

تَفْسِيرُ الْقُرْآنِ الْعَظِيمِ

الْمُسَكَّى

بِأَوَّلِ أَهْلِ السَّنَةِ

تَصْنِيفُ

أَبِي مَنْصُورٍ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْمَازِينِيِّ السَّمَرْقَنْدِيِّ الْحَنْفِيِّ

(ن ٢٢٢ هـ)

تَحْقِيقُ

فَاطِمَةُ يَوْسُفِ النُّحَيْمِيِّ

المجلد الأول

مؤسسة الرسالة ناشرون

تَفْسِيرُ الْقُرْآنِ الْعَظِيمِ

الْمَسْكُونِ

تَاوِيلَاتُ أَهْلِ السُّنَنِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

غاية في كلمة



مؤسسة الرسالة ناشرون

منشورات

مروان رضوان تقبّل

هاتف: ٥٤٦٧٢١ - ٥٤٦٧٢٠

فاكس: ٥٤٦٧٢٢ (٩١١)

ص ب: ١١٧٤٦

بيروت - لبنان

Resalah
Publishers

Tel: 546720 - 546721

Fax: (961) 546722

P.O. Box: 117460

Beirut - Lebanon

E-mail:

resalah@resalah.com

Web site:

<http://www.resalah.com>

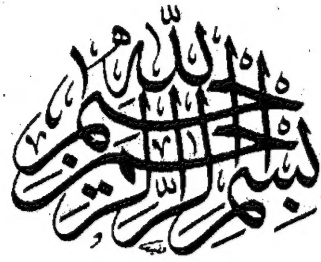
جميع الحقوق محفوظة للنّاشِر

الطبعة الأولى

١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م

ISBN 9953-32-096-9

حقوق الطبع محفوظة © ٢٠٠٤ م. لا يُسمح بإعادة نشر هذا الكتاب أو أي جزء منه بأي شكل من الأشكال أو حفظه ونسخه في أي نظام ميكانيكي أو إلكتروني يمكن من استرجاع الكتاب أو أي جزء منه. ولا يُسمح باقتباس أي جزء من الكتاب أو ترجمته إلى أي لغة أخرى دون الحصول على إذن خطي مسبق من الناشر.



اللهم

اجْعَلْنِي وَمَنْ كَانَتْ لَهُ يَدٌ فِي
إِخْرَاجِ هَذَا الْكِتَابِ وَمَنْ يَقْرَأُهُ مَعْنٍ يُرَدُّ
دَعَاءُ سَيِّدِنَا إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ
﴿رَبَّنَا قَبَّلْ مِنَّا إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾

فاطمة يوسف الخيمي

تصدير

بقلم محمد علي حمد الله

هل يُعَيِّثُ رابعةُ العَدَوِيَّةُ؟

هذا أوَّلُ ما نطقَ به القلم حينَ جلستُ لأكتبَ هذا التصديرَ، وإذا لم يُجْزَ لي ذلكَ، والله أعلمُ، قلتُ:
قامتَ في جَنَابِ هذا القرنِ تَفِيَّةٌ شبيهةٌ برابعةِ العَدَوِيَّةِ، عَدَوِيَّةُ القرنِ الثاني للهجرة، عَدَوِيَّةُ القدس الشريف، حيث
بقيَ قبرُها إلى اليومِ يُشْرِفُ من رَأْسِ جبلٍ على مَآذِيهِ القديمة والقادمة...

رويدك يا قارئ! لا تعذلي بما قلتُ... وإلا... فما دلالَةُ أَنْ كُتِبَها المطبوعةُ صَارَتْ ثلاثةً، وكُلُّها في القرآنِ حَصراً؟! ما
معنى أنها منذُ تقاعدتُ، أي قَبْلَ عشرينَ عاماً، تعيشُ مع التراثِ الإسلامي في مكتبة الأسد: تعريفاً للمخطوطات الواردة ووصفاً
لها، ثم في منزلها: تحقيقاً وبخناً، علماً أنها وحيدة: لا أبوين ولا إخوة أو أخوات، ولا أعمام أو عمات، ولا أحوال أو
خالات. فكيف تحملتُ وحشة الوحدة؟! إنها القراءةُ والكتابةُ سُلْواناً ما بعده سُلْوان... فهيناً لها بما أذخرته لصحيفتيها.

ما أنا مِنُ يكبرُ المحقِّقةِ عُمراً أو ذُكراً، ولكنني من أترابها الذين احتضنت أجفانُهُم صورةَ سعيد الأفغاني، وأمجد
الطرابلسي، وشفيق جبيري، وعمر فروخ، وعز الدين التنوخي، وشكري فيصل، وصبحي الصالح، وجودة الركابي،
ويوسف العش، وإبراهيم الكيلاني، وعبد الكريم اليافي، ومصطفى الزرقا، وغيرهم. وأوشك أن أقول:

أولئك أسنادي فحسني بمثلهم

أنا الآن لا أترجمُ ثقافةَ المحقِّقة، ولكني أترجمُ العوايلَ الثقافية التي كوَّنت هذه المحقِّقة تحديداً.

كانتِ المحقِّقة تسمعُ - من خلالِ الكتبِ - أشياءَ عن الماتريدي في فتراتٍ متباعدة إلى أن عظمَتْ لَدَيْها الرغبةُ في
استجلاء أمرِهِ. ولما سنحتْ لها فرصةٌ، لم تخطرْ على البالِ، حصلتْ على نسختين من كتابِ الرجل. فإذا هو ليسَ تفسيراً
محضاً، ولكنه (تاويلات أهل السنة) بمعنى أنه تفسيرٌ، غرضُهُ الأول: الرَّدُّ والحوارُ ومقارعةُ الحُجَّةِ بالحُجَّةِ. ومن هنا
أملتِ المحقِّقة أن يكونَ له قُرْأَةٌ، رغمَ التفاسيرِ الأخرى المُتاحة.

مَضَتْ المحقِّقة في قراءةِ المخطوطةِ قراءةً مُتَأَنِّيةً رغمَ طولها [٣٢٠٠ صفحة من القطع الكبير] ورغمَ صعوبتها
البالغة. بسببِ النسخِ أحياناً، وبسببِ أسلوبِ الماتريدي الذي يدلُّ جهرَةً أن صاحبه لم يُحَازِ تماماً أسلوبَ الأعاجم
الذين ارتقوا سُدَّةَ الفصاحةِ بالعربيةِ في محافلِ العراقِ التي لم يَطَّأها. ولكنَّ المحقِّقة عَزَمَتْ متوكِّلةً على الله أن تُحَقِّقَ
الكتابَ بِاعتمادِها على النسخِ التي وصفتها، وعلى تفسيرِ كتابِ الماتريدي بقلمِ السمرقندي.

وفي أثناءِ العملِ كانتِ المحقِّقة لا تالو جُهْداً، إذا غَمَضَ نَصْرٌ لسوءِ خَطِّ فيه، أو سَقَطَ، أو تحريفٍ ناسخ... أن تلجأ،
إما: إلى المراجع، وإما: إلى أهلِ التفسيرِ، وعلمِ العقائد، وعلومِ اللغة، وتاريخِ الفرقِ الدينية، ولا سيما أن الماتريدي
أسهبَ في نقدِ عقيدةِ المعتزلة.

معَ كُلِّ هذا (الزَّوع) و(العِلْم) و(الخبرة بالمخطوطات) و(الدَّابِ ثمانِي سنوَاتٍ)، وهي العناصرُ التي صَنَعَتْ هذا
الكتابَ، ظَلَّتِ المحقِّقة تدعو بتواضع:

اللهم قَبِّضْ لهذا الكتابِ من يزيدهُ حُسْناً وتحقيقاً. وحسبي أن دَلَّكَ الناسَ عليه، وأكملتهُ بعدَ تَحَوُّلٍ غيري عنه، أو
قَطَعِهِ الطريقَ دونه.

قَبِدْ شُدَّ، وكتبه الضارع إلى الله محمد علي حمد الله

دمشق ٢٧ رمضان المبارك ١٤٢٤ هـ

٢٢ تشرين الثاني ٢٠٠٣ م

استهلال

الحمد لله خُنداً، لا يُعَدُّ، ولا يُخَصَى، والصلاة والسلام على خَيْرِ خَلْقِهِ ذِي الصِّفَاتِ الْمُثَلَى .
وَبَعْدُ، فَإِنَّ اللَّهَ ﷻ دَعَا رَسُولَهُ الْكَرِيمَ مُحَمَّدًا ﷺ فِي أَوَّلَى آيَاتِهِ الَّتِي أَنْزَلَهَا عَلَيْهِ: ﴿أَقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ﴾ [العلق :
١و...] إِلَى التَّفَكُّرِ بُوَحْدَانِيَّتِهِ وَالْعَمَلِ بِمَا أَنْزَلَ عَلَيْهِ.

وَعَكَفَ الصَّحَابَةُ وَالْفُقَهَاءُ وَالتَّابِعُونَ عَلَى الْقُرْآنِ الْعَظِيمِ، يُحَاوِلُونَ تَفْسِيرَهُ وَيَبَيِّنُ إِعْجَازَهُ لِيَكُونُوا خَيْرَ خَلْفٍ لِخَيْرِ سَلَفٍ
طَالِبِينَ ثَوَابِ اللَّهِ ﷻ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ. وَخَلَفُوا ثَرَانًا ثَرًا مَا زَالَ أَكْثَرُهُ حَبِيسَ الْمَكْتَبَاتِ الْخَاصَّةِ وَالْعَامَّةِ، يَخْتَنَجُ إِلَى مَنْ
يُخْرِجُهُ، وَيُقَدِّمُهُ لِطُلَّابِ الْعِلْمِ لِيَنْتَهِلُوا مِنْ مَعِينِهِ.

وَقَدْ سَهَّلَ اللَّهُ ﷻ لِي بِفَضْلِهِ وَمَنِّهِ الْعَمَلَ فِي تَحْقِيقِ وَطْنِ كِتَابِ (الوجوه والنظائر لألفاظ كتاب الله العزيز ومعانيها)
لِمُصَنِّفِهِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْحُسَيْنِ بْنِ مُحَمَّدٍ الدَّامَغَانِيِّ الْمُتَوَفَّى سَنَةَ /٤٧٨ هـ وَكِتَابِ (وجوه القرآن العظيم) لِمُؤَلِّفِهِ أَبِي عَبْدِ
الرَّحْمَنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَحْمَدَ الضَّرِيرِ الْجَبَرِيِّ النَّيْسَابُورِيِّ الْمُتَوَفَّى بَعْدَ سَنَةِ /٤٣٠ هـ هَجَرِيَّةً يَسِيرًا.

وَكَانَ مِنْ نِعَمِ اللَّهِ ﷻ عَلَيَّ أَنْ يَسَّرَ لِي أَيْضًا سُبُلَ تَحْقِيقِ هَذَا الْكِتَابِ (تاويلات اهل السنة) لِمُصَنِّفِهِ أَبِي مَنْصُورٍ مُحَمَّدٍ
ابْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ مُحَمَّدٍ الْمَاثُرِيِّ السَّمَرْقَنْدِيِّ الْحَنْفِيِّ الْمُتَوَفَّى سَنَةَ /٣٣٣ هـ هَجَرِيَّةً لِأَقْدَمِهِ إِلَى طَالِبِي مَعْرِفَةِ عُلُومِ الْقُرْآنِ
الْعَظِيمِ سَائِلَةَ الْمَوْلَى ﷺ الْقَبُولَ وَالْفَائِدَةَ، إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْمُجِيبُ.

فاطمة يوسف الخيمي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ترجمة المؤلف

هو أبو منصور محمد بن محمد بن محمود الماتريدي السمرقندي نسبة إلى مسقط رأسه: ما تُريد أو ماثريت^(١) وإلى المدينة القريبة من مولده: سمرقند^(٢). وقد نسبة الإمام كمال الدين أحمد البياضي في كتابه (إشارات المرام من عبارات الإمام) إلى أبي أيوب الأنصاري^(٣).

وظن بعض الباحثين المحدثين أن هذا المؤلف العالم، لم يحظَ باهتمام المؤرخين القدماء لأن بعض كتب التراجم لم تذكره، ولأن تاريخ مولده لم يعرفه أحد، وعزوا فضل التعريف به إلى ما كتب الباحثون في العقدين السابغ والثامن من هذا القرن^(٤). ورد الدكتور بلقاسم الغالي سبب إغفال المؤرخين القدامى أبا منصور إلى أسباب أربعة.

أولها: بعد الماتريدي عن مركز الخلافة العباسية بغداد.

وثانيها: دعم القوة السياسية مدرسة أبي الحسن الأشعري التي نشأ صاحبها، ومات في بغداد سنة /٣٢٤ هجرية.

وثالثها: نصره المذهب المالكي الشافعي المدرسة الأشعرية وبقاء المدرسة الماتريدي وحدها لم يدعنها أي مذهب.

ورابعها: سهولة المواصلات على العلماء الدارسين بين مركز الخلافة وبلادهم القريبة منه^(٥).

والحقيقة أن هذه الأسباب ليست أربعة، وإنما السبب واحد، هو بعد الماتريدي عن مركز الخلافة وما ينجم عنه، وهو ما أشار إليه الدكتور فتح الله خليف في مقدمة كتابه (التوحيد)^(٦)، إذ كل حدث يتأثر به من حوله، ويتفاعل معه، ويبقى البعيد عنه في معزل، وكأنه لا يمت إليه بصلة.

ولعل أكبر دليل على ذلك استقلال بعض الدول الإسلامية وانفصالها عن الدولة العباسية الأم كالدولة السامانية في ما وراء النهر حيث نشأ الماتريدي وغيره من الأعلام في سمرقند والدولة اليزيدية في خوزستان والدولة الصفارية في فارس وما حولها والدولة الحمدانية في الموصل وديار بكر والدولة الإخشيدية في مصر والشام. وكان لحكام هذه الدول اليد الطولى في ازدهار الحياة الاقتصادية والعلمية ودغم أصحاب المذاهب الدينية والفكرية وتنشيط حركة التأليف فيها وفي جاراتها من الدول^(٧).

ورغم ظن البعض أن مؤلفنا أبا منصور الماتريدي قد أهمله المؤرخون القدماء أطلق عليه القاب، لم يعرف بها أحد من قبله أو بعده، فسماه أصحابه وتلامذته والذين ترجموه: إمام الهدى وإمام المتكلمين ومصحح عقائد المسلمين ورئيس أهل السنة والجماعة ومهدي هذه الأمة وناصر السنة وقامع البدعة ومجبي الشريعة وموطد عقائد أهل السنة^(٨).

(١) الأنساب ١٥٥/٥.

(٢) معجم البلدان ٢٤٦/٣ و...

(٣) ص: ٢٣.

(٤) مقدمة كتاب (التوحيد) لأبي منصور الماتريدي تحقيق الدكتور فتح الله خليف ص/٢ ومقدمة كتاب (تفسير الماتريدي المسمى تاويلات أهل السنة) تحقيق وتعليق الدكتور إبراهيم عوضين والسيد عوضين ص/٩ و...، وكتاب (أبو منصور الماتريدي حياته وآراؤه العقدية) تأليف الدكتور بلقاسم الغالي ص/١١ و...

(٥) (أبو منصور الماتريدي حياته وآراؤه العقدية) ص/٤٣.

(٦) ص/١٠.

(٧) (محاضرات في تاريخ الأمم الإسلامية) تأليف محمد الخضري ص/٢٩٦ وكتاب (ظهر الإسلام) تأليف أحمد أمين ح/١/٩١ و...

(٨) (الجواهر المضية في طبقات السادة الحنفية) ج ٢/١٣٠ و...، وذيلها ح/٢/٥٦٢ و(تاج التراجم في طبقات الحنفية) رقم الترجمة /٢١٧/ ص/٢٤٩، ومقدمة (إشارات المرام من عبارات الإمام) ص/٦، و(إتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين) ح/٢/٥، و(القوائد البهية في تراجم الحنفية) ص/١٩٥.

فإن قيل: إن ما وصلنا عن حياة أبي منصور الماتريدي قد اقتصر على ذكر اسمه وكنيته والقاب و تاريخ وفاته التي كانت سنة ثلاث وثلاثين وثلاث مئة ومكان قبره في سمرقند وذكر أساتذته وتلامذته وعرض أسماء كتبه في التفسير والعقيدة والفقه فإننا نقول: ألا يفي بغرض الباحث والمتعلم الإطلاع على حياة الفرد العلمية وإسهامه في ما قدمه للحضارة الإسلامية من آثار وكتب؛ يدافع بها بحججه القاطعة وبراهينه الدامغة عن مذهب الفقيه الأكبر أبي حنيفة النعمان بن ثابت، ويرد بها كل تيار أراد أن يستهدف تهديم دعائم العقيدة الإسلامية، ويأخذ بيد المرء كائناً من كان وحيث كان إلى طريق السعادة والفلاح في الدنيا والآخرة؟

وإن أردنا أن نقد تاريخ ولادة أبي منصور فإننا نستطيع ذلك بمعرفة تاريخ وفاة بعض أساتذته؛ فإذا كان أستاذه محمد ابن مقاتل الرازي قد توفي سنة / ٢٤٨ هجرية^(١) وأستاذه نصير بن يحيى البلخي قد مات سنة / ٢٦٨ هجرية^(٢)، وكانت صغرى سن يتقدم بها المرء إلى مجالس العلم، هي الخامسة، ولا يبلغ الثامنة إلا وقد حفظ القرآن العظيم، فإننا نستطيع أن نقول: إن أبا منصور الماتريدي قد وُلِدَ حوالي سنة / ٢٣٨ هجرية.

هذا وقال مُحَقِّقَا الجزء الأول من كتاب (تاويلات اهل السنة) في مقدمتهما^(٣): (نستطيع أن نتلّس مولده في العقدي الرابع من القرن الثالث الهجري، أي إنه وُلِدَ في عهد خلافة المتوكل على الله الخليفة العباسي / ٢٣٢ - ٢٤٧ هجرية، وإنه يتقدم في مولده على أبي الحسن الأشعري ببضع وعشرين سنة)^(٤).

فعلى هذا يمكننا القول: إن أبا منصور الماتريدي قد عاش قرابة مئة عام؛ إذ وُلِدَ على ما قدّرنا سنة / ٢٣٨ هجرية تقريباً، وتوفي سنة / ٣٣٣ هجرية، ودُفِنَ في سمرقند تاركاً تراثاً ثراً يهتدي به أقرانه وتلامذته والأجيال من بعده إلى الطريق القويم لفهم القرآن العظيم والسنة الشريفة وعقيدة أهل السنة.



(١) و(٢) مقدمة (إشارات المرام من عبارات الإمام) ص/ ٦، و(إتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين) ح/ ٥، ٢، و(الفوائد البهية في تراجم الحنفية) ص/ ٢٠١ وص/ ٢٢٢.

(٣) ص/ ١٠.

(٤) وُلِدَ أبو الحسن الأشعري سنة / ٢٦٠ هجرية وتوفي سنة / ٣٢٤ هجرية. انظر الأعلام لخير الدين الزركلي.

مدرسة أبي منصور الماتريدي

عُرف أبو منصور الماتريدي بين أقرانه العلماء ومن ترجم له أنه حنفي المذهب.

فقد ذكره صاحب أقدم كتاب ترجم رجال المذهب الحنفي عبد القادر بن أبي الرقاء محمد القرشي المتوفى سنة ٧٧٥ هـ/جبرية في كتابه (الجواهر المضئية في طبقات السادة الحنفيّة)، فقال: (محمد بن محمد بن محمود أبو منصور الماتريدي، كان من كبار العلماء؛ تخرّج بأبي نصر العياضي. كان يقال له: إمام الهدى، له كتاب (التوحيد) وكتاب (ردّ الأدلة للكفّري) وكتاب (وهم المعتزلة) وكتاب (تاويلات القرآن)؛ وهو كتاب لا يوازيه فيه كتاب، بل لا يدانيه شيء من تصانيف من سبقه في هذا الفن، وله كتب شتى. مات سنة ثلاث وثلاثين وثلاث مئة بعد وفاة أبي الحسن الأشعري بقليل، وقبره بسمرقند)^(١).

وحذا المترجمون بعد القرشي حذوه، فكان ما ذكره في كتبهم تأكيداً لقوله وتثبيتاً لمكانة أبي منصور العلمية^(٢).

اساتذة أبي منصور الماتريدي

يبدو لنا من استعراض ما قال هؤلاء المترجمون أن أبا منصور الماتريدي ارتاد مجالس العلم منذ نعومة أظفاره، وتفقه على كبار أئمة عصره الذين اتخذوا المذهب الحنفي سبيلاً، وتمسكوا بأفكار وآراء وعقيدة الفقيه الأكبر أبي حنيفة النعمان ابن ثابت الذي يعدّ أول متكلمي أهل السنة من الفقهاء^(٣).

فمن شيوخه الإمام أبو بكر أحمد بن إسحاق الجوزجاني الذي أخذ العلم عن أبي سليمان موسى بن سليمان الجوزجاني، وجمع بين الأصول والفروع وصنّف كتابين: الأول (الفرق والتمييز) والثاني (التوبة)^(٤).

ومن شيوخه الإمام أبو نصر أحمد بن العباس بن عياض.. بن عبادة الأنصاري السمرقندي، ذكره الإدريسي في تاريخ سمرقند، وقال: (كان من أهل العلم والجهاد؛ حارب الكفرة في بلاد الترك، ولم يكن أحد يضاهيه بعلمه وورعه وجلادته وشهامته إلى أن استشهد مخلصاً أربعين رجلاً من أصحابه كانوا من أقران أبي منصور)^(٥).

ومن شيوخه نصير بن يحيى البلخي الذي أخذ العلم عن أبي سليمان موسى بن موسى الجوزجاني وكان بارعاً في الفقه الحنفي والكلام، توفي سنة ٢٦٨ هـ/جبرية^(٦).

ومن شيوخه أيضاً محمد بن مقاتل الرازي الذي تفقه على محمد بن الحسن الشيباني؛ كان علماً من أعلام تفسير القرآن العظيم والحديث الشريف، شغل منصب القضاء في الري إلى أن توفي سنة ٢٤٨ هـ/جبرية، وترك كتباً كثيرة منها كتاب (المدعي والمدعى عليه)^(٧).

وقد حقّق هؤلاء الأربعة السلسلة المتكاملة بين الفقيه الأكبر أبي حنيفة النعمان بن ثابت المتوفى سنة ١٥٠ هـ/جبرية

(١) ح ١٣٠/٢ و ١٣١.

(٢) ذيل كتاب (الجواهر المضئية في طبقات السادة الحنفيّة) للإمام علي بن (سلطان) محمد الفاري ح ٥٦٢/٢ وكتاب (تاج التراجم في طبقات الحنفيّة) رقم الترجمة ٢١٧/ ص ٢٤٩/ وكتاب (كتائب أعلام الأخيار من فقهاء مذهب النعمان) المخطوط الورقي ١٢٩/ و ١٣٠/م وكتاب (مفتاح السعادة ومصباح السيادة) ح ١٣٣/٢ وكتاب (إشارات المرام من عبارات الإمام) ص ٤/ و ٦/ و.. وكتاب (إتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين) ح ٥/٢ وكتاب (الفوائد البهية في تراجم الحنفيّة) ص ١٩٥.

(٣) (إشارات المرام من عبارات الإمام) ص ١٩.

(٤) (إشارات المرام من عبارات الإمام) ص ٦/ و(إتحاف السادة المتقين) ح ٥/٢ و(الفوائد البهية في..) ص ١٤/ و ٢١٦.

(٥) (إشارات المرام من..) ص ٦/ و(إتحاف السادة المتقين) ح ٥/٢ و(الفوائد البهية في..) ص ٢٣.

(٦) (إشارات المرام من..) ص ٦/ و(إتحاف السادة المتقين) ح ٥/٢ و(الفوائد البهية في..) ص ٢١٦ و ٢٢١.

(٧) (إشارات المرام) ص ٦/ و(الفوائد البهية) ص ١٦٣/ و ٢٠١/ و(إتحاف السادة المتقين) ح ٥/٢.

وأبي منصور الماتريدي؛ فقد كان الإمام أبو بكر أحمد بن إسحاق الجوزجاني والإمام أبو نصر أحمد بن العباس العياضي ونصير بن يحيى البلخي تلامذة أبي سليمان موسى بن سليمان الجوزجاني المتوفى بعد سنة / ٢٠٠ هجرية، وكان أبو سليمان موسى الجوزجاني قد تتلمذ على أبي يوسف يعقوب بن إبراهيم المتوفى سنة / ١٨٢ هجرية وعلى محمد بن الحسن الشيباني المتوفى سنة / ١٨٩ هجرية، وكان كلاهما: أبو يوسف ومحمد بن الحسن الشيباني قد لازما أبا حنيفة، وأخذوا عنه العلم^(١)، وكنا ذكرنا أن محمد بن مقاتل كان قد أخذ العلم عن محمد بن الحسن الشيباني.

ومن الجدير بالذكر أن الزمن غالباً ما يدور فيجلس الأستاذ والتلميذ في حلقة بحث واحدة، فيتشاوران، ويشاركان في الرأي، أو يختلفان؛ وإلى هذا أشار الكفوي في كتابه المخطوط (كتاب أعلام الأخيار من فقهاء مذهب النعمان): (ورغم أن أبا نصر أحمد بن العباس العياضي كان شيخاً للماتريدي فإنه كان يجلس معه في حلقة أبي بكر أحمد بن إسحاق الجوزجاني، وتخرجاً معاً في حلقتيه)^(٢).

تلامذة أبي منصور الماتريدي

يذكر المترجمون أنه تخرج على أبي منصور كثير من أئمة العلماء:

منهم أبو القاسم إسحاق بن محمد بن إسماعيل الشهير بالحكيم السمرقندي المتوفى سنة / ٣٤٥ هجرية؛ تولى قضاء سمرقند، وألف كتباً كثيرة منها: (الصحائف الإلهية) و (السواد الأعظم) و (الرد على أصحاب الهوى) و (الإيمان جزء من العمل)^(٣).

ومنهم الإمام أبو الحسن علي بن سعيد الرشتغني نسبة إلى رشتغن إحدى قرى سمرقند المتوفى سنة / ٣٥٠ هجرية؛ صنف كتباً كثيرة منها: (إرشاد المهتدي) أو (إرشاد المبتدي) و (الزوائد والفوائد في أنواع العلوم)^(٤).

ومنهم الإمام أبو محمد عبد الكريم بن موسى البزدوي المتوفى سنة / ٣٩٠ هجرية؛ برع في الفقه خاصة، وكان من أسرة تخرج منها عباقرة العلماء في الفقه والأصول^(٥)؛ منهم علي بن محمد المكنى أبا الحسن والملقب بفخر الإسلام والمتوفى سنة / ٤٨٢ هجرية^(٦).

ومنهم أبو الليث نصر بن محمد السمرقندي الذي ألف ما يقارب خمسة عشر كتاباً في التفسير والعقيدة والفقه والتصوف، توفي سنة / ٣٧٣ هجرية^(٧).

مؤلفات أبي منصور الماتريدي

إن تلك الحياة المديدة التي عاشها أبو منصور الماتريدي بصحبة الفقهاء والعلماء والمحدثين أتاح له أن يشاهد، ويسمع، ما يجري هنا وهناك من أحداث، ويقرأ ما يطرح أصحاب الفرق والمذاهب من أفكار وآراء، وكوّن لديه حصيلة واسعة ضمت الثقافة العربية واليونانية والفارسية.

وإن أسماء الكتب التي صنفها أبو منصور وذكرها المترجمون تدل دلالة واضحة على أن مؤلفنا قد نذر فكره، وبذل

(١) (إشارات المرام) ص/ ٦ و (الفوائد البهية) ص/ ١٦٣ و ص/ ٢٢٥، و (إنحاف السادة المتقين) ح ٥/ ٢.

(٢) الورقة / ١٢٩ من الكتاب المخطوط و (إنحاف السادة المتقين) ح ٥/ ٢.

(٣) (الجواهر المضية) ح ١/ ١٣٩، و (مفتاح السعادة) ح ٢/ ٢٥٦، و (الفوائد البهية) ص/ ٤٤.

(٤) (الجواهر المضية) ح ٢/ ١٣٠، و (مفتاح السعادة) ح ٢/ ٢٥٦، و (الأعلام) ح ٤/ ٢٩١.

(٥) (الجواهر المضية) ح ٢/ ١٣٠، و (الفوائد البهية) ص/ ١٠١.

(٦) (الفوائد البهية) ص/ ١٢٤ و (الأعلام) ح ٤/ ٣٢٨.

(٧) (الجواهر المضية) ح ٢/ ١٩٦، و (الفوائد البهية) ص/ ٢٢٠.

حياته للدفاع عن العقيدة الإسلامية والرد على المنحرفين عن السنة القويمية. ولا يخفى على الباحث أو الدارس ما أصاب الأمة الإسلامية وتراثها من أحداث ضيّعت أكثر مؤلفاتها، ونسبت كثيراً منها إلى غير أصحابها.

هذا وقد عدّد أول من ترجم له، وهو عبد القادر القرشي صاحب كتاب (الجواهر المضية في طبقات السادة الحنفية) المتوفى سنة / ٧٧٥ هجرية كتبه، فقال: «له كتاب (التوحيد) وكتاب (رد أوائل الأدلة للكفبي) وكتاب (بيان وهم المعتزلة) وكتاب (تاويلات القرآن)». ثم قال: «وله كتب شتى»^(١).

وزاد قاسم بن قطلوبغا صاحب كتاب (تاج التراجم في طبقات الحنفية) المتوفى سنة / ٨٧٩ هجرية على تلك الكتب كتاب (المقالات) وكتاب (رد وعيد الفساق للكفبي) وكتاب (رد تهذيب الجدل للكفبي) وكتاب (رد الأصول الخمسة لأبي محمد الباهلي) وكتاب (رد الإمامة لبعض الروافض) وكتاب (الرد على أصول القرامطة) وكتاب (الرد على فروع القرامطة) وكتاب (مأخذ الشرائع) وكتاب (الجدل)^(٢).

واستمرت هذه الزيادة لدى بعض المترجمين، فقالوا: (له: رسالة في ما لا يجوز الوقوف عليه في القرآن) و (وصايا ومناجاة) أو (فوائد)، وهذا الأخير باللغة الفارسية. ونسبت بعض المصادر إلى أبي منصور خطأ كتاب (الدُرر في أصول الدين) وكتاب (شرح الإبانة) وكتاب (شرح الفقه الأكبر) وكتاب (العقيدة الماتريدية)^(٣).

ويعدّ كتاب (أبو منصور الماتريدي: حياته وآراؤه العقيدية) لمصنّفه الدكتور بلقاسم الغالي أحدث مؤلف درس حياة أبي منصور وثقافته ومدرسته ومؤلفاته؛ وقد بين لنا في نهاية الأمر حيلة ما بقي لنا الزمن من مآثر أبي منصور، وصنّفها في علوم ثلاثة: التفسير وأصول الفقه وعلم الكلام^(٤).

أ - فأما علم التفسير فقد صنّف فيه كتاباً واحداً هو (تاويلات أهل السنة) وهو موضوع ما بين دفتي هذا الكتاب الذي من الله - تعالى - عليّ بتحقيقه.

ب - وأما علم أصول الفقه فقد صنّف فيه كتابين اثنين هما: (مأخذ الشرائع) و (الجدل)، ويعدهما العلماء جامعين للأصول والفروع عند الأحناف ومرجعين لعلم أصول الفقه إلى القرن الخامس الهجري حين ظهر كتاب (مقدمة أحكام القرآن) لأبي زيد الدبوسي المتوفى سنة / ٤٣٠ هجرية، وكتاب (كنز الوصول إلى علم الأصول) لأبي الحسن البزدوي المتوفى سنة / ٤٨٢ هجرية. وكتاب (الأصول) لأبي بكر السرخسي المتوفى سنة / ٤٨٣ هجرية وكانت هذه الكتب خير تعويض عن كتابي أبي منصور اللذين فقدوا في ما فقد من المكتبة العربية الإسلامية^(٥).

ج - وأما علم الكلام فقد كانت تصانيفه فيها كثيرة، تحدّثت عن التيارات الفكرية التي هزّت كيان الأمة الإسلامية، وجمعت القضايا العقيدية التي تناولتها الفرق السياسية والدينية، وردّت عليها ردّاً موضوعياً بعيداً عن الهوى والإسفاف.

ونستطيع أن نصنّف كتب أبي منصور في علم الكلام في موضوعات ثلاثة: المقالات والردود وأصول التوحيد.

أ - أما المقالات فقد جمع كثير من العلماء في تلك الحقبة وما يليها أقوال الفرق الإسلامية، وسَمّوا كتبهم في ذلك (المقالات)؛ فكان منها (مقالات الإسلاميين) لأبي القاسم عبد الله بن أحمد الكفبي المتوفى سنة / ٣١٩ هجرية و (مقالات الإسلاميين واختلاف المصلّين) لأبي الحسن علي بن إسماعيل الأشعري المتوفى سنة / ٣٢٤ هجرية و (المقالات) لمؤلفنا أبي منصور الماتريدي المتوفى سنة / ٣٣٣ هجرية... وما زال كتاب (المقالات) لأبي منصور مخطوطاً حياً في مكتبة كبرلي في إستانبول تحت رقم / ٨٥٦/ يحتاج إلى دراسة وتحقيق^(٦).

(١) ج ٢ / ١٣٠ و ١٣١.

(٢) ص ٢٤٩ و ٢٥٠.

(٣) ص ٧ من مقدمة كتاب (التوحيد) و ص ٦٥ و ٦٦ و ٦٧ من كتاب (أبو منصور الماتريدي حياته وآراؤه العقيدية).

(٤) الصفحات / ٧٠ - ٨٥ . (٥) المرجع السابق ص / ٦٠...

(٦) ص ١٤ من مقدمة (تفسير الماتريدي المسمى تاويلات أهل السنة) و ص ٦٦ من كتاب (أبي منصور الماتريدي) و ص ٧ من مقدمة كتاب (التوحيد).

ب - ولم يكن أمر علماء الكلام مُقتصرًا على ذكر أقوالهم في كتبهم، وإنما كانوا يحاولون أن يُثبتوا صحة مذاهبهم بالرد على كل من يخالفهم الرأي بإيراد الحجج السديدة القاطعة والبراهين الدامغة لبيان بطلان كل مذهب غير مذهبهم. وإنما نذكر في هذا المجال كتب إمام المعتزلة الأكبر أبي القاسم عبد الله بن أحمد الكوفي المتوفى سنة / ٣١٩ هجرية: كتاب (تهذيب الجدل) وكتاب (وعيد الفساق) وكتاب (أوائل الأدلة)، ونذكر كتاب (الأصول الخمسة) لإمام المعتزلة أبي محمد أو أبي عمر محمد بن سعيد الباهلي المتوفى سنة / ٣٠٠ هجرية.

وقد تصدى أبو منصور الماتريدي إلى كل من كتب في مذهب غير مذهب أهل السنة والجماعة ولا سيما في مذهب منحرف عن السنة ليبين للعالم والمتعلم مدى خطئ ذلك المذهب البعيد عن السنة وصحة مذهب أهل السنة؛ فرد على أبي محمد الباهلي في كتاب (رد الأصول الخمسة)، ورد على أبي القاسم الكوفي على كتبه بكتاب (رد تهذيب الجدل) وكتاب (رد وعيد الفساق) وكتاب (رد أوائل الأدلة)، وبين ضياع أتباع المعتزلة في كتاب (بيان وهم المعتزلة)، ورد على الروافض في كتاب (رد الإمامة لبعض الروافض)، ورد أخيراً على القرامطة في كتابين: الأول (الرد على القرامطة) والثاني (الرد على فروع القرامطة).

ومهما يكن من أمر فقدان هذه الردود من المكتبة العربية الإسلامية فإن عنايتها تدل دلالة واضحة على شدة تيارات تلك المذاهب المخالفة التي أرادت أن تُسيء إلى الأمة الإسلامية وإلى دينها الحنيف وتمكن أبي منصور من الوقوف بوجهها والرد عليها بأسلوب علمي منطقي، يدعونا إلى الدعاء له مرددين قول الله ﷻ: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا لَسْنَا وَبِآدَاءٍ وَلَا يَرْهَقُ وُجُوهَهُمْ قَتَرٌ وَلَا ذِلَّةٌ أُولَٰئِكَ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ [يونس: ٢٦] لما بذله في الدفاع عن مذهب أهل السنة الذي يعد من الجهاد في سبيل الله.

ج - ويتصدر كتاب (التوحيد) كتب أبي منصور في علم الكلام لأن أبا منصور بين فيه المبادئ والأصول التي يجب أن يدركها أهل السنة ليكونوا جديرين بحمل صفات المسلمين المؤمنين ويعملوا ما فيه الخير، فينالوا ثواب الله - تعالى - في الدنيا والآخرة، وجعل عنوان الكتاب (التوحيد) ليؤكد أن الإسلام هو دين الله ﷻ.

بدأ أبو منصور كتابه (التوحيد) ببيان فساد التقليد ووجوب معرفة الدين بالدليل الذي يقبله العقل، ويعبر عنه الكلام، ثم انتقل إلى ذكر صفات الله - جل شأنه - ورد على أفكار بعض الفرق كالمعتزلة والمُشبهة والثنوية والخوارج والماتوية... ، وختتم كتابه بمعالجة بعض المسائل الكلامية والرد عليها؛ وكانت المسألة الأولى منها مسألة القضاء والقدر، وكانت المسألة الأخيرة مسألة الإسلام والإيمان.

وقد احتل هذا الكتاب مكانة عظيمة في كتب علم الكلام، وحظي باهتمام العلماء عبر العصور؛ فكان كل من حصل على نسخة مخطوطة له يعد نفسه من السعداء لأنه يجد فيه بغية في كل موضوع من موضوعات علم التوحيد. ولم يبق الزمن من تلك النسخ إلا واحدة ظلت في مكتبة جامعة كمبردج إلى أن هيا الله لها الدكتور: فتح الله خليف، فحققها، ووضع لها مقدمة غنية بموضوعها وفضل مصنفها في الدفاع عن العقيدة الإسلامية وأهل السنة. وصدرت أول طبعة لهذا الكتاب سنة / ١٩٧٠ م، وأعيد طبعه سنة / ١٩٨٢ م.



التعريف بكتاب تاويلات أهل السنة

يُعَدُّ هذا الكتابُ مِنْ أَهَمِّ مَا صَنَّفَ أَبُو مَنْصُورٍ الماتريديُّ لِأَنَّهُ يُمَثِّلُ قِمَّةَ مَا وَصَلَ إِلَيْهِ عِلْمُهُ الَّذِي نَذَرَ فِكْرَهُ وَحَيَاتَهُ لَهُ لِبَيَانِ صِحَّةِ مَذْهَبِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ وَالِدِفَاعِ عَنْهُ تَجَاهَ تِيَارَاتِ الْمَذَاهِبِ الْمَخَالِفَةِ الرَّاغِبَةِ فِي زِعْزَعَةِ صَرْحِ الْعَقِيدَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ.

وإنَّ عُنْوَانَ الْكِتَابِ (تاويلات أهل السنة) يدْعُونَا إِلَى بَيَانِ مَعْنَى التَّفْسِيرِ وَالتَّأْوِيلِ لُغَةً وَاصْطِلَاحًا. فَالتَّفْسِيرُ فِي اللُّغَةِ، هُوَ التَّفْعِيلُ مِنَ الْفَسْرِ، وَهُوَ الْبَيَانُ وَالْكَشْفُ، فَسَّرَ الشَّيْءَ يَفْسِرُهُ بِالْكَسْرِ، وَيَفْسُرُهُ بِالضَّمِّ قَسْرًا، وَفَسَّرَهُ أَبَانَهُ، وَكَشَفَتْ عَنْهُ. قَالَ اللَّهُ ﷻ: ﴿وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَاكَ بِالْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَقْيِيرًا﴾ [الفرقان: ٣٣].

والتفسيرُ فِي الْإِصْطِلَاحِ، هُوَ بَيَانُ كَلَامِ اللَّهِ - جَلَّ شَأْنُهُ - وَإِبْصَاحُهُ وَالْكَشْفُ عَنِ الْمُرَادِ مِنَ الْفَافِظِ الْمُشْكِلَةِ. وَقَدْ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي بَيَانِ شَأْنِهِ، فَوَجَدُوهُ آخِرًا يَضُمُّ عِلْمًا كَثِيرًا كَعِلْمِ التَّجْوِيدِ وَعِلْمِ الْقِرَاءَاتِ وَعِلْمِ اللُّغَةِ: صَرْفِهَا وَنَحْوِهَا وَبَيَانِهَا وَبَدِيعِهَا وَعِلْمِ أَحْكَامِ الْقُرْآنِ: أَسْبَابِ نَزُولِ آيَاتِهِ الْكَرِيمَةِ وَنَاسِخِهَا وَمَنْسُوخِهَا وَمُحْكَمِهَا وَمُتَشَابِهِهَا وَغَيْرِهَا وَأَمْثَالِهَا وَحَلَالِهَا وَحَرَامِهَا... (١).

والتأويلُ فِي اللُّغَةِ، هُوَ التَّفْعِيلُ مِنَ الْأَوَّلِ، وَهُوَ الرَّجُوعُ؛ أَلْ يُوْوِلُ أَوَّلًا وَمَا لَا رَجْعَ يَرْجِعُ، وَأَوَّلُ الشَّيْءِ رَجْعُهُ، وَأَوَّلُ عَنِ الشَّيْءِ ارْتِدَادُهُ.

والتأويلُ فِي الْإِصْطِلَاحِ، هُوَ صَرْفُ الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ إِلَى مَا تَحْمِلُهُ مِنْ مَعَانٍ يَقْتَضِيهَا الْمُرَادُ مِنْهَا؛ أَوَّلُ الْكَلَامِ وَتَأَوَّلُهُ فَسَّرَهُ، وَقَدَّرَهُ، وَدَبَّرَهُ. قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا يَسْأَلُكُمْ تَأْوِيلَهُ، إِلَّا اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٧].

وَقَدْ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي تَعْرِيفِ كُلِّ مِنَ التَّفْسِيرِ وَالتَّأْوِيلِ؛ فَوَجَدَ أَبُو عُبَيْدَةَ مَغَمَّرُ بْنُ الْمُثَنَّى الْمَتَوَفَّى سَنَةَ ٢١٠ هـ / هَجْرِيَّةً وَطَائِفَةً مَعَهُ: أَنَّهُمَا بِمَعْنَى وَاحِدَةٍ (٢)، وَبَيَّنَّ ابْنُ قُتَيْبَةَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلِمٍ الْمَتَوَفَّى سَنَةَ ٢٧٦ هـ / هَجْرِيَّةً فِي كِتَابِهِ (تأويل بشكل القرآن) أَنَّ التَّأْوِيلَ زِيَادَةٌ فِي الشَّرْحِ وَالْإِبْصَاحِ (٣).

وَوَضَعَ أَبُو مَنْصُورٍ الماتريديُّ حُدُودًا وَاضِحَةً لِكُلِّ مِنَ التَّفْسِيرِ وَالتَّأْوِيلِ، فَقَالَ فِي أَوَّلِ مَقْدِمَةِ كِتَابِهِ (تاويلات أهل السنة): (الفرق بين التأويل والتفسير، هو ما قيل: التفسيرُ لِلصَّحَابَةِ وَالتَّأْوِيلُ لِلْفُقَهَاءِ)، ثُمَّ بَيَّنَّ الْفَرْقَ بَيْنَ التَّفْسِيرِ وَالتَّأْوِيلِ بِأَسْلُوبِ عِلْمِ الْكَلَامِ الَّذِي بَرَعَ فِيهِ كُلُّ كَتَبِهِ، ثُمَّ أَتَى بِمَثَالٍ، هُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [الفاتحة ١ و..] عَرَضَ فِيهِ أَقْوَالَ الْمَفْسِّرِينَ وَالْمُؤَوِّلِينَ مُنْتَهَى إِلَى قَاعِدَةٍ هِيَ (.. التفسيرُ ذُو وَجْهِ وَاحِدٍ وَالتَّأْوِيلُ ذُو وَجْهِ) مُحَذِّرًا مَنْ يَعْتَمِدُ فِي تَفْسِيرِهِ عَلَى رَأْيِهِ وَمَرْدَّدًا قَوْلَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «.. وَمَنْ قَالَ فِي الْقُرْآنِ بِرَأْيِهِ فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ» (٤).

وَمِنْ الْمَعْلُومِ أَنَّ الْفَقْهَ هُوَ الْعِلْمُ بِالشَّيْءِ وَالْفَهْمُ لَهُ، وَغَلَبَ عَلَى عِلْمِ الدِّينِ لِسِيَادَتِهِ وَشَرْفِهِ وَفَضْلِهِ عَلَى سَائِرِ أَنْوَاعِ الْعِلْمِ. قَالَ اللَّهُ - تَعَالَى شَأْنُهُ:

﴿يَسْتَفْهِمُوا فِي آلِهَاتِهِ﴾ [التوبة: ١٢٢]. وَلَمَّا دَعَا النَّبِيُّ ﷺ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِقَوْلِهِ: «اللَّهُمَّ فَقِّهْهُ فِي الدِّينِ، وَعَلِّمَهُ التَّأْوِيلَ» (٥) أَيَّ فَهْمُهُ مَعْنَاهُ وَتَأْوِيلُهُ، اسْتَجَابَ اللَّهُ - تَعَالَى - دَعَاءَهُ، فَكَانَ.. أَعْلَمَ النَّاسِ فِي زَمَانِهِ بِكِتَابِ اللَّهِ ﷻ.

(١) (الإتقان في علوم القرآن) ٤/ ١٦٩.

(٢) (مجاز القرآن): المقدمة ج ١/ ١٨ و ١٩، و(الإتقان في علوم القرآن) ٤/ ١٦٧، و(التفسير والمفسرون) ١/ ١٩.

(٣) ص ٧٧ من المقدمة.

(٤) سنن الترمذي ح ١٩٩/ ٥ رقم الحديث / ٢٩٥١.

(٥) مسند أحمد ح ٢٦٦/ ١ و..

وقد بيّنا في ذكر ترجمة أبي منصور أنه كان من أتباع أبي حنيفة النعمان بن ثابت الذي كان يعتمد في شرح أفكاره وآرائه على العقل والنقل بأن واحد، فكان أبو منصور في مقدمة علماء الكلام الذين أخذوا عنه أصول علم الكلام، وعلمنا أنه ردّ على أئمة المعتزلة ولا سيما أبو القاسم الكوفي وأبو محمد الباهلي وعلى الروافض والقرامطة وأنه سجل خلاصة أفكاره العقيدية في كتابه (التوحيد).

وكان مما فضل الله ﷻ على أبي منصور أن وفقه إلى تصنيف هذا الكتاب في تأويل أي الذكر الحكيم ليكون عمدة لأهل السنة والجماعة على مرّ الأزمان والعصور.



منهج أبي منصور في هذا الكتاب

يستطيع القارئ أن يستخلص منهج أبي منصور في تصنيفه هذا الكتاب من مقدمته التي يعرف بها كتابه ومن عمله نفسه:

أ- فهو بعد أن يذكر اسم السورة يقول: (وقوله تعالى: ﴿...﴾ قيل فيه) أو (يحتمل وجهين أو ثلاثة وجوه...)، ويعرض كل وجه، ويناقشه، ويورد أقوال المفسرين من الصحابة والتابعين والمؤولين أهل الثقة، ثم يرجع الوجه الذي يذهب إليه مؤيداً إياه بذكر آية كريمة أو حديث شريف أو خبر صحيح ليثبت صحة ما أراد أن يقرره ومصدراً إياه بقوله: (والأصل عندنا...) أو بقوله (وعندنا...).

ب- وإذا كان هناك أحد قد فسر الآية الكريمة بوجه مخالف لرأي أهل السنة فإنه يذكر اسمه صراحة كأبي بكر الأصم أو جعفر بن حرب، أو يسمي الفرقة التي تقول بذلك الوجه كالمعتزلة والكرامية والباطنية والخوارج...، ويعرض الرأي المخالف، ثم يرد عليه بالأدلة النقلية والعقلية التي يلتزم بها لإيضاح عقيدة أهل السنة الصحيحة متوخياً جادة الصواب والحكمة.

ج- والحكمة هي صفة العالم الحق الذي يقف أمام ميزان الصواب، لا يحيد عنه قيد أنملة، ويعطي كل ذي حق حقه، ولا يعبأ بغير الحق، ويقر لخصومه بصواب رأيهم، إن صحّ لديهم، أياً كان خصمه.

فليس عجباً إذن أن ينقل أبو منصور قول بعض العلماء مؤيداً إياهم كقوله في تفسير قوله تعالى: ﴿قَالُوا لَوْ هَدَانَا اللَّهُ لَهْدَيْنَاكُمْ﴾ [إبراهيم ٢١]: (قال بعض أهل العلم: إن الكفرة جميعاً أتباعهم ومتبوعينهم أعلم بهداية الله من المعتزلة؛ لأنهم قالوا: ﴿لَوْ هَدَانَا اللَّهُ لَهْدَيْنَاكُمْ﴾ علموا أن الله لو هداهم لاهتدوا، ويملك هدايتهم، والمعتزلة يقولون: قد هدى الله جميع الكفرة وجميع الخلائق، فلم يهتدوا، وإنه لو أراد أن يهدي أحداً لم يملك، والكفرة حين: ﴿قَالُوا لَوْ هَدَانَا اللَّهُ لَهْدَيْنَاكُمْ﴾ رأوا، وعلموا أن الله لو هداهم لاهتدوا؛ لأنهم لو لم يهتدوا بهدايته إذا هداهم لم يعتزروا إلى أتباعهم: ﴿لَهْدَيْنَاكُمْ﴾).

وليس غريباً أيضاً أن يبرز أبو منصور غلط المعتزلة بهذا الأسلوب التهكمي في قوله: (إليس أعلم بالله من المعتزلة حين رأوا أن الله لا يغوي أحداً، ولا يختص أحداً إلا بصنع منه)، وذلك في تأويل قوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ إِنِّي أَخَافُ﴾ [الحجر ٣٩].

د- وإذا كانت الآية الكريمة في بيان مسألة فقهية كان أبو منصور يفسرها معتمداً على رأي إمامه الفقيه الأكبر أبي حنيفة النعمان بن ثابت، ويردُّ به على الفقهاء الآخرين.

هـ- وكان أبو منصور يلجأ لتأكيد أنكاره إلى أسلوب الإثبات مرة وإلى أسلوب النفي مرة أخرى ليقرّبها إلى ذهن القارئ، فيتفهمها تفهماً جيداً.

و- وكثيراً ما كان يعود إلى تفسير الآية مكرراً ما أتى به ومضيفاً إليه ما فتح الله عليه من أفكار جديدة تزيد ما بينه ووضوحاً وتثبيتاً.

ز- وكان يتجاوز أحياناً ذكر آية كريمة أو بعض آية لأنها لم تكن محط اختلاف آراء المؤولين.

ح- وكان يشير إلى وجوه قراءة بعض الآيات القرآنية الكريمة حتى وجوه القراءات الشاذة ليؤيد بذلك صحة تأويل أهل السنة.

ط- وإذا كان تأويل الآية الكريمة يحتاج إلى بيان لغوي كان أبو منصور يرجح رأيه كنسبته الكلمة حرفاً في قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الفاتحة: ١] الذي يجمع خصال الخير، وقوله: (منها أن في الحرف الأول من قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ شكراً لجميع النعم...).

ي - وكان أبو منصور يعتمد في ذكر الأحاديث الشريفة على حافظيته، فكانت نصوصها عنده تختلف أحياناً عن النصوص المكتوبة في كتب السنة.

ك - وكان ينهي حديثه غالباً بعبارات نجدتها في كتابه (التوحيد) أيضاً تصور شكره لله ﷻ على ما أنعم عليه بهديته إلى ما وصل إليه من التفكير والمناقشة والردّ السليم، فيقول: (والله الهادي) أو (وبالله التوفيق) أو (وبالله العظمة والرّشاد) أو نحو ذلك.

ل - وإذا كان من يردّ عليه مغالياً في تعنته يبيّن غلطه، ثم قال: (فتعوذ بالله من السرف في القول).

م - وكان من منهج أبي منصور في هذا التفسير أن يُعنى بالمواضيع التي لا يؤمن فيها من الوقوع في الزّيف. مثال ذلك معنى قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ﴾ [البقرة ٢٩ وفصلت ١١] وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ﴾ [الأعراف ٥٤ ويونس ٣ والرعد ٢ والفرقان ٥٩ والسجدة ٤ والحديد ٤] وقوله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ أَسْتَوَىٰ﴾ [طه ٥].

فقد وقفت عند معنى (الإستواء) و(العَرْش) وأحالته إلى مواطن ذكره في القرآن العظيم ليقرن النظر بنظيره، ثم أرسى مناقشته للموضوع، وحسم رده على (المُسَبَّهَة) بأن من (لَيْسَ كَيْفِيهِ شَيْءٌ) [الشورى ١١] عَظَمَةٌ وَقُدْرَةٌ، لا بُدَّ أن يكون مَذْلُول (العَرْش) و(الإستواء) في تنزيله على غير مثال مما يمر في خاطر البشر من القعود والإستلاء والسَّيطرة.

فأتى للبشر أن تدرك عقولهم (المخلوقة) ما لا يقل لها بإدراكه من عَظَمَةِ (الخالق) جل شأنه! وأتى لها أن تحيط بمن يحيط بها وبما في الأكوان جميعاً! وما كان الله ليخلق عقل العبد لأكثر مما تحتاجه حياته الدنيا.

فطبيعي جداً إذن أن يكون الإسلام استيلاءً وتسليماً للحدود والقدرات التي رُسِمَتْ لنا. وما كان لنا أن نكون أكثر من أنفسنا أو أقدر أو أعظم. وإنها لذات حد ليس شيئاً إزاء من لا حدود له.

وكان لذلك المنهج العجيب الذي مهّره أبو منصور خطوة كبيرة من التفریط في ما وصفه به الإمام عبد القادر بن أبي الوفاء القرشي المتوفى سنة /٧٧٥ هـ في قوله: (هو كتاب لا يوازيه فيه كتاب، بل لا يدانيه شيء من تصانيف من سبقه في ذلك الفن)^(١).

واغتمد هذا القول كل من أتى بعده من المترجمين لأنهم لم يجدوا خيراً منه في بيان مكانته في علم التفسير.

ونستطيع أن نقول في نهاية حديثنا عن أبي منصور: إن الألقاب التي أطلقها عليه أصحابه وتلاميذته ومترجموه: إمام الهدى وإمام المتكلمين ومصحح عقائد المسلمين ورئيس أهل السنة والجماعة ومهدي هذه الأمة وناصر السنة وقامع البدعة ومخبر الشريعة وموطد عقائد أهل السنة^(٢) أفضل إجازة لهذا العالم الإمام الجليل، رحمه الله، وأشكته فسبح جَنَاتِهِ.



(١) (الجواهر المضية في طبقات السادة الحنفية) ٢ / ١٣٠ و ١٣١.

(٢) المراجع المذكورة في ترجمة المؤلف.

عملي في تحقيق هذا الكتاب

لا شك أن أول عمل يقوم به المُحقِّق، هو حصوله على أكثر من نسخة للكتاب الذي يريد العمل به ليضع بين يدي القارئ صورة صحيحة لما كتب المؤلف.

وقد حصلت بعد معاناة شديدة على صورتين من نسخ الكتاب: الأولى من نسخة المكتبة الظاهرية في دمشق والمحفوظة في مكتبة الأسد الوطنية، والثانية من نسخة دار الكتب المصرية في القاهرة.

وكانت لجنة القرآن الكريم المنبثقة عن المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية في القاهرة قد أصدرت الجزء الأول من هذا الكتاب المتضمن سورة الفاتحة والآيات ١- ١٤٠ من سورة البقرة؛ حققه الدكتور إبراهيم عوضين والسيد عوضين سنة ١٣٩١ هجرية = ١٩٧١ ميلادية.

وأصدرت وزارة الأوقاف والشؤون الدينية في بغداد قسماً من هذا الكتاب يتضمن سورة الفاتحة وسورة البقرة كاملة؛ قام بتحقيقه الدكتور محمد مستفيض الرحمن سنة ١٤٠٤ هجرية = ١٩٨٣ ميلادية.

وإني لأجد من الجدير بالذكر عرض أوصاف ما صار بين يدي. فأبدأ بوصف نسخة المكتبة الظاهرية فأقول: إنها محفوظة اليوم في مكتبة الأسد الوطنية برقم ٤٩٥ ومصورة (بميكرو فيلم) برقم ٣٠٠٥، وهي نسخة خزانة نفيسة مغلفة بغلاف جلدي مزخرف على الأسلوب العثماني المتأخر، وعدد أوراقها ٦٦٠ ورقة، طول كل ورقة ٣١,٥ سم، وعرضها ٢٠,٥ سم، وأطر النص بإطار مذهب، وعدد أسطر كل صفحة ٤٥ سطراً، وعدد كلمات كل سطر ٢٥ كلمة تقريباً.

وعلى وجه الورقة الأولى (١-أ) قيد خاتم المكتبة العمومية الظاهرية تاريخه ١٢٢٩ هجرية، وبأعلى ظهر الورقة (١-ب) لوحة مستطيلة الشكل مزخرفة بزخارف نباتية دقيقة ملونة باللون مختلف ومزودة بإطار مذهب، كتب النسخ ضمنها عبارة: فاتحة الكتاب، وتحت هذه اللوحة بدء الكتاب: قال الشيخ أبو منصور: .. وكان النسخ يؤطر اسم كل سورة بإطار مذهب. واستخدم النسخ لوتين من المداد: الأحمر والأسود، كتب بالمداد الأحمر أسماء السور و: قوله تعالى، و: قوله، ووضع به خطوطاً فوق العبارات المهمة. وكانت نهاية الكتاب محصورة بحذوة، كانت آخر عبارة فيها: وعلى ذلك ترك كتابة فاتحة الكتاب، والله أعلم، ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ وكان خط النسخ تعليقاً حيناً وفارسيّاً حيناً آخر. ويبدو أن النسخة مُصحَّحة لوجود كلمة (صح) في بعض الهوامش. وقد سميت هذه النسخة (الأصل).

أما نسخة دار الكتب المصرية فإني أثبت ما ذكره المحققان في وصفها في مقدمتهما: أنها محفوظة بالدار المذكورة برقم: ٦ تفسير قوله، مجلدة بمجلد واحد، مُدَبَّبة الصفحات، عدد أوراقها ٦٥٦ ورقة، وعدد أسطر كل صفحة ٤٥ سطراً، وعدد كلمات كل سطر ٢٥ كلمة تقريباً.

كتبها مصطفى بن محمد بن أحمد سنة ١١٦٥ هجرية من نسخة المؤلف بخط واضح مُستخدماً المداد الأحمر لكتابة أسماء السور وكلمة (قوله) في بدء كل آية. وعلى هامش بعض الصفحات تعليقات: إما تكميل آية وردت منقوصة في الأصل وإما تعليق على رأي يزيد من توضيح وتبيين لمعنى لغوي وغيره.

وقد سقطت الورقة الأولى من هذه النسخة؛ فكان أول ما بين أيدينا ظهر هذه الورقة المبدوءة بعبارة: في الأرض وغيرها.. والتأويل عندنا ما أجمع عليه أهل الكلام. وقد رمزت إلى هذه النسخة بالحرف: م.

ويبدو من مقابلة النسخة الظاهرية بالنسخة المصرية أنهما أقرب إلى التطابق الذي يدعونا إلى القول: إن النسختين الظاهرية والمصرية قد نُسختا من نسخة المؤلف.

وقد اعتمد المحققان: الدكتور إبراهيم عوضين والسيد عوضين نسخة دار الكتب المصرية التي ذكرنا أوصافها ونسخة كبرلي التركية التي رمزا إليها بالحرف: ك. ورمزت إلى كتابهما ب: ط م (ط: يعني مطبوعاً، وم: يعني مصرياً).

أما المُحَقِّقُ الدكتور محمدُ مستفيضُ الرحمن فقد اعتمدَ غيرَ نسخة. ورمزتُ إلى كتابه ب: ط ع (ط: يعني مطبوعاً، وع: يعني عراقياً).

ووضعتُ أمامي النسخة التي سَمَّيْتُها (الأصل) وكتاب المُحَقِّقَيْنِ الذي رَمَزْتُ إليه ب: ط م وكتاب المُحَقِّقِ الذي رَمَزْتُ إليه ب: ط ع، وقُمتُ بِمُقَابَلَةِ بَعْضِهَا عَلَى بَعْضٍ. ولَمَّا انْتَهَيْتِ الْمُقَابَلَةَ عَلَى الْكِتَابَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ تَنَاوَلْتُ نَسْخَةَ دَارِ الْكِتَابِ الْمَصْرِيَّةِ، وَأَصْبَحَتِ الْمُقَابَلَةُ مُقْتَصِرَةً عَلَى نَسْخَةِ (الأصل) ونسخة دار الكتب المصرية (م).

وحاولتُ الاستِيفَادَةَ مِنْ تِلْكَ النسخِ لِخُرُجِ النَّصِّ أَكْثَرَ صِحَّةً وَأَقْرَبَ إِلَى مَا كَتَبَهُ الْمُؤَلِّفُ، وَرَجَعْتُ إِلَى كُتُبِ الْقِرَاءَاتِ الْقُرْآنِيَّةِ وَكِتَابِ السُّنَنِ الشَّرِيفَةِ وَكِتَابِ التَّفَاسِيرِ، وَبَيَّنْتُ فِي الْحَوَاشِي مَا هُوَ بِحَاجَةٍ إِلَى التَّفْسِيرِ.

وَبَعْدَ بَدْءِ الْعَمَلِ فِي هَذَا الْكِتَابِ الْجَلِيلِ شَاءَ اللَّهُ ﷻ أَنْ يُيسَّرَ مِنْ أَمْرِهِ مَا قَدْ كَانَ يَتَعَسَّرُ، فَحَصَلْتُ عَلَى صُورَةٍ لِإِحْدَى نُسخَتَيْ الْكِتَابِ الْمُحْفَظَتَيْنِ فِي مَكْتَبَةِ الْحَرَمِ الْمَكِّيِّ الشَّرِيفِ؛ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ أَوَّلًا وَآخِرًا، وَالشُّكْرُ لِمَنْ أَسْعَفَ، وَأَعَانَ!

فَإِذَا هَذِهِ الصُّورَةُ هِيَ شَرْحُ الْكِتَابِ، كَتَبَهُ علاء الدين... رئيسُ أَهْلِ السُّنَةِ وَالْجَمَاعَةِ أَبُو بَكْرٍ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ أَحْمَدَ السَّمَرْقَنْدِيُّ. لِذَا رَأَيْتُ أَلَّا أُعَدَّ صُورَةَ النسخة المكيّة بِمِزَاجِ النسخَتَيْنِ الْمَذْكُورَتَيْنِ، وَأَنْ أَرْجِعَ إِلَيْهَا أحياناً لِكَشْفِ الْحَقِّ فِي مَوَاضِعِ الْغُمُوضِ أَوْ التَّصْحِيفِ الْوَاقِعِينَ فِي النُّسخَتَيْنِ الْمُعْتَمَدَتَيْنِ.

وَعَلَى الرَّغْمِ مِنْ ذَلِكَ كُلِّهِ لَا بَدَّ مِنَ التَّعْرِيفِ بِالنسخة المكيّة: انْتَهَى مِنْ نَسْخِهَا مُوسَى السَّيِّدُ عَبْدُ الْعَزِيزِ سَنَةَ ١١٩٢ هِجْرِيَّةً، وَهِيَ مُحْفَظَةٌ فِي مَكْتَبَةِ الْحَرَمِ الْمَكِّيِّ الشَّرِيفِ فِي جُزْأَيْنِ مُرَقَّعَيْنِ بـ ٥٢٩ و ٥٣٠، وَمُصَوَّرَةٌ بِفِيلْمَيْنِ رَقْمُهُمَا ٢٧٦٨ و ٢٧٦٩.

وَأخيراً لَا بَدَّ لِي مِنَ الْإِشَارَةِ إِلَى أَمْرَيْنِ:

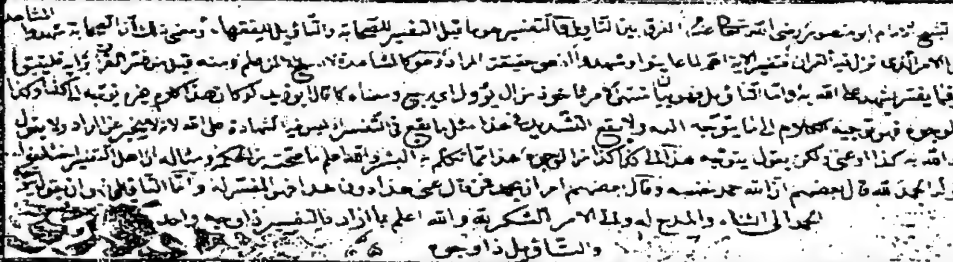
أَحَدُهُمَا: مَا ذَكَرَهُ أَبُو مَنْصُورٍ فِي تَفْسِيرِهِ، وَلَهُ تَعَلُّقٌ بِالْعَقِيدَةِ، مُتَّفِقٌ مَعَ مَنَهِجِهِ فِي عِلْمِ الْكَلَامِ، وَقَدْ يَكُونُ هَذَا الْمَنَهِجُ مُخَالَفًا مَنَهِجَ السَّلَفِ وَبَعْضُ فِرَاقٍ أَصْحَابِ عِلْمِ الْكَلَامِ فِي بَعْضِ الْمَسَائِلِ.

وَالثَّانِي: وَرُودُ جَمَلٍ فِي الْكِتَابِ ذَاتِ تَرْكِيبٍ خَاصٍّ، قَدْ يَنْعَجزُ عَنْ مَعْرِفَةِ الْمَرَادِ مِنْهَا الْكَثِيرُ مِنَ الْقُرَّاءِ الْكَرَامِ، وَذَاتِ الْفَاطِظِ عَلَى غَيْرِ وَجْهِ اسْتِعْمَالِهَا كَاسْتِخْدَامِهِ لِكَلِمَةٍ (حَيْثُ) فِي مَوْضِعِ الدَّلَالَةِ عَلَى الزَّمَانِ.

لِذَلِكَ كُلُّهُ أَثَرْتُ تَرْكَ التَّعْلِيلِ عَلَى هَذِهِ الْمُخَالَفَاتِ وَتَرَكْتُ شَرْحَ التَّرَاكِيِبِ جِزْئاً مَنِيَّ عَلَى تَقْدِيمِ الْكِتَابِ كَمَا أَرَادَهُ الْمُؤَلِّفُ وَوَفَّقَ الْمَنَهِجِ الَّذِي التَّزَمْتُهُ لِإِخْرَاجِ هَذَا الْكِتَابِ غَيْرَ مُثْقَلٍ بِكَثْرَةِ الْحَوَاشِي خِدْمَةً لِهَذَا الدِّينِ الْحَنِيفِ وَأَدَاءً لِأَمَانَةِ الْعِلْمِ.

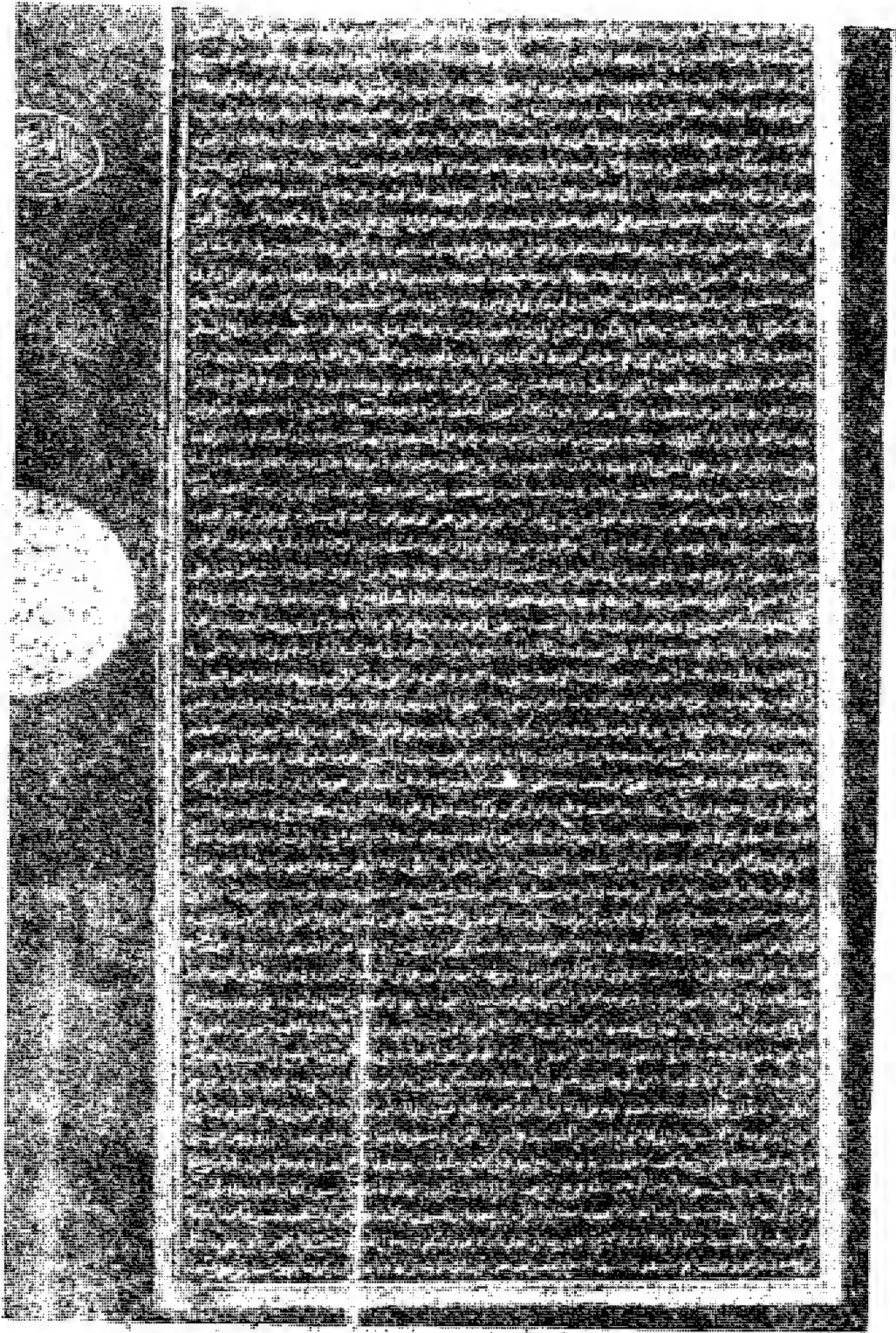
وَإِنِّي أَتَوَجَّهُ إِلَى اللَّهِ ﷻ فِي الدُّعَاءِ أَنْ يُوفِّقَنِي لِأَدَاءِ هَذَا الْعَمَلِ وَإِنْجَازِهِ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي يَرْضَاهُ، فَتَكُونَ فِيهِ الْفَائِدَةُ. إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْمَجِيبُ.

فاطمة يوسف الخيمي

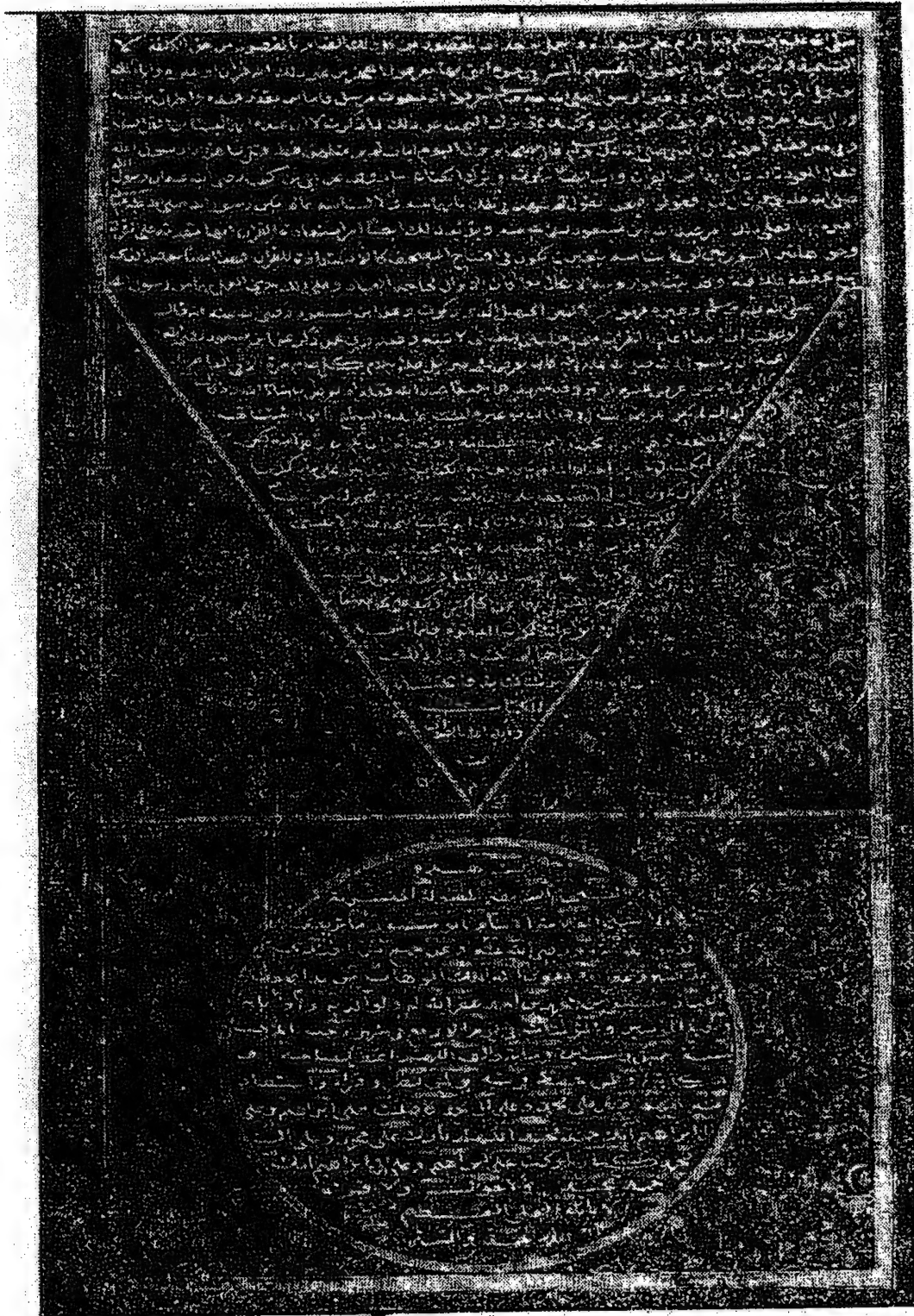


فأما في كتاب

[illegible]

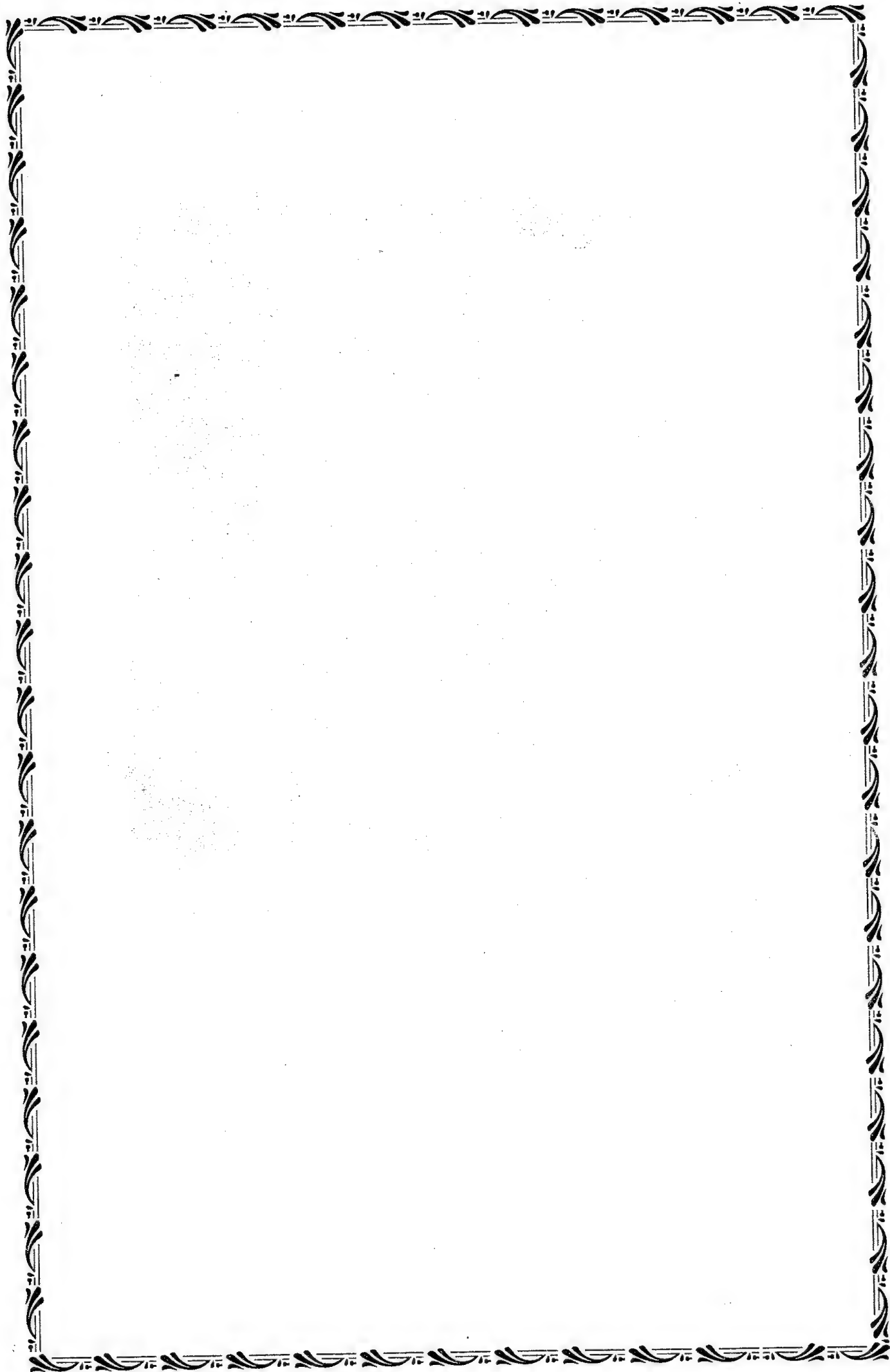


الصفحة الثانية من نسخة دار الكتب المصرية المسماة قوله



الصفحة الأخيرة من نسخة دار الكتب المصرية المسماة قوله





بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

١ - ب/ [قال الشيخ أبو منصور رحمه الله: الفرق بين التأويل والتفسير، هو ما قيل: التفسير للصحابة رضي الله عنهم والتأويل للفقهاء.

ومعنى ذلك أن الصحابة شهدوا المشاهدة، وعلموا الأمر الذي نزل فيه القرآن. فتفسير الآية أهم لما عاينوا، وشهدوا؛ إذ هو حقيقة المراد، وهو كالمشاهدة، لا يصلح^(١) إلا لمن علم، ومنه قيل: من فسّر القرآن برأيه فليتبوأ مقعده من النار^(٢) لأنه في ما يُفسّر يشهد على الله به.

وأما التأويل، فهو بيان مُنتهى الأمر، مأخوذ من آل يؤول، أي يرجع. ومعناه كما قال أبو زيد: (لو كان كلام غيره لوجه إلى كذا وكذا من الوجوه) فهو توجيه الكلام إلى ما يتوجه إليه. ولا يقع التشديد في هذا مثل ما يقع في التفسير؛ إذ ليس فيه الشهادة على الله لأنه لا يخبر عن المراد، ولا يقول: أراد الله بكذا، أو عني، ولكن يقول: يتوجه هذا إلى كذا وكذا^(٣) من الوجوه. هذا مما تكلم به البشر، والله أعلم ما صحته من الحكمة.

ومثاله أن أهل التفسير اختلفوا في قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الفاتحة: ١] قال بعضهم: إن الله تعالى حميد نفسه. وقال بعضهم: أمر أن يُحمد. فمن قال: عني هذا دون هذا فهو المفسر له.

وأما التأويل، فهو أن يقول: يتوجه الحمد إلى الثناء والمدح له، وإلى الأمر بالشكر^(٤) لله تعالى والله أعلم بما أراد. فالتفسير ذو^(٥) وجه واحد، والتأويل ذو^(٦) وجوه^(٧).



(١) في طع: سمح.

(٢) من طع، ويشير هذا القول إلى ما رواه عبد الله بن عباس رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ: ... ومن قال في القرآن برأيه فليتبوأ مقعده من النار انظر (سنن الترمذي) ج ٥/ ١٩٩ رقم الحديث / ٢٩٥١.

(٣) من طع، الواو ساقطة من الأصل.

(٤) من طع، في الأصل: الشكر.

(٥) و (٦) من طع، في الأصل: ذا.

(٧) لم تدرج مقدمة المصنف في ط م.

سورة الفاتحة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَبِهِ نَسْتَعِينُ

الآية ١

قوله ﷻ: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ اِخْتَمَلَ أَنْ يَكُونَ - جَلَّ ثَنَاؤُهُ - حَمِدَ نَفْسَهُ لِيَعْلَمَ الْخَلْقُ ^(١) اسْتِحْقَاقَهُ الْحَمْدَ بِذَاتِهِ، فَيَحْمَدُوهُ.

فإن قيل: كيف يجوز أن يحمَدَ نفسه، ومثله في الخلق غير محمود؟ قيل له: لوجهين: أحدهما: أنه استحقَّ الحمدَ بذاته لا بأحد، فيكون ^(٢) في ذلك تعريفُ الخلق لما يُزلفُهُمْ لَدَيْهِ بما أثنى على نفسه ليشنوا عليه. وغيره إنما يكون ذلك له به ﷻ فعليه توجيهُ الحمدِ إليه لا إلى نفسه؛ إذ نفسه لا تستوجبُ بها بل بالله تعالى. والثاني: أن الله تعالى حقيقٌ لذلك؛ إذ لا عيبَ يمسُّه، ولا آفةَ تحلُّ به، فيدخلُ نقصانٌ ^(٣) في ذلك، ولا هو مأمورٌ ^(٤) بشيء. والعبدُ لا يخلو عن عيوبٍ تَمَسُّه وآفاتٍ تحلُّ به، ويُمدَّحُ بالإتيانِ، ويُذمُّ بتركِهِ. وفي ذلك يكْمُنُ ^(٥) النقصانُ، وحقُّ لِمِثْلِهِ الفِرْعُ إلى الله تعالى والتضرُّعُ إليه لِيَتَغَمَّدَهُ بِرَحْمَتِهِ، وَيَتَجَاوَزَ عَنْ صَنِيعِهِ. وعلى ذلك معنى التَّكْبِيرِ ^(٦)؛ نَحْمَدُ بِهِ رَبَّنَا، ولا نَحْمَدُ غَيْرَهُ؛ إذ ليسَ للعبدِ مَعْنَى يَسْتَقِيمُ [به] ^(٧) تَكْبِيرُهُ؛ إذ هم جميعاً أكفأءُ من طريقِ [المِخْنَةِ وَالْخَلْقِ] ^(٨) وما أذكركَ أحدٌ من فضيلةٍ أو رفعةٍ قَبَّاهُ أدركُهُ لا بنفسِهِ. فعليه تنزيهُ الربِّ والفِرْعُ إليه بالشكرِ لا بالتكبيرِ على أمثاله، والله تعالى، عن هذا الوصفِ مُتَعَالٍ.

ويَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ على إضمارِ الأمرِ، أي قولوا: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ لأنَّ الحمدَ يُضَافُ إلى الله. فلا بدَّ من أن يكونَ له علينا، فأمرٌ بالحمدِ لِذَلِكَ.

ثم مُخْرَجٌ ^(٩) ذلك على وجهين:

أحدهما: ما روي عن ابن عباسٍ ﷻ أنه قال: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ أي الشُّكْرُ لله [بما صنعَ إلى خَلْقِهِ] ^(١٠). فيُخْرَجُ تأويلُ الآية على هذا الترتيبِ ^(١١) على الأمرِ بتوجيهِ الشُّكْرِ إليه. وذلك يَتَضَمَّنُ الأَمْرَ أيضاً بِكُلِّ الْمُتَمَكِّنِ مِنَ الطَّاعَةِ على ما روي عن النبي ﷺ أنه صَلَّى حَتَّى تَوَرَّمَتْ قَدَمَاهُ، فَقِيلَ لَهُ: أَلَيْسَ قَدْ غَفَرَ [الله] ^(١٢) مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ؟ قَالَ: «أَفَلَا أكونُ عبداً شكوراً؟» [البخاري ١١٣٠] فَصَيَّرَ أنواعَ الطَّاعَاتِ شُكْراً لَهُ. فَمَنْ أطاعَ الله تعالى فَقَدْ شَكَرَ لَهُ. فيُخْرَجُ تأويلُ الآية على هذا.

والوجهُ الثاني: أن ^(١٣) يُخْرَجَ مُخْرَجَ الثَّناءِ على الله ﷻ والمدحِ لَهُ والوصفِ بما يَسْتَحِقُّهُ والتَّزْيِيهِ عَمَّا لَا يَلِيْقُ بِهِ مِنْ تَوْجِيهِ النِّعَمِ إِلَيْهِ وَقَطْعِ الشُّرْكَ عَنْهُ فِي الإِنْعَامِ وَالإِفْضَالِ عَلَى عِبَادِهِ.

وعلى ذلك ما روي عن رسولِ الله ﷺ أن الله ﷻ يقول: «قَسَمْتُ الصَّلَاةَ بَيْنِي وَبَيْنَ عَبْدِي نِصْفَيْنِ» [مسلم ٣٩٥] فإذا قال العبدُ: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ قال الله ﷻ: «حَمِدَنِي عَبْدِي» فَجَعَلَ الحمدَ هذا الحَرْفَ، وَصَيَّرَهُ مِنْ ثَنَاءٍ لَوْجَهَيْنِ: أحدهما: أنه نَسَبَ الرُّبُوبِيَّةَ إِلَيْهِ فِي جَمِيعِ الْعَالَمِ، وَقَطَعَهَا عَنْ غَيْرِهِ.

والثاني: أنه سَمَّى ^(١٤) ذلك صلاةً. والصلاةُ أنْ تُلْجَأَ للدُّعَاءِ. وذلك خِلَافُ الدِّمِّ وَنَقِيضُهُ. وفي الوصفِ بالبراءةِ مِنْ

(١) في ط: الحق. (٢) في ط: ليكون. (٣) في ط: نقصاناً. (٤) في ط: خاص. (٥) في النسخ الثلاث: يمكن. (٦) في ط: التكبير. (٧) في ط: معه، ساقطة من الأصل. (٨) في ط: المحبة والخلق. (٩) في ط: يخرج. (١٠) من ط: ساقطة من ط. (١١) من ط: في ط: الله لك، ساقطة من الأصل. (١٢) في ط: أنه. (١٣) من ط: في الأصل: يجيء، في ط: يسي. (١٤)

الذم مدح وثناء بغاية المدح والثناء. ولذلك يُفرق القول بين الشكر والحمد؛ إذ أمرنا بالشكر للناس بما جاء عن رسول الله ﷺ: «إِنَّ مَنْ لَمْ يَشْكُرِ النَّاسَ لَمْ يَشْكُرِ اللَّهَ» [أحمد ٢/٢٥٨] صِيرُهُ بِمَعْنَى المجازاة، والحمد بِمَعْنَى الوصف بما هو أهله. فلم يُستحب الحمد إلا لله.

وقوله تعالى ﴿رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ روي عن ابن عباس رضي الله عنه أنه قال: «(رَبِّ الْعَالَمِينَ) أي [سَيِّدِ الْعَالَمِينَ]. والعالم كلُّ مَنْ دَبَّ على وجه الأرض. وقد يتوجَّه الرَّبُّ إلى الربوبية لا إلى السُّؤْدُود؛ إذ يستقيم القول بـ ﴿وَهُوَ رَبُّ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ١٦٤] من بني آدم وغيره ونحو^(٢): ﴿رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [الرعد: ١٦ و...]. [مِنَ الرَّبُوبِيَّةِ]^(٣) و﴿رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ﴾ [التوبة: ١٢٩ و...]. ونحوه، وغير مستقيم لِسَيِّدِ السَّمَوَاتِ وَنَحْوِهِ.

وقد يتوجَّه اسمُ الرَّبِّ إلى المالك؛ إذ^(٤) كلُّ مَنْ يُنسَبُ إليه المُلْكُ يُسمَّى مالِكُهُ^(٥)، ولا يُسمَّى سيِّدًا^(٦) إلا في بني آدم خاصة.

واسمُ الرَّبِّ يَجْمَعُ^(٧) ذلك كله. لذلك كان التوجيه إلى المالك أقرب، وإن احتمل المزوي عن ابن عباس رضي الله عنه إذ هو في الحقيقة سيِّدٌ مَنْ ذَكَرَ وَرَبُّهُمْ. والله الموفق.

ثم اختلف أهل التفسير في ﴿الْعَالَمِينَ﴾ فمنهم مَنْ ردَّ إلى كلِّ رُوح، دَبَّ على وجه الأرض. ومنهم مَنْ ردَّ إلى [كل]^(٨) ذي رُوح في الأرض وغيرها. ومنهم مَنْ قال: لله كذا وكذا^(٩) عالم.

والتأويل عندنا ما أجمع [عليه]^(١٠) أهل الكلام: أنَّ العالمين اسمٌ لجميع الأنام والخلق جميعاً. وقول أهل التفسير يَزْجِعُ إلى مثله إلا أنهم ذكروا أسماء الأعلام، وأهل الكلام ما يَجْمَعُ ذلك وغيرهم.

ثم العالم اسمٌ للجميع^(١١)، وكذلك الخلق. ثم تعريف ذلك بالعالمين والخلات يتوجَّه إلى جَمْعِ الجَمْعِ من غير أن يكون في التحقيق تفاوت. وقد يتوجَّه إلى عالم كلِّ زمان وكذا خلق كلِّ زمان على حُكْمِ تجدُّد العالم. وبالله التوفيق.

وفي ذلك أنَّ الله ﷻ ادَّعى لنفسه [أنه]^(١٢) ربُّ العالمين كلِّهم: مَنْ تَقَدَّمَ وَمَنْ تَأَخَّرَ وَمَنْ كَانَ، ويكون [ولم يقدِّر]^(١٣) أحدٌ أن ينطق بالكُذُوبِ [أو]^(١٤) يدَّعي من ذلك شيئاً لنفسه. دلَّ ذلك أنَّ لا ربَّ غيره ولا خالقٍ لشيءٍ سواه؛ إذ لا يجوز أن يكون حكيماً أو إلهاً يُنشئ، ويبدع ٢ - ١ / ولا يدَّعي، ولا يفصل ما كان منه ممَّا^(١٥) كان لغيره، وبفسه قام ذلك لا بغيره. وعلى ذلك مغنى قوله: ﴿وَمَا كَانَتْ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ إِذَا لَدَّهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ﴾ [المؤمنون: ٩١]. فهذا مع ما [في] اتِّساقِ^(١٦) التدبير واجتماع التضاد وتعلُّق حوائج بغض بِنَغْضٍ وقيام منافع بغض بِنَغْضٍ على تباعد بغض من بغض وتضادها دليل واضح على أنَّ مُدَبِّرَ^(١٧) ذلك كله واحد وأنه لا يجوز كون مثل ذلك من غير مُدَبِّرٍ عليهم^(١٨). والله المستعان.

الآية ٢

وقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَاتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُمْ بِإِذْنِ اللَّهِ وَأَدْرَجَهُمْ فِي الْكِتَابِ الْمُبِينِ﴾ اسمان مأخوذان من الرحمة. لكنه روي فيهما^(١٩): (رقيقان: أحدهما أرق من الآخر) وكان الذي روي عنه هذا أراد به لطيفان: أحدهما اللطيف من الآخر؛ دليل ذلك وجهان:

أحدهما: مجيء الأثر^(٢٠) في ذلك: اللطيف في أسماء الله تعالى [مما]^(٢١) نطق به الكتاب، ولم يذكر في شيء من ذلك رقيق. ومعنى اللطيف في^(٢٢) استخراج الأمور الخفية وظهورها^(٢٣) له كقوله تعالى: ﴿يَبْقَىٰ إِلَهُكُمُ الْيَوْمَ وَالْغَدَ وَالْآخِرَ﴾ [الأنعام: ١٠٢].

(١) من طع. (٢) الواو ساقطة من الأصل و ط م. (٣) في طع: من التربية، ساقطة من الأصل و ط م. (٤) في طع: إن. (٥) أدرج قبلها في ط م و طع: أنه. (٦) في النسخ الثلاث: أنه سيد. (٧) في الأصل: بجميع. (٨) من ط م و طع. (٩) الواو ساقطة من الأصل و ط م. (١٠) من ط م. (١١) من ط م و طع، في الأصل: لجميع. (١٢) ساقطة من النسخ الثلاث. (١٣) من ط م، في الأصل و طع: لم يقدِّره. (١٤) ساقطة من النسخ الثلاث. (١٥) في ط م: ما، ساقطة من طع. (١٦) من ط م و طع، في الأصل: استاق. (١٧) من ط م و طع، في الأصل: يدبر. (١٨) من ط م، في الأصل و طع: عليهم. (١٩) المروي عنه عبد الله بن عباس. (٢٠) في طع: الآثار. (٢١) من ط م و طع، في الأصل: ما. (٢٢) ساقطة من ط م. (٢٣) من ط م و طع، في الأصل: وظهور ما.

خَرَدَلٍ فَتَكُنْ فِي سَخَرَةٍ ﴿١﴾ [إلى قوله] ﴿لَطِيفٌ خَبِيرٌ﴾ [لقمان: ١٦] وبالله التوفيق.

والثاني: أن اللطيف حرف يدل على البر والعطف، والرقعة [تدل] (٢) على رقة الشيء التي هي نقيض الغلظ والكثافة كما يقال: فلان رقيق القلب. وإذا قيل فلان لطيف فإنما يراد به: بار عاطف. فلذلك يجوز لطيف، ولا يجوز رقيق. وكذلك فسّر من فسّر الرحمن بالعاطف على خلقه بالرزق. ودَهَبَ وَهْمُ الْأَوَّلِ إِلَى الرَّقَّةِ (٣)، وهو بعيد. وإنما هو مِنَ اللَّطْفِ.

وقوله (٤): (أَحَدُهُمَا أَرْقُ مِنَ الْآخَرِ) بمعنى اللطيف يَخْتَمِلُ وَجْهَيْنِ:

أحدهما: التحقيق بأن اللطيف بأحد الحرفين أخص وألحق وأوفر وأكمل. فذلك رَحْمَتُهُ بِالْمُؤْمِنِينَ أنه يُقَالُ: رَحِيمٌ بِالْمُؤْمِنِينَ على تخصيصهم بالهداية (٥) ليدنيه. ولذا ذَكَرَ أَمَّتُهُ، وإن أَشْرَكَهُمْ فِي الرِّزْقِ فِي مَا يَرَاهُمْ غَيْرُهُمْ. ألا ترى أنه لا يُقَالُ: رَحِمَنُ بِالْمُؤْمِنِينَ، وجائز القول، رَحِيمٌ بِهِمْ، وكذلك لا يُقَالُ: رَحِيمٌ بِالْكَافِرِ (٦) مُطْلَقًا؟ وبالله التوفيق.

[والثاني] (٧): أَنَّ أَحَدَهُمَا أَلْطَفُ مِنَ الْآخَرِ كَانَهُ وَصَفَ الْغَايَةَ فِي اللَّطْفِ حَتَّى يُتَعَذَّرَ وَجْهٌ إِدْرَاكِ مَا فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ اللَّطْفِ، أَوْ يَوْصَفُ بِقَطْعِ الْغَايَةِ عَمَّا يَتَضَمَّنُهُ كُلُّ حَرْفٍ. وبالله التوفيق.

ثم في هذا أَنَّ اسْمَ الرَّحْمَنِ، هو المخصوصُ بِـ [الله، لا يُسَمَّى بِهِ غَيْرُهُ] (٨) والرحيم: يجوزُ تسميتهُ بِهِ. فلذلك يُوصَفُ: أَنَّ الرَّحْمَنَ (٩) اسْمٌ ذَاتِي، والرحيمُ فِعْلِي. وَإِنْ اخْتَمَلَ أَنْ يَكُونَ مُشْتَقًّا مِنَ الرَّحْمَةِ. ودليل ذلك إنكارُ العربِ الرَّحْمَنَ، ولا أَحَدَ مِنْهُمْ أَنْكَرَ الرَّحِيمَ حِينَ قَالُوا: مَا نَدْرِي: ﴿وَمَا أَرْحَمُهُمْ أَنْتَجِدُ لِمَا تَأْمُرُنَا﴾ [الفرقان: ٦٠] وذلك قوله: ﴿قُلْ أَدْعُوا اللَّهَ أَوْ ادْعُوا الرَّحْمَنَ أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْمُسْتَقَى﴾ [الإسراء: ١١٠] يدلُّ على أَنَّهُ ذَاتِيٌّ لَا فِعْلِيٌّ، وَإِنْ كَانَ الْفِعْلُ صِفَةً الذَّاتِ؛ إِذْ مُحَالٌ صِفَتُهُ بِغَيْرِهِ لِمَا يَوْجِبُ ذَلِكَ الْحَاجَةَ إِلَى غَيْرِهِ لِيُحْدِثَ لَهُ الشَّاءَ وَالْمَذْحَ، وَفِي ذَلِكَ خَلْقُ الْخَلْقِ لِنَفْعِ الْإِسْتِمْدَاحِ، وَهُوَ عَنْ ذَلِكَ مُتَعَالٍ، بَلْ بِنَفْسِهِ مُسْتَحَقٌّ لِكُلِّ حَمْدٍ وَمَدْحٍ، وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ.

وَرَوَى فِي خَبَرِ الْقِسْمَةِ أَنَّ الْعَبْدَ إِذَا قَالَ: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الرَّحِيمِ﴾ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: «أَتْنِي عَلَيَّ عَبْدِي» وَإِذَا قَالَ: ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ قَالَ ﷻ: «مَجْدَنِي عَبْدِي» [مسلم ٣٩٥/٤٠]. وَذَكَرَ أَنَّهُ قَالَ فِي الْأَوَّلِ: بِالتَّعْجِيدِ، وَفِي الثَّانِي: بِالشَّاءِ. وَذَلِكَ وَاحِدٌ، لِأَنَّ مَعْنَى الشَّاءِ الوُصْفُ بِالتَّعْجِيدِ وَالْكَرَمِ وَالْجُودِ، وَالتَّعْجِيدُ هُوَ الْوُصْفُ بِذَلِكَ. وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ.

الآية ٣ [وقوله تعالى: ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾] (١٠) أَجْمَعَ [على] (١١) أَنَّ قَوْلَهُ: ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ أَنَّهُ يَوْمُ الْحِسَابِ وَالْجَزَاءِ. وَعَلَى ذَلِكَ الْقَوْلُ ﴿إِنَّا لَمَدِينُونَ﴾ [الصافات: ٥٣] وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَوْمَ يُنْفَخُ الْيَوْمِ الْيَوْمِ اللَّهُ وَبَيْنَهُمُ الْحَقُّ﴾ [النور: ٢٥] وَهُوَ الْجَزَاءُ. وَمِنْ ذَلِكَ [قول] (١٢) النَّاسِ: (كَمَا تُدِينُ ثَدَانُ).

وَجَائِزٌ أَنْ يَكُونَ: ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ عَلَى جَعْلِ ذَلِكَ الْيَوْمِ لِمَا يُدَانُ الْيَوْمَ؛ إِذْ بِهِ يُظْهَرُ حَقِيقَتُهُ وَعِظَمُ مَرْتَبَتِهِ وَجَلِيلُ مَوْجِبِهِ عِنْدَ رَبِّهِ.

وَفِي الْآيَةِ دَلَالَةٌ وَصِفَ الرَّبِّ بِمَلِكٍ مَا لَيْسَ بِمَوْجُودٍ لَوَقْتُ الْوَصْفِ بِمَلِكِهِ، وَهُوَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ. ثَبَتَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى بِجَمِيعِ مَا يَسْتَحِقُّ الْوَصْفَ بِهِ يَسْتَحِقُّهُ (١٣) بِنَفْسِهِ لَا بِغَيْرِهِ. وَلِذَلِكَ قُلْنَا نَحْنُ: هُوَ خَالِقٌ لَمْ يَزَلْ، وَجَوَادٌ لَمْ يَزَلْ، وَسَمِيعٌ لَمْ يَزَلْ، وَإِنْ كَانَ مَا عَلَيْهِ (١٤) وَقَعَ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ. وَكَذَلِكَ نَقُولُ: هُوَ رَبُّ كُلِّ شَيْءٍ، وَالْهُ كُلُّ شَيْءٍ فِي الْأَزَلِ، وَإِنْ كَانَتْ الْأَشْيَاءُ غَيْرَ حَادِثَةٍ كَمَا قَالَ ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ الْيَوْمَ (١٥)، وَإِنْ كَانَ الْيَوْمُ بَعْدَ غَيْرِ حَادِثٍ، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ.

الآية ٤ وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّا نَعْبُدُكَ﴾ فَهُوَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، عَلَى إِضْمَارِ الْأَمْرِ؛ أَيِ قُلْ: [ذَا] (١٦). ثُمَّ لَمْ يَجْعَلْ لَهُ أَنْ يَسْتَحِقَّ فِي الْقَوْلِ بِهِ، بَلْ أَلْزَمَهُ الْقَوْلَ بِالْقَوْلِ فِيهِ. ثُمَّ يَتَوَجَّهَ وَجْهَيْنِ:

(١) أدرج صاحب طع الآية كاملة بدل هذه العبارة. (٢) ساقطة من النسخ الثلاث. (٣) في النسخ الثلاث: اللطافة. (٤) يعود الضمير على ابن عباس. (٥) ساقطة من طع. (٦) في ط م: بالكافرين. (٧) في النسخ الثلاث: ووجه آخر. (٨) من ط م و طع، ساقطة من الأصل. (٩) من ط م و طع، في الأصل: الرحمة. (١٠) من طع، في الأصل و ط م: ثم. (١١) من ط م. (١٢) من ط م و طع. (١٣) من ط م، في الأصل و طع: يستحق. (١٤) من ط م و طع، في الأصل: قبله. (١٥) ساقطة من ط م. (١٦) من ط م.

أَحَدُهُمَا: يُحَالُ الْقَوْلُ بِهِ عَلَى الْخَبَرِ عَنْ حَالِهِ، فَيَجِبُ أَلَّا يُسْتَنَى^(١) فِي التَّوْحِيدِ. وَإِنْ مَنْ يَسْتَنِي فِيهِ عَنْ شَكِّ يَسْتَنِي، وَاللَّهُ تَعَالَى وَصَفَ الْمُؤْمِنِينَ بِقَوْلِهِ: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا﴾ الْآيَةُ^(٢) [الحجرات: ١٥] وكذا^(٣) سَمِعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ أَفْضَلِ الْأَعْمَالِ، فَقَالَ: «إِيمَانٌ لَا شَكَّ فِيهِ» [أحمد ٢/٢٥٨].

وَالثَّانِي: عَنِ الْأَحْوَالِ الَّتِي تَرُدُّ^(٤) فِي ذَلِكَ، لَكِنَّهُ إِذَا كَانَ ذَلِكَ عَلَى اغْتِقَادِ الْمَذْهَبِ لَمْ يَجْزِ الشَّكُّ فِيهِ، إِذَا الْمَذَاهِبُ لَا تُعْتَقَدُ لَأَوَاقٍ^(٥)، إِنَّمَا تُعْتَقَدُ لِلْأَبَدِ. لِذَلِكَ لَمْ تَجْزِ الثُّبُوتُ^(٦) فِيهِ. وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ.

ثُمَّ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّا نَعْبُدُكَ بِتَوَجُّهِ وَجْهِينَ^(٧)»:

أَحَدُهُمَا: إِلَى التَّوْحِيدِ. وَكَذَا رُوِيَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا^(٨) أَنَّهُ قَالَ: (كُلُّ عِبَادَةٍ فِي الْقُرْآنِ فَهِيَ تَوْحِيدٌ).

وَالْوَجْهُ الْآخَرُ: أَنْ يَكُونَ عَلَى كُلِّ طَاعَةٍ: أَنْ يَعْْبُدَ اللَّهَ بِهَا. وَأَصْلُهَا يَرْجِعُ إِلَى وَاحِدٍ لِمَا عَلَى الْعَبْدِ أَنْ يُوحِدَ اللَّهَ فِي كُلِّ عِبَادَةٍ، لَا يُشْرِكُ فِيهَا أَحَدًا. بَلْ يُخْلِصُهَا. فَيَكُونُ مُوَحِّدًا لِلَّهِ تَعَالَى بِالْعِبَادَةِ وَالِدِينِ جَمِيعًا.

وَعَلَى ذَلِكَ قَطْعُ الظَّنِّ وَالْخَوْفُ وَالْحَوَائِجُ كُلُّهَا عَنِ الْخَلْقِ، وَتَوَجُّهُ ذَلِكَ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى بِقَوْلِهِ: ﴿أَنْتَ الْفَرَّقَاءُ إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ﴾ [فاطر: ١٥].

وَعَلَى ذَلِكَ الْمُؤْمِنُ لَا يَظْمَعُ فِي الْحَقِيقَةِ بِأَحَدٍ غَيْرِ اللَّهِ، وَلَا [يَرْفَعُ إِلَّا]^(٩) إِلَيْهِ الْحَوَائِجَ، وَلَا يَخَافُ إِلَّا مِنَ الرَّجْوِ الَّذِي يَخْشَى أَنَّ اللَّهَ جَعَلَهُ سَبَبًا لَوْصُولِ بَلَاءٍ مِنْ بَلَايَاهُ عَلَى يَدَيْهِ. فَعَلَى ذَلِكَ يَخَافُهُ، أَوْ يَرْجُو أَنْ يَكُونَ اللَّهُ تَعَالَى جَعَلَ سَبَبَ مَا دَفَعَهُ إِلَيْهِ عَلَى يَدَيْهِ. فَبِذَلِكَ يَرْجُو، وَيَظْمَعُ، فَيَكُونُ بِذَلِكَ^(١٠) مِنَ الضَّالِّينَ، فَيَكُونُ فِي ذَلِكَ التَّعَوُّذُ مِنْ جَمِيعِ أَنْوَاعِ الذُّنُوبِ، وَالِاسْتِغْنَاءُ إِلَى كُلِّ أَنْوَاعِ الْبِرِّ.

[الْقَوْلُ فِي التَّسْمِيَةِ^(١١)]

ثُمَّ التَّسْمِيَةُ هِيَ آيَةٌ مِنَ الْقُرْآنِ، وَلَيْسَتْ [مِنْ]^(١٢) فَاتِحَةِ الْقُرْآنِ. دَلِيلُ جَعْلِهَا آيَةً [مَا]^(١٣) رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ لِأَبِي بَنْي كَعْبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «لَا عَلَمَ لَكَ آيَةٍ لَمْ تَنْزَلْ عَلَى أَحَدٍ قَبْلِي إِلَّا عَلَى سُلَيْمَانَ بْنِ دَاوُدَ^(١٤)»، فَأَخْرَجَ [مِنْ الْمَسْجِدِ]^(١٥) إِخْدَى قَدَمَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: بَأَيِّ آيَةٍ تَفْتِيحُ بِهَا الْقُرْآنَ^(١٦)؟ قَالَ: «بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ» فَقَالَ: هِيَ هِيَ، [بَنَحْوِهِ: البخاري ٤٤٧٤].

فَفِي هَذَا [دَلِيلٌ]^(١٧) أَنَّهَا آيَةٌ مِنَ الْقُرْآنِ، وَأَنَّهَا لَوْ كَانَتْ مِنَ السُّورِ لَكَانَ يُعْلَمُ نَيْفًا وَمِئَةً آيَةٍ لَا آيَةً وَاحِدَةً. وَلَوْ كَانَتْ مِنْهَا أَيْضًا لَكَانَ لَا يَجْعَلُهَا مِفْتَاحَ الْقُرْآنِ، بَلْ يَجْعَلُهَا مِنَ السُّورِ.

ثُمَّ الظَّاهِرُ أَنَّ مَنْ لَمْ يَتَكَلَّفْ تَفْسِيرَهَا عِنْدَ ابْتِدَاءِ [السُّورِ يُثْبِتُ]^(١٨) أَنَّهَا لَيْسَتْ مِنْهَا. وَلِذَلِكَ^(١٩) تَرَكَ الْأُمَّةُ الْجَهْرَ بِهَا عَلَى الْعِلْمِ بِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَجْهَرُ بِهَا، ثُمَّ يَخْفَى ذَلِكَ عَلَى مَنْ مَعَهُ، وَأَنْ يَكُونُوا غَفَلُوا^(٢٠)، ثُمَّ يُضَيِّعُونَ سُنَّةَ بَلَا نَفْعٍ يَخْصُلُ لَهُمْ، حَتَّى تَوَارِثَ الْأُمَّةُ تَرْكُهَا فِي مَا لَا يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ الْجَهْرُ سُنَّةً، ثُمَّ يَخْفَى، فَيَكُونُ فِي فِعْلِ النَّاسِ دَلِيلٌ وَاضِحٌ أَنَّهَا لَيْسَتْ مِنَ السُّورِ.

وَدَلِيلٌ آخَرُ عَلَى ذَلِكَ مَا رُوِيَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَنِ اللَّهِ تَعَالَى أَنَّهُ قَالَ: «قَسَمْتُ الصَّلَاةَ بَيْنِي وَبَيْنَ عَبْدِي نِصْفَيْنِ؛ فَإِذَا

(١) مِنْ ط م و ط ع، فِي الْأَصْلِ: يَسْتَنَى. (٢) أَدْرَجَ فِي ط ع تَمَتُّة الْآيَةِ بِدَلِّ هَذِهِ الْكَلِمَةِ. (٣) فِي ط م: وَكَذَلِكَ. (٤) مِنْ ط م، فِي الْأَصْلِ وَ ط ع: تَرَدَّدَ. (٥) مِنْ ط م، وَ ط ع، فِي الْأَصْلِ: لَارَادَاتٍ. (٦) فِي ط م: النَّشَاءُ. (٧) مِنْ ط م و ط ع، فِي الْأَصْلِ: بِوَجْهَيْنِ. (٨) مِنْ ط م و ط ع، فِي الْأَصْلِ: عَنْهُ. (٩) فِي الْأَصْلِ وَ ط م: يَرْفَعُ، فِي ط ع: يَدْفَعُ إِلَّا. (١٠) فِي النُّسخِ الثَّلَاثِ: ذَلِكَ. (١١) مِنْ ط ع، وَأَدْرَجَ مَوْضِعَ التَّسْمِيَةِ فِي ط م قَبْلَ تَفْسِيرِ قَوْلِهِ تَعَالَى «الْحَمْدُ لِلَّهِ» تَحْتَ عُنْوَانٍ: التَّسْمِيَةُ هِيَ آيَةٌ مِنَ الْقُرْآنِ وَلَيْسَتْ مِنْ فَاتِحَةِ الْكِتَابِ، سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ. (١٢) سَاقِطَةٌ مِنَ النُّسخِ الثَّلَاثِ. (١٣) مِنْ ط م و ط ع، سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ. (١٤) إِشَارَةٌ إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: «إِنَّمَا مِنْ سُلَيْمَانَ وَلَئِنَّ نَسِيبَ اللَّهِ أَنْتَ الْحَمِيدُ» [النمل: ٣٠]. (١٥) مِنْ ط ع. (١٦) فِي ط ع: شَيْءٌ نَفَحَ الْقُرْآنَ إِذَا افْتَتَحَ الصَّلَاةَ. (١٧) مِنْ ط ع. (١٨) فِي ط م: السُّورَةُ ثُبِتَتْ، فِي ط ع: السُّورُ ثُبِتَتْ. (١٩) فِي ط م: وَكَذَلِكَ. (٢٠) فِي ط ع: فَعَلُوا.

قَالَ الْعَبْدُ^(١): «الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ» «الْحَمْدُ لِلَّهِ» [مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ] «مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ»^(٢) [الفاتحة: ٢ و ٣] [قَالَ اللَّهُ]^(٣): «هَذَا لِي» [مُسلم ٤٠/٣٩٥] وهي ثلاث آيات، وَقَالَ بَعْدَ قَوْلِهِ: «أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ» «صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ» «غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ»^(٤) [الفاتحة ٥ و ٦ و ٧] [قَالَ اللَّهُ]^(٥): «هَذَا لِعَبْدِي» ثَبَتَ أَنَّهَا ثَلَاثُ آيَاتٍ لِتَسْتَوِي الْقِسْمَةُ. ثُمَّ قَالَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: «إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ» [الفاتحة: ٤] «هَذَا بَيْنِي وَبَيْنَ عَبْدِي نَضْفَيْنِ» [مُسلم ٤٠/٣٩٥] فَثَبَتَ أَنَّهَا آيَةٌ وَاحِدَةٌ. فَصَارَتْ بِغَيْرِ التَّسْمِيَةِ سَبْعًا. وَذَلِكَ قَوْلُ الْجَمِيعِ: إِنَّهَا سَبْعُ آيَاتٍ مَعَ مَا لَمْ يَذْكُرْ فِي خَبَرِ الْقِسْمَةِ. فَثَبَتَ أَنَّهَا دُونَهَا سَبْعُ آيَاتٍ.

وَقَدْ رَوَى عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه أَنَّهُ [قَالَ]^(٦): صَلَّيْتُ خَلْفَ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم وَخَلْفَ أَبِي بَكْرٍ [الصَّدِيقِ]^(٧) وَعُمَرَ وَعِثْمَانَ رضي الله عنهم فَلَمْ يَكُونُوا يَجْهَرُونَ بِـ «بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ» وَرَوَى ذَلِكَ عَنْ عَلِيٍّ [بْنِ أَبِي طَالِبٍ] رضي الله عنه وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ وَجَمَاعَةٌ [مِنَ الصَّحَابَةِ - رَضَوْنَ اللَّهَ عَلَيْهِمْ] ^(٨) وَهُوَ الْأَمْرُ الْمَعْرُوفُ فِي الْأُمَّةِ مَعَ مَا جَاءَ فِي قِصَّةِ السَّخْرِ أَنَّ الْعُقَدَ كَانَتْ إِحْدَى عَشْرَةَ، وَقُرَأَ عَلَيْهَا الْمُعَوِّذَتَيْنِ دُونَ التَّسْمِيَةِ. فَكَذَا خَبَرُهُمَا مِنَ السُّورِ مَعَ مَا إِذَا^(٩) جُعِلَتْ وَفَتْحًا كَانَتْ كَالْمُعَوِّذِ. وَاللَّهُ الْمَوْفِقُ.

وَالْأَصْلُ عِنْدَنَا أَنَّ الْمَعْنَى الَّذِي تَضَمَّنَتْهُ فَاتِحَةُ الْقُرْآنِ فَرَضَ عَلَى جَمِيعِ الْبَشَرِ؛ إِذْ فِيهِ الْحَمْدُ [لِلَّهِ]^(١٠) وَالْوَصْفُ لَهُ بِالْمَجِيدِ وَالتَّوْحِيدُ لَهُ، وَالِاسْتِعَانَةُ بِهِ، وَطَلَبُ الْهَدَايَةِ، وَذَلِكَ / ٢ - ب / كُلُّهُ يُلْزِمُ كَافَّةَ الْعُقَلَاءِ مِنَ الْبَشَرِ؛ إِذْ فِيهِ مَعْرِفَةُ الصَّانِعِ عَلَى مَا هُوَ مَعْرُوفٌ، وَالْحَمْدُ عَلَى مَا هُوَ مَعْرُوفٌ، وَالْحَمْدُ لَهُ عَلَى مَا يَسْتَحِقُّهُ. إِذْ هُوَ الْمُبْتَدِئُ بِنِعْمِهِ عَلَى جَمِيعِ خَلْقِهِ، وَإِلَيْهِ قَرَّرَ كُلُّ عَبْدٍ، وَحَاجَةً كُلِّ مُخْتَاجٍ. فَصَارَتْ لِنَفْسِهَا بِمَا جَمَعَتْ الْخِصَالَ الَّتِي يَتَنَبَّأُ بِفَرِيضَةٍ عَلَى عِبَادِ اللَّهِ.

ثُمَّ لَيْسَتْ هِيَ فِي حَقِّ الصَّلَاةِ فَرِيضَةً، وَذَلِكَ نَحْوُ التَّشْبِيحَاتِ بِمَا فِيهَا مِنْ تَنْزِيهِ اللَّهِ، وَالتَّكْبِيرَاتِ بِمَا فِيهَا مِنْ تَعْظِيمِهِ فَرِيضَةً لِنَفْسِهَا؛ إِذْ لَيْسَ لِأَحَدٍ إِلَّا يَنْزِعَةُ رِئْهُ، وَلَا يُعْظِمُهُ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَوْجِبَ ذَلِكَ قَرِيضَتَهَا.

ثُمَّ لَيْسَتْ هِيَ [بِفَرِيضَةٍ فِي حَقِّ]^(١١) الْقِرَاءَةِ [فِي الصَّلَاةِ لِوُجُودِ:]

أَحَدُهَا: أَنَّ فَرِيضَةَ^(١٢) الْقِرَاءَةِ^(١٣) عَرَفْنَاهَا^(١٤) بِقَوْلِهِ تَعَالَى: «فَاقْرَأْ مَا تَنَزَّلَ مِنَ الْقُرْآنِ» [المزمل: ٢٠] وَفِيهَا الدَّلَالَةُ مِنْ وَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ قَدْ يَكُونُ غَيْرُهَا أَيْسَرَ.

وَالثَّانِي: [أَنَّ فَرِيضَةَ]^(١٥) الْقِرَاءَةِ مِنْ حَيْثُ الْأَمْنَانُ بِالتَّخْفِيفِ عَلَيْنَا وَالتَّيسِيرِ، وَلَوْ لَمْ تَكُنْ فَرِيضَةً لَمْ يَكُنْ عَلَيْنَا فِي التَّخْفِيفِ مِثْلُ [إِذْ لَنَا التَّرْكُ، ثُمَّ لَا تَخِيرُ]^(١٦) فِي فَاتِحَةِ الْقُرْآنِ، وَالْآيَةُ الَّتِي بِهَا عَرَفْنَا [الْفَرِيضَةَ، فِيهَا]^(١٧) تَخْيِيرٌ مَا يُخْتَارُ مِنَ الْأَيْسَرِ. ثَبَتَ أَنَّهَا رَجَعَتْ إِلَى غَيْرِهَا. وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ.

وَالثَّانِي: أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ أَخْبَرَ عَنِ اللَّهِ تَعَالَى أَنَّهُ جَعَلَهَا^(١٨) فِي حَقِّ الثَّنَاءِ، وَهُوَ مَا ذَكَرَ فِي خَبَرِ الْقِسْمَةِ، فَصَارَتْ تُقْرَأُ بِذَلِكَ الْحَقِّ، فَلَمْ يُخْلَصْ لَهَا حَقُّ الْقِرَاءَةِ، بَلْ أُلْحِقَ بِهَا حَقُّ الدُّعَاءِ وَالثَّنَاءِ، وَلَيْسَ ذَلِكَ مِنْ فَرَائِضِ الصَّلَاةِ، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ.

وَالثَّلَاثُ: مَا رَوَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم أَخْبَى لَيْلَةً بِقَوْلِهِ: «إِنْ تَعَذَّبْتُمْ فَلَا تَهْمُ عِبَادَتُكُمْ» [الآية]^(١٩) [المائدة: ١١٨] بِوَكَانَ يَقُومُ، وَبِوَكَانَ يَرْكَعُ، وَبِوَ يَسْجُدُ، وَبِوَ يَقْعُدُ. فَثَبَتَ أَنَّهُ لَا تَتَعَيَّنُ قِرَاءَتُهَا فِي الصَّلَاةِ مَعَ مَا أَثْبَتَهُ الْخَبَرُ

(١) فِي ط: ع: عَبْدِي. (٢) مِنْ ط: ع، فِي الْأَصْلِ وَ ط: م: إِلَى قَوْلِهِ «مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ». (٣) فِي النُّسخِ الثَّلَاثِ: فَقَالَ. (٤) مِنْ ط: ع، فِي الْأَصْلِ وَ ط: م: إِلَى آخِرِهَا. (٥) سَاقِطَةٌ مِنَ النُّسخِ الثَّلَاثِ. (٦) مِنْ ط: م وَ ط: ع. (٧) مِنْ ط: ع. (٨) مِنْ ط: ع. (٩) مِنْ ط: ع. (١٠) مِنْ ط: م، فِي الْأَصْلِ وَ ط: ع: إِذ. (١١) مِنْ ط: م. (١٢) أُدْرِجَ فِي ط: ع قَبْلُهَا عُنْوَانٌ هُوَ: لَيْسَتْ فَاتِحَةُ الْكِتَابِ فِي حَقِّ الصَّلَاةِ فَرِيضَةً. (١٣) مِنْ ط: م، فِي الْأَصْلِ: بِفَرِيضَةٍ، فِي ط: ع: بِفَرِيضَةٍ فِي حَقِّ. (١٤) فِي ط: م: فَرِيضَةٌ. (١٥) مِنْ ط: م وَ ط: ع. (١٦) فِي النُّسخِ الثَّلَاثِ: عَرَفْنَا. (١٧) فِي الْأَصْلِ: بِفَرِيضَةٍ، فِي ط: م وَ ط: ع: أَنَّ فَرِيضَةً. (١٨) فِي ط: م: إِذَا بِالْتَّرَكِ ثُمَّ لَا تَخِيرُ فِي، فِي ط: ع: إِذْ لَنَا التَّرَكُ ثُمَّ لَا تَخِيرُ فِي، فِي الْأَصْلِ: إِذْ لَنَا التَّرَكُ ثُمَّ قَدْ لَا تَجِيزُ. (١٩) فِي ط: م: الْفَرِيضَةُ فِي مَا، فِي الْأَصْلِ وَ ط: ع: الْفَرِيضَةُ فِيهَا. (٢٠) فِي النُّسخِ الثَّلَاثِ: جَعَلَ بِهَا. (٢١) فِي ط: ع: أُدْرِجَتْ الْآيَةُ كَامِلَةً بِدَلِّ: الْآيَةُ.

الذي فيه: «إِنْ أَرَجَعْ فَصَلْ فَإِنَّكَ لَمْ تَصَلْ» [البخاري ٧٥٧] إذ^(١) قَالَ لَهُ وَفَتْ التَّغْلِيمَ: «اقْرَأْ مَا تَيَسَّرَ عَلَيْكَ» [البخاري: ٧٥٦] فَكَبَّتْ أَنَّ الْمَفْرُوضَ ذَلِكَ.

وأيضاً رُوِيَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «لَا صَلَاةَ إِلَّا بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ» [البخاري ٧٥٦]. ثُمَّ رُوِيَ عَنْهُ بَيَانُ مَحَلِّهَا: «إِنْ كُلُّ صَلَاةٍ لَمْ تَقْرَأْ فِيهَا^(٢) بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ فَهِيَ خِدَاجٌ؛ نَقْصَانٌ غَيْرُ تَمَامٍ» [مسلم ٣٩٥/٣٨] وَالْفَائِدُ لَا يَوْصَفُ بِالنَّقْصَانِ، وَإِنَّمَا الْمَوْصُوفُ بِمِثْلِهِ مَا جَازَ مَعَ النَّقْصَانِ. وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ.

ثُمَّ خَصَّ فَاتِحَةَ الْكِتَابِ بِالتَّأْمِينِ بِمَا سُمِّيَ بِهِ الَّذِي ذَكَرَهُ خَبَرُ الْقِسْمَةِ وَغَيْرِ الْفَاتِحَةِ، وَإِنْ كَانَ فِيهِ الدُّعَاءُ فَإِنَّهُ لَمْ يُخَصَّ بِهَذَا الْإِسْمِ. لِذَلِكَ لَمْ يُجَهَّزْ بِهِ. فَالَسَّبِيلُ فِيهِ مَا ذَكَرْنَا فِي التَّسْمِيَةِ مَعَ مَا كَانَ هُوَ أَخْلَصَ بِمَعْنَى الدُّعَاءِ مِنْهَا.

ثُمَّ السُّنَّةُ فِي جَمِيعِ الدُّعَوَاتِ الْمُخَافَتَةُ. وَالْأَصْلُ أَنَّ كُلَّ ذِكْرٍ يَشْتَرِكُ فِيهِ الْإِمَامُ وَالْقَوْمُ فَسُنَّتُهُ الْمُخَافَتَةُ لِحَاجَةِ الْإِعْلَامِ. وَهَذَا يَتِمُّ^(٣) قَوْلُهُ: ﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾ فَيَزُولُ مَعْنَاهُ. وَسَبِيلُ^(٤) مِثْلُهُ الْمُخَافَتَةُ مَعَ مَا جَاءَ بِهِ مَرْفُوعاً وَمُتَوَاتِراً^(٥). وَخَبَرُ الْجَهْرِ يَحْتَمِلُ السَّبْقَ كَمَا كَانَ يُسَمُّهُمْ فِي صَلَاةِ النَّهَارِ أحياناً، وَيَحْتَمِلُ الْإِعْلَامَ أَنَّهُ كَانَ يَقْرَأُ بِهِ، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ.

ثُمَّ جَمَعَتْ هَذِهِ خِصَالاً مِنَ الْخَيْرِ. ثُمَّ كُلُّ خِصْلَةٍ مِنْهَا تَجْمَعُ^(٦) جَمِيعَ خِصَالِ الْخَيْرِ. مِنْهَا أَنَّ فِي الْحَرْفِ الْأَوَّلِ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ شُكْرًا لِجَمِيعِ النِّعَمِ، وَتَوَجُّهاً^(٧) لَهَا إِلَى اللَّهِ، لَا شَرِيكَ لَهُ، وَمَذْحًا لَهُ بِأَعْلَى مَا يَحْتَمِلُ [الْمَذْحُ]^(٨) وَهُوَ مَا ذَكَرْنَا مِنْ عُمومِ نِعَمِهِ وَآلَانِهِ جَمِيعَ^(٩) بَرِّيَّتِهِ.

ثُمَّ فِيهِ الْإِقْرَارُ بِوَحْدَانِيَّتِهِ فِي إِنْشَاءِ الْبَرِّيَّةِ كُلِّهَا، وَتَحْقِيقُ الرُّبُوبِيَّةِ لَهُ عَلَيْهَا بِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهَا مِمَّا^(١٠) يَجْمَعُ خِصَالِ خَيْرِ الدَّارَيْنِ، وَيُوجِبُ لِلْقَائِلِ^(١١) بِهِ عَنْ صِدْقِ الْقَلْبِ ذِكْرَ الدَّارَيْنِ.

ثُمَّ الْوَصْفُ لِلَّهِ ﷻ بِالْإِسْمَيْنِ يَتَعَالَى عَنْ أَنْ يَكُونَ لِأَحَدٍ مَعْنَاهُمَا حَقِيقَةً، أَوْ يَجُوزَ أَنْ يَكُونَ مِنْهُ الْإِسْتِخْفَاقُ^(١٢) نَحْوُ اللَّهِ وَالرَّحْمَنِ.

ثُمَّ الْوَصْفُ لَهُ^(١٣) بِالرَّحْمَةِ الَّتِي بِهَا^(١٤) نَجَاةُ كُلِّ نَاجٍ، وَسَعَادَةُ كُلِّ سَعِيدٍ، وَبِهَا يَتَّقِي الْمَهَالِكُ كُلُّهَا مَعَ مَا مِنْ رَحْمَتِهِ خَلَقَ الرَّحْمَةَ الَّتِي بِهَا تَعَاوَفَتْ بَيْنَهُمْ، وَتَرَاخَمُوهُمْ.

ثُمَّ الْإِيمَانُ بِالْقِيَامَةِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ مَعَ الْوَصْفِ لَهُ^(١٥) بِالْمَجْدِ وَحُسْنِ الشَّأْنِ عَلَيْهِ.

ثُمَّ التَّوْحِيدُ [وَمَا]^(١٦) يُلْزِمُ الْعِبَادَةَ مِنْ إِخْلَاصِ الْعِبَادَةِ لَهُ وَالصَّدْقِ فِيهَا مَعَ^(١٧) جَعْلِ كُلِّ رِفْعَةٍ وَشَرَفٍ مَنَالاً بِهِ ﷻ.

ثُمَّ رَفَعُ جَمِيعِ الْحَوَائِجِ إِلَيْهِ وَالِاسْتِعَانَةَ بِهِ عَلَى قَضَائِهَا وَالظُّفْرَ بِهَا عَلَى طُمَأْنِينَةِ الْقَلْبِ وَسُكُونِهِ؛ إِذْ لَا خَبِيَّةَ عِنْدَ مَعُونَتِهِ، وَلَا زَيْغَ عِنْدَ عِصْمَتِهِ.

ثُمَّ الْاسْتِجْدَاءُ إِلَى مَا يُرْضِيهِ، وَالْعِصْمَةُ عَمَّا يُغْوِيهِ فِي حَادِثِ الْوَقْتِ عَلَى الْعِلْمِ بِأَنَّهُ لَا ضَلَالَ لِأَحَدٍ مَعَ هِدَايَتِهِ، فِي التَّحْقِيقِ الرَّجَاءُ وَالْخَوْفُ مِنَ اللَّهِ لَا مِنْ غَيْرِهِ. وَعَلَى ذَلِكَ جَمِيعُ مُعَامَلَاتِ الْعِبَادِ وَمَكَاسِبِهِمْ عَلَى الرَّجَاءِ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى أَنْ يَكُونَ جَعْلُ ذَلِكَ سَبَبًا، بِهِ يَصِلُ إِلَى مَقْصُودِهِ، وَيُظْفَرُ بِمُرَادِهِ، وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ^(١٨).

وقوله تعالى: ﴿وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ فَذَلِكَ طَلَبُ الْمَعُونَةِ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى [قَضَاءِ جَمِيعِ حَوَائِجِهِ]^(١٩) دِيناً وَدُنْيَا. وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ هُوَ عَلَى إِثْرِ الْفَرْعِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى بِقَوْلِهِ: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ عَلَى طَلَبِ التَّوْفِيقِ لِمَا أَمَرَ بِهِ وَالْعِصْمَةَ عَمَّا حَذَرَهُ عَنْهُ. وَكَذَلِكَ الْأَمْرُ الْبَيِّنُ فِي الْخَلْقِ مِنْ طَلَبِ التَّوْفِيقِ وَالْمَعُونَةِ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى وَالْعِصْمَةَ عَنِ الْمُنْهَيِّ عَنْهُ، جَرَتْ بِهِ سُنَّةُ الْأَخْيَارِ، وَاللَّهُ الْمَوْفُوقُ.

(١) من ط م، في الأصل وطع: إن. (٢) من طع، في الأصل وط م: فيه. (٣) من طع، في الأصل وط م: يعلم. (٤) من ط م وطع، في الأصل: وستل. (٥) من طع، في الأصل وط م: متواتراً. (٦) من ط م، في الأصل وطع: مجمع. (٧) في طع: متوجهاً. (٨) من ط م وطع. (٩) في طع: لجميع. (١٠) ساقطة من ط م. (١١) من طع، في الأصل وط م: القائل. (١٢) من ط م، في الأصل وطع: لاستحقاقه. (١٣) ساقطة من ط م. (١٤) في ط م: هي. (١٥) من ط م. (١٦) من ط م، في الأصل وطع: ما. (١٧) في طع: مع ما. (١٨) هنا انتهى قول المصنف عن التسمية. (١٩) من ط م، في الأصل وطع: جميع قضاء حوائجه.

ثم لا يَضْلُحْ هذا على قولِ الْمُفْتَرِ لَأَنَّ تِلْكَ الْمَعُونَةَ عَلَى آدَاءِ مَا كُتِّفَ [المرء] ^(١) قد أُعْطِيَ؛ إِذْ عَلَى قَوْلِهِمْ: لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مُكَلَّفًا، وَقَدْ بَقِيَ شَيْءٌ مِمَّا بِهِ آدَاءُ [مَا كُتِّفَ] ^(٢) عِنْدَ اللَّهِ، وَطَلَبُ مَا أُعْطِيَ، وَكُتْمَانُ ^(٣) الْعُطْيَةِ كُفْرَانًا، فَيَصِيرُ كَأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَمَرَ أَنْ يَكْفُرَ [المرء] ^(٤) نِعْمَهُ، وَيَكْتُمَهَا، وَيَطْلُبَهَا مِنْهُ تَعْتًا. وَظَنُّ وَمُثْلُهُ بِاللَّهِ كُفْرًا.

ثم لَا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ عِنْدَ اللَّهِ مَا يَطْلُبُ، فَلَمْ يُعْطِهِ التَّامَّ إِذْنًا، أَوْ لَيْسَ عِنْدَهُ، فَيَكُونَ طَلَبُهُ اسْتِهْزَاءً بِهِ؛ إِذْ مَنْ طَلَبَ إِلَى آخِرِ مَا يَعْلَمُ أَنَّهُ لَيْسَ عِنْدَهُ، فَهُوَ هَازِئٌ بِهِ فِي الْغُرْفِ، مَعَ مَا كَانَ الَّذِي يَطْلُبُ: إِنَّمَا أَنْ يَكُونَ لَلَّهِ الْإِطَاعَةُ مَعَ التَّكْلِيفِ، فَيَنْظُرُ قَوْلَهُمْ: إِذْ لَا يَجُوزُ أَنْ يُكَلَّفَ، وَعِنْدَهُ مَا بِهِ الصَّلَاحُ فِي الدِّينِ، فَلَا يُعْطَى، أَوْ لَيْسَ لَهُ أَنْ يُعْطَى؛ فَكَانَهُ قَالَ: اللَّهُمَّ لَا تَجْرُ ^(٥). وَمَنْ هَذَا عَلَّمَهُ رَبُّهُ فَالْإِسْلَامُ أَوْلَى بِهِ.

وهذا مَعَ مَا كَانَ لَا يَدْعُو اللَّهَ أَحَدٌ بِالْمَعُونَةِ إِلَّا وَيَطْمَئِنُّ قَلْبُهُ أَنَّهُ لَا يَذِلُّ عِنْدَ الْمَعُونَةِ، وَلَا يَزِيغُ ^(٦) عِنْدَ الْعَصْمَةِ. وَلَيْسَ مِثْلُهُ يَمْلِكُ اللَّهُ ^(٧) عِنْدَ الْمُفْتَرِ، وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ.

وقَدْ رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ فِي خَبَرِ الْقِسْمَةِ: «اللَّهُ تَعَالَى يَقُولُ: قَسَمْتُ الصَّلَاةَ بَيْنِي وَبَيْنَ عَبْدِي نِصْفَيْنِ» [مسلم ٤٠/٣٩٥] وَذَلِكَ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ كُلُّ حَرْفٍ مِنْ ذَلِكَ بِمَا فِيهَا ^(٨) جَمِيعًا: الْفَرْعُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى بِالْعِبَادَةِ وَالِاسْتِيعَانَةِ وَرَفْعُ ^(٩) الْحَاجَةِ إِلَيْهِ وَإِظْهَارُ غِنَاهُ - جَلٍّ، وَعَلَا - عَنْهُ. فَيَتَضَمَّنُ ذَلِكَ الشَّاءَ عَلَيْهِ وَطَلَبَ الْحَاجَةَ إِلَيْهِ.

وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْحَرْفُ الْأَوَّلُ: اللَّهُ بِمَا فِيهِ عِبَادَتُهُ وَتَوْحِيدُهُ. وَالثَّانِي: لِلْعَبْدِ بِمَا فِيهِ طَلَبُ مَعُونَتِهِ وَقَضَاءُ حَاجَتِهِ. وَيُؤَيِّدُ ذَلِكَ بَقِيَّةُ السُّورَةِ أَنَّهُ أَخْرَجَ عَلَى الدَّعَاءِ.

وَقَالَ ^(١٠) اللَّهُ ﷻ: «هَذَا لِعِبْدِي، وَلِعَبْدِي مَا سَأَلَ» [مسلم ٤٠/٣٩٥].

الآية ٥ وَقَوْلُهُ تَعَالَى: «أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ» قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ ﷻ: «[أَهْدِنَا] ^(١١) أَرْشِدْنَا، وَالْإِرْشَادُ وَالْهُدَايَةُ وَاحِدٌ. بَلِ الْهُدَايَةُ فِي حَقِّ التَّوْفِيقِ أَقْرَبُ إِلَى فَهْمِ الْخَلْقِ مِنَ الْإِرْشَادِ بِمَا هِيَ أَعْمُ فِي تَعَارُفِهِمْ». ثُمَّ الْقَوْلُ بِالْهُدَايَةِ يُخْرِجُ عَلَى وَجْهِ ثَلَاثَةٍ:

أَحَدُهَا: الْبَيَانُ. وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْبَيَانَ قَدْ تَقَدَّمَ مِنَ اللَّهِ ﷻ لَا أَحَدٌ يَرِيدُ بِهِ ذَلِكَ لِمَعْنَى مَا بِهِ الْبَيَانُ مِنْ كِتَابٍ وَسُؤٍّ. وَإِلَى ذَلِكَ تَذَهَبُ الْمُفْتَرَّةُ.

وَالثَّانِي: التَّوْفِيقُ وَالْعِصْمَةُ عَنْ زَيْغِهِ. وَذَلِكَ مَعْنَى قَوْلِهِمْ: اللَّهُمَّ اهْدِنَا فِي مَنْ هَدَيْتَ. وَقَوْلُهُ تَعَالَى: «أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ» صِرَاطُ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ [الفاتحة: ٦ و ٥] وَضَعَهُمْ إِلَى آخِرِ السُّورَةِ. وَلَوْ كَانَ عَلَى الْبَيَانِ عَلَى مَا قَالَتِ الْمُفْتَرَّةُ فَهَرُ وَغَيْرِ الْمَنْصُوبِ عَلَيْهِمْ في ذَلِكَ سَوَاءٌ. ثَبَّتَ أَنَّهُ عَلَى مَا قُلْنَا دُونَ مَا دَعَبُوا إِلَيْهِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَالثَّلَاثُ: أَنْ يَكُونَ عَلَى طَلَبِ خَلْقِ الْهُدَايَةِ لَنَا؛ إِذْ نُسَبِّ إِلَيْهِ مِنْ جِهَةِ الْفِعْلِ، وَكُلُّ مَا يَقَعْلُهُ خَلْقٌ؛ كَأَنَّهُ قَالَ: اخْلُقْ لَنَا هِدَايَتَنَا، وَهُوَ الْإِهْدَاءُ وَمِثْلُ ^(١٢). وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ.

ثُمَّ تَأْوِيلُ طَلَبِ الْهُدَايَةِ مِمَّنْ قَدْ هَدَاهُ اللَّهُ تَعَالَى يَتَوَجَّهُ وَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: طَلَبُ الثَّبَاتِ عَلَى مَا هَدَاهُ اللَّهُ تَعَالَى. وَعَلَى هَذَا مَعْنَى زِيَادَاتِ ^(١٣) الْإِيمَانِ، وَأَنَّهَا بِمَعْنَى الثَّبَاتِ عَلَيْهِ. وَذَلِكَ كَرَجَلَيْنِ يَنْظُرَانِ إِلَى شَيْءٍ، فَيَرْفَعُ أَحَدُهُمَا بَصَرَهُ عَنْهُ، جَائِزُ الْقَوْلِ بِإِزْدِيَادِ نَظَرِ الْآخَرِ.

[وَالثَّانِي: أَنَّهُ] ^(١٤) فِي كُلِّ حَالٍ يُخَافُ عَلَى الْمَرْءِ فَقَدْ الْهُدَى، فَيَهْدِيهِ مَكَانَهُ إِيْتِدَاءً. فَيَكُونُ لَهُ حُكْمُ [الْإِيْتِدَاءِ؛ إِذْ] ^(١٥)

(١) ساقطة من النسخ الثلاث. (٢) في ط: كل مكلف. (٣) الواو ساقطة من ط م. (٤) ساقطة من النسخ الثلاث. (٥) انظر حاشية الآية ١١٢ من سورة الأنبياء. (٦) من ط م وطع، في الأصل: يرفع. (٧) في ط م: لله. (٨) من ط م وطع، في الأصل: فيها. (٩) في ط: ودفع. (١٠) في ط م: فقال. (١١) من ط م. (١٢) من ط م وطع، في الأصل: أمتنا. (١٣) في ط: زيادة. (١٤) في النسخ الثلاث: ووجه آخر على أن. (١٥) من ط: في الأصل: الاهتداء، في ط م: الاهتداء إذ.

في كل وقت إيمان منه دَفَعَ بِهِ ضِدَّهُ. وعلى ذلك قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا آمِنُوا بِاللَّهِ﴾ [النساء: ١٣٦] ونحو ذلك من الآيات. وقد يَحْتَمِلُ أيضاً ٣ - ١ / معنى الزيادة هذا النوع. وبالله التوفيق.

وأما ﴿الصِّرَاطَ﴾ فهو الطريق والسبيل في جميع التأويل، وهو قوله تعالى: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطٌ مُسْتَقِيمٌ﴾ [الأنعام: ١٥٣] وقوله تعالى: ﴿قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي﴾ [يوسف: ١٠٨].

ثم اختلفوا في ما يُرادُ بِهِ؛ فقال بعضهم: هو القرآن، وقال بعضهم: هو الإيمان والإسلام، وأيهما كان فهو القائم الذي لا عِوَجَ لَهُ، والقيَمُ الذي لا اِخْتِلَافَ فِيهِ؛ مَنْ لَزِمَهُ وَصَلَ إِلَى مَا ذَكَرَ. وبالله التوفيق.

وقوله تعالى: ﴿الْمُسْقِفَ﴾ قيل: هو القائم بمعنى الثابت بالبراهين والأدلة، لا يُزِيلُهُ شَيْءٌ، ولا يَنْقُضُ حُجَّتَهُ كَيْدُ الْكَائِدِينَ ولا حِيلُ الْمُرِييِينَ. وقيل: ﴿الْمُسْقِفَ﴾ الذي يَسْتَقِيمُ بِمَنْ تَمَسَّكَ بِهِ حَتَّى يُنْجِيَهُ [وَيُدْخِلَهُ الْجَنَّةَ] ^(١).

[وقيل: ﴿الْمُسْقِفَ﴾ بمعنى يُسْتَقَامُ بِهِ كَقَوْلِهِ] ^(٢) ﴿وَاللَّهُكَارُ مُبْصِرًا﴾ [يونس: ٦٧] أَي يُبَصِّرُ بِهِ؛ يَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَفْتَمُوا﴾ الآية ^(٣) [فصلت: ٣٠] فالمستقيم هو المتبع لَهُ. وبالله التوفيق.

ثم ذَكَرَ مَنْ ذَكَرَ مِنَ الْمُتَنَمِّ ^(٤) عَلَيْهِمْ، والله ﷻ على كُلِّ مُؤْمِنٍ نِعَمٌ بِالْهَدَايَةِ. وما ذَكَرَ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الصِّرَاطَ هُوَ الدِّينُ لِأَنَّهُ أَنْعَمَ بِهِ عَلَى جَمِيعِ الْمُؤْمِنِينَ.

الآية ٦ [وهو قوله تعالى: ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾] ^(٥).

لكنَّ تَأْوِيلَ مَنْ يَرُدُّ إِلَى الْخُصُوصِ يَتَوَجَّهُ وَجْهَيْنِ:

أحدهما: أَنَّهُ أَنْعَمَ عَلَيْهِمْ بِمَعْرِفَةِ الْكِتَابِ وَالْبِرَاهِينِ. فيكونُ عَلَى التَّأْوِيلِ الثَّانِي مِنَ الْقُرْآنِ وَالْأَدَلَّةِ.

والثاني: أَنَّهُ يَكُونُ لَهُمْ خُصُوصٌ فِي الدِّينِ، قَدِمُوا [بِو] ^(٦) عَلَى جَمِيعِ الْمُؤْمِنِينَ كَقَوْلِ دَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ: ﴿أَلَمَنَّا بِرَبِّكَ الَّذِي فَضَّلَنَا عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ عِبَادِهِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [النمل: ١٥] وَعَلَى هَذَا الْوَجْهِ يَكُونُ ﴿أَهْدَيْنَا﴾.

وَوَجْهٌ آخَرُ، وَهُوَ الْخُصُوصُ الَّذِي خَصَّ بِهِ كَثِيرًا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ مِنْ بَيْنِ غَيْرِهِمْ. لكنَّ الثَّنِيَّا تَدُلُّ عَلَى صَرْفِ الْإِرَادَةِ إِلَى جَمْلَةِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ انْصَرَفَ إِلَى ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾.

وقوله تعالى: ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ عَلَى قَوْلِ الْمُتَعَزِّلَةِ: لَيْسَ لِلَّهِ عَلَى أَحَدٍ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ نِعْمَةٌ لَيْسَتْ عَلَى ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ إِذْ لَا نِعْمَةَ مِنَ اللَّهِ ﷻ عَلَى أَحَدٍ إِلَّا الْأَصْلَحُ فِي الدِّينِ وَالْبَيَانُ لِلْسَّبِيلِ الْمَرْصُوفِ، وَتِلْكَ قَدْ كَانَتْ عَلَى جَمِيعِ الْكُفَرَةِ. فَيَبْتَطِلُ عَلَى قَوْلِهِمُ الثَّنِيَّا، وَاللَّهُ الْمَوْفِقُ.

الآية ٧ [وقوله تعالى] ^(٧) ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ [اِخْتَلَفَ فِيهِ] ^(٨):

مِنْهُمْ مَنْ قَالَ: هُوَ وَاحِدٌ؛ إِذْ كُلُّ [ضَالٍّ] ^(٩) قَدْ اسْتَحَقَّ الْغَضَبَ عَلَيْهِ، وَكُلُّ مَغْضُوبٍ عَلَيْهِ اسْتَحَقَّ الْوَصْفَ بِالضَّلَالِ. وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ ﴿الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ هُمُ الْيَهُودُ. وَإِنَّمَا خُصُّوا بِهَذَا بِمَا كَانَ مِنْهُمْ مِنْ فَضْلِ تَعَرُّدٍ وَعُتُوٍّ، لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ مِنَ النَّصَارَى: نَحْوُ إِنْكَارِهِمْ عِيسَى ﷺ وَقَضِيهِمْ قَتْلَهُ مِمَّا لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ مِنَ النَّصَارَى ثُمَّ قَوْلُهُمْ فِي اللَّهِ: ﴿يَدُ اللَّهِ مَقْلُودَةٌ﴾ الآية [المائدة: ٦٤] وَقَوْلُهُمْ ﴿لَقَدْ سَبَّحَ اللَّهُ قَوْلَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ فَرِيقٌ﴾ الآية [آل عمران: ١٨١] [وقول الله تعالى فِيهِمْ] ^(١٠) ﴿لَتَجِدَنَّ أَشَدَّ النَّاسِ عَدَاوَةً لِلَّذِينَ آمَنُوا الْيَهُودَ﴾ الآية [المائدة: ٨٢] وَكُفْرُهُمْ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ بَعْدَ اسْتِفْتَا جِهَتِهِمْ وَشِدَّةَ تَعَنُّتِهِمْ وَظُهُورِ النِّفَاقِ. فَاسْتَحَقُّوا بِذَلِكَ اسْمَ الْغَضَبِ عَلَيْهِمْ، وَإِنْ كَانُوا شُرَكَاءَ غَيْرِهِمْ فِي اسْمِ الضَّلَالِ. وبالله التوفيق.

وفي هذا وَجْهٌ آخَرُ [وهو] ^(١١) أَنَّ تُحْمَلَ الذُّنُوبُ عَلَى وَجْهَيْنِ:

(١) من ط م، في الأصل وطع: ويدخل الجنة. (٢) في طع: ﴿لَكُمْ الْبَلَدُ لَيْسَ كُنَّا فِيهِ﴾. (٣) أدرجت تنمة هذه الآية في طع بدل: الآية. (٤) من ط م، في الأصل وطع: النعم. (٥) ساقطة من النسخ الثلاث. (٦) من ط م. (٧) من طع. (٨) في ط م: ثم اختلف في، مدرجة قبل الآية، في طع: ثم اختلف فيه، ساقطة من الأصل. (٩) من ط م وطع. (١٠) من ط م، في الأصل وطع: وقولهم. (١١) من طع.

أَحَدُهُمَا^(١): ما يوجبُ الْعَصَبَ، وهو الكفرُ.

والثاني^(٢): ما يوجبُ اسْمَ الضَّلَالِ، وهو ما دونه كقول موسى ﴿فَمَلَّهَا إِذًا وَأَنَا مِنَ الضَّالِّينَ﴾ [الشعراء: ٢٠].

وَرُؤْيَا الْهَدَايَةِ لِأَهْلِهَا^(٣) والتعوُّذُ بِهِ مِنْ كُلِّ ضَلَالٍ وَمِنْ جَمِيعِ مَا يوجبُ مَقْتَهُ وَغَضَبَهُ، وبالله النجاةُ والخلاصُ، مع ما في خَبَرِ الْقِسْمَةِ وَغَدِّ جَلِيلٍ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ في إجابةِ الْعَبْدِ مِمَّا يَرْفَعُ إِلَيْهِ مِنَ الْحَوَائِجِ إِذْ قَالَ: «قَسَمْتُ الصَّلَاةَ بَيْنِي وَبَيْنَ عَبْدِي نِصْفَيْنِ» [مسلم ٣٩٥/ ٤٠] ثم صَيَّرَ آخِرَ السُّورَةِ لِعَبْدِهِ.

وَلَيْسَ في صَلَاتِهِ^(٤) سِوَى إظهارِ الْفَقْرِ وَرَفْعِ الْحَاجَةِ وَطَلَبِ الْمَعُونَةِ وَالِاسْتِهْدَاءِ إِلَى مَا ذَكَرَ مِنْ^(٥) التَّوَعُّذِ عَمَّا وَصَفَ. وَلَيْسَ ذَلِكَ مِمَّا يُوصَفُ بِهِ الْعَبْدُ أَنَّهُ لَهُ. فَكَيْتَ أَنْ لَهُ في ذَلِكَ إجابةٌ رُبُّهُ في ما أَمَرَهُ بِهِ، وَوَعَدَ ذَلِكَ، وهو لا يُخْلِفُ وَغَدَهُ.

فَأَنِّي لَا يُحْتَمَلُ ذَلِكَ بَعْدَ^(٦) أَمْرِ الْعَبْدِ بِالَّذِي تَضَمَّنَهُ أَوَّلُ السُّورَةِ، فَقَامَ بِهِ الْعَبْدُ مَعَ لُؤْمِهِ وَجَفَائِهِ، وَاللَّهُ بِكَرَمِهِ وَجُودِهِ لَا يُنْجِزُ لَهُ مَا وَعَدَ؟ لَا يَكُونُ هَذَا الْبَثَّةُ. وَقَدْ قَالَ ﴿أَدْعُوْنِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾ [غافر: ٦٠] وَغَيْرَ ذَلِكَ مِمَّا فِيهِ الْإِنْجَازُ وَأَنَّهُ لَا يُخْلِفُ الْمِيعَادَ.

ثم [قد جُعِلَتْ]^(٧) بما جاءَ مِنَ الْحَدِيثِ [في تِلَاوَتِهَا]^(٨) أَنْ [اللَّهُ تَعَالَى قَدَّمَهَا]^(٩) عَلَى التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ [في الثَّوَابِ]^(١٠) [وَوَعَدَ لَهَا بِثُلَاثِي]^(١١) الْقُرْآنِ، وَجَعَلَهَا^(١٢) شِفَاءً مِنْ أَنْوَاعِ الْأَدْوَاءِ لِلدِّينِ وَالنَّفْسِ وَالْدُنْيَا، وَجَعَلَهَا^(١٣) مَعَاذًا مِنْ كُلِّ ضَلَالٍ وَمَلْجَأً إِلَى كُلِّ نِعْمَةٍ، وبالله نُسْتَعِينُ، مع ما أَوْضَحَ في الْأَسْمَاءِ الَّتِي لَقَّبَ بِهَا فَاتِحَةَ الْقُرْآنِ عَظِيمَ [مَوْقِعِهَا وَجَلِيلَ قَدْرِهَا]^(١٤) وَهُوَ أَنْ سَمَّاها^(١٥) فَاتِحَةَ الْقُرْآنِ بِمَا [بِهَا يُفْتَتَحُ]^(١٦) الْقُرْآنُ، وَكَذَلِكَ رُوِيَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ كَانَ يَفْتَتِحُ الْقِرَاءَةَ بِهَا^(١٧). وَسَمَّاها^(١٨) فَاتِحَةَ الْكِتَابِ بِمَا بِهَا تُفْتَتَحُ كِتَابَةُ الْمَصَاحِفِ وَالْقُرْآنِ. وَسَمَّاها^(١٩) أُمَّ الْقُرْآنِ لِمَا [تَنُومُ غَيْرَهَا]^(٢٠) فِي الْقِرَاءَةِ.

وقيل: الْأُمُّ بِمَعْنَى الْأَصْلِ، وهو أَلَّا يُحْتَمَلُ شَيْءٌ مِمَّا فِيهِ النَّسْخُ وَلَا الرَّفْعُ، فَصَارَ أَصْلًا.

وسَمَّاها^(٢١) الْمَثَانِي لِمَا تُثْنَى فِي الرُّكْعَاتِ، وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ.

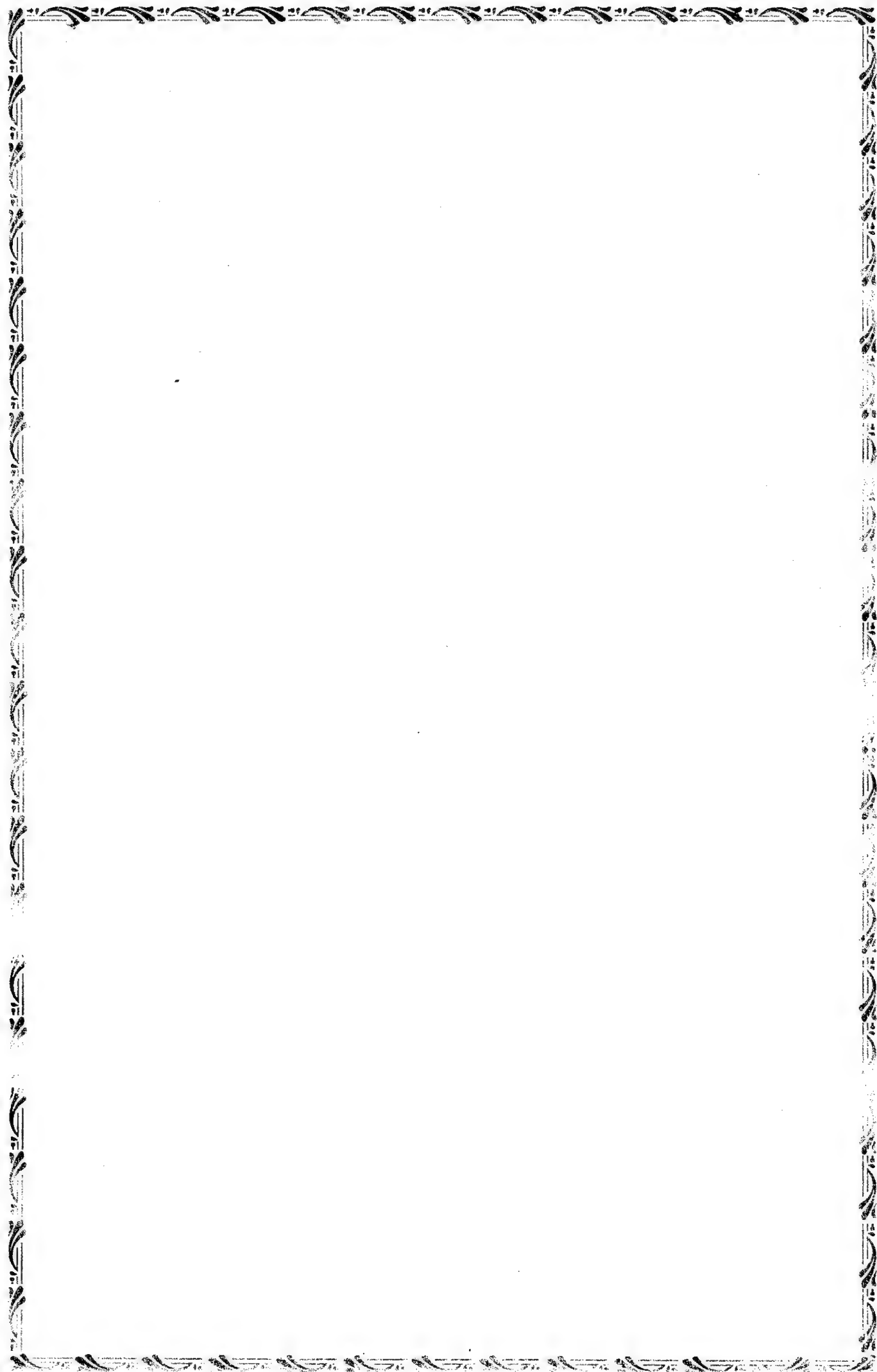
وفي قَوْلِهِ: ﴿أَهْدِنَا﴾ إِلَى آخِرِهِ وَجِهَانِ سِوَى مَا ذَكَرْنَا؛ إِذْ قَوْلُهُ: ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ دَعَاءُ كَافٍ عَمَّا تَضَمَّنَ إِلَى آخِرِ السُّورَةِ؛ إِذْ لَيْسَ فِيهَا غَيْرُ تَفْسِيرٍ هَذِهِ الْجُمْلَةِ:

أَحَدُهُمَا: تَذْكِيرُ نِعَمِ اللَّهِ عَلَى الَّذِينَ يَقْبَلُونَ دِينَهُ فِي قُلُوبِهِمْ، وَالتَّوْفِيقُ [لَهُمْ بِذَلِكَ]^(٢٢) وَإِفْضَالُهُ عَلَيْهِمْ بِمَا لَيْسَ لَهُمْ عَلَيْهِ.

والثاني: تَعَوُّذُهُمْ عَنْ كُلِّ زِيغٍ وَمَقْتٍ وَضَلَالٍ وَذَنْبٍ وَالتَّجَاوُضُ إِلَيْهِ فِي ذَلِكَ بِقَوْلِهِ: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾.



(١) في الأصل وطع: منهما، في ط م: منها. (٢) في النسخ الثلاث: ومنها. (٣) في طع: لأصلها من نعمة. (٤) من ط م، في الأصل: صلاتها، في طع: متلوها. (٥) في ط م وطع: مع. (٦) من ط م وطع، في الأصل: بعده. (٧) من ط م، في الأصل: قد جعل، في طع: قيل. (٨) من ط م، في الأصل: في تلاوته، في طع: من تلاوته. (٩) في الأصل: قدمه، في ط م: قدمها، في طع: الله تعالى قدمه. (١٠) من طع. (١١) من ط م، في الأصل وطع: وعدله بثلاثي. (١٢) من ط م، في الأصل وطع: وجعله. (١٣) من ط م، في الأصل وطع: وجعله. (١٤) في النسخ الثلاث: موقعه وجليل قدره. (١٥) في النسخ الثلاث: سماه. (١٦) في الأصل وطع: به يفتتح، في ط م: به يفتتح. (١٧) في النسخ الثلاث: به. (١٨) و (١٩) في النسخ الثلاث: وسمى. (٢٠) في النسخ الثلاث: يؤم غيره. (٢١) في النسخ الثلاث: وسمى. (٢٢) من ط م، في الأصل: بهم بذلك، في طع: لهم.



سورة البقرة

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه نستعين على القوم الكافرين

الآية ١

[قوله تعالى^(١): ﴿الْحَمْدُ﴾ قيل: فيه وجوه؛ رُوِيَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه أَنَّهُ قَالَ^(٢): ﴿قوله ﴿الْحَمْدُ﴾ أَنَا اللَّهُ أَعْلَمُ﴾.

وقيل: إنه قسم أقسم به. وقيل: إن هذه الحروف المقطعة^(٣) مفتاح السورة. وقيل: إن كل حرف من هذه الحروف كناية عن اسم من أسماء الله: الألف الله، واللام لطفه، والميم مملكته. وقيل: إن اللام الآوة، والميم مجده. وقيل: إن الألف هو الله، واللام جبريل، والميم محمد. وقيل: من التشبيب ليفصل بين المنظوم من الكلام والمنثور من نحو الشعر ونحوه. وقيل: إن تفسير هذه الحروف المقطعة ما الحق ذكرها بها على إثرها نحو قوله: ﴿الْحَمْدُ﴾ ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ﴾ [البقرة: ١ و ٢] ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ﴾ هو تفسير ﴿الْحَمْدُ﴾ و﴿الْحَمْدُ﴾ ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ [آل عمران: ١ و ٢] و﴿التَّوْحِيدُ﴾ ﴿يُزِيلُ إِلَيْكَ﴾ [الأعراف: ١ و ٢] و﴿الْحَمْدُ﴾ [هود: ١ وإبراهيم: ١] و﴿الْحَمْدُ﴾ ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ﴾ [لقمان: ١ و ٢]؛ كل ملحق بها فهو تفسيرها.

وقيل: إن فيها بيان غاية ملك هذه الأمة من حساب الجميل، لكنهم^(٤) عذوا بعضها، وتركوا البعض. وقيل: إنه من المتشابه الذي لم يُطلع الله خلقه علم ذلك. والله أن يمتحن عباده بما شاء من الميخنة.

وقيل: إنهم كانوا لا يستمعون لهذا القرآن [كقولهم^(٥)] ﴿لَا تَسْمَعُوا لِهَذَا الْقُرْآنِ وَالْقَوَا يَوْمَ﴾ [فصلت: ٢٦] وكقولهم ﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِنْدَ الْآيَةِ إِلَّا مُكَاءً وَتَصْدِيَةً﴾ [الأنفال: ٣٥]، فأنزل الله ﷻ هذه الحروف المقطعة^(٦) ليستمعوا إليها، فيلزمهم الحجة.

الأصل في الحروف المقطعة أنه يجوز أن تكون على القسم بها على ما ذكرنا، وأريد بالقدر الذي ذكر كُتِبَ الحروف بما كان من شأن العرب القسم بالذي جل قدره، وعظم خطره. وهي مما بها قوام الدارين، وبها يتصل إلى المنافع أجمع مع ما دلت على نعمتين عظيمتين، اللسان والسمع، وهما مجرى كل أنواع الحكمة؛ فأقسم بها على معنى إضمار بها أو على ما أجل قدرها في أعين الخلق، فيقسم بها، والله^(٧) ذلك، ولا قوة إلا بالله.

ويُحتمل أن يكون بمعنى الرمز والتضمين في كل حرف منها أمراً جليلاً يعظم خطره على ما عند الناس في أمر حساب الجميل. ثم يُخرَج على الرمز بها عن أسماء الله وصفاته ونعمه على خلقه أو على بيان مُنتهى هذه الأمة أو عدد أمتها وملوكها والبقاع التي ينتهي أمرها. وذلك هو في نهاية الإيجاز، بل بالإكتفاء بالرمز عن الكلام بما هو بمعنى الإشارة في الإكتفاء بها عن البسط، ولا قوة إلا بالله، ليعلم الخلائق قدرة الله وأن له أن يضمن ما شاء فيما شاء على ما عليه أمر^(٨) الخلائق من [لطيف^(٩)] الأشياء التي كادت العقول وأسباب الإدراك تُقصر عنها وكنهها التي يدركها كل [واحد، ويين^(١٠)] الأمرين. فعلى ذلك أمر تركيب الكلام، ولا قوة إلا بالله.

وجوز أن يكون بمعنى اسم السور، والله تسميتها بما شاء كما سَمَى كتبه، وعلى ذلك: مُنتهى أسماء الأجناس خمسة أحرف، وكذلك أمر السور؛ دليل ذلك وصل كل سورة فتحت بها إليها، كأنه بنى بها، ولا قوة إلا بالله.

(١) ساقطة من النسخ الثلاث. (٢) في ط م: عنهما قال، في ط ع: عنه قال. (٣) من ط ع، في الأصل وط م: المعجمة. (٤) في ط م: ولكنهم. (٥) من ط م و ط ع. (٦) من ط ع، في الأصل وط م: المعجمة. (٧) من ط م و ط ع، في الأصل: والله. (٨) من ط م، في الأصل و ط ع: أثر. (٩) من ط م. (١٠) في ط ع: أحد بين.

ويجوز أن يكون على التشبيب على ما ذكرنا للتفصيل^(١) بين المنظوم من^(٢) الكلام والمنثور؛ وفي^(٣) المتعارف أن المنظوم في الشاهد يُشَبَّب، فيخرج عن المقصود بذلك الكلام. فعلى ذلك أمر الكلام المنزّل. ألا ترى أنه خرج على ما عليه فنون الكلام في الشاهد، إلا أنه على وجوه ينقطع له المثال من كلامهم؟ فمثلُه أمر التشبيب، ولا قوة إلا بالله. وجائز أن يكون الله أنزلها على ما أراد ليمتحن عباده بالوقوف فيها وتسليم/٣- ب/ المراد في حقيقة معناه. والذي له يزول ذلك ويعترف أنه من المتشابه، وفيها جاء تعلق الملحدة، ولا قوة إلا بالله.

ويحتمل أن يكون، إذ علم الله من تعنت قوم وإعراضهم عنه وقولهم ﴿لَا تَسْمَعُوا لِهَذَا الْقُرْآنِ وَالْقَوَا فِيهِ﴾ [فصلت: ٢٦] أنزل على وجوه يبعثهم على التأمل في ذلك بما جاء بالعجيب الذي لم يكونوا يعرفون ذلك: [إِنَّمَا لِيُعَذِّبَهُمْ]^(٤) أنه كأحدهم [وَمَا لِسَبِيلٍ]^(٥) الطعن، إذ خرج عن المعهود عندهم، فتلا عليهم ما يضطرونهم إلى العلم بالنزول من عند من يملك تدبير الأشياء. ولذلك اعترضوا لهذه^(٦) الأحرف بالتأمل فيها من بين الجميع، ولا قوة إلا بالله. وقيل: إنه دعا خلقه إلى ذلك؛ والله أعلم بما أراد.

الآية ٢

وقوله تعالى: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ﴾، أي هذا^(٧) الكتاب إشارة إلى ما عنده. وذلك شائع في اللغة، جائز بمعنى هذا. وقيل: ذلك بمعنى ذلك إشارة إلى ما في أيدي السفرة والبررة.

وقوله تعالى ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ قيل: فيه وجوه، لكن الحاصل يرجع إلى وجهين: أي لا ترتابوا فيه، إنه من عند الله، وقيل ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ إنه منزل على أيدي الأمانة والثقات.

وقوله تعالى ﴿هُدًى﴾ قيل [فيه]^(٨) بوجهين.

[أحدهما]^(٩): ﴿هُدًى﴾ أي بياناً ووضوحاً. فلو كان المراد هذا فالتقي وغير التقي سواء.

والثاني: ﴿هُدًى﴾ أي رشدًا وحجةً ودليلاً.

ثم اختلفوا في الدليل؛ فقال الدؤيدي^(١٠): الدليل إنما يكون دليلاً بالاستدلال، لأنه فعل المستدل، مشتق من الاستدلال كالضرب من الضارب وغيره.

وقال غير هؤلاء: الدليل بنفسه دليل، وإن لم يستدل به، لأنه حجة، والحجة حجة، وإن لم يحتج بها. غير أن الدليل يكون دليلاً بالاستدلال، ومن لم يستدل به فلا يكون له دليلاً، وإن كان بنفسه دليلاً. بل يكون عليه عمى وخيرة كقوله ﴿وَإِنَّمَا أَنْزَلْتُ سُورَةً...﴾^(١١) فَأَمَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا فَزَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَفَرَّ بَسْتَشِيرُونَ ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ فَزَادَتْهُمْ رِجْسًا﴾ [التوبة: ١٢٤ و ١٢٥].

وقوله تعالى ﴿لِلْمُتَّقِينَ﴾ قيل فيه بوجهين:

أحدهما: يؤمنون بالله غيباً، ولم يطلبوا منه ما طلب^(١٢) الأمم السالفة من أنبيائهم كقول بني إسرائيل لموسى: ﴿لَنْ نُؤْمِنَ لَكَ حَتَّىٰ نَرَىٰ اللَّهَ جَهْرَةً﴾ [البقرة: ٥٥].

والثاني: يؤمنون بغيب القرآن وبما يخبرهم القرآن من الوعيد والأمر والنهي والبعث والجنة والنار. والإيمان إنما يكون بالغيب لأنه تصديق، [والكفر هو التكذيب]^(١٣)، والتصديق والتكذيب إنما يكونان عن الخبر. والخبر يكون عن غيب لا

(١) من ط م و ط ع، في الأصل، التفصيل. (٢) من ط م، في الأصل و ط ع: عن. (٣) الواو ساقطة من الأصل و ط م. (٤) في ط م: لما عندهم. (٥) في الأصل و ط ع: أو لسبيل، في ط م: أو السبيل. (٦) من ط م، في الأصل و ط ع: لهذا. (٧) من ط م، في الأصل و ط ع: ذلك. (٨) من ط م و ط ع. (٩) ساقطة في النسخ الثلاث. (١٠) في ط م: الرواندي، وقال المحققان في حاشيتهما: إنه أبو الحسين الرواندي أو ابن الرواندي... فيلسوف مجاهر بالإلحاد، كان متكلماً ثم تزندق وإليه نسبت الرواندية، توفي سنة ٢٩٨هـ. وقال محقق ط ع في حاشيته: إنه جد محمد بن سهل... بن دويد محدث سكن بغداد، وتوفي سنة ٢٥١هـ. (١١) في ط ع أمم الناسخ الآية بدل النقط، وفي ط م: ثم قال. (١٢) في ط م: طلبه. (١٣) من ط ع.

عَنْ مُشَاهِدَةٍ. وَالْآيَةُ تَنْفُضُ قَوْلَ مَنْ يَقُولُ بَأَن جَمِيعَ الطَّاعَاتِ إِيمَانٌ لِأَنَّهُ أَثْبَتَ لَهُمْ اسْمَ الْإِيمَانِ دُونَ إِقَامَةِ الصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ بِقَوْلِهِ: ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾ [الآية: ٣].

الآية ٣ وقوله تعالى: ﴿وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ﴾ يَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ:

يَحْتَمِلُ الصَّلَاةَ الْمَعْرُوفَةَ؛ يُقِيمُونَهَا بِتَمَامِ رُكُوعِهَا وَسُجُودِهَا وَالْخُشُوعِ لَهُ فِيهَا وَإِخْلَاصِ الْقَلْبِ فِي النِّيَّةِ عَلَى مَا جَاءَ مِنَ الْخَبَرِ «انْظُرْ مَنْ تَنَاجَى» [الموطأ ١/ ٨٠].

وَيَحْتَمِلُ الْحَمْدُ لَهُ وَالشَّاءُ عَلَيْهِ. فَإِنْ كَانَ الْمَرَادُ هَذَا فَهُوَ لَا يَحْتَمِلُ النَّسْخَ وَلَا الرَّفْعَ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ.

وقوله تعالى: ﴿وَمِمَّا رَزَقْنَهُمْ يُنفِقُونَ﴾ مِنَ الْأَمْوَالِ: يَحْتَمِلُ قَرْضًا وَنَقْلًا، وَيَحْتَمِلُ ﴿وَمِمَّا رَزَقْنَهُمْ﴾ مِنَ الْقَوَى فِي الْأَنْفُسِ وَسَلَامَةِ الْجَوَارِحِ. ﴿يُنْفِقُونَ﴾ يُعِينُونَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

الآية ٤: وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ﴾ يَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا^(١): مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنَ الْقُرْآنِ.

والثاني^(٢): ما أنزل إليك من الأحكام والشرائع التي ليس ذكرها في القرآن.

وقوله تعالى: ﴿وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ﴾ يَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ أَيْضاً:

يَحْتَمِلُ^(٣) الْكُتُبَ الَّتِي أُنْزِلَتْ عَلَى سَائِرِ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِ السَّلَامُ.

وَيَحْتَمِلُ: الشرائع والأخبار سوى الكتب، والله أعلم.

وقوله تعالى ﴿وَبِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ﴾ بمعنى يؤمنون: والإيقان بالشيء العلم به، والإيمان هو التصديق لكنه إذا أيقن آمن به، وصدق به ليعلم به؛ لأن^(٤) طائفة من الكفار كانوا على ظن من البعث كقوله ﴿إِنْ نَحْنُ إِلَّا نَحْنُ وَإِلَّا عَلَانٌ﴾ [المستقيمين: ٣٢]، فأخبر ﷺ عن حال هؤلاء أنهم على يقين، ليسوا على الظن والشك كأولئك.

الآية ٥ وقوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ﴾ قيل: على صواب ورشدٍ مِنْ رَبِّهِمْ، وقيل: إِنَّهُمْ على بيانٍ مِنْ

رَبِّهِمْ. لَكِنَّ الْبَيَانَ لَيْسَ الْمُؤْمِنُ أَحَقُّ بِهِ مِنَ الْكَافِرِ؛ لِأَنَّهُ يَبِينُ لِلْكَافِرِ مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ: إِمَّا مِنْ جِهَةِ الْعَقْلِ وَإِمَّا مِنْ جِهَةِ السَّمْعِ. فَظَهَرَ بِهَذَا أَنَّ الْأَوَّلَ أَقْرَبُ إِلَى الْإِحْتِمَالِ مِنَ الثَّانِي.

وقوله تعالى ﴿وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ قيل فيه بوجوه: قيل: الباقون في نعم الله تعالى والخير، وقيل: الظافرون بحاجتهم، يقال: أفلح: أي ظفر بحاجته، وقيل: المفلحون، هم السعداء؛ يقال: أفلح أي سعد، وقيل: المفلحون الناجون، يقال^(٥): أفلح: أي نجا. وكلُّه يرجع إلى واحد، كقولهِ ﴿فَمَنْ دُخِرَ عَنِ النَّارِ وَأُدْخِلَ الْجَنَّةَ فَقَدْ فَازَ﴾ [آل عمران: ١٨٥]، [وكلُّ واحدٍ: مِمَّنْ]^(٦) زُحِرَ عَنِ النَّارِ فَقَدْ فَازَ، [وَمَنْ أُدْخِلَ الْجَنَّةَ فَقَدْ فَازَ]^(٧). فكذاك الأول.

الآية ٦ وقوله تعالى: ﴿إِنَّ أَلْيَدَ كَثْرُوا سَوَاءً عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ هذا، والله أعلم، في قوم خاص علم الله أنهم لا يؤمنون، فأخبر ﷺ رسوله بذلك، فكان كما قال.

وفيه آية النبوة. وَيَحْتَمِلُ أَيْضاً أَنَّهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ مَا دَامُوا فِي كُفْرِهِمْ كَقَوْلِهِ: ﴿وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ [البقرة: ٢٥٨] و﴿وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ﴾ [البقرة: ٢٦٤] مَا دَامُوا كَافِرِينَ ظَالِمِينَ.

﴿الآية ٧﴾ وَقَوْلُهُ تَعَالَى «خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ» رَوَى عَنِ الْحَسَنِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : (أَنَّ لِلْكَافِرِ^(٨) حَذًّا؛ إِذَا بَلَغَ ذَلِكَ الْحَدَّ، وَعَلِمَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا يُؤْمِنُ، طَبَعَ عَلَى قَلْبِهِ حَتَّى لَا يُؤْمِنَ).

(١) في النسخ الثلاث: أي. (٢) في النسخ الثلاث: ويحتمل. (٣) في النسخ الثلاث: يعني. (٤) في طع: لأنه. (٥) من ط م، في الأصل و طع: فيقال. (٦) من طع، في الأصل: وكل واحد من زحزح، في ط م: وكله واحد ممن زحزح. (٧) من ط م و طع، ساقطة من الأصل. (٨) من ط م و طع، في الأصل: الكافرين.

وهذا فاسدٌ على مذهب المعتزلة لوجهين:

أحدهما: أنَّ مذهبهم أنَّ الكافر مكلفٌ وإن كان قلبه مطبوعاً عليه .

والثاني: أنَّ الله ﷻ عالمٌ بكلِّ مَنْ يؤمنُ في آخر^(١) عُمره وبكلِّ مَنْ لا يؤمنُ أبداً، بلغَ ذلك الحدَّ أو لم يبلغ. فعلى ما يقوله الحسن إيهامٌ؛ إنه لا يُعلم ما لم يبلغ ذلك. والمعتزلة يقولون: إنَّ قوله ﴿خَتَمَ﴾ و﴿طَبَعَ﴾ يُعلم علامةً في قلبه أنه لا يؤمنُ كإعلامِ الكتبِ والرسائل. ولكن عندنا [وجهان]:

أحدهما^(٢): خَلَقَ ظلمةَ الكفر في قلبه.

والثاني: خَلَقَ الخَتَمَ والطبعَ على قلبه إذا [فَعَلَ فَعْلَ الكفرِ لأنَّ]^(٣) فَعَلَ الكفرِ مِنَ الكافرِ مخلوقٌ عندنا، فخلَقَ ذلك الختمَ عليه، وهو كقولهِ ﴿وَجَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً﴾ [الأنعام: ٢٥] أي خلقَ الأكِنَّةَ، وغيره من الآيات.

والأصلُ في ذلك أنه ﴿خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ﴾ [لَمَّا تركوا التأملَ والتفكيرَ في قلوبِهِمْ]^(٤) فلم يقع، ﴿وَعَلَى سَمْعِهِمْ﴾ لَمَّا لم يسمِعُوا قولَ الحقِّ والعدلِ خَلَقَ الثقلَ عليه، وخلقَ على أبصارِهِم الغطاءَ لَمَّا لم ينظروا في أنفسهم ولا في خَلْقِ اللَّهِ ليعرفوا زوالها وفناءها وتغيُّر الأحوالِ ليعلموا أنَّ الذي خَلَقَ هذا دائمٌ لا يزول أبداً.

الآية ٨

وقوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِاللَّهِ وَإِلَّا يَأْتِيهِمُ الْآخِرُ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ﴾ إخبارٌ عنهم أنهم قالوا ذلك بالسَّتِيبِ قولاً، وأظهروا خلاف ما في قلوبِهِمْ. فأخبرَ ﷻ نبيُّه ﷺ أنهم ليسوا بمؤمنين؛ أي بمصدقين بقلوبِهِمْ، وكذلك قوله ﴿مِنَ الَّذِينَ قَالُوا ءَامَنَّا بِأَقْوَابِهِمْ وَلَمْ تُؤْمِنْ قُلُوبُهُمْ﴾ [المائدة: ٤١]، وكذلك قوله ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ﴾ الآية^(٥) [النساء: ٦٥] هذه الآيات كلها تنقُضُ على الكُفْرَانِيَّةِ لأنهم يقولون: الإيمانُ قولٌ باللسانِ دونَ التصديق. فأخبرَ الله ﷻ عن جملةِ المنافقين أنهم ليسوا بمؤمنين لَمَّا لم يأتوا بالتصديق. وهذا يدلُّ على أنَّ الإيمانَ تصديقٌ بالقلبِ. والكُفْرَانِيَّةُ يقولون: بل هم مؤمنون.

الآية ٩

وقوله تعالى ﴿يَخْتَدِعُونَ اللَّهَ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ لا يقصدُ أحدٌ قصد^(٦) مُخَادَعَةِ اللَّهِ. لكنهم كانوا يقصدون مُخَادَعَةَ المؤمنين وأولياءِ اللَّهِ. فأضافَ اللَّهُ ﷻ ذلك إلى نفسه لعظيمِ قدرِهِم وارتفاعِ منزلتِهِم عندَ اللَّهِ، وهو كقولهِ ﴿إِنْ تَصْرُوا اللَّهَ يَصْرُكُمُ﴾ [محمد: ٧]، واللَّهُ لا يحتاجُ أن يُنصَرَ، ولكن كأنه قال: إِنْ تَصْرُوا أولياءَ اللَّهِ يَنْصُرْكُمْ، وهو كقولهِ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَكَ اللَّهَ﴾ [الفتح: ١٠] واللَّهُ لا يبايعُ، ولكن أضافَ^(٧) ذلك إلى نفسه لعظيمِ قدرِ نبيِّهِ وعُلُوِّ منزلتِهِ عندَ اللَّهِ تعالى. فكذلك الأول؛ أضافَ مُخَادَعَتَهُمُ أولياءَ^(٨) إلى نفسه لعلُّو منزلتِهِم عندَ اللَّهِ وقدرِهِم لذِيهِ. والمُخَادَعَةُ هو فعلٌ اثنين كخداعٍ هؤلاء بحضورِ المؤمنين، فذلك^(٩) معنى ذكرِ المُفَاعَلَةِ، واللَّهُ أعلم.

وقوله تعالى: ﴿وَمَا يَخْدَعُونَ إِلَّا أَنْفُسَهُمْ﴾ [فيه وجهان]:

الأول^(١٠): أي ما يشعرون أنَّ حاصلَ الخداعِ يرجعُ إليهم في الآخرة.

والثاني: ما يشعرون أنَّ الله يُظهرُ، ويُطلعُ نبيُّه، ما أضَمُّوا هُم في قلوبِهِم/ ٤ - أ/ واللَّهُ أعلم.

الآية ١٠

وقوله تعالى^(١١): ﴿فِي قُلُوبِهِمْ مَّرَضٌ﴾؛ يقال: شَكٌّ ونفاقٌ. سَمَّى اللَّهُ ﷻ المنافقين مَرَضَى لِاضْطِرَابِهِمْ في الدين؛ لأنهم كانوا يُظهرونُ المُواظَفَةَ للمؤمنين بالقول، ويضمِّرونُ الخِلَافَ لَهُم في القلبِ. فكانَ حالُهُم كحالِ المريضِ

(١) من ط م و ط ع، في الأصل: آخرة. (٢) ساقطة من الأصل و ط م و ط ع. (٣) من ط م و ط ع، ساقطة من الأصل. (٤) من ط م و ط ع، ساقطة من الأصل. (٥) أتم الناسخ في ط ع الآية بدل كلمة الآية. (٦) ساقطة من ط م. (٧) في ط م: إضافة. (٨) من ط م و ط ع، في الأصل: أولياء. (٩) من ط ع، في الأصل و ط م: لذلك. (١٠) في ط م: الأول، ساقطة من الأصل و ط ع. (١١) من ط م و ط ع، ساقطة من الأصل.

الذي هو مضطرب بين الموت والحياة؛ إذ المريض يشرف ربما على الموت، ويرجو الإقبال [عليه]^(١) منه ثانياً، فهو مضطرب بين ذلك. فكَذَلِكَ هُمْ لِمَا كَانُوا مضطربين؛ سَمَاهُمْ مَوْتَى لِمَا لَمْ يَتَنَفَعُوا بِحَيَاتِهِمْ، وَلَمْ يَكْتَسِبُوا الْحَيَاةَ الدَّائِمَةَ. وَسَمَى الْمُؤْمِنِينَ أَحْيَاءَ لِمَا انْتَفَعُوا بِحَيَاتِهِمْ، وَاكْتَسَبُوا الْحَيَاةَ^(٢) الدَّائِمَةَ لِمُوَافَقَتِهِمْ بِاللِّسَانِ وَالْقَلْبِ جَمِيعاً لَدِينِ اللَّهِ ﷻ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وقوله تعالى: ﴿فَرَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضًا﴾ اختلَفَ في تأويله: قالت المعتزلة: هو التَّخْلِيَةُ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ مَا اخْتَارُوا. وَأَمَّا عِنْدَنَا [فَهُوَ]^(٣) عَلَى خَلْقِ أَعْمَالٍ زِيَادَةِ الْكُفْرِ وَالنِّفَاقِ فِي قُلُوبِهِمْ لَمَّا زَادُوا فِي كُلِّ وَقْتٍ مِنْ إظهارِ الْمُوَافَقَةِ لِلْمُؤْمِنِينَ بِالْقَوْلِ وَاضْمَارِ الْخِلَافِ لَهُمْ بِالْقَلْبِ؛ خَلَقَ [اللَّهُ]^(٤) تِلْكَ الزِّيَادَةَ مِنَ الْمَرَضِ فِي قُلُوبِهِمْ بِاخْتِيَارِهِمْ. وَقَدْ ذَكَرْنَا الْوَجْهَ فِي ذَلِكَ فِي مَا تَقَدَّمَ فِي قَوْلِهِ: ﴿أَهْدِنَا﴾ [الفاتحة: ٥].

وقوله تعالى: ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ﴾ لَأَنَّ عَذَابَ الدُّنْيَا قَدْ يَكُونُ، وَلَا أَلَمَ فِيهِ، فَأَخْبَرَ اللَّهُ ﷻ أَنَّ عَذَابَ الْآخِرَةِ عَذَابٌ شَدِيدٌ عَظِيمٌ لَيْسَ كَعَذَابِ الدُّنْيَا.

الآية ١١ وقوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ﴾ بِالْمُخَادَعَةِ لِلْمُؤْمِنِينَ وَإِظهارِ الْمُوَافَقَةِ لَهُمْ بِالْقَوْلِ وَاضْمَارِ الْخِلَافِ لَهُمْ وَالِاسْتِهْزَاءَ بِهِمْ عِنْدَ الْخَلْوَةِ وَالْقَوْلِ فِيهِمْ بِمَا [لَا]^(٥) يَلِيقُ بِهِمْ وَعِبَادَةِ غَيْرِ اللَّهِ. وَأَيُّ فَسَادٍ أَكْبَرُ [مِنْ] هَذَا؟ وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُفْلِحُونَ﴾ بِإِظهارِ الْمُوَافَقَةِ بِالْقَوْلِ.

الآية ١٢ وقوله تعالى: ﴿أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ﴾ أَخْبَرَ تَعَالَى^(٦) أَنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ لِمَا أَضْمَرُوا مِنَ الْخِلَافِ لَهُمْ وَالْمُخَادَعَةِ وَالِاسْتِهْزَاءِ بِهِمْ.

وقوله تعالى: ﴿وَلَكِنْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ [فيه وَجْهَانِ]:

الْأَوَّلُ^(٧): أَيِ أَنَّهُمْ لَا يَشْعُرُونَ أَنَّ حَاصِلَ ذَلِكَ لَا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ.

وَالثَّانِي: لَا يَشْعُرُونَ أَنَّ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ الْفُسَادَ. فَإِنْ كَانَ هَذَا فَهُوَ يَنْقُضُ قَوْلَ مَنْ يَقُولُ بَأَنَّ الْحُجَّةَ لَا تُلْزَمُ إِلَّا بِالْمَعْرِفَةِ، وَهُوَ قَوْلُ النَّاسِ لِأَنَّهُ ﷻ أَخْبَرَ بِفُسَادٍ [صَنِيعِهِمْ]^(٨)، وَإِنْ لَمْ يَشْعُرُوا بِهِ، وَهُوَ كَقَوْلِهِ [أَيْضاً]^(٩): ﴿أَنْ تَحْبِطَ أَعْمَالُكُمْ وَأَنْتُمْ لَا تَشْعُرُونَ﴾ [الحجرات: ٢]؛ أَخْبَرَ بِحَبْطِ الْأَعْمَالِ، وَإِنْ كَانُوا لَا يَعْلَمُونَ.

الآية ١٣ وقوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُوا كَمَا ءَامَنَ النَّاسُ﴾؛ تَحْتَمِلُ الْآيَةُ أَنْ تَكُونَ فِي الْمُنَافِقِينَ، وَتَحْتَمِلُ فِي أَهْلِ الْكِتَابِ. فَإِنْ كَانَتْ فِي الْمُنَافِقِينَ فَكَأَنَّ قَوْلَهُ: ﴿ءَامِنُوا﴾ يَا أَهْلَ النِّفَاقِ فِي السِّرِّ وَالْعَلَانِيَةِ كَمَا آمَنَ أَصْحَابُ مُحَمَّدٍ ﷺ فِي السِّرِّ وَالْعَلَانِيَةِ جَمِيعاً، وَهُوَ كَقَوْلِهِ: ﴿فَإِنَّ ءَامِنُوا بِبَيْتِلِ مَا ءَامَنُوا بِهِ. فَقَدْ أَفْتَدُوا﴾ [البقرة: ١٣٧]. وَإِنْ كَانَ فِي أَهْلِ الْكِتَابِ فَفِيهِ الْأَمْرُ بِالْإِيمَانِ الَّذِي هُوَ إِيْمَانٌ، وَهُوَ التَّصَدِيقُ. وَالِإِيمَانُ عِنْدَنَا هُوَ التَّصَدِيقُ بِالْقَلْبِ؛ دَلِيلُهُ قَوْلُ جَمِيعِ أَهْلِ التَّأْوِيلِ وَالْأَدَبِ أَنَّهُمْ فَسَّرُوا ﴿ءَامِنُوا﴾ صَدَّقُوا فِي جَمِيعِ الْقُرْآنِ.

وقوله تعالى: ﴿قَالُوا أَتُؤْمِنُ كَمَا ءَامَنَ الشُّعْهَاءُ﴾ الْآيَةُ^(١٠)؛ السُّفَهَاءُ، هُوَ ضِدُّ الْحِكْمَةِ، وَهُوَ الْعَمَلُ بِالْجَهْلِ عَلَى الْعِلْمِ أَنَّهُ يَظُلُّ، وَالْجَهْلُ هُوَ ضِدُّ الْعِلْمِ، وَالسُّفَهَاءُ هُوَ الشُّثْمُ. يَقُولُ الرَّجُلُ لِأَخْر: يَا سَفِيهَ.

وقوله تعالى: ﴿أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاءُ﴾ يَقُولُ بَعْضُ الْمُتَكَلِّمِينَ: إِنَّ هَذَا شَتَمٌ مِنَ اللَّهِ لَهُمْ جَوَاباً عَنِ الْمُؤْمِنِينَ، وَيَسْتَجِيزُونَ ذَلِكَ عَلَى الْجَوَابِ، وَإِنْ لَمْ يَجْزِ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ وَالْمَكْرِ وَالْكَيْدِ وَالِاسْتِهْزَاءِ وَالْخِدَاعِ وَنَحْوِهِ. فَعَلَى ذَلِكَ هَذَا.

وَأَمَّا عِنْدَنَا فَهُوَ جَائِزٌ لِأَنَّ مَنْ شَتَمَ آخَرَ يُدْمُ عَلَيْهِ، وَهُوَ عَمَلُ السُّفَهَاءِ، فَأَخْبَرَ ﷻ أَنَّهُمْ هُمُ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ بِالْجَهْلِ عَلَى عِلْمِهِمْ أَنَّ دِينَهُمُ الَّذِي يَدِينُونَ بِهِ بَاطِلٌ^(١١) وَأَنَّ الدِّينَ الَّذِي يَدِينُ بِهِ الْمُؤْمِنُونَ حَقٌّ.

(١) من ط م. (٢) من ط م و ط ع، في الأصل: بالحياة. (٣) من ط م. (٤) من ط م. (٥) من ط م و ط ع، ساقطة من الأصل. (٦) من ط م.

(٧) في ط م: الأول، ساقطة من الأصل و ط ع. (٨) من ط م و ط ع، ساقطة من الأصل. (٩) من ط م و ط ع، ساقطة من الأصل.

(١٠) ساقطة من ط ع. (١١) من ط م و ط ع، في الأصل: بالباطل.

وقوله تعالى: ﴿وَلَكِنْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ قيل فيه وجهين:

أحدهما: لا يعلمون أنهم هم السفهاء.

والثاني: لا يعلمون ما يحل بهم من العذاب لذلك، والله أعلم.

الآية ١٤

وقوله تعالى ﴿وَإِذَا لَعَنُوا الَّذِينَ آمَنُوا﴾ يعني أصحاب محمد ﷺ.

[وقوله تعالى] ^(١): ﴿قَالُوا آمَنَّا﴾ أظهرُوا لهم ^(٢) الموافقة في العلانية، وهم ^(٣) يَضْمِرُونَ لهم الخلاف في السر.

[وقوله تعالى] ^(٤): ﴿وَإِذَا خَلَوْا إِلَى شُيَاطِينِهِمْ﴾ قيل فيه بأوجه؛ قيل: إن شياطينهم، يعني الكهنة؛ سُمُوا بذلك ليعيدهم

عن الحق، يُقال: شَطَن، أي بُعد. وقيل: إن كل عابٍ ومتمرّدٍ يُسمّى شيطاناً لِعُتُوهِ وتَمَرُّدِهِ كقوله: ﴿شَيْطَانُ الْإِنْسِ وَالْجِنِّ﴾ [الأنعام: ١١٢] سُمُوا بذلك لِعُتُوهِمْ وتَمَرُّدِهِمْ، إذ من قولهم: إن الشياطين، أصلهم من الجن. وقيل: سُمُوا شياطيناً لأنّه كان مع كل كاهنٍ شيطانٌ يَعْمَلُ بأمْرِه، فُسُمُوا بأسمائهم، وذلك جائزٌ في اللغة جارٍ، والله أعلم.

وقوله تعالى: ﴿قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ﴾ قيل: فيه وجهان:

[أحدهما] ^(٥): أي معكم في النصر ^(٦) والمعونة.

والثاني: [قولهم] ^(٧) ﴿إِنَّا مَعَكُمْ﴾ أي على دينكم لا على دين أولئك، والله أعلم.

وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ﴾ بإظهار الموافقة لهم في العلانية وإظهار الخلاف لهم في السر.

الآية ١٥

وقوله تعالى: ﴿اللَّهُ يَنْتَهِزُ عَنِ عَذَابِهِمْ﴾ قيل فيه بوجهين: قيل: أي ^(٨) يجزيهم جزاء الإستهزاء، وكذلك قوله

﴿يُخَذِّعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَدِيعُهُمْ﴾ [النساء: ١٤٢] أي يجزيهم الله جزاء المُخَادَعَةِ، وكذلك قوله: ﴿وَمَكْرُؤًا وَمَكْرًا أَلَّهُ﴾ [آل عمران: ٥٤] أي يجزيهم الله جزاء المكر؛ يُحْمَلُ على الجزاء إما لا يجوزُ إضافة المكر والخداع والإستهزاء مُبْتَدَأً إلى الله لأنه مذمومٌ من الخلق إلا على المجازاة؛ فكيف من الله ﷻ؟ وقال بعضهم: يجوزُ إضافة الإستهزاء إلى الله، وإن كان لا يجوزُ من الخلق أن يستهزئ [بعضهم من بعض] ^(٩)؛ كالتكبر يجوزُ لله، ولا يجوزُ للخلق، لأن الخلق أشكأل بعضهم لبعض وأمثال، والله ﷻ لا شكّل له، ولا مثل، وكذلك الإستهزاء يجوزُ له، ولا يجوزُ لغيره، لأن الإستهزاء، هو الإستهخفاف، فلا يجوزُ أن يستخف أحدٌ ممن هو مثله في الخلقة وما خلق له من الأحداث والغير، والله تعالى يتعالى عن ذلك، والأوّل أقرب. والله أعلم. أو ^(١٠) أضافت استهزاء المؤمنين بهم إلى نفسه كما ذكرنا في المُخَادَعَةِ.

ثم اختلف في كيفية الإستهزاء؛ فقال الكلبي: (هو أن يُفْتَحَ لهم بابٌ من الجنة، فيَذْنُوا ^(١١) منه، ثم يُغْلَقَ دونهم) فإن ثبتَ ذا فهو كما قال، وقيل: إنه يُرْفَعُ لأهل الجنة نورٌ يَمْضُونَ به، فيَقْصِدُ أولئك المضي معهم بذلك النور، ثم يُطْفَأُ ^(١٢) ذلك النور، فيَتَحَيَّرُونَ؛ وهو قولهم ﴿أَنظُرْنَا نَقْشَ مِنْ نُورِكُمْ قِيلَ أَرْجِعُوا وَرَاءَكُمْ فَالْتَمِسُوا نُورًا﴾ [الحديد: ١٣]. وقيل: أن يُعطى لهم في الدنيا ما ينتفعون به من أنواع النعم ظاهراً على ما أظهرُوا لهم الموافقة في العلانية، ويَحْرَمُ [ذلك لهم] ^(١٣) في الآخرة بإضرارهم الخلاف في السر.

وقوله تعالى: ﴿وَيُؤْتِيهِمْ فِي ظُلُمَاتِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ الآية ^(١٤) في قوم علم الله أنهم لا يؤمنون كقوله: ﴿وَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا

يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: ٦]. غير أن هذه [في] ^(١٥) المنافقين، والأولى في الكفرة، وهي تنقض على المعتزلة قولهم؛ لأنهم يقولون: إن الله لا يَقْدِرُ أن يستنقذهم في حال الاختيار، وإنما يقدرُ الاستنقاذ منهم في حال الإضطرار، فأخبر ﷻ أنه يستنقذهم على فعل الطغيان.

(١) من طع. (٢) من ط م و طع، في الأصل: هم. (٣) في النسخ الثلاث: و. (٤) من طع. (٥) في ط م (الأول) ساقطة من طع. (٦) في ط م: المقصد. (٧) في طع: قوله، ساقطة من ط م. (٨) ساقطة من ط م. (٩) في النسخ الثلاث: بعضهم بعضاً. (١٠) من ط م و طع، في الأصل: و. (١١) في ط م: فيدون. (١٢) في ط م: يطفئوا. (١٣) في ط م: لهم ذلك. (١٤) ساقطة من طع. (١٥) من ط م و طع، ساقطة من الأصل.

وقوله: ﴿وَرَبُّكُمْ﴾ أي يخلق فعل الطغيان فيهم، وَحَتَمِلُ أَنْ يَخْذِلَهُمْ، وَيَتْرُكَهُمْ [لما] ^(١) اختاروا مِنَ الطغيانِ إلى آخرِ غَمْرِهِمْ، وَحَتَمِلُ أَنَّهُ لَمْ يَهْدِهِمْ، وَلَمْ يَوْفُقْهُمْ، [و] ^(٢) في هذا إضافة المد إلى الله، وإضافة المد ^(٣) على الطغيان لا يضاف إليه إلا للمدح ^(٤)، والمدح يكون بالأوجه الثلاثة التي بيّنا، وفي هذا: أَنَّهُ إِذَا كَانَ هُوَ الَّذِي يَمْدُهُمْ فِي الطغيانِ قَدَّرَ عَلَى ضِدِّهِ مِنْ فَعَلِ الْإِيمَانِ، فَدَلَّ أَنَّ اللَّهَ [تعالى] ^(٥) خالق فعل العباد، إِذْ مِنْ قَوْلِهِمْ: إِنَّ الْقُدْرَةَ التَّامَّةَ، هِيَ الَّتِي إِذَا قُدِّرَ عَلَى شَيْءٍ قُدِّرَ عَلَى ضِدِّهِ. وَالْعَمَّةُ الْحَيَرَةُ فِي اللَّغَةِ.

الآية ١٦

وقوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الضَّلَالَةَ بِالْهُدَى﴾ أي اختاروا الضلالة على المدعو إليه، وهو الهدى، مِنْ غَيْرِ أَنْ كَانَ عِنْدَهُمُ الْهُدَى، فَتَرَكُوهُ بِالضَّلَالَةِ، وهو كقولهم ^(٦): ﴿يُخْرِجُهُم مِّنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ... يُخْرِجُونَهُمْ مِّنَ الظُّلُمَاتِ﴾ [البقرة: ٢٥٧] مِنْ غَيْرِ [أَنْ] ^(٧) كانوا فيه، فَكَذَلِكَ الْأَوَّلُ؛ تَرَكُوا الْهُدَى بِالضَّلَالَةِ ابْتِدَاءً. وَقِيلَ: الضَّلَالَةُ الْهَلَاكُ؛ أَيِ اخْتَارُوا مَا بِهِ يَهْلِكُونَ عَلَى مَا بِهِ نَجَاتُهُمْ، وَإِنْ كَانُوا لَا يَقْصِدُونَ شَرَاءَ الْهَلَاكِ بِمَا بِهِ النِّجَاةُ كَقَوْلِهِ: ﴿فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ﴾ [البقرة: ١٧٥]، لَا يَقْدِرُ أَحَدٌ أَنْ يَصْبِرَ عَلَى النَّارِ، وَلَكِنْ فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى عَمَلٍ يَسْتَوْجِبُونَ بِهِ النَّارَ؟ وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿بَشَرًا اشْتَرَوْا بِوَيْهِمْ أَنْفُسَهُمْ﴾ [البقرة: ٩٠] أَيِ بَشَرًا اخْتَارُوا مَا بِهِ هَلَاكُ أَنْفُسِهِمْ عَلَى مَا بِهِ نَجَاتُهُمْ.

وفي هذه الآية دلالة جواز البيع بغير لفظ البيع لأنهم ما كانوا يتلقطون باسم البيع، ولكنهم كانوا يتركون الهدى بالضلالة ٤ - ب. / وكلُّ مَنْ تَرَكَ لآخر شيئاً له يَبْدِلُ ^(٨) يأخذُه منه فهو بيع؛ وإن ^(٩) لم يَتَكَلَّمُوا بكلام البيع. وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ﴾ الآية [التوبة: ١١١]، وهو على بَدَلِ الْأَمْوَالِ وَالْأَنْفُسِ لَهُ بِالْمَوْعِدِ ^(١٠) الذي وَعَدَ لَهُمْ، وهو الجنة.

وقوله تعالى: ﴿فَمَا رَاحَتُ يَحْرَتُهُمْ وَمَا كَانُوا مُهْتَبِئِينَ﴾ أي ما ربحوا [في] ^(١١) تجارتهم، لِأَنَّ التَّجَارَةَ لَا تَرْبِحُ، وَلَكِنْ بِالتَّجَارَةِ يُرْبِحُ ^(١٢)، وَقَدْ يُسَمَّى الشَّيْءُ بِاسْمِ سَبَبِهِ، وهو كقولهم: ﴿أَلَمْ يَرَوْا أَنَّا جَعَلْنَا آلِيلَ لِسَمْعِكَ فِيهِ وَالنَّهَارَ مُبْصِرًا﴾ [النمل: ٨٦]؟ وَالنَّهَارُ لَا يُبْصِرُ، وَلَكِنْ بِالنَّهَارِ يُبْصَرُ، وَذَلِكَ شَائِعٌ فِي اللَّغَةِ جَائِزٌ تَسْمِيَةَ الشَّيْءِ بِاسْمِ سَبَبِهِ.

ثم في قوله: ﴿فَمَا رَاحَتُ يَحْرَتُهُمْ﴾ نفى الريح دون [نفى] ^(١٣) الأصل في الظاهر. غير أن النفي على وجهين؛ نفى شيءٍ يُوجِبُ إثبات ضِدِّهِ؛ [وهو] ^(١٤) نفى الأصل ^(١٥)، كقولك: فلان عالم، نفيت الجهل عنه، وفلان جاهل، نفيت العلم عنه. ونفي شيءٍ لا يُوجِبُ إثبات ضِدِّهِ؛ وهو ^(١٦) نفى الأعراض، لأنك إِذَا نفيت لونا لم توجب ^(١٧) ضد ذلك اللون. وقوله: ﴿فَمَا رَاحَتُ يَحْرَتُهُمْ﴾ نفى الأصل، كأنه قال: بل خسرت تجارتهم؛ أوجب إثبات ضِدِّهِ؛ دليلاً قَوْلُهُ: ﴿بَشَرًا اشْتَرَوْا بِوَيْهِمْ أَنْفُسَهُمْ﴾ [البقرة: ٩٠] و﴿لَيْسَ مَا كَانُوا يَمْلِكُونَ﴾ [المائدة: ٦٢].

الآية ١٧

وقوله تعالى: ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِينَ اسْتَوْفَدُوا نَارًا﴾ اخْتَلَفَ فِيهِ: قِيلَ: إِنَّهَا نَزَلَتْ فِي الْمُنَافِقِينَ لِأَنَّهَا عَلَى إِثْرِ ذِكْرِ الْمُنَافِقِينَ، وهو قوله: ﴿وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا﴾ الآية [البقرة: ١٤]، وَقِيلَ: إِنَّهَا نَزَلَتْ فِي الْيَهُودِ، [لأنه سبق ذكر اليهود] ^(١٨)، وهو قوله: ﴿وَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ الآية [البقرة: ٦، وس: ١٠]، وَحَتَمِلُ نَزُولُهَا فِي الْفَرِيقَيْنِ جَمِيعاً.

وروي عن ابن عباس ^(١٩) أَنَّهُ قَالَ: (إِنَّ هَذَا مِنَ الْمَكْتُومِ)، فَلَا يُحْتَمَلُ مَا قَالَ؛ لِأَنَّهُ مِثْلُ ضَرْبِ ^(٢٠) الله، وَالْأَمْثَالُ إِنَّمَا تُضْرَبُ لِتُقَهَّمْ، وَتُقَرَّبَ إِلَى الْفَهْمِ [ما بعد منه]. فلو حُجِّلَ عَلَى مَا قَالَ لَمْ يُفْهَمْ مَرَادُهُ، وَمَا قُرَّبَ إِلَى الْفَهْمِ ^(٢١) شيئاً، إِلَّا أَنْ يَرِيدَ مِنَ الْمَكْتُومِ أَنَّهُ لَمْ يَعْلَمْ فِي مَنْ نَزَلَ، فَهُوَ مُحْتَمَلٌ. وَاللهُ أَعْلَمُ.

(١) من ط م. (٢) من ط م. (٣) في ط م: المدح. (٤) من ط م: المدح. (٥) من ط م: المدح. (٦) من ط م: المدح. (٧) من ط م: المدح. (٨) من ط م: المدح. (٩) من ط م: المدح. (١٠) من ط م: المدح. (١١) من ط م: المدح. (١٢) من ط م: المدح. (١٣) من ط م: المدح. (١٤) من ط م: المدح. (١٥) من ط م: المدح. (١٦) من ط م: المدح. (١٧) من ط م: المدح. (١٨) من ط م: المدح. (١٩) من ط م: المدح. (٢٠) من ط م: المدح. (٢١) من ط م: المدح.

وقوله ﴿: ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا﴾ الآية: يَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ الإِضَافَةُ إِلَى مَنْ ذَكَرَ مِنَ الْمُنَافِقِينَ بِقَوْلِهِ: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ﴾ الآية [البقرة: ٨] وقولِهِ: ﴿وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنَّا﴾ الآية [البقرة: ١٤ و ٧٦]. وذلك يُخْرِجُ عَلَى وَجْهِهِ:

أحدهما: أَنَّهُمْ قَصَدُوا قَصْدَ الْمُخَادَعَةِ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ وَالِاسْتِهْزَاءِ بِهِمْ، فَفَضَحَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى بِذَلِكَ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ. فَمَا فِي الدُّنْيَا [فَبِمَا] ^(١) هَتَكَ سِرَّهُمْ، وَأَطْلَعَ عَلَى ذَلِكَ أَوْلِيَاءَهُ، فَعَادَتْ إِلَيْهِمُ الْمُخَادَعَةُ، وَعُوقِبُوا بِمَا أَطْلَعَ عَلَى ضَمِيرِهِمْ وَبِمَا أَرَادُوا بِذَلِكَ الْأَمْنِ، فَأَعَقَبَهُمُ اللَّهُ خَوْفًا دَائِمًا كَمَا وَصَفَهُمُ اللَّهُ: ﴿يَخْشَوْنَ النَّاسَ﴾ الآية [النساء: ٧٧]، وَقَالَ: ﴿يَخْشَوْنَ كُلَّ نَبِيٍّ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ﴾ [المنافقون: ٤]، وَقَالَ: ﴿رَأَيْتَ الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ يُظَاهِرُونَ إِلَيْكَ ظَهْرًا وَيَخْفَوْنَ عَلَيْكَ خَافًا مِنْ لِقَائِكَ﴾ الآية [البقرة: ٨]، وَقَالَ: ﴿يَخْشَوْنَ النَّاسَ﴾ [محمد: ٢٠]، وَقَالَ: ﴿فَإِذَا جَاءَ لَقْوُكَ رَأَوْهُمْ يَبْتَغُونَ إِلَيْكَ﴾ الآية [الأحزاب: ١٩]، وَقَالَ: ﴿يَحْذَرُ الْكُفْرَ﴾ الآية [التوبة: ٦٤]، أَوْ أَنْ يَكُونُوا طَلَبُوا بِإِظْهَارِ الْمُوَافَقَةِ فِي الدِّينِ الشَّرَفَ فِيهِمْ وَالْعِزَّةَ وَكَذَلِكَ عِنْدَ الْكُفْرَةِ ^(٢) بِمَا أَظْهَرُوا أَنَّهُمْ يُخَادِعُونَ بِذَلِكَ الْمُؤْمِنِينَ وَيَسْتَهْزِئُونَ بِهِمْ، فَعَلِمُوا أَنَّهُمْ كَذَلِكَ يُظَاهِرُونَ لِلْمُؤْمِنِينَ حَالَهُمْ مَعَهُمْ، فَطَرِدُوا مِنْ بَيْنِهِمْ؛ فَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿مَّا هُمْ بَيْنَكُمْ وَلَا بَيْنَهُمْ﴾ [المجادلة: ١٤]، وَقَالَ: ﴿مُذَبِّبِينَ بَيْنَ ذَلِكَ لَا إِلَى هَؤُلَاءِ﴾ الآية [النساء: ١٤٣]، فزَالَ عَنْهُمْ مَا التَّمَسُّوا مِنَ الشَّرَفِ وَالْعِزِّ، وَأَبْدَلَ لَهُمْ بِهِ الْهَوَانَ وَالذُّلَّ. فَتَمَثَّلَهُمْ فِي ذَلِكَ مَثَلُ مُسْتَوْقَدِ نَارٍ لَيْسَتْ بِبُضْوْنِهَا، وَتَنْتَفِعُ بِحَرِّهَا، [فَازْهَبَ اللَّهُ ضَوْءُهُ] ^(٣) حَتَّى ذَهَبَ مَا كَانَ يَأْمُلُ مِنَ الْإِسْتِثَارَةِ بِهَا وَالْإِنْتِفَاعِ، وَأَعَقَبَهُ اللَّهُ تَعَالَى خَوْفَ الْإِخْتِرَاقِ لَوْ دَنَا مِنْهَا، وَذَهَبَ عَنْهُ مَا طَلَبَ بِذَلِكَ مِنْ شَرَفِ الْوُقُودِ فِي الْأَيَّامِ الشَّاتِيَةِ ^(٤) أَوْ مَا يُصْلِحُ بِهَا مِنَ الْأَغْذِيَةِ بِذَهَابِ الْبَصَرِ. فَيَكُونُ ذَلِكَ مَعْنَى قَوْلِهِ: ﴿وَهُوَ خَدَعَهُمْ﴾ [النساء: ١٤٢] وَ﴿اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ [البقرة: ١٥]؛ إِذْ عُوقِبُوا بِالْخَوْفِ بِمَا قَصَدُوا بِهِ الْأَمْنَ وَالذُّلَّ بِمَا طَلَبُوا بِهِ الْعِزَّ، وَكَذَلِكَ مُسْتَوْقَدُ النَّارِ الذَّاهِبُ نُورُهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وعلى ذلك قوله: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الضَّلَالَةَ بِالْهُدَى﴾ [البقرة: ١٦] أَيِ اخْتَارُوا الضَّلَالَةَ لَمَّا رَجَعُوا إِلَى شَيَاطِينِهِمْ بِالْهُدَى الَّذِي قَدْ أَظْهَرُوهُ عِنْدَ الْمُؤْمِنِينَ، فَيَكُونُ تَحْقِيقُ اسْتِهْزَاءِ اللَّهِ بِهِمْ وَمُخَادَعَتِهِ إِيَّاهُمْ فَعَلَ أَوْلِيَاءُ بِهِمْ بِمَا أَخْبَرُوا مِنْ سَرَائِرِهِمْ وَبِمَا [حَطُّوا أَقْدَارَهُمْ] ^(٥)، وَذَلُّوا فِي أَعْيُنِهِمْ، فَاضْيَفَ ذَلِكَ إِلَى اللَّهِ؛ [إِذْ بَوَّ] ^(٦) فَعَلُوا، كَمَا أَضْيَفَتْ مُخَادَعَتُهُمُ الْمُؤْمِنِينَ إِلَيْهِ؛ إِذْ عَنِ دِينِهِ خَادَعُوهُمْ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وعلى هذا التَّأْوِيلِ امْكُنْ أَنْ يُخْرِجَ قَوْلُ مَنْ زَعَمَ أَنَّ الْآيَةَ نَزَلَتْ فِي الْكَافِرِينَ؛ إِنَّهُمْ كَانُوا يَعْرِفُونَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِمَا ^(٨) وَجَدُوا نَعْتَهُ فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ أَنَّهُ ﴿يَأْمُرُهُمُ بِالْعُرْوَةِ﴾ الآية [الأعراف: ١٥٧]، وَقَوْلُهُ: ﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ﴾ إِلَى آخِرِ السُّورَةِ [الفتح: ٢٩]، وَقَوْلُهُ ^(٩) ﴿يَعْرِفُونَهُ كَمَا يَعْرِفُونَ آبَاءَهُمْ﴾ [البقرة: ١٤٦]، وَقَوْلُهُ: ﴿وَكَاوُوا مِنْ قَبْلِ بَسْطِنُورَ عَلَى الَّذِينَ كَفَرُوا فَلَمَّا جَاءَهُمْ مَا عَرَفُوا حَبَرُوا بِهِ﴾ [البقرة: ٨٩]، كَانُوا كَمُسْتَوْقَدِ النَّارِ أَيِ طَالِبِ الْوُقُودِ لَيْسَتْ بِبُضْوْنِهَا، فَلَمَّا ظَفَرَ بِهِ [أَذْهَبَ اللَّهُ نُورَهُ] ^(١٠)، بَعْدَ مَعْرِفَتِهِمْ بِمَنْفَعَةِ نَوْرِ النَّارِ، فَلَمْ يَنْتَفِعْ بِهِ. فَكَذَلِكَ لَمَّا كَفَرُوا عِنْدَ بَعْثِ [رَسُولِ اللَّهِ] ﷺ حَسَدًا مِنْ أَنْفُسِهِمْ وَبَغْيًا إِذْ كَانَ مِنْ غَيْرِهِمْ أَوْ خَشْيَةً مِنْهُمْ عَلَى مُلْكِهِمْ أَوْ مَا كَلَبَتْهُمْ بَعْدَ الْعِلْمِ مِنْهُمْ بِعَظَمِ ^(١١) الْمَنْفَعَةِ فِيهِ، وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ.

وَأَمَّا فِي الْآخِرَةِ ^(١٢) [إِنَّهُمْ] ^(١٣) قَصَدُوا مُخَادَعَةَ الْمُؤْمِنِينَ وَمَوَالَاتَهُمْ فِي الظَّاهِرِ وَمُشَارَكَتَهُمْ إِيَّاهُمْ فِي الْمَنَافِعِ نَحْوِ الْمَغَانِمِ وَالتَّوَارِثِ وَالتَّنَاجُحِ، وَخَالَفُوهُمْ فِي الْبَاطِنِ، فَكَذَلِكَ اللَّهُ أَشْرَكَهُمْ فِي الْمَنَافِعِ الظَّاهِرَةِ الْحَاضِرَةِ فِي الدُّنْيَا، وَخَالَفَهُمْ بِمَنَافِعِ دِينِهِ فِي الْبَاطِنِ الْغَائِبِ، وَهِيَ الْآخِرَةُ؛ أَرَاهُمْ الْمُشَارَكَةَ مَعَ الْمُؤْمِنِينَ، وَصَرَفَهَا عَنْهُمْ ^(١٤) فِي الْآخِرَةِ، فَكَمَا أَرَاهُمْ الْمُوَافَقَةَ فِي الظَّاهِرِ مَعَ الْمُخَالَفَةِ فِي الْبَاطِنِ، فَكَذَلِكَ مُسْتَوْقَدُ النَّارِ أَظْهَرَ مِنْ نَفْسِهِ الرِّغْبَةَ فِي ضَوْئِهَا بِالْإِيْقَادِ، وَقَدْ أَذْهَبَ اللَّهُ

(١) من ط م. (٢) أدرج في ط م وطع بعد كلمة الموت: الآية. (٣) في ط م: الكفر. (٤) من ط م، في الأصل: فأذهب الله بضوته، في ط م: فذهب الله بضوته. (٥) من ط م وطع، في الأصل: الشاتي. (٦) من ط م وطع، في الأصل: وبما خطوا أخبارهم. (٧) من ط م وطع، في الأصل: بإذنه. (٨) في ط م: لما. (٩) في النسخ الثلاث: وقال. (١٠) في ط م: ذهب الله بنوره. (١١) في ط م: النبي. (١٢) من ط م وطع، في الأصل: بعضهم. (١٣) هذه فصيحة الله المنافقين والكافرين في الآخرة. (١٤) من ط م. (١٥) من ط م، في الأصل وطع: عنها.

تعالى ضوء^(١) بصره، فذهب عنه منفعة عند ظن أنه يصل إليها كالمنافقين في الآخرة إذ ظنوا في الدنيا أنهم شركاؤهم في الآخرة، لو كانت. ولذلك قالوا: ﴿أَنْظُرُونَا نَقْتَسِبْ مِنْ رَبِّكُمْ﴾ [الحديد: ١٣] وقالوا^(٢): ﴿أَلَمْ تَكُنْ مَعَكُمْ﴾ الآية [النساء: ١٤١].

فذلك وجه الاستهزاء بهم والمخادعة أنه اشركهم في أحكام الدنيا، وخالفهم في أحكام الآخرة.

وعلى ذلك اشتراء الضلالة بالهدى على معنى اختيارهم ما فيه الهلاك على ما فيه نجاتهم.

وعلى ذلك يخرج تأويل من صرف إلى أهل الكتاب لأنهم آمنوا بمحمد ﷺ إذ آمنوا بكتبهم؛ وقد كان فيها نعمة الشريفة، فلما وصلوا إلى منافع الإيمان بالبعث إليهم، وشاهدوا، كفروا^(٣) به، فعوقبوا بحرمان منافع كتبهم وإيمانهم عند معاينة الجزاء كما ردوا إيمانهم عند المشاهدة، والله أعلم.

وروي عن ابن عباس^(٤) أنه ضم تأويل هذه الآية والتي تثلوها من قوله: ﴿أَوْ كَسِبَتْ مِنَ السَّمَاءِ﴾ [البقرة: ١٩] إلى قوله: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَبْغِ اللَّهُ عَلَى حَرْفٍ﴾ [الحج: ١١]. وذلك، والله أعلم، أنهم قوم لا يعرفون الله حق المعرفة، فيعبدونه بحق الربوبية له قبلهم، ولا يؤمنون بالآخرة، فيكون عملهم للعواقب، ولا يعرفون غير الدنيا ومنافعها، فجعلوا دينهم وعبادتهم نمتا لها؛ فإذا رأوا في دين الإسلام الغنائم والسلوة أو تجارتهم مريحة أطمأنوا بها، واجتهدوا بالسعي فيها. وإذا أصابهم الشدة والبلايا رأوا تجارتهم مخيرة، فانصرفوا^(٥) إلى غير ذلك الدين. فمثلهم مثل المستوقد^(٦) نارا، إنه يجتهد في الإيقاد مادام يطعم في نور النار ومنافع حرها لمصالح الأطمعة. فإذا ذهب نور بصره أبغض النار بما يخشى من الإخراق بالدنو منها وبما يذهب من منافع خفية إن لم يكن استوقد؛ كالمنافق في ما استقبله المكروه في الإسلام تمنى أن لم يكن أسلم قط. وذلك قوله: ﴿وَلَمَّا يَأْتِ الْأَحْرَابُ يَدْعُوا لَوْ أَنَّهُمْ بَادُونَ فِي الْأَعْرَابِ﴾ [الأحزاب: ٢٠] وقولهم^(٧): ﴿لَوْ كَانَتْ لَنَا مِنَ الْأَمْثَرِ شَيْءٌ مَا قُتِلْنَا هَهُنَا﴾ [آل عمران: ١٥٤] وقولهم: ﴿قَدْ أَخَذْنَا أَمْرًا مِنْ قَبْلُ﴾ [التوبة: ٥٠] وقوله: ﴿أَنَّهُمُ اللَّهُ عَلَى إِذْ لَوْ أَكُنْ مَعَهُمْ شَهِيدًا﴾ [النساء: ٧٢].

وكذلك البرق الذي يضيء؛ يمشي المرء في ضوئه. وكذلك المنافق إذا رأى خيرا في الإسلام مشى إليه، وإذا أظلم عليه قام متحيرا حزينا ألا يكون اختار السلوك، والله الموفق.

قال أبو بكر الأصم: (مثل من يظهر / ٥ - أ) الإيمان في ما يتزين بنوره في الناس مثل مستوقد النار في ما يستضيء حول النار بنورها، ثم يذهب الله نوره في الآخرة كما أذهب هو في السر، وكذلك أذهب الله نور المستوقد، فيذهب به التزيين بالنور حول النار. قال: وقيل: ذا لعن؛ كما يقال: أذهب الله نوره، أي الذي كان يظهره. فيبقى المنافق في ظلمات الآخرة والمستوقد في ظلمات العمى والليل. ثم قال: جعل الدعاء إلى الإسلام كالصليب، وما فيه من الجهاد كظلمة^(٨) الليل، وما فيه من الغنمة كالبرق، وجعل أصابعهم في الأذان من سماع ما في الإسلام من الشدائد نحو جعل ذلك من الصواعق).

الآية ٢٠^(٩) وقوله تعالى: ﴿يَكَادُ الْبَرْقُ يَخْطَفُ أَبْصَارَهُمْ﴾ أي ما في الإسلام من الغنمة يدعوهم إليه، ﴿وَإِذَا أَظْلَمَ عَلَيْهِمْ﴾ بالشدائد قاموا، وصدوا عن رسول الله ﷺ ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَذَهَبَ﴾ بما ذكر؛ أي أصمهم، وأعماهم.

وروي عن [الصَّحَّاحِ عَنِ]^(١٠) ابن عباس^(١١) (أن ضوء البرق والنار ليسا بدائعتين، فشبّه به إيمان المنافق؛ أنه عن سريع يزول).

وقال الثَّعْبِيُّ: كان المنافق في ظلمة الكفر، فاهتدى بما أعطي من النور كمستوقد النار^(١٢) بنوره في ظلمة الليل، وكذلك السالك في ظلمة الليل، فلما ذهب نوره، أو سكن لمعان البرق، رجع إلى ما فيه من الظلمة.

(١) من ط م وطع، في الأصل: بصره. (٢) في النسخ الثلاث: وقوله. (٣) في ط م: وكفروا. (٤) في ط م: عنهما. (٥) في النسخ الثلاث: فصرفوا. (٦) من ط م وطع، في الأصل: استوقد. (٧) في الأصل وط م وطع: وقوله. (٨) من ط م وطع، في الأصل: وكظلمة. (٩) لقد تجاوز محقق ط م تفسير الآيتين (١٨ و ١٩) للسياق وسيعود إلى تفسيرهما بعد تفسير الآية ٢٠، وقد رأينا ما رآه، وأثبتناه من النسخ الثلاث: الأصل وط م. (١٠) من ط م. (١١) في ط م: عنهما. (١٢) تكررت كلمة النار في الأصل.

والأصل في هذا الباب: أَنَّ الله تعالى خلق هذه الدارَ لِمَحَنَةِ أَهْلِهَا، وجعلَ لهم داراً يَجْزِيهِمْ فيها مِمَّا لولا هي لكانَ يكونُ خلقُ هذه الدارِ بها فيها عَيْباً؛ إِذْ يَكُونُ خَلْقُ الْخَلْقِ^(١) لِلْفَنَاءِ بِلا عَوَاقِبَ لَهُمْ. وذلكَ عَيْبٌ فِي الْعَقْلِ؛ لِأَنَّ كُلَّ شَارِعٍ فِي مَا لَا عَاقِبَةَ لَهُ عَابِتٌ، وفي ما لا يَرِيدُ [مَعْنَى يَكُونُ]^(٢) فِي الْعَقْلِ هَازِلٌ. ولذلك قال: ﴿أَفَمَبَشِّرٌ أَنَّا خَلَقْنَاهُ عَيْبًا وَأَنكُمُ إِنَّا لَا نَرْجِعُونَ﴾ [المؤمنون: ١١٥]. فإذا كَانَ كَذَلِكَ صَارَتْ هَذِهِ الدَّارُ [دَلِيلَ الْآخِرَى]^(٣). فعلى ذلكَ ضَرْبٌ لِلْآخِرَى مثلاً بالمعروفِ مِنْ هَذِهِ؛ إِذْ بِهِذِهِ عُرِفَتْ تِلْكَ، ولهذا خلقَ اللهُ الْمُتَحَنِّينَ بِحَيْثُ يَأْلَمُونَ، وَيَتَلَذَّذُونَ لِيَعْرِفُوا قَدْرَ الْأَلَامِ الَّتِي بِهَا أُوْعِدُوا وَاللذاتِ الَّتِي فِيهَا رُغِبُوا.

فعلى ذلكَ ضَرْبُ اللهِ مِثْلُ مَنْ عَمِيَ عَنِ الْآخِرَةِ وَصَمَّ عَنْ سَمَاعٍ مَا يَرْغَبُ فِيهَا، أَوْ عَمِيَ عَنْ أَمْرِ اللهِ وَنَهْيِهِ، أَوْ أَلْحَقَ بِالْأَعْمَى وَالْأَصَمِّ وَالْمَيْتِ وَنَحْوِ ذَلِكَ، لذهابِ منافعِ البصرِ والسمعِ والحياةِ، إِذْ هِيَ مَخْلُوقَةٌ لِيُعْرِفَ بِهَا مَا غَابَ عَنْهَا بِالتَّأَمُّلِ وَالتَّذَكُّرِ. فإذا أَغْفَلَ عَنْ ذَلِكَ سُمِّيَ بِالَّذِي ذَكَرْنَا، وَيَبَيَّنَّا: أَنَّهُ لولا الْآخِرَةُ وَدَارُ الْجَزَاءِ لَمْ يَكُنْ لِلْخَلْقِ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ حِكْمَةً نَعْلَمُهَا نَحْنُ. فعلى ذلكَ ضَرْبُ [اللهِ المثل]^(٤) لذهابِ نورِ القلبِ الَّذِي يُوْثِّرُ الْعَوَاقِبَ، وَيُنْتَفَعُ بِهَا، بِذهابِ نورِ البصرِ فِي زوالِ منافعِ الدُّنْيَا مِمَّا يَتَصَلُّ بِنُورِهِ. وكذلكَ أَمْرُ السَّمْعِ وَغَيْرِهِ. فَكَانَ عَلَى ذَلِكَ امْكِينُ إِخْرَاجِ الْمَثَلَيْنِ جَمِيعاً عَلَى الْكُفْرَةِ وَالْمُنَافِقَةِ.

أما الْمُنَافِقُ فإذا ذَهَبَ نورُ حَقِيقَتِهِ عَنْهُ، وَهُوَ نورُ البصرِ، لَمْ يَنْتَفِعْ بِنورِ النَّارِ عَلَى قِيَامِ النَّارِ بِنُورِهَا لِكُلِّ ذِي بَصَرٍ، وَكَذَلِكَ سَائِرُ مَنْافِعِ النَّارِ، فَمِثْلُهُ: إِذَا ذَهَبَ عَنْهُ نورُ بَصَرِ الْقَلْبِ وَحَيَاتُهُ لَمْ يَنْتَفِعْ بِنورِ الْآخِرَةِ وَجَزَائِهَا. وَكَذَلِكَ الَّذِي ذَهَبَ عَنْهُ ضَوْءُ الْبَرَقِ يَبْقَى مُتَحَيِّراً؛ إِذْ يُوْثِّرُ الطَّرِيقَ، كَمَنْ يَذْهَبُ عَنْهُ بَصَرُ الْقَلْبِ؛ إِذْ يُوْثِّرُ عَوَاقِبَ الْأَشْيَاءِ. بَلِ الَّذِي قَصَدَ السُّلُوكَ بِالْبُرُوقِ^(٥) وَالِاسْتِضَاءَةَ بِنورِ النَّارِ؛ إِذَا^(٦) ذَهَبَ كَانَ أَعْظَمَ حَسْرَةً وَأَشَدَّ خَوْفًا مِنَ النَّارِ وَشِدَّةِ الْمَطَرِ وَخُبْثِ الطَّرِيقِ [مِنْ الَّذِي]^(٧) لَمْ يَعْرِفْ فِي الْإِتِّدَاءِ نَفْعَ النَّارِ أَوْ الْبَرَقِ، وَيَكْرَهُ^(٨) الْمَطَرَ عَلَى شِدَّةِ رَغْبَتِهِ فِيهِ وَالنَّارَ بِمَا ذَهَبَ مِنْهُ. وَكَذَلِكَ الْمُنَافِقُ فِي الْآخِرَةِ إِنْ لَمْ يَكُنْ مِنْهُ مَا أَظْهَرَ؛ إِذْ يُوْثِّرُ إِلَى ذَلِكَ الْأَسْفَلِ، وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ.

وَكَذَلِكَ الْكَافِرُ لَمْ يَبْصُرْ بِمَا أَعْطَاهُ مِنَ الْبَصَرِ عَوَاقِبَ الْبَصَرِ الظَّاهِرِ، وَلَا يَسْمَعُ بِمَا أَنْعَمَ عَلَيْهِ مِنَ السَّمْعِ عَوَاقِبَ السَّمْعِ؛ إِذْ حَقُّ ذَلِكَ أَنْ يُوْدِّيَ ذَلِكَ مَا أَدْرَكَهُ إِلَى الْعَقْلِ لِيُعْتَبِرَ بِهِ أَنَّهُ لَمْ يُخْلَقْ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ بِالِاسْتِخْفَافِ، وَلَا^(٩) يَحْتَمِلُ عَقْلُهُ الْإِحَاطَةَ بِكُنْهِ مَا فِيهِ مِنَ الْحِكْمَةِ، فَيَعْلَمُ عَظَمَ نِعْمَةِ اللهِ وَخُرُوجَ مَثَلِهِ عَنِ الْعَبَثِ، فَيَقُومُ بِأَدَاءِ شُكْرِهِ. وَبِذَلِكَ يَصِيرُ يُوْثِّرُ إِلَى الْجَزَاءِ فِي الْعَوَاقِبِ، وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ.

الآية ١٨^(١٠) وَقَوْلُهُ ﷻ: ﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ﴾ يَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: ﴿عَمَّ﴾ لِأَنَّهُ خَتَمَ عَلَى آذَانِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى قُلُوبِهِمْ، فَلَا يَسْمَعُونَ، وَلَا يَبْصُرُونَ، وَلَا يَعْقِلُونَ.

وَالثَّانِي^(١١): أَنَّهُمْ ﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ﴾ [لِمَا]^(١٢) لَمْ يَنْتَفِعُوا بِأَسْمَاعِهِمْ وَأَبْصَارِهِمْ وَقُلُوبِهِمْ.

ثُمَّ اخْتَلَفَ فِي جَوَازِ إِضَافَةِ لَفْظِ الْاسْتِهْزَاءِ إِلَى اللهِ تَعَالَى؛ فَأَجَازَهُ قَوْمٌ، وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ قَبِيحاً مِنَ الْخَلْقِ، لِمَا قَبَّحَ مِنْهُمْ بِمَا لَا أَحَدٌ يَسْتَهْزِئُ بِأَحَدٍ [إِلَّا بِجَهْلِهِ أَوْ بَقِيحِ فِي خَلْقَتِهِ، وَالْمُسْتَهْزِئُ مِثْلُهُ، قَدْ يَحْتَمِلُ ذَلِكَ بِإِنْعَامِ اللهِ عَلَيْهِ الَّذِي قَدْ أَغْفَلَهُ عَنْهُ]^(١٣) بِاسْتِغْفَالِهِ بِمَا ذَكَرَ مَعَ مَا الْإِغْفَالُ عَنْ^(١٤) هَذَا أَوْحَشَ وَأَقْبَحَ مِنْ حَالِ الْمُسْتَهْزِئِ بِهِ. وَلِذَلِكَ قَالَ ﷻ: ﴿لَا يَتَخَرَّ قَوْمٌ مِنْ قَوْمٍ عَمَّ أَنْ يَكُونُوا خَيْرًا مِنْهُمْ﴾ [الْحَجَرَات: ١١]؛ وَكَذَلِكَ نَحْوُ التَّكْبِيرِ، إِنَّهُ قَبِيحٌ مِنَ الْخَلْقِ بِمَا لَهُمْ أَشْكَالٌ فِي الْحَدِيثِ^(١٥) وَأَثَارِ الصَّنْعَةِ وَاحْتِمَالِ كُلِّ مِنْهُمْ بِمَا اخْتَمَلَ غَيْرُهُ.

(١) فِي ط: ط. الخالق. (٢) مِنْ ط: ط. فِي الْأَصْلِ وَط: ط. دَلِيلًا آخَرِي. (٣) فِي ط: ط. (المثل)، ساقطة مِنْ ط: ط. (٥) فِي ط: ط. بِالْبَرَقِ. (٦) فِي ط: ط. وَإِذَا. (٧) فِي ط: ط. فَالَّذِي. (٨) الْوَاوُ سَاقِطَةٌ مِنْ ط: ط. (٩) مِنْ ط: ط. الْوَاوُ سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَط: ط. (١٠) انْظُرْ حَاشِيَةَ الْآيَةِ ٢٠، وَهِيَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَكْفُرُ الَّذِينَ يَخْلَفُونَ أَفْسَرَةً﴾ [البقرة: ٢٠] فِي الصَّفْحَةِ السَّابِقَةِ. (١١) فِي النُّسخِ الثَّلَاثِ: وَيَحْتَمِلُ. (١٢) مِنْ ط: ط. وَط: ط. سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ. (١٣) فِي الْأَصْلِ وَط: ط. إِمَّا بِجَهْلِهِ أَوْ بِقِيحِ فِي الْخَلْقَةِ وَالْمُسْتَهْزِئُ نَحْوُ هَذِهِ قَدْ يَحْتَمِلُ ذَلِكَ لَوْلَا إِنْْعَامُ اللهِ عَلَيْهِ الَّذِي قَدْ أَغْفَلَ عَنْهُ، فِي ط: ط. إِمَّا لَجَهْلِهِ أَوْ لَقَبِ فِي الْخَلْقَةِ إِلَّا وَالْمُسْتَهْزِئُ نَحْوُ هَذِهِ قَدْ يَحْتَمِلُ ذَلِكَ لَوْلَا إِنْْعَامُ اللهِ عَلَيْهِ الَّذِي أَغْفَلَ عَنْهُ أَوْ لِدَنَاءَةِ فِي الْخَلْقِ. (١٤) مِنْ ط: ط. فِي الْأَصْلِ وَط: ط. مِنْ. (١٥) مِنْ ط: ط. وَط: ط. فِي الْأَصْلِ: الْحَدِيثُ.

وجائز إضافته إلى الله تعالى لتعاليه عن الأشياء والأشكال وإحاطة^(١) احتمال ما احتمل غيره. وبو يقول حسين النجار. وأبو قوم ذلك إلا على إثر أحوال تصرف فهم السامع إلى معنى الاستهزاء؛ نحو أن يذكر على إثر فعل له جزاء، فيفهم منه جزاء الاستهزاء كذكر السيئة في الجزاء والمكر ونحو ذلك.

ثم يُخْرِجُ ما^(٢) نحن فيه على الوجهين:

أحدهما^(٣): ما يتنا.

والثاني: ما يُنسب إليه فعل المأمور نحو قول المؤمنين للمنافقين في الآخرة ﴿أَرْجَمُوا رِفْلَهُمْ فَالْيَسُوا نَزْلًا﴾ [الحديد: ١٣] وقول أهل الجنة ودعائهم أهل النار بالخروج، لو ثبت ما ذكره الكلبي، وقول الملائكة ﴿قَادِعُوا وَمَا دَعَتُوا الْكَافِرِينَ إِلَّا فِي ضَلَالٍ﴾ [غافر: ٥٠] وغير ذلك.

الآية ١٩

[وقوله تعالى ﴿أَوْ كَسِبَتْ مِنْ لَمَنَّا فِيهِ ظُلُمَاتٌ﴾]^(٤)، ثم ما ذكر من الظلمات يُخْرِجُ على وجوه ثلاثة:

أحدها: ظلمات كفرهم بقلوبهم إذ^(٥) أظهروا الإيمان أولاً.

والثاني: المتشابه في القرآن، وهو الذي تعلق به كثير من المشركين حتى نزل قوله ﴿فَالْمَا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ رَنَجٌ﴾ الآية [آل عمران: ٧].

والثالث: ما في الإسلام من الشدائد والإفزاز من الجهاد والحدود وغير ذلك. وأمكن صرف الأول والآخر^(٦) إلى الفريقين الكافر والمنافق، وصرفت تأويل المتشابه إلى الكافر؛ على أنا يتنا أن لكل من ذلك حظاً^(٧)، ويدل آخر الآية، وهو قوله: ﴿وَاللَّهُ يُحِيطُ بِالْكَافِرِينَ﴾ على [أن المثل لهم إلا]^(٨) أن المنافق شريكهم في الكفر، والله الموفق.

وجائز أن يكون المثل المضروب بالآية إنما هو للقوم الذين شهدوا رسول الله ﷺ لأنهم كانوا قبل بعثه صنفين: صنف ينتحل الكتاب الذي هو^(٩) عندهم مما جاء به الرسل، [لكن أئمتهم]^(١٠) قد غيروا ما في كتبهم من دين الله وأحكامه حتى غفلوا^(١١) ذلك، وأبدعوا غير الذي جاء به الرسل من الدين والأحكام؛ بين ذلك قوله: ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَنَرَّقُوا﴾ الآية [آل عمران: ١٠٥] وقوله ﴿قَدْ جَاءَكُمْ رَسُولُكُمْ يُبَيِّنُ لَكُمْ﴾ [المائدة ١٥ و ١٩] وقوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ قَرَأُوا فِيهِمْ﴾ الآية [الأنعام: ١٥٩]. ومنهم من أبدع الكتاب، ونسب إليهم كقوليه: ﴿وَلَا يَنْتَهِي لَرِيقًا يَلُونُ أَلَيْسَتْهُمْ بِالْكَاتِبِ﴾ [آل عمران: ٧٨] الآية تبين ما ظهر من التفريق فيهم وبين القول في أنبيائهم وفي الله ﷻ.

ومعلوم أن دين الرسل واحد غير مختلف، وبما كان من الفترة اندرست الكتب، وذهبت الرسوم^(١٢) فصاروا في ظلمة الضلالة وخيرة الزيغ، وتاهوا في سبيل الشيطان، وانقطع من بين أظهرهم الأئمة الذين يوثق بهم في الدين بما ليس لأحد برهان يشهد له بالتمسك بسبيل الأنبياء والإغصام بكتبهم؛ إذ كلهم يدعي ذلك. وقد ظهر فيهم القول المختلف المتناقض الذي لا تحتمله الحكمة ولا يصبر^(١٤) عليه العقل.

وصنف لا يتحمل^(١٥) الكتاب، ولا يؤمن بنبى من الأنبياء، بل يعبدون الأوثان والنيران والأحجار وما يهون مما لا يملك الضرر ولا النفع، ولا لهم شرع، بل هم حيارى لا يعرفون معبوداً، ولا يبصرون طريقاً، وليس فيهم من إذا قرعوا إليه دلهم على المحجة، ولا أطلعهم على الحق، بل هم في الضلالة تاهون، وفي الظلمات متخبرون^(١٦).

(١) في ط م: وإحالة. (٢) من ط م، في الأصل و ط ع: في ما. (٣) في النسخ الثلاث: أوجه أحدها. (٤) من ط م. (٥) من ط م، في الأصل و ط ع: أن. (٦) في الأصل و ط م و ط ع: الآخر. (٧) من ط م، في الأصل و ط ع: خطأ. (٨) من ط م و ط ع، ساقطة من الأصل. (٩) ساقطة من ط م و ط ع. (١٠) من ط م، في الأصل و ط ع: لكنهم. (١١) من ط م، في الأصل و ط ع: غلطوا. (١٢) من ط م و ط ع، ساقطة من الأصل. (١٣) في ط ع: الرسل. (١٤) في الأصل و ط م: يثير، في ط ع يصبر. (١٥) في ط م: يتحمل، وفي ط ع: يتحمل. (١٦) في الأصل و ط ع: الضلالة تاهين وفي الظلمات متحيرين، في ط م: نحون الضلال تاهون وفي الظلمات متحيرين.

فأخوَجَ الفريقَيْنِ جميعاً ما حلَّ بهم من الحيرة والتيه إلى مَنْ يَشْفِيهِمْ مِنْ داء الضلالة بنور الهدى ومن ظلمة الإخلاف بضياء^(١) الإيثلاف، ويُخْرِجُهُمْ مِنْ سَبِيلِ الشَّيْطَانِ إِلَى سَبِيلِ اللَّهِ، وَيَدُلُّهُمْ عَلَى مَعْرِفَةِ الْمَعْبُودِ الْحَقِّ لثَلَا يَتَّخِذُوا مِنْ دُونِهِ أَرْبَاباً. فَبَعَثَ إِلَيْهِمْ عِنْدَ شِدَّةِ حَاجَتِهِمْ رَسُولاً، وَأَكْرَمَهُمْ بِمَا أَرَاهُمْ مِنَ الْآيَاتِ الَّتِي يَعْلَمُهُمْ^(٢) أَنَّهُ أَنْعَمَ بِهِ عَلَيْهِمْ لِيَسْتَفِيدُوا مِنَ الضَّلَالَةِ إِنْ هُمْ أَطَاعُوهُ/ ٥ - ب/ وَشَكَرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ. فَكَانُوا كَقَوْمٍ بَلَّوْا بِظُلُمَاتِ اللَّيْلِ وَالسَّحَابِ، فَتَحَيَّرُوا فِيهَا بِمَا حَالَتِ الظُّلْمَةُ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ حَاجَاتِهِمْ، وَتَعَذَّرَ عَلَيْهِمُ الْوَجْهُ فِي وَضْعِ أَقْدَامِهِمْ، فَتَاهُوا، فَدَفَعَهُمُ التَّيَّةُ إِلَى اسْتِيقَادِ النَّارِ لِيَلْبُغُوا حَوَائِجَهُمْ، وَيَأْمَنُوا الْعَطَبَ فِي وَضْعِ الْأَقْدَامِ، وَكَقَوْمٍ بَلَّوْا بِشِدَّةِ الْجُوعِ وَالْعَطَشِ لَضَيْقِ الزَّمَانِ وَجَذْبِهِ، فَاسْتَعَاثُوا بِمَنْ يَمْلِكُ كَشَفَ ذَلِكَ عَنْهُمْ، فَأَغَاثَهُمُ بِالْمَطَرِ.

ثُمَّ مِنْهُمْ مَنْ عَرَفَ نِعْمَةَ مَنْ أَنْعَمَ عَلَيْهِمْ بِالْوُقُودِ وَأَغَاثَهُمُ بِالْمَطَرِ، فَتَلَقَّوْا نِعْمَتَهُ بِالشُّكْرِ، فَتَجَبَّوْا بِذَلِكَ مِمَّا^(٣) خَشَوْا مِنَ الْهَلَاكِ، وَوَصَلُّوا إِلَى حَوَائِجِهِمْ بِالنَّارِ وَالْمَطَرِ. وَذَلِكَ مِثْلُ مَنْ اتَّبَعَ مُحَمَّدًا ﷺ وَعَرَفَ نِعْمَ اللَّهِ، وَشَكَرَهُ^(٤).

وَمِنْهُمْ مَنْ تَلَقَّى نُورَ النَّارِ بِالْكَفْرَانِ وَالْجَهْلِ بِالْمَنْعَمِ بِهِ عَلَيْهِ، [وَنَسِيَ مَا كَانَ عَلَيْهِ]^(٥)؛ وَهُوَ قَوْلُهُ ﴿وَإِذَا مَنَّ الْإِنْسَانُ﴾ [الزمر: ٨ و ٤٩]: آيَاتُ^(٦) فِيهَا ذَكَرُ مَا ثَبَتَ^(٧)، وَقَوْلُهُ: ﴿وَإِذَا مَنَّكَ الْفُتْرُ فِي الْبَرِّ﴾ [الأنعام: ٦٧]، فَأَذْهَبَ اللَّهُ نُورَهُ؛ فَلَمْ^(٨) يَنْتَفِعْ بِنُورِ النَّارِ، وَلَا وَصَلَ إِلَى حَاجَتِهِ الَّتِي بِهَا يَقْضِي. وَذَلِكَ مِثْلُ الَّذِينَ كَفَرُوا بِمُحَمَّدٍ ﷺ؛ إِنَّهُمْ لَمْ يَنْتَفِعُوا بِهِ، وَلَا قَضَوْا حَاجَاتِهِمْ، بَلْ زَادَهُمْ ذَلِكَ ظُلْمَةً وَحَيْرَةً كَمُسْتَوْقِدِ النَّارِ إِذَا ذَهَبَ بَصَرُهُ.

وَكَذَلِكَ قَوْمٌ بَلَّوْا بِالسُّلُوكِ^(٩) فِي الطَّرِيقِ عِنْدَ شِدَّةِ الظُّلْمَةِ، وَلَمْ يَتَلَقَّوْا النِّعْمَةَ بِالشُّكْرِ بِالْوَجْهِ^(١٠) الَّذِي جُعِلَ لَهُمْ [لِيُوضَعَ أَقْدَامُهُمْ]^(١١) بِنُورِ الْبَرِّ، فَأَذْهَبَ [اللَّهُ]^(١٢) نُورَهُ، وَسَكَنَ لِمَعَانِ الْبَرِّ، فَعَادَ الْغِيَاثُ لَهُ هَلَاكاً وَالْمَطَرُ الَّذِي [هُوَ رَحْمَةٌ]^(١٣) عَلَيْهِ بَلَاءً. فَتَنَّلَهُ مَنْ كَابَرَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَاعْتَرَضَ عَلَى الْإِسْتِمَاعِ إِلَيْهِ. وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ.

الآية ٢١ (١٤) وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَتَأْتِيَ النَّاسُ أَعْبُدُوا رَبَّكُمْ﴾ فَالْخَطَابُ يَحْتَمِلُ الْخُصُوصَ وَالْعُمُومَ. وَقَوْلُهُ ﴿أَعْبُدُوا رَبَّكُمْ﴾ وَخُذُوا رَبَّكُمْ؛ جَعَلَ الْعِبَادَةَ عِبَارَةً عَنِ التَّوْحِيدِ لِأَنَّ الْعِبَادَةَ الَّتِي هِيَ لِلَّهِ لَا تَكُونُ، وَلَا تَخْلُصُ لَهُ إِلَّا بِالتَّوْحِيدِ. وَيُقَالُ: أَعْبُدُوا: [أَيِ اطِيعُوا لَهُ]^(١٥)، أَيْ اجْعَلُوا عِبَادَتَكُمْ لِلَّهِ، لَا تَعْبُدُوا غَيْرَهُ؛ فِي كَلَا التَّأْوِيلَيْنِ يَرْجِعُ إِلَى الْكُفْرِ. وَيُقَالُ: أَعْبُدُوا: أَيْ اطِيعُوا لَهُ؛ الْعِبَادَةُ جَعَلَ الْعَبْدَ كُلِّيَّتُهُ لِلَّهِ قَوْلًا وَعَمَلًا وَعَقْدًا، وَكَذَلِكَ التَّوْحِيدُ وَالْإِسْلَامُ، وَالطَّاعَةُ تَرْجِعُ إِلَى الْإِطَاعَةِ لِأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يُطَاعَ غَيْرُ اللَّهِ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُعْبَدَ غَيْرُ اللَّهِ؛ لِأَنَّ كُلَّ مَنْ عَمِلَ بِأَمْرِ آخَرَ فَقَدْ أَطَاعَهُ كَقَوْلِهِ: ﴿وَاطِيعُوا اللَّهَ وَاطِيعُوا الرَّسُولَ﴾ [المائدة: ٩٢]، وَلَا كُلُّ مَنْ عَمِلَ بِأَمْرِ آخَرَ فَهُوَ عَابِدٌ لَهُ، وَبِاللَّهِ نَسْتَعِينُ.

ثُمَّ بَيَّنَّ الَّذِي أَمَرَ بِالتَّوْحِيدِ [إِيَّاهُ]^(١٦) وَالْعِبَادَةَ^(١٧) لَهُ خَالِصاً، فَقَالَ: ﴿الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾، [أَيِ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَخَلَقَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ]^(١٨)، [وَالَّذِينَ تَعْبُدُونَهُمْ لَمْ يَخْلُقْكُمْ، وَلَا خَلَقُوا الَّذِينَ]^(١٩) مِنْ قَبْلِكُمْ. فَكَيْفَ تَعْبُدُونَهُمْ دُونَ الَّذِي خَلَقَكُمْ؟ وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ.

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَمَّا كُنْتُمْ تَتَّقُونَ﴾ يَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ: يَحْتَمِلُ تَتَّقُونَ الْمَعَاصِيَ وَالْمَنَاهِيَ وَالْمَحَارِمَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ؛ فَإِذَا كَانَ هَذَا، هُوَ الْمَرَادُ، فَذَلِكَ رَاجِعٌ إِلَى الْمُؤْمِنِينَ. وَيَحْتَمِلُ قَوْلُهُ ﴿تَتَّقُونَ﴾ الشُّرْكَ وَعِبَادَةَ غَيْرِ اللَّهِ تَعَالَى: فَذَلِكَ رَاجِعٌ إِلَى الْكُفْرِ.

قَالَ الشَّيْخُ: (الْأَحْسَنُ^(٢٠)) فِي الْأَمْرِ بِالتَّقْوَى وَالتَّوْحِيدِ أَنْ يُجْعَلَ عَامّاً، وَفِي الْخَبَرِ عَنِ التَّقْوَى خَاصّاً).

(١) من ط م، في الأصل وطع: بصيت. (٢) أدرج في ط م بعدها: بها. (٣) من ط ع، في الأصل و ط م: فما. (٤) في ط م: فشكروا. (٥) من ط م و ط ع، ساقطة من الأصل. (٦) في ط ع: الآية. (٧) في ط م: بينت. (٨) في ط م: فلا. (٩) من ط م، في الأصل و ط ع: في السلوك. (١٠) في ط ع: من الوجه. (١١) من ط م، في الأصل: لوضع، في ط ع: فوضع. (١٢) من ط م. (١٣) من ط ع، في الأصل: رحمة، في ط م: وجه. (١٤) انظر الحاشية التاسعة في الصفحة ٢١. (١٥) ساقطة من ط ع. (١٦) من ط م و ط ع، ساقطة من الأصل. (١٧) في ط م: وبالعبد. (١٨) من ط ع. (١٩) في ط ع: والذي تعبدونه لم يخلقكم ولا خلق الذين. (٢٠) من ط ع و ط م، في الأصل: الحسن.

[وقوله^(١)]: ﴿تَلَكُمُ التَّانُونَ﴾ أي كي تتفوا^(٢).

الآية ٢٢ وقوله تعالى: ﴿الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ فِرَاشًا وَالسَّمَاءَ بِنَاءً وَأَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقًا لَكُمْ﴾؛ بين ذاته^(٣) الذي أمر بالتوحيد له وتوجيه العبادة إليه وإخلاص النية له، فقال: الذي أمر بالتوحيد له وتوجيه العبادة إليه وإخلاص النية له، فقال: الذي فرش لكم الأرض لتتفوا^(٤) بها، وتقصوا حوائجكم فيها من أنواع المنام عليها واتخاذ المستقر والمنسكن فيها.

[وقوله^(٥)]: ﴿وَالسَّمَاءَ بِنَاءً﴾؛ [أي رفع السماء بناءً]^(٦)، والسماء: كل ما علا، وارتفع، كما يقال لسقف البيت سماء لارتفاعه وسمي^(٧) السماء بناءً، وإن كان لا يشبه بناء الخلق حتى يعلم أن البناء ليس اسم ما بيني الناس خاصة^(٨).

ثم بين بقوله: ﴿وَأَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً﴾ أي: وجهوا العبادة إلى الذي ينزل لكم من السماء ماء عند حوائجكم، ولا تعبوا من تعلمون أنه لم يخلقكم، ولا أنزل من السماء ماء، ولا أخرج من ذلك الماء المنزل من السماء رزقاً تأكلونه وماء عذباً تشربونه.

وفي الآية دلالة أن المقصود في خلق السماء والأرض وإنزال الماء منها وإخراج هذه الثمرات وأنواع المنافع بنو آدم؛ وهم الممتحنون [فيها]^(٩) بدلالة قوله: ﴿جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ فِرَاشًا وَالسَّمَاءَ بِنَاءً﴾ وما ذكر من المخرج والمنزل منها وما ذكر في آية أخرى: ﴿وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مِّنْهُ﴾ [الجاثية: ١٣] ومنه: ﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ الْيَمَّ الْبَحْرَ وَالْجِبَالَ﴾ [إبراهيم: ٣٣ والنحل: ١٢]، ﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ الْفُلْكَ﴾ [إبراهيم: ٣٢] مما [يكثر من الآيات]^(١٠). أضاف ذلك كله إلينا.

ثم جعل بطريقه منافع السماء متصلة بمنافع الأرض على بُعد ما بينهما من المسافة حتى لا تخرج الأرض شيئاً إلا بما ينزل من السماء [من الماء ليعلم أن منشيء السماء]^(١١) هو منشيء الأرض لأنه لو كان منشيء هذا غير منشيء الآخر لكان لا معنى لاتصال منافع هذا بمنافع الآخر على بعد ما بينهما ولتوهم كون الخلاف من أحدهما للآخر. فإذا كان كذلك دل على [أن]^(١٢) منشيئهما واحد، لا شريك له ولا نِد.

ثم زعم قوم أن الأشياء كلها جل لنا طلق غير محظور علينا حتى يجيء ما يخطر، فاستدلوا بظاهر هذه الآية بقوله: ﴿رِزْقًا لَّكُمْ﴾ ويقولون: ﴿كُلُوا مِنَّا فِي الْأَرْضِ حَلَّالًا طَيِّبًا﴾ [البقرة: ١٦٨].

وقال آخرون: لا يدل ذلك على الإباحة؛ وذلك أن الأشياء لم تصر لنا من كل الوجوه، فهو على الحظر حتى تجيء الإباحة، ولأن الأشياء لا تجل إلا بأسباب تتقدم^(١٣)، فظهر الحظر قبل وجود الأسباب، فهو على ذلك حتى يجيء ما يجل ويبيح، أو يقال: خلق هذه الأشياء لنا مبخنة امتحاناً بها أو فتنة بها [أنتينا]^(١٤) كقوله ﴿إِنَّمَا أَمْرُكُمْ وَأُورْثُكُمْ وَفَتْنَةٌ﴾ [الأنعام: ٢٨] وكقوله: ﴿وَلَتَبْلُؤَنَّهُمْ يَنفُوسَ الْفَاقِينَ﴾ الآية [البقرة: ١٥٥]، ولأن في العقل ما يدفع حمل الأشياء كلها على الإباحة إما في ذلك فساد الخلق وتفانيهم. فبين لكل^(١٥) منهم ملكاً على حدة بسبب يكتسب به لئلا يحملهم على التفاني والفساد، وبالله نستعين.

وقوله تعالى: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا﴾ أي أعدالاً وأشكالاً في العبادة، وكله واحد؛ نِد الشيء، هو عذله، وشكله، هو مثله.

وقوله تعالى: ﴿وَأَنْتُمْ تَكْفُرُونَ﴾ [يحتمل وجهين:

(١) ساقطة من النسخ الثلاث. (٢) في النسخ الثلاث: تتفون. (٣) في ط م: اتقاء. (٤) من ط م، في الأصل و ط ع: فتتفوا. (٥) ساقطة من الأصل و ط م و ط ع. (٦) من ط م. (٧) من ط م، في الأصل و ط ع: وسماء. (٨) في ط ع: خاصته. (٩) من ط م. (١٠) من ط م، في الأصل و ط ع: يكثر ذلك من الآيات. (١١) من ط م و ط ع. (١٢) من ط م و ط ع. (١٣) من ط م و ط ع، في الأصل: تقدم. (١٤) ساقطة من الأصل و ط م. (١٥) من ط م، في الأصل و ط ع: بكل.

الاول^(١): ان^(٢) لا يد، ولا عدل، ولا شكل لما اراكم من انشاء هذه الاشياء، ولم تروا^(٣) ذلك ومن تعبدونه شيئاً.

والثاني: «وَأَنْتُمْ تَمْلِكُونَ» لما انشا فيكم من الاشياء ما لو تدبرتم، وتفكرتم، وتأملتم، علمتم انه لا يد له، ولا شكل له، كقوله «وَفِي أَنْفُسِكُمْ أَفَلَا تُبْصِرُونَ» [الذاريات: ٢١].

الآية ٢٣ وقوله ﷻ: «إِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا رَزَقْنَا عَلَى عَدَاتِكُمْ مِنَ الْقُرْآنِ أَنْهُ مُخْتَلَقٌ مُفْتَرًى وَأَنْه لَيْسَ مِنْهُ»^(٤) كقولهم: «إِنْ هَذَا إِلَّا اخْتِلَافٌ» [ص: ٧] وقولهم: «مَا هَذَا إِلَّا إِلَهٌ مُنْتَقَلَبٌ» [سبا: ٤٣] و«مَا هَذَا إِلَّا بَيْعٌ مُفْتَرًى» [القصص: ٣٦].

وقوله تعالى: «فَأَتُوا سُورَةَ بَنِي إِسْرَءِيلَ» أي [اتوا انتم]^(٥) يمثل ما أتى هو؛ إذ أنتم وهو سواء في الجوهر والخلق واللسان، ليس هو أولى بذلك منكم أعني في الاختلاق^(٦).

وقوله تعالى: «وَأَدْعُوا شُهَدَاءَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ» أي استعينوا بالهتكم الذين تعبدون من دونه الله حتى يُعَيِّنَ لكم على إتيان مثله «إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ» في مقابلتكم إنه مُخْتَلَقٌ مُفْتَرًى. ويقال: «وَأَدْعُوا شُهَدَاءَكُمْ» يعني شعراءكم وخطباءكم ليعينوكم على إتيان مثله. ويقال: «وَأَدْعُوا شُهَدَاءَكُمْ» من التوراة والإنجيل والزبور وسائر الكتب المنزلة على الرسل السالفة أنه مُخْتَلَقٌ مُفْتَرًى.

الآية ٢٤ وقوله تعالى: «إِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا» يَحْتَمِلُ وجوهاً: يَحْتَمِلُ أنهم أقرؤا على إثر ذلك بالعجز^(٧) عن إتيان مثله من غير تكليف ولا اشتغال كان منهم لما دفع ﷻ عَنْ أَطْمَاعِهِمْ إِيَّانَ مِثْلِهِ نَفْطاً، [وَيَحْتَمِلُ]^(٨) لَا جَهْدَوا كُلَّ جُودِهِمْ، وتكلفوا كل طاقاتهم على إطفاء النور، ليخرج قولهم على الصدق بأنه مُخْتَلَقٌ مُفْتَرًى، ويظهر كذب الرسول ﷺ أنه كلام رب العالمين. [فأقروا عند ذلك بالعجز]^(٩)؛ فدل إقرارهم بالعجز عن إتيان مثله وترك اشتغالهم بذلك أنه كلام رب العالمين مُنَزَّلٌ على نبيه رسوله ﷺ.

وقوله تعالى: «فَأَتُوا النَّارَ أَلْفَى وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ» الوقود بالنصب، هو الحطب، وبالرفع، هو النار؛ أخبر^(١٠) ﷻ أَنَّ حَطْبَهَا النَّاسُ/٦ - أ/ كُلُّهَا^(١١) احترقوا أعيدها، وبَدَلُوا كقوله «كُلَّمَا نَفِثَتْ جُلُودُهُمْ بَدَلَتْهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا» [النساء: ٥٦].

«وَالْحِجَارَةُ» فيه وجهان: قيل: هي الكبريت، وقيل: الحجارة بعينها لصلابتها، وشدها أشد أخيراً وأكثر إجماعاً. وقوله تعالى: «أَعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ» في الآية دلالة أنها لم تُعَدَّ لغير الكافرين، وهي تُنْقَضُ على المعتزلة قولهم حين خَلَدُوا صاحب الكبيرة في النار، ولم يُظْلَقُوا له اسم الكفر^(١٢)، [وفي زعمهم]^(١٣) أنها أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ أيضاً، وإن كان تعذيب المؤمنين بمعاصي يرتكبها وأوزار حملها وفواجش تعاطاها. وذلك أَنَّ الله تعالى يُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ بِمَا شَاءَ، وليس إلى الخلق الحكم في ذلك لقوله: «وَلَا يَشْرِكُ فِي حُكْمِهِ أَحَدٌ» [الكهف: ٢٦].

فإن قالوا: إن أطفال المشركين في الجنة، والجنة لم تُعَدَّ لهم، وإنما أُعِدَّتْ للمؤمنين، ثم جاز دخول غيرهم فيها وتخليدُهم. وكذلك النار، وإن كانت مُعَدَّةً لِلْكَافِرِينَ جاز لغير الكافر التعذيب والتخليد فيها، كقوله «فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ» الآية [آل عمران: ١٠٦] شَرَطَ الكفر بعد الإيمان. ثم مَنْ ينشأ على الكفر والذي كفر بعد الإيمان سواء في التخليد، فكذلك مرتكب الكبيرة والكافر سواء في التخليد، فيقال لهم: إن كل كافر تشهد خلقته على وحدانيته ربّه؛ فإذا ترك النظر في نفسه، واختار [الإعناد، صار]^(١٤) ككفر بعد الإيمان لأنه لم يكن مؤمناً، ثم كفر.

(١) في ط م: الأول، ساقطة من الأصل و ط ع. (٢) من ط م. (٣) من ط م. (٤) من ط م، في الأصل و ط ع: منهم. (٥) من ط م، في الأصل: اتوني، في ط ع: اتوني أنتم. (٦) من ط م و ط ع، في الأصل: الاختلاف. (٧) من ط م، في الأصل و ط ع: العجز. (٨) من ط ع. (٩) من ط ع. (١٠) في ط م: ورسوله. (١١) في ط ع: أخبره. (١٢) من ط م و ط ع، في الأصل: كلها. (١٣) من ط م، في الأصل و ط ع: الكفرة. (١٤) من ط م. (١٥) في الأصل و ط م: الإعناد، فصار، في ط ع: الاختيار، فصار.

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ فِي الْأَطْفَالِ فَإِنَّهُمْ إِنَّمَا أُخْلِدُوا^(١) [فِي] ^(٢) الْجَنَّةِ جَزَاءَ لِهَمٍّ مِنْ رَبِّهِمْ، وَاللَّهُ^(٣) أَنْ يَعْطِيَ الْجَزَاءَ مَنْ شَاءَ بِلَا فَعْلٍ وَلَا صَنْعٍ كَانَ مِنْهُ فَضْلًا وَكَرَامَةً. وَذَلِكَ فِي الْعَقْلِ جَائِزٌ إِعْطَاءُ الثَّوَابِ بِلَا عَمَلٍ عَلَى الْإِفْضَالِ وَالْإِكْرَامِ.

وَأَمَّا التَّعْذِيبُ فَإِنَّهُ غَيْرُ جَائِزٍ فِي الْعَقْلِ بِلَا ذَنْبٍ يَرْتَكِبُهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

الآية ٢٥

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَبَشِّرِ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾؛ الْآيَةُ تَنْقُضُ قَوْلَ مَنْ جَعَلَ جَمِيعَ الطَّاعَاتِ إِيْمَانًا لِمَا أَثْبَتَ لَهُمْ اسْمُ الْإِيْمَانِ بِدُونِ^(٤) الْأَعْمَالِ الصَّالِحَاتِ، غَيْرَ أَنَّ الْبِشَارَةَ لَهُمْ وَذَهَابَ الْخَوْفُ عَنْهُمْ إِنَّمَا أَثْبَتَا بِالْأَعْمَالِ الصَّالِحَاتِ. وَتَحْتَمِلُ الْأَعْمَالُ الصَّالِحَاتُ عَمَلَ الْقَلْبِ؛ وَهُوَ أَنْ يَأْتِيَ بِإِيْمَانٍ خَالِصٍ لِلَّهِ لَا كإِيْمَانٍ الْمُنَافِقِ بِالْقَوْلِ دُونَ الْقَلْبِ.

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَنْ لَمْ يَجْنِبْ تَجَرَى مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ﴾ [يَعْنِي بِسَاتِنٍ]. وَقَوْلُهُ: ﴿مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ﴾ قِيلَ فِيهِ بَوْجُودُهُ: قِيلَ: إِنَّ الْبَسَاتِينَ لَيْسَتْ فِي اسْمِ الْأَرْضِ وَالْبَقْعَةِ خَاصَّةً، وَلَكِنْ مَا يَجْمَعُ مِنَ الْأَشْجَارِ وَمَا يَنْبُثُ فِيهَا مِنَ الْأَوَانِ الْغُرُوسِ الْمَشْمُورَةِ، فَعِنْدَ ذَلِكَ يُسَمَّى بِسَاتِنًا. وَقَوْلُهُ ﴿تَجَرَى مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ﴾^(٥) [أَيِ مِنْ تَحْتِ أَشْجَارِهَا وَأَغْرَاسِهَا الْأَنْهَارُ]. وَقِيلَ ﴿مِنْ تَحْتِهَا﴾ مِمَّا يَقَعُ الْبَصَرُ عَلَيْهَا، وَذَلِكَ أَنْزَلَهُ عِنْدَ النَّاسِ وَاجِلِي وَأَنْبِلُ. وَقِيلَ أَيْضًا: ﴿مِنْ تَحْتِهَا﴾ أَيْ مِنْ تَحْتِ مَا عَلَا مِنْهَا [مِنْ الْقُصُورِ وَالْغُرُفِ]^(٦) لَا تَحْتَ الْأَرْضِ [مِمَّا يَكُونُ فِي الدُّنْيَا فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ، يَكُونُ الْمَاءُ تَحْتَ الْأَرْضِ]^(٧) كَقَوْلِهِ^(٨) ﴿تَحْتَ كُلِّ شَعْرَةٍ جَنَابَةٌ﴾ [الْبَيْهَقِيُّ فِي الْكِبَرِيِّ ١/ ١٧٥] أَيْ تَحْتَ مَا عَلَا لَا تَحْتَ الْجِلْدِ، فَكَذَلِكَ الْأَوَّلُ مِنْ تَحْتِ مَا عَلَا مِنَ الْقُصُورِ وَالْغُرُفِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿كَلَّمَآ رُزِقُوا مِنْهَا مِنْ شَمَرَةٍ رِزْقًا قَالُوا هَذَا الَّذِي رُزِقْنَا مِنْ قَبْلُ﴾ قِيلَ: هُوَ بَوْجُودُهُ: ﴿رُزِقْنَا مِنْ قَبْلُ﴾ [أَيِ] فِي الدُّنْيَا [وَقِيلَ: ﴿رُزِقْنَا مِنْ قَبْلُ﴾]^(٩) [أَيِ هَذَا الَّذِي وَعَدْنَا فِي الدُّنْيَا أَنْ^(١٠) فِي الْجَنَّةِ هَذَا. وَقِيلَ: ﴿رُزِقْنَا مِنْ قَبْلُ﴾ هُمْ^(١١) فِي الْجَنَّةِ قَبْلَ هَذَا.

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأَتُوا بِهَا مُتَشَابِهًا﴾ قِيلَ فِيهِ بَوْجُودُهُ، [قِيلَ: مُتَشَابِهًا]^(١٢) فِي الْمَنْظَرِ مُخْتَلِفًا فِي الطَّعْمِ، وَقِيلَ مُتَشَابِهًا فِي الطَّعْمِ مُخْتَلِفًا فِي رَأْيِ الْعَيْنِ وَالْأَلْوَانِ، لِأَنَّ مِنَ الْفَوَاحِشِ مَا يُسْتَلَذُّ بِالنَّظَرِ إِلَيْهَا دُونَ التَّنَاولِ مِنْهَا، وَقِيلَ: مُتَشَابِهًا فِي الْحُسْنِ وَالْبَهَاءِ.

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَهُمْ فِيهَا أَنْدَجٌ مُطَهَّرٌ﴾ قِيلَ فِيهِ بَوْجُودُهُ: ﴿مُطَهَّرٌ﴾ مِنْ سُوءِ الْخُلُقِ وَالِدَّنَاءَةِ، لَيْسَ كَنَسَاءِ الدُّنْيَا لَا يَسْلَمْنَ عَنْ ذَلِكَ. وَقِيلَ: ﴿مُطَهَّرٌ﴾ مِنَ الْأَمْرَاضِ وَالْأَسْقَامِ وَأَنْوَاعِ مَا يُبْلَى بِهِ فِي الدُّنْيَا مِنَ الدَّرَنِ وَالْوَسْخِ وَالْحَيْضِ. وَقِيلَ: ﴿مُطَهَّرٌ﴾ لِصَفَاءِ جَوْهَرِهَا كَمَا يُقَالُ: يُرَى مَخُ سَاقِيهَا مِنْ كَذَا وَكَذَا. وَقِيلَ: ﴿مُطَهَّرٌ﴾ مُخْتَارَةٌ مُهَذَّبَةٌ.

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَهُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ أَيْ مُقِيمُونَ أَبَدًا. فَالْآيَةُ تَرُدُّ عَلَى الْجَهَنَّمِيَّةِ قَوْلَهُمْ؛ لِأَنَّهُمْ يَقُولُونَ بَقَاءَ الْجَنَّةِ وَقَنَاءَ مَا فِيهَا، وَيَذْهَبُونَ^(١٤) إِلَى أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى، هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالْبَاقِي، وَلَوْ كَانَتِ الْجَنَّةُ بَاقِيَةً غَيْرَ فَانِيَةٍ لَكَانَ ذَلِكَ [تَشْبِيهًا، لَكِنَّ ذَلِكَ]^(١٥) وَهُمْ عِنْدَنَا؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى، هُوَ الْأَوَّلُ بِذَاتِهِ وَالْآخِرُ بِذَاتِهِ، وَالْبَاقِي [بِذَاتِهِ]^(١٦)، وَالْجَنَّةُ وَمَا فِيهَا بَاقِيَةٌ بَغَيْرِهَا. وَلَوْ كَانَ فِي مَا ذَكَرَ تَشْبِيهًا لَكَانَ فِي الْعَالَمِ وَالسَّمْعِ وَالْبَصِيرِ تَشْبِيهًا، وَلَكَانَ فِي الْخُلُقِ أَيْضًا فِي حَالِ الْبَقَاءِ تَشْبِيهًا. فَإِذَا لَمْ يَكُنْ فِي مَا ذَكَرْنَا تَشْبِيهًا لَمْ يَكُنْ فِي مَا تَقَدَّمَ تَشْبِيهًا. وَأَيْضًا^(١٧) فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى جَعَلَ الْجَنَّةَ دَارًا مُطَهَّرَةً مِنَ^(١٨) الْمَعَاصِي كُلِّهَا لَمَّا سَمَّاهَا: دَارَ قُدْسٍ وَدَارَ سَلَامٍ. وَلَوْ كَانَ آخِرُهَا لِلْفَنَاءِ لَكَانَ^(١٩) فِيهَا أَعْظَمُ الْمَعَاصِي؛ إِذِ الْمَرْءُ لَا يَهْنَأُ بَعِيْشَ إِذَا نَقَصَ عَلَيْهِ بَزْوَالِهِ. فَلَوْ كَانَ آخِرُهُ لِلزَّوَالِ كَانَ نِعْمَةً مُنْقَضَةً عَلَى أَهْلِهَا؛ فَلَمَّا نَزَّ عَنْ الْعُيُوبِ كُلِّهَا، وَهَذَا أَعْظَمُ الْعُيُوبِ، لِذَلِكَ^(٢٠) كَانَ التَّخْلِيدُ لِأَهْلِهَا أَوْلَى بِهَا.

(١) فِي ط م: خُلِدُوا. (٢) مِنْ ط م و ط ع. (٣) فِي الْأَصْلِ: وَاللَّهُ. (٤) مِنْ ط ع، فِي الْأَصْلِ وَط م: دُونَ. (٥) مِنْ ط م و ط ع. (٦) مِنْ ط م. (٧) مِنْ ط م. (٨) فِي ط م: دَلِيلُهُ مَا رَوَى أَنْ. (٩) مِنْ ط ع. (١٠) مِنْ ط م، فِي ط ع: وَقِيلَ، سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ. (١١) مِنْ ط م و ط ع، فِي الْأَصْلِ: أَيْ. (١٢) سَاقِطَةٌ مِنَ ط م. (١٣) مِنْ ط م و ط ع، سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ. (١٤) الْوَائِ سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَط م. (١٥) مِنْ ط م و ط ع، سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ. (١٦) مِنْ ط م و ط ع، سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ. (١٧) الْوَائِ سَاقِطَةٌ مِنَ ط ع. (١٨) فِي ط ع: عَنْ. (١٩) مِنْ ط ع، فِي الْأَصْلِ وَط م: كَانَ. (٢٠) مِنْ ط م، فِي الْأَصْلِ وَط ع: كَذَلِكَ.

الآية ٣٦

وقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً فَمَا تَوَفَّاهَا﴾ كَانَ هَذَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، يَخْرُجُ جَوَابًا عَلَى إِنْ قَوْلٍ قَالَهُ الْكُفَرَةُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى مَا ذَكَرَهُ بَعْضُ أَهْلِ التَّأْوِيلِ، فَقَالُوا: مَا يَسْتَحْيِي رُبُّكَ أَنْ يَذْكُرَ الْبَعُوضَ وَالذَّبَابَ وَنَحْوَهَا مِمَّا ^(١) يَصْغُرُ فِي نَفْسِهِ، وَمَلُوكُ الْأَرْضِ لَا يَذْكُرُونَ ذَلِكَ، وَيَسْتَحْيُونَ؟ فَقَالَ ﷺ جَوَابًا لِقَوْلِهِمْ: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي﴾ الْآيَةُ لِأَنَّ مَلُوكَ الْأَرْضِ إِنَّمَا يَنْظُرُونَ إِلَى هَذِهِ الْأَشْيَاءِ بِالِاسْتِحْقَارِ لَهَا وَالِاسْتِذْلَالَ، فَيَسْتَحْيُونَ مِنْ ذِكْرِهَا عَلَى الْإِنْكَافِ ^(٢) وَالْأَنَفَةِ، وَاللَّهُ ﷻ لَا يَسْتَحْيِي مِنْ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْأَعْجُوبَةَ فِي الدَّلَالَةِ عَلَى وَحْدَانِيَةِ اللَّهِ تَعَالَى وَرُبُوبِيَّتِهِ فِي خَلْقِ الصَّغِيرِ مِنَ الْجُثَّةِ وَالْجَسَمِ أَكْبَرُ مِنَ الْكِبَارِ مِنْهَا وَالْعِظَامِ، لِأَنَّ الْخَلَائِقَ لَوْ اجْتَمَعُوا عَلَى تَصْوِيرِ صُورَةٍ مِنْ نَحْوِ الْبَعُوضَةِ وَالذَّبَابِ وَتَرْكِيبِ مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ ^(٣) [مِنْ] الْقَمِّ وَالْأَنْفِ وَالرَّجْلِ وَالْيَدِ وَالْمَدْخَلِ وَالْمَخْرَجِ مَا قَدَرُوا، وَلَعَلَّهُمْ يَقْدِرُونَ [عَلَى] ^(٤) ذَلِكَ فِي الْعِظَامِ مِنَ الْأَجْسَامِ وَالْكَبَارِ مِنْهَا. فَأُولَئِكَ لَمْ يَنْظُرُوا إِلَيْهَا لِمَا فِيهِ مِنَ الْأَعْجُوبَةِ وَاللِّطَافَةِ، وَلَكِنْ نَظَرُوا لِلْحَقَارَةِ وَالْخَسَاسَةِ أَنْفَاءً مِنْهُمْ وَإِنْكَافًا.

ثُمَّ اخْتَلَفَ أَهْلُ الْكَلَامِ فِي إِضَافَةِ الْحَيَاءِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى؛ فَقَالَ قَوْمٌ: يَجُوزُ ذَلِكَ لِمَا رُوِيَ فِي الْخَبَرِ أَنَّ اللَّهَ يَسْتَحْيِي أَنْ يَعْذِبَ مَنْ شَابَ فِي الْإِسْلَامِ [الْعَجْلُونِي فِي كَشْفِ الْخَفَاءِ ٧٤١] وَلِأَنَّهُ يَجُوزُ كَالْتَكْبِيرِ وَالِاسْتِهْزَاءِ وَالْمُخَادَعَةِ، وَقَدْ ذَكَّرْنَا الْوَجْهَ فِي مَا تَقَدَّمَ ^(٥). وَقَالَ آخَرُونَ: لَا يَجُوزُ إِضَافَتُهُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى لِأَنَّهُ تَحْتَهُ الْإِنْكَافُ وَالْأَنَفَةُ، وَذَلِكَ عَنِ اللَّهِ تَعَالَى مَنَافِي. وَلَكِنَّ الْحَيَاءَ هُوَ الرِّضَا ههنا، وَالْحَيَاءُ التَّرُّكُ، أَيْ لَا يَتْرُكُ، وَلَا يَدْعُ.

وقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَيَقُولُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ﴾ أَيِ عَلِمُوا أَنَّ ضَرْبَ الْمَثَلِ بِمَا ذَكَرَ مِنْ صِغَارِ ^(٦) الْأَجْسَامِ حَقٌّ لِمَا نَظَرُوا إِلَى مَا فِيهَا مِنَ الْأَعْجُوبَةِ وَالْحِكْمَةِ وَاللِّطَافَةِ.

[وقوله تعالى] ^(٧): ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَيَقُولُونَ مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلًا﴾ لَمْ يَنْظُرُوا فِيهَا [لِمَا فِيهَا] ^(٨) مِنَ الْأَعْجُوبَةِ وَالْحِكْمَةِ وَلَكِنْ نَظَرُوا لِلْخَسَاسَةِ وَالْحَقَارَةِ.

وقوله تعالى: ﴿يُضِلُّ يَوْمَ كَثِيرًا وَيَهْدِي يَوْمَ كَثِيرًا﴾ الْآيَةُ [وَفِيهِ وَجْهَانِ:

الْأَوَّلُ] ^(٩): يَنْقُضُ ^(١٠) عَلَى الْمَعْتَزِلَةِ قَوْلَهُمْ: ﴿مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلًا؟﴾ [الْمَدْثَرُ: ٣١] فَقَالَ: أَرَادَ أَنْ يُضِلَّ بِهَذَا الْمَثَلِ كَثِيرًا، وَأَرَادَ أَنْ يَهْدِيَ بِهِ كَثِيرًا؛ أَضِلُّ بِهِ مَنْ عَلِمَ مِنْهُ ^(١١) أَنَّهُ يَخْتَارُ الضَّلَالَةَ، وَيَهْدِي بِهِ مَنْ عَلِمَ أَنَّهُ يَخْتَارُ الْهُدَى، أَرَادَ مِنْ كُلِّ مَا عَلِمَ مِنْهُ أَنَّهُ يَخْتَارُ، وَيُؤَيِّرُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. [وَهُمْ يَقُولُونَ] ^(١٢): بَلْ أَرَادَ أَنْ يَهْدِيَ بِهِ الْكُلَّ، وَلَكِنَّهُمْ لَمْ يَهْتَدُوا.

وَالثَّانِي: ﴿يُضِلُّ يَوْمَ كَثِيرًا﴾ أَيِ خَلَقَ فَعَلَ الضَّلَالَةَ مِنَ الضَّالِّ، وَخَلَقَ فَعَلَ الْإِهْتِدَاءَ مِنَ الْمُهْتَدِي. وَقَدْ ذَكَّرْنَا فِي مَا تَقَدَّمَ ^(١٣).

وقوله تعالى: ﴿وَمَا يُضِلُّ يَوْمَ إِلَّا الْفَاسِقِينَ﴾ أَيِ مَا يُضِلُّ بِهَذَا الْمَثَلِ إِلَّا الْفَاسِقَ الَّذِي لَا يَنْظُرُ إِلَى مَا فِيهَا مِنَ الْأَعْجُوبَةِ وَاللِّطَافَةِ فِي الدَّلَالَةِ.

الآية ٣٧

وقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ عَهْدَ اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مِيثَاقِهِ﴾ عَهْدُ اللَّهِ يَكُونُ عَلَى وَجْهَيْنِ: عَهْدُ خَلْقِهِ: لِمَا يَشْهَدُ خَلْقُهُ كُلِّ أَحَدٍ عَلَى وَحْدَانِيَةِ الرَّبِّ كَقَوْلِهِ: ﴿وَقَدْ أَفْسِكُمْ أَفْلًا تَعْبِرُونَ﴾ [الذَّارِيَاتُ: ٢١]. وَكَقَوْلِهِ: ﴿أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُوا فِي أَنْفُسِهِمْ﴾ [الرُّومُ: ٨] الْآيَةُ؛ إِنَّهُ إِنْ نَظَرَ فِي نَفْسِهِ، وَتَأَمَّلَ عَرَفَ أَنَّ لَهُ صَانِعًا، وَأَنَّهُ وَاحِدٌ لَا شَرِيكَ لَهُ. وَعَهْدُ رِسَالَةٍ [عَلَى السَّنَةِ الْأَنْبِيَاءِ] ^(١٤) وَالرَّسُلِ ﷺ كَقَوْلِهِ: ﴿وَقَالَ اللَّهُ إِنِّي مَعَكُمْ لَئِنْ أَقَمْتُمُ الْمَسْكُوتَ وَاتَّقَيْتُمُ الرَّسْكَوتَ وَآمَنْتُمْ بِرُسُلِي﴾ الْآيَةُ [الْمَائِدَةُ: ١٢] وَكَقَوْلِهِ: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ﴾ الْآيَةُ [آلِ عِمْرَانَ: ١٨٧]. فَتَقَضُّوا الْعَهْدَيْنِ جَمِيعًا: عَهْدُ الْخَلْقِ وَعَهْدُ الرِّسَالَةِ.

(١) مِنْ ط م، فِي الْأَصْلِ وَ ط ع: مَا. (٢) الْإِنْكَافُ: مَصْدَرُ أَنْكَفَ: أَنْتَ مِنْهُ. (٣) مِنْ ط م. (٤) مِنْ ط م. (٥) ذَلِكَ فِي تَفْسِيرِ الْآيَةِ ١٥. (٦) مِنْ ط م وَ ط ع، فِي الْأَصْلِ: صِغَارُهُ. (٧) مِنْ ط م وَ ط ع، سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ. (٨) مِنْ ط م وَ ط ع، سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ. (٩) زِدْنَا هَذِهِ الْعِبَارَةَ لَذِكْرِ الْوَجْهِ الثَّانِي لِلْآيَةِ. (١٠) فِي ط م وَ ط ع: تَنْقُضُ. (١١) مِنْ ط م، فِي الْأَصْلِ: بِهِ، سَاقِطَةٌ مِنَ ط ع. (١٢) سَاقِطَةٌ مِنَ ط ع. (١٣) ذَلِكَ فِي تَفْسِيرِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَهْدَيْنَا [الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ]﴾ [الْفَاتِحَةُ: ٥]. (١٤) مِنْ ط م، سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَ ط ع.

وقوله تعالى: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَنْ يُسْأَلَ﴾ يَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ: يَقْطَعُونَ الْإِيمَانَ بِيَعِضِ الرِّسْلِ، وَقَدْ أَمَرُوا بِالْوَصْلِ كَقَوْلِهِ: ﴿تُؤْمِنُ بِبَعْضٍ وَتَكْفُرُ بِبَعْضٍ﴾ [النساء: ١٥٠]. وَقِيلَ: يَقْطَعُونَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ مِنْ صَلَوةِ الْأَرْحَامِ.

وقوله تعالى: ﴿وَيُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ﴾ قِيلَ [فِيهِ] ^(١) بوجهين: يُفْسِدُونَ بِمَا يَأْمُرُونَ ^(٢) فِي الْأَرْضِ [بِالْفَسَادِ] ^(٣) كَقَوْلِهِ: ﴿يَأْسُرُونَ بِالْشُكْرِ وَيَهْوُونَ عَنِ الْمَعْرُوفِ﴾ [التوبة: ٦٧]. وَقِيلَ: يُفْسِدُونَ أَيِ يَتَعَاطَوْنَ بِأَنْفُسِهِمْ فِي الْأَرْضِ ٦ - ب/ بِالْفَسَادِ كَقَوْلِهِ ^(٤): ﴿وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا﴾ [المائدة: ٣٣ و ٦٤].

وقوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾ يَحْتَمِلُ أَيْضًا وَجْهَيْنِ: خَسِرُوا لِمَا قَاتَ عَنْهُمْ، وَذَهَبَ ^(٥) مِنَ الْمُنَى وَالْأَمَانِي فِي الدُّنْيَا.

وَرُوِيَ عَنِ الْحَسَنِ أَنَّهُ قَالَ: فِي قَوْلِهِ: ﴿هُمُ الْكَافِرُونَ﴾ (أَيِ قَدُّوا بِأَنْفُسِهِمْ بِاخْتِيَارِهِمْ الْكَفَرَ بَيْنَ أَطْبَاقِ النَّارِ، فَذَلِكَ هُوَ الْخِسْرَانُ الْمُبِينُ).

الآية ٢٨

وقوله تعالى: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أَمْوَنًا فَأَحْيَاكُمْ ثُمَّ يُمَيِّتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ﴾ يَحْتَمِلُ وَجْهًا: ﴿كَيْفَ﴾ مِنْ أَيْنَ ظَهَرَتْ لَكُمْ الْحُجَّةُ أَنْ تَعْبُدُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ مِنَ الْأَصْنَامِ وَغَيْرِهَا أَنَّهُ حَقٌّ؟ وَلَمْ يَظْهَرْ لَكُمْ مِنْهَا الْإِنشَاءُ بَعْدَ الْمَوْتِ وَلَا الْإِمَانَةُ بَعْدَ الْإِحْيَاءِ؟ وَقِيلَ: وَكَيْفَ تَكْفُرُونَ بِالْبَعْثِ بَعْدَ الْمَوْتِ ﴿وَكُنْتُمْ أَمْوَنًا﴾ يَعْنِي نَظْفًا ﴿فَأَحْيَاكُمْ﴾، وَأَنْتُمْ لَا تُتَكَبَّرُونَ إِنْشَاءَ الْأَوَّلِ، فَكَيْفَ تُتَكَبَّرُونَ الْبَعْثَ وَالْإِحْيَاءَ بَعْدَ الْمَوْتِ؟ [وَقِيلَ] ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ﴾ بِالْإِحْيَاءِ وَالْبَعْثِ بَعْدَ الْمَوْتِ ^(٦)؟ وَفِي الْعَقْلِ أَنْ خَلَقَ الْخَلْقَ لِلْإِفْنَاءِ وَالْإِمَانَةِ مِنْ غَيْرِ قَصْدِ الْعَاقِبَةِ عَبَثٌ وَلَعِبٌ؟ لِأَنَّ كُلَّ بَاطِلٍ بَنَى لِلنَّقْصِ فَهُوَ عَابَثٌ. وَكَذَلِكَ كُلُّ سَاعٍ فِي مَا لَا عَاقِبَةَ لَهُ فَهُوَ عَابَثٌ هَازِلٌ. فَكَيْفَ تَجْعَلُونَ فَعْلَهُ ^(٧) إِذْ لَوْ ^(٨) لَمْ يَجْعَلِ لِلْخَلْقِ دَارًا لِلْجَزَاءِ وَالْعِقَابِ كَانَ فِي خَلْقِهِ لِيَاَهُمْ عَابَثًا هَازِلًا خَارِجًا مِنَ الْحِكْمَةِ؟ تَعَالَى اللَّهُ عَمَّا يَقُولُ الظَّالِمُونَ عُلُوًّا كَبِيرًا.

وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ [فِيهِ وَجْهَانِ:

الْأَوَّلُ] ^(٩): أَنْكُمْ تُرْجَعُونَ إِلَيْهِ. وَكَذَلِكَ ﴿الْمَصِيرُ﴾ [آل عمران: ٢٨ و... و] ﴿مَتَابٍ﴾ [الرعد: ٣٦].

وَالثَّانِي: تُرْجَعُونَ إِلَى [مَا] ^(١٠) أَعَدَّ لَكُمْ مِنَ الْعَذَابِ. احْتِجَّ عَلَيْهِمْ بِمَا أَخْبَرَهُمُ اللَّهُ أَنَّهُ أَنْشَأَهُمْ بَعْدَ الْمَوْتِ الْأَوَّلَى وَأَنَّهُ ^(١١) يَبْعَثُهُمْ بَعْدَ الْمَوْتِ الْآخَرَى ﴿ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ كَأَنَّهُ يَقُولُ: ثُمَّ اغْلَمُوا أَنْكُمْ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ.

الآية ٢٩

وقوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا﴾ قِيلَ: إِنَّهُ صَلَوةٌ قَوْلُهُ: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أَمْوَنًا﴾ أَيِ كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِالَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ مَا يَدُلُّكُمْ عَلَى وَحْدَانِيَّتِهِ ^(١٢)؟.

وَيَحْتَمِلُ: كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِالَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ نَعِيمًا مِنْ غَيْرِ أَنْ كَانَ وَجِبَ لَكُمْ عَلَيْهِ حَقٌّ مِنْ ذَلِكَ لِتَشْكُرُوا لَهُ عَلَيْهَا؟ [فَكَيْفَ] ^(١٣) وَجْهَتُمْ أَنْتُمْ الشُّكْرَ فِيهَا إِلَى غَيْرِهِ؟.

وَيَحْتَمِلُ: خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ مِخْنَةً يَمْتَحِنُكُمْ بِهَا فِي الدُّنْيَا كَقَوْلِهِ: ﴿لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ [هود: ٧ وَالْمَلِك: ٢]، ثُمَّ لِتُجْزَوْا فِي دَارٍ أُخْرَى، فَكَيْفَ أَنْكَرْتُمُ الْبَعْثَ؟.

وَفِي ^(١٤) خَلَقِ الْخَلْقِ فِي الدُّنْيَا لِلْفَنَاءِ [وَالْإِحْيَاءِ فِي الْآخِرَةِ] ^(١٥) حِكْمَةٌ، وَفِي إِنْكَارِهَا ذَهَابُ الْحِكْمَةِ.

وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ﴾ قِيلَ: فِيهِ وَجْهٌ ^(١٦): قِيلَ: اسْتَوَى [إِلَى] ^(١٧) الدُّخَانِ كَقَوْلِهِ: ﴿ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى

(١) مِنْ ط م و ط ع، ساقطة من الأصل. (٢) مِنْ ط م، فِي الْأَصْلِ وَط ع: وَ. (٣) مِنْ ط م، فِي الْأَصْلِ وَط ع: وَ. (٤) مِنْ ط م، فِي الْأَصْلِ وَط ع: وَكَقَوْلِهِ. (٥) مِنْ ط م و ط ع، فِي الْأَصْلِ: عَنْهُمْ ذَهَبَ. (٦) مِنْ ط م و ط ع، ساقطة من الأصل. (٧) ساقطة من ط ع. (٨) زِدْنَا هَذِهِ الْعِبَارَةَ لَذِكْرِ الْوَجْهِ الثَّانِي لِلآيَةِ. (٩) مِنْ ط م و ط ع، ساقطة من الأصل. (١٠) مِنْ ط م، فِي الْأَصْلِ وَط ع: أَنْ. (١١) أَدْرَجَ فِي ط م بَعْدَ كَلِمَةِ وَحْدَانِيَّتِهِ: (لِأَنَّهُ لَيْسَ شَيْءٌ فِي الْأَرْضِ إِلَّا وَفِيهِ دَلَالَةٌ وَاحِدَانِيَّةٌ)، فِي وَط ع: (وَلَيْسَ شَيْءٌ مِنَ الْأَرْضِ إِلَّا وَفِيهِ دَلَالَةٌ وَاحِدَانِيَّةٌ). (١٢) مِنْ ط م و ط ع، ساقطة من الأصل. (١٣) أَدْرَجَ بَعْدَهَا فِي النَّسخِ الثَّلَاثِ: بَيَانُ حِكْمَةِ. (١٤) فِي النَّسخِ الثَّلَاثِ: وَالْإِحْيَاءُ لِلْآخِرَةِ. (١٥) مِنْ ط ع، فِي الْأَصْلِ: وَجْهًا، فِي ط م: بِوَجْهِهِ. (١٦) مِنْ ط م.

السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ ﴿فصلت: ١١﴾، وقيل: استوى: تَمَّ كقولِهِ: ﴿بَلَّغْ أَشَدُّمُ وَأَسْتَوَى﴾ [القصص: ١٤]: أي تَمَّ. وقيل: استوى: أي استولى.

والأصلُ عندنا في قولِهِ: ﴿ثُمَّ أَسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ﴾ و﴿أَسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾ [الأعراف: ٥٤ و...] وغيرها مِنَ الآياتِ مِنْ قولِهِ: ﴿وَبَاءَ رُكُوكُكَ وَالْمَلَكُ صَفًا﴾ [الفجر: ٢٢] وقولِهِ: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ﴾ [البقرة: ٢١٠] الآية مِنَ الآياتِ الَّتِي ظَنَّتْ^(١) الْمُشَبَّهَةُ أَنَّ فِيهَا تَحْقِيقَ وَصْفِ اللَّهِ تَعَالَى بِمَا يَسْتَحِقُّ كَثِيرٌ مِنَ الْخَلْقِ الْوَصْفَ بِهِ عَلَى التَّشَابُهِ. فِي الْحَقِيقَةِ أَنَّهَا تَحْتَمِلُ وَجُوهًا:

أحدها: أَنَّ نَصْفَهُ بِالَّذِي جَاءَ بِهِ التَّنْزِيلُ عَلَى مَا جَاءَ، وَنَعْلَمُ أَنَّهُ لَا يُشَبَّهُ عَلَى مَا ذُكِرَ مِنَ الْفِعْلِ فِيهِ بغيرِهِ لِأَنَّكَ بِالْجُمْلَةِ تَعْتَقِدُ^(٢) أَنَّ اللَّهَ ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١] وَأَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ لَهُ مِثْلٌ^(٣) فِي شَيْءٍ؛ إِذْ لَا يَوْجُدُ حَدُّهُ فِيهِ أَوْ قَدَمُ ذَلِكَ الشَّيْءِ مِنَ الْوَجْهِ الَّذِي أَشَبَّهُهُ اللَّهُ. وَذَلِكَ مَدْفُوعٌ بِالْعَقْلِ وَالسَّمْعِ جَمِيعًا مَعَ مَا لَمْ يَجُزْ أَنْ يُقَدَّرَ الصَّانِعُ عِنْدَ الْوَصْفِ بِالْفِعْلِ كغيرِهِ، وَأَنَّهُ حَقٌّ قَدِيرٌ سَمِيعٌ بَصِيرٌ نَفَى مَا عَلَيْهِ أَمْرُ الْخَلْقِ لِمَا يَصِيرُ بِذَلِكَ أَحَدُ الْخَلَائِقِ. وَإِذَا [بَطُلَ هَذَا بَطْلًا]^(٤) التَّشَابُهِ، وَانْتَفَى، وَلَزِمَ أَمْرُ السَّمْعِ وَالتَّنْزِيلِ عَلَى مَا أَرَادَ اللَّهُ، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ.

وَالثَّانِي أَنْ يُمَكِّنَ فِيهِ مَعَانٍ تُخْرِجُ الْكَلَامَ مُخْرَجَ الْإِخْتِصَارِ وَالْإِكْتِفَاءِ بِمَوَاضِعَ إِفْهَامٍ فِي تِلْكَ الْمَوَاضِعِ عَلَى إِتْمَامِ الْبَيَانِ؛ وَذَلِكَ نَحْوُ قولِهِ: ﴿وَبَاءَ رُكُوكُكَ وَالْمَلَكُ صَفًا﴾ [الفجر: ٢٢] أَيْ بِالْمَلِكِ. وَذَلِكَ كقولِهِ: ﴿فَآذَنَّاكَ أَنْتَ وَرَبُّكَ فَفَتَنَّاكَ﴾ [المائدة: ٢٤] [أَيْ بِرَبِّكَ] ﴿فَفَتَنَّاكَ﴾^(٥)؛ إِذْ مَعْلُومٌ أَنَّهُ يَقَاتِلُ بِرَبِّهِ، فَفَهْمٌ مِنْهُ ذَلِكَ. وَكَذَلِكَ مَعْلُومٌ أَنَّ الْمَلَائِكَةَ يَأْتُونَ فَكَأَنَّهُ بَيَّنَّ ذَلِكَ؛ يَدُلُّ عَلَيْهِ قولُهُ: ﴿لَا يَسْقُونَ إِلَّا بِأَنْوَابٍ وَهُمْ بِأَمْوِهِمْ يُسَلَّوْنَ﴾ [الأنبياء: ٢٧] وَكَذَلِكَ [قولُهُ]^(٦): ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ﴾ [البقرة: ٢١٠] الآية.

وَمِمَّا يَوْضَحُ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ أَحَدٌ إِغْتَفَقَ أَوْ تَصَوَّرَ فِي وَفْهِهِ^(٧) النَّظَرَ لِاتِّبَانِ الرَّبِّ وَمَجِيئِهِ، وَلَا كَانَ يَنْزُولُهُ وَعَدُّ يُنْظَرُ^(٨)، وَكَانَ يَنْزُولُ^(٩) الْمَلَائِكَةُ كقولِهِ: ﴿يَوْمَ يَرَوْنَ الْمَلَائِكَةَ لَا بُشْرَىٰ لَكُمْ﴾ [الفرقان: ٢٢] الآية وقولِهِ: ﴿مَا نُنْزِلُ الْمَلَائِكَةَ إِلَّا بِالْحَقِّ وَمَا كَانُوا إِذَا تُنْظَرُونَ﴾ [الحجر: ٨] فِي مَا ذَكَرْنَا عَظِيمَ أَمْرِهِمْ وَجَلِيلَ شَأْنِهِمْ.

وَمِثْلُهُ^(١٠) فِي قولِهِ: ﴿الْأَرْحَنَ عَلَى الْعَرْشِ أَسْتَوَى﴾ [طه: ٥] مَعَ مَا لَهُ وَجْهَانِ:

أحدهما: أَنْ يَكُونَ مَعْنَى الْعَرْشِ الْمُلْكُ وَالْإِسْتِوَاءُ التَّامُّ الَّذِي لَا يُوصَفُ بِنَقْصَانٍ فِي مُلْكِهِ أَوْ الْإِسْتِوَاءُ عَلَيْهِ وَأَنْ لَا سُلْطَانٌ لغيرِهِ وَلَا تَدْبِيرٌ لِأَحَدٍ فِيهِ.

وَالثَّانِي: أَنْ يَكُونَ الْعَرْشُ أَعْلَى الْخَلْقِ وَارْفَعُهُ، وَكَذَلِكَ تُقَدَّرُ^(١١) الْأَوْهَامُ، فَيَكُونُ مَوْصُوفًا بِعُلُوِّهِ عَلَى التَّعَالِي عَنِ الْأَمْكَنِ وَأَنَّهُ عَلَى مَا كَانَ قَبْلَ كَوْنِ الْأَمْكَنِ، وَهُوَ فَوْقَ كُلِّ شَيْءٍ، أَيْ بِالْغَلْبَةِ وَالْقُدْرَةِ وَالْجَلَالِ عَنِ الْأَمْكَنِ، وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ.

وَأَصْلُهُ مَا ذَكَرْنَا: إِلَّا تُقَدَّرُ فَعْلُهُ بِفِعْلِ الْخَلْقِ وَلَا وَصْفُهُ بِوَصْفِ الْخَلْقِ لِأَنَّهُ أَخْبَرَ ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١].

وقولُهُ تَعَالَى: ﴿فَسَوَّيْنَهُنَّ سَبْعَ سَمَوَاتٍ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ مرة^(١٢) قَالَ: ﴿فَسَوَّيْنَهُنَّ﴾، وَمَرَّةً قَالَ: ﴿خَلَقَ سَبْعَ سَمَوَاتٍ﴾ [الطلاق: ١٢]، وَالْمَلِكُ: [٣]، وَمَرَّةً قَالَ: ﴿فَقَضَّيْنَهُنَّ سَبْعَ سَمَوَاتٍ﴾ [فصلت: ١٢] الآية^(١٣)، وَمَرَّةً قَالَ: ﴿بَدِيعُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [البقرة: ١١٧]. وَكُلُّهُ يَرْجِعُ إِلَى وَاحِدٍ.

(١) مِنْ ط م و ط ع، فِي الْأَصْلِ: ظَنَّتْ. (٢) مِنْ ط م و ط ع، فِي الْأَصْلِ: تَعْتَقِدُ. (٣) فِي ط ع: مِثْلًا. (٤) مِنْ ط م، فِي ط ع: بَطُلَ هَذَا، فِي الْأَصْلِ: بَطُلَ. (٥) سَاقِطَةٌ مِنْ ط ع. (٦) مِنْ ط ع. (٧) مِنْ ط م، فِي الْأَصْلِ وَط ع: وَجْه. (٨) فِي ط م: يَنْظُرُ. (٩) مِنْ ط م، فِي الْأَصْلِ وَط ع: يَنْزِلُ. (١٠) سَاقِطَةٌ مِنْ ط م. (١١) مِنْ ط م و ط ع، فِي الْأَصْلِ: تَقْدَرُ. (١٢) مِنْ ط م و ط ع، فِي الْأَصْلِ: وَمَرَّةً. (١٣) سَاقِطَةٌ مِنْ ط ع.

الآية ٢٠

[وقوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلٰٓئِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَآءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾] ^(١)؛ قال الشيخ رحمه الله: (القول في ما يتوجه إليه مما تضمن قصة آدم عليه السلام من سورة البقرة، والكشف عما قال فيها أهل التفسير من غير شهادة لأحد منّا لإصابة جميع [ما] ^(٢) فيه من الحكمة أو القطع على تحقيق شيء، ووجهوا ^(٣) إليه بالإحاطة. ولكن الغالب مما يحتمله تدبير البشر، ويبلغه مبلغ علمنا مما يجوز أن يوصف به أهل المحنة، وإن كان تنزيه الملائكة عن كل معنى، فيه وحشة، أولى بما وصفهم الله من الطاعة بقوله: ﴿لَا يَعْصُونَ اللَّهَ مَا أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾ [التحریم: ٦]، وقوله: ﴿وَقَالُوا أَتُخَذُ الرَّحْمٰنُ وَلَدًا﴾ إلى قوله: ﴿لَا يَسْقُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٦ و ٢٧] الآية ^(٤)، وقوله: ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُمْ مِنْ قُرْبِهِمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾ [النحل: ٥٠] الآية ^(٥)، وقوله: ﴿لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي وَلَا يَسْتَحْسِرُونَ﴾ [الأنبياء: ١٩]، وما جاءت به الآثار عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من [وصف] ^(٦) طاعتهم لله تعالى ومواظبتهم على العبادة وما لا يذكر من أحد من الرسل وصف ملك بالمعصية. بل إنما ذلك يذكر عن بعض السلف مما لا لوم في مخالفته في فروع الدين فضلاً عن أن يبسط اللسان في ملائكة الله، سبحانه، وبالله المعونة والمعصية ^(٧)).

قال الله تعالى لملائكته: ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَآءَ﴾ الآية ^(٨). زعم قوم أن هذا زلة منهم، لم يكن ينبغي لهم أن يقابلوا قوله: ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ بهذا لما يتبع قولهم هذا. ومعلوم عندهم أن يكون هو يعلم ما لا يعلمون، وأيد ذلك بما امتحنهم بالإنباء عن أسماء الأشياء مقرراً بقوله: ﴿إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [البقرة: ٣١]، ولو لا أنه سبق منهم ما ^(٩) استحقوا عليه [التوعد] ^(١٠) لم يكن لذلك الشرط عند القول: ﴿أَنْثِيُونِي بِأَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ﴾ [البقرة: ٣١] فائدة مع ما يوضع موضع التوبيخ والتهدد.

ومنهم من قال: إن قوله: ﴿أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا﴾ قول إبليس؛ هو الذي تعرض بهذا القول، وإن كان الكلام مذكوراً باسم الجماعة؛ لأنه جائر خطاب الواحد على إرادة الجماعة وذكر الجماعة على إرادة الواحد، وإن كان خطاب الله تعالى لجملة ^(١١) ملائكته حين قال: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلٰٓئِكَةِ﴾ الآية قوله: ﴿أَنْثِيُونِي﴾ بكذا؛ وهو يعلم أنهم لا يعلمون ذلك، ولا يحتمل أن يأمرهم بذلك؛ وهم لا يعلمون. ولو تكلفوا ذلك للحقهم الكذب في ذلك. ثبت أن ذلك على التوبيخ والتهدد لما قرط منهم.

ويكشف عن ذلك أيضاً عند اعترافهم بأن لا علم لهم إلا ما علمهم الله / ٧ - / ﴿أَلَمْ أَتْلُكُمْ إِنِّي أَعْلَمُ غَيْبَ السَّمٰوٰتِ وَالْأَرْضِ﴾ [البقرة: ٣٣] الآية، ولو لم يكن منهم ما استحقوا به التأديب والنبية عن غفلة سبقت منهم لم يكن لذلك كثير معنى؛ إذ لا يخفى على الله عز وجل ^(١٢) ما ذكر من الكفرة الأشقياء فضلاً عن ^(١٣) الكرام البررة.

ولكن قد يعاتب الأخيار عند الهفوة والزلة بما يحل من خوف التنبية والتوبيخ نحو قوله: ﴿وَأَقْبُوا النَّارَ الَّتِي أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ﴾ [آل عمران: ١٣١] وقوله لرسول الله صلى الله عليه وسلم: ﴿إِذَا لَأَذَقْنَاكَ ضِعْفَ الْحَيٰوةِ﴾ [الإسراء: ٧٥] الآية وملائكته ^(١٤): ﴿وَمَنْ يَقُلْ مِنْهُمْ إِنِّي إِلٰهٌ مِنْ دُونِهِ﴾ [الأنبياء: ٢٩]. واستجازوا إمكان العصيان عند المحنة. [ودليل] ^(١٥) المحنة ما يتنا من الفعل بالآمن والخوف المذكور وما مدحوا بعبادتهم لله تعالى، وما أوعدوا لو ادعوا الألوهية، ولما لم يحتمل أن يحمدوا على العبادة والطاعة في ما كان فعلهم على الخير والشر، ولا تعظم المحنة في ما لا يمكن للمعصية ^(١٦)، ولا تحمّلها البيئة؛ إذ الطاعة هي اتقاء المعصية.

(١) من ط م. (٢) من ط م وطع، ساقطة من الأصل. (٣) الواو ساقطة من طع. (٤) في طع أدرج الناسخ تنمة الآية بدل كلمة الآية. (٥) ساقطة من طع. (٦) من ط م وطع، ساقطة من الأصل. (٧) من ط م وطع، في الأصل: بالمعونة. (٨) أدرج الناسخ في طع تنمة الآية بدل كلمة الآية. (٩) من ط م، في الأصل وطع: لما. (١٠) من ط م، في طع: الوعد، ساقطة من الأصل. (١١) من ط م، في الأصل وطع: بجملة. (١٢) من ط م، في الأصل: يعلم، في طع: يعلم. (١٣) من ط م، في الأصل وطع: من. (١٤) في ط م: ولملائكته. (١٥) من ط م وطع، ساقطة من الأصل. (١٦) في ط م: المعصية.

وقال أيضاً: ﴿لَا يَعْصُونَ اللَّهَ﴾ [التحريم: ٦]، ولا يُقال مثله لمن لا يَحْتَمِلُ فعلَ المعصية.

نَبَتْ أَنْ المعاصيَ منهم ممكنة؛ ولذلك خطرُ طاعاتِهِمْ وَعِظَمُ قَدْرِ عِبَادَتِهِمْ. وَالْمُتَمَتِّحُونَ مَخَوفٌ مِنْهُ الرُّؤْيُ وَالْهَفْوَةُ بِلِ المعصيةِ وكلِّ بلاءٍ إِلَّا أَنْ يعصمه الله تعالى، وَيَحْفَظُهُ. وَذَلِكَ مِنْ اللَّهِ إِفْضَالٌ وَإِحْسَانٌ لَا يُسْتَحَقُّ قَبْلَهُ، وَلَا يُلْزَمُهُ أَحَدٌ مِنْ خَلْقِهِ. فَجَائِزُ الْإِبْتِلَاءِ بِهِ مَعَ مَا فِي زَلَّةِ أَمْثَالِهِمْ مِنْ تَرْكِ الرِّجَاءِ بِالْخَلْقِ وَقَطْعِ الْإِيَّاسِ وَالْحَثُّ عَلَى الْفِرَاقِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى بِالْعَصْمَةِ وَالْمَعُونَةِ، إِذْ لَمْ يَقُمْ لِعَاطِيَةِ أَحَدٍ، وَإِنْ جَلَّ قَدْرُهُ، عِنْدَمَا وَكِلَ إِلَى نَفْسِهِ بِمَا يَعْلَمُ اللَّهُ أَنَّهُ يَخْتَارُ فِي شَيْءِ الْخِلَافِ، لَا أَنَّهُ يَفْرُغُ إِلَيْهِ، وَيَتَضَرَّعُ إِلَيْهِ.

وعلى ذلك معنى زلاتِ الرسل ﷺ.

وَزَعَمَ قَوْمٌ أَنَّ ذَلِكَ مِنْهُمْ لَيْسَ بِالزَّلَّةِ، بَلِ اللَّهُ تَعَالَى عَصَمَهُمْ عَنْهَا. وَلَكِنْ قَوْلُهُ: ﴿أَتَجْمَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا﴾ يُخْرِجُ عَلَى وَجْهَيْنِ:

أحدهما: على السؤال بعد أن أَعْلَمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى أَنَّهُمْ يَفْعَلُونَ، فَقَالُوا: كَيْفَ يَفْعَلُونَ ذَلِكَ، وَقَدْ خَلَقْتَهُمْ وَرَزَقْتَهُمْ، وَآكْرَمْتَهُمْ بِأَنْوَاعِ النِّعَمِ؟ وَنَحْنُ إِذْ خَلَقْنَا نُسَبِّحُكَ بِذَلِكَ، وَنُقَدِّسُ لَكَ.

أَوْ كَيْفَ تَحْتَمِلُ عَقُولُهُمْ عِصْيَانًا مَعَ عِظَمِ نِعْمَتِكَ عَلَيْهِمْ؟ وَنَحْنُ مَعَاشِرُ الْمَلَائِكَةِ تَأْتِي^(١) عَلَيْنَا الْعُقُولُ ذَلِكَ. فَقَالَ اللَّهُ ﷻ: ﴿إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ أَيِ امْتَحَنَهُمْ بِمَا رَكَّبَ فِيهِمْ [مِنْ] الشَّهَوَاتِ الَّتِي لِقَلْبَتِهَا عَلَى أَنْفُسِهِمْ [تَغْتَرِبُهُمْ أَنْوَاعٌ] الغفلة، وَيَصْعَبُ عَلَيْهِمْ التَّيَقُّظُ لِكثْرَةِ الْأَعْدَاءِ لَهُمْ وَغَلْبَةِ الشَّهَوَاتِ، فَلَمَّا عَظُمَتِ الْجَحَنَةُ عَلَيْهِمْ يَكُونُ مِنْهُمْ ذَلِكَ. وَهَذَا الْوَجْهُ يُخْرِجُ عَلَى سَوَالِ الْحِكْمَةِ فِي خَلْقِ مَنْ يَعصيه، فَأَخْبَرَ أَنَّهُ يَعْلَمُ^(٢) مَا لَا يَعْلَمُونَ؛ إِذْ بِذَلِكَ بَيَانُ الْأَوْلِيَاءِ وَالْأَعْدَاءِ وَبَيَانُ أَنَّ اللَّهَ لَا يَخْلُقُ مَنْ يَخْلُقُ لِحَاجَةٍ أَوْ لِمَنْفَعَةٍ لَهُ؛ إِذْ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يَخْلُقْ مَنْ يَخَالِفُهُ^(٣) فِي الْقَوْلِ الَّذِي أَمَرَ بِهِ، وَإِنَّمَا خَلَقَ الْخَلْقَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ عِبْرًا وَعِظَةً، فَيَكُونُ فِي عِقَابِ الْعَصَاةِ وَوَعِيدِهِمْ مَرْجَرٌ لغيرِهِمْ وَمَوْعِظَةٌ وَلِغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْوُجُوهِ.

وَالثَّانِي^(٤): أَنَّ يَكُونُ الْمَعْنَى مِنْ قَوْلِهِ: ﴿أَتَجْمَلُ فِيهَا﴾ عَلَى الْإِجَابِ، أَيِ أَنْتَ تَفْعَلُ ذَلِكَ إِذْ لَيْسَ عَلَيْكَ فِي خَلْقِي مَنْ يَعصيكَ ضَرَرٌ، وَلَا لَكَ فِي خَلْقِي مَنْ يُطِيعُكَ^(٥) نَفْعٌ - جَلُّ ثَنَاؤِكَ - مِنْ أَنْ يَكُونَ فَعْلُكَ لِأَحَدٍ هَذَبِينَ. وَذَلِكَ كَقَوْلِهِ: ﴿إِنِّي قُلُوبِهِمْ مَرَصٌ أَوْ أَرَابُورٌ أَمْ يَخَافُونَ أَنْ يَحِيفَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَرَسُولُهُ﴾ [النور: ٥٠] الْآيَةُ عَلَى إِجَابِ ذَلِكَ لَا عَلَى الْإِسْتِفْهَامِ، مَعَ أَنَّ الْأَلْفَ زَائِدَةٌ كَقَوْلِهِ: ﴿أَتَرِيدُ أَنْ تَقْتُلَنِي كَمَا قَتَلْتَ نَفْسًا بِلَا تَنِينَ﴾ [القصاص: ١٩]، وَقَوْلِهِ: ﴿قُلْ أَهْيَأُكُمْ لِتَكْفُرُوا بِالَّذِي خَلَقَ الْأَرْضَ فِي يَوْمَيْنِ﴾ [فصلت: ٩] بِمَعْنَى إِنْكُمْ، وَتَرِيدُ، وَذَلِكَ يَرْجِعُ إِلَى الْأَوَّلِ.

[وَقَالَ قَوْمٌ] ^(٦): وَمَعْنَى قَوْلِهِ: ﴿إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [أَنَّ اللَّهَ قَدْ كَانَ أَخْبَرَهُمْ عَنِ الدِّينِ يُفْسِدُونَ، وَلَمْ يَكُنْ أَعْلَمَهُمْ مَا فِيهِمْ مِنَ الرِّسَالِ وَالْأَخْيَارِ، فَهُوَ يَعْلَمُ مَا لَا يَعْلَمُونَ] ^(٧) مِنَ الْأَخْيَارِ ^(٨) فِيهِمْ؛ وَلِذَلِكَ ذَكَّرَهُمْ عِنْدَ سَوَالِ الْإِنْبَاءِ بِمَا أَعْلَمَهُمْ مِنْ عِظَمِ امْتِنَانِهِ عَلَى آدَمَ أَنْ جَعَلَهُ بِمَعْنَى نَبِيٍّ إِلَى الْمَلَائِكَةِ بِمَا عَلَّمَهُمُ الْأَسْمَاءَ، وَلَمْ يَكُنْ بَلَّغَ تَوْهُمَهُمْ أَنَّ فِي الْبَشَرِ مَا يَحْتَاجُ الْمَخْلُوقُونَ ^(٩) مِنَ النُّورِ الَّذِي هُوَ سَبَبُ رَفْعِ الْأَسْتَارِ عَنِ الْأَشْيَاءِ وَجَلَاءِ الْأَشْيَاءِ بِهِ، ثُمَّ يَحْتَاجُونَ فِي أَفْتِيَّاسِ الْعِلْمِ إِلَى مَنْ هُوَ مِنْ جَوْهَرِ التَّرَابِ وَالْمَاءِ الَّذِي هُوَ أَصْلُ السُّتْرِ وَالظُّلْمَةِ، فَارَاهُمْ اللَّهُ تَعَالَى بِذَلِكَ لِيَعْلَمُوا أَنَّ لَيْسَ طَرِيقُ الْمَعْرِفَةِ وَالْعِلْمِ بِالْأَشْيَاءِ الْخَلْقَةِ، وَلَكِنْ لَطْفُ اللَّهِ وَامْتِنَانُهُ. وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ.

وَقَالَ قَوْمٌ: كَانَ مِنْهُمْ مَنْ اسْتَحَقَّ الْعِتَابَ مِنْ طَرِيقِ الْخَطَرِ بِالْقُلُوبِ لَا مِنْ طَرِيقِ الزَّلَّةِ الَّتِي هِيَ الْعِصْيَانُ، وَلَكِنَّهُمْ يُعَاتِبُونَ عَلَى أَمْثَالِ ذَلِكَ، وَإِنْ لَمْ تَبْلُغْ بِهِمُ الْمَعْصِيَةَ لَعَلَّوْا شَأْنَهُمْ وَلِيَعِظَمَ قَدْرُهُمْ، كَمَا قَدْ عَاتَبَ اللَّهُ نَبِيَّ ﷺ فِي أَشْيَاءَ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ مِنْهُ مَعْصِيَةً، كَقَوْلِهِ: ﴿عَفَا اللَّهُ عَنْكَ﴾ [التوبة: ٤٣] الْآيَةُ وَقَوْلِهِ: ﴿وَلَا تَجِدُوا عَنِ الَّذِينَ يَخْتَلُونَ أَنْفُسَهُمْ﴾

(١) مَنْ ط م، فِي الْأَصْلِ وَط ع: تَأْتِي. (٢) مَنْ ط م، فِي الْأَصْلِ وَط ع: تَغْيِيرُهُمْ عَلَى. (٣) فِي ط ع: يَعْلَمُ يَعْلَمُ. (٤) مَنْ ط م، فِي الْأَصْلِ وَط ع: يَخَالِفُ. (٥) فِي السَّخَسِ الثَّلَاثِ: وَالْوَجْهَ الْآخَرَ. (٦) مَنْ ط م وَط ع، فِي الْأَصْلِ: يَعْلِيكَ. (٧) فِي ط م: وَقَالَ، فِي الْأَصْلِ وَط ع: قَالَ. (٨) مَنْ ط م، فِي الْأَصْلِ وَط ع: الْإِخْتِيَارُ. (٩) مَنْ ط م، فِي الْأَصْلِ: الْمَخْلُوقُونَ، فِي ط ع: الْمَخْلُوقُ.

[النساء: ١٠٧] وقوله: ﴿وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِي أَنْتَمُ اللَّهُ عَلَيْهِ﴾ [الأحزاب: ٣٣] الآية، ولم يكن إثم في ذلك، وقال: ﴿يَأْتِيَا نَتِجَ لِرَحْمَتِ مَا أَمَلَ اللَّهُ لَكَ﴾ الآية [التحریم: ١] [لأنه من غير أن كان منه عصيان^(١)؛ ففعل ذلك أمر الملائكة.

ثم تكلموا في معنى ذلك؛ فمنهم من يقول: ظنوا أنهم أكرم الخلق على الله وأنه لا يفضل أحداً عليهم، ومنهم من يقول: ظنوا أنهم أعلم من جميع من يخلق من جوهر النار أو التراب من حيث ذكرت من جوهرهم^(٢)، أو لعظم عبادتهم لله تعالى وعليهم بأن في الجن والإنس عصاة. فلهذا امتحنهم بالعلم ثم بالسجود لإظهار علو البشر وشرفه وعظم ما أكرموا [به]^(٣) من العلم.

ومنهم من [قالوا بقوله]^(٤): ﴿وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ﴾.

وقوله تعالى: ﴿وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ﴾^(٥) قيل: بأمرك، وقيل بمعرفتك، وقيل بالثناء عليك؛ إذ^(٦) كانوا أضافوا ذلك إلى أنفسهم دون أن يذكروا عظم مئة الله عليهم بذلك واختصاصه إياهم بالتوفيق له؛ إذ كيف ذكروا من نعوت البشر شراً ما فيهم دون أن يحمّدوا الله بما وقّوا له، أو يدعوا للبشر بالعصمة أو^(٧) المغفرة بما ابتلوا؟ ولذلك، والله أعلم، صرفوا شغلهم من بعد إلى الاستغفار لمن في الأرض ونصر أولياء الله، ولا قوة إلا بالله.

ومن الناس من أخبر في ذلك أن إبليس سألهم: لو فضل آدم عليهم، وأمروا بالطاعة له ما يصنعون؟ فظهر الله ﷻ أنه أعلم ما كنتم إبليس من العصيان، وأظهروا^(٨) هم من الطاعة؛ وهذا شيء لا تعلم حقيقة لأن المعاتبه كانت في جملة الملائكة والمخاطبة بالإنبياء، وما ألحق به، وأمر بالسجود كان في غيره؛ ولم يَحْتَمَلْ أن يكونوا يؤاخذون بسؤال إبليس اللعين، ولكن^(٩) يَحْتَمَلْ وجوه العتاب الأخيار في ما [لم]^(١٠) يبلّغوا العصيان، والله الموفق.

وقوله^(١١) تعالى: ﴿أَلَيْسَ فِي آسَاءِ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾^(١٢) ظاهره أمر، ولكنه يَحْتَمَلُ التَّوَعُّدَ والمُعَاتَبَةَ على ما بيّنا، وذلك في القرآن كثير. وإن كان في الحقيقة أمراً^(١٣)؛ ففيه دلالة جواز الأمر في ما لا يعلمه المأمور إذا كان يَحْتَمَلُ العلم به إلى ذي العلم به تبيين له إذا طلب، واستوجب رتبة التعلّم والبحث.

ويَحْتَمَلُ أن يكونوا يُنْهَوُا حتى لا يسبق إليهم عند إعلام آدم أن ذلك من حيث يدركونه لو تكلموا، أو أراد أن يريهم آية عجيبة تدل على نبوته، ذكروهم عجزهم عن ذلك، والزعمهم الخضوع لآدم ﷺ في^(١٤) إفادة ذلك العلم له كما قال ﷻ: ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَمْوَسَّى﴾ [طه: ١٧]؛ ذكره أولاً حاله وحال عصاه ليعلم ما أراه ما^(١٥) في يده من آية نبوته، على نبينا وعليه السلام.

وقوله تعالى: ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ قال^(١٦) قوم: يريد به آدم ﷺ يخلف الملائكة في الأرض ومن تقدّمه من الجنّ. وذلك بعيد؛ لأنهم^(١٧) قالوا: ﴿أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا﴾ ولم يكن آدم ﷺ بالذي [كان يفسد]^(١٨) في الأرض ﴿وَتَسْفِكُ الدِّمَاءَ﴾ بل كان يُسَبِّحُ بحمده، ويُقَدِّسُ له.

ولكن يَحْتَمَلُ أن يريد آدم وولده إلى يوم القيامة: أن يجعل بعضهم خلفاء لبعض كقوله: ﴿وَيَجْعَلُكُمْ خُلَفَاءَ الْأَرْضِ﴾ [النمل: ٦٢] [أو يجعلهم خلفاء]^(١٩) من ذكروا، إن صحّ الذي قالوا. وجائز أن يكونوا على وجه الأرض إذ هي مخلوقة لهم قراراً ومهاداً^(٢٠)، وهم جعلوا سكّانها وعمّارها، أن يكونوا خلفاء في إظهار أحكام الله تعالى ودينه كقوله لداود:

(١) في طع: أن كان منه من غير عصيان. (٢) من ط م وطع، في الأصل: جوهرهم. (٣) من طع. (٤) في طع: يقول: منهم قالوا بقوله. (٥) أدرج المحققان في ط م تفسير قوله تعالى: ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ قال قوم: ... وبذلك أمر بنو آدم. قبل قوله هذا مدعين أن ترتيب قول الله تعالى يقتضي ذلك. (٦) في طع: أن. (٧) في ط م: و. (٨) في ط م: وما أظهروا. (٩) من ط م، في الأصل وطع: ولكنه. (١٠) من ط م وطع، ساقطة من الأصل. (١١) الواو ساقطة من الأصل. (١٢) أدرج المحققان في ط م تفسير هذا القول بعد تفسير قوله تعالى: ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا﴾. (١٣) من ط م، في الأصل وطع: أمر. (١٤) من ط م وطع، في الأصل: من. (١٥) من ط م، في الأصل وطع: مما. (١٦) من ط م وطع، في الأصل: وقال. (١٧) من طع، في الأصل وط م: كأنهم. (١٨) من ط م، في الأصل: كان يفسده. في طع: يفسده. (١٩) من ط م وطع، ساقطة من الأصل. (٢٠) أدرج بعدها في ط م وطع: ومهاداً.

﴿إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ﴾ فجعله كذلك ليحكم بين أهلها بحكم الله ﴿وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَى﴾ [ص: ٢٦]. وبذلك أمر بنو آدم.

الآية ٣١

وقوله تعالى: ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا﴾ يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ عَلَّمَ أَلْهَمَ^(١)، وَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ عَلَّمَ بِالرَّسَالِ^(٢) مَلَكٍ مِنْ غَيْرِ الَّذِينَ امْتَحَنُوا بِهِ. وَفِي ذَلِكَ يَثْبُتُ أَحَدُ وَجْهَيْنِ: إِمَّا أَنْ يَكُونَ الْعِلْمُ بِالْأَشْيَاءِ حَقِيقَةً ضَرْوَةً ٧ - ب/ يَقَعُ عِنْدَ النَّظَرِ فِي الْأَسْبَابِ الَّتِي هِيَ أدلة وقوع^(٣) عِنْدَ التَّأَمُّلِ فِيهَا نَحْوَ وَقُوعِ الدَّرَكِ بِالْبَصَرِ عِنْدَ النَّظَرِ وَفَتْحِ الْعَيْنِ، وَإِمَّا أَنْ كَانَ^(٤) اللَّهُ تَعَالَى خَلَقَ فَعَلَ التَّعَلُّمَ الَّذِي يُعَلِّمُ الْمَرْءَ فِي مَا يُضَافُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى أَنَّهُ عَلَّمَ. وَكَذَا قَوْلُهُ: ﴿عَلَّمَ الْبَيَانَ﴾ [الرحمن: ٤]، وَكَذَا قَوْلُهُ: ﴿وَمَا عَلَّمْنَاهُ الْغَيْثَ وَمَا يَلْبِغِي لَهُ﴾ [يس: ٦٩]. وَلَا يَحْتَمِلُ هَذِهِ الْأَسْبَابُ إِمَّا كَانَتْ لَهُ كُلُّهَا، وَلَمْ يَكُنْ تَعَلَّمَ حَقِيقَةً لِيُؤْذَنَ. وَكَذَلِكَ قَوْلُ الْمَلَائِكَةِ: ﴿لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا﴾ [البقرة: ٣٢] وَاللَّهُ الْمَوْفِقُ.

وقوله تعالى: ﴿إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ فِي الْمَعَانِي الَّتِي ذَكَرُوا، أَوْ^(٥) إِذْ كُنْتُمْ مُذْ خُلِقْتُمْ مُوصِفِينَ بِالصَّدَقِ، أَوْ عَلَى تَحْذِيرِ الْقَوْلِ بِمَا عَلَّمَ؛ وَكَأَنَّهُ قَالَ: وَاصْدُقُوا، وَاحْذَرُوا الْقَوْلَ بِالْجَهْلِ. وَفِي ذَلِكَ أَنَّهُمْ لَمْ يَتَكَلَّفُوا بِالْقَوْلِ فِي شَيْءٍ، وَلَمْ يَعْلَمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى.

قَالَ أَبُو بَكْرِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ كَيْسَانَ: هَذَا يُبَيِّنُ قَوْلَ الْمُتَنَجِّمَةِ^(٦) وَالْقَافَةِ^(٧) بِدَعْوَاهُمْ عَلَى الْغَيْبِ بِمَا عَلَّمَ بِلَا تَعْلِيمٍ أَدْعَاةً^(٨) مِنْ اللَّهِ تَعَالَى وَفِي قِصَّةِ آدَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ دَلَالَةٌ نَبْوَةِ مُحَمَّدٍ ﷺ بِمَا عَلَّمَ، إِذْ أَخْبَرَ نَبِيُّنَا مُحَمَّدٌ ﷺ بِمَا عَلَّمَ بِمَا فِي غَيْرِ الْقُرْآنِ مِنَ الْكُتُبِ السَّمَاوِيَّةِ مِنْ غَيْرِ أَنْ عُرِفَ بِالْإِخْتِلَافِ إِلَيْهِمْ أَوْ مَعْرِفَةِ الْأَلْسِنِ الَّتِي بِهَا ذُكِرَتْ فِي كُتُبِهِمْ؛ ذَكَرَهَا عَلَى مَا لَمْ يَدَّعِ أَحَدٌ لَهُ الْعِلْمَ بِهَا التَّكْرَرُ^(٩) عَلَيْهِ لِيُعَلَّمَ أَنَّهُ بِاللَّهِ عَلَّمَ ذَلِكَ.

وَفِيهَا دَلَالَةٌ فَضْلِ آدَمَ ﷺ - أَبِي الْبَشَرِ - إِذْ أَحْوَجَ مَلَائِكَتُهُ^(١٠) لِإِقْتِبَاسِ أَصْلِ الْأَشْيَاءِ، وَهُوَ الْعِلْمُ الَّذِي كُلُّ خَيْرٍ لَهُ كَالنَّاسِ [بِهِ يَصْلُحُ]^(١١)، وَيَنْفَعُ، وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ. وَفِيهَا دَلَالَةٌ بِحِثِّ الْمَلَائِكَةِ بِوَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: تَعَلَّمَهُمُ الْعِلْمُ الَّذِي هُوَ أَحَقُّ شَيْءٍ يَحْتَمِلُ الْخَيْرَ؛ إِذْ قَدْ يُلْهَمُ الْمَرْءَ رُبَّمَا مِنْ غَيْرِ تَكَلُّفٍ، وَهُمْ قَدْ أُمِرُوا بِهِ مَعَ مَا قَدَّمَ مَا يُخْرِجُ مُخْرَجَ التَّهْدِيدِ فِي الْقَوْلِ مِنْ قَوْلِهِ: ﴿أَتَيْتُونِي﴾. وَذَلِكَ فِي مَا لَا يَحْتَنُ فَاسِدٌ مَعَ مَا سَبَقَ مِنْ دَلِيلِ الْيَحْتَنُ.

وَالثَّانِي: فِي مَا أَمَرَهُمْ بِالسُّجُودِ لِآدَمَ ﷺ حَتَّى صَبَرَ مَنْ أَبِي كَافِرًا إِبْلِيسًا. وَفِي ذَلِكَ أَيْضًا دَلِيلُ فَضْلِ آدَمَ ﷺ إِذْ جُعِلَ مَوْضِعَ عِبَادَةِ خِيَارِ خَلْقِ اللَّهِ ﷻ، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ.

وَفِي^(١٢) ذَلِكَ أَنَّ السُّجُودَ لَيْسَ بِنَفْسِهِ عِبَادَةً؛ إِذْ قَدْ يَجُوزُ السُّجُودُ لِأَحَدٍ مِنَ الْخَلْقِ كَمَا أَمَرَ بِهِ لِآدَمَ ﷺ كَقَوْلِهِ^(١٣): ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ﴾ [البقرة: ٣٤]، وَلَمْ يَجَزْ الْأَمْرُ بِالْعِبَادَةِ لِآدَمَ. وَاللَّهُ اسْمُ الْمَعْبُودِ، وَلَوْ جَازَ لِأَحَدٍ ذَلِكَ لَكَانَ غَيْرَ اللَّهِ آلِهَةً. دَلِيلُ ذَلِكَ تَسْمِيَةُ الْعَرَبِ كُلِّ شَيْءٍ يُعْبَدُونَهُ إِلَهًا، وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ.

ثُمَّ السُّجُودُ يَحْتَمِلُ [وَجْهَيْنِ]:

الْأَوَّلُ: [١٤] الْخُضُوعُ كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿يَسْجُدْ لِمَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ﴾ [الْحَج: ١٨]، وَقَوْلِهِ: ﴿وَالنَّجْمُ وَالشَّجَرُ يَسْجُدَانِ﴾ [الرحمن: ٦]. فَإِنَّ كَانَ الْمُرَادُ مِنْهُ الْخُضُوعُ وَالتَّعْظِيمُ [فَذَلِكَ يَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ]:

أَحَدُهُمَا: أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى إِذْ^(١٥) فَضَّلَهُ عَلَيْهِمْ بِمَا أَظْلَعَهُ عَلَى عُلُومٍ خَصَّهُ بِهَا أَمَرَهُمْ بِالْخُضُوعِ وَالتَّعْظِيمِ^(١٦). وَذَلِكَ^(١٧) الْحَقُّ عَلَى كُلِّ مُحْتَاجٍ إِلَى آخِرِ مَا بِهِ رَجَاءُ النِّجَاةِ أَوْ ذَرَكُ الْعُلُوِّ وَالْكَرَامَةِ أَنْ يُعْظَمَهُ، وَيُسَبَّحَ، وَيُخْضَعَ لَهُ.

(١) مِنْ ط، فِي الْأَصْلِ وَط: لِهِمْ. (٢) مِنْ ط م وَط، فِي الْأَصْلِ: بِالرَّسَالِ. (٣) سَاقِطَةٌ مِنْ ط. (٤) فِي ط م: يَكُونُ. (٥) سَاقِطَةٌ مِنْ ط م. (٦) الْمُنْجَمَةُ ج. مَنْجَمٌ، وَهُوَ مَنْ يَنْظُرُ فِي النُّجُومِ وَيَزْعُمُ مَعْرِفَةَ حَقِيقَاتِ النَّاسِ (اللِّسَان). (٧) فِي ط م الْعَاقَةُ، أَمَّا الْقَافَةُ فَهِيَ جَمْعُ قَائِفٍ وَهُوَ مَنْ يَتَّبِعُ الْآثَارَ وَيَدْعِي مَعْرِفَةَ النَّسَبِ بِالنَّظَرِ إِلَى أَعْضَاءِ الرَّيْدِ (اللِّسَان). وَأَمَّا الْعَاقَةُ فَهِيَ جَمْعُ عَائِفٍ وَهُوَ الَّذِي يَمِيفُ الطَّيْرَ فَيُزَجِّرُهَا وَيُضَامِلُ وَيَتَشَامَلُ بِأَسْمَائِهَا وَأَصْوَاتِهَا وَمَعْرِهَا (اللِّسَان). (٨) مِنْ ط م، فِي الْأَصْلِ وَط: ادْعُوهُمْ. (٩) فِي ط م وَط: التَّكْبِيرُ. (١٠) فِي ط م: الْمَلَائِكَةُ. (١١) فِي الْأَصْلِ وَط: بِهِ وَيُصْلَحُ، فِي ط م: وَبِهِ يَصْلَحُ. (١٢) أَدْرَجَ الْمُحَقِّقُ فِي ط م قَبْلَ هَذِهِ الْكَلِمَةِ الْعَنْوَانَ التَّالِيَّ: السُّجُودُ لَيْسَ بِنَفْسِهِ عِبَادَةً. (١٣) سَاقِطَةٌ مِنْ ط م. (١٤) فِي الْأَصْلِ وَط: إِذَا. (١٥) سَاقِطَةٌ مِنْ ط م. (١٦) فِي (١٧) فِي ط م: فَذَلِكَ.

والثاني: أنه^(١) امتَحَنَهُمْ بوجهٍ يُظهِرُ قَدْرَ الطاعة؛ لأنَّ الخضوعَ لِمَنْ يعلو أمرُهُ، وَيَجِلُّ قَدْرُهُ أمرٌ سهلٌ، عليه طَبْعُ الخَلْقِ. فإذا كَانَ في تقديرِ المأمورِ [ما]^(٢) بالخضوعِ أنه دَوْنُهُ في الرتبةِ^(٣) أو شِكلُهُ أو لم يكن بينهم كثيرُ تفاوتٍ اشتَدَّتِ المِحنةُ في مثله بالطاعة له والخضوع، فامْتَحَنَهُمُ اللهُ بِهِ حتى ظَهَرَ الخاضِعُ لله والمُسْتَسْلِمُ لِحَقِّهِ والمتَكَبِّرُ في نفسه، وهو إبليسُ. وعلى^(٤) ذلك الغالبُ من اتباعِ الأنبياءِ ﷺ والذين يَأْتُونَ ذلك أَنَّ الذي يَحْمِلُهُمْ على الإِباءِ عَظَمُهُمْ في أنفسهم وظَنُّهُمْ أنهم أحقُّ بأن يكونوا متبوعين، والله أعلم.

والوجه الثاني: أن يكون المرادُ من ذكرِ السجودِ [حقيقته]^(٥)؛ [فهو يُخَرِّجُ على وجهين]^(٦):

أحدهما: أن يجعلَ السجودَ تحيةً، ألزَمَ الملائكةَ تحيةَ آدمَ به، وهو ابتداءُ ما أكرمَ به أصلُ الإنسِ، وإليه يرجعُ جملةُ المؤمنين في الجنة أن يَأْتِيَهُمُ الملائكةُ بالتحياتِ والتحفِ، وإن اختلفتْ^(٧) أنفسُ التحياتِ. وفي ذلك دليلٌ بَيِّنٌ أَنَّ السجودَ ليسَ عبادةً^(٨) في نفسه؛ إذ قد يُؤْمَرُ به للبشرِ، ولا يجوزُ الأمرُ بعبادةِ غيرِ الله، فيكونُ السجودُ لغيرِهِ من حيثِ الفعلُ، والعبادةُ به لله، كغيرِهِ مِنَ المعروفِ يُضَنَعُ إلى الخَلْقِ؛ ومثله أمرُ سجدِ^(٩) يعقوبَ وأولادِهِ ليوسفَ ﷺ والله أعلم.

والثاني أن يكونَ السجودُ له بِمعنى التوجُّهِ إليه [وهو في الحقيقة]^(١٠) لله تعالى نحوُ السجودِ [للكعبةِ] لله تعالى تعظيماً له وتبجيلاً لكعبةِ الله تعالى^(١١) وتخصيصاً مِنْ بَيْنِ البقاعِ^(١٢).

كذلك أمرُ السجودِ لِآدمَ ﷺ تعظيماً له وتبجيلاً مِنْ سائرِ البشرِ. كلاهما بيَّان.

ثم قد ثَبَتَ نسخُ السجودِ للخَلْقِ بما رُوِيَ عن النبي ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «لو كان يجِلُّ لأحدٍ أن يسجدَ لأحدٍ لَأَمَرْتُ المرأةَ أن تسجدَ لزوجها» [الترمذي ١١٥٩].

ولمَّا جُعِلَ السجودُ في العبادةِ عبادةً للمسجودِ له واغترافاً بِعُرفِ الأشرارِ بعبادةِ عظمائِهِمْ وَمَنْ يعبُدُونَهُ مِنْ دُونِ الله تعالى يصيرُ ذلك المعنى، هو السابقُ في القلوبِ، وذلك ممَّا لا يُحْتَمَلُ [لأحدٍ]^(١٣) دُونَ الله، فَنَهَى [عنه]^(١٤) لذلك^(١٥)، وإن لم يكن بنفسِهِ عبادةً للمسجودِ له في الحقيقةِ كما نُهي عن أشياءَ بما يتصلُ بها مِنَ الوحشةِ، وإن لم يكن ذلك في الحقيقةِ مُحْتَمَلاً له، فكذلك الأمرُ الأوَّلُ كما نُهي عن سبِّ مَنْ يُعْبَدُ مِنْ دُونِ الله خوفاً لِسَبِّ الله تعالى. وَيُؤْمَرُ [بأمرٍ]^(١٦) لَيْسَتْ بنفسِها بقريةٍ لِيَتَوَصَّلَ بها إلى القريةِ كالسعيِ إلى الحجِّ والجمعةِ ونحوِ ذلك.

وفيه أَنَّ السَّنةَ تنسخُ الكتابَ لأنَّ السجودَ لِآدمَ ﷺ في الكتابِ، ومثله السجودُ ليوسفَ ﷺ ثم نُهي^(١٧) رسولُ الله ﷺ عن ذلك، فَحَرَّمَ، فَدَلَّ أَنَّ السَّنةَ تنسخُ الكتابَ.

الآيتان ٣٢ و٣٣ [وقوله]: «قَالَ يَكَادُمْ أَنْبَاهُمْ بِأَنْبَاهِهِمْ فَلَمَّا أُنْبَاهُ قَالِ أَلَمْ أَقُلْ لَكُمْ إِنِّي أَعْلَمُ غَيْبَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَأَعْلَمُ مَا تُبْدُونَ وَمَا كُنْتُمْ تَكْتُمُونَ»^(١٨)

وقوله تعالى: «سُبْحَنَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ» يشبه أن يكونَ السابقُ إلى وَهْمِهِمْ معنى^(١٩) أو خطرُ فعلٍ ممَّا^(٢٠) كَانَ باللهِ خَرَجَ مِنْ أَنْ يَعْقِلُوا حِكْمَتَهُ: إمَّا بما لم يبلغْهُمُ العلمُ بها أو يخطرُ ببالِهِمْ [أنه تعالى كيف يأمرُهُمْ؟ وهو يعلمُ أنهم لا يعلمونَ بها أو يخطرُ ببالِهِمْ]^(٢١) مِنْ غيرِ تحقيقِ ذلك، ولكن على ما يُبلى به الأخيارُ كقولِهِ: «وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّا إِذَا تَمَتَّقَ» [الحج: ٥٢] الآية، أو [كان]^(٢٢) كما لا يَخْلُو به الممتحنُ عَنِ

(١) ساقطة من ط م. (٢) من ط م. (٣) في الأصل: التربة. (٤) من ط م، الواو ساقطة من الأصل وطع: (٥) في ط م: حقيقة السجود، ساقطة من الأصل وطع: (٦) من ط م، في الأصل وطع: فهو مخرج على الوجهين. (٧) من ط م، في الأصل وطع: اختلف. (٨) في ط م وطع: عبادة. (٩) من ط م، في الأصل وطع: بسجود. (١٠) في الأصل وطع: وهي في الحقيقة، في ط م: وهو الحقيقة. (١١) في الأصل: لكعبة الله تعالى تعظيماً له وتبجيلاً للكعبة، في طع: لكعبة، في ط م: لكعبته. (١٢) من ط م وطع، في الأصل: البقاء. (١٣) من ط م وطع، ساقطة من الأصل. (١٤) من ط م. (١٥) من ط م، في الأصل وطع: كذلك. (١٦) من ط م وطع، ساقطة من الأصل. (١٧) من ط م وطع، في الأصل: نفى. (١٨) من طع. (١٩) في النسخ الثلاث: منى. (٢٠) في ط م: ما. (٢١) من ط م وطع، ساقطة من الأصل. (٢٢) من طع.

الخواطر التي تبلغ المحنة بهم المجاهدة بها في دفعها، وإن لم يكن بما يخطر ببالهم صنع، فقالوا: ﴿سُبْحَنَكَ﴾ تَزْهُوا عما خطر ببالهم، وسبق إلى فهمهم، ووصفوا بأنه ﴿الْعَلِيمُ﴾ لا يخفى عليه شيء ﴿الْعَزِيمُ﴾ لا يخطئ^(١) في شيء، ولا يخرج فعله عن الحكمة، وبالله التوفيق والعصمة.

وفي الآية منع التكلم في الشيء إلا بعد العلم به، والفرع به إلى الله تعالى عن القول به إلا بعلم. وهذا هو الحق الذي يلزم كل من عرف الله تعالى، وبه أمر الله تعالى نبيه ﷺ فقال: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾ [الإسراء: ٣٦] الآية.

وسئل أبو حنيفة رحمه الله عن الإرجاء ما بدؤه؟ فقال: (فعل الملائكة إذا^(٢) سئلوا عن أمر، لم يعلموا، فوضوا ذلك إلى الله تعالى). ومعنى الإرجاء نوعان:

أحدهما: محمود، وهو إرجاء أصحاب الكبار ليحكم الله تعالى فيهم بما يشاء، ولا ينزلهم ناراً ولا جنة لقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [النساء: ٤٨].

[والثاني]^(٣): الإرجاء المذموم هو الجبر، أن تُرجأ الأفعال إلى الله تعالى، لا يُجعل للعبد فيه فعلاً ولا تدبير شيء [من]^(٤) ذلك. [وعلى ذلك]^(٥) المروي [في ما]^(٦) قال ﷺ: «صنفان من أمتي لا يتألهن شفاعتي القدرية والمرجئة» [الترمذي ٢١٤٩]. والقدرية هي التي لم تر الله في فعل الخلق تدبيراً، ولا له عليه قُدْرَةُ التقدير، والمرجئة هي التي لم تر للعبد في ما يُنسب إليه من الطاعة والمعصية فعلاً البتة. فأبطلت الشفاعة لهما، وجعلت للمذهب الأوسط بينهما؛ وهو الذي يحقق للعبد فعلاً والله تقدير، ومن العبد تحركاً بخير وشر، ومن الله خلقه. وذلك على المعقول مما عليه طريق العدل والحق أنه بين التفريط والتقصير. وكذلك قال رسول الله ﷺ: «خير الأمور أوسطها»^(٧) [البيهقي في الكبرى ٢٧٣/٣]. وكذلك قال الله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ﴾ [البقرة: ١٤٣] الآية، ولا قوة إلا بالله.

[قال ابن جريج]^(٨): (سجود الملائكة لآدم ﷺ)^(٩) إيماء) ولم يكن يحل وضع الوجه بالأرض لأحد، [وقال ابن]^(١٠) عباس ﷺ (كان سجود الملائكة/ ٨ - ١ / سجود تحية، ولم يكن سجود عبادة)، [وقال قتادة]^(١١): (كانت الطاعة لله تعالى والسجدة لآدم ﷺ إكراماً له [به]^(١٢))، والله أعلم.

ثم^(١٣) اخْتُلِفَ في إبليس؛ قال بعضهم: هو من الملائكة، وقال آخرون: لم يكن من الملائكة، وهو قول^(١٤) الحسن والأصم؛ ذهبوا [في]^(١٥) ذلك إلى وجوه:

أحدها: ما ذكره عن طاعة الملائكة له بقوله: ﴿لَا يَسْمُونَ اللَّهَ مَا أَمَرَهُمْ﴾ [التحریم: ٦] الآية^(١٦)، وقوله^(١٧): ﴿لَا يَسْمُونَ بِالْقَوْلِ﴾ الآية^(١٨) [الأنبياء: ٢٧]، وقوله^(١٩): ﴿لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِ وَلَا يَسْتَحِيرُونَ﴾ [الأنبياء: ١٩]؛ وصفت الله طاعتهم له وإتيانهم إياه، فلو كان اللعين الرجيم منهم لأطاعه كما أطاعوه^(٢٠).

والثاني قوله: ﴿خَلَقْنِي مِنْ نَارٍ وَخَلَقْتُ مِنْ طِينٍ﴾ [الأعراف: ١٢] والملائكة إنما خُلِقُوا مِنَ النور.

والثالث: قوله تعالى: ﴿كَانَ مِنَ الْجِنِّ﴾ [الكهف: ٥٠]، ولم يقل من الملائكة، فدلّت هذه الآيات أنه لم يكن من الملائكة.

(١) من ط م، في الأصل وطع: يخطر. (٢) من ط م، في الأصل وطع: إذ. (٣) في النسخ الثلاث: و. (٤) من ط م. (٥) من ط م وطع، ساقطة من الأصل. (٦) في النسخ الثلاث: حين. (٧) من ط م، في الأصل وطع: أوسطها. (٨) في الأصل: قال ابن جريج قال، في ط م: وعن ابن جريج قال، واندرج المحقق في طع قبل كلمة قال العنوان التالي: سجود الملائكة لآدم إيماء. (٩) من طع. (١٠) في النسخ الثلاث: وعن ابن عباس. (١١) في الأصل وط م: وعن قتادة قال، في طع: وعن قتادة أنه قال. (١٢) من ط م وطع، ساقطة من الأصل. (١٣) ادرج في طع قبل كلمة ثم العنوان التالي: الاختلاف في إبليس عليه اللعنة. (١٤) ساقطة من طع. (١٥) من ط م. (١٦) ادرج الناسخ في طع تنمة الآية بدل كلمة الآية. (١٧) في النسخ الثلاث: وقال. (١٨) ساقطة من طع. (١٩) في النسخ الثلاث: وقال. (٢٠) من ط م، في الأصل وطع: أطاعوا له.

الآية ٢٤

[وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ فَتَكْفُرُوا بِالْحَقِّ وَكُنْتُمْ تَكْفُرُونَ﴾] (١) ثم قال في قوله: ﴿فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ﴾ أنه يجوز الاستثناء من غير نوع المستثنى منه نحو ما يقال: دخل أهل الكوفة هذه الدار إلا رجلاً من أهل المدينة، وذلك جائز في اللغة. ويستدل بالاستثناء أن الأمر كان عليهم جميعاً في الأصل، وكان الأمر بالسجود له وللملائكة جميعاً كقوله: ﴿ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَكَّاسُ النَّارِ﴾ [البقرة: ١٩٩] دل أن كان هنالك أمر للناس بالإفاضة (٢). فكذاك الأول. والله أعلم.

وذهب من قال: إنه من الملائكة أنه لما لم يذكر في قصة من القصص مع كثرة التكرار لها في القرآن وغيره من الكتب السالفة أنه ليس منهم، وليس في ما ذكر من الآيات ما يدل [على] (٣) أنه لم يكن منهم؛ لأن قوله: ﴿لَا يَعْصُونَ اللَّهَ مَا أَمَرَهُمْ وَيَقُولُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾ [التحریم: ٦٦] لو (٤) لم يتوهم منهم العصيان والخلاف لله تعالى لم يكن للمدح بالطاعة والخضوع له معنى. ألا ترى إلى قوله: ﴿وَمَنْ يَقُلْ مِنْهُمْ إِنِّي إِلَهٌ مِنْ دُونِهِ فَلَنُجْزِيَهُ جُزَاءً﴾ الآية (٥) [الأنبياء: ٢٩] مع ما ذكرنا أنهم يمتحنون (٦) بأنواع المحن، وكل متحن في شيء يجوز كون المعصية منه والخلاف لديه؟.

وأما قوله: ﴿كَانَ مِنَ الْجِنِّ﴾ [الكهف: ٥٠]، [يُحْتَمَلُ: أي صار من الجن. وقيل: ﴿الْجِنِّ﴾] (٧): أراد به الملائكة، سُموا جناً لاستيثارهم عن الأبصار كقوله: ﴿وَإِذْ أَنزَلْنَا آتِةً فِي بُطُونِ أَهْنَكُمْ﴾ [النجم: ٣٢].

وأما قوله: خَلَقَ الملائكة من النور وإبليس من النار فهو واحد لأنه أخبر أنه خلقه: ﴿مِنْ مَّارِجٍ مِنْ نَارٍ﴾ [الرحمن: ١٥]. وقيل: المارج هو لهبها مع ما ليس في القرآن ولا في الخبر أنهم إنما خلِقُوا من النور (٨)، ولم يخلَقُوا من غيره.

ثم (٩) اختلف في إبليس: أنه لم (١٠) كفر [بالله تعالى؟ قيل: إنه كفر] (١١) لما لم ير الأمر بسجود من فوقه لمن هو دونه حكماً. وقيل: لما رأى أن الله تعالى وضع الأمر في غير موضع الأمر، ورآه جوراً، فكفر به.

وقيل: كفر لما أبى الإتيان بالسجود، واستكبر، فكفر. وقيل: لما أراد إضلال الخلق. وقيل: أبى الطاعة في ما أمره (١٢) به، واستكبر على آدم [عليه السلام] (١٣) لما رأى لنفسه فضلاً عليه بقوله: ﴿خَلَقَنِي مِنْ نَّارٍ وَطَعَنُوكَ مِنْ طِينٍ﴾ [الأعراف: ١٢] وص: [٧٦].

وقوله: ﴿وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ﴾ أي صار، كقوله: ﴿إِنَّهُمْ كَانُوا ذُفُرًا﴾ [النساء: ٢٢] وكقوله: ﴿كَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ﴾ [الأعراف: ١٧٥] أي صار، وقيل: كان في علم الله تعالى أنه سيكفر.

الآية ٢٥

وقوله تعالى: ﴿وَقُلْنَا يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾ قد ذكرنا في ما تقدم أن الجنة هي اسم البقعة التي حُفَّت بالأشجار والغُرُوس وأنواع النبات؛ دليله قوله تعالى: ﴿وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ﴾ وكذلك أيضاً ظاهر معروف عند الناس ألا تُسمى (١٤) كل بقعة من الأرض بستاناً ولا جنة حتى يجتمع فيها ما ذكرنا.

ثم لا يذرى ما تلك الجنة التي أمر آدم وحواء بالكون والمقام فيها: أمي ﴿أَلْنِي وَعِدَ الْمُتَّقُونَ﴾ [الرعد: ٣٥ و...] أم جنة من جنات الدنيا؟ إذ ليس في الآية [بيان ذلك. وفي الآية] (١٥) دلالة أن الشرط في الذكر قد يضمن، ويكون شرطاً بلا ذكر لأنه قال: ﴿إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَى﴾ [طه: ١١٨]، ثم قد جاع، وعري حين [عصى] (١٦)، فدل أن ترك المعصية كان شرطاً فيه.

(١) من طع. (٢) من ط م وطع، في الأصل: بالإضافة. (٣) من ط م. (٤) من ط م، في الأصل وطع: ولو. (٥) ادراج الناسخ في طع تمة الآية بدل كلمة الآية. (٦) من ط م، في الأصل وطع: يمتحنون الممتحنون. (٧) من طع، في ط م: أي صار من الجن وقيل، ساقطة من الأصل. (٨) من ط م وطع، في الأصل: النار. (٩) ادراج محقق طع قبل هذه الكلمة العنوان التالي: اختلف لما كفر إبليس لعنه الله. (١٠) في طع: لما. (١١) من ط م وطع. (١٢) في ط م وطع: أمر. (١٣) من طع. (١٤) من ط م، في الأصل وطع: يسمى (١٥) من ط م وطع، ساقطة من الأصل. (١٦) من ط م وطع، ساقطة من الأصل.

ثم ^(١) مَضَى الْأَمْرُ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى لِأَدَمَ وَزَوْجَتِهِ بِالسُّكْنَى وَالْمُقَامِ فِيهَا [أَمَرَهُمَا بِالتَّوَالُ مِنْ جَمِيعِ مَا فِيهَا] ^(٢) إِلَّا شَجَرَةً نُهِيََا عَنِ التَّوَالُ مِنْهَا، وَأَمَرَا بِالْاجْتِنَابِ عَنْهَا بِقَوْلِهِ: ﴿وَلَا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ﴾، وَذِي صَوْرَةِ الْمُتَحَنِّنِ أَنْ يُؤَمَّرَ، وَنُهِيََا ^(٣) عَنْ شَيْءٍ. وَقَوْلُهُ: ﴿وَكَلَّا مِنْهَا رَعْدًا﴾ أَيَّ سَعَةٍ؛ يُقَالُ: أَرَعَدَ فُلَانٌ إِذَا وُسَّعَ عَلَيْهِ، وَكَثُرَ مَالُهُ.

وقوله: ﴿وَلَا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ﴾ أَيَّ لَا تَأْكُلَا؛ دَلِيلُهُ قَوْلُهُ: ﴿وَكَلَّا مِنْهَا﴾، وَلِأَنَّهُ بِالْقُرْبَانِ مَا يُوَصَّلُ إِلَى التَّوَالِ، وَاللُّغَةُ لَا تَأْبَى ^(٤) تَسْمِيَةَ الشَّيْءِ بِاسْمِ سَبَبِهِ.

ثم ^(٥) اخْتَلَفَ فِي تِلْكَ الشَّجَرَةِ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: هِيَ شَجَرَةُ الْعَنْبِ؛ وَلِذَلِكَ ^(٦) جَعَلَ لِلشَّيْطَانِ فِيهَا حَقًّا لَمَّا عَصَيَا رَبَّهُمَا بِهَا. وَقِيلَ: إِنَّهَا كَانَتْ شَجَرَةَ الْحَنْطَةِ؛ وَلِذَلِكَ جَعَلَ غَذَاءَ آدَمَ وَحَوَاءَ ^(٧) غَذَاءَ أَوْلَادِهِمَا مِنْهَا ^(٨) إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ لِيَقَاسُوا جَزَاءَ الْعِصْيَانِ وَالْخِلَافِ لَهُ. وَقِيلَ: إِنَّهَا شَجَرَةُ [الْعِلْمِ لِمَا عَلِمَا] ^(٩) مِنْ ظَهْوَرِ عَوْرَتَيْهِمَا، وَلَمْ يَكُنَا يَعْلَمَانِ قَبْلَ ذَلِكَ؛ وَهُوَ قَوْلُهُ: ﴿بَدَتْ لَنَا سَوْآتُنَا﴾ [الأعراف: ٢٢]، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَالْقَوْلُ فِي مَا هَيَّيْنَا ^(١٠) لَا يَجُوزُ إِلَّا مِنْ طَرِيقِ الرُّوحِيِّ، وَلَا وَخِي فِي تِلَاوَتِهَا، وَلَا يَجُوزُ الْقَطْعُ عَلَى شَيْءٍ [مِنْ شَيْءٍ] ^(١١) مِنْ ذَلِكَ.

ثم ^(١٢) اخْتَمَلَ مَعْنَى النَّهْيِ عَنِ التَّوَالِ مِنْهَا وَجُوهًا:

أَحَدُهَا: إِيثَارُ الْآخِرِ عَلَيْهِ، وَقَدْ يَكُونُ هَذَا أَنْ يُنْهَى الرَّجُلُ عَنِ التَّوَالِ مِنْ شَيْءٍ إِيثَارًا لِآخِرٍ عَلَيْهِ.

وَالثَّانِي ^(١٣): يَحْتَمِلُ النَّهْيُ عَنِ التَّوَالِ مِنَ الشَّيْءِ لِدَاءِ يَكُونُ فِيهِ لِمَا يُخَافُ الضَّرَرُ بِهِ لَا عَلَى حُجَّةٍ ^(١٤) الْإِيثَارِ وَلَكِنْ إِشْفَاقًا عَلَيْهِ وَرَحْمَةً.

[وَالثَّلَاثُ: يَحْتَمِلُ] ^(١٥) النَّهْيُ عَنِ التَّوَالِ مِنَ الشَّيْءِ عَلَى حُجَّةٍ ^(١٦) الْحُرْمَةِ.

فَإِذَا كَانَ مُمَكِّنًا هَذَا مُحْتَمَلًا حَمَلَ آدَمَ وَحَوَاءَ عَلَى التَّوَالِ مِنْهَا لِمَا اشْتَبَهَ عَلَيْهِمَا، وَلَمْ يَعْرِفَا ^(١٧) مَعْنَى النَّهْيِ بِأَنَّهُ نَهْيُ حُرْمَةٍ أَوْ نَهْيُ إِيثَارٍ غَيْرِهِ عَلَيْهِمَا أَوْ نَهْيُ دَاءٍ لَأَنَّهُمَا لَوْ كَانَا يَعْلَمَانِ [أَنَّ ذَلِكَ النَّهْيَ نَهْيُ حُرْمَةٍ لَكَانَا] ^(١٨) لَا يَأْتِيَانِ، وَلَا يَتَوَالَانِ، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ.

ثُمَّ فِي الْآيَةِ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ الْحَالَ الَّتِي يَكُونُ فِيهِ الْإِنْسَانُ ^(١٩) فِي سَعَةٍ وَرَغْدٍ يَشْتَدُّ عَلَى الشَّيْطَانِ اللَّعِينِ لِأَنَّهُ إِنَّمَا تَعَرَّضَ لِآدَمَ وَحَوَاءَ بِالْوَسْوَسَةِ الَّتِي وَسَّوَسَ إِلَيْهِمَا لِيُرِيْلَ تِلْكَ الْحَالَ عَنْهُمَا؛ وَإِنَّمَا يُبْلَى بِالسَّعَةِ وَالرَّخَاءِ، ثُمَّ لَمَّا لِحَقَّتْهُ الشَّدَائِدُ وَالبَلَايَا مِمَّا كَسَبَتْ أَيْدِينَا بِقَوْلِهِ ^(٢٠): ﴿وَمَا أَصْبَحْتُمْ مِنْ مُصِيبَةٍ فَمَا كُنْتُمْ أَتَذَكَّرُونَ﴾ [الشورى: ٣٠].

ثُمَّ الْآيَةُ تُرَدُّ عَلَى بَعْضِ الْمُتَشَفِّةِ قَوْلَهُمْ بِتَحْرِيمِ الطَّيِّبَاتِ وَالزَّيْنَةِ.

وقوله: ﴿فَتَكُونَا مِنَ الْفَاقِينَ﴾ أَيُّ الضَّارِّينَ ^(٢١) لِأَنَّ كُلَّ ظَالِمٍ ضَارٌّ نَفْسُهُ فِي الدَّارَيْنِ جَمِيعًا، [أَوْ أَيُّ تَصِيرُونَ مِنْهُمْ، وَكَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي إِبْلِيسَ: ﴿وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ﴾ [البقرة: ٣٤] أَيُّ صَارَ مِنْهُمْ. وَيَحْتَمِلُ مَعْنَى يَكُونُونَ كَذَلِكَ أَنَّ فِي عِلْمِ اللَّهِ أَنَّهُمْ يَصِيرُونَ مَعْنَى فِي عِلْمِ اللَّهِ كَذَلِكَ مَعَ جَوَازِ الْقَوْلِ بِلَا تَحْقِيقٍ آخَرَ كَقَوْلِهِ: ﴿فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْفَاقِينَ﴾ [المؤمنون: ١٤] لَا أَنَّ تَمَّ خَالِقٌ غَيْرُهُ] ^(٢٢).

(١) ادرج محقق طع قبل هذه الكلمة العنوان التالي: معنى الأمر بالسكنى. (٢) من ط م وطع، ساقطة من الأصل. (٣) من ط م، في الأصل وطع: ونهى. (٤) من ط م وطع، في الأصل: يأبى. (٥) ادرج المحقق في طع قبل هذه الكلمة العنوان التالي: الاختلاف في الشجرة. (٦) من ط م، في الأصل وطع: وكذلك. (٧) من ط م، في الأصل وطع: منه. (٨) من ط م، في الأصل: السلم لما علموا، في طع: شجرة العلم لما علموا. (٩) من ط م، في الأصل وطع: بينا. (١٠) من طع. (١١) ادرج محقق طع قبل هذه الكلمة العنوان التالي: معنى النهي عن تناولها. (١٢) في النسخ الثلاث: و. (١٣) في ط م وطع: جهة. (١٤) في الأصل: ويحتمل، في ط م وطع: ويحتمل أيضاً. (١٥) في النسخ الثلاث: جهة. (١٦) من ط م وطع، في الأصل: يعرفها. (١٧) من ط م، في الأصل: ذلك النهي لكان، في طع: أن ذلك نهى حرمة لكانا. (١٨) من ط م، في الأصل وطع: للإنسان. (١٩) من طع، في الأصل وطع: لقوله. (٢٠) من ط م، في الأصل وطع: ضارين. (٢١) من طع، وادرج المحقق بعد كلمة غيره العنوان التالي: كلام في ما أصاب آدم من الشجرة.

الآية ٣٦

[وقوله: ﴿فَأَزَلَّهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا﴾ أي دعاهما، وزَيَّنَ لهما إلى سبب الزلة والإخراج [منها لا] ^(١) أن تولي إخراجهما وإزالتهما، وقد ذكرنا ^(٢) أن الأشياء تُسَمَّى بِأَسْمَاءِهَا والأسباب بِأَسْمَاءِ الْأَشْيَاءِ، وذلك ظاهرٌ معروفٌ في اللغة غيرُ ممتنعٍ تسمية الشيء بِأَسْمَاءِ سَبَبِهِ ^(٣).

ثم تكلموا في ما أصاب آدمَ مِنَ الشجرة وفي جهة النهي عنها ^(٤)؛ فقال قومٌ: أكلَ منها، وهو ناسٍ لعهيد الله نسيانَ تركِ الذكرِ، وأبى ذلك قومٌ، واحتجَّ الحسنُ بأنَّ نسيانه نسيانَ تضييعِ واتباعِ الهوى لا نسيانَ الذكرِ بأوجهٍ:

أحدها: ما جرى في حكمِ الله تعالى مِنَ العفوِ عَنِ النسيانِ الذي هو تركُ الذكرِ وألا يلحقَ صاحبه اسمُ العصيانِ، وقد عوقِبَ هو به، ونُسِبَ إلى العصيانِ بقوله: ﴿وَعَصَى آدَمُ رَبَّهُ فَغَوَى﴾ [طه: ١٢١] مع ما تقدّم القولُ فيه أن يكونا مِنَ الظالمينَ.

والثاني: أن عدوه قد ذكره ^(٥) لو كان ناسياً حينَ قال: ﴿مَا هَبَّكُمْ عَنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ﴾ [الأعراف: ٢٠] الآية ^(٦)

وقال: ﴿وَنَاسِيَهُمْ﴾ [الأعراف: ٢١] وقال: ﴿فَدَلَّاهُمَا بِغُرُوبٍ﴾ [الأعراف: ٢٢]. ولو كان نسيانَ الذكرِ لم يكونا ليغترَّ ^(٧)

بالقسمِ والإغواءِ عن ذلك، ولا وُصِفَا بأنَّ ^(٨) استزَلَّاهُمَا الشيطانُ ونحو ذلك، فثبت أنه كان نسيانَ تضييعِ. وذلك ^(٩) كقوله:

﴿وَكَذَلِكَ الْيَوْمَ تُنسى﴾ [طه: ١٦]، وقوله: ﴿فَالْيَوْمَ نَنسَهُمْ كَمَا نَسُوا لِقَاءَ يَوْمِهِمْ هَذَا﴾ [الأعراف: ٥١]، وغير ذلك مما

ذكر فيه النسيانُ، ومعناه التضييعُ، سُمِّيَ به لما كان [كل] ^(١٠) منسيً متروكاً، وتركُ اللازمِ تضييعٌ، أو بما يُنسى به ^(١١)،

ويُغفلُ عما يحلُّ به مِن نعمةٍ ^(١٢) الله، فسُمِّيَ به كما وُصِفَ ذنبُ المؤمنِ بجهالةِ الجهلةِ بما يحلُّ به لا بجهله بحقيقة فعله،

أو سُمِّيَ به مِن حينٍ لا يقصدُ بذلك عصيانَ الربِّ أو طاعةَ الشيطانِ. وإلى ذلك يُصرفُ بعضُ وجوهِ النسيانِ لا حقيقةً.

ومن يقولُ بأنه كان على النسيانِ فهو يُخرجُ النسيانَ على [وجهين]:

أحدهما: ^(١٣) أنه لكثرة ما بينه وبين عدوه مِنَ التراجعِ اشتغلَ قلبه بوجوهِ الدفاعِ له والفكرِ في الأسبابِ التي بها نجاته

وتخليصُ من مكائده حتى أنساه ذلك ذكر ^(١٤) العهدِ.

والسببُ الذي/ ٨ - ب/ يدفعُ الأشياءَ عَنِ الْأَوْهَامِ في الشاهدِ كثرةُ الاشتغالِ، وإنما كان النسيانُ عُذراً ^(١٥) في الأمورِ

وسبباً للعفوِ لأنه لا يُخرجُ الآخذُ به عَنِ الْحِكْمَةِ. وذلك معلومٌ في الشاهدِ أن مَنْ أَقْبَلَ عَلَى شَيْءٍ، وأخذَ في تَحْفَظِهِ وتَذْكُرِهِ

سَهَّلَ عَلَيْهِ ذَلِكَ، وإذا أَحَبَّ ذَلِكَ مَعَ الْإِشْتِغَالِ بغيرِهِ مِنَ الْأُمُورِ صَعُبَ عَلَيْهِ، بَلِ الْغَالِبُ فِي مِثْلِهِ الْخَفَاءُ.

وجائزُ معاتبةِ آدمَ مَعَ ذَلِكَ ^(١٦) وتسميته عَصِياناً بأوجهٍ:

أحدها: أنه لم يكنِ امْتُحِنَ بِأَنْوَاعٍ مُخْتَلِفَةٍ يَتَعَذَّرُ عَلَيْهِ وَجْهَ الْحَفِظِ فِي ذَلِكَ، وإنما امْتُحِنَ بِالْإِنْهَاءِ عَنْ شَجَرَةٍ وَاحِدَةٍ

بِالْإِشَارَةِ إِلَيْهَا، فجائزُ الَّا يُعَذَّرُ فِي مِثْلِهِ. وكذلك النسيانُ في ما يُعَذَّرُ فِي الشاهدِ إنما يُعَذَّرُ فِي النَّوعِ الَّذِي يُبْتَلَى بِهِ، وتكثرُ به

النوازلُ؛ الَّا تَرَى أَنَّهُ يُعَذَّرُ بِالسَّلامِ فِي الصَّلَاةِ وَتَرْكِ التَّسْمِيَةِ فِي الذَّبِيحَةِ وَنَحْوِ ذَلِكَ؟ وَلَا يُعَذَّرُ فِي الْأَكْلِ فِي الصَّلَاةِ وَفِي

الْجَمَاعِ فِي الْحَجِّ وَنَحْوِ ذَلِكَ. فمثلُهُ الْأَمْرُ الَّذِي نَحْنُ ^(١٧) فِيهِ.

والثاني: أنه جائزُ أَخْذُ الْأَخْيَارِ وَمَعَاتِبَةُ الرُّسُولِ بِالْأَمْرِ الْخَفِيفِ الْيَسِيرِ الَّذِي لَا يُؤْخَذُ بِمِثْلِ ذَلِكَ غَيْرُهُ لكَثْرَةِ نِعَمِ اللَّهِ

عَلَيْهِمْ وَعَظَمِ مَنِّهِ عَلَيْهِمْ كَمَا أَوْعَدُوا التَّضَاعُفَ فِي الْعَذَابِ عَلَى مَا كَانَ مِنْ غَيْرِهِ وَعَلَى مَا ذَكَرَ فِي أَمْرِ يُونُسَ ^(١٨) مِنَ

الْعُقُوبَةِ بِمَاءٍ ^(١٩)، لعلَّ ذَلِكَ مِنْ عَظِيمِ خَيْرَاتِ غَيْرِهِ، إِذْ فَارَقَ قَوْمَهُ لِمَا عَايَنَ مِنَ الْمُنَافَكَةِ فِيهِمْ، وَمَا ^(٢٠) قَعَلَ مِثْلَهُ مِنْ أَحَدٍ مَا

يُوصَفُ بِهِ غَيْرُهُ. وكذلك ما عوقِبَ ^(٢١) مُحَمَّدٌ ^(٢٢) فِي مَا خَطَرَ بِبَالِهِ تَقَرُّبُ أَجَلَةِ الْكُفْرَةِ إِشْفَاقاً عَلَيْهِمْ وَجُزْأً عَلَى إِسْلَامِهِمْ

(١) في الأصل: منها إلى، في ط م: عنها لا. (٢) في تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرَأُ هَذِهِ الشَّجَرَةَ﴾ من الآية ٣٥. (٣) ساقطة من ط ع.

(٤) أدرج في ط ع بعدها: في ما بينهما. (٥) من ط م، في الأصل وط ع: ذكر. (٦) أدرج النسخ في ط ع تمة الآية بدل كلمة الآية. (٧) في ط ع: ليغتر. (٨) ساقطة من ط ع. (٩) من ط م وط ع، في الأصل: وكذلك. (١٠) من ط م وط ع، ساقطة من الأصل. (١١) ساقطة من ط م.

(١٢) من ط م، في الأصل وط ع: نعمة. (١٣) في النسخ الثلاث: وجوه أحدها. (١٤) من ط م، في الأصل وط ع: عن ذكر. (١٥) في ط م: عدواً. (١٦) أدرج المحقق في ط ع بعد كلمة ذلك العنوان التالي: تسميته عَصِياناً. (١٧) من ط م وط ع، في الأصل: نعوه. (١٨) ساقطة من ط ع.

(١٩) أدرجت ما في النسخ الثلاث بعد: أحد. (٢٠) من ط م، وط ع في الأصل: عوقِبَ.

وَمَنْ يَتَّبِعْهُمْ^(١)، على ذلك مما لعلَّ مَنْ دُونَهُ لَا يُعَدُّ شَيْءٌ مِنْ خَيْرَاتِهِ بِالَّذِي عُوْتُبَ بِهِ، وبالله التوفيق.

والثالث: أنه لَمَّا عُوْتُبَ بالذي يجوزُ ابتداءُ المحنةِ به ولمثلِهِ خَلَقَهُ حِينَ قَالَ: ﴿لِلْمَلَكَةِ إِنِّي جَائِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيقَةً﴾ [البقرة: ٣٠]، لَكُنْهُ [يُكْرِمُهُ بِالَّذِي]^(٢) عَوْدَ خَلَقَهُ مِنْ تَقْدِيمِ إِحْسَانِهِ وَإِنْعَامِهِ فِي الْإِبْتِلَاءِ^(٣) عَلَى الشَّدَائِدِ وَالشُّرُوبِ، وَإِنْ كَانَ لَهُ التَّقْدِيمُ بِالثَّانِي؛ وَذَلِكَ فِي جُمْلَةٍ قَوْلِهِ: ﴿وَيَبْلُغُهُمْ بِالْحَسَنَاتِ وَالسَّيِّئَاتِ﴾ [الأعراف: ١٦٨] وَقَوْلِهِ: ﴿وَيَبْلُغُهُم بِالْإِسْرِ وَالْخَيْرِ فَتَنَةً وَإِنَّا نَرْجِعُهُمْ﴾ [الأنبياء: ٣٥]، وبالله التوفيق.

وعلى ما [في]^(٤) ذَلِكَ مِنْ مُعَاتِبَةٍ^(٥) غَيْرِهِ الزَّجْرُ عَنِ الْمَعَاصِي وَتَعْظِيمُ خَطَرِهِ فِي الْقُلُوبِ إِذْ جُوزِيَ أَبُو الْبَشَرِ وَأَوَّلُ الرِّسَالِ مِنْهُمْ عَلَى مَا فَضَّلَهُ بِمَا امْتَحَنَ [فِيهِ]^(٦) مَلَائِكَتُهُ بِالْعِلْمِ مِنْهُ وَالسَّجُودِ بِذَلِكَ الْقَدْرِ مِنَ الدَّلِيلِ لِيَعْلَمَ الْخَلْقُ أَنَّهُ لَيْسَ فِي أَمْرِهِ هَوَادَّةٌ وَلَا فِي حُكْمِهِ مُحَابَاةٌ فَيَكُونُونَ أَبَدًا عَلَى حَذَرٍ مِنْ عِقَابِهِ وَالفَرْعُ إِلَيْهِ بِالْعَصْمَةِ عَمَّا يُوجِبُ مَقْتَهُ وَالْأَيُّ يَكْلَهُمْ^(٧) إِلَى أَنْفُسِهِمْ إِذْ عَلِمُوا بِإِبْتِلَاءِ الَّذِي^(٨) ذَكَرْتُ مُحَلَّهُ فِي قُلُوبِهِمْ بِذَلِكَ الْقَدْرِ مِنَ الدَّلِيلِ، وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ.

والثاني^(٩): أَنْ يَكُونَ حَفِظَ النَّهْيِ عَنْهُ، لَكِنَّهُ خَطَرَ بِيَالِهِ [النَّهْيِ عَنْ وَجْهِ]^(١٠) لَا يَلْحَقُهُ فِيهِ وَصْفُ الْعَصِيَانِ، أَوْ نَسِيَ قَوْلَهُ: ﴿فَتَكُونُوا مِنَ الظَّالِمِينَ﴾ [البقرة: ٣٥]. وَقَدْ ذَكَرْنَا النَّهْيَ فِي وَقْتِ الْفِعْلِ؛ وَلَكِنْ يُسَمَّى الْوَصْفُ بِالْفِعْلِ مِنَ [الظُّلْمِ] وَالنَّهْيِ، لَعَلَّهُ سَبَقَ إِلَى وَهْمِهِ غَيْرُ جِهَةِ التَّحْرِيمِ؛ إِذْ يَكُونُ النَّهْيُ عَلَى أَوْجِهِ: أَحَدُهَا: لِلْحَرَمَةِ.

والثاني: نَهْيٌ^(١١) لَمَّا فِيهِ مِنَ الدَّاءِ، وَعَلَيْهِ فِي أَكْلِهِ ضَرَرٌ، وَهَذَا مَعْرُوفٌ فِي الشَّاهِدِ بِمَا عَلَيْهِ الطَّبَاعُ: نَهْيٌ قَوْمٍ عَنْ أَسْيَاءٍ مُحَلَّلَةٍ هِيَ لَهُمْ مَا يُؤْذِي، وَيَضُرُّ، فَيَحْتَمِلُ أَنْ يَسْبِقَ إِلَى وَهْمِهِ ذَلِكَ لِمَا وَعِدَ لَهُ فِي ذَلِكَ مِنْ عَظِيمِ النِّفْعِ، تَحَمُّلٌ^(١٢) مَا خُوفَ بِهِ لِيَصِلَ إِلَى مَا وَعِدَ عَلَى [مَا]^(١٣) سَبَقَ وَجْهَ النَّهْيِ إِلَى مَا وَجَّهَ مِنْ حَيْثُ الضَّرَرُ وَالْمَشَقَّةُ، وَنَسِيَ قَوْلَهُ: ﴿فَتَكُونُوا مِنَ الظَّالِمِينَ﴾ [البقرة: ٣٥]، أَوْ ذَكَرًا، وَعَرَفَا أَنَّ الظُّلْمَ قَدْ يَقَعُ عَلَى الضَّرَرِ كَقَوْلِهِ: ﴿كَلْنَا الْجَنَّتَيْنِ فَبِأَيِّ كَلٍّ أَكَلَاهُمَا وَلَوْ نَزَّلْنَاهُ مَنَاسِكًا﴾ [الكهف: ٣٣] لَمْ^(١٤) يُنْقِصْ مِنْهُ، وَالنَّقْصَانُ فِي النَّفْسِ ضَرَرٌ.

وعلى ذلك فَسَّرَ عَامَّةُ أَهْلِ التَّفْسِيرِ الظُّلْمَ فِي الْقُرْآنِ أَنَّهُ الضَّرَرُ؛ وَاسْمُ الضَّرَرِ يَأْخُذُ ضَرَرَ الدَّاءِ وَضَرَرَ الْمَائِمِ؛ وَإِنْ كَانَ حَقِيقَتُهُ وَضَعُ الشَّيْءِ فِي غَيْرِ مَوْضِعِهِ، وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ.

وقَدْ يَحْتَمِلُ النَّهْيُ أَنْ يُخْرِجَ مُخْرِجَ الْمَنْعِ لِيَكُونَ غَيْرُهُ هُوَ الَّذِي يَبْدَأُ بِهِ، وَيَخُصُّ ذَلِكَ بِهِ لَا عَلَى التَّحْرِيمِ [نَحْوُ]^(١٥) الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ فِي مَا يَمْنَعُ الرَّجُلَ وَلَدَهُ عَنِ التَّائُلِ مِمَّا يَرِيدُ بِهِ غَيْرُهُ لَا عَلَى التَّحْرِيمِ^(١٦). وَإِذَا اخْتَمَلَ ذَا، ثُمَّ بَيَّنَّ لَهُ عَظِيمُ مَا فِي ذَلِكَ مِنَ الْبَرَكَةِ مِنْ غَيْرِ أَنْ عَابَنَ عَدُوَّهُ لِيَعْلَمَ أَنَّ ذَلِكَ [صَنِيعُهُ، وَجَائِزٌ أَنْ سَبَقَ]^(١٧) إِلَيْهِ أَنَّ ذَلِكَ^(١٨) إِمَارَةٌ مَلَكَ أَوْ إِلَهَامٌ فِي النَّفْسِ عَلَى مَا يَكُونُ لكَثِيرٍ مِنَ الْأَخْيَارِ إِلَّا أَنَّهُ مِنْ وَخِي عَدُوٍّ، فَدَعَتْهُ نَفْسُهُ إِلَى الْأَكْلِ، فَيَكُونُ كَالنَّاسِي وَالْجَاهِلِ بِحَقِيقَةِ وَجْهِ النَّهْيِ، وَإِنْ كَانَ تَعَمَّدَ أَكْلَهُ، وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ.

وَالْأَصْلُ فِي هَذَا أَنَّ فَعْلَهُ [فَعَّلَهُ]^(١٩) إِنْ كَانَ عَلَى نِسْيَانِ الْعَهْدِ أَوْ عَلَى الذِّكْرِ لَهُ فَإِنَّ الَّذِي أَصَابَهُ عَقُوبَةٌ، وَإِنْ كَانَ بِالَّذِي يَكُونُ بِهِ الْمَحْنَةُ؛ فَلَوْلَا أَنَّ اللَّهَ [إِنْ]^(٢٠) يَعَاقِبُهُ عَلَى مَا فَعَلَهُ لَمْ يَكُنْ لِيُغَيَّرَ عَلَيْهِ نِعْمَةٌ بِعَذَابٍ أَنْعَمَهَا عَلَيْهِ. وَقَدْ قَالَ: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ لَمْ يَكُ مُغَيِّرًا نِعْمَةً أَنْعَمَهَا عَلَى قَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ﴾ [الأنفال: ٥٣]. وَمَا لَا يَحْتَمِلُ الْعَقُوبَةُ بِالتَّغْيِيرِ لَمْ يَكُنْ لِيَفْعَلَ بَعْدَ وَعْدِهِ ذَلِكَ مَعَ مَا قَدْ اعْتَرَفَا بِالظُّلْمِ إِذْ ﴿قَالَا رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنْفُسَنَا وَإِنْ لَنَا تَتَفَرُّ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾

(١) فِي ط م: يَتَّبِعُهُمْ. (٢) فِي الْأَصْلِ وَط ع: يَكْرِمُهُ وَبِالَّذِي. (٣) مِنْ ط م، فِي الْأَصْلِ وَط ع: الْإِبْتِلَاءُ. (٤) مِنْ ط م وَط ع، سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ. (٥) فِي النُّسخِ الثَّلَاثِ: مُبَالِغَةٌ. (٦) مِنْ ط م. (٧) مِنْ ط م، فِي الْأَصْلِ وَط ع: يَكْلَهُمْ. (٨) فِي الْأَصْلِ وَط ع: مِنَ الدِّينِ، فِي ط م: مِنَ الَّذِي. (٩) الثَّانِي مِنْ وَجْهَيْ تَخْرِيجِ النِّسْيَانِ. (١٠) مِنْ ط م. (١١) مِنْ ط م. (١٢) فِي ط ع: مِنْهُ. (١٣) مِنْ ط ع، فِي الْأَصْلِ وَط م: يَحْتَمِلُ. (١٤) مِنْ ط م. (١٥) فِي ط م: وَلَمْ. (١٦) فِي ط ع: وَنَحْوُ. (١٧) مِنْ ط م وَط ع، سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ. (١٨) فِي ط م: يَسْبِقُ. (١٩) مِنْ ط م وَط ع، سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ. (٢٠) فِي ط م: صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. (٢١) مِنْ ط م.

[الأعراف: ٢٣]، وقد قال الله تعالى: ﴿وَعَصَى آدَمُ رَبَّهُ فَغَوَى﴾ [طه: ١٢١]، وقد كان قال لهما ﴿فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ﴾ [البقرة: ٣٥]؛ فكان ما يلقي به وجهان:

أحدهما: أن ذلك لم يُزل عنهما اسم الإيمان ولا دُعياً^(١) إليه بعدُ ليفعل لهما ذلك. ثبت أنه لا كلُّ ذنبٍ يُزيلُ اسمَ الإيمان، وأن [الذنوب لا يُحَقِّقُ فيها]^(٢) الكذب في ما اعتقدَ ألا يعصي الله في شيء، وفي ذلك فسادُ أهل الخوارج والمعتزلة وبيان أن قوله: ﴿وَمَنْ يَعِصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ نَارًا كَالْحَلْدِ أَكْ﴾ [النساء: ١٤] ليس على كل عصيان، ولا الوعيدُ بالظلم المطلق يوجِّه كلَّ ظلم وكلَّ عصيانٍ وغواية، بل يلزمُ به تقسيم^(٣) هذه الحروف على ما يليقُ به. ومن يريدُ بها الجمعَ في كلِّ الآثام^(٤) خارجٌ عن المعروف في أحكام الله في أهل المآثم.

والثاني: أنه قد عُوقِبَ بوجوه لا يُوجب^(٥) جزءٌ منها بما يُسمِّيهِ المعتزلة كبيرةً، بل يُزيلُ اسمَ الإيمان من نحو شرب قطرة من الخمر [أو قذف]^(٦) محصنة أو أخذ عشرة دراهم من مالٍ آخر، وكذلك فعل أولاد يعقوب. ثم لم يَجْتَرِأ أحدٌ على دعوى خروج [من ذكرته]^(٧) من دين الله، لزم بطلان قولهم: إن الصغيرة لا يجوزُ في الحكمة التعذيبُ عليها ولا الكبيرة العفو عنها. وقد كان عَذَّبَ آدم عليه السلام بأنواع العذاب لما لو لم يكن ما أظهر فعلهما على رؤوس الخلائق لكان عظيماً.

ثم^(٨) اختلف في الوجوه الذي يلقي؛ منهم من يقول: لما كان من صلبه من الكفرة، وهم ليسوا بأهل الجنة. وقيل: رحمة للخلق لئلا يتأسوا، ولا يُزيل الولاية بكلِّ ذنب. وقيل: بلياً لتنبية^(٩) الخلق بهما ألا يقوم أحدٌ بتعاهد نفسه عما يُدْمُ إليه إذا وكل نفسه إليه، فيكون ذلك سبباً لجزر الخلق عن النظر إلى أنفسهم في شيء من الخير والفرج إليه بالعصمة عن كل شيء. وقيل: يلقي بحق المحنة إذ هي ترد صاحبها بين اللذات والآلام وبين أحوال مختلفة لا يحتمل أن يصبر [عليها]^(١٠) بحيث يأمن الزلزل، وإنما ذلك بحفظ الله ومَنِّه لا بتدبير أحد وجهه، وإن كان الله تعالى يوفق على قدر الجهد، ويغصم على قدر^(١١) الرغبة إليه والإغتصام به، ولا قوة إلا بالله.

وليس بنا حاجة إلى ذكر حكمة الرِّثَّةِ إذ^(١٢) كانت نفسه مجبولة على حبه باعته إلى مثله لولا نعمة الرب كما قال يوسف عليه السلام: ﴿وَمَا أَتَيْنُ نَفْسِي إِلَّا النَّفْسَ لَأَمَّارَةً بَأْسُوهُ إِلَّا مَا رَحِمَ رَبِّي﴾ [يوسف: ٥٣] الآية^(١٣)، وقال: ﴿وَلَا تَكِبُّ كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهَا﴾ [الأنعام: ١٦٤].

ثم^(١٤) اختلف في ماهية الشجرة: قيل: بأنها^(١٥) شجرة العنب، وجعل للشيطان فيها نصيباً مما يلقي به أبو البشر وأمه. وقيل: [الحنطة: فيها]^(١٦) جعل غذاء ولديه ليبدل^(١٧) بالراحة الكد وبالنعمة^(١٨) البؤس. وقيل: شجرة العلم إذ بدت سؤاتهما، فعلمتا بذلك ما لم يسبق لهما في ذلك، وفزعا إلى ما يُستتران به من الوري.

فالأصل أن هذا نوع ما يُعلم بالخبر^(١٩) من عند عالم الغيب. وليس بنا إلى تعرف حقيقته^(٢٠) حاجة، وإنما علينا معرفة قدر المعصية، فتغصم بالله عنها، والطاعة فرغ^(٢١) فيها، وبالله العصمة.

والأصل فيه أن الله تعالى فرق بين دار المحنة ودار الجزاء؛ إذ الجمع بينهما يُزيل البُلُو، ويكثف الغطاء؛ فجعل اللذيذ الذي لا راحة فيه والمولم الذي لا تنقيص فيه جزاء والتردد بينهما^(٢٢) محنة، ولا قوة إلا بالله.

(١) من ط م، في الأصل: داعياً، في ط ع: راغباً. (٢) من ط م، في الأصل: الذنوب لا تحقق فيه، في ط ع: الذنب لا تحقق فيه. (٣) في ط ع: تفسير. (٤) من ط ع، في الأصل: الأيام، في ط م: الآثام. (٥) في ط م: يجب. (٦) من ط م وط ع، في الأصل: وقذف. (٧) من ط م. (٨) ادرج المحقق في ط ع قبل كلمة ثم العبارة التالية: اختلاف في الوجه الذي يلقي. (٩) في الأصل وط ع: لتنبية، في ط م: لتنبية. (١٠) ساقطة من النسخ الثلاث. (١١) ساقطة من ط ع. (١٢) من ط م، في الأصل وط ع: إذا. (١٣) ادرج الناسخ في ط ع تمة الآية بدل كلمة الآية. (١٤) ادرج المحقق في ط ع قبل كلمة ثم العنوان التالي: ماهية الشجرة. (١٥) من ط م، في الأصل وط ع: بأنه. (١٦) من ط م، في الأصل وط ع: حنطة فيما. (١٧) من ط م، في الأصل وط ع: لبدل. (١٨) من ط م: في الأصل وط ع: وبالنعمة. (١٩) من ط م وط ع، في الأصل: الخير. (٢٠) من ط م وط ع، في الأصل: حقيقة. (٢١) من ط م وط ع، في الأصل: فرغ. (٢٢) من ط م، في الأصل وط ع: منها.

وقوله^(١) تعالى: ﴿فَتَكُونُ مِنَ الظَّالِمِينَ﴾ أي تصيرا ٩/ ١- منهم، وكذلك القول في إبليس: ﴿وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ﴾ [البقرة: ٣٤] أي صار منهم، ويَحْتَمَلُ مِمَّنْ يكونون كذلك إذ^(٢) في عِلْمِ الله أنهم يصيرون مِمَّنْ في عِلْمِ الله كذلك مع جواز القول بلا تحقيق آخر كقولوه: ﴿فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ﴾ [المؤمنين: ١٤] لا أن تم خالق غيره.

ثم اختلف في الوجه الذي أوصل إبليس إليه الوسوسة: فقال الحسن: (كان آدم عليه السلام في السماء، وإبليس في الأرض، ولكنه أوصل إليه بالسبب الذي جعل الله لذلك). وقال قوم: كان خاطبه في رأس حية.

وقيل: كان^(٣) تصور بغير [الصورة التي كان عليها عند]^(٤) قوله: ﴿إِنَّ هَذَا عَدُوٌّ لَكَ وَلِزَوْجِكَ﴾ [طه: ١١٧] الآية، فاعتر به، ولو عرفه لما اعتر به بعد [أن]^(٥) حذره الله عنه. والله أعلم كيف كان ذلك.

[وعلى ذلك]^(٦) اختلف في الوجوه التي يؤسوس إلى بني آدم: منهم من يقول: يجري بين الجلد واللحم كما يجري الدم^(٧)، فيقابل وجه بصرو بقلبه، فيقذف فيه. ومنهم من يقول: هو بحيث جعلت له قوة إيصال الخطر بباله والقذف في قلبه من الوجه الذي جعل له، وذلك لا يعلمه البشر. ومنهم من يقول: إن النفس كأنها سيالة في الجسد دائرة في جميع الآفاق، لولا الجسد الذي كان يحبسها لكان له الانتشار على ما يظهر^(٨) في حال النوم عند سكون جسده، ومن ذلك سلطان فكرة الرجل [على]^(٩) من في أقصى بقاع الأرض حتى يصير له كالمعاین، ففي ذلك يكون قدح وقذفه.

ونحن نقول، وبالله التوفيق: إنا لا نعلم حقيقة كيفية ذلك، لكن الله تعالى جعل للحق أعلاماً وكذلك للباطل. وكل معنى يدعو إلى الباطل، ويحجب عن الحق، فهو عمل الشيطان؛ يجب التعود منه والفرغ إليه. وإن لم يعلم حقيقة كيفية ذلك؛ قال الله تعالى: ﴿وَأَمَّا يَزْعَمَنَّ مِنَ الشَّيْطَانِ نَزْعٌ فَاسْتَوِذْ بِاللَّهِ﴾ [الأعراف: ٢٠٠] وفصلت: ٣٦، وقال الله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ اتَّقَوْا إِذَا مَسَّهُمْ خَلْقٌ مِنَ الشَّيْطَانِ تَذَكَّرُوا﴾ [الأعراف: ٢٠١]. وقال الحسن في قوله: ﴿مَا تَنَكَّرَ بِكُمْ عَنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ إِلَّا أَنْ تَكُونُوا مَلَكًا أَوْ تَكُونُوا مِنَ الْغَالِينَ﴾ [الأعراف: ٢٠]. (وقد علم آدم أن الملائكة أفضل، وقد علم أن لا خلوة يكون معه، وقد أخبر أنه يموت، وقد علم أنه لا يكون ملكاً، وقد خلق من طين والملائكة من نور، ولكن يكون على فضل الملائكة).

﴿وَقَسَمَهُمَا﴾ [الأعراف: ٢١] حلف لهما في [وسوسته أنه يقول ذلك عن نصيحة]^(١٠)، فتابعه في الأكل لا على القبول منه ما ذكر؛ إذ لو كان عن قبول [لكان ذلك أعظم]^(١١) من الأكل، ولكن أكلاً على الشهوة وأتباع الهوى. ولو صدقاه في ذلك لكفرا، وكان هذا أعظم من الأكل، ولم يقل لهما ذلك فيها لأجل ذلك الشيء^(١٢)؛ وذلك كما يقول رجل لآخر في شيء يقتل عليه أو يقطع [له]^(١٣): لو فعلت لا تفعل^(١٤) بك ذلك^(١٥)، فيقدم عليه. إنه [يقدم]^(١٦) لشهوته لا على التصديق له في ذلك. وكذا من يذكر أحداً بمثل^(١٧) امرأة يحبها وإيثارها إياه، فيأتيها بشهوة لا بتصديق الآخر. فمثله أمر آدم في ما وسوس إليه الشيطان.

وهذا الذي يذكر الحسن يوجب أن يكون آدم كان يعلم أن ذلك من الشيطان عدو. وذلك إقدام^(١٨) على إثمه ما ذكر على ما يصف أنه كان يعلم [أنه]^(١٩) أمر فطيع^(٢٠) يوجب فعله على العلم بالنهي أنه لا ينال به خيراً، ولا يصل بذلك إلى

(١) هذه العبارة: وقوله تعالى: ﴿فَتَكُونُ مِنَ الظَّالِمِينَ﴾... الوسوسة أدرج بدلاً منها في طع العنوان التالي: اختلاف في الوجه الذي أوصل إبليس إليه الوسوسة. ثم الأصل أن معرفة موت البشر وما عنه خلق كل شيء إنما هو. (٢) من ط م، في الأصل: إن. (٣) ساقطة من ط م. (٤) من ط م، في الأصل وطع: صورة كان عند. (٥) من ط م وطع، ساقطة من الأصل. (٦) من ط م، وأدرج في طع بدلاً عنها العنوان التالي: كيف كان ذلك. (٧) إشارة إلى الحديث الشريف: يجري في الإنسان بين الجلد واللحم مجرى الدم [البخاري ٧١٧١]، انظر أيضاً في ما سيرد من بيان اختلاف العلماء في الشيطان وسلطانته. (٨) من ط م وطع، في الأصل: ظهر. (٩) من ط م. (١٠) من ط م، في الأصل: وسوسة أنه يقول ذلك عن نصحه، في طع: وسوسته عن نصحه. (١١) من ط م، في الأصل: كان ذلك أعظم، في ط م: كان أعظم. (١٢) من ط م، في الأصل وطع: شيء. (١٣) من ط م. (١٤) من ط م، في الأصل وطع: تفعل. (١٥) من ط م، في الأصل وطع: ولك. (١٦) من ط م وطع، ساقطة من الأصل. (١٧) من ط م، في الأصل وطع: مثل. (١٨) من ط م. (١٩) من ط م، في الأصل وطع: قطع.

فضل، بل [أتبع] ^(١) الشيطان بما هوى، واشتهى. وهذا لو كان شهده كان فظيماً أن يدعيه على أبي البشر ومن قد فضله الله تعالى بالذي سبق ذكره، بل لو قيل له: إنه لو لم ^(٢) يكن علم من عدوه أو إلهام على ما يكون للأخيار أو كان أسمع [عن غير الصورة التي رآها من قبل كان] ^(٣) أقرب وأحق أن يظن به من أن يذكر الذي ذكر.

ومتى يكون الإقدام [لجهة يجرى لا] ^(٤) على طمع في ذلك، بل لا يُتكر أن يكون له، ولكن على ما يتنا، وليس من ذلك الوجه الوحشة في الدين.

ثم قد ذكر ملكين؛ والكلام في الفضل وغير الفضل على قوله لا معنى له؛ لأنه يجعل فعلهم جبراً ^(٥)، ومن فعله جبراً ^(٦) لا ترتفع درجته، ولا يعلو قدره. ثم يجعل الفضل لهم بالخلقة فكيف كان يطمع في ذلك ولم يكن هو يخلقهم؟ ولهذا أنكر أن يكون ^(٧) منهم عصيان؛ إذ خلقوا من نور. ومن لا يعصي بالخلقة فإنه لا يُحمد. ولو كان يجب الحمد [به] لوجب ^(٨) في كل موات وكل حيوان لا يعصي بالخلقة. وذلك بعيد.

وجائز، أن يكون آدم ^(٩) طمع أن يكونا ملكين بأن يجعل على ما عليه صنعهم من العصمة والائتقاف بذكر الله وطاعته عن جميع الشهوات. والله قادر على أن يجعل البشر على ذلك؛ وذلك ما يوجد فيهم من معصوم ومخدول ليُعلم أن الخلقة لا توجب شيئاً مما ذكر. ولا قوة إلا بالله.

ثم الأصل أن معرفة موت البشر وما عنه خلق كل شيء، إنما هو سمعي، ليس هو حسياً، ولا في الجوهر دليل الفناء. والله تعالى أن يُميت من شاء [ويُحيي من شاء] ^(١٠).

فقول الحسن، إنه علم، ذلك: ثبت بشبات الخبر عن الله تعالى، ينتهي إليه، أنه كان بلغه في ذلك. وكذلك أمر الملائكة وحال [الأضداد ومحب] ^(١١) الذكر وظهور العصمة تُعرف بالمحبة والمشاهدة بمنها، ولا قوة إلا بالله.

ثم ذكر الحسن في خلال ذلك أن آدم ^(١٢) قد علم أن الملائكة لا يموتون. لا أدري ما هذا؟ أهو عقد اعتقد؟ أم جرى على لسانه؟ [لأن مثل هذا] ^(١٣) لا يعلم إلا بما لا يرتاب في ذلك أنه جاء عن الله تعالى، ولا قوة إلا بالله.

وقوله تعالى: ﴿فَأَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِ إِذْ قَالَ لَهُمْ أَخَايَ الْيَاسِقِينَ إِنِّي إِلَهُكُمْ الْأَعْلَىٰ ۖ قَدْ أُتِيَ بِالْحَقِّ مِنْ رَبِّي ۖ وَأَنْتُمْ قَوْمٌ مُّجِرُونَ﴾ ^(١٤) أي دعاهما، وزين لهما إلى سبب الزلة والإخراج منها، لا أن تولي هو إخراجهما وإزالتهما، وقد ذكرنا [أنه قد تسمى] ^(١٥) الأشياء باسم أسبابها والأسباب باسم الأشياء، وذلك ظاهر معروف في اللغة غير معتنج تسمية الشيء باسم سببه، والله أعلم.

وقوله: ﴿فَأَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِ إِذْ قَالَ لَهُمْ أَخَايَ الْيَاسِقِينَ إِنِّي إِلَهُكُمْ الْأَعْلَىٰ ۖ قَدْ أُتِيَ بِالْحَقِّ مِنْ رَبِّي ۖ وَأَنْتُمْ قَوْمٌ مُّجِرُونَ﴾ ^(١٦) التي أنزلها الله تعالى فيها، وأباح لهما التناول مما ^(١٧) فيه.

ثم اختلف في وسوسة الشيطان لآدم وحواء ^(١٨) فيم كان؟ ومن أين كان؟ ولماذا كان؟ قيل: إنه كان في السماء فوسوس إليهما من رأس الحية حسداً منه لما رآهما يتقلبان في نعيم ^(١٩) الله، ويتنعمان فيه، فاشتد ذلك عليه، وقيل: إنه كان في الدنيا، فوسوس لهما من بُعد، والله أعلم.

ثم ^(٢٠) اختلف في الشيطان؛ أله سلطان على القلوب؟ أم يوسوس في صدورهم من بُعد؟ فقال بعضهم: له سلطان على القلب على ما جاء [في الحديث الشريف] ^(٢١): أنه يجري في الإنسان بين الجلد واللحم مجرى الدم [البخاري ٧١٧١]

(١) من ط م وطع، ساقطة من الأصل. (٢) ساقطة من ط م. (٣) في الأصل: على الصورة التي أراها من كان، في ط م: على غير الصورة التي أراها من قبل كان، في طع: عن الصورة التي أراها من قبل كان. (٤) في ط م: بجهة بخير لا. (٥) من ط م، في الأصل وطع: خيراً. (٦) من ط م، في الأصل وطع: خيراً. (٧) من ط م وطع، في الأصل: يقول. (٨) من ط م، في الأصل وطع: ليجب، والضمير في به يعود إلى الفضل. (٩) من ط م وطع، ساقطة من الأصل. (١٠) من طع، في الأصل: الأضداد محبة، في ط م: الاغذاء ومحبة. (١١) من طع، في الأصل: لأنه مثله لا، في ط م: لأن مثله لا. (١٢) في ط م: أي. (١٣) من ط م، في الأصل وطع: أن قد يسمى. (١٤) في النسخ الثلاث: والنعيم. (١٥) من ط م، في الأصل وطع: فيما. (١٦) في النسخ الثلاث: نعم. (١٧) أدرج في طع قبل: ثم العنوان التالي: اختلف في الشيطان. (١٨) ساقطة من النسخ الثلاث.

وقيل: إنه لا سلطان له على القلوب، ولكنه يقذف فيهم من البعد، ويدعوهم إلى الشرّ بآثار تُرى في الإنسان من الأحوال من حال الخير والشرّ؛ وكأن تلك الأحوال ظاهرة من أثر الخير والشرّ. فإذا رأى ذلك فعند ذلك يوسوس، ويدعوه إلى الشرّ. وعلى ذلك قوله ﷺ: ﴿وَمَا كَانَ لِيَ عَلَيْكُمْ مِنْ سُلْطَانٍ إِلَّا أَنْ دَعَوْتُكُمْ﴾ [إبراهيم: ٢٢]؛ أخبر أنه لا سلطان له علينا سوى الدعاء لنا. وهو لا يُشَبَّه. والله أعلم.

ثم قيل في مَنْ عصى ربه: أليس قد أطاع الشيطان؟ قيل: بلى. فإن قيل^(٢): فإذا أطاع الشيطان ألا^(٣) كفر؟ قيل: [لا]^(٤) لأنه ليس يقصد قصد طاعة الشيطان، وإنما يكفر بقصد طاعة الشيطان، وإن كان في عصيان الرب طاعته. وكذلك روي عن أبي حنيفة رحمه الله أنه سُئِلَ عَنْ ذَلِكَ، فَأَجَابَ بِمِثْلِ هَذَا الْجَوَابِ.

والأصل أن الفعل الذي يُبَلَى له ليس هو لنفسه فعل الطاعة للشيطان ليصير به مطيعاً؛ إنما يجعله طاعة القصد بأن يجعله طاعة له. وقد زال ذلك، وإن سُرَّ هو به، وقَرِحَ كما^(٥) سُرَّ بزوال السرور عنهما واللذة، وإن كان بفعل مَنْ لا يجوز وصف مَنْ فعل ذلك بطاعة الشيطان، ولا قوة إلا بالله.

وقوله: ﴿وَقُلْنَا أَهْبِطُوا﴾ قيل: الهبوط^(٦) النزول في موضع كقوله: ﴿أَهْبِطُوا بِضُرَّكُمْ﴾ [البقرة: ٦١] أي انزلوا فيه. ويَحْتَمِلُ الهبوط منها أنه النزول من المكان المرتفع إلى المنحدر والدُّونِ مِنَ الْمَكَانِ.

وقوله: ﴿بِمُكْرٍ لِبَعْضٍ عَدُوٍّ﴾، قيل: يعني إبليس وأولاده [وآدم وأولاده]^(٧) بعضهم لبعض عَدُوٌّ، والعداوة في ما بيننا وبين الحَيَّاتِ^(٨) عداوة طبع، والعداوة التي بيننا^(٩) وبين إبليس عداوة اختيار وأمر؛ إذ الطبع ينفر عن كُلِّ مُؤْذٍ وَمُضِرٍّ، وبالله التوفيق.

وقوله: ﴿وَلَكُمْ فِي الْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ﴾ تَقْرُونَ فيها كقوله: ﴿جَعَلْ لَكُمْ الْأَرْضَ قَرَارًا﴾ [غافر: ٦٤].

وقوله: ﴿وَنَتَّبِعْ إِلَّا جِبْنَ﴾ أي متاعاً لكم لا نقضاء آجالكم. ويَحْتَمِلُ متاعاً لكم لا نقضاء الدنيا وانقطاعها.

الآية ٣٧ وقوله: ﴿فَلَنَلْقَىٰ آدَمَ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَةً﴾ أي أخذ. وقوله: ﴿فَنَابَّ عَلَيْهِ﴾ قيل: [إن]^(١١) فيه وجوهاً: قيل: ﴿فَنَابَّ عَلَيْهِ﴾ أي وَقَّ لهُ التوبة، وهداه إليها، كقوله: ﴿فَنَابَّ عَلَيْهِمْ لِتُوبَتِهِمْ﴾ [التوبة: ١١٨] أي وَقَّ لَهُمُ التوبة، فتابوا. وقيل: خلق فعل التوبة منه، فتاب، كما قلنا في قوله: ٩ - ب/ هداة إليها، فتاب؛ أي خلق فعل الإهتداء [منه]^(١٢) فافتدى. وقيل: تاب عليه؛ أي تجاوز. وقيل: إن التوبة هي الرجوع؛ [رجع آدم عن عصيائه]^(١٣) فرجع هو إلى الغفران والتجاوز، وبعضه قريب من بعض.

وفي الآية^(١٤): أنه إنما تاب عليه لكلمات تلقاها من ربه. والآية تنقضي على المعتزلة قولهم؛ لأنهم يقولون: إن من ارتكب صغيرة فهو مغفور له لا يحتاج إلى الدعاء ولا إلى التوبة. فأدّم ﷺ دعا بكلمات تلقاها منه^(١٥) فتاب عليه. ولو كان مغفوراً له ما ارتكب لكأن الدعاء [فضلاً وتكلفاً]^(١٦) وبالله التوفيق.

والكلمات هي ما ذُكِرَتْ في سورة أخرى: ﴿رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنْفُسَنَا وَإِنْ لَمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا﴾ [الأعراف: ٢٣] الآية^(١٧).

وقوله: ﴿إِنَّهُ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ﴾ أي قابل التوبة، وقيل: [أي]^(١٨) موقف للتوبة وهاهنا [لها]^(١٩) لقوله: ﴿غَافِرِ الذَّنْبِ وَقَابِلِ التَّوْبِ﴾ [غافر: ٣] وقد ذكرنا في قوله: ﴿فَنَابَّ عَلَيْهِ﴾ ما احتُمِلَ فِيهِ ﴿الرَّحِيمُ﴾ بالمؤمنين ورحيم بالتائبين.

(١) أدرج في طع قبل هذه الكلمة العنوان التالي: في من عصى ربه. (٢) من ط م، في الأصل وطع: قال. (٣) في الأصل وطع: أن لا. (٤) من ط م. (٥) من ط م، في الأصل وطع: كلما. (٦) في ط م: الهبوط هو. (٧) من ط م وطع، ساقطة من الأصل. (٨) من ط م وطع، في الأصل: الحياة. (٩) في ط م: وبينهم ظاهرة. وقيل: وبين الحياة التي حملت إبليس حتى وسوس لهما من ذوابتها. فهذا لا يعلم إلا بالسمع، إذ ليس في الكتاب ذلك غير أن العداوة بيننا. (١٠) من ط م، في الأصل وطع: وقيل. (١١) من ط م. (١٢) من ط م، في الأصل: راجع آدم عن عصيانه، في طع: رجع آدم من عصيانه. (١٣) أدرج في طع بعدها: آية. (١٤) من ط م، في الأصل وطع: عنه. (١٥) من ط م، في الأصل وطع: فضل وتكلف. (١٦) أدرجت في طع تنمة الآية بدل كلمة الآية. (١٧) من ط م. (١٨) من ط م. (١٩) من ط م.

الآية ٢٨

وقوله: ﴿فَلَمَّا أَهْبَطُوا مِنْهَا جِئِمًا﴾ ذكر هبوطهم جميعاً، فإذا هبطوا فَرَادَى لم يَخْرُجُوا مِنَ الْأَمْرِ، بل كانوا في الأمر، [فَدَلَّ أَنْ الْجَمْعَ فِي الْأَمْرِ] ^(١) والذكر لا يُصَيِّرُ الْجَمْعَ فِي الْفِعْلِ شَرْطًا.

وقوله: ﴿فَلَمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هَذِي﴾ أي لَيَأْتِيَنَّكُمْ. وهذا جائز في اللغة. [وقوله] ^(٢): ﴿فَمَنْ تَبِعَ هُدَايَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ أي مَنْ تَبِعَ هُدَايَ، وداوَمَهُ ^(٣) حتى مات ﴿فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ وكذلك قوله: ﴿فَمَنْ تَبِعَ هُدَايَ فَلَا يَغِيظُ﴾ في الدنيا ﴿وَلَا يَسْتَفْئِي﴾ [طه: ١٢٣] في الآخرة إذا مات عليه.

الآية ٢٩

وهذه الآية والتي تليها: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا أُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ تنقُصُ على الْجَهَنَّمِ لأنهم يقولون بفناء الجنة والنار وانقطاع ما فيها. فلو كانت الجنة تفتى، وينقطع ما فيها، لكان فيها خوف وحزن؛ لأن مَنْ خاف ^(٤) في الدنيا زوال النعمة عنه وقوتها يحزن [عليه] ^(٥) وَيَنْقُصُهُ ذَلِكَ. ولذلك وصف الدنيا بالخوف والحزن لما يزول [نعيمها] ^(٦)، ولا تبقى. فأخبره، ﴿أَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ فِيهَا﴾ [أي] ^(٧) خوف التبعة ^(٨)، ولا حزن؛ أي حزن فوات النعمة. ﴿وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ دل أنها باقية، وأن نعيمها دائم ^(٩)، لا يزول.

وكذلك أخبره ﴿أَنْ الْكَفَارَ فِي النَّارِ خَالِدُونَ وَأَنْ عَذَابَهَا أَلِيمٌ شَدِيدٌ فَلَوْ كَانَ لَهُمْ رَجَاءُ النِّجَاةِ مِنْهَا﴾ [لَخَفَّ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ، وَهَانَ؛ لِأَنْ مَنْ عَوَّيَ فِي الدُّنْيَا بِعُقُوبَةٍ، وَلَهُ رَجَاءُ النِّجَاةِ مِنْهَا] ^(١٠) هَانَ ذَلِكَ عَلَيْهِ، [وَحَفَّ] ^(١١)، وبالله التوفيق.

الآية ٤٠

وقوله: ﴿يَتَّبِعْ إِسْرَءِيلَ أَذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ﴾ يَحْتَمِلُ وجوهاً: يَحْتَمِلُ قوله ﴿أَذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي﴾ خَصَّصْتُ لَكُمْ دُونَ غَيْرِكُمْ مِنْ نَحْوِ مَا جَعَلْتُ مِنْكُمْ الْأَنْبِيَاءَ وَالْمُلُوكَ إِذْ جَعَلْتُ فِيكُمْ أَنْبِيَاءَ كَقَوْلِهِ: ﴿وَجَعَلْتُكُمْ مَلَائِكَةً وَمَآئِدًا مِنْ الْأَنْبِيَاءِ﴾ [المائدة: ٢٠] وَيَحْتَمِلُ ﴿أَذْكُرُوا نِعْمَتِيَ﴾ يعني النجاة مِنْ فِرْعَوْنَ حِينَ كَانَ يَسْتَعِيدُّكُمْ، وَيَسْتَحْدِثُكُمْ وَيَسْتَحْيِي نِسَاءَكُمْ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَقُولُونَ أَبْنَاءُكُمْ لَسَنَحْنُوهُمْ نِسَاءَكُمْ﴾ [الأعراف: ١٤١] الآية ^(١٢). وَيَحْتَمِلُ ﴿أَذْكُرُوا نِعْمَتِيَ﴾ مِنْ نَحْوِ مَا أَعْطَاهُمْ الْمَنَ وَالسُّلْوَى وَتَظْلِيلَ الْغَمَامِ وَغَيْرَ ذَلِكَ مِنْ دُونِ غَيْرِهِمْ.

وقيل: نعمته محمد ﷺ بعته ^(١٣) وقت اختلافهم في الدين وتفرقهم في ما كان عليه من ماضٍ مِنَ النَّبِيِّ لِيَذْلُكُمُ عَلَى الْحَقِّ مِنْ ذَلِكَ، وَيُؤَلَّفَ بَيْنَهُمُ بِالْبَيِّنَاتِ كَمَا أَحْوَجَهُمُ الْاِخْتِلَافُ إِلَى مَنْ يَقُومُ ^(١٤) بِذَلِكَ مِنْ وَجْهِ يُعْلَمُ صَدَقَهُ فِي ذَلِكَ، فَبَعَثَ [الله] ^(١٥) رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نِعْمَةً مِنْهُ عَلَيْهِمْ؛ إِذْ بَطَاعَتُهُ نَجَاتُهُمْ، وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ.

وَيَحْتَمِلُ ﴿أَذْكُرُوا نِعْمَتِيَ﴾ أَي وَجَّهُوا شُكْرَ نِعْمَتِي إِلَيَّ، وَلَا تُوجِّهُوهَا إِلَى غَيْرِي. فَإِنْ كَانَ هَذَا الْمُرَادُ فَهُمْ وَغَيْرُهُمْ فِيهِ سَوَاءٌ: [إِذْ عَلَى] ^(١٦) كُلِّ مُنْعَمٍ عَلَيْهِ أَنْ يُوَجِّهَ شُكْرَ نِعْمِهِ إِلَى رَبِّهِ. وَكَانَ الْأَمْرُ بِذِكْرِ النِّعْمَةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، أَمْرًا ^(١٧) بِعِرْفَانِهَا فِي الْقَلْبِ أَنَّهَا مِثْلُ لَا الذِّكْرَ بِاللِّسَانِ؛ إِذْ لَا سَبِيلَ إِلَى ذِكْرِ كُلِّ مَا أَنْعَمَ عَلَيْهِ سِوَى الْإِغْتِرَافِ بِالْعَجْزِ عَنْ آدَاءِ شُكْرِ وَاحِدَةٍ مِنْهَا طَوَالَ عُثُرِهِ.

وقوله: ﴿وَأَوْفُوا بِعَهْدِي﴾، قد ذكرنا في ما تقدَّم ^(١٨) أَنَّ عَهْدَ اللَّهِ عَلَى وَجْهَيْنِ ^(١٩): عَهْدُ خَلْقِهِ لِمَا جَعَلَ فِي خَلْقِهِ كُلِّ أَحَدٍ دَلَالًا تَدُلُّ عَلَى مَعْرِفَتِهِ وَتَوْحِيدِهِ وَأَنَّهُ لَمْ يَخْلُقْهُ لِلْعَبَثِ، وَلَا يَتْرُكُهُ سُدىً، وَعَهْدُ رِسَالَةِ عَلَى السَّنَنِ الرَّسْلِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنِّي مَعَكُمْ لَئِنْ أَقَمْتُمُ الصَّلَاةَ وَآتَيْتُمُ الزَّكَاةَ وَآمَنْتُمْ بِرُسُلِي﴾ ^(٢٠) [المائدة: ١٢] وَكَقَوْلِهِ: ﴿وَلَقَدْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَءِيلَ﴾ [المائدة: ١٢] [الآية وكقولوه] ^(٢١) ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ﴾ [آل عمران: ٨٧] الآية. [وكقولوه: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَءِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ﴾ [البقرة: ٨٣]] ^(٢٢).

(١) من ط م. (٢) من ط م و ط ع. ساقطة من الأصل. (٣) في الأصل: ودام، في ط م و ط ع: ودام عليه. (٤) من ط م و ط ع، في الأصل: خالف. (٥) من ط م و ط ع، ساقطة من الأصل. (٦) من ط م. (٧) من ط م. (٨) في ط م: النعمة. (٩) في ط ع: دائمة. (١٠) من ط م. (١١) من ط م. (١٢) ساقطة من ط ع. (١٣) من ط ع، في الأصل و ط م: بعث. (١٤) من ط م، في الأصل و ط ع: يقول. (١٥) من ط ع. (١٦) في ط م: وعلى كل. (١٧) من ط م، في الأصل و ط ع: أمر. (١٨) ذلك في تفسير الآية: ٢٧. (١٩) من ط م و ط ع، في الأصل: توجيهم. (٢٠) أدرجت في ط ع الآية كاملة بدل تقسيمها وإدراج القسم الثاني منها قبل الأول: كقوله تعالى: ﴿إِنِّي مَعَكُمْ﴾ قبل وكقولوه ﴿وَلَقَدْ أَخَذَ اللَّهُ﴾. (٢١) من ط م و ط ع، ساقطة من الأصل. (٢٢) من ط ع.

وقوله تعالى: ﴿أَوْفِ بِعَهْدِكُمْ﴾ الذي وعدتكم وهو الجنة كقوليه تعالى: ﴿لَا كُفْرَ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ جَنَاحُ﴾ [المائدة: ١٢] ويُقال: ﴿وَأَوْفُوا بِعَهْدِكُمْ﴾ أي أدوا ما فرضت عليكم من فرائض، وَجْهوا إليَّ شكر نعمتي ولا تشكروا غيري ويكون ﴿وَأَوْفُوا بِعَهْدِكُمْ﴾^(١) الذي أخذ على النبيين بقوله: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ آلِ إِبْرَاهِيمَ﴾ [آل عمران: ٨١] الآية، ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ١٨٧] فيكون عهده تبليغ ما بين في كتبهم من بعث محمد ﷺ والإقرار به والنصر له إذ بعث محمد ﷺ.

وقوله ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا أَهْوَاءَ قَوْمٍ قَدْ وَفَّيْتُمُوهُمْ﴾ أي اخشوا سلطانهم وقدرتهم. وقيل: اخشوا عذابهم ونقمتي. وقيل: اخشوا نقض عهدي وكتمان بعث^(٢) نبيي محمد ﷺ.

الآية ٤١

وقوله: ﴿وَمَا آتَاكُمْ بِمَا أَنْزَلْتُ مُصَدِّقًا لِمَا مَعَكُمْ﴾ على نبيي محمد ﷺ من القرآن ﴿مُصَدِّقًا لِمَا مَعَكُمْ﴾ من الكتب من التوراة والإنجيل وغيرهما، وهم قد عرفوا موافقة كتبهم؛ إذ لم يتكلفوا جمع هذا إلى كتبهم ومقابلة بعض ببعض. أو يحتمل قوله: ﴿مُصَدِّقًا﴾ أي موافقاً ﴿لِمَا مَعَكُمْ﴾ من الكتب. وليس كما قال صنف من الكفرة، وهم الصابئون: إن الإنجيل نزل بالرخص، والتوراة نزلت بالشدائد، فقالوا باثنين لما لم يروا نزول الكتب: بعضها على الرخص وبعضها على الشدائد من واحد حكمه. فقال ﷺ: ﴿مُصَدِّقًا﴾ أي موافقاً للكتب، وإنها إنما نزلت من واحد لا شريك له، وإن كان فيه شائد ورخص؛ إذ الله أن ينهي هذا عن شيء، ويأمر آخر، وينهي في وقت، ويأمر به في وقت، وليس فيه^(٣) خروج عن الحكمة؛ [إنما الخروج عن الحكمة]^(٤) أن يأمر أحداً، وينهاه في وقت واحد وفي حال واحدة وفي شيء واحد.

ثم في الآية دلالة أن المنسوخ موافق للناسخ غير مخالف له لأن من الأحكام والشرائع ما كانت في كتبهم، ثم نسخت لنا، فلو كان فيها خلاف^(٥) لظهر القول منهم: إنه مخالف، وإنه غير موافق. وكذلك في القرآن ناسخ ومنسوخ، فلم يكن^(٦) بعضه مخالفاً لبعض^(٧) كقوله ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢].

وقوله: ﴿وَلَا تَكُونُوا أَوَّلَ كَاذِبِينَ﴾ قيل فيه بوجهين: قيل: لا تكونوا أول قدوة يقتدى بكم في الكفر. وقيل: ﴿وَلَا تَكُونُوا أَوَّلَ كَاذِبِينَ﴾ في ما أمثمت به؛ لأنهم كانوا أمثوا به قبل أن يبعث، فلما بعث كفروا به.

[وقيل: هم أول من اتفقوا برسول الله ﷺ لأنه ظهر بين أظهرهم، فلو كفروا لكانوا أول من يكفر به]^(٨) فَيَلْحَقُهُمْ ما يلحق من سن [الكفر لقوم]^(٩) مع ما يكونون هم بمعنى الحجة لغيرهم، إذ كانوا أعرف به وابصر بما معه من الأدلة والبراهين، فيقتدي بهم من لم يشهد، ولا عليم، فيكون عليهم لو كفروا ما على أول من كفر، ولا قوة إلا بالله مع ما يلحقهم فيه وصف التعنت والتمرد، والله الموفق.

وقوله: ﴿وَلَا تَقْرَأُوا بِلَاغٍ بَيْنَ يَدَيْهِ﴾ قيل: بحجتي. قال الحسن: (الآيات^(١٠)) في جميع القرآن هي الدين كقوله: ﴿أَشْرَكُوا الْفَلَاحَةَ بِالْهَدْيِ﴾ [البقرة: ١٦ و ١٧٥]. وأما عندنا فهي الحجج. وقد ذكرنا أن اسم الشراء قد يقع من اختيار شيء بشيء، وإن لم يتلفظ بلفظ الشراء.

وقوله: ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا أَهْوَاءَ قَوْمٍ قَدْ وَفَّيْتُمُوهُمْ﴾ أي اتقوا عذابهم ونقمتي. ويحتمل سلطانهم وقدرتهم. وقد ذكرناه^(١١).

الآية ٤٢

وقوله: ﴿وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ﴾ يحتمل وجوهاً: يحتمل لا تشتروا الحق بالباطل^(١٢)، ويحتمل لا تلبسوا أي لا تلبسوا، هو تلبس الحق بالباطل، ويحتمل^(١٣) لا تلبسوا أي لا تشبهوا الحق بالباطل، ويحتمل: لا تلبسوا أي لا تكتُموا، ويحتمل، لا تلبسوا أي لا تمحوها بعث^(١٤) محمد ﷺ ولا تشبهوا غيره، وكله يرجع إلى واحد.

(١) من ط م. (٢) من ط م. (٣) ساقطة من ط م. (٤) من ط م. (٥) من ط م، في الأصل و ط ع: خلافاً. (٦) من ط م، في الأصل و ط ع: فلو لم يكن. (٧) في ط م: لبعضه. (٨) من ط م. (٩) من ط م، في الأصل: السن القوم، في ط ع: السنة لقوم. (١٠) في ط ع: آيات. (١١) ذلك في تفسير الآية: ٢١. (١٢) من ط م و ط ع، في الأصل: بالحق بالباطل. (١٣) من ط م و ط ع، ساقطة من الأصل. (١٤) من ط م، في الأصل و ط ع: نعت.

ثم ﴿الْحَقُّ﴾ يَحْتَمِلُ وجوهاً: يَحْتَمِلُ محمداً ﷺ وبعثه. وَيَحْتَمِلُ ﴿الْحَقُّ﴾ الإيمان، والباطل هو الظلم والكفر، والله أعلم.

وقوله: ﴿وَأَشَرْتُمْ قَعْمُون﴾ لما دُكِرَ هو وبعثه أنه حق؛ أن كان محمداً، عليه أفضل الصلوات وأكمل التحيات، أو القرآن [أو الإيمان]^(١) ولكن تُعَانِدُونَ، وتكذبون.

الآية ٤٣ وقوله ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾ يَحْتَمِلُ الأمر بإقامة الصلاة وإيتاء الزكاة أمراً بقبول الصلاة المعروفة [والزكاة المعروفة]^(٢) والدعوة^(٣) إليهما كقوليه ﴿فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ فَغَلَّابٌ﴾ [التوبة: ٥] ليس هو إخباراً^(٤) عَنْ إِمَامَةٍ فَعَلِيَّهَا وَلَكِنْ الْقَبُولَ لِهَما وَالْإِيمَانَ بِهِمَا. والله أعلم.

وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الأمر بإقامة الصلاة [وإيتاء]^(٥) الزكاة أمراً بكونيهم على حال تكون صلاتهم [صلاة وزكاتهم]^(٦) زكاة. [وكانه]^(٧) قَالَ: كُونُوا فِي حال تكون صلاتكم صلاة وزكاتكم زكاة في الحقيقة لأن الآية نزلت في بني إسرائيل، وهم كانوا أهل كتاب، وكانوا يصلون، وَيَصَّدَّقُونَ^(٨)، ولكن صلاتهم وزكاتهم لم تكن لله لما لم يأتوا بإيمانهم، أُمِرُوا أَنْ يَأْتُوا بِالْإِيمَانِ/ ١٠ - أ/ لتكون صلاتهم تلك صلاة في الحقيقة.

[وَيَحْتَمِلُ الأمر بإقامة الصلاة [وإيتاء]^(٩) الزكاة أمراً]^(١٠) بإقامتها بأسبابها وشرائطها مِنْ نحو الطهارة واللباس وإخلاص النية لَهُ. وذلك راجع إِلَى الْمُؤْمِنِينَ^(١١).

وَيَحْتَمِلُ الأمر بإقامة الصلاة [وإيتاء]^(١٢) الزكاة [أمراً لمعنى]^(١٣) فيهما؛ وهو الخضوع والطاعة لَهُ^(١٤) والثناء عليه. وذلك [على كل]^(١٥) أَحَدٍ أَنْ يَخْضَعَ لِرَبِّهِ وَيُطِيعَهُ وَلَا يَعَصِيهِ، وكذلك الزكاة على كُلِّ [أحد]^(١٦) أَنْ يَزْكِيَ نَفْسَهُ مِنْ جَمِيعِ الْقَاذِرَاتِ، وَيَحْفَظَهَا، وَيَصُونَهَا^(١٧) عَنْ جَمِيعِ مَا [يَضُرُّهَا]^(١٨)، وذلك فرض على كُلِّ أَحَدٍ.

وقوله ﷻ^(١٩): ﴿وَأَزْكُوا مَعَ الزَّكَاةِ﴾ قيل: هو بوجوه: قيل: إِنَّ الْيَهُودَ كَانُوا [يُصَلُّونَ، وَلَا يَزْكُونُ، فَأُمِرُوا أَنْ يُصَلُّوا لله، وَيَرْكَعُوا فِيهَا عَلَى مَا يَفْعَلُهُ الْمُسْلِمُونَ. وقيل: إِنَّهُمْ كَانُوا]^(٢٠) يُصَلُّونَ وَحِدَاناً لغير الله، فَأُمِرُوا بِالصَّلَاةِ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ وَأَصْحَابِهِ بِالْجَمَاعَةِ. وفيه أمر بحضور الجماعة. وقيل: ﴿وَأَزْكُوا مَعَ الزَّكَاةِ﴾ أي كونوا مَعَ الْمُصَلِّينَ؛ يعني المسلمين، وَلَا تُخَالِفُوهُمْ فِي الدِّينِ وَالْمَذْهَبِ؛ أي أَعْتَقَاداً.

الآية ٤٤ وقوله ﷻ^(٢١): ﴿أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ وَتَنْسَوْنَ أَنْفُسَكُمْ﴾ قيل فيه بوجوه: قيل: ﴿أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ﴾ يعني الاتباع^(٢٢) وَالسَّفَلَةَ بِاتِّبَاعِكُمْ وَتَعْظِيمِكُمْ لِعَلِمِكُمْ وَتَلَاوِكُمْ الْكِتَابِ ﴿وَتَنْسَوْنَ أَنْفُسَكُمْ﴾ وَلَا تَأْمُرُونَهَا بِاتِّبَاعِ مُحَمَّدٍ ﷺ وَتَعْظِيمِهِ لِعَلِمِهِ وَنُبُوَّتِهِ وَلِفَضْلِ مَنَزَلِهِ عِنْدَ اللَّهِ؟

[وقوله]^(٢٣): ﴿وَأَنْتُمْ تَقُولُونَ لَنْ نَكْتُبَ﴾ أي تجدون في كتابكم أنه كذلك. [وقوله]^(٢٤): ﴿أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ أَنْ ذَا لَا يَصْلُحُ؟ وقيل: ﴿أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ﴾ يعني الفقراء والضعفة^(٢٥) بِالْإِيمَانِ بِمُحَمَّدٍ ﷺ وَلَا تَأْمُرُونَ الْأَغْنِيَاءَ وَأَهْلَ الْمَرْوَةِ^(٢٦) بِوَلِيمَا تَخَافُونَ قُوَّةَ الْمَاكِلَةِ وَالْبِرِّ وَانْقِطَاعِهِ عَنْكُمْ؟

وَيَحْتَمِلُ [أَنْ ذَا]^(٢٧) الْخُطَابُ لَهُمْ وَلِجَمِيعِ الْمُسْلِمِينَ أَلَا^(٢٨) يَأْمُرُ أَحَدٌ بِمَعْرُوفٍ إِلَّا وَيَأْمُرُ نَفْسَهُ بِمِثْلِهِ، بَلِ الْوَاجِبُ أَنْ

(١) من ط ع، في الأصل و ط م: والإيمان. (٢) من ط م و ط ع، ساقطة من الأصل. (٣) في الأصل و ط ع: المدعوة، في ط م: والمدعوة. (٤) في النسخ الثلاث: اخبار. (٥) من ط ع. (٦) من ط م و ط ع، ساقطة من الأصل. (٧) ساقطة من النسخ الثلاث. (٨) في ط ع: ويتصدقون. (٩) من ط ع. (١٠) من ط م. (١١) من ط م و ط ع، ساقطة من الأصل. (١٢) ساقطة من النسخ الثلاث. (١٣) من ط م و ط ع، في الأصل: أو المعنى. (١٤) من ط م. (١٥) في ط م: على جميع (المؤمنين) على كل. (١٦) من ط م. (١٧) من ط م، في الأصل و ط ع: ويصون. (١٨) في الأصل: يفرقه به، في ط م: يضربه به، في ط ع: يفرقه به. (١٩) من ط م. (٢٠) من ط م. (٢١) من ط م. (٢٢) من ط م، في الأصل و ط ع: لأتباعه. (٢٣) من ط م و ط ع، ساقطة من الأصل. (٢٤) من ط م و ط ع، ساقطة من الأصل. (٢٥) من ط م و ط ع، في الأصل: أو الضعفة. (٢٦) من ط م، في الأصل و ط ع: الثروة. (٢٧) من ط م، في الأصل: إذ، في ط ع: ذا. (٢٨) في ط ع: إن.

يبدأ بنفسه ثم بغيره؛ فذلك أنفع وأسرع إلى القبول. ﴿أَفَلَا تَتَّقُونَ﴾ [ذلك] ^(١) في العقل أن يجعل أول السني في إصلاح نفسه ثم الأمر لغيره، والله أعلم.

الآية ٤٥

وقوله تعالى ^(٢): ﴿وَأَسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ﴾ يَحْتَمِلُ وجوهاً: ^(٣) استعينوا بالصبر على ترك الرئاسة والمأكلة في الدنيا؛ لأن الخطاب كان للرؤساء منهم بقوله ﴿أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ﴾ إلى قوله ﴿وَأَنْتُمْ تَتْلُونَ الْكِتَابَ﴾ والله أعلم.

وَيَحْتَمِلُ أن اضربوا على ترك الرئاسة لمحمد ﷺ والإنقياد له والخضوع لما بين لكم من الثواب في الآخرة لمن آمن به وأطاعه وترك الرئاسة له.

وَيَحْتَمِلُ أن اضربوا على المكاري وترك الشهوات بأن الجنة لا تذرك إلا بذلك لما جاء [به الحديث الشريف] ^(٤): «خُفَّتِ الجنة بالمكاري والنار بالشهوات» [مسلم ٢٨٢٢]

وَيَحْتَمِلُ أن استعينوا بالصوم والصلاة على آدابهما. لكن هذا يرجع إلى المؤمنين، والآية نزلت في رؤساء بني إسرائيل، دليله قوله ﴿وَأَنْتُمْ تَتْلُونَ الْكِتَابَ﴾. وإنما يصلح هذا التأويل في قوله: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ﴾ الآية ^(٥) [البقرة: ١٥٣].

وقوله ﷺ: ﴿وَأَنَا لَكَبِيرٌ إِلَّا عَلَى الْخَاشِعِينَ﴾ يُخْرِجُ، والله أعلم، على ما ذكرنا من ترك الرئاسة والمأكلة في الدنيا؛ إنها لكبيرة عليهم إلا على الخاشعين، فإنها غير كبيرة ولا عظيمة عليهم. وَيَحْتَمِلُ: أن ترك الرئاسة لمحمد ﷺ والإنقياد له والخضوع ^(٦) لثقل إلا على الخاشعين، فإنه لا يثقل ذلك عليهم، ولا يكبر [وقيل: إن تحويل القبلة إلى الكعبة لثقل] ^(٧) وَيَحْتَمِلُ أن يقال: إن الصبر على الطاعة وأداء هذه الفرائض لكبيرة على المنافقين إلا على المؤمنين خاصة؛ فإنه لا يتعاطم ذلك عليهم. وقيل: إن تحويل القبلة إلى الكعبة لثقل على اليهود، والله أعلم.

وقوله: ﴿إِلَّا عَلَى الْخَاشِعِينَ﴾ [قيل] ^(٨): فيه وجوه: قيل: الخاشع هو الخائف بالقلب، وقيل: الخاشع المتواضع، وقيل: الخاشع هنا المؤمن. وقال الحسن: (الخشوع، هو الخوف اللازم بالقلب).

الآية ٤٦

وقوله ﷺ: ﴿الَّذِينَ يَتْلُونَ آيَاتِهِمْ مُّلتَمِعِينَ﴾ يعني يعلمون، وَيَسْتَفْقِحُونَ أنهم ملاقو ربهم بكسبهم وصنيعهم. [وقوله] ^(٩) ﴿وَأَنْتُمْ إِلَى رَبِّكُمْ﴾ أي سيعلمون يومئذ أنهم راجعون إليه. قال صاحب المنطق: الظن هو الوقف ^(١٠) على أحد طرفي اليقين، والشك هو الوقف على أحد طرفي الظن، والهمة بين هذين.

الآية ٤٧

وقوله تعالى: ﴿يَبْقَىٰ إِلَهُكُمُ الْحَيُّ﴾ يَتَقَبَّلُ أَذْكُرًا نَبِيَّ إِلَهِكُمْ أَنْتُمْ عَلَيْكُمْ بِمُحَمَّدٍ ﷺ وذلك أن الناس كانوا على فترة من الرسل وانقطاع من الوحي واختلاف في الأديان والمذاهب، فبعث الله محمداً ﷺ ليجمعهم، ويدعوهم إلى دين الله تعالى، ويؤلف بينهم، ويخرجهم من الحيرة والضيالة. وذلك من أعظم نعمه التي أنعمها عليهم، وبالله التوفيق.

وذلك أيضاً يَحْتَمِلُ [في ما] ^(١١) تقدم من الآيات، وقوله: ﴿يَبْقَىٰ إِلَهُكُمُ الْحَيُّ﴾ أَذْكُرًا نَبِيَّ إِلَهِكُمْ أَنْتُمْ عَلَيْكُمْ بِمُحَمَّدٍ ﷺ ذلك [البقرة: ٤٠]، وقوله: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا نُفِيتُ بِمَا كُنْتُمْ تُفْسِدُونَ﴾ [البقرة: ٤١] يعني محمداً ﷺ وعهده في الأرض رسوله كقوله: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَا ءَاتَيْنَاكُمْ مِنْ حَتَمٍ وَبِكِتَابٍ﴾ [إلى قوله] ^(١٢) ﴿وَأَخَذْتُمْ عَلَىٰ ذَٰلِكُمْ إِصْرِي﴾ [آل عمران: ٨١] أي عهدي. وعلى ذلك قوله ﴿وَلَا تَكُونُوا أَوَّلَ كَاذِبِينَ﴾ [البقرة: ٤١] يعني بمحمد ﷺ وقوله ﴿وَلَا تَلْسِنُوا أَلْفَاكَ﴾

(١) في ط: في ذلك. (٢) من ط: في الأصل و ط: أن أي. (٣) ساقطة من ط م و ط: (٤) ساقطة من ط م و ط: (٥) أدرج الناسخ في ط طعة
الآية بدل: الآية. (٦) ما بين هذا القوس ونهايته [لما بين .. والخضوع] من ط م و ط: ساقطة من الأصل. (٧) ساقطة من ط م. (٨) من ط
م و ط: ساقطة من الأصل. (٩) من ط م و ط: ساقطة من الأصل. (١٠) في ط: الوقوف. (١١) ساقطة من ط: (١٢) أدرج في ط طعة
بدل: إلى قوله تمة الآية.

بِالْبَاطِلِ ﴿البقرة: ٤٢﴾ يعني محمداً ﷺ وكذلك قوله ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَارْكَعُوا مَعَ الرَّاكِعِينَ﴾ [البقرة: ٤٣] أمكن تخريج هذه الآيات كلها على محمد ﷺ.

وَيَحْتَمِلُ أَيْضاً قَوْلُهُ: ﴿يَمَتِّقِ إِلَهِي أَنْتَ عَلَيَّكَ﴾ الوجوه التي ذكرنا^(١):

أحدها: أن جعل منكم الأنبياء والملوك كقوله ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ يُقَوِّمُ أَذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ جَعَلَ فِيكُمْ أَنْبِيَاءَ وَجَعَلَكُمْ مُلُوكًا﴾ [المائدة: ٢٠] كما قيل: إن كل نبي من^(٢) لذن يعقوب إلى زمن عيسى ﷺ كان من بني إسرائيل.

ويحتمل ما آتاهم ﷺ من أنواع النعم ما لم يؤت أحداً من العالمين كقوله ﴿وَمَا آتَيْنَاكُمْ مَا لَمْ يُوْتِ أَحَدًا مِّنَ الْعَالَمِينَ﴾ [البقرة: ٥٧] وامتداد اللباس على قدر القامة والطول كما قيل: إن ثيابهم كانت تزداد، وتمتد عليهم على قدر ما تزداد قامتهم، وكانت لا تبلى عليهم، ولا تتوسخ. وذلك مما لم يؤت أحداً سواهم.

ويحتمل أيضاً قوله ﴿يَمَتِّقِ﴾ النجاة من فرعون وآله كقوله: ﴿وَإِذْ نَجَّيْنَاهُ مِنَ الْغَمِّ﴾ [البقرة: ٤٩] الآية وقوله: ﴿وَأَنِّي فَضَّلْتُكُمْ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾ قيل: فضلوا على جميع من على وجه الأرض؛ على الدواب بالجوهر وعلى الجن بالرسول وعلى البشر بالإيمان.

ويحتمل تفضيلهم على العالمين وجوهاً أيضاً: ما ذكرنا من بعث الأنبياء منهم والنجاة من أيدي العدو وإهلاك العدو، وهم يرونه، وفرق البحر بهم والنجاة منه وإهلاك العدو فيه. وذلك من أعظم النعم^(٣) أن ترى عدوك في الهلاك، وأنت بمعزل منه آمين.

وقوله ﴿يَمَتِّقِ إِلَهِي أَذْكُرُوا نِعْمَتِي إِلَهِي أَنْتَ عَلَيَّكَ﴾ إلى قوله ﴿وَأَنِّي فَضَّلْتُكُمْ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾ يحتمل فضل أوائلهم. وفي هذه الآية وجهان على المعتزلة:

أحدهما: قوله ﴿أَذْكُرُوا نِعْمَتِي إِلَهِي أَنْتَ عَلَيَّكَ﴾ وعندهم أن جميع ما فعل ما عليه الفعل، ولو فعل غيره لكان يكون [يو جائراً]^(٤) فإذا كان تركه يفعل جائراً^(٥) ففعله حق عليه، ولا أحد يكون بفعل ما لا يجوز له الترك منعماً على أحد فثبت أن كان ثم منه معنى زائد^(٦) خصهم به^(٧) وأن ليس التخصيص محاباة كما زعمت المعتزلة، ولا ترك الإنعام بخلاً كما قالوا.

والثاني: قوله: ﴿وَأَنِّي فَضَّلْتُكُمْ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾. فلو لم يكن منه^(٨) إليهم فضل معنى لم يكن لهم تفضيل على غيرهم. فثبت أن كان فيهم ذلك.

ومن قول المعتزلة: أن ليس لله أن يخص أحداً بشيء إلا باستحقاق يفعله، وبذلك هم فضلوا أنفسهم على العالمين، لا هو. فكيف يمتن عليهم بذلك؟ ولا قوة إلا بالله، مع ما لا يخلو تفضيله^(٩) إياهم على غيرهم من^(١٠) أن يكون لهم الفضل في الدين أو لا. فإن لم يكن فليس ذلك بتفضيل. [فإن كان^(١١)] ثبت أن ليس من الحق عليه التسوية بين الجميع في أسباب الدين.

الآية ٤٨

وقوله ﷺ ﴿وَأَتَقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا﴾ الآية، والله أعلم، كأنها مؤخره في المعنى، وإن كانت في الذكر مقدمة لأنه قال: ﴿وَأَنِّي فَضَّلْتُكُمْ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾ ثم ذكر الإفضال والجن فقال: ﴿وَإِذْ نَجَّيْنَاهُ مِنَ الْغَمِّ﴾ [البقرة: ٥٠]. وقوله: ﴿وَإِذْ رَفَعْنَا بِكُمْ الْبَحْرَ فَأَجْبَيْنَكُمْ﴾ وقوله: ﴿وَأَغْرَقْنَا آلَ فِرْعَوْنَ وَأَنَّهُمْ كَانُوا نُفُورًا﴾ [البقرة: ٥٠]. ذكرهم ﷺ نعمته ومنته عليهم ليذكروا له وليعبروا أنها ميتة وأنها فضل منه، ثم حذرهم ﷺ فقال: ﴿وَأَتَقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ

(١) في ط: ذكرناها، وكان الذكر في تفسير الآية: ٤٠. (٢) ساقطة من ط. (٣) من ط. (٤) في ط: النعمة. (٥) في ط: وطع: به جائزاً، في الأصل: جائزاً. (٦) في ط: وطع: جائزاً. (٧) من ط، في الأصل وطع: زائداً. (٨) من ط، في الأصل وطع: بهم. (٩) من ط، في الأصل وطع: منهم. (١٠) ساقطة من ط. (١١) في ط: وطع: ومن. (١٢) في ط: وإن كان، في الأصل وطع: فإن كانت. (١٣) ساقطة من ط.

عَنْ نَفْسٍ ﴿١﴾ الْآيَةِ لِيَكُونُوا عَلَى حَذَرٍ لئَلَّا يُصِيبَهُمْ مَا أَصَابَ الْأَمَمَ السَّالِفَةَ مِنَ الْهَلَاكِ وَأَنْوَاعِ الْعَذَابِ بَعْدَ الْأَمْنِ وَالتَّرْسِيعِ عَلَيْهِمْ كَقَوْلِهِ: ﴿فَلَوْلَا إِذْ جَاءَهُمْ بَأْسُنَا﴾ إِلَى قَوْلِهِ ﴿فَلَمَّا شَاؤُوا مَا دُكِّرُوا بِهِ﴾ [الأنعام: ٤٣ و ٤٤] الْآيَةِ.

ثُمَّ فِي الْآيَةِ دَلِيلٌ لِقَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَصْحَابِهِ: إِنَّ الْوَلَدَ يَصِيرُ مَشْتَوْماً مَقْدُوماً بِشْتَمِ وَالذَّيِّ لِمَا عَيَّرَهُمْ ﷺ بِصَنِيعِ آبَائِهِمْ بِقَوْلِهِ ﴿ثُمَّ اتَّخَذْتُمُ الْعِجْلَ مِنْ بَعْدِهِ﴾ [البقرة: ٥١]؛ وَهُمْ لَمْ يَتَّخِذُوا الْعِجْلَ، وَإِنَّمَا اتَّخَذُوا (٢) ذَلِكَ آبَاؤُهُمْ.

وَكَذَلِكَ ذَكَرَ ﷺ صُنْعَهُ وَمِثْلَهُ عَلَيْهِمْ مِنْ نَحْوِ النِّجَاحِ مِنَ الْغَرَقِ وَإِخْرَاجِهِمْ مِنْ أَيْدِي الْعَدُوِّ وَفَرَقِ الْبَحْرِ بِهِمْ وَإِهْلَاكِ الْعَدُوِّ؛ وَإِنَّمَا كَانَ ذَلِكَ لِآبَائِهِمْ [دُونَهُمْ] (٣)، لَكِنْ ذَكَرَهُمْ ﷺ عَظِيمٌ مِنْهُ عَلَى آبَائِهِمْ لِيَشْكُرُوا لَهُ عَلَى ذَلِكَ. وَكَذَلِكَ عَيَّرَهُمْ بِصَنِيعِ آبَائِهِمْ مِنْ اتِّخَاذِ الْعِجْلِ وَإِظْهَارِ الظُّلْمِ لِيَكُونُوا عَلَى حَذَرٍ مِنْ ذَلِكَ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَفِي قَوْلِهِ ﴿يَبْقَىٰ تَرْكُهُمْ أَتَىٰ أَتَمَّتْ عَلَيْكُمْ﴾ أَيُّ بِمَا كَانَ إِنْعَامِي عَلَيْهِمْ بِاتِّبَاعِهِمُ الرَّسُولَ مُوسَى ﷺ وَطَاعَتِهِمْ لَهُ، فَاتَّبَعُوا اسْمَ الرَّسُولِ مُحَمَّدًا (٤) ﷺ وَأَطِيعُوا لَهُ / ١٠ - ب/ وَلَا تَتْرَكُوا اتِّبَاعَهُ.

وَقَوْلُهُ: ﴿وَأَتَقُوا يَوْمًا لَا تَجْزَىٰ نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا﴾ قِيلَ: أَيُّ لَا تُؤْذِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا كَقَوْلِهِ: ﴿يَوْمَ يَرَى الْأُنَازِلُ﴾ ﴿وَأَنْبِيَاءُ رَأْيِهِ﴾ [عبس: ٣٤ و ٣٥ و ...] الْآيَاتِ (٥).

وَقَوْلُهُ: ﴿وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَعَةٌ﴾ قِيلَ فِيهِ بَوَاحِشٌ: قِيلَ: لَا يَكُونُ لَهُمْ شَفَعَاءُ يَشْفَعُونَ كَقَوْلِهِ: ﴿فَمَا لَنَا مِنْ شَافِعِينَ﴾ [الشعراء: ١٠٠] وَكَقَوْلِهِ ﴿مَا لَكُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا شَفِيعٍ﴾ [السجدة: ٤] وَقِيلَ: لَوْ كَانَ لَهُمْ شَفَعَاءُ لَا تُقْبَلُ شَفَاعَتُهُمْ كَقَوْلِهِ: ﴿فَمَا تَنْفَعُهُمْ شَفَعَةُ النَّبِيِّينَ﴾ [المدثر: ٤٨] أَيُّ لَا يُؤْذَنُ لَهُمْ بِالشَّفَاعَةِ كَقَوْلِهِ ﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنْ أَرَادَ﴾ [الأنبياء: ٢٨].

وَقَوْلُهُ: ﴿وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَذْلٌ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ﴾ وَالْعَذْلُ هُوَ الْفِدَاءُ؛ إِنَّمَا مِنَ الْمَالِ وَإِنَّمَا مِنَ النَّفْسِ. وَذَلِكَ أَيْضاً يَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ: [يَحْتَمِلُ أَنْ] (٦) لَا يَكُونُ لَهُمْ الْفِدَاءُ عَلَى مَا ذَكَرْنَا فِي الشَّفِيعِ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَوْ كَانَ، لَا يُقْبَلُ مِنْهُمْ كَقَوْلِهِ (٧) ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ أَنَّهُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا وَمِثْلَهُ مَعَهُ لَيَفْتَدُوا بِهِ مِنْ عَذَابِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ مَا تُقْبَلُ مِنْهُمْ﴾ [المائدة: ٣٦].

ثُمَّ الْوَجْهُ الَّذِي تَخْلُصُ الْمَرْءُ فِي الدُّنْيَا إِذَا أَصَابَتْهُ نَكْبَةٌ بِثَلَاثِ: إِنَّمَا بِفِدَائِهِ يُقْدِي عَنْهُ مَا لَا أَوْ نَفْسًا، وَإِنَّمَا بِشَفَعَاءِ يَشْفَعُونَ لَهُ، وَإِنَّمَا بِأَنْصَارٍ يُنصَرُونَ لَهُ، فَيَتَخَلَّصُ مِنْ ذَلِكَ. فَقَطَعَ (٨) عَنْهُمْ جَمِيعَ وَجُوهِ التَّخَلُّصِ فِي الْآخِرَةِ.

وَالْآيَةُ نَزَلَتْ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، فِي الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى، وَهُمْ كَانُوا يُؤْمِنُونَ بِالْبَعْثِ وَالْجَنَّةِ وَالنَّارِ كَقَوْلِهِ: ﴿وَقَالُوا لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ كَانَ هُودًا أَوْ نَصَارَى﴾ [البقرة: ١١١] وَقَوْلِهِ: ﴿لَنْ نَسْأَلَ النَّاسَ إِلَّا أَنْجَامًا تَقْسُدُونَ﴾ [البقرة: ٨٠] وَلِلَّذَلِكَ ذَكَرَ اسْمَ الْفِدَاءِ وَالشَّفِيعِ [وَمَا ذَكَرُوا، أَمَّا] (٩) مَنْ لَمْ يُؤْمِنْ بِالْآخِرَةِ فَلَا مَعْنَى لَذِكْرِ ذَلِكَ.

الآية ٤٩ وَقَوْلُهُ ﴿وَإِذْ جَعَلْنَاكُمْ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ﴾ قِيلَ: آلُ الرَّجُلِ شَيْعَتُهُ، وَلِلَّذَلِكَ قِيلَ: آلُ رَسُولِ اللَّهِ قَرَابَتُهُ. وَقِيلَ: كُلُّ مُؤْمِنٍ هُوَ مِنْ آلِهِ. وَعَلَى ذَلِكَ الْأَمْرُ بِالصَّلَاةِ عَلَيْهِ وَعَلَى جَمِيعٍ مَنْ آمَنَ بِهِ.

وَقَوْلُهُ: ﴿يَسْأَلُونَكَ سَوَاءَ الْقَدَابِ﴾ قِيلَ فِيهِ بَوَاحِشٌ: قِيلَ: يَقْصِدُونَكُمْ سَوَاءَ الْعَذَابِ؛ وَذَلِكَ يَرْجِعُ إِلَى الْإِسْتِعْبَادِ وَالِاسْتِخْدَامِ بِأَنْفُسِهِمْ. وَقِيلَ: ﴿يَسْأَلُونَكَ﴾ يُذَيِّقُونَكَ أَشَدَّ الْعَذَابِ، وَذَلِكَ يَرْجِعُ إِلَى مَا يَسْأَلُونَكَ مِنْ تَذْيِيقِ الْأَبْنَاءِ وَتَقْيِيلِهِمْ كَقَوْلِهِ: ﴿يَذَيِّبُونَ أَبْنَاءَكُمْ﴾ أَيُّ يَقْتُلُونَ (١٠) أَبْنَاءَكُمْ.

وَقَوْلُهُ: ﴿وَيَسْتَحْيُونَ نِسَاءَكُمْ﴾ يَحْتَمِلُ أَيْضاً وَجْهَيْنِ: يَحْتَمِلُ: يَسْتَحْيُونَ مِنَ الْحَيَاءِ؛ أَيُّ اسْتَحْيَوْا قَتَلَ النِّسَاءَ لِمَا لَا يَخَافُونَهُنَّ (١١)، وَيَحْتَمِلُ مِنَ الْإِحْيَاءِ؛ أَيُّ تَرَكُوهُنَّ أَحْيَاءَ فَلَمْ يَقْتُلُوهُنَّ.

(١) ساقطة من طع. (٢) من طم، في الأصل و طع: اتخذوا. (٣) من طم. (٤) من طم، في الأصل و طع: محمد. (٥) في الأصل و ط م: الآية، وأدرج الناسخ في طع بدلاً عنها الآيتين (٣٦ و ٣٧). (٦) من طم و طع، في الأصل: أي. (٧) من طم و طع، في الأصل: قوله. (٨) من طم، في الأصل و طع: يقطع. (٩) في النسخ الثلاث: وما ذكر. وأما. (١٠) من طم و طع، في الأصل: ويقتلون. (١١) في النسخ الثلاث: يخافهن.

وقوله: ﴿وَفِي ذَٰلِكُمْ بَلَاءٌ لِّمَن رَّبُّكُمْ عَظِيمٌ﴾؛ قيل: البلاء ممدود هو النعمة؛ كأنه قال: في ما نَجَّيْنَاكُمْ^(١) مِنْ فِرْعَوْنَ وَآلِهِ نعمة عظيمة، وقيل: البلى^(٢) مقصور هو الابتلاء والامتحان؛ كأنه قال: في استبعادهم^(٣) لِيَاكُم واستخدامهم امتحاناً عظيماً.

الآية ٥٠ وقوله: ﴿وَلَا فَرْقًا بَيْنَ الْبَحْرِ فَأَمْنٌ بَيْنَكُمْ وَالْغَرَقَاتِ ۚ أَلَمْ تَرَ أَنَّ الْفِرْعَوْنَ نَظَرْنَا﴾؛ قيل: ﴿فَرْقًا﴾ أي جعلنا لكم البحر فرقا أي طرقا تمرؤن فيها^(٤). وقيل: ﴿فَرْقًا﴾ أي [جاورناكم]^(٥) البحر.

الآية ٥١ وقوله: ﴿وَلَا وَعْدًا مُّوَسَىٰ أَرَبَعِينَ لَيْلَةً﴾ كان الوعد لهم، والله أعلم، وعدين^(٦).

أحدهما: مِنْ اللَّهِ بصرف موسى إليهم مع التوراة كقوله: ﴿أَلَمْ يَعْزِمْكُمْ رَبُّكُمْ وَعَدًا حَسَنًا﴾ [طه: ٨٦] أي صدقا.

ووعداً آخر، كان من موسى بانصرافه إليهم بالتوراة على رأس أربعين ليلة كقوله: ﴿فَأَعْلَفْتُم مَّوْعِدِي﴾ [طه: ٨٦].

وقوله: ﴿ثُمَّ اتَّخَذْتُمُ الْعِجْلَ مِنْ بَدْنِهِ﴾ [يَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ]^(٨): يَحْتَمِلُ^(٩) اتَّخَذْتُمُ: أي عبدتُم، فاستوجبوا ذلك التعبير^(١٠) واللائمة بعبادة العجل لا باتخاذ نفسه، وَيَحْتَمِلُ اتَّخَذْتُمُ الْعِجْلَ: إلهاً، فاستوجبوا ذلك باتخاذهم إلهاً كقوله: ﴿فَأَخْرَجَ لَهُمْ عِجْلًا جَسَداً لَهُ خَوَارٍ فَقَالُوا هَٰذَا إِلَهُكُمُ ۖ وَإِلَٰهَ مُوسَىٰ﴾ [طه: ٨٨] وهذا كانه^(١١) أقرب. وقيل: ﴿اتَّخَذْتُمُ﴾ أي صَنَعْتُم، والله أعلم.

وقوله: ﴿وَأَنْتُمْ ظَالِمُونَ﴾ قيل في الظلم بوجوه: قيل: إِنَّ كُلَّ فَعْلٍ يَسْتَوْجِبُ بِهِ الْفَاعِلُ عِقَابَهُ فَهُوَ ظَلَمٌ. وقيل: إِنَّ كُلَّ عَمَلٍ لَمْ يُؤْذَنْ لَهُ فَهُوَ ظَلَمٌ؛ وههنا، حين فعلوا ما لم يُؤْذَنْ لَهُمْ، نَسَبَهُمْ إِلَى الظلم؛ لأنهم ظلموا أنفسهم. وقيل: إِنَّ الظلم هو وضع الشيء في غير موضعه، فَسُمُوا بِذَلِكَ لِأَنَّهُمْ وَضَعُوا الْأُلُوهِيَّةَ فِي غَيْرِ مَوْضِعِهَا، وهذا كانه، والله أعلم، أقرب.

الآية ٥٢ وقوله: ﴿ثُمَّ عَفَوْنَا عَنْكُمْ مِنْ بَعْدِ ذَٰلِكَ﴾ الآية^(١٢)، تَنْقُضُ عَلَى الْمُعْتَرِضِ قَوْلَهُمْ؛ لأنهم يزعمون أَنَّ اللَّهَ إِذَا عَلَّمَ مِنْ أَحَدٍ أَنَّهُ يَوْمِنَ بِهِ، فِي آخِرِ عَمَرِهِ، وَإِنْ طَالَ، أَوْ يَكُونُ فِي^(١٣) نَسْلِهِ مَنْ يَوْمِنَ إِلَى آخِرِ الْأَبَدِ، لَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْ يَمِيتَهُ، وَلَا لَهُ أَنْ يَقْطَعَ نَسْلَهُ. فَإِذَا كَانَ عَلَى اللَّهِ أَنْ يُقَيِّمَهُمْ، وَلَا يَقْطَعَ نَسْلَهُمْ، لَمْ يَكُنْ لِلْإِمْتِنَانِ عَلَيْهِمْ وَلَا لِلْإِفْضَالِ وَطَلَبِ الشُّكْرِ مِنْهُمْ مَعْنًى، إِذْ فَعَلَ^(١٤) مَا عَلَيْهِ أَنْ يَفْعَلَ، وَكُلُّ مَنْ فَعَلَ مَا عَلَيْهِ أَنْ يَفْعَلَ لَمْ يَكُنْ فَعْلُهُ فَعْلَ إِمْتِنَانٍ وَلَا فَعْلَ إِفْضَالٍ؛ لِأَنَّهُ عَفَا عَنْهُمْ بِالْعَفْوِ عَنْهُمْ، حِينَ لَمْ يَسْتَأْصِلْهُمْ، وَتَرَكَهُمْ حَتَّى تَنَاسَلُوا، وَتَوَالَدُوا، ثُمَّ وَجَّهَ الْإِفْضَالَ وَالْإِمْتِنَانَ عَلَى مَوْلَاهُ، وَإِنْ كَانَ ذَٰلِكَ الْعَفْوُ^(١٥) لِأَبَائِهِمْ؛ لِأَنَّهُ لَوْ أَهْلَكَ آبَاءَهُمْ، وَقَطَعَ تَنَاسُلَهُمْ، انْقَرَضُوا، وَتَفَانُوا، وَلَمْ يَتَوَالَدُوا. فَالْمِئْتَةُ^(١٦) عَلَيْهِمْ حَصَلَتْ؛ لِذَلِكَ طَلَبَهُمْ بِالشُّكْرِ لَهُ. والله أعلم.

فَإِذَا كَانَ هَٰذَا مَا وَصَفْنَا دَلَّ أَنْ لَيْسَ عَلَى اللَّهِ أَنْ يَفْعَلَ الْأَصْلَحَ^(١٧) لَهُمْ فِي الدِّينِ؛ وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ.

وقوله: ﴿لَمَّا كُنْتُمْ تَشْكُرُونَ﴾ أي لكي تشكروا. وكذلك قوله: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِي﴾ [الذاريات: ٥٦] أي لكي يوحدوني^(١٨). وَذَٰلِكَ يَحْتَمِلُ [وَجُوهًا]: يَحْتَمِلُ^(١٩) أَنْ يُشْهِدَ خَلْقَهُ كُلَّ أَحَدٍ عَلَى وَحْدَانِيَّتِهِ، وَكَذَٰلِكَ يَشْكُرُ خَلْقَهُ كُلَّ أَحَدٍ لَهُ، وَيَحْتَمِلُ عِبَادَةَ الْآخِيَارِ^(٢٠) بَوَحْدَانِيَّتِهِ وَالشُّكْرَ لَهُ بِمَا أَنْعَمَ، وَأَفْضَلَ عَلَيْهِ؛ وَذَٰلِكَ يَرْجِعُ إِلَى مَنْ يَعْبُدُ، وَيُوْحَدُ، وَيَحْتَمِلُ [أَنَّهُ]^(٢١) خَلَقَهُمْ لِأَمْرِهِمْ بِالْعِبَادَةِ وَالشُّكْرِ لَهُ؛ مَنْ اخْتَمَلَ مِنْهُمْ الْأَمْرَ بِذَلِكَ.

الآية ٥٣ وقوله تعالى: ﴿وَلَا آتَيْنَا مُوسَىٰ الْكِتَابَ﴾ يعني التوراة. والكتاب اسم كل مكتوب. وقوله: ﴿وَالْفُرْقَانَ﴾ قيل: سُمِّيَ فُرْقَانًا لِمَا فَرَّقَ، وَبَيَّنَّ فِيهَا الْحَلَالَ وَالْحَرَامَ، وَكُلُّ كِتَابٍ فَرَّقَ فِيهِ بَيْنَ الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ فَهُوَ فُرْقَانٌ، وَقِيلَ:

(١) من ط ع، في الأصل وط م: ينجيكم. (٢) في النسخ الثلاث: البلاء. (٣) من ط م وط ع، في الأصل: استبعاد. (٤) ساقطة من ط م وط ع. (٥) في النسخ الثلاث: فيه. (٦) من ط م، في الأصل وط ع: جاورنا بكم. (٧) من ط م، في الأصل وط ع: وعدان: من علماء اللغة من يلزم المثنى الألف. (٨) من ط م. (٩) ساقطة من ط م. (١٠) من ط م، في الأصل وط ع: التغيير. (١١) في ط م: كان. (١٢) في ط ع: لأنه. (١٣) في ط م، وط ع: من. (١٤) في ط م: جل وعز. (١٥) من ط م. (١٦) في ط ع: فالسنة. (١٧) من ط م وط ع، في الأصل: الأصح. (١٨) في الأصل وط م: يوحدون، في ط ع: يوحدوا. (١٩) من ط م. (٢٠) في ط م: الإخبار. (٢١) من ط م.

سُمِّيَ فرقاناً لما فُرِّقَ فيه بَيْنَ الْحَقِّ وَالْبَاطِلِ، وهما واحدٌ، وقيل: سُمِّيَتِ التَّوْرَةُ فرقاناً لما فيها الْمَخْرُجُ مِنَ الشُّبُهَاتِ. وقيل: الآية (١) على الإضمار؛ كأنه قال: وإذ آتينا موسى الكتاب، يعني التَّوْرَةَ، ومحمداً ﷺ الفرقانَ كقولهِ: ﴿تَبَارَكَ الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَى عَبْدِهِ﴾ [الفرقان: ١].

وقوله تعالى: ﴿لَمَّا كُنْتُمْ تَهْتَدُونَ﴾ فالكلام فيه كالكلام في قولهِ ﴿لَمَّا كُنْتُمْ تَشْكُرُونَ﴾، وقد ذكرنا فيه ما أمكن. والله أعلم.

الآية ٥٤

وقوله ﷻ: ﴿وَلَاذِقُوا مَوْتَ مُوسَى لِقَوْمِهِ يَعْقِرُ بِحَصْبِهِمْ نَفْسَهُمْ وَاللَّهُ يَبْذُلُ الْجَنَّةَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [البقرة: ٥٤].

وقوله ﷻ: ﴿فَتَوَلَّوْا إِلَى بَارِيكُمْ﴾ قيل: ارجعوا عن عبادة العجل (٢) إلى عبادة ربكم. وقيل: ارجعوا عن (٣) اتخاذ العجل إلى اتخاذ خالقكم إلهاً.

وقوله ﷻ: ﴿فَاتَّخَذُوا أَنْفُسَهُمْ﴾ قال الفقيه أبو منصور، رحمه الله، لولا اجتماع أهل التأويل والتفسير على صرف ما أمر الله تعالى (٤) إياهم بقتل أنفسهم على حقيقته (٥) وآلا لم تكن نصرت الأمر [بقتل أنفسهم] (٦) على حقيقة القتل؛ وذلك لأن الأمر بالقتل [كان بعد] (٧) التوبة ورجوعهم إلى عبادة [الله تعالى] (٨) والطاعة له (٩) والخضوع؛ دليله قوله ﷻ: ﴿وَلَكَّا سِقْطَ آيَاتِهِمْ وَرَأَوْا أَنَّهُمْ قَدْ ضَلُّوا قَالُوا لَئِنْ لَمْ يَرْحَمْنَا رَبُّنَا وَيَغْفِرْ لَنَا لَكُنَّا مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [الأعراف: ١٤٩]. ظهر بهذا أنهم تابوا قبل أن يؤمروا بالقتل. وقد شرع على النبي الرسل قتال الكفرة حتى يسلموا، فلا يجوز ذلك إن أسلموا، فيحصل الإرسال للقتل خاصة لا للدين، (١٠) والله أعلم.

ولأن القتل، هو عقوبة الكفر لا عقوبة الإسلام، وخاصة (١١) قتل استيصال، على ما روي في الخبر: أنه قُتل سبعون ألفاً في يوم واحد؛ وذلك استيصال وإهلاك، ولم يهلك الله قوماً إلا في حال الكفر والعناد، إذ الإسلام سبب ذرء القتل وإسقاطه؛ لأن [من] (١٢) يقتل لكفره، إذا أسلم سقط القتل عنه، وزال، وكذلك إذا أسلم، ومات عليه، لم يعاقب في الآخرة لكفره في الدنيا. فعلى ذلك يجب ألا يعاقب هؤلاء في الدنيا بالقتل بعد التوبة والرجوع إلى عبادة الله تعالى وطاعته. ويصرف الأمر بالقتل إلى إجهاد (١٣) أنفسهم بالعبادة لله والطاعة له واحتمال الشدائد والمشقة لتفريطهم في عصيان ربهم باتخاذهم العجل إلهاً وعبادتهم إياه دون الله؛ وذلك جارٍ في الناس؛ يقال: فلان يقتل نفسه في كذا، لا يغنون حقيقة [القتل، ولكن إجهاد] (١٤) نفسه في ذلك وإتباعه إياها واحتمال الشدائد والمشقة فيه. فعلى ذلك يُصرف الأمر بقتل أنفسهم إلى ما ذكر بالمعنى الذي وصفنا، والله أعلم.

[ثم صرف ذلك إلى حقيقة القتل، إن احتمل، بوجهين] (١٥):

أحدهما: أن يجعل ذلك ابتداءً محنة من الله تعالى لهم بالقتل لا عقوبة، لما سبق من العصيان. والله أن يمتحنهم بقتل أنفسهم كقولهِ تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّا كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ أَنْ اقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ / ١١ - أَوْ أَخْرِجُوا مِنْ دِيَارِكُمْ﴾ [النساء: ٦٦] الآية، على تأويل كثير من المتأولين في ذلك؛ إذ له أن يمتحنهم بجميع أنواع الإماتة، فعلى ذلك له أن يأمر بقتل أنفسهم؛ وفيه إماتة مع ما فيه الاستسلام لعظيم ما دُعوا إليه من بذل النفس لله ممّا في مثله جعل وفاء إبراهيم الأمر بالذبح وبذل نفسه له، فيكون في ذلك القدر وفاء وتوبة لا حقيقة القتل، والله أعلم.

(١) من ط م، في الأصل وطع؛ لأنه. (٢) من ط م. (٣) من ط م وطع، في الأصل: إلى. (٤) في ط م: ﷻ، ساقطة من طع. (٥) من ط م، في الأصل وطع؛ حقيقة. (٦) من ط م. (٧) من ط م وطع، في الأصل: وذلك. (٨) من طع، في ط م: الله، ساقطة من الأصل. (٩) ساقطة من ط م. (١٠) من ط م، في الأصل وطع؛ الدين. (١١) الواو ساقطة من طع. (١٢) من ط م وطع، ساقطة من الأصل. (١٣) من ط م، في الأصل وطع؛ اجتهاد. (١٤) من ط م، في الأصل وطع؛ الأمر ولكن اجتهاد. (١٥) في الأصل وطع؛ ثم اصرف ذلك إلى حقيقة القتل وإن احتمل وجهان، في ط م: ثم صرف ذلك إلى حقيقة القتل وإن احتمل وجهين.

والثاني: يجوز ذلك لأنه عقوبة الدنيا [وعقوبات الدنيا]^(١) وثوابها محنة، فجاز الإمتحان بعد التوبة والرجوع إلى طاعة الله تعالى لأنها دار محنة. وأما عقوبات الآخرة وثوابها [فليست بمحنة]^(٢) لأنها ليست بدار امتحان؛ ولذلك جاز التعذيب في الدنيا بعد التوبة، ولم يجز في الآخرة إذا مات على التوبة. والله أعلم.

ثم قيل في قوله: ﴿فَأَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ﴾ بوجوه، قيل: أمروا ببذل الأنفس للقتل^(٣) والتسليم له، فصاروا كأن قد قتلوا أنفسهم. ويجوز أن يكون الأمر بقتل أنفسهم أمراً^(٤) بمجاهدة الأعداء، وإن كان فيها تلفهم على ما قال: ﴿إِنَّ اللَّهَ أَشَدُّ مِنَ الْكُفَّارِينَ﴾ [التوبة: ١١١] مذكور ذلك في التوراة، وكذا قوله: ﴿لَا تَسْفِكُونَ دِمَاءَكُمْ﴾ [البقرة: ٨٤] نهى عن القتل الذي فيه قتل أنفسهم. وقد قيل في قوله: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ﴾ [النساء: ٢٩] بمعنى أي لا تقتلوا من تقتلون، فكانا [قد]^(٥) قتلتم أنفسكم. وعلى هذا التاويل خرّج أبو بكر [الأصم]^(٦) قوله: ﴿وَلَوْ أَنَّا كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ أَنِ اقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ﴾ [النساء: ٦٦]، والله الموفق.

وقيل: أمر بعضاً بقتل بعض كقوله: ﴿فَقَاتِلُوا عَلَّ أَنْفُسِكُمْ حَيَّةً يَنْ عِنْدَ اللَّهِ﴾ [النور: ٦١] أي يسلم بعضهم على بعض. وقيل: أمر كل من عبد العجل بقتل [نفسه]^(٧)، والله أعلم.

وقوله: ﴿ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ عِنْدَ بَارِيكُمْ﴾ قيل: إن التوبة خير لكم عند خالقكم، وقيل: قتلكم^(٨) أنفسكم خير لكم من لزوم عبادة العجل. ويحتول: عبادة الرب خير لكم من عبادة العجل، والله أعلم.

وقوله: ﴿فَقَاتِلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّهُ هُوَ الْوَأَبُّ الرَّحِيمِ﴾ وقد ذكرنا المعنى في ما تقدم^(٩). وفي بذل أنفسهم للقتل والصبر عليه وكف أيديهم عن الدفع والممارسة فيه وجهان:

أحدهما: أنه كانهم طيعوا^(١٠) على أخلاق البهائم والدواب. وذلك أن موسى [عليه السلام]^(١١) استنقذهم من خدمة فرعون وآله، ونجّاهم من الشدائد التي كانت عليهم ولحوق الوعيد بهم، وأراههم من الآيات العجيبة: من آية^(١٢) العصا واليد البيضاء وفرق^(١٣) البحر وإهلاك العدو وتفجير الأنهار من حجر واحد وغير ذلك من الآيات ما يكثر ذكرها، أن لو كانت واحدة منها لكفّتهم، ودلّتهم على [صدق نبوته]^(١٤) ثم مع ما أراههم من الآيات إذ فارقهم دعاهم السامري إلى عبادة العجل واتخاذها لها كقوله: ﴿هَذَا إِلَهُكُمْ وَإِلَهُ مُوسَى فَنَاسِيَ﴾ [طه: ٨٨] فأجابوه إلى ذلك، وأطاعوه.

وكان هارون - صلوات الله على نبينا وعليه - فيهم يقول: ﴿إِنَّمَا قَتَلْتُمْ بَنِيكُمْ وَأَنْتُمْ قَاتِلُونَ﴾ [النور: ١٠] فلم يجيبوه، ولا صدقوه، ولا أكثرنوا إليه مع ما كان هارون من^(١٥) أحب الناس إليهم، فلولا أنهم كانوا مطبوعين على أخلاق البهائم والدواب لما^(١٦) تركوا إجابته، ولا عبدوا العجل مع ما أروا من الآيات التي ذكرنا.

فإذا كان إلى هذا ترجع أخلاقهم لم يبالوا ببذل^(١٧) أنفسهم للقتل، والله أعلم. ونحو ذلك قوله: ﴿قَالُوا يَسْأَلُ أَجَلَ لَنَا إِلَهًا كَمَا كَانَ لِإِلَهِكَ﴾ [الأعراف: ١٣٨] وعلى ذلك جعلت آيات موسى كلها حسنة لا عقلية؛ إذ عقولهم كادت تقصر عن فهم المحسوس ودركه فضلاً عن المستدل عليه، والله أعلم.

والثاني: أنهم أروا^(١٨) ثواب صبرهم [على القتل]^(١٩) في الآخرة وجزائهم وكريم ما يهبهم، فهان ذلك عليهم، وخفت، كما روي أن امرأة فرعون [لما علم فرعون - لعنه الله - بعبادتها]^(٢٠) ربها وطاعيتها له أمر أن تعاقب بأشد

(١) من ط م وطع، ساقطة من الأصل. (٢) من ط م، في طع: ليست بمحنة، ساقطة من الأصل. (٣) من ط م، في الأصل وطع: بالقتل. (٤) من ط م وطع، في الأصل: أمر. (٥) من ط م. (٦) ساقطة من النسخ الثلاث. (٧) من ط م. (٨) من ط م، في الأصل وطع: قتل. (٩) كان في ذلك في تفسير الآية ٣٧. (١٠) من ط م، في الأصل وطع: أطيعوا. (١١) في ط م: صلى الله عليه وسلم. (١٢) من ط م، في الأصل وطع: آله. (١٣) من ط م، في الأصل وطع: وخرق. (١٤) من ط م وطع، في الأصل: صدق نبوته. (١٥) ساقطة من طع. (١٦) في النسخ الثلاث: وإلا ما. (١٧) من ط م، في الأصل وطع: إلى يذل. (١٨) من ط م، في الأصل وطع: وأرا. (١٩) من ط م. (٢٠) من ط م، في الأصل: بعبادة، في طع: لما علم فرعون بعبادتها.

العقوبات، ففعل بها، فضحك في تلك الحال لما أريت مقامها في الجنة وكريم ما بها، فهان ذلك عليها، وسهل. فعلى ذلك يحتمل بذل هؤلاء أنفسهم [للقتل]^(١) والصبر عليه لذلك، والله أعلم.

الآية ٥٥

وقوله تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِمُوسَىٰ أَنْ تُؤْمِنَ لَكَ حَتَّىٰ رَأَىٰ اللَّهَ جَهْرَةً﴾ قال بعضهم: قال الذين اختارهم موسى [وكانوا]^(٢) سبعين رجلاً: لن نصدقك بالرسالة والتوراة حتى نرى الله جهرة؛ يُخبرنا أنه أنزلها^(٣) عليك. ويحتمل: ﴿لَنْ تُؤْمِنَ لَكَ﴾ أنه إله، ولا نعبده حتى نراه جهرة عياناً.

فاتحج بعض من ينفي الرؤية في الآخرة بهذه الآية حين [قالوا]: فلو كان يجوز أن يرى لكان لا تأخذهم الصاعقة^(٤)، ولا استوجبوا بذلك العذاب والعقوبة.

وأما عندنا فليس^(٥) في الآية دليل نفي الرؤية، بل فيها إثباتها؛ وذلك أن موسى ﷺ لما سألوا^(٦) الرؤية لم ينههم عن ذلك [ولا]^(٧) قال لهم: لا تسألوا [هذا، وكذلك سأل]^(٨) هو ربُّه الرؤية، فلم ينهه عنها، بل قال: ﴿إِنْ أَسْتَقَرَّ مَكَانُهُمْ فَسَوْفَ نَرِيهِ﴾ [الأعراف: ١٤٣]، وذا حرف^(٩) الوعد. [لا]^(١٠) يجوز ذلك لو كان لا يحتمل لأنه كفر، ومحال ترك النهي عنه. وكذلك ما روي في الأخبار من سؤال الرؤية لرسول الله ﷺ حين قالوا: أنرى ربنا؟ لم يأت النهي عنه عن ذلك ولا الرد عليهم؛ فلو كان لا يكون لثبوتها عن ذلك، ومنعوا.

وإنما أخذ هؤلاء الصاعقة بسؤالهم الرؤية لأنهم لم يسألوا سؤال استرشاد، وإنما سألوا سؤال تفتت؛ دليل التفتت في ما جاء من الآيات من وجوه الكفاية لمن يُنصف؛ لذلك أخذتهم الصاعقة [والله أعلم، أو أن يقال: أخذتهم الصاعقة]^(١١) بقولهم: ﴿لَنْ تُؤْمِنَ لَكَ﴾ لا بقولهم: ﴿حَتَّىٰ رَأَىٰ اللَّهَ جَهْرَةً﴾. وسنذكر هذه المسألة في موضعها إن شاء الله تعالى.

وقوله: ﴿وَأَخَذْنَاكُمْ الصَّاعِقَةَ﴾ قيل: الصاعقة: كلُّ عذاب فيه هلاك. لكن الهلاك على ضربين: هلاك الأبدان والأنفس، وهلاك العقل والذهن كقوله: ﴿وَحَرَّ مَوْسَىٰ صَيْحًا﴾ [الأعراف: ١٤٣] قيل: مغشياً، وفيه هلاك الذهن والعقل وكذلك قوله: ﴿فَصَيَّقَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ﴾ [الزمر: ٦٨] أي غشي، والله أعلم. وقيل: الصعقة صياح شديد.

وقوله: ﴿وَأَنْتُمْ تَنْظُرُونَ﴾ قيل [فيه]^(١٢) بوجهين: قيل: تعلمون أن الصاعقة قد أخذتهم، واهلكتهم بقولهم الذي قالوا، فكونوا على حذر من ذلك القول. وقيل: ﴿وَأَنْتُمْ تَنْظُرُونَ﴾ الخطاب لأولئك الذين أخذتهم الصاعقة؛ أي تنظرون إلى الصاعقة^(١٣) وقت أخذتها^(١٤)، أي لم تأخذكم فجأة ولا بغتة ولكن عياناً جهاراً، والله أعلم.

الآية ٥٦

وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ بَدَّلْنَا مَوْسَىٰ نَارًا بَدَلًا مَّا يَكْفِيهِمْ مِنْ السَّمَاءِ لِهَمٍّ، وَذَلِكَ مِمَّا نَخْشَا مِنْهُمْ غَيْرِهِمْ، ثُمَّ مَا كَانَ مِنَ الْمَرْعُودِ فِي الْجَنَّةِ، فَكَانَ ذَلِكَ لَهُمْ فِي الدُّنْيَا مُعَايَنَةً مِنْ نَحْوِ الْبُعْثِ بَعْدَ الْمَوْتِ وَمِنْ الظَّلْمِ الْمَمْدُودِ وَالطَّيْرِ الْمَشْوِيِّ وَالشَّيْبِ النَّاتِلِ عَلَيْهِمْ، وَلَا تَتَوَسَّحُ. فَذَلِكَ كُلُّهُ مِمَّا وَعَدْنَا فِي الْجَنَّةِ، وَكَانَ لَهُمْ فِي الدُّنْيَا مُعَايَنَةً؛ يَعَايُنُونَ مَعَ مَا كَانَ لَهُمْ مِنْ^(١٥) هذا، لم يُجيبوا إلى ما دُعوا، ولا ثبثوا على ما عاهدوا؛ وذلك لقلّة عقولهم وغلظ أفهامهم ونشويهم على أخلاق البهائم، والله أعلم.

الآية ٥٧

وقوله تعالى: ﴿وَوَلَلْنَا عَنْكُمْ الْجَنَّمَ وَأَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْمَنَ وَالسَّلَوتَىٰ كُلًّا مِنْ طَبَقٍ مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ﴾ [يحتمل وجهين]^(١٦): يحتمل ما لم يُحلّ لهم الفضل على حاجتهم، فأباح لهم القدر الذي لهم إليه حاجة، وساء طيبات. ويحتمل

(١) من ط م. (٢) من ط م و ط ع، ساقطة من الأصل. (٣) من ط م، في الأصل و ط ع: أنزل. (٤) من ط ع، في الأصل: أخذتهم الصاعقة، في ط م: أخذتهم الصاعقة لما سألوا الرؤية. (٥) في ط م: فإنه ليس. (٦) في ط م: سئل. (٧) من ط م و ط ع، ساقطة من الأصل. (٨) من ط م و ط ع، ساقطة من الأصل. (٩) في ط م: صرف. (١٠) من ط م و ط ع، ساقطة من الأصل. (١١) من ط م و ط ع، ساقطة من الأصل. (١٢) من ط م و ط ع، ساقطة من الأصل. (١٣) من ط م و ط ع، ساقطة من الأصل. (١٤) في ط م: أخذها. (١٥) في ط ع: يذكر. (١٦) ساقطة من ط ع. (١٧) من ط ع. (١٨) ساقطة من ط ع.

أَنَّهُ سَمَاءٌ طَيِّبَاتٍ لِّمَا لَا يَشُوبُهُ^(١) دَاءٌ يُؤْذِيهِمْ وَلَا أَدَى [يُضِرُّ بِهِمْ، لَيْسَ]^(٢) كَطَعَامِ الدُّنْيَا مِمَّا لَا يَسْلَمُ مِنْ ذَلِكَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. وَقَدْ قِيلَ: الطَّيِّبُ هُوَ الْمُبَاحُ الَّذِي يَسْتِطِيعُ الطَّبِيعُ، وَيَتَلَذَّذُ بِهِ النَّفْسُ.

وقوله: ﴿وَمَا ظَلَمُونَا وَلَكِنْ كَانُوا أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ قد ذكرنا معنى الظلم في ما تقدم^(٣). وقد يَحْتَمِلُ وجهاً آخر؛ وهو النقصان كقوله: ﴿كُنَّا الْبَشَرَيْنِ مِائَتَ أَكْهَامٍ وَلَمْ تُظَلِّمْ يَتَهُ شَيْئاً﴾ [الكهف: ٣٣] أي لم تُنْقِصْ منه. وحاصل^(٤) ما ذكرنا: أَنَّ الظلم هو وضع الشيء في غير موضعه، وكل ما ذكرنا [يرجع]^(٥) إلى واحد.

الآية ٥٨

وقوله تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْنَا ادْخُلُوا هَذِهِ الْقَرْيَةَ﴾ اختلف^(٦) في تلك القرية: قيل: إنها بيت المقدس كقوله: ﴿يَعْقُورِ ادْخُلُوا الْأَرْضَ الْمُقَدَّسَةَ الَّتِي كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ﴾ [المائدة: ٢١]؛ أمروا بالدخول فيها والمقام هنالك لِسَعَةِ عَيْشِهِمْ فيها ورزقيهم إذ هو الموصوف بالسعة والخضيب، وقيل: إن تلك القرية التي أمروا بالدخول [فيها]^(٧) والمقام هنالك هي قرية على انقضاء التيه والخروج منها. غير أن ليس لنا إلى معرفة تلك القرية حاجة، وإنما الحاجة إلى الخلاف الذي كان منهم وما يَلْحَقُهُمْ بترك الطاعة له والإلتزام، والله أعلم/ ١١ - ب/.

[وقوله تعالى]^(٨): ﴿فَكُلُوا مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ رَغَداً﴾ والرغد قد ذكرنا في ما^(٩) تقدم أنه سعة العيش وكثرة المال. وقوله: ﴿وَادْخُلُوا الْبَابَ مُسَجِّدِينَ﴾ يَحْتَمِلُ المراد من الباب حقيقة الباب، وهو باب القرية التي أمروا بالدخول فيها، وَيَحْتَمِلُ [المراد]^(١٠) من الباب القرية نفسها لا حقيقة الباب كقوله: ﴿وَإِذْ قُلْنَا ادْخُلُوا هَذِهِ الْقَرْيَةَ﴾ ذكر القرية، ولم يذكر الباب، وذلك في اللغة سائغ^(١١) جائز؛ يُقَالُ: فلان دخل في باب كذا، لا يعنون حقيقة الباب، ولكن كونه في أمر هو فيه.

وقوله: ﴿سُجِّدُوا﴾ يَحْتَمِلُ المراد من السجود حقيقة السجود، فيُخْرَجُ على وجوه: يُخْرَجُ على التحية لذلك المكان، وَيُخْرَجُ^(١٢) على الشكر له لما أهلك أعداءهم الذين كانوا فيها [لقوله]^(١٣): ﴿إِنَّ فِيهَا قَوْماً جَبَّارِينَ﴾ [المائدة: ٢٢]، وَيَحْتَمِلُ [حقيقة السجود]^(١٤) لما روي عن أبي هريرة رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ [أنه قال]^(١٥): «إِنَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ أُمِرُوا بِالْدَّخُولِ سُجَّداً، فَدَخَلُوا مُتَخَرِّفِينَ» [ينحونه مسلم: ٣٠١٥] فما أصابهم إنما أصاب بخلافهم أمر الله تعالى، وَيَحْتَمِلُ الكناية عن الصلاة؛ إذ العرب تُسَمِّي السجود صلاة، كأنهم أمروا بالصلاة فيها^(١٦).

ويَحْتَمِلُ الأمر بالسجود لا حقيقة السجود والصلاة، ولكن أمر بالخضوع له والطاعة والشكر له على أيادي التي [أسدى إليهم، وأزل من سعة العيش]^(١٧) والتصرف فيها في كل حال، والله أعلم.

وقوله تعالى: ﴿وَقُولُوا حِطَّةٌ نَغْفِرْ لَكُمْ خَطِيئَتَكُمْ﴾ قيل بوجهين: قيل: الحِطَّةُ: هو قول: ﴿إِلَّا إِلَهُ اللَّهِ﴾ [الصافات: ٣٥]؛ سُمِّيَتْ حِطَّةً لأنها تحط كل خطيئة كانت من الشرك وغيره؛ فكأنهم أمروا بالإيمان والإسلام، وقيل: ﴿وَقُولُوا حِطَّةً﴾ أي اطلبوا المغفرة، والتجاوز عما ارتكبتموه من المآثم والخطايا، والندامة على [ما كان منكم؛ فكأنهم أمروا أن يأتوا بالسبب الذي يغفر الذنوب، وهو الاستغفار والتوبة والندامة على ذلك، والله أعلم؛ وذلك يَحْتَمِلُ الشرك والكبائر وما دونها.

ذكر مرة خطايا، ومرة خطيئات، ومرة قال: ادخلوا، ومرة قال: اسكنوا، ومرة قال: فانزلنا، ومرة قال:

(١) من ط م، في الأصل و ط ع: يشوبهم. (٢) من ط م: يضرهم ليس، ساقطة من الأصل. (٣) في النسخ الثلاث: وقد. (٤) في تفسير الآية: ٥١. (٥) في ط م: وحاصله. (٦) من ط م. (٧) من ط م و ط ع، في الأصل: اختلفوا. (٨) من ط م. (٩) من ط م و ط ع، ساقطة من الأصل. (١٠) في تفسير الآية: ٣٥. (١١) من ط م. (١٢) من ط م، في الأصل و ط ع: شائع. (١٣) من ط م، في الأصل و ط ع: ويحتمل. (١٤) من ط م، في ط ع: كقوله، ساقطة من الأصل. (١٥) من ط م، في ط ع: حقيقته، في الأصل: حقيقة. (١٦) من ط م و ط ع: قال، ساقطة من الأصل. (١٧) في ط م: بها. (١٨) في الأصل: أسند إليهم وأزل من سعة الصلاة، في ط م: أسدى إليهم وأزل من سعة العيش، في ط ع: أسد إليهم وأزل من سعة العيش.

فأرسلنا، والقصة واحدة، حتى يُعَلَّمَ أن ليس في اختلاف الألفاظ والألسن تغيير المعنى، والمراد أن^(١) الأحكام والشرائع التي وُضِعَتْ لم توضع للأسامي والألفاظ ولكن للمعاني المدرجة والمودعة فيها، والله أعلم.

وقوله: ﴿وَسَيُزِيدُ الْمُحْسِنِينَ﴾ يحتمل المراد من المحسنين المسلم^(٢) الذي كان أسلم قبل ذلك، ويحتمل الذي أسلم بعد قوله: ﴿وَقُولُوا حَقَّ﴾ وكان كافراً إلى ذلك الوقت.

والزيادة تختص التوفيق بالإحسان من بعد [ذلك]^(٣) كقوله: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَفْعَلْ وَأَنْقَرْ﴾ [الليل: ٥] الآية، وتختص الثواب على ما ذكر من قوله: ﴿أُولَئِكَ يُؤْتَوْنَ أَجْرَهُمْ مَرَّتَيْنِ بِمَا صَبَرُوا﴾ [القصص: ٥٤] الآية.

الآية ٥٩ وقوله تعالى: ﴿فَبَدَّلَ الَّذِينَ ظَلَمُوا قَوْلًا غَيْرَ الَّذِي قِيلَ لَهُمْ﴾ قوله: ﴿فَبَدَّلَ﴾ يحتمل إحداث ظلم بعد أن لم يكن، والخلاف لما أمرهم به ﷻ ويحتمل نشوءهم على غير الذي قيل لهم. ولم يبين ما ذلك القول الذي بدلوا، وليس لنا إلى معرفة ذلك القول حاجة؛ وإنما الحاجة إلى معرفة ما [يكون بهم]^(٤) بالتبديل وترك العمل بأمره وإظهار الخلاف له، فقد تولى الله تعالى بيان ذلك بفضله، وبالله التوفيق.

وقوله تعالى: ﴿فَأَنزَلْنَا عَلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا رِجْزًا مِّنَ السَّمَاءِ﴾ قيل الرجز هو العذاب المنزل من السماء على أيدي الملائكة كعذاب قوم لوط وغيره، وعذاب ينزل من السماء لا على أيدي أحد من^(٥) نحو الصاعقة والصيحة ونحوهما.

وقوله تعالى: ﴿بِمَا كَانُوا يَفْسُقُونَ﴾ مرة ذكر ﴿يَفْسُقُونَ﴾ ومرة ذكر ﴿يَظْلِمُونَ﴾ [الأعراف: ١٦٢] وهو واحد.

وفي هذه الآيات التي ذكرناها والأنباء التي وصفنا دلالة رسالة محمد ﷺ وإثبات نبوته. وذلك أن أهل الكتاب كانوا عرّفوا هذه الأنباء بكتبهم، وكان رسول الله ﷺ يذكر ذلك بمشهدهم كما في كتابهم، ولم يكن ظهر منه اختلاف إليهم، ولا درس كتابهم. فدل أنه بالله عرف. وكان فيها تسكين قلب رسول الله ﷺ وتضيئة^(٦) لظهور الخلاف له من قومه وترك طاعتهم إياه. وإن [ذلك]^(٧) ليس بأول خلاف كان له من قومه ولا أول تكذيب، بل كان من الأمم السالفة لأنبيائهم ذلك، فصبروا عليه. فاصبر أنت كما صبروا هم^(٨) كقوله: ﴿فَاصْبِرْ كَمَا صَبَرَ أُولُو الْعَرْشِ مِنَ الرُّسُلِ وَلَا تَسْتَعْجِلْ لَهُمْ﴾ [الاحقاف: ٣٥].

الآية ٦٠ وقوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَسْنَفْنَا ثَمُودَ لِقَوْمِهِ فَقُلْنَا أَصْرِبْ بِمَصَاكَ الْعَجَرِ﴾ يعني طلب الماء لقومه عند حاجتهم إليه، فأوحى الله تعالى إليه ﴿أَصْرِبْ بِمَصَاكَ الْعَجَرِ﴾ [الأعراف: ١٦٠] قد ذكرنا في ما تقدم^(٩) أن الله ﷻ قد أراه من عصاه آيات عجيبة من نحو الشبان الذي كان يتلقف ما يافكون كقوله: ﴿فَأَلْقَى ثَمُودَ عَصَاهُ فَإِذَا هِيَ تَلْقَفُ مَا يَأْكُفُونَ﴾ [الشعراء: ٤٥] وقوله: ﴿فَإِذَا هِيَ ثَمْبَانٌ مُّبِينٌ﴾ [الشعراء: ٣٢]، ومن ضربه البحر بها حتى انفلق كقوله: ﴿فَأَنفَلَقَ فَمَا كَانَ كَلٌّ فَرَقٍ كَالظُّلُمِ الْظُّلُمِ﴾^(١٠) [الشعراء: ٦٣]، أو من ضربه الحجر بها وانفجار العيون منه، وغير ذلك من الآيات منا يكثر ذكرها ﷻ من آيات رساليه وآيات نبوته.

وفي ما أرى منها من عجيب آياته دلالة حدث العالم وإبداعه [من لا]^(١١) شيء؛ لأنه ﷻ قد أخرج بلطفه من حجر^(١٢)، يصغر في نفسه مما يخيل [من مكان إلى مكان]^(١٣) من الماء ما يكفي الخلق، لا يحصي عددهم [إلا الله]^(١٤)، [وفجر]^(١٥) منه أنهاراً، لكل فريق نهر على جذوة. ثم لا يحتمل كون ذلك الماء بكلية فيه ليصغره وخففته، ولا كان ينبغي ذلك من أسفله. فإذا كان [هذا]^(١٦) كما ذكرنا ظهر^(١٧) أن الله ﷻ كان يثبتي ذلك الماء فيه، ويحدث من لا شيء، لأن ذلك الحجر لم يكن من جوهر الماء ولا من أصله. فإذا كان قادراً على [هذا فإنه لقادر]^(١٨) على إنشاء العالم [من لا]^(١٩)

(١) في ط م: وأن. (٢) في النسخ الثلاث: المعلم. (٣) ساقطة من النسخ الثلاث. (٤) من ط ع، في الأصل: يكون، في ط م: يلزمهم. (٥) ساقطة من ط م. (٦) في النسخ الثلاث: والتصبر عليه. (٧) من ط م و ط ع، ساقطة من الأصل. (٨) ساقطة من ط م و ط ع. (٩) في تفسير الآية: ٣٧. (١٠) أدرج بعدها في ط م: كذا. (١١) في النسخ الثلاث: لا من. (١٢) في النسخ الثلاث: عجز. (١٣) من ط ع و ط م، في الأصل: نفسه وقوله من الماء. (١٤) من ط م و ط ع. (١٥) ساقطة من ط ع. (١٦) من ط م و ط ع، ساقطة من الأصل. (١٧) من ط م، في ط ع والأصل: أظهر. (١٨) في الأصل و ط ع: هذا القادر، في ط م: فإنه قادر. (١٩) من ط م، في الأصل و ط ع: لم يكن.

شيء سبق ولا أصل تقدّم. وكذلك ما أراهم من العصا الثعبان والحية؛ لم يكونا^(١) من جوهرها ولا من أصلها، ولا تولدُهما^(٢) منها، بل أنشأ ذلك، وأبدع بخلقِهِ، والله الموفق.

وقوله: ﴿فَانفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ نَجْمًا﴾ قيل: كانوا اثني عشر سبطاً لقوله: ﴿وَبَعَثْنَا مِنْهُمُ اثْنَيْ عَشَرَ نَبِيًّا﴾ [المائدة: ١٢] وهم بنو يعقوب، فجعل لكل سبط نهرًا على جذوة، فانضم كل فريق إلى أبيهم^(٣) الذي كانوا منه، ولم ينضموا^(٤) إلى أعمامهم وبنو أعمامهم؛ ففيه أن الموارث لا تصرف إلى غير الآباء إلا بعد انقطاع أهل الاتصال بالآباء، وفيه دلالة أن القوم في الصحارى [والبراري ينزلون]^(٥) مجموعين غير متفرقين ولا متباعدين بعضهم عن بعض [بحيث يكون بعضهم]^(٦) عونًا لبعض وظهيراً لأنهم نزلوا جميعاً في موضع واحد مجموعين مع كثرتهم وازدحامهم غير متفرقين ولا متباعدين، وإن كان ذلك أنفع لهم وأهون عليهم من جهة الرغبي والرغبي وسعة المنازل، وفي الأول سبق المعنى الذي وصفنا، والله أعلم.

وقوله تعالى: ﴿قَدْ عَصَى كُلُّ أُنَاسٍ مَشْرِعَهُ﴾ أي مودعهم. وفيه دلالة قطع التنازع ورفع الاختلاف من بينهم لما بين لكل فريق منهم مؤرداً على جذوة. ولو كان مشتركاً لخيف وقوع التنازع والاختلاف بينهم؛ وفي وقوع ذلك بينهم قطع الأنساب والأرحام، وبالله التوفيق.

وقوله تعالى: ﴿كُلُوا﴾ يعني الممن والسلوى. وقوله: ﴿وَأَشْرَبُوا مِنْ رِزْقِ اللَّهِ﴾ من الماء الذي أخرج لكم من الحجر. وكلاهما رزق الله الذي ساقه إليهم من غير تكلف ولا مشقة.

وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَخْشَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾ قيل: لا تسعوا في الأرض بالفساد. ويحتمل ﴿وَلَا تَخْشَوْا﴾ أي لا تفسدوا لأن المفسد هو الفساد نفسه؛ كأنه قال: لا تفسدوا في الأرض، وتكونوا مفسدين.

الآية ٦١ وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَنْصِبُوا عَلَىٰ نَفْسِكُمْ ثَقَلَيْنِ يَتَذَكَّرْنَ لَكُمْ مَن ذُكِّرُوا بِهِ﴾ قيل فيه بوجوه: قيل: أول ما أنزل الممن؛ فعند ذلك قالوا: ﴿لَنْ نَصْبِرَ عَلَىٰ ظَنَائِرِ وَجْهِ﴾ ثم أنزل السلوى، وقيل: كانوا يتخذون من الممن القراص فيأكلون مع السلوى، فهو طعام واحد؛ فقالوا: لَنْ نَصْبِرَ عليه، ويحتمل أن يكون طعامهم في اليوم مرة، فطلبوا الأطعمة المختلفة، والله أعلم.

وقوله تعالى: ﴿فَأَنذَرْنَاكَ يُخْرِجُ لَنَا مِمَّا تُخَبِّرُ الْأَرْضُ مِنْ بَقِيلِكُمْ وَقَتْلَهِمَا وَقَوْمَهُمَا وَبَعْلَهُمَا﴾ قال: يبين لنا معنى إضافة خصوصية الأشياء إلى الله ﷻ يُخْرِجُ لنا مخرج التعظيم لذلك الشيء المخصوص؛ من ذلك: بيت الله ورسول الله [الأحزاب: ٢١ و ٢٢] و﴿فَأَنذَرْنَاكَ اللَّهُ﴾ [الأعراف: ٧٣ و ٧٤] / هذا كله يُخْرِجُ مخرج التعظيم [لهذه الأشياء، وإضافة كليات الأشياء]^(٨) إلى الله تعالى، تُخْرِجُ مخرج تعظيم الرب وإجلاله [نحو ما قال: ﴿رَبُّ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ١٦٤] و﴿وَسَلَّىٰ كُلُّ شَيْءٍ﴾ [الرعد: ١٦ و ١٧] و﴿رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [الرعد: ١٦ و ١٧] و﴿خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾ [الأنعام: ١ و ٢] ونحوه؛ هذا كله وصف تعظيم الرب وإجلاله^(٩).

وقد اختلف في القوم؛ قيل: القوم هو الثوم، وكذلك روي في قراءة عبد الله أنه قرأه^(١٠): «وثومها»^(١١)، وقيل: القوم:

البر.

وقوله تعالى: ﴿قَالَ أَتَشْتَلِيكَ الَّذِي هُوَ أَدْنَىٰ مِمَّا يَخْتَلِيكَ﴾ قيل في أدنى بوجوه: قيل: أدنى في القيمة، وقيل: أدنى في الخطر والرغبة، وقيل: أدنى في المنافع، وقيل: أدنى لما لا يصل هذا إليهم إلا بالمؤنة والمشقة، وذلك لهم بلا مؤنة ولا مشقة، فهو خير، وكل يرجع إلى واحد، والله أعلم.

(١) من ط م، في الأصل و ط ع: يكن. (٢) في النسخ الثلاث: ولا يولدعها. (٣) من ط م، في الأصل و ط ع: بقوله. (٤) من ط م، في الأصل، أبهم، في ط ع: أبهم. (٥) من ط م، في الأصل و ط ع: ينضمخوا. (٦) في الأصل و ط ع: والبراري ينزلون في، في ط م: والبوادي ينزلون. (٧) من ط م. (٨) من ط م، في الأصل و ط ع: بهذه الأشياء. (٩) من ط م. (١٠) في ط ع: قرأ. (١١) ذكر ابن جني في المحتسب أن هذه القراءة لعبد الله بن مسعود وعبد الله بن عباس، انظر ٨٨/١.

وَيَحْتَمِلُ أَدْنَى أَذَوْنَ وَأَقْلَ، وَلَا شَكَّ أَنَّ مَا طَلَبُوا، وَسَلُّوا دُونَ الَّذِي كَانَ لَهُمْ. وَيَحْتَمِلُ ﴿قَالَ أَتَشَاءُونَ أَنِّي آتِيكُمْ بِآيَةٍ مِّنَ رَبِّكُمْ﴾ قد أعطوا، ولو كَانَ ذَلِكَ أَصْلَحَ لَهُمْ فِي الدِّينِ لَمْ يَكُنْ مُوسَى لِيَلُومَهُمْ عَلَيْهِ. ثَبَتَ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ. ثُمَّ أُعْطُوا ذَلِكَ؛ ثَبَتَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدْ يَجُوزُ لَهُ فِي الْحِكْمَةِ فَعْلُ مَا كَانَ غَيْرُهُ أَصْلَحَ لَهُمْ فِي الدِّينِ، وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ.

وقوله تعالى^(١): ﴿أَفَيْطَلُوا مِصْرًا﴾ قيل: المِصْرُ المعروف، وقيل: مِصْرٌ مِنَ الْأَمْصَارِ لِأَنَّ مَا طَلَبُوا لَا يَوْجَدُ إِلَّا فِي الْأَمْصَارِ، وبالله التوفيق.

وقوله تعالى: ﴿فَإِنَّ لَكُمْ مَّا سَأَلْتُمْ﴾ مِنَ الْأَطْعِمَةِ الْمُخْتَلِفَةِ إِنْ كَانَ الْمُرَادُ مِنْهُ الْمِرَارُ^(٢)، وَإِنْ كَانَ الْأَطْعِمَةُ الْمُخْتَلِفَةُ فَهِيَ كَمَا قَالَ.

وقوله تعالى: ﴿وَشَرِيتَ عَلَيْهِمُ الذَّلَّةَ﴾ قيل فيه بوجوه: قيل ﴿الذَّلَّةُ﴾ [ذَلَّةٌ]^(٣) اخْتِمَالِ الْمُؤْنَةِ وَالشَّدَائِدِ لِمَا سَأَلُوا مِنَ الْأَطْعِمَةِ الْمُخْتَلِفَةِ، وقيل: ﴿الذَّلَّةُ﴾ ذَلَّةُ الْجَزْيَةِ وَالصَّغَارِ، بَعْضِيَانِهِمْ رَبُّهُمْ^(٤)، وقيل ﴿الذَّلَّةُ﴾ [ذَلَّةٌ]^(٥) ذَلَّةُ الْكَسْبِ وَالْعَمَلِ لِأَنَّ الْأَوَّلَ كَانَ يَأْتِيهِمْ مِنْ غَيْرِ كَسْبٍ وَلَا مُؤْنَةٍ.

[وقوله تعالى]^(٦): ﴿وَالسَّكَنَةَ﴾ قيل: هي^(٧) الْفَقْرُ وَالْحَاجَةُ، وقيل: قَطْعُ رِجَالِهِمْ عَنْ^(٨) الْآخِرَةِ لِمَا عَصَوْا رَبَّهُمْ. وقوله تعالى: ﴿وَبَاءُوا بِمَقْصَرٍ مِّنَ اللَّهِ﴾ قيل فيه بوجوه: قيل: بَاءُوا رَجَعُوا، وقيل: [بَاءُوا]^(٩) اسْتَوْجَبُوا، وقيل: [بَاءُوا]^(١٠) أَقْرَبُوا، وَكُلُّهُ يَرْجِعُ إِلَى وَاحِدٍ.

وقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَأْتِيهِمُ الْيَتِيمَ الْكَلْبُ﴾ قد ذَكَرْنَا فِي مَا تَقَدَّمَ^(١١) أَنَّ الْآيَاتِ، هِيَ الْحَجَجُ وَالتِّي أُعْطِيَ الرِّسْلَ، وَأَجْرَاهَا عَلَى أَيْدِيهِمْ. وَقَالَ الْحَسَنُ: (هِيَ دِينُ اللَّهِ).

وقوله تعالى: ﴿وَقَتْلُواكَ النَّبِيَّ يَمْرُؤَ الْحَقِّ ذَاكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ﴾ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ هَذَا فِي غَيْرِهِمْ لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ فِي زَمَنِ مُوسَى نَبِيَّ سِوَى هَارُونَ، وَهُمْ لَمْ يَقْتُلُوهُ، إِلَّا أَنْ يُقَالَ: إِنَّ ذَلِكَ كَانَ مِنْ أَوْلَادِهِمْ [بَعْدَ مُوسَى أَوْ كَانَ مِنْ غَيْرِهِمْ سِوَى هَؤُلَاءِ وَأَوْلَادِهِمْ]^(١٢) عَلَى أَنَّ قَتْلَ الْأَنْبِيَاءِ فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ كَانَ ظَاهِرًا حَتَّى قِيلَ: قُتِلَ فِي يَوْمٍ كَذَا كَذَا نَبِيًّا، وَلَمْ يُذَكَّرْ قَتْلُ رَسُولٍ مِنَ الرِّسْلِ؛ وَذَلِكَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، لِقَوْلِهِ: ﴿وَإِنَّا لَنَنْصُرُ رُسُلَنَا﴾ [غافر: ٥١] وَلِقَوْلِهِ^(١٣): ﴿إِنَّهُمْ لَمَنِ الْمَنْصُورُونَ﴾ [الصافات: ١٧٢]. أَخْبَرَ أَنَّهُ يَنْصُرُهُمْ^(١٤) وَأَنَّهُمْ مَنْصُورُونَ؛ وَمَنْ كَانَ اللَّهُ نَاصِرَهُ فَهُوَ الْمَنْصُورُ أَبَدًا، وَلِأَنَّ الرِّسْلَ هُمُ الَّذِينَ أُوتُوا الْآيَاتِ^(١٥) الْمَعْجَزَةُ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ اسْتِقْبَالُ الرِّسْلِ [بِتِلْكَ لِلآيَاتِ]^(١٦) الَّتِي كَانَتْ مَعَهُمْ. وَأَمَّا الْأَنْبِيَاءُ فَلَمْ يَكُنْ مَعَهُمْ تِلْكَ الْآيَاتُ الْمَعْجَزَةُ، وَإِنَّمَا كَانُوا يَدْعُونَ الْخَلْقَ إِلَى دِينِ اللَّهِ بِالْآيَاتِ [الَّتِي كَانَتْ لِلرِّسْلِ وَالْحَجَجِ]^(١٧) الَّتِي كَانَتْ مَعَهُمْ. لِذَلِكَ^(١٨) كَانَ مَا ذَكَرَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَالَ قَوْمٌ: لَمْ يَقْتُلْ أَحَدٌ مِنَ الرُّسْلِ، وَإِنَّمَا قُتِلَ الْأَنْبِيَاءُ أَوْ رُسُلُ الرُّسْلِ. فَإِنْ كَانَ كَذَلِكَ فَعَلَى ذَلِكَ يُخْرَجُ مَا ذَكَرْنَا مِنَ الْآيَاتِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَالْنَّصْرُ كَانَ بِالْحَجَجِ وَالْآيَاتِ. فَكَانَتْ تِلْكَ لِلْكُلِّ. وَعَلَى ذَلِكَ لَا دَلَالَةَ فِي كَوْنِ الْآيَاتِ مَعَ الْأَنْبِيَاءِ وَغَيْرِ كَوْنِهِمَا^(١٩). فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ ابْتِدَاءُ شَرْعٍ وَلَا نَسْخٌ، فَعَلَى^(٢٠) الدَّعَاءِ إِلَى مَا سَبَقَ مِنَ الشَّرَائِعِ، وَكَانَتْ آيَاتُهُمْ كآيَاتِ الرِّسْلِ أَوْ دَلَالَاتِ الْعَصْمَةِ مَعَ مَا كَانَ بِهِمْ حِفْظُ الْكِتَابِ السَّمَاوِيِّ بِمَا تَبَدَّلَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِالْحَقِّ فِي ذَلِكَ. وَنَعْتَصِّمُ بِاللَّهِ عَنْ بَسْطِ اللِّسَانِ فِي ذَلِكَ بِالتَّدْبِيرِ دُونَ شَيْءٍ ظَهَرَ عَلَى أَلْسِنِ الرِّسْلِ أَوْ الْقَوْلِ فِيهِمْ بِشَيْءٍ^(٢١) إِنْ كَانَتْ آيَةٌ أَوْ لَا. لَكِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدْ أَقَامَ حُجَّتَهُ لِكُلِّ عَلَى قَدْرِ الْكَفَايَةِ^(٢٢) وَالتَّمَامِ.

(١) من ط م و ط ع، في الأصل: وقيل. (٢) من ط م و ط ع، في الأصل: المراد. (٣) من ط م و ط ع، ساقطة من الأصل. (٤) من ط م، في الأصل و ط ع: ذلهم. (٥) من ط ع. (٦) من ط م و ط ع، ساقطة من الأصل. (٧) من ط م، في الأصل و ط ع: ذي. (٨) في ط م: من. (٩) من ط ع. (١٠) من ط ع. (١١) في تفسير الآية: ٤١. (١٢) من ط م و ط ع، ساقطة من الأصل. (١٣) من ط م، في الأصل: لقوله، ساقطة من ط ع. (١٤) من ط م في الأصل، لم ينصرهم، في ط ع: لينصرهم. (١٥) أدرج بعدها في الأصل و ط ع: من. (١٦) في الأصل و ط ع: بذلك الآيات، في ط م: بذلك للآيات. (١٧) من ط م. (١٨) من ط م، في الأصل و ط ع: بذلك. (١٩) من ط م، في الأصل و ط ع: كونهما. (٢٠) في النسخ الثلاث: بل على. (٢١) من ط م، في الأصل و ط ع فني. (٢٢) في ط ع: الكفاية.

الآية ٦٢

وقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئِينَ وَالْمَجَاسِينَ وَالنَّصَارَى وَالَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلُوا صَالِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ قيل: [إنه لليهود^(١)] والنصارى، وهؤلاء جائز أن يكون لهم تعلق بظاهر هذه الآية لأنهم يقولون: إنا آمنّا بالله وآمنّا باليوم الآخر، فليس علينا خوف وحزن^(٢). لكن الجواب لهذا وجوه:

أحدها: أنه ذكر المؤمنين بقوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ وإيمانهم ما ذكر في آية أخرى؛ وهو قوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلُوا صَالِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ كل آمن بالله وملائكته وكتبه ورسله لا تفرق بين أحد من رسله وقالوا سمعنا وأطعنا غفرنا لك ربنا وإليك المصير﴾ [البقرة: ٢٥٨]؛ وهم قد فرّقوا بين الرسل بقولهم: ﴿تَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ وَاسْجُدْ لِلرَّسُولِ﴾ [النساء: ١٥٠]، وفرّقوا بين الكتب أيضاً؛ آمنوا ببعض، وكفروا ببعض. فهؤلاء الذين ذكرهم في هذه الآية هم الذين آمنوا بجميع الرسل وآمنوا بجميع الكتب^(٣) أيضاً. فإذا كان هذا إيمانهم لم يكن عليهم خوف ولا حزن.

والثاني: [أنه]^(٤): ذكر الإيمان بالله [والإيمان بالله، هو]^(٥) الإيمان بجميع الرسل وبجميع الكتب. لكنهم لا يؤمنون بالله، ولا يعرفونه^(٦) في الحقيقة، أو أن يقال: ذكر عمل الصالحات، والكفر ببعض الرسل ليس من عمل الصالحات، لذلك بطل تعلّقهم بهذا. والله أعلم.

[والثالث:]^(٧) في ذلك على^(٨) التقديم والتأخير؛ كأنه قال: إن الذين هادوا والنصارى من آمن منهم بالله واليوم الآخر^(٩) والذين آمنوا.

وللمعتزلة: تعلق بظاهر قوله: ﴿وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ وصاحب الكبيرة عليه خوف وحزن؛ فلو كان مؤمناً لكان لا خوف عليه لأنه أخبر أن المؤمن لا خوف عليه ولا حزن؛ فدل أنه يخرج من إيمانيه إذا ارتكب كبيرة. فقال لهم: لم ينب عنهم الخوف والحزن في^(١٠) كل الوقت، فيحتل أن يكون عليه خوف في وقت، ولا خوف عليه في وقت آخر؛ لأن لكل مؤمن خوف البعث وفزع حتى الرسل بقوله: ﴿يَوْمَ يَجْمَعُ اللَّهُ الرُّسُلَ فَيَقُولُ مَاذَا أُجِبْتُمْ قَالُوا لَا عِلْمَ لَنَا﴾ [المائدة: ١٠٩] لشدة فزعهم من هول ذلك اليوم. فإذا دخلوا الجنة، ونزلوا منازلهم، ذهب ذلك الخوف والفزع عنهم. فعلى ذلك المؤمن يكون له خوف في وقت، ولا خوف عليه في وقت آخر، والله أعلم.

واختلف في الصابئين؛ قيل: الصابئون^(١١) قوم يعبدون الملائكة، ويقرؤون الزبور، وقيل: إنهم قوم يعبدون الكواكب، وقيل: هم قوم بين المجوس والنصارى، وقيل: هم قوم يذهبون مذهب الزنادقة؛ يقولون بأثنيين لا كتاب لهم، ولا علم لنا بهم.

الآية ٦٣

وقوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمُ الطُّورَ﴾ ذكرنا في ما تقدّم^(١٢) أن ميثاق الله وعهده على وجهين: عهد خلقه وفطره^(١٣) وعهد رسالة ونبوة. وقوله: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمُ الطُّورَ﴾ في التوراة أن يعملوا بما فيها، فنقضوا ذلك العهد لما رأوا فيها الحدود والأحكام والشرائع كرهوا، فرفع الله الجبل فوقهم، فقبلوا ذلك. ويحتل ما ذكرنا من عهد خلقه وفطره فنقضوا ذلك.

وقوله تعالى: ﴿خُذُوا مَا آتَيْنَاكُمْ بِقُوَّةٍ﴾ قيل خذوا التوراة^(١٤) بالجِدِّ والمواظبة، وقيل: بقوة، يعني بالطاعة له والخضوع. ثم احتج بعض المعتزلة بهذه الآية على تقدّم القدرة الفعل لأنه أمرهم بالقبول له والأخذ والعمل بما فيها؛ فلو لم يُعطهم قوة [الأخذ والقبول له قبل الأخذ له والفعل]^(١٥) لكان لا يأمرهم بذلك. لأنهم يقولون: لا قوة لنا على ذلك. [فدل]

(١) في الأصل و ط ع: إن لليهود، في ط م: إن اليهود. (٢) في ط م و ط ع: في الأصل: وبجميع. (٣) في الأصل: وبجميع. (٤) ساقطة من النسخ الثلاث. (٥) من ط م، في الأصل و ط ع: هو. (٦) من ط م و ط ع: لا يعرفون. (٧) في النسخ الثلاث: وقيل. (٨) ساقطة من ط ع. (٩) من ط م و ط ع، ساقطة من الأصل. (١٠) ساقطة من ط ع. (١١) في ط ع: الصابئين. (١٢) في تفسير الآية ٢٧. (١٣) من ط م، في الأصل و ط ع: وعهد وفطره. (١٤) من ط م و ط ع، في الأصل: النبوة. (١٥) من ط م و ط ع، في الأصل: لاخذوا القول له الفعل.

أنه أعطاهم قبل ذلك^(١). لكنّه غلظ عندنا، لأنه لو أعطاهم القوة قبل الفعل ووقت الأمر به، ثم تذهب عنهم تلك القوة وقت الفعل، لكان الفعل بلا قوة؛ إذ من قولهم: أن القوة لا تبقى وقتين. فدل أنها تحدث بحدوث الفعل؛ لا يتقدم، ولا يتأخر، ولكن يكونان^(٢) معاً، ولأنها سُميت قدرة الفعل، [فلو كانت تتقدم الفعل]^(٣) لم يكن لإضافة الفعل إليها معنى، والله أعلم.

والأصل في ذلك أن الله تعالى قال: ﴿خُذُوا مَا آتَيْنَكُم بِقُوَّةٍ﴾ ومعلوم أن المراد من ذلك الأخذ [بقوة الأخذ]^(٤). ثم فيه وجهان:

أحدهما: أن للأخذ^(٥) قوة غير التي للترك.

والثاني: أنه ذكر الأخذ [بقوة]^(٦)، فإذا لم تكن معه لم يكن بها أن يرى أن الوقت إذا تباعد لم يحتجّل بما تقدم من القوة أوقاتا، فمثلته وقت واحد.

وقوله تعالى: ﴿وَاذْكُرُوا مَا فِيهِ﴾ قيل فيه بوجوه: قيل: اذكروا، واحفظوا ما فيه من أمره ونهيّه، ولا تُضيّعوه.

[وقوله تعالى]^(٧): ﴿لَمَّا كُنْتُمْ تَتْلُونَ﴾ المعاصي والمآثم. ويحتجّل اذكروا ما فيه من التوحيد والإيمان ﴿لَمَّا كُنْتُمْ تَتْلُونَ﴾ الشرك والكفر، ويحتجّل: اذكروا ما فيه من الأحكام والشرائع، ويحتجّل الثواب والعقاب والوعد والوعيد، وكلّه واحد.

الآية ٦٤

وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ﴾ يعني من بعد القبول. دل هذا على أنهم كانوا قبلوا ذلك مرة قبل أن يأتيهم موسى عليه السلام^(٨) بها، فلما أتاهم، ورأوا^(٩) التشديد والمشقة، أبوا قبولها، وتركوا العمل بما فيها من الأحكام والشرائع، فخوفوا برفع الجبل فوقهم، فقبلوا ذلك، والله أعلم.

وقوله تعالى: ﴿فَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَكُنْتُمْ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ يحتجّل وجوهاً: [قيل]^(١٠): ﴿فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾ الإسلام، ﴿وَرَحْمَتُهُ﴾ القرآن، وقيل^(١١): ﴿فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾ بمحمد ﷺ بُعث إليكم ليجمعكم، ويؤلف بينكم/١٢ - ب/ ويدعوكم إلى دين الله^(١٢) الحق بعد ما كنتم في فترة من الرسل وانقطاع من الدين والعمل، ويحتجّل ﴿فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾ لما أنجى آباءكم من العذاب، ولم يرسل عليهم الجبل، وإلا ما توالدتم أنتم، وقيل: ﴿فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾ لما أعطاهم التوراة ووَقَّعَهُمْ على قبولها، وإلا كنتم من الخاسرين، وبعضه قريب من بعض.

الآية ٦٥

وقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ الَّذِينَ اعْتَدَوْا مِنْكُمْ فِي السَّبْتِ﴾ فيه دلالة إثبات رسالة محمد ﷺ كأنه قال: ولقد علمتم أن محمداً ﷺ لم يكن يعلم الذين اعتدوا منكم في السبت، ولا كان علم ما فعل بهم، ثم علم ذلك؛ فإنما علم بالله ﷻ لأنه لم يكن قرأ كتابكم، ولا كان يختلف إلى أحد ممن يعرف ذلك، فبالله ﷻ [عرف]^(١٣) ذلك، وبه علم، فدل أنه رسول الله إليكم.

ويحتجّل قوله: ﴿وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ الَّذِينَ اعْتَدَوْا مِنْكُمْ فِي السَّبْتِ﴾ فقلنا لهم كونوا قردة خبيثين أي علمتم ما أصاب أولئك باعتدائهم يوم السبت بالاضطیاد، وكنتم تقولون: ﴿عَنْ آبَائِكُمُ اللَّهُ وَآبَائِكُمُ﴾ [المائدة: ١٨] يعني أبناء رسل الله وأحباءه. فلو كان كما تقولون لم يكن ليجمعكم^(١٤) قردة، وهي أبق خلق الله وأوحشه؛ إذ مثل ذلك لا يفعل بالأجباء والأبناء. أو أن يُحمّل على التحذير لهؤلاء لئلا يكذبوا محمداً ﷺ ولا يعضوه في أمره، فيصيبكم ما أصاب أولئك بتكذيبهم موسى وعضيانهم أمره، والله أعلم.

(١) من ط م و ط ع، ساقطة من الأصل. (٢) في النسخ الثلاث: يكون. (٣) من ط م و ط ع، ساقطة من الأصل. (٤) من ط م و ط ع، ساقطة من الأصل. (٥) من ط م و ط ع، ساقطة من الأصل. (٦) من ط م و ط ع، ساقطة من الأصل. (٧) من ط م و ط ع، ساقطة من الأصل. (٨) من ط م و ط ع، ساقطة من الأصل. (٩) من ط م و ط ع، ساقطة من الأصل. (١٠) من ط م و ط ع، ساقطة من الأصل. (١١) من ط م و ط ع، ساقطة من الأصل. (١٢) من ط م و ط ع، ساقطة من الأصل. (١٣) من ط م و ط ع، ساقطة من الأصل. (١٤) من ط م و ط ع، ساقطة من الأصل. (١٥) من ط م و ط ع، ساقطة من الأصل. (١٦) من ط م و ط ع، ساقطة من الأصل. (١٧) من ط م و ط ع، ساقطة من الأصل. (١٨) من ط م و ط ع، ساقطة من الأصل. (١٩) من ط م و ط ع، ساقطة من الأصل. (٢٠) من ط م و ط ع، ساقطة من الأصل. (٢١) من ط م و ط ع، ساقطة من الأصل. (٢٢) من ط م و ط ع، ساقطة من الأصل. (٢٣) من ط م و ط ع، ساقطة من الأصل. (٢٤) من ط م و ط ع، ساقطة من الأصل. (٢٥) من ط م و ط ع، ساقطة من الأصل. (٢٦) من ط م و ط ع، ساقطة من الأصل. (٢٧) من ط م و ط ع، ساقطة من الأصل. (٢٨) من ط م و ط ع، ساقطة من الأصل. (٢٩) من ط م و ط ع، ساقطة من الأصل. (٣٠) من ط م و ط ع، ساقطة من الأصل. (٣١) من ط م و ط ع، ساقطة من الأصل. (٣٢) من ط م و ط ع، ساقطة من الأصل. (٣٣) من ط م و ط ع، ساقطة من الأصل. (٣٤) من ط م و ط ع، ساقطة من الأصل. (٣٥) من ط م و ط ع، ساقطة من الأصل. (٣٦) من ط م و ط ع، ساقطة من الأصل. (٣٧) من ط م و ط ع، ساقطة من الأصل. (٣٨) من ط م و ط ع، ساقطة من الأصل. (٣٩) من ط م و ط ع، ساقطة من الأصل. (٤٠) من ط م و ط ع، ساقطة من الأصل. (٤١) من ط م و ط ع، ساقطة من الأصل. (٤٢) من ط م و ط ع، ساقطة من الأصل. (٤٣) من ط م و ط ع، ساقطة من الأصل. (٤٤) من ط م و ط ع، ساقطة من الأصل. (٤٥) من ط م و ط ع، ساقطة من الأصل. (٤٦) من ط م و ط ع، ساقطة من الأصل. (٤٧) من ط م و ط ع، ساقطة من الأصل. (٤٨) من ط م و ط ع، ساقطة من الأصل. (٤٩) من ط م و ط ع، ساقطة من الأصل. (٥٠) من ط م و ط ع، ساقطة من الأصل. (٥١) من ط م و ط ع، ساقطة من الأصل. (٥٢) من ط م و ط ع، ساقطة من الأصل. (٥٣) من ط م و ط ع، ساقطة من الأصل. (٥٤) من ط م و ط ع، ساقطة من الأصل. (٥٥) من ط م و ط ع، ساقطة من الأصل. (٥٦) من ط م و ط ع، ساقطة من الأصل. (٥٧) من ط م و ط ع، ساقطة من الأصل. (٥٨) من ط م و ط ع، ساقطة من الأصل. (٥٩) من ط م و ط ع، ساقطة من الأصل. (٦٠) من ط م و ط ع، ساقطة من الأصل. (٦١) من ط م و ط ع، ساقطة من الأصل. (٦٢) من ط م و ط ع، ساقطة من الأصل. (٦٣) من ط م و ط ع، ساقطة من الأصل. (٦٤) من ط م و ط ع، ساقطة من الأصل. (٦٥) من ط م و ط ع، ساقطة من الأصل. (٦٦) من ط م و ط ع، ساقطة من الأصل. (٦٧) من ط م و ط ع، ساقطة من الأصل. (٦٨) من ط م و ط ع، ساقطة من الأصل. (٦٩) من ط م و ط ع، ساقطة من الأصل. (٧٠) من ط م و ط ع، ساقطة من الأصل. (٧١) من ط م و ط ع، ساقطة من الأصل. (٧٢) من ط م و ط ع، ساقطة من الأصل. (٧٣) من ط م و ط ع، ساقطة من الأصل. (٧٤) من ط م و ط ع، ساقطة من الأصل. (٧٥) من ط م و ط ع، ساقطة من الأصل. (٧٦) من ط م و ط ع، ساقطة من الأصل. (٧٧) من ط م و ط ع، ساقطة من الأصل. (٧٨) من ط م و ط ع، ساقطة من الأصل. (٧٩) من ط م و ط ع، ساقطة من الأصل. (٨٠) من ط م و ط ع، ساقطة من الأصل. (٨١) من ط م و ط ع، ساقطة من الأصل. (٨٢) من ط م و ط ع، ساقطة من الأصل. (٨٣) من ط م و ط ع، ساقطة من الأصل. (٨٤) من ط م و ط ع، ساقطة من الأصل. (٨٥) من ط م و ط ع، ساقطة من الأصل. (٨٦) من ط م و ط ع، ساقطة من الأصل. (٨٧) من ط م و ط ع، ساقطة من الأصل. (٨٨) من ط م و ط ع، ساقطة من الأصل. (٨٩) من ط م و ط ع، ساقطة من الأصل. (٩٠) من ط م و ط ع، ساقطة من الأصل. (٩١) من ط م و ط ع، ساقطة من الأصل. (٩٢) من ط م و ط ع، ساقطة من الأصل. (٩٣) من ط م و ط ع، ساقطة من الأصل. (٩٤) من ط م و ط ع، ساقطة من الأصل. (٩٥) من ط م و ط ع، ساقطة من الأصل. (٩٦) من ط م و ط ع، ساقطة من الأصل. (٩٧) من ط م و ط ع، ساقطة من الأصل. (٩٨) من ط م و ط ع، ساقطة من الأصل. (٩٩) من ط م و ط ع، ساقطة من الأصل. (١٠٠) من ط م و ط ع، ساقطة من الأصل.

ثم ^(١) سبب تحريم الاضطياد في السبت كان، والله أعلم، لما قيل: إن موسى ^(٢) أراد أن يجعل يوماً لله خالصاً للعبادة له والعبادة فيه. وهو يوم الجمعة فخالقوا هم أمره ونهيته، وقالوا: نجعل ذلك اليوم ^(٣) السبت لأنه لم يخلق لعمل، فحرم الاضطياد في ذلك اليوم لذلك، وحولوا قردة عقوبة لهم؛ لما نهوا عن الاضطياد في ذلك اليوم، فاضطادوا. وعلى ذلك تأويل قوله: ﴿إِنَّمَا جُعِلَ السَّبْتُ عَلَى الَّذِينَ اخْتَلَفُوا فِيهِ﴾ [النحل: ١٢٤] يعني [يوم الجمعة، وقيل: ﴿اخْتَلَفُوا فِيهِ﴾ يعني] ^(٤) في الله.

ثم اختلف في قوله: ﴿كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ﴾ قال قوم: قوله: ﴿كُونُوا قِرَدَةً﴾ من الأصل على ذهاب الإنسانية منهم، وقيل: حوّل جوهرهم إلى جوهر القردة على إبقاء الإنسانية فيهم من الفهم والعقل لأنه قيل: إن الذين ينهونهم عن الاضطياد في ذلك اليوم دخلوا عليهم، فقالوا: ^(٥) لهم: ألم تنهكم عن ذلك، ونزجركم؟ فأومأوا ^(٦) أي نعم، ودموعهم تفيض على خدودهم. فلو كان التحويل على ذهاب جميع الإنسانية منهم لكانوا لا يفهمون ذلك، ولا حزنوا على ما أصابهم، لأن كل ذي جوهر راض بجوهره الذي خلقه الله، سبحانه، يُسرّ به، ولأن تحويله إياهم قردة عقوبة لتمردهم في التكذيب وجراتهم على الله ليعلموا ذلك، ويروا أنفسهم أقبح خلق الله وأوحشه.

وفيه نقض قول المعتزلة لأنهم يقولون: ليس في خلق الله قبيح؛ فلو لم يكن في خلق الله قبيح ^(٧) لم يكن لتحويل صورته من صورة الإنسان إلى أقبح صورة معنى ليرأوا قبح أنفسهم عقوبة لهم بما عصوا أمر الله، ودخلوا ^(٨) في نهيه.

الآية ٦٦ وقوله تعالى: ﴿جَعَلْنَاهَا نَكَالًا﴾ قيل: ها ^(٩) راجعة إلى القرية التي كانوا فيها.

وقوله تعالى: ﴿لَمَّا بَيْنَ يَدَيْهَا﴾ من أهل القرية.

[وقوله تعالى] ^(١٠): ﴿وَمَا خَلَقَهَا وَمَوْعِظَةً لِّلْمُتَّقِينَ﴾ حوالبها. وقيل: أراد [ب: ها] ^(١١): القرية ﴿لَمَّا بَيْنَ يَدَيْهَا﴾ من القرى ﴿وَمَا خَلَقَهَا﴾ من القرى. وقيل: أراد [ب: ها] ^(١٢) العقوبة والنكال. ﴿لَمَّا بَيْنَ يَدَيْهَا﴾ يعني لما مضى من الذنوب ﴿وَمَا خَلَقَهَا﴾ يعني ما بقي، والله أعلم.

[وقوله تعالى] ^(١٣): ﴿خَسِيبٌ﴾ قيل ^(١٤): الخاسي الصاغر، وقيل: الخاسي الذليل، وقيل [الخاسي] ^(١٥) البعيد، وكله يرجع إلى واحد، والله أعلم.

الآية ٦٧ وقوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا بَقَرَةً﴾ قيل: [قتيل قتيل] ^(١٦) في بني إسرائيل ^(١٧)، وألقي على باب غيرهم، فتنازعوا فيه، واختلفوا، فأمر الله تعالى نبيه موسى ^(١٨) أن يذبحوا بقرة، فقال: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا بَقَرَةً﴾، فاضربوا ببعضها ذلك الميت، فيخبي، فيقول: من قتلني.

[وقوله تعالى] ^(١٨): ﴿قَالُوا أَتَجِدْنَا هُرُوءًا قَالِ أَعُوذُ بِاللَّهِ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْكَافِرِينَ﴾ ^(١٩)، قال بعضهم: كفروا بهذا القول لأنهم سمعوه هازناً، ومن سمى رسولا من الرسل هازناً يكفر ^(٢٠)؛ ألا ترى أنهم قالوا في الآخر ﴿الَّذِينَ جَاءُوا بِالْحَقِّ وَالْحَقُّ؟﴾ [البقرة: ٧١] دل أن ^(٢١) ما قال لهم أول مرة ليس بحق عندهم. وليس هذا بشيء، ولا يَحْتَمِلُ ما قالوا [على الهزء] ^(٢٢) ولكن يَحْتَمِلُ ما قالوا [على المجازاة] ^(٢٣)؛ كأنهم قالوا: أتجازينا بهذا لما مضى منا، وسبق من العصيان بك والخلاف لك ^(٢٤)؟ لما لم يعلموا أنه من عند الله يأمر بذلك. وهذا أمثاله على المجازاة جائز على ما ذكرنا ^(٢٥) من الاستهزاء

(١) أدرج في ط ع قبل هذه الكلمة العنوان التالي: سبب تحريم الاضطياد في السبت. (٢) في ط م: ﴿...﴾. (٣) في ط م، يوم. (٤) من ط م و ط ع، ساقطة من الأصل. (٥) في النسخ الثلاث: فيقولون. (٦) في ط م: فأوحوا. (٧) من ط م، في الأصل و ط ع: قبيحاً. (٨) من ط م و ط ع، في الأصل، وخلقوا. (٩) في النسخ الثلاث: الهاء. (١٠) من ط م و ط ع، ساقطة من الأصل. (١١) في النسخ الثلاث: بالهاء. (١٢) في النسخ الثلاث: بالهاء. (١٣) أدرج هذا القول في ط ع قبل تفسير قوله: ﴿جَعَلْنَاهَا نَكَالًا﴾. (١٤) من ط م، في الأصل و ط ع: يعني: قيل. (١٥) من ط م و ط ع، ساقطة من الأصل. (١٦) من ط م، في ط ع، قتيل قتل. (١٧) من ط م و ط ع، ساقطة من الأصل. (١٨) من ط م. (١٩) أدرج في ط م و ط ع بعدها الآية ٦٨. (٢٠) من ط م، في الأصل و ط ع: لكفر. (٢١) من ط م و ط ع، ساقطة من الأصل. (٢٢) ساقطة من لانسخ الثلاث. (٢٣) من ط م و ط ع، ساقطة من الأصل. (٢٤) من ط م و ط ع، ساقطة من الأصل. (٢٥) في تفسير الآيتين: ١٤ و ١٥.

والمخادعة والمكر، كلُّه على المجازاة جائز، وكقول نوح لقومه: ﴿إِن تَسْحَرُوا مِنَّا فَإِنَّا نَسْحَرُ مِنْكُمْ كَمَا تَسْحَرُونَ﴾ [هود: ٣٨] على المجازاة. فكذلك الأوّل.

وأما الاستهزاء في ما بين الخلق فهو جهل: يسخر بعضهم ببعض لجهل بأحوال أنفسهم، إذ كلُّهم سواء من جهة الجوهر والخلقة وتركيب الجوارح وتصوير الصور وتمثيلها. ألا ترى أن موسى أجاب لهم عن الهزء بالجهل فقال: ﴿أَعُوذُ بِاللّهِ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ﴾ [البقرة: ٦٧] وأن^(١) الهزء في الخلق لجهل فيهم؟ وبالله التوفيق.

ثم استدلّ قوم بهذه الآية على عموم الخطاب وقت قرع السمع لأنه أمرهم بذبح بقرة، لم يبيّن لهم كيفيتها ولا مايتها وقت الخطاب إلا بعد البحث والسؤال عنها، فثبت أنه على العموم. ألا ترى ما روي في الخبر: «لو عمّدوا إلى أدنى بقرة لجزّئتهم»^(٢)، لكنهم شدّدوا على أنفسهم فشدد الله عليهم؟ [ابن جرير الطبري في تفسيره ٣٣٨/١]. لكن هذا لا يصحّ لأنه دعوى على الله لحدوث شيء في أمره وبدؤ في حكمه، فذلك كفر؛ لا يقوله مسلم فضلاً عن [ألا يقوله]^(٣) رسول من الرسل. تأويل هذا أنه قال: إنه يقول كذا، فلو كان الأوّل على غير ذلك لكان قد بدا له في ما [عَمَمَ، وفَسَّرَ أنه]^(٤) لم يكن أراد، [البداء، بل]^(٥) معنى الرجوع عن الأوّل مما أراد والتفسير له بغيره، ولا قوة إلا بالله.

ثم في الآية دليل خصوص الخطاب من وجهين:

أحدهما: أخذ كل آية خرجت في الظاهر على العموم [حتى الخصوص].

والثاني: جواز تأخير البيان على تقدّم الأمر به لما ذكرنا أنها لو حُمِلَتْ على العموم^(٦) وهو مرادها، ثم ظهر الخصوص، فهو بدؤ وحدوث في الأحكام والشرائع، فذلك حال من جهل العواقب والنهايات. تعالى الله عن ذلك.

ومعنى سؤالهم بدعاء الربّ لهم البيان بما أريد جعل ذلك آية، فوقع عندهم أن لا كل بقرة تصلح للآيات؛ ولذلك لم يسألوا موسى عن تفسيرها، إذ الله تعالى هو الذي يعلم الآيات.

والحرف الثاني هو الأوّل الذي قلنا: إليه انصرف المراد في الابتداء لما يوجبُه، وإن الأمر بالذبح في الابتداء كان على ما آل أمرها إليه، وظهر. لكنهم أمروا بالسؤال عنها والبحث عن أحوالها ليصلوا إلى المراد فيه، لا^(٧) أنه أحدث لهم ذلك بالسؤال. وعلى ذلك ما روي في الخبر: «أنّ صلة الرحم تزيد في العمر» [ابن عساكر ٢١٠/٥] [أي]^(٨) لما عليم من عبده أنه يصلّ رحمه جعل مدة عمره أكثر مما لو عليم أنه لا يصلّ لا أنه يجعل أجله إلى وقت. فإذا وصل رحمه زاد على ذلك لا على ما يقوله المعتزلة: إنّ الله تعالى يجعل لكل أحد أجلين؛ فإذا وصل [رحمه]^(٩) أماته في أبعد الأجلين، وإذا لم يصل جعل أجله الأوّل. فهذا أمر من يجهل العواقب؛ فأما من كان عالماً بالعواقب فلا؛ لأنه بدؤ ورجوع عما تقدّم من الأمر.

ثم [من]^(١٠) استدلّ بهذه الآية بقبول قول أولياء المقتول وهم لأوجوه:

أحدها: ما لا يقبل قول القاتل قبل خروج الروح منه: إنّ فلاناً قتلني في قطع حق الميراث وإغرام الدية.

والثاني أن ذلك كان آية عظيمة لهم لم يكن ذلك لغيرهم.

والثالث: أن أولياء المقتول قد كانوا قبل أن يخفى يدعون عليهم القتل، فلو كان لهم حق القبول لم يحتج إلى تلك الآية.

والرابع: أن قبول قول الميت أحق من قبول قول الولي، لأن الولي ينتفع بقوله [شيئاً]^(١١). ثم القاتل لا يقبل قوله في شريعتنا، فكذلك الولي، والله الموفق.

(١) في ط م: دل أن. (٢) في ط م: لأجزئهم، وجزى وأجزى بمعنى واحد. (٣) في الأصل و ط ع: أن يقوله، في ط م: أن يقول له. (٤) من ط م، في الأصل و ط ع: عم وفسر بما. (٥) من ط م: في الأصل و ط ع: وذلك. (٦) من ط م. (٧) من ط م، في الأصل و ط ع: إلا. (٨) من ط م. (٩) من ط م. (١٠) من ط م. (١١) من ط م و ط ع، ساقطة من الأصل.

ثم ^(١) تَوَجَّهَ ^(٢) حِكْمَةً ^(٣) جعل البقرة آيةً دون غيرها وجهين ^(٤):

أحدهما: ما روي أن رجلاً كان باراً بالذبيح مُحِبِّناً ^(٥) إليهما [عاطفاً عليهما] ^(٦)، وكانت له بقرة على تلك الصفة والشبه، فأراد الله ﷻ أن يُوصِلَ إليه في الدنيا جزاء ما كان منه بمكان والذبيح.

والثاني: أنهم كانوا يعبدون البقر والعجائيل، وحُبِّبَ / ١٣ - أ / ذلك إليهم كقولِهِ: ﴿وَأَشْرُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْوَعْدَ﴾ [البقرة: ٩٣]، ثم تابوا، وعادوا إلى عبادة الله وطاعته، فأراد الله أن يمتحنهم بذبح ما حُبِّبَ إليهم ليظهر منهم حقيقة التوبة وانقلاع ما كان في قلوبهم من حُبِّ البقر والعجائيل، والله أعلم.

الآية ٦٨

[وقوله تعالى: ﴿قَالُوا أَذْهَبَ لَنَا رَبُّكَ بَيْنَ يَدَيْ لَنَا مَا هِيَ قَالَ إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَا فَارِضٌ وَلَا يَكْرُ عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ فَأَفْكَوْا مَا تُؤْمَرُونَ﴾] ^(٧)؛ قوله: ^(٨) ﴿لَا فَارِضٌ﴾ يقول: ليست بكبيرة ^(٩) وَلَا يَكْرُ وَلَا شَابَةٌ ^(١٠) ﴿عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ﴾ بين الشابة والكبيرة، وقيل: ﴿لَا فَارِضٌ﴾ لا بكبيرة على ما ذكرنا و﴿لَا يَكْرُ﴾ أي ولا ما تَلِدُ ﴿عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ﴾ أي قد وَلَدَتْ بطناً أو بطنين.

الآية ٦٩

[وقوله تعالى: ﴿قَالُوا أَذْهَبَ لَنَا رَبُّكَ بَيْنَ يَدَيْ لَنَا مَا لَوْهَأَ قَالَ إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ صَفْرَاءُ فَاقِعٌ لَوُثُهَا تَسُرُّ النَّظِيرَ﴾] ^(١١) قوله ^(١٢): ﴿صَفْرَاءُ﴾ قيل: [الصفراء التي تضرب إلى السواد] ^(١٣) وذلك لِشِدَّتِهِ، وقيل: الصفراء من الصَّفْرِ المعروف.

وقوله: ﴿فَاقِعٌ لَوُثُهَا﴾ قيل: [صافٍ. وقوله] ^(١٤) ﴿تَسُرُّ النَّظِيرَ﴾ تُعْجِبُ النَّظِيرَ، وقيل: ﴿قَالُوا أَذْهَبَ لَنَا رَبُّكَ بَيْنَ يَدَيْ لَنَا مَا لَوْهَأَ قَالَ إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ صَفْرَاءُ فَاقِعٌ لَوُثُهَا تَسُرُّ النَّظِيرَ﴾ صفراء الظلف والقرن، والله أعلم.

الآية ٧٠

[وقوله تعالى: ﴿قَالُوا أَذْهَبَ لَنَا رَبُّكَ بَيْنَ يَدَيْ لَنَا مَا هِيَ إِنَّ الْبَقَرَ تَشَبَهَ عَلَيْنَا وَإِنَّا إِن شَاءَ اللَّهُ لَمُهْتَدُونَ﴾]

الآية ٧١

[وقوله تعالى: ﴿قَالَ إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَا ذَلُولَ تُثِيرُ الْأَرْضَ وَلَا تَسْقِي الْقَرْيَ مُسَلَّمَةٌ لَا شِيَةَ فِيهَا قَالُوا الْفَنَ جِئْتَ بِالْحَقِّ فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾] ^(١٥).

وقوله: ﴿لَا ذَلُولَ تُثِيرُ الْأَرْضَ﴾ قيل: لَمْ يُدَلِّلْهَا الْعَمَلُ، أي لم يُزِرْغَ عليها، ولا هي مما يُسْقَى ^(١٦) عليها [الحرث، وقيل: ﴿لَا ذَلُولَ تُثِيرُ الْأَرْضَ﴾] ^(١٧) أي بقرة وحشية صعبة ^(١٨) تُثِيرُ الْأَرْضَ وَلَا تَسْقِي الْقَرْيَ، ولكن إثارة الأرض لم تُدَلِّلْهَا لِصُعُوبَتِهَا وَشِدَّتِهَا.

وقوله: ﴿وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾ قيل فيه بوجوه: [قيل] ^(١٩): ﴿وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾ خوفاً على أنفسهم أن يفتضحوا لظهور القاتل، وقيل: ﴿وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾ لغلاء ثمنها، والأول أقرب، والله أعلم. وقيل: إنهم استغفصوا في [صفة] ^(٢٠) تلك البقرة والسؤال عن أحوالها، والاستغصاء في الشيء ربما يكون للمدافعة، والله الموفق.

وقوله ^(٢١): ﴿وَإِنَّا إِن شَاءَ اللَّهُ لَمُهْتَدُونَ﴾ وقوم موسى مَعَ غِلْظِ أَفْهَامِهِمْ وَرِقَّةِ عَقُولِهِمْ، أعرف بالله وأجمل ^(٢٢) توحيداً مِنَ الْمُعْتَزَلَةِ: لأنهم قالوا: لو ^(٢٣) شاء الله لكنا مِنَ الْمُهْتَدِينَ، والمعتزلة يقولون: قد شاء الله أن يهتدوا [وشاؤوا هم ألا يهتدوا] ^(٢٤) فغلبت مشيئتهم على مشيئة الله تعالى على قولهم ^(٢٥). فنعدو بالله من السرف في القول والجهل في الدين.

(١) أدرج في طع قبل هذه الكلمة العنوان التالي: حكمة جعل البقرة آيةً دون غيرها. (٢) في النسخ الثلاث: وجه. (٣) ساقطة من ط م. (٤) في النسخ الثلاث: وجهان. (٥) من ط م، في الأصل وطع: محسن. (٦) من ط م و طع، ساقطة من الأصل. (٧) لم تدرج هذه العبارة في النسخ الثلاث. (٨) في النسخ الثلاث: وقوله. (٩) أدرج في ط م بعد ولا شابة: وقوله: ﴿عَوَانٌ ... بَقَرَةٌ﴾. (١٠) لم تدرج الآية كاملة في الأصل و ط م، وأدرج في طع بعدها الآيتان: ٧٠ و ٧١. (١١) في النسخ الثلاث: وقوله. (١٢) من ط م، في الأصل: الصفر الذي تضرب، وفي ط م: الصفر الذي يقرب. (١٣) من ط م، في الأصل وطع: صادق. (١٤) لم تدرج الآيتان كاملتين في الأصل. (١٥) من ط م، في الأصل و طع: يُثَبِّتُ. (١٦) من ط م. (١٧) من ط م. (١٨) أدرجت العبارة: وقوله ... في الدين في ط م قبل تفسير قوله: ﴿لَا ذَلُولَ تُثِيرُ الْأَرْضَ﴾. (١٩) في ط م: وأمهل، في الأصل وطع: وأجمل. (٢٠) في النسخ الثلاث: إن. (٢١) من ط م و طع، ساقطة من الأصل. (٢٢) من ط م، في الأصل و طع: قلوبهم.

وفي قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا بَقَرَةً﴾ دليل لأبي حنيفة رحمته الله وأصحابه أن من حلف لا يأكل لحم بقرة، فأكَلَ لحم ثورٍ حنث، لأن الله تعالى ذكر البقرة، ثم بين في آخره ما يدل أنه أراد به الثور لقوله^(١): ﴿لَا ذَلُولَ تُثِيرُ الْأَرْضَ﴾ والثور هو الذي يثير الأرض، ويسقي الحرث دون الأنثى^(٢)؛ لذلك كان الجواب على ما ذكرنا إلا أن يكونوا هم كانوا يحرقون بالأنثى^(٣) كما يحرق أهل الزمان بالذكر، فحيث لا يكون فيه دليل لما ذكرنا، والله أعلم.

الآية ٧٢

[وقوله تعالى]^(٤): ﴿وَرِءَ قَتَلْتُمْ نَفْسًا فَادَرَأْتُمُوهَا﴾ وَاللَّهُ يُخْرِجُ مَا كُنْتُمْ تَكْتُمُونَ في الآية دليل مراد الخصوص وإن خرجت في الظاهر مخرج العموم لأنه قال ﷻ ﴿قَتَلْتُمْ﴾ وإنما قتله واحد، وقال: ﴿وَاللَّهُ يُخْرِجُ مَا كُنْتُمْ تَكْتُمُونَ﴾ وإنما كتمه الذي قتله؛ لذلك قلنا: [علينا]^(٥) ألا نصرف مراد الآية إلى العموم بلفظ العموم ولا إلى الخصوص بلفظ الخصوص إلا بعد قيام الدليل والبرهان على ذلك، والله الموفق.

الآية ٧٣

وقوله تعالى: ﴿قَتَلْنَا أُنثَىٰ بِتَغْيِبٍ﴾ قال بعضهم: يعني بفحدها الأيمن. لكن هذا لا يعلم إلا بخبر عن الله تعالى، ولكن يقال: ﴿قَتَلْنَا﴾ بقدر ما في الكتاب.

وقوله تعالى: ﴿كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لِيُخَيِّمَ اللَّهُ الْمَوْتَىٰ مِنَ الْوَجْهِ الَّذِي لَا يَتَوَهَّمُونَ أَحْيَاءَ﴾^(٦) بضرب بعض البقرة عليه. كذلك قوله: ﴿وَاللَّهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيحَ فَتُثِيرُ مَحَايَا فَسَقَتُهُ إِلَىٰ بَلَدٍ مَّيِّتٍ فَأَحْيَيْنَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا كَذَلِكَ الْفُتُورُ﴾ [فاطر: ٩] فكما أحيى الأرض بعد موتها بالمطر المنزل من السماء يقدِّر على إحياء الموتى وبعضهم على الوجه الذي لا يظنون، ولا يتوهمون^(٧)، والله أعلم.

ويحتل إحياء ذلك القليل لما لم يكونوا اطمأنوا على إحياء الموتى، فأراهم الله ﷻ ذلك ليظمنوا، وليستقروا على ذلك، ولا يضطربوا فيه، والله أعلم.

[وقوله تعالى]^(٨): ﴿وَرِءَكُمْ ءَايَاتِهِ﴾ يحتمل ﴿ءَايَاتِهِ﴾ [أي]^(٩) يريكم آيات وحدانيته، ويحتمل ﴿ءَايَاتِهِ﴾ [أي]^(١٠) آيات إحياء الموتى وآيات البعث، ويحتمل ﴿ءَايَاتِهِ﴾ في ما يحتاجون إليه كما أرى من تقدّمهم عند حاجتهم، ويحتمل ﴿ءَايَاتِهِ﴾ آيات [نبوة]^(١١) محمد ﷺ إذ هو خير عن الغيب؛ وأوضح آيات الرسالة الخبر عن الغيب وذكر القصة على الوجه الذي يعلم أن الاختراع لا يبلغ ذلك ليعلموا أنه بالله عليم، إذ^(١٢) لم يذكر له خط كتاب ولا اختلاف إلى من عنده، على أنه لو كان مسموعاً منهم لجرى^(١٣) على مثله القول بالزيادة والنقصان، ولكن منعهم الله تعالى عن ذلك إذ علموا صدقه إشفافاً على أنفسهم أن تنزل عليهم نعمة الله.

وقوله: ﴿وَلَمَّا كُنْتُمْ تَقُولُونَ﴾ [لكني تعقلوا]^(١٤) آيات وحدانيته، وتعقلوا^(١٥) أنه قادر على إحياء الموتى بعد الموت.

الآية ٧٤

وقوله: ﴿ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبُكُمْ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسَوَةً وَإِنَّ مِنْ الْحِجَارَةِ لَمَا يَتَفَجَّرُ مِنْهُ الْأَنْهَارُ وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَشْقَىٰ فَيُخْرِجُ مِنْهُ الْمَاءَ وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ﴾ ضرب الله لقلوبهم مثلاً بالحجارة، وشبهها بها لقساوتها وشدة صلابتها وأنها أشد قسوة من الحجارة؛ وذلك أن من الحجارة مع صلابتها وشِدَّتِهَا مَعَ فَقْدِ أسباب الفهم والعقل وزوال الخطاب منها [ما]^(١٦) تخضع له، وتتصدع [كقوله]:^(١٧) ﴿لَوْ أَنزَلْنَا هَذِهِ الْقُرْآنَ عَلَىٰ جَبَلٍ لَّرَأَيْنَاهُ خَضْبًا مَتَصِدِّعًا مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ﴾ [الحشر: ٢١] وقوله: ﴿فَلَمَّا بَلَغَ لَيْلُ الْبَكْلِ﴾ الآية^(١٨) [الأعراف: ١٤٣]. وقلب الكافر مع وجود أسباب الفهم والعقل وسعة سببية القبول لا يخضع له ولا يلين، وكذلك أخبر الله ﷻ [عن الجبال أنها تلين، وتخضع لهول ذلك اليوم

(١) من ط م، في الأصل و ط ع: بقوله. (٢) و (٣) أدرج في النسخ الثلاث بعدما: منها، والصواب حذفها. (٤) من ط م و ط ع. (٥) ساقطة من النسخ الثلاث. (٦) من ط م، في الأصل و ط ع إحياء. (٧) من ط م، في الأصل و ط ع: يتوهمونه. (٨) من ط م و ط ع. (٩) من ط ع. (١٠) من ط ع. (١١) من ط م و ط ع. (١٢) من ط م، في الأصل و ط ع: أنه إذا. (١٣) في الأصل و ط ع: ليجري، في ط م: يجري. (١٤) من ط م، في ط ع: لكني تعقلون، ساقطة من الأصل. (١٥) من ط م، في الأصل و ط ع: وتعقلون. (١٦) من ط م. (١٧) من ط م و ط ع. (١٨) أدرج في ط ع تمة الآية بدل هذه الكلمة.

بقوله: ﴿وَتَكُونُ الْجِبَالُ كَالْعِهْنِ الْمَنفُوشِ﴾ [القارعة: ٥] وقلب الكافر لا يلبث أبداً، أو أن يقال: إن الله ﷻ جعل من الجبال^(٢) منافع للخلق مع صلابتها وشديتها حتى يتفجر منها^(٣) الأنهار والمياه، وقلب الكافر مع احتمال ذلك وإمكانه لا منفعة منه لأحد، وبالله التوفيق.

ثم^(٤) وجه حكمة ضرب قلوبهم مثلاً بالحجارة وتشبيهها بها دون غيرها من الأشياء الصلبة من الحديد والصفير وغيرهما: ذلك، والله أعلم، أن الحديد يلبثه النار، وكذلك الصفير حتى يضرَب منها الأواني، [والحجر لا تلبثه النار]^(٥) ولا شيء؛ لذلك شبه قلب الكافر بها. وهذا، والله أعلم، في قوم علم الله أنهم لا يؤمنون أبداً.

وقوله: ﴿وَمَا اللَّهُ بِغَفِيلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ خرجت على الوعيد أبلغ الوعيد والوعظ حتى ذكرهم علمه بما يعملون.

الآية ٧٥ وقوله تعالى: ﴿أَنْتُمْ تَقُولُونَ لَنْ يَأْمُرَنَا رَبُّنَا بِمَا هُوَ عَلِيمٌ بِهِ﴾ قيل: الآية وإن خرجت على عموم الخطاب فالمراد منها الخصوص، وهو الرسول ﷺ وإلى هذا ذهب أكثر أهل التفسير. وقيل: إن المراد منها عموم الخطاب العموم، يعني النبي ﷺ وأصحابه، وكأنها خرجت على النهي عن طمع الإيمان منهم^(٦). كأنه قال: لا تطمعوا في إيمانهم كقوله: ﴿أَأَنْتَ تَقْدِرُ عَلَى أَنْ يَخَافَكَ أَتَمَّ النَّاسِ﴾ [الزمر: ١٩] أي لا تنفذ، وكقوله: ﴿أَأَنْتَ تَشْعُرُ أَلَمْ يَكُنْ لَكَ الْخَرْفُ يَوْمَ مَا كَانُوا فِي الْغِيَابِ﴾ [الزخرف: ٤٠].

وقوله: ﴿وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلِمَ اللَّهِ ثُمَّ يَلْعَنُونَ﴾ الآية^(٧). ليقابل أن يقول: [أيضاً]^(٨) في ما كان فريق منهم يسمعون كلام الله، ثم يخرقونه، ما يجب أن يدفع الطمع عن إيمان هؤلاء؟ فهو، والله أعلم، لوجهين: أحدهما: أنهم كانوا أصحاب تقليد، كقوله: ﴿إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَى مِثْلِ الَّذِي كُنَّا عَلَىٰ أَن نَبْجَسَ الْأَرْضَ﴾ [الزخرف: ٢٣]، فأخبر ﷻ أن هؤلاء، وإن رأوا الآيات العجيبة فإنهم لا يؤمنون أبداً؛ لأنهم أصحاب تقليد لا ينظرون إلى الحجج والآيات.

والثاني: أنهم مع كثرة ما غايتوا من الآيات وشاهدوا من العجائب في عهد رسول الله ﷺ لم يطمع في إيمانهم، فكيف طمعتم أنتم في إيمان هؤلاء، وهم أتباعهم؟ والله أعلم. ولهذا وجهان آخران. أحدهما: كأنه قال: لا تطمع في إيمانهم [لأنهم]^(٩) في علم الله على ما عليه من ذكر. والثاني: لأن أولئك كانوا خيراً من هؤلاء وأزغب في الحق منهم، ثم لم يؤمنوا مع سماع الحجج [وما]^(١٠) يجب به الإيمان، فكيف طمع في إيمان هؤلاء؟.

وقوله: ﴿ثُمَّ يَخْرُفُونَ مِنْ بَدَمٍ مَا عَمِلُوا وَهُمْ يَكْفُرُونَ﴾ أنه من عند الله ﷻ وقوله: ﴿وَهُمْ يَكْفُرُونَ﴾ أنه رسول الله، وأنه حق.

الآية ٧٦ وقوله تعالى: ﴿وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنَّا بِمَا نَزَّلَتْ﴾ قد ذكرنا في ما تقدم^(١١) أنها في المنافقين نزلت. وقوله: ﴿وَإِذَا خَلَا بِمَعْشَرِهِمْ إِلَىٰ بَعْضٍ يَخْتَلِعُ مِنْهُمْ بَعْضٌ﴾ يختمل وجهين: خلاً بعض المنافقين إلى بعض^(١٢) ﴿قَالُوا آمَنَّا بِمَا نَزَّلَتْ﴾ بكذا؟ ويختلِع [خلأ المنافقون]^(١٣) إلى اليهود.

وقوله: ﴿أَتَعِدُّوهُمْ بِمَا فَتَحَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ﴾ قيل: ﴿فَتَحَ اللَّهُ﴾ قص الله، وقيل: ﴿فَتَحَ اللَّهُ﴾ قضى الله، وقيل: ﴿فَتَحَ اللَّهُ﴾ [١٤] من الله عليكم في التوراة، وكله يرجع إلى واحد.

وقوله: ﴿لِيَحْجُوكُمْ بِدِينِهِ﴾ أي باعترافيكم عند هؤلاء، ويختلِع على إضمار رسول الله ﷻ كأنه قال: ليحاجوكم

(١) من ط م. (٢) في ط ع: الجبل. (٣) في النسخ الثلاث: منه. (٤) أدرج في ط ع قبل هذه الكلمة العنوان التالي: حكمة ضرب قلب الكافر مثلاً بالحجارة. (٥) من ط م و ط ع، ساقطة من الأصل. (٦) ساقطة من ط ع. (٧) ساقطة من ط م و ط ع. (٨) في ط ع: أي شيء، في ط م: اليس. (٩) من ط م. (١٠) من ط م و ط ع. (١١) من ط م، الواو، ساقطة من الأصل و ط ع. (١٢) من ط ع. (١٣) في تفسير الآية: ١٤. (١٤) في ط م: خلأ المنافقين. (١٥) من ط ع.

بإقراركم عند رسول الله، ويحتمل على معنى يُحَاجُّوكُمْ يو عند ربكم أي في ربكم / ١٣ - ب/ إذ العرب تستعمل حروف الخفض بعضها في موضع بعض، ويحتمل «عند ربكم» أي يوم القيامة، ويكون ليحاجُّوكُمْ بما عند الله أي بالذي جاءكم من عند الله.

لكن لِقَائِي أَنْ يَقُولَ: مامعنى ذكر الحاجة عند ربكم؟ والمُحَاجَّةُ لا تكون إلا عنده، ولا يكون «لِيَحَاجُّوكُمْ بِهِ» إلا عند الله، أي بالذي جاءكم من عند الله. قيل: لأن ذلك أشد إظهاراً وأقل كتماناً لما سبق منهم الإقرار بذلك؛ لذلك نهوا عن ذلك لأنهم كانوا يَنْهَوْنَ أولئك عن الإقرار بالإيمان عند المؤمنين وإظهار ما في التوراة من بعث رسول الله ﷺ وصفته. وقوله: «أَفَلَا تَعْلَمُونَ» أن هذه حجة لهم عليكم حين تعترفون به، وتظهرون بعثه^(١) وصفته، ثم لا تبايعونه^(٢)، ويحتمل «أَفَلَا تَعْلَمُونَ» أنه حق.

الآية ٧٧ وقوله تعالى: «أَوَلَا يَعْلَمُونَ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا يُرْسُونَ وَمَا يُعْلِنُونَ» قيل: «مَا يُرْسُونَ» في الخلوة من الكفر به والتكذيب له، «وَمَا يُعْلِنُونَ» لإضحاياه من التصديق له والإيمان به، وقيل: «مَا يُرْسُونَ» من كتمان بعثه^(٣) وصفته «وَمَا يُعْلِنُونَ» من إظهار بعثه^(٤) وصفته الذي في التوراة، ويحتمل: ما يُرْسُونَ هؤلاء لهم من النهي عن إظهار ما في التوراة وما يُعْلِنُونَ هؤلاء للمؤمنين من إظهار بعثه^(٥) وصفته، والله أعلم.

الآية ٧٨ وقوله تعالى: «وَمِنْهُمْ أُمِّيُونَ لَا يَتْلُمُونَ أَلِكُتَبِ» يقول: من اليهود من لا يقرأ التوراة، ولا يعرفها، إلا أن يُحَدِّثَهُم العلماء والرؤساء عنها. والأُمِّيُّ الذي لا يكتب، ولا يقرأ عن كتابة، لكنه يقرأ لا عن كتابة كالنبي ﷺ كان لا يكتب، ولا يقرأ عن كتابة كقوله تعالى: «وَلَا تَحْطُمُ بَيْتِيكَ» [العنكبوت: ٤٨]، ويقال أيضاً: الذي لا يقرأ، ولا يكتب [لا عن كتابة، ولا عن] غير كتابة.

وقوله: «إِلَّا أَمَانِي» قيل: أحاديث باطلة يحدث لهم، وهو قول ابن عباس رضي الله عنه وقيل: «إِلَّا أَمَانِي» يعني إلا كذباً. وقال الكسائي: «إِلَّا أَمَانِي» إلا تلاوة [كقوليه] «إِلَّا إِنْ تَنَزَّيْنَا فَالْيَ الشَّيْطَانُ فِي أُنْيَيْنِي» [الحج: ٥٢] يعني في تلاوته.

وقوله: «وَأَنْ هُمْ إِلَّا كَمَنْ» يَطْنُونَ في غير يقين. وأصله: أي لا يعلمون علم الكتاب، إنما عندهم أمانى النفس وشهواتها كقوله: «لَيْسَ بِأَمَانِيكُمْ وَلَا أَمَانِي أَهْلِ الْكِتَابِ» [النساء: ١٢٣].

الآية ٧٩ وقوله تعالى: «فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ يَكْتُمُونَ أَلِكُتَبِ بِأَيْدِيهِمْ» قيل: الويل: الشدة، وقيل: الويل: واد في جهنم، وقيل: الويل: هو قول كل مكروب وملهوف يقول: ويل له بكذا.

وقوله: «يَكْتُمُونَ أَلِكُتَبِ بِأَيْدِيهِمْ» يحتمل وجهين^(٩): يحتمل «يَكْتُمُونَ» يحضون بعثه^(١٠) وصفته عن التوراة، ويحتمل «يَكْتُمُونَ» يحدثون كتابة على غير بعثه^(١١) وصفته.

[وقوله^(١٢)]: «ثُمَّ يَقُولُونَ هَذَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ» فتكون الكتابة في هذا إثباتاً^(١٣) كقوله: «كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ الْإِيمَانَ» [المجادلة: ٢٢]. والمثبت هو ذلك الملحق ليطن أنه كذلك في الأصل.

وقوله: «لَيْسَتْ رُيُوءَ ثَمَنًا قَلِيلًا» قد ذكرنا هذا في ما تقدم^(١٤)

وقوله: «فَوَيْلٌ لَهُمْ مِمَّا كَتَبَتْ أَيْدِيهِمْ وَوَيْلٌ لَهُمْ مِمَّا يَكْسِبُونَ» ذكر لهم ثلاث ويلات: [أحدها]^(١٥) ويل بإحداث كتابة

(١) في النسخ الثلاث: نعت. (٢) من ط م، في الأصل و ط ع: تبايعوه. (٣) في النسخ الثلاث: نعت. (٤) في النسخ الثلاث: نعت. (٥) في النسخ الثلاث: نعت. (٦) في الأصل و ط ع: لا عن، في ط م: لا عن كتابة ولا. (٧) من ط ع و ط م، في الأصل: لقوله، في ط م: كقوله. (٨) في الأصل و ط ع: ظن، في ط م: لَمَن. (٩) من ط م و ط ع، في الأصل: بوجهين. (١٠) في النسخ الثلاث: نعت. (١١) في النسخ الثلاث: نعت. (١٢) ساقطة من النسخ الثلاث. (١٣) في الأصل و ط ع: إثبات. (١٤) في تفسير الآية ٤١. (١٥) ساقطة من النسخ الثلاث.

ببعث رسول الله ﷺ ونحوه وتغييره، والثاني: بقولهم: ﴿هَذَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾ والثالث: ﴿وَوَيْلٌ لَهُمْ مِمَّا يَكْسِبُونَ﴾ مِنَ المأكلة والهدايا.

الآية ٨٠ وقوله: ﴿وَقَالُوا لَنْ نَمَسَّنَا النَّكَارُ إِلَّا أَيَّامًا مَقْدُودَةً﴾ أجمع أهل التفسير والكلام على صرف الأيام المعدودة المذكورة في هذه الآية إلى أيام عبادة العجل. وذلك لا معنى له لوجهين:

أحدهما: أن هؤلاء لم يعبدوا العجل، وإنما عبد آباؤهم، فلا معنى لصرف ذلك إلى هؤلاء.

والثاني: لو صرف^(١) ذلك إلى آباؤهم الذين عبدوا العجل لم يُحتمَل أيضاً لأنهم قد تابوا، ورجعوا عن ذلك، فلا معنى للتعذيب على عبادة العجل بعد التوبة والرجوع إلى عبادة الله كقوله: ﴿قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ﴾ [الأنفال: ٣٨]، والله أعلم.

وتُصَرَّفُ الأيام المعدودة إلى العمر الذي عَصَوْا فيه، لما لم يَرَوْا التعذيب إلا على قدر وقت العصيان والذنب، أو لما لم يكونوا يَرَوْنَ التخليد في النار أبداً، أو لما هم عند أنفسهم كما أخبر الله عنهم كقولهم^(٢): ﴿وَقَالُوا لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَن كَانَ هُودًا أَوْ نَصْرًا﴾ [البقرة: ١١١] وكقولهم^(٣): ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى نَحْنُ أَبْنَاءُ اللَّهِ وَأَحِبُّوا﴾ [المائدة: ١٨] يقولون إنا لا نُعَذَّبُ أبداً، إنما نُعَذَّبُ تعذيب الأب ابنه الحبيب^(٤) ونُعَذَّبُ^(٥) في وقت قليل، ثم يرضى، ويدخل^(٦) الجنة. ولكن عقوبة الكفر أبداً والتخليد فيها لا لوقت. فعلى ذلك جزاءه للأبد لا لوقت. وأما من ارتكب ذنباً من المسلمين بشهوة تغلبه في وقت، فيرتكبه، ثم يتركه، فإنما يُعاقب، إن عوقب، على قدر ما ارتكب في وقت، لأنه لم يتركبه للأبد، لذلك افترقا. والله أعلم.

وقوله: ﴿قُلْ أَخَذْتُمْ عِنْدَ اللَّهِ عَهْدًا فَلَنْ يُخْلِفَ اللَّهُ عَهْدَهُ﴾ والعهد يحتمل وجهين:

أحدهما^(٧): هل خبر عن الله تعالى بأنكم لا تُعَذَّبون أبداً، ولكن إياماً معدودة؟ فإن كان لكم هذا فهو لا يُخْلِفُ عهده.

والثاني: أَخَذْتُمْ عِنْدَ اللَّهِ عَهْدًا أي اليمين^(٨) أعمالاً صالحة عند الله، فوعدكم بها الجنة، فهو لا يُخْلِفُ وعده؟ أي ليس لكم واحد من هذين: لا خبر عن الله بأنه لا يعذبكم ولا أعمالاً صالحة وعد لكم بها الجنة.

وقوله: ﴿أَمْ تَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ هذا إكذاب من الله ﷻ إياهم بذلك القول، كأنه قال: بل تقولون على الله ما لا تعلمون.

الآية ٨١ [وقوله تعالى]^(٩) أَلَا تَرَى إِلَى قَوْلِهِ: ﴿بَلْ مَنْ كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَاطَتْ بِهِ خَاطِئَتُهُ؟﴾ يقول: ﴿مَنْ كَسَبَ سَيِّئَةً﴾ يعني شركاً ﴿وَأَحَاطَتْ بِهِ خَاطِئَتُهُ﴾ أي مات عليها ﴿فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّكَارِ﴾ هم فيها خلدون لا يموتون فيها، ولا يخرجون منها، وقيل: ﴿وَأَحَاطَتْ بِهِ﴾ بقلبه.

الآيتان ٨٢ و ٨٣ وقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أُولَئِكَ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ قد ذكرنا هذا في ما تقدّم^(١٠). وقوله: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَءِيلَ﴾ قد ذكرنا عهد الله وميثاقه أنه يكون على وجهين: عهد خلقه وفطره، وعهد رسالته^(١١) ونبوة.

وقوله: ﴿لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ﴾ يحتمل وجهين:

[أحدهما]^(١٢): يحتمل لا تجعلون الألوهية إلا لله.

(١) في ط م: صرفت. (٢) في النسخ الثلاث بقوله. (٣) في ط م: أو الحبيب حبيبه. (٤) في النسخ الثلاث: يعذب. (٥) في النسخ الثلاث: ويدخل. (٦) ساقطة من النسخ الثلاث. (٧) الهمزة ساقطة من النسخ الثلاث. (٨) ساقطة من النسخ الثلاث. (٩) في تفسير الآية/ ٢٥. (١٠) ذكر في تفسير الآيتين ٢٧ و/ ٦٣. (١١) ساقطة من النسخ الثلاث.

[والثاني]^(١) يَحْتَمِلُ نَفْسَ الْعِبَادَةِ أَي لَا تَعْبُدُونَ [إِلَّا اللَّهَ، وَلَا تَعْبُدُونَ]^(٢) الْأَصْنَامَ وَالْأَوْثَانَ وَغَيْرَهَا.

وقوله: ﴿وَيَا لَوْلَا دِينُ إِحْسَانًا وَذِي الْقُرْبَىٰ﴾ بَرًّا بِهِمَا وَعُطْفًا عَلَيْهِمَا وَالطَّافًا لِهَمَا وَلِيْنَ الْقَوْلِ لِهَمَا كَقَوْلِهِ: ﴿فَلَا تَقُلْ لِمَا أَمْرًا وَلَا تَنْهَرُمْمَا وَقُلْ لَّهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا﴾ وَأَخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذَّلِيلِ مِنَ الرَّحْمَةِ الآية^(٣) [الإسراء: ٢٣ و ٢٤]. وكقولوه: ﴿وَسَاجِدُهَا فِي الذُّنْيَا مَعْرُوفًا﴾ [لقمان: ١٥]. فَإِنْ قِيلَ: إِنَّ الْأَمْرَ بِالْإِحْسَانِ فِي مَا بَيْنَ الْخَلْقِ يُخْرِجُ مُخْرَجَ الْإِفْضَالِ وَالتَّبَرُّعِ لَا عَلَى الْوُجُوبِ وَاللُّزُومِ [فَهُوَ عِنْدَنَا عَلَى وَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا]^(٤): أَنَّ الْإِحْسَانَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ الْحَسَنَ نَفْسُهُ كَقَوْلِهِ: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ﴾ [الأعراف: ٥٦] اسْتَوْجِبُوا هَذَا بِالْفِعْلِ الْحَسَنِ لَا بِالْإِحْسَانِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، وَالْفِعْلُ^(٥) الْحَسَنُ فَرَضٌ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ أَحَدٍ. والثاني: أَنَّ الْإِحْسَانَ إِلَيْهِمْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مِنْ حَقِّ اللَّهِ عَلَيْهِمْ [وَحَقُّ اللَّهِ تَعَالَى عَلَيْهِمْ]^(٦) لَازِمٌ. وَعَلَى ذَلِكَ صِلَةُ الْقَرَابَةِ وَالْمَحَارِمِ وَالْإِنْفَاقِ عَلَيْهِمْ مِنْ حَقِّ اللَّهِ تَعَالَى عَلَيْهِمْ، وَهُوَ لَازِمٌ.

فهذا يَنْقُضُ عَلَى الشَّافِعِيِّ قَوْلَهُ: إِنَّهُ لَا يَوْجِبُ النِّفَقَةَ إِلَّا عَلَى الْوَالِدَيْنِ، وَلَا يَتَكَلَّمُ فِي الْآبَاءِ وَالْأُمَّهَاتِ بِالْقَرَابَةِ، وَلَا سُمُّوا بِهَذَا الْإِسْمِ، فَدَلَّ أَنَّهُ أَرَادَ بِهِ غَيْرَ الْوَالِدَيْنِ.

وقوله: ﴿وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ﴾ يَحْتَمِلُ عَلَى الثَّقَلَيْنِ مِنَ الصَّدَقَةِ وَالْفَرَضِ جَمِيعًا.

وقوله: ﴿وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا﴾ يَحْتَمِلُ وَجُوهًا:

يَحْتَمِلُ: لَا تَكْتُمُوا صِفَةً مُحَمَّدٍ ﷺ [وَبِعْتُهُ، وَلَكِنْ أَظْهَرُوهَا]^(٧) وَيَحْتَمِلُ: الدِّعَاءُ إِلَى شَهَادَةٍ: أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَيَحْتَمِلُ: الْمَرَادُ بِهِ الْكُلُّ، كُلُّ شَيْءٍ وَكُلُّ قَوْلٍ، أَيْ لَا تَقُولُوا إِلَّا حُسْنًا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وقوله: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ يَحْتَمِلُ الْإِقْرَارَ بِهَا، وَالْقَبُولَ بِهَا^(٨) وَيَحْتَمِلُ: إِقَامَتَهَا فِي مَوَاقِيتِهَا بِتِمَامِ رُكُوعِهَا وَسُجُودِهَا وَخُشُوعِهَا، وَيَحْتَمِلُ أَنْ كُونُوا فِي حَالٍ ١٤ - أ / تَكُونُ لَكُمْ الصَّلَاةُ وَالتَّزَكِّيَةُ.

[وقوله: ﴿وَأَتُوا الزَّكَاةَ﴾ يَحْتَمِلُ^(٩) الْوَجُوهَ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا فِي الصَّلَاةِ.

وقوله: ﴿ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْكُمْ وَأَنْتُمْ مُّعْرِضُونَ﴾ الآية^(١٠) ظَاهِرَةٌ.

وقوله: ﴿وَإِذَا أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ﴾ قَدْ ذَكَرْنَا الْمِيثَاقَ وَالْعَهْدَ فِي غَيْرِ^(١١) مَوْضِعٍ.

وقوله: ﴿لَا تَسْفِكُونَ دِمَاءَكُمْ﴾ يَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ: يَحْتَمِلُ^(١٢): لَا تَسْفِكُونَ دِمَاءَ غَيْرِكُمْ، فَتَسْفِكُوا^(١٣) دِمَاءَكُمْ، فَتَصِيرُوا^(١٤) كَأَنَّكُمْ سَفَكْتُمْ دِمَاءَكُمْ، وَيَحْتَمِلُ: لَا يَسْفِكُ بَعْضُكُمْ دِمَاءَ بَعْضٍ كَقَوْلِهِ: ﴿قَتَلُوا عَلَىٰ أَنْفُسِكُمْ﴾ [النور: ٦١] أَيْ يُسَلِّمُ بَعْضُكُمْ عَلَى بَعْضٍ.

وَذِكْرُ نَقْضِ الْعَهْدِ فِي هَؤُلَاءِ، وَإِنْ كَانَ فِي أَوَائِلِهِمْ، بِوَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: لَمَّا رَضِيَ هَؤُلَاءِ بِفِعْلِ آبَائِهِمْ.

والثاني بقولهم: ﴿إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَىٰ فِتْنَةٍ [وَإِنَّا عَلَىٰ مَا نُرِيهِمْ مُّثْبِتُونَ]﴾ وَ﴿مُقْتَدُونَ﴾^(١٥) [الزخرف: ٢٢ و ٢٣].

وقوله: ﴿وَلَا تُخْرِجُونَ أَنْفُسَكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ﴾ يَحْتَمِلُ أَيْضًا وَجْهَيْنِ: يَحْتَمِلُ^(١٦) وَلَا يُخْرِجُ بَعْضُكُمْ بَعْضًا، وَيَحْتَمِلُ لَا تُخْرِجُوا غَيْرَكُمْ مِنْ دِيَارِهِمْ فَتُخْرِجُوا^(١٧) مِنْ دِيَارِكُمْ عَلَى مَا ذَكَرْنَا فِي قَوْلِهِ: ﴿تَسْفِكُونَ دِمَاءَكُمْ﴾ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) فِي النسخ الثلاث: و. (٢) فِي ط م: غَيْرَ اللَّهِ مِنْ، فِي الْأَصْلِ وَطَع: إِلَّا اللَّهَ وَلَا تَعْبُدُوا. (٣) أُدْرَجَ فِي ط ع تَمَتُّةُ الْآيَةِ بِدَلِّ كَلِمَةِ الْآيَةِ. (٤) فِي النسخ الثلاث: غَيْرِ. (٥) فِي النسخ الثلاث: وَقَعْلٌ. (٦) مِنْ ط م وَط ع. (٧) فِي الْأَصْلِ: وَنَعْتَهُ وَلَكِنْ أَظْهَرُوهَا، فِي ط م: وَنَعْتَهُ وَلَكِنْ أَظْهَرُوهَا، فِي ط ع: وَلَكِنْ أَظْهَرُوهَا. (٨) مِنْ م ط. (٩) فِي ط ع: وَيَحْتَمِلُ. (١٠) سَاقِطَةٌ مِنْ ط ع. (١١) فِي تَفْسِيرِ الْآيَاتِ ٢٧ / وَ ٦٣ / وَ ٨٣. (١٢) مِنْ ط ع، فِي الْأَصْلِ وَ ط م: أَيْ. (١٣) فِي النسخ الثلاث: فَيَسْفِكُ. (١٤) فِي النسخ الثلاث: فَتَصِيرُونَ. (١٥) مِنْ ط ع، فِي الْأَصْلِ وَ ط م: الْآيَةِ. (١٦) سَاقِطَةٌ مِنْ ط م. (١٧) فِي النسخ الثلاث: فَتُخْرِجُونَ.

وقوله: ﴿ثُمَّ أَقْرَضْتُمْ وَأَنْتُمْ قَسَّهَدُونَ﴾ يحتمل: ثم أقرضتكم، وأنتم معرضون بالعهد والميثاق، وتشهدون [أنه]^(١) في التوراة.

الآية ٨٥ وقوله: ﴿ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ﴾ يعني يا هؤلاء [وقوله]^(٢): ﴿وَتُخْرِجُونَ قَرِيبًا مِنْكُمْ مِنْ دِيَارِهِمْ﴾ يحتمل الوجهين اللذين ذكرتهما في قوله: ﴿لَا تَسْفِكُونَ دِمَاءَكُمْ وَلَا تُخْرِجُونَ أَنْفُسَكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ﴾ [البقرة: ٨٤].

وقوله: ﴿تَقْلَهُرُونَ عَلَيْهِمْ بِالْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾ أي تعاونون عليهم؛ يعاون بعضكم بعضاً بالإخراج، وهو الظلم والعدوان، [وقوله]: ﴿وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ﴾^(٣) أي ذلك الإخراج مُحَرَّمٌ عليكم.

وقوله: ﴿وَلَنْ يَأْتِيَكُمُ اسْتَرْئَاءٌ تَقْنِدُونَهُمُ﴾ الآية^(٤) وإن كانت مؤخّرة في الذكر فهي مقدّمة؛ كأنه قال: لا تسفكون دماءكم ولا تخرجون أنفسكم وإن يأتوكم أسارى تفادوهم.

وقوله: ﴿أَقْتَرُونُوا يَبْغِضَ الْكَتَّابُ وَتَكْفُرَ الْبَغِيضُ﴾ آمنوا بالمفاداة من الأسارى، وكفروا بالإخراج وسفك الدماء، ويحتمل: الإيمان ببعض ما في التوراة، والكفر^(٥) ببعضها، وهو بعث^(٦) محمد ﷺ وصفته، إذ لم يكن على موافقة مرادهم، ويحتمل: أن فادوا أسراهم من غيرهم، وسبوا ذراريهم.

وقوله: ﴿فَمَا جَزَاءُ مَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ مِنْكُمْ﴾ إلّا جزئ في الحيوة الدنياء ويوم القيمة يردون إلّا أشدّ العذاب قيل: الجزئ في الدنيا إجلاء بني النضير من ديارهم وإخراجهم إلى الشام، وقيل: مقاتلة بني قريظة وسبي ذراريهم، وذلك لحرب وقع بينهم، والله أعلم، ويحتمل قوله: ﴿فَمَا جَزَاءُ مَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ مِنْكُمْ﴾ إلّا جزئ في الحيوة الدنياء أنهم^(٧) لا يعاقبون في الحياة الدنيا، بل يردون إلى أشدّ العذاب في الآخرة، وإن استوجبوا ذلك في الدنيا كقوله: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَفِيلاً عَمَّا يَفْعَلُ الْغَافِلُونَ إِنَّمَا يُؤَخِّرُهُمْ لِزَمَرٍ﴾ الآية^(٨) [إبراهيم: ٤٢].

وقوله: ﴿وَمَا اللَّهُ بِغَفِيٍّ عَمَّا تَكْمُلُونَ﴾ وعيد. قد ذكرنا [ذلك]^(٩) في ما تقدّم^(١٠).

الآية ٨٦ وقوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الْعِزَّةَ الدُّنْيَا بِالْآخِرَةِ فَلَا يَخَفُ عَنْهُمْ الْعَذَابُ وَلَا هُمْ يُصْرُونَ﴾ يحتمل أنهم كانوا آمنوا بمحمد ﷺ قبل خروجه وبعثه، فلما بعث على خلاف مرادهم كفروا به، فذلك اشتراء الحياة الدنيا بالآخرة، ويحتمل ابتداء اختيار الضلال على الهدى والحياة الدنيا على الآخرة من غير أن آمنوا به، والله أعلم.

الآية ٨٧ وقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ﴾ يعني التوراة، وهو ظاهر.

وقوله: ﴿وَقَفَّيْنَا مِنْ بَيْدِهِ بِالرَّسُولِ﴾ وقيل ﴿وَقَفَّيْنَا﴾ أزدفنا، وهو من القفا؛ فقا يفقو، وقيل: أتبعنا رسولا على إثر رسول^(١١) كقوله: ﴿فَاتَّبَعْنَا بَعْضَهُمْ بَعْضًا﴾ [المؤمنون: ٤٤] واحداً على إثر واحد.

وقوله: ﴿وَوَآتَيْنَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ الْبَيْتَ﴾ قيل: البيئات الحجج، وقيل: العجائب التي كانت تجري على يديه من خلق الطين، وإحياء الموتى، وإبراء الأكمه والأبرص، وإنشاء ما يأكلون، وما يذخرون، وقيل: البيئات الحلال والحرام.

ثم الرسل أنفسهم^(١٢) حجج فلم يَخْتَجْ [كلُّ قولٍ يقولون إلى أن يكون مصحوباً]^(١٣) بدليل وبيان على صدقيهم لأنهم أنفسهم حجّة. وأما سائر الناس فليسوا بحجج، فلا بد لكل قول يقولون أن يأتوا بدليل يدل على صدقيهم وبيان يظهور الحق من الباطل والصواب من الخطأ والصدق من الكذب، وبالله التوفيق.

[وقوله: ﴿وَأَيَّدْنَاهُ بِرُوحِ الْقُدُسِ﴾؛ قوله: ﴿وَأَيَّدْنَاهُ﴾ وقويناه. واختلف في قوله: ﴿رُوحِ الْقُدُسِ﴾]^(١٤) قيل: رُوح

(١) من ط م. (٢) من ط م. (٣) من ط م، في الأصل وطع: ﴿وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ﴾. (٤) أدرج في طع تنمة الآية بدل كلمة الآية. (٥) في النسخ الثلاث: وكفروا. (٦) في النسخ الثلاث: نعمت. (٧) في النسخ الثلاث: ولكن. (٨) أدرج في طع تنمة الآية بدل كلمة الآية. (٩) من ط م. (١٠) في تفسير الآية ٧٤. (١١) في النسخ الثلاث: رسول الله. (١٢) في ط م: في أنفسهم، في الأصل وطع: في أنفسهم حفظوا. (١٣) من ط م، في الأصل وطع: إلى كل قول يقولون بدليل. (١٤) في ط م والأصل: ﴿وَأَيَّدْنَاهُ﴾ قويناه ﴿رُوحِ الْقُدُسِ﴾ اختلف فيه، في طع: ﴿وَأَيَّدْنَاهُ﴾ رُوحِ الْقُدُسِ وقوله: ﴿وَأَيَّدْنَاهُ﴾ قويناه، واختلف في قوله: ﴿رُوحِ الْقُدُسِ﴾.

القدس: جبريل. وفي الأصل: القدوس، لكن طُرِحَت الواو [والضعيف] ^(١) للتحفيف. وتأيدته، هو أن عصمه على حفظه حتى لم يدن منه شيطان فضلاً أن يدنو لشيء ^(٢) والله أعلم.

وقيل: ﴿وَأَيَّدَتْهُ بِرُوحِ الْقُدُسِ﴾ يعني بالروح روح الله. ووجه إضافة روح عيسى إلى الله ﷻ [تعظيماً له وتخصيصاً] ^(٣) وذلك أن كل خاص أضيف ^(٤) إلى الله تعالى [أضيف] ^(٥) تعظيماً لذلك الشيء وتفضيلاً كما يقال لموسى: كلم الله ولعيسى: روح الله وإبراهيم: خليل الله على التعظيم والتفضيل. وإذا أضيف الحمل إلى الله ﷻ فإنما يضاف تعظيماً له ﷻ كقوله: ﴿رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [الرعد: ١٦ و...]; أضيف ذلك إليه تعظيماً وتنزيهاً، والله الموفق.

والأصل في ذلك أن خاصية الأشياء إذا أضيف ذلك إليه أضيف تعظيماً لتلك الخاصية، وإذا أضيف ^(٦) حمل الأشياء إلى الله فهو يُخْرِجُ على تعظيم الرب تعالى والتبجيل له.

وقوله: ﴿أَنكَلِمًا جَاءَكُمْ رَسُولٌ يَمَّا لَا تَهْوَى أَنفُسُكُمْ أَنْتَكَبِرْتُمْ فَرِيقًا كَذَبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ﴾ في ظاهر هذه الآية أنهم كذبوا فريقاً من الرسل، وقتلوا فريقاً منهم. ويقول بعض الناس: إنهم قتلوا الأنبياء، ولم يقتلوا الرسل بقوله: ﴿إِنَّا لَنَنصُرُ رُسُلَنَا﴾ [غافر: ٥١] ويقول: ﴿إِنَّهُمْ لَمُتْ أَلَمُ الْفُتُورِ﴾ [الصفافات: ١٧٢]; أخبر أنه ينصُرهم، ومن كان الله ناصرهُ فهو لا يُقتل، [ومنهم] ^(٧) من يقول: إنهم قتلوا الرسل والأنبياء؛ فنقول: يَحْتَمِلُ قوله: ﴿إِنَّا لَنَنصُرُ رُسُلَنَا﴾ في رسولٍ دون رسول، فَمَنْ نصرهُ الله فهو لم يُقتل، أو كان ما ذكر من النصرة لهم كان بالحجج في الآيات.

ثم في الآية، دلالة رسالة محمد [عليه أفضل الصلوات وأكمل التحيات] ^(٨) ونبوتِه لأنه ^(٩) أخبرهم بتكذيب بعض الرسل وقتل بعضهم، فسكتوا عن ذلك. فلولا عرفوا أنه رسول، عَرَفَ ذلك بالله تعالى، وإلا لم يسكتوا عن ذلك.

الآية ٨٨

وقوله تعالى: ﴿وَقَالُوا قُلُوبُنَا غُلُقٌ بَلْ لَعَنَهُمُ اللَّهُ بِكُفْرِهِمْ﴾ يعني في أكثَره، عليها الغطاء، فلا نفهم ما تقول، ولا نفقه ما تُحدث؛ يَدْعُونَ زوال الخطاب عن أنفسهم كراهية لما سَمِعُوا، وكَذَبَهُمُ الله تعالى بقوله: ﴿بَلْ لَعَنَهُمُ اللَّهُ﴾ أي طردَهُمُ الله تعالى [بكُفْرِهِمْ] وعَثْوَهُم وتفریطَهُم في تكذيب الرسول ^(١٠) [ﷺ] ^(١١) وعنادِهِم إياه، [لا أن] ^(١٢) قلوبهم بمحل لا يفهمون [شيئاً مما] ^(١٣) يُخَاطَبُونَ [به] ^(١٤) كما يزعمون، ولكن ذلك لترك التفكر والتدبر فيها.

وقيل ^(١٥): ﴿قُلُوبُنَا غُلُقٌ﴾ يعني أوعية نفهم، ونعي ما يقال، ويخاطب، ولكن لا نفهم ما تقول، ولا نفقه ما تُحدث. فلو كان حقاً وصدقاً لَفَهِمَتْ ^(١٦)، وَلَفَقَهَتْ؛ يَدْعُونَ إبطال ما يقول الرسول ﷺ لهم، وذلك نحو ما قالوا لشعيب: ﴿مَا نَفَقَهُ كَثِيرًا مِمَّا نَقُولُ﴾ [هود: ٩١].

وقوله: ﴿فَقَلِيلًا مَّا يُؤْمِنُونَ﴾ قيل فيه وجهين: [قيل: ﴿فَقَلِيلًا﴾ أي بقليل ﴿مَّا يُؤْمِنُونَ﴾ من التوارة لأنهم عرفوا بعته ^(١٧) وصفته وحرّفوه، فلم يؤمنوا به، وقيل ^(١٨): ﴿فَقَلِيلًا﴾ أي قليلاً منهم يؤمنون بالرسول ^(١٩) [ﷺ].

الآية ٨٩

وقوله: ﴿وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَهُمْ﴾ فلولا أنهم عرفوا أن هذا الكتاب هو موافق لما معهم من الكتاب غير مخالف له، لأظهروا ^(٢٠) الخلاف لو عرفوا ذلك، وَلَتَكَلَّفُوا إطفاء ^(٢١) هذا النور ودفعة. فدل سكوته عن ذلك وترك اشتغالهم بذلك أنهم عرفوا موافقته لما معهم من التوارة؛ فيه آية نبوة محمد ﷺ.

وقوله: ﴿وَكَاوُوا مِنْ بَلِّ يَسْتَنصِرُونَ عَلَى الَّذِينَ كَفَرُوا فَلَمَّا جَاءَهُمْ مَا عَرَفُوا كَفَرُوا بِهِ فَلَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الْكَافِرِينَ﴾ ﴿يَسْتَنصِرُونَ﴾ [عَلَى الَّذِينَ كَفَرُوا] قيل أن يُبعث محمد ﷺ يقولون: اللهم انصرنا بحق نبيك الذي تبعته. فلما لم [يجئهم على هوانهم] ^(٢٢) ومرادهم كفروا به ﴿فَلَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الْكَافِرِينَ﴾.

(١) ساقطة من النسخ الثلاث. (٢) من ط م، في الأصل و ط ع: بشيء. (٣) في ط م: أن تكون أضيف تعظيماً له وتفضيلاً. (٤) من ط م، في الأصل و ط ع: يضيف. (٥) من ط م. (٦) من ط م. (٧) من ط م. (٨) في ط م: صلى الله عليه وسلم. (٩) من ط م، في الأصل و ط ع: لأنهم. (١٠) في ط م: الرسل. (١١) من ط م. (١٢) من ط م، في الأصل و ط ع: لأن. (١٣) من ط م، في الأصل و ط ع: على ما. (١٤) من ط م. (١٥) في ط م: وقيل في قوله. (١٦) من ط م، في الأصل و ط ع: ففهمت. (١٧) في ط م: نعتة. (١٨) من ط م. (١٩) في ط م: صلى الله عليه وسلم. (٢٠) في النسخ الثلاث: وإلا لأظهروا. (٢١) في النسخ الثلاث: على إطفاء. (٢٢) في الأصل و ط ع: يجئهم على هوانهم، في ط م: يجيء على هوانهم.

الآية ٩١

(١) من ط م . (٢) من ط م . (٣) ساقطة من ط م . (٤) في النسخ الثلاث: نعتة . (٥) من ط م . (٦) أدرج في ط ع بعدها: حسداً منهم ما أنزل الله من فضله . (٧) في تفسير الآية/ ٦١ . (٨) ساقطة من ط م . (٩) في النسخ الثلاث: الذنب . (١٠) من ط م . (١١) في ط م: بالتوراة . (١٢) من ط م . (١٣) من ط م ، في الأصل وط ع: محمد . (١٤) في الأصل: عليهم السلام ، في ط م: والرسول ويجمع ما أنزل إليهم ، في ط ع: والرسول ويجمع ما أنزل عليهم ، عليهم السلام . (١٥) ساقطة من النسخ الثلاث . (١٦) في النسخ الثلاث: وموافقاً . (١٧) في ط م: معهم . (١٨) في ط م: مخالف . (١٩) من ط م ، ساقطة من الأصل وط ع . (٢٠) في ط م: صلى الله عليه وسلم . (٢١) من ط م . (٢٢) في الأصل وط ع: سيدنا محمد ، ساقطة من ط م . (٢٣) في ط ع: آتنا . (٢٤) في ط م: أن قل لهم . (٢٥) في النسخ الثلاث، فهو والله أعلم أنهم . (٢٦) في النسخ الثلاث: وإن .

بما ظهرت نبوة محمد ﷺ وأنه مبعوث، وانتم تقلّدونهم، فقلّدوهم بما أنبئتم^(١) لو أوتيتهم، كما قلّدوهم، وقد^(٢) علمتم بما عاييتهم أن^(٣) لا حجة لكم، والله أعلم.

الآية ٩٢ وقوله: ﴿وَلَقَدْ جَاءَكُمْ مُوسَىٰ بِالْبَيِّنَاتِ ثُمَّ أَخَذْتُمُ الْعِجْلَ مِنْ بَيْنِهِمْ وَأَنْتُمْ ظَالِمُونَ﴾ البيّنات ما ذكرنا في ما تقدّم^(٤) من الآيات المعجزة والحجج العجيبة والبراهين الظاهرة على رساليه ونبويه وصدق ما يدعونه إلى ما يدلّ كُله أنه من عند الله. ثم مع ما جاءهم موسى بها؛ عبدوا العجل، واتخذوه إلهًا، وكفّروا بالله. يُعزّي نبيّه ﷺ لئلا يظن أنه أوّل مُكذّب من الرسل، وأوّل من كفّر به، حتى لا يضيّق صدره بما يقولون، ويستقبلونه بما يكره، وبالله التوفيق، كقوليه: ﴿وَكَلَّا تَقْصُ عَلَيكَ مِنْ آيَاتِهِ الرَّسُولَ مَا نُثَبِّتُ بِهِ فُؤَادَكَ﴾ [هود: ١٢٠]

الآية ٩٣ وقوله: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمُ الطُّورَ خُذُوا مَا آتَيْنَاكُمْ بِقُوَّةٍ﴾ قد ذكرنا^(٥) في ما تقدّم^(٦) ما فيه منفع إن شاء الله تعالى.

وقوله: ﴿وَأَسْمِعُوا﴾ يحتمل وجهين: يحتمل ﴿وَأَسْمِعُوا﴾ أي واجيبوا، ويحتمل ﴿وَأَسْمِعُوا﴾ وأطيعوا. لكن هذا في ما بين الخلق جائز: السمع والطاعة. وأما إضافة الطاعة إلى الله ﷻ^(٧) فإنه غير جائز؛ إذ^(٨) لا يجوز أن يقال: أطاع الله، وأما السمع فإنه يجوز لقوله ﷻ^(٩): «سمع الله لمن حمده» [البخاري ٦٩٠].

[وقوله^(١٠)]: ﴿قَالُوا سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا﴾ [أي^(١١)]: ﴿سَمِعْنَا﴾ قولك ﴿وَعَصَيْنَا﴾ [أمر^(١٢)]: لكن قولهم^(١٣) ﴿وَعَصَيْنَا﴾ لم يكن على إثر قولهم ﴿سَمِعْنَا﴾ ولكن بعد ذلك بأوقات؛ لأنه قيل: لما أبوا قبول التوراة لما فيها من الشدائد والأحكام رفع الله الجبل فوقهم، فقبّلوا خوفاً من^(١٤) أن يرسل عليهم الجبل، وقالوا: أطفئنا، فلما زایل الجبل^(١٥) وعاد إلى مكانه، فعند ذلك قالوا ﴿وَعَصَيْنَا﴾، وهو كقوليه: ﴿ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ﴾ [البقرة: ٦٤] فالتولّي منهم كان بعد ذلك بأوقات.

وقوله: ﴿وَأَشْرِبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ بِكُفْرِهِمْ﴾ قيل ﴿وَأَشْرِبُوا﴾ أي جعّل ﴿في قُلُوبِهِمْ﴾ حبّ عبادة العجل [بكُفْرِهِمْ] بالله ﷻ، وقيل: سُفّوا حبّ العجل^(١٦)، وقيل: إن موسى لما أحرق العجل، ونسفه في البحر جعلوا يشربون منه لحبهم العجل، وقيل: لما أحرق، ونُسِف في البحر جعلوا يلحسون الماء حتى اصفرت وجوههم، وقيل: إنهم لما رأوا في التوراة ما فيها من الشدائد قالوا عند ذلك: عبادة العجل أهون مما فيها من الشرائع، وكلّه يرجع إلى واحد، وذلك كله آثار الحب.

وقوله: ﴿قُلْ يَٰمُؤْمِنُونَ إِذْ كُفِّرْتُمْ بِمُحَمَّدٍ ﷺ﴾ قد جدّتموه فيها: بعته^(١٧) ووصفه. إن كُفّرتم مؤمنين، بالعجل الكفر بالله ﷻ، وقيل: إن اليهود ادّعوا أنهم مؤمنون بالتوراة، فقال: ﴿قُلْ يَٰمُؤْمِنُونَ﴾ أي بالتوراة إذ كفرتم بمحمد ﷺ وقد جدّتموه فيها: بعته^(١٧) ووصفه.

الآية ٩٤ وقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ لَكُمْ الدَّارُ الْآخِرَةُ عِنْدَ اللَّهِ خَالِصَةً مِنْ دُونِ النَّاسِ فَتَمَنَّوُا الْمَوْتَ إِنْ كُنْتُمْ سَادِقِينَ﴾، وذلك أن أعداء الله تعالى كانوا يقولون: إن الجنة لنا في الآخرة بقولهم: ﴿لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ كَانَ هُودًا أَوْ نَصْرِيًّا﴾ [البقرة: ١١١] وقولهم^(١٨): ﴿وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصْرِيًّا يَهْدُوا﴾ [البقرة: ١٣٥] وقولهم^(١٩) ﴿وَحَنُّ آبَتَاكَ اللَّهُ وَأَحِبُّوهُمَا﴾ [المائدة: ١٨]، فقال الله تعالى ﴿قُلْ﴾ لهم ﴿إِنْ كُنْتُمْ لَكُمْ الدَّارُ الْآخِرَةُ﴾ كما تزعمون، وأنكم ﴿أَبْغَضُوا﴾ [أحِبُّوهُ] كما تقولون ﴿فَتَمَنَّوُا الْمَوْتَ إِنْ كُنْتُمْ سَادِقِينَ﴾ وذلك أن المرة لا يكره الانتقال إلى داره وإلى بستانه، بل يتمنى ذلك. وكذلك المرة لا يكره القدوم على [أبيه]^(٢٠) ولا على ابنه ولا على حبيبه، ولا يخاف نفقته ولا عذابه، بل

(١) في النسخ الثلاث: فقلّدونهم لو أوتيتهم. (٢) في النسخ الثلاث: وإن. (٣) في النسخ الثلاث: إذ. (٤) في تفسير الآية: ٦٠. (٥) من ط م و ط ع، في الأصل: ذكر. (٦) في تفسير الآية: ٦٣. (٧) في ط ع: تعالى. (٨) من ط م. (٩) ساقطة من النسخ الثلاث. (١٠) من ط ع. (١١) من ط م، في الأصل وط ع: قوله. (١٢) ساقطة من ط ع. (١٣) ساقطة من ط ع. (١٤) في ط ع: زال. (١٥) من ط م. (١٦) من ط م. (١٧) في النسخ الثلاث: نعت. (١٨) في النسخ الثلاث: وكقولهم. (١٩) في النسخ الثلاث: وكقولهم. (٢٠) من ط م. (٢١) من ط م.

يجدُ عندهُ الكراماتِ والهدايا. فإنْ كَانَ كما تقولُونَ ﴿فَتَمَتُّوا التَّوَتَ﴾ حتى تنجُوا مِنْ غَمِّ الدُّنْيَا وَمِنْ تَحْمِلِ الشَّدَائِدِ الَّتِي فِيهَا ﴿إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ فِي زَعْمِكُمْ بِأَنَّ الْآخِرَةَ لَكُمْ، وَأَنْكُمْ ﴿أَبْتَكُوا اللَّهَ وَأَجَبْتُوهُ﴾ فَإِنْ قِيلَ: إِنَّكُمْ تقولُونَ: إِنَّ الْآخِرَةَ لِلْمُؤْمِنِينَ، ثُمَّ لَا أَحَدَ مِنْهُمْ يَتَمَتَّى الْمَوْتَ إِذَا قِيلَ لَهُ: تَمَتَّ الْمَوْتُ، [فَمَا مَعْنَى الْإِخْتِجَاجِ] ^(١) عَلَيْهِمْ بِذَلِكَ؟ وَذَلِكَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كَهَوِّ عَلَيْهِمْ؛ قِيلَ بِرُوحَيْنِ:

أحدهما: أَنَّ الْمُؤْمِنِينَ لَمْ يَجْعَلُوا لَأَنْفُسِهِمْ مِنْ ^(٢) الْفَضْلِ وَالْمَنْزِلَةِ عِنْدَ اللَّهِ [مَا جَعَلَ أَوْلَئِكَ] ^(٣) لَأَنْفُسِهِمْ، فَكَانَ فِي تَمَتُّيهِمْ صِدْقٌ مَا ادَّعَوْا لَأَنْفُسِهِمْ، وَفِي الْإِمْتِنَاعِ عَنْ ذَلِكَ ظُهُورُ صِدْقِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

والثاني: مَا ذَكَرْنَا أَنَّهُمْ ادَّعَوْا أَنَّهُمْ ﴿أَبْتَكُوا اللَّهَ وَأَجَبْتُوهُ﴾ [المائدة: ١٨]، وَفِي تَمَتُّيهِمُ الْمَوْتَ رَدُّهُمْ وَصَرْفُهُمْ إِلَى الْحَبِيبِ وَالْأَبِ الَّذِي ادَّعَوْهُ، وَلَا أَحَدٌ يَرْغَبُ ^(٤) عَنْ حَبِيبِهِ وَأَبِيهِ، فَدَلَّ امْتِنَاعُهُمْ عَنْ ذَلِكَ عَلَى كَذِبِهِمْ فِي دَعَاوِهِمْ، وَبِاللَّهِ نَسْتَعِينُ.

فَإِنْ سَأَلْنَا ^(٥) عَنْ قَوْلِهِ: ﴿فَتَمَتُّوا التَّوَتَ﴾ [أنهم] ^(٦) إِذَا تَمَتُّوا [اليس] ^(٧) كَانَ انْقِضَاءُ عُمرِهِمْ بِدُونِ الْأَجَلِ الَّذِي جُعِلَ لَهُمْ؟ وَفِي ذَلِكَ تَقْدِيمُ الْأَجَالِ عَنِ الْوَقْتِ الَّذِي كَانَ أَجَلًا، وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿لَا يَسْتَأْذِنُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَأْذِنُونَ﴾ [الأعراف: ٣٤...]. قِيلَ: إِنَّ عِلْمَ اللَّهِ مِنْهُمْ فِي سَابِقِ عِلْمِهِ وَأَزَلِّيَّتِهِ أَنَّهُمْ لَا يَتَمَتُّونَ جَعْلَ أَجَلِهِمْ ذَلِكَ. وَلَوْ عَلِمَ مِنْهُمْ أَنَّهُمْ يَتَمَتُّونَ الْمَوْتَ لَكَانَ يَجْعَلُ أَجَلَهُمْ ذَلِكَ فِي الْإِبْتِدَاءِ، وَكَذَلِكَ هَذَا الْجَوَابُ لِمَا رُوِيَ: «أَنَّ صَلَاةَ الرَّحْمَنِ تَزِيدُ فِي الْعُمْرِ» [ابن عساکر ٥/٢١٠] ^(٨) أَنَّهُ كَذَلِكَ يَحْتَمِلُ فِي الْإِبْتِدَاءِ لَا أَنْ يَجْعَلَ أَجَلَهُ إِلَى وَقْتٍ، ثُمَّ إِذَا وَصَلَ رَحْمَةً يَزِيدُ عَلَى ذَلِكَ الْأَجَلِ، أَوْ يَنْقُصُ، يَتَمَتَّى ^(٩) الْمَوْتَ عَنِ الْأَجَلِ الْمَجْعُولِ الْمَضْرُوبِ لَهُ، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ.

الآية ٩٥ وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَنْ يَتَمَتُّوهُ أَبَدًا بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ﴾ فِيهِ دَلَالَةٌ لِإِبَاتِ رِسَالَةِ مُحَمَّدٍ ﷺ وَذَلِكَ أَنَّهُ أَخْبَرَ ﷺ أَنَّهُمْ لَا يَتَمَتُّونَ أَبَدًا، فَكَانَ كَمَا قَالَ؛ فَدَلَّ أَنَّهُ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ عِلْمُ ذَلِكَ.

وقوله: ﴿بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ﴾ مِنَ الذُّنُوبِ وَالْعِصْيَانِ / ١٥ - أ / وَالتَّكْذِيبِ بِمُحَمَّدٍ ﷺ وَالْحَسَدِ لَهُ، وَهُمْ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، قَدْ عَزَفُوا عَنْ صَنِيعِهِمْ وَمَالَهُمْ عِنْدَ اللَّهِ مِنَ الْعَذَابِ وَالْجَزَاءِ، لَكِنَّهُمْ قَالُوا ذَلِكَ عَلَى التَّعَتُّبِ وَالْمُكَابَرَةِ وَالسَّفْوَةِ، لِذَلِكَ لَمْ يَتَمَتُّوا، وَاللَّهُ الْمَوْفِقُ.

وقوله: ﴿وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالظَّالِمِينَ﴾ هُوَ عَلَى الْوَعِيدِ كَقَوْلِهِ: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَفْلًا عَنَّا يَمُتِلُ الظَّالِمُونَ إِنَّمَا يُؤَخِّرُهُمْ لِتَرَوْهُمْ فِيهِ الْأَنْصُرَ﴾ [إبراهيم: ٤٢]. وَيَحْتَمِلُ ﴿عَلِيمٌ بِالظَّالِمِينَ﴾ بِمَا يَفْضَحُهُمُ بِالْحُجُجِ، وَيُظْهِرُ كَذِبَهُمْ فِي الدُّنْيَا لثَلَاثٍ ^(١٠) يَظُنُّ أَحَدُ أَنَّهُ عَنْ غَفْلَةٍ بِمَا يَعْمَلُونَ [بَل] ^(١١) خَلَقَهُمْ عَلَى عِلْمٍ مِنْهُ بِمَا يَعْمَلُونَ، خَلَقَهُمْ لِيُعْلَمَ أَنَّهُ لَا نَفْعَ لَهُ بِخَلْقِهِمْ، خَلَقَهُمْ، وَأَنَّ ذَلِكَ لَا يَضُرُّهُ.

الآية ٩٦ وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَنَجْذِبَهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاتِهِمْ﴾ يَعْنِي الْيَهُودَ، ﴿أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاتِهِمْ﴾ وَعَلَى كِرَاهِيَةِ الْمَوْتِ. فَدَلَّ حَرَصُهُمْ عَلَى حَيَاةِ الدُّنْيَا أَنَّهُمْ كَذَبُوا فِي مَا [يَدْعُونَ، وَيَزْعُمُونَ] ^(١٢).

وقوله: ﴿وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا﴾ يَعْنِي الْمَجُوسَ ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُشْرِكُ بِكُفْرِهِمْ أَن يُشْرِكُ﴾ أَيَّ هُمْ أَحْرَصُ النَّاسِ عَلَى حَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْمَجُوسِ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْبَعْثِ وَالْقِيَامَةِ، وَهُمْ يُؤْمِنُونَ بِهِمَا، فَهُمْ مَعَ إِيْمَانِهِمْ بِالْبَعْثِ وَتَصْدِيقِهِمْ بِالْقِيَامَةِ أَحْرَصُ عَلَى حَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْمَجُوسِ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْبَعْثِ وَلَا بِالْقِيَامَةِ.

وقيل: إِنَّهُ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ [وَالْإِثْنَانِ؛ يَقُولُ] ^(١٣) ﴿وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا﴾ يَعْنِي الْمَجُوسَ ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُشْرِكُ بِكُفْرِهِمْ أَن يُشْرِكُ﴾

(١) فِي الْأَصْلِ: فَمَا احْتِجَاجَ، فِي ط م و ط ع: مَعْنَى الْإِخْتِجَاجِ. (٢) أُدْرِجُ بَعْدَهَا فِي الْأَصْلِ: أَنَّهُمْ مِنْ. (٣) فِي النُّسخِ الثَّلَاثِ: جَعَلُوا هَم. (٤) أُدْرِجُ فِي ط م بَعْدَهَا: (وَيُفَرِّقُ). (٥) فِي ط ع: سَأَلُوا. (٦) مِنْ ط م. (٧) مِنْ ط ع، فِي الْأَصْلِ ط م: لَيْسَ. (٨) أُدْرِجُ هَذَا الْخَبَرَ فِي تَفْسِيرِ الْآيَةِ: ٦٧ مِنَ السُّورَةِ. (٩) فِي ط م: فَيَتَمَتَّى. (١٠) مِنْ ط م، فِي الْأَصْلِ: دَلِيلًا، فِي ط ع: وَلِثَلَاثِ. (١١) مِنْ ط م. (١٢) فِي ط م: يَزْعُمُونَ وَيَدْعُونَ. (١٣) فِي ط م: وَلَا يَتَنَافَى بِقَوْلِي.

لأنهم يقولون في ما بينهم: ﴿أَلَفَ سَنَةً﴾^(١) تأكلُ النيروزُ والمِهْرَجَانُ، [ويقولون^(٢) بالفارسية: (هزار سال^(٣) بزه) فأخبر الله تعالى: أن طول العمر في الدنيا لا يُنجيه من العذاب في الآخرة ولا يباعده عنه، وهو قوله: ﴿وَمَا هُوَ بِمُرْخِضَةٍ مِنَ الْعَذَابِ أَنْ يُعَذِّبَهُ﴾ وهو كقولهم: ﴿أَفَرَيْتَ إِنْ مَتَّعْنَاهُمْ سِنِينَ ثُمَّ جَاءَهُمْ مَا كَانُوا يُوعَدُونَ﴾ ﴿مَا أَفْقَى عَنْهُمْ مَا كَانُوا يَمْشُونَ﴾ [الشعراء: ٢٠٥ - ٢٠٧].

وقوله: ﴿وَاللَّهُ بِصِدْقِهِمَا يُصَلِّتُ﴾ هو على الوعيد أيضاً.

الآية ٩٧

وقوله تعالى: ﴿قُلْ مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِجِبْرِيلَ فَإِنَّهُ نَزَّلَهُ عَلَى قَلْبِكَ بِإِذْنِ اللَّهِ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَهُدًى وَبُشْرَى لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ وذلك أن اليهود قالوا: لو كان الذي يُنزل^(٤) على محمد بالوحي ميكائيل لتابعناه، وأما^(٥) به؛ لأن ميكائيل هو الذي يُنزل بالغيب والرحمة، وجبريل هو المُنزل بالعذاب والحرب والشدائد، فهو عدو لنا، لذلك لا يتبعه.

وفي جهة العداوة بينهم وبين جبريل وجه آخر؛ وهو أن قالوا: إن جبريل أُرسل بالوحي والرسالة في أولاد إسرائيل، لكنه أنزلها في أولاد إسماعيل عداوة لنا وبغضاً، لذلك نصبوا العداوة بينه وبينهم، والله أعلم بذلك. فأكدبهم الله تعالى بزعمهم، فقال: ﴿نَزَّلَهُ عَلَى قَلْبِكَ بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ لا كما تقول اليهود، وما يُنزل من العذاب والشدائد إنما يُنزل بأمره لا من تلقاء نفسه وذاته.

ثم كان إظهارهم عداوة جبريل لا غيتاؤهم عداوة الله^(٦) لكنهم لم يجترئوا على عداوة الله على التصريح، فدل أنه على الكناية عن عداوة الله، تبارك، وتعالى، ويدل هذا على أن الروافض طعنوا في رسول الله ﷺ حين طعنوا.

وقوله: ﴿نَزَّلَهُ عَلَى قَلْبِكَ بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ تقول الباطنية: إن القرآن لم ينزل على رسول الله ﷺ بالأحرف التي نقرأها، ولكنه إلهام نزل على قلبه، ثم هو يصوره، ويرسمه بالحروف، ويعبر به، ويعربه بالمعربة التي نقرأها. فلو كان على ما يقولون لزال^(٧) موضع الاحتجاج عليهم بما أتى به من معجزات كقولهم: ﴿وَلَقَدْ قَلَّمْ أَنْهَمُ يَقُولُونَ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُ بَشَرٌ لِمَا ثَلَّيَ يَلْحَدُونَ إِلَيْهِ أَفَعَجِبْتُمْ وَهَذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ ثَبِيثٌ﴾ [النحل: ١٠٣]، إذ^(٨) كان لهم أن يقولوا: نزل^(٩) على لسان العجمي، لكنه غير ذلك بلسانيه. وكذلك قوله: ﴿لَا تَحْزَنْ بِهِ لِسَانَكَ لَيَجْعَلُ بِهِ﴾ [القيامة: ١٦] مخافة النسيان والذهاب، وكذلك قوله: ﴿وَلَا تَجْعَلْ بِالْقُرْآنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يُقْضَى إِلَيْكَ وَحْيُهُ﴾ [طه: ١١٤]، فدلّت هذه الآيات كلها [على]^(١٠) بطلان قولهم وفساد مذهبيهم وبغدهم عن دين الله المستقيم.

وقوله: ﴿مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَهُدًى وَبُشْرَى لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ [أي]^(١١) هدى من الضلالة وبُشْرَى للمؤمنين بالجنة.

الآية ٩٨

وقوله تعالى: ﴿مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ﴾ الآية^(١٢). يحتمل وجهين: يحتمل من كان عدواً لله أو ملائكته أو رسله، ويحتمل افتتاح العداوة به دون هؤلاء على التعظيم لهم وفضل المنزل عند الله وحسن المآب لذبوه. كقولهم: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ﴾ [الأنفال: ٤١]؛ معنى إضافة ذلك إليه على التعظيم له، والافضال لله، لا على جعل ذلك لله مفرداً. فعلى ذلك [معنى]^(١٣) افتتاح العداوة به على ما ذكرنا، والله أعلم.

الآية ٩٩

وقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ آيَاتِنَا بَيِّنَاتٍ﴾ [بيّن فيها الحلال والحرام، وما يؤتى، وما يُتقى^(١٤)، وما يُنتهى، وما يؤمر، ويحتمل الآيات التي أنزلها عليه ليُنصّر بها على المعاندين له والمكابرين، والله أعلم]^(١٥).

الآية ١٠٠

وقوله تعالى: ﴿أَوْ كَلِمَاتٍ عَاهَدُوا عَهْدًا﴾ يقول: كلما عاهدوا عهداً ﴿بَيِّنَاتٍ قَرِيبٌ مِنْهُمْ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ يحتمل اليهود التي أخذت عليهم في التوراة: أن يؤمنوا بمحمد ﷺ ولا يكفروا به بعد الإيمان، أو أخذ عليهم ألا يكتفوا بعته^(١٦) وصفته الذي في التوراة [عن أحدي]^(١٧)، فنبدوا ذلك، ونقضوا تلك الموائيق والعهود التي أخذت عليهم.

(١) من ط م وط ع. (٢) الواو ساقطة من الأصل وط ع. (٣) من ط م وط ع، في الأصل: ساله. (٤) من ط م، في الأصل وط ع: نزل. (٥) في النسخ الثلاث: ونؤمن. (٦) من ط م وط ع. (٧) من ط م وط ع، في الأصل: تقول لزوال. (٨) في ط م: إذا. (٩) في ط م: أنزل. (١٠) من ط م. (١١) من ط م. (١٢) أدرج في ط م تنمة الآية قبل كلمة الآية وفي ط م تنمة الآية بدل كلمة الآية. (١٣) من ط م. (١٤) في ط ع: ينفي. (١٥) أدرجت في ط ع بعد كتابة الآيات: ٩٩ و ١٠٠ و ١٠١ و ١٠٢. (١٦) في النسخ الثلاث: نعت. (١٧) في النسخ الثلاث: لأحد.

ثم في الآية دلالة جعل القرآن حجة لأنه قال: ﴿بَيِّنَهُمْ قُرَيْبٌ مِّنْهُمْ﴾ ولو كان في كتبهم ما ادَّعَوْا مِنَ الْحَقِّ وَالِاتِّبَاعِ لَأَتَوْا بِهِ مَعَارِضًا لِدَفْعِ مَا احْتَجَّ بِهِ عَلَيْهِمْ. ثبت أنهم كانوا كَذِبَةً فِي دَعَائِهِمْ حِينَ امْتَنَعُوا عَنْ مَعَارِضِهِ. وقوله: ﴿وَمَا يَكْفُرُ بِهَا﴾ أي ما يكفر بتلك الآيات ﴿إِلَّا الْفَاسِقُونَ﴾.

الآية ١٠١ وقوله تعالى: ﴿وَلَمَّا جَاءَهُمْ رَسُولٌ مِّنْ عِندِ اللَّهِ﴾ يعني محمداً ﷺ. ﴿مُصَدِّقٌ لِّمَا مَعَهُمْ﴾ مِنَ الْكِتَابِ أَيْ نَعْنَهُ الَّذِي كَانَ فِي التَّوْرَةِ مُوَافِقٌ لِمُحَمَّدٍ ﷺ وَقِيلَ: لَمَّا جَاءَهُمْ مُحَمَّدٌ ﷺ عَارِضُهُوهُ بِالتَّوْرَةِ، فَخَاصَّمُوهُ بِهَا، فَاتَّفَقَتِ التَّوْرَةُ وَالْقُرْآنُ، فَنَبَذُوا التَّوْرَةَ وَالْقُرْآنَ، وَأَخَذُوا بِكِتَابِ السَّحْرِ الَّذِي كَتَبَهُ الشَّيَاطِينُ. وَيَحْتَمِلُ أَنَّ مُحَمَّدًا ﷺ لَمَّا جَاءَهُمْ كَانَ مُوَافِقًا لِمَا مَضَى مِنَ الرِّسَالِ غَيْرِ مُخَالِفٍ لَهُمْ لِأَنَّ الرِّسَالَ كُلَّهُمْ آمَنُوا بِهِ، وَصَدَّقَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا. وقوله: ﴿بَيِّنَهُمْ قُرَيْبٌ مِّنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ﴾ كَتَبَ اللَّهُ وَرَاءَهُمْ ظُهُورَهُمْ ﴿يَحْتَمِلُ كِتَابُ اللَّهِ التَّوْرَةَ عَلَى مَا ذَكَرْنَا، وَيَحْتَمِلُ كِتَابُ اللَّهِ الْقُرْآنَ الْعَظِيمَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ﴾.

وقوله: ﴿كَانَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ أي يعلمون، ولكن تركوا العمل به والإيمان بما معهم كأنهم لا يعلمون؛ لَمَّا لَمْ يَتَّبِعُوا بِعِلْمِهِمْ خَرَجَ فَعْلُهُمْ فَعَلٌ مِّنْ لَا يَعْلَمُ. أَخْبَرَ أَنَّهُمْ نَبَذُوا نَبَذًا مِّنْ لَا يَعْلَمُ، لَا أَنَّهُمْ لَمْ يَعْلَمُوا، وَلَكِنْ نَبَذُوهُ سَفَهًا وَتَعَثًا. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

الآية ١٠٢ وقوله تعالى: ﴿وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُوا الشَّيَاطِينُ عَلَىٰ مُلْكٍ سُلَيْمَنَ﴾ قِيلَ: تَتْلُو مَا كَتَبَتِ الشَّيَاطِينُ مِنَ السَّحْرِ، وَقِيلَ: تَتْلُو مِنَ التَّلَاوَةِ، وَقِيلَ: ﴿مَا تَتْلُوا﴾ مَا يَرَوِي الشَّيَاطِينُ مِنَ السَّحْرِ، وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وَهُوَ يَرْجِعُ إِلَى وَاحِدٍ. وَالْآيَةُ^(١) فِي مَوْضِعِ الْإِخْتِجَاجِ عَلَى الْيَهُودِ لِأَنَّهُمْ ادَّعَوْا أَنَّ الَّذِي هُمَ عَلَيْهِ أَخَذَ عَنْ سُلَيْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَإِنَّ كَانَ كُفْرًا^(٢) فَقَدْ كَفَرَ سُلَيْمَانٌ. فَأَخْبَرَ اللَّهُ ﷻ نَبِيَّهُ ﷺ أَنَّ سُلَيْمَانَ مَا ﴿كَفَرَ سُلَيْمَنُ وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا﴾ بِمَا عَلَّمُوا النَّاسَ مِنَ السَّحْرِ. وَيَحْتَمِلُ: اتِّبَاعَ الشَّيَاطِينِ كَفَرُوا بِإِغْتِقَادِهِمُ السَّحَرَ وَعَمِلِهِمْ بِهِ بِتَعْلِيمِ الشَّيَاطِينِ، فَتُسَبِّحُ^(٣) ذَلِكَ إِلَى الشَّيَاطِينِ بِمَا بِهِمْ كَفَرُوا كَمَا تُسَبِّحُ عِبَادَةُ الْأَصْنَامِ بِمَا بِهِمْ عَبْدُوا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَرَوَى عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ قَالَ: (كَانَ أَصْفَ كَاتِبِ سُلَيْمَانَ، وَكَانَ يَعْلَمُ الْإِسْمَ الْأَعْظَمَ، فَكَانَ^(٤) يَكْتُبُ كُلَّ شَيْءٍ بِأَمْرِ سُلَيْمَانَ، وَيَدْفَعُهُ تَحْتَ كُرْسِيِّهِ، فَلَمَّا مَاتَ سُلَيْمَانُ أَخْرَجَتْهُ الشَّيَاطِينُ، فَكَتَبُوا بَيْنَ كُلِّ سَطْرَيْنِ سِحْرًا وَكُفْرًا وَكَذِبًا، فَقَالُوا: هَذَا الَّذِي كَانَ يَعْمَلُ بِهِ سُلَيْمَانُ، فَكَافَرُوا جُهَاًلُ النَّاسِ، وَسَبُّوهُ، وَوَقَفَتْ عَلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةُ. فَلَمْ يَزَلْ جُهَاًلُهُمْ / ١٥ - ب / يَسُبُّونَهُ حَتَّى أَنْزَلَ اللَّهُ ﷻ عَلَى مُحَمَّدٍ ﷺ ﴿وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُوا الشَّيَاطِينُ عَلَىٰ مُلْكٍ سُلَيْمَنَ﴾ الْآيَةَ).

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِنَّ الشَّيَاطِينَ ابْتَدَعَتْ كِتَابًا مِنَ السَّحْرِ وَالْأَمْرِ الْعَظِيمِ، ثُمَّ أَفْشَتْهُ فِي النَّاسِ، وَعَلَّمَتْهُ إِيَّاهُمْ، فَلَمَّا سَمِعَ بِذَلِكَ سُلَيْمَانُ تَتَبَعَ تِلْكَ الْكُتُبَ، فَدَفَعَهَا تَحْتَ كُرْسِيِّهِ كَرَاهِيَةً أَنْ يَعْلَمَهَا النَّاسُ، فَلَمَّا قُبِضَ سُلَيْمَانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَمَدَتْ^(٥) الشَّيَاطِينُ إِلَى تِلْكَ الْكُتُبِ، فَاسْتَخْرَجَتْهَا مِنْ مَكَانِهَا، وَعَلَّمُوها النَّاسَ، وَأَخْبَرُوهُمُ أَنَّهُ عِلْمُ كَانَ سُلَيْمَانُ يَكْتُمُهَا، وَاسْتَأْذَنَهُ، فَعَذَّرَ اللَّهُ نَبِيَّهُ سُلَيْمَانَ^(٦)، وَبَرَّاهُ مِنْ ذَلِكَ عَلَى لِسَانِ نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ ﷺ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَنُ وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ﴾ الْآيَةَ.

وَقِيلَ أَيْضًا: لَمَّا مَاتَ سُلَيْمَانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَقَعَ فِي النَّاسِ أَوْصَابٌ وَأَوْجَاعٌ، فَقَالَ النَّاسُ: لَوْ كَانَ سُلَيْمَانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حَيًّا لَكَانَ [عِنْدَهُ مِنْ هَذَا فَرْجٌ، فَظَهَرَتِ الشَّيَاطِينُ]^(٧) لَهُمْ، فَقَالُوا: نَحْنُ نَدُلُّكُمْ عَلَى مَا كَانَ يَعْمَلُ بِهِ سُلَيْمَانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَكَتَبُوا كِتَابًا فَجَعَلُوهَا فِي الْبُيُوتِ، فَاسْتَخْرَجُوا الْكُتُبَ الَّتِي كَتَبَتْ^(٨) لَهُمُ الشَّيَاطِينُ مِنَ السَّحْرِ وَالسَّجْعِ^(٩)، فَقَالُوا: هَذَا مَا كَانَ يَعْمَلُ بِهِ سُلَيْمَانُ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ ﷻ: ﴿وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَنُ﴾ الْآيَةَ.

(١) مِنْ ط م، فِي الْأَصْلِ وَطَع: وَلَآئِهِ. (٢) فِي ط م: لَغْز. (٣) مِنْ ط م، فِي الْأَصْلِ وَطَع: فَتُسَبِّحُ. (٤) فِي ط م: وَكَانَ. (٥) مِنْ ط م، فِي الْأَصْلِ وَطَع: عَمَدَتْ. (٦) مِنْ ط م. (٧) مِنْ ط م، فِي الْأَصْلِ وَطَع: عِنْدَ فَرْجٍ وَظَهَرَتِ الشَّيَاطِينُ. (٨) مِنْ ط م، فِي الْأَصْلِ وَطَع: كَتَبَ. (٩) سَاقِطَةٌ مِنْ ط م.

فلا ندري كيف كانت القصة. غير أن اليهود تركت كتب الأنبياء والرسلي، وأتبعوا كتب الشياطين وما دَعَوْهُمْ إليه من السحر والكفر، وبالله التوفيق.

وفيه دلالة رسالة محمد ﷺ بما أخبرهم عن قصتهم على ما كان، فدل أنه كان عرف ذلك بالله ﷻ وفي ذلك أن [قد] ^(١) نُسب إلى سليمان عليه السلام ما برأه الله من غير أن يبين ماهيته؛ ذكره الله ﷻ لوجهين: دلالة لرسوله وتكذيباً للذين تحلوه بما هو كفر.

وقوله: ﴿عَلَىٰ مُلْكِهِ سُلَيْمَنٌ﴾ أي في ملكه، إذ ^(٢) كان ذلك الوقت هو وقت ظهورهم، ثم سخرهم ﷻ لسليمان، فامكن ذلك منهم؛ القاء على السن المعادين لسليمان في السر، فرووه عنه بعد الوفاة، فكذبهم الله ﷻ وبرأ نبيّه ﷺ من ذلك، وبين كيف كان بذوه. فإنما يتيها للمخلق لتلا يتبعوا في الرواية كل من [لَقِيَ النَّبِيَّ] ^(٣)؛ إذ قد يكون من أمثاليهم اختراع الرواية والزام السامعين الأمور غير المعتادة من الرسل ورد ما لا يوافق ذلك من الرواية. ولذلك أبطل أصحابنا خبر الخاص في ما يلي به العام.

وقوله: ﴿وَمَا أَنزَلَ عَلَى الْمَلَائِكَةِ﴾ قيل ﴿وَمَا أَنزَلَ﴾ على النفي والجحد معطوفاً على قوله: ﴿وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَنٌ﴾، وقيل: ﴿وَمَا أَنزَلَ عَلَى الْمَلَائِكَةِ بِبَابِلَ﴾ [والذي أنزل على الملائكة ببابل] ^(٤)، وقيل سَمَى ^(٥) بابل لما تبلبلت به اللسان، يعني: اختلفت، فلا يعلم ذلك إلا بالسمع.

ثم ^(٦) اختلف في هاروت وماروت؛ فقال الحسن: (لم يكونا ملكين، ولكنهما كانا رجلين فاسقين مُتَمَرِّدِينَ، وذلك أن الله ﷻ وصف ملائكتَهُ بالطاعة له والإيمان بأمره بقوله: ﴿لَا يَقْضُونَ إِلَهُ مَّا أَمَرَهُمُ﴾ الآية ^(٧) [التحریم: ٦] وقوله: ﴿لَا يَسْمُونَ بِالْقَوْلِ﴾ الآية ^(٨) [الأنبياء: ٢٧]. وكذلك يقول الحسن [في إبليس] ^(٩): (إنه لم يكن من الملائكة) وقد ذكرنا هذه المسألة في ما تقدم ^(١٠)، ثم عارض نفسه بقوليهما: ﴿فَلَا تَكْفُرْ﴾، (فقال: إن ^(١١) المُخْبِرُ بمثله إذا عرف ولوع السامع [به ربما] ^(١٢) يعرض مثله على العلم منه أنه يفعل، ولا يرتدع ^(١٣) عن ذلك. يقال: ذلك ترغياً منه، والله أعلم).

ومنهم من يقول: كانا ملكين، لكنهما عليهما الإسم الأعظم، فيقضيان به الحوائج إلى أن حل بهما ما حل. وبهذا يخرج في بلاءهم بقوله: ﴿وَأَقْلَ عَلَيْهِمْ نَبَأُ الَّذِي ءَاتَيْنَاهُ ءَايَاتِنَا فَاسْتَكْبَرَ فَآتَيْنَاهُ الشَّيْطَانَ﴾ الآية ^(١٤) [الأعراف: ١٧٥] [ثم] ^(١٥) اختلف بعد هذا على أوجه: قال بعضهم: لم يكن ذلك منهما سحر، بل هو تعويد الفرية ^(١٦) يُقَدَّرُ [عليه] ^(١٧)، وقال قائلون: [إن] ^(١٨) ما أنزل على الملكين أنزل كلاماً حسناً صواباً، لكنه خلط بالذي لَقْنَهُمُ الشَّيْطَانُ، فصار سحراً، وقال آخرون: بلى كان هو في نفيه سحراً، يعلمان الناس ذلك، لكنه لا ينهي عن تعليمه، ولا يُكْفَرُ الذي ^(١٩) تعلم، إنما ينهي عن الإغتراف له، فكان كالكفر الذي يعلم، لا ينهي عن ذلك، لأنه مالم يعلم ^(٢٠) لم يعلم قبضه وفساده، ولكن إنما ينهي عن الاعتقاد في تعليمه، والله أعلم.

ثم نقول: إن قولهما: ﴿فَلَا تَكْفُرْ﴾ على الاختيار [منهما] ^(٢١)، وكلمة السحر جارٍ [عليهما] ^(٢٢) في اللسان من غير صنع لهما فيه. والله أعلم.

وقوله: ﴿وَمَا هُمْ بِضَاكِرِينَ بِهِ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ قيل: إلا بعلم الله وقضائه ^(٢٣)، وقيل: بخذلانه وتخليبه ^(٢٤)، وقيل: بمشيئة الله وإرادته. وأما ظاهر الإذن فهو يُخْرِجُ على الإباحة، فالعقل يدفعه. وقيل: إنه لا يصل إلى هاروت وماروت أحد من بني آدم، وإنما يختلف بينهم شيطان في كل مسألة، والله أعلم.

(١) من ط م وطع. (٢) من ط م، في الأصل وطع: إذا. (٣) من ط م وطع. (٤) من ط م. (٥) في ط م: سميت. (٦) أدرج في طع قبل هذه الكلمة العبارة التالية: اختلاف في هاروت وماروت، وجعلت عنواناً. (٧) ساقطة من طع. (٨) ساقطة من طع. (٩) من ط م. (١٠) في تفسير الآية: ٣٤ من السورة. (١١) من ط م، في الأصل وطع: أنا. (١٢) في الأصل: به ترتع وبما، في ط م وطع: له وبما. (١٣) في الأصل: يرتع. (١٤) أدرج في طع تمة الآية بدلها. (١٥) من ط م وطع. (١٦) في ط م: الفرقة. (١٧) من ط م وطع. (١٨) من ط م. (١٩) من ط م، في الأصل وطع: التي. (٢٠) من ط م وطع، في الأصل: يكن. (٢١) من ط م. (٢٢) من ط م. (٢٣) من ط م وطع، في الأصل: قضاؤه. (٢٤) من ط م، في الأصل وطع: وتخليل.

ثم^(١) السحر يكون على وجهين. سحر يكفر به صاحبه؛ فإن كان ذلك منه بعد الإسلام يُقتل^(٢) به صاحبه لأنه ارتداد منه، وسحر لا يكفر به صاحبه، فلا يُقتل به إلا أن يسعى في الأرض بالفساد من قتل الناس وأخذ الأموال، فهو كقاطع الطريق يُحكّم بحكومتهم من القتل وسائر العقوبات، وإذا تاب قبلت توبته. ألا ترى أن سحرة فرعون لما رأوا الآيات آمنوا بالله تعالى، وتابوا توبة لا يقطع^(٣) [في] مثل تلك التوبة من المسلم الذي نشأ على الإسلام؛ حين أوعدهم فرعون بقطع الأيدي والأرجل والصلب وأنواع العذاب، فقالوا: ﴿لَا خَيْرَ لَنَا إِلَّا بِرَبِّنَا مُنْجُونَ﴾؟ [الشعراء: ٥٠].

وذكر عن أبي حنيفة رحمته الله في الساحرة أنها لا تُقتل مرة. وذكر عنه مرة أنها تُقتل. وقال في الساحر بالقوليين. وأما [ما]^(٤) روي عنه فيو بالقتل بعمل السحر فهو على ما ذكرنا من قتله الناس بالسحر؛ فهو كالساعي في الأرض بالفساد لا يعين^(٥) السحر، أو [كمن]^(٦) كفر بسحره بعد الإسلام، فيُقتل كالمرتد عن الإسلام. وما ذكر عنه أنه لا يُقتل فهو إذا لم يكن سحره سحر كفر، ولا يسعى بالقتل في الأرض، لم يُقتل به.

ثم قوله في الساعي في الأرض بالفساد: إنه إذا تاب قبل أن يُقدَر عليه سقط عنه القتل، فكذا الساحر. وأما الذي هو لأجل الكفر يُلزم القتل قبل التوبة بعد القدر عليه. وعلى هذا يُخرج قوله في الساحرة أيضاً؛ ففي ما قال: إنها لا تُقتل لما كان سحرها سحر كفر، والنساء لا يقتلن للكفر، وفي ما قال: يقتلن فلا تهنن يقتلن للسعي في الأرض بالفساد كالرجل. والله أعلم.

وقال بعض [الناس]^(٧): لا تُقبل توبة الساحر^(٨)، وهو غلط، وأحق من تُقبل توبته الساحر؛ إذ هو أبلغ في تمييز^(٩) ما هو حجة مما لا حجة. وهذا هو الأصل: إن المدعي لشيء على عهد الأنبياء، إذا استقبلهم بمثلة الأنبياء عليهم السلام فهو أحق من يلزمهم الإيمان به لعلهم بالحق منه، والعوام^(١٠) لا يعرفون إلا ظاهر ما يلزمهم من تصديق الحجج، والله أعلم.

وقوله: ﴿وَيَتَعَلَّمُونَ مَا يَضُرُّهُمْ﴾ في الدنيا ﴿وَلَا يَنْفَعُهُمْ﴾ في آخريتهم. وقيل: ﴿وَيَتَعَلَّمُونَ مَا يَضُرُّهُمْ﴾ في آخريتهم ﴿وَلَا يَنْفَعُهُمْ﴾ إن علموه. وقوله^(١١): ﴿وَلَقَدْ عَلَّمُوا﴾ يعني اليهود في التوراة ﴿لَكِنْ اشْتَرَوْهُ﴾ يعني اختاروه للسحر^(١٢)، يقول^(١٣): لقد علمت اليهود أن في التوراة آية لمن اختار السحر. وقوله: ﴿مَا لَكُمْ فِي الْآخِرَةِ مِنْ حَكْمٍ﴾ يقول: نصيب في الثواب، وقيل: ﴿مَا لَكُمْ فِي الْآخِرَةِ مِنْ حَكْمٍ﴾ أي ماله عند الله وجه^(١٤).

وقوله: ﴿وَلَيْسَ مَا شَكَّرُوا بِهِ أَنْفُسَهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾ أي بشئ ما باعوا به أنفسهم؛ يعني اليهود الذين يعلمون الفرق^(١٥) والسحر. وقيل: ﴿مَا شَكَّرُوا بِهِ أَنْفُسَهُمْ﴾ يقول^(١٦) ما باعوا به أنفسهم [من السحر والكفر؛ يعني من لا يقرأ التوراة، أو يعني: أن لو كانوا يعلمون ما باعوا به أنفسهم]^(١٧)، ولكنهم لا يعلمون؛ أي لو علموا أنهم بما باعوا أنفسهم من العذاب الدائم لعلوا أنهم بشئ ما باعوا به.

الآية ١٠٣ وقوله تعالى^(١٨): ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَاتَوْا بَتَوْحِيدَ اللَّهِ﴾ [والسحر]^(١٩) ﴿مَا شَكَّرُوا بِهِ أَنْفُسَهُمْ﴾ يقول: لكان ثوابهم ﴿مِنْ عِنْدِ اللَّهِ خَيْرٌ﴾ من السحر والكفر ﴿لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾. ولكنهم لا يعلمون علم الإنشغال [ب]؛ وهو كقوليه: ﴿مِمَّنْ بَيْنَكُمْ عَمِيَ﴾ [البقرة: ١٨ و ١٧] ليسوا بضم ولا بكُم ولا عُمي في الحقيقة، ولكنهم هم من حيث لا ينتفعون^(٢٠) به؛ إذ الحاجة من العلم والبصر والسمع الإنشغال [ب]؛ فإذا ذهب المنافع بها كان^(٢١) كمن لا علم معه، ولا بصر له، ولا سمع، حيث لا ينتفع، ولا يعمل^(٢٢) به، والله أعلم.

(١) أدرج قبل هذه الكلمة في طع العبارة التالية: السحر على وجهين، وجعلت عنواناً. (٢) من ط م، في الأصل وطع: قتل. (٣) من ط م. (٤) من ط م، في الأصل وطع: بغير. (٥) من ط م وطع. (٦) من ط م وطع. (٧) من ط م وطع. (٨) من ط م، في الأصل وطع: للساحر. (٩) من ط م، في الأصل وطع: تميز. (١٠) أدرج في ط م وطع بعدها: منهم. (١١) في ط م: وقيل قوله. (١٢) من ط م وطع، في الأصل: في السحر. (١٣) في ط م وطع: وقيل. (١٤) أدرج القول الأول في هذه الآية في طع بعد القول الثاني. (١٥) في ط م: الفرق. (١٦) في ط م: يعني. (١٧) ساقطة من طع. (١٨) من ط م وطع، ساقطة من الأصل. (١٩) من ط م. (٢٠) من ط م وطع. (٢١) في ط م: ينتفعوا. (٢٢) من ط م. (٢٣) في النسخ الثلاث: فكان. (٢٤) من ط م، في الأصل وطع: عمل.

الآية ١٠٤ وقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقُولُوا رَاعِنَا وَقُولُوا انظُرْنَا وَاسْمَعُوا لِلظَّالِمِينَ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ قيل: كانت الأنصار في الجاهلية يقولون هذا لرسول الله ﷺ فنهأهم الله تعالى أن يقولوها، وقيل: كانت اليهود تقول للنبي ﷺ راعنا ١٦/١ من الرعونة؛ من قولك للرجل: يا راعن وللمرأة يا رعناء. وكان الحسن يقرأها راعنا بالتنوين. وقال الكلبي: كان في كلام اليهود: راعنا سباً قبيحاً؛ يسب بعضهم بعضاً، وكانوا يأتون محمداً ﷺ فيقولون: راعنا، ويضحكون، فنهى المؤمنين عن ذلك خلافاً لهم.

وقوله: ﴿وَقُولُوا انظُرْنَا﴾ قيل: ﴿انظُرْنَا﴾ فنهأنا [بقول، بين لنا] ^(١)، وقال مقاتل: أي اقصدنا ^(٢). وقيل: إن الأمر بالإنظار يقع موقع الشفع في النظرة لوجهين:

[الأول]: ^(٣) [بالصحة مرة وبالخطاب ثانياً؛ فقولهم ﴿انظُرْنَا﴾ لما لا تبلغ أفعالنا القدر] ^(٤) الذي يعني ما تخاطبنا به. والثاني: على قصور عقولهم عن ما يستحقه من الصحة والإيجاب له ﷺ [فأما الأمر] ^(٥) ب: راعنا فهو استعمال في الظاهر بالمراعاة، وذلك يخرج على التكبر عليه وترك التواضع [له] ^(٦) والخضوع.

وقوله: ﴿وَاسْمَعُوا﴾ [قيل: ﴿وَاسْمَعُوا﴾] ^(٧) أي اجيبوا له، وقيل: ﴿وَاسْمَعُوا﴾ [أي] ^(٨) أطيعوا له، وقيل: ﴿وَاسْمَعُوا﴾ [أي اسمعوا] ^(٩)، وعوا.

الآية ١٠٥ وقوله تعالى: ﴿مَا يَوْذُ﴾ أي ما يريد، وما يتمنى ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ﴾ اليهود والنصارى ﴿وَلَا الْمُشْرِكِينَ﴾ ما يوذ هؤلاء ﴿أَنْ يُنَزَّلَ عَلَيْكُمْ مِنْ خَيْرٍ مِنْ رَبِّكُمْ﴾ يحتمل وجهين:

أحدهما: أنهم كانوا ينفون، ويحبون أن يبعث الرسول من أولاد إسرائيل، وهم كانوا من نسله، فلما بعث من أولاد إسماعيل ﷺ على خلاف ما أحبوا، وهؤوا لم تطب أنفسهم بذلك، بل كرهت، وأبث أشد الإباء والكراهية. والثاني: لم يحبوا ذلك لما كانت تذهب منافعهم التي كانت لهم والرئاسة بخروجهم ﷺ، والله أعلم. وقوله: ﴿مِنْ خَيْرٍ﴾ قيل: الخير النبوة، وقيل: الخير الإسلام، [وقيل: الخير الرسول ههنا. والله أعلم] ^(١٠). وقوله: ﴿وَاللَّهُ يَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِ مَنْ يَشَاءُ﴾ الآية ^(١١)، ينقض على المعتزلة قولهم [بوجهين:

أحدهما] ^(١٢): لأنهم يقولون: إن على الله تعالى أن يعطي لكل ^(١٣) الأصلح في الدين في كل وقت وكل زمان. فلو كان عليه ذلك لم يكن للاختصاص معنى ولا وجه.

والثاني: [لأنه] ^(١٤) قال: ﴿وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ﴾ والمفضل عند الخلق، هو الذي يعطي، ويبدل ما ليس عليه لا ما عليه؛ لأن من عليه شيء فأعطاه، أو قضى [ما] ^(١٥) عليه من الدين لا يوصف بالإفضال، فدل أنه استوجب ذلك الاختصاص، وذلك الفضل لما لم يكن عليه ذلك ^(١٦). ولو كان لكان يقول: ذو العدل لا ذو الفضل، وبالله التوفيق.

الآية ١٠٦ وقوله تعالى: ﴿مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا﴾ قال بعض أهل الكلام: ﴿نَنْسَخْ﴾ من اللوح المحفوظ ﴿أَوْ نُنْهِأ﴾ نذغها في اللوح. وقيل: ﴿مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ﴾ أي نرفع بآية أخرى أو نتركها في الأخرى، وقيل: ﴿نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ﴾ فنرفع حكمها والعمل بها ﴿أَوْ نُنْهِأ﴾ [أي] ^(١٧) نترك قراءتها وتلاوتها، [فيجوز رفع عينها] ^(١٨)، ويجوز رفع حكمها وإبقاء عينها لأوج:

أحدها: ظهور المنسوخ، فبطل قول من أنكر إذ وجد ^(١٩)، ومن أنكر ذلك فإنما أنكر لجهل بالمنسوخ، لأن النسخ بيان الحكم إلى وقت ليس على البذء كما قالت اليهود.

(١) ساقطة من ط ع. (٢) من ط م، في الأصل: مصدقاً، في ط ع: قصدنا. (٣) ساقطة من النسخ الثلاث. (٤) ساقطة من ط ع. (٥) من ط م، في الأصل وط ع: فالأمر. (٦) من ط م. (٧) من ط ع. (٨) من ط ع. (٩) من ط م. (١٠) ساقطة من ط ع. (١١) أدرج في ط م وط ع تنمة الآية بدلها. (١٢) ساقطة من النسخ الثلاث. (١٣) في ط ع: كل. (١٤) ساقطة من النسخ الثلاث. (١٥) من ط ع وط م، ساقطة من الأصل. (١٦) من ط ع وط م، في الأصل: لكان. (١٧) من ط م. (١٨) من ط م وط ع. (١٩) في الأصل: وجدوا.

والثاني: أن للتلاوة [فيها فضلاً]^(١) كما للعمل، فيجوز رفع فضل العمل وبقاء فضل التلاوة.

والثالث: على جعل الأول في حالة الاضطرار والثاني في وقت السعة كقوله: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَلْيَتُهُ﴾ [المائدة: ٣].

ثم يجوز أن ترفع عنها، فينسى ذكرها كما روي عن عمر [بن الخطاب]^(٢) أنه قال: (كنا نعدّل سورة الأحزاب بسورة البقرة حتى [نرفع منها]^(٣) آيات منها: الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة).

وأما قوله: ﴿ثَأْتِ بِحَيِّرٍ مِّنْهَا أَوْ يَشْلِكْ﴾ [فاختلِف فيه: قيل: ﴿ثَأْتِ بِحَيِّرٍ مِّنْهَا أَوْ يَشْلِكْ﴾]^(٤) أي اخف وأهون على الأبدان. كقوله: ﴿وَعَلَّ الَّذِينَ يُطِيقُونَ﴾ [البقرة: ١٨٤]. إن الأمر بالصوم كان لوقت دون وقت؛ إذ رجع الحكم عند الطاقة إلى غيره^(٥)، وكذا ما كان من الحكم في تحريم الأكل عند النوم والجماع، وكذا تحريم الميتة [لوا]^(٦) لم يرد فيها الإباحة والجل عند الضرورة، لكننا نعرفه بالحرمة، وذلك أخف وأهون، والله أعلم^(٧).

وقيل: ﴿ثَأْتِ بِحَيِّرٍ مِّنْهَا﴾ في الثواب في العاقبة، وقيل: ﴿ثَأْتِ بِحَيِّرٍ مِّنْهَا﴾ في المنفعة أو مثلها في المنفعة، وقيل: ﴿ثَأْتِ بِحَيِّرٍ مِّنْهَا﴾ وهو أن يظهر لكم [به الخير في حق الإتيان والمثل في حق الأمر، فيشترك أصحاب المنكرين للنسخ في حق الإتيان بالمثل، ويفضلونه بظهور الأخير]^(٨)، وهو كالصلاة إلى بيت المقدس، كان لهم مثل ما لليهود في حق الإتيان ما كان ظهر لهم الأخير في وقت ظهور الأمر، وأبهم الخير، وظهر عنده في من أبي أن أتباعه لم يكن لأجل حق المتابعة بل لما كان عنده الحجة.

فأما من جعله خيراً على البدل، فاستبدل^(٩) بها الآخر رخصة وإباحة؛ والإباحة ورؤدها للتخفيف. ومن استدل على أن النسخ أبداً يرد على ما هو أغلظ [فقد عورض]^(١٠) بقوله: ﴿فَأَنبِكُمُ فِي الْبُيُوتِ حَتَّى يَتَوَقَّعَ الْمَوْتُ﴾ [النساء: ١٥] فابدل بعقوبة أشد من الأول، وهو الرجم، بقوله ﴿خُذُوا عَنِّي، خُذُوا عَنِّي﴾ [مسلم ١٦٩٠].

ويحتمل قوله: ﴿ثَأْتِ بِحَيِّرٍ مِّنْهَا﴾ [وجهاً آخر، وهو آية، والآيات هي الحجج. فيكون معناه: ما نرفع من حجة، فتنها عن الأبصار إلا ﴿ثَأْتِ بِحَيِّرٍ مِّنْهَا﴾]^(١١) يعني أقوى منها في إلزام الحجة [أو يشلِكْ]. ولا شك أن ما يعترض هو أقوى حالة الاعتراض في لزوم الحجة على ما غاب^(١٢) عن الأبصار، فيكون قوله: ﴿ثَأْتِ بِحَيِّرٍ مِّنْهَا﴾ على هذا الوزن؛ أي تأت بحجة، هي أقوى وأكثر من الأولى أو مثلها في القوة.

فإن قيل: ما الحكمة في النسخ؟ وما وجهه؟ قيل: رحمة يُمتحن بها الخلق. والله أن يمتحن خلقه بما يشاء في أي وقت شاء؛ يأمر بأمر في وقت، ثم ينهى عن ذلك، ويأمر بآخر، وليس في ذلك خروج عن الحكمة، ولا كان ذلك منه ليداء يبدو له، بل لم يزل عالماً بما كان، ويكون، حكيماً، يحكم بالحق والعدل، فنعود بالله من السرف في القول.

وقوله: ﴿أَلَمْ تَلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ يحتمل أن يكون الخطاب له ﷻ والمراد بالخطاب^(١٣) الذين سبق ذكرهم في قوله: ﴿مَّا يَوْذُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ الآية [البقرة: ١٠٥] أنه قادر على إنزال الخير على من يشاء واختصاص بعض على بعض وتفضيل بعضهم على بعض. ويحتمل أن يكون المراد في الخطاب له ﷻ على حقيقة العلم على التذكير والتثنية؛ أي: تعلم أنت أن الله على كل شيء قدير، وهو كقوله: ﴿فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾ [محمد: ١٩] على حقيقة العلم، ويحتمل على الإعلام والإخبار لقوم^(١٤)، وقد ذكرنا.

الآية ١٠٧ وعلى ذلك يخرج قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَلَمْ أَنَّ اللَّهَ لَكُمْ مُّكْرٌ وَالْأَرْضُ لِلَّهِ﴾ أي: من كان يملك ملك السموات وملك الأرض يملك تخصيص بعض على بعض وتفضيلهم فيها، ويحكم فيها [بما]^(١٥) يشاء ويحدث [من]^(١٦)

(١) من ط م، في الأصل وطع: فيما فضل. (٢) ساقطة من النسخ الثلاث. (٣) من ط م، في الأصل وطع: يرفع. (٤) من ط م وطع. (٥) من ط م، في الأصل وطع: غير. (٦) من ط م وطع، ساقطة من الأصل. (٧) ساقطة من طع. (٨) من ط م، في الأصل وطع: الخير. (٩) من ط م، في الأصل وطع: فاستدل. (١٠) في الأصل وطع: فعورض، في ط م: عورض. (١١) من ط م. (١٢) من ط م، في الأصل وطع: غابت. (١٣) من ط م، في ط م: له عليه السلام والمراد بالخطاب، ساقطة من الأصل. (١٤) من ط م، في الأصل وطع: لقوله. (١٥) من ط م وطع. (١٦) من ط م.

الامر ما اراد، والله أعلم. ويختل نزوله على اثر نوازل لم تُذكر فيه، وذلك في القرآن كثير، وإنما يقال هذا الحرف عند ضيق القلب تسكيناً له، ومعنى تخصيص السموات والأرض بالملك له لِمُنْتَهَى عِلْمِ الْخَلْقِ بهما، وإن كان له ملك الدنيا والآخرة، وبالله التوفيق.

وقوله: ﴿وَمَا لَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ﴾ يدل هذا على أنه خرج على اثر نوازل، وإن لم تُذكر.

الآية ١٠٨ وقوله تعالى: ﴿أَمْ تُرِيدُونَ أَنْ تَسْأَلُوا رَسُولَكُمْ كَمَا سُئِلَ مُوسَى مِنْ قَبْلُ﴾ سؤال تعنت: ﴿لَنْ تُؤْمِنَ لَكَ﴾ تَعْتَأُ ﴿حَتَّى تَرَى اللَّهَ جَهْرَةً﴾ [البقرة: ٥٥]. وقيل: إنهم سألوا ذلك رسول الله ﷺ كما سأل قوم موسى [موسى] (١). وقيل: سألوا رسول الله ﷺ أن يجعل الصفا لهم ذهباً إن كان ما يقوله حقاً. وقيل: سؤالهم ﴿أَوَلَا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ﴾ أو ترى ربنا ﴿[الفرقان: ٢١]﴾، وكانوا يسألون سؤال تعنت لا سؤال استرشاد واختداء.

وقوله: ﴿وَمَنْ يَبْدُلِ الْكَفَرَ بِالْإِيمَانِ﴾ قيل: اختار الكفر بالإيمان، وقيل: ومن يختار شدة الآخرة على رخصتها. وفي حرف ابن مسعود عليه السلام: ومن يشتر الكفر بالإيمان؛ وذلك كله واحد.

وقوله: ﴿فَقَدْ ضَلَّ سَوَاءَ السَّبِيلِ﴾ قيل: عدل عن الطريق. وقيل: عدل عن قصد الطريق. وقيل: أخطأ قصد الطريق. وكله واحداً (٢).

الآية ١٠٩ وقوله تعالى: ﴿وَدَّ كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يَرُدُّوكُمْ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّارًا حَسَكًا مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِهِمْ﴾ إنهم كانوا يجهدون كل جهدهم حتى يصرقوا، ولم يردوا أصحاب محمد ﷺ عن دين الله الإسلام إلى ما هم عليه كقوليه تعالى: ﴿وَدَّتْ طَائِفَةٌ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يُسْلَوْنَ وَمَا يُضْلَوْنَ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ﴾ [آل عمران: ٦٩] وكقوليه: ﴿لَنْ تُطِيعُوا قَوْلَ مَنْ أَلَيْتُمْ أَوَّلُوا الْكِتَابَ يَرُدُّوكُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ كُفْرًا﴾ [آل عمران: ١٠٠] وقوليه (٣): ﴿يَرُدُّكُمْ عَنْ أَغْنِيكُمْ﴾ [آل عمران: ١٤٩]. وذلك، والله أعلم، لخوف (٤) قوت رياستهم التي كانت وذهب المنافع (٥) ١٦ - ب/ التي ينالون من الاتباع والسفلة، فودوا ردكم وصرقهم إلى دينهم.

ثم احتجبت المعتزلة علينا بظاهر قوله تعالى: ﴿حَسَكًا مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِهِمْ﴾ قالوا: دللت الآية على أن الحسد ليس من عند الله بما نفاه عنه، وأضافه إلى أنفسهم بقوله: ﴿حَسَكًا مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِهِمْ﴾. قيل: صدقتم في زعمكم بأن الحسد ليس من عند الله تعالى. وكذلك نقول، ولا نجيز إضافة الحسد إليه بحال. ولكن نقول: خلق فعل الحسد من الخلق. وكذلك يقال في الانجاس والعقارب والحيات والأقذار والحيات والعقارب ونحوها، إنه لا يجوز أن يضاف إلى الله تعالى، فيقال: ياخالق الانجاس والحيات والعقارب، وإن كان ذلك كله خلقه، وهو خالق كل شيء. فعلى ذلك نقول: بخلق فعل الحسد وفعل الكفر من العبد، ولا يجوز أن يضاف إلى الله تعالى.

ثم يقولون في الطاعات والخيرات كلها: إنها من عند الله غير مخلوقة؛ فليكن كانت العلة في الذي لا يكون مخلوقاً، إنه ليس هو من عنده [فالواجب القول] (٦) يخلق مما (٧) هو من عنده، ثم لم يقولوا به، فبان أن ما يقولون فاسد باطل ليس بشيء.

ثم جهة الحسد ما ذكرنا أنهم أحبوا أن تكون الرسالة فيهم، وأن يكون من عنده سعة كقوليه: ﴿أَوَلَا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ كِتَابًا﴾ [هود: ١١] وكقوليه: ﴿أَوَلَا نُنَزِّلُ هَذَا الْقُرْآنَ عَلَى رَجُلٍ مِنَ الْقُرَيْشِ عَظِيمٍ﴾ [الزخرف: ٣١]. فلهذين الوجهين يخرج حسدهم قوله: ﴿مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِهِمْ﴾ أي من قبلها [لا أن] (٨) الله تعالى أمرهم، وليس يضاف إلى الله تعالى بأنه [من عنده] (٩) بما يخلق، ولكن بما يأمر، [أو يلزم] (١٠). ألا ترى أن الانجاس كلها والخبائث والشياطين كلهم مخلوقة، وإن لم يجز نسبتها

(١) من ط م. (٢) من ط م وطع. (٣) في ط م: وكقوله. (٤) من ط م، في الأصل وطع: الخوف. (٥) من طع، في الأصل: منافع، في ط م منافعهم. (٦) في ط م: لوجب القول، مانعة من الأصل وطع. (٧) في النسخ الثلاث: ما. (٨) من ط م، في الأصل وطع: لأن. (٩) من ط م وطع. (١٠) من ط م وطع، في الأصل: ويلزم.

إلى الله تعالى بمعنى أنه من عنده، كذلك ما ذُكِرَ مِنَ الحَسَدِ، على أنه معلوم أنهم لم يكونوا يَدْعُونَ مِنْ عِنْدِ^(١) الله خَلْقًا؟ فذلك^(٢) الوجه يُنْكَرُ عليهم، بل كانوا يَدْعُونَ الأمر في كل ما نُسِبَ إلى الله تعالى، فعلى ذلك ورد العقاب، والله أعلم.
وقوله: ﴿مَنْ يَدْعُوا مَا بَيْنَ لَهْمَ الْحَقِّ﴾ أي بيّن لهم في التوراة أن محمداً ﷺ نبي [وأن]^(٣) دينه الإسلام كقولهِ: ﴿يَقْرَأُونَ كَمَا يَقْرَأُونَ آثَانَهُمْ﴾ [البقرة: ١٤٦ والانعام: ٢٠].

وقوله: ﴿فَاتَّخَذُوا حَقَّ يَأْتِي الله بِأَمْرِهِ﴾. يحتمل النهي عن مكافأة ما يؤذونه في الدنيا [ثم لم يُنسخ. وقيل: فيه نهى عن قتالهم حتى يأتي أمر الله في ذلك]^(٤). ثم جاء بقوله: ﴿قَتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾ الآية^(٥) [التوبة: ٢٩] وقيل: ﴿حَقَّ يَأْتِي الله بِأَمْرِهِ﴾ أي بعذابه، والله أعلم.

وقوله: ﴿إِنَّ اللهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ على^(٦) التعذيب والانتقام [وعلى كل شيء]^(٧)، ولم يُنسخ هذا.

الآية ١١٠ وقوله تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾ كَرَّرَ الله ﷻ الأمر بإقامة الصلاة وإيتاء الزكاة في القرآن تكراراً كثيراً حتى كانت لا تخلو سورة إلا وذكرهما فيها في غير موضع. ذلك^(٨) لعظم شأنهما وأمرهما وعلو منزلتهما عند الله وفضل قدرهما. وعلى ذلك جعلهما شريعة في الرسل [السالفة]^(٩) [صلوات الله عليهم، وسلامه]^(١٠) ألا ترى إلى قول إبراهيم [على نبينا وعليه الصلاة والسلام]^(١١) ﴿رَبِّ اجْعَلْنِي مُقِيمَ الصَّلَاةِ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي﴾ [إبراهيم: ٤٠] وقوله لموسى وهارون: ﴿أَنْ تَبْنِيَا لِقَوْمَكُمَا بِمِصْرَ بُنْيَا﴾ إلى قوله^(١٢): ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ [يونس: ٨٧] وقوله عيسى: ﴿وَأَوْصِنِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا﴾ [مريم: ٣١] وقوله: ﴿إِنِّي مَعَكُمْ لَبِئْسَ أَقْصَمُ الصَّلَاةِ وَآتَيْتُمُ الزَّكَاةَ﴾ [المائدة: ١٢].

وذلك، والله أعلم، أن الصلاة قرينة في ما بين العبد وبين ربه، تجمع جميع أفعال الخير، وفيها غاية مُتَتَمِّهِ الخُضُوعِ [لَهُ]^(١٣) والطاعة من القيام بين يديه والمناجاة فيه والركوع له والسجود على الأرض وتعفير^(١٤) الوجه فيها حتى^(١٥) لو أن أحداً ممن أخلص دينه لله لو أُعْطِيَ ما في الدنيا أن يُعْتَرَّ وجهه بالأرض^(١٦) لأحد من الخلق ما فعل، وبالله التوفيق.

والزكاة في ما بين العبد وبين الخلق لتأليف^(١٧) القلوب واجتماعها، وفيها إظهار الشفقة لهم والرحمة.

لذلك عظم الله تعالى شأنهما، وشرَّفَ أمرهما، وأعلى منزلتهما، وعلى ذلك قرَّنهما بالإيمان في المواضع كلها، أثبت بين الخلق الأخوة بهما بقوله: ﴿إِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا فِي الَّذِينَ﴾ [التوبة: ١١]. ثم هما تُكْرَمَانِ بالعمل لأن الصلاة تجمع جميع أنواع خيرات الأعمال، وفيها غاية الخُضُوعِ له والخشوع على ما ذكرنا، وذلك مما يوجب العقل، وإن لم يرد فيه السمع. وكذلك الزكاة؛ فيها تزكية الأنفس وتطهيرها، وذلك مما في العقل واجب.

فإن قيل: ما الحكمة في وجوبهما^(١٨)؟ قيل: إظهار ما أنعم الله على العباد^(١٩) من الأموال والسعة فيها وما^(٢٠) أعطاهم من سلامة الجوارح من جميع الآفات يُخْرِجُ مُخْرِجَ الأمر بأداء شكر ما أنعم عليهم ﷻ.

فإن قيل: [ما الحكمة]^(٢١) في وجوبهما^(٢٢) في ما أعطى منهما^(٢٣)، يعني من النفس والمال دون غيره؟ قيل: لأن الوجوب من غيره يُخْرِجُ مُخْرِجَ المعارضة والمبادلة لا مُخْرِجَ أداء الشكر، والله أعلم.

ثم الحكمة في إيجاب الصلاة [والزكاة]^(٢٤) وغيرهما من العبادات أن الله تعالى إذ عَمَّهُم بنعمه في ما فَضَّلَهُم بالجواهر، وسَخَّرَ لَهُم جميع ما في الأرض، وبسط عليهم النعم حتى صار كلُّ منهم لا يبصر غير نعمه من غير استحقاق منهم شيئاً من ذلك أَلَزَمَهُم^(٢٥) الشكر عليها.

(١) في ط م: دون. (٢) من ط م، في الأصل وطع: فبذلك. (٣) من ط م وطع. (٤) من ط م. (٥) أدرجت تمة الآية في طع بدلها. (٦) في النسخ الثلاث: من. (٧) في النسخ الثلاث: ويكل. (٨) في ط م وطع: وذلك. (٩) من ط م. (١٠) في طع: صلوات الله عليهم وسلامه، ساقطة من ط م. (١١) في ط م: ﷻ. (١٢) أدرجت الآية كاملة في طع بدل العبارة: إلى قوله. (١٣) من ط م. (١٤) من ط م، الواو ساقطة من الأصل وطع. (١٥) ساقطة من طع. (١٦) في ط م: في الأرض. (١٧) في ط م: التألف، في طع: لتألف. (١٨) في ط م: وجوبها. (١٩) في ط م: عليه. (٢٠) الواو ساقطة من الأصل. (٢١) من ط م. (٢٢) في ط م: وجوبها. (٢٣) في ط م: منها. (٢٤) من ط م وطع. (٢٥) في النسخ الثلاث: لزمهم.

ثم كانت الصلاة تجمع استيعمال جميع الجوارح في ما لله فيها^(١) القيام شكرًا له مع ما فيها توقُّر^(٢) أحوال نفسه بالإختيار بما هي عليه بالأضطراب والخلقة والقلب بالنية والخوف والرجاء وإحصار^(٣) الذهن والعقل بالتعظيم والتبجيل، [فيكون كل]^(٤) شيء منه في شكره لِمَا لَهُ فيه مِنْ سُبُوغِ النعمة، والله أعلم.

وكذلك بالأموال فُضِّلُوا في هذه الدنيا، واستمتعوا بلذيق العيش، فأمروا بالإخراج لله مع ما إذ سُحِرَتْ هذه الأرض بما فيها بجميع البشر ألزَمَ مِنْ ذَلِكَ صلة مَنْ لَمْ يَمْلِكْ لِيَسْتَوْا في الاستمتاع بالتسخير لَهُمْ مِنَ الرِّجْوِ الَّذِي عَلِمَ اللهُ لَهُمْ فِي ذَلِكَ صلاح الدارين، ولا قوة إلا بالله.

وقوله: ﴿وَمَا تَقْدُمُوا لَأُنْصِرُ مِنْ خَيْرٍ يَخْذُوهُ عِنْدَ اللَّهِ﴾ الآية^(٥). تُخْرِجُ على خلاف قول المعتزلة؛ لأنهم يقولون: إنَّ مَنْ ارتكب كبيرة، ثم أقام الصلاة، وآتى الزكاة، وجاهد في سبيل الله، وحجَّ بيت الله الحرام، وقَدَّمْ خيرات كثيرة، فإنه لا يجد مِمَّا^(٦) قَدَّمْ شيئاً، ولكن يجد ما قَدَّمْ مِنْ شَرٍّ، وذلك ليس مِنْ فعل الكريم والجواد، ولا كذلك وصف الله نفسه، بل وصف نفسه على خلاف ما وصفوا هُم، فقال: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ نَقَبَلُ عَنْهُمْ أَحْسَنَ مَا عَمِلُوا وَتَتَجَاوَزُ عَنْ سَيِّئَاتِهِمْ﴾ [الأحقاف: ١٦]. وهُمْ يقولون: لا يَتَقَبَّلُ عَنْهُمْ ما قَدَّمُوا مِنَ الخيرات، ولا يتجاوز عَنْ سَيِّئَاتِهِمْ؛ وذلك سَرَفٌ في القول، فنعود بالله مِنْ السَّرَفِ في القول والحكم على الله، وبالله [العصمة]^(٧) والتوفيق.

وقوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَمَّا تَمَلُّوْنَ بَعْضُكُمْ بِمَا قَدَّمْتُمْ مِنَ الْخَيْرِ وَالشَّرَّ نَبِيَهُ مِنْهُ لِيَكُونُوا عَلَى حَذَرٍ مِنَ الشَّرِّ وَتَرْغِيبَ مِنْهُ لَهُمْ بِالْخَيْرَاتِ، والله أعلم.

الآية ١١١ وقوله تعالى: ﴿لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ كَانَ هُودًا أَوْ نَصْرًا تِلْكَ آمَانِيُهُمْ قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾: يَحْتَمِلُ هذا وجهين: يَحْتَمِلُ أَنْ قَالُوا ذَلِكَ جميعاً لما أرادوا أَنْ يُرَوِّا النَّاسَ الْمُوَافِقَةَ في ما بينهم لِيَرْغَبُوا في دينهم، وَيَنْفَرُوا عَنْ دين الإسلام، وإن كانوا هُم في الباطن على الخلاف والعداوة. وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ القول مِنْ كُلِّ فريق في نفسه لا عَنْ كُلِّ الفريقين جميعاً على الموافقة؛ دليلاً قوله: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ لَيْسَتْ النَّصْرِيُّ عَلَى شَيْءٍ وَقَالَتِ النَّصْرِيُّ لَيْسَتْ الْيَهُودُ عَلَى شَيْءٍ﴾ [البقرة: ١١٣]؛ دَلَّتِ الآيةُ أَنَّ ذَلِكَ القول لَمْ يَكُنْ مِنَ الْفَرِيقَيْنِ جميعاً على الموافقة ولكن كَانَ مِنْ كُلِّ فِي نَفْسِهِ على [غير]^(٨) موافقة مِنْهُمْ ولا مساعدة، والله أعلم.

ثم في الآية دليلُ الزَّم الدليل على الثاني لأنهم نَفَّوا دخولَ غيرهم الجنة بقولهم: ﴿لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ كَانَ هُودًا أَوْ نَصْرًا﴾ فطَوَّلُوا بالبرهان بقوله^(٩): ﴿قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ أنه لا يدخل فيها سواكم.

فإن قيل: إنهم إذا نَفَّوا دخولَ غيرهم فيها ادَّعَوْا لأنفسهم الدخول، فإنما طَوَّلُوا بالبرهان على ما ادَّعَوْا ليس على ما نَفَّوا؛ [قيل: لا يَحْتَمِلُ ذا]^(١٠) لأنهم لَمْ يَذْكُرُوا دخولَ أنفسهم / ١٧ - أ/ تصريحاً، إنما نَفَّوا دخولَ غيرهم، وهو كَمَنْ يقول: لا يدخل هذه الدار إلا فلان [وفلان]^(١١) ليس فيه أَنْ فلاناً وفلاناً يدخلان، ولكن فيه نفْيُ دخولَ غيرهما.

أو نقول: نَفَّوا دخولَ غيرهم تصريحاً، وادَّعَوْا لأنفسهم الدخول مُسْتَدَلًّا، وإنما نَطْلُبُ الحجة على مُصَرِّح قولهم لا على مُسْتَدَلِّهِمْ.

ألا تَرَى أَنَّ الجوابَ مِنْ الله ﷻ بالإكذاب والرَّد عليهم خرج [على]^(١٢) ما نَفَّوا [دخول]^(١٣) غيرهم، وهو قوله: ﴿بَلَى﴾ يدخل الجنة ﴿مَنْ أَشْلَمَ رَجْهَهُمُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ﴾؟ أَلَا تَرَى إِلَى ما رُوِيَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «لَا نِكَاحَ إِلَّا بِشَهَادَةٍ» [نصب الراية: ١٦٧/٣] ليس فيه إثبات النكاح إذا [ما]^(١٤) كَانَ ثَمَّ شَهِودٌ، ولكن فيه نفْيُ النكاح بغير شهود تصريحاً؟ أَلَا تَرَى مَنْ قَالَ: «لَا نِكَاحَ إِلَّا بِشَهَادَةٍ» لا يُسْأَلُ: أَنْ لِمَ قُلْتَ: إِنَّ النكاحَ يجوزُ بالشهود؟ ولكن يُسْأَلُ: أَنْ لِمَ^(١٥)

(١) في ط م: بها. (٢) في ط م: توقف. (٣) في ط م: وإحصار. (٤) من ط م، في الأصل وطع: ليكون لكل. (٥) ساقطة من ط م. (٦) من ط م، في الأصل وطع: ما. (٧) من ط م. (٨) من ط م. (٩) ساقطة من ط م. (١٠) من ط م وطع، في الأصل: لا يَحْتَمِلُ قبل ذا. (١١) من ط م وطع. (١٢) من ط م. (١٣) من ط م وطع. (١٤) ساقطة من النسخ الثلاث. (١٥) في ط م: لما.

قُلْتُ: إنه^(١) لا يجوزُ بغيرِ شهودٍ؟ فعلى ذلك قوله: ﴿لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ كَانَ هُودًا أَوْ نَصْرَى﴾ ليس فيه إثباتُ الدخولِ لهم تصريحاً، وفيه نفْيُ دخولِ غيرهم تصريحاً، والله أعلم.

الآية ١١٢ وقوله تعالى: ﴿بَلْ مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ﴾ قد قلنا: إنه خُرُجٌ مُخْرَجُ الرَّدِّ عليهم والإنكارِ بِحُكْمِهِمْ^(٢) على الله، فقال: ﴿بَلْ يَدْخُلُهَا مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ﴾.

ثم اختلف في قوله: ﴿أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ﴾؛ قيل: أخلصَ لله دينَهُ وعَمَلَهُ، وقيل: أسلمَ نفسه لله، وقد يجوزُ أن يُذكرَ الوجهُ على إرادةِ الذاتِ كقوله: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ [القصص: ٨٨] يعني: إلّا هو، وقيل: ﴿أَسْلَمَ﴾ أي وجَّهَ أمرَهُ إلى دينِهِ، فأخلصَ، وبعضُهُ قريبٌ من بغضٍ، [وقيل^(٣)]: ﴿أَسْلَمَ﴾ نفسه أي بالعبودية كقوله: ﴿صَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا رَجُلًا فِيهِ شُرَكَاءُ مُتَشَاكِسُونَ وَرَجُلًا سَلَمًا رَجُلٍ﴾^(٤) [الزمر: ٢٩]؛ وذلك معنى الإسلام: أن تُخلصَ نفسك لله، ألا تجعلَ لأحدٍ شريكاً من [عبودية ولا من عبادَةٍ]^(٥).

وقوله: ﴿فَلَهُ أَتْرُكُ عِنْدَ رَبِّهِ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ قد ذكرنا متضمنته^(٦) في ما تقدّم^(٧).

الآية ١١٣ وقوله تعالى: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ لَيْسَتِ النَّصْرَى عَلَى شَيْءٍ وَقَالَتِ النَّصْرَى لَيْسَتِ الْيَهُودُ عَلَى شَيْءٍ وَهُمْ يَتْلُونَ الْكِتَابَ﴾ فإن قيل: كيف عاتبَهُم بهذا القول، وقد أمرَ نبيُّه ﷺ في آيةٍ أخرى أن يقولَ لهم^(٨) ذلك ﴿قُلْ يَٰأَهْلَ الْكِتَابِ لَسْتُ عَلَى شَيْءٍ حَتَّى تُفِيمُوا التَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ﴾ [المائدة: ٦٨]؟ قيل: أمرَ نبيُّه ﷺ أن يقولَ لهم ليسوا على شيءٍ إذا لم يُقيموا التوراة، فاما إذا أقاموا التوراة، وفيها أمرُ لهم بالإسلامِ واتباعِ الرسولِ محمدٍ ﷺ فهم على شيءٍ، ومعنى هذا الكلام، والله أعلم، أن قالَ لهم: كيف قُلْتُمْ ذلك، وعندكم [مِنْ]^(٩) الكتابِ ما يبينُ لكم، ويُميزُ الحقَّ مِنَ الباطلِ، ويرفعُ مِنْ بَيْنِكُمْ الاختلافَ لو تأملتُمْ، وتدبرْتُمْ؟

ويختلِ أن كلَّ فريقٍ لما قالَ لفريقٍ آخرَ ذلك: إنهم ليسوا على شيءٍ [أكذبَهُم الله تعالى، ورَدَّ عليهم: ﴿بَلْ مَنْ أَسْلَمَ﴾ منهم فهم على شيءٍ]^(١٠) لأنه كانَ أسلمَ مِنْ أوَائِلِهِمْ، ويختلِ أنهم ليسوا على شيءٍ على نفسِ دعاويهم وقولهم في الله بما لا يليقُ، وهم على شيءٍ في تكذيبِ بعضهم بعضاً بما قالوا، وقيل: لما قالت: ﴿الْيَهُودُ لَيْسَتِ النَّصْرَى عَلَى شَيْءٍ﴾ مِنْ الدينِ، فما لك يا محمدٌ؟ أتبعَ ديننا؟ فإنهم ليسوا على شيءٍ. وكذلك قولُ الفريقِ الآخرِ له^(١١).

ثم اختلف في الإسلام؛ قيل: الإسلامُ هو الخضوعُ، وقيل: الإسلامُ هو الإخلاصُ بالأفعالِ؛ وهو أن يُسلمَ نفسه لله، أو يُسلمَ دينَهُ، ألا يُشركَ فيه.

وقوله: ﴿كَذَلِكَ قَالَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ مِثْلَ قَوْلِهِمْ﴾ قيل: ﴿الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ هم الذين لا كتابَ لهم، وهم مشركو العرب. وقيل: ﴿الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ هم الذين لا يقدرون على تلاوةِ القرآنِ والكتابِ^(١٢) وتمييزِ ما^(١٣) فيه، وهم جهالُهُمْ؛ سوى ﷺ بينهم في القول: مَنْ عَلِمَ منهم وَمَنْ لم يعلمْ؛ لأنَّ مَنْ عَلِمَ منهم لم يتفجعْ بعلمِهِ، فكانَ كالذي لم يعلمْ شيئاً، وقد ذكرنا هذا في ما تقدّمَ في قوله: ﴿مُتَّبِعُكُمْ عَنِ﴾ [البقرة: ١٨] أنه ساءَهُمْ بذلك إما لم يتففعوا بالآياتِ والأسبابِ التي أعطاهُم الله ﷻ، والله أعلم.

وقوله: ﴿فَاللَّهُ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ فِيمَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾ [بالعذابِ]^(١٤) لاختلافِهِمْ في ما بينَهُمْ وبقولِهِمْ في الله تعالى بما لا يليقُ ﴿سُجِّنَتْهُمْ وَقَتْلَى عَمَّا يَقُولُونَ عُلُوًّا كَبِيرًا﴾^(١٥) [الإسراء: ٤٣].

(١) من ط م، في الأصل وطع: إذ. (٢) في ط م: لحكمهم. (٣) من ط ع. (٤) في الأصل: سالماً، وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو، وأما قراءة الباقيين فهي سَلَمًا، انظر حجة القراءات ص/٦٢١، في ط م وطع: سَلَمًا. (٥) من ط ع، في الأصل: عبودية لا لمن عبادة، في ط م: عبودية ولا من عبادة. (٦) في الأصل وطع: متضمناً، في ط م: متضمنها. (٧) في تفسير الآيتين: ٢٨ و ٦٢. (٨) من ط م وطع، في الأصل: بقولهم. (٩) من ط م. (١٠) من ط م وطع. (١١) في النسخ الثلاث: لأولئك. (١٢) ساقطة من ط م. (١٣) من ط م، في الأصل وطع: وتمييزها. (١٤) من ط م وطع. (١٥) في النسخ الثلاث: تعالى الله عما يقول الظالمون علواً كبيراً.

الآية ١١٤

وقوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ لِنَفْسِهِ لَا أَحَدَ أَظْلَمُ لِنَفْسِهِ وَلَا أَزْضَعُ لَهَا﴾ [وقوله^(١)]: ﴿مَنْ مَنَعَ مَسْجِدَ اللَّهِ أَنْ يُذَكَّرَ فِيهَا اسْمُهُ﴾ [اختُلف فيه: قيل: ^(٢) مساجد الله الأرض كلها لأن الأرض كلها^(٣) مساجد الله كقوليه ﷺ «جُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ مَسْجِدًا وَظَهْرًا» [البخاري ٣٣٥] منع [أهل الكفر]^(٤) أهل الإسلام أن يذكروا فيها اسم الله [وأن يظهروا]^(٥) فيها دينه. وقوله: ﴿وَمَنْ فِي حَرَابِهَا﴾ وهو كقوليه: ﴿وَيَسْتَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا﴾ [المائدة: ٣٣ و ٦٤]. ويخرج قوله: ﴿أُولَئِكَ مَا كَانَ لَهُمْ أَنْ يَدْخُلُوهَا إِلَّا خَائِفِينَ﴾ أي لا يدخلون البلدان والأمصار إلا بالخوف أو بالعهد كقوليه: ﴿إِلَّا بِحَبْلِ مِنَ اللَّهِ وَحَبْلِ بْنِ الْإِنْسَانِ﴾ [آل عمران: ١١٢] وهو العهد. ويحتمل قوله: ﴿مَا كَانَ لَهُمْ أَنْ يَدْخُلُوهَا إِلَّا خَائِفِينَ﴾ ما^(٦) كان ينبغي لهم بما عليهم من حق الله وتعظيمه أن يدخلوا المساجد إلا خائفين وجلين لما كانت هي بقاع اتخذت لعبادة [الله تعالى]^(٧)، ونسبت إليه تعظيمًا لها. فدخلوا مخربين لها ما يبين أهلها من عبادة الله فيها.

وقيل: ﴿مَسْجِدَ اللَّهِ﴾ المسجد^(٨) الحرام؛ وذلك أنهم حالوا بينها وبين دخول محمد ﷺ، وأصحابه فيها حتى رجعوا من عاميهم ذلك، ثم فتح الله ﷻ مكة لهم، فصار لا يدخل مشرك فيها إلا خائفًا كقوليه ﷻ: ﴿إِنَّمَا الْمَشْرُوكُ كَجَسَدٍ لَا يَدْخُلُ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَعْدَ عَامِيهِمْ هَكَذَا﴾ [التوبة: ٢٨].

وقيل: أراد بمساجد الله بيت المقدس؛ قيل: إن النصارى استعاضوا به: بختنصر، وهو رئيس المجوس حتى خربوا المساجد، وقتلوا من فيها من أهل الإسلام، [ثم بنى أهل الإسلام]^(٩) بعد ذلك بزمان مساجد، فكان^(١٠) لا يدخل نصراني فيها إلا خائفًا مستخفيًا، والله أعلم.

وقوله: ﴿لَهُمْ فِي الدُّنْيَا خِزْيٌ﴾ قيل: الخزي الجزية، ويحتمل: القتال^(١١) ﴿وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾.

الآية ١١٥

وقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُولُوا فَانْصُرُوا وَجْهَ اللَّهِ﴾ قيل: إن زهطًا [من]^(١٢) أصحاب رسول الله ﷺ انطلقوا سفرًا، وذلك قبل أن يصرف^(١٣) القبلة إلى الكعبة، فحضر وقت الصلاة، فاشتبه عليهم، فتَحَرَّوا؛ فمنهم من صلى إلى المشرق، ومنهم من صلى إلى المغرب؛ صلُّوا إلى جهات مختلفة؛ فلما بان لهم ذلك قَدِمُوا إلى رسول الله ﷺ فسألوا عن ذلك، فنزلت الآية: ﴿فَأَيْنَمَا تُولُوا فَانْصُرُوا وَجْهَ اللَّهِ﴾.

وهذا يرد على الشافعي قوله؛ لأنه يقول: (إن صلى إلى جهة القبلة يجوز، وإلا فلا). وليس في الآية ذكر جهة دون جهة، بل فيها ذكر المشرق والمغرب، وكذلك في الخبر ذكر المشرق والمغرب، فخرج قوله على ظاهر الآية، وهذا عندنا في الاشتباه والتخري، وأما عند القصد فهو قوله: ﴿تُولُوا وَيُوجِّهَكُمْ شَطْرَهُ﴾ [البقرة: ١٤٤ و ١٥٠].

وروي عن ابن عمر رضي الله عنهما أن قوله: ﴿وَاللَّهُ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ﴾ الآية نزلت في النوافل والأسفار. ولكن عندنا على ما ذكرنا في الكل، والله أعلم.

وقوله: ﴿فَتَمَّ وَجْهَ اللَّهِ﴾ اختُلف فيه: قيل: تَمَّ وَجْهَ اللَّهِ، يعني تَمَّ ما قصدتم وجهه الله، وقيل: [تَمَّ وَجْهَ اللَّهِ]^(١٤) تَمَّ قِبْلَةُ اللَّهِ، وقيل: [﴿فَتَمَّ وَجْهَ اللَّهِ﴾]^(١٥) تَمَّ اللَّهُ على ما ذكرنا من جواز التكلم بالوجه على إرادة الذات^(١٦)، أي ليس هو عنهم بغائب، وقيل: [﴿فَتَمَّ وَجْهَ اللَّهِ﴾ أي]^(١٧) تَمَّ رضا الله، وقيل: [﴿فَتَمَّ﴾]^(١٨) ما ابتغيتم به ﴿وَجْهَ اللَّهِ﴾، وقيل فيه: تَمَّ وَجْهَ الذي وجهكم إليه إذا^(١٩) لم يجرى منكم التقصير كما قال رسول الله ﷺ في أكل الناسي «إِنَّمَا أَطْعَمَكَ اللَّهُ وَسَقَاكَ» [أحمد ٤٢٥/٢] وقيل فيه: تَمَّ بُلُوغُكُمْ ما^(٢٠) قصدتم بفعل الصلاة من وجهه الله ورضاه؛ أي ظفروتم^(٢١) به.

(١) من ط م. (٢) من ط م، في ط ع: ثم اختلف في قوله: ﴿مَسْجِدَ اللَّهِ أَنْ يُذَكَّرَ فِيهَا اسْمُهُ﴾ ساقطة من الأصل. (٣) من ط م. (٤) ساقطة من ط ع. (٥) في ط ع: ويظهروا. (٦) أدرج قبلها في ط ع: أي. (٧) من ط م و ط ع. (٨) من ط م و ط ع، في الأصل: مسجد الحرام. (٩) من ط م. (١٠) من ط م: في الأصل و ط ع: وكان. (١١) في ط م: اقتتال، في ط ع أدرجت العبارة: قيل الخزي. . القتال بعد تنمة الآية. (١٢) من ط م و ط ع. (١٣) في ط م: تصرف. (١٤) من ط ع. (١٥) ساقطة من ط م. (١٦) في تفسير الآية: ١١٢. (١٧) من ط ع. (١٨) من ط م و ط ع. (١٩) من ط م و ط ع، في الأصل: إذ. (٢٠) من ط م، في الأصل و ط ع: مما. (٢١) في ط ع: غفرتم.

ثُمَّ^(١) الغرض في القبلة ليس إصابة عينها، ولكن أغلب الظن وأكبر الرأي أنه^(٢) ليس لنا إلى إصابة عينها سبيل؛ إذ سبيل معرفتها بالإجتهاد لا^(٣) باليقين والإحاطة؛ ليس كالمياه والآثاب وغيرها من الأشياء [لأن هذه الأشياء]^(٤) في الأصل طاهرة والنجاسة / ١٧ - ب/ عارضة، فيظفر بأعينها على ما هي في الأصل. وأما أمر القبلة فإنما بُني على الاجتهاد والقصد دون إصابة^(٥) عينها، والله أعلم.

وقوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾ قيل: ﴿واسع﴾ الغني، وقيل ﴿واسع﴾ الجواد حين جاد عليهم بقبول ما ابتغوا به وجه الله وحين وسع عليهم أمر القبلة. ﴿عليم﴾ بما قصدوا، ونوا.

الآية ١١٦ [وقوله تعالى]^(٦): ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا سُبْحَنَهُ﴾ فيه تنزيه؛ نزهة به نفسه عما قالوا فيه بما لا يليق، ورد عليهم؛ ومعناه، والله أعلم أن اتخاذ الولد والتبني في الشاهد إنما يكون لأحد وجوه ثلاثة توجه إلى ذلك: إما لشهوات^(٧) تغلبه فيقضيهما به [وأما لوحشة]^(٨) تأخذه، فيحتاج إلى من يستأنس به، وإما^(٩) لدفع عدو يقهره؛ فيحتاج إلى من يستصير به، ويستغث.

فإذا كان [الله]^(١٠) يتعالى عن أن يمسّه حاجة، أو يأخذه وحشة، أو يقهره عدو فلا شيء يتخذ ولداً؟ وقوله: ﴿بَلْ لَمْ يَمَّا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [رد على ما قالوا: من ملك السموات]^(١١) وما فيها وملك الأرض وما فيها لا يمسّه حاجة، ولا يقهره عدو؛ إذ ذلك ملك له، يجري فيهم تقديره، ويمضي عليهم أمره وتديره. وإنما يرغب إلى مثله إذا اغترض له شيء مما ذكرنا [سبحنهُ وتعالى عما يقولون علواً كبيراً]^(١٢) [الإسراء: ٤٣].

فإن عورض بالخلة [فإنها تقع على وجوه:

الأول: قيل^(١٣): تقع على غير جوهر من منه الخلة، والولد لا يكون إلا من جوهره، وإلى هذا يذهب الحسين. والثاني: أن الخلة تقع لأفعال تكتسب وتشتاق^(١٤) منه، فيعلم أمره، وترتفع مرتبته، فيستوجب بذلك الخلة بمعنى الجزاء، وأما الولد فإنه لا يقع عن أفعال تكتسب، بل بذو ما به استحقاقه يكون^(١٥) من مولده، وقد نفى عن نفيه ما به يكون بقوله: ﴿أَنْ يَكُونَ لَهُ وَلَدٌ وَلَوْ تَكُنْ لَهُ صَنِيعَةٌ﴾ [الأنعام: ١٠١].

والثالث: ما قاله الراوندي: (إنه لا بد من أن يدعى إلى التسمي أو إلى التحقيق؛ إذ في الخلة تحقيق [ما]^(١٦) بو تسمى^(١٧) ثم لم يحتمل [في هذا تحقيق ما يو تسمى، والإسم لم يرد به الإذن، وبالله التوفيق].

ويحتمل^(١٨) قوله: ﴿بَلْ لَمْ يَمَّا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ وجهاً آخر؛ وهو أن يقال: إن ما في السموات وما في الأرض، كلهم عبيده وإماؤه، فأنتم مع شدة حاجتكم إلى الأولاد لا تستحسنون أن تتخذوا عبيدكم وإماءكم أولاداً، فكيف تستحسنون ذلك لله ﷻ وتسبون إليه مع غناه عنه؟ وبالله التوفيق.

وقوله: ﴿كُلٌّ لَّهُ فَنَتُونَ﴾ قيل فيه بوجوه: قيل^(١٩): إن من في السموات والأرض من الملائكة وعيسى وعزير وغيرهم من الذين قلتم: إنه اتخذ ولداً ﴿فَنَتُونَ﴾ له مقررون له بالربوبية له [عبودية أنفسهم]^(٢٠) له، وقيل: ﴿فَنَتُونَ﴾ مطيعون متراضعون، وقيل: القانت هو القائم، [لكن القائم]^(٢١) يكون على وجهين: يكون القائم المنتصب على الأقدام، ويكون القائم بالامر والحفظ.

(١) أدرج في طع قبل هذه الكلمة العبارة التالية: الغرض من القبلة، وجعلت عنواناً. (٢) في النسخ الثلاث: لأنه. (٣) من ط م، في الأصل وطع: ولا. (٤) من ط م وطع. (٥) من ط م وطع، في الأصل: أصلية. (٦) من ط م وطع. (٧) من ط م، في الأصل وطع: الشهوات. (٨) من ط م، في الأصل: أو الوحشة، في طع: وأما الوحشة. (٩) من ط م، في الأصل وطع: أو. (١٠) من ط م. (١١) من ط م، في طع: بل له ما في السموات، ساقطة من الأصل. (١٢) في النسخ الثلاث: تعالى الله عما يقول الظالمون علواً كبيراً. (١٣) في ط م وطع: قيل، ساقطة من الأصل. (١٤) من ط م، في الأصل: وتستو، في طع: وتستو. (١٥) ساقطة من طع. (١٦) من ط م وطع. (١٧) في ط م: يسمى. (١٨) من ط م. (١٩) من ط م، في الأصل وطع: وقيل. (٢٠) في النسخ الثلاث: والعبودية لأنفسهم. (٢١) من ط م.

ثم لا يَحْتَمِلُ أَنْ يُرَادَ بِالْقَانِتِ ههنا المُنْتَصِبُ بالقدم [وإنما هو رجوع^(١)] إلى الطاعة له وَحِفْظُ ما عليه، وهو كقولِهِ: ﴿مَنْ قَائِمٌ عَلَى كُلِّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ﴾ [الرعد: ٣٣]. وَيَحْتَمِلُ تَنْزِيهِ [الخالقي]^(٢) لِأَنَّ خَلْقَهُ كُلِّ أَحَدٍ تَنْزَهُ رَبُّهُ عَنْ جَمِيعِ مَا يَقُولُونَ فِيهِ، أَوْ أَنْ يُقَالَ: ﴿كُلُّ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ﴾ فِي الْجُمْلَةِ كَقَوْلِهِ: ﴿وَلَكِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ يَقُولُونَ اللَّهُ﴾ [الزخرف: ٨٧].

الآية ١١٧

وقوله تعالى: ﴿يَدْعُ السَّمَكَاتِ وَالْأَنْزِلَ﴾ ابْتَدَعَهُمَا، وَلَمْ يَكُنَا شَيْئًا، وَالْبَدِيعُ وَالْمُبْدِعُ [وَالْمُبْدِعُ]^(٣) وَاحِدٌ، وَهُوَ الَّذِي لَمْ يَسْبِقْهُ أَحَدٌ فِي إِنْشَاءِ مِثْلِهِ، وَلِلَّذَلِكَ^(٤) سُمِّيَ صَاحِبُ الْهَوَى مُبْتَدِعًا لِمَا لَمْ يَسْبِقْهُ فِي مِثْلٍ^(٥) فَعَلِيهِ أَحَدٌ. ثُمَّ فِيهِ الْحُجَّةُ عَلَى هَؤُلَاءِ الَّذِينَ قَالُوا: ﴿أَتَخَذَ اللَّهُ وَلَدًا﴾ [البقرة: ١١٦] [بِرَجْهِينِ:

الْأَوَّلُ: أَنْ يُقَالَ]^(٦): مَنْ قَدَّرَ عَلَى خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ وَلَا سَبَبٍ كَيْفَ لَا يَقْدِرُ عَلَى خَلْقِ عِيسَى مِنْ غَيْرِ أَبِي؟ وَالثَّانِي: أَنْ يُقَالَ مَنْ لَهُ الْقُدْرَةُ عَلَى خَلْقِ مَا يَصْعُبُ، وَيَعْظُمُ فِي أَعْيُنِكُمْ بِأَقْلٍ الْأَحْرَابِ عِنْدَكُمْ كَيْفَ لَا يَقْدِرُ عَلَى خَلْقِ عِيسَى مِنْ غَيْرِ أَبِي؟

وقوله: ﴿وَإِذَا قَعَقَ أَمْرًا﴾ قِيلَ^(٧): وَإِذَا حَكَمَ حَكَمًا^(٨): ﴿فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [وقيل: ﴿وَإِذَا قَعَقَ أَمْرًا﴾]^(٩) يَعْنِي قَضَى بِإِهْلَاكِ قَوْمٍ وَاسْتِصْصَالِهِمْ ﴿فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾.

ثُمَّ قَوْلُهُ: ﴿كُنْ فَيَكُونُ﴾ لَيْسَ هُوَ قَوْلٌ^(١٠) مِنَ اللَّهِ أَنْ ﴿كُنْ﴾ بِالْكَافِ وَالنُّونِ، وَلَكِنَّهُ عِبَارَةٌ بِأَوْجَزِ كَلَامٍ يُوْدِي الْمَعْنَى التَّامَّ الْمَفْهُومَ؛ إِذْ لَيْسَ فِي لُغَةِ الْعَرَبِ كَلَامُ التَّحْقِيقِ بِحَرْفَيْنِ يُوْدِي الْمَعْنَى الْمَفْهُومَ بِأَوْجَزٍ مِنْ هَذَا، وَمَا سِوَى [هَذَا]^(١١) فَهُوَ مِنَ الصَّلَاتِ وَالْأَدَوَاتِ، فَلَا يُفْهَمُ مَعْنَاهَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

ثُمَّ الْآيَةُ تَرُدُّ عَلَى مَنْ يَقُولُ بَأَنَّ الشَّيْءَ هُوَ ذَلِكَ الشَّيْءُ نَفْسُهُ لِأَنَّهُ قَالَ: ﴿وَإِذَا قَعَقَ أَمْرًا﴾ ذَكَرَ ﴿قَعَقَ﴾، وَذَكَرَ ﴿أَمْرًا﴾، وَذَكَرَ ﴿كُنْ فَيَكُونُ﴾؛ وَلَوْ كَانَ التَّكْوِينُ وَالْمُكُونُ وَاحِدًا لَمْ يَحْتَاجَ إِلَى ذِكْرِ ﴿كُنْ﴾ فِي مَوْضِعِ الْعِبَارَةِ^(١٢) عَنِ التَّكْوِينِ؛ قَالَ ﴿كُنْ﴾ تَكْوِينُهُ ﴿فَيَكُونُ﴾ الْمَكُونُ، فَيَدُلُّ أَنَّهُ غَيْرُهُ.

ثُمَّ لَا يَخْلُو التَّكْوِينُ: إِمَّا أَنْ لَمْ يَكُنْ، فَحَدَّثَ، [وَإِمَّا أَنْ]^(١٣) كَانَ فِي الْأَزَلِ. فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَحَدَّثَ؛ [وَإِمَّا أَنْ يَحْدُثَ]^(١٤) بِنَفْسِهِ، وَلَوْ جَازَ ذَلِكَ فِي شَيْءٍ لَجَازَ فِي كُلِّ شَيْءٍ، وَإِمَّا^(١٥) بِأَحَادِثٍ آخَرَ فَيَكُونُ إِحْدَاثًا^(١٦) بِأَحَادِثٍ إِلَى مَا لَا نِهَآيَةَ لَهُ، وَذَلِكَ فَاسِدٌ. ثَبَتَ^(١٧) أَنَّ الْإِحْدَاثَ وَالتَّكْوِينُ لَيْسَ بِأَحَادِثٍ وَأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى مُوصُوفٌ فِي الْأَزَلِ أَنَّهُ مُنْحَدِثٌ مُكُونٌ فَيَكُونُ كُلُّ شَيْءٍ فِي الْوَقْتِ الَّذِي أَرَادَ كَوْنَهُ فِيهِ، وَبِاللَّهِ التَّرْفِيقُ.

الآية ١١٨

وقوله تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ لَوْلَا يُكَلِّمُنَا اللَّهُ أَوْ تَنَزِّلُ عَلَيْنَا آيَةً﴾ قِيلَ فِيهِ بِوُجُوهٍ: قِيلَ: ﴿الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ يَعْلَمُونَ فِي الْحَقِيقَةِ، وَلَكِنْ سَمَّاهُمْ بِذَلِكَ لِمَا لَمْ يَنْتَفِعُوا بِعِلْمِهِمْ. وَقِيلَ: ﴿الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ تَوْحِيدَ رَبِّهِمْ، وَمَنْ مَشَرَّكَو الْعَرَبِ؛ قَالُوا لِلنَّبِيِّ ﷺ ﴿لَوْلَا يُكَلِّمُنَا اللَّهُ أَوْ تَنَزِّلُ عَلَيْنَا﴾ فَنُخْبِرُنَا^(١٨) بِأَنَّكَ رَسُولُهُ. وَقِيلَ: ﴿الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ لَوْلَا يُكَلِّمُنَا اللَّهُ﴾ أَيِ لَا يَعْلَمُونَ أَنَّهُمْ لَمْ يَنْتَفِعُوا الْمُبْلَغَ الَّذِي يَتِمُّونَ تَكْلِيمَ اللَّهِ. وَقِيلَ: ﴿الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ أَنَّهُ^(١٩) قَدْ كَلَّمَهُمْ، وَآخَبَهُمْ بِالْوَحْيِ وَإِتْيَاءِ رَسُولِهِ ﷺ آيَاتٍ عَلَى رِسَالَتِهِ، لَكِنَّهُمْ يُعَانِدُونَ.

وقوله: ﴿كَذَلِكَ قَالَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ مِثْلَ قَوْلِهِمْ﴾ قِيلَ: ﴿الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ﴾ بَنُو إِسْرَائِيلَ قَالُوا لِمُوسَى ﷺ^(٢٠) مِثْلَ مَا قَالَ مَشَرَّكَو الْعَرَبِ لِمُحَمَّدٍ ﷺ وَهُوَ قَوْلُهُمْ^(٢١): ﴿لَوْلَا أَنْزَلْ عَلَيْنَا الْكُتُبَ أَوْ نَرَى رَبَّنَا﴾ [الفرقان: ٢١]. وَقِيلَ: الْيَهُودُ سَأَلُوا مِثْلَ سَوَالِ النَّصَارَى. وَقِيلَ: النَّصَارَى سَأَلُوا مِثْلَ سَوَالِ الْيَهُودِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) فِي النِّسْخِ الثَّلَاثِ: فَرَجَعَ. (٢) فِي ط م: الْخَلْقُ، سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَط ع. (٣) مِنْ ط م، فِي الْأَصْلِ وَط ع: وَكَذَلِكَ. (٤) مِنْ ط م وَط ع، فِي الْأَصْلِ: مِثْلُهُ. (٥) فِي الْأَصْلِ: يَقُولُونَ، فِي ط م وَط ع: يَقُولُ. (٦) أُدْرِجَ فِي ط م قَبْلَ هَذِهِ الْكَلِمَةِ تَتِمَّةُ الْآيَةِ. (٧) أُدْرِجَ بَعْدَهَا فِي الْأَصْلِ وَط م: وَقِيلَ، وَفِي ط ع: وَقَوْلُهُ. (٨) مِنْ ط ع. (٩) سَاقِطَةٌ مِنَ ط ع. (١٠) مِنْ ط م. (١١) فِي ط م: الْعِبَادَةُ. (١٢) فِي النِّسْخِ الثَّلَاثِ: أَوْ. (١٣) فِي الْأَصْلِ وَط ع: فَمَا أَنْ يَحْدُثَ، فِي ط م: فَمَا أَنْ يَحْدُثَ. (١٤) فِي النِّسْخِ الثَّلَاثِ: أَوْ. (١٥) فِي النِّسْخِ الثَّلَاثِ: أَوْ. (١٦) فِي النِّسْخِ الثَّلَاثِ: إِحْدَاثَ. (١٧) فِي ط م: يَثْبُتُ. (١٨) فِي ط م: فَتُخْبِرُنَا. (١٩) مِنْ ط م، فِي الْأَصْلِ وَط ع: أَنَّهُمْ. (٢٠) مِنْ ط ع. (٢١) فِي النِّسْخِ الثَّلَاثِ: قَوْلُهُ.

وقوله: ﴿تَشَبَّهَتْ قُلُوبُهُمْ﴾ قيل: ﴿تَشَبَّهَتْ قُلُوبُهُمْ﴾ بالكفر والسّفو. وقيل: ﴿تَشَبَّهَتْ قُلُوبُهُمْ﴾ في المقالة، يشبه بعضها بعضاً في السؤال لأنهم سألوا سؤالاً مُتَعَتِّبَ لا سؤالاً مُسْتَرَشِدَ.

وقوله: ﴿كَذَلِكَ قَالَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ﴾ يحتمل وجهين:

أحدهما: هذا القول.

والثاني: أن سألوا^(١) سؤال التّعنت والعُتُو لا سؤال الإِشْرَاد؛ إذ الله تعالى قد أثبت آيات الإرشاد لِمَنْ يَبْتَغِي الرشد، ولا قوة إلا بالله.

وقوله: ﴿قَدْ بَيَّنَّا الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يُؤْفِكُونَ﴾ قيل: ﴿بَيَّنَّا﴾ أمر محمد ﷺ بالآيات والحجج التي أقامها: أنه رسول لِمَنْ آمَنَ بِهِ، وصدقه، ولم يعانده.

الآية ١١٩ وقوله تعالى: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ بِالْحَقِّ بَشِيرًا وَنَذِيرًا﴾ قيل: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ﴾ يامحمدُ لِدَعْوَتِهِمْ إِلَى الْحَقِّ، وهو التوحيد، [وقيل: ﴿بِالْحَقِّ﴾ بالقرآن]^(٢). وقيل: ﴿بِالْحَقِّ﴾ بالحجج والآيات ﴿بَشِيرًا﴾ لِمَنْ أطاعه بالجنة و﴿نَذِيرًا﴾ لِمَنْ عصاه، وخالفت أمره بالنار. وقيل: ﴿بِالْحَقِّ﴾ الذي لله على الخَلْقِ و﴿بِالْحَقِّ﴾ الذي لبعض على بعض لِدَعْوَتِهِمْ إِلَيْهِ، وتدلُّهُمْ عليه.

وقوله: ﴿وَلَا تُشْغَلْ عَنْ أَحْسَنِ الْجَبْرِ﴾ وجائز أن يكون بمعنى لا تُسأل بعد هذا عنهم، ولم يُذكر أنه سأل عنهم بعده، فيكون ذلك آية له بما هو خيرٌ عَنْ عِلْمِ الْغَيْبِ. قيل: إن رسول الله ﷺ قال: «ليت شعري ما فعل أبواي» [ابن جرير الطبري في تفسيره: ٥١٦/١] فانزول الله تعالى هذه الآية.

وفيها لفتان: ولا تُسأل بنصب^(٣) التاء وهو ما ذكرنا، ويحتمل وجهاً آخر: أي لا تشتغل بأصحاب الجحيم فإن ذلك تكلفٌ وشغلٌ. وفيها لغة أخرى برفع التاء ﴿وَلَا تُشْغَلْ عَنْ أَحْسَنِ الْجَبْرِ﴾ أي لا تُسأل أنت يا محمد عن ذنوب أصحاب الجحيم. وهو كقولهِ: ﴿وَلَا تُشْغَلْ عَنْكَ كَأَوْ يَسْمَلُونَ﴾ [البقرة: ١٣٤ و١٤١] وكقولهِ: ﴿عَلَيْهِ مَا جُمِلَ وَعَلَيْكُمْ مَا جُمِلْتُمْ﴾ [النور: ٥٤/ ١٨ - ١/ وكقولهِ: ﴿وَلَا يُزِدْ وَإِذْ وَرَدَ أُخْرَى﴾ [الأنعام/ ١٦٤ و... ونحوه.

الآية ١٢٠ وقوله تعالى: ﴿وَلَنْ رَضَى عَنْكَ آلِهَهُمْ وَلَا أَنْصَرِي حَتَّى تَتَّبِعَ يَلْتَمَّ﴾ اختلِف في الجملة، فقيل^(٤): «الجملة السُّنَّةُ كقولهِ^(٥): ﴿يَسْمُرُ آلِهَهُ﴾ وعلى جملة رسول الله ﷺ وكقولهِ: ﴿وَأَتَّبَعَ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾ [النساء: ١٢٥]، وقيل: «الجملة الدين» كقولهِ ﷺ: «لا يتوارث أهل المِلَّتَيْنِ» [الترمذي: ٢١٠٨]، وقيل: «الجملة ههنا القبلة»، وهو كقولهِ: ﴿وَلَكِنْ أَتَيْتَ الَّذِينَ أَوْثَرُوا الْكِتَابَ بِكُلِّ مَائِمَةٍ مَا يَتِيمُوا قِلَّتَكَ وَمَا أَنْتَ بِسَالِحٍ قِلَّتَهُمْ﴾ [البقرة: ١٤٥] آيس رسول الله ﷺ عن أتباع أولئك دينه وقبيلته لأنهم يختارون الدين والقبلة بهوى أنفسهم لا بطلب الحق وظهوره ولزوم الحجة؛ وذلك أن النصاري إنما اختاروا قبلتهم المشرق لأن مكان الجبل الذي كان فيه عيسى في ناحية المشرق بقولهِ: ﴿إِذْ أَنْبَأْتُ مِنْ أَهْلِهَا مَكَانًا شَرْقِيًّا﴾ [مريم: ١٦]، واليهود اختاروا قبلتهم ناحية المغرب لأن موسى ﷺ^(٦) كان بناحية المغرب لما أُعْطِيَ الرسالة، وكلمته ربُّهُ كقولهِ: ﴿وَمَا كُنْتُ بِجَانِبِ الْفُرْقَيْنِ إِذْ فَصَّيْنَاكَ إِلَى مُوسَى الْأَنْزَارِ﴾ [القصص: ٤٤]. وأما أهل الإسلام فإنما اختاروا الكعبة. شرَّفها الله. قبلة بالامر لا أتباعاً لِهَوَاهُمْ؛ والعقل يوجب أن تكون^(٧) الكعبة قبلة: إذ هي مقصد الخَلْقِ مِنْ أَفَاقِ الدُّنْيَا، فلما احتيج^(٨) في الصلاة إلى التَّوَجُّهِ إِلَى [وَجْهِ اللَّهِ]^(٩) كان أحق ذلك الموضع الذي جُعِلَ لِلخَلْقِ مقصداً أخرى^(١٠).

ثم قوله تعالى: ﴿وَلَنْ رَضَى عَنْكَ آلِهَهُمْ وَلَا أَنْصَرِي حَتَّى تَتَّبِعَ يَلْتَمَّ﴾ أخبر رسول الله ﷺ أن ليس في وسعك إرضاء هؤلاء لاختلافهم في الدَّعَاوَى فِي الْجِلَالِ.

(١) في ط م: يسألوا. (٢) من ط م. (٣) هذه قراءة نافع، انظر حجة القراءات ص: ١١١ و ١١٢. (٤) في ط م وطع: قيل. (٥) أي كقول القائل. (٦) في ط م: ﷺ. (٧) من ط م، في الأصل وطع: يكون. (٨) في طع: احتج. (٩) في ط م: وجه، ساقطة من طع. (١٠) من ط م، في الأصل: آخر، في طع: أخرى.

فَإِنْ قِيلَ: كَيْفَ نَهَى رَسُولُهُ عَنِ اتِّبَاعِ مَلِيَّتِهِمْ عَلَى عِلْمٍ مِنْهُ أَنَّهُ^(١) لَا يَتَّبِعُ؟ قِيلَ: لِأَنَّ الْعَصْمَةَ [لَا تُزِيلُ الْمِحْنَةَ، وَلَا تَدْفَعُهَا، بَلِ الْمِحْنَةُ]^(٢) إِنَّمَا تَقَعُ فِي الْعَصْمَةِ لِرُجْهِينِ:
أَحَدُهُمَا: أَنَّ عَصْمَتَهُ لِمَا مَضَى: لَا تُوجِبُ عَصْمَتَهُ فِي الْحَادِثِ.

والثاني: أَنَّ أَحَقَّ مَنْ يُنْهَى عَنِ الْأَشْيَاءِ مَنْ أَكْرَمَ بِالْعَصْمَةِ إِذْ عَلَى زَوَالِ النَّهْيِ يَرْتَفِعُ عَنْهُ جِهَةُ الْعَصْمَةِ لِأَنَّهُ يَصِيرُ بَرَفِ النَّهْيِ مُبَاحًا. فلهذا دَلَّ الْقَوْلُ عَلَى النَّهْيِ عَنْ^(٣) مَا فِيهِ إِرْضَاؤُهُمْ، وَإِنْ كَانَ فِي الْأَصْلِ مَعْصُومًا عَنْهُ، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ. وَفِي إِزَالَةِ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ إِزَالَةُ فَائِدَةِ الْعَصْمَةِ لِأَنَّ الْعَصْمَةَ هِيَ^(٤) أَنْ يُعْصَمَ فِي الْأَمْرِ حَتَّى يُوْذِيَهُ، وَفِي النَّهْيِ حَتَّى يَنْتَهِيَ عَنْهُ، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ.

وقوله: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُوا أَمْرَهُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَخَافُونَ﴾ قِيلَ: إِنَّ دِينَ اللَّهَ الَّذِي اخْتَارَهُ أَهْلُ الْإِسْلَامِ بِالْأَمْرِ وَاتِّبَاعِ الْآيَاتِ وَالْحُجُجِ، هُوَ الدِّينُ لَا كَمَا اخْتَارَ^(٥) أُولَئِكَ يَهْوَى أَنْفُسَهُمْ وَاسْتِقْبَالَ الْآيَاتِ وَالْحُجُجِ بِالرَّدِّ وَالْإِنْكَارِ وَالْمُعَانَدَةِ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْخَطَابُ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَلْيُؤْمِنُوا بِالْعَصْمَةِ أَمْرَهُمْ بِمَا جَاءَهُمْ مِنَ الْإِلَهِ﴾^(٦) وَالْبَيَانُ لِأَصْحَابِهِ^(٧) وَمَنْ دَخَلَ فِي دِينِهِ، وَصَدَّقَهُ، لَا هُوَ. وَذَلِكَ كَثِيرٌ فِي الْقُرْآنِ؛ يُخَاطَبُ هُوَ، وَالْمُرَادُ غَيْرُهُ.

وقوله: ﴿مَنْ لَكَ مِنَ اللَّهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ﴾ ظَاهِرُهُ ﴿مِنْ وَلِيٍّ﴾ يَتَوَلَّى الدِّفَاعَ عَنْكَ ﴿وَلَا نَصِيرٍ﴾ يَمْنَعُكَ مِنَ الْعَذَابِ، وَيَحْتَمِلُ: يَنْصُرُكَ، فَتَقْلِبُ بِوَسْطَانِ اللَّهِ [فِي مَا]^(٨) يَرِيدُ تَعْذِيبَكَ.

الآية ١٢١ وقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا بِالْكِتَابِ بَيِّنَاتٍ حَقٍّ وَلَا يُؤْمِنُونَ بِهِ﴾ قِيلَ: ﴿الْكِتَابُ﴾ أَرَادَ بِهِ التَّوْرَةَ [أَوْ الْإِنْجِيلَ، وَقِيلَ: ﴿الْكِتَابُ﴾ أَرَادَ بِهِ الْقُرْآنَ، وَقِيلَ: ﴿الْكِتَابُ﴾ أَرَادَ بِهِ التَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ]^(٩). وَمَنْ حَمَلَهُ عَلَى التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ قَالَ: فِيهِ إِضْمَارٌ، وَكَانَ قَالَ: الَّذِينَ آمَنُوا بِالْكِتَابِ [التَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ]^(١٠) ﴿يَتْلُوهُ حَقٍّ وَلَا يُؤْمِنُونَ بِهِ﴾^(١١) إِذَا تَلَّوْا حَقَّ التَّلَاوَةِ فَحِينَئِذٍ يُؤْمِنُونَ بِهِ. وَقِيلَ: ﴿يَتْلُوهُ حَقٍّ وَلَا يُؤْمِنُونَ بِهِ﴾ يَعْنِي يَعْمَلُونَ بِهِ حَقٍّ عَلَيْهِ، وَلَا يَكْتُمُونَ بَعْثَهُ^(١٢) وَلَا^(١٣) يُحَرِّقُونَهُ ﴿أُولَئِكَ يُؤْمِنُونَ بِهِ﴾ وَهُمْ الَّذِينَ أَسْلَمُوا مِنْهُمْ، وَقِيلَ: يَتَّبِعُونَهُ حَقَّ اتِّبَاعِهِ، وَهُوَ وَاحِدٌ. وَمَنْ حَمَلَهُ عَلَى الْقُرْآنِ فَالَّذِينَ ﴿يَتْلُوهُ حَقٍّ وَلَا يُؤْمِنُونَ بِهِ﴾ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. [وقوله: ﴿وَمَنْ يَكْفُرْ بِهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ﴾ قَدْ ذَكَرْنَا فِي مَا تَقَدَّمَ^(١٤)].

الآية ١٢٢ وقوله تعالى: ﴿يَتَّبِعُوا إِسْرَءِيلَ أَذْكَرُوا بَعَثَ إِلَيْنَا آتَمْتُ عَلَيْكَ وَأَنِّي فَضَّلْتُكُمْ عَلَى الْغَالِبِينَ﴾ قَدْ ذَكَرْنَا مَتَضَمِّنَهَا فِي مَا تَقَدَّمَ^(١٥).

الآية ١٢٣ وقوله تعالى: ﴿وَأَقْبُوا بِيَوْمَ لَا تُغْنِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا تَنفَعُهَا شَفَعَةٌ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ﴾ قَدْ ذَكَرْنَا فِي مَا تَقَدَّمَ^(١٦) [١٧].

الآية ١٢٤ وقوله تعالى: ﴿وَلَا يَنْفَعُكُمْ دِينُكُمْ وَمَنْ يَكْفُرْ فَإِنَّهُ يَكْفُرُ﴾ قِيلَ: الْإِتِّبَاعُ وَالْإِمْتِحَانُ فِي الشَّاهِدِ اسْتِفَادَةُ عِلْمٍ خَفِيٍّ مِنَ الْمُتَمَتِّعِينَ وَالْمُبْتَلَى بِهِ لِيَقَعَ عَنْهُ عِلْمٌ مَا كَانَ مَلْتَبِسًا عَلَيْهِ. [وَأ]^(١٨) فِي الْغَائِبِ لَا يَحْتَمِلُ ذَلِكَ إِذْ اللَّهُ ﷻ فِي الْأَزَلِ بِمَا كَانَ وَيَسَا يَكُونُ فِي أَوَقَاتِهِ أَبَدًا.

ثُمَّ يَرْجِعُ الْإِتِّبَاعُ مِنْهُ إِلَى [رُجْهِينِ]:

أَحَدُهُمَا^(١٩) أَنْ يُخْرِجَ مُخْرَجَ الْأَمْرِ بِالشَّيْءِ أَوْ النَّهْيِ عَنْهُ، لَكِنَّ الَّذِي ذَكَرَ يُظْهِرُ بِالْأَمْرِ وَالنَّهْيِ فَسُمِّيَ إِتِّبَاعًا مِنَ اللَّهِ.

(١) مَنْ ط م، فِي الْأَصْلِ وَط ع: أَنْ. (٢) مَنْ ط م وَط ع: سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ. (٣) مَنْ ط م، فِي الْأَصْلِ وَط ع: عَلَى. (٤) فِي النُّسخِ الثَّلَاثِ: هُوَ. (٥) فِي ط م: يَخْتَارُ، فِي ط ع: اخْتَارُوا. (٦) مَنْ ط م. (٧) مَنْ ط م، فِي الْأَصْلِ وَط ع: أَصْحَابُهُ. (٨) مَنْ ط م وَط ع. (٩) مَنْ ط م، فِي الْأَصْلِ: وَالْإِنْجِيلَ أَرَادَ بِهِ الْقُرْآنَ، فِي ط ع: أَوْ الْإِنْجِيلَ وَقِيلَ أَرَادَ بِهِ الْقُرْآنَ. (١٠) مَنْ ط م، سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ، وَط ع. (١١) مَنْ ط م وَط ع. (١٢) مَنْ ط م وَط ع. (١٣) فِي النُّسخِ الثَّلَاثِ: نَعْتَهُ. (١٤) الْوَاقِعُ سَاقِطَةٌ مِنَ ط ع. (١٥) فِي تَفْسِيرِ الْآيَةِ: ٢٧. (١٦) فِي تَفْسِيرِ الْآيَتَيْنِ: ٤٠ وَ ٤٧. (١٧) فِي تَفْسِيرِ الْآيَةِ: ٤٨. (١٨) مَنْ ط ع. (١٩) مَنْ ط م وَط ع. (٢٠) فِي الْأَصْلِ وَط ع: وَجْهٌ أَحَدُهُمَا، فِي ط م: وَجْهٌ أَحَدُهُمَا.

والثاني: [أن يكون ما قد علم الله الغيب والشهادة أنه يوجد موجوداً، ويكون ما قد علم الله^(١) أنه سيكون كائناً، وعلى هذا يخرج قوله: ﴿وَلَسَلَوْكُم مِّنْ قَبْلِ الْمُجْرِمِينَ﴾ [محمد: ٣١] حتى يعلمه موجوداً كما علم أنه يوجد كما قال: ﴿عَلَيْمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ﴾ [الأنعام: ٧٣ و...]. عليم الغيب: عليم أنه موجود^(٢). وعليم الشهادة: عليم [أنها موجودة]^(٣) حتى يوجد الذي عليم أنه يجاهد منهم مجاهداً، ويصبر منهم صابراً.

ثم^(٤) اختلفت في الكلمات التي ابتلاه بها؛ فقال بعضهم: الكلمات هي التي ذكرت في سورة الأنعام، [وهي]^(٥) قوله: ﴿فَلَمَّا جَاءَ عَلَيْهِ أَيْلٌ رَّا كَوْكَبًا﴾ و﴿رَّا الْقَمَرَ بَازِغًا﴾ و﴿رَّا السَّمَاءَ بَارِغَةً﴾ [الآيات: ٧٦ و ٧٧ و ٧٨]، [وهي]^(٦) الحجج التي أقامها على قومه بقوله: ﴿وَرَبِّكَ حُجَّتًا مَّا بَيْنَهُمَا إِبْرَاهِيمَ عَلٰى قَوْمِهِ﴾ [الأنعام: ٨٣].

وقيل: ابتلاه بعشر بالطهارة^(٧): خمس في الرأس وخمس في الجسد^(٨) لكن في هذا ليس كبير حكمة؛ إذ يفعل هذا كل واحد، ولكن الحكمة فيه هي ما قيل: إن ابتلاء^(٩) بالنار حين ألقي فيها، فصبر حتى قال له جبريل: أنتستعين بي؟ فقال له: أما بك فلا. وابتلي بإسكان ذريته بالوادي الذي لا ماء فيه ولا زرع ولا غرس، وابتلي بالهجرة من عندهم وتركهم هنالك وهم صغار، ولا ماء معهم ولا زرع ولا غرس، وابتلي بالهجرة إلى الشام، وابتلي ببيع ولده؛ ابتلي بأشياء لم يبتل أحد من الأنبياء بمثله، فصبر على ذلك. ففي مثل هذا يكون وجه الحكمة.

وفيه لغة أخرى: ﴿وَلِإِبْرَاهِيمَ بِالرَّفِيعِ رَبِّهٖ نَصِبَ الْبَاءِ^(١٠)، ومعناه، والله أعلم: أنه سأل ربه كلمات، فأعطاهن، وهو تأويل مقاتل؛ وهو أن قال: ﴿وَلَجَعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَامًا﴾^(١١) [الفرقان: ٧٤]، قال: نعم. [قال]^(١٢): ﴿رَبِّ اجْعَلْ هَذَا بَلَدًا آيَاتًا﴾ [البقرة: ١٢٦] قال: نعم^(١٣). [قال]^(١٤): ﴿وَجَعَلْنَا مِثْلَ لُوطٍ آيَةً وَمِنْ ذُرِّيَّتِنَا أُمَّةٌ مُّسْلِمَةٌ لَّكَ﴾ [البقرة: ١٢٨]، قال: نعم، [قال]^(١٥): ﴿وَأَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَاهِيمَ وَيُوسُفَ عَلَيْنَا وَتَبَارَكُ اسْمُكَ إِنَّكَ أَنتَ أَكْبَرُ الرَّسُولِ﴾ [البقرة: ١٢٨] قال: نعم. [قال]^(١٦): ﴿رَبِّ اجْعَلْ هَذَا الْبَلَدَ آمِنًا وَاجْعَلْ بَيْنِي وَبَيْنَ أُمَّةٍ مِّنَ الْمُتَّقِينَ﴾ [إبراهيم: ٣٥]، قال: نعم. قال: ﴿وَأَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَاهِيمَ وَيُوسُفَ عَلَيْنَا وَتَبَارَكُ اسْمُكَ إِنَّكَ أَكْبَرُ الرَّسُولِ﴾ [البقرة: ١٢٦] قال: نعم. مثل هذا سأل ربه^(١٧)، فأعطاهن إياه.

وقوله: ﴿إِنِّي جَاعِلٌ لِلنَّاسِ إِمَامًا﴾ يحتمل جعله رسولاً يُقْتَدَى به لأن أهل الأديان مع اختلافهم يدينون به، ويُقرّون نبوته. ويحتمل [إماماً] من الإمامة والخلافة.

وقوله: ﴿قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾ [فإن قيل: كيف كان قوله: ﴿لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾؟]^(١٨) جواباً لقوله: ﴿وَمِنْ ذُرِّيَّتِي﴾، وكانت الرسالة في ذريته [كقوله: ﴿وَجَعَلْنَا كَلِمَةً بَاقِيَةً فِي عَقِبِهِ﴾ [الزخرف: ٢٨]، يحتمل قوله: ﴿وَمِنْ ذُرِّيَّتِي﴾ أحب أن تكون الرسالة تدوم في ذريته^(١٩) أبداً حتى لا تكون^(٢٠) بين الرسل؛ فترات [قيل]^(٢١): فأخير أن في ذريته من [هو]^(٢٢) ظالم، فلا ينال الظالم عهده.

ويحتمل أن يكون سؤاله جعل الرسالة في أولاد إسماعيل لأن العرب من أولاد إسماعيل عليه السلام فأخير أن في أولاد [من هو]^(٢٣) ظالم فلا يناله. والعهد ما ذكرنا^(٢٤) هو الرسالة والوحي. وقال الحسن: (لا ينال الظالم في الآخرة العهد). ويحتمل أن يكون المراد من ذلك ﴿وَمِنْ ذُرِّيَّتِي﴾ فأخير أن فيهم من لا يصلح لذلك. ويحتمل أن يريد به الإمامة لا النبوة،

(١) في الأصل وطع: ليوجد ما قد علم الغيب والشهادة علم الله أنه يوجد موجوداً وليكون ما قد علم، في ط م ليكون ما قد علم الله أنه يوجد موجوداً ويكون ما قد علم. (٢) في ط م: موجد. (٣) في النسخ الثلاث: به موجوداً. (٤) أدرج في ط ع قبل هذه الكلمة العبارة التالية: اختلاف في الكلمات التي ابتلى بها إبراهيم، وجعلت عنواناً. (٥) في النسخ الثلاث: وهو. (٦) الواو ساقطة من النسخ الثلاث. (٧) أدرج بعدها في ط ع: ففعلهن. (٨) انظر تفسير الطبري والدر المنثور ١/ ١١١. (٩) في ط م وطع: ابتلاه. (١٠) وهي قراءة ابن عباس وأبي الشعثاء، وقد قرأها أبو حنيفة، انظر المختصر في شواذ القرآن ص: ٩. (١١) في النسخ الثلاث: اجعلني للناس إماماً. (١٢) من ط ع. (١٣) ساقطة من ط م. (١٤) من ط م وطع. (١٥) من ط م وطع. (١٦) من ط م وطع. (١٧) أدرج بعدها في الأصل وط م: هذا. (١٨) من ط م وطع. (١٩) من ط م. (٢٠) في ط ع: يكون. (٢١) من ط ع. (٢٢) من ط م وطع. (٢٣) من ط م. (٢٤) في تفسير الآيات: ٢٧ و ٤٠ و ٦٣ و ٨٣.

وقد كانت^(١) في نسل كل الفرق [و] النبوة كانت فيهم منهم. ويحتمل أن يكون قصد خصوصاً من ذُرِّيَّتِهِ مِمَّنْ عَلِمَ اللهُ أَن فِيهِمْ مَنْ لَا يَصْلُحُ لذلك. ولا يحتمل أن يريد به الإمامة لا النبوة، وقد ذكر أو قال: الإنسان، قيل له: إنه من ذُرِّيَّتِكَ، لكن لا ينال من ذكر. ولهذا خص بالدعاء ﴿مَنْ آمَنَ مِنْهُمْ﴾ [البقرة: ١٢٦] دون ﴿وَمَنْ كَفَرَ﴾ [البقرة: ١٢٦].

الآية ١٢٥

وقوله تعالى: ﴿وَإِذْ جَعَلْنَا آيَةً لِلنَّاسِ وَأَنْتَا﴾ [قيل: المَثَابَةُ الْمَجْمَعُ]. وقيل^(٢): المَثَابَةُ الْمَرْجِعُ [يشوبون: يَرْجِعُونَ]^(٣). وقوله ﴿مَثَابَةُ لِلنَّاسِ وَأَنْتَا﴾ هو فعل العباد لأنهم يأمنون، ويشوبون؛ أخبر أنه جعل ذلك، ففيه دلالة خلق أفعال العباد. ثم بين فيه شدة اشتياق الناس إليه وتمنيهم الحضور بها مع احتمال ١٨ - ب/ الشدائد والمشقة وتحمل المؤمنين مع بُعد المسافة والخطوات^(٤). فدل أن الله تعالى بلغفوه وكرمه حبب ذلك إلى قلوب الخلق وأنه جعل آيات الربوبية والوحدانية من تدبير سماوي لا من تدبير بشرية. وفيه دلالة نبوة محمد ﷺ إذ أخبر عما قد كان، فثبت أنه أخبر عن الله ﷻ.

وقوله: ﴿وَأَنْتَا﴾ لِمَنْ دَخَلَهُ مِنْ عَذَابِ الآخرة. وقيل: ﴿وَأَنْتَا﴾ لكل مجرم^(٥) أوى إليه من القتل وغيره كقوله: ﴿وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آيَةً﴾ [آل عمران: ٩٧] من كل ما ارتكب. وأما عندنا فإنه إن قتل قتيلاً، ثم التجأ إليه، فإنه لا يقتل ما دام فيه لأنه لا يقتل للكفر هنالك. فعلى ذلك القصاص لقوله: ﴿وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ عِنْدَ الشَّجَرِ الْمَرَارِ﴾ [البقرة: ١٩١] وما روي عن رسول الله ﷺ أنه قال: «إِنَّ مَكَّةَ حَرَامٌ بِتَحْرِيمِ اللَّهِ إِيَّاهَا يَوْمَ خَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ؛ لَمْ تَحِلْ لِأَحَدٍ قَبْلِي، وَلَا تَحِلُّ لِأَحَدٍ بَعْدِي، وَإِنَّمَا أَجَلْتُ لِي سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ، لَا يُحْتَلَى خِلَافَهَا، وَلَا يُغْضَدُ شَجَرُهَا، وَلَا يُنْفَرُ صَيْدُهَا» [البخاري ١٨٣٣ و ١٨٣٤]. وما روي عن ابن عمر ﷺ أنه قال: (لو ظفرت بقايل عمر في الحرم ما قتلتها). وإذا قتل في الحرم يقتل به هنالك.

والوجه فيه أن إقامة مثله عليه في ما يرتكبه في الحرم أحق، إذ هي كفارة لينزجر عما ارتكب، وأحق ما يقع فيه الزجر بمثله ما هو فيه من المكان.

وإذا قتل في غير الحرم، ثم التجأ إلى الحرم؛ قال أبو حنيفة ﷺ^(٦): (لا يُخْرَجُ مِنَ الْحَرَمِ). وأبو يوسف ﷺ^(٧) جعل ذلك للسلطان؛ ذهب إلى أنه قال: ﴿وَأَخْرِجُوهُمْ مِنْ حَيْثُ أَخْرَجْتُمْ وَالَّذِينَ أَتَوْا مِنْ الْقَتْلِ﴾ [البقرة: ١٩١] كما قال: ﴿وَأَنْ تَقْتُلُوهُمْ قَاتِلُوهُمْ﴾، فأوجب الإخراج من حيث [أخرج كما أوجب القتل من حيث قتل]^(٨). قيل: لم يُخْرَجُ مِنَ الْحَرَمِ إِذَا لَمْ يُخْرَجْ مِنْهُ كَمَا لَمْ يُقْتَلْ فِي الْحَرَمِ إِذَا لَمْ يُقْتَلْ فِيهِ. أو نقول بالإخراج للقتل قُضِيَ ما لم يسع^(٩) فعله فيه، كان كالصيد يُخْرَجُ^(١٠)، يلزم فيه ما يجب بالقتل، فمثله في موضع الخطر.

وبعد فإنه لو أخرج لم يأمن بالحرم، بل زيد في عقوبته؛ إذ الإخراج عقوبة، فقد زيد عليه مع ما لم يجز في الكفار الذين نهي^(١١) عن قتلهم إخراجهم للقتل، كذلك القاتل. وذهب الآخر إلى أنه يُخْرَجُ لإقامة الحد عند أبي حنيفة ﷺ^(١٢) وإن لم يرتكب فيه. وإخراج المرتكب له أقل في الحكم من إقامته عليه. غير أنه غلط لأن إخراجاً للقتل يرفع^(١٣) من الحد لأنه يصل إلى قتله ولما في القتل عقوبة واحدة، وفي الإخراج عقوبتان، ثم لم يلزمه العقوبة الواحدة، وهي القتل إذا لم يقتل فيه كان من ألا يلزمه العقوبتان أحق.

وقوله: ﴿وَأَتَّخِذُوا مِنْ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾ اختلِف^(١٤) في مقام إبراهيم ﷺ: منهم من جعل الحرم كله مقامه [﴿مُصَلًّى﴾]^(١٥)؛ يصلِّي إليه لمقامه هنالك بأولاده. ومنهم من جعل المسجد مقامه لأنه كان مكان عبادته، فهو المصلَّى. ومنهم من جعل ما ظهر من مقامه، وهو موضع ركوبه ونزوله، لما روي عن رسول الله ﷺ أنه لما قَدِمَ مَكَّةَ قَامَ إِلَى الرُّكْنِ

(١) من ط ع، في الأصل: كان، في ط م: كانت هي. (٢) من ط م. (٣) من ط م وط ع، في الأصل: قيل. (٤) من ط م وط ع. (٥) في ط م: الخطرات. (٦) في ط م: مجترم، في ط ع: مجرم. (٧) في ط م: رحمه الله. (٨) في ط م: رحمه الله. (٩) من ط م. (١٠) في ط م: يسع. (١١) من ط م، في الأصل وط ع: منخرج. (١٢) في النسخ الثلاث: نهوا. (١٣) في ط م: رحمه الله. (١٤) من ط م، في الأصل وط ع: ليرفع. (١٥) أدرج في ط ع قبل هذه الكلمة العبارة التالية: اختلاف في مقام إبراهيم عليه السلام. وجمعت عنواناً. (١٦) في ط ع: فصل، ساقطة من الأصل وط م.

اليماني، فقال عمر: يا رسول الله: ألا تتخذ مقام إبراهيم مصلى؟ فانزل الله تعالى: ﴿وَاتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾. وعندنا: القبلة البيت لقوله^(١): ﴿قُولُوا وَبُحْبُكُمْ سَطَرٌ﴾ [البقرة: ١٤٤ و ١٥٠] وقوله: ﴿جَعَلَ اللَّهُ الْكَعْبَةَ الْيَتَّى الْحَرَامَ يَتَنَا لِلنَّاسِ﴾ [المائدة: ٩٧] أي مقاماً لقيام العبادات.

وقوله: ﴿وَعَهْدَنَا إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ﴾ فيه الأمر ببنائيه.

وقوله: ﴿أَنْ طَهَّرَا بَيْتِي﴾^(٢) يحتمل التطهير وجهين^(٣):

أحدهما: من الأصنام والأوثان التي كانت هناك وعبادة غير الله والأنجاس.

والثاني^(٤): التطهير من كل أنواع الأقدار [ومن]^(٥) كل أنواع المكاسب على ما روي في جملة المساجد.

وقوله: ﴿لِلطَّائِفِينَ وَالْمُكَيِّنِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ﴾ قيل: الطائف هو القادم، سمي طائفاً لدخوله^(٦) بطوافه. وقيل: الاستيجاب^(٧) للطواف، لذلك قال أصحابنا: [رحمهم الله]^(٨) الطواف للقادم أفضل من الصلاة، والصلاة للمقيم أفضل. وقيل: العاكفون المجاورون [أي من أهل مكة والقاديين إليها]^(٩).

الآية ١٣٦ وقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ اجْعَلْ هَذَا بَلَدًا آيَةً﴾ قد ذكرنا الوجه^(١٠) في قوله ﴿وَأَنشَأْ﴾.

وقوله: ﴿وَأَرْزُقْ أَهْلَهُ مِنْ الثَّرَاتِ مَنْ آمَنَ مِنْهُمْ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ لَمَّا عَلِمَ أَنَّ المكان ليس بمكان ثمر ولا عشب دعا، وسأل ربه أن يرزق أهله عطاءً على أهله وعلى كل من يتتاب إليه من الآفاق، ثُمَّ خَصَّ الْمُؤْمِنِينَ بِذَلِكَ لوجوه: أحدها: أنه لَمَّا أَمَرَهُمَا بِتَطْهِيرِ الْبَيْتِ مِنَ الْأَصْنَامِ وَالْأَوْثَانِ ظَنَّ أَنَّهُ لَا يُجْعَلُ لِيَسُوِيَ أَهْلِ الْإِيمَانِ هُنَاكَ مَقَامًا، فَخَصَّهُمْ^(١١) بالدعاء وسؤال الرزق.

والثاني: أنه أراد أن يُجْعَلَ آيَةً مِنْ آيَاتِ اللَّهِ لِيُرْغَبَ الْكُفَّارُ إِلَى دِينِ اللَّهِ، فَيَصِيرُوا أُمَّةً وَاحِدَةً، [فَكَانَ كَقَوْلِهِ: ﴿لَجَعَلْنَا لِمَنْ يَكْفُرْ بِالرَّحْمَنِ﴾ الآية^(١٢)] [الزخرف: ٢٣].

وجه آخر: قيل لَمَّا كَانَ قِيلَ لَهُ ﴿لَا يَتَّأَلُ عَهْدِي الضَّالِّينَ﴾ [البقرة: ١٢٤] فَلَمَّعَهُ خَشْيَ أَنْ يُخْرِجَ ذَلِكَ مُخْرِجَ الْمَعُونَةِ لَهُمْ عَلَى مَا فِيهِ الْعَصْيَانُ، وَفِي ذَلِكَ أَنْ لَا بَأْسَ بِبَيْعِ الطَّعَامِ مِنَ الْكُفْرَةِ، وَلَا يَصِيرُ ذَلِكَ كَالْمَعُونَةِ عَلَى مَا هُمْ عَلَيْهِ. وَيَحْتَمِلُ الدَّعَاءُ الْمُبْهَمُ لِلْكُفْرَةِ الْقَبِيحِ^(١٣) إِذْ ذَلِكَ اسْمٌ مَنْ يَعْبُدُ غَيْرَ اللَّهِ.

وقوله: ﴿وَمَنْ كَفَرَ فَأَتَتْهُ قِيلَافٌ﴾ بالنعم^(١٤) لَأَنَّ الدُّنْيَا دَارُ مَحْنَةٍ لَا تُوجِبُ النَّظَرَ إِلَى الْمُسْتَحِقِّ لِلنَّعْمِ مِنْ غَيْرِ الْمُسْتَحِقِّ وَلَا إِلَى الْوَلِيِّ مِنَ الْعَدُوِّ فِي الدُّنْيَا. وَأَمَّا الْآخِرَةُ فَهِيَ دَارُ جَزَاءٍ لَيْسَتْ بِدَارِ مَحْنَةٍ، فَتُوجِبُ النَّظَرَ إِلَى الْمُسْتَحِقِّ. وَمَعْنَى قَوْلِهِ: ﴿قِيلَافٌ﴾ لَأَنَّ الدُّنْيَا كُلَّهَا^(١٥) قَلِيلٌ. ثُمَّ الْإِمْتِحَانُ عَلَى وَجْهَيْنِ: إِمْتِحَانٌ بِالنَّعْمِ وَامْتِحَانٌ بِالشَّدَائِدِ. وَقَدْ قُرِئَ ﴿فَأَتَتْهُ﴾ عَلَى مَعْنَى دَعَاءِ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ ﴿وَمَنْ كَفَرَ فَأَتَتْهُ قِيلَافٌ﴾ بِالْجَزْمِ^(١٦).

فإن قيل: لِمَ لَا كَانَ تَفَاضُلُ الْإِمْتِحَانِ بِتَفَاضُلِ النَّعْمِ؟ وَإِنَّمَا يُعْقَلُ فَضْلُ الْإِمْتِحَانِ بِفَضْلِ الْعَقْلِ، وَيُعْلَمُ أَنَّ الْمُؤْمِنَ هُوَ الْمُفَضَّلُ بِالْعَقْلِ، كَيْفَ لَا وَقَعَ فَضْلُ مَا بِهِ يُنْتَحَنُ وَهُوَ النَّعْمُ؟ [نَقْلٌ: إِنَّ]^(١٧): الْعَقْلُ الَّذِي بِهِ [يُذَرِّكُ الْحَقَّ وَاحِدًا، ثُمَّ الْعَقْلُ الَّذِي بِهِ]^(١٨) يُنْتَحَنُ وَاحِدًا؛ فَهَمَا مُتَسَاوِيَانِ فِي مَا فِيهِ ذَرِّكُ الْحَقِّ. إِلَّا^(١٩) أَنْ أَحَدَهُمَا يَدْرِكُهُ، فَيَتَّبِعُهُ، وَالْآخَرُ يَدْرِكُهُ، فَيَعَايَنْدُهُ، فَهُوَ مِنْ حَيْثُ مَعْرِفَتُهُ ذُو عَقْلٍ أَعْرَضَ عَنْهُ فَسُمِّيَ مُعَايَنْدًا؛ إِذْ مَنْ لَا عَقْلَ لَهُ يُسَمَّى مُجَنُونًا.

(١) من ط م، في الأصل وطع: كقوله. (٢) أدرج في طع تنمة الآية. (٣) في النسخ الثلاث: لوجهين. (٤) في النسخ الثلاث: ويحتمل. (٥) الواو ساقطة من الأصل. (٦) في ط م: بدخوله. (٧) من ط م وطع، في الأصل: الاستحباب. (٨) من ط م. (٩) من طع. (١٠) في تفسير الآية: ١٢٥. (١١) في النسخ الثلاث: قَحْصٌ لَهُمْ. (١٢) من ط م وطع. (١٣) أدرج في طع بدل هذه الكلمة تنمة الآية. (١٤) في ط م وطع: القبح. (١٥) من ط م، في الأصل: للنعم، في طع: النعم. (١٦) من ط م، في الأصل وطع: كله. (١٧) أدرج في طع قبل هذه الكلمة العبارة التالية: الامتحان على وجهين، وجعلت عنراً. (١٨) هذه قراءة ابن عامر، انظر المحاسب ١٠٤/١ وحجة القراءات/ ١١٤. (١٩) في النسخ الثلاث: لأن. (٢٠) من طع. (٢١) من ط م، في الأصل وطع: لا.

وقوله: ﴿ثُمَّ أَنْظِرْنَاهُ إِلَىٰ عَذَابِ النَّارِ﴾ ذكر الاضطراب، وهو كقوليه: ﴿خُذُوهُ فَاعْتِلُوهُ إِلَىٰ سَوَاءِ الْجَحِيمِ﴾ [الدخان: ٤٧] وهو السوء، وكقوليه ^(١): ﴿وَسَوْفَ الْمُنْجِبِينَ إِلَىٰ جَهَنَّمَ وَذَكَ﴾ [مريم: ٨٦]؛ إنهم يساقون إليها، ويدعون، لا إنهم يأتونها ^(٢) طوعاً واختياراً. [وقوله: ﴿وَيَقْسِ الْقَيْدُ﴾ أي بشئ ما صاروا إليه] ^(٣).

الآية ١٣٧ وقوله: ﴿وَلَا يَرْفَعُ إِيَّاهُمُ الْقَوَاعِدُ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا﴾ أَمَّا برفع البيت وبناءه، ففعلًا، ثم سألًا رَبُّهُمَا أَنْ يَقْبَلَ مِنْهُمَا. فهكذا الواجب على كل مأمور بعبادة أو قربة إذا فرغ منها، وأداها، أَنْ يتضرع إلى الله، ويتهلل ليقبل منه، ولا أَنْ يَرُدَّ عليه ليضيق سَعَةً.

وقوله: ﴿إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْغَلِيمُ﴾ لدعائهم ﴿الْغَلِيمُ﴾ بما نَوَّوا، وأَضْمَرُوا.

الآية ١٣٨ وقوله تعالى: ﴿رَبَّنَا وَاجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ﴾ والإسلام قد ذكرنا في ما تقدم ^(٤) أنه يتوجه إلى وجهين: أحدهما: هو ^(٥) الخضوع والتذلل.

والثاني: هو الإخلاص.

ثم اختلف أهل الكلام في الإسلام؛ فقال بعضهم: إنه يتجدد في كل وقت؛ لذلك سألوا ^(٦) ذلك، وهو كقوليه تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا آمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَالْكِتَابِ الَّذِي نَزَّلَ عَلَىٰ رَسُولِهِ وَالْكِتَابِ الَّذِي نَزَّلَ مِن قَبْلُ﴾ [النساء: ١٣٦]؛ [معناه: ﴿آمِنُوا بِاللَّهِ﴾] ^(٧) في حادث الوقت [لأن الإيمان ترك فعل الكفر في كل وقت؛ فترك] ^(٨) الكفر يتجدد الإيمان. وعلى ذلك يخرج تأويلنا في الزيادة بقوله ^(٩): ﴿زَادَتْهُمْ إِيمَانًا﴾ [الأنفال: ٢]، يتجدد لهم ^(١٠)، ويزداد في حادث الوقت.

وقال آخرون: كان سؤالهم الإسلام سؤال الثبات عليه والدوام، وقد ذكرنا أن العصمة لا ترفع خوف الزوال، ومثل هذا الدعاء ^(١١).

والسؤال على قول المعتزلة يكون عبثاً لأنه لا يملك إعطاء ما سألوا، عندهم، بل هم الذين يملكون ذلك فيخرج السؤال في هذا عندهم مخرج اللعب والعبث ^(١٢)، فتعود بالله من السرف في القول والزيف عن الهدى.

ثم الإيمان هو التصديق بالقلب، يتجدد في كل وقت / ١٩ - / فلا وقت يخلو القلب عنه في حال سكون أو حال حركة، والله أعلم.

وقوله: ﴿وَمِنْ ذُرِّيَّتِنَا أُمَّةٌ مُّسْلِمَةٌ لَّكَ﴾ يحتجول أن الأمة المسلمة هي أمة محمد ﷺ وذلك أنه لم يكن من أولاد إسماعيل ^(١٣) رسول سوى محمد ﷺ فسأل أن يجعل ^(١٤) من ذُرِّيَّتِهِمَا رسولاً وأمة مسلمة خالصة له. وإنما الرسل كانوا من أولاد إسماعيل ^(١٥) ومن نسله، والله أعلم.

وقوله: ﴿وَأَرِنَا مَنَاسِكَنَا﴾؛ قيل ^(١٦): في قوله: ﴿وَأَرِنَا مَنَاسِكَنَا﴾ يريد الإراءة إلى يوم القيامة؛ يدل عليه قراءة عبد الله [ابن مسعود]: وَأَرِيهِمْ مَنَاسِكَهُمْ. وفي قراءة غيره ضم ^(١٧) الروية إلى نفيوه. والمنسك هو القرية، [وأفعال الحج] سُمِّيَتْ مَنَاسِكًا ^(١٨). ثم لا يُحْتَمَلُ أَنْ يَسْأَلَ ^(١٩) ذلك من غير أمر سبق منه ﷺ بذلك لأنه ليس من الحكمة سؤال إيجاب فضل

(١) الواو ساقطة من طع. (٢) من ط م وطع، في الأصل: يأتوننا. (٣) أدرجت هذه العبارة في الأصل بعد شرح قوله تعالى: ﴿وَلَا يَرْفَعُ إِيَّاهُمُ الْقَوَاعِدُ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا﴾. (٤) في تفسير الآية: ١١٢. (٥) ساقطة من طع. (٦) في الأصل: سئلوا. (٧) من ط م وطع. (٨) في الأصل: فيترك، في م ط وطع: لأنه تارك فعل الكفر في كل وقت فترك. (٩) من طع، في الأصل: وط م: بقولهم. (١٠) من ط م، في الأصل: وطع: له. (١١) في تفسير الآية: ١٢٠. (١٢) من ط م وطع، في الأصل: والعبث. (١٣) من ط م وطع، في الأصل: محمد. (١٤) من طع. (١٥) من ط م وطع، في الأصل: يجملاً. (١٦) من طع. (١٧) في النسخ الثلاث: وقيل. (١٨) من ط م، في الأصل: وطع: على ضم، هذا وجاء في حجة القراءات ص ١١٤ ما يلي: قرأ أبو عمرو: ﴿وَأَرِنَا﴾ مختلاً، والاختلاص هو الإتيان بثلاثي الحركة، وقرأ ابن كثير: ﴿وَأَرِنَا﴾ ساكنة في جميع القراءات، وقرأ الباقون: ﴿وَأَرِنَا﴾ بكسر الراء. (١٩) في الأصل: أفعال الحج سمي مناسكا، في طع: وأفعال الحج سمي مناسكا، في ط م: وأفعال الحج سمي مناسكا. (٢٠) من ط م وطع، في الأصل: يسأل.

عبادة أو قربة بغير أمر، فدل أنه قد سبق منه بذلك أمر، لكنه لم يبين لهما، فسألا تعليم ماهيتها وكيفيتها، فعلمتهما جبريل ذلك.

ففيه^(١) دلالة تأخير البيان عن وقت قرع السمع الخطاب [بوجوه:

الأول]^(٢): «أَلَا تَرَى أَنَّهُ أَمَرَ بِالنَّدَاءِ لِلْحَجِّ، وَلَمْ يُعَلِّمْ؟

والثاني: أَنَّ آدَمَ وَالْمَلَائِكَةَ كَانُوا حُجَّوًا هَذَا الْبَيْتَ قَبْلَ إِبْرَاهِيمَ عليه السلام فدل أن الأمر به قد سبق.

والثالث: قوله في نفس الحج: «وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا» [آل عمران: ٩٧].

ثم لا يحتمل لزوم الكلفة بالخروج قبل وجوب الحج لما لم يأمر بفعل ماله إيجاب الحقوق والفرائض، لكنها أوجبته شكراً لما أنعم عليه، فدل أن الحج كان واجباً قبل الخروج، وقد تأخر الإمكان. فمثله البيان، والله أعلم.

واحتج بقوله: «وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ» [البقرة: ٤٣]... أن ظاهره يوجب خضوعاً لزم به ما أذاه السمع على تأخير

ماهيته^(٣)، وكذلك الزكاة، وكذا ظاهر قوله: «وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا» [آل عمران: ٩٧].

واحتج أيضاً بقول القائل [وسأله]^(٤) رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أوقات الصلاة، فقَّله في يومين، وكان يمكنه تعليمه^(٥) وقت السؤال، لكنه أخر، فدل أن البيان يجوز تأخيره^(٦) عن وقت قرع الخطاب السمع.

ثم في تأخير البيان محنة المخاطب؛ به أمر في تعلم العلم [وطلب]^(٧) مراد ما تضمن الخطاب، والله أعلم.

وذكر في أمر الحج عن^(٨) كل نسك من المناسك معاني^(٩)، لكنها ذكرت لأحوال^(١٠) كانت في شأن آدم [وأمر إبراهيم]^(١١) ومحمد [عليهما الصلاة والسلام]^(١٢). وقد كان الحج قبلهم.

وقد ذكر في أمر الرَّمَلِ أنه كان من رسول الله ومن معه ليُعلم به قوتهم حتى قال عمر رضي الله عنه علام أمر كُتِفِي؟ وليس أحد إزاءه، لكنني أتبع رسول الله صلى الله عليه وسلم^(١٣) أو كما قال صلى الله عليه وسلم^(١٤). وقد ذكر ذلك في قصة إبراهيم عليه السلام^(١٥) أنه رَمَل ولم يكن في وقته من كان الفعل لأجله، وكذلك غيره من الأنبياء صلى الله عليه وسلم إلا أنا نقول: جعل الله ذلك^(١٦) ليعلم به الحاجة إلى ذلك في وقت قد جعل ذلك نسكاً، فحفظ ذلك على حق النسك، وإن لم يكن المعنى مقارناً له [في]^(١٧) كل وقت، على ما [قال رسول الله صلى الله عليه وسلم]^(١٨): «إِنَّ صَلَاةَ الرَّحِمِ تَزِيدُ فِي الْعُمُرِ» [ابن عساکر: ٢١٠/٥] بمعنى جعل^(١٩) الله أجله، ذلك بما علم أنه يصل الرحم، فيكون صرف العمر إلى تلك المدة لذلك، وكما يكتب شقياً أو سعيداً في الأزل للوقت الذي فيه يكون كذلك ونحو ذلك، والله الموفق.

ثم الأصل أن الله، جل ثناؤه، جعل على عباده في كل الأنواع التي يتقلب^(٢٠) فيها البشر للمعاش أو لأنواع اللذات لتكون العبادة منهم في كل نوع مقابل ما يختار [صاحب]^(٢١) ذلك شكراً^(٢٢) لما مكن من^(٢٣) مثله لما يتلذذ به، ويتعيش؛ إذ كل لذو وكل ما يتعيش [به]^(٢٤) نعمة خص الله بها صاحبها بلا تقدم سبب يستوجبها العبد، فلزمه في الحكمة الشكر لمن أسدى إليه تلك النعمة. وعلى ذلك نجد التقلب من حال القيام إلى حال القعود والاضطجاع أمراً [عاماً]^(٢٥) في البشر من أنواع اللذات؛ فمثله تكون^(٢٦) العبادة بذلك النوع عامة نحو الصلوات، وعلى ذلك معنى الرق والعبودية لازم لا يفارق؛

(١) أدرج في طع قبل هذه الكلمة العبارة التالية: الحكمة في تأخير البيان عن الخطاب المجمل، وجعلت عنواناً. (٢) ساقطة من النسخ الثلاث. (٣) في ط م: ما يتيه. (٤) من ط م وطع. (٥) من ط م، في الأصل وطع: تعظيماً. (٦) في ط م: تأخره. (٧) من ط م. (٨) من ط م، في الأصل وطع: عند. (٩) في الأصل وطع: معاني. (١٠) من ط م، في الأصل وطع: الأحوال. (١١) من ط م وطع، في الأصل: وإبراهيم. (١٢) في ط م: عليهم الصلوات والسلام، في ط م صلى الله عليه وسلم. (١٣) في ط م: عليه السلام. (١٤) في ط م: رحمه الله. (١٥) سقط هذا السلام من ط م. (١٦) في النسخ الثلاث: كذلك. (١٧) من ط م وطع. (١٨) في النسخ الثلاث: قيل. (١٩) من ط م، في الأصل وطع: جملة. (٢٠) في الأصل وطع: يتقلب. (٢١) من ط م. (٢٢) من ط م، في الأصل وطع: شكر. (٢٣) من ط م، في الأصل وطع: عن. (٢٤) من ط م. (٢٥) من ط م، في الأصل وطع: أمر عام. (٢٦) من ط م، في الأصل وطع: يكون.

فمثلُهُ الإِغْتِرَافُ بِهِ وَالِإِغْتِقَادُ دَائِمٌ، لَا مُحَالَةً، لَا يَخْلُو مِنْهُ، وَعَلَى ذَلِكَ أَمْرُ إِعْطَاءِ النَّفْسِ شَهَوَاتِهَا مِنَ الْمَطَاعِمِ وَنَحْوِ ذَلِكَ لَا يَعْمُ الْأَوْقَاتُ عَمُومَ التَّقَلُّبِ مِنْ حَالٍ إِلَى حَالٍ؛ إِذْ لَا يَخْلُو مِنْهَا الْمَرْءُ، وَإِنْ كَانَتْ مُخْتَلِفَةً، فَجُعِلَتْ^(١) عِبَادَةُ الصَّيَامِ فِي خَاصِّ الْأَوْقَاتِ، ثُمَّ لَمْ يَمْتَدَّ مَا بَيْنَ الْأَوْقَاتِ [إِمْتِدَادًا مُتَرَاخِيًا]^(٢)، فَعَلَى ذَلِكَ جُعِلَ الْعَفْوُ عَنِ الصَّيَامِ، لَمْ يُجْعَلْ كَذَلِكَ، بَلْ فِي كُلِّ سَنَةٍ مَعَ مَا يَدْخُلُ الصَّيَامُ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأُمُورِ.

ثُمَّ لِلنَّاسِ فِي الْأَمْوَالِ مَعَاشٌ، وَبِهَا تَلَذُّذٌ، [وَأ]^(٣) مِنْهَا قُوَّةٌ لَا بُدَّ مِنْهَا؛ فَالِإِزْتِفَاقُ بِمِثْلِهِ لَا زَمَ، لَا يَحْتَمِلُ جَعْلَ الْقُرْبَةِ فِيهِ سِوَى أَنْ جُعِلَ [ذَلِكَ]^(٤) بَعِيْنُهُ قُرْبَةً إِذْ فُرِضَ عَلَى الْمَرْءِ الْإِسْتِمْتَاعُ بِهِ.

وَمِنْهَا فَضْلٌ بِهِ^(٥) جُعِلَتْ قُرْبُ التَّصَدَّقِ^(٦) لِأَنَّهُ لَهُ بِحَقِّ التَّلَذُّذِ لَا بِحَقِّ مَا لَا بُدَّ مِنْهُ.

وَكَذَلِكَ نَوْعُ تَقَلُّبِ الْأَحْوَالِ فِي النَّفْسِ الَّتِي هِيَ بِحَقِّ الضَّرُورَةِ لَمْ يُجْعَلْ لِمِثْلِ^(٧) ذَلِكَ فَضْلٌ قُرْبَةً يُؤَدِّبُهَا سِوَى مَا بِهِ حَيَاتُهُ، وَذَلِكَ يُجْعَلُ بِحَكْمِ الْفُرْصِ عَلَيْهِ، وَلَا بُدَّ مِنْهُ^(٨).

وَكَذَلِكَ أَمْرُ الصَّيَامِ لَمْ يُجْعَلْ عَمَّا لَا بُدَّ مِنْهُ لِلْقُوَّةِ^(٩) وَلَكِنْ فَضْلٌ قُوَّةً فِي الْإِخْتِمَالِ.

لَكِنَّ الزَّكَاةَ هِيَ مِنْ حَقُوقِ مَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ هِيَ لِغَيْرِ مَنْ عَلَيْهِ، فَفُرِضَ عَلَيْهِ الْبَذْلُ إِلَى غَيْرِهِ.

وَحَقُوقُ الْأَفْعَالِ لَا تَحْتَمِلُ أَنْ يَصِيرَ السَّبَبُ الَّذِي لَهُ بِهِ يَجِبُ^(١٠) أَنْ يَكُونَ [لِغَيْرِهِ]^(١١)، فَيَجِبُ عَلَيْهِ، فَجُعِلَ فُرْصٌ ذَلِكَ الْفَعْلِ فِي نَفْسِهِ، وَهِيَ تَجِبُ لِلْأَحْوَالِ لَوْجِهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنْ فِيهَا [حَقٌّ شَائِعًا]^(١٢) عَلَى نَحْوِ النِّفَقَاتِ^(١٣)، فَأُخِّرَتْ هِيَ إِلَى الْحَوْلِ تَخْفِيفًا أَوْ لِمَا هِيَ تَجِبُ فِي مَا لَهُ حَكْمُ الْفَضْلِ.

[وَالثَّانِي: أَنْ]^(١٤) الْفَضْلُ مَا يُفْضَلُ عَنِ الْحَاجَةِ، وَالْحَاجَاتُ تَتَجَدَّدُ فِي أَوْقَاتٍ لَا أَنَّهَا تَتَابِعُ، وَلَا يَظْهَرُ فِي مِثْلِهِ الْفَضْلُ إِلَّا بِمُدَّةٍ مَبِيتَةٍ، أَكْثَرُهَا حَوْلٌ.

ثُمَّ فُرِضَ الْحَجُّ جُعِلَ فِي الْعُمْرِ^(١٥) مَرَّةً لِأَنَّهُ فِي حَقِّ الْأَسْفَارِ الْمَدِيدَةِ^(١٦) الَّتِي لَا يُخْتَارُ مِثْلُهَا لِلذَّاتِ إِلَّا فِي النَّوَادِرِ، فَلَمْ يُوجِبْ مِثْلُهُ إِلَّا خَاصًّا، فَأُوجِبَ فِي جَمِيعِ الْعُمْرِ^(١٧) مَرَّةً. وَقَدْ أُوجِبَ فِي الْأَمْوَالِ فِي كُلِّ سَنَةٍ لِأَنَّ أَرْبَابَ الْأَمْوَالِ قَدْ يَتَقَلَّبُونَ فِي الْبِلَادِ النَّائِيَةِ رَغْبَةً فِي فَضُولِ اللَّذَاتِ، فَلِذَلِكَ يَجُوزُ فُرْصٌ مِثْلُ ذَلِكَ.

[وَعَلَى ذَلِكَ]^(١٨) أَمْرُ الْجِهَادِ؛ عَلَى أَنَّ الْجِهَادَ كَالَّذِي لَا بُدَّ مِنَ الْأَقْوَاتِ، إِذْ فِي تَرْكِ ذَلِكَ خَوْفٌ غَلِيَّةٌ الْأَعْدَاءِ، وَفِيهَا تَلَفٌ الْأَبْدَانِ وَالْأَدْيَانِ [وَالْأَمْوَالِ]^(١٩)، فَفُرِضَ عَلَى قَدَرِ مَا فُرِضَ مِنَ الْأَقْوَاتِ لِمَا بَيَّنَّتْ مِنَ الْحَلَلِ. ثُمَّ كَانَتْ أَحْوَالُ السَّفَرِ؛ يَكُونُ عَلَى غَيْرِ الْمَعْرُوفِ مِنْ أَحْوَالِ الْمُقِيمِينَ فِي حَقِّ الرِّزَانَةِ وَالْوَقَارِ^(٢٠) وَحَقِّ الْإِنْسِاطِ وَالنَّشَاطِ. فَعَلَى ذَلِكَ فَرَائِضُ الْأَمْرَيْنِ: نَحْوُ الْجِهَادِ؛ فِيهِ أَنْوَاعٌ مَا عُدَّ^(٢١) فِي غَيْرِهِ مِنَ اللَّعِبِ، وَكَذَلِكَ أَمْرُ الْحَجِّ. وَعَلَى مِثْلِ هَذَا يُخْرَجُ رَمِيُّ الْجِمَارِ وَالرَّمْلُ وَالسَّعْيُ وَمِثْلُ ذَلِكَ، فَجُعِلَ ذَلِكَ فِي حَقِّ الْأَسْفَارِ سُنَّةً، وَإِنْ كَانَ مِثْلُ ذَلِكَ عُدَّ فِي غَيْرِ ذَلِكَ عِبَادَةً؛ إِذْ قَدْ بَيَّنَّا مَخْرَجَ الْعِبَادَاتِ عَلَى مَا عَلَيْهِ أَحْوَالُ الْعِبَادِ بِأَنْفُسِهِمْ لَوْلَا الْعِبَادَاتُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. ثُمَّ جُعِلَ ذَلِكَ فِي أَمَكْنَةٍ مُتَبَاعِدَةٍ الْأَطْرَافِ، إِذْ هُوَ بِحَقِّ أَمْرِ الْأَسْفَارِ يَجِبُ فِي الْمَعْمُودِ، فَجُعِلَ [فِي]^(٢٢) التَّسْلُكِ بِنَفْسِهِ بِالَّذِي بِهِ يَقْطَعُ الْأَسْفَارَ، وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ.

وَوَجْهٌ آخَرٌ مِنَ الْمَعْتَبَرَاتِ^(٢٣) أَنَّ الْعِبَادَاتِ جُعِلَتْ أَنْوَاعًا: مِنْهَا مَا يَبْلُغُ الْقِيَامَ بِحَقِّهَا الْعَامَ فَصَاعِدًا، [وَهَذِهِ]^(٢٤) لَمْ

(١) مِنْ ط م. (٢) مِنْ ط م و ط ط، فِي الْأَصْلِ امْتِدَادٌ امْتِزَاجًا. (٣) مِنْ ط ط ط، فِي ط م: لَكِنْ، سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ. (٤) سَاقِطَةٌ مِنْ ط ط ط. (٥) مِنْ ط م، فِي الْأَصْلِ وَط ط ط: فِيهِ. (٦) مِنْ ط م، فِي الْأَصْلِ وَط ط ط: التَّصَدِيقُ. (٧) فِي ط ط ط: بِمِثْلِ. (٨) فِي النِّسْخِ الثَّلَاثِ: وَلَا نَذْبَهُ. (٩) مِنْ ط م، فِي الْأَصْلِ وَط ط ط: مِنَ الْقُوَّةِ. (١٠) مِنْ ط م و ط ط ط، فِي الْأَصْلِ: يَجِبُ. (١١) مِنْ ط م. (١٢) فِي الْأَصْلِ: حَقُوقٌ شَائِعَةٌ، فِي ط م: حَقُوقًا شَائِعًا، فِي ط ط ط: حَقٌّ شَائِعٌ. (١٣) فِي ط م: نِفَقَاتٌ. (١٤) فِي النِّسْخِ الثَّلَاثِ: وَ. (١٥) مِنْ ط م و ط ط ط، فِي الْأَصْلِ: الْعُمُرُ. (١٦) مِنْ ط م، فِي الْأَصْلِ: الْمَدِينَةُ، سَاقِطَةٌ مِنْ ط ط ط. (١٧) مِنْ ط م و ط ط ط، فِي الْأَصْلِ: الْعُمُرُ. (١٨) فِي ط ط ط: مِثْلُ ذَلِكَ، سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ. (١٩) مِنْ ط م. (٢٠) فِي ط ط ط: وَالْوَفَاءُ. (٢١) مِنْ ط م، فِي الْأَصْلِ وَط ط ط: وَعَدٌ. (٢٢) مِنْ ط م. (٢٣) فِي ط م: الْمَعْتَبَرُ. (٢٤) مِنْ ط م.

يجز أن يجعل وقتها^(١) ينقص عن احتمال فعلها^(٢)، ولا وقت من طريق الإشارة أجمع لمختلف^(٣) الأحوال بعد سقوط اعتبار العمر من السنة.

ثم [لأن]^(٤) فعل الحج قد يمتد [على]^(٥) ذلك، ويجاوز؛ لم يجعل ذلك وقتاً له، وإنما جعل العمر لما كان لا وقت يُشار إليه إلا وجميع ما فيه مما يحتمله العام الآخر، وما تقدمه، وما تأخره. ثم في العمر أحوال، لا تحتمل إضافتها إلى الأعوام؛ لأن ما يُضاف إلى عام فذلك لكل عام. وليس ما يُضاف إلى العمر موجوداً بحق الأعوام، فجعل ذلك وقته، والله أعلم^(٦).

ثم الزكاة، هي تجب للأموال [صونها لها]^(٧) لكسب عُدَدٍ وفضل غنى / ١٩ - ب/ ولكن على ذلك نُكتَسِبُ^(٨) لأحوال الحياة لا لما يختلف^(٩)، فلم يمتد أمرها إلى العمر؛ على أنها جعلت حقاً^(١٠) للفقراء. ومتى أريد جعل الوقت له العمر يصير لغيره، ويجب فيه ما يجب في الأول، فتبطل الزكاة، ويبقى الفقراء بلا عيش. إذ الله بفضله قَدَّرَ أوقات^(١١) الخلق، ثم فضل الخلق في الأملاك حتى كان بعضهم لا يملك شيئاً، وبعضهم يجاوز ما ينال أضعاف غيره^(١٢).

ثبت أن ذلك له بما^(١٣) يقتضي به كفاية الفقراء، فلا بد أن يجعل لذلك مدة يتوسع في ذلك الفريقان جميعاً. ثم كانت الأوقات التي [هي مجمولة]^(١٤) للخلق [جميعاً]^(١٥) تتجدد في كل عام على ذلك؛ إذ جعلت أوقات الفقراء في أموال الأغنياء؛ جعلت في كل عام على أنه إذ جعلت أوقات الخلق في كل^(١٦) بركات السماء والأرض؛ جعلها متجددة بتجدد الأعوام، ولا قوة إلا بالله.

والصلاة والصيام عبادتان تلزم قوى الأبدان؛ فعلى ما تختلف قواهما اختلف^(١٧) في الأمر بهما والترك وفي أنواع الرخص. لكن الصلاة ليس فيها مكابدة [الشهوات]^(١٨) ولا مدافعة للذات؛ إذ لا سبيل إلى مثلها متتابعاً لما يصير اللذة ألماً والشهوة وجعاً، فيبطل حق التتابع، وقدر المفروض من الصلوات لا يشتغل عما يقوم بها النفس. والصيام يضاد^(١٩) ذلك، ويضر في البدن، فجعل عبادة الصلوات في كل يوم وعبادة^(٢٠) الصيام في أوقات^(٢١) متراخية؛ إذ هي تضاد^(٢٢) معنى المجمول له الأغذية بين إقامة الأبدان، وفي الصيام خوف فنايتها، لذلك استعين بطول الإغناء على أوقات الصيام، ولا قوة إلا بالله.

وإن ثبت قلت: إن الله أنعم على البشر بما هو غذاء وقوام وبما هو لذة وشهوة، ثم أنعم عليهم بما هو لهم به رفعة وجاء عند الخلق، وهي الأموال، فألزمهم في كل نوع من هذه الأنواع عبادات.

وعلى ذلك وضع^(٢٣) كل نوع منها لقوة^(٢٤) النعمة التي هي المرغوبة المختارة في الطبيعة، وإلى ما يديم^(٢٥) تلك النعمة^(٢٦) يدعو العقل لئلا^(٢٧) ما ينقطع منه، ثم جعلت قوى النفس بشهواتها، ونعم الأموال بأنواع الكد والجهد.

فعلى ذلك خففت حقوق الأموال، فلم يجعل إلا في الفضل الذي الاختيار^(٢٨) لهم ألا يبلغوا بالجهد ذلك. [ففي ذلك]^(٢٩) جعلت الحقوق على ما يحتمل الوسع لهم من الترتيب مع اليسر الذي أخبر الله أنه يريد بهم ذلك لا العسر، والله أعلم.

وقوله: ﴿وَتَبَّ عَيْنَا إِنَّكَ آتَى الثَّوَابَ الرَّحِيمَ﴾ دل سؤاله^(٣٠) التوبة أن الأنبياء ﷺ قد يكون منهم الزلاث والعثرات

(١) من ط م، في الأصل وطع: وقته. (٢) من ط م، في الأصل وطع: فعله. (٣) من ط م وطع، في الأصل: المختلف. (٤) من ط م. (٥) ساقطة من النسخ الثلاث. (٦) من ط م. (٧) من ط م، في الأصل: صولها، في طع: وصولها. (٨) في ط م: يكتب. (٩) في ط م: يخلط. (١٠) ساقطة من طع. (١١) من ط م وطع، في الأصل: أوقات. (١٢) في النسخ الثلاث: عمره. (١٣) من ط م وطع، في الأصل: بها. (١٤) من طع، في الأصل: مجمولة، في ط م: هي مجهولة. (١٥) من ط م. (١٦) ساقطة من ط م. (١٧) من ط م، في الأصل وطع: اختلافاً. (١٨) من ط م. (١٩) في طع: يضار. (٢٠) من ط م وطع. في الأصل: عبادة. (٢١) من ط م، في الأصل وطع: أيام. (٢٢) في ط م: قضاء. (٢٣) من ط م، في الأصل وطع: وقع. (٢٤) في ط م: يفوت، في طع: لفوت. (٢٥) في النسخ الثلاث: يدوم. (٢٦) ساقطة من النسخ الثلاث. (٢٧) في النسخ الثلاث: يبذل. (٢٨) في ط م: لا اختيار. (٢٩) من ط م وطع. (٣٠) في ط م: سؤال.

[على^(١)] غير قصد منهم. ثم فيه الدليل على أن العبد قد يُسأل عن زلة لم يتعمدها، ولم يقصدها لأنهم سألوا التوبة مُجَمَّلاً. ولو كان سبق منهم شيء عليموا به، وعرفوه، لذكروا، فدل سؤالهم التوبة مُجَمَّلاً، على أن العبد مسؤول عن زلات لم يتعمدها.

الآية ١٢٩

وقوله تعالى: ﴿رَبَّنَا وَابْعَثْ فِيهِمْ رَسُولًا مِنْهُمْ﴾ [يختصم وجوهاً: يختصم] ﴿رَسُولًا مِنْهُمْ﴾ من المسلمين لأنه أخبر أن هذه لا ينال الظالم. ويختصم ﴿رَسُولًا مِنْهُمْ﴾^(٢) من جنسهم من البشر [لأنه أقرب^(٣)] إلى المعرفة والصدق بمن كان من غير جنسهم كقولهم تعالى: ﴿وَلَوْ جَعَلْنَاهُ مَلَكًا لَجَعَلْنَاهُ رَجُلًا﴾ الآية^(٤) [الأنعام: ٩]. ويختصم ﴿رَسُولًا مِنْهُمْ﴾ أي من قومهم^(٥) ومن جنسهم ولسانهم لا من غيرهم ولا بغير لسانهم كقولهم: ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ﴾ [التوبة: ١٢٨]. [والله أعلم^(٦)].

وقوله: ﴿يَتْلُوا عَلَيْكُمْ آيَاتِكَ﴾ قيل: الآيات هي الحجج. وقيل: الآيات هي الدين. ويختصم: يدعوهم إلى توحيدك، والله أعلم.

وقوله: ﴿وَيَمْلِكُهُمُ الْكِتَابُ﴾ يعني القرآن: ما أمرهم به، ونهاهم عنه ونحو ذلك^(٧). ﴿وَالْحِكْمَةُ﴾ قيل: الفقه؛ يقول: ﴿وَيَمْلِكُهُمُ الْكِتَابُ﴾ وما فيه من الفقه. وقيل: ﴿وَالْحِكْمَةُ﴾: ما فيه من الأحكام من الحلال والحرام. [وقيل: ﴿وَالْحِكْمَةُ﴾ هي السنة هنا^(٨)]. وقيل: ﴿وَالْحِكْمَةُ﴾: هي الإصابة. وبعض هذا قريب^(٩) من بعض، وبالله التوفيق.

وقال [الحسن^(١٠)]: (الحكمة، هي القرآن أعاد القول به، يعني تكراراً)^(١١). وقال ابن عباس: ﴿وَالْحِكْمَةُ﴾ (الحكمة: الفقه). وقوله: ﴿وَزَكَاةً﴾ قال ابن عباس: (ياخذ زكاة أموالهم؛ فذلك يزكيهم كقولهم: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَزَكِّيهِمْ بِهَا﴾) [التوبة: ١٠٣]. وقيل: يزكيهم إلى ما به زكاة أنفسهم. وقيل: يزكيهم بعمل الصالح.

فإن قال لنا قائل ممن ينتحل مذهب الإغترال: ليس الله ﷻ أضاف التزكية والهداية إلى رسوله، ولم يكن منه حقيقة فعل التزكية والهداية، ولا خلق ذلك منه؟ كيف لا قلتم أيضاً في ما أضاف ذلك إلى نفسه: أن ليس فيه منه خلق ولا حقيقة سوى الدعاء والبيان على ما لم يكن في إضافة ذلك إلى رسوله سوى الدعاء والبيان؟

قيل: كذلك على ما قلتم: إنه أضاف ذلك إلى رسوله بقوله: ﴿وَزَكِّيهِمْ﴾ [التوبة: ١٠٣] وبقوله: ﴿وَأَنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [الشورى: ٥٢] وقال^(١٢): ﴿وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾ [الرعد: ٧] غير أنه جعل إلى نفسه فضل هداية لم يجعل ذلك لرسوله ﷺ. وأثبت زيادة تزكية، لم يثبت ذلك لرسوله ﷺ كقولهم: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾ [الفصل: ٥٦] وكقولهم: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ وَرَحْمَتُهُ مَا زَكَا مِنْكَ مِنْ أَحَدٍ أَبَدًا وَلَكِنَّ اللَّهَ يُزَكِّي مَنْ يَشَاءُ﴾ [النور: ٢١]؛ فدل ذلك إضافة تلك الزيادة إلى نفسه على أن له [فضل فعل]^(١٣) ليس ذلك لرسوله، وهو خلق فعل الإهداء وفعل التزكية، وبالله التوفيق.

وبعد فإن الرسول لا يَحْتَمِلُ أن يملك قدرة فعل أحد يُقَدِّرُهُ عليه لو أرادَهُ بما أَقْدَرَهُمُ الله على الفعل حتى قَدَرُوا، فجاز أن يكون له عليه قُدْرَةٌ، و[في^(١٤)] تحقيقها جوازُ خَلْقِ ذلك له، [ومثله^(١٥)] في رسول الله ﷺ لا يُحْتَمَلُ، ولا قوة إلا بالله. وقوله: ﴿إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ أي لا شيء يُعْجِزُهُ. والعزيرُ بذاته. وكل شيء دونهُ غيرُ عزيزٍ ذليل. وقيل: العزيز: المنيع. وقيل: العزيز: المستقيم من أعدائه، والحكيم: هو المصيب في فعله، [والحكيم في أمره ونهيه^(١٦)]، والحكيم: هو الذي أحكم كل شيء وجعله^(١٧) دليلاً على وحدانيته.

(١) من ط م وطع. (٢) من ط م. (٣) من ط م، في الأصل وطع: لأن الأقرب. (٤) أدرج في طع تمة الآية بدل هذه الكلمة. (٥) من ط م وطع، في الأصل: قولهم. (٦) ساقطة من الأصل وط م. (٧) أدرج في ط م بعد هذه الكلمة: وقوله. (٨) من ط م. (٩) في طع: أقرب. (١٠) من ط م. (١١) من ط م، في الأصل وطع: تكرار. (١٢) في الأصل وطع: وكقولهم. في ط م: قوله. (١٣) من ط م. (١٤) من ط م، في الأصل: فضل فعل، في طع: فضلاً فعملًا. (١٥) من ط م. (١٦) من ط م. (١٧) من ط م وطع. (١٨) الواو ساقطة من النسخ الثلاث.

ثم ذكر بعض المفسرين علل المنايب؛ فقال: سُمِّيَت العرفات عرفات لما قيل له: عَرَفْتُ، [ومنى لما قيل له: تَمَنَّا^(١)]، ورمي الجمار لما استقبل إبراهيم^(٢) الشيطان فرمى: فهذه العلل لا تطمئن بها القلوب، وتنفر عنها الطباع. ألا ترى أنه ذُكِرَ في قصة آدم فعل ذلك جملة، فزال المعنى الذي ذُكِرَ [في] إبراهيم^(٣) ثم قد ذُكِرَ في الخبر أن الملائكة قالت لآدم: (حَجَّجْنَاهَا قَبْلَكَ بِالْفِي عام)، فثبت أنهم قد فعلوا هذا كله؟

ثم يمكن نصب الحكمة فيه من طريق الفعل^(٤)، وهو أن الحج قصدٌ لزيارة ذلك المكان، أمر^(٥) بمختلف الأفعال الواقع بها^(٦) الزيارة؛ كالصلاة: إنها الخضوع لعيبه؛ أمر فيها بإحضار الأفعال المختلفة من حال الخضوع. ثم المرة قد يخضع مرة بالقيام، ومرة بالركوع، ومرة بالسجود؛ أمر بإحضار مختلف الأفعال التي فيها الزورة^(٨)، غير أن الصلاة تخالف الحج [فلأن]^(٩) أفعالها فعل المعاشي أمر بإحضار حالة تذكُّره [الخضوع والوقوف لله]^(١٠) مفرقاً بين [تلك]^(١١) الحالة وحالة المعاشي، ولهذا تُقضى في كل مكان.

ثم أفعال الحج في ظاهرها إلى أفعال المعاشي وما إليه وقع القصد لا عينيها، غير أن فيه تكلف^(١٢) المعاشي، ولهذا ما لا يقضى^(١٣) في كل مكان.

الآية ١٣٠ وقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَرْغَبْ عَنْ يَلَّةٍ إِذْ رَمَى﴾ ثم اختلف في الملة: قيل: الملة [الدين]، وقيل: الملة: السنة^(١٤)، وقيل: [الملة]^(١٥) الإسلام، وكله واحد؛ و[قد]^(١٦) ذكرنا هذا في ما تقدم^(١٧).

وقوله: ﴿إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ﴾ بما يعمل من عمل السُّفُو. ويحتمل ﴿إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ﴾ [أي بنفسه]^(١٨) فكان انتصابه لإنزع حرف الخافض. وقيل: [سَفِهَ نَفْسَهُ]^(١٩) جهل نفسه، فيضعها في غير موضعها.

[وقوله]^(٢٠): ﴿وَلَقَدْ أَضَلَّتْهُمْ فِي الدُّنْيَا﴾ بالنبوة والرسالة والعصمة. ويحتمل ما جزأهم في الدنيا بشئ حسن، لم ينقص من جزائهم في الآخرة.

[وقوله]^(٢١): ﴿وَالَّذِينَ فِي الْآخِرَةِ كَانُوا مِنَ الصَّالِحِينَ﴾ في المنزلة والثواب. ويحتمل ﴿لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ﴾ أن يكون بشره في الدنيا أنه كان من الصالحين في الآخرة؛ فيكون في ذلك وعد له بصلاح الخاتمة كما وعد محمداً ﷺ مغفرة / ٢٠ - ١ / ما تقدم من الذنب وما تأخر. وفي ذلك أيضاً وعد بصلاح الخاتمة، والله أعلم، فأخبر بما كان بشره. ويجوز تفاضلهم في الآخرة على ما كانوا عليه.

الآية ١٣١ وقوله: ﴿إِذْ قَالَ لَهُ رَبُّهُ أَسْلِمَ قَالَ أَسْلَمْتُ لِرَبِّ الْغَلْبِينَ﴾ قيل: ﴿أَسْلِمَ﴾^(٢٢) أخلص: ويحتمل [أن يكون] أمراً بابتداء إسلام علي^(٢٣) ما ذكرنا^(٢٤) من تجدد في كل وقت يهتد^(٢٥)، ثم يحتمل أن يكون^(٢٦) وحياً أوحى إليه؛ أن قل: كذا، فقال بؤ، فإن كان وحياً فهو على أن يسلم نفسه لله، ويحتمل أن يكون إسلام القلب بتغاضي^(٢٧) الخلق بالإسلام. فإن كان على هذا فهو على الإسلام دون التوحيد^(٢٨)، ويحتمل [أن يكون]^(٢٩) إسلام خلقه كقوله: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ﴾ [الأعراف: ١٧٢] بالخلق^(٣٠). وعلى ذلك يخرج قوله لإبراهيم: ﴿وَأَذِّنْ فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ﴾ [الحج: ٢٧]، فدعاهم، فأجابوه في أصلاب آباؤهم إجابة الخلق وقت كونهم.

(١) من ط م، في الأصل: ومنا لنا قيل: ثمنه، في ط ع: ومنا لما قيل له: ثمنته. (٢) في النسخ الثلاث: لإبراهيم. (٣) من ط م و ط ع. (٤) في ط م و ط ع: العقل. (٥) في ط م: فأمر. (٦) من ط م، في الأصل و ط ع: به. (٧) من ط م، في الأصل و ط ع: مختلفة. (٨) من ط م، في الأصل: المرورة، في ط ع: الضرورة. (٩) من ط م. (١٠) في ط م: الخضوع والوقوف. (١١) من ط م و ط ع. (١٢) في الأصل: يتكلف. (١٣) من ط م و ط ع، في الأصل: يقتضى. (١٤) من ط م و ط ع، في الأصل: والدين السنة. (١٥) من ط م و ط ع. (١٦) من ط م و ط ع. (١٧) في تفسير الآية: ١٠٢. (١٨) من ط م و ط ع. (١٩) من ط م و ط ع. (٢٠) من ط م و ط ع. (٢١) من ط م و ط ع. (٢٢) من ط م و ط ع. (٢٣) في الأصل: أمر بالأمر بابتداء إسلام، في ط ع: أمر بالأمر بابتداء إسلامه. (٢٤) كان ذلك في تفسير الآية: ١٢٨. (٢٥) من ط م، في الأصل و ط ع: يهيم. (٢٦) سقطت العبارة: أن يكون من ط ع. (٢٧) من ط م، في الأصل و ط ع: يتقاضى. (٢٨) من ط ع، في الأصل: توحيد، في ط م: توحيد. (٢٩) من ط م. (٣٠) من ط م، في الأصل: بخلق، ساقطة من ط ع.

وقيل: يَحْتَمِلُ [أَنْ يَكُونَ أَمْرًا] ^(١) بِإِبْتِدَاءِ الْإِسْلَامِ كَقَوْلِهِ: ﴿فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ اللَّيْلُ رَأَى كَوْكَبًا﴾ [الأنعام: ٧٦] إِلَى آخِرِهِ، ثُمَّ قَالَ: ﴿إِنِّي وَجَّهْتُ وَجْهِيَ لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ حَنِيفًا﴾ [الأنعام: ٧٩] يَكُونُ جَوَابَ قَوْلِهِ: ﴿أَسْلِمْتُ﴾ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

الآية ١٣٢ وقوله تعالى: ﴿وَوَصَّي بِهَا﴾ يعني بالملَّة، [والملة] ^(٢) تَحْتَمِلُ مَا ذَكَرْنَا. [وقوله] ^(٣): ﴿وَوَصَّي بِهَا إِبْرَاهِيمَ بَنِيهِ وَيَعْقُوبَ بَنِيَّ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى لَكُمُ الدِّينَ﴾ وهو الإسلام، رَدًّا عَلَى قَوْلِ أُولَئِكَ الْكُفْرَةِ: (إِنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَ عَلَى دِينِهِمْ؛ لِأَنَّ الْيَهُودَ زَعَمَتْ أَنَّهُ كَانَ عَلَى دِينِهِمْ يَهُودِيًّا) وَقَالَتِ النَّصَارَى: (بَلْ كَانَ عَلَى النَّصْرَانِيَّةِ). وَعَلَى ذَلِكَ [كَانُوا لغيرِهِمْ يَقُولُونَ] ^(٤): ﴿كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى تَهْتَدُوا﴾ [البقرة: ١٣٥]. فَلَمَّا ادَّعَى كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْفَرِيقَيْنِ أَنَّهُ كَانَ عَلَى دِينِهِمْ أَكْثَبُهُمُ اللَّهُ ﷻ فِي قَوْلِهِمْ، وَرَدَّ عَلَيْهِمْ ذَلِكَ ^(٥)، فَقَالَ: [قُلْ] ^(٦) يَا مُحَمَّدُ: ﴿مَا كَانَ إِبْرَاهِيمُ يَهُودِيًّا وَلَا نَصْرَانِيًّا وَلَكِنْ كَانَ حَنِيفًا مُسْلِمًا﴾ [آل عمران: ٦٧]. فَعَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿اصْطَفَى لَكُمُ الدِّينَ فَلَا تَمُوتُوا إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾: أَخْبَرَ ﷻ أَنَّ دِينَهُ كَانَ دِينَ الْإِسْلَامِ، وَهُوَ الَّذِي اصْطَفَاهُ لَهُ، وَالَّذِينَ ^(٧) الَّذِي اخْتَارُوا هُمْ مِنَ الْيَهُودِيَّةِ وَالنَّصْرَانِيَّةِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَمْ لِلنَّاسِ مَآ تَنقُتِ﴾ [النجم: ٢٤] ﴿وَالْآخِرَةُ وَالْأُولَى﴾ [النجم: ٢٥]: أَي لَيْسَ لَهُ.

الآية ١٣٣ وقوله تعالى: ﴿أَمْ كُنْتُمْ شُهَدَاءَ﴾ يقول: أَكُنْتُمْ شُهَدَاءَ ﴿إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ الْمَوْتُ﴾ أَي مَا كُنْتُمْ شُهَدَاءَ حِينَ حَضَرَ يَعْقُوبَ الْمَوْتُ.

قيل: وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ ^(٨) أَنْ قَالُوا لِلنَّبِيِّ ﷺ أَلَسْتَ تَعْلَمُ أَنَّ يَعْقُوبَ يَوْمَ مَاتَ أَوْصَى بَنِيهِ بِدِينِ الْيَهُودِيَّةِ؟ فَانزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿أَمْ كُنْتُمْ شُهَدَاءَ﴾ أَي أَكُنْتُمْ شُهَدَاءَ وَصِيَّةِ يَعْقُوبَ بَنِيهِ؟ أَي لَمْ تَشْهَدُوا وَصِيَّتَهُ، فَكَيْفَ قُلْتُمْ ذَلِكَ؟.

ثُمَّ أَخْبَرَ ﷻ عَنْ وَصِيَّةِ يَعْقُوبَ بَنِيهِ، فَقَالَ: ﴿مَا تَتَّبِعُونَ مِنْ بَدْيٍ قَالُوا تَتَّبِعُوا إِلَهَكَ وَاللَّهُ مَا تَابَكَ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ إِلَهًِا وَاحِدًا وَنَحْنُ لَهُمْ مُسْلِمُونَ﴾ ^(٩) يعني مُخْلِصِينَ ^(١٠) بِالتَّوْحِيدِ وَبِجَمِيعِ الْكُتُبِ ^(١١) وَالرَّسْلِ، لَيْسَ كَالْيَهُودِ وَالنَّصَارَى يَوْمَنُونَ بِيَعِضٍ، وَيَكْفُرُونَ بِيَعِضٍ، ثُمَّ يَدْعُونَ [أَنْ ذَلِكَ] ^(١٢) دِينَ إِبْرَاهِيمَ وَدِينَ بَنِيهِ. ثُمَّ فِي الْآيَةِ دَلَالَةٌ رِسَالَةِ مُحَمَّدٍ ﷺ لِأَنَّهُ أَخْبَرَ عَنِ الْأَخْبَارِ الَّتِي قَالُوا مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ مِنْهُ ^(١٣) فِي كُتُبِهِمْ وَلَا سَمَاعٍ مِنْهُمْ وَلَا تَعْلَمُ؛ دَلَّ أَنَّهُ بِاللَّهِ عَلِيمٌ، وَعَنْهُ أَخْبَرَ.

الآية ١٣٤ [وقوله]: ﴿تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَلَكُمُ مَا كَسَبْتُمْ وَلَا تُنْشَرُونَ عَنْهَا كَانُوا يَمْكُونُ﴾ لَمَّا ^(١٤) ادَّعَرُوا أَنَّ إِبْرَاهِيمَ وَمَنْ ذَكَرَ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ كَانُوا عَلَى دِينِهِمْ، فَقَالَ عِنْدَ ذَلِكَ: ﴿وَلَا تُنْشَرُونَ﴾ أَنْتُمْ عَنْ دِينِهِمْ وَأَعْمَالِهِمْ ^(١٥)، وَلَا هُمْ يُسْأَلُونَ عَنْ دِينِكُمْ وَأَعْمَالِكُمْ، بَلْ كُلُّ يُسْأَلُ عَنْ دِينِهِ وَمَا يَعْمَلُ بِهِ ^(١٦).

الآية ١٣٥ [وقوله تعالى]: ﴿وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى تَهْتَدُوا قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ ^(١٧) [قد ذَكَرْنَا ^(١٨) مُتَضَمِّنًا فِيمَا تَقَدَّمَ] ^(١٩).

الآية ١٣٦ وقوله تعالى: ﴿قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْنَا﴾ الآية؛ فَالْآيَةُ تَنْقُضُ عَلَى مَنْ يَسْتَنِي فِي إِيمَانِهِ: لِأَنَّهُ أَمَرَهُمْ أَنْ يَقُولُوا قَوْلًا بَاطِلًا لَا ثَنِيَا فِيهِ، وَلَا شَكَّ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿فَإِنْ آمَنُوا بِبَشِيرٍ مَّا آمَنْتُمْ بِهِ﴾ [البقرة: ١٣٧]. ثُمَّ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ هَذَا رَدًّا عَلَى أُولَئِكَ الْكُفْرَةِ حِينَ فَرَّقُوا بَيْنَ الرِّسْلِ؛ آمَنُوا بِيَعِضِهِمْ، وَكَفَرُوا بِيَعِضٍ، وَكَذَلِكَ آمَنُوا بِيَعِضِ الْكُتُبِ، وَكَفَرُوا بِبَعْضِهَا، فَأَمَرَ اللَّهُ ﷻ الْمُؤْمِنِينَ، وَدَعَاهُمْ إِلَى أَنْ يُؤْمِنُوا بِالرِّسْلِ كُلِّهِمْ وَالْكِتَابِ جَمِيعًا، لَا يَفَرِّقُونَ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْهُمْ كَمَا فَرَّقَ أُولَئِكَ الْكُفْرَةُ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ ابْتِدَاءُ تَعْلِيمِ الْإِيمَانِ مِنَ اللَّهِ ﷻ لَهُمْ ^(٢٠) بِمَا ذَكَرَ مِنَ الْجُمْلَةِ.

(١) من ط م. (٢) من ط م وطع. (٣) من ط م وطع. (٤) من ط م وطع. (٥) في ذلك. (٦) في ذلك. (٧) في ط م. (٨) سقطت العبارة: أَنْ يَكُونَ مِنْ ط م. (٩) أدرج قبلها في الأصل: الآية وقوله. (١٠) من ط م وطع. (١١) في الأصل: مختلفين. (١٢) من ط م وطع. (١٣) من ط م. (١٤) من ط م وطع. (١٥) من ط م وطع. (١٦) من ط م وطع. (١٧) من ط م وطع. (١٨) من ط م وطع. (١٩) من ط م وطع. (٢٠) من ط م وطع. (٢١) من ط م وطع. (٢٢) من ط م وطع. (٢٣) من ط م وطع. (٢٤) من ط م وطع. (٢٥) من ط م وطع. (٢٦) من ط م وطع. (٢٧) من ط م وطع. (٢٨) من ط م وطع. (٢٩) من ط م وطع. (٣٠) من ط م وطع. (٣١) من ط م وطع. (٣٢) من ط م وطع. (٣٣) من ط م وطع. (٣٤) من ط م وطع. (٣٥) من ط م وطع. (٣٦) من ط م وطع. (٣٧) من ط م وطع. (٣٨) من ط م وطع. (٣٩) من ط م وطع. (٤٠) من ط م وطع. (٤١) من ط م وطع. (٤٢) من ط م وطع. (٤٣) من ط م وطع. (٤٤) من ط م وطع. (٤٥) من ط م وطع. (٤٦) من ط م وطع. (٤٧) من ط م وطع. (٤٨) من ط م وطع. (٤٩) من ط م وطع. (٥٠) من ط م وطع. (٥١) من ط م وطع. (٥٢) من ط م وطع. (٥٣) من ط م وطع. (٥٤) من ط م وطع. (٥٥) من ط م وطع. (٥٦) من ط م وطع. (٥٧) من ط م وطع. (٥٨) من ط م وطع. (٥٩) من ط م وطع. (٦٠) من ط م وطع. (٦١) من ط م وطع. (٦٢) من ط م وطع. (٦٣) من ط م وطع. (٦٤) من ط م وطع. (٦٥) من ط م وطع. (٦٦) من ط م وطع. (٦٧) من ط م وطع. (٦٨) من ط م وطع. (٦٩) من ط م وطع. (٧٠) من ط م وطع. (٧١) من ط م وطع. (٧٢) من ط م وطع. (٧٣) من ط م وطع. (٧٤) من ط م وطع. (٧٥) من ط م وطع. (٧٦) من ط م وطع. (٧٧) من ط م وطع. (٧٨) من ط م وطع. (٧٩) من ط م وطع. (٨٠) من ط م وطع. (٨١) من ط م وطع. (٨٢) من ط م وطع. (٨٣) من ط م وطع. (٨٤) من ط م وطع. (٨٥) من ط م وطع. (٨٦) من ط م وطع. (٨٧) من ط م وطع. (٨٨) من ط م وطع. (٨٩) من ط م وطع. (٩٠) من ط م وطع. (٩١) من ط م وطع. (٩٢) من ط م وطع. (٩٣) من ط م وطع. (٩٤) من ط م وطع. (٩٥) من ط م وطع. (٩٦) من ط م وطع. (٩٧) من ط م وطع. (٩٨) من ط م وطع. (٩٩) من ط م وطع. (١٠٠) من ط م وطع.

ثم اخْتُلِفَ في الحَنِيفِ: قيل: الحَنِيفُ المسلم، وقيل: الحَنِيفُ^(١) الْحَجَّاجُ، وقيل: كُلُّ حَنِيفٍ ذُكِرَ بَعْدَهُ مُسْلِمٌ فَهُوَ الْحَجَّاجُ، وكلُّ حَنِيفٍ لَمْ يُذَكَّرْ بَعْدَهُ مُسْلِمٌ فَهُوَ مُسْلِمٌ، وقيل^(٢): الحَنِيفُ المائلُ إلى الحقِّ والإسلام.

الآية ١٣٧ وقوله تعالى: ﴿فَإِنْ آمَنُوا بِمِثْلِ مَا آمَنْتُمْ بِهِ﴾؛ رُوي عن ابن عباسٍ رضي الله عنهما [أنه]^(٣) قال: (لا تقرأ: ﴿فَإِنْ آمَنُوا بِمِثْلِ مَا آمَنْتُمْ بِهِ﴾ فَإِنَّ اللَّهَ لَيْسَ لَهُ مِثْلٌ، ولكن اقرأ: فَإِنْ آمَنُوا بِالَّذِي آمَنْتُمْ بِهِ [أو بِمَا آمَنْتُمْ بِهِ]^(٤)) وكذلك في حرف ابن مسعود رضي الله عنه فَإِنْ آمَنُوا بِمَا آمَنْتُمْ بِهِ^(٥) تصديقاً لذلك. وعلى ذلك قوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١] أَنْ الكاف زائدة، أي لَيْسَ مثله شيء، وهو في حرف ابن مسعود رضي الله عنه كذلك. ويَحْتَمِلُ ﴿آمَنُوا﴾ بلسانهم ﴿آمَنُوا بِمِثْلِ﴾ بلسانكم مِنَ الرسل والكتب جميعاً ﴿فَقَدْ أَهْتَدَوْا﴾^(٦).

[وقوله: ﴿فَالْمَأْمُورُ فِي شِقَاقٍ﴾]^(٨)؛ قيل: الشقاق هو الخلاف الذي فيه العداوة، والله أعلم.

وقوله: ﴿لَنَبْلُوَنَّكُمْ اللَّهُ﴾ هذا وعيدٌ مِنَ اللَّهِ تعالى لهم، وَوَعْدٌ، وَعَدَ نَبِيُّهُ بِالنَّصْرِ^(٩) لَهُ؛ لَأَنَّ أَوْلَئِكَ كَانُوا يَتَنَاصَرُونَ بِتَنَاصُرٍ بَعْضُهُمْ بِبَعْضٍ، فَوَعَدَ لَهُ تعالى بقتل بعضٍ وإجلاء آخرين إلى الشام وغيره.

الآية ١٣٨ وقوله: ﴿مِثْقَةَ اللَّهِ﴾ [قيل: دين الله، وقيل: فطرة الله]^(١٠)، كقولِهِ تعالى [﴿مِثْقَةَ اللَّهِ﴾]^(١١): «كُلُّ مَوْلُودٍ يُولَدُ عَلَى الْفِطْرَةِ [مسلم ٢٦٥٨]، وقيل: ﴿مِثْقَةَ اللَّهِ﴾ حُجَّةُ اللَّهِ الَّتِي أَقَامَهَا عَلَى أَوْلَئِكَ، وقيل: ﴿مِثْقَةَ اللَّهِ﴾ سُنَّةُ اللَّهِ. ثُمَّ يُرْجَعُ^(١٢) قوله: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ مِثْقَةً﴾ أي دِينًا وَسُنَّةً وَحُجَّةً تُدْرِكُ بِالْأَدْلَالِ الَّتِي نَصَبَهَا^(١٣)، وَأَقَامَهَا فِيهِ، لَيْسَ كَدِينِ أَوْلَئِكَ الَّذِينَ اسَّسُوا عَلَى الْحَيَرَةِ وَالْعَقْلَةِ بِلا حُجَّةٍ وَلَا دَلِيلٍ.

وقيل: إِنَّ النَّصَارَى كَانُوا يَضَعُونَ^(١٤) أَوْلَادَهُمْ فِي مَاءٍ لِيُظْهَرُوا لَهُمْ^(١٥) بِذَلِكَ، فَقَالَ اللَّهُ تعالى ﴿مِثْقَةَ اللَّهِ﴾ يَعْنِي: الْإِسْلَامُ هُوَ الَّذِي يُظْهَرُهُمْ لَا الْمَاءَ.

وقوله: ﴿وَمَنْ لَكُمْ عَيْدُونَ﴾، قيل: ﴿عَيْدُونَ﴾^(١٦) مَوْحِدُونَ، وقيل: ﴿عَيْدُونَ﴾^(١٧) مُسْلِمُونَ، [وقيل: ﴿عَيْدُونَ﴾ مَخْلُصُونَ]^(١٨)، وَيَحْتَمِلُ: نَحْنُ عَيْدُهُ.

الآية ١٣٩ وقوله: ﴿قُلْ أَتَحَاجُّونَنَا فِي اللَّهِ﴾؛ رُوي عن ابن عباسٍ رضي الله عنهما أَنَّهُ قَالَ: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى نَحْنُ أَبْنَاءُ اللَّهِ وَأَحِبُّونُهُ﴾ [المائدة: ١٨] وَنَحْنُ أَوْلَى بِاللَّهِ مِنْكُمْ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ فِي ذَلِكَ: ﴿قُلْ أَتَحَاجُّونَنَا فِي اللَّهِ﴾؛ وقيل: ﴿فِي اللَّهِ﴾ يَعْنِي فِي دِينِ اللَّهِ^(١٩)، أَيِ اتَّحَاجُّونَ، وَتَخَاصُّمُونَ فِي دِينِ اللَّهِ؟.

وقوله: ﴿وَهُوَ رَبُّنَا وَرَبُّكُمْ﴾ أَيِ اتَّحَاجُّونَ فِي اللَّهِ مَعَ عِلْمِكُمْ^(٢٠) وإقراركم أَنَّهُ رَبُّنَا وَرَبُّكُمْ بقوله: ﴿وَلَكِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾ [الزخرف: ٨٧].

وقوله: ﴿وَلَكَّا أَغْتَلْنَا وَلَكُمُ أَغْتَلَكُمُ﴾ قيل: لَنَا دِينُنَا وَلَكُمْ دِينُكُمْ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينٌ﴾ [الكافرون: ٦]. وَيَحْتَمِلُ ﴿وَلَكَّا أَغْتَلْنَا﴾ لَا تُسَالُونَ أَشْئًا عَنْهَا، ﴿وَلَكُمْ أَغْتَلَكُمُ﴾ وَلَا تُسَالُ نَحْنُ عَنْ أَعْمَالِكُمْ، كَقَوْلِهِ: ﴿وَلَا تُسْأَلُونَ عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [البقرة: ١٣٤ و١٤١].

[وقوله]^(٢١): ﴿وَمَنْ لَكُمْ عُظْمُونَ﴾ [أي]^(٢٢) دِينًا وَعَمَلًا، لَا نَشْرُكُ فِيهِ غَيْرَهُ.

(١) من ط م وطع، في الأصل: المسلم. (٢) من ط م، في الأصل وطع: وقال. (٣) في الأصل: عنه، في ط ع: عنه أنه، في ط م: عنهما. (٤) ساقطة من ط ع. (٥) من ط ع، في الأصل وطع: بمثل، انظر المحاسب ١١٣/١ وتفسير الطبري ١١٤/٣. (٦) ساقطة من ط ع. (٧) وأدرج بعد هذه الكلمة في الأصل وطع ما ذكرنا في نهاية تفسير الآية ﴿وَلَكَّا أَغْتَلْنَا﴾ انظر ذلك؛ وأدرج بعد هذه الكلمة في ط م أيضاً العبارة التالية: وَيَحْتَمِلُ ﴿بِمِثْلِ مَا آمَنْتُمْ بِهِ﴾ أي بلسان غير لسانهم ﴿فَقَدْ أَهْتَدَوْا﴾. (٨) ساقطة من ط ع. (٩) من ط ع، في الأصل وط م: بالصبر. (١٠) في ط ع: قيل: ﴿مِثْقَةَ اللَّهِ﴾ دين الله، وقيل: ﴿مِثْقَةَ اللَّهِ﴾ فطرة الله. (١١) ساقطة من النسخ الثلاث. (١٢) من ط م، في الأصل وطع: يرجع. (١٣) من ط م، في الأصل وطع: يصيها. (١٤) في النسخ الثلاث: يصبغون. (١٥) في الأصل وطع: ليظهرهم، في ط م: ليظروهم. (١٦) من ط ع. (١٧) من ط ع. (١٨) من ط ع، في الأصل وط م: مخلصون. (١٩) من ط م وطع. (٢٠) في الأصل: عملكم، وهو سهو الناسخ. (٢١) من ط ع. (٢٢) من ط ع.

الآية ١٤٠ وقوله: ﴿أَمْ تَقُولُونَ﴾؛ قيل: بل تقولون، وقيل: على الاستفهام في الظاهر: أتقولون؟ لكنه على الرد والإنكار عليهم؛ وذلك أن اليهود قالوا: إن إبراهيم وبنوه كانوا هوداً أو نصارى. وقال^(١) الله تعالى: قل يا محمد: أنتم أعلم بدينهم أم الله، مع إقراركم أنه ربكم، لا يخفى عليه شيء في الأرض ولا في السماء؟ ومعنى الاستفهام هو تقرير ما قالوه كالرد عليهم والإنكار.

[وقوله^(٢)]: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ كَتَرَ شَهَادَةً عِنْدَ رَبِّكَ﴾؛ قيل: الشهادة التي [عنده: علمهم أنهم كانوا مسلمين، ولم يكونوا على دينهم، وقيل: الشهادة التي]^(٣) عندهم بالإسلام أنه دين الله، وأنه حق، وقيل: الشهادة التي كانت عندهم محمد ﷺ في كتابهم، وأخذ عليهم المواثيق والعهود بقوله: ﴿لَتَبَيِّنَنَّ لِلنَّاسِ لَوْلَا تَكْفُرُهُمْ﴾ [آل عمران: ١٨٧] فكتموه، وكذبوه، وقيل: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ كَتَرَ شَهَادَةً عِنْدَ رَبِّكَ﴾ في قول اليهود لإبراهيم ﷺ وما ذكروا من الأنبياء كانوا هوداً أو نصارى، فيقول الله ﷻ لا تكتموا الشهادة إن كان عندكم علم بذلك^(٤) / ٢٠ - ب/ وقد علم الله أنكم^(٥) كاذبون، وقيل: الأسباط بنو يعقوب سُموا أسباطاً لأنه ولد لكل رجل منهم أمة.

وقوله: ﴿وَمَا اللَّهُ بِغَفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ خرج على الوعيد؛ أي لا تحسبوا أنه غافل عما تعملون. ويجوز أن يكون لم ينشئهم على غفلة مما يعملون، بل على علم بما يعملون؛ خلقهم ليعلم أن ليس له في شيء من عمل الخلق له حاجة ليخلقهم على رجاء النفع له، ولا قوة إلا بالله، خلقهم، وهو يعلم بأنهم^(٦) يعصونه^(٧).

وقوله: ﴿ذَلِكَ أَمْرٌ قَدْ خَلَتْ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَلَكُمْ مَا كَسَبْتُمْ﴾ الآية، قد ذكرنا هذا فيما مر^(٨).

الآية ١٤١ وقوله تعالى: ﴿سَيَقُولُ الشُّعْبَاءُ مِنَ النَّاسِ﴾ هذا، والله أعلم، وعد، كان وعده ﷺ نبيه ﷺ أنه يحوله إلى الكعبة من بيت المقدس، وإخبار عما يقول له اليهود قبل أن يحول، وقبل أن يقولوا له شيئاً! ألا ترى إلى قوله: ﴿قَدْ رَأَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ﴾ [البقرة: ١٤٤] أنه لو لم يكن فيها وعد بتحويل القبلة من بيت المقدس إلى الكعبة لكان تقليب وجهه إلى السماء بذلك تخيير منه وحكم^(٩) عليه، وليس لأحد على الله التخيير والحكم^(١٠) في الأحكام والشرائع ولا في غيرها؟ فدل أنه على الوعيد ما فعل، والله أعلم.

ثم فيه إثبات رسالة محمد ﷺ حين كان أخبره على ما أخبر من التحويل إلى الكعبة؛ وذلك لأنهم^(١١) يزعمون نسخ الشرائع والأحكام أنه^(١٢) كالبداء والرجوع عنها؛ وذلك فعل من يجهل عواقب الأمور: كبان بنى بناء، ثم نقضه لجهل منه به، لكن ذلك منهم جهل بمعرفة النسخ وقدره. ولو عرفوا ما النسخ ما نقضوا الشرائع والأحكام.

وأما النسخ عندنا فهو بيان منتهى الحكم إلى وقت ليس فيه [بداء ولا نقض]^(١٣) لما مضى، بل تجديد حكم في وقت بعد انقضاء حكم على بقاء الأولى لوقت كونه، ليس على ما فهمت اليهود من البداء والنقض لما مضى كالبناء الذي وضعوا، وبالله التوفيق.

وإن كانت الآية في غير اليهود من أهل مكة، على ما يقول بعض أهل التفسير، فقالوا: لما رجع محمد إلى قبلتنا من القبلة الأولى رجع^(١٤) إلى ديننا، فقال^(١٥) الله ﷻ: ﴿قُلْ لِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ﴾^(١٦): ﴿قُلْ﴾ يا محمد ﴿قُلْ لِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ﴾ والامكنة كلها والنواحي؛ يأمر بالتوجه إلى أي ناحية شاء شرقاً وغرباً. فالطاعة له في الإتيان لأمره والقبول لدعائه^(١٧) لا للتوجه نحو المشرق أو نحو المغرب ليهوى هوى وتَمَنَّى تَمَنَّى؛ لأن اليهود جعلوا قبلتهم المغرب اتباعاً

(١) في ط م وطع: قال. (٢) من ط م وطع. (٣) من ط م. (٤) من ط م وطع، في الأصل: ذلك. (٥) من ط م، في الأصل وطع: أنهم. (٦) في ط م: أنهم. (٧) انتهت في هذه الآية المقابلة على ط م بانتهائه وتحولت إلى م. انظر ما ذكرته في عملي في المقدمة، أدرج في م وطع تنمة الآية. (٨) في م وطع: تقدم، وكان ذلك في تفسير الآية (١٣٤). (٩) في النسخ الثلاث: وتحكم عليه. (١٠) في النسخ الثلاث: والتحكم عليه. (١١) في النسخ الثلاث: أنهم لا. (١٢) في النسخ الثلاث: لأنه. (١٣) في ط م: بده ولا نقض. (١٤) في النسخ الثلاث: يرجع. (١٥) من طع، في الأصل وم: قال. (١٦) من طع. (١٧) في الأصل: لدعاء.

لَهُرَاهُمْ لَا اتِّبَاعاً لِأَمْرِ أَمْرُوا بِهِ. وكذلك النصارى اتَّخَذُوا الْمَشْرِقَ قِبْلَةً لِيَهْرَى أَنْفُسِهِمْ، فَأَخْبَرَ اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ^(١) أَنَّهُمْ يَأْتِمِرُونَ بِاللَّهِ، حِينَئِذٍ أَمْرُوا تَوَجَّهُوا نَحْوَهُ.

وقوله: ﴿يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ هذا على المعتزلة لأنه أخبر^(٢) أنه ﴿يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾، ولا جائز أن يهدي، وهو لا يهدي، وهم يقولون: شاء أن يهدي ولكن لم يهتدوا. قوله: ﴿مَنْ يَشَاءُ﴾ على أن مشيئة الهداية ليست للكل على ما قالت المعتزلة: إن هدايته بيان؛ وذلك للجميع.

وفيه دليل نسخ السُّنة بالكتاب؛ لأنَّ القِبْلَةَ إلى بيت المقدس لم تكن مذكورة في الكتاب، بل عملوا على سُنَّةِ الْأَوَّلِينَ الْمَاضِينَ. وهذا على الشافعي؛ لأنه لا يرى نسخ السُّنة بالكتاب إلا بعد عمل رسول الله ﷺ فإذا عمل به صار سُنَّةً، فهو نسخ السُّنة بالسُّنة، لا نسخ بالكتاب. فهذا منه قبيح فاحش، وفيه نبذ الكتاب ومجرؤه، وقد نُهِينَا عَنْهُ وَالْحَكَمَ عَلَى اللَّهِ ﷻ لأنه لم يجعل الكتاب من القَدَرِ ما يقع فيه الزجر على ما كان عليه آنفاً، لولا عِلْمُهُ ﷻ فنعوذ بالله من السَّرَفِ فِي الْقَوْلِ وَالزَّيْغِ عَنِ الْهَدْيِ، ولكن لم يَعْرِفْ ما النسخ، وما قَدَرَهُ، ولو عَلِمَ لما قال بمثله.

وهو عندنا ما ذكرنا من بيان مُنْتَهَى الْحَكَمِ إلى وقته، والله، جلَّ جلاله، نصب الأحكام والشرائع في كل وقت؛ بين ذلك مرَّةً بالكتاب وثارة على لسان المصطفى ﷺ وبالله التوفيق، ولما جعل له ﷻ أن يعمل به، نسخ الكتاب فيه تلك الشريعة، فذلك في غيره من الناس، والله أعلم.

الآية ١٤٣

وقوله: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾ وكذلك لا يَتَكَلَّمُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إلا على العطف على ما سبق من الخطاب، وهو، والله أعلم، معطوف على قوله: ﴿قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أُنْزِلَ إِلَا إِبْرَاهِيمَ﴾ الآية [البقرة: ١٣٦]؛ كأنه قال: كما وفَّقكم على الإيمان بما ذكر، وهداكم للإسلام، كذلك جعلكم ﴿أُمَّةً وَسَطًا﴾ يعني عدلاً ﴿لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ﴾.

ثم اختلف في قوله: ﴿عَلَى النَّاسِ﴾؛ قيل ﴿عَلَى﴾ بمعنى اللام، أي: للناس، وهذا جائز في اللغة سائغ كقوله: ﴿وَمَا ذُبِحَ عَلَى النَّصَبِ﴾ [المائدة: ٣]، أي للنصب؛ وقيل: ﴿عَلَى﴾ بمعنى على أن تشهدوا على الأمم للأنبياء على تبليغ الرسالة، ويشهد لهم الرسول بالعدالة. وفيه دليل قبول شهادة أهل الإسلام على أهل الكفر وردُّ شهادتهم علينا؛ لأنه لو قُبِلَتْ شهادتنا عليهم على التبليغ، ثم شهد أولئك بأنهم لم يُبَلِّغُوا لَكَانَ فِيهِ تَنَاقُضٌ. فدل أن شهادتنا تُقْبَلُ عليهم، ولا تُقْبَلُ شهادتهم علينا، والله أعلم.

وقوله: ﴿لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ﴾ الذين أبوا إجابة الرسل ﴿وَيَكُونَ الرُّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾ إن جحدتم الرسالة: وذلك قوله: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾ الآية؛ أضاف الله إليه جعلهم أُمَّةً وَسَطًا. ثبت أن الله في فعل ذلك فعلاً، به ذكر بينه، والله أعلم.

قوله: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾ فالوسط العدل؛ أخبر^(٣) أنه جعل هذه الأمة عدلاً؛ فالعدل هو المستحق للشهادة والقبول لها. ففيه [وجوه]:

الأول^(٤): الدلالة على جعل [إجماع هذه الأمة]^(٥) حُجَّةً، لأنه وصفها بالعدالة، وصيرها من أهل الشهادة، فإذا اجتمعوا على شيء، وشهدوا به لزم قبول ذلك، والحكم بما شهدوا، والشهادة فيه أنه من عند الله وقع لهم ذلك.

والثاني: قال: ﴿اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ﴾ [التوبة: ١١٩]؛ أخبر أن فيهم صدقة يلزم اتِّبَاعُهُمْ.

والثالث: ما قال ﷻ ﴿وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ تُولَوْنَهُ مَا قَوْلٌ﴾ [النساء: ١١٥]، ولا يجوز الوعيد في مثله إذا لم يكن ذلك، هو الحق عند الله.

(١) من طع، في الأصل وم: من المؤمنين. (٢) أدرج في طع بدلها العبارة التالية: الدلالة على حجة إجماع هذه الأمة وجعلت عنواناً. ساقطة من الأصل وم. (٣) من طع، في الأصل وم: هذه الإجماع.

والرابع: قوله: ﴿فَإِنْ نَزَعْتُمْ فِي عَنْهُ قُرْآنَهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ [النساء: ٥٩]؛ أمر الله عند التنازع بالرد إلى كتاب الله وإلى سنة رسوله ﷺ فدل أنه إذا لم يتنازع لم يجب الرد إلى ما ذكر، والله أعلم.

وقوله: ﴿لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ﴾ روي عن ابن عباس رضي الله عنه أنه قال: (يسأل الله تعالى يوم القيامة الأمم عن تبليغ الأنبياء رسالته إليهم، فيُنكرونها، ثم يأتي بهذه الأمة يشهدون عليهم بالتبليغ)، فذلك قوله: ﴿لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيداً﴾ يعني لهم بالعدالة والتزكية، والله أعلم.

قال الشيخ رحمه الله: (وفي قوله: ﴿لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ﴾ وجهان:

أحدهما: على الكفرة؛ وفي ذلك قبول شهادة المسلمين عليهم ورد شهادتهم عليهم لما تتناقض، فتزول منفعة الشهادة عليهم.

والثاني: من شهدوا^(١) رسول الله ﷺ [ممن]^(٢) شهوداً على من، يكون بعدهم؛ وفي ذلك دليل من تأخر الصحابة، رضوان الله تعالى عليهم أجمعين، عن الخلاف لهم: ﴿وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيداً﴾ إذا خالفتموه، وعصيتُموه.

وقوله: ﴿وَمَا جَعَلْنَا الْقِبْلَةَ الَّتِي كُنْتَ عَلَيْهَا إِلَّا لِنَعْلَمَ مَنْ يَتَّبِعِ الرَّسُولَ﴾؛ فهذا، والله أعلم، لما كانوا في المتابعة على قسمين: منهم من تبع هواه، ومنهم من تبع لما علم أنه الحق من عند الله [فامتحنهم الله]^(٣) ليتبين لهم، ويقع علم ذلك عندهم من المتبع له بهواه ومن المتبع له بالأمر والطاعة؟ وقيل أيضاً في قوله: ﴿لِنَعْلَمَ مَنْ يَتَّبِعِ الرَّسُولَ﴾؛ قيل: ليعلم ما قد علم / ٢١ - أ/ أنه يكون كائناً، وليعلم ما قد علم^(٤) أنه يوجد، وقيل: إنه يجوز أن يراد بالعلم المعلوم؛ ومعناه^(٥)، والله أعلم: إلا ليكون المتبع له والمنقلب على عقبيه.

ثم الأصل في هذا ونحوه من قوله: ﴿حَتَّى تَقَرَّ الْمَجْهَدِينَ بِنِكَاحٍ﴾ [محمد: ٣١]؛ أنا لا نصف الله تعالى بالعلم في الخلق: قال غير الحال [التي الخلق عليها؛ لأن وصفنا إياه بالعلم على]^(٦) غير الحال التي عليها الخلق يومئذ إلى وصفه بالجهل؛ لأنه لا يجوز أن يقال: يعلم من الساكن في حال السكون حركة أو السكون في حال الحركة، أو يعلم من الجالس قياماً أو القائم جلوساً. وكذلك لا يجوز أن يقال: يعلم من العدم موجوداً أو من الموجود معدوماً في حال وجوده لأنه وصف بعلم ما ليس [موجوداً]^(٧)، وهو محال، وبالله العصمة.

وقيل: إن كل علم يذكر على حدوث المعلوم يذكر بذكر الوقت للمحدث بفتح الدال: أي يستند علمه إلى المحدث بذكر الوقت: لأنه^(٨) لا يفهم بذكره قدم المعلوم في الأزلي. وإذا وصفنا الله بما هو حقيقة بلا ذكر الخلق، مع ذلك نصفه بالذي نصفه به في الأزلي لتعالیه عن التغير والزوال وعن الانتقال من حال إلى حال، ولا قوة إلا بالله.

وقوله: ﴿وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً﴾ يعني تحويل القبلة «لكبرية» ثقيلة على من كان أتباعه لهواه دون أمرٍ أمر به إلا على الذي يتبع أمر الله فيها، ويعتقد طاعته، فإنها ليست ثقيلة عليه^(٩) ولا كبيرة.

وقوله: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضَيِّعَ إِيمَانَكُمْ﴾ قال بعض أهل التفسير: إن قوماً صلوا إلى بيت المقدس، ثم ماتوا على ذلك، فلما حولت القبلة إلى الكعبة قالوا: ضاعت صلواتهم التي صلوا إليها إشفافاً عليهم. لكن هذا بعيد لا يحتمل لأن الذي اعتقد الإسلام من الصحابة رضي الله عنهم وعرف موقع أمر الله وأمر رسوله، لا يجوز أن يخطر ببالهم حتى يسألوا عن ذلك، بل كانوا أعلم بالله من أن يجحدوا^(١٠) عدو الله فيهم، ذلك، ولأنهم قوم ياتمرون بأمر الله وطاعته، ويموتون على التصديق، وعلموا أنهم مؤمنون. ثم يشكون في أحوالهم؟

لكن إذا كان ثم سؤال، فهو من اليهود الذين اعتقدوا بطلان التناسخ في الأحكام والشرائع، فكانوا يحتجون على

(١) في النسخ الثلاث: شهد. (٢) ساقطة من النسخ الثلاث. (٣) ساقطة من ط ع. (٤) في ط ع: علمه. (٥) في النسخ الثلاث: معناه. (٦) من ط ع و ط م، ساقطة من الأصل. (٧) ساقطة من النسخ الثلاث. (٨) في النسخ الثلاث: لأن. (٩) من ط ع و م، في الأصل: عليهم. (١٠) في النسخ الثلاث: يجد.

رسول الله ﷺ بأنه ينهى عن التفريق والاختلاف، ثم يدعوهم إلى ذلك، أو [من] ^(١) قوم من الكفرة آذوا رسول الله ﷺ وأفرطوا في التكذيب له والخلاف والمعاداة، فأرادوا الإسلام، فظنوا أن ما كان منهم من العصيان والتكذيب يمنع قبول الإسلام، فأنزل الله ﷻ ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضَيِّعَ إِيمَانَكُمْ﴾ لما كان منكم في حال الكفر، ألا تَرَى أن آخر الآية يدل عليه؟ وقوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ بِالْكَاسِ لَرِءُوفٌ رَحِيمٌ﴾؛ أخبر أنه رحيم يتجاوز عن تائب، أو [عن] ^(٢) قوم علموا أن لا تناسخ في الدين ولا اختلاف فيه، فظنوا أن نسخ الأحكام وتبديلها يوجب اختلافاً في الدين وتفرقاً فيه.

فنقول: إن الإيمان في الأصل بالذي لا يقع على اعتقاد الصلاة إلى جهة دون جهة، بل يقع على الإتيان. فالإيمان من الصحابة، رضوان الله تعالى عليهم أجمعين، الذين ماتوا على اعتقاد ^(٣) الإتيان، فهم مؤمنون باعتماد الإتيان إلى بيت المقدس، مؤمنون باعتماد الإتيان إلى الكعبة؛ فلا تفرق ولا اختلاف في الإيمان؛ إذ في الأصل به وقع الاعتقاد للإتيان، وبالله التوفيق.

ثم قوله: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضَيِّعَ إِيمَانَكُمْ﴾؛ تأويله: أي لا يضيع إيمانكم بالصلاة إلى بيت المقدس. ولو كان على الصلاة فهو لوجهين:

أحدهما: أنها إنما قامت بالإيمان، فهو سبب لها، وقد يذكر الشيء باسم سببه.

والثاني: أن اليهود عرفوه إيماناً، فورد الخطاب على ما عندهم معروف، كقوله: ﴿فَرَأَى إِلَهُ الْيَهُودِ﴾ [الصافات: ٩١]؛ لا أن كان ثم آلهة، لكن لما عندهم، وكذلك قوله: ﴿فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ﴾ [المؤمنون: ١٤]؛ لا أن كان ثم خالق سواه، ولكن لما عرفوا [أن] ^(٤) لكل صانع خالقاً، يخرج الخطاب على ما عرفواهم، فعلى ذلك الأول، والله أعلم.

الآية ١٤٤ وقوله تعالى: ﴿قَدْ رَأَى ثَقَلَبٌ وَجْهَكَ فِي السَّمَاوَاتِ فَلَوْلَيْسَكَ﴾ قد ذكرنا ^(٥) أنه يخرج على الوعد له.

وقوله: ﴿قِيلَ رَزَمْنَاهَا﴾ قال بعض المفسرين: إنه كان يقلب بصره إلى السماء لما كان يكره أن تكون قبلة اليهود. ولكن هذا بعيد؛ لأن مثل هذا لا يظن بأحد من المسلمين، فكيف برسول الله ﷺ؟ إلا أن يقال: كره كراهة الطبع والنفس، أما كراهة الاختيار فلا تحدث، ويقال: إنه كان حُبَّ إليه الصلاة، حتى لا يضرب عنها، وقد نهى عن الصلاة إلى بيت المقدس، ولم يؤمر بعد بالتوجه إلى غيرها، فكان ثقلب وجهه إلى السماء رجاء أن يؤمر بالتوجه إلى غيرها، أو يقال: ﴿قِيلَ رَزَمْنَاهَا﴾ لأنها كانت قبله الأنبياء من قبل، فلا شك أنه كان يرضاها؛ وهذا جائز في الكلام: يقول الرجل لآخر: أعطيك شيئاً ترضاه، وإن لم تظهر منه الكراهة في ذلك لا الرد.

وقوله: ﴿قَوْلٍ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ وقد ذكرنا القول في القبلة والاختلاف فيه [في] ^(٦) ما تقدم.

وقوله: ﴿وَالَّذِينَ الَّذِينَ أَوْفُوا الْكَيْتَبَ لَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ﴾؛ يحتمل قوله: ﴿أَنَّهُ الْحَقُّ﴾ وجهين:

[أحدهما] ^(٧): أي علموا أن تحويل القبلة من بيت المقدس إلى الكعبة [حق] ^(٨)، لكنهم يعاندون، ويتبعون هواهم.

[والثاني] ^(٩): أن علموا بما بين لهم في كتبهم أن محمداً ﷺ رسول، وأنه حق.

[وقوله: ﴿وَمَا اللَّهُ بِغَلِيٍّ غَمًّا يَعْمَلُونَ﴾] ^(١٠)؛ وهو على ما ذكرنا ^(١١) أنه على الوعيد والتهديد، والله أعلم.

الآية ١٤٥ وقوله تعالى: ﴿وَلَيْنَ آتَيْنَ الَّذِينَ أَوْفُوا الْكَيْتَبَ يَكْلَأُونَ مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ قَبْلَ الْآيَةِ﴾ ^(١٢) في قوم علم الله أنهم لا يؤمنون، ولا يتابعون محمداً ﷺ في قبلته: حين آتس من متابعتهم إياه، لأنها لو كانت في أهل الكتاب كلهم لكان لهم

(١) ساقطة من النسخ الثلاث، والصواب إثباتها. (٢) ساقطة من النسخ الثلاث. (٣) من طع وم، في الأصل: اعتقادهم. (٤) ساقطة من النسخ الثلاث. (٥) كان ذلك في تفسير الآية: ١٤٢. (٦) من طع، وكان الذكر في تفسير الآية: ١٤٢. (٧) من طع. (٨) من طع وم. (٩) من طع ع، في الأصل وم: يحتمل. (١٠) من طع، في الأصل وم: ﴿وَمَا اللَّهُ بِغَلِيٍّ غَمًّا﴾ (١١) كان ذلك في تفسير الآية: ٧٤. (١٢) أدرج في طع تنمة الآية بدل هذه الكلمة.

الإختجاج على رسول الله ﷺ^(١) ودعوى الكذب عليه؛ لأن من أهل الكتاب من قد آمن، فدل أنهم لم يفهموا من عموم اللفظ عموم المراد، ولكن فهموا من عموم اللفظ خصوصاً، وكان ظاهراً في أهل الإسلام وأهل الكفر جميعاً المعنى^(٢) الذي وصفنا لك، فظهر أنه لا يجوز أن يفهم من مخرج عموم اللفظ عموم المراد.

وفيه دلالة إثبات رسالة محمد ﷺ لأنه في موضع الإخبار بالإياس من الاتباع له، ولا يوصل إلى مثله إلا بالروحي عن الله ﷻ وفيه أن كثرة الآيات وعظمها في نفسها لا يُعجزُ المعاند عن اتباع هواه والإغتياد لما يُخالف هواه.

وقوله: ﴿وَمَا أَنْتَ بِتَلْعٍ مِّمَّنْ﴾ فيه الوعد له بالعصمة في حادث الوقت وما يتلوه، ويَحْتَمِلُ قوله: ﴿وَمَا أَنْتَ بِتَلْعٍ مِّمَّنْ﴾ أي ومالك أن تُتَابِعَهُمْ في القبلة، وهذا التأويل كأنه أقرب لما خرج آخر الآية على الوعيد له بقوله^(٣): ﴿وَلَكِنْ أَتَّبَعْتُ أَهْوَاءَهُمْ يَوْمَ تَدْرَأُ مَا جَاءَكَ مِنَ الْوَلِيمِ﴾ الآية^(٤)؛ وقد ذكرنا^(٥) أن العصمة لا تمنع النهي، ويَحْتَمِلُ أن يكون المراد من الخطاب^(٦) غيره.

الآية ١٤٦ وقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ آتَيْنَهُمُ الْكِتَابَ يَعْرِفُونَهُ كَمَا يَعْرِفُونَ آبَاءَهُمْ﴾ لأن الأولاد إنما تُعرف بالأعلام وأسباب تَنَقُّدُ. فعلى ذلك معرفة الرسل ﷺ إنما تكون بالدلائل والأعلام؛ وقد كانت تلك الدلائل والأسباب في رسول الله ظاهرة، لكنهم تعاندوا، وتناكروا، وكنتموا بعد معرفتهم به أنه الحق. دليله قوله^(٧): ﴿وَلَكِنْ قَرِيبًا مِّنْهُمْ لَيَكْتُمُونَ الْحَقَّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾. والكتمان أبداً إنما يكون بعد العلم بالشيء؛ لأن الجاهل بالشيء لا يوصف بالكتمان. وروى عن عبد الله بن سلام أنه قال: (أعرفه أكثر مما أعرف ولدي لأنني لا أدري ما أحدث النساء بعدي). وفيه الدلالة أن بعته^(٨) وصفت كانت غير مُعَيَّرَةٍ يومئذ، وإنما غُيِّرَتْ بعد؛ حين أخبر أنهم كنتموا ذلك. وقيل: ﴿لَيَكْتُمُونَ الْحَقَّ﴾^(٩)، لا يؤمنون، وهو على ما بيَّنا^(١٠) من نفي بذهاب نفعه. وجائز أن يكونوا عرفوه^(١١) بما وجدوه بنعتهم في كتبهم كما قال الله ﷻ ﴿الرَّسُولَ الَّذِي آتَيْنَاهُ الْكِتَابَ يَحْدِثُكُمْ﴾ الآية^(١٢) [الأعراف: ١٥٧].

الآية ١٤٧ وقوله تعالى: ﴿فَلَا تَكُونُوا مِنَ الْمُتَنَبِّينَ﴾ يَحْتَمِلُ أن يكون الخطاب له، والمراد غيره، ويَحْتَمِلُ هو، وإن كان يعلم أنه لا يمتري لما ذكر في غير موضع أن العصمة لا تمنع النهي عن الشيء.

الآية ١٤٨ وقوله تعالى: ﴿وَلِكُلٍّ رِجَاءٌ مِّنْهُم مَّا مَوْلَاهُ﴾ قيل^(١٣) فيه بوجوه: قيل: ﴿مَوْلَاهُ﴾ ومَحْوَلُهَا، وقيل: ٢١/ - ب/ ﴿هُوَ﴾ يعني المصلي هو مَوْلَاهُ، وقيل: ولئى: أقبل، وأدبر، هو مستقبلها. ويقال في قوله: لكل ملء من المسلمين قبلكم جعلت قِلَّتُهَا الكعبة.

وقوله: ﴿فَاسْتَبِقُوا الْعَزَابَ﴾ قيل فيه بوجوه: قيل بادروا الأمم السالفة بالخيرات والطاعات، وقيل: استبقوا هو اسم الإزواح، يقول: تبادر بعضكم بعضاً بالخيرات، ويَحْتَمِلُ: أي استبقوا في أمر القبلة والتوجه إليها غيركم من الكفرة، والله ورسوله أعلم.

وقوله: ﴿إِن مَّا تَكُونُوا بِأَنْ يَكُمُ اللَّهُ جِيعاً﴾؛ قيل: أين ما كنتم يقبض الله أرواحكم من البقاع البعيدة^(١٤) والامكنة الحصينة، وقيل: ﴿إِن مَّا تَكُونُوا﴾ أي في أي حال كنتم: عظماً ناخرة^(١٥) أو بالية أو رفاتاً يَجْمَعُكُمْ اللهُ، ويُخَيِّكُمْ، ولا يتعذر عليه ذلك، وهو كقوله: ﴿وَقَالُوا لَوْ كُنَّا عِلَاقًا زُرْقًا أَوْنَا لَنَبْعُوَنَّ خَلَقًا جَدِيدًا﴾ ﴿قُلْ كُونُوا حَبَاةً أَوْ حَيِّدًا﴾ ﴿أَوْ خَلَقًا مِّنَّا يَكْتُمُونَ فِي صُدُورِهِمْ فَيَسْأَلُونَ مَنْ يُمِيدُنَا فَمَنْ أَتَدْرِي فَعَلَكُمْ أَوْلَىٰ مِّنَّا فَيَنفَضُونَ إِلَيْكُمْ ذُرِّيَّتَهُمْ فَيَقُولُونَ مَنْ هُوَ قُلْ عَسَىٰ أَنْ يَكُونَ قَرِينًا﴾ [الإسراء: ٤٩ و ٥٠ و ٥١]؛ أخبر أن شدة الحال عندكم لا تتعذر عليه ولا تشتد من الإحياء والإماتة.

(١) ساقطة من طع. (٢) من طع، في الأصل وم: لمعنى. (٣) في النسخ الثلاث: بقوة. (٤) أدرج في طع تنمة الآية بدل هذه الكلمة. (٥) كان ذلك في تفسير الآية: ٢٠. (٦) من طع، في الأصل وم: من المراد الخطاب. (٧) من طع. (٨) في النسخ الثلاث: نعت. (٩) من طع، في الأصل وم: قيل. (١٠) كان ذلك في تفسير الآية: ٢٠. (١١) من طع وم، في الأصل: عرفوا. (١٢) أدرج في طع تنمة الآية بدل هذه الكلمة. (١٣) م طع وم، في الأصل: وقيل. (١٤) ساقطة من م. (١٥) في م: نخرة.

وقوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ مِنْ جَمْعِ مَا ذَكَرْنَا مِنَ الْأَشْيَاءِ الْمُتَفَرِّقَةِ وَإِحْيَاءِ الْعِظَامِ الْبَالِيَةِ.

الآية ١٤٩ وقوله تعالى: ﴿وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ قَوْلٌ وَنَهْيُكَ شَطْرُ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ ؛ يقول، والله أعلم: حيث ما كنت من المدائن والبلدان ﴿قَوْلٌ وَنَهْيُكَ شَطْرُ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾: شطره: تلقاءه ونحو وجهه. وهذا ما يبطل قول من يقول: إن المسجد الحرام قبلة لمن نأى عن البيت، وبعد، من أهل الآفاق حيث أمر نبيه ﷺ بالتوجه إلى شطر المسجد الحرام حيث ما كانت من البلدان. وبالله العصمة والتوفيق.

قال الشيخ، رحمه الله: (ذكر المسجد، ومعناه موضع^(١) منه؛ عرفت ذلك بالفحص من البقاع البعيدة والامكنة الخفية لا بالظاهر ولا ذكر وصل البيان به).

وقوله: ﴿وَإِنَّهُ لَلْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ﴾ ؛ قيل ﴿وَإِنَّهُ﴾ تحويل القبلة هو الحق ﴿مِنْ رَبِّكَ﴾، وقيل: ﴿وَإِنَّهُ﴾ يعني محمداً ﷺ هو الحق ﴿مِنْ رَبِّكَ﴾، ويحتمل ﴿وَإِنَّهُ﴾ يعني القرآن، هو الحق ﴿مِنْ رَبِّكَ﴾^(٢).
وقوله: ﴿وَمَا اللَّهُ بِتَبْلِي عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ قد ذكرنا هذا فيما تقدم^(٣).

الآية ١٥٠ وقوله تعالى: ﴿وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ﴾ على ما ذكرنا^(٤). وقوله: ﴿وَعَيْتُ مَا كُنْتُمْ قَوْلُوا وَيُؤْفَكُمْ شَطْرُ﴾ خاطب الكل، وأمرهم بالتوجه إليه حيث ما كانوا حتى لا يكون هو المخصوص به دونهم.

وقوله: ﴿إِنَّمَا يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ﴾ ؛ تأويل هذا الكلام، [والله أعلم]^(٥)، أنه لما اختار اليهود ناحية المغرب قبله والنصارى ناحية المشرق بهوائهم، أنزل الله ﷻ: ﴿يَلَّا الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾^(٦) [البقرة: ١٤٢]، وقال: ﴿فَأَيُّكُمْ تَوَلَّوْا فَمَنْ وَجَّهَ اللَّهُ﴾ [البقرة: ١١٥]؛ عذرهم وحججهم بما في كتبهم أنه يحولهم، وذلك معنى قوله: ﴿إِنَّمَا يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ﴾.

ثم اختلّف في قوله: ﴿إِنَّمَا يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾^(٧)؛ قيل: أراد بالناس أهل الكتاب، وأراد بالذين ظلموا غيرهم من الكفرة. وتأويله: لئلا يكون لأهل الكتاب حجة ولا الذين ظلموا، وقيل: ﴿إِنَّمَا يَكُونُ لِلنَّاسِ﴾ يعني أهل الكتاب ﴿عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ﴾، فيقولوا: ليس هذا الوصف في كتبهم: أنه يصلى إلى بيت المقدس وقتاً، ثم يتحول إلى الكعبة، ﴿إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾؛ يقول: إلا من ظلم منهم عليكم في الكلام بلا حجة [ولا دليل]^(٨)، [فيقولوا: ليس هذا الوصف]^(٩). ومثل هذا جائز في الكلام: يقول [رجل]^(١٠) لآخر: ليس لك عليّ حجة إلا أن تظلمني بلا حجة، وقال القراء: هذا كما يقول الرجل لآخر: الناس لك حامدون إلا المعتدي عليك. صواب في المعنى، خطأ في العربية، وذكر بيتاً يدل على الجواز:

ما بالمدينة دار غير واحدة دار الخليفة إلا دار مروان^(١١)

[بمعنى ولا دار مروان]^(١٢)، وقيل أيضاً: ﴿إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَاسْتَخْشَوْهُ﴾ على القطع من الأول والإبتداء بهذا: أي لا تخشوا الذين ظلموا في الضرر لكم، ولكن اخشوني في ترككم إياها، ويقال: لا تخشَوْهم بالقتال والعلبة؛ فذلك لهم من أمن من^(١٣) الأعداء. وعلى هذا يخرج قوله: ﴿وَلَا يُؤْتِي عَمَلِكُمْ﴾ يعني [لأمن من]^(١٤) الأعداء. أو أراد بالنعمة كل نعمة من الإسلام والنصر وغيره ﴿وَلَكُمْ تَهْنُوتٌ﴾ القيلة، وتهنئون الإرشاد والصواب.

(١) في النسخ الثلاث: موضعاً. (٢) ساقطة من ط ع. (٣) من ط ع، كان الذكر في تفسير الآية: ٧٤ والآية: ١٤٤. (٤) كان ذلك في تفسير الآية ١٤٩. (٥) من ط ع وط م، ساقطة من الأصل. (٦) من ط ع، في الأصل: ﴿يَلَّا الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾ في ط م: ﴿يَلَّا الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾. (٧) من ط ع وم، ساقطة من الأصل، وأدرج قبلها في ط ع: وقوله: ﴿إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ (٨) من ط ع وم. (٩) ساقطة من م، وأدرج بعدها في الأصل: ولا دليل. (١٠) ساقطة من النسخ الثلاث. (١١) نسب هذا البيت في: كتاب سيبويه إلى الفرزدق ٣٤٠/٢، والمقصود بالخليفة، مروان بن الحكم. (١٢) من ط ع وم. (١٣) في النسخ الثلاث: عن. (١٤) من ط ع، في الأصل م: لا من.

الآية ١٥١

وقوله تعالى: ﴿كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولًا﴾ كما حرف لا يصح ذكره إلا على تقدّم كلام؛ إذ هو حرف عطف ونسقي؛ وهو، والله أعلم، كما أرسلنا إليكم رسولاً، وأنعم عليكم بمعرفة وحدانيته وبمعرفة مُحاجّة الكفرة عليكم بإكرامه وإياكم بمحمد ﷺ كذلك يجب عليكم أن تذكروه، وتشكروا له. ويَحْتَمِلُ على التقديم والتأخير على ما قاله أهل التفسير؛ كأنه قال: فأذكروني كما أرسلنا فيكم رسولاً منكم، وذلك في القرآن كثير.

قال الفراء: (يَحْتَمِلُ) ﴿كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولًا فِيكُمْ﴾ أذكركم، فيكون فيه جوابه؛ لذلك جزم. وهذا كقول الرجل: كما أحسنت فأحين^(١). [وقوله: ﴿وَرَزَقْنَاكُمْ﴾] قال ابن عباس رضي الله عنه (ياخذ زكاة أموالكم، ففيه زكائكم) وقيل: ﴿وَرَزَقْنَاكُمْ﴾ يدعوكم إلى ما به زكاة أنفسكم وصلاحتها، وهو التوحيد، وقد ذكرنا هذا فيما تقدّم^(٢).

وقوله: ﴿رَبِّكُمْ أَلَيْسَ﴾ وهو القرآن ﴿وَالْحِكْمَةُ﴾: قيل فيه بوجوه: قيل: الحكمة: الفقه، وقيل: الحكمة: الحلال والحرام، وقيل: الحكمة: السنّة، وقيل: الحكمة: الوعظ، وقيل: الحكمة [هي الإصابة]^(٣)، ومنه سمي الحكيم حكيماً لأنه مُصَيَّب. وقال الحسن: (الكتاب والحكمة واحد، وهو على التكرار كقوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَكِّرُوا بِهِ﴾ [النمل: ١]، وهما واحد).

وقوله: ﴿وَمَعْلَمُكُمْ مَا لَمْ تَكُونُوا تَعْلَمُونَ﴾ من التوحيد والشرائع والمُحاجّة، وما أكرمهم بمحمد وما أنعم عليهم من أنواع النعم.

وقوله: ﴿رَسُولًا فِيكُمْ﴾ خاطب العرب، وذكرهم بما أنعم عليهم من بعث الرسول فيهم ومنهم، وإنزال^(٤) الكتاب بلسانهم، وهم كانوا يمتنون ذلك كقوله^(٥): ﴿أَوْ نَقُولُوا لَوْ أَنَّا أُنْزِلَ عَلَيْنَا الْكِتَابُ لَكُنَّا أَهْدَىٰ مِنْهُمْ﴾ [الأنعام: ١٥٧] فَمَرَّ عَلَيْهِمْ بذلك، وبه استوجبوا الفضيلة على غيرهم، [وكفى به]^(٦) فضلاً، وقوله: ﴿وَأَنسُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَعَلَّ بَأْسَهُمْ يُذِيرُ لِيَكُونُوا أَهْدَىٰ مِنْ أَهْدَىٰ الْأُمَمِ فَلَمَّا جَاءَهُمْ نَذِيرٌ﴾ [الآية]^(٧) [فاطر: ٤٢].

الآية ١٥٢

وقوله تعالى: ﴿فَاذْكُرُوا أَذْكُرْتُمْ﴾؛ قيل: ﴿فَاذْكُرُوا﴾ بالطاعة في الدنيا ﴿أَذْكُرْتُمْ﴾ في الآخرة بالتجاوز عن سيئاتكم، وقيل: ﴿فَاذْكُرُوا﴾ في الرخاء والسعة ﴿أَذْكُرْتُمْ﴾ في الضيق والشدة، وقيل: ﴿فَاذْكُرُوا﴾ في الخلوات ﴿أَذْكُرْتُمْ﴾ في مَلَأَ [من]^(٨) الناس، وأذكركم في مَلَأَ مِنَ الملائكة. ويَحْتَمِلُ بالشكر بما أنعمت عليكم ﴿أَذْكُرْتُمْ﴾ بالزيادة عليها، والله أعلم.

وقوله: ﴿وَأَنكُرُوا لِي وَلَا تَكْفُرُوا﴾: أي وجهوا شكر نعمتي إليّ، ولا تشكروا غيري، ويَحْتَمِلُ: ﴿وَأَنكُرُوا﴾ أي وجهوا العبادة إليّ، ولا تعبّدوا غيري، والله أعلم.

الآية ١٥٣

وقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالْمَلَكِ﴾ الآية^(٩): قد ذكرنا تأويل هذه الآية فيما تقدّم^(١٠).

الآية ١٥٤

وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَن يُقْتَلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمُوتَ بَلْ أَعْيَا﴾ قيل فيه بوجوه: قيل: إن العرب تُعْرِفُ الميت^(١١): من انقطع ذكره؛ إذا لم يبق له أحد يذكر به من نحو الولد وغيره، فيقولون عن^(١٢) هؤلاء: إن ذكرهم قد انقطع، فأخبر الله تعالى نبيّه ﷺ أنهم مذكورون في مَلَأَ مِنَ الملائكة.

وقال الحسن: (إن أرواح المؤمنين تُعْرَضُ على الجنان، وتُعْرَضُ أرواح الكفرة على النيران، فيكون لأرواح الشهداء

(١) انظر معاني القرآن للفراء ٩٢/١. (٢) كان ذلك في تفسير الآية: ١٢٩، من طع، وقد أدرجت هذه العبارة في الأصل وم بعد نهاية قول الحسن في قوله تعالى: ﴿رَبِّكُمْ أَلَيْسَ﴾ (٢) من م، في طع: الإصابة، في الأصل: هي الإضافة. (٣) من طع، في الأصل وم: وأنزل. (٤) من طع، في الأصل وم: كقولهم. (٥) في طع: كفى بهم، في الأصل وم: بهم. (٦) من م، وأدرجت تنمة الآية في طع بدلاً منها، ساقطة من الأصل. (٧) ساقطة من النسخ الثلاث. (٨) أدرج في طع تنمة الآية بدل هذه الكلمة. (٩) كان ذلك في تفسير الآية: ٤٥. (١٠) في النسخ الثلاث: الموتى. (١١) في النسخ الثلاث: عند.

فضلٌ لذة ما لا يكون لغيرهم من الأرواح، ويكون لأرواح آلِ فرعونَ فضلٌ ألمٌ بعرضها على النار ما لا يكون لغيرهم من الكفرة ذلك، فاستوجبوا اسمَ الحياة بفضل لذة ما يجدون من اللذة على غيرهم). أخبر ﷺ أن [أرواح الشهداء] ^(١) في الغيب تلتذذ مثل تلتذذهم على ما كانت عليه في الأجساد في دنياهم هذه.

وقيل: إن الشهيد حيٌّ عند ربِّه كما عُرِف في اللغة أن الشهيد، هو [الحاضر]. أخبر ﷺ أنهم حضورٌ عند ربِّهم، وإن غابوا عنكم ^(٢)، وقيل: إن الحياة والموت على ضروب: فمنها الحياة الطبيعية ^(٣) والحياة العرضية ^(٤) [والموت الطبيعي] ^(٥) والموت العرضي؛ فالحياة [العرضية، هي اللحظة، وهي] ^(٦) الحياة بالدين كقوله: ﴿أَوْ مَنْ كَانَ مَيِّتًا فَأَحْيَيْنَاهُ﴾ [الأنعام: ١٢٢] وكقوله: ٢٢ - أ / ﴿فِي الْحَيَاةِ﴾ [غافر: ٥١] بالعلم [والموت العرضي، هو الموت] ^(٧) بالجهل. والحياة [الطبيعية هي التي بها] ^(٨) قوام النفس، والموت الطبيعي هو الذي به فوات النفس، والشهادة [هي التي بها] ^(٩) اكتساب الحياة في الآخرة، سُمي به حيًّا، والله أعلم.

ويَحْتَمِلُ قوله ^(١٠) تعالى: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ يُقْتَلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمُوتَ﴾ [أي لا تقولوا ﴿أَمُوتَ﴾] ^(١١) لما ينفَرُ طبعكم عن الموت، ولكن قولوا ﴿بَلْ أَمَيَّةٌ﴾ لترغب أنفسكم في الجهاد؛ إذ هو يردُّ بحياة الدنيا والدين مع ما يَحْتَمِلُ أن يكون الله بفضله يجعل لهم ما كان لهم لو كانوا أحياء يعملون، فكانهم أحياء فيما جعلت لهم حياة الدنيا، والله أعلم.

الآية ١٥٥

وقوله تعالى: ﴿وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ بِشَيْءٍ مِنَ الْخَوْفِ وَالْجُوعِ﴾، وما ذَكَرَ فِيهِ تذكيرٌ من الله ﷻ الخلق ^(١٢) لئلا يجزعوا على ما يصيبهم من أنواع ما ذَكَرَ مِنَ المصائب؛ وفي كل نوع [من ذلك] ^(١٣) إضمارُ شيءٍ من نحو: شيءٍ مِنَ الخوفِ وشيءٍ مِنَ الجوع، والله أعلم؛ لأن الله ﷻ أخبر في غير آية ^(١٤) أنه خَلَقَهُمُ للموت والفناء، وأن ما أعطاهم مِنَ الدنيا والزينة فيها، كُلُّهُ للفناء والفوات، بقوله: ﴿خَلَقَ الْمَوْتَ وَالْحَيَاةَ لِيَبْلُوَكُمْ﴾ الآية ^(١٥) [الملك: ٢] وقوله ^(١٦): ﴿إِنَّا جَعَلْنَا مَا عَلَى الْأَرْضِ زِينَةً لَهَا﴾ [إلى قوله] ^(١٧): ﴿وَرِنَّا لَجَاعِلُونَ مَا عَلَيْهَا صَعِيدًا جُرُثًا﴾ [الكهف: ٧ و ٨]؛ أخبر أن الدنيا وزينتها للفناء، فمن عرف أن ذلك كُلُّهُ دون ما ذَكَرَ؟ يَعلَمُوا ^(١٨) أن ما أعطاهم مِنَ الحياة والصحة والسلامة لم يكن أعطاهم لحق ^(١٩) لهم، بل للإفضال والإحسان، وقد جعل ذلك لمدة لا للأبد، فكانها في غير تلك المدة لغيرهم لا لهم، فعرّفوا به مِنَّةَ لوقت، وحقَّه وقت الأخذ.

ثم يَحْتَمِلُ ما ذَكَرَ مِنَ الخوفِ وجهين: على جهة العبادة من نحو الأمر بمجاهدة العدو والقتال معه، ويَحْتَمِلُ لا على جهة العبادة. وكذلك ^(٢٠) الجوع يَحْتَمِلُ الجوع الذي فيه عبادة، وهو الصوم، ويَحْتَمِلُ ما يصيبهم مِنَ المجاعة في القحط ما أصاب أهل مكة سنين. وكذلك قوله: ﴿وَنَقُصِّ بِنِ الْأَمْثَلِ﴾ [يَحْتَمِلُ امتحانهم] ^(٢١) بأداء الزكاة والصدقة، ويَحْتَمِلُ الهلاك بسببه ^(٢٢). وكذلك ﴿وَالْأَنْفُسِ﴾ يَحْتَمِلُ الصرف على الوجهين اللذين ذَكَرْتُهُمَا. وكذلك ﴿وَالْشَّرِثِ﴾.

ثم لا يَحْتَمِلُ خصوصَ الإمتحانِ بما ذَكَرَ دونَ غيره، لأنهم كُلُّهم عبيده؛ له أن يمتحنهم أجمعين ^(٢٣) بجميع أنواع المحن. لكن الوجه فيه ما ذَكَرْنَا أنه لما عَرَفَهُمْ أن كل ذلك إنما خَلَقَ للفناء، فالبعض منه كذلك لِيَخِفَ ذلك عليهم، والله أعلم.

الآية ١٥٦

[وقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ إِذَا أَصَابَتْهُمُ مُصِيبَةٌ قَالُوا إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ﴾] ^(٢٤).

أمر نبيّه ﷺ أن يبشِّرَ الذين صَبَرُوا على المصائب التي امتحنتهم بها ﷻ ولم يجزعوا عليها و﴿قَالُوا إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ

(١) من طع، في الأصل وم: أرواحهم. (٢) ساقطة من طع. (٣) في النسخ الثلاث: الطبيعي. (٤) في النسخ الثلاث العرضي. (٥) من طع، ساقطة من الأصل وم. (٦) في النسخ الثلاث: العرضي هو اللحظة وهو. (٧) في النسخ الثلاث: إنه ميت. (٨) في النسخ الثلاث: الطبيعي هو الذي به. (٩) في النسخ الثلاث: هو الذي به. (١٠) من طع، في الأصل وم: وقوله. (١١) من طع. (١٢) في طع: للخلق. (١٣) في طع: ما ذكر من المصائب. (١٤) في النسخ الثلاث: أي. (١٥) أدرج في طع: تنمة الآية بدل هذه الكلمة. (١٦) في النسخ الثلاث: وقال. (١٧) في طع: تنمة الآية. (١٨) في النسخ الثلاث: وليعلموا. (١٩) في م: لخير. (٢٠) الواو ساقطة من الأصل. (٢١) من طع، في الأصل: يمتحنهم، في م: يَحْتَمِلُ. ﴿وَنَقُصِّ بِنِ الْأَمْثَلِ﴾ يمتحنهم. (٢٢) في النسخ الثلاث: بنفسها. (٢٣) في النسخ الثلاث: بأجمعهم. (٢٤) في النسخ الثلاث: ثم.

رَجُمُونَ^(١)؛ فيه الإقرار بوحداثيته ﷺ وبالبعث بعد الموت، وقيل: إن هذا الحرف خُصَّ به هذه الأمة دون غيرها من الأمم، لأنه لم يُذكر هذا الحرف عن الأمم السالفة. ألا ترى أن يعقوب عليه السلام على كثرة ما أصابه من المحن والمصائب والحزن على يوسف لم يُذكر هذا الحرف عنه، ولكن قال: ﴿يَتَأَسَّفُ عَلَى يُوسُفَ﴾ [يوسف: ٨٤]؟ ولو كان لهم هذا لظهر منهم على ما ظهر غيره، فدل أنه مخصوص بهذه الأمة، والله أعلم. ورؤي عني ابن عباس رضي الله عنهما [أنه] ^(٢) قال: «مَن استرجع [عند المصيبة] ^(٣) جَبَرَ اللهُ مصيبتَهُ، وأحسنَ عقابَهُ، وجعلَ لَهُ خَلْفًا صالحًا يَرْضَى بِهِ» [الطبراني في الكبير: ١٣٠٢٧].

ثم الصبر هو حبس النفس عن الجزع على ما يفوت؛ إذ هو كله لله ﷻ مُستعار^(٤) عند الخلق، والجزع على فوت ما لغيره مُحال؛ ألا ترى إلى قوله ﷻ ﴿لِكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَى مَا فَاتَكُمْ وَلَا تَفْرَحُوا بِمَا آتَاكُمْ﴾؟ [الحديد: ٢٣] نهانا أن نحزن على ما يفوت عنا؛ إذ هو، في الحقيقة، ليس لنا، وأن نفرح بما آتانا؛ إذ هو في الحقيقة لغيرنا. والله الموفق.

^(٥) [وقوله تعالى] ^(٥): ﴿يَتَّقُوا مِنَ الْخَوْفِ وَالْجُوعِ﴾: فهو على إضمار الشيء في كل حرف؛ إذ هو بحق العطف على ما تقدّم، فكأنه قال: ﴿يَتَّقُوا مِنَ الْخَوْفِ﴾ وبشيء من الجوع، ولا قوة إلا بالله.

ثم يتوجه إلى ما أخبر من البلوى إلى وجهين:

أحدهما: أن يتلوّ عباداً، فيها ما ذكر.

والثاني: أن يتلوّ بالذي ذكر لا على عبادة يُدفع إليها^(٦)، وذلك نحو أن يتلوّ بالجهاد، وفيه الخوف، أو يتلوّ بأنواع أوصاف تحلُّ به، فيخاف عند ذلك على نفسه، ﴿وَالْجُوعِ﴾ أن يتلوّ بالصيام الذي فيه ذلك، أو بقلّة الأتربة وغلاء الأسعار، ﴿وَتَقْصِرَ مِنَ الْأَمْوَالِ﴾ يكون في الجهاد والحجّ والزكاة والمؤمن المجعولة في الأموال، ويكون^(٧) في الخسران في التجارات وما يلحق أنواع المكاسب^(٨) من الحوائج، ﴿وَالْأَنْفُسِ﴾ يكون بالجهاد ومحاربة الأعداء، ويكون بأنواع الأمراض، ﴿وَالْتَمَرَّتِ﴾ ترجع إلى قلة الأنزال وقصور الأيدي عما به يُنال ومفارقة الأوطان للجهاد والحجّ ونحو ذلك ممّا فيه.

ثم الله ﷻ أخبر أنه يتلوهم بشيء مما ذكرنا لا بالكل؛ دلّ أنه ﷻ لم يقطع عليهم كلّ المخرج بل جعل لهم في كل نوع من ذلك مسلكاً، وإن كان في ذلك [نقص وضرر]^(٩). وجائز بلوغ ذلك تمام ما في كل نوع، لكنّه بلطفه قرّب إليهم، فيما خوفهم وجه الرجاء. وعلى ذلك جميع أفعال ذي المحن: إنها مقرونة بالخوف والرجاء، وكذلك في أنفسهم، ولا قوة إلا بالله.

ثم إن الله دلّهم على ما عليهم من الحق، فيما أخبر أنه يتلوهم به، بحرف البشارة والوعيد الجزيل الذي يسهُل / ٢٢ - ب/ بمثله البذل بمن لا حقّ له، فكيف ومن له [كلية ذلك]^(١٠)؟ فقال الله تعالى: ﴿وَبَشِّرِ الصَّابِرِينَ﴾. ثم وصف الصابرين، فقال: ﴿الَّذِينَ إِذَا أَصَابَتْهُمُ مُصِيبَةٌ قَالُوا إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَجُومُونَ﴾. هدى الله عبده إلى الإغتماد بحرف التوحيد عند المصيبة؛ إذ جُلّ التوحيد داخل في ذلك الحرف، وفيه التبرّي من أن يكون له في حكم الله أي^(١١) رأي، وبذل النفس له ليحكم فيها بما شاء.

وقوله: ﴿إِنَّا لِلَّهِ﴾ كأنه قال: ما لنا فيما ليس لنا حكم ولا تدبير، وأبدأ يكون الحكم في كلّ ملك لمن يملكه، وبمثل هذا يقدّر على كفّ الأنفس عن الجزع وحملها على ما تكره.

وقوله: ﴿وَلِنَا إِلَيْهِ رَجُومُونَ﴾ فكانه: إذ إليه مرجعنا، لا فرق أن نرجع إليه جملة أو بالتفريق، بل بالتفريق علينا الإبقاء،

(١) ساقطة من النسخ الثلاث. (٢) من طع. (٣) في النسخ الثلاث: مستعاد. (٤) من طع، وأدرج ما بعد هذين المعقوفين والمعقوفين المقابلين لهما من هنا إلى الصفحة التالية س ١٢ ... ولا قوة إلا بالله] ^(٥) في الأصل وم بعد العبارة: وقوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ مِنْ رَبِّهِمْ﴾ ... فهو على ما أخبر من كرمه فيما يعامل عبده ﷻ ولا قوة إلا بالله. ص ١١٠ س ٩ و س ١٠. (٥) ساقطة من طع. (٦) في النسخ الثلاث: إليه. (٧) من م وطع، في الأصل: فيكون. (٨) من طع، في الأصل وم: المكاتب. (٩) في النسخ الثلاث: نقصاً وضرراً. (١٠) في طع: كليته ذلك. (١١) في الأصل وم: أو رأى في طع: أدرأى.

وفضلُ القبولِ منا البعضَ دونَ الكلِّ. وفي ذلك تذكيرُ النفسِ عاقبتها ليكونَ كَمَنْ يُقَدِّمُ شيئاً مما به قوامُهُ إلى مكانٍ قرارِهِ، وقد انتهى الخبرُ بالبلوغِ، فمعلومٌ أنَّ ذلكَ أطيبُ لنفسِهِ وأسكنُ لقلْبِهِ مِنْ أَنْ يكونَ جميعُ ذلكَ معه، وباللهِ التوفيقُ.

وجملةُ ذلكَ أنَّ هذه الدنيا أنشئت لا لها^(١)، ولكن ليكتسبَ بها الآخرةُ، وجعلَ كلُّ شيءٍ منها زائلاً فانياً لئِنالَ به الدائمُ الباقي. فهذا لأنَّ حقَّ كُلِّ فيما يصيبُهُ أن يَرى الذي أنشئَ وماله؛ يسعى فيعلمُ أنه بلغَ في تجارته غايتها مِنَ الربحِ، وأنه باعَ الشيءَ الفانيَ بالباقي، مع ما كانَ كلُّ شيءٍ مِنَ الدنيا مؤوقاً^(٢) بآفاتِ الفناءِ والهلاكِ، [فأبدلَ المؤوقَ]^(٣) بالذي لا آفةَ فيه، فيجبُ في التدبيرِ ألا يُعدَّ ذا مصيبةٍ، بل هو أعلى السرورِ وأرفعُ الربحِ، لكنَّ البشرَ جُلَّ على طباعِ نافرةٍ عن كلِّ آلامٍ، جاهلٌ بالعواقبِ التي لعلها يرغبُ فيها كُلُّ أحدٍ، لا أن يفرَّ عنها. واللهُ المستعانُ.

فإنَّ قالَ قائلٌ: هذا الاسترجاعُ خصَّ به هذه الأمةَ إذ قالَ يعقوبُ: ﴿يَتَأَسَّى عَلَى يُوسُفَ﴾ الآية [يوسف: ٨٤]، واللهُ أعلمُ، إنَّ كانَ، فهو موضعُ التلقينِ^(٤) والتعليمِ: أن قولوا ذلكَ، لا لأنَّ^(٥) هذا المعنى مما يحتملُ أن يكونَ يعقوبُ لا يحققُهُ، بل حَقَّقَهُ بقولِهِ: ﴿فَصَبَّرْ جَمِيلٌ﴾ الآية^(٦) [يوسف: ٨٣] وقولِهِ: ﴿إِنَّمَا أَشْكُوا بَنِي وَحَزَنَةٍ﴾^(٧) [يوسف: ٨٦]، وهو مع ذلكَ قد كانَ بما أخبرَهُ يوسفُ وبما أوحى إليه أنه قد علِمَ أنه لم يَهْلِكْ بعدُ، ولم يوجدْ منه [الجَزَعُ]^(٨) إلى حينِ يرجعُ إليه مِنَ البعثِ بعدَ الموتِ. ولا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ^(٩).

الآية ١٥٧ وقولُهُ: ﴿وَأُوتِيكَ عَلَيْهِمْ صَلَواتٍ مِنْ رَبِّهِمْ﴾؛ قيلَ: الصلاةُ مِنَ اللَّهِ تَحْتَمِلُ^(١٠) وجوهاً: تَحْتَمِلُ^(١١) الرحمةَ والمغفرةَ، وتَحْتَمِلُ^(١٢) الصلاةُ مِنْهُ مِباحاتُ الملائكةِ جواباً لَهُمْ لِمَا ﴿قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا﴾ [البقرة: ٣٠] كيف قلَّتمْ هذا؟ وفيهِمْ مَنْ يقولُ كذا، وقيلَ: الصلاةُ مِنْهُ الثناءُ عليهم، [وأيُّ كرامةٍ تبلغُ كرامةَ ثناءِ اللَّهِ عليهم؟]^(١٣).

وقولُهُ: ﴿وَأُوتِيكَ هُمْ التَّهْنِيطُونَ﴾؛ شهدَ اللَّهُ ﷻ بالاهتداءِ لِمَنْ قَوَّضَ أمرَهُ إلى اللَّهِ، ويسلِّمُ لقضائِهِ^(١٤) وتقديرِهِ السابقِ، وهو كائنٌ لا محالةً، كقولِهِ: ﴿مَا آصَابَ مِنْ مُصِيبَةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي أَنْفُسِكُمْ إِلَّا فِي كِتَابٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ نَبْرَأَهَا﴾ [الحديد: ٢٢].

قالَ الشيخُ، رحمَهُ اللَّهُ: قولُهُ: ﴿وَلَتَبْلُؤَنَّكُمْ بِتَقْوَى مِنَ الْخَوْفِ﴾ يبلوهُمُ بالذي كانَ به عالماً ليكونَ به ما علَّمَهُ يكونَ بالامر والنهي بحقِّ المحنة، وهو كما يستخير^(١٥) عما هو به خبيرٌ، مع ما كانتِ المحنةُ في الشاهدِ لاستخراجِ الحَقِيقَاتِ بِكونِ الأمرِ والنهي [فاستعملتُ في الأمرِ والنهي]^(١٦)، وإنَّ كانَ لا يخفى عليه شيءٌ، بل هو كما قالَ: ﴿عَلِيمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ﴾ [الأنعام: ٧٣ و...]. ثم لَهْ جُعِلَ الغيبُ شاهداً، فجزَّتْ به المحنةُ ليعلمَ ما قد علَّمَهُ غائباً شاهداً؛ إذ هو موصوفٌ بذلك في الأزلي، وباللهِ التوفيقُ.

ثم كانَ العبدُ بجميعِ ما هو له مِنَ السَّعةِ والسلامةِ، فهو لله في الحقيقة، بفضلِهِ وكرَمِهِ يعاملُ عبيدَهُ معاملةً مَنْ ليسَ له ما كانَ يطلبُ مِنْهُ، وبأمرِهِ به، فقالَ: ﴿إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ﴾ الآية^(١٧) [التوبة: ١١١]، وقالَ: ﴿وَأَقْرَبُوا اللَّهَ قَرَمًا حَسَنًا﴾ الآية^(١٨) [المزمل: ٢٠] ليكونَ ذلكَ أطيبَ لأنفسِهِمْ وأرغبَ لَهُمْ في البذلِ لِمَا طلبَ مِنْهُم، وإنَّ كانَ له أخذُ ذلكَ مِنْهُم بلا شيءٍ يَعِدُهُمْ عليه. فعلى ذلكَ قالَ ﷻ: ﴿وَلَتَبْلُؤَنَّكُمْ﴾ بالذي ذكرَ؛ يَدُلُّهُمُ على أنَّ ذلكَ مِنْهُ ليعلمُوا أنه، فيما كانَ وَعَدَ الإِشْتِراءَ مِنْهُم، وطلبَ مِنْهُمُ البذلَ بجزيلِ العَوَاضِ لَهُم، فيخفُ ذلكَ عَلَيْهِم، وتَطْيِبُ^(١٩) به أنفسَهُم، وأن يكونَ

(١) من طع، في الأصل وم: لأنها. (٢) في الأصل وم: مارق باقات، في طع: ماوى باقات، الآفة: العامة أو عرضٌ مفسدٌ لما أصابه: إيفت الزرع كقيل: أصابته الآفة، فهو مؤوق ومثيف: اللسان. (٣) في الأصل: في إبدال الماوف، في م: فأبدل الماوى، في طع: فأبدل الماوى. (٤) من طع وم: في الأصل: التعلين. (٥) في النسخ الثلاث: أن. (٦) أدرج في طع تنمة الآية بدل هذه الكلمة. (٧) أدرج في طع تنمة الآية بعدها. (٨) ساقطة من النسخ الثلاث. (٩) هنا نهاية ما أشرنا إليه آنفاً في: الصفحة السابقة: س: ٩: ﴿[وقوله تعالى: (١٠) في النسخ الثلاث: يحتمل. (١١) في النسخ الثلاث: يحتمل. (١٢) في النسخ الثلاث: يحتمل. (١٣) من طع وم: ساقطة من الأصل. (١٤) من طع وم: في الأصل: قضاء. (١٥) من طع وم، في الأصل: يستخير. (١٦) من طع وم، ساقطة من الأصل. (١٧) أدرج في طع تنمة الآية بدل هذه الكلمة. (١٨) أدرج في طع تنمة الآية بدل هذه الكلمة. (١٩) من طع، في الأصل وم: ويطلب.

يذكرُ أولاً أنه يَنْتَلِيهِمْ بالذي ذكرَ لِيُطَيِّبُوا^(١) أنفسهم به، ولا يَتَكَلَّفُوا ذلك مِنْ قلوبِهِمْ، فَيَضْجُرُونَ عِنْدَ الْإِتِلَاءِ بذلك، وكذا خلافتُ للطَّيِّبِ إذا كَانَ عَنْ رِيَاضَتِهِ إِيَّاهُ وإِشْعَارِهِ بِهِ قَبْلَ النَّزُولِ، كَانَ ذلكَ أيسَرَ عَلَيْهِ مِنْ أَنْ يَأْتِيَهُ ذلكَ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَعْلَمْ بِهِ، مَعَ مَا كَانَ فِي ذلكَ خَطَرٌ فِي الْقُلُوبِ نِسْبَةً مِثْلِهِ إِلَى الْخَلْقِ والتَّشَاؤُمِ بِهِمْ. فَقَدَّمَ اللهُ فِي ذلكَ الْبَيَانِ لِيَعْلَمُوا أَنَّ ذلكَ بِالَّذِي جَرَى بِهِ الْوَعْدُ، وذلكَ كَقَوْلِهِ: ﴿مَا آتَابَ مِنْ مُصِيبَةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي أَنْفُسِكُمْ﴾ الآية [الحديد: ٢٢]، فَبَيَّنَ أَنَّ ذلكَ مَكْتُوبٌ عَلَيْهِمْ لِيُطَيِّبَ الْأَنْفُسَ، وَتَنْظِمِينَ الْقُلُوبَ عَلَيْهِ.

والأصلُ في هذا: أَنَّ جَمِيعَ مَا ذَكَرَ الْبَلَوَى بِهِ فِي التَّحْقِيقِ لَيْسَ بِحَقٍّ لِلْعَبْدِ، بَلْ هُوَ امْتِنَانٌ مِنَ اللهِ وَإِفْضَالٌ مِنْهُ، وَأَنَّهُ لَمْ يَنْشِئْهُ، وَلَا أَحْيَاهُ نَشْوَ الْأَبَدِيَّةِ وَلَا حَيَاةَ السَّرْمَدِيَّةِ. فَعَلَى ذلكَ [جَمِيعُ] ما أَنْعَمَ عَلَيْهِ، وَإِذَا سَكَنَ الْعَبْدُ عَلَى هَذَا الَّذِي جُلِبَ عَلَيْهِ أَمْرُ نَفْسِهِ وَمَا مَلَكَ عَلَيْهِ، سَهْلَ عَلَيْهِ ذَهَابُهُ، وَطَابَتْ بِهِ نَفْسُهُ، مَعَ مَا يَعْلَمُ أَنَّهُ أَنْعَمَ عَلَيْهِ بِوَقْتٍ، ثُمَّ هُوَ نِعْمَةٌ [لَهُ]^(٢) وَلِغَيْرِهِ، فَيَكُونُ الْمَأْخُودُ مِنْهُ فِي الْحَقِيقَةِ لِغَيْرِهِ، وَإِنْ كَانَ اللهُ ﷻ ذَكَرَهُ بِالْإِتِلَاءِ وَالْمَصَائِبِ، فَهُوَ عَلَى مَا أَخْبَرْتُ مِنْ كَرَمِهِ فِيمَا يَعْمَلُ عِبْدَهُ ﷻ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ.

ثُمَّ بَيَّنَّ اللهُ ﷻ مَا يُكْرِمُهُمْ، [إِذْ خَنِعُوا لِحُكْمِهِ]^(٣)، وَرَضُوا بِقَضَائِهِ^(٤)، مَعَ مَا دَلَّ عَلَيْهِ أَيْضاً بِقَوْلِهِ: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللهُ الْآيَةَ﴾ الآية^(٥) [الأحزاب: ٣٦]، فَقَالَ: ﴿أَوَلَيْكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ مِنْ رَبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ وَأَوَلَيْكَ هُمْ الْمُهْتَدُونَ﴾، وَقَالَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ: ﴿إِنَّمَا يُوَفَّى الصَّادِقِينَ أَجْرُهُمْ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ [الزمر: ١٠]، فَكَانَ مِنْ فَضْلِهِ أَنْ سَمَّى مَا وَعَدَهُمْ عَلَى الصَّبْرِ أَجْراً. وَمَعْلُومٌ، أَنَّ كَانَ ذلكَ حَقًّا. اللهُ عَلَيْهِمُ بِالسَّابِقِ مِنْ نَعِيمٍ مَعَ عِظَمِ مِثْنِهِ، لَكِنَّهُ سَمَّى مَا أَفْضَلَ بِهِ أَجْراً لَهُ، مَعَ مَا كَانَ الْعَبْدُ يَعْمَلُ لِنَفْسِهِ، وَلَا يَحْتَمِلُ أَنْ يَسْتَحِقَّ بِهِ الْأَجْرَ، لَوْلَا الْإِنْعَامُ مِنْهُ، جَلَّ ثَنَاؤُهُ.

ثُمَّ وَعَدَ لَهُ فِي حَالِ فَعْلِهِ بِخَصَالٍ ثَلَاثَةٍ:

أَحَدُهَا: أَنَّ عَلَيْهِ صَلَاتَهُ، وَصَلَاتُهُ تَحْتَمِلُ مِبَاهَاتَهُ [الْمَلَائِكَةُ بِهِ]^(٦) تَعْظِيماً لِمَا يَذَلُّ عَبْدُهُ لَهُ، وَخَضَعَ لِحُكْمِهِ عَلَيْهِ؛ وَهُوَ أَنْ قَالُوا: ﴿وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ﴾ الآية^(٧) [البقرة: ٣٠]، فَيُخْبِرُهُمْ أَنَّ هَذَا قَدْ سَبَّحَ حَضْرَةَ الْمَصِيبَةِ، وَخَضَعَ لِحُكْمِهِ بِالْإِسْتِرْجَاعِ. وَتَحْتَمِلُ مَغْفِرَتَهُ وَإِجَابَ الثَّوَابِ الْجَزِيلَ لَهُ بِقَوْلِهِ: ﴿وَلَكِنْ قُلْتُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَوْ مَثَرُ لَمَغْفِرَةٍ مِنَ اللَّهِ وَرَحْمَةٍ﴾ الآية^(٨) [آل عمران: ١٥٧]، وَقَوْلِهِ: ﴿يَرْزُقُونَ﴾ [فَرِحِينَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ] [آل عمران: ١٦٩ و ١٧٠]، وَقَوْلِهِ: ﴿هَلْ أَتَاكُمْ عَلَى عَذْرَىٰ تُحْجَرُ﴾ [الصف: ١٠] إِلَى مَا ذَكَرَ مِنَ الْأَفْضَالِ، وَاللَّهُ الْمَوْفُوقُ. وَتَحْتَمِلُ ثَنَاءَهُ وَذَكَرَهُمْ فِي إِخْبَارِ عِبَادِهِ كَقَوْلِهِ: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ يُقْتَلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمُوتَ﴾ الآية^(٩) [البقرة: ١٥٤]، وَقَوْلِهِ: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمُوتَ﴾ [الآية]^(١٠) [آل عمران: ١٦٩] مَعَ مَا يُرْجَى لَهُ مِنْ زِيَادَةِ الْهُدَى فِي الدُّنْيَا بِقَوْلِهِ: ﴿وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا﴾ الآية^(١١) [العنكبوت: ٦٩]، وَقَوْلِهِ^(١٢): ﴿وَالَّذِينَ اهْتَدَوْا زَادَهُمْ هُدًى﴾ [محمد: ١٧].

[وَالثَّانِيَةُ: الرَّحْمَةُ]^(١٣): قَدْ يُرْجَعُ [اسْتِرْجَاعُهُ رَحْمَةً، يُكْرِمُهُ بِهَا]^(١٤) وَتَحْتَمِلُ مَحَبَّةً^(١٥) يُلْقِيهَا فِي قُلُوبِ الْعِبَادِ حَتَّى يَحْبُوهُ^(١٦) بِهَا أَوْ خَلْفاً^(١٧) يُعْطِيهِ فِي الدُّنْيَا.

[وَالثَّلَاثَةُ: الْهَدَايَةُ]^(١٨): ثُمَّ شَهِدَ اللهُ لَهُمْ بِالْهَدَايَةِ؛ وَذلكَ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونُوا اهْتَدَوْا لِلدُّنْيَا وَلِمَا مَنَّ عَلَيْهِمْ فِي الْمَصِيبَةِ مِنَ التَّسْلِيمِ لِلَّهِ، وَيَحْتَمِلُ الْإِهْتِدَاءَ لَطَرِيقِ الْجَنَّةِ عَلَى مَا بَيَّنَّ أَنَّهُ وَعَدَ الشَّهَادَةَ بِقَوْلِهِ^(١٩): ﴿لَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ﴾ [الكهف: ٣٩]، وَقَوْلِهِ: ﴿وَمَنْ يُؤْمِنْ بِاللَّهِ يَهْدِ اللَّهُ قَلْبَهُ﴾ [التغابن: ١١] لِلْإِسْتِرْجَاعِ. وَقَدْ رُوِيَ عَنْ نَبِيِّ اللهِ أَنَّهُ قَالَ: «لَمْ يُغْطِ الْإِسْتِرْجَاعُ مَنْ كَانَ

(١) من طع، في الأصل وم: ليطيبوا. (٢) من م وطع، ساقطة من الأصل. (٣) ساقطة من النسخ الثلاث. (٤) من طع، في الأصل وم: خصوا الحكمة. (٥) في النسخ الثلاث: لقضائه. (٦) أدرج في طع تمة الآية بدل هذه الكلمة. (٧) في النسخ الثلاث: بالملائكة. (٨) أدرج في طع تمة الآية بدل هذه الكلمة. (٩) أدرج في طع تمة الآية بدل هذه الكلمة. (١٠) أدرج في طع تمة الآية بدل هذه الكلمة. (١١) من طع، ساقطة من الأصل وم. (١٢) أدرج في طع تمة الآية بدل هذه الكلمة. (١٣) في م: كقول، (١٤) في الأصل وم: رحمة، في طع: والثاني: الرحمة. (١٥) في النسخ الثلاث: رحمة هي التي أكرمت بذلك الاسترجاع. (١٦) في النسخ الثلاث: النعمة أو رحمة. (١٧) في النسخ الثلاث: يحبونه. (١٨) في النسخ الثلاث: خلف. (١٩) في طع: والثالث، ساقطة من الأصل وم. (٢٠) في النسخ الثلاث: و.

قَبْلَكُمْ، [عزاه زغلول في موسوعته إلى المسانيد ٢/ ٧٧٤]. فهو على ما بيّنا من القول بو. وأما حقّ التسليم فقد كان في توقيت وقت الصبر، ثم رُوي [عن^(١)] رسول الله ﷺ أنه قال: «الصبر عند الصدمة الأولى» [البخاري: ١٢٨٣].

وقد رُوي عن أنس رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «ما من مصيبة، وإن طال عهدها، فيجدد لها العبد بالاسترجاع إلا جدد له ثوابها كلها»^(٢) [استرجع] [بنحوه ابن ماجه: ١٦٠٠]؛ فلعل هذا لِمَن أحسن القبول وقت المصيبة، أو رجّع عما فرط منه، وتاب، والأول في غير ذلك، والله الموفق.

ثم في الآية وجوه من المعتبَر:

أحدها: ما يلزم العبد من المصائب وما يستوجبُه إذا وثى بما عليه.

والثاني: في ذلك بيان أن الصحة والأمن وحفظ المُقدَّر لأحد ليس بلازم في الحكمة، لكنها إنعام من الله، وله الابتلاء بأخذه؛ إذ لو كان عليه الأول لم يكن يلزمه الشكر في ذلك. والله الموفق.

والثالث: أن الله تعالى ذكر أنه بَلَا العباد بالذي ذكر.

ومعلوم أن ذلك يجري على أيدي العباد بو^(٣)، فأضاف ذلك إلى نفسه. ثبت أن له في ذلك تدبيراً حتى يبلوهم بو، والله أعلم. وفيه أن الله تعالى قال: ﴿وَيَبْلُوكُمْ﴾ [الأنبياء: ٣٥] بكذا، ولم يكن كأن يومئذ، ثم كان ذلك، وكذلك قوله: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تُدْعُوا إِلَى الْحِكْمَةِ وَلَمْ يَأْتِكُمْ﴾ الآية^(٤) [البقرة: ٢١٤]، ثم بلوا^(٥) بذلك ليُعَلِّمَ أن رسول الله ﷺ علم ذلك بالله. وتبين أيضاً أنه بموضع البشارة بما يعظم على الخلق، ويقتضي القرار^(٦) في الطبع لم يحتمل أن يجيزهم^(٧) بو لولا الأمر بو وطاعة الله في ذلك.

وأيضاً أنه ذكر الخوف، فيعلم أن الخوف من الخلق لا يوهن الإعتقاد؛ وكذلك قوله: ﴿إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَقْبَلَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [النساء: ١٠١]. فعلى ذلك الرجاء والطمع؛ وجملته أن أمر الدنيا مَحْمُولٌ كُلُّهُ على أسباب؛ لا أنها تُوجِبُ، ولكن الله تعالى أجرى أحكامه عليها، فيكون الخوف والرجاء في التحقيق من الله، تعالى أن يكون جعل ذلك سبباً، والله الموفق.

وأيضاً أن يُعَلِّمَ أن المصائب في الدنيا ليست كلها عقيب الأيام، بل الله تعالى الابتلاء بالحسنات والسيئات، [لا تدُلُّ أيضاً]^(٨) على وَهْنِ الإعتقاد^(٩) ولا زلة^(١٠) بَلَا بها. وعلى ذلك أمر الأنبياء والرسل ﷺ ولكن على وجهين:

أحدهما: أن [يكون]^(١١) الله تعالى يريد أن يحمي وليه لذات الدنيا لينالها موفورة في الآخرة.

والثاني: أن يكون لهم بعده زلات^(١٢) لا يسلم منها البشر، فيبتلوا، فيبتلوا يوم القيامة، ولا زلة بقيت مما تجزيهم تلك، ولا قوة إلا بالله. وإنما كذلك جعلت لِمَحَنَةٍ^(١٣).

الآية ١٥٨

وقوله تعالى: ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ﴾؛ إن صعودهما من اللازم في نسكو؛ وكذلك صعد رسول الله ﷺ الصفا، وقال: «نبدأ بما بدأ الله» [مسلم: ١٢١٨]، وقد قال الله تبارك، وتعالى ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ أَنْ يَطُوفَ بِهِمَا﴾ الآية، ولم يقل بينهما؛ فمن لم يصعد الصفا والمروة، فلم يطف بهما، مع ما قال الله تعالى: ﴿لَا تَحْمِلُوا شَعَائِرَ اللَّهِ﴾ [المائدة: ٢]، ففي ترك صعوديهما إحلال شعائر الله، وقد^(١٤) بين الله أنهما من شعائره. وما رُوي «أن رسول الله ﷺ طاف بينهما على ناقته» [أحمد: ١/ ٢٣٧] ومعلوم أن ناقته لا تصعدهما، فهو عندنا للعذر فعل ذلك؛ وقد^(١٥) رُوي عن النبي ﷺ «أنه صعدهما، واستقبل البيت، وقال: «نبدأ بما بدأ الله» [مسلم: ١٢١٨]. دليل ذلك ما رُوي عن ابن عباس رضي الله عنهما «أنه طاف بينهما على ناقته وبالبيت لعذر به» [أحمد: ١/ ٢٣٧]. ولا يحتمل أيضاً أن يكون بغير عذر، وهو المُلقَّب^(١٦) بالسَّعْيِ لِمَا فيه من فعل السَّعْيِ، والراكب لا يسعى.

(١) من طع. (٢) من طع، في الأصل وم: كلها. (٣) في النسخ الثلاث: بهم. (٤) أدرج في طع تمة الآية بدل هذه الكلمة. (٥) من طع وم، في الأصل: يبلو. (٦) من طع، في الأصل: الفوار، في م: الغوار. (٧) في م: يخبرهم. (٨) في الأصل: أيضاً لا بد، في م وطع: أيضاً لا يدل. (٩) في النسخ الثلاث: عقد المصائب. (١٠) من طع وم، في الأصل: ذلة. (١١) من طع. (١٢) من طع وم، في الأصل: ذلات. (١٣) أدرج بعدهما في النسخ الثلاث: قال دل. (١٤) في طع: إذ قد. (١٥) في النسخ الثلاث: وإلا فإنه قد. (١٦) من طع وم، في الأصل: المقلب.

وقال الشافعي: / ٢٣ - / (رُوي عن جابر بن عبد الله أن رسول الله ﷺ طاف بالبيت وبين الصفا والمروة على ناقته ليُري الناس) [الشافعي في مسنده: ٨٩١]، وقال: [خبر جابر أولى من خبر] ^(١) [ابن جبير]؛ فكانه وقع عنده أنه عن ابن جبير، وذلك عن ابن عباس رضي الله عنهما وهو أولى: لأن العذر كامن لا يُعرف بالنظر من بعد، وإنما يُعرف بالتأمل أو بالخبر من عند ذي العذر. وعلى هذا خرج خبر ابن عباس رضي الله عنهما على أن خبر جابر، لو صحَّ على ما يُروى، فهو لما ذكر أنه «ليُري الناس»؛ فكانه أراد أن يعلمهم، [وذلك عذر له ﷺ إذ خرج مخرج التبليغ] ^(٢)، وذلك كالتعليم منه، [والتعليم] ^(٣) عليه لازم؛ فهو بتركه يلام عليه، فذلك عذر، والله أعلم، أنه ^(٤) يجوز أن يكون فعله ذلك ليس هو فعل ما كان عليه أن ^(٥) يفعله؟ فكان ذلك، لمكان الدلالة للخلق بذلك، هو الأمر المتوارث من صنيع الحج والعمرة أن الأولين ^(٦) يفعلون ما يفعل الحاج، لا على فعل الحج، ولكن على التعليم. فعلى ^(٧) ذلك أمر المروي عنه ﷺ، والله أعلم.

[وقوله: ﴿إِنَّ الصَّفاَ وَالْمَرْوَةَ رِجْعَانِ﴾ فيه دلالة أن الصعود على الصفا والمروة من شعائر الله لا الطواف بينهما خاصة على ما قاله ^(٨) قوم؛ دليله قوله: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكَ إِنْ طَوَّفْتَ بِهِمَا﴾ ولم يقل أن يطوف بينهما، ولما روي عن رسول الله ﷺ أنه قال: «نبأ بما بدأ الله»، ثم صعد الصفا [مسلم: ١٢١٨]، فإن غورض بما روي أنه طاف بينهما على ناقته، ولم يصعد، قيل لهم: يحتمل أنه لم يصعد لما كانت الناقة لا تقدر الارتفاع به ^(٩) ولا الصعود، أو كان به عذر، فترك الصعود للعذر، وقد تباع الأشياء في حال العذر ما لا يُباح في غير تلك الحال ^(١٠).

ثم اختلف في الطواف بينهما بعد ما قيل: إن الجناح فيه لوجهين:

أحدهما: ما قيل: كان بالصفا صنم، [وبالمروة صنم] ^(١١)، فَيُتَحَرَّجُونَ ^(١٢) لمكانيهما، [وقيل: كان بينهما] ^(١٣) أصنام، لذلك كان حرجهم ^(١٤).

ثم قال الشافعي: (إن السعي بينهما مفروض حتى لو نزل الحاج خطوة منه، وأتى أقصى بلاد المسلمين، أمر بالعود ليضع قدمه موضعها، ويخطو تلك الخطوة) [رقم الحديث في مسنده: ٨٩١]، واحتج بما روت صفية بنت فلان أنها سمعت امرأة سألت رسول الله ﷺ عن ذلك، فقال: «إن الله كتب عليكم السعي بين الصفا والمروة فاسعوا» [أحمد: ٦ / ٤٢٢]. وهو يأتي مرة بقبول المراسيل لتوهم الغلط، ومرة يحتج بامرأة لا تُعرف، ولا يذكر اسمها.

والوجه فيه، إن ثبت، وصح أن الكتاب يحتمل غير ما قاله، وهو أن يقال: كتب أي حكم، كقوله: ﴿فِي كِتَابِ اللَّهِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُهَاجِرِينَ﴾ [الأحزاب: ٦]، [وقوله] ^(١٥): ﴿كُتِبَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ﴾ [النساء: ٢٤]؛ قيل: به حكم الله عليكم.

وقال آخرون: ليس بفرض ولا لازم، واختجوا بما ذكر في حرف [أبي بن كعب] ^(١٦): ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ﴾ ألا ^(١٧) ﴿يَطُوفُ بِهِمَا﴾، ولا يذكر ذلك في شيء واجب.

والثاني: أن هذه اللفظة لفظة رخصة، ولا يَرُخَّصُ بترك ما [هو] ^(١٨) فرض أو لازم.

ثم الجواب عن الحرف الأول أن اللامات ^(١٩) ربما تزداد، وتنقص، ولا تُوجِبُ زيادتها ونقصانها بغير حكمها كقول تعالى: ﴿يَتَّبِعُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا﴾ [النساء: ١٧٦] أي لا تضلوا، ومثل هذا كثير في القرآن.

[والجواب عن] ^(٢٠) الثاني: ما ذكرنا أن المسلمين كانوا يتحرجون عن الطواف بينهما لمكان الأصنام، فبين أن لا حرج عليهم في ذلك، لا أن ليس الجناح يدفع الحرج في تركه.

(١) من طع وم، ساقطة من الأصل. (٢) ساقطة من طع. (٣) من طع وم، ساقطة من الأصل. (٤) أدرج قبلها في النسخ الثلاث: وأيضاً. (٥) في النسخ الثلاث: أنه كيف كان. (٦) في الأصل وم: الأولى، ولعل الناسخ أراد الأولى، فسقطت الألف من رسمه، في طع: الأوائل، ولعل الناسخ أراد الأوائل، فسقطت الألف والواو في رسمه. (٧) من طع، في الأصل وم: فعل. (٨) من م، في الأصل: على ماله. (٩) في الأصل وم: بهم. (١٠) ساقطة من طع. (١١) من طع وم، ساقطة من الأصل. (١٢) في النسخ الثلاث: فيخرجوا. (١٣) من طع وم، ساقطة من الأصل. (١٤) في النسخ الثلاث: يخرجهم. (١٥) من طع. (١٦) في الأصل وم: أبي، في طع: أتى. (١٧) انظر المحاسب ١ / ١١٥. (١٨) ساقطة من النسخ الثلاث. (١٩) في النسخ الثلاث: الذات. (٢٠) في النسخ الثلاث: و.

وأما عندنا: [فهو لازم؛ لأنه نوع مالا يُتبرع به. والأصل عندنا] ^(١) أن ما لا يُتبرع به يخرج الأمر به مخرج الوجوب واللزوم كالطواف وسجدة التلاوة وكالوتر والأضحية وغيره. وقد روي عن عائشة / ٢٣ - ب/ أنها قالت: (ما تم حج امرئ قط إلا بالسني)، فهو وصف [بالنقصان لا وصف] ^(٢) بالفساد، وفرق بين الثمام من النقص وبين الجواز من الفساد.

وقوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ شَاكِرٌ عَلِيمٌ﴾: [قيل ﴿شَاكِرٌ﴾ أي يجزيهم جزاء الخطير بعمل اليسير، وقيل: يقبل القليل، ويعطي الجزيل، وهو واحد] ^(٣)؛ عامل الله بكريمه ولطفه عبادة مُعاملة من لا حق له في أموالهم وأنفسهم؛ حين وعد قبول اليسير من العمل وإعطاء الجزيل من الثواب؛ وحين طلب منهم الإقراض، ووعد لهم العظم من الجزاء كمن لا حق له فيها بقوله: ﴿وَأَقْرَضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا وَمَا تَقْدِمُوا لِأَنْفُسِكُمْ مِنْ خَيْرٍ تَحْدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ وَأَعْظَمُ أَثَرًا﴾ [المزمل: ٢٠]، وحين خرج القول منه في الابتلاء والامتحان مخرج ^(٤) الإغتيار لهم كان لا حق له فيه بقوله: ﴿وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ بِشَيْءٍ مِنَ الْبَقَرِ﴾ الآية [البقرة: ١٥٥]، ثم بشر لهم بالجنة بما صبروا على أخذ ماله أخذه، وهو من غاية اللطف والكرم.

الآية ١٥٩ وقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ مَا آتَاكَ مِنْ بَيْنِ يَدَيْنَا مِنْ بُرْهَانٍ لِكَيْ لَا تَنْصِبُوا وَجْهَكُمْ لِلْكَافِرِينَ﴾: [قيل: ﴿الْبُرْهَانُ﴾ أي كتموا ما أنزل الله من الحجج التي كانت في كتبهم، وقيل: كتموا ما بين في كتبهم من بعث ^(٥) محمد و صفيه. وجائز أن تكون ﴿الْبُرْهَانُ﴾ ما بين للخلق مما عليهم أن يأثروا، ويتقوا من الأحكام من الحلال والحرام.

وقوله: ﴿وَالَّذِينَ﴾: قيل: الصواب والرشد، وقيل: ﴿وَالَّذِينَ﴾ ما جاءت به أنبياءهم من شأن محمد ﷺ وهم يحذرون مكتوباً عندهم في التوراة والإنجيل [الأعراف: ١٥٧].

وقوله: ﴿مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّكَ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ﴾ ^(٦)؛ اختلّف في ﴿بَيَّنَّكَ لِلنَّاسِ﴾؛ قيل: بيّنا للمؤمنين ما كنتم ^(٧) اليهود من بعث ^(٨) ودينه. ويحتمل: البيان بالحجج والبراهين، ويحتمل: البيان بالخبر، أخبر المؤمنين بذلك.

وقوله: ﴿أُولَئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ﴾ قال بعض أهل الكلام: اللعن هو الشتم من الله تعالى. لكننا لا نستحسن إضافة لفظ الشتم إليه؛ لأن المضاف إليه الشتم يكون مذموماً به في المعروف مما جيل عليه الخلق، ونقول: اللعن هو الطرد في اللغة، طردهم ﷻ عن أبواب الخير.

وقوله: ﴿يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ﴾ يعني الداعين عليهم باللعن، سُموا بذلك اللاعنين، ويحتمل: يستبعدهم عن الخيرات وأنواع البر، وقيل: [﴿الْبُيُوتُ﴾] ^(٩) هم البهائم؛ إذا قحطت السماء وأسنت ^(١٠) الأرض، قالت البهائم: مُيْنَا القطر بذنوب بني آدم، لعن الله عصاة بني آدم.

الآية ١٦٠ وقوله تعالى: ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا وَأَسْلَمُوا وَبَيَّنَّا﴾: [قيل: ﴿تَابُوا﴾ عن الشرك، ﴿وَأَسْلَمُوا﴾ أعمالهم فيما بينهم وبين ربهم، ﴿وَبَيَّنَّا﴾ صفة محمد ﷺ، وقيل: ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا﴾ عن الكتمان، ﴿وَأَسْلَمُوا﴾ ما أفسدوا بالكتمان [﴿وَبَيَّنَّا﴾ ما كتموا] ^(١١).

وقوله: ﴿فَأُولَئِكَ أَتُوبُ عَلَيْهِمْ وَأَنَا التَّوَّابُ الرَّحِيمُ﴾ ^(١٢)؛ قيل: يتوب عليهم: يقبل توبة من يتوب، وقيل: يتوب عليهم: أي يوفقهم على التوبة. وقيل: ﴿الرَّحِيمُ﴾ هو المتجاوز عن ذنبهم في هذا الموضع، وقيل: الكاشف عن كرمهم.

الآية ١٦١ وقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَمَاتُوا وَهُمْ كُفَّارٌ أُولَئِكَ أَعْتَدْنَا لَهُمْ عَذَابًا فِي النَّارِ إِذَا كَانُوا فِيهَا، وَلَعَنَّا﴾ وقوله: ﴿وَأَلْقَيْنَا﴾: [قيل: ﴿لَعَنَّا﴾ هو إدخاله إياهم النار وإخلاؤهم فيها، ولعننا ﴿وَأَلْقَيْنَا﴾ قوله: ﴿أُولَئِكَ تَأْتِيكُمْ رُسُلُكُمْ بِالْبَيِّنَاتِ﴾ [غافر: ٥٠] جواباً لما سألوهم من تخفيف العذاب، كقوله: ﴿ادْعُوا رَبَّكُمْ يُخَفِّفْ عَنَّا يَوْمًا مِنَ الْعَذَابِ﴾ [غافر: ٤٩] وكقوله: ﴿رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْهَا فَإِنْ عَذَابْنَا﴾

(١) من طع. (٢) ساقطة من طع. (٣) وأدرجت في الأصل وم بعد العبارة: غاية اللطف والكرم. (٤) في الأصل وم: يخرج.

(٥) في النسخ الثلاث: نعت. (٦) ساقطة من طع. (٧) في النسخ الثلاث: كنهم. (٨) في النسخ الثلاث: نعت. (٩) من طع. (١٠) أسنت:

من السنة، وهي الجدب: أسنت الأرض: أجدبت. (١١) من طع وم، ساقطة من الأصل. (١٢) من طع، في الأصل وم: ﴿فَأُولَئِكَ أَتُوبُ عَلَيْهِمْ﴾.

الآية (١) [المؤمنون: ١٠٧]، فتقول لهم الملائكة: ﴿أَخْشُوا فِيهَا وَلَا تَكْفُرُوا﴾ [المؤمنون: ١٠٨]، هذا ما قيل من لعنة الملائكة. وقيل: لعنة ﴿وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾ أنهم لما طلبوا من أهل الجنة الماء بقولهم (٢): ﴿أَنْ أَيْسُوا عَلَيْنَا مِنْ الْمَاءِ أَوْ يَسَاءَ رَزَقَكُمُ اللَّهُ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ حَزَنَهُمَا عَلَى الْكَافِرِينَ﴾ [الأعراف: ٥٠]. هذه لعنة الناس، والله أعلم.

الآية ١٦٢ وقوله تعالى: ﴿وَلَا تُمْ بِظُرُوتِكُمْ﴾؛ قيل لا يقالون، ولا يزدون إلى ما تمنوا، كقوله: ﴿أَوْ تُرَدُّ فَعَمَلٌ غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ﴾ [الأعراف: ٥٣]، وقيل: ﴿وَلَا تُمْ بِظُرُوتِكُمْ﴾ ولا يؤجلون، وقيل: لا يناظرهم خزان النار بالعذاب.

الآية ١٦٣ وقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ أَكْبَرُ إِلَهًا وَحِيدًا﴾ ذكر هذا الاسم لأن كل معبود يُعبد عند العرب يُسمون إلهًا، كقوله: ﴿وَرَأَى إِلَهَ الْبَنِيهِمْ﴾ [الصافات: ٩١]، وكقوله تعالى: ﴿أَفَرَأَيْتَ مَنْ اتَّخَذَ إِلَهُهُ هَوْنَةً﴾ [الجاثية: ٢٣]. لهذا ذكر أن إلهكم الذي يستحق الألوهية والعبادة واحد بذاته، لا واحد من جهة العدد كالخَلْقِ ذي (٣) أعداد وأزواج وأشكال، بل واحد بذاته وبجلاله وعظمته وارتفاعه عن شبيه الخَلْقِ وجميع معابيه؛ يقال: فلان واحد زمانه؛ يراد لا ارتفاع أمره وعلو مرتبته، لا بحيث العدد؛ إذ بحيث العدد مثله كثير.

وقوله: ﴿إِلَهُكَ إِلَهٌ وَحِيدٌ﴾ فيه إثبات إله واحد، وفي قوله: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ نفى غيره من الآلهة. [فمن قال] (٤): لم كان هذا دليلاً؟ وهو في الظاهر دغوى؟ قيل له: دليل وحدانيته [في وجوه: أحدها] (٥) في قوله تعالى:

الآية ١٦٤ ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَكَاتِ وَالْأَرْضِ وَآخِلَاتِ الْبَيْتِ وَالنَّهَارِ﴾. خلق السموات، وجعل فيها منافع (٦)، وخلق الأرض، وجعل فيها منافع (٧) للخلق، ثم جعل منافع السماء متصلة بمنافع الأرض [مع بُعد] (٨) ما بينهما، إذ لا منفعة للخلق في منافع إحدهما إلا باتصال منافع الأخرى بها من نحو ما جعل من معرفة الطرق في الأرض بالكواكب وإنصاج الأعناب والثمار وينعها بالشمس والقمر، وجعل إحياء الأرض وإخراج ما فيها من النبات من المأكول والمشروب والملبوس بالأمطار، فدل اتصال منافع أحدهما بالآخر وتعلقها به على أن منشئهما واحد لأنه لو كان من اثنين لكان إذا قطع هذا وصل الآخر، وإذا وصل هذا قطع الآخر، فإذا لم يكن، ولكنه اتصل، دل أنه فعل واحد، فهو ينقض على الثبوت والزنادقة قولهم، وكذلك يدل اختلاف الليل والنهار على أن خالقهما واحد، لأنه لو كان من اثنين لكان إذا أتى هذا بالليل منع الآخر بالنهار، وإذا أتى أحدهما بالنهار منع الآخر بالليل، وفيه ذهاب عيش الخلق، وفي ذهابه تفتانهم وفسادهم، فدل أنه واحد.

والثاني: أنه جعل للخلق في الليل والنهار منافع (٩)، وجعل بعضها متصلة ببعض متعلقة مع تضادها كقوله: ﴿وَمِنْ تَعْمِيرِهِ جَمَلَ لَكَ الْبَيْتَ وَالنَّهَارَ لِتَسْكُنُوا فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ﴾ [القصص: ٧٣] فدل اتصال منافع أحدهما بالآخر مع اختلافهما وتضادهما أن مُخْدِئَهُمَا واحد.

[والثالث: فيه] (١٠) دلالة حدت العالم لما ذكرنا من تغييرها وزوالها من حال إلى حال، فدل تغييرها وزوالها على أنها حدث، ودل أن جهل هذه الأشياء بإبتدائها وعجزها على فذرة مثلها على أن لهما [مُخْدِئًا، وأن] (١١) كل واحد منهما؛ أعني الليل والنهار، يصيرُ بمجيء الآخر مغلوباً، فلو أن كان ثم لغير فيه تدير، لما (١٢) احتمل أن يصير مغلوباً بعد ما كان غالباً، فدل أن لهما مُخْدِئًا، وأنه واحد.

[والرابع: فيه] (١٣) دلالة البعث والحياة بعد الموت لأن الليل يأتي على النهار فيثقله، ويذهب به حتى لا يبقى من أثر

(١) أدرج في طع تنمة الآية بدل هذه الكلمة. (٢) في النسخ الثلاث: بقوله. (٣) من طع، في الأصل وم: ذو. (٤) في النسخ الثلاث: فإن قيل. (٥) ساقطة من النسخ الثلاث. (٦) من طع، في الأصل وم: منافعا. (٧) من طع، في الأصل وم: منافعا. (٨) في النسخ الثلاث: لبعده. (٩) في النسخ الثلاث: منافعا. (١٠) في النسخ الثلاث: وفيه. (١١) في النسخ الثلاث: محدث. والثاني أن. (١٢) في النسخ الثلاث: وإلا. (١٣) في النسخ الثلاث: وفيه.

[النهار شيء، وكذلك النهار يأتي على الليل فيتلفه حتى لا يبقى من^(١) الليل شيء، ثم وجد بعد ذلك كل واحد منهما على ما وجد في البدء^(٢) من غير نقصان ولا تفاوت؛ فدل أنه قادر على إنشاء ما أماته، وأتلفه، وإن لم يبق له أثر على ما قدر من إيجاد ما أتلف وإنشاء ما أذهب من الليل بالنهار ومن النهار بالليل، وإن لم يبق له أثر.

وقوله^(٣): ﴿وَاخْتَلَفَ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ﴾؛ قيل^(٤): اختلافا لهما لما جعل أحدهما مظليماً والآخر مضيئاً، وقيل: اختلافا لهما لنقصانهما وزيادةيهما، إذ ما ينتقص من أحدهما يزداد في الآخر، فدل انتقاصهما وزيادةتهما على أن منشئهما واحد؛ لأنه لو كان من اثنين لمتنع كل واحد منهما صاحبه من الزيادة والنقصان، وبالله التوفيق، ولتغير التدبير، ولا يجري كل عام الأمر فيه على ما جرى عليه في العام الأول.

وقوله: / ٢٤ - ١ / ﴿وَالْفُلُكَ الَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِمَا يَنْفَعُ النَّاسَ﴾؛ فالآية تنقضي على المعتزلة قولهم؛ لأنه جعل ﴿وَالْفُلُكَ الَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْرِ﴾ من آياته، والمعتزلة جعلوها من آيات البحارين لأن الفلك قبل أن يعمل فيها، ونحت، لا تسمى فلكاً، ولكن تسمى خشباً، فلو لم يكن عمل العباد فعملهم فيها من مصنوعه ومخلوقه [لزال به موضع]^(٥) الجحاج وتسميته باسم الآيات. فدل أن له فيها صنعا وتقديراً حين صار من عجيب آياته.

ثم فيه أعجوبة؛ وهي^(٦) أن الطباع تنفّر من معافجة^(٧) البحر بالاطلاع على أمواجه وأهواله، وأراهم من عظم آياته ما يجريه في البحر على الحفظ والأمر الواقع لهم، فدل أنه من عند قادر لطيف خبير.

وفيه أيضاً دلالة وحدانيته؛ وذلك أن أهل البر لهم الانتفاع بأهل البحر، ولأهل البحر الانتفاع بأهل البر على بُعد ما بينهما وتضادهما، فدل أن مخدثهما واحد. ثم فيه دلالة بإحاطة التجارات مع الخطرات على احتمال المشقات وتحمل المؤنات. وفي ذلك دلالة النبوة لأن يعلم أن اتخاذ السفن وما^(٨) فيه من المنافع لا يقوم له تدبير البشر؛ ثبت أنه علم ذلك بمن علم جواهر الأشياء، وما يصلح الأشياء وما لا يصلح، وفي الحاجة إلى ذلك إيجاب القول بالرسالة للبشر.

وقوله: ﴿وَمَا أَرْزَلْنَا مِنْ السَّمَاءِ مِنْ مَّاءٍ فَاتُكِبَ بِهِ الْأَرْضُ﴾ فيه^(٩) دلالة فضل العلوي على السفلي لأن ما ينزل من السماء من الماء ينزل عذباً، وما يخرج من الأرض يخرج مختليفاً، منه ما هو عذب، ومنه ما هو أجاج، وما هو مر، فدل دلالة فضل العلوي على السفلي.

وقوله: ﴿فَأَنبَأَ بِهِ الْأَرْضَ بِمَا مَاتَتْ مِنْهَا﴾ قد ذكرنا هذا^(١٠) أن فيه دلالة البعث.

وقوله: ﴿وَبَكَ فِيهَا﴾؛ قيل: خلق، وقيل: بسط، وقيل: فرق.

[وقوله]^(١١): ﴿مِنْ كُلِّ دَآبَّةٍ﴾؛ قيل: جعل فيها من كل جوهر الدابة؛ منها ما جعل مأكولاً مُتَنَفِّعاً بها من كل أنواع المنافع ليدلّهم، ويرغبهم على ما وعد لهم في الجنة، ومنها ما جعل غير مأكول ولا مُتَنَفِّع بها، بل جعلها أعداء لهم ليدلّهم على تحذير ما أوعدوا، وحذروا في النار.

وقوله: ﴿وَتَقْرِيفٍ إِلَيْهِ﴾ يَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ^(١٢):

يَحْتَمِلُ: تصريحها مرة للعذاب ومرة للمنافع، لأنه جعل فيها منافع كثيرة للخلق؛ بها تجري السفن في البحار، وبها ينتشر السحاب في الهواء، وبها تُنْتَفَى الأشياء، وبها يَتَمَيَّزُ ما للخلق مما للدواب مما يكثر ذلك. ثم يعلم من عظم لطفه أنه جعل الهواء بحال لا يقر فيها شيء، وإن لطف، والسحاب مع غلظه وكثافته، جعل الهواء مع [لطافته ورقتها]^(١٣) مقرأاً للسحاب حتى يعلم أن ليس لغير الله فيه تدبير.

(١) من طع وط م، ساقطة من الأصل. (٢) في م: البدء، في طع: النبوة. (٣) ساقطة من م. (٤) من طع، في الأصل وم: وقيل. (٥) في الأصل: لزوال به موضوع، في طع وم: الزوال به موضع. (٦) في النسخ الثلاث: وهو. (٧) عجع بعجع: ضرب. (٨) في النسخ الثلاث: وبما. (٩) في طع: وفيه. (١٠) في النسخ الثلاث: ذا. (١١) ساقطة من النسخ الثلاث. (١٢) ساقطة من طع. (١٣) في النسخ الثلاث: لطافتها ورقتها.

وَيَحْتَمِلُ تصريفُ الرياحِ صَرْفَهُ^(١) إياها مرةً صَباً ومرةً دُبوراً ومرةً جُنباً ومرةً نَسِماً ومرةً يَمِيناً ومرةً شِمالاً للمنافع. ثم فيه دلالةٌ أنها مِنَ الأجسام لا مِنَ الأعراضِ لأنه ﷻ جعلها ماسئةً مانعةً لا صارعةً مَنْ قامَ في ناحيتها، وذلك صفةُ الأجسام لا صفةُ الأعراضِ، لكن لا تُرى لِلطَّافِتِها، فدلَّ أن^(٢) مِنَ الأجسامِ ما لا يُرى، ولا يُمَسُّ كالهواءِ، لا يُرى ولا يُمَسُّ، وكالذرةِ لا تُرى ولا تُمَسُّ.

ثم دلَّهم ﷻ أن الذي سَخَّرَ السحابَ بالرياحِ التي جعلها في الهواءِ، وما^(٣) فيها مِنَ المنافعِ التي تقدَّم ذكرها على أن مدبِّرها واحدٌ. إذ لو كانَ التدبيرُ مِنْ عِنْدِ اثْنَيْنِ لأوجبَ التناقضَ في التدبيرِ والصنعةِ، إذ يجعلُ كُلُّ منهما على خلافِ ما جعله الآخرُ، ويتدبَّرُ كُلُّ منهما لينقُضَ تدبيرَ الآخرِ في اتِّساقِ التدبيرِ. وإتقان^(٤) الصنعةِ وإحكامها دليلٌ أن إلهَكُم، هو الواحدُ الذي دعَيتُكم هذه الأشياءُ إلى الإقرارِ بِوَحْدانيَّتِهِ، والزمتُكم العبوديَّةَ لَهُ بما أودعَ لَهُ في كُلِّ هذه المصنوعاتِ مِنْ أدلَّةٍ وَحدانيَّةٍ وآياتِ ربوبيَّةٍ. ولهذا قالَ: ﴿لَقَوْمٍ يَتَّقُونَ﴾ لِيَعْتَبَرُوا ما فيها مِنَ الأدلَّةِ والحججِ؛ إذ مَنْ لا يعقلُ جهةَ الحكمةِ في خلقِ هذه الأشياءِ: مِمَّ خُلِقَتْ، ولماذا خُلِقَتْ؟ وما الحكمةُ فيها؟ يستوي^(٥) عليه خلقُها وغيرُ خلقِها.

ثم فيه دلالةٌ أن ما خلقَ مِنَ السمواتِ والأرضِ والليلِ والنهارِ والرياحِ والسحابِ، خَلَقَهَا لِيَدُلَّهُمْ على وحدانيَّتِهِ وربوبيَّتِهِ، وجعلها مسخرةً مذلَّةً لَهُمْ، وبالله التوفيقُ.

الآية ١٦٥

وقوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ اللَّهِ أَندَادًا﴾ قيلَ فيه بوجوه: قيلَ: ﴿يَتَّخِذُ﴾: يَعْبُدُ ﴿مِن دُونِ اللَّهِ أَندَادًا﴾، وقيلَ: ﴿يَتَّخِذُ مِن دُونِ اللَّهِ أَندَادًا﴾ في التسمية، يعني^(٦): يَتَّخِذُ الجواهرَ التي تصاغُ، أو تُنَحَتُ، ونحو ذلك مما يتعلَّقُ كونُهُم بصنيعِهِمْ؛ يُسَفِّهُهُمْ بهذا: أنهم تركوا عبادةَ مَنْ بِهِ قامتْ لَهُمْ كُلُّ نعمةٍ، وسَلِمَ لَهُمْ كُلُّ خيرٍ، وعبدوا ما اتَّخَذُوهُ بالمعالجاتِ، [ولا قوةَ إِلَّا بالله]^(٧).

^(٨) [وقوله: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ اللَّهِ أَندَادًا﴾ أي أشباهاً في التسمية أو أعدالاً في العبادة، أو شركاء في الحقوق بقوله: ﴿هَكَذَا يَلْعَنُ رَبِّيهِمْ﴾ الآية^(٩) [الأنعام: ١٣٦]؛ يُسَفِّهُهُمْ بما عبدوا ما قد صنَعُوهُ بالصناعة أو النحت، وزَيَّنُوا بأنواع الزينة، وأعرضوا بذلك عن عبادة مَنْ عرفُوهُ بشهادةِ جميعِ العالمِ بهم، [وعلِمُوا أنه لا يملكُ شيئاً مِمَّا عبدُوهُ ضرّاً ولا نفعاً]^(١٠)، بل لو كان^(١١) يجوزُ العبادةُ لغيرِ الله لكانَ أولئك الذين اتَّخَذُوا أولَى مِنَ الْمُتَّخِذِينَ.

ثم بيَّن عَظَمَ سَفْهِهِمْ، [وهو]^(١٢) علَمُهُم بِجهلِهِم بعبادَتِهِمْ وعجزِها عَنِ الدَفْعِ عنها ونصرِها^(١٣) والدفعِ عنها سَفْهاً بغيرِ علمٍ.

وقوله: ﴿يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ اللَّهِ﴾؛ قيلَ: يحبُّونَ عبادةَ الأندادِ وطاعتَهُمْ [كحُبِّهِم عبادةً]^(١٤) الله وطاعتهُ لأنهم يقولون: ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيَرْغَبُوا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى﴾ [الزمر: ٣]، ويقولون: ﴿هَؤُلَاءِ شَفَعُونَا عِنْدَ اللَّهِ﴾ [يونس: ١٨]، وقيلَ: يحبُّونَ عبادةَ الأندادِ كحبِّ المؤمنينَ عبادةَ رَبِّهِمْ. وقيلَ: يحبُّونَ آلِهِتَهُمْ كما يحبُّ الذين آمنوا رَبَّهُمْ.

ثم قالَ: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا أَشَدُّ حُبًّا لِلَّهِ﴾ منهم لآلِهَتِهِمْ: قيلَ: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا أَشَدُّ حُبًّا لِلَّهِ﴾ أي أشدُّ حُبًّا لأجلِ الله، وقيلَ: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا أَشَدُّ حُبًّا لِلَّهِ﴾ أي أشدُّ اختيياراً ليطاعُوهُ وأكثرُ ائتماراً وإعظاماً وإجلالاً لأمروهم وإعظامِهِمْ وإجلالِهِمْ آلِهَتَهُمْ، والله أعلمُ، [وقيلَ: ^(١٥) ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا أَشَدُّ حُبًّا لِلَّهِ﴾ أي لعبادتهِ منهم لعبادةِ الأوثانِ مِنْ حيثَ لا يؤثرُ المؤمنُ على

(١) في ط: ع. ع. (٢) في النسخ الثلاث: أنها. (٣) في النسخ الثلاث: وما. (٤) في ط: اتفاق. (٥) في م: لا يستوي. (٦) في النسخ الثلاث: ومعنى. (٧) من الأصل وم، ساقطة من ط. (٨) أدرج تفسير هذه الآية في الأصل وم مرتين: الأولى في الأصل في ص: ١٢٣ من ٧-٢١، وفي م ص: ٢٣ و ٢٨-١٢ وذلك قبل أن ينتهي تفسير الآية: ١٥٨ وبعد العبارة: فعلى ذلك أمر المروي عنه ﷻ، والله أعلم. والمرة الثانية في الأصل في ص: ١٢٤ من ٢٦-٣٦، وفي م ص: ٢٤ و ٤٢-٣١، وقد جمعنا من هاتين النسختين (الأصل وم) ما رأيناه مناسباً لسياق النص وقريباً من الكمال وقابلناه بما جاء في ط، وأثبتناه ما بين هذه المعقوفات: المعقوفات الأربع في هذه الصفحة ١٧: ^(٨) [وقوله... إلى الصفحة التالية ص: ١٣... الموفق]^(٩). (٩) أدرج في ط بدل هذه الكلمة تنمة الآية. (١٠) من ط. (١١) من ط، في الأصل وم: كانوا. (١٢) ساقطة من النسخ الثلاث. (١٣) في النسخ الثلاث: ثم قاموا بنصرها. (١٤) في الأصل وم: كحبهم لعبادة، في ط: كعبادة. (١٥) ساقطة من النسخ الثلاث.

عبادة الله، أعني في الاختيار لا فيما يوجد من ظاهر الأحوال في الدارين جميعاً، وهم يتركون عبادة الأوثان بوجود ما هو أعجب منها أو بأدنى شيء من متاع الدنيا.

ثم المحبة، محبة الشهوة والميل إليها، وهو في الخلق، لا يُحتمل في الله؛ ومحبة الطاعة وإيثار الأمر والإعظام، فهو في الله يُحتمل.

وبعد فإن الحب يُخرَج على الثناء وعلى العبادة والطاعة وعلى التبجيل والتعظيم. وقد يُخرَج على ميل القلوب. فحب الكفرة هذا، وهو حب الجسداني به الذي يولِّد الشهوة، أو يستحسن البصر. وحب الله من المؤمنين من هذين الوجهين فاسد، بل هو من الرجوع التي ذكرنا. وقد كان حب الهيبة والرغبة؛ إذ علموا النعم من الله تعالى، وعلموا أن السلطان والعز لله، ولا أحد ينال شيئاً إلا بالله، فأوجب ما عنده من النعم الرغبة، وماله من السلطان الهيبة. فذلك طريق حب المؤمنين مع ما ظهر من أياديهم التي لا تحصى وأفضاليه التي لا تحاط، والعلم بهما موجب^(١) تعظيم الأمور والمبادرة بالقيام بها مع الأدلة المظهرة تعالى عن تقدير العقول وتصوير الأوهام، فيكون حبه في الحقيقة في تعظيم أمره وحسن صحبة نعيمه ومعرفة حقوقه، لا في توهم ذاته وإشعار القلب ما يعقله ليرجع المحبة إلى ذلك، بل هو ما ذكرنا. ولذلك أمر رسول الله ﷺ أن يقول لهم: ﴿إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي﴾ [آل عمران: ٣١] وهو من أحب آخر محبة الجلال والرفعة عظم رسوله ﷺ وانقاد لما يدعوه إليه، وإن كان في ذلك هلاكه تعظيماً^(٢) لأمره وتبجيلاً، فكيف فيما فيه نجاته وفوزه في الدارين؟ والله الموفق^(٣).

وقوله: ﴿وَلَوْ رَأَى الَّذِينَ ظَلَمُوا قُرْئَانَ الْبَيِّنَاتِ﴾ قرئ بالياء والتاء^(٤) جميعاً؛ ومن قرأ بالتاء جعل الخطاب لرسول الله ﷺ يقول: ﴿وَلَوْ تَرَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ بامحمد شهيدوا لك ﴿أَنَّ الْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعاً﴾، ومن قرأ بالياء: يقول: ﴿وَلَوْ رَأَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ في الدنيا إذ رأوا العذاب يعلمون ﴿أَنَّ الْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعاً﴾.

[ويحتمل لو علم الذين ظلموا إذا علموا عذاب الآخرة يعلمون ﴿أَنَّ الْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعاً﴾]^(٥)، ويحتمل المراد من قوله: ﴿رَأَى﴾ أي يدخل كقولهم: ﴿وَرَزَقَ الْجَحِيمَ لِمَنْ رَأَى﴾ [النازعات: ٣٦] أي لمن يدخلها، ويصلها.

الآية ١٦٦ وقوله تعالى: ﴿إِذْ تَبَرَّأَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا﴾ يعني الرؤساء ﴿وَمِنَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا﴾ يعني الاتباع والسفلة؛ تبرأ بعضهم من بعض [القادة من الاتباع والاتباع من القادة]^(٦)، وهو كقولهم: ﴿قَالَتْ أَخْرَجْنَاهُ لَأُولَئِهِمْ رَبَّنَا هَؤُلَاءِ أَكَلُونَا﴾ الآية^(٧) [الأعراف: ٣٨]، [وكقولهم]^(٨): ﴿وَقَالَتْ أُولَئِهِمْ لَأَخْرَجْنَاهُ فَمَا كَانَتْ لَكُمْ عَلَيْنَا مِنْ فَضْلٍ﴾ الآية^(٩) [الأعراف: ٣٩]، وكقولهم: ﴿قَالَ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا لِلَّذِينَ اسْتَغْفِرُوا﴾ وكقولهم^(١٠) ﴿وَقَالَ الَّذِينَ اسْتَغْفِرُوا لِلَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا﴾ [سبأ: ٣٢ و ٣٣]^(١١) [مثل هذا]^(١٢)، وكقولهم: ﴿يَوْمَ الْفِتْنَةِ يَكْفُرُ بَعْضُكُم بِبَعْضٍ﴾ الآية^(١٣) [العنكبوت: ٢٥].

وقيل: ﴿إِذْ تَبَرَّأَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا﴾ يعني الشياطين ﴿وَمِنَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا﴾ الإنس، وقيل: يُبدي^(١٤) الله كلاً غداً أن أوثانهم لن تُغني عنهم شيئاً، ولا شركائهم الذين أضلُّوهم ولا أشراؤهم [الذين]^(١٥) شغلوا عنهم حين عاينوا النار.

وقوله: ﴿وَتَقَلَّبَتْ بِهِمُ السُّبُطُ﴾ قيل: الأرحام والأنساب كقولهم: ﴿فَلَا أَسَابَ يَنْهَهُمُ﴾ [المؤمنون: ١٠١] وكقولهم: ﴿يَوْمَ يَرَى الْمُتَرَدِّينَ مِنْ أَخِيهِ﴾ الآية^(١٦) [عبس: ٣٤]، وقيل: ﴿وَتَقَلَّبَتْ بِهِمُ السُّبُطُ﴾ يعني العهود والایمان التي كانت بينهم في الدنيا، وقيل: تواصلهم في الدنيا وتوادهم لم ينفعهم شيئاً لأنهم كانوا يتواصلون، ويتوادون في الدنيا رجاء أن ينفع بعضهم بعضاً كقولهم: ﴿الْأَخْلَاءُ يَوْمَئِذٍ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ إِلَّا الْمُتَّقِينَ﴾ [الزخرف: ٦٧].

(١) في النسخ الثلاث: موجباً. (٢) في النسخ الثلاث: وتعظيماً. (٣) هنا انتهى ما أشرنا إليه في بداية تفسير الآية في الصفحة السابقة: س ١٦ (٤) [وقوله: ﴿وَمِنَ النَّاسِ...﴾ أي أشياها... وفوزه في الدارين والله الموفق. (٥) س ١٣ في هذه الصفحة. (٦) انظر حجة القراءات ص: ١٢٠. (٧) ساقطة من طع. (٨) في الأصل: العادة، في م: القادة من الاتباع من القادة، في طع: العبادة من الاتباع من القادة. (٩) أدرجت في طع تنمة الآية بدل هذه الكلمة. (١٠) في طع: وقوله، ساقطة من الأصل وم. (١١) أدرجت في طع تنمة الآية بدل هذه الكلمة. (١٢) من م، في الأصل: و. (١٣) أدرج في طع الآيات: ٣١ و ٣٢ و ٣٣ من السورة. (١٤) ساقطة من طع. (١٥) أدرجت في طع تنمة الآية بدل هذه الكلمة. (١٦) في النسخ الثلاث: يبرأ. (١٧) ساقطة من النسخ الثلاث. (١٨) أدرج في طع الآيات: ٣٥ و ٣٦ و ٣٧ من السورة.

الآية ١٦٧

[وقوله تعالى^(١)]: ﴿كَذَلِكَ يُرِيدُ اللَّهُ أَعْمَلَهُمْ﴾ التي لم يريدوا بها الله ﴿حَسَرْتَ عَلَيْهِمْ﴾ أي حسرة عليهم وندامة، وقيل: كل عمل عملوه أرادوا به غير وجه الله كان ذلك عليهم حسرة يوم القيامة، وقيل: أعمالهم التي عملوها في الدنيا تصير ﴿حَسَرْتَ عَلَيْهِمْ﴾ حين يرفع الله لهم الجنة، فينظرون إلى مساكنهم التي كانت لهم/ ٢٤ - ب/ وبأسمائهم لغيرهم وبأسماء غيرهم لهم.

قال: وهذا عندي لا يصح أن يجعل الله لأحد نصيباً في الجنة، ثم يحرمه، ولكن هذا على أصل الوعد وعد من أطاع الله [فله^(٢)] الجنة ومن عصاه [فله^(٣)] النار. فهو على أن هؤلاء لو أطاعوا كان لهم نصيب^(٤) في الجنة، وهؤلاء لو عصوا كان لهم نصيب^(٥) في النار، أو يكون ذكر النصيب لهؤلاء في الجنة هو الذي ادَّعَوْهُ لأنفسهم كما قالوا: ﴿لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ كَانَ هُودًا أَوْ نَصْرَانًا﴾ [البقرة: ١١١]، فيحرمون، ويورث عنهم ما ذكروا أنه لهم في الجنة كما قال الله تعالى: ﴿وَرِثَهُ مَا يَقُولُ وَيَأْتِنَا فَزَا﴾ [مريم: ٨٠].

الآية ١٦٨

وقوله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا النَّاسُ كُلُّوا مِنَّا فِي الْأَرْضِ حَلَالًا طَيِّبًا﴾ قيل فيه بوجوه: قيل: إنهم كانوا يحرمون تناول من أشياء والإنتفاع من نحو [البحيرة والسائبة والوصيلة والحامي]^(٦)، فيقولون: حُرِّمَ الإنتفاع بها، فانزل الله تعالى، فقال: ﴿كُلُوا مِنَّا فِي الْأَرْضِ حَلَالًا طَيِّبًا﴾ واتَّقُوا بها، فإن الله تعالى لم يحرمها عليكم كقوله: ﴿مَا جَعَلَ اللَّهُ مِنْ بَيِّعٍ وَلَا مَيْبِئَةٍ﴾ الآية^(٧) [المائدة: ١٠٣]، وقيل: خلق في الأرض ما هو حلال، وما هو حرام، وأباح تناول من الحلال، ونهى عن الحرام، وقيل: إن قوماً يحرمون تناول من الرفيع من الطعام والرفيع من الملبوس، ويتناولون من الدرن والريثة^(٨)، فنهوا عن ذلك.

ولا يحتمل أن يراد بالطيبات الحلال منها، ولكن ما تطيب النفس من تناول، لأن النفس لا تتلذذ بالتناول من كل حلال، ولكن وإنما تطيب مما هو لها اللذ وأوقى، والله أعلم. وعلى ذلك قوله: ﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ﴾ الآية^(٩) [الأعراف: ٣٢]، فيكون: كان الذي في الأرض حلالاً وحراماً، ثم مما حل طيب ودون، فأمر بأكل ما طاب من ذلك إذا قَدَّرَ عليه؛ لأنه على قدر طيبه يعظم محلّه في القلب، وعلى ذلك يُرَغَّبُ نفسه بالشكر لمن أنعم به عليه والتعظيم لمن أكرمه بالذي طاب له به النفس، والله أعلم.

وقوله: ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ﴾؛ [اختلّف في قوله: ﴿خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ﴾]^(١٠)؛ قيل: آثار الشيطان، وقيل: وساوس الشيطان، وقيل: سبل الشيطان كقوله: ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ﴾ [الأنعام: ١٥٣] فهو يرجع إلى واحد.

وقوله: ﴿إِنَّكُمْ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ﴾، وذكر في موضع آخر، وسمّاه ولياً بقوله: ﴿أَوَلَيْسَ أَهْمُ الظُّلُمُوتِ﴾ [البقرة: ٢٥٧]؛ فالوجه أنه يريد في الظاهر الموالاة، ولكنه يريد في الباطن إهلاكهم. فإذا كان كذلك فهو في الحقيقة عدو. وجائز أن يكون [وليّاً لهم]^(١١) أي هو أولى بهم إذ عملوا ما عملوا بأمره أو ولياً^(١٢) بما [أتوه من]^(١٣) الفعل، وشاركوه^(١٤) في الشر، وكان^(١٥) في الحقيقة لهم [عدوّاً: وفي ذلك]^(١٦) هلاكهم، ولا قوة إلا بالله.

وقوله: ﴿إِنَّ كَيْدَ الشَّيْطَانِ كَانَ ضَعِيفًا﴾ [النساء: ٧٦] لأنه يُؤَسَّسُ، ويدعو، فإن أطاعه، وإلا ليس له عليه سلطان سوى ذلك، فهو ضعيف لأن من لا يُنْقَذُ على رغبته سوى قوله فهو ضعيف، يوصف بالضعف، والله أعلم، ويكون ضعيفاً على من [يتأمل مكايده، ويتحفظ]^(١٧) أحواله.

(١) من طع، في الأصل وم: وكذلك قوله. (٢) و(٣) ساقطة من النسخ الثلاث. (٤) و(٥) في النسخ الثلاث: نصيباً. (٦) في طع: البحائر والسوائب والوسائل والحوامي. (٧) أدرج في طع تنمة الآية بدل هذه الكلمة. (٨) الدرن: الوسخ، والريثة: سقط كل شيء. (٩) في طع: الآيات. (١٠) من طع. (١١) في النسخ الثلاث: أولياؤهم. (١٢) في النسخ الثلاث: أولياؤهم. (١٣) في الأصل وم: وأنوهم، في طع: وأنوهم في. (١٤) في النسخ الثلاث: وشاركهم. (١٥) في النسخ الثلاث: وكانوا. (١٦) في الأصل: أعداء إذ لك، في م وطع: أعداء إذ ذلك. (١٧) من طع، في الأصل وم: مكايده وتحفظ.

الآية ١٦٩ وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَأْمُرُكُم بِالسُّوءِ وَالْفَحْشَاءِ﴾؛ قيل: يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ السُّوءُ هُوَ الْفَحْشَاءُ، وَالْفَحْشَاءُ هُوَ السُّوءُ لِمَا أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يَشْتَمِلُ عَلَى كُلِّ نَوْعٍ مِنَ الْآثَامِ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ السُّوءُ مَا خَفِيَ مِنَ الْمَعَاصِي، وَالْفَحْشَاءُ مَا ظَهَرَ مِنْهَا، وَقِيلَ: السُّوءُ مَا لَاحِظٌ فِيهِ، وَالْفَحْشَاءُ مَا فِيهِ حَدٌّ مِنْ نَحْوِ الزِّنَى وَشَرْبِ الْخَمْرِ وَغَيْرِهِ، وَقِيلَ: الْفَحْشَاءُ مَا فَحِشَ فِي الْعَقْلِ، وَالسُّوءُ مَا يَنْتَهِي بِالنَّهْيِ عَنْهُ.

وقوله: ﴿وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾؛ يُخْرِجُ عَلَى^(١) الْأَوَّلِ، وَهُوَ السُّوءُ وَالْفَحْشَاءُ، بِأَمْرِهِمْ بِذَلِكَ، فَيَقُولُونَ^(٢): اللَّهُ أَمَرَنَا بِهَا، وَيَحْتَمِلُ قَوْلُهُ: ﴿وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ مَا قَالُوا: إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ أَوْ الْقَوْلَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا يَعْلَمُونَ بِمَا لَا يَلِيقُ بِهِ مِنَ الْوَلَدِ وَإِشْرَاكِ غَيْرِهِ فِي عِبَادَتِهِ^(٣)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

الآية ١٧٠ وقوله: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ اتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسْتَعِينُونَ﴾؛ يَحْتَمِلُ هَذَا وَجْهَيْنِ: يَحْتَمِلُ أَنْ أَبَاءَهُمْ كَانُوا أَوْصِيَهُمْ إِلَّا يَفَارِقُوا دِينَهُمُ الَّذِي هُمْ عَلَيْهِ، فَقَالُوا عِنْدَ ذَلِكَ: لَا نَدْعُ وَصِيَّةَ آبَائِنَا كَقَوْلِهِ: ﴿أَتُؤَاوِسُكُم بِمَا قَوْمٌ مَاتُوا؟﴾ [الذاريات: ٥٣]، أَوْ كَانُوا قَوْمًا سَفَهَاءَ أَصْحَابِ التَّغْلِيدِ، فَقَالُوا: إِنَّا [قُلْنَا أَبَاءَنَا فَلَا]^(٤) نَقْلُدُ غَيْرَهُمْ.

وقوله: ﴿أَوَلَوْ كُنَّا كَارِهِينَ لَأَقُولُنَّ سَيِّئًا وَلَا يَسْتَدِينُونَ﴾؛ يُخْرِجُ هَذَا الْكَلَامَ عَلَى وَجْهَيْنِ: أَيْ تَقْلُدُونَ أَنْتُمْ^(٥) أَبَاءَكُمْ، وَإِنْ كَانُوا لَا يَعْقِلُونَ شَيْئًا؟ [وَيَحْتَمِلُ: ﴿أَوَلَوْ كُنَّا كَارِهِينَ﴾ أَيْ وَقَدْ كَانَ آبَاؤُكُمْ ﴿لَا يَقُولُونَ سَيِّئًا﴾^(٦) فَكَيْفَ تَقْلُدُونَهُمْ؟ وَهُوَ كَقَوْلِهِ: ﴿أَوَلَوْ جِئْتُمْكُمْ بِأَهْدَى مِمَّا وَجَدْتُمْ عَلَيْهِ آبَاءَكُمْ﴾ [الزخرف: ٢٤] أَيْ وَقَدْ جِئْتُمْكُمْ، أَوْ أَنْ يَقَالَ: مَنْ جَعَلَ آبَاءَكُمْ قُدُورَةً يُقْتَدَى بِهِمْ؟

الآية ١٧١ وقوله تعالى: ﴿وَمَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا كَمَثَلِ الَّذِي يَتَّقُ بِمَا لَا يَنْتَعِمُ﴾؛ قِيلَ فِيهِ بوجْهَيْنِ: قِيلَ: مَا مَثَلُنَا ﴿وَمَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا كَمَثَلِ الَّذِي يَتَّقُ﴾ أَيْ يُصَوِّتُ ﴿بِمَا لَا يَنْتَعِمُ إِلَّا دُعَاءً وَنِدَاءً﴾ يَسْمَعُونَ الصَّوْتَ، وَلَا يَفْقَهُونَ مَا فِيهِ، وَقِيلَ: ﴿يَتَّقُ﴾ بِمَعْنَى يُنْفِقُ: ذَكَرَ الْفَاعِلَ عَلَى إِرَادَةِ الْمَفْعُولِ كَقَوْلِهِ: ﴿نَهَوْنَا فِي عَيْتِهِ رَأْسِيَّةً﴾ [الحاقة: ٢١] أَيْ مَرْضِيَّةً. فَعَلَى ذَلِكَ الْأَوَّلِ^(٧)، وَهُوَ فِي اللَّفْظِ جَائِزٌ جَارٍ.

وقوله: ﴿مِمَّنْ بَنَیْهُمْ عُمَتٌّ لَّهُمْ لَا يَقُولُونَ سَمَاءُكُمْ بِمِثْلِ سَمَاءِكُمْ﴾؛ وَإِنْ لَمْ يَكُونُوا فِي الْحَقِيقَةِ كَذَلِكَ، إِذِ الْحَاجَةُ مِنْ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ الْإِنْفَاقَ بِهَا، وَلِذَلِكَ سَمَاءُكُمْ سَفَهَاءٌ لِمَا لَمْ يَنْتَفِعُوا بِعِلْمِهِمْ وَعَقْلِهِمْ.

الآية ١٧٢ وقوله تعالى: ﴿يَتْلُوهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُلُّوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ﴾ [يَتَوَجَّهُ وَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا: الْإِذْنَ فِي الْأَكْلِ مَا تَسْتَطِيعُ النَّفْسُ [وَتَتَلَذَّذُ بِوَا]^(٨) بِوَيْسُ لِيَكُونَ أَرْضَى وَاشْكُرْ لَهِ فِيمَا أَنْعَمَ عَلَيْهِ.

وَالثَّانِي^(٩): عَلَى إِرَادَةِ الْحَلَالِ [بِقَوْلِهِ: ﴿طَيِّبَاتٍ﴾]^(١٠)، فَيَكُونُ فِي الْآيَةِ دَلِيلُ كَوْنِ الرِّزْقِ^(١١) حَلَالًا وَحَرَامًا؛ إِذْ قَالَ: ﴿مِنْ﴾ ذَا، وَلَمْ يَقُلْ: كُلُّوا ذَا، وَلَوْ كَانَ كُلُّ الرِّزْقِ حَلَالًا لَكَانَ يَقُولُ: كُلُّوا مِمَّا رَزَقْنَاكُمْ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. ثُمَّ حَقُّ الْمِحْنَةِ التَّمَكِينُ مِمَّا يُحَرِّمُ، وَيُحَلُّ، وَمِمَّا تَرَعَّبَ إِلَيْهِ النَّفْسُ، وَتَزَهَّدَ. فَجَائِزٌ جَمِيعُ ذَلِكَ كُلِّهِ فِي الْمَلِكِ وَفِي الرِّزْقِ لِيُمْكِّنَ مِنَ الْأَمْرِينِ بِالْمِحْنَةِ، إِذْ ذَلِكَ حَقُّ الْمِحْنَةِ، وَاللَّهُ الْمُوفِيُّ^(١٢).

وقوله: ﴿يَتْلُوهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُلُّوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ﴾؛ يَدُلُّ^(١٣) عَلَى أَنَّ الَّذِي كَانَ لَهُمُ الْأَكْلُ، وَأَمْرُهُمُ بِالتَّنَاوُلِ مِنْهُ، هُوَ الْجِلُّ. ثُمَّ فِيهِ الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ مِنَ الرِّزْقِ مَا هُوَ طَيِّبٌ حَلَالٌ، وَمَا هُوَ خَبِيثٌ حَرَامٌ؛ إِذْ لَوْ لَمْ يَكُنْ مِنْهُ [طَيِّبٌ وَخَبِيثٌ]^(١٤) لَكَانَ لَا يَشْتَرِطُ فِيهِ ذَكَرُ الطَّيِّبِ، بَلْ يَقُولُ: كُلُّوا مِمَّا رَزَقْنَاكُمْ.

فَإِنْ قِيلَ: فَمَا وَجْهُ الْحِكْمَةِ فِي الْإِمْتِحَانِ بِجَعْلِ الْخَبِيثِ رِزْقًا لَهُمْ؟ قِيلَ: هَذَا أَصْلُ^(١٥) الْمِحْنَةِ فِي كُلِّ شَيْءٍ: يَجْعَلُ

(١) فِي الْأَصْلِ: عَنْ. (٢) فِي النُّسخِ الثَّلَاثِ: فَيَقُولُوا. (٣) فِي الْأَصْلِ: عِبَادَةٌ. (٤) مِنْ م وَطَع، سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ. (٥) سَاقِطَةٌ مِنَ طَع. (٦) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ. (٧) فِي النُّسخِ الثَّلَاثِ: الْأَوَّلَى. (٨) فِي الْأَصْلِ: يَتَلَذَّذُ. (٩) فِي النُّسخِ الثَّلَاثِ: وَيَكُونُ. (١٠) فِي الْأَصْلِ: وَمِنْ يَقُولُ الطَّيِّبَاتِ، فِي طَع: بِقَوْلِهِ الطَّيِّبَاتِ. (١١) فِي طَع: الْمَرْزُوقِ. (١٢) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَاتِ الْأَرْبَعِ مِنْ طَع، وَفِي الْأَصْلِ: ص ٢٣ أَس ٢١ - ٢٤. (١٣) فِي م: ص ٢٣ وَس ٢٨ - ٣٢. (١٤) فِي الْأَصْلِ: دَلَّ. (١٥) فِي النُّسخِ الثَّلَاثِ: طَيِّبًا وَخَبِيثًا. (١٦) فِي النُّسخِ الثَّلَاثِ: أَهْلٌ.

لَهُمُ الْغِذَاءُ، فَمَا يَأْمُرُهُمُ بِالْإِمْتِنَاعِ عَنْهُ، وَيَجْعَلُ لَهُمْ قِضَاءَ الشَّهْوَةِ فِي الْمَحْرَمِ، يَأْمُرُهُمُ بِالْكَفِّ عَنْهُ، وَهُوَ فِي الظَّاهِرِ مِنَ الْمَحْنِ.

وقوله: ﴿وَأَشْكُرُوا لِلَّهِ﴾ على ما أَبَاحَ لَكُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ، [وقوله^(١): ﴿إِنْ كُنْتُمْ إِيَّاهُ تَقْبِذُونَ﴾: [أي إِنْ كُنْتُمْ تَرَوْنَ مِنْهُ ذَلِكَ، وَتَحْتَمِلُونَ: ﴿إِنْ كُنْتُمْ إِيَّاهُ تَقْبِذُونَ﴾^(٢): أي إِيَّاهُ تَوَحَّدُونَ، وَتَحْتَمِلُونَ: ﴿إِنْ كُنْتُمْ تَقْبِذُونَ﴾، فاجعلوا عبادتكم له خالصة، لا تعبدوا غيره، ليكون له [الشكر^(٣)، ولا قوة إلا بالله. وقيل: ﴿إِنْ كُنْتُمْ إِيَّاهُ تَقْبِذُونَ﴾ بمعنى إِنْ أَنْزَلْتُمْ عِبَادَتَهُ، فَاشْكُرُوا لَهُ، وَتَحْتَمِلُ قَوْلُهُ: ﴿وَأَشْكُرُوا لِلَّهِ﴾ على جميع ما أَنْعَمَ عَلَيْكُمْ مِنَ الدِّينِ وَالنَّبِيِّ وَالْقُرْآنِ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ النِّعَمِ، أَيْ كَوْنُوا لَهُ شَاكِرِينَ.

الآية ١٧٣

وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ﴾ [أما^(٤) ذكر^(٥) ﴿الْمَيْتَةَ﴾ فمعناه: حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْأَكْلَ مِنَ الْمَيْتَةِ وَالتَّناوُلَ مِنْهَا. فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَلَيْسَ فِيهِ حَرْمَةٌ مَا لَا يُوَكَّلُ وَالْإِنْتِفَاعُ بِهِ مِنْ نَحْوِ الصَّوْفِ وَالشَّعْرِ وَالْعَظْمِ وَنَحْوِهِ. أَلَا تَرَى أَنَّ هَذَا إِذَا أُرِيدَ مِنَ الشَّاةِ، وَهِيَ حَيَّةٌ، وَأُبَيِّنَ مِنْهَا، لَمْ يَصِرْ مَيْتَةً، أَلَا^(٦) يَجُوزُ الْإِنْتِفَاعُ بِهِ؟ وَغَيْرُهُ مِنَ اللَّحْمِ إِذَا أُبَيِّنَ مِنْهَا، صَارَ مَيْتَةً لِمَا رُوِيَ فِي الْخَبَرِ: «مَا أُبَيِّنَ مِنَ الْحَيِّ فَهُوَ مَيْتٌ» [نصب الرأية ٣١٧/٤]، وَلِأَنَّ الصَّوْفَ وَاللَّبْنَ وَغَيْرَهُمَا لَيْسُوا بِذَوِي الرُّوحِ، فَيَمُوتُ بِاسْتِخْرَاجِ الرُّوحِ مِنْهَا كَالْحَيَّوانِ عَلَى مَا ذَكَرْنَا مِنَ الْخَبَرِ. وَرُوِيَ عَنْ عُمَرَ رضي الله عنه أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الْإِنْفِخَةِ، اسْتُخْرِجَتْ مِنَ الْمَيْتَةِ، فَقَالَ: (أَفِيهَا دَمٌ)؟ فَقِيلَ: لَا، فَقَالَ: (لَا بَأْسَ كُلُّوْا فَإِنَّ اللَّبْنَ عَلَى ذِكَاةٍ فِيهِ) أَوْ كَلَامٌ نَحْوُ هَذَا. وَكَذَلِكَ رُوِيَ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه، أَنَّهُ قَالَ: (لَا بَأْسَ)^(٧).

فَإِنْ قِيلَ: أَلَا فَسَدَ بِنَجَاسَةِ الضَّرْعِ كَالْوَعَاءِ النَّجِسِ، يَكُونُ فِيهِ اللَّبْنُ، يَفْسُدُ بِفَسَادِهِ؟ قِيلَ: إِذَا كَانَ الشَّيْءُ مَوْضِعًا لِلشَّيْءِ وَمَعْدِنِهِ فِي الْأَصْلِ فَإِنَّ فَسَادَ ذَلِكَ الْمَوْضِعِ لَا يُوجِبُ فَسَادَ مَا فِيهِ. أَلَا تَرَى أَنَّ الدَّمَ الَّذِي يَجْرِي بَيْنَ الْجِلْدِ وَاللَّحْمِ إِذَا دُبِحَ لَا يَفْسُدُ اللَّحْمَ لِمَا كَانَ ذَلِكَ مَوْضِعَهُ وَمِظَانَهُ؟ فَعَلَى ذَلِكَ اللَّبْنُ فِي الضَّرْعِ.

وَأَمَّا الْإِهَابُ فَإِنَّهُ إِذَا دُبِحَ فَقَدْ ظَهَرَ لِمَا رُوِيَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم أَنَّهُ قَالَ: «إِيَّاهُ إِهَابٌ دُبِحَ فَقَدْ ظَهَرَ» [الترمذي: ١٧٢٨]. وَالدَّمُ الْمَذْكُورُ فِي هَذِهِ الْآيَةِ هُوَ الدَّمُ الْمَسْفُوحُ؛ دَلِيلُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا﴾ [الأنعام: ١٤٥]، فَالْمُحَرَّمُ مِنَ الدَّمِ هُوَ^(٨) السَّائِلُ. أَلَا تَرَى أَنَّ الشَّاةَ إِذَا مَاتَتْ^(٩) صَارَتْ مَيْتَةً بِهَلَاكِ ذَلِكَ الْمَحْرَمِ مِنَ الدَّمِ فِيهَا^(١٠)؟

وقوله: ﴿فَمَنْ أَضْطَرَّ غَيْرَ بِلَاغٍ وَلَا عَادٍ﴾ اخْتَلَفَ فِيهِ عَلَى أَوْجُهٍ: قِيلَ: قَوْلُهُ: ﴿غَيْرَ بِلَاغٍ وَلَا عَادٍ﴾ هُوَ^(١١) تَفْسِيرُ قَوْلِهِ ﴿فَمَنْ أَضْطَرَّ﴾ وَهُوَ كَقَوْلِهِ: ﴿مُحَصَّنَتٍ غَيْرَ مُسَوِّحَتٍ وَلَا مُنْخَذَاتٍ أَخْدَانٍ﴾ ٢٥ - ٢٥ / [النساء: ٢٥] فَصَارَ قَوْلُهُ: ﴿غَيْرَ مُسَوِّحَتٍ وَلَا مُنْخَذَاتٍ أَخْدَانٍ﴾ تَفْسِيرُ قَوْلِهِ: ﴿مُحَصَّنَتٍ﴾ لِأَنَّهَا إِنْ كَانَتْ مُحَصَّنَةً، كَانَتْ غَيْرَ مَسَافِحَةٍ وَلَا مُنْخَذَةٍ الْأَخْدَانِ. فَعَلَى ذَلِكَ إِنْ كَانَ مُضْطَرًّا كَانَ ﴿غَيْرَ بِلَاغٍ وَلَا عَادٍ﴾، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وقيل: ﴿فَمَنْ أَضْطَرَّ غَيْرَ بِلَاغٍ﴾ أَيْ غَيْرَ مُسْتَجِلٍّ لِتَنَاوُلِهِ ﴿وَلَا عَادٍ﴾ بِعَدْوٍ عَلَى أَكْلِهِ لِلْجُوعِ، وَقِيلَ: قَوْلُهُ: ﴿فَمَنْ أَضْطَرَّ غَيْرَ بِلَاغٍ﴾ غَيْرَ مُتَجَاوِزٍ حَدَّهُ ﴿وَلَا عَادٍ﴾ وَلَا مُقْتَصِرٍ نَهَايَتَهُ، [وقيل^(١٢): ﴿غَيْرَ بِلَاغٍ﴾ فِي [أَكْلِهِ]^(١٣)] ﴿وَلَا عَادٍ﴾ عَلَى حَدِّ اللَّهِ، إِذْ حَرَّمَهُ عَلَيْهِ فِي غَيْرِ حَالِ الْإِضْطِرَارِ، فَيَصِيرُ بَاغِيًا فِي الْأَكْلِ عَادِيًا عَلَى حَدِّ اللَّهِ^(١٤)، وَقِيلَ^(١٥): ﴿غَيْرَ بِلَاغٍ وَلَا عَادٍ﴾ فِي مُجَاوِزَتِهِ فِي أَكْلِ حَدِّ الْمَجْعُولِ لَهُ مِنْ إِقَامَةِ الْمَهْجَةِ وَدَفْعِ الضَّرُورَةِ، فَأَكَلَ بِشَهْوَةٍ أَوْ لِحَاجَةٍ غَيْرِ حَاجَةِ الْجُوعِ خَاصَّةً، وَقِيلَ^(١٦): ﴿غَيْرَ بِلَاغٍ وَلَا عَادٍ﴾ عَلَى الْمُسْلِمِينَ ﴿وَلَا عَادٍ﴾ عَلَيْهِمْ^(١٧). [لَكِنْ تَصْرِيحُ النَّهْيِ عَنِ الْإِنْتِفَاعِ بِالشَّيْءِ

(١) من ط ع. (٢) من ط ع وم: ساقطة من الأصل. (٣) من م، في الأصل: ممن يعبدونه، في ط م: تعدونه. (٤) ساقطة من النسخ الثلاث. (٥) ساقطة من النسخ الثلاث. (٦) في النسخ الثلاث: لا. (٧) من ط ع. (٨) في ط ع: اما. (٩) في النسخ الثلاث: وهو. (١٠) من ط ع، في الأصل وم: مات. (١١) في الأصل وط م: فيه. (١٢) في النسخ الثلاث: وهو. (١٣) من ط ع، في الأصل وط م: يحتمل. (١٤) ساقطة من النسخ الثلاث. (١٥) أدرج في الأصل وم بعدها العبارة التالية: ويحتمل أن يكون ﴿غَيْرَ بِلَاغٍ﴾ تفسيرا لقوله ﴿فَمَنْ أَضْطَرَّ﴾ كقوله ﴿مُحَصَّنَتٍ غَيْرَ مُسَوِّحَتٍ﴾ الآية، وقد حذفناها لورودها في بده تفسير الآية. (١٦) من ط ع، في الأصل وم: ويحتمل. (١٧) من ط ع، في الأصل وم: ويحتمل. (١٨) من ط ع، وأدرجت هذه العبارة سهوا في الأصل (الورقة ٢٣ - ٢٥) وفي م (الورقة ٢٣ و ٢٤ - ٣٥).

حرمة متكفيها، صاحبها نُهي عما كان مباحاً له كما روي عن نبي الله ﷺ «لا صلاة للمرأة الناشئة ولا للعبد الابقي» [بنحوه مسلم ٧٠، وليس فيه ذكر المرأة]، وذلك نُهي عن الإباقي والنشور لا عن الصلاة. فمثلُه لو كان نهياً، فكيف ولا نُهي؟ ولكن ذكر إباحة على صفة لم يُذكر الجِلُّ والتحريم في الابتداء مع تلك الصفة. وجملة أن بُغِيَ [في وجهين: الأول] (١) لا يُحرَّم ما قد أُجِلَّ بالجواهر بالإنفاق، فكَذلك ما أُجِلَّ بالسبب؛ دليل ذلك أمر الكفرة وسائر الفسقة أنه لم يُحرَّم عليهم شيء من ذلك.

والثاني: النهي عن قتله (٢).

ثم اخْتُلِفَ في حُرْمَةِ عَيْنِ الميتة في حال الإضطرار وجِلِّها؛ قال بعضهم: عَيْنُها حلالٌ ليسَ بمُحرَّم، وقال آخرون: عَيْنُها مُحرَّمة، لكنَّ التناول منها مُباح، وهو قول أصحابنا، رحمهم الله.

فَمَنْ قَالَ بِجِلِّ عَيْنِها للضرورة ذهب إلى أن الحَظَرَ أو (٣) الإباحة لا يقع في الأصل لعين الشيء، ولا يُتَكَلَّمُ فيها بِجِلِّ ولا حُرْمَةٍ بِحَقِّ (٤) العين، بل الحرمة والجِلُّ هي الواردة عليها موجبة حق الحرمة. ثم الحرمة ترتفع بالضرورة، فتبقي عَيْنُها على ما كان في الأصل. وَمَنْ قَالَ بحرمة عَيْنِها وبِجِلِّ التناول منها ذهب إلى أن الحرمة حدثت [لما كانت] (٥) ميتة ومُهْلًا [بها] (٦) لغير وجه الله. فَحُدُوثُ (٧) الجِلِّ للضرورة يدلُّ على أن العلة كانت هي الضرورة في رفع حُرْمَةِ التناول، ولم ترفع حُرْمَةَ عَيْنِها، إلا أنه أُبيح التناول منها للضرورة على بقاء الحرمة. ولكن يجب ألا يُتَكَلَّمُ في هذا ومثله بحرمة العين وجِلِّها بعد أن تكون الإباحة للضرورة؛ إذ الله أن يُجِلَّ عَيْنًا مُحرَّمة في حال الإضطرار، وله أن يُحرَّم عَيْنَها، ويُجِلَّ التناول منها للإضطرار. فالتكلم فيه فضل وتكلف، وبالله التوفيق.

ثم المسألة في الباغي والعادي يُحرَّم عليه التناول منها في حال الإضطرار أم لا؟ قال بعض أهل العلم: مُحرَّم ذلك عليه لأوجه:

أحدها: لأنه ظالم، وفي المنع عن التناول منها زجرٌ عن الظلم، وفي [إباحة التناول] (٨) منها إعانة على الظلم، لذلك حُرِّمَ عليه.

والثاني: أن القاتل يُعاقب عندما يأوي إلى الحرم بترك المؤاكلية والمشاركة والمجالسة إلى أن يُضطرَّ، فيُخرج عقوبة له. فكَذلك هذا يُحرَّم عليه التناول منه عقوبة له إلى أن ينزجر.

وقال [أحدُهم] (٩): إنه قد استحقَّ بالبغي على أهل الإسلام العقوبة العظيمة، ويُعاقب في هذا أيضاً.

ثم من قول هذا الرجل في الباغي: أنه إذا أتلَفَ أموالَ أهل العدل لا يَتَعَرَّضُ له بها، ولا يُعَرَّم، وكذلك العادل إذا أتلَفَ أموالَ البغي لا غرامة عليه. والغرامة نوعٌ من العقوبات، فإذا استويا في سقوط الغرامة. وإن كان أحدهما ظالماً كيف لا يَسْتَوِيَانِ أيضاً في هذا؟ وما الذي يوجب التفرقة بينهما؟ ثم نقول لهذا المخالف لنا: إن الباغي يمسح يوماً وليلة، وإذا سافر لم يُرَخَّصْ له المسح، وهو في الحضر رخصة كهي في السفر، فما باله حُرِّمَ إحدى الرخصتين على إباحة الأخرى مع وجود الظلم والبغي؟ فقال: لأن الضرورة طريق التناول، فيه رخصة، لا تُرَخَّصُ للظالم، إذ هو تخفيف.

والأصل في المسألة أن الباغي على أهل الإسلام ياتمر بأحكام أهل الإسلام، إذ لو ائتمَّر أمرٌ بالكف عن بغيه، وإذا لم ياتمر في ذا لا شك أنه لا ياتمر في الثاني، ولا يؤمر فيه العيب، ولا يزجره التحريم عن التناول؛ إذ على العلم بحرمة البغي بغي ما انتهت نفسه، فكيف ينتهي للحرمة التي اضطرت إليه نفسه؟ ولم يملك العَلَبَةُ عليها في شهوتها إثارة لها، كذلك إنظاراً لها، كذلك لا معنى لإحداث الحرمة عليه ببغيه.

(١) ساقطة من الأصل وم. (٢) أدرجت هذه العبارة في الأصل أيضاً سهواً (الورقة ٢٣. أس ٣١-٢٧) وفي م (الورقة ٢٣ و س ٣٤-٣٧)، ساقطة من ط. ع. (٣) في النسخ الثلاث: و. (٤) في النسخ الثلاث: بحيث. (٥) من ط. ع. ساقطة من الأصل وم. (٦) ساقطة من النسخ الثلاث. (٧) في ط. ع. فحدث. (٨) في النسخ الثلاث: الإباحة عن التناول. (٩) ساقطة من النسخ الثلاث.

واصله قوله ﷺ: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ﴾ [النساء: ٢٩]، وقوله: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى الْفَلَكِ﴾ [البقرة: ١٩٥]؛ حَرَّمَ عليهم إلقاء أنفسهم إلى المهالك وقتلهم أنفسهم^(١). وفي دفع هذه الرخصة عنه إباحة محرّم، وهو أعظم منّي عليه، فلم يفعل.

وأما [ما]^(٢) قَالَ بَانَ مَنْ قَتَلَ، فَأَوَى إِلَى الْحَرَمِ فَإِنَّ أَهْلَهُ نُهَوُا عَنْ مُوَاطَلَتِهِ وَمُشَارَبَتِهِ، وَلَمْ يَنْتَهِ فِي نَفْسِهِ [عن]^(٣) الْأَكْلِ وَالشَّرْبِ؛ إِذْ لَا يَقْدِرُ أَحَدٌ مَنَعُهُ عَنْ ذَلِكَ. فالقول في مثله تَكَلَّفْتُ فَكَذَا الْأَوَّلُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. ثم المسألة في القَدْرِ الذي يجوزُ أَنْ يُتَنَاوَلَ مِنْهُ^(٤): فعندنا: أَنَّ الْإِبَاحَةَ كَانَتْ لِلْإِضْطِرَارِّ، فَهُوَ عَلَى الْقَدْرِ الَّذِي لَهُ الدَّفْعُ وَالْإِزَالَةُ، وَذَلِكَ بَدُونِ مَا فِيهِ شِدَّةُ الْمَجَاعَةِ. وَذَلِكَ الْأَصْلُ فِي إِنْتِفَاءِ الضَّرُورَةِ.

الآية ١٧٤ وقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ الْكِتَابِ أَيُّ فِي الْكِتَابِ؛ يَحْتَمِلُ [هَذَا]^(٥) وَجْهَيْنِ: يَحْتَمِلُ: أَنْ كَتَمُوا مَا فِي كِتَابِهِمْ مِنْ بَعْثِ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ [وَعَلَى آلِهِ]^(٦) وَصَفَتِهِ، وَيَحْتَمِلُ مَا كَتَمُوا مِنَ الْأَحْكَامِ وَالشَّرَائِعِ مِنْ نَحْوِ الْحُدُودِ وَالرَّجْمِ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْأَحْكَامِ، وَقَدْ ذَكَرْنَا هَذَا فِيمَا تَقَدَّمَ^(٧). وقوله: ﴿وَنَشَرُّوكَ بِهِ ثَمَنًا قَلِيلًا﴾ قَدْ ذَكَرْنَا تَأْوِيلَ هَذَا فِيمَا تَقَدَّمَ^(٨).

وقوله: ﴿أُولَئِكَ مَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ إِلَّا النَّارَ﴾ يَحْتَمِلُ^(٩) وَجْهَيْنِ: يَحْتَمِلُ ﴿مَا يَأْكُلُونَ﴾ فِي دُنْيَاهُمْ إِلَّا أَوْجِبَ ذَلِكَ لَهُمْ فِي الْآخِرَةِ أَكَلَ النَّارِ؛ وَيَحْتَمِلُ ﴿مَا يَأْكُلُونَ﴾ فِي دُنْيَاهُمْ إِلَّا أَكَلُوا فِي الْآخِرَةِ عَيْنَ النَّارِ.

وقوله: ﴿وَلَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ﴾؛ قِيلَ: ﴿وَلَا يُكَلِّمُهُمْ﴾ بِكَلَامٍ خَيْرٍ، وَلَكِنْ يَكَلِّمُهُمْ بِغَيْرِهِ، كَقَوْلِهِ: ﴿أَفْشَرُوا فِيهَا وَلَا تَكَلِّمُون﴾ [المؤمنون: ١٠٨]، وَقِيلَ: ﴿وَلَا يُكَلِّمُهُمْ﴾ غَضَبًا عَلَيْهِمْ؛ يَقَالُ: فَلَانُ لَا يَكَلِّمُ فَلَانًا لِمَا غَضِبَ عَلَيْهِ.

الآية ١٧٥ وقوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الضَّلَالَةَ بِالْهُدَى﴾؛ قِيلَ: اسْتَحَبُّوا الضَّلَالَةَ عَلَى الْهُدَى، وَقِيلَ: اخْتَارُوا الْعَذَابَ عَلَى الْمَغْفِرَةِ، وَمَا قَالَهُ الْكَلْبِيُّ فَهُوَ أَحْسَنُ: (أَنَّهُمْ اشْتَرَوْا الْيَهُودِيَّةَ الَّتِي هِيَ تُحْصَلُ عَذَابًا بِالْإِيمَانِ الَّذِي يُحْصَلُ مَغْفِرَةً) وَقَدْ ذَكَرْنَا ذَلِكَ فِيمَا تَقَدَّمَ^(١٠) أَيْضًا.

وقوله: ﴿ثُمَّ أَصْبَرْتُمْ عَلَى النَّارِ﴾؛ قِيلَ: فَمَا أَذَوَمْتُمْ عَلَى النَّارِ! وَقِيلَ: ﴿ثُمَّ أَصْبَرْتُمْ عَلَى﴾ الْعَمَلِ الَّذِي يُوجِبُ لَهُمُ النَّارَ. وَقِيلَ: فَمَا أَجْرَاهُمْ عَلَى عَمَلِ أَهْلِ النَّارِ! وَقِيلَ: مَا أَعْمَلْتُمْ بِأَعْمَالِ أَهْلِ النَّارِ. وَقَالَ الْحَسَنُ: (فَمَا لَهُمْ عَلَيْهَا صَبْرٌ، وَلَكِنْ مَا أَجْرَاهُمْ عَلَى النَّارِ!) وَقَدْ يُقَالُ لِمَنْ يَطُولُ حَبْسُهُ: فَمَا أَصْبَرَكَ عَلَى الْحَبْسِ! لَا عَلَى حَقِيقَةِ الصَّبْرِ لَكِنْ عَلَى وَجُودِهِ فِيهِ.

الآية ١٧٦ وقوله تعالى: ﴿وَرَأَى الَّذِينَ ائْتَمَرُوا فِي الْكِتَابِ أَيُّ خَالِفُوا، وَإِلَّا قَدْ اخْتَلَفَ أَهْلُ الْإِيمَانِ وَالْكَفَرِ، وَلَكِنْ ارْأَوْا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، بِالْإِخْتِلَافِ الْخِلَافِ أَيُّ خَالِفُوا الْكِتَابَ، وَلَمْ يَعْمَلُوا بِهِ، ﴿لَنْ يَشْفَاكَ بَيْدِي﴾؛ قِيلَ: لَنْ يَخْلُفَ بَعِيدٌ، وَقِيلَ: لَنْ يَضِلَّ طَوِيلٌ، وَقِيلَ: لَنْ يَدَاوِرَ. قِيلَ: حَرَفُ الْبَعِيدِ فِي الْوَعِيدِ إِيَّاسٌ؛ كَأَنَّهُ قَالَ: لَا انْقِطَاعَ لَهُ.

الآية ١٧٧ وقوله تعالى: ﴿يَسَّ آلِيزَ أَنْ تُولُوا وَجُوهَكُمْ قِيلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ﴾؛ قِيلَ: ﴿يَسَّ آلِيزَ﴾ فِي نَفْسِ التَّوَجُّهِ إِلَى مَا ذَكَرَ دُونَ الْإِيمَانِ، [وَيَحْتَمِلُ: ﴿يَسَّ آلِيزَ﴾ فِي ذَلِكَ] وَلَكِنْ آلِيزَ لِمَا يَقْصِدُ إِلَيْهِ أَنْ قَدْ يَقَعُ^(١١) ذَلِكَ لِحَوَائِجِ تَعَرُّضٍ؛ تَخْرُجُ عَنِ الْقُرْبَةِ، وَيَحْتَمِلُ: ﴿يَسَّ آلِيزَ﴾ فِي التَّوَجُّهِ إِلَى كَذَا، وَلَكِنْ فِي الْإِثْمَارِ لِأَمْرِهِ وَالطَّاعَةِ لَهُ، وَالْبِرُّ هُوَ الطَّاعَةُ فِي الْحَقِيقَةِ. وَقِيلَ: ﴿يَسَّ آلِيزَ﴾ تَحْوِيلُ الْوَجْهِ إِلَى الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ، وَلَكِنْ الْبِرُّ مَا ثَبَتَ فِي الْقَلْبِ مِنْ طَاعَةِ اللَّهِ، وَصَدَّقَتْهُ^(١٢) الْجَوَارِحُ، وَقِيلَ: ﴿يَسَّ آلِيزَ﴾ أَنْ تُصَلُّوا، وَلَا أَنْ تَعْمَلُوا غَيْرَ الصَّلَاةِ، كُلُّ ذَلِكَ يَرْجِعُ إِلَى وَاحِدٍ. وَجَمَلَتْهُ [بِوَجْهَيْنِ]:

(١) احتلت هذه العبارة التي أولها: الإباحة تناول... في طع الصفحة ٣٢٦ محل ما في الصفحة ٣٣٦، وقد أزلنا الالتباس بوضع كل في مكانه. (٢) ساقطة من النسخ الثلاث. (٣) ساقطة من النسخ الثلاث. (٤) في النسخ الثلاث منها. (٥) من طع. (٦) ساقطة من طع. (٧) كان ذلك في تفسير الآية: ١٥٩. (٨) كان ذلك في تفسير الآية: ١٦. (٩) من طع، في الأصل وم: أي. (١٠) كان ذلك في تفسير الآية: ١٦. (١١) في طع: وقوله: ﴿يَسَّ آلِيزَ... وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنْ﴾. (١٢) في طع: وصدقته.

أحدهما^(١): أن يقال: ﴿لَيْسَ الْبِرُّ بِكَ﴾ كله ذلك، لكن ما ذكر؛ إذ ذلك الوجه استعظموه^(٢)، حتى قال الله تعالى: ﴿وَلَيْنَ أَتَيْتَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ بِكُلِّ مَآبٍ مَا تَبِعُوا فِتْنَتَكَ﴾ [البقرة: ١٤٥]،

والثاني: أن يكون ذلك بنفسه ليس برأ، وإنما صار برأ بالأمر به أو بما ذكر من الإيمان والخيرات، فما^(٣) زال عنه الوجهان سقط فعله^(٤) أن يكون برأ.

وقوله: ﴿وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ﴾ بأنه واحد لا شريك له؛ يعني صدق بالله، وبأنه^(٥) واحد لا شريك له، ﴿وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾: وصدق بالبعث الذي [فيه]^(٦) جزاء الأعمال، وصدق بالكتب والملائكة والنبين.

وللبير^(٧) تأويلان: أحدهما: ما قيل، والثاني على الإضمار؛ كأنه قال: ليس البرُّ برٌّ [مَنْ يُؤْلِي وجهه، ولكن البرُّ برٌّ]^(٨) مَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ، كما قال: ﴿أَجْمَلْتُمْ سَقَايَةَ الْحَاجِّ﴾ [التوبة: ١٩] كإيمان مَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ؟ وقيل: ﴿أَجْمَلْتُمْ﴾ صاحب السقاية^(٩) ﴿كَانَ ءَامَنَ بِاللَّهِ﴾ [التوبة: ١٩]، وقيل: إِنَّ الْبِرَّ بِمَعْنَى الْبَارِّ مَنْ يَحُولُ وَجْهَهُ / ٢٥ - ب/ قِيلَ كَذَا، ولكن البارُّ ﴿كَانَ ءَامَنَ بِاللَّهِ﴾ [الآية]^(١٠).

وقوله: ﴿وَمَا أَقَامَ الْقَلَمَ عَلَى حَبِيصٍ﴾؛ قيل: أعطى على حاجته، وقيل: على قلبه، أثر غيره على نفسه كقولهِ: ﴿وَيُؤْتِرُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ﴾ [الحشر: ٩] وقيل: ﴿ذَوِي الْقُرْبَى﴾ أي ذوي قرابته.

وفيه دلالة أن الأفضل أن يبدأ بالصلة قرابته ثم ﴿وَالْيَتَامَى﴾ لأن على جميع المسلمين حفظهم ولأنهم أضعف، فبدأ بهم قبل ﴿وَالْيَتَامَى﴾. وروى عن رسول الله ﷺ أنه قال: «ليس المسكين الذي يرده اللقمة واللقمتان والتمر والتمرتان، قيل: فما المسكين يا رسول الله؟ قال: الذي لا يجد ما يغنيه، ولا يسأل الناس، ولا يُفطن»^(١١)، بو، فيُتَصَدَّقُ عليه [البخاري: ١٤٧٩].

[وقوله]^(١٢): ﴿وَأَنَّ السَّبِيلَ﴾؛ قيل: هو الضيف ينزل [بالمسلمين]^(١٣)، وقيل: هو المنقطع: [حاجاً أو غازياً]^(١٤)، وهو المجتاز، وهو واحد. ﴿وَفِي الرِّقَابِ﴾؛ قيل: هم المكاتبون. ﴿وَأَقَامَ الْقَلَمَ وَمَا أَقَامَ الْقَلَمَ﴾ ظاهر. ﴿وَالْمُؤْتُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا﴾؛ [يحتمل: العهد التي بينهم وبين الناس]^(١٥)، ويحتمل: العهد التي بينهم وبين ربهم، وقد ذكرنا العهد من الله تعالى ما هو؟ فيما مضى^(١٦). وفي حرف ابن مسعود ﷺ والموفين على النسي على الأول. قيل: إذا عاهدت عهداً بلسانك ففى^(١٧) به بعميلك وفعلك. ثم ليس في القرآن آية أجمع لشرائط الإيمان من هذو، وكذلك روي عن رسول الله ﷺ «أنه سئل عن الإيمان، فقرأ هذه الآية» [السيوطي في الدر المنثور: ٤١١/١]، وهكذا روي عن عبد الله بن مسعود ﷺ عن الإيمان، فتلا هذه الآية.

وقوله: ﴿وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالْفَرَءِ﴾؛ قيل: في الآية تقديم وتأخير: السائلين وفي الرقاب والصابرين. وعلى هذا يُخْرِجُ حرف ابن مسعود ﷺ ﴿وَالْمُؤْتُونَ بِعَهْدِهِمْ﴾.

وقوله: ﴿الْبَأْسَاءِ مِنَ الْبَاسِ، وهو الفقر، وَالْفَرَءِ﴾؛ قيل: هو المرض [والسَّقَمُ]^(١٨)، ﴿وَرِجِينَ الْبَاسِ﴾؛ قيل: عند القتال. وقوله: ﴿وَأُولَئِكَ الَّذِينَ سَدَقُوا﴾ في إيمانهم [أنهم مؤمنون]^(١٩)، وصبروا على طاعة ربهم.

[وقوله: ﴿وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾؛ قيل]^(٢٠): الذين صدقوا في إيمانهم ﴿وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾؛ روي عن عمرو بن

(١) ساقطة من النسخ الثلاث. (٢) في النسخ الثلاث: اسقطوهم. (٣) في النسخ الثلاث: فلا. (٤) من ط ع وم، في الأصل: قبله. (٥) في ط م وط ع: بأنه. (٦) ساقطة من النسخ الثلاث. (٧) من ط ع، في الأصل وم: البر. (٨) من ط ع وم، ساقطة من الأصل. (٩) من ط ع وم، في الأصل: الشفاعة. (١٠) من ط ع وم، ساقطة من الأصل. (١١) من ط ع، في الأصل وم: يعطي. (١٢) ساقطة من النسخ الثلاث. (١٣) من ط ع. (١٤) في النسخ الثلاث: حاج أو غاز. (١٥) من ط ع وم، ساقطة من الأصل. (١٦) كان ذلك في تفسير الآية: ٢٧. (١٧) في النسخ الثلاث: نفي. (١٨) من ط ع. (١٩) من ط ع وم، ساقطة من الأصل. (٢٠) في الأصل وم: ﴿وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾ وقيل: في ط ع: وقوله ﴿وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾ وقيل.

شُرَّحِيلَ أَنَّهُ قَالَ: (مَنْ عَمِلَ بِهَذِهِ الْآيَةِ فَهُوَ مُسْتَكْمِلُ الْإِيمَانِ)، قَالَ الْفَقِيهُ أَبُو مَنْصُورٍ: (تَمَامُ كُلِّ شَيْءٍ بِاجْتِمَاعِ مَا يَزِيدُهُ، أَلَا تَرَى أَنَّ الْمُصْلِيَّ إِذَا اقْتَصَرَ عَلَى فَرَائِضِهَا لَمْ يَتِمَّ لَهُ؟)

[الآية ١٧٨] وَقَوْلُهُ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ﴾ ^(١)؛ قِيلَ: نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ فِي حَيِّينَ مِنَ الْعَرَبِ، كَانَ وَقَعُ بَيْنَهُمَا حَرْبٌ وَقِتَالٌ، وَكَانَ لِأَحَدِهِمَا فَضْلٌ وَشَرَفٌ عَلَى الْآخَرَى، فَأَرَادُوا بِالْعِيدِ مِنْهُمْ الْحَرَّ مِنْ أَوْلَئِكَ، وَبِالْأَنْثَى مِنْهُمْ الذَّكَرَ، فَانْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿لَا تَرْوُوا بِالْمُوتِ وَالْعَبْدَ وَالْأَنْثَى بِالْأَنْثَى﴾ وَهِيَ مَنْسُوخَةٌ لِأَنَّ فِيهَا قَتْلَ غَيْرِ الْقَاتِلِ؛ نَسَخَهَا قَوْلُهُ: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيِهِ سُلْطَانًا فَلَا يَسْرِفُ فِي الْقَتْلِ إِنَّهُ كَانَ مَنْصُورًا﴾ [الإسراء: ٣٣]؛ قِيلَ: ﴿فَلَا﴾ تُسْرِفُ وَلَا تَقْتُلُ غَيْرَ قَاتِلِ وَلِيِّكَ، وَقِيلَ: ﴿فَلَا﴾ تُسْرِفُ أَي لَا تُمَثِّلُ فِي الْقَتْلِ، وَقِيلَ: ﴿فَلَا﴾ تُسْرِفُ فِي الْقَتْلِ ^(٢) أَي لَا تَقْتُلُ أَنْتَ، إِذْ هُوَ مَنْصُورٌ، فَثَبَّتَ بِهَذَا نَسَخَهَا؛ إِذْ لَمْ يُوْذَنْ بِقَتْلِ غَيْرِ الْقَاتِلِ، وَقَوْلُهُ أَيْضًا: ﴿وَكُنَّا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنْ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ﴾ [المائدة: ٤٥]؛ وَلَا يَحْتَمِلُ نَفْسَ غَيْرِ الْقَاتِلِ يَقْتُلُ بِنَفْسٍ؛ دَلِيلُهُ [فِي وَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا] ^(٣) قَوْلُهُ: ﴿فَمَنْ نَصَّدَفَ بِهِ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَكُمْ﴾ [المائدة: ٤٥]، وَلَا يُتَصَدَّقُ عَلَى غَيْرِ الْقَاتِلِ، ثَبَّتَ [أَنفًا] مَنْسُوخَهَا ^(٤) بِمَا ذَكَرْنَا.

وَالثَّانِي: قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَوةٌ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ﴾ [إِذَا] ^(٥) هَمَّ بِقَتْلِ آخَرَ يُنَكِّرُ قَتْلَ نَفْسِهِ، فَيَرْتَدِعُ عَنْ قَتْلِهِ، فَتَحْيَى بِهِ النَّفْسَانِ جَمِيعًا، فَلَوْ لَزِمَ قَتْلُ غَيْرِ الْقَاتِلِ لَمْ يَكُنْ فِيهِ حَيَاةٌ؛ إِذْ لَا يَخْشَى تَلَفَ نَفْسِهِ.

ثُمَّ هَذَا يَدُلُّ عَلَى وَجُوبِ الْقِصَاصِ بَيْنَ الْحَرِّ وَالْعَبْدِ وَبَيْنَ الْكَافِرِ وَالْمُسْلِمِ، إِذْ لَوْ لَمْ يُجْعَلْ بَيْنَهُمَا قِصَاصٌ لَمْ يَزْتَدِغْ أَحَدٌ عَنْ قَتْلِهِمْ، إِذْ لَا يَخْشَى تَلَفَ نَفْسِهِ بِهِمْ. فَدَلَّ أَنَّهُمْ يَقْتُلُونَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. هَذَا فِيمَا يَجْعَلُ الْآيَةُ ابْتِدَاءً لَا فِي الْحَيِّينَ اللَّذِينَ ذُكِرَ بِهِ. ثُمَّ يُقَالُ: لَيْسَ فِي ذِكْرِ شَكْلِ مُشْكِلٍ تَخْصِيصُ الْحَكْمِ فِيهِ وَجْعَلُهُ شَرْطًا وَنَفْيُهُ فِي [غَيْرِ شَكْلِهِ] ^(٦)؛ دَلِيلُهُ مَا رَوَى عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «خُذُوا عَنِّي، خُذُوا عَنِّي» قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا: الْبِكْرُ بِالْبِكْرِ: [جَلْدُ مِئَةٍ] ^(٧) وَتَغْرِيبُ عَامٍ وَالثَّيْبُ بِالثَّيْبِ: جَلْدُ مِئَةٍ وَرَجْمٌ بِالْحِجَارَةِ [مُسْلِم: ١٦٩٠]، ثُمَّ إِذَا زَنَى الْبِكْرُ بِالْثَّيْبِ وَجَبَ ذَلِكَ الْحَكْمُ، فَدَلَّ أَنَّ لَيْسَ فِي ذِكْرِ شَكْلِ تَخْصِيصُ فِي الْحَكْمِ، وَلَكِنْ فِيهِ إِيْجَابُ الْحَكْمِ فِي كُلِّ شَكْلٍ؛ إِذَا ارْتَكَبَ ذَلِكَ، وَهُوَ أَنْ يَقْتُلَ الْحَرُّ إِذَا قَتَلَ آخَرَ. وَالْحَرِيَّةُ لَا تَمْنَعُ الْإِقْتِصَاصَ لِفَضْلِهِ، وَكَذَلِكَ الْعَبْدُ إِذَا قَتَلَ آخَرَ يَقْتُلُ بِهِ، وَالرَّزْقُ لَا يَمْنَعُ ذَلِكَ لِلَّذِي فِيهِ، وَكَذَلِكَ الْأَنْثَى يَقْتُلُ إِذَا قَتَلَتْ أُخْرَى، وَلَا يَمْنَعُ مَا فِيهَا مِنْ ضَعْفٍ فِي وَجُوبِ الْقِصَاصِ، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ.

وَلَهُ وَجْهٌ آخَرٌ؛ وَهُوَ أَنَّهُ قَالَ: ﴿وَالْأَنْثَى بِالْأَنْثَى﴾ وَمِنْ الْإِنَاثِ إِمَاءٌ، [وَقَدْ أَمَرَ بِالْإِقْتِصَاصِ بَيْنَهُنَّ] ^(٨). فَلَيْتَنِ وَجَبَ تَخْصِيصُ مَا ذُكِرَ خَاصًّا ^(٩) وَجَبَ أَنْ يَذْكَرَ عَامًّا [مَا] ^(١٠) دُكِرَ فِيهِ الْعُمُومُ. فَإِنْ قِيلَ: عَلَى عُمُومِ الْإِسْمِ فِي أَحَدِهِمَا وَخُصُوصِ الْقَوْلِ فِي الْآخَرِ؟ قِيلَ: لَيْسَ هَكَذَا؛ لَوْ كَانَ فِي ذِكْرِ الْوِفَاقِ فِي الْإِسْمِ مُنْعَ الْحَقِّ عَنْ ذَلِكَ الْوَجْهِ الْمَذْكُورِ، إِنَّ ذِكْرَ فِي الْخِلَافِ، لَمْ يَدْخُلْ فِيمَا ذُكِرَ فِي الْوِفَاقِ مَا لَيْسَ مِنْهُ، فَإِذَا دَخَلَ عَلِيمٌ أَنَّ ذِكْرَ الْوِفَاقِ فِي الْخِلَافِ فِي حَقِّ إِدْخَالِ مَا لَيْسَ مِنْ شَكْلِهِ بِمَحَلٍّ وَاحِدٍ.

ثُمَّ يُقَالُ: إِنَّ نَفْسَ الْعَبْدِ لِلْعَبْدِ فِي حَقِّ الْجَنَائِيَةِ لَا لِلْمَوْلَى، إِنَّمَا لِلْمَوْلَى فِي نَفْسِهِ الْمُلْكُ وَالْمَلَكِيَّةُ ^(١١)؛ أَلَا تَرَى أَنَّ الْعَبْدَ لَوْ أَفْرَأَ عَلَى نَفْسِهِ بِالْقِصَاصِ أَخَذَ بِهِ، وَلَوْ أَفْرَأَ عَلَيْهِ مَوْلَاهُ لَمْ يُؤْخَذْ بِهِ؟ فَدَلَّ أَنَّ نَفْسَهُ لَهُ لَا لِلْمَوْلَى، فَكَانَ كَنَفْسِ الْحَرِّ لِلْحَرِّ، فَيَجِبُ أَنْ يَقْتُلَ الْحَرُّ بِهِ إِذْ هُوَ سَاوِي الْحَرِّ فِي حَقِّ النَّفْسِ، فَيَجِبُ أَنْ يُسَوَّى بَيْنَهُمَا فِي حَقِّ الْقِصَاصِ.

وَقَالَ بَعْضُ النَّاسِ: لَا يَقْتُلُ الْحَرُّ بِالْعَبْدِ لِأَنَّهُ أَفْضَلُ مِنْهُ، ثُمَّ هُوَ يَقُولُ: إِنَّهُ يَقْتُلُ الذَّكَرَ بِالْأَنْثَى، وَهُوَ أَفْضَلُ. وَقَالَ: إِنَّ الْقِصَاصَ إِنَّمَا ذُكِرَ فِي الْمُؤْمِنِينَ، ثُمَّ قَالَ بِالْعُمُومِ، وَالزَّمَّ قَتْلَ الْكَافِرِ بِالْمُؤْمِنِ، وَلَمْ يَذْكَرْ فِي الْقِصَاصِ الْكَافِرَ، وَتَرَكَ

(١) أَدْرَجَ فِي طَعِ تَمَّةُ الْآيَةِ بِدَلِّ هَذِهِ الْكَلِمَةِ. (٢) انْظُرْ حِجَةَ الْقِرَاءَاتِ ص: ٤٠٢. (٣) سَاقِطَةٌ مِنَ النِّسْخِ الثَّلَاثِ. (٤) مِنْ طَعِ، فِي الْأَصْلِ وَمِنْ مَنْسُوخِهِ. (٥) فِي طَعِ: لِمَاذَا. (٦) مِنْ طَعِ، فِي الْأَصْلِ وَمِنْ غَيْرِهِ. (٧) فِي طَعِ: مِائَةٌ جِلْدٍ. (٨) فِي طَعِ: وَقَدْ أَمَرَ بِالْإِقْتِصَاصِ وَقَدْ أَمَرَ بِالْقِصَاصِ بَيْنَهُنَّ. (٩) فِي الْأَصْلِ: خَالِصًا. (١٠) مِنْ طَعِ. (١١) فِي طَعِ وَمِنْ وَالْمَالِيَّةِ.

الْقِصَاصَ لِلْكَافِرِ مِنَ الْمُؤْمِنِ عَلَى عَمُومِ إيجابِ الْقِصَاصِ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ. فإِذَنْ جازَ تَرْكُ الْقِصَاصِ، عَلَى مَا ذَكَرَ فِيهِ، وَإِدْخَالُ مَنْ لَمْ يَذْكَرْ فِي حَقِّ الْإِقْتِصَاصِ مَا يَجِبُ إِنْكَارُ مِثْلِهِ فِي الَّذِي ذَكَرَ عَقِيبَ ذِكْرِ الْحَقِّ؟ وَهُمْ بِأَجْمَعِهِمْ تَحْتَ الْإِجَابِ مَذْكَورُونَ. ثُمَّ الْإِنَاثُ بِالْإِنَاثِ مَعَ اخْتِلَافِ الْأَحْوَالِ يَلْزَمُ الْقِصَاصُ، كَيْفَ لَا لَزَمَ مِثْلُهُ فِي الْأَحْرَارِ؟

وَالْأَصْلُ فِي هَذَا أَلَّا يُعْتَبَرَ فِي الْأَنْفُسِ الْمَسَاوِءُ؛ أَلَّا تَرَى أَنَّ الْأَنْفُسَ^(١) تُقْتَلُ بِنَفْسٍ وَاحِدَةٍ؟ وَهَكَذَا رُوِيَ عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَتَلَ رَجُلًا بِأَمْرًا، وَرُوِيَ أَنَّهُ قَتَلَ سَبْعَةَ نَفَرٍ بِأَمْرًا، وَقَالَ: (لَوْ تَمَالَأَ لَهُ أَهْلُ صَنْعَاءَ لَقَتَلْتُهُمْ) وَرَوَى^(٢) عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «لَا يُقْتَلُ مُسْلِمٌ بِكَافِرٍ» [البخاري: ١١١].

ثُمَّ قَالَ صَاحِبُ هَذَا الْقَوْلِ: لَوْ أَنَّ كَافِرًا قَتَلَ كَافِرًا، ثُمَّ أَسْلَمَ الْقَاتِلُ، يُقْتَلُ بِهِ: فَهُوَ قَتْلُ مُسْلِمًا [تَقْيِيًا]^(٣) بَرًّا بِكَافِرٍ، إِذِ الْإِسْلَامُ يُظْهِرُهُ، وَلَمْ يُقْتَلْ مُسْلِمًا فَاسْقًا ارْتَكَبَ الْكَبِيرَةَ بِالْكَافِرِ، إِذِ الْقَتْلُ بِنَفْسِهِ^(٤)، وَالْمُسْلِمُ أَحَقُّ أَنْ يُقْتَلَ بِالْكَافِرِ مِنَ الْكَافِرِ بِالْمُسْلِمِ، وَنَحْوُ^(٥) ذَلِكَ أَنَّ الْمُسْلِمَ هَتَكَ حَرَمَةَ الْإِسْلَامِ بِقَتْلِ الْكَافِرِ لِأَنَّهُ اعْتَقَدَ بِإِعْتِقَادِ دِينِ الْإِسْلَامِ حَرَمَةَ دَمِ الدِّمِيِّ، وَهُوَ بِقَتْلِهِ كُمُسْتَحْفٍ بِمَذْهَبِهِ، وَأَمَّا الدِّمِيُّ فَإِنَّهُ لَا يَعْتَقِدُ بِإِعْتِقَادِ مَذْهَبِهِ حَرَمَةَ دَمِ أَهْلِ الْإِسْلَامِ، فَهُوَ لَيْسَ بِقَتْلِ الْمُسْلِمِ كُمُسْتَحْفٍ بِمَذْهَبِهِ، وَالْمُسْلِمُ كُمُسْتَحْفٍ بِدِينِهِ عَلَى مَا ذَكَرْنَا. لِذَلِكَ كَانَ أَحَقُّ بِالْقِصَاصِ مِنَ الْكَافِرِ، أَلَّا تَرَى أَنَّ مَنْ قَتَلَ فِي الْحَرَمِ قُتِلَ بِهِ لِأَنَّهُ هَتَكَ حَرَمَةَ الْحَرَمِ كَالْمُسْتَحْفِ بِهِ؟ وَإِذَا قَتَلَ خَارِجًا مِنْهُ، ثُمَّ التَّجَأَ إِلَيْهِ لَمْ يُقْتَلْ فِيهِ^(٦) حَتَّى يَخْرُجَ مِنْهُ لِأَنَّهُ لَيْسَ كُمُسْتَحْفٍ بِهِ، وَالْأَوَّلُ مُسْتَحْفٌ، لِذَلِكَ افْتَرَقَا، فَكَذَلِكَ الْأَوَّلُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَالْخَبَرُ عِنْدَنَا يَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: قِيلَ: إِنْ قُومًا قَتَلَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا فِي الْجَاهِلِيَّةِ، فَاسْلَمَ ٢٦ - أ/ بَعْضُهُمْ، فَرَادَ أَوَّلُكَ أَنْ يَأْخُذُوا مَنْ أَسْلَمَ مِنْهُمْ بِالْقِصَاصِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «لَا يُقْتَلُ مُسْلِمٌ بِكَافِرٍ» [البخاري: ١١١] كَمَا قَالَ: «كُلُّ دَمٍ كَانَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ فَهُوَ مَوْضُوعٌ تَحْتَ قَدَمِي هَذَا» [مسلم: ١٢١٨].

وَالثَّانِي: أَنَّهُ أَرَادَ بِالْكَافِرِ الْمُسْتَأْمِنَ لِأَنَّهُ قَالَ: «لَا يُقْتَلُ مُسْلِمٌ بِكَافِرٍ وَلَا ذُو عَهْدٍ فِي عَهْدِهِ» [البخاري: ١١١] فَنَسَقَ قَوْلُهُ: ذُو عَهْدٍ عَلَى الْمُسْلِمِ، فَكَانَ مَعْنَاهُ: لَا يُقْتَلُ مُسْلِمٌ بِكَافِرٍ وَلَا ذُو عَهْدٍ بِهِ، فَكُلُّ كَافِرٍ لَا يُقْتَلُ بِهِ ذُو عَهْدٍ فِي عَهْدِهِ، لَمْ يُقْتَلْ بِهِ الْمُسْلِمُ. فَالدِّمِيُّ يُقْتَلُ بِهِ ذُو الْعَهْدِ، لِذَلِكَ يُقْتَلُ بِهِ الْمُسْلِمُ، وَالْمُسْلِمُ إِذَا قَتَلَ مُسْتَأْمِنًا لَمْ يُقْتَلْ بِهِ، وَكَذَلِكَ الدِّمِيُّ. فَدَلَّ بِمَا ذَكَرْنَا أَنَّهُ أَرَادَ بِالْكَافِرِ الْمُسْتَأْمِنَ لَا الدِّمِيَّ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَقَوْلُهُ: «فَمَنْ عَفَى لَكُمْ مِنْ أَخِيهِ شَقٌّ؟» اخْتَلَفَ فِي تَأْوِيلِهِ: قَالَ بَعْضُهُمْ: هُوَ الْقَاتِلُ إِذَا عَفَى لَهُ: مَعْنَاهُ: عَنْهُ، فَلْيَتَّبِعِ الْوَلِيَّ بِأَخِيذِ الدِّيَّةِ مِنْهُ بِالْمَعْرُوفِ، شَاءَ الْقَاتِلُ أَوْ أَبِي. احْتُجَّ بِمَا رُوِيَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي رَجُلٍ اخْتَصَمَ إِلَيْهِ فِي قَاتِلِ أَخِيهِ، فَقَالَ: أَتَعْفُو عَنْهُ؟ قَالَ: لَا. قَالَ: أَتَأْخُذُ الدِّيَّةَ؟ قَالَ: لَا. قَالَ: أَتَقْتُلُهُ؟ قَالَ: نَعَمْ. [أَبُو دَاوُدَ: ٤٤٩٩] عَرْضَ عَلَيْهِ^(٧) الدِّيَّةَ، وَلَوْ كَانَ غَيْرَ حَقٍّ لَمْ يَرْضَ عَلَيْهِ. وَقَالَ فِي بَعْضِ الْأَخْبَارِ: «وَلِيُّ الْقَتِيلِ بَيْنَ خَيْرَتَيْنِ بَيْنَ قَتْلِ وَأَخِيذِ دِيَّةٍ» [أَبُو دَاوُدَ: ٤٥٠٤].

وَأَمَّا عِنْدَنَا: فَتَأْوِيلُ قَوْلِهِ: «فَمَنْ عَفَى لَكُمْ مِنْ أَخِيهِ شَقٌّ؟» لَيْسَ هُوَ الْقَاتِلُ لِأَنَّهُ يَكُونُ مَعْفُورًا عَنْهُ، وَلِأَنَّهُ [لَا]^(٨) يَتَّبِعُ أَحَدًا، وَهُوَ الْمُتَّبَعُ، بَلْ هُوَ الْوَلِيُّ، لِأَنَّهُ هُوَ الْمَعْفُورُ لَهُ، لَا الْقَاتِلُ، حِينَ أَمَرَ بِالِاتِّبَاعِ بِالْمَعْرُوفِ؛ كَأَنَّهُ قَالَ: مَنْ يُدِلُّ لَهُ، وَأَعْطِيَ «مِنْ أَخِيهِ شَقٌّ قَاتِلًا بِالْمَعْرُوفِ» وَذَلِكَ جَائِزٌ فِي اللَّغَةِ: الْعَفْوُ بِمَعْنَى الْبَدْلِ وَالْإِعْطَاءِ عَلَى مَا قِيلَ: خُذْ مَا أَتَاكَ عَفْوًا صَفْوًا؛ أَيْ فَضْلًا. وَكَذَلِكَ رُوِيَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: («فَمَنْ عَفَى لَكُمْ؟» أَيْ أَعْطَى لَهُ) وَالْحَقُّ عِنْدَنَا هُوَ الْقَوْدُ لَا غَيْرُ عَلَى مَا جَاءَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «الْعَمْدُ قَوْدٌ إِلَّا أَنْ يَغْفُوَ وَلِيُّ الْمَقْتُولِ» [ذَكَرَهُ الْهَيْثَمِيُّ فِي مَجْمَعِ الزَّوَائِدِ ٢٨٦/٦ وَغَرَاهُ لِلطَّبْرَانِيِّ]. وَقَدْ رُوِيَ فِي بَعْضِ الْأَخْبَارِ: «إِلَّا أَنْ يُفَادَى» [بَنَحْوِهِ الْبَخَارِيُّ: ٦٨٨٠]. وَالْمَفَادَاةُ هُوَ فَعْلٌ اثْنَيْنِ، فَلَا يَأْخُذُهُ إِلَّا عَنْ تَرَاضٍ وَاضْطِلَاحٍ مِنْهُمَا جَمِيعًا.

(١) مَنْ طَع وَم: فِي الْأَصْلِ: النَّفْسُ. (٢) فِي النُّسخِ الثَّلَاثِ: وَقَالَ: رَوَى. (٣) مَنْ طَع. (٤) فِي الْأَصْلِ: بَضْعُهُ. (٥) سَاقِطَةٌ مِنْ طَع. (٦) فِي النُّسخِ الثَّلَاثِ: إِلَيْهِ. (٧) سَاقِطَةٌ مِنْ م. (٨) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ.

وفي الآية دلالة أن الحق هو القصاص [لا غير بقوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ﴾] ^(١) أخبر أن المكتوب عليه والمحكوم القصاص. فلو كان الخيار بين القصاص والعفو وأخذ الدية، شاء أو أبى، لكان لا يكون مكتوباً عليه القصاص، وتذهب فائدة قوله ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ﴾. إنما كان يكون عليه أحدهما، كما لا يقال في الكفارة بأن المكتوب عليه العتق، بل أحد الثلاثة. فلما قال: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ﴾ دل أن أخذ الدية كان كالحلف عنه. وما روي عنه ﷺ حين قال لولي القتيل: «أتعفو عنه؟» قال: لا، فقال: «أتأخذ الدية؟» قال: لا ^(٢) [أبو داود: ٤٤٩٩]، إنما عرض عليه الدية لما علم أن القاتل يرضى بذلك، على ما روي أن امرأة جاءت إلى رسول الله ﷺ فأخبرته بغض زوجها، فقال: «أتردين عليه حديقته؟» قالت: نعم وزيادة، فقال النبي ﷺ «أما الزيادة فلا» [بنحوه ابن ماجه: ٢٠٥٦]. وإنما قال لها ذلك الأولى. ولو كانت لفظة العفو تعبر عن إلزام الدية ما أوجه إلى ذكر الإشارة إلى العفو مرة وإلى أخذ الدية ثانياً. ثبت أن ليس للذي يعفو أن يأخذ الدية بالعفو.

وقيل في قوله: ﴿فَمَنْ عُيِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَأْتِيَكَ بِالْعَرَفِ﴾ أصلها: أنها نزلت في دم: بين نفر يعفو أحدهم عن القاتل، ويتبع الآخرون بالمعروف في نصيبهم لأنه ذكر ﴿شَيْءٌ﴾، والشيء هو العفو عن بعض الحق، فالزم الأتباع الآخريين عند العفو بعض حق. ثبت أن العفو لا يلزم الدية.

وروي عن عمر وعبد الله بن مسعود [وعلي] ^(٣) وعبد الله بن عباس ^(٤) أنهم أوجبوا في بعض عفو الأولياء للذين لم يعفوا الدية على ترك السؤال عمن عفا عنك عفوت بديته، ولو كان ثم حق ذكره له، فدل أن العفو لا يوجب الدية، والله أعلم.

ثم لا يخلو: إما أن يكون حقه القصاص، ثم له تركه بالدية؛ فهو إلزام بدل حق قتل آخر من غير رضاه، وذلك مما لم يعقل في شيء، أو كلاهما، فهو أيضاً كذلك؛ لا يكون أحدهما إلا باجتماعهما أو أحدهما، وهو مجهول، فالعفو عنه يبطل حقه؛ إذ العفو ترك. وقالوا ^(٥): إن في أخذ الدية إحياء النفس التي أمر الله بإحيائها، وفي الإمتناع عن أداء الدية إليه والبذل له إذن بالقتل. ومن قول الجميع: إن أحداً لو قال لآخر: اقتلني أنه لا يعمل بإذنه، فإذا كان معنى الإمتناع عن أداء الدية، هو إذن بالقتل، لم يأذن له؛ يقال: أبعدت القياس والتشبيه لأن فيما نحن فيه إذن ^(٦) بالقتل، وظهور ^(٧) الأمر به، وفيما ذكرت لم يظهر حين قال: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ﴾ فأنى يشبه هذا بذلك، ويقاس عليه؟ وإما أن يقال ^(٨): لو كان الأمر كما ذكرت لكان يجيء أن يكون الصلح على كل شيء [مما له] ^(٩)، وفيه تلف نفسه أن ليس له منعه.

ومن قول الجميع أن له المنع، وجائز وقوع الصلح على ما فيه تلف ماله، ثبت أن ما يقوم له وهم. وبعد فإن الذي ذكرت تدبير الحق، عليه أن يفعل، لا تدبير الإلزام، ولو كان ذلك لازماً لكان يقتله ببذل نفسه، فيعزم فاعل ذلك، وهذا كما [يفنى الرجل بشراء ماله] ^(١٠) قوام نفسه عند الضرورة إلا أن يلزم لو أبى ذلك، فمثله دية بمعنى أن في ذلك تلف نفس؛ تلك قيمته، فمثله الأول.

وما روي في التخيير بين أخذ الدية وما ذكر فهو، والله أعلم، على بيان الجل والرخصة على ما قبل: إن حُكِمَ التوارة القتل، ولا يجوز لهم العفو ولا أخذ الدية. ومن حُكِمَ أهل الإنجيل العفو، لا يقتل بالقصاص، ولا تؤخذ الدية. فحكم الله ﷻ على أهل القرآن أن جعل لهم القتل مرة والعفو ثانياً وأخذ الدية تارة، فدل أنه يخرج مخرج بيان الجل والرخصة إذا طابث به نفس من عليه ذلك ببذله إذا طلب، ولا يوجب قطع الخيار من الآخر، ولهذا ما نقول في قوله: ﴿فَيَذَرُ مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ سَبِيلًا﴾ [البقرة: ١٩٦]، وقوله في التخيير والكفارة: إن ذلك إلى من [عليه لا إلى من] ^(١١) يأخذ؛ إذ الحق ههنا من جانب واحد، فيجعل الخيار إلى من عليه إذا كان من كلا الجانبين يعبر رضاهما جميعاً، والله أعلم.

(١) من طع وم: ساقطة من الأصل. (٢) من طع. (٣) في النسخ الثلاث: وقال. (٤) في النسخ الثلاث: إذن. (٥) في النسخ الثلاث: وظهور. (٦) في النسخ الثلاث: أو. (٧) في النسخ الثلاث: ماله. (٨) من م وطع، في الأصل: يفنى الرجل بشراء ماله. (٩) من طع وم، ساقطة من الأصل.

وقوله: ﴿ذَلِكَ تَخْفِيفٌ مِّن رَّبِّكُمْ﴾ لما ذكرنا من إباحة العفو في حكم القرآن، ولم يكن في حكم غيره من الكتب أخذ الدية أو القتل، ولم يكن في حكم التوراة والإنجيل إلا واحد، ويحتمل أن كان في التوراة هذا أو هذا كما قال: ﴿فَمَن تَصَدَّقَ بِهِ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَّهُ﴾ [المائدة: ٤٥]، واحتمل أنه ذكر القود شرعاً لنا، بقوله: ﴿فَمَن تَصَدَّقَ﴾: لنا خاصة. وقوله: ﴿وَرَحْمَةً﴾ فيه دلالة: ألا يقطع صاحب الكبيرة عن رحمة الله، لأنه أخير أن التخفيف رحمة في الدنيا، فإذا لم يؤيسهم في الدنيا عن رحمة فلا يؤيسهم^(١) في الآخرة عنها.

[وفي]^(٢) قوله: ﴿فَمَن عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ﴾ دلالة: ألا يزول اسم الإيمان بازتيكابه الكبيرة [لأنه سماه أخاً]^(٣) من غير إخوة نسب، دل أنه أخوه في الدين، وكذلك قوله: ﴿وَلَن مَّا يُفَتَنَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَفَنَتَلَوْا فَاصْلِحُوا بَيْنَهُمَا﴾ [الحجرات: ٩]؛ أبقى لهم اسم الإيمان بعد البغي والقتل، دل أن ارتكاب الكبيرة لا يخرجهم من الإيمان. وهذا يرد على المعتزلة قولهم: لأنهم يقولون: إن من ارتكب كبيرة أخرجه من الإيمان. وما ذكر من التخليد في قتل العمد يخرج على وجهين: أحدهما: باستحلال^(٤) قتله [والثاني]^(٥) بتعمد دية، وإلا فتنخرج الآيتان على التناقض في الظاهر لو لم تجعل على ما ذكرنا، والله أعلم.

وقوله: ﴿فَمَن أَفْتَدَى بِدَنِّ ذَلِكَ فَلَمْ يَجِدْ عَذَابَ أَلِيمٍ﴾؛ قيل: ﴿فَمَن أَفْتَدَى﴾ على القاتل بعد ما عفي عنه أو بعد ما أخذ الدية، وقيل: ﴿بَدَنِّ ذَلِكَ﴾ أي من بعد النهي عن قتله، وقيل: إذا أرى من نفسه / ٢٦ - ب/ العفو، ثم أخذ الدية، ثم أراد قتله، فهو الإغتياء. ثم اختلف بعد هذا بوجهين: قال قوم إذا فعل هذا يترك القصاص فيه للعذاب المذكور في الآخرة: إذا اقتصر ارتفع عنه العذاب، وإن لم يقتصر فلا.

وجائز عندنا: أن يكون العذاب الأليم في الدنيا: إذا لم يحل^(٦) شيء من العذاب؛ إذ القتل هو الغاية من الألم والوجع، والله أعلم.

الآية ١٧٩ وقوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَوةٌ يَّأْتِيهِ الْأَلْبَابُ﴾ قيل فيه بوجهين، والآ فظاهر القصاص لا يكون حياة.

[أحدهما: من تفكر]^(٧) في نفسه قتلها إذا قتل آخر، ارتدع عن قتله، فتخيا النفسان جميعاً.

والثاني: من نظر، فرأى يقتل غيره، امتنع عن قتل كل، ففيه الحياة لأنفس جميعاً. ولهذا نقول بوجوب القصاص في الأنفس كلها، وإن اختلفت أحوالها؛ إذ لو لم يجعل بين الأنفس على اختلاف الأحوال قصاص لم تكن في القصاص حياة. فاحتج من يجعل فيه القصاص عند مختلف الأحوال لما يغضب الشريف على الوضيع، فيحمله غضبه على قتله، فجعل القصاص له أو لما يستخف به.

وأما الوارث لما يطعم وصوله إلى مورثه، [فيحمله على]^(٨) قتله. فسبب القتل ليس ما يذكر، لكنه شدة الغضب. وفي الموارث زيادة، وهو ما يصل إلى ماله، وفي الكافر من استخفافه بدينه من المقتول. فطلب فيه المعنى الذي فيه الإحياء، وهو حرمان الميراث. فعلى ذلك التقدير: يقتل المسلم بالكافر لأن المسلم قد يستخف بالكافر في دار سلبه، فيحمله استخفافه إياه على قتله؛ ففيه معنى يدعو إلى الفناء، فيجب أن يقتص من المسلم بالكافر لتحقيق معنى الحياة. وعلى هذا التقدير يقتل الحر بالعبد لأن الحر يستخف بالعبد، فيدعوه استخفافه به على قتله، فهو يقتل.

أو نقول: يقتل الولد بالوالد لما يستعجل الوصول إلى ملكه، فيحمله على قتله، فلزم حفظ ما لأجله الحياة. ثم في الوالد شفقة ومحبة تمنع الوالد عن قتل ولده لذلك انتهى عن^(٩) القصاص. وهذا معنى قوله ﷺ [لا يقاد والد عن ولده]^(١٠) [الترمذي: ١٤٠٠]، وبالله التوفيق.

(١) من م، في الأصل: لم يؤيسهم... فلا، في ط ع: فإذا لم يؤيسهم... فلا يؤيسهم. (٢) من ط ع وم، في الأصل: و. (٣) من ط ع، أدرجت في الأصل وم بعد الدين. (٤) في النسخ الثلاث: لاستحلال. (٥) في النسخ الثلاث: أو. (٦) في النسخ الثلاث: يخلو. (٧) في النسخ الثلاث: لكن قيل: من تفكره. (٨) من ط ع، في الأصل وم: فيطمع في. (٩) في النسخ الثلاث: عنه. (١٠) في ط ع: لا يقاد الوالد بولده.

قَالَ الشَّيْخُ رحمته الله الْوَالِدُ يُحِبُّ وَلَدَهُ لِأَنَّهُ يَرْغُبُ أَنْ يَكُونَ لَهُ وَلَدٌ، وَأَمَّا الْوَلَدُ فَإِنَّمَا يُحِبُّ وَالِدَهُ لَهُ لِنَفْسِهِ وَمَنَافِعَ لَهُ، فَإِذَا كَانَ [الْوَلَدُ لَهُ] ^(١) لَمْ يَقْتَضِ مِنْهُ.

الآية ١٨٠ وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَلَدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ﴾ تَكَلَّمُوا فِيهِ بِأَوْجُهٍ: قِيلَ: إِنَّهُ مَنْسُوخٌ بِمَا بَيَّنَّ رحمته الله فِي آيَةٍ أُخْرَى مِنْ حَقِّ الْمِيرَاثِ، وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: لَمْ يُنْسَخْ. ثُمَّ قِيلَ فِيهِ بوجهين: قِيلَ: إِنَّهُ قَدْ كَانَ ذَلِكَ لِأَنَّ النَّاسَ كَانُوا حَدِيثِي ^(٢) عَهْدٍ فِي الْإِسْلَامِ؛ يُسْلِمُ الرَّجُلُ، وَلَا يُسْلِمُ أَبَوَاهُ. فَقَوْلُهُ: ﴿كُتِبَ﴾ إِنَّمَا وَقَعَ عَلَى مَنْ كَانَ لَا يَرِثُ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ بِأَنَّهَا كَانَتْ لِلْوَارِثِ، وَلَمْ يُنْسَخْ، وَلَرُبَّمَا يَقَعُ الْأَمْرُ فِي غَيْرِ مَنْ يَرِثُ مِمَّنْ ذَكَرَ. لَكِنْ فِي ذَلِكَ ذِكْرٌ ﴿كُتِبَ﴾، وَذَلِكَ إِيْجَابٌ، وَلَا يُحْتَمَلُ أَنْ يُفْرَضَ عَلَيْهِمْ مَعَ التَّحْذِيرِ عَنِ اتِّخَاذِهِمْ أَوْلِيَاءَ بِقَوْلِهِ: ﴿لَا تَتَّبِعُوا آيَاتِهِمْ وَلِخَوَالِكُمْ أَوْلِيَاءَ﴾ [التوبة: ٢٣]، وَقَوْلِهِ ^(٣): ﴿لَا تَحْدُ قَوْمًا يَمُوتُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ﴾ الْآيَةَ ^(٤) [المجادلة: ٢٢] وَفِي إِلْزَامِ الْفَرْضِيَّةِ مِنْ حَيْثُ الْمَعْرُوفُ إِيقَاءُ الْمَوَالَاةِ وَالزَّامُ الْمَحَبَّةُ، وَقَدْ حَذَرَ جُودَ ذَلِكَ، فَثَبَّتَ أَنَّ الْآيَةَ فِيمَنْ يَتَوَارَثُونَ الْيَوْمَ، لَكِنَّهَا نُسِخَتْ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: لَا، وَلَكِنَّهُ وَقَعَ عَلَى مَنْ كَانَ يَرِثُ وَعَلَى مَنْ كَانَ لَا يَرِثُ ^(٥) بِقَوْلِهِ: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ﴾، فَهُوَ كَانَ مَكْتُوبًا عَلَيْهِمْ مَفْرُوضًا فِي حَقِّ الْوَصَايَةِ.

ثُمَّ مَنْ رَأَى نَسْخَهُ اسْتَدَلَّ بِقَوْلِهِ: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ﴾ [النساء: ١١]؛ ذَكَرَ فِيهِ الْوَصَايَةُ عَلَى بَيَانٍ كُلِّ ذِي حَقٍّ حَقَّهُ. فَلَيْسَ الَّذِي أَوْصَى اللَّهُ بِمَنْعٍ وَصَايَتُهُ الَّتِي كَتَبَ عَلَيْهِمْ. لَكِنْ فِي الْآيَةِ دَلِيلٌ، لَمْ يُنْسَخْ بِهِذِهِ، لَوْجِهَيْنِ ^(٦):

أَحَدُهُمَا: قَوْلُهُ: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ﴾؛ فَهُوَ وَصِيَّةٌ، ذِكْرُهُ كَذِكْرِ الْوَصَايَةِ فِي الْأَوَّلِ؛ فَفِيهِ جَعَلَ حَقًّا ^(٧) كَالْحَقِّ الْمَجْعُولِ لَهُمْ إِذَا لَمْ يَذْكُرْ ذَلِكَ الْوَصِيَّةَ مَعَ الْمِيرَاثِ، ثُمَّ نَفَاهُ.

وَالْوَجْهُ الْآخَرُ: أَنَّهُ قَالَ: ﴿مِنْ بَعْدِ وَصِيَّتِهِ يُوصِيكَ بِهَا أَوْ ذَرْبٌ﴾ [النساء: ١٢] فَجَعَلَ حَكْمَ الْإِرْثِ عَلَى ذِكْرِ الْوَصِيَّةِ، وَالْإِرْثُ بَعْدَ الْوَصِيَّةِ، فَإِنْ أَنْ لَهَا حَكْمُ الْبَقَاءِ.

ثُمَّ قِيلَ فِيهِ بوجهين: قَالَ قَائِلُونَ: قَوْلُهُ: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ﴾ [النساء: ١١] لَمْ يَكُنْ مِيرَاثًا، وَلَا هُوَ مِنْ أَجْلِ ^(٨) الْمِيرَاثِ؛ فَحُدُوثُ الْإِرْثِ بِهِ يَمْنَعُ حَقَّ الْقَطْعِ عَنْهُ بِالْمَكْتُوبِ الْأَوَّلِ. وَمِنْهُمْ مَنْ جَعَلَ ذَلِكَ فِيمَنْ كَانَ وَارِثًا فَوَرَدَ الْبَيَانُ مِنْ بَعْدِ يَقْطَعُ عَنْهُ الْمَكْتُوبُ لَهُ.

ثُمَّ مِنَ النَّاسِ مَنْ ادَّعَى نَسْخَ هَذَا بِقَوْلِهِ: ﴿لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرَ نَصِيبًا مَّفْرُوضًا﴾ [النساء: ٧] وَلَوْ جَعَلَ الْوَصِيَّةَ لَهُ مَا جَعَلَ اللَّهُ لَهُمْ فِيهِ النَّصِيبَ ^(٩)، خَصَّ بِهِ الْكَثِيرَ دُونَ الْقَلِيلِ، فَثَبَّتَ أَنَّ ذَلِكَ الْكِتَابَ رَفَعَ عَنْهُمْ مِمَّا جَعَلَ لَهُمْ الْحَقُّ فِي الَّذِي ذَكَرَ، قُلٌّ، أَوْ كَثُرٌ.

ثُمَّ الْوَجْهُ فِيهِ عِنْدَنَا: فَهُوَ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ يُنْسَخُ بِهِذِهِ الْآيَاتِ، عَلَى مَا قَالَهُ بَعْضُ النَّاسِ، فَهُوَ مَنْسُوخٌ بِقَوْلِهِ رحمته الله «إِنَّ اللَّهَ أَعْطَى كُلَّ ذِي حَقٍّ حَقَّهُ فَلَا وَصِيَّةَ لَوَارِثٍ» [الترمذي: ٢١٢١] فَبَيَّنَّ أَنَّهُ قَدْ كَانَ أَعْطَى ذَا حَقٍّ حَقَّهُ عَلَى رَفْعِ مَا كَانَتْ لَهُمْ مِنَ الْوَصَايَةِ فِيهِ.

ثُمَّ اخْتَلَفُوا فِي الْخَبَرِ الَّذِي رُوِيَ أَنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ، وَتَعَالَى قَدْ «أَعْطَى كُلَّ ذِي حَقٍّ حَقَّهُ فَلَا وَصِيَّةَ لَوَارِثٍ» [الترمذي: ٢١٢١]: قَالَ قَائِلُونَ: لَا ^(١٠) يَجُوزُ وَرُودُ النِّسْخِ عَلَى الْآيَةِ إِذِ السَّنَةُ لَا تَرُدُّ عَلَى نَسْخِ الْكِتَابِ، وَقَالَ آخَرُونَ: لَا، وَلَكِنَّهُ مِنْ أَخْبَارِ الْأَحَادِ، وَأَخْبَارُ الْأَحَادِ عَلَى قَوْلِكُمْ، لَا تَرُدُّ عَلَى نَسْخِ خَبَرٍ مِثْلِهِ، فَكَيْفَ عَلَى كِتَابِ رَبِّ الْعَالَمِينَ؟

فَأَمَّا الْأَوَّلُ فِي أَنَّ السَّنَةَ لَا تَعْمَلُ فِي نَسْخِ الْكِتَابِ فَقَدْ سَبَقَ الْقَوْلُ ^(١١) فِيهِ: إِنَّ الَّذِي حَمَلَهُمْ عَلَى هَذَا، هُوَ جَهْلُهُمْ

(١) مَنْ طَع، فِي م: الْوَالِدِ، سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ. (٢) فِي النِّسْخِ الثَّلَاثِ: حَدِيثٌ. (٣) مَنْ طَع، فِي الْأَصْلِ وَم: قَوْلُهُ. (٤) أَدْرَجَ فِي طَع تَمَّةَ الْآيَةِ بِدَلِّ هَذِهِ الْكَلِمَةِ. (٥) مَنْ طَع وَم، فِي الْأَصْلِ: فَهُوَ كَانَ لَا يَرِثُ. (٦) فِي النِّسْخِ الثَّلَاثِ: الْوَجْهَيْنِ. (٧) فِي النِّسْخِ الثَّلَاثِ: حَقٌّ. (٨) فِي النِّسْخِ الثَّلَاثِ: أَهْلٌ. (٩) أَدْرَجَ قَبْلُهَا فِي الْأَصْلِ وَم: مَنْ. (١٠) مَنْ ط م، فِي الْأَصْلِ: قَائِلٌ: لَا، فِي طَع: قَائِلُونَ: فَلَا. (١١) كَانَ ذَلِكَ فِي تَفْسِيرِ الْآيَةِ ١٠٦ وَ ١٤٢.

بموقع السنة، وإلا لو علموه ما أنكروه، وهو ما قلنا: إن النسخ بيان منتهى الحكم إلى الوقت المجعولة [له] (١). فاما من قال: إنه من أخبار الأحاد فإن الأصل في هذا أن يقال: إنه من حيث الرواية من الأحاد، ومن حيث علم العمل به متواتر. ومن أصلنا أن المتواتر بالعمل هو أرفع خبر بعمل؛ إذ المتواتر المتعارف قرناً بقرن مما عمل الناس به لم يعملوا به إلا لظهوره، وظهوره يغني الناس عن روايته لما علموا خلوه من الخفاء، ولهذا يقول في الخبر: جاء عن رسول الله ﷺ أنه نهى عن أكل كل ذي ناب من السباع [أحمد: ٣٣٢/١] فترد به الخبر المروي عن رسول الله ﷺ أنه من أخبار الأحاد؛ هو من حيث الرواية من الأحاد، ولكنه من حيث تواتر الناس بالعمل به، صار بحيث يوجب علم العمل. فما لم يجز أن تجتمع الأمة على شيء، علموا (٢) كله من كتاب أو سنة غير ما ورد، فيكونوا قد اجتمعوا على تضييع كتاب أو سنة، وكذا هذا: لا يجوز أن يجتمع الناس على ترك الوصية للوارث [من غير] (٣) كتاب نسخته أو سنة أخرى تلزم العمل به، فلهذا قضينا بنسخه، والله أعلم.

الآية ١٨١

وقوله تعالى: ﴿فَمَنْ بَدَّلَهُ بَدَمًا سِعْمًا﴾ قيل فيه وجهين؛ [يحتمل] (٤): فمن بدل هذه الوصية المكتوبة للوالدين إن كان هذا أراد بقوله: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ﴾ الآية ﴿فَاتَّبَعْنَا أَثْمَهُ﴾ عليه، ويحتمل: من بدل الوصية ﴿بَدَمًا سِعْمًا﴾ من الموصي ﴿فَاتَّبَعْنَا أَثْمَهُ عَلَى الَّذِينَ يُبَدِّلُونَهَا﴾. ثم يحتمل بعد هذا وجهين: يحتمل أنه أراد تبديل الوصي بعد موت الموصي، ويحتمل تبديل من حضر الوصية (٥) ذلك الوقت من الشهود وغيرهم (٦).

[وقوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَبْعُ عِلْمَهُ﴾ أي ﴿يَبْعُ﴾ لمقالته ووصايته ﴿عِلْمَهُ﴾ بجوره وظلمه أو ﴿عِلْمَهُ﴾ بتدليله، والله أعلم] (٧).

الآية ١٨٢

وقوله تعالى: ﴿فَمَنْ خَافَ مِنْ مَوْصٍ جَنَفًا أَوْ إِثْقًا﴾ قيل فيه وجهين؛ يحتمل: ﴿فَمَنْ خَافَ﴾ أي علم من الموصي ظلماً وجوراً على الورثة بالزيادة على الثلث ﴿فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾ في تبديله ومنعه وردّه إلى الثلث وقت وصاية الموصي، ويحتمل ﴿فَمَنْ خَافَ﴾ أي علم من الموصي خطأ وجوراً بعد وفاته بالوصية ﴿فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾ في تبديله وردّه إلى ما يجوز من ذلك، ويصح، وهو الواجب على الأوصياء أن يعملوا بما يجوز في الحكم. وإن كان الموصي أوصى بخلاف ما يجزئه الحكم، ويوجب.

قال الشيخ، رحمه الله: وكان صرف الخوف إلى العلم أولى، إذ هو تبديل الوصية، وقد نهى عنه، وأذن به للجور. فإذا لم يعلم فهو تبديل بلا عذر، وقد [يخفّ لخوف] (٨) حق العلم إذا ٢٧ - / غلب الوجه، كما أذن للإكراه إظهار الكفر، وذلك في حقيقته خوف عما في التحقيق على العلم بغلبة الوفاء في ذلك.

وقوله: ﴿فَأَصْلَحَ بَيْنَهُمْ﴾ يعني بين الورثة بعد [موت] (٩) الموصي ورد ما زاد على الثلث بين الورثة على قدر أنصباهم.

وقوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ لجور (١٠) الموصي وظلمه إذا بدل الوصي ذلك، وردّه إلى الحق، ويحتمل: ﴿غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ لمن رد على الموصي جنقه وميله في حال وصايته، والله أعلم.

والأصل في أمر الوصاية للوارث أن آيات الموارث لم تكن نزلت في أول ما بهم حاجة إلى معرفة ذلك، فيجوز أن يكون في الابتداء كانت الوصايا بالحق الذي اليوم هو ميراث؛ يبين ذلك ما روي عن رسول الله ﷺ في ابنتي سعيد ابن الربيع (١١)، قُتل بأحد، وقد كان استولى عظمهما على ميراثيه، [فسألت أُمهما] (١٢) عن ذلك، فقال: «لم ينزل في شيء» ثم دعاهم، وأعطاهما ما بين الله في كتابه في قوله: ﴿يُؤْصِرُكَ اللَّهُ﴾ الآية [النساء: ١١]. وكذلك كان للنساء الحول في تركه الأزواج وصية لهن. فعلى ذلك [كان] (١٣) الأمر بالوصية، فقال الله ﷻ ﴿يُؤْصِرُكَ اللَّهُ﴾ كالمبين بما كان أوجب التبيين على

(١) من طع وم، ساقطة من الأصل. (٢) من طع وم، في الأصل: عملوا. (٣) في النسخ الثلاث: ثم. (٤) من طع. (٥) في طع وم: الوصي، في الأصل: الوحي. (٦) في النسخ الثلاث: وغيره. (٧) من طع، أدرجت في الأصل وم، بعد: بغلبة الوفاء في ذلك. (٨) في الأصل وم: يخف للخوف، في طع: يخفف للخوف. (٩) من طع وم، ساقطة من الأصل. (١٠) من طع وم، في الأصل: لجواز. (١١) ساقطة من النسخ الثلاث، انظر سنن الترمذي ٤/٤١٤ باب ما جاء في ميراث النساء، رقم الحديث (٢٠٩٢). (١٢) في الأصل وم: أيهما في طع: أيتهما. (١٣) من طع وم، ساقطة من الأصل.

الميت، فقال: [رسول الله] ^(١) «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدْ أَعْطَى كُلَّ ذِي حَقٍّ حَقَّهُ، فَلَا وَصِيَّةَ لَوَارِثٍ» [الترمذي: ٢١٢١]. وَمِمَّا يَبَيِّنُ ذَلِكَ أَنَّهُ مَعْلُومٌ أَنَّ تَكُونَ الْوَصِيَّةَ لِلْوَارِثِ لَيْسَتْ تَبَيَّنَتْ فِيهَا هِيَ لَهُ، لِأَنَّهُ الْيَوْمَ، فَيَكُونُ حَصُولُ الْوَصِيَّةِ بِنَصِبِ بَعْضِ الْوَرِثَةِ. [وعلى] ^(٢) ذَلِكَ الْوَجْهَ لَا يَجُوزُ وَصِيَّةُ الْمَيِّتِ لِأَحَدٍ، فَكَذَلِكَ لِلْوَرِثَةِ، وَهَذَا يَبَيِّنُ أَنَّهَا كَانَتْ فِي وَقْتٍ لَمْ يُبَيَّنِ الْمِيرَاثُ، فَلَا تَكُونُ الْوَصِيَّةُ لِمَنْ يَثْبُتُ لَهُ مِيرَاثٌ ^(٣) بِنَصِبٍ غَيْرِهِ فِي التَّحْقِيقِ، فَكَانَ يَجُوزُ، ثُمَّ بَطَلَ بَيَانُ السَّنَةِ؛ إِذْ لَيْسَ فِي مَثَلِ الْقُرْآنِ حَقِيقَةُ ذَلِكَ، وَإِنَّمَا يَكُونُ ذَلِكَ بِحَقِّ الْإِنْتِزَاعِ مِنْهُ وَالنَّسْخِ، وَمَعْنَاهُ بِالْإِنْتِزَاعِ أَعْدُ عَنِ الْإِحْتِمَالِ مِنْهُ بِالسَّنَةِ، وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ. ثُمَّ حَقُّ التَّوَاتُرِ عِنْدَنَا يَقَعُ بِظَهْوَرِ الْعَمَلِ بِالشَّيْءِ عَلَى غَيْرِ ظَهْوَرِ الْمَنْعِ مِنْهُمْ وَالتَّكْثِيرِ عَلَيْهِمْ بِالْفِعْلِ ^(٤). وَفِي هَذَا وَجُودُ ذَلِكَ مِنْ طَرِيقِ الْفِعْلِ ^(٥).

ثُمَّ الْقَوْلُ أَيْضاً مِنَ الْأُئِمَّةِ بِالْفَتْوَى بِوَبْلَا تَنَازُعٍ ظَهَرَ فِيهِمْ مَعَ مَا قَدْ ذَكَرَ اللَّهُ فِي الْمَوَارِثِ: «غَيْرَ مُضَكَّارٍ وَصِيَّةً مِّنَ اللَّهِ» [النساء: ١٢]، وَتَخْصِيصُ الْوَرِثَةِ قَصْدَ مُضَارَّةٍ بِغَيْرِهِمْ ^(٦) وَاسْتِعْمَالُ الرَّأْيِ فِيهَا قَدْ تَوَلَّى قَسْمَهُ عَلَى غَيْرِ الَّذِي قَسَمَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

الآية ٨٢

وقوله تعالى: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ» هَؤُلَاءِ الْآيَاتُ فِيهِنَّ فَرْضِيَّةٌ بِقَوْلِهِ: «كُتِبَ»، وَإِذْ ذَلِكَ الْإِبْدَالُ فِيهَا الْإِفْطَارُ بَعْدَ وَالْأَمْرُ ^(٧) بِالْقَضَاءِ، وَذَلِكَ لَيْسَ بِشَرْطِ الْأَدَابِ مَعَ الْإِمْتِنَانِ عَلَيْنَا بِقَوْلِهِ: «يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمْ الْيُسْرَ» [البقرة: ١٨٥] أَيِ يُرِيدُ بِكُمْ الْإِذْنَ لَكُمْ فِي الْفِطْرِ لِلْعَذْرِ، وَلَوْ كَانَ غَيْرَ فَرْضٍ بِدَوِّهِ لَمْ يَكُنِ الْفِطْرُ لِلْعَذْرِ بِمَوْضِعِ الرِّخْصَةِ مَعَ شَرْطِهِ إِكْمَالِ الْعِدَّةِ فِي الْقَضَاءِ مَعْنَى. وَفِي ذَلِكَ لَزُومُ حِفْظِ الْمَتْرُوكِ لِثَلَا يَدْخُلُ التَّقْصِيرُ فِي الْقَضَاءِ، وَعَلَى ذَلِكَ إِجْمَاعُ الْأُمَّةِ.

ثُمَّ يَبَيِّنُ أَنَّهُ ^(٨) لَمْ تَكُنْ هَذِهِ الْأُمَّةُ بِمَخْصُوصَةٍ فِي الصِّيَامِ، بَلْ [هِيَ] ^(٩) أَحَقُّ مَنْ فِيهِمْ اسْتَعْمَلَ الْعَفْوَ وَالصَّفْحَ ^(١٠) بِمَا خَصَّهُمْ بِأَنْ جَعَلَهُمْ «شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ» [آل عمران: ١١٠]، وَأَخْبَرَ أَنَّهُ لَمْ يَجْعَلْ عَلَيْهِمْ «فِي الَّذِينَ مِنْ حَرَجٍ» [الحج: ٧٨]، وَلَا الزَّمَهُمُ الْعِبَادَاتِ الشَّاقَّةَ «فَضْلًا» [الأحزاب: ٤٧...]. مِنْهُ عَلَيْهِمْ وَتَخْصِيصًا لَهُمْ إِذْ جَعَلَهُمْ «شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ» [البقرة: ١٤٣]، فَقَالَ: «كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ» لَكِنْ يَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ: يَحْتَمِلُ الْعَذْرَ الَّذِي كَتَبَ عَلَيْهِمْ، وَيَحْتَمِلُ الْفَرْضِيَّةَ فِي الْجُمْلَةِ لَا عَيْنَ مَا فَرَضَ عَلَيْهِمْ مِنْ حَيْثُ الْإِشَارَةُ إِلَى ذَلِكَ؛ وَلِذَلِكَ اخْتَلَفَ فِي الْكَافِ فِي قَوْلِهِ «كَمَا» أَنَّهَا زَائِدَةٌ وَحَقِيقَةٌ. ثُمَّ اخْتَلَفَ فِي مَا هِيَ ^(١١) ذَلِكَ الصِّيَامُ.

فَمِنْ الصَّحَابَةِ، رَضَوْنَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ، مَنْ جَعَلَهُ صَوْمَ عَاشُورَاءَ وَأَيَّامَ الْبَيْضِ، ثُمَّ اسْتَعْمَلُوا نَسْخَ ذَلِكَ بِصِيَامِ الشَّهْرِ؛ [وَقَدْ رَوَى مَرْفُوعاً «أَنَّ صَوْمَ شَهْرِ رَمَضَانَ نَسَخَ كُلَّ صِيَامٍ كَانَ»] ^(١٢) [الدراطيني: ٤٧٠٢]، وَرَوَى ^(١٣) عَنْ جَمَاعَةٍ فِي أَمْرِ صَوْمِ عَاشُورَاءَ: أَنَا كُنَّا نَصُومُهُ حَتَّى نَزَلَ صَوْمُ الشَّهْرِ، فَلَمْ يَكُنْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَأْمُرُنَا بِهِ، وَلَا يَنْهَانَا.

وَأَصْلُ هَذَا أَنَّهُ كَانَ يُصَامُ، لَوْ كَانَ ابْتِدَاءُ الْآيَةِ عَلَيْهِ بِحَقِّ الْفَرْضِ، فَأَبْدَلَ ذَلِكَ بِصَوْمِ الشَّهْرِ، فَارْتَفَعَ عَنْهُ الْفَرْضِيَّةُ عَلَى مَا إِذَا كَانَ يَخْرُجُ مِنْهُ بِالْفِدَاءِ [لَمْ يَكُنْ مَعَهُ فَرْضِيَّةٌ] ^(١٤) الْقَضَاءِ، وَبَقِيَ الْفَضْلُ فِيهِ؛ إِذْ النِّسْخُ ^(١٥) لَمْ يَكُنْ مِنْ حَيْثُ نَفْسُ الصَّوْمِ، إِذْ مَثَلُهُ مِنَ النِّسْخِ يَكُونُ بِغَيْرِ الصَّوْمِ، وَلَا بِصَوْمٍ. فَثَبَّتَ أَنَّهُ فِي نَسْخِ الْفَرْضِيَّةِ ^(١٦)، فَبَقِيَ فِيهِ حَقُّ الْأَدَبِ وَالْفَضْلِ، وَتَبَيَّنَ النِّسْخُ بِالصَّوْمِ ^(١٧) إِذْ [هِيَ] ^(١٨) مَثَلُهُ، وَأَنَّ ذَلِكَ غَيْرُ صَوْمِ الشَّهْرِ [الْمَذْكُورِ فِي صَوْمِ الشَّهْرِ] ^(١٩) بِقَوْلِهِ: «فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا» الْآيَةُ، وَلَوْ كَانَ الْكُلُّ وَاحِدًا لَكَانَ الذِّكْرُ فِي مَوْضِعٍ مِنْهُ كَافِيًا عَنِ الْإِعَادَةِ، فَثَبَّتَ أَنَّهُ عَلَى تَنَاسُخِ الصِّيَامِ. وَقَدْ

(١) من طع وم، ساقطة من الأصل. (٢) الواو ساقطة من طع. (٣) في النسخ الثلاث: وصية. (٤) من طع، في الأصل وم: بالعقل. (٥) من طع، في الأصل وم: بالعقل. (٦) في النسخ الثلاث: بغيره. (٧) من طع، في الأصل: وإلا، في م: والأمن. (٨) من م، في الأصل وطع: أن. (٩) من طع. (١٠) في وطع: أو لصفح. (١١) في م والأصل: مائبة، في طع: ما يأتية. (١٢) من م وطع، ساقطة من الأصل. (١٣) من طع وم، في الأصل: وقد روي. (١٤) من م، في الأصل: فريضة. (١٥) من الأصل وم، ساقطة من طع. (١٦) من م وطع، في الأصل: فريضة. (١٧) في النسخ الثلاث: الصوم. (١٨) ساقطة من النسخ الثلاث. (١٩) في طع وم: الذكر في صوم الشهر، ساقطة من الأصل.

رَوَى مُعَاذٌ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ [عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ] ^(١) أَنَّهُ قَالَ: «أَحِيلَ الصَّيَامُ ثَلَاثَةَ أَحْوَالٍ» [أَحْمَد: ٢٤٦/٥]، وَبَيَّنَّ ^(٢) الْخَبَرُ عَلَى وَجْهِهِ فِي ذَلِكَ. وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ مِنْهُ صَوْمُ الشَّهْرِ، وَيَكُونُ تَكَرُّرُ الذِّكْرِ فِي الرِّخْصَةِ لِمَكَانٍ رَفَعَ الْفِدَاءُ أَوْ لِمَكَانٍ ذَكَرَ حَقَّ الْإِثْمَانِ بِالتَّيْسِيرِ أَوْ التَّحْرِيفِ عَلَى حِفْظِ الْعَدَدِ، وَاللَّهُ الْمَوْفِقُ.

وَأَيُّ ذَلِكَ كَانَ، فَلَيْسَ بِنَا حَاجَةً إِلَى مَعْرِفَةِ حَقِيقَةِ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ كَيْفِيَةَ الْإِبْتِدَاءِ لَمْ نُكَلِّفْ، وَإِنَّمَا كُتِّفْنَا مَا أَبْقَى فَرَضَهُ، وَهُوَ صِيَامُ الشَّهْرِ الَّذِي لَمْ يُخْتَلَفْ فِي ذَلِكَ.

ثُمَّ قَدْ خَاطَبَ، جَلَّ ثَنَاؤُهُ، بِالصِّيَامِ مَنْ قَدْ آمَنَ بِقَوْلِهِ: ﴿يَتَأْتِيهَا الذَّبَرُ مَأْمُوءًا﴾ فَكَانَ فِيمَا خَاطَبَ وَجْهَانِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ خَاطَبَ الْمُؤْمِنِينَ ^(٣)، فَعَرَفَ الْمُخَاطَبُونَ أَنَّ الْإِسْمَ يَأْخُذُهُمْ؛ إِذْ لَمْ يُذَكَّرْ عَنْ أَحَدٍ أَنَّهُ ظَنَّ خُرُوجَهُ مِنْ حَكْمٍ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَكُنْ وَفَاءً بِمَا بِهِ يَسْتَحِقُّ الْإِسْمَ، وَكَذَلِكَ سَاطِرُ [أَفْعَالِ الْعِبَادَاتِ] ^(٤). وَهَذَا مِنْ أَوْضَحِ مَا يَجِبُ بِهِ الْعِلْمُ أَنَّ الْإِيمَانَ لَيْسَ بِاسْمٍ لِجَمِيعِ الْقُرْبِ، بَلْ تَحْقِيقُهُ يُصَيِّرُ أَفْعَالَ الْقُرْبِ قُرْبًا. وَفِيهِ: إِذْ لَمْ يُقَلَّ ﴿يَتَأْتِيهَا الذَّبَرُ﴾، فَلَشَّمْ: نَحْنُ مُؤْمِنُونَ بِهِ وَاللَّهُ دَلَالَةً ظَاهِرَةً عَلَى هَجْرِ هَذَا الْقَوْلِ، وَأَنَّهُ مِنْ تَلْقِينِ الشَّيْطَانِ لِيُطْلَعَ عَلَيْهِمْ عَقْدُهُمْ كَمَا يُطْلَعُ كُلُّ عَقْدٍ يَسْتَعْمَلُهُ فِيهِ صَاحِبُهُ مِمَّا أَرَادَ الرِّامَةُ الْعَقْدَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَالثَّانِي: أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى خَصَّ بِالْعِبَادَاتِ الْمُؤْمِنِينَ، وَأَنْهَى، لَا يُلْزِمُنَّ غَيْرَهُمْ، فِيهَا الْإِغْتِقَادُ لَا الْأَفْعَالُ الَّتِي هِيَ تَقُومُ بِالْإِغْتِقَادِ. وَلَيْسَ الْإِغْتِقَادُ بِوَاجِبٍ لِمَكَانٍ تِلْكَ الْأَفْعَالِ حَتَّى تَكُونَ كَالْأَسْبَابِ الَّتِي تُوجِبُ بِإِجَابِ أَفْعَالٍ بِهَا تَقُومُ، بَلْ لَهُ أَوْجِبُ غَيْرُهُ. أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَرْتَفَعَ ذَلِكَ عَنِ الْخَلَائِقِ بِحَالٍ مِنَ الْأَحْوَالِ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ مَعَ ارْتِفَاعِ غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْعِبَادَاتِ؟ ثَبَتَ أَنَّ الْأَمْرَ بِذَلِكَ بِحَيْثُ نَفْسُهُ لَا لَغَيْرِهِ، ثُمَّ لَا قِيَامَ لَغَيْرِهِ مَعَ عَدَمِهِ؛ ثَبَتَ أَنَّ الْمَعْنَى الَّتِي يُوْصِفُ الْمَرْءَ أَهْلًا لِإِحْتِمَالِ فِعْلِ الْعِبَادَاتِ. لِذَلِكَ لَا يَجُوزُ الْأَمْرُ بِشَيْءٍ مِنْهَا دُونَ ذَلِكَ. وَلَهُ وَجْهَانِ يَحْتَمِلَانِ ^(٥) الْأَمْرَ أَيْضًا:

أَحَدُهُمَا: الْعَقْلُ؛ أَنَّهُ مِنَ الْبَعِيدِ أَنْ يَكُونَ مَنْ لَمْ [يُقَرَّرْ بِالْعِبَادَةِ] ^(٦)، وَلَا أَقَرَّ بِالرِّسَالَةِ، يُؤْمَرُ بِالْعِبَادَةِ وَبِاتِّبَاعِ الرَّسُولِ بِحَقِّ الرِّسَالَةِ، بَلْ يَقُولُ: الزُّمُونَا الْأَوَّلَ حَتَّى يَكُونَ الثَّانِي؛ وَهُوَ كَمَا حَالَ النَّاسِ الْمُنَاطَرَةُ فِي الرِّسَالَةِ مَعَ مُنْكَرِي الصَّانِعِ وَالْمُرْسَلِ، فَمِثْلُهُ الْأَوَّلُ، بَلْ تُجِبُ كُلُّ قُرْبَةٍ بِهِ؛ إِذْ لَا يَكُونُ إِلَّا بِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَالثَّانِي: الْقَوْلُ: بَأَنَّ مَنْ أَسْلَمَ بَعْدَ أَوْقَاتِ الْعِبَادَاتِ لَا يُلْزَمُهُ الْقَضَاءُ، ثُمَّ لِذَلِكَ وَجْهَانِ مِنَ الْمَعْتَبَرِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّهُمْ ^(٧) إِذَا لَمْ يَدْخُلُوا فِي خُطَابِ الْقَضَاءِ بِمَا لَيْسَ مَعَهُمْ فِي الْحَالِ مَا يَحْتَمِلُ مَعَهُ الْقَضَاءُ، فَكَذَلِكَ خُطَابُ الْإِبْتِدَاءِ؛ إِذْ هُوَ الَّذِي يُلْزَمُ الْقَضَاءُ فِي الْإِسْلَامِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَالثَّانِي أَنَّهُ لَا يُلْزَمُ الْقَضَاءُ بَعْدَ الْإِسْلَامِ، وَلَا يَجُوزُ الْإِبْتِدَاءُ فِي حَالِهِ، فَكَانَ ذَا تَكْلِيفٍ ^(٨)، لَمْ يَجْعَلِ اللَّهُ لِلْمُكَلَّفِ وَجْهَ الْقِيَامِ، وَقَدْ تَبَرَّأَ اللَّهُ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ مِنَ التَّكْلِيفِ ٢٧ - ب/ بِقَوْلِهِ وَاللَّهُ ﴿لَا يَكُفُّ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وَشَمَّهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦] مَعَ مَا بَيَّنَّ اللَّهُ تَعَالَى بِقَوْلِهِ: ﴿فَأَمَّا نَفْسُ قَلِيلًا ثُمَّ أُنْطَرَفُ إِلَى عَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [البقرة: ١٢٦] أَنَّ مَا لِلْكَافِرِ [الْتَمَتُّ فِي الدُّنْيَا لَا الْعِبَادَاتِ] ^(٩) فِي ذَلِكَ، وَاللَّهُ الْمَوْفِقُ.

ثَبَتَ بِالْآيَةِ الَّتِي ذَكَرْنَا دَخُولَ جَمِيعِ الْمُؤْمِنِينَ فِي الْخُطَابِ؛ إِذْ بَيَّنَّ الرِّخْصَةَ لِلَّذِي ^(١٠) لَهُ الْعَذْرُ فِي الْإِفْطَارِ عَلَى وَجْهِ الْقَضَاءِ، فَإِذَا يَحْتَمِلُ خُرُوجَ مَنْ لَهُ الْعَذْرُ فِي الْفِطْرِ عَنْ أَنْ يَتَضَمَّنَ الْخُطَابَ وَجْهَ الزَّمِّ الْقَضَاءِ. ثَبَتَ أَنَّ مَنْ لَا عَذْرَ لَهُ دَاخِلٌ فِيهِ، وَلَا يَسَعُهُ الْفِطْرُ. وَعَلَى هَذَا جَاءَ مِمَّنْ ابْتُلِيَ بِالْجَمَاعِ نَهَارًا أَنَّهُ وَاللَّهُ أَكَّدَ عَلَيْهِ الْأَمْرَ، وَالزَّمَمَ الْكُفَّارَةَ عَلَى غَيْرِ سَوَالٍ عَنْ أَحْوَالِ سِوَى مَا عَلِمَ مِنْ حَالِهِ أَنَّهُ لَيْسَ بِمَرِيضٍ أَوْ مُسَافِرٍ ^(١١). فَكَانَ فِي ذَلِكَ دَلِيلُ تَأْكِيدِ الْفَرْضِ، وَفِي ذَلِكَ إِجْبَابُ الْكُفَّارَةِ

(١) ساقطة من النسخ الثلاث. (٢) سيدرج هذا الحديث عن أنس في تفسير الآية ١٨٥ ص ١٣٦ (٢) في النسخ الثلاث: من المؤمنين. (٣) في النسخ الثلاث: عبادات الأفعال. (٤) في النسخ الثلاث: يحيلان. (٥) في النسخ الثلاث: يقل العبودية. (٦) في طع: بأنهم. (٧) في النسخ الثلاث: تكليف. (٨) من م، في الأصل: التمتع في الدنيا للعبادات، في طع: للتمتع في الدنيا لا للعبادات. (٩) في النسخ الثلاث: الذي. (١٠) في طع: مسافراً.

لِيُعَذِّبَهُ عَلَى الصَّيَامِ عَلَى حَالٍ لَا يَحْتَمِلُ الْإِرْخَاصَ^(١)، إِذْ كَانَتْ^(٢) تِلْكَ الْبَلِيَّةُ فِي اللَّيَالِي، فَلَمْ يُؤْمَرُوا^(٣) بِهَا مِنْ حَيْثُ كَانُوا يَمْلِكُونَ إِبْقَاءَ الرِّخْصَةِ لَأَنْفُسِهِمْ، لَوْلَا النَّوْمُ، وَفِي ذَلِكَ أَنَّ فَرَضَ الصَّيَامِ يَعْمُ الْمُؤْمِنِينَ.

ثُمَّ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمْ تَلَتَهَ فَلْيُصُمْهُ﴾ وَالشَّهْرُ اسْمٌ لِلْكُلِّ، وَلَوْ كَانَ الْمُرَادُ [رَاجِعاً إِلَيْهِ]^(٤) لَكَانَ الصَّيَامُ^(٥) فِي غَيْرِهِ لِأَنَّهُ عِنْدَ هَجُومِ غَيْرِهِ يَتِمُّ شَهْرُهُ، ثُمَّ يَتَنَاقَضُ^(٦) لِأَنَّهُ قَالَ: ﴿فَلْيُصُمْهُ﴾، وَمَحَالٌ أَنْ يَصُومَ فِي غَيْرِهِ ابْتِدَاءً، فَرَجَعَ التَّأْوِيلُ إِلَى أَنَّ مَنْ ﴿شَهِدَ مِنْكُمْ﴾ شَيْئاً مِنْ شَهْرِ ﴿فَلْيُصُمْهُ﴾؛ فَمَنْ اعْتَرَضَ الْجَنُونَ فِيهِ فَهُوَ مِمَّنْ قَدْ تَضَمَّنَهُ الْخُطَابُ، وَيَجُوزُ فِي حَالَةِ الْفَرْضِ أَيْضاً؛ إِذْ لَوْ شَهِدَ لَيْلَةَ الصَّيَامِ، فَعَزَمَ عَلَى الصَّيَامِ، يَجُوزُ لَهُ [فَرْضُهُ، فَدَخَلَ]^(٧) فِي حَقِّ الْخُطَابِ، ثُمَّ اعْتَرَضَهُ فِي سَائِرِ اللَّيَالِي عَذْرُ مَنْعِ النَّيَّةِ لَا عَذْرُ مَنْعِ الصَّيَامِ، فَيَقْتَضِيهِ، إِذْ هُوَ أَصْلُ^(٨) الْحُكْمِ: الْآيَةُ الَّتِي ذَكَرْنَا وَالْقِيَامُ^(٩) بِذَلِكَ الْفَرْضِ عَلَى مَا وَصَفْنَا، فَقَاتَهُ يَفُوتُ النَّيَّةُ كَمَنْ كَانَ قُوْتُ لَعْدِرٍ^(١٠) الْمَرَضِ وَالسَّفَرِ وَالْحَيْضِ وَنَحْوِ ذَلِكَ، بَعْدَ أَنْ عَلِمَ أَنَّهُ مِمَّنْ تَضَمَّنَهُ الْآيَةُ، فَعَلِيهِ قَضَاؤُهُ.

وَعَلَى ذَلِكَ فِي الصَّبِيِّ وَالْكَافِرِ، لَمْ يَدْخُلَا فِي مَعْنَى الْآيَةِ، وَلَا كَانَا يَحْتَمِلَانِ فِي حَالِ قَضَاءِ فَرْضِ الصَّيَامِ، فَالْقَضَاءُ فِي غَيْرِهِ عَنْ ذَلِكَ لَا يَعْمَلُ فِي حَقِّ الْفَرْضِ، لِذَلِكَ لَمْ يُلْزَمَ. وَقَدْ رُوِيَ عَنْ مُحَمَّدٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - عَلَى هَذَا أَنَّ مَنْ أَدْرَكَ مَجْنُوناً، ثُمَّ أَفَاقَ فِي بَعْضِ الشَّهْرِ، إِنَّهُ لَا يَقْضِي مَا مَضَى عَلَى مَا ذَكَرْتُ. وَعَنْ أَبِي حَنِيفَةَ رحمته الله [فِي هَذَا أَنَّهُ يَقْضِي]^(١١) إِنْ كَانَ فِي أَوَّلِ الشَّهْرِ بِالْغَا لَمَّا أَخْبِرْتُ أَنَّ صِيَامَهُ لَمْ^(١٢) يَجْزِ لَعْدِمِ النَّيَّةِ، وَالْكَافِرُ بِنَفْسِهِ، وَمَنْ قُوَّتُهُ لَعْدِمِ النَّيَّةِ فَهُوَ دَاخِلٌ فِي حُكْمِ فَرْضِهِ، فَعَلِيهِ الْقَضَاءُ، وَاللَّهُ الْمَوْفِقُ.

وَمَنْ جُنَّ الشَّهْرَ كُلَّهُ لَا يَقْضِي بِشَرْطِ الشَّهْرِ، وَهُوَ لَمْ يَشْهَدْ شَيْئاً مِنْهُ مَعَ إِمْكَانِ الْإِسْقَاطِ بِدَلِيلٍ آخَرَ، وَإِنْ كَانَ حَقُّ الْخُطَابِ قَدْ اقْتَضَاهُ عَلَى مِثْلِ الْمَرِيضِ الَّذِي لَا يَصُحُّ وَالْمَسَافِرِ الَّذِي لَا يَقِيمُ، وَاللَّهُ الْمَوْفِقُ.

وَفِي قَوْلِهِ: ﴿أَنْتُمْ أَنْتُمْ مَعْدُودَةٌ﴾ دَلَالَةٌ أَنَّ ابْتِدَاءَ الْآيَةِ فِي غَيْرِ صَوْمِ الشَّهْرِ، إِذْ صَوْمُ الشَّهْرِ يُحْفَظُ بِالْأَهْلِ لَا بِالْأَيَّامِ، لَكِنَّ اللَّهَ تَعَالَى إِذْ عَلَّمَ الْأَمَرَ الظَّاهِرَ فِي الْخَلْقِ أَنَّهُمْ يَعْدُونَهُ بِالْأَيَّامِ، وَإِنْ كَانَ لَهُمْ عَنْ ذَلِكَ غِنًى. وَقَدْ رُوِيَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم أَنَّهُ قَالَ: «الشَّهْرُ هَكَذَا وَهَكَذَا بِأَصَابِعِ يَدَيْهِ كِلْتُمَاهُمَا، وَعَقْدٌ إِصْبَعاً مِنْهَا فِي آخِرِ الْمَرَاتِ» [مُسْلِم: ١٠٨٠]، وَجَاءَ عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ أَنَّهُمْ قَالُوا: (مَا كُنَّا نَصُومُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم تِسْعَةً وَعِشْرِينَ أَكْثَرَ مِمَّا نَصُومُ ثَلَاثِينَ) فَجَائِزُ ذِكْرُ قَوْلِهِ: ﴿أَنْتُمْ أَنْتُمْ مَعْدُودَةٌ﴾ يَعْنِي يَعْدُهَا^(١٣) الْخَلْقُ، وَاللَّهُ الْمَوْفِقُ.

وَقَوْلُهُ: ﴿لَمَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ مِنْ أَنْوَاعِ اللَّذَاتِ بِكَفِّ الْأَنْفُسِ عَنِ الَّذِي يَدْعُو بِهَا إِلَى الْأَغْذِيَةِ، أَوْ تَتَّقُونَ نِقْمَةَ اللَّهِ فِي الْآخِرَةِ وَمَخَالَفَتَهُ فِي الْفِعْلِ فِي الدُّنْيَا، وَقَدْ جَعَلَ اللَّهُ، جَلَّ ثَنَاهُ، عِبَادَاتِهِ أَعْوَاناً لِلْمُعْتَادِينَ بِهَا عَلَى الْكَفِّ عَنِ الْمَعَاصِي وَالْخِلَافِ لِلَّهِ فِي الشَّهَوَاتِ، فَقَالَ: ﴿وَأَسْتَعِينُوا بِأَلْقَابِ وَالْمَلَكُوتِ﴾ [البقرة: ٤٥]، وَقَالَ: ﴿إِنَّكَ أَصْلَكُوتُ تَتَّقُونَ عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ﴾ [العنكبوت: ٤٥]، وَغَيْرَ ذَلِكَ، وَاللَّهُ الْمَوْفِقُ.

وَالْأَصْلُ أَنَّ الْعِبَادَاتِ تَذَكُّرُ أَصْحَابِهَا عِظَمَ أَحْوَالِهِمْ فِي أَوْقَاتِ فِيهَا مِنَ الْمَقَامِ بَيْنَ يَدَيِ الْجَبَّارِ، وَتُطْلِعُهُمْ عَلَى الْمَوْعِدِ لَهُمْ فِي الْمَعَادِ، وَهُمَا أَمْرَانِ عَظِيمَانِ:

أَحَدُهُمَا: فِي الزَّجْرِ بِمَا يُعْلَمُ مِنْ عِظَمِ الْمَقَامِ وَالْإِطْلَاقِ الْوَاحِدِ الْقَهَّارِ عَلَيْهِ.

وَالثَّانِي: فِي التَّرْغِيبِ بِمَا يُشْعِرُ قَلْبَهُ مِنَ لَذِيذِ الْمَوْعِدِ مَا يَضْمَحِلُّ لَدَيْهِ كُلُّ لَذَّةٍ دُونَهُ، وَتَنْقَطِعُ شَهَوَاتُهُ الَّتِي بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا وَعَدَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) فِي ط: الْأَوْخَاصِ. (٢) فِي النُّسخِ الثَّلَاثِ: كَانَ. (٣) فِي النُّسخِ الثَّلَاثِ: يَأْمُرُوا. (٤) فِي م: إِلَيْهِ رَاجِعاً. (٥) فِي الْأَصْلِ: الْقِيَامُ. (٦) فِي النُّسخِ الثَّلَاثِ: يَتَنَاقَضُ. (٧) فِي ط: فَرْصَةٌ تَدْخُلُ. (٨) فِي النُّسخِ الثَّلَاثِ: أَهْلُ. (٩) مِنْ ط، فِي الْأَصْلِ وَم: وَلِلْقِيَامِ. (١٠) فِي الْأَصْلِ: لِلْعَدْرِ. (١١) مِنْ م، فِي الْأَصْلِ: هَذَا أَنَّهُ يَقْضِي، سَاقِطَةٌ مِنْ ط. (١٢) سَاقِطَةٌ مِنْ ط. (١٣)

الآية ١٨٤

ثم قال: ﴿فَمَنْ كَانَتْ مِنْكُمْ مَرِيضًا﴾ الآية من غير أن ذكرَ فطرًا^(١)، فلا أشارَ إلى ما ذكرَ من السفرِ والمرضِ اللذين جعلَ لهُ تأخيرَ الصيامِ إلى أيامٍ آخرَ، ولا أشارَ إلى أعين تلك الأيام. وكذلك قال مثله فيما عرَّفَ الوقتَ لإبتداءِ الصيامِ بقوله ﷺ ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمْ الشَّهْرَ﴾ على إثرِ المعرُفِ لهُ بقوله ﷺ ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمْ الشَّهْرَ﴾ لكنَّ الفطرَ يُعرَفُ أنه مضمرٌ فيه بالعقلِ والسمع. فأما السمعُ فما جاء من الآثارِ في الإذنِ بالإفطارِ للسفرِ والمرضِ؛ دلَّ أن في ذكرِ العِدَّةِ من أيامٍ آخرَ إضمارَ فطرٍ، والله أعلم. [وأما العقلُ فإنَّ]^(٢) الله تعالى جعلَ المرضَ والسفرَ سببَي الرُّخصِ، فلا يجوزُ أن يصيرا سببَي زيادةِ فرضٍ على ما كانَ قبلَ اغتراضيهما. على أن قوله: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمْ الْيُسْرَ﴾ دليلٌ أنه لو كانَ يلزِمُ القضاءُ مع فرضٍ فعلِ الصومِ لكانَ ذلكَ عُسرًا وحرَجًا في الدين. وعلى ذلكَ قالَ بعضُ الناسِ: يلزِمُهُما القضاءُ: إن أفطرا أو لا محتجًا بما لم يُذكرَ في القرآنِ الإفطارُ، وذكرَ عِدَّةٌ ﴿مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾، كأنه جعلَ الوقتَ لهما غيرَ الذي هو لغيرِهِما. يؤيدُ ذلكَ المرويُّ عن رسولِ الله ﷺ أنه قالَ: «الصائمُ في السفرِ كالْمُفْطِرِ في الحضرِ» [النسائي: ١٨٣/٤]. ومعلومٌ أن على المُفْطِرِ في الحضرِ القضاءَ فكذلكَ الصائمُ في السفرِ.

ولكنَّ الآيةَ عندنا على الإضمارِ. وعلى ذلكَ يجري ذكرُ [الرُّخصِ على إثرِ ذكرِ]^(٣) الحَظَرِ كقوله ﷺ: ﴿إِنَّا حَرَمَ عَلَيْكُمْ الْمَيْتَةَ﴾ إلى قوله ﷺ ﴿فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ﴾ الآية^(٤) [البقرة: ١٧٣] من غيرِ ذكرِ الأكلِ: أنه على إباحته. وقال الله ﷻ ﴿وَأَيُّهَا الْمَعْزَنُ وَالْمَرْءُ الْيَتِيمُ﴾ ثم قالَ الله ﷻ: ﴿فَإِنْ أُحْزِنْتُمْ﴾ [البقرة: ١٩٦] ولم يذكرْ منه الإحلالَ، لكنه معلومٌ أنه على الشكِّ مالم يوجد؛ إذ لا يكونُ العذرُ سببَ الزيادةِ في الفرضِ. وكذلك قوله ﷺ: ﴿وَلَا تَحْلِفُوا زُورًا حَتَّى يَبْلُغَ الْمَدَى حَلْفًا﴾ [البقرة: ١٩٦]. ثم قالَ ﷺ: ﴿فَمَنْ كَانَتْ مِنْكُمْ مَرِيضًا﴾ الآية؛ وذلكَ على إطلاقِ الحَلْفِ، ثم يلزِمُهُ لأنَّ الأذى والمرضَ يلزِمَانِهِ، فيمثلُهُ الأولُ.

ثم الأصلُ أنه لا أحدٌ يلزِمُ فرضَ صيامِ الشهرِ في غيره إذا لم يدركِ الشهرَ، وقد أمرَ مَنْ نحنُ في ذكرِهِ، فبانَ أنه لزمَهُ بإدراكِ الشهرِ لإدراكِ وقتِ الإمكانِ بلا عذرٍ. وقالَ: ﴿قِسْطُهُ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ وقالَ: ﴿وَلْيُكْفِلُوا الْيَتِيمَ﴾ لنعلمَ أن الذي يلزِمُهُ [يلزِمُهُ]^(٥) بالشهرِ في أوقاتِ الإمكانِ؛ وذلكَ على ما يلزِمُ الإحداثِ الطهارةَ لأوقاتِ عبادةٍ لا تقومُ دونها وفعلُ الجناباتِ لأوقاتِ الحلولِ، وإن تأخرت. فمثلُهُ أمرُ الشهرِ. دليلُهُ ما بيَّنا وما ثبتَ عن رسولِ الله ﷺ وعن صحابتهِ فعلُ الصيامِ في ذلكَ الوقتِ والفطرَ جميعاً.

ثبتَ أن الصومَ يجوزُ، على أن المرضَ والسفرَ، إذ هما لأنفسيهما، لا يُناقضانِ الصيامَ بما جازَ مَعَهُما، وقد أمرَ به المتمتعُ، وهو مسافرٌ، أن ليسَ ذلكَ على حاضري المسجدِ الحرامِ وذابحِ الصيدِ والبادي بهما لا يُضادانِ الصيامَ. ثم كانَ القضاءُ عَنِ الشهرِ بظاهرِ التلاوةِ، فبانَ أنه يجوزُ فيهما، وإذا جازَ ثبتَ أن التأخيرَ رخصةٌ، والفضلُ في الفعلِ، والله أعلم.

والخبرُ / ٢٨ - أ/ على مَنْ يُجهِدُهُ الصيامُ حتى خيفَ عليه. ما جاء من الآثارِ^(٦): أن «ليسَ مِنَ البرِّ الصيامُ في السفرِ» [البخاري: ١٩٤٦] والله أعلم. وعلى هذا يُخرِجُ قولُ أصحابنا في المُكْرَهِ على الفطرِ: إنه إن كانَ [مريضاً أو]^(٧) مسافراً لا يسعُهُ ألا يفطرَ لما جاء في ذلكَ مِنَ الوعيدِ في الفعلِ في السفرِ في حالِ الضرورةِ، ويسعُهُ لو كانَ صحيحاً مقيماً لما لم يذكرَ لهُ الرخصةُ، ويلزِمُهُ فيه القضاءُ مع ما فيه، إذ لم يكنْ ظهرَ الإذنُ في تلكَ الحالِ، كانَ كَفُّهُ عنه تعظيماً لأمرِ دينِهِ مِنْ غيرِ أن ذكرَ لهُ في الدينِ النهيَ عنه، فهو في سَعَةٍ، وليسَ كالمُكْرَهِ على أكلِ الميتةِ، مالم يَسِدْ ذلكَ بذِي بدلٍ. وقد فرَّقَ^(٨) بينَ ذي بدلٍ وما لا بدلَ لهُ نحوَ إتلافِ مالٍ آخرَ وأكلِ الميتةِ، ولأنَّ علَّتَهُ الإضطرارُ، وليستَ علَّتُهُ الفطرُ في السفرِ، تلكَ إذ قد يجوزُ لا لهُ، فهو عذرُ النفسِ لا ضرورةُ النفسِ، فكانَ غيرَ معقولِ العلَّةِ، وفيه تعظيمُ الدينِ، وليسَ في أكلِ الميتةِ وما ذكرَ، ولا قوَّةٌ إلا بالله.

(١) ساقطة من م. (٢) في النسخ الثلاث: والعقل أن. (٣) ساقطة من ط. ع. (٤) أدرج في م والأصل: ﴿حَرَمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ﴾ وهذا القول هو من الآية الثالثة من سورة المائدة وذكرت الآية كاملة في ط. ع بدل العبارة إلى قوله... الآية. (٥) من ط. ع. (٦) في ط. ع: الآثار. (٧) من ط. ع. وم. (٨) ساقطة من ط. ع.

ثم السفر الذي له الرخص أجمع أنه لم يرد به المكان لما جاء الفطر في الأمصار، ثبت أنه لنفس السفر. ثم كان السفر حقيقة الظهور الخروج عن الأوطان، وقد يكون مثله في الخروج إذ^(١) الضياع ونحوه، ولم يؤذن في الفطر، ثبت أنه راجع إلى الحد. وعلى ذلك متفق القول.

ثم كان الحد المرخص عندنا الخروج على قصد سفر ثلاثة أيام [لوجوه ثلاثة]^(٢):

أحدها: الإجماع على أن هذا الحد مرخص، ودونه تنازع، والتنازع يوجب الفطر لأن الفتوى بالرخص، وذلك أمر بفعل الصيام.

والثاني مجيء الخبر من وجهين:

أحدهما: في تقدير مسح السفر بثلاثة أيام؛ ومعلوم أنه جعل السفر حداً ووقتاً لفعل رخصة المسح، وأوقات الأفعال على اختلافها تنفق على أنها لا تقصر عن احتمال [الأفعال]^(٣) على الوفاء، وليس بما لم تدخل الليالي في حق السفر عبرة لأن الأسفار، ولو كانت مؤسسة على قطع الطرق والسير فيها، فإن دوام السفر يجحف صاحبه، ويهله، وفي ذلك منع السفر. ثبت أن أوقات السعي والسير مشتركة داخلية في حق السفر؛ لذلك صارت الليالي كالمعفوفة، فتكون محيطة بما فيها من فعل المسح.

والثاني: ما جاء من الأثر^(٤) في النهي عن سفر ثلاثة أيام إلا لمخير، وهو المنهي لما جاء به النهي، وفيما دونه تنازع لم يوجب الرخصة للإشكال في حق الثمام لما له الرخصة على ما كان لما له النهي، والله أعلم.

والوجه الثالث: أن السفر عذر، والنهايات في الأعذار الثلاثة^(٥)، فكذاك بالأيام، إذ بها يسافر. وقال موسى ﷺ: ﴿إِنْ سَأَلْتُكَ عَنْ شَيْءٍ بَعْدَهَا فَلَا تُصَحِّحْهُ فَقَدْ بَلَغْتَ مِنْ لَدُنِّي عَذْرًا﴾ [الكهف: ٧٦].

وأما المرض فلم يجز أن يكون اسماً سبباً للرخصة؛ إذ ربما كان المرض يخفف الصيام، ويسهل عليه سبيل فعله، ومن البعيد الترخيص بما يسهل فيه الفعل والتضييق لما يشتد، فثبت أنه ليس لاسم المرض. وعلى ذلك الإجماع؛ فهو، والله أعلم، لما يخاف أن يزداد له بترك الأكل الداء، [ويصح على المرء اكتساب الداء]^(٦) وتعاطي الضارية^(٧)، فرخص له الفطر بذلك، وذلك معنى [اليسر به]^(٨)؛ إذ به تخفيف ما به أو منع ما يعثر به من الضرر. ولهذا ما رخص أصحابنا بمن به رمد، يخاف الزيادة فيه، وقد روي عن أنس بن مالك رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «يفطر المريض والحليل إذا خافت أن تضع ولدها والمرضع إذا خافت الفساد على ولدها» [بنحوه: أبو داود ٢٣١٨]. ثبت أن الرخصة لما يخاف من فساد ينزل، ولا قوة إلا بالله. وعن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما عن رسول الله ﷺ أنه قال: «مَنْ مَاتَ مِنْ طَعَامٍ أَوْ شَرَابٍ، وَهُوَ يَقْدَرُ، فَلَهُ النَّارُ»، وبالله المعونة.

وقوله: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَ الْفِدَاءَ﴾؛ قال قائلون: يطيقون الفداء، وذلك في الأمر الأول في المسافر والمريض أن له أن يقضي في أيام آخر، وأن يفدي. وفيه: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾: أن تقضوا الصيام، والله أعلم؛ إذ قد يحتمل أيضاً أن كانت الرخصة من قبل فيمن عليه بالخيار بين أن يفدي وبين أن يصوم، والصوم خير على ما ذكر في الآية. ثم نسخ ذلك؛ إن كان على التأويل الأول بقوله: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ الآية أنه ألزم القضاء على كل حال، وإن كان الثاني بقوله: ﴿فَلْيَصُمْهُ﴾ أنه ألزم الفعل على حال. وبمثل ذلك خبر معاذ^(٩) في إحالة الصيام أنه كان للمرء خيار بين الفطر والفداء، وبين الصيام، ثم نسخ في قوله: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾ على إثر ذكر السفر والمرض دلالة جعل الصيام في السفر خيراً من الفطر والفداء في غيره، وإن احتمل الذي ذكرته، والله أعلم.

(١) في النسخ الثلاث: أن. (٢) في النسخ الثلاث: لخصال ثلاث. (٣) من طع وطم، ساقطة من الأصل. (٤) في طع: الآثار. (٥) في النسخ الثلاث: الثلاث. (٦) من طع وم، ساقطة من الأصل. (٧) الضارية: ضري يضري، ضري النبيذ يضري: إذا اشتد. (٨) في النسخ الثلاث: البشرية. (٩) هو قوله ﷺ: «أحبل الصوم ثلاثة أحوال» [أحمد: ٢٤٦/٥]، وقد ذكر في أصل فرض الصوم: (ص ١٣١).

ثم الدلالة على النسخ في الوجه الذي ذكرته مُتَّفَقُ القول، على أن المطلق^(١) لم يكن له الخروج من ذلك بالفداء، فبذلك عُرِفَ النسخ مع ما ثبت من قطع الآية على القضاء في أحد الوجهين وفعل الصيام في الآخر. وعلى ذلك معتبر القول في الشيخ الفاني الذي لا يقوم للقضاء: أن له الفطر والفداء لأن الصوم قد ثبت أنه يحتمل الوفاء بالفداء، لكن نسخ بالصيام. فإذا ارتفع الصيام بالعجز عمن يحتمل الخطاب بعبارة الأموال، وهم المشايخ، جاز أن يخاطبوا بالصيام ليخرجوا عنه بالفداء. وعلى ذلك ما جاء في الأثر عن رسول الله ﷺ بالامر بالصيام عن الميت أنه الصيام الذي هو صيام من لا يحتمل فعله، وهو الفداء، والله أعلم.

وقد قرئ يَطْوِقُونَهُ^(٢) بمعنى يَكْلِفُونَهُ ولا يطيقونه. لكن في الآية: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾؛ ولو كان لا يطيقونه: لا يرغبون فيه إلا أن يشترط فيه طاقة الجهد، والله أعلم.

وقوله ﷺ: ﴿مَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا﴾ من زيادة فداء وما يستزيد من الخيرات، التي لم تعترض ليعود به الخير أو تطوع فيما أذن له في الفداء بالصوم، والله أعلم. وروى عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله ﷺ قال: «لا تُسْمُوا شهرَ رمضانَ رمضانَ فإنما هو اسم من أسماء الله تعالى، أنسبوه إلى ما نسبته القرآن» [النسائي: ٤/١٣٠].

الآية ٨٥ وقوله تعالى: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾؛ أضاف الفعل إلى الشهر بقوله: ﴿فَلْيَصُمْهُ﴾ فلذلك إذا قُصِدَ به صوم الشهر جاز الصوم، وإن لم يَنْتَوِ القَرَضُ سوى ما ذكرنا، وكذلك سائر الفرائض نحو الظهر والعصر يُتَوَى ذلك، فيكون ذلك على ما جعله الله من فرض، وإن لم يَنْتَوِ القَرَضُ، ولا قوة إلا بالله. وعلى ذلك من نوى بالصيام غير صيام الشهر جاز عن صيام الشهر، لما أمرنا بصيام الشهر ولم نؤمر بأن نجعل ذلك [شيء سواه]، والشهر موجود لنفسيه، لا يحتاج صاحبه إلى أن يوجد، كان من ذلك^(٣) على كل حال. وكذلك كل حق مُعَيَّن في شيء لم يُزَلْ عنه نيته إلى غيره كمن يأمر إنساناً بشراء شيء بعينه، لم يتحول عنه بالنية، [على أن ذلك كالظهر والعصر ونحو ذلك]^(٤) فمحال على تحقيق ذلك قصد غيره. وبعد فإن كلاً يُجْمَعُ ألا يجوز غيره، فثبت أن استحقاق الشهر بصوميه لا يستحق عليه غيره من الصيام، فجاز عنه.

وعلى ذلك أجاز أبو حنيفة في السفر غيره من حيث أذن له في تأخير هذا، أو غيره فَرَضَ عليه نحو صوم الظهار والقتل، ولا رخصة له في تأخيره. فجاز فيه إذ هو وقت صيام حُولَ إلى وقت غيره، فصار هذا الوقت بالحكم لغيره، وليس كنية المتطوع لأنه في موضع الرخصة، وفي العمل به قد يكون له مقدار^(٥) التطوع من الفضل على غيره، فهو أولى به، ولما قد يجوز النفل بلا نية نفل، فكان^(٦) لم ينو النفل، فهو رجل لم يعمل برخصة الله، بل عمل بوجه العزم، ولا قوة إلا بالله.

وقوله ﷺ: ٢٨ - ب/ ﴿لَكُمْ تَنَقُّونَ﴾؛ قيل: ﴿تَنَقُّونَ﴾: الأكل والشرب والجماع، ويحتمل ﴿تَنَقُّونَ﴾ المعاصي، لأن النفس إذا جاعت شبعَتْ عن جميع ما تهوى وتشتهي، وإذا شبعَتْ تمتَّت الشهوات، وتمتَّت^(٧) ما تهوى، ويحتمل: ﴿تَنَقُّونَ﴾ عذاب الله وعقابه، والله أعلم.

وقوله ﷺ: ﴿وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾؛ ألزم بعض الناس على المريض والمسافر قضاء عدة الأيام، وإن صاموا، فاستدلوا بهذه الآية، فقالوا: أوجب عليهم القضاء على غير ذكر الإفطار فيها، واحتجوا أيضاً بما روي عن رسول الله ﷺ أنه قال: «الصائم في السفر كالمفطر في الحضر» [النسائي: ٤/١٨٣]؛ فقد حقق له حكم الإفطار في أن لا صوم له، فدل أنه لم يُجْزَ، فكان كتقديم الصوم عن وقته.

وأما عندنا فهو على إضمار الإفطار، كانه قال: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُم مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ﴾ فافطر ﴿فَعِدَّةً مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾،

(١) من طع وم، في الأصل: المنطق. (٢) انظر المحتسب: ١١٨/١. (٣) ساقطة من طع. (٤) من طع وم. (٥) من م، في الأصل: مقدار، في طع: مقدارا. (٦) من طع، في الأصل وم: فكانه. (٧) في النسخ الثلاث: وتمنى.

وهو كما ذكره في المتأذي: ﴿قَدْ كَانَ مِنْكُمْ شَرِيفٌ أَوْ يَهُودِيٌّ فَبَدَّلَهُ﴾ [البقرة: ١٧٦]، وكما قال في المضطر: ﴿فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾ [البقرة: ١٧٣]، ومثله كثير في القرآن، فلا يجوز لأحد أن يأتي ذلك، لأنَّ للمريض والسفر أَعذاراً^(١) رُحِصَ الإفطار فيها تخفيفاً وتوسيعاً على أربابها. فلو كان على ما قال هو لكان فيه تضيق عليهم، ولأنه إذا قضى في عدة من الأيام إنما يقضي عن ذلك الوقت فلو لم يجز الفعل في ذلك الوقت وفي تلك الحال لكان لا يأمر بالقضاء عن ذلك الوقت ولا عن تلك الحال، فدلَّ أنه على ما ذكرنا، والله أعلم.

وأصله ما روي عن رسول الله ﷺ أنه صام في السفر، وروي أنه أفطر، وروي عن الصحابة أنهم صاموا في السفر، ولو كان لا يجوز لكان لا معنى لصومهم. وأما قوله: «الصائم في السفر كالمفطر في الحضر» [النسائي: ١٨٣/٤]؛ فهو عندنا، إذا كان الصوم أجهداً، وضعفه، لزمه أن يفطر، صار كالذي أفطر في الحضر، والله أعلم، وروي عن أنس رضي الله عنه «الصوم أفضل والفطر رخصة» [بنحوه معاني الآثار ٧٠/٢].

وقوله تعالى: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَ﴾؛ قرأ بعضهم: وعلى الذين يطوقونه^(٢) فمعناه يكلفونه، وقال بعضهم: لا يطيقونه. لكن هذا لا يحتمل؛ وذلك أنه قال: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾، دلَّ أن قوله: لا يطيقونه: لا يحتمل، وقيل: كان أول ما ترك الصوم؛ كان من شاء صام، ومن شاء أفطر، وأطعم مسكيناً كل يوم، فلما نزل صوم^(٣) شهر رمضان نسخ ما كان قبله عمن يطيق الصوم، وأثبت^(٤) الرخصة لمن لا يطيق من نحو الشيخ الفاني والحلي والمرضع إذا خافت على وليها.

وقيل: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَ﴾ أي الفدية، وقيل: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَ﴾ ثم عجزوا «فَدْيَةٌ طَعَامٌ مِسْكِينٍ» كل يوم، وقيل: إن المريض والمسافر إن شاء أفطرا، وقضيا، وإن شاء^(٥) أفطرا، وقضيا.

لكن ذلك كله منسوخ بما ذكرنا بنزول شهر رمضان؛ وروي عن أنس رضي الله عنه أنه قال: «أحيل الصوم ثلاثة أحوال، فمرة يقضى، ومرة يطعم ومرة يصام، ثم نسخ هذا كله» [أحمد: ٢٤٦/٥]^(٦).

ثم الأصل في هذا: أن من عجز عن قضاؤه جعل له الخروج بالفداء، يعجزه عن ابتدائه من نحو الشيخ الفاني وغيره، ومن لم يعجز عن قضاؤه لم يجعل له الخروج بالفداء من نحو المرضع والحلي والمريض والمسافر لأنهم لم يعجزوا عن غير المفروض والبدل أبداً، إنما يجب إذا عجز عن إتيان الأصل، والله أعلم.

وقوله: ﴿فَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرٌ﴾؛ يحتمل زيادة الطواف، ويحتمل نفس الحج، [ويحتمل]^(٧) أصل التطوع أن كل ما يتطوع به فهو خير له.

وقوله: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدًى لِلنَّاسِ﴾؛ [قيل: يهتدون به الطريق المستقيم، وقيل: بيان للناس من الضلالة. وقوله: ﴿وَيُبَيِّنُ مِنَ الْهُدَى﴾؛ قيل: حجج للناس إذا تأملوه، وقيل: بينات: أي فيه الحلال والحرام والأحكام والشرائع]^(٨).

وقوله تعالى: ﴿وَالْفُرْقَانِ﴾ يفرق بين الحق والباطل، وقيل: الفرقان المخرج في الدين من الشبهة والضلالة. قال ابن عباس رضي الله عنهما (نزل الفرقان^(٩)) إلى السماء الدنيا من اللوح المحفوظ جملة في شهر رمضان في ليلة القدر ﴿فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾ [الدخان: ٣] جملة واحدة، ثم أنزل بعد ذلك على مواقع النجوم رسلاً^(١٠) رسلاً في الشهور والأيام على قدر الحاجات^(١١).

(١) في النسخ الثلاث: المرض والسفر أَعذار. (٢) انظر المحاسب ١١٨/١. (٣) ساقطة من م. (٤) في النسخ الثلاث: ويثبت. (٥) في الأصل وم: شاء أفطر أو قضيا وإن شاء، في ط ع: شاء أفطرا وقضيا. (٦) أدرج هذا الخبر عن معاذ بن جبل في بيان أصل الصوم: ص ١٣١ وص ١٣٤. (٧) من ط ع وم، ساقطة في الأصل. (٨) أدرجت في الأصل بعد العبارة: قدر الحاجة، وفي م: قدر الحاجات الواردة بعد تفسير قوله تعالى: ﴿وَالْفُرْقَانِ﴾. (٩) من ط ع، ساقطة من الأصل وم. (١٠) من ط ع، ساقطة من الأصل وم. (١١) من ط ع، في الأصل وم: الحاجة.

وقوله ﴿: «مَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ»﴾ يَحْتَمِلُ قَوْلُهُ: ﴿مَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ﴾ وهو مقيمٌ صحيحٌ ﴿فَلْيَصُمْهُ﴾، ثُمَّ رُخِّصَ للمريض والمسافر الإفطارُ بقوله ﴿: «وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ»﴾. وَيَحْتَمِلُ قَوْلُهُ: ﴿مَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ أَي شَهِدَ مِنْكُمْ بِعَقْلِهِ ﴿الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾، فلا يدخلُ في الخطاب المجانين ولا الصبيان؛ أَلَا تَرَى أَنَّ أَوَّلَ الخطابِ خرجَ للمؤمنين^(١) بقوله ﴿: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ»﴾؟ فهو لَمْ يدخلوا فيه، فدلَّ أَنَّ قَوْلَهُ: ﴿مَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ﴾ أَي شَهِدَ مِنْكُمْ بِعَقْلِهِ ﴿فَلْيَصُمْهُ﴾.

ثم^(٢) يَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ فريضة^(٣) الصوم [بوجوه:

أحدها]^(٤): بقوله ﴿: «فَلْيَصُمْهُ»﴾.

والثاني^(٥): لا بهذا، ولكن بقوله: ﴿وَلْيُكْفِلُوا الْيَتَامَى﴾ إذ لا يجبُ إكمالُ العِدَّةِ لما مضى إلَّا على حقِّ الفرضية.

[والثالث: بما]^(٦) قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿يُرِيدُ اللهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾ بما رُخِّصَ للمريض والمسافر الإفطارَ، ولو كَانَ غيرَ فرضٍ لَمْ يَكُنْ لِمَا ذَكَرَ مِنَ الْإِمْتِنَانِ عَلَيْنَا بِالتَّيسِيرِ معنى؛ لِأَنَّ الْمِئْتَةَ لَا تُذَكَّرُ فِيمَا لَهُ تَرْكُهُ، فَدَلَّ أَنَّهُ فَرَضٌ.

والرابع^(٧): يَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ فريضتهُ بقوله ﴿: «كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ»﴾ لِأَنَّ قَوْلَهُ: ﴿كُتِبَ﴾: قِيلَ: فَرَضَ، فَدَلَّتْ هَذِهِ الْآيَاتُ عَلَى أَنَّهُ فَرَضٌ.

ثم^(٨) اخْتَلَفَ فِي قَضَاءِ مَا فَاتَ مِنْهُ بِرُخْصَتِهِ الْإِفْطَارَ فِي السَّفَرِ أَوْ فِي الْمَرَضِ: قَالَ بَعْضُهُمْ: لَا يَجُوزُ إِلَّا مُتَتَابِعًا، وَكَذَلِكَ رُوِيَ فِي حَرْفِ أَبِي بِنِ كَعْبٍ فِي قَوْلِهِ: ﴿فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ مُتَتَابِعَاتٍ. وَأَمَّا عِنْدَنَا: فَإِنَّهُ يَجُوزُ مُتَتَابِعًا وَمُتَفَرِّقًا اتِّبَاعًا بِمَا رُوِيَ عَنْ خَمْسَةِ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللهِ ﷺ أَنَّهُمْ قَالُوا: (إِنْ شَاءَ فَرَّقَ، وَإِنْ شَاءَ تَابَعَ)، سِوَى أَنْ عَلِيًّا عليه السلام قَالَ: (يَتَابَعُ، لَكِنَّهُ إِنْ فَرَّقَ جَازَ).

ثم [رُوِيَ عَنْ] عليٍّ وعبدِ اللهِ بنِ عباسٍ وأبي سعيدٍ الخدريِّ وأبي هريرةَ وَآخَرُ لَسْتُ أَذْكُرُهُ ﷺ أَنَّهُمْ قَالُوا بِجَوَازِ ذَلِكَ، وَلَا يُحْتَمَلُ أَنَّ التَّابِعَ شَرْطٌ^(٩) فِيهِ، [خَفِيَ ذَلِكَ]^(١٠) عَلَى هَؤُلَاءِ، أَوْ تَرْكُهُ أَنْ عَرَفُوهُ، فَدَلَّ أَنَّهُ لَا يَصِحُّ ذِكْرُ التَّابِعِ شَرْطًا فِيهِ، وَلَيْسَ كَذِكْرِ التَّابِعِ فِي صَوْمِ كَفَّارَةِ الْيَمِينِ فِي حَرْفِ ابْنِ مَسْعُودٍ ﷺ لِأَنَّهُ لَمْ يَخَالِفْهُ أَحَدٌ مِنَ الصَّحَابَةِ، رِضْوَانُ اللهِ تَعَالَى عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ، فِي ذَلِكَ، فَصَارَ كَالْمَتَلَوِّ، وَهَذَا قَدْ خَالَفُوا آيَاتًا فِي حَرْفِهِ، فَلَمْ يَصِرْ كَالْمَتَلَوِّ، لِذَلِكَ افْتَرَقَا، وَاللهُ أَعْلَمُ.

وحرف^(١١) أَبِي، إِنْ ثَبَتَ عَنْهُ، فَهُوَ عَلَى الْإِزَابِ لِمَا ذَكَرَ مِنْ إِجْمَاعِ الصَّحَابَةِ ﷺ وَبِمَا أَنَّهُ وَجِبَ بَوَقْتٍ، وَكُلُّ ذُو^(١٢) وَقْتٍ، فَلَيْسَ التَّابِعُ بِشَرْطٍ فِيهِ فِي غَيْرِ ذَلِكَ الْوَقْتِ. وَلَوْ كَانَ التَّابِعُ شَرْطًا لَكَانَ حَقُّ الْإِفْطَارِ يُلْزِمُ الْكُلَّ حَتَّى يَكُونَ الْقَضَاءُ مُوَصُولًا [لَا مُتَفَرِّقًا]^(١٣). فَأَمَّا إِذَا جَازَ التَّفْرِيقُ بَيْنَ بَعْضٍ، لَهُ حَكْمُ الْإِبْتِدَاءِ، وَبَعْضٍ لَهُ حَكْمُ الْقَضَاءِ جَازٌ^(١٤) فِي غَيْرِهِ مِنْ الْإِبْعَاضِ؛ إِذْ كُلُّ ذَلِكَ لَهُ فِي الْإِبْتِدَاءِ، جَازَ الْفِعْلُ وَالتَّرْكُ، فَصَارَ حَقُّ كُلِّ يَوْمٍ فِي الْقَضَاءِ لِنَفْسِهِ لَا لِغَيْرِهِ، إِذْ كَذَلِكَ حَقُّهُ فِي التَّرْكِ الْقَضَاءُ، وَفِي الْفِعْلِ فِي الْإِبْتِدَاءِ، وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ.

وما ذُكِرَ مِنَ الْمَسَائِلِ فَهُوَ مَبْنِيٌّ^(١٥) عَلَى هَذَا الَّذِي ذَكَرْتُ: أَنَّ التَّابِعَ لِلْفِعْلِ لَا يَحْتَمِلُ اعْتِرَاضَ رُخْصَةِ التَّفْرِيقِ عَلَى إِمْكَانِ الْجَمْعِ، ثَبَتَ أَنَّ الْجَمْعَ شَرْطٌ فِيهِ. وَمَا نَحْنُ فِيهِ بِحَتْمٍ صَوْمَ كُلِّ يَوْمٍ عَلَى الْإِنْفِرَادِ أَنْ يُوَخَّرَ فَعَلُهُ فِي الشَّهْرِ بِالرُّخْصَةِ عَنْ غَيْرِهِ، كَذَلِكَ الْقَضَاءُ، وَاللهُ أَعْلَمُ.

(١) من ط ع، في الأصل وم: المؤمنين. (٢) وضع محقق ط ع قبل هذه الكلمة العنوان التالي: فرضية الصوم بما؟ (٣) من م، في الأصل وط ع: فرضية. (٤) ساقطة من النسخ الثلاث. (٥) في النسخ الثلاث: ويحتمل. (٦) في النسخ الثلاث: والثاني. (٧) في النسخ الثلاث: ويحتمل. (٨) وضع محقق ط ع قبل هذه الكلمة العنوان التالي: الاختلاف في قضاء رمضان. (٩) في النسخ الثلاث: من. (١٠) في ط ع وم: شرطاً، ساقطة من الأصل. (١١) من ط ع وم، ساقطة من الأصل. (١٢) في النسخ الثلاث: وقراءة. (١٣) في النسخ الثلاث: ذي. (١٤) في النسخ الثلاث: أو الابتداء. (١٥) في النسخ الثلاث: لجاز. (١٦) في النسخ الثلاث: مبنية.

وبعد لو كان التابع شرطاً لم يكن لقوله: ﴿قِمَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرٍ﴾ وقوله ﴿وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ﴾ كبير فائدة، لأن في التابع شرط الجملة لا أن يكلف له العدد. وعلى الرجل أن يتم المدة التي للقضاء لا أن يحفظ الحساب لإكمال العدة، والله أعلم/ ٢٩ - ١/.

والأصل أن كل صوم يؤمر بالتابع بحيث الفعل يكون شرطاً فيه حيث ما كان الفعل، وكل صوم يكون التابع فيه بحيث الوقت ففوت ذلك الوقت يسقط حق التابع. ولهم على هذا مسائل:

[الأولى^(١)]: إذا قال: لله علي أن أصوم شعبان فلزمه أن يصوم متتابعاً، لكنه إذا فات شيء منه يقضي إن شاء متتابعاً، وإن شاء متفرقاً، لأن التابع بحيث الوقت يسقط لسقوطه.

والثانية^(٢): لو قال: لله علي أن أصوم شهراً متتابعاً يلزمه أن يصوم متتابعاً، لا يخرج من نذره إلا به، لأن التابع ذكر للصوم، فهو لا يسقط عنه أبداً.

[والثالثة^(٣)]: ما قال ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمْ الْيُسْرَ﴾، واليسر رخصة، لم يجز أن يجعل فيه ما هو عسر وضيق، وهو التابع، والله أعلم.

والرابعة^(٤): في قوله تعالى: ﴿مَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ دلالة أنه إذا صام عن غيره لم يجز، لأنه أضاف الصوم إلى الشهر، وأشار إليه بقوله ﴿فَلْيَصُمْهُ﴾؛ فلو جاز [له أن]^(٥) يصوم عن غيره لكان فيه صرف إلى غير ما جعله الله، وفي ذلك خوف اغتراض لأمرو وإشراك في حكمه، ونسأل الله العصمة من الزيغ عن الحق.

وأما قوله ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمْ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾ [فقد]^(٦) قالت المعتزلة: من صام في السفر أو^(٧) في المرض فعل ما لم يرد الله لأن الله أخبر أنه لم يرد العسر، وإنما أراد اليسر. فإذا صام في المرض أو^(٨) في السفر أراد العسر، والله تعالى أخبر لم يرد [العسر]^(٩)، فدل أنه فعل ما لم يرد الله.

لكن الوجه عندنا أن قوله: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمْ﴾ معناه: أراد الله بكم ﴿اليسر﴾ لما رخص لكم الإفطار في السفر لأنهم أجمعوا على أن الصوم في السفر أفضل، والإفطار الرخصة، ولا جائز أن يقال: لم يرد الله ما هو أفضل، وأراد ما هو دونه على قولهم، ولكن يقال: أراد لمن أظفر اليسر، وأراد لمن ترك الإفطار العسر، وأراد به نافذه؛ فلا جائز أن يتفقد في وجوه، [ولا يتفقد في وجوه]^(١٠) آخر، وقوله ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمْ الْيُسْرَ﴾ أي يريد أن يسر عليكم بالإذن في الفطر [لا أن]^(١١) يسر عليكم بالنهي عنه. وقد يحتمل الفعل لكنه لم يذكر عن أحد أن الله تعالى أراد به اليسر، فصام. ثبت أن الإرادة موجبة مع ما لا يحتمل على قولهم أن يكون الصوم^(١٢) في السفر غير مراد، وقد قضى به فرض الله، وأطاع الله فيه. والمعتزلة يقولون بالإرادة في كل فعل الطاعة فضلاً عن الفريضة.

وقوله: ﴿وَلِتُكْمِلُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَيْنَكُمْ﴾؛ قيل: يعني: تعظمون الله على ما هدناكم، لأمر دينه، ويجوز أن يريد بالتعظيم الأمر بالشكر لما أنعم عليهم من أنواع النعم من التوحيد والإسلام وغيره، ﴿وَلِتُكْمِلُوا تَشْكُرُوا﴾^(١٣) ربكم بهذه النعم التي أنعمها عليكم. ويحتمل أنه أمر بالتعظيم له والشكر لما رخص لهم الإفطار في السفر والمرض، والله أعلم.

الآية ١٨٦

وقوله تعالى: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ﴾ هو على الإضمار، والله أعلم؛ كأنه قال: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي﴾ أين أنا؟ عن إجابتهم فقل لهم: إني قريب. ويحتمل قوله ﴿قَرِيبٌ﴾ وجوهاً: يحتمل الإحسان والبر والكرامة، لمن أطاعني، ويحتمل أني ﴿قَرِيبٌ﴾ قرب العلم والإجابة لا قرب المكان والذات كقرب بعضهم من بعض في المكان؛ لأنه كان، ولا مكان، ويكون على ما كان. وكذلك قوله: ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَاسِمُهُمْ﴾ الآية^(١٤)

(١) ساقطة من النسخ الثلاث. (٢) في النسخ الثلاث: و. (٣) في النسخ الثلاث: والثاني. (٤) في النسخ الثلاث: ثم. (٥) في النسخ الثلاث: لأن. (٦) ساقطة من الأصل وم. (٧) من طع، في الأصل وم. و. (٨) من طع، في الأصل وم. و. (٩) من طع، ساقطة من الأصل وم. (١٠) ساقطة من طع. (١١) في الأصل: لأن. (١٢) في النسخ الثلاث: الصائم. (١٣) أدرج في طع بعد الآية: أي. (١٤) أدرج في طع تنمة الآية بدل هذه الكلمة.

[المجادلة: ٧]، وكقوله: ﴿وَمَنْ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْآرِيدِ﴾ [ق: ١٦]، [وكقوله^(١)]: ﴿وَتَعَزَّزْ بِقُرْبِ إِلَهِكُمْ وَلَكِنْ لَا تُعِزُّوهُمْ﴾ [الواقعة: ٨٥]. كل ذلك يرجع إلى قرب العلم والإحاطة وارتفاع الجهات لا قرب الذات على ما ذكرنا.

وإن كانت القصة على ما قاله بعض أهل التفسير بأن اليهود قالوا: كيف يسمع ربك دعاءنا؟^(٢) وأنت تزعم أن بيننا وبين السماء مسيرة خمسمئة عام، وأن غلظ كل سماء مسيرة خمسمئة عام، فنزل قوله: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ﴾، هذا لما [لم]^(٣) يعرفوا الصانع، ألا تراهم جعلوا له الولد، وجعلوا له شركاء؟ فخرج سؤالهم، إن كان، مخرج سؤال التعنت لا سؤال المسترشيد.

وقوله: ﴿أُجِيبْ﴾ أي أقبل ﴿دَعْوَةَ الدَّاعِ﴾ يعني توحيد الموحدين ﴿إِذَا دَعَا﴾. وكذلك قال ابن عباس رضي الله عنه في قوله: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمْ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾ [غافر: ٦٠] (أي وحدوني أغفر لكم) وقيل: ﴿أُجِيبْ دَعْوَةَ الدَّاعِ﴾ على حقيقة الإجابة. وقوله: ﴿لَنَسْتَبِيحُوا لِي﴾ أي إلى ما دعوتهم، ويحتمل على ما ذكرنا في قوله: ﴿أُجِيبْ﴾ لكم إذا استجبت لي بالطاعة والإيتام، ويحتمل ﴿أُجِيبْ﴾ لكم إذا أخلصتم الدعاء لي، ويحتمل على ابتداء الأمر بالترحيب؛ كأنه قال: وحدوني. ألا ترى أنه قال: ﴿وَلْيُؤْمِنُوا بِلِقَائِهِمْ يُرْشَدُونَ﴾ إذا فعلوا ذلك؟

الآية ٨٧

وقوله تعالى: ﴿أَيُّ لَكُمْ لَيْلَةُ الْيَاسِرِ﴾ سماء ﴿لَيْلَةُ الْيَاسِرِ﴾: الليل مضاف إلى يومه؛ كأنه قال: ليلة يوم الصوم، وإن لم يكن فيها صوم في الحقيقة لأن نظام الصيام فيها بالنهار، على ما جاء عن رسول الله ﷺ إذ قال: «مُتَنَظَّرُ الصَّلَاةِ مَا دَامَ يَنْتَظَرُ فَهُوَ فِي الصَّلَاةِ» [بنحوه مسلم ٢٧٤/٦٤٩ المساجد]، وكذلك قوله: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ [البقرة: ١٨٥] أضاف الصوم إلى الشهر، يدخل فيه الليل والنهار، لأن اسم الشهر يجمع الليل والنهار جميعاً.

وقوله: ﴿أَرَأَيْتُمْ إِنِّي يَسَابِكُكُمْ﴾؛ قيل: ﴿أَرَأَيْتُمْ﴾ الجماع، وهو قول ابن عباس رضي الله عنه، وقيل: ﴿أَرَأَيْتُمْ﴾ هو حاجات الرجال إلى النساء من نحو الجماع والمس والتقبيل وغيره.

وقوله: ﴿مَنْ يَأْسَ لَكُمْ وَأَنْتُمْ يَأْسَ لَهُنَّ﴾؛ قيل: من ستر لكم عما لا يحل، وأنتم سترن لهن أيضاً؛ يعف الرجل بالمرأة، والمرأة بالرجل، وقيل: [مَنْ] ﴿مَنْ﴾^(٤) سكن لكم ﴿وَأَنْتُمْ﴾ سكن لهن؛ يسكن الزوج بالزوجة والزوجة بالزوج، وهو كقوله: ﴿وَجَعَلْنَا آيَةً لِلنَّبِيِّ﴾ [النبا: ١٠] أي سكتنا. [وكقوله^(٥)]: ﴿اللَّهُ الَّذِي جَعَلَ لَكُمْ آيَةً لِيَسْكُنُوا فِيهِ﴾ [غافر: ٦١]، ويحتمل أن يكون أحدهما لباس الآخر باللبالي، والله أعلم.

وقوله: ﴿عَلِمَ اللَّهُ أَنَّكُمْ كُنْتُمْ تَخْتَانُونَ أَنْفُسَكُمْ﴾: ﴿تَخْتَانُونَ﴾ واحد؛ قيل: نزلت الآية في شأن عمر رضي الله عنه وذلك أن الناس إذا صاموا، ثم نام أحد منهم، حرم عليه الطعام والجماع حتى يفطر من الغد، فوقع عمر رضي الله عنه امرأته يوماً بعد ما نام، أو نامت، فغدا [إلى]^(٦) رسول الله ﷺ فأخبره بذلك، فنزل قوله: ﴿عَلِمَ اللَّهُ أَنَّكُمْ كُنْتُمْ تَخْتَانُونَ أَنْفُسَكُمْ﴾ أي تظلمون لأن كل خائن ظالم نفسه ﴿فَتَابَ عَلَيْكُمْ وَعَفَا عَنْكُمْ﴾ فتاب الله عليه، وعفا عنه، ثم رخص لهم المباشرة بقوله: ﴿فَأَلْفَنُ بِشُرُوعِنَا﴾ على الرخصة، هو على الإباحة لا على الأمر به.

وقوله: ﴿وَاتَّقُوا﴾ أي اتبعوا^(٧) ﴿مَا كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ﴾؛ قيل فيه بوجوه: قيل: ﴿مَا كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ﴾ من الولد، وقيل: ﴿مَا كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ﴾ من ليلة القدر، وما فيه من نزول الرحمة، وقيل: ﴿وَاتَّقُوا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ﴾ من الرخصة والإباحة في الجماع في ليلة الصيام، والأكل بعد النوم، وهو كما جاء: «مَنْ لَمْ يَقْبَلْ رُخْصَتَنَا كَمَا يَقْبَلُ عَزَائِمَنَا فَلَيْسَ مِنَّا» [بنحوه الطبراني في الكبير ١١٨٨٠].

وقوله: ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَبَيِّنَ لَكُمُ الْوَيْحُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْوَيْحِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ﴾. ذكر عن عدي بن حاتم أنه قال: «كنت

(١) من ط. ع. (٢) من م. في الأصل: دعاء، في ط. ع. دعانا. (٣) من م وط. ع. ساقطة من الأصل. (٤) من ط. ع. (٥) في الأصل وم. و، ساقطة من ط. ع. (٦) من م وط. ع. ساقطة من الأصل. (٧) من ط. ع. في الأصل وم. ابتغوا.

أَضْعُ خِطَاطَيْنِ تَحْتَ وَسَادَتِي بَعْدَ نَزُولِ هَذِهِ الْآيَةِ، أَحَدُهُمَا أَبْيَضُ، وَالْآخَرُ أَسْوَدُ، فَكُنْتُ أَنْظُرُ فِيهِ مَتَى مَا تَبَيَّنَ لِي إِلَى أَنْ أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَأَخْبَرْتُهُ، فَقَالَ: «إِنَّ وَسَادَتَكَ لَعَرِيضُ» [البخاري: ٤٥١١] يعني أَنَّ الْفَجْرَ هُوَ الْمَعْتَرِضُ فِي الْآفَقِ. وَرَوَى عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ [أَنَّهُ] ^(١) قَالَ: «لَا يَغْرُتُكُمُ الْفَجْرُ الْمُسْتَطِيلُ إِنَّمَا الْفَجْرُ الْمُسْتَطِيرُ فِي الْآفَقِ» [الترمذي: ٧٠٦]، وَرَوَى أَنَّهُ قَالَ: «الْفَجْرُ فَجْرَانِ: فَجْرٌ مُسْتَطِيلٌ فِي السَّمَاءِ وَفَجْرٌ مُسْتَطِيرٌ فِي الْآفَقِ، فَهُوَ الَّذِي يُحَرِّمُ الطَّعَامَ عَلَى الصَّائِمِ وَيُجِلُّ الصَّلَاةَ» [الدارقطني: ١٠٤١] وَرَوَى أَنَّهُ قَالَ: «لَا يَغْرُتُكُمُ أَذَانُ بِلَالٍ؛ فَإِنَّهُ إِنَّمَا يُؤَدِّنُ بِاللَّيْلِ لِيُوقِظَ نَائِمَكُمْ، وَيَرْجِعَ قَائِمَكُمْ» [البخاري: ٥٢٩٨]، وَفِي بَعْضِ الْأَخْبَارِ قَالَ: «لَا يَغْرُتُكُمُ أَذَانُ بِلَالٍ عَنْ سُحُورِكُمْ» ^(٢)؛ فَإِنَّهُ إِنَّمَا يُؤَدِّنُ بِبَلِيلٍ [البخاري: ٥٢٩٨] أَوْ كَلَامٌ نَحْوُ هَذَا.

وَالْأَصْلُ فِي هَذَا: أَنَّ اللَّهَ ﷻ جَعَلَ حَذَّ الصَّيَامِ مِنْ وَقْتِ تَبَيُّنِ وَقْتِ النَّهَارِ إِلَى وَقْتِ غَيْبِيَةِ الشَّمْسِ: [الامتناع عَنْ] ^(٣) الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ وَالْجِمَاعِ تَحْقِيقًا مِنْهُ.

وَقَوْلُهُ: «وَلَا تُبَيِّرُوهُنَّ وَأَنْتُمْ عَنْكِتُونَ فِي الْمَسْجِدِ»، [وَقَدْ اخْتَلَفَ أَهْلُ التَّأْوِيلِ فِي مَعْنَى الْمُبَاشَرَةِ] ^(٤) قِيلَ الْمُبَاشَرَةُ عَنْ [اللَّهِ بِهَ الْجِمَاعِ وَمَا دُونَ الْجِمَاعِ] ^(٥)، فَإِنَّمَا ٢٩ - ب/ نَهَوُا عَنْهَا، وَقِيلَ: الْمُبَاشَرَةُ كُنَايَةٌ عَنِ الْجِمَاعِ.

ثُمَّ قَوْلُهُ: «وَلَا تُبَيِّرُوهُنَّ وَأَنْتُمْ عَنْكِتُونَ فِي الْمَسْجِدِ» فِيهِ أدْلَةٌ مِنْ أَوْجُوهٍ: الْآيَةُ كَانَهَا نَزَلَتْ فِي [مَا] ^(٦) بُلُّوا بِهَا، لَا أَنْ كَانُوا يَبَاشِرُونَ نِسَاءَهُمْ فِي الْمَسَاجِدِ لِأَنَّ الْمَسَاجِدَ كَانَتْ أَجَلٌ عَنْدهُمْ مِنْ أَنْ يَجْعَلُوهَا مَكَانًا لِيُوطِئَ النَّسَاءُ. وَلَكِنَّهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ: أَنَّ الْإِغْتِكَافَ: هُوَ اللَّبْثُ فِي مَكَانٍ يَأْخُذُ الْحَقُّ فِي نَفْسِهِ عِنْدَ عَكُوفِهِ الْمَسْجِدَ وَخُرُوجِهِ مِنْهُ، فَذَكَرَ أَنَّ الْعَكُوفَ نَفْسُهُ يُحَرِّمُ الْجِمَاعَ فِي الْأَحْوَالِ كُلِّهَا، لَيْسَ كَالصَّوْمِ يُحَرِّمُ حَالًا دُونَ حَالٍ فِي الْوَقْتِ الَّذِي لَمْ يَكُونُوا فِيهَا لِيَعْلَمُوا أَنَّ حَكَمَ الْمَقَامِ فِي الْمَسَاجِدِ أَخَذَ لَهُمْ، وَلَيْسُوا هُمْ فِيهَا. وَلَوْ لَمْ يَكُنْ شَرْطًا فِي ذَلِكَ لَكَانَ قَوْلُهُ: «وَأَنْتُمْ عَنْكِتُونَ» كَافِيًا إِذْ لَمْ يَكُونُوا فِي الْمَسَاجِدِ وَقَدْ لَحِقَ النَّهْيُ لِلْمُبَاشَرَةِ ^(٧)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَفِيهِ دَلِيلٌ أَنَّ الْإِغْتِكَافَ لَا يَكُونُ إِلَّا فِي الْمَسْجِدِ حَيْثُ خَصَّ الْمَسَاجِدَ دُونَ غَيْرِهَا مِنَ الْأَمْكَنِ، وَفِيهِ دَلِيلٌ أَنَّ الْمَعْتَكِفَ قَدْ يَخْرُجُ مِنْ مُعْتَكِفِهِ، لَكِنَّهُ لَا يَخْرُجُ إِلَّا لِمَا لَا يَدُّ مِنْهُ عَلَى مَا جَاءَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ «أَنَّهُ كَانَ لَا يَخْرُجُ إِلَّا لِحَاجَةِ إِنْسَانٍ» [البخاري: ٢٠٢٩]. وَحَاجَةُ الْإِنْسَانِ تَحْتِمِلُ وَجْهَيْنِ: تَحْتِمِلُ لِمَا يَرْفَعُ إِلَيْهِ مِنَ الْحَوَائِجِ، وَتَحْتِمِلُ حَاجَةَ الْإِنْسَانِ، الْحَاجَةَ الْمَعْرُوفَةَ الَّتِي لَا يُحْتَمَلُ قَضَاؤُهَا فِي الْمَسْجِدِ.

ثُمَّ الضَّرُورَةُ تَقَعُ بِالْخُرُوجِ فِي الْعَكُوفِ بِوَجْهَيْنِ: مَرَّةً فِي نَفْسِهِ، وَمَرَّةً فِي أَعْمَالِهِ يَكْتَسِبُهَا. وَبِهَذَا يَقُولُ أَصْحَابُنَا، رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى، فِي فَرَضِيَةِ الْخُرُوجِ إِلَى الْجُمُعِ لِأَنَّ مِنْ إِغْتِكَافٍ عَلَى الْآلِ يَشْهَدُ الْجُمُعَةَ لَا يُؤَدِّنُ لَهُ فِي ذَلِكَ لِمَا لَا جَائِزَ أَنْ يُؤَدِّنَ يُلْجِئُ قُرْبَةً، هِيَ لَيْسَتْ عَلَيْهِ بِتَضْيِيعٍ أُخْرَى، هِيَ عَلَيْهِ، لِذَلِكَ كَانَ مَا ذَكَرْنَا. فَإِنْ قِيلَ: رُوي أَنَّهُ كَانَ لَا تَبَاعَ الْجَنَازَةُ وَعِبَادَةُ الْمَرِيضِ، قِيلَ: إِنَّ ثَبْتَ هَذَا، فَهُوَ إِذْ خَرَجَ لَوَجْهِ إِذْنٍ بِالْخُرُوجِ، فَخَرَجَ، ثُمَّ عَادَ مَرِيضًا، أَوْ شَهِدَ جَنَازَةً، وَذَلِكَ جَائِزٌ، وَلَوْ كَانَ يُؤَدِّنُ لِذَلِكَ لَكَانَ ^(٨) يُؤَدِّنُ لِكُلِّ قُرْبَةٍ، إِذْ الْجَنَازَةُ إِذَا شِيعَهَا الْكَافِي سَقَطَ فَرَضُ التَّشْيِيعِ، فَإِذَا ^(٩) لَمْ يُؤَدِّنْ فِي غَيْرِ هَذَا، وَهَذَا مِثْلُ ذَلِكَ أَوْ دُونَهُ مِنَ الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ، وَفِي ذَلِكَ دَلِيلٌ أَنَّ الْخَبَرَ عَلَى مَا بَيَّنْتُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَرَوَى عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: (مِنْ السَّنَةِ الَّتِي يَخْرُجُ الْمَعْتَكِفُ مِنْ مُعْتَكِفِهِ) دَلَّ هَذَا مِنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ خَبَرَ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَلَى مَا ذَكَرْنَا، إِنَّ ثَبْتَ. وَفِي قَوْلِهِ: «وَلَا تُبَيِّرُوهُنَّ وَأَنْتُمْ عَنْكِتُونَ فِي الْمَسْجِدِ» دَلِيلٌ أَنَّ الْإِغْتِكَافَ يَكُونُ فِي جَمِيعِ الْمَسَاجِدِ لِأَنَّهُ عَمُّ الْمَسَاجِدِ. وَمَا رُوي: أَنَّ لَا إِغْتِكَافَ إِلَّا فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، إِنَّ ثَبْتَ، فَهُوَ عَلَى التَّنَاسُخِ، لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ إِغْتَكَفَ فِي مَسْجِدِ الْمَدِينَةِ، فَدَلَّ فَعْلُهُ أَنَّهُ مَنْسُوخٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) مِنْ طَع. (٢) مِنْ طَع. فِي الْأَصْلِ وَم: سَحَرَكَم. (٣) فِي طَع: إِلَى وَقْتِ تَبَيُّنِ النَّهَارِ، سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (٤) مِنْ طَع، فِي الْأَصْلِ وَم: اخْتَلَفَ فِي الْمُبَاشَرَةِ. (٥) مِنْ طَع، فِي الْأَصْلِ: بِهِ الْجِمَاعُ، فِي م: بِهِ الْجِمَاعُ وَمَا دُونَ الْجِمَاعِ. (٦) سَاقِطَةٌ مِنَ النُّسخِ الثَّلَاثِ. (٧) مِنْ م وَطَع، فِي الْأَصْلِ: الْمُبَاشَرَةُ. (٨) فِي النُّسخِ الثَّلَاثِ: لِمَكَانٍ. (٩) فِي النُّسخِ الثَّلَاثِ: فُلُؤَا.

وقوله: ﴿تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَقْرُبُوهَا﴾ قيل: ﴿تِلْكَ﴾ المباشرة معصية ﴿فَلَا تَقْرُبُوهَا﴾ في الإغتيكاف، فحذ الأمر ألا تقرّبوها، وقيل: إنه جعل لكل طاعة وأمر ونهي حداً وغاية، فلا يجاوز، ولا يقصّر عنه، وقيل: ﴿تِلْكَ﴾ فرائض الله، وقيل: ﴿تِلْكَ﴾ سنن الله، وكان الأول أقرب.

الآية ١٨٨ وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَتَذُلُّوا بِهَا إِلَى الْمُهْتَاجِ﴾؛ قيل: لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل، ولا تذّلوا بها إلى المحكّام، [وفي قراءة] ^(١) أبي: فلا تذّلوا بها إلى الحكام وجهان ^(٢):

[أحدهما] ^(٣): على إضمار: لا كقوليه: ﴿وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ﴾ [البقرة: ٤٢] أي ولا تكتُموا الحق.

[والثاني على إظهار: لا] ^(٤): ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ﴾ بما تلبسوا على الحكام، وتقيموا على ذلك حُججاً باطلة، على ما جاء عن رسول الله ﷺ أنه قال: «إِنَّكُمْ تَخْتَصِمُونَ إِلَيَّ، وَلَعَلَّ بَعْضَكُمْ الْحَقُّ بِحُجَّتِهِ مِنْ بَعْضٍ، فَمَنْ قَضَيْتُ لَهُ بِحَقِّ أَخِيهِ الْمُسْلِمِ فَكَأَنَّمَا قَضَيْتُ لَهُ بِقِطْعَةٍ مِنَ النَّارِ» [البخاري: ٢٦٨٠].

وقوله: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ﴾ جعل مال أخيه كماله ونفس أخيه كنفسيه لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ﴾ [النساء: ٢٩]؛ فإذا أكل مال أخيه بالباطل لزمه مثله؛ فجعل كأكلي ماله بباطل، وجعل قتل نفس أخيه بالباطل كقتل نفسه، لأنه إذا قتل بباطل قُتل به.

ثم من الناس من استدلّ بهذا على أبي حنيفة رحمه الله فيما يقول: يمضي العقد إذا شهد الشهود على ذلك عند الحاكم، وقضى به، ثم ظهر أن الشهود شهود زور حين قال: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا﴾، وما روي من الوعيد للأخذ مكاناً ما أخذ قطعة من نار، فإذا لم يحل ذلك لم يمض العقد.

غير أن الأصل في كل مالٍ اجتمع الخصمان على ذلك بسبب جعل ذلك لهما، فإذا قضى الحاكم بذلك السبب نفذ.

وقوله: ﴿لِتَأْكُلُوا فَرْقًا مِنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْرِ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾: يعني طائفة من أموال الناس.

الآية ١٨٩

وقوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ﴾؛ يحتجّل قوله: ﴿يَسْأَلُونَكَ﴾ أي سألوك ﴿عَنِ الْأَهْلِ﴾، ويحتجّل ﴿يَسْأَلُونَكَ﴾ من بُعد. فإن كان على هذا ففيه دليلٌ رساليته لأنه كان كما أخبر من السؤال عن الأهلة، والله أعلم، هو أنهم لما رأوا الشمس تطلع دائماً على حالة واحدة، ورأوا القمر مختلف الأحوال من الزيادة والنقصان، فحَمَلَهُمْ ذلك على السؤال عن حال القمر، فأخبر ﷺ أنه جعل الهلال معرّفاً للخَلْقِ الأوقات والآجال والمدد ومعرفة وقت الحجّ لأنه لو جعل معرفة ذلك بالأيام لاشتدّ حساب ذلك عليهم، ولتعدّرت ^(٥) معرفة السنين والأوقات بالأيام، فجعل ﷺ بلطفه وبرحمته الأهلة ليعرفوا بذلك الأوقات والآجال، ويعرفوا وقت الحجّ ووقت الزكاة طلباً للتخفيف والتيسير عليهم.

ثم قال: ﴿هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ﴾ جعل الأهلة كلّها وقتاً للحجّ. ولهذا ما قال أصحابنا: إنه يجوز الإحرام في الأوقات كلّها على ما يجوز بقاء الإحرام في الأوقات كلّها. وأما أفعال الحجّ فإنها لا تجوز إلا في وقت فعل الحجّ، وهو قوله: ﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَمْلُوءَةٌ﴾ [البقرة: ١٩٧] فإنما هي على أفعال فيه؛ دليله قوله: ﴿فَمَنْ رَزَقَ فِيهِكَ الْحَجَّ﴾ ولا ^(٦) تُفرض من الحجّ في غير الإحرام. دلّ أنه عني به أفعال الحجّ. وقد جاء أنه سُمّي الإحرام على الأفراد حجاً، وسُمّي ^(٧) الطواف بالبيت حجاً، وقال: «الحجّ عرفه» [الترمذي: ٨٨٩]، وسُمّي الذبيح حجاً حيث قال: «أفضل الحجّ العجّ يو والثجّ» ^(٨) [الترمذي: ٨٢٧]؛ وإنما سُمّي كلّاً منها حجاً لما جعلها أوقانا معلومة يؤدّي فيها. وأما الإحرام فإنه جعل الأشهر كلّها وقتاً له بقوله: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ﴾.

(١) في النسخ الثلاث: وقراءة. (٢) انظر تفسير الطبري: ٥٥٢/٥. (٣) ساقطة من النسخ الثلاث. (٤) في النسخ الثلاث: وقيل. (٥) في النسخ الثلاث: ولتعدّرت. (٦) من م وطع، في الأصل: فلا. (٧) الواو ساقطة من النسخ الثلاث. (٨) العجّ: رفع الصوت بالتليّة، والثجّ: سيلان دم الهدي.

وقوله: ﴿وَلَيْسَ الْبِرُّ بِأَنْ تَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ ظُهُورِهَا﴾ لا معنى لعطف هذا على الأول إلا على إضمار^(١) السؤال؛ كأنهم سألوه عن الأهلّة وعن إتيان البيوت من ظهورها، فأخبر أن ليس البر في إتيان البيوت من ظهورها، ﴿وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ

أَتَى﴾. ثم اختلف في قصة هذا الكلام.

قال بعضهم: إن بعض العرب إذا أحرم أحدكم لم يدخل بيته من بابه، ولكن يدخل من ظهر البيت مخافة تغطية الرأس إذا دخل من بابه، وقيل: إن بعض العرب إذا خرج أحدكم لحاجة، ولم^(٢) يقض حاجته، فرجع، لم يدخل البيت من بابه، ولكن يدخل من وراء ظهره، يكره دخول بيت غير منجّح، يتطيرون به، ويتفاءلون بقضائها ثانياً. فقال الله ﷻ ﴿وَلَيْسَ الْبِرُّ﴾ فيما^(٣) تصنون ﴿وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ أَتَى﴾ وأتبع أمر الله، وانتهى عما نهى عنه، وباتي البيوت من أبوابها، ويحتمل أن يكون على التمثيل والرمز، ليس على التحقيق كقوله: ﴿فَتَبَدُّوْهُ وَرَأَى ظُهُورِهِمْ﴾ [آل عمران: ١٨٧]، وكقوله: ﴿بَدَّ قُرَيْبٌ مِّنَ الَّذِينَ أَوْثُوا لَكَ كَتَبَ اللَّهُ رَأَى ظُهُورِهِمْ﴾ [البقرة: ١٠١] فهو ليس على حقيقة الطرح، ولكن كانوا لا يسمعون كلام الله، ولا يعيرون به، وكذلك كلام رسول الله ﷺ لا يسمعون، ولا يكرهون له^(٤)، فأخبر أنه كالمنبوذ والمطرود وراء الظهر لما لم يعملوا^(٥) به. فعلى ذلك الأول: أخبر أن ليس البر في ترك اتباع محمد ﷺ والإتيان بأمره؛ ليس فعل البر مخالفة محمد ﷺ ولكن البر في الإتيان له / ٣٠ - ١. والإتيان بأمره.

وقال القرامطة: إن المراد من الأبواب هو علي بن أبي طالب ﷺ والبيوت هو رسول الله ﷺ؛ أمروا بإتيان رسول الله ﷺ من عند علي ﷺ على ما جاء أنه قال: «أنا مدينة العلم، وعلي بابها»، فمن أراد الدخول في البيت لا بد من أن يأتي الباب، فيدخل من الباب [الحاكم في المستدرک: ١٢٦/٣]. لكن الجواب لقولهم على قدر ما تأولوا ذكر البيوت وذكر الأبواب أيضاً، والبيوت كثيرة، والأبواب كذلك أيضاً؛ فعلي وغيره من الصحابة من نحو أبي بكر وعمر وعثمان ﷺ فيه شرع سواء. ألا ترى أنه قال: (أنا مدينة الحكمة)، والمدينة لا يعرف لها باب واحد، بل يكون لها أبواب؟ فدل أن تأويلهم في علي ﷺ خاصة، لا يصح، وبالله العصمة.

وقوله: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ﴾ أي اتقوا الله، ولا تعصوه، ولا تتركوا أمره، وانتهوا عن مناهيه.

الآية ١٩٠

وقوله تعالى: ﴿وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُوكُمْ وَلَا تَسَدُّوْا﴾؛ سبيل الله هو دينه وطاعته، أي في إظهار دينه. قيل: هي أول آية نزلت في الأمر بالقتال، وقيل: أول آية نزلت في الأمر بالقتال قوله: ﴿أُوذِنَ الَّذِينَ يُقَاتِلُوكَ بِأَنَّهُمْ ظُلُمُوا﴾ [الحج: ٣٩]، ويحتمل أنه أخبر: كأنهم نهوا أولاً، ثم أذن لهم، فقاتلوا، فأُكِّر عليهم، فأنزل الله أنه أذن لهم إخباراً، فلا يدرى أيهما أول؟ ولكن فيه الأمر بالقتال والنهي عن الإغدياء ههنا؟ وقيل^(٦): هو نهى عن قتل الذراري والنساء والشيخ الفاني على ما جاء أنه بعث سرية: أوصى لهم ألا يقتلوا وليداً ولا شيخاً، وقيل: نهاهم أن يقاتلوا^(٧) في الشهر الحرام إلا أن يبدأهم المشركون بالقتال، والله أعلم.

وقوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ﴾ إن الله لا يحب الإغدياء، ولم يحب من اعتدى.

الآية ١٩١

وقوله تعالى: ﴿وَأَقَاتِلُوهُمْ حَيْثُ تَقْبَلُوهُمْ﴾ قيل: لفظ: حيث^(٨) يعبر عن المكان، ففيه إذن بقتلهم في جميع الأمكنة، وفي تعميم الأمكنة تعميم الأوقات، فهو على عموم المكان إلا فيما استثنى من المسجد الحرام مطلقاً. وأما قوله: ﴿يَسْتَلُوكَ عَنِ الْكَرَامِ﴾ [البقرة: ٢١٧] فلا يشتهاء فيه مقيّد، فلا يخرج عن ذلك العام، والله أعلم. ثم منهم من جعل لهم القتال في الحرم وفي أشهر الحج بظاهر هذه الآية، ومنهم من قال: لا يقتل فيهما جميعاً.

(١) من طع، في الأصل وم: الإضمار. (٢) من طع وم، في الأصل: مما. (٣) في النسخ الثلاث: إليه، والصواب ما أثبت لأن فعل اكترت يعدى بالباء واللام ولا يعدى إلى، انظر اللسان. (٤) من طع، في الأصل وم: يعلموا. (٥) من طع، في الأصل وم: قيل. (٦) من طع، في الأصل وم: يقتلواهم. (٧) من طع، في الأصل وم: حيث.

وقال أصحابنا، رحمهم الله تعالى: نُقاتِلُ^(١) في الأشهرِ الحُرُمِ، ولا نُقاتِلُ^(٢) في الحَرَمِ إلا أن [يَبْدَأَ الْعَدُوَّ]^(٣) بالقتالِ، فحينئذٍ نُقاتِلُ^(٤). وكذلك يقولون في مَنْ قتلَ آخرَ، ثم التجأ إلى الحَرَمِ: لم يُقتلَ فيه، ولكن لا يُؤاكلُ، ولا يُشاربُ، ولا يُجالسُ حتى يُضطرَّ، فيُخرجُ، فيُقتلُ، وإذا قتلَ في الحَرَمِ يُقتلُ. فعلى ذلك لا يُقاتلُ في الحَرَمِ إلا أن [يَبْدَأَ الْعَدُوَّ]^(٥) بالقتالِ، فعند ذلك يجلُّ القتالُ^(٦). وإنما لم يجلِّ القتالُ في الحَرَمِ إلا أن [يَبْدَأَ الْعَدُوَّ]^(٧) به، وإن كان^(٨) ظاهرُ قوله: ﴿وَأَقْتُلُوهُمْ حَيْثُ تَقْبَلُونَهُمْ﴾ يبيحُ القتلَ في الأمكنة كلها، بقوله: ﴿وَلَا تَقْبَلُونَهُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ حَتَّى يَقْتُلُوَكُمْ فِيهِ﴾ استثنى الحَرَمَ دونَ غيره من الأماكن. وأما قوله: ﴿يَسْتَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قَاتِلٍ فِيهِ قُلْ قَاتِلُ فِيهِ كَبِيرٌ﴾ ظاهرُ هذه الآية يحرمُ القتالَ في أشهرِ الحجِّ، لكنَّ فيه دليلٌ جلُّ القتالِ بقوله: ﴿وَالْفِتْنَةُ أَكْبَرُ مِنَ الْقَتْلِ﴾ [البقرة: ٢١٧] يعني بالفتنة الشرك؛ جعلَ القتلَ فيه كبيراً، ثم أخبر أن الشركَ فيه أكبرُ وأعظمُ من القتلِ.

فالأصلُ عندنا أن الإيتلاء، إذا كان، من وجهين: يُختارُ الأيسرُ منهما والآخرُ؛ فلذلك قلنا: إنه يُختارُ القتلُ في الحَرَمِ على بقاءِ الفتنة، وهو الشرك، إذ هو أكبرُ وأعظمُ، والله أعلم.

وقوله: ﴿وَأَخْرِجُوهُمْ مِنْ حَيْثُ أَخْرَجْتُمْ﴾؛ يحتملُ قوله: ﴿وَأَخْرِجُوهُمْ﴾ من مكة كما أخرجوكم عامَ الحديبية، ويحتملُ أن أمرهم بأن يُضيقوا عليهم، ويضطروهم إلى الخروجِ كما فعلَ أهلُ مكة بهم، ويحتملُ الإخراجَ على ما جاء: «ألا لا يُحجَّرنَّ مشركٌ بعدَ عامي هذا» [البخاري: ٣٦٩]، ويحتملُ أن يمنوهم عن الدخولِ فيه. كقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمَشْرُوكَ يُحَسُّ فَلَا يَفْرَوْنَ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ هَذَا﴾ [التوبة: ٢٨]، وكقوله: ﴿يُخْرِجُهُم مِّنَ الْأَرْضِ إِلَى الْتَوْبَةِ﴾ [البقرة: ٢٥٧]: المنعُ عن الشركِ إخراجاً.

وقوله: ﴿وَالْفِتْنَةُ أَكْبَرُ مِنَ الْقَتْلِ﴾ أي الشركُ أعظمُ جُرمًا عندَ الله من القتلِ فيه.

وقوله: ﴿وَلَا تَقْبَلُونَهُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ حَتَّى يَقْتُلُوَكُمْ فِيهِ فَإِنْ قَتَلُوكُمْ فَاقْتُلُوهُمْ﴾ كما ذكرنا أن هذا وقوله: ﴿وَأَقْتُلُوهُمْ﴾ [البقرة: ١٩١ والنساء: ٨٩] كَلَّةٌ يُخْرَجُ على المجازاة لهم. وفيه لغةٌ أخرى: ولا تقتلُوهم^(٩) عندَ المسجدِ الحرامِ حتى يقتلُوكم فيه. فإن قتلوكم فاقتلوهم. [قيل]^(١٠): فإن قتلونا، لا سبيلَ لنا أن نقتلهم، فما معنى هذا؟ قيل: يحتملُ قوله: ولا تقتلُوهم عندَ المسجدِ الحرامِ حتى يقتلُوكم. أي إذا قتلوا واحداً منكم فحينئذٍ تقتلُونَهُمْ، أو لا تقتلُوهم حتى يبدؤوا هم^(١١) بقتلكم، أو أن يقول: لا تقتلُوهم حتى يقتلوا بعضكم، فإذا فعلوا ذلك فحينئذٍ تقتلُونَهُمْ والله أعلم.

وقوله: ﴿كَذَلِكَ جَاءَ الْكُفْرِينَ﴾ أي هكذا جزاء من لم يقبلَ نعمَ الله، ولم يستقبلها بالشكر، ويحتملُ ﴿كَذَلِكَ جَزَاءُ﴾ مَنْ بدأ بالقتالِ في الحَرَمِ أن يُقتلَ.

الآية ١٩٢

وقوله تعالى: ﴿إِنِ أَنْتَهَوْا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ يحتملُ وجهين: ﴿إِنِ أَنْتَهَوْا﴾ عن الشرك، واسلموا يتعمدوهم الله برحمته، ويحتملُ: ﴿إِنِ أَنْتَهَوْا﴾ عن بدءِ القتالِ، واسلموا فإن الله يرحمهم، ويغفر ذنوبهم.

الآية ١٩٣

وقوله تعالى: ﴿وَقَبِلُونَهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾ إنما أمرنا بالقتالِ مع الكفرة لئسَلُوا، فإن قيل: إيش الحكمة في قتل الكفرة، وهو في الظاهر غيرُ مستحسنٍ في العقل؟ قيل: إِنَّا نقاتِلُهُمْ^(١٢) لئسَلُوا، ولا نقتلهم إلا أن يأتوا^(١٣) الإسلام، فإذا أتوا ذلك، ثم لم نقتلهم لا يسلمون أبداً. لذلك قتلناهم، إذ في القتلِ ذهابُ الفتنة، ويحتملُ ﴿وَقَبِلُونَهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾ على وجه الأرض؛ أي تطهر من الشرك، وقال قوم: الفتنة ههنا العذاب؛ أي قاتلوا حتى لا يقدر^(١٤) عليه كفار.

وقوله تعالى: ﴿وَيَكُونَ الَّذِينَ لِلَّهِ﴾ أي ليكون الدينُ دينَ الله في الأرض لا الشرك، و ﴿الَّذِينَ﴾ الحكم. وقوله: ﴿إِنِ أَنْتَهَوْا﴾

(١) في النسخ الثلاث: يقتل. (٢) في النسخ الثلاث: يقتل. (٣) في النسخ الثلاث: يبدؤهم. (٤) في النسخ الثلاث: يقتلهم. (٥) من م وطع، في الأصل: يبدؤهم. (٦) في النسخ الثلاث: القتل. (٧) من م وطع، في الأصل: يبدؤهم. (٨) في ط ع: كل. (٩) هذه قراءة حمزة والكسائي، انظر حجة القراءات ص ١٢٧. (١٠) من ط ع. (١١) ساقطة من ط ع. (١٢) من ط ع، في الأصل رم: فقاتلوهم. (١٣) من ط ع، في الأصل رم: يأتوا. (١٤) في النسخ الثلاث: يقدر.

فَلَا عُدْوَانَ إِلَّا عَلَى الظَّالِمِينَ^(١)؛ فَإِنْ قِيلَ: فَإِذَا صَارَ الدِّينُ كُلُّهُ لِلَّهِ، فَلَا ظَالِمَ هُنَاكَ، فَمَا مَعْنَى هَذَا الْكَلَامِ؟ قِيلَ: يَحْتَمِلُ [أَنْ] لا عُدْوَانَ إِلَّا عَلَى الظَّالِمِ الَّذِي أَحْدَثَ الظُّلْمَ مِنْ بَعْدُ، وَيَحْتَمِلُ: أَنْ لَا عُدْوَانَ إِلَّا عَلَى مَنْ بَقِيَ مِنْهُمْ مَعَ الظُّلْمِ. فَإِنْ قِيلَ: فَلَمْ^(٢) سَمَى عُدْوَانًا، وَالْعُدْوَانُ هُوَ مَا لَا يَحِلُّ؟ قِيلَ: لِأَنَّهُ جَزَاءُ الْعُدْوَانِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ هُوَ فِي الْحَقِيقَةِ عُدْوَانًا^(٣)، فَسَمَى بِاسْمِهِ كَمَا سَمَى جَزَاءَ السَّيِّئَةِ سَيِّئَةً، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ هُوَ سَيِّئَةً كَقَوْلِهِ: ﴿وَحَرَّكَأَ سَيِّئَتَهُ رِنْدًا﴾ [الشورى: ٤٠]، وَكَمَا سَمَى جَزَاءَ الْإِغْتِدَاءِ [إِغْتِدَاءً]^(٤)، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي الْحَقِيقَةِ إِغْتِدَاءً، فَكَذَلِكَ الْأَوَّلُ.

الآية ١٩٤

وقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ هَرَسُوا خِزْيَ الْفَرَارِ وَالْهَرَمَاتِ وَمَصَّصُوا﴾؛ قِيلَ: خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ فِي الشَّهْرِ الْحَرَامِ، يَرِيدُ مَكَّةَ، فَصَدَّهُ الْمُشْرِكُونَ عَنْ دُخُولِهَا، فَجَاءَ مِنْ عَامٍ قَابِلٍ فِي الشَّهْرِ الْحَرَامِ، فَدَخَلَهَا، وَأَقَامَ ثَلَاثًا، وَقَضَى عِمْرَتَهُ الَّتِي فَاتَتْهُ فِي الْعَامِ الْأَوَّلِ، فَسُمِّيَتْ عِمْرَةُ الْقَضَاءِ. فَذَلِكَ تَأْوِيلُ قَوْلِهِ: ﴿وَالْمُرْتَضِ وَمَصَّصُوا﴾. هَذِهِ الثَّانِيَةُ صَارَتْ قِصَاصًا بِالْأَوَّلِ. وَقِيلَ: إِنَّ الْجَاهِلِيَّةَ كَانُوا يَعْظُمُونَ الشَّهْرَ الْحَرَامَ، وَلَا يَقَاتِلُونَ فِيهِ، فَلَمَّا أَنْ ظَهَرَ الْإِسْلَامُ عَظُمَهُ^(٥) أَهْلُ الْإِسْلَامِ أَيْضًا، وَلَمْ يَقَاتِلُوا فِيهِ حَتَّى جَعَلَ الْكَفَّارُ يَغِيرُونَ عَلَى أَهْلِ الْإِسْلَامِ، وَيَسْتَنْصِرُونَ عَلَيْهِمْ، حَتَّى نُسِخَ ذَلِكَ، وَأُمِرُوا بِالْقِتَالِ فِيهِ بِقَوْلِهِ: ﴿وَالْفِتْنَةُ أَكْبَرُ مِنَ الْقَتْلِ وَلَا يَزَالُونَ يُبْتَلَوْنَ حَتَّى يَرْدُّوكُمْ عَنْ دِينِكُمْ﴾ [البقرة: ٢١٧] كَأَنَّهُ قَالَ: مَا مَتَّكُمُ مِنَ حَرَمَةِ الشَّهْرِ قِصَاصٌ لِمَا مَتَّكُوا.

وقوله: ﴿مَنْ أَعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَأَعِدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا أَعْتَدَى عَلَيْكُمْ﴾ قَدْ ذَكَرْنَا فِيمَا تَقَدَّمَ^(٦)، وَقَوْلُهُ: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ﴾ يَحْتَمِلُ اتَّقُوا مُخَالَفَةَ اللَّهِ، [وَيَحْتَمِلُ]^(٧) اتَّقُوا عَذَابَ اللَّهِ، وَقَوْلُهُ: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُتَّقِينَ﴾ يَعْنِي مَعَ الْمُؤْمِنِينَ جَمْلَةً، وَيَحْتَمِلُ: اتَّقُوا الْقِتَالَ فِي الْحَرَمِ قَبْلَ أَنْ يَبْذُوكُمْ عَنْ دِينِكُمْ^(٨)، فَإِنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُتَّقِينَ فِي النَّصْرِ وَالْمَعُونَةِ لَهُمْ.

الآية ١٩٥

وقوله تعالى: ﴿وَأَنْفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ قِيلَ فِيهِ بوجوه: قِيلَ: بِالْإِنْفَاقِ تَرْغِيًا بِالْخُرُوجِ إِلَى الْجِهَادِ، وَإِلَّا كُلُّ مَنْفِقٍ عَلَى نَفْسِهِ بِمَا يَعْلَمُ / ٣٠ - ب/ حَاجَةً إِلَيْهِ، وَلَا يُلْقِي نَفْسَهُ فِي الْهَلَاكِ مِنْ حَيْثُ مَنَعَ الْإِنْفَاقَ، وَقِيلَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ هُوَ أَنْ يَذْنِبَ ذَنْبًا، ثُمَّ يَأْسُ مِنَ الْعَفْوِ عَنْهُ، وَقِيلَ: أَنْفَقُوا أَي لَا تَنْصِبُوا^(٩) بِالْإِنْفَاقِ مَخَافَةَ الْفَوْتِ فِي الرِّقَبِ الثَّانِي فَإِنَّهُ يُخْلِفُ لَكُمْ مَا أَنْفَقْتُمْ، وَقِيلَ: أَنْفَقُوا أَي أَعْبَتُوا أَصْحَابَكُمْ، وَلَا تُلْقُواهُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ بِتَرْكِ الْمَعُونَةِ لَهُمْ بِالْإِنْفَاقِ وَالتَّجْهِيزِ لَهُمْ، وَقِيلَ: أَنْفَقُوا أَي تَصَدَّقُوا فَإِنَّ فِيهِ حَيَاةً أَبْدَانَكُمْ وَأَنْفُسَكُمْ.

وقوله: ﴿وَأَحْسِنُوا﴾؛ قِيلَ: أَحْسِنُوا إِلَى أَصْحَابِكُمْ بِالْإِعَانَةِ وَالتَّصَدَّقِ، وَقِيلَ: أَحْسِنُوا الظَّنَّ بِاللَّهِ فِي الْإِنْفَاقِ، وَقِيلَ: أَحْسِنُوا الظَّنَّ بِرَبِّكُمْ فِي الْخُرُوجِ إِلَى الْغَزْوِ، وَيَحْتَمِلُ: ﴿وَأَحْسِنُوا﴾ أَي اسْلِمُوا وَعَلَى ذَلِكَ يُخْرِجُ قَوْلُهُ: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾ يَعْنِي الْمُؤْمِنِينَ.

الآية ١٩٦

وقوله تعالى: ﴿وَأَيُّوا لَفَجَّ وَالْمَرَّةَ لِلَّهِ﴾ اخْتَلَفُوا فِي تَأْوِيلِهِ وَفِي قِرَائَتِهِ: قَالَ بَعْضُ النَّاسِ: الْعِمْرَةُ فَرِيضَةٌ بِهِذِهِ الْآيَةِ لِأَنَّهُ أَمَرَ بِإِتْمَامِهَا كَمَا أَمَرَ بِإِتْمَامِ الْحَجِّ، وَقِيلَ: هِيَ الْحُجَّةُ الصَّغْرَى. وَأَمَّا عِنْدَنَا لَيْسَتْ بِفَرِيضَةٍ، وَلَيْسَ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَأَيُّوا لَفَجَّ وَالْمَرَّةَ لِلَّهِ﴾ دَلِيلٌ فَرِيضِيَّهَا^(١٠) لِأَنَّا لَمْ نَعْرِفْ فَرِيضَةَ الْحَجِّ بِهِذِهِ الْآيَةِ، وَلَكِنْ إِنَّمَا عَرَفْنَاهُ بِقَوْلِهِ: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران: ٩٧].

ثُمَّ فِي الْأَمْرِ بِالإِتْمَامِ وَجُوهٌ:

أَحَدُهَا: أَنَّهُمْ كَانُوا يَفْتَحُونَ الْحَجَّ وَالْعِمْرَةَ^(١١)، فَأَمَرُوا بِإِتْمَامِهَا عَلَى مَا رُوِيَ عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: (مَتَعَتَانِ كَانَتَا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا أَنْهَيْتُهُمَا، وَأَعَاقِبُ عَلَيْهِمَا: مَتَعَةُ الْحَجِّ وَمَتَعَةُ النَّسَاءِ).

(١) مِنْ ط. ع. (٢) فِي ط. ع. فَلَمَّا. (٣) فِي النسخ الثلاث: عُدْوَان. (٤) مِنْ ط. م. وَط. ع. سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ. (٥) فِي النسخ الثلاث: عَظُمَ. (٦) كَانَ ذَلِكَ فِي تَفْسِيرِ الْآيَاتِ: ١٩٠ وَ ١٩١ وَ ١٩٢. (٧) مِنْ ط. ع. (٨) فِي الْأَصْلِ وَم: يَبْذُوكُمْ. فِي ط. ع: يَبْذُوكُمْ. (٩) مِنْ ط. ع. فِي الْأَصْلِ وَم: تَغْلُظُوا. (١٠) مِنْ ط. ع. فِي الْأَصْلِ وَم: فَرِيضَةٌ. (١١) فِي م: يَفْتَحُونَ الْحَجَّ بِالْعِمْرَةِ، فِي ط. ع: يَفْتَحُونَ الْحَجَّ بِالْعِمْرَةِ، يَفْتَحُونَ: مِنَ الْفَتْحِ، وَأَصْلُ الْفَتْحِ: اللَّيْنُ، انْظُرِ النِّهَايَةَ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ وَالْأَثَرِ ٤٠٨/٣ وَالْمُرَادُ مِنَ الْفَتْحِ أَنْ الْعَرَبَ لَمْ يَكُونُوا يَتِمُّونَ الْحَجَّ وَالْعِمْرَةَ، فَأَمَرُوا بِإِتْمَامِهَا.

والثاني: أنهم كانوا لا يجعلون العمرة لله، فأمروا بجعلها لله. وعلى ذلك روي في حريف ابن مسعود رضي الله عنه أنه قرأ ﴿وَأَتَيْنَا آلَ هَارُونَ﴾ والعمرة^(١) لله [وعن علي وأبي هريرة رضي الله عنهما]^(٢) [أنهما قالَا: (إنَّ)^(٣) مِنْ تَمَامِهِمَا أَنْ تَحْرِمَ مِنْ ذُوِيَةِ أَهْلِكَ].

واحتج أصحابنا، رحمهم الله، أيضاً بما روي عن جابر رضي الله عنه أن رجلاً قال: يا رسول الله العمرة واجبة هي؟ قال: لا، وإن تَغْتَمِرَ خَيْرٌ لَكَ [الترمذي: ٩٣١]، وروي أيضاً عن رسول الله ﷺ أنه قال: «الحجُّ مكتوبٌ، والعمرة تطوعٌ» [نصب الرأية: ١٤٩/٣]، وفي بعضها قال: «الحجُّ جهادٌ، والعمرة تطوعٌ» [ابن ماجه: ٢٩٨٩] وعن ابن مسعود رضي الله عنه أنه قال: «الحجُّ فريضةٌ والعمرة تطوعٌ» [نصب الرأية: ١٤٩/٣] وعن عائشة رضي الله عنها [أنها]^(٤) قالت: قلت: يا رسول الله^(٥) أكلُّ أهلك يرجع بحجة وعمرة غيري؟ قال: «انفري فإنه يكفيك» [البخاري: ١٥٦١]. إلى هذه الأخبار ذهب أصحابنا.

والأصل: احتج أصحابنا أيضاً بشيء من النظر؛ وذلك أن الله تعالى فرض الصلاة^(٦) والزكاة والصيام في أوقات خصها بها، وأجمع أهل العلم أن المتطوع بالصدقة والصلاة والصيام^(٧) يفعل ذلك متى شاء، ثم أجمعوا أن العمرة لا وقت لها، فدل ذلك على أنها تطوعٌ؛ إذ لو كانت فريضة كان لها وقت مخصوص تفعل فيه كغيرها من الفرائض. فإن قيل: إن الحج: التطوع مخصوص بوقت كمخصوص المفروض منه، فكما لا يدلُّ الخصوص الذي في الحج التطوع على وجوبه، فكذلك العموم الذي في العمرة لا يدلُّ أنها تطوع. قيل: وجدنا الفرض كله مخصوصاً لوقت، وجدنا التطوع على ضربين: منه ما هو مخصوص كالحج، ومنه ما هو غير مخصوص كالصلاة والصيام والصدقة. فلما لم نجد في الفرض مالمس بمخصوص بوقت، [فالعمرة تطوع]^(٨) غير فرض.

واحتجوا أيضاً بأننا وجدنا العمرة تفعل في أشهر الحج، ولم نجد صلاتين تفعلان بوقت واحد فريضتين، ولكن تفعل الصلاة التطوع في وقت الفريضة. ثبت لما جاز أن يجمع بين فعل الحج والعمرة في وقت واحد أنها تطوع كالصلاة التي تفعل في وقت الظهر وغيرها.

واحتج من جعلها فرضاً بأن قال: لم نجد شيئاً يتطوع به إلا وله أصل في الفرض، فلو كانت العمرة تطوعاً لكان لها أصل^(٩) في الفرض. قيل: العمرة إنما هي الطواف والسعي، ولذلك أصل في الفرض: فرض الحج مع ما أنا وجدنا الإغتيكاف تطوعاً، وليس له أصل في الفرض. فعلى ذلك العمرة.

والأصل أن^(١٠) كل ما يتدعى الله إيجابه على عباده فإنه يوجب فعله^(١١) بأوقاف، أو يجعل [لأدائه أوقافاً]^(١٢)، والعمرة ليس لوجوبها وقت ولا لأدائها، ثبت أنها ليست مما أوجبها الله.

وقوله: ﴿فَإِنْ أَحْصَيْتُمْ مَا أَنْتُمْ مِنَ الْهَدْيِ﴾ الآية على الإحصار، كأنه قال، والله أعلم ﴿فَإِنْ أَحْصَيْتُمْ﴾ عن الحج فأردنتم أن تحلوا، فاذبحوا ﴿فَمَا أَنْتُمْ مِنَ الْهَدْيِ﴾ إذ الإحصار نفسه لا يوجب الهدى، لكنه إذا أراد الخروج منه يخرج بهدي. وعلى ذلك يخرج قوله: ﴿فَمَنْ كَانَتْ يَنْكُمُ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [البقرة: ١٨٣] كأنه قال، والله أعلم، من ﴿كَانَتْ يَنْكُمُ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ﴾ فافطر^(١٣) ﴿فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ وقوله^(١٤): ﴿أَوْ يَوْمَ أَذَى مِنْ رَأْسِهِ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ أو صدق أو سئل^(١٥) معناه، والله أعلم ﴿أَوْ يَوْمَ أَذَى مِنْ رَأْسِهِ فَعِدَّةٌ﴾ ولا كون الأذى من رأسه لا يوجب عليه الفداء حتى يزول^(١٥)، وقوله^(١٦): ﴿فَمَنْ أَضْطَرَّ غَيْرَ بَلَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾ [البقرة: ١٧٣] أي من ﴿أَضْطَرَّ﴾ فأكمل منها ﴿غَيْرَ بَلَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾، والاضطرار نفسه لا يوجب الإثم.

ثم اختلف أهل العلم في الإحصار، ما هو؟ وبم يكون؟ وهل يحل؟ روي عن ابن مسعود رضي الله عنه أنه قال: «إذا أحصر

(١) انظر تفسير الطبري ١٢٠/٢. (٢) من ط. ع. (٣) في الأصل وم: قالَا، في ط. ع. قال إن. (٤) ساقطة من النسخ الثلاث. (٥) أدرج بعدها في الأصل: ﷺ. (٦) في الأصل: من الصلاة. (٧) في الأصل: والقيام. (٨) من ط. ع. في الأصل وم: تطوعاً. (٩) من ط. ع. في الأصل وم: أصلاً. (١٠) من ط. ع. في الأصل وم: بأن. (١١) في النسخ الثلاث فعلها. (١٢) في النسخ الثلاث: لأدائها أوقاف. (١٣) من ط. ع. في الأصل وم: فأكمل. (١٤) في النسخ الثلاث: وكقوله. (١٥) من ط. ع. في الأصل وم: تزيل. (١٦) في النسخ الثلاث: كقوله.

الرجل من مرضٍ أو حبسٍ أو كسرٍ أو شبه ذلك بعث الهدي، وواعد يوم النحر، ومكث على إحرامه على أن يبلغ المذبح ^(١) وعليه الحج والعمرة جميعاً من قابلٍ [الموطأ: ٣٦٢/١]. وعن عروة بن الزبير [أنه] ^(٢) قال: «المحصر من كل شيء يحبسه: عدو أو مرض» [الموطأ: ٣٦٢/١]. وروى مرفوعاً عن رسول الله ﷺ أنه قال: «من كسر أو عرج فقد حلّ وعليه الحج من قابلٍ» [الترمذي: ٩٤٠]. ومعنى قوله: «فقد حلّ» أي جاز له أن يحلّ بغير دم، لأن الله تعالى أذن له في الإحلال بدم، وهذا عندنا كقول رسول الله ﷺ «إذا أقبل الليل، وأدبر النهار، وغابت الشمس، فقد أفطر الصائم» [مسلم ١١٠٠] فمعناه: فقد حلّ له الإفطار. فعلى ذلك الأول: حلّ له أن يحلّ.

ثم قال بعض أهل اللغة من نحو الكسائي وأبي معاذ، قالوا: إن الإحصار من المرض، والحصار من العدو. فإن قيل روي عن ابن عباس [وابن عمر] ^(٣) أنهما قالوا: (لا حصر إلا عن حصار العدو). ولكن في هذا نسخ الكتاب بقولهما، إن ثبت، وهو ^(٤) لا يرى نسخ الكتاب بالسنة فضلاً أن يراه بقول واحد من الصحابة ^(٥) مع ما ترك قولهما، لأنه روي عن ابن عباس ^(٦) أنه قال: (ذهب الحصر).

ثم يقال للشافعي، رحمه الله، إذ أجاز أن يجعل المرأة بمنزلة المحصر من غير أن تخاف عدواً، لكنها لما منعها من أن يمتنعها، جعلتها محصورة، فهلا جعلت المريض مثلها، وإن كان النص في القرآن جاء في المحصر من العدو على زعمك؟ فقال: لأن المرأة حبسها من أن يحبسها، فهي أشدّ حالاً ممن [حبسه عدو، وليس له أن يحبسه] ^(٧)، فيقال له: المريض أمرضه من أن يمرضه، فاجعله أشدّ حالاً من الذي حبسه عدو، وليس له أن يحبسه، أو فرق بين ^(٨) المرأة والمريض. فقال: بل بينهما فرق؛ وذلك أن الخائف بعدو يخاف القتل على نفسه، وقد أباح الله للخائف في القتال أن يتحيز إلى فئة، فينتقل بذلك من الخوف إلى الأمن. قيل له: كما رخص للخائف في ذلك فقد رخص للمريض ألا يحضر القتال، فالرخصة له أكثر من الرخصة للخائف. فإن قال: إن المريض لا يبرأ بالقعود، والخائف يأمن، قيل له: إن الرخص ^(٩) التي جعلت للأعداء لا تجعل لترخصها، ولكن الرخصة لترفيه المشقة، وقيل ^(١٠) له أيضاً: قد جعلت المرأة محصورة إذا منعها زوجها، وهي لا تخاف القتل على نفسها، فبطلت علته، وانتقضت؛ فإن قال: إنكم لم تجعلوا من ضلّ الطريق محصراً، وهو ممنوع من المضي إلى حجّه، فما الفرق بينه وبين ^(١١) المريض؟ فيقال: لو جعلنا الضالّ عن الطريق محصراً لم يجز له أن يحلّ من إحرامه إلا بدم ٣١ - ١ / يوجهه إلى الحرم، فيذبح عنه. وإذا وجد من يذهب إلى الحرم، فيذبح هديه، فليس بضالّ، لأنه قد وجد دليلاً يده على طريقه؛ لذلك افترقا ^(١٢).

وبعد فإن المريض ^(١٣) أحق أن يكون محصراً ^(١٤) في ذلك من العدو وغيره؛ لأنه [لا يقاثل] ^(١٥) العدو والسباع، فيدفع عن نفسه الإحصار، والمرض لا سبيل له إلى ^(١٦) دفعه. دلّ أنه أحق أن يكون عذراً.

وقال بعضهم: يكون محصراً من الحج، ولا يكون من العمرة؛ لأن الحج مما يحتلّ القوت، والعمرة لا.

وأما عندنا: فإنه يكون محصراً منهما جميعاً؛ لأن الله ﷻ ذكر الإحصار على إثر ذكر العمرة بقوله: «وَأَيُّوا الْحَجَّ وَالْعَمْرَةَ فَإِنْ أَصْرْتُمْ مَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْمَذْيِ». وروى في الخبر، يرويه ابن عمر ^(١٧) أن رسول الله ﷺ «خرج مغتبراً، فحال كفار قريش بينه وبين البيت الشريف، فنحر هديه، وحلق رأسه بالحديبية» [البخاري: ١٨٠٧].

وقوله: «وَلَا تَحْمِلُوا زُكُوتَكُمْ حَتَّىٰ يَبْلُغَ الْمَذْيُ حِمْلَهُ» فيه دلالة أن المحصر يبقى حراماً على حاله، لا يحلّ حتى يُنحر عنه الهدي.

واختلف أهل العلم أين يذبح الهدي؟ فعندنا أنه لا يجوز أن يذبح إلا في الحرم؛ روي عن ابن مسعود ^(١٨) أنه قال:

(١) ساقطة من النسخ الثلاث. (٢) من ط ع، وم، في الأصل: أنه قال. (٣) إنه ابن عباس. (٤) من ط ع وم، في الأصل: يحبسه. (٥) من ط ع، في الأصل وم، من. (٦) ط ع: الرخصة. (٧) في النسخ الثلاث: فقال. (٨) الواو ساقطة من الأصل وم. (٩) من ط ع وم، في الأصل: افترق. (١٠) في ط ع وم: المرض. (١١) في النسخ الثلاث: عذراً. (١٢) في الأصل: يقال، في ط ع وم: يقاثل. (١٣) ساقطة من ط ع.

«يَبِيعُ بِهِدْيٍ، وَيَوَاعِدُهُمْ يَوْمًا. فَإِذَا نُجِرَ^(١) عَنْهُ حَلٌّ» [ابن أبي شيبة ٥٤/٤].

وعن ابن عباس رضي الله عنه مثل ذلك، وعن ابن الزبير رضي الله عنه وعروة بن الزبير رضي الله عنه [٢]: «أَنَّ الْمُحَضَّرَ يَبِيعُ بِالْهَدْيِ، فَإِذَا نُجِرَ عَنْهُ حَلٌّ» [ابن أبي شيبة: ٥٤/٤]. وظاهر القرآن يدل على ما روي عن هؤلاء؛ لأن الله تعالى قال: ﴿وَلَا تَحْلِفُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّىٰ يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ، فَبِجَلِّ يَبْلُغُهُ، وَبَيِّنَ مَوْضِعَ مَحَلِّهِ، فَقَالَ: ﴿هَدْيًا يَبْلُغُ الْكَعْبَةَ﴾ [المائدة: ٩٥]، وَكَانَتْ الْكَعْبَةُ مَحَلًّا لِحِزَابِ الصَّيْدِ وَالدِّمِّ لِلْمُحَضَّرِ.

قَالَ الشَّيْخُ رحمته الله: الْمَحَلُّ: اسْمُ الْمَوْضِعِ الَّذِي يُحَلُّ فِيهِ، وَلَوْ كَانَ كُلُّ مَوْضِعٍ لَهُ مَحَلًّا لَمْ يَكُنْ لِلذِّكْرِ الْمَحَلُّ فَائِدَةً. وَاحْتِجَّ مَنْ خَالَفَ أَصْحَابَنَا، رَحِمَهُمُ اللَّهُ، بِمَا رُوِيَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ذَبَحَ الْهَدْيَ يَوْمَ الْحَدْيِيَّةِ فِي الْحَرَمِ، يَرْوِيهِ مِرْوَانُ بْنُ الْحَكَمِ. وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه [أنه^(٣)] قَالَ: (نَزَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْحَدْيِيَّةَ، فَحَالَ الْمُشْرِكُونَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ دُخُولِ مَكَّةَ، وَجَاءَ سُهَيْلُ بْنُ عَمْرٍو يَعْزِضُ عَلَيْهِمُ الصَّلَاحَ، فَصَالَحَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَمَرَهُمْ أَنْ يَسُوقُوا الْبُذْنَ حَتَّى تُنَحَّرَ حَيْثُ شَاءَ) [أحمد: ٣٢٦/٤]. وَلَا يَتَوَقَّعُ أَنْ يَكُونَ النَّبِيُّ ﷺ يَهْدِي الْهَدْيَ فِي الْجِلِّ، وَقَدْ أَطْلُقَ لَهُ الْمُشْرِكُونَ أَنْ يَنْحَرَهَا حَيْثُ شَاءَ، وَهُوَ بِقَرَبِ الْحَرَمِ، بَلْ هُوَ فِيهِ.

وَرُوِيَ عَنْ مِرْوَانَ وَالْمُسَوِّرِ بْنِ مَخْرَمَةَ [أنه^(٤)] قَالَ: «نَزَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْحَدْيِيَّةِ فِي الْجِلِّ، وَكَانَ يَصْلِي فِي الْحَرَمِ» [بنحوه أحمد: ٣٢٦/٤]، هَذَا يَبَيِّنُ أَنَّهُ كَانَ قَادِرًا أَنْ يَنْحَرَ هَدْيَهُ فِي الْحَرَمِ حَيْثُ كَانَ يَصْلِي، وَلَا يُحْتَمَلُ أَنْ يَتْرَكَ نَحْرَ الْهَدْيِ فِي الْحَرَمِ، وَهُوَ عَلَى ذَلِكَ قَادِرٌ؛ وَلِأَنَّ الْحَدْيِيَّةَ مَكَانٌ مُجْمَعُ الْجِلِّ وَالْحَرَمِ جَمِيعًا، فَإِنَّمَا ذَبَحَ فِي الْحَرَمِ لَا فِي الْجِلِّ لِمَا ذَكَرْنَا أَنَّهُ لَا يُحْتَمَلُ أَنْ يَذْبَحَ فِي الْجِلِّ، وَلَيْسَ سَبِيلُ الذَّبْحِ إِلَّا فِي الْحَرَمِ.

فَإِنْ قِيلَ: حَلَّ النَّبِيُّ ﷺ عَامَ الْحَدْيِيَّةِ مِنْ إِحْصَارِهِ بِغَيْرِ دَمٍ، قُلْنَا: لَيْسَ الْأَمْرُ عِنْدَنَا هَكَذَا؛ [لأنه^(٥)] لَا يَتَوَقَّعُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ [أنه^(٦)] أَنْ يَكُونَ حَلٌّ بِغَيْرِ دَمٍ، وَقَدْ أَمَرَ اللَّهُ الْمُحَضَّرَ بِالدَّمِ. فَإِنْ قَالَ^(٧): كَذَلِكَ قَالَ، وَلَيْسَ فِي حَدِيثِ صَلَاحِ الْحَدْيِيَّةِ أَنَّهُ نَحَرَ دَمَيْنِ، وَإِنَّمَا نَحَرَ دَمًا وَاحِدًا. فَمَا وَجْه^(٨) ذَلِكَ عِنْدَكُمْ؟ قِيلَ: وَجْهُ ذَلِكَ عِنْدَنَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، أَنَّ الْهَدْيَ الَّذِي سَأَفُهُ كَانَ هَدْيً^(٩) مَتَعَةً أَوْ قِرَانٍ، فَلَمَّا مُنِعَ عَنِ الْبَيْتِ سَقَطَ عَنْهُ دَمُ الْقِرَانِ، فَجَازَ لَهُ أَنْ يَجْعَلَهُ مِنْ دَمِ الْإِحْصَارِ.

فَإِنْ قِيلَ: فَكَيْفَ قُلْتَ^(١٠): إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَزَالَ الْهَدْيَ عَنْ سَبِيلِهِ، وَأَنْتَ تَزْعُمُ أَنَّ مَنْ بَاعَ هَدْيَهُ فَهُوَ مَسِيءٌ؟ قِيلَ لَهُ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَصْرِفِ الْهَدْيَ عَنْ نَحْرِهِ لِلَّهِ وَالتَّقَرُّبِ بِهِ إِلَيْهِ، وَإِنَّمَا صَرَفَ النِّيَّةَ إِلَى مَا هُوَ أَفْضَلُ مِنْهَا وَأَوْجِبُ، فَكَانَ ذَلِكَ فِي فِعْلِهِ مُتَّبِعًا. وَالَّذِي بَاعَهُ صَرَفَهُ عَنْ سَبِيلِهِ، وَتَرَكَ أَنْ يَنْحَرَهُ بَعْدَ أَنْ كَانَ نَوَى بِهِ الْقُرْبَةَ، فَكَانَ مَسِيئًا. وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَعَلَ الْهَدْيَ لِإِحْصَارِهِ لِمَا رُوِيَ أَنَّهُ لَمْ يَحْلُقْ حَتَّى نَحَرَ هَدْيَهُ، وَقَالَ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ انْحَرُوا وَجِلُّوا» [أحمد: ٣٢٦/٤].

ثُمَّ الْمَسْأَلَةُ: مَا يَجِبُ عَلَى الْمُحَضَّرِ بِالْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ مِنَ الْقَضَاءِ إِذَا حَلَّ؟ فَعَلَى قَوْلِ أَصْحَابِنَا: إِذَا كَانَ مُحَرَّمًا بِالْحَجِّ يَلْزُمُهُ الْحَجُّ مَكَانَ الْأَوَّلِ وَعُمْرَةٌ بِتَفْوِيتِ الْحَجِّ.

قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَإِذَا أَيْسَرْتُمْ فَنَنْتَحِ بِالنَّمَرَةِ إِلَى الْخَيْفِ﴾ اخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي تَأْوِيلِ ذَلِكَ؛ فَرُوِيَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه، فِيمَا يَكُونُ الرَّجُلُ بِوَيْحَةٍ مُحَضَّرًا، أَنَّهُ قَالَ: ((فَإِذَا أَيْسَرْتُمْ مِنَ الْخَوْفِ وَالْمَرَضِ فَنَنْتَحِ بِالنَّمَرَةِ إِلَى الْخَيْفِ)) أَيِ اعْتَمَرَ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ؛ كَأَنَّهُ يَقُولُ: إِنَّ عَلَيْهِ لِإِحْلَالِهِ بِغَيْرِ الطَّوَافِ عُمْرَةً. فَإِنْ أَخَّرَهَا حَتَّى يَقْضِيَهَا مَعَ^(١١) الْحَجِّ فِي أَشْهُرِهِ فَعَلِيهِ لِيَجْمَعَهُ بَيْنَهُمَا دَمٌ. وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه أَنَّهُ قَالَ فِي رَجُلٍ أَهْلٍ بِعُمْرَةٍ، وَأَحْصَرَ: (يَبِيعُ بِهِدْيِهِ: فَإِذَا بَلَغَ ﴿الْمَذْيُ حَلٌّ﴾ حَلٌّ، فَإِنْ اعْتَمَرَ مِنْ وَجْهِهِ، ذَلِكَ إِذَا بَرَأ^(١٢))، فَلَيْسَ عَلَيْهِ هَدْيٌ، وَإِنْ اعْتَمَرَ مِنْ قَابِلٍ بَعْدَ حَجٍّ فَلَيْسَ عَلَيْهِ هَدْيٌ، فَإِنْ وَصَلَهَا بِحَجٍّ مِنْ قَابِلٍ فَعَلِيهِ

(١) من طع، في الأصل وم: يخبر. (٢) في طع وم: وعروة بن الزبير رضي الله عنه. (٣) ساقطة من النسخ الثلاث. (٤) ساقطة من النسخ الثلاث. (٥) من طع وم، ساقطة من الأصل. (٦) في طع: عليه الصلاة والسلام. (٧) من طع و الأصل، في م: سأل. (٨) من طع، في الأصل وم: وجد. (٩) في النسخ الثلاث: هديا. (١٠) من طع، في الأصل وم: قلنا. (١١) من طع، في الأصل وم: منع. (١٢) من طع، في الأصل وم: بدا.

هَذِي. وَالْحَاجُّ إِذَا أَحْصَرَ فَإِنَّهُ يَبِيعُ بِهِذِي، فَإِذَا بَلَغَ مَجْلَهُ حَلًّا، وَإِنْ اغْتَمَرَ مِنْ وَجْهِهِ، ذَلِكَ إِذَا بَرَأَ، فَإِنَّهُ يَحُجُّ مِنْ قَابِلٍ، وَلَيْسَ عَلَيْهِ هَذِي، وَإِنْ لَمْ يَزُرْ الْبَيْتَ حَتَّى يَحُجَّ، وَجَعَلَهَا سَفَرًا وَاحِدًا، كَانَ عَلَيْهِ هَذِي آخَرُ: سَفَرَانِ وَهَذِي، أَوْ هَذِيَانِ وَسَفَرًا وَقَالَ قَوْمٌ: عَلَيْهِ حَجٌّ وَاحِدٌ.

وَرُوِيَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه أَنَّهُ قَالَ: (أَمَرَ اللَّهُ بِالْقِصَاصِ، فَيَأْخُذُ مِنْكُمْ الْعِدَّةُ) أَيُ حِجَّةٌ بِحِجَّةٍ وَغُمْرَةٌ بِغُمْرَةٍ، وَرُوِيَ فِي خَبَرِ عُمَرَ رضي الله عنه وَعَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم لَمَّا قَالَ: وَقَدْ حَلَّ، «وَعَلَيْهِ الْحُجُّ مِنْ قَابِلٍ» [الترمذي: ٩٤٠]، وَلَمْ يَذْكُرْ غُمْرَةً. إِلَّا أَنَّهُ قَدْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ عَلَيْهِ الْغُمْرَةُ، وَإِنْ لَمْ يَذْكُرْ فِي الْحَدِيثِ، كَمَا أَنَّ الدَّمَ وَاجِبٌ، وَإِنْ لَمْ يَذْكُرْ فِي الْحَدِيثِ؛ فَعَلَى ذَلِكَ الْغُمْرَةُ يَجُوزُ وَجُوبُهَا وَإِنْ لَمْ يَذْكُرْ.

أَمَّا لِإِجَابَتِهِمُ الْغُمْرَةَ لِفَسْخِ الْحُجِّ بِغَيْرِ طَوَافٍ وَحِجَّةٍ مَكَانَ حَاجَّتِهِ؛ فَإِنْ كَانَ التَّأْوِيلُ فِي قَوْلِهِ: «فَمَنْ تَمَنَّعَ بِالْغُمْرَةِ» أَيُ بِالْغُمْرَةِ الَّتِي لَزِمَتْهُ بِإِحْلَالِهِ كَمَا قَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ وَابْنُ عَبَّاسٍ وَابْنُ الزَّيْبَرِ رضي الله عنه فَكَفَى بِهِ حِجَّةً.

وَإِنْ كَانَ تَأْوِيلُ الْآيَةِ غَيْرَ ذَلِكَ فَلَنَا وَجْهَانِ مَنْ يَقُوَّةُ الْحُجِّ يَلْزِمُهُ أَنْ يَطُوفَ بِالْبَيْتِ، ثُمَّ يَجِبُ ^(١) بَعْدَ ذَلِكَ قَضَاءُ الْحُجِّ؛ فَارْجِعُوا عَلَى الْمَحْضَرِ غُمْرَةً مَكَانَ الطَّوَافِ الَّذِي يَجِبُ عَلَى مَنْ يَقُوَّةُ الْحُجِّ، وَأَوْجِبُوا الْحُجَّ لِمَا دَخَلَ فِيهِ.

فَإِنْ قِيلَ: يَجِبُ أَنْ تَسْقُطَ عَنْهُ الْعُمْرَةُ الَّتِي تَجِبُ عَلَى مَنْ يَقُوَّةُ الْحُجِّ؛ [لَأَنَّ الَّذِي يَقُوَّةُ الْحُجَّ لَا يَحِلُّ مِنْهُ بَدَمٌ، وَإِنَّمَا يَحِلُّ بِالطَّوَافِ] ^(٢)، وَالْمَحْضَرُ قَدْ حَلَّ بِالدَّمِ، فَقَامَ: الدَّمُ الَّذِي لَزِمَهُ يَحِلُّ بِهِ مَقَامَ الطَّوَافِ فِي الَّذِي يَقُوَّةُ الْحُجِّ. قِيلَ لَهُ: إِنْ الْمَحْضَرُ لَوْ لَمْ يَذْبَحْ عَنْهُ هَذَا احتِجَاجُ أَنْ يَقُومَ عَلَى إِحْرَامِهِ حَتَّى يَصِلَ إِلَى الْبَيْتِ، فَيَطُوفَ بِهِ، وَلَوْ سَنِينَ، ثُمَّ يَحُجُّ بَعْدَ ذَلِكَ مَكَانَ الْحِجَّةِ الَّتِي دَخَلَ فِيهَا، فَجَعَلَ لَهُ أَنْ يَتَعَجَّلَ إِلَى الْخُرُوجِ مِنْ إِحْرَامِهِ، وَيُؤَخِّرَ الطَّوَافَ الَّذِي لَزِمَهُ بَدَمٌ يُهْرِيقُهُ، فَبِالدَّمِ جَازَ لَهُ أَنْ يَحِلَّ، وَلَمْ يُبْطِلِ الطَّوَافَ عَنْهُ، وَإِذَا ^(٣) لَمْ يُبْطِلِ الدَّمُ عَنْهُ الطَّوَافَ، وَلَمْ يُجْعَلْ بَدَلًا مِنْهُ، فَعَلَيْهِ أَنْ يَأْتِيَ بِهِ بِإِحْرَامٍ جَدِيدٍ، فَيَكُونُ ذَلِكَ عُمْرَةً. فَإِنْ قِيلَ: مَا الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ الدَّمَ الَّذِي يَحِلُّ بِهِ الْمَحْضَرُ جُعِلَ عَلَيْهِ لِيَتَعَجَّلَ بِهِ الْإِحْلَالَ، وَلَمْ يُجْعَلْ بَدَلًا عَنِ الطَّوَافِ؟ قِيلَ: لِأَنَّ أَهْلَ الْعِلْمِ أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ الَّذِي يَقُوَّةُ الْحُجِّ لَيْسَ لَهُ أَنْ يَفْسَخَ الطَّوَافَ الَّذِي لَزِمَهُ بَدَمٌ يُهْرِيقُهُ، يَجْعَلُهُ بَدَلًا عَنِ الطَّوَافِ، فَدَلَّ أَنَّهُ إِنَّمَا يُهْرِيقُ الدَّمَ لِيَتَعَجَّلَ ^(٤) بِهِ إِلَى الْإِحْلَالِ لَا بَدَلًا مِنَ الطَّوَافِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وقوله: «فَمَا اسْتَشِيرَ مِنْ أَهْلِي» رُوِيَ عَنْ عَلِيٍّ وَابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه أَنَّهُمَا قَالَا: شَاءَ. وَأَصْحَابُنَا، رَحِمَهُمُ اللَّهُ، يَرَوْنَ الشَّاءَ مُجْزِيَةً فِي الْمَتَاعِ وَالْإِحْصَارِ وَالْفِدْيَةِ، وَالْحُجَّةُ لَهُمْ فِي ذَلِكَ مَا ذَكَرْنَا مِنْ قَوْلِ الصَّحَابَةِ، رِضْوَانُ اللَّهِ تَعَالَى عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ، وَمَا رُوِيَ عَنْ [رَسُولِ اللَّهِ] ^(٥) ٣١ - ب/ صلى الله عليه وسلم أَنَّهُ قَالَ [لِكَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ] ^(٦)، «التَّسْكُ شَاءَ» [السيوطي في الدر المنثور: ١/ ٥١٥]. وَإِجْمَاعُ النَّاسِ عَلَى أَنَّهَا مُجْزِيَةٌ فِي الْأُضْحِيَّةِ.

ثُمَّ الْمَسْأَلَةُ فِي الْمَحْرَمِ إِذَا حَلَقَ رَأْسَهُ مِنْ أَدَى؛ رَخَّصَ اللَّهُ تَعَالَى لِلْمَتَأَذِّي حَلْقَ رَأْسِهِ بِفِدْيَةٍ بِقَوْلِهِ: «فَفِدْيَةٌ مِمَّنْ بَكَرَ أَوْ مَدَّ أَوْ سَلَّ». رُوِيَ فِي الْخَبَرِ عَنْ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ أَنَّهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم «يَا كَعْبُ أَيُّذِيكَ هَوَامُ رَأْسِكَ؟ قُلْتُ: نَعَمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: فَاحْلِقْهُ، وَادْبَحْ شَاءَ، أَوْ أَطْعَمْ سِتَّةَ مَسَاكِينَ» [البخاري: ١٨١٤]. وَقَالَ كَعْبٌ: فِي تَرْكِ هَذِهِ الْآيَةِ.

ثُمَّ اخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي الذَّبْحِ، أَيْنَ يُذْبَحُ؟ قَالَ أَصْحَابُنَا رضي الله عنه لَا يَجُوزُ أَنْ تُذْبَحَ الْفِدْيَةُ إِلَّا بِمَكَّةَ. وَأَمَّا الصَّدَقَةُ وَالصَّوْمُ فَإِنَّهُ يَأْتِي بِهِ حَيْثُ شَاءَ؛ وَذَلِكَ عِنْدَهُمْ بِمَنْزِلَةِ هَذِي الْمَتَاعِ؛ لِأَنَّ [هَذِي] ^(٧) الْمَتَاعَ إِنَّمَا وَجِبَ بِجَمْعِهِ بَيْنَ الْحُجِّ وَالْعُمْرَةِ فِي سَفَرٍ وَاحِدٍ، وَلِأَنَّهُ لَوْ شَاءَ أَنْ يُفْرَدَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا سَفَرًا فَعَلَّ، فَبَاخِذِهِ بِالرَّخْصَةِ لَزِمَهُ دَمٌ. وَكَذَلِكَ دَمُ الْفِدْيَةِ إِنَّمَا وَجِبَ لِأَخْذِهِ بِالرَّخْصَةِ فِي حَلْقِ رَأْسِهِ، فَصَارَ سَبِيلُ الدَّامِينَ سَوَاءً يَجِبَانِ ^(٨) بِمَكَّةَ، وَكَذَلِكَ دَمُ الْإِحْصَارِ إِنَّمَا وَجِبَ لِأَنَّهُ أُخِذَ بِالرَّخْصَةِ فِي حَلْقِ رَأْسِهِ، فَحَلَّ مِنْ إِحْرَامِهِ. وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُذْبَحَ إِلَّا بِمَكَّةَ. فَدَمُ الْفِدْيَةِ، أَيْنَمَا كَانَ، إِنَّمَا وَجِبَ لِأَنَّهُ رَخَّصَ لَهُ فِي حَلْقِهِ مِثْلَ ذَلِكَ.

(١) ساقطة من ط ع. (٢) من م، في الأصل: لأن الذي يقوَّة الحج لا يحل بالطواف، في ط ع: لا يحل منه بدم وإنما يحل بالطواف. (٣) من ط ع وم. (٤) من ط ع وم في الأصل: يستعجل. (٥) من ط ع وم، في الأصل: ذلك. (٦) من ط ع وم، في الأصل: كعب بن عجرة. (٧) من ط ع. (٨) من ط ع وم، في الأصل: يجيان.

أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ: ﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ﴾ [البقرة: ١٩٧] ومعناه، والله أعلم: أَنَّ الْحَجَّ يُفَعَّلُ فِي هَذِهِ الْأَشْهُرِ، وَلِفَعْلِهِ ﴿أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ﴾. فلما احتَمَلَتِ الْآيَةُ مَا ذَكَرْنَا وَجَدْنَا السَّنَةَ فِي الْمَتَمَتِّعِ أَنْ يَحْرَمَ بِالْحَجِّ عَشِيَّةَ التَّروِيَةِ. كَذَلِكَ رَوَى عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه [أنه^(١)] قَالَ: «قَدِمْنَا مَكَّةَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم مُهْلِينَ بِالْحَجِّ لِأَرْبَعِ لَيَالٍ مَضِينَ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ، فَطَافَ بِالْبَيْتِ [سَبْعًا، وَسَعَى^(٢)] بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، وَلَمْ يُحِلَّ لِأَنَّهُ كَانَ سَاقِ الْهَدْيِ، وَأَمَرَ مَنْ لَمْ يَسُقِ الْهَدْيَ أَنْ يَطُوفَ، وَيَسْعَى، وَيَقْصِرَ، ثُمَّ يُحِلَّ، فَلَمَّا كَانَ يَوْمُ التَّروِيَةِ أَمَرَهُمْ أَنْ يَلْبُوا بِالْحَجِّ، [بِنَحْوِ الْبَخَارِيِّ: ١٦٩١]. فَإِذَا كُنَّا نَأْمُرُ الْمَتَمَتِّعَ أَنْ يَحْرَمَ بِالْحَجِّ عَشِيَّةَ التَّروِيَةِ فَكَيْفَ يَصُومُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ بَعْدَ ذَلِكَ وَإِنَّمَا بَقِيَ لَهُ يَوْمٌ وَاحِدٌ؟ فَدَلَّ مَا وَصَفْنَا^(٣) أَنَّهُ يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَصُومَهُنَّ حَلَالًا بَعْدَ الْعِمْرَةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وقوله: ﴿وَسَبَّحُوا إِذَا رَجَعْتُمْ﴾ اخْتَلَفَ فِيهِ: قِيلَ: إِذَا رُجِعَ مِنْ مَنَى، وَقِيلَ: إِذَا أَتَى وَقْتُ الرَّجُوعِ، وَقِيلَ: إِذَا رَجَعْتُمْ إِلَى أَهْلِيكُمْ.

وقوله: ﴿تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ﴾ قِيلَ: تِلْكَ الْعَشْرَةُ، وَإِنْ كَانَتْ مُتَفَرِّقَةً فِيهِ كَالْمَوْصُولَةِ فِي حَقِّ الْحَجِّ، وَقِيلَ: ﴿تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ﴾ عَنِ الْهَدْيِ وَافِيَةٌ أَيْ^(٤) يُكْمَلُ بِهَا حَقُّ الدِّمِ، وَقِيلَ: ﴿تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ﴾ فِي حَقِّ الثَّوَابِ أَيْ ثَوَابُهَا كَثَابُ الْهَدْيِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وقوله: ﴿تِلْكَ لَيِّنٌ لَمْ يَكُنْ أَهْلُهُ حَاضِرِي السَّنَةِ الْخَرَاءِ﴾ جَعَلَ الْحَكَمَ الَّذِي ذَكَرَهُ فِي الْمَتَمَتِّعِ وَالْمَحْضَرِ لَمَنْ لَا يَحْضُرُ أَهْلُهُ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ. عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه [أنه قال: ^(٥) «لَيْسَ عَلَى أَهْلِ مَكَّةَ هَدْيٌ فِي الْمَتَمَةِ» [بِنَحْوِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ: ٤٢/٤]. وَلَأنَّ أَهْلَ مَكَّةَ لَوْ كَانُوا كَغَيْرِهِمْ لَمْ يَكُنْ لِلْمَخْصُوصِ^(٦) مَعْنَى. وَإِذَا كَانَ الْمُعْتَمِرُ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ إِذَا رَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ، ثُمَّ حَجَّ مِنْ عَامِهِ ذَلِكَ، فَلَا هَدْيَ عَلَيْهِ. فَالْمَكِّيُّ مُقِيمٌ فِي مَنْزِلِهِ بَعْدَ عِمْرَتِهِ، فَهُوَ أُخْرَى إِلَّا يَجِبُ عَلَيْهِ دُمُ الْمَتَمَةِ، إِنْ حَجَّ مِنْ عَامِهِ ذَلِكَ، وَلَكِنَّهُ إِذَا تَمَتَّعَ فَعَلَيْهِ دُمُ الْحَلَالِ لِأَنَّهُ مَتَّعَ عَنْ التَّمَتِّعِ.

ثم اختلفت [أهل التأويل]^(٧) فِي «حَاضِرِي السَّنَةِ الْخَرَاءِ» مَنْ هُمْ؟ قَالَ أَصْحَابُنَا، رَحِمَهُمُ اللَّهُ: (كُلُّ مَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الْمَوَاقِيتِ فَمَا دُونَهَا إِلَى مَكَّةَ، فَلَهُمْ أَنْ يَدْخُلُوهَا بِغَيْرِ إِحْرَامٍ، فَلَهُمْ جَمِيعًا حُكْمُ «حَاضِرِي السَّنَةِ الْخَرَاءِ») وَرَوَى عَنْ ابْنِ عَمَرَ رضي الله عنه أَنَّهُ خَرَجَ مِنْ مَكَّةَ، فَلَمَّا بَلَغَ قَدِيدًا، بَلَغَهُ أَنَّ بِالْمَدِينَةِ جَيْشَيْنِ مِنْ جِيوشِ الْفَتَنِ، فَرَجَعَ، وَدَخَلَهَا بِغَيْرِ إِحْرَامٍ. وَعِنْدَنَا إِذَا جَاوَزَ جَمِيعَ الْمَوَاقِيتِ، ثُمَّ رَجَعَ فَعَلَيْهِ / ٣٢ - أ / الإِحْرَامُ. وَقَالَ آخَرُونَ: لَيْسَ «حَاضِرِي السَّنَةِ الْخَرَاءِ». وَأَمَّا لِأَصْحَابُنَا، رَحِمَهُمُ اللَّهُ، مَا ذَكَرْنَا. وَأَمَّا قَوْلُنَا: لَيْسَ عَلَيْهِمْ إِحْصَارٌ؛ لِأَنَّ الإِحْصَارَ هُوَ الْجَيْشُ وَالْحِيلُولَةُ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ دُخُولِهِمْ مَكَّةَ. فَإِذَا كَانُوا هُمْ [فَهُمْ]^(٨) قَادِرُونَ عَلَى الطَّوَافِ بِالْبَيْتِ فِي كُلِّ وَقْتٍ، وَبِذَلِكَ^(٩) بَطْلُ الإِحْصَارِ.

الآية ١٩٧ وقوله تعالى: ﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ﴾؛ عَنِ ابْنِ عَمَرَ رضي الله عنه أَنَّهُ قَالَ: «الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ»: (شَوَالٌ وَذُو الْقَعْدَةِ وَعَشْرٌ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ) [السيوطي في الدر المنثور: ٥٢/١] وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه وَعَنِ الْحَسَنِ^(١٠) وَالشَّعْبِيِّ وَمُجَاهِدٍ وَجُوَيْرِ [وإِبْرَاهِيمَ وَعَطَاءً]^(١١) مِثْلُهُ. وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه أَنَّهُ قَالَ: (إِنَّهَا شَوَالٌ وَذُو الْقَعْدَةِ وَذُو الْحِجَّةِ) وَنَرَى أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَسْعُودٍ رضي الله عنه أَرَادَ مَا أَرَادَهُ الْأَوَّلُونَ؛ لِأَنَّهُ لَا يَبْقَى بَعْدَ أَيَّامِ مَنَى [شَيْءٌ]^(١٢) مِنْ مَنَاسِكَ الْحَجِّ، فَكَيْفَ تَكُونُ الْأَيَّامُ الَّتِي^(١٣) بَعْدَ النَّفَرِ مِنْ أَيَّامِ الْحَجِّ، لَا عَمَلَ فِيهَا لِلْحَجَّاجِ؟

ثم المسألة فِيمَنْ يُحْرَمُ بِالْحَجِّ قَبْلَ أَشْهُرِ الْحَجِّ؟ مَا عَلَيْهِ؟ وَهَلْ يَجُوزُ إِحْرَامُهُ؟ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه أَنَّهُ قَالَ: «مِنْ سُنَّةِ الْحَجِّ أَلَّا يُحْرَمَ بِالْحَجِّ إِلَّا فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ» [الْحَاكِمُ فِي الْمُسْتَدْرَكِ: ٤٤٨/١]. وَعَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه أَنَّهُ قَالَ: (لَا يُحْرَمُ بِالْحَجِّ

(١) من ط ع وم، ساقطة من الأصل. (٢) من ط ع، في الأصل: سعى، في م: سبعاو. (٣) في ط ع: وصفناه. (٤) من ط ع، في الأصل وم: أن. (٥) من ط ع. (٦) من ط ع، في الأصل وم: المخصوص. (٧) من ط ع. (٨) ساقطة من النسخ الثلاث. (٩) الواو ساقطة من النسخ الثلاث. (١٠) أدرج بعدها في الأصل: مثله. (١١) من ط ع، في الأصل: وابن إبراهيم، في م: ابن إبراهيم. (١٢) من ط ع. (١٣) من ط ع وم، في الأصل: الذي.

قبل أشهر الحج) [السيوطي في الدر المنثور: ٥٢٦/١]. فأصحابنا، رحمهم الله، يكرهون الإحرام قبل أشهر الحج، واتبعوا في كراهيتهم ما روي عن السلف: النهي عن ذلك. لكنهم يقولون: (إن أحرم يجوز)، واحتج بعض أصحابنا في ذلك بأن قال: للحج ميقات ووقت، واجمعوا أن من أحرم بالحج قبل الميقات لإحرامه صحيح. وقال بعضهم: «أشهر مملوئت» الأشهر كلها، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾ [التوبة: ٣٦] [وهي الأشهر^(١)] كلها. وهي معلومة، كقوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهِلَّةِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ﴾ [البقرة: ١٨٩]؛ فإن كان هذا تأويل الآية ففيه دليل جواز الإحرام بالحج في الأشهر كلها.

وقال آخرون: «الحج أشهر مملوئت» أي «أشهر مملوئت»؛ وهو ما ذكرنا من قول جماعة من السلف، قالوا: (إنها شوال وذو القعدة وعشر من ذي الحجة) غير أنه يتوجه وجهين:

أحدهما: أن لفعل الحج «أشهر مملوئت» دليله قوله [تعالى] (٢): ﴿فَمَنْ رَضَ فِيهِكَ لَمَجَّ سَمَاءَ حَجًّا بِأَعْدٍ﴾ مسبب الإلزام، ثبت أن ما بعد الإحرام حج.

والوجه الثاني: أن للحج «أشهر مملوئت» لا يدخل فيها غيره، ثم أدخل فيها العمرة رخصة. دليله قوله [تعالى] (٤): «دخلت العمرة في الحج إلى يوم القيامة، وشبك بين أصابعه» [مسلم: ١٢٤١]؛ فيكون معناه: إن للحج أشهراً^(٥)، أي لفعله «أشهر مملوئت»، والله أعلم.

وقوله: ﴿فَمَنْ رَضَ فِيهِكَ لَمَجَّ﴾ اختلّف فيما به فرض^(٦) الحج؛ قال بعضهم: إذا نوى الحج صار محرماً؛ لبي، أو لم يلب، وقال آخرون: إذا نوى أن يعمل بجميع ما أمر، وأن ينتهي عن جميع ما نهى صار بذلك محرماً. وأما عندنا فإن تأويل قوله: ﴿فَمَنْ رَضَ فِيهِكَ لَمَجَّ﴾ أي لبي فيه بالحج. دليله ما روي عن ابن مسعود وابن عباس وابن عمر، رضوان الله تعالى عنهم أجمعين، أنهم قالوا: ﴿فَمَنْ رَضَ فِيهِكَ لَمَجَّ﴾ أي لبي. وأما بالنية مجرداً فإنه لا يكون محرماً. وما روي أيضاً عن رسول الله ﷺ أنه قال لعائشة رضي الله عنها: «قد رأيتك حزيناً. ما لك؟» فقالت: أنا قضيت عمرتي، وألفاني الحج عاركاً، فقال: ذلك شيء كتبه الله تعالى على بنات آدم، فحجي، وقولي ما يقول المسلمون في حجهم» [مسلم: ١٢١١/١١٩].

فبين قول رسول الله ﷺ لعائشة رضي الله عنها باتباعهم فيها. وعن عائشة رضي الله عنها قالت: (لا يحرم إلا من أهل، ولبي). فدلّت هذه الأحاديث النبوية على أن التلبية فرض الحج، وعن هؤلاء الأئمة وأمثالهم [ناخذ الدين منهم]^(٧)، فلا تجوز مخالفتهم ولا العدول عن سبيلهم.

وقال أصحابنا، رحمهم الله [إن خرج رجل]^(٨) مع بذني، وقلدها، ونوى الإحرام، فهو محرّم، [ويقوم]^(٩) ذلك الفعل منه مقام التلبية والحجّة. لذلك [إن النبي ﷺ قال لأصحابه، رضوان الله تعالى عليهم أجمعين، في حجته لما أمرهم أن يحلوا العمرة، فقالوا] [له]^(١٠): «إنك لم تحلّ قال: «إني قلّدت الهدي، فلا أجل من إحرامي إلى يوم النحر» [البخاري: ١٥٦٦]. وقال: «لو استقبلت من أمري ما استدبرت ما سقت الهدي» [البخاري: ٧٢٢٩]. فأخبر النبي ﷺ أن الذي منعه من الحلّ تقليده الهدي، وأن ذلك قام مقام الإحرام لوجده بعد الطواف.

وروي عن عليّ وعبد الله [بن مسعود]^(١١) وجابر رضي الله عنهم أنهم قالوا: (إذا قلّد فقد أحرم)، وكذلك قال [عبد الله]^(١٢) بن عباس رضي الله عنهما (إذا قلّد، ويريد الحج والعمرة، فقد أحرم)، وما روي عن عائشة رضي الله عنها (لا يحرم إلا من أهل، ولبي)؛ فذلك عندنا في الذي يقلّد، ولا يخرج معها، لا يصير محرماً. ألا ترى ما روي عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت: (كان النبي ﷺ يبعث بهديه، ويقيم، فلا يحرم عليه شيء)؟

(١) من طع وم، ساقطة من الأصل. (٢) من طع. (٣) في طع: ما بعد، ساقطة من م. (٤) من طع. (٥) في النسخ الثلاث: أشهر. (٦) من طع، في الأصل وم: كفر. (٧) في النسخ الثلاث: الذين منهم الدين ناخذ. (٨) في طع: أن رجلاً إذا خرج. (٩) من طع وم، ساقطة من الأصل. (١٠) من طع. (١١) من طع. (١٢) من طع.

وقوله: ﴿فَلَا رَفْثَ﴾؛ قيل: الرفث جميع حاجات الرجال إلى النساء، وقال ابن عباس: (الرفث: الجماع)، [وعن عبد الله^(١)] بن عمر رضي الله عنه مثله. واجمع أهل العلم أن المحرم لا يجوز له أن يقبل امرأته، ولا يمسه بشهوة، ويوجعون على من فعل ذلك دماً. روي عن ابن عمر رضي الله عنه: (إذا باشر المحرم امرأته أهرق دماً)، وعن علي رضي الله عنه (إذا قبل المحرم امرأته فعليه دم). وسئلت عائشة رضي الله عنها عما يجزئ للمحرم من امرأته؟ فقالت: (يُحَرِّمُ عَلَيْهِ كُلُّ شَيْءٍ سِوَى الْكَلَامِ).

وقوله: ﴿وَلَا فُسُوقَ﴾؛ قيل: الفسوق: الشُّبُّ، وقيل: هو كل فسق، والفسق، حقيقة، الخروج من أمر الله تعالى؛ قال الله تعالى: ﴿فَفَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِ﴾ [الكهف: ٥٠] أي خرج.

وقوله: ﴿وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾؛ قيل: [الجدال^(٢)]: المراء؛ وذلك أن العرب كانت تؤخر الأشهر الحرم، وتُعجل؛ وفي ذلك نزل قوله: ﴿إِنَّمَا إِلَهُ الْبَنِي زَيْكَادَةٌ فِي الْكُفْرِ﴾ [التوبة: ٣٧]، فبين رسول الله ﷺ وقال: «إِنَّ السَّنَةَ قَدْ اسْتَدَارَتْ كَهَيْئَتِهَا يَوْمَ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ، فعلى ذلك استدار وقت الحج إلى حيث جعل؛ لا يتقدم أبداً، ولا يتأخر، فلا تُماروا فيه» [ينحوه البخاري: ٤٦٦٢]. وعن ابن عباس رضي الله عنه [أنه^(٣)] قال: (لا تجادل صاحبك، حتى تغضبه). وأشبهُ الأمور، والله أعلم، بتأويل الآية أن الله ﷻ أمر بحفظ اللسان والفرج في الإحرام عن كل ما يذكُر من فسوق ومعصية ومجادلة ومخاصمة، وعن الرفث بالفعل والقول؛ لأنه يروى أن الفضل بن العباس كان روى النبي ﷺ وكان الفتي يلاحظ النساء، فينظر إليهن، فجعل^(٤) النبي ﷺ يصرف وجهه بيده من خلفه، فقال النبي ﷺ «إِنَّ هَذَا يَوْمٌ: مَنْ مَلَكَ سَمْعَهُ وَبَصَرَهُ وَلِسَانَهُ غَفَرَ لَهُ» [الطبراني في الكبير: ١٢٩٧٤] أو كما قال. وروى عنه أنه قال: «مَنْ حَجَّ فَلَمْ يَرْفُثْ، وَلَمْ يَفْسُقْ، رَجَعَ كَيَوْمَ وَلَدَتْهُ أُمُّهُ» [البخاري: ١٥٢١].

وقوله: ﴿وَمَا تَعْمَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَمَسِّنْهُ اللَّهُ﴾ ويجزوه، ترغيب منه في كل خير. وقوله: ﴿وَسَكَرَ وَدُونَ﴾؛ قيل: تَزَوَّدُوا للحج والعمرة ما تَكُونُونَ به وجوهكم عن المسألة، ولا تخرجوا بلا زاد لتكُونُوا عيالاً على الناس. ويَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْأَمْرُ بِالتَّزَوُّدِ لِلْعَمَلِ؛ يدلُّ عليه قوله: ﴿فَلَيْسَ خَيْرُ الْأَزَادِ الْقَتْلُ﴾؛ يقول: إِنَّ تَقْوَى اللَّهِ خَيْرٌ مِنْ زَادِ الدُّنْيَا.

وقوله: ﴿وَأَتَّقُوا يَتَأُولَى الْأَيْتَابِ﴾؛ يَحْتَمِلُ «وَأَتَّقُوا» المعاصي والمناهي وكل فسق، ويَحْتَمِلُ عَلَى التَّقْدِيمِ والتأخير؛ كأنه قال: وتزودوا يا أولي الأيتاب، واتقوا في المسألة من الناس.

الآية ١٩٨ وقوله تعالى: ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلًا مِنْ رَبِّكُمْ﴾؛ قيل: التجارة؛ وذلك أن أهل الجاهلية كانوا يَتَحَرَّجُونَ مِنَ التَّجَارَةِ فِي عَشْرِ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ، فلما أن كان الإسلام امتنع أهل الإسلام عن التجارة، وأحبوا أن يكون خروجهم للحج خاصة دون أن يخالط^(٥) غيره من الأعمال، فرخص الله ﷻ [للحجاج طلب^(٦)] الفضل. وروى عن ابن عمر رضي الله عنه أن رجلاً سأله، فقال: إنا قوم نكاري^(٧)، ويزعمون / ٣٢ - ب/ أنه ليس لنا حج، فهل لنا حج؟ فقال: السُّنْمُ تُحَرِّمُونَ، وتقفون؟ فقال: بلى. [قال^(٨)]: فأنتم حجاج. [وقال: جاء^(٩)] رجل إلى النبي ﷺ فسأله عما سألتني عنه مثله، [فلم يجبه، حتى أنزل الله تعالى هذه الآية ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ﴾ فقال النبي ﷺ «أنتم حجاج»^(١٠)]. [أحمد: ١٥٥/٢].

وأصحابنا، رحمهم الله تعالى، يَرَوْنَ حَجَّ الْأَجِيرِ والتاجر تاماً، وظاهر القرآن يدلُّ على ذلك. وكان عند القوم أن الإِسْتِجَارَ عَلَى الطَّاعَةِ لا يجوزُ أمراً ظاهراً حتى سألوا في هذا.

وأصله: أن الحج لا يمنع أفعال غيره، فأشبه الصوم، ويجوز فيه الإجارة، وكذا^(١١) في هذا. وأما الصلاة فهي مانعة لما سواها من الأفعال، فاختلفاً.

(١) من طع. (٢) من طع. (٣) ساقطة من النسخ الثلاث. (٤) من طع، في الأصل وم: وجعل. (٥) في النسخ الثلاث: يختلط. (٦) في الأصل وطع: للحجاج وطلب، في م: للحجاج وطلب. (٧) في النسخ الثلاث: نكري. (٨) من طع. (٩) من طع، في الأصل وم: قال فجاه. (١٠) من طع. (١١) الواو ساقطة من النسخ الثلاث.

وقوله: ﴿فَإِذَا أَقْسَمْتُمْ مِنْ عَرَفْتُمْ﴾ قيل: إن أهل الجاهلية كانوا يُفِيضُونَ مِنْ عَرَافَاتٍ قَبْلَ غُرُوبِ الشَّمْسِ، وَمِنْ الْمَزْدَلِفَةِ^(١) بَعْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ، فَأَمَرَ أَهْلَ الْإِسْلَامِ بِالْخِلَافِ فِي الْحَالَتَيْنِ جَمِيعاً: أَنْ يَجْعَلُوا الْإِفَاضَةَ مِنْ عَرَفَةَ بَعْدَ الْغُرُوبِ وَمِنْ الْمَزْدَلِفَةِ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وفي الخبر: «خَالِفُوهُمْ فِي الرَّجْعَتَيْنِ جَمِيعاً»، وَالْإِفَاضَةُ هِيَ^(٢) الْإِسْرَاعُ فِي الْمَشْيِ فِي اللَّغَةِ، وَقِيلَ: الْإِفَاضَةُ الْإِنْحِدَارُ.

وقوله: ﴿فَإِذْ كُتِبَ اللَّهُ عِنْدَ الْمُشْرِكِ الْعَرَاةَ﴾ يعني المزدلفة، ويحتمل الدعاء فيهما جميعاً، وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رضي الله عنه ﴿الْمُشْرِكِ الْعَرَاةَ الْجَبَلِ^(٣)﴾ وَمَا حَوْلَهُ، وَهُوَ الَّذِي يُوقَفُ عَلَيْهِ، يُقَالُ لَهُ: قُرْخٌ، وَسُمِّيَ: جَمْعاً أَيْضاً لِأَنَّهُ اجْتَمَعَ فِيهِ آدَمُ وَحَوَاءُ. وَرَوَى عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه أَنَّهُ قَالَ (سُمِّيَ الْعَرَافَاتُ عَرَافَاتٍ لِأَنَّ جَبْرِيْلَ عليه السلام لَمَّا عَلَّمَ إِبْرَاهِيمَ الْمَنَاسِكَ كَانَ يَقُولُ لَهُ: عَرَفْتُ عَرَفْتُ)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِذَلِكَ.

وقوله: ﴿وَأَذْكُرُهُمْ كَمَا هَدَيْتُمْ﴾ يَحْتَمِلُ وَجْهًا: يَحْتَمِلُ الْأَمْرُ بِالذِّكْرِ أَمْرًا^(٤) بِالشُّكْرِ عَلَى مَا أَنْعَمَ عَلَيْهِمْ مِنْ أَنْوَاعِ النِّعَمِ، وَيَحْتَمِلُ: أَذْكُرُهُمْ ﴿كَمَا هَدَيْتُمْ﴾ وَأَرْشَدْتُمْ لَأَمْرِ الْمَنَاسِكَ، وَيَحْتَمِلُ الْأَمْرُ بِالتَّوْحِيدِ؛ كَأَنَّهُ قَالَ: وَحَدُّهُ كَمَا وَفَّقْتُمْ لِدِينِهِ. وَعَلَى هَذَا يُخْرِجُ قَوْلُهُ: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ مِنْ قَبْلِهِ لَمَنِ الضَّاكِلِينَ﴾ عَنِ الْهُدَى وَعَنِ الْمَنَاسِكَ وَعَنْ مَعْرِفَةِ النِّعَمِ وَالشُّكْرِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَالَ الشَّيْخُ رحمته الله (الْهُدَى عَلَى وَجْهَيْنِ: هُدَى عَرَفٍ لِيُحْدِثَهُ، وَهُدَى وَفْقٍ لَطَاعَتِهِ).

وقوله: ﴿ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَكَّاسُ النَّكَّاسِ﴾؛ قيل: إن أهل الحرم كانوا لَا يَقْفُونَ بِعَرَافَاتٍ، وَيَقُولُونَ: [إِنَّا]^(٥) نَحْرُ، أَهْلُ حَرَمِ اللَّهِ، لَا نَفِيضُ كَغَيْرِنَا مِمَّنْ قَصَدْنَا، فَانْزَلَ اللَّهُ فِيهِمْ ﴿ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَكَّاسُ النَّكَّاسِ﴾ يَأْمُرُهُمْ^(٦) بِالْوُقُوفِ بِعَرَافَاتٍ وَالْإِفَاضَةِ مِنْهَا: مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ غَيْرُهُمْ مِنَ النَّاسِ.

وَذَكَرَ عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها أَنَّهَا قَالَتْ: (كَانَتْ قَرِيشٌ وَمَنْ كَانَ عَلَى دِينِهَا^(٧) يَقْفُونَ بِالْمَزْدَلِفَةِ، وَلَا يَقْفُونَ بِعَرَفَةَ، [وَكَانَ مِنْ سِوَاهُمْ يَقْفُونَ بِعَرَفَةَ]^(٨)، فَانْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَكَّاسُ النَّكَّاسِ﴾. وَفِيهِ دَلِيلٌ أَنَّ الْوُقُوفَ بِعَرَفَةَ فَرَضٌ. وَعَلَى ذَلِكَ جَاءَتْ الْأَثَارُ؛ رَوَى عَنْ [رَسُولِ اللَّهِ]^(٩) صلى الله عليه وسلم: «الْحُجُّ عَرَفَةَ، وَمَنْ أَدْرَكَ عَرَفَةَ بَلِيلٍ، وَصَلَّى مَعَنَا بِجَمْعٍ، فَقَدْ تَمَّ حُجُّهُ» [أَبُو دَاوُدَ: ١٩٤٩]. وَيَحْتَمِلُ قَوْلُهُ: ﴿ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَكَّاسُ النَّكَّاسِ﴾ مَعْنَى آخَرَ؛ وَهُوَ أَنَّهُمْ رَأَوْا غَيْرَهُمْ مِنْ أَهْلِ الْآفَاقِ، فِإِذَا قَصَدُوا عَلَى الْإِحْرَامِ مِنْ وَرَاءِ الْحَرَمِ، وَهُمْ أَمَرُوا بِالْإِحْرَامِ، فَلَمَّا حُصُّوا هُمْ بِذَلِكَ ظَنُّوا أَنَّ قِضَاءَ غَيْرِهِ مِنَ الْمَنَاسِكَ فِي الْحَرَمِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو مَنْصُورٍ، رَحِمَهُ اللَّهُ: (أَمَرَ بِالْإِفَاضَةِ بِحَرْفٍ: ﴿ثُمَّ﴾ بَعْدَ ذِكْرِ الْمَزْدَلِفَةِ، وَالْإِفَاضَةُ مِنْ عَرَافَاتٍ بِتَقْدِيمِ الْمَزْدَلِفَةِ، فَبَانَ أَنَّ حَرْفَ: ثُمَّ مِمَّا قَدْ يُتَدَأُّ بِهِ أَيْضًا).

الآيات ٢٠٠ - ٢٠٢ وقوله تعالى: ﴿فَإِذْ كُتِبَ اللَّهُ كَذِكْرًا نَبَاكُمْ﴾ قيل فيه بوجهين: قيل: إنهم في الجاهلية كانوا إذا قَضَوْا الْمَنَاسِكَ يَجْتَمِعُونَ فِي مَكَانٍ، وَيَذْكُرُونَ آبَاءَهُمْ وَمَنَاقِبَهُمْ، يَفْتَخِرُونَ بِذَلِكَ، فَلَمَّا أَسْلَمُوا أَمَرَهُمْ أَنْ يَذْكُرُوا رَبَّهُمْ فِي الْإِسْلَامِ كَذِكْرِهِمْ آبَاءَهُمْ فِي الْجَاهِلِيَّةِ ﴿وَإِذْ أَكَّاسُ ذِكْرًا﴾ فَإِنَّهُ أَوْلَى بِذَلِكَ مِنَ الْآبَاءِ.

وقيل: إن يَكُونُوا يَذْكُرُونَ آبَاءَهُمْ: مَا أَنْعَمَ عَلَيْهِمْ، وَأَحْسِنَ إِلَيْهِمْ، فَقَالَ: اذْكُرُوا لِي فِيمَا تَذْكُرُونَ آبَاءَكُمْ^(١٠) مَكَانَ آبَائِكُمْ مَا أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ [وَعَلَى آبَائِكُمْ]^(١١)، فَاجْعَلُوا ذَلِكَ لِي دُونَ آبَائِكُمْ.

(١) من طع، في الأصل وم: مزدلفة. (٢) في النسخ الثلاث: هو. (٣) من طع وم: في الأصل: الجبيل. (٤) في النسخ الثلاث: أمر. (٥) من طع. (٦) من طع، في الأصل: أمرهم، في م: يأمرهم. (٧) من طع، في الأصل وم: ديننا. (٨) من طع. (٩) في طع: النبي. (١٠) من طع، في الأصل وط م: آباهم. (١١) ساقطة من طع.

وقوله: ﴿فَمَنْ الْكَاسِ مَنْ يَقُولُ رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا وَمَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَقٍ﴾ الآية في قوم لا يؤمنون بالبعث والإحياء بعد الموت؛ [طلبوا] ^(١) خيرات الدنيا، ولم يطلبوا الخيرات في الآخرة، فأعطوا ما سألوا من حسنات الدنيا، وهو كقولهم: ﴿وَمَنْ كَانَتْ يُرِيدُ حَرْثَ الدُّنْيَا نُؤْتِهِ مِنْهَا وَمَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ نَصِيبٍ﴾ [الشورى: ٢٠]، فأعطوا ما سألوا من نصيب، [وكقولهم فيها] ^(٢): ﴿مَنْ كَانَتْ يُرِيدُ حَرْثَ الْآخِرَةِ نَزِدْ لَهُ فِي حَرْثِهِ﴾ أي يؤت حَرْثَ الدنيا والآخرة؛ فمن كان رُكُونُهُمْ إلى الدنيا وميلُهُمْ إليها لم يركنوا إلى دعاء غيرها. وأما من آمن بالبعث والإحياء بعد الموت فإنهم سألوا خيرات الدنيا والآخرة جميعاً بقوله: ﴿رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ﴾؛ طلبوا حسنات الدنيا لأن الدنيا جعلها محلل الزاد للآخرة لأنها جعلها لهم، إنما خلقهم للآخرة كقولهم: ﴿وَتَكَرَّزُوا قُرْبَكُمْ خَيْرَ الزَّادِ الشَّقْوَى﴾ [البقرة: ١٩٧].

ثم اختلف في الحسنات في الدنيا والحسنة في الآخرة؛ قيل: حسنة الدنيا العلم والعبادة، وحسنة الآخرة الجنة والمغفرة، وقيل: حسنة الدنيا النصر والرزق، وحسنة الآخرة الرحمة والرضوان، وكله واحد.

وروي عن رسول الله ﷺ أنه قال: «إِنَّ اللَّهَ عِبَاداً يَخْيُونَ فِي عَافِيَةٍ، ويموتُونَ فِي عَافِيَةٍ، ويدخلُونَ الجنة فِي عَافِيَةٍ، قيل: يا رسول الله بِمَ؟» ^(٣) قال: بكثرة قولهم: ﴿رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ﴾ [الطبراني في الأوسط: ٣١٢٧].

وقوله: ﴿وَاللَّهُ سَرِيعُ الْحِسَابِ﴾؛ قيل فيه بوجوه: قيل: فيه تقديم وتأخير كأنه قال: حسابهُ «سريع»، وقيل: «سريع» لما أن الإبطاء في الحساب يكون للتفكير فيه والاستدكار وحفظ عقد الأصابع أو لشغل شغل، فالله يتعالى عن ذلك: أن يوصف به، أو يشغله شيء، وقيل: «سريع» أي قريب؛ كأن قد جاء، كقولهم: «أَقْرَبَتِ السَّاعَةُ» [القمر: ١]، وكقولهم: «وَأَقْرَبَ الْوَعْدُ الْحَقُّ» [الأنبياء: ٩٧] أي قريب، وقيل: كناية عن عذاب شديد، أي شديد العقاب والعذاب، وهو كقولهم: ﴿مَنْ نَوْقَشَ الْعَذَابَ عَذْبٌ﴾ [مسلم: ٢٨٧٦].

الآية ٢٠٢ وقوله تعالى: ﴿وَاذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَعْدُودَاتٍ﴾؛ قيل: إنه يحتمل وجهين: قيل: إنه أراد بالأيام المعدودات أيام النحر والذبح، أي اذكروا الله بالنحر والذبح في أيامكم. فهو عند أبي حنيفة، رحمه الله، يوم النحر ويومان بعده، وقيل: أراد بالأيام المعدودات أيام رمي الجمار؛ دليله قوله تعالى: ﴿فَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾، وهي أيام التشريق، وهي ثلاثة أيام بعد النحر. وروي عن علي عليه السلام أنه قال: (الأيام المعدودات يوم النحر ويومان بعده، اذبح في أيها شئت، وأفضلها أولها)، وكذلك روي عن عمر عليه السلام، والله أعلم.

وقوله: ﴿فَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾؛ قيل: ﴿فَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ﴾ [أي] ^(٤) بعد يوم النحر يومين ^(٥)؛ يقول: مَنْ نفر من منى قبل غروب الشمس [في اليوم الثاني] ^(٦) «فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ» وَمَنْ لم ينفر حتى غربت الشمس، وأقام إلى الغد، اليوم ^(٨) الثالث، فيرمي الجمار، ثم ينفر «فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ»، وقيل: ﴿فَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ﴾ مِنْ أَيَّامِ التشريق «فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ» وَمَنْ تأخر إلى اليوم ^(٩) الثالث مِنْ أَيَّامِ التشريق «فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ».

ثم لا يحتمل قوله: ﴿فَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾ وَمَنْ تأخر «فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ» أن يكونا جميعاً على [رخصة التعجل والتأخر] ^(١٠) جميعاً، فلا يلحقه الإثم بكليهما؛ لأنه إذا كان التعجل هو الرخصة، فالتأخر لا يكون رخصة، وإذا كان التأخر هو الرخصة فالتعجل ليس برخصة. لكن الوجه فيه، والله أعلم: ما روي عن ابن عباس عليه السلام أنه قال: ((فَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ غُفِرَ لَهُ وَمَنْ تَأَخَّرَ غُفِرَ لَهُ مَا كَانَ مِنَ الإِثْمِ وَالذَّنْبِ فِي الْيَوْمِ الَّذِي أَخَّرَ)، والله أعلم. ويحتمل أنه خيرة:

(١) ساقطة من النسخ الثلاث. (٢) في طع: بما. (٣) ساقطة من النسخ الثلاث. (٤) من طع... (٥) من طع... (٦) ساقطة من م. (٧) من طع. (٨) من طع، في الأصل وم: يوم. (٩) من م، في الأصل وطع: يوم. (١٠) في الأصل وم: الرخصة التعجل والتأخر، في طع: رخصة التعجيل والتأخير.

أي إن فعلَ ذا أو ذا **﴿فَلَا يَأْتِ عَلَيْهِ﴾**. وعن ابن مسعود **﴿لَهُ﴾** ^(١) قال في قوله: **﴿فَلَا يَأْتِ عَلَيْهِ﴾**: (رجع مغفوراً [له] ^(٢)). وقوله: / ٣٣ - / **﴿لَيْنِ أَتَى﴾**؛ قيل فيه بوجوه: قيل: **﴿لَيْنِ أَتَى﴾** قتل الصيد في الإحرام. وعلى ذلك قوله: **﴿وَأَتَقُوا اللَّهَ﴾** أي فلا تستحلوا قتل الصيد في الإحرام. وقال ابن عباس **﴿لَيْنِ أَتَى﴾** (من أتى معاصي الله جملة). وقيل: **﴿لَيْنِ أَتَى﴾** جميع ما يحرم عليه الإحرام من الرقبة والفسوق والجذال وغيره. وعلى ذلك قوله: **﴿وَأَتَقُوا اللَّهَ وَأَعْلَمُوا أَنَّكُمْ إِنِّي تَحْتَرُونَ﴾**؛ خوئهم **﴿لِيَتَّقُوا﴾** ^(٣) في كل معصية؛ خرج الخطاب في الظاهر للمؤمنين، ويحتمل أن يكون للكفار أيضاً بأمرهم أن يتقوا الشرك وإشراك غيره في أفعالهم لما أوعدهم بالحشر والجزاء لأعمالهم.

الآية ٢٠٤ وقوله تعالى: **﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يُعْجِبُكَ قَوْلُهُ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيُشْهَدُ اللَّهُ عَلَى مَا فِي قَلْبِهِ﴾**؛ قيل: إن رجلاً من الكفار كان يأتي رسول الله **﴿فِيخْبِرُهُ أَنَّهُ يَحِبُّهُ﴾**، وكان يعد له الإيمان والمناجاة له في دينه، ويحلف على ذلك، وكان النبي **﴿يعجبه ذلك﴾**، ويؤذيه في المجلس، وفي قلبه خلاف ذلك، فأنزل الله **﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يُعْجِبُكَ قَوْلُهُ﴾** الآية.

وقيل: إنها نزلت في المنافقين؛ لأنهم كانوا يروون من أنفسهم الموافقة له في الدين، ويظهرون أنهم على دينه ومذهبه، ويضمرون الخلاف له في السر ^(٤) والعدواة، ويحلفون على ذلك، فأنزل الله **﴿وَهُوَ الَّذِي الْخَصَا﴾** الآية، والله أعلم. وقوله: **﴿وَهُوَ الَّذِي الْخَصَا﴾**؛ قيل: أشد الخصام، وقيل: أظلم في الخصومة، لا يستقيم أبداً.

الآية ٢٠٥ وقوله تعالى: **﴿وَإِذَا تَوَلَّى سَعَى فِي الْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَهُنَالِكَ الْغَرَّتْ وَالْأَنْسَلُ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفُسَادَ﴾**؛ قيل فيه بوجوه: قيل: **﴿وَهُنَالِكَ الْغَرَّتْ﴾** أي يقتل النساء، وهن حرت، كقوله تعالى: **﴿يَسْأَلُكُمْ حَرْثَ لَكُمْ﴾** [البقرة: ٢٢٣]، وفي إهلاك النساء إهلاك [الناس] ^(٥)، وقيل: أراد بالحرث نفسه، وهو الزرع، وبالنسل ^(٦) الدواب؛ يحرق الحرث، ويعقر الدواب وكل حيوان، وقيل: إنهم كانوا يستعون بالفساد، ويعملون بالمعاصي، فيمسك الله عنهم المطر، فيهلك كل شيء من الناس وغيرهم. ويحتمل: **﴿وَهُنَالِكَ الْغَرَّتْ﴾** قتل ولد آدم، وفي إهلاكهم إهلاك كل حرث؛ لأنهم هم الذين يحرقون، ويتناسلون، والله أعلم.

وقوله: **﴿وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفُسَادَ﴾**؛ ظاهر.

الآية ٢٠٦ وقوله تعالى: **﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُ اتَّقِ اللَّهَ أَخَذَتْهُ الزُّرْعَةُ بِالْإِثْرِ﴾**؛ **﴿قِيلَ لَهُ اتَّقِ اللَّهَ﴾** عن صنيعك، وهو السعي في الأرض بالفساد، حملته الحمية على الإثم تكبراً منه، قال الله تعالى لرسوله **﴿فَقَسَبْهُ جَهَنَّمَ وَلَقَسَ إِلَيْهَا﴾** يقول، والله أعلم؛ أعرض عنه، وتركه وصنيعه، فإن جهنم مصيره وماواه. وروى ^(٧) عن عبد الله بن مسعود **﴿لَهُ أَنَّهُ قَالَ: (إِنْ أَبْغَضَ النَّاسُ مَن يُقَالُ لَهُ: اتَّقِ اللَّهَ، فيقول: عليك نفسك).﴾**

الآية ٢٠٧ وقوله تعالى: **﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْرِي نَفْسَهُ ابْتِغَاءَ مَرْغَاتٍ مِنَ اللَّهِ﴾**؛ **﴿يَحْتَمِلُ يَشْرِي نَفْسَهُ ابْتِغَاءَ﴾** أي يهلك نفسه، أي يبيع نفسه في عبادة الله تعالى وطاعته، فذلك شراؤه إياها، ويحتمل **﴿يَشْرِي نَفْسَهُ ابْتِغَاءَ﴾** أي يبدل نفسه للجهاد في سبيل الله، وهو كقوله: **﴿إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ بِأَنَّ لَهُمُ الْجَنَّةَ﴾** [التوبة: ١١١]؛ فهؤلاء بذلوا أنفسهم لذلك بتفضيل الله **﴿بِذَلِ الْجَنَّةِ لَهُمْ﴾**، فهو [الشراء] ^(٨)، والله أعلم، وهو ما روي أن أبا بكر الصديق **﴿لقى نفسه على رسول الله عندما هم المشركون قتله﴾** وفيه دلالة أن أبا بكر [الصديق] ^(٩) كان أشجع الصحابة وأصلبهم، وإن كان ضعيفاً في نفسه، لما لا يتجاسر أحد من الصحابة على مثله. وما روي [أيضاً] ^(١٠) أنه خرج لمقاتلة أهل الردة وحده. فدل هذا كله أنه كان أشجعهم وأصلبهم في الدين. وقيل: إن هذه الآية نزلت في ضحيب: ابتاع دينه بأهله وماله على ذلك.

(١) ساقطة من النسخ الثلاث. (٢) من طع، وم. (٣) في الأصل وم: ليتقوا، في طع: ليتقوا الله. (٤) من طع، في الأصل وم: السير. (٥) ساقطة من النسخ الثلاث. (٦) في النسخ الثلاث: والنسل. (٧) من طع، في الأصل وم: وما روي. (٨) من طع، في م: الشري، ساقطة من الأصل. (٩) من طع. (١٠) من طع وم، ساقطة من الأصل.

وقوله: ﴿وَاللَّهُ رَءُوفٌ بِالْعَاصِينَ﴾؛ يَحْتَمِلُ أَنْ أَرَادَ كُلَّ الْعَبَادِ، وَهُوَ أَنَّ الْكَافِرَ إِذَا أَسْلَمَ، وَأَخْلَصَ دِينَهُ لِلَّهِ، يَتَغَمَّدُهُ فِي رَحْمَتِهِ، وَيَقْبَلُ مِنْهُ ذَلِكَ، وَيَتَجَاوَزُ عَنْهُ عَمَّا كَانَ مِنْهُ فِي الشَّرِكِ وَالْكَفْرِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. وَيَحْتَمِلُ أَنْ أَرَادَ بِالْعَبَادِ الْمُؤْمِنِينَ^(١) خَاصَّةً، [فَهوَ]^(٢) رَحِيمٌ بِهِمْ.

الآية ٢٠٨ وقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ادْخُلُوا فِي السِّلَاحِ كَآفَّةً﴾^(٣)؛ بِالْكَسْرِ وَالنَّصْبِ، فَمَنْ قَرَأَ [ذَلِكَ]^(٤) بِالْكَسْرِ، فَهُوَ الْإِسْلَامُ، وَمَنْ قَرَأَ [ذَلِكَ]^(٥) بِالنَّصْبِ، فَهُوَ الصِّلُحُ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا﴾ [الحجرات: ٩] إِلَى آخِرِ الْآيَةِ. فَإِنْ قِيلَ: كَيْفَ أَمَرَ بِالدَّخُولِ، وَهُمْ فِيهِ لِأَنَّهُ خَاطَبَ الْمُؤْمِنِينَ بِقَوْلِهِ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾؟ قِيلَ بوجوه:

أحدها: أَنَّهُ يَحْتَمِلُ قَوْلُهُ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾ [آمَنْتُمْ]^(٦) بِالسَّتِيكُمُ آمَنُوا بِقُلُوبِكُمْ، وَيَحْتَمِلُ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾ بِبَعْضِ الرِّسَالِ مِنْ نَحْوِ عِيسَى وَمُوسَى وَغَيْرِهِمَا^(٧) مِنَ الْأَنْبِيَاءِ آمَنُوا بِمُحَمَّدٍ ﷺ وَقِيلَ: أَمْرُهُ إِيَّاهُمْ بِالدَّخُولِ أَمْرٌ بِالثَّبَاتِ عَلَيْهِ. وَقِيلَ: إِنَّهُ تَعَالَى إِنَّمَا^(٨) أَمَرَهُمْ فِيهِ لِأَنَّ لِلْإِيمَانِ حَكَمَ التَّجَدُّدِ وَالْحَدُوثِ فِي كُلِّ وَقْتٍ؛ لِأَنَّهُ فَعَلَ، وَالْأَفْعَالُ تَنْقِضِي، وَلَا تَبْقَى، كَأَنَّهُ قَالَ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾ فِيمَا مَضَى مِنَ الْأَوْقَاتِ، آمَنُوا فِي حَادِثِ الْأَوْقَاتِ. وَعَلَى هَذَا يُخْرَجُ تَأْوِيلُ قَوْلِهِ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾ بِأَلَّاكُمْ وَرَسُولِهِ. [النساء: ١٣٦].

وقوله: ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ إِنَّكُمْ لَكُمْ عَذَابٌ مُبِينٌ﴾ قد ذَكَرْنَا تَأْوِيلَهُ فِيمَا تَقَدَّمَ^(٩).

الآية ٢٠٩ وقوله تعالى: ﴿فَإِنْ رَكَعْتُمْ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْكُمْ الْبَيْتَاتُ﴾ أَيِ مِلَّتُمْ، وَتَرَكْتُمْ مِنْ بَعْدِ مَا ظَهَرَ لَكُمْ الْحَقُّ، ﴿فَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾. قِيلَ: ﴿عَزِيزٌ﴾ أَيِ مُنْتَقِمٌ بِمِيلِكُمْ وَتَرِكِكُمْ الْحَقَّ بَعْدَ الظُّهْرِ، وَيَحْتَمِلُ: ﴿عَزِيزٌ﴾ أَيِ غَنِيٍّ عَنْ طَاعَتِكُمْ لَهُ وَعِبَادَتِكُمْ إِيَّاهُ، [وَقِيلَ: ﴿عَزِيزٌ﴾] [أَنْ يُفْهَرُ، أَوْ يُذَلَّ، أَوْ يُغْلَبَ؛ لِأَنَّ الْعَزِيزَ نَقِضُ الدَّلِيلِ]^(١٠)، وَقِيلَ: ﴿عَزِيزٌ﴾ لَا يَقْدِرُ أَحَدٌ أَنْ يَصِلَ إِلَيْهِ، وَلَا^(١١) يَقْهَرُ الْإِذْلَالَ نَفْسَهُ كَمَا يُقَالُ: [﴿عَزِيزٌ﴾] لَا يُرَامُ.

الآية ٢١٠ وقوله تعالى: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمَامِ وَالْمَلَائِكَةُ﴾ قِيلَ فِيهِ بوجوه: قِيلَ: ﴿أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ﴾ بِأَمْرِهِ، وَهُوَ قَوْلُ الْحَسَنِ، وَقِيلَ: ﴿يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ﴾ أَيِ أَمْرُ اللَّهِ، وَهُوَ كَقَوْلِهِ: ﴿أَوْ يَأْتِي أَمْرُ رَبِّكَ﴾ [النحل: ٣٣]، وَكَقَوْلِهِ: ﴿أَوْ يَأْتِي بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ﴾ [الأنعام: ١٥٨] عَلَى إِضْمَارِ الْأَمْرِ فِيهِ، وَقِيلَ: ﴿فِي ظُلَلٍ﴾: ال: فِي بَمَعْنَى ال: بَاءَ، وَكَأَنَّهُ قَالَ: يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ بِظُلَلٍ مِنَ الْغَمَامِ، وَذَلِكَ جَائِزٌ اسْتِعْمَالُ ال: فِي مَكَانِ ال: بَاءَ لِأَنَّهُمَا جَمِيعاً مِنْ حُرُوفِ الْخَفْضِ، وَالْعَرَبُ تَفْعُلُ ذَلِكَ، وَلَا تَأْبَى.

وَالْأَصْلُ فِي هَذَا وَنَحْوِهِ أَنَّ إِضَافَةَ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ إِلَى اللَّهِ ﷻ لَا تُوجِبُ حَقِيقَةَ وَجُودِ تِلْكَ الْأَشْيَاءِ مِنْهُ عَلَى مَا يَوْجَدُ مِنَ الْأَجْسَامِ، لِمَا يَجُوزُ إِضَافَتُهُ إِلَى مَا لَا يَوْجَدُ مِنْهُ تَحْقِيقُ ذَلِكَ نَحْوُ مَا يُقَالُ: جَاءَنِي أَمْرٌ فَطِيعٌ، [وَقَوْلِهِ تَعَالَى]^(١٢): ﴿جَاءَ الْحَقُّ وَزَفَعْنَا الْبَاطِلَ﴾ [الإسراء: ٨]، وَجَاءَ فَلَانٌ بِأَمْرٍ كَذَا، وَقَوْلِهِ^(١٣): ﴿جَاءَكُمْ رَسُولٌ﴾ [التوبة: ١٢٨]، فَذَكَرُ الْمَجِيءِ وَالْإِتْيَانِ لَا عَلَى تَحْقِيقِ وَجُودِ ذَلِكَ مِنْهُ. فَعَلَى ذَلِكَ يُخْرَجُ مَا أَضَافَ اللَّهُ ﷻ إِلَى نَفْسِهِ مِنَ الْمَجِيءِ وَالْإِتْيَانِ وَالِاسْتِوَاءِ مِنْهُ عَلَى تَحْقِيقِ مَا يَكُونُ مِنَ الْأَجْسَامِ. وَفِي الشَّاهِدِ أَنَّ مَلُوكَ الْأَرْضِ يُضَيِّفُونَ إِلَى أَنْفُسِهِمْ مَا عَمِلَ بِأَمْرِهِمْ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَتَوَلَّوْهَا بِأَنْفُسِهِمْ، وَكَذَلِكَ أَضَافَ، جَلَّ ذِكْرُهُ، أَمْرَ الْقِيَامَةِ إِلَى نَفْسِهِ لِفَضْلِ ذَلِكَ الْأَمْرِ.

ثُمَّ الْأَصْلُ أَنَّ الْإِتْيَانَ وَالِإِنْتِقَالَ وَالزَّوَالَ فِي الشَّاهِدِ إِنَّمَا يَكُونُ لِحَلَّتَيْنِ: إِمَّا لِحَاجَةِ بَدَثٍ، فَيَحْتَاجُ إِلَى الْإِنْتِقَالِ مِنْ حَالٍ إِلَى حَالٍ وَالزَّوَالَ مِنْ مَكَانٍ إِلَى مَكَانٍ لِقَضِيَّتِهَا، وَإِمَّا^(١٤) لِسَامَةِ وَوَحْشَةٍ، فَتَنْتَقِلُ مِنْ مَكَانٍ إِلَى مَكَانٍ لِيَنْفِي عَنْ

(١) مِنْ م، فِي الْأَصْلِ وَطَع: بِالْمُؤْمِنِينَ. (٢) سَاقِطَةٌ مِنَ النِّسْخِ الثَّلَاثِ. (٣) قَرَأَ نَافِعٌ وَابْنُ كَثِيرٍ وَالْكَسَائِيُّ فِي السَّلَامِ بِالْكَسْرِ: انْظُرْ حُجَّةَ الْفَرَاةَاتِ ص ١٣٠. (٤) مِنْ طَع. (٥) مِنْ طَع. (٦) سَاقِطَةٌ مِنَ النِّسْخِ الثَّلَاثِ. (٧) فِي النِّسْخِ الثَّلَاثِ: وَغَيْرِهِمْ. (٨) سَاقِطَةٌ مِنْ طَع. (٩) كَانَ ذَلِكَ فِي تَفْسِيرِ الْآيَةِ ١٦٨. (١٠) مِنْ م. (١١) فِي طَع وَم: أَوْ. (١٢) مِنْ طَع وَم، سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ. (١٣) فِي النِّسْخِ الثَّلَاثِ: وَ. (١٤) فِي النِّسْخِ الثَّلَاثِ: وَ. (١٥) فِي النِّسْخِ الثَّلَاثِ: أَوْ.

نفسه ذلك. وهذان الوجهان في ذا^(١) المكان، والله يتعالى عن أن تمسه حاجة، أو تأخذه سامة، فبطل الوصف بالإتيان والمجيء والإتيان من حال إلى حال، أو [من]^(٢) مكان إلى مكان، وبالله التوفيق.

وقيل: إن النص قد ورد بالاستواء والمجيء، والخبر بالنزول والرؤية، ثم قد ورد السمع بأن ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١]؛ لزم نفي التشبيه فيما ورد عن ذاته، ولزم الإقرار بما جاء من عنده من غير طلب الكيفية له والتفسير. فالسبيل فيه الإيمان بالتنزيل والكف عن التفسير، والله أعلم.

وفي الشاهد: الإتيان في العرض / ٣٣ - ب/ ظهوره، وفي الجسم بنقله من مكان إلى مكان، وهو، جل ذكره، جل أن يوصف بجسم أو عرض. كذلك إتيانه لا يشبه إتيان الأجسام والأعراض، ويكون إتياناً^(٣) لا تعرف كيفيته، وكما جاز أن يكون هو مثباً بدليل لا يشبهه عرض ولا جسم، والله أعلم.

الآية ٢١١ وقوله تعالى: ﴿سَلِّ بَيْنَ يَدَيْهِ لَكَ مَائِدَةً مِّنْ مَّا يَمْشِي عَلَيْهَا رُسُلُهُمْ﴾ يحتمل وجوهاً:

يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ أَمْرٌ ۖ نَبِيُّهُ ﷺ [بسؤاله إياهم عما أتاهم من الآيات على إثر سؤال منهم بطلب الآيات، فقال: سل يا محمد كم آتيناكم وأجداكم من الآيات على يدي موسى؟ فكفروا به، ولم يؤمنوا. فأنتم، وإن آتيناكم آيات لا تؤمنون أيضاً. يخبر نبيُّه ﷺ]^(٤) أن سؤالهم كان سؤال تعنت لا سؤال قبول وتصديق، والله أعلم.

ويحتمل أن يكون لا على إثر سؤال كان منهم، ولكن على الابتداء: أن سل^(٥) علماء بني إسرائيل: الآية. ويحتمل: ﴿سَلِّ﴾ لا على الأمر به في التحقيق والتبيين لأنك^(٦) لو سألتهم لأخبروك، أو يكون المراد من ذلك في الذين تضيق صدورهم عند الإخبار أنهم لو جاءتهم الآيات التي سألوها عنها لا يؤمنون ليخبروا بذلك، فتطمئن بذلك قلوبهم، فتزول عنها الخطرات وأنواع الوسواس، والله أعلم.

وقوله: ﴿وَمَنْ يَبْدِلْ يُمَآةَ اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُ﴾ قيل: ﴿يُمَآةَ اللَّهِ﴾ دين الله؛ من بدله بعد ظهوره وبيانه، وقيل: ﴿يُمَآةَ اللَّهِ﴾ يعني محمداً ﷺ أي من كفر به بعد ما علم أنه رسول الله، ويحتمل ﴿يُمَآةَ اللَّهِ﴾ النعم المعروفة التي كان أتاهم من المن والسلوى والغمام وغيرها^(٧) مما لم يؤت أحداً من العالمين مثلاً^(٨).

وقوله: ﴿فَإِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ خوفهم ﷻ وحذرهم على تبديل ذلك وتركه والكفر بنبيه ﷺ بعد معرفتهم أنه حق، والله أعلم. ويكون تبديل ﴿يُمَآةَ اللَّهِ﴾ بتوجيه الشكر إلى غيره، وهو أن يعبد غيره، والله أعلم.

الآية ٢١٢ وقوله تعالى: ﴿زَيْنٌ لِلَّذِينَ كَفَرُوا الْحَيَوةَ الدُّنْيَا وَسَخَرُونَ مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ قال الحسن: (زَيْنٌ لهم الشيطان ذلك، وكذلك قوله: ﴿وَزَيْنٌ لَهُمُ الشَّيْطَانُ أَغْمَلَهُمْ﴾) [النمل: ٢٤]. ولكن معناه، والله أعلم، أن زين لهم التزيين، يكون وجهين: بزينة الطبع لقرب الشهوات وبزينة العقل لقيام الأدلة، فيكون التزيين بالثواب. وأما ما ﴿زَيْنٌ لِلَّذِينَ كَفَرُوا الْحَيَوةَ الدُّنْيَا﴾ لما رُكِبَ فيهم من الشهوات وميل الطبع إليه. وأما الوجهان الآخران فهما للمؤمنين.

وقوله: ﴿وَالَّذِينَ اتَّقَوْا قَوَّهَهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾. يَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ: يَحْتَمِلُ ﴿قَوَّهَهُ﴾ في الحجّة؛ يقول الله تعالى: ﴿وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلاً﴾ [النساء: ١٤١]، ويَحْتَمِلُ ﴿قَوَّهَهُ﴾ في الجزاء والثواب.

وقوله: ﴿وَاللَّهُ يَرْزُقُ مَنْ يَشَاءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ يَحْتَمِلُ وَجْهًا: يَحْتَمِلُ ﴿بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ بغير تبعة، ويَحْتَمِلُ: ﴿بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ لا على قدر الأعمال، ولكن على قدر الشهوة وزيادة عليها؛ لأن رزق الجنة على ما يُنتهى إليه من الشهوات ورزق الدنيا مقدّر على قدر الحاجة والقوت؛ إذ لا أحد يبلغ مناه في الدنيا وحاجته، وفي الآخرة: كل ينال فوق مناه، ولأن أكل الشهوة في الدنيا هو المؤذي. ويَحْتَمِلُ ﴿بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ أي من غير أن ينقص ذلك من ملكه وخزائنه، وإن عظم عطايه وكثر ما له ليس كخزائن المخلوقين تنقص بالدفع، وتنفذ، والله أعلم.

(١) في النسخ الثلاث: ذي. (٢) من ط. ع. (٣) في النسخ الثلاث: إتيان. (٤) من م وط. ع. (٥) في النسخ الثلاث: سئل. (٦) في النسخ الثلاث: أنك. (٧) في النسخ الثلاث: وغيره. (٨) في النسخ الثلاث: مثله.

الآية ٢١٣

وقوله تعالى: ﴿كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّينَ﴾ قال أبو موسى الأشعري رضي الله عنه وآخر معه من الصحابة، رضوان الله تعالى عليهم أجمعين، قالوا: ﴿كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً﴾ كُلُّهُمْ كَفَّارٌ إِلَى أَنْ بَعَثَ اللَّهُ ﷺ فِيهِمُ النَّبِيِّينَ وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ رضي الله عنه: ﴿كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً﴾ مُؤْمِنِينَ كُلُّهُمْ زَمَنَ نُوحٍ ﷺ [وَهُمْ] ^(١) الَّذِينَ كَانُوا فِي السَّفِينَةِ إِلَى أَنْ اخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدُ، ﴿فَبَعَثَ اللَّهُ فِيهِمُ النَّبِيِّينَ﴾ (وَقَالَ بَعْضُهُمْ: ﴿كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً﴾ [مُؤْمِنِينَ كُلُّهُمْ زَمَنَ آدَمَ ﷺ] ^(٢)) إِلَى أَنْ أَنْزَلَ اللَّهُ الْكِتَابَ عَلَيْهِمْ، وَبَعَثَ فِيهِمُ الرُّسُلَ.

ولو قيل بغير هذا كَانَ أَقْرَبُ؛ قَوْلُهُ: ﴿كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً﴾ يَعْنِي صِنْفًا وَاحِدًا، وَمَعْنَى الْأُمَّةِ مَعْنَى الصَّنْفِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا ظَلَمٍ يَبْطِرُ بِضَاحِيَةٍ إِلَّا أَمَّمْ أَوَّلَهُمْ﴾ [الأنعام: ٣٨] يَعْنِي أَصْنَافًا، ثُمَّ خَصَّ اللَّهُ تَعَالَى صِنْفًا: بَعَثَ الرُّسُلَ إِلَيْهِمْ، وَأَنْزَلَ الْكِتَابَ عَلَيْهِمْ مِنْ بَيْنِ غَيْرِهَا مِنَ الْأَصْنَافِ تَفْصِيلًا ^(٣) لَهُمْ وَإِكْرَامًا؛ وَبَعَثَ كُلَّ رَسُولٍ إِلَى قَوْمِهِ، فِيهِمْ كَفَّارٌ، وَفِيهِمْ مُؤْمِنُونَ، لِأَنَّ الْأَرْضَ لَا تَخْلُو مِنْ نَبِيٍّ أَوْ وَلِيٍّ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ﴾ [الإسراء: ٧٠] لِيَعْلَمُوا أَنَّ سَائِرَ أَصْنَافِ الْخَلْقِ خُلِقُوا لَهُمْ وَلِحَاجَاتِهِمْ، وَهُوَ قَوْلُ الْحَسَنِ، وَكَذَلِكَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ رضي الله عنه: (إِنَّ الْأَرْضَ لَا تَخْلُو مِنْ نَبِيٍّ أَوْ وَلِيٍّ) وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وقوله: ﴿فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّينَ مُبَشِّرِينَ﴾ لِمَنْ أَطَاعَهُ ﴿وَمُنذِرِينَ﴾ لِمَنْ عَصَاهُ. وَجَائِزٌ أَنْ تَكُونَ الْبَشَارَةُ وَالنَّذَارَةُ جَمْلَةً لَهُ ^(٤) عَنِ الرُّقُوعِ بِمَا بِهِ يَقَعَانِ مُخْتَلَفٌ، كَقَوْلِهِ: ﴿إِنَّمَا تُنذِرُ مَنِ اتَّبَعَ الذِّكْرَ﴾ [يس: ١١] وَقَوْلِهِ: ﴿يَكُونُ لِلْعَالَمِينَ نَذِيرًا﴾ [الفرقان: ١].

وقوله: ﴿وَأَنْزَلَ مَعَهُمُ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ﴾، يَحْتَمِلُ قَوْلُهُ: ﴿لِيَحْكُمَ﴾ وَجْهَيْنِ: يَحْتَمِلُ ﴿لِيَحْكُمَ﴾ الْكِتَابَ الْمُنَزَّلَ عَلَيْهِمْ بِالْحَقِّ فِيمَا بَيْنَهُمْ، وَهُوَ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لِنُنْذِرَ الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ [الاحقاف: ١٢]. وَقَرَأَ بَعْضُهُمْ ﴿لِيَحْكُمَ﴾ ^(٥) بِالْيَاءِ، وَقَرَأَ آخَرُونَ بِالتَّاءِ؛ فَمَنْ قَرَأَ بِالْيَاءِ جَعَلَ الْكِتَابَ، هُوَ الْمُنْذِرُ، وَمَنْ قَرَأَ بِالتَّاءِ صَيَّرَ الرُّسُلَ، هُوَ الْمُنْذِرُ. فَكَذَلِكَ فِي هَذَا لِيَحْكُمَ الْكِتَابَ بَيْنَهُمْ بِالْحَقِّ، وَلِيَحْكُمَ الرُّسُلُ بِالْكِتَابِ فِيمَا بَيْنَهُمْ بِالْحَقِّ.

وقوله: ﴿فِيمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ﴾؛ يَحْتَمِلُ قَوْلُهُ: ﴿فِيهِ﴾ وَجْهًا: يَحْتَمِلُ ﴿فِيهِ﴾ فِي مُحَمَّدٍ ﷺ وَيَحْتَمِلُ ﴿فِيهِ﴾ ^(٦) فِي دِينِهِ؛ وَيَحْتَمِلُ [﴿فِيهِ﴾] فِي مَا اخْتَلَفُوا فِيهِ فِي كِتَابِهِ ^(٧).

وقوله: ﴿وَمَا اخْتَلَفَ فِيهِ إِلَّا الَّذِينَ أُوتُوهُ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمْ الْبَيِّنَاتُ﴾ أَيِ مَا اخْتَلَفُوا فِيهِ إِلَّا (مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمْ الْبَيِّنَاتُ) وَالْعِلْمُ؛ إِمَّا مِنْ جِهَةِ الْعَقْلِ، وَإِمَّا مِنْ جِهَةِ السَّمْعِ وَالْكِتَابِ وَالْخَبَرِ، وَإِمَّا مِنْ جِهَةِ الْمُعَايِنَةِ وَالْمُشَاهَدَةِ، لَكِنْهُمْ تَعَانَدُوا، وَكَابَرُوا، وَكَفَرُوا بِهِ.

[وقوله: ﴿بَيْنًا بَيْنَهُمْ﴾؛ قِيلَ: ﴿بَيْنًا بَيْنَهُمْ﴾ أَيِ ^(٨) حَسَدًا بَيْنَهُمْ، وَقِيلَ: [﴿بَيْنًا بَيْنَهُمْ﴾] ^(٩) ظِلْمًا مِنْهُمْ؛ ظَلَمُوا مُحَمَّدًا ﷺ.

وقوله: ﴿فَهَدَى اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا لِمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ مِنَ الْحَقِّ بِآيَاتِهِ﴾ تَأْوِيلُهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، أَيِ هَدَى اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا، وَلَمْ يَخْتَلِفُوا مِنْ بَيْنِ الَّذِينَ اخْتَلَفُوا. وَيَحْتَمِلُ: هَدَى اللَّهُ مَنْ أَنْصَفَ، وَلَمْ يُعَانِدْ، وَلَمْ يَهْدِ الَّذِينَ عَانَدُوا، وَلَمْ يُنْصَفُوا.

وقوله: ﴿بِآيَاتِهِ﴾ [يَحْتَمِلُ وَجْهًا: قِيلَ: ^(١٠) بِآيَاتِهِ. بِأَمْرِهِ، وَقِيلَ: ﴿بِآيَاتِهِ﴾ ^(١١) بِفَضْلِهِ. لَكِنْ قَوْلُهُ: ﴿بِآيَاتِهِ﴾ ^(١٢) بِأَمْرِهِ لَا يَحْتَمِلُ، وَلَكِنْ ﴿بِآيَاتِهِ﴾ أَيِ بِمُشِيئَتِهِ وَإِرَادَتِهِ.

وقوله: ﴿وَاللَّهُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ فِيهِ دَلَالَةٌ [أَنَّهُ] ^(١٣) مَنْ شَاءَ أَنْ يَهْتَدِيَ هَذَا ^(١٤)، وَمَنْ لَمْ يَشَأْ أَنْ يَهْتَدِيَ

(١) ساقطة من النسخ الثلاث. (٢) من ط ع، في الأصل وم: زمن آدم مؤمنين. (٣) في النسخ الثلاث: تفضلا. (٤) ساقطة من م. (٥) انظر معجم القراءات القرآنية ج ١ / ٢٩١ و ٢٩٢. (٦) من ط ع. (٧) في الأصل وم: ما اختلفوا فيه في كتابه، في ط ع ﴿فِيهِ﴾ في كتابه. (٨) من ط ع، في الأصل وم: ﴿بَيْنًا﴾ قيل. (٩) من ط ع. (١٠) من ط ع، في الأصل وم: قيل. (١١) من ط ع. (١٢) من ط ع. (١٣) من ط ع وم. (١٤) في النسخ الثلاث: فاهتدى.

لَمْ يَهْدِهِ^(١)؛ لَأَنَّهُ لَوْ كَانَ شَاءَ أَنْ يَهْتَدُوا جَمِيعًا^(٢) عَلَى مَا يَقُولُهُ الْمُعْتَزَلَةُ لَكَانَ يَقُولُ: وَاللَّهِ يَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ، وَلَمْ يَقُلْ: مَنْ يَشَاءُ [عَلَى أَنَّهُ شَاءَ]^(٣) إِيْمَانٌ مَنْ آمَنَ، وَلَمْ يَشَأْ إِيْمَانٌ مَنْ لَمْ يُؤْمِنْ. فَالْآيَةُ تَنْقُضُ^(٤) عَلَى الْمُعْتَزَلَةِ قَوْلَهُمْ: إِنَّهُ شَاءَ أَنْ يُؤْمِنُوا، لَكِنْ آمَنَ بَعْضُهُمْ، وَلَمْ يُؤْمِنْ الْبَعْضُ.

وَفِي قَوْلِهِ: ﴿قَبَّعَ اللَّهُ الْيَتِيمَ﴾ دَلَالَةٌ عَلَى أَلَّا يُفْهَمُ مِنَ الْبَعْثِ وَالْإِتْيَانِ وَالْمَجِيءِ الْإِنْتِقَالَ مِنْ مَكَانٍ إِلَى مَكَانٍ، وَلَا الزَّوَالَ مِنْ مَوْضِعٍ إِلَى مَوْضِعٍ، لَأَنَّهُ ذَكَرَ الْبَعْثَ، وَهُمْ كَانُوا بَيْنَ ظَهْرَانِيهِمْ، فَدَلَّ أَنَّهُ يَرَادُ الْوُجُودُ، لَا غَيْرُ.

الآية ٢١٤

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تُدْخِلُوا الْجَنَّةَ﴾؛ قِيلَ: مَعْنَى قَوْلِهِ: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ﴾ عَلَى إِسْقَاطِ أَمْ^(٥) وَقِيلَ: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ﴾ بِمَعْنَى: بَلْ حَسِبْتُمْ.

وَقَوْلُهُ: ﴿وَلَمَّا يَأْتِكُمْ مَثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ﴾؛ قِيلَ: شَبَّهَ^(٦)، وَقِيلَ: ﴿مَثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ﴾، خَبَرُ ﴿الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ وَقِيلَ: [﴿مَثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ سُنَنُ ﴿الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ﴾]^(٧) مِنَ الْبَلَاءِ وَالْمَحَنِ الَّتِي أَصَابَتْ الْمَاضِينَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ.

وَقَوْلُهُ: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ﴾ الْآيَةُ: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تُدْخِلُوا الْجَنَّةَ﴾ قَبْلَ أَنْ تُبْتَلُوا كَمَا ابْتُلِيَ مَنْ قَبْلَكُمْ؛ أَيِ لَا تَنْظُرُوا ذَلِكَ جَمَلَةً، وَإِنْ كَانَ فِيهَا مَنْ يَدْخُلُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَحْسِبِ النَّاسَ﴾ [الْعَنْكَبُوتُ: ٢] [إِلَى آخِرِ الْآيَةِ]^(٨).

وَقِيلَ: إِنَّ الْقِصَّةَ فِيهَا^(٩) أَنَّ الْمُنَافِقِينَ قَالُوا لِلْمُؤْمِنِينَ: لِمَ تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ/ ٣٤- أ/ وَتُهْلِكُونَ أَمْوَالَكُمْ؟ فَإِنَّهُ لَوْ كَانَ مُحَمَّدٌ نَبِيًّا لَمْ تَسْلُطْ عَلَيْهِ، فَقَالَ الْمُؤْمِنُونَ لَهُمْ: إِنَّ مَنْ قُتِلَ مِنَّا دَخَلَ الْجَنَّةَ، فَقَالُوا: لِمَ تَمُوتُونَ الْبَاطِلَ وَالْبَلَايَا؟ فَانْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تُدْخِلُوا الْجَنَّةَ﴾ مِنْ غَيْرِ أَنْ تُبْتَلُوا، وَيَصِيْبَكُمْ الشَّدَائِدُ ﴿وَلَمَّا يَأْتِكُمْ﴾ خَبَرُ ﴿الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ نَسْتَهْمُ الْبَاسَاءَ وَالْفَرَاقَةَ﴾.

وَقَوْلُهُ: ﴿وَرَزَّلْنَا﴾؛ قِيلَ: خَرَّكُوا، وَقِيلَ: جُهِدُوا.

وَقَوْلُهُ: ﴿حَقَّ يَقُولُ الرَّسُولِ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ﴾ [يَعْنِي: قَالَ الرَّسُولُ]^(١٠) ﴿حَقَّ نَصْرُ اللَّهِ؟﴾؛ قِيلَ فِيهِ بَوَاحِينَ: قِيلَ: ﴿يَقُولُ الرَّسُولُ﴾^(١١) وَالْمُؤْمِنُونَ جَمِيعًا ﴿حَقَّ نَصْرُ اللَّهِ﴾ ثُمَّ يَقُولُ اللَّهُ لَهُمْ: ﴿أَلَا إِنَّ نَصْرَ اللَّهِ قَرِيبٌ﴾، [وَقِيلَ: يَقُولُ الْمُؤْمِنُونَ ﴿حَقَّ نَصْرُ اللَّهِ؟﴾ ثُمَّ يَقُولُ الرَّسُولُ: ﴿أَلَا إِنَّ نَصْرَ اللَّهِ قَرِيبٌ﴾]^(١٢). وَيَحْتَمِلُ هَذَا فِي كُلِّ رَسُولٍ بَعَثَهُ اللَّهُ إِلَى أُمَّتِهِ؛ يَقُولُ هَذَا، وَأُمَّتُهُ يَقُولُونَ أَيْضًا. وَيَحْتَمِلُ أَنْ كَانَ هَذَا فِي [رَسُولٍ دُونَ رَسُولٍ]^(١٣) عَلَى مَا قَالَهُ بَعْضُ أَهْلِ التَّأْوِيلِ: إِنَّهُ فَلَانٌ. وَلَيْسَ لَنَا إِلَى مَعْرِفَةِ ذَلِكَ سَبِيلٌ إِلَّا مِنْ جِهَةِ السَّمْعِ، وَلَا حَاجَةَ لَنَا إِلَى مَعْرِفَتِهِ.

[وَفِي قَوْلِهِ: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تُتْرَكُوا وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ﴾ [التَّوْبَةُ: ١٦]، وَفِي قَوْلِهِ: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تُدْخِلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ﴾ [آلْ عِمْرَانَ: ١٤٢] وَجَهٌ آخَرُ، وَهُوَ أَنَّهُمْ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، ظَنُّوا لَمَّا أَتَوْا بِالْإِيْمَانِ أَنْ يَدْخُلُوا الْجَنَّةَ، وَلَا يُبْتَلَوْنَ بِشَيْءٍ مِنَ الْمَحَنِّ وَالْفِتَنِ وَأَنْوَاعِ الشَّدَائِدِ، فَأَخْبَرَ^(١٤) أَنَّ فِي الْإِيْمَانِ الْمَحَنَّ وَالشَّدَائِدَ، لَا بَدَّ مِنْهَا، كَقَوْلِهِ ^(١٥) [﴿أَحْسِبِ النَّاسَ أَنْ يُتْرَكُوا أَنْ يَقُولُوا آمَنَّا وَهُمْ لَا يُفْتَنُونَ﴾ [الْعَنْكَبُوتُ: ٢]، وَلَئِنْ الْإِيْمَانُ مِنْ حَيْثُ نَفْسُهُ لَيْسَ بِشَدِيدٍ، لَأَنَّهُ مَعْرِفَةٌ حَقٌّ وَقَوْلٌ صَدَقَ، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ قَوْلِ الصَّدَقِ [وَقَوْلِ الْكَذِبِ]^(١٥)، وَمَعْرِفَةُ الْحَقِّ [وَمَعْرِفَةُ الْبَاطِلِ]^(١٦) فِي اخْتِمَالِ الْمُؤْمِنِ، وَالْإِيْمَانُ مُخَالَفَةُ الْهَوَى وَالطَّبِيعِ؛ وَذَلِكَ فِي أَنْوَاعِ الْمَحَنِّ^(١٧)، [وَاللَّهُ أَعْلَمُ]^(١٨).

(١) فِي النسخ الثلاث: يَهْتَدِ. (٢) أَدْرَجَ بَعْدَ هَذِهِ الْكَلِمَةِ فِي ط ع: أَنَّهُ مَنْ شَاءَ أَنْ يَهْتَدُوا جَمِيعًا. (٣) مِنْ ط ع. (٤) فِي ط ع: تَنْقُضُ. (٥) فِي الْأَصْلِ رَم: الْمِيم. (٦) مِنْ ط ع، فِي الْأَصْلِ رَم: الَّذِينَ مِنْ. (٧) فِي الْأَصْلِ رَم: سُنَنُ ﴿الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ﴾، فِي ط ع: ﴿مَثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ﴾. (٨) أَدْرَجَ فِي ط ع تِمْنَةَ الْآيَةِ بِدَلِّ هَذِهِ الْعِبَارَةِ. (٩) فِي النسخ الثلاث: فِيهِ. (١٠) سَاقِطَةٌ مِنْ ط ع. (١١) مِنْ ط ع. (١٢) مِنْ ط ع. (١٣) مِنْ ط ع رَم. (١٤) مِنْ ط ع. (١٥) فِي الْأَصْلِ رَم: وَالْكَذِبُ. (١٦) مِنْ ط ع، فِي الْأَصْلِ رَم: وَالْبَاطِلُ. (١٧) أَدْرَجَتْ هَذِهِ الْعِبَارَةَ فِي الْأَصْلِ رَم فِي آخِرِ تَفْسِيرِ الْآيَةِ ٢١٥، بَعْدَ: وَفِيهِ دَلَالَةٌ لَزُومِ نَفَقَةِ الْوَالِدِينَ وَالْمَحَارِمِ. (١٨) مِنْ ط ع.

الآية ٢١٥

وقوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلْ مَا أُنْفِقُ مِنْ خَيْرٍ﴾ فظاهر هذا القول لم يخرج له الجواب؛ لأن السؤال عما يُنفق؟ فخرج الجواب على من يُنفق؟ غير أنه يحتمل أن يكون: ماذا؟ بمعنى: من؟ وذلك مستعمل في اللغة غير ممتنع. ويحتمل أن يكونوا سألوا سؤالين: أحدهما عما يُنفق؟ والثاني على من؟^(١) يُنفق؟ فخرج لأحدهما الجواب على ما كان من السؤال: على من يُنفق؟ ولم يخرج جواب ما كان من السؤال: عما يُنفق؟ وهذا أيضاً جائز، كثير في القرآن: أن تكثر الأسئلة^(٢)، ويخرج الجواب لبعض، ولا يخرج لبعض. ويكون جواب سؤال: ممن يُنفق؟ في قوله تعالى: ﴿قُلْ الْمَغْرُورُ﴾ [البقرة: ٢١٩]، فيكون على ما ذكر، والله أعلم.

وبدل لما قلنا: إنه كان ثم سؤالان: أحدهما: عما يُنفق؟ والآخر: على من يُنفق؟ ما روي عن عمرو بن الجهم الأنصاري رضي الله عنه أنه قال: يا رسول الله كم تُنفق؟ وعلى من تُنفق؟ فأنزل الله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ﴾ الآية [السيوطي في الدر المنثور: ١/٥٨٥]. ثم اختلف في هذه النفقة.

قال بعضهم: هذه النفقة كانت تطوعاً^(٣)، فَنَسَخَتْ بِالزَّكَاةِ، وقيل: هذه النفقة صدقة يتصدقون بها على الوالدين والأقربين الذين يرون، نسختها آية الموارث، وقيل: فيه الأمر بالإنفاق على الوالدين والأقربين عند الحاجة، وكان هذا أقرب، والله أعلم. وفيه دلالة لزوم نفقة الوالدين والمحارم.

الآية ٢١٦

وقوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كَرْهٌ لَّكُمْ وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ الآية^(٤). والكراهة المذكورة هنا والمحبة كراهة الطباع والنفس لا كراهة الاختيار، ولا يكون في كراهة الطباع خطاب، لأن طبع كل أحد ينفر عن القتال والمجاهدة مع العدو، لا أنهم^(٥) كرهوا ذلك كراهة الاختيار؛ لأنه لا يحتمل أن يكون أصحاب رسول الله ﷺ يؤمرون بالقتال والمجاهدة مع العدو، ثم هم يكرهون ما أمروا به اختياراً منهم، لأن ذلك دأب أهل النار. فثبت أنه على ما ذكرنا من نفور كل طبع عن احتمال الشدائد والمشقة وكراهيته.

وقوله: ﴿وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَعَسَى أَنْ تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ﴾ يحتمل هذا في القتال خاصة، وهو أن يكونوا كرهوا القتال لما فيه من المشقة والشدّة، ﴿وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾، لما فيه من الفتح والظفر وسعة العيش ومنال الثواب والدرجات في الآخرة. ﴿وَعَسَى أَنْ تُحِبُّوا شَيْئًا﴾ يعني التعمّد على الجهاد ﴿وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ﴾، لما فيه من اجترأ^(٦) العدو والأسر والقتل والذل والصغار وقطع الثواب في الآخرة^(٧). ويحتمل هذا في كل أمر يحب [الرجل]^(٨) في الابتداء، وتكون عاقبته شراً، ويكره أمراً فتكون عاقبته خيراً له؛ هذا لجهلنا بعاقبة الأمور وخواتيمها لنعلم أن ليس إلينا من التدبير شيء^(٩)، والله أعلم.

وقوله: ﴿وَاللَّهُ يَسْتَلِمُ وَأَنْتُمْ لَا تَسْلَمُونَ﴾ أي ﴿وَاللَّهُ يَسْلَمُ﴾ ما هو خير لكم في العواقب مما هو شر لكم ﴿وَأَنْتُمْ لَا تَسْلَمُونَ﴾.

الآية ٢١٧

وقوله: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْفَحْرِ الْفَحْرِ قُلْ فِيهِ كِبِيرٌ﴾ معناه، والله أعلم، ﴿يَسْأَلُونَكَ﴾ عن القتال في الشهر الحرام وفي المسجد الحرام ﴿قُلْ فِيهِ كِبِيرٌ﴾ لو لم يكن من الكفرة ما ذكر من الصد عن رسول الله ﷺ والكفر به ﴿وَأَخْرَجَ أَهْلَهُ مِنْهُ﴾ لكن إذا فعلوا ذلك لم يكن القتال بجنبه كبيراً، بل الكفر فيه أكبر من القتل. فكانه، والله أعلم، ذكر هذه الأحرف، وعنى بها^(١٠) الكناية عن الكفر، ثم جعل الكفر أكبر من هذا كله، مع المعرفة أن الذي يوازيه^(١١) أقل منه. ثم ألزمهم اختيار الأيسر عند البلوى بما بين. والقتال بنفسه كبير لأن فيه تفاني الخلق، ولم يخلقوا للفناء.

(١) من الأصل وطع، في م: ما. (٢) من طع، في الأصل وم: الأسولة. (٣) في النسخ الثلاث: تطوع. (٤) أدرجت في طع تمة الآية بدل هذه الكلمة. (٥) من طع، في الأصل وط م: لأنهم. (٦) من طع، في الأصل وم: الفتح والظفر من اجترأ. (٧) أدرج بعدها في الأصل وم: هذا. (٨) من طع، (٩) في النسخ الثلاث في شيء. (١٠) في النسخ الثلاث: به. (١١) في الأصل وم: يوازيه، في طع: يؤذيه.

ثم فيه نقض على المعتزلة وجهين:

أحدهما: أنه ذكر القتل، وجعل الكفر أكبر منه، ولو أوجب القتل التخليد ما أوجب الكفر لكان فيه التساوي، ولا يكون الكفر أكبر من القتل، فبان أن الكبيرة لا توجب التخليد ما أوجب الكفر، والله أعلم.

والثاني: قال: والكفر أكبر منه؛ فصيرته أكبر، ثم لا تكبره في (١) أن يكون بنفسه أو بالكافر أو بالله، ولا يحتمل أن يكون بالكافر؛ لأن فعل الكفر أصغر عنده من فعل الزنى والقتل لأنه يدين بالكفر، ويستحسنه، ويستقبح ذلك، فبان أنه يكبر بنفسه أو بالله. فإن قالوا: بنفسه قيل لهم: لما جاز أن يكون كبره بغير من ينشئه لم لا (٢) جاز خلقه بغير من يفعله، أو يكون بالله، وهو قولنا؟

وقوله: ﴿وَلَا يَزَالُونَ يَقْتُلُونَكُمْ حَتَّى يَرُدُّوكُمْ عَنْ دِينِكُمْ﴾ فيه دلالة إثبات رسالة نبينا محمد ﷺ لأنه أخبر أنهم يفعلون كذا، فكان كما قال، فدل أنه إنما عرف ذلك بالله ﷻ.

وقوله: ﴿إِنْ اسْتَطَعْنَا﴾ ولكن لا يستطيعون أن يرُدُّوكم عن دينكم؛ ففيه إيأس الكفرة عن رد هؤلاء إلى دينهم، وأمن هؤلاء عن الرجوع إلى دينهم. وقيل: ﴿إِنْ﴾ بمعنى لو: أي [لو] (٣) قدرُوا أن يرُدُّوكم عن دينكم إلى دينهم لَفَعَلُوا؛ أخبر ﷻ عما ودوا ﴿إِنْ اسْتَطَعْنَا﴾ لكن الله بما أكرمهم، وبشرهم من النصر وإظهار الدين لا يستطيعون إلى (٤) ذلك؛ أظهر ذلك بقوله: ﴿الْيَوْمَ يَنْسُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ دِينِكُمْ﴾ الآية (٥) [المائدة: ٣].

وقوله: ﴿وَمَنْ يَزِدْكُمْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ قَبِمْتَ وَهُوَ كَارٍ فَأُولَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ﴾ ذكر إحباط الأعمال بالموت على الكفر، والعمل يحبط بالكفر دون الموت. والوجه فيه أنه لا يحتمل أن يكون الموت هو سبب إحباط الأعمال بل الكفر نفسه إذا وجد؛ إذ الموت لا صنع فيه للعباد، والكفر فيه لهم اختيار، لم يُجْز جعل العمل حبطاً بما لا صنع له فيه؛ دل أن الكفر هو المحبط لا الموت. ولكن ذكر الموت في هذا، لما فيه تمام الحبط والإبطال. ومالم يمض ثرجي له المنفعة بحسابه، لأنه إذا كفر جحد تلك الحسنات، فأبطلها. فإذا أسلم بعد ذلك ندم على جعل ذلك باطلاً، فصار مقابلاً سينائه (٦) / ٣٤ - ب/ بحسنات، فهو [حالة إحالة] (٧) الإنقياع به كما قال ﷻ ﴿إِلَّا مَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ عَمَلًا صَالِحًا فَأُولَئِكَ يُبَدِّلُ اللَّهُ سَيِّئَاتِهِمْ حَسَنَاتٍ﴾ [الفرقان: ٧٠].

وقوله: ﴿فَأُولَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ﴾؛ أما في الدنيا فذهاب التعظيم والإجلال والثناء الحسن الذي يستوجب بالخير والدين عند الناس، فإذا ارتد عن الإسلام حبط ذلك كله، وصار على أعين الناس أخف من الكلب والخنزير. وأما حبطه في الآخرة فذهاب ثواب أعماله، وكان ما يستوجب المرء من الثواب، إنما يستوجب بما يأتي من الأعمال، ويحضرها (٨) عند الله لا بالعمل نفسه، ألا ترى إلى قوله: ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَثَرَاتٍ﴾ [الأنعام: ١٦٠] وقوله: ﴿وَمَنْ يَأْتِ بِمُؤْمِنَةٍ﴾ [طه: ٧٥] [فله كذا] (٩) دل هذا أن الثواب إنما يستوجب بإحضاره وإتيائه عند الله لا بالعمل نفسه، والله أعلم.

الآية ٢١٨

وقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا﴾؛ تضمن قوله: ﴿آمَنُوا﴾ الإيمان بالله والإيمان بجميع ما جاء به الرسل من الرسالات وغيرها.

وقوله: ﴿وَالَّذِينَ هَاجَرُوا﴾؛ الهجرة على وجهين: الهجرة المعروفة التي كانت إلى رسول الله ﷺ بالمدينة، وهو كفوله: ﴿وَمَنْ يُهَاجِرْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يَمِيزْ فِي الْأَرْضِ مُرَعًا كَثِيرًا وَسَعَةً وَمَنْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ الآية [النساء: ١٠٠]. ثم روي عن رسول الله ﷺ [أنه قال] (١٠): «لا هجرة بعد فتح مكة» [النسائي: ١٤٦/٧].

(١) في النسخ الثلاث: من. (٢) من م، في طع: ينشئه لما لا، في الأصل: يشيته لم لا. (٣) ساقطة من النسخ الثلاث. (٤) في م وطع: على. (٥) أدرج في طع تنمة الآية بدل هذه الكلمة. (٦) في النسخ الثلاث: لسيناته. (٧) في الأصل وم: حالة، في طع: حالة الإحالة. (٨) في طع: ويحضره. (٩) في طع: تنمة الآيتين: ٧٥ و ٧٦. (١٠) من طع، في م: قال، ساقطة من الأصل.

والهجرة [الثانية: هجرة^(١)] الآثام والأجرام، فهي لا ترتفع أبداً. وقال الحسن: (في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُهَاجِرْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ أي بالعداوة منه لمن كفر بالله)، وقال أبو بكر [الصدِّيق]^(٢) رضي الله عنه: (أن يهجر قومه وداره، ويخرج لله).

وقوله: ﴿وَجَاهِدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ المجاهدة تكون على وجوه: مجاهدة العدو ومجاهدة الشيطان ومجاهدة النفس [وقوله^(٣)]: ﴿أُولَئِكَ يَرْجُونَ رَحْمَتَ اللَّهِ﴾ فيه دلالة على أن الذي يحقُّ رجاءه يعمل ما ذكر الله^(٤). وقوله: ﴿وَاللَّهُ عَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ يحتمل وجهين: الرحمة الجنة، والرحمة المغفرة.

وقوله: ﴿وَاللَّهُ عَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ لما كان منهم من التقصير فيما ذكر من المجاهدة والمهاجرة.

الآية ٢١٩

وقوله تعالى: ﴿يَتْلُوكَ غَيْرَ الْخَمْرِ وَالنَّبِيِّ قَدْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ﴾ بعد الحرمة ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ﴾ قبل الحرمة ﴿وَأَشْهُمَا﴾ بعد الحرمة ﴿أَكْبَرُ مِنْ نَفْعِهِمَا﴾ قبل التحريم، والمنفعة: في الميسر: بعضهم يتنفع به، وبعضهم يخسر، وهو القمار؛ وذلك أن نفراً كانوا يشترون الجزور، فيجعلون لكل رجلٍ منهم سهماً، ثم يقرعون، فمن خرج سهمه بُرئ من الشمن حتى يبقى آخر رجلٍ، فيكون ثمن الجزور عليه وحده، ولا حق له في الجزور، ويقتسم^(٥) الجزور بقيتهم، وقيل: يقتسم^(٦) بين الفقراء، فذلك الميسر.

ثم قال: ﴿فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ﴾ في ركوبهما، لأن فيها ترك الصلاة وترك ذكر الله وركوب المحارم والفواحش. ثم قال: ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ﴾ يعني التجارة واللذة والربح. ثم اختلف فيه؛ قال قوم: إن الخمر محرمة بهذه الآية حيث قال: ﴿إِثْمٌ كَبِيرٌ﴾، والإثم محرّم بقوله: ﴿قَدْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ﴾. قال قوم: لا تحرم بهذه الآية إذ فيها ذكر النفع، ولكن حرمت بقوله: ﴿إِنَّمَا أَلْهَيْتُمُ النَّفْسَ الْفَاسِقَةَ وَالْأَعْيُنَ وَمَا يَكُونُ لَهُمْ جِزَاءٌ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [الأعراف: ٣٣]، وقال قوم: لم تحرم بهذه الآية إذ فيها ذكر النفع، ولكن حرمت بقوله: ﴿إِنَّمَا أَلْهَيْتُمُ النَّفْسَ الْفَاسِقَةَ وَالْأَعْيُنَ وَمَا يَكُونُ لَهُمْ جِزَاءٌ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [الأعراف: ٣٣]، وقال [الله تعالى]^(٧): ﴿مَنْ عَمِلَ الشَّيْطَانَ﴾ [المائدة: ٩٠] وعمل الشيطان محرّم. ثم أخبر أنه ﴿يُوقِعُ بَيْنَكُمْ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالنَّبِيِّ وَيَصَدِّكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ﴾ [المائدة: ٩١]. وذلك كله محرّم.

والأصل عندنا في هذا أنهم أجمعوا على حرمة الميسر مع ما كان فيه من المنافع للفقراء وأهل الحاجة والمعونة لهم؛ لأنهم كانوا يقتسمون على الفقراء. فإذا حرّم الله هذا ثبت أن المقرّون به أحق في الحرمة مع ما فيه من الضرر الذي ذكرنا، والله أعلم.

وقال الشيخ، رحمه الله تعالى: في قوله: ﴿يَتْلُوكَ غَيْرَ الْخَمْرِ وَالنَّبِيِّ﴾ ولم يبيّن في السؤال أنه عن أي [امرٍ منهما]^(٨) كان السؤال؟ وأمكن استخراج حقيقة ذلك عن الجواب بقوله: ﴿قَدْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ﴾؛ كأن السؤال كان عما فيهما؟ فقال: فيهما كذلك. وعلى ذلك قوله: ﴿وَيَتْلُوكَ غَيْرَ الْخَمْرِ وَالنَّبِيِّ﴾ [البقرة: ٢٢٠] كأن السؤال عما يعمل في [أموال] البتامي]^(٩) من المخالطة وأنواع المصالح، وكذلك قوله: ﴿وَيَتْلُوكَ غَيْرَ الْخَمْرِ وَالنَّبِيِّ﴾ [البقرة: ٢٢٢] كأنه سأل^(١٠) عن غشيان في المحيض؛ إذ في ذلك جرى الجواب، لم يبيّن في السؤال إما في الجواب دليله أو لما كان الذين سألوا معروفين يوصل بهم إلى حقيقة ذلك، والله أعلم.

وقيل: هذه الآية تدل على حرمةيهما بما قال: ﴿فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ﴾ وقد قال الله تعالى: ﴿قَدْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ﴾ [الأعراف: ٣٣] ثبت أن الإثم محرّم. وأكثر السلف على أن الحرمة فيهما ليست بهذه الآية لكن بقوله: ﴿إِنَّمَا أَلْهَيْتُمُ النَّفْسَ الْفَاسِقَةَ وَالْأَعْيُنَ وَمَا يَكُونُ لَهُمْ جِزَاءٌ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [المائدة: ٩٠].

وقوله: ﴿فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ﴾ يبلغ أمر الشرب والميسر إلى ما يكون ﴿فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ﴾ من نحو ما بين عند السكر والميسر في سورة المائدة [الآية: ٩٥] من وقوع العداوة والبغضاء والصد^(١١) عما ذكر، وفيهما ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ﴾ في ذلك الوقت

(١) من طع وم. (٢) من طع. (٣) من طع. (٤) من طع. (٥) من م، في الأصل وطع: وتقسيم. (٦) في النسخ الثلاث: يقسم. (٧) من طع. (٨) في النسخ الثلاث: أمرهما. (٩) من طع، في الأصل وم: أموالهم. (١٠) في النسخ الثلاث: قال. (١١) من طع، في الأصل وم: وصد.

بوجوده: أما في الخمر فالى^(١) أن يسكر، وفي التجارة فيها، وفي الميسر لما كان يُفَرَّق ما فيه ذلك على الفقراء وما فيه على التجارة ونحو ذلك. وعلى التأويل الأول يُخْرَجُ قوله: ﴿قَدْ فِيهَا لَكُمْ كَثِيرٌ﴾ أي في الشرب والعمل إذ حُرِّمَ ﴿وَمَنْعُ النَّاسِ﴾ قبل أن يُحَرِّمَ، والله أعلم.

ثم الذي علينا أن نعرف حرمتهما اليوم، إن كانت في هذه الآية أو^(٢) لم تكن، فنهي الإنتفاع بهما [وتحذير ذلك]^(٣)؛ وقد بين الله الكافي من ذلك في سورة المائدة [الآيتين ٩٠ و ٩١]، وجاءت الآثار في تحريمهما على ما في الميسر من الخطر والجهالة، كذلك^(٤) جاءت الآثار على كون أمثالها في حكم الربا، وفي حكم الخمر ما لا يتخذ للمنافع، وإنما يتخذ للهوى والطرب، وكل ذلك مما نهينا عنه، مع ما في ذلك من ذهاب العقل الذي هو أعز ما في البشر وغلبة السوء في أهله. فحقيق لمن عقل اتقاؤه، لو كان حلالاً، لما في ذلك من التبذير^(٥)، فكيف وقد ظهرت الحرمة؟

ثم كان معلوماً علّة حرمة الخمر إذا سكر منها الشارب، ثم جاء به القرآن، وليست تلك العلّة في شرب القليل منه، فلم يلحق بحق القليل غيرها، وألحق بالكثير كل شراب يعمل [ذلك العمل]^(٦) لما فيه المعنى الذي ذكر، إذ كانت الخمر لا تتخذ في المتعارف للمصالح وأنواع المنافع، بل تتخذ لما ذكرت من اللهو والطرب، ولا يستعمل شربها إلا المعروفون بالفسق، فتكون حرمة الخمر لعينها لا لما ذكرت من قصد العواقب بها، وكل جوهر لا يتخذ، لا يقصد باتخاذ ذلك، فهو محرّم بعينه، والله أعلم.

وقوله: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ الْغَفْوُ﴾ وهو الفضل عن القوت؛ وذلك أن أهل الزروع كانوا يتصدقون بما^(٧) يفضل عن قوت سنة، وأهل الغلات يتصدقون بما^(٨) يفضل عن قوت الشهر، وأهل الحرف والأعمال يتصدقون بما يفضل عن قوت يوم، ثم نسخ ذلك بما روي عن أنس بن مالك رضي الله عنه أنه قال: «الزكاة نسخت كل صدقة كانت، وصوم رمضان نسخ كل صوم كان، والأضحية نسخت كل دم كانت» [الدارقطني: ٤٧٠٢]، فإن ثبت هذا فهو ما ذكرنا، وروي عن ابن عباس رضي الله عنه [أنه]^(٩) قال: (كان هذا قبل أن تُفرض الصدقة)؛ دليل ذلك ظهور أموال كثيرة لأهلها في الصحابة [رضوان الله عليهم أجمعين]^(١٠) إلى يومنا، لم يخرجوا من أملاكهم، ولا أنكر / ٣٥ - أ / عليهم، فثبت أن الأمر في ذلك منسوخ أو هو على الإزب بقوله^(١١) تعالى: ﴿كَذَلِكَ يبين الله لكم الآيات لعلكم تتفكرون﴾.

الآية ٢٢٠ [وقوله تعالى]^(١٢): ﴿فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ﴾؛ قيل: أما في الدنيا فتعلمون أنها دار بلاء وفناء، وأما الآخرة [فهي]^(١٣) دار جزاء وبقاء [فتفكرون، فتعلمون]^(١٤) الباقية منهما. وقال الحسن: (إي والله! ومن تفكر فيهما ليَعْلَمَنَّ أن الدنيا دار بلاء، وأن الآخرة دار بقاء)، وعن ابن عباس رضي الله عنه [أنه قال]^(١٥): ﴿لَمَّا كُنْتُمْ تَتَفَكَّرُونَ﴾ ﴿فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ﴾ (يعني في زوال الدنيا وفنائها)^(١٦) إقبال الآخرة وبقائها، بل يعلم بالتفكير أن الدنيا للزوال، وأنها^(١٧) هي للترؤد لدار القرار، فيصرف سعيه إلى التقديم وجهده في فكاك رقبته وإعتاقها، ولا قوة إلا بالله.

وفي قوله: ﴿كَذَلِكَ يبين الله لكم الآيات لعلكم تتفكرون﴾ دلالة جواز تأخير البيان لأنه أمر بالتفكير والتدبر، وجعل لهم عند التفكير الوصول إلى المراد في الخطاب، فدل أنه يتأخر عن وقت قرع الخطاب السمع.

وقوله: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْيَتَامَى قُلْ إِصْلَاحٌ لَّهُمْ خَيْرٌ﴾ كان في السؤال إضماراً لأنه قال: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْيَتَامَى﴾ ولم يبين في أي حكم، وإضماره، والله أعلم، أن يقال: يسألونك عن مخالطة اليتامى؛ يبين ذلك قوله: ﴿وَإِنْ عَاطَلْتُمُوهُمْ فَارْزُقُوهُمْ﴾ أن السؤال كان عن المخالطة، وكذلك قوله: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ﴾ [البقرة: ٢١٩]، ولم يبين في أي حكم،

(١) الغاء ساقطة من النسخ الثلاث. (٢) من طع، في الأصل وم: إذ. (٣) في النسخ الثلاث: ويحذر لك. (٤) في النسخ الثلاث: التي. (٥) من طع وم، في الأصل: التدبر. (٦) ساقطة من طع. (٧) في النسخ الثلاث: ما. (٨) في النسخ الثلاث: ما. (٩) ساقطة من النسخ الثلاث. (١٠) من طع، في الأصل وم: رضي الله عنه. (١١) في النسخ الثلاث: وقوله. (١٢) من طع. (١٣) ساقطة من النسخ الثلاث. (١٤) من طع، في الأصل وم: فتفكرون. (١٥) ساقطة من النسخ الثلاث، وأدرج فيها بعد ﴿فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ﴾: قال. (١٦) من طع، في الأصل وم: زوالها وبقائها. (١٧) في النسخ الثلاث: علم أنها.

فكأنه قال: يسألونك عن شرب الخمر والعمل بالقمار والميسر، ثم قال: ﴿قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ﴾؛ دل قوله: ﴿قُلْ فِيهِمَا﴾ إثمٌ كبيرٌ أن السؤال كان عن شرب الخمر والعمل بالميسر، وهذا جائز في اللغة، وفي القرآن كثير: أن يكون في الجواب بيان السؤال أنه ثم كان، وإن لم يذكر في السؤال كقوله: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلْ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ﴾ [النساء: ١٧٦]؛ دل ما ذكر من الفتيا أن الاستفتاء كان عن الميراث^(١)، وكذلك قوله: ﴿وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ قُلْ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ فِي يَتِمُّ النِّسَاءَ الَّتِي لَا تَوْلَاهُنَّ مَا كُتِبَ لَهُنَّ﴾ [إلى قوله]^(٢) ﴿وَأَنْتَ تَقْرَأُوا لِلْيَتَامَى بِالْقِسْطِ﴾ [النساء: ١٢٧] دل قوله: ﴿وَأَنْتَ تَقْرَأُوا لِلْيَتَامَى بِالْقِسْطِ﴾^(٣) أن السؤال كان عن النساء اليتامى، وهذا جائز. وربما يخرج الجواب على إثر نوازل، فيعرف مراده بالنوازل دون ذكر السؤال.

ثم السؤال يحتمل وجوهاً^(٤): يحتمل أن يكون عن مخالطة الأموال والأنفس جميعاً بقوله: ﴿قُلْ إِصْلَاحٌ لَّهُمْ خَيْرٌ وَإِنْ تُخَالِطُوهُمْ فَإِخْوَانُكُمْ﴾ فإنما حملهم، والله أعلم، على سؤال المخالطة ما قيل لما نزل قوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْمًا﴾ [إلى قوله] ﴿سَوِيًّا﴾^(٥) [النساء: ١٠] وقوله: ﴿فَاقْرَأُوا لَهُمْ أَمْوَالَهُمْ وَلَا تَأْكُلُوهَا إِسْرَافًا وَبِدَارًا﴾ [النساء: ٦]^(٦) أشفق المسلمون من مخالطة اليتامى، فعزلوا لهم بيتاً، وعزلوا طعامهم وخدمتهم وثيابهم، فشق ذلك عليهم جميعاً، فسألوا عن ذلك رسول الله ﷺ فنزلت هذه الآية ﴿وَيَسْتَفْتُونَكَ عَنِ الْيَتَامَى﴾ الآية.

وفي الآية دليل جواز المناهات والمواكلات في الأسفار وغيرها حين أباح لهم المخالطة بأموال اليتامى، فإذا احتمل ذلك مال الصغار من اليتامى فاختماله في مال الكبير أشد؛ إذ مال الكبير يحتمل الإباحة والإذن، ومال الصغير لا. وفي الآية دليل جواز القليل من المعروف والتيسير منه في ملك الصغير واحتماله ذلك. ذلك لأنه ﷺ أباح لهم المخالطة مع اليتامى على العلم في الاستيفاء مبلغ الكبير، بل يقصر عنه.

وفيه دليل أن علة الربا ليس هو الأكل، على ما قاله بعض الناس، ولكن هو الكيل والوزن، لأنه أباح لهم المخالطة في المأكول من الطعام والمشروب من الشراب على غير كيل ولا وزن، على العلم قصور الصغير عن الاستيفاء قدر الكبير وبلوغه. فلو كان [علته الأكل لكان]^(٧) يبيح لهم أكل الربا، فدل أن علته ليس الأكل ولكن هي الفضل عن الكيل أو الوزن في الجنس.

وفيه دليل جواز بيع التمرة بالتمرين لخروجه عن الكيل، وهكذا كل شيء خرج عن الكيل والوزن لترك الناس مكايلتهم وموازنتهم، وإن كان كيلاً يجوز بيع واحدٍ باثنين، والله أعلم.

وفيه دليل أن لا بأس أن يؤدب الرجل اليتيم بما هو صلاح له، وذلك كما يؤدب ولده، وأن يعلمه بما فيه الإغتياد لمحاسن الأخلاق والتوسيع كما أمر بالصلاة إذا بلغ سبعا والضرب عليها إذا بلغ عشرة اغتياداً. ألا ترى أنه روي في الخبر: «شُرُّ الناس الذي يأكل وحده، ويشرب، وفي المخالطة: التخلُّق بالأخلاق الحسنة. وفي تركها: التخلُّق بالأخلاق السيئة والإغتياد بعادة السوء»؟

وقوله: ﴿قُلْ إِصْلَاحٌ لَّهُمْ خَيْرٌ﴾ فيه دليل إضمار، وهو طلب الصلاح لهم: إما بالتولي لهم في أموالهم والنظر لهم بما يعقب نفعاً لهم، أو طلب التخلُّق بالأخلاق الحسنة والإغتياد بالعادة المحمودة. فذلك إصلاح خير بطلبكم الصلاح لهم، أو خير لهم بما يعود نفع ذلك إليهم، وإلا فظاهر الصلاح حسن لكل أحد، فلا وجه لتخصيصهم به، فدل على أنه على طلب النفع والنظر لهم، والله أعلم.

[وقوله: ﴿وَإِنْ تُخَالِطُوهُمْ فَإِخْوَانُكُمْ﴾ فيه دليل الترغيب كقوله: ﴿ادْعُوهُمْ لِآبَائِهِمْ هُوَ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ فَإِنْ لَمْ تَعْلَمُوا آبَاءَهُمْ

(١) من طع وم، ساقطة من الأصل. (٢) في طع: ﴿وَيَسْتَفْتُونَكَ قُلْ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ﴾. (٣) من طع وم، ساقطة من الأصل.

(٤) في النسخ الثلاث: وجهين. (٥) في طع: ﴿إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا﴾، في م: إلى قوله: ﴿سَوِيًّا﴾ ساقطة من الأصل.

(٦) ساقطة من الأصل. (٧) من طع، في الأصل: عليه الأكل كان، في م: عليه الأكل لكان.

فَلَاخَوْذَكُمْ فِي الَّذِينَ وَمَوْلَيْكُمْ^(١) [الأحزاب: ٥] رَغَبْتُمْ^(٢) بما أخبر أنهم ﴿فَلَاخَوْذَكُمْ فِي الَّذِينَ﴾ بطلب الصلاح والنظر والنفع لهم؛ إذ تستوجب بعضهم قبل بعض المعونة لهم والحفظ والصلاح كقوله: ﴿إِنَّا الْمُؤْمِنُونَ إِسْقَوَةٌ فَاصْلَحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ﴾ [الحجرات: ١٠]؛ دلّ قوله: ﴿فَلَاخَوْذَكُمْ فِي الَّذِينَ﴾ [الأحزاب: ٥] على أن الصغير قد ينفع^(٣) والذو في الدين، ويجوز^(٤) منهم التذنين إذا عقلوه، وإن لم يكونوا بثلغوا، والله أعلم.

[ثم أوعدهم^(٥) بقوله^(٦)]: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْفَسَادَ مِنَ الْفَاسِقِ﴾ أي، والله أعلم، يعلم طالب النفع والنظر لهم من طالب الفساد والإسراف في أموالهم؟

[وقوله^(٧)]: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَأَعْتَبْتُمْ﴾ قيل: يُضَيِّقُ عليكم، ولم ياذن لكم بالمخالطة معهم، وقيل: لَأَتَمَّكُمْ فلم يرخص لكم بالمخالطة، وقيل: لأَخْرَجَكُمْ، وهو واحد. وأصل العنت الإنم كقوله تعالى: ﴿عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ﴾ [التوبة: ١٢٨] يعني أنتم.

وقوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ فيه وعيد على ما ذكرنا، والله أعلم^(٨).

الآية ٢٢١ وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَنكِحُوا الْمُشْرِكَةَ حَتَّىٰ تُؤْمِنُ﴾ اختلفت [أهل التأويل]^(٩) في تأويل [هذه] الآية؛ فقال قائلون: الحظر على كل مشرك ومشركة كتابياً أو غير كتابي، ثم نسخ بقوله: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ﴾ [المائدة: ٥]؛ فالإماء على الحظر لأنه إنما استثنى الحرائر دون الإماء بقوله: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ﴾.

وقال آخرون: هو على المشركات خاصة دون الكتابيات، والكتابيات مستثنيات، فدخلت كل كتابية: حرّة كانت أو أمة [تحت الاستثناء]^(١٠) لأن الاستثناء إذا كان عن جملة الأديان سيوى دين الكتابيات لم يحتمل دخول بعض أهل ذلك الدين دون بعض. والذي يدل عليه قوله: ﴿وَلَأَمَةٌ مُّؤَمَّنَةٌ خَيْرٌ مِّنْ مُّشْرِكَةٍ وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ﴾ فجعل الأمة المؤمنة خيراً بالنكاح من المشركة، ومن قوله: أنه^(١١) بالقُدرة على طول الحرية الكافرة لا يُباح له نكاح الأمة المؤمنة، فبان أن موقع الآية ليس على التناسخ على ما يقوله: على [أن]^(١٢) الإمام يدخل تحت قوله: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ [النساء: ٢٤]؛ [دليله]^(١٣) قوله تعالى: ﴿فَإِذَا أُحْصِيَ فَإِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ لَكُمْ قُلُوبُهُمْ قَدْ بَدَلُوا مَا عَلَى الْأَيْمَانِ مِنَ الْمَذَابِ﴾ [النساء: ٢٥]، ثبت أنهم قد يتعفّفن، فيستوجبن اسم الإحصان، وقد جعل شرط الجِلُّ هو ذكر الإحصان، وقوله أيضاً: ﴿وَلَا تُكْرِهُوا فَتِيَّتَكُمْ عَلَى الْإِفَاءِ إِنْ أَرَدْنَ نِكَاحًا﴾ [النور: ٣٣]، وقوله: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ [النساء: ٢٤] مستثنياً^(١٤) الإمام من جملة المحصنات، دلّ أنهم دخلن في الخطاب، وقد أجمع على أنهم جِلُّ لنا بالسبي، وكلّ مذكور في الكتاب يستوي الجِلُّ فيه إلا من جهة العدو؛ فإذا أبيح لنا تزويج المسيباتِ منهم بالحرائر ثبت أنه محكوم بحكمهن في النكاح، فبطل قول من أبطل نكاح الإماء، إذ ثبت أن الآية بخلاف ما قال، وبالله التوفيق.

ثم الآية تضمّنت أحكاماً:

أحدها^(١٥): أن من قول أصحابنا، رحمهم الله: إن المناهي بحق^(١٦) النهي، لا توجب الحرمة.

والثاني: أن الآية كيف كان حملها على الخصوص في بعض أحقّ والعموم في بعض، ومخرج الخطأين واحد.

والثالث: أن في الآية ذكر المنع لعلّ، وهو الدعوة إلى النار، فكيف لم يلزم حفظ ما لأجله وجبت الحرمة على وجوده؟ وهذا هو الأصل / ٣٥ - ب/ أن يحفظ الأحكام بالعلل، ما دامت توجد العلل.

(١) من طع، في الأصل وم: وقوله: ﴿فَلَاخَوْذَكُمْ فِي الَّذِينَ﴾ مدرجة فيهما في آخر تفسير الآية بعد العبارة: فيه وعيد على ما ذكرنا والله أعلم.
(٢) في النسخ الثلاث: يقع. (٣) يجوز: يُسْتَقَى. (٤) من طع وم. (٥) من طع. (٦) أدرجت في الأصل وم: بعد العبارة فدل على أنه على طلب النفع والنظر لهم، والله أعلم. (٧) من طع. (٨) من طع. (٩) من طع. (١٠) في النسخ الثلاث: آية. (١١) من طع وم، ساقطة من الأصل. (١٢) من طع وم، ساقطة من الأصل. (١٣) في النسخ الثلاث: مستثنى. (١٤) في النسخ الثلاث: منها. (١٥) في النسخ الثلاث: بحيث.

والرابع: البيان في تولي النكاح، إذ للأولياء خرج الخطاب بقوله: ﴿وَلَا تُنكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّىٰ يَؤْمِنُوا﴾.

وأما قولنا في النهي فإن النهي يوجب الإنهاء، ولكن لا يوجب الحرمة إلا بدليل يقوم على مراد الحرمة في النهي، لما رأينا من المناهي كثيرة لم توجب الحرمة. فلو كان نفس النهي موجباً لذلك لوجب أن يوجب في كل ذلك، فلما لم يوجب ذلك دل أن نفسه، لا يوجب الحرمة، ولكن الدليل، هو الموجب للحرمة.

وأما قولهم وسؤالهم عن الخصوص والعموم فذلك جائز عندنا: خروج الآية على العموم يعقل بها الخصوص، وهو كثير في القرآن مما لا يحتاج إلى ذكره وشرحه؛ ومن ذلك قوله: ﴿لَئِنْ أَقَمْتُمُ الصَّلَاةَ وَآتَيْتُمُ الزَّكَاةَ وَآمَنْتُمْ بِرُسُلِي﴾ [المائدة: ١٢] عقل إيجاب تعظيم الرسل والأنبياء والإيمان لهم على العموم وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة في حق البعض دون البعض^(١)، وكذا قوله: ﴿مَا كَانَ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ وَمَنْ حَوْلَهُمْ مِنَ الْأَعْرَابِ أَنْ يَتَخَلَّفُوا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ وَلَا يَرْغَبُوا بِأَنفُسِهِمْ عَنْ نَفْسِهِ﴾ [التوبة: ١٢٠] فالتخلف غير موجود في بعض الأحيان^(٢)، وإن حق النهي عن الرغبة عن نفسه أخذ الجميع، فعلى ذلك ههنا يجوز خروجه عاماً يخص بالعقول.

وأما قولهم: وجوب الحكمة لعل، وهو الدعاء إلى النار فله وجهان:

أحدهما: أن الكتابي أقر بكتاب، يفيد على إلزام الدين بالدعاء إليه، ففيه رجاء الإسلام، وغيرهم من أهل الشرك لا طمع بمثله.

والثاني: أن علة الحظر قوله: ﴿أُولَئِكَ يَدْعُونَ إِلَى النَّارِ﴾ والزوجات لا يدعون أزواجهن إلى ذلك، بل الأزواج هم الأصل في الدعاء، وهم الأمراء [على^(٣)] الزوجات، والزوجات بين الأتباع للأزواج والمذلات في أيديهم، لذلك أبيع. ثم الأصل بأن النكاح جعل لأمرين: إما لإبقاء النسل وإما للتحصين والتعفف عن السفاح، ثم قد ينكح من لا نسل فيه، فما بقي إلا وجه المنع عن السفاح. ثم الدعاء إلى النار أعظم من السفاح، بهذا لم يبيح النكاح. ثم الدلالة على تخصيصها وجهان:

أحدهما: قول^(٤) الخصوم بالنسخ: إنه ورد على بعض دون بعض، وما ذلك إلا الخصوص.

والثاني: أن ذكر ذلك في الكتابيات لم يجز بحيث إظهار ما يحل وما يحرم، إذ شرط نكاحهن إنما هو عند العجز عن الحرائر، فجري الذكر فيهن، إذ هن الأصل في عقود النكاح، وإن الإماء ذخيلات في حق النكاح، وإنما جرى الذكر في جلهن^(٥) بملك اليمين. لذلك ترك ذكرهن مع ما يجوز دخول الإماء في قوله: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ﴾ [المائدة: ٥] لما^(٦) أوجب لهن العفة والتحصن بقوله: ﴿فَإِذَا أَحْصَيْتُمْ إِتَيْنَ بَنَاتُهُنَّ فَتَلْتَمِزْنَ نَفْسَ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ﴾ [النساء: ٢٥] ويقول: ﴿مُحْصَنَاتٍ غَيْرَ مُسَوِّحَاتٍ﴾ [النساء: ٢٥].

وأما قولهم: خاطب الأولياء [في النهي بقوله: ﴿وَلَا تُنكِحُوا الْمُشْرِكِينَ﴾، وخاطب^(٧) الأولياء أيضاً في الأمر بالنكاح الأياشي بقوله: ﴿وَأَنكِحُوا الْأَيَّتَىٰ مِنَ الْفَلَاحِينَ مِنْ غَيْرِ مَا نَكَحْتُمْ﴾ [النور: ٣٢]، فدل أن [شهادة^(٨)] الولي شرط في جواز النكاح.

فجوابنا أنه إنما خاطب الأولياء في النهي عن النكاح لما العرف في الأمة ألا يتولى النساء بأنفسهن، بل الأولياء هم الذين يتولون عليهن النكاح برضاهن وأمرهن وتبديرنهن، لذلك خرج الخطاب للأولياء مع ما ليس في تخصيص الخطاب دليل إخراج النساء عن ولاية النكاح.

(١) من طع. (٢) من طع وم، في الأصل: للكل وبعضها للخاص. (٣) ساقطة من طع. (٤) من طع وم، ساقطة من الأصل. (٥) من طع وم، في الأصل: قوم. (٦) في طع: حلمهن. (٧) من طع، في الأصل وم: لا. (٨) من طع وم، ساقطة من الأصل. (٩) ساقطة من النسخ الثلاث.

ألا ترى أنه ذكر في الآية الصلاح بقوله: ﴿وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِيَّاهُمْ﴾ [النور: ٣٢]، لم يصر ذلك شرطاً في الجواز؟ فعلى ذلك الأول، وهذا يدل أيضاً على أن ليس في تخصيص المحصنات من الكتابيات حظر نكاح الإمامية منهن. والثاني أن قوله: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكِينَ﴾، يحتمل أن يكون في الصغار خاصة؛ نهى الأولياء عن تزويج الصغار من المسلمين والمشركات من غير الكتابيات. فإذا كان محتملاً ما ذكرنا لم يكن لمخالفتنا الإختجاج به علينا في إبطال نكاح المرأة نفسها دون وليها، والله أعلم.

وقوله: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّى يُؤْمِنُوا﴾ اختلف في تأويله: قال قوم هو في غير الكتابيات؛ يبين ذلك قوله: ﴿الْيَوْمَ أُحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَهُمْ وَالْحَمْسَةُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ﴾ [المائدة: ٥] فنسق الكتابيات بالإحلال على ما لم تختلف أحوال الجِلِّ من أول الإسلام إلى الأبد، ولا من قبل^(١) ذلك، نحو الطيبات من الطعام من طعام المؤمنين وأهل الكتاب، ونحو المحصنات من المؤمنات، ومثله الكتابيات؛ إذ يسبق نكاحهن على من ذكر. ولو كان التأويل هذا كانت الآية نطقاً بالآل تنكحوا المشركات غير الكتابيات، فلا يكون في الآية تحريم الإمامية من أهل الكتاب ولا النهي عن ذلك، وإنما يعرف إن كان يجوز أو لا بدليل آخر سوى هذه الآية.

فإن قيل: على ذلك لم لا كانت آية الإحلال في التخصيص بذكر المحصنات دليلاً على حرمة نكاح الإمامية؟ قيل: يكون الجواب لأوجه:

أحدها: أن ذكر الجِلِّ في حال لا يدل على الحرمة في غيرها، كذلك ذكر الجِلِّ في صنف لا يدل على حرمة في غيره، ولو كان ذا يدل لكان يجيء أن يكون حكم ما لا يرُد فيه السمع مخالفاً لما يرُد فيه، وذلك فاسد؛ إذ السمع هو دليل الحكم في ما لاسمع فيه بالمعنى الذي ضمن فيه، والله أعلم. وأيضاً ذلك قوله: ﴿وَالْحَمْسَةُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ إِذَا آتَيْتُمُوهُنَّ أَجْرَهُنَّ﴾ [المائدة: ٥]، ثم هن يخللن، وإن لم يؤتوا أجورهن، فمثله الأول.

والثاني: أنه منسوق على مثله في المؤمنات، ثم لم يكن ذلك في المؤمنات على تحريم الإمامية، فمثله في الكتابيات. فإن قيل: لم يبين في إماء المؤمنات؟ قيل لهن: لم يزعم أحد أن ذلك على نسخ هذه الآية، فنبت أنه ليس في الذكر في المحصنات تحريم الغير، فكذلك في المنسوق على ذلك مع ما لو كان في مثل هذا لكان في قوله: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكِينَ﴾، إذ وقع على غير الكتابيات دليل على الإحلال، فيكون ذكر الحرمة في نوع دليل الجِلِّ في غيره^(٢) على مثل ذكر الجِلِّ في نوع، وفي ذلك تناقض الأدلة، والله أعلم.

وجه آخر: أن المحصنات يحتمل أن يريد به العفاف وأهل الصلاح، والإماء قد يستحققن هذا الاسم كقوله: ﴿فَإِذَا أَحْبَبْتَ فَمِنْ أَتَيْنَكَ بِمَنْجَشَةٍ مَقْلَبَةٍ﴾ [النساء: ٢٥] وقوله: ﴿مُحْصَنَاتٍ غَيْرِ مُسَفَّحَاتٍ﴾ [النساء: ٢٥] وقوله: ﴿وَالْحَمْسَةُ مِنَ الْإِنْسَاءِ﴾ الآية^(٣) [النساء: ٢٤]، وإذا استحققن الاسم فهن في الآية حتى يظهر الإخراج، والله أعلم.

وبعد فلما نقول: أكثر ما في ذلك أن يكون في ذلك النهي عن تزويج الإمامية من أهل الكتاب، فإن النهي في ذلك لا يدل على الحرمة لأنه معلوم المعنى الذي له يقع النهي عن نكاح الإمامية: أنه لِمَكَانِ رُقَى الأولاد ولمكان مخالطة الإمامية الرجال وخلوتهم بالمولى، وذلك مما ينفر عنه الطباع، ثم كانت النساء الزانيات، جميع ذلك فيهن موجود، والنهي قائم، وقد يلحق أولادهن أعظم الشين الذي يضعف على الرُق. ثم لم يمنع النهي جواز نكاحهن بما هو نهى بفار الطباع، لا معنى له في ذلك له بكون الحرمة، فمثله أمر الإمامية، والله الموفق.

ثم دليل جلهن أن كل امرأة حرمت لنفسها؛ فسواء وجه الجِلِّ بهن في ملك اليمين والنكاح، وكل امرأة كانت حرمتها بالحق فيختلف فيها المُلْكَانِ؛ فإذا كانت هذه محللة بملك اليمين ثبت أنها لم تُحرّم لنفسها، فهي تجل بالنكاح كما تجل بملك اليمين. على هذا الأصل أمر المجوسيات والمحارم ونحوها، والله أعلم.

(١) ساقطة من ط. (٢) من ط. (٣) في الأصل وم: غير. (٤) أدرجت في ط. تمة الآية يدل هذه الكلمة.

وقال قوم: الآية في جميع المشركات والكتابات، ثم نسخت الكتابات بالآية التي في سورة المائدة^(١)، وكان النسخ بشرط الإحصان، فبقيت الإمامة على الحرمة؛ دليل ذلك وجهان:

أحدهما: قوله: ﴿وَلَا تُشْكِرُوا لِلشَّركِ﴾ إنه يدخل في ذلك الكتابي وغيره، فكذا في الأول.

والثاني: قوله: ﴿أُولَئِكَ يَدْعُونَ إِلَى النَّارِ﴾ / ٣٦ - ١ / الآية؛ إن الكتابي مشرك في الحقيقة، إذ هو بما لا يغفر، والكتابي في الدعاء إليها وغيره سواء، فلذلك كان على ما ذكرت.

فنحن نقول في ذلك، وبالله التوفيق: ليس في ما ذكر دليل على ما ادعى؛ لأنه جائز خروج آية واحدة في أمرين، يختلف موقعهما من الخصوص والعموم بالدليل ﴿مَا كَانَ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ وَمَنْ حَوْلَهُ﴾^(٢) الآية [التوبة: ١١٩]؛ أنه قد يجوز التخلف عنه لعذر، ولا تجوز الرغبة عنه بحال. وقال في قوله: ﴿لَيْنَ أَمْسَمُ الْمَكْلُوفَ وَأَتَيْتُمُ الرِّكَوَةَ﴾ الآية^(٣) [المائدة: ١٢]، أن ليس كل ذلك مما يقتضي عموم الخلق، وإن كان الظاهر في الكل بالمخرج واحد^(٤). ثم ما ذكرت من الآية دليل الفصل.

والثاني أنه يجوز أن تكون الآية في غير أهل الكتاب؛ دليل ذلك الأمر بالمعروف من التفريق في التسمية، وإن كانوا في الشرك مجتمعين؛ قال الله تعالى: ﴿مَا يَزِدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَلَا الْمُشْرِكِينَ﴾ [البقرة: ١٠٥]، وقال: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ فِي نَارِ جَهَنَّمَ﴾ [الآية^(٥)] [البينة: ٦]، وغير ذلك مما فضل الله بينهم في النسبة، وإن كانوا في حقيقة الشرك مجتمعين؛ فجائز أن تكون الآية على ذلك، ثم حرم تزويج المسلمات من أهل الكتاب، لا بهذه الآية، ولكن بغيرها من الأدلة. ألا ترى أنا لا نترك ممالك أهل الإسلام تحت أيديهم لا بهذه الآية، فمثله أمر الإنكاح، والله أعلم؟

ثم في الآية دليل ذلك، وهو قوله: تعالى: ﴿وَلَأَمَّةٌ مُمْنَةٌ خَيْرٌ مِنْ شُرَكَائِهِ﴾ الآية، وكل يجمع ألا يحل نكاح الأمة المؤمنة على الحرمة الكتابية، فلو كانت هي مرادة في هذه الآية لكان نكاح من هو خير منها في النكاح لا يحرم عليه، حتى إن الذي يقول بهذا التأويل يحرم لطول الكتابة فضلاً عن نكاحها، ولا قوة إلا بالله.

وقوله: ﴿أُولَئِكَ يَدْعُونَ إِلَى النَّارِ﴾ دليل أن الإمامة غير داخلات في الخطاب، لأنهم لا يدعون، بل الغالب عليهم أن يتبعن، ويحين لمن هن تحتهم فيما دعين إليه، لا أن يدعون، هذا الأمر المتعارف، والله أعلم.

ثم نقول: أجعل كأن الآية نزلت في الكتابيات، فقال: ولا تنكحوا الكتابيات؟ فإن الكتاب في جميع ما جرى به الذكر في حقوق النكاح والطلاق والأحكام ضمن^(٦) الخطاب الأحرار، خاصة فيما أبيهم، وعرفت أمر الحرمة في الإمامة والعبادة بالدلة العقلية مما دللت عليه أحكام السمع، فكذا هذا، والله الموفق.

وقوله: ﴿وَلَا تُنْكِرُوا﴾ محمول على التحريم باتفاق الأمة، وإن احتمل ما هو بهذا المخرج على غير التحريم، على أن الله تعالى قد بين بقوله: ﴿إِذَا جَاءَكُمُ الْمُؤْمِنَاتُ﴾ [إلى قوله^(٧)] ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ أَنْ تُنْكِرُوهُنَّ﴾ الآية^(٨) [المتحنة: ١٠] أن النكاح قد انفسخ حين أباح لغير الأزواج التزوج، وفي قوله: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ [النساء: ٢٤] أن الإستمعاع بدوات الأزواج إذا سبين، وقال: ﴿وَلَا تُنْكِرُوا بِعِصْمِ الْكَافِرِ﴾ [المتحنة: ١٠]؛ ذكر جملة النساء، ونهى الرسل عن التمسك بعصمتهن، واسم الشرك لفريقين بالإطلاق، واسم الكفر للجملة على ما قال: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ تَغْفُلُوا عَنْ أَسْلِحَتِكُمْ وَأَمْتِكُمْ فَيَقْبَلُونَ عَلَيْكُمْ مِثْلَةً وَاحِدَةً﴾^(٩) الآية، [النساء: ١٠٢] وقال: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ

(١) المقصود الآية الخامسة ﴿وَالْحَصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ وَالْحَصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ﴾. (٢) أدرج بعدها في طع: ﴿وَمِنَ الْأَعْرَابِ أَنْ يَتَخَلَّفُوا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ وَلَا يَرْغَبُوا بِأَنفُسِهِمْ عَنْ نَفْسِهِ﴾. (٣) أدرجت تمة الآية في طع بدلا منها. (٤) في النسخ الثلاث: واحد. (٥) أدرج في طع تمة الآية بدل هذه الكلمة. (٦) في النسخ الثلاث: تضمن. (٧) أدرج في طع بدل هذه العبارة: ﴿تَأْتِيَهُمْ اللَّهُ أَظْمَ بِلَيْتِهِمْ فَإِنْ عَشَرْتُمْ مُؤْمِنَاتٍ فَلَا تُحْسِنُوا إِلَيْهِمْ إِلَّا كَمَا أَنْتُمْ بِأَنفُسِكُمْ تَفْسِدُونَ﴾. (٨) أدرج في طع تمة الآية بدل هذه الكلمة. (٩) من طع.

أَلِكْتَبِ ﴿الآية [البينة: ٦] وغير ذلك مما جُمع في اسم الكفر، وفرَّق بأسماء المذاهب، وجعل اسم الشرك في التفريق، فدلَّت هذه الآيات على الحرمة في قوله: ﴿وَلَا تَنكِحُوا﴾ الآية، ويدلُّ قوله في آخر الآية: ﴿أُولَئِكَ يَدْعُونَ إِلَى النَّارِ﴾ على ذلك. ومعلوم أنَّ أوَّل دعائهم إلى النكاح، فصيِّر ذلك إلى النار، وما يوجبها حرام.

ثم فيها دلالة عموم الآية في الذكور؛ لأنه في تعارف الخلق أنَّ الرجال هم الذين يدعون لا النساء، والنساء تتبعهنَّ، وذلك المعنى في رجال أهل الكتاب وغيرهم سواء، فتكون الحرمة فيهم سواء، وعلى ذلك المرويُّ من الخبر أنَّ رجلاً أسلم، وتحتة ثمانى نسوة واختان، ونحو ذلك، فأسلمنَّ، دلَّ أنهم يتبعن الرجال، لا أنهم يدعون إلى ما يختزن من الدين، والله أعلم.

ثم الدليل على أنَّ النهي أيضاً نهى تحريم في قوله: ﴿وَلَا تَنكِحُوا الْمُشْرِكَةَ حَتَّىٰ تُؤْمِنَ﴾ أنه لولا خبث فيهنَّ في الحقيقة، يوجب حرمة الاستمتاع، لكان لا ينهي عن التناكح، وذلك من أبلغ أسباب دعوتهم إلى الإسلام بما ذكرت من الفرق في طاعتهم الأزواج فيما يختارون من الدين في المتعارف بمن رويت فيهنَّ الخبر، وخاصة ذلك في المشركات أحق في الجل منه في الكتابيات؛ إذ هنَّ إنما أخذن دينهنَّ عن آبائهنَّ بالاعتقاد والتقليد، ومعلوم أنَّ اعتيادهنَّ ما فيه رضا الأزواج يثار ذلك على ما فيه رضا الآباء حتى يؤثرونهم^(١) عليهم بما جعل الله بينهم ﴿مَوَدَّةً وَرَحْمَةً﴾ [الروم: ٢١]، والكتابيات أخذن دينهنَّ بما علَّمنَّ^(٢) أنه دين الرسل، [وأنهنَّ أمرنَّ]^(٣) بالتمسك به، فإذا نهوا عن نكاح المشركات، وأبيح لهنَّ نكاح الكتابيات، والإسلام فيهنَّ بالنكاح أرجى، ثبت أنَّ ذلك لخبث نهوا، وقد حرَّم الله الخباث، والله أعلم.

ثم الله تعالى أخبر أنه حرَّم الخباث، وأحلَّ الطيبات^(٤)، فلو لا أنَّ فيما^(٥) حرَّم خبثاً^(٦)، يحتمل الوقوف عليه، وفيما أحلَّ طيباً لسؤال^(٧) الحرمة والجلُّ له، كان ذلك لم يحتمل التسمية في وصف التحريم والتحليل، هو لا غير، وهذا كما وصفت المؤمن بالحياة والسمع والبصر والكافر بضد ذلك^(٨) بما في كل معنى ذلك، لا أنه اسم لقب دون أن يكون له حقيقة، له يسمى، فمثله الذي ذكرت.

ثم كان الخبث؛ يكون من وجهين: من خبث الأحوال، ومن خبث الأفعال، وله سمي الكفر رجساً^(٩)، وكذا الخمر والميسر^(١٠)، وذلك كله بخبث الأفعال، وعلى ذلك يكون [تحريم]^(١١) تزويج المسلمات المشركين لخبث الفعل، وهو خوف وقوع الكفر، إذ هنَّ يتبعن الرجال فيما يؤثرون من الأفعال، ويقلدنهم^(١٢) الدين، فيكون التحريم لهذا الخوف؛ إذ هو الوجه الذي عليه جرت حرماث النكاح من ذلك نحو نكاح ما كثر عددهنَّ بقوله: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقِيمُوا فِي التَّنَاسُخِ فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَتَىٰ وَكَثَرَتْ وَلَدُكُمْ﴾ [النساء: ٣]، فمنع عن الخمس، وأكثر الخوف وقوع الجور الذي هو في العقل خبيث، ونكاح الأمة بعد الحرَّة، إذ الطبع ينفر عن مناكحة من تخالط الرجال، [يخلون بها]^(١٣) لا يؤمن عليه السفاح، فما^(١٤) يؤثروا مثلها عند الغنى بالحرَّة عندها إلا لأمر حدث بينهما مما يبعث ذلك على الجور^(١٥)، فنهوا عن ذلك، وكذلك نكاح المحارم بما قد يجري من الأمور مما يحيل على تضييع الحدود وأنواع النشوز الذي يمنع ذلك القيام بحق النسب وصلته؛ فيكون في ذلك تضييع الفرض، وكذلك محارم المرأة. وعلى هذا يجب تحريم المسلمة على الكتابي وغيره لخوف وقوع فعل الخبث بينهما، وهو الكفر. ولم يقع النهي عن نكاح الزانية والزاني على ذلك؛ لأنه ليس في الطباع احتمال اتباع أحدهما الآخر في ذلك الوجه، بل ينفر عن ذلك أشدَّ انفار، فلا يخاف فيه هذا، فهو على الأدب بما يلحق الولد الطعن، وصاحبه يشتم به، لا أن يلحقه وصفه الواقعة ماثم إلا لمكان^(١٦) الآخر، يكون النهي نهى تحريم، بل كان

(١) من م وطع، في الأصل: يؤثرونهم. (٢) في طع: أعلمن. (٣) من طع، في الأصل وم: وأنهم أمروا. (٤) إشارة إلى قوله في الأعراف: ﴿وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ﴾ [الآية: ١٥٧]. (٥) من طع وم، في الأصل: فيها. (٦) في النسخ الثلاث: خبث. (٧) في طع وم: لسوء. (٨) إشارة إلى قوله: ﴿مَتَىٰ يَسْتَوِ الْأَعْمَىٰ وَالْبَصِيرُ﴾ [الأنعام: ٥٠] وقوله: ﴿مَتَىٰ يَسْتَوِ الْأَعْمَىٰ وَالْبَصِيرُ لَا يَلْمِزُ﴾ [الزمر: ٩]. (٩) إشارة إلى قوله: ﴿إِنَّهُمْ يَحْتَسِبُ﴾ [التوبة: ٩٥]. (١٠) إشارة إلى قوله: ﴿إِنَّمَا تَلْعَنُ وَالْبَصِيرُ وَالْأَعْمَىٰ وَالْأَعْمَىٰ يَحْتَسِبُ﴾ [المائدة: ٩٠]. (١١) من طع. (١٢) في النسخ الثلاث: ويقلدونهم. (١٣) في النسخ الثلاث: ويخلون بهم. (١٤) من طع وم، في الأصل: فيما. (١٥) في طع: الجسور. (١٦) من طع، في الأصل وم: المكان.

على الإرشاد بما يلحق من الطعن دون ما أن يحدث من تعدي حد أو جور في الفعل. وعلى ذلك أمر نكاح الأمة، والله أعلم.

ثم وجه التفصيل بين الكتابية والمشرقة، والله أعلم، في إباحة التناكح أن المشرقة أثرت فعل البهيمة في الدين على فعل البشري، والكتابية أثرت فعل البشري، وهو ما يدعو إليه العقل لا الطباع، لأنهم يرجعون في الاختيار إلى الإيمان بالرسول، لكن أنهي إليهم أنهم نهوا عن الإيمان بمن يدعوهم إليه، فاعتقدن على ذلك بالإيثار عندهن من الحجج كما اعتقدنا نحن بأن لا نبي بعد نبينا محمد ﷺ لكن خبرنا صحيح، وخبرهم فاسد، وآلا فوجه الإغتياد على ما في العقل ذلك. وأما المشرقة لم تُخبر ذلك بحجة، إنما كان بوجود الآباء على ذلك من غير الإنهاء / ٣٦ - ب/ إلى [ما] ^(١) في العقل اتباعه كما ﴿قَالُوا إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَىٰ مِثْلِ هَٰذَا﴾ [الزخرف: ٢٢]، فحرّم علينا نكاحها لخبث اختيار واتباع فعل البهيمة وإيثاره على فعل البشري، والله أعلم. وعلى ذلك لو أسلمت لم تعظم درجة إسلامها، لولا أنا نرجو من رحمة الله أن الله، إذا قبلت هي الإسلام بالإغتياد لينير قلبها حتى ينشرح صدرها للحق، لكان لا يكون لإسلامها فضل حميد، والله الموفق.

وجه آخر أن الكتابية لما آمنت بكتب الأنبياء [عليهم السلام] ^(٢) في الجملة، فقد آمنت بذلك بالرسول جميعاً، لكنها كذبت [من كذبت] ^(٣) مما وقع الخبر عندها بخلاف الحقيقة، فأمكن أن تثبت عن حقيقة ذلك بالكتاب الذي آمنت به ليكون إيمانها في الحقيقة إيماناً ^(٤) بمن كذبت بما ظنت أن في ذلك الكتاب تصديقاً ^(٥). والمشرقة اختيج فيها على ابتداء الإلزام، لا أن كان معها ما به اللزوم مما قد وجد إيمانها به، والله أعلم. وعلى هذا لا يسلم للمرتد حق الكتاب إذا اختاره؛ لأننا نعلم أنه يظهر ذلك، لا أنه في الحقيقة مختار؛ إذ كتابنا مصدق كتابهم، فلم يجوز أن تظهر له بما به التصديق التكذيب ليرجع إلى رد هذا بقبول الآخر، فلذلك لم تحل ذبايحهم، والله أعلم.

ودليل النهي عن النكاح والإنكاح حتى يكون الإيمان أن الإيمان معروف عندهم، يعلمون به حقيقة الشرط، والله أعلم.

ومخاطبات الأولياء في قوله: ﴿وَلَا تَنكِحُوا﴾ تخرج على الأمر بالمعروف من التولي أو على الوقت الذي إليهم حق التولية أو على أن الحق لهم عليهم في التزويج إذا أردن، فنهوا عن ذلك ليعلم أن لا حق لهم في ذلك، والله أعلم. وقوله: ﴿يَدْعُونَ إِلَى النَّارِ﴾ يحتمل وجهين:

أحدهما: الخبر عما يدعو بعضهم بعضاً إلى عبادة غير الله؛ وذلك دعاء إلى النار، كما قال [الله تعالى] ^(٦): ﴿إِنَّمَا يَدْعُوا حِزْبَهُ لِيَكُونُوا مِنْ أَصْحَابِ السَّعِيرِ﴾ [فاطر: ٦]، بما يوجب الفعل الذي دعوا إليه ذلك، فكانما دعوا إلى ذلك، إذ هو المقصود من الثاني. وعلى ذلك تسمية الجزاء [باسم العمل الذي له الجزاء] ^(٧)، والله أعلم.

[والثاني] ^(٨): ﴿يَدْعُونَ﴾ في التناكح للهو واستكثار الأتباع في معاداة الله تعالى ومعاداة أوليائه بالتناكح، والله تعالى يدعو إلى التعفف واستكثار الأتباع على ما ينال به مغفرته ورحمته، والله الموفق.

وقوله: ﴿أُولَٰئِكَ يَدْعُونَ إِلَى النَّارِ﴾ يعني يدعوون إلى العمل الذي يستوجب به النار، ﴿وَاللَّهُ يَدْعُو إِلَى الْجَنَّةِ﴾ يعني يدعو إلى العمل الذي يوجب لهم الجنة والمغفرة ﴿يَاذِينَ وَيَتَنَّبِئُهُ لِنَارٍ لَعَلَّهُمْ يَذَّكَّرُونَ﴾.

وقوله تعالى: ﴿وَسَتَلَوْنَكُمْ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذَىٰ فَأَعْرِضُوا لِلنِّسَاءِ فِي الْمَحِيضِ﴾ دل جوابه على أن السؤال كان عن قربان النساء في الحيض أو كان عن موضع الحيض، فأخبر [ﷺ] ^(٩) أنه «أذى»، والعرب تفعل ذلك؛ ربما أن تفهم

الآية ٢٢٢

(١) من طع وم. (٢) أدرج في طع الآية بدل هذه الكلمة. (٣) في طع: عليهم الصلوات والسلام. (٤) من طع. (٥) في النسخ الثلاث: إيمان. (٦) في النسخ الثلاث: تصديق. (٧) من طع. (٨) من طع وم، ساقطة من الأصل، والمصنف يشير بذلك إلى قوله تعالى في سورة الشورى: ﴿وَمَزَكَّرُوا مِصْرَةَ نِسَاءِ نَبِيِّهُمْ﴾ [الآية: ٤٠]. (٩) في النسخ الثلاث: ويحتمل. (١٠) من طع.

مَنْ الْجَوَابِ مُرَادُ السُّؤَالِ، وَرَبِّمَا تَبَيَّنَ الْمُرَادُ فِي السُّؤَالِ، وَإِذَا جَازَ أَنْ يُتَبَعَ غَيْرُ وَقْتِ الْأَذَى بِالْأَذَى، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، وَلَا يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْأَمْرُ بِاغْتِرَالِ يَقَعُ عَلَى اغْتِرَالِ الْأَبْدَانِ وَالْأَشْخَاصِ بِالِاتِّفَاقِ؛ إِذْ كُلُّ يَجْمَعُ أَنْ يَمَسَّهَا بِالْيَدِ أَوْ أَنْ يَقْبَلَهَا وَغَيْرَ ذَلِكَ، إِلَّا أَنَّهُمْ اخْتَلَفُوا فِي مَوْضِعِ الْإِسْتِمَاعِ.

قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ رحمته الله: (يَسْتَمْتَعُ بِهَا مَا فَوْقَ السَّرَّةِ وَمَا تَحْتَ الرِّكْبَةِ، وَيَجْتَنِبُ غَيْرَ ذَلِكَ)، وَقَالَ مُحَمَّدٌ رحمته الله ^(١): (يَجْتَنِبُ شِعَارَ الدَّمِ)، عَلَى مَا جَاءَ عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها أَنَّهَا قَالَتْ: (يَتَّقِي شِعَارَ الدَّمِ، وَلَهُ مَا سِوَى ذَلِكَ). ثُمَّ دَلَّ هَذَا الْخَبَرُ عَلَى أَنَّ النَّهْيَ فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي فِيهِ الْأَذَى؛ دَلِيلُهُ أَوَّلُ الْآيَةِ ﴿قُلْ هُوَ أَذَى﴾.

وَحُجَّةُ أَبِي حَنِيفَةَ رحمته الله مَا رَوَى أَنَّهُ قَالَ: (لَهَا مَا تَحْتَ السَّرَّةِ، وَلَهُ مَا فَوْقَهَا)، وَمَا رَوَى أَنَّ أَزْوَاجَ الرَّسُولِ رضي الله عنهم إِذَا حَضَرَ أَمْرَهُنَّ أَنْ يَتَزَوَّنَ، ثُمَّ يَضَاجِعُهُنَّ [بَنَحْوِ النَّسَائِيِّ فِي الْكَبَرِيِّ: ٩٠٧٠].

وَأَمَّا مُحَمَّدٌ، رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى، فَإِنَّهُ ذَهَبَ إِلَى مَا ذَكَرْنَا أَنَّهُ إِنَّمَا ^(٢) يَنْهَى عَنْ قُرْبَانِ ذَلِكَ الْمَوْضِعِ لِلْأَذَى. وَأَمَّا الْمَوْضِعُ الَّذِي لَا أَذَى فِيهِ فَلَا بَأْسَ، وَيَجُوزُ أَنْ يَنْهَى عَنْ قُرْبَانِ هَذِهِ الْأَعْضَاءِ مِنْ نَحْوِ الْفَخْذِ وَغَيْرِهَا لِاتِّصَالِهَا بِالْمَوْضِعِ الَّذِي فِيهِ الْأَذَى.

وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ ذِكْرُ الْإِزَارِ كُنَايَةً عَنِ الْمَوْضِعِ؛ وَعَلَى ذَلِكَ رُويَ عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها أَنَّهَا سُئِلَتْ عَمَّا يَحِلُّ لِلرَّجُلِ مِنْ أَمْرَاتِهِ، وَهِيَ حَائِضٌ؟ فَقَالَتْ: (يَحِلُّ لَهُ كُلُّ شَيْءٍ إِلَّا النِّكَاحَ)، وَسُئِلَتْ عَمَّا يَحِلُّ لِلْمَحْرَمِ مِنْ أَمْرَاتِهِ؟ فَقَالَتْ: (لَا يَحِلُّ لَهُ شَيْءٌ إِلَّا الْكَلَامُ).

وَقَوْلُهُ: ﴿وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ﴾ أَي لَا تَجَامِعُوهُنَّ ﴿حَتَّى يَطْهَرْنَ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ﴾ فِيهِ لَفْظَانِ: ^(٣) فِي حَرْفِ بَعْضِهِمْ [بِالتَّشْدِيدِ، وَفِي حَرْفِ آخَرِينَ بِالتَّخْفِيفِ] ^(٤)؛ فَمَنْ قَرَأَ بِالتَّخْفِيفِ فَهُوَ عِبَارَةٌ عَنِ انْقِطَاعِ الدَّمِ، [وَمَنْ قَرَأَ بِالتَّشْدِيدِ فَإِنَّهُ عِبَارَةٌ عَنْ حِلِّ قُرْبَانِهَا بَعْدَ الْإِغْتِسَالِ] ^(٥). ثُمَّ مِنْ قَوْلِ أَصْحَابِنَا، رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى، أَنَّ الْمَرْأَةَ إِذَا كَانَتْ أَيَّامُهَا عَشْرًا يَحِلُّ لَزَوْجِهَا أَنْ يَقْرِبَهَا قَبْلَ أَنْ تَغْتَسِلَ، وَإِذَا كَانَتْ أَيَّامُهَا دُونَ الْعَشْرِ لَمْ يَحِلَّ لَهُ أَنْ يَقْرِبَهَا إِلَّا بَعْدَ الْإِغْتِسَالِ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ الْآيَةُ فِيمَا كَانَتْ أَيَّامُهَا دُونَ الْعَشْرِ فِي اللَّغَتَيْنِ؛ إِذِ الْغَالِبُ كَانَ عَلَى أَنَّ الْحَيْضَ لَا يُحِيطُ بِكُلِّ وَقْتٍ، عَلَى مَا رَوَى [أَنَّهُ رضي الله عنه قَالَ لِحَمْنَةَ ^(٦) بِنْتُ جَحْشٍ: «تَحِيضٌ» ^(٧) فِي عِلْمِ اللَّهِ مِنَ الشَّهْرِ سِتًّا أَوْ سَبْعًا] [الترمذي: ١٢٨]. فَعَلَى ذَلِكَ أَنَّهُ إِنَّمَا يَحِلُّ قُرْبَانُهَا بِالْإِغْتِسَالِ.

قَالَ الشَّيْخُ، رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: فِي قَوْلِهِ: ﴿وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهَرْنَ﴾ (إِنَّهُ عَلَى مَا دُونَ الْعَشْرِ مِنَ الْعِدَّةِ؛ الْغَالِبُ كَانَ عَلَى الْآلِ يَمْتَدُّ إِلَى أَكْثَرِ الْوَقْتِ، وَلَا يَقْصُرُ ^(٨) عَنِ الْأَقْلِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، عَلَى مَا رَوَى عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صلَّى الله عليه وآله وسلم أَنَّهُ قَالَ فِي النِّسَاءِ: «هُنَّ نَاقِصَاتُ [الْعَقْلِ وَالِدِينِ]» ^(٩) [البخاري: ٣٠٤]، وَوَصَفَ نَقْصَانَ دِينِهِنَّ أَنْ تَحِيضَ ^(١٠) إِحْدَاهُنَّ فِي الشَّهْرِ سِتًّا أَوْ سَبْعًا؛ وَصَفَهُنَّ جَمْلَةً بِنَقْصَانِ الدِّينِ ^(١١)، ثُمَّ ذَكَرَ مَا بَيَّنَّ فِي التَّفْسِيرِ عَنِ الْجَمْلَةِ؛ ثَبَتَ أَنَّ ذَلِكَ كَانَ الْغَالِبَ فِي الْجَمْلَةِ حَتَّى خَرَجَ عَلَيْهِ الْجَوَابُ أَنَّهُ لَا يَمْتَدُّ إِلَى الْأَكْثَرِ وَلَا يَقْصُرُ ^(١٢) عَنِ الْأَقْلِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ).

وَأَيْدَ هَذَا مَا أَخْبَرَ فِي ^(١٣) ابْتِدَاءِ الْآيَةِ أَنَّهُ الْأَذَى، وَأَمْرٌ بِالْإِغْتِرَالِ، ثُمَّ جَعَلَ لَهُ بَعْدَ الْإِنْقِطَاعِ قَبْلَ الْإِغْتِسَالِ حَكَمَ الْأَذَى، فَلَمْ يَجُزْ أَنْ يَجْعَلَ الْحَكَمَ لِمَا لَيْسَ بِحَقِيقَةِ الْأَذَى، فَيَجْعَلُ لِلطَّهْرِ الَّذِي هُوَ ضِدُّ ذَلِكَ الْحَكَمِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، وَبِمَا لَيْسَ لِذَلِكَ حَكَمُ الْأَذَى فِي الْعَشْرِ، إِنْ كَانَ الْوَقْتُ يَضِيقُ عَنْهُ فِي رَفْعِ الصَّلَاةِ، فَكَذَا فِي الْقُرْبَانِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، وَعَلَى مَا ذَكَرْتُ مِنَ الْعَرَفِ يَنْصَرِفُ أَمْرُ الْوَقْتِ أَنَّهَا لَوْ أَخَّرَتْ الْإِغْتِسَالِ عَنْ وَقْتِ الصَّلَاةِ كَانَ لِلزَّوْجِ أَنْ يَقْرِبَهَا بِمَا لَزِمَهَا مِنْ قَضَاءِ الصَّلَاةِ، وَهَذَا النَّوعُ مِنَ الْأَذَى لَا يَمْنَعُ لَزُومَ الْقَضَاءِ، وَحَصَلَ الْخَطَابُ عَلَى الْوَقْتِ بِالْعَرَفِ أَنَّهُمْ لَا يُؤَخَّرُونَ وَبِمَا ذَكَرْتُ عَنْ

(١) مِنْ ط. ع. (٢) سَاقِطَةٌ مِنْ ط. ع. (٣) قَرَأَ حَمِزَةً وَالْكَسَائِي وَأَبُو بَكْرٍ: يَطْهَرْنَ بِتَشْدِيدِ الطَّاءِ وَالْهَاءِ، وَقَرَأَ الْبَاقُونَ: «يَطْهَرْنَ» بِتَخْفِيفِ الطَّاءِ وَضَمِّ الْهَاءِ أَنْظَرَ حُجَّةَ الْقُرَآءَاتِ: ١٣٤. (٤) فِي ط. ع.: «يَطْهَرْنَ» بِضَمِّ الْهَاءِ وَتَخْفِيفِهَا، وَفِي حَرْفِ آخَرِينَ: بِتَشْدِيدِ الْهَاءِ وَفَتْحِهَا. (٥) مِنْ ط. ع. (٦) فِي ط. ع.: لِحَسَنَةَ. (٧) فِي الْأَصْلِ وَم: تَحِيضٌ. (٨) فِي ط. م: يَقْصُرُ. (٩) فِي ط. ع: عَقْلٌ وَدِينٌ. (١٠) مِنْ ط. ع، فِي الْأَصْلِ وَط. م: تَحِيضٌ. (١١) مِنْ م، فِي الْأَصْلِ وَط. ع: دِينُهُنَّ. (١٢) مِنْ ط. ع، فِي الْأَصْلِ وَم: يَقْصُرُ. (١٣) فِي النِّسْخِ الثَّلَاثِ: عَنْ.

لزوم القضاء الذي يمنعه حكم الأذى، وبذلك صارَ غسل الحيض كغسل غيره من الأحداث، وهو لا يمنع القربان، والله أعلم.

[وحرّم^(١)] إتيان الأدبار بما عليه اتفاق الآثار وبما خصّ المكان بالأمر بالقربان وبما أمر بالاعتزال للحيض. ولو كان يجلّ غشيانهنّ في الأدبار لم يكن للأمر بالاعتزال معنى؛ إذ قد بقي أحد الموضعين من المقصود بالغشيان، لو احتمل، والله أعلم.

والأصل في ذلك أنّ الجلّ في الابتداء لم يتعلّق بقضاء الشهوات، ولا كان^(٢) هذا لها، وإنما القضاء للشهوات خاصة الجنة؛ فأما الدنيا فإنما جعلت لتبعثهم لقضاء الحاجات؛ إذ بها يكون بقاء النسل والأبدان، وبها يكون قوام الأبدان ودوام الحياة إلى انقضاء الأعمال، ورُكِّبَت فيهم الشهوات لتبعثهم على قضاء تلك الحاجات؛ إذ لولا الشهوة لكان كلُّ أمرٍ من ذلك على الطبع، يكون كالأدوية والمحنة الشديدة، فخلق الله فيهم الشهوات ليدوم ما به جرى تدبيره في أمر العالم، ولا تتعلق الحاجات بإتيان الأدبار. ولو أُجِّلَت لكان الجلّ لحق الشهوة خاصة، والدنيا لم تُخلق لها، فلذلك لا يُجعل بها^(٣) جلّ مع ما لو كان يُحتمل ذلك لاحتُمِلَ التناكح في نوع، فإذا لم يُحتمل بأنّ ذلك إنما جُعِلَ للنسل / ٣٧ - /، والله الموفق.

وقال بشر: (إذ حرّم الغشيان للحيض بما هو أذى، وهو يكون على ما يتقدّر؛ فالذي [الدبر مجراه]^(٤))، والذي منه يخرج من الأذى أوحش وأخبث، وذلك قائم في كل الأوقات كقيام الحيض في أوقاته، فالحرمة لذلك أشدّ، دُكر بوجوه ممكن أن يُبسّط ما قال على الذي وصفته، والله أعلم.

وقوله: ﴿فَأَتَوْكُمْ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ﴾ قيل فيه بوجوه: قيل: معنى قوله: ﴿مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ﴾ لا تأتوهم صانعات ولا معتكفات ولا مصليات، ويَحْتَمِلُ: لا تأتوهم حيضاً، ولكن ﴿فَأَتَوْكُمْ﴾ طهراً، وقيل: ﴿فَأَتَوْكُمْ﴾ في الموضع الذي أباح لكم إتيانها، وهو القبل، ولا تأتوهم في أدبارهم، وشبهه، إذ ﴿حَيْثُ﴾ يعبر به عن المكان، أن يكون ﴿مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ﴾ أن تبتغوا الولد بقوله: ﴿وَأَتَوْكُمْ مَا كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٧].

وقوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ﴾ من الذنوب، ﴿وَيُحِبُّ الْمُتَّحِرِينَ﴾ من الأحداث والأذى: والثاني ممن فعل هذا قبل النزول ﴿الْمُتَّحِرِينَ﴾ أنفسهم بالتكفير [والأول]^(٥) التَّوَّابُ هو الرجاء عما ارتكب، والتارك عن العود إلى ذلك غير مُصِرٍّ على الذنب، ويَحْتَمِلُ التَّوَّابُ الذي لا يرتكب الذنب.

[الآية ٢٢٣] وقوله تعالى: ﴿يَسْأَلُكُمْ حَرَّتْ لَكُمْ﴾ [الحرث هو المَرْع]^(٦)؛ وفيه دليل النهي عن الاعتزال عنها، لأنّ المَرْع إذا تُرك سدى يصيغ، ويَحْرُبُ، وفيه دليل أنّ الإباحة في إتيان النساء طلبُ التناسل والتوالد لا قضاء الشهوة، لأنّه سمى ذلك حرثاً، والحرث ما يُحرث، فيتولّد من ذلك الولد، وفيه دليل أنّ الإتيان في غير موضع الحرث مُحَرَّمٌ منه^(٧). وعلى ذلك جاءت الآثار أنها سُئِلَتِ اللّوَيْطَةُ الصُّغْرَى وما جاء أنه نهى عن إتيان النساء في محاشيهنّ؛ يعني في أدبارهنّ. وفي بعض الأخبار: «إتيان النساء [في أدبارهنّ]^(٨) كُفْرٌ» [بنحوه أبو داود: ٣٩٠٤].

وقوله تعالى: ﴿فَأَتَوْكُمْ أَنْ شِئْتُمْ﴾ يعني على أي جهة شِئْتُمْ بعد أن يكون ذلك في المَرْع. ولا بأس بالاعتزال عنها إذا أدنّت لما ذكرنا أنّ الأمر بذلك أمر بطلب النسل لا قضاء الشهوة. فإذا كان كذلك فلها ألا تتحمّل مشقة تربية، وأما الزوج فإنما عليه المؤنة؛ وذلك ممّا ضَمِنَ الله لكلّ ذي روح بقوله: ﴿وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا﴾ [هود: ٦]، لذلك نهى هو عن الاعتزال دون إتيانها، ولم تنهه هي عن الإذني عن ذلك، والله أعلم.

(١) من طع، في م: حرم، ساقطة من الأصل. (٢) في النسخ الثلاث: كانت. (٣) من طع وم، في الأصل: بهما. (٤) في طع: مجراه الدبر. (٥) ساقطة من النسخ الثلاث. (٦) في الأصل وم: وهو المَرْع، في طع: الحرث هو الزرع. (٧) في طع: متهم. (٨) من طع.

وَأَمَّا الْإِغْتِرَالُ عَنِ الْإِمَاءِ وَمَلِكِ الْيَمَنِ فَإِنَّهُ لَا بَأْسَ؛ لَأَنَّهُ لَا يُطَلَّبُ النَّسْلُ مِنَ الْإِمَاءِ فِي الْمَتَعَارَفِ، لِذَلِكَ لَمْ يُكْرَهْ، وَلَأَنَّهُ فِي إِجْبَالِهِنَّ إِتْلَافًا^(١)، وَلِلرَّجُلِ أَلَّا يُتْلَفَ مَلَكُهُ، لِذَلِكَ افْتَرَقَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَالْأَصْلُ أَنَّ الشَّهَوَاتِ مَجْعُولَةٌ لِمَا بِهَا إِمَّاكَانُ قَضَاءِ الْحَاجَاتِ الَّتِي يَقْضَى بِهَا جَزْيُ تَدْبِيرِ الْعَالَمِ، وَيَبْوَكَوْنَ دَوَامُ النَّسْلِ وَبَقَاءُ الْأَبْدَانِ وَالْحَاجَةُ لَا تَحْتَمِلُ الْوُقُوعَ فِي الْأَدْبَارِ، لِذَلِكَ لَمْ يُجْعَلْ فِيهَا.

وَقَوْلُهُ: تَعَالَى: ﴿وَقَدْ مَوَّا لِأَنفُسِكُمْ﴾: قِيلَ فِيهِ بَوَجْهَيْنِ: قِيلَ: قَدْ مَوَّا الْعَمَلَ الصَّالِحَ، وَقِيلَ: قَدْ مَوَّا لِأَنفُسِكُمْ مِنَ الْوَلَدِ تَحْفَظُونَهُ^(٢) عِنْدَ الزَّيْغِ عَمَّا لَا يَجِبُ.

وَقَوْلُهُ: ﴿وَأَتْلَوْا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّكُمْ مُتْلَقُونَ﴾: [يَحْتَمِلُ قَوْلُهُ: ﴿أَنَّكُمْ مُتْلَقُونَ﴾ أَي^(٣) مَا قَدْ مَتَّمْتُمْ مِنَ الْعَمَلِ الصَّالِحِ، فَتُجْزَوْنَ عَلَى ذَلِكَ كَقَوْلِهِ: ﴿وَمَا تَقْدَمُوا لِأَنفُسِكُمْ مِنْ خَيْرٍ نَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١١٠]، وَيَحْتَمِلُ قَوْلُهُ: ﴿أَنَّكُمْ مُتْلَقُونَ﴾ أَي مَلَاقُوا رَبَّكُمْ بِوَعْدِهِ وَوَعِيدِهِ.

الآية ٢٢٤

وَقَوْلُهُ: ﴿وَلَا تَجْعَلُوا اللَّهَ عُرْضَةً لِأَيْدِيكُمْ﴾ الْآيَةُ^(٤)؛ قِيلَ: كَانَ الرَّجُلُ يَحْلِفُ أَلَّا يَصْنَعَ الْمَعْرُوفَ، وَلَا يَبْرُ، وَلَا يُصْلِحَ بَيْنَ النَّاسِ، وَإِذَا أَمَرَ بِذَلِكَ قَالَ: إِنِّي حَلَفْتُ عَلَى ذَلِكَ، فَهَوَّا عَنْ ذَلِكَ يَقُولُ: لَا تَحْلِفُوا عَلَى أَمْرٍ، هُوَ لِي مَعْصِيَةٌ: أَلَّا تُصْلِحُوا الْقِرَابَةَ وَلَا تُصْلِحُوا بَيْنَ النَّاسِ، وَصَلَةُ الْقِرَابَةِ خَيْرٌ لَكُمْ مِنَ الْوَفَاءِ بِالْيَمِينِ فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ تَعَالَى. وَالْعُرْضَةُ الْعِلَّةُ؛ يَقُولُ: لَا تَعْلَلُوا؛ أَي لَا يَمْنَعُكُمْ أَنْ تَبْرُوا أَوْ مَا ذَكَرَ.

وَقَوْلُهُ: ﴿وَاللَّهُ سَيِّعٌ عَلِيمٌ﴾ حَرْفَانِ يَخْرُجَانِ عَلَى الْوَعِيدِ: ﴿سَيِّعٌ﴾ بِمَقَالَتِكُمْ أَوْ أَيْمَانِكُمْ ﴿عَلِيمٌ﴾ بِإِرَادَتِكُمْ فِي حَلْفِكُمْ.

الآية ٢٢٥

[وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْدِيكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا كَسَبَتْ قُلُوبُكُمْ﴾ قَالَ^(٥) الشَّيْخُ، رَحِمَهُ اللَّهُ: فِي قَوْلِهِ: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْدِيكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا كَسَبَتْ قُلُوبُكُمْ﴾: [إِنَّ^(٦)] كَسَبَ الْقُلُوبَ لَا يَكُونُ [عَقْدًا وَلَا حَنْثًا]^(٧) إِنَّمَا هُوَ تَعَمُّدُ الْكَذِبِ كَقَوْلِهِ: ﴿وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ، وَلَكِنْ مَا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ﴾ [الاحزاب: ٥].

فَعَلَى ذَلِكَ أَمْرُ يَمِينِ اللَّغْوِ وَالتَّعَمُّدِ؛ وَهَذَا بَيِّنٌ أَنَّ الْيَمِينَ يَكُونُ فِي مَوْجُودٍ؛ لَا فِيمَا يَوْجَدُ؛ إِذْ فِيهِ وَصْفُ الْمَأْتَمِ، وَفِيمَا يَكُونُ لَمْ يَكْسَبْ قَلْبُهُ مَا يَأْتَمُ فِيهِ. فَعَلَى ذَلِكَ أَمْرُ اللَّغْوِ، فَهُوَ فِي الْمَاضِي، وَلَا يَأْتَمُ بِالْخَطَا، وَيَأْتَمُ فِي غَيْرِ اللَّغْوِ بِالتَّعَمُّدِ. ثُمَّ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْدِيكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ﴾ [المائدة: ٨٩]، وَبَيِّنَ أَنَّ الْمَوَاضِدَةَ تَكُونُ فِي هَذَا بِالْكَفَارَةِ، وَفِي الْأَوَّلِ بِالْمَأْتَمِ، وَفِي اللَّغْوِ لَا يَوْاخِذُ بِهِمَا، فَلَزِمَ تَسْلِيمُ الْبَيَانِ لِمَا جَاءَ فِي كُلِّ ذَلِكَ. ثُمَّ جَمِيعُ الْمَوَاضِدِ فِي كَسَبِ الْقَلْبِ بِالْمَأْتَمِ وَلِزُومِ التَّوْبَةِ، فَكَذَا فِي هَذَا.

وَقَدْ رُوِيَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي أَمْرِ اللَّعَانِ أَنَّهُ قَالَ: «إِنَّ أَحَدَكُمْ كَاذِبٌ، فَهَلْ مِنْكُمَا مِنْ تَائِبٍ؟» [البخاري: ٤٧٤٧] وَمَعْلُومٌ كَذِبُ أَحَدِهِمَا وَلِزُومُ التَّوْبَةِ مَعَ مَا فِي تَرْكِهِ الْوَعْدِ الشَّدِيدِ مِنَ الْغَضَبِ وَاللَّغْنِ وَلَوْ كَانَتْ فِيهِ كَفَارَةٌ لَكَانَ لَا سَبِيلَ إِلَى الْعِلْمِ بِهَا إِلَّا بِالْبَيَانِ، فَهِيَ أَحَقُّ أَنْ تُبَيَّنَ لَوْ كَانَتْ وَاجِبَةً [دَلٌّ مَا لَمْ يَبَيَّنْ أَنَّهَا غَيْرُ وَاجِبَةٍ]^(٨) عَلَى أَنَّهَا تَجِبُ لِلْحَنْثِ، وَالْحَنْثُ عَقِيبُ الْعَقْدِ يَدْفَعُهُ، وَكَانَ هَهُنَا مَلَاقِيًا لَهُ، فَهُوَ يَمْنَعُهُ عَلَى نَحْوِ جَمِيعِ الْحَرَمَاتِ الَّتِي تَفْسُخُ الْأَشْيَاءَ؛ فَهِيَ عِنْدَ الْإِبْتِدَاءِ تَمْنَعُ، وَلَيْسَ ذَلِكَ كَالطَّلَاقِ وَنَحْوِهِ لِمَا قَدْ يَكُونُ بِلَا شَرْطٍ. وَالْيَمِينُ لَا يَصِحُّ إِلَّا بِهِ، وَلَمْ يَكُنْ، فَانْفَرَدَ قَوْلُهُ: وَاللَّهُ.

وَقَدْ يُخْرِجُ مُخْرَجَ الْإِسْتِخْفَافِ الْحَلْفُ بِاللَّهِ كَاذِبًا وَالْجَرَاءُ عَلَى اللَّهِ، فَيَجِيءُ أَنْ يَكُونَ كَفَرًا، لَوْلَا أَنَّ الْمُؤْمِنَ يَخْطُرُ بِإِلَالِهِ مَا يَحْمِلُهُ عَلَى ذَلِكَ دُونَ قَصْدِ الْإِسْتِخْفَافِ بِهِ. وَعَلَى ذَلِكَ أَمْرُ اللَّعَانِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَقُلْ: أَحَدُكُمَا كَافِرٌ، فَهَلْ مِنْكُمَا مِنْ مُؤْمِنٍ؟ لِأَنَّهُمَا لَمْ يَقْصِدَا ذَا لِقْصِدٍ. فَكَذَا كُلُّ حَالِفٍ عَلَى تَعَمُّدِ الْكَذِبِ، وَاللَّهُ الْمَوْفِقُ.

وَقَوْلُهُ: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْدِيكُمْ﴾ قَالَ سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ: (هَذَا مُحْمُولٌ عَلَى قَوْلِهِ: ﴿وَلَا تَجْعَلُوا اللَّهَ عُرْضَةً

(١) فِي النِّسْخِ الثَّلَاثِ: إِتْلَافٌ. (٢) فِي النِّسْخِ الثَّلَاثِ: يَحْفَظُونَهُ بِالْيَاءِ. (٣) مِنْ ط. ع. (٤) أُدْرِجَ فِي ط. ع. تِمَّةُ الْآيَةِ بِدَلِّ هَذِهِ الْكَلِمَةِ. (٥) مِنْ ط. ع. فِي الْأَصْلِ وَم: وَقَالَ. (٦) مِنْ ط. ع. (٧) فِي النِّسْخِ الثَّلَاثِ: عَقْدٌ وَلَا حَنْثٌ. (٨) مِنْ ط. ع.

لَا يَنْبَغُكُمْ ﴿البقرة: ٢٢٤﴾ أَي لَا يُوَاجِدُكُمْ بِنَقْضِ إِيْمَانِكُمْ الَّتِي حَلَفْتُمْ بِهَا لِأَنَّهَا مَعْصِيَةُ اللَّهِ ﴿وَلَكِنْ يُوَاجِدُكُمْ﴾ بِحِفْظِهَا وَالْمُضِيِّ عَلَيْهَا.

ثُمَّ اخْتَلَفُوا فِي اللَّغْوِ، مَا هُوَ؟ قَالَ بَعْضُهُمْ: هُوَ الْإِثْمُ، وَقِيلَ: هُوَ الْعَلَطُ. ثُمَّ اللَّغْوُ الْمَذْكُورُ الَّذِي أَخْبَرَ أَنَّ لَا مُوَاجَدَةً عَلَى صَاحِبِهِ: يَحْتَمِلُ الْآ^(١) يُوَاجِدُهُ بِالْإِثْمِ، وَيَحْتَمِلُ الْآ لَا يُوَاجِدُهُ بِالْكَفَارَةِ، بَلْ إِنَّمَا يُوَاجِدُهُ^(٢) بِالْكَفَارَةِ بِمَا يَعْقُدُ. ثُمَّ ذَكَرَ فِي الْآيَةِ الثَّانِيَةِ ﴿لَا يُوَاجِدُكُمْ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي إِيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُوَاجِدُكُمْ بِمَا عَقَدْتُمُ الْإِيْمَنَ﴾ [المائدة: ٨٩]، وَلَوْ حُمِلَ عَلَى أَنَّهُ لَا يُوَاجِدُكُمْ أَيْضًا بِالْإِثْمِ وَقَعَ الْكَلَامُ بِحَيْثُ لَا يَفِيدُ فِي حَدِّ التَّكَرَّارِ.

وَالْأَصْلُ عِنْدَهُمْ أَنَّ حَمْلَهُ عَلَى مَا يَفِيدُ أَحَقُّ مِنْ حَمْلِهِ عَلَى مَا لَا يَفِيدُ، فَثَبَتَ أَنَّ الْأَوَّلَ فِي نَفْيِ الْإِثْمِ، وَالثَّانِي فِي نَفْيِ الْكَفَارَةِ. وَعَلَى هَذَا الْقَوْلِ فِي الْغَمُوسِ: إِنَّهُ لِعَظِيمِ الْوِزْرِ وَالْإِثْمِ لَمْ يُلْزَمُ أَنْ يَكْفُرَ، فَلَيْسَ فِيهِ الْكَفَارَةُ. وَلَهُ وَجْهٌ آخَرُ؛ وَهُوَ أَنَّ سَبَبَ الْحَنْثِ فِي اللَّغْوِ وَالْغَمُوسِ تَلَاقي الْعَقْدِ، فَلَمْ يَصَحَّ بِهِ الْيَمِينُ؛ لِأَنَّ الْحَنْثَ يُسْقِطُ الْيَمِينَ؛ فَإِذَا لَاقَى الْحَنْثَ الْيَمِينَ مَنَعَ صَحَّتْهَا وَوَجِبَتْهَا. فَإِذَا كَانَتْ هَذِهِ الْيَمِينُ غَيْرَ صَحِيحَةٍ فِي الْعَقْدِ، لَمْ تُلْزَمِ الْكَفَارَةُ لِخُرُوجِهَا عَنِ الشَّرْطِ، ثُمَّ لَمْ يَزَلْ عَنْهُ فِي الْغَمُوسِ الْإِثْمُ لَتَعْمِيدِهِ الْكَذِبَ.

وَقَالَ^(٣) الْفَقِيه [أَبُو مَنْصُور] ^(٤) رَحِمَهُ اللَّهُ: (وَالْقِيَاسُ عِنْدِي فِي التَّعْمِيدِ بِالْحَلْفِ بِالْغَمُوسِ عَلَى الْكَذِبِ أَنْ يَكْفُرَ، وَلِهَذَا مَا لِحَقِّهِ^(٥) الْوِزْرُ لِمَا أَنَّ الْإِيْمَانَ جُعِلَتْ لَتَعْظِيمِ اللَّهِ تَعَالَى بِالْحَلْفِ فِيهَا، وَالْحَالِفُ بِالْغَمُوسِ مُجْتَرِئٌ عَلَى اللَّهِ مُسْتَخَفٌّ بِهِ. وَلِهَذَا نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْحَلْفِ بِالْآبَاءِ وَالطَّوَاغِيتِ لِأَنَّ فِي ذَلِكَ تَعْظِيمًا^(٦) لَهُمْ وَتَبْجِيلًا^(٧)؛ فَالْحَالِفُ بِالْغَمُوسِ فِي الَّذِي هُوَ مُجْتَرِئٌ وَمُسْتَخَفٌّ: فَالْوِزْرُ لَهُ بِالْجَرَاءِ لِأَزْمِ).

ثُمَّ الْمَتَعَمِّدُ مُجْتَرِئٌ / ٣٧ - ب/ مُسْتَخَفٌّ بِاللَّهِ تَعَالَى عَلَى الْمَعْرِفَةِ لِأَنَّهُ لَا يَسَعُ؛ فَسَبِيلُهُ سَبِيلُ أَهْلِ النِّفَاقِ، إِظْهَارُهُمُ الْإِيْمَانَ بِمَا فِيهِ اسْتِخْفَافٌ، وَإِنْ كَانَ سَبَبًا لِلتَّعْظِيمِ، لِإِسْتِخْفَافِ لَزِمَهُمُ الْعُقُوبَةُ بِذَلِكَ، كَذَا الْأَوَّلُ، وَلَكِنَّهُ بِالْحَلْفِ خَرَجَ فَعَلُهُ عَلَى الْجَرَاءِ لِلْوَصُولِ إِلَى مَنَاهُ وَشَهْوَتِهِ لَا لِلْقَصْدِ إِلَيْهِ.

وَعَلَى ذَلِكَ يُخْرَجُ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي سَوَالِ السَّائِلِ: (إِنَّ الْعَاصِيَ مَطِيعٌ لِلشَّيْطَانِ، وَمَنْ أَطَاعَ الشَّيْطَانَ كَفَرَ، كَيْفَ لَا تَكْفُرُ الْعَاصِي؟ فَقَالَ: لِأَنَّهُ خَرَجَ فَعَلُهُ فِي الظَّاهِرِ مَخْرَجَ الطَّاعَةِ لَهُ، لَا أَنَّ الْقَصْدَ بِكَوْنِ طَاعَتِهِ، وَإِنَّمَا يَكْفُرُ بِالْقَصْدِ لَا بِمَا يَخْرُجُ فَعَلُهُ فَعَلٌ مَعْصِيَتِهِ، فَكَذَا الْأَوَّلُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ).

وَعَلَى ذَلِكَ جَاءَ فِي أَمْرِ اللَّعَانِ مِنَ الْقَوْلِ: «إِنَّ^(٨) أَحَدَكُمَا كَاذِبٌ، فَهَلْ مِنْكُمَا [مِنْ]^(٩) تَائِبٌ؟» [البخاري: ٤٧٤٧] فَنَبِيهِ وَجْهَانِ:

[أَحَدُهُمَا]^(١٠): أَنَّهُ لَمْ يَأْمُرْ بِالْإِيْمَانِ، وَلَا قَالَ: أَحَدُكُمَا كَاذِبٌ، فَثَبَتَ أَنَّهُ [لَا]^(١١) يَكْفُرُ بِهِ.

وَالثَّانِي: أَنَّهُ أَمَرَ بِالتَّوْبَةِ، وَقَدْ يَعْلَمُ مَنْ كَذَبَ أَنَّ عَلَيْهِ ذَلِكَ مَعَ مَا فِي الْقُرْآنِ مِنَ اللَّعْنِ وَالْغَضَبِ، وَلَمْ يَأْمُرْ بِالْكَفَارَةِ، وَهِيَ لَا تُعْلَمُ إِلَّا بِالْيَمِينِ، فَهِيَ^(١٢) أَحَقُّ أَنْ تُبَيِّنَ لَوْ كَانَتْ وَاجِبَةً، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَالْأَصْلُ عِنْدَنَا فِي الْيَمِينِ الْغَمُوسِ أَنَّهُ آثِمٌ، وَعَلَيْهِ التَّوْبَةُ، وَالتَّوْبَةُ كَفَارَةٌ، وَهَكَذَا فِي كُلِّ يَمِينٍ فِي عَقْدِهَا مَعْصِيَةٌ أَنْ تُلْزَمَ الْكَفَارَةُ، وَهِيَ التَّوْبَةُ، وَأَمَّا الْكَفَارَةُ الَّتِي تُلْزَمُ فِي الْمَالِ، فَهِيَ^(١٣) لَا تُلْزَمُ إِلَّا^(١٤) بِالْحَنْثِ، لِأَنَّهُ بِالْحَنْثِ يَأْتُمُ، وَالْحَنْثُ نَفْسُهُ إِثْمٌ، لِذَلِكَ^(١٥) لَمْ يَجْزِ إِلَّا بِالْحَنْثِ.

وَمَا رُوِيَ مِنَ الْأَخْبَارِ مِنْ قَوْلِهِ ﷺ [عَنْ]^(١٦): «مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ، فَرَأَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا، فَلْيَكْفُرْ [عَنْ]^(١٧) يَمِينِهِ، ثُمَّ لِيَأْتِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ» [مسلم: ١٦٥٠] أَنَّهُ إِذَا كَانَتْ يَمِينُهُ بِمَعْصِيَةٍ يَصِيرُ بِالْيَمِينِ آثِمًا، فَيَكُلِّفُ بِالتَّوْبَةِ.

(١) مَنْ طَع وَم، فِي الْأَصْلِ: أَنْ. (٢) مَنْ طَع، فِي الْأَصْلِ وَم: يُوَاجِدُ. (٣) فِي طَع: قَالَ. (٤) مَنْ طَع. (٥) مَنْ طَع وَم، فِي الْأَصْلِ: خَلَفَهُ. (٦) فِي النِّسْخِ الثَّلَاث: تَعْظِيم. (٧) فِي النِّسْخِ الثَّلَاث: تَبْجِيل. (٨) فِي النِّسْخِ الثَّلَاث: بَانَ. (٩) مَنْ طَع. (١٠) مَنْ طَع. (١١) مَنْ طَع وَم. (١٢) مَنْ طَع وَم، فِي الْأَصْلِ: فَهُوَ. (١٣) مَنْ طَع، فِي الْأَصْلِ وَم: فَهُوَ. (١٤) سَاقِطَةٌ مِنْ طَع. (١٥) سَاقِطَةٌ مِنْ م. (١٦) مَنْ طَع. (١٧) مَنْ طَع.

فإن قيل: الحلف بالطلاق والعتاق والحج بالماضي يلزم، كيف لا لزومه الكفارة؟ قيل: لأن الطلاق والعتاق والحج يلزم دون ذكر ما ذكر، إذا قال: (علي حجة)، أو: (أنت طالق)، أو: (هو حر)، ولو قال: (والله) ألف مرة دون ذكر ذلك الفعل لا يكون يمينا، ولا يلزمه شيء؛ لذلك افترقا، والله أعلم.

الآية ٢٢٦

وقوله تعالى: ﴿لِّلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِن نِّسَابِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةٍ أَشْهُرٍ فَإِن فَاءُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [وقوله: ﴿وَإِن عَزَّوُا الطَّلَاقَ فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٢٧] وقوله: ﴿وَالطَّلَاقُ ثَلَاثَةٌ قُرْءَانٌ﴾^(١) [البقرة: ٢٢٨]: قال الشيخ، رحمه الله: (الإيلاء معلوم في اللغة أنه اليمين) وكذلك كان ابن عباس رضي الله عنه يقرأ: للذين يُقسمون^(٢). وما هو لليمين من الحكم لا يجب لغيرها نحو الكفارة التي [تجب للحنف فيها، ثم]^(٣) يجب له على كل حال على أي وصف كانت اليمين، فذلك حكم الإيلاء، وهو قول عبد الله [بن مسعود وعبد الله]^(٤) بن عباس رضي الله عنه وروى عن علي رضي الله عنه التفريق بين الغضب والرضا.

ثم أوجب التربص للمولى؛ فمن كانت يمينه بدون أربعة أشهر فهو بعد المدة ليس بمؤل، فلم يلزمه الحكم الذي جعل الله [للإيلاء]^(٥). ألا ترى أنه في المدة ذكر القيء؟ وهو لو وجد منه لم يجب عليه ما في القيء من الكفارة، فكذا بمضي المدة لا يلزمه الطلاق، وبه يقول علي وابن عباس وابن مسعود رضي الله عنه: [فيقول ابن مسعود]^(٦): (يلزمه حكم يمين [يوم])^(٧)، وابن عباس رضي الله عنه يقول: (الإيلاء يمين الأبد، وذلك عندنا على إرادة الإتمام، ولو جعله شرطاً لكان الحكم يلزمه بمضي أربعة أشهر، فلا وجه للزيادة عليه، وهو قول عبد الله [بن مسعود]^(٨) يلزمه بدونه.

ثم اختلف الصحابة رضي الله عنهم في الوقف بعد أربعة أشهر على اتفاقهم على [حق]^(٩) لزوم الطلاق^(١٠) أو حقه بمضي المدة. ثم لا يجوز أن يحلف بحق الطلاق، فيلزم، ويجوز أن يحلف بالطلاق، فيلزم؛ لذلك كان الطلاق أحق مع ما ذلك زيادة في المدة للتربص، وجميع المدة^(١١) التي جعلت بين الزوجين لم تحتمل الزيادة عليها لما جعلت له المدة؛ فمثله مدة الطلاق. وهذا على أن الله تعالى حذر نقض اليمين بقوله: ﴿وَلَا تَنْقُضُوا الْأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا﴾ [النحل: ٩١] وأطلق في هذا أربعة أشهر بما روي في قراءة أبي [بن كعب]: ﴿فَإِن فَاءُوا﴾ [فيهن]^(١٢) [البقرة: ٢٢٦]؛ [يعني في أربعة أشهر]^(١٣)، ففي غير ذلك حكم النهي له أخذ، والله أعلم.

وقوله: ﴿وَإِن عَزَّوُا الطَّلَاقَ﴾ كقوله: ﴿أَلَيْسَ كَقَوْلِهِمْ يَمْرُوفٍ أَوْ سَرِيعَةَ يَمْرُوفٍ﴾ [البقرة: ٢٣١] وليس ذلك على إحدايه بعد مضي المدة، كذلك الأول، والله أعلم.

[وقوله: ﴿سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ بالإيلاء عليه السلام بتحقيق حكمه أنه لم يفي إليها مع ما كان كذلك بذاته؛ كأنه قال على^(١٤) علم بما يكون من خلقه وبما به صلاحهم وما إليه مرجعهم؛ خلقهم وهو عليه السلام بجميع ما به تناجوا، وأسروا، وجهرؤا، والله الموفق]^(١٥).

ثم الدليل على أن المراد من قوله: ﴿ثَلَاثَةٌ قُرْءَانٌ﴾؛ وإن احتمل الظاهر، يرجع إلى الحيض [في وجوه:

أحدها: [١٧] أن ثَلَاثَةً اسم لتمام العدد، فصير كأنه قال: ثَلَاثَةً أظهار، لو أراد به الظاهر، أو ثلاث حيض، لو أراد به الحيض. ثم هم على اختلافهم اتفقوا أنه بالحيض ثلاثة، وبالظاهر طهران وبعض الأول. ثبت أن الحيض أولى مع ما كان فيه الإختياط، إذا احتمل الوجهين أن يدخل جميعاً في الحق، لا يزال بعد أن ثبت إلا بالبيان، ويبيّن ذا أن في الخبر تلك العدة التي أمر الله أن تطلق ليقبّلها النساء أنه الحيض حتى يكون قبله الظاهر مع ما يحتمل عدة فعل الطلاق لا الانقضاء.

(١) من طع. (٢) انظر مختصر في شواذ القرآن: ١٣. (٣) من طع وم. (٤) من طع. (٥) من طع، في م: الإيلاء. (٦) من طع، في الأصل وم: يقول. (٧) من طع. (٨) ساقطة من طع. (٩) من طع. (١٠) من طع. (١١) من طع، في الأصل وم: طلاق. (١٢) من طع: المدة. (١٣) من طع، انظر الدر المنثور ١/ ٢٧٠ والبحر المحيط ٢/ ٤٤٩. (١٤) من طع. (١٥) من طع وم: عن. (١٦) أدرجت هذه العبارة في النسخ الثلاث في تفسير الآية ٢٢٧، ورأينا إثباتها أيضاً هنا لعلاقتها بالإيلاء. (١٧) في الأصل وم: وجوه أحدها، في طع: وذلك.

يَبَيِّنُ ذَلِكَ مَا رُوِيَ أَنَّ عِدَّةَ الْأَمَةِ حَيْضَتَانِ، وَهِيَ بَعْضُ عِدَّةِ الْحُرَّةِ، وَوَقْتُ طَلَاقِهَا وَقْتُ طَلَاقِ الْحُرَّةِ [الدارقطني: ٣٧٨٥]، فَبَانَ أَنَّ الْعِدَّةَ اثْنَتَانِ^(١).

[والثاني: ذكر الحيض عند ذكر البذل؛ وذلك حكم الأبدال أن تُذكر أصولها عند ذكرها.

والثالث: قوله: ﴿فَإِذَا بَلَغَ أَجْلُهُنَّ﴾ والبلوغ اسمٌ للتمام، وفاسدة المراجعة من بعد الإشراف عليه، وهو بالظهر لا يُعلم حتى يرى الدم، لأن الظهر لا غاية له، وذلك يمنع على قولهم الرجعة، فثبت أنه الحيض لأن له الغاية. وإن لم ينقطع الدم وقت ابتداء الحرمة، ربما كان الطلاق وقت ابتداء الحرمة^(٢)، وذلك ظهري، ووقت تقضي العدة وقت تمام ذلك. فهو الظهر مع ما يقتضي سلب الملك بالطلاق، ووقته الظهر، وبقية الملك يقتضي العدة، فيجب أن يكون وقته الظهر على حق جميع الفروع مع الأصول والحاقي التوابع بالتبوعين، ولا قوة إلا بالله.

وقوله تعالى: ﴿لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ﴾ والإيلاء هو اليمين في اللغة؛ يدل على ذلك حرف ابن مسعود وابن عباس رضي الله عنهما حين قرأ: الَّذِينَ يَقْسِمُونَ^(٣) مِنْ نِسَائِهِمْ^(٤).

ثم اختلف فيه على وجوه: قال ابن مسعود رضي الله عنه: (الإيلاء على يوم فقط، وأما التربص فاربعة أشهر لأنه لم يذكر في الكتاب للإيلاء مدة، وإنما ذكر المدة للتربص) [إلى هذا ذهب ابن مسعود^(٥)]، وقال ابن عباس رضي الله عنهما: [الإيلاء على الأبد؛ ذهب في ذلك إلى أن الإيلاء كان طلاق القوم^(٦)]، والطلاق يقع إلى الأبد، وقال آخرون: من ترك القريان في حال الغضب فهو مؤل، وإن لم يحلف، لكن هذا ليس بشيء؛ لأن الله تعالى ذكر الإيلاء، [والإيلاء^(٧)] هي اليمين؛ دليله ما ذكرنا.

وروي عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أن رجلاً سأل: أنه حلف ألا يقرب امرأته سنتين؟ فقال: (إيلاء، وإنها تبين^(٨)) إذا مضت أربعة أشهر، فقال: إنما حلفت ذلك لمكان ولدي، فقال: لا يكون إيلاء) فرأى في ذلك إيلاء إذا كان عاصياً، وإذا كان إيلاؤه وترك قربانه إياها بمكان الولد لم ير ذلك إيلاء. ثم لا يجوز أن يحمل ما حمل علي بن أبي طالب رضي الله عنه واعتباره بالعصيان وغير العصيان فالإيلاء هو اليمين، والأيمان لا يختلف وجوبها ووجوب أحكامها في حال العصيان وفي حال الطاعة، فعلى ذلك حكم الإيلاء.

ولو حمل ما حمل ابن مسعود رضي الله عنه لكان لا يبقى الإيلاء بعد مضي اليوم. فإذا لم يكن يمين بعد اليوم لم يبق حكمها، ولو حمل على ما قال ابن عباس رضي الله عنه لكان لا فائدة لذكر التربص؛ فإذا بطل / ٣٨ - ١ / ما ذكرنا ثبت قولنا: إن مدة الإيلاء إذا قصرت عن أربعة أشهر لم يلزمه حكم الإيلاء، ولو كان على الأبد لكان لا فائدة في ذكر المدة، وآلا يعتبر العصيان ولا الطاعة ولا الغضب ولا الرضا على ما ذكرنا.

وروي في بعض الأخبار أنه قال: الإيلاء ليس بشيء؛ معناه ما قيل: إن الإيلاء كان طلاق القوم^(٩)؛ فقوله: ليس بشيء، يقع للحال دون مضي المدة قبل أن يفيء إليها في المدة.

قال أصحابنا، رحمهم الله تعالى: إذا مضت أربعة أشهر وقع الطلاق، وقال قوم: [إنه يؤقف بعد مضي المدة؛ فإما أن يفيء إليها، وإما أن يطلقها]^(١٠)، واحتجوا في ذلك إلى أن الله تعالى ذكر الفيء بعد أربعة أشهر بقوله: ﴿تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ فَإِنْ فَاءُوا﴾ لذلك كان له الفيء بعد مضي [أربعة]^(١١) الأشهر، وروي في بعض الأخبار الوقف فيه. وروي عن عمر

(١) أدرجت هذه العبارة في تفسير الآية ٢٢٨ وستبناها أيضاً في حينها لفائدتها. (٢) من م، في الأصل: ربما كان الطلاق وقت ابتداء الحرمة في م: ابتداء الحرمة. (٣) في الأصل: وم: يقيمون، والصواب ما أثبت على ما ورد في مختصر شواذ القرآن: ١٣. (٤) من الأصل وم، ساقطة من ط ع. (٥) من الأصل وم، ساقطة من ط ع. (٦) من الأصل وط ع، ساقطة من م. (٧) من ط ع، في الأصل وم: اليوم. (٨) من ط ع وم، ساقطة من الأصل. (٩) في النسخ الثلاث: تبين. (١٠) في النسخ الثلاث: اليوم. (١١) من ط ع، في الأصل وم: يوقف فإن فاء إليها ولا تطلق عليه. (١٢) من ط ع.

وعلي وعثمان وعائشة وابن عمر رضي الله عنهم في المؤلّي: إذا مضت أربعة أشهر؛ فإما أن يقيء، وإما أن يطلق. إلى هذا يذهبون، لكن هذا يحتمل أن يكون من الراوي دون أن يكون ما قالت الصحابة.

وأما عندنا أن قولهم ذكر الفّيء بعد ﴿رَبْعَ أَشْهُرٍ﴾ فذلك لا يوجب الفّيء بعد مضيها؛ ألا ترى أن قوله: ﴿فَإِذَا بَلَغَ الْأُمُورَ فَأَمْسَكُوهُنَّ أَوْ فَأَرْقُوهُنَّ يَمْقُوتُونَ﴾ [الطلاق: ٢] ليس أن يمسكها بعد مضي الأجل، ولكن معناه: إذا قرب انقضاء^(١) ﴿أَجَلَهُنَّ فَأَمْسَكُوهُنَّ﴾؟ فعلى ذلك جعل لهم الفّيء إذا قرب انقضاء^(٢) أربعة أشهر. وأما ما روي من الوقف فليس فيه الوقف بعد مضي أربعة أشهر يحتمل الوقف في أربعة الأشهر. وأما عندنا فلأنها تبين إذا مضت أربعة أشهر لما روي عن سبعة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وثمانية من نحو عمر وعلي وابن عباس وجابر وزيد بن ثابت [رضوان الله تعالى عليهم أجمعين]^(٣) [أنهم قالوا: إذا مضت أربعة أشهر بانث منه]^(٤)، فأتبعناهم.

ثم اختلف في الطلاق إذا وقع [في وجهين:

أحدهما: ما]^(٥) قال قوم: هو رجعي، وهو قول أهل المدينة؛ فهو على قولهم: لعنت^(٦)؛ لأن الزوج يقدم إلى الحاكم، فيطلق أمام الحاكم، ثم كان له حق المراجعة [فيكلفون الحاكم العنت]^(٧).

وأما عندنا فهو بائن؛ وعلى ذلك جاءت الأخبار: روي عن ابن عباس رضي الله عنه [أنه]^(٨) قال: (إذا مضت أربعة فهي تطليقة بائنة) وعن ابن مسعود رضي الله عنه مثله، وروي عن أبي [بن كعب]^(٩) في قوله: ﴿فَإِنْ قَالُوا﴾ [فيهن]^(١٠) يعني في أربعة الأشهر ﴿فَإِنَّ اللَّهَ عَزَّوَجَلَّ رَجِيمٌ﴾ فثبت أنه جعل الرحمة والمغفرة فيها.

والثاني^(١١): قوله: ﴿وَلَا تَنْقُضُوا الْأَيْتَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا﴾ [النحل: ٩١]؛ ولو لم يجعل له القربان والنقض في المدة لكان لا سبيل له إلى نقضها بعد مضي المدة، إذ هي مؤكدة^(١٢)، فثبت أنه لا بما اعتبروا^(١٣).

ثم قوله: ﴿فَإِنَّ اللَّهَ عَزَّوَجَلَّ رَجِيمٌ﴾ يحتمل وجهين: [يحتمل]^(١٤) بما جعل له الخروج مما ضيق على نفسه لثلاث^(١٥) تطول عليه المدة، ويحتمل أن المغفرة كانت بما ارتكب ما إذا مضى عليه وجد [أنه مستحق]^(١٦) للعقوبة، فغفر له صنيعه، ورجمه بأن يجاوز عنه ما فعل.

الآية ٢٢٧ وقوله: ﴿وَإِنْ عَزَّوَجَلَّ طَلَّقَ﴾ روي عن ابن عباس رضي الله عنه أنه قال: (عزيمة الطلاق مضي أربعة أشهر). وقد ذكرنا قول الصحابة رضي الله عنهم: إن عزيمة الطلاق أربعة أشهر.

وقوله: ﴿فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾: [سَمِيعٌ] بإيلاهم^(١٧) ﴿عَلِيمٌ﴾ بترك الفّيء [وتحقيق حكمه]^(١٨)، أو ﴿عَلِيمٌ﴾ بما أرادوا^(١٩) بالإيلاء [كانه قال: إنه على^(٢٠) علم بما يكون من خلفه وبما به صلاحهم وما إليه مرجعهم، خلقهم وهو السميع بجميع ما تناجوا، وأسرأوا، وجهرأوا، والله الموفق]^(٢١).

والفّيء الجماع وهو الرجوع في الحاصل لأنه حلف ألا يقربها، فإذا قربها رجع عن ذلك، وهكذا روي عن ابن عباس وابن مسعود رضي الله عنهم أنهما قالوا: (الفّيء الجماع).

الآية ٢٢٨ [وقوله تعالى: ﴿وَالطَّلَاقُ ثَلَاثَةٌ قُرْآنٌ﴾؛ اختلف الناس في الأقراء]^(٢٢)؛ قال بعضهم: [الأقراء]^(٢٣) هي الأطهار، وقال آخرون: هي الحيض، وهو قولنا. وعلى ذلك اختلف الصحابة: قال عمر وعلي وعبد الله

(١) من طع وم، في الأصل: القضاء. (٢) من طع وم، في الأصل: القضاء به. (٣) من الأصل وطع، في م: رضي الله عنه. (٤) أدرجت هذه العبارة في النسخ الثلاث بعد وثمانية. (٥) ساقطة من النسخ الثلاث. (٦) في الأصل: لغت. (٧) في طع: فيكلف الحاكم للبعث. (٨) من طع، وم، ساقطة من الأصل. (٩) من طع. (١٠) انظر البحر المحیط: ٤٤٩/٢ والدر المنثور: ٦٤٦/١. (١١) هذا الوجه الثاني من وجوه اختلاف الطلاق. (١٢) في الأصل وم: تتأكد، في طع: تأكد. (١٣) من طع، في الأصل وم: اعتبروا ويلزم. (١٤) من طع وط م، ساقطة من الأصل. (١٥) في م: لأنه لا. (١٦) في الأصل وم: ذاته مستحقاً، في طع: وأنه مستحقاً. (١٧) من طع، في الأصل وم: بالإيلاء. (١٨) من طع. (١٩) من طع، في الأصل وط م: أراد. (٢٠) في طع: عن. (٢١) من طع، في الأصل: وم: والله أعلم. (٢٢) في طع: ثم اختلف الناس في قوله: ﴿وَالطَّلَاقُ ثَلَاثَةٌ قُرْآنٌ﴾. (٢٣) من طع.

[ابن مسعود^(١)] **﴿هِيَ الْحَيْضُ﴾**، وقالت عائشة وزيد بن ثابت وابن عمر **﴿هي الأطهار﴾**، وبه أخذ أهل المدينة، وقالوا: قلنا ذلك بالسنة والأخبار عن الصحابة، رضوان الله تعالى عليهم أجمعين، واللسان والمناقضة.

أما السنة فقوله لعمر: **﴿مُرِ ابْنَكَ فَلْيُرَاجِعْهَا﴾**، ثم ليطلقها، وهي طاهر أو حامل، [ينحوه البخاري: ٥٢٥١]؛ فتلك العدة التي أمر الله تعالى أن تطلق لها النساء هي الأطهار. لكن الجواب لهذا من وجهين:

أحدهما أنه جعل ذلك عدة للطلاق لا عدة عن الطلاق؛ والعدة للطلاق غير العدة عن الطلاق، وكذا نقول في الطهر الذي تطلق فيها النساء: إنها عدة للطلاق لا عنها.

والثاني: [أنه من^(٢)] قول الرجل: **﴿إِنَّ لَهُ الْإِقْبَاعَ فِي آخِرِ أَجْزَاءِ الطُّهْرِ﴾**؛ وقد ذكر في الخبر: الطلاق لِقَبْلِ عِدَّتَيْهِ، ولو كان المعنى به الطهر لكان الطلاق في آخر أجزاء الطهر قبل الحيض، في آخر أجزاء الطهر لا في القبل، فثبت أن القول بجعل الطهر عدة عن الطلاق بعيد.

[وأما اللسان، فهو^(٣)] قول الناس، قرأ الماء في حوضه، وقرأ الطعام في شذقيه؛ أي حبس، والطهر حبس الدم. لكن عندنا الطهر جيلة وأصل، وعليها خلقت، وأنشئت، والحيض عارض؛ فإذا كان في الرحم دم خرج، وإلا كانت على أصل خلقها^(٤) طاهراً، لأن الطهر يحبس الدم؛ فإذا كان هذا ما ذكرنا بطل احتجاجه باللغة واللسان.

وأما المناقضة فهي^(٥) أن يقول: جعلتم هي معتدة مع زوال الأذى عنها ما لم تغتسل في إبقاء حق الرجعة؛ فأما دعوة المناقضة فهي بعيدة لأن الكتاب جعلها باقية [ما لم تغتسل]^(٦) على حكم الأذى، فإن كان فيه طعن فعلى الكتاب.

وقال: ذكر الله تعالى **﴿ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾** باسم التذكير لا باسم التأنيث، فدل أنه أراد الأطهار؛ يقال: ثلاثة رجال وثلاث نسوة، فإذا أدخل فيه الهاء غُيِّلَ أنه أراد الطهر. قيل: إن اللغة لا تمتنع^(٧) عن تسمية شيء واحد باسم التذكير والتأنيث كالبر والحنطة ونحو ذلك إذا لم يكن ذي روح، فإذا كان كذلك فلا دلالة فيه على جعل ذلك طهراً. وقال: القرء، وهو الإن يقال [من حال إلى حال]؛ يقال: أقرأ النجم إذا غاب، وأقرأ إذا طلع، ونحوه. لكن هذا ليس بشيء لأنه لو كان القرء، وهو الإن يقال^(٨) [من حال إلى حال]، لكان يقال للنجم إذا طلع: أقرأ، فيكون الاسم للظهور لا^(٩) للغيوب أو لهما جميعاً، فلا دلالة في ذلك.

وأما الأصل عندنا [ففي وجهين]:

أحدهما: قوله^(١٠) **﴿وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَلَنْتُمْ أَبْطَنَ مَا بَيْنَكُمْ مِمَّا بَيْنَكُمْ﴾** [البقرة: ٢٣١] فأمر بالإمساك عند بلوغ أجلهن؛ [والبلوغ اسم للتمام]^(١١)، ثم لا يخلو بلوغ الأجل من أن يكون بالإشراف على أول أجزاء الطهر وعند انتهائه. فإن كان عند انتهاء [الطهر]^(١٢) فلا غاية له ينتهي إليها^(١٣) ليقطع عليه الحكم، وإن كان على الإشراف [على أوله فعلياً]^(١٤) أيضاً كذلك. ثم لو حُجِّلَ على الانتهاء أيضاً لبعده^(١٥) بما يعرف ذلك بالحيض الذي يقطع جهة الإمساك، فيحمل^(١٦) على ما يعرف لا على ما لا يعرف، والله أعلم. فثبت أنه الحيض لأن له الغاية^(١٧).

والثاني: قوله تعالى: **﴿وَالَّذِي يَتَّبِعُ مِنَ الْغَيْبِ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ رَبَّكُمُ لَهُ الْخَبْرُ الْبَاطِنُ﴾** [البقرة: ٢٣١]؛ أنفقوا فيه أنه مذكور على البديل، ولم يعرف ذكر الأبدال في الأشياء إلا على إثر الأصول حيث ما ذكر، [ذكر الحيض عند ذكر البديل]^(١٨)، فإن أن البديل من ذلك، إنما هي الحيض المجعولة أصولاً في تقضي العدة، إنما هو الحيض.

(١) من طع. (٢) في طع: إن من، في الأصل: إن. (٣) في الأصل وم: وقال باللسان وهو، في طع: وأما اللسان وهو. (٤) من طع وم: في الأصل: خلقتها. (٥) في الأصل وم: هو، في طع: هي. (٦) من طع، في الأصل وم: لم تغسل. (٧) في طع: تمتنع. (٨) من طع. (٩) ساقطة من طع. (١٠) في النسخ الثلاث: فقوله. (١١) من طع. (١٢) من طع وم، ساقطة من الأصل. (١٣) في النسخ الثلاث: إليه. (١٤) في طع: على أول عليه، في الأصل وم: عليه. (١٥) في النسخ الثلاث: يبعد. (١٦) في النسخ الثلاث: حمل. (١٧) من طع. (١٨) من طع، في الأصل وم: كذا. (١٩) من طع.

[ثم الدليل على أن المراد من قوله: ﴿ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾، وإن احتمل الظاهر، يرجع إلى الحيض؛ وذلك أن ﴿ثَلَاثَةَ﴾ اسم لتمام العدد، فيصير كأنه قال: ثلاثة أطهار، لو أراد به الظاهر، أو ثلاث حيض، لو أراد به الحيض. ثم هم على اختلافهم اتفقوا على أنه بالحيض ثلاثة، وبالظاهر طهران وبعض الأول. ثبت أن الحيض أولى مع ما كان فيه الإختياط، إذا احتمل الوجهين أن يدخل جميعاً في الحق، لا يزال، بعد أن ثبت، إلا بالبيان. ويبيّن ذا أن في الخبر تلك العدة التي أمر الله أن تطلق لِقَبْلِهَا النساء: إنه الحيض حتى يكون قبْلَهُ الظاهر مع ما يحتمل عِدَّة فعل الطلاق لا الإنقضاء. يبيّن ذلك ما روي عن رسول الله ﷺ أنه قال^(١): «إن عِدَّة الأمة، حيضتان، وهي بعض عِدَّة الحرّة، ووقت طلاقها وقت طلاق الحرّة» [الدراطيني: ٣٧٨٥]. فبان أن العِدَّة اثنتان. ثبت أن أصل ما به تنقضي العِدَّة هو الحيض.

وقال الشافعي: (قوله: «عدة الأمة حيضتان» أي قرءان، والقرءان هما الطهران) فيقال له: «أبُلُغْتَ في الثقل»^(٢)، وأفرطت في الججاج؛ حين فهمت من الحيض القرء، وهو أوضح عند أهل اللسان بالسماع من المفهوم له به مع ما في ذلك تجهيل رسول الله ﷺ باللسان، وهو أفصح العرب، وأعلم البشر، حين عبّر عن الظاهر بالحيض.

وجه آخر [أنهم اتفقوا على]^(٣) أنه لو طلق في بعض الظاهر، فالبقية منه عِدَّة، ومثله من الإعتداد قرءان ونصف. والكتاب ٣٨ - ب/ أوجب الإعتداد بالثلاث، فثبت أن الأمر بالإعتداد أمر بالحيض لا بالأطهار للمعنى الذي وصفنا، وإن كان القرء اسماً للظاهر والحيض في اللغة.

ثم الأصل [في المسألة]: أن ابتداء الجِلْ لزوجها ولغيره، وكذلك نهاية^(٤) الجِلْ إنما جعلت بالأطهار.

ثم الأصل أن ابتداء حرمتها على الزوج الأول بالظاهر، فيجعل انتهاء الحرمة في مثله بالظاهر. وحاصل هذا أنه جعل نهاية الجِلْ فيه وفي غيره بما به ابتداء الجِلْ، فكذا يجعل نهاية الحرمة فيه وفي غيره بما به ابتداءه، وإذا ثبت أن المنظور في الجِلْ والحرمة [في الابتداء بالإبتداء، وجب أن يكون المنظور]^(٥) في الجِلْ، والحرمة بالإنتهاء.

ثم في قوله: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَرَصْنَ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ وفي قوله: ﴿فَاعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ﴾ [البقرة: ٢٢٢]، وفي قوله: ﴿وَسَتَلُونَكُمْ عَنْ آيَاتِي قُلْ إِصْلَاحٌ لَكُمْ خَيْرٌ وَإِنْ تُحَاطُوا بِهَا فَاِخْذُوا بِهَا﴾ [البقرة: ٢٢٠] [وفي نحو]^(٦) هذه الآيات دلالة تأخر البيان حيث لم يبيّن ما الإقراء؟ ولم يبيّن الإعتزال من أي موضع؟ ومن أي مكان؟ ولم يبيّن المخالطة في ماذا؟ وفي أي شيء؟ فالإختلاف فيه باقٍ إلى يوم التنادي، فبطل قول من ينكر تأخر البيان، وثبت [قول من]^(٧) أقر به، وبالله التوفيق.

وقوله: ﴿وَلَا يَحِلُّ لَهَا أَنْ تَكُنْ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَزْوَاجِهِمْ إِنْ كُنَّ يُؤْمِنَنَّ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾؛ ففي الآية دلائل: أحدها: أن ذكر حرمة الكتمان في من آمن ليس بشرط فيه دون غيره؛ إذ قد يلزم ذلك من هو غير مؤمن، إذ هو غير مستحسن في العقل. ففيه الدليل على أن الحكم الموجب لعلّة يجوز لزومه في ما ارتفعت عنه تلك العلة، وعُدِمَتْ. وهو كقوله: ﴿وَأَسْلِمُوا ذَاتَ يَمِينِكُمْ وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾^(٨) [إن كنتم مؤمنين] [الأنفال: ١]، وقد يلزم إصلاح ذات البين في غير الإيمان، وكذا قوله: ﴿وَدَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: ٢٧٨]، وقد يلزم ترك الربا للمعاهد، وقد يجوز ذلك للمسلم في [غير]^(٩) داره، فدل أن الحكم إذا ذكر العلة^(١٠) في أحد لا يمنع لزوم ذلك في غير المذكور.

قال الشيخ، رحمه الله تعالى: (فيه دليل على أن إضافة الحكم إلى سبب لا يمنع حقه ارتفاعه، وفيه دليل ألا يحل ذلك لمن قد آمن من^(١١) الخلق؛ لأن حقه التصديق وإظهار الحق، وفي الكتمان والتكذيب ترك ما فيه من الشرط، والله أعلم).

(١) من طع، في الأصل وم: واحتجوا بقوله: ﷺ. (٢) في الأصل وم: العقل، في طع: العقلة. (٣) من طع، في الأصل وم: ما اتفقوا أنه. (٤) في طع: أن ابتداء حرمتها على الزوج الأول بالظاهر فيجعل انتهاء. (٥) من طع وم، ساقطة من الأصل. (٦) من طع، في الأصل وم: في. (٧) من طع وم، ساقطة من الأصل. (٨) من طع، في الأصل وم: إلى قوله. (٩) من طع وم، ساقطة من الأصل. (١٠) من طع، في الأصل وم: لعلّة. (١١) في النسخ الثلاث: في.

ثم اختلف في قوله: ﴿مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِمْ﴾؛ قال بعضهم: الحبل والحيض، وكذلك روي عن علي وعبد الله ابن مسعود وعبد الله^(١) بن عباس رضي الله عنهما أنهم قالوا: ﴿مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِمْ﴾ الحبل والحيض فثبت أن موضع^(٢) الحيض الرحم، ثم الرحم يشغله الحبل عن خروج الدم، فبان أن الحامل لا تحيض. وعلى ذلك قوله ﷺ: «إنما ذلك دم عرقي انقطع» [أبو داود: ٢٨٠]؛ وهو الأمر المتعارف في النساء أن الحبل يحبس الدم. وقال بعض أهل التأويل: ﴿مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِمْ﴾ الحبل خاصة دون الحيض لوجهين:

أحدهما: أنهم في الجاهلية [كن]^(٣) يكتمن ذلك، فيلحقن بغير الآباء، فأوعذن على ذلك بعد الإسلام، فثبت أن الحيض لا يحتمل.

والثاني: أن الحيض لا ينسب بكونه في الرحم؛ فإذا كان غير منسوب إليه لم يحتمل كونه فيه، والله أعلم.

لكن الوجه فيه ما ذكرنا من قول الصحابة، وما فيه من الدلالة أنهم^(٤) مؤتمنات في ما يخبرن لوجهين:

أحدهما: ما جاء من أن الأمانة أن تؤتمن المرأة على قرعها.

والثاني: لولا أنها بمن يقبل [خبرها فيه لما أوعذن]^(٥) على الكتمان.

ثم يحتمل الكتمان^(٦) من وجهين:

أحدهما: أن يكتمن ذلك يستوجب به الإنفاق من عند أزواجهن بقوليهم: العدة باقية^(٧)، وذلك يحتمل الحيض والحبل جميعاً.

والثاني^(٨): ما قاله بعض أهل التأويل من إبقاء حق الرجعة.

ويحتمل قول أبي حنيفة، رحمه الله، في كتمانها؛ إذ قال في المرأة إذا جاءت بولد في العدة، فشهدت^(٩) امرأة على الولادة، والحبل لم يكن ظاهراً: (يقبل)^(١٠) قولها، إذ أمرت بالإظهار، والكتمان أورت ثمة في القبول.

ويحتمل: ألا يحل [لهن]^(١١) أن يكتمن الحبل، فيلحقن بغيرهم من الأزواج، والله أعلم.

وقوله: ﴿وَيَقُولُنَّ أَمْ يَرَيْنَهُ﴾ يحتمل وجهين: يحتمل أنهم لا يملكن الرجعة ولا منع أزواجهن عن المراجعة، بل ذلك إلى بعولتهن، ويحتمل ﴿أَمْ يَرَيْنَهُ﴾ في نكاح في العدة لا في حق الرجعة؛ إذ الزوج يملك نكاحها في العدة، وغيره من الناس لا يملك، كقوله: ﴿وَلَا تَزِمُوا عَقْدَةَ النِّكَاحِ حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ﴾ [البقرة: ٢٣٥].

وقوله: ﴿وَيَقُولُنَّ﴾ فيه^(١٢) دليل أن قوله: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ﴾ إنما عني به المطلق طلاقاً لم يقطع على نفسه جهة العود^(١٣).

وقوله: ﴿فِي ذَلِكَ إِنْ أَرَادُوا إِصْلَاحًا﴾ يحتمل وجوهاً: يحتمل إصلاح ما بينهما، ويحتمل: ﴿إِنْ أَرَادُوا﴾ إمساكهن بالمعروف كقوله: ﴿وَلَا تُنْكِحُنَّ ضِرَارًا﴾ [البقرة: ٢٣١]، فهو ممسك لها، وإن كان مضراً.

ثم الأصل في هذا أنه، وإن قال: ﴿فَإِنْ سَأَلْتُمُوهُنَّ﴾ [البقرة: ٢٢٩]، ليس على ألا يصير ممسكاً لها بغير المعروف؛ وأصل هذا أن ليس في القول: ألا^(١٤) تفعلوا دليل الجواز، والفساد إذا قيل ذلك.

ثم اختلف^(١٥) في قوله: ﴿فِي ذَلِكَ﴾ أي في الوقت الذي يعيد به، أو ﴿فِي ذَلِكَ﴾ القروء، والله أعلم.

وقوله: ﴿وَلَمْ يَكُنْ مِثْلَ الَّذِي عَلَيْنَ بِالْمَعْرُوفِ﴾ روي عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: (إني أحب أن أتزين لامرأتي كما أحب أن تزين لي، لأن الله تعالى يقول: ﴿وَلَمْ يَكُنْ مِثْلَ الَّذِي عَلَيْنَ بِالْمَعْرُوفِ﴾) وقال آخرون: لهن من الكفاف ما عليهن من الخدمة،

(١) من طع. (٢) في طع. موضوع. (٣) من طع. (٤) في النسخ الثلاث: أنه. (٥) من طع، في الأصل: خبر فيه لما أوعذن، في م: خبر فيها. (٦) من طع وم. (٧) من طع وم، في الأصل: باقي. (٨) في النسخ الثلاث: ويحتمل. (٩) في م: فشهد. (١٠) أدرج في النسخ الثلاث: قبلها. أن. (١١) من طع وم. (١٢) من طع، في الأصل وم: وفيه. (١٣) في طع: العود. (١٤) في النسخ الثلاث: بالآ. (١٥) في طع: اختلفت.

وقال غيرهم: لهم من الحق في المهور بتسليم الأزواج إليهن ما عليهن من تسليم البضاع^(١) إلى الأزواج. فبدل هذا على أن الخلوة والتسليم منها يحل محل قبض الحق منها لزوجها، وقيل: ﴿وَلَقَدْ يَمْلِكُ الَّذِينَ يَدْعُونَ عَنِّي مَتَرُوفٌ﴾ الحق: ما تُلزِمُهُن من حقوق الأزواج، يلزم مثلها على الأزواج لهن^(٢)، وإن كانت مختلفة.

وقوله: ﴿وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾؛ قيل: [هي الطلاق]^(٣) بيد الرجل وليس بيدها، وقيل: هي الإمارة والأمر، وقيل: هي ما فضل الله به عليها من الجهاد والميراث وغيره، وقيل: [هي]^(٤) لهم من الفضيلة من الولايات والشهادات والعقل، وذلك ليس لهن، وقيل: [هي]^(٥) فضيلة في الحق وبما ساق إليها من المهر.

وقال^(٦) الشيخ أبو منصور، رحمه الله، في قوله: ﴿وَلَقَدْ يَمْلِكُ الَّذِينَ يَدْعُونَ عَنِّي﴾ أي من الحقوق على الأزواج. ثم تحتمل حقوقهن المهر والنفقة، وتحتمل ما أتبع من قوله: ﴿فَإِنسَاكُ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٍ بِإِحْسَانٍ﴾ وتحتمل قضاء ما لها من الحوائج خارج البيت مما به قوام دينها ووقايتها من النار؛ وعليها من الحقوق مقابل الأول البذل له وآلا يوطئن فرشهن أحداً، ومقابل الثاني أن يحسن إليهن في البر باللسان والقول بالمعروف الذي فيه تطيب نفسه به كما وصف الحميدة منهن: «مَنْ إِذَا نَظَرَتْ إِلَيْهَا سَرَتْكَ، وَإِذَا دَعَوْتَهَا أَجَابَتْكَ، وَإِذَا غَبَتْ عَنْهَا حَفِظْتَكَ فِي مَالِكَ وَنَفْسِهَا»^(٧) [ابن ماجه: ١٨٥٧]، ومقابل الثالث ألا تتلفاه بمكروهم، ولا تقابله بما^(٨) يضره، ويغضب مع الخدمة وكفاية الداخل مما به قوام دينه، والله أعلم. والدرجة التي ما له من الملك فيها والفضل في الحقوق عليها وما جعل قواماً عليها^(٩) وغير ذلك، والله أعلم.

وتحتمل ما لهن من قوله: ﴿فَإِنسَاكُ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٍ بِإِحْسَانٍ﴾ وعليهن بذل حقهن المعروف والإحسان إليهن في ما يثبون من الخدمة والقيام بكفاية داخل البيت مع حفظ ماله عندها، والله أعلم.

الآية ٢٢٩ وقوله: ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ﴾؛ فيه^(١٠) دلالة أن يطلق ببيتين برتتين، وقوله: ﴿فَإِنسَاكُ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٍ بِإِحْسَانٍ﴾ أن له الرجعة بعد طلاقين بذكره مرتين، وفيه أن المطلق في الطهر الثالث من غير رجعة مطلق للسنة لما خير بين الإمساك أو التسريح من غير مراجعة، وهو على مالك / ٣٩ - / لأنه يقول: (ليس له أن يزيد على تطلق واحدة إلا أن يرجع). ﴿أَوْ تَسْرِيحٍ بِإِحْسَانٍ﴾ هو التغطية الثالثة كذلك روي عن رسول الله ﷺ أنه سئل عن التسريح بإحسان، فقال: «هو التغطية الثالثة» [بنحوه: الدر المنثور ج ١ / ٦٦٤]. فإن قيل: إيش الحكمة في ذكر المعروف في الإمساك والإحسان في التسريح؟ قيل: فذلك أن في التسريح قطع الحقوق التي أوجبها النكاح، فأمر عند قطعها عنها بالإحسان إليها مبتدئاً^(١١). والإحسان أبدأ إنما يكون عند ابتداء الفعل لا عند المكافأة. وأما المعروف في الإمساك فالتكاح أوجب ذلك بقوله^(١٢): ﴿وَأَخَذَتْ مِنْكُمْ بِيْئَتًا غَلِيظًا﴾ [النساء: ٢١]؛ قيل: الميثاق الغليظ الحقوق التي أوجب النكاح. وهذا، والله أعلم، وجه الحكمة، والمعروف ما عرفاً في النكاح، والإحسان هو ما يتبدى مما لم يعرفاً.

وقوله: ﴿وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا مِمَّا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ﴾ فظاهر هذه الآية الكريمة يوجب ابتداء الخطاب للأزواج، ثم آخرها يوجب الخطاب لهما جميعاً، ثم آخرها يوجب الخطاب لغير الأزواج: يحفظ عليهما حدود الصحة، فيشبه أن يكون في الآية [إضماراً: الحكمين]^(١٣)، فيكون كقوله: ﴿وَأَنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَأَبْعَثُوا حَكَمًا مِنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِنْ أَهْلِهَا﴾ [النساء: ٣٥]، فيكونان هما اللذان يحفظان الحد المحدود^(١٤).

وتحتمل أن يكون الخطاب في قوله: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ﴾ للحكام لأنهم هم الذين يتولون النظر في أمور الناس ليقوموهم على حفظ حدود الله.

(١) في م: الإيضاع. (٢) من ط ع. (٣) من ط ع. (٤) في ط ع: الطلاق هو، في الأصل وم: هو الطلاق. (٥) ساقطة من النسخ الثلاث. (٦) من ط ع. (٧) من ط ع، في الأصل وم: قال. (٨) من ط ع، في الأصل وم: وتحفظك في النفس والمال. (٩) ساقطة من ط ع. (١٠) إشارة إلى قوله تعالى ﴿الرِّجَالُ قَوَّاتٌ عَلَى النِّسَاءِ﴾ [النساء: ٣٤]. (١١) من ط ع. (١٢) في النسخ الثلاث: فقيه. (١٣) في ط ع: مهتدياً. (١٤) في النسخ الثلاث: كقوله. (١٥) في الأصل وم: الإضمار فيهما الحكمين، في ط ع: الإضمار فهما الحكمين. (١٦) في ط ع: والمحدود.

ثم القول عندنا في قوله: ﴿وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا مِمَّا ءَاتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا﴾ إذا كان النشور [واقعا] ^(١) من قبل الزوج، فإنه لا يحل أخذ شيء على الخلع استدلالاً بقوله: ﴿وَأِنْ أَرَدْتُمْ اسْتِبْدَالَ زَوْجٍ مَكَاتٍ زَوْجٍ وَءَاتَيْتُمْهُنَّ إِحْدَهُنَّ قِنْطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا﴾ [النساء: ٢٠]. وأما إذا كان النشور من قبلها فإنه لا بأس أن يأخذ قدر المهر، وتكره الزيادة، وتجوز ^(٢). وأما قدر المهر فإنه لا بأس إذا كان النشور من قبلها استدلالاً [بقوله] ^(٣): ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا أَقْدَتِ يَدُهُ﴾ ذكر رفع الحرج عن الذي فدى فيما عنه نهى [في] ^(٤) غير هذا، وهو المؤتى؛ لذلك قلنا: إنه يجوز، إذا كان النشور من قبلها، قدر المهر. وأما الزيادة فإنها ^(٥) تُكره استدلالاً بما روي في الخبر أن امرأة أتت رسول الله ﷺ فذكرت بغض زوجها، فقال: «أتردين عليه حديقته؟» فقالت ^(٦): نعم وزيادة، [فقال: أما الزيادة] ^(٧) فلا، [ينحوه ابن ماجه: ٢٠٥٦]، ففيه ^(٨) الدلالة أن النشور إذا كان من قبلها فإنه يجوز قدر المهر.

وقال أبو داود: (خالف الشافعي ظاهر الكتاب في ما جعل له أخذ ما فدى والزيادة، والكتاب رفع الحرج ^(٩) عن أخذ ما فدى، لم يجعل له غيره بقوله: ﴿وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا مِمَّا ءَاتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَلَّا يُعْطَا حُدُودَ اللَّهِ﴾. وقال ^(١٠) ابن شريح: (ما ذلك الأخذ في الطلاق؟ إنما ذلك في الطلاق كرهاً، لأنه ليس في الآية ذكر الطلاق)، واستدل بقوله: ﴿فَإِنْ طَلِقَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِمَّا تَكْلُمُونَ مَبْطِئَةً مَبْطِئَةً﴾ [النساء: ٤]؛ فجعل له أكل ما أخذ بالوصف الذي ذكره. ثم كان له أخذ ما تبذل في غير الطلاق. فعلى ذلك في الطلاق، وفي الطلاق أحق، والله أعلم.

والأصل عندنا جواز ما بذلت: أخذه مما احتج به الرجل إن كان له بذلك في غير الطلاق، وهو [في] ^(١١) الطلاق أجوز؛ لأنها تتنفع، غير أنه يكره الفضل له ^(١٢) لما ذكرنا من الآية والخبر، ثم يجوز هو لأنه تبادل؛ فكان كالعقود التي تكرر لربح ما لم يضمن على الجواز، فكذا هذا. والأصل بأن الطلاق بالبدل بينهما ^(١٣)، وهو لو لم يملك البيونة مطلقاً لم يملكه بما شرط، ثبت أنه يملك؛ وأصله أنه بالطلاق، ويصرف إليها ما ملك عليها بالعقد، فانتفعت بإزاء ما بذلت، لذلك سلم للزوج ما أخذ، والله أعلم. قال: ويكره أخذ الزيادة بما فيه رفع النكاح، فيصير أخذ ما يأخذ بالذي أعطى، فما يفضل عليه ليس بإزائه بدل، وذلك وصف الربا، والله أعلم.

ثم اختلف في قوله: ﴿إِلَّا أَنْ يَخَافَا﴾؛ قيل: ﴿يَخَافَا﴾ عِلْمًا؛ يعني الرجل والمرأة، وقيل: عَلِمَ الحكمان ﴿أَلَّا يُعْطَا حُدُودَ اللَّهِ﴾. وعلى ذلك [قوله] ^(١٤): ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُعْطَا حُدُودَ اللَّهِ﴾؛ قيل ^(١٥) عَلِمْتُمْ، وقيل: الخوف [هو الخوف] ^(١٦)، فكانه أقرب لأن العلم يكون في ما مضى من الحال أنهما أقاما حدوداً، أو لم يُقيما، وأما الخوف في حادث الوقت أمكن لأنه لا يعلم باليقين، لذلك كانا ما ذكرنا، وهو كقوله: ﴿إِنْ أَخَافَ إِنْ عَصَيْتَ رَبِّي عَذَابٌ يَوْرٍ عَظِيمٌ﴾ [الأنعام: ١٥].

[وقوله: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا أَقْدَتِ يَدُهُ﴾ اختلف فيه] ^(١٧)؛ قال بعضهم: أراد بقوله: ﴿عَلَيْهَا﴾ عليه خاصة، وهذا جائز في اللغة إضافة شيء إلى الاثنين والمراد واحد منهما كقوله: ﴿يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللَّؤْلُؤُ وَالْمَرْجَانُ﴾ [الرحمن: ٢٢]، وإنما يخرج من أحدهما، ومثله كثير. وقال آخرون: أريدا جميعاً: المرأة بالفداء، والرجل بالأخذ لأن الزوج نهى عن أخذ شيء مما أتاهما بقوله: ﴿وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا مِمَّا ءَاتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا﴾ ثم أباح، ورفع الحرج منه بالأخذ على الشرط، وقيل: أراد بذلك الزوج خاصة، وهو ما ذكرنا، والله أعلم.

وقوله: ﴿تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَمْتَدُّوا﴾؛ قيل: إذا لم يفهم [بحد من حدود الله تعالى ما يفهم] ^(١٨) من حد الخلق. كيف فهم من استواء الرب ومجيئه من قوله: ﴿أَسْتَوَى عَلَى الْمَرْثَى﴾ [الأعراف: ٥٤ و..] [وقوله] ^(١٩): ﴿وَبَيَّاهُ رَبُّكَ﴾

(١) من طع وم، ساقطة من الأصل. (٢) ساقطة من طع. (٣) من طع وم، ساقطة من الأصل. (٤) من طع وم، في الأصل: من. (٥) من طع، في الأصل وم؛ فإنه. (٦) في طع: فقال. (٧) من طع وم، ساقطة من الأصل. (٨) من طع وم، في الأصل: فيه. (٩) في طع: المخرج. (١٠) الواو ساقطة من الأصل وطع. (١١) من طع. (١٢) ساقطة من طع. (١٣) في النسخ الثلاث: بينها. (١٤) من طع. (١٥) في طع: ع. يعني. (١٦) من طع وم، ساقطة من الأصل. (١٧) في طع: ثم اختلف في قوله: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا أَقْدَتِ يَدُهُ﴾. (١٨) ساقطة من م. (١٩) في طع: و، ساقطة من الأصل وم.

[الفجر: ٢٢] ما فهم من استواء الخلق ومجيئهم؟ والاستواء والمعني إلى احتمال معاني: أن يُنفى عنه التشبيه أكثر من احتمال الحدود في الشاهد. فإذا لم يفهم من هذا ذلك^(١) لم يجز أن يفهم من الأول ما فهموا، وقد قال: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١].

وقوله: ﴿حُدُودُ اللَّهِ﴾؛ قيل: أحكام الله وسنته، وقيل: أوامره ونواهيه [وقيل: إرادته، وهو واحد]^(٢).

وقوله: ﴿وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ يحتمل وجهين: يحتمل ﴿وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ﴾ مستحلاً لها، فيكفر بتعدي ذلك، فهو ظالم ظلم كفر. ويحتمل ﴿وَمَنْ يَتَعَدَّ﴾ تجاوز أمر الله وما نهاه عنه غير مستحل لها، فهو ظالم نفسه، غير كافر.

الآية ٢٣٠ وقوله: ﴿إِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدِ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾ هذه الآية رجعت إلى [قوله الأول]^(٣) ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ﴾ فإن طلقها بعد التلقيب تطلقه أخرى ﴿فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدِ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾. وقوله: ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ فَإِنْ سَاكَ بِمَرْءٍ أَوْ تَرَيبٍ يَحْسَنُ﴾ قيل: التليقة الثالثة. وعلى ذلك جاء الخبر^(٤)، وهو واحد عندنا؛ يدل عليه أيضاً قوله تعالى: ﴿حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾، ويحتمل^(٥) عقد النكاح خاصة دون الجماع من الثاني؛ إذ ليس في الآية ذكر الدخول بها. وأما عندنا فهو على فعل الجماع في النكاح الثاني؛ يدل عليه قوله، ﴿... لا ... حتى تذوق من عسلي وذوق من عسليتها﴾ [البخاري: ٥٢٦٥]، فيكون النكاح مضمرأ، وهو أولى، لأن الآية في عقوبة الأول، ولا يشتد عليه النكاح حتى يتصل به الرضا. وفيه دلالة على كراهة التليقة الثالثة: أنه هي لا تحل له بعدها إلا بعد دخول زوج آخر بها، وذلك مما ينفر عنه الطبع، ويكرهه.

وقوله: ﴿إِنْ طَلَّقَهَا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَتَرَاجَعَا﴾ فيه دليل على أن في التراجع إيجاب عقد بهما جميعاً؛ فدل على قطع رجعته: الثاني: الحل للزوج الأول، وذلك أن لا رجعة فيه لغيره، وقوله: ﴿وَيَتَوَلَّوْنِ أَحَقُّ بِرِزْقِهِ﴾ [البقرة: ٢٢٨] أضاف الرد إلى الأزواج؛ فدل أنهم ينفردون به دونهن.

ثم ذكر الكتاب: ﴿فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدِ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾ جعل سبب الحل على الزوج الأول نكاح الثاني، لم يجز أن ينهى، وقد جعل هو سبب رفع الحرمة؛ إذ في هذا، في أحكام الله تعالى، لا يوجد ٣٩ - ب/ ولا يستقيم هو كالوضوء في ما جعل سبباً لإقامة الصلاة، لم يجز أن يجعل سبباً لها، ثم يكره الإقدام عليه، وينهى عنه، وكالتحريم؛ إذ جعل سبباً للدخول به^(٦) في الصلاة، لم يجز النهي عنها، وبه^(٧) قوامها. كذا هذا لما جعل سبباً لرفع الحرمة به، لا جائز أن ينهى عنه.

ثم فيه دلالة جواز نكاح المحلل؛ فإن سئلنا عن قوله ﷺ: «لعن الله المحلل والمحلل له» [الترمذي: ١١١٩ و ١١٢٠].

نقل^(٨): لحوق اللعن لأجل النكاح على قصد الفراق والطلاق ليس لأجل التحليل على الأول ورفع الحرمة عنه؛ دليله قوله ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ كُلَّ ذَوَاقٍ مِطْلَاقٍ» [ابن أبي شيبة: ٢٥٣/٥]، وذلك لقصد الفراق بالنكاح؛ إذ النكاح بُني في الأصل على البقاء والدوام عليه، وفيه التعفف، [وفي]^(٩) الطلاق زوال ما به يقصد، فهذا لحقه ما لحقه من اللعن.

ثم المحلل له لما طلب بنكاح الزوج الثاني ما ينفر عنه الطبع، وتكرهه: من^(١٠) عودها إليه بعد مضاجعة غيره^(١١) إياها واستمتاعه بها، مئع لهذا المعنى عن إيقاع الثالثة، فإذا^(١٢) تفكر حرمتها عليه إلا بنكاح آخر أنزجر عن ذلك. ثم العقد نفسه لا ينفر عنه الطبع، ولا تكرهه، ثبت أن الدخول شرط فيه ليكون زجراً ومنعاً عن ارتكابه.

(١) من طع، في الأصل وم: ذاك. (٢) في م: ادايه، ساقطة من طع. (٣) في النسخ الثلاث: الأول قوله. (٤) انظر الدر المنثور ١/٦٦٤. (٥) من طع وم، الوار ساقطة من الأصل. (٦) في النسخ الثلاث: بها. (٧) في النسخ الثلاث: بها. (٨) في النسخ الثلاث: قيل. (٩) من طع وم، الوار ساقطة من الأصل. (١٠) من طع وم، في الأصل: عن. (١١) من طع، في الأصل وم: غير. (١٢) في النسخ الثلاث: لكن إذا.

وقوله تعالى: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِنَّ أَنْ يَرْجِعَا﴾ يخرج على الترخيص؛ وذلك، والله أعلم، أن الطلاق يُحرّمها عليه، ويُبيّنها منه، كما تُحرّم عليه هي بأنواع الحُرْم، فأخبر^(١) وأباح له النكاح بعد وقوع الحرمة. إن هذه الحرمة ليست كغيرها من الحُرْم التي لا ترتفع أبداً، والله أعلم.

الآية ٢٣١

وقوله تعالى: ﴿وَإِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَلَنْ أَجَاهُنَّ فَانِكُوهُنَّ بِمَعْرِفٍ أَوْ سَرَاحٍ مِمَّا رَفَعْتُمْ عَنْهُنَّ﴾، وقال: [٢٣١] ﴿وَيُؤْتِيَنَّ أَهْلَهُنَّ بِرِزْقٍ﴾ [البقرة: ٢٢٨]، ذكر في الآية الأولى الإمساك، والإمساك المعروف هو إمساكها على ما كان من المُلْك، وذكر في الآية الأخيرة الرّد، والرّد لا يكون إلا بعد الخروج من المُلْك. هذا هو الظاهر في الآية، لكنّ بعض أهل العلم يقولون: إنّه يُنسكها على المُلْك الأول ويُرُدّها من الحرمة إلى الجِل، لأنّ من مذهبيهم أن الطلاق يُوجب الحرمة، ولا يُخرجها من مُلكه، وهذا جائز أن تُحرّم المرأة على زوجها، وهي بعد [في] مُلكه. فإذا كان كذلك فأمر بالإمساك على المُلْك الأول وبالرّد من الحرمة إلى الجِل، وهو قول أهل المدينة، أي يُرُدّها من العِدّة إلى ما لا عِدّة، ويُنسكها بلا عِدّة.

وأما عندنا فهو واحدٌ بِحَدِّثِ الإمساك، دليله قوله: ﴿وَلَا تُنْكِيهِنَّ زِوَارًا﴾ ولو لم يكن الإمساك سوى القصد إليه لكان لم يكن بالقصد إليها مُضراً، وهو في ما أمر بالإمساك بالمعروف، فيه وجهان:

أحدهما: هو أن يُنسكها [على ما كان يُنسكها]^(٢) من قبل من مراعاة الحقوق ومحافظة الحدود.

والثاني^(٣): ما قيل ألا تطول عليها [العِدّة على ما]^(٤) في القصة من تطويل العِدّة عليها، وفيه^(٥) نزلة الآية، وفيه دلالة أن الزوج يملك جعل الطلاق بائناً بعدما وقع رُجعيّاً لأنه يصير بائناً بترك المراجعة. فعلى ذلك يملك إلحاق الصفة من بعد وقوعه، فيصير بائناً، والله أعلم.

وقوله: ﴿وَلَا تُنْكِيهِنَّ زِوَارًا لِّتَعْدُوا﴾ قال الشيخ، رحمه الله تعالى: (الأصلُ عندنا في المناهي أنها لا تدلّ على فساد العقل، ولا يُستدلّ بالنهي على الفساد كقوله تعالى: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِنَّ أَنْ يَرْجِعَا﴾ [البقرة: ٢٣٠]. وعلى ذلك قوله: ﴿وَلَا تُنْكِيهِنَّ زِوَارًا لِّتَعْدُوا﴾ إنه يصير مُنسكاً لها، وإن كان فيه ضرار^(٦) لها، وهكذا هذا في كلّ ما يُشبه هذا من قوله: ﴿وَمَنْ لَّمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلًا﴾ [النساء: ٢٥] إنّه [أذن له]^(٧) بالفعل في حال، فهو، وإن أوجب نهياً في الفعل، فذلك لا يدلّ على الفساد في حالٍ أخرى).

وقوله: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا أَيْتَ اللَّهِ هُزُورًا﴾ معناه، والله أعلم، أي لا تعملوا بآيات الله عمل من يُخرج فعله بها مُخرَج فعل الهازئ، لأنّه معقول أن أهل الإيمان والتوحيد لا يتخذون آيات الله هُزُوراً، ولا يقصدون إلى ذلك. وقيل: إنهم في الجاهلية كانوا يلعبون بالطلاق والعِتاق، ويُنسكونهن^(٨) بعد الطلاق والعِتاق على ما كانوا يمسكون قبل الطلاق وقبل العِتاق، فنّهوا عن ذلك بعد الإسلام والتوحيد.

ثم اختلف في ﴿أَيْتَ اللَّهِ﴾، قيل: حُجّج الله، وقيل: أحكام الله^(٩)، وقيل: دين الله، ويحتمل ﴿أَيْتَ اللَّهِ﴾ الآيات المعروفة.

وقوله: ﴿وَأَذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾ يحتمل وجوهاً: تحمّل النعمة ههنا محمداً ﷺ وهو من أعظم النعم، وتحمّل النعمة الإسلام وشرائعه^(١٠) وتحمّل النعمة [النعم]^(١١) التي أنعمها على خلقه جملةً والنعمة^(١٢) على ثلاثة أوجه: النعمة بالإسلام تقتضي منه المحافظة، [والنعمة الخاصة]^(١٣) تقتضي الشكر، والنعمة [العامة]^(١٤) جملةً تقتضي منه التوحيد.

(١) ساقطة من ط. ع. (٢) من ط. ع. (٣) من ط. ع. (٤) من ط. ع. (٥) في النسخ الثلاث: ويحتمل. (٦) من ط. ع. وم. (٧) قال الطبري في تفسيره: ٤٨١/٢ وأبو حيان الغرناطي في البحر المحيط ٤٨٨/٢ إنها نزلت في رجل من الأنصار اسمه ثابت بن بشار وقال السيوطي في الدر المنثور ٦٨٢/١٠ إنه ثابت بن بشار. (٨) في النسخ الثلاث: ضراراً. (٩) من ط. ع. وم. في الأصل: أذل. (١٠) في النسخ الثلاث: ويمسكونهم. (١١) من ط. ع. وم. (١٢) من ط. ع. وم. في ط. ع. هي، ساقطة من الأصل وم. (١٣) الواو ساقطة من النسخ الثلاث. (١٤) من ط. ع. في الأصل وم: ونعمة الخاص. (١٥) من ط. ع.

وقوله: ﴿وَمَا أَرْزَلْ عَلَيْكُمْ مِنَ الْكِتَابِ﴾ وهو القرآن، ففيه دلالة أن الكتاب [هو] ^(١) منزل، ليس كما يقول القرامطة، لأنهم يقولون بأن محمداً ﷺ آلف القرآن، وإنما كان يُوحى إليه، [لا] ^(٢) كما يتوهم الرجل شيئاً، فيجعله كلاماً.

وقوله: ﴿وَالْحِكْمَةَ﴾ اختُلف فيه، قيل: [الحكمة] ^(٣) الفقه، وقيل: الحلال والحرام، وقيل: الحكمة هي الإصابة إصابة موضع كل شيء [منه] ^(٤)، وقيل: الحكمة المواعظ، وقيل: الحكمة القرآن، وهو من الإحكام والإتقان ^(٥)، كأنه قال ﷺ اذكروا ما أعطاكم من الفقه والإصابة والكتاب المحكم والمتقن الذي ﴿لَا يَأْتِيهِ الْبُطْلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ﴾ [نصلت: ٤٢].

وقوله: ﴿يَظُنُّكَ يُدْ﴾ قيل ^(٦): القرآن ﴿وَأَتَقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ فيه ^(٧) تخويف وتحذير ليعلموا أن كل شيء في علمه، وأنه لا يعزب عنه شيء، [وبالله العصمة] ^(٨).

الآية ٢٣٢

وقوله: ﴿وَإِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ يَكُنَّ لَكُمْ بَنَاتٌ فَلَا تَمْسُوهُنَّ أَنْ يَكْفِيَنَّ أَزْوَجَهُنَّ إِذَا رَضُوا بِبَيْتِهِمْ بِالْمَعْرُوفِ﴾ اختُلف في تأويله، قال قائلون: فيه نساء النكاح دون الأولياء، واحتجوا بأن قالوا: قال الله تعالى ﴿فَلَا تَمْسُوهُنَّ﴾، ولا ينهي عن القول من غير أن يعمل، إذ ^(٩) القول في ما لا يعمل غير ضار لعضلها به، ثبت أنه عامل، وأن له فيه حقاً، إلى أن نُهوا، ثبت أن قوله: لا تفضل منع إذ لو [لم] ^(١٠) يُجعل منعاً لم يكن ضاراً به، وقال آخرون: فيه دليل جواز نكاحهن دون الأولياء، لأنه تعالى قال: ﴿أَنْ يَكْفِيَنَّ﴾ واستدلوا بأن النكاح على وجود العضل يجوز، ولو كان العضل سبب المنع في الجواز لم يُحتمل جوازه إذا فات. وفيه أن العضل، إذا لم يكن، جاز للنساء تولي النكاح، واحتجوا أيضاً بما أضاف النكاح إليهن بقوله: ﴿أَنْ يَكْفِيَنَّ أَزْوَجَهُنَّ﴾ وقوله: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا قَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [البقرة: ٢٣٤]. وأضاف [التأويل الأول] ^(١١) الإنكاح إلى الأولياء على إرادة إدخال الصغار. والثاني على وجوب الحق لهنّ عليهم لا أن يجب لهنّ عليهم.

ثم الأصل بأن كل نكاح أريد بالذكر الصغار، وأضيف الإنكاح إلى الأولياء كقوله: ﴿وَأَنْكِحُوا الْأَيَّامَ مِنْكُمْ وَالصَّالِينَ مِنْ بَيْنِكُمْ وَأَمَّا بَعْضُكُمُ﴾ [النور: ٣٢] وقوله: ﴿وَلَا تُنكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّى يُؤْمِنُوا وَلَأَمَةٌ مُؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكَةٍ وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ وَلَا تُنكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّى يُؤْمِنُوا وَلَمَبَدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢١] مع ما احتمل دخول الباليغين في هذا؛ دليله قوله: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْمَا فِيمَا أَفْعَلْتُمْ بِهِنَّ﴾ [البقرة: ٢٢٩]، والفدية لا تصح من الصغار، وقوله: ﴿أَنْ يَرَا جَمَاعًا إِنْ ظَنُّوا أَنْ يُعِيَسَا حُدُودَ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٣٠]، والصغار لا يُخاطَبْنَ بإقامة حدود الله، وقوله: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا قَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [البقرة: ٢٣٤]، وإن كان متأخراً بالذكر بهذا؛ قيل ^(١٢): إن وقوع الإنكاح ^(١٣) بالإضافة في الصغار إلى الأولياء، وفي الكبار إليهن، ثم ذُكر الكفاءة والمهر وجري إضافته إلى الأولياء؛ لذلك كان لهنّ التَّعَرُّضُ / ٤٠ - أ / في فسحه.

ثم قوله: ﴿وَإِذَا رَضُوا بِبَيْتِهِمْ بِالْمَعْرُوفِ﴾ راجع ذلك ^(١٤) إلى المهر؛ لأن التراضي فعل اثنين، والمهر يُتعرَّف بهما؛ لأن القصة في امرأة بعينها، وكانت ظهرت كفاءة زوجها لها، وقال في الكفاءة: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا قَعَلْنَ﴾ [البقرة: ٢٣٤]، ووجود الكفاءة إنما تكون من إحدى الجانبين، فذكر ذلك مضافاً إلى الأولياء، لم يُجز دونهم.

والأصل في مسألة النكاح أن الحق في النكاح لها على الولي، لا للولي عليها، دليله ما يزوج على الولي إذا [علم]، ويُجبراً ^(١٥) عليه إذا وجد، وزوج عليه إذا أبى، وهي لا تُجبر بإرادة الولي إذا أثبت، فبان أن الحق لها قبله، ومن ترك حق نفسه في عقد له قيل آخر لم يوجب ذلك فساداً، والله أعلم.

(١) من طع وم. (٢) ساقطة من النسخ الثلاث. (٣) من طع. (٤) من طع وم. (٥) من طع وم، في الأصل: الاتفاق. (٦) في طع: يعني. (٧) في طع: وفي قوله: ﴿وَأَتَقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾. (٨) من م، في الأصل: في علمه العصمة، في طع: في علمه وبالله العصمة. (٩) من طع وم، في الأصل: إذا. (١٠) من طع. (١١) ساقطة من النسخ الثلاث. (١٢) في طع: قبل. (١٣) من طع وم، في الأصل: الإنكار. (١٤) من طع وم، في الأصل: إلى ذلك. (١٥) في الأصل وم: عدم ويُجبر، في طع: عدم ويجز.

وقوله: ﴿فَلَا تَقْسُلُوهُمْ أَنْ يَبْكَحَ أَنْزَجَهُنَّ﴾ فيه دليل على أن النهي عن العضل إنما كان [في] ^(١) الأزواج كانوا ^(٢) لهم؛ دليله قوله ﴿أَنْزَجَهُنَّ﴾، ولا يُسمى الأزواج إلا بعد النكاح، ويدل أيضاً قوله: ﴿وَإِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ﴾ ذكر الطلاق، فدل أنه كان في أزواج كانوا لهم. ويحتمل أن يكون في الابتداء من غير أن كان ثم نكاح، وجائز تسمية الشيء باسم ما يؤول الأمر إليه لقرب حاله عنهم.

وأما أهل التفسير بأجمعهم فقد قالوا: إن الآية نزلت في أخت مغفل بن يسار [المزني] ^(٣): أن زوجها قد طلقها، وانقضت عدتها، ثم أراد الزوج أن يتزوجها ثانية، وتهوى المرأة ذلك، فيقول الولي: لا أزوجه إياه، فنزل قوله تعالى: ﴿فَلَا تَقْسُلُوهُمْ أَنْ يَبْكَحَ أَنْزَجَهُنَّ إِذَا تَزَوَّجُوا بَيْنَهُمْ بِالْعُرْفِ﴾ وهو يحتمل المعنى الذي ذكرنا، والله أعلم ^(٤).

وقوله: ﴿ذَلِكَ يُوعَظُ بِهِ﴾ قيل: [يُوعَظُ بِهِ] ^(٥) ينهأ به، كقوله: ﴿يُعَظُّكُمْ اللَّهُ أَنْ تُعَوِّدُوا لِغِيَابِهِ أَبَدًا﴾ [النور: ١٧] أي ينهأكم، وقيل: [يُوعَظُ بِهِ] أي يؤمر به.

وقوله: ﴿ذَلِكَ أَنْزَلَ لَكُمْ وَطَهَّرَ﴾ قيل: [إذا] ^(٦) وضعت أنفسهن حيث هوين [فذلك] ^(٧) أزكى وأطهر لكم من العضل من ذلك، ولعل الفضل يحملهن ^(٨) على الفساد والريبة، وقيل: المراجعة خير لكم من الفرقة، وأطهر لكم من الريبة.

وقوله: ﴿وَاللَّهُ يَتْلُمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [أي: الله يعلم] ^(٩) من حب كل واحد منهما صاحبه ﴿وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ ذلك، ويحتمل قوله ^(١٠): ﴿وَاللَّهُ يَتْلُمُ﴾ فيم ^(١١) صلاحكم؟ ﴿وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ ذلك.

الآية ٢٣٣

وقوله تعالى: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَدَهُنَّ﴾ قال بعضهم: من المطلقات ﴿يُرْضِعْنَ أَوْلَدَهُنَّ﴾ ^(١٢)، وهو كقوله تعالى: ﴿فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَارْضَعْنَ أَبْوَابَهُنَّ﴾ [الطلاق: ٦]، ذكر ههنا الأجر، وذكر هناك الرزق والكسوة، وهما واحد، وقال آخرون: لا؛ ولكن قوله: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَدَهُنَّ﴾: من ^(١٣) المنكوحات، وقوله: ﴿فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَارْضَعْنَ أَبْوَابَهُنَّ﴾ [الطلاق: ٦]: من المطلقات. دليل ذلك ذكر الأجر في أحدهما وذكر ^(١٤) الرزق والكسوة في الأخرى، على أن المنكوحه إذا استوجرت على رضاع ولدها منه، ويستوجب قتل الزوج الرزق والكسوة، فدل هذا على أن ذكر الأجر في المطلقات وذكر الرزق والكسوة في المنكوحات. فإن قيل: ما فائدة ذكر الرزق والكسوة في المنكوحه في الرضاع؟ وقد يستوجب ذلك في غير الرضاع؟ قيل: فائدة ذكر الرزق والكسوة فيه، والله أعلم، لأنها تحتاج إلى فضل طعام وفضل كسوة لمكان الرضاع، ألا ترى أن لها أن تفتقر لذلك؟ فثبت أن لها فضل حاجة في حال الرضاع ما لا تقع لها تلك الحاجة في غير حال الرضاع، فخرج ذكر الرزق والكسوة فيه، والله أعلم، ذكر تلك الزيادة والفضل، والله أعلم.

وفي القرآن أن مؤنة الرضاع على الأب من أوجه: أحدها: قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَكَسَّرْتُمْ فَمَتْرُغٌ لَهُ أُخْرَى﴾ [الطلاق: ٦]، والثاني: قوله [سورة] ^(١٥): ﴿وَعَلَى الْوَالِدِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْعُرْفِ﴾، والثالث: قوله [تعالى] ^(١٦): ﴿لَئِنْ أَرَادَ أَنْ يَمُوتَ الرِّضَاعَةُ﴾ فثبت أنه حق على الوالد إلى أن ذكر فيه إيتاء الآخر.

وفيه دلالة على أن شرط الطعام والكسوة للظفر يجوز بقوله: ﴿وَعَلَى الْوَالِدِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ﴾ غير أن الكسوة لا تجوز إلا بإعلام الجنس، والطعام يجوز؛ لأن الظفر لا تكسى كسوة الأهل، وتطعم طعامهم، فلا بد في الكسوة من إعلام جنسها؛ إذ لا يجوز أن تكون كسوة واحدة لها وللأهل، ويجوز في الطعام ذلك؛ لأن الكسوة ليست بذات ^(١٧) غاية تعرف، فاحتج ^(١٨) إلى ذكر الجنس ليقع في حد قرب المعرفة والعلم. أما الطعام فهو ذو غاية عند الناس غير متفاوت ولا متفاضل عندهم، لذلك جاز هذا، ولم يجز الآخر إلا أن يعلم الجنس، فإذا أعلم الجنس فحيث يصير عندهم كالطعام، والله أعلم.

(١) من ط. ع. (٢) من ط. ع. في الأصل وم. ساقطة من الأصل. (٣) من ط. ع. (٤) من ط. ع. (٥) من ط. ع. (٦) من ط. ع. (٧) من ط. ع. (٨) في النسخ الثلاث: يحملن. (٩) من ط. ع. (١٠) ساقطة من ط. ع. (١١) من م. في الأصل: فيهم، في ط. ع. فيما. (١٢) من ط. ع. وم. ساقطة من الأصل. (١٣) في النسخ الثلاث: من. (١٤) في النسخ الثلاث: و. (١٥) من ط. ع. (١٦) من ط. ع. (١٧) في النسخ الثلاث: بذي. (١٨) في ط. ع. فاحتج.

قال الشيخ، رحمه الله: (يدل على جوازه قوله: ﴿وَعَلَى الْوَارِثِ مِنْ ذَلِكَ﴾ أي، والله أعلم، مثل ما على المولود له، ويكون ذلك بعد موته. لذلك يجوز شرط الكسوة والطعام في الرضاع).

وقوله: ﴿حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنِمَّ الرِّضَاعَةُ﴾ ليس فيه جعل الحولين شرطاً في الرضاع لوجوه:

أحدها: قوله: ﴿لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنِمَّ الرِّضَاعَةُ﴾ فلو لم يحتمل الزيادة والنقصان لم يكن لقوله ﴿لِمَنْ أَرَادَ﴾ معنى.

والثاني: الإرادة والقدرة ربما تذكر على غير إرادة وقدرة في الحقيقة، ولكن على إرادة حقيقة الفعل، دليله قوله ﷺ: «مَنْ أَرَادَ الْحَجَّ فَلْيَفْعَلْ كَذَا، وَمَنْ اسْتَطَاعَ [أَنْ يَفْعَلَ] ^(١) كَذَا فَلْيَفْعَلْ» [بتحore أحمد ١/ ٢١٤] ليس ذلك على حقيقة ^(٢) القدرة والإرادة. ولكن هذا، والله أعلم، على معنى: مَنْ فَعَلَ كَذَا فَلْيَفْعَلْ كَذَا. فكذاك الأول ليس على حقيقة الإرادة ولكن ذكر تلك لما لم يكن الفعل إلا بقدرة وإرادة، والله أعلم.

والثالث: لا يخلو الـ ﴿حَوْلَيْنِ﴾ مَنْ أَنْ يُقَدَّرَ بِالْأَهْلِ، فقد ينتقص عن سنتين، أو أَنْ يُقَدَّرَ بِالْأَيَّامِ، فقد يزداد على المعروف من الوقت، ثبت أنه بحيث الإحتمال لما ذكرنا، إِذْ يَحْتَمِلُ ﴿لِمَنْ أَرَادَ﴾ أَنْ يَزِيدَ حَتَّى يُنِمَّ، أو ﴿لِمَنْ أَرَادَ﴾ أَنْ يَقْتَصِرَ عَلَى التَّمَامِ. على أَنَّ الْآيَةَ لَيْسَتْ فِي حَقِّ الْحَرَمَةِ، لَكِنَّهَا فِي حَقِّ الْفَعْلِ؛ إِذْ قَدْ تَجِبُ الْحَرَمَةُ لَا بِحَوْلَيْنِ. وقد روي عن ابن عباس رضي الله عنهما في تأويل قوله: ﴿وَحَمَلَهُمْ وَفَضَّلَهُمْ ثَلَاثُونَ شَهْرًا﴾ [الأحقاف: ١٥]، [وقوله] ^(٣): ﴿وَفَضَّلَهُمْ فِي عَامَيْنِ﴾ [القمان: ١٤] [أنه] ^(٤) قال: (إِنْ كَانَ الْحَمْلُ سِتَّةَ أَشْهُرٍ فَفَضَّلَهُ فِي عَامَيْنِ، وَإِنْ كَانَ تِسْعَةَ أَشْهُرٍ فَيُقَدَّرُ الْبَاقِي) فدل هذا على أَنَّ الْحَوْلَيْنِ لَيْسَا ^(٥) بشرط في الفطام، ولا وقت له، لا يجوز الزيادة عليه ولا النقصان، والله أعلم.

وقوله ^(٦): ﴿وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [قد ذكرنا أنه قيل بوجهين] ^(٧)؛ قيل: إنه في المطلقة، وقيل: إنه في المنكوحة، وقد دللنا على أنه في المنكوحة، والله أعلم.

وقوله: ﴿لَا تُكَلِّفُ نَفْسٌ إِلَّا نَفْسَهَا﴾ قَالَ قَوْمٌ: قَوْلُهُ ^(٨) «إِلَّا وَنَفْسَهَا» إِلَّا مَا يَسَعُ، وَيَحِلُّ. لَكِنْ هَذَا لَوْ كَانَ عَلَى مَا ذُكِرَ لَكَانَ بِالْأَمْرِ يَسَعُ، وَيَحِلُّ، فَكَانَ كَأَنَّهُ قَالَ: لَا تُكَلِّفُ إِلَّا مَا تُكَلِّفُ، وَذَلِكَ لَا يَكُونُ، وَقَالَ قَوْمٌ: قَوْلُهُ ^(٩): «إِلَّا وَنَفْسَهَا» يَعْنِي طَاقَتَهَا وَقُدْرَتَهَا، وَهَذَا أَشْبَهُ؛ وَمَعْنَاهُ: لَا يُكَلِّفُ الزَّوْجُ بِالْإِنْفَاقِ عَلَيْهَا وَالْكَسْوَةِ إِلَّا مَا يَحْتَمِلُ مُلْكُهُ، وَإِنْ كَانَتْ حَاجَتُهَا ^(١٠) تَفْضُلُ عَمَّا يَحْتَمِلُهُ مُلْكُهُ، لَمْ يُفَرِّضْ عَلَيْهِ إِلَّا مَا اخْتَمَلَهُ [مُلْكُهُ] ^(١١)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، كَقَوْلِهِ: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَّا آتَنَهَا﴾ [الطلاق: ٧].

ثم اختلف في تحريم الرضاع في الكبير؛ قَالَ قَوْمٌ: يُحْرَمُ، وَرَوَوْا فِي ذَلِكَ أَحَادِيثَ، وَقَالَ أَصْحَابُنَا، رَحِمَهُمُ اللَّهُ: لَا يُحْرَمُ، وَذَهَبُوا فِي ذَلِكَ إِلَى أَنَّهُ رُوِيَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ سَأَلَ عَنِ الرِّضَاعِ، فَقَالَ: «مَا أَنْبَتَ اللَّحْمَ، وَأَنْشَرَ الْعَظْمَ» [أحمد ١/ ٤٣٢] وفي بعض عنه: [«لَا يَنْبَغُ بَعْدَ حُلْمٍ»] [البرزاز ١٣٠٢] و«لَا رَضَاعَ بَعْدَ حُلْمٍ» و«لَا رَضَاعَ بَعْدَ فَصَالٍ» ^(١٢) [الطبراني في الصغير ٩٣٢] وَرَوَى عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ وَابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما أَنَّهُمَا قَالَا: (لَا رَضَاعَ بَعْدَ الْحَوْلَيْنِ)، وَعَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ وَمَسْعُودٍ رضي الله عنهما أَنَّهُمَا قَالَا: (لَا رَضَاعَ بَعْدَ الْفِطَامِ أَوْ الْفَصَالِ، الشُّكُّ مَتَا). وَرَوَى عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي بَعْضِ الْأَخْبَارِ أَنَّهُ دَخَلَ عَلَى عَائِشَةَ رضي الله عنها فَرَأَى مَعَهَا رَجُلًا، فَرَأَتْ عَائِشَةُ رضي الله عنها [«الكرهية في وجهه، فقالت: إنه أخي من الرضاعة أو عمي، فقال لها رسول الله ﷺ «انظرون [مَنْ إِخْوَانُكُمْ؟]» ^(١٣) مَا الرضاعة؟ ٤٠ - ب/ إنما الرضاعة من المجاعة» [البخاري ٢٦٤٧] وَرَوَى عَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ رضي الله عنه أَنَّ رَجُلًا قَالَ لَهُ: إِنَّ أَمْرَاتِي أَرْضَعَتْنِي، أَتَحْرَمُ عَلَيَّ؟ فَقَالَ نَعَمْ، فَبَلَغَ ذَلِكَ ابْنَ مَسْعُودٍ رضي الله عنه فَاتَّاهُ، فَقَالَ لَهُ: [أَنْتَ] ^(١٤) تَفْتِي بِكَذَا؟، فَقَالَ: نَعَمْ، فَقَالَ: كَذَبْتَ، أَوْ كَلَامٌ نَحْوُ هَذَا، «إِنَّمَا الرضاعة من المجاعة». إِلَى هَذِهِ الْأَخْبَارِ ذَهَبَ أَصْحَابُنَا، رَحِمَهُمُ اللَّهُ، فِي نَفْيِ تَحْرِيمِ الرضاع بَعْدَ الْفِطَامِ وَبَعْدَ الْكِبَرِ.

(١) من طع وم، في الأصل: سبيلاً. (٢) من طع، في الأصل وم: إرادة. (٣) ساقطة من النسخ الثلاث. (٤) ساقطة من النسخ الثلاث.

(٥) في النسخ الثلاث: ليس. (٦) في طع: وقد ذكرنا أن قوله. (٧) في طع: يحتمل وجهين. (٨) ساقطة من طع. (٩) ساقطة من طع.

(١٠) من طع، في الأصل وم: حاجتهم. (١١) من طع وم. (١٢) من طع، في الأصل وم: الفصال. (١٣) من طع وم. (١٤) من طع وم: أنت.

وأصله: أَنْ يُنْظَرَ، فَإِنْ كَانَ غِذَاؤُهُ بِاللَّبَنِ أَوْ أَغْلِبَ غِذَاؤُهُ فَهُوَ مَا ^(١) يُحَرِّمُ، وَإِذَا كَانَ بِالطَّعَامِ أَوْ غَالِبَ غِذَاؤِهِ، فَهُوَ لَا يُحَرِّمُ. وَأصله ما ذُكِرَ فِي الْخَبَرِ: «مَا أَنْبَتَ اللَّحْمَ وَأَنْشَرَ الْعَظْمَ» [أحمد: ٤٣٢/١]، فَهُوَ يُحَرِّمُ، فَإِذَا كَانَ غِذَاؤُهُ بِالطَّعَامِ سِوَى اللَّبَنِ، فَالطَّعَامُ الَّذِي يُنْبِتُ اللَّحْمَ، وَيُنْشِرُ الْعَظْمَ، فَلَمْ يُحَرِّمُ.

ثُمَّ الْأَصْلُ بِأَنْ كُلَّ مَذْكُورٍ عَلَى الْكَمَالِ وَالْتِمَامِ، لَا يَمْتَنِعُ عَنْ اخْتِمَالِ الزِّيَادَةِ وَالنَّقْصَانِ؛ دَلِيلُهُ قَوْلُهُ ﷺ: «مَنْ أَدْرَكَ عَرَفَةَ بَلِيلٍ، وَصَلَّى مَعَنَا بِجَمْعٍ ^(٢)، فَقَدْ تَمَّ حُجَّتُهُ» [أبو داود: ١٩٤٩] وَقَوْلُهُ: «إِذَا فَعَلْتَ هَذَا فَقَدْ تَمَّتْ حُجَّتُكَ» ^(٣) [البيهقي فِي الْكِبَرِيِّ ٢٥٧/٧]، وَقَوْلُهُ: «إِذَا فَعَلْتَ هَذَا فَقَدْ تَمَّتْ صَلَاتُكَ» [أبو داود: ٨٥٦]، وَصَفَهُمَا بِالْتِمَامِ، وَالْحَرَمَةُ بَاقِيَةٌ.

ثُمَّ قَدَّرَ أَبُو حَنِيفَةَ ﷺ الزِّيَادَةَ بِسِتَّةِ أَشْهُرٍ؛ ذَهَبَ فِي ذَلِكَ إِلَى أَنَّ الْعِظَامَ رُبَّمَا تُعْتَرِضُ، وَتُعْتَرَى فِي حَالٍ، وَهُوَ حَالُ الْحَرِّ وَالْبَرْدِ، مَا لَوْ مُنِعَ الرُّضَاعُ مِنْهُ لَأَوْرَثَ هَلَكَ الصَّبِيِّ وَتَلَفَّهُ، لِمَا لَمْ يُعَوِّذْ بغيرِهِ مِنَ الطَّعَامِ، فَبِهِ خَوْفٌ هَلَاكِهِ، فَإِذَا كَانَ فِيهِ خَوْفٌ هَلَاكِهِ لِمَا ذَكَرْنَا اسْتَحْسَنَ أَبُو حَنِيفَةَ ﷺ إِبْقَاءَهَا بَعْدَ الْحَوْلَيْنِ لِسِتَّةِ أَشْهُرٍ؛ إِذْ عَلَى هَذَيْنِ الْحَالَيْنِ تَدَوَّرُ السَّنَةُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَقَالَ زُفَرٌ بِزِيَادَةِ سَنَةٍ؛ ذَهَبَ فِي ذَلِكَ إِلَى أَنَّهُ لَمَّا جَازَ أَنْ يُزَادَ بِالْاجْتِهَادِ عَلَى [حَوْلَيْنِ لِأَشْهُرٍ ^(٤)] جَازَ أَنْ يُزَادَ بِالْاجْتِهَادِ عَلَى ^(٥) [الْحَوْلَيْنِ لِسَنَةٍ].

قَالَ الشَّيْخُ، رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: وَعَلَى مَا زِيدَ عَلَى الْمَذْكُورِ مِنَ الْحَبْلِ مِثْلُ أَقْلٍ وَقَبْلُ الرُّضَاعِ يُزَادُ عَلَى الْمَذْكُورِ مِنَ الرُّضَاعِ مِثْلُ أَقْلٍ الْحَبْلِ، أَوْ لَمَّا اخْتَمَلَ الْأَقْلُ الْإِنْتِقَالَ إِلَى الْوَسْطِ يَحْتَمِلُ الْوَسْطُ الْإِنْتِقَالَ إِلَى الْأَكْثَرِ، وَذَلِكَ فِي قَوْلِهِ: «وَحَمَلُهُ وَفَصْلَتُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا» [الاحقاف: ١٥].

وَقَوْلُهُ: «لَا تُضَاكَرُ وَلَدَةٌ بِوَلَدَةٍ» يَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ: يَحْتَمِلُ «لَا تُضَاكَرُ وَلَدَةٌ بِوَلَدَةٍ» ^(٦) فِي تَرْكِ الْإِنْفَاقِ عَلَيْهَا، وَيَحْتَمِلُ «لَا تُضَاكَرُ وَلَدَةٌ بِوَلَدَةٍ» فِي انْتِزَاعِ الْوَلَدِ مِنْهَا، وَهِيَ تَرِيدُ إِسَاكَةً.

وَقَوْلُهُ: «وَلَا مَوْلُودٌ لَمْ يُولَدْ» كَذَلِكَ يَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ: لَا يُضَارُّ الْوَالِدُ بَوْلَدِهِ فِي [عَدَمٍ] ^(٧) رَدِّهَا الْوَلَدَ عَلَيْهِ وَرَمِيهِ إِلَيْهِ بَعْدَ مَا ^(٨) أَلِفَ الْوَلَدُ الْأُمَّ، وَيَحْتَمِلُ: لَا يُضَارُّ الْوَالِدُ ^(٩) فِي تَحْمِيلِ فَضْلِ النِّفَقَةِ عَلَيْهِ، وَمُنْكَهٌ لَا يَحْتَمِلُ ذَلِكَ، بَلْ إِنَّمَا يُحْمَلُ عَلَيْهِ مَا اخْتَمَلَهُ مَلَكُهُ.

وَقَوْلُهُ ^(١٠) تَعَالَى: «وَلَا مَوْلُودٌ لَمْ يُولَدْ» فِيهِ ^(١١) دَلِيلٌ أَنَّهُ إِنَّمَا يُسَمَّى وَالِدًا ^(١٢) عَلَى الْمَجَازِ، لَيْسَ عَلَى التَّحْقِيقِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَلِدْهُوَ، إِنَّمَا وَلِدَهُ، فَثَبَتَ أَنَّ الرَّجُلَ يَسْتَحِقُّ اسْمَ الْفَعْلِ بِفَعْلٍ غَيْرِهِ، وَكُلُّ مَعْمُولٍ لَهُ [أَنْ] ^(١٣) يَسْتَحِقُّ اسْمَ الْفَاعِلِ، وَإِنْ لَمْ يَعْمَلْهُوَ، نَحْوُ ^(١٤) مَا سُمِّيَ وَالِدًا ^(١٥)، وَإِنْ لَمْ يَلِدْهُوَ، وَإِنَّمَا وَلِدَهُ، فَفِيهِ دَلَالَةٌ أَنَّ مَنْ خَلَفَ لَا يُغْتَقَى، وَلَا يَطْلُقُ، فَأَمَرَ غَيْرَهُ، ففَعَلَ، حَتَّى، وَجُعِلَ كَأَنَّهُ هُوَ الْفَاعِلُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[وَقَوْلُهُ: «وَعَلَّ الْوَارِثُ مِثْلَ ذَلِكَ» اخْتَلَفَ فِي تَأْوِيلِهِ] ^(١٦)؛ قَالَ بَعْضُهُمْ: هُوَ مَعْطُوفٌ عَلَى قَوْلِهِ: «لَا تُضَاكَرُ وَلَدَةٌ بِوَلَدَةٍ» مَعْنَاهُ أَلَّا يُضَارَّ الْوَارِثُ أَيْضًا بِالنِّسْبِ، وَقَالَ آخَرُونَ: هُوَ مَعْطُوفٌ عَلَى الْكَلِّ عَلَى النِّفَقَةِ وَالْكَسْوَةِ وَالْمُضَارَّةِ، وَقَالَ غَيْرُهُمْ: هُوَ رَاجِعٌ إِلَى النِّفَقَةِ وَالْكَسْوَةِ دُونَ الْمُضَارَّةِ، وَهُوَ قَوْلُنَا لَوْجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّ نَسَقَ الْكَلَامِ إِنَّمَا هُوَ عَلَى قَوْلِهِ: «وَعَلَّ الْوَارِثُ لَمْ يَزَلْهُنَّ وَكَسَوْنَهُنَّ بِالْعَرُوفِ»، فَتَسَقُّهُ عَلَى حَرْفِ «عَلَّ» أَوَّلَى مِنْ تَسَقُّهُ عَلَى حَرْفِ «لَا» يَتَضَعُ [أَنَّهُ لَوْ] ^(١٧) حُمِلَ عَلَى قَوْلِهِ: «لَا تُضَاكَرُ» لَكَانَ مَا يُوَازِيهِ مِنَ الْكَلَامِ، إِنَّمَا هُوَ الْوَارِثُ مِثْلُ ذَلِكَ.

(١) فِي ط: لا، ساقطة من م والأصل. (٢) من ط: في الأصل وم: بجمع. (٣) من م، في ط: أشهر. (٤) من ط: وم، ساقطة من الأصل. (٥) من ط: لا تضار الوالدة. (٦) من ط: وم، ساقطة من الأصل وم، في ط: ويحتمل «لَا تُضَاكَرُ وَلَدَةٌ بِوَلَدَةٍ» فِي انْتِزَاعِ الْوَلَدِ مِنْهَا وَهِيَ تَرِيدُ. (٧) من ط: وم، في الأصل وم: في ط: وفي قوله. (٨) ساقطة من ط: (٩) فِي النسخ الثلاث: والد. (١٠) ساقطة من النسخ الثلاث. (١١) من ط: وم، في الأصل وم: يحق. (١٢) فِي النسخ الثلاث: والد. (١٣) فِي ط: ثم اختلف فِي تَأْوِيلِ قَوْلِهِ «وَعَلَّ الْوَارِثُ مِثْلَ ذَلِكَ». (١٤) فِي النسخ الثلاث: أن.

والثاني: أنه لو حُوِّلَ على إضرارٍ مِنَ الوارثِ بالولدِ في الميراثِ لقَالَ: وعلى المُوَرِّثِ بحقِّ الميراثِ، فلا ضررَ يقع فيه، بل يقع الإنفاقُ، ثبت أن حملَهُ عليه أحقُّ.

ثم [اختُلفَ] ^(١) في قوله: ﴿وَعَلَى الْوَارِثِ﴾؛ قال بعضهم: أرادَ بالوارثِ الوالدَ والأمَّ والجَدَّ، ولا يدخلُ ذو الرحمِ المحرَّمُ فيه؛ ذهبوا في ذلك إلى ما رُوِيَ عن ابنِ عباسٍ رضي الله عنه أنه أوجبَ النفقةَ على العمِّ، وقال: (لو لم يبقَ مِنَ العشيرةِ إلَّا واحدٌ لأوجبَ عليه النفقةَ) ورُوِيَ أيضاً عن زيدِ بنِ ثابتٍ رضي الله عنه [أنه] ^(٢) قال في قوله تعالى: ﴿وَعَلَى الْوَارِثِ مِنْ ذَلِكَ﴾: (النفقةُ على كلِّ ذي الرحمِ المحرَّمِ على قدرِ موارثِهِمْ)، فأتبعنا الصحابةَ. رضوانُ الله تعالى عليهم أجمعين، في ذلك، وفي الكتابِ دليلٌ وجوبُ النفقةِ على المحارِمِ [وهو] ^(٣) قوله: ﴿لَيْسَ عَلَى الْأَعْمَى حَرَجٌ وَلَا عَلَى الْأَعْرَجِ حَرَجٌ وَلَا عَلَى الْمَرِيضِ حَرَجٌ وَلَا عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَنْ تَأْكُلُوا مِنْ بُيُوتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ آبَائِكُمْ أَوْ بُيُوتِ إِخْوَانِكُمْ أَوْ بُيُوتِ أَخَوَاتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ أَعْتَمِقِكُمْ أَوْ بُيُوتِ عَمَّاتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ أَخَوَاتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ حَلَائِكُمْ أَوْ مَا مَلَكَتْهُمُ مَفَاحِقُهُمْ﴾ ^(٤) أَوْ صَدِيقِكُمْ لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَأْكُلُوا جَمِيعاً أَوْ أَشْتَاتاً﴾ [النور: ٦١]؛ فإنما يأكلُ بحقٍّ لا بالرضا. ألا تَرَى أنه يأكلُ من بيتِ الأجنبيِّ إذا بذلَ، ورضي؟ فلو لم يكن أكلُهُ من بيتِ هؤلاءِ بحقٍّ لم يكن للتخصيصِ فائدةٌ؛ فإن عورِضَ بالصادقِ ^(٥) أنه لا يُفَرَضُ عليه لا تقطعُ الصدقةُ بينهما، ثم لِقائل أن يقولَ: كيف لا أوجبُ النفقةَ على كلِّ وارثٍ على ظاهرِ الآية؟ قيل: الآيةُ مخصوصةٌ بالإنفاقِ؛ لأنَّ المرأةَ وارثةٌ، ولا تُفَرَضُ عليها نفقةُ الزوجِ، دلَّ أنه أرادَ وارثاً دونَ وارثٍ، وهو الوارثُ مِنَ الرَّجَمِ المحرَّمِ، والله أعلم.

وقوله: ﴿فَإِنْ أَرَادَا فِصَالًا عَنْ تَرَاضٍ مِنْهُمَا وَتَشَاوُرٍ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا﴾؛ قيل: فإن أرادَ الأبوانِ فصالَ الصبيِّ وفطامتهِ بدونِ الحولينِ ليسَ لهما إلَّا بتراضيهما جميعاً واتفاقيهما على ذلك، وأمَّا بعدَ الحولينِ فإنه إذا أرادَ أحدهما، وأمَّا الفصالُ قبلَ الحولينِ، فصالٌ عن غيرِ تمام، ذكره الكتابُ، فلا يُفَصَّلُ إلَّا باجتماعيهما واتفاقيهما على ذلك، [وأمَّا] ^(٦) ما بعدَ الحولينِ فهو ^(٧) على تمامِ النصِّ، فجازَ ذلك لرايٍ واحدٍ مِنْهُمَا، وما قبلُهُ لا يجوزُ إلَّا لراييهما جميعاً.

وأصلُهُ أنه بالحولينِ قد ظهرَ التمامُ والكفايةُ، ثم بالنصِّ وما دونهُ يُعَلَّمُ بالإجتهادِ. وعندَ التنازعِ يؤوَّلُ ^(٨) موضعُ بيانِ الصوابِ قُرْباً ^(٩) إلى الحدِّ المذكورِ، مع ما في القرآنِ للتمامِ ذِكْرُ إرادةِ الفردِ، وللِفصلِ ^(١٠) التشاورُ، والله أعلم.

ثم إنَّ الزوجينِ يحكمانِ على ^(١١) أنفسيهما برِضاعٍ ولِدهما؛ لذلك [لا يُحتَاجُ] ^(١٢) إلى نظيرِ غيرِهِما ولا إلى رأيٍ آخرٍ، لما لا يجوزُ أن يُعَدِمَ شَفَقَتَهُمَا جميعاً عن ولِدهما، وأمَّا إذا كانَ الحكمُ لِغيرِهِما أو على غيرِهِما فلا بدَّ من أن يحكُمَ غيرُهُما ^(١٣). دليلُهُ قوله تعالى: ﴿يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾ [المائدة: ٩٥]، وقوله ^(١٤): ﴿فَأَبْغَسُوا حَكماً مِنْ أَهْلِهِ وَحَكماً مِنْ أَهْلِهَا﴾ [النساء: ٣٥]؛ فهذا الحكمُ على غيرِهِما، ولذلك احتيجَ إلى غيرِهِما، وذلكُما ^(١٥) الزوجانِ يحكمانِ على أنفسيهما، وينظرانِ لولِدهما، لذلك ائْتَرَقَا، والله أعلم.

والجُنَاحُ والحَرَجُ واحدٌ، وهو الضيقُ، ومعناه: لا ^(١٦) ضيقٌ، ولا تَبَعَةٌ عليهما، ولا إنثم إذا أرادَا فطامتهِ بعدَ الحولينِ. وقوله تعالى: ﴿وَلَا أَرَدْتُمْ أَنْ تَسْرِعُوا أَوْلَادَكُمْ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ﴾ فيه جوازُ الرِّضَاعَةِ بعدَ الحولينِ، وحُرْمَتُهُ؛ لأنه ذُكِرَ في قوله تعالى: ﴿فَإِنْ أَرَادَا فِصَالًا﴾ بتراضيهما بدونِ الحولينِ، إذ ذُكِرَ الرِّضَاعُ في الحولينِ بقوله: ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَأْكُلُوا مِنْ بُيُوتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ آبَائِكُمْ أَوْ بُيُوتِ إِخْوَانِكُمْ أَوْ بُيُوتِ أَخَوَاتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ أَعْتَمِقِكُمْ أَوْ بُيُوتِ عَمَّاتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ أَخَوَاتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ حَلَائِكُمْ أَوْ مَا مَلَكَتْهُمُ مَفَاحِقُهُمْ﴾. فحصلَ قوله: ﴿وَلَا أَرَدْتُمْ أَنْ تَسْرِعُوا أَوْلَادَكُمْ﴾ بعدَ الحولينِ. وهذا [يؤيِّدُ قولَ أبي] ^(١٧) حنيفةٍ رضي الله عنه ويُقرِّئ مذهبَهُ. ويَحْتَمِلُ أن تكونَ الآيةُ في استِرضاعِ غيرِ الأمهاتِ إذا أبَتِ الأمُّ إرضاعَهُ، وهو كقوله: ﴿وَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَعَلَيْكُمْ أَكْثَرُ﴾ [الطلاق: ٦].

(١) من طع. (٢) ساقطة من طع. (٣) ساقطة من النسخ الثلاث. (٤) في الأصل وم: إلى قوله. (٥) من طع وم، في الأصل: بالتصديق. (٦) من طع، في الأصل وم: و. (٧) في النسخ الثلاث: هو. (٨) في النسخ الثلاث: يزول. (٩) في الأصل: قبر، في طع: قبر، ساقطة من م. (١٠) من طع، في الأصل وم: والفصل. (١١) من طع وم، في الأصل: عن. (١٢) في النسخ الثلاث: يحتج. (١٣) في النسخ الثلاث: غيره. (١٤) في النسخ الثلاث: وكفوله. (١٥) في النسخ الثلاث: وذلك. (١٦) من م، في الأصل و طع: أي لا. (١٧) في الأصل وم: بدل لأبي، في طع بدل لقول لأبي.

وقوله تعالى: ﴿إِذَا سَلَّمْتُمْ﴾ يعني إذا سلمتم الأمر لله تعالى ﴿مَّا ءَاتَيْتُم بِالْقُرْآنِ﴾ أي قبلتم، ليس هو على الإيتاء، ولكن على القبول. دليل ذلك قوله تعالى: ﴿فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ﴾ [التوبة: ٥]. فعلى ذلك الأول / ٤١ - أ/ و﴿ءَاتَيْتُمْ﴾ أي قبلتم إيتاء ما عهدوا، وهو الأجر. وقد يكون ﴿مَّا ءَاتَيْتُمْ﴾ عقدتم [عقد الإيتاء؛ إذ^(١)] الإيتاء هو الإعطاء والعطية، عقدتم التسليم عليه. وذلك دليل لقول من يفرق بين قوله: أعطيتني كذا، ولم أقبضه، والله أعلم. وقوله تعالى: ﴿وَأَتَّقُوا اللَّهَ﴾ فيما^(٢) أمركم من الإنفاق والكسوة، ونهاكم عن^(٣) إضرار أحدهما صاحبه. وقوله تعالى: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَمَّا تَعْلَمُونَ بِصِيرٍ﴾ هو^(٤) وعيد على ما سبق من الأمر والنهي.

الآية ٢٣٤

وقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾؛ قيل: هي ناسخة لقوله: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ مَّتَّعًا إِلَى الْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ فَإِنْ خَرَجْنَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِي مَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ مِنْ مَّعْرُوفٍ﴾ [البقرة: ٢٤٠] إنها وإن [كانت]^(٥) مقدّمة في الذكر، وتلك مؤخّرة، و^(٦): ﴿أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ ناسخة لتلك. إلى هذا يذهب عامة أهل التأويل. ألا ترى إلى ما جاء [في الخبر]^(٧) أن امرأة أتت رسول الله ﷺ [فذكرت أن بنتاً لها توفي عنها زوجها، واشتكت عينها، وهي تريد أن تكلّها، فقال رسول الله ﷺ: «قد كانت»]^(٨) إحداكن في الجاهلية تجلس حولاً في منزلها، ثم تخرج عند رأس الحول، فترمي [بالبعرة، وإنما هي أربعة أشهر وعشر]^(٩) [مسلم: ١٤٨٨]؟ فثبت أن ما كان ذلك، مما تقدّم الأمر به، نُسِخَ بالثاني.

وقال آخرون: إنه قد أثبت في الآية متاعاً أو وصية، ثم ورد النسخ على كل وصية كانت للوارث بقوله ﷺ: «إن الله قد أعطى كل ذي حق حقه فلا وصية لوارث» [الترمذي: ٢١٢١]، وألا كان الاعتداد الواجب اللازم هو أربعة أشهر وعشر^(١٠)؟ وأمكن أن يستدلّ بقوله: ﴿فَإِنْ خَرَجْنَ﴾ إذ كان على إثر قوله: ﴿غَيْرَ إِخْرَاجٍ﴾ [البقرة: ٢٤٠]؛ ﴿فَإِنْ خَرَجْنَ﴾ كان النهي على الإخراج دون الخروج، وهذا أصل في الوصايا بالمتاع؛ ألا يمنع الرد، وإن أجبر على التسليم. وفي الآية دلالة جواز الوصية بالسكنى إذا بطلت بحق الميراث لا بحق الوصية، والله الموفق، وهو جائز في من لم تنسخ له الوصية.

وأمكن الاستدلال بالآية على عدّة الوفاة بالحبّل إذا ثبت ما روي أنه يكون [أربعين يوماً نطفة، و]^(١١) أربعين يوماً علقة، وأربعين يوماً مضغة، ثم ينفخ فيه الروح في العشر. فإذا كان ما ذكرنا أُمِرَّت بتربّص أربعة أشهر وعشر^(١٢) ليتبين^(١٣) الحبّل إن كان بها. وإذا كان بهذا معنى العدة، فإذا ولدت بدونه انقضت العدة، والله أعلم. فإن قيل: الأمانة ليست^(١٤) لا تختلّف [عن]^(١٥) الحرية في تبين الحبّل، ثم لم تجعل عدتها أربعة أشهر وعشراً، فإذا لم تجعل ذلك، كيف لا بان أن الأمر بتربّص أربعة أشهر وعشر إلا لهذا المعنى؟ قيل [لوجوه]:

أحدها^(١٦): أن الحرائر هن الأصول في النكاح، وفيهن تجري الأنكحة، فيخرج الخطاب لهن.

والثاني: أنها حق أخذت [الحرّة]^(١٧)، والحقوق التي تأخذ الحرائر هي الأصول في النكاح؛ إذا صُرِفَتْ تلك^(١٨) إلى الإماء تأخذ نصف ما تأخذ الحرائر.

والثالث: أنه لا تُقصد آجالهنّ لما فيه رِقُّ الولد واكتساب الدّل والدّناءة.

وروي عن علي بن أبي طالب عليه السلام أنه قال: «تعتد أبعاد الأجلين احتياطاً»؛ ذهب في ذلك إلى أن الإغتياد يوضع في الطلاق [ولم يُذكر]^(١٩) في الوفاة، فيحتل أن يكون ذلك في الوفاة كهو في الطلاق، ويحتل ألا يكون، فأمرها بذلك احتياطاً.

(١) من طع وم، ساقطة من الأصل. (٢) في طع: أي فيما. (٣) في النسخ الثلاث: من. (٤) في طع: وهو. (٥) من طع وم. (٦) من طع وم، في الأصل: ب. (٧) من طع. (٨) من طع، في الأصل وم: إن. (٩) من طع، في الأصل وم: بيرة. (١٠) في طع: وعشر. (١١) من طع وم. (١٢) من طع، في الأصل وم: وعشرا. (١٣) في الأصل و طع: لتبين، في م: لتبيين. (١٤) من طع، في الأصل وم: اليس. (١٥) من طع. (١٦) في طع: لوجهين: أحدها، في الأصل وم: لوجهين: أحدهما. (١٧) من طع وم. (١٨) من طع وم، في الأصل: صرف ذلك. (١٩) من طع، في الأصل وم: وذكر.

وأما عندنا فما روي عن عمر وعبد الله [بن مسعود وعبد الله] ^(١) بن عباس رضي الله عنهما أنهم قالوا: (إذا وضعت ما في بطنها، وزوجها على ^(٢) السرير، انقضت عدتها)، وكذلك روي عن رسول الله ﷺ: «أن امرأة مات عنها زوجها، وكانت حاملاً، فوضعت بعد ذلك بأيام، فأذن لها بالنكاح» [البخاري ٥٣٢٠].

ثم الأمر بالإحداد أربعة أشهر وعشر ما روي عن رسول الله ﷺ أنه قال: «لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تحد على ميت فوق ثلاثة أيام إلا المرأة على زوجها، فإنها تحد أربعة أشهر وعشر» [البخاري ٥٣٣٤] فإن قيل: اليس وجب ذلك على المطلقة؟ والخبر إنما جاء في الموت، وهو قوت النعمة في الدين، وذلك القوت في الطلاق كهو في الموت. [قيل: ^(٣)] ألا ترى أنه لم يجب ذلك في موت أبيها ولا في موت ولدها؟ دل أنه لم يجب للموت نفسه، ولكن لقوت النعمة في الدين. ألا ترى أنه روي في الخبر: «أن المرأة الصالحة مفتاح الجنة» [بنحوه مسلم ١٤٦٧] فأمرت بإظهار الحزن على ما فات منها من النعمة بترك الزينة والشوق؟ إذ النكاح نعمة، ثم الدخول بها سواء في وجوب المهر والعدة وترك الزينة وإظهار الحزن على فوت النعمة. وأما المطلقة قبل الدخول بها لم تلزمها ذلك، لأن العدة لم تلزمها، فتجدد لها النعمة إما لها أن تنكح للحال، فتكسب نعمة، والله أعلم. ألا ترى أن الصبي الصغير إذا مات عن امرأته تلزمها أربعة أشهر وعشر ^(٤)؟ دل هذا أن وجوبها لقوت النعمة، والله أعلم.

[وقوله: «فَإِذَا بَلَغَ أَجَلَها فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكَ فِيمَا فَعَلْتَ فِي أَنْفُسِهِنَّ بِأَمْوَالِ اللَّهِ يَمَا قَعْلُونَ خَيْرٌ»؛ قوله: «فِيمَا فَعَلْتَ فِي أَنْفُسِهِنَّ» أي ^(٥) في الأكفاء بمهر مثلهن، قد ذكرنا هذا في ما تقدم ^(٦).

الآية ٢٣٥

وقوله تعالى: «وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُمْ بِهِ مِنْ خِطْبَةِ النِّسَاءِ أَوْ أَكْنَنْتُمْ فِي أَنْفُسِكُمْ»؛ قيل: التعريض هو أن يري من نفسه الرغبة في ما يكتفي به من الكلام على ما ذكر في الخبر: أن فاطمة بنت قيس لما استشارت رسول الله ﷺ قال ^(٧) لها: «إذا انقضت عدتك فأذني فاستأذنته في رجلين كانا خطباها، فقال لها: أما فلان فإنه لا يرفع العصا عن عاتقك ^(٨)، وأما فلان فصعلوك ^(٩)، لا شيء له، فعليك بأسامة بن زيد ^(١٠)» [بنحوه: ابن ماجه ١٨٦٩]؛ فكان قوله ﷺ ^(١١): «فأذني» كناية خطاب ^(١٢) إلى [أن أشار عليها بأسامة] ^(١٣) دون ما ذكره أهل التأويل: إنك لجميلة، و: إنك لتعجيني، و: ما أجور إلى غيرك، و: إنك لناقة. مثل ^(١٤) هذا لا يحل أن يشافه امرأة ^(١٥) أجنبية، لا يحل له ^(١٦) نكاحها [لما ذكر من التعريض لأن الرجل لا يأتيها منزلها، فيعرض لها، والمرأة قد تخرج من منزلها، فتصير في مكان احتمال التعريض، فعند ذلك يقول لها ما ذكرنا.

وفي الآية دلالة أن لا بأس للمتوفى عنها زوجها الخروج بالنهار، ^(١٧) وعلى ذلك جاءت الآثار؛ روي عن رسول الله ﷺ أن امرأة مات زوجها، فأتته فاستأذنته للإتيان، لم يأت أنه نهاها عن ^(١٨) الخروج. وأما ما روي عن عمر وابن مسعود رضي الله عنهما بالإذن لهن بالخروج بالنهار والنهي عن البتوتة في غير منزلهن، ولأن المتوفى عنها زوجها مؤنتها على نفسها، فلا بد لها من الخروج. وأما المطلقة فإن مؤنتها على زوجها، والزوج هو الذي يكفي مؤنتها، ويضيع علتها، لذلك افترقا، والله أعلم.

ثم التعريض لا يجوز في المطلقة لوجهين:

(١) من طع، في الأصل وم: و. (٢) من طع وم، في الأصل: في. (٣) من طع. (٤) في النسخ الثلاث: وعشرا. (٥) من طع، في الأصل وم: وقوله «فِيمَا فَعَلْتَ فِي أَنْفُسِهِنَّ». (٦) كان ذلك في تفسير بدء الآية. (٧) في النسخ الثلاث: فقال. (٨) في طع: عتقك. (٩) الفاء ساقة من النسخ الثلاث. (١٠) من طع وم، في الأصل: نهى. (١١) من طع. (١٢) الخطاب: المتصرف في الخطبة. (١٣) في الأصل: أشار على أمة، في طع وم: أن أشار على أسامة. (١٤) في طع: ومثل. (١٥) في النسخ الثلاث: لامرأة. (١٦) ساقة من م. (١٧) في النسخ الثلاث: وفي الآية دلالة أن لا بأس للمتوفى عنها زوجها الخروج بالنهار هذا لا يحل أن يشافه لامرأة أجنبية لا يحل له نكاحها لما ذكر من التعريض لأن الرجل لا يأتيها منزلها فيعرض لها ولكن المرأة قد تخرج من منزلها فتصير في مكان احتمال التعريض فعند ذلك يقول لها ما ذكرنا. (١٨) في النسخ الثلاث: من. (١٩) الواو ساقة من الأصل.

أحدهما: ما ذكرنا: ألا يُبَاحُ لها الخروجُ مِنْ مَنْزِلِهَا لَيْلاً وَنَهَاراً، والمتوفى عنها زوجها يُبَاحُ لها الخروجُ، وإنما ذكر الله، سبحانه، التعريضَ في المتوفى عنها زوجها، لم يذكره في المطلقة.

والثاني: أن في تعريفِ المطلقة اكتسابَ عداوةٍ وبغضٍ في ما بينها وبين زوجها، إذ العدة من حقِّه؛ دليله أنه إذا لم يدخل بها لم تَلَزَمْها العدة، وأما المتوفى عنها زوجها [فقد] ^(١) لَزِمَتْها العدة، وإن لم يدخل بها؛ لذلك يجوزُ التعريضُ في المتوفى عنها زوجها [ولا] ^(٢) في المطلقة. قال الشيخ، رحمه الله، ولأنَّ زوجها في الطلاقِ متى [يَعْلَمُ ما] يَحْدُثُ يَحْدُثُ ^(٣) بينهما الضغنُ والمكروهُ في الحال، وليس ذلك في الوفاة.

وقوله تعالى: ﴿أَوْ أَصْنَعُ فِي أَنْفُسِكُمْ﴾ يعني أخفيتُم تزوجها في السر. [وقوله] ^(٤): ﴿عَلِمَ اللَّهُ أَنَّكُمْ سَتَذْكُرْنَهُنَّ﴾ سراً وعلانية، وقيل: يعني الخطبة في العدة.

وقوله تعالى: ﴿وَلَكِنْ لَا تَوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا﴾؛ قيل فيه بأرجو؛ قيل: [لا تأخذوا] ^(٥) منهنَّ عهداً ألا يتزوجنَّ غيركنَّ، وقيل: ﴿لَا تَوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا﴾ يعني الزنى، والسرُّ الزنى في اللغة، وقيل: السرُّ الجماع؛ تقول: آتيتك الأربعة والخمسة ونحوه. ثم قال [الله تعالى] ^(٦): ﴿إِلَّا أَنْ تَقُولُوا قَوْلًا مَعْرُوفًا﴾: [يقول لها قولاً] ^(٧) لَيْناً حَسَناً، ولا يقول لها قولاً يحملها على الزنى، أو على ما يُظْهِرُ مِنْ نَفْسِهَا الرِّغْبَةَ فِيهِ عَلَى مَا ذَكَرَ فِي الْآيَةِ: ﴿فَلَا تَخْضَعْنَ بِالْقَوْلِ فَيَطْمَعَ الَّذِي فِي قَلْبِهِ مَرَضٌ﴾ [الأحزاب: ٣٢]، وأنَّ يَعِدَ لها عِدَّةً حَسَنَةً، أو ^(٨) أَنْ يَبْرَهَا ^(٩) وَيُحْسِنَ إِلَيْهَا لِتَرْغِبَ فِيهِ، ولا يقول لها ما لا يَحِلُّ، / ٤١ - ب/ ولا يجوز، والله أعلم.

وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا عَقْدَةَ الزَّكَاجِ﴾؛ قيل: هو على الإصمَارِ؛ كأنه قال: لا تعزموا على عقدة النكاح، وقيل: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا﴾ ولا تعقدوا النكاحَ ﴿حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ﴾؛ يعني بالكتاب ما كُتِبَ عليها مِنَ الْعِدَّةِ حَتَّى تَنْقَضِيَ. ذَلِكَ ^(١٠)، وفيه دليلٌ حُرْمَتِهَا عَلَى الْأَزْوَاجِ لِبَقِيَةِ الْمُلْكِ؛ فالخطابُ لِلْأَجَنِيِّينَ لَا لِلْأَزْوَاجِ؛ إِذْ لِلْأَزْوَاجِ الْإِقْدَامُ عَلَى النِّكَاحِ، وَإِنْ كُنَّ فِي عِدَّةٍ مِنْهُنَّ.

قال الشيخ رحمه الله: في قوله: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا عَقْدَةَ الزَّكَاجِ﴾ حُمِلَ عَلَى التَّحْرِيمِ، وَإِنْ احْتَمِلَ، وَهُوَ بِهَذَا الْمَخْرَجِ غَيْرُ التَّحْرِيمِ، لِاتِّفَاقِ الْأُمَّةِ عَلَى صَرْفِ الْمُرَادِ إِلَيْهِ، وَقَوْلِهِ: ﴿حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ﴾ أَيِ مَا كُتِبَ عَلَيْهَا مِنَ التَّرْبُصِ، وَلَمَّا كَانَ النِّهْيُ عَنْ ذَلِكَ بِمَا لَزِمَهَا الْعِدَّةُ لِلزَّوْجِ الْأَوَّلِ، فَهِيَ بَاقِيَةٌ بِهَا عَلَى مَا سَبَقَ مِنَ النِّكَاحِ الْمَحْرَمِ لَهَا عَلَى غَيْرِهِ؛ فَلِذَلِكَ بَقِيَتْ الْحَرَمَةُ؛ وَلِهَذَا جَازَ لِمَنْ لَهُ الْعِدَّةُ لِلزَّوْجِ الْأَوَّلِ، فَهِيَ بَاقِيَةٌ بِهَا، النِّكَاحُ فِيهَا، إِذْ لَا يَجُوزُ أَنْ يُنْتَهَ حَقُّهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وقوله تعالى: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي أَنْفُسِكُمْ فَاحْذَرُوهُ﴾؛ وهو حَرْفٌ وَعِيدٌ؛ أَيِ يَعْلَمُ مَا تَضْمُرُونَ فِي الْقُلُوبِ، وَتُظْهِرُونَ بِاللِّسَانِ مِنَ التَّعْرِضِ ﴿فَاحْذَرُوهُ﴾ وَلَا تَخَالِفُوا أَمْرَهُ وَنَهْيَهُ. [وقوله] ^(١١): ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ عَافُوهُ خَيْرٌ﴾ فِيهِ إِطْمَاعُ الْمَغْفِرَةِ وَإِمَهَالُ الْعَقُوبَةِ مَنْ ارْتَكَبَ النَّهْيَ، وَخَالَفَ أَمْرَهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. ﴿وَأَعْلَمُوا﴾ حَذَرُهُمْ ^(١٢) عِلْمُهُ بِمَا فِي أَنْفُسِهِمْ لِيَكُونُوا مُرَاقِبِينَ لَهُ فِي مَا أَسْرَوْا، وَلِيَعْلَمُوا أَنَّهُمْ مُؤَاخَذُونَ بِمَا أَضْمَرُوا مِنَ الْمَعَاصِي وَالْخِلَافِ لَهُ، وَأَنَّ ^(١٣) الَّذِي لَا يُؤَاخِذُ بِهِ الْعَبْدُ هُوَ الْخَطَرُ بِالْبَالِ لَا بِالْعَزْمِ عَلَيْهِ وَالْإِغْتِقَادِ.

ثم أخبر أنه ﴿عَافُوهُ﴾ لِيَعْلَمُوا أَنَّ اسْتِئْذَانَ ذَلِكَ مِمَّا غَفَرَهُ، وَأَنَّهُمْ اسْتَوْجَبُوا بِفَعْلِهِمُ الْخَيْرَ. لَكِنَّ اللَّهَ بِفَضْلِهِ يَسْتُرُهُ عَلَيْهِمْ لِيَشْكُرُوا عَظِيمَ نِعَمِهِ، أَوْ لثَلَا يَأْسُوا مِنْ رَحْمَتِهِ، فَيَسْتَغْفِرُوهُ. وَذَكَرَ ﴿خَيْرٌ﴾ لثَلَا يَغْتَرُّوا بِمَا لَمْ يُؤَاخِذُوا بِجَزَاءٍ مَا أَضْمَرُوا فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ، فَيَطْنُونَ الْغَفْلَةَ عَنْهُمْ ^(١٤) كَقَوْلِهِ ﷻ: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَافِلًا عَمَّا تَعْمَلُ الْفَالِغُونَ﴾ [إبراهيم: ٤٢].

الآية ٢٣٦ وقوله تعالى: ﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمْ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَنْسُوهُنَّ﴾ ^(١٥) فِيهِ دَلِيلُ رَخْصَةِ طَلَاقٍ غَيْرِ الْمَدْخُولَاتِ بَيْنَ فِي الْأَوْقَاتِ كُلِّهَا، إِذْ لَا يَتَكَلَّمُ بِنَفْيِ الْجُنَاحِ إِلَّا فِي مَوْضِعِ الرِّخْصَةِ، وَلَمْ يَخْصُصْ وَقْتاً دُونَ وَقْتٍ.

(١) ساقطة من النسخ الثلاث. (٢) من ط. ع. (٣) في الأصل و ط. ع. يحدث، في م: يحدثه. (٤) من ط. ع. (٥) من ط. ع. في الأصل وم: لا بقاء خذوا. (٦) من ط. ع. (٧) من ط. ع. وم. (٨) من ط. ع. وم. في الأصل: و. (٩) في النسخ الثلاث: يَبْر. (١٠) في ط. ع. تلك. (١١) من ط. ع. (١٢) في النسخ الثلاث: حذره. (١٣) في الأصل: أو. (١٤) في ط. ع. عنه. (١٥) في الأصل: تُنَاسُوهُنَّ: قَرَأَ حَمْزَةً وَالْكَسَاةَ: تُنَاسُوهُنَّ بِضَمِّ النَّاءِ وَالْأَلْفِ، وَقَرَأَ الْبَاقُونَ ﴿تَنْسُوهُنَّ﴾ بِفَتْحِ النَّاءِ مِنْ: مَسَسْتُ، انْظُرْ حُجَّةَ الْقُرَّاءِ/ ١٣٧.

وأما المدخولات بهن فإنه ذكر لطلاقهن وقتاً بقوله: ﴿فَلْيَتُوهُنَّ لِمَدَّتِهِنَّ﴾ [الطلاق: ١]؛ لذلك قال أصحابنا، رحمهم الله تعالى: (إنه^(١)) لا بأس للرجل أن يطلق امرأته في حال الحيض إذا كان [لم يدخل]^(٢) بها؛ ووجهه^(٣) أنه إذا كان دخل بها يعرف^(٤) وقت طهرها مما^(٥) سبق من الدخول بها، فأمر^(٦) بالطلاق في ذلك الوقت ليكون أذعى إلى المراجعة إذا ندم على طلاقها).

وأما التي لم يدخل بها، لا يعرف وقت طهرها إما لم يسبق منه ما به يعرف ذلك الوقت، فلم يؤمر بحفظ ذلك الوقت، ولأنه إذا لم يدخل بها فإن الطلاق بينهما منه، فجعل كل الأوقات له وقتاً للطلاق إما لم يجعل له حق المراجعة قبلها لتكون^(٧) بعض الأوقات له أذعى إلى ذلك، والله أعلم.

ولأن^(٨) المدخول بها يتوهم علوقها منه، جعل^(٩) لطلاقها وقتاً ليستبين حالها: أحامل؟ أم لا؛ لئلا يندم على طلاقها، لذلك كان الجواب ما ذكرنا، والله أعلم.

وفيه دليل رخصة طلاق الميمن منه إذا لم يملك إمساكها عند الندامة لأن الطلاق قبل الدخول يبين المرأة من زوجها.

والأصل في الأمرين جعل الطلاق في وقت جلها للأزواج وكل الأوقات في غير المدخول بها وقت الجل.

وقوله تعالى: ﴿أَوْ تَقْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً﴾ معناه: ولم تفرضوا لهن فريضة كأنه عطف على قوله ﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ﴾ إلى قوله ﴿مَا لَمْ تَقْسُوهُنَّ﴾؛ دليله قوله تعالى: ﴿وَيَتُوهُنَّ﴾؛ دل الأمر بالمتعة أن قوله تعالى: ﴿أَوْ تَقْرِضُوا لَهُنَّ﴾ معناه: ولم تفرضوا لهن، ودل قوله ﴿فَنِصْفُ مَا قَرْضُكُمْ﴾ [البقرة: ٢٣٧] أن ذاك في غير المدخول^(١٠) بها؛ حين أوجب فيه^(١١) نصف المفروض أوجب المتعة، ثم مجيء في القياس أن يوجب في غير [المدخول بها]^(١٢) نصف مهر المثل إلا المتعة لأنه إذا دخل بها أوجب كل المفروض عند الدخول بها ونصف المفروض عند عدم الدخول بها. لكن أوجب المتعة لوجهين:

أحدهما: أن مهر المثل إنما يقدر بها إذا دخل بها، فإذا لم يدخل بها لم يعرف الزوج ما قدر مهر مثلها، فإذا لم يعرف ما قدر مهر مثلها لم يعرف النصف من ذلك.

والثاني: أنهم أوجبوا المتعة تخفيفاً وتيسيراً لأن الحاكم يلحقه فضل كلفة وعناء في تعرف حالها وحال نسايتها، إذ مهر المثل إنما يعتبر بنسائها، وليس ذلك في المتعة، والله أعلم.

ثم قدر المتعة يعتبر شأنه اعتباراً بقدرها لأنه لو اعتبر شأنه قدر ما أوجب لها غناها وغنى أهلها، ومهر المثل لا يبلغ ذلك، فكان في ذلك تفضيل المتعة على مهر المثل. وقد ذكرنا أن المتعة أوجب تخفيفاً، ولو نظر إلى قدرها دون قدره لكلفت الزوج ما لا طاقة له به ولا وسع؛ لذلك وجب النظر إلى قدره اعتباراً بقدرها، والله أعلم.

وقوله تعالى: ﴿أَوْ تَقْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً﴾ لو سبق على قوله: ﴿مَا لَمْ تَقْسُوهُنَّ﴾^(١٣) فهو على ما لم تفرضوا لهن فريضة. وعلى ذلك قوله: ﴿إِذَا تَكَتُّرُ الْمُؤْمِنَاتِ أَثَرُ طَلَّقْتُهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْسُوهُنَّ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَّةٍ تَعْدُونَهَا فَمَعَهُنَّ وَسِرَّهِنَّ سَرَامًا جَمِيلًا﴾^(١٤) [الأحزاب: ٤٩]. وعلى هذا إجماع القوم^(١٥) في جواز النكاح بغير تسمية. وفي ذلك دليل أن قوله تعالى: ﴿وَأَحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ﴾^(١٦) أن تتقوا بأموالكم محصين^(١٧) [النساء: ٢٤] الآية^(١٨) هو ما يبتغى^(١٩) من النكاح بالمال لا بتسمية المال، فيكون النكاح موجباً له، به يوصل إلى حق [الاستمتاع لا بالتسمية]. ولهذا كان لها حق^(٢٠) حبس

(١) في النسخ الثلاث: إن. (٢) في الأصل: لم يدخلها، في طع: لهم لم يدخل. (٣) الواو ساقطة من طع. (٤) من طع وم، في الأصل: تفرق. (٥) من طع وم، في الأصل: ما. (٦) من طع وم، في الأصل: بأمر. (٧) في طع: ليكن. (٨) في النسخ الثلاث: والثاني أن. (٩) في النسخ الثلاث: فجعل. (١٠) في النسخ الثلاث: المفروض. (١١) في النسخ الثلاث: في المفروض. (١٢) في النسخ الثلاث: المفروض. (١٣) في الأصل: تماشوهن انظر الحاشية السابقة المتعلقة بهذه القراءة ص ٤٠٩. (١٤) من طع، في الأصل: الآية. (١٥) في النسخ الثلاث: القول. (١٦) من طع، ساقطة من الأصل وم. (١٧) أدرج في طع تمة الآية بدل هذه الكلمة. (١٨) من طع، في الأصل: ومن طع وم، ساقطة من الأصل. (١٩) من طع وم، ساقطة من الأصل.

نفسها عنه حتى يُسَلِّمَ إليها ما مَنَعَ عن المُلْكِ إلَّا مهرًا بهُ مُسَمًّى أو غيرُ مُسَمًّى كقولِهِ تعالى: ﴿وَاللَّحْمَتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ﴾ [وَالْمُحْصَنَاتِ مِنَ الَّذِينَ أَوْتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ] ^(١) إِنْ تَابَتُّهُنَّ أَجْرُهُنَّ أُجُورُهُنَّ [المائدة: ٥] وقولِهِ تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا النَّبِيُّ إِنْ أَحَلَّ لَكَ أَزْوَاجَكَ﴾ [النِّسَاءُ: ٣٤] أَجْرُهُنَّ وَمَا مَلَكَتْ يَمِينُكَ ^(٢) [الآية: ٥٠].

وإذا جازَ النكاحُ بلا تسميةٍ لم يفسدُهُ فسادُ التسميةِ، بل الذي أفسدَ في أعلى أحوالِهِ، كأنه لم يكن. وعلى ذلك اتفاقُ في ما يَرُوجُ المرأةَ على ما لا يحِلُّ مِنْ خمرٍ أو ميتةٍ أو نحو ذلك. فيكونُ في ذلك أمران: أحدهما: أنَّ ما لا يتعلَّقُ جوازُهُ بالشرطِ، ففسادُ ^(٣) الشرطِ لا يُفسدُ.

والثاني: أنَّ تبيُّنَ موضعِ النهيِ عن الشُّغارِ أنه غيرُ مُفيدٍ للفعلِ ^(٤) لأنه في جعلِ ذلك بدلًا للبضعِ، والله تعالى، لم يجعلِ التسميةَ شرطًا لجوازِهِ لِيُفسدَ لفسادِها، والله أعلم.

ثم جعلَ الطلاقَ قبلَ المُماسَّةِ سببًا لإسقاطِ بعضِ ما أوجبَ العقدُ؛ فهو، والله أعلم، لما يُوَصَّلُ إليه كمالُ ^(٥) ماله بقصدِ النكاحِ؛ وإذ هو مجعولٌ للتعقُّفِ، وحقيقتهُ في إمكانِ الاستمتاعِ لا بالعقدِ، ولولا ^(٦) ذلك لما جعلَ النكاحُ، ولم يَبْطُلْ كلُّ المهرِ لما تَقَلَّبَ في المُلْكِ الذي له البدلُ؛ إذ هو في الحقيقةِ لِلْمُلْكِ لا لِلِاسْتِمْتاعِ؛ دليلُ ذلك ما لا يزدادُ لكثرةِ الاستمتاعِ، فثبتَ أنه بدلُ الملكِ في التَقَلُّبِ فيه، إذ ليسَ هو سببًا ^(٧) لنسخِ السببِ الموجِبِ للملكِ الذي له وجِبَ [البدلُ، بل هو تَقَلُّبٌ فيه، لم يُدْفَعْ عنه البدلُ] ^(٨) كلُّهُ، والله أعلم، فأوجبَ نصفَ المهرِ، وأسقطَ نصفَهُ بما فُقِدَ ^(٩) أحدُ القَصْدَيْنِ، ووَجَدَ الآخَرَ، والله أعلم.

ثم إذا لم تكنِ التسميةُ جعلَ الله، تبارك، وتعالى، المتعةَ مقابلةً لنصفِ المُسَمًّى عندَ التسميةِ، وإن كانَ، لو تُركنا والتدبيرَ بعدَ بيانِ الواجبِ في ما [لم يُسَمَّ لَهُنَّ] ^(١٠) مهرُ المثلِ نحوَ وجوبِ المُسَمًّى في ما يُسَمًّى لكانَ الذي يغلبُ على الوهمِ أنا لا ندركُ إلى ^(١١) تدبيرنا غيرَ نصفِ مهرِ المثلِ، فقولِي ^(١٢) الله ﷻ ذلكَ ليعلمَ الناسُ، والله أعلم، أنَّ الله بيَّنَ كلَّ ما بالخلقِ إليه حاجةٌ على قدرِ ما يحتملُهُ وَسَعَتُهُمْ، وتبلغُهُ عقولُهُمْ، وأنَّ الذي لا يحيطُ بهُ تدبُّرُهُمْ بيَّنَ لَهُمْ بالإشارةِ إليه تفضُّلاً منه على عبادِهِ ليؤلَّفَ بِهِ بَيْنَهُمْ، ويمتنَعُهُمْ عن التنازعِ، والله أعلم.

ثم بيَّنَ لَهُم ماهيةَ ^(١٣) المتعةِ بالإشارةِ إليها ^(١٤) ٤٢ - أ. / ومعلومٌ أنَّ قدرَ الذي يُتبيَّنُ في ما عَلِمَ قصورُ التدبيرِ عن الإحاطةِ يُدركُ ذلكَ النوعَ مِنَ الحكمةِ في ما لم يُتبيَّنْ؛ فهو، والله أعلم، بما عَلِمَ أنَّ العقولَ تَبْلُغُهُ، وأنه بالتدبيرِ في ما يُتبيَّنُ وجهُ الوصولِ إليه، ولا قوةَ إلَّا بالله. ثم بيَّنَ أنَّ الحقَّ أوكدُ عندَ التسميةِ منه في ما لم يكنِ بوجهين:

أحدهما: بقولِهِ تعالى: ﴿عَلَى الْوُسْعِ قَدَرُكُمْ﴾ في ما كانَ الطلاقُ قبلَ المُماسَّةِ، وعندَ التسميةِ أوجبَ نصفَ المُسَمًّى، اختمَلَهُ وَسَعُهُ أَوْ لا، ومعلومٌ أنَّ الإختمالَ على قدرِ الوُسْعِ أخفُّ ممَّا كانَ يجبُ اختمالُهُ عندَ الخروجِ مِنَ الوُسْعِ، والله أعلم.

والثاني: بما عَلِمَ مِنْ وقوعِ الاختلافِ بينَ الأئمةِ ^(١٥) فيما لا تسميةَ إذا ماتَ أحدُ الزوجينِ في حقِّ إكمالِ المهرِ وارتفاعِ ذلكَ بما كانَ ثُمَّ تسميةً، فهو الدليلُ على أنَّ الحقَّ في أحدِ الوجهينِ أوكدُ منه في الآخرِ. على أنَّ العقودَ والفسوخَ تُثبتُ ^(١٦) لها عندَ التسميةِ البدلُ، ولا يوجبُ ^(١٧) شيءٌ مِنْ ذلكَ بنفسِ العقدِ البدلَ حتى يُستَوْفَى في بعضِ ذلكَ، ولا يجبُ شيءٌ في البعضِ على كلِّ حالٍ، فثبتَ بهُ ما ذكرْتُ، فأوجبَ ما ذكرْتُ أَلَّا يُرادَ بالمتعةِ نصفُ مهرِ المثلِ؛ إذ [قد] ^(١٨) ثبتُ

(١) من طع، في الأصل وم: إلى قوله: ﷻ. (٢) من طع. (٣) من طع وم: في الأصل: فساد. (٤) من طع، في الأصل وم: العقل، (٥) في طع: كما. (٦) في الأصل: ولو. (٧) في النسخ الثلاث: سبب. (٨) من طع وم، ساقطة من الأصل. (٩) من طع وم، في الأصل: تقدم. (١٠) في النسخ الثلاث: لهم يسمهن. (١١) من طع، في الأصل وم: لا. (١٢) من طع وم، في الأصل: فقولِي. (١٣) في النسخ الثلاث: مائة. (١٤) من طع، في الأصل وم: إليه. (١٥) في النسخ الثلاث: الأمة. (١٦) من طع وم، في الأصل: ثبت. (١٧) في النسخ الثلاث: يجب. (١٨) من طع وم، ساقطة من الأصل.

بالبيان الأول أن التدبير لا يوجب الزيادة عليه، وبالبيان الثاني أن الأمر فيه محمول على التيسير والتخفيف، ومن البعيد المجاوزة بالأمر المؤسس بالتغليظ [في التغليظ] ^(١).

ولم يبين لنا ماهية ^(٢) المتعة [ما هي؟] ^(٣)؛ ومعروف أن المتعة هي التي يتمتع بها، وأن مهر المثل مما يتمتع به، فجمعنا نصف مهر المثل نهاية المتعة ^(٤) بما هو النهاية في ما كان مبيناً، فلا يجاوز بها ذلك مع ما فيه وجهان:

أحدهما: إحالة وجوبها أكثر من مهر مثليها، فيكون الدخول بها مسبباً لإسقاط الحق؛ وقد جعله الله تعالى سبباً لمنع السقوط، فثبت أن مهر المثل معتبر في المتعة.

والثاني: أنها بحكم البدل عن ذلك؛ دليله وجهان:

أحدهما: أن المطابقة كانت بمهر المثل، والطلاق سبب إسقاط حقوق النكاح لإيجابها، فثبت أن المتعة كانت مكان ما فيه المطالبة، لا أن حدث الوجوب بالطلاق.

والثاني: أنه متى وجب مهر المثل لم يوجب بها نحو أن يدخل بها، ثبت أنها كانت بدلاً، فلا يزداد البدل مع إمكان التحويل إلى غير نوع مهر المثل. إنما هو، والله أعلم، إما قد يتعذر تعريفه أو أن لم يعرف ذلك بالاجتهاد والتفحص عن أحوالها ومحلها ومحل قومها، وفي ذلك مؤن وتكلف. ثم بعد العلم بذلك لا بد من الاجتهاد في الوسط من ذلك ثم في أمرها منهم، فجعل الله تفضله من الوجه الذي للمروءة ^(٥) سبيل العلم [به] ^(٦) عن ذلك التكلف، أو [لورفع] ^(٧) هو إلى الحايك أمكنه الوصول إلى العلم به بدون ما ذكرت من النظر، فكان ذلك، والله أعلم، نحو ما فرض الله تعالى من زكاة الإبل لا فيها إذا صار بحيث لو كانت فيها لكانت جزءاً يتعذر أخذ مثله ثم التسليم إلى الشراء، فجعل في ذلك بدلاً على أن الذي عليه لو خرج بتسليم العين جاز، فمثله ما نحن فيه. وهذا هو وجه جعل الله تعالى متعة على أنها كانت واجبة نحو الإمساك، لو رام ذلك، إذ عليه النفقة والكسوة؛ فإن ^(٨) طلقها، جعلت هي مكان مهر المثل إذا فات السبب الذي كان يجب بحققها، وجعلت واجبة بحق غيرها حتى لا يقع في الطلاق وجوب أمر لم يكن في ما تقدم، لو أريد به الإمساك. ومن البعيد أن ترداد كسوة المرأة على مهرها أو نصف مهرها في الحق، ولا قوة إلا بالله.

ثم ليس في ظاهر الآية إبطال المهر في مالم يُسم ولا النصف في ما سُمي، وإنما في الأول الأمر بالمتعة، وفي الثاني بيان أن لها نصف الفرض. والقول: إن ^(٩) نصف هذا العبد لفلان أو فلان، كذا من الحق لا ييطل عنه الحقوق جملة أو عن النصف لآخر بذلك القول، بل فيه أنه له، وغيره متروك لدليله، ولا قوة إلا بالله. وكذلك قوله تعالى: ﴿فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَةٍ تَمُدُّنَهَا﴾ [الأحزاب: ٤٩]؛ ليس في ذلك أن لا عدة عليهن، ولكن فيه أن لا عدة لهن، ويجوز أن يكون عليها لا له. وكذلك عندنا العدة هي التي عقيب الخلوة، لا يملك هو فيها إمسакها، ويلزمه المؤنة، فكانها عليه، لا له في المعتبر. فلما ذكرت بطل ^(١٠) قول من ادعى أن القول بالمهر والعدة في مالا مماساً فيه خلاف الظاهر، والله أعلم، مع ما لو كان في الظاهر ذلك لا يمكن أن يكون من المسيس الإمكان لا حقيقته؛ دليل ذلك أنه لو وجدت القبلة أو المعانقة في مالا ^(١١) من الخلق لوجد المسيس في الحقيقة، ولم يجب به ذلك، فثبت أن المراد من ذلك [معنى في] ^(١٢) المسيس لا ما يحقه اسمه.

ثم الذي يؤيد أنه الإمكان والاجتماع وجهان:

أحدهما: قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَرَدْتُمْ أَنْتِدَادَ زَوْجٍ مَكَاتٍ زَوْجٍ﴾ الآية ^(١٣) [النساء: ٢٠]؛ فأعظم عليه أخذ شيء مما آتاها بما كان من إفضاء بعض إلى بعض. والإفضاء في اللغة معروف أنه الانضمام لا المجامعة مع ما كانت المجامعة إلى

(١) من طع وم، ساقطة من الأصل. (٢) في النسخ الثلاث: مائة. (٣) من طع. (٤) ساقطة من طع. (٥) في الأصل: الوجد الذي للمرأة، في م: الوجه للمرأة، في طع: الوجه الذي للمرأة. (٦) من طع وم: ساقطة من الأصل. (٧) من طع وم، في الأصل: لرفع. (٨) من طع وم، في الأصل: فإذا. (٩) في النسخ الثلاث: بأن. (١٠) في النسخ الثلاث: ييطل. (١١) في طع: الملا. (١٢) من م، في الأصل: معنى و، في طع: في. (١٣) أدرجت في طع تمة الآية بدل هذه الكلمة.

الأزواج يُضاف فعلها، وفي هذا إضافة الإنشاء إلى كل واحد منهما؛ ثبت أنه في معنى ذلك من كل واحد منهما نحو الذي من الآخر، وذلك يكون في الاجتماع خاصة، والله أعلم.

والثاني: وجود القول من خمسة من نجباء الصحابة الخُلصاء^(١)، رضوان الله تعالى عليهم أجمعين، فمن دونهم ممن لا يُحتمل خفاء الآيات عليهم، ومن شهد الخطاب أحق بفهم الحقيقة من المراد أن يسألوا عن ذلك من أن يطالعهم [أحد]^(٢) على حقيقته، إذا كان بحق^(٣) احتمال الخفاء، والخاصة النجباء الذين يعلمون أنهم أئمة الخلق، وعلى الاقتداء بهم حثت الأمة مع ما في ذلك عدول عن الظاهر وقول بالذي لا يُحتمل فهمه عنه، ثبت، إن كان منهم، عن بيان من رسول الله ﷺ أو عن دليل شهوده، أظهر المراد، ولا قوة إلا بالله.

على أن في الآية لو كان في تصريح جماع لكان يلزم ذلك بالخلوة لوجهين سوى ما ذكرت:

أحدهما: [جرى أحكام]^(٤) الكتاب والسنة في البذل^(٥) لأشياء مقصودة [أشياء وتحققاً]^(٦) يستوجب حق العرفاء بها بحق شرط الله القبض في الرهان والقتال في المغانم والإيتاء في الأجور والمهور والخروج لأمر الهجرة وأمر رؤيا إبراهيم ﷺ لما ﴿أَنكَلَا﴾ [الصفات: ١٠٣] لأمر الله. فعلى ذلك أمر الخروج من الأمانات بقوله تعالى ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا﴾ [النساء: ٥٨]. ولو كان لا يخرج إلا بإدخال في الأيدي في الحقيقة لكان لا سبيل إلى القيام بما كلف الله. وعلى ذلك إجماع القول في الإجازات إذا أمكن الإنفعاؤها بها، والله أعلم.

والثاني: أن النساء لا يُمكن^(٧) من تسليم ما عليهن من الحق، ومحال أن يلزمهن من الحق أكثر مما ذكر، مكن الله وسعهن، فثبت أن ليس عليهن غير الذي فعلن فاستوجبن مالهن؛ وعلى ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [البقرة: ٢٢٨].

ثم قد أجمع على وجوب المهر في موت أحدهما، وأن الموت لا يسقطه، وإن لم يكن ثم دخول؛ فهو، والله أعلم، أن المقصود بالنكاح الملك وقيام الزوجية إلى موت أحدهما، وأن ذلك الاستمتاع، وقد وجب^(٨) تمامه، وقد بينا أن المهر للملك لا لنفس الاستمتاع، فوجب كماله، وإن مات أحدهما لما بلغ الملك نهايته.

وعلى هذا يخرج قولنا في مالم يُسم لها المهر؛ إذ مهر المثل إنما هو بدل الملك، دليله أنه يوجب لها المطالبة به عند قيامه وإن لم يُسم به.

وأصله ما بينا من تعلّق هذا الملك بالبدل حكماً، وإن لم يكن تعلّق به شرطاً، وقد وجب^(٩) ثم. وعلى هذا روي عن ابن مسعود رضي الله عنه وقام مغفل بن يسار^(١٠)، وقال: (نشهد أن رسول الله ﷺ قضى في بزوع^(١١) بنت ٤٢ - ب/ واشقي بمثل الذي قضيت أنت^(١٢)) فسرى به عبد الله لموافقة رأييه ما روي عن رسول الله ﷺ [بنحوه أحمد ٤/ ٢٨٠]. وإذا ثبت ذلك فعلى ذلك؛ إذ المعقول بالنكاح أن تبذل المرأة نفسها ليستمتع بها، فإذا جاءت الخلوة وجب^(١٣) تمام المقصود منها بالنكاح على ما وجب^(١٤) في موت أحدهما، فيجب كمال المهر كما وجب في الأول، ويستوي في ذلك مهر المثل والمسمى، والله أعلم.

وعلى ذلك في مالم يُوجب جعله بدل المنفعة؛ إذ هو قيمة البضع، وتجب قيمة الأشياء بإتلافها، ولم يوجب^(١٥) ههنا. وعندنا أنه وإن كانت قيمة ذلك فهي بدل ملك ذلك لا بدل الإنفعاؤها نفسه، إذ لا يجب في الزنى. ثبت أنه للملك يجب أو [لشبهه] وقد وجب^(١٦) في الأول على تمام ما رجع إليه المقصود، وجب على ما مر بيانه، والله أعلم.

(١) في النسخ الثلاث: الخلفاء. (٢) ساقطة من النسخ الثلاث. (٣) في النسخ الثلاث: بحيث. (٤) من طع، في الأصل وم: جرى الأحكام. (٥) في طع: البذل. (٦) من طع، في الأصل وم: أسماً وتحققاً. (٧) في م: لا يملكن. (٨) في النسخ الثلاث: وجد. (٩) في النسخ الثلاث: وجد. (١٠) من م، في الأصل: وطع: سنان. (١١) من طع، في الأصل وم: بزوع. (١٢) من طع وم، في الأصل: أنيت. (١٣) في النسخ الثلاث: وجد. (١٤) في النسخ الثلاث: وجد. (١٥) في النسخ الثلاث: يوجد. (١٦) في الأصل وم، شبهته وقد وجد، في طع: لشبهته وقد وجد.

وأوجب قوم في المسمّاة بعد النكاح نصف المسمّى إذا طُلّق قبل الدخول استدلالاً بظاهر الآية. ولكن التسمية عند الناس إنما تكون في العقد، [حتى لا يُعرف لها وجود غيرها، وهي التسمية في العقد^(١)]، فهي المرادة في الخطاب؛ إذ هي المعروفة من الفرض، ثم غيرها بحق^(٢) الاستدلال؛ فإن الزم الدليل لها حق التسمية في العقد لزم، وإلا لا، ثم وجود جميع الأسباب التي تحتمل الإغتياض جعل ذكر الفرض بعد السبب كلاً ذكر؛ فمثله أمر النكاح، فأوجب ذلك فساد التسمية، فلم يجب المسمّى من بعد إلا حيث يوجب الدليل؛ وقد قام دليل الوجوب عند وجود ماله حكم الدخول بما^(٣) يجب عند ذلك، وإلا لا.

ثم وجه لزوم القول بما يُخرج على أحوال:

إحداها^(٤): أن لهذا التسمية إذا جازت جازت بحق مهر المثل؛ إذ كل^(٥) سبب، ليس [له]^(٦) عوض في الحكم، لم يَجْز، ثم كان مهر المثل يسقط قبل الدخول بها كذلك الواجب به، والله أعلم.

والثانية^(٧): أن الحكم يوجب تبين^(٨) مهر المثل ليدفع إليها، إذ لها حق الإمتناع، [إلا به]^(٩)؛ فاضطلاحها على ما سُمّي من بعد، له مافي الحكم ذلك، وهو التبيين؛ ولو بينته الحاكم لكان يسقط، فمثله هذا، والله أعلم.

والثالثة^(١٠): أنه معلوم أنه لو كان الذي في علم الله تعالى من طلاقها، لو كان ظاهراً وقت التسمية، لكان حقها عليه المتعة، ولم يكن يجب النظر إلى مهر مثلها إلا من وجه تحديد المتعة، فكذلك إذا ظهر، والله أعلم. وأمكن أن يقال: الأصل في ذلك أن المتعة ليس يوجبها الطلاق، ولكن النكاح يوجب، ثم كان الواجب بالنكاح مجهولاً؛ لا يدرى أهو مهر المثل أو المتعة؟ إذ لا يجوز أن يوجب^(١١) ولا أن يوجب الطلاق أحدهما لما هو بيان ذلك، فثبت أن الواجب في الحقيقة أحدهما، لكن لها مطالبة مهر المثل في الظاهر، ولها التسمية عنه بما العرف في النكاح أنه للدوام ثم هو للإستمتاع، فحمل الأمر على ذلك الظاهر، وبه أُجيزت التسمية. فلما ورد الطلاق قبل الدخول ظهرت حقيقة الواجب، فبطل الذي كان بحق المهر لما ظهر أن الواجب في علم الله المتعة، والله أعلم.

وعلى أصل هذا المعبر أمر المفروض الظاهر أنه نوع الإيمان، وذلك مما لا يزداد، ولا ينقص، فيجب بالطلاق نصف مهره. ثم إذا كان من نوع ما يزداد، وينقص، فيحدث أحد الوجهين، فليس في الكتاب تسمية ذلك النوع على المعروف ولا القضاء فيه بشيء. ومعلوم أن ذلك لو كان في يدي الزوج لوجب^(١٢) نصف ذلك في ما كان الطلاق قبل الدخول بها، فيصير بحكم المفروض، وإن لم يكن [بما]^(١٣) كان حدث من الحق، أو بما كان في حكم الله، أن الحق في ذلك النصف؛ إذ ذلك حكم الطلاق قبل الدخول بها على حق المنصوص، فيكون الذي حدث من النصف حق، أو بما كان ذلك مهراً، والحادئ محتمل جعله مهراً؛ فهو فيه على ما عليه مُعتبر الحقوق من لحوق الفروع الأصول، فإذا كان ذلك بعد القبض فقد انقضى أمر الحق، وحدث ما حدث على ملكها؛ إذ على ذلك يحدث.

فقلنا: لو نُقِص المهر في العين لكان يُضيف النصف له بحق بعض القبض فيه ثم يُفَضّ العقد؛ وإذا كان كذلك لا يخلو أمر الزيادة من أن يزداد إليه، فيرجع بشيء لم يُسلم إليها، وذلك فضل على ما أخذ من الحق يأخذه بالحكم، فيكون رِباً لأنه لم يسمو، ولا يُسلم إليه، فزال المعنى الذي هو لها فيه، فيكون أخذه بلا عوض في عقد التبادل فيصير رِباً. ولو أبقي له على فسخ القبض في المهر والعقد، فيصير ذلك لما فضل من أصل قد فُسَخ العقد فيه مما لم يكن لها ببدل بلا بدل، وذلك وصف الرِّبَا، [وقد حُرِّم الرِّبَا]^(١٤) فيجب بالضرورة جعل المفروض كالهالك، فيجب نصف القيمة ليزول معنى الرِّبَا، والله أعلم.

(١) من طع وم: ساقطة من الأصل. (٢) من طع وم:، في الأصل: بغير. (٣) في النسخ الثلاث: بها. (٤) في النسخ الثلاث إحداها. (٥) من طع، في الأصل وم: في كل. (٦) من طع وم. (٧) في النسخ الثلاث: وأيضاً. (٨) من م، في الأصل: ثبت، في طع: بيئس. (٩) من طع، في الأصل وم: الآية في. (١٠) في النسخ الثلاث: والثالث. (١١) في النسخ الثلاث: يجبان. (١٢) في النسخ الثلاث: ليجب. (١٣) من طع وم. (١٤) من طع.

وعلى ما ذكرتُ يُخْرِجُ قولُ أبي يوسف، رحمه الله تعالى، في [الْمُتْعَةِ وَالْهَيْبَةِ]^(١): (أنه يُظْهِرُ الواجب في الحكم). وعند أبي حنيفة رحمته الله ذلك في حق النقض بصير كذا؛ دليلاً ما لم يكن يجوز فيه ثقلُ الزوج، لو كان منه، ثم النقض لا يُرَدُّ على ما ليس له حكم المهر، فيبقى ذلك للمرأة على ما كان لها قبل الطلاق؛ إذ الطلاقُ نقضُ المُلْكِ في المهر، وليس ذلك بمهر، والله أعلم.

قال الشيخ، رحمه الله تعالى: (والمذكور من المتعة في ما فيه الدخولُ يَحْتَمِلُ ما عليه في حالِ النكاح من الكسوة والنفقة إلى تمام العدة، فتكون الآية في ذكر النفقة بعد الفراق؛ إذ لا يجوز أن يكون الطلاق سبباً لإيجاب حق غير واجب قبله، ويَحْتَمِلُ أن يكون في حق المتبرع شرط عليه ليكون تسريحاً بالإحسان على ما رغب في غير المدخول [بها]^(٢) من الإتمام؛ إذ لا يجوز أن يكون ذلك بدلاً، فيكون لِمُلْكٍ واحدٍ بدلان، مع ما جعل الله الطلاق سبباً لتخفيف الحقوق على الزوج ورفع المؤنة ورد الأمر إلى الغنى بالآخر بقوله تعالى: ﴿وَإِنْ يَفْقَرَا يُغْنِ اللَّهُ كُلًّا مِنْ سَعَتِهِ﴾ [النساء: ١٣] لم يَحْتَمِلُ به الوجوب، فيصير سبباً للإلزام المؤنة، ولا قوة إلا بالله).

وقوله: ﴿حَقًّا عَلَى الْمُحْسِنِينَ﴾ فيه دليل لأبي حنيفة رحمته الله [بوجهين]:

الأول^(٣) حين قال: (إنَّ الذَّمَّيَّ إذا تزوج امرأة، ولم يُسَمِّ لها صداقاً، ثم طَلَّقَهَا قبل أن يدخلَ بها، لا متعة لها، لأن الله تعالى إنما أوجب المتعة على المحسنين، والذَّمَّيَّ ليس بمحسن. والدليل على أن المتعة أوجبت تخفيفاً، ومهر المثل [لا، لأن]^(٤) مهر المثل أوجب على المراء، احتمله مُلْكُهُ، أم لم يَحْتَمِلْ، والمتعة لم تُلْزَم إلا ما احتمله مُلْكُهُ، فبان أنها أوجبت تخفيفاً، [فإذا كانت تخفيفاً]^(٥) لم تزد على مهر المثل.

والثاني: أن المتعة أوجبت بدلاً عن نصف مهر المثل، ثم لا جائز أن يَرَادَ بالبدل المبدل كما قيل في سائر الأبدال، والله أعلم.

والمتعة هي^(٦) ثلاثة أثواب لأنه يُخْرِجُهَا مِنَ المنزل، وأقل ما تخرج المرأة من المنزل إنما تخرج بثلاثة أثواب. فإن قال لنا قائل: إن الكتاب ذكر المتعة للمطلقة قبل المماسّة، إذا لم يُفَرِّضْ لها فرض، وذكر أنه في نصف المفروض إذا طلقها قبل المماسّة، وأنتم أوجبتم كلَّ المسمى وكلَّ مهر المثل إذا خلا بها^(٧)، ولم يَمَسَّها، نقل^(٨): في الآية بيان وجوب المتعة في حال [وبيان وجوب نصف المهر في حال]^(٩) وليس في بيان وجوب النصف^(١٠) نفى وجوب الكل؛ لأنه إذا قيل: لفلان نصف هذا الشيء، ليس فيه أن النصف الآخر ليس له. فإذا كان ما ذكرنا ليس لمُخَالَفَتِنَا^(١١) الإحتجاج علينا بظاهر الكتاب ولا النسبة إلى مخالفة الآية، فصار معرفة ذلك بتدبير آخر من جهة الكتاب مع ما أنه ٤٣ - أ/ لا يُوجِبُ المهر كله لِغَيْنِ الْمَسِيْس؛ فكأن^(١٢)، نحن وهو، اتَّفَقْنَا جميعاً على إيجابه لا بالكتاب، والله أعلم.

وإن شئت قلت: إن الخلوة لا توجب كمال الصداق، وإنما يوجب صحة العقد؛ دليلاً مطالبة المرأة الزوج بكما له بعد صحة النكاح، فدل أن وجوبه لا بالخلوة ولكن بصحة العقد. فالكلام إنما وقع في إسقاط البعض، فيسقط إذا قام دليل الإسقاط، والله أعلم.

وإن شئت قلت: إن المرأة لا تملك سوى تسليم نفسها إليه، فالعقد إنما وقع على ما تقدّر على تسليمه إليه، ليس على ما لا تقدّر، لأنها لا تقدّر على تسليم الاستمتاع إليه؛ إذ لو كان العقد واقعاً على ذلك لكان يبطل؛ لأن من باع ما لا يقدر على تسليمه إلى المشتري لبطل العقد بأصله. فعلى [ذلك]^(١٣) عقد النكاح إذا جُعِلَ واقعاً على تسليم الاستمتاع إليه كان باطلاً كالبيع للمعنى الذي وصفنا، والله أعلم.

(١) في طع: العلة والهيئة. (٢) من طع. (٣) ساقطة من النسخ الثلاث. (٤) من طع، في الأصل: لأن، في م: لا أن. (٥) ساقطة من طع. (٦) من طع، في الأصل: وم: وهي. (٧) في النسخ الثلاث: لها. (٨) في النسخ الثلاث: قيل. (٩) من طع. (١٠) ساقطة من طع. (١١) من طع وم، في الأصل: لمخالفتنا. (١٢) من طع وم، في الأصل: فكأنما. (١٣) ساقطة من النسخ الثلاث.

ثم اختلف في المرأة التي مات عنها زوجها، ولم يدخل بها، ولا فرض لها مهرًا: روي عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أنه قال: «لها مهرٌ مثلها» [أحمد: ٢٨٠/٤] وروي عن رسول الله ﷺ «أنه قضى ليرزق بنت واشق بمهرٍ مثلها» وروي عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه قال: (لها المتعة بكتاب الله تعالى) وقال: (لا ندع كتاب الله تعالى بقول أعرابي) ذهب، والله أعلم، إلى أن الكتاب ذكر المتعة في الطلاق، ثم كان ذلك الحكم في غير الطلاق كهُوَ في الطلاق. فعلى ذلك: الفرقة التي وقعت بالموت توجب المتعة كوجوبها^(١) في الفرقة الواقعة في غير الطلاق كقوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَرْزُقْنَ أَنْفُسَهُنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ [البقرة: ١٢٨]؛ ذكر المطلقات، ثم كانت التي وقعت الفرقة عليها بغير طلاق يلزمها ما يلزم المطلقة. ومثل ذلك كثير مما يكثر ذكره، والله أعلم.

وأما عندنا: فإنه لا تلزم المتعة، ولكن يلزم المهر لوجوه:

أحدها: قوله تعالى: ﴿وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ﴾ ذكر في الطلاق قبل الدخول نصف المفروض، وفي الدخول كل المفروض. فعلى ذلك ما أوجب من الحكم في التي لم يدخل بها، ولم يسَم لها مهرًا، دون ما أوجب في حكم الدخول، والله أعلم.

والثاني: أن المقصود بالنكاح إنما يكون إلى موت أحد الزوجين؛ فإذا كان كذلك لزم كل المسمى أو كل مهر المثل، والله أعلم.

والثالث: الخبر الذي ذكرنا أنه قضى بمهر المثل، وخبر أمثال هؤلاء مقبول إذا كانت البليّة في مثله بليّة خاصة؛ إذ يمثل هذا لا يُلَى إلا الخواص من الناس. لذلك كان ما ذكرنا.

الآية ٢٣٧

وقوله تعالى: ﴿وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ^(٢) وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ﴾ ذهب قوم إلى ظاهر الآية أنه ذكر فيها: ﴿فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ﴾ ولم يخص المفروض في العقد دون المفروض بعد العقد، فكله مفروض، فلها نصف المفروض سواء أكان المفروض في العقد أم بعد العقد. وعلى ذلك قال قوم: إن الرجل إذا تزوج امرأة على جارية، ودفعها إليها، فولدت عندها ولداً، ثم طلقها قبل الدخول بها، فإن^(٣) له نصف الجارية لأن الله تعالى قال: ﴿فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ﴾، وأنتم لا تجعلون له نصف ما فرضتم، فخالقتم ظاهر الكتاب.

أما الجواب لمن جعل المفروض بعد العقد كهُوَ في العقد في ما جعل لها نصف ما فرض فإن الخطاب من الله تعالى إنما خرج في المفروض بعد العقد. إنما يتعارف في العقد، خرج الخطاب على هذا المتعارف فيهم، وهو المفروض، فيجعل لها نصف ذلك وما يفرض بعد العقد، وإنما يفرض بحق مهر المثل. فإذا وجد الدخول وجب ذلك، وإلا لم يجب.

وأما جواب^(٤) من قال بأنه إذا تزوجها على جارية، ودفعها إليها، فولدت ولداً: إن له نصف ما فرض؛ فإننا نقول: إن الآية ليست في الفرض الذي معه آخر: ولد أو غيره. ألا ترى أن الجارية إذا كانت عند الزوج، فولدت ولداً فإن لها نصف الجارية ونصف الولد، والولد لم يكن في الفرض وقت العقد^(٥). فعلى ذلك الآية ليست في الجارية التي ولدت عندها، ولكن في الفرض لا زيادة معه. ثم لا يخلو: إما أن يجعل له^(٦) نصف الجارية لها دون الولد، فقد فسخ العقد في الأصل، فبقي الولد بلا أصل، فذلك ريباً، وإما أن يجعل له نصف الجارية مع نصف الولد، وهو غير مفروض، والله تبارك وتعالى، إنما جعل له نصف ما فرض، فبطل قول من قال ذلك، والله أعلم.

قال الشيخ رحمته الله: [في]^(٧) قوله: ﴿حَقّاً عَلَى الْمُحْسِنِينَ﴾ قيل: يريد به المؤمنين، فيكون في هذا التأويل دلالة على ما قاله أبو حنيفة رحمته الله ألا تلزم الذمّي المتعة، وقيل: على من قصدهم الإحسان إلى الأزواج، ويتقون الخلاف إما كان عليه النكاح من إمساكٍ بمعروفٍ أو تسريحٍ بإحسانٍ، والله الموفق.

(١) من طع، في الأصل وم: كوجوبه. (٢) في الأصل: تماشوهن وهي قراءة حمزة والكسائي انظر حجة القراءات: ١٣٧. (٣) في النسخ الثلاث: أن. (٤) في طع: الجواب. (٥) من طع وم، في الأصل: القصد. (٦) من طع. (٧) من طع.

واعْتَلَّ قَوْمٌ فِي حَقِّ الْمَتْعَةِ^(١) وَكَمَالِ الْمَهْرِ أَنَّهُ ذُكِرَ فِي الطَّلَاقِ لَا عَلَى تَخْصِيصِ الْحَكْمِ لَهُ بَلْ بِكُلِّ مَا يَكُونُ بِهِ تَسْرِيقُهَا، فَمِثْلُهُ يَكُونُ ذِكْرُ الْمُتَاَسَّةِ لَا عَلَى تَخْصِيصِ وَلَكِنْ كُلُّ مَا يَكُونُ بِهِ تَحْقِيقُهَا^(٢)، وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ.

قَالَ: وَقُدِّرَتِ الْمَتْعَةُ فِي الْإِخْتِيَارِ بِالْقَدْرِ الَّذِي كَانَ يَمْتَعُهَا بِالْإِمْسَاكِ؛ إِذْ لَا بَدَّ مِنْ كَسَوِيَّتِهَا لِيَعْلَمَ أَنَّ لَيْسَ لِلْفَرَارِ^(٣) عَنْ ذَلِكَ يَطْلُقُ أَوْ بِمَا بِهِ يُخْرِجُهَا مِنْ مَنْزِلِهِ، فَأَمَرَ أَنْ يَمْتَعَهَا بِمَا بِهِ الَّتِي تَخْرُجُ مِنَ الْمَنَازِلِ، وَأَقْلَّ ذَلِكَ ثَلَاثَةُ أَثْوَابٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. وَفِي هَذِهِ الْآيَاتِ^(٤) دَلَالَةٌ وَاضِحَةٌ عَلَى أَنَّ الشَّيْءَ النَّافِةَ لَا يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ مَهْرًا لِمَا أَوْجَبَ عِنْدَ الْعَدَمِ فِي مَا لَا تَسْمِيَةَ فِيهِ الشَّيْءُ الْخَطِيرَ، وَهُوَ الَّذِي يُمْتَعُهَا، وَأَقْلَّ مَا تُمْتَعُ هِيَ لَهُ فِيهِ ثَلَاثَةُ أَثْوَابٍ. وَفِي مَا سُمِّيَ أَمْرٌ عِنْدَ ذَلِكَ [بِالْعَفْوِ؛ وَجِبَّةٌ]^(٥) لَا يُحْتَسُّ عَلَى الْعَفْوِ عَنْهَا، وَلَا يُرْعَبُ بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ إِلَى [الْفَضْلِ بِمِثْلِهِ]^(٦)، دَلٌّ أَنَّ لَذَلِكَ حَدًّا قَدْ يَجْرِي بِمِثْلِهِ التَّنَازُعُ، فَيُرْغَبُونَ فِي إِبْقَاءِ ذَلِكَ وَاخْتِيَارِ مَا بِهِ التَّكَلُّفُ، عَلَى أَنَّ ذَلِكَ لِلَّهِ، جَلَّ ثَنَاهُ، وَقَدْ جَعَلَ إِبْقَاءَ النِّكَاحِ بِالْأَمْوَالِ، وَبِهَا أَحَلَّ.

وَقَالَ فِي ذِي الْعَدْرِ: ﴿وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلًا أَنْ يَنْكَحَ﴾ الْآيَةُ [النِّسَاءُ: ٢٥] وَلَوْ كَانَ^(٧) بِجِبَّةٍ طَوِيلٍ عَشْرَةً^(٨) لَكَانَ لَا أَحَدٌ يَعْجُزُ عَنْهَا، فَيُشْتَرَطُ ذَلِكَ فِي تَزْوِيجِ الْمَمْلُوكَةِ وَبِخَاصَّةٍ عَلَى قَوْلِ مَنْ لَا يَبِيعُ إِلَّا بِالضَّرُورَةِ؛ فَمَنْ رَأَى يُضْطَرُّ إِلَى جِبَّةٍ يَتَوَقَّعُ إِلَى الْإِسْتِمْتَاعِ فَضْلًا أَنْ يَتَخَيَّرَ، ثُمَّ عَلَى ذَلِكَ قَالَ فِي الْإِمَاءِ: ﴿وَأَتَوْهُنَّ أَجُورَهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [النِّسَاءُ: ٢٥]، وَالْجِبَّةُ مَعْرُوفٌ أَنَّهُا أَنْكَرُ مِنَ الْمَنْكَرِ، فَثَبَتَ أَنَّ مَهْرَ الْحَرَائِرِ يَرْجِعُ بَيْنًا^(٩)، وَيُظْهِرُ فِي أَهْلِ الْحَاجَةِ، وَأَنَّ الْقَوْلَ يَجْعَلُ الْجِبَّةَ مَهْرًا تَامًا، وَوَصَفَ مُلْكُهَا بِالطَّوْلِ [قَوْلٌ مَهْجُورٌ]^(١٠) لَا مَعْنَى لَهُ. وَبَعْدَ فَإِنَّ النَّاسَ قَدْ أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّهَا لَا تَمْلِكُ الْمَعْرُوفَ بِيَعِضِهَا، وَالبَدْلُ لِلزَّوْجِ بِلَا بَدَلٍ يُلْزِمُهُ، فَصَارَ كَمَتَوَلَّى الْعَقْدِ عَلَى مَا لَيْسَ لَهَا، وَحُطِّ الْقَلِيلِ فِي مِثْلِهِ وَالْكَثِيرِ فِي الْمَنْعِ وَاحِدًا، فَقِيَاسُ^(١١) ذَلِكَ أَلَّا يَكُونَ الْحُطُّ مِنْ مَهْرٍ مِثْلِهَا، وَالْجِبَّةُ لَا تَكُونُ مَهْرًا مِثْلَ أَخْبَثِ امْرَأَةٍ فِي الْعَالَمِ، فَلَا يَجِبُ أَنْ يَجُوزَ الْحُطُّ، وَلَكِنْ أُجِيزَتْ^(١٢) الْعَشْرَةُ بِالْإِتْفَاقِ، وَلَمْ يَجُزْ^(١٣) الْأَكْثَرُ لِلتَّنَازُعِ، وَقَدْ بَيَّنَّا الْفَسَادَ مِنْ طَرِيقِ التَّنْذِيرِ^(١٤) وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِلَّا أَنْ يَقُولَ﴾ قِيلَ: النِّسَاءُ^(١٥)، [وَقَوْلُهُ]^(١٦): ﴿أَوْ يَقُولَا الَّذِي يَدِيهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ﴾ اخْتَلَفَ أَهْلُ التَّأْوِيلِ فِيهِ؛ قَالَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي عِبَاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ [وَهُوَ الزَّوْجُ]^(١٧)، وَقَالَ قَوْمٌ: وَهُوَ الْوَلِيُّ؛ وَأَمَكَّنَ أَنْ يَكُونَ [الْقَوْلُ بِأَنَّهُ] الْوَلِيُّ لِمَا أَنَّ الْمَهْرَ فِي الْإِبْتِدَاءِ كَانَتْ ٤٣ - ب/ لِلْأَوْلِيَاءِ؛ دَلِيلُ ذَلِكَ قَوْلُ شُعَيْبٍ لِمُوسَى: ﴿إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أَتَكَلَّمَكَ إِحْدَى ابْنَتَيْ هَاتَيْنِ عَلَيَّ أَنْ تَأْجُرَنِي ثَمْنِي حِجَّةً﴾ [الْقَصَصُ: ٢٧]، [شَرَطَ]^(١٨) الْمَهْرَ لِنَفْسِهِ، وَكَمَا رُوِيَ فِي (الشَّفَاءِ)^(١٩) ثُمَّ نَبِيخٌ مِنْ بَعْدُ، وَصَارَ ذَلِكَ لِلنِّسَاءِ بِقَوْلِهِ: ﴿وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا مِمَّا آتَتْهُنَّ شَيْئًا﴾ [البقرة: ٢٢٩] وَقَوْلُهُ: ﴿وَأَتَاوُا النِّسَاءَ مَدَّقَتَيْنِ غِلَّةً فَإِنْ طَلَنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَقَّاسًا فَكُلُّهُنَّ حَيْثَا تَرَبَّيَا﴾ [النِّسَاءُ: ٤] وَقَوْلُهُ: ﴿وَإِنْ أَرَدْتُمْ أَنْ تَنْكِحُوا نِكَاحَ رَجُلٍ وَآتَيْتُمْهُنَّ إِحْدَاهُنَّ قِنْطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا﴾ [النِّسَاءُ: ٢٠]، وَلَأنَّهُمْ أَجْمَعُوا عَلَى أَلَّا يَجُوزَ لِأَحَدٍ الْعَفْوُ^(٢٠) فِي مُلْكِ الْآخِرِ إِلَّا بِإِذْنِهِ. فَعَلَى ذَلِكَ لَمَّا ثَبَتَ أَنَّ الْمَهْرَ لَهَا لَا يَجُوزُ [لِلْوَلِيِّ الْعَفْوُ]^(٢١) فِيهِ.

وَقَوْلُهُ: ﴿إِلَّا أَنْ يَقُولَ﴾ يَعْنِي الْمَرْأَةُ تَتْرَكُ النِّصْفَ وَلَا تَأْخُذُ مِنْهُ شَيْئًا، [وَقَوْلُهُ]^(٢٢): ﴿أَوْ يَقُولَا الَّذِي يَدِيهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ﴾ يَعْنِي الزَّوْجُ؛ يَجْعَلُ لَهَا كُلَّ الصَّدَاقِ؛ يَقُولُ: كَانَتْ فِي حَبْلَتِي، وَمَنْعَتْهَا مِنَ الْأَزْوَاجِ، وَتَتْرَكُ الْمَرْأَةُ، لَهَا النِّصْفُ، فَتَقُولُ: لَمْ يَنْظُرْ إِلَى عَوْرَتِي، وَلَا تَمْتَعُ بِي، وَهُوَ عَلَى الْإِفْضَالِ. وَعَلَى ذَلِكَ يَخْرُجُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَنْسُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ﴾

(١) فِي الْأَصْلِ وَم: الْعُقْدَةُ، فِي ط: الْعِدَّة. (٢) فِي ط: تَخْفِيفُهَا. (٣) فِي ط: ع: وَم: الْفَرَارِ، فِي الْأَصْلِ: لِلْفِرَاقِ. (٤) فِي م: الْآيَةُ. (٥) فِي ط: وَجِبَّةٌ، فِي م: بِالْعَفْوِ وَجِب. (٦) فِي النِّسَخِ الثَّلَاثِ: الْفَضْلُ مِثْلُهُ. (٧) فِي م، فِي الْأَصْلِ وَط: كَانَتْ. (٨) فِي م، فِي الْأَصْلِ: عَرَّةٌ، فِي ط: حَرَّةٌ. (٩) فِي النِّسَخِ الثَّلَاثِ: بَيْنَ. (١٠) فِي النِّسَخِ الثَّلَاثِ: قَوْلًا مَهْجُورًا. (١١) فِي النِّسَخِ الثَّلَاثِ: قَفَاسٌ. (١٢) فِي الْأَصْلِ وَم: أَجِيزٌ، فِي ط: يَجُوزُ. (١٣) فِي النِّسَخِ الثَّلَاثِ: يَجُوزُ. (١٤) فِي النِّسَخِ الثَّلَاثِ: التَّنْذِيرُ. (١٥) فِي النِّسَخِ الثَّلَاثِ: الْمَرْأَةُ. (١٦) فِي ط: سَاقِطَةٌ مِنَ النِّسَخِ الثَّلَاثِ. (١٧) فِي ط: ع: وَم، سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ. (١٨) لَعَلَّهُ كِتَابُ (شَفَاءِ الصَّدُورِ فِي تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ) لِمَصْنُفِهِ أَبِي بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ الْمَعْرُوفُ بِالنَّقَاشِ الْمُوصَلِيِّ الْمَتَوَفَى/ ٣٥١ هـ. (١٩) فِي ط: ع: وَم: ﴿وَإِنْ طَلَنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَقَّاسًا فَكُلُّهُنَّ حَيْثَا تَرَبَّيَا﴾. (٢٠) قَوْلُهُ: ﴿وَأَتَاوُا النِّسَاءَ مَدَّقَتَيْنِ غِلَّةً﴾ [النِّسَاءُ: ٤]. (٢١) فِي النِّسَخِ الثَّلَاثِ: الْمَعْرُوفُ. (٢٢) فِي الْأَصْلِ وَم: لِلْوَلِيِّ الْمَعْرُوفُ، فِي ط: لِلْوَلِيِّ الْمَعْرُوفِ. (٢٣) فِي ط: ع.

أي لا تنسوا الفضل الذي في ابتداء الأمر؛ لأنَّ أمر النكاح في الابتداء مبني على التشفيع والإفضال، فرغبهما ﷺ على ختم ذلك على الإفضال على [ما] ^(١) بني عليه.

وفيه دلالة على أنَّ العفو هو الفضل في اللغة، وهو البذل؛ تقول العرب: عفو لك: أي بذلته؛ فإنَّ كان العفو هو البذل، فكان قوله: ﴿مَنْ عَفَا لَكَ مِنْ أَبِيهِ شَيْءٌ﴾ ترك له، وبذل ﴿فَاتَّبَعُوا بِالْمَعْرُوفِ﴾ [البقرة: ١٧٨]: يكون فيه دليل ^(٢) لقول أصحابنا في ذلك.

وقوله تعالى: ﴿وَأَنْ تَقُومُوا أَقْرَبَ لِلتَّقْوَى﴾ معناه، والله أعلم: حقٌّ على المتقي أن يرغب فيه، وكذا قوله: ﴿حَقًّا عَلَى الْمُحْسِنِينَ﴾ [البقرة: ٢٣٦] أن يرغب فيه. ثم لإضافة ذلك إلى الرجال وجهان:

أحدهما: لما أنهم هم الذين تركوا حقهم، ومن عندهم جاء هذا التقصير.

والثاني: أن في تسليم ذلك من الرجال الكمال، وهم في الأصل موصوفون بالكمال.

قال الشيخ، رحمه الله: قوله ^(٣): ﴿وَأَنْ تَقُومُوا أَقْرَبَ لِلتَّقْوَى﴾ يحتمل اشتراك الزوجين في ذلك لا معنى الأخذ بالعفو. والفضل أولى لمن يريد اتقاء دناءة الأخلاق أو [المفضل أولى] ^(٤) ممن أكرم باتقاء الخلاف لله تعالى، ويحتمل الأزواج بما قد ضموا الإمساك بالمعروف والتسريح بالإحسان، فهو أقرب إلى وفاء ذلك واتقاء الخلاف له، على أنَّ سبب الفراق جاء منه، فذلك أقرب لاتقاء الجفاء منهم وأظهر للعدو لهم في ما اختاروا، والله أعلم.

وقوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ حرف وعيد عما فيه التعدي ومجاوزة الحد والخلاف لأمره.

الآية ٢٣٨

وقوله تعالى: ﴿حَفِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ﴾ والمحافظة هو المفاعلة، هو فعل بين اثنين؛ فهو، والله أعلم، أنه إذا حفظها على وقتها، ولم ينس عنها حفظته، وهو كما ذكر في آية أخرى: ﴿إِنَّكَ الْمَسْكُوتُ تَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ﴾ [المنكوت: ٤٥]، وفي حرف ابن مسعود رضي الله عنه: (إنَّ الصلاة تأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر)؛ فعلى ذلك إذا حفظها على أوقاتها مع أحكامها وسننها، ولم يدخل ما ليس فيها من الكلام والإلتفات وغير ذلك مما نهى عنه حفظته، وكذلك قوله تعالى: ﴿وَسَارِعُوا إِلَى مَغْفِرَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ﴾ [آل عمران: ١٣٣] وقوله ^(٥): ﴿سَابِقُوا إِلَى مَغْفِرَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ﴾ [الحديد: ٢١] من المفاعلة؛ فإذا بادر إليها بدرت إليه، وبالله التوفيق.

وقوله ﷺ ^(٦): ﴿وَالصَّلَاةُ أَوْسَطُ﴾ [اختلف فيه] ^(٧)، قال بعضهم: قوله ^(٨): ﴿وَالصَّلَاةُ أَوْسَطُ﴾ أراد كل الصلاة لا صلاة دون صلاة، وهو، والله أعلم، أنَّ الصلاة هي الوسطى، هي من الدين، وهو على ما جاء: الإيمان كذا كذا؛ بصفة أعلاها كذا كذا، وأدناها كذا؛ فعلى ذلك قوله: ﴿وَالصَّلَاةُ﴾ هي «أَوْسَطُ» من الدين، ليست بأعلاها ولا بأدناها، ولكنها الوسطى من الدين. وقال آخرون: ﴿وَالصَّلَاةُ أَوْسَطُ﴾ هي صلاة العصر؛ وعلى ذلك روي عن رسول الله ﷺ أنه قال: «هي العصر» [الترمذي: ١٨١] وذكر في حرف حفصة رضي الله عنها أيضاً أنها هي صلاة العصر. وقال قائلون: هي الفجر؛ ذهبوا في ذلك إلى أنَّ النهار يجمع الصلاتين، والليل بطرفيه ^(٩) كذلك؛ فالفجر أوسطها، وكذلك روي عن ابن عباس رضي الله عنه أنه قال: (هي الفجر). وقال آخرون: هي الظهر؛ ذهبوا في ذلك إلى أنها إنما تقام وسط النهار، فسُميت بذلك، وكذلك روي عن ابن عمر رضي الله عنه أنه قال: (هي صلاة الظهر).

ومن قال: هي العصر، ذهب في ذلك إلى ما روي من الخبر وإلى أنَّ العصر هي الواسطة من صلاتي النهار وصلاتي الليل لأنَّ صلاتين بالنهار قبلها وصلاتين بالليل بعدها، فهي الوسطى ^(١٠). والقياس أن تكون هي المغرب لأنَّ الظهر سُميت أولى، والعصر تكون الثانية، فالمغرب هي الوسطى ^(١١)، لكن لم يقولوا به، وفيه دلالة أنَّ الصلاة وثرة؛ لأنَّ

(١) من طع وم. (٢) في النسخ الثلاث: دليلا. (٣) في الأصل وم: وقوله، في طع: في قوله. (٤) في النسخ الثلاث: أولى المفضل. (٥) من طع، في الأصل وم: و. (٦) من طع. (٧) في طع: اختلف أهل العلم في تأويله. (٨) ساقطة من طع. (٩) من طع وم، في الأصل: بطرفين. (١٠) في النسخ الثلاث: الواسطة. (١١) في طع وم: الواسطة، في الأصل: الواسط.

صَلَاتَيْنِ بِالنَّهَارِ قَبْلَهَا وَصَلَاتَيْنِ بِاللَّيْلِ بَعْدَهَا، فِيهِ الْوُسْطَى. لَكُنْ لَمْ يَقُولُوا بِهِ، وَفِيهِ دَلَالَةٌ أَنَّ الصَّلَاةَ وَتَرَّ؛ لِأَنَّ الشَّفْعَ مِمَّا لَا [وَسَطَ لَهُ] ^(١). ثُمَّ جَهَتْ الْخُصُوصِيَّةُ أَيُّهَا كَانَتْ؛ فَإِنْ كَانَتْ عَصْرًا فَهِيَ مَا ذُكِرَ أَنَّ الْكَفْرَةَ حَمَلُوا عَلَى أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي صَلَاةِ الْعَصْرِ ^(٢) فَلَمْ يَتَهَيَّأْ لَهُمْ إِقَامَتُهَا، فَقَالُوا: احْفَظُوا عَلَيْهِمْ صَلَاةً هِيَ أَكْرَمُ عَلَيْهِمْ مِنْ أَنْفُسِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ، فَظَهَرَ بِهَذَا أَنَّ لَهَا فَضْلًا ^(٣) وَخُصُوصِيَّةً مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ، وَمَا رُوِيَ فِي الْخَبَرِ أَيْضًا مِنْ قَوْلِهِ ﷺ: «مَنْ فَاتَتْهُ الْعَصْرُ وَتَرَّ أَهْلُهُ وَمَالُهُ» [مسلم ٦٢٦] فَإِنْ كَانَتْ فَجْرًا فَلَأَنَّ الْكِتَابَ ذَكَرَهَا بِقَوْلِهِ: «وَقَرَأَ الْقَجْرَ إِنَّ الْقَجْرَ كَانَتْ مَشْهُودًا» [الإسراء: ٧٨]، وَلِذَا قِيلَ: إِنَّ مَلَائِكَةَ ^(٤) اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ يَشْهَدُونَهَا، فَذُكِرَتْ لَهَا الْخُصُوصِيَّةُ وَالْفَضْلُ. وَمَنْ قَالَ: إِنَّهَا ظَهَرَ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ خُصُوصِيَّتَهَا وَفَضِيلَتَهَا مَا جَاءَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ كَانَ يَصَلِّي قَبْلَ الظَّهِيرِ أَرْبَعًا إِذَا نَزَلَتْ ^(٥) الشَّمْسُ، وَقَالَ: «إِنَّ أَبْوَابَ السَّمَاءِ تَفْتَحُ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ» [بنحوه ابن ماجه ١١٥٧].

قَالَ الشَّيْخُ، رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: فِي قَوْلِهِ: «وَالصَّلَاةُ الْوُسْطَى» نَكَلَمُ فِيهِ بوجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّ الصَّلَاةَ هِيَ الْوُسْطَى مِنْ أَمْرِ الدِّينِ، فِيهِ عَلَى أَنَّ الْأَرْفَعَ مِنْ أَمْرِ الدِّينِ هُوَ التَّوْحِيدُ وَالْإِيمَانُ، وَذَلِكَ هُوَ الَّذِي لَا يَرْتَفِعُ بَعْدَ ذَلِكَ، وَلَا يَسْقُطُ بِسُقُوطِ الْمُحَنَّةِ إِذْ ذَلِكَ فِي الدَّارَيْنِ جَمِيعًا، وَهُوَ الْإِحْلَاصُ، وَنَفْيُ جَمِيعِ مَعَانِي الْخَلْقِ بِهِ عَمَّنْ يُوَحِّدُهُ، وَيَوْمُنْ بِهِ، وَسَائِرُ الْعِبَادَاتِ قَدْ تَقَدَّمَ مَعَ وَجُودِ أُمُورِ الدُّنْيَا وَالدِّينِ وَالْمَعَاشِ مَعَهَا، وَفِي حَالِهَا بِالَّذِي بِهِ قَوَائِمُهَا، وَالتَّوْحِيدُ لَا. ثُمَّ الصَّلَاةُ مِمَّا بَهَا تَرْكُ جَمِيعِ مَا ذُكِرَتْ فِي حَالِ فَعْلِهَا، فِيهِ تَشَبُّهُ الْإِيمَانِ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ، ثُمَّ تَسْقُطُ لِلْأَعْدَاءِ، وَلَا تَجِبُ فِي غَيْرِ دَارِ الْمُحَنَّةِ عَلَى مَا عَلَيْهِ أَمْرُ غَيْرِهَا مِنَ الْعِبَادَاتِ. فَصَارَتْ بِذَلِكَ الْوُسْطَى مِنْ أَمْرِ الدِّينِ، وَهُوَ الْمَوْفُوقُ.

وَالثَّانِي: أَنَّ تَكُونَ هِيَ صَلَاةً مِنْ جَمَلَتِهَا، فَتُذَكَّرُ بِحَرْفِ التَّخْصِصِ لَهَا مِنَ الْجَمْلَةِ لَوْجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: لِيَبَانَ جَمْلَةُ الْفَرَائِضِ أَنَّهَا وَتَرَّ، لَا شَفْعَ ^(٦) إِذْ لَا وَسْطَى لِلشَّفْعِ، فَيَكُونُ فِي ذَلِكَ بَطْلَانُ قَوْلِ قَوْمٍ أَنْكَرُوا الْعِدَّةَ لَهَا، [وَقَوْلِ قَوْمٍ] ^(٧) زَعَمُوا أَنَّهَا صَلَاتَانِ فِي الْجَمْلَةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[وَالثَّانِي] ^(٨): أَنَّ يُرَادَ بِذَلِكَ التَّفْضِيلَ [الصَّلَاةُ مِنَ الصَّلَوَاتِ] ^(٩) فِي الْحَثِّ عَلَى فَعْلِهَا وَالتَّرغِيبِ فِي [المَحَافَظَةِ عَلَيْهَا] ^(١٠)، وَيَجِيءُ أَنَّ تَكُونَ تِلْكَ مَعْرُوفَةً ^(١١) عِنْدَ الَّذِينَ خَوِطُبُوا إِنَّمَا بِالْإِسْمِ وَإِنَّمَا بِالْحَالِ مِنَ النَّوَازِلِ، لِأَنَّهُ لَا يُحْتَمَلُ أَنَّ يُرْعَبَ فِي فَعْلٍ لَا تُعْلَمُ حَقِيقَةُ ذَلِكَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

ثُمَّ يَكُونُ لِاخْتِلَافِ ^(١٢) مَنْ لَمْ يَشْهَدْ النَّوَازِلَ الَّتِي عَرَفَتْ الْمَرَادَ، فَقَالَ: كُلُّ مُبْلَغٍ جَهْدَهُ فِي مَا أَدَّى إِلَيْهِ رَأْيُهُ مِنَ التَّرغِيبِ فِي الْفَعْلِ: أَنَّهُ عَلَى ذَلِكَ، لَكِنَّهُمْ اخْتَلَفُوا:

فَعَمِنَهُمْ مَنْ اعْتَبَرَ بِالرُّكْعَاتِ، فَقَالَ: أَكْثَرُهَا أَرْبَعٌ، وَأَقَلُّهَا رُكْعَتَانِ، وَالْوَسْطُ مِنْهَا ثَلَاثٌ، فَصَرَفَ التَّأْوِيلَ إِلَى الْمَغْرِبِ، وَاسْتَدَلَّ فِي التَّرغِيبِ فِي تَعْجِيلِهَا وَالْمُبَادَرَةِ فِي فَعْلِهَا حَتَّى لَمْ يُؤْذَنْ بِالِاشْتِغَالِ عَنْهَا عِنْدَ هُجُومِ وَقْتِهَا لِنَافِلَةٍ وَلِلْحَاجَةِ، وَذَلِكَ بَعْضُ مَا يُعْرَفُ مِنْ مَعْنَى الْمَحَافَظَةِ، وَهِيَ أَنَّ الصَّلَوَاتِ جُعِلْنَ مُتَّصِلَاتٍ الْأَوْقَاتِ / ٤٤ - أ، وَهِيَ الْوُسْطَى مِنْهُنَّ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَقَوْمٌ رَدُّوا إِلَى صَلَاةِ الْفَجْرِ بِمَا فِي ذَلِكَ مِنَ التَّرغِيبِ وَالتَّخْصِصِ بِالْأَمْرِ بِقَوْلِهِ: «وَقَرَأَ الْقَجْرَ إِنَّ الْقَجْرَ كَانَتْ مَشْهُودًا» [الإسراء: ٧٨]، وَمَا أَخْبَرَ مِنْ شَهُودِ مَلَائِكَةِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ، وَلِأَنَّ وَقْتُهَا الْوَسْطُ مِنْ أَحْوَالِ الْخَلْقِ؛ إِذَا أَحْوَالُهُمْ تَكُونُ سُكُونًا مَرَّةً وَانْتِشَارًا ثَانِيًا، وَبِذَلِكَ خَتَمَ أَوْقَاتِ السُّكُونِ وَانْفِتَاحَ الْإِنْتِشَارِ، وَوَسَطَ الشَّيْءُ هُوَ الَّذِي فِيهِ حِطُّ الْمَوَاشِي ^(١٤)، وَقَدْ وَجَدَ ذَلِكَ فِي وَقْتِ هَذِهِ الصَّلَاةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) فِي النسخ الثلاث: وسطى. (٢) من طع، في الأصل وم: الظهر. (٣) في النسخ الثلاث: فضل. (٤) في النسخ الثلاث: ملكي. (٥) في ط ع وم: زالت. (٦) في النسخ الثلاث: الشفع. (٧) في النسخ الثلاث: وقوم. (٨) من طع. (٩) في الأصل وم: الصلاة من الصلاة، في ط ع: للصلاة من الصلوات. (١٠) في النسخ الثلاث: محافظتها. (١١) من طع وم، في الأصل: معرفة. (١٢) من طع وم، في الأصل: الاختلاف. (١٣) من طع، في الأصل وم: الآية. (١٤) في النسخ الثلاث: العواشي.

ومنهم من صرف إلى العصر بما جاء في ذلك من الترغيب ومن الوعيد في ترك ذلك، وبها ختم أحوال الزلات التي تدخل في المكاسب، فتكون بها التوبة عنها والاستغفار^(١)، ولا قوة إلا بالله.

وقوله تعالى: ﴿حَافِظُوا﴾ على مخاطبة الجملة على الإشراك؛ إذ المفاعلة اسم ذلك على تضمين الترغيب في الجماعات أو على لزوم كثرة الصلاة أو على ما خرج الأمر بالمسارعة^(٢) إلى الخيرات والمسابقة لها، وكل في ذلك، والله أعلم، على أن [الظهر سميت أولى]^(٣)، فعلى ذلك تكون المغرب الوسطى.

وقوله تعالى: ﴿وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾؛ قيل: خاشعين خاضعين فيها، لا يدخل فيها ما ليس منها. وعلى ذلك روي عن زيد بن أرقم أنه قال: كنا نتكلم في الصلاة على عهد رسول الله ﷺ فلما نزل قوله: ﴿وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾ أمرنا بالسكوت، ونهينا عن الكلام، وعلى ذلك سمي الدعاء قنوتاً. وقال آخرون: ﴿قَانِتِينَ﴾ مطيعين؛ وذلك ما قيل: إن أهل الأديان يقومون في صلاتهم خاضعين ساهين، فأمر أهل الإسلام أن يقوموا مطيعين.

والقنوت هو القيام على ما روي [عن رسول الله ﷺ]^(٤) أنه سئل عن أفضل الصلوات، فقال: «طول القنوت» [مسلم ١٦٥/٧٥٦] وأصل القنوت ما ذكرنا، هو القيام، غير الذي يقوم لآخر، يقوم على الخضوع والخشوع والسكوت. وليس في الآية أنه أمر بذلك في الصلاة، غير أن أهل التأويل صرفوا [إليها ذلك]^(٥)، لأنها ذكرت على إثر ذكر الصلاة.

الآية ٢٢٩ وكذلك قوله: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ رِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا﴾ ليس فيه أن ذلك في الصلاة، لكنهم صرفوا إليها ذلك، لأنه ذكر على إثر ذكر الصلاة. ثم اختلف فيه: قالوا: ركباناً على الدواب حيث ما توجهت بهم الدواب يصلون عليها في حال السير والوقوف. وعلى ذلك جاءت الآثار من فعل رسول الله ﷺ وفعل الصحابة، رضوان الله تعالى عليهم أجمعين، في النوافل، فتكون الفرائض عند العذر به مرادة بالآية، [بل]^(٦) على ما ظهر فعل النوافل في غيره بالسنة.

وأما قوله: ﴿وَرِجَالًا﴾ فيما اختلف فيه؛ قولهم^(٧): ما يكون ﴿وَرِجَالًا﴾ فمشاة، وهو من الرجل، وترجل مشى راجلاً. وأما عندنا فهو على المعروف من الصلاة على الأرجل والأقدام قياماً وقعوداً، لا يزال عن الظاهر والمعروف الذي عرفت الفعل به على ما عرفت من الصلاة على الأرجل. وقوله: ﴿أَوْ رُكْبَانًا﴾ على ما عرفت من الركوب، وهو في حال السير؛ ولم تر الصلاة تقوم مع المشي فيها. فإن قيل: صلاة الخوف فيها مشي، فقامت. قيل إن المشي في فعل الصلاة لأنهم في الوقت الذي يمشون لا يفعلون فعل الصلاة، وهو كما يقول: إن الصلاة لا تقوم مع الحدث. فإن أحدث فيها، فذهب ليتوضأ، ليس هو في وقت الحدث مصلياً^(٨)، وإن بقي^(٩) في حكم الصلاة. فعلى ذلك المشي^(١٠) في صلاة، ليس هو في فعل الصلاة، وإن كان باقياً على حكم الصلاة، والله أعلم.

وقوله: ﴿فَإِذَا أَمِنْتُمْ فَأَذْكُرُوا اللَّهَ كَمَا عَلَّمَكُم مَّا لَمْ تَكُونُوا تَعْلَمُونَ﴾: [يحتمل أن يصرف قوله]^(١١): ﴿فَإِذَا أَذْكُرُوا﴾ إلى الصلاة؛ أي صلوا كما علمكم أن تصلوا في حال الأمر، ويحتمل أن يصرف إلى غيره من الأذكار كقوله تعالى: ﴿وَلَذِكْرُ اللَّهِ أَكْبَرُ﴾ [العنكبوت: ٤٥]، ويحتمل أن يصرف إلى الشكر؛ أي اذكروا نعمتي التي أنعمت عليكم، واشكروها بي كقوله تعالى: ﴿فَإِذَا زُكُوفُ أَذْكُرْكُمْ﴾ [البقرة: ١٥٢]، والله أعلم.

وفي قوله: ﴿عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾ [العلق: ٥] وقوله: ﴿عَلَّمَ الْقُرْآنَ﴾ [الرحمن: ٢] و﴿عَلَّمَهُ الْبَيَانَ﴾ [الرحمن: ٤] دليل أن الله صنع فعل^(١٢) العباد حين أضاف التعليم إلى نفسه، وهو أن خلق فعل التعليم منه؛ إذ لو لم يكن منه صنع لكان أضاف^(١٣) ذلك [إلى]^(١٤) المعلم دون البيان، فدل^(١٥) إضافته إليه على أن له فيه فعلاً^(١٦)، نعوذ بالله من السرقة في القول والزيف عن الهدى.

(١) من م، في الأصل طع؛ والاستغفار منها. (٢) إشارة إلى قوله تعالى: ﴿وسارعوا...﴾ [آل عمران: ١٣٣]، من طع، في الأصل وم؛ بالمنازعة. (٣) من طع، في الأصل: سميت الظهر، في م: سميت الظهر أولى. (٤) من طع. (٥) في النسخ الثلاث: إلى ذلك. (٦) من طع. (٧) في النسخ الثلاث: قال. (٨) في النسخ الثلاث: مصلى. (٩) في النسخ الثلاث: أبى. (١٠) من طع وم، في الأصل: المسمى. (١١) من طع، في الأصل وم؛ وقوله: ﴿فَإِذَا أَذْكُرُوا﴾ يحتمل أن يصرف. (١٢) في النسخ الثلاث: في فعل. (١٣) في النسخ الثلاث: أغليف. (١٤) ساقطة من النسخ الثلاث. (١٥) في النسخ الثلاث: فدل. (١٦) في النسخ الثلاث: فعل.

قال الشيخ، رحمه الله تعالى: في قوله ﴿فَاذْكُرُوا اللَّهَ كَمَا عَلَّمَكُم﴾: من الصلاة في حال الأمان؛ إذ معلوم تقدّم الأمر بالصلاة وتعليم حدودها ﴿وَقُومُوا لِلَّهِ﴾ [البقرة: ٢٣٨] في الرخصة في التخفيف بحال العذر، ويحتمل ﴿فَاذْكُرُوا اللَّهَ﴾ بشكر إذ^(١) آمنكم كما علمكم من الشكر له في النعم، وأي ذلك كان فهو الذي علمهم^(٢) بعد أن كانوا [غير عاملين]^(٣)، والله أعلم.

وذلك^(٤) إضافة التعليم في [هذه الآية]^(٥)، وكذلك في قوله: ﴿عَلَّمَهُ الْبَيَانَ﴾ [الرحمن: ٤] وقوله ﴿وَمَا عَلَّمْنَاهُ الْغُفْرَ﴾ [يس: ٦٩] [إليه على وجود]^(٦) الأسباب من الله تعالى في^(٧) الأمرين على أن كان من الله تعالى في أحد الأمرين ما ليس منه في الآخر، ومعنى الأسباب فيهما واحد، ثبت أنه على خلق فعل التعليم ونفيه، والله أعلم.

الآية ٢٤٠ وقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ مَتَاعًا إِلَى الْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ فَإِنْ خَرَجَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِي مَا تَفْعَلْنَ فِي أَنْفُسِكُمْ مِنْ مَعْرُوفٍ وَاللَّهُ غَافِرٌ حَكِيمٌ﴾^(٨) قد ذكرنا في ما تقدم^(٩) أنها تُخرَج على وجهين: على النسخ بقوله: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَرِثُنَّ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ [البقرة: ٢٣٤]، ويحتمل على نسخ الوصية خاصة دون نسخ العدة، وأن الأمر بالاعتداد في الآيتين أمر واحد أربعة أشهر وعشر، ونسخ الوصية بآية الميراث بقول رسول الله ﷺ: «لَا وَصِيَّةَ لَوَارِثٍ» [الترمذي ٢١٢١].

وفيه دلالة أن للموصى [لها خياراً]^(١٠) بين قبول الوصية وبين ردّها. وفيه أن لها ألا ترُدّها إذا قبلت^(١١) بقوله تعالى: ﴿غَيْرَ إِخْرَاجٍ فَإِنْ خَرَجَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ﴾^(١٢) إذ في الخروج ردّها؛ وذلك بعد القبول.

وقوله: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ﴾^(١٣) فيما فعلن في أنفسهن من معروفٍ [والله غافرٌ حكيمٌ]^(١٤) قد ذكرنا [في ما تقدم]^(١٥) أنها تحتمل وجهين: تحتمل ﴿فِيمَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ﴾ من التَّشْوِيفِ والتَّزْيِينِ، وكذلك روي في حرف ابن مسعود ﷺ: (لا جناح عليهن أن يشوفن، ويتزيّن، ويلتئمسن الأزواج) وتحتمل وضعهن أنفسهن في كفى^(١٦) بمهر المثل^(١٧)، والله أعلم.

الآية ٢٤١ وقوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ مَتَّعٌ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الشَّيْخِ﴾ تحتمل الآية [وجوهاً]:

أحدها: [١٨] أن تكون في المطلقات المدخولات بهن، وقد فرض لهن أن يأمر الأزواج بالمتعة أدباً لا وجوباً على ما روي عن الحسن بن علي ﷺ أنه متّع بعشرة آلاف على ما روي عن ابن عباس وابن عمر ﷺ أنهما قالَا: [قال رسول الله ﷺ] [١٩] «إِنْ كُنْتَ مِنَ الْمُتَّقِينَ أَوْ مِنَ الْمُحْسِنِينَ فَمَتَّعَهَا» [البهقي في الكبرى ٢٥٧/٧]؛ فهو أمر أدب لا أمر إيجاب، يُجبر على ذلك.

[والثاني: إن]^(٢٠) كانت في المطلقة التي لم يَدْخُلْ بها، ولا فَرَضَ [لها]^(٢١) صداقاً فهو على ما يقوله، وهي واجبة، يُجبر على ذلك. فتخرج هذه الآية والتي قبلها قوله: ﴿وَيَتَوَفَّوْنَ عَلَى الْوَسِيحِ قَدَرُهُ وَعَلَى الْمَقْتَرِ قَدَرُهُ﴾ [البقرة: ٢٣٦] على مُخْرَجٍ واحد، غير أن في إحداها بيان قدر المتعة، وليس في الأخرى سوى ما ذكر.

والثالث^(٢٢): أن الأمر بالمتعة أمر بالإنفاق عليها والكسوة لها إذا دخل بها ما دامت في العدة أو على الاختيار على ما ذكرنا لا على الإيجاب؛ إذ لو كان على الوجوب لكان في ذلك إيجاب بدلين: الصداق والمتعة، ولم يُعرف عقد من العقود أوجب بدلين، فكذا هذا، والله أعلم.

(١) في النسخ الثلاث: إنما. (٢) من طع وم، في الأصل: علمتم. (٣) من طع وم، في الأصل: عاملين. (٤) في النسخ الثلاث: ودل. (٥) من طع، في الأصل وم: هذا إليه. (٦) في طع: إليه على وجوده، في الأصل وم: على وجود. (٧) في طع: له في. (٨) من طع، في الأصل وم: الآية. (٩) في تفسير الآية [٢٣٤]. (١٠) في النسخ الثلاث: له خيار. (١١) في الأصل وم: أن له أن يردّها إذا قبل. في طع: أيضاً أنه له أن يردّها إذا قبل. (١٢) من طع. (١٣) ساقطة من طع. (١٤) ساقطة من طع. (١٥) من طع، وكان ذلك في تفسير الآية [٢٣٤]. (١٦) في طع: الأكفاء. الكفو والكفى كهُدَى: الكفو، انظر اللسان. (١٧) في طع: مثلهن. (١٨) ساقطة من النسخ الثلاث. (١٩) ساقطة من النسخ الثلاث. (٢٠) في النسخ الثلاث: وإن. (٢١) من طع وم، ساقطة من الأصل. (٢٢) في النسخ الثلاث: ويحتمل وجه آخر وهو.

والرابع^(١): أَنَّ الطَّلَاقَ سَبَبٌ إِسْقَاطٌ لَا سَبَبٌ إِيْجَابٍ؛ فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يُجْزَ أَنْ يُوجِبَ السَّبَبُ الَّذِي هُوَ سَبَبُ الإِسْقَاطِ، لِذَلِكَ لَمْ يَجِبْ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

الآية ٢٤٢ وقوله تعالى: ﴿كَذَلِكَ يَبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ﴾ ٤٤ - ب/ ما سبق ذكره من الأحكام من الأمر بالاعتدال والإنفاق عليهن والتَّمَتُّع وغير ذلك ﴿وَلَعَلَّكُمْ تَقُولُونَ﴾ أمره ونهيته.

قال الشيخ، رحمه الله: في قوله: ﴿كَذَلِكَ يَبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ﴾ أي كما يبين في هذا بين في جميع ما يعلم لكم إلى بيان ذلك حاجة على قدر ما أراد من البيان [من بيان كفاية أو مبالغه ليُعلم أن جميع ما إليه بالخلق حاجة داخل تحت البيان]^(٢) يوصل إلى ذلك بقدر ما تحتمله القول على ما يكره الله المجاهدين فيه في طلب مرضاته، ولا قوة إلا بالله.

الآية ٢٤٣ وقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ﴾ حرف تعجيب وتبيين ليتأمل في ما يلقي إليه مما أريد الإنشاء عنه أو في ما قد سبق الإنشاء عنه ليتجدد بالنظر فيه عهداً. وعلى ذلك المعروف من استعمال هذه الكلمة، وكذلك وجه تأويله إلى الخبر مرة وإلى العلم به ثانياً وإلى النظر فيه ثالثاً على اختلاف ما قيل، وفيه كل ذلك، والله [تعالى أعلم]^(٣).

[وقوله] ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ حَذَرَ الْمَوْتِ﴾: قوله^(٤): ﴿أَلَمْ تَرَ﴾ ألم^(٥) تُخَبِّر، [والم تنظر، ومثل]^(٦) هذا إنما يقال عن أعجوبة، فالقصة فيه، والله تعالى أعلم، جواب قوله: ﴿لَوْ كَانُوا عِنْدَنَا مَا مَاتُوا وَمَا قُتِلُوا﴾ [آل عمران: ١٥٦] أخبرهم الله عن قصة هؤلاء أن جهلهم بأجال أولئك حملهم على [هذا القول مثل جهل بني إسرائيل حملهم على]^(٧) الخروج ﴿وَمِنْ دِيَارِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ حَذَرَ الْمَوْتِ﴾ ثم لم يتفقههم ذلك، بل أميتوا، كذلك^(٨) هذا.

ثم اختلف في قصة هذا^(٩)؛ قال بعضهم: خرجوا فراراً من الجهاد في سبيل الله، فاماتهم الله، ثم أحياهم، وأمرهم أن يخرجوا إلى الجهاد في سبيل الله، وقال آخرون: وقع الطاعون في قريتهم، فخرج أناس، وبقي أناس، فمن خرج أكثر ممن بقي، فتجا الخارجون، وهلك الباقون، فلما كانت الثانية خرجوا بأجمعهم إلا قليلاً، فاماتهم الله، ثم أحياهم، فلا ندري كيف كانت القصة؟

فإن كانت القصة في الظاهر من الجهاد في سبيل الله، فَلَهُ تَظْيِيرٌ فِي الْآيَاتِ: قوله تعالى: ﴿قُلْ لَوْ كُنْتُمْ فِي بُيُوتِكُمْ لَبَرَزَ الَّذِينَ كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقَتْلُ إِنْ مَضَّاجِعُهُمْ﴾ [آل عمران: ١٥٤]، وقوله: ﴿قُلْ لَنْ يَنْفَعَكُمْ الْفِرَارُ إِنْ فَرَرْتُمْ مِنَ الْمَوْتِ أَوِ الْقَتْلِ﴾^(١٠) [الأحزاب: ١٦]، وقوله: ﴿قُلْ إِنْ الْمَوْتُ الَّذِي تُفَرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ﴾ [الجمعة: ٨]، وقوله: ﴿أَيَسْنَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ وَلَوْ كُنْتُمْ فِي بُرُوجٍ مُشِيدَةٍ﴾^(١١) [النساء: ٧٨]، ومثله كثير في القرآن.

وإن كانت [القصة]^(١٢) في الطاعون فقد جاء الخبر عن رسول الله ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «إِنْ كُنْتُمْ فِي أَرْضٍ، وَفِيهَا وَبَاءٌ، فَلَا تَخْرُجُوا مِنْهَا» [أحمد ١/ ١٩٢] وَأَنَّ الْفِرَارَ أَنْجَاهُمْ إِنْ لَمْ يَكُونُوا فِيهَا، فَدَخَلُوا، فَاصَابَهُمْ، فَأَمَاتَهُمُ اللَّهُ؛ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ إِذَا لَمْ يَكُونُوا فِيهَا لَمْ يَصِبْهُمْ ذَلِكَ. فِي الْوَجْهَيْنِ نِسْيَانُ الْقَضَاءِ، وَقَدْ جَاءَ أَنْ لَا عَذْوَى وَلَا هَامَّةٌ [البخاري: ٥٧٠٧].

فإن قيل «روي عن رسول الله ﷺ أَنَّهُ كَانَ إِذَا مَرَّ عَلَى حَائِطٍ مَائِلٍ أَسْرَعَ الْمَشْيَ» [أحمد: ٣٥٦/٢] كيف نهي عن الخروج عن أرض فيها وباء وطاعون؟ قيل: إِنْ كَانَ مَخْرَجُهُ مَخْرَجَ آيَةٍ، وَفِيهَا إِهْلَاكُهُمْ، فَذَلِكَ لَا يَكُونُ إِلَّا بِأَمْرِ سَبَقَ مِنْهُمْ، فَحَقُّ مِثْلِهِ الْفِرَارُ إِلَى اللَّهِ لَا إِلَى غَيْرِهِ، وَأَمَّا انْكَسَارُ الْحَائِطِ فَلَيْسَ لِأَمْرِ سَبَقَ مِنْهُ، فَجَائِزٌ أَنْ يَأْخُذَ مِنْهُ حَذَرُهُ، هَذَا هُوَ الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

قال الشيخ، رحمه الله: ويجوز أن يكون فعله ﷺ لِيُعْلَمَ أَنَّ مِثْلَهُ مِنَ الْخَوْفِ لَا يُعَدُّ نَقْصَانًا فِي الدِّينِ؛ وَذَلِكَ كَالْعِدَّةِ تُتَّخَذُ لِلْحَرْبِ وَالْأَغْذِيَةِ لِلْبَدَنِ، لَا عَلَى ظَنِّ بِاللَّهِ أَنَّهُ لَا يَمْلِكُ الْحَيَاةَ دُونَهَا أَوْ قَهْرَ الْعَدُوِّ، وَلَكِنْ عَلَى التَّأَهُبِ وَالِاتِّمَارِ، إِذْ قَدْ جَعَلَ الَّذِي^(١٣) خِيفَ فِيهِ وَالَّذِي رُجِيَ، اللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) في النسخ الثلاث: والثاني. (٢) من طع وم، ساقطة من الأصل. (٣) من طع، ساقطة من الأصل وم. (٤) في طع: وقوله. (٥) من طع ع، في الأصل وم: أولم. (٦) من طع، في الأصل: ولم ينتظر مثل، في م، ولم تنظر مثل. (٧) من طع. (٨) من طع، في الأصل وم: كذا. (٩) في طع: هذه. (١٠) من طع، في الأصل وم: الآية. (١١) من طع. (١٢) من طع. (١٣) في الأصل: الذين.

وقوله: ﴿إِنَّكَ اللَّهُ لَذُو فَضْلٍ عَلَى النَّاسِ﴾ حين أحيائهم بعدما أماتتهم، وذلك فضل منه، وذو ﴿فَضْلٍ عَلَى النَّاسِ﴾ بكلِّ نعمة أنعمها عليهم ليستحقَّ الشكر من الخلق بذلك.

هذه الآية على المعتزلة إذ قالوا: ليس لله أن يفعل بخلقهم إلا الأصلاح لهم في الدين، ولو فعل غير ذلك كان جائراً، فإذا كان هذا عليه فأنى^(١) يكون الإفضال؟ وإنما يقال: ذو فضل، وذو من إذا أعطى ما ليس عليه، وأما من أعطى ما كان عليه لا يقال: إنه تفضل، أو من، كمن يقضي ديناً عليه لا آخر لا يستوجب الشكر بذلك لأنه قضى ما عليه قضاؤه، فكذلك الله تعالى إذا أخبر أنه ذو فضل وذو من لم يكن ذلك عليه، فاستوجب الشكر على الخلق بذلك، وبالله التوفيق.

ثم الكلام في أن أولئك ماثوا بأجاليهم [أولاً بأجاليهم]^(٢): قالت المعتزلة: لم تكن أجاليهم. ومن قولهم: إن لكل أحد أجلين: إن قيل فاجله كذا، وإن مات فكذا. قيل ذلك تأجيل من لا يعلم أنه يقتل أو يموت، فإذا علم الله أنه يموت لم يكتب له أجل القتل، وكذلك ما روي [في الخير]^(٣) «أَنْ صَلَّاةَ الرَّجْمِ تَزِيدُ فِي الْعَمْرِ» [ابن عساكر: ٥/٢١٠] إذ^(٤) كان في علم الله في الأزل أن يصل الرحم، فكتب عمره أزيد ممن يعلم في الأزل أنه يقطع، ولا يصل، إذ^(٥) لو حُجِّلَ ذلك على ما يقولون هم لخرج فعله فعل من يجهل العواقب.

فإن قيل: [فلم يلام]^(٦) القاتل إذا قتل غيره بغير حق؟ قيل له: لأنه كتب أجل المقتول بقتل^(٧) هو معصية بما علم الله أنه يقضي^(٨) به، وكتاب الآجال هو بيان النهايات والأعمار^(٩).

[وقوله تعالى: ﴿وَقَتِّلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ قد ذكرناه متضمناً في ما تقدم^(١٠)] ^(١١).

الآية ٢٤٤

الآية ٢٤٥

وقوله تعالى: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا﴾ عامل الله تعالى [عبادة]^(١٢) بلطفه وكرمه معاملة من لا حق له في أموالهم لا كمعاملة العباد بعضهم بعضاً، وإن كان العبيد وأموالهم كلهم له حين طلب منهم الإقراض كبعضهم من بعض، ثم وعد لهم الثواب على ذلك، فقال: ﴿فَيُضَاعَفْ لَهُمْ أَضْعَافًا كَثِيرَةً﴾ ثم لما سمع اليهود ذلك قالوا: إن إله محمد فقير؛ وهو قوله: ﴿لَقَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَاءُ﴾ [آل عمران: ١٨١]، ومرة قالوا لما رأوا الشدة على بعض الناس^(١٣): إنما يفعل ذلك ببخله حين قالوا: ﴿يَدَّ اللَّهُ مَمْلُوءَةً﴾ [المائدة: ٦٤]؛ فرأوا المنع إما للبخل وإما للفقير، فأكذبهم الله في قولهم ذلك، فقال: ﴿وَاللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْسُطُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾، قيل: ﴿يَقْبِضُ﴾ أي يفتقر، ﴿وَيَبْسُطُ﴾ أي يوسع^(١٤)، وقيل: ﴿يَقْبِضُ﴾ ما أعطى أي يأخذ ﴿وَيَبْسُطُ﴾ ويترك ما أعطى، ولا يأخذ منه شيئاً، وقيل: إنها نزلت في أبي الدحداح؛ وذلك أن النبي ﷺ أنه قال: «مَنْ تَصَدَّقَ بِصَدَقَةٍ فَلَهُ مِثْلُهَا فِي الْجَنَّةِ» [بخاره أحمد: ٥/٣٩١] فقال أبو الدحداح: إن تصدقت بحديثي فلي مثليها في الجنة؟ فقال: نعم، قال: وأم الدحداح معي؟ قال: نعم، قال: والصبيئة معي؟ قال نعم، فرجع أبو الدحداح، فوجد أم الدحداح والصبيئة فيها، فقام على باب الحديقة، فنادى: يا أم الدحداح إني جعلت حديثي هذه صدقة، واشترطت مِثْلَهَا في الجنة وأم الدحداح والصبيئة فيها معي، قالت: بارك الله في ما شريت [وفي ما اشتريت]^(١٥) أزييت، فخرجوا منها، فتركوا ما كانوا اجتنوا منها، وسلموا الحديقة للنبي ﷺ فنزل [قوله]^(١٦) ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا﴾ الآية.

[قال الشيخ، رحمه الله تعالى: في قوله: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا﴾ الآية]^(١٧) في توجيه الآية إليه

[وجهاً]^(١٨):

(١) من طع وم، في الأصل: بأن. (٢) من طع وم، ساقطة من الأصل. (٣) من طع. (٤) من طع وم، في الأصل: إن. (٥) من طع وم، في الأصل: إن. (٦) من طع وم، في الأصل: فلا يلام. (٧) من طع وم، في الأصل: يعقل. (٨) من م، في الأصل وطع: يفتضي. (٩) من طع وم، في الأصل: الأعمال. (١٠) في تفسير الآية السابقة. (١١) من طع. (١٢) ساقطة من النسخ الثلاث. (١٣) أدرج بعدها في النسخ الثلاث: فقالوا. (١٤) من طع، في الأصل وم: ويوسع. (١٥) من طع وم، ساقطة من الأصل. (١٦) من طع. (١٧) من طع. (١٨) ساقطة من النسخ الثلاث.

فمنهم من يوجهها إلى جميع المحاسن: يؤثرها، ويختارها لله، فله أضعاف ذلك في الموعود آجلاً وعاجلاً؛ فالأجل ما وعد، والعاجل ثناء الناس وجلالة القدر له في القلوب، متعارف ذلك للأخيار، وسماه قرضاً للوجهين: الأول^(١): بما هو اسم المعروف ليدكره عظم نعمه عليه أن قبلة قول المعروف بالشكر له في ذلك، وإن كان ذلك حقاً له عليه، والله أعلم.

والثاني: ليعرف الخلق كيفية الصبغة والمعاشرة بينهم: أن الله تعالى عامل عبده في ما هو له معاملة من يستحق الشكر منه بما يسدي إليه من النعم، والله حقيقة ذلك، ليعقل الحكماء أن مثل ذلك في [معاملة الإخوان]^(٢) وفي ما كان، نعمه في الحقيقة أوجب وأحق ليعظموا المعروفين بالمعروف بما أكرمهم الله تعالى بالأسماء الجليلة، ولا قوة إلا بالله. ومنهم من يوجهها / ٤٥ - أ / إلى الصدقات خاصة؛ سماها قرضاً لوجهين:

أحدها: أن جعل معاملة الفقراء والتصدق عليهم معاملة الله تفضيلاً لهم على ما نسب مقارضة^(٣) المؤمنين إلى الله تعظيماً لهم، فمثل الصدقة، ثم وعد فيه العوض لتصير الصدقة بمعنى الإقراض؛ إذ يرجع في عوضه، فيزول وجه الإمتنان عن الفقير بما يأخذ منه البدل، وبالله التوفيق.

والثاني: سمي ذلك قرضاً بما هو [له]^(٤) على ما لم يزل الله تعالى، عود به عبادة بالذي عرفوا به كرمه وجوده حتى سمي تسليم الذي له في الحقيقة قرضاً كالتسليم إلى من لا حق له في الحقيقة. وعلى ذلك أمر الشراء بقوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ بِأَنَّ لَهُمُ الْجَنَّةَ﴾^(٥) [التوبة: ١١١] والله أعلم.

والثالث: أنه ذكرهم وجه القصد في الصدقات والموقع لها ليكون ذلك تبييناً ليعظم منة الفقر عليه؛ إذ وصل [به إلى الله]^(٦)؛ ذكره، وأجل محله عنده، [فيصير عنده]^(٧) أحد الأعوان له والأنصار على عظيم الموعود وجليل القدر عند الله، فيحمده على ذلك، ويشكر له دون أن يمن عليه أو يؤذيه، والله أعلم.

الآية ٢٤٦ وقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى آلِ ثَارٍ إِلَى آلِ ثَارٍ مِنْ بَنِي إِسْرَءِيلَ مِنْ بَنِي مُوسَى إِذْ قَالُوا لِنَبِيِّ لَهُمْ آتِنَا مِلْكًا نَقْتُلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فِي هَذِهِ آيَةِ الَّتِي قَبْلَهَا قَوْلُهُ: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ﴾ دالة إثبات رسالة محمد، عليه أفضل الصلوات وأكمل التحيات، لأن القصة فيهم كانت ظاهرة في أهل الكتاب، ورسول الله ﷺ لم يختلف إلى أحد منهم، ولا نظر إلى كتبهم، ثم أخبر على ما كان، دل أنه إنما عرف ذلك بالله ﷻ.

ثم فيه دالة أن كل نبي منهم كان إنما يشاور الأشراف من قومه والرؤساء منهم، وإليهم يصرف تدبير الأمور لا^(٨) إلى السفلة والرذلة^(٩)، وفيه دالة أيضاً أن الأنبياء، صلوات الله عليهم وسلامه، لم يكونوا يتولون الجهاد والقتال بأنفسهم، ولكن الملوك هم الذين يتولون ذلك، ثم الملوك هم الراجعون إلى تدبير [الأنبياء]^(١٠) والرسول، عليهم الصلاة والسلام، في أمر الدين والآخرة حين سألوا ملكاً يقاتلون معه عدوهم.

ذكر أن كفار بني إسرائيل قهرؤا مؤمنيهن، فقتلوهن، وسبوهن، وأخرجوهن من ديارهن وأبناءهن، فمضوا زماناً ليس لهم ملك يقاتل عدوهم، فقالوا لنبي [لهم]^(١١)، وهو من نسل هارون بن عمران أخي موسى: ﴿آتِنَا مِلْكًا نَقْتُلْ عَدُونَا، فَقَالَ لَهُمْ نَبِيُّهُمْ: ﴿فَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ أَلَّا تُقَاتِلُوا﴾ استخبار عن سؤالهم الذي سألوا: أحق هو أم شيء أجروه على سنتهم من غير تحقيق؟ لئلا يستوجبوا العذاب بتركهم ذلك إذا أجيبوا، وأعطوا ما سألوا، وتمنوا لما عرف من شدة القتال مع العدو والجهاد في سبيل الله وكراهية ذلك في كل قوم إلى أن يئسوا الصلة التي حملتهم على ذلك وغاية رغبتهم فيها ومما لأجله كان السؤال: أن ﴿قَالُوا وَمَا لَنَا أَلَّا نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَقَدْ أُخْرِجْنَا مِنْ دِيَارِنَا وَأَبْنَاءِنَا﴾ من القتل وأخذ الأموال وسبي الذراري.

(١) ساقطة من النسخ الثلاث. (٢) من طع وم، في الأصل: مقابلة الأحوال. (٣) في النسخ الثلاث: مخادعة. (٤) من طع. (٥) من طع.

(٦) من طع، في الأصل: يلى، في م: بالله. (٧) من طع. (٨) في النسخ الثلاث: ولا. (٩) في النسخ الثلاث: والرذالة. (١٠) من طع وم، ساقطة من الأصل. (١١) من طع.

[وقوله^(١)] ﴿فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقِتَالُ﴾ أي فُرِضَ ﴿تَوَلَّوْا إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالظَّالِمِينَ﴾ فيه دلالة على أنه قد كان فيهم ما كان في هذِهِ مِنْ قَوْلِهِ: ﴿لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ﴾ [الصف: ٢] مِنْ كراهية القتال والجهاد في سبيل الله. وقيل: ﴿تَوَلَّوْا إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ﴾ وهم ثلاثمائة وثلاثة عشر نفرًا لَمْ يَتَوَلَّوْا عما سألوا. ثم قَالَ لَهُمْ نَبِيُّهُمْ:

[الآية ٢٤٧] ﴿قَوْلُهُ تَعَالَى﴾^(٢): ﴿وَقَالَ لَهُمْ نَبِيُّهُمْ إِنَّ اللَّهَ قَدْ بَعَثَ لَكُمْ طَالُوتَ مَلِكًا﴾ قيل: سَمَى طَالُوتًا لَطُولِهِ وقُوَّتِهِ.

وقوله: ﴿قَالُوا أَنَّى يَكُونُ لَهُ الْمُلْكُ عَلَيْنَا وَنَحْنُ أَحَقُّ بِالْمُلْكِ مِنْهُ وَلَمْ يُؤْتَ سَعَةً مِّنَ الْمَالِ﴾ يتوجَّه مثلُ هذا الكلام وجهين: أحدهما: على الإنكار، فلا يُحْمَلُ على الإنكار لأنه كفر.

والثاني: على الاسترشاد وطلب العلم لهم منه في ذلك عَنْ جهة جعله لَهُ مَلِكًا لِمَا قد عرَفُوا: لا يَسْتَوْجِبُ الْمَلِكُ، ولا يُؤْتَى إِلَّا أَحَدٌ رَجُلَيْنِ إمَّا بالوراثة مِنْ الآبَاءِ أو بالسَّعَةِ مِنَ الْمَالِ، لذلك قَالُوا: ﴿وَنَحْنُ أَحَقُّ بِالْمُلْكِ مِنْهُ وَلَمْ يُؤْتَ سَعَةً مِّنَ الْمَالِ﴾ لأنهم كانوا أبناء الملوك وأرباب الأموال.

ثم بَيَّنَّ لَهُمْ أَنَّ جهة الاختيار ليست إليهم وأنَّ سبب الملك ليس ما ذكرناه^(٣) دون غيره، بل الله ۞ يختار من يشاء لذلك بأسباب سوى ما ذكروا بفضل علم وبفضل قوة حين ﴿قَالَ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَاهُ عَلَيْكُمْ وَزَادَهُ بَسَاطَةً فِي أَلْبَسِهِ وَالْجِسْمِ وَاللَّهُ يُؤْتِي مُلْكَهُ مَن يَشَاءُ﴾ فَرَّرَ عِنْدَهُمْ أَنَّ الْمُلْكَ يحتاج إلى فضل علم وبفضل قوة. ثم يَحْتَمِلُ قَوْلُهُ: ﴿بَسَاطَةً فِي أَلْبَسِهِ﴾ علم الحرب والقتال، ويَحْتَمِلُ علم الأشياء الأخرى على حفظ الرعية وغيره.

قال الشيخ، رحمه الله، في قوله: ﴿أَنَّى يَكُونُ لَهُ الْمُلْكُ عَلَيْنَا وَنَحْنُ أَحَقُّ بِالْمُلْكِ مِنْهُ﴾؛ فهو، والله أعلم، لأي معنى جعل لَهُ الْمُلْكَ علينا؟ أو كيف يكون لَهُ الْمُلْكُ علينا، ونحن بظاهر الأسباب التي تحقق الْمُلْكَ أَمْلَكُ، فنكون بها أَحَقُّ بِالْمُلْكِ مِنْهُ؟ فَيَبِّنُ أَنَّ المعنى الذي لَهُ صَارَ أَحَقُّ بِالْمُلْكِ مِنْهُمْ^(٤) في ذلك الأمر، والله أعلم.

والحَرْفُ [أَنَّى] ^(٥) وإنَّ كَانَ بما يُتعارَفُ في الإنكار، فليس هو كذلك، في الحقيقة؛ إذ قد أخبرهم مَنْ هو نبيٌّ عندهم، وَمَنْ تَقَرَّرَ عنده^(٦) بُبُوَّةُ أَحَدٍ لا يَحْتَمِلُ تكذيبه إياه في هذا، والله أعلم، ويَحْتَمِلُ كونُ أهلِ النفاقِ فيهم، فيكون منهم الإنكارُ أيضاً كما كَانَ أمثالُ ذلك في عهدِ رسولِ الله ﷺ يؤيِّدُ سؤالُهُمُ الآيةَ حتى قَالَ: ﴿إِنَّ آيَةَ مُلْكِهِ﴾ [البقرة: ٢٤٨] كذا، والله تعالى أعلم، ويؤيِّدُ ذلك كثرةُ مخالفاتهم إِيَّاهُ لَمَّا امْتَحِنُوا بِالنَّهْرِ، والله الموفق.

وفي هذا ونحو ذلك دلالة جواز الآيات لِغيرِ^(٧) الرسل إذا كَانَ فيها تصديقُ الرسل، فيكون في التحقيق كآياتٍ لهم ظهرت على ألسنِ غيرهم أو أيديهم وَمَنْ أرادَ ادِّعاءَ الرسالة لنفسه، فيعجزُ عن ذلك، بل لا يُكْرِمُ الله بها مَنْ يَعْلَمُ أنه يدعو إلى تصديقِ الكذبِ ومُضاهاةِ الرسل. وبهذا إيجابُ لِمَنْ يُعارضُ بِمَنْ يَتَعَلَّمُ القرآنَ، ثم يأتي موضوعاً لا يُعرفُ، فيحتجُّ به في بُبُوَّتِهِ^(٨)، مع ما في ذلك أوجهٌ تمنعُ الإحتجاجَ به: مِنْ ذلك ما فيه مِنَ الأخبارِ وَمِنِ الأسئلةِ والأنباءِ عَنْ أمورٍ لا توجدُ هنالك، والله أعلم، وبما لا يَعْلَمُ أَوَّلُهُ مَنْ تَعَلَّمَ تقدَّمْ منه إلى مَنْ هو حجةٌ أو عَن وَخِي إليه، إذ لم يكن امتحَنَ مِنْ قَبْلُ، والحُجَّةُ ما يخرجُ مِنَ المعتادِ وحملِ الطبيعةِ يُكْرِمُ بها وقتَ الدعوةِ بلا سببٍ سبقَ منه في مثله ولا عناية، ولا قوةً إِلَّا بالله.

وبعدُ فَإِنَّهُ قد ظهرَ في جميعِ [مَنْ]^(٩) لسانُهُ ذلك اللسانُ وَمَنْ لا يُطَاقُ الدِّفْعُ^(١٠) لمثله، والإنكارُ^(١١)، وانتشرَ أمرُ الآتي به، فيظهرُ بذلك كذبُهُ، ويفتضحُ عِنْدَ الدعوى قَبْلَ المحنةِ والتأملِ في ما جاء به [إِلَّا أَن يَأْتِيَ بِهِ]^(١٢) مَنْ ليسَ ذلك لسانُهُ ولا معنى للاحتجاجِ به في أمثالهم، والله الموفق.

(١) ساقطة من النسخ الثلاث. (٢) من طع. (٣) في طع وم: ذكر. (٤) من طع. (٥) من طع. (٦) في النسخ الثلاث: عند. (٧) في طع: بغير. (٨) في طع: بُبُوته. (٩) من طع وم، ساقطة من الأصل. (١٠) من طع وم، في الأصل: الرفع. (١١) في النسخ الثلاث: ولا إنكار. (١٢) من طع وم، ساقطة من الأصل.

وقوله: ﴿وَاللَّهُ رَئِيعٌ عَلِيمٌ﴾؛ ﴿وَرِيعٌ﴾ أي غني يُغني مَنْ يشاء، ويعطيه ﴿عَلِيمٌ﴾ بَمَنْ يَصْلُحُ لِلْمَلِكِ.

الآية ٢٤٨

وقوله تعالى: ﴿وَقَالَ لَهُمْ نَبِيُّهُمْ إِنَّ آيَةَ مُلْكِهِ أَنْ يَأْتِيَكُمُ التَّابُوتُ فِيهِ مَقَالَتُ الْيَمِينِ﴾؛ ﴿وَقَالَ لَهُمْ نَبِيُّهُمْ إِنَّ آيَةَ مُلْكِهِ﴾^(١) أن يَأْتِيَكُمُ التَّابُوتُ تَحْمِلُهُ الْمَلَائِكَةُ؛ دُكِرَ في القصة أن التابوت يكون مع الأنبياء إذا حَضَرُوا قتالاً قَدَّمُوا التابوت مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ إِلَى الْعَدُوِّ، وَيَسْتَنْصِرُونَ بِهِ عَلَى عَدُوِّهِمْ، و﴿فِيهِ سَكِينَةٌ﴾ كأنها رأسُ هِرَّةٍ، فإذا أُنْ ذَلِكُ الرَّأْسُ سَمِعَ التَّابُوتُ أَنْيْنَ ذَلِكَ الرَّأْسِ، ودَفَّ^(٢) نَحْوَ الْعَدُوِّ، وَهُمْ يَمْضُونَ مَعَهُ مَا مَضَى، فإذا اسْتَقَرَّ ثَبَتُوا خَلْفَهُ. فلما هَرَبَتْ بنو إِسْرَائِيلَ، وَعَصَوْا الْأَنْبِيَاءَ، وَسَلَّطَ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِمْ عَدُوَّهُمْ، [وَأَخَذَ مِنْهُمْ]^(٣) التَّابُوتَ [لَمَّا سَبَقُوا، وَمَلَأُوا مِنْهُ]^(٤)، ثُمَّ رَدَّ عَلَيْهِمْ بَعْدَ زَمَانٍ طَوِيلٍ، وَجَعَلَ ذَلِكَ آيَةً مُلْكٍ طَالُوتَ، فلا ندري كيف كانت القصة؟

ثم اختلف في قوله / ٤٥ - ب/ ﴿فِيهِ سَكِينَةٌ مِّن رَّبِّكَ﴾؛ قيل: ﴿سَكِينَةٌ﴾ رِيحٌ مَهْفَافَةٌ^(٥)، فيها صورةٌ كوجه الإنسان، وقيل: السكينة لها وجهٌ كوجه الهرة، لها جناحان، فإذا صَوَّتَتْ عَرَفُوا النَصْرَةَ، وقيل: السكينة طُشْتُ مِنْ ذَهَبٍ مِنَ الْجَنَّةِ [كَانَ]^(٦) يُغَسَّلُ فِيهِ قُلُوبُ الْأَنْبِيَاءِ، وقيل: ﴿فِيهِ﴾ أي في التابوت ﴿سَكِينَةٌ﴾ أي طمأنينةٌ مِنْ رَبِّكُمْ؛ [فإذا]^(٧) كَانَ التَّابُوتُ فِي أَيْ مَكَانٍ^(٨) اطْمَأَنَّنُوا إِلَيْهِ، وَسَكَنُوا. فلا ندري ما السكينة؟ سوى أَنَا عَرَفْنَا أَنَّ قُلُوبَهُمْ كَانَتْ تَسْكُنُ إِلَيْهِ، وَتَطْمَئِنُّ، فَلَيْسَ لَنَا إِلَى مَعْرِفَةِ السَكِينَةِ وَكَيْفِيَّتِهَا حَاجَةٌ.

وقوله: ﴿وَبَقِيَّةٌ مِّمَّا تَرَكَ آلُ مُوسَىٰ وَآلُ هَارُونَ تَحْمِلُهُ الْمَلَائِكَةُ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لِّكُم مِّنْ تِمْثِيلِ﴾؛ قيل: الْبَقِيَّةُ فِيهِ رُضَاضُ الْأَلْوَاخِ، وَهُوَ يَسْرُهَا، وَثِيَابُ مُوسَى وَثِيَابُ هَارُونَ، وقيل: عصا موسى وعصا هَارُونَ، وقيل: الْبَقِيَّةُ قَفِيزٌ مِنْ مِّنْ، وَهُوَ التَّرْتَجِيْبُ الَّذِي كَانَ يَأْكُلُهُ [بنو] إِسْرَائِيلَ فِي أَرْضِ التِّيَّةِ، وقيل: فِيهِ سُنَّةُ مُوسَى وَهَارُونَ وَعِلْمُهُمَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِذَلِكَ.

وفي الآية دليلٌ جَزِيّ الآية على أيدي الأولياء كما أعطى الطالوت آيةً لمليكه، تُشَبِّهُ آيَاتِ الْأَنْبِيَاءِ حِينَ أَخْبَرَ أَنَّهُ كَانَ ﴿تَحْمِلُهُ الْمَلَائِكَةُ﴾ إِيَّاهُ. لَكِنَّ تِلْكَ الْآيَاتِ فِي الْحَاصِلِ تَكُونُ لِلْأَنْبِيَاءِ يُجَرِّبُهَا اللَّهُ تَعَالَى عَلَى أَيْدِي الْأَوْلِيَاءِ لَا^(٩) أَنْ يَكُونَ لِلْأَوْلِيَاءِ ذَلِكَ. ثُمَّ مَنْ ادَّعَى مِنَ الْأَوْلِيَاءِ بِتِلْكَ الْآيَاتِ النَّبُوَّةَ لِنَفْسِهِ يُعْجِزُهُ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ ذَلِكَ، وَيُخْرِجُ الْآيَةَ مِنْ أَنْ تُصْبِرَ^(١٠) آيَةً لَهُ نَحْوَ مَنْ أَتَى مَدِينَةً مِنَ الْمَدَائِنِ الَّتِي لَمْ يُبَلِّغْ أَهْلَهَا هَذَا الْقُرْآنَ، وَلَا عَرَفُوهُ، وَلَا سَمِعُوا ذَلِكَ مِنْ أَحَدٍ قَطُّ، فَجَعَلَ يَقْرَأُ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ عَنْ ظَهْرِ قَلْبِهِ، وَادَّعَى بِذَلِكَ رِسَالَةً لِنَفْسِهِ، أَيْسَعَ أَهْلُ ذَلِكَ الْبَلَدِ أَنْ يُصَدِّقُوهُ فِي مَا ادَّعَى أَمْ لَا؟ فَإِنَّ لِأَصْحَابِنَا، رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى، جَوَابَيْنِ^(١١):

أحدهما: أَنَّ^(١٢) فِي الْقُرْآنِ مَا يُظْهِرُ بِهِ كَذِبَ هَذَا الْمُدَّعِي فِي دَعْوَتِهِ مِنْ نَحْوِ قَوْلِهِ: ﴿بَنَتُوا ثَكُلًا﴾ [البقرة: ١٨٩ و ٢١٥ و ٢١٧ و ٢١٩ و ٢٢٠ و ٢٢٢، المائدة: ٤، الأعراف: ١٨٧، الأنفال: ١، الإسراء: ٨٥، الكهف: ٨٣، طه: ١٠٥، النازعات: ٤٢] عَنْ كَذَا، وَمِنْ نَحْوِ الْأَخْبَارِ وَالْحِكَايَاتِ وَالْقَصَصِ الَّتِي فِيهَا مِمَّا لَا يُحْتَمَلُ كَوْنُهَا إِلَّا بِتَقَدُّمِ اسْبَابٍ، فَيَكْذِبُهُ ذَلِكَ، فَلَمْ يَلْزَمُهُمْ تَصْدِيقُهُ، وَبِاللَّهِ الْعِصْمَةُ.

والثاني: قَالُوا: إِذَا ادَّعَى ذَلِكَ بِهِ يُعْجِزُهُ اللَّهُ ﷻ عَنْ تِلَاوَتِهِ وَإِجْرَائِهِ عَلَى لِسَانِهِ وَادِّعَاءِهِ مَا ادَّعَى بِذَلِكَ، وَكَانَ هَذَا أَقْرَبَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

الآية ٢٤٩

وقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا تَصَلَّى طَلُوتُ بِالْجُنُودِ﴾ أَي مِنَ الْمَدِينَةِ؛ قِيلَ: هُمْ سَبْعُونَ أَلْفًا، وَقِيلَ: كَانُوا مِائَةَ أَلْفٍ، سَارَ بِهِمْ فِي حَرٍّ شَدِيدٍ، فَتَزَلُّوا فِي قَفَرَةٍ مِنَ الْأَرْضِ، فَأَصَابَهُمْ عَطَشٌ شَدِيدٌ، فَسَأَلُوا طَالُوتَ الْمَاءَ، فَقَالَ لَهُمْ طَالُوتُ: ﴿قَالَ إِنَّ اللَّهَ مُبْتَلِيكُمْ بِنَهَرٍ﴾ [قِيلَ: نَهَرٌ بَيْنَ الْأُرْدُنِّ وَفِلَسْطِينَ، وَقِيلَ: هُوَ نَهَرُ فِلَسْطِينَ]^(١٤) ﴿مَنْ شَرِبَ مِنْهُ

(١) من ط. ع. (٢) الواو ساقطة من النسخ الثلاث. دَفَّ: تَحَرَّكَ. (٣) في النسخ الثلاث: وَأَخَذُوا مِنْهُ. (٤) ساقطة من ط. ع. (٥) مهفافة: سريعة المرور في مهبها (٦) من ط. ع. (٧) ساقطة من النسخ الثلاث. (٨) أدرج بعدها في النسخ الثلاث: كَانَ. (٩) في الأصل وم: هَذَا، في ط. ع: هَذَا بَنُو. (١٠) في النسخ الثلاث إلا. (١١) من ط. ع وم، في الأصل: يَقْرَأُ. (١٢) في النسخ الثلاث: جَوَابَانِ. (١٣) في النسخ الثلاث: بَانَ. (١٤) من ط. ع.

فَلَيْسَ مِنِّي ﴿٢٤٩﴾ أَي لَيْسَ مَعِيَ عَلَى عَدُوِّي، أَي لَا يَخْرُجُ مَعِيَ، وَيَجُوزُ ﴿فَلَيْسَ مِنِّي﴾ مِنْ أَتْبَاعِي وَشِيعَتِي، وَجَائِزٌ أَنْ يَكُونَ بِهِ ظَهْوَرُ النِّفَاقِ وَالصَّدْقِ ﴿مِنِّي﴾ فِي الدِّينِ، ﴿وَمَنْ لَمْ يَطْعَمْهُ فَإِنَّهُ مِنِّي﴾ يَقُولُ: ﴿مِنِّي﴾ أَي^(١) مَعِيَ عَلَى عَدُوِّي؛ فِيهِ دَلِيلٌ أَنْ يُسَمَّى الشَّرَابُ بِاسْمِ الطَّعَامِ وَالطَّعَامُ بِاسْمِهِ، ﴿إِلَّا مَنْ اغْتَرَفَ غُرْفَةً بِيَدِهِ﴾ اسْتَنْثَى الْغُرْفَةَ؛ كَأَنَّهُ قَالَ: مَنْ شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي إِلَّا غُرْفَةً، فَفِيهِ جَوَازٌ لِثَنِيَا^(٢) الْكَلَامِ الْمَتَقَدِّمِ، وَإِنْ كَانَ دَخَلَ مِنْ حَرْفِ الثَّنِيَّةِ^(٣) وَصَرَفَ الْأَوَّلَ بِشَيْءٍ آخَرَ، وَهُوَ يَدُلُّ لِأَصْحَابِنَا، رَحِمَهُمُ اللَّهُ، حِينَ قَالُوا فِي مَنْ أَقَرَّ، فَقَالَ: لِفُلَانٍ عَلَيَّ كُرٌّ حَنْطَةٌ وَكُرٌّ شَعِيرٌ إِلَّا نَصَفَ كُرٌّ حَنْطَةً، إِنَّهُ يَصْدُقُ، وَيَلْزَمُهُ مِنَ الْحَنْطَةِ نَصَفَ كُرٍّ، وَيَجْعَلُ أَنْ تَكُونَ الثَّنِيَّةُ^(٤) عَلَى مَا يَلِيهِ: قَوْلُهُ: ﴿وَمَنْ لَمْ يَطْعَمْهُ فَإِنَّهُ مِنِّي﴾ إِلَّا مَنْ اغْتَرَفَ غُرْفَةً بِيَدِهِ. وَقِيلَ: شَرِبَ شَرَابَ الدَّوَابِّ، وَالْغُرْفَةُ هِيَ شُرْبٌ.

وقوله: ﴿فَتَرَىٰ يَدِيَهُمْ لَا تَتْلُوهُمْ﴾؛ قِيلَ: الْقَلِيلُ هُمْ ثَلَاثُمِئَةٌ وَثَلَاثَةٌ عَشَرَ رَجُلًا اغْتَرَفُوا غُرْفَةً وَاحِدَةً بِأَيْدِيهِمْ؛ وَكَانَتِ الْغُرْفَةُ يَشْرَبُ مِنْهَا هُوَ وَخِدْمَتُهُ وَدَوَابُّهُ، وَقِيلَ: إِنَّمَا اسْتَنْثَى الْغُرْفَةَ بِالْيَدِ لثَلَاثَةِ يَدَيْنِ كَرَعَ^(٥) الدَّوَابِّ، ففَعَلَ بَعْضُهُمْ ذَلِكَ، فَرَدَّ طَالُوتَ الْعَصَا مِنْهُمْ، فَلَمْ يَقْطَعُوا مَعَهُ، وَقَطَعَ مَعَهُ ثَلَاثُ مِئَةٍ وَالثَّلَاثَةُ عَشَرَ رَجُلًا، وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَلَمَّا بَاذَرَهُمْ أَوَّلَ الْيَوْمِ طَافَ لَنَا الْيَوْمَ بِجَالُوتَ وَجُنُودِهِ﴾ [قِيلَ: هُوَ قَوْلٌ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ: ﴿لَا طَاقَةَ لَنَا الْيَوْمَ بِجَالُوتَ وَجُنُودِهِ﴾] لَأَنَّهُمْ أَكْثَرُ مِنَّا، وَكَانَ مِئَةُ أَلْفٍ، وَهُوَ ثَلَاثُمِئَةٌ وَثَلَاثَةٌ عَشَرَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِذَلِكَ الْعَدَدِ.

وقوله: ﴿قَالَ الَّذِينَ يَتْلُونَ أَنَّهُمْ مُلَكُّوا اللَّهَ﴾ قِيلَ: الَّذِينَ يَعْلَمُونَ، وَيَقْرَأُونَ بِالْبَيْتِ: ﴿كَمْ مِنْ فِئَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِئَةً كَثِيرَةً﴾ وَقِيلَ^(٦): ﴿الَّذِينَ يَتْلُونَ﴾ يَعْنِي يَخْشَوْنَ أَنَّهُمْ [يَقْتُلُونَ لِأَنَّهُمْ وَطَنُوا]^(٨) أَنْفُسَهُمْ عَلَى الْمَوْتِ، فَطَابَتْ أَنْفُسُهُمْ بِالْمَوْتِ، [﴿كَمْ مِنْ فِئَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِئَةً كَثِيرَةً﴾]، وَقَوْلُهُ: ﴿بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ [قَالَ بَعْضُهُمْ]^(٩): ﴿بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ أَي بِأَمْرِ اللَّهِ، لَكِنَّهُ لَا تُحْتَمَلُ الْغَلْبَةُ بِالْأَمْرِ، وَلَكِنْ ﴿بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ عِنْدَنَا بِنَصْرِ اللَّهِ. [وقوله]^(١١): ﴿وَاللَّهُ مَعَ الصَّادِقِينَ﴾ بِالنَّصْرِ وَالْمَعُونَةِ لَهُمْ.

الآية ٢٥٠ وقوله تعالى: ﴿وَلَمَّا بَرَزُوا لِجَالُوتَ وَجُنُودِهِ﴾ يَعْنِي لِقَاتِلِهِمْ^(١٢) ﴿قَالُوا رَبَّنَا أَخْرِجْ عَلَيْنَا مَكْرَهًا﴾ يَقُولُ: أَصِيبْ، وَيُقَالُ: أَتَيْتُمْ أَتَيْتُمْ عَلَيْنَا مَكْرَهًا وَتَكَلَّيْتَ أَقْدَامَنَا وَأَنْصَرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ. وَهَكَذَا الْوَاجِبُ عَلَى كُلِّ مَنْ لَقِيَ الْعَدُوَّ أَنْ يَدْعُوَ بِبَيْتِ هَذَا.

وعلى قول المعتزلة: لَا مَعْنَى لِهَذَا الدَّعَاءِ لِأَنَّهُ قَدْ كَانَ فَعَلَ الْأَصْلَحَ، فَاسْتَجَابَ اللَّهُ دَعَاءَهُمْ، وَهَزَمَ عَدُوَّهُمْ.

الآية ٢٥١ وهو قوله تعالى: ﴿فَهَزَمُوهُمْ بِإِذْنِ اللَّهِ وَقَتَلَ دَاوُدُ جَالُوتَ﴾؛ قَالَ بَعْضُهُمْ: ﴿بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ بِأَمْرِ اللَّهِ، لَكِنَّهُ لَا يُحْتَمَلُ لِأَنَّهُمْ كَانُوا [لَا]^(١٣) يَقَاتِلُونَ بِالْأَمْرِ، [وَلَا يَهْزِمُونَ بِالْأَمْرِ]^(١٤)، وَقَالَ آخَرُونَ: [﴿بِإِذْنِ اللَّهِ﴾]^(١٥) بَعْلَمَ اللَّهُ، كَانَ فِي عِلْمِهِ فِي الْأَزَلِ أَنَّهُمْ يَهْزِمُونَهُمْ^(١٦)، وَقِيلَ: ﴿بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ بِنَصْرِ اللَّهِ [وَهُوَ أَقْرَبُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ]^(١٧).

وقيل في القصة: إِنَّ دَاوُدَ كَانَ رَاعِيًا، وَكَانَ لَهُ سَبْعَةُ إِخْوَةٍ، مَعَ طَالُوتَ خَرَجُوا^(١٨) لِلْقِتَالِ، وَلَمَّا أَبْطَأَ خَيْرُ إِخْوَتِهِ عَلَى أَبِيهِمْ، أَرْسَلَ دَاوُدَ إِلَيْهِمْ يَنْظُرُ مَا أَمْرُهُمْ؟ وَيَأْتِيهِ بِخَبَرِهِمْ، قَالَ: فَأَتَاهُمْ، وَهُمْ فِي الصَّفُوفِ، فَبَرَزَ جَالُوتَ، فَلَمْ يَخْرُجْ إِلَيْهِ أَحَدٌ، فَقَالَ: يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ لَوْ كُنْتُمْ عَلَى حَقٍّ [لَخَرَجَ بَعْضُكُمْ إِلَيَّ]^(١٩)، فَقَالَ دَاوُدُ لِإِخْوَتِهِ: أَمَّا فِيمَكُمُ أَحَدٌ يَخْرُجُ إِلَى هَذَا الْأَقْلَفِ؟ قَالَ: فَقَالُوا: اسْكُتْ، قَالَ: فَذَهَبَ دَاوُدُ [إِلَى طَالُوتَ، فَقَالَ: أَيُّهَا الْمَلِكُ إِنِّي أَرَأَيْتُمْ تَعْظُمُونَ شَأْنَ هَذَا الْعَدُوِّ]^(٢٠)، مَا تَصْنَعُونَ بِمَنْ يَقْتُلُ هَذَا الْأَقْلَفَ؟ قَالَ طَالُوتُ: أَنْكَحُهُ ابْنَتِي، وَاجْعَلْ لَهُ نَصَفَ مَلِكِي، فَقَالَ دَاوُدُ لَطَالُوتَ:

(١) من ط ع. (٢) من ط ع، في الأصل وم: لثاء. الثَّنِيَّةُ بالضم: كل استثنية. (٣) من ط ع، في الأصل وم: لثاء. ثَنِي الشَّيْءِ كَسَقَى رَدَّ بَعْضُهُ عَلَى بَعْضٍ. (٤) كَرَعَهُ كَرَعًا وَكُرُوْعًا: تَنَاولَهُ فِيهِ مِنْ مَوْضِعِهِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَشْرَبَ بِكَفِّهِ وَلَا بِإِنَاءٍ. (٥) من ط ع وم، ساقطة من الأصل. (٦) أَدْرَجَ قَبْلَهَا فِي ط ع: أَي عَدَدَهُمْ. (٧) من ط ع وم، في الأصل: وَطَنُوا. (٨) ساقطة من ط ع. (٩) من ط ع. (١٠) من ط ع. (١١) من ط ع وم، ساقطة من الأصل. (١٢) أَدْرَجَ بَعْدَهَا فِي ط ع: وَقَوْلُهُ. (١٣) ساقطة من النسخ الثلاث. (١٤) من ط ع. (١٥) من ط ع. (١٦) من ط ع، في الأصل: وَيَهْزِمُونَ. (١٧) من ط ع. (١٨) أَدْرَجَ بَعْدَهَا فِي الأصل وم: مَعَهُ. (١٩) من ط ع، في الأصل وم: لَخَرَجَ إِلَى بَعْضِكُمْ. (٢٠) من ط ع.

فأنا أخرجُ إليه، [فلما قال داوود: أنا أخرجُ إليه، قال له طالوت: مَنْ أنت؟ قال: أنا داوودُ ابنُ فلانٍ، فعرفه^(١) طالوت، ورأى أنه أجَلَدُ إخوته، فأعطاه طالوتُ درعه وسيقه، قال: فلما خرج داوودُ في الدرع جَرَّها في الأرض لأنَّ طالوتَ كان أطولَ منه، قال: فأخذ^(٢) داوودُ العصا، ثم خرجَ إلى جالوت، فمرَّ بثلاثةِ أحجارٍ، فَقَلَنَ: يا داوودُ خُذْنا معكَ. فبينما مِيتَةُ جالوت، فأخذها، ثم مضى نحوه، وعلى جالوت بيضة؛ هي ثلاثُمئة رطل، فقال له جالوت: إنا أن ترميني، [ولما أن^(٣) أرميك] فقال له داوودُ بل أنا أرميك^(٤) فرمأ بها، فأصابه في آخرها، فوقعت في صدره، فنقدته، وقتلته^(٥)، وقتل الحجرُ بعدما نفذ أناساً^(٦) كثيرة، وهزم الله جنوده، وهو قوله: ﴿فَهَزَمُوهُمْ بِإِذْنِ اللَّهِ وَقَتَلَ دَاوُدُ جَالُوتَ﴾ والقصة طوييلة، فلا ندري كيف كانت؟ وليس لنا إلى معرفتها حاجة.

وقوله: ﴿وَدَاكَنَهُ اللَّهُ الْمُلْكَ وَالْحِكْمَةَ﴾ فالمُلْكُ يَحْتَمِلُ علمَ الحربِ وسياسةَ القتال؛ إذ لم يكونوا يُقاتِلُونَ إلا تحت أيدي الملوك، وهو كقولهِ: ﴿وَوَسَّدْنَا مَلِكَهُمُ وَآتَيْنَاهُ الْحِكْمَةَ وَفَصَلَ الْغُلَاطِ﴾ [ص: ٣٠] وَيَحْتَمِلُ الملكُ بما عقدَ له مِنْ الخلافَةِ كقولهِ: ﴿يَنْدَاوُدُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَانْهَ الْفَاسِقِينَ﴾ [ص: ٢٦]. وَذَكَرَ ﴿وَدَاكَنَهُ اللَّهُ الْمُلْكَ وَالْحِكْمَةَ﴾ الأمرين [ما كان^(٧) مِنْ قُرْبِ زمانِهِ على ما عليه ابتداءُ الآية^(٨)] أَنَّ الْمَلِكَ يكونُ غيرَ نبيٍّ، فجميعاً جميعاً له، فيكونُ على ذلك تأويلُ ٤٦/ ١ - الحكمة أنها النبوة.

[وقوله^(٩) ﴿وَالْحِكْمَةَ﴾ قيل: هي الفقه، وقيل: هي النبوة، وقد تقدّم ذكره.

وقوله: ﴿وَعَلَّمَهُ مَا يَشَاءُ﴾ قيل: صنعة الدروع كقولهِ: ﴿وَعَلَّمْنَاهُ صَنْعَةَ لَبُوسٍ لَكُمْ لِتُحْصِنَكُمْ مِنْ بَأْسِكُمْ﴾ [الأنبياء: ٨٠]، [وقوله^(١٠)]: ﴿وَأَلَّمْنَا لَهُ الْحَدِيدَ﴾ [سبأ: ١٠]، وقيل: كلام الطير وتسيخ الجبال [لقوله^(١١)]: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا دَاوُدَ مِنَّا فَضْلًا يَجَالُ أَوِي مَعَهُ وَالطَّيْرُ وَأَلَّمْنَا لَهُ الْحَدِيدَ﴾ [سبأ: ١٠]؛ وذلك مما خصَّ به داوودُ دونَ غيره مِنَ الأنبياء ﷺ وَيَحْتَمِلُ: ﴿وَعَلَّمَهُ مَا يَشَاءُ﴾ أشياءَ أُخَرَ.

وقوله: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ﴾ اِخْتَلَفَ فِيهِ، قَالَ بَعْضُهُمْ: دَفَعَ بِالْكَفَارِ بَعْضُهُمْ بِبَعْضٍ شَرُّهُمْ عَنِ الْمُسْلِمِينَ لَمَّا قَتَلَ^(١٢) بَعْضُهُمْ بَعْضًا، وجعل بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ أَعْدَاءً إِلَى أَنْ لَمْ يَتَرَعَّوْا عَنْ أَنْفُسِهِمْ لِلْمُسْلِمِينَ، وَإِلَّا كَانَ ذَلِكَ فسادَ الأرضِ، وقال آخرون: دَفَعَ بِالرَّسْلِ وَالْأَنْبِيَاءِ شَرُّهُمْ عَنِ الْمُسْلِمِينَ، وكفاهم بِهِمْ، وقال غيرُهُمْ: دَفَعَ بِالْمُؤْمِنِينَ بَعْضُهُمْ عَنْ بَعْضٍ: دَفَعَ بِالْمُجَاهِدِينَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ عَنِ الْقَاعِدِينَ عَنِ الْجِهَادِ، وَإِلَّا لَغَلَبَ الْمُشْرِكُونَ عَلَى الْأَرْضِ، وقيل: يَدْفَعُ بِالْمُصْلِي عَمَّنْ لَا يُصْلِي وَبِالْمُرْكِي عَمَّنْ لَا يُرْكِي، وبالحاجَّ عَمَّنْ لَا يَحُجُّ، وبالصائم عَمَّنْ لَا يَصُومُ.

ثم اِخْتَلَفَ فِي قَوْلِهِ: ﴿لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ﴾؛ قيل: لو لم يدفع بَعْضُهُمْ لِقَتْلِ بَعْضُهُمْ بعضاً وأهل فريقٍ فريقاً، وفي ذلك تَفَانِيهِمْ وَفَسَادُهُمْ، وفي ذلك فسادُ الأرضِ، وقال آخرون: لو لم يدفع ﴿لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ﴾ وأراد بفساد الأرضِ فسادَ أهلها لأنه لو لم يدفع لَغَلَبَ الْمُشْرِكُونَ عَلَى أَرْضِي الْإِسْلَامِ وَأَهْلِهَا؛ فَإِذَا غَلِبُوا فَسَدَ أَهْلُهَا. وقال: ﴿لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ﴾ إذا غلبَ الْمُشْرِكُونَ عَلَيْهَا هُذِمَتِ الْمَسَاجِدُ وَالصَّوَامِعُ؛ فَفِيهِ فسادُ الأرضِ، والله أعلم.

وقوله: ﴿وَلَا يَكُنْ اللَّهُ دُوًّا فَنَسِلَ عَلَى الْكَافِرِينَ﴾ يدفع ذلك كُلَّهُ عَنِ الْمُسْلِمِينَ. وعلى قولِ الْمُعْتَزَلَةِ: [ليس^(١٤)] هو بذي فَضْلٍ على أَحَدٍ لَأَنَّهُ عَلَيْهِ أَنْ يَفْعَلَ ذَلِكَ، وَأَنْ يَدْفَعَ ذَلِكَ كُلَّهُ عَنِ الْمُسْلِمِينَ عَلَى قَوْلِهِمْ؛ فَإِذَا كَانَ عَلَيْهِ ذَلِكَ لَا يَصِيرُ هُوَ بِمَا يَدْفَعُ مُفَضَّلًا وَلَا مُمْتَنًا، فنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ السَّرَفِ فِي الْقَوْلِ.

(١) فِي ط: فصرفه. (٢) مِنْ ط: فِي الْأَصْلِ وَم: قَالَ فَأَعْطَاهُ طَالُوتُ دَرْعَهُ وَسِيقَهُ، قَالَ: فَلَمَّا خَرَجَ فِي الدَّرْعِ جَرَّهَا فِي الْأَرْضِ لِأَنَّ طَالُوتَ كَانَ أَطْوَلَ مِنْهُ، قَالَ: فَلَمَّا قَالَ لَهُ طَالُوتُ مَنْ أَنْتَ؟ قَالَ: أَنَا دَاوُدُ بْنُ فُلَانٍ فَعَرَفَهُ طَالُوتُ، وَرَأَى أَنَّهُ أَجَلَدُ إِخْوَتِهِ، قَالَ: أَخَذَ. (٣) مِنْ ط: فِي الْأَصْلِ: أَوْ أَنَا، فِي م: وَأَنَا أَنْ. (٤) مِنْ ط: (٥) مِنْ ط: فِي الْأَصْلِ: فَقَلَنَ، فِي م: فَتَلَّ. (٦) فِي الْأَصْلِ وَم: أَنَسَاءً، فِي ط: جُنُودًا. (٧) مِنْ ط: (٨) مِنْ ط: (٩) سَاقِطَةٌ مِنَ النُّسخِ الثَّلَاثِ. (١٠) مِنْ ط: (١١) سَاقِطَةٌ مِنَ النُّسخِ الثَّلَاثِ. (١٢) (١٣) فِي النُّسخِ الثَّلَاثِ: سَفَكَ. (١٤) مِنْ ط:.

الآية ٢٥٢ وقوله تعالى: ﴿تِلْكَ آيَاتُ اللَّهِ تَنْزِيلُهَا عَلَيْكَ يَا حَقُّ وَإِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ﴾؛ يَحْتَمِلُ قَوْلُهُ: ﴿تِلْكَ آيَاتُ اللَّهِ﴾ ما ذكره من قتل داوود جالوت بالأحجار^(١)، ذَكَرَ فِي الْقِصَّةِ مَعَ ضَعْفِ دَاوُودَ وَقُوَّةِ جَالُوتَ عَلَى مَا قِيلَ: أَنَّ قَامَتَهُ كَانَتْ قَدْرَ بَيْلٍ^(٢)، وَأَنَّ بَيْضَتَهُ كَانَتْ ثَلَاثُمِةَ رَطْلٍ. وَيَحْتَمِلُ مَا ذُكِرَ مِنْ قِيَامِ الْقَلِيلِ لِلْكَثِيرِ لِأَنَّهُ قِيلَ: إِنَّ جُنُودَ جَالُوتَ مِثْلُ أَلْفٍ، وَجُنُودَ طَالُوتَ ثَلَاثُمِةَ وَثَلَاثَةِ عَشَرَ؛ وَذَلِكَ مِنَ الْآيَاتِ. وَيَحْتَمِلُ جَمِيعُ مَا قُصَّ اللَّهُ عَلَيْهِ فِي الْقُرْآنِ مِنْ خَيْرِ الْأُمَمِ السَّالِفَةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. وَفِي قَتْلِ دَاوُودَ جَالُوتَ وَقَتْلِ الْقَلِيلِ الْكَثِيرِ دَلِيلٌ أَنَّهُمْ لَمْ يَقْتُلُوا لِقُوَّةِ بَأْنَفْسِهِمْ، وَلَكِنْهُمْ بِاللَّهِ وَيَنْصِرُوهُ يَا هُمْ. قَالَ الشَّيْخُ، رَحِمَهُ اللَّهُ: مِنْ آيَاتِ وَحْدَانِيَّتِهِ قَتْلُ دَاوُودَ جَالُوتَ مَعَ ضَعْفِ دَاوُودَ وَقُوَّةِ عَدُوِّهِ.

الآية ٢٥٣ وقوله تعالى: ﴿تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾ الْآيَةُ^(٣)؛ يَحْتَمِلُ تَفْضِيلُ بَعْضِهِمْ عَلَى بَعْضٍ مَا ذَكَرَ: ﴿يَنْهَاهُمْ مِّنْ كُلِّ مَنٍّ اللَّهُ﴾ وَمِنْهُمْ مَّنِ اتَّخَذَهُ خَلِيلًا^(٤)، وَمِنْهُمْ مَّنْ سُحَّرَتْ لَهُ الرِّيحُ وَالطَّيْرُ^(٥)، مَا كَانَ فِي الْأَنْبِيَاءِ مِثْلَهُ. وَيَحْتَمِلُ ﴿بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾ فِي الْجَبَاجِ وَالْحُجَّاجِ عَلَى الْقَوْمِ لِأَنَّ فِيهِمْ مَّنْ كَانَ أَكْثَرَ مُحَاجَّةً لِقَوْمِهِ وَأَعْظَمَ حُجْجًا، وَهُوَ إِبْرَاهِيمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَمُوسَى. وَيَحْتَمِلُ التَّفْضِيلُ التَّمَكِّيْنَ فِي الْأَرْضِ؛ مَكَّنَ لِبَعْضِهِمْ مَا لَمْ يُمَكِّنْ لِلْبَاقِيْنَ. وَيَحْتَمِلُ ذَلِكَ فِي الشَّفَاعَةِ وَرَفْعِ الدَّرَجَاتِ. وَيَحْتَمِلُ ﴿بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾ فِي الرِّسَالَةِ لِأَنَّ مِنْهُمْ مَّنْ أُرْسِلَ إِلَى الْإِنْسِ وَالْجِنِّ جَمِيعًا، وَمِنْهُمْ مَّنْ أُرْسِلَ إِلَى الْإِنْسِ خَاصَّةً، وَمِنْهُمْ مَّنْ أُرْسِلَ إِلَى نَفَرٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَقَدْ ذَكَرْنَا أَلَّا يَكُونُ مِنَ اللَّهِ تَفْضِيلُ لِبَعْضِ الرُّسُلِ [رَدًّا]^(٦) عَلَى قَوْلِ الْمُعْتَزَلَةِ: إِنَّهُ^(٧) فَعَلَ مَا عَلَيْهِ أَنْ يَفْعَلَ، وَكُلُّ مَنْ فَعَلَ مَا عَلَيْهِ أَنْ يَفْعَلَ فَإِنَّهُ لَا يُوصَفُ بِالْفَضْلِ وَالْإِفْضَالِ، دَلٌّ أَنَّهُ لَيْسَ عَلَى مَا يَقُولُونَ، وَيَذْهَبُونَ إِلَيْهِ.

وقوله: ﴿وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ دَرَجَاتٍ وَآتَيْنَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ الْبَيِّنَاتِ وَأَيَّدْنَاهُ بِرُوحِ الْقُدُسِ﴾ قَدْ ذَكَرْنَاهُ فِي مَا تَقَدَّمَ^(٨). وقوله: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَفْتَنَّا الَّذِينَ مِنْ بَعْدِهِمْ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ﴾ هَذِهِ الْآيَةُ وَالْآيَاتُ مِنْ بَعْدِهَا قَوْلُهُ: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَفْتَنَّاكُمْ﴾ وقوله: ﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ﴾ عَلَى الْمُعْتَزَلَةِ لِأَنَّهُ أَخْبَرَ أَنَّهُ لَوْ شَاءَ أَلَّا يُقْتَلُوا مَا أَفْتَنَّاكُمْ، وَهُمْ يَقُولُونَ: شَاءَ اللَّهُ أَلَّا يُقْتَلُوا، وَلَكِنْ أَفْتَنَّاكُمْ، وَالْإِفْتِنَاءُ هُوَ فَعْلُ اثْنَيْنِ، وَفِيهِمْ مَّنْ أَفْتَنَّا ظَالِمًا؛ دَلِيلُهُ قَوْلُهُ: ﴿وَلَكِنْ أَفْتَنَّاكُمْ فَيَنْهَاهُمْ مِّنْ أَمَنٍ وَمِنْهُمْ مَّنْ كَفَرَ﴾ وقوله^(٩): ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَفْتَنَّاكُمْ﴾ أَخْبَرَ أَنَّهُ لَوْ شَاءَ أَلَّا يُقْتَلُوا، وَأَخْبَرَ أَنَّهُ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ. ثَبَتَ الْفَعْلُ فِي الْإِرَادَةِ، وَمِنْهُمْ [مَنْ يَقُولُ]:^(١٠) لَا يُفْعَلُ مَا يُرِيدُ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ^(١١) ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَفْتَنَّاكُمْ﴾ أَخْبَرَ أَنَّهُ لَوْ شَاءَ مَا أَفْتَنَّاكُمْ، وَهُمْ يَقُولُونَ: شَاءَ أَلَّا يَخْتَلَفُوا، وَلَكِنْ اخْتَلَفُوا.

نَمْ لَا يَجُوزُ صَرْفُ الْآيَةِ إِلَى مَشِيئَةِ الْقَسْرِ وَالْجَبْرِ لِأَنَّ الْمَشِيئَةَ الَّتِي ذَكَرَهَا اللَّهُ تَعَالَى مَعْرُوفَةٌ فِي النَّاسِ، فَلَا يَجُوزُ صَرْفُهَا إِلَى غَيْرِ الْمَشِيئَةِ الْمَعْرُوفَةِ إِلَّا بَعْدَ تَقَدُّمِ ذِكْرِ أَوْ بَيَانٍ: أَنَّهَا هِيَ الْمَرَادَةُ.

وقوله: ﴿وَمَا أَفْتَنَّاكُمْ﴾ وقوله^(١٢) ﴿وَلَكِنْ اخْتَلَفْتُمْ﴾ جَعَلَهُمْ^(١٣) عَلَى أَمْرِ وَاحِدٍ وَدِينٍ وَاحِدٍ كَقَوْلِهِ: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَمَعَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً﴾ [هُود: ١١٨] وَالْمُعْتَزَلَةُ يَقُولُونَ: شَاءَ أَنْ [يَصِيرُوا أُمَّةً وَاحِدَةً، وَلَكِنْ لَمْ يَصِيرُوا]^(١٤)، فَنَعُودُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّرَفِ فِي الْقَوْلِ فِي اللَّهِ بِمَا [لَا]^(١٥) يَلِيقُ بِهِ.

الآية ٢٥٤ وقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا مِمَّا رَزَقْتُمْ حَتَّى تَعْلَمُوا بِمَا تَعْلَمُونَ﴾ يَحْتَمِلُ الْأَمْرُ بِالْإِنْفَاقِ أَمْرًا بِتَقْدِيمِ الطَّاعَاتِ وَالْمُسَارَعَةِ إِلَى الْخَيْرَاتِ ﴿مِمَّا قَبْلُ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ﴾ [يَمْنَعُهُمْ، وَيُعْجِزُهُمْ]^(١٦) عَنْ ذَلِكَ، وَهُوَ الْمَوْتُ، وَيَحْتَمِلُ أَمْرُهُ بِالْإِنْفَاقِ مِنَ الْأَمْوَالِ فِي طَاعَةِ اللَّهِ ﴿مِمَّا قَبْلُ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ﴾ وَهُوَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ ﴿لَا بَيْعَ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ﴾ قِيلَ: لَا فِدَاءَ وَلَا شَفَاعَةَ، وَيَحْتَمِلُ

(١) مِنْ طَع، فِي الْأَصْلِ وَم: بِأَحْجَارٍ. (٢) الْمِيلُ: قَدْرُ مَدِّ الْبَصَرِ. (٣) أُدْرِجَ فِي طَع بَدَلْ هَذِهِ الْكَلِمَةُ تَمَّةُ الْآيَةِ. (٤) إِشَارَةٌ إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا﴾ [النِّسَاء: ١٢٥]. (٥) إِشَارَةٌ إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَسَخَّرْنَا مَعَ دَاوُدَ الْجِبَالَ يُسَبِّحْنَ وَالتَّيْرُ﴾ [الْأَنْبِيَاء: ٧٩] وَقَوْلِهِ: ﴿وَالشَّيْطَانُ الرَّجِيمُ﴾ [الْأَنْبِيَاء: ٨١]. (٦) سَاقِطَةٌ مِنَ النِّسْخِ الثَّلَاثِ (٧) فِي الْأَصْلِ وَم: لِأَنَّهُ، سَاقِطَةٌ مِنْ طَع. (٨) فِي تَفْسِيرِ الْآيَةِ [٨٧]. (٩) فِي النِّسْخِ الثَّلَاثِ: ثُمَّ قَالَ. (١٠) فِي الْأَصْلِ وَم: يَقُولُونَ. (١١) سَاقِطَةٌ مِنْ طَع. (١٢) فِي النِّسْخِ الثَّلَاثِ: وَ. (١٣) فِي النِّسْخِ الثَّلَاثِ: فَجَعَلَهُمْ. (١٤) مِنْ طَع، فِي الْأَصْلِ: يَصِيرُ أُمَّةً وَاحِدَةً، فِي م: يَصِيرُوا أُمَّةً وَاحِدَةً. (١٥) مِنْ طَع وَم، سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ. (١٦) فِي النِّسْخِ الثَّلَاثِ: يَمْنَعُهُ وَيُعْجِزُهُ.

قوله: ﴿وَلَا خُلَّةٌ﴾ أي لا ينفع خليل خليله كما ينفع في الدنيا، [وكذلك لا شفيع تنفع شفاعته كما تنفع في الدنيا] ^(١)، ويحتل ﴿وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَعَةٌ﴾ أي لا ينفع أحد أحداً، ولا يخال أحد أحداً، ولا يشفع أحد أحداً، ويحتل: ﴿يَوْمَ لَا يَنفَعُ فِيهِ﴾ أنهم يملكون بيع أنفسهم من الله تعالى ما داموا أحياء، فإذا ماتوا لم يملكوا كقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ﴾ [بِأَنَّ لَهُمُ الْجَنَّةَ] ^(٢)؛ فأول الآية، وإن خرج الخطاب للمؤمنين، فالوصف فيها وصف الكافرين، لكن فيها زجراً ^(٣) للمؤمنين [عن صنيع] ^(٤) مثل صنيع الكفار.

الآية ٢٥٥

وقوله تعالى: ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾؛ قيل ﴿اللَّهُ﴾ هو اسم المعبود، وكذلك تُسمي العرب كل معبود إلهاً، ومعناه، والله أعلم، أن الذي يستحق العباد، ويحق أن يُعبَد هو الله الذي ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ لا الذي تعبده أنت من الأوثان والأصنام التي لا تنفعكم عبادتكم إياها، ولا يضركم ترككم العباد لها. ويحتل أن يكون على الإضمار: أن قل ﴿اللَّهُ﴾ الذي ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ لأنهم كانوا يُقرُون بالخالق، ويُقرُون بالإله كقوله ﷻ: ﴿وَلَكِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ يَقُولُونَ اللَّهُ﴾ [العنكبوت: ٦١] [وكقوله]: ﴿وَلَكِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ يَقُولُونَ اللَّهُ﴾ ^(٥) [لقمان: ٢٥ والزمر: ٢٨] وكقوله: ﴿قُلْ لِمَنِ الْأَرْضُ وَمَنْ فِيهَا إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ ﴿سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ ﴿قُلْ مَنْ رَبُّ السَّمَوَاتِ السَّبْعِ وَرَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ﴾ ﴿سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ﴾ ﴿قُلْ مَنْ مَلِكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ يُجِيرُ وَلَا يُجَارُ عَلَيْهِ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ ﴿سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ فَأَنَّى تُسْحَرُونَ﴾ [المؤمنون: ٨٤ - ٨٩] فإذا كانوا يُقرُون به، فاخبرهم أن الذي يُقرُون به، [وُسمونه] هو ﴿اللَّهُ﴾ الذي ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ أَلَى الْقِيَوْمِ﴾ ^(٦) ويحتل أن يكون لقوم من أهل الإسلام عرفوا الله تعالى، وآمنوا به، ولم يعرفوا نعتَه وصفته أنه ﴿أَلَى الْقِيَوْمِ﴾ إلى آخره.

وقوله: ﴿أَلَى الْقِيَوْمِ﴾ قيل: هو ﴿أَلَى﴾ بذاته لا بجهة هي [حياة غيره] ^(٧)، كالحق، هم أحياء بحياة هي [حياة] ^(٨) غيرهم، خلَّت فيهم، لا بد من الموت، والله ﷻ، يتعالى عن أن يحل فيه الموت لأنه حي بذاته، وجميع الخلائق أحياء لا بذاتهم، تعالى الله، ﷻ عما يقول [فيه] ^(٩) الملحدون.

والأصل أن كل من وُصف في الشاهد بالحياة وُصف / ٤٦ - ب/ بذلك للعظمة له والجلال والرفعة، يقال: فلان حي، وكذلك الأرض سماها الله تعالى حية إذا اهتزت ^(١٠)، وأنبث لرفعتها على أعين الخلق. فعلى ذلك الله ﷻ حي للعظمة، وكذلك، الأرض سماها الله تعالى حية للعظمة والرفعة وكثرة ما تكون تُذكر في المواطن كلها كما سمي الشهداء أحياء ^(١١) لأنهم مذكورون في الملا من الخلق، ويحتل أنه يُسمى حياً لما لا يغفل عن شيء، ولا يشهو، ولا يذهب عنه شيء، ولا يعزب عنه مثقال ذرة في الأرض ولا في السماء ^(١٢)، وبالله العصمة. وقوله: ﴿أَلَى الْقِيَوْمِ﴾ [القائم على مصالح أعمال الخلق وأرزاقهم، وقيل: ﴿أَلَى الْقِيَوْمِ﴾] ^(١٣). هو القائم على كل شيء يحفظه، ويتعاهده كما يقال: فلان قائم على أمر فلان؛ يعنون أنه يحفظ أموره حتى لا يذهب عنه شيء. وقيل: ﴿هُوَ أَلَى الْقِيَوْمِ﴾ أي لا يغفل عن أحوال الخلق.

وقوله: ﴿لَا تَأْخُذُ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾؛ [قيل: السنة الثعاس، و] ^(١٤) وقيل: السنة بين النوم واليقظة، وسمي وسمان، وقيل: السنة هي ريح تغيي قتل الرأس، فتغشى العينين، فهو وسمان بين النائم واليقظان. ويحتل قوله: ﴿لَا تَأْخُذُ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ على نفى الغفلة والسهو عنه؛ إذ لو أخذه صار مغلوباً مقهوراً، فيزول عنه وصفه؛ حي، قيوم كقوله: ﴿لَا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ﴾ [سبا: ٣] على نفى الغفلة، ويحتل أنه نفى عن نفسه ذلك لأن الخلق إنما ينامون، ويتغشون طلباً للراحة

(١) من ط ع وم، ساقطة من الأصل. (٢) من ط ع، في الأصل وم: الآية. (٣) في النسخ الثلاث: زجر. (٤) ساقطة من ط ع. (٥) ساقطة من النسخ الثلاث، والصواب إثباتها. (٦) ساقطة من ط ع. (٧) في النسخ الثلاث: غير. (٨) ساقطة من النسخ الثلاث. (٩) ساقطة من الأصل. (١٠) إشارة إلى قوله تعالى ﴿وَنَرَى الْأَرْضَ كَايِدَةً فَإِذَا أَرْنَا عَلَى الْآثَانِ أَفْتَرَّتْ وَرَبَّتْ وَأَكْبَتَتْ﴾ [الحج: ٥] وقوله ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ اللَّهُ تَرَى الْأَرْضَ خَائِبَةً إِذَا أَرْنَا عَلَى الْآثَانِ أَفْتَرَّتْ وَرَبَّتْ﴾ [الأنبياء: ١٠٤] إشارة إلى قوله: ﴿بَلْ آيَاتُهُ لَآتٍ لِّمَنْ يَعْلَمُ الْغُيُوبَ﴾ [البقرة: ١٠٤] وقوله: ﴿بَلْ آيَاتُهُ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرَوِّدُونَ﴾ [آل عمران: ١٦٩]. (١١) إشارة إلى قوله تعالى: ﴿لَا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ﴾ [سبا: ٣]. (١٢) ساقطة من ط ع. (١٣) من ط ع وم، ساقطة من الأصل.

والمنفعة إما لدفع حُزْنٍ أو وحشة، فأخبر أنه ليس بالذي يحتاج إلى راحة وإلى دفع حُزْنٍ أو وحشة، وقيل: لا يفتر، ولا ينام.

قال الشيخ، رحمه الله تعالى: التَّوَمُّ والسَّنَةُ حالانِ تَدْلَانِ على غفلةٍ مَنْ حَلَا بِهِ، وعلى حاجتهِ إلى ما فيه راحتهِ وعلى عجزِهِ؛ إذ هما يغلبان، ويفهَرَانِ، فوصفَ الرَّبُّ نَفْسَهُ بِالْعُلُوِّ عَنِ الَّذِي دَلَّا عَلَيْهِ مِنَ الْوُجُوهِ.

وقوله: ﴿لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ وهو العالي على ذلك القاهر له، لا تأخذه سنة ولا وحشة ولا معنى يدل على العجز والحاجة، ولا قوة إلا بالله.

وقوله: ﴿لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ أخبر أن^(١) ما في السموات والأرض عبيده وإماؤه، ليس كما قالوا: فلان^(٢) ابن الله، والملائكة^(٣) بنات الله، بل كلُّهم عبيده وإماؤه، والناس لا يتخذون ولدًا من عبيدهم وإمائهم، فالله أحقُّ ألا يتخذ، وقد ذكرنا في ما تقدّم^(٤).

وقوله: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾ أي لا أحد يجترئ على الشفاعة إلا بإذنه.

ثم اختلف في الشفاعة: قالت المعتزلة: لا تكون الشفاعة إلا لأهل الخيرات خاصة الذين لا ذنب لهم، [أو كان لهم]^(٥) ذنب، فتأبوا عنه؛ ذهبوا في ذلك إلى ما ذكر الله تعالى في قوله: ﴿الَّذِينَ يَجْعَلُونَ الْعَرْشَ وَنَحْوَهُمْ يَسْتَحْسِنُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ رَحْمَةً وَعِلْمًا فَاغْفِرْ لِلَّذِينَ تَابُوا وَاتَّبَعُوا سَبِيلَكَ وَقِهِمْ عَذَابَ الْجَحِيمِ﴾ [غافر: ٧]؛ أخبر أنهم يستغفرون للذين آمنوا، وتابوا، واتبعوا.

فإذا كان الاستغفار في الدنيا إنما يكون للذين آمنوا، وتابوا، واتبعوا، فعلى ذلك الشفاعة إنما تكون في الآخرة لهؤلاء. وأما عندنا فإن الشفاعة تكون لأهل الذنوب لأن من لا ذنب له [لا يحتاج]^(٦) إلى الشفاعة، وقوله: ﴿لِلَّذِينَ تَابُوا وَاتَّبَعُوا سَبِيلَكَ﴾ تكون [لهم]^(٧) ذنوب في أحوال التوبة، فإنما يغفر لهم الذنوب التي كانت لهم، فقد ظهر الاستغفار لأهل الذنوب. فعلى ذلك الشفاعة، فإن قيل: أرايت رجلاً قال لعبده: إن عملت عملاً تستوجب به الشفاعة [فانت حر، فأي عمل يعمل؟] ليستوجب به الشفاعة حتى يعتق عبده: الطاعة أم^(٨) المعصية؟ قيل: الطاعة، فعلى ذلك الشفاعة لا تكون إلا لأهل الطاعة والخير لا لأهل المعصية، وقيل: [إن الشفاعة]^(٩) التي يستوجبها أهل الذنوب إنما يستوجبون بالطاعات التي كانت لهم حالة الشفاعة كقوله: ﴿خَلَطُوا عَمَلًا صَالِحًا وَآخَرَ سَيِّئًا عَسَى اللَّهُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ﴾ [التوبة: ١٠٢] فالشفاعة بخير.

وقالوا: لا شفاعة في الشاهد لأحد في الآخرة لأن الشفاعة هي^(١٠) أن يذكر عن مناقب أحد عند أحد وخيراته ليس سواها^(١١)، كذا في الآخرة. والجواب لهم من وجهين:

أحدهما: أنه إنما يذكر في الدنيا خيرات المُشْفَعِ لجهالة هذا بأحواله، فيذكر خيراته ليُعرفَ بها، فيشفع فيه، والله تعالى عارف لا يتعرف.

والثاني: أن ذكر خيراته لحاجة تقع له في مثلها، لا تكون له في الآخرة خاصة، والله يتعالى عن الحاجة عما بالعباد. لذلك اختلفا، والله أعلم.

فإن قال لنا قائل: إن جميع ما ذكر في هذه الآية، من أولها إلى آخرها، كُلُّهَا دَعْوَى، عَمَّ الدليل على تلك^(١٢) الدَعْوَى؟ [الجواب له في وجهين:

(١) أدرج بعدها في النسخ الثلاث: له، والصواب حذفها. (٢) إشارة إلى قوله تعالى: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُشَيْرُ ابْنِ اللَّهِ وَقَالَتِ النَّصَارَى الْمَسِيحُ ابْنُ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٣] وقوله تعالى: ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا سُبْحَنَهُ بَلْ لَمْ يَمَأْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [البقرة: ١١٦]. (٣) إشارة إلى قوله تعالى: ﴿وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِنْدَ الرَّحْمَنِ إِنثًا﴾ [الزخرف: ١٩]. (٤) في تفسير الآية: ١١٦. (٥) من طع وم، ساقطة من الأصل. (٦) من طع، في م: لا حاجة له، ساقطة من الأصل. (٧) من طع وم. (٨) في طع وم: أو. (٩) من طع وم، ساقطة من الأصل. (١٠) من طع، في الأصل وم: هو. (١١) في الأصل: سواء، في طع وم: سواء. (١٢) في النسخ الثلاث: ذلك.

أحدهما: ^(١) [يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ دَلِيلُهُ مَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَكَاتِ وَالْأَرْضِ وَالتَّخَلُّفِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾ الآية [البقرة: ١٦٤].

والثاني: مَنْ نَكَرَ الصَّانِعَ، فَيُنْكِرُ أَوَّلَ مَا مَعَهُ فِي حَدِيثِ الْعَالَمِ وَحَاجَتِهِ إِلَى مُخْدِتٍ، فَإِذَا ثَبَتَ حَدِيثُ الْعَالَمِ، فَحِينَئِذٍ يُنْكِرُ فِي إِثْبَاتِ الصَّانِعِ وَوَحْدَانِيَّتِهِ، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ، وَفِي قَوْلِهِ: ﴿وَاللَّهُ أَكْبَرُ إِلَهًا وَحِيدًا﴾ [البقرة: ١٦٣]... لَيْسَ مِنْ حَيْثُ الْعَدَدُ لِأَنَّ كُلَّ ذِي عَدَدٍ يَحْتَمِلُ الزِّيَادَةَ وَالنَّقْصَانَ، وَيَحْتَمِلُ الطُّوْلَ وَالْعُرْضَ، وَ[يَحْتَمِلُ] ^(٢) الْقَصْرَ وَالْكَسْرَ، وَلَكِنْ يُقَالُ: ذَلِكَ وَحِيدًا مِنْ حَيْثُ الْعِظَمَةُ وَالْجَلَالُ وَالرَّفْعَةُ كَمَا يُقَالُ: فَلَانٌ وَاحِدٌ زَمَانِيهِ وَوَاحِدٌ قَوْمِيهِ؛ يَعْنُونَ [بِهِ] ^(٣) رَفْعَتَهُ وَجَلَالَتَهُ فِي قَوْمِيهِ وَسُلْطَانَتَهُ عَلَيْهِمْ جَائِزُ الْقَوْلِ، فَهَمْ لَا يَعْنُونَ مِنْ جِهَةِ الْعَدَدِ لِأَنَّ مِثْلَهُ كَثِيرٌ فِيهِمْ مِنْ حَيْثُ الْعَدَدُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وقوله: ﴿يَقُولُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ﴾ هَذَا عَلَى الْمَعْتَزَلَةِ لِأَنَّهُمْ لَا يَصِفُونَهُ بِالْعِلْمِ، وَقَدْ أَخْبَرَ أَنَّ لَهُ الْعِلْمَ. ثُمَّ احْتَمَلَ عِلْمُهُ عِلْمَ الْغَيْبِ، وَقَالَ آخَرُونَ: عِلْمُ الْأَشْيَاءِ كُلِّهَا؛ لَا يَعْلَمُونَ إِلَّا مَا يَعْلَمُهُمُ اللَّهُ مِنْ ذَلِكَ كَقَوْلِ الْمَلَائِكَةِ: ﴿لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا﴾ [البقرة: ٣٢]. وَمَنْ قَالَ [عِلْمُهُ] ^(٤) عِلْمُ الْغَيْبِ فَهُوَ الَّذِي قَالَ: ﴿عَلِيمُ الْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَى غَيْبِهِ أَحَدًا﴾ إِلَّا مَنْ ارْتَضَى مِنْ رَسُولٍ فَإِنَّهُ يَسْلُكُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ رَصَدًا [الجن: ٢٦ و ٢٧].

وقوله: ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾ قَالَ بَعْضُهُمْ ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ﴾ وَسِعَ عِلْمُهُ، وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وَقَالَ آخَرُونَ: ﴿كُرْسِيُّهُ﴾ قَدْرَتُهُ، وَهُوَ وَصِفٌ بِالْقُدْرَةِ وَالْعِظَمَةِ، وَقِيلَ: ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ﴾ وَالْكَرْسِيُّ هُوَ أَصْلُ الشَّيْءِ؛ يُقَالُ: كَرَسِيٌّ كَذَا، وَالْمُرَادُ مِنْهُ أَنَّهُ الْمُغْتَمَدُ وَالْمَفْرُوعُ لِلخَلْقِ، وَذَلِكَ بِالْعِظَمَةِ وَالْقُوَّةِ، وَيُقَالُ: ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ﴾ وَهُوَ خَلْقٌ مِنْ خَلْقِهِ، وَقِيلَ: إِنَّ الْكَرْسِيَّ هُوَ الْكَرْسِيُّ، لَكِنَّهُ خَلَقَهُ لِيُكْرِمَ بِهِ مَنْ يَشَاءُ مِنْ خَلْقِهِ. فَعَلَى ذَلِكَ لَا يُفْهَمُ مِنْ قَوْلِهِ: ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ﴾ وَغَيْرِهِ مِنَ الْآيَاتِ مَا يُفْهَمُ مِنَ الْخَلْقِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١].

وقوله: ﴿وَلَا يَؤُودُهُ حِفْظُهُمَا﴾: قِيلَ: ﴿وَلَا يَؤُودُهُ حِفْظُهُمَا﴾ لَا يَشُقُّ عَلَيْهِ، وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَيْضًا: إِنَّهُ قَالَ: لَا يَثْقُلُ عَلَيْهِ، وَقِيلَ: ﴿وَلَا يَؤُودُهُ﴾ لَا يُجْهِدُهُ، وَقِيلَ: لَا يُعَالِجُ بِحِفْظِ شَيْءٍ مِثَالِ الْخَلْقِ.

وقوله: ﴿وَهُوَ أَلَمُّ الْأَطْيَافِ﴾: ﴿أَلَمُّ﴾ عَنْ كُلِّ مَوْهُومٍ يَحْتَاجُ إِلَى عَرْشٍ أَوْ كَرْسِيٍّ، ﴿أَلَمُّ الْأَطْيَافِ﴾ عَنْ أَنْ يُحَاطَ بِهِ. وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ﴾ قَالَ: عِلْمُهُ، [أَلَا تَرَى] ^(٥) إِلَى قَوْلِهِ: ﴿وَلَا يَؤُودُهُ حِفْظُهُمَا﴾ كُلُّ شَيْءٍ فِي عِلْمِهِ، لَا يَؤُودُهُ حِفْظُ شَيْءٍ؟ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَالَ الشَّيْخُ، رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿أَلَمُّ﴾ عَنْ جَمِيعِ أَحْوَالِ الْخَلْقِ وَشَبَّهَهُمْ، وَ﴿أَلَمُّ الْأَطْيَافِ﴾ ^(٦) الْقَاهِرُ وَالْغَالِبُ.

الآية ٢٥٦

[وقوله تعالى] ^(٧): ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾؛ قِيلَ: ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾ أَي لَا يُكْرَهُ عَلَى الدِّينِ، فَإِنْ كَانَ التَّوَابُلُ هَذَا فَهُوَ عَلَى بَعْضِ دُونَ بَعْضٍ. قَالَ بَعْضُهُمْ: نَزَلَ فِي الْمَجُوسِ وَأَهْلِ الْكِتَابِ مِنَ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى: أَنَّهُ يُقْبَلُ مِنْهُمْ الْجِزْيَةُ، وَلَا يُكْرَهُونَ عَلَى الْإِسْلَامِ، لَيْسَ كَمُشْرِكِي الْعَرَبِ أَلَّا يُقْبَلَ مِنْهُمْ إِلَّا الْإِسْلَامُ أَوْ السِّيفُ، وَلَا يُقْبَلُ مِنْهُمْ الْجِزْيَةُ؛ فَإِنْ أَسْلَمُوا، وَلَا قُتِلُوا. وَعَلَى ذَلِكَ رَوَى عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ كَتَبَ إِلَى الْمُنْذِرِ بْنِ ٤٧ - أ / فَلَانٍ: «أَمَّا الْعَرَبُ فَلَا تَقْبَلُ مِنْهُمْ إِلَّا الْإِسْلَامُ أَوْ السِّيفُ، وَأَمَّا أَهْلُ الْكِتَابِ وَالْمَجُوسُ فَاقْبَلْ مِنْهُمْ الْجِزْيَةَ» [ابن جرير الطبري في تفسيره: ١٦/٣]. وَعَلَى ذَلِكَ نَطَقَ بِهِ الْكِتَابُ: ﴿فَتَقَبَّلُونَهُمْ أَوْ يَسْلُوكُونَ﴾ [الفتح: ١٦].

وقال قوم: ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾ [يَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ:

أحدهما] ^(٨): أَي لَا دِينَ يُقْبَلُ بِإِكْرَاهٍ، بَلْ لَيْسَ ذَلِكَ بِإِيمَانٍ.

والثاني: أَنَّ الرِّشْدَ قَدْ تَبَيَّنَ مِنَ الْغَيِّ، وَبَيَّنَ ذَلِكَ لِكُلِّ أَحَدٍ حَتَّى إِذَا قَبِلَ الدِّينَ قَبِلَ عَنْ يَبَانٍ وَظُهُورٍ لَا عَنْ إِكْرَاهٍ.

(١) فِي النسخ الثلاث: قِيلَ. (٢) مِنْ ط ع و م، ساقطة مِنَ الْأَصْلِ. (٣) مِنْ ط ع. (٤) مِنْ ط ع. (٥) مِنْ ط ع. (٦) مِنْ ط ع، فِي الْأَصْلِ وَ م: الْعَلِي. (٧) مِنْ ط ع. (٨) ساقطة مِنَ النسخ الثلاث.

وقال آخرون: قوله: ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾ أي لا إكراه على هذه الطاعات بعد الإسلام لأن الله تعالى حَبَّبَ هذه الطاعات في قلوب المؤمنين، فلا يكرهون على ذلك، ومعناه: إن في الأمم المتقدمة الشدائد والمشقة، ورفع الله ﷻ تلك الشدائد عن هذه الأمة، وخففها عليهم؛ دليله قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا وَلَا تَجْعَلْ عَلَيْنَا إِسْرًا كَمَا حَمَلْتُمْ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ﴾ [البقرة: ٢٨٦]، وقوله تعالى: ﴿وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالْأَغْلَالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ﴾ [الأعراف: ١٥٧]، ومثل ذلك كثير؛ كانت على الأمم السالفة ثقلية، وعلى هذه الأمة مخففة؛ فإذا كانت مخففة عليهم لا يكرهون على ذلك.

وقال آخرون: هو منسوخ بقوله ﷺ: «أُمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾» فإذا قالوا عَصَمُوا عَنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا بِحَقِّهَا، وحسابهم على الله ﷻ [مسلم ٢١ و ٢٢ والخباري ٢٥].

وقال قوم: إن قوماً من الأنصار كانت تُرضع لهم اليهود، فلما جاء الإسلام أسلم الأنصار، وبقي من عند اليهود من وَلَدِ الأنصار على دينهم، فأرادوا أن يكرهوهم، فنزلت الآية: ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾.

قال الشيخ، رحمه الله تعالى: ويحتمل الإكراه في الدين ما قال في قوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْ عَلَيْكَ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ [الحج: ٧٨].

وقوله تعالى: ﴿قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ﴾ يعني قد تبين الإسلام من الكفر بالله، فلا تُكرهون على ذلك.

وقوله تعالى: ﴿فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ﴾ اختلف فيه: قيل: الطاغوت: الشياطين، وقيل: كل ما يُعبد من دون الله فهو طاغوت من الأصنام والأوثان التي [تُعبد من دون] الله^(١)، وقيل: الطاغوت الكهنة الذين^(٢) يدعون الناس إلى عبادة غير الله [يُكفّر هؤلاء، ويُكذبهم]^(٣).

قال الشيخ، رحمه الله تعالى: ومن جملة: ومن يكفر بالذي يدعو إلى عبادة غير الله، ويكذبه في ذلك، ويؤمن بالذي يدعو إلى الله، ويصدق أنه داعٍ إلى حق.

وقوله تعالى: ﴿وَيُؤْمِنُ بِاللَّهِ﴾ فيه دلالة أن الإيمان بالله هو إيمان بالأنبياء والرسول والكتب جميعاً. إن^(٤) لم يُذكر معه غيره، والكفر بالذي ذكرت يمنع حقيقة الإيمان بالله، لأن [في آخر السورة ذكر]: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ آمَنَ بِاللَّهِ وَمَلَكَيْهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ﴾ [البقرة: ٢٨٥] [على طريق التفصيل]^(٥) من آمن به وبأمرو ونهيهِ وشرايعهِ، لكن الذي قال: ﴿لَا تَفَرُّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ﴾ [البقرة: ٢٨٥] لقول قوم حين قالوا: ﴿تُؤْمِنُ بِبَعْضٍ وَتَكْفُرُ بِبَعْضٍ﴾ [النساء: ١٥٠]، وإلا [ما كان]^(٦) في الإيمان بالله إيمان بجميع ذلك.

وقوله تعالى: ﴿فَقَدْ اسْتَسْكَ بِالْمَقْرَةِ الْوُثْقَى﴾ يحتمل هذا وجهين: [يحتمل]^(٧) فقد عقد لنفسه عقداً وثيقاً لا انفصام لذلك العقد، ولا انقطاع، ولا تقوُّم الحجة ببعضه، ويحتمل: ﴿فَقَدْ اسْتَسْكَ بِالْمَقْرَةِ الْوُثْقَى﴾ بنصره إياه بالحجج والبراهين النيرة التي من اعتصم بها لا انفصال عنه، ولا زوال.

ثم فيه نقض على المعتزلة لأنه أخبر ﷻ أن من آمن بالله ﴿فَقَدْ اسْتَسْكَ﴾ بكذا، والمعتزلة يقولون: صاحب الكبيرة يخلد في النار، وهو مؤمن بالله، فأي عروة أوهى من هذا على قولهم؟ وأتى^(٨) له زوال وانقطاع من ثوابه الذي وعد له ﷻ بإيمانه بالله وتصديقه به؟ وبالله العصمة.

وقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ سَمِيعٌ﴾ لقولهم ﴿عَلِيمٌ﴾ بثوابهم، أو ﴿سَمِيعٌ﴾ بإيمانهم ﴿عَلِيمٌ﴾ بجزاء إيمانهم، والله أعلم.

وقوله تعالى: ﴿اللَّهُ وَلِيُّ الَّذِينَ آمَنُوا﴾؛ قيل: الولي الحافظ، وقيل: الولي الناصر، وهو ناصر المؤمنين

الآية ٢٥٧

(١) في الأصل و م: تعبدون. في طع: تعبدون. (٢) من طع، في الأصل و م: التي. (٣) في النسخ الثلاث: بكفر هؤلاء وتكذيبهم. (٤) في النسخ الثلاث: إذ. (٥) من طع. (٦) في النسخ الثلاث: لكان. (٧) من طع. (٨) في النسخ الثلاث: وإن.

وحافظهم، وقيل: سُمِّيَ ولياً لأنه قِيلَ أمورَ الخلقِ مِنَ النصيرِ والحفيظِ والرزقِ وغيرِهِ. وعلى ذلك يُسَمَّى الوليُّ وليّاً لما يلي أمورَ الناسِ، وقيل: قوله: ﴿اللَّهُ وَلِيُّ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ أي الله أولى بهم؛ إليه إجابتهم وطمعهم، وهو الذي يكرمهم، وإن الطاغوت أولى بالكافرين كما قال: ﴿قَالَتِ الْأَشْيَافُ مَتَىٰ هَٰذَا﴾ [فصلت: ٢٤] أي أولى بهم، والله أعلم.

وقوله تعالى: ﴿يُخْرِجُهُم مِّنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ وَالَّذِينَ كَفَرُوا أَوَّلَآئُهُمُ الظُّلُمَاتُ يُخْرِجُهُم مِّنَ النُّورِ إِلَى الظُّلُمَاتِ﴾؛ قوله: ﴿يُخْرِجُهُم﴾ بمعنى أخرجهم، وجائز هذا في اللغة: يُفَعِّلُ بمعنى أفعَلَ، وأفعَلَ بمعنى يُفَعِّلُ، جارٍ فيها، غيرُ ممتنع عنه.

وقوله تعالى: ﴿يُخْرِجُهُم مِّنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ﴾^(١) هو ابتداء نشوئهم عليه، ليس أن كانوا فيه، ثم أخرجهم كقوله تعالى: ﴿رَفَعَ السَّمَوَاتِ بِغَيْرِ عَمَدٍ تَرَوْنَهَا﴾ [الرعد: ٢] رفعها ابتداءً، ليس أن كانت موضوعة، ثم رفعها. فعلى ذلك الأول.

والآية تنقُضُ على المعتزلة قولهم: إذ من قولهم: إن جميع ما أُعطيَ المؤمن من الإخراج من الكفر أُعطيَ مثله الكافر فكأنهم يقولون: أخرجهم جميعاً من الظلمة، وعليه إخراج الكافر^(٢) أيضاً من الظلمات إذ ذلك هو الأصلح له، وعليه أن يعطي الخلق^(٣) ما هو الأصلح لهم في الدين. فإذا كان هذا قولهم، فهو ولي الكفرة والمؤمنين جميعاً على قولهم، إذ هو بالسبب الذي ذكر الولاية للمؤمنين، فيعطي أيضاً للكفرة.

فإن قالوا: إنه أضاف الكفر إلى الطاغوت، وأنتم تُضيفونه إلى الله ﷻ قيل: هو ظاهر الكذب؛ إنا لا نضيف ذلك إليه الكفر، إنما نقول: إنه خَلَقَ فعلَ الكفر من الكافر كفراً، وخلقَ فعلَ النور من المؤمن نوراً؛ على أنه إن كان هذا في الكفر، فما القول في الفصل^(٤) الأول من قولكم: إنه مُنعمٌ على المؤمن، ثم^(٥) لا نعمة فيه على المؤمن إلا بالامر [والإقذار]^(٦) والإقذار منه موجود للكافر في كفره على قولكم. ثم لا نعمة [تقع]^(٧) في الامر والدعاء للمؤمنين إلا ويقع مثلها^(٨) للكافر؛ إذ هو في الامر والدعاء كالمؤمن سواء^(٩)؟ ولا قوة إلا بالله.

وليس في القول: إنه خالق بأنه خالق فعل كل أحد على ما عليه إضافة الكفر إليه، بل إنما يُضيف الخير إليه بما منه فيه من الإفضال على الشكر [له]^(١٠). فدل أن له ﷻ في المؤمن فضل صنع؛ ليس ذلك له في الكافر.

والكفر في اللغة السُّتْرُ، وكذلك الظلمة هي السُّتْرُ. يُقال: كفرْتُ الشيء أي سترته، وكذلك يُقال: ليلٌ مظلمٌ لأنه يستر ضوء النهار ونوره، فيستر الأشياء عن أبصار الخلق [وكذلك الكفر يستر به حقائق الإيمان عن إبصار القلوب]^(١١).

قال الشيخ، رحمه الله تعالى، في قوله: ﴿اللَّهُ وَلِيُّ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ الآية: دلَّت هذه الآية على أن كان من الله إلى الذين آمنوا معنى لم يكن منه إلى الذين كفروا به، كان إيمانهم، ولو لم يكن إلا الامر والإقذار أو البيان على ما قالت المعتزلة لكان كل ذلك عندهم إلى الكفرة، فلا وجه لتخصيص المؤمنين ممَّا ذكر، وجعل الطاغوت أولى بالكافرين، وصنع الله إلى^(١٢) كل واحد، ولم يكن من الله، تلك الزيادة. فإذا كان الذي ذكر لهم في أنفسهم فلا وجه للإمتنان بذلك. ومن البعيد ذكر الإمتنان في ما به الإلزام والامر. وما ذكرت المعتزلة إنما هي أسباب الإلزام، ولولا ذلك كان أيسر عليهم وأقل لائمة. فكيف بمن بها ثبت؟ إن كان منه فضل، ليس كذلك في أعدائه، فيه استوجب الحمد منهم. ولهذا تضاف إليه الخيرات على الشكر له وتوجيه الحمد إليه، ولا تُضاف إليه الشرور، وربما ليس في ذلك تشكُّر، إنما منه الخذلان بما علم من إثارة الكافر عداوته واختياره الكفر به. فلذلك لم تجزِ الإضافة إليه، [والإضافة إليه]^(١٣)، جل ثناؤه، لا باسم الخلق تُخرَجُ مُخرَجَ التعظيم له، والخضوع من العبد بالحمد له والشكر، ولا يجوز مثله في ما ليس فيه ذلك على ما لا يُضاف إليه الانجاس والخبائث والجواهر القبيحة، وإن كانت من طريق الخلقة جَرى عليها تدبيره، وخرجت على

(١) أدرج بعدها في النسخ الثلاث: ﴿وَيَكُنِ الْنُّورُ إِلَى الظُّلُمَاتِ﴾. (٢) من طع و م، ساقطة من الأصل. (٣) ساقطة من طع. (٤) ساقطة من طع. (٥) ساقطة من طع. (٦) من طع. (٧) ساقطة من طع. (٨) في النسخ الثلاث: مثله. (٩) أدرجت في الأصل و م بعد: ولا قوة إلا بالله. (١٠) من طع و م، ساقطة من الأصل. (١١) من طع. (١٢) من طع و م، في الأصل على. (١٣) ساقطة من م.

تقديره. فعلى ذلك أفعال الخلق، وعلى ذلك القول: بأنه رب كل شيء، وإله كل شيء. ثم على الإشارة: لا يوصف بذلك في الأشياء الخاملة المستخف بها، فمثله/ ٤٧ - ب/ الأول، والله أعلم.

وقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ﴾ [البقرة: ٢٥٨] و﴿... الْكَافِرِينَ﴾ [البقرة: ٢٦٤] و﴿... الْفَاسِقِينَ﴾^(١) [المائدة: ١٠٨] ونحو ذلك يُخرَج على وجوه:

أحدها: أنه لا يهديهم وقت اختيارهم ذلك، ويكون على ألا يخلق منهم فعل الهداية، وهم يختارون فعل الضلال.

والثاني^(٢): مَنْ في علمه أنه لا يهتدي، فيرجع المراد به إلى الخاص.

والثالث^(٣): لا يهدي طريق الجنة في الآخرة مَنْ كفر بالله في الدنيا.

والرابع^(٤): لا يجعلهم في حكمهم كقوله: ﴿أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ أَنْ نَجْعَلَهُمْ كَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَوَاءً نَجْعَلُهم وَمَنَافِعُهم سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾ [الجاثية: ٢١].

وقوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ ذكر أن الكفرة هم أصحاب النار، وذكر في آية أخرى أن الملائكة أصحاب النار بقوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْنَا أَصْحَابَ النَّارِ إِلَّا مَلَائِكَةً﴾ [المائدة: ٣١]، لكنه ذكر أصحاب النار لما يتزولون تعذيب الكفرة فيها، فسماهم بذلك، وذكر الكفرة أصحاب النار لأنهم هم المعبذون فيها، والملائكة معذبوهم فيها، والله أعلم.

الآية ٢٥٨

وقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ﴾ قد ذكرنا [في ما تقدم]^(٥) أن قوله ﴿أَلَمْ تَرَ﴾ إنما يُفتتح به لأعجوبة كقوله: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ الظِّلَّ﴾ [الفرقان: ٤٥] وقوله: ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَابِ الْفِيلِ﴾ [الفيل: ١]. وفيه إباحة التكلم في الكلام والمناظرة فيه والحجاج بقوله: ﴿حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ﴾ ورد على مَنْ يمنع التكلم فيه لانا أمرنا بدعاء الكفرة جميعاً إلى وحدانية الله تعالى والإقرار له بذلك والمعرفة له أنه كذلك، وكذلك الأنبياء بأجمعهم أمروا، ونُذِروا إلى دعاء الكفرة إلى شهادة أن لا إله إلا الله وحده، لا شريك له. فإن دعوناهم إلى ذلك فلا بد من أن يطلبوا منا الدليل على ذلك والبيان عليه والوصف له كما هو^(٦). والتقيرُّ عندهم أنه كذا؛ فلا يكون ذلك إلا بعد المناظرة والحجاج فيه. لذلك قلنا: إنه لا بأس بالتكلم والمناظرة فيه.

وفيه دلالة على إباحة المحاجة في التوحيد، وفيه الإذن بالنظر في النظر لأنه حاجه لينظر، والله أعلم.

[وقوله تعالى: ﴿أَنْ ءَاتَنَّهُ اللَّهُ الْمُلْكَ﴾]^(٧) [قال أهل الإغترال في] ^(٨) قوله تعالى: ﴿أَنْ ءَاتَنَّهُ اللَّهُ الْمُلْكَ﴾ هو إبراهيم عليه السلام لا ذلك الكافر لقوله تعالى: ﴿لَا يَتَّالِ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾ [البقرة: ١٢٤]؛ أخبر أن عهده لا ينال الظالم، والملك عهد. لكنه غلط عندنا لوجوه:

أحدها: أن إبراهيم عليه السلام ما عرف بالملك.

والثاني: أن الآية ذُكرت في مُحاجة ذلك الكافر إبراهيم، ولو كان غير ملك، وكان إبراهيم عليه السلام وهو الملك، لم يقدر المحاجة مع إبراهيم عليه السلام إذ لا مُحاجة إلا عن ملك، دل أنه هو الذي كان الملك.

والثالث: ﴿قَالَ أَنَا أَخِي. وَأُيُتُّ﴾، ثم قيل: إنه جاء برجلين، فقتل أحدهما، وترك الآخر، فلو لم يكن ملكاً لم يثأر له ذلك بين يدي إبراهيم عليه السلام وهو الذي ﴿ءَاتَنَّهُ اللَّهُ الْمُلْكَ﴾، فدل أن المراد به ذلك الكافر، ثم ﴿الْمُلْكَ﴾ يكون في الخلق بأحد الأمرين: إما بالفضل والشرف والعز والسلطان والدين، وإما من جهة الأموال والطول والقهر والغلبة؛ فإن لم يكن له الملك من جهة الأول لكان له ذلك بفضول الأموال، لذلك كان ما ذكرنا، والله أعلم.

قال الشيخ، رحمه الله تعالى: أعطى الملك لِيَمْتَحِنَ به كما يُعطي الغنى والصحة، فيمتحن بهما.

(١) من طع. (٢) في النسخ الثلاث: ويحتمل. (٣) في النسخ الثلاث: ويحتمل. (٤) في النسخ الثلاث: ويحتمل. (٥) من طع، وكان الذكر في تفسير الآية (٢٤٣) من السورة. (٦) أدرج بعدها في طع: له. (٧) ساقطة من طع. (٨) من طع.

وقوله تعالى: ﴿إِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّىَ أَلَّذِى يُتَخَذُ وَيُتَبَّعُ﴾ وكان هذا من إبراهيم عليه السلام، والله أعلم، عن سؤال سبق منه أن قال له ذلك الكافر: مَنْ رَبُّكَ الذى تدعونى إليه؟ فقال: ﴿رَبِّىَ أَلَّذِى يُتَخَذُ وَيُتَبَّعُ﴾ وألا لا يحتمل ابتداء الكلام بهذا على غير سبقي سؤال كان منه، وهو ما ذكر في قصة فرعون حين دعاه موسى إلى الإيمان بربه ﴿قَالَ فَمَنْ رَبُّكُمَا يَتَّبَعُونَ﴾ ﴿قَالَ رَبُّنَا الَّذِى أَعْطَى كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ ثُمَّ هَدَى﴾ [طه: ٤٩ و ٥٠]، فعلى ذلك الأول.

وقوله تعالى: ﴿قَالَ أَنَا أُخِي وَأُيُوسُفُ﴾ [إنه دعا برجلين^(١)]، فقتل أحدهما، وترك الآخر، على ما قيل في القصة: ﴿قَالَ إِبْرَاهِيمُ﴾ [٢٥٨]: ﴿قَالَ اللَّهُ يَأْتِي بِالشَّمْسِ مِنَ الْمَشْرِقِ فَأْتِ بِهَا مِنَ الْمَغْرِبِ﴾؛ قال بعض الجدلبيين: هذا من إبراهيم عليه السلام صرّف^(٢) المحاجة إلى غير ما كان ابتداءها، ومثله في الظاهر انقطاع وحيد عن الجواب لأن جوابه أن يقول: أنا أفعل كما فعلت، أو أن يقول له: إن هذا الحى كان حياً، ولكن أخى هذا الميت، لكنه فعل هذا لأمريين:

الأول^(٣): ليظهر عجزه على الناس، لأن ذلك كان منه تمويهاً أو^(٤) تليساً على قومه أخذ قلوبهم، فأراد إبراهيم عليه السلام أن يظهر عليه من الحجّة ما هو أظهر وأعجز له وأخذ للقلوب.

والثاني: أراد أن يريه أن هذا مما قدر عليه بغيره إذ^(٥) الذي لم يجعل له القدرة عليه لم يقدر عليه. ثم لما ثبت عجزه في أحدهما ظهر^(٦) عجزه في الآخر، والله أعلم.

وقيل: بأن هذا من إبراهيم انتقال من حجة إلى حجة ليس بانقطاع، وهو جائز.

وقوله تعالى: ﴿قَبَّهْتَ الَّذِى كَفَرْتَ﴾ قيل: انقطع، وتخير.

وقوله تعالى: ﴿وَرَأَيْتُ لَآ يَهْدِى الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ ذكر الظالم لأن الظلم هو وضع الشيء في غير محله، كوضع^(٧) هذا اللعين المحتاج [الشيء]^(٨) في غير موضعه.

الآية ٢٥٩ وقوله تعالى: ﴿أَوْ كَالَّذِى مَرَّ عَلَى قَرْبَةٍ﴾ قيل: هو نسق على قوله: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِى حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ﴾ وقيل: [هو]^(٩) نسق على قوله: ﴿أَنَا أُخِي وَأُيُوسُفُ﴾ لأنه بذلك أنكر البعث.

ثم اختلف في المار على القرية: قال بعضهم: كافر قال ذلك، وقال آخرون: لا، ولكن قال ذلك مسلم، وقال أكثر أهل التأويل: هو عزيز. فإن كان قائل ذلك كافراً فهو على إنكار البعث والإحياء [بعد الممات]^(١٠)، وإن كان مسلماً فهو على معرفة كيفية الإحياء، ليس على الإنكار، وهو كقول إبراهيم عليه السلام ﴿أَرِنِى كَيْفَ تُحْيِى الْمَوْتَى قَالَ أُولَئِمُ تُؤْمِنُ قَال بَلَىٰ وَلَكِنْ لَيْظَمِينَ قُلْى﴾ [البقرة: ٢٦٠] وليس لنا إلى معرفة قائله حاجة، إنما الحاجة إلى معرفة ما ذكر في الآية، والله أعلم.

وقوله تعالى: ﴿وَهى حَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا﴾ قيل: خالية من سكانها، وقيل: ساقطة سقوفها على حيطانها، وحيطانها على سقوفها.

[وقوله تعالى]^(١١): ﴿أَنَّىٰ يُتَخَذُ هَٰذَا اللَّهُ بَعْدَ مَوْتِهَا﴾ هو على ما ذكرنا.

وقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا تِلْكَ آيَةُ يَوْمِ تَبْعَتُ﴾ أراد، والله أعلم، أن يرى الآية في نفسه، والآية هي آية البعث، ويحتمل أن تكون آية في المتأخرين.

وقوله تعالى: ﴿قَالَ كَيْفَ لَيْسَتْ﴾ سؤال^(١٢) منه [جل، وعلا]^(١٣): الاجتهاد بظاهر الحال الذي ظهر عنده ليعلم أنه اجتهد بدليل أو بغيره^(١٤) على ما يدركه وسعته، فإن أن المجتهد يحل [له الاجتهاد]^(١٥) بما يدرك في ظاهر الحال، وإن كان [الذي]^(١٦) حكم فيه الاجتهاد بالغيب.

(١) من طع. (٢) ساقطة من طع و م. (٣) من طع و م، في الأصل: عرفت. (٤) ساقطة من النسخ الثلاث. (٥) في طع و م: و. (٦) في طع: ع. إذا. (٧) في الأصل و طع: يظهره، في م: يظهر. (٨) في النسخ الثلاث: حيث. (٩) ساقطة من النسخ الثلاث. (١٠) من طع. (١١) في طع: بعد الممات، ساقطة من الأصل و م. (١٢) من طع. (١٣) في النسخ الثلاث: سأل. (١٤) في طع: جل وعز. (١٥) من طع و م، في الأصل: بغير. (١٦) من م، في الأصل: الاجتهاد، في طع: له. (١٧) ساقطة من النسخ الثلاث.

قَالَ الشَّيْخُ، رَحِمَهُ اللَّهُ: [أَرَادَ اللَّهُ تَعَالَى] ^(١) بِقَوْلِهِ ﴿كَمْ لَبِثْتُمْ﴾ التَّنبِيهَ كَقَوْلِهِ لِمُوسَى: ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَتُوسَى﴾ [طه: ١٧] لِإِبْرِيَةِ الْآيَةِ مِنَ الْوَجْهِ الَّذِي هُوَ أَقْرَبُ إِلَى الْفَهْمِ، [وَالْأَعْجُوبَةُ مُتَوَجِّهَةٌ] ^(٢) فِيهِ بَوَجهَيْنِ: مَرَّةً بِإِمَاتَةِ الْحَمَارِ إِذْ مِنْ طَبِيعِهِ الدَّوَامُ، وَمَرَّةً بِإِبْقَاءِ طَعَامِهِ، وَمِنْ طَبِيعِهِ التَّغْيِيرُ وَالْفَسَادُ عَنْ سَرِيعٍ؛ جَعَلَ فِي بَقَاءِ طَعَامِهِ وَحِفْظِهِ مِنَ الْفَسَادِ آيَةً، وَمِنْ ^(٣) طَبِيعِهِ الْفَسَادُ، وَفِي إِحْيَاءِ حَمَارِهِ بَعْدَ إِمَاتَتِهِ، وَطَبِيعُهُ الْبَقَاءُ، لِيَعْلَمَ مَا نَارَعَتْهُ نَفْسُهُ فِي كَيْفِيَةِ الْإِحْيَاءِ ذَرَكَ ذَلِكَ، وَهُوَ قَوْلُهُ: ﴿إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة: ٢٥٩].

ثُمَّ قِيلَ فِي وَجْهِهِ مَا رَأَى بِأَوْجِهِ؛ قِيلَ: إِنَّهُ أَخْبَى عَيْنِيهِ وَقَلْبَهُ، فَأَدْرَكَ بِهِمَا ^(٤) كَيْفِيَةَ الْإِحْيَاءِ فِي بَقِيَةِ نَفْسِهِ، وَقِيلَ: أَخْبَى نَفْسَهُ، فَأَرَاهُ ذَلِكَ فِي حَمَارِهِ، وَقِيلَ: إِنَّهُ أَرَاهُ ذَلِكَ فِي وَلَدِهِ لِأَنَّهُ أَتَى شَابًا، وَوَلَدُهُ [وَوَلَدُ وَلَدِهِ شَيْوُخٌ، وَذَلِكَ] ^(٥) آيَةً.

قَالَ الشَّيْخُ، رَحِمَهُ اللَّهُ: / ٤٨ - أ/ فِي قَوْلِهِ: ﴿ثُمَّ بَشِّرْهُ قَالَ كَمْ لَبِثْتُمْ﴾ الْآيَةَ؛ فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: كَيْفَ سَأَلَهُ عَنْ لَبِثِهِ؟ وَقَدْ عَلِمَ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ عَلِيمٌ بِهِ، وَإَيْدُ إِخْبَارِهِ بِقَوْلِهِ: ﴿قَالَ لَبِثْتُ يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾ قَالَ بَلْ لَبِثْتُ مِائَةَ عَامٍ؛ قِيلَ: الْقَوْلُ ﴿كَمْ لَبِثْتُمْ﴾ يَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ، وَكَذَلِكَ الْقَوْلُ بِقَوْلِهِ: ﴿بَلْ لَبِثْتُ مِائَةَ عَامٍ﴾:

أَحَدُهُمَا: عَلَى قَوْلِ الْقَوِيِّ إِلَيْهِ، وَنَطَقِ أَسْمِيعٍ هُوَ.

وَالثَّانِي: أَنْ يَكُونَ عَلَى مَا حَدَّثَتْهُ نَفْسُهُ بِمَدَّةِ لَبِثِهِ فِي حَالِ نَوْمِهِ، فَتَأَمَّلْ فِي ذَلِكَ أَحْوَالَ نَوْمِهِ، وَأَخْبِرَ عَمَّا عَابَنَ مِنْ أَحْوَالِ الْوَقْتِ الَّذِي كَانَ فِيهِ وَمَا كَانَ ابْتِدَاؤُهُ وَقْتُ [نَوْمِهِ] ^(٦)، فَقَالَ بِالَّذِي ذَكَرَ، ثُمَّ لَمَّا تَأَمَّلَ شَأْنَ الْحَمَارِ، وَاسْتَخْبَرَ عَنِ الْأَحْوَالِ، قَالَتْ لَهُ نَفْسُهُ: ﴿بَلْ لَبِثْتُ مِائَةَ عَامٍ﴾، ثُمَّ أَمَعَنَ ^(٧) نَظْرَهُ فِي حَمَارِهِ، وَمَا رَأَى مِنْ تَغْيِيرِ أَحْوَالِهِ، وَأَنْشَأَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى مَا ذَكَرَ. وَكُلُّ ذَلِكَ خَيْرٌ عَمَّا حَدَّثَتْهُ نَفْسُهُ، حَتَّى ^(٨) عَلَى التَّفَكُّرِ فِي أَحْوَالِهِ وَالنَّظَرِ فِي مَا عَابَنَ مِنْ أَمْرِ الْحَمَارِ، أَوْ كَانَ عَلِيمٌ أَنَّ ذَلِكَ مَوْتٌ فِيهِ، لَكِنَّهُ اسْتَقْلَلَ ذَلِكَ بِمَا شَهِدَ نَفْسَهُ بِمَا عَابَتْهَا عَلَى مَا كَانَتْ عَلَيْهَا، فَلَمَّا تَأَمَّلَ شَأْنَ حَمَارِهِ عَلِمَ أَنَّهُ رَفَعَ ^(٩) إِلَى آيَاتٍ عَجَبِيَّةٍ، وَفَرَعَ ^(١٠) إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، فَأَنْبَاهُ اللَّهُ تَعَالَى بِالَّذِي وَصَفَ فِي الْقُرْآنِ، وَاللَّهُ الْمَوْفِقُ.

وَلَوْ كَانَ عَلَى الْقَوْلِ فَإِنَّ ^(١١) فِي السُّؤَالِ عَمَّا يَعْلَمُ السَّائِلُ جَهْلَ الْمَسْئُولِ وَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: الْإِمْتِحَانُ عَلَى مَا بِهِ ظَهَرُوا أَحْوَالِ الْمَمْتَحَنِ مِنَ الْإِجْتِهَادِ فِي تَعْرِيفِ الْحَقَائِقِ بِالِاسْتِدْلَالِ أَوْ الْخُضُوعِ لَهُ بِالْإِغْتِرَافِ بِقُصُورِهِ مِنَ الْإِحَاطَةِ بِهِ كَفَعَلِ الْمَلَائِكَةِ عِنْدَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَنْبِئُونِي بِأَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ﴾ [البقرة: ٣١] بِقَوْلِهِمْ: ﴿لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا﴾ [البقرة: ٣٢]، وَالْأَوَّلُ كَمَا فَعَلَ صَاحِبُ هَذَا أَنَّهُ ﴿قَالَ لَبِثْتُ يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾، وَمِثْلُهُ أَمْرُ أَصْحَابِ الْكَهْفِ ^(١٢)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَالثَّانِي: أَنْ يُرَادَ بِالسُّؤَالِ التَّقْرِيرُ عِنْدَهُ مُتَعِظًا ^(١٣) لِمَا يُرَادُ بِهِ مِنَ الْإِطْلَاعِ عَلَى الْآيَةِ كَمَا قَالَ لِمُوسَى: ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَتُوسَى﴾ الْآيَةَ [طه: ١٧]؛ وَهَذَا فِي مَا كَانَ السُّؤَالُ فِي الظَّاهِرِ خَارِجًا ^(١٤) فِي الْحَقِيقَةِ مَخْرَجَ الْمُحَنَةِ ^(١٥) نَحْوَ مَا ذَكَرْنَا فِي أَمْرِ الْمَلَائِكَةِ وَأَمْرِ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ. فَأَمَّا السُّؤَالُ الَّذِي [هُوَ فِي حَقِّ السُّؤَالِ] ^(١٦) إِنَّمَا هُوَ فِي حَقِّ الْإِسْتِخْبَارِ لِيَعْلَمَ مَا عَلَيْهِ حَقِيقَةُ الْحَالِ بِالسُّؤَالِ، لَكِنَّ الَّذِي ذَكَرْتُ فِي مَا كَانَ سَبِيلُهُ أَنْ يَكُونَ مَنْ لَهُ الْإِمْتِحَانُ، وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ.

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَانْظُرْ إِلَى طَعَامِكَ وَشَرَابِكَ لَمْ يَتَسَنَّهْ﴾ [قيل: لَمْ يَأْتِ عَلَيْهِ السُّنُونُ، أَيِ كَانَهُ لَمْ يَأْتِ عَلَيْهِ السُّنُونُ] ^(١٧)، وَقِيلَ: ﴿لَمْ يَتَسَنَّهْ﴾ لَمْ يَتَغَيَّرْ، [وَلَمْ يَتَنَبَّهْ] ^(١٨)، وَالْأَوَّلُ أَشْبَهُ لِأَنَّهُ يُقَالُ: مِنَ التَّغْيِيرِ وَالتَّنَبُّهِ لَمْ يَتَسَنَّهْ.

(١) من طع، في الأصل م؛ وأراد. (٢) في النسخ الثلاث: متوجهة الأعجوبة. (٣) الواو ساقطة من الأصل. (٤) من طع، في الأصل وم؛ بها. (٥) من طع، في م؛ في ولده لأنه أتى شاباً وولده شيوخ، ساقطة من الأصل. (٦) من طع و م، ساقطة من الأصل. (٧) ساقطة من م. (٨) في الأصل و م؛ هي، في طع؛ هي بعته، والصواب ما أثبت. (٩) في طع؛ دفع. (١٠) الواو ساقطة من النسخ الثلاث. (١١) من طع و م، في الأصل: كان. (١٢) المقصود قوله تعالى في سورة الكهف: ﴿قَالَ قَائِلٌ مِنْهُمْ كَمْ لَبِثْتُمْ قَالُوا لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ قَالُوا رَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِمَا لَبِثْتُمْ﴾ [الآية: ١٩] وقوله فيها ﴿وَكَيْفَ فِي كُفْرِهِمْ تِلْكَ يَأْتِرُ سِينَتَكَ وَكَذَلِكَ دُورُنَا﴾ [الآية: ٢٥]. (١٣) في طع؛ متيقظاً. (١٤) في النسخ الثلاث: خارج. (١٥) من طع، في الأصل و م؛ المحنة. (١٦) من طع و م، ساقطة من الأصل. (١٧) من طع و م، ساقطة من الأصل. (١٨) في طع؛ وقيل ﴿لَمْ يَتَسَنَّهْ﴾ لم يتن.

وقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ رَئِيعٌ عَلِيمٌ﴾؛ قيل: ﴿رَئِيعٌ﴾ غني، وقيل: ﴿رَئِيعٌ﴾ جواد، يُوسِعُ على مَنْ يشاء.

الآية ٢٦٢

وقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ قَالَ الْمَفْسُورُونَ: للجهاد؛ حصول الجهاد بهذا، والله أعلم، لأن العدو إذا خرجوا لقتال المسلمين خرجوا للشيطان، ويسلكون سبيله وطريقه، والمؤمنون إنما يخرجون ليسلكوا طريق الله تعالى، وينصروا دينه وأوليائه. لذلك كَانَ التخصيصُ لَهُ لِقَوْلِهِمْ، وَإِلَّا كَانَ يَجِيءُ أَنْ تُسَمَّى الطاعات كلها والخيرات سبيل الله لأنه سبيل الله وطاعته، كقوله: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا يَتْلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [النساء: ٧٦].

وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَا يَسْتَعِينُونَ مَا أَنْفَقُوا مَنَّا وَلَا آذَى﴾ قيل: ﴿مَنَّا﴾ على الله، و: ﴿آذَى﴾ للفقراء، وقيل: ﴿مَنَّا﴾ على الفقراء، و: ﴿آذَى﴾ لَهُ، ثم قيل: مِنْتَهُ على الفقير عَدُوٌّ مَا أَنْفَقَ عَلَيْهِ، وَتَصَدَّقَ، وَأَذَاهُ تَوْبِيخُهُ^(٢) عَلَيْهِ بِذَلِكَ، وَأَمَّا مِنْتَهُ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى [كقوله تعالى]^(٣): ﴿يَسْتَرْشِدُونَ عَلَيْكَ أَنْ أَسْلَمُوا قُلْ لَا تَسْتَوْعِلُوا عَلَيَّ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ بَلِ اللَّهُ يَمُنُّ عَلَيْكُمْ أَنْ هَدَيْتُكُمْ لِلْإِيمَانِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [الحجرات: ١٧].

وقوله تعالى: ﴿لَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ قد ذكرنا تأويله في ما تقدم^(٤).

الآية ٢٦٣

وقوله تعالى: ﴿قَوْلٌ مَّعْرُوفٌ وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ مِنْ صَدَقَةٍ يَتْبَعُهَا آذَى﴾ قيل: ﴿قَوْلٌ مَّعْرُوفٌ﴾ كلام حسن؛ يدعو الرجل لأخيه بظهر الغيب، وقيل: ﴿قَوْلٌ مَّعْرُوفٌ﴾ يستغفر الله ذنوبه في السرِّ ﴿وَمَغْفِرَةٌ﴾ لَهُ يَغْفِرُ لَهُ، وَيَتَجَاوَزُ عَنْ مَظْلَمَتِهِ، وقيل: ﴿قَوْلٌ مَّعْرُوفٌ﴾ الأمر بالمعروف ﴿خَيْرٌ﴾ ثواباً عند الله ﴿مِنْ صَدَقَةٍ﴾ فِيهَا آذَى وَمَنْ. فَإِنْ قِيلَ: كيف جمع بين قول المعروف والمغفرة وبين الأذى والمَنْ، فَقَالَ: ﴿خَيْرٌ مِنْ﴾ كَذَا، وَاحْدُهُمَا خَيْرٌ، وَالْآخَرُ شَرٌّ، وَإِنَّمَا يُفَعَّلُ هَذَا إِنْ كَانَ^(٥) جَمِيعاً خَيْرَيْنِ؟ فَيُقَالُ: أَيُّهُمَا خَيْرٌ؟ قِيلَ: معناه، والله أعلم، هَذَا خَيْرٌ لَكُمْ مِنْ ذَلِكَ، وَهُوَ كَقَوْلِهِ: ﴿قُلْ مَا عِنْدَ اللَّهِ خَيْرٌ مِنَ اللَّهِو وَمَنِ الْيَجْنُ﴾ [الجمعة: ١١] فِي دِينَاكُمْ، وَإِنْ لَمْ يَكُنِ اللَّهُو وَالتَّجَارَةُ مِنْ جَنَسٍ مَا عِنْدَ اللَّهِ. فَعَلَى ذَلِكَ الْأَوَّلِ. وَبِحَتْمِلِ أَنْ تَكُونَ الْآيَةُ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ لَا عَلَى الْجَمْعِ؛ هَذَا خَيْرٌ، وَهَذَا شَرٌّ.

قَالَ الشَّيْخُ، رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: وَوَجْهٌ ذَلِكَ أَنَّ الصَّدَقَةَ قُرْبَى، وَهِيَ خَيْرٌ، فَإِذَا اتَّبَعَهَا الْأَذَى أَبْطَلَهَا، فَيَكُونُ ﴿قَوْلٌ مَّعْرُوفٌ﴾ أَي رَدٌّ جَمِيلٌ لِلْسَّائِلِ خَيْرٌ مِنْ إِجَابَةٍ فِي الْبَذْلِ ثُمَّ الرَّدُّ بِالْأَذَى لِأَنَّ هَذَا يَبْقَى، وَإِنْ كَانَ لَا يَنْتَفِعُ^(٦) بِوِ الْآخَرِ، وَالصَّدَقَةُ لَا، وَإِنْ كَانَ يَنْتَفِعُ^(٧) بِهَا الْفَقِيرُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. [وَقَالَ بَعْضُهُمْ: الْمَنْ وَالْأَذَى أَنْ يَقُولَ لِلْسَّائِلِ: خُذْهُ، لَا بَارَكَ اللَّهُ فِيهِ لَكَ]^(٨).

وقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ غَنِيٌّ﴾ عَنْ صَدَقَاتِكُمْ ﴿حَلِيمٌ﴾ لَا يَعْجَلُ / ٤٨ - ب/ بِالْعُقُوبَةِ عَلَيْكُمْ بِالْمَنْ وَالْأَذَى.

الآية ٢٦٤

وقوله تعالى: ﴿لَا يُطْلَؤُوا صَدَقَتِكُمْ بِالْمَنْ وَالْأَذَى﴾؛ الْمَنْ وَالْأَذَى مَا ذَكَرْنَا. ثُمَّ جَهَّ الْبُطْلَانِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، أَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَدَّ لَمْ يَنْصَدِّقْ الشَّوَابَ عَلَيْهَا بِقَوْلِهِ: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ لَهُ أَضْعَافًا كَثِيرَةً﴾ [البقرة: ٢٤٥]، وَقَالَ: ﴿وَأَقْرِضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا وَمَا نُضَاعِفْهُ لَكُمْ أَنْفُسُكُمْ مِنْ خَيْرِ تَجَدُّوهُ﴾ [المزمل: ٢٠]، وَقَالَ فِي آيَةٍ أُخْرَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ بِأَنْتَ لَهُمُ الْجَنَّةُ﴾ [التوبة: ١١١]، وَإِنْ كَانَتْ تِلْكَ الْأَمْوَالُ فِي الْحَقِيقَةِ لَهُ اعْطَاهُمُ الثَّوَابَ عَلَى ذَلِكَ، فَخَيْرٌ أَنْ مَنْ أَعْطَى آخَرَ شَيْئاً؛ يَبْذُلُ، وَلَا^(٩) يَمُنُّ عَلَيْهِ، كَالْمَبَادِلَاتِ الَّتِي تَجْرِي بَيْنَ النَّاسِ، إِلَّا يَكُونُ لِبَعْضٍ عَلَى بَعْضٍ جَهَّةُ الْمَنْ، إِذَا أَخَذَ بَدَلَ مَا أَعْطَاهُ، وَأَنْ يُقَالَ: إِنَّ الْأَمْوَالَ كُلَّهَا لِلَّهِ تَعَالَى، فَإِنَّمَا أَعْطَى مَالَهُ، وَكُلُّ مَنْ أَعْطَى آخَرَ مَالَهُ لَا يَسْتَوْجِبُ ذَلِكَ حَمْدًا وَلَا مَنًّا.

ثُمَّ اخْتَلَفَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿كَالَّذِي يُنْفِقُ مَالَهُ رِقْدَةً تَبْتَاطِرٍ﴾ قَالَ بَعْضُهُمْ: هُمْ الْمُتَنَافِقُونَ؛ كَانُوا يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ رِيَاءً.

(١) من طع، في الأصل و م: الآية. (٢) في النسخ الثلاث: ويوبخه. (٣) من طع. (٤) وذلك في تأويل الآيات (٣٨ و ٦٢ و ١١٢). (٥) في النسخ الثلاث: كان. (٦) من طع، في الأصل و م: ينقطع. (٧) أدرج قبلها في الأصل: لا. (٨) من طع، وأدرجت في الأصل و م بعد: لا يعجل... والأذى. (٩) الواو ساقطة من النسخ الثلاث.

دليله قوله تعالى: ﴿وَلَا يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾؛ شبه الصدقة التي فيها مَنْ وأدى بالصدقة التي فيها رِبَاءٌ، وذلك، والله أعلم، أن الصدقة التي فيها مَنْ وأدى لم يُبْتَغَ بها وجهُ الله، فكانت^(١) كالصدقة التي ينفقها للرباءِ^(٢) لا يُبْتَغَى بها وجهُ الله تعالى ﷻ والدارُ الآخرة.

ثم ضرب المثل للصدقة المُتَمَتَّى بها الرياء والصدقة التي فيها السَّمُّ والأذى بالصفوان الذي عليه التراب، وهو الحجر الأملس فقال: ﴿فَمَثَلُهُ كَمَثَلِ صَفْوَانٍ عَلَيْهِ تُرَابٌ فَأَصَابَهُ وَابِلٌ فَتَرَكَهُ صَلْدًا لَا يَقْدِرُونَ عَلَى شَيْءٍ وَمَا كَسَبُوا﴾ قيل: الوابل المطر الشديد عظيم القطر^(٣).

وفي ضرب الأمثال تعريف ما غاب عن الأبصار بما هو محسوس، وذلك أنَّ الصفوان الذي ضرب به المثل والتراب محسوس، ومن التراب جعل الأغذية للخلق والدواب، ثم الثواب الذي وعد للصدقة^(٤) ليس بمحسوس، بل هو غائب، فعرف الغائب بالمحسوس، فقال: لما كان التراب الذي به تكون الأغذية يذهب بالمطر الشديد حتى لا يبقى له أثر فكذلك الثواب الذي يكون للصدقة يذهب، ويتلاشى حتى [لا]^(٥) يظفر بها بالمرء والأذى والرياء كما أذهب المطر التراب الذي على الصفوان، فصار صليداً، لا شيء^(٦) عليه من التراب.

وقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ﴾؛ قالت المعتزلة: ﴿لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ﴾ بكفرهم الذي اختاروا، وقلنا نحن: لا يهديهم وقت اختيارهم الكفر، ويهديهم الإيمان، وفي قوله: ﴿قَوْلٌ مَّعْرُوفٌ وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ مِنْ صَدَقَةٍ يَتْبَعُهَا أَذًى﴾ وجه^(٧) آخر؛ هو أن يحتمل قوله: ﴿مَّعْرُوفٌ﴾ هذه التسيحات والثناء والحمد، ﴿وَمَغْفِرَةٌ﴾ ستر ما ارتكب من المآثم، وقوله: ﴿خَيْرٌ﴾ أي أحب على البدن ﴿مِنْ صَدَقَةٍ يَتْبَعُهَا أَذًى﴾، والله أعلم.

الآية ٣٦٥ وقوله تعالى: ﴿وَكُلُّ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ لِيُبْنِيَ آبَاءَهُمْ مِنْ أَنْفُسِهِمْ [كَمَثَلِ جَعَلَكُمْ بِرَبْوَةٍ أَصَابَهَا وَابِلٌ فَكَانَتْ أَكْطَمًا] يُعْمِقِينَ فَإِنْ لَمْ يُعْمِدْهَا وَابِلٌ فَطُلٌّ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَعِيرٌ﴾^(٨) في الأمثال التي ضربها الله تعالى، وذكرها في القرآن وجوه:

أحدهما: جواز قياس ما غابَ مِنَ الحكم عن المنصوص بالمنصوص إذا جمعُهما معنى واحد.

والثاني: أن علوم المحسوسات والمشاهدات هي علوم الحقائق، وهي الأصول التي بها يُستدلُّ، ويوصلُ إلى معرفة الغائب.

والثالث: فيها إثبات رسالة محمد، عليه أفضل الصلوات وأكمل التحيات، وذلك أن العرب لا تضرب الأمثال، ولا كانت تعرفها في أمر التوحيد وتعريف ما غاب عن حواسهم من أمر القيامة ونحو ذلك، ثم بعث الله تعالى محمداً ﷺ وأنزل عليه القرآن، وذكر فيه الأمثال ليذكروهم تلك الأمثال ليعلموا أنه إنما عرقها [بالله] ^(٩) لا أنه أنشأ هذا القرآن من تلقاء نفسه، وذلك من ^(١٠) آيات نبوته ورسالته. وعلى ذلك جعل عدم الكتابة وإنشاد الشعر من آيات نبوته ورسالته، لأن من عادة العرب إنشاد الشعر والكتابة، ويُفَضِّلُونَ أربابها على غيرهم ^(١١)، لثلاً يُعرَف هو بها، ويقولوا ^(١٢): إنه أخذ من الكتب، أو اختلق ^(١٣) من نفسه كقولهِ تعالى: ﴿وَمَا كُنْتَ تَتْلُوا مِنْ قَبْلِهِ مِنْ كِتَابٍ وَلَا تَخْطُوكَ بِيَمِينِكَ إِذَا تَرَاتَبَ الْبِطْلُونَ﴾ [العنكبوت: ٤٨].

والرابع: فيها دلالة أن الله، جلّ، وعلا، خالق الدنيا وما فيها من المحاسن والخبائث والأعالي والخصائص حين ضرب مثل الرفيع بالرفيع والخصيس بالخصيس، فدلّ [أن] ^(١٤) خالق هذه الأشياء كلها هو الله تعالى، لا شريك له، ولا شبيهة.

(١) في النسخ الثلاث: فكان. (٢) في النسخ الثلاث للزيادة. (٣) في النسخ الثلاث: القدر. (٤) من طع و م، في الأصل: والصدقة. (٥) من طع و م، ساقطة من الأصل. (٦) من طع و م، في الأصل: بشيء. (٧) أدرج قبلها في الأصل و م: وله. (٨) من طع، في الأصل و م: الآية. (٩) من طع و م، ساقطة من الأصل. (١٠) من طع و م، في الأصل: عن. (١١) من طع و م، في الأصل: غير. (١٢) في النسخ الثلاث: ويقولون. (١٣) من طع و م، في الأصل: اختلف. (١٤) من طع.

ثم شبه الصدقة التي هي لله مرة بالربوة من الأرض، وهي المرتفعة منها، ومرة بالحبة التي تُنبِتُ كذا سنبلة، وفي كل سنبلة كذا حبة، ومرة بالأضعاف المضاعفة كقوله^(١) تعالى: ﴿فَيُضَاعَفُ لَهُ أَشْعَافًا كَثِيرَةً﴾ [البقرة: ٢٤٥]؛ فهو، والله أعلم، لما عَلِمَ رغبة الناس مرة في العدد في الدنيا، ومرة في البساتين المرتفعة أرضها وتربثها، ليُشْرِفُوا على غيرهم من الخلّات والباق، ومرة في الكثير من الأشياء والعظيم منها؛ رَغِبَهُمْ في الصدقة بما ذكّرنا من الأشياء لعلمهم برغبتهم فيها ليرغبوا في ذلك، والله أعلم.

وعلى ذلك حرّم الله تعالى الصدقات على رسول الله ﷺ لأنه كَانَ يُرَغَّبُ النَّاسُ فِي الصَّدَقَةِ لئَلَّا يُظَنُّوا فِيهِ ظَنُّ السُّوءِ، ويقولوا^(٢): إنه إنما يُرَغَّبُهُمْ فيها ليتفتح هو بها.

وقوله تعالى: ﴿وَتَقْبِلَتَا مِنْ أَنْفُسِهِنَّ﴾ اختلِفَ فيه؛ قيل: ﴿وَتَقْبِلَتَا﴾ تصديقاً كقوله تعالى: ﴿قَالَا مَنْ أَتَىكَ الرَّثَنُ﴾ [مصدق بالحق] ﴿تَسْبِيْرُهُ لِلْبَرِّ﴾^(٣) [الليل: ٥ و ٦ و ٧]، وقيل: ﴿وَتَقْبِلَتَا﴾ أي تيقننا بالإسلام، وقيل: يثبتون في مواضع الصدقة، وقيل: ﴿وَتَقْبِلَتَا﴾ في الصدقة إذا كانت لله أمضى، وتصدق بها، وإن خالطه شيء أمسك، والله أعلم. وقوله تعالى: ﴿كَمَثَلِ جَنَّتٍ بِرَبْوَةٍ﴾ قيل: الربوة المرتفع من الأرض، وقيل: الربوة الظاهر المستوي من المكان. [وقوله تعالى: ﴿أَسَابِكَا وَأَبِلَ﴾؛ والوابل قد ذكرنا^(٤) أنه المطر الشديد العظيم القطر]^(٥).

وقوله تعالى: ﴿فَتَأْتَتْ أَكْثَمَهَا ضِعْفَيْنِ﴾ يعني الجنة أضعفت في ثمرها في الحملِ ضِعْفَيْنِ حين ﴿أَسَابِكَا وَأَبِلَ﴾. كذلك الذي يُفوق ماله لله تعالى [في غير مئة]^(٦) يَمُنُّ بها، يضاعف نفقتها، كثرت النفقة، أو قلت، وقيل: يضاعف الله للمنفق الأجر مرتين.

وقوله تعالى: ﴿وَإِنْ لَمْ يُسَبِّحْهَا وَابِلٌ فَطَلٌّ﴾ والطل هو المطر الضعيف، وقيل: هو الطش من المطر، [وقيل: هو]^(٧) الرذاذ من المطر^(٨) مثل الندى، لا تزال الجنة خضراء دائماً ثمرها؛ قل، أو كثر.

الآية ٢٦٦ وقوله تعالى: ﴿أَيُّدُ أَحَدِكُمْ أَنْ تَكُونَ لَهُ جَنَّةٌ مِمَّنْ تَنْحِيلُ وَأَعْنَابٍ﴾ الآية^(٩)؛ ليس لهذا الخطاب جواب لأن جوابه أن يقول: يودُّ، أو لا يودُّ، لكن الخطاب من الله تعالى يخرج على وجوه ثلاثة:

خطاب يفهم مراده وقت قرع السمع، وخطاب لا يفهم مراده إلا بعد النظر فيه والتفكير والتدبر، وهو كقوله تعالى ﴿أَلَّا يَتَذَكَّرُونَ أَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ آيَاتُ أَنْتُنَّ لَنَا لَمَلَّهِنَّ يَفْكَرُونَ﴾ [الحشر: ٢١] و﴿يَقُولُونَ﴾ [البقرة: ١٦٤ و ١٠٠] وخطاب لا يفهم مراده إلا بالسؤال عنه رسول الله ﷺ أو من له علم في ذلك كقوله تعالى: ﴿تَسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: ٤٣]. فإذا كان ما ذكرنا فيحتمل أن ما ترك من الجواب للخطاب إنما ترك للطلب والبحث عنه والتفحص.

ثم إن هذا الخطاب يحتمل أن يكون في أهل النفاق؛ وذلك أن المنافق يُرى من نفسه الموافقة لأهل الإسلام في الظاهر، وهو مخالف لهم في السر، وعنده أنه يستحق الثواب بذلك وقت الثواب؛ كان كصاحب الضيعة التي ذُكرت في الآية أن صاحبها ٤٩ - أ / يغرُس فيها الغرس، وينبت فيها النبات في حال شبابه وقوته رجاء^(١١) أن يصل إلى الانتفاع بها في وقت الحاجة والضعف^(١٢)، فإذا بلغ ذلك، واحتاج جيل بينه وبين الانتفاع فيها، فكذلك المنافق الذي كان دينه لمنافع [في]^(١٣) الدنيا وسعة لها، إذا بلغ إلى وقت الحاجة حرّم ذلك، وكذلك هذا في الكافر، لأنه رأى لنفسه النفع بعمله لوقت يأمله^(١٤) كصاحب الضيعة، ثم عند بلوغه الحاجة حرّم عنه ذلك لا غيراض ما اعترض من الآفة، وهو^(١٥) كقوله تعالى:

(١) في النسخ الثلاث: لقوله. (٢) في النسخ الثلاث: ويقولون. (٣) ساقطة من الأصل وم. (٤) في تفسير الآية (٢٦٤). (٥) أدرجت هذه العبارة في الأصل وم بعد: الأجر مرتين. (٦) من طع، ساقطة من الأصل وم. (٧) من طع، في الأصل وم: وهو. (٨) من طع. (٩) أدرج في طع تنمة الآية بدل هذه الكلمة. (١٠) أدرج في طع تنمة الآية بدل هذه الكلمة. (١١) من طع، في الأصل وم: جاء. (١٢) ساقطة من طع. (١٣) من طع وم. (١٤) في النسخ الثلاث: تأمله. (١٥) في طع: و.

﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا أَغْنَاهُمْ كَرَّابٌ يَقِيعُو يَحْسَبُهُ الظَّالِمَانُ مَاءً [حَقًّا] إِذَا جَاءَهُمْ لَرَّ يَحْدَهُ شَيْئًا﴾^(١) [النور: ٣٩] لَأَنَّ الْكَافِرَ بِمَا يَدِينُ مِنَ الدِّينِ إِنَّمَا يَدِينُ لِنَفْعِ يَامُلُهُ^(٢) فِي الدُّنْيَا، وَالْمُؤْمِنُ إِنَّمَا يَدِينُ بِمَا يَدِينُ لِنَفْعِ يَامُلُهُ، وَيَطْمَعُ فِي الْآخِرَةِ، فَرَجَاءُ الْكَافِرِ فِي غَيْرِ مَوْضِعِهِ، لِذَلِكَ كَانَ مَا ذَكَرَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

ثم^(٣) الأمثال التي ضُرِبَتْ يَنْتَفِعُ بِهَا الْمُؤْمِنُونَ لِأَنَّ نَظَرَهُمْ مَا فِي الْأَمْثَالِ مِنَ الْمَعْنَى الْمُدْرَجِ وَالْمُودَعِ فِيهَا، لَمْ يَنْظُرُوا أَعْيُنَهَا، وَأَمَّا الْكَافِرُ فَإِنَّمَا يَنْظُرُونَ إِلَى أَعْيُنِ الْأَمْثَالِ لَا إِلَى مَا فِيهَا، فَاسْتَحَقُّوْهَا، وَاسْتَبَعَدَتْ عَقُولُهُمْ ذَلِكَ. لِذَلِكَ قَالَ اللَّهُ ﴿لَا يَنْتَبِهُ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [الرعد: ٣] و﴿يَتَفَكَّرُونَ﴾ [البقرة: ١٦٤ و ١٠٠] وَوَجْهُ ضَرْبِ هَذَا الْمَثَلِ، وَهُوَ أَنَّ الْكَافِرَ يُحَرِّمُ أَجْرَهُ عِنْدَ أَفْقَرٍ وَأَحْوَجٍ مَا كَانَ إِلَيْهِ، كَمَا حَرَّمَ هَذَا نَفْعَ بَسْتَانِهِ عِنْدَ أَفْقَرٍ وَأَحْوَجٍ مَا كَانَ إِلَيْهِ، حِينَ كَبُرَتْ سُنَّتُهُ، وَضَعُفَتْ قُوَّتُهُ، وَلَا حِيلَةَ لَهُ يَوْمَئِذٍ.

وقوله تعالى: ﴿فَأَصَابَهَا إِمْعَصَارٌ﴾ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: الْإِعْصَارُ رِيحٌ فِيهَا سُمُومٌ، وَقِيلَ: الْإِعْصَارُ رِيحٌ فِيهَا نَارٌ تَحْرِقُ الْأَشْجَارَ، وَقِيلَ: هِيَ الرِّيحُ تَسْطَعُ فِي السَّمَاءِ، وَهِيَ أَشَدُّ.

قَالَ الشَّيْخُ، رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: فِي قَوْلِهِ: ﴿يَوَدُّ أَحَدُكُمْ أَنْ تَكُونَ لَهُ جَنَّةٌ﴾ الْآيَةُ: فَمَنْعَاهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ: أَنْ يَكُونَ لَا يَوَدُّ أَحَدٌ أَنْ تَكُونَ لَهُ جَنَّةٌ يَنَالُ مَنَافِعَهَا فِي وَقْتِ قُوَّتِهِ وَغِنَاهُ بِقُوَّتِهِ عَنْهَا وَبِغَيْرِهَا مِنْ وَجْهِ الْمَعَاشِ، ثُمَّ يُحَرِّمُ نَفْعَهَا وَقْتُ الْحَاجَةِ إِلَيْهَا بِضَعْفِ بَدَنِهِ وَارْتِكَابِ مُؤْنِ الذَّرِّيَّةِ، فَكَذَلِكَ لَا تَرْضَوْنَ^(٥) مِنْ أَنْفُسِكُمْ فِي وَقْتِ قُوَّتِهَا وَغِنَاهَا الْغَفْلَةُ عَنْهَا لَوَقْتُ حَاجَتِهَا إِلَى الْأَعْمَالِ وَالْإِضْطِرَارِ إِلَى ثَوَابِهَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمَعْنَى مِنْ ذَلِكَ: أَيْ لَا تَغْتَرُّوا بِظَاهِرِ أَحْوَالِكُمْ فِي الدُّنْيَا وَبِمَا تَنَالُونَ مِنَ الْمَنَافِعِ بِالَّذِي أَظْهَرْتُمْ مِنْ مُوَافَقَةِ الْمُؤْمِنِينَ كَاغْتِرَارٍ مِنْ ذِكْرَتْ بِجَنَّتِهِ^(٦) فِي خَاصٍّ مَا عَلَيْهِ حَالُهُ إِلَى آخِرِ الْإِيمَانِ^(٧) مَا أَرَاهُ اللَّهُ مِنْ عَاقِبَتِهِ أَنَّهُ يَرُدُّ عَنْهُ نَهَايَةَ ذَلِكَ إِنْ لَمْ يَكُنْ مِنْهُ الْإِغْتِرَارُ فِي ذَلِكَ، وَلَكِنْ كَانَ قِيَامُهُ عَلَى مَا لَا يَضِيعُ عَنْهُ ذَلِكَ بَتَلْكَ الْحَالِ، فَيُخْرِجُ ذَا عَلَى ضَرْبِ الْمَثَلِ لِلْمَنَافِعِ.

وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ مَثَلًا^(٨) لِمَنْ كَفَرَ بِمُحَمَّدٍ ﷺ وَمَنْ^(٩) لَمْ يُؤْمِنْ بِالْبَعْثِ؛ إِنَّ الَّذِي يَنَالُ بِالْكَفْرِ بِهِ مِنَ الرِّيَاسَةِ وَالْعِزِّ كَالَّذِي ذَكَرَ مِنْ صَاحِبِ الْجَنَّةِ أَنَّهُ لَا يَوَدُّ ذَلِكَ الْإِبْتِدَاءَ بِمَا يَعْلَمُ تِلْكَ الْعَاقِبَةَ، فَكَذَا مَا يَنْبَغِي لَهُمْ، إِذْ بَيَّنَّ لَهُمْ عَوَاقِبَ الْكَفْرِ بِمُحَمَّدٍ ﷺ أَنْ يُؤْثِرُوا الَّذِي نَالُوا بَعْدَ عِلْمِهِمْ بِشِدَّةِ تِلْكَ الْعَاقِبَةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَالْمَثَلُ خَرَجَ عَلَى غَيْرِ ذِكْرِ الْجَوَابِ فِيهِ لِمَا قَدْ جَرَى لَهُ الْبَيَانُ لَعَلِمِهِ بِالْمَبْعُوثِ نَبِيًّا^(١٠)، أَوْ بِمَا فِي الْحَالِ الَّتِي [كَانَ]^(١١) نَزُولُ الْآيَةِ دَلِيلَ التَّعْرِيفِ، أَوْ بِمَا أَرَادَ اللَّهُ امْتِحَانِ السَّامِعِينَ بِالتَّأَمُّلِ فِي الْآيَةِ لِيَنَالُ كُلُّ ذِي فَضْلٍ فَضْلَهُ، وَلِيُكْرِمَ بِهِ أَهْلَ التَّدَبُّرِ فِي آيَاتِهِ فِي صَرْفِ وَجْهِهِ مِنْ دُونِهِمْ فِي الصَّدُورِ عَنْ آرَائِهِمْ وَالْإِعْتِمَادِ عَلَى إِشَارَتِهِمْ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وجملة ذلك أن أفعال ذوي الاختيار تكون للعواقب وما إليه مرجع الفاعل مقصوداً في الإيتداء، فبين لمن أغفل عنه بالذي عرف من خيرة المسرور بجنته مما انكشف له عاقبتها حتى لعله يود أن لم تكن له تلك، ليكون سروره بما يحمده عاقبته. فعلى هذا الأمر الأفعال التي يُغفل عن عواقبها إذا صار إليها صاحبها، والله الموفق.

الآية ٢٦٧

وقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا مِنْ ظِلَّتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَرْتَجَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْزَاقِ﴾ فِيهِ دَلِيلٌ وَجُوبِ الزَّكَاةِ فِي أَمْوَالِ التَّجَارَةِ بِقَوْلِهِ: ﴿مِمَّا كَسَبْتُمْ﴾ لِأَنَّ أَمْوَالَ التَّجَارَةِ هِيَ الَّتِي تُكْتَسَبُ، وَلَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى بَيَانٌ وَجُوبِ الزَّكَاةِ فِي أَمْوَالِ التَّجَارَةِ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ، وَلَيْسَ فِيهِ سُنَّةٌ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَلَكِنْ ذِكْرٌ عَنْ بَعْضِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ الْقَوْلُ بِهِ، فَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مَا قَالُوا بِهِذِهِ الْآيَةِ.

(١) من طع، في الأصل وم: الآية. (٢) في النسخ الثلاث: يتأمله. (٣) وَضَعَتِ الْوَرَقَةَ ذَاتِ الصَّفْحَتَيْنِ (٦٢٢ وَ ٦٢١) فِي طَعِ بَعْدَ الْوَرَقَةِ ذَاتِ الصَّفْحَتَيْنِ (٦٣٧ وَ ٦٣٨). (٤) فِي النسخ الثلاث: لوقت. (٥) فِي النسخ الثلاث: ترضوا. (٦) فِي النسخ الثلاث: يجنسه. (٧) ساقطة من م. (٨) فِي النسخ الثلاث: مثل. (٩) فِي النسخ الثلاث: ممن. (١٠) فِي الْأَصْلِ: بَيْنَا، فِي طَعِ وَم: مِينَا. (١١) ساقطة من النسخ الثلاث.

وأما زكاة الفضة والذهب والمواسي في مالها ذكر في الكتاب والسنة فالزكاة تجب فيها لعينها اكتسب بها، أم لم يُكْتَسَب؟ وأما أموال التجارة فإن الزكاة تجب فيها بالإكتساب.

وفيه دليل أن النفقة فيه لازمة واجبة لأنه قال: ﴿إِلَّا أَنْ تُنْفِقُوا فِيهِ﴾؛ ذكر الإغماض، والإغماض لا يُذكر في المعروف إنما يُذكر في اللازم والواجب الذي لا مخرج له عنه إلا بالأداء إلا عن عفو وصفح والرضا بدون الحق، ثبت أنه على اللزوم.

وفيه دليل وجوب الحق في الرطاب والخضراوات لأنه ذكر في الآية المخرج، والرطاب هي تخرج من الأرض. وأما الحبوب فإنما تخرج من الأصل الذي [تخرج منه] (١). لذلك كان الرطاب والخضر أولى بوجوب الحق من غيره بظاهر الآية.

قال الشيخ، رحمه الله تعالى: والوجوب في الحبوب بما كانت تخرج من الحقوق، والحقوق (٢) بظاهر هذه الآية (٣) في التي تخرج من الأرض.

وأما أبو يوسف ومحمد، رحمهما الله تعالى، فإنهما قالا: يَحْتَمِلُ قَوْلُهُ: ﴿أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ﴾ يعني من الأصل الذي يَخْرُجُ لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ [كقوله تعالى] (٤): ﴿يَبْنِيْءَ آدَمَ قَدْ أَزَلْنَا عَنْكَ لِئَا يَؤْزِيَ سَوَاءَ يَكُنْ رَيْثًا﴾ [الاعراف: ٢٦]، ولا ينزل من السماء اللباس كما هو، ولكن أراد الأصل الذي يكون به اللباس، وكذلك قوله: ﴿خَلَقَكُمْ مِنْ تُرَابٍ﴾ [الروم: ٢٠] وهو لم يخلقنا من التراب، وإنما الأصل من التراب، وهو آدم ﷺ فعلى ذلك الأول، والله أعلم.

والوجه فيه (٥) أنه من الله تعالى علينا بما أخرج لنا من الأرض [من أنواع ما أخرج بحبة تلقى في الأرض] (٦) فيفسد فيها، فيخرج منه النبات بلطفه لا صنع لأحد فيها، وتلك المنة لا تكون على أربابها خاصة دون الفقراء كهي على أربابها، لأنه أخرجهم رزقا لكل؛ ففيه حق الفقراء والأغنياء جميعاً، ومن ثم (٧) جاز وجوب العشر على الصغار (٨). ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿أَنزَلْنَاهُ مَاءً ثَمَرًا ثُمَّ لَكُنَّا أَشْجَرًا﴾ [النمل: ٦٠]؛ قيل: [أنتم] (٩) تُثَبِّتُونَهُ أَمْ نَحْنُ الْمُنِيبُونَ؟ وأما بعد النبات فيشترك العباد بالسقي والحفظ وغيره، لذلك ما ذكرنا، والله أعلم.

وفي قوله: ﴿وَلَا تَتِمَّمُوا الْحَيْثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ وَلَسْتُمْ بِآخِذِيهِ إِلَّا أَنْ تُنْفِقُوا﴾ دلالة على ألا يُتَصَدَّقَ بالرديء عن الجيد؛ فإذا تصدق به يلزمه فضل ما بين الرديء إلى الجيد على قول محمد، رحمه الله تعالى، بظاهر قوله تعالى: ﴿وَلَسْتُمْ بِآخِذِيهِ إِلَّا أَنْ تُنْفِقُوا﴾، وعند أبي حنيفة [وأبي يوسف] (١١): يجوز، ولا يختار له ذلك؛ وذلك أن الله تعالى أطمع الناس قبول ذلك إذا تناصوا، فهو أحق أن يُطَمَّعَ فيه القبول لكرمه ولطفه، ولأنه ليس لصفة ما يكال، ويوزن من نوعه قيمة؛ فإذا لم تكن له قيمة لا يلزمه فضل الصفة.

الآية ٢٦٨ وقوله تعالى: ﴿الشَّيْطَانُ يَعِدُكُمُ الْفَقْرَ وَيَأْمُرُكُم بِالْفَحْشَاءِ﴾؛ قوله: ﴿يَعِدُكُمُ الْفَقْرَ﴾ في الدنيا بالتصدق والإنفاق ﴿وَيَأْمُرُكُم بِالْفَحْشَاءِ﴾ بترك الصدقة، ويَحْتَمِلُ ﴿يَعِدُكُمُ الْفَقْرَ﴾ في الدنيا بطول الأمل وفناء المال، ﴿وَيَأْمُرُكُم بِالْفَحْشَاءِ﴾ بسوء الظن برؤي، ﴿وَاللَّهُ يَعِدُكُم مَّغْفِرَةً مِنْهُ﴾ بالصدقة ﴿وَقَضَاءً﴾ (١٢) في الدنيا، ويَحْتَمِلُ/ب/ قوله: ﴿وَاللَّهُ يَعِدُكُم مَّغْفِرَةً مِنْهُ﴾ في الآخرة ﴿وَقَضَاءً﴾ في الدنيا؛ يعني خَلَقًا (١٣)، وقيل: ﴿مَغْفِرَةً﴾ لكم (١٤) لِفَحْشَائِكُمْ ﴿وَقَضَاءً﴾ لِفَقْرِكُمْ.

وقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾ أي غني يقدِّر على إخراج ما أنفقتم ﴿عَلِيمٌ﴾ بجزاء صدقاتكم، ويَحْتَمِلُ ﴿عَلِيمٌ﴾

(١) في طع: يخرج منه، في الأصل وم: يخرج من. (٢) في طع: العقوق. (٣) في النسخ الثلاث: الوجوب. (٤) من طع وم، ساقطة من الأصل. (٥) في النسخ الثلاث: منه. (٦) من طع وم. (٧) في طع: ثمة. (٨) من طع وم، في الأصل: الصغير. (٩) من طع. (١٠) ساقطة من طع. (١١) من طع، في الأصل وم: ﷺ. (١٢) الواو ساقطة من طع. (١٣) من طع، في الأصل وم: خلقا. (١٤) ساقطة من طع.

ما تَنْفِقُونَ مِنَ الصَّدَقَةِ وَالْهَبَةِ^(١). وفي قوله: ﴿وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾ و﴿وَاللَّهُ غَنِيٌّ جَبَدٌ﴾ [البقرة: ٢٦٦] ونحوه [دلالة أن الله تعالى]^(٢) إنما رَغِبَ النَّاسَ عَلَى الصَّدَقَاتِ وَالنَّفَقَاتِ ابْتِلَاءً وَمَحَنَةً مِنْهُ لَا حَاجَةَ وَفَقْرًا.

الآية ٣٦٩

وقوله تعالى: ﴿يُؤْتِي الْحِكْمَةَ مَنْ يَشَاءُ﴾؛ قيل: الحكمة في هذا الموضع معرفة القرآن وتفسيره، وهو قول ابن عباس رضي الله عنه، وكذا رُوِيَ مرفوعاً، وقيل: الحكمة الفهم في القرآن، وقيل: [الحكمة الفقه، وقيل: ^(٣) النبوة، وقيل الحكمة هي الإصابة. وفيه دليل جواز الاجتهاد، وأنه مصيب في اجتهاده.

قال الشيخ، رحمه الله تعالى: في قوله: ﴿يُؤْتِي الْحِكْمَةَ مَنْ يَشَاءُ﴾ اختلف في تأويل الحكمة في هذا؛ قال قوم: هي القرآن، وهو على ما وصفه ﴿تُورَا﴾ [النساء: ١٧٤، ..] و﴿هُدًى﴾ [البقرة: ٢، ..] و﴿رِسَالًا﴾ [الشورى: ٥٢] و﴿شِفَاءً﴾ [الإسراء: ٨٢، ..]؛ والنور هو الذي تُبَصِّرُ بِهِ حَقَائِقَ الْأَشْيَاءِ، وبإلهادي يُدْرِكُ كُلَّ شَيْءٍ^(٤)، وَيُتَّقَى كُلُّ تَلَفٍ، وبالروح يُحْيِي كُلَّ ذِي رُوحٍ، وبالشفاء يُبْرِئُ كُلَّ سَقِيمٍ، وتُزَالُ كُلُّ آفَةٍ. والذي هذا وصفه فهو الخير، وبالله المعونة. وقال قوم: الحكمة هي الإصابة لحقيقة كل شيء، وبها يُتَّقَى كُلُّ شَرٍّ، ويُنالُ كُلُّ خَيْرٍ، وذلك الخير الكبير. وقال بعضهم: الحكمة هي السُّنَّةُ؛ كأنه أكرم رسول الله ﷺ بالذي مَنْ سَلَكَهُ نَجَا، وَمَنْ حَادَّ عَنْهُ غَوَى.

[وقيل: في الأصل]^(٥) الحكمة في التحقيق وضع كل شيء موضعه، ودفع كل حق إلى محقه، وقيل: هي من إحكام الأمور وإتقانها، وذلك مقارب لما يُضَادُّ الحكمة السَّفَهَ، وهو في العقل الإضطراب في الأمور، والله أعلم.

وقال قوم: الحكمة في القرآن هي فهم الحدود والسرائر، وهو الذي به تُدْرِكُ الْمُوَافَقَةُ وَالْمُخَالَفَةُ مِنْ طَرِيقِ الْحَقَائِقِ لَا مِنْ طَرِيقِ الظَّوَاهِرِ، وذلك عمل الحكماء ورعاة الدين، ولا قوة إلا بالله.

وقال قوم: الحكمة هي الفقه، والفقه معرفة الشيء بمعناه الدال على نظيره، وهو الذي به يُوصَلُ إلى معرفة الغائب بالشاهد والغامض بالظاهر والفرع بالأصل، ولا قوة إلا بالله.

وأي هذه الوجوه كانت الحكمة، فذلك يجمع خير الدارين، لو حُفِظَ حَقُّهُ، والذي هذا وصفه فهو الخير الكثير، وبالله المعونة.

وفي الآية دلالة أن الله لا يُؤْتِي كُلَّا الحكمة، وإن كانت فعلاً للحكيم فبإعطاء الله تعالى نالها، وأنه لا يجوز أن يُعْطِيَهَا أَحَدًا، ثم لا يَنَالُهَا الْمُعْطَى، وهذه الوجوه كلها تخالف رأي المعتزلة.

وقوله تعالى: ﴿فَقَدْ أَوْفَىٰ خَيْرًا﴾ من حفظ النفس في الدنيا عن جميع الآفات، وفي الآخرة عن وقع العقوبات.

وقوله تعالى: ﴿وَمَا يَدْكُرُ إِلَّا أَزْوَاجُ الْأَلْبَابِ﴾ يعني وما يتعطى بما ذكر إلا ذَوُو^(٦) الفهم والعقل.

وفي الآية نقض على المعتزلة لأنه قال: ﴿يُؤْتِي الْحِكْمَةَ مَنْ يَشَاءُ﴾ [ثم قال]^(٧): ﴿وَمَنْ يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أَوْفَىٰ خَيْرًا كَثِيرًا﴾، ولا كل أحد يُؤْتَى بعضاً دون بعض. فلو كان على الله تعالى أن يُعْطِيَ الْأَصْلَحَ فِي الدِّينِ لَكَانَ قَدْ آتَى الْكُلَّ، وبطل الفضل، ومن قال: يُؤْتَى غيرها فكان خلالات ما في الكتاب.

الآية ٢٧٠

وقوله تعالى: ﴿وَمَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ نَفَقَةٍ أَوْ نَذَرْتُمْ مِنْ نَذْرٍ﴾؛ يَحْتَمِلُ نَفَقَةَ الْمَحَارِمِ، وَيَحْتَمِلُ النِّفَقَاتِ الَّتِي تَجْرِي بَيْنَ الْخَلْقِ، وَيَحْتَمِلُ الْمَفْرُوضَ مِنَ الصَّدَقَاتِ، وَيَحْتَمِلُ غَيْرَهَا. ثم رُوِيَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ في قوله: ﴿أَوْ نَذَرْتُمْ مِنْ نَذْرٍ﴾ [أنه قال]^(٨): «مَنْ نَذَرَ نَذْرًا لَمْ يَسْمَعْ فَكْفَارَتَهُ كَفَارَةٌ يَمِينٍ، وَمَنْ نَذَرَ نَذْرًا فِي مَعْصِيَةٍ فَكْفَارَتُهُ كَفَارَةٌ يَمِينٍ، وَمَنْ نَذَرَ نَذْرًا أَطَاقَهُ فَلَيْفَ بِهِ» [ابن ماجه ٢١٢٨] فيه تنبيه وتذكير أن الله تعالى يعلم صدقهم ونذرهم ليحسبوا في النفقة، ويخلصوا، وفي النذر يؤفوا به.

(١) في النسخ الثلاث: والحب. (٢) من ط. (٣) في م: الفقه وقيل، ساقطة من ط. انظر تفسير الآية (١٢٩) والآية (٢٣١). (٤) من ط. (٥) من ط. في الأصل م: وفي الأصل قيل. (٦) في النسخ الثلاث: ذو. (٧) من ط. وم. (٨) في الأصل م: قال، ساقطة من ط.

وقوله تعالى: ﴿فَلْيَكْفُرُوا بِاللَّهِ يَكْفُرُوا﴾ قيل: يقبله، وقيل: يأمر بوفائه، ويختل قوله: ﴿يَكْفُرُوا﴾ أي يعلم ما وقبتم منه، فيجزيكم على ذلك، ويختل ﴿يَكْفُرُوا﴾ ما أردتم بصداقتكم ونذوركم.

وقوله تعالى: ﴿وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنْصَارٍ﴾ في الآخرة؛ يعني مجير مجيرهم من العذاب، وقيل: ما للظالمين من شفيع يشفع لهم ولا نصير ينصرهم لأنه ما من ظالم إلا وله في الدنيا ظهير.

الآية ٢٧١ وقوله تعالى: ﴿إِنْ تَبَدُّوا لَأَخْلَفَنَّ فِيكُمْ﴾ وإن تخفوها وتؤثوها الفقرة فهو خير لكم؛ قال بعضهم: هي الفريضة، وقال آخرون: هو التطوع^(١)، وهو أوجه، وقال غيرهم: قوله: ﴿إِنْ تَبَدُّوا لَأَخْلَفَنَّ﴾ هي الفريضة، وإن تخفوها وتؤثوها الفقرة هي التطوع.

قال الشيخ، رحمه الله تعالى: لا يَحْتَمِلُ الإخفاء في التطوع، والإبداء في الفرض لما أخبر في الإخفاء أنه خير، ولا يكون التطوع خيراً من الفريضة، ومن حمله على الفريضة يستحب أن يظهر الزكاة المفروضة ليقتدي به، ويرغب الناس عليها، ومنهم من يستحب الإخفاء أيضاً. ويقولون: في الإبداء شيان: الصدقة نفسها والإقضاء.

وفي الإخفاء وجوه:

أحدها: الصدقة.

والآخر: ترك المرأة، وسلامتها.

والثالث: الكف عن المن والأذى. ومنهم من حمل قوله: ﴿إِنْ تَبَدُّوا لَأَخْلَفَنَّ﴾ على الفريضة، وإن تخفوها على التطوع، وذهب إلى أن الفريضة ليس فيها الرياء لأنه لا شيء عليه، فسواء فيها الإبداء والإخفاء^(٢)، وأما التطوع ففيه الرياء لأنه معروف ليس عليه، والإخفاء له أسلم، والله أعلم.

[وقوله تعالى: ﴿وَيَكْفُرْ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾ فيه دليل أن من السيئات ما تكفرها الصدقة، ومنها ما لا تكفر، وقيل: إن من ههنا صلة، ففيه إطماع تكفير السيئات كلها بالصدقة كقول الله تعالى: ﴿إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ﴾ [هود: ١١٥]. وهو نقض على المعتزلة لأنهم لا يرون تكفير الكبائر بغير التوبة عنها، ولا التعذيب على الصغار. فاما إن كانت الآية في الكبائر فبطل قولهم: لا تكفر بغير التوبة، أو في الصغار فيبطل قولهم: إنها مغفورة إذ وعدت بالصدقة لأنهم يخلدون صاحب الكبائر في النار، والله تعالى أطمع له تكفير السيئات كلها بالصدقة، والله الموفق.]^(٣)

وقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ فيه وعيد وتحذير أنه ﴿يَعْلَمُ مَا تُسْرُونَ وَمَا تَعْلَنُونَ﴾ [النحل: ١٩] في الصدقة، ويختل ﴿تَعْمَلُونَ خَيْرٌ﴾ من جزائكم. قال ابن عباس رضي الله عنه، في قوله: ﴿إِنْ تَبَدُّوا لَأَخْلَفَنَّ﴾ الآية^(٤) (جعل الله تعالى صدقة السر في التطوع تفضل [على]^(٥) علانياتها بسبعين ضعفاً وجعل صدقة الفريضة علانياتها أفضل من سرها بخمسة وعشرين ضعفاً، وكذلك جميع^(٦) الفرائض والنوافل في الأشياء كلها).

وفي بعض الأخبار عن النبي صلى الله عليه وسلم، [أنه]^(٧) قال: «صدقة السر تطفي غضب الرب» [الطبراني في الصغير ١٠١١]. و«صنائع المعروف تدفع»^(٨) مصارع السوء [الطبراني في الأوسط ٦٢٢٢] و«صلة الرحم تزيد في العمر» [ابن عساكر ٥/ ٢١٠] وعن^(٩) الحسن [أنه]^(١٠) قال: (الإبقاء على العمل أشد من العمل) وذلك إن العبد لعمل سراً، فيكتب^(١١) له عمل السر، فلا يزال به الشيطان حتى ينسخ من عمل السر إلى عمل العلانية، ثم لا يزال به الشيطان حتى يحب أن يحمده حتى يكتب له من عمل العلانية في الرياء.

(١) في ط: التطوع. (٢) من ط: م، في الأصل وم: الإظهار. (٣) من ط: م، أدرجت في الأصل وم بعد: العلانية في الرياء. (٤) أدرجت تمة الآية في ط بدل هذه الكلمة. (٥) من ط: م، في الأصل: جمع. (٦) من ط: م. (٧) من ط: م. (٨) في ط: م. (٩) الواو ساقطة من النسخ الثلاث. (١٠) ساقطة من النسخ الثلاث. (١١) في النسخ الثلاث: فكتب.

الآية: ٢٧٢

وقوله تعالى: ﴿لَيْسَ عَلَيْكَ هُدَاهُمْ وَلَئِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾ أخبر أنه ليس عليه هدايتهم، وعليه البيان والتبليغ، فدل أن هناك فضل هدى لا يملك هو ذلك، وهو التوفيق على الهدى والتحقيق له.

وهذا يراد على المعتزلة، ويكذبهم: أن كل الهدى البيان. / ٥٠ - / ولو كان كل الهدى بياناً لكان رسول الله ﷺ يملك ذلك؛ إذ عليه البيان، فدل أنه لا يملك الهدى المراد في الآية، فهو على ما ذكرناه من التوفيق.

ويحتمل قوله: ﴿لَيْسَ عَلَيْكَ هُدَاهُمْ﴾ أي حساب ترك اختيائهم كقوله: ﴿مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِنْ شَيْءٍ وَمَا مِنْ حِسَابِكَ عَلَيْهِمْ مِنْ شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ٥٢] و: ﴿فَلَا تَكُنْ عَلَيْكَ أَتْلَعُ﴾ [آل عمران: ٢٠ و...].

وقوله تعالى: ﴿وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَأَنفُسِكُمْ﴾؛ «مِنْ خَيْرٍ» أي مال^(١) ﴿لَأَنفُسِكُمْ﴾ يعني فلأنفسكم الثواب. قيل: قوله^(٢): ﴿لَأَنفُسِكُمْ﴾ يعني منفعتكم لكم.

وفي قوله: ﴿وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَأَنفُسِكُمْ﴾ دلالة على أنهم كانوا يتخرجون بالتصدق على أقربائهم من الكفار خشية ما يقع من التعاون على ما اعتدوا من الدين؛ إذ المكاسب لكل أهل دين إنما يقع من العقلاء مكان ما يُنفقون به لأجل الدين. فبين، جل، وعلا، أن ذلك يقع لكم ولأنفسكم وتكفير ما ارتكبتم.

ثم في الآية دلالة جواز الصدقة على الكفار ودليل جواز دفع الكفارات إليهم بقوله^(٣): ﴿وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَأَنفُسِكُمْ﴾ فهو دليل لأصحابنا لأنه جعل هذه الصدقة مكفرة.

وقوله تعالى: ﴿وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ﴾ يعني يوفّر عليكم ثواب صدقاتكم، وإن كان التصديق على الكفرة.

وقوله تعالى: ﴿وَأَنْتُمْ لَا تظْلُمُونَ﴾ في جزمان الثواب والجزاء.

الآية: ٢٧٣

وقوله تعالى: ﴿لِلْفُقَرَاءِ الَّذِينَ أُحْصَرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾؛ قيل [لِلْفُقَرَاءِ الَّذِينَ أُحْصَرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ] أي^(٤): «مِنْ سَبِيلِ اللَّهِ، يعني حبسوا بالفقر عن الجهاد. وهو» كقوله: ﴿وَلَا عَلَى الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ مَا يَنْفِقُونَ حَرَجٌ﴾ [التوبة: ٩١]، والعرب تستعمل حروف الخفض بعضها في [موضع]^(٥) بعض. ويحتمل قوله: تعالى ﴿أُحْصَرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ أي حبسوا أنفسهم في طاعة الله، لا يجدون ما يتجرّون ولا ما يحترقون ولا ما يكتسبون.

وقوله تعالى: ﴿لَا يَنْفِكُونَ صَرْفًا فِي الْأَرْبَابِ﴾ للتجارة.

وقوله تعالى: ﴿لَا يَتَّخِذُونَ النَّاسَ أَلْحَافًا﴾ يحتمل وجهين: يحتمل^(٦) لا يظهرُونَ السؤال، أي لا يسألون كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَتَمَنَّاهُمْ شَفْعَةً﴾ [البقرة: ١٢٣] أي لا يشفع لهم، ويحتمل: فإن كان على السؤال فإنهم إذا سألوا لم يلجفوا؛ دليله قوله ﷺ: «مَنْ فَتَحَ عَلَى نَفْسِهِ بَاباً مِنَ الْمَسْأَلَةِ فَتَحَ اللَّهُ عَلَيْهِ بَاباً مِنَ الْفَقْرِ» [البيهقي في شعب الإيمان ٣٥٢٦] وما^(٨) ذكر في الخبر: «مَنْ اسْتَعْنَى أَغْنَاهُ اللَّهُ، وَمَنْ اسْتَعْتَفَ أَغْفَاهُ اللَّهُ» [النسائي ٩٨/٥] وإن^(٩) كان على التعريض ففيه إباحة التعريض بين يدي أهل الجود والسخاء.

وقوله: تعالى: ﴿تَمَرِفُهُمْ بِسَيِّئِهِمْ﴾؛ [قيل: ﴿بِسَيِّئِهِمْ﴾ يعني التجشع]^(١٠) وقيل: ﴿بِسَيِّئِهِمْ﴾ بسيماء الفقر [عليهم]^(١١) ﴿لَا يَتَّخِذُونَ النَّاسَ أَلْحَافًا﴾ وقيل: ﴿تَمَرِفُهُمْ بِسَيِّئِهِمْ﴾ أي بتحملهم ﴿لَا يَتَّخِذُونَ النَّاسَ أَلْحَافًا﴾ أي إلحاحاً ولا غير إلحاح.

الآية: ٢٧٤

وقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِالْإِثْلِ وَالْكَهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾ قيل: هي النفقة على الخيل المحبسة للجهاد؛ ينفقون ليلاً ونهاراً سراً وعلانية لا رياء فيها، ولا إضمار، وعن علي وأبي أمامة

(١) في م: أعمال. (٢) ساقطة من طع. (٣) من طع، في الأصل م: يقول. (٤) من طع. (٥) من طع، في الأصل وم: و. (٦) من طع وم، ساقطة من الأصل. (٧) من طع، في الأصل وم: أي. (٨) في النسخ الثلاث: ثم. (٩) في طع: أو إن. (١٠) في الأصل وم: سيماء التجشع وقيل، في طع: قيل ﴿بِسَيِّئِهِمْ﴾ يعني التجشع، والتجشع: انظر (اللسان). (١١) من طع.

[الباهلي^(١)]: (هي النفقة على الخيل في سبيل الله) وعن ابن عباس رضي الله عنه، [أنه قال: (هي)^(٢)] في علف الخيل والنفقة عليها^(٣)، وقيل: نزلت [هذه الآية]^(٤) في نفقة عبد الرحمن بن عوف في جيش العسرة، وقيل: نزلت في علي بن أبي طالب، رضي الله عنه، أنه لم يكن^(٥) يملك من المال غير أربعة دراهم، ويتصدق بدرهم ليلاً، ويدرم نهاراً، [وبدرهم سيراً]^(٦)، ويدرم علانية، فقال رسول الله ﷺ: «ما الذي حملك على هذا؟» قال: «حملني أن أستوجب على الله الذي وعدني» [النسائي ٢٤٠/٨]، فنزلت فيه هذه الآية، وقيل: نزلت في ثابت بن قيس بن شماس الأنصاري، فلا ندرى في من نزلت، وليس لنا إلى معرفة المنزل بشاؤه حاجة سوى أنه وصفهم بالجود والسخاء، ونفقتهم على الناس ليلاً سراً وعلانية، لا رياء فيها، ولا من، ولا أدى.

وفيه نفي الرياء عن نفقتهم، لأن من عود نفسه الفعل في جميع الأوقات لم يراء.

وقوله تعالى: ﴿وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ لأن نعيم الدنيا مشوب^(٧) بالحزن والخوف، لذلك كان ما ذكرنا، والله أعلم.

الآية ٢٧٥

وقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَرْبَا﴾؛ قال بعضهم: ليس على حقيقة الأكل، ولكنه كان على الأخذ كقولهِ تعالى: ﴿وَأَخْذِهِمُ أَرْبَا وَقَدْ هُمَا عَنْهُ﴾ [النساء: ١٦١]؛ فإذا كان هذا على الأخذ فقوله تعالى: ﴿لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَنِيِّ﴾ هو على التمثيل ليس على التحقيق، وقال الآخر: هو على نفس الأكل، وما ذكر من العقوبة لما أكلوا من الربا، لا يقومون يوم القيامة إلا كما يقوم المجنون المُنْحَنُ^(٨)، وقال غيرهم: ذلك لاستحلالهم الربا، وتخطيئهم^(٩) الله، جلّ وعلا، في الحكم في تحريمه^(١٠) الربا بقولهم: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ أَرْبَا﴾.

ثم قوله: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ أَرْبَا﴾ فيه دليل جواز القياس في العقل لأنه لو لم يكن في العقل جواز^(١١) لم يكن لقولهم: ﴿إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ أَرْبَا﴾ معنى، لكنهم لم يعرفوا معنى المماثلة.

ثم المماثلة على الوجهين: مماثلة أسباب ومماثلة أحوال. فالمماثلة التي هي مماثلة أحوال، هي ابتداء محنة في الفعل، لا يقاس على غيره نحو أن يقال: اقتد، أو أن يقال: قم، لا يقاس القيام على القعود، ولا القعود على القيام، إنما هو محنة لا يلزم غير المخاطب به. وأما مماثلة الأسباب فهي [سبب]^(١٢) مماثلة الأحوال نحو أن يقال: جرم السكر في الخمر، وحيث ما وجد السكر يحرم، لأنه يجني على العقل، فكل شيء يجني عليه فهو محرّم التناول منه.

وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ أَرْبَا﴾؛ يقولون: لما جاز أن يباع ثوب^(١٣) يساوي عشرة بأخذ عشرة، كيف لا جاز أن يُباع عشرة بأخذ عشرة؟ وقيل: كان الرجل منهم إذا حلّ ماله على صاحبه طلبه، فيقول المطلوب للطالب: زدني في الأجل، وأزيدك على مالك، فيفصلان على ذلك، ويمعلان به، فإذا قيل لهما^(١٤): هذا ربا، قال^(١٥): هما سواء الزيادة في البيع أو الزيادة عند حلّ البيع، فأكذبهم الله تعالى في ذلك، [وقال: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ﴾ أي ليس هكذا البيع كالربا]^(١٦)، ويحتمل: فيه ابتداء حرمة أن حلّ ما هو بيع لا ما هو ربا.

ثم قوله تعالى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ أَرْبَا﴾؛ فلقاتل أن يقول: إنما يحرم منه قدر الربا، وأما العقد فإنه يجوز لما ليس فيه ربا. لكن الأصل عندنا فيه أن الدرهم الزائد بأخذ^(١٧) كل درهم من العشرة قسطاً منه وجزءاً من أجزاء كل درهم منه، فلا سبيل إلى إمضاء العقد لأخذ أجزاء^(١٨) كل درهم من الذي فيه العقد، وهو ربا.

وفيه وجه آخر؛ وهو أنه ختم الكلام على^(١٩) قوله: ﴿وَلَا تَبْشُرُوا فَلَئَكُمْ رُءُوسُ أَمْثَلِكُمْ﴾ [البقرة: ٢٧٩]، ولا يُزاد رأس المال في العقد قذ مضى. ثم معرفة الربا من غير الربا ما ليس بإرادة بدل.

(١) من طع. (٢) في طع: عنه أنه قال هي، في م: عنهما قال. (٣) من طع وم، في الأصل: عليها. (٤) من طع. (٥) ساقطة من طع. (٦) من طع. (٧) في النسخ الثلاث: مشوبة. (٨) في طع: المنخنق. (٩) في النسخ الثلاث: وتخطيئهم. (١٠) في النسخ الثلاث: تحريمهم. (١١) من طع، ساقطة من الأصل وم. (١٢) ساقطة من النسخ الثلاث. (١٣) في النسخ الثلاث: ثوبا. (١٤) من طع، في الأصل وم: لهم. (١٥) من طع، في الأصل وم: قالوا. (١٦) من طع، في الأصل وم، وقال: ليس هكذا. (١٧) ساقطة من النسخ الثلاث. (١٨) في طع: عله. (١٩) من طع وم، ساقطة من الأصل.

ثم فيه دلالة أن حرمة الربا كان ظاهراً عندهم حتى حَكُوا، وكان، حرمته فيما بينهم، كهُوَ في ما بين أهل الإسلام؛ [لذلك قال أبو حنيفة رحمته]: إنه لا يجوز بيع الربا في ما بين أهل الإسلام^(١) وبين أهل الذمة. وعلى ذلك مخرج الخطاب منه رحمته بقوله: ﴿لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافًا مُضَاعَفَةً﴾ [آل عمران: ١٣٠] وقوله تعالى: ﴿فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَى﴾ [فمن جاءه موعظة من ربه] بيان تحريم الربا، وقيل: ﴿فَمَنْ جَاءَهُ﴾ نهى في القرآن رحمته في تحريم الربا^(٢) [فانتهم] عن الربا، وتحتل الموعظة التذكير^(٣) لما سبق، فيندكر، فيرجع عن صنيعه.

وقوله تعالى: ﴿فَلَمْ يَسْلَفْ﴾؛ قيل^(٤) فيه وجهين: قيل: ﴿فَلَمْ يَسْلَفْ﴾ [ما له]^(٥) في الجاهلية صار مغفوراً له، وهو كقوله تعالى: ﴿إِنْ يَسْتَهْوَ يَغْتَرَّ لَهُمْ مَا فَدَّ سَلَفٌ﴾ [الأنفال: ٣٨]، ويحتل قوله تعالى: ﴿فَلَمْ يَسْلَفْ﴾: وذلك أن الكافر إذا تاب، ورجع عن صنيعه، يرجع، لا أن يعود إلى فعله أبداً، ويندم على كل سيئة ارتكبها، فيجعل الله كل سيئة كانت منه حسنة، وهو كقوله تعالى: ﴿إِلَّا مَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ عَمَلًا مَبْلَغًا فَآوَيْنَاكَ يَذِّلُ اللَّهُ سَيِّئَاتِهِمْ حَسَنَاتٍ﴾ [الفرقان: ٧٠].

وقوله تعالى: ﴿وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ﴾ في حادث الوقت^(٦) أن يعصمه.

وقوله تعالى: ﴿وَمَنْ عَادَ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ إن المعتزلة استدلتوا على الوعيد لأهل الإسلام بما ذكر فيه من العود، لكن بدء الآية على الاستحلال. فعلى ذلك العود إليه على جهة الاستحلال/ ٥٠ - ب، يدل عليه قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ﴾ [البقرة: ٢٧٦]، فأثبت له الكفر بالذي كان منه في الإندياء، وهو الاستحلال، فكذا العود.

الآية ٢٧٦ وقوله تعالى: ﴿يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُزِيلُ الصَّدَقَاتِ﴾؛ قيل: ﴿يَمْحَقُ﴾ يهلك، وقيل [يَمْحَقُ]^(٨) يَبْطُلُ، ولكن أصل المَحَق هو رفع البركة؛ وذلك أن الناس يقصدون بجمع الأموال والشُّع عليها لينتفع أولادهم من بعدهم إشفاقاً عليهم، وكذلك يمتنعون عن التصدق على الناس، فأخبر الله تعالى [أن]^(٩) الأموال التي جُمِعَتْ من جهة الربا^(١٠) لا ينتفع أولادهم بها، وهو الأمر الظاهر في الناس، وأخبر أن الصدقات التي لا يمتنعون عن الإنفاق عنها ثربي، وتخلُف أولادهم إذا تصدَّقوا، ويمحَق الربا؛ ويرفع البركة عنها حتى لا ينتفع أولادهم بها؛ وهو ما روي عن رسول الله ﷺ: «كل متبايعين بالخيار، ما لم يتفرقا، فإن صدقا، وبينا، بورك لهما فيه، وإن كذبا، وكُتِمَا، مُحِقَّتْ عنهما البركة» [البخاري: ٢١١٠].

الآية ٢٧٧ وقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ لَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ الآية ظاهرة.

الآية ٢٧٨ وقوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ مَسَرُّوا أَنْفُقُوا اللَّهَ وَذَرُّوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾؛ قيل فيه وجهين: قيل: قوله^(١١) «وَذَرُّوا مَا بَقِيَ مِنْ غَيْرِكُمْ» إذا صِرْتُمْ «مُؤْمِنِينَ»، وقيل: «وَذَرُّوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا» الذي [لم]^(١٢) تقبضوا رحمته إن كنتم مؤمنين.

وفي الآية دلالة على أن الربا الذي لم يُقبَض، إذا ورد عليه حرمة القبض أفسدته؛ لذلك قال أصحابنا، رحمهم الله تعالى: إن فوت القبض عن المبيع يوجب فساد العقد كما كان فوت قبض الربا في ذلك العقد أوجب منع قبض الربا، والذي يدل عليه قوله تعالى: ﴿وَلَنْ تُبَنَّى فَلَاحُكُمْ زُورٌ أَمْرًا لَكُمْ﴾ [البقرة: ٢٧٩] فأوجب الفسخ فيه حتى أوجب رد رأس المال.

وفي الآية دليل وجه آخر، وهو أنه جعل حدوث الحرمة المانعة للقبض يرتفع به العقد في فساد العقد، فعلى ذلك يجعل حدوث شيء في عقد معقود قبل القبض كالمعقود عليه في [استيجاب حق]^(١٣) من الثمن.

(١) من طع. (٢) و (٣) من طع وم، ساقطة من الأصل. (٤) أدرج قبلها في النسخ الثلاث: هي. (٥) ساقطة من طع. (٦) في طع وم: له، ساقطة من الأصل. (٧) من طع وم، في الأصل: الوقت. (٨) من طع. (٩) ساقطة من النسخ الثلاث. (١٠) أدرج بعدها في النسخ الثلاث: (١١) ساقطة من طع. (١٢) ساقطة من النسخ الثلاث. (١٣) من طع، في الأصل وم: استيجار حصته.

وقوله تعالى: ﴿وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا﴾ وقوله ﴿وَإِنْ تَبَيَّنَ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ﴾ [الآية: ٢٧٩] فيهما^(١) دلالة أن ما جرت بين أهل الإسلام وأهل الحرب من المدينيات والمقايضات، ثم أسلموا، تُرُدُّ، وما أخذوا قهراً لا يردون؛ وذلك أن الربا الذي قبضوا لئلا يُردَّ فلم يؤمر برده. فعلى ذلك ما أخذوا قهراً أخذوا لئلا يُردَّ لم يجب رده، وأما رأس المال^(٢) فإنما أخذوا للرد. فعلى ذلك ما أخذ بعضهم من بعض ديناً أو قرضاً يجب رده؛ ففيه دليل لقول أصحابنا، رحمهم الله تعالى: على ما ذكرنا، والله أعلم.

الآية ٢٧٩ وقوله تعالى: ﴿وَإِنْ لَمْ تَقْلُوا فَأَذْنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾؛ عن ابن عباس رضي الله عنه [أنه قال]^(٣): (فَمَنْ كَانَ مُقِيماً عَلَى الرِّبَا مُسْتَحِلّاً لَهُ، لَا يَنْزِعُ عَنْهُ فَحَقٌّ عَلَى إِمَامِ الْمُسْلِمِينَ أَنْ يَسْتَبِيهَ، فَإِنْ تَابَ، وَإِلَّا ضَرَبَ عَنْقَهُ). وقوله تعالى: ﴿فَأَذْنُوا﴾ فيه لغتان^(٤) بالقطع والوصل؛ فمن قرأ بالقطع فهو على الأمر بالإعلام لمُستَحِلِّهِ، أنه يصير حرباً له بالاستحلال، ومن قرأ بالوصل فهو على العلم كأنه قال للمؤمنين: إنه حرب لنا. وقوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَبَيَّنَ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ﴾؛ عن ابن عباس رضي الله عنه [أنه قال]^(٥): ﴿وَإِنْ تَبَيَّنَ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ﴾ أي^(٦) تترتبون ﴿وَلَا تَظْلِمُونَ﴾ فتقصون. وقتاده رضي الله عنه يقول: (بطل الربا، وبقيت رؤوس الأموال).

الآية ٢٨٠ وقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَتْ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ﴾؛ عن ابن عباس رضي الله عنه [أنه قال]: ﴿إِلَى مَيْسَرَةٍ﴾^(٧) هو المطلوب، وهو في الربا.

وفيه جواز الثقل في البيع الفاسد؛ لأنه جعل لأرباب الأموال النظرة إلى ميسرة من عليه المال؛ فلو كان له حق أخذه حينما وجده بعد ما تناسخت الأيدي أو كان له حق تضمين من هو أغنى لم يكن لإنظار المغير إلى وقت الميسرة معنى، ولكن يحتاج تضمين أيسرهم وأغناهم إذا كان يقدر، فله خصومته. وإذا كان شرط سقطت الخصومة كما تقول في الذي يكفل عن مغير أو عمن أجل. ثم النظرة بالإختيار ممن له الحق لا أنه يكون هكذا شاء هو أو أبي؛ دليله قوله ﷺ، «إلصاحب الحق اليد واللسان» [ابن عدي في الكامل ٥٣٤/٧] أما اللسان فيتقاضاه، وأما اليد فيلزمه بها، وبحسبه، ولكنه إذا أجل على نفسه حق اللسان واليد إلى أن يمضي ذلك الوقت، ثبت له حق اللسان واليد، والله أعلم.

وقوله تعالى: ﴿وَأَنْ تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ يعني برؤوس الأموال إذا ظهر إعساره. وعن الضحاك رضي الله عنه [أنه] قال في قوله: ﴿وَأَنْ تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾: أخذ رأس المال حسن، وتركه أحسن، وإنما الصدقة على المغير، فأما الميسر فلا. وفيه جواز صدقة الدين وهبته ممن عليه دين، وهو الأخير له إذا ظهر إعساره وفقره، والله أعلم.

الآية ٢٨١ وقوله تعالى: ﴿وَأَتَقُوا يَوْمَ تُجْعَلُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ ثُمَّ تَقُولُ كُلُّ نَفْسٍ مَا كَسَبَتْ وَفَمَ لَا يُلْطَفُ لَهُ﴾^(٨)؛ قال عامة أهل التأويل: إن هذه الآية آخر ما نزلت على رسول الله ﷺ، وكذلك روي عن ابن عباس رضي الله عنه فإن كان ما ذكرنا فهو، والله أعلم، أنه ﷺ رغبهم في ذكر ذلك اليوم إما في ترك ذكره طول الأمل، وطول [الأمل]^(٩) يورث الجرح، والجرح يورث البخل، ويشغلهم^(١٠) عن إقامة العبادات والطاعات. فإذا كان كذلك فاحق [ما نختم به القرآن هذا النداء لئلا]^(١١) يتركوا ذكر ذلك اليوم، فيسقطوا عن منزله والجزاء، والله أعلم.

(١) في النسخ الثلاث: فيه. (٢) من طع وم، ساقطة من الأصل. (٣) ساقطة من النسخ الثلاث. (٤) من طع. (٥) قرأ حمزة وأبو بكر عن عاصم: فأذنوا مفتوحة الهمزة والذال المكسورة وقرأ الباقون ﴿فَأَذْنُوا﴾ ساكنة الهمزة، انظر (حجة القراءات) ص (١٤٨). (٦) ساقطة من النسخ الثلاث. (٧) ساقطة من طع. (٨) في النسخ الثلاث: ﴿إِلَى مَيْسَرَةٍ﴾ قال (٩) من طع. (١٠) من طع. (١١) من طع. (١٢) في النسخ الثلاث: ويشغله. (١٣) في النسخ الثلاث: أن ما يختم القرآن هذا البلا.

قال الشيخ، رحمه الله تعالى: ويصيرُ كأنه قال: اتَّقُوا عِيْدَهُ تَعَالَى فِي جَمِيعِ مَا يَعِدُكُمْ وَمَا الزَّمَكُمْ مِنَ الْحَقِّ.

الآية ٢٨٢

وقوله تعالى: ﴿يَتَّخِذُ الَّذِينَ ظَالِمُوا إِذَا تَدَايَسْتُمْ بَيْنَهُمْ﴾ فيه دليلُ جوازِ السَّلَمِ مِنْ قَوْلِهِ: ﴿إِذَا تَدَايَسْتُمْ بَيْنَهُمْ﴾ لأنَّ المداينةَ هو فعلٌ اثنَيْنِ، وهو السَّلَمُ نَفْسُهُ لَأَنَّهُ دَيْنٌ مِنَ الْجَانِبَيْنِ جَمِيعاً. وعلى ذلك رُوِيَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، رضي الله عنه، أَنَّهُ قَالَ: (اشْهَدُوا^(١)) أَنَّ السَّلَمَ الْمَضْمُونُ مِمَّا أَجَارَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي كِتَابِهِ الْكَرِيمِ) ثُمَّ تَلَا هَذِهِ الْآيَةَ.

فَأَمَّا الْخَبَرُ الَّذِي جَاءَ أَنَّهُ نَهَى عَنِ [الدَّيْنِ بِالْدَّيْنِ]^(٢) فَإِنَّ ذَلِكَ عَلَى قَوْتِ الْقَبْضِ فِيهِ؛ دَلِيلُهُ جَوَازُ مَا كَانَ دَيْنًا بِدَيْنٍ إِذَا قَبِضَ أَحَدُ الْجَانِبَيْنِ. وَقَالَ آخَرُونَ: ﴿إِذَا تَدَايَسْتُمْ بَيْنَهُمْ﴾ هُوَ بَيْعٌ كُلِّ دَيْنٍ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى، فَهُوَ يُسَمَّى التَّدَايُنَ كَمَا يُسَمَّى الْبَائِعُ وَالْمُشْتَرِي الْمُبْتَاعَيْنِ^(٣) لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بَائِعٌ فِي وَجْهِ [وَمُشْتَرٍ فِي وَجْهِ]^(٤). فَعَلَى ذَلِكَ الْمَدَايِنَةُ وَالتَّدَايُنُ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّكَ أَجَلٌ مُسَمًّى﴾؛ فَالْعَرَفُ فِي الْإِسْلَامِ عِنْدَ النَّاسِ أَلَّا يُخْلَى عَنِ الْأَجَلِ، فَصَارَ الْأَجَلُ بِالْعَرَفِ شَرْطًا فِي جَوَازِ السَّلَمِ، وَإِنْ لَمْ يُؤْجَلْ؛ لِأَنَّ الرَّجُلَ لَا يُسَلِّمُ السَّلْفَ لِيُؤَدِّيَهُ حَالَةَ الْإِسْلَافِ؛ لِأَنَّ الْحَاجَةَ هِيَ الَّتِي تَحْمِلُهُ عَلَى الْإِسْلَافِ؛ فَهُوَ إِنْمَا يَتَسَلَّفُ لِيُؤَدِّيَهُ فِي وَقْتٍ ثَانٍ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ عِنْدَهُ حَاضِرًا لَا يَحْتَاجُ إِلَى غَيْرِهِ، وَلَكِنَّهُ يَبِيعُهُ، فَيَصِلُ إِلَى حَاجَتِهِ، وَلَا يَتَحَمَّلُ الْمَوْثَنَ الْعَظِيمَةَ، فَصَارَ فِي الْعَرَفِ أَنَّهُ بَاجِلٌ يَتَسَلَّفُ^(٥) لَتَرْكِ بَيَانِ الْأَجَلِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. وَعَلَى ذَلِكَ [رُوِيَ]^(٦) عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ أَسْلَفَ فَلَيْسَ لَهُ فِي كَيْلٍ مَعْلُومٍ وَوَزْنٍ مَعْلُومٍ إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ» [البخاري: ٢٢٤٠].

ثُمَّ أَمَرَ ﷺ، بِالْكِتَابَةِ فِي التَّدَايُنِ بِقَوْلِهِ: «فَاكْتُبُوهُ»، وَذَلِكَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ لَأَنَّهُ وَصَلَ إِلَى حَاجَتِهِ بِقَبْضِ رَأْسِ الْمَالِ، وَالْآخَرُ لَمْ يَصِلْ، فَلَعَلَّ ذَلِكَ يَحْمِلُهُ عَلَى إِنْكَارِ الْحَقِّ وَالْجُحُودِ، فَأَمَرَ ﷺ بِالْكِتَابَةِ اخْتِرَازًا عَنِ الْإِنْكَارِ وَجُحُودِ الْحَقِّ لَهُ؛ لِأَنَّهُ إِذَا تَذَكَّرَ أَنَّهُ كَتَبَ، وَأَشْهَدَ عَلَيْهِ، يَرْتَدِّعُ عَنِ الْإِنْكَارِ وَالْجُحُودِ. فَهُوَ كَمَا ذَكَرْنَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: «وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَوةٌ» [البقرة: ١٧٩] لِأَنَّهُ إِذَا ذَكَرَ أَنَّهُ يُقْتَلُ ارْتَدَّعَ عَنْ قَتْلِ غَيْرِهِ، فَكَذَلِكَ ٥١ - / إِذَا ذَكَرَ أَنَّهُ مَكْتُوبٌ عَلَيْهِ يَمْتَنِعُ عَنِ الْإِنْكَارِ وَالْجُحُودِ لِمَا يَخَافُ ظَهْوَرَ كَذِبِهِ وَفُضِّحَتْهُ عَلَى النَّاسِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَلَا كَذَلِكَ مَعَ الْعَيْنِ بِالْعَيْنِ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا لَا يَصِلُ إِلَى حَاجَتِهِ إِلَّا بِمَا يَصِلُ إِلَيْهِ الْآخَرُ، فَلَيْسَ هُنَاكَ لِلْإِنْكَارِ مَعْنَى، لِذَلِكَ لَمْ يُؤْمَرْ بِالْكِتَابَةِ فِي بَيْعِ الْأَعْيَانِ، وَأُمِرَ فِي الْمَدَايِنِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَيَحْتَمِلُ الْأَمْرُ بِالْكِتَابَةِ فِي التَّدَايُنِ وَجْهًا^(٧) آخَرَ، وَهُوَ أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَنْسَى، فَيَنْكِرَ ذَلِكَ، أَوْ يَنْسَى بَعْضَهُ وَيَذْكُرَ بَعْضًا^(٨)، فَأَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى بِالْكِتَابَةِ لئَلَّا يَبْطُلَ حَقُّ الْآخَرِ بِتَرْكِ الْكِتَابَةِ، وَلَا كَذَلِكَ يَبِيعُ الْعَيْنَ لِذَلِكَ أَفْتَرَقَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَالَ الشَّيْخُ، رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: وَالنِّسْيَانُ يَعْقِبُ التَّنَازُعَ، وَالتَّنَازُعُ تَوْجِبُ التَّخَالُفِ، وَفِيهِ الْفَسَادُ، فَأَمَرَ بِالْكِتَابَةِ لِدَفْعِ ذَلِكَ وَلِلْوَفَاءِ بِالْحَقِّ وَدَفْعِ الْخُصُومَاتِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَلَا يَحْتَمِلُ إِلَّا^(٩) يَفْرَضُ الْكِتَابَةَ، وَكَثُرَ مَا فِيهِ أَنْ يَحْفَظَ الْحَقُّ، وَلَمْ يَنْ لُهُ تَرْكُهُ، كَذَلِكَ أَلَّا يَقْبِضَهُ مَعَ مَا لَيْسَتْ فِي عَقْدٍ أَوْ فسخٍ، فَيُكَلِّمُ بِوُجُوبٍ وَاخْتِيَارٍ، إِنَّمَا هِيَ لِلْحَقِّ، فَلَهُ فَعْلُ ذَلِكَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

ثُمَّ اخْتَلَفَ فِي الْكِتَابَةِ: قَالَ بَعْضُهُمْ: هِيَ وَاجِبَةٌ لَازِمَةٌ، وَاسْتَدَلُّوا عَلَى وَجُوبِهَا بِقَوْلِهِ تَعَالَى:

﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَلَّا تَكْتُبُوهَا﴾ أَخْبَرَ بَرَفِ الْجُنَاحِ فِي التِّجَارَةِ الْحَاضِرَةِ، فَلَوْ كَانَتْ فِي الْمَدَايِنَةِ [غَيْرَ وَاجِبَةٍ لَمْ يَكُنْ لِرَفْعِ الْجُنَاحِ فِيهَا مَعْنَى، فَدَلَّ أَنَّهَا لَازِمَةٌ فِي الْمَدَايِنَةِ]^(١٠) حِينَ رَفَعَ الْجُنَاحَ مِنْهَا.

وَأَمَّا عِنْدَنَا فَهِيَ لَيْسَتْ بِوَاجِبَةٍ لِأَنَّهُ قَالَ ﷺ: «وَإِنْ كُنْتُمْ عَلَى سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا فَرِهَنَّ مَقْبُورَةً» [البقرة: ٢٨٣]، ثُمَّ أَمَرَ، فَقَالَ^(١١): «فَإِنْ آمَنَ بَعْضُكُمْ بِبَعْضٍ فَلْيُؤَرْ قَلْبَهُ الَّذِي أَوْثَقَ أَنْتُمْ» [البقرة: ٢٨٣]؛ ذَكَرَ الرِّهْنَ بَدَلًا عَنِ الْكِتَابَةِ، ثُمَّ ذَكَرَ تَرْكَ

(١) فِي ط: أَشْهَد. (٢) فِي الْأَصْلِ وَم: الدَّيْنِ، فِي ط: الدَّيْنِ بَدَيْنِ. (٣) فِي النِّسْخِ الثَّلَاثِ: الْمُبْتَاعَانِ. (٤) مِنْ ط: (٥) فِي النِّسْخِ الثَّلَاثِ: يَفْسَد. (٦) مِنْ ط: (٧) فِي النِّسْخِ الثَّلَاثِ: وَجْه. (٨) فِي النِّسْخِ الثَّلَاثِ: بَعْضُ. (٩) فِي النِّسْخِ الثَّلَاثِ: أَنْ. (١٠) مِنْ ط: وَم: سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ. (١١) فِي النِّسْخِ الثَّلَاثِ: قَالَ.

الرهين بالإيمان. فإذا كَانَ لَهُ تَرْكُ الْإِزْمَانِ بِالْإِيمَانِ، وهو بدلُ الكتابة، فعلى ذلك لَهُ تَرْكُ الْكِتَابَةِ بِالْإِيمَانِ إِنْ كَانَ أَصْلُهُ مفروضاً لم يَحْتَوِلْ تَرْكُ بَدْلِهِ بِالْإِيمَانِ. فإذا ذَلِكَ لَهُ دَلٌّ أَنَّهُ لَيْسَ بِمَفْرُوضٍ وَلَا لَازِمٍ، والله أعلم.

وقوله تعالى: ﴿وَلْيَكْتُبْ بَيْنَكُمْ كَاتِبًا بِالْعَدْلِ﴾ فهذا لَأَنَّ الْكَاتِبَ مَأْمُورٌ عَلَيْهِ، فَيُؤَدِّي حَقَّ مَا اتَّخَمَ فِيهِ، لَا يَزِيدُ عَلَى مَا أُمِّلِي عَلَيْهِ بِالنَّصِيحَةِ وَأَدَاءِ الْأَمَانَةِ. وهكذا الواجبُ عَلَى كُلِّ مُحَكَّمٍ ^(١) بَيْنَ اثْنَيْنِ أَنْ يَحْكَمَ بِالْعَدْلِ وَالنَّصِيحَةِ وَأَدَاءِ الْأَمَانَةِ لِقَوْلِهِ ^(٢) تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ﴾ [النساء: ٥٨] وقوله ^(٣) تعالى: ﴿يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ﴾ [المائدة: ٩٥] وقوله ^(٤) تعالى: ﴿وَأَشْهِدُوا ذَوَىٰ عَدْلٍ مِّنكُمْ﴾ [الطلاق: ٢].

وقوله تعالى: ﴿وَلَا يَأْبَ كَاتِبٌ أَنْ يَكْتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ اللَّهُ فَلْيَكْتُبْ﴾؛ قَالَ بَعْضُهُمْ: هَذَا؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ ^(٥) الْكَتَبَةَ كَانُوا فِي صَدْرِ الْإِسْلَامِ قَلِيلًا، فَتَوَّجَّهُوا عَنْ تَرْكِ الْكِتَابَةِ إِذْ فِي ذَلِكَ بَطْلَانُ حَقِّ النَّاسِ وَذَهَابُهَا.

وَأَمَّا الْيَوْمَ فَلَا بَأْسَ بِالْإِنْبَاءِ عَلَيْهَا [مَنْ] ^(٦) لَمْ يَجِدْ مَنْ يَكْتُبُ لَهُ بِالْأَجْرِ، فَلَا يَبْطُلُ حَقُّهُ.

وفيه وجهٌ آخَرُ، وهو أَنَّ قَوْلَهُ تعالى: ﴿وَلَا يَأْبَ كَاتِبٌ﴾ [أي لَا يَأْبَ الْكَاتِبُ] ^(٧) إِذَا كَتَبَ أَنْ يَكْتُبَ بِالْعَدْلِ، أَيُّ لَهُ تَرْكُ الْكِتَابَةِ، وَلَكِنَّهُ ^(٨) إِذَا كَتَبَ لَا يَكْتُبُ إِلَّا بِالْعَدْلِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وقوله تعالى: ﴿كَمَا عَلَّمَهُ اللَّهُ﴾ وهو نَقْضٌ عَلَى الْمَعْتَزِلَةِ لِأَنَّهُمْ يَقُولُونَ: يَكْتُبُ، وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْهُ اللَّهُ، وَاللَّهُ أَخْبَرُ أَنَّهُ يَكْتُبُ بِتَعْلِيمِ اللَّهِ إِيَّاهُ، وَلَوْ كَانَ التَّعْلِيمُ مِنَ اللَّهِ إِيَّانَ الْأَسْبَابِ لَمْ يَكُنْ لِقَوْلِهِ ^(٩) تعالى: ﴿وَمَا عَلَّمْنَاهُ الشِّعْرَ﴾ [يس: ٦٩] مَعْنَى لِأَنَّهُ قَدْ أُعْطِيَ أَسْبَابَهُ. وَالْعَدْلُ مَا ذَكَرْنَا: أَلَّا يَزِيدَ عَلَى الْحَقِّ وَلَا يُنْقِصَ مِنْهُ، وَأَصْلُ الْعَدْلِ هُوَ وَضْعُ الشَّيْءِ مَوْضِعَهُ.

وقوله تعالى: ﴿وَلْيُسَلِّبِ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ﴾ مَا عَلَيْهِ ﴿وَلْيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ﴾ [وَلَا يَتَّخِذْ] ^(١٠) وَلَا يُنْقِصُ ﴿مِنَهُ شَيْئًا﴾؛ فَفِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ الْقَوْلَ قَوْلُهُ فِي قَدْرِ الْحَقِّ حَيْثُ أَوْعَدَ فِي مَا يُمْلَى عَلَى الْكَاتِبِ أَلَّا يُنْقِصَ مِنْ حَقِّ الطَّالِبِ شَيْئًا.

وقوله تعالى: ﴿فَإِنْ كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ سَفِيهًا أَوْ ضَعِيفًا أَوْ لَا يَسْطِيعُ أَنْ يُبْلِغَ هُوَ﴾ قَالَ قَائِلُونَ: هَذَا كُلُّهُ وَاحِدٌ: السَّفِيهَةُ وَالضَّعِيفُ وَالَّذِي لَا يَسْطِيعُ أَنْ يُبْلِغَ، وَقَالَ آخَرُونَ: بَلْ يَخْتَلِفُ: السَّفِيهَةُ هُوَ الصَّغِيرُ ﴿فَلْيُسَلِّبِ وَلِيَّهُ بِالْعَدْلِ﴾، وَالضَّعِيفُ هُوَ الْمَرِيضُ الَّذِي لَا يَقْدِرُ أَنْ يُبْلِغَ، وَالَّذِي لَا يَسْطِيعُ أَنْ يُبْلِغَ هُوَ الْجَاهِلُ الَّذِي لَا يَعْرِفُ أَنْ يُبْلِغَ.

ثُمَّ اخْتَلَفَ فِي الْوَلِيِّ: قَالَ بَعْضُهُمْ: الْوَلِيُّ هُوَ صَاحِبُ الْحَقِّ، يُبْلِغُ بِالْعَدْلِ بَيْنَ يَدَيِ مَنْ عَلَيْهِ الْحَقُّ لئَلَّا يَزِيدَ عَلَى ذَلِكَ شَيْئًا، فَإِنْ زَادَهُ، أَوْ نَقَصَهُ، أَنْكَرَ عَلَيْهِ صَاحِبُهُ، وَقَالَ آخَرُونَ: الْوَلِيُّ هُوَ وَصِيُّ الصَّغِيرِ أَوْ ذُو النِّسْبِ ^(١١) مِنْهُ.

ثُمَّ الْمَسْأَلَةُ فِي الْجَنْجَرِ؛ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ رحمته الله: (الْجَنْجَرُ لَا يُنْتَعَقُ عَقْدُهُ) وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ: (لَا يَجُوزُ عَقْدُهُ، وَلَكِنَّ الْوَلِيَّ هُوَ الَّذِي يَتَوَلَّى ذَلِكَ اسْتِدْلَالًا بِظَاهِرِ قَوْلِهِ: ﴿فَإِنْ كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ سَفِيهًا أَوْ ضَعِيفًا أَوْ لَا يَسْطِيعُ أَنْ يُبْلِغَ هُوَ فَلْيُسَلِّبِ وَلِيَّهُ بِالْعَدْلِ﴾ وَإِنَّمَا جَعَلَ الْإِمْلَاءَ إِلَى الْوَلِيِّ لَا إِلَيْهِ، وَلَوْ كَانَ يَجُوزُ إِمْلَاؤُهُ لَكَانَ لَا مَعْنَى لَجَعَلِ ذَلِكَ إِلَى غَيْرِهِ، دَلٌّ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ).

وَأَمَّا أَبُو حَنِيفَةَ رحمته الله فَإِنَّهُ ذَهَبَ إِلَى أَنَّهُ يَجُوزُ بِقَوْلِهِ تعالى: ﴿إِذَا تَدَايَنْتُم بِدَيْنٍ﴾ أَجَارَ تَدَايَنْتُهُ، فَدَلٌّ أَنَّ الْجَنْجَرَ لَا يَمْنَعُ الْعَقْدَ عَلَيْهِ وَلَا تَدَايَنْتُهُ، وَلِأَنَّ السَّفِيهَةَ لَمْ يَسْتَفِدِ الْإِذْنَ مِنَ السُّلْطَانِ إِنَّمَا اسْتِفَادَهُ عَنِ اللَّهِ تَعَالَى، وَلَا يَجُوزُ جَنْجَرُ مَنْ لَمْ يَسْتَفِدِ الْإِذْنَ ^(١٢) مِنْهُ.

وقوله تعالى: ﴿وَأَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ﴾ لَمْ يَجْعَلِ الْإِشْهَادَ شَرْطًا فِي جَوَازِ الْبَيْعِ، وَلَكِنَّهُ مَعْطُوفٌ عَلَى قَوْلِهِ ﴿فَاصْكُتُوا﴾؛ أَمَرَ رحمته الله بِالْإِشْهَادِ فِي الْبَيْعِ وَالتَّدَايُنِ لِلْمَعْنَى الَّذِي ذَكَرْنَا: أَنَّ تَرْكَ الْإِشْهَادِ وَالْكِتَابَةِ يَحِيلُهُ عَلَى الْإِنْكَارِ

(١) مَنْ طَع وَم، فِي الْأَصْلِ: يَحْكَم. (٢) فِي النِّسْخِ الثَّلَاثِ: كَقَوْلِهِ. (٣) فِي النِّسْخِ الثَّلَاثِ: وَكَقَوْلِهِ. (٤) فِي النِّسْخِ الثَّلَاثِ: وَكَقَوْلِهِ. (٥) فِي النِّسْخِ الثَّلَاثِ: أَنْ. (٦) سَاقِطَةٌ مِنَ النِّسْخِ الثَّلَاثِ. (٧) مَنْ طَع. (٨) الْوَائِ سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (٩) مَنْ طَع، فِي الْأَصْلِ وَم: كَقَوْلِهِ. (١٠) مَنْ طَع. (١١) مَنْ طَع، فِي الْأَصْلِ وَم: النَّصْب. (١٢) فِي طَع وَم: الْإِذْنَ.

وجحود الحق، فإذا كان هنالك شهودٌ وكتابٌ يمتنع عن الإنكارِ لخوف^(١) ظهورِ الكذب، ولم يصِرْ شرطاً في جوازِ التداينِ لأنَّ الإشهادَ إنما ذُكِرَ بعدَ المداينةِ والمبايعةِ، وكذلك الكتابةُ، فهو لما ذكرنا: أنَّ الإنسانَ من طبعِهِ النسيانُ والسهوُ، فأمرٌ بالإشهادِ والكتابةِ لئلا يَنْسَى، أو يَحْمِلَهُ تركُ الإشهادِ والكتابةِ على الإنكارِ.

وأما الأمرُ بالإشهادِ في النكاحِ ففي عقدِ النكاحِ نفسه؛ دليلُهُ قوله ﷺ^(٢): «لَا نِكَاحَ إِلَّا بِشَهَادَةٍ» [انصب الراية ٣/ ١٦٧] لذلك صارَ شرطاً في عقدِ النكاحِ، ولم يصِرْ شرطاً في المبايعةِ. ووجهُ آخر [وهو]^(٣) أنَّ الشهادةَ في النكاحِ تدفعُ تَهْمَةَ الزَّنى عنهما، وقد يحوجُّ إليه في أوَّلِ أحوالِهِ، والحاجةُ إلى الشهادةِ في البيعِ إلى ما يتعقَّبُ فيه من تَوَقُّعِ وقوعِ التنازعِ؛ إذ لهُ بذلُ ملكِهِ للآخرِ من غيرِ عقدِ بيعٍ، وليسَ لها بذلُ فرجها لهُ من غيرِ عقدِ النكاحِ. لذلك صارَ الإشهادُ شرطاً في عقدِ^(٤) النكاحِ، ولم يكنْ شرطاً في البيعِ، والله أعلمُ.

وقوله تعالى: ﴿وَأَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ﴾ في الآية دلالةٌ [على أنَّ]^(٥) مَنْ قَضَى بالشاهدِ واليمينِ قضى بخلافِ ظاهرِ الكتابِ، وهو أيضاً خلافُ السنة؛ لأنَّ قوله تعالى: ﴿وَأَشْهِدُوا﴾ ليس هو الإشهادُ، إنما هو الإحضارُ للشهادة؛ إذ العجزُ لا يقعُ في الإشهادِ إنما يقعُ عندَ الإشتِظارِ، ولو كانَ يَمِينُهُ غُنْيَةً لم يأمرِ المرأتينِ هتَكَ سترِهِما، ولأنَّ الآيةَ ذَكَرَتْ حقَّ القضاءِ في المبايعةِ الواقعةِ، والأحكامُ إلى سبيلها لزومُ الفصلِ بالقضاءِ بينَ أربابِها. فَمَنْ فصلَ القضاءَ [بالقضاءِ]^(٦) بالشاهدِ واليمينِ جعلَ على خلافِ ما جعلَهُ مَنْ لهُ نَضْبُ الشرائعِ والحججِ، وقالَ اللهُ تعالى: ﴿وَلَا يَتْرُكُ فِي حُكْمِهِ أَحَدًا﴾ [الكهف: ٢٦].

وأما مخالفةُ السنةِ فقوله ﷺ «الْبَيْتَةُ عَلَى الْمُدْعَى وَالْيَمِينُ عَلَى الْمُدْعَى عَلَيْهِ» [الترمذي ١٣٤١] فإذا أتى بشاهدٍ واحدٍ لم يخرجِ الآخرَ مِنْ أَنْ يَكُونَ مُدْعَى عَلَيْهِ؛ فإذا كانَ كذلك، وقد جعلَ النبي ﷺ حُجَّةَ الْمُدْعَى عَلَيْهِ اليمينَ، ولم يجعلِ اليمينَ حُجَّةَ الْمُدْعَى، فلنا: ^(٧) أنه المخالفُ لظاهرِ^(٨) الكتابِ والسنةِ، ولأنَّ الله تعالى جعلَ المرأتينِ ٥١ - ب/ في حالِ الضرورةِ، وهو حالُ عدمِ الرجلِ. فلو كانَ يجوزُ القضاءُ بالشاهدِ واليمينِ لم يُحتَجَّ إلى أنْ يَكْلَفَ النساءُ مِنَ الخُرُوجِ إلى أبوابِ القضاءِ والسلطينِ لأداءِ الشهادةِ، وفي ذلك هتَكَ السَّترِ عليهنَّ وكشفُ عورتِهِنَّ وتَكْلُفُ القضاءِ فضلُ التَّفَحُّصِ في حالِهِنَّ ومعرفةِهِنَّ، لذلك بطلَ القضاءُ بالشاهدِ واليمينِ، والله أعلمُ.

فإن قيلَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِنَّهُ قَضَى بِهِ، قيلَ: إِنَّهُ لَمْ يَزَوْا أَنَّهُ فِي مَا قَضَى: فِي الْأَمْوَالِ؟ فلو^(٩) ثَبَتَ أَنَّهُ فِي مَا قَضَى لَكُنَّا نَقْضِي بِهِ.

ثم قالَ الصحابةُ، رضوانُ الله تعالى عليهم أجمعين: إِنَّهُ قَضَى بالشاهدِ واليمينِ فِي الْأَمَانِ.

ونحنُ نقضي بعضَ أحكامِ الْأَمَانِ بالشاهدِ الواحدِ إذا كانَ عَدْلًا، واليمينُ بَابٌ مَا يُحْتَاطُ فِيهِ إِذَا شَهِدَ شَاهِدٌ أَنَّهُ أَمَنَهُ لَمْ يُقْبَلْ، وَلَكِنْ يُسْتَرْقَى. وَأَمَّا الْأَمْوَالُ فَإِنَّ الْإِحْتِيَاظَ فِي ذَلِكَ تَرْكُ الْقَضَاءِ إِلَى أَنْ تَقْرَمَ الْحُجَّةُ الَّتِي تُزِيلُهُ الشُّبْهَةُ مِنْ جَمِيعِ الْوُجُوهِ، وَبِاللهِ التَّوْفِيقُ.

وأما شهادةُ النساءِ فإنها جائزةٌ فِي الْأَمْوَالِ وَفِي غَيْرِ الْأَمْوَالِ إِلَّا فِي الْحُدُودِ خَاصَّةً فَإِنَّهَا غَيْرُ مَقْبُولَةٍ. أما جوازُها فِي غَيْرِ الْحُدُودِ [فمقبولٌ]^(١٠) لأنَّ الله تعالى ذَكَرَ التَّدايُنَ، وَذَكَرَ فِي التَّدايُنِ الْأَجَلَ، وَالْأَجَلَ لَيْسَ بِمَالٍ. ثُمَّ أَجَازَ شَهَادَتَيْنِ فِي التَّدايُنِ وَفِي الْأَجْلِ الَّذِي لَيْسَ هُوَ بِمَالٍ. دَلَّ ذَلِكَ أَنَّ عَلَّةَ جَوَازِ شَهَادَتَيْنِ لَيْسَ هُوَ الْمَالِيَّةُ نَفْسَهَا، وَأَجِيزَتْ شَهَادَتُهُنَّ فِي الْمَالِيَّةِ وَفِيهِ، وَهُوَ الْأَجَلُ. فَظَهَرَتْ أَنَّ عَلَّتَهَا لَيْسَتْ مَالِيَّةً.

وأما بطلانُ شَهَادَتِهِنَّ فِي الْحُدُودِ فَلِأَنَّ شَهَادَتَهُنَّ إِنَّمَا أُجِيزَتْ بِحُكْمِ الْبَدْلِ عَنْ شَهَادَةِ الرِّجَالِ، وَالْأَبْدَالُ فِي

(١) من طع، في الأصل و م: ولخوف. (٢) من طع. (٣) من طع. (٤) في النسخ الثلاث: جواز. (٥) في طع و م: أن، ساقطة من الأصل. (٦) من طع. (٧) من م، في الأصل و طع: فذلك. (٨) من طع و م، في الأصل: الظاهر. (٩) في النسخ الثلاث: فإن. (١٠) ساقطة من النسخ الثلاث.

الحدود غير مقبولة نحو الوكالات والكفالات. فعلى ذلك شهادتهم لما كانت، جوازها بحكم البديل، لم تقبل، ولأنهم جعلوا على السهو والغفلة ونقصان العقل والدين لقوله [٣٠٤]: «إنهم ناقصات عقل ودين» [البخاري ٣٠٤]، فإذا كان ذلك (٢) كذلك أوردت ذلك شبهة في الحدود، والحدود مما فيه الذرء، لذلك لم تقبل، والله أعلم، ولأن شهادتهم إنما ذكرت في ما يتنقى به الإعلام والإعلان لا الأسرار. فعلى ذلك تقبل شهادتهم في ما يتنقى ذلك المعنى. وأما الحدود وما يلزم [بها فإنما يتنقى] (٣) لإسرار والستر؛ لذلك قلنا إن شهادتهم تجوز في النكاح والطلاق والعنق؛ لأن النكاح يتنقى فيه الإعلان على ما جاء: «أغلثوا النكاح» [البهقي في الكبرى ٢٨٨/٧] لذلك قبلت، والله أعلم.

ومعنى آخر أن الخصم أجاز شهادة النساء بالانفراد في كل شيء ما خلا الحدود والقصاص، لذلك قبل بالرجال؛ ولأن شهادة النساء أجزت في الأصل توسيعاً، فلا يجوز أن يرذ في ما يتوسع، ويقبل في ما يضيّق. وأمر النكاح والطلاق في الشهادة أوسع، فهو أحق أن يقبل.

وقوله تعالى: «وَأَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ»؛ فإن قيل (٤): كيف جاء استيحاء المرأتين عند وجود الرجلين، والله أمر باستحضار الرجلين عند الحاكم للشهادة، لا أمر بالإشهاد عليهما؟ قيل لوجهين: أحدهما: لقوله [٥]: «فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ» أي لا تكلف النساء حضور أبواب القضاة ومجلسهم لأداء الشهادة إلا عند العجز عن وجود الرجال لما في ذلك هتك أستارهن وكشف عورتهم، والله أعلم.

والثاني: إن الله تعالى ذكر امرأتين، وأقامهما مقام رجل فائت، والرجل الذي قامت امرأتان مقامه هو فائت أبدأ، فهو غير موجود؛ إذ له أن يشهد عدداً على ذلك الحق، لذلك جازت شهادتهم، وإن كان (٦) هناك رجلاً، والله أعلم.

فإن قيل: ما الحكمة في ذكر رجلين دون ذكر العدي أو ذكر واحد؟ قيل: لوجوه:

أحدها: ذكر على قدر الأشياء ومراتبها عند الناس؛ إذا كان أمراً عظيماً فظليماً لا تقبل فيه إلا شهادة عدد نحو الزنى كقوله تعالى: «ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَيِّمَةٍ شَهَادَةٍ» الآية (٧) [النور: ٤]، وإذا كان خفيفاً سهلاً عند الناس قبل قول الفرد حراً كان أو عبداً من نحو الاستئذان للدخول على آخر ونحوه، ثم الأموال وغيرها هي المتوسطة المترددة من هذين الحالين، فقبل الوسط من الشهادة، ولم يقبل دونها، والله أعلم.

وجه آخر: قيل: إنه ذكر ذلك عبارة لا للمعنى (٨) المودع فيه، ولكن سماعاً، فهو على ما ذكر لا يطلب معناه.

والثالث: أن الواحد لم تقبل شهادته في الحقوق بالانفراد لأنه يتنقى بها؛ لأنه من صدق في قوله يثبذ بتصديقهم إياه. فعلى ذلك لم يقبل قول المدعي في دعوته، وإن كان عدلاً، لما ينتفع بالتصديق وقبول قوله فيه. فإذا كانا اثنين صار تلذد كل واحد منهما لصاحبه، فحصلت الشهادة خالصة صافية، فقبلت، والله أعلم.

والرابع: أن الإنسان مطبوع على السهو والغفلة، فإذا كان فرداً يخاف عليه النسيان، فأمر بضم آخر إليه ليذكر كل واحد منهما صاحبه إذا نسيه. وعلى ذلك يخرج قوله: «فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ شَهِدَا أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى» (٩) لما ذكرت (٩) أنهم جعلوا، وطبع على فضل السهو والغفلة، أمر بضم غيرها إليها إذا سهت (١٠)، وغفلت عنها.

ثم اختلف في قوله: «شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ» قال أصحابنا، رحمهم الله تعالى: يرجع الخطاب إلى الأحرار خاصة دون العبيد والكفرة؛ لأن الكفرة فلا أن الخطاب في الإيتاء للمؤمنين بقوله: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَمْتُمْ بَيْنَ الْآيَةِ، فخرج

(١) من ط. ع. (٢) ساقطة من ط. ع. (٣) في الأصل و: م: بها، في ط. ع: ذلك إنما يتنقى في ذلك. (٤) في النسخ الثلاث: قال. (٥) في النسخ الثلاث: لذلك قال. (٦) في الأصل و: م: كانت، في ط. ع: كانا. (٧) أدرج في ط. ع. تمة الآية بدل هذه الكلمة. (٨) في النسخ الثلاث: المعنى. (٩) كان ذلك في شرح قوله [٣٠٤]: «إنهم ناقصات عقل ودين» [البخاري: ٣٠٤]. (١٠) من ط. ع و: م، في الأصل: سهت.

الكفار من خطاب الآية، لذلك لم تُقبل شهادتهم على أهل الإسلام. وأما العبيد فلم يدخلوا تحت هذا الخطاب لوجوه:

أحدها: ما ذكرنا أن ظاهر الخطاب للأحرار دون العبيد لما لا يملكون هم التدين والتبائع. فعلى ذلك خطاب الشهادة. فإن قيل: ليس العبيد يملكون التبائع والتدين؟ قيل: يملكون بالاذن والثولية، لا [يملكون بأنفسهم، وذلك] (١) القدر من التدين (٢) وغيره يملك الكفار، ثم لم يجب قبول شهادتهم، ولا دخلوا تحت ذلك الخطاب، فذلك العبيد.

والثاني: ما قاله ﷺ: «وَلَا يَأْبُ الشُّهَادَةُ إِذَا مَا دُعُوا»، ثم لا يملك العبيد الإجابة لكل ما دُعوا لحق السادات. فعلى ذلك ليس عليهم الإجابة في الشهادة لحق السادات، والله أعلم.

والثالث: أن الله تعالى قسم الشهادة قسم الميراث بقوله: «فَإِنْ لَمْ يَكُنْ رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ» وقال في الميراث: «لِلَّذَكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ» [النساء: ١١]، ثم لا حظ للعبيد في الميراث. فعلى ذلك لا حظ لهم في الشهادة.

والرابع: أن الولايات تجري مجرى الشهادات والتمليكات، ثم لا ولاية (٣) تكون للعبيد على غيره ولا تملك. فعلى ذلك الشهادة إذ فيها ولاية وتمليك الحاكم الحكم، والله أعلم. وعلى ذلك بطلت شهادة الكفار على أهل الإسلام لما لا ولاية لهم عليهم.

والخامس: أن الشهود بين حاليين: بين أن يصدّقوا، فتمضي شهادتهم، وبين أن يكذبوا [فلا يُضْمَنُوا] (٤). ولما كان العبيد إذا كذبوا لم يُضْمَنُوا، لأن ضمان الشهادة معروف، لأنه لا [بدل له] (٥) بإزائه، فمن لم يكن من أهل الضمان دل أنه ليس (٦) من أهل الشهادة. وعلى ذلك قلنا: إن النكاح يجوز بشهادة الفاسق والحدود في القذف، وإنها من أهل الشهادة فيه لأنها من أهل الضمان، إن كانت شهادتهما ٥٢ - ١ / رُدَّتْ لِتَهْمَةِ الْكَذِبِ فِي سَائِرِ الْحُقُوقِ. وأما العبد فليس هو من أهل الشهادة بحال للمعنى الذي وصفنا، والله أعلم.

وألا القياس يقتضي أن تجوز شهادة العبيد لأنها من حق الله؟ دليله قوله تعالى: «وَأَتِمُّوا الشُّهَادَةَ لِلَّهِ». [الطلاق: ٢] وقوله: «يَتَأْتِيَ الَّذِينَ آمَنُوا كُتُوبًا قَوْمِيكَ اللَّهُ شُهِدَ بِالْقِسْطِ» [المائدة: ٨]. فإذا كانت من حق الله تعالى، وحقوق الله تعالى لا يختلف العبيد والأحرار فيها، فيجب أن تُقبل شهادتهم. لكنّها لم تُقبل للوجوه التي ذكرناها، والله أعلم.

وقوله تعالى: «فَإِنْ لَمْ يَكُنْ رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ» إلى (٧) أن قال: «فَتَذَكَّرَ إِحْدَهُمَا الْأُخْرَى» قد ذكرنا في ما تقدّم (٨) أنهم لما جُبلن، وطُعن على فضل سهو وغفلة، ضُمَّت (٩) إليها أخرى لتذكّرها (١٠) الشهادة إذا نسيت.

وفي الآية دلالة أن الرجل إذا نسي الشهادة، ثم ذكّر [فَتَذَكَّرَ] (١١) يجوز أن يشهد، وإما أخبر بالشهادة، ولم يتذكّر، لم يجز له أن يشهد لقوله: «فَتَذَكَّرَ إِحْدَهُمَا الْأُخْرَى» إذ (١٢) لم يقل: فتخبر إحداهما الأخرى.

وقوله تعالى: «وَمَنْ رَضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ» فيه دلالة أن من المسلمين من لا يكون مرضياً، وكذلك فيهم من يكون عدلاً، دليله قوله تعالى: «وَأَشْهِدُوا ذَوَى عَدْلٍ مِّنْكُمْ» [الطلاق: ٢]، ولو (١٣) لم يكن فيهم مرضياً وغير مرضي لكان يقول: وأشهدوا رجلين منكم، ولم يشترط فيه العدالة والرضا. وهو على المعتزلة لأنهم يقولون: المسلم لا يكون غير عدل ولا غير مرضي، وفي الآية التي ذكرنا دلالة ما قلنا، والله أعلم.

وفي قوله: «وَمَنْ رَضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ» دلالة أن الشهود إذا شهدوا على المدعى عليه بالحق، وكلهم مرضيون عنده يجب أن يؤدّي إليه حقه لأننا قلنا: إن قوله: «وَأَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِّنْ بَيْنِكُمْ» أمر باستحضارهم عند الحاكم، فإذا كان كذلك فهو دليل ما قلنا، والله أعلم.

(١) في الأصل وم: يملك أنفسهم فذلك. (٢) ساقطة من طع. (٣) من طع، في الأصل وم: دلالة. (٤) في النسخ الثلاث: فيضمنوا. (٥) من طع وم، في الأصل: بدله. (٦) في م: أهل الشهادة دل أنهم ليسوا، في طع: الشهادة دل أنهم ليسوا، ساقطة من الأصل. (٧) في النسخ الثلاث: أي. (٨) في شرح قوله ﷺ «أنهم ناقصات عقل ودين» [البخاري ٣٠٤]. (٩) في طع: فضمت. (١٠) في النسخ الثلاث: لتذكر. (١١) من طع. (١٢) من طع وم، في الأصل: إذا. (١٣) الواو ساقطة من الأصل وم.

وقوله تعالى: ﴿وَلَا يَأْتِ الشَّهَادَةُ إِذَا مَا دُعُوا﴾ اختلِف فيه: قيل: ﴿وَلَا يَأْتِ الشَّهَادَةُ إِذَا مَا دُعُوا﴾ للإشهاد، وقيل: لا يأتوا إذا ما دُعوا للأداء وهذا أشبه لأنَّ للشهود أن يقولوا: أحضر الخصم ههنا لنشهد^(١) عليه؟ فإنَّ لا نحضر المكان الذي هو فيه. وليس هذا القول في الأداء؛ إذ الأداء لا يكون إلا عند الحاكم، لذلك كان أولى، كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُوا أَشْهَادَةً﴾ [البقرة: ٢٨٣]، ولا يجزئ من يشهدهم، ولا يجزئ من يشهد له غيرهم، والله أعلم.

وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرَأُوا أَنْ تَكُونُوا صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا إِلَهَ أَهْلِيكُمْ﴾ فيه دلالة جواز السَّلم في الثياب لأنَّ ما يُكأن، ويوزن، لا يُقال فيه: الصغير والكبير، ولا يُكتب صغيره وكبيره، إنما يُقال ذلك في العددي.

وقوله تعالى: ﴿ذَلِكُمْ أَفْسَسَ عِنْدَ اللَّهِ﴾ يقول: أعدل عند الله ﴿وَأَقْوَمُ لِلشَّهَادَةِ﴾ في الحجَّة.

وقوله تعالى: ﴿وَأَذِّنْ آلَ تَرْقَاوًا﴾ أقرب إلى دفع الظنون والشكوك الذي يحملكم على التناكر والتنازع الذي عاقبته الفسخ^(٢)، ولهذا ما أمر بالكتابة والإشهاد وذكر كل صغير وكبير لئلا يقع بينهم في العاقبة تنازع وتناكر، فيحمل ذلك الحاكم على فسخ العقد بينها. وعلى ذلك نصبوا الأجل فيه شرطاً لقطع وقوع التنازع والتناكر [الذي حكمه الفسخ في العاقبة]^(٣)، والله أعلم.

وقوله تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً﴾ الآية^(٤)؛ استثنى التجارة الحاضرة بترك الكتابة والإشهاد والرهن وغيره، وذلك لما ذكرنا آنفاً أنَّ الديون والقروض تُنسَى، وتُستَبَّه على الناس، فلذلك أمر بالكتابة فيها والإشهاد، ولا كذلك التجارات الحاضرات. وعلى ذلك أمر ظاهر بين الناس أنهم يكتبون، ويشهدون في الديون والقروض، ولم يعلموا ذلك في التجارات الحاضرات الجارية في ما بينهم لا ارتفاع ما يخاف وقوعه في الديون والقروض وخلاتها عن ذلك، والله أعلم.

وقوله تعالى: ﴿تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَلَّا تَكْتُبُوهَا﴾ يقول: يدا بيد، أو ليس فيها إيجاب القبض على المجلس.

وقوله تعالى: ﴿وَأَشْهِدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ﴾ أمر بالإشهاد جميعاً؛ فالأمر بالكتابة لحفظ^(٥) الحقوق، ومعها عِدَّة^(٦) كل قليل وكثير فيه، والأمر بالإشهاد للأدب، والأمر بالرهن أمر بالوفاء، والرهن والكتابة والإشهاد كل ذلك يمتنع صاحبه عن الإنكار والجحود، ويذكر عند النسيان والسهو عنه^(٧)، وذلك كله لقطع التنازع الواقع في ما بينهما في المتعقب، والله أعلم.

وقوله تعالى: ﴿وَلَا يُنَاكَزُ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ﴾ اختلِف فيه^(٨)؛ قال بعضهم: ﴿وَلَا يُنَاكَزُ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ﴾ لا يُسْغَلُ الكاتب ولا الشاهد بقول له: اكتب لي كذا، واشهد على كذا، وهو يجزئ غيره، وقال آخرون: ﴿وَلَا يُنَاكَزُ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ﴾ [أي لا يضار كاتب صاحب]^(٩) الحق، فيكتب ما لا ينبغي أن يكتب بالزيادة والنقصان، وكذلك الشاهد لا يزيد على الحق، ولا ينقص من الحق شيئاً، ولا يكتُم الشهادة أيضاً. فهذا أقرب، والله أعلم.

فإن قيل: إذا كان المعنى راجعاً^(١٠) إلى ما ذكرت: ألا يزيد الكاتب، ولا ينقص، ألا قال: لا يضار بالرفع^(١١)؟ قيل: إنه لا يضارزه، [ولا يضارزه]^(١٢) فطرح إحداهما، فإذا طرحت [الفتحة أو الكسرة]^(١٣) انتقضت علامة الطرح، إذ هكذا عمل الإضمار.

وعن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: (الضرار)^(١٤) أن يقول الرجل للرجل، وهو عنه غني، : إنَّ الله [قد]^(١٥) أمرك ألا تأتي

(١) من طع، في الأصل: لتشهدوا، في م: لتشهدنا. (٢) من طع وم، في الأصل: النسخ. (٣) من طع، في الأصل: الذي حكمه النسخ في الآخرة، في م: حكمه النسخ في الآخرة. (٤) أدرج في طع ﴿تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ﴾ قبل هذه الكلمة. (٥) في النسخ الثلاث: لمحافظة. (٦) في النسخ الثلاث: هذه، وهي التعداد والبيان. (٧) من طع وم، في الأصل: عند. (٨) في طع: أهل التأويل في تأويل ذلك. (٩) من طع، في الأصل وم: لا يضار كاتب وصاحب. (١٠) في النسخ الثلاث: راجع. (١١) انظر المحتسب ١٤٨/١ و ١٤٩. (١٢) ساقطة من النسخ الثلاث. (١٣) ساقطة من النسخ الثلاث. (١٤) من طع، في الأصل وم: الاضرار. (١٥) من طع.

إذا ما دُعيت، فَيُضَارَّةُ بِذَلِكَ [وهو مُكْتَرِبٌ بغيره، فنهاه الله تعالى عن ذلك، وقال: ﴿وَلَا تَقْعَلُوا فَاثَةً فُسُوقٌ بِكُمْ﴾^(١)، هذا يدلُّ على أنَّ التأويل هو ما ذكرنا من النهي عن الزيادة والنقصان والتحريف والكتمان؛ إذ في ذلك خروج عن الأمر، والفُسُوق^(٢) هو الخروج عن الأمر كقوله: ﴿فَنَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِ﴾ [الكهف: ٥]، وهو على المعتزلة.

وقوله تعالى: ﴿وَأَتَقُوا اللَّهَ﴾ في المضارَّة من الزيادة والنقصان والكتمان.

وقوله تعالى: ﴿وَيَمْلِكُ اللَّهُ﴾ الحكم والأدب وما يحل وما لا يحل.

[وقوله تعالى]^(٣): ﴿وَاللَّهُ يَكْلِي سَنَاءً عَلَيْهِ﴾ حرف وعيد.

الآية ٢٨٢ وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَحْدُوا كَاتِبًا قَوْلَهُ مَقْبُوضَةً﴾ قد ذكرنا في ما تقدّم في الأمر بالكتابة والإشهاد: أنهما، والله أعلم، لحفظ الحقوق ما جل منها، وما دق، وألا يحملهم على الإنكار والجحْد^(٤)، وأن يذكرهم [ذلك حتى لا ينسوا^(٥)، فعلى]^(٦) ذلك الأمر بالرهان لئلا يؤخروا قضاء الدين، ويذكروا، ولا ينسوا^(٧)، والله أعلم.

ثم فيه دلالة ألا يجوز الرهن إلا مقبوضاً؛ لأن الرهن يُقبض لأمرين:

[أحدهما]^(٨): لأنه إذا كان مقبوضاً محبوساً عن صاحبه عن جميع أنواع^(٩) منافع ذكره، وقضاء^(١٠) لقضاء دينه، وإذا كان في يديه لم يتقاضه^(١١) على ذلك. لذلك قلنا: إنه لا يجوز إلا مقبوضاً.

والثاني: إنما يُقبض لِيُسْتَوْفَى منه الدين، ولا يُستوفى إلا بعد القبض، أو يؤخذ^(١٢) الدين منه من غير بخس فيه، ولا منع عنه. ووجه آخر في ما لا يجوز الرهن إلا مقبوضاً لأنه جعل وثيقة؛ فلا جائز أن يكون وثيقة، وهو في يدي الراهن غير محبوس ولا ممنوع عن منفعته. فدل ما ذكرنا من طلب الناس بعضهم من بعض الرهون أنهم طلبوا وثيقة؛ فإذا كان وثيقة فهو إنما يكون وثيقة إذا كان في يدي المرتهن محبوساً عن صاحبه. ألا ترى أن الكتاب^(١٣) أمر بأداء الأمانة إذا أمّن بعضهم بعضاً بغير رهن، فلو كان الرهن يكون رهناً في يدي الراهن لذكر فيه أداء الأمانة في [الرهن]^(١٤)، ولم يكن لذكر القبض وجه. لذلك قلنا: إن الرهن لا يجوز إلا أن يكون مقبوضاً محبوساً عن منافع صاحبه.

وقوله تعالى: ٥٢ - ب/ ﴿فَإِنْ آمَنَ بِكُمْ بَعْضُ قُلُوبِ الَّذِينَ آتَوْكُمْ أَمْتَةً﴾ فيه دلالة ضمان الرهن: دلالة استيفاء الدين من الرهن لأنه إنما ذكر الأداء في ما أمّن بعضهم بلا^(١٥) رهن، ولم يذكر الأداء في ما فيه الرهن. فلو لا أن جعل في الرهن استيفاء الحق والدين، وألا لذكر الأداء فيه كما ذكر في أن لا رهن، فدل أنه مضمون به إن هلك هلك به، والله أعلم. وأيضاً قوله: ﴿فَإِنْ آمَنَ بِكُمْ بَعْضُ قُلُوبِ الَّذِينَ آتَوْكُمْ أَمْتَةً وَلَيْسَ اللَّهُ رَبُّكُمْ﴾ فيه دليل لقولهم في الشركات: إنه يكتب اشتراكاً على تقوى الله وأداء الأمانة في ما اتّفق.

وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آيَةٌ قَلْبِهِ﴾ ذكر إثم القلب، والإثم موضع القلب، لكنه يشفع في الجوارح، ويظهر، على ما روي [عن النبي ﷺ أنه قال]^(١٦): «إِنَّ فِي النَّفْسِ مُضْغَةً إِذَا صَلَحَتْ صَلَحَ الْبَدَنُ، وَإِذَا فَسَدَتْ فَسَدَ الْبَدَنُ» [البخاري ٥٢].

قال الشيخ، رحمه الله تعالى: وفيه دلالة أن المأتم تُعَمَدُ القلوب بأي شيء كان. فلذلك وُصِفَ القلب بأنه آتم، وهو كقوله تعالى: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِالْفِئَةِ إِيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا كَسَبَتْ قُلُوبُكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٥] وكذا قوله ﷺ: ﴿وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ، وَلَكِنْ مَا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ﴾ [الأحزاب: ٥].

(١) من طع، في الأصل وم: وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْعَلُوا فَاثَةً فُسُوقٌ بِكُمْ﴾. (٢) في طع: الفسق. (٣) من طع. (٤) في طع: والجحود. (٥) في طع وم: ينسون. (٦) من طع وم. (٧) في النسخ الثلاث: ينسون. (٨) ساقطة من النسخ الثلاث. (٩) من طع، في الأصل وم: أنواعه. (١٠) في النسخ الثلاث: ولقضاء، قضاء تقضية وقضاء: أداء. (١١) في النسخ الثلاث: يتقاضاه. تقاضاه الدين: قبضه، والتقاضى: الطلب. (١٢) في النسخ الثلاث: يأخذ. (١٣) في النسخ الثلاث: الكتاب. (١٤) من طع وم، ساقطة من الأصل. (١٥) من طع وم، في الأصل: فلا. (١٦) من طع.

الآية ٢٨٤

وقوله تعالى: ﴿لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ هو ظاهر؛ إذ ﴿مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ كلُّهُم عبده وإماؤه رداً على قولهم: ﴿عَزَّزْتُ ابْنَ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٣٠] و﴿الْمَسِيحُ ابْنُ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٣٠] والملائكة بنات^(١) الله، وقد ذكرنا الوجه في ما تقدّم^(٢) في غير موضع.

وقوله تعالى: ﴿وَلَا تُبَدُّ مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ﴾ من استدل على نسخها [استدل^(٣)] بقوله ﴿فَيَنْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ﴾ لكنه لا يحتمل [لأن الآية في^(٤)] وعيد وخبر بالمحاسبة، والوعد لا يحتمل النسخ لأنه خلف وبداء، وذلك ممن يجهل بالعواقب. تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً.

ثم اختلف فيه؛ قال الحسن: (هو على ما خطر بالنفس) وكذا قوله [استدل^(٥)]: «مَنْ هَمْ [بحسنة فلم يعمَلْها كُتِبَتْ لَهُ حَسَنَةٌ، فَإِنْ عَمِلَهَا كُتِبَتْ لَهُ بِعَشْرَةِ امْتَالِهَا إِلَى سَبْعِينَ امْتَالِهَا، وَمَنْ هَمْ بِسَيِّئَةٍ فَلَمْ يعمَلْها لَمْ تُكْتَبْ عَلَيْهِ، فَإِنْ عَمِلَهَا كُتِبَتْ عَلَيْهِ سَيِّئَةٌ وَاحِدَةٌ»^(٦) [مسلم ١٢٨].

ويحتمل [أن يكون على^(٧)] التقديم والتأخير: إن تخفوا ما في أنفسكم أو تبدوا بحاسبتكم به الله، ويحتمل أيضاً: ﴿وَلَا تُبَدُّ مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ﴾ وعزمت عليه، واعتقدتم، لا على الخطر فيه أو حديث النفس أو ما روي: «مَنْ هَمْ بحسنة فله كذا، وَمَنْ هَمْ بسَيِّئَةٍ» [مسلم ١٢٨] [فله كذا]^(٨) ليس على ما يخطر فيه أو حديث النفس على ما روي، وتحدث النفس به، ولكن على العزم والإغتراف، وكذلك قوله: ﴿وَلَقَدْ هَمَّتْ يَوْفَى وَهَمَّ بِهَا﴾ [يوسف: ٢٤]؛ همت هي به، هَمَّ: عزم، وهو هَمَّ بها؛ هَمَّ: خطر، والمرء غير مؤاخذ بما يخطر في القلب، وتحدث النفس به، إنما يؤاخذ على ما عزم، واعتقد عليه، والله أعلم.

وقوله تعالى: ﴿فَيَنْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ﴾ فيه دليل لما قلنا: إنه على العزم والإغتراف عليه لما ذكرنا من العفو والعقوبة عليه.

الآية ٢٨٥

وقوله تعالى: ﴿ءَاَمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ ءَاَمَنَ بِاللَّهِ وَمَلَكِيهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ﴾ قوله ﴿ءَاَمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ﴾ يحتمل وجهين؛ [يحتمل آمن بنفس المنزل]^(٩) ﴿بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ﴾. أنه من عند الله وكذلك^(١٠) المؤمنون أيضاً آمنوا بما أنزل إليه أنه من عند الله تعالى، ويحتمل قوله^(١١): ﴿ءَاَمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ﴾ أنه من عند الله بما في المنزل إليه، وكان فيه ما ذكر^(١٢) ﴿ءَاَمَنَ بِاللَّهِ وَمَلَكِيهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ﴾ إلى قوله: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا﴾، وكذلك المؤمنون آمنوا بجميع ما في المنزل، وهو ما ذكرنا.

وفيه دليل أن الإيمان بالمنزل على رسول الله ﷺ إيمان بجميع الرسل والكتب كلها والملائكة والبعث والجنة والنار. وفيه دلالة نقض من يشك في إيمانه، ويستثنى؛ لأنه شهد لهم بالإيمان، فلا يخلو الاستثناء؛ إما أن يكون لشكهم في إتيان ما أمروا وإما في الذي أخبر الله عنه بما كان، ففيه الويل لهم. وفيه دلالة نقض قول المعتزلة لأنه شهد لهم بالإيمان، وهم نفوا عنهم الإسم الذي شهد الله لهم به بالإيمان به وبالذي ذكر. وكل صاحب كبيرة مؤمن بجميع ما ذكر، وقد سمأهم الله به مؤمنين، وشهد لهم به، والله الموفق.

فإن قيل: فقد [ذكر الطاعة في آخرها، قيل]^(١٣): ذكر الطاعة في الإجابة، وبذلك الإجابة شهد لهم، فيلزمهم ما شهد الله لهم، جل، وعلا، بما أجابوا، والله أعلم.

وقوله تعالى: ﴿لَا تَقْرَأُ بَيْتَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ﴾ ... ويحتمل أن يكون هذا خبراً أخبر الله ﷻ عن المؤمنين أنهم قالوا: ﴿لَا تَقْرَأُ بَيْتَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ﴾ كما فرق اليهود والنصارى.

(١) إشارة إلى قوله تعالى: ﴿وَقَرَأُوا لَهُ بَيِّنَاتٍ وَبَيِّنَاتٍ﴾ [الأنعام: ١٠٠ و...]. (٢) كان الذكر أولاً في تفسير الآية (١١٦). (٣) ساقطة من النسخ الثلاث. (٤) من طع، في الأصل وم: الأصل وم: الآية. (٥) ساقطة من النسخ الثلاث. (٦) ساقطة من النسخ الثلاث. (٧) من طع، في الأصل وم: فكذا. (٨) في م: آمن بنفس المنزل، في طع: ويحتمل آمن الرسول. (٩) في طع: بما. (١٠) ساقطة من طع. (١١) من طع، في الأصل وم: ذكرنا. (١٢) من طع وم، ساقطة من الأصل.

وقوله تعالى: ﴿وَقَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا﴾ يَحْتَمِلُ ﴿سَمِعْنَا﴾ قولَكَ ودعاءَكَ، و﴿أَطَعْنَا﴾ أي أَطَعْنَاكَ في الإجابة، وَيَحْتَمِلُ: ﴿سَمِعْنَا﴾ القرآن، و﴿أَطَعْنَا﴾ [أي أَطَعْنَا] ^(١) فيه، والله أعلم.

وقوله تعالى: ﴿عَفْرَانِكَ﴾ أي اغفر لنا ربنا ﴿وَالَّذِيكَ الْمَعِيرُ﴾ أي المرجع. وهذا جمع جميع شرائط الإيمان، لذلك قلنا: إن الإيمان بالقرآن إيماناً بجميع الكتب والأنبياء والبعث وغيره، وبالله العصمة والنجاة.

الآية ٢٨٦ وقوله تعالى: ﴿لَا يَكْلَفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ اخْتَلَفَ فِيهِ: قَالَ الْحَسَنُ: (قوله تعالى: ﴿إِلَّا وُسْعَهَا﴾ إِلَّا مَا يَجَلُّ، وَيَسْعُ). لَكِنْ بَعْضُ النَّاسِ يَقُولُونَ: هَذَا بَعِيدٌ لَا يَحْتَمِلُ الْآيَةُ [لأنه] ^(٢) إِذَا كَلَّفَ أَحَلَّ، وَوَسَّعَ، فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يَكُنْ لِقَوْلِهِ مَعْنَى: قِيلَ لَهُمْ ^(٣): هُوَ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَمِلْ لَكُمْ الْكَالِبِثُ﴾ [المائدة: ٤؛ ٥] فَإِذَا أَحَلَّ طَيِّبٌ، وَإِذَا طَيِّبٌ أَحَلَّ. فَكَذَا الْأَوَّلُ، وَقَدْ ذَكَرْنَا ^(٤) الْأَمْرَيْنِ جَمِيعاً. وَتَأْوِيلُ ثَانٍ: ﴿إِلَّا وُسْعَهَا﴾ إِلَّا طَاقَتَهَا، وَكَذَلِكَ قَوْلُ الْمُعْتَزِلَةِ بِتَقْدِيمِ الْفِعْلِ.

وَأَمَّا عِنْدَنَا فَإِنَّهَا عَلَى وَجْهَيْنِ: اسْتَطَاعَةُ الْأَحْوَالِ وَالْأَسْبَابِ وَاسْتَطَاعَةُ الْأَفْعَالِ، أَمَّا اسْتَطَاعَةُ الْأَحْوَالِ وَالْأَسْبَابِ فَإِنَّهَا بِتَقْدِيمِهَا، عَلَى ذَلِكَ يَقَعُ الْخَطَابُ؛ دَلِيلُهُ قَوْلُهُ ﷺ: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران: ٩٧]. قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ: وَمَا الْإِسْطَاعَةُ؟ قَالَ: «الزَّادُ وَالرَّاحِلَةُ» [الترمذي ٨١٣] ثُمَّ كُلُّ يَجْمَعُ أَنَّ مَنْ كَانَ بِأَقْصَى بِلَادِ الْمُسْلِمِينَ قَدْ يَلْزَمُهُ فَرَضُ الْحِجِّ عَلَى عِلْمِ كُلِّ مَنْهُمْ: أَنَّ تِلْكَ الْإِسْطَاعَةَ لَوْ صُرِفَتْ إِلَى اسْتَطَاعَةِ الْأَفْعَالِ لَمْ تَبْقَ إِلَى وَقْتِ وَجُودِ الْأَفْعَالِ، ثُمَّ قَدْ لَزِمَهُ ذَلِكَ، فَبَانَ أَنَّ الْكُلْفَةَ إِنَّمَا تَقَعُ عَلَى اسْتَطَاعَةِ الْأَحْوَالِ وَالْأَسْبَابِ. وَكَذَلِكَ الْكُلْفَةُ فِي جَمِيعِ الطَّاعَاتِ.

فَإِنْ قِيلَ: قَدْ يَقَعُ هَذَا [على] ^(٥) الْخُرُوجِ، فَيُوجَدُ الْفِعْلُ عَقِيبَ قُوَّةِ الْخُرُوجِ، قِيلَ: لَوْ كَانَ كَذَا لَكَانَ لَا يَلْزَمُ فَرَضُ الْحِجِّ [إِلَّا بِالْخُرُوجِ، وَلَوْ تَرَكُ الْخُرُوجَ، إِذْ بِإِكْتِسَابِ الْخُرُوجِ يَلْزَمُهُ فَرَضُ الْحِجِّ] ^(٦) ثَبُتَ أَنَّهُ لَا يَحْتَمِلُهُ، بَلْ هُوَ عَلَى مَا قَالَهُ أَصْحَابُنَا، رَحِمَهُمُ اللَّهُ: إِنَّهَا اسْتَطَاعَةُ الْأَحْوَالِ وَالْأَسْبَابِ، وَتِلْكَ تَتَقَدَّمُ لِمَا ذَكَرْنَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَأَمَّا اسْتَطَاعَةُ الْأَفْعَالِ فَإِنَّهَا تَخْدُثُ بِحُدُوثِ الْأَفْعَالِ، وَتَتَلَوُّ كَالْأَوَاقَاتِ الَّتِي لَا تَبْقَى فِي وَقْتِ ثَانٍ؛ فَهِيَ كَالْوَقْتِ الَّذِي لَا يَبْقَى فِي وَقْتِ تَارَةٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

فَإِنْ سُئِلْنَا عَنِ التَّكْلِيفِ: أَيْكُونُ ^(٧) فِي مَا لَا يُطَاقُ؟ فَجَوَابُنَا: أَنَّهُ فِي مَا مُنِعْنَا عَنْهُ فَلَا، وَفِي مَا لَمْ نُمْنَعْ، وَضَعْنَا [مَا أَعْطَيْنَا مِنَ الْقُوَّةِ بِشَغْلِنَا بغيره] ^(٨) قَبْلَى. ثُمَّ الْكَافِرُ بِمَا أُعْطِيَ مِنَ الْقُوَّةِ وَالْإِسْطَاعَةِ شَغَلَ نَفْسَهُ بغيره ^(٩)، وَضَيَّعَ مَا أُعْطِيَ مِنَ الْقُوَّةِ، فَإِذَا ضَيَّعَ لَمْ يَكُنْ تَكْلِيفٌ مَا لَا يُطَاقُ [ثُمَّ نَنْظُرُ أَيْثَا] ^(١٠) أَحَقُّ بِالْقَوْلِ بِتَكْلِيفِ مَا لَا يُطَاقُ؟ ^(١١)

فَمِنْ قَوْلِ الْمُعْتَزِلَةِ: إِنَّ الْقُوَّةَ تَتَقَدَّمُ عَلَى الْفِعْلِ لِيُوجِدَهُ فِي الْوَقْتِ الثَّانِي. ثُمَّ فِي الْوَقْتِ جَعَلُوهُ أَيْضاً قَادِرٍ عَلَى التَّرِكِ لِلْفِعْلِ، وَالتَّعَارَفَ عَنِ الْأَمْرِ فِي الظَّاهِرِ بِشَيْءٍ يَفْعَلُهُ فِي وَقْتٍ آلا يَقَعُ الْأَمْرُ بِوَقْتٍ مَا يَسْمَعُهُ، وَيَقْرَعُ الْخَطَابُ السَّمْعَ بَلْ فِي ثَانٍ مِنَ الْوَقْتِ ٥٣ - أ/. فَحَصَلَ عِنْدَهُمُ الْأَمْرُ عَلَى الْوَقْتِ الَّذِي هُوَ قَادِرٌ فِيهِ. فَأَيُّ تَكْلِيفٍ عَلَيَّ؟ وَقَوْلُهُ ^(١٢): (الطُّوْقُ [هُوَ] ^(١٣) الرُّسْعُ أَيْنُ مِمَّا قَالُوا) وَبِاللهِ التَّوْفِيقُ.

ثُمَّ أَفْحَشُ مِنْ هَذَا مَا قَالُوا: إِنَّ الْقُدْرَةَ تَتَقَدَّمُ الْفِعْلَ، وَالْفِعْلُ هُوَ الَّذِي يَدُلُّ عَلَى وَجُودِ الْوَلَايَةِ، وَهُوَ فِي وَقْتِ إِيجَادِ الْفِعْلِ: إِنْ كَانَ كَفَرًا يُعَادِ ^(١٤)، وَإِنْ كَانَ إِيْمَانًا يُوَالِي ^(١٥). فَحَصَلَ الْقَوْلُ عَلَى أَنَّ الْمُوَالَاةَ وَالْمُعَادَاةَ أَبَدًا تَقَعُ فِي غَيْرِ وَقْتِ الْإِنْتِهَاءِ وَالْإِنْتِمَارِ.

(١) من طع، في الأصل: وأطعناك ما، في م: وأطعناك بما. (٢) ساقطة من النسخ الثلاث. (٣) في الأصل وطع: له، ساقطة من م. (٤) من طع، في الأصل وم: ذكر. (٥) من طع وم، ساقطة من الأصل. (٦) من طع وم، في الأصل: أن يكون. (٧) من طع وم، في الأصل: أن يكون. (٨) في الأصل: بشغلنا بغيره، في طع وم: بشغلنا بغيره. (٩) من طع، في الأصل وم: بغير. (١٠) من م، في الأصل: أننا. (١١) ساقطة من طع. (١٢) هو قول الحسن المذكور آنفاً. (١٣) من طع، في الأصل وم: و. (١٤) في النسخ الثلاث يعادي. (١٥) في النسخ الثلاث: يوالي.

ثم قولهم في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَأَمَنَّ مِنَ فِي الْأَرْضِ كُلَّهُمْ جَمِيعًا﴾ [يونس: ٩٩] إنه على الجبر، ولا يحتمل ذلك لأنه قد أوجب لكل ذلك مرة بالجبر في الخلقة [ومرة بالاختيار^(١)]، وهو قوله: ﴿أَفَنَسِيَ بَيْنَ اللَّهِ يَمُوتُ وَلَهُ أَسْلَمَ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا﴾ [آل عمران: ٨٣] فقد ألزمهم الإسلام بالخلقة، فكان^(٢) الثاني على الاختيار.

ثم قولهم في استطاعة واحدة لفعلين خطأ، لأن^(٣) من قولهم: إن الاستطاعة لا تبقى، ثم وجود الفعلين معاً في وقت باستطاعة واحدة مُحال، ووجود تلك الاستطاعة لأحد الفعلين بعدم الآخر مستحيل لعدم البقاء؛ ووجوده عندهم على البديل مُحال، إذ جعلوا عين ما هو الأصل لأحدهما للآخر، فثبت أنه خطأ.

وقوله^(٤) تعالى: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾ فيه^(٥) دلالة أن الله تعالى إنما يأمر عبده، وينهى لمنافع لهم ولضرر يلحقهم، لا لِمَنَافِع تكون له في الأمر، فيأمر، أو لضرر يلحقه، فينهي عن ذلك، فيكون في الأمر جأز منفعة، وفي النهي دافع مضرة كما يكون في الشاهد أن من أمر آخر بشيء إنما يأمر لمنفعة يأمل^(٦) فيه، وينهى عن شيء لدفع ضرر يخافه. وتعالى الله عن ذلك.

وقوله تعالى: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ قيل فيه بوجهين: قيل: ﴿إِنْ نَسِينَا﴾ يعني تركنا كقوله تعالى: ﴿نَسُوا اللَّهَ فَنَسِيَهُمْ﴾ [التوبة: ٦٧] وكقوله: ﴿وَلَقَدْ عَهِدْنَا إِلَىٰ آدَمَ مِنْ قَبْلِ نَنسِي﴾ [طه: ١١٥] أي ترك.

وقوله تعالى: ﴿أَخْطَأْنَا﴾ يعني ارتكبنا ما انتهينا، وقيل: إنه على حقيقة النسيان والخطأ، كأنه على الإضمار أن قولوا: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا﴾ الآية.

ثم اختلف بعد هذا: قالت المعتزلة: أمر بالدعاء بهذا تعبداً أو تقرباً إليه، وكذلك قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا وَهَبْ لَنَا مَا وَعَدْتَنَا﴾ الآية^(٧) [آل عمران: ١٩٤]، وكذلك أمر له: ﴿قُلْ رَبِّ آخِرُ بِالْحَقِّ﴾ [الأنبياء: ١١٢]، ونحوه خرج الدعاء به مخرج التعبد والتقرب، لأن [رسول الله]^(٨) أخبر أنه^(٩) لا يؤاخذنا بالنسيان والخطأ^(١٠)، وأنه^(١١) لا يخلف الميعاد^(١٢)، وكذلك معلوم أنه لا يحكم إلا بالحق، وكذلك قوله تعالى: ﴿وَأَسْتَغْفِرُ لَذَلِكَ﴾ [محمد: ١٩]. وقد أخبر أنه تعالى قد غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر^(١٣)، ولكنه على ما ذكرنا، وإلى هذا يذهب المعتزلة.

وأما الأصل عندنا في هذا [فإنه في وجوه

أحدها]:^(١٤) أنه جائز في الحكمة أن يعاقب^(١٥) على النسيان والخطأ ليجتهدوا في حفظ حقوقه وحدوده وحرماته لئلا ينسوا. ألا ترى أن الله أوجب على قاتل الخطيئة الكفارة، ثم قال: ﴿تَوَكَّبْ مِنَ اللَّهِ﴾ [النساء: ٩٢]. فلو [كان لا يجوز أن يعاقب على النسيان والخطأ]^(١٦) لم يكن لوجوب الكفارة عليه والتوبة معنى. دل أنه جائز في الحكمة المواخذة به.

والثاني: قوله ﷺ: ﴿وَمَا أَسْنِيَهُ إِلَّا الشَّيْطَانُ﴾ [الكهف: ٦٣]، وفعل الشيطان مما يتقى، ويحذر. لذلك كان ما ذكر، والله أعلم؛ لأنه لو اجتهد عن فعل السهو والنسيان، سلم منه^(١٧). فجائز أن يسأل السلامة منهما^(١٨)؛ إذ بالجهد يسلم منه^(١٩)، وبالعفلة يقع فيه.

والثالث: ما ذكرنا أن النسيان، هو الترك، والخطأ، هو ارتكاب المنهي، والتارك لأمر الله والمرتكب لنهي، يستوجب العقاب عليه، والله أعلم. فيصيح الدعاء على ذلك لئلا يلحقهم العذاب بترك ذلك الأمر وارتكابه المنهي.

(١) ساقطة من النسخ الثلاث. (٢) في النسخ الثلاث: بان. (٣) من طع وم، في الأصل: فان. (٤) من طع، في الأصل وم: وفي قوله. (٥) ساقطة من طع. (٦) في النسخ الثلاث: يتأمل. (٧) أدرج في طع تنمة الآية يدل هذه الكلمة. (٨) في طع: رسوله. (٩) في النسخ الثلاث: أن. (١٠) [إن الله تجاوز لي عن أمتي الخطأ والنسيان] [ابن ماجه: ٢٠٤٣ والدر المنثور ٣٧٦/١]. (١١) الواو ساقطة من النسخ الثلاث. (١٢) إشارة إلى قوله تعالى: ﴿لَا يَخْلِفُ اللَّهُ الْمِيعَاتِ﴾ [الزمر: ٢٠]. (١٣) إشارة إلى قوله تعالى: ﴿يَغْفِرُ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ﴾ [الفتح: ٢]. (١٤) ساقطة من النسخ الثلاث. (١٥) من طع، في الأصل وم: يعاقب. (١٦) من طع. (١٧) في النسخ الثلاث: عنه. (١٨) في النسخ الثلاث: عنهما. (١٩) في النسخ الثلاث: عنه.

فإن قيل: ما معنى قوله ﷺ: «رُفِعَ عَنْ أُمَّتِي النَّيْبَانِ وَالْخَطَا وَمَا اسْتَكْبَرُوا عَلَيْهِ؟» [بنحوه ابن ماجة ٢٠٤٥ وتذكرة الموضوعات ٩١] قيل: إنما جاء هذا في الكفر خاصة لا في غيره؛ وذلك أَنَّ الْقَوْمَ كَانُوا حُدِيثِي^(١) الْعَهْدِ بِالْإِسْلَامِ، يَجْرِي عَلَى السَّيْتِهِمُ الْكَفْرُ عَلَى النَّيْبَانِ وَالْخَطَا، وَكَذَلِكَ يُكْرَهُونَ عَلَى الْكَفْرِ، فَيُجْرَوْنَ عَلَى السَّيْتِهِمُ الْكَفْرَ مَخَافَةَ الْقَتْلِ، فَأَخْبَرَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ أَنَّ ذَلِكَ مَرْفُوعٌ^(٢) عَنْهُمْ.

قَالَ الشَّيْخُ، رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: وَبَعْدُ فَإِنَّ فِي الْخَبَرِ الْعَفْوَ، فَيَكُونُ فِي ذَلِكَ دَلِيلُ جَوَازِ الْأَخِذِ، وَلَعَلَّ الْوَعْدَ بِالْعَفْوِ مَقْرُونٌ^(٣) بِشَرْطِ الدَّعَاءِ؛ فَلِذَلِكَ يَدْعُونَ. وَذَكَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَعَا بِهِذَا، فَأَوْجِبَ الْآيُومَرُ أَحَدًا أَنْ يَدْعُوَ ابْتِدَاءً، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿رَبَّنَا وَآلِنَا مَا وَعَدْتَنَا عَلَى رُسُلِكَ﴾ [آل عمران: ١٩٤] ففیه وجهان:

أحدهما: أَنَّهُ وَعَدَ الْمُؤْمِنِينَ جَمْلَةَ الْجَنَّةِ؛ فَسُئِلَ كُلُّ مِنْهُمْ أَنْ يَجْعَلَهُ مِنْ تِلْكَ الْجَمْلَةِ الَّتِي وَعَدَهُمُ الْجَنَّةَ.

وَالثَّانِي: يَسْأَلُ الْخَتَمَ عَلَى مَا بِهِ يَسْتَوْجِبُ الْمَوْعِدَ.

وَأَمَّا الْأَمْرُ بِالِاسْتِغْفَارِ فَهُوَ يُخْرِجُ عَلَى وَجْهَيْنِ:

أحدهما: مَا رُوِيَ: «الْمُؤَدُّ»^(٤) يُغْفَرُ لَهُ بِمَدِّ صَوْتِهِ [أحمد ١٣٦/٢] فَهُوَ عَلَى اسْتِجَابِ أَوْلَئِكَ الْمَغْفَرَةِ بِهِ. فَعَلَى ذَلِكَ اسْتِغْفَارُهُ لِيُغْفَرَ بِهِ لِبَعْضِ أُمَّتِهِ.

وَالثَّانِي: أَنَّ الْمَغْفَرَةَ فِي اللَّغَةِ هِيَ التَّغْطِيَةُ وَالسُّتْرُ، وَكَانَ يَسْأَلُ السُّتْرَ عَلَيْهِ بَعْدَ التَّجَاوُزِ عَنْهُ.

قَالَ الشَّيْخُ، رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: ثُمَّ الْأَصْلُ أَنَّ الْإِسْتِغْفَارَ هُوَ طَلِبُ الْمَغْفَرَةِ؛ فَلَوْ كَانَ لَا يَجُوزُ لَهُ التَّعْذِيبُ فَيَكُونُ التَّعْذِيبُ، فَيَصِيرُ السُّؤَالُ فِي التَّحْقِيقِ سُؤَالَ الْآلِ يُجْزَوُ^(٥) ذَلِكَ مِمَّا لَا يَسْعُ الْمَحْنَةُ، وَكَذَلِكَ لَوْ كَانَ مَغْفُورًا لَهُ كَانَ الْحَقُّ فِيهَا الشُّكْرُ لِمَا أَنْعَمَ عَلَيْهِ. وَفِي ذَلِكَ كِتْمَانُ النِّعْمَةِ، وَالْمَحْنَةُ بِكِتْمَانِ نِعَمِ اللَّهِ، وَكُفْرَانُهَا مُحَالٌ. لِذَلِكَ لَا يَدُّ أَنْ يُمَكِّنَ فِي الْآيَاتِ مِمَّا تَمَكَّنَ مَعَهُ الْمَحْنَةُ مِنَ الْمَعْنَى، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ ﷻ: ﴿قُلْ رَبِّ أَعْمُرْ بِالْحَقِّ﴾ [الأنبياء: ١١٢]؛ قِيلَ: ﴿بِالْحَقِّ﴾ ههنا هو العذاب؛ كَانَهُ أَمْرُهُ أَنْ يَسَالَ بِإِنْزَالِ الْعَذَابِ عَلَيْهِمْ، وَقِيلَ: أَحْكُمْ بِحُكْمِكَ الَّذِي هُوَ الْحَقُّ. فَإِذَا كَانَ مَا ذَكَرَ مُحْتَمَلًا دَلَّ أَنَّهُ لَيْسَ عَلَى مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ أَوْلَئِكَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وقوله تعالى: ﴿رَبَّنَا وَلَا تَجْعَلْ عَلَيْنَا إِصْرًا كَمَا حَمَلْتُمْ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا﴾ قِيلَ: الْإِصْرُ، هُوَ الْعَهْدُ، وَيَقُولُ: لَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا عَهْدًا تَعَذِّبُنَا بِتَرْكِهِ وَنَقْضِهِ ﴿كَمَا حَمَلْتُمْ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا﴾؛ وَكَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ إِذَا أَخْطَوْا خَطِيئَةً حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ عَلَى نَحْوِهَا مِمَّا أَحَلَّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ، فَقَالَ^(٦) تَعَالَى: [فِي الْيَهُودِ]^(٧) ﴿يُظَاهِرُونَ الَّذِينَ كَادُوا حَرَمًا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ﴾ [النساء: ١٦٠] [وَفِي أَصْحَابِ]^(٨) الْأَخْدُودِ ﴿يُؤْتِلُ أَصْحَابُ الْأَخْدُودِ﴾ وَغَيْرِهِمْ، فَخَافَ الْمُسْلِمُونَ ذَلِكَ، فَقَالُوا: ﴿رَبَّنَا وَلَا تَجْعَلْ عَلَيْنَا إِصْرًا﴾ فِي جُزْمِ أَجْرَمْنَا، فَتَحَرَّمَ عَلَيْنَا الطَّيِّبَاتِ.

وَأَصْلُ الْإِصْرِ الثَّقْلُ [وَالشَّدَائِدُ الَّتِي كَانَتْ]^(٩) عَلَيْهِمْ مِنْ نَحْوِ مَا كَانَ [أَمْرًا]^(١٠) تَوَيْتَهُمْ إِلَّا أَمْرًا^(١١) بِقَتْلِ بَعْضِهِمْ بَعْضًا كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَتَوَيَّرُوا إِلَى بَارِيكُمْ فَاقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ﴾ [البقرة: ٥٤].

وقوله تعالى: ﴿رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ﴾ يَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ: يَحْتَمِلُ أَنْ «وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ» مِنَ الْقَتْلِ وَالْهَلَاكِ؛ إِذْ فِي ذَلِكَ إِفْنَاؤُهُمْ، وَفِي الْفَنَاءِ ذَهَابُ طَاقَتِهِمْ.

(١) من ط ع، في الأصل وم: حديث. (٢) في النسخ الثلاث: مرفوعاً. (٣) في النسخ الثلاث: مقروناً. (٤) في ط ع: المؤمن. (٥) في النسخ الثلاث: يجروا. (٦) في النسخ الثلاث: كقولوه. (٧) ساقطة من النسخ الثلاث. (٨) في النسخ الثلاث: وكأصحاب. (٩) في ط ع: والتشديد الذي كان. (١٠) ساقطة من النسخ الثلاث. (١١) في الأصل وم: إصر، في ط ع: أمر.

قَالَ الشَّيْخُ، رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: أَيُّ مَا نَشْتَغِلُ عَمَّا أَمَرْنَا، فَيَكُونُ كَالدَّعَاءِ بِالْعَصْمَةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.
 وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُرَادَ بِهِ طَاقَةُ الْفِعْلِ، وَهِيَ لَا تَتَقَدَّمُ عِنْدَنَا الْفِعْلَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.
 وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأَعَفْنَا﴾؛ قِيلَ: ائْتَرَكْنَا عَلَى مَا نَحْنُ عَلَيْهِ، وَلَا تُعَذِّبْنَا.
 وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأَغْفِرْ لَنَا﴾ أَيُّ اسْتَرْلْنَا، وَالْغَفْرُ [هُوَ] ^(١) السَّرُّ، وَلِذَلِكَ ^(٢) تُسَمَّى الْمَغْفِرَةُ مَغْفَرًا لِأَنَّهُ يَسْتَرُّ، وَسَرُّ
 الذَّنْبِ هُوَ أَعْظَمُ النَّعَمِ.
 [وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأَرْحَمْنَا﴾ أَيُّ تَعَمَّدْنَا بِرَحْمَتِكَ [لِأَنَّهُ لَا يَنْجُو] ^(٣) أَحَدٌ إِلَّا بِرَحْمَتِكَ] ^(٤).
 وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَنْتَ مَوْلَانَا﴾؛ قِيلَ: أَنْتَ أَوْلَى بِنَا، وَقِيلَ: أَنْتَ حَافِظُنَا، وَقِيلَ: أَنْتَ وَلِيُّنَا وَنَاصِرُنَا، وَقَدْ ذَكَرْنَا ذَلِكَ
 فِي مَا تَقَدَّمَ ^(٥).
 وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ﴾ يَحْتَمِلُ الْمَعْرُوفِينَ، وَيَحْتَمِلُ الشَّيَاطِينَ، أَيُّ انصُرْنَا عَلَيْهِمْ //.



(١) من ط. ع. (٢) الروا ساقطة من ط. ع. (٣) في ط. ع: لأن لم ينج. (٤) من ط. ع. (٥) في تفسير الآية (٢٥٧).

الآية ٤

وقوله تعالى: ﴿وَأَنْزَلَ الْقُرْآنَ وَالْإِنْجِيلَ﴾ ﴿مِنْ قَبْلِ هَٰذَا لِلنَّاسِ وَأَنْزَلَ الْقُرْآنَ﴾ مِنْ بَعْدُ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ ﴿هَٰذَا لِلنَّاسِ﴾ أَيَّ بَيَانًا لَهُمْ وَحُجَّةً لِمَنْ اهْتَدَى وَحُجَّةً عَلَى مَنْ عَمِيَ؛ إِذْ لَا يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ لَهُ هَٰذَا وَعَلَيْهِ حُجَّةٌ، فِيهِ الْهَلَاكُ، إِنَّمَا يَكُونُ حُجَّةً لَهُ وَهَٰذَا إِذَا اهْتَدَى، وَعَلَيْهِ إِذَا أَنْزَلَ الْإِهْتِدَاءَ. فَبَانَ أَنَّهُ بِخِلَافِ مَا يَقُولُهُ الْمَعْتَزِلَةُ.

وقوله تعالى: ﴿وَأَنْزَلَ الْقُرْآنَ﴾ قَدْ ذَكَرْنَا فِي مَا تَقَدَّمَ أَنَّهُ إِنَّمَا سُمِّيَ فِرْقَانًا لَوْجَهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: لِمَا فُرِّقَ آيَاتِهِ، وَفُرِّقَ أَنْزَالُهُ، وَالثَّانِي: لِمَا فُرِّقَ بَيْنَ الْحَقِّ وَالْبَاطِلِ وَبَيْنَ الْحَرَامِ وَالْحَلَالِ^(١) وَبَيْنَ مَا يُتَّقَى، وَيُؤْتَى. فَعَلَى هَذَا كُلِّ كِتَابٍ مَبِينٌ^(٢) فِيهِ الْحَلَالُ وَمَبِينٌ^(٣) مَا يُتَّقَى، وَيُؤْتَى. وَالْإِنْجِيلُ [قِيلَ فِيهِ: سُمِّيَ]^(٤) إِنْجِيلًا لِمَا يُجَلَّى، وَهُوَ مِنَ الْإِظْهَارِ فِي اللُّغَةِ، وَقِيلَ: سُمِّيَ التَّوْرَةُ تَوْرَةً مِنْ أَوْرَثِ الزَّيْدِ، وَهُوَ كَذَلِكَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِ اللَّهِ﴾ قِيلَ: بِحُجَجِ اللَّهِ، وَقِيلَ: ﴿كَفَرُوا بِآيَاتِ اللَّهِ﴾ أَيَّ بِاللَّهِ لَأَنَّهُمْ إِذَا كَفَرُوا بِآيَاتِهِ كَفَرُوا بِهِ، وَكَذَلِكَ الْكُفْرُ بِدِينِهِ كُفْرٌ بِهِ، وَالْبِرَاءَةُ مِنْ دِينِهِ بِرَاءَةٌ مِنْهُ، وَالْبِرَاءَةُ مِنْ رَسُولِهِ بِرَاءَةٌ مِنْهُ.

وقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ عَزِيزٌ ذُو انْتِقَامٍ﴾ قِيلَ فِيهِ بَوَجْهَيْنِ: قِيلَ: ﴿ذُو انْتِقَامٍ﴾ لِأَوْلِيَائِهِ مِنْ أَعْدَائِهِ، وَقِيلَ: ﴿ذُو انْتِقَامٍ﴾ ذُو انْتِصَارٍ عَلَى الْأَعْدَاءِ، وَقِيلَ: ذُو بَطْشٍ شَدِيدٍ.

الآية ٥

وقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَخْفَى عَلَيْهِ شَيْءٌ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ﴾ هُوَ وَعِيدٌ، كَانَهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، قَالَ: لَا يَخْفَى عَلَيْهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ مِنَ الْأُمُورِ الْمَسْتُورَةِ الْخَفِيَّةِ، فَكَيْفَ تَخْفَى عَلَيْهِ أَعْمَالُكُمْ وَأَفْعَالُكُمْ الَّتِي هِيَ ظَاهِرَةٌ عِنْدَكُمْ؟ وَيَحْتَمِلُ: إِذَا لَمْ يَخْفَ عَلَيْهِ مَا بَطْنٌ، وَمَا خَفِيَ فِي الْأَصْلَابِ وَالضَّمَانِ وَالْأَرْحَامِ، فَكَيْفَ تَخْفَى أَقْوَالُكُمْ وَأَفْعَالُكُمْ، وَهِيَ ظَاهِرَةٌ؟ أَلَا تَرَى أَنَّهُ قَالَ: ﴿هُوَ الَّذِي يُصَوِّرُكُمْ فِي الْأَرْحَامِ﴾ [آل عمران: ٦] إِذْ عَلِمَ [مَا]^(٥) فِي الْأَرْحَامِ، وَصَوَّرَهَا عَلَى مَا شَاءَ، وَكَيْفَ شَاءَ؟ وَهُمْ ﴿فِي ظُلُمَاتٍ ثَلَاثٍ﴾ [الزمر: ٦].

الآية ٦

وقوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي يُصَوِّرُكُمْ فِي الْأَرْحَامِ كَيْفَ يَشَاءُ﴾ فِيهِ دَلِيلٌ نَقَضَ قَوْلَ مَنْ يَقُولُ بِالْقَائِفِ^(٦) لِأَنَّهُ جَعَلَ عِلْمَ التَّصْوِيرِ فِي الْأَرْحَامِ لِنَفْسِهِ، لَمْ يَجْعَلْهُ^(٧) لغيرِهِ، كَيْفَ عَرَفَ الْقَائِفُ تَصْوِيرَ الْأَوَّلِ؟ حِينَ قَالَ اللَّهُ: إِنَّهُ عَلَى تَصْوِيرِهِ، وَإِنَّهُ مِنْ مَائَاتِهِ^(٨).

ثُمَّ اخْتَلَفَ فِي خَلْقِ الْأَشْيَاءِ: قَالَ بَعْضُهُمْ [الْخَلْقُ خَلْقٌ]^(٩) الْفُرُوعِ مِنَ الْأَصُولِ، وَهَنْ أَسْبَابٌ لِلْفُرُوعِ، وَقَالَ آخَرُونَ: يَكُونُ بِأَسْبَابٍ وَبِغَيْرِ أَسْبَابٍ. فَإِنْ كَانَتْ بَعْضُ الْأَشْيَاءِ تَكُونُ بِأَسْبَابٍ مِنْ نَحْوِ الْإِنْسَانِ مِنَ النُّطْفَةِ؛ إِلَّا أَنَّ النُّطْفَةَ تَنْلَفُ، فَتَكُونُ عِلْقَةً ثُمَّ مَضْغَةً، فَدَلَّ أَنَّهُ يَخْلُقُ الْخَلْقَ كَيْفَ شَاءَ؟ مِنْ شَيْءٍ بِسَبَبٍ وَبِغَيْرِ سَبَبٍ، وَهُوَ الْقَادِرُ عَلَى ذَلِكَ، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ.

الآية ٧

وقوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ تُخَكِّكُ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَبِهَاتٌ﴾ اخْتَلَفَ فِيهِ: قِيلَ: الْمَحْكَمَاتُ هُنَّ النَّاسَخَاتُ الْمَعْمُولَاتُ بِهِنَّ وَالْمُتَشَابِهَاتُ مِنَ الْمَنْسُوخَاتِ غَيْرُ مَعْمُولٍ بِهِنَّ، وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه وَقَالَ آخَرُونَ: الْمَحْكَمَاتُ هُنَّ ثَلَاثُ آيَاتٍ فِي سُورَةِ الْأَنْعَامِ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿قُلْ تَكَلَّوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبِّي عَلَيْكُمْ﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿تَنْفُثُونَ﴾ [١٥١ و ١٥٢ و ١٥٣] وَمَا ذَكَرَ فِي سُورَةِ بَنِي إِسْرَائِيلَ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَقَضَى رَبِّيكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ﴾ إِلَى آخِرِ هَذِهِ الْآيَاتِ [٢٣ و..] سُمِّيَتْ مُحْكَمَةً لِأَنَّ فِيهَا تَوْحِيدًا وَإِيمَانًا بِاللَّهِ، وَغَيْرَهُ مِنَ الْمُتَشَابِهِ. ثُمَّ قِيلَ بَعْدَ هَذَا بِوُجُوهٍ: قِيلَ: الْمَحْكَمَاتُ هِيَ الَّتِي يَعْرِفُهَا كُلُّ وَاحِدٍ^(١٠) إِذَا نَظَرَ فِيهَا، وَتَأَمَّلَ فِيهَا، وَالْمُتَشَابِهُ هُوَ الْمَبْهُمُ الَّذِي يُعْرِفُ عِنْدَ الْبَحْثِ فِيهِ وَالطَّلَبِ، وَقِيلَ: الْمَحْكَمَاتُ مَا يُوقَفُ، وَيُفْهَمُ مَرَادُهُ، وَالْمُتَشَابِهُ هُوَ الَّذِي لَا يُوقَفُ الْبَيِّنَةُ بَعْدَمَا قَضَى حَوَانِجَ الْخَلْقِ مِنْ الْبَيَانِ فِي الْمَحْكَمِ مِنْهُ، وَلَكِنْ يُلْزَمُ الْإِيمَانُ بِهِ، وَهُوَ مِنَ اللَّهِ مُحَنَّةٌ عَلَى عِبَادِهِ. وَلَهُ أَنْ يَمْتَحِنَ بِمَا شَاءَ مِنْ أَنْوَاعِ الْمُحَنِ لِأَنَّهَا دَارُ مُحَنَةٍ، وَغَيْرُهَا مَا لَا يُفْهَمُ مَرَادُهَا.

(١) مِنْ م، فِي الْأَصْلِ: وَالْبَاطِلِ. (٢) فِي الْأَصْلِ وَم: مَبِينًا. (٣) فِي الْأَصْلِ وَم: وَبَيْنَ. (٤) فِي الْأَصْلِ وَم: فِيهِ يَسْمَى. (٥) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (٦) الْقَائِفُ: مَنْ يَعْرِفُ الْأَثَارَ. (٧) فِي الْأَصْلِ وَم: يَجْعَلُ. (٨) مَائَاتُهُ: جِهَتُهُ. (٩) فِي الْأَصْلِ وَم: لَخْلُقِ. (١٠) فِي الْأَصْلِ وَم: أَحَدٌ.

وَيَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ الْمُحْكَمَاتُ هُنَّ مَا ظَهَرَ لِكُلِّ أَحَدٍ مِنَ الْإِسْلَامِ حَتَّى لَمْ يَخْتَلِفُوا فِيهَا، وَالْمُتَشَابِهَةُ هِيَ الَّذِي اشْتَبَهَ عَلَى النَّاسِ لِاخْتِلَافِ الْأَلْسِنِ، فَاخْتَلَفُوا فِيهَا وَلَمَّا يُوَدِّي ظَاهِرُهُ إِلَى غَيْرِ مَا يُوَدِّي بَاطِنُهُ، فَتَعَلَّقَ بَعْضُهُمْ بِالظَّاهِرِ، فَقَالُوا بِهِ، وَتَعَلَّقَ آخَرُونَ بِالْبَاطِنِ كَمَا رَأَوْا ظَاهِرَهُ جَوْرًا وَظُلْمًا أَوْ تَشْبِيهًا عَلَى اتِّفَاقِهِمْ عَلَى نَفْيِ الْجَوْرِ وَالظُّلْمِ عَنْهُ، وَيجوزُ أَنْ يَوْقِفَ عَلَى الْمُتَشَابِهِ بِمَعْرِفَةِ الْمُحْكَمِ، وَقَالَ آخَرُونَ: الْمُحْكَمُ، هُوَ الْوَاضِحُ الْمُبِينُ؛ فَلَوْ كَانَ عَلَى مَا قَالُوا / ٥٤ - / لم يكن لاختلاف الناس فيه وأدعاء كل أن الذي هو عليه، هو المُحْكَمُ، لأنه لو كان ظاهراً مبيّناً لتسكّوا به، ولم يقع بينهم اختلاف.

وفيه دليل على المعتزلة؛ لأنهم يقولون بالأصلح في الدين: أنه لا يفعل إلا ذلك، ثم لم يبين لهم المُحْكَمُ مِنْ غَيْرِ الْمُحْكَمِ، وَلَوْ بَيَّنَّ كَانَ أَصْلَحَ لَهُمْ فِي الدِّينِ. فدل أن الله قد يجوز أن يفعل بهم ما ليس بأصلح لهم في الدين امتحاناً وإبتلاءً منه، والله أعلم، لكن لا يخرج من الحكمة. ثم ما قالوا^(١) في الأمر حقاً لئلا يأمر إلا أن يفعل بهم ما ليس بأصلح لهم في الدين بمعنى أقرب وأدعى إليه، والله الموفق.

وقال قوم: المُحْكَمُ ما في العقل بيبانه، والمُتَشَابِهُ ما لا يدرك في العقل، وإنما يعرف بمعونة السمع، وقال قوم: لا مُتَشَابِهُ في ما فيه أحكام من أمر ونهي وحلال وحرام، وإنما ذلك في ما ليس بالناس حاجة إلى العلم به نحو الإنبياء عن منتهى الملك، وعن عدد الملوك، وعن الإحاطة بحقيقة الموعود، ونحو ذلك، ولا قوة إلا بالله. لكن أمكن أن يكون مُسَمًّى تَشَابُهٍ مِمَّا تَشَابَهَ عَلَى أُولَئِكَ الْقَوْمِ حَقِيقَةً مَا رَأَوْا مِنَ الْوَجْهِ الَّذِي طَلَبُوا. وقد بيّنا الحق من أمر التشابه وما يجب في ذلك من القول، وبالله العصمة والنجاة.

وقوله تعالى: ﴿مَنْ أَمْ الْكِتَابِ﴾ يَحْتَمِلُ ﴿أَمْ الْكِتَابِ﴾ أَي أَوَّلُ الْكِتَابِ، وَيَحْتَمِلُ ﴿أَمْ الْكِتَابِ﴾ أَي الْمُتَقَدِّمَةُ عَلَى غَيْرِهَا. وَعَلَى هَذَا يَخْرُجُ [قوله تعالى]^(٢): ﴿أَمْ الْقُرْآنِ﴾ [الأنعام: ٩٢ و...]. أعني مكة لأنها هي المتقدمة على غيرها من القرى، وَيَحْتَمِلُ هِيَ أَوَّلُ الْقُرَى كَمَا سُمِّيَتْ فَاتِحَةَ الْكِتَابِ أَمْ الْقُرْآنِ لأنها أصل، ولأنها هي المتقدمة على غيرها من السور، والله أعلم. وَيَحْتَمِلُ قَوْلُهُ: ﴿مَنْ أَمْ الْكِتَابِ﴾ أَي مَقْصُودُ الْكِتَابِ؛ يَعْنِي الْمُحْكَمَاتِ وَالْمُتَشَابِهَاتِ مِمَّا فِيهِ شَبَهٌ مِنْ غَيْرِهِ، فَهُوَ مُتَشَابِهٌ كَقَوْلِهِ: ﴿إِنَّ الْبَقَرَ تَشَبَهَ عَلَيْنَا﴾ [البقرة: ٧٠]، وكذلك المشكل سُمِّيَ مُشْكِلًا لِمَا يَدْخُلُ فِيهِ شَكْلٌ غَيْرُهُ، فَسُمِّيَ مُشْكِلًا، فَكَذَلِكَ الْمُتَشَابِهُ يَدْخُلُ فِيهِ شَبَهٌ غَيْرُهُ، فَصَارَ مُتَشَابِهًا، وَاللهُ أَعْلَمُ.

وقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ﴾؛ قِيلَ: مِيلٌ عَنِ الْحَقِّ، وَقِيلَ: الزَّيْغُ هُوَ الرِّيبُ وَالشُّكُّ، ﴿يَتَّبِعُونَ مَا تَشَبَهَ بِهِ أَتِيقَاءَ الْوَشْنَةِ﴾ وَلَوْ كَانَ ثُمَّ اتَّبَاعٌ لَعَذِرَ، وَالِاتِّبَاعُ لِلشَّيْءِ اتِّبَاعٌ مَا فِيهِ مِنَ الْمَرَادِ. وَعَلَى هَذَا يَقُولُونَ فِي قَوْلِهِ: ﴿يَتَّبِعُونَ حَقَّ يَلَاوَنَةٍ﴾ [البقرة: ١٢١] أَي يَتَّبِعُونَهُ حَقَّ اتِّبَاعِهِ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿اتَّبِعُوا مَا أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ﴾ [الأعراف: ٣]، وَالْمُتَشَابِهُ قَدْ أُنْزِلَ^(٣) إِلَيْنَا مِنْ رَبِّنَا، فَيُحْمَدُ مُتَّبَعُهُ فِي الْحَقِيقَةِ [ثبت أن لم يكن ثُمَّ اتِّبَاعٌ فِي الْحَقِيقَةِ]^(٤)، وَأَنَّهُ لَوْ كَانَ لَعَذِرَ وَاقٍ، لَكُنْهُ، وَاللهُ أَعْلَمُ، اتِّبَاعُ الْآرَاءِ فِي التَّأْوِيلِ بِالْآرَاءِ الْفَاسِدَةِ.

أَلَا تَرَى أَنَّهُمْ طَلَبُوا بِالتَّأْوِيلِ مُنْتَهَى مُلْكِ هَذِهِ الْأَمَةِ؟ وَفِي الْوُقُوفِ عَلَيْهِ وَقُوفٌ عَلَى عِلْمِ السَّاعَةِ وَسَبَبِ الْقِيَامَةِ، وَذَلِكَ عِلْمٌ لَمْ يُطْلِعِ اللَّهُ الرَّسَلَ عَلَى ذَلِكَ فَضلاً [عن أن لم]^(٥) يُطْلِعَ عَلَيْهِ غَيْرُهُمْ.

قَالَ الشَّيْخُ، رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ اتِّبَاعُهُمْ نَظَرُهُمْ فِي مَا تَقْصُرُ أَفْهَامُهُمْ عَنِ الْإِدْرَاكِ فِي الْوُقُوفِ عَلَيْهِ، وَلَوْ كَانَ نَظَرُهُمْ فِي الْمُحْكَمِ مِنْ ذَلِكَ لَكَانَ لَهُمْ فِي ذَلِكَ بَلَغٌ وَكَفَايَةٌ فِي مَا إِلَيْهِمْ بِهِ حَاجَةٌ، وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ.

قَالَ الشَّيْخُ، رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: فِي قَوْلِهِ: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ﴾ أَي مِيلٌ عَنِ الْحَقِّ، وَذَلِكَ هِمَّتُهُمْ، وَكَانَ ذَلِكَ اغْتِنَادُهُمْ، فَإِنْ كَانَ الْمَرَادُ مِنْ ذَلِكَ فِي الْكُفْرَةِ فَهُوَ الْأَوَّلُ، وَإِنْ كَانَ فِي أَصْحَابِ الْهَوَاءِ مِنَ الَّذِينَ يَدِينُونَ دِينَ الْإِسْلَامِ فَهُوَ الثَّانِي، وَكَذَلِكَ نَجَدُ كُلَّ ذِي مَذْهَبٍ فِي الدِّينِ يَمُنُّ بِغَتَقْدِ حَقِيقَةِ الْأَمْرِ فِي قَوْلِهِ: ﴿اتَّبِعُوا مَا أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ﴾ [الأعراف: ٢] وَقَوْلِهِ: ﴿إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّذِي هُمْ أَقْوَمُ﴾ [الإسراء: ٩]، وَقَوْلِهِ: ﴿إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَفْصُلُ عَلَى بَيْنٍ

(١) في م: قالوه. (٢) ساقطة من الأصل وم. (٣) في الأصل وم: أنزلنا. (٤) من م، ساقطة من الأصل. (٥) في الأصل وم: أن.

إِسْرَءِيلَ ﴿الآية [النمل: ٧٦] يتعلّق بظاهر الآية، يدّعي أنها محكمة بما عنده أنه الحقّ بعد أن أجهّد نفسه في طلب الحقّ، ويُسوّي غير ذلك عليه. فإن كان على ذلك فحقّه التسليم لما عليه توارث الأُمّة ظاهراً على ما روي عن نبي الله ﷺ أنه أخبر عن تفرّق الأُمّة^(١). ثم أشار [إلى]^(٢) التمسك إلى ما عليه هو وأصحابه ﷺ فعلى ذلك أمر المتوارث؛ فيجب جعله مُحْكَمًا وبيانا [لما]^(٣) اختلف عليه، ولا قوة إلّا بالله.

ويكون المبتدع في ابتغاء تأويله يريد التلبيس على مَنْ لَزِمَ تلك الجماعة^(٤) وكذلك الأهل الجهل في الدين [من فرع]^(٥) كذا التنازع وترك الاشتغال بتأويل ما اغترضه. فكان^(٦) متبع المحكم عند الأُمّة مطيعاً المُتَشَابِه منه، ولا قوة إلّا بالله. وإن كان هو الأوّل فقد ذكر أن ذلك في استخراج مُنتهى ملك الأُمّة وأن نهايته الساعة، والعلم به لم يُظهِر عليه الرسل فضلاً عن دونهم، أو كان ذلك في أشياء تقصّر عقول الضعفاء عن الإحاطة بذلك [فهو يريد]^(٧) بذلك التلبيس على العوام وأهل الغباوة. فأخبر ﷺ بما ذكر أنه لا يعلم إلّا هو^(٨)، وكان ذلك في ما يُعَلِّمُهُ غيره، أو لا. فإن كان [محمد ﷺ، عَلِمَهُ]^(٩) فبالله عَلِمَ، لا أن في القول بلوغ ذلك، ومعنى الإتيان ما قد بين.

وقوله تعالى: ﴿يَتَّبِعُونَ مَا تَشَبَّهَ مِنْهُ﴾ أي من القرآن: يقول ما اشتبه حسابهم ﴿آيَاتِ الْوَسْوَ﴾، قيل: الفتنة الكفر، وتحبيل الفتنة المحنة؛ أي يمتحنون أهل الإسلام.

وقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ تَأْوِيلَهُ﴾؛ يقول: ﴿وَالَّذِينَ تَأْوِيلَهُ﴾ مُنتهى ما كتب الله ﷺ بهذه الأُمّة من المدة لهم والوقت. وأصل التأويل هو المُنتهى؛ [قال الله تعالى: ﴿وَمَا يَسْأَلُ تَأْوِيلَهُ﴾ إلّا الله] أي وما يعلم مُنتهى^(١٠) تلك الأُمّة [إلّا الله] ثم المُتَشَابِه إن كان مما يُوقَفُ فيه، فهو، وإن كان مما يعرفه أهل المعرفة، ويعلمه بالواضح، فهو هو. وأصل هذا أن كل ذي مذهب في الإسلام يدّعي على خصمه بما ذهب إليه من الججاج بالآيات الوقوع في المُتَشَابِه ولنفسه [الوقوع]^(١١) في الواضح، وعندّه أن ما ذهب إليه هو الحقّ، فلا فرق بين أن يدّعي عليه ذهابه إلى غير الحقّ أو تعدّيه إلى المُتَشَابِه وترك الواضح؛ فسييل مثله الفحص والبحث عما ذهب إليه، إن جاء بشيء يضطرّ العقل إلى قبوله سلّم له ما جاء به، وإلّا فخصمه منه في دعوى مثله بالوقوع له في المُتَشَابِه بمحلّ دعواه.

وقوله تعالى: ﴿وَمَا يَسْأَلُ تَأْوِيلَهُ﴾ إلّا الله ﴿قَالَ قَوْمٌ مَوْضِعُ الْوَقْفِ عَلَى قَوْلِهِ﴾: ﴿وَالرَّيْشُونَ﴾ ثم ابتدأ، فقال: ﴿يَقُولُونَ مَأْتَا يَوْمَ كُلِّ يَوْمٍ عِنْدَ رَبِّنَا﴾ يقولون بمعنى قالوا ﴿مَأْتَا يَوْمَ﴾ بما عرفنا؛ وذلك جائز في اللغة؛ يقول بمعنى قال. وقال آخرون: موضع الوقف على قوله: ﴿إِلّا الله﴾ ثم استأنفت الكلام، فقال: ﴿وَالرَّيْشُونَ﴾ في آلِمْ يَقُولُونَ مَأْتَا يَوْمَ كُلِّ يَوْمٍ عِنْدَ رَبِّنَا ﴿الْمُحْكَمُ وَالْمُتَشَابِهُ وَغَيْرُهُ. قيل: ﴿وَالرَّيْشُونَ﴾ هم المُتَدَارِسُونَ، وقيل: المُتَشَابِثُونَ: رُسُخٌ بمعنى ثَبِت، وقيل: ﴿وَالرَّيْشُونَ﴾ الناجون؛ يُقال: رُسُخٌ في العلم، ونتج^(١٢) فيه، فإن قيل: ما الحكمة في إنزال المُتَشَابِه؟ قيل: إذا كان مما يُعَلِّمُ فهو يحتمل وجهين: يحتمل ليُعلِّمَ فضل العالم على غير العالم، ويحتمل أن يجعل عليهم طلب المراد فيه والفحص عما أودع فيه. وإن كان مما لا يُعَلِّمُ يحتمل المحنة ليمتحنهم في ذلك بالوقف فيه؛ إذ الدار [دار]^(١٣) محنة، والله أن يمتحن عباده بجميع أنواع المحن.

وقوله تعالى: ﴿وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ﴾ أي ما يتعظ إلا أولو الجبى والعقل.

وقوله تعالى: ﴿رَبَّنَا لَا تُفِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا﴾ فيه وجهان على المعتزلة:

الآية ٨

أحدُهما: أنه أضاف الرِّبْغ إلى نفسه، وهو حرف مذموم عند الخلق؛ إذا قيل: فلان أزاع فلاناً عن الحقّ، فإذا

(١) وهو قوله: «إن بني إسرائيل قد افرقت على ثنتين وسبعين فرقة، وأنتم تفرقون على مثلها؛ كلها في النار إلا واحدة» انظر المسند ٢٤١/٤، رقم الحديث (١٢٢٠٩). (٢) ساقطة من الأصل وم. (٣) ساقطة من الأصل وم. (٤) في الأصل وم: الجملة. (٥) في م: مرفوع عليه. (٦) في الأصل وم: لكان. (٧) في الأصل وم: يريدون. (٨) في الأصل وم: الله. (٩) في الأصل وم: اطلعه. (١٠) من م. (١١) من م. (١٢) من م. (١٣) الواو ساقطة من م. (١٤) من م.

أضاف الله ﷻ إلى نفسه حرف الزَّيغ دلّ أن فيه معنى سيوى ظاهره حتى جازت إضافته إليه، وهو أن خلَقَ منهم فعل الزَّيغ. وكذلك/ ٥٤ - ب/ هذا في الضلال. وأضاف أيضاً الهداية إلى نفسه بقوله: ﴿بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَّا﴾؛ فلو كان الهدى البيان [على^(١)] ما يقوله المعتزلة لجاز أن يُضاف ذلك إلى رسول الله ﷺ إذ هو يملك البيان لأنه بعث نبياً معلماً، فإذا لم يجز ذلك دلّ أن فيه معنى سيوى التوفيق والعصمة حتى جازت إضافته إليه، ولا تجوز إضافته إلى غيره، والله الموفق.

والثاني: أنهم سألوا العصمة عن الزَّيغ والضلال، فلو كان عليه أن يفعل ذلك، وأن يبذل لهم العصمة، لم يكن للسؤال عن ذلك معنى. دلّ أنه مفضل فيه، فيبذل ذلك لهم، والله أعلم.

قال الشيخ، رحمه الله: في قوله: ﴿رَبَّنَا لَا تُفِغْ قُلُوبَنَا﴾ الآية، فيه وجهان:

أحدهما: أنه لو لم يكن إلا الأصلح في الدين، فتركه جوراً؛ فالقول: يا ﴿رَبَّنَا لَا تُفِغْ قُلُوبَنَا﴾ لا يخلو من أن تكون الإزاغة أصلح له، وهو يدعو بأن يجور، أو لا يكون أصلح، فهو يدعو بالآبِجور، ومحال الدعاء على خوف الجور. ومن خاف جور الخالق فهو غير عارف به.

والثاني: أن الداعي في ما جيل عليه الخلق يدعو على أمن أنه لو أجابه لكان لا يُزيغ قلبه، وكذلك موالى العصمة والهداية، ولهذا يؤمن به أيضاً. ولو كان يكون معه زيغ لكان لا فضل في الأمر بين الدعاء بالإزاغة والآ ترغ، لأن الخوف مع الأمرين قائم، والله الموفق. وفي ذلك أيضاً وجهان آخران:

أحدهما: أن الإزاغة إذا أُضيفت إلى أحد خرجت مخرج الشتم [له والتعيير^(٢)]. ثبت أن في ما أُضيفت إلى الله، تبارك، وتعالى، معنى ليس في ما أُضيفت إلى غيره، وهو، والله أعلم، أن الإزاغة من كل أحد فعل هو زيغ بنفسه، فيه ذم، ومن الله ليست، فيكون فيه أن خلق فعل الزَّيغ ليس بزيغ، وإن كان فعله يُزيغ، والله أعلم، وفيه أن خلق الشيء ليس هو ذلك الشيء، وأنه يكون من الله ما يوصف بالإزاغة، ويصير لديه الآخر زائغاً، ولا شيء يوجد يكون كذلك سيوى خلق فعل الإزاغة من العبيد، والله الموفق.

والثاني: قوله: ﴿بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَّا﴾ ولو لم يكن من الله في الهداية سيوى البيان لكان يصح ذلك لكل كافر، وتجوز الإضافة إلى الرسل؛ فإن لم يصح ذلك، ولم يجز، ثبت أن ثم فضل، وهو فعل الهداية والتوفيق الذي معه الإختداء، لا محالة، وبالله التوفيق والمعونة.

وقوله تعالى: ﴿وَقَبَلْنَا مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً﴾ [الرحمة تحتل وجوهاً^(٣)]: تحتل الهدى والإسلام؛ إذ به يُستفاد، وتحتل الجنة، وتحتل أنهم سألوه كل رحمة. قال أبو بكر الأصم: (الرحمة السعة في الدنيا والثواب في الآخرة).

وقوله تعالى: ﴿إِنَّكَ أَنْتَ الْوَقَّابُ﴾ فهو على قول المعتزلة ليس بوقاب؛ لأن الوقاب هو المفضل الذي يهب، ويبذل ما ليس عليه، وهو على قولهم: عليه أن يعطي الخلق كل ما هو أصلح لهم في الدين؛ فالآية تُكذِّبهم، وترد عليهم قولهم الوحش في الله. يتعالى الله عن ذلك علواً كبيراً. وتحتل ﴿وَقَبَلْنَا﴾ ما تستوجب به الرحمة، وهو عمل الخير كقوله: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ﴾ [الأعراف: ٥٦].

الآية ٩

وقوله تعالى: ﴿إِنَّكَ اللَّهُ لَا يُخْلِقُ أَلَيْسَ﴾ في هذا خاصة أن يراد به القيامة والبعث، وتحتل ﴿لَا يُخْلِقُ أَلَيْسَ﴾ في كل شيء مما يصيب الخلق من الخير والشر والفرح والحزن والأسف. يقولون: إنه كان بوعدوه وعيده، وإنه كان مكتوباً عليهم ولهم، وإنه لا يكون على خلاف ما كان مكتوباً عليهم ليصبروا على الشدائد والمصائب، فلا يجزئوا عليها، ولا يحزنوا، وليشكروا على الآلاء والنعماء، ولا يفرحوا عليها، وهو كقوله: ﴿لِكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَى مَا فَاتَكُمْ وَلَا تَفْرَحُوا بِمَا آتَاكُمْ﴾ [الحديد: ٢٣].

(١) من م. (٢) من م، في الأصل: وله التعيير. (٣) في الأصل: الرحمة تحتل وجوه، في م: تحتل وجوه.

الآية ١٠

وقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَنْ تُنْفِكَ عَنْهُمْ أَمْوَالَهُمْ وَلَا أَؤَلَدُهُمْ مِنْ اللَّهِ شَيْئًا﴾ وذلك أنهم كانوا يستصبرون بأولادهم وأموالهم في الدنيا، ويستعينون بها على غيرهم، فظنوا أنهم يستصبرون بهم في الآخرة، ويدفعون بهم عن أنفسهم العذاب، وهو كقولهم: ﴿وَقَالُوا نَحْنُ أَكْثَرُ أَمْوَالًا وَأَوْلَادًا وَمَا نَحْنُ بِمُعَذِّبِينَ﴾ [سبأ: ٣٥]، فأخبرهم الله ﷻ أن أموالكم وأولادكم لا تنفي عنكم من عذاب الله شيئاً.

وقوله تعالى: ﴿وَأُولَئِكَ هُمْ وَقُودُ النَّارِ﴾، [أي حطب النار]^(١)، فهو، والله أعلم، أن الإنسان إذا وقع في النار في هذه الدنيا لا يحترق احتراق الحطب، ولكنه يذوب، ويسيل منه الصديد، فقال الله ﷻ: إِنَّهُمْ يَحْتَرِقُونَ فِي النَّارِ فِي الْآخِرَةِ احتراق الحطب لا احتراق الإنسان في الدنيا، لأنها أشد بطشاً وأسرع أخذاً وأطول اختراقاً. وعلى^(٢) هذا يخرج قوله: ﴿وَاللَّهُ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ ليس كعذاب الدنيا، أنه على الإنقضاء والثفاد، ولكن على الدوام فيها والخلود أبداً الأبدية. فنعود بالله منها.

الآية ١١

وقوله تعالى: ﴿كَذَابَ آلِ فِرْعَوْنَ﴾ قيل: كآشياء آل فرعون، وقيل: كعمل آل فرعون وكصنيعهم، وكله واحد، ثم يحتمل بعد هذا وجهين: يحتمل كصنيع هؤلاء وعملهم، بل كصنيع آل فرعون ومن كان قبلهم بموسى في الكذب والتعنت، فالحق أولئك من العذاب بتكذيب الرسل وتعتيهم عليهم ﴿وَاللَّهُ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾؛ قد ذكرنا.

الآية ١٢

وقوله تعالى: ﴿قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا سَعْيُهُمْ وَنُفُوسُهُمْ لَكُمْ جَهَنَّمُ وَمِنْ آلِهَا﴾ وهذا، والله أعلم، في قوم قد علم ﷻ أنهم لا يؤمنون أبداً. لذلك قال تعالى لنبيه ﷺ: أَنْ ﴿قُلْ لَهُمْ﴾ سَعْيُهُمْ وَنُفُوسُهُمْ لَكُمْ جَهَنَّمُ الآية، وإلا فلا يلحقهم^(٣) ذلك الوعيد، والله أعلم، لأن من الكفار من يُسلم ومن لا يُسلم، [وإلا فلا يلحق بالوعيد من الكفار من أسلم]^(٤).

الآية ١٣

وقوله تعالى: ﴿قَدْ كَانَ لَكُمْ آيَةٌ فِي يَسْتَبِينَ أَلْتَقَاتًا﴾ فإن قال قائل ما: في فئة قليلة، وهي فئة أهل الإسلام، وفئة كثيرة، وهي فئة المشركين، حين غلبت فئة المسلمين، وهم قليل، فئة المشركين، وهم كثير يوم بدر، وقد يكون لأهل الكفر إذا كانوا كثيراً^(٥)، فغلبوا على أهل الإسلام، آية. قيل: ليست الآية في الغلبة خاصة، لكن الآية، فيها، والله أعلم، وجوه [أخرى]^(٦).

أحدها: أن غلبة المسلمين مع ضعف أبدانهم وقلة عدوهم وخروجهم لا على وجه الحرب [وقتل المشركين]^(٧) مع قوة أبدانهم وكثرة عدوهم^(٨)، فاستعدادهم للحرب وخروجهم على الحرب والقتال آية وعلم العدو أن ليس لهم فئة، ولا لهم رجاء المدد، وأن لا غيات لهم من البشر، وذلك آية الجراءة وعلامة الشجاعة، ومعه آمن، والله أعلم.

والثاني: أن ما روي أن رسول الله ﷺ أخذ كفاً من تراب، فرمأه على وجوههم، وقال: «شاهت الوجوه» [لمسلم ١٧٧٧] فامتلات أعينهم من ذلك، وعموا حتى انهزموا، فصار آية.

والثالث: ما قيل: إن أبا جهل قام، فدعا، فقال: (أيتنا أحق ديناً وأوصل رجماً فانصره، واجعل الغلبة والهزيمة على الآخر)، فاستجيب^(٩)، فكانت الغلبة والهزيمة عليهم، فكان آية.

والرابع: ما أعان الملائكة المسلمين، وبعثهم الله ﷻ مدد النصرة للمؤمنين على الكافرين يوم بدر، فذلك آية. ووجه آخر ما ذكرنا، وهو أن أصحاب رسول الله ﷺ كانوا خرجوا شبه الأغرّة^(١٠) بغير سلاح غير مستعدين للقتال على علم منهم بذلك، وأولئك خرجوا مستعدين لذلك، وكان ما ذكر، والله أعلم.

(١) ساقطة من م. (٢) الواو ساقطة من الأصل وم. (٣) في الأصل وم: يلحقه. (٤) من م، ساقطة من الأصل. (٥) في الأصل وم: قليلا. (٦) أدرج قبلها في الأصل وم: في غيره من. (٧) في الأصل: والقتال والمشركين. (٨) أدرج بعدها في الأصل: وخروجهم. (٩) في م: فاستجيب. (١٠) في الأصل وم: الغير.

قَالَ الشَّيْخُ [رَحِمَهُ اللَّهُ] ^(١): فِي ذِكْرِ الْقَلِيلِ فِي الْأَعْيُنِ مِنَ الْجَانِبَيْنِ آيَةٌ عَظِيمَةٌ؛ إِذْ هِيَ جَسِيَّةٌ، وَالتَّحَوُّسُ تُؤْذِي عَنِ الْمَحْسُوسَاتِ حَقَائِقُهَا / ٥٥ - أ/ فَجَعَلَهَا اللَّهُ بَحِيثٌ لَا تُؤْذِي لِمَا قَالَ: ﴿لَيَقْنِيَنَّ اللَّهُ أَمْرًا كَانَتْ مَعُولًا﴾ [الأنفال: ٤٢ و ٤٤]؛ فَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمَرَادُ مِمَّا ذَكَرَ مِنَ الْآيَةِ فِي أَمْرِ الْفَتَنِ هَذَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَوَدُّهُمْ نَفْسُهُمْ رَأَى الْقَيْنَ﴾ وَفِي بَعْضِ الْقَرَاءَاتِ بِالنَّاءِ ^(٢): تَرَوْنَهُمْ؛ يَرَى الْمُؤْمِنُونَ أَوْلَئِكَ وَمِثْلِي أَنْفُسِهِمْ لَا أَكْثَرَ، هُمْ كَانُوا ثَلَاثَةً أَمْثَالٍ عَلَى مَا رُوِيَ فِي الْقِصَّةِ، وَهَذَا لَمَّا جَعَلَ الْحَقُّ عَلَيْهِمْ قِيَامَ الْوَاحِدِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ بِالْإِثْنَيْنِ مِنْهُمْ مَعَ ضَعْفِهِمْ، لَجَهْدِهِمْ فِي الْعِبَادَاتِ وَبُلُوغِهِمْ الْغَايَةَ مِنَ اخْتِمَالِ الشَّدَائِدِ وَالْمَشَقَّاتِ. أَخْبَرَ بِمَعْرِفَتِهِمْ أَمْرَ الْحَرْبِ وَشِدَّةَ رَغْبَتِهِمْ فِي تَعْلُمِهِمْ مَا يَحْتَاجُونَ فِي الْحَرْبِ وَالْقِتَالِ، وَلِهَذَا قَالُوا: إِنَّ اللَّهَ عَلَّمَ الْمُؤْمِنِينَ جَمِيعَ مَا يَحْتَاجُونَ فِي الْحَرْبِ مِنَ الْآدَابِ وَغَيْرِهَا فِي الْكِتَابِ كَقَوْلِهِ: ﴿إِذَا لَيْسَ فِتْنَةٌ فَانْجِبُوا﴾ [الأنفال: ٤٥] أَمَرَهُمْ بِالنُّجُبِ، ثُمَّ قَالَ: ﴿فَلَا تُلْوُوهُمْ الْأَذْيَارَ﴾ [الأنفال: ١٥]، وَقَالَ: ﴿وَلَا تَسْرِعُوا بِالنَّفْسِ﴾ [الأنفال: ٤٦]؛ فَجَعَلَ التَّنَازُعَ الْوَاقِعَ بَيْنَهُمْ عَلَى خِلَافِ بَعْضِهِمْ بَعْضًا سَبَبَ الْهَزِيمَةِ، فَفِيهِ أَمْرٌ بِالْاجْتِمَاعِ وَجَعْلِ التَّدْبِيرِ وَاحِدًا، إِذِ الطَّاعَةُ لِأَمَامِهِمْ.

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَا تَكُنْ فِي ذَلِكَ لَئِيمَةً لِأُولِي الْأَبْصَارِ﴾ وَإِنَّمَا كَانَ عِبْرَةً لِمَا ذَكَرْنَا مِنْ خُرُوجِ الْمُؤْمِنِينَ بِقِلَّةٍ عَدِيدِهِمْ وَضَعْفِ أَعْيَانِهِمْ بِلَا اسْتِعْدَادٍ لِلْحَرْبِ وَالْقِتَالِ، إِنَّمَا [هُوَ] ^(٣) خُرُوجٌ شَبَّ الْأَغْرَةِ ^(٤)، وَخُرُوجٌ أَوْلَئِكَ بِالْعُدَّةِ ^(٥) مَعَ قُوَّةِ أَبْدَانِهِمْ وَكَثْرَةِ عَدِيدِهِمْ وَطَمَعِ الْمَدِيدِ لَهُ، وَلَمْ يَكُنْ لِلْمُسْلِمِينَ ذَلِكَ، فَفِي مِثْلِ غَلَبَةِ الْمُؤْمِنِينَ الْكَافِرِينَ وَالظُّفْرَ بِهِمْ وَالنَّصْرَ لَهُمْ عَلَيْهِمْ عَلَى الرَّصْفِ الَّذِي وَصَفْنَاهُمْ عِبْرَةً، وَإِنَّهُ لِأُولِي الْأَبْصَارِ وَالْبَصِيرِ.

الآية ١٤

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿زَيْنٌ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ﴾ أَيِ الشَّهَوَاتِ مِنَ النِّسَاءِ وَالْبَنِينَ وَمَا ذَكَرَ إِلَى آخِرِهِ.

قَالَ الْحَسَنُ: (وَاللَّهُ مَا زَيْنَهَا إِلَّا الشَّيْطَانُ)، إِذْ لَا أَحَدَ أَذَمُّ لَهَا وَلَا مِثْلُهَا مِنَ اللَّهِ تَعَالَى. وَإِلَيْهِ يَذْهَبُ الْمَعْتَزَلَةُ. لَكِنَّ الْأَصْلَ فِي هَذَا وَفِي أَمْثَالِهِ أَنَّ اللَّهَ زَيْنَ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ، وَالتَّزْيِينُ مِنَ اللَّهِ سُبْحَانَهُ يَقَعُ لَوَجْهَيْنِ، وَكَذَلِكَ الْكَرَاهَةُ تَقَعُ لَوَجْهَيْنِ: تَزْيِينٌ ^(٦) فِي الطَّبَاعِ، وَالطَّبِيعُ يَرْغَبُ فِي مَا يَتَلَذَّذُ، وَيَشْتَهِي، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي نَفْسِهِ حَسَنٌ، وَتَزْيِينٌ ^(٧) فِي الْعَقْلِ إِلَّا فِي مَا ثَبَتَ حَسَنٌ بِنَفْسِهِ أَوْ أَمْرٍ أَوْ حَمْدٍ الْعَاقِبَةِ وَنَحْوِ ذَلِكَ، ثُمَّ جَعَلَ الْعَقْلَ مَانِعًا لَهُ رَادًّا عَمَّا يَرْغَبُ إِلَيْهِ الطَّبِيعُ، وَيَمِيلُ، لِأَنَّ الطَّبِيعَ أَبَدًا يَمِيلُ، وَيَرْغَبُ، إِلَى مَا هُوَ أَلَذُّ وَأَشْهَى وَأَخْفَى عَلَيْهِ، أَوْ ^(٨) يَنْفَرُ عَمَّا يَضُرُّهُ، وَيُؤْلِمُهُ. وَالْعَقْلُ لَا يَنْفَرُ إِلَّا عَمَّا الْقَبِيحِ فِي نَفْسِهِ، وَيَرْغَبُ فِي مَا هُوَ الْحَسَنُ فِي نَفْسِهِ. وَعَلَى ذَلِكَ يَخْرُجُ قَوْلُهُ ﷺ: «حُفَّتِ الْجَنَّةُ بِالْمَكَارِهِ وَالنَّارُ بِالشَّهَوَاتِ» [مسلم ٢٨٢٢] لَيْسَ عَلَى كِرَاهَةِ الْعَقْلِ وَلَا عَلَى شَهْوَةِ الْعَقْلِ، لَكِنْ عَلَى كِرَاهَةِ الطَّبِيعِ وَشَهْوَتِهِ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كَرْهٌ لَكُمْ﴾ [البقرة: ٢١٦] لَيْسَ عَلَى كِرَاهَةِ الْإِخْتِيَارِ وَلَكِنْ كِرَاهَةُ الطَّبِيعِ؛ لِأَنَّ كِرَاهَةَ الْعَقْلِ كِرَاهَةُ الْإِخْتِيَارِ، وَكَذَلِكَ رَغْبَةُ الْإِخْتِيَارِ، وَفِيهَا تَجْرِي الْكُلْفَةُ، أَعْنِي عَلَى اخْتِيَارِ الْعَقْلِ لَا اخْتِيَارِ الطَّبِيعِ لِمَا يَمِيلُ، وَيَرْغَبُ فِي الْأَلَذِّ، وَيَنْفَرُ عَنِ الْمَضَارِّ؛ دَلِيلُهُ [قَوْلُهُ تَعَالَى] ^(٩): ﴿فَلَا وَرَيْكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُعْكِمُوا كَافًا فَتَعْلَمُ أَنَّهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ مَا وَجَدُوا فِي قَضَائِهِ خَرَجًا. فَذَلِكِ الْآيَةُ أَنَّ الْخُطَابَ وَالْكُلْفَةَ إِنَّمَا تَكُونُ عَلَى اخْتِيَارِ الْعَقْلِ وَكَرَاهِيَّتِهِ لَا عَلَى اخْتِيَارِ الطَّبِيعِ.

لِذَلِكَ قُلْنَا: إِنَّهُ يَجُوزُ التَّزْيِينُ ^(١٠) فِي الطَّبِيعِ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى.

فَأَمَّا قَوْلُهُمْ: إِنَّ الشَّيْطَانَ هُوَ الَّذِي زَيْنَهَا؛ فَإِنْ عَنَّا أَنَّهُ يُزَيِّنُهَا لَهُمْ، وَيَدْعُوهُمْ إِلَيْهَا، وَيُرِيهِمْ زِينَتَهَا، فَنَعَمْ، وَإِنْ عَنَّا أَنَّهُ يُزَيِّنُهَا بَحِيثٌ نَفْسُهَا لَهُمْ فَلَا؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى وَصَفَ الشَّيْطَانَ بِالضَّعْفِ، وَنَفَى عَنْهُ هَذِهِ الْقُدْرَةَ، بِقَوْلِهِ: ﴿إِنَّ كَيْدَ الشَّيْطَانِ كَانَ ضَعِيفًا﴾ [النساء: ٧٦]. فَلَوْ جَعَلْنَاهُ لُ التَّزْيِينِ ^(١١) لَهُمْ عَلَى مَا قَالُوا لَمْ يَكُنْ كَيْدُهُ عَلَى مَا وَصَفَهُ ﷺ بِالضَّعْفِ، وَلَكِنْ كَانَ

(١) من م، ساقطة من الأصل. (٢) انظر معجم القراءات القرآنية ١٠/٢. (٣) من م، ساقطة من الأصل. (٤) في الأصل وم: الغير. (٥) ساقطة من م. (٦) في الأصل وم: تزين. (٧) في الأصل وم: وتزين. (٨) في الأصل وم: و. (٩) ساقطة من الأصل وم. (١٠) في الأصل وم: التزين. (١١) في الأصل وم: التزين.

قَوِيًّا، ولكنه يدعُوهم إليها، وَيُرَغِّبُهُمْ فِيهَا، وَيُرِيهِمُ الْمَزِينَ لَهُمْ. ثُمَّ دَعَاؤُهُ إِيَّاهُمْ، وَحُجَّتُهُ فِي ذَلِكَ، وَقُوَّتُهُ مِنْ حَيْثُ مَا لَا يُطْلَعُ عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ: ﴿إِنَّكُمْ بِرَبِّكُمْ هُمْ وَفِيْلُهُ مِنْ حَيْثُ لَا تَوَدُّهُمْ﴾ [الأعراف: ٢٧]، فالعدُو الذي يَرَى هو مَنْ يُعَادِيهِ، وَلَا يَرَى هو كَانَ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ أَحَدَرُ مِنْهُ، وَأَخَوَفُ مِمَّنْ يَرَى.

ووجه آخر: أَنَّ الشَّهَوَاتِ الَّتِي أَضَافَ التَّزْيِينَ إِلَيْهَا لَا خِلَافَ بَيْنَهُمْ فِي أَنَّهَا مَخْلُوقَةُ اللَّهِ تَعَالَى، فَمَا بَقِيَ لِلشَّيْطَانِ إِلَّا الدَّعَاءُ إِلَيْهَا وَالتَّرغِيبُ فِيهَا.

وفيه وجه آخر أنه لو لم يُجْعَلْ هَذَا مُزِينًا مِنَ اللَّهِ تَعَالَى لَرَأَى مَوْضِعُ اسْتِدْلَالِ الشَّاهِدِ عَلَى الْغَائِبِ وَبِالدُّنْيَا عَلَى الْآخِرَةِ؛ قَدْ جَعَلَ مَا فِي الدُّنْيَا نَوْعَيْنِ مُسْتَحْسَنًا وَمُسْتَقْبَحًا، وَجَعَلَ ذَلِكَ عِيَارًا لِمَا أَوْعَدَ، وَوَعَدَ. فَلَمَّا لَمْ يَكُنْ مِنْهُ لَا يَصِحُّ مَوْضِعُ التَّغْيِيرِ^(١) لَأَنَّهُ جَلٌّ، وَعَلَا، بَلَطُهُ سَخَرُ كُلِّ مَرْغُوبٍ فِي الدُّنْيَا وَمَدْعُوٌّ إِلَيْهِ مِنْ جَوْهَرِهِ فِي الْآخِرَةِ، وَحَسَنُهُ لِيَرَغَبَ النَّاسُ عَنْ هَذَا إِلَى مَا فِي الْجَنَّةِ بِحُسْنِهِ وَلَطْفِهِ وَزِينَتِهِ، وَيَدْعُوهُمْ إِلَى تَرْكِ مَا فِي الدُّنْيَا مِنَ الْفَانِي إِلَى نَعِيمٍ دَائِمٍ أَبَدًا.

فلو جُعِلَ هَذَا مِنْ تَزْيِينِ الشَّيْطَانِ، لَعَنَهُ اللَّهُ، وَمَصْنُوعُهُ لَهُمْ لَذَهَبَ عَظِيمُ مَوْضِعِ الْإِسْتِدْلَالِ الَّذِي ذَكَّرْنَا. فَدَلَّ أَنَّهُ مُزِينٌ مِنْهُ ﷻ تَعَالَى اللَّهُ عَمَّا يَقُولُ الظَّالِمُونَ غُلُوًّا كَبِيرًا.

ثم امتَحَنَهُمُ اللَّهُ ﷻ بِتَرْكِ مَا زَيَّنَ لَهُمْ فِي الطَّبَاعِ بِمَا رَغَّبَ لَهُمْ مِنَ الْعُقُولِ الْوَافِرَةِ لِيَخْتَارُوا مَا حَسَنَ فِي الْعُقُولِ، وَتَزَيَّنَ. عَلَى ذَلِكَ جَرَتْ الْكَلِمَةُ وَالْخَطَابُ لَا بِمَا مَالَتْ إِلَيْهِ الطَّبَاعُ، وَنَفَرَتْ عَنْهُ الْعُقُولُ، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ.

ثم فِي الْآيَةِ دَلَالَةٌ وَجُوبُ الْحَقِّ فِي كُلِّ مَا ذُكِرَ فِي الْآيَةِ مِنَ الْمَالِ وَكَذَلِكَ الْخَيْلِ. وَأَمَّا فِي النِّسَاءِ وَالبَيْنِ فَمَا مُتَّعُوا بِهِمْ أَوْجَبَ عَلَيْهِمُ النِّفَقَةَ، وَكَذَلِكَ الْقَنَاطِيرُ الْمُقَنْطَرَةُ وَالْفِضَّةُ وَالْخَيْلُ الْمُسَوَّمَةُ؛ أَوْجَبَ فِي النِّسَاءِ عَلَيْهِمُ النِّفَقَةَ وَكَذَلِكَ الْبَيْنِ، وَأَوْجَبَ فِي الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ حَقًّا. ثُمَّ ذَكَرَ الْخَيْلَ الْمُسَوَّمَةَ، إِنْ كَانَ الْمَرَادُ مِنْهُ جَعْلُهَا سَائِمَةً. لِذَلِكَ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ رحمته الله: (إِنَّ فِي الْخَيْلِ صَدَقَةً).

ثم اخْتَلَفَ فِي الْمُسَوَّمَةِ؛ قَالَ بَعْضُهُمْ: هِيَ^(٢) الْمُسَيَّبَةُ الرَّاعِيَّةُ، وَقَالَ آخَرُونَ: هِيَ الْمَعْلَمَةُ. وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رحمته الله: (الْمُسَوَّمَةُ الرَّاعِيَّةُ)، وَقَالَ غَيْرُهُمْ: الْمُظْهَمَةُ، وَهِيَ الْمَحْسَنَةُ.

ثم أَخْبَرَ أَنَّ مَا ذُكِرَ فِي الْآيَةِ هُوَ مَتَاعُ الدُّنْيَا، أَمْرُهُمْ بِتَرْكِ ذَلِكَ، أَخْبَرَ أَنَّ لَهُمْ ﴿عِنْدَهُ حُسْنُ الْمَتَابِ﴾ إِنْ هُمْ تَرَكَوْا مَا امْتَحَنُوا.

الآية ١٥

ثم قَالَ: إِنْ مَنِ اتَّقَى فِي الدُّنْيَا خَيْرًا لَهُ مِنْ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ: ﴿قُلْ أَذُنُكُمْ بِخَيْرٍ مِنْ ذَلِكَ لَلَّذِينَ اتَّقَوْا عِنْدَ رَبِّهِمْ جَنَّاتٌ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ﴾ إِلَى آخِرِهِ.

ثم اخْتَلَفَ فِي الْقَنَاطِيرِ الْمُقَنْطَرَةِ: مِنْهُمْ مَنْ قَالَ: أَلْفٌ وَمِثْنَا أَوْقِيَّةٌ، وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: اثْنَا عَشْرَةَ أَلْفًا، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: سَبْعُونَ أَلْفَ دِينَارٍ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ بِلِسَانِ الرُّومِيَّةِ: مِائَةُ مَسَكٍ ثَوْرٍ ذَهَبًا أَوْ فِضَّةً، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: كُلُّ مِثْقَلِ قَنْطَارٍ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ، وَهُوَ اسْمُ الْمَالِ الْعَظِيمِ الْكَثِيرِ، لَا يُدْرَى مَا مِقْدَارُهُ، لَيْسَ لَنَا إِلَى مَعْرِفَةِ قَدْرِهِ حَاجَةٌ وَلَا فَائِدَةٌ، إِنَّمَا الْحَاجَةُ إِلَى مَعْرِفَةِ الرِّغْبَةِ فِي مَا كَثَرَ مِنَ الْمَالِ؛ إِذْ لَيْسَ قَدْرٌ أَحَقُّ بِأَنْ تُحْمَلَ عَلَيْهِ الرِّغْبَةُ مِنَ الْأَمْرِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وقوله تعالى: ﴿خَالِدِينَ فِيهَا وَأَنْزَجَ مَطَهَّرَةً﴾ مِنَ الْآفَاتِ كُلِّهَا: مِنَ الْأَخْلَاقِ السَّيِّئَةِ وَالْأَقْدَارِ وَالْعُيُوبِ كُلِّهَا. وَقَدْ ذَكَّرْنَا فِي مَا تَقَدَّمَ، وَفِي صَدْرِ [سُورَةِ الْبَقَرَةِ]: ﴿وَلَهُمْ فِيهَا أَنْزَجٌ مَطَهَّرَةٌ﴾ [الآية: ٢٥] أَنَّ كُلَّ^(٣)، أَهْلُ الْجَنَّةِ مُطَهَّرُونَ^(٤) مِنْ جَمِيعِ الْمَعَائِبِ؛ لِأَنَّ الْعُيُوبَ فِي الْأَشْيَاءِ عِلْمُ الْفَنَاءِ، وَهُمْ خُلِقُوا لِلْبَقَاءِ، إِلَّا أَنْ أَصَلَ^(٥) الذِّكْرِ جَرَى لِلنِّسَاءِ لِمَا ظَهَرَ فِي الدُّنْيَا مِنْ فَضْلِ^(٦) الْمَعَائِبِ وَالْأَذَى.

(١) فِي الْأَصْلِ وَم: التَّغْيِيرُ. (٢) فِي الْأَصْلِ وَم: وَهِيَ. (٣) فِي الْأَصْلِ وَم: السُّورَةُ: قَالَ: وَكُل. (٤) فِي الْأَصْلِ وَم: مَطَهَّرَةٌ. (٥) فِي الْأَصْلِ وَم: أَهْل. (٦) مِنْ م، فِي الْأَصْلِ: الْفَضْلُ.

الآية ١٦

وقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ قَدْ رَضِيَ اللَّهُ مِنْهُمْ بِهَذَا الْقَوْلِ، وَفِيهِ تَرْكَيبَةٌ لَهُمْ. وَلَوْ كَانَ إِلَّا إِيْمَانُ جَمِيعِ الطَّاعَاتِ لَمْ يَرْضَ مِنْهُمْ التَّرْكَيبُ بِهَا، وَقَدْ أَخْبَرَ اللَّهُ تَعَالَى نَبِيَّهُ ﷺ أَنَّ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا عِنْدَ رَبِّهِمْ فِي الْجَنَّةِ خَيْرًا مِنْ هَذَا الَّذِي زَيَّنَ لِلنَّاسِ فِي الدُّنْيَا مِنَ النِّسَاءِ وَمَا ذَكَرَ/ ٥٥ - ب/ إِلَى آخِرِهِ.

وقوله: ﴿اتَّقُوا﴾ يَحْتَمِلُ: اتَّقُوا الشَّرْكَ، وَيَحْتَمِلُ الَّذِينَ اتَّقَوْا الْفَوَاحِشَ وَالْمَعَاصِيَ كُلَّهَا.

الآية ١٧

وقوله تعالى: ﴿الْفَكْرَيْنِ﴾ قِيلَ: ﴿الْفَكْرَيْنِ﴾ عَلَى الْمَرَازِي وَالْمَصَائِبِ وَالشَّدَائِدِ. وَالصَّبْرُ هُوَ حَبْسُ النَّفْسِ عَنْ جَمِيعِ مَا تَهْوَى، وَتَشْتَهَى.

وقوله تعالى: ﴿الْفَكْرَيْنِ﴾ قِيلَ: فِي إِيْمَانِهِمْ، وَقِيلَ: ﴿الْفَكْرَيْنِ﴾ بِمَا وَعَدُوا، وَقِيلَ: ﴿الْفَكْرَيْنِ﴾ فِي جَمِيعِ مَا يَقُولُونَ، وَيُخْبِرُونَ.

[وقوله تعالى] (١): ﴿وَالْقَنَازِينَ﴾ قِيلَ: الْقَانِتُ الْخَاضِعُ، وَقِيلَ: الْقَانِتُ الْمَطِيعُ، وَقِيلَ: الْخَاشِعُ، وَكُلُّهُ يَرْجِعُ إِلَى وَاحِدٍ. وَأَصْلُهُ: الْقِيَامُ، وَكُلُّ مَنْ قَامَ لِأَخَرٍ كَانَ مَطِيعاً وَخَاشِعاً وَخَاضِعاً وَمُقِرّاً، وَقِيلَ: الْقَانِتُ الْمُقِرُّ كَقَوْلِهِ: ﴿كُلُّ لَمْ قَنِينُونَ﴾ [الروم: ٢٦] أَيْ مُقِرُّونَ] (٢).

[وقوله تعالى] (٣): ﴿وَالسَّابِقِينَ﴾ يَحْتَمِلُ الْإِنْفَاقُ مَا لَزِمَ مِنْ أَمْوَالِهِمْ مِنَ الزَّكَاةِ وَالصَّدَقَاتِ، وَيَحْتَمِلُ: ﴿وَالسَّابِقِينَ﴾ الْمُؤَدِّينَ حَقَقَ بَعْضُهُمْ بَعْضاً مِنْ حَقِّ الْقَرَابَةِ وَالصَّلَةِ.

وَقَالَ قَتَادَةُ: ﴿الْفَكْرَيْنِ﴾ الَّذِينَ صَبَرُوا عَلَى طَاعَةِ اللَّهِ، وَصَبَرُوا عَنْ مَحَارِمِهِ، ﴿وَالْقَنَازِينَ﴾ الَّذِينَ صَدَقَتْ نِيَّاتُهُمْ، وَاسْتَقَامَتْ قُلُوبُهُمْ وَاسْتَنْتَهُمْ، وَصَدَقُوا فِي السِّرِّ وَالْعَلَانِيَةِ، ﴿وَالْقَنَازِينَ﴾ الْمَطِيعِينَ، ﴿وَالسَّابِقِينَ﴾ يَعْنِي نَفَقَةَ أَمْوَالِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ.

[وقوله تعالى] (٤): ﴿وَالسَّابِقِينَ﴾ بِالسَّابِقِينَ قِيلَ: الْمُصْلِينَ بِالْأَسْحَارِ، وَقِيلَ: الْمُصْلِينَ فِي أَوَّلِ اللَّيْلِ وَالْمُسْتَغْفِرِينَ فِي آخِرِهِ. وَأَصْلُ الْإِسْتِغْفَارِ طَلَبُ الْمَغْفِرَةِ مِمَّا ارْتَكَبَ مِنَ الْعَاطِمِ عَلَى نَدَامَةِ الْقَلْبِ وَالْعَزِيمَةِ عَلَى تَرْكِ الْعَوْدِ إِلَى مِثْلِهِ أَبَداً، لَيْسَ كَقَوْلِ النَّاسِ: اسْتَغْفِرُ اللَّهَ عَلَى غَيْرِ نَدَامَةِ الْقَلْبِ. وَأَصْلُ الْإِسْتِغْفَارِ فِي الْحَقِيقَةِ طَلَبُ الْمَغْفِرَةِ بِأَسْبَابِهَا، لَيْسَ أَنْ يَقُولَ: [اسْتَغْفِرُ اللَّهَ بِلِسَانِهِ] (٥)، أَغْفِرْ لِي، [وَلَكِنْ] (٦) كَقَوْلِ نُوحٍ ﷺ: ﴿اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ﴾ أَمَرَهُمْ بِالتَّوْحِيدِ. ثُمَّ أَخْبَرَ ﷺ أَنَّ الْجَنَّةَ هِيَ لِلصَّابِرِينَ وَالصَّادِقِينَ إِلَى آخِرِ مَا ذَكَرَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

الآية ١٨

وقوله تعالى: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ قِيلَ فِيهِ وَجْهٌ (٧): قِيلَ: ﴿شَهِدَ اللَّهُ﴾ شَهَادَةٌ ذَاتِيَّةٌ، أَيْ هُوَ بِذَاتِهِ ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ أَيْ خَلَقَ مِنَ الْخَلَائِقِ مَا تَشْهَدُ خَلْقَهُ كُلُّ وَاحِدٍ بِوَحْدَانِيَّتِهِ وَالْهَيْبَةِ؛ لَوْ نَظَرُوا فِي خَلْقَتِهِمْ، وَتَدَبَّرُوا فِيهَا، وَكَذَلِكَ ﴿وَاللَّاتِ كَتَبْتُ وَأُولُوا الْعِلْمِ﴾ شَهِدُوا أَنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ عَلَى تَأْوِيلِ الْأَوَّلِ، وَعَلَى تَأْوِيلِ الثَّانِي أَنَّ [خَلْقَهُ: الْمَلَائِكَةُ وَأُولَى] (٨) الْعِلْمُ يَشْهَدُونَ عَلَى وَحْدَانِيَّتِهِ، فَشَهِدُوا عَلَى ذَلِكَ إِلَّا الْجُهَالُ فَإِنَّهُمْ لَمْ يَتَأَمَّلُوا فِي أَنْفُسِهِمْ، [وَلَمْ يَتَفَكَّرُوا] (٩)، وَلَمْ يَشْهَدُوا بِهِ لِأَنَّهُ أَمَرَ الرُّسُلَ وَالْأَنْبِيَاءَ ﷺ بِأَنْ يَقُولُوا: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾. فَقَوْلُهُ وَأَمْرُهُ بِهِ شَهَادَةٌ مِنْهُ. وَيَحْتَمِلُ شَهَادَةُ الْقَوْلِ كَقَوْلِهِ: ﴿إِنَّ اللَّهَ وَتَلَاجِئُكُمْ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ﴾ [الاحزاب: ٥٦]؛ وَذَلِكَ مِنَ اللَّهِ الرَّبُّوبِيَّةُ، وَمِنْ الْخَلْقِ الْعِبَادِيَّةُ لَهُ، فَيَجِبُ أَنْ تُعَرَفَ الرَّبُّوبِيَّةُ مِنَ الْعِبَادِيَّةِ، فَفِيهِ دَلَالَةٌ خَلْقِ الْإِيْمَانِ، فَمَنْ قَالَ: إِنَّهُ غَيْرُ مَخْلُوقٍ لَمْ يَعْرِفْ ذَا مِنْ ذَاكَ، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ.

وقيل: ﴿شَهِدَ اللَّهُ﴾ أَيْ عَلِمَ اللَّهُ ﴿أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ وَكَذَلِكَ عَلِمَ الْمَلَائِكَةُ وَأُولُوا الْعِلْمِ ﴿أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾. فَإِنْ

(١) ساقطة من الأصل وم. (٢) أدرجت في الأصل وم بعد: وقوله تعالى: ﴿وَالسَّابِقِينَ﴾ ... والصلة. (٣) ساقطة من الأصل وم. (٤) ساقطة من الأصل وم. (٥) من م، في الأصل: بلسانيه. (٦) ساقطة من الأصل وم. (٧) في م: بوجوه. (٨) في الأصل: الملائكة وأولو. (٩) في الأصل وم: ولا يتفكروا.

قَالَ لَنَا مَلْحَدٌ: كَيْفَ صَحَّ، وَهُوَ دَعْوَى؟ قِيلَ: لِأَنَّ مَنْ ظَهَرَ صِدْقُهُ فِي شَهَادَتِهِ إِذَا شَهِدَ، وَهُوَ مَقْبُولٌ، وَهُوَ بِمَا ادَّعَى مِنَ الْإِلَهِيَّةِ وَالرَّبُّوبِيَّةِ، إِذَا لَمْ يَسْتَقِيلْهُ أَحَدٌ، ظَهَرَ صِدْقُهُ، وَقَهَرَ كُلَّ مَكْذِبٍ لَهُ فِي دَعْوَاهُ، وَبِاللَّهِ النِّجَاةُ.

وقوله تعالى: ﴿قَاتِلُوا بِالْقِسْطِ﴾ أي [حافظاً له ومتولياً] ^(١) [كقوليه: ﴿قَاتِلُوا عَلَى كُلِّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ﴾ [الرعد: ٣٣] أي حافظ لها ومتولاً] ^(٢) كما يقال: فلان قائم على أمر فلان أي حافظ لأمره ومتعاهد لأسبابه. وقال الشيخ، رحمه الله تعالى: وقيل: عادل أي لا يجور، لا أن ثم معنى القيام كقوليه: ﴿قَوِّمِينَ بِالْقِسْطِ﴾ [النساء: ١٣٥] مُقْسِطِينَ، لا أن ثم للقيام فيه معنى يسبق الوهم إليه، والله أعلم.

الآية ١٩

وقوله تعالى: ﴿إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ﴾ قَالَ قَائِلُونَ: إِنَّ الدِّينَ الَّذِي هُوَ حَقٌّ مِنْ بَيْنِ الْأَدْيَانِ، وَهُوَ الْإِسْلَامُ، لِأَنَّ كُلَّ أَحَدٍ مِنْهُمْ مِمَّا دَانَ دِينًا يَدَّعِي أَنَّهُ دِينُ اللَّهِ الَّذِي أَمَرَ بِهِ، وَقَالَ قَوْمٌ: إِنَّ الدِّينَ الَّذِي أَمَرَ بِهِ الْأَمْرُ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ لَأَنَّهُمْ كَانُوا مَعَ اخْتِلَافِهِمْ مُقَرَّرِينَ بِالْإِيمَانِ، لَكِنَّ بَعْضَهُمْ لَا يُقَرُّونَ بِالْإِسْلَامِ، فَأَخْبَرَ ﷺ أَنَّ الدِّينَ الَّذِي أَمَرَ بِهِ، وَفِيهِ التَّوْحِيدُ، هُوَ الْإِسْلَامُ، لَا ^(٣) غَيْرُهُ. أَلَا تَرَى أَنَّهُ قَالَ: ﴿مَا كَانَ إِبْرَاهِيمَ يَهُودِيًّا وَلَا نَصْرَانِيًّا وَلَكِنْ كَانَتْ حَنِيفًا مُسْلِمًا﴾؟ [آل عمران: ٦٧] أَخْبَرَ ﷺ أَنَّ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَيْسَ عَلَى دِينٍ سِوَى دِينِ الْإِسْلَامِ، وَالْإِسْلَامُ هُوَ الْإِخْلَاصُ عَلَى مَا ذَكَرْنَا فِي مَا تَقَدَّمَ.

وعن ابن عباس عليه السلام [أنه] ^(٤) قَالَ: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَاللَّهُ تَعَالَى﴾ شَهِدُوا ﴿وَأُولُوا الْفِرْيَ﴾ أَنَّ ﴿الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ﴾ وَأَنَّهُ قَائِمٌ ﴿بِالْقِسْطِ﴾. وَالْقِسْطُ، هُوَ الْعَدْلُ فِي جَمِيعِ الْقَرَآنِ.

وقوله تعالى: ﴿وَمَا اخْتَلَفَ الَّذِينَ أَوْتُوا إِلِكْتَبَ﴾ يَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ: يَحْتَمِلُ الْإِخْتِلَافَ التَّفَرُّقَ؛ أَيْ تَفَرَّقُوا فِي الْكُفْرِ كَقَوْلِهِ: ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا﴾ الْآيَةُ [آل عمران: ٦٧]، وَيَحْتَمِلُ الْإِخْتِلَافَ نَفْسَ الْإِخْتِلَافِ فِي الدِّينِ كَقَوْلِهِ: ﴿وَلَكِنْ اخْتَلَفُوا فَيَنْتَهُمُ مَنْ آمَنَ وَمِنْهُمْ مَنْ كَفَرَ﴾ [البقرة: ٢٥٣]؛ أَخْبَرَ أَنَّهُمْ ^(٥) لَمْ يَخْتَلِفُوا عَنْ جَهْلٍ وَلَكِنْ عَنْ عِلْمٍ وَبَيَانٍ كَقَوْلِهِ: ﴿إِلَّا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْوَلَمُ﴾ ثُمَّ يَحْتَمِلُ قَوْلُهُ ﴿إِلَّا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْوَلَمُ﴾ وَجْهَيْنِ ^(٦): أَيْ لَمْ يَخْتَلِفُوا إِلَّا مِنْ بَعْدِ مَا عَلِمُوا، وَعَرَفُوا، وَيَحْتَمِلُ لَمْ يَخْتَلِفُوا إِلَّا مِنْ بَعْدِ مَا أَوْتُوا أَسْبَابَ مَا لَوْ تَفَكَّرُوا، وَتَدَبَّرُوا، لَوَقَعَ الْعِلْمُ لَهُمْ بِذَلِكَ وَالْبَيَانِ، لَكِنَّهُمْ [تَعَتُّوا، وَ] ^(٧) كَابَرُوا، فَاخْتَلَفُوا.

ثُمَّ فِي الْآيَةِ دَلِيلٌ أَلَّا يَجُوزُ أَنْ يُفْسَرَ ^(٨) قَوْلُهُ: ﴿وَجَاءَ رُبُّكَ﴾ [الفجر: ٢٢] وَقَوْلُهُ: ﴿إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ﴾ [البقرة: ٢١٠] وَنَحْوُهُ بِالْإِنْتِقَالِ ^(٩) مِنْ حَالٍ إِلَى حَالٍ وَمِنْ مَكَانٍ إِلَى مَكَانٍ لِأَنَّهُ ذَكَرَ مَجِيءَ الْعِلْمِ، وَالْعِلْمُ لَا يُوَصَّفُ بِالْمَجِيءِ وَالذَّهَابِ ^(١٠)، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿وَقُلْ جَاءَ الْحَقُّ وَزَهَقَ الْبَاطِلُ﴾ [الأنعام: ٨١]؛ ذَكَرَ مَجِيءَ الْحَقِّ وَزَهَقَ ^(١١) الْبَاطِلَ، فَهَذَا لَا يُوصَفَانِ بِمَجِيءِ الْأَجْسَامِ وَذَهَابِهَا ^(١٢) بِالْإِنْتِقَالِ وَالتَّحَوُّلِ مِنْ مَكَانٍ إِلَى مَكَانٍ، وَلَا يُعْرَفُ ذَلِكَ، وَلَا يُصَرَّفُ إِلَيْهِ. فَعَلَى ذَلِكَ لَا جَائِزَ أَنْ يُصَرَّفَ قَوْلُهُ: ﴿وَجَاءَ رُبُّكَ﴾ [الفجر: ٢٢] وَ﴿ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْوَرْدِ﴾ [الأعراف: ٥٤] وَنَحْوُهُ إِلَى الْمَعْرُوفِ مِنَ اسْتَوَاءِ الْخَلْقِ وَمَجِيئِهِمْ لِتَعَالِيهِ عَنْ ذَلِكَ. قَالَ: وَالْمَجِيءُ لَا يَكُونُ بِالْإِنْتِقَالِ ^(١٣) خَاصَّةً، بَلْ يَكُونُ مَرَّةً ذَلِكَ وَأُخْرَى غَيْرُهُ، وَكَذَلِكَ الْإِتْيَانُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وقوله تعالى: ﴿بَنِيًّا يَبْنَاهُمْ﴾ قِيلَ: حَسَدًا بَيْنَهُمْ، لِأَنَّهُمْ طَمَعُوا أَنْ يُبْعَثَ الرَّسُولُ ﷺ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَى مَا بُعِثَ سَائِرُ الرُّسُلِ بَعْدَ إِسْرَائِيلَ مِنْهُمْ، فَلَمَّا بُعِثَ مِنْ غَيْرِ بَنِي إِسْرَائِيلَ حَسَدُوهُ، وَخَالَفُوا ^(١٤) دِينَهُ الْإِسْلَامَ، وَيَحْتَمِلُ ﴿بَنِيًّا﴾ مِنَ الْبَغْيِ، وَهُوَ الْجَوْرُ.

وقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَكْثُرْ بِتَايَسَاتِ اللَّهِ﴾ أَيْ مِنَ الْمُخْتَلِفِينَ ﴿فَاتِكَ اللَّهُ سَرِيعُ الْحِسَابِ﴾ كَانَهُ عَلَى الْإِضْمَارِ: أَنْ قُلُوبَنَا مُحَمَّدٌ ﴿وَمَنْ يَكْثُرْ بِتَايَسَاتِ اللَّهِ﴾ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْعِلْمُ وَالْبَيَانُ ﴿فَاتِكَ اللَّهُ سَرِيعُ الْحِسَابِ﴾، وَلَهُ ثَلَاثَةُ أَوْجُهٍ: لِأَنَّ ظَاهَرَ

(١) فِي الْأَصْلِ وَم: حَافِظٌ وَمَتَوَلًى. (٢) مِنْ م. (٣) فِي الْأَصْلِ وَم: وَ. (٤) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (٥) أُدْرِجَ بَعْدَهَا فِي الْأَصْلِ وَم: أَيْ. (٦) مِنْ م. فِي الْأَصْلِ: بِوَجْهَيْنِ. (٧) مِنْ م. فِي الْأَصْلِ: تَفَتَّنُوا أَوْ. (٨) مِنْ م. فِي الْأَصْلِ: بَغِيرَ. (٩) فِي الْأَصْلِ وَم: وَالْإِنْتِقَالُ. (١٠) فِي الْأَصْلِ وَم: وَلَا ذَهَابَ. (١١) فِي الْأَصْلِ وَم: وَزَهَقَ. (١٢) فِي الْأَصْلِ وَم: وَذَهَابَهُمْ. (١٣) فِي الْأَصْلِ وَم: عَنْ الْإِنْتِقَالِ. (١٤) الْوَاوُ سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ.

الجواب على غير إضمار أن يكون ﴿وَمَنْ يَكْفُرْ بِآيَاتِ اللَّهِ فَإِنَّ اللَّهَ سَرِيعُ الْحِسَابِ﴾ أي العذاب، والله أعلم، سُمِّيَ بِهِ لِأَنَّهُ بَعْدَ الْحِسَابِ عَذَابًا^(١) لِقَوْلِهِ ﷻ: «مَنْ نَوَّشَ الْعَذَابَ عَذْبًا» [مسلم ٢٨٧٦]، فجعل الحساب عذاباً. ثم أخبر ﷻ أَنَّهُ ﴿سَرِيعُ الْحِسَابِ﴾ لا كالحساب^(٢) الذي بَيْنَ الْخَلْقِ لِأَنَّ الْخَلْقَ يَشْغَلُهُمْ أَسْبَابٌ، وَيَمْنَعُهُمْ أَشْيَاءٌ، يَحْتَاجُونَ إِلَى التَّفَكِيرِ وَالتَّدْبِيرِ، وَاللَّهُ يَتَعَالَى عَنْ أَنْ يَشْغَلَهُ شَيْءٌ، وَيَمْنَعَهُ مَعْنَى، جَلَّ اللَّهُ عَنْ ذَلِكَ.

وقيل على التقريب: حسابهُ سَرِيعٌ كَانَ قَدْ جَاءَ لِقَرِيبِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[وقوله تعالى] (٣): ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ شهادة ربوبية لا يُتَوَهَّمُ لَهُ كَيْفِيَّةٌ، وَلَا يَخْطُرُ عَلَى الْبَالِ لَهُ مَاهِيَّةٌ، وَلَا يَحْتَمَلُ الْوَصُولُ إِلَى حَقِيقَةِ ذَلِكَ بِالتَّفَكُّرِ، وَلَا يَحْتَمِلُ بُلُوغُ الْعَقْلِ الْوُقُوفَ عَلَى ذَلِكَ، إِذْ هُوَ خَلَقَ قَصْرَ عَنِ الْإِحَاطَةِ بِمَاهِيَّةِ نَفْسِهِ وَعَنْ إدْرَاكِ وَجْهِ قِيَامِهِ بِالذِّي رُكِبَ، أَوْ تَحْدِيدَهُ^(٤) مِنْ حَيْثُ نَفْسُهُ، وَهُوَ تَحْتَ جَمِيعِ مَا ذَكَرْتُ، إِذْ هُوَ خَلَقَ جَرَى عَلَيْهِ التَّدْبِيرُ، وَدَخَلَ/٥٦- أ/ تَحْتَ التَّقْدِيرِ.

فالربوبية أحقُّ أَنْ تَتَخَيَّرَ فِيهَا الْأَوْهَامُ، وَتَكِلَ عَنْ تَوَهُّمِ إدْرَاكِهَا الْأَفْهَامُ. وَعَلَى ذَلِكَ أَمْرُ تَكْوِينِ اللَّهِ الْأَشْيَاءَ عَلَى مَا شَهِدَتْ الْأَشْيَاءُ الَّتِي هِيَ تَحْتَ التَّكْوِينِ فِي الْعِبَارَةِ، لَا عَلَى تَوَهُّمِ فِي التَّكْوِينِ مَعْنَى تَحْتِمِلُهُ الْأَفْهَامُ، أَوْ تَبْلُغُهُ الْعُقُولُ، وَإِنَّمَا هُوَ عِبَارَةٌ بِهَا جُعِلَ لَا يَقِفُ عَلَى الْعِبَارَاتِ عَنِ الْمُتَعَالَى عَنْ صِفَاتِ الْخَلْقِ الْمُحَقَّقِ لَهُ الْجَلَالِ عَنْ جِهَاتِهِمْ إِلَّا مِنْ حَيْثُ الْمَفْهُومُ فِي الْخَلْقِ لِلتَّقَرُّبِ إِلَى الْأَفْهَامِ دُونَ تَحْقِيقِ الْمَفْهُومِ مِمَّا عَنِ الْعِبَارَةِ عَنْهُ قُدْرَةُ الْعِبَارَاتِ فِي الْإِخْبَارِ عَنِ اللَّهِ ﷻ.

وعلى هذا القول: الله وجميع ما يتعارف الخلق من الأسماء على ما يقرب من الأفهام المراد بها لا تحقيق الحروف أو إدخال تحت تركيب الكلام وتأليف العبارة. وهذا معنى معرفة وحدانيته من جهة ضرورات توجب المعرفة على الوصف بالسبحانية له عن معاني جميع المعروفين، [وبالله العصمة]^(٥) والمعونة.

ثم قد يحتمل أن يؤدَّن في العبارة عن ذلك بما هو العطف، وأدفع للتوهم، توهم ما لعل للقلب عند ذكر الشهادة فضل حيرة، ليس عند تلك العبارة، وذلك يُخْرِجُ عَلَى وَجْهِهِ فِي الْإِحْتِمَالِ لِمَا تَسَعُّ عَقْلُنَا دُونَ الْقَطْعِ عَلَى شَيْءٍ مِمَّا وَقَعَ عِنْدَنَا، يُمْكِنُ الرَّجُوعُ إِلَيْهِ، وَاللَّهُ، سُبْحَانَهُ، أَعْلَمُ:

أحدها^(٦): شهادة الخلائق كلهم ما فيها من آثار الصنعة ودلالة الربوبية وشهادة الألوهية، لتكون شهادة بالذي ذكر بأن ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ إِذْ فِي كُلِّ شَيْءٍ سِوَاهُ هَذِهِ الشَّهَادَةُ بِالصَّنْعَةِ الَّتِي جَعَلَهَا هُوَ فِيهِ لَهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

والثاني: أن يكون بذاته متعال عن جميع معاني من سواه من المعاني التي أدخلها اسم مربوب، وظهر كل شيء في الحقيقة له عند توهم المعبود، ولا يستحق غيره غير آثار الحداثية والجهات^(٧) المدخلة تحت القدرة والتدبير، وهو بذاته متعال عن كليّة الجهات والمعاني التي كانت^(٨) بعد أن لم تكن، وبها صارت مربوبة عبداً، وهو متعال أيضاً عن الوصف بالجهات والمعاني، بل هو خالق للخلق، ولا قوة إلا بالله.

والثالث: يحتمل شهيد عليم، وكذا من شهد الشيء فقد عليم مخبر خلقته بأنه العالم، وأنه واحد لا شريك له، إله الكل وخالقهم ليعلموا أنما أعلمهم كما أخبروا ذلك في نقض قول كثير ممن ينفون عن الله تعالى أنه عالم وشاهد كل شيء، والله الموفق.

[والرابع] (٩): يحتمل شهيد على الخلائق أن يكون عليهم القول والإغتياد أنه لا إله غيره بمعنى قضى، وأمر، والله الموفق.

وليس في ما جمعه الله بشهادة من ذكر توهم معنى لشهادة من ذكر مع ما قد يحتمل لما جمع لشهادته شهادة من ذكر وجهان:

(١) في الأصل وم: عذاب. (٢) في الأصل وم: كحساب. (٣) في الأصل: قوله تعالى، في م: قوله تعالى ﷻ. (٤) في الأصل وم: وتجديد. (٥) من م، في الأصل: وبالعصمة. (٦) في الأصل وم: من ذلك. (٧) في الأصل وم: جهات. (٨) من م، في الأصل: بها كانت. (٩) في الأصل وم: و.

أحدهما: فضل من ذكر شهادته عند ذكر شهادتهم على نحو قوله: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ حُمْسَهُ﴾ الآية [الأنفال: ٤١] إنه ذكر ما له، وإن كان له الخلق كله بوجهين:

أحدهما: بما جعل ذلك لوجوه العبادة كما أضاف إليه المساجد^(١) على أنها وغيرها له، وذكر في الملائكة الذين عنده في أمر القيامة: ﴿وَأَلَيْهِ الْمَصِيرُ﴾ [المائدة: ١٨ و..] ونحو ذلك إما مخصوص لما ذكر من الأوقات في فضل أو غير ما جعل له، أو لما كان ذلك لرسول الله ﷺ فنسب إليه، وإما كان لكلية المعاني لعبادة. فمثل ما شهد من ذكر، جرئها شهادة^(٢) الله تفضيلاً لأولئك وتخصيصاً لأولئك من بين الخلائق، والله أعلم.

والثاني: على كون الشهادة من الإخبار بحق الأمر، نسبة إليه كما نسب إليه كتابة الألواح^(٣) ونفخ جبريل الروح^(٤) بما كان منه أمر به، فكذا فعله في الإضافة إليه، والله أعلم.

ثم حق ذلك في ما على التحقيق أن يفهم ما عن الله ربوبيته وعن العبد عبودية على جميع ما يضاف إلى الله أنه يفهم من غير الوجه الذي يضاف إلى الخلق، فمثل ما شهد من الشهادة، والله أعلم.

وروي عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: ﴿شَهِدَ اللَّهُ﴾ إلى قوله: ﴿إِنَّ الَّذِيكَ عِنْدَ اللَّهِ أَلَسْتُكُمْ﴾ على معنى جعل أنه صلة في الكلام. وحقيقته ﴿شَهِدَ اللَّهُ﴾ الذي ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَكُوتُ﴾ ومن ذكر ﴿إِنَّ الَّذِيكَ عِنْدَ اللَّهِ أَلَسْتُكُمْ﴾ في الحقيقة جعل ملكية الأشياء لله تعالى بأنه ربها وخالقها على ما هي عليها، جلّ عن الشركاء.

وقد قيل: الإسلام خضوع، وقيل: الإخلاص، وهو يرجع إلى ما بيننا، وذلك قوله: ﴿سَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا رَجُلًا فِيهِ شُرَكَاءُ مُتَشَاكِسُونَ وَرَجُلًا سَلَمًا لِرَجُلٍ﴾ [الزمر: ٢٩]. والإيمان هو التصديق لله تعالى بما أخبر أنه رب كل شيء، وأنه له الخلق والأمر، وقيل: هو التصديق بما جاء به الرسل، وذلك يرجع إلى ما بيننا أيضاً، والله أعلم.

وقوله: ﴿قَائِمًا بِالْقِسْطِ﴾ قيل: هو عادل، لا يجور، لا إن للقيام معنى في ذلك كقوله: ﴿كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ﴾ [النساء: ١٣٥] بمعنى كونوا عادلين مقسطين، والله أعلم. وقيل: قيام قول وحفظ وكفاية وتديبر، فلا^(٥) يقال: فلان قائم بأمر كذا إلا [على]^(٦) توهم انتصاب. وعلى ذلك قوله: ﴿أَتَمَنَ هُوَ قَائِمٌ عَلَى كُلِّ نَقَبٍ يَمَّا كَسَبْتُ﴾ [الرعد: ٣٣].

الآية ٢٠

وقوله تعالى: ﴿إِنَّ سَآجِدًا﴾، ولم يقل: في ماذا يحاجون؟ فيحتمل، والله أعلم، أن يكون هذا بعدما علم الله أنهم لا يؤمنون، ولا يقبلون الحجّة، أمره بترك المحاجة بقوله: ﴿فَقُلْ أَنتَ وَتَجِبَى لِلَّهِ﴾ وكذلك ﴿وَمَنْ أَتَّبَعِنِ﴾ أسلموا أنفسهم لله كقوله: ﴿تَوَلَّ عَنَّهُمْ﴾ [الذاريات: ٤٥] [وقوله]^(٧): ﴿فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ﴾ [النساء: ٦٣ و..] إيالة عن إيمانهم، وأمره بترك المحاجة معهم.

وقوله تعالى: ﴿فَقُلْ أَنتَ وَتَجِبَى لِلَّهِ﴾ أي أخلصت، ثم يحتمل قوله ﴿وَتَجِبَى لِلَّهِ﴾ أي نفسي لله، لا أشرك فيها أحداً، ولا أجعل لغير الله فيها على ما جعل الكفار في أنفسهم شركاء وأرباباً.

قال الشيخ، رحمه الله تعالى: وقيل: الإسلام أن يجعل نفسه بكلّيتها^(٨) لله تعالى سالمة لا شركة فيها لأحد^(٩) كما قال: ﴿وَرَجُلًا سَلَمًا لِرَجُلٍ﴾^(١٠) [الزمر: ٢٩]. والإيمان هو التصديق لشهود الربوبية لله من نفسه وغيره، لأنه ما من شيء إلا وفيه شهادة الربوبية.

وقوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَتَّبَعِنِ﴾ أي من اتبع ديني فقد أسلموا أنفسهم لله تعالى أيضاً لم يشركوا فيها شركاء وأرباباً،

(١) إشارة إلى قوله تعالى: ﴿وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ﴾ [الجن: ١٨].. (٢) في الأصل وم: لشهادة.. (٣) إشارة إلى قوله تعالى ﴿وَكُتِبْنَا لَهُ فِي الْأَلْوَحِ﴾ [الأعراف: ١٤٥].. (٤) إشارة إلى قوله تعالى: ﴿فَتَقَرَّبْنَا فِيهِ مِنْ رُوحِنَا﴾ [الأنبياء: ٩١].. (٥) في الأصل وم: كما.. (٦) من م.. (٧) ساقطة من الأصل وم.. (٨) في الأصل وم: لكلّيتها.. (٩) في الأصل وم: أحد.. (١٠) في الأصل وم: سالماً وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو، انظر حجة القراءات ص (٦٢١).

وَيَحْتَمِلُ قَوْلُهُ: ﴿وَتَبِعَ اللَّهَ﴾ أَيِ اسْلَمْتُ أَمْرَ دِينِي [وَعَمَلِي لِلَّهِ، وَكَذَلِكَ ﴿وَمَنْ اتَّبَعَ﴾ وَاتَّبَعَ دِينِي] ^(١) فَقَدْ اسْلَمُوا [أَنْفُسَهُمْ وَأَعْمَالَهُمْ] ^(٢) وَأَمْرُهُمْ لِلَّهِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَقْرَبُ أَمْرِي إِلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ بَصِيرٌ بِالْعَمَالِ﴾ [غافر: ٤٤] وَفِي حَرْفِ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه: (وَمَنْ تَبِعَنِي) ^(٣) أَيِ وَمَنْ مَعِيَ.

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَقُلْ لِلَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ وَالْأُمِّيِّينَ﴾ قِيلَ: الَّذِينَ ﴿أُوتُوا الْكِتَابَ﴾ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى ﴿وَالْأُمِّيِّينَ﴾ الْعَرَبُ الَّذِينَ [لَا] ^(٤) يَقْرَءُونَ الْكِتَابَ، وَلَا لَهُمْ كِتَابٌ ﴿يَسْتَشِيرُ﴾ أَنْتُمْ لِلَّهِ كَمَا اسْلَمْتُ أَنَا وَجْهِي لِلَّهِ وَمَنْ اتَّبَعَنِي؟ ﴿فَإِنْ اسْتَلَمُوا فَكِدِّ أَخْتَدُوا﴾ وَأَخْلَصُوا وَجُوهَهُمْ لِلَّهِ وَأَعْمَالَهُمْ ﴿وَلَا تَوَلَّوْا فَاكِمًا عَلَيْكَ الْبَلْعُ﴾ أَيِ إِنْ أَبَوْا أَنْ يُسَلِّمُوا فَلَيْسَ عَلَيْكَ إِلَّا الْبَلَاغُ، [كَقَوْلِهِ: ﴿مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِنْ شَيْءٍ وَمَا مِنْ حِسَابِكَ عَلَيْهِمْ مِنْ شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ٥٢] وَكَقَوْلِهِ: ﴿إِنْ عَلَيْكَ إِلَّا الْبَلْعُ﴾ [الشورى: ٤٨]] ^(٥) وَكَقَوْلِهِ: ﴿عَلَيْكَ الْبَلْعُ وَعَلَيْكَ الْحِسَابُ﴾ [الرعد: ٤٠].

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَاللَّهُ بِصِيرٍ بِالْعَمَالِ﴾ هُوَ حَرْفٌ وَعِيدٌ، وَقِيلَ: ﴿بَصِيرٌ﴾ غَيْرُ غَافِلٍ، وَقِيلَ: ﴿بَصِيرٌ﴾ بِجَزَاءِ أَعْمَالِهِمْ، وَقِيلَ: ﴿بَصِيرٌ﴾ بِمَا أَسْرَوْا، وَأَعْلَنُوا، وَفِي كُلِّ وَجْهٍ وَعِيدٌ.

قَالَ الشَّيْخُ، رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى، فِي قَوْلِهِ: ﴿فَإِنْ حَاجَّكَ﴾ فَلَمْ يَبَيِّنْ فِي مَاذَا؟ وَقَدْ يَجُوزُ تَرْكُ الْإِخْبَارِ عَنِ الْقِصَّةِ بِوَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا: يَعْلَمُ أَهْلُهُ.

وَالثَّانِي: بِمَا فِي الْجَوَابِ. دَلِيلُهُ: قَوْلُهُ: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ﴾ [النساء: ١٢٧ و..] وَ﴿يَسْتَلُونَكَ﴾ [البقرة: ١٨٩ و..] فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ عَلَى غَيْرِ الْبَيَانِ أَنَّهُ عَمَّ ذَا؟ وَهُوَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، دَاخِلُ ذَلِكَ الْوَجْهَيْنِ. ثُمَّ يَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ الْمُحَاجَّةُ قَدْ كَثُرَتْ فِي مَا قَالَ ﴿فَإِنْ حَاجَّكَ﴾ وَالْحُجَّةُ قَدْ ظَهَرَتْ فِيهِ، فَكَانُوا يَعُودُونَ إِلَيْهَا مَرَّةً بَعْدَ مَرَّةٍ عَوْدَ تَعَنُّتٍ وَعِنَادٍ، فَأَكْرَمَ اللَّهُ رَسُولَهُ بِالْإِعْرَاضِ عَنْ مُحَاجَّتِهِمْ ذَلِكَ بِمَا ظَهَرَ [مِنْ] ^(٦) تَعَنُّتِهِمْ، فَقَالَ: ﴿فَقَدْ أَتَيْتُ وَتَبِعَ اللَّهَ﴾ عَلَى الْإِعْرَاضِ عَنْ مُحَاجَّتِهِمْ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. وَعَلَى ذَلِكَ يُخْرِجُ مَعْنَى الْأَمْرِ بِالتَّوَلَّى عَنْهُمْ فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ. وَيَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ الْمُحَاجَّةُ فِي عِبَادَةِ الْوَاحِدِ الْقَهَّارِ وَالْأَوْتَانِ الَّتِي كَانُوا [يَعْبُدُونَهَا مِنْ دُونِ اللَّهِ] ^(٧) فَيَنْ، جَلَّ ثَنَاهُ، فِي ذَلِكَ بِالَّذِي يَقُولُ لَهُمْ هُوَ وَمَنْ اتَّبَعَهُ عَلَى ذَلِكَ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ﴾ [الكافرون: ٦] وَقَوْلِهِ: ﴿لَا حُجَّةَ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ﴾ [الشورى: ١٥] وَنَحْوُ ذَلِكَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

الآية ٢١

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ﴾ قِيلَ: ﴿بِآيَاتِ اللَّهِ﴾ الَّتِي فِي كِتَابِهِمْ مِنْ بَعَثِ مُحَمَّدٍ صلى الله عليه وسلم، وَصَفِيِّهِ، وَقِيلَ: ﴿بِآيَاتِ اللَّهِ﴾ بِالْقُرْآنِ/٥٦ - ب/ وَبِمُحَمَّدٍ صلى الله عليه وسلم وَ﴿يَقْتُلُونَ النَّبِيَّ بِغَيْرِ حَقٍّ﴾ يَحْتَمِلُ ﴿وَيَقْتُلُونَ﴾ أَيِ يَهْمُونَ، وَيُؤْذِنُونَ قَتْلَهُمْ، كَقَوْلِهِ: ﴿فَإِنْ قَتَلْتُمْ فَأَنْتُمْ لَكُمْ﴾ [البقرة: ١٩١]. فَلَوْ كَانَ عَلَى حَقِيقَةِ الْقَتْلِ، فَإِذَا قَتَلْتُمْ لَمْ تَقْدِرْ عَلَى قَتْلِهِمْ، وَكَقَوْلِهِ: ﴿إِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ﴾ [النحل: ٩٨] أَيِ إِذَا أَرَدْتَ أَنْ تَقْرَأَ الْقُرْآنَ، وَكَقَوْلِهِ: ﴿إِذَا قُتِلْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَانْصِلُوا﴾ [المائدة: ٦] كَذَا، أَيِ إِذَا أَرَدْتُمْ أَنْ تَقُومُوا لِلصَّلَاةِ لِأَنَّهُ إِذَا قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ، لَمْ يَقْدِرْ عَلَى الْغَسْلِ، فَكَذَلِكَ الْأَوَّلُ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَرِيدَ الرِّضَا بِقَتْلِ آبَائِهِمُ الْأَنْبِيَاءَ، فَأَصَافَ ذَلِكَ إِلَيْهِمْ، وَقِيلَ: إِنَّهُ أَرَادَ آبَاءَهُمُ الَّذِينَ قَتَلُوا الْأَنْبِيَاءَ، وَقِيلَ: جَاءَ أَنَّهُمْ كَانُوا يَقْتُلُونَ أَلْفَ نَبِيٍّ كُلِّ يَوْمٍ، قَالَ: لَا أَعْرِفُ هَذَا، فَإِنْ صَحَّ فَهُوَ عَلَى أَنَّهُمْ تَمَتُّوا ذَلِكَ، وَقَتَلُوا نَبِيًّا وَأَنْصَارَهُ قَسَمُوا أَنْبِيَاءَ لِمَا كَانَ يُنْبِئُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَنَبِّئْهُمْ بِكَذَابِ آلِهِمْ﴾ لَوْ كَانَ أَرَادَ آبَاءَهُمْ كَيْفَ يَأْمُرُ رَسُولُهُ صلى الله عليه وسلم بِالْبَشَارَةِ، وَهُمْ مَوْتَى؟ دَلَّ هَذَا عَلَى أَنَّ التَّوَلَّى هُوَ الْأَوَّلُ: أَنَّ هُمَا بِقَتْلِهِمْ، وَرَضُوا بِصَنِيعِ آبَائِهِمْ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَالْبَشَارَةُ الْمَطْلُوقَةُ إِنَّمَا تُسْتَعْمَلُ فِي السَّرُورِ وَالْخَيْرَاتِ خَاصَّةً، إِلَّا تَكُونُ مُقَيَّدَةً، فَحِينَئِذٍ يَجُوزُ فِي غَيْرِهَا كَقَوْلِهِ: ﴿فَنَبِّئْهُمْ بِكَذَابِ آلِهِمْ﴾ قَبْدَ هَذَا هُنَا. لِذَلِكَ قَالَ أَصْحَابُنَا، رَحِمَهُمُ اللَّهُ، أَنْ لَيْسَتْ الْحَقَائِقُ أَوْلَى مِنَ الْمَجَازِ، وَلَا الظَّاهِرُ أَوْلَى مِنَ

(١) مِنْ م. (٢) فِي الْأَصْلِ: أَعْمَالُهُمْ، فِي م: أَنْفُسُهُمْ. (٣) انْظُرْ حُجَّةَ الْقُرَاءَاتِ ص (١٥٨). (٤) مِنْ م. (٥) مِنْ م. (٦) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم.

(٧) فِي الْأَصْلِ: يَعْبُدُونَهَا مِنْ دُونِ، فِي م: يَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ.

المجاز، ولا الظاهر أولى من الباطن إلا بدليل على ما صُرفت أشياء كثيرة عن حقائقها بالعرف من نحو الإيمان وغيرها.

الآية ٢٢

وقوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ﴾ يحتمل وجوهاً: يحتمل أعمالهم^(١) التي فعلوا قبل أن يُبعث محمد ﷺ فلما بُعث كفروا به، فبطلت تلك الأعمال، ويحتمل ما كان لهم من الأعمال من صلة الأرحام والقربات والصدقات، فبطلت لما لا قوام لها إلا بالإيمان، فلما لم يأتوا به بطلت.

وقوله تعالى: ﴿فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ﴾ أما في الآخرة فتوابعها، وأما في الدنيا فحتمها وتناؤها، ويحتمل ﴿فِي الدُّنْيَا﴾ ثواب الدنيا كقوله: ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ ثَوَابَ الدُّنْيَا فَوَسَدَ اللَّهُ ثَوَابَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ﴾ [النساء: ١٣٤] والله أعلم.

قال الشيخ، رحمه الله تعالى، في قوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ﴾: فالآيات أعلام وحجج، ومن أنواع: منها الحسيات^(٢) نحو الخلائق في الدلالة على وحدانية الله تعالى، والخارجة منها عن احتمال وسع البشر، يظهر عند أداء الرسل الرسالة، يشهد على أن الذي أرسلهم هو الذي تولاها ليُعلم بها حجة يوضح بها رسالتهم، ومنها السمعية، وهي التي جاءت بها الرسل من الأنبياء عما لا سبيل إلى الوقوف عليها إلا بالتعلم بلا تقدم تعليم، أو ما لا يعلم حقيقة ذلك إلا الله، هو الذي أطلعهم عليها لتكون آية لهم، والله أعلم. ومنها العقلية، وهي التي تُعرف بالمعنى والبحث عنها مما بها يوصل إلى معرفة التوحيد والرسالة ونحوها. ثم جعلها كلها لرسول الله ﷺ فمن يكفر بها يخرج على وجهين:

أحدهما: على الكفر بحقيقة الآيات أن تكون هن آيات لما أقيمت له، ومن الوجوه التي ذكرت، فقضى الله تعالى لمن يكفر بها، بما ذكرت، لتعنيهم ومُعاندتهم، والله أعلم.

والثاني: أن يريد بالكفر بالآيات بمن له الآيات، فنسب إلى الآيات لأنها تعلم الحقيقة كما تُنسب الأشياء إلى أسبابها التي بها يوصل إليها، فذلك معنى الكفر بالآيات.

ثم كانت الكتب السماوية وما فيها من النعوت وما أعجزهم عن إثبات مثل القرآن وغير ذلك من الحسيات، والله أعلم. فعلى ما ذكرنا يخرج معنى الكفر بالآيات لأنها بحيث تأخذها الحواس، وتحيط بها الأوهام والعقول، ولكن على أنهم آيات للذي دلّكم^(٣) عليه أو على الكفر بالذي له آيات توجب تحقيقه، والله أعلم.

الآية ٢٣^(٤)

وقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُرْتُوا نُصِيْبًا مِّنَ الْكِتَابِ﴾ وقوله: ﴿أَلَمْ تَرَ﴾ إنما يُتكلّم به لأحد معنيين: إما للتعجب من الأمر العظيم، يقول الرجل لآخر: ألم تر فلاناً، يقول ذلك له لعظيم ما وقع عنده، وإما للتنبية، فإيهما كان فبِهِ تحذير للمؤمنين ليحذروا المؤمنين عن مثل صنيعهم كقوله: ﴿وَلَا يَكُونُوا كَالَّذِينَ أُرْتُوا الْكِتَابَ مِن قَبْلُ﴾ الآية [الحديد: ١٦] حذروا المؤمنين أن يكونوا مثل أولئك الذين [أوتوا]^(٥) الكتاب، [وأن يُخالفوا كما خالفوا]^(٦).

وقوله تعالى: ﴿يَتَّبِعُونَ إِلَهَ كَثِيرٍ﴾ يحتمل أن يكون أراد بالكتاب التوراة على ما قيل: إن النبي ﷺ قال لهم: «أسلموا تهتدوا، ولا تتكبروا» [بنحوه مسلم ١٧٦٥] فقالوا: نحن أهدى وأحق بالهدى منك، وما أرسل الله رسولا بعد موسى ﷺ فقال لهم النبي ﷺ: «بيني وبينكم التوراة والإنجيل» [السيوطي في الدر المنثور ١٧٠/٢] فإنه مكتوب فيها، يعني: وأني: رسول الله، فأبوا ذلك خوفاً وإشفاقاً على ظهور كذبهم، وقيل: أراد بالكتاب القرآن دُعوا إليه لأنه مصدق لما معهم من الكتاب فأبوا ذلك.

الآية ٢٤

وقوله تعالى: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا لَنْ نَمَسَكَ النَّارُ إِلَّا إِنَّمَا مَعْدُوَّتِي﴾؛ الأيام التي عبد آباؤهم العجل، فظنوا أنهم إنما يُعذبون في النار [بقدر ما عبد آباؤهم العجل، وأنهم لا يُخلدون في النار، لأنهم كان]^(٧) قد «زعمتم في دينهم ما كانوا يفترون»، ثم خوفهم، فقال: ﴿كَذَلِكَ إِذَا جُمِعْتُمْ لِيَوْمٍ لَا رَبَّ فِيهِ؟﴾.

(١) في الأصل وم: إيمانهم. (٢) في الأصل وم: حسيات. (٣) في الأصل وم: ذلكم. (٤) أدرج في الأصل وم: تفسير الآية (٢٥) قبل تفسير هذه الآية. (٥) من م، ساقطة من الأصل. (٦) في الأصل: ولا يخالفون كما خالفوا هم، في م: ولا يخالفون كما خالفوا. (٧) من م، في الأصل: إلا قدر عبادتنا العجل فأخبر ﷺ أن.

الآية ٢٥

وقوله تعالى: ﴿فَكَيْفَ إِذَا جُمِعْتَهُمْ لِيَوْمٍ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ وقد ازناب فيه أكثر أهل الأرض [بوجوه]:

أحدهما^(١): قيل: قوله: ﴿لَا رَيْبَ﴾ قد يتكلم به على تثبيت المقول به عند قائله لا على نفي الشك عن كل من سمعه إرادة التأكيد. فعلى ذلك أمكن أن يخرج معناه إذ هو مخاطبة على ما عليه كلامهم، وكذلك قولهم أبداً على دوامه وامتداده لا على حقيقة الأبدية، وكذلك يقولون: ﴿هَذَا إِنَّكَ قَدِيرٌ﴾ [الأحقاف: ١١] وأمر قديم على حقيقة القدم التي تخرج على الكون بعد أن لم يكن، والله الموفق.

والثاني: على أنه لا يرتاب فيه المتأمل المُنصف بما جعل الله لذلك من الآيات وعليه من الأدلة التي من تدبر [ما فيها ير ما]^(٢) أظهرته له حتى يصير كالمُعَايِن، ولا قوة إلا بالله.

والثالث: أن يخبر به^(٣) رسول الله ﷺ، عن قوم مخصوصين ما كانوا يُنازعون فيه بعد علمهم بصدقهِ ليعرف تعنتهم، ويُؤنبه عن الطمع فيهم، ولا قوة إلا بالله.

الآية ٢٦

وقوله تعالى: ﴿قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكِ الْمُلْكِ تُؤْتِي الْمُلْكَ مَنْ تَشَاءُ وَتَنْزِعُ الْمُلْكَ مِمَّنْ تَشَاءُ﴾ الآية، يحتمل قوله:

﴿مَالِكِ الْمُلْكِ﴾ وجهين:

[أحدهما]^(٤): ﴿مَالِكِ الْمُلْكِ﴾ كلُّ مُلْكٍ في الدنيا حقيقة المُلْك.

والثاني: أن المُلْكَ له يُؤتي مَنْ يشاء من مُلْكِهِ، وينزع ممن يشاء المُلْكَ، وهو المالك لذلك، والقادر عليه. والآية ترد على القدرية قولهم لأنهم يقولون: إن الله لا يعطي الكافر المُلْكَ، وهو أخبر ﷺ أنه يُؤتي مَنْ يشاء المُلْكَ، وقد روي: «الكافر له المُلْكُ». فإن قالوا أراد بالملِك الدين، قيل: إن أراد الدين فقد أخبر ﷺ أيضاً أنه ينزع، فكيف يستقيم على قولكم في الأصلح هذا؟

ثم في الآية تقوية لمن قرأ ﴿مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ [الفاتحة: ٣] بالآلف [بوجهين]:

أحدهما: لأنه أعم وأجمع، ولأنه^(٥) قال: ﴿مَالِكِ الْمُلْكِ﴾، وهو أعم.

والثاني: المُلْكُ إنما يعبر عن الولاية والسلطان، والمالك إنما يعبر عن حقيقة المُلْك، ومن له في الشيء حقيقة المُلْك فله ولاية التغلب والتصرف فيه وولاية^(٦) السلطان ولا كل من له ولاية السلطان يكون له ولاية التغلب فيه، لذلك كان بالآلف أقرب.

ومن قرأ: مَلِكِ ﴿يَوْمِ الدِّينِ﴾ بغير ألف^(٧) ذهب إلى هذا كقوله: ﴿الْمُلْكُ يَوْمَئِذٍ يَخْكُمُ بَيْنَهُمْ﴾ [الحج: ٥٦]، ومن المُلْكِ يُقَالُ: مَلِكٌ، ويُقَالُ: مالِكٌ، لذلك كان ما ذكر، والله أعلم. والمالك على الإطلاق لا يُقال إلا على الله، وكذلك الربُّ على الإطلاق لا يُقال إلا على الله. أما العبد فإنه يُقرب الشيء إليه، فيُقَالُ: ربُّ الدار ومالكها، وربُّ الدابة ومالكها، والله أعلم.

وقوله تعالى: ﴿قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكِ الْمُلْكِ﴾ قال القائلون: ٥٨ - / الخطاب لرسول الله ﷺ خاصة، وقال آخرون: الخطاب بذلك لكل عاقل، وهو كقوله: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١] إلى آخر السورة^(٨)، ذلك الخطاب لكل واحد لا لرسول الله ﷺ خاصة.

قال الشيخ رحمه الله: هو خطاب ولكنه أمر بالبلاغ ليقوله كل أحد لأنه لو خطب به، لم يذكر ﴿قُلْ﴾ عند قراءته.

وقوله تعالى: ﴿اللَّهُمَّ﴾ قال قائلون: ﴿اللَّهُمَّ﴾ يعني [يا الله]^(٩) وقال آخرون: الله على القطع، أمنا: اقصدنا بالخير، والله أعلم.

(١) ساقطة من الأصل وم. (٢) في الأصل وم: هانئها. (٣) ساقطة من م. (٤) ساقطة من الأصل وم. (٥) في الأصل وم: أعم وأجمع لأنه. (٦) الروا ساقطة من الأصل وم. (٧) انظر معجم الفراءات القرآنية ٧/١. (٨) في الأصل وم: الآية. (٩) ساقطة من الأصل وم.

قال الشيخ، رَحِمَهُ اللهُ، في قوله: ﴿قُلِ اللَّهُمَّ مَلِكُ الْمَلِكِ﴾ الآية فكان الله ﷻ أَمْتَحَنَ مَنْ رَغِبَ فِي الْمَلِكِ، أَوْ نَالَ حَقَّهُ مِنْهُ، أَنْ يَصْرِفُوا وَجْهَ الرِّغْبَةِ إِلَيْهِ، أَوْ يَزُوا حَقِيقَةَ مَا نَالُوهُ مِنْهُ، فَيُوجِّهُوا إِلَيْهِ الشُّكْرَ، وَيَخْضَعُوا لَهُ بِالْعِبَادَةِ وَالطَّاعَةِ فِي أَمْرِهِمْ بِوَلِيَّائِهِمْ شَرْفَهُ، وَيَدُومَ لَهُ عِزُّهُ ذَلِكَ بقوله: ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ ثَوَابَ الدُّنْيَا فَمِنْدَ اللَّهِ ثَوَابُ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ﴾ [النساء: ١٣٤] لِيُرِيَهُمْ أَنَّ الَّذِي يَمْلِكُ هَذَا النَّوعَ الَّذِي رَغِبْتَ فِيهِ أَنْفُسُكُمْ، وَمَنْعَتْكُمْ عَنِ الْقِيَامِ بِحَقِّهِ، هُوَ الَّذِي يَمْلِكُ ذَلِكَ، فَإِلَيْهِ فَاصْرِفُوا سَعْيَكُمْ وَلِشُكْرِهِ اسْتَدِيمُوا الَّذِي لَهُ اخْتَرْتُمْ جُلَّ كَدْحِكُمْ، فَإِنَّهُ يَمْلِكُ ذَلِكَ دُونَ غَيْرِهِ.

وجملة ذلك في قوله: ﴿وَمَا يَكُمُ يَنْ يَمْنَعُ فَمِنْ اللَّهِ﴾ [النحل: ٥٣] ومعقود، في ما عليه طبع البشر، وإليه دعوتهم عقولهم، أَنَّ كُلَّ شَيْءٍ تُؤْثِرُهُ أَنْفُسُهُمْ كَانَ الَّذِي يَحِقُّ عَلَيْهِمْ طَلِبُهُ عِنْدَ مَنْ بِهِ يُوصَلُ إِلَيْهِ وَاخْتِيَارُهُمْ مَا بِهِ يُلْغَوْنَ مَا يُؤْمَلُونَ مِنْ أَنْوَاعِ الْحِيلِ الَّتِي تَقْرُبُهُمْ إِلَى ذَلِكَ. فَمَثَلُهُ يَلْزُمُ أَمْرَ الْمَلِكِ وَلَذَاتِ الدُّنْيَا، وَيَقَرُّ فِي قُلُوبِهِمْ وَجُودَ ذَلِكَ لِقَوْمٍ، لَوْ كَانَ يُنَالُ بِالتَّدْبِيرِ أَوْ بِحَسَنِ السِّيَاسَةِ، وَطَلَبُ ذَلِكَ مِنَ الْوَجْهِ الَّتِي يَطْلُبُ بِهَا الْبَشَرُ، لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ لَهُمْ ذَلِكَ بِأَحَقَّ مِنْ غَيْرِهِمْ، بَلْ كَانَ [فِيهِمْ مَنْ حَرَمُوا مِنْهُ] (١) أَوْلَى بِذَلِكَ، وَأَحَقُّ أَنْ يَكُونَ فِي ذَلِكَ مَتَبُوعًا لَا تَابِعًا مِنَ الَّذِينَ نَالُوهُ لِيُعْلَمَ أَنَّ الَّذِي يَمْلِكُ دَفَعَ ذَلِكَ إِلَى أَحَدٍ أَوْ تَمْلِكُهُ أَحَدًا غَيْرَ الَّذِي صَرَفُوا كَدْحَهُمْ [إِلَيْهِ] (٢)، وَجَعَلُوا لَهُ سَعْيَهُمْ فَيَكُونُ اللَّهُ فِي كُلِّ أَمْرٍ مِمَّا عَلَيْهِ أَمْرُ الْبَشَرِ آيَةً عَظِيمَةً وَعِلَامَةً لَطِيفَةً عَلَى تَقَرُّرِهِ بِمَلِكِ ذَلِكَ وَتَوْحِيدِهِ بِالتَّدْبِيرِ فِيهِ لِمَنْ لَهُ بَصِيرَةٌ وَلَمَنْ بِهِ يَمْتَحَنُ عِبَادَةٌ.

وعلى ذلك إِذْ ثَبَّتْ أدلة التَّوْحِيدِ وَلِزُومِ الْإِغْتِيَارِ لَهُ لِيُعْرَفَ مَنْ لَهُ الْحَقُّ ثَبَتَ الْقَوْلُ بِبَطْلَانِ مَا يُنْكِرُهُ كَثِيرٌ مِنَ الْمَعْتَزِلَةِ أَنَّ الْمَلِكَ الَّذِي نَالَهُ الْجَبَابَرَةُ، وَالسَّعَةِ الَّتِي تَصِلُ إِلَى الْكُفْرَةِ لَمْ يَكُنْ نَالُوهُ بِتَقْدِيرِ اللَّهِ، وَلَا وَصَلُوا إِلَيْهِ بِتَدْبِيرِهِ (٣)، إِذْ حَقُّهُ مَا ذَكَرْتُ مِنْ عَظَمِ مَا فِيهِ مِنَ النِّعَمِ لِيُلْزَمَهُمْ أَرْفَعُ الْمَحَنَ وَأَعْلَى الشُّكْرِ، وَلَهُ أَنْ يَبْلُغُوا بِالْحَسَنَاتِ وَالسَّيِّئَاتِ (٤) كَمَا وَعَدَ ﷻ وَجَمَلُهُ أَنَّ الدُّنْيَا إِذْ هِيَ دَارُ مَحَنَةٍ وَمَكَانُ ابْتِلَاءٍ فَلَيْسَ الَّذِي يُعْطِي مِنْهُ عَلَى الْإِسْتِحْقَاقِ وَلَا مَا يَمْنَعُ عَلَى الْعُقُوبَةِ، وَإِنْ احْتِمَلَ الدَّفْعُ وَالْمَنْعُ لِذَلِكَ، وَلَكِنْ لَهُ وَلِلْمَحَنِ وَالْمَحَنَةِ أَكْثَرُ مَا عَلَى مَخَالَفَةِ الْأَهْوَاءِ وَتَحْمُلِ الْمَكَارِهِ، وَيَكُونُ ذَلِكَ عَلَى إِعْطَاءِ مَا يُعْظَمُ فِي أَنْفُسِهِمْ أَوْ التَّمَكِينِ لِيَمْتَحِنُوا، فَيَتَبَيَّنُ الْإِيثَارُ وَالتَّرُكُ لَوَجْهِ اللَّهِ وَالرِّغْبَةُ فِي مَنْ إِلَيْهِ حَقِيقَةُ مُلْكِ كُلِّ شَيْءٍ، أَوْ الْمِيلُ إِلَى مَنْ إِلَيْهِ أَنْوَاعُ التَّقْدِيرِ وَالْمَخَادَعَاتِ مِنْ غَيْرِ تَحْقِيقِي، وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ.

وعلى ذلك قوله: ﴿إِنَّ آتَانَهُ اللَّهُ الْمُلْكَ﴾ [البقرة/٢٥٨] يَبَيِّنُ ذَلِكَ اخْتِجَاجَهُ عَلَى إِبْرَاهِيمَ ﷺ بِالَّذِي ذَكَرَ وَإِعْضَاءَ إِبْرَاهِيمَ عَنْهُ، وَلَوْ كَانَ الَّذِي آتَاهُ الْمَلِكُ إِبْرَاهِيمُ ﷺ لَمْ [يَكُنْ لِيَجْتَرِئَ] (٥) عَلَى تِلْكَ الْمَقَالَةِ بقوله: ﴿أَنَا أُخِي - وَأُمِّيَّتٌ﴾ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ.

ثم على قول المعتزلة: إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى إِنَّمَا يَشَاءُ أَنْ يُؤْتِيَ الْمَلِكَ أَوْلِيَاءَهُ، وَيَنْزِعَ عَنْ أَعْدَائِهِ فِي الْجَمْلَةِ، فَكَيْفَ ادَّعَى لِنَفْسِهِ هَذَا السُّلْطَانَ وَالْمُلْكَ، وَكَانَ الْوُجُودُ عَلَى ضِدِّ ذَلِكَ؟ أَيْظُنُّ الْمَعْتَزِلَةُ أَنَّ الْمَلَاحِدَةَ تَطْعُنُ مَا هُوَ يَوْجِبُ الشُّبْهَةَ فِي حُجْجِ التَّوْحِيدِ بِأَوْضَحِّ مِمَّا أَعْطَاهُمُ الْمَعْتَزِلَةُ بِهَذَا الْقَوْلِ، وَتُمْكِنُهُمْ مِنَ الطَّعْنِ فِي نَقْضِ مَا ادَّعَى الْمُؤَحِّدَةُ (٦) مِنْ عِلْوِ الرَّبِّ وَقُدْرَتِهِ وَجَلَالِهِ بِأَبْلَغِ (٧) مِمَّا لَقَّنَهُمُ الْمَعْتَزِلَةُ بِمَا لَبَسَتْ ثَوْبَ التَّوْحِيدِ، وَاسْتَشْرَتْ بَسْتَرَهُ فِي الظَّاهِرِ، ثُمَّ أَعْطَتِ الْمُؤَحِّدَةَ هَذَا لِيُظَنُّوا أَنَّهُمْ بَلَّغُوا مَا بِهِ نَقَضُ التَّوْحِيدِ، وَدَفَعُ (٨) حُجْجِ أَهْلِهِ؟ جَلَّ اللَّهُ عَمَّا وَصَفَتْهُ الْمُؤَحِّدَةُ، وَتَعَالَى، وَبِهِ الْعِصْمَةُ وَالنَّجَاةُ. وَمَا (٩) أَعْظَنَهُمُ الْمَعْتَزِلَةُ فِي الْجَمْلَةِ سَبْقَهُمْ (١٠) بِوَيْلِيسَ حَتَّى كَانُوا بِهِ وَبِمَثَلِهِ (١١) يَحْتَجُّونَ، فَيُظَنُّونَ أَنَّهُمْ أَحَقُّ بِالنَّبُوَّةِ مِنْهُمْ (١٢) وَبِمَا أَعْطَوْا مِنَ الْمُلْكِ وَالثَّرْوَةِ فِي الدُّنْيَا، ظَنُّوا (١٣) أَنَّهُمْ أَجَلُّ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى، وَأَرْفَعُ فِي [الْمَنْزِلَةِ مِنْهُمْ، فَلَمْ] (١٤) يَكُنْ لِيُؤْثِرَهُمْ بِالرِّسَالَةِ عَنْهُمْ. لَكِنْ أَوْلَتْكَ [الْمُؤَحِّدِينَ] (١٥) حَقَّقُوا حَقَائِقَ النِّعَمِ لِلَّهِ وَنَبِيلَ مَا نَالُوا مِنَ الْمُلْكِ وَالشُّرَفِ بِهِ، وَالْمَعْتَزِلَةُ رَامَتْ (١٦) إِزَالَهَ ذَلِكَ عَنِ اللَّهِ لِيُزِيلُوا عَنْهُمْ مَا لَزَمَهُمْ مِنَ الشُّكْرِ لَهُ وَالطَّاعَةِ لِمَنْ بَعَثَهُ اللَّهُ، نَسَأَلُ اللَّهَ تَعَالَى تَعْيِيهِ فِي الدِّينِ وَالدُّنْيَا.

(١) فِي الْأَصْلِ: فِيهِمْ حَرَمُوا مِنْهُمْ، فِي م: فِيْمَنْ حَرَمُوا مِنْهُمْ. (٢) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (٣) فِي الْأَصْلِ وَم: تَدْبِيرِهِ. (٤) إِشَارَةٌ إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَيَكُونُ لَهُمْ يَوْمَئِذٍ بِأَلْسِنَتِهِمْ وَاللَّسَانُ يَتَّبِعُهُ الْفُؤَادُ﴾ [الأنعام: ١٦٨]. (٥) فِي الْأَصْلِ وَم: لِيَجْتَرِئَ، (٦) فِي م: الْمَلَاحِدَةُ. (٧) فِي م، فِي الْأَصْلِ: بِالْمَتَّعِ. (٨) فِي الْأَصْلِ وَم: وَوَقَعَ. (٩) فِي الْأَصْلِ وَم: وَلَمَّا. (١٠) فِي الْأَصْلِ: يَسْعَفُهُمْ، فِي م: سَبَقْتَهُمْ. (١١) الْوَاوُ سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (١٢) فِي الْأَصْلِ وَم: فَظَنُّوا. (١٣) فِي الْأَصْلِ: الْمَعْتَزِلَةُ مِنْهُمْ لَمْ، فِي م: الْمَعْتَزِلَةُ مِنْهُمْ لَمْ. (١٤) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (١٥) فِي م: رَأَتْ.

الآية ٢٧

وقوله تعالى: ﴿يُولِجُ اللَّيْلُ فِي النَّهَارِ وَيُؤَلِّجُ النَّهَارُ فِي اللَّيْلِ﴾ وقوله: ﴿وَتُخْرِجُ اللَّيْلَ مِنَ اللَّيْلِ وَتُخْرِجُ اللَّيْلَ مِنَ اللَّيْلِ﴾ [وفي نحو^(١)] ذلك وجوه من الأدلة:

أحدها: أن يعلم أن الله ﷻ [يُبَيِّنُ^(٢)] في ما يخلق على معونة الأسباب وتوليد الطبائع، لأن الأسباب تكون بموضع الإشكال، وكذلك الطبايع تولد الذي في جوهره نحو الحار يولد الحرارة، والبارد يولد البرودة، فيئن الله تعالى الإنشاء على أحوال التضاد ليُعلم أنه القادر على اجتماع ما شاء، ثم شاء بلا معونة من ذلك، ولا توليد، ولا قوة إلا بالله.

والوجه الثاني: أنه جرى تقدير ذلك على ما [لا^(٣)] تفاوت له، ولا اختلاف في اختلاف الأعوام ليُعلم أنها مُسوأة على التدبير، أحكمه^(٤) على ذلك العزيز الحكيم الذي لا يعجزه شيء، ولا يخفى عليه أمر، وليعلم أن الذي قدر على ذلك واحد، إذ لم يختلِف، ولم يتناقض، ولا قوة إلا بالله.

وأيضاً: أنه صير كل جوهر إحداث الآخر، كأنه لم يكن قط، ولا كان بقي له أثر، ثم رده بالوصف الذي كان حتى لا يفوت منه شيء حتى لا سبيل إلى العلم بالتفصيل بينهما ليُعلم أن قدرته على البعث بعد أن يفني كل الأجزاء والآثار^(٥)، ولا قوة إلا بالله.

وأيضاً: أنه إذا بنى الأمر على ما فيه من عظيم الحكمة وعجيب التدبير لم يُعجز أن يكون فعله خارجاً على [العَبَثِ]، ثم في رفع المحنة وإبطال الرسالة في تعليم ما في ذلك من الحكمة وما يلزم بمكان ذلك التدبير من الشكر والمعرفة، ثم من الترغيب في ما يملك من النعمة والترهيب بما^(٦) عنده من النعمة إبطال الحكمة وتقرير العالم مع ما ذكرت على العبث، وذلك فاسد في العقول، وموجود في الجواهر عظم حكمة منشئها. ثبت بذلك العبادة والرسالة والأجزاء، ولا قوة إلا بالله.

وقوله تعالى: ﴿تَوَدَّى الْمَلِكُ مَن تَشَاءُ وَتَنَزَّ الْمَلِكُ مَن تَشَاءُ﴾ إلى آخره: يحتمل وجهين: يحتمل أن تأتي ابتداء من غير أن كان أتاها مرة، ثم تنزع أي تمنع ابتداء من غير أن كان أتاها، ثم تنزع، كقوله ﴿رَفَعَ السَّمَوَاتِ بِغَيْرِ عَمَلٍ﴾ [الرعد: ٢] رفع ابتداء من غير أن كانت موضوعة، فرفعها، وكقوله: ﴿يُخْرِجُهُم مِّنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ﴾ [البقرة: ٢٥٧] إخراج الابتداء، لا أن كانوا فيها، ثم أخرجهم. فعلى هذا [وعلى^(٧)] ذلك قوله: ﴿يُولِجُ اللَّيْلُ فِي النَّهَارِ وَيُؤَلِّجُ النَّهَارُ فِي اللَّيْلِ﴾ إيلاج الابتداء، لا أن كان أحدهما في الآخر كقوله تعالى: ﴿قُلْ أَدَّبْتُكُمْ وَإِن جَعَلَ اللَّهُ عَلَيْكُمُ اللَّيْلَ سَرْمَدًا﴾ [القصص: ٧١] إلى يوم القيامة والنهار سَرْمَدًا^(٨) أخبر أنه لم يجعل واحداً منهما مؤبداً.

وكذلك قوله ﴿وَمَن يُخْرِجُ اللَّيْلَ مِنَ اللَّيْلِ وَيُخْرِجُ اللَّيْلَ مِنَ اللَّيْلِ﴾ [يونس: ٣١] إخراج الابتداء: أن يخلق الحي من الميت ابتداء، ويخلق الميت من الحي^(٩) من غير أن كان فيه. ويحتمل هذا كله: أن كان يؤتي الملك بعد أن لم يكن، ويُعز بعد الذل، وينزع الملك بعد أن كان فيه. ويذل بعد أن كان العز. وكذا قوله ﴿يُولِجُ اللَّيْلُ فِي النَّهَارِ وَيُؤَلِّجُ النَّهَارُ فِي اللَّيْلِ﴾ أن يدخل هذا^(١٠) في هذا، وهذا في هذا.

وقوله تعالى: ﴿وَتُخْرِجُ اللَّيْلَ مِنَ اللَّيْلِ وَتُخْرِجُ اللَّيْلَ مِنَ اللَّيْلِ﴾ قيل: أن يُخرج حي الأقوال من ميت الأفعال [وميت الأفعال^(١١)] من حي الأقوال، يُخرج المؤمن من الكافر والكافر من المؤمن على ما سعى الله تعالى الكافر ميتاً والمؤمن حياً في غير موضع من القرآن، وقيل: يُخرج حي الجوهر من ميت الجوهر وميت الجوهر من حي الجوهر، وقيل: يُخرج ٥٧ - ب/ الحي من الميت، ويُخرج الميت من الحي، وقيل: البيض من الحي، والحي من البيض، وقيل: يُخرج النخلة من النواة، والنواة من النخلة، والحي من السنبلة، والسنبلة من الحبة.

وقوله تعالى: ﴿وَتَنَزَّ مَن تَشَاءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ [قيل: لا^(١٢)] يعرف الخلق عدده ومقداره، وقيل: بغير تبع ولا طلب، أي لا يحاسبهم في ما أعطاهم من بعدما أعطاهم، ويحتمل: ﴿بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ أي لا يعطيهم بحساب أعمالهم، ولكن بتفضل خلافاً للعادل، ويحتمل: ﴿بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ في الآخرة.

(١) في الأصل وم: ونحو. (٢) ساقطة من الأصل وم: (٣) من م. (٤) من م، في الأصل: أحكم. (٥) من م، في الأصل: والأوثان. (٦) في الأصل وم: عما. (٧) من م. (٨) من م. (٩) من م. (١٠) أدرج قبلها في الأصل وم: بعد. (١١) من م. (١٢) ساقطة من الأصل وم.

وعن ابن عباس رضي الله عنه: بغير هتزاز [وهي كلمة] ^(١) فارسية معربة، وعن مقاتل: (لا يقدّر ذلك غيره [كأنه] ^(٢)) يقول: ليس فوقى ملك يحاسبني، والله أعلم).

الآية ٢٨ وقوله تعالى: ﴿لَا يَتَّخِذُ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ يحتمل وجهين: يحتمل: ﴿لَا يَتَّخِذُ﴾ أي لا يكونوا أولياء، ﴿لَا يَتَّخِذُوا أَوْلِيَاءَ﴾ وهم ^(٣) لهم أعداء كقولوه: ﴿لَا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ الآية [المجادلة: ٢٢] ويحتمل على النهي أي لا تتخذوهم أولياء كقولوه: ﴿لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ﴾ [المتحنة: ١] وكقولوه: ﴿لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى أَوْلِيَاءَ﴾ [المائدة: ٥١].

وقوله تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونُوا مِنْهُمْ قُرْبَىٰ﴾ اختلّف فيه: قيل: إلا أن يكون بينكم وبينهم قرابة ورحم، فيصِلون أرحامهم من غير أن يتولوا في دينهم على ما جاء عن علي رضي الله عنه أنه قال لرسول الله صلى الله عليه وآله لما مات أبوه أبو طالب: (إنّ عمك الضّالّ توفي، فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله: «أذهب، فواره» [أحمد ١/ ١٠٣ و ١٣٠]. ويحتمل قوله: ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونُوا﴾ على أنفسكم ﴿مِنْهُمْ قُرْبَىٰ﴾ إلا أن تخافوا منهم، فتظهروا لهم ذلك مخافة الهلاك، وقلوبكم على غير ذلك. وعن ابن عباس رضي الله عنه (الفتية التكلّم باللسان، والقلب ^(٤) مطمئن بالإيمان).

وقوله تعالى: ﴿رَبِّعُزُّكُمْ اللَّهُ تَعَالَى﴾ قيل: عقوبته، وقيل: نعمته يقول الرجل لآخر: احذر فلاناً، إنما يريد نعمته وبوائقه. فعلى ذلك قوله: ﴿رَبِّعُزُّكُمْ اللَّهُ تَعَالَى﴾ عقوبته، وبوائقه تكون من نفسه، لما ^(٥) يكون ذلك به لا بغيره، والله أعلم.

الآية ٢٩ وقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ تُحِبُّوا مَا فِي سُورَتِكُمْ أَوْ بُدُّوا﴾ يحتمل ما تخفوا من ولاية الكفار، وتبدوه ﴿بِئْسَ اللَّهُ﴾ فيه إخبار أن في قلوبهم شيئاً، ويحتمل أن يكون أراد جميع ما يخفون، ويبدون، ﴿وَبِئْسَ مَا فِي السَّورَاتِ وَمَا فِي الْأَرْزَامِ﴾ الآية.

الآية ٣٠ وقوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مَّا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُحْتَصَرًا﴾؛ قيل: تجد ثواب ما عملت من خير حاضراً لأن عمله إنما كان للثواب لا لنفس العمل، ﴿وَمَا عَمِلَتْ مِنْ سُوءٍ تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ أَمَدًا بَعِيدًا﴾ يحتمل ﴿وَمَا عَمِلَتْ مِنْ سُوءٍ﴾ [تجده مكتوباً، لا] ^(٦) يتجاوز عنه، لأن الله عز وجل وعد المؤمنين، وأطمع لهم قبول حسناتهم والتجاوز عن سيئاتهم كقولوه: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ نَقَبْلُ عَنْهُمُ احْسَنَ مَا عَمِلُوا وَتَجَاوَزْ عَنْ سَيِّئَاتِهِمْ﴾ [الأحقاف: ١٦] فيجد المؤمن ثواب ما عمل من خير حاضراً، ويتجاوز عن مساوئه، وأما الكافر فيجد عقاب ما عمل من سوء في الدنيا كقولوه: ﴿وَوَجَدُوا مَا عَمِلُوا حَاضِرًا﴾ [الكهف: ٤٩] فلا يتجاوز عنهم، وتبطل خيرااتهم.

وقوله تعالى: ﴿أَمَدًا بَعِيدًا﴾ قيل: بعيداً من حيث لا يرى، وقيل: بعيداً: تودّ: ليت أن لم تكن. وما ^(٧) من نفس مؤمنة ولا كافرة إلا وتودّ البعد عن ذنبها ^(٨)، وأنه لم يكن ﴿رَبِّعُزُّكُمْ اللَّهُ تَعَالَى﴾ قد ذكرناه.

وقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ رَءُوفٌ بِالْعِبَادِ﴾ إن أراد رافة الآخرة [فهو] ^(٩) يعني بالمؤمنين خاصة، وإن أراد رافة الدنيا فهو بالكل.

قال الشيخ، رحمه الله تعالى: في قوله: ﴿وَاللَّهُ رَءُوفٌ بِالْعِبَادِ﴾ فالرحمة من الله، جلّ ثاؤه، والرافة نوعان: أحدهما: في حق الإبداء أن خلق خلقاً ركب فيهم، ما يميزون به بين مختلِف الأمور، ويجمعون بين المؤتلف، ثم لم يأخذ كلّاً منهم بما استحق من العقوبة، بل رَحِمَ، وأمهّل التوبة والرجوع إليه، وهذه الرحمة رحمة عامة، لا يخلو عنها عبد.

(١) ساقطة من الأصل وم. (٢) من م، في الأصل: بل هم. (٣) في الأصل وم: وقلب. (٤) في الأصل وم: لا. (٥) في الأصل وم: تجد مكتوباً. (٦) الواو ساقطة من الأصل وم. (٧) في الأصل وم: ذنبه. (٨) ساقطة من الأصل وم.

والثاني^(١): رحمة في حق الجزاء من التجاوز والمغفرة وإيجاب الثواب للفعل. فهذا لا ينالها أعداؤه لما يوجب التجهيل في التفريق بين الذي جعل في العقول التفريق، ولما يكون وضع الإحسان في غير أهله والإكرام لمن لا يعرف الكرم به، ولما في الحكمة تعذيبهم تخويفاً وزجراً عما يختارون، وينالها من يفرق، واعتقد الموالاة، وكان هو أعظم في قلوبهم وطاعته من جميع لذات الدارين، فإن كانوا يلبون بالمعاصي على الجهالة أو على رجاء الرحمة والعفو، إذ هو كذلك في شرطهم الذي به والوه وبالغلبة، فهي رحمة خاصة، أي هي بالمؤمنين وبالعباد الذين بذلوا أنفسهم له بالعبودية بحق الاختيار، وإن كانوا يلبون على ذلك في أحوال، والله الموفق.

الآية ٣١

وقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾ قيل: إن ناساً كانوا يقولون في عهد رسول الله ﷺ: إنا نحب الله حباً شديداً، فأنزل الله ﷻ هذه الآية، وبين المحبة علماً، وقيل: إن اليهود لما قالوا: ﴿عَنْ أَتَى اللَّهُ وَأَجَبْتُ﴾ [المائدة: ١٨]، أنزل^(٢) الله تبارك، وتعالى: ﴿قُلْ يَا مُحَمَّدُ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي﴾ وذلك من أحب ملكاً من الملوك [فهو]^(٣) يحب رسوله، ويتبعه في أمره، ويؤثر طاعته لحبه، فإذا أظهرتم أنتم بغضكم لرسولي، وتركتكم اتباعه في أمره وإيثارة طاعته ظهر أنكم تكذبون في مقاليتكم: ﴿عَنْ أَتَى اللَّهُ وَأَجَبْتُ﴾ [المائدة: ١٨] لأن من أحب آخر [فهو]^(٤) يحب المتصلين [به]^(٥) ورسله وحسنه. والمحبة هنا الإيثار بالفعل طاعة من يحب^(٦) في ما أحبه، وكرهه، والطاعة له في جميع أمره، والله اعلم.

الآية ٣٢

وقوله تعالى: ﴿قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ﴾ الآية قد تقدم ذكرها^(٧).

الآية ٣٣

وقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَىٰ آدَمَ﴾ اختُلف فيه: قيل: ﴿اصْطَفَىٰ آدَمَ وَنُوحًا﴾ ومن ذكر لرسالته ولنبوته، وقيل: اختارهم لدينه، وهو الإسلام، وقيل: اختاركم في النية والعمل الصالح والإخلاص.

قال الشيخ، رحمه الله: الإصطفاء أن يجعلهم صافين^(٨) من غير تكدير بالدنيا [وغيرها، وقيل: اختارهم]^(٩) لأمرين لآخر الآخرة ولأمر المعاش، ألا ترى إلى قوله: ﷻ: «إنا معاشر الأنبياء لا نورث، نموت موت العبيد لسيدو؟» [بنحوه مسلم ٤٩/١٧٥٧] وقال الشيخ، رحمه الله، أيضاً: في قوله^(١٠): ﴿إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَىٰ﴾ من ذكر، فهو، والله أعلم، ذكر الله أولياءه وأهل صفوته ثم أعداءه وأهل الشقاء ترغيباً في ما استوجبوا الصفوة وتحذيراً عما به صاروا أهل الشقاء، إذ هما أمران يتولدان عن اختيار البشر، [ويقوم بأعبائها]^(١١) أهل المحن لا بنفس الخلق والجوهر، فصار الذكر للمعنى الذي ذكرت. وعلى ذلك وجه ذكر عواقب الفريقين في الدنيا، وما إليه يصير أمرهم في المعاد. وعلى هذا ما ضرب الله من الأمثال بأنواع الجواهر الطيبة والخبيثة في العقول والطباع ترغيباً وترهيباً. وعلى هذا جميع أمور الدنيا أنها كلها غير موعظ، وإن كان فيها شهوات ولذات وآلام وأوجاع لعلهم أنها خلقت لا لها، لكن لأمر عظيم، كان ذلك هو المقصود من مذهب العالم أن بالعواقب يذم أهل الاختيار، ويحمدون، فجعل الله عواقب الحكماء وأهل الإحسان حميدة لذيدة ترغيباً فيها وعواقب السفهاء وأهل الإساءة ذميمة وخمية ترهيباً فيها، فخرج جميع فضل الله على الحكمة والإحسان، وإن كانت مختلفة في اللذة والكراهة، لأنه كذلك طريق الحكمة في الجزاء، وفي ابتداء المحنة تكون مختلفة، والجزاء نوع لما هو كذلك في الحكمة والإحسان، إذ كذلك سبق من أهله الاختيار والجزاء على ما اختاره من له وعليه حكمة وإحسان؛ أعني بالإحسان في ما يجوز الإمتحان بلا جزاء بحق الشكر لما أولى وأبلى، والحكمة في ما لازماً ذلك في التدبير، ولا قوة إلا بالله.

الآية ٣٤

وقوله تعالى: ﴿ذُرِّيَّةً بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ﴾ قيل: ﴿بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ﴾ في النسب من ذرية آدم، ثم من ذرية نوح، ثم من ذرية إبراهيم ﷺ وقيل: بعضهم [من]^(١٢) ذرية بعض، وقيل: بعضهم من جوهر بعض، فلا تتكبروا، كقوله: ﴿وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِكُمْ بَعْضُكُمْ مِنْ بَعْضٍ﴾ [النساء: ٢٥] منع الحر عن التعاطف على العبد.

(١) في الأصل وم: و. (٢) في الأصل وم: فأنزل. (٣) ساقطة من الأصل وم. (٤) ساقطة من الأصل وم. (٥) ساقطة من الأصل وم. (٦) في م: يجه. (٧) في شرح الآية السابقة. (٨) في الأصل وم: صافيا. (٩) في الأصل: وغيرهم اختارهم، في م: وغيرهم اختارهم. (١٠) من م، ساقطة من الأصل. (١١) في الأصل: ويقومان بأعبائهما، في م: ويقومان بأسبابهما. (١٢) من م.

واخْتَلَفَ فِي الذَّرِيَّةِ، قَالَ بَعْضُهُمْ: الذَّرِيَّةُ الْأَوْلَادُ وَالْآبَاءُ/٥٨ - أ/ كَقَوْلِهِ: ﴿ذُرِّيَّةً مِّنْ حَمَلْنَا مَعَ نُوحٍ﴾ [الإسراء: ٣] وكانوا الأولاد والآباء. والذَّرِيَّةُ مَاخُوذةٌ مِنْ ذَرَأٍ يَذْرَأُ وَهِيَ ^(١) الْخَلْقَةُ، وَقِيلَ: الذَّرِيَّةُ الْأَوْلَادُ خَاصَّةً، يُقَالُ: ذُرِّيَّةُ فُلَانٍ إِنَّمَا يُرَادُ أَوْلَادُهُ خَاصَّةً، دَلِيلُهُ قَوْلُهُ: ﴿مَبِّ لِي مِن لَّدُنكَ ذُرِّيَّةً طَيِّبَةً﴾ [آل عمران: ٣٨] وَقَوْلُهُ: ﴿وَلَوْ أَنِّي أَعِيشُهَا بِكَ وَذُرِّيَّتَهَا بِنِ الْكَافِرِينَ﴾ [آل عمران: ٣٦].

واخْتَلَفَ فِي الْآلِ: قِيلَ: آلُ الرَّجُلِ الْمُتَّصِلُونَ بِهِ، وَقِيلَ: آلُ الرَّجُلِ أَتْبَاعُهُ، وَقِيلَ: أَقْرَبَاؤُهُ. وَرُويَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «كُلُّ تَقِيٍّ فَهُوَ مِنْ آلِي» [بنحوه الطبراني في الصغير ٣١٠] وَقِيلَ: إِنَّ عِمْرَانَ مِنْ وَلَدِ سُلَيْمَانَ بْنِ دَاوُدَ ﷺ.

الآية ٣٥

وقوله تعالى: ﴿إِذْ قَالَتِ امْرَأَتُ عِمْرَانَ رَبِّ إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا﴾ لَمَّا أَخْبَرَ ﷺ أَنَّهُ اضْطَفَى آلَ عِمْرَانَ، وَاخْتَارَهُمْ عَلَى سَائِرِ الْعَالَمِينَ، وَكَانَ أَقْلٌ مَا فِي صَفْوَتِهِ وَاخْتِيَارِهِ ^(٢) أَنْ جَعَلَتْ امْرَأَةُ عِمْرَانَ مَا فِي بَطْنِهَا مُحَرَّرًا، وَالْمُحَرَّرُ هُوَ الْعَتِيقُ عَنِ الْمَعَاشِ بِالْعِبَادَةِ، وَقِيلَ: الْمُحَرَّرُ هُوَ الَّذِي يَعْبُدُ اللَّهَ خَالصًا مُطِيعًا، لَا يَشْغَلُهُ شَيْءٌ عَنْ عِبَادَتِهِ ^(٣) فَارغًا لِلذَّكَاءِ، وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ وَقِيلَ: الْمُحَرَّرُ هُوَ الَّذِي يَكُونُ لِلَّهِ صَافِيًا، وَقِيلَ: الْمُحَرَّرُ هُوَ مِنْ خَدَمِ الْمَسْجِدِ.

وقوله تعالى: ﴿إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا﴾ جَعَلْتُ مَا فِي بَطْنِهَا لِلَّهِ خَالصًا، لَمْ تَطْلُبْ مِنْهُ الْإِسْتِنَاسَ بِهِ، وَلَا مَا يَطْمَعُ النَّاسُ مِنْ أَوْلَادِهِمْ، وَذَلِكَ مِنَ الصَّفْوَةِ الَّتِي ذَكَرَ ﷺ وَهَكَذَا الْوَاجِبُ عَلَى كُلِّ أَحَدٍ أَنَّهُ إِذَا طَلَبَ وَلَدًا أَنْ يَطْلُبَ لِلرَّجُلِ الَّذِي طَلَبَتْ امْرَأَةُ عِمْرَانَ وَزَكَرِيَّا حِينَ ﴿قَالَ رَبِّ مَبِّ لِي مِن لَّدُنكَ ذُرِّيَّةً طَيِّبَةً﴾ [آل عمران: ٣٨] وَمَا سَأَلَ إِبْرَاهِيمُ ﷺ: ﴿رَبِّ مَبِّ لِي مِنَ الْغُلَامَيْنِ﴾ [الصافات: ١٠٠] كَقَوْلِهِ ^(٤): ﴿رَبَّنَا مَبِّ لَنَا مِنْ أَزْوَاجِنَا وَذُرِّيَّاتِنَا﴾ الْآيَةُ [الفرقان: ٧٤] هَكَذَا الْوَاجِبُ أَنْ يُطْلَبَ الْوَلَدُ، لَا مَا يَطْلُبُونَ مِنَ الْإِسْتِنَاسِ وَالِاسْتِعَانَةِ بِأَمْرِ الْمَعَاشِ بِهِمْ.

وقوله تعالى: ﴿تَتَجَلَّىٰ مِنكَ إِلَهُ الْأَلَمِ﴾ أَيِ تَقْبَلُ مِنِّي قُرْبَانِي وَمَا جَعَلْتُ خَالصًا ﴿إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ﴾ لِتَنْذِرِي ﴿الْعَلِيمُ﴾ بِقَصْدِي فِي التَّحْرِيرِ، وَقِيلَ: ﴿السَّمِيعُ﴾ الْمَجِيبُ لِدَعَائِي ﴿الْعَلِيمُ﴾ بِنِيَّتِي.

الآية ٣٦

وقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا وَصَّتْهَا قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَصَّيْتُهَا أَنَّيًّا﴾ وَمَعْنَى قَوْلِهَا: ﴿إِنِّي وَصَّيْتُهَا أَنَّيًّا﴾ مَعَ عِلْمِهَا أَنَّ اللَّهَ عَالِمٌ بِمَا فِي بَطْنِهَا وَبِمَا وَصَّيْتُهَا [فِي وَجْهَيْنِ] ^(٥):

أَحَدُهُمَا: اغْتِذَارٌ ^(٦) لِمَا لَمْ يَكُنِ التَّحْرِيرُ ^(٧) فِي ذَلِكَ الزَّمَانِ إِلَّا لِلذَّكَوْرِ ^(٨) مِنَ الْأَوْلَادِ، فَاعْتَذَرَتْ ﴿رَبِّ إِنِّي﴾ مَا وَصَّيْتُ لَا يَصْلُحُ لِلرَّجُلِ الَّذِي ذَكَرْتُ.

وَالثَّانِي: أَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا رَأَى شَيْئًا عَجِيبًا قَدْ يَنْطِقُ بِذَلِكَ، وَإِنْ كَانَ قَدْ يَعْلَمُ أَنَّ غَيْرَهُ [عَلِيمٌ] ^(٩) مَا عَلِمَ هُوَ، وَأَنَّهُ رَأَى ^(١٠) مِثْلَ مَا رَأَى هُوَ.

وَيَحْتَمِلُ أَنْ طَلَبَتْ رَدَّهَا إِلَى مَنَافِعِهَا إِذْ ^(١١) وَضَعَتِ الْأُنثَى لَمَّا رَأَتْ لَا تَصْلُحُ لِلذَّكَاءِ. وَيَحْتَمِلُ قَوْلُهَا: ﴿إِنِّي وَصَّيْتُهَا أَنَّيًّا﴾ التَّعْرِيفُ لِإِجَابَةِ اللَّهِ تَعَالَى فِي مَا قَصَدَتْ مِنْ طَاعَتِهِ بِالنَّذْرِ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ صَلَحَتْ لِمَا قَصَدَتْ، قَدْ أُجِيبَتْ فِي قَوْلِهَا ^(١٢) بِقَوْلِهِ: ﴿فَتَقَبَّلَهَا رَبُّهَا بِقَبُولٍ حَسَنٍ﴾ نَحْوَ مَا يَتَقَبَّلُ لَوْ كَانَ ذَكَرًا ^(١٣) فِي الْإِخْتِيَارِ وَالْإِكْرَامِ، وَجَعَلَهَا خَيْرَ نِسَاءِ الْعَالَمِينَ ^(١٤).

وقوله تعالى: ﴿وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنثَى﴾ اخْتَلَفَ فِيهِ: قِيلَ: إِنَّ ذَلِكَ قَوْلُهَا ^(١٥): ﴿وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنثَى﴾ عَلَى إِثْرِ قَوْلِهَا: ﴿قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَصَّيْتُهَا أَنَّيًّا﴾ لِمَا تَحْتَاجُ الْأُنثَى إِلَى فَضْلِ حِفْظِ وَتَعَامُدٍ، وَالْقِيَامِ بِأَسْبَابِهَا [مَا] ^(١٦) لَا يَحْتَاجُ الذَّكَرُ، وَقِيلَ: إِنَّ ذَلِكَ قَوْلُ قَالَةٍ لَمَّا قَالَتْ: ﴿إِنِّي وَصَّيْتُهَا أَنَّيًّا﴾ جَوَابًا ﴿وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنثَى﴾ فِي مَا قَصَدَتْ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) فِي الْأَصْلِ وَم: وَهُوَ. (٢) مِنْ م، فِي الْأَصْلِ: وَاخْتِيَار. (٣) مِنْ م، فِي الْأَصْلِ: عِبَادَةُ. (٤) فِي الْأَصْلِ وَم: وَكَقَوْلِهِ. (٥) فِي الْأَصْلِ وَم: وَجْهَان. (٦) فِي الْأَصْلِ وَم: اعْتِذَارًا. (٧) فِي الْأَصْلِ وَم: تَحْرِير. (٨) فِي الْأَصْلِ وَم: الذَّكَوْر. (٩) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (١٠) سَاقِطَةٌ مِنَ م. (١١) فِي الْأَصْلِ وَم: إِذَا. (١٢) فِي الْأَصْلِ وَم: قَوْلُكَ. (١٣) مِنْ م، فِي الْأَصْلِ: ذَاكِرًا. (١٤) إِشَارَةٌ إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَأَسْكَنُوكَ عَلَى نِسَاءِ الْكَافِرِينَ﴾ [آل عمران: ٤٠].. (١٥) أَدْرَجَ بَعْدَهَا فِي الْأَصْلِ وَم: قَالَتْ. (١٦) مِنْ م، سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ.

وقوله تعالى: ﴿وَلَايَ سَيِّئًا مَرِمَ﴾ فيه دلالة أن التسمية^(١) إلى الأمهات في الإناث دون الآباء، ثم التجأت إلى الله تعالى حين أعادتها به ﴿وَوَدَّرْتَهَا مِنَ الشَّقِيقِ الرَّجِيمِ﴾ وفيه دلالة أن الذكر يكون^(٢) من ذرية الإناث لأنه لم يكن منها إلا عيسى عليه السلام.

الآية ٣٧

وقوله تعالى: ﴿فَقَبَلَهَا رَبُّهَا بِقَبُولٍ حَسَنٍ﴾ يحتمل قوله: ﴿فَقَبَلَهَا رَبُّهَا بِقَبُولٍ حَسَنٍ﴾ إذ أعادها ﴿وَوَدَّرْتَهَا مِنَ الشَّقِيقِ الرَّجِيمِ﴾ على ما سألت، ويحتمل أن جعلها تصلح للتحرير، ولما جعلت، وإن كانت أنثى.

وقوله تعالى: ﴿وَأَنْبَتَهَا نَبَاتًا حَسَنًا﴾ يحتمل أيضاً ﴿نَبَاتًا حَسَنًا﴾ أن لم يجعل للشيطان إليها سبيلاً، ويحتمل أن ربها تربية حسنة أن لم يجعل رزقها وكفايتها بيد أحد من الخلق، بل هو الذي تولّى ذلك، لما^(٣) يبعث إليها من الوان الرزق كقوله: ﴿وَجَدَ عِنْدَهَا رِزْقًا﴾ وكقوله: ﴿وَهَزَيْتَ إِلَيْكَ يَمْنَعُ النَّخْلُ شَقِيقَ عَلَيْكَ رُطْبًا جَنِينًا﴾ [مريم: ٢٥].

وقوله تعالى: ﴿وَكُنَّهَا زَكْرِيَّا﴾ فيه لغتان:

أحدهما: بالتخفيف، والأخرى بالتشديد^(٤)، فمن قرأ بالتخفيف فمعناه: ضمها زكريّا إلى نفسه، ومن قرأ بالتشديد فمعناه: أي الله ضمها إلى زكريّا.

وقوله تعالى: ﴿كَلَّمَ دَخَلَ عَلَيْهَا زَكْرِيَّا الْمِحْرَابَ وَجَدَ عِنْدَهَا رِزْقًا﴾ قيل: ﴿وَجَدَ عِنْدَهَا﴾ فاكهة الصيف في الشتاء وفاكهة الشتاء في الصيف، ﴿قَالَ﴾ زكريّا ﴿أَأَنْتَ لَبِ مَدَّاءٌ﴾؛ قيل فيه بوجهين: قيل: استخبار عن موضعه، أو كيف لك هذا؟ على الاستيضاف إنكاراً عليها وإتماماً لما لا يدخل عليها غيره، ولا يقوم بكفايتها سواه، فوقع في قلبه أن أحداً من البشر يأتيها بذلك.

ثم: ﴿قَالَتْ هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَرْزُقُ مَنْ يَشَاءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ أي يرزق من حيث لا يحتسب.

الآية ٣٨

وقوله تعالى: ﴿هُنَالِكَ دَعَا زَكْرِيَّا رَبَّهُ قَالَ رَبِّ مَنْ لِي مِنْ لَدُنْكَ ذُرِّيَّةٌ طَيِّبَةٌ﴾ قيل: فعند ذلك ﴿دَعَا زَكْرِيَّا رَبَّهُ﴾ لما كانت نفسه الخاشعة^(٥) تحدث بالولد^(٦) أن يهب له ﴿مِنْ لَدُنْكَ ذُرِّيَّةٌ طَيِّبَةٌ﴾ قيل: فعند ذلك ﴿دَعَا زَكْرِيَّا رَبَّهُ﴾ لما كانت نفسه.. لكثرة لم يدع لما رأى نفسه متغيرة عن الحال التي يطعم منها الولد، فرأى أن السؤال في مثل ذلك^(٧) لا يصلح. فلما رأى عندها فاكهة الصيف في الشتاء وفاكهة الشتاء في الصيف غير متغيرة عن حالها علم عند ذلك أن السؤال يصلح، وأنه يجاب للدعاء في غير مخنة، فذلك معنى قوله: ﴿هُنَالِكَ دَعَا زَكْرِيَّا رَبَّهُ﴾ والله أعلم.

ويحتمل أنه لما رأى ما أكرمت امرأة عمران في قبول دعوتها وتبليغ ابنتها في الكرامة المبلغ الذي رأى فيها ممّا لعل أطماع الأنفس لا تبلغ ذلك دعا الله، جلّ جلاله، أن يكرمه بمن يبق له الأثر به والذكر، وإن كانت تلك الحال حالاً^(٨) لا تطيع الأنفس في ما رغب^(٩) مع ما كانت^(١٠) قدرة الله تعالى^(١١) على ما يشاء من غير أن كان يحسر على طلب الإكرام بكل ما يبلغه قدره حتى رأى ما هو في الأعجوبة قريب مما كانت نفسه تتمنى، والله أعلم بالمعنى الذي سأل.

وقوله تعالى: ﴿رَبِّ مَنْ لِي مِنْ لَدُنْكَ ذُرِّيَّةٌ طَيِّبَةٌ إِنَّكَ سَمِيعُ الدُّعَاءِ﴾ أي مجيب الدعاء.

الآية ٣٩

وقوله تعالى: ﴿فَنَادَتْهُ الْمَلَائِكَةُ وَهُوَ قَائِمٌ فِي الْمِحْرَابِ﴾ دلّ هذا أن المحراب هو موضع الصلاة ﴿إِنَّ اللَّهَ يَبْشِرُكَ بِبَعَثٍ مِمَّا دَعَا﴾ فيه دلالة لقول أصحابنا، رحمهم الله: إن الرجل إذا حلف ألا يبشر فلاناً، فأرسل إليه غيره يبشره حث في يمينه، لأنه هو البشير، وإن كان المؤدّي غيره. ألا ترى أن البشارة ههنا أضيفت إلى الله تعالى، فكان هو البشير؟ فكذا هذا.

(١) في الأصل وم: تسميته. (٢) في م: يكونون. (٣) في الأصل وم: متولى. (٤) من م، في الأصل: لم. (٥) قرأ عاصم وحمة والكسائي بالتشديد، وقرأ الباقون بالتخفيف، انظر حجة القراءات ص (١٦١). (٦) في الأصل وم: الخاسية. (٧) من م، في الأصل: بالوالد. (٨) أدرج بعدها في الأصل وم: إن السؤال. (٩) في الأصل وم: حال. (١٠) في الأصل وم: كان. (١١) من م، في الأصل: الله.

وقوله تعالى: ﴿مُصَدِّقًا لِّكَلِمَةِ رَبِّكَ﴾ قيل: عيسى عليه السلام كان بكلمة من الله؛ فيحيى صدقه برسالتيه، وقيل: أوّل من صدّق عيسى يحيى بن زكريّا، ولهذا أوقع على النصارى شبهة حين قالوا: عيسى ابن الله بقوله: ﴿يَكْفُرُ بِكَلِمَاتِ اللَّهِ﴾ [آل عمران: ٣٩] [وبقوله: (١)] ﴿وَرُوحٌ مِنْهُ﴾ [النساء: ١٧١]، ظنوا [أن كلمة ﴿مِنْهُ﴾] (٢) في معنى فيه، لكن ذلك يذكّره (٣) إكراماً لهم وإجلالاً، ولا يوجب ذلك ما قالوا. ألا ترى أن الله ﷻ قال: ﴿وَمَا يَكُم مِّنْ يَّمَنِّ قِيمِ اللَّهِ؟﴾ [النحل: ٥٣] ونحو ذلك لم يكن فيه أن النعمة منه في شيء. فعلى ذلك الأوّل.

وقوله تعالى: ﴿وَسَيِّدًا﴾؛ قيل: سيّداً في العلم والعبادة، وقيل: السيّد الحليم ههنا، وقيل: السيّد الذي يطيع ربه، ولا يعصيه، فكذلك كان صلوات الله عليه (٤). وقيل: السيّد الثّقي، وقيل: اشتقّ يحيى من أسماء الله تعالى من: حيّ، والله ﷻ هو الذي سماه يحيى، وكذلك عيسى، الله هو الذي سماه مسيحاً بقوله: ﴿يُبَشِّرُكَ بِكَلِمَةٍ مِنْهُ اسْمُهُ الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ﴾ [آل عمران: ٤٥] وذلك إكراماً لهما وإجلالاً على ما سُمّي إبراهيم خليل الله ومحمد حبيب الله وموسى كلم الله إكراماً لهم وإجلالاً، فكذلك الأوّل. وجائز أن يكون يحيى لهما (٥) حيّ به الدّين/ ٥٨ - ب/.

قال الشيخ، رحمه الله، في قوله: ﴿يَحْيَى﴾: قيل: سماء به لما حيّ به الدّين والمروءة، أو حيّ به العلم والحكمة، أو حيّ به الأخلاق الفاضلة والأفعال المرصّية، ولهذا، والله أعلم، سُمّي سيّداً، لأنّ السّود في الخلْق يُكسب بهذا النوع من الأحوال، وسُمّي مسيحاً بالبركة، أو يبارك في كلّ شيء يمسّه بيده نحو أن يبرأ به، ويحيى، والله أعلم. وحقّقة السّود أنه يُكتسب بالأخلاق الحسنة والأفعال المرصّية. وجائز أن يكون ﷻ جمعهما فيه، فسُمّي بهما (٦)، والله أعلم.

والأصل في هذا ونحوه أن الأسماء إذ جعلت للمعارف ولتُعلم بها المقصود، فالكف عن التكلّف في المعنى الذي له سُموا له أسلم، وإن كان في الجملة يُختار ما يحسن منه في الأسماع دون ما يقبح على المقال أو على الرغبة في ذكره على [ما] (٨) يُختار من كلّ شيء، والله أعلم.

وقوله تعالى: ﴿وَتَحْصُرُوا﴾ قيل الحضور الذي لا مال له ولا شهوة، وقيل: هو المأخوذ من النساء والممنوع منهن، وقيل: هو الذي لا ينتهي النساء، وكلّه واحد، والله أعلم ﴿وَنَبِيًّا مِّنَ الصّٰلِحِيْنَ﴾ [فيه وجهان: أحدهما: (٩) ذكر أنه من الصّالحين، وإن كان كلّ نبي لا يكون إلّا صالحاً على ما سُمّي كلّ نبي صديقاً، وإن كان لا يكون إلّا صديقاً.

ووجه ذكره صالحاً أنه كان يتحقّق فيه ذلك لأنّ غيره من الخلْق، وإن كان يستحقّ ذلك الاسم إنما يستحقّ بجهة، والأنبياء، صلوات الله عليهم، يتحقّق ذلك فيهم من الوجوه كلّها. والثاني: دعاء أن يلحق بالصّالحين في الآخرة، والله أعلم.

قال الشيخ، رحمه الله: ما ذكر في كلّ نبي أنه من الصّالحين يُخرّج على أوجه: على جميع الصّلاح وعلى البشارة لهم في الآخرة أنهم يلحقون بأهل الصّلاح، وعلى أنهم منهم، لولا النبوة، ليعلم أن النبوة إنما تُختار في الدّين لمن تمّ لهم وصف الصّلاح، وعلى الوصف به أنهم كذلك على السّني الناس، وأن الذين ردّوا عليهم ردّوا بعد علمهم بصّلاحهم، أو على الوصف به كالوصف بالصّديق، وإن كان كلّ نبي كذلك مع ما لعل، ولذلك حدّ (١٠) عند الله، ذلك أراد لم يكن اطلع غيره عليه، والله أعلم. وجائز أن يكون يحيى بما حيّث به الأخلاق المحمودة والأفعال المرصّية، ولذلك سُمّي سيّداً.

وجملته أن الله أن يسمّي من شاء بما شاء، وليس لنا تكلّف طلب المعنى في ما سُمّي الجواهر به، إذ الأسماء للتعريف. لكن تُختار الأسماء الحسنة في السمع على التفاضل، والله أعلم. وقوله: روح الله وكلمته، كقولهم (١١): خليل الله وحيّيه وذبيح الله ليس على توهم معنى، يُزيل معنى الخلقة، ويوجب معنى الرّبوبيّة أو النبوة، وذلك على ما قيل من

(١) ساقطة من الأصل وم. (٢) في الأصل وم: أنه. (٣) من م، في الأصل: يذكّر. (٤) في م: عليهم. (٥) ساقطة من م. (٦) في الأصل وم: مما. (٧) في الأصل وم: به. (٨) من م. (٩) ساقطة من الأصل وم. (١٠) من م، في الأصل: أحد. (١١) في الأصل وم، كقوله.

ثبوت الله وعلى ما قيل لدينه: نور الله، وقيل لفرائضه: حدود الله لا معنى يخرج عن جملة خلقه بل على تخصيص لذلك في الفضل على أشكاله. وذلك كما قال لمحمد ﷺ: ﴿وَأَنَا بِمَنْعَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ﴾ [الضحى: ١١] وقال في الجملة: ﴿وَمَا يَكُم مِّنْ تَعْمُرٍ مِّنَ اللَّهِ﴾ [النحل: ٥٣] لا على ما توهمه النصارى في المسيح، فمثلته الأول، ولا قوة إلا بالله.

وقوله تعالى: ﴿وَيُكَلِّمُ النَّاسَ فِي النَّهْدِ وَكَهْلًا﴾ [آل عمران: ٤٦] إشارة انبعاثه إلى أن يصير كهلاً.

وفيه وجه آخر، وهو أن قوله في ذلك بيان أن كلامه في المهدي كلام مختار أن ذلك وصف كلام الكهل ليعلم أن قوله: ﴿إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ﴾ [مريم: ٣٠] إلى آخره إنما هو حقيقة الخضوع لله والإنباء^(١) عنه لا على خلقه كخلق الجوارح في الآخرة، والله أعلم، أو ليكون آية له دائمة، إذ لم يكن على ما عليه أمر البشر من التغيير، على أن الآيات الجوهرية تزول عند الغنى نحو العصا في ما تعود إلى حالها، واليد، ونحو ذلك ليخص هو بنوع من الآيات^(٢) الجسدية بالدوام، ولا قوة إلا بالله.

الآية ٤٠ [وقوله تعالى]: ﴿قَالَ رَبِّ أَنَّى يَكُونُ لِي غُلَامٌ وَقَدْ بَلَغَنِيَ الْكِبَرُ﴾ الآية؛ يحتمل هذا الكلام وجوهاً:

أحدها: لا على الإنكار أي لا يكون، لكن ههنا^(٣) يحتمل لأنه كان أعلم بالله وقدرته أن ينطق به، أو يخطر بباله.

والثاني: ﴿أَنَّى يَكُونُ لِي غُلَامٌ﴾ أي كيف وجهه وسيبه؟ وكذلك قوله ﴿أَنَّى لَكَ هَذَا﴾ وقوله^(٤): ﴿أَنَّى يَتِي هَذَا اللَّهُ بَعْدَ مَوْتِي﴾ [البقرة: ٢٥٩] وقوله^(٥): ﴿أَنَّى يَكُونُ لَهُ الثَّلَاثُ عَلَيْكَ﴾ [البقرة: ٢٤٧] أي كيف وجهه؟ وما سيبه؟

والثالث: ﴿أَنَّى يَكُونُ لِي غُلَامٌ﴾ في الحال التي أنا عليها، أو أُرَدُّ إلى الشباب، فيكون لي^(٦) الولد^(٧).

وقوله تعالى: ﴿وَقَدْ بَلَغَنِيَ الْكِبَرُ وَأَنَا بَعْدَ عَاقِبَةٍ﴾ وذكر في سورة مريم ﴿رَبِّ أَنَّى يَكُونُ لِي غُلَامٌ وَكَانَتِ آمْرًا مُّعَاقَرًا وَقَدْ بَلَغَتْ مِنَ الْكِبَرِ عِتِيًّا﴾ [الآية: ٨] ذكر على التقديم والتأخير، وكذلك قوله: ﴿ثَلَاثَةُ آيَاتٍ إِلَّا رَمْرًا﴾ [آل عمران: ٤١] وقوله^(٨): ﴿ثَلَاثَ لَيْلٍ سَوِيًّا﴾ [مريم: ١٠]، والقصة واحدة، وذكر على التقديم والتأخير وعلى اختلاف الألفاظ واللسان. دل أنه ليس على الخلق حفظ اللفظ واللسان [وإنما]^(٩) عليهم حفظ المعاني المدرجة المودعة^(١٠) فيها، وبالله التوفيق وعلم^(١١) أنه لم يكن على كلا^(١٢) القولين، ولم يكن بهذا اللسان.

وقوله تعالى: ﴿قَالَ كَذَلِكَ اللَّهُ يَقَعُ مَا يُشَاءُ﴾ كقوليه^(١٣): ﴿قَالَ كَذَلِكَ قَالَ رَبُّكَ هُوَ عَلَى هَيْنٍ﴾ [مريم: ٢١] وإن اختلفت اللسان.

الآية ٤١ وقوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ اجْعَلْ لِّي آيَةً﴾ طلب من ربه آية ليعلم^(١٤) أنه تلك الإشارة بإشارة الملائكة أو وسائس [إبليس]^(١٥)، فطلب آية ليعرف أن تلك الإشارة بإشارة الملائكة من الله لا بإشارة إبليس لأنه لا يقدر أن يفتعل في الآية لأن فيها تغير الخلقة والجوهر، وهم لا يقدر على ذلك، أو^(١٦) لعلهم يقدر على الإتيان بالإشارة. ألا ترى أن إبراهيم، صلوات الله على نبينا وعليه، لما نزل به الملائكة لم يعرفهم بالكلام، وهابهم^(١٧) حتى ﴿قَالَ إِنَّكُمْ قَوْمٌ مُّشْكِرُونَ﴾ [الحجر: ٦٣] و^(١٨) ﴿قَالُوا لَا تَخَفْ إِنَّا أَتَيْنَاكَ بِكِتَابٍ وَنَزَّلْنَاكَ بِهِ الرُّوحَ مِنْهُ بَعْدَ مَا أَخْبَرُوهُ أَنَّهُمْ مَلَائِكَةٌ، رَّسَلَ اللَّهُ، أَرْسَلَهُمْ إِلَيْهِ؟

وقوله تعالى: ﴿قَالَ مَا يَشَاءُكَ إِلَّا تُكَلِّمُ النَّاسَ ثَلَاثَ آيَاتٍ إِلَّا رَمْرًا﴾ قال بعض أهل التفسير: حبس لسانه عقوبة له بقوله: ﴿أَنَّى يَكُونُ لِي غُلَامٌ وَقَدْ بَلَغَنِيَ الْكِبَرُ﴾ لكن ذلك خطأ، والوجه فيه منعه من تكليم الناس، ولم يمنعه عن الكلام في نفسه. ألا ترى أنه أمره أن يذكر ربه، ويسبح بالعشي والإبكار بقوله^(١٩): ﴿وَاذْكُرْ رَبَّكَ كَثِيرًا وَسَبِّحْ بِالنَّهْيِ وَالْإِبْكَارِ﴾؟ ويحتمل

(١) من م، في الأصل: والانباء. (٢) في الأصل: آيات. (٣) ساقطة من الأصل: وم. (٤) ادرج بعدها في الأصل: وم. لا. (٥) في الأصل: وم. و. (٦) في الأصل: وم. و. (٧) في الأصل: وم. إلي. (٨) ادرج بعدها في الأصل: وم. هذان الوجهان يحتملان أما الأول فإنه لا يحتمل. (٩) في الأصل: وم. و. (١٠) من م، في الأصل: إنما. (١١) من م، في الأصل: الموعودة. (١٢) في الأصل: وم. ويعلم. (١٣) في الأصل: وم. كل. (١٤) في الأصل: وم. وقوله. (١٥) ساقطة من م. (١٦) ساقطة من الأصل: وم. (١٧) في الأصل: وم. علو. (١٨) في الأصل: وم. وهابوه. (١٩) في الأصل: وم. حتى. (٢٠) في الأصل: وم. كقوله.

أَنْ يَكُونَ أَرَاهُ آيَةً فِي نَفْسِهِ مِنْ نَوْعٍ [مَا كَانَ سَوَالُهُ إِذَا^(١)] كَانَ عَنِ الْعِلْمِ بِالْوَلَدِ فِي غَيْرِ حِينِهِ، فَأَرَاهُ [أَنْ مَنَعَ^(٢)] اللسانِ عَنِ النطقِ هو^(٣) أعلى أحوالِ الإختِمَالِ لِيَكُونَ آيَةً لِلأَوَّلِ.

وقيل: في قوله ﴿رَبِّ اجْعَلْ لِي آيَةً﴾ إِنَّهُ طَلَبَ آيَةً لَجَهْلِهِ بِمُلُوقِ الْوَلَدِ، وَلِيَعْرِفَ^(٤) متى يأتِيهَا.

وقوله تعالى: ﴿إِلَّا رَمَزًا﴾ قيل: الرمزُ تحريكُ الشفتين، وقيل: هو الإيماءُ بشفتيه، وقيل: هو الإشارةُ بالرأس، وقيل: هو الإشارةُ باليد، والله أعلمُ بذلك.

الآية ٤٢

وقوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ يَمْرُؤُهَا﴾ قَالَ أَهْلُ التفسيرِ: هو جبريلُ عليه السلامُ لَكِنَّ ذَلِكَ لَا يُعْلَمُ إِلَّا بِالْخَبَرِ، فَإِنْ صَحَّ الْخَبَرُ فَهُوَ كَذَلِكَ، وَإِلَّا لَمْ يَقُلْ مَنْ كَانَ مِنَ الْمَلَائِكَةِ قَالَ ذَلِكَ.

وقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَاهَا لِعِبَادَةٍ﴾^(٥) نَفْسِهِ، وَخَصَّهَا لَهُ، مَا لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ لِأَحَدٍ مِنَ النِّسَاءِ، فَيَكُونُ بِذَلِكَ صَفْوَتُهَا، وَقِيلَ: اصْطَفَاهَا بِوِلَادَةِ عِيسَى عليه السلامُ إِذْ أَخْرَجَ مِنْهَا نَبِيًّا مُبَارَكًا تَقِيًّا عَلَى خِلَافِ وِلَادَةِ الْبَشَرِ.

وقوله تعالى: ﴿وَمَهْرَكٍ﴾ قيل: مِنَ الْآثَامِ وَالْفَوَاحِشِ، وَقِيلَ: ﴿وَمَهْرَكٍ﴾ مِنْ مَسِّ الذَّكَوْرِ وَمَا قُدِّمَتْ بِهِ.

[وقوله تعالى^(٦)]: ﴿وَأَسْطَفْنَاكَ عَلَى نِسَاءِ الْعَالَمِينَ﴾ هُوَ مَا ذَكَرْنَا مِنْ صَفْوَتِهَا أَنْ جَعَلَهَا لِعِبَادَةِ نَفْسِهِ خَالِصَةً^(٧)، أَوْ مَا قَدْ وَلَدَتْ مِنْ غَيْرِ أَبِي عَلَى خِلَافِ سَائِرِ الْبَشَرِ. وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ عليه السلامُ أَنَّهُ قَالَ: (حَظُّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: أَرْبَعَةٌ حَظُوظٌ، ثُمَّ قَالَ: هَلْ تَدْرُونَ مَا هَذِهِ؟ قَالُوا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: خَيْرُ نِسَاءِ الْعَالَمِينَ أَرْبَعٌ: مَرْيَمُ بِنْتُ عِمْرَانَ وَآسِيَةُ بِنْتُ مَزَاحِمَ وَخَدِيجَةُ بِنْتُ خُوَيْلِدٍ وَفَاطِمَةُ بِنْتُ مُحَمَّدٍ ﷺ).

الآية ٤٣

[وقوله تعالى^(٨)]: ﴿يَتَرْتَبِئْنَ قُنُوتِي لِرَبِّكِ﴾ يَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ: الْأَمْرُ بِالْقُنُوتِ وَالْقِيَامِ^(٩) ﴿وَأَسْجُدِي﴾ ثُمَّ الْأَمْرُ بِالرُّكُوعِ ﴿مَعَ الرُّكُوعِ﴾، وَهُوَ الصَّلَاةُ بِجَمَاعَةٍ، فَفِيهِ الْأَمْرُ بِالصَّلَاةِ مَعَ الْجَمَاعَةِ عَلَى مَا هُوَ عَلَيْنَا، لِأَنَّهُ قَالَ: ﴿وَأَزْكِي مَعَ الرُّكُوعِ﴾ وَعَلَى ذَلِكَ/ ٥٩ - أ/ رُوِيَ فِي الْخَبَرِ أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ أَفْضَلِ الصَّلَاةِ، فَقَالَ: «طَوَّلُ الْقُنُوتِ» [مسلم ١٦٥/٧٥٦] وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ الْأَمْرُ بِالرُّكُوعِ ثُمَّ بِالسُّجُودِ، فَيَدُلُّ أَنَّ السُّجُودَ، وَإِنْ كَانَ مَقْدَمًا ذَكَرَهُ عَلَى الرُّكُوعِ فَإِنَّهُ لَيْسَ فِي تَقْدِيمِ ذِكْرِ شَيْءٍ عَلَى شَيْءٍ وَلَا تَأْخِيرِ شَيْءٍ فِي الذِّكْرِ، دَلَالَةٌ وَجُوبِ الْحُكْمِ كَذَلِكَ. وَقِيلَ: الْقُنُوتُ هُوَ^(١٠) الْخُضُوعُ وَالطَّاعَةُ كَقَوْلِهِ: ﴿وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾ [البقرة: ٢٣٨] أَيْ خَاضِعِينَ مُطِيعِينَ. فَإِنْ قِيلَ: كَيْفَ أَمَرَتْ بِالرُّكُوعِ مَعَ الرَّاكِعِينَ؟ قِيلَ: كَانُوا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، ذَوِي قَرَابَةٍ مِنْهَا وَرَجَمَ. أَلَا تَرَى أَنَّهُمْ كَيْفَ اخْتَصَمُوا^(١١) فِي ضَمِّهَا وَإِسْكَاطِهَا حَتَّى أَرَادَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ ضَمِّهَا إِلَى نَفْسِهِ [على أنه^(١٢)] الْأَحَقُّ بِذَلِكَ؟ دَلٌّ أَنَّ بَيْنَهُمْ رِجْمًا وَقَرَابَةً. وَقِيلَ فِي قَوْلِهِ: ﴿قُنُوتِي﴾ أَطْلَقِي الرُّكُوعَ فِي الصَّلَاةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قال الشيخ، رَحِمَهُ اللَّهُ: وَيَحْتَمِلُ ﴿مَعَ الرُّكُوعِ﴾ أَيْ مِمَّنْ يُرْكَعُ، وَيَخْضَعُ لَهُ بِالْعِبَادَةِ، لَا عَلَى الْإِجْتِمَاعِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. كَيْفَ كَانَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ؟

الآية ٤٤

وقوله تعالى: ﴿ذَلِكَ مِنْ أَنْبَاءِ الْغَيْبِ نُوحِيهِ إِلَيْكَ﴾ أَيْ مِنْ أَخْبَارِ الْغَيْبِ لَمْ تَشْهَدْهُ أَنْتَ يَا مُحَمَّدُ، وَلَمْ تَحْضُرْهُ^(١٣)، بَلْ نَحْنُ أَخْبَرْنَاكَ، وَذَكَرْنَاكَ [عَنْ ذَلِكَ، ثُمَّ فِي ذَلِكَ]^(١٤) وَجُوهُ الدَّلَالَةِ:

أَحَدُهَا: أَرَادَ أَنْ يُخْبِرَهُ عَنْ صِفْوَةِ هَؤُلَاءِ وَصَنِيْعِهِمْ لِيَكُونَ عَلَى عِلْمٍ مِنْ ذَلِكَ.

وَالثَّانِي: دَلَالَةُ إِثْبَاتِ رِسَالَتِهِ لِأَنَّهُ أَخْبَرَ عَلَى مَا كَانَ مِنْ غَيْرِ أَنْ اخْتَلَفَ إِلَى أَحَدٍ، أَوْ أَعْلَمَهُ أَحَدٌ مِنَ الْبَشَرِ عَلَى عِلْمٍ مِنْهُمْ ذَلِكَ، دَلٌّ أَنَّهُ إِنَّمَا عَلِمَ ذَلِكَ بِاللَّهِ ﷻ.

(١) مِنْ م. (٢) فِي الْأَصْلِ وَم: يَمْنَعُ. (٣) فِي الْأَصْلِ وَم: وَ. (٤) فِي الْأَصْلِ وَم: وَجَعَلَهَا لِيَعْرِفَ. (٥) فِي الْأَصْلِ: صَفَاهَا لِعِبَادَةٍ. فِي م: صَفَاهَا لِعِبَادَةٍ. (٦) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم: (٧) فِي الْأَصْلِ وَم: خَالِصًا. (٨) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم: (٩) الْوَارِثُ سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم: (١٠) أُدْرِجَتْ فِي الْأَصْلِ وَم: قَبْلَ الْقُنُوتِ. (١١) فِي الْأَصْلِ وَم: اخْتَصَمُوا. (١٢) فِي الْأَصْلِ وَم: وَأَنَّهُ. (١٣) الْهَاءُ سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم: (١٤) مِنْ م، فِي الْأَصْلِ: عِنْدَ ذَلِكَ.

والثالث: أن يتأمل وَجْهَ الصفوة لهم أنهم بم نالوه، واجتهدوا^(١) في ذلك؟ والله أعلم. وفي ذلك تأخير البيان عن وقت الحاجة إلى أن ظهر ذلك بإلقاء الأقلام.

وقوله تعالى: ﴿وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يَقُولُ أَفْلَسْتُمْ أَفْهَمْ أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ﴾ الآية: قيل: إنهم أفلأهم على جزية الماء، فذهب الأقلام كلها مع الجزية إلا قلم زكريا فإنه وقف على وجو الماء، وقيل: طرخوا أفلأهم في الماء، وكان شرطهم أن من صعد قلمه عاليا^(٢) مع الجزية فهو أحق بها، ومن سفل قلمه مع الجزية فهو المقروء، فصعد قلم زكريا، وتسفلت أفلأهم، فعند ذلك ضمها زكريا إلى نفسه.

ثم من الناس من احتج بجواز القرعة والعمل بها بهذه الآية حين ضم زكريا مريم إلى نفسه كما خرجت القرعة، لكن القرعة في الأنبياء لتبين الأحق من غيره لوجهين: [أحدهما] لحق الوحي.

والثاني: لظهور إعلام في نفس القرعة ما نعلم أنه كان بالله ذلك لا بنفسه، كارتفاع القلم على الماء، ومثل ذلك لا يكون للقلم والمحق من المبطل وفي ما بين سائر الخلق لدفعهم التهم، فهي لا تدفع أبداً.

ويحتمل استعمال القرعة فيها لتطبيب النفس بذلك بالوحي فليس اليوم وحي، لذلك بطل الاستدلال بجواز العمل بالقرعة اليوم، والله أعلم. وكان ذلك آية، والآية لا يقاس عليها غيرها، نحو قبول [قول]^(٣) قتل بني إسرائيل آية، ليس به معتبر^(٤) في جواز [قبول قول كل قتل]^(٥) آخر قبل الموت.

الآية ٤٥ وقوله تعالى: ﴿إِذْ قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ لِمَرْيَمُ إِنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكِ بَكْتَمِ وَنَهْ أَسْمُ السَّيْحِ﴾ يحتمل ﴿يَكْتَمِ وَنَهْ﴾ أن قال: كن فكان من غير أب ولا سبب، وسائر البشر لم يكونوا إلا بالآباء والأسباب من النطفة ثم من العلقه ثم من مضغ ثم خلقه [الحج: ٥] على ما وصف في كتابه، وكان أمر عيسى عليه السلام على خلاف ذلك. ويحتمل ﴿يَكْتَمِ وَنَهْ﴾ ما ذكر أنه كلم الناس في المهد^(٦): ﴿إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ مَآئِنِي الْكِتَابِ﴾ الآية [مريم: ٣٠] وذلك مما خص به عيسى، وهو بكلمة من الله، قال ذلك.

الآية ٤٦ فإن قيل: ما معنى قوله: ﴿وَيُكَلِّمُ النَّاسَ فِي الْمَهْدِ وَكَهْلًا﴾ والكهل يكلم الناس؟ قيل [لوجهين: الأول]^(٧): لأن كلامه في المهد آية، والآية لا تدوم كقوله: ﴿يَوْمَ تَشْهَدُ عَلَيْهِمْ أَلْسِنَتُهُمْ وَأَيْدِيهِمْ﴾ الآية [النور: ٢٤]، وإنما يكون ذلك مرة لا أنها تشهد، وتنطق أبداً، فآخبر أن تكليمه الناس في المهد، وإن كان آية، فإنه ليس بالذي يدوم، ولا يكون إلا مرة.

والثاني: أمن من الله لمريم وبشارة بها [من ولادته]^(٨) إلى وقت كهولته، والله أعلم. وقوله تعالى: ﴿أَسْمُ السَّيْحِ﴾ قال ابن عباس عليه السلام: ﴿السَّيْحُ﴾ المبارك أي مسيح بالبركة وقيل: سمي مسيحاً لأنه كان يمسح عين الأعمى والأعور، فتبصر، وقيل: ﴿السَّيْحُ﴾ العظيم لكنه، والله أعلم بلسانهم فيسأل: ما ﴿السَّيْحُ﴾ المسح بلسانهم؟

وقوله تعالى: ﴿وَجِيهًا فِي الدُّنْيَا﴾ بالمنزلة ومكيناً في الآخرة، ومن المقربين في الدرجة والرفعة^(٩) ومن كان ﴿وَجِيهًا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ﴾ فهو مقرب فيهما.

الآية ٤٧ وقوله تعالى: ﴿قَالَتْ رَبِّ أَنَّى يَكُونُ لِي وَلَدٌ وَلَمْ يَمْسَسْنِي بَشَرٌ﴾ عرفت مريم أن الولد يكون بمس البشر،

(١) في الأصل وم: فيجهدوا. (٢) من م، في الأصل: غالباً به. (٣) ساقطة من الأصل وم. (٤) في الأصل وم: معبر. (٥) في م: قبول، في الأصل: قول، والإشارة إلى قوله ﴿أَشْرَبُوهُ بِمَتْنَبَا﴾ [البقرة: ٧٣]. (٦) إشارة إلى قوله تعالى: ﴿وَيُكَلِّمُ النَّاسَ فِي الْمَهْدِ وَكَهْلًا﴾ [آل عمران: ٤٦]. (٧) ساقطة من الأصل وم. (٨) في الأصل وم: عن وفاته. (٩) من م، في الأصل: والرفعة.

وعلمت أنها لم ^(١) تتزوج، ولم ^(٢) يمسنها بشر أبداً لأنها ﴿قَالَتْ رَبِّ أَنَّى يَكُونُ لِي وَلَدٌ وَلَمْ يَمَسِّنِي بَشَرٌ﴾ فإن لم يكن مسها ^(٣) أحد قبل ذلك، [فما مسها] ^(٤) في حادث الوقت، فيكون لها منه الولد. فلما لم يقل لها: يمسك، ولكن ﴿قَالَ كَذَلِكَ اللَّهُ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ﴾ دل ذلك أنها علمت أنها لا تتزوج أبداً لأنها كانت مُحَرَّرَةً لله مخلصَةً له في العبادَة، والله أعلم.

وَيَحْتَمِلُ قَوْلُهُ: ﴿أَنَّى يَكُونُ لِي وَلَدٌ﴾ أي مِنْ أَيِّ وَجْهِ ^(٥) يكون لي ولد؟ بالهبة؟ لأنها بُشِّرَتْ ^(٦) أن [يُوهب لها ولد] ^(٧) فقالت: مِنْ أَيِّ وَجْهِ يكون لي ولد؟ ﴿وَلَمْ يَمَسِّنِي بَشَرٌ﴾؟ ثم ﴿قَالَ كَذَلِكَ اللَّهُ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ﴾ تاويله ما ذكر في سورة مريم حيث ﴿قَالَتْ أَنَّى يَكُونُ لِي غُلَامٌ﴾ الآية [٢٠] ثم ﴿قَالَ كَذَلِكَ قَالَ رَبُّكَ هُوَ عَلَى هَيْئٍ﴾ الآية [٢١] أي خَلَقَ الْخَلْقَ عَلَيَّ هَيْئٍ بَابٍ وَغَيْرِ أَبٍ وَبِمَسٍّ وَبَغَيْرِ مَسٍّ وَبِسَبَبٍ وَبَغَيْرِ سَبَبٍ ^(٨) سبب على ما خَلَقَ آدَمَ بِغَيْرِ أَبٍ وَلَا أُمٍّ. فعلى ذلك يَخْلُقُ بتواليد بعض مِنْ بعضٍ وَبَغَيْرِ تواليد بعضٍ مِنْ بعضٍ كَخَلَقِ اللَّيْلِ مِنَ النَّهَارِ، يَخْلُقُ بلا تواليد أحدهما مِنَ الآخر، فكذلك يَخْلُقُ لَكَ وَلِداً مِنْ غَيْرِ أَبٍ وَلَا مَسٍّ بِشَرٍ، وبالله الحَوْلُ والقُوَّةُ.

وقوله تعالى: ﴿إِذَا قَعَقَ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ أي إذا قَضَى أمراً بتكوين أحدٍ أو بتكوين شيءٍ ﴿فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ لا يثقل عليه ولا يصعب خَلْقُ الْخَلْقِ وتكوينهم كقولهِ ﴿مَا خَلَقَكُمْ وَلَا يَحْيِيكُمْ إِلَّا كَتَفٍ وَجِدَةٍ﴾ [لقمان: ٢٨] أي خَلَقَ الْخَلْقَ كُلَّهُمْ ابْتِدَاءً وَبَعَثَهُمْ بَعْدَ الْمَوْتِ كَخَلْقِ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ أَنْ يَقُولَ ﴿لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ وإنما يثقل ذلك على الْخَلْقِ، ويصعب لموانع وأشغال تشغلهم، فأما الله ﷻ تعالى عَنْ أَنْ يَشْغَلَهُ شُغْلٌ، ويمتنع مانع، أو يُحْجَبَ عَلَيْهِ حِجَابٌ.

وقوله تعالى: ﴿فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ ذكر، والله أعلم، هذا الحرف لأنه ليس في كلام العرب حرف أو جزء منه، يُعَبَّرُ، فَيَفْهَمُ معناه إلا أَنْ كَانَ مِنْهُ كَافٌ وَنُونٌ ^(٩) أو حرف أو هجاء أو صفة، تُفْهَمُ، وتُعرَفُ حقيقته، أو يوصَفُ هو بمعنى مِنْ معاني كلام الْخَلْقِ وصفاتهم، [أو يكون لتكوين وقت أو مدة أو حال] ^(١٠) أو يكون تكوين على ما يكون مِنْ الْخَلْقِ، إنما هو حرف أو جزء حرف، يُفْهَمُ معناه بالعبادة: إخبارٌ مِنْهُ ﷻ عَنْ سُرْعَةِ نَفَاذِ أَمْرِهِ ومشيئته.

الآية ٤٨ وقوله تعالى: ﴿وَيَسْأَلُكَ الْكُتُبُ﴾ بشارة مِنْهُ أيضاً أنه ﴿وَيَسْأَلُكَ الْكُتُبُ﴾ ثم اختلف في الكتاب: قيل: الكتاب هو الخط ههنا، يخطه بيده، ويحتمل الكتاب الكتاب نفسه التوراة والإنجيل، ويحتمل الكتاب كتب النبيين. ﴿وَالْحِكْمَةُ﴾ قيل ^(١١): الحكم بين الْخَلْقِ، وقيل: الفقه، وقيل: الحلال والحرام، وقيل: السُّنَّةُ ﴿وَالْحِكْمَةُ﴾ هي الإصَابَةُ، وقد ذكرنا في ما تقدَّم ^(١٢).

الآية ٤٩ وقوله تعالى: ﴿وَرَسُولًا إِلَى بَنِي إِسْرَءِيلَ﴾ أي جعله رسولاً إلى بني إسرائيل، وهذا أيضاً بشارة لها مِنْهُ، وكان عيسى، صلوات الله على نبينا وعليه، مِنْ أَوَّلِ أَمْرِهِ إلى آخره آية، لأنه وَلِدَ مِنْ غَيْرِ أَبٍ على خلاف ما كَانَ سائر البشر ﴿وَيُكَلِّمُ النَّاسَ فِي الْإِهْدَادِ﴾ [آل عمران: ٤٦] وأقر بالعبودية له، ولم يكن لأحدٍ مِنَ البشر ذلك، وإبراء الأكمه والأبرص وإحياء الموتى وإنشاء ما كانوا يأكلون، ويذخرون، وما كَانَ لَهُ مَاوِيَّ يَأْوِي إِلَيْهِ، ولا عيش/ ٥٩ - ب/ يتعيش هو به، والبشر لا يخلو عن ذلك، ثم ألقى شبهة على غيره، فقتل به، ورفع هو إلى السماء، وذلك كله آية، وكانت آياته كلها حِسِّيَّةً يَعْلَمُهَا كُلُّ أَحَدٍ، وآيات رسول الله، عليه أفضل الصلوات وأكمل التحيات، كانت حِسِّيَّةً وَعَقْلِيَّةً. أما الحِسِّيَّةُ فهو انشفاق القمر [ونبع الماء مِنْ بَيْنِ أَصَابِعِهِ] ^(١٣) وكلام الشاة المسمومة وقطع مسيرة شهر في ليلة وغير ذلك مِنَ الآيات وَمَا يَكْثُرُ عَدُّهَا، هذه كلها كانت حِسِّيَّةً. وأما العقلية فهذا القرآن الذي نزل عليه، وهو بَيْنَ أَظْهَرِهِمْ، وهم فصحاء وبلغاء وحُكَمَاءُ يَتْلُو عَلَيْهِمْ [قوله] ^(١٤): ﴿فَأَنزَلْنَا سُورَةَ بِنِيسْلِهِ﴾ الآية [يونس: ٣٨] وقوله: ﴿قُلْ لِّئِنْ أَجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَيَّ أَن يَأْتُوا بِبَيِّنَةٍ هَذَا الْقُرْآنَ لَا يَأْتُونَ بِبَيِّنَةٍ وَلَوْ كَانَتْ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا﴾ [الإسراء: ٨٨]؛ فلو كَانَ بِهِمْ طَاقَةٌ أو قُدْرَةٌ أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِهِ لَجَهِدُوا كُلَّ جَهِدٍ،

(١) في الأصل وم: ولا. (٢) في الأصل وم: ولا. (٣) من م، في الأصل: منها. (٤) في الأصل وم: فلم يمسنها. (٥) في م: جهة. (٦) إشارة إلى قوله تعالى ﴿لَا مَهَبَ لَكَ غُلَامًا زَكِيًّا﴾ [مريم: ١٩]. (٧) من م، في الأصل: يهب لها ولداً. (٨) من م، في الأصل: وغير. (٩) أدرج تفسير هذا القول في الآية (١١٧) من سورة البقرة. (١٠) من م. (١١) في الأصل وم: وقيل. (١٢) في الآية (٣٢) من سورة البقرة وغيرها. (١٣) من م. (١٤) ساقطة من الأصل وم.

وَتَكْلَفُوا كُلَّ تَكْلَفٍ حَتَّى يُطْفِئُوا هَذَا النُّورَ لِيَتَخَلَّصُوا مِنْ قَتْلِهِمْ وَسَنِي ذُرَارِيهِمْ وَاسْتِحْيَاءِ نَسَائِهِمْ، فَلَمَّا لَمْ يَفْعَلُوا ذَلِكَ دَلَّ أَنَّهُ آيَةٌ مُعْجَزَةٌ، عَجَزُوا عَنْ إِتْيَانِ مِثْلِهِ. فَأَيُّ آيَةٍ أَعْظَمُ مِنْ هَذَا؟ وبالله النجاة.

وقوله تعالى: ﴿إِنِّي قَدْ جِئْتُكُمْ بِبَيِّنَاتٍ مِنْ رَبِّكُمْ﴾ أي بعلاماتٍ أني رسولٌ منه إليكم. ثم فسّر^(١) الآية، فقال: ﴿إِنِّي أَخْلَقْتُ لَكُمْ مِنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ فَأَنْفُخُ فِيهِ فَيَكُونُ طَيْرًا بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ وقوله^(٢): ﴿إِنِّي أَخْلَقْتُ لَكُمْ﴾ هو على المجاز لا على التخليق والتكوين [لِوَجْهَيْنِ]:

الأول^(٣): لأنَّ الخلقَ ليسَ هو من فعل المخلوق، وإنما هو من فعل الله ﷻ لأنَّ التخليق هو الإخراج من العدم إلى الوجود، وذلك فعلُ الله ﷻ لا يقدرُ المخلوقُ على ذلك، فهو على المجاز. ألا تَرَى أَنَّهُ قَالَ فِي آخِرِهِ: ﴿وَلَا أُحَدِّثُكُمْ بِمَنْزِلِ اللَّهِ حَرِّمَ عَلَيْكُمْ﴾؟ [آل عمران: ٥٠]، وليسَ إلى الخلقِ^(٤) تحليلُ شيءٍ أو تحريمُهُ، إنما ذلك إلى الله ﷻ فمعناه أني أظهرُ لكم جُلَّ بعضِ ما حَرَّمَ عليكم. فعلى ذلك قوله: ﴿إِنِّي أَخْلَقْتُ لَكُمْ مِنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ﴾ أي أظهرُ لكم بيدي ما خلقَ الله من الطين طائراً، فيكونُ آيَةً لرسالتي إليكم، وكذلك الآياتُ ليسَ مِمَّا يُنْشِئُ الأنبياءُ، ولكن تظهرُ على أيديهم. وإنما لم تجزِ إضافةُ التخليقِ إلى الخلقِ لما ذكرنا أنه إخراجُ الشيء من العدم إلى الوجود، وذلك ليسَ إلى الخلقِ.

والثاني: أنَّ التخليقَ هو إخراجُ الفعلِ على التقدير، وفعلُ العبدِ إنما يخرجُ على تقديرِ الله لا يخرجُ على تقديره، كذلك لم تجزِ إضافةُ ذلك إلى الخلقِ إلا على طريقِ المجاز، والله أعلم.

قال الشيخ، رَجَمَهُ اللهُ: [الْخَلْقُ اسْمٌ]^(٥) المجاز والحقيقة، والتخليقُ فعلٌ حقيقةٌ خاصةٌ، وآياتُ الأنبياءِ ﷺ هي التي تَخْرُجُ على خلافِ الأمرِ المعتادِ بَيْنَهُمْ يُجْرِيهَا اللهُ ﷻ على أيديهم. إنَّ ذلك [لم يكنَ بهم] إنما كانَ ذلك^(٦) بالرسولِ الذين أرسلَهُمْ لِيَدُلُّوا عَلَى صِدْقِهِمْ، ولأَقْوَةِ إِلَّا بِاللَّهِ. وإبراءُ الأكمه والأبرصِ هو من آياتِ النبوة لخروجها عن الأمرِ المعتادِ فيما بَيْنَهُمْ، فإن قيل: إنَّ إحياءَ المَوْتَى وإبراءَ الأكمه والأبرصِ من آياتِ النبوة لعجزهم عن إيتيانِ مثله وخروجِهِ عن المَعْتَادِ في ما بَيْنَهُمْ، ولكنَّ أنبياءَ ما يَأْكُلُونَ، وَيَذْخِرُونَ ما^(٧) كانَ من آياتِ النبوة؟ ويجوزُ أن يكونَ ذلكَ من مُنْجَمٍ، قيل: له جوابان، إنَّ كَانَ يَكُنْ^(٨) مثل ذلك في النجوم:

أحدهما: أَنَّهُ مَضمومٌ إلى الآياتِ، فصارَ آيَةً بما ضُمَّ إليها.

والثاني: أنَّ هذا، وإنَّ كَانَ يَعْلَمُ النجومَ، فعيسى، صلواتُ اللهِ عليه، لما عَلِمَ قَوْمُهُ أَنَّهُ لَمْ يَخْتَلِفْ إِلَى أَحَدٍ فِي تَعْلَمِ عِلْمِ النجومِ، ثم عَرَفَ ذَلِكَ، وَأَنبَأَهُمْ بِذَلِكَ، دَلَّ أَنَّهُ إِنَّمَا عَلِمَ ذَلِكَ بِاللَّهِ، فَكَانَ آيَةً، وبالله التوفيقُ، مع ما كَانَ فِي قَوْمِهِ أَطْبَاءٌ وَحُكَمَاءٌ وَبُصْرَاءٌ لَمْ يَدَّعِ أَحَدٌ شَيْئاً مِنْ هَذِهِ الآياتِ الَّتِي جَاءَ بِهَا^(٩) عيسى ﷺ دَلَّ تَرْكُ اسْتِغَايَلِهِمْ فِي ذَلِكَ عَلَى إِقْرَارِهِمْ بِأَنَّهَا آيَةٌ سَمَاوِيَّةٌ، لَكِنَّهُمْ تَعَانَدُوا، وَكَابَرُوا، فَلَمْ يُؤْمِنُوا بِهِ^(١٠).

وقوله تعالى: ﴿بِإِذْنِ اللَّهِ﴾، قيل: بأمرِ الله، وقيل: بمشيئةِ الله. واختلفَ في الأكمه: عن مجاهد: قال: (الأكمه الذي يُبْصِرُ بالنهار، ولا يُبْصِرُ بالليل) وعن ابنِ عباسٍ^(١١): (الأكمه الأعمى الممسوحُ العين) وقيل: هو الذي وَلَدَ مِنْ^(١٢) أُمِّهِ أَعْمَى، لا يَتَكَلَّفُ أَحَدٌ مِنَ الْأَطْبَاءِ إِبرَاءَ مِثْلِهِ، ولا اشْتِغَلَ بِهِ، وإنَّه دَلَّ أَنَّهُ عَرَفَ ذَلِكَ بِاللَّهِ تَعَالَى، وَالْأَطْبَاءُ يَتَكَلَّفُونَ فِي دَفْعِ الْعِلَلِ الْعَارِضَةِ الْحَادِثَةِ، وَأَمَّا مَا كَانَ خِلْفَةً مِنْ جِلَّةٍ فَلَا.

وقوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لِّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ قيل: قَالَ إِنَّ هَذَا آيَةٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَدَقْتُمْ أَنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ، وقيل: قَالَ: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لِّكُمْ﴾ في رسالتي ﴿إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ بالرسولِ، وَتَحْتَمِلُ: إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ: أي بِالْآيَاتِ أَنَّهُا تُعَرِّفُ مَا جُعِلَتْ^(١٣) لَهُ، والله أعلم.

(١) من م، في الأصل: فئة. (٢) الواو ساقطة من الأصل. (٣) ساقطة من الأصل وم. (٤) في م: تعالى. (٥) من م، في الأصل: التخليق. (٦) من م، ساقطة في الأصل. (٧) من م، ساقطة في الأصل. (٨) في الأصل وم: لم. (٩) في الأصل وم: يكون. (١٠) في الأصل وم: به. (١١) تكرر بعدها في الأصل وهم العبارة المدرجة آنفاً: قال الشيخ. الخلق اسم. حقيقة خاصة. (١٢) في الأصل: في. (١٣) في الأصل جعلتم، في م: جعلن.

الآية ٥٠ وقوله تعالى: ﴿يَسْتَكْبِرُ بِكَيْبَرٍ مِنْ رَبِّكُمْ﴾ الآية ما ذكر، وقوله تعالى: ﴿فَأَنْتُمْوُا اللَّهَ﴾ يَحْتَمِلُ ﴿فَأَنْتُمْوُا اللَّهَ﴾ في تكذبي في الآيات ﴿وَأَطِيعُوا﴾ في تصديقي.

الآية ٥١ وقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ رَبِّي وَرَبُّكُمْ فَأَعْبُدُوا هَذَا صِرَاطَ مُسْتَقِيمٍ﴾ ظاهر [وقد ذكرناه] ^(١) في ما تقدم.

الآية ٥٢ وقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا أَحَسَّ عِيسَى مِنْهُمُ الْكُفْرَ﴾ رأى، وهو كقولهم: ﴿هَلْ تَحْسِبُ مِنْهُمْ مِنْ أَحَدٍ﴾ [مریم: ٩٨] وقيل: ﴿أَحَسَّ﴾ أي وَجَدَ، وهو قول الكسائي، وقيل: عَرَفَ: وهو كله واحد.

ثم قوله: ﴿فَلَمَّا أَحَسَّ عِيسَى مِنْهُمُ الْكُفْرَ﴾ يَحْتَمِلُ، والله أعلم، أن قوله لما سالوه أن يسأل ربّه أن ينزل عليهم ﴿مَائِدَةً مِنَ السَّمَاءِ﴾ [المائدة: ١١٢] تكون لهم آية لرسالته وصدقته، ففعل الله ذلك، وأنزل عليهم المائدة، ثم أخبر أن من يكفر ^(٢) منهم بعد إنزال المائدة يُعَذِّبُهُ عَذَابًا لَا يُعَذِّبُهُ أَحَدًا ^(٣)، فكفروا به، فعلم أن العذاب ينزل عليهم، فأحب أن يخرج بمن آمن به لئلا يأخذهم العذاب، فقال: ﴿قَالَ مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ﴾ يُؤَيِّدُ ذَلِكَ قوله: ﴿فَأَنْتُمْوُا اللَّهَ﴾ مِنْ بَيْتِ إِبْرَاهِيمَ وَكَفَرَتْ عَلَيْهِمْ فَأَيْدِيَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَى عَذُوبِهِمْ الآية [الصف: ١٤]، ويَحْتَمِلُ أن يكونوا أظهروا الإسلام له، وكانوا في الحقيقة على خلاف ذلك، فلما علم ذلك منهم، وقد هموا بقتله ^(٤) قال عند ذلك: ﴿مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ﴾ أحب أن يكون معه أنصار إلى ^(٥) الله ينصرونه، فيظهر المؤمنون من غيرهم، فنصرهم الله على أعدائهم، ليظهر المؤمنين ^(٦) من غيرهم، وهو قوله: ﴿فَأَيْدِيَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَى عَذُوبِهِمْ فَأَصْبَحُوا ظَاهِرِينَ﴾ [الصف: ١٤].

ومن الناس من يقول: إنه لم يكن في سنة عيسى عليه السلام الأمر بالقتال، وفي الآية إشارة إلى ذلك بقوله: ﴿فَأَيْدِيَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَى عَذُوبِهِمْ فَأَصْبَحُوا ظَاهِرِينَ﴾ [الصف: ١٤] أخبر أنهم أصبحوا ظاهرين على عذوبهم فلا يخلو إما أن يكون قتالاً وإما غلبة بحجة أو شيء مما يقهرهم، والله أعلم.

وقوله تعالى: ﴿قَالَ الْخَوَارِجُ نَحْنُ أَنْصَارُ اللَّهِ﴾ اختلف في الخواريين: قال بعضهم: هم القصارون الغسالون الشباب ومبعضوها. وعن ابن عباس رضي الله عنه [أنه] ^(٧) قال: (إنما سُموا الخواريين لبياض ثيابهم، وكانوا يصيدون السمك) وقيل: الخواري الوزير والناصر والخاص على ما جاء من رسول الله صلى الله عليه وسلم: «أن لكل نبي خواريين، وخواري فلان وفلان» [البخاري ٢٨٤٦] وذكر نفرًا من الصحابة، رضوان الله تعالى عليهم أجمعين، وإنما أراد ^(٨)، والله أعلم، الناصر والوزير. ويَحْتَمِلُ أن يكونوا سُموا بذلك لصفاء قلوبهم، وهم أصفاء عيسى عليه السلام كذلك روي عن ابن عباس رضي الله عنه والله أعلم بهم.

وقوله تعالى: ﴿نَحْنُ أَنْصَارُ اللَّهِ﴾؛ إن الله يتعالى عن أن يُنصَرَ، ولكن يَحْتَمِلُ ﴿نَحْنُ أَنْصَارُ اللَّهِ﴾ أي أنصار دين الله وأنصار نبيه أو أنصار أوليائه تعظيماً، وكذلك قوله: ﴿إِنْ تَسْأَلُوا اللَّهَ يَنْصُرْكُمْ﴾ [محمد: ٧] [إن الله لا ينصر] ^(٩) ولكن يُنصِرُ دينه أو رسله أو أوليائه، وهو كقولهم: ﴿يُخَادِعُونَ اللَّهَ﴾ [البقرة: ٩] إنه ^(١٠) لا يُخَادِعُ، ولا يُمكن [أن يُخَادِعَ] ^(١١) ولكن لما خادعوا أوليائه أو دينه أضاف ذلك إلى نفسه، فعلى ذلك لما نصروا دين الله ونبيه ووليّه أضافه ^(١٢) إلى نفسه.

وقوله تعالى: ﴿أَمَّا بِاللَّهِ وَأَشْهَدُ بِأَنَّا مُسْلِمُونَ﴾ الآية تُنفَضُ مَنْ يجعل الإيمان غير الإسلام لأنهم أخبروا أنهم آمنوا وأنهم مسلمون، لم يُفَرِّقُوا بينهما ٦٠ - ١ /، وكذلك قوله ﴿فَأَخْرَجْنَا مَنْ كَانَ فِيهَا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ ﴿فَأَخْرَجْنَا فِيهَا عَمَلًا بَيْنَ يَدَيْنِ السَّالِينَ﴾ [الذاريات: ٣٥ و ٣٦] لم يفصل بينهما، وجعلهما واحداً، وكذلك قول موسى لقومه: ﴿يَقُولُ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُوا أَوْيَاكُمْ﴾ [يونس: ٨٤] لم يفصل بين الإيمان والإسلام قرناً، وهو قوله: إن العمل فيهما واحد، لأن الإيمان بأن تصدق بأنك عبد الله، والإسلام، هو ^(١٣) أن تجعل نفسك لله سالماً، وقيل: الإيمان اسم [ما] ^(١٤) بطن، والإسلام اسم ما ظهر. ألا ترى أنه جاز في الإسلام الشهادة وفي الإيمان [التصديق] ^(١٥)؟

(١) في الأصل وم: قد ذكرنا. (٢) في الأصل وم: كفر. (٣) إشارة إلى قوله تعالى ﴿قَالَ اللَّهُ إِنِّي مَرْسَلْنَاكَ بِآيَاتِنَا أَنْتَ بَشَرٌ مِثْلُ النَّاسِ لَآ أُعَذِّبُهُ أَحَدًا مِنَ الْمُتَّقِينَ﴾ [المائدة: ١١٥]. (٤) في الأصل وم: على قتله. (٥) في الأصل وم: مع. (٦) في الأصل وم: المؤمنون. (٧) ساقطة من الأصل وم. (٨) من م، في الأصل: أرادوا. (٩) من م. (١٠) من م، في الأصل: أن. (١١) ساقطة من الأصل وم. (١٢) في الأصل وم: أضاف. (١٣) في الأصل وم: و. (١٤) من م. (١٥) من م.

الآية ٥٣

وقوله تعالى: ﴿رَبَّنَا آمَنَّا بِمَا أُنزِلَكَ﴾ يعني، والله أعلم. ﴿بِمَا أُنزِلَكَ﴾ مِنَ الْكِتَابِ الَّتِي أَنْزَلَهَا عَلَى الرَّسْلِ جَمِيعاً، فَإِنْ أَرَادُوا ﴿بِمَا أُنزِلَكَ﴾ عَلَى عِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ فَالْإِيمَانُ بِوَاحِدٍ مِنَ الْكِتَابِ أَوْ بِوَاحِدٍ مِنَ الرَّسْلِ إِيْمَانٌ بِالْكِتَابِ كُلِّهَا وَبِالرَّسْلِ جَمِيعاً، وَقَدْ ذَكَرْنَا هَذَا بِمَا^(١) تَقَدَّمَ.

الآية ٥٤

وقوله تعالى: ﴿وَمَكْرُؤًا وَّمَكْرَ اللَّهِ﴾ مَكْرُوا بَنِيَّ اللَّهِ عِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ حِينَ كَذَّبُوهُ، وَهَمُوا بِقَتْلِهِ، ﴿وَمَكْرَ اللَّهِ﴾ أَيِ يُجَازِيهِمْ جَزَاءً مَكْرِهِمْ، وَحَرْفُ^(٢) الْمَكْرِ مَذْمُومٌ عِنْدَ الْخَلْقِ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يُسَمَّى اللَّهُ بِهِ إِلَّا فِي مَوْضِعِ الْجَزَاءِ عَلَى مَا ذَكَرَهُ فِي مَوْضِعِ الْجَزَاءِ كَقَوْلِهِ: ﴿فَمَنْ أَعْتَدَى عَلَيْكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٤] وَالْإِغْتِدَاءُ مِنْهُي [عنه]^(٣) غَيْرُ جَائِزٍ كَقَوْلِهِ: ﴿وَلَا تَسْتَدْرَأُ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُتَعَدِّينَ﴾ [البقرة: ١٩٠] فَكَانَ قَوْلُهُ ﴿فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ﴾ [البقرة: ١٩٤] هُوَ جَزَاءُ الْإِغْتِدَاءِ، فَيَجُوزُ. فَعَلَى ذَلِكَ الْمَكْرُ وَالْخِدَاعُ وَالْإِسْتِهْزَاءُ لَا يَجُوزُ أَنْ يُسَمَّى [اللَّهُ]^(٤) بِهِ، فَيُقَالُ: يَا مَكْرُ، وَيَا خَادِعُ، وَيَا مُسْتَهْزِئُ لِأَنَّهَا حُرُوفٌ مَذْمُومَةٌ عِنْدَ النَّاسِ، فَيُسْتَمُّ بَعْضُهُمْ بَعْضًا بِذَلِكَ، لِذَلِكَ لَا يَجُوزُ أَنْ يُسَمَّى اللَّهُ بِهِ إِلَّا فِي مَوْضِعِ الْجَزَاءِ، وَبِاللَّهِ الْعَصْمَةُ.

وقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ خَيْرُ الْمُنْكَرِينَ﴾ أَيِ خَيْرُ الْمُجْزِيَيْنِ، [يُجَازِي]^(٥) أَهْلَ الْجَوْرِ بِالْعَدْلِ وَأَهْلَ الْخَيْرِ بِالْفَضْلِ، وَقِيلَ: ﴿وَمَكْرُؤًا﴾ حِينَ كَذَّبُوهُ، وَهَمُوا بِقَتْلِهِ، ﴿وَمَكْرَ اللَّهِ﴾ حِينَ رَفَعَ اللَّهُ عِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَأَلْقَى شُبُهَةً عَلَى رَجُلٍ مِنْهُمْ، حَتَّى قَتَلُوهُ، فَذَلِكَ خَيْرٌ لِعِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنْ مَكْرِهِمْ، وَقِيلَ: ﴿وَمَكْرُؤًا﴾ أَيِ قَالُوا ﴿وَمَكْرَ اللَّهِ﴾ قَالَ اللَّهُ: قَوْلُهُمُ الشُّرْكُ، وَقَالَ لَهُمْ: قُولُوا [قَوْلُ] التَّوْحِيدِ ﴿وَاللَّهُ خَيْرُ الْمُنْكَرِينَ﴾ أَيِ خَيْرِ الْقَائِلِينَ.

قَالَ الشَّيْخُ، رَحِمَهُ اللَّهُ: ﴿وَاللَّهُ خَيْرُ الْمُنْكَرِينَ﴾ بِمَا بِالْحَقِّ يَمَكُرُ، وَيَأْخُذُ مَنْ اسْتَحَقَّ الْإِخْذَ، وَهُمْ لَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. وَالْمَكْرُ هُوَ الْإِخْذُ بِالْغَفْلَةِ، وَاللَّهُ يَأْخُذُهُمْ بِالْحَقِّ مِنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ، فَسُمِّيَ مَكْرًا لِذَلِكَ كَمَا يُقَالُ: اسْتَحَنَّهُ اللَّهُ، وَهُوَ الْإِسْطِظْهَارُ، وَلَكِنْ يُرَادُ بِهِ هَذَا فِي اللَّهِ.

الآية ٥٥

وقوله تعالى: ﴿إِذْ قَالَ اللَّهُ لِيَعْقِبَ إِبْرَاهِيمَ﴾ اخْتَلَفَ فِيهِ: قِيلَ: هُوَ عَلَى التَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ، ﴿وَرَأَيْنَاكَ إِلًا﴾ ثُمَّ ﴿مُتَوَفِّيكَ﴾ بَعْدَ تَزْوِيلِكَ مِنَ السَّمَاءِ، وَلَكِنْ هُوَ التَّقْدِيمُ وَالتَّأْخِيرُ، وَلَمْ يَكُنْ فِي الذِّكْرِ، فَهُوَ سَوَاءٌ، لِأَنَّا قَدْ ذَكَرْنَا أَنَّ لَيْسَ فِي تَقْدِيمِ الذِّكْرِ وَلَا فِي تَأْخِيرِهِ مَا يوجبُ الْحَكْمَ كَذَلِكَ، لِأَنَّهُ كُنْ مِنْ مُتَقَدِّمٍ فِي الذِّكْرِ، هُوَ مُؤَخَّرٌ فِي الْحَكْمِ، وَكُنْ مِنْ مُؤَخَّرٍ فِي [الذِّكْرِ] هُوَ مُتَقَدِّمٌ فِي الْحَكْمِ^(٦) فَإِذَا كَانَ [كَذَلِكَ] لَمْ يَكُنْ فِي تَقْدِيمِ ذِكْرِ الشَّيْءِ وَلَا فِي تَأْخِيرِهِ مَا يَدُلُّ عَلَى إيجابِ الْحَكْمِ كَذَلِكَ^(٧) كَقَوْلِهِ: ﴿اللَّهُ يَتَوَفَّى الْأَنفُسَ حِينَ مَوْتِهَا﴾ فَإِنَّمَا هُوَ قُبْضُ الْأَرْوَاحِ، فَيَحْتَمِلُ الْأَوَّلُ كَذَلِكَ، وَيَحْتَمِلُ تَوَفَّى الْجَسْمِ أَيِ مُتَوَفِّيكَ فِي الدُّنْيَا أَيِ قَابِضُكَ، وَلَيْسَ بِوَفَاةٍ مَوْتٍ. وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿إِذْ قَالَ اللَّهُ لِيَعْقِبَ﴾ أَيِ مُتَوَفِّيكَ وَهُوَ مَا ذَكَرْنَا لِيُعْلَمَ أَنَّهُ لَيْسَ بِمَعْبُودٍ.

وقوله تعالى: ﴿وَرَأَيْنَاكَ إِلًا﴾ هُوَ عَلَى تَعْظِيمِ عِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ^(٨) لَيْسَ عَلَى مَا قَالَتِ الْمُشْبِهُةُ بِإِبْرَاهِيمَ^(٩) الْمَكَانِ لَهُ، لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَرَأَيْنَاكَ إِلًا﴾ يُوجِبُ ذَلِكَ لَوْجِبَ^(١٠) أَنْ يَكُونَ أَهْلُ الشَّامِ أَقْرَبَ إِلَيْهِ، لِأَنَّ إِبْرَاهِيمَ، صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ، قَالَ: ﴿إِنِّي ذَاهِبٌ إِلَى رَبِّي﴾ [الصادقات: ٩٩]، وَالْكَفَرَةُ إِلَيْهِ قَرِيبٌ مِنْهُ كَقَوْلِهِ: ﴿ثُمَّ إِلًا مَرِيضُكُمْ﴾ دَلَّ هَذَا أَنَّ مَا قَالُوا خِيَالٌ فَاسِدٌ، تَعَالَى اللَّهُ عَمَّا يَقُولُ الظَّالِمُونَ غُلُوًّا كَبِيرًا، وَلَكِنْ عَلَى التَّبْجِيلِ وَالتَّعْظِيمِ^(١١)، أَعْنِي الْمَضَافَاتُ إِلَيْهِ. وَالْأَصْلُ فِي هَذَا أَنَّ الْخَاصَّ إِذَا أَضِيفَ إِلَى اللَّهِ فَإِنَّمَا يُرَادُ بِهِ تَعْظِيمُ ذَلِكَ الْخَاصِّ نَحْوُ مَا قَالَ ﴿يَبْقَى﴾ [البقرة: ١٢٥] وَ﴿ثَاقَةُ اللَّهِ﴾ [الأعراف: ٧٣].. وَهُوَ عَلَى تَعْظِيمِ الثَّاقَةِ، وَنَحْوُهُ مِمَّا يَكْثُرُ وَقَوْعُهُ، وَإِذَا أَضِيفَتْ إِلَيْهِ الْجَمَاعَةُ فَهُوَ عَلَى إِرَادَةِ تَعْظِيمِ الرَّبِّ، جَلَّ شَأْنُهُ، نَحْوُ ﴿رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الفاتحة: ١] وَ﴿لَمْ تَكُنْ لَكَ الْكَتَوَاتُ وَالْأَنْزِينَ﴾ [البقرة: ١٠٧] وَنَحْوُهُ، كُلُّهُ عَلَى إِرَادَةِ تَعْظِيمِ الرَّبِّ، جَلَّ شَأْنُهُ.

(١) فِي م: فِي مَا. (٢) فِي الْأَصْلِ وَم: وَالْأَحْرَف. (٣) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (٤) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (٥) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (٦) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (٧) فِي الْأَصْلِ: الْحَكْمُ وَكُنْ مِنْ مُؤَخَّرٍ فِي الذِّكْرِ هُوَ مُقَدِّمٌ، فِي م: الذِّكْرُ هُوَ مُقَدِّمٌ. (٨) مِنْ م، فِي الْأَصْلِ: كَذَا. (٩) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ م. (١٠) مِنْ م، فِي الْأَصْلِ: بِإِبْرَاهِيمَ. (١١) فِي الْأَصْلِ وَم: يَجِبُ. (١٢) فِي م: التَّعْظِيمُ وَالتَّبْجِيلُ.

وقوله تعالى: ﴿وَمُطَهِّرُكُم مِّنَ الذَّنَبِ كَفَرُوا﴾ قيل فيه بوجوه: قيل: ﴿وَمُطَهِّرُكُم مِّنَ﴾ أذى الكفرة من بين أظهر المخالفين لك، وقيل: ﴿وَمُطَهِّرُكُم مِّنَ﴾ الكفر والفواحش، ويَحْتَمِلُ ﴿وَمُطَهِّرُكُم﴾ مما قالوا فيك.

وقوله تعالى: ﴿وَجَاعِلُ الَّذِينَ اتَّبَعُوكَ تَوَكُّدًا لِّلَّذِينَ كَفَرُوا﴾ يَحْتَمِلُ يجعله فوق الذين كفروا بالقهر والغلبة والقتل، ويَحْتَمِلُ بالحجة، ويَحْتَمِلُ في المنزلة والدرجة في الآخرة، ويَحْتَمِلُ ﴿وَمُطَهِّرُكُم﴾ بقتل الكفرة من وجه الأرض على ما ذكر في بعض القصص أنه يُنَزَّلُ مِنَ السَّمَاءِ، فلا يبقى على وجه الأرض كافر إلا وهو يقتله مع الذين اتبعوه، فذلك تطهيره، وجعل الذين اتبعوه فوق الذين كفروا.

وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ إِنَّكَ مَرْجِعُهُمْ﴾ ذكر هذا، والله أعلم، وإن كان المرجع لكل إليه في كل حال، لأنهم يُقَرَّبُونَ، ويعترفون في ذلك اليوم أن المرجع إليه، وكانوا ينكرون ذلك في الدنيا، وهو كقوله: ﴿الْمَلِكُ يَوْمَئِذٍ يَكُونُ﴾ [الحج: ٥٦] المَلِكُ كان في ذلك اليوم وفي غير ذلك اليوم، ولكن معناه: لا ينارعه أحد يومئذ في ملكه، ويُقَرَّبُونَ لَهُ بِالْمَلِكِ، [وفي] "الدنيا أنكروا ملكه، وهو كقوله: ﴿وَبَرَزُوا لِلَّهِ جَمِيعًا﴾ [إبراهيم: ٢١]؛ كلهم بارزون لله في كل وقت، لكنهم أنكروا بروزهم في الدنيا له، فيُقَرَّبُونَ يومئذ بالبروز له، فكذلك الأول، والله أعلم.

وقوله تعالى: ﴿فَأَحْكُمُ بَيْنَكُمْ فِيمَا كُنْتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ﴾ يَحْتَمِلُ ﴿فَأَحْكُمُ بَيْنَكُمْ﴾ من المَحْجُوقِ منكم؟ ومن المَبْطُلِ؟ ويَحْتَمِلُ ﴿فَأَحْكُمُ بَيْنَكُمْ﴾ أي أجزيكم على قدر أعمالكم.

الآيتان ٥٦ و ٥٧ وقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا أَتَيْنَاكَ كَفَرُوا فَاعْزِزْهُمْ عَدَايَا سَكِيدَا﴾ ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ الآية [يَحْتَمِلُ أَحْكُمُ بَيْنَهُمْ، أي أجزي كلًا] ^(٢) بعمله على ما يستوجبون.

وقوله تعالى: ﴿فِي الدُّنْيَا﴾ قيل: القتل أو الجزية ﴿وَالْآخِرَةِ﴾ العذاب.

قال الشيخ، رحمه الله، في قوله: ﴿إِنِّي مُتَوَلِّيكَ وَرَأَيْتُكَ﴾ يَحْتَمِلُ [وجهين:

أحدهما] ^(٣): تَوَلَّى الموت بما يقبض روحه كفعليه لجميع البشر تكديماً لِمَنْ ظَنَّ أنه الله أو ابنه، لا يَحْتَمِلُ أن يموت، وقد لزمهم هذا أيضاً بوجهين ظاهرين، وإن كان في ما عليه خلقته وجوهه، ثم يُقَلَّبُ ^(٤) من حال إلى حال في نفسه ومكان إلى مكان في حق القرار والحاجة كفاية لمن يعقل الحقائق وبلوغاً ^(٥) لِمَنْ تأمل الأشياء عبراً:

أحدهما: بقوله: ﴿فَمَا الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ﴾ [المائدة: ٧٥] وقوله: ﴿عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ﴾ [البقرة: ٨٧ و..] حتى نطق به لسان كل منهم. ومعلوم استحالة ^(٦) ابن مريم بشراً إلهياً أو ولداً لإله، إذ هو يكون أصغر منها، وذلك آية حديثه، وكذلك قوله في المهد: ﴿إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ﴾ [مريم: ٣٠] إلى آخر ما ذكر، مع ما لو احتمل ذلك لكان آدم ﷺ هو الأصل، وهو المقدم، وهو الذي لا يُعْرَفُ لَهُ والدان، أحق أو هو إذ هو بجوهره ^(٧)، فهو ولده لا غير، أو ذلك وصف الأولاد، والله أعلم.

والثاني ^(٨): قوله: ﴿كَانَا يَأْكُلَانِ الطَّلَامَ﴾ [المائدة: ٧٥] فأخبر عن حاجته وغلبة الجوع عليه وفقره نفسه إلى ما يقيمها من الأغذية، ثم في ذلك حاجته إلى الخلاء واختياره الأمكنة القدرة لقضاء حاجته، وبالله التوفيق.

[والثاني: قبضه] ^(٩) بنفسه من بين أظهر أعدائه، ورفعته إلى ما به شرفه وتطهيره مما كان يحس منهم من الكفر وأنواع الفساد، وختمه من بين البشر على وجه آية، يكون له عليهم من أول أحوال ظهوره إلى آخر أحواله مقامه فيهم، ليكون أوضح لاتباعه ^(١٠) في الآيات، وعلى مخالفه في قطع العذر، ولا قوة إلا بالله.

(١) من م، الواو ساقطة من الأصل. (٢) في الأصل وم: أحكم بينكم أي أجزي كل. (٣) ساقطة من الأصل وم. (٤) من م، في الأصل: يقبله. (٥) في الأصل وم: ويلغه. (٦) في الأصل وم: إحالة. (٧) من م، في الأصل: يجوز بجوهره. (٨) هذا الوجه الثاني من الوجهين الظاهرين. (٩) في الأصل وم: والثاني على قبضه، وهذا الوجه هو الثاني من وجهي ﴿مُتَوَلِّيكَ﴾. (١٠) في الأصل وم: لتبعه.

وفي الدعاء إلى المباهلة دلالة ظهور التعتب والعناء، وفي تخلّفهم عن ذلك دليل علمهم بتعتبهم وخوفهم مما قد وعدوا بالنزول عليهم. ثم/ ٦٠ - ب/ لزمو مع ذلك ما كانوا عليه من السفو والعناد، ليُعلم أنّ الجيل عمن اعتاد المعاندة منقطعة. ومعلوم أنّ الدعاء إلى المباهلة لا يكون في أول أحوال الدعوة، وإنما يكون بتوفير الحجة وقطع الشبهة، ففي ذلك بيان أنه كانت ثمّ حاجات حتى بلغ الأمر على ذلك: أمر القتال أنه لم يوضع في أول أحوال الإرسال، وفي الحال التي للقول وللحق وجه القبول من طريق النصف والعقل، وإنما كان عند ظهور^(١) معانديهم وكثرة^(٢) سفههم حتى هموا بالقتل، وأكثروا الأذى، وأكروهوا قوماً على الكفر، وأخرجوا رسول رب العالمين من بين أظهرهم بما راموا قتله، وطرّدوا أصحابه من بلادهم حتى تحصّسوا بالغيران، فاذن الله عند ذلك بالقتال وفتح الفتوح لتكون آيته في كل وجوه الآيات ظاهرة، وحجته بيّنة، وفي ذلك جواز حاجة الكفرة والتوحيد والرسالة، لكن على ما قال الله تعالى: ﴿وَحَدِّثْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ [النحل: ١٢٥] [وقال]^(٣): ﴿فَلَا تُخَاطَبُ فِيهِمْ إِلَّا مِرَّةً ظَهَرَ﴾ [الكهف: ٢٢]؛ نهى عن التعمق والخوض في ما تقصّر عنه الأفهام، وإن كان معلوماً أنّ الله حُججاً ظاهرة وغامضة، ولا قوة إلا بالله.

وفي ذلك تعليم الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أنّ ذلك باللطف والرفق، يري المقصود به ليقرّر به عنده الحجة، ويزيل عنه الشبهة من الوجه الذي يحتمل عقله، ويبلغه فهمه، فإن رآه يتعاضى في ذلك يؤعّده، ويخوفه بالذي في ذاك من الوعيد. فإذا^(٤) رأيت يكاثر عرفت شؤم طبعه وسوء عنصريه، فتداويه^(٥) بما جاء به التعليم من الضرب والحبس، فإن نفع ذلك، وإلا فكف^(٦) شره عن غيره وتطهير الأرض، فإنه النهاية في القمع، والغاية في ما يحق من معاملة السفهاء، والله أعلم. لكنه على منازل لا يحتمل انتهاء كل أنواع المآثم إلى هذه الغاية، بل فيها ما كان أعظمها دون هذا بكثير، والله أعلم. لذلك يلزم تعرف مقادير الآثام أولاً ليُعرف^(٧) بها ما يحتمل كل إثم من العقوبة فيه والزجر به، ولا قوة إلا بالله.

وقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ لَا يُمِيتُ الْقَاطِلِينَ﴾ لأنه لا يحب الظلم.

الآية ٥٨

وقوله تعالى: ﴿ذَلِكَ نَتْلُوهُ عَلَيْكَ﴾ قيل: ذلك الذي ذكر في الآية نتلوه عليك يا محمد ﴿مِنَ الْآيَاتِ وَالذِّكْرِ الْحَكِيمِ﴾؛ [قيل: ﴿الْحَكِيمِ﴾]^(٨) هو المحكم، وقيل: ﴿الْحَكِيمِ﴾ أي من نظر فيه، وتفكر، يصير حكيماً كما قال: ﴿وَأَنشَأَ مِصْرًا﴾ [يونس: ٦٧] أي يبصر فيه، والله أعلم.

الآية ٥٩

وقوله تعالى: ﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِنْدَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ﴾ قيل في القصة: إن نصارى من أهل نجران قديموا على رسول الله ﷺ فقالوا أنت^(٩) تشتم صاحبنا عيسى ابن مريم [عليه السلام]^(١٠)؛ تزعم أنه عبد، وهو يحيي الموتى، ويبرئ الأكمة والأبرص، ويخلق من الطين [طيراً، فأرنا في ما]^(١١) خلق الله عبداً مثله يعمل هذا.

والنصارى في الحقيقة مشبهة وقدرية، وأما التشبيه فإنما علمهم على ذلك ظنهم في قول إبراهيم [صلوات الله عليه]^(١٢)، حين قال: ﴿رَبِّیَ الَّذِی یُعِیْ وَیُحِیْ﴾ [البقرة: ٢٥٨] ظنوا أنّ عيسى لما قال: ﴿إِنِّي أَنشَأْتُ لَكُمْ مِنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ﴾ [آل عمران: ٤٩] أنه ربّ وإله، لأن إبراهيم عليه السلام أخبر أنّ ربّه ﴿الَّذِی یُعِیْ وَیُحِیْ﴾ فسموا عيسى إلهاً بهذا، وهم كانوا يرون عيسى يأكل، ويشرب، وينام، فلولا أنهم عرفوا الله ﷻ [ما شبهوه]^(١٣) به، تعالى الله عن ذلك.

وأما القدرية فلما لم يروا الله في أفعال العباد، إنما رأوا ذلك للحق خاصة، فلما رأوا ذلك من عيسى ﷺ ظنوا أنه ربّ لما لم يروا ذلك من غيره، ولو كانوا عرفوا الله حق المعرفة لعلموا أن لم يكن من عيسى إلا تصوير ذلك الطير وتمثيله، ويكون مثله من كل واحد^(١٤)، وإنما الإحياء كان من الله ﷻ أجراه^(١٥) على يدي عيسى ﷺ [إذ له]^(١٦) تصويره

(١) من م، في الأصل: ظهرت. (٢) من م، في الأصل: وكثر. (٣) ساقطة من الأصل وم. (٤) في م: فإن. (٥) في الأصل: فقداره. في م: فقداره. (٦) في الأصل وم: كف. (٧) من م، في الأصل: يعرف. (٨) ساقطة من م. (٩) في الأصل وم: إن. (١٠) ساقطة من م. (١١) في الأصل: فأنار فيها، في م: كهينة الطير فيطير وفي ما. (١٢) في م: عليه السلام. (١٣) في الأصل: إلا يشبهوه، في م: إلا ما شبهوه. (١٤) في م: أحد. (١٥) في الأصل وم: جراه. (١٦) ساقطة من الأصل وم.

فقط، وكذلك ما كان من إبراء الأكمه والأبرص وغير ذلك من الله ﷻ أجراه على يديه آيات لنبوته، لأنهم ادَّعوا له الربوبية من وجهين: لكونه من غير أب، ولآياته.

ثم قوله: ﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِنْدَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ﴾ يَحْتَمِلُ وجهين، والله أعلم:

أحدهما: أن الله ﷻ صَوَّرَ صورةَ آدمَ من طين، ثم جعل فيه الروح، لم يَجْزُ أَنْ يُقَالَ: صارَ آدمُ حيًّا من نفسه لوجود صورته، كيف جازَ لكم أن تقولوا: إنَّ عيسى لما صَوَّرَ ذلك الطيرَ من الطين صارَ مُحييًّا بتصويره إياه دون إحياء الله تعالى إياه، والله أعلم؟.

والثاني: أنَّ آدمَ ﷻ خُلِقَ من لا أب وأم، ثم لم تقولوا: إنه ربُّ أو إله، كيف قلتم في عيسى: إنه إله؟ وإنه^(١) خُلِقَ لا من أب، إذ عَدَمَ الأبوة في آدم لم تُوجِبْ أن يكون ربًّا، كيف أوجبَ عَدَمُ الأبوة في عيسى كونه ربًّا وآلهًا؟ والله الموفق، وإنما كان عيسى بقوله: ﴿كُنْ﴾ كما كان آدم أيضاً بـ ﴿كُنْ﴾ من غير أب.

وقوله تعالى: ﴿كُنْ﴾ قد ذكرنا أنه أوجزُ كلام في لسان العرب، يُعَبَّرُ، فيؤدِّي المعنى، فَيَفْهَمُ المرادُ إلا أن كان من الله ﷻ كافٌ ونونٌ أو وقتٌ أو حرفٌ، أو يوصَفُ كلامُهُ بشيء مما يوصَفُ به كلامُ الخلقِ، تعالى الله عن ذلك^(٢).

وقوله تعالى: ﴿فَيَكُونُ﴾ يَحْتَمِلُ وجهين:

أحدهما: يَحْتَمِلُ ﴿فَيَكُونُ﴾ بمعنى كان، والعرب تستعمل ذلك، ولا تأباه^(٣).

والثاني: أن تكون الكائنات بأسبابها في أوقاتها التي أرادَ كونها على ما أراد. وأصل ذلك إذا دُكِرَ الله، ووُصِفَ، يُدَكَّرُ بلا ذِكْرٍ وقتٍ في الأزلي، وإذا دُكِرَ الخلقُ معه، يُدَكَّرُ الوقت، والوقت يكون للخلق بقول خالقٍ لم يزل وخالقٍ في وقت خلقه.

الآية ٦٠ وقوله تعالى: ﴿الْحَقُّ مِن رَّبِّكَ فَلَا تَكُن مِّنَ الْمُنْكَرِينَ﴾ يَحْتَمِلُ هذا وجوهاً: يَحْتَمِلُ أن يكون الخطاب لكلِّ أحدٍ، قال في عيسى ما قالوا: أي لا تكن ﴿مِنَ الْمُنْكَرِينَ﴾ في عيسى. إنه عبدُ الله خالصاً وإنه نبيُّه ورسوله إليكم. ويَحْتَمِلُ أن يكون الخطاب للنبي ﷺ والمراد غيره، وهكذا عادة ملوك الأرض أنهم إذا ما أرادوا أن يُعرِّفوا رعاياهم^(٤) شيئاً يُخاطِبونَ أَعْقَلَهُمْ^(٥) وأفضلهم وأرفعهم منزلةً وقدرًا عندهم استكباراً منهم مخاطبة كلِّ وضيع وسفيه، فكذلك الله ﷻ خاطبَ نبيَّهُ إعظاماً له وإجلالاً، والله تعالى أعلم. ويَحْتَمِلُ ما ذكرنا في ما تقدَّم أن العصمة لا تمنع الأمر ولا النهي، بل تزيد أمراً ونهياً، وإن كان يعلم أنه لا يكون من الممتنعين.

الآية ٦١ وقوله تعالى: ﴿مَنْ حَاجَّكَ فِيهِ مِن بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنَ الْبَيِّنَاتِ فَقُلْ أَتَيْنَاكَ بِبَيِّنَاتٍ وَأَنْتَ كُفْرٌ﴾ الآية: دعاهم ﷻ إلى المبالغة. فالمبالغة في لغة العرب المِلاعنة، دعاهم إلى الدعاء باللعنة على الكاذبين، فامتنعوا عن ذلك خوفاً منهم لخوف اللعنة، فدلَّ امتناعهم عن ذلك أنهم عَرَفُوا كَذِبَهُمْ، لكنهم تعاموا^(٦)، وكابروا، فلم يُقِرُّوا بالحق.

الآيتان ٦٢ و ٦٣ وقوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْفَصَرُ الْحَقُّ﴾ يعني الخبر الحق. وقوله تعالى: ﴿وَمَا مِن إِلَهٍ إِلَّا اللَّهُ ذَلِكَ اللَّهُ لَهُ الْغَيْبُ الْكَبِيرُ﴾ ظاهرٌ، وقد ذكرناه فيما تقدَّم، والله أعلم.

وقوله تعالى: ﴿الْحَقُّ مِن رَّبِّكَ﴾ [آل عمران: ٦٠] يَحْتَمِلُ خبرَ الحق في أمرِ عيسى ﷺ أنه كان عبداً بشراً نبياً ﴿فَلَا تَكُن مِّنَ الْمُنْكَرِينَ﴾ أي لا يحملنك شدة لجأجتهم وكثرتهم من القول فيه بهذا الوصف على الشك في الخبر الذي جاء عن الله كقوله: ﴿فَلَمَّا تَرَكَ فُصْحًا مَّا يُوْحَىٰ إِلَيْكَ﴾ [هود: ١٢] إلى آخره على الموعظة، لا على أنه يكون كذلك، أو على ما سبق ذكره، والله أعلم.

(١) من م، في الأصل: وإن. (٢) أدرج تفسير هذا القول في تفسير الآية (١١٧) من سورة البقرة والآية (٤٧) من هذه السورة. (٣) في الأصل وم: ثاني. (٤) في الأصل وم: رعيته. (٥) من م، في الأصل: أعدلهم. (٦) في الأصل وم: تعانوا.

وَيَحْتَمِلُ ﴿الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ﴾ [آل عمران: ٦٠] أي كلُّ حقٍّ هو عن الله، جائزٌ إضافته إليه على الوجوه التي تُضافت إليه، والباطلُ من الوجه الذي هو باطلٌ، فلا تكوننَّ في ذلك من الممتريين، والله أعلم.

جائزٌ أن يقول: جعل الله ذلك الفعل ممَّن فعله باطلاً، ولا يقال: الباطل من الله.

الآية ٦٤

وقوله تعالى: ﴿قُلْ يَتَّخِذِ الْكَافِرُونَ عَلَثًا عَنَّا وَيَسْتَفْتُونَكَ بَلَاءًا ۚ سَيُجِيبُكَ اللَّهُ بِمَا تَسْأَلُهُمْ ۚ إِنَّ اللَّهَ جَدِيدُ الْعِلْمِ﴾ يعني كلمة سَوَّيْنَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ يعني كلمة الإخلاص والتوحيد سواء بيننا وبينكم، أي عدلٌ، أي تلك الكلمة عدلٌ بيننا وبينكم، لأنهم كانوا يُقِرُّونَ أَنَّ خَالِقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ اللَّهُ، بقوله^(١): ﴿وَلَيْن سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾ [لقمان: ٢٥..] وكذلك يُقِرُّونَ ٦١ - ١/ أَنَّ خَالِقَهُمُ اللَّهُ بقوله: ﴿وَلَيْن سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾ [الزخرف: ٨٧] لكنَّ منهم من يعبدون [من دون]^(٢) الله أو ثنائاً، ويقولون: ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى﴾ [الزمر: ٣] ومنهم من يجعل له شركاء وأنشأوا يُشركُهُمْ في عبادته، فدعاهم رسول الله ﷺ إلى أن يجعلوا عبادتهم إلى الذي^(٣) أنعم عليهم إذ العباد لا تكون إلا لله الذي أقرؤا جميعاً أنه خالق السماوات والأرض، وأنه ربهم^(٤)، وألَّا يصرفوا عبادتهم إلى غير الذي أنعم عليهم إذ العباد هي تشكُّرُ وجزاء ما أنعم عليهم ﴿أَلَا تَتَذَكَّرُ أَنَّ اللَّهَ وَلاَ تُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا وَلاَ يَتَّخِذَ بَعْضُنَا آيَاتِنَا مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ لأنَّ العبادَ لواحدٍ أهونٌ وأخفٌ من العبادِ لعددٍ، وأنَّ صرفَ العبادِ إلى من أنعم عليكم أولى من صرفها إلى الذي لم يُنعم عليكم؛ إذ ذاك جورٌ وظلمٌ في العقل أن يُنعم أحدٌ على آخر، فيشكر غيرَه.

قال الشيخ، رحمه الله تعالى: العدلُ في اللغة وضعُ الشيء في موضعه وفي إخلاصِ العبادِ لله والتوحيد، وذلك وهذا معنى سواء. وجائزٌ أن تكون كلمة يستوي فيها أنها عدلٌ ما شهد لنا بهذا كلُّ أنواع الحجج.

وقوله تعالى: ﴿إِن تَوَلَّوْا يَحْتَمِلْ﴾ [تَوَلَّوْا] عن طاعة الله وتوحيده وصرف العبادِ إليه، فقلْ كذا، ويحتَمِلُ ﴿إِن تَوَلَّوْا﴾ عن المبالغة والملاعنة فقل: ﴿أَشْهَدُوا بِأَنَّا مُسْلِمُونَ﴾ أي مُخْلِصُونَ العبادَ له، صارفونَ الشكرَ إلى ما أنعم علينا، والله أعلم.

قال الشيخ، رحمه الله: ﴿إِن تَوَلَّوْا﴾ عن قبول ما دَعَوْتُهُمْ إليه من الاجتماع على الكلمة.

الآية ٦٥

وقوله تعالى: ﴿يَتَّخِذِ الْكَافِرُونَ عَلَثًا عَنَّا وَيَسْتَفْتُونَكَ بَلَاءًا ۚ سَيُجِيبُكَ اللَّهُ بِمَا تَسْأَلُهُمْ ۚ إِنَّ اللَّهَ جَدِيدُ الْعِلْمِ﴾ يعني كلمة الإخلاص والتوحيد سواء بيننا وبينكم، أي عدلٌ، أي تلك الكلمة عدلٌ بيننا وبينكم، لأنهم كانوا يُقِرُّونَ أَنَّ خَالِقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ اللَّهُ، بقوله^(١): ﴿وَلَيْن سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾ [لقمان: ٢٥..] وكذلك يُقِرُّونَ ٦١ - ١/ أَنَّ خَالِقَهُمُ اللَّهُ بقوله: ﴿وَلَيْن سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾ [الزخرف: ٨٧] لكنَّ منهم من يعبدون [من دون]^(٢) الله أو ثنائاً، ويقولون: ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى﴾ [الزمر: ٣] ومنهم من يجعل له شركاء وأنشأوا يُشركُهُمْ في عبادته، فدعاهم رسول الله ﷺ إلى أن يجعلوا عبادتهم إلى الذي^(٣) أنعم عليهم إذ العباد لا تكون إلا لله الذي أقرؤا جميعاً أنه خالق السماوات والأرض، وأنه ربهم^(٤)، وألَّا يصرفوا عبادتهم إلى غير الذي أنعم عليهم إذ العباد هي تشكُّرُ وجزاء ما أنعم عليهم ﴿أَلَا تَتَذَكَّرُ أَنَّ اللَّهَ وَلاَ تُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا وَلاَ يَتَّخِذَ بَعْضُنَا آيَاتِنَا مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ لأنَّ العبادَ لواحدٍ أهونٌ وأخفٌ من العبادِ لعددٍ، وأنَّ صرفَ العبادِ إلى من أنعم عليكم أولى من صرفها إلى الذي لم يُنعم عليكم؛ إذ ذاك جورٌ وظلمٌ في العقل أن يُنعم أحدٌ على آخر، فيشكر غيرَه.

الآية ٦٦

وقوله تعالى: ﴿هَكَأَنتمْ هَكَأَنتمْ هَكَأَنتمْ﴾ يعني كلمة الإخلاص والتوحيد سواء بيننا وبينكم، أي عدلٌ، أي تلك الكلمة عدلٌ بيننا وبينكم، لأنهم كانوا يُقِرُّونَ أَنَّ خَالِقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ اللَّهُ، بقوله^(١): ﴿وَلَيْن سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾ [لقمان: ٢٥..] وكذلك يُقِرُّونَ ٦١ - ١/ أَنَّ خَالِقَهُمُ اللَّهُ بقوله: ﴿وَلَيْن سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾ [الزخرف: ٨٧] لكنَّ منهم من يعبدون [من دون]^(٢) الله أو ثنائاً، ويقولون: ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى﴾ [الزمر: ٣] ومنهم من يجعل له شركاء وأنشأوا يُشركُهُمْ في عبادته، فدعاهم رسول الله ﷺ إلى أن يجعلوا عبادتهم إلى الذي^(٣) أنعم عليهم إذ العباد لا تكون إلا لله الذي أقرؤا جميعاً أنه خالق السماوات والأرض، وأنه ربهم^(٤)، وألَّا يصرفوا عبادتهم إلى غير الذي أنعم عليهم إذ العباد هي تشكُّرُ وجزاء ما أنعم عليهم ﴿أَلَا تَتَذَكَّرُ أَنَّ اللَّهَ وَلاَ تُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا وَلاَ يَتَّخِذَ بَعْضُنَا آيَاتِنَا مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ لأنَّ العبادَ لواحدٍ أهونٌ وأخفٌ من العبادِ لعددٍ، وأنَّ صرفَ العبادِ إلى من أنعم عليكم أولى من صرفها إلى الذي لم يُنعم عليكم؛ إذ ذاك جورٌ وظلمٌ في العقل أن يُنعم أحدٌ على آخر، فيشكر غيرَه.

قال الشيخ، رحمه الله: وأيد الحقُّ أنه كذلك عجزُ البشر عن إيراد مثله وعجزهم عن المقابلة بما ادَّعوا أنهم عرفوه بالله^(٩).

(١) في الأصل وم: يقول. (٢) ساقطة من الأصل وم. (٣) في الأصل وم: غير الذي. (٤) من م، في الأصل: برهم. (٥) في الأصل: صلوات الله عليه، في م: يعني في دين إبراهيم. (٦) ساقطة من الأصل وم. (٧) ساقطة من م. (٨) ساقطة من م. (٩) أدرج تفسير هذه الآية في الأصل وم بعد تفسير الآية (٦٧).

الآية ٦٧ ثُمَّ أَكْذَبَهُمُ اللَّهُ فَقَالَ: ﴿مَا كَانَ لِإِبْرَاهِيمَ يَدُيَا وَلَا تَمَارِكًا وَلَكِنْ كَانَتْ خَيْرًا مُسْلِمًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ قَالَ الشَّيْخُ، رَحِمَهُ اللَّهُ: وَفِي هَذِهِ الْآيَةِ دَلَالَةٌ أَنَّهُمْ عَلِمُوا أَنَّهُ كَانَ مُسْلِمًا، لَكِنْ ادَّعَوْا مَا ادَّعَوْا مُتَعَتِّينَ إِذْ لَمْ يَقَابِلُوا كِتَابَهُمْ^(١) بِالَّذِي ادَّعَوْا مِنْ نَعْتِهِ، وَبِخِلَافِ مَا ادَّعَى عَلَيْهِمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ نَعْتَهُ، وَفِيهِ دَلَالَةٌ الرِّسَالَةِ إِذْ^(٢) فِي دَعْوَاهُمْ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمْ يُعَرَفْ نَعْتُهُ بِهِمْ، لِمَا [فِي]^(٣) دَعْوَاهُمْ غَيْرَ الَّذِي ادَّعَى، فَثَبَّتَ أَنَّهُ عَرَفَ بِاللَّهِ، وَذَلِكَ عِلْمُ الْغَيْبِ، وَاللَّهُ الْمَوْفِقُ.

الآية ٦٨ وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّكَ أَنتَ الْغَايِبُ بِإِذْنِهِمْ لَلَّذِينَ اتَّبَعُوهُ وَهَذَا النَّبِيُّ وَالَّذِينَ آمَنُوا﴾ وَهَكَذَا يَكُونُ فِي الْعَقْلِ أَنَّ مَنْ اتَّبَعَ آخَرَ، وَأَطَاعَهُ، فَهُوَ أَوْلَى بِهِ، وَإِنَّمَا الْحَاجَةُ إِلَى السَّمْعِ بِمَعْرِفَةِ الْمُتَّبِعِ لَهُ وَالْمَطِيعِ أَنَّهُ ذَا أَوْ ذَا، فَأَخْبَرَ ﷺ أَنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالنَّبِيَّ ﷺ، هُمُ الْمُتَّبِعُونَ لَهُ، فَهُمْ أَوْلَى بِهِ.

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَاللَّهُ وَلِيُّ الْمُؤْمِنِينَ﴾ اخْتَلَفَ فِيهِ: قِيلَ: الْوَلِيُّ النَّاصِرُ، وَقِيلَ: هُوَ أَوْلَى بِالْمُؤْمِنِينَ، وَقَدْ ذَكَرْنَا هَذَا فِي مَا تَقَدَّمَ. وَقَدْ دَفَعَ عَنْهُمْ سَفَهَ ادِّعَائِهِمْ فِي إِبْرَاهِيمَ، وَأَظْهَرَ الْحَقَّ فِي قَوْلِهِمْ.

قَالَ الشَّيْخُ، رَحِمَهُ اللَّهُ، فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿تَمَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَّاهُ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ﴾ [آل عمران: ٦٤] الْآيَةَ، وَفِي قَوْلِهِ^(٤): ﴿لَمْ نَجْعَلْ لَكَ﴾ [آل عمران: ٦٥] وَفِي قَوْلِهِ^(٥): ﴿لَمْ تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ﴾ [آل عمران: ٧١] الْآيَةَ، وَنَوْعَ ذَلِكَ مِنَ الْآيَاتِ الَّتِي خَصَّ بِالْخُطَابِ بِهَا أَهْلَ الْكِتَابِ وَجُوهٌ مِنَ الْمُعْتَبَرِ:

أَحَدُهَا: أَنَّ الَّذِينَ خُوطِبُوا بِهَذَا الْإِسْمِ كَانُوا مَعْرُوفِينَ، وَأَنَّهُ لَمْ يَخْطُرْ بِأَهْلِ الْمَسْلَمِ أَنَّهُ^(٦) قَصَدَ بِهِ غَيْرَ أَهْلِ التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ، وَلَا ذُكِرَتْ تِلَاوَتُهَا فِي حَقِّ الْمُحَاجَّةِ عَلَى غَيْرِهِمْ، ثَبَّتَ أَنَّ الْمَجُوسَ لَيْسُوا بِأَهْلِ الْكِتَابِ، وَأَنَّ الْمُرَادَ مِنْ ذِكْرِ أَهْلِ الْكِتَابِ غَيْرُهُمْ، وَأَنَّ اخْتِذَ الْجِزْيَةِ مِنَ الْمَجُوسِ لَيْسَ مِمَّا تَضَمَّنَتْهُ قَوْلُهُ: ﴿حَقٌّ يُمَظُّوهُ الْجِزْيَةُ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾ [التوبة: ٢٩] لَكِنْ بِدَلِيلٍ آخَرَ، وَهُوَ مَا رُوِيَ عَنْ نَبِيِّ اللَّهِ أَنَّهُ قَالَ: «سَمِعُوا بِهِمْ سُنَّةَ أَهْلِ الْكِتَابِ غَيْرَ نَاكِحِي نَسَائِهِمْ وَلَا أَكَلِي ذَبَائِحِهِمْ» [البیهقي في الكبرى: ١٨٩ و ١٩٠] وَعَلَى ذَلِكَ أَيَّدَ قَوْلُهُ: ﴿أَنْ تَقُولُوا إِنَّمَا أُنْزِلَ الْكِتَابُ عَلَى طَائِفَتَيْنِ مِنْ قَبْلِنَا﴾ [الأنعام: ١٥٦] لِيُعْلَمَ أَنَّ الْكِتَابَ الْمَعْرُوفَ وَأَهْلَهُ هَؤُلَاءِ، وَإِنْ كَانَتْ تَمَّ كِتَابٌ وَصَحَّفَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَالثَّانِي: أَنَّ اللَّهَ خَصَّ أَهْلَ الْكِتَابِ بِأَنْوَاعِ الْحُجَجِ، وَجَعَلَ الْمُحَاجَّةَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِيُوضَحَ أَنَّهُ، وَإِنْ كَانَ مُرْسَلًا إِلَى جَمِيعِ الْبَشَرِ كَانَ لَهُ التَّخْصِصُ فِي الْمُحَاجَّةِ. وَعَلَى ذَلِكَ عَامَّةُ سُورَةِ الْأَنْعَامِ فِي مُحَاجَّةِ أَهْلِ الشِّرْكِ، [عَلَى أَنَّ أَهْلَ الْمَدِينَةِ كَانُوا أَهْلَ كِتَابٍ، وَأَهْلَ مَكَّةَ كَانُوا أَهْلَ شِرْكِ، فَحَاجَّ كُلًّا بِالَّذِي قُرِضَ أَنْ يُتَكَلَّمَ فِيهِ، وَإِنْ كَانَتْ الْحُجَّةُ تَلْزُمُ الْفَرِيقَيْنِ، لِأَنَّ مُحَاجَّةَ أَهْلِ الشِّرْكِ]^(٨) أَكْثَرُهَا فِي التَّوْحِيدِ وَأَمْرِ الْبَعْثِ، وَعَلَى وَجُودِهِ فِيهِ فِي أَهْلِ الْكِتَابِ بَعْضُ الْمَشَارَكَةِ لَهُمْ، وَمُحَاجَّةُ أَهْلِ الْكِتَابِ بِمَا فِي كِتَابِهِمْ، وَفِيهِ وَجْهَانِ:

أَحَدُهُمَا: الْعِلْمُ بِمَا قَدْ غَابَ عَنِ السَّبَبِ الَّذِي يُوصَلُ إِلَيْهِ بِالْكَسْبِ لِيُعْلَمَ أَنَّهُ وَصَلَ إِلَيْهِ بِالْوَحْيِ، فَيَكُونُ مِنْ ذَلِكَ الْوَجْهِ حُجَّةً عَلَى الْفَرِيقَيْنِ.

وَالثَّانِي: ظَهَرُ سُنَّةِ أَهْلِ الْكِتَابِ بِوُجُوهِ تَسْقُطُ عِنْدَ التَّأَمُّلِ الرَّبُّوَّةِ [فِي الْمَحَلِّ الَّذِي]^(٩) كَانَ يَمْتَنِعُهُمْ ذَلِكَ [التَّأَمُّلُ]^(١٠) عَنِ اتِّبَاعِهِ، وَذَلِكَ [التَّأَمُّلُ فِيهِ]^(١١) مَدِيحُ كِتَابِهِمْ وَالشَّهَادَةُ^(١٢) لَهَا بِالصَّدِيقِ وَالْحَقِّ وَإِظْهَارُ الْإِيمَانِ بِرَسُولِهِمْ لِيُعْلَمَ أَنَّهُ لَيْسَ بَيْنَ الرِّسَالِ وَالْكِتَابِ اخْتِلَافٌ فِي الدِّعَاءِ إِلَى عِبَادَةِ اللَّهِ وَتَوْحِيدِهِ، وَأَنَّ أَوَّلَكَ إِنَّمَا كَذَّبُوا لِتَسْلَمَ لَهُمُ الرِّيَاسَةُ، ثُمَّ مَعَ ذَلِكَ ظَاهَرُوا أَهْلَ الشِّرْكِ الْمَكْذِبِينَ لِكِتَابِهِمْ وَرَسُولِهِمْ لِيُعْلَمَ كُلُّ ذِي عَقْلٍ سَفَهَهُمْ^(١٣) فِي الْبَاطِلِ، إِذْ ظَاهَرُوا أَعْدَاءَهُمْ فِي الدِّينِ [عَلَى الَّذِينَ]^(١٤) أَظْهَرُوا الْمَوَالَاةَ^(١٥) فِي الدِّينِ [وَمَنْ هُوَ]^(١٦) وَلِيُّ لَهُ، فَيَكُونُ ذَلِكَ أَبْلَغَ الزَّجْرِ لِمُتَعَتِّيهِمْ وَأَعْظَمَ الْحُجَّةِ عَلَيْهِمْ فِي مَا أَثَرُوا مِنَ السُّنَّةِ، وَتَرَكُوا الْحَقَّ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) فِي الْأَصْلِ وَم: بِكِتَابِهِمْ. (٢) فِي م: أَنْ. (٣) فِي الْأَصْلِ: مِنْ وَلِيهِمْ. (٤) فِي الْأَصْلِ وَم: قَوْلِهِمْ. (٥) فِي الْأَصْلِ وَم: قَوْلِهِمْ. (٦) فِي الْأَصْلِ وَم: سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ. (٧) فِي الْأَصْلِ وَم: سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ. (٨) فِي الْأَصْلِ وَم: سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ. (٩) فِي الْأَصْلِ وَم: وَالْمَحَلِّ الَّذِي، وَالْمَحَلِّ هُوَ مَتْنُهُ الْحَرَامُ. (١٠) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (١١) فِي الْأَصْلِ وَم: فِيهَا. (١٢) فِي الْأَصْلِ وَم: وَشَهِدَ. (١٣) فِي الْأَصْلِ وَم: شَبِيهِمْ. (١٤) فِي الْأَصْلِ: مِنَ الَّذِي، فِي م: مِنَ الَّذِينَ. (١٥) فِي الْأَصْلِ: مَوَالَاتِهِ. (١٦) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم.

وفي ذلك وجه آخر أن أهل الشرك قد عَرَفُوا حاجاتهم إلى أهل الكتاب في أمور الدين وما عليه السياسة، فيصير ما يلزم أولئك من الحجّة لازمة لهم في مُحاجَّته بالذي في كتبهم لزوم الحجّة معاً عليهم في ذلك بما أقسموا ﴿يَاللّٰهُ جَهْدَ اٰمِنِيْهِمْ﴾ الآية [فاطر: ٤٢] أبلغ الحجّة في مُحاجَّة أهل الكتاب إذ تمنّوا أن يكون منهم نذير، فكان وقد^(١) بلغ المبلغ الذي ظهر بما خُصُّوا من الحجج، وشاركوا أولئك في جميع ما به كان أفتخارهم عليهم ودغوى الفضل، والله أعلم. مع ما لم يكن له اللسان الذي به ظهرت^(٢) كتبهم لغير لسانهم ليعلموا أنه أدرك^(٣) ذلك بمن له حقيقة كتبهم، والله أعلم.

وفي ذلك وجه آخر أنه حاجتهم بوجهين:

أحدهما: بالموجود في كتابهم والمعروف عند أئمتهم من العلم بالكلمة التي دعاهم إليها من التوحيد وعبادة من له الخلق والأمر وإخبار ما في كتبهم من أنواع البشارات به ومن موافقة الكتب. وعلى ذلك أمر إبراهيم عليه السلام وغيره^(٤) ليكون أعظم في الحجّة واقطع للشغب، والله أعلم.

والثاني: ممّا قد حرّفوا من كتبهم، وبدّلوا من أحكامهم، وحرّفوا من صفته ونعت أئمة ليعلم كل متأمّل أنه لا وجه لتعلّم ذلك بهم، إذ لا يُحتمل أن يكون منهم هنك أسرارهم والإطلاع على أسرارهم بما لا يتّهيأ لهم/ ٦١ - ب/ دفع ذلك ولا المقابلة في ذلك ليعلم كل الخلائق من انقاد لهم أولاً أن ذلك لا يدركه إلا بمن له العلم بكل سر ونجوى، ولا قوة إلا بالله، مع ما في ذلك وجهان من المغتبر.

أحدهما: أن ذلك الزمان لم يكن زمان حجاج ونظر في أمر الدين، إنما كان [ذلك الزمان تباهياً]^(٥) في أمر الدنيا وتفاخراً^(٦) بكثرة الأموال والمواشي، فبعث الله تعالى رسولاً عليه السلام^(٧) نشأ من بين أظهرهم دعاهم إلى ترك التقليد واتّباع الحجج التي لا يبلّغها أهل الججاج بعقولهم دون أن يكون لهم المعونة من علم الوحي وما فيه من حكمة الربوبية، فكيف [كان القوم]^(٨) أصحاب التقليد: إمّا ثقة بأئمتهم الذين ادّعوا علم الكتب المنزلة، وإمّا ثقة وأماناً^(٩) بأباؤهم في ما تشؤوا عليه أن الحق لا يشدّ عنهم، على ما في ذلك من الاختلاف الذي يمنعهم الأمرين جميعاً؟ لكنهم إذا لم يكونوا أهل نظر في الدين ومُحاجَّة فيه لم يعرفوا أن ذلك يمنعهم التقليد، فأظهر لهم الحجج، وأنباؤهم بالموذع من حجاج^(١٠) أنبيائهم في كتبهم، والزمهم أن في آباؤهم [من يلزم التقليد، كانوا أحقّ بذلك مما كان عندهم أن آباءهم]^(١١) كانوا على دينهم بما [هو]^(١٢) بين من تغييرهم وترك الواجب عليهم من حقّ الاتّباع، والله أعلم.

والثاني: إذا ظهر فيهم الاختلاف في أئمتهم على ادّعاء كل منهم أن ذلك هو الذي كان عليه الأنبياء والرسل^(١٣) في أهل الكتاب، وحاجات غيرهم بما ليس عندهم إلا آراء^(١٤) إباء إبليس عندهم، فضّل على القول.

ثم كان معلوماً عند الاختلاف والتفرق، فصارت الحاجة قد عمّتهم، والعلم بهم في لزوم الأحكام إلى من يدلّهم على الحجّة، ويعرّفهم الحقّ، قد تقرّر عندهم، فبعث الله فضله من أظهر لهم بما أنطق به لسانه من الحجج وأراهم من علمه مما غيّر، وحفظ، ممّا كان عليهم أوائلهم، فكان ذلك أظهر للبيان وأولى ما يعرف من إفضال الله عليهم بالإغاثة والامتنان عليهم بالفرج مما مستهم إليه الحاجة، ودفعتهم إلى العلم به الفاقة، والله الموفق.

وفي الفصل الأول بقي حرف لم نذكره، وهو أن دعاءهم إلى الزهد في الدنيا بعد الركون إليها، وإلى الآخرة في الدين، بعد ظهور التفاخر بينهم بتكثير العشاير وتقاتل^(١٥) القبائل والسخاء بجميع ما طبعوا عليه بما قدّر عندهم ما إليه ترجع عواقب الأمور، وقام ذلك على قهر العادة ومخالفة الطبيعة التي يعلم أن ذلك في مثل ذلك العصر آية^(١٦) سماوية خارجة عن وسع البشر ليكون أقطع لعذرهم وأسكن لقلوبهم إليه، فله الحمد على ذلك.

(١) من م، الواو ساقطة من الأصل. (٢) في الأصل وم: ظهر. (٣) في الأصل وم: أدركه. (٤) في الأصل وم: وغيرهم. (٥) في الأصل وم: الزمان في أمر الدين وتناهي. (٦) في الأصل وم: وتفاخر. (٧) ساقطة من م. (٨) في م: والقوم. (٩) الواو ساقطة من الأصل وم. (١٠) من م، في الأصل: الحجاج. (١١) من م. (١٢) ساقطة من الأصل وم. (١٣) من م، في الأصل: هو الرسل. (١٤) في م: الأوام. (١٥) في الأصل وم: وتقاتل. (١٦) من م، في الأصل: أنه.

وقوله تعالى: ﴿قُلْ يَتَّخِذِ الْكَاتِبُ مَثَلًا إِيَّاكُمْ سَلِمَةً﴾ الآية: قيل فيها بأوجوه.

أحدها: أنها العَدْلُ، وهي كلمة التوحيد، وكانت عدلاً باتفاق السُّنَنِ^(١) إذ سُتِلُوا عَنْ خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ فِي الْفَرْعِ إِلَيْهَا بِالْإِجَابَةِ وَشَهَادَةِ الْخَلْقَةِ عَلَى وَحْدَانِيَّةِ مَنْ لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ، والله أعلم. وَمِنْ هَذَا الْوَجْهِ أَمَكُنْ أَنْ يُحَاجَّ جَمِيعُ الْخَلْقِ، وَإِنْ خَصَّ بِهِ أَهْلَ الْكِتَابِ، والله أعلم.

وآخر^(٢): أَنْ يُسَوَّى فِيهَا أَنَّهَا حَقٌّ وَعَدْلٌ، وهي عبادة الواحد الذي لم يُخْتَلَفْ فِي أَنَّهُ مُعْبُودٌ، وَأَنْ كُلَّ مَنْ عَبْدَ غَيْرِهِ فَعَلَى أَنْ يَكُونَ لَهُ الْعِبَادَةُ، يَعْبُدُهُ، فَيَرْجِعُ إِلَى حَقِيقَةِ دُونِ أَنْ يَكُونَ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُ مَنْ يَعْلَمُ أَنَّهُ لَا يَسْتَحِقُّ الْعِبَادَةَ. وَهَذَا الْمَعْنَى يُلْزَمُ الْجَمْعُ أَيْضًا.

والثالث: أَنْ يَكُونَ ﴿إِيَّاكُمْ سَلِمَةً﴾ ظَهَرَ أَنَّهَا عَدْلٌ فِي كِتَابِهِمْ بِمَا جَاءَتْ رُسُلُهُمْ، وَنَزَلَتْ بِهَا كِتَابُهُمْ، وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ.

الآية ٦٩

وقوله تعالى: ﴿وَدَّتْ طَّائِفَةٌ مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يُبَيِّنُ لَكُمْ؛ ذَكَرَ فِي الْقِصَّةِ أَنَّ الْمَشْرِكِينَ أَخَذُوا عَمَّارًا وَحَذِيفَةَ، فَقَالُوا لَهُمَا^(٣): دِينُنَا أَفْضَلُ مِنْ دِينِكُمْ، وَأَفْضَلُ مِنَ الْأَدْيَانِ كُلِّهَا، فَنَزَلَتْ^(٤) هَذِهِ الْآيَةُ. وَالْأَشْبَهُ أَنْ يَكُونَ مِثْلُ هَذَا مِنْ رُؤْسَاءِ أَهْلِ الْكِتَابِ وَعُلَمَائِهِمُ الَّذِينَ يَقُولُونَ هَذَا الْعَمَلُ. وَأَمَّا الْجَهَّالُ مِنْهُمْ وَالرَّذَلَةُ فَإِنَّهُمْ لَا يَفْعَلُونَ هَذَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وقوله تعالى: ﴿لَوْ يُبَيِّنُ لَكُمْ وَمَا يُضِلُّوكَ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ﴾ الإِضْلَالُ قِيلَ فِيهِ بِوَجْهِ: قِيلَ: الإِضْلَالُ هُوَ الإِخْمَالُ، أَرَادُوا أَنْ يَخْمَلَ ذِكْرُهُمْ، وَلَا يُذَكِّرُونَ بَعْدَهُمْ أَبَدًا كَمَا يَخْمَلُ ذِكْرُ أُولَئِكَ، وَقِيلَ: الإِضْلَالُ هُوَ الإِهْلَاكُ، وَقِيلَ: الإِضْلَالُ هُوَ التَّحْيِيرُ، وَكُلُّ ضَالٍّ فَهُوَ مُتَحَيِّرٌ تَائِهٌ. ﴿وَمَا يُضِلُّوكَ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ﴾ [أي وما]^(٥) يُخْمِلُونَ إِلَّا ذَكَرَ أَنْفُسِهِمْ ﴿وَمَا يَشْعُرُونَ﴾ [أنهم يهلكون أنفسهم إذ يجهلون ﴿وَمَا يَشْعُرُونَ﴾]^(٦) ماذا عليهم في ما وَدَّوا مِنْ أَلِيمِ الْعِقَابِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَيُقَالُ: نَزَلَتْ فِي عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه.

الآية ٧٠

وقوله تعالى: ﴿يَتَّخِذِ الْكَاتِبُ لِمَ تَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَأَنْتُمْ تَشْهَدُونَ﴾ قوله: ﴿وَأَنْتُمْ تَشْهَدُونَ﴾ يَحْتَمِلُ وَجْهًا: يَحْتَمِلُ ﴿وَأَنْتُمْ تَشْهَدُونَ﴾ تِلْكَ الْآيَاتِ، وَتُعَابِنُونَهَا، وَتَعْلَمُونَ أَنَّهَا آيَاتٌ، لَكِنْ تُكَابِرُونَ، وَتُعَابِدُونَ، وَلَا تُؤْمِنُونَ بِهَا، وَيَحْتَمِلُ ﴿وَأَنْتُمْ تَشْهَدُونَ﴾ أَيِ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ مَا فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ مِنْ بَعَثِ مُحَمَّدٍ صلى الله عليه وسلم وَصَفِيهِ [أَنَّهُ]^(٧) رَسُولُ اللَّهِ أَفْضَلُ الصَّلَوَاتِ وَأَكْمَلُ التَّحِيَّاتِ^(٨) وَيَحْتَمِلُ غَيْرَهَا مِنَ الْآيَاتِ الَّتِي جَاءَ بِهَا. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: ﴿لِمَ تَكْفُرُونَ﴾ بِبَيِّنِ اللَّهِ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ بِدَلَالَةِ الْخَلْقَةِ وَشَهَادَةِ كِتَابِهِمْ أَنَّ دِينَ اللَّهِ وَتَوْحِيدَهُ حَقٌّ.

الآية ٧١

وقوله تعالى: ﴿يَتَّخِذِ الْكَاتِبُ لِمَ تَلِيْسُونَ الْحَقَّ بِالْبَطْلِ وَتَكْفُرُونَ الْحَقَّ وَأَنْتُمْ تَقُولُونَ﴾ فِي الْآيَةِ دَلَالَةٌ جَوَازِ هُنَاكَ السُّرِّ^(٩) وَإِفْشَاءِ الْمَكْنُونِ وَالْمَكْنُونِ مِنَ الْأَمْرِ إِذَا كَانَ فِي ذَلِكَ تَحْذِيرٌ لِّغَيْرِهِمْ عَنْ مِثْلِهِ وَتَرْغِيبٌ لَهُمْ فِي الْمَحْمُودِ مِنَ الْفِعْلِ، ثُمَّ فِيهِ دَلَالَةٌ إِبْتِهَابِ رِسَالَةِ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم لِأَنَّهُ يُخْبِرُهُمْ عَمَّا كَانُوا يَكْتُمُونَ، وَيُسِرُّونَ فِي مَا بَيْنَهُمْ، وَذَلِكَ مِنْ إِبْطَالِ اللَّهِ إِيَّاهُ عَلَى ذَلِكَ^(١٠). أَلَا تَرَى أَنَّهُمْ لَمْ يَتَعَرَّضُوا لَهُ بِشَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ، فَيَقُولُوا^(١١): مَتَى لَيْسَنَا الْحَقُّ؟ فَدَلَّ أَنَّهُمْ عَلِمُوا أَنَّهُ حَقٌّ، وَأَنَّهُ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم وَذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿وَأَنْتُمْ تَقُولُونَ﴾ ثُمَّ عَلِمَ ذَلِكَ يَكُونُ بَأَنَّ كَانَ ذَلِكَ فِي كِتَابِهِمْ، أَوْ عَلِمُوا بِالْآيَاتِ الْمَعْجَزَةِ، وَيَحْتَمِلُ [قَوْلُهُ]^(١٢): ﴿وَأَنْتُمْ تَقُولُونَ﴾ أَنْكُمْ تَلْبِسُونَ الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ.

الآية ٧٢

وقوله تعالى: ﴿وَقَالَتْ طَّائِفَةٌ مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ آمِنُوا بِالَّذِي أُنْزِلَ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَجَعَلْنَا الْقُرْآنَ كِتَابًا فَتَرَوْا مَآخِزَهُ﴾ قِيلَ فِيهِ بِوَجْهِ: قِيلَ: قَوْلُهُ: ﴿آمِنُوا بِالَّذِي أُنْزِلَ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَجَعَلْنَا الْقُرْآنَ كِتَابًا فَتَرَوْا مَآخِزَهُ﴾ يَعْنِي بِأَوَّلِ أَمْرِ مُحَمَّدٍ صلى الله عليه وسلم لَا النَّهَارَ نَفْسَهُ، وَذَلِكَ مَا رَوَى فِي الْقِصَّةِ أَنَّ بَعْضَهُمْ كَانَ يَقُولُ لِبَعْضٍ: إِنَّ مُحَمَّدًا كَانَ عَلَى قِبَلَتِنَا، وَقِبَلَتُهُ بَيْتُ الْمَقْدِسِ، وَيَصْلِي إِلَيْهَا، فَأَمِنُوا أَنْتُمْ بِهِ ﴿وَأَكْفَرُوا مَآخِزَهُ﴾ يَعْنِي آخِرَ أَمْرِهِ، يَعْنُونَ: قِبَلَتُهُ الْبَيْتُ الْحَرَامُ الْكَعْبَةُ، أَيِ اكْفَرُوا بِقِبَلَتِهِ الَّتِي يَصْلِي إِلَيْهَا

(١) من م، في الأصل: السن. (٢) في الأصل وم: وأجزى. (٣) في الأصل وم: لهم. (٤) في الأصل وم: فنزل. (٥) في الأصل: أي، في م: أو وما. (٦) من م. (٧) ساقطة من الأصل وم. (٨) من م. (٩) ساقطة من م. (١٠) أدرج بعدها في م: وذلك قوله ﴿وَأَنْتُمْ تَقُولُونَ﴾. (١١) في الأصل وم: فيقولون. (١٢) ساقطة من الأصل وم.

الآن، وهي ^(١) الكعبة، وقيل: إن بعضهم يقول لبعض ^(٢): آمِنُوا بِمُحَمَّدٍ فِي أَوَّلِ أَمْرِهِ حَتَّى يُؤْمَنَ جَمِيعُ الْعَرَبِ، ثُمَّ أَكْفُرُوا بِهِ فِي آخِرِ أَمْرِهِ، [فَيَقُولُ آخَرُونَ] ^(٣): لَمْ كُفِّرْتُمْ بِهِ، وَرَجَعْتُمْ عَنْ دِينِهِ؟ فَيَقُولُونَ ^(٤): لَهُمْ: إِنَّا وَجَدْنَا فِي التَّوْرَةِ بَعَثَ نَبِيٌّ وَصَفْتُهُ، فَحَسِبْنَا أَنَّهُ هَذَا، فَأَمَّا بِهِ، ثُمَّ نَظَرْنَا فَإِذَا ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ بَعَثُهُ وَلَا صَفْتُهُ، فَرَجَعْنَا عَنْ دِينِهِ، وَكُفِّرْنَا بِهِ، حَتَّى يَرْجِعُوا جَمِيعاً عَنْ دِينِهِ، فَذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿آمِنُوا بِالَّذِي أُنْزِلَ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَجَّهَ النَّهَارِ وَآكُفِّرُوا وَاجِرُكُمْ﴾ وَقِيلَ أَيْضاً: إِنَّ رُؤُوسَ الْيَهُودِ قَالُوا لِلسَّفَلَةِ: صَدَّقُوا بِالْقُرْآنِ وَبِمُحَمَّدٍ ﷺ ﴿وَجَّهَ النَّهَارِ﴾ يَعْنِي أَوَّلَ النَّهَارِ، يَعْنِي صَلَاةَ الْغَدَاةِ، فَإِذَا كَانَتْ ^(٥) صَلَاةُ الْعَصْرِ أَكْفُرُوا بِهِ، فَقُولُوا لَهُمْ: إِنَّ قِبْلَةَ بَيْتِ الْمَقْدِسِ كَانَتْ حَقًّا، فَمَاذَا بَعْدَ الْحَقِّ إِلَّا الضَّلَالُ لِيَرْجِعُوا عَنْ دِينِهِمْ. فَلَا نَدْرِي كَيْفَ كَانَتِ الْقِصَّةُ؟ وَلَكِنْ فِيهِ دَلَالَةٌ رِسَالَةِ مُحَمَّدٍ ﷺ لِمَا ذَكَرْنَا أَنَّهُ كَانَ يُخْبِرُهُمْ بِمَا يُصِيرُونَ فِي أَنْفُسِهِمْ، وَيُصِيرُونَ، فَذَلِكَ مِنْ إِطْلَاعِ اللَّهِ لِيَاةٍ.

وَيَحْتَمِلُ قَوْلُهُ: ﴿آمِنُوا بِالَّذِي أُنْزِلَ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَجَّهَ النَّهَارِ﴾ أَيِ أَظْهَرُوا لَهُمُ الْإِسْلَامَ وَالْمُوَافَقَةَ، وَلَا تَوَمَّنُوا فِي الْحَقِيقَةِ.

الآية ٧٣

يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿وَلَا تَوَمَّنُوا إِلَّا لِمَنْ تَبِعَ وَيَتَكَّرُ﴾ [آل عمران: ٧٣] فِي الْحَقِيقَةِ، أَيِ آمِنُوا بِهِ ظَاهِرًا، وَأَمَّا فِي الْحَقِيقَةِ فَلَا تَوَمَّنُوا ﴿وَلَا لِمَنْ تَبِعَ وَيَتَكَّرُ﴾.

وقال الشيخ، رَحِمَهُ اللَّهُ، فِي قَوْلِهِ: ﴿وَقَالَتْ طَائِفَةٌ مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ/٦٢- أ/ آمِنُوا بِالَّذِي أُنْزِلَ عَلَى الَّذِينَ﴾ الْآيَةُ تَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: حَقِيقَةُ النَّهَارِ ثُمَّ يَتَوَجَّهُ وَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَمْرُ الْقِبْلَةِ خَاصَّةً، فَيُرِيدُونَ بِذَلِكَ الْمُحَاجَّةَ بِالْمُوَافَقَةِ فِي أَحَدِ الْوَقْتَيْنِ عَلَيْهِمْ فِي مَا خَالَفُوا فِي ذَلِكَ، وَإِنْ عَلِمُوا أَنَّ ذَلِكَ حَقٌّ لِيُسَبِّحُوا عَلَى الضَّعْفَةِ: أَنَّهُ لَا نَزَالَ نَسْتَقِيلُ مِنْ دِينٍ إِلَى دِينٍ وَمَذْهَبٍ إِلَى مَذْهَبٍ، وَأَنَّ مَنْ لَزِمَ الدِّينَ الْأَوَّلَ وَالْمَذْهَبَ الْأَوَّلَ أَحَقُّ لِلْمُوَافَقَةِ فِيهِ مَرَّةً، وَلِذَا [لَا يُلْزَمُ] ^(٦) الْبَقَاءُ عَلَى الثَّانِي: وَهُوَ كَقَوْلِهِ: ﴿سَيَقُولُ الشُّقْمَاءُ مِّنْ أَتَّيَسَّ مَا وَلَّيْتُمْ عَنْ قِبْلَتِهِمُ الَّتِي كَانُوا عَلَيْهَا﴾ [البقرة: ١٤٢] وَعَلَى ذَلِكَ أَنْكَرُوا جَوَازَ نَسْخِ الشَّرَائِعِ سَفْهًا مِنْهُمْ، إِذْ لَيْسَ مَعْنَى التَّنَاسُخِ [إِلَّا] اخْتِلَافُ الْعِبَادَاتِ لَا اخْتِلَافُ الْأَوْقَاتِ، وَذَلِكَ الْمَعْنَى قَائِمٌ، وَمَا التَّنَاسُخُ إِلَّا مَا عَلَيْهِ تَنَاسَخَ ^(٧) الْأَحْوَالُ فِي كُلِّ وَقْتٍ فَلَهُ ذَلِكَ. الْعِبَادَاتِ فِيهَا الْمَصْلَحَةُ، وَمَنْ تَعَبَّدَ [وَهُوَ] ^(٨) عَالَمٌ بِالَّذِي بِهِ الْأَصْلَحُ فِي كُلِّ وَقْتٍ فَلَهُ ذَلِكَ.

وَالثَّانِي: أَنْ يَكُونَ الَّذِي [أُنْزِلَ] ^(٩) أَوَّلَ النَّهَارِ لَمَّا أُنْزِلَ بِمَا فِيهِ وَصَفَ رُسُلِهِمْ وَكِتَابُهُمْ مِنَ الْهُدَى وَالْبَيَانِ، أَوْ وَصَفَ أَوَائِلَهُمْ فِي رِعَايَةِ الْحَقِّ وَتَعَاهِدِ الدِّينِ، فَأَمَرُوا بِالْإِيمَانِ بِذَلِكَ لِيُورُوا قَوْمَهُمْ أَنَّ قَدْ ثَبَتَ وَصَفُ مَنْ تَقَدَّمَ بِمَا ذُكِرُوا أَنَّهُمْ عَلَى ذَلِكَ. وَمِنْهُ جَاءَ فِي مَا أَخْبَرَ مِنْ تَبْدِيلِ مَنْ بَدَّلَ مِنْ أَوَائِلِهِمْ وَتَحْرِيفِهِمْ إِلَّا أَنْ كَانُوا كَذَلِكَ لِيُزِمُوهُمْ التَّقْلِيدَ فِي الْأَمْرَيْنِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. وَحَقُّهُ أَنَّهُ إِذَا عَرَفَ حَالَ الْأَوَّلِ لَا [يَلْتَزِمُ] ^(١٠) بِهِمْ، فَعَلَى ذَلِكَ أَمْرُ الْآخِرِ وَمَنْ بِهِ كَانَتِ الْمَعْرِفَةُ، الزَّمَنُ التَّصْدِيقُ فِي الْأَمْرَيْنِ جَمِيعًا، وَمَعَ مَا أَنَّ فِي الْقُرْآنِ وَصْفًا بِتَصْدِيقِ كِتَابِهِمْ، فَحَقُّهُمْ فِي مَا هُوُوا مُقَابِلَةُ كِتَابِ أَنْبِيَائِهِمْ لَتَكُونَ هِيَ الْقَاضِيَةُ وَالْمُثَبِّتَةُ لِلْحَقِّ أَنَّهُ عَلَى مَا ادَّعَوْا، وَادَّعَى عَلَيْهِمْ، وَقَدْ ظَهَرَ ^(١١) تَعَتُّهُمُ بِمَظَاهِرَتِهِمُ الْمُكَذِّبِينَ لِكِتَابِهِمُ الْمُكَذِّبِينَ بِرُسُلِهِمْ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بَعْدَ تَصْدِيقِهِ إِيَّاهُمْ وَشَهَادَةِ كِتَابِهِ بِذَلِكَ لِيَعْلَمَ الْمُتَأَمِّلُ عِبَادَتَهُمْ بَغْيًا وَحَسَدًا ^(١٢) كَمَا أَخْبَرَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمْ.

وَالْوَجْهُ الْآخَرُ مِنْ تَأْوِيلِ الْآيَةِ: أَنْ يُرَادَ بِمَا أَخْبَرَ عَنْهُمْ أَوَّلَ أَمْرِهِ وَآخِرُهُ لَا حَقِيقَةُ بَيَاضِ النَّهَارِ. ثُمَّ ذَلِكَ يُخْرِجُ عَلَى وَجْهَيْنِ:

(١) مِنْ م، فِي الْأَصْلِ: وَهُوَ. (٢) سَاقِطَةٌ مِنْ م. (٣) فِي الْأَصْلِ وَم: فَيَقُولُونَ لَنَا. (٤) فِي الْأَصْلِ وَم: فَتَقُولُ. (٥) فِي الْأَصْلِ وَم: كَانَ. (٦) فِي الْأَصْلِ: يُؤْمَنُ، فِي م: لَا يُؤْمَنُ. (٧) مِنْ م. (٨) فِي الْأَصْلِ وَم: هُمْ. (٩) سَاقِطَةٌ فِي الْأَصْلِ وَم. (١٠) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (١١) فِي الْأَصْلِ وَم: ظَهَرَتْ. (١٢) إِشَارَةٌ إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿بَلَسَا أَشْتَرًا بِوَدِّ أَنْفُسِهِمْ أَنْ يَخْلَعُوا بِمَا أُنْزِلَ اللَّهُ بَيِّنَاتٍ﴾ [البقرة: ٩٠] وَقَوْلُهُ: ﴿وَدَّ كَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يَرُدُّوكُمْ مِّنْ بَدْنِ إِبْنَيْكُمْ كَلَّا لَا حَكَمَ﴾ [البقرة: ١٠٩] وَقَوْلُهُ: ﴿وَمَا اخْتَلَفْتُمْ فِيهِ إِلَّا اللَّيْنُ أَوْتُوهُ مِمَّا بَدَا مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ بَيِّنَاتٍ يَبَيِّنُهُ﴾ [البقرة: ٢١٣].

أحدهما: أن يكون دعاؤه في أول الأمر إلى التوحيد والإيمان بالكتب المتقدمة، وهم يذعنون إلى ذلك. وعلى ذلك كانوا قبل ظهور رسول الله ﷺ وأجر ذلك بما تبين من تحريفهم وتعتيهم لما أخذهم البغي، وغلبهم الحسد، وخافوا على رئاستهم، وأشفقوا على ملكهم، وجزاء الشُّع وإظهار [كثيراً] (١) مما قد كنتم أو أولئهم، فكذبوه في هذا، والله أعلم.

والثاني (٢): أن يكون من ذلك من أنتميهم اصطلاح على الإيمان بذلك حتى يعلم محلهم وحرصهم على قبول الحق، ثم يكفرون به ليكون الأول ذريعة لهم في الثاني أنهم إذ ظنوا أنه على الحق أن عتوا (٣) له، فلما تبين لهم باطله رجعوا عن ذلك، فاطلع الله نبيه ﷺ على ما أسروا ليصير ما ظنوا حجة لهم حجة عليهم. وجملته ذلك أنا لا ندري ما السبب الذي كان منهم القول؟ وفيه كان؟ ولكنه قد بان أن ذلك كان منهم إسرائاً أطلع الله نبيه ﷺ ليكون حجة له وزجراً لهم من كل أنواع التبديل في شأن رسوله، عليه أفضل الصلوات، بما يهتك عليهم، فيفتضحون عند من راموا ستر أمرهم، وتسقط رئاستهم، والله الموفق.

وقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ أَلْهَيْتُ هَذَى اللَّهِ أَنْ يُؤْتِيَ أَحَدٌ بِشَيْءٍ مَّا أُوتِيتُمْ﴾ اختلِف فيه: قيل: هو على التقديم والتأخير: قوله: ﴿أَنْ يُؤْتِيَ أَحَدٌ بِشَيْءٍ مَّا أُوتِيتُمْ﴾ كان على إثر قوله: ﴿وَلَا تُؤْمِنُوا إِلَّا بِمَا نُنَاجِي﴾ يقول بعضهم لبعض: ما أنزل الله كتاباً مثل كتابكم، ولا بعث نبياً مثل نبيكم، قالوا ذلك حسداً منهم: إن هذا قول رسول الله ﷺ للمسلمين لما نزل قوله: ﴿إِنْ أَلْهَيْتُ هَذَى اللَّهِ﴾ قال لهم: ﴿أَنْ يُؤْتِيَ أَحَدٌ بِشَيْءٍ مَّا أُوتِيتُمْ﴾ يقول: دين الله الإسلام، هو الدين ﴿أَنْ يُؤْتِيَ﴾: يقول: لن ﴿يُؤْتِيَ أَحَدٌ بِشَيْءٍ مَّا أُوتِيتُمْ﴾ من دين الإسلام والكتاب الذي فيه الحلال والحرام، والله أعلم. ويحتمل أن يكون قال: لم يؤت [١] أحد من الأنبياء قبلي من الآيات مثل ما أوتيت أنا، لأن آياتهم كانت كلها حسية يفهمها كل أحد، وآيات رسول الله ﷺ كانت حسية وعقلية لا يفهمها كل أحد إلا الخواص من الناس وخيرتهم.

وقوله تعالى: ﴿أَوْ يُبَاجِرُوا عِنْدَ رَبِّكُمْ﴾ راجع إلى قوله: ﴿وَلَا تُؤْمِنُوا إِلَّا بِمَا نُنَاجِي﴾ فيحاجوكم ﴿به﴾ عند ربكم. أنهم قد آمنوا به مرة، وأقروا له، وهو كقولهم: ﴿وَإِذَا قُلُوا الَّذِينَ ءَامَنُوا قَالُوا ءَاثَرًا وَإِذَا خَلَا بِمَعْشُرِهِمْ إِلَى بَعْضٍ قَالُوا أَتُحَدِّثُونَهُمْ بِمَا فَتَحَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ لِيُفَاجِرُكُمْ بِهِ﴾ عند ربكم [البقرة: ٧٦]، إنهم كانوا يظهرون لهم الإسلام والإيمان، ثم إذا خلوا إلى شيطانيهم قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزَؤُونَ [البقرة: ١٤]، فقال بعضهم لبعض: تظهرون (٥) لهم الإسلام، فيحاجوكم عند ربكم في الآخرة؟

الآية ٧٤

وقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ أَلْفَضَلْ يَدُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مِنْ شَيْءٍ وَاللَّهُ رَءِيسٌ عَلَيْهِ﴾ وقوله: ﴿يَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِ مَنْ يَشَاءُ﴾ [هاتان الآيتان] (٦) على المعتزلة لأنهم يقولون: إن الفضل ليس بيد الله، وكذلك الاختصاص، إنما ذلك بيد الخلق، لأن من قولهم: ليس (٧) على الله أن يفعل بالخلق إلا [ما] (٨) هو أصلح لهم في الدين، ليس له أن يؤتي أحداً فضلاً، ولا له أن يختص أحداً برساليه إلا من هو مستحق لذلك، مستوجب له، فذلك الفضل والاختصاص إنما استوجبوا بأنفسهم لا بالله على قولهم. ففي الحقيقة الفضل عندهم كان بيدهم لا بيد الله، فأكذبهم الله بذلك، إذ الفضل عند الخالق (٩)، هو فعل ما ليس عليه، لا ما عليه، فتعود بالله من السرف في القول والزيج عن الرشد.

قال الشيخ، رحمه الله في قوله: ﴿وَلَا تُؤْمِنُوا إِلَّا بِمَا نُنَاجِي﴾ يحتمل: أن يكون في السر، وإن أعطيتهم لهم الظاهر، ويحتمل: أن يكون بعد ما أظهرتم ﴿وَأَقْرَبُوا مَا بَيْنَهُمْ﴾، ويحتمل: لا تؤمنوا بما جاء به إلا لأجل من تبع دينكم، فيكون عندهم قذوة، يثقون عندهم بالذي فعلتم: أنكم أهل الحق، فيتبعكم كيف ما تصيرون إليهم، ويحتمل: لا تؤمنوا؛ لا تصدقوا في ما يخبركم عن أو أولئكم ﴿إِلَّا بِمَا نُنَاجِي﴾ على المنع عن تصديق الرسول في ما يخبرهم من التحريف والتبديل.

(١) من م، ساقطة من الأصل. (٢) في الأصل وم: ويحتمل. (٣) في الأصل وم: عفا. (٤) في الأصل وم: لن يؤتى. (٥) في الأصل وم: تظهروا. (٦) في الأصل وم: هذه الآية. (٧) أدرج قبلها في الأصل وم: أن. (٨) من م، ساقطة من الأصل. (٩) في الأصل وم: الخلق.

وقوله تعالى: ﴿إِنَّ إِلَهَكُمْ هُوَ اللَّهُ﴾ يَحْتَمِلُ وجوهاً:

أحدها^(١): البيان: هو ما بين الله؛ إذ هو الحق، وكل ما فيه الصرف عنه هو تليس وتعمية.

والثاني^(٢): أن يكون الدين هو الذي دعا إليه بما أوضحه، وأناز برهانه، لا الدين الذي دعا إليه المتحرفون ﴿أَنْ يُؤَفَّ

أَكْثُ يُنْفَل مَا أُوتِيتُمْ﴾ أي لن يؤتى، والله أعلم، من الكتاب والحجج.

والثالث^(٣): أن يكون صلة قوله: ﴿إِنَّ إِلَهَكُمْ هُوَ اللَّهُ﴾ وهو دينه، أو القرآن، أو ما دعا إليه، ثم يقول ﴿أَنْ يُؤَفَّ أَكْثُ

يُنْفَل مَا أُوتِيتُمْ﴾ أهل الإسلام من الحجج والبيانات^(٤) التي توضح أن الحق في أيديكم.

وقوله تعالى: ﴿أَوْ يُبَاجِرُوا عِنْدَ رَبِّكُمْ﴾ فإن كان هو صلة الأول ف: أو بمعنى: لـ ﴿يُبَاجِرُوا﴾ أو حتى ﴿يُبَاجِرُوا﴾ إذا آمنتم

بما دُعوا إليه، فيحاجوكم بذلك ﴿عِنْدَ رَبِّكُمْ﴾ أي إذا آمنتم بالذي جاء بكم من عند ربكم، فيصير ذلك لهم حجة

عليكم، وإن كان صلة الثاني فهو أنهم لا يؤتون ﴿يُنْفَل مَا أُوتِيتُمْ﴾ من الحجج ليحاجوكم بها عند ربكم في الذي هو عليه

حق لما قد ظهر تعنتهم وتحريفهم، والله أعلم، ثم بين السبب الذي هو نيل كل خير وفضل، والله أعلم.

وقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ أَلْفُ نَفْسٍ يَدُّ اللَّهَ يُؤْتِيهِ مَن يَشَاءُ﴾ وقوله: ﴿وَاللَّهُ يَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِ مَن يَشَاءُ﴾ ينقض على المعتزلة

قولهم بوجهين:

أحدهما: أنهم لا يرون الله أن يختص أحداً بشيء فيه صلاح غيره، وبصرفه^(٥) عن ذلك [الغير، بل إن فعل ذلك]^(٦)

كان محايياً عندهم وبخيلاً، بل في الابتداء لم يكن له ذلك، وإنما يعطي بالاستحقاق، وذلك حق يلزمه، وقد ذكره^(٨)

بحرف الامتنان، وعندهم أيضاً ليس له [ألا يشاء]^(٩) أو لا يعطي، فلا معنى لذكره الذي ذكر مع ما صار ذلك، والله أعلم.

والثاني: أن الذي يحق أن يتخذ كلاً الأصلح في الدين، وأنه إن قصر أحداً عن ذلك كان جائراً^(١٠)، ثم الأفضل للعبد

بشيء مما أعطي حتى يعطيه في ما أمره، فيكون الفضل في الحقيقة في يد العبد، يؤتي نفسه إن شاء، والله الموفق.

الآية ٧٥

وقوله تعالى: ﴿وَمِنَ أَهْلِ الْكِتَابِ مَن إِنْ تَأَمَّنْهُ يَقَطَّرَ يُؤْذِيهِ إِلَيْكَ﴾ والقنطار ما تقدم ذكره ﴿وَمِنْهُمْ مَن إِنْ تَأَمَّنْهُ

يَذْبَحُ لَا يُؤْذِيهِ إِلَيْكَ﴾ وصف الله أهل الكتاب بعضهم بأداء الأمانة وبعضهم بالخيانة، وليس المراد من الآية/ ٦٢ - ب/

والله أعلم، القنطار نفسه والدينار، ولكن وصفهم بأن فيهم أمانة وخيانة، قلت الخيانة، أو عظمت، وكذلك الأمانة. ألا

ترى أنه يستحق الذم بدون القنطار والدينار إذا خان، وكذلك يستحق الحمد إذا أدى بدون ذلك؟ دل أنه لم يرد به التقدير،

ولكن على التمثيل، وهو كقوله ﷺ: ﴿فَمَنْ يَسْمَلْ يَشْكَالْ دَرَوْ خَيْرًا يَسْرُ﴾ [الزلزلة: ٧] ليس على إرادة الذرة، ولكن على

التمثيل لعمل الخير والشؤ جزاء، وإن قل، فذلك الأول.

وفيه دلالة جواز العمل بالإجتihad، ولما ذكرنا أنه لم يرد القدر الذي ذكره، ولكن لمعنى فيه بالإجتihad يُعرف، لا

بالنصوص. وعلى الشافعي رحمه الله أن الدينار مستكثر يحلف عليه مدعيه عند المنبر، والله تعالى جعله مستقلاً. وفيه دلالة

أيضاً: جواز شهادة بعضهم لبعض وعلى بعض، إن كانت فيهم نزلة على ما قاله بعض أهل التأويل لأنه وصف ﷺ

بعضهم بالأمانة بالمال، وإن كانت الأمانة لهم في الدين، والشهادة أمانة، والله أعلم. ويحتمل في من أسلم منهم وصف

بالأمانة، ومن لم يسلم وصفه بالخيانة في غير آية من غير رهن ولا كفالة، وهو كقوله: ﴿فَإِنْ آمَنَ بِكُمْ بَعْضُ قَلِيلٍ أَلَّذِي

أَوْثَقَ آمَنَتْكُمْ﴾ [البقرة: ٢٨٣] أمرهم بأداء الأمانة في ما اتفقوا.

وقوله تعالى: ﴿إِلَّا مَا دُمَّتْ عَلَيْهِ قَائِمًا﴾ قيل: ملازماً مواظباً دائماً متقايضاً، ومن عامل من الناس المسلمين الناس

هذه المعاملة يخاف دخوله في هذا النهي والوعيد.

(١) في الأصل وم: وجهين: أحدهما. (٢) في الأصل وم: ويحتمل. (٣) في الأصل وم: ويحتمل. (٤) من م، في الأصل: والبيان. (٥) في الأصل وم: إنما. (٦) في الأصل وم: صرفه. (٧) من م، ساقطة من الأصل. (٨) في الأصل وم: ذكر. (٩) من م، في الأصل: الأشياء. (١٠) في الأصل وم: جائزاً.

وقوله تعالى: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا لَيْسَ عَلَيْنَا فِي الْأُمُورِ سَبِيلٌ﴾ قالوا ذلك لأنهم كانوا يستحلون أموال المسلمين ظلماً، يقولون: لم يجعل علينا في كتابنا لأموالهم حرمة أموالنا علينا، يقولون: ﴿تَعْنُ أَيْتُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا﴾ [المائدة: ١٨] أراد بالأميين العرب إذ ليس لهم كتاب، وقيل: ذلك الاستحلال بأن قالوا ليس علينا لله فيهم سبيل، وأرادوا بالأميين المسلمين على ما روي عن رسول الله ﷺ [أنه^(١)] قال: «نحن أمة أئمة لا نحسب ولا نكتب» [البخاري ١٩١٣] وقيل: قالوا لا حرج علينا في حبس أموالهم في التوراة، فأكذبهم الله ﷻ بقوله: ﴿وَيَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ﴾ بأن ليس في كتابهم حرمة أموالهم ولا لهم عليهم سبيل ﴿وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ أنهم يكذبون على الله ﷻ.

الآية ٧٦

وقوله تعالى: ﴿بَلَى مَنْ أَوْفَى بِعَهْدِهِ﴾ يَحْتَمِلُ قَوْلُهُ: ﴿بَلَى﴾ رداً على قولهم: ﴿لَيْسَ عَلَيْنَا فِي الْأُمُورِ سَبِيلٌ﴾ عليكم سبيل فيهم. ثم ابتدأ الكلام، فقال: ﴿مَنْ أَوْفَى بِعَهْدِهِ﴾ وَأَقْفَى فَإِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَّقِينَ ﴿أَي هَؤُلَاءِ الَّذِينَ يُحِبُّهُمْ، لَا أَنْتُمْ. وَيَحْتَمِلُ قَوْلُهُ: ﴿بَلَى مَنْ أَوْفَى بِعَهْدِهِ﴾ وَأَقْفَى فَإِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَّقِينَ﴾ الذي عليه في التوراة؛ أمر بأداء الأمانة وإظهار بعثه ﷺ وصفته التي فيها ﴿وَأَقْفَى﴾ محارمته وظلم الناس في ترك الوفاء وفي نقض العهد، وصدق الله ورسوله، ولم يكن بعثه وصفته فإن الله يحبهم، والله أعلم.

الآية ٧٧

وقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْرُونَ عَهْدَ اللَّهِ﴾ قيل: عهد الله أمره ونهيته، ويَحْتَمِلُ^(٢) هذا العهد في ما عاهدوا^(٣) في التوراة ألا يكتُموا بعثه وصفته، ولكن يظهر ذلك للناس، ويُقَرُّون بِهِ ﴿وَأَيْمَنَهُمْ تَمَنَّا قَلِيلًا﴾ وإيمانهم التي حلفوا كذباً أن ليس بعثه وصفته فيه مخافة ذهاب منافعهم، ويَحْتَمِلُ أَنْ حَلَفُوا كَذِبًا، فأخذوا أموال الناس بالباطل والظلم. وعلى ذلك روي عن رسول الله ﷺ [أنه^(٤)] قال: «من حلف على يمين [بإثم ليقطع بها]^(٥) مال امرئ مسلم لقي الله تعالى، وهو عليه غضبان» [البخاري ٤٥٤٩ و٤٥٥٠] وتلا هذه الآية: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْرُونَ عَهْدَ اللَّهِ وَأَيْمَنَهُمْ﴾ الآية، والعهد والایمان سواء^(٦)، ألا ترى إلى قوله ﷻ ﴿وَأَوْفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ إِذَا عَاهَدْتُمْ وَلَا تَنْقُضُوا الْأَيْمَانَ﴾ الآية؟ [النحل: ٩١] ويَحْتَمِلُ عهد الله ما قبلوا عن الله، وما ألزمهم الله، والایمان ما حلفوا، والله أعلم.

وقوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ لَا خَلَاقَ لَهُمْ فِي الْآخِرَةِ﴾ [أي^(٧)] لا نصيب لهم في الآخرة مما ذكروا أن لهم عند الله من الخيرات والحسان كقوله: ﴿حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ﴾ [التوبة: ٦٩].

وقوله تعالى: ﴿وَلَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ﴾ يَحْتَمِلُ وجوهاً^(٨):

أنه أراد بذلك كلام الملائكة الذين يأتون المؤمنين بالتحية والسلام من ربهم كقوله: ﴿وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ﴾ ﴿سَلَامٌ عَلَيْكُمْ بِمَا صَبَرْتُمْ﴾ [الرعد: ٢٣ و٢٤] [وكقوله^(٩)] ﴿بَقُولُوا سَلَامٌ عَلَيْكُمْ ادْخُلُوا الْجَنَّةَ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ الآية [النحل: ٣٢] وقوله: ﴿وَلَا يُكَلِّمُهُمُ﴾ الملائكة على ما يكلمهم المؤمنين^(١٠)، أضاف ذلك إلى نفسه على ما ذكرنا في ما تقدم من إضافة النصرانية على إرادة أوليائه، فكذاك هذا، أو أن يكون الله ﷻ كان قد كلمهم بتكليم الملائكة إياهم لأنهم رسله، فكان كقوله: ﴿وَمَا كَانَ لِشَيْءٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَآئِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا﴾ [الشورى: ٥١] صيرته ببعث الرسل كان قد كلمهم هو، فكذاك الأول.

ويَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الله ﷻ يكره المؤمنين في الجنة بكلامه على ما كلم موسى^(١١) في الدنيا، فلا يكلمهم كما كلم المؤمنين. ويَحْتَمِلُ لَا يَكَلِّمُهُمُ بالرحمة سوى أن يقول لهم: ﴿قَالَ اخْسِئُوا فِيهَا وَلَا تُكَلِّمُون﴾ [المؤمنون: ١٠٨] كقوله^(١٢): ﴿وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾.

(١) ساقطة من الأصل وم. (٢) الواو ساقطة من الأصل وم. (٣) في الأصل وم: عهدوا. (٤) ساقطة من الأصل وم. (٥) ساقطة من الأصل وم. (٦) من م، في الأصل: يكون سواء. (٧) من م، ساقطة من الأصل. (٨) في الأصل: وجهين، في م: وجهين يَحْتَمِلُ. (٩) من م، ساقطة من الأصل. (١٠) إشارة إلى قوله تعالى: ﴿يَنْهَاهُمْ مَنْ كَلَّمَ اللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٥٣] وقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِشَيْءٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا﴾ [الشورى: ٥١]. (١١) إشارة إلى قوله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٤]. (١٢) في الأصل وم: وكقوله.

وقوله تعالى: ﴿وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ﴾ نظرَ رحمة كما ينظرُ إلى المؤمنين بالرحمة، وقوله تعالى: ﴿وَلَا يَرْكَبُكُمْ﴾ أي لا يجعل لخيراتهم ثواباً، ويَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ هذا في قوم، عَلِمَ الله، أنهم لا يؤمنون أبداً، فقال ﴿وَلَا يَرْكَبُكُمْ﴾ أي لا يُزَكِّي^(١) أعمالهم.

الآية ٧٨

وقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ مِنْهُمْ لَفَرِيْقًا يَلْعَنُ السَّيِّئَةُ مَا كَانُوا يَحْرَفُونَ﴾ أي كانوا يُحَرِّفُونَ السَّيِّئَةَ بِالْكِتَابِ عَلَى التَّعْظِيمِ وَالتَّجِيلِ ﴿لِيَتَعَسَّبُوا مِنَ الْكِتَابِ﴾ أي كانوا يُحَرِّفُونَ بَعْثَهُ، عَلَيْهِ أَفْضَلُ الصَّلَوَاتِ، وَصَفَتُهُ، ثُمَّ يَتْلُونَهُ عَلَى التَّعْظِيمِ وَالتَّجِيلِ ﴿لِيَتَعَسَّبُوا مِنَ الْكِتَابِ﴾ الْمُنْزَلِ مِنَ السَّمَاءِ ﴿وَمَا هُوَ مِنَ الْكِتَابِ﴾ الَّذِي أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ، ﴿وَيَقُولُونَ هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَمَا هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾ بَلْ هُمْ كَتَبُوا بِأَيْدِيهِمْ، وَهُوَ كَقَوْلِهِ ﷻ ﴿كُتِبَ لِلَّذِينَ يُكَلِّبُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَذَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٧٩]. [وقوله تعالى]^(٢): ﴿وَيَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ أَنَّهُمْ يَكْذِبُونَ عَلَى اللَّهِ، وَأَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ.

الآية ٧٩

وقوله تعالى: ﴿مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُؤْتِيَهُ اللَّهُ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ﴾ أي ما كَانَ لِبَشَرٍ اخْتَارَهُ اللَّهُ لِلَّذِي قَالَ، وَتَبَيَّنَ أَنَّهُمْ إِنَّمَا أَضَافُوا دِينَهُمُ الَّذِي فِيهِ عِبَادَةُ غَيْرِ اللَّهِ إِلَى أَنْبِيَائِهِمْ كَذِبَةً، وَأَنَّ اللَّهَ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ عِنْدَ مَنْ يَعْصِيهِ عَنْ مِثْلِهِ بقوله: ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾ [الأنعام: ١٢٤] لَا يَجْعَلُهَا حَيْثُ يُخَافُ، وَيُكْتَمُ، وَاللَّهُ الْمُؤَفَّقُ.

وهذه الآية تنقُضُ عَلَى الْبَاطِنِيَّةِ قَوْلَهُمْ، لَأَنَّهُمْ يَقُولُونَ: إِنَّ اللَّهَ لَا يُؤْتِي النَّفْسَ الْبَشَرِيَّةَ الْكِتَابَ وَلَا النُّبُوَّةَ، إِنَّمَا يُؤْتِي النَّفْسَ الْبَاطِنِيَّةَ^(٣)، وَهِيَ الرُّوحَانِيَّةُ لِيَأْتِيَ تَخَيُّلٌ فِي قُلُوبِ الْأَنْبِيَاءِ، وَيُؤَيِّدُهُمْ حَتَّى يُؤَلِّفُوا كَقَوْلِهِ: ﴿تَنَزَّلُ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ﴾ ﴿عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنْذِرِينَ﴾ ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ﴾ [الشعراء: ١٩٣ و ١٩٤ و ١٩٥] فإِذَا ثَبَتَ ذَلِكَ فِي قُلُوبِ^(٤) الرُّسُلِ أَلْفَوْا هُمُ الْكِتَابَ وَالصَّحَفَ، لَا يَقْدِرُ غَيْرُ الرُّسُلِ عَلَى ذَلِكَ. ثُمَّ النَّاسُ يَأْخُذُونَ ذَلِكَ مِنْهُمْ، فَالْآيَةُ تَكْذِبُهُمْ، وَتَرُدُّ عَلَيْهِمْ قَوْلَهُمْ حِينَ أَخْبَرَ: يُؤْتِي الْبَشَرَ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ بِقَوْلِهِ: ﴿مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُؤْتِيَهُ اللَّهُ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ﴾ وَكَذَلِكَ قَالَ عِيسَى ﷺ فِي الْمَهْدِ ﴿إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ مَاتَنِي الْكِتَابَ وَجَعَلَنِي نَبِيًّا﴾ [مريم: ٣٠].

وفي الآية دليلُ عَصَمَةِ الرُّسُلِ وَالْأَنْبِيَاءِ ﷺ عَنِ الْكُفْرِ بِقَوْلِهِ: ﴿مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُؤْتِيَهُ اللَّهُ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُوا عِبَادًا لِي مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ [وخاصةً فِي عَصَمَةِ رُسُلِنَا مُحَمَّدٍ ﷺ قَوْلُهُ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُؤْذُونَ اللَّهَ﴾ وَرَسُولَهُ لَعَنَهُمُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ﴾ [الأحزاب: ٥٧] وَقَوْلُهُ^(٥): ﴿وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ بَغْيًا مَا أَكْتَسَبُوا﴾ [الأحزاب: ٥٨] شَرْطُ فِي^(٦) الْمُؤْمِنِينَ اتِّحْسَابُ مَا يَسْتَوْجِبُونَ بِهِ الْأَذَى، وَيَكُونُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ بِشَرْطِهِ فِيهِمْ ذَلِكَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وقوله تعالى: ﴿وَلَكِنْ كُونُوا﴾ معناه: أي ولكن يقول لهم ﴿كُونُوا رَبَّنِينَ﴾ [وكانه على الابتداء والاستئناف، ويقول لهم: ﴿كُونُوا رَبَّنِينَ﴾]^(٧) ثُمَّ اخْتَلَفَ فِي ﴿رَبَّنِينَ﴾ قِيلَ: مُتَعَبِّدِينَ لِلَّهِ بِالَّذِي [كانوا يعلمون]^(٨) وبالَّذِي [كانوا]^(٩) يَدْرُسُونَ، وَقِيلَ: الرَّبَّانِيُّونَ^(١٠) الْعُلَمَاءُ الْحُكَمَاءُ، وَقِيلَ: حُكَمَاءُ عُلَمَاءُ، وَقِيلَ: عُلَمَاءُ فَهَاءُ، وَهُوَ وَاحِدٌ.

ثُمَّ فِيهِ دَلَالَةٌ أَنَّ الرَّجُلَ قَدْ يَدْرُسُ، وَيَعْلَمُ آخَرَ بِمَا لَا يَفْقَهُ، وَلَا يَعْلَمُ معناه، [ولا كل]^(١١) مَنْ يَدْرُسُ شَيْئًا أَوْ يَعْلَمُ آخَرَ^(١٢) يَكُونُ فُقِيهًا فِيهِ، وَيَعْرِفُ مَا أُوْدِعَ فِيهِ مِنَ الْمَعْنَى [وفيه دلالة جواز الإجتِهَادِ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يُوصَلُ إِلَى مَا فِيهِ مِنَ الْمَعْنَى]^(١٣) وَالْفَقْهُ بِالْإِجْتِهَادِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

الآية ٨٠

وقوله تعالى: ﴿وَلَا يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَتَّخِذُوا لِلْمَلَائِكَةِ وَالنَّبِيِّينَ مَزَاجًا﴾ اخْتَلَفَ فِيهِ؛ قِيلَ: / ٦٣ - / ١ / ﴿وَلَا يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَتَّخِذُوا لِلْمَلَائِكَةِ وَالنَّبِيِّينَ مَزَاجًا﴾ لِأَنَّهُمْ يَقُولُونَ: إِنَّ اللَّهَ أَمَرَهُمْ بِذَلِكَ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا قُلُوا فَحْشَةً قَالُوا وَجَدْنَا عَلَيْهَا مَبَاجِدًا وَاللَّهُ أَمَرَنَا بِهَا﴾ [الأعراف: ٢٨] وَقِيلَ: إِنَّ عِيسَى وَعُزَيْرًا وَمَنْ ذَكَرَ لَا يَأْمُرُونَكُمْ^(١٤) أَنْ تَتَّخِذُوا لِلْمَلَائِكَةِ وَالنَّبِيِّينَ مَزَاجًا مِنْ دُونِ اللَّهِ، وَقَدْ عَصَمَهُمُ بِالنُّبُوَّةِ.

(١) فِي الْأَصْلِ وَم: يَزَكُو. (٢) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (٣) فِي الْأَصْلِ وَم: الْبَسِيطَةُ. (٤) مِنْ م، فِي الْأَصْلِ: قُلُوبِهِمْ. (٥) مِنْ م، سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ. (٦) فِي الْأَصْلِ وَم: وَقَالَ. (٧) مِنْ م، فِي الْأَصْلِ: مِنْ. (٨) مِنْ م، سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ. (٩) فِي الْأَصْلِ وَم: يَعْلَمُونَ. (١٠) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (١١) فِي الْأَصْلِ وَم: الرِّبَّانِيُّونَ. (١٢) فِي الْأَصْلِ: إِلَّا، فِي م: إِلَّا كُلَّ. (١٣) فِي الْأَصْلِ وَم: آخَرُهُ. (١٤) مِنْ م، سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ. (١٥) فِي الْأَصْلِ: لَا يَأْمُرُكُمْ، فِي م: لَا يَأْمُرُكُمْ.

الآية ٨٤

الآية ٨٥

الآية ٨٦

(١) ساقطة من م. (٢) ساقطة من الأصل وم. (٣) ساقطة من الأصل وم. (٤) ساقطة من الأصل وم. (٥) في الأصل وم: جبروا. (٦) ساقطة من م. (٧) في الأصل وم: خضعوا. (٨) الواو ساقطة من م. (٩) من م، في الأصل: كقولهم. (١٠) من م، ساقطة من الأصل. (١١) في الأصل: عن عبادة، في م: من عبادة. (١٢) ساقطة من الأصل وم. (١٣) في الأصل وم: على. (١٤) في الأصل وم: عن قبول. (١٥) في الأصل وم: يهديهم. (١٦) من م، في الأصل: يأتيه.

قال الشيخ، رحمه الله: (وَيَحْتَمِلُ: لا يَهْدِيهِمْ في وقتِ اخْتِيَارِهِمُ الضلالة) وقيل: بما اختاروا مِنَ الضلالة لا يَهْدِيهِمْ، أي لا يُسَمِّيهِمْ ﴿وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ﴾ وقال^(١) الشيخ، رحمه الله: ودلّ قوله: ﴿كَيْفَ يَهْدِي اللَّهُ قَوْمًا كَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ﴾ أن دين الإسلام هو الإيمان، وأن الكفر مُقَابِلُهُ مِنَ الْأَصْدَادِ؟ وكيف يهدي؟ مع كُفْرِهِمْ؟ وقيل: في وقتِ اخْتِيَارِهِمْ، وقيل: ذلك في قوم، علم الله أنهم لا يؤمنون، وكانت جَمْعُهُمُ التَّعَنُّتُ والمُخَالَفَةُ، والله أعلم.

وقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ﴾ الآية تردُّ على المعتزلة قولهم لأنهم قالوا: إن الهدى البيان، والبيان للكل، قالوا بتقديم الفعل، فلو كان متقدماً لكان في ذلك إعطاء الهدى للظالم، فأخبر ﷺ أنه لا يهدي الظالم ٩٣ - ب/ وهم يقولون: لا بل يهدي الظالم، فذلك خروج عليه.

قال الشيخ [رحمه الله]^(٢) في قوله: ﴿وَاللَّهُ لَا يَهْدِي﴾ فلو لم يكن الهدى غير البيان فلقد هداهم إذن على قول المعتزلة.

الآيتان ٨٧ و ٨٨ وقوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ جَزَاءُهمَ أَن عَصَوْا اللَّهَ﴾ [خَالِدِينَ فِيهَا لَا يُخَفَّفُ عَنْهُمُ الْعَذَابُ وَلَا هُمْ يُنظَرُونَ]^(٣) وقيل: لعنة [الله]^(٤) عذاب الله، وقيل: لعنة الله، هي الإياس من رحمته وعفوه، واللعن، هو الطرد في اللغة. ولعنة الملائكة ما قيل في آية أخرى: قوله: ﴿ادْعُوا رَبَّكُمْ خَوْفًا مِّنَ الْعَذَابِ﴾ [قَالُوا أَوَلَمْ تَكُنْ تُرْسِلُهُمْ رُسُلًا بِالْبَيِّنَاتِ قَالُوا بَلَى قَالُوا فَادْعُوا] الآية [غافر: ٤٩ و ٥٠]، وقيل: لعنة الملائكة قولهم لهم: ﴿وَنَادَا بِنِعْلِكَ لِيَقْضِ عَيْنَا رَبُّكَ قَالَ إِنَّكَ مَكِيدٌ﴾ [تَقْدَحُ جُنُودُكَ بِالْحَقِّ وَلَكِنَّ أَكْثَرَكُمْ لِلْحَقِّ كَرِيمُونَ]^(٥) [الزخرف: ٧٧ و ٧٨]، وقيل: يدعو عليهم باللعن، وقيل: لعنة المؤمنين قوله: ﴿وَنَادَى أَصْحَابُ النَّارِ أَصْحَابَ الْجَنَّةِ أَنِ آيِسُوا عَلَيْنَا مِنَ الْمَاءِ أَوْ مِنَّا زَقَّكُمْ اللَّهُ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ حَرَمَهُمَا عَلَى الْكَافِرِينَ﴾ [الأعراف: ٥٠] فذلك لعنهم عليهم.

الآية ٨٩ وقوله تعالى: ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِن بَعْدِ ذَلِكَ وَأَسْلَمُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ ملحق على قوله: ﴿كَيْفَ يَهْدِي اللَّهُ قَوْمًا كَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ﴾ [آل عمران: ٨٦] ذكر الكفر بعد الإيمان، ثم ذكر التوبة، فقال: ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِن بَعْدِ ذَلِكَ وَأَسْلَمُوا﴾ الآية؛ أطمع لهم المغفرة والرحمة بالتوبة بعد الكفر بقوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾. وما قيل في القصة أيضاً: إن نفراً ارتدوا عن الإسلام، ثم تاب بعضهم، ولم يثب البعض، فنزل قوله: ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا﴾ الآية. وفي الآية دلالة قبول توبة المرتدين لأن قوله: ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِن بَعْدِ ذَلِكَ﴾ الآية.

الآية ٩٠ وقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ ثُمَّ أَزْدَادُوا كُفْرًا لَّن نُّقَبِّلَ تَوْبَتَهُمْ﴾ الآية: اخْتَلَفَ فِيهِ: قيل: قوله: ﴿كَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ ثُمَّ أَزْدَادُوا﴾ أي مانوا على ذلك، فذلك زيادتهم الكفر، وقيل: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ بعيسى بعد الإيمان بالرسول جميعاً ﴿ثُمَّ أَزْدَادُوا كُفْرًا﴾ بمحمد ﷺ [لَن نُّقَبِّلَ تَوْبَتَهُمْ] قيل: لن نقبل توبتهم التي تابوا مرة، ثم تركوها، وقيل: لن نقبل توبتهم التي أظهروا باللسان، وما^(٦) كان ذلك في قلوبهم، [أي ليست لهم توبة] إلا أن تكون توبة منهم، فتردّ كقوله: ﴿وَلَا يَقْبَلُ مِنهَا شَفَعَةٌ﴾ [البقرة: ٤٨] وقيل: هم قوم علم الله أنهم لا يتوبون أبداً، فأخبر أنه لا يقبل توبتهم كقوله: ﴿وَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: ٦] وقيل: لا تقبل توبتهم عند الموت كقوله: ﴿فَلَمَّا رَأَوْا بَأْسَنَا قَالُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَرَحْمَتِهِ﴾ [غافر: ٨٤] وكقوله: ﴿وَأَن يَمُنَّ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لِيُؤْمِنُوا بِهٖ قَبْلَ مَوْتِهِ﴾ [النساء: ١٥٩] وكقوله: ﴿لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيمَانُهَا لَئِنْ تَكُنْ ءَامَنَتْ مِن قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِي إِيمَانِهَا خَيْرًا﴾ [الأنعام: ١٥٨] إنه لا ينفع الإيمان في ذلك الوقت. فعلى ذلك قوله: ﴿لَن نُّقَبِّلَ تَوْبَتَهُمْ﴾ في ذلك الوقت إذا داموا على الكفر إلى ذلك الوقت.

قال الشيخ، رحمه الله، في قوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ ثُمَّ أَزْدَادُوا كُفْرًا لَّن نُّقَبِّلَ تَوْبَتَهُمْ﴾ ذلك في قوم مخصوصين، أي لا [تكون لهم]^(٨) كقوله: ﴿وَلَا يَقْبَلُ مِنهَا شَفَعَةٌ﴾ [البقرة: ٤٨] أي لا شافع لهم، ﴿وَلَا شَفَعَةٌ﴾ [البقرة: ٢٥٤] وَيَحْتَمِلُ عِنْدَ رُؤْيَا فِعْلِ اللَّهِ وَجْزَاءَ فِعْلِهِ عِنْدَ الْقِيَامَةِ وَمُعَايَاةِ الْمَوْتِ، يدلُّ على ذلك الآية التي تقدّمت.

(١) الوار ساقطة من الأصل وم. (٢) من م، ساقطة من الأصل. (٣) و (٤) ساقطة من الأصل وم. (٥) في الأصل وم: إلى أخرى. (٦) من م، في الأصل: ولما. (٧) من م، ساقطة من الأصل. (٨) في الأصل وم: يكون منهم.

الآية ٩١

وقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَمَاتُوا وَهُمْ كُفَّارًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ مِلءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا وَلَوْ افْتَدَى بِهِ﴾ يقول: لو كان معهم [ما يفتدُونَ] ^(١) به أنفسهم ما قبل منهم، ولكن لا يكون كقوليه: ﴿وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَقْعَةٌ وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَذْلٌ﴾ [البقرة: ٤٨] أي لا يكون لهم شفع، وإن ^(٢) كان لهم شفعاء، فيشفعون، فلا تقبل شفاعتهم، ولكن لا يكون لهم، فهذا يدل أن قوله: ﴿لَنْ يُقْبَلَ تَوْبَتُهُمْ﴾ أي لا يتوبون، والله أعلم.

وروي عن أنس بن مالك رضي الله عنه أن نبي الله صلى الله عليه وسلم قال: «يجاء بالكافر يوم القيامة، فيقال له: أرايت لو كان لك مِلءُ الأرض ذهباً أكنت مُفْتَدِيًا؟ فيقول: نعم يا رب، فيقال له: قد سئلت أيسر من ذلك» [البخاري ٦٥٣٨].

الآية ٩٢

وقوله تعالى: ﴿لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا حُبَبْتُمْ﴾ يَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ الْآيَةُ، والله أعلم، في كفار منعهم عن الإسلام الزكاة والصدقات التي تجب في الأموال كقوليه: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ عَاهَدَ اللَّهُ لَنْتَقِيَهُمْ لَتَصَدَّقُوا وَلَتَكُونُوا مِنَ الصَّالِحِينَ﴾ ﴿فَلَمَّا آتَتْهُمْ مِنْ قَضِيهِمْ بَخِلُوا بِهٖ وَتَوَلَّوْا﴾ الآية إلى قوله: ﴿يَمَّا أَخْلَقُوا اللَّهَ مَا وَعَدُوهُ وَبِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ﴾ [التوبة: ٧٥ و ٧٦ و ٧٧] أخبر صلى الله عليه وسلم: ﴿لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ إِلَّا بِمَا كُنْتُمْ تُحِبُّونَ﴾ من الأموال، وكقوليه: ﴿الَّذِينَ لَا يُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ بِالْآخِرَةِ هُمْ كَفِيرُونَ﴾ [فصلت: ٧]. وَتَحْتَمِلُ الْآيَةُ فِي الْمُؤْمِنِينَ؛ رَغِبُهُمْ صلى الله عليه وسلم فِي إِنْفَاقِ مَا يُحِبُّونَ كَقَوْلِهِ: ﴿لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُولُوا وَجُوهَكُمْ قِبَلَ الشَّرْقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَاللَّيْثَةِ وَالْكَتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ﴾ الآية [البقرة: ١٧٧] أخبر أن البر ما ذكر من الإيمان به وإتيان المال في حبه.

وروي عن أنس رضي الله عنه [أنه] ^(٣) قال: (لما نزل قوله تعالى: ﴿لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ﴾ الآية قال أبو طلحة: يا رسول الله حائطي الذي في مكان كذا وكذا فهو لله، ولو استطعت أن أسره ما أعلنته، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «اجعله في قرابتك أو قراباتك» ^(٤) [أحمد: ٢٦٢/٣] وروي عن عمر رضي الله عنه أنه لما نزل هذا اعتق جارية.

ثم اختلف في البر، قيل: البر هو الجنة ههنا، وقيل: البر هو الإسلام إن كان في الكافرين، وقيل: ﴿لَنْ تَنَالُوا﴾ درجات الجنة وما عند الله من الثواب إلا بإنفاق ما تُحِبُّونَ.

وقوله تعالى: ﴿وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ اللَّهَ يُوَفِّيهِمْ عَلَيْهِمْ﴾ ففيه دليل قبول القليل من الصدقة لأنهم كانوا يمتنعون عن قليل التصدق استحقاقاً، فأخبر أنه بذلك عليهم، وإن قل بعد أن يكون ذلك لله صلى الله عليه وسلم والله أعلم.

الآيتان ٩٣ و ٩٤

وقوله تعالى: ﴿كُلُّ الطَّعَامِ كَانَ حَلَالًا لِيَّ إِسْرَؤِيلَ إِلَّا مَا حَرَّمَ إِسْرَؤِيلُ عَلَى نَفْسِهِ﴾ الآية [فمَنْ أَذَرَى عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ] ^(٥) قال ابن عباس رضي الله عنه... (وكان الطعام كله حلالاً إلا الميتة والدم ولحم الخنزير) ﴿إِلَّا مَا حَرَّمَ إِسْرَؤِيلُ عَلَى نَفْسِهِ﴾ يعني يعقوب حرّم على نفسه لحم الإبل والبأنها، وكان أحب الطعام إليه) إن ثبت ما ذكر في القصة أن يعقوب عليه السلام أقبل يريد بيت المقدس، فلقيه ملك، فظن يعقوب أنه لص، فعالجه [وظل] ^(٦) يصارعه حتى أضاع له الفجر، فلما أضاع لهما الفجر غمّر الملك فخذ يعقوب، فتهدج عليه عرق النساء، فكان يبيت الليل ساهراً من وجعه، فاقسم لئن شفاه الله ليحرّم أحب الطعام والشراب إليه. فإن ثبت هذا فهو إنما حرّم ذلك على نفسه بالإذن من الله صلى الله عليه وسلم والأمير منه. ثم إن اليهود قالوا: إنما كان تحريم ذلك من الله في التوراة، فأمر ^(٧) الله نبيه أن قل لهم: ﴿قَاتِلُوا بِالْتَّوْرَةِ فَاتْلَوْهَا إِنَّ كُتُبَكُمْ صَدِيقَاتٌ﴾ أن التحريم من الله في التوراة. ويحتمل أن يكون التحريم كان بظلم منهم كقوليه تعالى: ﴿يُظَلِّرُوا مِنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمًا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٌ﴾ الآية [النساء: ١٦٠] أنكروا تحريم ذلك بظلمهم ^(٨)، فدعوا بإحضار التوراة ليظهر كذبهم، فأبوا ذلك، فلا ندري كيف كانت القصة؟ ولكن في إثبات دلالة رسالة رسولنا محمد صلى الله عليه وسلم حين أخبر عما أسروا وأظهروا ما كتموا، قال أبو زيد ^(٩): (إنما قدر أهل الكتاب على تغيير كتابهم والزيادة فيه [والنقصان منه، ولم يكن لأحد تغيير القرآن عن وجهه أو زيادة فيه] ^(١٠) أو نقصان منه، لأن [ما في كتبهم كان يُشبه] ^(١١) كلام غيره من الحكماء، فغيروا

(١) في الأصل وم: لا فتدوا. (٢) في الأصل وم: لا أن. (٣) ساقطة من الأصل وم. (٤) في م: أقربانك. (٥) ساقطة من الأصل وم.

(٦) ساقطة من الأصل وم. (٧) أدرج في الأصل قبلها: ويحتمل. (٨) من م، في الأصل: بظلم. (٩) في الأصل وم: يزيد. (١٠) من م.

(١١) في الأصل وم: كتبهم تشبه.

بغيره من كلام^(١) الحكماء. وأما القرآن فهو آية معجزة لم يقدرُوا على تحريفه ولا تبديله، وإنْ عَلِمَ أَنَّهُ كَانَ كَمَا ذَكَرَ، فهو^(٢)، والله أعلم، لِيَهْتِكَ عَلَيْهِمْ أُسْتَارُهُمْ، وَلِيُظْهِرَ مِنْهُمْ مَا كَتُمُوا. وفيه إثباتٌ لرسالة محمد ﷺ.

وقوله تعالى: ﴿قُلْ صَدَقَ اللَّهُ فَاتَّبِعُوا مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾ الآية قد ذكرنا في ما تقدّم^(٣).

الآية ٩٥

الآية ٩٦

وقوله تعالى: ﴿إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ مُبَارَكًا﴾ قيل فيه بوجوه: قيل: أول بيت مبارك وُضِعَ للناس هو بكة^(٤)، وقيل أول مسجد وُضِعَ للناس بمكة^(٥)، وقيل: يريد بكة البقعة، أي أول بقعة خلق الله، هي^(٦) بكة، ومنها دُجِبَت الأرض، وقيل: إنَّ آدم ﷺ لما أُمِرَ بالحج قال له جبريل ﷺ قد حجَّ فيه الملائكة قبلك بالفِي عام، وقيل: خلق الله البيت قبل الأرض بالفِي عام.

ثم اختلف في قوله: ﴿بِكَّةَ﴾ [قيل]^(٧) الزحام، وقيل: البكة موضع البيت وسائر القرية. وعن ابن عباس ﷺ / ٦٤ - ١ / [أنه]^(٨) قال: (مكة من فيج^(٩) إلى التنعيم^(١٠) إلى المنحر^(١١)، وبكة من البيت إلى البطحاء^(١٢)) وقيل: بكة الكعبة حيث يترك الناس أي يزحم^(١٣) بعضهم بعضاً ما وراءها.

وقوله تعالى: ﴿مُبَارَكًا﴾ قيل: تُغْفَرُ فِيهِ الذُّنُوبُ وَالْخَطَايَا ﴿وَهُدًى لِلْعَالَمِينَ﴾.

الآية ٩٧

[وقوله تعالى]^(١٤): ﴿فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ﴾ يَحْتَمِلُ قَوْلُهُ: ﴿فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ﴾ ما لو تأملوا لهداهم، وذلك أن الله ﷻ خلق هذا البيت بين الجبال في أرضٍ ملساء قليلة الأنزال والربيع، لا ماء فيها، ولا شجر، ولا نزهة^(١٥)، ولا^(١٦) يرغب الخلق إلى مثله، ثم جعل قلوب الناس تميل، وتهوي إليه أفئدتهم من غير أن كانَ ﴿فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ﴾ ما ذَكَرَ ﴿مَقَامَ إِبْرَاهِيمَ وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا﴾ وتلك آياته، والله أعلم.

وقوله تعالى: ﴿وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا﴾ ظاهرة في مَنْ جَنَى^(١٧)، ثم دخل الحرم، آمِنٌ، لأنَّ مَنْ لم يَجْنِ^(١٨) فهو آمِنٌ، أتى دخل إلى^(١٩) الحرم وغيره. وإنما الآية [إنما تختص]^(٢٠) بالآمين إذا دخل دون غيره. وقد روي عن جماعة من أصحاب رسول الله محمد ﷺ ما يوافق هذا، وروي عن ابن عباس ﷺ [أنه]^(٢١) قال: (إذا أصاب الرجل الحد في الحرم أقيم عليه، وإنْ أصابه [في]^(٢٢) غير الحرم، ثم لجأ إليه، لا يُحَدَّثُ، ولا يُجَالَسُ، ولا يُؤَاكَلُ، ولا يُتَابَعُ، حتى يخرج منه، فيؤخذ، فتقام عليه الحدود) وروي^(٢٣) عن ابن عمر ﷺ أنه قال: (لو وجدنا قاتلَ أبينا في الحرم لم نقتله) وروي عن الحسن، رحمه الله، أنه قال في قوله: ﴿وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا﴾ (كان هذا في الجاهلية، فأما الإسلام فلم يَزِدْهُ إِلَّا شِدَّةً: مَنْ أصاب الحد في غيره، ثم لجأ إليه، أقيم عليه الحد) [وكان]^(٢٤) يقال للحسن: إنَّ الصيد كان يؤمن^(٢٥) في الجاهلية، ثم الإسلام رفع^(٢٦) ذلك الأمن، بل كان آمِنُ الصيد في حال الإسلام كهُوَ في حال الجاهلية. فعلى ذلك الأمن الذي كان في الجاهلية هو باقي غير زائل في الإسلام.

وأصحابنا، رحمهم الله، يذهبون إلى ما روي عن ابن عباس وابن عمر ﷺ أن رسول الله ﷺ قال: «إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ مَكَّةَ يَوْمَ خَلَقَهَا، لَمْ تَجَلْ لِأَحَدٍ قَبْلِي^(٢٧)، وَلَا تَجَلْ لِأَحَدٍ بَعْدِي، وَإِنَّمَا أَجَلْتُ لِي سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ^(٢٨)، لَا يُخْتَلَى خِلَاهَا^(٢٩)، وَلَا يُغَضَّدُ شَجَرُهَا، وَلَا يُتَفَرَّ صَيْدُهَا، وَلَا يُحْتَشَّ حَشِيشُهَا» [البخاري ١١٢ و ٢٠٩٠] أخبر رسول الله ﷺ أن مكة بعد الإسلام حرامٌ كما كانت قبله، وأنها لم تَجَلْ لَهُ [إلا]^(٣٠) ساعة من نهار، فإذا كان المُلْتَجِي إليها^(٣١) قبل الإسلام [آميناً]^(٣٢) فالواجب أن يكون آميناً بعد الإسلام حتى يخرج منها.

(١) ساقطة من م. (٢) أدرج قبلها في الأصل وم: وإلا. (٣) في تفسير الآية (١٣٥) من سورة البقرة. (٤) في الأصل وم: بكة. (٥) في الأصل وم: مكة. (٦) في الأصل وم: هو. (٧) ساقطة من الأصل وم. (٨) ساقطة من الأصل وم. (٩) موضع بنجد. (١٠) موضع قريب من مكة أقرب أطراف الحل إلى البيت. (١١) من م. في الأصل: المتحرك، وهو موضع نحر الهدي. (١٢) سيل فيه دقاق الحصى. (١٣) في الأصل وم: يزدهم. (١٤) ساقطة من الأصل وم. (١٥) الأرض النزهة القريبة من الريف. (١٦) في الأصل وم: مالا. (١٧) في الأصل وم: يجني. (١٨) من م. في الأصل: يجين. (١٩) في الأصل وم: من. (٢٠) في الأصل وم: على ما يخص. (٢١) ساقطة من الأصل وم. (٢٢) ساقطة من الأصل وم. (٢٣) الواو ساقطة من م. (٢٤) ساقطة من الأصل وم. (٢٥) في الأصل وم: يأمن. (٢٦) في الأصل وم: يرفع. (٢٧) من م. في الأصل: قبل. (٢٨) في م: النهار. (٢٩) من م. في الأصل: خلافاً. (٣٠) من م. ساقطة من الأصل. (٣١) ساقطة من م. (٣٢) ساقطة من الأصل وم.

وَحُجَّةٌ أُخْرَى، وهي ^(١) أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَبَاحَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَتْلَ الْمُشْرِكِينَ جَمِيعاً، بَلْ قَرَضَ ذَلِكَ عَلَيْهِ إِلَّا أَهْلَ مَكَّةَ فَإِنَّهُ لَمْ يُحِلَّ لَهُ قِتَالَهُمْ إِلَّا سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ، فَفَضَّلَ مَكَّةَ عَلَى غَيْرِهَا بِمَا خَصَّهَا بِهِ مِنَ التَّحْرِيمِ، فَلَا يَبْعُدُ إِلَّا يُقَامَ عَلَى مَنْ التَّجَا إِلَيْهَا فِي الْإِسْلَامِ إِذَا كَانَتْ جَنَابَتُهُ أَقْلَ مِنْ كُفْرِ أَهْلِهَا ^(٢).

وفي الفرق [بين] ^(٣) مَنْ قَتَلَ فِيهَا وَفِي غَيْرِهَا، ثُمَّ لَجَأَ إِلَيْهِ، وَجَهَ آخَرُ: قَالَ ^(٤) اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوهُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْمَكْرَمِ حَتَّى يُنْفِلُوهُمْ فِيهِ فَإِنْ قَتَلْتُمْ قَاتِلَتُمْ﴾ [البقرة: ١٩١] أَبَاحَ لَهُمْ الْقَتْلَ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِذَا قَاتَلْتُمُوهُمْ ^(٥). فَعَلَى ذَلِكَ يُقَامُ الْحَدُّ إِذَا أَصَابَ، وَهُوَ فِيهِ، وَإِذَا أَصَابَ، وَهُوَ فِي غَيْرِهِ لَمْ يُقَمْ كَمَا لَمْ يُقَاتِلُوا إِذَا لَمْ يُقَاتِلُوا. وَهَذَا فَرْقٌ حَسَنٌ وَاضِحٌ بِحَمْدِ اللَّهِ تَعَالَى وَعَوْنِهِ.

قال الشيخ، رَحِمَهُ اللَّهُ فِي قَوْلِهِ ﷺ: ﴿وَمَنْ دَخَلَ كَانَ آمِنًا﴾: يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ خَبَرًا عَنِ ^(٦) الْحَرَمِ فِي قَدِيمِ الدَّهْرِ أَنَّهُ كَانَ، [عَلَى مَا] ^(٧) بَيْنَ الْخَلْقِ مِنَ الْقِتَالِ وَالْحَرْبِ يَأْمُنُونَ بِالْحَرَمِ إِذَا التَّجَّوُّوا إِلَيْهِ، وَذَلِكَ كَقَوْلِهِ: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا جَعَلْنَا حَرَمًا مَكْرَمًا وَنَحْنُ عَلَى الْكَافِرِينَ﴾ [العنكبوت: ٦٧] فَيَكُونُ ذَلِكَ مِنْ عَظِيمِ آيَاتِ اللَّهِ تَعَالَى: أَنَّ الْجَاهِلِيَّةَ عَلَى عَظِيمٍ ^(٨) مَا بَدَّلُوا مِنَ الْأُمُورِ، وَغَيَّرُوا مِنَ الدِّينِ، مَنَعَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ هَذَا التَّغْيِيرِ حَتَّى يَبْقِيَ لِكُلِّ مَنْ شَهِدَ آيَةَ أَنَّ اللَّهَ، لَهُ هَذَا السُّلْطَانُ، وَبِهِ قَامَ هَذَا التَّدْبِيرُ الْعَظِيمُ، لَهُ الْعِلْمُ بِحَقَائِقِ الْأَشْيَاءِ وَوَضَعَ كُلَّ شَيْءٍ مَوْضِعَهُ.

وعلى ذلك قَالَ بَعْضُ أَهْلِ التَّأْوِيلِ فِي قَوْلِهِ: ﴿لَتَسْلَمْنَ أَنَّ اللَّهَ يَلْعَنُ مَا فِي الْأَرْضِ﴾ [المائدة: ٩٧]: قَدْ جَعَلَ، جَلَّ ثَنَاؤُهُ، ذَلِكَ كَالْعَامَنِ فِي الشَّرْعِ وَالطَّبِيعِ؛ فَأَمَّا الشَّرْعُ فَمَا جَاءَتْ الرُّسُلُ، وَأَمَّا الطَّبِيعُ فَمَا تَنَافَرَ النَّاسُ حَتَّى سَارَ ذَلِكَ إِلَى الصَّيْدِ الَّذِي يُؤْذِيهِ الْأَخْذُ وَإِلَى أَنْوَاعِ الْأَشْيَاءِ الَّتِي قَامَتْ بِجَوْهَرِ تِلْكَ الْبَقْعَةِ مِنَ النَّبَاتِ ^(٩) لَا بِأَسْبَابِ تَكْتَسِبُ، وَلِهَذَا كَرِهَ بَيْعَ رِيَاعِ مَكَّةَ، وَرَخَّصَ فِي بَيْعِ مَا يَحْدُثُ فِيهِ مِنَ الْبُنْيَانِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. وَدَلَّ قَوْلُهُ: ﴿جَعَلْنَا﴾ كَذَا عَلَى لَزُومِ ذَلِكَ الْحَقِّ لِأَنَّهُ مَذْكُورٌ بِحَرْفِ الْإِمْتِنَانِ وَالِاخْتِجَاجِ لَهُ، وَلَا يَجُوزُ تَغْيِيرُ الَّذِي هَذَا وَصَفُهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَيَحْتَمِلُ ﴿كَانَ﴾ صَارَ ﴿آمِنًا﴾ أَيِ أَوْجَبَ لَهُ الْأَمَانَ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ الَّذِي لَمْ يَلْزَمَهُ الْقَتْلُ كَانَ آمِنًا دُونَ دَخُولِهِ، فَثَبَتَ أَنَّ ذَلِكَ فِي مَنْ لَزِمَهُ، وَإَيْدَ ذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿وَلَا تَقْتُلُوهُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْمَكْرَمِ﴾ [البقرة: ١٩١] فَهَمَّ قَوْمٌ قَدْ سَبَقَ مِنْهُمْ الْكُفْرُ وَقَدْ شُرِعَ الْقَتْلُ بِالْكَفْرِ، لَمْ يَأْخُذْهُمْ حَقُّ الشَّرْعِ عَلَى مَا سَبَقَ مِنَ الْكُفْرِ فِي وَقْتٍ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ جَزَاؤُهُ فِي الدُّنْيَا إِلَّا أَنْ يُحْدِثَ الْقِتَالُ. فَعَلَى ذَلِكَ مَنْ لَزِمَهُ لَا فِيهِ فَهُوَ يَأْمَنُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ أَحْدَثَ فِيهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَأَصْلُهُ أَنَّهُ أَضَافَ الْأَمَانَ إِلَى نَفْسِهِ بِقَوْلِهِ: ﴿كَانَ آمِنًا﴾ وَكُلُّ حَدٍّ ^(١٠)، يُتْلَفُ نَفْسُهُ، فَلَهُ أَمَانٌ بِالدَّخُولِ فِيهِ، وَكُلُّ حَدٍّ ^(١١)، فِي إِقَامَتِهِ إِحْيَاءٌ مَا جُعِلَتْ الْحَيَاةُ [لِلْإِيقَاقِ] ^(١٢)، مِثْلُهُ، فَهُوَ يُقَامُ لِيَكُونَ زَجْرًا لَهُ وَتَكْفِيرًا [وَحِفْظًا] ^(١٣) عَلَى بَقَاءِ الْأَمَنِ بَقَاءً ^(١٤) نَفْسِهِ وَرَدَّهُ إِلَى مَا يَذُرُّ أَنَّهُ التَّجَا إِلَيْهِ لِلْهَرَبِ مِنْ ^(١٥) حَكَمِ اللَّهِ تَعَالَى أَوْ لِلْأَمَانِ بِاللَّهِ لِيَصِلَ إِلَى إِقَامَةِ أَحْكَامِ اللَّهِ تَعَالَى آمِنًا، وَفِي إِقَامَتِهِ هَذَا أَيْضًا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وقوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ فرض الله تعالى الحجَّ بهذه الآية على ﴿مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ ولم يُبَيِّنْ مَا السَّبِيلُ؟ وَبَيَّنَّ ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حِينَ سُئِلَ عَنِ الْإِسْطِطَاعَةِ، فَقَالَ: «الزَّادُ وَالرَّاحِلَةُ» [الترمذي ٨١٣] وَهَكَذَا يَقُولُ عُلَمَاؤُنَا: إِنَّ الْإِسْطِطَاعَةَ وَالسَّبِيلَ، هُوَ الزَّادُ وَالرَّاحِلَةُ كَمَا رُوِيَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَكَانَ بَعْضُ النَّاسِ، إِذَا كَانَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْحَجِّ بَحْرٌ، لَمْ يَلْزَمَهُ الْحَجُّ، فَكَانَ ذَهَبَ إِلَى ظَاهِرِ الْآيَةِ ﴿مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ فَجَعَلَ ^(١٦) الْبَحْرَ وَأَشْبَاهَهُ مُزِيدًا لِلْإِسْطِطَاعَةِ، فَخَالَفَ مَا رُوِيَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سُئِلَ عَنِ الْإِسْطِطَاعَةِ، فَقَالَ: «الزَّادُ وَالرَّاحِلَةُ» لِأَنَّ النَّبِيَّ

(١) فِي الْأَصْلِ وَم: وَهُوَ. (٢) أَدْرَجَ بَعْدَهَا فِي الْأَصْلِ وَمِ الْعِبَارَةُ التَّالِيَةُ: وَلَمْ يُحَلِّ قِتَالَهُمْ إِلَّا سَاعَةً مِنَ النَّهَارِ. (٣) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (٤) مِنْ م، فِي الْأَصْلِ: حَوْل. (٥) فِي الْأَصْلِ وَم: قَتَلُونَا. (٦) فِي الْأَصْلِ وَم: مَنْ. (٧) مِنْ م: فِي الْأَصْلِ: عَلَيْهَا. (٨) مِنْ م، فِي الْأَصْلِ: عَظِيم. (٩) مِنْ م، فِي الْأَصْلِ: النَّبَات. (١٠) فِي الْأَصْلِ وَم: حَق. (١١) فِي الْأَصْلِ وَم: حَق. (١٢) فِي الْأَصْلِ وَم: لِيَق. (١٣) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (١٤) فِي الْأَصْلِ وَم: يَقِي. (١٥) فِي الْأَصْلِ وَم: عَنْ. (١٦) مِنْ م، فِي الْأَصْلِ: فَمَجَّل.

ﷺ هو المبيّن عن الله، فعلينا اتّباعه في قوله وفعله وتفسيره الآية، ولكنّا نجعل من يُحال^(١) بينه وبين البيت معذوراً في التأخير، ولا يَأْتُم، إنّ شاء الله، إذا لم يقدِر على الوصول إلى البيت بعلّة على جعل التأخير في غيرها من العبادات عند الأعذار والعلل، ولا يَأْتُم في ذلك.

ثم في الآية دلالة ألا تُلزم المرأة بالحجّ إلا بالمُحَرَّم، لأنّ المرأة، وإن وجدت الزاد والراحلة، فإنها تحتاج إلى مَنْ يركبها، ويُنزلها، ولا تقدِر على ذلك إلا بغيرها، وهكذا العُرفُ فيها، فإذا كان كذلك جعلها^(٢) كأنها غير واجدة الراحلة، والله أعلم.

وفيه دلالة: أنّ العبد إذا حجّ، ثم أعتق، لزمه حَجّة الإسلام [لا لأنه]^(٣) يملك الزاد والراحلة، فإذا لم يملك الزاد والراحلة لم يجزه^(٤) ذلك من حجة الإسلام، وكذلك روي عنه ﷺ أنه قال: «أيما عبد حجّ ولو عَشْرَ حجج فعليه إذا أعتق حَجّة الإسلام» [الطبراني في الأوسط ٢٧٥٢] وليس كالحُرّ الفقير بحجّ، ثم أيسر، جازة^(٥) ذلك من حَجّة الإسلام، ففرّقوا بينهما وإن كانا في زوال الحجّ في الابتداء سواء، وذلك أنّ الفقير إذا بلغ ذلك المكان صار غنياً، ولزمه الفرض، لأنه لا يحتاج حينئذٍ إلى زاد وراحلة. وأمّا العبد إذا حضر ذلك المكان، لم يُعتق [فلا يجزيه ذلك]^(٦) لذلك افترقا.

وفي ذلك حُجّة أخرى ما جمع أهل العلم أنّ فقيراً لو حضر القتال ضرب له سهم كامل كما يُضرب لمن كان فرض الجهاد لازماً له، ولو أنّ عبداً شهد الواقعة، وُضِعَ له [أنه]^(٧) لم يكمل له سهم الحرّ، فافترق^(٨) حال الفقير والعبد في الجهاد والضرب في السهام. فعلى ذلك يفترق حالهما، والله أعلم.

وقال بعض أهل العلم: إنّ الشيخ الذي لا يستمسك على الراحلة إذا وجد غيره، يلزمه فرض الحجّ، فما يُنكر ممن قال في المرأة بمثلها، فاحتجّ بما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما [أنه]^(٩) قال: (جاء رجل إلى رسول الله ﷺ ٦٤ - ب/ فقال: يا رسول الله إنّ أبي شيخ أدركته فريضة الحجّ، وهو لا يستطيع أن يستمسك على الراحلة، أفيجزي أن أحجّ عنه؟ فقال رسول الله ﷺ: «أرايت لو كان على أهلك دين، فقضيته عنه، أكان يُقبل منك؟ قال: نعم، قال: فانت^(١٠) أولى بحجّ أهلك» أو كلام نحوه [أحمد: ٤٢٩/٦] وليس في الخبر أنّ فريضة الحجّ [قد أدركته وهو شيخ]^(١١)، إنما أدركته فريضة الحج قبل ذلك. فكذلك يقول علماؤنا: إنّ الحجّ إذا وجب، فأخّر أدائه حتى أعسر، لم يسقط عنه الحجّ، كذلك إذا وجب عليه الحجّ، فلم يحجّ حتى كبر، فصار لا يستمسك على الراحلة، عليه أن يوصي ليُحجّ عنه، ويحتمل أيضاً أنه رغبه رسول الله ﷺ في الحجّ عنه متبرّعاً، إلا أنه ألزمه الحجّ في ذلك الوقت لأنه^(١٢) يثبت على الراحلة. وعندنا أنه لا يلزمه لأنه لا يستمسك على الراحلة، فلا راحلة له. ثم من قول هذا القائل: إنّ من لزمه فرض الحجّ فله التأخير، وفي التأخير قوت^(١٣) أو إدراك المنيّة، ومن قوله: إنه لو أخر حتى مات يصير فاسقاً، يجعل له رخصة التأخير، ثم يُفسقه، فكانه^(١٤) يجعل له الرخصة في الفسق، وذلك^(١٥) قبيح ووخش من القول سمج. وأمّا عندنا فلا يسع له التأخير في أوّل أحوال الإمكان على تمام شرط الاختيار كغيره من العبادات التي لزمّت من نحو الصلاة والصيام وغيرهما لا يسع التأخير، فعلى ذلك الحجّ.

ثم من قول الشافعي، رحمه الله: إنّ على الكافر الحجّ والصلاة والصيام في حال كفره، فإذا أسلم سقط ذلك عنه، فذلك عندنا لعب وعيب في دين الله، تعالى، وتبارك، غير جائز أن يلزمه فرض في حال [ليس عليه]^(١٦) فعله، فإذا جاء سبب الجواز سقط^(١٧) عنه ذلك، وفي الآية دلالة أنّ الحجّ إنما [كان]^(١٨) فرضاً على المؤمنين خاصة بقوله: ﴿وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ﴾ فلو كان هو على الكافر كما المسلم لم يكن لقوله معنى، دلّ أنه غير لازم، والله أمر بالعبادات باسم المؤمنين.

(١) في الأصل وم: يحول. (٢) في الأصل وم: جعل. (٣) في الأصل وم: لأنه لا. (٤) و(٥) الهاء ساقطة من الأصل وم. (٦) ساقطة من الأصل وم. (٧) في الأصل وم: و. (٨) في الأصل وم: فانتراق. (٩) ساقطة من الأصل وم. (١٠) في الأصل وم: فالله. (١١) ساقطة من الأصل وم. (١٢) في الأصل وم: لا. (١٣) من م، في الأصل: قوت. (١٤) في الأصل وم: فكان. (١٥) في الأصل وم: فذلك. (١٦) في الأصل وم: له. (١٧) في الأصل وم: يسقط. (١٨) من م، ساقطة من الأصل.

ثم المسألة بيننا وبين المعتزلة في الاستطاعة: قالت المعتزلة: تكون قبل الفعل لأن الله تعالى فرض الحج، وأمر بالخروج إليه إذا قُدر على الزاد والراحلة على ما فُسره رسول الله ﷺ وإذا لم يُقدَّر لم يلزمه، فدل أنها تتقدم. وأما عندنا فهي على وجهين:

أحدهما: استطاعة الأسباب والأحوال.

والثاني: استطاعة الأفعال.

فأما استطاعة الأحوال والأسباب فيجوز تقدمها من نحو الزاد والراحلة والجوارح السليمة، وأما استطاعة الأفعال فإنها لا تكون إلا مع الفعل لأنها استطاعة الفعل وسببه، فلا تكون إلا معه، والوقت في الحج [الفعل الحج] ^(١) لا للإيجاب، لأنه لو كان للإيجاب لكان له ألا يخرج، ولا يأتي ذلك المكان، فيجب عليه الحج، ولأنه لو لم يلزمه إلا بالوقت، ثم لا يتمكن فعله به دون المكان، فيجوز ألا يلزمه إلا بحضور ذلك، فلا يلزمه الخروج أبداً، إذ الحج غير لازم إلا بالوقت، ولأنه ليس على العبد أن يكلف باكتساب إيجاب العبادات، وعليه أن يجهد في أداء الواجب عليه.

ثم الأوقات على أقسام ثلاثة: وقت الإيجاب والأداء جميعاً نحو الصلاة والصيام ونحوهما، ووقت الإيجاب نحو الزكاة، ووقت الأداء وهو الحج، إنما وجوبه بالزاد والراحلة. وأما وقته ^(٢) فهو للأداء خاصة، فإذا كان في أقصى بلاد المسلمين فهو لم يعط قدرة فعل الحج لأنه لا يقدر على فعله إذا كان في ما ذكرنا، دل أن قدرة الفعل لا تتقدم الفعل وقدرة الأحوال تتقدم لما ذكرنا، والله أعلم.

وقوله تعالى: ﴿وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ﴾ في الآية دلالة أن الله ﷻ إذا أمر عباده بأمر، ليس يأمره لحاجة ^(٣) نفسه، ويأمره لحاجة العبد لأنه غني بذاته، لا حاجة تمسه.

وأما الأمر في ما بين الخلق فإنما هو لحاجة بعضهم لبعض: إما جر منفعة وإما دفع مكروه، فذلك معنى قوله: ﴿وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ﴾.

ثم اختلف في قوله: ﴿وَمَنْ كَفَرَ﴾ عن ابن عباس رضي الله عنه ^(٤) قال: من زعم أنه لم يُنزل) وعن الحسن: ﴿وَمَنْ كَفَرَ﴾ قال: من زعم أن الحج ليس بواجب) وقيل: ﴿وَمَنْ كَفَرَ﴾ قال: هو الذي إن حج لم يرج ثوابه، وإن جلس لم يجز عقابه، وعن ابن عباس رضي الله عنه أنه قال: ^(٥) ﴿مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ والسبيل أن يصح بدن العبد، وأن يكون له ثمن زاد وراحلة من غير أن يُحبب، ثم قال: ﴿وَمَنْ كَفَرَ﴾ يقول: ﴿وَمَنْ كَفَرَ﴾ بالحج، فلم ير حجه براً ولا تركه مائماً.

[وفي قوله تعالى] ^(٦): ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ﴾ دلالتان:

إحدهما: في الوجوب بقوله: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ﴾ وأيد ذلك قوله: ﴿وَمَنْ كَفَرَ﴾ وما جاء من الأثر واتفاق القول.

والثانية ^(٧): جعل البيت شرطاً للقيام لما هو في قوله: ﴿عَلَى النَّاسِ﴾ ذلك، فيكون فيه دليل لزوم الطواف، وتفسيره ^(٨) في قوله: ﴿وَلِيَطُوفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾ [الحج: ٢٩] وكذلك أيدته قوله: ﴿فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ﴾ [البقرة: ١٥٨] وأيدته ^(٩) أيضاً ما روي عن رسول الله ﷺ أنه قال في امرأة نفست: «أحابتنا هي؟» [البخاري/١٧٥٧] قيل: إنها أفاضت. وعلى ذلك اتفاق القول بلزوم الطواف، والله أعلم، فلما دل أن الطواف لازم لم يخل إما أن يكون الطواف: المبدأ به في الحج، وإما ^(١٠) الذي يُختم به. والذي يبدأ به لا يلزم كل الناس. ثبت أن الفرض هو الذي يُختم به، وهو قوله: ﴿مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ أوجب جعل السبيل إليه والإمكان شرطاً للوجوب، إذ الآية في ذكر الوجوب لا الفعل. وعلى ذلك جميع العبادات جعل الإمكان في وجوبها شرطاً بالوسع ^(١١) بقوله: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦] وغير ذلك مما ذكر في كل نوع من العبادات من الاستطاعة، وكذا حق هذا بالفعل، وذلك يخرج على وجهين:

(١) من م، ساقطة من الأصل. (٢) في النسخ الثلاث: الوقت. (٣) من م، في الأصل: حاجة. (٤) ساقطة من م. (٥) ساقطة من الأصل وم.

(٦) في الأصل وم: والثاني. (٧) الواو ساقطة من الأصل وم. (٨) في الأصل وم: وأيد. (٩) في الأصل وم: أو. (١٠) في الأصل وم: بالسمع.

[أحدهما]^(١): استطاعة الفعل من القدرة التي تحدث لا محالة ما سَلِمَتِ الأسبابُ إلا أن يكونَ مِنَّن منه الفعلُ الإعراضُ عنها بالشغلِ بغيرِ ذلك: الأفعالُ أو اشتغالُ ذلك بالفعل، فيكونُ فَوْثُ الاستطاعةِ بِتَضْيِيعِهِ، ولا عُذْرُ بَقْوَتِ ما كَانَ المَكْلُفُ يَقْوَتُهُ كَقْوَتِ العِلْمِ بِهِ، على أن كَانَ لا يقومُ دونَهُ. والذي يُوَدِّدُ أَنَّ هذه الاستطاعةَ ليست^(٢) بشرطٍ في الإيجابِ أنها لا تبقى، ثم محالٌ وجودُها في حالٍ لو أُريدَ إقامةُ الحجِّ لا يَتَهَيَّأُ، وذلكَ نحوُ أن نَكُونَ في أَقْصَى البِلَادِ مِنْ مَكَّةَ. ومعلومٌ أَنَّ القدرةَ التي بها يكونُ الفعلُ ليستَ معه، ومحالٌ تكليفُ السببِ الذي به يجبُ الفعلُ، فلذلكَ لم يجبِ تكليفُ الخروجِ، ولا أَمْرٌ بالحجِّ، فكأنهُ يُؤَمَّرُ بتكليفِ سببِ الإيجابِ، ثبتَ أن قد يجبُ الحجُّ لا بتلكَ القوةِ، وكذلكَ يجوزُ في الكفاراتِ استعمالُ الأبدالِ في حالِ العجزِ، وإن كَانَ لا يُعْلَمُ أَنَّ العجزَ يمتدُّ إلى آخرِ ما يقومُ به الأصلُ بل على ظهورِ ألا يمتدُّ بمعنى البدلِ، ثبتَ أن لا عبرةَ لفقدِ قدرةِ الفعلِ ووجودِها في التكليفِ، واللهُ أعلمُ.

والثاني: يُرادُ بالاستطاعةَ سلامةُ الأسبابِ، ولا يجوزُ التكليفُ دونَها بالفعلِ لأنه ممنوعٌ، ومُحالٌ أمرُ الممنوعِ عن الفعلِ به كالأعمى والمقعّد ونحو ذلك. وإلى مثلِ هذا انصَرَفَ شرطُ الاستطاعةِ، وهو^(٣) اللَازِمُ في الفعلِ لِمَا القُرْبُ بِحَقِّ الشكرِ لما أنعمَ على المأمورِ، فإذا مُنِعَ عنه السببُ الذي هو النعمةُ لم يَحْتَمِلْ أن يُؤَمَّرَ بالشكرِ، ولا نعمةً، واللهُ أعلمُ. وعلى ذلكَ ما رَوَى عن رسولِ الله ﷺ أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ: «الزَادُ وَالرَّاحِلَةُ» [الترمذي ٨١٣] واللهُ الموفقُ. وعلى ما ذَكَرْتُ يُخَرِّجُ قَوْلَ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللهُ: وجوبُ الحجِّ، وإن لم يدركِ الوقتَ الذي فيه^(٤) يقومُ الحجُّ على ما لَزِمَهُ، وإن لم يكنْ أصابَ المكانَ الذي فيه يقامُ، واللهُ أعلمُ بظاهِرِ الآيةِ معَ ما ذَكَرْنَا مِنْ بَيَانِ الْأَثَرِ.

وأصلُهُ أَنَّ الوقتَ في الحجِّ جُعِلَ بجوازِ الفعلِ إذ هو لفواتٍ لا يُحْتَمَلُ في غيره، وكلُّ فعلٍ يجوزُ في غيرِ وقتِهِ فما يُقَرَّبُ مِنَ الوقتِ بِهِ كَانَ أَحَقَّ بالجوازِ، فإذا لم يَجُزْ هذا، جازَ في مثلهِ مِنَ القابلِ ثَبَتُ أَنَّهُ للجوازِ لا للوجوبِ، وإيْدَ ذلكَ ما لا يُوصَفُ بالقضاءِ متى أُدِّيَ، ولو كَانَ في الأوَّلِ واجباً لوقتِ الأوَّلِ لَكَانَ يكونُ في الثاني قاضياً، فإذا لم يكنْ ثَبَتَ أَنَّهُ لَيْسَ لوجوبِهِ وقتٌ، واللهُ أعلمُ.

الآية ٩٨ وقوله تعالى: / ٦٥ - ١ / ﴿قُلْ يَٰأَهْلَ الْكِتَابِ لِمَ تَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ﴾ وآياتُ الله ما ذَكَرْنَا في ما تَقَدَّمَ بِمُحَمَّدٍ ﷺ وبالقرآنِ والحجِّجِ^(٥) ﴿وَاللَّهُ شَهِيدٌ عَلَىٰ مَا تَعْمَلُونَ﴾ هو حرفٌ وعيدٌ وتنبؤٌ، يُنبَهُونَ عَنْ صَنِيعِهِمْ لِيَكُونُوا على حَذَرٍ مِنْ ذَلِكَ.

الآية ٩٩ وقوله تعالى: ﴿لِمَ تَصَدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ مَنْ ءَامَنَ﴾ مِنَ الْآتِبَاعِ الَّذِينَ كَانَ إِيمَانُهُمْ إِيمَانٌ تَقْلِيدٌ لَا إِيمَانًا^(٦) بِالْعَقْلِ، لِأَنَّ [مَنْ]^(٧) كَانَ إِيمَانُهُ إِيمَانًا^(٨) بِالْعَقْلِ فَهُوَ لَا يُصَدُّ، وَلَا يُصَرَّفُ عَنْهُ أَبَدًا، كَمَا عَرَفَ حَسَنُ الْإِيمَانِ وَحَقِيقَتُهُ بِالْعَقْلِ، فَهُوَ لَا يَتَرُكُهُ^(٩) أَبَدًا، وَأَمَّا مَنْ كَانَ إِيمَانُهُ إِيمَانٌ تَقْلِيدٌ، وَلَمْ^(١٠) يَكُنْ إِيمَانُهُ إِيمَانًا حَقِيقَةً، فَثَبَتَ لَهُ صَدُّ عَنْهُ، إِلَّا أَنْ مَنْ يَمُنُّ اللهُ عَلَيْهِ، فَيُشْرَحُ صَدْرُهُ حَتَّى يَكُونَ على نُورٍ مِنْهُ، وَذَلِكَ أَحَدُ وجوهِ اللطْفِ، والمقلدُ غيرُ معذورٍ لِمَا معه ما لو استعملَهُ لأَوْضَحَ له الطريقَ، وأراه قُبْحَ ما أَثَرَهُ مِنَ التَّقْلِيدِ، واللهُ الموفقُ. وَيَحْتَمِلُ قَوْلُهُ: ﴿لِمَ تَصَدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ مَنْ ءَامَنَ﴾ [أَي لِمَ تَقْصِدُونَ]^(١١) صَدَّهُمْ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ، وَهُمْ لَا يَرْجِعُونَ إِلَى دِينِكُمْ إِيَّاسًا^(١٢) مِنْهُ إِيَّاهُمْ عَنْ أَنْ يَرْجِعُوا عَنْ دِينِهِمُ الَّذِي [هَمَّ]^(١٣) عَلَيْهِ كَقَوْلِهِ: ﴿أَلَيْوَمَ أَكَلْتُمْ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي﴾ [المائدة: ٣] فِيهِ إِيَّاسُ الْكُفْرَةِ عَنْ رَجُوعِ الْمُسْلِمِينَ إِلَى دِينِهِمْ. وَقِيلَ: كَانُوا يَصْرِفُونَ الْمُؤْمِنِينَ عَنِ الْحَجِّ.

وقوله تعالى: ﴿تَبَتُّوْهَا عِوَجًا﴾ والعِوَجُ هو [الَمِيلُ]^(١٤) عَنْ طَرِيقِ الْحَقِّ، وَهُوَ الزَّيْغُ، وَالتَّعَوُّجُ عَنِ الْحَقِّ.

وقوله تعالى: ﴿وَأَنْتُمْ شُهَدَاءُ﴾ [وقوله]^(١٥) ﴿وَأَنْتُمْ تَشْهَدُونَ﴾ [البقرة: ٨٤ وآل عمران: ٧٠] واحِدٌ. وَحَرْفُ حَفْصَةِ

وَأَنْتُمْ شُهَدَاءُ عَلَى النَّاسِ.

(١) ساقطة من الأصل وم. (٢) في الأصل وم: ليس. (٣) الواو ساقطة من الأصل وم. (٤) في م: به. (٥) في الأصل وم: بالحج. (٦) في الأصل وم: إيمان. (٧) من م، ساقطة من الأصل. (٨) في الأصل وم: إيمان. (٩) في الأصل وم: يترك. (١٠) من م، في الأصل: فلم. (١١) في الأصل: ﴿لِمَ تَصَدُّونَ﴾ قصد، في م: أي ﴿لِمَ تَصَدُّونَ﴾ قصد. (١٢) في الأصل وم: إياس. (١٣) ساقطة من الأصل وم. (١٤) ساقطة من الأصل وم. (١٥) ساقطة من الأصل وم.

وقوله تعالى: ﴿وَمَا اللَّهُ بِغَفْلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ هو حرف وعيد وتنبيه، لأن من علم [أن عليه رقيباً وحافظاً]^(١) فيكون أحذر وأخوف بمن^(٢) لم يكن عليه ذلك.

قال الشيخ، رحمه الله: وفيه أنه لا غفلة [عن الذي]^(٣) يكون منكم، ولكن على علم لتعلموا أنه لا للحاجة خلقكم بل لإظهار الغنى والسلطان له، جلّ جلاله، وعم نواله.

الآية ١٠٠ وقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن تُطِيعُوا قَرِيبًا مِّنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ﴾ الآية يَحْتَمِلُ وجوهاً:

أحدها: معلوم أن المؤمنين لا يطيعون الكفار بحال في الكفر، ولكن معناه، والله أعلم، أن يدعوهم إلى شيء لا يعلمون أن في ذلك كفراً^(٤)، نهاهم أن يطيعوهم، وفي كل ما يدعونكم إليه كفروا، وأنتم لا تعلمون، ويَحْتَمِلُ النهي عن طاعتهم، نهاهم عن أن يطيعوهم، وإن كان يعلم أنهم لا يطيعونهم، كما نهى الرسول ﷺ^(٥) في غير آية^(٦) من القرآن كقوله: ﴿وَلَا تَكُونُوا مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ [الأنعام: ١٤ و..] [وكقولوه]^(٧) ﴿فَلَا تَكُونُوا مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ [البقرة: ١٤٧ و..] فكذاك هذا.

قال الشيخ، رحمه الله: ويشبه أن تكون الآية في عرض أمور عظام، تُرْعِبُ فيها [ثلاثاً يُكْفَرُ]^(٨) بها، فحذر عن ذلك بما بين من الاعتناء والخسار في آية أخرى^(٩) ليتعلموا أن ذلك تجارة مُحْشَرَةٌ، وقد كانت لهم، ولأهل كل دين ومذهب هذا الاعتناء، والله أعلم. وعلى ذلك قوله: ﴿وَكَيْفَ تَكْفُرُونَ﴾ على أن الذي أراكم الرسول ﷺ الذلل للعقول وأزوح^(١٠) للأبدان مما وعدوه مع سوء المآب، والله أعلم.

الآية ١٠١ وقوله تعالى: ﴿وَكَيْفَ تَكْفُرُونَ وَأَنْتُمْ تُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ آيَاتُ اللَّهِ﴾ وهو على وجه التعجب ظاهرة؟ ولكنه على طلب الحجة في كفرهم ﴿وَفِيكُمْ رَسُولٌ﴾ يدفع عنكم الشبهة التي عرضت لكم بالقائه الكفار إليكم ﴿وَمَنْ يَنْصَحِ بِاللَّهِ﴾ أي من جعل الله ﷻ ملجأ له ومقرعاً عند الشبه والإشكال ﴿فَقَدْ هَدَىٰ إِلَىٰ صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ أي يحفظه عن الشبه، ويرشده ﴿إِلَىٰ صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ والله أعلم، ويَحْتَمِلُ ﴿وَمَنْ يَنْصَحِ بِاللَّهِ﴾ يتسكك بالذي جاء من القرآن ﴿فَقَدْ هَدَىٰ إِلَىٰ صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾.

الآية ١٠٢ وقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ﴾ روي عن ابن مسعود ﷺ [أنه]^(١١) قال: ﴿حَقَّ تَقَاتِهِ﴾ أن يطاع، فلا يعصى، ويشكر، فلا يكفر، ويذكر، فلا ينسى، وأراد ﴿حَقَّ تَقَاتِهِ﴾ مما يَحْتَمِلُ وَسِعَ الخلق وروى عن أنس ﷺ [أنه كان]^(١٢) يقول: ﴿لا يَتَّقِي [الله]^(١٣) أَحَدٌ﴾ حتى يتخوف^(١٤) من لسانه، ويعد كلامه من عمله ﴿اتَّقُوا اللَّهَ﴾ أطيعوا الله حق طاعته وقيل: إن هذا نسخ^(١٥) قوله: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ الآية [التغابن: ١٦] لكن لا يَحْتَمِلُ أن يأمر الخلق بشيء ليس في وسعهم القيام به، ثم نسخ ذلك بما يُسْتَطَاع. ولكن أصله ما روي عن رسول الله ﷺ أنه قال: إن الله على عباده حقاً، ولعباده عليه حقاً، وحق الله على عبده أن يعبد الله، ولا يشرك غيره فيه، وحق العبد على الله أن يدخله الجنة إذا عبده، ولم يشرك غيره فيه أحداً [البخاري ٧٣٧٣] فيكون هذا تأويلاً للآية: أن قوله: ﴿اتَّقُوا اللَّهَ﴾ لا^(١٦) تكفروا، فيكون فيه الأمر بالإيمان والنهي عن الكفر لأنه ليس في وسع أحد أن يتقي الله ﴿حَقَّ تَقَاتِهِ﴾ في كل العبادات^(١٧)، ألا ترى إلى [ما]^(١٨) روي من أمر الملائكة مع ما وُصفوا من عبادتهم أنهم لا يفترون، ولا يسأمون، ثم يقولون: ما عبدناك حق عبادتك؟ وإذا كان أحد لا يبلغ ذلك، فلا يَحْتَمِلُ تكليف مثله. وجملته أن ذلك ليس بذي حد وعناية، فلذلك، والله أعلم، الأمر فيه راجع إلى الإسلام، أو في نفي حق الإشراك خاصة لا في جميع الأحوال والأفعال، دليله ما ختم به الآية.

(١) في الأصل: رقيب وحافظ، في م: أن عليه رقيب وحافظ. (٢) في الأصل وم: من. (٣) في الأصل وم: بالذي. (٤) في الأصل وم: كفر. (٥) في م: عليه السلام. (٦) في الأصل وم: أي. (٧) ساقطة من الأصل وم. (٨) في الأصل وم: ليكفر. (٩) إشارة إلى قوله تعالى ﴿وَلَا يَزِيدُ الْكَافِرِينَ كُفْرُهُمْ إِلَّا حَسْرَةً﴾ [فاطر: ٣٩]. (١٠) من م، في الأصل: وأرواح. (١١) ساقطة من الأصل وم. (١٢) من م، ساقطة من الأصل. (١٣) في الأصل: يحزن، في م: يخوف. (١٤) في الأصل وم: نسخها. (١٥) في الأصل وم: ولا. (١٦) في الأصل وم: العبادة. (١٧) من م، ساقطة من الأصل.

وفي وَسِعَ الْخَلْقُ آلَا يُشْرِكُوا أَحَدًا فِي عِبَادَتِهِ. الْآ تَرَى أَنَّهُ قَالَ: ﴿وَلَا تَتَوَكَّلْ عَلَى الْإِنسَانِ وَلَا عَلَى الْإِنْسَانِ﴾؟ وفي ظاهر الآية النهي عن الموت إلا [بالإسلام]^(١) وليس في الموت صنع للخلق. والمعنى، والله أعلم، أي كونوا في حال إذا أذركم الموت كنتم مسلمين، فالنهي فيه نهى عن الكفر، والأمر بالإسلام حتى إذا أذركم الموت أذركم، وهو مسلم، والله أعلم. وقد يكون على بيان أن لا عذر عند الموت، وإن اشتد أمره بالذي ليس بإسلام.

وروي عن أبي حنيفة رحمته الله أنه قال: (أكثر ما يسلب الإيمان عند الموت، كأن الشيطان يطعمه^(٢) في أمر، لو أعطاه ما طلب). ويختل قول: ﴿اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ﴾ أي اخذوا عذاب الله حق جذره، واخذوا نفعه كقوليه: ﴿وَيُعَذِّبُكُمُ اللَّهُ تَسْكُرُ﴾ [آل عمران: ٢٨ و ٣٠] [يعني]^(٣) نفعه.

الآية ١٠٢

وقوله تعالى: ﴿وَأَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا﴾ اختل فيه، قيل: حبل الله يعني القرآن، وهو قول ابن مسعود رحمته الله وعن ابن عباس رحمته الله [أنه]^(٤) قال: (حبل الله الجماعة، وإنما هلكت الأمم الخالية بتفرقها) أمر بالكون مع الجماعة، ونهى عن التفرق، لأن أهل الإسلام هم الجماعة. ألا ترى أنه قال في آية أخرى ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطٌ مُسْتَقِيمٌ فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ﴾؟ [الأنعام: ١٥٣] وصف أهل دين الإسلام بالجماعة وأهل [الاديان غيرهم]^(٥) بالتفرق. وعن ابن مسعود رحمته الله أيضاً [أنه]^(٦) قال: (حبل الله الجماعة) وروي في بعض الأخبار أن رسول الله ﷺ قال: «مَنْ فارق الجماعة فَيَدَّ شَيْبَرٌ فَقَدْ خَلَعَ رِيقَةَ الْإِسْلَامِ عَنْ عُنُقِهِ» [الحاكم في المستدرک ١/١١٧] يعني أصل الإسلام. وروي عنه أيضاً: «إِنَّ لِلشَّيْطَانِ ذَنْبًا كَذَبَ الْغَنَمِ، يَأْخُذُ الشَّاذَّةَ وَالْقَاصِيَةَ وَالنَّاصِيَةَ وَيَأْكُمُ وَالشُّعَابَ، وَعَلَيْكُمْ بِالْجَمَاعَةِ وَالْعَامَةِ وَهَذَا الْمَسْجِدُ» [أحمد ٥/٢٣٣] وعن علي بن أبي طالب رحمته الله [أنه]^(٧) قال: (دعاني رسول الله ﷺ ليلة ثلاث مرات، ثم قال: «يَكُونُ فِي أُمَّتِي اخْتِلَافٌ قُلْتُ: كَيْفَ نَصَنَعُ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِذَا كَانَ كَذَلِكَ؟ قَالَ: «عَلَيْكُمْ بِكِتَابِ اللَّهِ فَإِنَّ فِيهِ نَبَأٌ مَن قَبْلَكُمْ وَخَيْرٌ مَّا بَعْدَكُمْ، وَهُوَ حَكَمٌ فِي مَا بَيْنَكُمْ، مَن يَدَّعُهُ فَمَا مِّنْ جَبَارٍ يَعِصُهُ مِّنَ اللَّهِ، وَمَن يَتْرُكُهُ طَالِبًا غَيْرَهُ يُضِلُّهُ اللَّهُ، وَهُوَ حَبْلُ اللَّهِ الْمَتِينُ وَأَمْرُهُ الْحَكِيمُ، فَهُوَ الصِّرَاطُ الْمُسْتَقِيمُ، وَهُوَ الَّذِي لَا تَخْتَلِفُ فِيهِ الْأَلْسِنَةُ، وَلَا يُخْلِقُهُ كَثْرَةُ تَرْدُدٍ، وَلَا تَنْقُضِي عَجَائِبُهُ» [الترمذي ٢٩٠٦] وقيل: حبل الله دين الله، والحبل، هو العهد، كأنه أمر بالتمسك بالعهود التي في القرآن والقيام بوفائها والحفظ لها، ونهى عن التفرق [كما تفرقت]^(٨) الأمم الخالية، واختلقت^(٩) الأديان.

وقوله تعالى: ﴿وَأَذْكُرُوا لِلَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ﴾ بمحمد ﷺ وقيل: ﴿فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ﴾ ٦٥ - ب/ بالإسلام، وقيل: بالقرآن، ولم يكن ذلك بالدين نفسه، ولكن بلطف من الله من يو على أهل دينه، وأخبر أن التاليف بين قلوبهم نعمة، لأن التفرق يوجب التباغض، والتباغض يوجب القتال، وفي ذلك التفاني. وعلى قول المعتزلة: ليس من الله على المسلم من النعمة إلا ومثلها يكون على الكافر، لأن الهدى والتوفيق عندهم البيان، فذلك البيان للكافر كهو على المسلم، وعلى قولهم لا يكون من الله على أحد نعمة لأنهم لا يجعلون لله في الهداية فعلاً، إنما ذلك من الخلق. وأما عندنا فإنما يكون الإسلام بهديته إياه، فذلك من أعظم النعم عليه.

وقوله تعالى: ﴿فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا﴾ أي صرتم بنعمته إخواناً. وقوله تعالى: ﴿وَكُنْتُمْ عَلَى شَفَا حُفْرَةٍ مِّنَ النَّارِ﴾ أي كنتم أشقيتم [على]^(١٠) حفرة من النار، وهو القرب منها لولا أنه من الإسلام، ويختل أن يكون على الكون فيها والوقوع، لا القرب كقوليه: ﴿لَتَرَوُنَّ الْجَحِيمَ﴾ [التكاثر: ٦] ليس على الرؤية خاصة، ولكن على الوقوع فيها، وكقوليه: ﴿فَذُوقُوا الْعَذَابَ﴾ [آل عمران: ١٠٦] ليس على البعد منها، ولكن على الكون، ومثله كثير يترجم على الوقوع فيها.

وقوله تعالى: ﴿حُفْرَةٍ﴾ كأنه قال: كنتم [على]^(١١) شفا ذلك من ذركات النار ﴿فَأَنْقَذَكُمْ مِنْهَا﴾ وهذا أيضاً على المعتزلة، لأن على قولهم: هم الذين يُقِدُونَ أَنْفُسَهُمْ لا الله على ما ذكرنا، والله أعلم.

(١) في الأصل: وم. مسلماً. (٢) من م، في الأصل: يطعمه. (٣) من م، ساقطة من الأصل. (٤) ساقطة من الأصل وم. (٥) في الأصل: أديان غيرها، في م: الأديان غيرها. (٦) ساقطة من الأصل وم. (٧) ساقطة من الأصل وم. (٨) في م: كما تفرق، ساقطة من الأصل. (٩) من م، في الأصل: واختلف. (١٠) ساقطة من الأصل وم. (١١) من م، ساقطة من الأصل.

قال الشيخ، رحمه الله تعالى: يقول: إذا كان الله تعالى عندهم^(١) قد جمع بين الكفرة والبررة في بذل الأصلح لهم في الدين، وليس منه غير ذلك، فلا يجيء أن يمن عليهم [بما به تتألف قلوبهم]^(٢) بنعمته، [ومنه]^(٣) موجود مع التفرق، بل أولئك تفرقوا بنعمتهم، وبعد فإن النعمة لو كانت ديناً فما الذي كان منه حتى يمن عليهم به؟ وذلك قولهم بلا فضل منه فيه، والله أعلم.

وفي قوله: ﴿وَكُنْتُمْ عَلَىٰ شَفَا حُفْرَةٍ﴾ الآية [أن قد يلزم]^(٤) خطاب الإيمان حين العثرة^(٥) لأنهم في ذلك الوقت كانوا حتى أتقوا، والله الموفق.

وقوله تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمُ الْآيَاتِ﴾؛ [إذ كنتم أعداء] في الجاهلية وكفرة^(٦) متفرقين، وصيرتكم إخواناً في الإسلام، كلمتكم^(٧) واحدة ﴿لَمَّا كُنْتُمْ تَهْتَدُونَ﴾ لكي تعرفوا نعمته وميثقه.

قال الشيخ: رحمه الله: وقد يكون: ﴿كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمُ الْآيَاتِ﴾ في حادث الأوقات لتكونوا فيها مهتدين كما اهتديتم، فيكون في ذلك وغد التوفيق والبيارة، والله أعلم.

الآية ١٠٤ وقوله تعالى: ﴿وَلَنُكَلِّمُنَّكُم مِّنْهُ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾ قوله^(٨): ﴿وَلَنُكَلِّمُنَّكُم مِّنْهُ﴾ يختصم أن يكون هذا خبراً في الحقيقة، وإن كان في الظاهر أمراً، فإن كان خبراً ففيه دلالة أن جماعة منهم إذا قاموا على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر سقط ذلك عن الآخرين، لأنه ذكر فيه حرف التبعية، وهو قوله: ﴿يُنْكَرُ مِّنْهُ﴾ الآية، ويختصم أن يكون على الأمر في الظاهر والحقيقة جميعاً، ويكون قوله: ﴿يُنْكَرُ مِّنْهُ﴾ صلة. فإن كان على هذا ففيه أن على كل أحد أن يأمر بالمعروف، وينهى عن المنكر، وذلك واجب، كأنه قال: كونوا ﴿خَيْرَ أُمَّةٍ﴾ تأمرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ [الآية آل عمران: ١١٠] لأنه ذكر الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في آي كثيرة من كتابه، منها هذا: ﴿وَلَنُكَلِّمُنَّكُم مِّنْهُ﴾ ومنها قوله: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾ [آل عمران: ١١٠] وذم من تركهما بقوله: ﴿كَانُوا لَا يَتَنَاهَوْنَ عَنْ مُّكَرٍ فَعَلُوهُ لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ﴾ [المائدة: ٧٩].

وروي عن عكرمة أن ابن عباس رضي الله عنهما قال له: قد أعياني أن أعلم ما فعل بمن أمسك عن الوعظ، فقلت: أنا أعلمك ذلك. إقرأ الآية التالية^(٩): ﴿أَجْمَعْنَا الَّذِينَ يَنْهَوْنَ عَنِ الشُّرِّ﴾ [الأعراف: ١٦٥] فقال لي: أصبت فاستدل ابن عباس رضي الله عنهما بهذه الآية على أن الله أهلك من عمل الشر، ومن لم ينه عنه من^(١٠) يعمل، فجعل، والله أعلم، الممسكين عن نهى الظالمين [مع الظالمين]^(١١) في العذاب، وقد روي عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه [أنه]^(١٢) قال: (يا أيها الناس إن كنتم تقرّون هذه الآية: ﴿يَأْتِيَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ لَا يَعْزُبُ عَنْ صَدِّ إِذَا أَقْدَيْتُمْ﴾ [المائدة: ١٠٥] وإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إذا رأوا الظالم فلم يأخذوا على يده أوشك أن يعمهم الله تعالى بعقاب» [الترمذي ٢١٦٨] وعن جرير [أنه]^(١٣) قال: (سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إن الرجل ليكون في القوم، ويعمل فيهم بمعاصي الرحمن، وهم أكثر منه وأعز، ولو شاؤوا أن يأخذوا على يده لأخذوا على يده، فرهبوا له، فيعذبهم الله به» [بنحوه ابن ماجه ٤٠٠٩] وعن حذيفة [أنه]^(١٤) قال: (قال رسول الله ﷺ: «والذي نفسي بيده لتأمرن بالمعروف، وتنهون عن المنكر، أو ليُعصمكم الله بعقاب من عنده، ثم لتدعونه، ولا يستجيب لكم» [الترمذي ٢١٦٩] وعن أبي سعيد الخدري [أنه]^(١٥) يذكر أنه سمع النبي ﷺ يقول: «إن الله ليسأل العبد يوم القيامة، حتى يقول: ما ينفعك إذا رأيت منكراً أن تنكره، [فإنه إذا لقي عبداً]^(١٦) حجته، فقال: إي رب وثقت بك، وفرت من الناس» [ابن ماجه ٤٠١٧] وعن أبي هريرة رضي الله عنه [أنه]^(١٧) قال: (اجتمع نفر من أصحاب رسول الله ﷺ فقالوا: يا رسول الله أرايت إن قلنا بالمعروف حتى لا يبقى من المعروف إلّا ما علمنا به، وأنهيينا عن المنكر حتى لا

(١) من م، في الأصل: عنهم. (٢) في الأصل وم: به تتألف. (٣) في الأصل وم: والتي منه. (٤) من م، في الأصل: أن يلزم. (٥) من م، في الأصل: العثرة. (٦) في الأصل وم: والكفرة. (٧) في الأصل وم: كلمهم. (٨) في الأصل وم: وقوله. (٩) ساقطة من م. (١٠) في الأصل وم: الثانية. (١١) من م، في الأصل: ممن. (١٢) من م، ساقطة من الأصل. (١٣) ساقطة من الأصل وم. (١٤) ساقطة من الأصل وم. (١٥) ساقطة من الأصل وم. (١٦) في الأصل: فإذا الله لقي عبداً. (١٧) ساقطة من الأصل وم.

يَتَّبِعُوا إِلَّا نَامُرَ بِالْمَعْرُوفِ وَلَا نَنْهَى عَنِ الْمُنْكَرِ؟ فقال: «مروا بالمعروف وإن لم تعملوا به كله، وأنهوا عن المنكر وإن لم تنتهوا عنه، ولا ينبغي للرجل أن يقول: لست ممن يعمل بالمعروف كله، وينتهي عن المنكر كله، فأمر غيري، وأنها، فإن فعله المعروف واجب عليه، فلا يجب إذا قَصُرَ في واجب أن يُقَصَرَ في غيره» [بنحوه: طرفه الأول في الطبراني في الصغير ٩٦٠].

الآية ١٠٥

[وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا﴾ لَأَنَّ التفریق هو سبيلُ الشيطان بقوله: ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ﴾ [الأنعام: ١٥٣] ﴿يَوْمَ يَدْعَاكُمْ أَلَيْسَ بِكُمْ﴾ والبيئات هي الحجج التي أتى بها، ويَحْتَمِلُ بيان ما في كتابهم من صفة رسولنا محمد ﷺ وبَغْيِهِ الشريف، ويَحْتَمِلُ ﴿تَفَرَّقُوا﴾ عما نهج لهم الله، وأوضح لهم الرسل، فأبدعوا لأنفسهم الأديان بالأهواء، فحذرنا ذلك، وعرفنا أَنَّ الخير كله في اتباع^(١) مَنْ جعله الله حُجَّةً له ودليلاً عليه وداعياً إليه، ولا قوة إلا بالله، ﴿وَأُولَئِكَ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ دل هذا أَنَّ السبيل هو الذي يدعو الشيطان إليها.

الآيتان ١٠٦ و ١٠٧

[وقوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ﴾ الآية [وقوله تعالى: ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ أُتْبِعَتْ وَجُوهُهُمْ﴾ الآية]^(٢) وصف الله ﷻ وجوه أهل الجنة بالبياض [لأنَّ البياض]^(٣) هو غاية ما يكون به الصفاء، لأنَّ كلَّ الألوان تظهر في البياض، ووصف ﷻ وجوه أهل النار بالسواد، فهو شبيهة بالظلمة، وقد يَحْتَمِلُ أن يكون المراد من وصف البياض والسواد ليس البياض والسواد، ولكنَّ البياض هو كناية عن شدة السرور والفرح، والسواد كناية عن شدة الحزن والأسف كقوله: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ تُسْفِرُ﴾ ﴿مَسَاجِدُ مُتَبَيِّنَةٌ﴾ [عبس: ٣٨ و ٣٩] ووصف وجوه أهل الجنة بالضحك/٦٦ - أ/ وليس على حقيقة الضحك، ولكن [هو]^(٤) بغاية السرور والفرح، وكذلك وجوه أهل النار وصفها بالعَبْر والقَتَر^(٥)، وهو وصف لشدة الحزن، والله أعلم.

وقوله تعالى: ﴿أَكْفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ﴾ يَحْتَمِلُ وجوهاً: يَحْتَمِلُ ﴿أَكْفَرْتُمْ بَعْدَ﴾ ما آمنتم بمحمد ﷺ قبل أن يُبْعَثَ بوجودكم بعثته وصفته في كتابكم؟ وعلى هذا قال بعض أهل التأويل [في قوله]^(٦): ﴿وَالَّذِينَ يُخَاجِرُونَ فِي اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مَا اسْتَجِيبَ لَهُمْ﴾ [الشورى: ١٦] أي على استجابة كثير منهم من الأجلَّة والكُبراء الذين لا يُعرفون بالتَّعَنُّتِ في الدين ولا بالتقليد، والله أعلم، ويَحْتَمِلُ قوله ﴿أَكْفَرْتُمْ﴾ أنتم بعد [أن]^(٧) آمن منكم فرق؟ لأنَّ منهم من قد آمن، ومنهم من قد كفر، فقال لمن كفر: ﴿أَكْفَرْتُمْ﴾ أنتم^(٨)، وقد آمن منكم نفر؟ ألا ترى أنه قال: ﴿وَمِنْ قَوْمٍ مُّؤْمِنُونَ أُمَّةٌ هَتَّاتٌ بِالْحَقِّ﴾؟ [الأعراف: ١٥٩] والله أعلم، وقال^(٩): ﴿فَأَمَّا تِلْكَ الْأُمَّةُ مِنْ بَنِي إِسْرَءِيلَ وَكَفَرَتْ فَأَلْفَنَّا﴾؟ [الصف: ١٤] وقيل: أراد بالإيمان الذي قالوا حين أخرجوا من ظهر آدم^(١٠).

وفي الآية ردُّ قول المعتزلة بتخليد أهل الكبار في النار وإخراجهم من الإيمان من غير أن أدخلوهم في الكفر لأنه ﷻ لم يجعل إلا فريقين: بيض^(١١) الوجوه وسود^(١٢) الوجوه، فيض^(١٣) الوجوه هم المؤمنون وسود^(١٤) الوجوه هم الكافرون لأنه قال: ﴿أَكْفَرْتُمْ﴾ فأصحاب الكبار لم يكفروا بإرتكابهم الكبيرة، ولم يجعل الله تعالى فرقة ثالثة، وكذلك قال ﷻ: ﴿فَرِيقٌ فِي النَّارِ وَفَرِيقٌ فِي السَّعِيرِ﴾ [الشورى: ٧] لم يجعل الخلق إلا فريقين، وهم جعلوا فرقا كقوله^(١٥): ﴿فَكَفَرُوا بِكُفْرٍ كَثِيرٍ﴾ [التغابن: ٢] فإن قيل: ذكر في الآية الكفر بعد الإيمان، ثم لم يكن فيه منع دخول من لم يكفر بعد الإيمان، فامتنع ألا يكون فيه منع دخول صاحب الكبيرة، فجوابنا ما سبق أن خلقة كل كافر تشهد على وحدانية الله تعالى، لكنهم كفروا بالسيئة، وذلك كفر بعد الإيمان، فلم يجوز أن يدخل في الآية من لم يكن كافراً في حكم الكافر، وبالله التوفيق.

(١) في الأصل وم: الاتباع. (٢) ساقطة من الأصل وم. (٣) من م، ساقطة من الأصل. (٤) ساقطة من الأصل وم. (٥) إشارة إلى قوله تعالى ﴿نَسُوفُ يَوْمَئِذٍ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ ﴿وَمَعَهَا فِرْقَةٌ﴾ ﴿وَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُ الْعَمَلُ﴾ [عبس: ٤٠ و ٤١ و ٤٢].. (٦) ساقطة من الأصل وم. (٧) من م، ساقطة من الأصل. (٨) ساقطة من م. (٩) في الأصل وم: وكفروه. (١٠) إشارة إلى قوله تعالى ﴿وَرَأَى أَكْثَرَهُمْ مِنْ بَنِي إِدْرِيسَ مِنْ طُغْيَانِهِمْ وَذُنُوبِهِمْ وَأَنَّهُمْ عَلَى أَنفُسِهِمْ أَتَيْنَ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى﴾ [الأعراف: ١٩٢].. (١١) في الأصل وم: بياض. (١٢) في الأصل وم: وسواد. (١٣) في الأصل وم: فيباض. (١٤) في الأصل وم: وسواد. (١٥) في الأصل وم: وكفروه.

وقوله تعالى: ﴿تَذَوُّوا أَلْعَذَابَ﴾ في الظاهر أمر، لكنه في الحقيقة ليس بأمر لأن العذاب لا يُدَّق، وإنما يُذَوَّق هو، فكانه قال: اعلّموا أن عليكم العذاب.

الآية ١٠٨

وقوله تعالى: ﴿تِلْكَ آيَاتُ اللَّهِ تَتْلُوهَا عَلَيْكَ يَا حَقُّقُ﴾ الآية، تَحْتَمِلُ ﴿آيَاتُ اللَّهِ﴾ براهينه، وتَحْتَمِلُ ﴿آيَاتُ اللَّهِ﴾ القرآن، ﴿يَا حَقُّقُ﴾ ببيان الحق، ويَحْتَمِلُ ﴿يَا حَقُّقُ﴾ بالدين، والدين، هو الحق. قال الشيخ، رحمه الله: أي بالأمر بالدعاء إلى الحق، ويَحْتَمِلُ ﴿يَا حَقُّقُ﴾ الذي لله على عباده ولبعضهم على بعض.

وقوله تعالى: ﴿وَمَا اللَّهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِّلْمُتَكِينِ﴾ والظلم هو وضع الشيء في غير موضعه، فإذا كان من في السموات وما في الأرض كله له، ومن وُصِفَ في الخلق بالظلم فإنما وُصِفَ لأنه يَضَعُ حق بعض في بعض، ويمنع حق بعض، فيجعل لغير المحق، فالله يتعالى عن ذلك.

وقوله تعالى: ﴿وَمَا اللَّهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِّلْمُتَكِينِ﴾ أي لا يريد أن يظلمهم، وإن شئت قلت: الإرادة صفة لكل فاعل في الحقيقة، فكانه قال: لا يظلمهم، فكيف يظلم؟ وإنما يظلم لينفع نيرة^(١) إليه النفس أو ضرر يدفع به، فالغني بذاته متعال^(٢) عن ذلك.

الآية ١٠٩

وقوله تعالى: ﴿وَالِلَّهِ رُجْعُ الْأُمُورِ﴾ أي إليه يرجع أمر كل أحد فلا يَحْتَمِلُ الظلم وجود الظلم منه^(٣).

الآية ١١٠

وقوله تعالى: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ يَحْتَمِلُ وجوهاً: يَحْتَمِلُ ﴿كُنْتُمْ﴾ أي صِرْتُمْ ﴿خَيْرَ أُمَّةٍ﴾ أظهرت للناس بما تدعو الخلق إلى النجاة والخير، ويَحْتَمِلُ ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ﴾ في الكتب السالفة بأنكم ﴿تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾ ويَحْتَمِلُ ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ﴾ إذ^(٤) أمرتكم بالمعروف، ونهيتكم عن المنكر، ويَحْتَمِلُ ﴿كُنْتُمْ﴾ صِرْتُمْ ﴿خَيْرَ أُمَّةٍ﴾ وكانوا كذلك: هم خير أمة، وكانوا كذلك: هم خير ممن تقدمهم من الأمم بما بذلوا مهجهم لله في نصر دينه، وإظهار كلمته والإشفاق على رسوله حتى كان أحب إليهم من أنفسهم، ويزونه أولى، والله الموفق.

ثم اختلف في المعروف والمنكر: قيل: المعروف كل مستحسن في العقل فهو معروف، وكل مستقبح فيه فهو منكر، ويَحْتَمِلُ الأمر بالمعروف، هو الأمر بالإيمان، والنهي عن المنكر، هو النهي عن الكفر، دليله قوله: ﴿وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾ الآية: يؤمنون هم، ويأمرون غيرهم بالإيمان، وينهون عن الكفر.

وعن ابن عباس رضي الله عنهما في قوله: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ [أنه]^(٥) قال: (خير الناس أنفعهم للناس، وتأمرون بالمعروف) أي تأمرونهم أن يشهدوا ألا إله إلا الله، والإقرار بما أنزل الله، وتقاتلون عليه. ولا إله إلا الله هو أعظم المعروف، والمنكر هو التكذيب، فهو أنكر المنكر.

وعن علي رضي الله عنه قال: (قال النبي ﷺ: «أعطيت ما لم يعط أحد من الأنبياء» قلنا: يا رسول الله وما هو؟ قال: «نُصِرْتُ بِالرُّعْبِ، وأُعطيت مفاتيح الأرض، وسُميت أحمد، وجعل التراب لي طهوراً، وجعلت أمتي خير الأمم» [أحمد: ٩٨/١].

قال الشيخ، رحمه الله: [قوله]^(٦) ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ﴾ له وجهان: أي كنتم على السبيل الرسل في الكتب المتقدمة خير أمة، ويَحْتَمِلُ ﴿كُنْتُمْ﴾ صِرْتُمْ بإيمانكم برسول الله ﷺ وأتباعكم ما معه خير أمة على وجه الأرض، [لأن من قبلكم]^(٧) آمنوا ببعض، وكفروا ببعض.

وقوله تعالى: ﴿تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾ يتوجه إلى وجوه ثلاثة: المعروف، هو المعروف في العقول أي الذي تستحسنه العقول، والمنكر، هو الذي قبخته العقول، وأنكرته، ويَحْتَمِلُ أن يكون المعروف هو الذي عرفت

(١) من م، في الأصل: شره. (٢) من م، في الأصل: تعال. (٣) أدرج تأويل الآيات ١٠٥ - ١٠٩ في الأصل وم بعد إدراج تأويل الآية (١١٠). (٤) في الأصل وم: أي. (٥) ساقطة من الأصل وم. (٦) ساقطة من الأصل وم. (٧) في الأصل وم: لأنهم.

بِالْآيَاتِ وَالْبَرَاهِينِ أَنَّهُ حَسَنٌ، وَالْمُنْكَرُ مَا عُرِفَ بِالْحَجَجِ أَنَّهُ ^(١) قَبِيحٌ، وَيَحْتَمِلُ ^(٢) الْمَعْرُوفُ هُوَ الَّذِي جَرَى عَلَى السِّنِّ الرِّسْلُ أَنَّهُ حَسَنٌ، وَالْمُنْكَرُ هُوَ الَّذِي أَنْكَرُوهُ، وَنَهَوْا عَنْهُ. فَعَلَى هَذِهِ الْوُجُوهُ يُخْرَجُ تَأْوِيلُ الْآيَةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ آمَرَ أَهْلُ الْكِتَابِ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ﴾ لَا شَكَّ أَنَّ الْإِيمَانَ خَيْرٌ لَهُمْ مِنَ الْكُفْرِ، وَلَكِنْ مَعْنَاهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، أَنَّهُمْ أَبَوْا الْإِيمَانَ، وَتَمَسَّكُوا بِالْكَفْرِ لَوْجَهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّهُمْ كَانُوا أَهْلَ عِزَّةٍ وَشَرَفٍ فِي مَا بَيْنَهُمْ وَأَهْلُ دِرَايَةِ الْكِتَابِ يَتَنَابَّ إِلَيْهِمُ النَّاسُ، وَيَحْتَلِفُونَ إِلَيْهِمْ بِحَوَائِجِهِمْ، فَخَافُوا ذَهَابَ ذَلِكَ عَنْهُمْ إِذَا آمَنُوا، فَأَخْبَرَ اللَّهُ ﷻ أَنَّهُمْ إِنْ آمَنُوا كَانَ ^(٣) خَيْرًا لَهُمْ مِنَ الذِّكْرِ وَالشَّرَفِ وَالْعِزِّ فِي أَهْلِ الْإِيمَانِ أَكْثَرَ مِمَّا لَهُمْ فِي أَهْلِ الْكُفْرِ. أَلَا تَرَى أَنَّ مَنْ آمَنَ مِنْهُمْ مِنْ ذُرِّيَةِ الْكِتَابِ وَعِلْمَائِهِمْ كَانَ لَهُمْ مِنَ الذِّكْرِ وَالشَّرَفِ فِي الْإِيمَانِ مَا لَمْ يَكُنْ لِأَحَدٍ [مِنْهُمْ مَاتَ] ^(٤) عَلَى الْكُفْرِ، نَحْوُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَلَامٍ [وَكَعْبٍ] ^(٥) وَغَيْرِهِ مِنَ الْأَحْبَارِ، وَإِنَّمَا كَانُوا مِنْ عِلْمَائِهِمْ، لَمْ يَكُونُوا مِنْ عِلْمَاءِ أَهْلِ الْإِيمَانِ، فَتَالُوا بِالْإِيمَانِ مِنَ الذِّكْرِ وَالْعِزِّ وَالشَّرَفِ مَا لَمْ يَتَلْ أَحَدٌ مِنْهُمْ، مَاتَ عَلَى الْكُفْرِ، بَلْ جَمَلُ ذِكْرِهِمْ، وَانْتَشَرَ فِي أَهْلِهِمْ فَضْلًا فِي أَهْلِ الْإِيمَانِ وَالْإِسْلَامِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَالثَّانِي: أَنَّهُمْ كَانُوا أَبَوَا الْإِسْلَامِ وَاتَّبَاعَ مُحَمَّدٍ ﷺ وَاخْتَارُوا الْمَقَامَ عَلَى الْكُفْرِ خَوْفًا وَإِشْفَاقًا عَلَى مَا لَهُمْ مِنَ الْمَنَافِعِ وَالْمَنَالِ، يَذْهَبُ ذَلِكَ عَنْهُمْ بِالْإِسْلَامِ، فَأَخْبَرَ اللَّهُ ﷻ أَنَّهُمْ لَوْ آمَنُوا لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ فِي الْآخِرَةِ، إِذْ ذَاكَ يَنْقَطِعُ، وَيَذْهَبُ عَنْ قَرِيبٍ، وَالَّذِي لِأَهْلِ الْإِيمَانِ فِي الْآخِرَةِ بَاقٍ دَائِمٌ لَا يَزُولُ أَبَدًا، لِمَا كَانَ الَّذِي يُنَالُ بِالْإِيمَانِ غَيْبًا ^(٦)، وَكَذَلِكَ مَا يَحُلُّ بِالْكَفَرِ مِنْ جَزَاءٍ [الْكَفْرِ غَيْبًا] ^(٧) اشْتَدَّ عَلَيْهِمُ الْكُفْرُ وَالتَّدْبِيرُ، فَلَا يَمْتَنِعُهُمْ عَنِ الشَّهَوَاتِ، وَيُنْقَضُ عَلَيْهِمُ اللَّذَاتِ، فَاتَّروا مَا هَوَتْهُ أَنْفُسُهُمْ، وَتَلَذَّذُوا بِهِ عَلَى التَّدْبِيرِ مَعَ مَا كَانَ إِدْرَاكُ الْغَائِبِ بِالشَّاهِدِ [أَمْرًا عَسِيرًا] ^(٨) لَا يُوَصِّلُ إِلَيْهِ إِلَّا بِفَضْلِ اللَّهِ، وَلَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ، ذَلِكَ لَا يُسْقِطُ مَعْنَى الْإِنْفَالِ وَالْإِنْعَامِ، وَيَصِيرُ حَقًّا مَعَ مَا كَانَ مِنْهُمْ بِقَدِيمِ الْجَفَاءِ وَإِثَارِ زَجَرَةِ الدُّنْيَا وَبَهْجَةِ الْغِنَى عَلَى الْمَوْعُودِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وقوله تعالى: ﴿مِنْهُمْ الْمُؤْمِنُونَ أَكْثَرُهُمُ النَّاسِ﴾ كَذَلِكَ كَانُوا: كَانَ الْمُؤْمِنُونَ أَقْلًا، وَالْكَافَرُ أَكْثَرًا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

الآية ١١١

وقوله تعالى: ﴿لَنْ يَضُرَّكُمْ إِلَّا أَذًى وَإِنْ يَحْتِلُوكُمْ يُلُوكُمْ الْأَذَى﴾ فِيهِ بَشَارَةٌ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْأَمْنُ لَهُمْ مِنْ عَذَابِ الْمُشْرِكِينَ وَضُرَرِهِمْ إِلَّا أَذًى بِاللِّسَانِ، وَهُوَ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَسْتُمْ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ﴾ [آل عمران: ١٨٦] وَقَوْلِهِ ﴿لَنْ أُخْرِجُوا لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ وَلَكِنْ قُتِلُوا لَا يَضُرُّهُمْ﴾ الْآيَةُ [الحشر: ١٢] وَنَحْوُهُ مِنَ الْآيَاتِ الَّتِي فِيهَا بَشَارَةٌ لِأَهْلِ الْإِيمَانِ بِالنَّصْرِ لَهُمْ عَلَى عَدُوِّهِمْ.

وَفِي قَوْلِهِ: ﴿لَنْ يَضُرَّكُمْ إِلَّا أَذًى﴾ الْآيَةُ دَلَالَةٌ لِثَبَاتِ رِسَالَةِ مُحَمَّدٍ ﷺ لِأَنَّهُ أَخْبَرَ بِذَلِكَ قَبْلَ أَنْ يَكُونَ، فَكَانَ عَلَى مَا أَخْبَرَ، فَدَلَّ أَنَّهُ إِنَّمَا عَلِمَ ذَلِكَ بِاللَّهِ ﷻ.

الآية ١١٢

وقوله تعالى: ﴿ضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الذَّلَّةُ أَيْنَ مَا تُقِفُوا إِلَّا بِحَبْلٍ مِنَ اللَّهِ﴾ وَفِي حَرْفِ ابْنِ مَسْعُودٍ ﷺ: (ضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الْمَسْكَنَةُ) وَلَيْسَ فِيهِ الذَّلَّةُ، وَفِي حَرْفِ حَفْصَةَ: (ضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الْمَسْكَنَةُ وَالذَّلَّةُ) [ثُمَّ اخْتَلَفَ فِي الذَّلَّةِ] ^(٩) قِيلَ: هِيَ الْجَزِيَّةُ الَّتِي ضُرِبَتْ عَلَيْهِمْ، وَهِيَ ذَلَّةٌ كَقَوْلِهِ: ﴿عَنْ يَدٍ وَهُمْ ضَعُفٌ﴾ [التوبة: ٢٩] لِأَنَّهُمْ كَانُوا يَأْتِفُونَ مِنْهَا.

وقوله تعالى: ﴿أَيْنَ مَا تُقِفُوا﴾ أَيِ وَجَدُوا ﴿إِلَّا بِحَبْلٍ مِنَ اللَّهِ وَحَبْلٍ مِنَ النَّاسِ﴾ يَعْنِي بِعَهْدٍ مِنَ اللَّهِ وَعَهْدٍ مِنَ النَّاسِ، يَكُونُ عِنْدَ ^(١٠) قَوْمٍ يُؤَدُّونَ الْجَزِيَّةَ. وَكَذَلِكَ تَأْوِيلُ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ / ٦٦ - ب / ﴿بِحَبْلٍ مِنَ اللَّهِ وَحَبْلٍ مِنَ النَّاسِ﴾ أَيِ بِعَهْدٍ مِنَ اللَّهِ وَعَهْدٍ مِنَ النَّاسِ. وَقَالَ مِقَاتِلُ ﷺ: وَالنَّاسُ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ وَالنَّبِيُّ ﷺ خَاصَّةً. وَيَحْتَمِلُ قَوْلُهُ: ﴿ضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الذَّلَّةُ﴾ بِكَفَرِهِمْ فِي

(١) أَدْرَجَ قَبْلُهَا فِي الْأَصْلِ وَم: الَّتِي. (٢) أَدْرَجَ قَبْلُهَا فِي الْأَصْلِ وَم الْعِبَارَةُ التَّالِيَةُ: وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمَعْرُوفُ هُوَ الَّذِي عُرِفَ بِالْحَجَجِ أَنَّهُ قَبِيحٌ، وَالصَّرَافُ حَذَفَهَا. (٣) فِي الْأَصْلِ وَم: لَكَانَ. (٤) فِي الْأَصْلِ وَم: مَاتَ مِنْهُمْ. (٥) فِي الْأَصْلِ وَم: وَمَنْ أَسْلَمَ مِنْهُمْ نَحْوُ كَعْبٍ. (٦) فِي الْأَصْلِ وَم: غَيْبٌ. (٧) فِي الْأَصْلِ: غَيْبٌ، فِي م: الْكُفْرِ عَيْبٌ. (٨) فِي الْأَصْلِ وَم: أَمْرٌ عَسِيرٌ. (٩) مِنْ م، سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ. (١٠) فِي الْأَصْلِ وَم: نَحْتٌ.

ما بين المسلمين بعد ما كانوا أهل ذكرٍ وشرفٍ وعزٍّ في ما بينهم ﴿إِنَّ مَا تُفْعَلُونَ﴾ أي لا يوجدون ﴿إِلَّا بِحَبْلِ مِنَ اللَّهِ وَحَرِّ بْنِ النَّاسِ﴾ بالإسلام، أي لا يظفرون بهم، ولا يوجدون إلا أن يسلموا لخوفهم على أنفسهم.

وقوله تعالى: ﴿وَبَاءَهُ بِغَضَبٍ مِنَ اللَّهِ﴾ قيل: استوجبوا غضباً من الله بكفرهم، وقيل: رجعوا، وقيل: وجب عليهم الغضب، وقد ذكرنا هذا في غير موضع، والله أعلم.

وقوله تعالى: ﴿وَضَرَبْتَ عَلَيْهِمُ السَّكَنَةَ﴾ وهي الحاجة والفقر، وهو ما ذكرنا أنهم ظاهروا المشركين على رسول الله ﷺ مع قريبهم برسول الله ﷺ وبعيدهم بالمشركين، فإن^(١) الله تعالى بذلك، وجعلهم أهل حاجة وضعة في ما بين المسلمين بعد ما كانوا أهل عزٍ وشرفٍ في ما بينهم، وهو كقوله: ﴿وَأَنْزَلَ الَّذِينَ ظَاهَرُوهُ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مِنْ صَاحِبَيْهِمْ وَقَدْ فِي قُلُوبِهِمُ الرَّغْبَ﴾ [الأحزاب: ٢٦].

قال الشيخ، رحمه الله: وقد يَحْتَمِلُ رجوع الآية إلى خاص، وهم الذين ذكر الله في قوله: ﴿وَأَنْزَلَ الَّذِينَ ظَاهَرُوهُ﴾ الآية [الأحزاب: ٢٦] وغير ذلك مما يصير فيه المسلمون، يعرف حقيقة المراد من شهد النوازل، وعرفت الأسباب التي جاءت بالبشارات. ويَحْتَمِلُ أن الله تعالى جعل كل حاجتهم إلى ما يقنى، وهو الدنيا التي لا بقاء لها، ولا منفعة في الحقيقة، فهي حاجة، ثم بما فيهم بالجهل أن ذلك فيهم حاجة، ويَحْتَمِلُ أن الله مع ما [وسع عليهم]^(٢) الدنيا جعل في قلوبهم خوف الفقر وأعظم الحاجات، فهي المسكنة.

وقوله تعالى: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَانُوا يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ﴾ وآيات الله ما ذكرنا في غير موضع. وقوله تعالى: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَانُوا يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ الْأَنْبِيَاءَ بِغَيْرِ حَقٍّ﴾ يَحْتَمِلُ وجوهاً: أن أوائلهم قد قتلوا الأنبياء بغير حق، وهؤلاء رضوا بذلك وإن كانوا لم يتولواهم بأنفسهم، فأضاف الله تعالى ذلك إليهم لأنهم شاركوا في صنيعهم، وهو كقوله: ﴿مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَكَاوٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا﴾ [المائدة: ٣٢] ويَحْتَمِلُ أن يكونوا قُتِلُوا قتل محمد ﷺ فإذا قُتِلُوا ذلك فكانهم قُتِلُوا الأنبياء كلهم كما ذكرنا في قوله: ﴿مَنْ قَتَلَ نَفْسًا﴾ الآية [المائدة: ٣٢] ويَحْتَمِلُ أن يكونوا هموا يقتلوا^(٣) محمد ﷺ ويَحْتَمِلُ أن يكون غارهم^(٤) بآبائهم إذ هم قلدوهم في الدين، فين سوء صنيعهم بالأنبياء ﷺ ليعرفوا به سفههم وسفه كل من قصّد تقليدهم، والله أعلم. ويَحْتَمِلُ أن يكونوا قتلوا^(٥) أتباع محمد ﷺ فأضاف [القتل إليهم]^(٦)، وهو كما أضاف مخادعتهم المؤمنين إلى نفسه^(٧) وكما أضاف نصر أوليائه إليه^(٨)، وإن كان الله لا يُخَادِعُ، ولا يُنْصَرُ. فعلى ذلك إضافة القتل إليه^(٩) لقتلهم الأتباع، والله أعلم.

الآية ١١٣

وقوله تعالى: ﴿لَبِسُوا سَرَاوِي مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ أُمَّةً قَالِمَةً يَتَّبِعُونَ آيَاتِ اللَّهِ﴾ الآية، أي لا استواء بين من آمن منهم، ويعني ﴿مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ﴾ ومن لم يؤمن منهم، [لأن منهم]^(١) من قد آمن، فصاروا أمة قائمة، قيل: عدلة كقوله: ﴿وَمِنْ قَوْمٍ مُوسَى أُمَّةٌ يَهْدُونَ بِالْحَقِّ وَبِهِ يَتَّبِعُونَ﴾ [الأعراف: ١٥٩] وقيل: ﴿أُمَّةٌ قَالِمَةً﴾ على حدود الله وفرائضه وطاعته وكتابه، لم يحرفوه، وقيل: ﴿أُمَّةٌ قَالِمَةً﴾ مهتدية، وهم الذين آمنوا منهم.

وعن ابن مسعود رضي الله عنه: [أنه]^(٢) قال: ﴿أُمَّةٌ قَالِمَةً يَتَّبِعُونَ آيَاتِ اللَّهِ مَائَةً أَلْفٍ﴾ وأطراف النهار أمة محمد ﷺ وهم يتبعون، ولم يكن هذا للأمم السالفة، وفي حرف حفصة: (ليس أهل الكتاب [سواء لأن]^(٣) منهم أمة قائمة) كقوله تعالى: ﴿أَتَمَنَ كَانَ مُؤْمِنًا كَمَنْ كَانَ فَاسِقًا لَا يَسْتَوُونَ﴾ ﴿أَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ فَلَهُمْ أَجْرٌ غَيْرُ الْمَأْوَى﴾^(٤) ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ فَسَقُوا فَمَأْوَاهُمُ النَّارُ﴾ الآية [السجدة: ١٨ - ٢٠].

(١) فان: يفين: جاء. (٢) من م، في الأصل: وعليهم. (٣) في الأصل وم: قصد. (٤) في الأصل وم: قتل. (٥) في الأصل وم: غيرهم، غارهم: أصابهم. (٦) في الأصل وم: قتل. (٧) في الأصل وم: إليه. (٨) إشارة إلى قوله تعالى ﴿إِنَّ الشُّرَكَاءَ يَتَّبِعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَدِّعَهُمْ﴾ [النساء: ١٤٢]. (٩) إشارة إلى قوله تعالى ﴿وَلَيَنْصُرَنَّ اللَّهُ مَنْ يَنْصُرُهُ﴾ [الحج: ٤٠] وقوله تعالى ﴿إِنَّ نَصْرَ اللَّهِ يَكُونُ﴾ [محمد: ٧]. (١٠) إشارة إلى قوله تعالى: ﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ قَلِيلٌ﴾ [الأنفال: ١٧]. (١١) من م، ساقطة من الأصل. (١٢) في الأصل وم: كذا. (١٣) في الأصل وم: ليسوا. (١٤) في الأصل وم: كذا.

وقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَسْجُدْ﴾ أي يصلون، ويَحْتَمِلُ ﴿يَسْجُدُونَ﴾ يَخْضَعُونَ. والسجود، هو الخضوع.

الآية ١١٤ [وقوله تعالى^(١)]: ﴿يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾ أي يؤمنون بأنفسهم، ويأْمُرُونَ غيرَهُم بالإيمان، ويدْعُونَ إليه، ﴿وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾ يعني الكفر، ويَحْتَمِلُ ﴿وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ﴾ كلٌّ معروف ﴿وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾ كلٌّ منكِر، وقد ذكرنا هذا، ﴿وَيُسْرِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ﴾ كلها ﴿وَأُولَئِكَ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾ مع الصالحين في الجنة.

قال الشيخ [رحمة الله عليه]^(٢): أي ومن ذلك فعله، فهو صالح.

الآية ١١٥ وقوله تعالى: ﴿وَمَا يَتَعَلَّوْا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ يُكْفَرُوهُ﴾ أي لن يرد ذلك عليهم، بل يُقْبَلُ، بل يُخْبِرُونَ به في الآخرة. قال الشيخ، رحمه الله: كيف تكفروته^(٣)؟ وهو الشكور الذي يقبل اليسر، ويُعطى الجزيل، وهو في حرب حفصة (فلن يتركوه) أي لن يتركوه دون أن يُجْزَوْا عليه، وإن قل ذلك كقولهِ: ﴿وَإِنْ تَكُ حَسَنَةً يُحْصِيهَا﴾ [النساء: ٤٠] معناه، والله أعلم، ما ذكر: ﴿وَلَنْ يَرْكَرَكُوا أَعْمَلَكُمْ﴾ [محمد: ٣٥] وقيل: لن يظلمكم، وقيل: لن يُفْصَحْكُمْ، [وقيل^(٤)]: فلن يضل عنكم، بل يشكركم ذلك لكم، يعني فلن يضيع عند الله، والله أعلم. ﴿وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالْمُنْهَوِينَ﴾ ظاهر.

الآية ١١٦ وقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَنْ تُغْنِيَ عَنْهُمْ أَمْوَالُهُمْ وَلَا أَوْلَادُهُمْ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا﴾ قال الشيخ [رحمة الله عليه]^(٥) فهو، والله أعلم، أنه^(٦) بمثله يكون التناصر في الدنيا، لكن الذي كان فيها لا ينفع في الآخرة، بل يكون كما قال الله تعالى^(٧): ﴿يَوْمَ يَبْعَثُ اللَّهُ﴾ الآية [عبس: ٣٤] ثُمَّ لَا مَالَ لَهُ ثُمَّ، ولا ما كان ينفع^(٨)، وذلك أنهم ظنوا أن كثرة^(٩) الأموال والأولاد تمنعهم من عذاب الله كقولهم: ﴿نَحْنُ أَكْثَرُ أَمْوَالًا وَأَوْلَادًا وَمَا نَحْنُ بِمُعَذَّبِينَ﴾ [سبا: ٣٥]، فأخبر الله أن كثرة الأموال والأولاد لا تُغني عنهم من عذاب الله شيئاً.

الآية ١١٧ وقوله تعالى: ﴿مَثَلُ مَا يُنْفِقُونَ فِي هَذِهِ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا كَمَثَلِ رِيحٍ فِيهَا صِرٌّ أَصَابَتْ حَرْثَ قَوْمٍ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ﴾ ضرب مَثَلُ نفقة الكفار التي أنفقوها بريح ﴿فِيهَا صِرٌّ أَصَابَتْ حَرْثَ قَوْمٍ﴾ وذلك، والله أعلم. أنهم كانوا يُنْفِقُونَ، ويعملون جميع الأعمال من عبادة الأصنام والأوثان، ويقولون ﴿مَا تَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى﴾ [الزمر: ٣] ظنوا أن تلك الأعمال والنفقات التي أنفقوها [في الدنيا]^(١٠) تنفعهم في الآخرة، وتقرّبهم إلى الله، فأخبر أنها لا تنفع، فكانت كالريح التي فيها صِرٌّ وبردٌ، ظنوا أن فيها رحمةً وشيئاً ينفع زروعهم، وتنمو بها، فإذا فيها نارٌ أحرقت حرثهم كما طبعوا من أعمالهم ونفقاتهم التي في الدنيا بالآخرة^(١١) قرينة وزلفة إليه، فإذا هي مهلكة لأبدانهم كالريح التي فيها صِرٌّ كانت مهلكة محرقة لزروعهم وحرثهم، والله أعلم.

والصِرُّ هو البرد الشديد، وقيل، الصِرُّ الصوت كقولهِ: ﴿فَأَنبَتَ أَمْزَأَتُهُ فِي صَرَِّ فَصَكَّتْ وَجْهَهَا﴾^(١٢) [الذاريات: ٢٩] وقيل: ﴿مَثَلُ مَا يُنْفِقُونَ﴾ في الصّد عن سبيل الله في قتال رسول الله ﷺ كقولهِ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ لِيَصُدَّوْا﴾ الآية [الأنفال: ٣٦] أي يتأسفون^(١٣) على ما أنفقوا تأسّف صاحب الزرع على ما كان أنفق فيه، والله أعلم.

وقوله تعالى: ﴿وَمَا ظَلَمَهُمُ اللَّهُ وَلَكِنْ أَنْفُسُهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ والظلم ما ذكرنا، هو وضع الشيء في غير موضعه، فهو، والله أعلم، [ما]^(١٤) قال: هم الذين وضعوا أنفسهم في غير موضعها لا أن [الله وضع]^(١٥) أنفسهم ذلك الموضع لأنهم عبدوا غير الله، ولم يجعلوا أنفسهم خالصين ساليين لله، فهم الذين ظلموا أنفسهم حين أسلموها لغير الله، وعبدوا دونه، فذلك وضعها في غير موضعها، لأن موضعها هو أن يجعلوها خالصة لله سالمة له، وقيل: ما ضروا الله بعبادتهم غيره وبكفرهم به، إنما ضروا أنفسهم إذ لا حاجة له إلى عبادتهم، والله الموفق.

(١) ساقطة من الأصل وم. (٢) في م: رحمه الله. (٣) في الأصل: تكفرون، في م: تكفروه. (٤) من م، ساقطة من الأصل. (٥) في م: رحمه الله. (٦) في الأصل وم: أن. (٧) في م: هـ. (٨) في الأصل وم: فينفع. (٩) من م، في الأصل: كثير. (١٠) في الأصل وم: الناس. (١١) في الأصل وم: فكان. (١٢) من م، في الأصل: والآخرة. (١٣) أدرج بعدها في الأصل وم: وقيل هي الصوت. (١٤) من م، في الأصل: يتأسفون. (١٥) ساقطة من الأصل وم. (١٦) في الأصل وم: وضع الله.

قال الشيخ [رحمة الله عليه: في القول^(١)]: تقديم وتأخير، وأصل ذلك أن الله قد وضع كل نفس الخلقة بموضع العبادة، فجعلوها عبدة غيره.

الآية ١١٨ وقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا بَطَانَةً مِّن دُونِكُمْ﴾ اختلَف فيه: [قيل^(٢)] نهى الله المؤمنين أن يُخالُوا^(٣) المنافقين، ويُؤاخوهم، ويتولَّوهم دون المؤمنين، وقيل: في حرف حفصة: (لا تَتَّخِذُوا بَطَانَةً مِّن دُونِ أَنْفُسِكُمْ) يعني دون المؤمنين. وعن ابن عباس رضي الله عنه أنه قال: (نهى الله المؤمنين أن يتَّخِذُوا اليهود والنصارى والمنافقين بَطَانَةً دُونِ إِخْوَانِهِمْ/ ٦٧ - أ/ من المؤمنين، فيُحَدِّثُوهم، ويُفْشُوا إليهم سرهم دون المؤمنين) والبطانة: قيل: هم الإخوان، يجعلونهم^(٤) موضع إفشاء سرهم.

قال الشيخ، رحمه الله: والنهي عن اتِّخَاذِ الكافرِ بَطَانَةً لوجهين:

أحدهما: العرف به، إذ كلُّ يُعرف بمن يصحبه.

والثاني: الميل إليه بما يريه عدوه أنه حسن العشرة^(٥) وحسن الصُّحبة مع ما فيه الإسقاط عما به يُستعان على أمر الدين والإغفال عن حقه.

وقوله تعالى: ﴿لَا يَأْتُواكُمْ خَبَأًا﴾ يقولون: لا يَتَّيرون^(٦) عهدهم في إفشاء أمرهم. وقوله تعالى: ﴿وَدُّوا مَا عَنِتُّمْ﴾ أي يَوَدُّونَ، وَيَتَمَنَّونَ ما أُنِيتُمْ. قال الشيخ، رحمه الله: أي ودُّوا أن تشاركوهم في أشياء تؤلِّمكم، وتغشاكم عليه، وقيل: العنت الضيق أي ذلك قَصْدُهُمْ [كآيات التالية]^(٧).

وقوله تعالى: ﴿قَدْ بَدَتِ الْبَغْضَاءُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ﴾ من قال: إن أول الآية في المنافقين يقول: قوله ﴿قَدْ بَدَتِ الْبَغْضَاءُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ﴾ ما ذكر في آية أخرى ﴿وَلَتَعْرِفَنَّهُمْ فِي لَحْنِ الْقَوْلِ﴾ [محمد: ٣٠] أنهم كانوا يعرفون المنافق في لحن كلامه. قال الشيخ، رحمه الله، في قوله: ﴿قَدْ بَدَتِ الْبَغْضَاءُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ﴾ ما كان من التعريض^(٨) بقوله: ﴿إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ﴾ [آل عمران: ١٢٧] وإظهار السرور بتكثيهم ﴿وَلَنْ يَنْكُرَ لَكُمْ يُبَلِّغُنَّ﴾ الآية [النساء: ٧٢]. وقوله تعالى: ﴿وَمَا تُخْفِي سُودُهُمْ أَكْثَرُ﴾ وذلك كانوا يُظهرون الموافقة لهم ويُضْمِرون العداوة والخلاف لهم. والسعي في هلاكهم مما^(٩) كانوا يُضْمِرون أكثر مما كانوا يُظهرون.

ومن قال بأن الآية في الكفار فهو ظاهر، وقوله: ﴿قَدْ بَدَتِ الْبَغْضَاءُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ﴾ من الشتيمة والعداوة، ويُضْمِرون أكثر من ذلك من الفساد والسرور، والله أعلم.

وقوله تعالى: ﴿قَدْ بَيَّنَّا لَكُمُ الْآيَاتِ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ يَحْتَمِلُ قوله: ﴿إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [الآيات، وسحتميل^(١٠)] إن كنتم تتفهمون بعقولكم لأنه لا ذكر في غير آية من القرآن أنهم لا يَعْلَمُونَ، قد كان لكم عقول لكنكم لم تتفهموا [بها]^(١١)، نفى عنهم العقل رأساً.

الآية ١١٩ وقوله تعالى: ﴿مَتَّعْنَاهُ أَزْوَاجًا حَسَنَاتٍ وَلَا يُحِبُّونَهُمْ﴾ من قال: إن أول الآية في المنافقين فهذا يدلُّ له، وشهد، لأنه قال: ﴿وَإِذَا لَقُواكُمْ قَالُوا آمَنَّا﴾ الآية، يقول: ها أنتم يا هؤلاء المسلمين تحبونهم، يعني المنافقين، ولا يحبونكم على دينكم، قال الشيخ، رحمه الله: وفي الآية بيان أن أولئك قوم يحبُّهم المؤمنون إِمَّا بظاهر الإيمان وإِمَّا^(١٢) بظاهر الحال منهم من طلب مودتهم، فاطلع الله المؤمنين على سرهم لئلا يغتروا بظاهرهم وليكون حُجَّةً لهم ولرسول الله صلَّى الله عليه وآله بما أطلعه الله على ما أسروا^(١٣)، والله أعلم. ومن قال: إن أول الآية في الكفار يجعل قوله: ﴿مَتَّعْنَاهُ أَزْوَاجًا حَسَنَاتٍ وَلَا يُحِبُّونَهُمْ﴾ على الابتداء والقطع من الأول لأنه وصفهم بصفة المنافقين، وَوَسَمَهُمْ بِسَمَتِهِمْ، وليس في الأول ذلك.

(١) في الأصل: رحمه الله عليه، في م: رحمه الله. (٢) من م، ساقطة من الأصل. (٣) في الأصل وم: يشخلوا. (٤) في الأصل وم: ويجعلونهم. (٥) من م، في الأصل: العزة. (٦) في الأصل وم: يتركون، ألا يألوا: قَصُرَ، يَقْصُرُ، وَتَرْتِيْرُ: نَقْصٌ يَنْقُصُ. (٧) في الأصل وم: كآية التالي. (٨) في الأصل وم: التفريق. (٩) في م: ما. (١٠) ساقطة من م. (١١) ساقطة من الأصل وم. (١٢) في الأصل وم: أو. (١٣) من م، في الأصل: أمروا.

وقوله تعالى: ﴿عَسَوْا عَلَيْكُمْ الْآثَامِلَ مِنَ الْقَيْظِ قُلْ مَوْتُوا بِمَنِّكُمْ﴾ هو على التمثيل؛ يقال عند شدة الغضب: فلان يعض أنامله على فلان، وذلك إذا بلغ الغضب غايته. قال الشيخ، رحمه الله، في قوله: ﴿قُلْ مَوْتُوا بِمَنِّكُمْ﴾ إن ما كان يغيظهم ما كان للمسلمين من السعة والنصر والتكثير والعز، فيكون في ذلك دعاؤهم بتمام ذلك حتى لا يروا فيهم الغيرة، والله أعلم. وفي [حرف] (١) حفصة: ﴿قُلْ مَوْتُوا بِمَنِّكُمْ﴾ لَنْ تَصْرُونَا شَيْئاً ﴿إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ﴾ على الوعيد.

الآية ١٢٠

وقوله تعالى: ﴿إِنْ تَسْتَكْسِمُوهُمْ حَتَّى تَسْؤِفُمْ﴾ قال: ليس هذا وصف المنافقين في الظاهر لأنهم كانوا [يُطِنُونَ عنهم] (٢) الخيرات، لكنه يحتمل أنهم كانوا يَصْنُونَ (٣) بخيرات تكون لهم لا للمؤمنين ﴿وَلَنْ تُصِيبَكُمْ سِنَةٌ يَفْرَحُوا بِهَا﴾ ذكر في القصة أنهم إذا رأوا للمسلمين الظفر على عدوهم والغنيمة يسوؤهم ذلك، وإذا رأوا القتل والهزيمة عليهم يفرحون بهم (٤)، وسُروَن، وقيل: إذا رأوا للمؤمنين الخصب والسعة ساءهم، وإذا رأوا لهم القحط والجذب وغلاء السعر فرحوا به. لكن هذا يحتمل في كل خير رأوا لهم، اهتموا لذلك، وفي كل مصيبة ونكبة رأوا لهم، فرحوا بها.

وقوله تعالى: ﴿وَلَنْ تَصِيرُوا تَتَّقُوا لَا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئاً﴾ وعد النصر بشرط لا يضرركم كيدهم شيئاً. أخبر أن المؤمنين إذا اتقوا، وصبروا، لا يضرهم كيدهم شيئاً حتى يعلم أن ما يصيب المؤمنين إنما يصيب بما كسبت أيديهم. وقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَمَّا يَمْلُوكُ مُخِيطٌ﴾ على الوعيد.

الآية ١٢١

وقوله تعالى: ﴿وَإِذْ عَدَّتْ مِنْ أَمَّاكَ ثَبُؤُ الْمُؤْمِنِينَ مَقْعِدَ الْقِتَالِ﴾ قوله: ﴿ثَبُؤُ﴾ قيل: تهيئ للمؤمنين أمكنة القتال، وقيل: ﴿ثَبُؤُ﴾ تنزل المؤمنين، وقيل: ﴿ثَبُؤُ﴾ للمؤمنين تتخذ للمؤمنين مقاعد لقتال المشركين، وقيل: ﴿ثَبُؤُ﴾ توطئن، وقيل: تستعد للقتال، كله يرجع إلى واحد.

ثم اختلف في أي حرب كان؟ وفي أي يوم؟ قال أكثر أهل التفسير: كان ذلك يوم أحد، وقيل: إنه كان يوم الخندق، وقيل: كان يوم الأحزاب، فلا يعلم ذلك إلا بخبر يصح أنه كان يوم كذا، لكن في ذلك أن الأئمة هم الذين يتولون أمر العساكر، ويختارون (٥) لهم المقاعد، وعليهم تعاهد أحوالهم ورفع الخلل والضياح عنهم ما احتمل وسعهم، وعليهم طاعة الأئمة وقبول الإشارة من الإمام وذلك في قوله تعالى: ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأَطِيعُوا أَوْلِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ ذكر مقاعد القتال في هذه الآية، لكن الذي لزم من ذلك في آية أخرى ذكر الصف بقوله ﷺ ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِهِ صَفًّا كَانَهُمْ بَيْنَ مَرْمُوسٍ﴾ وذكر في الآية الأخرى الثبات بقوله ﷺ ﴿إِذَا لَقِيتُمْ فِئَةً فَاغْلُظْ وَادْعُوكُمُ اللَّهُ كَثِيرًا﴾ [الأنفال: ٤٥].

والأصل أنهم أمروا بالثبات، فالأحسن أن يختار لهم أمكنة لهم بها معونة على الثبات، والله أعلم، بقوله ﷺ ﴿إِذَا لَقِيتُمْ الْكُفْرَ كَفَرُوا رَحَقًا فَلَا تُولُوهُمْ الْأَدْبَارَ﴾ ﴿وَنَبِّئِهِمْ بِوَيْحِ دُبُرِهِ إِلَّا مَتَحَرِّكًا لِقَائِهِ أَوْ مَتَحَرِّكًا﴾ [الأنفال: ١٥ و ١٦] فيه رخصة الحملة على العدو وباجتهاد إن كان فيها تولي الأدبار، ويحتمل أن يكون أراد بالمقاعد الأماكن والمواطن للقتال والحرب، والله أعلم.

وقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ يحتمل ﴿سَمِيعٌ﴾ لمقالتكم ﴿عَلِيمٌ﴾ بسرايركم، ويحتمل ﴿سَمِيعٌ﴾ بذكركم الله والدعاء له، لأنهم أمروا بالذكر لله والثبات للعدو بقوله ﷺ ﴿فَاتَّبِعُوا وَادْعُوا اللَّهَ كَثِيرًا﴾ [الأنفال: ٤٥] و﴿عَلِيمٌ﴾ بشوايكم، ويحتمل قوله: ﴿سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ البشارة من الله ﷻ بالنصر لهم والأمن من ضرر يلحقهم كقوله تعالى (٦) ﴿لَمُوسَى وَهَارُونَ﴾ ﴿فَقُولَا لَهُ قَوْلَا لَنَا﴾ الآية ﴿قَالَ رَجَا إِنَّا نَخَافُ أَنْ يُقِرَّ عَلَيْنَا أَوْ أَنْ يَطْعَنَ﴾ [طه: ٤٤ و ٤٥]، ثم قال ﷻ: ﴿لَا تَخَافَا إِنِّي مَعَكُمَا أَسْمَعُ وَأَرَى﴾ [طه: ٤٦] أمتهما من عدوهما بقوله ﷻ: ﴿أَسْمَعُ وَأَرَى﴾ فعلى ذلك يحتمل ذا في قوله ﷻ: ﴿سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ ويكون ﴿سَمِيعٌ﴾ أي أسمع دعاءكم بمعنى أجيئ، وأعلم ما به نصركم وظفركم، والله أعلم.

الآية ١٢٢

وقوله تعالى: ﴿إِذْ مَنَّتَ عَلَى بَنِي إِسْرَءِيلَ أَنْ تَدُوبُوا عَنْ قَوْلِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِنْ كُنْتُمْ مُوقِنِينَ﴾ قوله: ﴿مَنَّتَ﴾ [يَحْتَمِلُ] (٧) هموا هم خطر،

(١) ساقطة من الأصل وم. (٢) في الأصل وم: يطمنون، أطن: قطع. (٣) في الأصل وم: يطمنون، وأطن: قطع. (٤) في الأصل وم: به.

(٥) في الأصل وم: ويختار. (٦) ساقطة من الأصل من م. (٧) في م، أن.

وَيَحْتَمِلُ^(١) إِذْ^(٢) هَمُّوا هَمَّ عَزْمٍ، وكذلك هذا التأويل في قوله: ﴿وَلَقَدْ هَمَّتْ يَدُ يُسُفَ﴾ [يوسف: ٢٤] هَمَّتْ هِيَ بِهَمٍّ هَمَّ عَزْمٍ، وَهَمَّ بِهَا هَمَّ خَطَرٍ، وَهَمَّ الْخَطَرُ يَقَعُ مِنْ غَيْرِ صُنْعٍ مِنْ صَاحِبِهِ، وَهَمَّ الْعَزْمُ يَكُونُ بِالْعَزِيمَةِ وَالْقَصْدِ.

وقوله تعالى: ﴿أَنْ تَفْشَلَا﴾ والفشل ليسَ مِمَّا يُنْهَى عَنْهُ لَأَنَّهُ يَقَعُ مِنْ غَيْرِ فَعْلِهِ، لَكِنَّهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، هَمُّوا أَنْ يَفْعَلُوا فَعَلَ الْفَشْلُ؛ وَذَكَرَ فِي الْقِصَّةِ أَنَّ الطَّائِفَتَيْنِ أَحَدَهُمَا مِنْ بَنِي كَذَا وَالْأُخْرَى مِنْ بَنِي كَذَا، فَلَا يَجِبُ أَنْ يُذَكَّرُوا إِلَّا أَنْ يُقَرَّوا هُمُ بِذَلِكَ، وَكَانُوا يَقُولُونَ: نَحْنُ كُنَّا فَعَلْنَا، وَمَا يَجِبُ إِلَّا أَنْ نَكُونَ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَاللَّهُ وَلِيُّنَا﴾ ظَهَرَ لَنَا وَلَايَةُ اللَّهِ، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَظْهَرُ.

وقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ وَلِيُّنَا﴾ قد ذكرنا هذا في غير موضع، أَنَّ الْوَلِيَّ، قِيلَ: هُوَ النَّاصِرُ، وَقِيلَ: هُوَ الْحَافِظُ، وَقِيلَ: إِنَّهُ أَوَّلَى بِهِمْ، قَالَ الشَّيْخُ، رَحِمَهُ اللَّهُ: الْمُؤْمِنُ يَعْلَمُ عِلْمَ الْيَقِينِ أَنَّ مِنْ نَصْرَةِ اللَّهِ لَا يَغْلِبُهُ شَيْءٌ، وَمَنْ يَخْلُذْهُ اللَّهُ لَا يَنْصُرُهُ شَيْءٌ.

وقوله تعالى: ﴿وَقَالَ اللَّهُ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُؤْمِنُونَ﴾ [حَقٌّ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ لَا يَتَوَكَّلُوا إِلَّا عَلَى اللَّهِ ﷻ قَالَ الشَّيْخُ، رَحِمَهُ اللَّهُ: تَوَكَّلَ^(٣) أَيِ اعْتَمَدَ عَلَى مَا وَعَدَ، وَاجْتَهَدَ فِي الْوَفَاءِ^(٤) بِمَا عَاهَدَ، وَقَوَّضَ كُلَّ أَمْرِهِ إِلَى اللَّهِ إِذْ عَلِمَ أَنَّهُ بِكَلْبَتِهِ اللَّهُ، وَإِلَيْهِ مَرْجِعُهُ، وَبِهَذِهِ الْجُمْلَةِ عَاهَدَ أَنْ يَنْصُرَ دِينَهُ، وَيُؤَلِّيَ^(٥) عَدُوَّهُ دُبْرَهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

الآية ١٢٣ وقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ بِبَدْرِ وَأَنْتُمْ أَذِلَّةٌ﴾ يَذْكُرُهُمْ ﷻ لَا يَكْلُوا إِلَى أَنْفُسِهِمْ/ ٦٧ - ب/ لكَثْرَتِهِمْ وَلَقَوَتْهُمْ وَلَعَدَّتْهُمْ، وَلَا يَقْتُلُوا بِأَحَدٍ سِوَاهُ، بَلْ عَلَى اللَّهِ يَتَوَكَّلُونَ، وَإِلَيْهِ يَكْلُونَ، وَبِهِ يَقْوَنَ، لِأَنَّهُ أَخْبَرَ أَنَّهُمْ كَانُوا ضَعْفَاءَ، فَنَصَرَهُمْ، وَأَمَدَّ لَهُمْ بِالْمَلَائِكَةِ حَتَّى قَهَرَ عَدُوَّهُمْ مَعَ ضَعْفِهِمْ، وَقَلَّةِ عَدَدِهِمْ يَوْمَ بَدْرٍ، وَيَوْمَ أَحَدٍ كَانُوا أَقْوِيَاءَ كَثِيرِي الْعَدَدِ، فَوَكَّلُوا [إِلَى^(٦) أَنْفُسِهِمْ، فَكَانَتْ الْهَزِيمَةُ عَلَيْهِمْ.

وقوله تعالى: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ﴾ يَعْنِي اتَّقُوا مَعَاصِيَهُ ﴿لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ فِيهِ دَلِيلٌ أَنَّ الشُّكْرَ إِنَّمَا يَكُونُ فِي طَاعَتِهِ وَاتَّقَاءِ مَعَاصِيهِ، وَأَنَّ الْمَحَنَةَ إِنَّمَا تَكُونُ فِي الشُّكْرِ لِمَا أَنْعَمَ عَلَيْهِ وَالتَّكْفِيرِ لِمَا سَبَقَ مِنْهُ مِنَ الْجَفَاءِ وَالْغَفْلَةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

الآية ١٢٤ وقوله تعالى: ﴿إِذْ تَقُولُ لِلْمُؤْمِنِينَ أَلَنْ يَكْفِيَكُمْ أَنْ يُبَدِّلَكُمْ رَبُّكُمْ بِكَلِمَةٍ مِنَ السَّمَاءِ مَظْلُومِينَ﴾ وَذَكَرَ فِي سُورَةِ الْأَنْفَالِ: ﴿بِأَلْفٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ مُرَوِّينَ﴾ [الآية: ٩] فَاخْتَلَفَ فِيهِ: كَانُوا عَشْرَةَ آلَافٍ لِأَنَّهُ ذَكَرَ مَرَّةً ﴿بِكَلِمَةٍ مِنَ السَّمَاءِ﴾ [آل عمران: ١٢٤] وَمَرَّةً ﴿بِحَسَّةٍ مِنَ السَّمَاءِ﴾ [آل عمران: ١٢] وَمَرَّةً ﴿بِأَلْفٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ مُرَوِّينَ﴾ [الأنفال: ٩] فَيَكُونُ الْفَيْنِ^(٧)، فَذَلِكَ عَشْرَةُ آلَافٍ، وَقِيلَ: كَانُوا تِسْعَةَ آلَافٍ: ثَلَاثَةَ آلَافٍ وَخَمْسَةَ آلَافٍ وَالْفَاءُ^(٨)، وَقِيلَ: كَانُوا كُلُّهُمْ خَمْسَةَ آلَافٍ: ثَلَاثَةَ آلَافٍ وَالْفَيْنِ^(٩) مَدَّدَا لَهُمْ. ثُمَّ اخْتَلَفَ فِيهِ: قَالَ بَعْضُهُمْ: كَانَ يَوْمَ أَحَدٍ، وَقَالَ آخَرُونَ: يَوْمَ بَدْرِ يَقُولُهُ^(١٠) تعالى: ﴿فَاسْتَجَابَ لَكُمْ أَنِّي مُمِدِّدُكُمْ بِأَلْفٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ مُرَوِّينَ﴾ [الأنفال: ٩] يَوْمَ بَدْرِ، وَلَا نَدْرِي كَيْفَ كَانَتْ الْقِصَّةُ؟ وَلَيْسَ لَنَا إِلَى مَعْرِفَةِ الْقِصَّةِ حَاجَةٌ سِوَى أَنْ فِيهِ بَشَارَةٌ لِلْمُؤْمِنِينَ بِالنَّصْرِ لَهُمْ وَالْمَعُونَةِ يَقُولُهُ: ﴿وَمَا جَعَلَهُ اللَّهُ إِلَّا بُرْهَانًا لَكُمْ وَلِتَطْمَئِنَّ قُلُوبُكُمْ بِهِ﴾ [آل عمران: ١٢٦] جَعَلَ فِي ذَلِكَ تَسْكِينًا لِقُلُوبِ الْمُسْلِمِينَ.

ثُمَّ اخْتَلَفَ فِي قِتَالِ الْمَلَائِكَةِ، قَالَ بَعْضُهُمْ: قَاتَلَ الْمَلَائِكَةُ الْكُفَّارَ، وَقَالَ آخَرُونَ: لَمْ يَقَاتِلُوا، وَلَكِنْ جَاؤُوا بِتَسْكِينِ قُلُوبِهِمْ مَا ذَكَرَ فِي الْآيَةِ [١٢٦] وَلَا يُحْتَمَلُ الْقِتَالُ لِأَنَّهُ ذَكَرَ فِي الْآيَةِ ﴿يُفْلِلُكُمْ فِي أَغْيَابِهِمْ﴾ [الأنفال: ٤٤] وَلَوْ كَانُوا يَقَاتِلُونَ لَمْ يَكُنْ لِمَا يَقُلُّ مَعْنَى، لِأَنَّ الْوَاحِدَ مِنْهُمْ كَافٍ بِجَمِيعِ الْمَشْرِكِينَ، أَلَا تَرَى أَنَّ جَبْرِيلَ [عَلَيْهِ السَّلَامُ]^(١١) كَيْفَ رَفَعَ قُرَيَاتٍ لُوطَ، فَقَلَّبَهَا؟ فَدَلَّ لِمَا ذَكَرْنَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، وَقِيلَ: قَاتَلُوا يَوْمَ بَدْرِ، وَلَمْ يَقَاتِلُوا يَوْمَ أَحَدٍ، فَلَا نَدْرِي كَيْفَ كَانَ الْأَمْرُ؟

الآية ١٢٥ وقوله تعالى: ﴿مُسَوِّينَ﴾ قِيلَ: ﴿مُزِيلِينَ﴾ وَ﴿مُسَوِّينَ﴾ سَوَاءٌ، وَهُوَ مِنَ الْإِسْأَالِ وَالتَّسْوِيمِ^(١٢)، وَقِيلَ:

(١) ساقطة من الأصل. (٢) في الأصل: م. أن. (٣) من م، ساقطة من الأصل. (٤) من م، في الأصل: الدعاء. (٥) في الأصل: م. ولا يتولى. (٦) ساقطة من الأصل: م. (٧) في الأصل: م. ألفان. (٨) في الأصل: م. ألف. (٩) في الأصل: م. ألفان. (١٠) في الأصل: م. وقوله. (١١) أدرجت في الأصل: م. عم. (١٢) في الأصل: م. من التسويم.

مُعَلِّمِينَ بِعَلَامَةٍ، وَذَلِكَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، لِيُعَلِّمَ الْمُؤْمِنُونَ حَاجَتَهُمْ إِلَى الْعَلَامَةِ، لَا أَنَّ الْمَلَائِكَةَ يَحْتَاجُونَ إِلَى الْعَلَامَةِ، وَكَذَلِكَ رُويَ عَنْ نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ، أَنَّهُ قَالَ لِأَصْحَابِهِ يَوْمَ بَدْرٍ: «تَسَوَّمُوا فَإِنَّ الْمَلَائِكَةَ قَدْ تَسَوَّمَتْ» [ابن أبي شيبة ١٤/ ١٨٥١٥].

الآية ١٣٦

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا النَّصْرُ إِلَّا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾ لِيُعَلِّمَ أَنَّ فِي النَّصْرِ لُطْفًا^(١) لَا يُوصَلُ إِلَيْهِ بِشَيْءٍ مِنْ خَلْقِهِ لِأَنَّهُ نَفَاءٌ عَنْهُمْ مَعَ مَدَدٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ لِيُعَلِّمَ أَنَّ كُلَّ مَنْصُورٍ عَلَى آخِرٍ إِنَّمَا كَانَ مِنَ اللَّهِ ﷻ.

الآية ١٣٧

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَيَقْطَعَنَّ طَرَفَايِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ الْآيَةُ، قَالَ قَتَادَةُ: (كَانَ يَوْمَ بَدْرٍ قَتْلُ صَنَادِيدِهِمْ وَقَادَتِهِمْ فِي الشَّرِّ)، وَقِيلَ ﴿طَرَفَايِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ يَعْنِي أَهْلَ مَكَّةَ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَوْ يَكْبِتُنَّهُمْ﴾ قِيلَ: يُخْزِيهِمْ. وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷻ [أَنَّهُ^(٢)] قَالَ: (الْكِبْتُ الْهَزِيمَةُ) وَقِيلَ: الْكِبْتُ هُوَ الصَّرْعُ عَلَى وَجْهِهِ. وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَيَنْقَلِبُوا خَآئِبِينَ﴾ وَالْخَائِبُ هُوَ الَّذِي لَمْ يَظْفَرْ بِحَاجَتِهِ، أَيْ رَجَعُوا، وَلَمْ يُصِيبُوا مَا أَمَّلُوا.

قَالَ الشَّيْخُ، رَحِمَهُ اللَّهُ: مَا ذَكَرَ مِنْ حُضُورِ الْمَلَائِكَةِ الْحَرْبِ، فَهُوَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، فِي حَقِّ مُحَنَةِ الْمَلَائِكَةِ، وَاللَّهُ أَنْ يَمْتَحِنَهُمْ بِمَا شَاءَ مِنَ الْحُضُورِ وَالْمَعُونَةِ وَالْكَفِّ عَنْ ذَلِكَ أَوْ الدَّعَاءِ لِأَوْلِيَائِهِ بِالنَّصْرِ وَبِمَا شَاءَ اللَّهُ مِنَ الرُّجُوعِ الَّتِي يَمْتَحِنُ بِهَا عِبَادَهُ، وَفِيهِمْ مَنْ قَدْ امْتَحَنَتْهُ عَلَى الْأَرْزَاقِ وَالْأَرْوَاحِ وَالْأَمْطَارِ وَالْأَعْمَالِ وَأَنْوَاعِ الْأَذْكَارِ وَالْأَفْعَالِ [إِذْ هُمْ خُلِقُوا اضْطِفَافُهُمْ، وَاخْتَارَهُمْ لِعِبَادَتِهِ وَطَاعَتِهِ فِي جَمِيعِ مَا يَأْمُرُهُمْ لِيُجَلَّ بِهِ قَدْرُهُمْ، وَيُعْلَى رُتَبُهُمْ، لَوْ أَذِنَ لَهُمْ بِالْمَعُونَةِ أَعَانُوا الْمُؤْمِنِينَ عَلَى قَذْرِ الْإِذْنِ لَهُمْ]^(٣) إِذْ هُمْ عَلَى مَا وَصَفَهُمُ اللَّهُ [بِقَوْلِهِ تَعَالَى]^(٤) ﴿لَا يَسْقُوتُ بِالْقُورَى﴾ وَهُمْ بِأَمْرِهِ يَسْمُوتُونَ [الْأَنْبِيَاءُ: ٢٧] وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَسْتَبْخِرُونَ لَهُ بِالْأَيْلِ وَالنَّهَارِ وَهُمْ لَا يَسْتَمُونُ﴾ [فَصَلَتْ: ٣٨] وَغَيْرِ ذَلِكَ مَا وَصَفَهُمُ بِالطَّاعَةِ لَهُ وَالْإِتْبَاعِ لِأَمْرِهِ، وَمَا أَكْرَمَهُمْ مِنْ هَيْبَتِهِ وَجَلَالِهِ وَخَوْفِ عِقَابِهِ، صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ، ثُمَّ كَانَ لِلْمُؤْمِنِينَ فِي حُضُورِهِمْ أَنْوَاعُ الْبِشَارَاتِ فِي مَا لَمْ يَكُنْ إِذْنٌ لَهُمْ بِالْقِتَالِ وَأَنْوَاعِ الْآيَاتِ فِي مَا قَدْ أَذِنَ لَهُمْ عَلَى مَا ذَكَرَ مِنْ أَمْرِ بَدْرٍ وَغَيْرِهِ مِمَّا أَخْبَرَ اللَّهُ ﷻ مِنْ إِرْسَالِ جُنُودِهِ وَهَزِيمَةِ أَعْدَائِهِ بِمَنْوِهِ وَفَضْلِهِ: مِنْ ذَلِكَ مَا قَالَ اللَّهُ ﷻ: ﴿إِذْ يُوحَىٰ رَبُّكَ إِلَى الْمَلَائِكَةِ أَنْ مَعَكُمْ فَتُنَادُوا الَّذِينَ آمَنُوا﴾ الْآيَةُ [الْأَنْفَالُ: ١٢] [وَفِيهِ وَجْهَانِ:]

أَحَدُهُمَا^(٥): أَنْ يَكُونَ اللَّهُ يُؤَيِّدُهُمْ بِمَا بِهِ تَشْجِيعُ قُلُوبِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى مَا قَدْ أَمَكَّنَ الْأَعْدَاءَ^(٦) مِنْ أَنْوَاعِ الْوَسَاوِسِ الَّتِي لَدَيْهَا تَضْطَرُّبُ قُلُوبُهُمْ، فَمِثْلُهُ يُمَكِّنُ أَوْلِيَاءَهُ فِي تَشْجِيعِ الْمُؤْمِنِينَ لِيَسْكُنَ قُلُوبُهُمْ، وَتُثَبِّتَ أَقْدَامَهُمْ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَالثَّانِي: أَنْ يَكُونَ الَّذِي جُبِلَ عَلَيْهِ الْخَلْقُ: أَنْ يَكُونَ كُلُّ أَحَدٍ [عِنْدَ]^(٧) مُعَايِنَةِ الْحَاجَةِ إِلَى رِعَايَةٍ، وَمَا يَحْتَمِلُهُ وَسُعُهُ مِنْ مَعُونَةٍ: عَلَيْهِ أَقْبَلُ، وَبِهِ أَرْغَبُ، فَيَكُونُ لِلْمُؤْمِنِينَ بِحُضُورِهِمْ رِجَاءٌ^(٨) النَّصْرِ بِدَعَائِهِمْ، وَيَخْرُجُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّا لَنَنْصُرُ رُسُلَنَا﴾ الْآيَةُ [غَافِرٌ: ٥١] وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا جَعَلَهُ اللَّهُ إِلَّا بُشْرَىٰ لَكُمْ﴾ وَاللَّهُ أَعْلَمُ إِذْ^(٩) كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي نَصْرِهِمْ^(١٠) يَبْشُرُهُمْ بِحُضُورِهِمْ، فَيَكُونُ لَهُمْ بِذَلِكَ فَضْلٌ ثَابِتٌ وَقَرَارٌ حَيَاةٍ مِنْهُمْ بِمَا أَعْلِمُوا^(١١) أَظْلَاعَهُمْ عَلَى ذَلِكَ، أَوْ يَكُونُ لَهُمْ فَضْلٌ قُوَّةٌ بِذَلِكَ وَاقْبَالٌ عَلَى الْأَمْرِ عَلَى مَا جُبِلَ الْخَلْقُ مِنَ الْإِقْبَالِ عَلَى الْأُمُورِ الْمَهْمَةِ، وَإِذَا كَثُرُوا، فَعَلَى^(١٢) ذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿إِذْ أَغْنَيْنَاكُمْ كَثْرَتِكُمْ﴾ [التَّوْبَةُ: ٢٥] وَلَعَلَّهُمْ أَيْضًا بِمَا يَطْمَعُونَ أَنَّهُمْ لَوْ أَطَاعُوا اللَّهَ، وَتَبَتُوا لِأَعْدَائِهِ أَنْ لَهُمُ النَّصْرُ وَالرَّفْعَةُ^(١٣)، فَكَانَ ذَلِكَ بَعْضُ مَا يَسْتَشْبِرُونَ. وَعَلَى ذَلِكَ أَكْثَرُ مَا بَلَّيَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالْهَزِيمَةِ، إِنَّمَا كَانَ يَصْرِفُ قُلُوبَهُمْ إِلَى بَعْضِ مَا جُبِلَ عَلَيْهِ الْبَشَرُ مِنْ حُبِّ الدُّنْيَا وَالْإِعْجَابِ بِالْكَثْرَةِ وَنَحْوِ ذَلِكَ.

ثُمَّ مِنْ أَعْظَمِ الْأَعْلَامِ فِي ذَلِكَ مَا قَالَ اللَّهُ ﷻ: ﴿وَمَا جَعَلَهُ اللَّهُ إِلَّا بُشْرَىٰ لَكُمْ وَلَسَطُنَّ قُلُوبُكُمْ بِهِ﴾ وَمَا النَّصْرُ إِلَّا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ ﷻ [الْآيَةُ: ١٢٦] فَتَكُونُ الْبِشَارَةُ وَالطَّمَانِينَةُ بِالَّذِي جُبِلَ عَلَيْهِ الْبَشَرُ عَلَى مَا يُثَبِّتُ، وَيَكُونُ النَّصْرُ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ الَّذِي مَتَى أَرَادَ نَصْرَ أَحَدٍ فَلَنْ يُغْلَبَ: قُلْتُ أَعْوَانُهُ، أَوْ كَثُرَتْ. وَذَلِكَ لُطْفٌ مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ يُرِيهِمُ النَّصْرَ مِنَ الرُّجُوعِ الَّذِي لَا يَعْلَمُهُ

(١) فِي الْأَصْلِ وَم: لُطْفٌ. (٢) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (٣) مِنْ م، سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ. (٤) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (٥) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (٦) فِي الْأَصْلِ وَم: أَعْدَاءُ. (٧) مِنْ م، سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ. (٨) مِنْ م، فِي الْأَصْلِ: وَجَاءَ. (٩) فِي الْأَصْلِ وَم: أَوْ. (١٠) فِي الْأَصْلِ وَم: عَصَرَهُمْ. (١١) فِي الْأَصْلِ وَم: أَعْمَلُوا. (١٢) الْفَاءُ سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (١٣) فِي الْأَصْلِ وَم: وَالدَّفْعُ.

إلا هو، وفي حال الأنفس من أنفسهم أن يقوم لعدوهم ليغلبوا عظيم لطفه الذي بمثلِهِ ارتفعت درجات الأخيار، وشرفت منازلهم، ولو كان لهم بالإذن على ما ذكر من قوة جبريل عليه السلام في قلب قريبات لوط بجناح واحد، لم يكن يقوم لمثلِهِ أهل الأرض فضلاً من عدد يسير منهم، ولكنهم لا يتقدمون بين يدي الله، والله لم يكن إذن لهم في القتال عند كل مشهد، والله أعلم.

الآية ١٢٨

وقوله تعالى: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ أَوْ يُعَذِّبُهُمْ﴾ إنما أنت عبد مأمور، فليس لك من الأمر شيء، إنما ذلك إلى الواحد القهار الذي لا شريك له، ولا ند كقوله: ﴿يَقُولُونَ هَلْ لَنَا مِنَ الْأَمْرِ مِنْ شَيْءٍ قُلْ إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ﴾ [آل عمران: ١٥٤]. وقوله: ﴿أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ أَوْ يُعَذِّبُهُمْ﴾ الآية فيه أنه كان من النبي ﷺ معنى [قول وفعل]^(١) حتى نزل قوله: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ أَوْ يُعَذِّبُهُمْ﴾ ولكننا لا نعلم ذلك المعنى؛ إنه قيل في بعض القصص: إن النبي ﷺ شجَّ يوم أحد في وجهه، وكسرت ربابيته، فدعا عليهم، فنزل قوله تعالى: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ﴾ وقيل: إن سريته من أصحاب رسول الله ﷺ خرجوا إلى قتال المشركين يقاتلونهم حتى قتلوا جميعاً، فشق على النبي ﷺ وأصحابه بقتلهم، فدعا عليهم باللعنة، يعني على المشركين أربعين يوماً في صلاة الغداة، فنزل قوله تعالى: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ﴾.

وعن ابن عمر رضي الله عنهما أنه قال: (قال النبي ﷺ يوم أحد: «اللَّهُمَّ الْعَنْ أبا سفيان، اللهم الْعَنْ فلاناً حتى أَمِنَ نَفَرٌ»^(٢) منهم، فنزل قوله: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ﴾ فأمره بكف الدعاء عنهم) [الدر المنثور ٣١٢/٢ وبنحوه في البخاري ٤٠٦٩] والله أعلم بالقصة في ذلك.

وقوله تعالى: ﴿أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ أَوْ يُعَذِّبُهُمْ﴾ إن^(٣) كانت القصة في الكفار فكانه طلب التوبة والهدى، وأفرط في الشفقة، فقال ﷺ: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ ٦٨ - أ / أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ﴾ فيهديهم لدينهم ﴿أَوْ يُعَذِّبُهُمْ﴾ على كفرهم ﴿فَأَنَّهُمْ ظَالِمُونَ﴾ كقوله: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَئِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾ [القصص: ٥٦] [وإن كانت في]^(٤) المؤمنين فقوله: ﴿أَوْ يَتُوبَ﴾ عن ذنبهم الذي ارتكبوا ﴿أَوْ يُعَذِّبُهُمْ﴾ بذنوبهم، ولا يعفو عنهم، والله أعلم بذلك.

الآية ١٢٩

وقوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ الآية فيه دلالة على ما ذكرنا في قوله: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ﴾ إنما الأمر إلى الله الذي له ﴿مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ هو الذي ﴿يَنفَعُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ﴾.

وفي قوله: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ﴾ جواز^(٥) العمل بالإجتهاد، لانه [ﷺ]^(٦) عَمِلَ بِالْإِجْتِهَادِ لَا بِالْأَمْرِ حَتَّى مُنِعَ عَنْهُ. قال الشيخ، رحمه الله: قوله: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ﴾ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ عَلَى إِثْرِ أَمْرٍ مِمَّا جُعِلَ عَلَيْهِ الْبُشْرُ: مَا رَأَى فِي ذَلِكَ صَلاَحُ^(٧) الخلق، ومما عليه التدبير بحيث الإطلاق، فقل هذا، وأن يكون على ما رأيت ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ﴾ وإنما الذي إليك الصفح عن ذلك والإعراض، والله أعلم بما^(٨) كان. وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ يَبْتَدِئُ الْقَوْلَ بِهِ [من]^(٩) غير أن سبق منه ما يُعَاتَبُ عليه، أو أن يُمنَعَ منه ليكون أبدأً مُقْبِلاً نحو الإذن له في كل شيء والأمر، ولا تطمع نفسه في شيء لم تسبق له البشارة به، على [أن النهي والوعيد أمران جائزان، وإن كان قد عُصِمَ عن ركوب النهي وجوب الوعيد]^(١٠) إذ هنالك تظهر رتبة العصمة، ولا قوة إلا بالله.

والظاهر أن يكون على إثر أمر استعجل ذلك من دعاء الهلاك والهداية لقبول الحق والخضوع، فيقول: ليس لك شيء من ذلك في أحد على الإشارة، إنما ذلك إلى الله يصنع فيهم ما عنده من الثواب والتعذيب على قدر ما تعلم من إقبالهم على الطاعة أو تقاؤهم^(١١) عنها، والله أعلم.

(١) في الأصل وم: قولاً وفعلًا. (٢) في الأصل وم: ترك. (٣) في الأصل وم: نفراً. (٤) في الأصل وم: فإن. (٥) في الأصل وم: فإن كان من. (٦) في الأصل وم: لجواز. (٧) في م: عليه الصلاة والسلام. (٨) من م، في الأصل: اصطلاح. (٩) في الأصل وم: وما. (١٠) ساقطة من الأصل وم. (١١) من م، في الأصل: النهي والوعيد. (١٢) نقد كسمع نقاداً ونقداً: فني وذهب.

الآية ١٣٠

وقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ مُمْسِكَةً﴾ قوله: ﴿لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ﴾ كقولهِ: ﴿وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا﴾ [البقرة: ٢٧٨] ففيه نهى عن الأخذ، وكقولهِ: ﴿وَأَخْذِهِمُ الرِّبَا وَقَدْ نُهُوا عَنْهُ﴾ [النساء: ١٦١] فعلى ذلك قوله تعالى: ﴿لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ﴾ أي لا تأخذوا.

وقوله تعالى: ﴿أَمْوَالَكُمْ مُمْسِكَةً﴾ [قيل: حُكْمٌ] ^(١) النهي عن المضاعفة وغير المضاعفة حرام، وقيل ^(٢): يَحْتَمِلُ هذا وجوهاً: يَحْتَمِلُ أن يكون هذا قبل تحريم الربا، فنُهِوا عن أخذ المضاعفة، وَيَحْتَمِلُ قوله: ﴿لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ﴾ أي لا تكثرُوا ^(٣) أموالكم بأخذ المضاعفة، وَيَحْتَمِلُ ﴿أَمْوَالَكُمْ مُمْسِكَةً﴾ أي لا تصرفوا على استحلال الربا [فتشبعوه آخر الأبيد] ^(٤) وَيَحْتَمِلُ ﴿أَمْوَالَكُمْ مُمْسِكَةً﴾ تضعيف العذاب، وَيَحْتَمِلُ ما قيل: كَانَ أَحَدُهُمْ يَبِيعُ الرَّجُلَ إِلَى أَجَلٍ، فإذا حَلَّ الأجل زاد في الربح، وزاد الآخر في الأجل، [ذلك] ^(٥) كَانَ رِبَا الْجَاهِلِيَّةِ. قَالَ الشَّيْخُ، رحمه الله، في قوله: ﴿لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ﴾ يَحْتَمِلُ الأكل لأنه نهاية كل كسب، وَيَحْتَمِلُ الأخذ كقولهِ: ﴿وَأَخْذِهِمُ الرِّبَا وَقَدْ نُهُوا عَنْهُ﴾ [النساء: ١٦١] وقولهِ: ﴿وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا﴾ [البقرة: ٢٧٨] وقولهِ: ﴿أَمْوَالَكُمْ مُمْسِكَةً﴾ في الأخذ أي لا تأخذوا [لتكثر أموالكم] ^(٦) وتقصدوا بذلك تضاعف أموالكم إلى غير حد. وليس فيه أن القليل ليس بمحرّم، لكن ذلك هو مقصود بأصله ^(٧)، فنُهِوا عن ذلك، وحرمة القليل بغير ذلك من الآيات، وَيَحْتَمِلُ أن يكون في [ما زاد عليها خرج النهي] ^(٨) لا على الإذن بدون ذلك.

ولو كَانَ على حقيقة الأكل فهو على النهي عن التوسع بالربا أو الأمر بالعود إلى ما لا ربا فيه، وإن كَانَ في ذلك ضيق، والله أعلم.

وَيَحْتَمِلُ أن يكون في الآية إضمار، فيقول: ﴿لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ﴾ فإنكم إن أكلتموه بعد العلم بالتحريم تضاعفت عليكم المآثم والعقوبات، وقد جعل الله للربا علماً دلّت على ما غلظ شأنها نحو ما أورد ^(٩) من لا يتقي بالخروج بحرب ^(١٠) الله وحرب رسوله ^(١١) وبالتهبط ^(١٢) يوم القيامة وانتفاخ البطن ^(١٣) وما جرى في معاقبة اليهود بتحريم ^(١٤) أشياء بمكان ذلك وقوم شعيب ^(١٥) ما حلّ بهم بلزومهم تعاطي الربا.

وقوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ﴾ ولا تأخذوا الربا، ولا تستحلوه ﴿لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾.

الآية ١٣١

وقوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ﴾ فيه دلالة على أنها إنما أُعِدَّتْ للكافرين لم تعد لغيرهم، فذلك يرد على المعتزلة حين خلدوا صاحب الكبيرة في النار، والله تعالى يقول: إنها ﴿أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ﴾ وهم يقولون: ولغير الكافرين.

قال الشيخ، رحمه الله تعالى في قوله: ﴿أُعِدَّتْ لِلنَّارِ﴾ [آل عمران: ١٣٣] يَحْتَمِلُ للذين اتقوا الشرك كقولهِ: ﴿هُدًى لِلنَّاسِ﴾ [البقرة: ٢] وَيَحْتَمِلُ للذين اتقوا جميع أنواع المعاصي. فإن كان التأويل هو الأول، فكل من يستحق بفعليه اسم الكفر هو في الآية، إذ قال في النار: ﴿أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ﴾ لم يجز أن تكون هي أبداً لغيرهم لو جهين:

(١) في الأصل: فإن قيل: ما معنى، في م: فإن قيل ما حل. (٢) في الأصل وم: لكنه. (٣) في الأصل وم: تكثر. (٤) في الأصل وم: فتشبعون عليه. (٥) من م، ساقطة من الأصل. (٦) في الأصل وم: ليكثر أموالهم. (٧) في الأصل وم: أهله. (٨) من م، في الأصل: نازلة عليها خرج. (٩) في الأصل وم: وصف. (١٠) (١١) إشارة إلى قوله تعالى: ﴿فَأَنذَرْتُ بِهِمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ [البقرة: ٢٧٩]. (١٢) في م: صلى الله عليه وسلم. (١٣) إشارة إلى قوله تعالى: ﴿يَتَخَبَّطُونَ فِي النَّارِ﴾ [البقرة: ٢٧٥]. (١٤) إشارة إلى قوله تعالى: ﴿كَأَنَّهُمْ يَبِغُونَ فِي الْبُطُونِ﴾ [الدخان: ٤٥] وقوله ﴿تَنَالُونَ يَوْمَ الْبُطُونِ﴾ [الصافات: ٦٦ والواقعة: ٥٣] وقوله ﴿أُولَئِكَ مَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ إِلَّا النَّارَ﴾ [البقرة: ١٧٤] وقوله ﴿إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا﴾ [النساء: ١٠]. (١٥) إشارة إلى قوله ﴿إِنَّ كَثِيرًا مِّنَ الْأَجْنَابِ وَالرُّهْبَانِ لِيَأْكُلُوا أَثْوَالَ النَّاسِ بِالْإِطْلَاقِ﴾ [يَوْمَ يَخْسِرُونَ عَلَيْهِمْ مَا كَانُوا يَكْسِبُونَ] [التوبة: ٣٤ و٣٥] وقوله ﴿وَحَرِّمُوا مَا رَزَقَهُمُ اللَّهُ قِسْرَةَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ﴾ [قُلْ هَلْ مَنَعَهُمُ اللَّهُ الَّذِينَ يَهْدِيهِمْ أَنَّهُ هَزَمَهُمْ هَذَا؟] [الأنعام: ١٤٠ و١٥١]. (١٦) إشارة إلى قوله ﴿وَأَخَذَتِ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْغَةَ﴾ [هود: ٩٤] وقوله ﴿وَأَخَذَهُمْ عَذَابٌ يَوْمَ الظُّلُمَةِ﴾ [الشعراء: ١٨٩] وقوله ﴿وَأَخَذَتْهُمُ الرَّجْمَةُ﴾ [العنكبوت: ٣٧].

أحدُهما: إذ لا يجوز أن تكون الجنة المتخذة للمؤمنين تكون لغيرهم، فكذلك النار المُعدَّة للكافرين، وهذا أولى بجواز القول في إيجاب الجنة لمن لا يكون منه الإيمان، نحو الذرية، وفساد القول فيهم بالنار، والله أعلم.

والثاني: أنها لو^(١) جعلت لغيرهم أو أعدت لغيرهم لكان لا يكون للكفر فضلُ هيبه ولفعله نزع في القلوب بوجود ذلك. ومعلوم أن ذلك بالعواقب لا بنفس الفعل، ثبت أنه لا يجب خلود من ليس بكافر فيها حتى يكون لمن أعدت له ولغيره^(٢) أثر وتحذير لا تحقيق ذلك كله، والله أعلم.

وإن كان التأويل هو الثاني من اتقاء جميع المعاصي فيكون لذلك عبارتان:

أحدُهما: أن قد ظهر أهل الجنة وأهل النار، وبينهم قوم لم تبلغ بهم الذنوب الشرك، فيدخلون في الوعيد بالنار المُعدَّة لهم، ولا اتقوا جميع المعاصي، فيكونون^(٣) في الرعد المطلق في من أعدت له الجنة، فحقه الوقف فيه حتى يظهر ذلك في قوله: ﴿وَيَقِفُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [النساء: ٤٨] وفي قوله: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ تَقْبَلُ عَنْهُمْ أَحْسَنَ مَا عَمِلُوا وَتَتَجَاوَزُ عَنْ سَيِّئَاتِهِمْ﴾ [الاحقاف: ١٦] وقوله: ﴿وَأَخْرَجَ عَنْهَا قَوْمًا لَيُؤْذِبُهُمْ﴾ [التوبة: ١٠٢] وغير ذلك من الآيات العفو والمغفرة وما كان ذلك واجباً في الحكمة، فيكون القائم به يستحق وصف العدل لا العفو والمغفرة. ثبت أن ذلك في ما قد وجب، أو في من يجزيهم، ويدخلهم الجنة، إذ أخبر أنه لا يجزي السيئة إلا بمثلها، وبالتخليد مضاعفة ذلك من وجهين: أحدُهما: أنه عذاب الكفر، وهذا دونه.

والثاني: منع لذة الحسنات بكليةها، بل حق ذلك أن يكون كقوله: ﴿فَمَنْ يَمَسَّ مِنْهَا شَيْئًا يَمَسَّ مِنْهَا شَيْئًا يَمَسَّ مِنْهَا شَيْئًا﴾ [الزلزلة: ٧] أن يجزي بالأمرين جميعاً، ولا قوة إلا بالله.

والثاني^(٥): أنه قد جاء بمقابل [السيئة من الحسنات ومقابل^(٦) كل نوع^(٧) من أنواع المعاصي من الطاعات، وقد وعد على الحسنات^(٨) عشرة أمثالها، فمحال أن يقابل مثل الذي دون الشرك من السيئات الشرك في إحباط العمل، ولا يقابل مثل الذي دون الإيمان في إحباط الذنوب، وتجب له الجنة.

ثم مع ذلك الإيمان الذي بعثه على الخوف والرجاء وقت الإساءة، وعلى أنه لو خشى على نفسه كل بلاء أو كل رجاء^(٩) يقع في الكفر بربه، لم يؤثر ذلك مع ما وعد على الحسنات عشرة أمثالها، ثم تبطل لذة ذلك كله، ويلزم خلق القول فيه بالكرم والعفو والرحمة، ولا قوة إلا بالله.

الآية ١٣٢ وقوله تعالى: ﴿وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ﴾ ذكر، والله أعلم. طاعة الرسول لأن من الناس من لا يرى طاعة الرسول، فأمر بطاعة رسول الله لئلا يخالفوا أمر الله ولا أمر رسوله، [وإن من أطاع الله، ولم ير طاعة رسوله]^(١٠) فهو لم يطع الله في الحقيقة. ويحتمل ﴿وَأَطِيعُوا اللَّهَ﴾ وأطيعوا الرسول في ما بين في سببه، أو دعا، أو بلغ. والقصد في الآية إلى فرض طاعة الرسول [في قوله]^(١١) ﴿وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ﴾ [النساء: ٥٩] في أمره ونهيهِ كما أطلعكم الله في أمره ونهيهِ.

الآية ١٣٣ وقوله تعالى: ﴿وَسَارِعُوا إِلَى مَغْفِرَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ﴾ يحتمل أن يكون هذا موصولاً بقوله: ﴿لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ مِمَّا كَسَبْتُمْ﴾ فثلاث طاعات لله لئلا يخالفوا أمر الله ولا أمر رسوله، [وإن من أطاع الله، ولم ير طاعة رسوله]^(١٠) فهو لم يطع الله في الحقيقة. ويحتمل ﴿وَأَطِيعُوا اللَّهَ﴾ وأطيعوا الرسول في ما بين في سببه، أو دعا، أو بلغ. والقصد في الآية إلى فرض طاعة الرسول [في قوله]^(١١) ﴿وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ﴾ [النساء: ٥٩] في أمره ونهيهِ كما أطلعكم الله في أمره ونهيهِ.

وأصل الطاعة الائتمار بأمر المطاع في كل أمر، فمن أطاع الله في ما أمر، وأطاع رسوله، رحمه ربه، وفي الطاعة رحمه الخلق على ما روي عن رسول الله ﷺ أنه قال: «لن تدخلوا الجنة ما لم تراحموا»، قالوا: كلنا نرحم يا رسول الله، قال: ليس رحمه الرجل ولده، ولكنه رحمه عامة [بنحوه الهشمي في مجمع الزوائد ٨/ ١٨٧ وعزاه للطبراني].

(١) في الأصل وم: إذا. (٢) في الأصل وم: ولنغير. (٣) في الأصل وم: فيكون. (٤) أدرج بعدها في الأصل وم: الآية. (٥) هذا الوجه الثاني من وجهي المبرئين في اتقاء جميع المعاصي المدرجة اتقاء. (٦) من م، ساقطة من الأصل. (٧) ساقطة من الأصل وم. (٨) في م: الحسنات. (٩) في الأصل وم: ورجاء كل. (١٠) ساقطة من الأصل وم. (١١) ساقطة من الأصل وم.

وقوله: ﴿وَأَطِيعُوا اللَّهَ﴾ في تحريم الربا، ﴿وَالرُّسُلَ﴾ في تبليغه إليكم تحريم الربا والتَّهْيِ عن أخذه/ ٦٨ - ب/ ﴿لَعَلَّكُمْ تَرْجُونَ﴾ أنتم، وتنجون من النار ومن عذاب الله، ثم قال: ﴿وَسَارِعُوا إِلَى مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ﴾ أي بادروا بالتوبة والرجوع عن استحلال الربا وتركه عن أخذه.

والمغفرة هي فعل الله، لكنه، والله أعلم، كأنه قال: بادروا إلى الأسباب التي بها تستوجبون المغفرة من ربكم، والمغفرة هي السَّتر في اللغة. ثم يَحْتَمِلُ أن يكون لا يَهْتِكُ أَسْرَارَكُمْ في الآخرة إِذْ أَتَيْتُمْ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُنْسِيَكُمْ^(١) سيئاتكم في الجنة، لأن ذكر المساوي في الجنة تُنْقَضُ عليهم^(٢) نعمته، فأخبر ﷺ أنه يُنْسِيهِمْ مساوئهم في الجنة لئلا ينقض ذلك عليهم، والله أعلم.

وقوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا عَالَمَهَا السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ وبادروا أيضاً بالتوبة عن استحلال الربا إلى ﴿وَجَعَلْنَا عَالَمَهَا السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ فمعنى [﴿عَالَمَهَا﴾ ضرب الجنة كضرب^(٣) السموات والأرض، وذلك، والله أعلم، [ما ذكر أن^(٤)] للسموات والأرض أحوالاً، وليست^(٥) تلك الأحوال كغيرها من الخلائق بقوله ﷻ: ﴿لَخَلْقُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ أَكْبَرُ مِنْ خَلْقِ النَّاسِ﴾ وذلك أنها عندهم من أشد الخلائق وأقواها، فقال: إن الذي قدر على اتِّخَاذِ ما هو أشدُّ وأقوى وأصلب لقادر على إنشاء ما هو دونه، وهو هذا العالم الصغير، ووصف أيضاً السموات والأرض بالغلظ والكثافة والشدة بقوله ﷻ: ﴿سَبَّأً شَدَّادًا﴾ [النبي: ١٢] غلاظاً^(٦). ثم أخبر ﷻ أنها مع غلظها وكثافتها تكادُ تُنْشَقُّ لعظيم ما قالوا: بأنَّ لله ولداً وشريكاً بقوله: ﴿تَكَادُ السَّمَوَاتُ يَفْقَرْنَ مِنْهُ وَتَنْشَقُّ الْأَرْضُ وَخِزْيُ اللَّيَالِ هَذَا﴾ ﴿أَنْ دَعَا لِلزَّمَنِ وَلَدًا﴾ [مریم: ٩٠ و ٩١] ليعلموا عظم القول وقبحه لئلا يقولوا في الله ما لا يليق به، ووصف أيضاً السموات والأرض بالدوام إلى وقت يُبْعَدُ فَنَاءُهَا في أوهام الخلق، وإن [كانت فانية]^(٧) بقوله ﷻ: ﴿خَلْقَ لَيْلٍ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ﴾ [هود: ١٠٧ و ١٠٨] فإذا كان للسموات والأرض ما ذكرنا من الأحوال عند الخلق، وليست تلك الأحوال كغيرها من الخلائق من شدتها وقوتها وصلابتها، وسعتها شُبُهَ عَرْضِ الجنة، وسعتها سَعَةُ السموات والأرض، وعرضها كما هما عند الخلق ليسا بِذَوِي نهاية، وإن كانا ذَوِي نهاية وغاية، كما وصف أهل الجنة وأهل النار بالدوام فيها كدوام السموات والأرض، وإن كانا فانيين^(٨) غير دائمين أبداً لبعده فناءهما عن أوهام الخلق، فعلى ذلك الأول، والله أعلم.

وفيه دلالة أن الجنة ذات^(٩) نهاية المكان، والعرض، وإن لم يكن بذي نهاية الوقت وغايته، لأنه ذكر العرض لها، فهو^(١٠) عرض يَحْتَمِلُ نهاية عرضيه، والله أعلم. ولو لم يكن ذا^(١١) نهاية من حيث العرض [كان^(١٢)] الله غير موصوفٍ بالقدرة على الزيادة، ومن زال عنه وصف ذلك انقطع عنه الطمع، واضمحَلَّ الرجاء.

وبعد فإنَّ ثَمَّ داراً^(١٣) أخرى سوى الجنة، فأوجب ذلك نهاية الجنة من حيث العرض^(١٤)، إذ كان غير الجنة داراً أخرى مثلها في ارتفاع نهاية الوقت. وجائز وجود أمرين مختلفين على اتفاق في الوقت، ومحال وجودهما في مكان واحد [على^(١٥)] اتفاق بمكان، لذلك لَزِمَتْ^(١٦) نهايتهما، وإن زالت عنهما نهاية الوقت.

وقوله تعالى: ﴿أَعِدَّتْ لِلشَّاقِينَ﴾ والإتقاء، هو من الطاعة في كل أمره ونهيهِ وترك مخالفتِهِ في ذلك كله. ثم سبب التقوى يكون بوجوه ثلاثة:

[أحدها]^(١٧): بذكر عظمته وجلاله ورفيعته، [فيمتنعه]^(١٨) عن مخالفة أمره ونهيهِ، فَيَذَلُّهُ ذلك، ويَحْقِرُهُ، فيمتنعه عن مخالفتِهِ.

(١) في الأصل وم: ينسي عليكم. (٢) في الأصل وم: عليه. (٣) في الأصل وم: ضرب الجنة بضرب. (٤) في الأصل وم: ذكر هو. (٥) الواو ساقطة من الأصل وم. (٦) في الأصل وم: وغلاظاً. (٧) في الأصل وم: كانا فانيان. (٨) في الأصل وم: فانيان. (٩) في الأصل وم: ذو. (١٠) في الأصل وم: ذو. (١١) في الأصل وم: ذو. (١٢) في الأصل: وكان. (١٣) في الأصل: دار. (١٤) ساقطة من م. (١٥) ساقطة من الأصل وم. (١٦) في الأصل وم: لزمت. (١٧) ساقطة من الأصل وم. (١٨) ساقطة من الأصل وم.

والثاني^(١): بذكر نعمته وإحسانه، فيمنعه ذلك عن ارتكاب ما نهى عنه حياة منه^(٢).

والثالث: بذكر تقصيره وعذابه في مخالفة أمره ونهيه، فينفي ذلك عذاب الله وتقصيره.

قال الشيخ، رحمه الله: وقوله ﴿: أَعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ﴾ ثم فسّر الذين يتقون إلى آخر ذلك، فهو يَحْتَمِلُ وجهين:

أحدهما: أن يكون المراد من ﴿أَعِدَّتْ﴾ من جميع الذي ذكر.

والثاني: أن يريد بـ ﴿أَعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ﴾ الذين اتَّقُوا الشُّرْكَ^(٣) بالذي أخبر به بقوله: ﴿إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَكُوا﴾

[الأنفال: ٣٨] ثم وصفهم بالذي ذكرهم من الأفعال المحمودة [لا أن ذلك بكلية]^(٤) شرط لأن تُعَدَّ الجنة حتى يُغْرَمَ من لم يبلغ ذلك.

فإن كان على الأول فكأنه وصف النهاية [لمن أعِدَّتْ لهم]^(٥) الجنة، وقد يجوز أن يكون لهم اتباع في الشُّرْكَ^(٦)، فإن

لم يبلغوا تلك الرتبة بفضل الله أو بما أعطى من ذكر منهم من الشفاعة أو بما شاركوا أولئك في أصل الاعتقاد بقبول ذلك،

وإن كان منهم تقصير على أنه يذكر في كل أمر من الأمور العظيمة والنهاية في تلك على مشاركة من دونهم^(٧) لهم في ذلك.

وعلى ذلك ما ذكر من بعث الرسل إلى الفراعنة على دخول من دونهم في ذلك، وعلى من طه^(٨) أهل الجلال في ذلك

ودخول من دونهم في الحق وكذلك ذكر الخطاب في أهل الرفعة والعلو على تضمن من دون ذلك، فكذلك الأول،

وكذلك الله، سبحانه، ذكر في القرآن من الكفرة الذين جمعوا مع الكفر العناد^(٩) والتمرد، وذكر أهل الإيمان لهم مع ذلك

الخيرات مما منه أن ذكر هؤلاء بأعلى ما استحقوا من الشاء، والأول بأعلى ما به يصير لمقته من غير تخصيص في أصل له

الوعد والوعيد إلا من حيث التشديد والتفصيل، فمثل الأول. أي ذلك قسمته أهل الجنة قسمين: التابعين وأصحاب

اليمين^(١٠)، ثم قال في الذين من ذكر الذين خلطوا عملاً صالحاً وآخر سيئاً^(١١)، وقد بين في آخر ذلك ما يدل على ذلك،

وهو من ذكر من الذين يأتون الفواحش والظلم، ثم لم يصيروا على ما فعلوا^(١٢)، ويكون في ذلك وجهان:

أحدهما: أن الله تعالى بمنه يوفق بما يرضيه في آخر أمره ليحتمه به إذا كان في وقت ارتكابه ما ارتكب وتقصيره في ما

قَصَرَ معتقداً جلال ربه خائفاً تقصيره^(١٣) راجياً رحمته متعرضاً لما عرفه من الكرم^(١٤) والعفو، فيكون هو شريك من ذكر في

الخاتمة، وإن كان منه تخلّف عنه في الإبتداء، والله أعلم، أو يكون^(١٥) يجزيه لما قصّر، وقَرَّط حتى يطهره مما كان من

الخلط، فيرجع إلى ما وافق الأول في جملة الاعتقاد، فتكون [الجنة]^(١٦) مُعَدَّة لِمَنْ جَمَعَ^(١٧) ذلك، والجمع يكون للذي

ذكر، أو بالعفو والجود [إذ جعل الجزاء: طريقه الجود]^(١٨) والكرم لا الاستحقاق، والله أعلم.

وإن كان على معنى الثاني فالآية تُخْرِجُ مُخْرَجَ التَّوْبَةِ في جميع تلك الأوصاف، وتكون الجنة في الإطلاق مُعَدَّة

للمتقين الذين اتَّقُوا الشُّرْكَ^(١٩)، والدرجات وما فيها من الفضائل والمراتب على قدر ما يتقن من أنواع الخلاف في

الأفعال، ويتوسل إلى الله تعالى بالمبادرة والمسارعة إلى ما فيه الرغائب. وعلى ذلك أمر الوعد تفضيل للدرجات في الجنة

وتعريف الدرجات في النار على ما أعدت النار في الجملة للكفرة، وتتفاوت أهلها بتفاوت الأفعال من الخلاف والتمرد،

والله الموفق.

ثم السبب الذي به يُسْتَعَانُ عَلَى التَّقْوَى [في وجوب]^(٢٠) ثلاثة:

أحدها: أن يذكر المرء عظمته وجلاله وقدرته في كل أحواله، فيتقن مخالفته بالهبة والجلال.

(١) في الأصل وم: أو. (٢) في الأصل وم: منهم. (٣) في الأصل وم: الشركة. (٤) من م، في الأصل: لأن ذلك. (٥) في الأصل وم: من

أعدت. (٦) في الأصل وم: الشركة. (٧) في الأصل وم: دونه. (٨) طه: أراد. (٩) في الأصل وم: والعناد. (١٠) إشارة إلى قوله تعالى ﴿ثُمَّ

إِنِ اتَّقَوْا رَبَّ لَأَنفُكَنَّ مِنَ الْعَنَاءِ﴾ [الواقعة: ١٣ و ١٤]. (١١) إشارة إلى قوله تعالى: ﴿وَأَخْرَجُوا عَنْهَا أَهْلَهَا بِذُنُوبِهِمْ فَحَلَّوْا عَنْهَا صَاحِبَهَا وَآخِرُ سَيِّئَاتِهَا عَلَى اللَّهِ

أَن يَتُوبَ عَلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ رَحِيمٌ﴾ [التوبة: ١٠٢]. (١٢) إشارة إلى قوله تعالى: ﴿فَأَسْتَغْفِرُوا لِذُنُوبِهِمْ وَمَن يَغْفِرِ الذُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ وَلَمْ يُصِرُّوا عَلَى مَا

فَعَمِلُوا وَهُمْ يَتْلُونَ﴾ [آل عمران: ١٣٥]. (١٣) في الأصل وم: عظمته. (١٤) في الأصل وم: الكريم. (١٥) في الأصل وم: أن يكون.

(١٦) ساقطة من الأصل وم. (١٧) في الأصل وم: جميع. (١٨) من م، ساقطة من الأصل. (١٩) في الأصل وم: الشركة. (٢٠) ساقطة من الأصل وم.

والثاني: أن يذكر عظم منته عليه ونعمه عنده وأياديه التي فيها يتقلب ، وبها يتمتع ، فيثقيبه حياة منه .
والثالث: أن يذكر نفسه عظم نعمته الموعودة وعذابه المعد^(١) لأهل الخلاف له ، فيثقيبه إشفاقاً على نفسه ، والله الموفق.

وجملة ذلك أن من تأمل ما إليه مرجعه والذي منه مبدؤه مع ما فيه مُقَلَّبُهُ من أوّل أحواله إلى مُنتهى آجاليه حتى صير ذلك كله كالبيان لقلبه سهل عليه وجه الثقوى لما عند ذلك تذهب شهواته ، وتضمحل أمانيه ، والله الموفق.

الآية ١٣٤

وقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يُنْفِقُونَ فِي السَّرَّاءِ وَالْفَرَءِ﴾ قيل: السراء الرخاء، والفرء الشدة / ٦٩ - ١ / وقيل: السراء السعة، والفرء الضيق، وهو واحد، وقيل: السراء [ما يسر لهم]^(٢) الإنفاق من نحو الولد وغيره، يسره الإنفاق عليه، والأجنبي يضره. وعلى تأويل أن الإنفاق في حال الرخاء والسعة يسر وأهون على المرء من الإنفاق في حال الضيق والفقر، فإذا أنفق في الأحوال [كلها]^(٣) يستوجب بذلك المدح، والله أعلم.

والسبب الذي يتيسر عليه الأمر [في وجهين]^(٤):

أحدهما: علمه بأن الذي في يديه في الحقيقة في يديك، فهو يصرف ذلك حين يصرفه لم يخرج من يده، [بل أبقاه]^(٥) في يده.

والثاني: علمه^(٦) بجد ربّه وقدرته حيث يكون ذلك في ما به قضاء حاجته والوصول إلى منفعة مع ما يعلم بالوجود وكثرة الانتفاع بما لا ملك للمتفيع به وحرمة ذي الملك فيه.

قال الشيخ، رحمه الله، في قوله: ﴿الَّذِينَ يُنْفِقُونَ فِي السَّرَّاءِ وَالْفَرَءِ﴾ يحتمل في ما يسرهم، ويضرهم أو في حال يسر وعسر أو حال بلاء ونعم، ثم السبب الذي يسهل سبيل الإنفاق في تلك الأحوال، وإن كان بالذي ذكر في تسهيل الثقوى [هو في]^(٧) وجوه ثلاثة:

أحدها: أن ترى ما في يدك لمن له [ما في]^(٨) يدك، امتحنك بحق ذلك وحفظه، وأنك إذا بذلته ارتفعت عنك مؤنة الحفظ ومراعاة الحق على ما لم يكن زال عنك نفعه الذي كان له وقت كونه في يديك، إذ هو بعد البذل في يد من يديك قبله في يده، فكانه لم يخرج من يدك بحيث النفع، وإنما سقطت^(٩) عنك ما ذكرت من المؤنة، إذ معلوم وجودها في الظاهر، لا متفيع به، ومن لا ملك له في الشيء متفيع به على العلم باستواء الأمر على من له بذلك، والله أعلم.

والثاني: أن تشيعر قلبك جودة بمن أثره على ما عنده وقدرته على إعطائه إياه من خزائنه التي لا تُنفد، ولا يتعذر عليه، فتتقن بذلك، وتعلم أنه لك على الإيصال إليه في ما لم يكن أوصله. وعلى ذلك في ما أعطاه في القدرة واحد، فيهرن عليه ذلك، والله أعلم.

والثالث: أن تعلم أن الذي عليه جليل، وإليه دفع، ليس للوقت الذي فيه، ولكن ليتزود لمعاد، ويكتسب به الحياة الدائمة والمنفعة التي لا تُنفد، فيصير كبائع الشيء بأضعاف ثمنه أو بأذل ما فيه مكان رقبته أو كمدم ما يُمنهن إلى مكان مهنته أو كمن يبعث الشيء في مسكنه لوقت حاجته، فإن مثله أثر الشيء في الطبيعة، والذي [هو]^(١٠) شيء في العقل، ولا قوة إلا بالله.

ثم الأصل في قوله: ﴿أَعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ﴾ من لم يبلغ بما تركت من المعاصي الكفر لم يتمتع من أحوال التسمية المتقين على إرادة خصوص الثقوى، وهو ممتنع عن احتمال التسمية بالكفر على ما صرف الآية في إعداد^(١١) النار إلى خصوص

(١) في الأصل وم: المعدة. (٢) من م، في الأصل: بأسره. (٣) ساقطة من الأصل وم. (٤) في الأصل وم: وجهان. (٥) ساقطة من الأصل وم. (٦) في الأصل وم: يعلم. (٧) في الأصل وم: هذا. (٨) ساقطة من الأصل وم. (٩) من م، في الأصل: سقت. (١٠) ساقطة من الأصل وم. (١١) في الأصل وم: أعداء.

أو عموم، فثبت به خروج صاحب الكبائر عن أهل الإسم الذي أعدت النار^(١) ولم يثبت خروجه عن أهل الإسم الذي أعدت الجنة^(٢)، فالقول فيه بالقطع في النار. وإنما ذلك في الجنة فاسد بأوجه:

أحدها: مع الإشكال في ما يحرم الجنة والإحاطة بأن النار لم تذكر أنها أعدت له، أدخل فيها، فيكون في ذلك إسقاط شهادة^(٣) [ثبت الشك وإيجاب شهادة]^(٤) لم تجب بالخيال.

والثاني: أن يكون في ذلك إسقاط اسم العود الرحمة؛ إذ لو لم يجعل ليمثله لبطل أن يكون موضع ما في غيره استحقاق، والله أعلم،

والثالث: ما فيه إسقاط الموازنة وإفساد المقابلة مع مجيء الآيات والكتب التي تقرر الموازين التي توزن مع ما في ذلك مخالفتها التوهم بالكريم الذي أمرنا أن نسميه بها مع ما قد جاء من التجاوز عن السيئات والتقبل للحسنات من واحد، وفي ذلك قلب ذلك، والله أعلم.

وقوله تعالى^(٥): ﴿وَالْكَاذِبِينَ الَّذِينَ كَانُوا يَكْفُرُونَ﴾ روي عن رسول الله ﷺ [أنه]^(٦) قال: «مَنْ كَظَمَ غِيظًا، وَهُوَ يَقْدِرُ عَلَى إِنْجَازِهِ، مَلَأَ اللَّهُ أَمْنًا وَإِيمَانًا» [السيرطي في الدر المنثور ٣١٦/٢] والغيط كأنه متردد بين الحزن والغضب؛ والحزن على مَنْ فوقه، والغضب على مَنْ دونه، والغيط بين ذلك. مدحهم ﷺ بترديد حزينهم وغيظهم في أجوافهم.

وقوله تعالى^(٧): ﴿وَالْعَافِينَ عَنِ النَّاسِ﴾ أي عمن ظلم. وروي عن رسول الله ﷺ أنه قال: «ما عفا رجل عن مظلمة إلا زاده الله بها عزًا، ومن عفا عن الناس عن مظلمة فقد أحسن بذلك كما يقال: فلان يحسن كذا، ولا يحسن» [بنحوه أحمد ٤٣٨/٢].

وقوله تعالى^(٨): ﴿وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾؛ والإحسان يحتمل وجهين: يحتمل العلم والمعرفة، ويحتمل أن يفعل فعلاً ليس عليه من نحو المعروف والأيادي التي ليس عليه؛ إنما فعله الإفضال؛ ذكر ههنا المحسنين وحبّه [إياهم]^(٩)، وأخبر في الآية الأولى أن الجنة «أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ» بقوله ﷺ «وَسَارِعُوا إِلَى مَغْفِرَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ» ثم قال: «أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ»، وأخبر أن النار «أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ» [البقرة: ٢٤ وآل عمران: ١٣٢].

ثم اختلفوا فيه: قال بعضهم: من لم يكن من المتقين لم تعد الجنة له، فهو ممن أعدت له النار، وهو قول الخوارج والباطنية، وقال آخرون: إنه أخبر أن النار «أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ» فهو إذا لم يكن كافراً ممن أعدت له النار فهو ممن أعدت له الجنة، وقال غيرهم: أخبر أن النار «أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ»، وأخبر أن الجنة «أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ» فوصف المتقين بأنهم^(١٠) الذين اتقوا معاصيته، وتركوا مخالفة أمره ونهيه. فإذا كان قوم لهم مساوئ لم يدخلوا في إطلاق قوله ﷺ «أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ» ولا دخلوا في قوله: «أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ» فيكون لهم موضع بالنار.

وأما عندنا فإنه [في وجهين]:

أحدهما^(١١): يرجئ دخول من ارتكب المساوئ من المؤمنين في قوله ﷺ «وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ» كذا «أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ» وقوله^(١٢) ﷺ: «وَالْآخِرُونَ أَغْرَقُوا بِذُنُوبِهِمْ خَلَطُوا عَمَلًا صَالِحًا وَآخَرَ سَيِّئًا عَسَى اللَّهُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ» [التوبة: ١٠٢] ذكر خلط عمل الصالح بعمل السيء، ثم وعد لهم التوبة بقوله ﷺ: «عَسَى اللَّهُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ» وال «عَسَى» من الله واجب.

والثاني: قوله ﷺ: «أُولَئِكَ الَّذِينَ تَقَبَّلَ عَنْهُمْ أَحْسَنُ مَا عَمِلُوا وَنَتَجَاوَزُ عَنْ سَيِّئَاتِهِمْ» [الأحقاف: ١٦]؛ فإذا تجاوز لم تبق مساوئ، فصاروا من أهل هذه الآية: «أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ» وقوله «لِلْمُتَّقِينَ» [الشعراء: ٩٠ و..] وقوله أيضاً:

(١) ساقطة من الأصل وم. (٢) في الأصل وم: له. (٣) في م: ثبت. (٤) من م، ساقطة من الأصل. (٥) في م: ﷺ. (٦) ساقطة من الأصل وم. (٧) في م: ﷺ. (٨) في م: ﷺ. (٩) ساقطة من الأصل وم. (١٠) في الأصل وم: فهم. (١١) ساقطة من الأصل وم. (١٢) في الأصل وم: بقوله.

الآية ١٣٥

﴿وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا فَحْشَةً أَوْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ ذَكَرُوا اللَّهَ فَاسْتَغْفَرُوا لِذُنُوبِهِمْ وَمَنْ يَغْفِرُ اللَّهُ ذُنُوبَهُ إِلَّا اللَّهُ وَلَمْ يُصِرُّوا عَلَىٰ مَا فَعَلُوا وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ أخبر أنهم ﴿إِذَا فَعَلُوا فَحْشَةً أَوْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ﴾ وقد ذكرنا في ما تقدم أنهم لأي معنى ظلموا أنفسهم حين لم يسلموا أنفسهم خالصين، والظلم هو وضع الشيء في غير موضعه، فإذا لم يسلموا وضَعُوا أَنْفُسَهُمْ في غير موضعها؛ لذلك صاروا ظالمة أنفسهم، ﴿ذَكَرُوا اللَّهَ فَاسْتَغْفَرُوا لِذُنُوبِهِمْ﴾ [أي طلبوا الذنوبهم] (١) مغفرة، وأقرُّوا أنه لا يغفر الذنوب إلا الله ﴿وَلَمْ يُصِرُّوا عَلَىٰ﴾ ذنوبهم؛ والإصرار هو الدوام عليه.

الآية ١٣٦

ثم أخبر أن جزاء هؤلاء ﴿مَغْفِرَةٌ مِنْ رَبِّهِمْ وَجَنَّتْ خَيْرٌ مِنْ تَحْتِهَا الْآثَرُ خَلِيلِينَ فِيهَا﴾ إلى آخر ما ذكر. دلت هذه الآيات على تأييد قولنا: إن أهل المساوي والفواحش إذا تابوا صاروا ممن أعدت لهم الجنة، وإن لم يكونوا من المتقين من قبل، فمثله إذا تجاوز الله عن سيئاتهم، [وعفا عنهم] (٢) بما هو عفو غفور، والله أعلم.

قال الشيخ، رحمه الله، في قوله ﴿وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا فَحْشَةً أَوْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ﴾ الآية يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الظلم غير الفاحشة، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ واحداً في المراد؛ إذ قد يكون في المعنى أن كل عاصٍ (٣) ظالم لنفسه بمعنى ضررها، بفحش (٤) لحظها، إذا فعل ما هو ليس له الفعل، ووضع اختياره في غير موضعه، وهما معنياً (٥) الظلم، وكذلك مَنْ تَعَدَّى حَدَّ اللَّهِ، أو أثر ما يزجره العقل والشرع فقد فحش فعله، وذلك معنى الظلم الذي وصفت، إذ فعل ما ليس له واختياره غير الذي له هو الذي يزجره العقل والشرع، والله أعلم. وَيَحْتَمِلُ التفریق؛ وهو أن الظلم يجمع كل وجوه الخلاف عظم، أو صغر؛ ولذلك قد نسب ذلك إلى زلات الأخيار نحو ما قيل لآدم عليه السلام ﴿وَحَوَّاءَ فِي أَكْلِ الشَّجَرَةِ﴾: ﴿فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ﴾ [البقرة: ٣٥ والأعراف: ١٩] وقيل في الشرك: إن الله لا يحب القوم الظالمين والفواحش، ما يظهر، ويتبين قبحة/ ٦٩ - ب/ لا ما قل، أو كثر في الذنوب. وعلى ذلك نقصان ظلم (٦) بقوله: ﴿وَلَمْ تَظْهَرْ مِنْهُ شَيْئاً﴾ [الكهف: ٣٣]. وقد يوصف العيب والنقصان بالفحش لكنه إذا كثر، وظهر، فمثله في الزلات، ويكون كالطبيب في المحلات من المباح ونحوه في الدرجة، والله أعلم.

ثم ليس بنا حاجة إلى معرفة المقصود بالذكر في الآية لما فيه الرجوع عن ذلك وطلب المغفرة. وكل أنواع المآثم بالتوبة تغفر بما وعد الله في الشرك والزنى والقتل فما دونه بقوله: ﴿يُصَنَّفُ لَهُ الْكَذَابُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾ إلى تمام الآية [الفرقان: ٦٩] والله أعلم.

وقوله تعالى: ﴿إِذَا فَعَلُوا فَحْشَةً﴾ تَحْتَمِلُ الفاحشة ما فحش في العقل، وقبح. وقال آخرون: كل محرم منهى [عنه] (٧) فهو فاحشة، والأول كأنه أقرب لأن الشيء ما لم يبلغ في الفحش والقبح غاية فإنه لا يقال: فاحشة، وإذا بلغ الغاية فحينئذ، كالطبيب: إنه ذلك إذا بلغ غايته في الجل واللذة، فاما أن يقال لكل جل في الإطلاق طيباً فلا. فعلى ذلك الفواحش لا يقال لكل محظور محرم، إنما ما بلغ في القبح والفحش غايته، فاما أن يقال ذلك لكل محرم منهى [عنه] (٨) فلا، وبالله التوفيق. والطبيب ما استطابه الطبع، فإذا بلغ طيبه غايته في الطبع فهو طيب، والله أعلم.

الآية ١٣٧

وقوله تعالى: ﴿قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِكُمْ سُنَنٌ﴾ يَحْتَمِلُ أحكاماً. والأحكام تكون على وجهين: حُكْمٌ يجب لهم، وهو الثواب عند الطاعة واتباع الحق، وعذابٌ يحل (٩) بهم عند الخلاف والمعصية، وَتَحْتَمِلُ السُّنَنُ الأحكام المشروعة ﴿فَيَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ﴾ حتى تروا آثار من كذب الرسل، وما حل بهم حتى يخبروكم، أو يسيروا في الأرض أي سلوا من يعلم ما الذي حل بهم حتى يخبروكم وما مضى من الهلاك في الأمم الخالية. فهذا تنبيه من الله ﷻ إياهم: إنكم إن كذبتُم الرسل فسيحل (١٠) بكم ما قد حل (١١) بمن كان قبلكم وإن أطعتم الرسول ﷺ فلكنم من الثواب، ما لهم، فاعتبروا به كيف كان جزاؤهم بالكذب؟ وما في القرآن مثل هذا فمعناه: لو سألت لأخبروك. وقيل: يسيروا في الأرض أي تفكروا في القرآن

(١) من م، ساقطة من الأصل. (٢) في الأصل و م: وعفاهم. (٣) من م، في الأصل: عالم. (٤) في الأصل و م: ويحسن. (٥) من م، في الأصل: معنات. (٦) في الأصل و م: ظلما. (٧) ساقطة من الأصل و م. (٨) ساقطة من الأصل و م. (٩) من م، في الأصل: يحتمل. (١٠) في الأصل و م: فيحل. (١١) في الأصل و م: قل ..

يخبركم عن الأمم الماضية، فكانكم سيزتم في الأرض، وما في القرآن مثل هذا فمعناه: لو سألت لأخبروك، فإن فيه خبر من كان قبلكم من الأمم الماضية، وما لهم من الثواب بالتصديق والطاعة وما عليهم من العقاب بالكذب، والله أعلم.

[وقوله تعالى^(١): ﴿قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِكُمْ سُنَنٌ﴾ يَحْتَمِلُ فِي الْمَكْذِبِينَ بِالرَّسْلِ وَالْمَصْذِقِينَ، [وقوله^(٢): ﴿قَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ﴾ يَحْتَمِلُ لَوْ سِزْتُمْ فِيهَا لَرَأَيْتُمْ آثَارَهُمْ وَلَعَرَفْتُمْ مَا إِلَيْهِ تَرْجِعُ عَوَاقِبُ الْفَرِيقَيْنِ وَيَحْتَمِلُ الْأَمْرَ بِالتَّأْمَلِ فِي آثَارِهِمْ وَالنَّظَرَ فِي الْأَنْبَاءِ^(٣) عَنْهُمْ لِيَكُونَ لَهُمْ^(٤) بَيِّنَاتٌ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ. وَتَحْتَمِلُ السُّنَنُ الْمَوْضُوعُ مِنَ الْأَحْكَامِ وَمَا بِهِ امْتِحَانٌ مِّن قَبْلِهِمْ لِيَعْلَمُوا أَنَّ الَّذِي بُلُوا بِهِ لَيْسَ بِبَدِيعٍ، بَلْ عَلَى ذَلِكَ أَمْرٌ مِّن تَقْدِمِهِمْ كَقَوْلِهِ: ﴿قَدْ مَّا كُنْتُ بِدْعًا مِّن الرُّسُلِ﴾ [الأحقاف: ٩] وكقوله ﷺ: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ الرُّسُلُ﴾ [آل عمران: ١٤٤] والله أعلم.

الآية ١٣٨ وقوله تعالى: ﴿هَذَا بَيِّنَاتٌ لِّلنَّاسِ﴾؛ يَحْتَمِلُ قَوْلُهُ: ﴿هَذَا بَيِّنَاتٌ﴾ يَعْنِي الْقُرْآنَ هُوَ ﴿بَيِّنَاتٌ لِّلنَّاسِ وَهُدًى﴾ مِنَ الضَّلَالَةِ ﴿وَمَوْعِظَةٌ لِّلْمُتَّقِينَ﴾ أَي يَتَعَبَّ بِهَ الْمُتَّقُونَ، وَيَحْتَمِلُ ﴿بَيِّنَاتٌ لِّلنَّاسِ﴾ مَا ذَكَرَ مِنَ السُّنَنِ الَّتِي فِي الْأُمَمِ الْخَالِيَةِ. دَلَّ قَوْلُهُ ﷺ: ﴿وَتِلْكَ الْآيَاتُ نَذَائِلُهَا بَيْنَ النَّاسِ﴾ [آل عمران: ١٤٠] أَنَّ اللَّهَ فِي صَرْفِ الدَّوْلَةِ إِلَى أَهْلِ الشَّرِكِ [فَعَلًا وَتَدْبِيرًا]^(٥)؛ أَضَافَ ذَلِكَ إِلَيْهِ مَا بِهِ الدَّوْلَةُ ثُمَّ ذَلِكَ مَعْصِيَةٌ وَقَهْرٌ وَتَذَلُّلٌ، فَثَبَّتَ جَوَازَ كَوْنِ مَا هُوَ فَعَلٌ بِمَعْصِيَةِ إِلَى اللَّهِ مِنْ طَرِيقِ التَّخْلِيْقِ وَالتَّقْدِيرِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ أَنَّ ذَلِكَ لَهُمْ بِمَا هُمْ عَصَاءٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

الآية ١٣٩ وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَهِنُوا﴾ وَلَا تَضَعُوا فِي مُحَارَبَةِ الْعَدُوِّ ﴿وَلَا تَحْزَنُوا﴾ بِمَا بِصِيْبِكُمْ مِنَ الْجَرَاحَاتِ وَالْقُرُوحِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِن يَمَسَّكُمْ فَرَجٌ مِّنَ الْقَوْمِ فَفَرِّجْهُ﴾ [آل عمران: ١٤٠] وَيَحْتَمِلُ قَوْلُهُ ﷺ: ﴿وَلَا تَهِنُوا﴾ فِي الْحَرْبِ، وَأَنْتُمْ تَعْمَلُونَ لِلَّهِ، فَلَا^(٦) تَضَعُونَ فِيهَا، وَهُمْ يَعْمَلُونَ لِلشَّيْطَانِ. وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَحْزَنُوا﴾ عَلَى مَا فَاتَكُمْ مِنْ إِخْوَانِكُمُ الَّذِينَ قُتِلُوا، وَيَحْتَمِلُ مَا أَصَابَكُمْ مِنَ الْقُرُوحِ؛ أَي تِلْكَ الْقُرُوحُ وَالْجَرَاحَاتُ لَا تَمْنَعُكُمْ عَنْ قِتَالِ الْعَدُوِّ، وَلَكُمُ الْأَجْرُ وَالشَّهَادَةُ.

وقوله تعالى: ﴿وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ﴾ قِيلَ فِيهِ بِوَجْهِهِ: قِيلَ: ﴿وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ﴾ الْمُحِقُّونَ^(٧) بِالْحُجَجِ، وَقِيلَ: ﴿وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ﴾ فِي النَّصْرِ، أَي تَرْجِعُ عَاقِبَةُ الْأَمْرِ إِلَيْكُمْ، وَيَحْتَمِلُ أَنَّ النَّصْرَ لَكُمْ إِنْ لَمْ تَضَعُوا فِي الْحَرْبِ وَلَمْ تَغْضُوا اللَّهَ ﷻ وَرَسُولَهُ ﷺ وَيَحْتَمِلُ ﴿وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ﴾ لَكُمْ الشَّهَادَةُ إِذَا قُتِلْتُمْ، وَأَحْيَاءٌ عِنْدَ اللَّهِ وَهُمْ أَمْوَاتٌ. وَقَوْلُهُ تَعَالَى^(٨): ﴿إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ لَيْسَ عَلَى الشَّرْطِ، وَلَكِنْ عَلَى الْخَبَرِ كَقَوْلِهِ ﷺ: ﴿وَلَا يَحِلُّ لِمَنْ أَنْ يَكْتُمَنَّ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَنْفُسِهِمْ إِنْ كُنْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٢٨] أَي إِذْ كُنْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ، وَإِذْ^(٩) كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ بِالْوَعْدِ وَالْخَبَرِ.

الآية ١٤٠ وقوله تعالى: ﴿إِن يَمَسَّكُمْ فَرَجٌ مِّنَ الْقَوْمِ فَفَرِّجْهُ﴾ اخْتَلَفَ فِيهِ: قِيلَ: ﴿إِن يَمَسَّكُمْ فَرَجٌ﴾ فِي آخِرِ الْأَمْرِ، يَعْنِي فِي أَحَدٍ، فَقَدْ مَسَّ الْمَشْرِكِينَ فَرَجٌ مِّثْلُهُ يَوْمَ بَدْرٍ؛ يَذْكُرُ هَذَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، عَلَى التَّسْكِينِ لِيَعْلَمُوا أَنَّهُمْ لَمْ يُخْصُوا بِذَلِكَ.

وقوله تعالى^(١٠): ﴿وَتِلْكَ الْآيَاتُ نَذَائِلُهَا بَيْنَ النَّاسِ﴾؛ تَحْتَمِلُ الْآيَةُ وَجْهًا: يَوْمًا لِلْمُؤْمِنِينَ وَيَوْمًا عَلَيْهِمْ؛ وَذَلِكَ أَنَّ الْأَمْرَ بِمُجَاهَدَةِ الْعَدُوِّ وَالْقِتَالِ مَعَهُمْ مِحْنَةٌ مِنَ اللَّهِ ﷻ يَمْتَحِنُهُمْ، وَيَبْتَلِيهِمْ مَرَّةً بِالظَّفَرِ [لَهُمْ وَالنَّصْرُ عَلَى عَدُوِّهِمْ وَمَرَّةً بِالظَّفَرِ]^(١١) لِلْعَدُوِّ عَلَيْهِمْ كَقَوْلِهِ ﷺ: ﴿وَيَبْلُوكُمْ بِالنَّارِ وَالْخَبَرِ فَتَنَةً﴾ [الأنبياء: ٣٥] وكقوله: ﴿وَيَبْلُوكُم بِالنَّارِ وَالظَّفَرِ﴾ [الأعراف: ١٦٨] يَمْتَحِنُ عِبَادَهُ بِجَمِيعِ أَنْوَاعِ الْبَحْنِ بِالْخَيْرِ مَرَّةً وَبِالشَّرِّ ثَانِيًا، وَتَحْتَمِلُ الْمُدَاوَلَةَ أَيْضًا وَجْهًا آخَرَ، وَهُوَ أَنَّ الظَّفَرَ وَالنَّصْرَ لَوْ كَانَ أَبَدًا لِلْمُؤْمِنِينَ لَكَانَ الْكُفَّارُ إِذَا أَسْلَمُوا [أَسْلَمُوا]^(١٢) إِسْلَامَ [اخْتِيَارٍ، وَلَكِنْ]^(١٣) إِنَّمَا آمَنُوا إِيْمَانًا قَهْرًا وَكَرْهًا وَجَبْرًا لِمَا يَخَافُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ مِنَ الْهَلَاكِ إِذَا رَأَوْا الدَّوْلَةَ وَالظَّفَرَ لِلْمُؤْمِنِينَ، وَإِنْ كَانَ الظَّفَرُ وَالنَّصْرُ أَبَدًا لِلْكَفَّارِ

(١) فِي الْأَصْلِ وَ: وَفِي قَوْلِهِ (٢) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَ: (٣) مِنْ م، فِي الْأَصْلِ: الْأَنْبِيَاءُ. (٤) فِي الْأَصْلِ وَ: لَه. (٥) فِي الْأَصْلِ وَ: م: فَعَلٌ وَتَدْبِيرٌ. (٦) فِي الْأَصْلِ وَ: إِذْ هُمْ لَا. (٧) فِي الْأَصْلِ: الْمُحَقِّقُونَ، فِي م: لِلْحَقِّقِ، (٨) فِي م: ﷺ. (٩) فِي الْأَصْلِ وَ: وَان. (١٠) فِي م: ﷻ. (١١) مِنْ م، سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ. (١٢) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَ: (١٣) مِنْ م، فِي الْأَصْلِ: اخْتِيَارُهُمْ لَكِنْ.

فَعَلَّمَهُمْ يَظُنُّونَ أَنَّهُمُ الْمُحِقُّونَ، فَمَنَعَهُمْ ذَلِكَ عَنِ الْإِسْلَامِ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ مَا يَصِيبُ الْمُؤْمِنِينَ^(١) إِنَّمَا يَصِيبُ بِمَعْصِيَةِ سَبَقَتْ مِنْهُمْ أَوْ خِلَافِ كَانَتْ مِنْهُمْ: مِنْ تَرْكِ أَمْرٍ أَوْ ارْتِكَابِ نَهْيٍ، [وَاللَّهُ أَعْلَمُ]^(٢)

فَإِنْ طَعَنَ طَائِعٌ مِنَ الْمُلْحِدَةِ فِي قَوْلِهِ ﷺ: ﴿إِن تَصُرُوا اللَّهَ يَصُرْكُمْ﴾ [محمد: ٧] وَقَوْلِهِ ﷺ: ﴿إِن يَصُرْكُمْ اللَّهُ فَلَا غَالِبَ لَكُمْ﴾ [آل عمران: ٦٠]؛ أَلَيْسَ وَعَدَ أَنْكُمْ إِنْ نَصَرْتُمْ دِينَهُ يَنْصُرْكُمْ؟ وَآخِرُ أَيْضاً أَنَّهُ إِنْ نَصَرْتُمْ فَلَا غَالِبَ لَكُمْ، فَإِذَا نَصَرْتُمْ دِينَهُ، فَلَمْ يَنْصُرْكُمْ، أَلَيْسَ يَكُونُ خُلُفًا فِي الْوَعْدِ؟ وَإِنْ نَصَرْتُمْ، فَغَلِبْتُمْ يَكُونُ كَذِبًا فِي الْخَبَرِ؟ قِيلَ لِهَذَا جَوَابٌ مِنْ أَوْجُو: قِيلَ: يَحْتَمِلُ قَوْلُهُ ﷺ: ﴿إِن تَصُرُوا﴾ دِينَ ﴿اللَّهُ﴾ فِي الدُّنْيَا ﴿يَصُرْكُمْ﴾ فِي الْآخِرَةِ بِالْحُجَجِ كَقَوْلِهِ: ﴿إِنَّا لَنَنْصُرُ رُسُلَنَا وَالَّذِينَ آمَنُوا﴾ الْآيَةُ [غافر: ٥١] وَكَقَوْلِهِ ﷺ: ﴿وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا﴾ [النساء: ١٤١]، وَقِيلَ: ﴿إِن تَصُرُوا﴾ دِينَ ﴿اللَّهُ﴾ وَلَمْ تَعْصُوا اللَّهَ فِيهِ ﴿يَصُرْكُمْ﴾ [محمد: ٧]، ﴿فَلَا غَالِبَ لَكُمْ﴾ [آل عمران: ١٦٠]، وَقِيلَ: يَحْتَمِلُ ﴿إِن تَصُرُوا﴾ دِينَ ﴿اللَّهُ﴾ جُمْلَةً ﴿يَصُرْكُمْ﴾ كَقَوْلِهِ ﷺ^(٣): «لَنْ يُغْلِبَ اثْنَا عَشَرَ الْقَوْمَ مِنْ قَلِيلٍ كَلِمَتُهُمْ وَاحِدَةٌ» [عزاه زغلول إلى المسانيد: الجامع الكبير ٢/ ٢٦٤] وَكَقَوْلِهِ ﷺ: ﴿وَمَا آتَاكُمْ مِنْ كَلٍّ مَا سَأَلْتُمُوهُ﴾ [إبراهيم: ٣٤]، وَقِيلَ: ﴿إِن تَصُرُوا﴾ دِينَ ﴿اللَّهُ يَصُرْكُمْ﴾ أَيِ يَجْعَلُ الظَّفَرَ وَالنَّصْرَ فِي الْعَاقِبَةِ لَكُمْ. وَكَذَلِكَ إِنْ كَانَ فِي ابْتِدَاءِ الْأَمْرِ الْغَلْبَةُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ فَإِنَّ الْعَاقِبَةَ لَهُمْ فِي الْحُرُوبِ كُلِّهَا، وَمَقْدَارُ مَا كَانَ عَلَيْهِمْ إِنَّمَا كَانَ لِأَمْرِ سَبَقَ مِنْهُمْ، إِنَّمَا إِعْجَابًا بِالْكَثْرَةِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِذْ أَعْجَبَكُمْ كَثْرَتُكُمْ فَلَمْ تُغْنِ عَنْكُمْ شَيْئًا﴾ [التوبة: ٢٥]، وَإِنَّمَا خِلَافًا لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

وَفِي قَوْلِهِ ﷺ: ﴿وَتِلْكَ الْآيَاتُ نُذَوُّهَا بَيْنَ النَّاسِ﴾ دَلَالَةٌ أَنَّ كَانَ مِنَ اللَّهِ مَعْنَى لَدِيهِ: تَكُونُ الْغَلْبَةُ لَهُمْ بِقَوْلِهِ ﷺ: ﴿إِن يَصُرْكُمْ اللَّهُ فَلَا غَالِبَ لَكُمْ﴾ [آل عمران: ١٦٠] [وَلَا كَانَ]^(٤) هُوَ يَجْعَلُ أَبَدًا الدَّوْلَةَ لِأَحَدِ الْفَرِيقَيْنِ، وَقَدْ أَخْبَرَ أَنَّهُ يَجْعَلُهَا^(٥) لَهُمَا، وَمَعْلُومٌ أَنَّ كَانَتِ الدَّوْلَةُ بِالْغَلْبَةِ، فَثَبَتَ أَنَّ مِنَ اللَّهِ فِي صُنْعِ الْعِبَادِ صُنْعًا^(٦) لَهُ، أَضِيفَتْ إِلَيْهِ صَنِيعُهُمْ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، ثُمَّ مَعْلُومٌ أَنَّ الْغَلْبَةَ لَوْ كَانَتْ لِلْمُسْلِمِينَ كَانَ ذَلِكَ الزَّمَّ لِلْحُجَّةِ وَأَظْهَرَ لِلدَّعْوَةِ وَأَدْعَى إِلَى الْإِجَابَةِ، وَفِيهَا كُلُّ صِلَاحٍ، فَثَبَتَ أَنَّ لَيْسَ فِي الْمِحْنَةِ شَرْطٌ إِعْطَاءِ الْأَصْلَحِ^(٧)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَفِي قَوْلِهِ ﷺ: ﴿وَتِلْكَ الْآيَاتُ نُذَوُّهَا بَيْنَ النَّاسِ﴾ رَدُّ قَوْلِ الْأَصْلَحِ حِينَ قَالُوا^(٨): إِنَّ اللَّهَ لَا يَفْعَلُ/ ٧٠- أ/ إِلَّا الْأَصْلَحَ فِي الدِّينِ. يُقَالُ لَهُمْ: أَيُّ صِلَاحٍ لِلْمُؤْمِنِينَ فِي مَدَاوِلَةِ الْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ؟

وَقَوْلُهُ تَعَالَى ﴿وَلَيَعْلَمَنَّ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ أَيِ لَيَعْلَمَنَّ مَا قَدْ عَلِمَ بِالْغَيْبِ أَنَّهُ يَكُونُ^(٩) بِالْإِمْتِحَانِ مُؤْمِنًا شَاهِدًا، وَلَيَعْلَمَنَّ مَا قَدْ عَلِمَ أَنَّهُ يَكُونُ كَانًا. وَجَائِزٌ أَنْ يُرَادَ بِالْعِلْمِ الْمَعْلُومُ كَقَوْلِهِمْ^(١٠): الصَّلَاةُ أَمْرُ اللَّهِ أَيِ بِأَمْرِ اللَّهِ.

وَقَوْلُهُ^(١١) ﷺ: ﴿وَلَيَعْلَمَنَّ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ الْآيَةُ يُخْرِجُ عَلَى أَوْجُو:

أَحَدُهَا: أَنَّ مَا وَصَفَتْ اللَّهُ بِهِ إِذَا ذَكَرَتْ مَعَهُ الْخَلْقَ [ذَكَرَتْ وَقَتَ كَوْنِ الْخَلْقِ]^(١٢) لَهَا يُقَوِّمُهُ قَدَمُهُ، وَإِذَا وَصَفَتْ اللَّهُ تَعَالَى بِمَا ذَكَرَ الْخَلْقَ وَصَفَتْهُ بِهِ فِي الْأَزَلِ نَحْوُ أَنْ تَقُولَ: عَالَمٌ قَادِرٌ سَمِيعٌ فِي الْأَزَلِ، فَإِذَا ذَكَرْتَ الْمَسْمُوعَ وَالْمَقْدُورَ عَلَيْهِ وَالْمَعْلُومَ ذَكَرْتَ وَقَتَ كَوْنِهِ لِتُزِيلَ تَوَهُمَ الْقِدَمِ عَلَى الْآخِرِ. وَعَلَى هَذَا عِنْدَنَا الْقَوْلُ بِ: خَالِقٌ وَرَازِقٌ وَنَحْوُ ذَلِكَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَالثَّانِي: عَلَى تَسْمِيَةِ مَعْلُومٍ عِلْمًا فِي مَجَازِ اللَّغَةِ، وَذَلِكَ كَمَا سُمِّيَ عَذَابُ اللَّهِ فِي الْقُرْآنِ أَمْرُهُ، وَسُمِّيَ النَّاسُ الصَّلَاةَ وَغَيْرَهَا مِنَ الْعِبَادَاتِ أَمْرُهُ عَلَى أَنَّهَا تُفْعَلُ بِأَمْرِهِ، وَكَذَلِكَ مَا سُمِّيَتْ الْجَنَّةُ رَحْمَتَهُ عَلَى أَنَّ كَانَتْ بِهِ، فَيَكُونُ ﴿وَلَيَعْلَمَنَّ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ أَيِ لِيَكُونَ الَّذِينَ آمَنُوا عَلَى مَا عَلَّمَهُ يَكُونُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَالثَّلَاثُ: ﴿وَلَيَعْلَمَنَّ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ فِي الْغَيْبِ شَهَادًا إِذْ هُوَ عَالَمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةُ^(١٣)، وَتَحْقِيقُ ذَلِكَ لَا يَكُونُ

(١) فِي الْأَصْلِ: لِلْمُؤْمِنِينَ، فِي م: بِمَعْصِيَةِ الْمُؤْمِنِينَ. (٢) مِنْ م، فِي الْأَصْلِ: اللَّهُ وَأَعْلَمُ. (٣) فِي م: عَلَيْهِ السَّلَامُ. (٤) فِي الْأَصْلِ وَم: وَلَكَانَ.

(٥) فِي الْأَصْلِ وَم: يَجْعَلُ. (٦) فِي الْأَصْلِ وَم: صَنَعَ. (٧) هَذَا الشَّرْطُ هُوَ مِنْ مَذْهَبِ الْمُعْتَزِلَةِ وَاحِدِ ادِّعَائِهِمْ، وَقَدْ زَوَّدَ كَثِيرًا، وَزَدَ عَلَيْهِ الْمَانِرِيْدِي رَحِمَهُ اللَّهُ. (٨) انْظُرِ الْحَاشِيَةَ السَّابِقَةَ. (٩) فِي الْأَصْلِ وَم: يُؤْمِنُ. (١٠) فِي الْأَصْلِ وَم: كَقَوْلِهِ. (١١) فِي الْأَصْلِ وَم: وَفِي قَوْلِهِ.

(١٢) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (١٣) إِشَارَةٌ إِلَى قَوْلِهِ ﴿عَلَيْكُمْ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةُ﴾ [الْأَنْعَامُ: ٧٣ وَ...].

بحادث العلم؛ وذلك نحو مَنْ يعلمُ الغدَّ يكونُ بعلمِهِ بعدَ الغدِّ، وإنْ لم يكنْ لَهُ حدوثُ العلمِ قد كانَ. وعلى هذا قَبْلَ كونه، والله أعلم.

وقال بعضُ أهلِ التأويل: ليكونُ الذي علمُهُ يكونُ بالمحنةِ ظاهراً موجوداً، وهو يرجعُ إلى ما بيَّنا، وقال بعضهم: ليراء، وهذا مِنْ صاحِبِهِ ظَنُّ أَنَّ الكلامَ في الرؤيةِ لِعِلَّةِ البُسرِ، وعِنِ التَّشْبِيهِ أبعَدُ، وعنه: مَنْ يغزو اللهَ حَقَّ المعرفة: هما واحد. والاصلُ في هذا ونحوه في الإضافاتِ إلى الله أنها كانت بالأحرفِ المُتعارِفِ [عليها] ^(١) في الخَلْقِ، ثم هي تُؤدِّي عن كلِّ [ما] ^(٢) يُضافُ إليه، ويُشارُ إليه ما كانَ عُرِفَ مِنْ حالِ ذلكَ قَبْلَ الإضافةِ [لا أن] ^(٣) يُقدَّرُ عندَ الإضافةِ معنى لا يُعرَفُ ^(٤) يو لو لا ذلكَ على ما عُرِفَ مِنَ الاشتراكِ في اللفظِ والاختلافِ في المعنى. فعلى ذلكَ أمرُ الإضافةِ إلى الله تعالى. ويوضحُ ذلكَ ما لم يفهم أحدٌ مِنْ قوله ﷺ: ﴿تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١٨٧ و...] ما فهم مِنْ إضافةِ الحدودِ إلى غيره، وكذلك يَبُوءُ الله ^(٥) وعبادُ الله ^(٦) وروحُ الله ^(٧) وكلمته ^(٨) ونحو ذلكَ لِمِثْلِهِ الذي نحنُ فيه.

وجائزُ في الجملة أن يوصفَ الله بأنه لم يزلَ عالماً ^(٩) بكونِ كلِّ ما يكونُ مع كلِّ ما يكونُ كيف يكونُ؟ وفي وقتِ كونه كائناً بعدَ كونه قد مضى كونه على تحقيقِ التغيرِ في أحوالِ الذي يكونُ لا في الله ﷻ إذ تغيَّرَ الأحوالُ واستحالَتْها مِنْ آياتِ الحديثِ وأماراتِ الصنعة.

قال الشيخ، رحمه الله، في قوله ﷺ: ﴿وَلَمَّا بَلَغَ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ﴾ [آل عمران: ١٤٢] قيل فيه وجهين: أحدهما: ولم يعلم، وهو يُخْرِجُ على وجهين:

أحدهما: على إثباتِ أنه عَلِمَ [مَنْ] ^(١٠) لم يجاهدوا كقولِ الناس: ما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن، أي ما شاء ألا يكون.

والثاني: أنه عالمٌ بكلِّ شيء، فلو كانَ مِنْكُمْ جهادٌ لكانَ يَعْلَمُهُ، وإنما لم يَعْلَمْهُ لأنه لم يكن. وعلى ذلكَ قوله ﷺ: ﴿فَمَا تَنْفَعُهُمْ شَفَعَةُ الشَّافِعِينَ﴾ [المدثر: ٤٨] أي ليسَ لَهُمْ.

والثاني ^(١١): قوله ﷺ: ﴿وَلَمَّا بَلَغَ﴾ بمعنى إلاً كقوله: ﴿لَمَّا عَلَيْنَا حَافِظٌ﴾ [الطارق: ٤]؛ فيكونُ معنى الآية: ﴿أَمْ حَبِشْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ﴾ لا تَدْخُلُوهَا إلا أن يَعْلَمَ الله مجاهدتكم أي حتى تجاهدوا، فَيَعْلَمَ الله ذلكَ مِنْكُمْ موجوداً، والله أعلم. وكذلك قوله ﷺ: ﴿وَيَعْلَمُ الْقَادِرِينَ﴾ [آل عمران: ١٤٢] أي لَيَعْلَمَ ما قد عَلِمَ [أنهم صاروا صابرين] ^(١٢)، وكذلك قوله ﷺ: ﴿لَيَعْلَمَنَّ اللَّهُ الَّذِينَ صَدَقُوا وَلَيَعْلَمَنَّ الْكَاذِبِينَ﴾ [العنكبوت: ٣] أي لَيَعْلَمَنَّ الذين قد عَلِمَ أنهم يصدقون صادقين، وَلَيَعْلَمَنَّ الذين قد عَلِمَ أنهم يكذبون كاذبين، وكذلك قوله ﷺ: ﴿حَتَّى تَقَرَّرَ الْمُجَاهِدِينَ﴾ [محمد: ٣١] أي حتى يَعْلَمَ ما قد عَلِمَ أنهم يُجاهِدُونَ مجاهدين.

واصله قوله ﷺ: ﴿عَلَيْهِمُ الْقَيْبُ وَالشَّهَادَةُ﴾ [الأنعام: ٧٣] لَيَعْلَمَ شاهداً ما قد عَلِمَ غائباً، والله أعلم.

وقوله تعالى: ﴿وَيَتَّخِذَ مِنْكُمْ شُهَدَاءَ﴾ أي يُسْتَشْهِدُونَ في سبيلِ الله بأيدي عدوهم، وَيَحْتَمِلُ [قوله] ^(١٣): ﴿وَيَتَّخِذَ مِنْكُمْ شُهَدَاءَ﴾ على الناسِ كقوله ﷺ: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ﴾ [البقرة: ١٤٣]. وفيه دلالةٌ أنهم لا يَسْتَوْجِبُونَ بِنَفْسِ الإيمانِ الشهادةَ على الناسِ حتى تظهرَ الصيانةُ والعدالةُ في أنفسهم.

وقوله تعالى: ﴿وَلَيُحْصِصَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ أي يُمَحَّصَ ذُنُوبُهُمْ وسيئاتُهُمْ. وقوله تعالى: ﴿وَيَتَنَقَّ﴾

(١) ساقطة من الأصل وم. (٢) ساقطة من الأصل وم. (٣) من م، في الأصل: لأن. (٤) في الأصل وم: يعرفه. (٥) إشارة إلى قوله ﴿وَأَنَّ أَلَسَّجِدَ لِلَّهِ﴾ [الجن: ١٨]. (٦) إشارة إلى قوله ﴿وَهُمْ عِنْدَ الرَّحْمَنِ﴾ [الزخرف: ١٩] وقوله ﴿وَيَسْأَلُ الرَّحْمَنُ﴾ [الفرقان: ٦٣] وقوله ﴿يَعَادُ اللَّهُ﴾ [الصافات: ٤٠ و...]. (٧) إشارة إلى قوله ﴿وَرُوحٌ مِنْهُ﴾ [النساء: ١٧١] وقوله ﴿وَيَنْفَخُ فِيهِمُ﴾ [يوسف: ٨٧]. (٨) إشارة إلى قوله: ﴿وَصَلَّيْتُهُ﴾ [النساء: ١٧١ و...]. (٩) في الأصل وم: عالم. (١٠) ساقطة من الأصل وم... (١١) هذا هو الوجه الثاني من وجهي تعليق الشيخ على قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا بَلَغَ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ﴾ [آل عمران: ١٤٢]. (١٢) في الأصل وم: يصير صابراً. (١٣) ساقطة من الأصل وم.

الْكَافِرِينَ أَي يُهْلِكُهُمْ، وَيَسْتَصِلُهُمْ. وَقَوْلُهُ ﷻ: «وَلْيَسْجَمِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا» مَا ذَكَرْنَا مِنْ تَمْحِصِ الذُّنُوبِ عَلَى مَا رُوِيَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «السَّيْفُ مَحَاءٌ لِلذُّنُوبِ» [بنحوه أحمد ٤/١٨٥] «وَيَتَحَقَّقُ الْكَافِرِينَ» أَي يُهْلِكُهُمْ، وَلَا يَكُونُ السَّيْفُ تَمْحِصاً لَهُمْ مِنَ الْكُفْرِ، بَلْ يُهْلِكُهُمْ فِي النَّارِ.

الآية ١٤٢

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: «أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ» قِيلَ: بَلْ «حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ» [قِيلَ فِيهِ بوجهين]:
أَحَدُهُمَا: أَي لَمْ يُجَاهِدُوا.

وَالثَّانِي: ^(١): «وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ» [لَمَّا يَعْلَمُ بِمَعْنَى إِلَّا أَنْ يَعْلَمَ، يَعْنِي] ^(٢) لَا تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ إِلَّا أَنْ يَعْلَمَ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ، وَهُوَ كَقَوْلِهِ ﷻ: «إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ» [الطارق: ٤] مَنْ قَرَأَ بِالتَّشْدِيدِ فَمَعْنَاهُ ^(٣): إِلَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ، وَمَنْ قَرَأَ بِالتَّخْفِيفِ فَمَعْنَاهُ: لَعَلَّهَا حَافِظٌ، وَمَا صَلَوةٌ ^(٤).

وَفِي قَوْلِهِ ﷻ أَيْضاً: «أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ» أَي ظَنَنْتُمْ ذَلِكَ «وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ»، وَقَالَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ: «أَوْ لَمَّا أَصَبَتْكُمْ مُصِيبَةٌ» [آل عمران: ١٦٥] بِمَعْنَى أَوَّلَمَ تَجَاهَدُوا، أَوَّلَمَ يَصْبُغُكُمْ مِثْلُ الَّذِي ذَكَرَ، فِي ذَلِكَ وَغَدَّ أَنْ يَصِيبَ أُولَئِكَ الَّذِينَ خَاطَبَهُمْ بِهِ مَا أَصَابَ مَنْ تَقَدَّمَهُمْ، وَأَنَّ اللَّهَ قَدْ يَعْلَمُ أَنَّهُمْ يَجَاهِدُونَ قَبْلَ الْمَوْتِ. وَعَلَى هَذَا قَالَ قَوْمٌ فِي تَأْوِيلِ قَوْلِهِ ﷻ: «صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ» [الأحزاب: ٢٣] أَنْ يَدْخُلُوا الْجَنَّةَ إِذَا أَصَابَ مِثْلَ قَوْلِهِ ﷻ: «إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ» [الطارق: ٤] بِالتَّشْدِيدِ ^(٥): إِلَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ، فَيَكُونُ بِمَعْنَى الْإِضْمَارِ: أَي لَا تَدْخُلُوا إِلَّا أَنْ يَعْلَمَ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ. وَقَدْ بَيَّنَّا مَا فِي الْعِلْمِ فِي الْحَرْفِ الْأَوَّلِ [أَنَّ لَهُ وَجْهَيْنِ] ^(٦) أَيْضاً:

أَحَدُهُمَا: أَنَّ اللَّهَ لَمْ يَعْلَمْ بِذَلِكَ، وَهُوَ الْعَالَمُ بِكُلِّ شَيْءٍ، فَلَوْ كَانَ لَكَانَ يَعْلَمُ.

وَالثَّانِي: أَنْ يَعْلَمُوا أَنْ يَكُونُوا لَمْ يَجَاهِدُوا بَعْدُ، وَسَيَجَاهِدُونَ عَلَى مَا بَيَّنَّا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

الآية ١٤٣

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: «وَلَقَدْ كُنتُمْ تَمَنَّوْنَ الْمَوْتَ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَلْقَوْهُ» قِيلَ فِيهِ بوجهين: قِيلَ: قَوْلُهُ ﷻ «تَمَنَّوْنَ» مَا فِيهِ الْمَوْتُ، وَهُوَ الْقِتَالُ، وَقِيلَ: «تَمَنَّوْنَ الْمَوْتَ» نَفْسَ الْمَوْتِ. ثُمَّ يَحْتَمِلُ وَجْهًا: يَحْتَمِلُ: يَتَمَنَّوْنَ إِشْفَاقًا عَلَى دِينِهِمُ الْإِسْلَامَ لِقَلَّا يَخْرُجُوا مِنَ الدُّنْيَا عَلَى غَيْرِ دِينِهِمُ الَّذِي هُمْ ^(٧) عَلَيْهِ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونُوا تَمَنَّوْا الْمَوْتَ لِيُخْجُوا، وَيَتَخَلَّصُوا مِنْ تَعَذُّبِ الْكَفَارِ إِيَّاهُمْ وَتَعْيِيرِهِمْ، عَلَى مَا قِيلَ: إِنَّ أَهْلَ مَكَّةَ كَانُوا يُعَذِّبُونَهُمْ، فَطَلَبُوا ^(٨) النِّجَاةَ مِنْهُمْ وَالْخَلَاصَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، وَقِيلَ: يَتَمَنَّوْنَ الْمَوْتَ أَي يَتَمَنَّوْنَ الشَّهَادَةَ لِمَا سَمِعُوا لَهَا مِنْ عَظِيمِ الثَّوَابِ وَجَزِيلِ الْأَجْرِ، تَمَنَّوْا أَنْ يَكُونُوا شُهَدَاءَ اللَّهِ ﷻ أَحْيَاءَ عِنْدَ رَبِّهِمْ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. وَقِيلَ فِي قَوْلِهِ ﷻ: «تَمَنَّوْنَ الْمَوْتَ» ذَلِكَ حِينَ أَخْبَرَ اللَّهُ ﷻ عَنْ قَتْلِ بَدْرٍ وَمَا هُمْ فِيهِ مِنَ الْخَيْرِ، فَتَمَنَّوْا يَوْمًا مِثْلَ يَوْمِ بَدْرٍ ^(٩)، فَأَرَاهُمُ اللَّهُ يَوْمَ أُحُدٍ، فَانْهَزُوا، فَمَوَّيُّوْا بِذَلِكَ: «تَمَنَّوْنَ الْمَوْتَ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَلْقَوْهُ فَقَدْ رَأَيْتُمُوهُ» يَعْنِي يَوْمَ أُحُدٍ ^(١٠).

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: «فَقَدْ رَأَيْتُمُوهُ» يَحْتَمِلُ أَيْضاً وَجْهًا: يَحْتَمِلُ فَقَدْ رَأَيْتُمْ أَسْبَابَ الْمَوْتِ وَأَهْوَالَهُ، وَيَحْتَمِلُ فَقَدْ رَأَيْتُمْ أَصْحَابَكُمْ الَّذِينَ قُتِلُوا بَيْنَ أَيْدِيكُمْ عَلَى تَأْوِيلٍ مَنْ صَرَفَ قَوْلَهُ ﷻ «تَمَنَّوْنَ الْمَوْتَ» إِلَى الْقِتَالِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: «وَأَنْتُمْ نَظُرُونَ» يَحْتَمِلُ «وَأَنْتُمْ نَظُرُونَ» إِلَى الْمَوْتِ، يَعْنِي إِلَى مَوْتِ أَصْحَابِكُمْ أَوْ إِلَى الْقِتَالِ، وَيَحْتَمِلُ «وَأَنْتُمْ نَظُرُونَ» أَي تَعْلَمُونَ أَنْكُمْ «كُنتُمْ تَمَنَّوْنَ الْمَوْتَ» وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

الآية ١٤٤

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: «وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ أَفَلَا يَنفَكُ مَا أَتَى قُلُوبَهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ» يَحْتَمِلُ هَذَا وَجْهَيْنِ:

(١) فِي الْأَصْلِ: أَي لَمْ يَجِدُوا وَقِيلَ، فِي م: قِيلَ فِيهِ بوجهين أَي لَمْ يَجِدُوا وَقِيلَ. (٢) فِي الْأَصْلِ وَم: وَلَمَّا بِمَعْنَى إِلَّا يَعْلَمُ بِمَعْنَى. (٣) فِي الْأَصْلِ وَم: فَكَانَ مَعْنَاهُ. (٤) انْظُرْ حُجَّةَ الْقُرْآنِ ص (٧٥٨). (٥) انْظُرْ الْحَاشِيَةَ السَّابِقَةَ. (٦) فِي الْأَصْلِ وَم: عَلَى أَنْ لَهُ وَجْهَانِ. (٧) فِي الْأَصْلِ وَم: هُوَ. (٨) فِي الْأَصْلِ وَم: طَلَبُوا. (٩) فِي الْأَصْلِ وَم: الْبَدْر. (١٠) سَاقِطَةٌ مِنْ م.

[أحدهما] ^(١): يَحْتَمِلُ / ٧٠ - ب/ والله أعلم، أنكم لما آمنتم بحمد ﷺ قبل أن يُبعث لم تؤمنوا به لأنه محمد ﷺ ولكن آمنتم بالذي أرسله إليكم، والمُرسل حتى وإن كان محمد ﷺ قُتِل، أو مات على زعمكم، فكيف «انقلبتم على أعقابكم»؟.

قال الشيخ، رحمه الله: وفي الآية خبر انقلاب من علم الله أنه يرتد بموت رسول الله ﷺ كقوله ﷻ: «وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ» [البقرة: ٢١٧].

[وقوله: «الشَّاكِرِينَ»] ^(٢) الذين جاهدوهم؛ قد أخبر الله تعالى أنه «يُجِبُّهُمْ وَيُجْزِيهِمْ» [المائدة: ٥٤].

وقال الحسن: (إن أبا بكر الصديق رضي الله عنه كان، والله، إمام الشاكرين). ويحتمل وجهاً آخر، وهو أن من كان قبلكم من قوم موسى وعيسى عليه السلام كانوا يكذبون رسلهم ماداموا أحياء حتى قال لهم موسى عليه السلام: «يَقُولُ لِمَ تُؤْذُونِي وَقَدْ نَعَلْتُمُوكَ أَتَى رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ» [الصف: ٥] وكذلك قال عيسى عليه السلام: «يَبْنَؤُا بَنِي إِسْرَءِيلَ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ تُصَدِّقُونَ» الآية [الصف: ٦]. فإذا ماتوا ادَّعوا أنهم على دينهم، وأنهم صدقوهم ^(٣) في ما دعَوْهم إليه، وإن لم يكونوا على ذلك، فلم ينقلبوا على أعقابهم ^(٤)، فكيف تنقلبون أنتم على أعقابكم؟ إن مات محمد ﷺ أو قُتِل. والانقلاب على الأعقاب على الكناية والتمثيل، ليس على التصريح، وهو الرجوع إلى ما كانوا عليه من قبل من الدين.

وقوله تعالى: «وَمَنْ يَنْقَلِبْ عَلَى عَقِبَيْهِ فَلَنُصَرِّفَنَّ اللَّهُ شَيْئًا» أي من يرتد بعد الإسلام «فَلَنُصَرِّفَنَّ اللَّهُ شَيْئًا» لأنه لم يستعملهم لنفسه، ولكن إنما استعملهم لأنفسهم ليستخرجوا بذلك الثواب الجزيل في الآخرة، فإنما يضرُّون بذلك أنفسهم لا الله تعالى.

والثاني ^(٥): أنه إنما يأمرهم، ويكلفهم حاجة أنفسهم لا أنه يأمر لحاجة نفسه. ومن أمر آخر في الشاهد إنما يأمر لحاجة نفس الأمر، فإذا لم يأتهم لحقه ^(٦) ضرر نفس ذلك الأمر. فإذا كان الله ﷻ يتعالى عن أن يأمر لحاجته، فإنما يأمر لحاجة المأمور، فإذا ترك أمره ضرر نفسه، وبالله التوفيق.

[وقوله تعالى] ^(٧): «وَسَيَجْزِي اللَّهُ الشَّاكِرِينَ» قيل: الموحدين لله ^(٨)، وقيل: الذين آمنوا، وجاهدوا، يجزيهم في الآخرة، وكل متمسك بأمر الله ومؤتمِر بأمره، فهو شاكِر.

الآية ١٤٥ وقوله تعالى ^(٩): «وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَنْ تَمُوتَ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ» يَحْتَمِلُ قَوْلُهُ: «إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ» أي لا يموت إلا بقبض المسلط على قبض الأرواح روحه كقوله: «قُلْ يَتَوَفَّنَا مَلَكُ الْمَوْتِ الَّذِي وُكِّلَ بِكُمْ» [السجدة: ١١] إن مات، أو قُتِل، ويحتمل «إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ» ألا يعلم الله «كُنَّا مُؤَجَّلًا» قيل: وقتاً مؤقتاً لا يتقدم، ولا يتأخر، مات، أو قُتِل، ما لم تستوف رزقها وأجلها، وقيل: «كُنَّا مُؤَجَّلًا» أي ميئاً ^(١٠) في اللوح المحفوظ مكتوباً فيه.

وقوله تعالى: «وَمَنْ يُرِدْ ثَوَابَ الدُّنْيَا نُؤْتِهِ مِنْهَا» أي أراد بمحاسب أعماله الدنيا «نُؤْتِهِ مِنْهَا وَمَنْ يُرِدْ ثَوَابَ الْآخِرَةِ نُؤْتِهِ مِنْهَا» أي «وَمَنْ يُرِدْ» بأعماله الصالحات ومحاسبه «الْآخِرَةِ نُؤْتِهِ مِنْهَا وَسَيَجْزِي الشَّاكِرِينَ» وهو كقوله: «مَنْ كَانَتْ يُرِيدُ حَرْثَ الْآخِرَةِ لَرَدَّ لَهُ فِي حَرْثِهِ وَمَنْ كَانَتْ يُرِيدُ حَرْثَ الدُّنْيَا نُؤْتِهِ مِنْهَا» على قدر ما قدر «وَمَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ نَصِيبٍ» [الشورى: ٢٠]. فذلك هذا أيضاً، والله أعلم.

الآية ١٤٦ وقوله تعالى: «وَكَايْنِ نَجِي قَتَلَ مَعَهُ يَرْثُوكَ كَثِيرٌ» قيل فيه لغات ^(١١):

أحدها: قاتل معه بالآلف، وتأويله. وكم «نَجِي نَجِي قَتَلَ مَعَهُ يَرْثُوكَ كَثِيرٌ» فقيل على الإضمار: [وقاتل] ^(١٢)

(١) ساقطة من الأصل وم. (٢) في الأصل وم. والشاكرون. (٣) من م، في الأصل: صدقوا. (٤) في الأصل وم: أعقابكم. (٥) هذا الوجه هو الثاني من الوجهين اللذين ذكرهما المؤلف في بدء تفسير الآية «وَمَا تُحَدِّثُ». (٦) في الأصل وم: لحق. (٧) ساقطة من الأصل وم. (٨) ساقطة من م. (٩) في م: ﷻ. (١٠) من م، في الأصل: بينا. (١١) انظر معجم القراءات القرآنية (١/ ٥٨٩). (١٢) ساقطة من الأصل وم.

والثانية^(١): ﴿وَكَايْنِ مِنْ نَجْيٍ﴾ قُتِلَ ﴿مَعَهُ رَيْثُيُونَ كَثِيرٌ﴾ برفع القاف .

والثالثة^(٢): ﴿وَكَايْنِ مِنْ نَجْيٍ﴾ قُتِلَ ﴿مَعَهُ رَيْثُيُونَ كَثِيرٌ﴾ قُتِلَ بالنصب، ومعنى الآية، والله أعلم: وَكَمْ ﴿مِنْ نَجْيٍ﴾ لَقُتِلَ، وَقُتِلَ^(٣) ﴿مَعَهُ رَيْثُيُونَ﴾ فلم يَنْقَلِبْ أَتْبَاعُهُ عَلَى أَعْقَابِهِمْ، بل كانوا بعد وفاتهم أشدَّ أَتْبَاعاً لَهُمْ مِنْ حَالِ حَيَاتِهِمْ، قالوا: لن يَبْعَثَ اللهُ مِنْ بَعْدِهِ رَسُولاً فَمَا بِالْكُفْرِ يَخْطُرُ بِأَلْبَابِكُمُ الْإِنْقِلَابُ عَلَى أَعْقَابِكُمْ إِذَا أَخْبَرْتُمْ أَنَّهُ قُتِلَ نَبِيُّكُمْ، أَوْ مَاتَ؟
وفي أنباء هذه الأمة وَقَصَصِ الْأُمَمِ الْخَالِيَةِ وَأَخْبَارِهِمْ وَجِهَانِ:

أحدهما: دلالة إثبات رسالة رسول الله محمد ﷺ لأنهم عَلِمُوا أَنَّهُ لَمْ يَخْتَلِفْ إِلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ مَعْنً يَعْلَمُ هَذَا، ثم أَخْبَرَ بِذَلِكَ، فَكَانَ مَا أَخْبَرَ، فَدَلَّ أَنَّهُ عَلِمَ ذَلِكَ بِاللَّهِ .

والثاني: العمل بِشَرَائِعِهِمْ وَسُنَنِهِمْ إِلَّا مَا ظَهَرَ نَسْخُهُ بِشَرِيعَتِنَا . أَلَا تَرَى أَنَّهُ ذَكَرَ مُحَاسِنَتَهُمْ وَخَيْرَاتِهِمْ ؟ وَإِنَّمَا [ذَكَرَ]^(٤) لِيَتَّبِعَهُمْ فِي ذَلِكَ، وَيَقْتَدِيَ بِهِمْ، وَذَكَرَ مَسَاوِيَهُمْ وَمَالَحَقَّهُمْ بِهَا لِيَنْتَهِيَ عَنْهَا، وَيَكُونَ عَلَى حَذَرٍ مِمَّا أَصَابَهُمْ بِذَلِكَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

وقوله تعالى: ﴿رَيْثُيُونَ كَثِيرٌ﴾ اِخْتَلَفَ فِيهِ: عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: (عَالَمٌ كَثِيرٌ) وَعَنْهُ: (الْجَمُوعُ الْكَثِيرَةُ) وَعَنِ الْحَسَنِ، رَجَمَهُ اللَّهُ، وَمِثْلُهُ، وَعَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: (الْأَلُوفُ). وَعَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَكَايْنِ مِنْ نَجْيٍ﴾ قُتِلَ مَعَهُ رَيْثُيُونَ كَثِيرٌ يَقُولُ: قَاتِلَ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ يَقُولُ: ﴿فَمَا وَهَنُوا لِمَا أَصَابَهُمْ﴾؟

ثم اِخْتَلَفَ فِي قَوْلِهِ: ﴿فَمَا وَهَنُوا﴾ وَ﴿وَمَا سَمِعُوا﴾ قِيلَ: ﴿فَمَا وَهَنُوا﴾ فِي الدِّينِ وَ﴿وَمَا سَمِعُوا﴾ فِي أَنْفُسِهِمْ فِي قِتَالِ عَدُوِّهِمْ بِذَهَابِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ بَيْنِهِمْ، فَمَا بِالْكُفْرِ تَضَعُّفُونَ أَنْتُمْ؟

وَيَحْتَمِلُ قَوْلُهُ: ﴿فَمَا وَهَنُوا لِمَا أَصَابَهُمْ﴾ يَعْنِي فَمَا عَجَزُوا لِمَا نَزَلَ بِهِمْ مِنْ قِتَالِ أَنْبِيَائِهِمْ، وَ﴿وَمَا سَمِعُوا﴾ فِي أَنْفُسِهِمْ لِمَا أَصَابَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ مِنَ الْبَلَايَا، وَقِيلَ: قَوْلُهُ ﷻ: ﴿فَمَا وَهَنُوا﴾ يُرْجَعُ ﴿قُتِلَ﴾ إِلَى الْمُقَاتِلِينَ وَقُتِلَ^(٥) إِلَى الْبَاقِينَ.

وقوله تعالى: ﴿وَمَا اسْتَكَاثُوا﴾ قِيلَ: لَمْ يَزَلُوا فِي عَدُوِّ لَهُمْ، وَلَمْ يَخْضَعُوا^(٦) لِقِتْلِ نَبِيِّهِمْ، بَلْ قَاتَلُوا لِبَعْدِهِ عَلَى مَا قَاتَلُوا مَعَهُ^(٧)، فَهَلَّا قَاتَلْتُمْ عَلَى مَا قَاتَلَ عَلَيْهِ نَبِيُّكُمْ كَمَا قَاتَلَتِ الْقُرُونُ مِنْ قَبْلِكُمْ إِذَا أُصِيبَ أَنْبِيَائُهُمْ ؟ وَاللَّهُ أَعْلَمُ، وَاللَّهُ يُحِبُّ الْفَصِيرِينَ عَلَى قِتَالِ عَدُوِّهِمْ وَعَلَى كُلِّ مَصِيبَةٍ تُصِيبُهُمْ.

الآية ١٤٧ وقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ قَوْلُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَإِسْرَافَنَا فِي أَمْرِنَا﴾ قِيلَ: ﴿وَمَا كَانَ﴾ قَوْلُ الْأُمَمِ السَّالِفَةِ عِنْدَ قِتْلِ نَبِيِّهِمْ ﴿إِلَّا أَنْ قَالُوا رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا﴾؛ الْآيَةُ تَقُولُ: يُعْلَمُ أَنَّ هَذِهِ الْأُمَّةَ، وَبَعَائِيَّتَهُمْ: هَلَّا قُلْتُمْ أَنْتُمْ حِينَ نَعِيَ إِلَيْكُمْ نَبِيَّكُمْ كَمَا قَالَ^(٨) الْقَوْمُ فِي الْأُمَمِ السَّالِفَةِ؟

وقوله تعالى: ﴿رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا﴾ قِيلَ: الذَّنْبُ، هِيَ الْمَعَاصِي .

وقوله تعالى: ﴿وَإِسْرَافَنَا فِي أَمْرِنَا﴾ وَالْإِسْرَافُ هُوَ الْمَجَاوِزَةُ فِي الْحَدِّ وَالتَّعَدِّيُّ عَنْ أَمْرِهِ، وَقِيلَ: هُمَا وَاحِدٌ. وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَكُنْتُمْ أَفْدَأَمْنَا﴾ يَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ: ثُبْنًا عَلَى الْإِيمَانِ وَدِينِ الْإِسْلَامِ. وَالْقَدَمُ: كُنَايَةُ كَقَوْلِهِ: ﴿فَنَزَلَ الْقَدَمُ بَدَنُ ثَوْبِنَا﴾ [النحل: ٩٤] أَيْ تَكْفُرُ بَعْدَ الْإِيمَانِ كَقَوْلِهِ: ﴿بِزُدُّكُمْ عَلَى أَعْقَابِكُمْ﴾ [آل عمران: ١٤٩]، وَذَكَرَ الْقَدَمَ لِمَا بِالْقَدَمِ يُثْبِتُ، وَيَحْتَمِلُ قَوْلُهُ: ﴿وَكُنْتُمْ أَفْدَأَمْنَا﴾ فِي قِتَالِ الْعَدُوِّ لَمَّا^(٩) قَرَعُوا إِلَى اللَّهِ ﷻ بَعْدَ ذَهَابِ نَبِيِّهِمْ لِيَحْفَظَهُمْ عَلَى مَا كَانَ يَحْفَظُهُمْ فِي حَيَاةِ نَبِيِّهِمْ. وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأَنْصَرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ﴾ يَحْتَمِلُ النَّصَرَ عَلَيْهِمْ بِالْحُجَجِ وَالْبِرَاهِينِ، وَيَحْتَمِلُ النَّصَرَ بِالْغَلْبَةِ [عَلَيْهِمْ وَالْهَزِيمَةَ]^(١٠).

(١) فِي الْأَصْلِ وَم: وَالثَّانِي. (٢) فِي الْأَصْلِ وَم: وَالثَّالِث. (٣) فِي الْأَصْلِ وَم: «قَاتِلَ». (٤) مِنْ م، سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ. (٥) فِي الْأَصْلِ وَم: فِي قِتْلِ. (٦) مِنْ م، فِي الْأَصْلِ: يَحْفَظُوا. (٧) فِي الْأَصْلِ: مَعَهُ، فِي م: مَعَهُ عَلَى مَا قَاتَلُوا عَلَيْهِ. (٨) فِي الْأَصْلِ وَم: قَالُوا. (٩) فِي الْأَصْلِ وَم: وَ. (١٠) فِي الْأَصْلِ وَم: وَالْهَزِيمَةُ عَلَيْهِمْ.

الآية ١٤٨

وقوله تعالى: ﴿فَقَاتِلْهُمْ اللَّهُ ثَوَابَ الدُّنْيَا﴾ الذكر والنساء، ومُنْ كَذَلِكَ الْيَوْمَ، يَتَّبِعُهُمْ، وَتُقْتَلَى أَنَارُهُمْ، وَمُنْ مَوْتَى. وَيَحْتَمِلُ عَلَى مَا قِيلَ: النَّصْرَ وَالْغَنِيمَةَ. وقوله تعالى: ﴿وَحَسَنَ ثَوَابِ الْآخِرَةِ﴾ الدائم؛ وذكر في ثواب الآخرة الحُسْنَ، ولم يذكر في ثواب الدنيا الحُسْنَ لأنَّ ثواب الآخرة دائم لا يزول أبداً، وثواب الدنيا قد يزول، أو أن يكون^(١) في ثواب الدنيا آفات وأحزان، فينقُص ذلك، وليس ثواب الآخرة كذلك، والله أعلم. وقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾ الإحسانُ يَحْتَمِلُ وجوهاً ثلاثة: يَحْتَمِلُ المحسن العارف كما يُقال: فلانٌ يحسنُ، ولا يحسنُ، ويَحْتَمِلُ المعروف من الفعل مما ليس عليه صنْع إلى آخر تفضلاً منه وإحساناً، ويَحْتَمِلُ اختيارَ الحَسَنِ مِنَ الفعلِ على القبيح مِنَ الفعلِ والسوءِ، وكان كقولهِ: ﴿إِنْ رَحِمْتَ اللَّهُ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ﴾ [الأعراف: ٥٦] هذا يختارُ المحاسِنَ مِنَ الأفعالِ على المساوئِ، والله أعلم، ويَحْتَمِلُ «الْمُحْسِنِينَ» إلى أنفسهم باستعمالها في ما به نجاتها.

الآية ١٤٩

وقوله تعالى: ﴿يَتَّخِذُهَا الذِّبْنَ﴾ مَاتُوا إِنْ تُطِيعُوا الذِّبْنَ كَفَرُوا بِرُدُّوكُمْ تَحْتَمِلُ الطاعة لهم طاعة الدين: أي تُطِيعُوا لهم^(٢) في كفرهم، وتَحْتَمِلُ الطاعة لهم في ترك الجهاد مع عدوهم كقولهم: ﴿وَقَالُوا لِإِخْوَانِهِمْ إِذَا ضَرَبُوا فِي الْأَرْضِ أَوْ كَانُوا غُرَى لَوْ كَانُوا عِنْدَنَا مَا مَاتُوا وَمَا قُتِلُوا لِيَجْعَلَ اللَّهُ ذَلِكَ حَسْرَةً﴾ الآية [آل عمران: ١٥٦]. وقوله تعالى: ﴿بِرُدُّوكُمْ عَلَى أَغْقَابِكُمْ﴾ قد ذكرنا ٧١ - أ / أي بِرُدُّوكُمْ على دينكم الأول، وهو على التمثيل والكناية.

الآية ١٥٠

وقوله تعالى: ﴿بَلِ اللَّهُ مَوْلَاكُمْ﴾ أي أولى بكم، أو ناصركم، أو حافظكم، أو وليكم ﴿وَهُوَ خَيْرُ النَّاصِرِينَ﴾ أي خير من ينصر من نصره، فلا يغلب، كقولهِ: ﴿إِنْ يَنْصُرْكُمُ اللَّهُ فَلَا غَالِبَ لَكُمْ﴾ [آل عمران: ١٦٠].

الآية ١٥١

وقوله تعالى: ﴿سَتَلْقَى فِي قُلُوبِ الذِّبْنَ كَفَرُوا الرَّغْبَ﴾ وكذلك روي عن رسول الله ﷺ أنه قال: «نُصِرْتُ بِالرَّعْبِ مَسِيرَةَ شَهْرَيْنِ» [الطبراني في الكبير ١١٠٥] وكان ما ذكر لأنَّ رسولَ الله ﷺ كان يأتيهم بعد ذلك، ويقصدُهم، لا أنهم أتوه. وكانوا قبلَ ذلك يأتون رسولَ الله ﷺ ويقصدونه ﴿بِمَا أَشْرَكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزَّلْ بِهِ سُلْطَانًا﴾ أي بالشرك ما قَدَفَ في قلوبهم مِنَ الرَّغْبِ^(٣) من غير أن كان لهم بما أشركوا حجة أو كتاب أو برهان أو عذر. قال ابن عباس رضي الله (السلطان في القرآن حجة).

وقوله تعالى: ﴿وَمَا أَوْلَاهُمْ النَّارُ﴾ أي مقامهم النار^(٤) ﴿وَيَسَّسَ مَثْوَى الظَّالِمِينَ﴾ أي النار بس مقام الظالمين.

الآية ١٥٢

وقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ مَكَنَّاكُمْ اللَّهُ وَغَدَهُ﴾ أي أنجز الله وَغَدَهُ حين أخبر أنه يلقي في قلوبهم الرغب، وقد قُلَّ ﴿إِذْ تَحْسَبُونَهُمْ بِأَذْيَةٍ﴾ قال أهل التفسير: إِذْ تَحْسَبُونَهُمْ. وقوله تعالى: ﴿حَتَّى إِذَا فُشِلْتُمْ وَتَنَزَّعْتُمْ فِي الْأَنْصَارِ﴾ وهو على التقديم والتأخير: حتى إذا تنازعتم فُشِلْتُمْ؛ إِذْ التنازع هو سبب الفشل والجبن كقولهِ: ﴿وَلَا تَنَزَّعُوا فَتَفْشَلُوا﴾ [الأنفال: ٤٦]. وقوله تعالى: ﴿وَعَصَيْتُمْ بَيْنَ بَدِّ مَا أَرْنَكُمْ مَا تُحِبُّونَ﴾ قيل في القصة: إِنَّ نَفَرًا مِنْ رُمَاءِ أَمْرَهُمْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَكُونُوا فِي مَكَانٍ، وَالْآ يَدْعُوا مَوْفَقَهُمْ، فتركوه، ووقَعُوا في غنايمه، فعوقبوا على ذلك.

وقوله ﷺ: ﴿بَيْنَ بَدِّ مَا أَرْنَكُمْ مَا تُحِبُّونَ﴾ يَحْتَمِلُ «مَا أَرْنَكُمْ مَا تُحِبُّونَ» مِنَ الهزيمة والغنيمَةِ، ويَحْتَمِلُ «مَا أَرْنَكُمْ» مِنَ النَّصْرِ لَكُمْ على عدوكم وإنجاز الوعد لَكُمْ.

وقوله تعالى: ﴿مِنْكُمْ مَنْ يُرِيدُ الدُّنْيَا وَمِنْكُمْ مَنْ يُرِيدُ الْآخِرَةَ﴾ روى عن ابن مسعود رضي الله عنه أنه قال: (ما كنا نعرف أن أحداً من أصحاب رسول الله ﷺ يريد الدنيا حتى نزل قوله: ﴿مِنْكُمْ مَنْ يُرِيدُ الدُّنْيَا﴾) وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ مَكَّنَّاكُمْ عَنْهُمْ﴾ روى عن ابن عباس رضي الله عنه في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ مَكَّنَّاكُمْ عَنْهُمْ﴾ (يعني هُزِمَ المسلمون؛ يقول: ضُربوا عن المشركين منهزمين بعد أن كانوا هزموهم. لكن لما عَصُوا، وتركوا المركز، ضَرَفَهُمُ اللَّهُ عَنْ عَدُوِّهِمْ ﴿لِيَبْلِغَكُمْ﴾ أي ذلك الصرْف كان لَكُمْ مِنَ اللَّهِ ابْتِلَاءً وَمِخْنَةً وَقِيلَ كَانَ الْعَصِيانَ الَّذِي مِنْكُمْ كَانَ مِنَ اللَّهِ ابْتِلَاءً لِيَعْلَمَ مَنْ قَدْ عَلِمَ أَنَّهُ بَعْضِي

(١) في الأصل وم: يثوب. (٢) في الأصل وم: بهم. (٣) إشارة إلى قوله تعالى «وَقَدَفَ فِي قُلُوبِهِمُ الرَّغْبَ» [الأحزاب: ٢٦ والحشر: ٢].

(٤) من م، في الأصل: في النار.

عاصياً، والله أعلم. ودلّ قوله ﷺ ﴿ثُمَّ مَكَّنْكُمْ عَنْهُمْ﴾ وإن كان الانصراف فعلهم، فإن الله يفعلهم على ما عليه فعلهم خالفهم، وإن خلّو الشيء ليس هو ذلك الشيء، إذ ذلك إذا كان انصرافاً عن العدو معصية، وقد يسّر الله، تعالى عن أن يُضاف إليه المعاصي، وقد أضاف انصرافهم إلى فعله، وهو الصرف، ثبت أنه على فعلهم، والله أعلم.

[وقوله تعالى^(١)]: ﴿وَلَقَدْ عَفَا عَنْكُمْ﴾ يحتمل وجهين: يحتمل ﴿عَفَا عَنْكُمْ﴾ حين لم يستأصلكم بالقتل، ويحتمل ﴿عَفَا عَنْكُمْ﴾ حين قبل رجوعكم وتوبتكم عن العصيان.

وهذه الآية: قوله ﷺ ﴿ثُمَّ مَكَّنْكُمْ﴾ وقوله: ﴿وَيَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّا جَاءْنَا بَيْنَ يَدَيْهِ الْغُلَامَ﴾ [آل عمران: ١٤٠] يردان^(٢) على المعتزلة، وكذلك قوله تعالى: ﴿لَبَّرَ الَّذِينَ كَتَبَ عَلَيْهِمُ الْقَتْلَ﴾ الآية [آل عمران: ١٥٤] لأنهم يقولون: هم الذين صرّفوا لا الله، وهم الذين كتبوا عليهم القتل لا الله، وهم الذين يذاولون لا الله، وقد أضاف ﷺ ذلك إلى نفسه. فعلى ذلك لا يُضيف إليه إلا [فغلاً له صنع]^(٣) فيه، ولأنهم يقولون: لا يفعل إلا الأصلح لهم في الدين، فأي صلاح كان لهم في صرفه إياهم عن عدوهم؟ وأي صلاح لهم في ما كتب عليهم القتل؟ فدل أن الله قد يفعل بعباد ما ليس ذلك بأصلح لهم في الدين، والله أعلم.

وقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ ذُو فَضْلٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ﴾ بالعفو عنهم وقبول التوبة حين عصوا رسول الله ﷺ. وتركوا أمره. وعلى قول المعتزلة: عليه أن يفعل ذلك؛ فعلى قولهم: ليس هو يذو فضل على أحد، نعوذ بالله من السرف في القول. قال الشيخ، رحمه الله: الفائدة في تخصيص المؤمنين بالإثنين^(٤) عليهم دون جملة من بعث النبي ﷺ فيهم ومنهم، مع ما ذكره منته^(٥) بالبعث من أنفسهم. وقد بينا وجه البينة في البعث من جوهر البشر [في وجهين]^(٦):

أحدهما: أن من لم يؤمن به لم يكن عرفه نعمة من الله [تعالى]^(٧)، وإن كان في الحقيقة نعمة منه لهم ورحمة للعالمين؟ فخص من عرفه ليشكروا له بما ذكرهم، وهو كقوله ﷺ: ﴿إِنَّمَا تُذَكِّرُ مَنْ اتَّبَعَ الذِّكْرَ وَخَوَّى الرَّحْمَنَ بِالْقَبِيَّةِ﴾ [يس: ١١] أي هم يقبلون، ويعرفون حق الإنذار.

والثاني: أنه صار لهم حجة على جميع الأعداء أنهم لا يطيعونه لمعنى كان منهم إلا [وهو]^(٨) للمؤمنين عليهم وجه رفع ذلك بما كان عليه مما عرفوه قبل الرسالة، كما فيه لزوم القول بصدقه، فيكون ذلك منه لهم سروراً ونعمة عظيمة، فاستاداهم الله ليشكرها، ولا قوة إلا بالله.

الآية ١٥٣

وقوله تعالى: ﴿إِذْ تُسَيِّدُونَ وَلَا تَكُونُ﴾ فيه لغتان^(٩): تصعدون بفتح التاء، وهو من الصعود: أن صعدوا الجبل، و﴿تُسَيِّدُونَ﴾ بالرفع: هو أن أصعدوا أصحابهم نحو الوادي، لأن المنهزم إذا التفت، فرأى منهزماً آخر اشتد، وقيل: الإصعاد هو الإبعاد في الأرض، وقيل: ﴿تُسَيِّدُونَ﴾ من صعود الجبل، في الوادي من الجبل. وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُ عَلَى أَحَدٍ﴾ أي لا تلتفتون على أحد، ولا ترجعون؛ أي الرسول ﴿يَدْعُوكُمْ فِي أُخْرَانَكُمْ﴾ الرسول يدعوكم، وينادي وراءكم: إلي أنا الرسول، وقيل: يُناديكم من بُعدكم: إلي أنا رسول الله يا معشر المؤمنين، وكان يصعد نداؤه في أخراهم بأولهم بعضهم ببعض، فلم يرجعوا إليه.

وقوله تعالى: ﴿فَأَنبَتْنَا عَنْتًا يَمْرُ﴾ اختلِف فيه: قيل: الغم الأول الهزيمة والنكبة التي أصابتهم، والغم الآخر الصوت الذي سمعوا: قتل محمد، عليه أفضل الصلوات وأكمل التحيات، فذلك غم على غم، ويحتمل ﴿عَنْتًا يَمْرُ﴾ [الأول بضمها] رسول الله ﷺ اغتموا، والغم الآخر أن^(١٠) كيف يعتذرون إلى رسول الله ﷺ بتركهم المركز

(١) ساقطة من الأصل وم. (٢) في الأصل وم: يرد. (٣) في الأصل وم: عن فعل وضع له. (٤) من م، في الأصل: الإنسان. (٥) من م، في الأصل: منه. (٦) في الأصل وم: وجهان. (٧) من م. (٨) من م، في الأصل: و. (٩) تصعدون بفتح التاء وتشديد العين: أبو خيرة، ﴿تُسَيِّدُونَ﴾ في الرازي: أبي بن كعب، انظر المختصر في شواذ القرآن ص (٢٣) والبحر المحيط ٣/ ٣٨٤. (١٠) في الأصل وم: عصيانهم. (١١) من م، في الأصل: أي ..

وعصيانهم إياه والخلاف له ؟ وقيل : قوله ﷺ : «فَأَتَيْنَكُمُ عَمَّا يَفْعُرُ» أي مرة بعد المرة الأولى، وقيل : «عَمَّا يَفْعُرُ» أي هزيمة بعد هزيمة؛ أصابتهُم هزيمة بعد هزيمة من قِبَلِ إخوانيهم، وأصابتهُم الجراحات، وقيل : «فَأَتَيْنَكُمُ عَمَّا يَفْعُرُ» بعصيانكم رسول الله ﷺ «يَفْعُرُ» الذي أدخلوا على رسول الله وبتروككم المركز والطاعة. وفي قوله ﷺ : «فَأَتَيْنَكُمُ عَمَّا يَفْعُرُ» هو «غَمُّ الهزيمة والنكبة بالغَمِّ الذي أدخلوا على رسول الله ﷺ في عصيانهم إياه وإهماليهم المقعد الذي أمرهم بالمقام فيه . وقيل : «عَمَّا يَفْعُرُ» الذي له تركوا المركز، وهو أن غمهم اغتياب أصحابهم. وقيل : غَمُّ الإغتيال إلى رسول الله ﷺ بالغَمِّ الذي جَفَوْهُ بِهِ حِينَ مَالُوا إِلَى الدُّنْيَا فِي مَا أَمَرَهُمْ . وقيل : «عَمَّا يَفْعُرُ» على إثر غَمِّ نَحْوِ الْقَتْلِ وَالْهَزِيمَةِ وَالْإِرْجَافِ بِقَتْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَحَقِيقَتُهُ أَنْ يَكُونَ أَحَدُ الْعَمِينَ جَزَاءً، وَالْآخَرُ ابْتِدَاءً ؛ وَفِي ذَلِكَ تَحْقِيقُ الزَّلَّةِ وَالْجَزَاءِ، وَذَلِكَ كَقَوْلِهِ ﷺ : «وَمَا أَصْبَحُكُمْ مِنْ مُصِيبَةٍ فِيمَا كُنتُمْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْمَلُونَ عَنْ كَثِيرٍ» [الشورى : ٣٠].

وقوله تعالى : «لِكَيْلَا تَحْزَنُوا عَلَى مَا فَاتَكُمْ» مِنْ الدُّنْيَا «وَلَا مَا أَصْبَحُكُمْ» يَعْنِي مِنَ الْفَتْحِ وَالْغَنِيمَةِ «وَلَا مَا أَصْبَحُكُمْ» مِنَ الْقَتْلِ وَالْهَزِيمَةِ . وَيَحْتَمِلُ قَوْلُهُ : «لِكَيْلَا تَحْزَنُوا عَلَى مَا فَاتَكُمْ» مِنْ الدُّنْيَا «وَلَا مَا أَصْبَحُكُمْ» فِيهَا مِنْ أَنْوَاعِ الشَّدَائِدِ بِمَا أَدْخَلْتُمْ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْغَمِّ بِعَصْيَانِكُمْ إِيَّاهُ. [وقوله] (١) «وَاللَّهُ خَيْرٌ يَمَا تَعْمَلُونَ» عَلَى الْوَعِيدِ ٧١ - ب/.

الآية ١٥٤

[وقوله تعالى : «ثُمَّ أُنْزِلَ عَلَيْكُمْ مِنْ بَدِّ السَّمَاءِ تَاسَفًا بِمَا نَسِيتُمْ طَائِفَةً مِنْكُمْ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ» قِيلَ فِيهِ بوجهين : قِيلَ : الطائفة التي أتاهم النعاس، هم المؤمنون؛ سَمِعُوا بِانْصِرَافِ الْعَدُوِّ (٢) عَنْهُمْ، فَصَدَّقُوا الْخَبَرَ، فَنَامُوا، لِأَنَّ الْخَوْفَ إِذَا غَلَبَ يَمْنَعُ النَّوْمَ، وَأَمَّا الطائفة التي قد أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ، هم المنافقون، لَمْ يَصَدِّقُوا الْخَبَرَ، فَلَمْ يَذْهَبْ عَنْهُمْ الْخَوْفُ، فَلَمْ يَنْعَسُوا، وَذَلِكَ كَقَوْلِهِ ﷺ : «يَحْسِرُونَ الْأَخْرَابَ لَمْ يَذْهَبُوا» الآية [الأحزاب : ٢٠]. وقيل : كانت الطائفتان جميعاً مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ؛ لَكِنَّ إِحْدَاهُمَا قَدْ أَتَاهَا النَّعَاسُ لَمَّا آمَنُوا بِالْعَدُوِّ، وَالْأُخْرَى لَا ؛ بِعَصْيَانِهِمْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَتَرْكِهِمْ أَمْرَهُ مُنِعَ ذَلِكَ النَّوْمَ عَنْهُمْ ؛ أَنْ كَيْفَ تَلْقَوْنَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ؟ وَكَيْفَ تَعْتَزُّوْنَ إِلَيْهِ ؟ وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

وعن ابن مسعود رضي الله عنه أنه قال : (النعاس في الصلاة من الشيطان وفي القتال أمانة) .

وقوله تعالى : «يُظَلُّونَ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَالْجَبَلِ وَالْوَادِي» ؛ قِيلَ : «يُظَلُّونَ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ» أَلَا يَنْصُرُ مُحَمَّدًا ﷺ وَأَصْحَابَهُ ؛ ذَا فِي غَيْرِ الْمُؤْمِنِينَ . وَقِيلَ : «يُظَلُّونَ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ» ظَنُّونَا كَاذِبَةً ؛ إِنَّمَا هُمْ أَهْلُ شِرْكِ وَرَيْبَةٍ فِي أَمْرِ اللَّهِ «يَقُولُونَ لَوْ كَانَ لَنَا مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ مَا قُتِلْنَا هَهُنَا» .

وقوله تعالى : «يَقُولُونَ هَلْ لَنَا مِنَ الْأَمْرِ مِنْ شَيْءٍ» قِيلَ «يَقُولُونَ» بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ : «هَلْ لَنَا مِنَ الْأَمْرِ مِنْ شَيْءٍ» يَعْنِي بِالْأَمْرِ النَّصْرَ وَالْغَنِيمَةَ . وَقِيلَ : قَالُوا ذَلِكَ لِلْمُؤْمِنِينَ «قُلْ إِنْ الْأَمْرُ كُلُّهُ لِلَّهِ» يَعْنِي النَّصْرَ وَالْفَتْحَ كُلَّهُ بِيَدِ اللَّهِ «يَخْفُونَ فِي أَنْفُسِهِمْ مَا لَا يُبْدُونَ لَكَ» . وَالَّذِينَ يَخْفُونَ قَوْلَهُمْ : لَوْ أَقْمَنَّا فِي مَنَازِلِنَا «مَا قُتِلْنَا هَهُنَا» وَقِيلَ : «يَقُولُونَ لَوْ كَانَ لَنَا مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ» قَالُوا : لَيْسَ «لَنَا مِنَ الْأَمْرِ مِنْ شَيْءٍ» إِنَّمَا الْأَمْرُ إِلَى مُحَمَّدٍ، [ولو ما] (٣) كَانَ الْأَمْرُ مَا خَرَجْنَا إِلَى هَؤُلَاءِ حَتَّى «قُتِلْنَا هَهُنَا» .

قَالَ اللَّهُ ﷻ : «قُلْ لَوْ كُنْتُمْ فِي بُيُوتِكُمْ لَبَرَزَ الَّذِينَ كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقَتْلُ إِلَى مَضَاجِعِهِمْ» ، قِيلَ : «لَوْ كُنْتُمْ فِي بُيُوتِكُمْ» كَمَا يَقُولُونَ «لَبَرَزَ» يَعْنِي لَخَرَجَ مِنَ الْبُيُوتِ «الَّذِينَ كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقَتْلُ» لظَهَرَ الَّذِي كُتِبَ عَلَيْهِ [القتل] (٤) حَيْثُ كَانَ . وَقِيلَ : إِذَا كُتِبَ عَلَى أَحَدٍ الْقَتْلُ أَتَاهُ، وَلَوْ كَانَ فِي الْبَيْتِ، [وهو] (٥) كَقَوْلِهِ «أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ وَلَوْ كُنْتُمْ فِي بُيُوتِكُمْ» [النساء : ٧٨]. وَقِيلَ : مَتَى كَتَبَ اللَّهُ عَلَى قَوْمٍ الْقَتْلَ فَلَمْ يَمُوتُوا أَبَدًا . وَفِي هَذَا بَيَانُ الْأَجَالِ الْمَكْتُوبَةِ ؛ [وهي] (٦) الَّتِي تَنْقُضِي بِهَا الْأَعْمَارَ (٧) إِنْ كَانَ [البيان] (٨) قَتْلًا فَقَتْلًا، وَإِنْ كَانَ مَوْتًا فَمَوْتُ، لَا عَلَى مَا قَالَتِ الْمُعْتَزِلَةُ : إِنَّ الْقَتْلَ تَعَجِيلٌ عَنْ أَجَلِهِ الْمَكْتُوبِ (٩) لَهُ وَعَلَيْهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

(١) فِي الْأَصْلِ وَم : وَهُوَ . (٢) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم . (٣) مِنْ م ، فِي الْأَصْلِ : «ثُمَّ أُنْزِلَ» . (٤) فِي الْأَصْلِ وَم : وَلَوْ . (٥) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم . (٦) فِي الْأَصْلِ وَم : وَ . (٧) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم . (٨) فِي الْأَصْلِ وَم : الْأَعْمَالُ . (٩) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم . (١٠) فِي الْأَصْلِ وَم : الْمَكْتُوبَةُ .

وقوله تعالى: ﴿وَلَيَبْتَلِيَنَّ اللَّهُ مَا فِي صُدُورِكُمْ﴾ والابتلاء هو الاستظهار كقوليه ﷺ: ﴿يَوْمَ تَبْلَى التَّارِبُ﴾ [الطارق: ٩]: يُبْدِي، وَيُظْهِرُ، وذلك يكون بوجهين: يُظْهِرُ بالجزاء مرة، ومرة بالكتاب، يُعْلِمُ الخلق مَنْ كَانَتْ سِرِّيَّتُهُ حَسَنَةً بالجزاء، وكذلك إذا كَانَتْ سَيِّئَةً، وَيُعْلِمُ بالكتاب.

وقوله تعالى: ﴿وَلَيَبْتَلِيَنَّ اللَّهُ مَا فِي صُدُورِكُمْ﴾ مِمَّا مَضَى، وَلِيَجْعَلَنَّ ظَاهِرًا لَهُمْ ﴿وَلَيُخَصَّصَ مَا فِي قُلُوبِكُمْ﴾ من الذنوب. وعن ابن عباس رضي الله عنه أَنَّهُ قَالَ: (الابتلاء والتحصيل هما واحد).

وقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ﴾ يقول: هو عالم بما في صدورهم من سرائرهم، ولكن يجعلها ظاهرة^(١) عندكم. وَيَحْتَمِلُ الْإِبْتِلَاءُ ههنا الأمر بالجهاد لِيَعْلَمُوا المنافق منهم من المؤمنين، والله أعلم.

الآية ١٥٥ وقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَلَّوْا يَنْكُمُ يَوْمَ التَّفَقُّ الْجَمْعَانِ﴾ يعني إِنَّ الَّذِينَ انصَرَفُوا عَنْ عَدُوِّهِمْ مُذْبِرِينَ مِنْهُمْ مُنْهَرِمِينَ ﴿يَوْمَ التَّفَقُّ الْجَمْعَانِ﴾ جَمْعُ الْمُؤْمِنِينَ وَجَمْعُ الْمُشْرِكِينَ. وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا أَسْأَلَهُمُ الشَّيْطَانُ بِبَعْضِ مَا كَسَبُوا﴾ أي إِنَّمَا انْهَرَمُوا، وَلَمْ يَنْتَبِهُوا خَوْفًا أَنْ يُقْتَلُوا بِالثَّابِتِ، فَيَلْقَوْنَ اللَّهَ، وَعَلَيْهِمْ عَصِيَانُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَرِهُوا أَنْ يُقْتَلُوا، وَعَلَيْهِمْ مَعْصِيَةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ خَوْفًا مِنَ اللَّهِ ﷻ ﴿وَلَقَدْ عَفَا اللَّهُ عَنْهُمْ﴾ بما خافوا الله بعصيانهم رَسُولَ اللَّهِ ﷺ.

وَيَحْتَمِلُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا أَسْأَلَهُمُ الشَّيْطَانُ بِبَعْضِ مَا كَسَبُوا﴾ أَنَّ اللَّعِينَ لَمَّا رَأَوْهُمْ أَجَابُوهُ إِلَى مَا دَعَاهُمْ مِنْ اسْتِغَاثِهِمْ بِالْغَنِيْمَةِ وَتَرْكِ الْمَرْكَزِ وَعَصِيَانِهِمْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَعَاهُمْ إِلَى الْهَزِيمَةِ، فَانْهَرَمُوا، وَتَوَلَّوْا عَدُوَّهُمْ. وَيَحْتَمِلُ قَوْلُهُ: ﴿بِبَعْضِ مَا كَسَبُوا﴾ أي بِكُتُوبِهِمْ؛ قَالَ اللَّهُ ﷻ ﴿وَمَا أَصْبَحْتُمْ مِنْ مُصِيبَةٍ فِيمَا كُتِبَتْ أَيْدِيكُمْ﴾ [الشورى: ٣٠]، فَكَذَلِكَ هَذَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[وقوله تعالى^(٢)]: ﴿إِنَّ اللَّهَ عَزَّوَجَلَّ قَبِيلَ تَوَيْتَكُمْ، وَعَفَا عَنْكُمْ، حَلِيمٌ﴾ لَمْ يَأْخُذْكُمْ^(٣) وَقَتَّ عَصِيَانَكُمْ، وَلَا عَاتَبَكُمْ، وَ﴿حَلِيمٌ﴾ بِتَأْخِيرِ الْعَذَابِ عَنْكُمْ.

الآية ١٥٦ وقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ كَفَرُوا وَقَالُوا لِإِخْوَانِهِمْ إِذَا ضَرَبُوا فِي الْأَرْضِ أَوْ كَانُوا غُرًى﴾ الآية: اخْتَلَفَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿كَالَّذِينَ كَفَرُوا﴾ قَالَ بَعْضُهُمْ: نَهَى الْمُؤْمِنِينَ أَنْ يَكُونُوا كَالَّذِينَ كَفَرُوا فِي السَّرِّ وَالْعَلَانِيَةِ، وَقَالُوا لِإِخْوَانِهِمْ؛ يَعْنِي الْمُنَافِقِينَ: لَوْ كَانُوا عِنْدَنَا مَا مَاتُوا، وَمَا قُتِلُوا. وَقِيلَ: لَا تَكُونُوا كَالْمُنَافِقِينَ الَّذِينَ^(٤) قَالُوا لِإِخْوَانِهِمْ؛ يَعْنِي لِبَعْضِهِمْ: لَوْ كَانُوا عِنْدَنَا مَا مَاتُوا، وَمَا قُتِلُوا. وَقِيلَ: قَالُوا لِإِخْوَانِهِمْ؛ يَعْنِي الْمُؤْمِنِينَ: تَوَلَّوْا، وَهُمْ كَانُوا إِخْوَانَهُمْ فِي النَّسَبِ، وَإِنْ لَمْ يَكُونُوا إِخْوَانَهُمْ فِي الدِّينِ وَالْمَذْهَبِ. فَلَا^(٥) حَاجَةَ لَنَا إِلَى مَعْرِفَةِ قَائِلِهِ مَنْ كَانَ؟ وَلَكِنَّ الْمَعْنَى أَلَّا يَقُولُوا بِمِثْلِ قَوْلِهِمْ لَعَنَ قَتْلَ.

وقوله تعالى: ﴿إِذَا ضَرَبُوا فِي الْأَرْضِ﴾ تُجَارًا ﴿أَوْ كَانُوا غُرًى﴾ أي غُرَاة. وَقِيلَ: قَوْلُهُ ﴿إِذَا ضَرَبُوا فِي الْأَرْضِ أَوْ كَانُوا غُرًى﴾ عَلَى إِسْقَاطِ الْآلِفِ^(٦).

وقوله تعالى: ﴿لِيَجْعَلَ اللَّهُ ذَلِكَ حَسْرَةً فِي قُلُوبِهِمْ﴾ أي لِيَجْعَلَ اللَّهُ ذَلِكَ الْقَوْلَ الَّذِي قَالُوا حَسْرَةً تَتَرَدَّدُ فِي أَجْوَانِهِمْ، وَيَجْعَلَ قَوْلَهُ: ﴿لِيَجْعَلَ اللَّهُ ذَلِكَ حَسْرَةً﴾ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَقَوْلِهِ ﴿أَعْتَلَّهْمُ حَسْرَتِ عَلَيْهِمْ﴾ [البقرة: ١٦٧].

وقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يُحْيِي وَيُمِيتُ﴾ أي وَاللَّهُ يُحْيِي. ﴿مَنْ ضَرَبَ فِي الْأَرْضِ، وَغَزَا، وَيُؤَيِّتُ﴾ مَنْ أَقَامَ، وَلَمْ يَخْرُجْ غَازِيًا، أَيْ لَا يَتَقَدَّمُ الْمَوْتُ بِالْخُرُوجِ فِي الْغَزْوِ، وَلَا يَتَأَخَّرُ فِي الْمَقَامِ وَتَرْكِ الْخُرُوجِ، دَعَاهُمْ إِلَى التَّسْلِيمِ: إِنَّمَا هِيَ أَنْفَاسٌ مَعْدُودَةٌ وَأَرْزَاقٌ مَقْسُومَةٌ وَأَجَالٌ مُضْرُوبَةٌ مَا لَمْ يُقْبَلْهَا، وَتُسْتَوْفَى، وَيُنْقَضُ^(٧) أَجَلُهَا، لَا يَأْتِيهَا ﴿وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ وَعِيدٌ.

(١) فِي الْأَصْلِ وَم: ظَاهِرًا. (٢) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (٣) فِي الْأَصْلِ وَم: يَأْخُذُ. (٤) فِي الْأَصْلِ وَم: عَنْهُ. (٥) الْفَاءُ سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (٦) قَرَأَ الْحَسَنُ وَالزُّهْرِيُّ بِتَخْفِيفِ الزَّايِ، وَقَرَأَ الْجُمْهُورُ [غُرًى] بِتَشْدِيدِ الزَّايِ، انْظُرِ الْبَحْرَ الْمَحِيطَ ٤٠١/٣. (٧) فِي الْأَصْلِ وَم: يَنْفَاسًا وَاسْتَوْفَاهَا وَانْقَضَ.

الآية ١٥٧ وقوله تعالى^(١): ﴿وَلَكِنْ قُتِلْتُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَوْ مُتُّمْ لَمَغْفِرَةٍ مِنَ اللَّهِ وَرَحْمَةٍ﴾ إِنَّ الموتَ وَإِنْ كَانَ لَابَدًا نَازِلٌ بِكُمْ بِقَتْلِكُمْ أَوْ مَوْتِكُمْ فِي طَاعَتِهِ وَجِهَادِهِ، خَيْرٌ مِنْ أَنْ يَنْزِلَ بِكُمْ فِي غَيْرِ طَاعَةِ اللَّهِ وَسَبِيلِهِ، وَمَغْفِرَةٌ مِنَ اللَّهِ ﴿خَيْرٌ مِمَّا يَجْتُمِعُونَ﴾ مِنَ الْأَمْوَالِ.

الآية ١٥٨ [وقوله تعالى^(٢)]: ﴿وَلَكِنْ مَتَّمْ أَوْ قُتِلْتُمْ لِأَنَّ اللَّهَ تُحْشَرُونَ﴾ أَيِ إِنْ مَتَّمْ عَلَى فَرَاثِكُمْ أَوْ قُتِلْتُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَالْيَهُ تُحْشَرُونَ، فَمَعْنَاهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، أَيِ [إِنْ^(٣)] لَمْ تَقْدِرُوا عَلَى أَنْ لَمْ تُحْشَرُوا إِلَيْهِ كَيْفَ تَقْدِرُونَ [عَلَى أَنْ^(٤)] لَا يَنْزِلَ عَلَى فَرَاثِكُمْ بِكُمْ الْمَوْتُ؟ وَإِنْ أَقَمْتُمْ فِي بَيْتِكُمْ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

الآية ١٥٩ وقوله تعالى: ﴿فِيمَا رَحِمَهُ مِنَ اللَّهِ لَيْتَ لَكُمْ﴾ يَحْتَمِلُ هَذَا وَجْهَيْنِ: يَحْتَمِلُ قَبْرَ حِمَّةٍ مِنَ اللَّهِ عَلَيْكَ ﴿لَيْتَ لَكُمْ﴾ فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ الْإِنْسَانُ رَحِيمًا عَلَى [خَلْقِ اللَّهِ]^(٥) عَلَى مَا جَاءَ فِي الْخَبَرِ، قَالَ لِأَصْحَابِهِ: «لَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ حَتَّى تَرَاخُمُوا» فَقِيلَ: كُنَّا نَرَاخُمُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَقَالَ: «لَيْسَ تَرَاخُمُ الرَّجُلُ وَلِذَلِكَ أَوْ أَخَاهُ، وَلَكِنْ تَرَاخُمُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا» [بَنَحْوِهِ الْهَيْثُمِي فِي مَجْمَعِ الزَّوَادِ ١٨٧/٨ وَعِزَاهُ لِلطَّبْرَانِيِّ] أَوْ كَلَامٌ نَحْوُ هَذَا، وَمَا جَاءَ: «مَنْ لَمْ يَرَحِمِ صَغِيرَنَا وَلَمْ يُوقِرْ كَبِيرَنَا فَلَيْسَ مِنَّا» [التِّرْمِذِيُّ ١٩٢١] وَمَا جَاءَ: «مَنْ لَمْ يَرَحِمِ أَهْلَ الْأَرْضِ لَمْ يَرَحِمِ أَهْلَ السَّمَاءِ» [الْمُنْذَرِيُّ فِي التَّرْغِيبِ ٣٣٣٤] كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿قُلِ لِلَّذِينَ آمَنُوا يَغْفِرُوا لِلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ أَيَّامَ اللَّهِ﴾ الْآيَةُ [الْجَانِثِيَّةُ: ١٤]، وَقَدْ أَمَرَ اللَّهُ عِبَادَهُ أَنْ يُعَامِلَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا بِالرَّحْمَةِ وَاللِّينِ إِلَّا عِنْدَ الْمُعَانَدَةِ وَالْمُكَابَرَةِ؛ فَحِينَئِذٍ أَمَرَ بِالْقِتَالِ كَقَوْلِهِ لِمُوسَى وَهَارُونَ حِينَ أَرْسَلَهُمَا إِلَى فِرْعَوْنَ، فَقَالَ: ﴿قَوْلًا لَهُ قَوْلًا لَنَا لَعَلَّكُمْ بَيِّنُونَ أَوْ يَحْشُرُونَ﴾ [طه: ٤٤] وَكَانَ اللَّيْنُ مِنَ الْقَوْلِ أَنْفَذَ فِي^(٦) الْقُلُوبِ وَأَسْرَعَ إِلَى الْإِجَابَةِ وَأَدْعَى إِلَى الطَّاعَةِ مِنَ الْحَشِينِ مِنَ الْقَوْلِ، وَذَلِكَ ظَاهِرٌ فِي النَّاسِ. لِذَلِكَ أَمَرَ اللَّهُ ﷺ رُسُلَهُ^(٧) بِاللِّينِ مِنَ الْمَعَامِلَةِ وَالرَّحْمَةِ عَلَى خَلْقِهِ، وَجَعَلَهُ سَبَبَ تَأْلِيفِ الْقُلُوبِ وَجَمْعِهَا، وَجَعَلَ الْحَشِينَ مِنَ الْقَوْلِ وَالْفُظَّ سَبَبَ الْفُرْقَةِ بِقَوْلِهِ: ﴿وَلَوْ كُنْتَ فَظًّا فِي الْقَوْلِ غَلِظَ الْقَلْبُ لَا تَقْعُدُوا مِنْ حَوْلِكَ﴾ أَيِ لَوْ كُنْتَ فِي الْإِبْتِدَاءِ فَظًّا غَلِظًا لَتَفَرَّقُوا، وَلَمْ يَجْتَمِعُوا عِنْدَكَ.

وقوله تعالى: ﴿فَاعْفُ عَنْهُمْ﴾ بِأَذَاهُمْ إِيَّاكَ وَلَا تُكَافِئُهُمْ ﴿وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ﴾ ٧٢-١/ فِي مَا بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ رَبِّهِمْ. وَيَحْتَمِلُ قَوْلُهُ: ﴿فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ﴾ بِمَا عَصَوْكَ، وَالْأَوَّلُ تَنْصَرُّ مِنْهُمْ. وَكَذَلِكَ أَمَرَ اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ جَمْلَةً أَنْ يَعْفُوا عَنْهُمْ، وَالْأَوَّلُ يَنْتَصِرُوا مِنْهُمْ بِقَوْلِهِ ﴿فَاعْفُوا وَاصْفَحُوا حَتَّى يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرِهِ﴾ [البقرة: ١٠٩]، وَكَانَ أَرْجَى آيَةٍ لِلْمُؤْمِنِينَ بِقَوْلِهِ ﴿وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ﴾ كَمَا قَالَ اللَّهُ ﷻ: ﴿قُلِ لِلَّذِينَ آمَنُوا يَغْفِرُوا لِلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ﴾ الْآيَةُ [الْجَانِثِيَّةُ: ١٤]، وَقَوْلُهُ أَيْضًا: ﴿وَاسْتَغْفِرْ لِدُنْيَاكَ﴾ [غافر: ٥٥] وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ، لَا جَائِزَ أَنْ يَأْمُرَ بِالْإِسْتِغْفَارِ لَهُمْ، ثُمَّ لَا يَفْعَلُ. وَإِذَا فَعَلَ الْإِجَابَ، فَدَلَّ أَنْهُ مَا ذَكَرْنَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. وَكَذَلِكَ دَعَا إِبْرَاهِيمَ، صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ، ﴿رَبَّنَا اغْفِرْ لِي وَلِوَلَدَيَّ وَلِلْمُؤْمِنِينَ يَوْمَ يَقُومُ الْحِسَابُ﴾ [إبراهيم: ٤١] وَدَعَا نُوحٌ: ﴿رَبِّ اغْفِرْ لِي وَلِوَلَدَيَّ وَلِمَنْ دَخَلَ بَيْتِي مُؤْمِنًا وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ﴾ [نوح: ٢٨]. وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَدْعُو هَؤُلَاءِ الْأَنْبِيَاءَ، صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ، وَسَلَامُهُ، ثُمَّ لَا يَجِبُ لَهُمْ.

وقوله تعالى: ﴿وَشَاوَرَهُمْ فِي الْأَمْرِ﴾ أَمَرَ اللَّهُ ﷻ نَبِيَّهُ ﷺ أَنْ يُشَاوِرَ أَصْحَابَهُ فِي الْأَمْرِ؛ فَبِهِ [وَجْهَانِ اثْنَانِ: أَحَدُهُمَا]^(٨): أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَأْمُرَ بِالشُّوَارَةِ فِي مَا فِيهِ النَّصُّ، وَإِنَّمَا يَأْمُرُ بِهِمَا فِي مَا لَا نَصَّ فِيهِ، فَبِهِ دَلِيلُ جَوَازِ الْعَمَلِ بِالْإِجْتِهَادِ.

والثَّانِي: لَا يَخْلُو أَمْرُهُ بِالشُّوَارَةِ إِمَّا لِعَظَمِ قَدْرِهِمْ وَغُلُوِّ مَنَازِلَتِهِمْ عِنْدَ اللَّهِ أَوْ لِفَضْلِ الْعَقْلِ وَرُجْحَانِ اللَّبِّ. فَكَيْفَ مَا كَانَ فَلَا يَجُوزُ لِمَنْ دُونَهُمْ أَنْ يُسَوُّوا أَنْفُسَهُمْ بِهِمْ، وَلَا جَائِزَ أَنْ يَأْمُرَ نَبِيُّهُ ﷺ بِشُورَةِ أَصْحَابِهِ ﷺ ثُمَّ لَا يَعْمَلُ بِرَأْيِهِمْ. دَلَّ أَنَّهُمْ إِذَا اجْتَمَعُوا كَانَ الْحَقُّ لَا يَشُدُّ عَنْهُمْ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِنَّمَا أَمَرَ نَبِيُّهُ ﷺ بِشُورَتِهِمْ فِي أَمْرِ الْحَرْبِ وَالْقِتَالِ.

وَعَنِ الْحَسَنِ ﷺ لَمَّا أَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى قَوْلَهُ: ﴿وَشَاوَرَهُمْ فِي الْأَمْرِ﴾ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ غَيِّبَانِ عَنْ

(١) فِي م: ﷻ. (٢) ساقطة من الأصل وم. (٣) من م. (٤) في الأصل: أي، في م: أن. (٥) في الأصل وم: خلقه. (٦) في الأصل وم: من.

(٧) في الأصل وم: أرسلهم. (٨) في الأصل وم: وجوه ثلاثة: أحدها.

مُشَاوَرَتِكُمْ» [البهيقي في الشعب ٧٥٤٢] ولكنه أن يكون سُنَّةً لَأَمَّتِي. وعن ابن عباس رضي الله عنه أنه كان يقرأ «وَشَاوَرْتُمْ» في بعض الأمور، وقيل: أمر الله نبيّه ﷺ أن يُشَاوِرَ أصحابه في الأمور، وهو يأتيه وحي السماء لأنه أطيّب لأنفس القوم، وأن القوم إذا شاورهم: بعضهم بعضاً، فأرادوا بذلك وجه الله، عزّم الله لهم على أرشده. وقيل: إن العرب في الجاهلية كانوا إذا [أرأوا سيدها] ^(١) يقطعُ أمراً دونهم، لا يُشاورهم في الأمر، شقّ عليهم، فأمر الله النبي ﷺ أن يُشاورهم في الأمر إذا أراد؛ فإن ذلك أعطفت لهم عليه، وأذهب لأصغائهم.

في بعض الأخبار قيل: يا رسول الله: ما العزم ^(٢)؟ قال: «أَنْ تَسْتَشِيرَ ذَا الرَّأْيِ، ثُمَّ تُطِيعَهُ» [البهيقي في الكبرى ١٠/١١٢] وكان يقال: ما هلك امرؤ عن مشورة، ولا سَعِدَ بتور. قيل: التور الذي لا يستشير، ويعملُ براهي.

وقوله تعالى ^(٣): «وَمَنْ يَغْلُ يَأْتِ بِمَا غَلَّ يَوْمَ الْقِيَمَةِ» أي لا تتكلن إلى نفسك، ولا تعتمدن على أحد، ولكن اعتمد على الله، وكل الأمر إليه. وقيل: فإذا فرق ذلك الأمر بعد المشاورة فامض لأمرك، فإن كان في أمر الحرب على ما قيل، فهو، والله أعلم: لا تفجبن بالكثرة، ولا تترين النصر به، ولكن اعتمد بالنصر على الله كقولهِ تعالى: «إِذْ أَفْجَيْنَاكُمْ كَثَرْتُمْ فَلَمْ تُغْنِ عَنْكُمْ شِبَاكُمْ» [التوبة: ٢٥] والله أعلم، بما أراد بذلك، وكقولهِ ^(٤): «وَمَا النَّصْرُ إِلَّا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ» [آل عمران: ١٢٦].

الآية ١٦٠ وقوله تعالى ^(٥): «إِنْ يَنْصُرْكُمُ اللَّهُ فَلَا غَالِبَ لَكُمْ» صدق الله: من كان الله ناصره فلا يغلبه العدو من بعده ^(٦) «وَأَنْ يَخْذَلكُمْ» أي يترككم «فَمَنْ ذَا الَّذِي يَنْصُرْكُمْ؟» والنصر يَحْتَمِلُ وجهين: يَحْتَمِلُ المعونة، ويَحْتَمِلُ المنع كقولهِ تعالى: «وَمَا لَهُمْ مِنْ لَئِيمٍ» [آل عمران: ٢٢...]. وقوله ﷺ «إِنْ يَنْصُرْكُمُ اللَّهُ»، أي أعانكم الله، فلا يغلبكم العدو «وَأَنْ يَخْذَلكُمْ فَمَنْ» الذي أعانكم سواء؟ ومن يمنع ^(٧)؟ أي إن منع الله منكم العدو «فَلَا غَالِبَ لَكُمْ وَأَنْ يَخْذَلكُمْ» ولم يمنعكم فَمَنْ الذي أعانكم؟ ومنعكم ^(٨) من بعده؟ والخذلان في الحقيقة، هو ترك المأمور منه ما أمّل منه، واستعمل في هذا كما استعمل الإنبياء على حقيقته.

وقوله تعالى «وَعَلَّ اللَّهُ لِيَتَوَكَّلَ الْمُؤْمِنُونَ» هو على الأمر في الحقيقة؛ كأنه قال: وعلى الله فتوكلوا أيها المؤمنون. والتوكل، هو الإغتماد عليه وتفويض الأمر إليه لا بالكثرة والأسباب التي يقوم بها من نحو القوة والعدة والنصرة والغلبة. وفي الشاهد إنما يكون عند الخلق بثلاث: إما بالكثرة وإما بفضل قوة بطش وإما بفضل تدبير ورأي في أمر الحرب. وجميع نصر رسول الله ﷺ وغلبته على عدوه إنما كان لا بذلك، ولكن بالتوكل عليه وتفويض الأمر إليه. دل أن ذلك كان بالله ﷻ وذلك من آيات نبوته ﷺ.

الآية ١٦١ وقوله تعالى: «وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَغُلَّ» فيه قراءتان ^(٩): بنصب الباء ورفع الباء ونصب الغين؛ ومن قرأ بنصب الباء فذلك يَحْتَمِلُ «وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَغُلَّ» أي لم يكن لنبي من الأنبياء غل قط، وهو أحق [ألا تهيموه ليعلمكم] ^(١٠) به، فكيف اتهمتم ^(١١) هذا بالغلول؟ وقيل: إن ناساً من المنافقين خشوا ألا يقسم رسول الله ﷺ الغنime بينهم، فطلبوا القسم، فنزلت هذه الآية. وقيل: قالوا: اغدِل يا محمد في القسم، فنزل هذا. ويَحْتَمِلُ قوله: «وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَغُلَّ» أي قد كنتم عرفتموه من قبل أن يرسل، فما عرفتموه خاف قط، وغل. فكيف يَحْتَمِلُ الخيانة بعدما أرسل؟ هذا لا يَحْتَمِلُ.

ومن قرأ بالرفع فهو أيضاً يَحْتَمِلُ وجهين: أي يَتَّهِمُ بالغلول في الغنime، فهو يرجع إلى التأويل الأول. ويَحْتَمِلُ قوله أن يُغْلَ أن يخاف في الغنime؛ لا يجوز، ولا يحل أن يخاف النبي في الغنime، فإنه يُطْلَعُ على ذلك؛ يُطْلَعُ الله ورسوله على ما جاء في بعض الأخبار «أنه مرّ بقبر، فقال: إنه في ^(١٢) عذاب، قيل: بماذا يا رسول الله؟ فقال: إنه كان أخذ من الغنime قُدْرَ دِهْمَيْنِ

(١) في الأصل و م: أرادوا سيدها أن. (٢) من م، في الأصل: الحزم. (٣) في م: ﷻ. (٤) الواو ساقطة من الأصل وم. (٥) في م: ﷻ.

(٦) في الأصل و م: بعد. (٧) في الأصل و م: المنع. (٨) الواو ساقطة من الأصل و م. (٩) قرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم «أَنْ يَغُلَّ» بفتح الباء وضم الغين، وقرأ الباقون أن يُغْلَ بضم الباء وفتح الغين، انظر حجة القراءات (١٧٩). (١٠) في الأصل و م: من لا يهتمون لعلكم.

(١١) في الأصل و م: اتهمتموه. (١٢) من م، في الأصل: من.

أَوْ تَخَوُّهُ [ينحوه الحاكم في المستدرک ١٢٧/٢] وَيَحْتَمِلُ خُصُوصَ الْغَنِيمَةِ بِمَا يَتَنَوَّلُ^(١) الْغَالُ جَلُّهُ بِمَا لَا يَعْرِفُ لَهُ صَاحِبَ كَالْمَالِ الَّذِي لَا مَالَكَ لَهُ، وَرَبُّمَا يُبَاحُ التَّنَاوُلُ^(٢) مِنْهُ لِلْحَاجَةِ وَالْأَخْذُ بِغَيْرِ الْبَدْلِ بَوَجْهِ لَا يَحْتَمِلُ بَتْلَكَ أَكْلَ الْجِلِّ مِنْ ذَلِكَ.

وقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَغْلُ يَأْتِ بِمَا عَلَّ يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾ أي يُوْخَذُ بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ. وهكذا كُلُّ مَنْ أَخَذَ مِنْ مَالٍ غَيْرِهِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ فَإِنَّهُ يُؤْخَذُ، وَقَالَ بَعْضُ النَّاسِ: وَإِنَّمَا خَصَّ الْغَنِيمَةَ بِفَضْلِ وَعَيْدٍ لِأَنَّ الْغُلُولَ فِيهَا يُجْحِفُ بِحَقِّ الْفُقَرَاءِ وَأَهْلِ الْحَاجَةِ، أَوْ يَضُرُّ. ذَلِكَ أَضَافَهُ لِلْخَلْقِ، وَسَائِرُ الْأَمْوَالِ لَيْسَ كَذَا. وَقِيلَ: إِنَّمَا جَازَ الرِّعْدُ فِي هَذَا أَنَّهُمْ كَانُوا أَهْلَ نِفَاقٍ يَسْتَحِيلُونَ الْغُلُولَ فِي الْغَنِيمَةِ وَالْأَخْذَ مِنْهَا، وَهَذَا كَانَ أَشْبَهَ.

وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه [أَنَّهُ قَالَ:]^(٣) بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ جَيْشًا، فَعَلُّوا رَأْسَ ذَهَبٍ، فَنَزَلَتْ الْآيَةُ: ﴿وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَغُلَّ﴾. وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه أَيْضًا [أَنَّهُ]^(٤) قَالَ: (فَقُدَّتْ قَطِيفَةٌ حُمْرَاءُ يَوْمَ بَدْرٍ مِمَّا أَصِيبَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ، فَقَالَ النَّاسُ: لَعَلَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَخَذَهَا لِنَفْسِهِ، فَانْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَغُلَّ﴾).

الآية ١٦٢ وقوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ اتَّبَعَ رَسُولَ اللَّهِ كَمَنْ بَاءَ بِسَخَطٍ مِنَ اللَّهِ﴾ قِيلَ: أَفَمَنْ لَمْ يَغْلُ، وَلَمْ يَأْخُذْ مِنَ الْغَنِيمَةِ شَيْئًا كَمَنْ عَلَّ، وَأَخَذَ مِنْهَا؟ لَيْسَ سَوَاءً؛ رَجَعَ أَحَدُهُمَا بِرِضْوَانِ اللَّهِ، وَالْآخَرُ بِسَخَطِهِ، وَيَحْتَمِلُ ﴿أَفَمَنْ اتَّبَعَ رَسُولَ اللَّهِ﴾ أَفَمَنْ أَطَاعَ اللَّهَ، وَاتَّبَعَ أَمْرَهُ كَمَنْ عَصَى اللَّهَ، وَاتَّبَعَ هَوَاهُ.

الآية ١٦٣ وقوله تعالى: ﴿هُمْ دَرَجَاتٌ عِنْدَ اللَّهِ﴾ وَالدرجاتُ، وَاللهُ أَعْلَمُ، مَا يَقْصِدُهَا أَهْلُهَا، وَالذَّرَكَاتُ مَا يُدْرِكُهُمْ مِنْ غَيْرٍ أَنْ يَقْصِدُوهَا كَالذَّرَكِ فِي الْعُقُودِ يُدْرِكُ مِنْ غَيْرِ قَصْدٍ، وَقِيلَ: الدَّرَجَاتُ مَا يَغْلُو، وَالذَّرَكَاتُ مَا يَسْفُلُ، وَاللهُ أَعْلَمُ. فَهَذَا فِي التَّسْمِيَةِ الْمَعْرُوفَةِ أَنَّ سُمِّيَتِ النَّارُ ذَرَكَاتٍ وَالْجَنَّةُ دَرَجَاتٍ، وَحَقِيقَةُ ذَلِكَ وَاحِدٌ. وَالْآيَةُ تَدُلُّ عَلَى الْأَمْرَيْنِ.

الآية ١٦٤ وقوله تعالى^(٥): ﴿لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِنْ أَنْفُسِهِمْ﴾ وَجَهَ الْمِنَّةُ فِي مَا بَعَثَ الرَّسُلَ عَلَيْهِمْ [السلام]^(٦) مِنَ الْبَشَرِ، وَلَمْ يُرْسِلْهُمْ مِنَ الْمَلَائِكَةِ وَلَا مِنَ الْجِنِّ [فِي]^(٧) وَجُوهٍ:

أَحَدُهَا: أَنَّ كُلَّ جَوْهَرٍ يَأْلَفُ بِجَوْهَرِهِ، وَيَنْضَمُّ إِلَيْهِ مَا لَمْ يَأْلَفْ بِجَوْهَرِهِ غَيْرُهُ، وَلَا يَنْضَمُّ إِلَى جَنْسٍ آخَرَ. فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ، وَالرَّسُلُ إِنَّمَا بُعِثُوا لِتَأْلِيفِ قُلُوبِ الْخَلْقِ ٧٢ - ب/ وَجَمْعِهِمْ وَالدَّعَاءِ إِلَى دِينٍ يُوجِبُ الْجَمْعَ^(٨) بَيْنَهُمْ، وَيُدْفَعُ الْإِخْتِلَافَ مِنْ بَيْنِهِمْ، فَإِذَا كَانَ [هَذَا]^(٩) وَصَفْنَا بُعِثُوا مِنْ جَوْهَرِهِمْ وَجَنْسِهِمْ لِيَأْلَفُوا^(١٠) بِهِمْ، وَيَنْضَمُّوا إِلَيْهِمْ، وَاللهُ أَعْلَمُ.

وَالثَّانِي: أَنَّ الرِّسْلَ لَا يَدْ لُهُمْ مِنْ أَنْ يُقِيمُوا آيَاتٍ وَبَرَاهِينَ لِرِسَالَتِهِمْ، فَإِذَا كَانُوا مِنْ غَيْرِ جَوْهَرِهِمْ وَجَنْسِهِمْ لَا تَظْهَرُ لَهُمُ الْآيَاتُ وَالْبَرَاهِينَ لِمَا يَقَعُ عِنْدَهُمْ أَنَّهُمْ إِنَّمَا يَأْتُوا ذَلِكَ بِطَبَاعِهِمْ دُونَ أَنْ يَأْتُوهُمْ بِغَيْرِ إِعْطَائِهِمْ إِيَّاهَا ذَلِكَ.

وَالثَّالِثُ: أَنَّ لَيْسَ فِي وَسْعِ الْبَشَرِ مَعْرِفَةُ غَيْرِ جَوْهَرِهِمْ وَغَيْرِ جَنْسِهِمْ مِنَ نَحْوِ الْمَلَائِكَةِ وَالْجِنِّ. أَلَا تَرَى أَنَّ الْبَشَرَ لَا يَرَوْنَهُمْ؟ فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ بُعِثُوا مِنْهُمْ لِيَعْرِفُوهُمْ، وَلِتَظْهَرَ لَهُمُ الْحُجَّةُ، وَاللهُ أَعْلَمُ.

ثُمَّ الْمِنَّةُ الثَّانِيَةُ حِينَ بَعَثَهُمْ مِنْ نَسَبِهِمْ وَجَنْسِهِمْ لَمْ يَبْعَثَهُمْ مِنْ غَيْرِهِمْ [تَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ]:

أَحَدُهُمَا^(١١): أَنَّهُمْ إِذَا بُعِثُوا مِنْ غَيْرِ قَبِيلَتِهِمْ وَجَنْسِهِمْ لَمْ يَظْهَرْ لَهُمْ صِدْقُهُمْ وَلَا أَمَانَتُهُمْ فِي مَا ادَّعَوْا مِنَ الرِّسَالَةِ، فَبَعَثَهُمْ مِنْهُمْ لِيَظْهَرَ صِدْقُهُمْ وَأَمَانَتُهُمْ كَمَا ظَهَرَ صِدْقُهُمْ وَأَمَانَتُهُمْ فِي غَيْرِ ذَلِكَ، فَيَدُلُّ ذَلِكَ لَهُمْ أَنَّهُمْ لَمَّا لَمْ يَكْذِبُوا بِشَيْءٍ قَطُّ، وَلَا خَانُوا فِي أَمَانَةٍ لَا يَكْذِبُونَ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى.

وَالثَّانِي: أَنَّهُمْ إِذَا كَانُوا مِنْ غَيْرِ نَسَبِهِمْ فَلَعَلَّهُمْ إِذَا أَتَوْا بِآيَةٍ أَوْ بَرَاهِينَ يَقُولُونَ: إِنَّمَا كَانَ ذَلِكَ بِتَعْلِيمٍ مِنْ أَحَدٍ وَإِخْتِلَافٍ إِلَى أَحَدٍ مِمَّنْ يَفْتَعِلُ بِمَثَلِ هَذَا؛ بَعَثَهُمُ اللَّهُ مِنْهُمْ لِيَعْلَمُوا [أَنَّهُمْ لَمْ^(١٢) يَتَعْلَمُوا]^(١٣) مِنْ أَحَدٍ، وَلَا اخْتَلَفُوا إِلَيْهِ^(١٤). إِنَّهُمْ

(١) مِنْ م، فِي الْأَصْلِ: يَتَأَوَّلُ. (٢) مِنْ م، فِي الْأَصْلِ: التَّأَوَّلُ. (٣) (٤) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (٥) فِي م: ﷺ. (٦) وَ (٧) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (٨) فِي الْأَصْلِ وَم: نَجْمٌ. (٩) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (١٠) بَالِغٌ يَبَالِغُ مِبَالِغَةً وَبِلَاغًا إِذَا اجْتَهَدَ فِي الْأَمْرِ، انْظُرِ اللَّسَانَ. (١١) فِي الْأَصْلِ وَم: وَذَلِكَ. (١٢) أَدْرَجَ قَبْلَهَا فِي م: إِذْ. (١٣) مِنْ م، سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ. (١٤) فِي الْأَصْلِ وَم: فِيهِ.

إِنَّمَا عَلِّمُوا ذَلِكَ بِاللَّهِ تَعَالَى لَا بِأَحَدٍ مِنَ الْبَشَرِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. أَلَا تَرَى أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى مَا أَتَى بِهِ مُوسَى، صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ، مِنْ الْآيَاتِ مِنْ نَحْرِ الْعَصَا وَالْيَدِ الْبَيْضَاءِ وَغَيْرِ ذَلِكَ، لَوْ كَانَ سِحْرًا فِي الْحَقِيقَةِ لَكَانَ مِنْ أَعْظَمِ آيَاتِ رِسَالَتِهِ؟ لِأَنَّهُ لَمْ يَعْرِفْ أَنَّهُ اخْتَلَفَ إِلَى أَحَدٍ فِي تَعْلُمِ السِّحْرِ قَطُّ، وَقَدْ نَشَأَ بَيْنَ أَظْهَرِهِمْ، فَكَيْفَ وَلَمْ يَكُنْ سِحْرًا؟ فَدَلَّ أَنَّ اللَّهَ عَلَى خَلْقِهِ مَنَّ عَظِيمَةً فِي مَا بَعَثَ الرِّسْلَ مِنْ نَسَبِهِمْ وَمَثْنٍ نَشَأَ بَيْنَ أَظْهَرِهِمْ لِلْمَعْنَى الَّذِي وَصَفْنَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَقِيلَ: قَوْلُهُ: ﴿رَسُولًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ﴾ أَيِ مِنَ الْعَرَبِ مَعْرُوفِ النَّسَبِ أُمِّيًّا لِيَعْلَمُوا أَنَّهُ إِنَّمَا أَتَى بِمَا^(١) أَنَّى سَمَاوِيًّا وَخِيًّا، وَلَا يَرْتَابُوا فِي رِسَالَتِهِ وَفِي مَا يَقُولُهُ: ﴿وَلَا تَخْطُمُ بِسَيْفِكَ إِذَا لَأَزَنَابَ الْمُبِطُونَ﴾ الْآيَةُ [العنكبوت: ٤٨].

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَتْلُوا عَلَيْهِمْ ءَايَاتِهِ﴾ يَحْتَمِلُ أَعْلَامَ رِسَالَتِهِ وَنُبُوَّتِهِ، وَتَحْتَمِلُ الْآيَاتِ الْحَجَّجَ، وَالْبَرَامِينَ وَهَمَا^(٢) وَاحِدًا، وَتَحْتَمِلُ الْآيَاتِ^(٣) الْقُرْآنَ.

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَيُزَكِّهِمْ﴾ يَحْتَمِلُ التَّزْكِيَةَ مِنَ الزَّكَاءِ وَالنَّمَاءِ؛ وَهُوَ أَنْ أَظْهَرَ ذِكْرَهُمْ، وَأَفْشَى شَرَفَهُمْ وَمَذَاهِبَهُمْ حَتَّى صَارُوا أَيْمَةً، يُذَكَّرُونَ، وَيُقْتَدَى^(٤) بِهِمْ بَعْدَ مَوْتِهِمْ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّاهَا﴾ [الشمس: ٩] أَظْهَرَهُمْ^(٥)، وَلَمْ يُخَيَّلْ ذِكْرَهُمْ. أَلَا تَرَى أَنَّهُ قَالَ: ﴿وَقَدْ خَابَ مَن دَسَّاهَا﴾؟ [الشمس: ١٠] أَيِ اخْفَاهَا، وَاخْتَلَاهَا. وَيَحْتَمِلُ ﴿وَيُزَكِّهِمْ﴾ أَيِ يُطَهِّرُهُمْ بِالْتَّوْحِيدِ. وَقِيلَ: ﴿وَيُزَكِّهِمْ﴾ أَيِ [يَأْخُذُ مِنْهُمْ]^(٦) الزَّكَاءَ لِيُطَهِّرَهُمْ.

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ﴾ أَنْ يَنْصَرِفَ إِلَى وَجْهِهِ، وَقَدْ ذَكَّرْنَا فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ.

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَن كَانُوا مِن قَبْلُ لَنِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ وَقَدْ ذَكَّرْنَا الضَّلَالَ أَنَّهُ يَتَوَجَّهُ إِلَى وَجْهِهِ: إِلَى الْهَلَاكِ وَإِلَى الْحَيْرَةِ وَإِلَى تَحْمُولِ الذِّكْرِ وَغَيْرِهِ.

الآية ١٦٥ وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَوْ لَمَّا أَصَبَكُمْ مُصِيبَةٌ﴾ يَوْمَ أُحُدٍ حَيْثُ قُتِلَ مِنْكُمْ سَبْعُونَ ﴿قَدْ أَصَبْتُمْ مِّثْلَهَا﴾ يَوْمَ بَدْرٍ، قَتَلْتُمْ سَبْعِينَ، وَأَسْرُتُمْ سَبْعِينَ. وَقِيلَ: إِنَّ ذَلِكَ كُلَّهُ يَوْمَ أُحُدٍ كَانَتْ الدَّبْرَةُ وَالْهَزِيمَةُ عَلَى الْمَشْرِكِينَ فِي ابْتِدَائِهِ، ثُمَّ هُزِمَ الْمُؤْمِنُونَ؛ يَقُولُ: إِنَّ أَصَابَكُمْ فِي آخِرِهِ مَا أَصَابَ فَقَدْ أَصَابَهُمْ أَيْضًا ﴿مِثْلَهَا﴾؛ يَذْكُرُ هَذَا لَهُمْ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، عَلَى التَّسْلِيَةِ بِمَا أُصِيبُوا لِيَتَسَلَّى ذَلِكَ بِذَلِكَ، أَوْ يَذْكُرَهُمْ نِعْمَةً عَلَيْهِمْ بِمَا أُصِيبَ الْمَشْرِكُونَ مِثْلِي ذَلِكَ لِيَشْكُرُوا لَهُ عَلَيْهَا، وَلِيَعْلَمُوا أَنَّهُمْ لَمْ يُخْصُوا بِذَلِكَ.

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿قُلْتُمْ أَنَّنَا هَذَا قُلْ هُوَ مِنْ عِنْدِ أَنفُسِكُمْ﴾ كَانَهُ يَعْائِنُهُمْ بِتَرْكِهِمُ الْإِسْتِغَاثَ بِالتَّوْبَةِ عَنْ مَا ارْتَكَبُوا مِنْ عِصْيَانِ رَبِّهِمْ وَالْخِلَافِ لِنَبِيِّهِمْ ﷺ إِذْ مِثْلُ ذَلِكَ لَا يَكُونُ إِلَّا مِنْ قَانٍ مُّبْتَرِنًا عَنِ ارْتِكَابِ الْمُنْهَوِيِّ وَالْخِلَافِ لَامَرٍ، فَأَمَّا مَنْ كَانَ مِنْهُ ارْتِكَابُ الْمَنَاهِي وَالْخِلَافُ لِرَبِّهِ فَلَا يَسَعُ ذَلِكَ، أَوْ كَانَ مَا أَصَابَهُمْ إِنَّمَا أَصَابَ مِحْنَةً مِنْهُ، وَلِلَّهِ أَنْ يَمَسِّحَ عِبَادَهُ بِأَنْوَاعِ الْمَحَنِ عَلَى أَيْدِي مَنْ شَاءَ، إِذْ كُلُّهُمْ عِبِيدُهُ، فَعَائِنَهُمْ لَمَّا لَمْ يَعْرِفُوا مِحْنَتَهُ، وَ﴿قُلْتُمْ أَنَّنَا هَذَا﴾ وَنَحْنُ مُسْلِمُونَ نَقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَهُمْ مُشْرِكُونَ؟ فَقَالَ: ﴿هُوَ مِنْ عِنْدِ أَنفُسِكُمْ﴾ يَقُولُ: بِمَعْصِيَتِكُمُ الرَّسُولَ ﷺ وَبِتَرْكِكُمْ مَا أَمَرَكُمْ بِهِ مِنْ حِفْظِ الْمَرْكَزِ وَغَيْرِهِ كَقَوْلِهِ: ﴿مَا أَصَابَكُم مِّنْ حَسَنَةٍ مِّنَ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكُم مِّنْ سَيِّئَةٍ مِّنْ نَّفْسِكُمْ﴾ [النساء: ٧٩].

قَالَ الشَّيْخُ، رَحِمَهُ اللَّهُ، فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قُلْتُمْ أَنَّنَا هَذَا﴾ يُخْرِجُ، إِنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ النِّفَاقِ، مُخْرِجَ الْإِسْتِهْزَاءِ، أَيْ لَوْ كَانَ مَا يَقُولُ مُحَمَّدٌ ﷺ مِنَ النَّصْرِ وَالرِّسَالَةِ حَقًّا فَمَنْ أَيْنَ؟ بَلْ بِهَذَا وَذَلِكَ كَقَوْلِهِمْ: ﴿لَوْ كَانَتْ لَنَا مِن الْأَمْرِ شَيْءٌ مَا قُلْنَا هَٰذَا﴾ [آل عمران: ١٥٤] وَقَوْلِهِمْ يَوْمَ الْخَنْدَقِ ﴿مَا وَعَدَنَا اللَّهُ وَرَسُولُهُ إِلَّا غُرُوبًا﴾ [الأحزاب: ١٢] وَغَيْرُ ذَلِكَ مِمَّا عَلَيْهِ مُتَعَمِّدُهُمْ فِي إِظْهَارِ الْإِسْلَامِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ مِنْ أَهْلِ الْإِيمَانِ فَهُوَ سُؤَالُ تَعْرِيفِ الْوَجْهِ الَّذِي بُلُّوا بِهِ، وَهُمْ أَنْصَارُ دِينِ اللَّهِ، وَعَدَدٌ لِأَنْصَارِ دِينِهِ النَّصْرَ، وَإِنَّ الَّذِي يُنْصَرُّهُ اللَّهُ لَا يَغْلِبُهُ شَيْءٌ. وَكَانُوا^(٧) قَدْ وَعَدُوا بِالْقَاءِ^(٨) الرَّعْبِ فِي قُلُوبِ أَعْدَائِهِمْ أَوْ بِمَا كَانُوا يَزَوْنَ^(٩) الدَّبْرَةَ عَلَيْهِمْ وَالْهَزِيمَةَ مِنَ الْأَعْدَاءِ، فَيَقُولُونَ: بِمِ انْقَلَبَ عَلَيْنَا الْأَمْرُ؟ فَبَيَّنَ أَنَّهُ بِمَا قَدْ عَصَوْا،

(١) فِي الْأَصْلِ وَم: بِهِ مَا. (٢) الْوَاوُ سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (٣) فِي الْأَصْلِ وَم: آيَات. (٤) فِي الْأَصْلِ وَم: وَيَقْتَدُونَ. (٥) فِي الْأَصْلِ وَم: ظَهَرَهُ. (٦) فِي الْأَصْلِ وَم: يَأْخُذُهُمْ. (٧) فِي الْأَصْلِ وَم: وَكَانَ. (٨) فِي الْأَصْلِ وَم: الْقَاءُ. (٩) فِي الْأَصْلِ وَم: رَأَى.

ومالوا عن الله. وإن كانَ عن بعضهم لا عن كلهم فجاثر ذلك بحق المحنة؛ إذ قد يجوزُ الابتداء به مع ما ذلك عن المعاصي أزجرُ، وللا اجتماع على الطاعة أدعى؛ إذ المحنة بمثله تدعو كلاً إلى اتقاء الخلاف ومنع إخوانه أيضاً عن ذلك، فيكون به التألف وصلاح ذات اليمين، والله أعلم.

وقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ مِنَ النَّصْرِ وَالْهَزِيمَةِ، ولكن ما أصابكم إنما أصاب بِمَنْصِبَتِكُمْ رَبُّكُمْ وخلافتكم رسول الله ﷺ وأصابكم محنة منه إياكم.

الآية ١٦٦ وقوله تعالى: ﴿وَمَا أَصَابَكُمْ يَوْمَ الْتَقَى الْفَتَحَانِ﴾ جَمْعُ الْمُؤْمِنِينَ وَجَمْعُ الْمُشْرِكِينَ ﴿فَيَاذَنَ اللَّهُ﴾ قيل: فَيَمْشِيَةُ اللَّهِ وَإِرَادَتِهِ، وقيل: ﴿فَيَاذَنَ اللَّهُ﴾ فَيَتَخَلَّى اللَّهُ إِيَّاكُمْ لِمَا لِيَعْلَمَهُمْ [أنهم] ^(١) رَأَوْا النَّصْرَ وَالْغَلْبَةَ بِالْكَثْرَةِ أَوْ بِالْقُوَّةِ وَالْعُدَّةِ، فَخَلَّاهُمُ اللَّهُ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ عُدُوهُمْ لِيَعْلَمُوا أَنَّ أَمَثَلَهُمْ مَعَ قَلَّتِهِمْ وَضَعْفِهِمْ انْتَصَرُوا ^(٢) مِنْ أَمَثَالِ هَؤُلَاءِ مَعَ كَثْرَةِ عَدُوِّهِمْ وَقُوَّةِ أَعْدَائِهِمْ وَعُدَّتِهِمْ فِي سِلَاحِهِمْ. ولكن بالله يُنْصَرُونَ مِنْهُمْ، وَيَغْلِبُونَ عَلَيْهِمْ، وقيل: ﴿فَيَاذَنَ اللَّهُ﴾ فَيَعْلَمُ اللَّهُ أَيَّ بَعْلَمِ اللَّهِ مَا يُصِيبُكُمْ مِنْ خَيْرٍ أَوْ شَرٍّ، لَيْسَ عَنْ سَهْوٍ وَغَفْلَةٍ مِنْهُ يُصِيبُكُمْ.

الآية ١٦٧ وقوله تعالى: ﴿وَلْيَعْلَمَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ وَلْيَعْلَمَ الَّذِينَ نَافَقُوا؛ لِمَا ذَكَرْنَا فِي مَا تَقَدَّمَ: لِيَعْلَمَ مَا قَدْ عَلِمَ أَنَّهُمْ يُؤْمِنُونَ، وَيُضَيِّرُونَ عَلَى الْبَلَايَا وَالْقِتَالِ مُؤْمِنِينَ صَابِرِينَ مُحْتَسِبِينَ ^(٣)، وكذلك لِيَعْلَمَ مَا قَدْ عَلِمَ أَنَّهُمْ يُنَافِقُونَ، وَلَا يُبْرُونَ ^(٤)، مُنَافِقِينَ غَيْرَ صَابِرِينَ وَلَا مُحْتَسِبِينَ ^(٥).

وقوله تعالى: ﴿فَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَوْ ادْفَعُوا﴾ قوله: ﴿أَوْ ادْفَعُوا﴾ يَحْتَمِلُ ﴿أَوْ ادْفَعُوا﴾ أَي كَثَرُوا السَّوَادَ لِأَنَّ الْمُشْرِكِينَ إِذَا رَأَوْا سَوَادَ الْمُؤْمِنِينَ كَثِيراً يُزْهِبُهُمْ ذَلِكَ، وَيُخَوِّفُهُمْ كَقَوْلِهِ ﷺ: ﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْغَيْلِ تُهْجُوتُ بِهِ عُذُوَّ اللَّهِ وَعُذُوكُمْ﴾ [الأنفال: ٦٠]. وَيَحْتَمِلُ ﴿أَوْ ادْفَعُوا﴾ الْعَدُوَّ عَنْ أَنْفُسِكُمْ لِمَا لَعَلَّهُمْ يَقْصِدُونَ أَنْفُسَ الْمُؤْمِنِينَ الْمُقَاتِلِينَ ﴿أَوْ ادْفَعُوا﴾ عَنْ أَمْوَالِكُمْ وَذَرَارِيكُمْ، وَيَقْصِدُونَ ذَلِكَ ﴿أَوْ ادْفَعُوا﴾ عَنْ دِينِكُمْ إِذَا قَصَدُوا دِينَكُمْ، وَقَدْ يَقْصِدُونَ ذَلِكَ. أَوْ أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ ﷺ ﴿فَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَوْ ادْفَعُوا﴾ وَاحِداً أَوْ قَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَوْ ادْفَعُوا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وقوله تعالى: ﴿هُمُ لِلْكَفَرِ يَوْمَئِذٍ أَقْرَبُ مِنْهُمْ لِلْإِيمَانِ﴾ يعني المنافقين؛ أَخْبَرَ أَنَّهُمْ إِلَى الْكَفَرِ أَقْرَبُ مِنَ الْإِيمَانِ لِلْكَفَرِ وَإِلَى الْكُفْرِ مِنَ الْكُفْرِ، كُلُّ ذَلِكَ لَعْنَةٍ وَفِي حَرْفِ حَفْصَةٍ: ﴿هُمُ لِلْكَفَرِ يَوْمَئِذٍ أَقْرَبُ مِنْهُمْ﴾ هُمُ إِلَى الْكَفَرِ أَقْرَبُ. وتاويله، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، أَنَّ الْمُنَافِقِينَ كَانُوا لَا يَعْرِفُونَ اللَّهَ ﷻ وَلَا كَانُوا يَعْبُدُونَهُ؛ فَإِنَّمَا هُمْ عِبَادُ النِّعْمَةِ، يَمِيلُونَ إِلَى حَيْثُ هَالَتْ النِّعْمَةُ، إِنْ كَانَتْ مَعَ الْمُؤْمِنِينَ فَيُظْهِرُونَ مِنْ أَنْفُسِهِمُ الْوِفَاقَ لَهُمْ، وَإِنْ كَانَتْ مَعَ الْمُشْرِكِينَ فَمَتَّعَهُمْ كَقَوْلِهِ ﷻ ﴿الَّذِينَ يَرْمِضُونَ/ ٧٣ - ١/﴾ يَكُنْ فَإِنْ كَانَ لَكُمْ فَتْحٌ مِنَ اللَّهِ قَالُوا أَلَمْ تَكُنْ مَعَكُمْ؟ الْآيَةُ [النساء: ١٤١] وَكَقَوْلِهِ ﷻ: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَبْغِي اللَّهُ عَلَى حَرْفٍ﴾ الْآيَةُ [الحج: ١١].

وَأَمَّا الْكُفَارُ فَإِنَّهُمْ كَانُوا يَعْرِفُونَ اللَّهَ لَكُنْهُمْ يَعْبُدُونَ الْأَصْنَامَ وَالْأَوْثَانَ لَوْجَهَيْنِ:

أحدهما: لِمَا اتَّخَذُوا أَرْبَاباً.

والثاني: يَطْلُبُونَ بِذَلِكَ تَقْرِيبَهُمْ إِلَى اللَّهِ زُلْفَى كَقَوْلِهِمْ: ﴿مَا تَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيَرْغَبُوا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى﴾ [الزمر: ٣] لَكُنْهُمْ إِذَا أَصَابَتْهُمْ الشَّدَّةُ، وَلَمْ يَرَوْا فِي مَا عَبَدُوا الْفَرَجَ عَنْ ذَلِكَ، فَرَعَوْا إِلَى اللَّهِ ﷻ كَقَوْلِهِ تعالى: ﴿فَإِذَا رَكِبُوا فِي الْفُلِ دَعَا اللَّهُ غُلَاصِينَ لَهُ الَّذِينَ﴾ [العنكبوت: ٦٥]، فَإِذَا ذَهَبَ ذَلِكَ عَنْهُمْ عَادُوا إِلَى دِينِهِمُ الْأَوَّلِ، وَقَوْلِهِ ﷻ: ﴿وَإِذَا مَسَّ الْإِنْسَانَ ضُرٌّ دَعَا رَبَّهُ مُنِيبًا إِلَيْهِ﴾ الْآيَةُ [الزمر: ٨].

وَأَمَّا الْمُؤْمِنُونَ فَهُمْ فِي جَمِيعِ أَحْوَالِهِمْ: الرِّخَاءِ وَالشَّدَّةِ وَالضَّرَاءِ وَالسَّرَّاءِ مُخْلِصِينَ لِلَّهِ صَابِرِينَ عَلَى مَصَائِبِهِمْ وَشِدَائِدِهِمْ ﴿قَالُوا إِنَّا لِلَّهِ وَإِلَيْهِ رُجُوعٌ﴾ [البقرة: ١٥٦].

(١) ساقطة الأصل وم. (٢) في الأصل وم: لا تنصرون. (٣) احتسب بكذا أجراً عند الله: اعتده ينوي به وجه الله. (٤) في م: يصبرون. (٥) من م، في الأصل: تحسبن.

وقوله تعالى: ﴿هُمُ الْكَافِرُ يَوْمَئِذٍ أَقْرَبُ مِنْهُمْ لِلْإِيمَانِ﴾ يَحْتَمِلُ هذا وجوهاً: قيل: إنما كانوا كذا لأنهم كانوا يقولون للمؤمنين: ﴿أَلَمْ تَكُنْ مَعَكُمْ وَإِنْ كَانَ لِلْكَافِرِينَ نَصِيبٌ قَالُوا أَلَمْ نَسْتَحِذْ عَلَيْكُمْ وَنَمْنَعَكُم مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [النساء: ١٤١] ذكروا كونهم مع المؤمنين، وذكروا في الكافرين استحوذوا بهم وعليهم ومنعهم على المؤمنين، فذلك آية الأقرب منهم. ويَحْتَمِلُ ﴿أَقْرَبُ مِنْهُمْ لِلْإِيمَانِ﴾ لأن ما أظهروا من الإيمان كَذِبٌ، والكفر نفسه كَذِبٌ، فما أظهروا من الإيمان فهو كَذِبٌ إلى الكذب الذي هم عليه أقرب، وهو الكفر. وعن ابن عباس رضي الله عنه: ﴿هُمُ الْكَافِرُ يَوْمَئِذٍ أَقْرَبُ مِنْهُمْ لِلْإِيمَانِ﴾ أنه قال: (هم يومئذ أقرب لأنهم كانوا في الحقيقة كفاراً على دينهم). وفي قوله تعالى: ﴿هُمُ الْكَافِرُ يَوْمَئِذٍ أَقْرَبُ مِنْهُمْ لِلْإِيمَانِ﴾ يَحْتَمِلُ الدَّم، وقيل: كقولهم رضي الله عنه: ﴿وَلَوْ دُخِلَتْ عَلَيْهِمْ مِنْ أَقْطَارِهَا ثُمَّ سُئِلُوا الْيَشْنَ لَأَنْتَوُا﴾ [الأحزاب: ١٤] فيكون الوصف بالقرب على الوقوع والوجوب كقولهم رضي الله عنه: ﴿إِنَّ رَحِمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ﴾ أي هي لهم، وبالله التوفيق.

وذلك لأنهم كانوا أهل نفاق، والكفر لم يكن يفارق قلوبهم، وما كان من إيمانهم كان بظاهر اللسان، ثم قد يفارقها أكثر أوقاتهم، والله أعلم. وقد يكونون^(١) على القرب من حيث كانوا شاكين في أمر الكفر والإيمان تاركين^(٢) الإيمان. إن حقيقة تصديق عن معرفة، ولم يكن لهم معرفة، والكفر قد يكون بالكذب، كان لهم بما يكذب علم بالكذب أولاً، فلذلك كان الكفر أقرب إليهم.

ويَحْتَمِلُ ﴿أَقْرَبُ مِنْهُمْ﴾ أولى بهم، وهم يوأحق أن يعرفوا بما جعل الله لهم من أعلام ذلك في لحن القول ثم في أفعال الخير ثم في [أحوال]^(٣) الجهاد ومما يظهر منهم من آثار الكفر في الأقوال والأفعال مما جاء به القرآن، والله أعلم. فإن قيل في قوله: ﴿أَوْ لَمَّا أَصَبْتُمْ مَعْصِيَةً قَدْ أَصَبْتُمْ مَغْلَبَةً فَلَنْ أَتَى هَذَا قُلٌ هُوَ مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِكُمْ﴾ كيف عم هؤلاء بالعقوبة؟ وإنما كان العصيان والخلاف في الأمر من بعضهم لا من الكل؟ قيل: لما خرج لهم ذلك مخرج الإمتحان والابتلاء لا مخرج الجزاء ليفعلهم، والله أن يمتحن عباده ابتداء بأنواع المحن من غير أن يسبق منهم خلل في الأمر وعصيان، وكل عقوبة خرجت مخرج جزاء عصيان وخلاف في أمر لم يؤخذ غير مرتكبها لقوله رضي الله عنه: ﴿وَلَا تُزْرُ وَلَا تُزَرُّ وَتَذَرُ﴾ [الأنعام: ١٦٤]. وما خرج مخرج الإمتحان جاز أن يعظم لما ذكرنا أن له ابتداء، وإن كان ما كان منهم بمعونة غيرهم، فعمهم لذلك بذلك كقطاع الطريق والسراق^(٤) أن تعمهم العقوبة جميعاً: من أخذ، ومن لم يأخذ، ومن تولى ومن لم يتول، فكل ذلك هذا، وكانوا جميعاً كنفس واحدة، فعمهم بذلك، والله أعلم.

الآية ١٦٨

وقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ قَالُوا لَاخَوَانِهِمْ﴾ في الدين ومعارفهم من المنافقين ﴿لَوْ أَطَاعُونَا﴾ ولم يخرجوا إلى الجهاد ﴿مَا قُتِلُوا﴾ وقيل: لإخوانهم في النسب والقربة، وليسوا بإخوانهم في الدين [والولاية كقوله رضي الله عنه: ﴿وَالَيْكُمْ شَوْءُ أَعَاهُمْ صَلَاحاً﴾ [الأعراف: ٧٣] ليس بأخيه في الدين والولاية، ولكن كان أخاهم في النسب والقربة] ﴿لَوْ أَطَاعُونَا﴾ وقعدوا عن الخروج في الجهاد لما قتلوا في الغزو.

ثم قال لِنَبِيِّهِ ﷺ ﴿قُلْ﴾ لَهُمْ ﴿فَادَرَوْا عَنْ أَنْفُسِكُمُ الْمَوْتَ﴾ أي ادفعوا عن أنفسكم الموت ﴿إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ بأنهم لو قعدوا في بيوتهم ما قتلوا. فمعناه، والله أعلم: أن من قتل في سبيل الله فمكتوب ذلك عليه، ومن مات في بيت فمكتوب عليه. فإذا لم يقدرُوا دفع ما كُتِبَ عليهم^(٥) من الموت كيف زعمتم أنهم لو قعدوا ما قتلوا؟ وهو مكتوب عليهم كالموت.

وفي هذه الآية رد^(٦) على المعتزلة قولهم: إنهم يقولون: إن من قتل مات قبل أجله وقبل أن يستوفي^(٧) أجله، فهم واليهود، في ما أنكر^(٨) الله عليهم قولهم ﴿لَوْ أَطَاعُونَا﴾ وقعدوا ﴿مَا قُتِلُوا﴾، سواء بقوله: ﴿فَادَرَوْا عَنْ أَنْفُسِكُمُ الْمَوْتَ﴾ إن كنتم صَادِقِينَ.

الآية ١٦٩

وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَحْزَنْ أَلَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتٌ﴾ قيل فيه بوجوه: قيل: إن المنافقين قالوا: للذين

(١) في الأصل و م: يكون. (٢) في الأصل و م: تاركو. (٣) من م، ساقطة من الأصل. (٤) في الأصل: وكسراق، في م: والسارق. (٥) في الأصل و م: عليكم. (٦) في الأصل و م: ترد. (٧) من م، في الأصل: يسوي. (٨) في الأصل و م: أنكروا.

فَتِلُوا بِأَحَدٍ وَيَبْذِرُ أَمْوَالًا كَسَائِرِ الْمَوْتَى ﴿بَلْ أَحْيَاءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾، وقيل: قالوا إِنَّ مَنْ قُتِلَ لَا يَحْيَى أَبَدًا، وَلَا يُنْعَثُ، فقال ﴿بَلْ يَحْيَوْنَ، وَيُنْعَتُونَ، كَمَا يَحْيَى، وَيُنْعَثُ غَيْرُهُمْ مِنَ الْمَوْتَى، وقيل: إِنَّ الْعَرَبَ كَانَتْ تَسْمِي الْمَيِّتَ مَنْ انْقَطَعَ ذِكْرُهُ، أَوْ مَاتَ، وَلَمْ يُذَكَّرْ، أَيْ لَمْ يَبْقَ لَهُ أَحَدٌ يُذَكِّرُهُ، فَقَالُوا: إِذَا قُتِلَ هَؤُلَاءِ مَاتُوا، أَيْ لَا يُذَكَّرُونَ، فَأَخْبَرَ اللَّهُ ﷻ أَنَّهُمْ مَذْكُورُونَ فِي مَلَأِ الْمَلَائِكَةِ وَمَلَأِ الْبَشَرِ، وَهُوَ الظَّاهِرُ الْمَعْرُوفُ فِي الْخَلْقِ: أَنَّ الشَّهَدَاءَ مَذْكُورُونَ عِنْدَهُمْ، وقيل: قوله ﷻ: ﴿بَلْ أَحْيَاءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾ أَيْ تَجْرِي أَعْمَالُهُمْ بَعْدَ قَتْلِهِمْ كَمَا كَانَتْ^(١) تَجْرِي فِي حَالِ حَيَاتِهِمْ، فَهَمْ كَالْأَحْيَاءِ فِي مَا يَجْرِي لَهُمْ نَوَابِ أَعْمَالِهِمْ وَجَزَائِهِمْ، لَيْسُوا بِأَمْوَاتٍ، وقيل: إِنَّ حَيَاتَهُمْ حَيَاةٌ كَلْفَةٌ، وَذَلِكَ أَنَّهُمْ أَمَرُوا بِأَحْيَاءِ أَنْفُسِهِمْ فِي الْآخِرَةِ، فَسَمُّوا أَحْيَاءَ لَذَلِكَ، وَالْكَفَّارُ لَمْ يُخَيُوا أَنْفُسَهُمْ، بَلْ أَمَاتُوا، فَسُمِّيَ أُولَئِكَ أَحْيَاءَ، وَالْكَفَّارُ مَوْتَى، وقيل: سُمِّيَ هَؤُلَاءِ أَحْيَاءَ لِأَنَّهُمْ انْتَفَعُوا بِحَيَاتِهِمْ، وَسُمِّيَ الْكَفَّارُ أَمْوَاتًا لِأَنَّهُمْ لَمْ يَنْتَفِعُوا بِحَيَاتِهِمْ. أَلَا تَرَى أَنَّهُ ﷻ سَمَّاهُمْ مَرَّةً ﴿مُمْ بِكُمْ عَنِّي﴾ [البقرة: ١٨] لِمَا لَمْ يَنْتَفِعُوا بِسَمْعِهِمْ وَلَا بِبَصَرِهِمْ وَلَا بِلِسَانِهِمْ، وَلَمْ يُسَمِّ بِذَلِكَ الْمُؤْمِنِينَ لِمَا انْتَفَعُوا بِذَلِكَ كُلِّهِ؟ فَعَلَى ذَلِكَ سُمِّيَ هَؤُلَاءِ أَحْيَاءَ لِمَا انْتَفَعُوا بِحَيَاتِهِمْ وَأُولَئِكَ الْكَفَرَةُ مَوْتَى لِمَا لَمْ يَنْتَفِعُوا بِحَيَاتِهِمْ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وقال الحسن: (إِنَّ أَرْوَاحَ الْمُؤْمِنِينَ تُغْرَضُ^(٢) عَلَى الْجَنَانِ وَأَرْوَاحَ الْكَفَّارِ عَلَى النَّارِ، فَيَكُونُ لِأَرْوَاحِ الشَّهَدَاءِ أَفْضَلُ اللَّذَّةِ مَا لَا يَكُونُ لِأَرْوَاحِ غَيْرِهِمْ مِنَ الْكَفَرَةِ ذَلِكَ، فَاسْتَوْجَبُوا لِفَضْلِ اللَّذَّةِ عَلَى غَيْرِهِمْ اسْمَ الْحَيَاةِ). أَلَا تَرَى أَنَّهُ قَالَ تَعَالَى: ﴿يُرْزَقُونَ﴾ ﴿فَرِحِينَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾؟ وقيل: إِنَّ النَّاسَ كَانُوا يَقُولُونَ فِي مَا يَبْنُهُمْ: مَنْ قُتِلَ يَبْذِرُ وَأَحَدٌ مَاتَ فَلَانَ، وَمَاتَ فَلَانٌ، فَقَالَ ﷻ: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ يُقْتَلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمُوتَ﴾ [البقرة: ١٥٤].

الآية ١٧٠

وقوله تعالى: ﴿يُرْزَقُونَ﴾ ﴿فَرِحِينَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾ رُوِيَ عَنْ مَسْرُوقٍ أَنَّهُ قَالَ: سَأَلْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَسْعُودٍ ﷺ عَنْ هَذِهِ الْآيَةِ: ﴿وَلَا تَحْزَنْ أَلَّيْنَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ الْآيَةَ، قَالَ: سَأَلْتُ عَنْ ذَلِكَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «أَرْوَاحُهُمْ عِنْدَ اللَّهِ فِي حَوَاصِلِ طَيْرٍ خَضِرٍ لَهَا قَنَادِيلُ مُعَلَّقَةٌ بِالْعَرْشِ، تَسْرَحُ فِي الْجَنَّةِ فِي أَيَّهَا شَاءَتْ، ثُمَّ تَأْوِي إِلَى قَنَادِيلِهَا» [مسلم ١٨٨٧] والحديث طويل.

وقوله تعالى: ﴿رَسَتْ يَرْزَقُونَ بِالَّذِينَ لَمْ يَلْحَقُوا بِهِمْ مِنْ خَلْفِهِمْ﴾ الْآيَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: (يَنْزَلُ عَلَيْهِمْ صُحُفٌ مَكْتُوبٌ فِيهَا مَنْ يَلْحَقُ بِهِمْ مِنَ الشَّهَدَاءِ، فَبِذَلِكَ يَسْتَبْشِرُونَ). وقيل: ﴿رَسَتْ يَرْزَقُونَ﴾ لِإِخْوَانِهِمُ الَّذِينَ فَارَقُوهُمْ عَلَى دِينِهِمْ وَأَمْرِهِمْ بِمَا قَدِمُوا عَلَيْهِ مِنَ الْكِرَامَةِ وَالْفَضْلِ وَالنَّعَمِ الَّتِي أَعْطَاهُمُ اللَّهُ. وقيل: ﴿رَسَتْ يَرْزَقُونَ﴾ / ٧٣ - ب/ يَعْنِي يَفْرَحُونَ بِالَّذِينَ لَمْ يَلْحَقُوا بِهِمْ مِنْ خَلْفِهِمْ، يَعْنِي مِنْ بَعْدِهِمْ مِنْ إِخْوَانِهِمْ فِي الدُّنْيَا رَأَوْا قِتَالًا، اسْتَشْهِدُوا، فَلَحِقُوا. وقيل: ﴿لَمْ يَلْحَقُوا بِهِمْ مِنْ خَلْفِهِمْ﴾ الَّذِينَ يَدْخُلُونَ فِي الْإِسْلَامِ مِنْ بَعْدِهِمْ، وَالْإِسْتِشَارُ هُوَ الْفَرْحُ أَوْ طَلَبُ الْبَشَارَةِ؛ كَانَهُمْ طَلَبُوا الْبَشَارَةَ لِقَوِيهِمْ لِيَعْلَمُوا بِكَرَامَتِهِمْ عِنْدَ اللَّهِ وَمَنْزِلَتِهِمْ كَقَوْلِ مَنْ ﴿قَالَ بَلَّغْتَ قَوْمِي يَمْلِكُونَ﴾ ﴿بِمَا عَفَرَ لِي رَبِّي وَحَمَلَنِي مِنَ الْكُرْبِيِّ﴾ [يس: ٢٦] و[٢٧]. وقيل: إِنَّ الْحَيَاةَ عَلَى ضَرَبَيْنِ: حَيَاةَ الطَّبِيعِيِّ وَحَيَاةَ الْعَرَضِيِّ، وَكَذَلِكَ الْمَوْتُ عَلَى وَجْهَيْنِ: مَوْتُ الطَّبِيعِيِّ وَمَوْتُ الْعَرَضِيِّ. ثُمَّ حَيَاةَ الْعَرَضِيِّ عَلَى وَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا: حَيَاةُ الدِّينِ وَالطَّاعَةِ كَقَوْلِهِ ﷻ: ﴿أَوْ مَنْ كَانَ مَيِّتًا فَأَحْيَيْنَاهُ﴾ [الأنعام: ١٢٢]، وَحَيَاةُ الْعِلْمِ وَالْبَصِيرَةِ وَالْبِقَظَةِ، سُمِّيَ الْعَالَمُ حَيًّا وَالْجَاهِلُ مَيِّتًا، وَحَيَاةُ الزَّيْنَةِ وَالشَّرَفِ عَلَى مَا سَمَّى اللَّهُ تَعَالَى الْأَرْضَ مَيِّتَةً فِي حَالِ يُبْسَاتِهَا وَحَيَّةٌ فِي حَالِ خُرُوجِ النَّبَاتِ مِنْهَا بِقَوْلِهِ ﷻ: ﴿فَإِذَا أُنْزِلْنَا عَلَيْهَا الْمَاءَ افْتَرَّتْ وَرَبَّتْ﴾ [الحج: ٥] [إِنَّهُ هُوَ^(٣)] الَّذِي أَحْيَاهَا، وَحَيَاةُ الذِّكْرِ وَاللَّذَّةِ، فَجَائِزٌ أَنْ يَكُونَ اللَّهُ تَعَالَى لَمَّا أَخْبَرَ أَنَّهُمْ «أَحْيَاءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ» أَنْ يَكُونَ لَهُمْ حَيَاةٌ مِنَ الْوُجُوهِ الَّتِي ذَكَرَ: حَيَاةُ ذِكْرٍ وَلَذَّةٍ، أَوْ حَيَاةُ زِينَةٍ وَشَرَفٍ، أَوْ حَيَاةُ الْعِلْمِ بِأَهْلِ الدُّنْيَا عَلَى مَا كَانَ لَهُمْ قَبْلَ ذَلِكَ، أَوْ حَيَاةُ دِينٍ وَعِبَادَةٍ، أَوْ يُجْزَى عَلَيْهِمْ أَعْمَالُهُمْ قَبْلَ الشَّهَادَةِ، وَإِنْ كَانَتْ أَجْسَامُهُمْ فِي الْحَقِيقَةِ مَيِّتَةً فِي أَحْكَامِ الدُّنْيَا عِنْدَ أَهْلِ الدُّنْيَا. وَهَذَا يَقْوِي قَوْلَنَا فِي الْمَرْتَدِّ: إِنَّهُ إِذَا لَحِقَ بِدَارِ يُحْكَمُ فِي نَفْسِهِ وَمَالِهِ فِي قِسْمَةِ الْمَوَارِيثِ، وَإِنْ كَانَ هُوَ فِي الْحَقِيقَةِ حَيًّا عَلَى مَا حُكِمَ فِي أَمْوَالِ الشَّهَدَاءِ وَأَنْفُسِهِمْ بِحُكْمِ الْمَوْتَى لِمَا [لَا يَعُودُونَ]^(٤) إِلَى الدُّنْيَا، وَإِنْ كَانُوا عِنْدَ

(١) فِي الْأَصْلِ وَم: كَانَ. (٢) فِي الْأَصْلِ وَم: يَعْزُضُونَ. (٣) فِي الْأَصْلِ وَم: إِنَّ. (٤) فِي الْأَصْلِ وَم: يَعْدُونَ.

رَبُّهُمْ أَحْيَاءٌ . فعلى ذلك يُحَكِّمُ في نفس المرتدِّ وأمواله بحكم المَوْتَى لما لا يعودُ إلى دارنا، وإن كانَ هو في الحقيقة حَيًّا عند الله لما جازَ أن يكونَ حَيًّا عند الله مَيِّتًا عندنا جازَ أن يكونَ مَيِّتًا عندنا حَيًّا عند الله، والله أعلم.

وحياة الطبعي وهو ملائكة وموت العرَضِي هو جهْلُهُ، والله أعلم.

الآية ١٧١ وقوله تعالى: ﴿يَسْتَبْشِرُونَ بِنِعْمَةٍ مِنَ اللَّهِ وَفَضْلٍ﴾ [يَحْتَمِلُ] ﴿بِنِعْمَةٍ مِنَ اللَّهِ وَفَضْلٍ﴾^(١) أي بدين من الله كقولهِ تعالى: ﴿فَأَصْبَحَتْ بِنِعْمَةِ إِخْوَانِكُمْ﴾ [آل عمران: ١٠٣] قيل: بدينه، ويَحْتَمِلُ ﴿بِنِعْمَةٍ مِنَ اللَّهِ﴾ الجنة ﴿وَفَضْلٍ﴾ زيادات لهم وكرامات^(٢) من الله ﷻ.

وقوله تعالى: ﴿وَأَنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أجرَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ أي لا يُضِيعُ من حسناتهم وخيراتهم، وإن قلَّ، وصغرَ، كقولهِ ﷻ: ﴿تَقَبَّلْ عَنْهُمْ أَحْسَنَ مَا عَمِلُوا﴾ [الأحقاف: ١٦] [وكقولهِ تعالى]^(٣): ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ﴾ [الزلزلة: ٧] وكقولهِ تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ﴾ الآية [النساء: ٤٠].

الآية ١٧٢ وقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِلَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ الآية قيل: أجابوا الله ﷻ والرسول ﷺ إلى ما دعاهم إليه، وأطاعوا في ما أمرهم به ﴿وَمِنَ أَصَابِهِمُ الْقَرْحُ﴾ أي الجراحة، قيل: دعاهم إلى بدرِ الصغرى بعدما أصابهم بأحيد القروح والجراحات، فاجابوه، فذلك قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِلَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ الآية.

وقوله تعالى: ﴿لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا مِنْهُمْ﴾ في الإجابة له بعدما أصابتهُمُ الجراحة، وشهدوا القتال معه ﴿وَأَتَّقُوا﴾ الخلاف له وترك الإجابة، ويَحْتَمِلُ اتَّقُوا النارَ وعقوبته ﴿أَجْرٌ عَظِيمٌ﴾ في الجنة وثواب جليل، والله أعلم.

الآية ١٧٣ وقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ﴾ الآية: قيل: إن المنافقين قالوا لأصحابِ رسولِ الله ﷺ بعدما انهزمَ كفارُ مكة، وولَّوا دُبُرَهُمْ: ﴿إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ﴾ يَخَوْفُونَهُمْ حتى لا يتبعوا على إثرهم، فتلَّك^(٤) عادتُهم لم تزلْ كقولهِ تعالى: ﴿مَّا زَادَكُمْ إِلَّا خَبَالًا﴾ [التوبة: ٤٧] إلا فساداً، وقيل: إنه إنما قال ذلك لهم رجلٌ، يقالُ له: نُعَيْمُ بْنُ مَسْعُودٍ، ولا تدري كيف كانتِ القصة؟.

وقوله تعالى: ﴿فَزَادَهُمْ إِيمَانًا﴾ لما وجدوا الأمر على ما قال لهم رسولُ الله ﷻ وَعَدَهُمْ لا على ما قال أولئك، فزادَهُمْ ذلك إيماناً أي تصديقاً زادَهُمْ، قيل: جرأة وقوة وصلابة على ما كانوا من قبل في الحرب والقتال. ويَحْتَمِلُ زادَهُمْ ذلك في إيمانهم قوة وصلابة وتصديقاً. وقيل: قوله ﷻ ﴿فَزَادَهُمْ إِيمَانًا﴾ أي تصديقاً وقيناً بجرائهم على عدوهم وبيعتهم برَبِّهم واستجابتهم لنبيهم ﷺ فإن قال قائل: ما معنى قوله ﷻ: ﴿فَزَادَهُمْ إِيمَانًا﴾؟ على إثر قوله ﷻ ﴿الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ﴾ وقول ذلك قول لا يَحْتَمِلُ أن يزيد الإيمان، وليس كقولهِ ﷻ: ﴿وَإِذَا ثَلِثْتَ عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا زَادَتْهُمْ إِيمَانًا﴾ [الأنفال: ٢] لأنها حججٌ، والحجج تزيد التصديق، أو تُحْدِثُ، أو تدعو إلى الثبات على ذلك، فيزيد الإيمان، فقولُهُمْ: ﴿فَاخْشَوْهُمْ﴾ كيف يزيد؟.

قيل يَخْرُجُ ذلك، والله أعلم، على وجوه:

أحدها: أنهم إذ عَلِمُوا أنهم أهلُ النفاق^(٥)، وأنهم يَخَوْفُونَ بذلك، وقد كان وَعَدَهُمْ رسولُ الله ﷻ بصنيعهم، فكذبوهم بذلك، وأقبلوا نحو أمرِ رسولِ الله ﷻ إجابةً لأمروهم وتصديقاً لوعده ومجانبةً لاغترابهم بأخبارِ أعدائِهِم والنزول على قولهم، فكان ذلك منهم اسماً^(٦) زائداً في أسمائهم مع ما في تكذيبهم ذلك نحو قوله ﷻ: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ﴾ الآية [آل عمران: ٧] إنه إذا زاد بتكذيب آياتِ الله رجساً فبئله تكذيب المُكذِبِ بالآيات. لذلك يزيد إيماناً، والله أعلم.

والثاني: أن يكونَ رسولُ الله ﷻ أخبرَهُم بفرقِ أعداءِ الله وثبت أمرهم، وأخبرَهُمُ المنافقونَ بالاجتماع، فصاروا إلى ما

(١) ساقطة من الأصل . (٢) الواو ساقطة من الأصل . (٣) ساقطة من الأصل وم . (٤) في الأصل: بذلك، في م: وذلك . (٥) من م، في الأصل: النار . (٦) في الأصل وم: ذلك.

نَعْتَهُمْ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فوجدوا الأمر على ما قال رسول الله ﷺ ﴿ذَلِكَ مِنْ أَنْبَاءِ الْغَيْبِ﴾ [آل عمران: ٤٤] والإنباء عن الغيب من أعظم آيات النبوة، فزادهم ذلك إيماناً، والله أعلم، كقوله^(١) ﴿وَأَقَمِ الْأَمْرَ بِرِضْوَانِ اللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٦٢].

والثالث: لا اغترأوا^(٢) بقول المنافقين، ولا قصدوا لذلك، ولا ضعنوا، فأنزل الله سكينته على قلوبهم ليزيدهم بذلك إيماناً كقوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ السَّكِينَةَ فِي قُلُوبِ الْمُؤْمِنِينَ لِيَزَادُوا إِيمَانًا مَعَ إِيمَانِهِمْ﴾ [الفتح: ٤] وبالله التوفيق.

ثم معنى زيادة الإيمان يخرج على وجوه:

أحدها: نحو الابتداء في حادث الوقت، إذ له حكم التجدد في حق الأفعال بما هو للكفر به تارك. وعلى ذلك قوله تعالى ﴿يَتَأْتِيَهَا الْمَوْتُ﴾ الآية، فيكون ذلك بحق الزيادة على ما مضى، وإن كان بحق التجدد في حق الحادث الفردي. والثاني: أن يكون له الثبات عليه، إذ حجج الشيء توجب لزومه والدوام عليه، فسمي ذلك زيادة. ويحتمل أن يكون يزداد في أمره بصيرة وعلى ما رغب فيه إقبالاً، [ولحقوقه مراعاة]^(٣)، فيكون في ذلك زيادة في قوته أو في نوره أو بزيته وتمايه، وذلك أمر معروف.

والثالث^(٤): أن يكون ذلك داعياً^(٥) إلى محافظة حقوق والتمسك بأدلتيه والوفاء بشرائطه، فيزيد بذلك فضله كما عُدَّت صلاة واحدة في التحقيق ألفاً بما في ذلك من حفظ الحقوق ومراعاتها، والله أعلم.

وقوله تعالى: ﴿وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ﴾ فزعوا إلى الله تعالى بما رأوا من صدق وعيد رسول الله ﷺ لهم وظهور كذب قول المنافقين لهم ﴿إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ﴾ الآية، أو قالوا ذلك عند قول المنافقين إياهم: ﴿إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ﴾ فؤضوا أمرهم إلى الله تعالى، وسلموا لما رأوا النصر منه رضا منهم بكل ما يصيبهم بقوله ﴿الَّذِينَ إِذَا أَصَابَتْهُمْ مُصِيبَةٌ قَالُوا إِنَّا لِلَّهِ وَإِلَيْهِ رُجُوعُنَا﴾ [البقرة: ١٥٦] مدحهم الله ﷻ بما رأوا أنفسهم لله. فذلك هذا^(٦).

الآية ١٧٤

وقوله تعالى: ﴿فَانْقَلَبُوا بِنِعْمَةِ رَبِّهِمْ إِلَى اللَّهِ وَفَضَّلُ﴾ تحتل النعمة نعمة الدين على ما ذكرنا. وقيل: انقلبوا بنصر من الله والغنيمة. وتحتل النعمة من الله لا من العدو / ٧٤ - / لأن المنافقين كانوا يخوفونهم بقولهم: ﴿إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ﴾ [آل عمران: ١٧٣] وتحتل النعمة الجنة، ﴿وَفَضَّلُ﴾ الزيادة على ذلك. وقيل: انصرفوا بأجر من الله ﴿وَفَضَّلُ﴾ وهو ما تشوقوا به من الشوق ﴿لَمْ يَسْسَهُمْ سَوْءُ﴾ ولا قتل ولا هزيمة.

وقوله تعالى: ﴿وَأَتَّبَعُوا رِضْوَانَ اللَّهِ﴾ ورضا رسوله ﷺ وقيل: اتبعوا طاعته ورضاه. ويحتمل ﴿يَتِمَمُوا مِنَ اللَّهِ وَفَضَّلُ﴾ الزيادة في الإيمان، وهو الصلابة والقوة.

وقوله تعالى: ﴿لَمْ يَسْسَهُمْ سَوْءُ﴾ مما كانوا يخوفونهم بقوله: ﴿إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ﴾ ويحتمل قوله تعالى: ﴿فَانْقَلَبُوا بِنِعْمَةِ رَبِّهِمْ إِلَى اللَّهِ﴾ أي رجعوا بمحمد ﷺ.

[وقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ ذُو فَضْلٍ عَظِيمٍ﴾ أي ذو فضل عظيم يدفع المشركين عن المؤمنين]^(٧).

الآية ١٧٥

وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ذَلِكَ الشَّيْطَانُ يَحْوِثُ أَوْلِيَاءَهُ فَلَا تَخَافُوهُمْ وَخَافُوا اللَّهَ﴾ يخوف أوليائه وأعداءه، [لكن أعداءه لا يخافونه، وأوليائه يخافونه]^(٨) كقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا تُنذِرُ مَنِ اتَّبَعَ الذِّكْرَ﴾ [يس: ١١] ومن لم يتبع. لكن من اتبع كان يقبل إنذاره، ومن لم يتبع الذكر لا، وإلا كان يُنذر الفريقين جميعاً. فعلى ذلك الشيطان كان يخوف أوليائه وأعداءه جميعاً. لكن أعداءه لا يخافونه، وأوليائه يخافونه. ويحتمل قوله: ﴿يَخْوَفُ أَوْلِيَاءَهُ﴾ أي بأوليائه. وجائز هذا في الكلام كقوله: ﴿وَيُنذِرُ يَوْمَ الْجَمْعِ﴾ [الشورى: ٧] أي يوم الجمع.

(١) في الأصل وم: قوله. (٢) في الأصل وم: يغترأوا. (٣) في الأصل: لحوقه من إعادة، في م: ولحقه مراعاة. (٤) في الأصل وم: ويحتمل. (٥) في الأصل وم: داع. (٦) أدرج بعد هذه الكلمة في الأصل وم العبارة التالية: وقوله تعالى ﴿وَاللَّهُ ذُو فَضْلٍ عَظِيمٍ﴾ أي ذو فضل عظيم يدفع المشركين عن المؤمنين، ومحل هذه العبارة بعد: رجعوا بمحمد ﷺ. (٧) ذكرنا أن هذه العبارة قد أدرجت في الأصل وم قبل تفسير قوله تعالى ﴿فَانْقَلَبُوا بِنِعْمَةِ رَبِّهِمْ إِلَى اللَّهِ وَفَضَّلُ﴾. (٨) من م، في الأصل: ولا يخافونه.

أَلَا تَرَى أَنَّهُ قَالَ: ﴿وَلِئَلَّ الشَّيْطَانُ لِيُوْحِدَ إِلَهُ أَوْلِيَائِهِمْ يُجْبِلُوْكُمْ﴾؟ [الأنعام: ١٢١] فعلى ذلك قوله: ﴿يُخَوِّفُ أَوْلِيَائَهُمْ﴾ أو بأوليائِهِ، والله أعلم. وعن ابن عباس رضي الله عنه (يُخَوِّفُكُمْ أَوْلِيَائَهُ)، وهذا يؤيد تأويل مَنْ يتأوَّل: ويخوف بأوليائِهِ، والله أعلم.

وقوله تعالى: ﴿فَلَا تَخَافُوهُمْ وَخَافُواْ إِن كُنتُمْ مُّؤْمِنِينَ﴾ أي لا تخافوهم^(١) لمُخَالَفَتِكُمْ إِيَّاهُمْ^(٢)، وخافوني أي خافوا مُخَالَفَتَكُمْ أَمْرِي كَقَوْلِهِ ﴿إِنَّهُ لَيْسَ لَهُ سُلْطَانٌ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا﴾. إِنَّمَا سُلْطَانُهُ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا. [النحل: ٩٩ و ١٠٠] أَخْبَرَ أَنَّ لَيْسَ لَهُ سُلْطَانٌ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا سُلْطَانُهُ عَلَى أَوْلِيَائِهِ، لذلك قال: ﴿فَلَا تَخَافُوهُمْ﴾ لِمَا لَيْسَ لَهُمْ^(٣) عَلَيْكُمْ سُلْطَانٌ ﴿وَخَافُواْ﴾ لِمَا لِي عَلَيْكُمْ سُلْطَانٌ، وبالله العصمة.

الآية ١٧٦ وقوله تعالى: ﴿وَلَا يَحْزَنكَ الَّذِينَ يُسْرِغُونَ فِي الْكُفْرِ﴾ تَحْتَمِلُ الْآيَةُ وَجْهَيْنِ: تَحْتَمِلُ ﴿وَلَا يَحْزَنُكَ الَّذِينَ﴾ ظَاهَرُوا غَيْرَهُمْ مِنَ الْمَشْرِكِينَ عَلَيْكُمْ، وقد ظاهر أهل مكة غيرَهُمْ مِنَ الْمَشْرِكِينَ عَلَيْكَ، فَإِنَّ اللَّهَ يَنْصُرُكُمْ، فَيُخْرِجُ هَذَا مُخْرِجَ الْبَشَارَةِ لِبَالِصِرٍ عَلَى أَعْدَائِهِ وَالْعَلْبَةِ عَلَيْهِمْ.

وَتَحْتَمِلُ أَيْضاً وَجْهاً آخَرَ، وهو أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَنْشُدُ عَلَيْهِ كُفْرَهُمْ بِاللَّهِ، وَيَحْزَنُ لذلك كَقَوْلِهِ تعالى: ﴿لَمَّا بَلَغَ نَسَكَهُ أَلَّا يَكُونُوا مُّؤْمِنِينَ﴾ [الشعراء: ٣] فَيُخْرِجُ قَوْلُهُ: ﴿وَلَا يَحْزَنُكَ﴾ مُخْرِجَ تَسْكِينِ [الْحَزَنِ]^(٤) وَدَفْعِهِ عَنْهُ وَالتَّسْلِي عَلَى ذَلِكَ لَا مُخْرِجَ النَّهْيِ، إِذِ الْحَزَنُ يَأْخُذُ الْإِنْسَانَ، وَيَأْتِيهِ مِنْ غَيْرِ تَكَلُّفٍ وَلَا تَضَعٍ، وكَقَوْلِهِ تعالى: ﴿لَا تَحْزَنَ إِنَّا اللَّهُ مَعَكُمْ﴾ [التوبة: ٤٠] هو عَلَى مُخْرِجِ التَّسْكِينِ وَالدَّفْعِ عَنْهُ لَا عَلَى النَّهْيِ، فَكَذَلِكَ الْأَوَّلُ، والله أعلم، وكَقَوْلِهِ تعالى لَأَمْ مُوسَى ﷺ ﴿وَلَا تَحْزَنْ﴾ [مريم: ٢٤].

وقوله تعالى: ﴿لَنْ يَضُرُّوا اللَّهَ شَيْئاً﴾ يَحْتَمِلُ قَوْلُهُ: ﴿لَنْ يَضُرُّوا اللَّهَ شَيْئاً﴾ أَي لَنْ يَضُرُّوا أَوْلِيَاءَ اللَّهِ ﷺ لِأَنَّ ضَرَرَ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ كَقَوْلِهِ تعالى: ﴿عَلَيْكُمْ أَنفُسُكُمْ لَا يَضُرُّكُمْ مَنْ ضَلَّ إِذَا أَمْتَدَّ يَدُهُ﴾ [المائدة: ١٠٥]. وَيَحْتَمِلُ ﴿لَنْ يَضُرُّوا اللَّهَ شَيْئاً﴾ لِأَنَّهُ لَيْسَ لِلَّهِ فِي نَفْعِهِمْ وَعَمَلِهِمْ نَفْعٌ، وَلَا فِي تَرْكِ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ ضَرَرٌ؛ إِنَّمَا الْمَنْفَعَةُ فِي عَمَلِهِمْ لَهُمْ، وَالضَّرَرُ فِي تَرْكِ عَمَلِهِمْ عَلَيْهِمْ، والله أعلم.

وقوله تعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ أَلَّا يَجْعَلَ لَهُمْ حَقْلاً فِي الْآخِرَةِ﴾ هَذِهِ الْآيَةُ تَنْقُضُ عَلَى الْمَعْتَزِلَةِ قَوْلَهُمْ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ: أَرَادَ أَلَّا يَجْعَلَ لَهُمْ فِي الْآخِرَةِ حَقْلاً، وَالْمَعْتَزِلَةُ يَقُولُونَ: بَلْ أَرَادَ أَنْ يَجْعَلَ لَهُمْ حَقْلاً فِي الْآخِرَةِ، إِذْ يَقُولُونَ: أَرَادَ لَهُمُ الْإِيمَانَ، وَبِالْإِيمَانِ يَكُونُ لَهُمُ الْحَقُّ فِي الْآخِرَةِ. فثبت بِالْآيَةِ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ أَرَادَ لَهُمُ الْإِيمَانَ، وَالْآيَةُ فِي قَوْمٍ خَاصٍّ، عَلِمَ اللَّهُ تَعَالَى أَنَّهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ أَبَداً، فَأَرَادَ أَلَّا يَجْعَلَ لَهُمْ حَقْلاً فِي الْآخِرَةِ، وَلَوْ كَانَ عَلَى مَا تَقَوْلُهُ الْمَعْتَزِلَةُ أَنَّهُ أَرَادَ أَنْ يَجْعَلَ لَهُمْ حَقْلاً فِي الْآخِرَةِ لِمَا أَرَادَ لَهُمْ أَنْ يُؤْمِنُوا، وَلَكِنْ لَمْ يُؤْمِنُوا، لَكَانَ حَاصِلُ قَوْلِهِمْ أَرَادَ اللَّهُ أَلَّا يَجْعَلَ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُؤْمِنَ فِي الْآخِرَةِ، وَذَلِكَ جَوْرٌ عِنْدَهُمْ، وبالله التوفيق.

وقوله تعالى: ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ وَذَكَرَ مَرَّةً ﴿أَلَيْدٌ﴾ [البقرة: ١٠] وَمَرَّةً ﴿سَدِيدٌ﴾ [آل عمران: ٤ و..] لِأَنَّ التَّعْذِيبَ بِالنَّارِ أَشَدُّ الْعَذَابِ فِي الشَّاهِدِ وَأَعْظَمُ، وَلِذَلِكَ أَوْعَدَ بِهَا فِي الْغَالِبِ^(٥)، وَجَعَلَ شَرَابَهُمْ وَطَعَامَهُمْ وَلِبَاسَهُمْ مِنْهَا، فَتَعَوَّذُ بِاللَّهِ مِنْ ذَلِكَ.

الآية ١٧٧ وقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ أَشْرَكُوا الْكُفْرَ بِالْإِيمَانِ﴾ قَدْ ذَكَرْنَا تَأْوِيلَ هَذَا فِي مَا تَقَدَّمَ^(٦) ﴿لَنْ يَضُرُّوا اللَّهَ شَيْئاً﴾ مَا ذَكَرْنَا أَنَّهُ عَلَى الرَّجْهَيْنِ اللَّذَيْنِ وَصَفْتُهُمَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

الآية ١٧٨ وقوله تعالى: ﴿وَلَا يَحْزَنَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّمَا تَمْلِي لَهُمْ خَيْرٌ لِّأَنفُسِهِمْ﴾ الْآيَةُ اخْتَلِفَ فِي قِرَاءَتِهَا^(٧)؛ قَرَأَ بَعْضُهُمْ

(١) فِي الْأَصْلِ وَم: تَخَافُوهُ. (٢) فِي الْأَصْلِ وَم: إِيَّاهُ. (٣) فِي الْأَصْلِ وَم: لَهُ. (٤) مِنْ م. (٥) فِي الْأَصْلِ وَم: الْغَالِبِ. (٦) كَانَ ذَلِكَ فِي تَفْسِيرِ الْآيَةِ (١٦) مِنْ سُورَةِ الْبَقَرَةِ. (٧) قَرَأَ حَمْزَةً بِالنَّاءِ وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بِالْيَاءِ، انْظُرْ حُجَّةَ الْقِرَاءَاتِ (١٨٢).

بالياء، وبعضهم بالتاء، فَمَنْ قرأ بالتاء صَرَفَ الخطاب إلى رسول الله ﷺ، فقال وَلَا تَحْسِبَنَّ يَا مُحَمَّدُ ﴿أَنَا نَمْلِي لَمْ خَيْرٌ﴾ لَهُمْ إِنَّمَا نَمْلِي لَهُمْ لِيَزَادُوا شَرًّا وَإِنَّمَا لَهُمْ . فالآية على المعتزلة، لكنهم تأولوا بوجهين:

أحدهما: على التقديم والتأخير؛ كأنه قال: وَلَا تَحْسِبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّمَا نَمْلِي لَهُمْ لِيَزَادُوا إِثْمًا، إِنَّ مَا نَمْلِي لَهُمْ خَيْرٌ لَّأَنفُسِهِمْ . فيقال لَهُمْ: لو جازَ حَمَلُ^(١) الآية وصرَفُها على مَا حَمَلْتُمْ عليه، وصرَفْتُمْ إليه، جازَ حَمَلُ جميع الآيات التي فيها وَغَدُ لِلْمُؤْمِنِينَ وَصرَفُها إلى الكافرين^(٢) وما كَانَ فيها وَعِيدٌ للكافرين [جازَ صَرَفُها]^(٣) إلى المؤمنين، إذ لَا فرق بين هذا وَجَعَلِكُمْ الْخَيْرَ مَكَانَ الْإِثْمِ وَالْإِثْمَ مَكَانَ الْخَيْرِ، وبين جعلِ الوعيد^(٤) في موضع الوعيد والوعيد في موضع الوعيد والوجه الثاني: [تأولوه بوجهين أيضاً:

الأول]^(٥): قالوا: أخبر الله تعالى عما يؤول أمرُهُمْ في العاقبة لَا أَن كَانَ في الْإِبْتِدَاءِ كَذَلِكَ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَاللَّفْظَةُ مَالٌ فَرَعَتْ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ [القصص: ٨] ومعلوم أَنَّهُمْ لم يلتقطوا ﴿لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾، ولكن إخباراً عَنْ مَا آلَ أَمْرُهُ في العاقبة، أَن صَارَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا، وكذلك يقال للرجل: سَرَقْتَ لَتُقَطَّعَ [يَذَكَّ]^(٦) وَتَقْتَلُ [نَفْسًا]^(٧) لِيُقْتَلَ، وهو لم يَسْرِقْ لِيُقَطَّعَ [يَذَهُ]^(٨)، وَلَا قَتَلَ [نَفْسًا]^(٩) لِيُقْتَلَ، ولكن إخباراً عَنْ مَا آلَ أَمْرُهُ وَحَالُهُ في العاقبة، فكذلك هذا . لكنَّ الْإِخْبَارَ عَمَّا يؤولُ الْأَمْرُ يُخْرِجُ مُخَرَّجَ التَّنبِيهِ عَنِ السُّهُوِ وَالْغَفْلَةِ في الْإِبْتِدَاءِ، فالله ﷻ يَتَعَالَى عَنْ ذَلِكَ، فمُخَرَّجُ ذَلِكَ مَخْرَجُ التَّحْقِيقِ في الْإِبْتِدَاءِ لَا مَخْرَجُ الْإِخْبَارِ عَمَّا يؤولُ الْأَمْرُ في العاقبة، وبالله التوفيق.

والثاني^(١٠): مَنْ ارَادَ أَمْرًا يَعْلَمُ أَنَّهُ لَا يَكُونُ فَهُوَ لَجَهْلٍ يَرِيدُ ذَلِكَ أَوْ لَعِبٍ؛ فالله سبحانه يَتَعَالَى عَنِ الْجَهْلِ بِالْعَوَاقِبِ أَوْ الْعَبَثِ فِي الْفِعْلِ . دَلَّ أَنَّهُ كَانَ عَلَى [مَا]^(١١) ارَادَ لَا مَا لَمْ يَرِدْ . ولو كَانَ اللَّهُ ﷻ لَا يَفْعَلُ بِخَلْقِهِ إِلَّا مَا هُوَ أَصْلَحُ لَهُمْ فِي الدِّينِ وَأَخَيْرٌ لَمْ يَكُنْ لِنَهْيِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْإِعْجَابِ مَا أُعْطِيَ الْكَفَرَةُ مِنَ الْأَمْوَالِ وَالْأَوْلَادِ بِقَوْلِهِ ﷻ ﴿فَلَا تُعْجِبْكَ أَمْوَالُهُمْ وَلَا أَوْلَادُهُمْ﴾ [التوبة: ٥٥ و ٨٥] [مَعْنَى]^(١٢) دَلَّ أَنَّهُ قَدْ يُعْطَى مَا لَيْسَ هُوَ بِأَصْلَحَ^(١٣) فِي الدِّينِ، وَلَا أَخَيْرَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

قال الشيخ، رَحِمَهُ اللَّهُ، في قَوْلِهِ: ﴿وَلَا يَحْسِبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّمَا نَمْلِي لَهُمْ خَيْرٌ لَّأَنفُسِهِمْ إِنَّمَا نَمْلِي لَهُمْ لِيَزَادُوا إِثْمًا﴾ وقَوْلِهِ ﷻ: ﴿فَلَا تُعْجِبْكَ أَمْوَالُهُمْ وَلَا أَوْلَادُهُمْ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ بِهَا﴾ [التوبة: ٥٥ و ٨٥] وقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَحْسِبُونَ أَنَّمَا نُمِدُّهُم بِمَالٍ رَحِيمٍ﴾ [التوبة: ٥٥ و ٥٦] ونحو ذلك مِنَ الْآيَاتِ، فِيهَا وَجْهَانِ عَلَى الْمُعْتَزِلَةِ:

أحدهما: قَوْلُهُمْ فِي الْأَصْلَحِ: إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى لو فَعَلَ بِالْخَلْقِ شَيْئًا غَيْرُهُ أَصْلَحُ لَهُمْ فِي الدِّينِ فِي حَالِ الْمُخْتَلَفِ كَانَ ذَلِكَ جَوْرًا^(١٤) .

ومعلوم أَنَّ الْفِعْلَ بِهِمْ لِيَزَادُوا إِثْمًا لَا يَبْلُغُ فِي الصَّلَاحِ فِي الدِّينِ الْفِعْلَ بِهِمْ لِيَزَادُوا بِهِ بَرًّا، ومعلوم أَنَّهُ لو كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يَكُنْ لِيَجُوزَ أَن يُحَذَّرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ . فيقول: لَا يُعْجِبُكَ كَذَا، فكأنه قال: لَا يُعْجِبُكَ الَّذِي هُوَ صَلَاحٌ فِي الدِّينِ، ثُمَّ يُؤَكِّدُ ذَلِكَ بِأَنَّهُ [يَمْلِي]^(١٥) لَهُمْ ذَلِكَ لِيُعَذِّبَهُمْ بِهَا، ثُمَّ شَهِدَ عَلَى مَنْ حَسِبَ مَا حَسِبْتَهُ الْمُعْتَزِلَةُ بِأَنَّهُمْ لَا يَشْعُرُونَ، فَكَانَ ذَلِكَ شَهَادَةً مِنْ تَعَالَى، ﷻ عَلَى كُلِّ مَنْ وَافَقَ رَأْيَهُ رَأْيَ أَوْلَئِكَ الْكَفَرَةِ بِأَنَّهُمْ لَا يَشْعُرُونَ .

ومعلوم أَنَّ الْحَبَابَةَ وَالْفَرَاغَةَ لو لم يجعل الله تعالى لَهُمْ تِلْكَ الْحَوَاشِي وَالْمُلُكَ وَالْقُوَّةَ لَمْ يَكُونُوا^(١٦) لِيَجْتَرِثُوا عَلَى دَعْوَى / ٧٤ - ب / الرُّبُوبِيَّةِ، وَيَبْلَغُوا فِي الْمَأْثَمِ مَا بَلَّغُوا، فَيَكُونُ فَوْثُ ذَلِكَ أَصْلَحَ لَهُمْ فِي الدِّينِ . وقد قال الله تعالى:

(١) في الأصل وم: جعل . (٢) من م، في الأصل: الكافر . (٣) ساقطة من الأصل وم . (٤) في الأصل وم: الوعيد . (٥) هاقطة من الأصل وم . (٦) ساقطة من الأصل وم . (٧) ساقطة من الأصل وم . (٨) ساقطة من الأصل وم . (٩) ساقطة من الأصل وم . (١٠) من وجهي مآل الأمر في العاقبة . (١١) من م، ساقطة من الأصل . (١٢) ساقطة من الأصل وم . (١٣) في الأصل: بما صلح، في م: بإصلاح . (١٤) من م، في الأصل: جوازاً . (١٥) ساقطة من الأصل وم . (١٦) في الأصل وم: يكن .

﴿وَلَوْلَا أَن يَكُونَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً لَّجَعَلْنَا لِمَن يَكْفُرُ بِالرَّحْمَنِ﴾ الآية [الزخرف: ٣٣]. ثم كان معلوماً أنه إذا كان بما يجعل ذلك للكفرة يكفرون، فلو جعل للمؤمنين يؤمنون، ثم لم يجعل كذلك، والله اعلم. وأيد ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ بِهَا﴾ الآية [التوبة: ٥٥].

والثاني^(١): أن الإرادة إذ هي صفة لكل فاعل مختار في الحقيقة، قد [أخبر]^(٢) لأي وجه أعطى، ثبت أنه أراد ذلك مع ما كان المتعالم من فعل كل أحد لا يخرج على ما أراده، ولا يبلغ به ما لو فعل أنه يكون من جهل أو سقو، فالأول: يكون فعله على ظن أن يكون ذلك، فلا يكون. والثاني: إذا علم ألا يكون، فيكون له به عابثاً سفيهاً، جل الله، تعالى عن الوجهين. ثبت أن فعله لما علم أنه يكون لا لغيره ليلحقه به وصف جهل أو سقو، وبهما سقوط الربوبية. وجهه المعتبر [على الآية إلى]^(٣) وجهين:

أحدهما: على التقديم والتأخير بمعنى: ولا يحسن الذين كفروا أنما نعلمي لهم ليزدادوا إنما نعلمي لهم ليزدادوا خيراً؛ وذلك فاسد لوجهين:

أحدهما: لو كان جعل الخير شراً والشر خيراً بالتأويل، وصرفت الآية عن سياقها ونظمها، جاز ذلك في كل وعيد وأمر ونهي وتحليل وتحريم، فيصير كل أمور الدنيا مقلوباً.

والثاني^(٤): أنه لو كان كذلك لكان يجب^(٥) أن يعجب به رسول الله ﷺ إذ [كان]^(٦) على ذلك مغبجاً، ولكأنوا في ما حسيبوا أن ذلك خير^(٧) لهم، يشعرون، لا ألا يشعروا مع ما قيل: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ﴾ بالياء، وفي بعض القراءات [بالتاء]^(٨)، ومتى كان يحسب الكفرة ذلك شراً حتى يعاتبوا على الحسبان؟ والله الموفق.

والثاني^(٩): قالوا: ذلك خير عما يزول الأمر إليه كقوله تعالى: ﴿فَاللَّفُطْهُ هَآلَ فَرَعُونَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَرَابًا﴾ [القصر: ٨] وهم لا لذلك التفطوا، وكمن يقول للشارق: سرت لتقطع يدك؟ وكما يقال: لدوا للموت واثبوا للخراب. والذي قالوه إنما هو تنبيه وإيقاظ لقوم لا يذكرون عواقب الأمور، فيخربون عليها عن غفلة بالعواقب.

فأما الله ﷻ فمحال أن يكون أمره على ذلك ليكون في ما يذكركه ذلك. ألا ترى أن أحداً لا يقول: ولذت للموت، أو بنيت للخراب؟ لأنه لا لذلك يفعل، وإن كان إليه يزول، وإنما هو قول الواقع لهم بما ذكرته، كذلك بطل هذا، أو أمر قوم فرعون لم يقل ليكون لهم عند الله أو بما أراد الله، وكان كذلك، ولا قوة إلا بالله. وقد بينا ما في الحكمة حقيقة من طريق الاعتبار، ولا قوة إلا بالله، وأصل في ذلك أن الله تعالى عالم بمن يؤثر عداوته، ويعاند آياته؛ فإرادته ألا تكون منه [في]^(١٠) ذلك حاجة إليه في موالاته أو إيجاب غلبه عليه في بعض ما يريد. جل الله عن هذا الوصف.

الآية ١٧٩

وقوله تعالى: ﴿مَا كَانَ اللَّهُ لِيَذَرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى مَا أَنتُمْ عَلَيْهِ حَتَّى يَمِيزَ الْخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ﴾ قيل فيه بوجوه: قيل: لا يترك الله المؤمنين على [ما]^(١١) أنتم عليه أيها المنافقون، ولكن يمتحنكم بالجهاد وبأنواع المحن ليظهر المنافق لهم من المؤمن وقيل: ليظهر الكافر لهم من المؤمن المصدق، وقيل فيه بوجه آخر: وذلك أن المنافقين كانوا يظعنون أصحاب^(١٢) رسول الله ﷺ ويستنهزون بهم سرّاً، فقال الله ﷻ: لا يدع ﴿الْمُؤْمِنِينَ عَلَى مَا أَنتُمْ عَلَيْهِ﴾ من الطعن فيهم والاستهزاء بهم، ولكن يمتحنكم بأنواع المحن لتفتضحوا، وليظهر نفاقكم عندهم، ويحتمل وجهاً آخر، وهو أن قوله ﴿مَا كَانَ اللَّهُ لِيَذَرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى مَا أَنتُمْ عَلَيْهِ حَتَّى يَمِيزَ الْخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ﴾ أي لا يدع ﴿الْمُؤْمِنِينَ عَلَى مَا أَنتُمْ عَلَيْهِ﴾ من الشقاق والكفر في دار واحدة، ولكن يجعل لكم داراً أخرى يميز بها الخبيث من الطيب، يجعل الخبيث في النار والطيب في الجنة كقوله تعالى: ﴿يَمِيزُ اللَّهُ الْخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ وَيَجْعَلُ الْخَبِيثَ بَعْضُهُ عَلَى بَعْضٍ فَيَجْعَلُكُمْ جِيعًا يَجْعَلُهُ فِي جَهَنَّمَ﴾ الآية [الأنفال: ٣٧].

(١) من وجهي رد الشيخ على المعتزلة. (٢) من م. (٣) في الأصل وم: الآية إلا. (٤) الثاني: من وجهي فساد رأي المعتزلة في التقديم والتأخير. (٥) في الأصل وم: يجب. (٦) ساقطة من الأصل وم. (٧) في الأصل وم: خيراً. (٨) ساقطة من الأصل وم، وقد ذكرت القراءتان في حاشية تفسير الآية ص ١٩٣. (٩) الثاني من وجهي جهة المعتزلة في الآية. (١٠) ساقطة من الأصل وم. (١١) من م، ساقطة من الأصل. (١٢) في الأصل وم: لأصحاب.

وقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُظْلِمَكُمْ عَلَى الْغَيْبِ﴾ قيل فيه وجهين: قيل: إنهم كانوا يقولون: لا نؤمن حتى نؤتى مثل ما أوتي الأنبياء كقولهم: ﴿لَنْ نُؤْمِنَ حَتَّى نُؤْتَى مِثْلَ مَا أُوتِيَ رُسُلُ اللَّهِ﴾ [الأنعام: ١٢٤] ومثل قوله: ﴿يَلْبِثُ كُلُّ بَرِيدٍ كُنْ أَمْرِهِمْ أَنْ يَأْتِيَ سَحَابًا مُنْتَشِرًا﴾ ﴿كَلَّا﴾ [المدثر: ٥٢ و ٥٣] فعلى ذلك قوله: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُظْلِمَكُمْ عَلَى الْغَيْبِ﴾ إلا من اجتباؤه لوجوه، وجعله موضعاً لرساليته، أي لا يجعلكم رسلاً، إن علم الغيب إلا^(١) من آيات رسالته، والله أعلم.

وقيل: إن الشياطين كانوا يضعدون إلى السماء، فيسترقون، فيأتون بأخبارها إلى الكهنة قبل أن يبعث رسول الله ﷺ ثم إن الكهنة يخبرون بها غيرهم من الكفرة، فانزل الله ﷻ: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُظْلِمَكُمْ عَلَى الْغَيْبِ﴾ بعد ما بعث رسول الله ﷺ نبياً كما كنتم تظلمون على أخبار السماء قبل بعثه. ولكن الله ينجي من رسله من يشاء، أي يصطفي من يشاء، فيجعلهم رسلاً، فيوجي إليهم ذلك، أي ليس الوحي من السماء إلى غير الأنبياء ﷺ ويحتمل^(٢) قوله تعالى: ﴿يَنْجِي مِنْ رُسُلِهِ مَنْ يَشَاءُ﴾ أي لا يطلع أحداً منكم على الغيب إلا من اجتباؤه منكم لرساليته^(٣). ويحتمل قوله: ﴿يَنْجِي مِنْ رُسُلِهِ مَنْ يَشَاءُ﴾ أي ينسخ شرائعه وأحكامه برسول آخر نحو ما بين موسى إلى عيسى ﷺ إن كان في ما بينهما نبي. لم يجعل له أحكاماً^(٤) سوى أحكام موسى ﷺ أنقى تلك الأحكام والشرائع، وكذلك ما بين عيسى إلى محمد ﷺ فاجتبي هؤلاء لإبقاء شرائعهم وأحكامهم، والله أعلم.

وقوله تعالى: ﴿فَاتَّبِعُوا اللَّهَ وَرُسُلَهُ﴾ ظاهر ﴿وَلَنْ تُؤْمِنُوا﴾ برسله كلهم ﴿وَتَتَّقُوا﴾ المعاصي ﴿فَلَكُمْ أَجْرٌ عَظِيمٌ﴾ ويحتمل ﴿وَلَنْ تُؤْمِنُوا وَتَتَّقُوا﴾ الشرك ﴿فَلَكُمْ أَجْرٌ عَظِيمٌ﴾^(٥).

الآية ١٨٠

وقوله تعالى: ﴿وَلَا يَحْزَنَنَّ الَّذِينَ آتَوْا الْكِتَابَ أَنْ مَا يُؤْتُونَ مِنَ الْمَالِ، وَتَنَالُونَ مِنَ النَّبْلِ بِكتمانٍ بَعَثَ مُحَمَّدٌ ﷺ وَصَفِيهِ وتحريفهما أن ذلك خير لهما ﴿يَلْهُو سَرًّا لَهُمْ﴾ في الدنيا والآخرة. ولو لم يكنوا خيراً لهما في الدنيا وشرافاً، وفي الآخرة ثواباً وجزاء. وقيل: نزلت في [من منعوا]^(٦) الزكاة كقوله تعالى: ﴿سَيُطَوَّقُونَ مَا يَصْلُحُونَ يَوْمَ يُؤْتَى السَّاعَةُ﴾ فإن كان على التأويل الأول من كتمان بعثه^(٧) وصفيه فهو، والله أعلم، يَطَوَّقُ ذلك في صفوة يوم القيامة ليغرفه كل أحد كقوله ﷺ ﴿وَكُلُّ إِنْسَانٍ أَلْزَمَتْهُ مَلَكُوتُهُ فِي غُنْجِهِ﴾ [الإسراء: ١٣]. وإن كان على التأويل الثاني قيل: إن الزكاة التي منعها نصير حية^(٨) ذكر شجاعاً^(٩) أقرع^(١٠) ذا^(١١) ربيبتين؛ يعني نابتين، فيطوق بها في عنقه، فتنهش بنيها^(١٢) فيتقيها بذراعيه حتى يقضي بين الناس، فلا تزال معه حتى يساق إلى النار، والله أعلم.

وقوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ يَرِثُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ في الآية دلالة أن أهل السموات والأرض يمتنون ليس على ما يقوله القرامطة: إنهم لا يمتنون لأنه أخبر أن له ميراث السموات والأرض. والوارث هو الذي يخلف المورث، دل أنه ما ذكرنا، وإن كانوا هم وجميع ما في أيديهم لله تعالى، ملك له وعبيده. ألا ترى أنه روي في الخبر: لا يرث الكافر المسلم ولا المسلم الكافر إلا المولى من عبده؟ [الترمذي ٢١٠٧] سمي ما يكون للمولى من عبده ميراثاً، وإن كان العبد وما في يده ملكاً^(١٣) للمولى. فعلى ذلك الأول سمي الله ﷻ ذلك ميراثاً له، وإن كانوا^(١٤) عبيده وما في أيديهم ملكاً^(١٥) له، والله أعلم.

قال الشيخ، رحمه الله: وقوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ يَرِثُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ وكانت له لا بحق الميراث لوجهين:

أحدهما: / ٧٥ - / على الإخبار عن ذهاب أهلها وبقائه ﷻ دائماً، إذ ذلك وصف الموارث أن يكون لمن يكون له البقاء بعد فناء من تقدم. والله ﷻ هو الباقي بعد فناء الكل مع ما يجوز القول بما هو له في الحقيقة من قبله بالميراث من

(١) في الأصل وم: إنه. (٢) الواو ساقطة من الأصل وم: (٣) من م، في الأصل: برسالته. (٤) في الأصل وم: أحكام. (٥) من م، في الأصل: كذا. (٦) في الأصل وم: ما بقي. (٧) في الأصل وم: نعت. (٨) من م، في الأصل: بحية. (٩) الشجاع بالضم الحية الذكر. (١٠) الأقرع هو الذي تمرط جلده رأسه لكثرة شمه وطول عمره. (١١) في الأصل وم: ذو. (١٢) في الأصل وم: بنائين. (١٣) في الأصل وم: ملك. (١٤) في الأصل وم: كان. (١٥) في الأصل وم: ملك.

حيث مُلِكَ غَيْرُهُ الْإِنْتِفَاعُ بِذَلِكَ . وعلى ذَلِكَ الْمَرْوِيُّ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : « لَا يَرِثُ الْكَافِرُ الْمُسْلِمَ وَلَا الْمُسْلِمُ الْكَافِرَ إِلَّا الْمَوْلَى مِنْ عَبْدِهِ » [الترمذي ٢١٠٧] وليس ذَلِكَ فِي الْحَقِيقَةِ مِيراثاً^(١) ، إِذْ كَانَ لَهُ فِي حَالِ حَيَاتِهِ ، وَلَكِنْ كَانَتْ وَلَايَةُ الْإِنْتِفَاعِ بِهِ ، فَرَأَى . وعلى مِثْلِ هَذَا وَرَاثَةُ الْمُسْلِمِينَ فِي الْجَنَّةِ لَا عَلَى انْتِقَالٍ مِنْ غَيْرِهِمْ إِلَيْهِمْ ، وَلَكِنْ عَلَى بَقَائِهِمْ فِيهَا وَحصولِ أَمْرِهِا لَهُمْ أَوْ عَلَى وَرَاثَةِ مَا لَوْ كَانَ مَنْ لَمْ يُؤْمِنْ آمَنَ وَمَا ادَّعَا أَنَّهُا لَهُمْ بِقَوْلِهِمْ «لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ كَانَ هُودًا أَوْ نَصْرَانًا» [البقرة : ١١١] فَصَارَتْ مِيراثاً لِيُغَيِّرَهُمْ مَا ادَّعَا أَنَّهُا لَهُمْ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

والثاني : أَنْ يُعْلَمَ كُلُّ بِالْمَوْتِ حَقِيقَتُهَا أَنَّهُا لَهُ ، فَأُضِيفَتْ إِلَيْهِ بِالْمِيرَاثِ عَنْهُمْ كَمَا قَالَ تَعَالَى ﷻ «وَيَرْزُقُوا اللَّهَ جَمِيعًا» [إبراهيم : ٢١] [وَقَالَ^(٢)] «وَالَّذِينَ الصَّابِرِينَ» [المائدة : ١٨ و..] وَالْمَرْجِعُ^(٣) ، وَنَحْوَ ذَلِكَ مِنْ غَيْرِ غَيْبَةٍ ، وَلَكِنْ مِمَّا يَعْلَمُ كُلُّ إِذْ ذَاكَ ذَلِكَ ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ ﷻ : «وَالَّذِينَ يَوْمِزُوا بِاللَّهِ» [الأنفطار : ١٩] وَهُوَ فِي الْحَقِيقَةِ فِي كُلِّ يَوْمٍ لَهُ ، وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ .

وفي الذِّكْرِ وَالْأَخْبَارِ أَنَّهُا لَهُ مِيرَاثٌ تَحْرِيطٌ عَلَى الْإِنْفَاقِ وَالْتِزَادِ ، إِذْ هِيَ فِي الْحَقِيقَةِ لِعَنْبِرِ أَهْلِهَا ، إِنَّمَا لَهُمْ مَا يَنْفَقُونَ ، وَيَنْزَوِدُونَ دُونَ مَا يُنْصِفُونَ . وفيه مَنَعُ الْإِمْسَاكِ ، وَذَلِكَ كَقَوْلِهِ تَعَالَى «وَمَا لَكُمْ لَأَنْ تُنْفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلِلَّهِ يَرْثُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ» [الحديد : ١٠] وَقَوْلُهُ^(٤) : «وَاللَّهُ يَمَّا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ» وَعَيْدُ مِنْهُ ﷻ إِيَّاهُمْ .

الآية ١٨١ وَقَوْلُهُ تَعَالَى : «لَقَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ فَعِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَاءُ» قِيلَ : لَمَّا نَزَلَتْ : «مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا» [البقرة : ٢٤٥] قَالَتِ الْيَهُودُ : وَرَبُّكُمْ يَسْتَقْرِضُ مِنْكُمْ ، وَنَحْنُ أَغْنِيَاءُ ، وَلَيْسَ فِي الْآيَةِ بَيَانٌ أَنَّ ذَلِكَ الْقَوْلَ إِنَّمَا قَالَهُ الْيَهُودُ أَوْ غَيْرُهُمْ مِنَ الْكُفَرَةِ ، وَلَكِنْ فِيهِ أَنَّهُمْ قَالُوا ذَلِكَ ، فَلَا نَدْرِي مَنْ قَالَ ذَلِكَ ؟ وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُشَارَ إِلَى أَحَدٍ بَعِيْنِهِ إِلَّا بِبَيَانٍ .

ثم يَحْتَمِلُ هَذَا الْقَوْلُ وَجُوهًا :

[أَحَدُهَا]^(٥) : أَنْ يَكُونَ قَالَ ذَلِكَ أَوَانِلُهُمْ عَلَى مَا قَالَ فِي قَتْلِ الْأَنْبِيَاءِ ﷺ وَهَؤُلَاءِ لَمْ يَقْتُلُوا ، وَلَكِنْ إِنَّمَا قَتَلَهُمْ أَوَانِلُهُمْ ؛ أَضِيفَ ذَلِكَ إِلَيْهِمْ رِضًا مِنْهُمْ بِصْنَعِهِمْ . فعلى ذَلِكَ الْقَوْلِ الَّذِي قَالُوا يَحْتَمِلُ مَا ذَكَرْنَا .

والثاني^(٦) : أَنْ يَكُونَ هَؤُلَاءِ قَالُوا ذَلِكَ بِحَضْرَةِ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَبِمَشْهَدِهِمْ ، أَوْ قَالُوا ذَلِكَ فِي سِرٍّ ؛ فَإِنْ قَالَ ذَلِكَ أَوَانِلُهُمْ فَإِنَّهُ يَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : أَنْ يَكُونَ اللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمَ ذَلِكَ رَسُولُهُ تَضْيِيرًا لَهُ وَتَسْكِينًا لِتَضْيِيرِ عَلَى الْكُفَرِ حِينَ قَالُوا فِي اللَّهِ مَا قَالُوا ، فَكَيْفَ فِيهِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ؟ ذَلِكَ لِيَكُونَ ذَلِكَ آيَةً مِنْ آيَاتِ رِسَالَتِهِ .

[وَالثَّانِي]^(٧) : إِنْ كَانُوا قَالُوا ذَلِكَ بِحَضْرَةِ أَصْحَابِهِ ﷺ فَفِيهِ أَيْضًا وَجْهَانِ :

أَحَدُهُمَا : مَا ذَكَرْنَا مِنَ التَّسْكِينِ وَالتَّضْيِيرِ عَلَى أَذَاهُمْ .

والثاني : لِيُعْلَمُوا أَنَّ جَمِيعَ مَا يَقُولُونَ مُحْفُوظٌ عَلَيْهِمْ ، لَيْسَ بِغَائِبٍ وَلَا غَافِلٍ عَنْهُ كَقَوْلِهِ ﷻ «وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَافِلًا عَمَّا يَعْمَلُ الظَّالِمُونَ إِنَّمَا يُؤَخِّرُهُمْ لِیَوْمٍ» [إبراهيم : ٤٢] لَكِنَّهُ يُؤَخِّرُ ذَلِكَ إِلَى وَقْتٍ ، وَإِنْ كَانُوا قَالُوا ذَلِكَ سِرًّا فَفِيهِ أَيْضًا وَجْهَانِ :

أَحَدُهُمَا : مَا ذَكَرْنَا أَنْ يَكُونَ آيَةً مِنْ آيَاتِ النُّبُوَّةِ لِيُعْلَمُوا أَنَّهُ إِنَّمَا عَلِمَ ذَلِكَ بِاللَّهِ ، عَلَى عِلْمٍ مِنْهُمْ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ فِي مَا بَيْنَهُمْ مَنْ يَنْهَى الْخَبَرَ إِلَيْهِ .

والثاني : خَرَجَ عَلَى التَّغْزِيَةِ وَالتَّضْيِيرِ عَلَى أَذَاهُمْ .

ثم مَعْنَى قَوْلِهِ تَعَالَى ﷻ «وَأَنزَلْنَا اللَّهُ قَرْضًا حَسَنًا» [المزمل : ٢٠] وَقَوْلِهِ : «مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا» [البقرة : ٢٤٥] يَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ :

(١) فِي الْأَصْلِ وَم : مِيرَاث . (٢) إِشَارَةٌ إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى ﷻ «ثُمَّ إِنَّكَ مَرْسُكُم» [آل عمران ٥٥] . (٣) فِي الْأَصْلِ وَم : الْآيَةُ . (٤) فِي الْأَصْلِ وَم : يَحْتَمِلُ . (٥) فِي الْأَصْلِ وَم : وَجْهَانِ . (٦) فِي الْأَصْلِ وَم : وَجْهَانِ . (٧) فِي الْأَصْلِ وَم : وَجْهَانِ .

أحدهما: لئلا يمتنوا على الفقراء، إنما يتصدقون عليهم، إذ يعلمون أنه ليس بفقير، ولا يحتاج إلى غيرهم، فيستقرض لفقره ولحاجته، وكل من أقرض آخر لا حاجة له في ذلك القرض ولا فقر، ولكن ليكون ماله عنده محفوظاً في الشاهد فإنه لا يمتن المقرض عليه، بل تكون الجنة للذي عنده القرض على المقرض حيث يحفظ ماله في السفاتيح^(١). فعلى ذلك المال الذي يقرضون، ويتصدقون، على الفقراء، يكون محفوظاً عند الله ليوم حاجتهم إليه، فلا مئة تكون على الفقير، والله أعلم.

والثاني: إنباء عن جوده وكرمه لأن العبد، وما في يده، له فلو أراد أن يأخذ جميع ما في يده لكان له ذلك، ثم يطلب منه تبدل يضاعف على ذلك.

والثالث^(٢): أن المولى في الشاهد إذا طلب من عبده القرض يكون في ذلك شرف للعبد وعظم.. فعلى ذلك الله ﷻ إذا طلب من عبده القرض على علم منه في أنه غني بذاته لا يجب أن يتخلل عليه، وفي ذلك شرفه وعظمه، والله أعلم.

وقوله تعالى: ﴿لَقَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَاءُ﴾ قال أهل التفسير: قالت اليهود، وذلك تنبيه لصنيعهم وشدة سفههم حتى زعموا أن يد **﴿اللَّهُ مَقُولُهُ﴾** [المائدة: ٦٤] لكن ليس في الآية بيان القائلين، ولا في النسبة [إلى]^(٣) أحد نفع سوى خوف الكذب، لو لم يكن ذلك منه، لكنهم قالوه. والأغلب على مثله أن يكونوا قالوه سراً؛ يكون في إظهاره آية الرسالة، أو كانت الأواويل يقولون، فيكون في ذلك، إذ لا يحتمل أن يصير لمثله يقال بحضرة الصحابة رضي الله عنهم أجمعين إلا أن يكون في وقت أمرؤا بالكف. فيكون في ذلك بيان قدر طاعتهم لله مع عظم ما سمعوا من القول؛ وجملة أن في ذكر ذلك دعاء إلى الصبر على أذاهم وسوء قولهم، إذ هم مع تقليبهم^(٤) في نعم الله تعالى وعليهم بأنهم لم ينالوا خيراً إلا بالله تعالى اجترؤا^(٥) عليه بمثل هذا القول، وبلغ غشؤهم هذا، والله، جل ثناؤه، مع قدرته وسلطانه يخلعهم عنهم ليوم وعدهم فيه الجزاء. فمن ليس منه إليهم نعمة، ولا تقدم عليهم كبير منة، أحق بالصبر لأذاهم والإعراض^(٦) عن مكافأتهم. وعلى ذلك قوله تعالى [لرسوله ﷺ]^(٧) ﴿قُلْ لِلَّذِينَ آمَنُوا يَغْفِرُوا لِلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ أَيَّامَ اللَّهِ﴾ الآية [الجاثية: ١٤]، [وقوله تعالى]^(٨): ﴿فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاصْفَحْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾ [المائدة: ١٣].

وقوله تعالى: ﴿سَتَكْتُبُ مَا قَالُوا﴾ قيل سنجزيهم جزاء ما قالوا^(٩)، وقيل: ستحفظ ما قالوا، وستثبت، وستلزم^(١٠) كقوله ﷻ: ﴿رَكْعَلُ إِنْسِي أَرْمَتْهُ طَلَبُهُ فِي عُنُقِهِ﴾ [الإسراء: ١٣] والله أعلم.

وقوله تعالى: ﴿وَقَتْلَهُمُ الْأَنْبِيَاءَ بِغَيْرِ حَقٍّ﴾ قد ذكرنا هذا في ما تقدم أنه يحتمل أن قتل أوليهم الأنبياء [قد أضيف]^(١١) إليهم ليرضاهم بفعلهم كقوله ﷻ: ﴿مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا﴾ [المائدة: ٣٢] ليرضاهم بقتله، فإن قيل: ما الحكمة في قوله: ﴿وَقَتْلَهُمُ الْأَنْبِيَاءَ بِغَيْرِ حَقٍّ﴾ والأنبياء، صلوات الله تعالى عليهم، وسلامه، لا يرتكبون ما يجب به قتلهم كقوله تعالى ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُؤْذُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ لَعَنَهُمُ اللَّهُ﴾ الآية [الأحزاب: ٥٧] أطلق القول فيه من غير ذكر اكتساب شيء يستوجب به ذلك، وشرط في المؤمنين اكتساب ما يستوجبون كقوله تعالى ﴿وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ بِغَيْرِ مَا اكْتَسَبُوا﴾ الآية [الأحزاب: ٥٨]، فكيف ذكر ههنا **﴿بِغَيْرِ حَقٍّ﴾** وهم لا يكتسبون ما يستوجبون به القتل؟

قيل: يحتمل قوله: **﴿بِغَيْرِ حَقٍّ﴾** أي بغير حاجة لأنهم كانوا يقتلون بلا منفعة تكون لهم في قتلهم على ما قيل: إنهم كانوا يقتلون كذا نبياً حين^(١٢) يهيج لهم سواف^(١٣). فإذا كان كذلك يحتمل **﴿بِغَيْرِ حَقٍّ﴾** أي بغير حاجة كقول لوط

(١) مفردة: السَّفَنَجَةُ، وهو أن يعطي مالا آخر وللآخر مال في بلده، فيوفيه إياه ثم فيستفيد أمن الطريق (اللسان). (٢) هذا الوجه هو الثالث من وجوه قوله تعالى **﴿لَقَدْ سَمِعَ اللَّهُ﴾**. (٣) من م. (٤) من م، في الأصل: تقليبهم. (٥) في الأصل: اجترؤا. (٦) في الأصل: وعراض. (٧) ساقطة من الأصل وم. (٨) في الأصل: قال الله تعالى لرسوله ﷺ. (٩) من م، في الأصل: كانوا. (١٠) في الأصل: وم. (١١) في الأصل: وم. فاضيف. (١٢) في الأصل: وم. ثم. (١٣) السواف: الموتة، بالضم: الغشي والجنون.

﴿قَالَ يَفْقِرُوا هَؤُلَاءِ بِمَا مِنْ أَلْمَهِرُ لَكُمْ﴾ ﴿قَالُوا لَقَدْ عَلِمْتَ مَا لَنَا فِي بَنَاتِكَ مِنْ حَقٍّ﴾ [هود: ٧٨ و ٧٩] أي من حاجة، والله أعلم. ويحتفل قوله ﴿وَقَتْلَهُمُ الْآلِيبَةَ﴾ أي قُضِدُوا قُضِدَ قَتْلُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فكان قد قُتِلُوهُ، أو قُتِلُوا أَصْحَابَهُ ﷺ فأضيف إليهم، والله أعلم.

وقوله تعالى: ﴿وَنَقُولُ ذُوقُوا عَذَابَ الْحَرِيقِ﴾ أي المُحْرِق، وقد ذكرنا هذا.

الآية ٨٢ وقوله تعالى: ﴿وَالَّذِي يَمَّا قَدَّمْتَ أَيْدِيكَ﴾ ذكر الأيدي لما بالأيدي يُقَدَّم، وإن لم يكن هذا مُقَدِّمًا باليد في الحقيقة، وكذلك قوله ﴿يَمَّا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ﴾ [الشورى: ٣٠] لما باليد يُكْتَب، والله أعلم.

الآية ٨٣ وقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ عَهِدَ إِلَيْنَا أَلَّا نُؤْمِنَ لِرَسُولٍ حَتَّى يَأْتِيَنَا بَقُرْآنٍ﴾ قيل: إنهم لما دُعُوا إلى الإسلام، يعني اليهود ﴿قَالُوا إِنَّ اللَّهَ عَهِدَ إِلَيْنَا أَلَّا نُؤْمِنَ لِرَسُولٍ حَتَّى يَأْتِيَنَا بَقُرْآنٍ تَأْكُلُهُ النَّارُ﴾ وكان ذلك آية في بني إسرائيل، فسأل اليهود من نبينا محمد ﷺ ذلك؟ وقيل: كان/ ٧٥ - ب/ من قبلنا في الأمم الخالية ذلك، فسألوا من رسول الله ﷺ؟ ولكن لم يكن القربان من آيات النبوة والرسالة. إن كان فهو من آيات الثَّقَوَى كقوله ﷺ: ﴿وَأَتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ ابْنِ آدَمَ بِالْحَقِّ إِذْ قَرَّبَا قُرْبَانًا فَتُقُبِّلَ مِنْ أَحَدِهِمَا وَلَمْ يُنَبَّلْ مِنَ الْآخَرِ قَالَ لَأَقْتُلَنَّكَ قَالَ إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ اللَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ﴾ [المائدة: ٢٧]. كان القربان من آيات الثَّقَوَى.

الا ترى أنه قال: يا محمد ﴿قَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ قَبْلِ يَأْتِيَنَّكُمْ وَيَأْتِيَنَّكُمْ﴾ يعني القربان^(١) ﴿فَلِمَ قَتَلْتُمُوهُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾؟ أنه^(٢) من [آيات]^(٣) النبوة، أو ﴿إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ أنه عهد إليكم ألا تؤمنوا به حتى يأتي بقرآن؟ والله أعلم.

وفي قوله ﷺ أيضاً: ﴿قَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ قَبْلِ يَأْتِيَنَّكُمْ وَيَأْتِيَنَّكُمْ﴾ قلتم قَتَلْتُمُوهُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴿إِنْ أَوَّلْتُمْ﴾، والله أعلم^(٤) ادَّعُوا الذي ذكروا من العهد، ومم تبغوا أولئك، فعرَّفْتُمْ صنعَ مَنْ [يَدْعُونَ أَنْ]^(٥) بهم احتجوا لهم فيه آية: إما يكذبهم بما احتجوا بوصية المتقدمين في ذلك فبطل عذرهم، إذ هم قتلوه، فلا يجوز تصديقهم على العهد الذي ادَّعوا، وذلك صنيعهم، وإما يقررون أنهم أخبروا بالعهد من غير أن [يتبينوا أن كان]^(٦) كذباً وباطلاً، فبطل حججهم. على أن في الآية: ﴿إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ اللَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ﴾ [المائدة: ٢٧] فجعل ذلك آية الثَّقَى لا آية النبوة.

والأصل فيه أنا لما عرَّفنا آيات الرسل ﷺ لا يُذكر فيها القربان ثبت أن هذا الذي ادَّعوا ليس هو بعهد جاء به الرسل ﷺ ولكنه جيل السفهاء بتلقين الشياطين ووحيهم، لذلك لم يجب الذي ذكروا، والله أعلم.

الآية ٨٤ وقوله تعالى: ﴿إِن كَذَّبُوكَ﴾ يا محمد في القول وما جئت من آيات تدل، وتوضح أنك رسول الله، وأنت صادق في قولك ﴿فَقَدْ كَذَّبَ رَسُولٌ مِنْ قَبْلِكَ جَاءَهُ بِالْبَيِّنَاتِ﴾ يُعْزِي نَبِيَّهُ ﷺ وَيُصْبِرُهُ لِيُصْبِرَ عَلَى آذَانِهِمْ وَتَكْذِيبِهِمْ كقوله ﷺ: ﴿فَاصْبِرْ كَمَا صَبَرَ أُولُو الْعَزْرِ مِنَ الرُّسُلِ﴾ الآية [الاحقاف: ٣٥].

وفي قوله تعالى أيضاً: ﴿إِن كَذَّبُوكَ فَقَدْ كَذَّبَ رَسُولٌ مِنْ قَبْلِكَ﴾ وجوه:

أحدها: أن يُصْبِرَهُ عَلَى ذَلِكَ بما له فيه اجر كما^(٧) صَبَرُوا عَلَى عَظَمِ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ؛ وذلك في قوله ﷺ: ﴿فَاصْبِرْ كَمَا صَبَرَ أُولُو الْعَزْرِ مِنَ الرُّسُلِ﴾ [الاحقاف: ٣٥].

والثاني: على رفع العذر عنه في ترك الإبلاغ أن ذلك لم يمنع من تقدُّمِهِ .

والثالث: على الإنباء أنهم أصحاب تقليد في التكذيب لا أن يكذبوا من محنة وظهور؛ فذلك أقلُّ للثأدي بو ولتوهم الارتباب في الأنبياء لِيَسْتَيْقِنَ مَنْ حضره، وصدقه، أن ذلك منهم على الإغتيال والتقليد دون المحنة. والظهور، والله أعلم.

(١) من م، وفي الأصل: القرآن . . (٢) أدرج في الأصل قبلها: أن الله عهد إلينا ألا نؤمن لرسول إلا بكذا أي إن كان ذلك من آيات النبوة لم تقتلهم الأنبياء الذين أتوا به أو لم قتل أو اتلكم الأنبياء إذ أتوا بالقربان ﴿إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ . . (٣) ساقطة من الأصل وم . . (٤) في الأصل وم: فهو والله أعلم ادَّعوا أن أوائلهم . (٥) في الأصل وم: يدعو . (٦) ساقطة من الأصل وم . (٧) في الأصل وم: أن.

وقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ﴾ قد ذكرناها في ما تقدم في غير موضع، وقوله تعالى: ﴿وَالزُّبُرُ﴾ قيل: أحاديث الأنبياء ﷺ من قبلهم بالنبوّة على ما يكون، وقيل: والزُّبُر هي الكتب؛ أي جاؤوا بالبينات والزُّبُر، يعني الكتب ﴿وَالْأَنْبِيَاءُ﴾ قيل: الزُّبُر والكتاب واحد، وقيل: ﴿وَالْأَنْبِيَاءُ﴾ هو الذي فيه الحلال والحرام والأحكام المكتوبة عليهم، والمنير هو الذي أنار قلب كل من تمسك بالهدى كما قيل في الفرقان: إنه^(١) يفصل، ويُفرّق بين الحق والباطل، والله أعلم. وتسمى كتب الله كلها فرقاناً ومنيراً بما يفرّق [فيها]^(٢) بين الحق والباطل، ويبيّن السبيلين جميعاً، والله أعلم.

الآية ١٨٥ وقوله تعالى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾ فيه دلائل:

أحدها: دليل إثبات الرسالة لأنه ليس في العقل ألا تبقى هذه الأنفس أبداً، [ولا]^(٣) تدوم، ولا فيها آثار فنائها، ثم وجود العلم من كل منهم بالموت والتسليم له والإقرار منهم أن كل نفس تموت، يدل أنهم إنما عرفوا ذلك، وأيقنوا به من خبر السماء بالوحي، والله أعلم.

ثم إن كل حي^(٤) يتلذذ بحياته، وجب [الموت عليه]^(٥) وينكره، ويتنفضه^(٦)، دل أن هذا العالم لم يكن بالطباع ولكن كان بغيره لما يتلذذ به طبع كل منهم بالحياة، وينكره بالموت، ويتنفضه^(٧)؛ إذ لو كان به^(٨) لكان يختار ما يتلذذ به، ويدفع ما ينكره، ودل أن غيراً فعل ذلك، وخلق لما ذكر: ﴿عَلَى الْمَوْتِ وَالْحَيَاةِ﴾ الآية [الملك: ٢]. وفي ذلك بطلان قول أصحاب الطبايع. وأيضاً إن كل نفس يجتمع فيها الطبايع المختلفة المتضادة التي من طبعها الناقور^(٩) لم يجز أن تكون لنفسه تجمع، ودل أن له جامعاً^(١٠) وأيضاً أن العالم لو كان بنفسه وطبعه لاختار كل لنفسه أموالاً أحسن الأموال وألذها، فيبطل به الشرور والقبائح. فدل وجود ذلك على كونه بغيره.

ثم فيه أن ذلك الغير الذي كان به العالم واحد لا عدد؛ إذ لو كان بعدد لم يتحول وجود العالم على الطبايع المختلفة والهمم المتفرقة ما جمع هذا فرق الآخر، وما أثبت هذا نفى^(١١) الآخر، وفي ذلك هنا فساد الربوبية. فدل وجوده على ما ذكرنا أنه واحد لا عدد، فأتسق تدبيره، ونفذ أمره مع ما كان الأمر المعتاد بين الملوك في الشاهد أن ما فعل هذا نقض الآخر، وما رام هذا إيجاده يريد الآخر إعدامه، وما أبقي هذا أراد الآخر إفناءه، وفي ذلك تناقض وتناوب. فدل الوجود على أن الذي به كان واحداً^(١٢) لا عدداً^(١٣). ثم يتحول على الاصطلاح منهم لأنه يدل على العجز والجهل؛ إن العجز والجهل هو الذي حملهم على الاصطلاح، والعاجز والجاهل لا يصلح أن يكون إلهاً ورباً، وبالله التوفيق.

ثم الدلالة على حكمته وعلوه ما لم يُعائِن شيء، ولا يُشاهد، إلا وفيه حكمة عجيبة ودلالة بدعية مما يُعجز عن إدراك ماهيته وكيفية خروجه على ما خرج. وعلم كل أحد يقصر^(١٤) على ما عنده من الحكمة والعلم عن إدراك كنه ذلك في ما ذكرنا. وخروج الفعل متقناً مُحكماً دالة حكمة مُبدِعه وخالفه وبالله التوفيق.

ثم الدلالة أنه لم يخلق الخلق للفناء خاصة، ولكن خلق للعواقب؛ يؤمل^(١٥)، ويرجى، ويخاف، ويحذر.

وخروج فعل كل أحد في الشاهد من الحكمة إذا بُني للفناء والنقض. فإذا كانت^(١٦) الحكمة التي هي جزاء، خرج^(١٧) فعله عن الحكمة، إذا كان ذلك للفناء والهلاك خاصة، وخروج كل [فعل]^(١٨) [عن ذلك]^(١٩) أخرى وأولى أن يكون سفهاً لا حكمة، والله الموفق.

قال: دلّت طمأنينة القلوب بموت كل نفس، وترك حكماء البشر الإحتيال في دفعه على ما ليس في الجوهر دليله، ولا في العقل امتناعه، أنه عرف بمنزلة التدبير فيها بالوحي إليه، وفي ذلك إيجاب القول بالرسول. ثم دل قهر جميع الحكماء

(١) في الأصل وم: أن. (٢) ساقطة في الأصل وم. (٣) من م، في الأصل: و. (٤) من م، في الأصل: وحي. (٥) في الأصل وم: ذلك إليه. (٦) في الأصل وم: ويتنفضه. (٧) من م، في الأصل: ويتنفضه. (٨) من م، في الأصل: فيه. (٩) الناقور: القلب. (١٠) في الأصل وم: جامع. (١١) من م، في الأصل: لفي. (١٢) في الأصل وم: واحد. (١٣) في الأصل وم: عدد. (١٤) في الأصل وم: يتصور علمه. (١٥) في الأصل وم: يتأمل. (١٦) في الأصل وم: كان. (١٧) في الأصل: يخرج، في م: يخرج. (١٨) ساقطة من م. (١٩) ساقطة من الأصل.

فيه على حب الحياة إليهم ويُفَضِّ الموت عندهم على خروج جميع الأحياء عن تدبيرهم، وفي خروجهم خروج الأموات إذ هم تحت تدبير الإحياء.

ثم طمأنينة كل قلب على الموت دلالة التدبير للواحد، إذ لو كان لأكثر لتَجَوَّزَ الثَّمَانُعُ وإبطال الوارد من الحي؛ وفي ذلك ازتياب مع ما كانت كل نفس تحت أمور تَقْهَرُها، وتُخَوِّجُها^(١) إلى أمور، تعلم أن مَذْبَرَهَا هَيَّأَهَا على ذلك، وطَبَعَهَا، وأنه العليم بما به صلاحها وقوامها، وإليه حاجتها. وعلى ذلك جَبَلَهَا لِيُظْهَرَ عَظَمَ حُكْمِهِ وتعالیه عَنِ الشُّرْكِ في التدبير أو المعونة في التقدير.

ثم لا يَحْتَمِلُ نشوء مثله على ما جَرَى عليه من حكمته في موت كل أنه كان للموت أنشأ لا لغيره^(٢)، إذ تدبير فعل واحد للفناء خاصة من حكماء البشر يُخْرِجُ عن معنى الحكمة، يدل على قصور صاحب ذلك وسَفْهِهِ. فُجِئَةُ الْعَالَمِ الذي كانت حكمة الحكماء جزءاً^(٣) منها وعقل العقلاء بعضاً^(٤) منها أَحَقُّ وأولى. فثبت أنها أَنْشَأَتْ «يَوْمَ عَظِيمٍ» «يَوْمَ يَقُومُ النَّاسُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ» [المطففين: ٥ و ٦] يَوْمَ تُجْزَى كُلُّ نَفْسٍ بِمَا عَمِلَتْ^(٥)، وذلك قوله: «كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ» الآية.

وقوله تعالى: «وَلَمَّا تَوَفَّوَتْ أُولَئِكَ أَجُرَّتْكُمْ يَوْمَ الْفَيْصَةِ» لِمَا ٧٦-١/ ذكرنا أنهم لَهَا خُلِقُوا؛ أعني: الآخرة للجزاء والثواب.

وقوله تعالى: «فَمَنْ رُخِّعَ عَنِ الشَّكْرِ» قِيلَ: أَبْعَدَ^(٦)، وَنَجَا، عنها «وَأَدْخَلَ الْجَنَّةَ فَقَدْ قَارَ» قِيلَ: فَازَ نَجَا، وقِيلَ: سَعَدَ، وقِيلَ: الْفَائِزُ السَّابِقُ، وقِيلَ: فَازَ غَيْمَ. وأصل الفوز النجاة أي نَجَا بِمَا يَخَافُ، ويَحْذَرُ، ويظفر بما يَأْمُلُ^(٧)، ويَرْجُو.

وقوله: «وَمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلَّا مَتَاعُ الْغُرُورِ» حياة الدنيا غُرُورٌ كقولِهِ ﷺ: «أَعْلَمُوا أَنَّمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا لَعِبٌ وَلَقَدْ وَرِثَتْهُ وَتَفَاحَرُّ بَيْنَكُمْ وَتَكَاثُرُ فِي الْأَمْوَالِ وَالْأَزْوَاجِ» [الحديد: ٢٠] حَيَاةُ الدُّنْيَا لَعِبٌ وَلَهُوَ وَغُرُورٌ، والآخرة ليست بلعِبٍ ولا لَهُوَ ولا غُرُورٍ. وأصل الغرور هو أن يَتَرَاءَى الشيء في ظاهره حَسَنًا مُمَرَّهًا، يَغْتَرُّ بِهَا كُلُّ نَاطِرٍ إِلَيْهَا ظَاهِرًا، فإذا نَظَرَ فِي بَاطِنِهَا وَجَدَهَا قَاتِلَةً مُهْلِكَةً، تَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الْإِغْوَارِ بِهَا. وقيل: «الْحَيَاةُ الدُّنْيَا» على ما عند أولئك الْكُفْرَةُ لَعِبٌ وَلَهُوَ وعند المؤمنين حكمة.

الآية ٨٦ وقوله تعالى: «تَتَلَوَّنَا فِي الْأَمْوَالِ وَالْأَنْفُسِ» يَحْتَمِلُ الْإِتْيَاءُ فِي الْأَمْوَالِ وَالْأَنْفُسِ أَنْ يَتَلَوَّنَا فِي النِّقَاصِ فِيهَا كقولِهِ ﷺ: «وَتَتَلَوَّنَا بَيْنَ مَنَ الْفَوْرِ وَالْجُوعِ وَبَيْنَ مَنَ الْأَمْوَالِ وَالْأَنْفُسِ» الآية [البقرة: ١٥٥] وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَتَلَوَّنَا بِمَا جَعَلَ فِيهَا مِنَ الْعِبَادَاتِ مِنْ نَحْوِ الزَّكَاةِ فِي الْأَمْوَالِ وَالصَّدَقَاتِ وَالْحَقُوقِ الَّتِي جَعَلَ فِيهَا فِي الْأَنْفُسِ مِنَ الْعِبَادَاتِ مِنْ [نَحْوِ]^(٨) الصَّلَاةِ وَالْجِهَادِ وَالْحَجِّ وَغَيْرِهَا مِنَ الْعِبَادَاتِ، والله أعلم.

وقوله تعالى: «وَلَقَدْ تَمَنَّاهُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ» يعني الذين لهم علم بالكتاب، ومن غيرهم «أَذَى كَثِيرًا» أي تَسْتَمْعُونَ أنتم من هؤلاء «أَذَى كَثِيرًا» على ما سَمِعَ إِخْوَانُكَ الَّذِينَ كَانُوا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ أَقْوَامِهِمْ «أَذَى كَثِيرًا» كقولِهِ ﷺ: «فَإِنْ كَذَّبُوكَ فَقَدْ كَذَّبَ رُسُلٌ مِنْ قَبْلِكَ» [آل عمران: ١٨٤].

وقوله ﷺ: «وَإِنْ تَصِيرُوا» على أذاهم «وَتَشَقُّوا» مكافأتهم كما^(٩) صَبَرَ أَوْلَاكَ، وَاتَّقُوا مكافأتهم «فَإِنَّ ذَلِكَ مِنْ عَذَابِ الْأُمُورِ» قِيلَ: مِنْ خَيْرِ الْأُمُورِ؛ هَذَا يُحْتَمَلُ.

وقيل: «وَلَقَدْ تَمَنَّاهُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ» مِنْ قَوْلِهِمْ: «عَزَّزْتُ ابْنَ اللَّهِ» و«الْمَسِيحُ ابْنُ اللَّهِ» [التوبة: ٣٠] «وَمَنْ الَّذِينَ أَشْرَكُوا» يعني العرب «أَذَى كَثِيرًا» نَصَبَ الْحُرُوبِ فِي مَا بَيْنَهُمْ وَالْقِتَالِ وَالسِّيفِ وَغَيْرِ ذَلِكَ «وَإِنْ تَصِيرُوا» على ذلك وَالطَّاعَةِ «وَتَشَقُّوا» مَعَاصِي الرَّبِّ «فَإِنَّ ذَلِكَ مِنْ عَذَابِ الْأُمُورِ» يعني مِنْ حَزْمِ الْأُمُورِ.

(١) في الأصل: يجورحها. (٢) في الأصل وم: لغير. (٣) في الأصل وم: جزء. (٤) في الأصل وم: بعض. (٥) في الأصل وم: عمل. (٦) في الأصل وم: بعد. (٧) في الأصل وم: تأمل. (٨) ساقطة من الأصل وم. (٩) في الأصل وم: على.

الآية ١٨٧

وقوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ﴾ أي الذين^(١) أوتوا العلم بالكتاب؛ وإذ أخذ الميثاق ليبيئوا أي يبيئوا للناس ما في الكتاب من الأمر والنهي وما يحل وما يحرم وغير ذلك من الأحكام، ولا يكتموا ذلك. ويحتمل أن أخذ عليهم الميثاق أن يبيئوا للناس بعث^(٢) محمد ﷺ وصفته، ولا تكتموه بالتحريف وترك البيان.

وقوله تعالى: ﴿فَتَبَدَّوْهُ وَرَأَى ظُهُورَهُمْ﴾ أي لم يعلموا بما فيه، ولا يبيئوا للناس، فهو كالمثبوث وراء ظهورهم ﴿وَأَشْرَوْا بِهِ مِمَّا قَلِيلًا﴾ الآية قد ذكرنا معناه في غير موضع. وعن علي عليه السلام [أنه]^(٣) قال: (ما أخذ الله ميثاقاً على أهل الجهل بطلب العلم حتى أخذ ميثاقاً من أهل العلم لأن العلم كان قبل الجهل).

الآية ١٨٨

وقوله تعالى: ﴿لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا آتَوْا﴾ قيل: بما غيروا من بعث^(٤) محمد عليه افضل الصلوات^(٥) وصفته في كتابهم، وكتبوه، وتبدلهم الكتاب وإعجاب^(٦) الناس ذلك وحمدهم على ذلك، وقيل: إن اليهود دخلوا على رسول الله ﷺ فقالوا: نحن نعرفك، ونصدقك، وليس ذلك في قلوبهم، فلما خرجوا من عند رسول الله ﷺ قال لهم المسلمون: ما صنعتم، فيقولون: عرفناه، وصدقناه، فيقول المسلمون: أحسنتم، بارك الله فيكم؛ يحمدهم المسلمون على ما أظهروا من الإيمان، وهم يحبون أن يحمدا بما لم يفعلوا. وقيل: إنهم قالوا: نحن أهل الكتاب الأول والعلم، وأهل الصلاة والزكاة، ولم يكونوا كذلك، وأحبوا أن يحمدا على ذلك، والله أعلم بالقصة.

وفي قوله أيضاً ﴿لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا آتَوْا وَيُحِبُّونَ أَنْ يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا﴾ الآية دل ما ذم الله عباده، وأوعدهم عليه أليم عقابه في ما أحبوا الحمد على ما لم يفعلوا. تعالى الرب عن قول المعتزلة في قولهم: ليس لله في الإيمان تدبير سوى الأمر، ولا صنع، وقد أحب أن يحمده عليه بقوله ﷺ: ﴿أَنعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٦] وبقوله ﷺ: ﴿بَلِ اللَّهُ يَمُنُّ عَلَيْكُمْ أَنْ هَذَا كَلِمَتُكَ لِإِيْمَانٍ﴾ [الحجرات: ١٧] وقوله تعالى: ﴿فَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ﴾ [البقرة: ٦٤ و ١٠٠] في غير موضع من القرآن، ولا قوة إلا بالله. قال تعالى: ﴿وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ امتدح، جل ثناؤه، بإدخال كل شيء تحت قدرته، وبو خوف من عائد نعمته، وأطمع من خضع له عظيم ثوابه. فلئن جاز إخراج شيء تحت القدرة عن قدرته اضمحل الخوف عما خوفه، وأرجأه في ما أطمعه^(٧) إن لم يظهر على ذلك قدرته إلا بقوله: ﴿وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [المائدة: ١٢ و ١٠٠] وما لا صنع لأحد في شيء إلا بإقداره؛ ومحال أن يقدر على ما لا يقدر هو عليه، أو تزول به قدرته لما فيه ما ذكرته، فلذلك قلنا في بطلان قول المعتزلة بإخراج أفعال صنع الخلق عن قدرة الله وامتناعه عن تدبيره، ولا قوة إلا بالله.

قال الله تعالى: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَكَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ إلى قوله ﷺ ﴿لِأُولَى الْأَنْبِيَاءِ﴾ نقول، وبالله تستعين، أخبر الله أن في ما ذكر آيات لمن ذكر. ومعلوم أن الآيات إنما احتيج إليها لمعرفة أمور غابت عن الحواس، يوصل إليها بالتأمل والبحث عن الوجوه التي لها جعلت تلك الأشياء المحسوسة التي يغني من له اللب دخولها تحت الحواس عن تكلف العلم بها بالتدبير. بل علم الحواس هو علم الضرورات، وأوائل علوم البشر الذي منه ترتقي إلى درجات العلوم، تلزم^(٨) طلب ذلك، فبطل به قول من قال: العلوم كلها ضرورات، لا تقع بالأسباب، ولا تلزم الخطاب دون تولى الرب إنشاء العلم في القلوب تحقيق^(٩) ما في الخطاب إذ ذلك يرفع حق الطلب، ويستوفي فيه الموصوف باللُّب وغير الموصوف والمتفكر [في الأمر وغير المتفكر]^(١٠)، وقد قال الله تعالى ﴿وَيَتَنَبَّهُونَ فِي خَلْقِ السَّمَكَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ الآية؛ في ذلك دليل أن المقصود بما أظهر، ويُعلم ما جعل في الذي دليله علم^(١١). وهذا لكل أنواع العلوم؛ إن منها [ظاهراً مستغنياً]^(١٢) بظهوره عن الطلب وخفياً^(١٣) يطلب بماله في الذي ظهر من أثر نبئ عنه التأمل، والله أعلم.

(١) في الأصل و م: الذي. (٢) في الأصل و م: من نعت. (٣) ساقطة من الأصل و م. (٤) في الأصل و م: نعت. (٥) في م: ﷺ. (٦) من م، في الأصل: وأعجب. (٧) من م، في الأصل: أطمعه. (٨) في الأصل و م: فنلزم. (٩) في الأصل و م: تحقيقه. (١٠) من م، ساقطة من الأصل. (١١) في الأصل و م: وعلم. (١٢) في الأصل و م: ظاهر مستغن. (١٣) في الأصل و م: وخفي.

وفي ذلك دليل لزوم التوحيد باللُّب إذ صَيَّرَهَا آيَاتٍ لِمَنْ لَهُ ذَلِكَ، وَأَوَّلُ درجَاتِ العلوم^(١) أن يُعْرِفَ مُنْشِئُهَا وَجَاعِلُهَا آيَاتٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. ثم دَلَّ اتِّصَالَ منافع السماء والأرض، على تَبَاعُدٍ ما بَيْنَهُمَا، حَتَّى قَامَ بِهَا، وَحْيِي جَمِيعٌ مِّنْ دَبٍّ عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ، وَانْتَفَعَ بِشَيْءٍ، ثُمَّ فِي إِبْصَالِ اللَّيْلِ بِالنَّهَارِ فِي مَنَافِعِ كُلِّ حَيٍّ، عَلَى تَضَادٍّ ما بَيْنَهُمَا، حَتَّى صَارَا كَالشَّكْلَيْنِ، وَالسَّمَاءِ وَالْأَرْضِ كَالْقَرْنَيْنِ، عَلَى أَنَّ مُنْشِئَ ذَلِكَ كُلَّهُ وَاحِدٌ، وَأَنَّهُ لَوْ اخْتَلَفَ الْمُنْشِئُ^(٢) لَتَنَاقَضَ التَّدْبِيرُ وَبَطَلَ وجودُ^(٣) النفع، وَأَنَّ الَّذِي أَنشَأَ ذَلِكَ عَلِمَ كَيْفَ يَدْبِرُ لِإِصْصَالِ الْمَنَافِعِ وَاجْتِمَاعِهَا بِغَيْرِهَا عَلَى اخْتِلَافٍ ما بَيْنَهُمَا، وَأَنَّهُ حَكِيمٌ؛ وَضَعَ كُلُّ شَيْءٍ، عَلَى مَا لَوْ تَدَبَّرَ الْحُكَمَاءُ فِيهِ، لَمْ يَكُنْ يُعْرِفُ اتِّصَالَ^(٤) أَقْرَبُ فِي الْمَنَافِعِ عَلَى اخْتِلَافٍ فِي الْجَوَاهِرِ وَتَضَادٍّ فِي الْأَحْوَالِ وَأَبْلَغُ^(٥) مِنْ ذَلِكَ، بَلْ تَقْصُرُ حِكْمَتُهُمْ عَنِ الْإِحَاطَةِ بِوَجْهِ الْحِكْمَةِ أَوْ الظَّفَرِ بِطَرَفٍ مِنْهَا إِلَّا بِمَعُونَةٍ مِّنْ دَبَّرَ ذَلِكَ، سُبْحَانَهُ!

وذلك هو الدليل على قدرته، وهو سلطانه، إذ سَخَّرَ ذَلِكَ [كُلَّهُ لِبَدَلٍ]^(٦) ما فِيهَا مِنَ الْمَنَافِعِ لِمَنْ جَعَلَهَا لَهُ، وَجَعَلَ لِبَعْضٍ عَلَى بَعْضٍ سُلْطَانًا وَقَهْرًا لِيُعْلَمَ أَنَّ التَّدْبِيرَ يَرْجِعُ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ، وَيُعْلَمُ أَنَّ مَنْ قَدَّرَ عَلَى ذَلِكَ، عَلِمَ قَبْلَ [خَلْقِ]^(٧) الْمُتَنَفِّعِينَ بِمَا خَلَقَ عَلَى أَيْ تَدْبِيرٍ يَخْلُقُ ذَلِكَ؟ وَبِأَيِّ وَجْهِ يَصِلُ كُلُّ خَلْقٍ فِي ذَلِكَ إِلَى مَنَافِعِهِ بِهَا؟ وَمَا الَّذِي سَوَّى مَعَاشَهُمْ؟ وَعَلَى أَيْ تَدْبِيرٍ دَلَّاهُمْ عَلَيْهِ؟ [وَأَنَّهُ]^(٨) لَقَادِرٌ عَلَى إِعَادَةِ مِثْلِهِ وَالزِّيَادَةِ مِنْهُ عَلَى أَنْوَاعٍ ذَلِكَ؟ إِذْ كُلُّ أَمْرٍ لَهُ حَقٌّ الْإِبْتِدَاءِ، وَكَانَ ذَلِكَ أَعَدَّ عَنِ التَّدْبِيرِ مِمَّا ٧٦ - ب/لَهُ حَقٌّ الْإِحْتِدَاءِ بِغَيْرِهِ أَوْ الْإِعَادَةِ مَعَ مَا كَانَ فِي إِعَادَةِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ، وَجَعَلَ كُلَّ مَنْ ذَلِكَ كَالَّذِي مَضَى، وَإِنْ كَانَ الَّذِي مَضَى مَرَّةً دَلَالَةً كَافِيَةً لِلْبَعْثِ وَالْقُدْرَةِ عَلَيْهِ، وَاللَّهُ الْمَوْفِقُ.

ومنها^(٩) أنها جُعِلَتْ عَلَى تَدْبِيرٍ يُعْرِفُ صَاحِبُهَا وَمُنْشِئُهَا، وَأَنَّهُ دَبَّرَهَا عَلَى مَا فِيهَا مِنَ وَجْهِ الْحِكْمَةِ الَّتِي صَارَتْ الْحِكْمَةُ جُزْءًا مِنْهَا وَفَتْوَى الْعِلْمُ الَّتِي تَتَنَاوَلُ بِالتَّأَمُّلِ فِيهَا مِمَّا يُوضَحُ أَنَّ الَّذِي أَمَرَهَا حَكِيمٌ عَلِيمٌ مَعَ مَا فِيهَا مِنْ آثَارِ الْإِحْكَامِ وَالْإِتْقَانِ الْكَافِيَةِ فِي الْإِنْبَاءِ عَنِ الْإِنْشَاءِ لِلْحِكْمَةِ، وَأَنَّ الَّذِي أَبْدَعَ ذَلِكَ لَيْسَ بِعَابِثٍ وَلَا سَفِيهِ. ثُمَّ مَعْلُومٌ أَنَّ الْفِعْلَ لِلْهَلَاكِ وَالْفَنَاءِ غَيْرُ دَاخِلٍ فِي الْحِكْمَةِ، ثَبِتَ أَنَّ ذَلِكَ غَيْرُ الْمَقْصُودِ، فَصَارَ الْمَقْصُودُ مِنْ ذَلِكَ وَجْهًا يَبْقَى، فَثَبِتَ أَنَّ بَعْدَ^(١٠) هَذِهِ [الدَّارِ دَارًا]^(١١) أُخْرَى تَبْقَى، [وَهِيَ الْمَقْصُودَةُ]^(١٢)، جُعِلَتْ بِحَقِّ الْجَزَاءِ. وَفِي ذَلِكَ لَزُومُ الْمَحَنَةِ وَالْقَوْلِ بِالرَّسَالَةِ لِيُعْلَمَ بِالْوَحْيِ كَيْفِيَّةُ وجودِ^(١٣) الْمَحَنَةِ مَعَ مَا لَمْ يَخْلُ شَيْءٌ مِنْ أَنْ يَكُونَ فِيهِ آثَارُ النُّعْمَةِ مِنْ غَيْرِ أَنْ كَانَ مِنْهُ مَا يَسْتَحِقُّ ذَلِكَ، فَثَبِتَ أَنَّهُ فِي حَقِّ الْإِبْتِدَاءِ وَلَا زَمَّ شُكْرُ الْمُنْعِمِ فِي الْعُقُولِ، فَيَجِبُ بِهِ وَجْهَانِ:

أحدهما: القول بالرسول لبيان وجوه الشكر، إذ النعم مختلفة.

وأصل الشكر يتفاضل على قدر المنعمين، وكذلك النعم تتفاضل على قدر تفاضل متوليها؛ لا بد من بيان ذلك ميراث يعرف حقيقة مقادير النعم وجلالة حق المنعم، وبالله التوفيق، فكان فيها آيات الرسالة والتوحيد وحكمته وعلمه وجلاله عن الأشياء والشركاء، وبها جل عن احتمال الشرك في صنعه أو الشبه.

على أن كُتِبَتْ كُلُّ مَنْ سِوَاهُ تَحْتَ الْقُدْرَةِ، وَهُوَ الْمُتَعَالِي عَنْ ذَلِكَ. وَفِيهِ دَلَالَةُ الْبَعْثِ لِمَا ذُكِرَتْ عَقُوبَةُ الْكُفْرَانِ، وَقَدْ يَخْرُجُ الْمَعْرُوفُ بِهِ سَلِيمًا غَرِيقًا فِي النُّعْمِ. وَفِي الْحِكْمَةِ وَالْعَقْلِ عَقُوبَتُهُ، لَزِمَ أَنْ يَكُونَ ثُمَّ دَارَ أُخْرَى مَعَ مَا كَانَ خُلِقَ الْخَلْقُ لَا لِمَنْ يَعْرِفُ الْحِكْمَةَ مِنَ السُّفْهِ، وَالْوَلَايَةِ مِنَ الْعِدَاوَةِ، وَالْخَيْرِ مِنَ الشَّرِّ، وَالرَّغْبَةِ [مِنَ الرَّهْبَةِ؛ إِذْ]^(١٤) لَا مَعْنَى لَهُ بِمَا فِيهِ تَضْيِيعُ الْحِكْمَةِ وَجَمْعٌ بَيْنَ الَّذِي حَقُّهُ التَّفْرِيقُ وَالْفِعْلُ، وَذَلِكَ آيَةُ السُّفْهِ، وَمَحَالٌّ كَوْنُهُ مِنَ الْحِكْمَةِ صِفَتُهُ وَالْعَدْلُ نَعْتُهُ، فَلَزِمَ بِهِ خَلْقُ الْمُتَنَحِّنِ بِالَّذِي ذُكِرْتُ، فَصَارَ جَمِيعُ الْخَلَائِقِ لِلْمَحْنِ.

ثم لا بد من ترغيب وترهيب؛ إذ على مثله جليل، يَحْتَمِلُ^(١٥) الْمَحْنُ، فَلَزِمَ بِهِ الْقَوْلُ بِالْأُخْرَى، وَهُوَ الْبَعْثُ،

(١) فِي الْأَصْلِ: الْآيَاتُ. (٢) فِي الْأَصْلِ وَم: الْإِنْشَاء. (٣) فِي الْأَصْلِ وَم: وَجْه. (٤) فِي الْأَصْلِ وَم: اتِّصَالَ. (٥) الْوَائِ سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (٦) فِي الْأَصْلِ وَم: كُلُّهَا الْبَدَل. (٧) مِنْ م، سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ. (٨) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (٩) الْمَقْصُودُ: وَمِنْ قُدْرَتِهِ. (١٠) فِي الْأَصْلِ وَم: مَعَ. (١١) فِي الْأَصْلِ وَم: دَارَ. (١٢) فِي الْأَصْلِ وَم: فَهِيَ الْمَقْصُودَةُ. (١٣) فِي الْأَصْلِ وَم: وَجْه. (١٤) فِي م: مِنَ الرَّهْبَةِ، سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ. (١٥) فِي الْأَصْلِ وَم: يَحْتَمِلُوا.

لِتَكُونَ إِحْدَاهُمَا بِحَقِّ ابْتِدَاءِ النَّعْمِ^(١)، وَالْأُخْرَى بِحَقِّ اسْتِحْقَاقِ الْجَزَاءِ، وَإِنْ كَانَ لِلَّهِ التَّكْلِيفُ [بِالْجَزَاءِ لِسَابِقِ]^(٢) النَّعْمِ: وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ. وَالْمَعَاقِبَةُ وَاجِبَةٌ فِي الْحِكْمَةِ لِلْجَفَاءِ وَالْكَفَرَانِ، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ.

وقوله تعالى: ﴿فَلَا تَحْسَبَنَّاهُمْ بِمَقَافِرٍ مِنَ الْعَذَابِ﴾ وقيل ﴿بِمَقَافِرٍ﴾ أي بِنَجَاةٍ مِنَ الْعَذَابِ، وهو ما ذَكَرْنَاهُ مِنَ الْفَوْزِ أَنَّهُ نَجَاةٌ عَلَى مَا يُخَافُ، وَيُخَذَّرُ، أَي لَيْسُوا هُمْ بِمَنْجَاةٍ مِنَ الْعَذَابِ، بَلْ لَهُمْ ﴿عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾.

الآية ١٨٩ وقوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ يُشْبِهُ، وَاللَّهُ أَغْلَمُ، أَنْ يَكُونَ هَذَا جَوَاباً لِقَوْلِهِمْ: ﴿لَقَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ قَوِيٌّ﴾ [آل عمران: ١٨١] أَي كَيْفَ جَارَتْ^(٣) نَسْبَةُ الْفَقْرِ إِلَيْهِ وَالْحَاجَةِ، وَلَهُ مُلْكُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ، وَنَسْبَةُ الْغِنَى إِلَى أَنْفُسِكُمْ، وَأَنْتُمْ عِبِيدُهُ وَإِمَاؤُهُ، وَمَا فِي يَدِ الْعَبْدِ يَكُونُ لِمَوْلَاهُ؟ أَوْ أَنْ يَكُونَ جَوَاباً لِقَوْلِهِمْ ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَداً﴾ [البقرة: ١١٦] أَي كَيْفَ يَجُوزُ أَنْ يَتَّخِذَ وَلَداً، وَلَهُ مُلْكُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ، كُلُّهُمْ عِبِيدُهُ وَإِمَاؤُهُ؟ وَالْوَلَدُ فِي الشَّاهِدِ إِنَّمَا يَتَّخِذُ لِأَحَدٍ وَجْهَ ثَلَاثَةٍ: إِمَّا لِيَوْخَشَهُ أَصَابَتُهُ، فَيَسْتَأْنِسُ بِهِ، وَإِمَّا^(٤) لِحَاجَةِ تَبَدُّلِهِ، فَيَذْقَعُ بِهِ، وَإِمَّا^(٥) لِقَهْرِ وَعَلَبَةٍ؛ يَخَافُ مِنْ عَدُوٍّ، فَيَسْتَنْصِرُ بِهِ عَلَى أَعْدَائِهِ، وَيَرِثُ مُلْكَهُ إِذَا مَاتَ.

فَإِذَا كَانَ لِلَّهِ لَهُ مُلْكُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ يَتَعَالَى عَنْ أَنْ يُصِيبَهُ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ كَيْفَ جَازَ لَكُمْ أَنْ تَقُولُوا: ﴿اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَداً﴾ [البقرة: ١٦٦] وَكَانَ^(٦) الْخَلْقُ، كُلُّهُمْ عِبِيدُهُ وَإِمَاؤُهُ، وَأَنْتُمْ لَا تَتَّخِذُونَ الْوِلَادَ مِنْ عِبِيدِكُمْ وَإِمَائِكُمْ؟ كَيْفَ زَعَمْتُمْ أَنَّهُ اتَّخَذَ وَلَداً مِنْ عِبِيدِهِ؟

وقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ وَهَذَا عَلَى الْمَعْتَزِلَةِ لِأَنَّهُمْ يَقُولُونَ: لَا يَقْدِرُ عَلَى خَلْقِ فَعْلِ الْعَبْدِ، وَعَلَى قَوْلِهِمْ: غَيْرُ قَادِرٍ عَلَى أَكْثَرِ الْأَشْيَاءِ، وَهُوَ قَدْ أَخْبَرَ أَنَّهُ ﴿عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾.

الآية ١٩٠ وقوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ لَآيَاتٍ لِأُولِي الْأَلْبَابِ﴾ فِي الْآيَةِ وَجْهٌ: أَحَدُهَا: أَنَّهُ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ لِلْبَشَرِ وَلِمَنَافِعِهِمْ، لَا أَنَّهُ خَلَقَهَا لِأَنْفُسِهِمَا، لَا مَنَفْعَةً لَّهُمَا بِخَلْقِهِمَا يَاهُمَا حَتَّى يَكُونَ خَلْقُهُمَا لِأَنْفُسِهِمَا أَنْ خَلَقَ الشَّيْءَ لَا لِمَنَفْعَةٍ أَحَدٍ أَوْ لِلْفَنَاءِ خَاصَّةً عَبَثٌ، فَإِذَا كَانَ مَا ذَكَرْنَا أَنَّهُ لَا مَنَفْعَةَ لَّهُمَا فِي خَلْقِهِمَا، دَلٌّ أَنَّهُ إِنَّمَا خَلَقَهُمَا لِمَنَافِعِ الْبَشَرِ، وَسَخَّرَهُمَا لَهُمْ. ثُمَّ جَعَلَ مَنَافِعَ السَّمَاءِ مَعَ بُعْدِهَا مِنَ الْأَرْضِ مُتَّصِلَةً بِمَنَافِعِ الْأَرْضِ، حَتَّى لَا تَقُومَ مَنَافِعُ هَذَا إِلَّا بِمَنَافِعِ الْآخَرِ، فَيُصَيِّرُهُمَا كَالْمُتَّصِلِينَ لَا تَصَالِ الْمَنَافِعُ مَعَ بُعْدٍ مَا بَيْنَهُمَا. فَدَلٌّ هَذَا أَنَّ الَّذِي أَنشَأَهُمَا وَاحِدٌ.

وَكَذَلِكَ اخْتِلَافُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ؛ هُمَا مُخْتَلِفَانِ؛ أَحَدُهُمَا ظِلَامٌ، وَالْآخَرُ نُورٌ، يُفَنِّيَانِ الْأَعْمَارَ، وَيُقَرِّبَانِ الْآجَالَ فِي رَأْيِ الْعَيْنِ لَا تَشَابَهَ، وَلَا تَشَاكُلَ، وَإِنَّ أَحَدَهُمَا نُورٌ، وَالْآخَرُ ظِلَامٌ، وَهُمَا مُتَضَادَّانِ، لَكِنْ خَلَقَهُمَا لِمَنَافِعِ الْبَشَرِ، وَالْمَقْصُودُ بِخَلْقِهِمَا^(٧) بَنُو آدَمَ لَا نَفْسَاهُمَا^(٨) عَلَى مَا ذَكَرْنَا أَنَّ لَا مَنَفْعَةَ لَّهُمَا فِي خَلْقِهِمَا^(٩)، ثُمَّ صَيَّرَهُمَا مَعَ اخْتِلَافِهِمَا وَتَضَادِّهِمَا كَالشُّكْلَيْنِ لَا تَصَالِ مَنَافِعَ بَعْضُهُمَا بِبَعْضٍ. دَلٌّ أَنَّ مُنْشِئَهُمَا وَاحِدٌ، وَأَنَّهُ حَكِيمٌ عَلِيمٌ حِينَ جَمَعَ مِنَ الْمُتَضَادِّينِ الْمُخْتَلِفَيْنِ كَالشُّكْلَيْنِ، وَهُمَا لِيَعْلَمَ وَحِكْمَةً وَتَدْبِيرٍ صَارَا كَذَلِكَ.

وفيهما دلالة البعث لَأَنَّهُمَا يُفَنِّيَانِ حَتَّى لَا يَبْقَى مِنَ اللَّيْلِ أَثَرٌ حَتَّى يَجِيءَ النَّهَارُ، فَيَذْهَبُ النَّهَارُ حَتَّى لَا يَبْقَى مِنَ النَّهَارِ أَثَرٌ، فَيَجِيءُ آخَرُ، لَا يَزَالَانِ كَذَلِكَ، فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ قَادِرًا عَلَى خَلْقِ اللَّيْلِ وَإِنْشَائِهِ مِنْ غَيْرِ أَثَرٍ بَقِيَ مِنَ النَّهَارِ، فَكَذَلِكَ [هُوَ]^(١٠) قَادِرٌ عَلَى إِنْشَاءِ النَّهَارِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَبْقَى مِنَ اللَّيْلِ أَثَرٌ ظِلَامٍ، [فَإِنَّهُ]^(١١) لِقَادِرٌ عَلَى أَنْ يُنْشِئَ الْخَلْقَ ثَانِيًا، وَيُخَيِّبَهُمْ، وَإِنْ قَتَلُوا، وَهَلَكُوا، وَلَمْ يَبْقَ مِنْهُمْ أَثَرٌ فَإِذَا كَانَ خَلْقُ^(١٢) السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا فِيهِمَا لِمَنَافِعِ الْبَشَرِ، وَهُوَ الْمَقْصُودُ فِي خَلْقِهِمَا لَا غَيْرُهُ مِنَ الْخَلَائِقِ لِمَا رَغِبَ فِيهِمْ مِنَ الْعُقُولِ [وَالْبَصَرِ اللَّذَيْنِ]^(١٣) بِهِمَا يُعَيَّرُونَ بَيْنَ الْمَنَافِعِ وَالْمَضَارِّ

(١) فِي الْأَصْلِ وَم: وَالنَّعْمِ. (٢) فِي الْأَصْلِ وَم: بِمَا جَزَاءِ السَّابِقِ. (٣) فِي الْأَصْلِ: جَازَ، سَاقِطَةٌ مِنْ م. (٤) فِي الْأَصْلِ وَم: أَوْ. (٥) فِي الْأَصْلِ وَم: أَوْ. (٦) فِي الْأَصْلِ وَم: وَإِنْ كَانَ. (٧) فِي الْأَصْلِ وَم: بِخَلْقِهِمَا. (٨) فِي الْأَصْلِ وَم: أَنْفُسُهُمَا. (٩) فِي الْأَصْلِ وَم: لَهُمَا. (١٠) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (١١) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (١٢) أَدْرَجَ قَبْلَهَا فِي الْأَصْلِ وَم: مِنْ. (١٣) فِي الْأَصْلِ وَم: وَالْبَصِيرَ الَّذِي.

وَبَيْنَ الْخَبِيثِ وَالطَّيِّبِ وَبَيْنَ الْحَسَنِ وَالْقَبِيحِ، وَلَمْ يُرَكَّبْ ذَلِكَ فِي غَيْرِهِمْ مِنَ الْخَلَائِقِ لِابْدُ مِنْ أَمْرٍ وَنَهْيٍ، يَأْمُرُ بِأَشْيَاءَ، وَيَنْهَى عَنْ أَشْيَاءَ، يَمْتَحِنُهُمْ عَلَى ذَلِكَ؛ إِذْ هُمْ أَهْلُ التَّمْيِيزِ^(١) وَالْفَهْمِ وَالْبَصَرِ. فَإِذَا كَانَ مَا ذَكَرْنَا لِابْدُ أَيْضاً مِنْ دَارٍ أُخْرَى لِلْجَزَاءِ، يُكْرَمُ الْمُطِيعُ لَهُ فِيهَا وَالْوَلِيُّ، وَيُعَاقَبُ الْعَدُوُّ فِيهَا وَالْعَاصِي، وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ.

الآية ١٩١ وَقَوْلُهُ تَعَالَى ﴿الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَمًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ﴾ يَحْتَمِلُ هَذَا لِمَا جَعَلَ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى الْعَبْدِ فِي كُلِّ حَالٍ نِعْمَةً، لَيْسَتْ تِلْكَ فِي غَيْرِهَا مِنَ الْأَحْوَالِ نَحْوُ أَنْ جَعَلَ الْقِيَامَ نِعْمَةً فِي قَضَاءِ حَوَائِجِهِ وَتَقْلِيْبِهِ فِي تِلْكَ الْحَالِ، وَجَعَلَ الْقُعُودَ رَاحَةً لَهُ عِنْدَ الْإِعْيَاءِ، كَذَلِكَ الْإِضْطِجَاعُ، فَاسْتَادَاهُمْ بِالشُّكْرِ لَهُ فِي كُلِّ نِعْمَةٍ عَلَى كُلِّ حَالٍ مِنْ تِلْكَ الْأَحْوَالِ، وَمَذَحَهُمْ عَلَى ذَلِكَ إِذَا فَعَلُوا.

وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ اللَّهُ تَعَالَى أَمَرَهُمْ أَنْ يَذْكُرُوهُ فِي كُلِّ حَالٍ: [فِي حَالٍ]^(٢) الرِّخَاءِ [وَالشَّدَّةِ وَفِي حَالٍ]^(٣) الضَّرَاءِ وَالسَّرَاءِ لَا فِي [حَالٍ]^(٤) دُونَ حَالٍ عَلَى مَا يَفْعَلُهُ بَعْضُ خَلْقِهِ، يَذْكُرُونَهُ فِي حَالِ الشَّدَّةِ وَالضَّرَاءِ، وَلَا يَذْكُرُونَهُ فِي حَالِ الرِّخَاءِ وَالْيُسْرِ، وَلَا يَذْكُرُونَهُ فِي حَالِ [الرِّخَاءِ] وَيَذْكُرُونَهُ فِي حَالٍ^(٥) الشَّدَّةِ وَالْبَلَاءِ. فَمَذَحَ الْمُؤْمِنِينَ أَنَّهُمْ يَذْكُرُونَهُ فِي كُلِّ حَالٍ، لَا عَلَى مَا فَعَلَهُ أَهْلُ الشُّرْكِ عَلَى إِرَادَةِ نَفْسِ الْقِيَامِ وَنَفْسِ الْقُعُودِ وَالْإِضْطِجَاعِ وَلَكِنْ عَلَى كُلِّ [حَالٍ]^(٦) وَفِي كُلِّ وَقْتٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وقيل: إنه جاء في رُخْصَةِ صَلَاةِ الْمَرِيضِ، يُصَلِّي قَائِمًا إِنْ اسْتَطَاعَ، وَإِلَّا فَقَاعِدًا إِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ، وَإِلَّا فَمُضْطَجِعًا. وكذلك عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه أَنَّهُ قَالَ ذَلِكَ.

وقوله تعالى: ﴿رَبَّنَا كُنْزًا فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ إِنْ فِي ٧٧ - أ / خَلْقِهَا دَلِيلٌ وَخَدَائِيَّتِهِ ﴿رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَذَا بَطْلًا﴾ أَيَّ عَبَثًا، وَلَكِنْ خَلَقْتَهُمَا دَلِيلًا عَلَى وَخَدَائِيَّتِكَ وَشَاهِدًا عَلَى رَبِّيَّتِكَ. وقوله تعالى: ﴿سُبْحَانَكَ﴾ هُوَ التَّنْزِيْهُ، وَالتَّنْزِيْهُ هُوَ إِبْعَادُهُ عَنِ الْقَيْبِ وَتَبَرُّكُهُ مِنْهُ وَتَطْهِيرُهُ مِمَّا يَقُولُ الْكَافَرُ، وَهُوَ حَرْفٌ يُقَدِّمُ^(٧) عِنْدَ حَاجَاتٍ تُرْفَعُ إِلَيْهِ وَدَعَاوَاتٍ يُدْعَى بِهَا.

الآية ١٩٢ وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿رَبَّنَا إِنَّكَ مَنْ تَدْخِلُ النَّارَ فَقَدْ أَخْرَجْتَهُ﴾ قِيلَ: أَذَلَّلْتَهُ، وَفَضَحْتَهُ، وَأَهْنَيْتَهُ ﴿وَمَا لِلظَّالِمِينَ أَنْصَارٌ﴾ أَيَّ مَانِعٍ يَمْنَعُ عَنْهُمْ الْعَذَابَ، وَيُدْفَعُ. وَيَحْتَمِلُ الْأَنْصَارُ الْأَعْوَانُ؛ أَيَّ لَيْسَ لَهُمْ أَعْوَانٌ يُعِينُونَهُمْ فِي الْآخِرَةِ.

الآية ١٩٣ وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿رَبَّنَا إِنَّا سَمِعْنَا مُنَادِيًا يُنَادِي لِلْإِيمَانِ﴾ يَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: عَلَى حَقِيقَةِ السَّمْعِ أَنْ سَمِعُوا مُنَادِيًا يَدْعُوهُمْ إِلَى الْإِيمَانِ، وَهُوَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَوْ الْقُرْآنُ، كِلَاهُمَا يَدْعُوَانِ الْخَلْقَ إِلَى الْإِيمَانِ بِاللَّهِ. وَيَحْتَمِلُ قَوْلُهُ: ﴿سَمِعْنَا﴾ أَيَّ عَقَلْنَا، وَعَقَلَ كُلُّ أَحَدٍ يُدْعَى^(٨) إِلَى التَّوْحِيدِ وَالْإِيمَانِ بِهِ، وَقِيلَ: سَمِعُوا دَعْوَةَ اللَّهِ، فَأَجَابُوا لَهَا، وَصَبَرُوا عَلَيْهَا. وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه: (الْمُنَادِي مُحَمَّدٌ ﷺ)، ثُمَّ قَرَأَ ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَرْكَبُوا فِي الْمَوَارِثِ وَالْأَنْعَامِ﴾ [٧٩] وَعَنِ غَيْرِهِ: الْمُنَادِي هُوَ الْقُرْآنُ يَدْعُوهُمْ ﴿أَنْ آمِنُوا بِرَبِّكُمْ فَآمَنَّا﴾ فِيهِ دَلَالَةٌ أَنَّ الْإِيمَانَ لَيْسَ هُوَ جَمِيعُ الطَّاعَاتِ عَلَى مَا يَقُولُ بَعْضُ النَّاسِ، وَلَكِنَّهُ فَرْذٌ تَصْدِيقِي، لِأَنَّهُ قَالَ لَهُمْ ﴿آمِنُوا بِرَبِّكُمْ﴾ لَمْ يَطْلُبُوا التَّفْسِيرَ، وَلَا قَالُوا: كُنْ أَشْيَاءَ تَكُونُ؟ وَلَكِنْ أَجَابُوهُ إِبْجَابَةً مُوجِزَةً، فَقَالُوا: ﴿فَآمَنَّا رَبَّنَا﴾.

ثُمَّ فِيهِ دَلَالَةٌ أَنَّ لَا ثُبُتًا فِي الْإِيمَانِ لِأَنَّهُمْ أَطْلَقُوا الْقَوْلَ فِي الْإِخْبَارِ عَنْ إِيْمَانِهِمْ مِنْ غَيْرِ حَرْفِ الثُّبُوتِ. دَلَّ أَنَّ الْإِيمَانَ مِمَّا لَا يَحْتَمِلُ الثُّبُوتَ.

وقوله تعالى: ﴿فَاغْفِرْ لَنَا دُؤُنَنَا وَكَفِّرْ عَنَّا سَيِّئَاتِنَا﴾ أَيَّ اغْصِنْنَا فِي مَا بَقِيَ مِنْ عُصْرِنَا، أَوْ وَقَفْنَا لِلْحَسَنَاتِ الَّتِي تَكْفُرُ سَيِّئَاتِنَا لِمَا قَدْ يَلْزَمُ الْعَبِيدُ^(٩) التَّكْفِيرَ لِمَا أَسَاؤُوا، وَقِيلَ: الْمَغْفِرَةُ وَالتَّكْفِيرُ كِلَاهُمَا سَوَاءٌ لِأَنَّ الْمَغْفِرَةَ هُوَ السُّتْرُ، وَكَذَلِكَ سُمِّيَ الْخَرَاتُونُ كُفَّارًا لِسُتْرِهِمْ الْبِزْرَ فِي الْأَرْضِ، وَكَذَلِكَ الْكَافِرُ سُمِّيَ كَافِرًا لِسُتْرِهِ الْحَقُّ بِالْبَاطِلِ وَلِسُتْرِهِ جَمِيعُ مَا أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ بِتَوْجِيهِ الشُّكْرِ إِلَى غَيْرِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) مِنْ م، فِي الْأَصْلِ: التَّمْيِيزُ. (٢) مِنْ م، سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ. (٣) فِي الْأَصْلِ: وَفِي، فِي م: ر. (٤) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ. (٥) مِنْ م، سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ. (٦) مِنْ م، سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ. (٧) فِي الْأَصْلِ وَم: تَقْدِمُ. (٨) فِي الْأَصْلِ وَم: يَدْعُو. (٩) فِي الْأَصْلِ وَم: الْعَبْدُ.

وقوله تعالى: ﴿وَتَوَقَّنا مَعَ الْآثِرِ﴾ يَحْتَمِلُ قوله: ﴿وَتَوَقَّنا مَعَ الْآثِرِ﴾ تَوَقَّنا، اجعلنا مع الأبرار، وَيَحْتَمِلُ ﴿وَتَوَقَّنا﴾ مِنَ الأبرار، وفي الأبرار. ثم اختلف في البر: قيل: هو الذي لا يؤذي أحداً، وقيل: الأبرار الأخيار وَيَحْتَمِلُ: ﴿وَتَوَقَّنا﴾ على ما عليه تَوَقَّيت الأبرار ﴿وَتَوَقَّنا﴾ وإنا أبرار. والبر الطاعة، والتقوى ترك المعصية.

الآية ١٩٤

وقوله تعالى: ﴿رَبَّنَا وَإِنَّا مَّا وَعَدْتَنَا عَلَى رُسُلِكَ﴾ قيل فيه وجهين؛ قيل: ﴿وَمَا إِنَّا مَّا وَعَدْتَنَا عَلَى رُسُلِكَ﴾ السَّن رُسُلِكَ على إضمار السَّن كقولهِ ﷻ ﴿وَيُثِرِ الْمُؤْمِنِينَ يَأَنَّ لَهُمْ مِنْ اللَّهِ نَصْلًا كَثِيرًا﴾ [الأحزاب: ٤٧]، وقيل ﴿مَا وَعَدْتَنَا عَلَى رُسُلِكَ﴾ ما جعلت عليهم من الاستغفار للمؤمنين كقولهِ تعالى: ﴿وَاسْتَغْفِرْ لِدُنْيِكَ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ﴾ [محمد: ١٩] وكقول إبراهيم ﷺ: ﴿رَبَّنَا اغْفِرْ لِي وَلِوَلَدَيَّ﴾ الآية^(١) [إبراهيم: ٤١] وكقول نوح ﷺ: ﴿رَبِّ اغْفِرْ لِي وَلِوَلَدَيَّ وَلِمَنْ دَخَلَ بَيْتِي مُؤْمِنًا وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ﴾ [نوح: ٢٨].

ثم بيننا وبين المعتزلة كلام في الآية: قالت المعتزلة: يجوز الدعاء والسؤال عنه بما قد أعطى، وما عليه أن يعطي نحو ما ذكر من السؤال بما وعد، وما وعد لاشك أنه يعطي، وأنه لا يخلف الميعاد، ونحو قوله ﷻ: ﴿قُلْ رَبِّ أَسْكُرْ بِالْحَقِّ﴾ [الأنبياء: ١١٢]، وهو لا يحكم بالجور. وما عندنا أن السؤال عما عليه أن يعطي يخرج مخرج الدعاء له: ربنا لا تجر، ولا تظلم؛ إن هذا لا يقال إلا لمن يخاف الجور منه والظلم، إذ تعلم أن ذلك عليه، والسؤال عما أعطى محال لأنه يخرج مخرج كتمان ما أعطى، وليس عنده ما يعطيهم، فيخرج مخرج السخرية به، لذلك بطل السؤال، والله أعلم.

ثم تأويل الآية عندنا على وجوه:

أحدها: قوله: ﴿مَا وَعَدْتَنَا عَلَى رُسُلِكَ﴾ يَحْتَمِلُ أن يكون الوعد منه لرُسُلِهِ باستغفار الرُّسُلِ إذا كان من المؤمنين استغفار وسؤال كقولهِ: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ جَاءُوكَ فَاسْتَغْفَرُوا اللَّهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ﴾ [النساء: ٦٤] وعد لهم المغفرة لهم باستغفار الرسول، إذا كان منهم استغفار وسؤال؛ يقول: اجعل دعائي دعاء من جاء إلى النبي ﷺ مستغفراً، فاستغفر له، وكقولهِ أيضاً: ﴿لَهُمْ فِيهَا مَا يَشَاءُونَ خَالِدِينَ كَانَتْ عَلَى رَبِّكَ وَعْدًا مَسْئُولاً﴾ [الفرقان: ١٦].

والثاني: يَحْتَمِلُ أن يكون الوعد لهم إذا ماتوا على ذلك، فالدعاء كان منهم، والسؤال أنه إذا أماتهم يُمِيتُهُمْ على الإيمان على ما كانوا أحياء، والمغفرة والرحمة حينئذ تكون لهم. ألا ترى أنه قال: ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ﴾ [الأنعام: ١٦٠] كذا؟ ولم يقل: مَنْ عَمِلَ بِهَا فَلَهُ كذا، ولكن ذكر مجيئه. فعلى ذلك الأول، ثم يَحْتَمِلُ ما ذكرنا، والله أعلم، وفي ما ذكر من تأويل الآية في ابتداء كفاية من ذلك، والله أعلم.

والثالث: يدعوا ليجعلهم من الجملة الذين كان لهم الوعد، إذ الوعد غير مبين لمن هو، فسألوا أن يجعلهم في تلك الجملة، والله أعلم.

الآية ١٩٥

وقوله تعالى: ﴿فَأَسْتَجِبْ لَهُمْ رَبُّهُمْ﴾ هذا يدل على أن الوعد لهم كان مقروناً بشرط السؤال لأنه قال: ﴿فَأَسْتَجِبْ لَهُمْ﴾ والاستجابة تكون على إثر السؤال^(٢) كقولهِ ﷻ: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾ الآية [البقرة: ١٨٦].

وقوله تعالى: ﴿أَنِّي لَا أَسْمِعُ عَمَلٍ إِنَّمَا مَنْ ذَكَرَ أَوْ أَنْتُمْ بِصُحُفٍ مِنْ بَعْضٍ﴾ قيل من الخلق كلهم، لكن جعل جزاء أعمال الكفرة في الدنيا كقولهِ تعالى: ﴿وَمَنْ فِيهَا لَا يَخْشَوْ﴾ [هود: ١٥]، وأما المؤمنون [فجزاؤهم]^(٣) في الدنيا والآخرة، وأما الكفار فإن ما يعطيهم ليس بجزاء، وقوله تعالى: ﴿تَوَفَّى إِلَيْهِمْ أَعْمَالَهُمْ﴾ أي نردّها عليهم ﴿وَمَنْ فِيهَا لَا يَخْشَوْ﴾ [هود: ١٥] أرزاقهم. وقيل: قوله: ﴿مِنْكُمْ﴾ إشارة إلى المؤمنين خاصة كقولهِ ﷻ ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ﴾ الآية [التوبة: ٧١].

(١) ساقطة من م. (٢) من م، في الأصل: الرسول. (٣) ساقطة من الأصل وم.

وقوله تعالى ﴿وَالَّذِينَ هَاجَرُوا وَأُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأُوْدُوا فِي سَبِيلِ﴾ الآية ﴿وَالَّذِينَ هَاجَرُوا﴾ إلى الله ورسوله طوعاً وَاخْرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ أَي اضْطُرُّوهُمْ حَتَّى خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ، فَهَاجَرُوا ﴿وَأُوْدُوا فِي سَبِيلِ﴾ أَي فِي طَاعَتِي ﴿وَقَاتِلُوا حَتَّى قُتِلُوا، وَحَتَّى تَمُوتَ كُلُّهُ﴾: أَنْ هَاجَرَ بَعْضُ طَوْعاً، [وَأُخْرِجَ بَعْضٌ^(١)] مِنْ دِيَارِهِمْ حَتَّى هَاجَرُوا، وَقَاتَلَ بَعْضٌ حَتَّى قُتِلُوا، وَقَاتَلَ بَعْضٌ، وَلَمْ يُقْتَلُوا، وَقُتِلَ بَعْضٌ.

وقوله تعالى: ﴿وَلَا دُخْلَ لَهُمْ جَنَّاتُ بَحْرَى مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ﴾ الآية. وتاويلها ظاهر.

الآيتان ١٩٦ و ١٩٧ وقوله تعالى: ﴿لَا يَغْرُرُكَ تَقَلُّبُ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي الْبِلَادِ﴾ ﴿مَتَّعَ قَلِيلٌ﴾ يَحْتَمِلُ تَقَلُّبُهُمْ وَجُوهًا:

[أَخْذُهَا: ذَلِكَ]^(٢) نِعْمَةٌ مِنَ اللَّهِ عَلَيْهِمْ لِتَرْكِهِمْ يَتَجَرَّوْنَ فِي الْبِلَادِ مَعَ كُفْرِهِمْ بِرَبِّهِمْ.

والثاني: أَعْطَاهُمْ أَمْوَالاً يَتَعَمَّقُونَ فِيهَا، وَيَتَلَذَّذُونَ.

والثالث: مَا أَخَّرَ عَنْهُمْ الْعَذَابَ وَالْهَلَكَ إِلَى وَقْتٍ. يَقُولُ: لَا يَغْرُرُكَ يَا مُحَمَّدُ ذَلِكَ؛ إِنَّمَا هُوَ مَتَاعٌ بَسِيرٌ، مَصِيرُهُمْ إِلَى النَّارِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَلَا تُحِيزَكَ أَمْوَالُهُمْ وَلَا أَوْلَادُهُمْ﴾ الآية [التوبة: ٥٥ و ٥٨] وكَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا يَحْزَنُ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّمَا نُثَبِّتُ لَهُمْ حَقِرَ لِأَنفُسِهِمْ إِنَّمَا نُثَبِّتُ لَهُمْ لِيَزْدَادُوا إِسْمًا﴾ الآية [آل عمران: ١٧٨]. قَالَ: وَلَيْسَ الْإِغْتِرَارُ فِي نَفْسِ الثَّقَلِ لِأَنَّهُ جَهْدٌ وَمَشَقَّةٌ، وَلَكِنْ لِمَا فِيهِ مِنَ الْأَمْنِ وَالسَّعَةِ وَالْقُوَّةِ، دَلِيلُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿مَتَّعَ قَلِيلٌ﴾. ثُمَّ قَوْلُهُ^(٣): ﴿لَكِنَّ الَّذِينَ اتَّقَوْا مِنْهُمْ: سَعِيَّهُمْ^(٤) لِلْآخِرَةِ مَتَاعٌ، لَا يَنْقُطُ.

الآية ١٩٨ وقوله تعالى: ﴿لَكِنَّ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ﴾ يَعْنِي الشُّرَكَاءَ ﴿لَهُمْ جَنَّاتُ بَحْرَى مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ﴾ إِلَى آخِرِ مَا ذَكَرَ ثَوَاباً ﴿مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْأَمْرُ مَا ذَكَرَ فِي بَعْضِ الْقِصَصِ أَنَّ بَعْضَ الْمُؤْمِنِينَ قَالُوا: إِنَّ الْكُفَّارَ فِي خُضْبٍ وَرِخَاءٍ، وَنَحْنُ فِي جَهْدٍ وَشِدَّةٍ، فَتَنَزَلْ: ﴿لَا يَغْرُرُكَ تَقَلُّبُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ فِي ذَلِكَ، إِنَّمَا هُوَ ﴿مَتَّعَ قَلِيلٌ﴾ وَذَلِكَ ثَوَابُهُمْ فِي الدُّنْيَا. وَأَمَّا ثَوَابُ ﴿الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ لَهُمْ جَنَّاتُ بَحْرَى مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ﴾ فَمَا^(٥) ذَكَرَ.

الآية ١٩٩ وقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَمَنْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلَ﴾ ٧٧ - ب / إِلَيْكُمْ﴾ يَعْنِي الْقُرْآنَ ﴿وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِمْ﴾ يَعْنِي التَّوْرَةَ. ثُمَّ اخْتَلَفَ فِي نَزُولِهِ: قَالَ بَعْضُهُمْ: نَزَلَ فِي شَأْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَلَامٍ وَأَصْحَابِهِ [الَّذِينَ]^(٦) أَقْرَبُوا بَأَنَّهُ وَاحِدٌ، لَا شَرِيكَ لَهُ، وَصَدَّقُوا رَسُولَهُ ﷺ وَمَا أُنْزِلَ عَلَيْهِ^(٧)، وَقِيلَ: نَزَلَ فِي شَأْنِ النَّجَاشِيِّ. وَرَوَى عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا صَلَّى [عَلَى]^(٨) النَّجَاشِيِّ قَالَ أَنَسُ بْنُ الْمُنَافِقِينَ: يُصَلِّي عَلَى حَبَشِيٍّ، مَاتَ فِي أَرْضِ الْحَبَشَةِ؟ فَانْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى، ﷻ: ﴿وَإِنَّ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَمَنْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ﴾ الآية).

[وَعَنِ^(٩) الْحَسَنِ أَنَّهُ قَالَ: (لَمَّا مَاتَ النَّجَاشِيُّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «اسْتَغْفِرُوا لِأَخِيكُمْ» قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ: لَذَلِكَ الْعِلْجُ؟ فَانْزَلَ اللَّهُ ﷻ: ﴿وَإِنَّ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَمَنْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ﴾ [البخاري ١٣٢٧] الآية) وَقِيلَ: لَمَّا صَلَّى عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَ الْمُنَافِقُونَ: صَلَّى عَلَى مَنْ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ دِينِهِ، فَانْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى الآية.

وعن الزُّهْرِيِّ عَنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: (إِنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ صَلَّى عَلَى النَّجَاشِيِّ، فَكَبَّرَ أَرْبَعَ تَكْبِيرَاتٍ، وَصَفَّنَا فِي الْمُصَلَّى خَلْفَهُ، وَكَانَ مَاتَ فِي الْحَبَشَةِ، قَالَ: وَالنَّوَارِثُ عَلَى وَجْهَيْنِ، مَنْ تَرَكَ بِسَبِيهِ خَيْرًا وَسَعَةً فَلَهُ فِيهِ فَضْلٌ لِأَنَّهُ كَانَ مُفْتَاحَ الْخَيْرِ، وَمَنْ تَرَكَ بِسَبِيهِ ضَيْقًا فَعَلَيْهِ [ضَيْقٌ يَوْمَ] لِأَنَّهُ كَانَ^(١٠) مُفْتَاحَ الضَّيْقِ. وَأَمَّا الْأَحْكَامُ فَإِنَّهُ يُنْظَرُ إِلَى مَا فِيهِ نَزَلَ، فَيُشْتَرَكُ فِيهِ الْخَلْقُ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ: نَزَلَ فِي شَأْنِ فُلَانٍ لَا فِي شَأْنِهِ [بِمَعْنَاهُ: الطَّبْرِي فِي تَفْسِيرِهِ: ٢٢٠/٤].

الآية ٢٠٠ وقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَصْبِرُوا﴾ قِيلَ: عَلَى أَدَاءِ الْفَرَائِضِ وَالْعِبَادَاتِ، وَقِيلَ: ﴿أَصْبِرُوا﴾ عَلَى

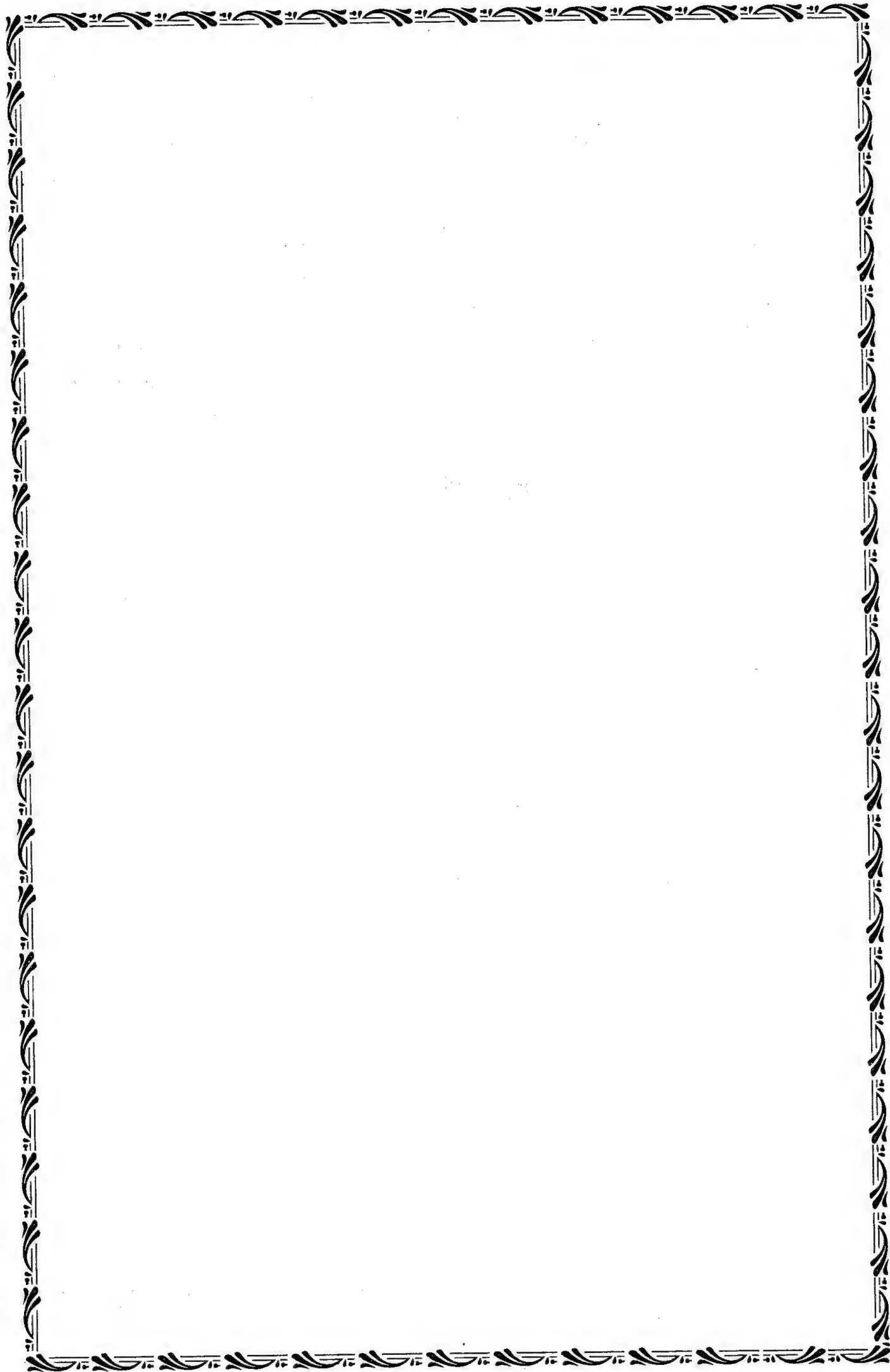
(١) فِي الْأَصْلِ وَم: وَبَعْضٌ أَخْرَجُوا. (٢) فِي الْأَصْلِ وَم: وَذَلِكَ. (٣) فِي الْأَصْلِ وَم: قَالَ. (٤) فِي الْأَصْلِ وَم: وَسَمِعِهِمْ. (٥) فِي الْأَصْلِ وَم: وَإِلَى آخِرِ مَا. (٦) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (٧) أَدْرَجَ بَعْدَهَا فِي الْأَصْلِ وَم: الآية. (٨) مِنْ م، سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ. (٩) الْوَاوُ سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (١٠) فِي الْأَصْلِ وَم: فَضْلٌ يَوْمَ كَانَهُ.

البلايا والمصائب والشدائد ﴿وَصَابِرُوا﴾ في الجهادِ لِعَدُوِّكُمْ، وقيل ﴿أَصْبِرُوا﴾ على أمرِ الله وفرائضِهِ ﴿وَصَابِرُوا﴾ مع النبي ﷺ وعلى آله وصحبه في المواطنِ.

وعَنِ الْحَسَنِ أَنَّهُ قَالَ: (أَمُرُوا أَنْ يَصْبِرُوا عَلَى دِينِهِمُ الَّذِي ارْتَضَى لَهُمْ، وَهُوَ الْإِسْلَامُ، وَلَا يَدْعُوا دِينَهُمْ لِشِدَّةِ وَلَا لِرَخَاءِ وَلَا ضَرَاءٍ وَلَا سَرَاءٍ حَتَّى يَمُوتُوا، وَيَكُونُوا يُصَابِرُونَ^(١) الْكُفَّارَ حَتَّى يَكُونُوا يَمِيلُونَ^(٢) عَنْ دِينِهِمْ، وَأَمُرُوا أَنْ يُرَابِطُوا الْمَشْرِكِينَ) وقيل: ﴿أَصْبِرُوا﴾ على الجهادِ ﴿وَرَابِطُوا﴾ لِعَدُوِّكُمْ ﴿وَرَابِطُوا﴾ أي دَامُوا على دينكم ﴿وَأَتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾. قال: والصبرُ في نفسه خاصة في طاعةٍ يصبرُ عليها ومعصيةٍ يصبرُ عنها، وفي بلوى، والمصابرةُ مع غيره. وقد يكونُ كلُّ واحدٍ على المعنيين لأنه لا يخلو عن مُصابرةٍ عدوٍّ في ما يُطِيعُ دينَهُ. وقيل ﴿وَرَابِطُوا﴾ مع عدوِّكم ما أقاموا ﴿وَأَتَّقُوا اللَّهَ﴾ في ما أَمَرَكُمْ بِهِ، فلا تَدْعُوا ذلكَ مع نِيَّتِكُمْ، وذَرُوا ما نَهَاكُمْ عَنْهُ.



(١) في الأصل و م: يصابروا . (٢) في الأصل و م: يميلوا.



سورة النساء

بسم الله الرحمن الرحيم

[وبه نستعين^(١)]

الآية ١

قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ﴾ في ما كان الخطاب للكفرة ذكر الله ﷻ على إثره حجج وحدانيته ودلائل ربوبيته لأنهم لم يعرفوا ربهم من نحو ما ذكر ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ﴾ الآية، وكقوله ﷻ: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ الآية [البقرة: ٢١] وكقوله ﷻ: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ فَلَا تَغْرِبْكُمْ عَنْهُ الذُّنُوبُ﴾ [فاطر: ٥] وغيره كثير. ذكر الحجج والدلائل التي بها يوصل إلى معرفة الصانع وتوحيده ليتفكروا، فيعرفوا بها خالقهم واللهم.

وفي كل ما كان الخطاب للمؤمنين لم يذكر حجج الوحانية ولا دلائل الربوبية لأنهم قد عرفوا ربهم قبل الخطاب، ولكن ذكر على إثره نعمته التي أنعمها عليهم وثوابه [الذي]^(٢) وعد لهم نحو قوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ ﴿وَأَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا﴾ [آل عمران: ١٠٢ و ١٠٣] إلى آخر ما ذكر نعمته التي أنعمها عليهم، وكقوله ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَآمِنُوا بِرُسُولِهِ يُؤْتِكُمْ﴾ [الحديد: ٢٨] إلى [آخر]^(٣) ما ذكر. على هذا يخرج الخطاب في الأغلب. وقوله تعالى: ﴿اتَّقُوا رَبَّكُمُ﴾؛ قيل: ﴿اتَّقُوا﴾ عذابه ونقمته، وقيل: ﴿اتَّقُوا﴾ عصيانه في أمره ونهيهِ، وقيل: ﴿اتَّقُوا﴾ الله بحقه في أمره ونهيهِ.

وقوله تعالى: ﴿الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ﴾ أضاف خلقنا إلى آدم، إذ الإنسان من النطفة. قال: دللت إضافة خلقنا من آدم، وإن لم تكن أنفسنا مستخرجة منه، على أمرين:

أحدهما: جواز إضافة الشيء إلى الأصل الذي، إليه المرجع، وإن بعد ذلك عن الرجوع إليه على التوالد والتتابع. والثاني: أنا لم نكن بأبداننا فيه، وإن أضيف خلقنا إليه؛ إذ لو كنا فيه لكانا منه بحق الإخراج لا بحق الخلق منه. وذلك يبطل قول من يجعل صورة الإنسان من النطفة [مع الإحالة أن يكون مضافاً إلى^(٤) التراب أو النطفة]^(٥) إذ هما من السموات^(٦) الخارج من احتمال الدرك، ونحن أحياء^(٧) دراكون، والله أعلم.

[وقوله تعالى: ﴿وَبَيْنَهُمَا بَيَاطٌ كَثِيرٌ﴾ أي فرق، ونشر، وظهر منهما أولاداً كثيراً ذكوراً وإناثاً]^(٨).

وقوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ قوله: ﴿تَسَاءَلُونَ﴾ أي اتقوا الله الذي تساءلون ببعضكم من بعض، أي يسأل بعضكم من بعض الحوائج والحقوق به؛ يقول: أسألك بوجه الله، وبحق الله، وبآدم، ويسأل بعضكم من بعض بالرجح؛ يقول الرجل لآخر: أسألك بالرجح والقراية أن تعطيني.

وقوله تعالى: ﴿وَالْأَرْحَامَ﴾؛ روي عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه يقول: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ﴾، واتقوا في الأرحام، وصلوها. وقرئ بالنصب والخفض^(٩): ﴿وَالْأَرْحَامَ﴾؛ فمن قرأ بالنصب فيقول: ﴿اتَّقُوا اللَّهَ﴾ فلا تعصوه، واتقوا الأرحام

(١) ساقطة من م. (٢) من م. (٣) ساقطة من الأصل وم. (٤) في م. في. (٥) من م. ساقطة من الأصل. (٦) في م. الموت. (٧) من م. في الأصل: أحياناً. (٨) من م. ساقطة من الأصل. (٩) قرأ حمزة: والأرحام خفضاً، وقرأ الباقون ﴿وَالْأَرْحَامَ﴾ نصباً. انظر حجة القراءات ١٨٨ والمحتسب ١٧٩/١.

فلا تقطعوهما، وَمَنْ قَرَأَ بِالْخَفِضِ يَقُولُ: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ﴾ والأرحام. وَرُويَ فِي الْخَبَرِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «اتَّقُوا اللَّهَ وَصِلُوا الْأَرْحَامَ فَإِنَّهُ أَتَقَى لَكُمْ فِي الدُّنْيَا وَخَيْرٌ لَكُمْ فِي الْآخِرَةِ» [ابن جرير الطبري في تفسيره: ٢٢٧/٤] وَالْآيَةُ فِي الظَّاهِرِ عَلَى الْعَقْلِ وَالنَّبِيِّ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ هُوَ عَلَى التَّنْبِيهِ وَالْإِبْعَاطِ.

الآية ٢

وقوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ أََمْوَالَكُمْ﴾ يَحْتَمِلُ هَذَا وَجْهَيْنِ:

أحدهما: احفظوا أموالهم إلى أَنْ يَخْرُجُوا مِنَ الْيَتَمِ، فَإِذَا خَرَجُوا مِنَ الْيَتَمِ أَغْطَوْهُمْ أَمْوَالَهُمْ.

والثاني^(١): قوله ﷻ: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ أََمْوَالَكُمْ﴾ أَي انْفَقُوا عَلَيْهِمْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ، [وَوَسَّعُوا]^(٢) عَلَيْهِمُ النِّفَقَةَ، وَلَا تُضَيِّقُوهَا لِتَنْظُرُوا إِلَى أَمْوَالِهِمْ^(٣). وَ﴿وَاتَّقُوا﴾ بِمَعْنَى وَأَتُوا لَوْحِ^(٤) الْخُرُوجِ مِنَ الْيَتَمِ، أَي احفظوا لِتُؤْتُوا.

وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا لَمَنِّي بِالْطَّبِيبِ﴾ [أَي لَا تَأْخُذُوا]^(٥) الْخَبِيثَ، فَتَتْرَكُوا لَهُمْ مَا وَعَدَ لَكُمْ فِي الْآخِرَةِ بِحِفْظِ أَمْوَالِهِمْ. وَقِيلَ: لَا تَأْخُذُوا الْجِيَادَ مِنْ مَالِهِ وَتُعْطُوا^(٦) الرِّدْيَ مِنْهُ^(٧)؛ لَهُ فَذَلِكَ تَبْدِيلُ الْخَبِيثِ، وَهُوَ أَمْوَالُ الْيَتَامَى، وَتَذَرُوا الطَّبِيبَ، وَهُوَ أَمْوَالُكُمْ إِشْفَاقًا عَلَى أَمْوَالِكُمْ أَنْ تَنْفَقَ^(٨). وَقِيلَ: لَا تَأْكُلُوا الْحَرَامَ مَكَانَ الْحَلَالِ لِأَنَّ أَكْلَ مَالِ الْيَتِيمِ حَرَامٌ، وَأَكْلَ مَالِكُمْ حَلَالٌ^(٩)، فَتَمْنَى أَنْ يُبَدِّلُوا الْخَبِيثَ بِالطَّبِيبِ. وَيَحْتَمِلُ: لَا تَأْخُذْ مَالَهُ، وَهُوَ خَبِيثٌ فَيُؤْخَذُ^(١٠) مِنْكَ الَّذِي لَكَ، وَهُوَ طَبِيبٌ. وَيَحْتَمِلُ: لَا تَأْكُلُوا ذَلِكَ إِيقَاءً لِأَمْوَالِكُمْ الَّتِي ٧٨ - ١ / طَبِيبُهَا اللَّهُ [تَعَالَى لَكُمْ بِمَا جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ طَبِيبًا]^(١١). وَيَحْتَمِلُ: لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ فِي الدُّنْيَا، فَتَكُونَ هِيَ نَارًا تَأْكُلُونَهَا، فَتَتْرَكُوا الْمَوْعِدَ لَكُمْ فِي إِيقَاءِ الْخَبِيثِ كَقَوْلِهِ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْمًا﴾ الْآيَةُ [النساء: ١٠].

وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ﴾ يَحْتَمِلُ هَذَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، وَجْهَيْنِ: يَحْتَمِلُ قَوْلُهُ: ﴿أَمْوَالَكُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ﴾ أَي مَعَ أَمْوَالِكُمْ، أَي لَا تَخْلُطُوا أَمْوَالَهُمْ مَعَ أَمْوَالِكُمْ، فَتَأْكُلُوها، فَفِيهِ نَهْيٌ عَنِ الْخَلْطِ وَالْجَمْعِ. وَيَحْتَمِلُ ﴿أَمْوَالَكُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ﴾ أَي بِأَمْوَالِكُمْ، فَفِيهِ النَّهْيُ عَنْ أَكْلِ أَمْوَالِهِمْ بِأَمْوَالِ أَنْفُسِهِمْ تَبَعًا كَقَوْلِهِ ﷻ: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ [الأنعام: ١٥٢]، وَقَوْلُهُ ﷻ: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ﴾ بِمَعْنَى لَا تَجْمَعُوهَا إِلَيْهَا، فَتَأْكُلُوها^(١٢) مَعًا. وَيَحْتَمِلُ: مَعَ أَمْوَالِكُمْ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وقوله تعالى: ﴿إِنَّكَ كَانَ حُوبًا كَبِيرًا﴾؛ قِيلَ: [جَوْرًا، وَقِيلَ: ^(١٣) الْحُوبُ الْإِثْمُ، وَهُوَ وَاحِدٌ، وَقِيلَ: خَطَأً، وَقِيلَ: ذَنْبًا كَبِيرًا، وَقِيلَ: إِثْمًا، وَكَذَلِكَ رُويَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷻ.

الآية ٣

وقوله تعالى: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَمِ فَأَنْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مِمَّنْ وَكَلْتُمْ وَرَبَّكُمْ﴾ اخْتَلَفَ فِي تَأْوِيلِهِ؛ قِيلَ: إِنَّهُمْ كَانُوا يَخَافُونَ مِنْ أَمْوَالِ الْيَتَامَى، وَتَحَرَّجُونَ مِنْهَا لِكثْرَةِ مَا جَاءَ مِنَ الْوَعِيدِ فِيهَا، فَتَزَلُ هَذَا: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ﴾ وَتَحَرَّجْتُمْ مِنْ أَمْوَالِ الْيَتَامَى فَكَذَا، فَتَخْرُجُوا مِنَ الزَّوْنِ ﴿فَأَنْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾ الْآيَةُ.

عَنْ عَائِشَةَ ؓ أَنَّهَا قَالَتْ: (نَزَلَتْ فِي يَتَامَى مِنْ يَتَامَى النِّسَاءِ كُنَّ عِنْدَ الرِّجَالِ، فَتَكُونُ الْيَتِيمَةُ الشَّوْهَاءُ عِنْدَ الرَّجُلِ، وَهِيَ ذَاتُ مَالٍ، فَلَا يَنْكِحُهَا لِشَوْهَتِهَا ضَنًّا بِمَالِهَا لِتَمُوتَ، فَيَرِثُهَا، وَإِنْ نَكَحَهَا أَمْسَكَهَا عَلَى غَيْرِ عَذْلِ مِنْهُ فِي آدَاءِ حَقِّهَا إِلَيْهَا، وَالْأَوَّلَى لَهَا سِوَاهُ، يَطَالِبُ بِحَقِّهَا، فَاَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَمِ فَأَنْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾ الْآيَةُ). وَرُويَ عَنْهَا أَيْضًا أَنَّهَا سَأَلَتْ عَنْ هَذِهِ الْآيَةِ فَقَالَتْ: (نَزَلَتْ فِي الْيَتِيمَةِ، تَكُونُ فِي جِجَرِ وَلِيِّهَا، فَيَرْغَبُ فِي جَمَالِهَا، وَيَنْفَرُ مِنْ صَدَاقِهَا، فَتُهْوَى عَنْ نِكَاحِهَا إِلَّا أَنْ يُقْسِطُوا فِي إِكْمَالِ الصَّدَاقِ، وَأَمِيرُوا بِنِكَاحِ مَنْ سِوَاهُنَّ مِنَ النِّسَاءِ). قَالَتْ عَائِشَةُ ؓ: (وَاسْتَفْتَى النَّاسُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعْدَ ذَلِكَ، فَاَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿وَرَغَبُونَ أَنْ

(١) فِي الْأَصْلِ وَم: وَيَحْتَمِلُ. (٢) فِي م: وَسَمِعُوا، سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ. (٣) أَدْرَجَ بَعْدَهَا فِي الْأَصْلِ وَم: غَيْرِهِمْ. (٤) مِنْ م، فِي الْأَصْلِ: الْوَقْتُ. (٥) مِنْ م، فِي الْأَصْلِ: وَتَأْخُذُوا. (٦) فِي الْأَصْلِ وَم: رَتَعُوا. (٧) فِي الْأَصْلِ وَم: مِنْهَا. (٨) فِي الْأَصْلِ وَم: تَبَقَى. (٩) فِي الْأَصْلِ وَم: مَالَهُ. (١٠) فِي الْأَصْلِ وَم: لِيُؤْخَذَ. (١١) فِي الْأَصْلِ: لَكُمْ طَبِيبًا، فِي م: تَعَالَى لَكُمْ بِمَا جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ خَبِيرًا. (١٢) فِي الْأَصْلِ وَم: تَأْكُلُونَهَا. (١٣) فِي الْأَصْلِ: قِيلَ.

تَنكِحُوهُمْ^(١) [النساء: ١٢٧] فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى لَهُمْ فِي هَذِهِ الْآيَةِ أَنَّ الْيَتِيمَةَ إِذَا كَانَتْ ذَاتَ جَمَالٍ وَمَالٍ رَغِبُوا فِيهَا فِي نِكَاحِهَا وَأَمْسَكُوا^(٢) فِي إِكْمَالِ الصَّدَاقِ، وَإِذَا كَانَتْ مَرْغُوبًا عَنْهَا لِشَوْهَتِهَا وَقِلَّةِ مَالِهَا تَرْكُوهَا، وَأَخَذُوا غَيْرَهَا مِنَ النِّسَاءِ. قَالَتْ: (فَكَمَا يَتْرَكُونَهَا حَتَّى يَرْغَبُوا عَنْهَا، فَلَيْسَ لَهُمْ أَنْ يَنْكِحُوهَا إِذَا رَغِبُوا فِيهَا إِلَّا أَنْ يُقْسِطُوا لَهَا، وَيُعْطَوْهَا حَقَّهَا الْأَوْفَرَ مِنَ الصَّدَاقِ).

وقيل: لَمَّا أَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْمًا﴾ [النساء: ١٠] تَرَكَ الْمُؤْمِنُونَ مُخَالَطَةَ الْيَتَامَى، وَتَنَزَّهُوا عَنْهَا، فَشَقَّ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ، فَاسْتَفْتَوْا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي مُخَالَطَتِهِمْ، [وَقَالَ: «يَكُونُ»]^(٣) عِنْدَ الرَّجُلِ عِدَّةٌ مِنَ النِّسَاءِ، ثُمَّ لَا يَعْدِلُ بَيْنَهُنَّ [بِمَعْنَاهُ الطَّبْرِي فِي تَفْسِيرِهِ ٢: ٢٣٤] فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فِي الْجُورِ فِي مَخَالَطَةِ الْيَتَامَى، فَكَذَلِكَ خَافُوا جَمْعَ النِّسَاءِ وَتَرَكَ التَّسْوِيَةَ بَيْنَهُنَّ فِي النِّفَقَةِ وَالْجِمَاعِ.

ثُمَّ مِنَ النَّاسِ مَنْ يُبَيِّحُ نِكَاحَ التَّسْعِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَتْنً وَتِلْكَ وَرَبِّعٌ﴾، فَذَلِكَ تَسْعَةٌ. وَأَمَّا عِنْدَنَا فَإِنَّهُ لَا يَحْتَمِلُ ذَلِكَ [لِلْوَجْهِينِ]:

أَحَدُهُمَا^(٤): لِأَنَّ مَعْنَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَتْنً وَتِلْكَ وَرَبِّعٌ﴾ مَتْنٌ أَوْ ثَلَاثٌ أَوْ رُبَاعٌ لِأَنَّهُ قَالَ: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةٌ﴾ اسْتَشْنَى الْوَاحِدَةَ إِذَا خَافَ أَلَّا يَعْدِلُ بَيْنَهُنَّ. فَلَوْ كَانَ مَا ذُكِرَ لَكَانَ لَا مَعْنَى لِاسْتِثْنَاءِ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ، وَلَكِنْ يَقُولُ: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا﴾ بَيْنَ التَّسْعِ [فَثَمَانِي أَوْ سَبْعًا أَوْ سِتًّا]^(٥). فَلَمَّا لَمْ يَسْتَشْنِ إِلَّا وَاحِدَةً دَلَّ أَنَّ التَّأْوِيلَ مَا ذَكَرْنَا مَتْنٌ أَوْ ثَلَاثٌ أَوْ رُبَاعٌ عَلَى الْإِنْفِرَادِ.

وَالثَّانِي: مَا ذُكِرَ فِي الْقِصَّةِ أَنَّهُ كَانَ عِنْدَ الرَّجُلِ عِدَّةٌ مِنَ النِّسَاءِ عَشْرًا وَأَكْثَرَ أَوْ أَقَلَّ، فَخَرَجَ ذَلِكَ عَلَى بَيَانٍ مَا يَحِلُّ مِنَ الْعِدَّةِ، وَذَلِكَ أَرْبَعَةٌ.

وَرُويَ أَنَّ رَجُلًا أَسْلَمَ، وَنَحْتَهُ ثَمَانِي نِسْوَةٍ، فَاسْتَلَمَنَ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اخْتَرِ مِنْهُنَّ أَرْبَعًا، وَفَارِقِ الْبَوَاقِي» [أَبُو دَاوُدَ ٢٢٤١] وَالْخَبَرُ فِي بَيَانِ مُنْتَهَى مَا يَحِلُّ مِنَ الْعِدَّةِ دُونَ وَجْهِ الْجِلِّ، فَاحْتَمَلَ أَنْ يَخْتَارَ أَرْبَعًا عَلَى اسْتِغْبَالِ النِّكَاحِ. وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَى﴾ الْآيَةُ، قَبْلَ فِيهِ بِوَجْهِ:

أَحَدُهَا: أَنَّهُ قَالَ: إِذَا خِفْتُمْ الْجُورَ فِي كِفَالَةِ الْيَتَامَى، فَاتَّقَيْتُمُوهَا، فَخَافُوا فِي كِفَالَةِ النِّسَاءِ، فَلَا تُكْثِرُوا مِنْهُنَّ. وَالثَّانِي: أَنْكُمْ^(٦) إِذَا خِفْتُمْ فِي أَمْوَالِ الْيَتَامَى، فَتَخَرَّجْتُمْ ضَمَّ أَمْوَالِهِمْ إِلَيْكُمْ إِشْفَاقًا عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَنْ تَأْكُلُوا مِنْهَا، فَخَافُوا النِّسَاءَ مُوَاقَعَتَهُنَّ مِنْ وَجْهِ يُحَرِّمُ عَلَيْكُمْ، فَانْكِحُوهُنَّ.

وَالثَّلَاثُ: أَنْكُمْ^(٧) خِفْتُمْ فِي يَتَامَى النِّسَاءِ لَوْ تَزَوَّجْتُمُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ لَيْسَ مَعَهُنَّ مَنْ يَمْنَعُكُمْ مِنْ ظُلْمِهِنَّ، فَانْكِحُوهُنَّ مِنْ غَيْرِهِنَّ فِي مَا^(٨) إِذَا جُرْتُمْ مُنْعَمًا مِنْ ذَلِكَ.

لَكِنَّهُ مَعْلُومٌ أَنَّ الْحَدَّ فِي عِدَّةِ النِّسَاءِ لِخَوْفِ الْجُورِ، وَبِمَا عَلِمَ اللَّهُ مِنْ عَجْزِ الْبَشَرِ عَلَى مَا جُبِلَ عَلَيْهِ أَخْبَرَ أَنَّهُ لَا يَقُومُ بِوَفَاءِ الْحَقِّ فِي أَكْثَرِ مِمَّا ذَكَرَ.

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةٌ﴾ لَيْسَ عَلَى الْحُكْمِ وَالْحَثْمِ، [وَلَكِنَّهُ عَلَى الْأَدَبِ]^(٩)، لِأَنَّهُ، وَإِنْ خَافَ أَلَّا يَعْدِلَ فَتَزَوَّجَ أَرْبَعًا، جَارَ، وَهُوَ مِثْلُ الَّذِي نَهَى فِي الْمَرَاجِعَةِ، وَأَمَرَ بِالْقَضْدِ فِيهَا وَالْعَدْلِ، فَإِنْ فَعَلَ ذَلِكَ أَيْمًا، وَرَجَعَتْهُ صَاحِبَةً، وَكَذَلِكَ الْأَمْرُ بِالطَّلَاقِ فِي الْعِدَّةِ وَالتَّهْيِ فِي غَيْرِ الْعِدَّةِ، ثُمَّ إِذَا طَلَّقَ فِي غَيْرِ الْعِدَّةِ وَقَعَ، فَكَذَلِكَ الْأَوَّلُ.

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا﴾ فِي الْقَسَمِ وَالْجِمَاعِ وَالتَّفَقُّهِ «فَوَاحِدَةٌ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْتَانُكُمْ» إِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةٌ لِأَنَّهُ لَيْسَ لِلْإِمَاءِ قَبْلَ سَادَتِهِنَّ حَقُّ الْجِمَاعِ وَالْقَسَمِ؛ يَنْكِحُ مَا شَاءَ، كَأَنَّهُ قَالَ هَذَا لِأَنَّهُ لَيْسَ لَأَكْثَرٍ مِنْ غَايَةٍ، فَلَهُ أَنْ يَجْمَعَ مَا

(١) فِي الْأَصْلِ رَمَ: وَنَسَبَتْهَا. (٢) مِنْ م، فِي الْأَصْلِ: وَكَانَ. (٣) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ رَمَ. (٤) فِي الْأَصْلِ رَمَ: ثَمَانٍ أَوْ سَبْعٍ أَوْ سِتٍّ. (٥) فِي الْأَصْلِ رَمَ: أَنْهُمْ. (٦) فِي الْأَصْلِ رَمَ: أَنَّهُ. (٧) فِي الْأَصْلِ رَمَ: مِنْ (٨) فِي الْأَصْلِ: أَدَبٌ، سَاقِطَةٌ مِنْ م.

شاء من الإماء في ملكيه، وليس له أن يجمع بالنكاح أكثر من أربع. ولو كان التأويل ما ذهب إليه لم يكن لقوله ﴿أَزْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ وجه، وفيه إذن يتكثير العيال، [مع ما أن كثرة العيال] ^(١) معدودة من الكرم إذا أحسن إليهم لم يحتسب أن يزهد فيه. وقوله تعالى: ﴿ذَلِكَ أَذَىٰ آلَا تَقُولُوا﴾ قال بعض أهل العلم: إن قوله تعالى: ﴿أَلَا تَقُولُوا﴾ من كثرة العيال: أعال يعيل إعالة، فهو مُعِيلٌ، ولا يُقَالُ: عال يعول، وإنما يُقَالُ ذلك في الجواز.

فإن قيل: روي في الخبر عن النبي ﷺ أنه قال: «إِذَا بِمَنْ تَعُولُ» [البخاري ١٤٢٦] لكن تأويله، والله أعلم، ابداً بمن تلزمك نفقته، أي ابداً بمن تصير ^(٢) جائراً بترك النفقة عليه. وكذلك يُقَالُ: عال يعول عولاً إذا أنفق على عياله، وليس عن كثرة ^(٣) العيال في شيء. ألا ترى أن على الرجل أن يبدأ بمن يعول؟ فلو كان قوله: ﴿ذَلِكَ أَذَىٰ آلَا تَقُولُوا﴾ من العيال لكان المتزوج واحدة ذا عيال، وأن قول الله تعالى: ﴿أَلَا تَقُولُوا﴾ المتزوج واحدة يعولها. فدل بما ذكرنا أن قوله ﴿أَلَا تَقُولُوا﴾ أي لا تجوروا، ولا تميلوا على ما قيل.

وعن عائشة رضي الله عنها ﴿أَلَا تَقُولُوا﴾ ألا تميلوا. وعن ابن عباس رضي الله عنهما مثله. والقول هو المجاوزة عن الحد، ولذلك سمي الحساب الذي ازداد على أصله عولاً لمجاوزته الحد. فعلى ذلك القول ههنا: هو المجاوزة عن الحد الذي جعل له، وهو الجور.

وقوله تعالى: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَقْلُوا فَرَجَدَ﴾ ليس بشرط لمُتَّفِقِ الْعَوْلِ، ولأنه لا حاجة لمعرفة حد الخوف ^(٤) الذي يجعل شرطاً للجواز، وكل عدل يخاف أذى خوف. بل جميع أمور الدين هو على الخوف والرجاء، ولأنه يوجب جهل النساء بمن يحل لهن النكاح، ويحرم إذ لا يعرفن ذلك. ومتى حرم عليه حرم عليها. ولا يحتسب أن يجعل للحل شرطاً لا يوصل إلى حقيقة ولظهور الجور في الأمة على ٧٨ - ب/ الإبقاء على النكاح فضلاً من خوفه مع ما قوله: ﴿وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا﴾ الآية [النساء: ١٢٩] دلالة ظاهرة. وكذلك في قوله: ﴿وَإِنْ أَمْرَأَةٌ خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا ثُورًا آَوْ إِرْصَاصًا﴾ الآية [النساء: ١٢٨] وقوله: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يَقْبِيََا حُدُودَ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٢٩].

الآية ٤

وقوله تعالى: ﴿وَمَا أَتُوا النِّسَاءَ صَدُقَاتِهِنَّ نِحْلَةً﴾ عن ابن عباس رضي الله عنهما: ﴿نِحْلَةً﴾ أنه قال: المهر، وقيل: النحلة الفريضة، أي أتوهن فريضتهن، وقيل: ﴿نِحْلَةً﴾ أي عطية أي [لها لا لوليها] ^(٥) وهو من الثخلى. وقيل: نِحْلَةٌ مِنْ نَحَلَ الدين أن توتوا النساء صدقاتهن، ليس على ما كانوا يفعلون في الجاهلية؛ يتزوجون النساء بغير مهرهن، ففيه أن لاهل الكفر النكاح بغير مهر.

وقوله تعالى: ﴿فَإِنْ طَلَبَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنَيْكًا مَّرِيكًا﴾؛ في ^(٦) الآية دلالة جواز هبة المرأة لزوجها ^(٨) وفساد قول من لا يجيز هبة المرأة [مالها، تلذذه، وتبقى في بيته سيئة] ^(٩)، فيجوز أمرها. وفي الآية أيضاً دليل أن المهر لها حين أضاف إحلال الهبة إليهن بقوله: ﴿فَإِنْ طَلَبَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنَيْكًا مَّرِيكًا﴾. وفيه دليل أيضاً أن هبة الديون والبراءة منها جائزة كما جازت هبة المرأة مهرها، وهو دين.

وقيل: فيه وجه آخر، وهو أن الآباء في الجاهلية والأولياء كانوا يأخذون مهر نسايتهم، فأمرهم ﷺ ألا ^(١٠) يأخذوا ذلك، وحكم أن المهر للمرأة دون وليها [إلا أن تهب لوليها] ^(١١)، فيحل حينئذ.

وقوله ﷺ: ﴿فَكُلُوهُ هَنَيْكًا﴾ لا داء فيه ﴿مَرِيكًا﴾ لا إثم فيه. وقيل: الهنيء، هو اللذيذ الشهوي الذي [يُمْتَع] ^(١٢) عند تناوله وسيره، والمريء الذي تحمد عاقبته.

ثم الحكمة في ذكر الهنيء والمريء هنا [في وجهين] ^(١٣):

(١) من م، في الأصل: كثيرة. (٢) في الأصل وم: نصيره. (٣) في الأصل: كثيرة. (٤) في م: القذف، في الأصل: الحذف. (٥) في الأصل وم: هي لا وليها. (٦) في الأصل وم: نحلة. (٧) في الأصل: وفي. (٨) في الأصل وم: من زوجها. (٩) في الأصل وم: بمالها تلذ أو تبقى في بيته سنة، ولذذ: خصمه (اللسان). (١٠) في الأصل وم: أن. (١١) من م، ساقطة من الأصل. (١٢) ساقطة من الأصل وم. (١٣) في الأصل وم: وجهان.

أَحْذَرُهَا: مَا ذُكِرَ فِي الْآيَاتِ مِنَ الْوَعِيدِ بِأَخْذِهِ مِنْهَا؛ بِقَوْلِهِ ^(١) ﴿فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ سَيْئًا أَتَأْخُذُونَهُ بُهْتَانًا﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿بِمَعْصِكُمْ إِنْ بَعْضٌ﴾ [النساء: ٢١ و ٢١] لئَلَّا يَمْتَنِعُوا عَنْ قَبُولِ ذَلِكَ لِلْوَعِيدِ الَّذِي ذُكِرَ فِي الْآيَاتِ .

والثاني: أَنَّ الإِمْتِنَاعَ عَنْ قَبُولِ مَا بَذَلَتْ الزَّوْجَةُ يَحْمِلُ^(٢) عَلَى حُدُوثِ الْمَكْرُوهِ، وَيُورِثُ الصُّغَاتَيْنِ، وَذَلِكَ سَبَبُ قَطْعِ الزَّوْجِيَّةِ مَا فِي بَيْنَهُمَا.

وقيل: قوله ﷺ: ﴿وَأَتُوا النِّسَاءَ صِدْقَتِهِنَّ غِلَّةً﴾ يعني بطيبة أنفسكم؛ يقول: لا تعطوهن مهرهن، وأنتم كارهون، ولكن آتوهن، وأنفسكم به طيبة؛ إذ كانت^(٣) المهور لهن دونكم.

وقيل: قوله ﷺ: ﴿فَإِنْ طَلَبَ لَكُمْ﴾ أي ما طابَّت به أنفسهنَّ من غير كره، هو حلال. وعن علقمة أنه قال لامرأته: أظعميني من الهنيء المريء. وعن عليٍّ عليه السلام: (إذا اشتكى أحدكم فليسال امرأته ثلاثة دراهم من^(٤) صداقها، ثم يشتري بها عسلاً، ثم يشربه بماء السماء، فيجمع الله تعالى الهنيء والمريء والشفاء والماء).

وفي قوله أيضاً ﷺ: ﴿فَكُلُّهُ حَبِيصٌ مَرَّتَيْنِ﴾ أَنَّ النِّفَقَةَ، وَإِنْ كَانَتْ عَلَيْهِ، فَهِيَ إِذَا قَامَتْ بِهَا فِي نَفْسِهَا، لَا يَخْرُجُ هُوَ، لَأَنَّ نَفَقَتَهَا عَلَيْهَا لَيْسَتْ بِأَعْظَمَ مِنْ مَالِهَا إِذَا تَطَيَّبَتْ. وَوُصِفَ بِالْهَيِّءِ الْمَرِيءِ بِمَا رُبَّمَا يَسْتَقِيلُ^(٥) الطَّبْعُ عَنْ مَالِهَا كِرَاهَةً الْإِمْتِنَانِ، أَوْ بِمَا كَانَ عَلَيْهِ كِفَايَتُهَا، أَوْ بِمَا جَرَى مِنَ الْوَعِيدِ الشَّدِيدِ فِي مَنَعِ مَهْرِهَا، أَوْ بِمَا قَدْ تَحْتَشَّمُهُ، فَتَبَدَّلَ لَهُ، أَوْ بِمَا يُوْهَمُ الطَّمْعُ فِي مَالِهَا وَالرَّغْبَةُ فِي النِّكَاحِ لِلذَّكَاءِ، فَطَيَّبَهُ اللَّهُ تَعَالَى حَتَّى وَصَفَهُ بِغَايَةِ مَا يَحْتَمِلُ الْمَالُ. وَفِيهِ بَيَانُ جَوَازِ مَعْرِفَتِهَا، وَتَرْغِيبُ فِي حُسْنِ الْمُعَاشَرَةِ بَيْنَهُمَا حَتَّى أَبْقَى ذَلِكَ بَعْدَ الْفِرَاقِ بِقَوْلِهِ ﷺ: ﴿إِلَّا أَنْ يَمُوتَ أَوْ يَتَوَلَّى الَّذِي يَدْرِيهِ، عَقْدَةُ النِّكَاحِ﴾ الْآيَةُ [البقرة: ٢٣٧] وَذَلِكَ أَخَذَ مَا يُوْرِثُ الْمَحَبَّةَ وَالْمُودَةَ، أَوْ يُدِيمُهَا، أَنْ جَعَلَ اللَّهُ بَيْنَهُمَا ﴿وَمِنْ ءَايَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا﴾ [الروم: ٢١].

مسألة في العبد لا يتزوج أكثر من اثنتين: روي عن عبد الله بن عيسى عليه السلام أنه قال عمر بن الخطاب عليه السلام: (ينكح العبد اثنتين، ويطلق اثنتين، وتغتد الأمة حيضتين، فإن لم يحضن فشهراً ونصف). وعن علي عليه السلام أنه قال: (لا يحل للعبد أن ينكح فوق اثنتين). وعن عبد الرحمن بن عوف أنه قال: (يتزوج العبد اثنتين). وعن عمر عليه السلام أنه قال لابن مسعود عليه السلام: (ما يحل للعبد من النساء؟ قال: اثنتان^(٦))، قال عمر عليه السلام: (ذلك أرى). وعن الحكم قال: اجتمع أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم على أن العبد لا يجتمع من النساء فوق اثنتين، فهؤلاء ستة نفر من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، هم^(٧) عمر بن الخطاب وعبد الرحمن بن عوف وعلي وابن مسعود والفضل بن عباس والأنصاري عليهم السلام اتفقوا على أن العبد يتزوج اثنتين، ولا يتزوج أكثر من ذلك.

وأيضاً عن ابن عمر رضي الله عنه أنه قال: قال رسول الله ﷺ: «الْأَمَةُ تُطَلَّقُ طَلِيقَتَيْنِ، وَتُعْتَدُ حَيْضَتَيْنِ» [الموطأ ٢/ ٥٨١]. فإن
 احتجَّ مُخْتَجُّ لِعُمُومِ الْآيَةِ: أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ: ﴿مَتَى وَكُنْتَ وَرَبِّعَ﴾ ولم يذكر عبداً ولا حراً، فهو على عُمُومِهِ. قيل: في الآية
 دليلٌ أَنَّ الْخَطَابَ لِلْأَحْرَارِ، وهو قوله ﷺ: ﴿فَالْيَكُوفُ مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾ فهو على مَنْ لَهُ النِّكَاحُ بِنَفْسِهِ، وَالْعَبْدُ يَكُونُ لَهُ
 النِّكَاحُ بِغَيْرِهِ بِقَوْلِهِ ﷺ: ﴿وَأَنْكِحُوا الْأَيْمَانَ مِنْكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَائِكُمْ﴾ [النور: ٣٢] فَكَانَ الْمَخَاطَبُ بِنِكَاحِ الْعَبِيدِ
 مَوَالِيَهُمْ، لَيْسَ لَهُ أَنْ يَنْكِحَ الْمَرْأَةَ إِلَّا بِإِذْنِ مَوْلَاهُ، وَمَوْلَاهُ يُزَوِّجُهُ إِذَا شَاءَ بِغَيْرِ أَمْرِهِ، فَإِنَّمَا الْخَطَابُ لِمَنْ لَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَ إِنْ
 شَاءَ، وَالْعَبْدُ مِنْ ذَلِكَ خَارِجٌ.

أَلَا تَرَى أَنَّهُ قَالَ ﷺ: ﴿أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ والعبد لا يملك مُلْكَ اليمين؟ فدلَّ أَنَّ الخطابَ راجعٌ إلى الأحرارِ دون العبيد. فإن قيل: قد جعلتم للعبد أن يُطلق الحرة ثلاثاً، فجعلتم له من الطلاقِ مثل الذي جعلتموه للحرِّ، فيجب أن تجعلوا له من تزوج النساءِ مثل الذي يجوز للحرِّ. قيل: الفرقُ بينهما أن الطلاقَ عندنا بالنساءِ لأنَّ الحرَّ يُطلق امرأته الأمة

(١) من م، في الأصل: يقول. (٢) في الأصل وم: يحتمل. (٣) في الأصل وم: كان. (٤) أدرج بعدها في م: ما طابت به أنفسهن من غير كره
فهر حلال. (٥) في م: يشتغل. (٦) في الأصل وم: اثنتين. (٧) في الأصل وم: منهم.

تظليفتين، فُتَحَرَّمْ عليه، والتزويجُ بالرجالِ لا يُنْظَرُ فيه إلى النساءِ. فَلْيُعْبَدِ أَنْ يَتَزَوَّجَ النِّصْفُ مِنَ التَّزْوِيجِ الْحُرِّ، كما أَنَّ عِدَّةَ الْأَمَةِ وَطَلَاقَهَا عَلَى النِّصْفِ مِنْ عِدَّةِ الْحُرَّةِ عَلَى مَا رَوَيْنَا مِنَ الْخَبَرِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَتَّى يَكُونَ لِلْعَبْدِ فِي امْرَأَتَيْنِ شَيْءٌ^(١) نِصْفٌ مَا لِلْحُرِّ مِنَ الْأَرْبَعِ.

وَرَوَى [عَنْ] ^(٢) الْحَسَنِ أَنَّهُ قَالَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ﴾ [النساء: ٥] يَعْنِي الْكُفَّارَ، وَقِيلَ: ﴿وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ﴾ فَيَكُونُوا قِيَامًا عَلَيْكُمْ، وَلَكِنْ أَنْتُمْ قِيَامًا عَلَيْهِمْ. وَقِيلَ: لَا تُؤْتُوهُمْ أَمْوَالَكُمْ فَيَكُونُوا أَرْبَابًا عَلَيْكُمْ، وَكَوْنُوا أَرْبَابًا بِأَمْوَالِكُمْ عَلَيْهِمْ.

وَمَنْ صَرَفَ الثَّوِيلَ إِلَى الْيَتَامَى جَعَلَ مَعْنَى قَوْلِهِ ﷺ: ﴿أَمْوَالَكُمْ﴾ كَقَوْلِهِ: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ﴾ [النساء: ٢٩] وَكَقَوْلِهِ: ﴿سَلِّمُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ﴾ [النور: ٦١] يَرِيدُ [مَنْ] ^(٣) تَرَوْنَهُ فِي الْبُيُوتِ. فَعَلَى ذَلِكَ إِضَافَةُ أَمْوَالِ الْيَتَامَى إِلَى الْأَوْلِيَاءِ.

الآية ٥

وقوله ﷺ: ﴿وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ﴾ الآية: السُّفَهَاءُ^(٤) فِي الْحَقِيقَةِ مَنْ يَعْمَلُ عَمَلَ الْجُهَالِ [أَوْ لِمَا]^(٥) قَدْ يُلْقَبُ الْعَالِمُ بِهِ إِذَا ضَيَّعَ الْحُدُودَ، وَتَعَاطَى الْأَفْعَالِ الذَّمِيمَةَ. وَعَلَى ذَلِكَ مَا جَاءَ الْكِتَابُ بِتَسْفِيهِ عُلَمَاءِ أَهْلِ الْكِتَابِ. ثُمَّ قَدْ يُسَمَّى الْجُهَالُ بِهِ لِمَا الْجَهْلُ، هُوَ السَّبَبُ الْبَاعِثُ عَلَى فِعْلِ السَّفْوِ.

فَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ﴾ يَحْتَمِلُ ذَلِكَ الْوَجْهَيْنِ. وَأَيُّ الْأَمْرَيْنِ كَانَ فِيهِ التَّحْذِيرُ لِلْمَعْنَى الَّذِي بَيَّنَّ مِنْ قَوْلِهِ: ﴿أَلَيْسَ لَكَ يَتِيمًا﴾ [سواء] ^(٦) كَانَتْ قِيَامًا لِلْمَعَاشِ أَمْ ^(٧) لِلْمَعَادِ أَوْ لِهَمَا.

وَطَرِيقُ الْإِنْفَاقِ فِي الْوَجْهَيْنِ وَالْإِمْسَاكُ، لِهَمَا التَّدْبِيرُ وَمُرَاعَاةُ الشَّرْعِ / ٧٩ - أ/ وَتَعَاهُدُ الْأَسْبَابِ. وَالْوَجْهَانِ جَمِيعًا يَمْنَعَانِ الْوَفَاءَ بِمَا جُعِلَتْ لَهُ الْأُمُورُ، فَحَذَرُ مَنْ أَنْعَمَ بِهَا مِنْ تَضْيِيعِ ذَلِكَ بِالتَّسْلِيمِ إِلَى مَنْ ذَكَرَ مَعَ مَا يَكُونُ فِي ذَلِكَ اتِّبَاعُ مَنْ يَسْتَحِقُّ أَنْ يَكُونَ مَتَبَوِّعًا لِمَنْ حَقُّهُ أَنْ يُجْتَلَّ تَابِعًا، وَذَلِكَ خَارِجٌ عَنْ حُدِّ الْحُكْمِ وَمَا يَحْمِلُهُ الْعَقْلُ.

ثُمَّ قَدْ صُرِفَتِ الْآيَةُ إِلَى النِّسَاءِ بِمَا جَعَلَ مَنْ إِلَيْهِ التَّدْبِيرُ، وَهُوَ الَّذِي أَنْشَأَهُمْ تَحْتَ أَيْدِي الرِّجَالِ فِي الْأُمُورِ مَعَ وَضْفِ الرِّجَالِ أَنَّهُمْ ﴿قَوَامُونَ عَلَى النِّسَاءِ﴾ [النساء: ٣٤]، وَصُرِفَتْ أَيْضًا إِلَى الصِّغَارِ بِمَا ضَمِنَ حِفْظَ مِثْلِهِمُ الْكِبَارُ، وَجُعِلُوا مَكْفُولِينَ عِنْدَ الْبَالِغِينَ. فَأَمْوَالُ الْبَالِغِينَ أَحَقُّ بِذَلِكَ، وَحَقِيقَةُ السَّفْوِ مَا ذَكَرْتُ.

وَجَائِزٌ أَنْ يَكُونَ الْمَقْصُودُ بِالذِّكْرِ مَنْ ذَكَرَ الصِّغَارَ وَالنِّسَاءَ بِمَا خَاطَبَ مَنْ حَذَرُ بِالْدَفْعِ إِلَى مَنْ ذَكَرَ رِزْقَ أَوْلَادِكَ وَكُسُوتِهِمْ، وَلَا يَجِبُ رِزْقُ الْجُهَالِ وَالسُّفَهَاءِ عَلَى غَيْرِهِمْ، فَيَكُونُ مَا ذَكَرُوا أَوَّلَى بِمَعْنَى الْآيَةِ، وَإِنْ كَانَ لِلْمَعْنَى الَّذِي قَصَدَ بِالْآيَةِ الَّتِي ذَكَرْتُمْ قَدْ اسْتَحَقُّوا. وَلَمَّا غَلَبَتْ تِلْكَ الْأَحْوَالُ عَلَى هَؤُلَاءِ جَعَلَ مَنْ ذَكَرْتُ قَوَامًا عَلَيْهِمْ.

وَقَدْ ذَكَرْتُ عَنْ الْحَسَنِ أَنَّهُ صَرَفَ الْآيَةَ إِلَى الْكُفَّارِ؛ فَكَانَهُ تَأَوَّلَ فِي الْقِيَامِ الْقِيَامَ بِأَمْرِ الدِّينِ، وَالْكَفَّارُ لَا يَجُوزُ الْإِسْتِعَانَةُ بِهِمْ، وَلَا^(٨) جَعَلَ الْمَالِ عِنْدَهُمْ^(٩)، مَعَ مَا كَرِهَ الْعُلَمَاءُ تَسْلِيْطَ [الْكُفْرَةَ عَلَى الْعُقُودِ]^(١٠) لَجَهْلِهِمْ بِحَقِّ شَرْعِ الْإِسْلَامِ فِيهَا. فَمِثْلُهُ دَفْعُ الْأَمْوَالِ إِلَيْهِمْ.

وقوله تعالى: ﴿أَلَيْسَ لَكَ يَتِيمًا﴾؛ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: ﴿أَلَيْسَ لَكَ يَتِيمًا﴾ يَعْنِي قِيَامَ أَمْرِكُمْ وَمَعِيشَتِكُمْ، وَهُوَ كَذَا؛ جَعَلَ اللَّهُ هَذِهِ الْأَمْوَالَ [أَغْذِيَةً لِلخَلْقِ، بِهَا يَقُومُ دِينُهُمْ وَأَبْدَانُهُمْ].

وقوله تعالى: ﴿وَأَرْزُقُوهُمْ فِيهَا وَاكْسُوهُمْ﴾ يَقُولُ: لَا تُؤْتُوهُمْ، وَلَكِنْ أَرْزُقُوهُمْ أَنْتُمْ، وَاكْسُوهُمْ، وَقِيلَ: يَقُولُ: أَنْفَقُوا عَلَيْهِمْ مِنْهَا، وَأَطْعِمُوهُمْ، وَقِيلَ: لَمَّا أَضَافَ الْأَمْوَالُ^(١١) إِلَى الدَّافِعِينَ لَا [إِلَى]^(١٢) الْمَدْفُوعَةِ إِلَيْهِمْ دَلٌّ عَلَى وَجُوبِ نَفَقَةِ الْوَلَدِ وَكُسُوتِهِ عَلَى الرَّجُلِ.

(١) فِي الْأَصْلِ وَم: شَيْئًا. (٢) مِنْ م، سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ. (٣) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (٤) فِي الْأَصْلِ وَم: فَالسُّفَهَاءُ. (٥) فِي الْأَصْلِ وَم: فِي الْحَقِيقَةِ أَوْ لَا لِمَا. (٦) فِي الْأَصْلِ وَم: فَمَا إِنْ. (٧) فِي الْأَصْلِ وَم: أَوْ. (٨) فِي الْأَصْلِ وَم: وَلَهُ. (٩) فِي الْأَصْلِ وَم: عِنْدَهُ. (١٠) فِي الْأَصْلِ: الْكُفْرَ الْعُقُودَ، فِي م: الْكُفْرَ الْعُقُوبَةَ. (١١) سَاقِطَةٌ مِنْ م. (١٢) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ.

وقوله تعالى: ﴿وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مِّمَّا﴾ قيل: عِدَّةٌ حَسَنَةٌ جَمِيلَةٌ: سَافَعْلُ، وَسَافَعُوهُ، وقيل^(١) مُرُوهُمْ بِالْمَعْرُوفِ، [وَأَنْهَوْهُمْ]^(٢) عَنِ الْمُنْكَرِ، وقيل: عَلِّمُوهُمْ الْأَدَبَ وَالدِّينَ، وَقُولُوا لَهُمْ كَلَامَ الْبِرِّ وَاللِّينِ وَاللُّطْفِ.

الآية ٦ وقوله تعالى: ﴿وَابْتََلُوا الْيَتَامَى حَتَّىٰ إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ﴾ اخْتَلَفَ فِيهِ: قَالَ [بَعْضُهُمْ]^(٣): قَوْلُهُ ﷻ: ﴿حَتَّىٰ﴾ صِلَةٌ^(٤)، وَتَأْوِيلُهُ: وَابْتََلُوا الْيَتَامَى إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ، وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ، رَحِمَهُ اللَّهُ: يَجْعَلُ الْإِبْتِلَاءَ بَعْدَ الْبُلُوغِ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِالْإِبْتِلَاءِ قَبْلَ الْبُلُوغِ لَوْجَهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنْ يُبْتَلَى الْيَتَامُ قَبْلَ الْبُلُوغِ^(٥) بِأَنْوَاعِ الْعِبَادَاتِ لِيَعْتَادُوا بِهَا، وَيَتَأَدَّبُوا^(٦) لِيَعْرِفُوا حَقَقَ الْأَمْوَالِ وَقَدَرَهَا، وَيَحْفَظُوهَا، إِذَا بَلَغُوا؛ لِأَنَّهُمْ إِذَا ابْتَلَوْا بَعْدَ الْبُلُوغِ لَمْ يَعْرِفُوا مَا عَلَيْهِمْ مِنَ الْعِبَادَاتِ وَالْفَرَائِضِ وَقَتَ الْبُلُوغِ، وَكَانَ فِي ذَلِكَ تَضْيِيقُ حَقَقِ اللَّهِ وَفَرَائِضِهِ؛ إِذْ لَا سَبِيلَ إِلَى الْقِيَامِ بِهَا وَقَتَ^(٧) الْبُلُوغِ. فَامَرَ الْأَوْلِيَاءَ أَنْ يَبْتَلَوْهُمْ قَبْلَ الْبُلُوغِ حَتَّىٰ إِذَا بَلَغُوا بَلَغُوا عَارِفِينَ لِمَا عَلَيْهِمْ مِنَ الْعِبَادَاتِ وَالْحَقَقِ حَافِظِينَ لَهَا.

أَلَّا تَرَى إِلَى مَا رُوِيَ فِي الْخَبَرِ أَنَّهُ أَمَرَ الْأَبَ^(٨) أَنْ يَأْمُرَ وَلَدَهُ بِالصَّلَاةِ إِذَا كَانَ ابْنُ سِنٍ، وَأَمَرَهُ^(٩) بِالضَّرْبِ وَالتَّادِيبِ إِذَا كَانَ ابْنُ تِسْعٍ وَالتَّفْرِيقِ فِي الْمَضَاجِعِ، وَهُوَ مِنْ حُقُوقِ الْخَلْقِ؟ فَهَذَا لِيَعْتَادُوا، وَيَأْخُذُوا بِالْأَدَبِ^(١٠) قَبْلَ الْبُلُوغِ، حَتَّىٰ إِذَا بَلَغُوا عَرَفُوا مَا عَلَيْهِمْ، وَهَانَ الْقِيَامُ بِهَا. وَإِذَا لَمْ يُعَوَّدُوا قَبْلَ ذَلِكَ يَشْتَدُّ عَلَيْهِمُ الْقِيَامُ بِإِقَامَةِ الْعِبَادَاتِ وَأَدَاءِ الْحَقَقِ. فَعَلَى ذَلِكَ الْأَوَّلِ.

وَالثَّانِي^(١١): أَنْ تُبْتَلَى عَقُولُهُمْ بِشَيْءٍ مِنْ أَمْوَالِهِمْ يَتَجَرَّوْنَ بِهَا، وَيَتَقَلَّبُونَ^(١٢) فِيهَا لِيَنْظُرُوا هَلْ يَقْدِرُونَ عَلَى حِفْظِ أَمْوَالِهِمْ عِنْدَ حُدُوثِ الْحَوَادِثِ وَالتَّوَانِبِ؟ فَبِهِ دَلِيلٌ جَوَازُ الْإِذْنِ فِي التِّجَارَةِ حَالِ الصَّغَرِ لِأَنَّهُ لَا يَظْهَرُ ذَلِكَ إِلَّا بِالتِّجَارَةِ. وَإِنْ كَانَ الْمُرَادُ بِالْإِبْتِلَاءِ بَعْدَ الْبُلُوغِ وَالْكِبَرِ فَهُوَ أَيْضًا يَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ: يَحْتَمِلُ الْعِلْمَ بِهَا نَفْسَهُ، وَيَحْتَمِلُ الْعِلْمَ بِهَا وَالْعَمَلِ، فَلَا يَضَعُوهَا^(١٣) فِي غَيْرِ مَوْضِعِهَا.

وقوله: إِنَّ حَرْفَ ﴿حَتَّىٰ﴾ صِلَةٌ أَنَّهُ لَوْ جَازَ لَهُ أَنْ يَجْعَلَ هَذَا صِلَةً لَجَازَ لِغَيْرِهِ أَنْ يَجْعَلَ ﴿رُشْدًا﴾ صِلَةً فِيهِ، إِذْ لَا فَرْقَ بَيْنَ هَذَا وَبَيْنَ الْأَوَّلِ أَنْ يُجْعَلَ صِلَةً.

ثُمَّ اخْتَلَفَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَإِنْ ءَاسَأْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ﴾ قَالَ بَعْضُهُمْ: هُوَ أَنْ يَصِيرَ هُوَ مِنْ أَهْلِ الشَّهَادَةِ. فَحِينَئِذٍ يُدْفَعُ إِلَيْهِ الْمَالُ. فَعَلَى قَوْلِهِ: يَجْبِي أَنْ تُنْتَزَعَ الْأَمْوَالُ مِنْ أَيْدِي الْفَسَاقِ لِأَنَّهُ لَا شَهَادَةَ لَهُمْ، وَمِنْ قَوْلِهِ: إِنَّ الْيَتِيمَ مِنْ أَهْلِ الْكُفْرِ لَا يُدْفَعُ إِلَيْهِ الْمَالُ إِلَّا بَعْدَ اسْتِثْنَائِ الرُّشْدِ مِنْهُ. فَلَوْ كَانَ شَرْطُ الرُّشْدِ هُوَ شَهَادَةُ لَكَانَ لَا يُدْفَعُ إِلَيْهِ لِمَا لَا يَقْبَلُ الشَّهَادَةَ مَا لَزِمَ الْكُفْرُ عَلَى أَحَدٍ. دَلٌّ أَنَّ الرُّشْدَ لَيْسَ مَا ذَكَرَ، وَلَكِنْ مَا قَبْلَ مِنَ الْعَقْلِ وَالْحِفْظِ لِمَالِهِ [وَالِإِصْلَاحِ فِيهِ]^(١٤).

وَرُوِيَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَإِنْ ءَاسَأْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا﴾ قَالَ: إِنْ أَدْرَكَ بِحِلْمٍ وَعَقْلٍ وَوَقَارٍ. وَهُوَ يَقُولُ أَيْضًا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مِنْهُمْ رُشْدًا﴾ إِنَّ اللَّهَ ﷻ يَقُولُ: اخْتَبِرُوا الْيَتَامَى مِنْ عِنْدِ الْحِلْمِ؛ فَإِنْ عَرَفْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فِي حَالِهِمْ وَالِإِصْلَاحِ فِي أَمْوَالِهِمْ فَادْفَعُوا^(١٥) إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ.

وَفِي حَرْفِ ابْنِ مَسْعُودٍ ﷺ فَإِنْ حَسِبْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ. وَفِي حَرْفِ حَفْصَةَ: وَابْتََلُوا الْيَتَامَى فِي أَمْوَالِهِمْ حَتَّىٰ إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ بَعْدَ كِبَرِهِمْ.

ثُمَّ لَا يَخْلُو مَنْعُ الْأَمْوَالِ مِنْهُمْ مِنْ أَوْجِهٍ ثَلَاثَةٍ، إِمَّا أَنْ تُمَنَعَ لِقَرِطِ الْبَذْلِ وَالِإِنْفَاقِ جُودًا وَسَخَاوَةً وَحُسْنِ الظَّنِّ بِاللَّهِ أَنَّهُ ﷻ يَرْزُقُهُمْ، وَيُعْطِيهِمْ خَلْفَ نَفَقَتِهِمْ. وَهَذَا لَا يُحْتَمَلُ لِأَنَّ هَذَا مِنْ أَخْلَاقِ الْأَنْبِيَاءِ، صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ، وَسِيرَتِهِمْ، فَلَا

(١) الواو ساقطة من الأصل وم. (٢) في الأصل وم: وانها. (٣) من م، ساقطة من الأصل. (٤) أدرج قبلها في الأصل وم: إذا صرف. (٥) في الأصل وم: بلوغ. (٦) في الأصل وم: ويتأدبون. (٧) في الأصل وم: حتى. (٨) من م، في الأصل: الأدب [أبو داود: ٤٩٥]. (٩) في الأصل وم: وأمر. (١٠) في م: الأدب. (١١) في الأصل وم: ووجه آخر. (١٢) من م، في الأصل: ويتقلبون. (١٣) في الأصل: ولا تضعوها، في م: ولا تضعوها. (١٤) في الأصل وم: والاصطلاح فيها. (١٥) من م، في الأصل: لي ادفعوا.

يُحْتَمَلُ النَّهْيُ عَنْ ذَلِكَ. [وَأَمَّا أَنْ] ^(١) تُمْنَعُ لَعَلَّةً وَلِقْضَاءٍ وَظَرْهَمَ وَحَاجَتَهُمْ، يُتَّفَقُونَ الْأَمْوَالَ لِيَصْلُوا إِلَى ذَلِكَ؛ فَإِنَّهُمْ إِنْ مَنَعُوا عَنْ أَمْوَالِهِمْ يَتَنَاولُوا ^(٢) مِنْ أَمْوَالٍ غَيْرِهِمْ، وَيَتَعَاظُوا ^(٣) مَا لَا يَحِلُّ، وَيَحْسُنُ، فَلَا يُحْتَمَلُ أَنْ يُمْنَعُوا لِذَلِكَ. [وَأَمَّا] ^(٤) أَنْ تُمْنَعُ عَنْهُمْ الْأَمْوَالُ لَاقِيَةً فِي عَقْلِهِمْ وَنَقَصَ فِي لُبِّهِمْ. فَإِنْ كَانَ لِهَذَا ^(٥) تُمْنَعُ أَمْوَالُهُمْ عَنْهُمْ فَيَجِبُ أَنْ تُمْنَعَ أَبَدًا، لَا وَقْتُ فِي ذَلِكَ، وَلَا مُدَّةٌ إِلَّا بَعْدَ ارْتِفَاعِ ذَلِكَ وَزَوَالِهِ عَنْهُمْ. وَهُوَ الْوَجْهُ [الَّذِي] ^(٦) يُمْنَعُ مِنْهُ حَتَّى يُؤَنَسَ مِنْهُ الرُّشْدُ.

ثُمَّ جَعَلَ إِدْرَاكَهُ وَبُلُوغَهُ بِالْإِحْتِلَامِ لِأَنَّ كُلَّ جَارِحَةٍ مِنْ جَوَارِحِ الْإِنْسَانِ يَجُوزُ اسْتِعْمَالُهَا إِلَّا الْجَارِحَتَيْنِ مِنْهَا؛ فَإِنَّهُ لَا يَقْدِرُ عَلَى اسْتِعْمَالِهَا ^(٧) إِلَّا صَاحِبُهَا، فَجَعَلَ الْإِحْتِلَامَ عِلْمًا لِبُلُوغِهِ وَإِدْرَاكِهِ لِذَلِكَ. وَلِهَذَا مَا لَمْ يُمْعَلِ الْإِكْرَاهُ عَلَيْهِمَا نَحْوُ مَنْ أَكْرَهَ بِالزُّنَى فَزَنَى فَإِنَّ عَلَيْهِ الْحَدَّ لِأَنَّ الْإِكْرَاهَ لَا يُمْعَلُ عَلَيْهِ، فَإِنَّمَا كَانَ يُفْعَلُ مِنْهُ إِلَّا الْوَالِي فَإِنَّهُ إِذَا أَكْرَهَ آخَرَ بِالزُّنَى، فَفَعَلَ، لَمْ يُقَمْ عَلَيْهِ الْحَدُّ، لِمَا جَعَلْنَا ذَلِكَ كَالْعِلْمِ بِالسَّبَبِ الَّذِي يَحِلُّ. وَكَذَلِكَ لَوْ أَكْرَهَ حَتَّى وَطِئَ امْرَأَةً لَزِمَهُ الْعَفْوُ، وَلَا يَرْجِعُ عَلَى الْمُكْرَهَةِ. وَلَوْ أَكْرَهَ عَلَى إِتْلَافِ مَالٍ مِنْ أَمْوَالِهِ، فَفَعَلَ، لَرَجَعَ ^(٨) عَلَى الْمُكْرَهَةِ لِلْمَعْنَى الَّتِي وَصَفْنَا. وَلِهَذَا مَا وَقَعَ طَلَاقُ الْمَكْرَهَةِ وَنِكَاحُهَا وَعَتَاؤُهُ لِأَنَّ ^(٩) هَذِهِ الْأَشْيَاءُ إِنَّمَا تَقَعُ بِاللِّسَانِ، وَاللِّسَانُ مِمَّا لَا يُمْعَلُ عَلَيْهِ الْإِكْرَاهُ، لِذَلِكَ جَازَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَأَمَّا الْبَيُوعُ وَالْأَشْرَبَةُ وَالْعُقُودُ كُلُّهَا سِوَى هَؤُلَاءِ يَكُونُ التَّسْلِيمُ وَالْقَبْضُ [بِهَا] ^(١٠) دُونَ التَّطَلُّقِ بِاللِّسَانِ وَالتَّكْلُمِ بِهَا، فَالْإِكْرَاهُ مِمَّا يُمْعَلُ عَلَيْهَا مَا امْكُنَّ اسْتِعْمَالُهَا غَيْرُهُ. لِذَلِكَ افْتَرَقَا.

وَلِهَذَا مَا قُلْنَا: إِنَّ الْإِيمَانَ يَكُونُ بِالْقَلْبِ دُونَ اللَّسَانِ لِأَنَّهُ إِذَا أَكْرَهَ حَتَّى يَكْفُرَ، فَأَجْرَى كَلِمَةُ الْكُفْرِ عَلَى لِسَانِهِ، وَكَانَ قَلْبُهُ مُطْمَئِنًّا ^(١١) بِالْإِيمَانِ، لَمْ يَكْفُرْ. فَإِذَا أَطْمَأَنَّ قَلْبُهُ بِالْكُفْرِ كَفَرَ؛ لِأَنَّ الْإِكْرَاهَ لَا يُمْعَلُ عَلَى الْقَلْبِ، وَلَا يَصِيرُ الْمَكْرَهُ مُسْتَعْمِلًا لَهُ، إِنَّمَا الْمُسْتَعْمِلُ هُوَ لَا غَيْرَ. لِذَلِكَ كَانَ الْجَوَابُ مَا ذَكَرْنَا.

وَمَعْنَى الْإِحْتِلَامِ بُلُوغًا هُوَ اسْتِعْمَالُ سَائِرِ الْجَوَارِحِ دُونَهُ يَعْنِي الْفَرْجَ إِلَّا بَعْدَ الْكِبَرِ. وَمَا كَانَ الْمَعْرُوفُ مِنَ الْآبَاءِ وَالْأَوْلَادِ وَمَا كَانَ يَجْرِي الْأَمْرُ بِابْتِغَاءِ الْمَكْنُونِ ^(١٢) مِنَ الْوَلَدِ يَكُونُ بَعْدَ الْبُلُوغِ. وَبَعِيدٌ ذَلِكَ إِلَّا فِي الْوَقْتِ الَّذِي لَوْ ابْتِغَى لَوْجَدَ، وَلَعُذِرَ عَلَيْهِ، وَكَذَلِكَ ذَلِكَ إِلَّا فِي خُرُوجِ الْمَاءِ لِلشَّهْوَةِ، ثُمَّ يَكُونُ فِي الْمَتَاعِزِ الْإِحْتِلَامُ ٧٩ - ب/ عَنْ ذَلِكَ، فَجَعَلَ عِلْمًا لَهُ، وَلِلَّذَلِكَ قِيلَ: ﴿حَتَّى إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ﴾ ثُمَّ فَرَّقَ فِي حَقِّ الْكِتَابِ بَيْنَ اللَّسَانِ وَغَيْرِهِ مِنْ حَيْثُ لَا يَمْلِكُ أَحَدٌ قَهْرَ لِسَانٍ آخَرَ حَتَّى يَنْطَلِقَ دُونَ صَاحِبِهِ فِيهِ، يُظْهِرُ سَبَبَ جَرِي الْقَلَمِ مِنَ الْأَفْرَادِ بِالْبُلُوغِ. وَهَذَا مَا جَعَلَ سَبَبَهُ بِمَا لَا يَعْلَمُهُ غَيْرُهُ لِيَكُونَ أَوَّلُ أَحْوَالِ الْبُلُوغِ وَقَوْعُ قَوْلِهِ بِحَقِّ ^(١٣) الْبُلُوغِ مَعَ مَا كَانَ النُّطْقُ فَعَلَ مَنْ يَجْرِي فِي جَنْبِهِ الْخَطَابُ، وَكَانَهُ أَتَّصَلَ أَمْرُهُ بِالسَّبَبِ الَّذِي خُصَّ بِهِ الْمُتَمَتِّحُ مِنَ الْعَقْلِ إِذْ كَانَ الْعَقْلُ يُعَرَّفُ بِالْمَخْنَةِ، وَالْإِحْتِلَامُ لَا.

فَأَمَرْنَا بِالْإِيتِلَاءِ مِنْ حَيْثُ الْمَعْقُولُ، وَلَمْ نُؤَمِّرْ مِنْ حَيْثُ الْإِحْتِلَامُ، بَلْ يَقْبَلُ قَوْلُهُ فِي ذَلِكَ.

وَدَلَّ قَبُولُ قَوْلٍ مَنْ بَلَغَ بِالْإِخْبَارِ عَنْ إِحْتِلَامِهِ، وَبِهِ يَجْرِي الْقَلَمُ عَلَيْهِ، وَتَلَزِمُ الْحَقُوقُ أَنْ يَقْبَلَهُ؛ يَجُوزُ فِي ذَلِكَ الْوَقْتُ، وَبِخَاصَّةٍ عَلَى قَوْلِي مَنْ يَرَى الْإِيتِلَاءَ بَعْدَ الْإِدْرَاكِ أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَقْبَلْ فِيمَ يَتَّبِعُهُ؟

ثُمَّ إِذَا جَازَ قَوْلُهُ لَزِمَ كُلُّ أَمْرٍ عَلِقَ بِهِ، وَعَلَى مَا ذَكَرْتُ مِنْ أَوَّلِ مَا عَلِقَ بِهِ الْقَوْلُ فِي حَقِّ الْبُلُوغِ دَلِيلُ اتِّصَالِ حَكْمِ الْقَوْلِ بِالْعَقْلِ وَتَمَامِ الْعَقْلِ بِالْبُلُوغِ إِذْ بِهِ يَجْرِي الْقَلَمُ. وَدَلَّ مَا ذَكَرْتُ مِنْ امْتِنَاعِ اللَّسَانِ عَنْ سُلْطَانِ غَيْرِ صَاحِبِهِ عَلَيْهِ عَلَى لَزُومِ كُلِّ حَقٍّ مَتَعَلِّقٍ بِهِ عَلَى الْإِكْرَاهِ، إِذْ لَا يَلْزَمُ بَغْيُهُ، وَهُوَ لَا يَجْرِي عَلَيْهِ، ثُمَّ كُلُّ أَمْرٍ يَكُونُ لِأَنَّهُ يَصِيرُ اللَّسَانُ سَبَبًا فِيهِ كَالْمُعْلِمِ عَنْهُ، وَهُوَ مِمَّا يَجْرِي عَلَيْهِ الْقَلَمُ، وَتُعْلَمُ قُوَّتُهُ بِهِ، فَيُتَّطَلُّ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ إِمْتِرَافًا وَبَدَارًا﴾ الْإِسْرَافُ هُوَ أَكْلُ مَا نَهَى عَنْهُ، وَقِيلَ: الْإِسْرَافُ هُوَ أَكْلُ فِي غَيْرِ حَقٍّ، وَكَانَ

(١) فِي الْأَصْلِ وَم: أَوْ. (٢) فِي الْأَصْلِ وَم: يَتَنَاولُونَ. (٣) فِي الْأَصْلِ وَم: يَتَعَاظُونَ. (٤) فِي الْأَصْلِ وَم: أَوْ. (٥) فِي م: لِهَذَا مَا.

(٦) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (٧) فِي الْأَصْلِ وَم: اسْتِعْمَالُهَا. (٨) فِي الْأَصْلِ وَم: لِيَرْجِعَ. (٩) فِي الْأَصْلِ وَم: لِأَنَّهُ. (١٠) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم.

(١١) فِي الْأَصْلِ وَم: مُطْمَئِنًّا. (١٢) فِي الْأَصْلِ وَم: الْمَكْتُوبُ. (١٣) فِي الْأَصْلِ وَم: بِحَيْثُ.

الإسراف هو المجاوزة عن الحد، وهو كقوله: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا﴾ [الفرقان: ٦٧]. وكان المُفْتِرُ مذموماً. فعلى ذلك الإسراف في الثقة في مال اليتيم.

وقوله تعالى: ﴿إِسْرَافًا وَبِدَارًا﴾ قيل: البدار هو المبادرة، وكلاهما لغتان كالجدال والمجادلة، وهو أن يُبادر بأكل مال اليتيم خشية أن يتكبر، فيحول بينه وبين ماله، وهو قول ابن عباس رضي الله عنه، وفي حرف ابن مسعود رضي الله عنه: ولا تأكلوها إسرافاً وبداراً خشية أن يكبروا.

وقوله تعالى: ﴿وَمَنْ كَانَ غَنِيًّا فَلْيَسْتَعْفِفْ وَمَنْ كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ﴾ أطلق الله تعالى لولي اليتيم بظاهر الآية إذا كان فقيراً أن يأكل بالمعروف من غير إسراف، وذلك هو الوسط منها. وكذلك روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أن رجلاً سأل، فقال: ليس لي مال، ولي يتيم، فقال: «كُلْ مَالِ يَتِيمِكَ غَيْرَ مُسْرِفٍ وَلَا مَتَأْتِلِ^(١) مَالَكَ بِمَالِهِ».

وفيه دليل أن الغني لا يجوز له أن يأكل مال اليتيم، وأن الفقير إذا أكل منه أنفق نفقة لا إسراف فيها. وعن عمر رضي الله عنه أنه قال: (إني أنزلت في نفسي مال^(٢)) الله منزلة مال اليتيم؛ إن استغنييت استغففت، وإن احتجيت أكلت بالمعروف، فإذا أيسرت قضيت. وروي عن ابن عباس رضي الله عنه أنه قال: (الوصي إن احتاج وضع يده مع أيديهم، ولا يكتسي عمامته). وعن عائشة رضي الله عنها أنها قالت في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ﴾: (يأكل ولي اليتيم من مال اليتيم إذا كان يقوم له على ماله، ويصلح، إذا كان محتاجاً). وقيل: يأكل قرضاً، [ثم يرده عليه]^(٣) إذا أيسر، وهو قول ابن عباس رضي الله عنه وقيل: يأكل بالمعروف أي من مال نفسه حتى لا يفضي^(٤) إلى مال اليتيم. وقيل: يأكل إذا كان يعمل له، ويقوم عليه. وقيل: يأكل قرضاً. ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿فَأَشْهَدُوا عَلَيْهِمْ﴾ أمر بالإشهاد عليهم عند الدفع؟ ولو كان أمانة في يده لم يحتج إلى الإشهاد في الدفع، ولكن يجوز أن يأمر بالإشهاد لا لمكان الوصي نفسه، ولكن لا يجوز أن يحدث بينه وبين ورثة الوصي خصومة، فيشهد ليدفع تلك الخصومة عنهم. وقيل: الأكل بالمعروف هو ما يسد به جوعه، ويواري عورته.

وقوله تعالى: ﴿وَكُنْ لِلَّهِ حَيِيًّا﴾ قيل: شهيداً بما أخذ من ماله، وأنفق. ويحتمل قوله: ﴿حَيِيًّا﴾ يحاسبه في الآخرة إذا لم يحاسبه اليتيم في الدنيا.

الآية ٧

وقوله تعالى: ﴿لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِمَّا زَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِمَّا زَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِمَّا زَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِمَّا زَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ﴾ الآية. يحتمل أن تكون الآية، والله أعلم، نزلت بسبب ما لم يكن يورث أهل الجاهلية الإناث والنساء والصغار، ويجعلون الموارث لذوي^(٥) الأسنان من الرجال الذين^(٦) يصلحون للحرب، ويحززون الغنيمة، فنزلت الآية بتوريث الرجال والنساء جميعاً. ويقال: إن الآية نزلت في شأن رجل يقال: أوس بن ثابت الأنصاري ثوفي، وترك بنات وامراً، فقام رجلان من بني عمه، وهما وصيان، فأخذا ماله، ولم يعطيا امرأته ولا بناتيه شيئاً، فجاءت امرأة أوس بن ثابت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فشكت، وأخبرت بالقصة، فقال لها: «ارجعي إلى بيتك حتى أنظر ما يحدث الله في ذلك» [السيوطي في الدر المنثور ٤٣٨/٢] فانصرفت، فنزل قوله تعالى: ﴿لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِمَّا زَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ﴾ الآية. وقيل: نزلت الآية في شأن امرأة من بني [سعد بن الربيع]^(٧) استشهد بأحد، وترك ابنتين وامراً، فاختوى أخو سعد على مال سعد، ولم يعط المرأة ولا ابنتين شيئاً، فاختصمت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وأخبرته بالقصة، فقال لها: «لم ينزل الله علي فيكم شيئاً» ثم نزلت الآية، فأخذ من عندهما ثلثي المال، وردّه إليهما، ودفع الثمن إلى المرأة، وترك البقية للعلم، والله أعلم في من كان نزلها [أبو داود: ٢٨٩١].

وفي^(٨) هذا الخبر دليل أن لابنتين الثلثين^(٩) كما للثلاث فصاعداً، ليس كما قال بعض الناس: إن لهما النصف^(١٠) لأن الله تعالى إنما جعل [الثلثين للثلاث]^(١١).

(١) أثل ماله: عظمه. (٢) في الأصل وم: من ماله. (٣) ساقطة من م. (٤) أفضى: اتسع. (٥) في الأصل وم: لذوي. (٦) في الأصل وم: الذي. (٧) في الأصل وم: سعدان. (٨) الوار ساقطة من م. (٩) في الأصل وم: الثلثان. (١٠) من م، في الأصل: نصف. (١١) في الأصل وم: الثلثين للثلاثة.

ثم تَحْتَمِلُ الآيةُ وجهين بعدَ هذا: تَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ الْأَوْلَادَ خَاصَّةً، لَا غَيْرَ، فَيَدْخُلُ كُلُّ وَلَدٍ [مِنْ] (١) وَلَدِ الْبَنَاتِ وَلَدِ الْبَنِينَ لَأَنَّهُمْ كُلُّهُمْ أَوْلَادُهُ. وَتَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ مِنْهَا الرِّجَالُ وَالنِّسَاءَ، فَيَدْخُلُ ذَوُو (٢) الْأَرْحَامِ فِي ذَلِكَ. فَلَمَّا لَمْ يَدْخُلْ بَنَاتُ الْبَنَاتِ فِي ذَلِكَ، وَهُنَّ أَوْلَادُهُ دَلٌّ أَنَّهُ أَرَادَ النِّسَاءَ وَالرِّجَالَ جَمِيعاً لَا الْأَوْلَادَ خَاصَّةً.

وفيه دلالةٌ نَسَخِ الوَصِيَّةِ لِلْوَارِثِ لِأَنَّهُ قَالَ ﷺ: ﴿لِزَيْلِ تَصِيْبٍ﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿مَقْرُوضًا﴾ أَي مَغْلُوماً بِمَا أَوْجَبَ فِي كُلِّ قَلِيلٍ، ثُمَّ قَالَ فِي قَوْلِهِ: ﴿نَمِيْبًا مَقْرُوضًا﴾ قِيلَ: ذَا يَرْجِعُ إِلَى مَا بَيَّنَّ فَرَضُهُ، وَهُنَّ (٣) أَصْحَابُ الْفَرَائِضِ دُونَ الْعَصَبَاتِ، فَيَكُونُ عَلَى مَا أَشَارَ إِلَى حَقِّهِ مِنْ حَيْثُ الْإِسْمُ فِي الْقُرْآنِ.

وَيَحْتَمِلُ مَا بَيَّنَّ، وَقَدْ جَرَى فِيهِ ذِكْرُ حَقِّينِ؛

أَحَدُهُمَا: حَقُّ الْعَصْبَةِ كَمَا ذَكَرَ فِي الْأَبِ وَالْإِخْوَةِ وَالْأَوْلَادِ.

[وَالثَّانِي: حَقٌّ] (٤) أَصْحَابِ الْفَرَائِضِ. وَلَوْ كَانَ عَلَى ذَلِكَ فَقَدْ يَتَضَمَّنُ الْفَرَضُ مَا يُعْلَمُ بِالْإِشَارَةِ إِلَيْهِ وَالدَّلَالَةُ لِأَنَّ أَكْثَرَ مَنْ يُوصِي بِحَقِّ الْعَصْبَةِ هُوَ مَا لَا نَصَّ فِيهِ. وَالَّذِي فِيهِ النَّصُّ هُوَ فِي الْأَوْلَادِ وَالْإِخْوَةِ خَاصَّةً وَالْوَالِدِ. وَقِيلَ: يَتَضَمَّنُ كُلُّ الْأَقْرَبَاءِ عَلَى اخْتِلَافِ الدَّرَجَاتِ، فَيَكُونُ مَنْصُوصاً وَأَيْضاً مَذْلُولاً عَلَيْهِ، وَيُؤَيِّدُ هَذَا التَّأْوِيلَ قَوْلُهُ: ﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بِقَضَائِهِمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ﴾.

ثُمَّ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَالَّذِينَ هَاجَرُوا أُولَئِكَ هُمُ الْبُعْدَاءُ الَّذِينَ هُنَّ (٥) إِخْوَةُ الدِّينِ وَالْهَجْرَةُ. فَإِذَا بَقِيَ أَحَدٌ لَمْ يَصْرِفْ ذَلِكَ إِلَى الْمُؤْمِنِينَ، وَقَدْ قَدَّمَ حَقَّهُمْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُهَاجِرِينَ بِالرَّجْمِ، لِذَلِكَ هُنَّ أَوْلَى مَعَ مَا لِلْإِمَامِ صَرَفَ ذَلِكَ بِحَقِّ الْإِيمَانِ إِلَيْهِمْ، فَيَصِيرُ الدَّفْعُ إِلَيْهِمْ بِحَقِّ الْجَوَارِ، وَإِلَى غَيْرِهِمْ شَكٌّ عِنْدَ قِيَامِهِمْ، فَالدَّفْعُ إِلَيْهِمْ أَوْلَى لِوَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا: عُمُومُ الْكِتَابِ عَلَى تَحْقِيقِ حَقِّ لِكُلِّ آيَةٍ مِنْهَا دُونَ إِدْخَالِ حُكْمٍ أَنَّهُ فِي حُكْمِ آخَرِينَ بِلاَ ضَرُورَةٍ. وَالثَّانِي: الْإِجْمَاعُ مِنَ الْوَجْهِ الَّذِي / ٨٠ - / ذَكَرْتُ مَعَ اتِّفَاقِ أَكْثَرِ الصَّحَابَةِ ﷺ وَالْفَتَوَى إِلَى يَوْمِنَا هَذَا.

الآية ٨

وقوله تعالى: ﴿وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ أُولُو الْقَرْبَى﴾ قِيلَ فِيهِ: بِوَجْهَيْنِ: قِيلَ: أَرَادَ بِالْقِسْمَةِ قِسْمَةَ الْمَوَارِيثِ بَيْنَ الْوَرِثَةِ بَعْدَ مَوْتِ الْمَيِّتِ، وَقِيلَ: أَرَادَ بِوَقْسْمَةِ الْمُوصِي، وَهُوَ الْإِيصَاءُ؛ يُوصِي، وَيَبْرُؤُ مَنْ (٦) ذَكَرَ مِنَ الْأَقْرَبَاءِ وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ بِشَيْءٍ، فَالْخَطَابُ لِلْمُوصِي، وَمَنْ قَالَ بِقِسْمَةِ الْمَوَارِيثِ فَالْخَطَابُ لِلْوَرِثَةِ؛ إِنْ كَانُوا كِبَاراً يُعْطَوْنَ (٧) لَهُؤُلَاءِ شَيْئاً، وَيَبْرُؤُهُمْ (٨) بِشَيْءٍ، وَإِنْ كَانُوا صِغَاراً يَقُولُوا (٩) لَهُمْ قَوْلًا مَعْرُوفًا أَوْ [يَعِدُوا لَهُمْ عِدَّةً] (١٠) حَسَنَةً إِلَى وَقْتِ خُرُوجِ الْأَنْزَالِ أَوْ إِلَى وَقْتِ الْبَيْعِ إِنْ بَاعُوها.

ثُمَّ اخْتَلَفَ الْمُتَأَوِّلُونَ فِيهَا؛ قَالَ بَعْضُهُمْ: هِيَ مَنْسُوخَةٌ، وَقَالَ آخَرُونَ: هِيَ مُحْكَمَةٌ، وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ وَمَنْ قَالَ: هِيَ مَنْسُوخَةٌ قَالَ: نَسَخَهَا آيَةُ الْمَوَارِيثِ قَوْلُهُ ﷺ: ﴿يُؤْمِيْكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ﴾ [الْآيَةُ: [النِّسَاءُ: ١١]] لِأَنَّهُمْ كَانُوا يُوصُونَ لِلْأَوْلَادِ وَالْأَبَاءِ وَالْأُمَّهَاتِ كَقَوْلِهِ ﷺ: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ﴾ [البقرة: ١٨٠] نَسَخَتْ آيَةَ الْمَوَارِيثِ وَصِيَّةَ الْمُوصِي. وَمَنْ قَالَ: هِيَ مُحْكَمَةٌ مُتَّفَقَةٌ، فَهُوَ ابْنُ عَبَّاسٍ وَالْحَسَنُ وَمُجَاهِدٌ وَغَيْرُهُمْ لِأَنَّهُ الْمَعْرُوفُ وَالْبِرُّ وَالْإِحْسَانُ، وَذَلِكَ مَا لَا يَحْتَمِلُ الشُّنْخَ.

وقيل: إِنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَسَمَ مِيرَاثَ أَبِيهِ، وَعَاشَتْهُ حَيَّةً، فَلَمْ يَدْعُ مَشْكِينًا وَلَا ذَا الْقَرَابَةِ إِلَّا قَسَمَ لَهُ مِنْ مِيرَاثِ أَبِيهِ، وَتَلَا هَذِهِ الْآيَةَ: ﴿وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ﴾ الْآيَةُ، فَذَكَرَ ذَلِكَ لِابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ فَقَالَ: مَا أَصَابَ لَيْسَ ذَلِكَ لَهُ، إِنَّمَا ذَلِكَ فِي الْوَصِيَّةِ، يَرِيدُ الْمَيِّتَ أَنْ يُوصِيَ لَهُمْ.

وقوله تعالى: ﴿فَازْدُقُوهُمْ مِنْهُ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَعْرُوفًا﴾ قِيلَ: إِذَا كَانَ الْمَالُ كَثِيرًا رَضَخَ (١١)، وَأَعْطَى شَيْئاً، وَإِذَا كَانَ

(١) ساقطة من الأصل وم. (٢) في الأصل وم: ذوي. (٣) في الأصل وم: وهو. (٤) في الأصل وم: وحق. (٥) في الأصل وم: لهم. (٦) في الأصل وم: لمن. (٧) في الأصل وم: يعطون. (٨) في الأصل وم: يبرونهم. (٩) في الأصل وم: يقول. (١٠) في الأصل وم: يعد لهم. (١١) رضح: أعطى عطاءً غير كثير.

قليلاً اعتذر إليهم، وهو قول ابن عباس رضي الله عنه وقيل: أمر من يرث أن يرضخ، ويعطي لمن لا يرث شيئاً، وهو قول الحسن، ويقول^(١) لهم قولاً مفروفاً. والقول المعروف يحتل ما ذكرنا: أن يعطي لهم، إن كانوا كباراً، أعني الورثة، وبعد لهم عدة إن كان المال ضياعاً إلى وقت خروج الأنزال والغلات أو إلى وقت خروج الثمن، أو يعطي الورثة، إن كانوا كباراً، أو يعتذر إليهم الوصي إن كانوا صغاراً.

الآية ٩

وقوله تعالى: ﴿وَلْيَحْضِرَ الْوَلِيُّ لَوْ تَرَكَوْا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَةً يَتِمُّنَا خَالُوا عَلَيْهِمْ﴾ قيل: هو الرجل يحضره الموت، وله ولدٌ صغير، فيقول له آخر: أوص بكذا، أو اغتبق كذا، أو افعل كذا، ولو كان هو الميث لأحب أن يترك لولده، فحوت هذا القائل بقوله: ﴿فَلْيَسِّقُوا اللَّهَ﴾ وأمر أن يقولوا له مثل ما يحب أن يقال له في ولده بالعدل بقوله رضي الله عنه: ﴿وَلْيَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا﴾ وهو قول ابن عباس رضي الله عنه وقيل: هو الرجل يحضره الموت، فيقول له من يحضره: اتق الله، وأمسك عليك لولدك الصغير والضعفاء، ليس أحد أحق بمالك منهم، ولا توص من مالك شيئاً، فنهى أن يقال له لما لو كان هو الموصي، وله ورثة صغارٌ ضعفاء، أحب أن^(٢) يقال له ذلك، فكذلك لا يقول هو له. والأول أشبه.

وقوله تعالى: ﴿وَلْيَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا﴾ قيل: عدلاً؛ يأمر أن يوصي بما عليه من الدين والوصية، ولا يجوز في الوصية. وعن ابن عباس رضي الله عنه أنه قال: (نهى من حضر منهم مريضاً عند الموت أن يأمره أن ينفق ماله في العتق والصدقة أو في سبيل الله. ولكن أمره أن يبين ماله وما عليه من دين [أو حق]^(٣)).

الآية ١٠

وقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْمًا﴾ أي استحللاً؛ فإذا استحل كُفِر. فذلك الوعيد له. وقيل: ﴿ظُلْمًا﴾ أي غصباً. والاكل هو عبارة عن الأخذ كقوله: ﴿لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْمًا﴾ [آل عمران: ١٣٠]؛ إنما هو نهى عن أخذه. وكذلك قوله: ﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى﴾ [البقرة: ٢٧٥] وقوله: ﴿وَدَّرُوا مَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْيَتَامَى﴾ [البقرة: ٢٧٨] إنما هو نهى عن قبض الربا، فعلى ذلك الأكل في هذه الآية عبارة عن الأخذ والاستحلال.

ومن حمل الآية على الغضب جعل الوعيد عليه إلا أن يتوب؛ إذ الله العذاب من شاء من ارتكب من عبادو جرماً كما جعل الوعيد على المستحل إلا أن يتوب. وقيل: إنه على التمثيل أن الذي يأكل من مال اليتيم كأنه يأكل ناراً ليخنيو وشدة. وعن قتادة أنه قال: (ذكر لنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقول: اتقوا الله في الضعيفين؛ قيل: ومن هما يا رسول الله؟ قال: اليتيم والمرأة، فإن الله أيتمه، وأوصى به، وابتلاؤه، وابتلى به) [ابن جرير الطبري في تفسيره: ٢٤٥/٥]. وقيل: في قوله: ﴿فَلْيَسِّقُوا اللَّهَ وَلْيَقُولُوا لِلْمَيْتِ إِذَا جَلَسُوا﴾^(٤) إليه: ﴿قَوْلًا سَدِيدًا﴾ أي عدلاً في وصيته. ولا يجوز من عدل في وصيته عند موته، فكانما وجه ماله في سبيل الله.

قال^(٥) سعد بن أبي وقاص: (فُسِّلَ^(٦) النبي صلى الله عليه وسلم بكم^(٧) يوصي الرجل من ماله؟ فقال: «الثلث، والثلث كثير؛ لأن تدع عيالك أغنياء خير من أن تتركهم عالة، يتكففون الناس» [البخاري ٢٧٤٣ و٢٧٤٢]. ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إن الله تعالى تصدق عليكم بثلاث أموالكم [زيادة في أعمالكم]^(٨) عند وفاتكم». [أحمد: ٤٤١/٦].

الآية ١١

وقوله تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلَّذِ كَرِ مِثْلَ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ﴾ قيل: قوله: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ﴾ [أي يفرضكم الله]^(٩)، وقد سمي الله تعالى الميراث فريضة في غير آية من القرآن بقوله: ﴿لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ مِمَّا قَلَّ مِنْهُ لَوْ أَنَّ اللَّهَ أَفَرَضَ﴾ [النساء: ٧]، وقال أيضاً في آخر هذه الآية: ﴿فَرِيشَةُ مِنَ اللَّهِ﴾. ولأنه شيء تولى الله إيجابه من غير احتساب أهله فهو كالفرائض التي أوجبها الله على عبادو من غير احتساب أهلها، فعلى ذلك سمي هذه فريضة، لأن الله تعالى أوجبها، والله أعلم.

وقيل: قوله: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ﴾ إلى آخر ما ذكر فيه^(١٠) نسخ الوصية للوالدين والأقربين في قوله: ﴿كُتِبَ

(١) في الأصل وم: ويقال. (٢) في الأصل وم: بأن. (٣) في الأصل وم: أحق. (٤) في الأصل وم: جلس. (٥) في الأصل وم: فقال. (٦) في الأصل وم: فسأل. (٧) في الأصل وم: وكم. (٨) من م. (٩) من م. (١٠) في الأصل وم: وفيه.

عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ [البقرة: ١٨٠]. ودليلُ نسخِهِ ما رُوِيَ عن رسول الله ﷺ قال: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَعْطَى كُلَّ ذِي حَقٍّ حَقَّهُ، فَلَا وَصِيَّةَ لِرِثِّ» [الترمذي ٢١٢١]. ثم قيل: إِنَّ أَهْلَ الْجَاهِلِيَّةِ كَانُوا لَا يُورَثُونَ^(١) النساءَ وَلَا الصِّغَارَ مِنَ الْأَوْلَادِ وَالْإِنَاثِ، وَإِنَّمَا كَانُوا يُورَثُونَ الرَّجُلَ وَلَمْ يُجُوزُوا^(٢) الْغَنِيمَةَ، فَنَزَلَ قَوْلُهُ: ﴿لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِمَّا تَرَكَ﴾ [النساء: ٧]. فَالْآيَةُ فِي بَيَانِ الْحَقِّ لِلْإِنَاثِ فِي الْمِيرَاثِ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿يُؤْتِيكُمُ اللَّهُ فِي﴾ أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ^(٣) فِيهِ بَيَانُ حَقِّ الْمِيرَاثِ لِلذَّكَوْرِ وَالْإِنَاثِ جَمِيعًا.

وقيل: تَأْوِيلُ هَذِهِ الْآيَةِ مَا بَيَّنَّ فِي ذَوِي الْأَرْحَامِ، وَإِنْ كَانُوا مُخْتَلِفِينَ فِي سَبَبِ ذَلِكَ، وَأَنَّ الْآيَاتِ الَّتِي بَعْدَهَا مِنْ قَوْلِهِ: ﴿يُؤْتِيكُمُ اللَّهُ فِي﴾ أَوْلَادِكُمْ إِلَى آخِرِ الْآيَاتِ الَّتِي فِيهَا ذَكَرَ الْمَوَارِثَ فَسَّرَ بِهَا مَبْلَغَ النَّصِيبِ الَّذِي أَوْجَبَهُ اللَّهُ لِلنِّسَاءِ وَالرِّجَالِ فِي الْآيَةِ الْأُولَى مُجْمَلًا. وَاجْتَمَعُوا أَنَّ الرَّجُلَ إِذَا مَاتَ، وَتَرَكَ وَلَدًا ذَكَوْرًا وَإِنَاثًا، فَالْمَالُ بَيْنَهُمْ ﴿لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ﴾. وَيَحْتَمِلُ قَوْلُهُ: ﴿فِي﴾ أَوْلَادِكُمْ^(٤) أَوْلَادًا^(٥) مَوْتَاكُم. وَهَذَا جَائِزٌ فِي اللَّفْظِ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يُفْرَضَ عَلَى الرَّجُلِ قِسْمَةُ الْمِيرَاثِ فِي أَوْلَادِهِ، وَهُوَ حَيٌّ. دَلٌّ أَنَّهُ أَرَادَ أَوْلَادَ الْمَوْتَى، أَوْ يَحْتَمِلُ مَا ذَكَرْنَا لَأَنَّهُمْ^(٦) كَانُوا لَا يُورَثُونَ^(٧) الْإِنَاثَ مِنَ الْأَوْلَادِ وَالصِّغَارَ مِنْهُمْ؛ فَخَاطَبَ الْجَمْلَةَ بِذَلِكَ لِئَلَّا يَحْرِمُوا الْإِنَاثَ مِنَ الْأَوْلَادِ وَالصِّغَارِ.

وَفِي قَوْلِهِ أَيْضًا: ﴿يُؤْتِيكُمُ اللَّهُ فِي﴾ أَوْلَادِكُمْ أَيُّ فِي أَوْلَادٍ مَنْ مَاتَ مِنْكُمْ؛ إِذْ لَا يَحْتَمِلُ خَطَابُ الْحَيِّ مَا ذَكَرَ فِي وَلَدِهِ. فَهَذَا إِنْ كَانَ تَأْوِيلُ: يُوصِي: يُفْرَضُ أَوْ يَأْمُرُ، وَإِنْ كَانَ تَأْوِيلُ ذَلِكَ: يُبَيِّنُ فَذَلِكَ جَائِزٌ بَعْدَ أَنْ يَجِيزَ الْحَيُّ مَا يُبَيِّنُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِهِ بَعْدَ مَوْتِهِ فِي مَالِهِ. وَذَلِكَ يَنْمُغُ الْوَصِيَّةَ لِأَنَّهُ يُزِيلُ حَقَّ الْبَيَانِ، وَلَمَّا يُفَكِّكُ رَفْعَ الْقِسْمَةِ وَتَحْصِيلُ ٨٠ - ب/ الْوَصِيَّةِ عَلَى بَعْضٍ لِبَعْضٍ، وَذَلِكَ بَعِيدٌ إِذْ لَا يَمْلِكُ فِي غَيْرِهِمْ.

ثُمَّ مِنَ النَّاسِ مَنْ رَأَى نَسْخَ الْوَصِيَّةِ لِلرِّثِّ بِقَوْلِهِ: ﴿لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ﴾ [النساء: ٧] لِأَنَّ^(٨) الْآيَةَ أَوْجَبَتْ^(٩) الْمِيرَاثَ فِي مَا قُلَّ أَوْ كَثُرَ. فَلَوْ كَانَتْ الْوَصِيَّةُ تَجِبُ لِلْوَالِدَيْنِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ﴾ [البقرة: ١٨٠] لَكَانَ الْمِيرَاثُ لَا يَجِبُ فِي مَا قُلَّ مِنْهُ، وَإِنَّمَا يَجِبُ فِي مَا يَفْضَلُ مِنْهُ. لَكِنَّ الْآيَةَ إِذَا لَمْ تَمْنَعْ الْوَصِيَّةَ لِلْأَجْنَبِيِّ، وَهُوَ يَصْرِفُ السَّهْمَ الْمَفْرُوضَ إِلَى مَا يَفْضَلُ مِنَ الْوَصِيَّةِ، فَمَثَلُهُ لِلرِّثِّ. لَكِنَّ فِي الْآيَةِ دَلَالَةٌ عَلَى رَفْعِ الْكِتَابِ؛ إِذْ فِي الْأُولَى أَنَّهَا كُتِبَتْ. فَلَمَّا أَوْجِبَ الْحَقُّ فِي كُلِّ قَلِيلٍ وَكَثِيرٍ لَمْ يَنْقُ مَعَهُ الْفَرَضُ وَالْوَجُوبُ، وَلَكِنْ يَجِبُ الْفَضْلُ.

ثُمَّ كَانَ حَقُّ الْوَالِدَيْنِ وَمَنْ ذَكَرَ بِحَقِّ الزَّوْمِ، وَقَدْ سَقَطَ ذَلِكَ، وَبِهِ كَانَ يَجُوزُ. فَلَمَّا سَقَطَ الْحَقُّ جَاءَ فِي الْخَبَرِ أَنَّ «فَلَا وَصِيَّةَ لِرِثِّ». وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ قَدْ أَعْطَى كُلَّ ذِي حَقٍّ حَقَّهُ فَلَا وَصِيَّةَ لِرِثِّ» [الترمذي ٢١٢١] فَسَقَطَ الْحَقُّ بِالْآيَةِ مِنْ الْوَجْهِ الَّذِي يَثْبُتُ وَالنَّقْلَ [بقولِهِ: ﷺ]^(١٠): «فَلَا وَصِيَّةَ لِرِثِّ».

فَمِنْ هَذَا الْوَجْهِ الَّذِي ذَكَرْتُ يَسْقُطُ حَقُّ الْوَصِيَّةِ بِالْقُرْآنِ، لَكِنَّ قَدْ ذَكَرَ لِلْمَرَأَةِ لَا بِحَرْفِ الْوَجُوبِ بِقَوْلِهِ: ﴿مَتَّعْنَا إِلَى الْحَوْلِ﴾ [البقرة: ٢٤٠] ثُمَّ سَقَطَ أَيْضًا بِالْخَبَرِ الَّذِي فِيهِ نَظَرٌ؛ إِذْ لَيْسَ فِي الْآيَةِ ذَكَرُ الْمَرَأَةِ بِمَا ذَكَرَ فِيهَا مِيرَاثُ الْأَوْلَادِ وَالْأَقْرَبِينَ، وَقَدْ بَقِيَ حَقُّ الْمَتَاعِ، إِذْ لَهُ أَنْ يُوصِيَ لِغَيْرِ الْوَرِثَةِ، لَكِنَّ ذَكَرَ فِي مِيرَاثِ الْمَرَأَةِ وَصِيَّةً كَقَوْلِهِ: ﴿وَالَّذِينَ يَتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ﴾ [البقرة: ٢٤٠] «وَصِيَّةً مِنَ اللَّهِ» [النساء: ١٢]. وَالْوَصِيَّةُ مِنْهُ مَكْتُوبَةٌ عَلَى مَا لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ. ثُمَّ أَشْرَكَ الزَّوْجِيْنَ فِي مِيرَاثِ الْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ مِمَّا قُلَّ أَوْ كَثُرَ، كَقَوْلِهِ: ﴿الْيَتَامَى﴾ [النساء: ١١] وَ«الزُّبْعُ» [النساء: ١٢] وَ«النُّسْنُ» [النساء: ١٢] مِمَّا تَرَكَ. وَقَدْ بَيَّنَّا أَنَّ الْآيَةَ نَسَخَتْ مَا ذَكَرْتُ، فَصَارَتْ نَاسِخَةً لِلْأَمْرَيْنِ جَمِيعًا.

فَهَذَا مِنْ جِهَةِ الْإِسْتِخْرَاجِ فِي حَقِّ النَّسْخِ، عَلَى أَنَّهَا^(١١) عَلَى مَذْهَبِنَا [أَهْلُ] السُّنَّةِ كَافِيَةٌ فِي بَيَانِ نَسْخِ الْحُكْمِ الَّذِي يَتَنَبَّهُ الْكِتَابُ إِذْ هُوَ بَيَانُ مُنْتَهَى الْحُكْمِ مِنَ الْوَقْتِ، وَقَدْ جَعَلَ اللَّهُ تَعَالَى نَبِيَّهُ ﷺ بِحَيْثُ الْبَيَانُ مِمَّا فِي الْقُرْآنِ.

(١) فِي الْأَصْلِ وَم: يَرِثُونَ. (٢) فِي الْأَصْلِ وَم: وَمَنْ يَجُوزُ. (٣) مِنْ م، فِي الْأَصْلِ: وَأَوْلَادُ. (٤) فِي الْأَصْلِ وَم: أَنَّهُمْ. (٥) فِي الْأَصْلِ وَم: يَرِثُونَ. (٦) فِي الْأَصْلِ وَم: كَانَ. (٧) فِي الْأَصْلِ وَم: أَوْجِبَ. (٨) مِنْ م، الْأَصْلُ: يَقُولُ. (٩) فِي الْأَصْلِ وَم: أَنَّهُ. (١٠) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم.

وقوله تعالى: ﴿لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ﴾ [فيه] ^(١) دلالة أن المال كله للذكر من الولد إذا لم يكن ثمة أنثى لأنه جعل للذكر مثلي [ما] ^(٢) جعل للأنثى، و﴿يُورِثُكَ﴾ [النساء: ١١] إذا لم يكن معها ذكر قوله تعالى: ﴿وإن كانت واحدة فلها النصف﴾ [النساء: ١١]. فدل أن للذكر من الولد [مثلي ما] ^(٣) جعل للأنثى عند الجمع، له ذلك بحق الكل. ففي حال الانفraz له الكل.

وقوله تعالى: ﴿فإن كنن نساء فوق اثنتين فلهن ثلث ما ترك﴾ قال بعضهم: بين الحق لما فوق اثنتين، ولم يبين للثنتين، ولهما النصف الذي ذكر للواحدة، وهو قول ابن عباس رضي الله عنهما.

وأما عندنا فإن للثنتين ما للثلاث فصاعداً، فيكون بيان الحق للثلاث بيانه ^(٤) للثنتين، لأن الله تعالى جعل حق ميراث الواحدة من الأخوات النصف بقوله تعالى: ﴿ولله أخنت فلها نصف ما ترك﴾ [النساء: ١٧٦] كما جعل حق الابنة النصف إذا لم يكن معها ذكر بقوله: ﴿وإن كانت واحدة فلها النصف ولأبويها لكل واحد منهما السدس﴾ [النساء: ١١]. ثم جعل للأختين الثلثين بقوله: ﴿فإن كانتا اثنتين فلهما الثلثان مما ترك﴾ [النساء: ١٧٦].

فإذن نزلت الأخوات منزلة البنات في استحقاق النصف إذا كانت واحدة واستحقاق الثلثين إذا كانتا اثنتين فصاعداً، فعلى ذلك نزل بيان الحكم في الأختين منزلة بيان الحكم في الإبتنتين. وقيل: يفوق اثنتين اثنتان فما فوقهما، وقيل: يبين الكتاب الاستواء بين الابنة الواحدة والأخت الواحدة ليعلم استواء حق الوالد والوالدة الأب.

ثم يبين [الحكم] ^(٥) في الأخوات: للثنتين ^(٦) ﴿الثلثان﴾ [النساء: ١٧٦] وفي البنات لما فوقهما، ليكون الذكر في الأختين دليلاً على الإبتنتين، وفي ما كثر من البنات على ما ذكر من الأخوات. وأيد ذلك أمر الاجتماع بين البنين ^(٧) والبنات، وإن كثروا بالإخوة والأخوات، وإن كثروا، مع ما كان معلوماً أن بنات الرجل أحق من بنات أبيه ^(٨). أيد ذلك أن بنات ابنه قد يرثن، وبنات أبيه لا، فلا يجوز أن تكون الأختان ^(٩) أكثر حقاً من الإبتنتين، وفي الأغلب أن يجعل لهن ميراث هؤلاء. وأيد ذلك أنه ما دام يوجد في الأولاد من له فرض أو فضل لم يضرَف إلى أولاد الأب، ثبت أنهم بمعنى الخلف من هؤلاء. وعلى ما ذكر جاءت الآثار، واجتمع أهل الفتوى.

وقوله تعالى: ﴿ولأبويها لكل واحد منهما السدس﴾ ﴿إن كان لهما ولد﴾ اختلَف فيه؛ قال بعضهم: أراد بالولد الذكور خاصة، لأنه جعل للأبوين لكل واحد السدس إذا كان الولد ذكراً. أما إذا كان الولد أنثى فللاب يكون الثلث.

وأما عندنا فإن اسم الولد يجمع الذكور والإناث جميعاً، فإنه إن كان الولد ههنا ذكراً أو ^(١٠) أنثى يُنظر ^(١١) إن كان ذكراً يكون لكل واحد من الأبوين السدس، والباقي للولد، وإن كان أنثى فلها النصف وللأبوين السدسان ^(١٢)، والباقي للاب على ما جاء في الخبر: «ما أبقت الفرائض فلاولى رجل ذكر» [البخاري: ٦٧٣٢].

وقالت الروافض: الباقي للإبنة؛ ذهبوا في ذلك إلى أن الذي يقابل الابنة، هو الابن، والذي يقابل الأب، هي الأم. فالذي يقابل الابنة هو أولى بإحراز الميراث من الذي يقابل الأم، وهو الأب. فعلى ذلك الذي يقابل الابن، وهي الابنة، أولى بذلك من الذي يقابل الأم، وهو الأب.

وأما عندنا فإن الأب أولى بذلك من الابنة لأن للاب حقين: حق فريضة وحق عصبية. أما حق الفريضة [فهو] ^(١٣) بقوله: ﴿ولأبويها لكل واحد منهما السدس﴾ وأما حق العصبية [فهو] ^(١٤) بقوله: ﴿ورثة أبواه فلاؤيه الثلث﴾؛ جعل الباقي له. فذو حقين أولى بذلك من ذي حق واحد، والابنة ليس لها إلا حق الفريضة. لذلك كان الأب أولى. وفي الخبر دلالة أن حكم الإبتنتين وما فوقهما سواء، وهو الثلثان: ما روي عن جابر بن عبد الله أنه قال: جاءت امرأة ثابت بن قيس بابتنتين إلى رسول الله ﷺ.

(١) من م، ساقطة من الأصل. (٢) من م، ساقطة من الأصل. (٣) في الأصل وم: بيان. (٤) في الأصل وم: بيان. (٥) ساقطة من الأصل وم. (٦) من م، في الأصل: للثنتين. (٧) في الأصل وم: البنتين. (٨) من م، في الأصل: ابنه. (٩) في الأصل وم: الأختين. (١٠) في الأصل وم: و. (١١) في الأصل وم: فينظر. (١٢) في الأصل وم: السدس. (١٣) ساقطة من الأصل وم. (١٤) ساقطة من الأصل وم.

فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ هَاتَانِ ابْنَتَا ثَابِتِ بْنِ قَيْسٍ، أَصِيبَ مَعَكَ يَوْمَ أُحُدٍ، وَقَدْ أَخَذَ عَنْهُمَا مَالَهُمَا، وَلَمْ يَدَعْ لِهَمَا شَيْئًا إِلَّا أَخَذَهُ، فَمَا تَرَى يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ فَوَاللَّهِ لَا تُنْكَحَانِ إِلَّا وَلَهُمَا مَالٌ، فَنَزَلَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ﴾ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَعَمْرُ الْجَارِيَتَيْنِ: «أَعْطِيَهُمَا الثَّلَاثِينَ، وَأَعْطِ أُمَّهُمَا الثَّمَنَ، وَلَكَ مَا بَقِيَ»^(١) [أبو داود ٢٨٩١].

ثم في الآية دلائل: أحدها^(٢): يُخْرِجُ الخطابُ على العموم، والمرادُ منه خاصٌّ لأنه ذكر الأولاد، والولدُ قد يكونُ على غير دينه فلا يرث، وقد يكونُ مملوكًا فلا يرث على ما رُوي في الخبر: «لا يتوارث أهلُ ملَّتَيْنِ» [الترمذي ٢١٠٨]. وما رُوي: «لا يرث المسلمُ الكافر ولا الكافرُ المسلمَ إلا العبدُ لمولاه» [الحاكم في المستدرک ٣٤٥/٤]. وذلك في الحقيقة ليس بميراث، ولكن ما للعبدِ يكونُ لمولاه. وفي هذا دليلُ جوازِ الاستثناء من غير نوعٍ حيث استثنى العبد، وذلك في الحقيقة ليس بميراث^(٣).

وفي الآية دليل^(٤) جوازِ القياس والفكر فيها والإعتبار لأن ميراثَ الإبنَتَيْنِ مُستدَلٌّ عليه^(٥) غيرُ منصوص، وكذلك ميراثُ الذكورِ من الأولادِ بالانفرادِ مُستدَلٌّ عليه غيرُ منصوص، وما يُحرِّزُ الأبُ من الميراثِ لِحَقِّ العَصْبَةِ مُستدَلٌّ عليه لا منصوص، وما يستحقُّ بالفريضة فهو منصوصٌ عليه. وهكذا كلُّ من يستحقُّ/٨١- / شيئاً بحقِّ الفريضة فهو منصوصٌ عليه. فدلَّ أن ما تركَ ذكره إنما تركَ لإلجته والتفكير فيه والإعتبار.

وفيه دليل^(٦) أنه يجوزُ ألا يُطْلِعَ الله عبادةً على الأشياءِ بقوله تعالى: ﴿أَبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ لَا تَدْرُونَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ لَكُمْ نَفْعًا﴾ إذ لم يُبينْ أيُّهم^(٧) أقربُ نفعاً. دلَّ قوله: ﴿وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأَبَوَيْهِ الْأَثَرُ﴾ إذ ذكرَ وراثتهما، ولم يُبينْ حقَّ الأبِ أنه جعله عَصْبَةً يُرَدُّ إليه الفضلُ، فيظهرُ للأبِ في هذه الآية من قوله ﷺ ﴿يُوصِيكُمُ﴾ إلى آخرها أمران:

أحدهما: حقُّ العَصْبَةِ.

والثاني: حقُّ الفرضِ بقوله: ﴿لِكُلِّ وَاوَدٍ مِمَّنْهَا الشُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ﴾.

ثم بعد هذا فيه أمران:

أحدهما: أنه إذا ثبتَ له حقُّ العَصْبَةِ، وقد بيَّنَّ الله تعالى نصيبَ الابنةِ أنه النصفُ، ونصيبُ الأبِ مع الولدِ أنْ لَهُ الشُّدُسُ. فزعمتِ الشَّيْعَةُ أن الفضلَ يُرَدُّ إلى الابنةِ لأنها ولدت، ولم تذكرْ له مع الولدِ إلا الشُّدُسُ.

وعندنا يُرَدُّ إلى الأبِ لأنه لم يذكرْ للإبنةِ إلا النصفُ. ثم قد جعلَ الأبُ عَصْبَةً في ما، له حقُّ الفضلِ عن المفروض، ولم يجعلْ الابنةَ، لذلك كان الرُّدُّ إلى الأبِ أحقُّ مع ما يحتملُ إن كانَ له ولدٌ ذكرٌ، ثم حُرِّمَتِ الأمُّ بالابنةِ إذ هي تُحرَّمُ بالآخوات، فالبناتُ أحقُّ إذ هنَّ أقرب.

والثاني: أنه إذ جعلَ للأبِ السَّهْمَ من وجهين، ثم الذي له في أحدِ الوجهين، صارَ للجدِّ دونَ أولادِهِ، وبيَّنَّ لأولادِ الأبِ الحقَّ وإبقاء حقِّ الجدِّ لما بيَّنَّ لولده. فعلى ذلك ماله من الوجهِ الثاني، وهو أولى لأن حقَّ العَصْبَاتِ يُخْرِجُ على إلحاقِ الأبعدينَ فيه بالأقربينَ، وحقُّ الفرائضِ لا حتى تُبينَ.

ثم فيه وجهٌ آخر: أنه أتبعَ ذلك الذَّكَرَ ذَكَرَ الزَّوْجَتَيْنِ^(٨)، وذكرهما مع الولدِ، ولم يذكرْ معهما الوالِدَيْنِ^(٩)، فثبتَ أن أمرهما يدخلُ في حالهما في ما كانَ لا في حالهما أي الزَّوْجَتَيْنِ^(١٠). وأيد ذلك قوله: إنه بقيَ حالهما مع [الزَّوْجَتَيْنِ]^(١١) مع الولدِ^(١٢) على ما كانَ عليه دونَ الزَّوْجَتَيْنِ معه، فعلى ذلك حالهما بلا ولدٍ. وفي ذلك وجوبُ صرفِ حقهما إلى ما فضلَ كما ذكرَ في قوله: ﴿وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ﴾، فيكونُ الفضلُ بينهما على ما كانَ عليه بالكلِّ لولا الزَّوْجَتَانِ^(١٣).

(١) روي مثل هذا الخبر في تأويل الآية (١٨٢) من سورة البقرة في زوجة ابن الربيع وابنتيه. (٢) في الأصل وم: أحدهما. (٣) من م، في الأصل: ميراث. (٤) هذا هو الدليل الثاني. (٥) في الأصل وم: عليهما. (٦) هذا هو الدليل الثالث. (٧) في الأصل وم: أنهم. (٨) في الأصل وم: الزوجين. (٩) في الأصل وم: الوالدان. (١٠) في الأصل وم: الزوجين. (١١) في الأصل وم: الزوجين (١٢) من م، في الأصل: الوالد. (١٣) في الأصل وم: الزوجان.

وقوله تعالى: ﴿إِن كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِإِخْوَتِهِ السُّدُسُ﴾ اختلف في حكم الآية من أوجه ثلاثة: قال بعضهم: لا يخجب الأم عن الثلث أخوان أو أختان حتى يكونوا^(١) ثلاثة لأن الله تعالى قال: ﴿يُورِثُكُمُ﴾، وأقل الإخوة ثلاثة، وهو قول ابن عباس^(٢) وقال آخرون: يحجب الأم عن الثلث الذكور، ولا تخجب الإناث لأن الله تعالى ذكر الإخوة، [والإخوة]^(٣) اسم للذكور منهم دون الإناث، إذ الإناث اسم على جذوة، وهو الأخوات. لذلك حجب الذكور، ولم يحجب الإناث.

وأما عندنا فإن الإخوة اسم للذكور والإناث جميعاً في الحكم. وإن لم يكن اسماً^(٤) لهما جميعاً في الحقيقة. ألا ترى أن الله تعالى ذكر الإخوة، ثم جعل بالتفسير اسماً^(٥) لهما جميعاً بقوله: ﴿وَلَن كَانُوا إِخْوَةً رِّجَالًا وَنِسَاءً﴾ [النساء: ١٧٦] وأن اسم الإخوة يجمع الذكور والإناث جميعاً في الحكم. لذلك حجب الأم عن الثلث ذكراً كانوا أو إناثاً؟

وأما قولنا بأن الاثنين يخجبانها عن الثلث ما روي عن علي وعبد الله وزيد بن ثابت أنهم قالوا: يخجب الأخوان الأم عن الثلث كما يخجبهما الثلاثة، وجعلوا الأخوين إخوة، والفرائض على اختلافها اتفقت في أن حكم الاثنين حكم الأكثر، فذلك في حق الحجاب، والله أعلم.

وحجة أخرى، وهي أن الله تعالى حكم في الكلام إذا كان واحداً أن له السدس، فإن كانوا أكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث، فجعل حكم الاثنين والثلاثة واحداً؛ يشتركون في الثلث، فوجب أن يكون حكم الاثنين والثلاثة من الإخوة في حجب الأم عن الثلث سواء.

وحجة أخرى، وهي أن الله، تبارك، وتعالى، جعل للأختين من الأب والأم الثلثين، وسوى بين حكم الأختين والثلث في الميراث. فعلى ذلك يجب أن يسوى [بين حكم]^(٦) الأخوين والثلث في حجاب الأم عن الثلث.

ثم المسألة بيننا وبين الروافض [في وجوه]:

أحدها: [١١] أن الإخوة من الأم يخجبون^(٧) الأم عن الثلث لأنهم منها. فمن البعيد أن يخجبوها، ومنعوا ذلك عنها، ويجعلوا^(٨) ذلك لغيرها؛ يضرون بالأم، ويتفعون غيرها، وقد قال: ﴿هَآؤُنَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ لَا تَدْرُونَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ لَكُمْ نَفْسًا فَرِيصَةً مِنَّ اللَّهِ﴾.

والثاني: أن الحجاب قد يجوز أن يقع بمن يحصل له ما حجب عنها نحو الإخوة من الأب والأم إذا حجبا الأم عن الثلث وقع لهم ذلك. وأما الإخوة من الأم فإن وقع لهم الحجاب لم يجعل لهم ذلك المحجوب منها، فلا يحتمل الحجاب بهم. وأما عندنا فإنه ليس لهم بحق القرب والبعد ما يخجبون، ولكن بحق الميت، فإذا كان ما ذكرنا فسواء كانوا من قبل الأم أو من قبل الأب في حق الحجاب.

والثالث^(٩): أن الموارث جعلت بحق الإبتداء لا بحق الوارثين؛ فلا^(١٠) يحتمل أن يختار المورث من هو أبعد على من هو أقرب نحو من يموت عن ابنة وابن عم لا يحتمل أن يختار ابن العم على ابنة في النصف الباقي. دل أنه على الإبتداء.

ونقول في الإخوة من^(١١) الأم: إنهم في الحجاب كالإخوة من الأب والأم، وإن كان الحق لغيرهم لما أن الإخوة لما تفرقت حقوقهم ذكراً، وكذلك الأولاد. فلو كان الحجاب يفرق لكانت الحاجة إلى الذكر لازمة^(١٢)؛ إذ بعيد ترك الأمر للنظر في ما لا أصل له في الأثر، ولا أصل له في هذا بالتفريق. بل قد جمع ذلك بين الإخوة والأخوات على ما في ذلك من اختلاف الحقوق [لميت أن غير الحجاب من الحقوق]^(١٣) ليس بأصل له.

والأصل أن ذلك لو كان على اختيار الحق هو بحق الميت لا بحق الأبوين لأنه لم يعرف لإيجاب حق من لا حق له،

(١) في الأصل وم: يكون. (٢) من م، ساقطة من الأصل. (٣) في الأصل وم: اسم. (٤) في الأصل وم: اسم. (٥) ساقطة من الأصل وم.

(٦) ساقطة من الأصل وم. (٧) في الأصل وم: يحجب. (٨) في الأصل وم: ويجعلون. (٩) في الأصل وم: والثاني. (١٠) في الأصل وم:

لا. (١١) في الأصل وم: في. (١٢) في الأصل وم: لازم. (١٣) من م، ساقطة من الأصل.

ولا حقّ لهم مع الأب، فبان أنه ليس بمعتبر حق الميت يقع بالحجاب^(١)، والمعنى منه واحد. ولو كان حجاب الإخوة من الأب بالأب لكان الأب إذن حجب الأم. فإذا كان هو لا يحجب بأن أن ولدها لا يخجّبونها، إذ هو بحق الميت.

وقوله تعالى: ﴿مِنْ بَعْدِ وَصِيَّتِي يُوسَىٰ بَنِيَّ أَوْ دَيْنٍ﴾ ذكر الله تعالى الوصية قبل الدين، وأجمع أهل العلم أن الدين يبدأ به قبل الوصية والميراث. وروى عن علي عليه السلام [أنه قال]:^(٢) قال رسول الله ﷺ: «الدين قبل الوصية، والوصية قبل الميراث، ولا وصية لوارث» [الترمذي: ٢٠٩٤]. وأجمعوا أنه إذا قضى الدين [نظر]^(٣) إلى أهل الوصايا، ووصاياهم، إن جاوزت^(٤) الثلث، تُردُّ^(٥) إلى الثلث، إن لم يُجزر الورثة، ويُقسَّم الثلثان بين الورثة على فرائض الله تعالى.

وليس معنى قول الله ﷻ: ﴿مِنْ بَعْدِ وَصِيَّتِي يُوسَىٰ بَنِيَّ أَوْ دَيْنٍ﴾ أن يُخرج الثلث، فيبدأ بدفعه إلى الموصى لهم، ثم يدفع الثلثان إلى الورثة لأن الموصى له شريك الورثة، إن هلك من المال شيء قبل القسمة ذهب من الورثة والموصى له جميعاً، ويبقى سائر المال بالشركة بينهم. ولكن معناه ﴿مِنْ بَعْدِ وَصِيَّتِي﴾ إعلام أن الميراث يجري في المال بعد وضع الوصية من جملة إذا كان الثلث أو دونه، وإن لم يكن دفع ذلك إلى أصحاب الوصايا.

ثم لم يذكر في الآية قدر الدين أو الوصية. ومن قولهم: إن الدين إذا أحاط بالتركة منع الميراث والوصية، وإذا لم يحيط لم يمنع. والوصية تجوز قدر الثلث، ولا تجوز أكثر من الثلث إلا أن يُجزر الورثة. والآية لم تخص قدرًا من الدين دون قدر، وكذلك الوصية. لكن تفسيره ما روي عن رسول الله ﷺ أنه قال: «الثلث/ ٨١ - ب/ والثلث كثير» [البخاري ٢٧٤٣] وما روي في خبر آخر: «أن الله تعالى تصدق عليكم بثلث أموالكم عند وفاتكم زيادة في أعمالكم» [أحمد ٤٤١/٦] لم يجعل له أكثر من ذلك، وما روي في خبر آخر عن أبي بكر الصديق عليه السلام وعمر وعثمان رضي الله عنهم: (الخمس اقتصاد، والرُبُع جهْد، والثلث حيف، ثم الوصية جواز الاستحسان، والإفضال من الله تعالى، والقياس يُبطلها)؛ وذلك أن الله تعالى لم يملك الخلق أغني الأموال، وإنما جعل الانتفاع لهم بها.

ألا ترى أنهم نهوا عن إضاعته؟ ولو كان أعين المال لهم لكان لا معنى للنهي عن إضاعته. دل أنه إنما جعل لهم الانتفاع^(٦) فيها إلى وقت موتهم، وبالموت ينقطع الانتفاع بها، فينظر من الأحق بها بعد الموت: الغريم صاحب الدين أو الوارث وإلا جواز الوصية الإفضال من الله تعالى على عباده بقوله ﷻ: «إن الله تصدق عليكم بثلث أموالكم» [عند وفاتكم]^(٧) [أحمد ٤٤١/٦]. دل هذا الخبر أن جوازها الإفضال والاستحسان منه إلى عباده، والله أعلم.

وقوله تعالى: ﴿مِنْ بَعْدِ وَصِيَّتِي يُوسَىٰ بَنِيَّ أَوْ دَيْنٍ﴾ يدل على أن ما ليس بدين، ولم يوص به الميت فإنه لا يخرج من ماله. ويدخل عندنا في هذا الجنس الحج، يكون على الرجل، والتذر والزكاة، وأشباه ذلك ليس بشيء منها دين، فإذا لم يوص الميت بها فلا يجب أن تؤدى من التركة إلا أن يُنفذها الورثة.

فإن قال قائل: هي دين كسائر الديون قيل له: أرايت إن كان عليه دين وزكاة يبدأ بالدين أو تُقسَّم التركة بالخصص إذا لم يف بذلك كله؟ فإن قال: يبدأ بالدين قيل له: لو كانت الزكاة ديناً كديون الناس كانت أسوتها في القضاء. فإن قال: أجعل الزكاة أسوة في القضاء مع الديون؟ قيل له: ما تقول في رجل أفلس، وعليه ديون، هل يُقسَّم بين غرمائه؟ فإن قال: نعم قيل: فإن كانت عليه زكاة هل يُضرب لها بسهم؟ فإن قال: لا قيل: كيف ضربت لها بسهم بعد الموت لما قسمت ماله، ولم تضرب لها بسهم في الحياة إن كانت كسائر الديون بعد الموت فيجب أن تكون كسائر الديون في الحياة؟ إلا أن الزكاة حالة واجبة على من كان عنده مال، فحال عليه الحول، فاستهلكه، وليس بجواز له تأخير قضاء الدين. وفي إقرارك أنك تبدأ بالدين قبل الزكاة في الحياة دليل على أنه يجب أن يبدأ بالدين قبل الزكاة بعد الموت.

فإن قيل: قول رسول الله ﷺ للمرأة التي سألت: هل تحج عن أبيها؟ «أرايت لو كان على أبيك دين، فقضيتيه، ألم

(١) في الأصل وم: الحجاب. (٢) في الأصل: قال، ساقطة من م. (٣) ساقطة من الأصل وم. (٤) في الأصل وم: جاوز. (٥) في الأصل وم: فرد. (٦) من م، في الأصل: الانقطاع. (٧) من م، ساقطة من الأصل.

تُجْزَى عَنْهُ؟» [النسائي ١١٨/٥] يدلُّ على أنَّ الحجَّ دينٌ، قيلَ له: ليسَ فيه دلالةُ الوجوبِ عليها، إنما فيه دليلُ جوازِ الحجِّ عنِ الميتِ وقبوله إذا كانَ قضاءً ما هو أوكدُ منه من ديونِ العبادِ قضاءً صحيحاً. فالْحجُّ الذي هو دونُ ذلك في التأكيدِ أخرى أن يقبل، كأنه أرادَ هذا، والله أعلم.

ودليلُ آخرُ أنَّ الزكاةَ لا تجوزُ أن تؤدَّى عن الميتِ إذا لم يوصِ بها لأنَّ الزكاةَ لا تؤدَّى إلا بِنْيَةِ الْمُزَكِّي، والنْيَةُ عملُ القلبِ، ولا خلافَ في أنه لا يصلَّى عن الميتِ، ولا يُصامُ عنه. فلما لم يُجْزَ أن يُقضى عن الميتِ عملُ الأبدانِ لم يُجْزَ أن تقومَ نْيَةُ الورثةِ في أداءِ الزكاةِ مقامَ نْيَةِ الميتِ.

قالَ الشيخُ، رحمهُ الله، في قوله ﷺ: ﴿مِنْ بَعْدِ وَصِيَّتِي يَوْمِي يَآ أَوْ دِيْنِي﴾ ظاهرُهُ أن تُقدَّمَ الوصيةُ على الميراثِ. ولكن أجمعُ أن الابتداءَ عن حقِّ حدِّ الميراثِ، ثم يُورَّعُ، فيُخْرَجُ التَّوْبِيلُ على وجوه.

أحدها: أن قوله تعالى^(١): ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ﴾ إلى قوله: ﴿مِنْ بَعْدِ﴾ كأنه سؤى، أي سواءَ لَكُمْ أن تُوصوا [وما]^(٢) أوصاكمُ الله فيه بكذا.

والثاني: أن يكونَ ﴿مِنْ بَعْدِ وَصِيَّتِي﴾ أي من بعد ما أوصيتم، ويكونُ الميراثُ بعد الإيصاء.

[والثالثُ: يَحْتَمِلُ]^(٣) ﴿مِنْ بَعْدِ﴾ أن كانَ عليكمُ الإيصاء. والَّذِينَ أَمَرْتُمْ بِالْمَوَارِيثِ، فيكونُ فيه نسخُ قوله: ﴿مِنْ بَعْدِ وَصِيَّتِي يَوْمِي يَآ أَوْ دِيْنِي غَيْرَ مُضْكَأٍ وَصِيَّةٍ مِنَ اللَّهِ﴾ [النساء: ١٢]. فدلَّتْ هذه الآيةُ على حَجْرِ بعضِ الوصايا بقوله ﷺ: ﴿غَيْرَ مُضْكَأٍ﴾ لكن يُحْتَمَلُ أن تكونَ المُضْأَةُ تُبْطِلُ الْفَضْلَ.

[والرابعُ: يَحْتَمِلُ]^(٤): أَلَّا تُبْطَلَ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تُكْسِرُوا مِنْ زِينَتِكُمْ﴾ [البقرة: ٢٣١] في الرجعةِ على إمضاءِ الرجعةِ على ذلك. لكنَّ الإضرارَ في الرجعةِ مقصودٌ في هذا مفضولٌ، فيمكنُ التفريقَ بين الأمرين. فقال ﷺ: ﴿تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ﴾ [النساء: ١٣] الْآيَتَيْنِ^(٥)، وأوعَدَ جهنَّمَ على تعدِّي هذه الحدودِ. وهذا لا يُحْتَمَلُ مع جوازِ الفضلِ. وأيدَ ذلك قوله تعالى: ﴿فَمَنْ خَافَ مِنْ مُوسَى جَنَفًا أَوْ إِيمَانًا قَلَصَحَ بَيْنَهُمْ﴾ الآية [البقرة: ١٨٢] ولو كانَ يجوزُ لكانَ لا يَمْلِكُ معه الإصلاحُ، فثبتَ أن من الوصايا ما يبطلُ مع ما كانَ الله ذَكَرَ في الموارِيثِ ﴿فَرِيضَةً مِنَ اللَّهِ﴾ فلا يَمْلِكُ إبطالُ فريضةِ الله. وبالإذنِ منه يجوزُ فعلُهُ، لذلك تَبَطَّلَ بعضُ الوصايا.^(٦)

والأصلُ في ذلك أن الأموالَ أنشئتَ للأحياءِ، وخُلِقَتْ لِمَنَافِعِ الْأَحْيَاءِ، فكأنَّهُمْ مَلَكَوا مَنَافِعَهَا إلى انقضاءِ أجلِهِمْ، ثم صارت إلى من بو مَلَكَوها، يجعلُها لمن شاء، ويضعُها عند من يشاء. وقد بيَّنَ أنها لمن، ومن أحقُّ بها فصارَ الموصي كأنه أوصى بحقٍّ من بيَّنَ أن بحقه فيه غيره، فإن تفضَّلَ الله عليه في ذلك من شيء، وإلا فذلك كسائرِ الأملاكِ التي يُنْشِئُ أربابُها لم يكنْ لغيرِهِمْ فيها حقٌّ إلا بجعلِ الله أو جعلِ من له.

فعلى ذلك هذا قد جاءَ عن الله بيانُ حدِّه بعد ما بيَّنتُ هذه الآياتُ جعلَ الحقِّ له إلى الثُلثِ؛ فذلك له صدقةٌ من الله تعالى. وفي الفضلِ إن أجازَ المَجْعُولُ، جازَ، وإلا لا، والله أعلم. فَجَعَلْتُ لِلْمُوصِيَّةِ حَدًّا، ولم تُجْعَلْ لِلَّذِينَ [حَدًّا]^(٧) لأنَّ الَّذِينَ مِمَّا يَتَّصِلُ بِحَوَائِجِهِ فِي حَالِ حَيَاتِهِ؛ إذ هو يلزَمُ بالأسبابِ التي بها معاشُهُ وغداؤُهُ، فصارَ مُقَدِّمًا على المَثْرُوكِ فِي الْحُكْمِ. وإنما جَعَلْتُ الموارِيثَ فِي المَثْرُوكِ مع ما كانَ الغُرماءُ أحقَّ بِمُلْكِهِ فِي حَيَاتِهِ، يَعَجُزُ عن كثيرٍ من المعروفِ فِي مَرَضِهِ بِهِمْ. فلو لم يكنْ لَهُمُ الْحَقُّ لَامْتَنَعُوا مِنَ المداينَاتِ إِلَّا بِوَثَاقٍ يَكُونُونَ هُمْ أَحَقَّ بِهَا بعد الوفاةِ مِنَ الوَرِثَةِ، أو يَمْتَنِعُونَ مِنَ المداينَاتِ، وفي ذلك تَقْصِيرُ القُوتِ والأغذية عن مُضِيِّ الأجلِ، وهو بو مأمورٌ، فَجَعَلْتُ الدُّيُونَ كأنها استَحَقَّتِ الأملاكَ فِي حَالِ الحَيَاةِ، فلم تَجِئْ مِنْهُمُ التَّركَةُ، وليست كالعِبَادَاتِ لأنها تَجِبُ فِي الْفُضُولِ عَنِ الْحَاجَاتِ، والدُّيُونَ فِي الْأَصُولِ، فليست العِبَادَاتُ بالتي تَمْنَعُ الوفاةَ بِالْأَجَالِ، ولا كانَ بِأربابِها تلكَ الضَّرُورَاتُ، فإنما هي بِحَقِّ الْقُرْبِ، وهي

(١) من م، في الأصل: سبحانه. (٢) ساقطة من الأصل وم. (٣) في الأصل وم: ويحتمل. (٤) في الأصل وم: ويحتمل. (٥) المقصود الآيتان (١١ و ١٢). (٦) في الأصل وم: وصايا. (٧) ساقطة من الأصل وم.

عملُ الأحياء. فإذا ماتوا زالَ الإمكانُ، وجرت في الأموال الموارثُ. وكذا المعروف من الدين المذكور في القرآن من قوله ﴿مِنْ بَعْدِ وَصِيٍّ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ﴾ إنَّ العبادات لا توصف بالديون، ولا يفهم من إطلاق القول بالديون، فصارت بمعنى الفضل عن الوصايا والديون إلى أن تؤجل، وهو [في] ^(١) الحقيقة ألا يكون للمولى على عبده دين، فيكون المذكور ديناً في الأفعال كما ذكرت العبادات ديناً في الأخلاق لا في حقيقة الذمم مع ما كانت هي لله، وقد جعل الله له فريضة لأقوام بأعيانهم، لا يمنع عنهم، إلا بالوصية كما جعل للموصي.

وعلى أن العبادات لا تقوم إلا بالبينات، ولا تؤدى عن أحد في حياته إلا بأمره، وإن احتمل قيام بعض منها عن بعض، وسائر الديون تجوز دونة. فعلى ذلك بعد الوفاة، وإن كان كل ما يؤدى به، فهو الذي حدثت به الوصية. وقد جاء الحد/ ٨٢ - ١/ لها مع ما كانت العبادات لا تحتل لحق الأموات ولا الإيجاب عليهم في أموالهم، ثبت أنها حقوق الحياة خاصة. والديون تحتل، فهي حقوقهم في الحالين.

ثم قد ذكر في الدين ﴿غَيْرَ مُضْكَأَرٍ﴾ بل الدين أقرب إلى حرف الثنيا. ومعلوم أنه لا يقع منه في الديون الظاهرة المعلومية مضارة بالورثة، إن كان يقع يقع في الغرماء، إذ تؤخذ منه بلا إيصال، ولا يحتمل النهي من حيث الغرماء لما فيه إلزام المكاسب في أوقات العجز لقضاء الديون. ثبت أن ذلك لا يعرف من الديون، وإنما يرجع فيها إلى قوله، فيطل بالذي ذكرته جواز إقراره ^(٢) إلى كل حال لكل أحد، إذ لا ضرر يقع من حيث فعله، فيرد. وقد بينا أن المضارة في هذا تمنع الجواز، فثبت أن من الإقرار ما لا يجوز، فقال أصحابنا، رجمهم الله، لا يجوز إقراره لبعض الورثة وقت الإياس من نفسه لأنه وقت الإيثار والسخاء مما عنده من المال، وما أبطل وصيته للوارث بما يخرج مخرج الإيثار.

فنحن إذا أجرنا إقراره فيهن لنظرة، لم نمنع الوصية، لا ينتفع، بل يذهب الكل، وفي الأول لم يكن يذهب، والله أعلم.

ثم الأصل أنه أجز في الكل بحق الأمانة وصيته بحق الملك، ثم جعل في ورائه كمن لا ملك له إذ قد يفسد به التفضيل والتخصيص إلى القرية. فعلى ذلك في ما خان في الأمانة، يجعل كمن لا أمانة له لما يخرج على ما بينا وإسقاط الأخبار لتوهم من الأمانة أوجه ^(٣) في الأحكام ومن إسقاط المعروف عن الأملاك، والله أعلم.

وعلى ذلك في ما كانت عليه ديون ظاهرة قد يبقى الضرر ^(٤) بأهلها لبعض من له شأنه غاية، وفي ما بينهما حقوق توجب الحق ^(٥) على المعروف والصلوة له وقت السخاء بماله، وللعلم [بأنه عن] [الانقضاء به] ^(٦) عاجز، فيقر لهم، ذلك يفهم ^(٧) في الحقوق التي ظهرت.

ثم كانت عبادات الأموال قد تقام عن الأموات بالأمر، ولا تقام عبادات الأفعال لوجهين:

أحدهما: جواز بعض عن بعض في أحد النوعين في ما للعباد بلا أمر في الحياة. ولا يجوز في الآخر، فمثلها العبادات بالأمر.

والثاني: أن السبب الذي به تجب عبادات الأموال لا يجوز فعل ذلك حق القيام بالأفعال. وعلى ذلك الثبات إذ ليست من الحقوق التي تتصل بالأموال في شيء من الأمور، لم يقم بها أحد عن أحد. لذلك لم يجوز إلا بأمر، فيكون الأمر بالأمر لما أمرنا به [ناوياً له] ^(٨)، والله أعلم.

وقوله تعالى: ﴿هَآؤَآؤُكُمْ وَأَبْنَآؤُكُمْ لَا تَدْرُونَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ لَكُمْ نَعْمًا﴾ اختلف فيه: قال بعضهم: هذا في الدنيا، وهو أن يلزم الإين نفقة والدو عند الحاجة والقيام بأمره، والأب يلزم أن ينفق على ولده في حال صغره وعند الحاجة إليه والقيام بحفظه وتعالجه. فإذا كان ما ذكرنا لم يدر أيهما أقرب نفعاً نفع هذا لهذا؟

(١) ساقطة من الأصل وم. (٢) في الأصل وم: إنراده. (٣) في الأصل وم: أوجد. (٤) من م، في الأصل: الضرب. (٥) في الأصل وم: البعث. (٦) من م، في الأصل: الانقطاع. (٧) في الأصل وم: يتهم. (٨) في الأصل: ناو، في م: ناو.

وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ قَالَ: ﴿لَا تَذَرُون﴾ أَنْتُمْ أَيُّ نَفْعٍ [أَقْرَبُ إِلَيْكُمْ نَفْعٌ] ^(١) الْآبَاءُ أَمْ نَفْعُ الْإِبْنَاءِ؟ فَإِنْ كَانَ التَّوَالِدُ مَا ذَكَرْنَا فِيهِ دَلَالَةً يُظْلَمُ شَهَادَةُ الْوَلَدِ لَوَالِدِهِ إِذَا أَخْبَرَ أَنَّ هَذَا نَفْعٌ فِي مَالٍ هَذَا وَلِهَذَا فِي مَالٍ هَذَا. فَإِذَا ثَبَتَ النَّفْعُ لَمْ تُقْبَلْ شَهَادَةُ مَنْ يَنْتَفِعُ بِشَهَادَتِهِ. وَلِهَذَا قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ رحمته الله: إِنَّهُ ^(٢) لَا يَجُوزُ لِلْوَكِيلِ بِالْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ أَنْ يَبِيعَ مِنْ أَبِيهِ أَوْ ابْنِهِ أَوْ وَالِدِهِ لِمَا يَنْتَفِعُ بِبَيْعِهِ مِنْهُ وَبِالشِّرَاءِ مِنْهُ. وَكَذَلِكَ قَالُوا: إِذَا اشْتَرَى مِنْ هَؤُلَاءِ لَيْسَ لَهُ أَنْ يَبِيعَ مُرَابَحَةً إِلَّا أَنْ يُبَيِّنَ [أَنَّهُ لَا] ^(٣) يَنْتَفِعُ بِهِ. وَقِيلَ: هَذَا فِي الْآخِرَةِ؛ وَرَوَى عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رحمته الله: ﴿مَا بَايَاكُمْ وَأَبَاؤُكُمْ لَا تَذَرُونَهُمْ أَقْرَبَ لَكُمْ نَفْعًا﴾ يَقُولُ: أَطَوُّعُكُمْ لَكُمْ مِنَ الْآبَاءِ وَالْإِبْنَاءِ أَرْفَعُكُمْ دَرَجَةً عِنْدَ اللَّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ رحمته الله يَشْفَعُ الْمُؤْمِنِينَ بَعْضُهُمْ فِي بَعْضٍ. وَقِيلَ: ﴿لَا تَذَرُون﴾ أَنْتُمْ فِي الدُّنْيَا ﴿أَيْهِمْ أَقْرَبَ لَكُمْ نَفْعًا﴾ فِي الْآخِرَةِ فِي الدَّرَجَاتِ الْوَالِدُ لَوَالِدِهِ أَمْ الْوَلَدُ لَوَالِدِهِ؟ إِذْ هُمْ فِي الدُّنْيَا لَا يَذَرُونَ أَيْهِمْ أَقْرَبَ لِصَاحِبِهِ نَفْعًا فِي الْآخِرَةِ حَتَّى يَرْجُوا ^(٤) فِي الْآخِرَةِ؟ قَالَ: فَإِنْ كَانَ الْوَالِدُ أَرْفَعَ [دَرَجَةً] ^(٥) فِي الْجَنَّةِ مِنْ وَلَدِهِ فَسَيَرْفَعُ ^(٦) اللَّهُ تَعَالَى إِلَيْهِ وَلَدَهُ فِي دَرَجَتِهِ لَتَقَرَّ بِذَلِكَ عَيْنُهُ، وَإِنْ كَانَ الْوَلَدُ أَرْفَعَ دَرَجَةً مِنْ [وَالِدِيهِمْ فَسَيَرْفَعُ] ^(٧) اللَّهُ تَعَالَى الْوَالِدِينَ إِلَى الْوَلَدِ فِي دَرَجَتِهِمْ لَتَقَرَّ بِذَلِكَ أَعْيُنُهُمْ بِرَفْعِ الْأَسْفَلِ إِلَى الْأَعْلَى وَالْأَدْوَنِ إِلَى الْأَفْضَلِ. وَهُوَ كَقَوْلِهِ رحمته الله: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَاتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُمْ بِإِيمَانٍ﴾ يَعْنِي بِإِيمَانِ الْآبَاءِ ﴿الْمَقْنَايِمُ ذُرِّيَّتَهُمْ وَمَا آتَاهُم﴾ يَعْنِي الْآبَاءُ ﴿مِنْ عَلَيْهِمْ مِنْ شَيْءٍ﴾ [الطور: ٢١]. وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ هَذَا فِي الشَّفَاعَةِ، أَوْ لَا يَذَرُ مَا ذَلِكَ النَّفْعُ؟ وَمَا مَقْدَارُهُ؟ وَيَحْتَمِلُ قَوْلُهُ: ﴿لَا تَذَرُونَهُمْ أَقْرَبَ لَكُمْ نَفْعًا﴾ لَيْسَ عَلَى حَقِيقَةِ الْقَرَبِ، وَلَكِنْ عَلَى الْكِبَرِ وَالْعِظَمِ [وَقَدْ] ^(٨) يَتَكَلَّمُ بِهَذَا قَوْلُهُ: ﴿وَمَا يُرِيدُ مِنْ آيَةٍ إِلَّا أَنْ يُبَيِّنَ﴾ أَيْ أَكْثَرُ مِنْ أَخْتِيهَا [الزخرف: ٤٨] لَيْسَ عَلَى أَنَّ آيَةَ أَكْبَرُ مِنْ أُخْرَى، وَلَكِنْ عَلَى وَصْفِ الْكُلِّ مِنْهَا بِالْكِبَرِ ^(٩) وَالْعِظَمِ. فَعَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿لَا تَذَرُونَهُمْ أَقْرَبَ لَكُمْ نَفْعًا﴾ عَلَى وَصْفِ كُلِّ مِنْهُمْ بِالنَّفْعِ عَلَى الْإِعْظَامِ وَالْإِكْبَارِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَيَحْتَمِلُ قَوْلُهُ: ﴿أَقْرَبَ لَكُمْ نَفْعًا﴾ أَيِ أَوْجِبُ كَقَوْلِهِ: ﴿إِنْ رَحِمْتَ اللَّهُ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ﴾ [الأعراف: ٥٦] أَيِ وَاجِبٌ لِلْمُحْسِنِينَ، وَغَيْرِهِ مِنَ الْآيَاتِ.

وقوله تعالى: ﴿قَرِيبٌ مِّنَ اللَّهِ﴾ سَمَّى اللَّهُ تَعَالَى الْمَوَارِيثَ فَرَائِضَ لِمَا ذَكَرْنَا لِأَنَّهُ كَانَ بِإِيجَابِ اللَّهِ تَعَالَى لَا بِاِكْتِسَابٍ؛ إِذْ لَمْ يَمْلِكِ الْخَلْقُ أَعْيُنَ هَذِهِ الْأَمْوَالِ، وَلَكِنَّهُ إِنَّمَا مَلَكَهُمْ الْمَنَافِعُ مِنْهَا إِلَى وَقْتِ وَفَاتِهِمْ، إِذَا مَاتُوا صَارَ ذَلِكَ الْمَالُ لِلَّذِي جَعَلَ اللَّهُ لَهُ. لِذَلِكَ سَمَّى اللَّهُ فَرَائِضَ.

وقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ يَبْدُو حَالِيهِمْ وَبِمَعَاشِيهِمْ وَمَصَالِحِهِمْ وَمَا يَصْلُحُ لَهُمْ وَمَا لَا يَصْلُحُ، ﴿حَكِيمًا﴾ فِي مَا فَرَضَ مِنْ قِسْمَتِهَا، وَبَيَّتِهَا. وَالْحَكِيمُ هُوَ الْمَصِيبُ، وَاضْعُ كُلِّ شَيْءٍ مَوْضِعَهُ. وَالظَّالِمُ هُوَ وَاضْعُ الشَّيْءِ فِي غَيْرِ مَوْضِعِهِ.

الآية ١٢

وقوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُنَّ وَلَدٌ فَإِنْ كَانَ لَهُنَّ وَلَدٌ﴾ إِلَى آخِرِ مَا ذَكَرَ فِيهِ يُرَادُ الْخُصُوصُ. وَإِنْ كَانَ مَخْرَجُ الْخُطَابِ عَامًا ^(١) لِأَنَّ الزَّوْجَ أَوْ الزَّوْجَةَ، إِذَا لَمْ يَكُنْ عَلَى دِينِ صَاحِبِهِ وَعَلَى وَصْفِهِ لَمْ يَجْزُ بَيْنَهُمَا التَّوَارِثُ، دَلٌّ أَنْ لَيْسَ لِأَحَدٍ الْإِحْتِجَاجُ بِعُمُومِ الْمَخْرَجِ عَلَى مَا ذَكَرْنَا فِي الْوَلَدِ وَالْوَالِدِ وَالْأُمِّ وَغَيْرِهِمْ أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ بَعْضُهُمْ عَلَى وَصْفِ بَعْضٍ لَمْ يَجْزُ بَيْنَهُمَا التَّوَارِثُ، دَلٌّ أَنَّ عُمُومَ الْمَخْرَجِ الْخُطَابِ لَا يَدُلُّ عَلَى عُمُومِ الْمُرَادِ.

ثُمَّ الْآيَةُ مَعْطُوفَةٌ عَلَى مَا سَبَقَ مِنَ الْآيَاتِ لِأَنَّهُا ذُكِرَتْ بِحَرْفِ الْعُظْفِ وَالتَّسْقِ بِقَوْلِهِ: ﴿وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُنَّ وَلَدٌ﴾ فَإِنْ كَانَ لَهُنَّ وَلَدٌ فَلَكُمْ الرُّبْعُ مِمَّا تَرَكَنَّ. ﴿وَلَهُنَّ الرُّبْعُ مِمَّا تَرَكَنَّ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكُمْ وَلَدٌ﴾ وَالثُّمْنُ إِنْ كَانَ لَكُمْ وَلَدٌ. ﴿وَإِنْ كَانَ لَكُمْ وَلَدٌ فَلَهُنَّ الثُّمْنُ مِمَّا تَرَكَنَّ﴾.

بَيَّنَّ فِي الْآيَةِ الْأُولَى مِيرَاثَ الْآبِ وَالْأُمِّ وَمِيرَاثَ الْأَوْلَادِ، وَلَمْ يُبَيِّنْ مِيرَاثَ الْأَزْوَاجِ. ثُمَّ بَيَّنَّ فِي هَذِهِ الْآيَةِ، فَتَسَقَّ عَلَى الْأَوَّلِ؛ دَلٌّ أَنَّ الْأَزْوَاجَ وَالزَّوْجَاتِ إِذَا كَانُوا مَعَهُمْ فَإِنَّ الْحُكْمَ لَا يَخْتَلِفُ فِيهِمْ: يَكُونُ لِلْأُمِّ ﴿الثُّلُثُ﴾ إِذَا لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ

(١) من م، ساقطة من الأصل. (٢) في الأصل وم: ان. (٣) في الأصل وم: لانه. (٤) في م: يرجعوا. (٥) من م، ساقطة من الأصل. (٦) في الأصل وم: رفع. (٧) في الأصل وم: والده رفع. (٨) من م، في الأصل: دون. (٩) من م، في الأصل: والكبير. (١٠) في الأصل وم: عام.

[وَلَدٌ] ^(١) ولا اثنان من الإخوة والأخوات فصاعداً، ﴿وَالشُّدُشُ﴾ إن كان له ولد أو اثنان من الإخوة والأخوات؛ يكون لها مع هؤلاء ثلث ما بقي حين نَسَقَ هذه على الأولى.

وقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَتْ رَجُلٌ يُوْرُثُ كَلَالَةً﴾ اختلَفَ في الكَلَالَةِ: قال بعضهم: الكَلَالَةُ الميت الذي لا ولد له ولا والد؛ وعن الحسن، رحمة الله عليه، أنه قال: (الكَلَالَةُ الإخوة والأخوات من الأب والأم) أو (الإخوة والأخوات من الأم) أو (الإخوة والأخوات من الأب). ذهب في ذلك إلى ما ذكر في آية أخرى قوله: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ إِنَّ أَسْرَأَ هَٰذَا هَلْكَ لَيْسَ لَمْ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ ٨٢ - ب/ مَا تَرَكَ وَهُوَ يَرِثُهُمَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ فَإِنْ كَانَتَا أَثْنَتَيْنِ فَلَهُمَا الثَّلَاثَانِ بِمَا تَرَكَ﴾ [النساء: ١٧٦] إلى آخر ما ذكر.

والنصف إنما يكون للاخت من الأب والأم أو الاخت من الأب. وذلك تفسير الكَلَالَةِ؛ دل أنها الإخوة والأخوات من الأب والأم [أو من الأب] ^(٢). ورؤي عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه أنه قال: (الكَلَالَةُ ما خلا الولد والوالد)، ورؤي عن عمر رضي الله عنه أنه قال: (أنتي علي زمان، وما أدري ما الكَلَالَةُ؟ ألا إن الكَلَالَةَ ما لم يكن له ولد ولا والد). وعن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: (الكَلَالَةُ ما خلا الولد والوالد). ورؤي عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه أنه قال في خطبته: (ألا إن الآية التي أنزلها الله تعالى في أول سورة النساء في مثالي الفرائض أنزلها في الولد والوالد ^(٣)، والآية الثانية ^(٤) أنزلها في الزوج والمرأة والإخوة من الأم، والآية التي ختم بها سورة النساء أنزلها في الإخوة من الأب والأم، والآية التي في سورة الأنفال في: ﴿وَأُولُوا الْأَرْكَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ﴾ [الآية: ٧٥] في ما جرث في الرجم من العصبية).

ورؤي عن عمر رضي الله عنه أنه قال: (الكَلَالَةُ اسم يقع على الإخوة من الأب، ويقع على الإخوة من الأب والأم)، وهو ما ذكرنا في قول أبي بكر الصديق وعمر رضي الله عنهما أن الكَلَالَةَ ما عدا الولد والوالد، فكانوا يذهبون، والله أعلم، أن الأعمام وبني الأعمام يرجعون في النسب مع الميت إلى جدّه، وقد تكَلَّلَهُم الأب والأم، إلا أنهم لما كانوا أبعد في النسب مع الميت إلى جدّه، وقد تكَلَّلَهُم أبو الأم، فسيبَلَهُم في ذلك سبيل الإخوة والأخوات الذين تكَلَّلَهُم الأب والأم، إلا أنهم لما كانوا أبعد في النسب من الإخوة والأخوات لم يرثوا معهم، فأجمعوا أن معنى قول الله تعالى: ﴿وَإِنْ أَسْرَأَ هَٰذَا هَلْكَ لَيْسَ لَمْ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ﴾ [النساء: ١٧٦] في الاخت من الأب والأم ومن الأب إذا مات الرجل، ولا ولد له، ذكر أو أنثى، تُعْطَى الاخت النصف تسمية.

فقال قوم من الشيعة: الآية تدل على أنه إن ترك ابنة وأختاً فإن ^(٥) المال كله لابنة، ولا شيء للاخت لأن الله تعالى جعل لها الميراث إذا لم يكن له ولد، فسوى الذكر والأنثى من الأولاد. وليس الأمر كما قالوا ألا إذا جعلنا لابنة النصف، وجعلنا ما بقي للاخت، فلم نُعْطِها ما أعطيناها بالتسمية.

ألا ترى أنه لو كانتا أختين كان لهما عندنا ما بقي؟ ولو جعلنا ذلك لهما تسمية أعطيناها الثلثين لأن الله تعالى جعل لهما الثلثين بالتسمية، وليس سبيل ما تأخذه الاخت بالتسمية لأنه يُنْقَضُ فيهما شيئاً مما تأخذه من الباقي بغير تسمية.

ألا ترى أن ^(٦) الله تعالى جعل للأبوين الشُّدُشَيْنِ مع الولد؟ فإن كانت ابنة وأباً فلهما النصف، وما بقي للأب، فقد أعطينا الأب أكثر مما سَمَى الله تعالى، ولكننا لم نُعْطِ الزيادة بالتسمية، فلم يلزمنا الخلاف في زيادته.

فإن خالفونا في ذلك نُقِلَ ^(٧): قد سبق لذلك جواب ما يدل على أن الأب بالباقي أولى من الابنة. لذلك لم نذكره في هذا الموضع. فإن قال [قائل] ^(٨): الابنة أولى بما زاد على النصف لأن الله تعالى قال: ﴿وَأُولُوا الْأَرْكَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ﴾ [الأنفال: ٧٥] فكانت الابنة أحق بذلك من غيرها قيل له: إن قول الله تعالى: ﴿وَأُولُوا الْأَرْكَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ﴾ إنما أوجب أنهم أولى ببعض من الأجنيبين. بين ذلك قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّا جَعَلْنَا لَكُمْ فِي أَنْفُسِكُمْ آيَةً﴾ [الحزاب: ٦] لأنهم كانوا يتوارثون

(١) من: م، ساقطة من الأصل. (٢) من: م، ساقطة من الأصل. (٣) المقصود الآية (١١). (٤) المقصود الآية (١٢). (٥) في الأصل وم: ان.

(٦) من: م، ساقطة من الأصل. (٧) في الأصل وم: قيل. (٨) ساقطة من الأصل وم.

بالهجرة، فنسخ الله ذلك، وجعل الميراث لذوي القرابة. وليس في الآية دليل على أن الغريب أولى بالميراث ممن هو أبعد منه في القرابة.

وقال الله تعالى: ﴿وَهُوَ يَرِثُهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ﴾ [النساء: ١٧٦] يقول، والله أعلم،: الأخ من الأب يرث الأخت المال كله، إن لم يكن لها ولد، وترث من الأخ النصف، إذا كان هو الميت. وقال الله ﷻ: ﴿وَإِنْ كَانَتَا اثْنَتَيْنِ فَلَهُمَا الثُّلُثَانِ مِمَّا تَرَكَ﴾ [النساء: ١٧٦] فأجمعوا أن الرجل والمرأة إذا مات أحدهما، وترك أخاً وأختاً، فما زاد على ذلك من الذكور والإناث كان الميراث بينهم ﴿لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ﴾ [النساء: ١١]. فهذا ما نص الله تعالى عليه في فرائض الموارث. وقد تكلم أهل العلم في الرد والعول وميراث ذوي الأرحام. فأما ميراث ذوي الأرحام فإن الله تعالى قال: ﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ﴾ [الأنفال: ٧٥ و...].

فمن زعم أن المال لبيت المال، فلم يجعل بعض الأرحام أولى ببعض [بل جعل الغرباء أولى^(١) بالميت من أولى الأرحام]^(٢)، فكان قول المورثين عندنا أولى، وهو قول عمر وعلي وعبد الله بن مسعود وجماعة من الصحابة، رضوان الله تعالى عليهم أجمعين، ألا زيد بن ثابت ﷺ فإنه جعل ذلك لبيت المال.

فإن قيل: إن قول الله ﷻ^(٣): ﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ﴾ [الأنفال: ٧٥ و...] إنما هو في من سواه الله بهم؛ ما قيل في الخبر دليل أنه في غير الذين سمي الله لهم سهاماً: ما روي عن عمر بن الخطاب ﷻ أنه كتب إلى أبي عبيدة بن الجراح، قال: قال رسول الله ﷺ: «الله ورسوله ولي من لا ولي له، والخال وارث من لا وارث له» [الترمذي ٢١٠٣]. وروي أيضاً أن عمر ﷻ قضى للخالة بالثلث والعممة الثلثين، وعن زر بن حبیش عن عمر ﷻ أنه قسم الميراث بين العممة والخالة، وعن عبد الله ﷻ أنه قال في العممة: (للعمة الثلثان وللخالة الثلث). فأخذ علماؤنا في ذلك بما روي عن النبي ﷺ وعن الأجلة من الصحابة، رضوان الله تعالى عليهم أجمعين. وكان ذلك موافقاً لظاهر الآية وعمومها، وكان اتباع ذلك عندهم أولى من غيره.

فأما الكلام في العول فإن ابن عباس ﷻ كان ينكره، ويقول: (لا تعول الفريضة)، وكان علي ﷻ وعبد الله وزيد بن ثابت يقولون بقول الفرائض. وروي عن الحارث [أنه]^(٤) قال: (ما رأيت أحداً قط أحسب من علي ﷻ؛ أنه آت، فقال: يا أمير المؤمنين رجل مات، وترك ابنتيه وأبويه وامراته، ما لامراتيه؟ قال: صار ثمنها تسعاً)، وكان ابن عباس ﷻ يكره أن ينقص الأب من السدس. وقد سمي الله تعالى له السدس. ثم لم ينقص^(٥) على هذا الأصل لأنه قال في الابنتين وأبوين وامراته (للمرأة الثمن، وللأبوين السدسان، وما بقي فليلابنتين)، فنقص الابنتين مما سمي الله لهما. فلم كانتا^(٦) أولى بالنقصان كله من غيرهما؟ وسائر الصحابة أدخلوا النقصان على كل وارث بقدر نصيبه لئلا يلحق النقصان على أحد، ويأخذ البقية كمال نصيبهم، وجعلوا ذلك كقوم أوصي لهم بوصايا تجاوز الثلث إذا جمعت؛ فالحكم أن ينقسم الثلث بينهم بالخصص، وكقوم صح لهم دين على ميت، وتركته لا تفي بذلك، فهم جميعاً أسوة يلحق كل واحد منهم النقصان بقدر حصته.

وأما الرد فإن علياً ﷻ [وعبد الله ﷻ] قالا به على اختلافهما في من يرث عليه وسبيل ذوي الأرحام لأن ذا الرجم يباقي المال أولى من الأجنبية بقول الله ﷻ: ﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ﴾ [الأنفال: ٧٥ و...]. فمن لا رجم له فلا حق له غير سهمه. وليس في الزوج والزوجة خلاف، وبين أهل العلم أنه لا يرث عليهما، ولأن في الآية الرد على غيره من أهل السهام، ومنع الرد عليهما لأنه ذكر للأبوين السدسين إذا كان/ ٨٣ - ١ له ولد وسمى للأم الثلث، ولم يسم للأب شيئاً، فترد الباقي عليه، وكذلك سمي للذكور من الأولاد مع الإناث نصيباً بقوله: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ

(١) ساقطة من م. (٢) من م، ساقطة من الأصل. (٣) من م، في الأصل: تعالى. (٤) ساقطة من الأصل وم. (٥) في الأصل وم: بضر. (٦) في الأصل وم: كانت. (٧) من م، ساقطة من الأصل.

الْأُثْمَانِيَّةَ وَلَمْ يُسَمِّ لَهُمْ شَيْئاً فِي حَالِ الْإِنْفِرَادِ، فَيَرُدُّ الْكُلَّ عَلَيْهِمْ. وَلَمْ يَزَلْ لِلزَّوْجَيْنِ ذِكْرُ تَسْمِيَةِ سِهَامَيْهِمَا فِي حَالِ، بَلْ ذَكَرَ سِهَامَهُمَا فِي الْأَحْوَالِ كُلِّهَا: فِي حَالِ الْوَلَدِ وَفِي حَالِ الَّذِي لَا وَلَدَ لَهُ؛ فَلِذَلِكَ مَنَعَ دَلِيلَ الرَّدِّ.

وقوله تعالى: ﴿عَبْرَ مُضَارَّةٍ وَصِيَّةٍ مِنَ اللَّهِ﴾ وَمَرَّةً ﴿فَرِيضَةً مِنَ اللَّهِ﴾ حَتَّى يُعْلَمَ أَنَّهُمَا وَاحِدٌ. ثُمَّ ذَكَرَ الْمُضَارَّةَ فِي مِيرَاثِ الْإِخْوَةِ وَالْأَخَوَاتِ، وَلَمْ يَذْكُرْ فِي الْوَلَدِ وَالْوَالِدِ وَالزَّوْجِ وَالزَّوْجَةِ. فَهُوَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، يَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ: يَحْتَمِلُ أَنَّهُ ذَكَرَ فِي هَذَا لِأَنَّهُ بِهِمْ خَتَمَ الْمَوَارِيثَ، فَتَكُونُ تِلْكَ الْمُضَارَّةُ؛ كَانَتْ كَالْمَذْكُورَةِ فِي الْأَوْلَادِ أَوِ الْوَالِدَيْنِ وَالْأَزْوَاجِ؛ إِذْ بِذَلِكَ خَتَمَ. وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ ذَكَرَ هَهُنَا الْمُضَارَّةَ، وَلَمْ يَذْكُرْ فِي مَا ذَكَرْنَا لِمَا فِي الطَّبْعِ يَقْصِدُ الرَّجُلُ إِلَى مُضَارَّةِ الْأَخِ وَالْأَخْتِ، وَمَنْ بَعُدَ مِنْهُ، وَلَا يَقْصِدُ فِي الْمُتَعَارِفِ إِلَى مُضَارَّةِ الْأَبَاءِ وَالْأَوْلَادِ وَمَنْ ذَكَرْنَا. فَإِذَا جَاءَ النَّهْيُ فِي مُضَارَّةٍ مَنْ يَقْصِدُ الرَّجُلُ مُضَارَّتَهُ فَلَا أَنْ يَنْهَى عَنْهَا فِي مَا لَا يَقْصِدُ بِالطَّبْعِ أَحَقُّ.

ثم بيان المُضَارَّةِ فِي الْوَصِيَّةِ مَا رَوَى عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَوْلُهُ^(١): «الْثُلُثُ وَالْثُلُثُ كَثِيرٌ» [البخاري ٢٧٤٣] وَقَوْلُهُ: «إِنَّكَ إِنْ تَدَخَّرْتَ وَرَثَتَكَ أَغْنِيَاءَ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَدْعَهُمْ عَالَةً يَتَكَفَّفُونَ» [البخاري ٢٧٤٢] وَمَا رَوَى عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَوْلُهُ^(٢): «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنْ الرَّجُلُ لَيَعْمَلْ عَمَلُ الْخَيْرِ سِتِينَ سَنَةً، فَإِذَا أَوْصَى خَانَ فِي وَصِيَّتِهِ، فَيُخْتَمُ لَهُ بِشَرِّ عَمَلِهِ، فَيَدْخُلُ النَّارَ، وَإِنَّ الرَّجُلَ لَيَعْمَلْ عَمَلُ أَهْلِ الشَّرِّ سَنَةً، فَيَعْدِلُ فِي وَصِيَّتِهِ، فَيُخْتَمُ لَهُ عَمَلُهُ، فَيَدْخُلُ الْجَنَّةَ» [أحمد ٢/٢٧٨]. ثُمَّ يَقُولُ أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَقْرَؤُوا إِنْ شِئْتُمْ: تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ» إِلَى قَوْلِهِ: «وَلَهُ عَذَابٌ مُهِمٌّ» [النساء: ١٣ و ١٤] وَمَا رَوَى: (الْثُلُثُ حَيْثُ)، وَمَا رَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَوْلُهُ^(٣): «لَا ضِرَارَ فِي الْوَصِيَّةِ مِنَ الْكُفَّارِ». ثُمَّ قَرَأَ: «تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ» [النساء: ١٤] إِلَى [آخِرِ مَا]^(٤) قَالَ فِي الْوَصِيَّةِ، وَقَوْلُهُ ﷺ: «فَمَنْ خَافَ مِنْ مَوْصٍ جَنَفَ أَوْ إِثْمًا فَأَصْلَحَ بَيْنَهُمْ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ» [البقرة: ١٨٢].

ثم الإِضْرَارُ قَدْ يَكُونُ أَيْضاً: إِذَا أَوْصَى لَوَارِثٍ، وَلَمْ يُوصِ لِلْبَاقِينَ لِأَنَّهُ أَضَرَّ بِهِ بِالْوَصِيَّةِ لِبَعْضِ وَرَثَتِهِ الْبَاقِينَ، فَلَا فَرْقَ [بَيْنَ أَنْ يُضَرَّ بِبَعْضِ الْوَرِثَةِ وَبَيْنَ]^(٥) أَنْ يُضَرَّ الْوَرِثَةُ كُلُّهَا. فَبَيْنَهُ دَلِيلٌ بَطْلَانِ الْوَصِيَّةِ لِبَعْضِ الْوَرِثَةِ دُونَ بَعْضٍ. ثُمَّ الْإِضْرَارُ قَدْ يَكُونُ بِالذِّينِ عَلَى مَا يَكُونُ بِالْوَصِيَّةِ لِأَنَّهُ إِذَا أَقْرَأَ الْمَرِيضُ لِبَعْضِ الْوَرِثَةِ بِذَيْنِ فَإِنْ أَقْرَأَهُ لَا يَجُوزُ كَمَا لَا تَجُوزُ وَصِيَّتُهُ. وَالْإِقْرَارُ بِالذِّينِ أَحَقُّ أَلَّا يَجُوزَ مِنَ الْوَصِيَّةِ لِأَنَّ الْإِقْرَارَ فِي الْمَرَضِ جَوَازُهُ بِحَقِّ الْأَمَانَةِ؛ إِذْ يَجُوزُ جَوَازُ الشَّهَادَةِ، وَالشَّهَادَةُ أَمَانَةٌ، وَالْوَصِيَّةُ جَوَازُهَا بِحَقِّ الْمَلِكِ؛ فَإِذَا بَطَلَتْ^(٦) الْوَصِيَّةُ لَوَرِثَةٍ، فَأَقْرَأَهُ لَهُ فِي الْمَرَضِ أَحَقُّ أَنْ يَنْظَلَ. وَعَلَى ذَلِكَ إِذَا كَانَ عَلَيْهِ ذَيْنَ فِي الصَّحَّةِ، فَأَقْرَأَ بِذَيْنِ، فغَرَمَاءِ الصَّحَّةِ أَوْلَى بِذَيْنِهِمْ مِنْ غَرَمَاءِ الْمَرَضِ، لِأَنَّ فِي ذَلِكَ إِضْرَاراً بِغَرَمَاءِ الصَّحَّةِ لِأَنَّ ذَيْنَهُمْ قَدْ تَعَيَّنَ فِي مَالِهِ، وَتَحَوَّلَ مِنَ الذَّمَّةِ إِلَى التَّرِكَةِ.

أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ أَنْ يَقْضِيَ غَرِماً دُونَ غَرِيمٍ؟ فَإِذَا كَانَ مَا ذَكَرْنَا لَمْ يَكُنْ لَهُ قِسْمَةُ الْمَالِ بَيْنَ غَرَمَاءِ الصَّحَّةِ وَبَيْنَ مَنْ^(٧) أَقْرَأَ لَهُمْ بِالذِّينِ فِي الْمَرَضِ، إِذْ فِيهِ الْإِضْرَارُ بِهِمْ، إِذْ تَعَيَّنَ حَقُّهُمْ، فَلَا فَرْقَ أَنْ يُكْسِبَ الضَّرَرَ عَلَى الْوَارِثِ وَبَيْنَ أَنْ يُكْسِبَ الضَّرَرَ عَلَى الْغَرَمَاءِ. فَإِذَا بَاعَ شَيْئاً بِقِيمَتِهِ فِي الْمَرَضِ، أَوْ اسْتَقْرَضَ، فَإِنَّهُ يَجُوزُ، وَيُبْدَأُ بِهِ لِأَنَّهُ يَعْمَلُ لِلْغَرَمَاءِ إِذْ تُقْضَى ذُيُوبُهُمْ مِمَّا أَخَذَ، وَإِذَا تَزَوَّجَ، أَوْ اسْتَأْجَرَ، فَيَكُونُ أَسْوَأَ الْغَرَمَاءِ لِأَنَّهُ لَمْ يَعْمَلْ لَهُمْ، إِنَّمَا يَعْمَلُ لِنَفْسِهِ، وَلَيْسَ فِيهِ^(٨) اكْتِسَابُ الضَّرَرِ عَلَى الْغَرَمَاءِ، فَيَكُونُ أَسْوَأَ. ثُمَّ إِذَا أَضَرَّ لَمْ يَجْزُ، وَيُرَدُّ ذَلِكَ الضَّرَرُ، وَيُنْسَخُ^(٩). فَإِنْ قِيلَ: إِنَّ الرَّجُلَ قَدْ يَنْهَى عَنِ الْإِضْرَارِ فِي نَفْسِهِ وَمَالِهِ، وَلَوْ فَعَلَ، يَجُوزُ، قِيلَ: إِنَّ الْإِضْرَارَ إِذَا حَصَلَ فِي مَلِكِهِ أَوْ فِي نَفْسِهِ يَنْهَى، وَيَجُوزُ لِأَنَّهُ لَمْ يَضُرَّ غَيْرَهُ، وَإِذَا حَصَلَ فِي مَلِكٍ غَيْرِهِ لَمْ يَجْزُ، وَيُرَدُّ. وَهَهُنَا إِنَّمَا حَصَلَ فِي مُلْكِ الْوَرِثَةِ وَالْغَرَمَاءِ، لِذَلِكَ بَقِيَ. وَلَا يُوصَى بِأَكْثَرِ مِنَ الثُّلُثِ، وَلَا يُوصَى لَوَارِثٍ، وَلَا يَقْرَأُ بِحَقِّ^(١٠) عَلَيْهِ مُضَارَّةٌ لِلْوَرِثَةِ.

وقوله تعالى: ﴿وَصِيَّةٌ مِنَ اللَّهِ﴾ يَحْتَمِلُ قَوْلُهُ: ﴿وَصِيَّةٌ مِنَ اللَّهِ﴾ الَّذِي^(١١) نَهَى عَنِ الْمُضَارَّةِ وَصِيَّةً، وَيَحْتَمِلُ الَّذِي قَرَضَ عَلَيْهِمْ مِنَ الْمَوَارِيثِ ﴿وَصِيَّةٌ مِنَ اللَّهِ﴾ وَفَرِيضَةٌ مِنْهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) فِي الْأَصْلِ وَم: قَالَ. (٢) فِي الْأَصْلِ وَم: قَالَ. (٣) فِي الْأَصْلِ وَم: آخِرُهُ. (٤) مِنْ م، ساقطة من الأصل. (٥) فِي الْأَصْلِ وَم: بَطَلَ. (٦) مِنْ م، فِي الْأَصْلِ: مَا. (٧) مِنْ م، فِي الْأَصْلِ: مِنْهُ. (٨) مِنْ م، فِي الْأَصْلِ: وَيَصْبَحُ. (٩) أَدْرَجَ بَعْدَهَا فِي الْأَصْلِ وَم: لَيْسَ. (١٠) أَدْرَجَ قَبْلَهَا فِي الْأَصْلِ وَم: أَيْ.

وقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ عَلِيمٌ﴾ بمن ضارَّ الوارث، وزاد على الثلث، وبمن [لَمْ] ^(١) يضارَّ ﴿حَلِيمٌ﴾ لا يُعجل بالعقوبة على من ضارَّ. ويحتول العليم والحليم أن يكونا سواء لأنَّ ضِدَّ [العليم السفية] ^(٢)، وكذلك الحليم.

الآية ١٣

وقوله تعالى: ﴿تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ﴾ قيل: فرائض الله التي أمركم بها من قسمة الميراث، وتحتول ﴿حُدُودُ اللَّهِ﴾ ما حدَّ لنا حتى لا تجوز مجاوزتها لا لما فهم من حدِّ الخلق؛ كيف فهم من قوله: ﴿ثُمَّ أَسْتَوَىٰ عَلَى الْغَرِيِّ﴾ [الأعراف: ٥٤ و...]. ﴿ثُمَّ أَسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ﴾ [البقرة: ٢٩] ما فهم من استواء الخلق. فإذا لم يفهم من حدود الله ما فهم من حدِّ الخلق لم يجز أن يفهم من استواء الله ما يفهم من استواء الخلق، وكذلك لا يفهم من رؤية الرب ما يفهم من رؤية المخلوق، ولا يفهم من مجيئه مجيء الخلق ولا من نزوله نزول الخلق على ما لم يفهم من قوله تعالى: ﴿تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ﴾ حدود الخلق؛ أنه ^(٣) لا فرق بين هذا وبين الأول.

وقوله تعالى: ﴿تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ﴾ يحتل وجهين:

أحدهما: أوامره ونواهيه وما حرَّم، وأحلَّ.

والثاني: ^(٤) حدود شيء من ذلك، فيرجع تأويل الأول إلى نفس العبادات والثاني إلى نهايات العبادات.

والمعروف من الحدود التي تُنسب إلى الخلق وجهان:

أحدهما: نهاية المنسوب إليه، وذلك حقُّ حدِّ الأعيان.

[والثاني: الأثر] ^(٥) الذي يُضاف إليه؛ وذلك حدُّ الصفات: أن ^(٦) يُقال: حدُّ الفعل كذا، وحدُّ البصر والسمع يُراد به الأثر الذي به يُعرف، أو هنالك ما ذُكر. ثم لم تكن الحدود التي أُضيفت إلى الله ﷻ على واحد من الوجهين اللذين يُضافان ^(٧) إلى الخلق إذ قد ثبت بضرورة العقل وحجج السمع تعاليه عن المعاني التي من معاني خلقه. فعلى ذلك ما أُضيف إليه من طريق العقل من الاستواء والمجيء والرؤية لم يجز في ذلك تصوير المعنى الذي في إضافة ذلك إلى الخلق يكون بما في ضرورة العقل والسمع جلالة وكبريائه عن ذلك المعنى، وبالله العصمة.

وقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ قيل: ﴿وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ﴾ في أداء فرائضه وسنن رسوليه ﴿يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي﴾ إلى آخر ما ذُكر. وقيل: ﴿وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ﴾ في ما أمر، ونهى، وأطاع رسولَه في أمره ونهيه فله ما ذُكر. وقيل: إذا أطاع الله فقد أطاع رسولَه، وإذا أطاع رسولَه فقد أطاع الله تعالى، وهو واحد، كقوله: ﴿مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ﴾ [النساء: ٨٠].

وقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ﴾ تعالى في ما أمر، ونهى، وحرَّم، وأحلَّ ﴿وَرَسُولَهُ﴾ في ما بلغ، وبين. وقيل: ذا ^(٨) ليس بتفريق، لكن من الذي يطيع الله هو الذي يطيع رسولَه لأنه إلى طاعة الله دعاه، [وفي عبادته رغبة] ^(٩)، فتكون طاعته كقوله تعالى: ﴿مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ﴾ [النساء: ٨٠] وكقوله سبحانه: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي﴾ [آل عمران: ٣١].

الآية ١٤

وقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ﴾ وهذا/ ٨٣ - ب/ كذلك أيضاً إذا عصى الله فقد تعدَّى حدوده، ومن تعدَّى فقد عصى الله، ومن يعص الله ورسولَه في ما لم ير أمراً ونهياً، ويتعدَّ حدوده وشرايعه، أي لم يرها حقاً ﴿يُدْخِلْهُ نَارًا كَالَّذِي فِيهَا وَلَهُ﴾ ما ذُكر.

الآيتان ١٥ و ١٦

وقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَأْتِيكَ التَّحِيَّاتُ مِنَ الْبَنَاتِ فَاصْنَبْنَهُنَّ عَلَىٰ أَحْسَنِ مَنَاسِكٍ﴾ والَّذَانِ يَأْتِيَنِيَا مِنْكُمْ فَتَادُهُمَا قِيلَ: كَانَ هَذَانِ الْحُكْمَانِ فِي أَوَّلِ الْإِسْلَامِ: الْأَوَّلُ مِنْهُمَا لِلْمَرَأَةِ، وَالثَّانِي: لِلرَّجُلِ، وَقِيلَ: إِنَّ آيَةَ الْأَدَى

(١) من م، ساقطة من الأصل. (٢) في الأصل: الحكيم سفية، في م: الحليم سفية. (٣) في م: إذ. (٤) في الأصل وم: ويحتل. (٥) في الأصل: والباقي الآت، في م: والباقي الأثر. (٦) من م، في الأصل: إذ. (٧) في الأصل وم: يضاف. (٨) في الأصل وم: ذي. (٩) في الأصل وم: وعلى عبادته رغب.

كَانَتْ فِي الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ، وَآيَةُ الْحَبْسِ كَانَتْ فِي حَبْسِ الْمَرْأَةِ. وَيَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ آيَةُ الْأَذَى فِي الْبِكْرِ فِي الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ جَمِيعاً، وَآيَةُ الْحَبْسِ فِي الثَّيِّبِ فِي الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ آيَةُ الْأَذَى فِي الرَّجَالِ خَاصَةً فِي مَا يَأْتِي الذَّكَرُ ذَكَراً عَلَى مَا كَانَ مِنْ فَعْلٍ قَوْمٍ لَوِطَ، وَآيَةُ الْحَبْسِ فِي الرَّجَالِ وَالنِّسَاءِ جَمِيعاً.

فَإِنْ كَانَتْ ^(١) آيَةُ الْأَذَى فِي الرَّجَالِ خَاصَةً فَفِيهَا حُجَّةٌ لِأَبِي حَنِيفَةَ رحمته الله حِينَ لَمْ يُوجِبْ عَلَى مَنْ عَمِلَ عَمَلَ قَوْلِ لَوِطَ الْحَدَّ، وَلَكِنْ أَوْجِبَ التَّغْزِيرَ، وَالْأَذَى، هُوَ مَنْسُوحٌ، إِنْ كَانَ فِي هَذَا، وَإِنْ كَانَتْ فِي الْأَوَّلِ فَهِيَ مَنْسُوحَةٌ.

ثُمَّ اخْتَلَفَ بِمَا بِهِ نَسَخٌ؛ فَقَالَ قَوْمٌ: نُسِخَ بِقَوْلِهِ: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾ [النور: ٢]. لَكِنْ عِنْدَنَا: هَذَا يُجَوِّزُ أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَ حُكْمَيْهِمَا، فَكَيْفَ يَكُونُ بِهِ النَّسَخُ؟ وَلَكِنْ نُسِخَ عِنْدَنَا بِالْخَبَرِ؛ رَوَى عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ [أَنَّهُ] ^(٢) قَالَ: «خُذُوا عَنِّي، خُذُوا عَنِّي، قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا: الْبِكْرُ بِالْبِكْرِ وَالثَّيِّبُ بِالْثَّيِّبِ، الْبِكْرُ يُجْلَدُ، وَالثَّيِّبُ يُجْلَدُ، وَيُرْجَمُ» [مسلم ١٦٩٠] فِيهِ دَلِيلُ حُكْمِ نَسَخِ الْقُرْآنِ بِالسُّنَّةِ. فَإِنْ قِيلَ: فِي آيَةِ دَلِيلُ وَغْدِ النَّسَخِ بِقَوْلِهِ: ﴿أَوْ يَحْمَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا﴾ فَإِنَّمَا صَارَ مَنْسُوحاً بِمَا وَعَدَ اللَّهُ فِي آيَةِ مِنَ النَّسَخِ لَا ^(٣) بِالسُّنَّةِ. وَقِيلَ: مَا مِنْ آيَةٍ أَوْ سُنَّةٍ، كَانَ مِنْ حُكْمِ اللَّهِ النَّسَخُ، إِلَّا وَالْوَعْدُ فِيهِ النَّسَخُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَذْكُوراً؛ لِأَنَّ اللَّهَ ﷻ لَا يَجْعَلُ الْحُكْمَ فِي الشَّيْءِ لِلْأَبَدِ، ثُمَّ يَنْسَخُ، لِأَنَّهُ يَذَوُّ، وَذَلِكَ فِعْلُ الْبَشَرِ لَا فِعْلُ الرُّبُوبِيَّةِ. فَإِذَا كَانَ مَا ذَكَرْنَا فَلَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَنْسَخَهُ الْوَحْيُ ^(٤)، يَكُونُ قُرْآنًا يَتْلَى، [وَالسُّنَّةُ، فِيهَا] ^(٥) أَخْبَارٌ كَثِيرَةٌ. رَوَى أَنَّهُ رُجِمَ مَاعِزٌ إِذْ أَقْرَ بِالزَّانِي مِرَاراً، وَرُجِمَ أَيْضاً غَيْرُهُ؛ [بِمَا رَوَى أَنَّ رَجُلًا عَسَفَ آخَرَ، فَزَنَى بِامْرَأَتِهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ] ^(٦): «سَافِضِي بَيْنَكُمَا بَكْتَابِ اللَّهِ تَعَالَى» وَقَالَ [رَسُولُ اللَّهِ ﷺ] ^(٧): «وَاعْذُ يَا أُنَيْسُ عَلَى امْرَأَةٍ هَذَا؛ فَإِنْ هِيَ اغْتَرَفَتْ فَارْجُمُهَا» [البخاري ٢٦٩٥ و ٢٦٩٦].

وَعَنْ عُمَرَ رضي الله عنه أَنَّهُ قَالَ: (خَشِيتُ أَنْ يَطُولَ بِالنَّاسِ زَمَانٌ حَتَّى يَقُولَ قَائِلٌ: مَا نَجِدُ الرَّجْمَ فِي كِتَابِ اللَّهِ، فَيُضَلُّوا بِتَرْكِ فَرِيضَةِ أَنْزَلَهَا اللَّهُ. أَلَا وَإِنَّ الرَّجْمَ حَقٌّ [عَلَى مَنْ زَنَى، إِذَا أَحْصَيْنَ الرَّجُلُ وَالْمَرْأَةَ] ^(٨)، وَقَامَتِ الْبَيِّنَةُ، أَوْ اغْتَرَفَا ^(٩)، وَقَدْ قَرَأْنَاهَا: الشَّيْخُ وَالشَّيْخَةُ إِذَا زَنَيَا فَارْجُمُوهُمَا الْبَتَّةَ نَكَالاً مِنَ اللَّهِ. رَجَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَرَجَمْنَا بَعْدَهُ).

وَقَالَ قَوْمٌ: الرَّجْمُ بَيْنَ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى كَهُوَ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ كَالْجَلْدِ بِالْآيَةِ، وَلَمَّا رَوَى عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ رَجَمَ يَهُودِيًّا؛ قِيلَ: إِنَّمَا رَجَمَ بِحُكْمِ التَّوْرَةِ. أَلَا تَرَى أَنَّهُ رَوَى أَنَّهُ دَعَا بِالتَّوْرَةِ، فَأَمَرَهُمْ أَنْ يَقْرَؤُوا عَلَيْهِ، فَوَضَعُوا أَيْدِيَهُمْ عَلَى الْمَوْضِعِ الَّذِي فِيهِ ذَكَرَ الرَّجْمَ، فَقَرَأُوا غَيْرَهُ. قَالَ ابْنُ سَلَامٍ: إِنَّهُمْ كَتَمُوهُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، ثُمَّ قَرَأَ هُوَ: فَأَمَرَ بِرَجْمِهِ ^(١٠). وَلَا شَكَّ أَنَّ الْقُرْآنَ نَسَخَ حُكْمَ التَّوْرَةِ، لِذَلِكَ لَمْ يُقَمْ عَلَيْهِمُ الرَّجْمُ. فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: إِنَّ الْحَدَّ يُقَامُ عَلَى مَنْ عَمِلَ عَمَلَ لَوِطَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾ [النور: ٢]. قِيلَ: لَا يَحْتَمِلُ وَجُوبُ الْحَدِّ بِذَلِكَ لِأَنَّهُ مُخْتَلِفٌ حُكْمُ هَذَا مِنْ هَذَا فِي الْحُرْمَةِ وَوُجُوبِ الرَّجْمِ ^(١١) وَغَيْرِ ذَلِكَ. فَلَا يَحْتَمِلُ أَنْ يُعْرَفَ حُكْمُ شَيْءٍ بِمَا ^(١٢) يُخَالِفُهُ فِي جَمِيعِ أَحْكَامِهِ وَجَمِيعِ الرُّجُوعِ.

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِي يَأْتِيكَ الْفِتْنَةُ مِن إِيَّاكُم﴾ فِي آيَةِ دَلِيلُ جَوَازِ الْقِيَاسِ لِأَنَّهُ ذَكَرَ الْحُكْمَ فِي النِّسَاءِ، وَلَمْ يَذْكُرْ فِي الرَّجَالِ ذَلِكَ الْحُكْمَ، وَهَذَا لَا يَخْتَلِفَانِ فِي هَذَا الْحُكْمِ لِمَا يُلْزَمُ الْمَرْأَةَ فِي ذَلِكَ الْفِعْلِ يُلْزَمُ الرَّجُلَ مِثْلُهُ، دَلٌّ مَا تَرَكَ ذِكْرَهُ فِي الْمَنْصُوصِ وَالْإِنْتِزَاعِ مِنْهُ. وَقَالَ قَوْمٌ: إِنَّ عَلَى الثَّيِّبِ الْجَلْدَ وَالرَّجْمَ جَمِيعاً، دَهَبُوا فِي ذَلِكَ إِلَى مَا رَوَى عَنْ عِبَادَةِ ابْنِ الصَّامِتِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ [أَنَّهُ] ^(١٣) قَالَ: «خُذُوا عَنِّي، قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا، الْبِكْرُ بِالْبِكْرِ يُجْلَدُ، وَالثَّيِّبُ بِالْثَّيِّبِ يُجْلَدُ، وَيُرْجَمُ» [مسلم ١٦٩٠] أَوْجِبَ الْجَلْدَ وَالرَّجْمَ عَلَى الثَّيِّبِ.

(١) فِي الْأَصْلِ وَم: كَانَ. (٢) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (٣) مِنْ م، فِي الْأَصْلِ: وَلَا. (٤) فِي الْأَصْلِ وَم: بُوْحِي. (٥) فِي الْأَصْلِ وَم: وَفِيهِ. (٦) فِي الْأَصْلِ وَم: مَا رَوَى أَنَّ عَسِيفَ الرَّجُلِ زَنَى بِامْرَأَةٍ وَقَالَ، انْظُرِ الْمُسْنَدَ ١١٥/٤. (٧) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (٨) فِي الْأَصْلِ وَم: إِذَا أَحْصَيْنَ الرَّجُلَ. (٩) فِي الْأَصْلِ وَم: اعْتَرَفَ. (١٠) فِي الْأَصْلِ وَم: يَرْجُمُهُمْ. (١١) مِنْ م، فِي الْأَصْلِ: الْمَهْرُ. (١٢) فِي الْأَصْلِ وَم: لَمَّا. (١٣) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم.

وأما عندنا فإنه لا يوجب مع الرجم الجلد لما رُوينا من الأخبار عن رسول الله ﷺ أنه رجم ماعزاً، ولم يذكر أنه جلد، وما روي عن رسول الله ﷺ [أنه]^(١) قال: «واغد يا أنيس على امرأة هذا، فإن اعترقت فارجمها» [٢٦٩٥ و ٢٦٩٦] لم يذكر هنالك جلد. والأخبار كثيرة في هذا. وروي أنه قال: «من أصاب من هذه القاذورات شيئاً فليستتر بستر الله الذي ستره عليه، فإن من أبدى لنا صفحته أقمنه عليه حد الله» [مالك في الموطأ ٢ / ٨٢٥].

ثم يحتمل قوله ﷺ: «والثيب بالثيب يُجلد، ويُرجم» في اختلاف الأحوال: يُجلد في حال، ويُرجم في حال، أو يُجلد ثيب، ويرجم آخر، لأنه لا كل ثيب يُرجم؛ لأنه إذا كان ثيباً غير مُحْصَنٍ لا يُرجم. دل أنه على ما ذكرنا، أو يحتمل قوله ﷺ: «البكر بالبكر يُجلد، ويُتقى، والثيب بالثيب يُجلد، ويُرجم»^(٢) [مسلم ١٦٩٠] أي البكر مع البكر، والثيب مع الثيب؛ فيكون ثيب يُجلد، وثيب آخر يُرجم.

ثم اختلف أهل العلم في نفي البكر، قال قوم: النفي ثابت واجب. وعندنا إن كان فهو منسوخ؛ ودليل نسجه ما روي في خبر زيد بن خالد [الجهني]^(٣)، وكان الرجل بكراً، يذكر أنه نفي، وما روي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه نفي رجلاً، فارتد، ولحق بالروم، وقال: لا أنفي بعد هذا أبداً، وما روي أنه قال: (كفى بالنفي فتنة). وإن كان فهو عقوبة، وليس بحد كحبس الدعارة وغيره. والدليل على أن النفي ليس بحد أن الله ﷻ قال في الإمام: «فَإِذَا أَحْبَبْتَ أَنْ تَنْتَهِرَ بِتَحْسَنٍ تَمْلِكُنَّ نِصْفَ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ» [النساء: ٢٥].

والأمة لا تنفي لما روي عن رسول الله ﷺ أنه قال: «إذا زنت أمة أحدكم فليجلدها، ثم إذا زنت فليجلدها، ثم إذا زنت فليجلدها، ثم إذا زنت فليجلدها» [البخاري ٢١٥٢ - ٢١٥٤] أمر بجلدها، ولم يأمر بالنفي، ولو كان حداً لمر به كما أمر بالجلد. دل أنه ليس بحد في الحرّة^(٤)، ولأنه أوجب على الإمام نصف ما أوجب على الحرّ ولا نصف للنفي دل أنه ليس بحد، ولا يجب ذلك، أو إن كان فهو حبس، وفي الحبس نفي، فيحبس^(٥)، أو يتقيان، لينسيا ما أصابا لأن كل من رآهما يذكر فغلما، فيتقيان لذلك، لا أنه حد، ولكن لينسيا ذلك، ولا يذكر^(٦).

وقوله تعالى أيضاً: «وَالَّذِي يَأْتِيكَ الْفَجْةَ مِنْ نِكَاحِكُمْ» إلى قوله: «فَاتَّكَبَا وَأَصْلَحَا» [النساء: ١٥ و ١٦] يُخرج على وجهين، لو كانت الآيتان في الزنى:

أحدهما: أن يكون في جميع الإناث الحبس، وفي الذكور الإيذاء. ولذلك جميع من الجميع في الخبر الذي به النسخ، فارتفع الحبس والأذى جميعاً، وذلك مفعول تأنيب الرجل به أرجر له، وحبس المرأة أقطع لوجوه الزنى.

والثاني: أن تكون الآية الأولى في المُحْصَنَاتِ على تضمين المُحْصَنِينَ بالمعنى والآية الثانية في الذكور والإناث [على تضمين الإناث]^(٨) بالمعنى. لكن جرى الذكر على ما ظهر من فضل صيانة الأبكار في الإناث إما تدنياً أو حياءً افتضاح^(٩) أو بما الغالب عليهن الصون من المحارم والحفظ عن قرب الذكور، ليس من شيء من ذلك في الذكور ولا في الثيبات من النساء^(١٠) على أنه بعيد بلوغ النساء في قلّة الحياء إلى أن يُعلنن حتى يشهده أربعة^(١١). والغالب عليهن ألا يخالطن هذا القدر من العذر.

ثم الدلالة على دخول الكل قول رسول الله ﷺ: «خذوا عني، قد جعل الله لهن سبيلاً» ذكرهن على ما جرى به الذكر في القرآن، ثم جمع في التفسير بين الكل. ثبت أن الذكر قد يضمّن الكل. وذلك يبطل تأويل ٨٤ - ١ / من يضرّف الآية إلى الأبكار من الإناث والذكور. ومتى يحتمل وجود [الكل]^(١٢) مثل ذلك بعد النكاح على إثر خلوة الأزواج بهن والإطلاع على ما فيه المسبة الدائمة والعار اللازم له، ثم كشف ذلك لجميع محارمها، ثم خوف الانتشار به ظاهر. وكيف يحتمل في مثل تلك الحال إلى مُمكن من ذكر دون أن ينضم إلى زوجها؟

(١) ساقطة من الأصل وم. (٢) ساقطة من الأصل وم. (٣) في الأصل وم: الحر. (٤) في الأصل وم: فيحبس. (٥) في الأصل وم: يذكر. (٦) في الأصل وم: أو. (٧) من م، ساقطة من الأصل. (٨) في م: الافتضاح. (٩) في الأصل وم: الناس. (١٠) في الأصل وم: أربع. (١١) من م، ساقطة من الأصل.

فتأويل من وجه الآية إلى الأبيكار خارج عن المعروف، ثم المروي من السنة، ثم [ما] (١) اجمع عليه أهل التأويل عند صاحبه على هذا جهله بالآ لا يجوز بيان نسخ حكم بيته الكتاب بالسنة، ويحكم على الله تعالى وعلى رسوله بحجر هذا النوع. وقوله ﷺ: «وَأَلْنِي يَأْتِيكَ الْفَجْشَةُ مِنْ نِسَابِكُمْ فَاسْتَشْهِدُوا عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةً مِنْكُمْ فَإِنْ شَهِدُوا» الآية؛ ومعلوم أن عقوبة الزنا بتولاها الاثمة، فكان الخطاب عليهم خرج، ثم قد ثبت (٢) الفاجشة منهن، ولم ياذن في إقامة عقوبتها حتى يستحضر أربعة، فيشهدوا (٣) بها. فعلى هذا أن ليس للأثمة تولي حد الزنا بعلينهم حتى يكون ثم شهود. وفي ذلك لزوم حق الشر إلى أقصى ما ينتهي إليه الفعلان من الزنا، إذ ذلك أمر معلوم في ما يحل ألا يفعل إلا في أحوال الخلوات التي تعلم حقيقة ذلك بالولد يكون. فاما من حيث الكون دونه فإنما هو غالب الظن. فالذي لا يحل من ذلك أن يكون بحيث لا تعلم حقيقة أبداً. يدل على ذلك جميع الأمور التي منها المباح والمخطور؛ إذ المخطور منه أبعد من الظهور والعلم من المباح. فعلى ذلك أمر هذا مع ما أيد ما جعل فيه من هذا الرمي وجهين:

أحدهما: الرجوع عن هتك هذا النوع من الشر حتى خرجت شهادة من رمى بذلك بما هتك بشر الله.

والثاني: فحش الشين بفعل ذلك ولزوم المسبة في صاحب ذلك، وذلك غاية معنى لزوم الشين. وكذلك روي عن رسول الله ﷺ أنه قال: «من أصاب من هذه القاذورات شيئاً فليستتر بسر الله فإنه من أبدى صفحة أقمنا عليه حد الله» [الموطأ ٢/ ٨٢٥]. فإذا بلغ العمد الذي حده ما ذكرت من العقوبة من نهاية الشر النهاية من الإعلان حتى ظهر ذلك للجماعة؛ يفعل ما يشينه فعله ما ذكرت استحق ما ذكرت من العقوبة بجرأته على ذلك ويقلة (٤) حياته حين أظهر الذي ذلك حقه الشر عقوبة ذلك الفعل، فالزم من إليه ذلك القيام به الله. ثم جعل الله في ذلك عقوبات مختلفة على اختلاف أوقات الفعل وأهله على ما علم من مصلحة الخلق بها وزجرهم وتخفيفهم بها.

ثم إن الله ﷻ جعل أول عقوبة الزنى في نوع من الخلق ظاهراً يكتسبون به عرض الدنيا في (٥) ذلك في الإمام حتى قال الله تعالى: «وَلَا تَكْرِهُوا فَتَيَكُمْ عَلَى الْإِثْمِ» الآية [النور: ٢٣]، وحتى كانوا يدعون الأنساب في أولاد الزنى من الإمام حتى بلغ من ظهور ذلك إلى أن يمازح به الحرائر في الطرقي تعامياً عن حالهن، فنزل قوله ﷻ: «يَتَأْتِيهَا النَّيُّ قُلْ لِرَبِّكَ وَبَنَاتِكَ وَنِسَاءَ الْمُؤْمِنِينَ يُدْنِيكَ عَلَيْهِنَّ مِنْ جَلِيبِهِنَّ ذَلِكَ أَذَقَ أَنْ يَعْرِفَ فَلَا يُؤْذَنُ» [الأحزاب: ٥٩].

وإن كان هذا حالهم في ذلك الوقت فعليهم (٦) خوف موقعة الزنى، وكذلك على الحرائر لكثرة ما يرين (٧)، أو يسمعن. وذلك [في وجهين]:

أحدهما (٨): معنى ينبعث من شرهت نفسه، وقل (٩) تفكره في أمر عاقبته مما ينزل به، أو يشينه، وقد رُكبت هذه الشهوة في كل البشر، فحقت الله عقوبته في الابتداء أن جعل في الحبس والإمساك في البيوت، ثم صار ذلك إلى الضرب لما أن يخرج الناس من بيوتهم، ويعظم (١٠) ذلك في أعينهم. وجعل في الشتم به الحد ليغرفوا عظم موقعه عند الله، ويستتوها (١١) عن فعله.

وقد جعل في ذلك في بغض الأحوال الرجيم، وهي الحال التي يزول فيها كل وجوه العذر، وترتفع جميع معاني الشبه لعظم أمره.

والثاني: أن السبب الباعث على ذلك قرب بغض ببغض ومخالطة بغض ببغض على عظم الشهوة، فعلم عليهم الأمر، واستعدت لهم الشهوة حتى واقعوا ذلك.

ثم في الحبس [وجوه]:

(١) ساقطة من الأصل وم. (٢) في الأصل وم: فيشهدون. (٣) أدرج قبلها في الأصل وم: محله. (٤) من م، في الأصل: وفي. (٥) في الأصل وم: عليهم. (٦) في الأصل وم: يدين. (٧) ساقطة من الأصل وم. (٨) في الأصل وم: وقلة. (٩) في الأصل وم: وعظم. (١٠) في الأصل وم: وانتهاوا.

أحدها^(١) الكف عن المعنى الذي يدعو إليه من الاختلاط وتلاقي الأبصار.

والثاني: ما فيه من ضجر وتضييق الحال إذ جعل ذلك إلى الموت، فيكون في ذلك عقوبة من حيث الضجر ومعونة على الكف عنه بالحسب حتى لا يقع بصراً ذكر على أنثى وأنثى على ذكر.

والثالث: أن يكون في الحسب ترغيب الأرحام في الحفاظ والزام القرابة بعد ما يزرع عن تضييع حقوق الرّجيم، ويدعو إلى القيام بالكفاية إن ضيق على الفاعل ذلك. وذلك يوجب قبل الواقعة الاستعلام عن الأحوال والجهل في الحفاظ، إذ في ذلك بغض عقوبة أهل الاتصال من تكليف الإمساك والقيام بالكفاية، فيكون أبلغ في العفاف وأقرب إلى الصّلاح. وعلى مثل ذلك جعل أمر المعاقلة ليقوم أهل الصّلاح في كل قبيلة في كف أهل الفساد، والله أعلم.

ثم لما انقطعت العادة، وقام الناس بالتعاهد، وتفرق الفريقان حتى لا يؤذن بالاجتماع إلا أن يكون ثم من جبل على الإياس من ذلك، ونفى^(٢) على قطع الشهوة فيهن، فجعل في ذلك حداً، وفي ذلك «مَنْ سَبِيلًا». وذلك، والله أعلم، يُخرج على أوجه يجب التأمل في الوجه [الأول]^(٣) الذي سُمي ما نسيخ به اللازم في ذلك، وذكر في ما ذكر حد مرة ورجم ثانياً. ومعلوم أن المَجْعُولَ له السبيل: والرّجْم والحد أشدّ عليهن من الحسب. وقد روي عن نبي الرّحمة ﷺ: «خذوا عني، خذوا عني، قد جعل الله لهن سبيلاً، البكر بالبكر جلد مئة وتغريب عام، والثيب بالثيب يُجلد، ويرجم» [مسلم ١٦٩٠]. فهو، والله أعلم، أنه^(٤) بهذه الشريعة خلّى سبيلهن، لا أن أوجب على المحبوسات إقامة ذلك بما قد حُسِن^(٥) بالزنى، ولكن في هذا تخلية السبيل على أنهن إذا زُنِينَ فَعِلَ بهن ذلك على رفع الحسب عنهن إذا حُسِن^(٦) بما لم يَبَيَّن حد ذلك؛ فإذا بَيَّن زال ذلك، ولا حد حتى يكون منها ذلك. فالسبيل المَجْعُولُ لهن تخلية السبيل، ثم بَيَّن الحكم في الحادث.

والرابع^(٧): أن السبيل في الحقيقة مَجْعُولُ لِمَنْ كُفَّت إمساكهن، وإن أُضيف إليهن بما فيهن، ضيق عليهن الأمر، وذلك كقوله تعالى: «فَأَنكِحُوهُنَّ بِأَدْنَىٰ أَهْلِهِنَّ وَأَنَّهُنَّ آبَاؤُهُنَّ أَوْ أَبْنَاؤُهُنَّ» [النساء: ٢٥]، والإماء لا يُؤْتَيْنَ الأجر لكن بمعنى فيهن ذكر الأجر، فأضيف إليهن نحو ما أُضيف أهل القرى إلى القرى بالتسمية فأخرجت على تسمية القرى. وإذا كان المراد أهل ذلك في تسمية الأهل التذكير والقرية الثانية فكانه جعل للمأمورين بالإمساك سبيلاً في أن يقيموا الحد، ويُزِيل^(٨) عنهم مؤنة الإمساك والقيام بالكفاية.

والخامس: أن يكون في طول الحسب ضجر وضيق وحيلولة بين المحبوس والشهوات كلها وقطع بين وبين الأحباب وتحمل مثله بمرو^(٩) أيسر على النفس وأهون من دوام الذل والقهر. ثم لا مخلص عن ذلك إلا بما في الأول يكون مروه^(١٠). فلذلك سُمي، والله أعلم، «مَنْ سَبِيلًا».

ثم دلّ الخبر الذي ذكرته على أمرين:

أحدهما: أن الحسب، وإن كان مذكوراً في النساء، فهو في جميع الرّزاة لأنه قال رسول الله ﷺ: «خذوا عني، خذوا عني، قد جعل الله لهن سبيلاً». ثم ذكر ما به جعل لهن السبيل في الذكور والإناث في المحصنين وغيرهم جميعاً ليُعلم أن الحكم يجمع الكل، وإن كان الذكر فيهن؛ وذلك كما ذكر حد المماليك/ ٨٤ - ب/ في الإماء وحد الرّزاة في قذف المحصنات، والحكم يجمع الذكر والأنثى من حيث اتفاق المعنى الذي جعل، فيثله في ما نحن فيه.

والثاني: بيان نسخ المذكور من الحكم في الكتاب بالسنة. وذلك لوجهين.

أحدهما: أنه لم يوجد على الترتيب الذي ذكر في القرآن مع ما ذكر تخلية السبيل، وليس بمذكور في شيء من القرآن، ثبت أن ذلك كان بوحي غير القرآن.

(١) في الأصل وم: وجهان أحدهما. (٢) في الأصل وم: وانثى، نثى الحديث: حدث به، وأشاعه. (٣) ساقطة من الأصل وم. (٤) في الأصل وم: أن. (٥) في الأصل وم: حبس. (٦) في الأصل وم: حبس. (٧) في الأصل وم: ووجه آخر. (٨) في الأصل وم: يزول. (٩) في الأصل وم: ثمره. (١٠) في الأصل وم: ثمره.

والثاني: أنه ﷺ قال: «خُذُوا عَنِّي، خُذُوا عَنِّي» ثم أَخْبَرَ عَنْ جَعْلِ اللَّهِ لَهُنَّ السَّبِيلَ. فدلَّ قوله ﷺ: «خُذُوا عَنِّي، خُذُوا عَنِّي» أنه بيانٌ لجعلِ الله. وهكذا معنى النَّسخِ أنه^(١) بيانٌ لجعلِ الله مدَّةَ حُكْمِ الأوَّلِ بما يَخْدُثُ فِيهِ الْحُكْمُ.

وليسَ لِقَوْلِ^(٢) مَنْ يَقُولُ: فِي هَذَا الْقُرْآنِ وَعْدٌ بِقَوْلِهِ ﷺ: «أَوْ يَجْمَعُ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا» معنى أن^(٣) كُلُّ شَيْءٍ فِي حُكْمِ اللَّهِ يَنْسَخُهُ^(٤)؛ فَالْوَعْدُ فِي حُكْمِهِ قَائِمٌ [لَا بَأْسَ]^(٥) يَقُولُ قَائِلٌ: لَا يَصْدُقُ الرَّسُولُ ﷺ بَيَانِ وَعْدِ الْحُكْمِ، وَإِنَّمَا يَصْدُقُ بَيَانِ وَعْدِ الشَّرْطِ، فَيَحْتَاجُ أَنْ يُخْبِرَ مِنْهُ إِيْمَانًا، وَاللَّهُ الْمَوْفُوقُ، مَعَ مَا إِذَا جَازَ أَنْ يَعِدَ النَّسْخَ الْمَذْكُورَ فِي الْقُرْآنِ حَقِيقَةً يَجُوزُ أَنْ يَنْسَخَ الْمَذْكُورَ حَقِيقَةً^(٦).

وبَعْدَ فَإِنَّ مَنْ يَقُولُ هَذَا بَعَثَهُ عَلَيْهِ جَهْلُهُ بِمَعْنَى النَّسْخِ أَنَّهُ الْبَيَانُ عَنْ مُنْتَهَى حُكْمِ الْمَذْكُورِ مِنَ الْوَقْتِ، وَلَا^(٧) رَيْبَ أَنَّ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ بَيَانَ مُنْتَهَى الْحُكْمِ مِنَ النَّوعِ، فَمَثَلُهُ الْوَقْتُ. ثُمَّ إِذَا كَانَ هَذَا أَوَّلَ عَقُوبَةٍ فِي الْإِسْلَامِ، فَثَبَّتَ بِوَسْطِهِ نَسْخَ الْحُكْمِ بِالتَّوْرَةِ وَالْعَمَلِ إِذَا كَانَ فِيهَا الرَّجْمُ، وَقَدْ ذُكِرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِنَّمَا رَجَّمَ بِحُكْمِ التَّوْرَةِ، وَقَالَ: «أَنَا أَوَّلُ مَنْ أَخَيَّ سُنَّةَ أَمَاتُهَا» [بِنَحْوِ الطَّحَاوِيِّ فِي شَرْحِ مَعَانِي الْأَثَارِ ١٤٢/٤]. وَإِذَا ثَبَّتَ أَنَّ ذَلِكَ حُكْمُ التَّوْرَةِ، ثُمَّ ثَبَّتَ نَسْخَ حُكْمِهِ، فَلَا يَقَامُ عَلَيْهِمُ الرَّجْمُ إِلَّا بَعْدَ الْبَيَانِ مَعَ مَا جَاءَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ أَشْرَكَ بِاللَّهِ فَلَيْسَ بِمُخَصَّنٍ» [الدَّارَقُطْنِيُّ ٣٢٦٦] وَأَنَّهُ أَخْبَرَ بِالرَّجْمِ فِي الْقُرْآنِ لِلْمُخَصَّنِ. وَقَالَ قَوْمٌ: عَقُوبَةُ الْحَبْسِ فِي الْإِنَاثِ خَاصَّةٌ.

وَأَمَّا فِي الذُّكُورِ فَمِنْهُمْ الْأَذَى بِاللِّسَانِ وَالتَّعْزِيرُ^(٨) بِقَوْلِهِ تَعَالَى: «وَالَّذَانِ يَأْتِيَانِيَا مِنْكُمْ فَكَادُوهُمَا» الْآيَةُ. وَهَذَا قَرِيبٌ مِنْ حَيْثُ كَانَتِ النِّسَاءُ، مَكَانَهُنَّ الْبُيُوتُ، وَامْتَنَحْنَ حَفَظَهُنَّ عَنِ الرِّزْنِ بِتَسْلِيمِهِنَّ^(٩) إِلَى الْأَزْوَاجِ مَرَّةً وَالْمَحَارِمِ ثَانِيًا.

وَالرِّجَالُ إِذَا حُسِبُوا تَحَوَّلَتْ مَوْتُهُمْ إِلَى غَيْرِهِمْ، فَيَكُونُ عَقُوبَةُ فِعْلِهِمْ تَلَزُّمٌ غَيْرُهُمْ، وَالرَّاحَةُ تَكُونُ لَهُمْ. وَأَمَّا النِّسَاءُ فَمَوْتُهُنَّ فِي الْأَصْلِ عَلَى غَيْرِهِنَّ، فَلَيْسَ فِي حَبْسِهِنَّ زِيَادَةٌ عَلَى غَيْرِهِنَّ، فَذَلِكَ عَقُوبَةُ لَهُنَّ^(١٠) مَعَ مَا كَانَ الرِّجَالُ بِحَيْثُ يُمْكِنُ تَغْيِيرُهُمْ، وَذَلِكَ أَبْلَغُ مَا يَرْجُرُ الْعُقَلَاءَ.

وَقَدْ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ فِي الرِّجَالِ؛ إِذْ لَا يُذَكَّرُ فِي عَمَلٍ قَوْمٌ لَوِطَ الْعُقُوبَةُ، وَقَدْ عَلِمَ اللَّهُ ﷻ حَاجَةَ النَّاسِ إِلَى مَعْرِفَةِ ذَلِكَ؛ إِذْ جَعَلَ اللَّهُ تَعَالَى فِي إِيْتَانِ النِّسَاءِ حَقُوقًا وَحُرْمَاتٍ وَأَحْكَامًا لَيْسَتْ فِي إِيْتَانِ الذُّكُورِ، عَرَفَتِ الْخَلَائِقُ تِلْكَ، فَلَمْ يَحْتَمِلْ أَنْ يُنْزَلَ عَقُوبَةُ الذُّكُورِ فِي الرِّزْنِ بَعْدَ أَنْ فُرِّقَ أَحْكَامُ الْأَمْرَيْنِ، فَيُشَبَّهُ أَنْ تَكُونَ الْآيَةُ عَلَى ذَلِكَ. وَإَيْدَ ذَلِكَ ﷻ أَنَّهُ ﷺ قَالَ: «قَاتِ تَابَا وَأَصْلَحَا فَأَعْرِضُوا عَنْهُمَا» وَلَمْ يَذْكُرْ فِي ذَلِكَ جَعْلَ السَّبِيلِ.

وَقَدْ ذَكَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ذَلِكَ فِي كُلِّ أَقْسَامِ الرِّزْنِ؛ ثَبَّتَ أَنَّ ذَلِكَ فِي مَا ذَكَرَ، فَتَكُونُ الْعُقُوبَةُ^(١١) الْأُولَى فِي ذَلِكَ أَخْفَتْ مِنَ الْحَدِّ، [فَتِلْكَ الْعُقُوبَةُ]^(١٢) الثَّانِيَّةُ مَعَ مَا يَكُونُ فِي مَا يُؤْذِيَانِ بِتَفْرِيقٍ، وَهُوَ تَعْزِيرٌ، وَذَلِكَ هُوَ الْبَاقِي أَبَدًا، إِذَا لَمْ يَظْهَرْ مَعْنَى النَّسْخِ. وَإَيْدَ الَّذِي ذَكَرْتُ اسْتِثْنَاءَ الذُّكُورِ وَالْإِنَاثِ فِي جَمِيعِ عُقُوبَاتِ الرِّزْنِ فِي قَدِيمِ الدَّهْرِ وَحَدِيثِهِ مِنْ حُدُودِ الْمَمَالِكِ وَالْأَحْرَارِ وَالنِّبَاتِ وَالْأَبْكَارِ. فَعَلَى ذَلِكَ أَمْرٌ تَأْوِيلُ الْآيَةِ.

وَالثَّقْنِي الْمَذْكُورُ فِي الْخَبَرِ يَحْتَمِلُ لِوَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: [أَحَدُهُمَا]^(١٣) مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْخَصُومُ مِنْ جَعْلِهِ عَقُوبَةً، وَأَنَّهُ الثَّقْنِي مِنَ الْبَلَدِ. وَلَكِنَّ الْهَدُودَ إِذَا جُعِلَتْ كَقَارَاتٍ قَدْ جُعِلَتْ زَوَاجِرَ فِي الرِّزْنِ بِخَاصَّةٍ؛ إِذْ أَمَرَ فِيهِ بِالْحَبْسِ أَرِيدَ قَطْعَ السَّبِيلِ إِلَيْهِ، وَفِي الْإِشْخَاصِ وَالْإِخْرَاجِ مِنَ الْبُلْدَانِ تَمْكِينًا، وَذَلِكَ بَعِيدٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. فَعَلَى ذَلِكَ لَوْ كَانَ عَقُوبَةً، فَهُوَ عَلَى الْحَبْسِ، فَيَنْقُضُ عَنْ وَجْهِهِ الْإِجْتِمَاعَ^(١٤) عَلَى مَا كَانَ مِنْ قَبْلُ، فَيَنْقُضُ ذَلِكَ الْعَذْرُ مِنْهُ لظَهْوَرِ خُشُوعِ التَّوْبَةِ.

(١) فِي الْأَصْلِ وَم: أَنْ. (٢) فِي الْأَصْلِ وَم: قَوْل. (٣) فِي الْأَصْلِ وَم: لِأَنَّهُ. (٤) أُدْرِجَ قَبْلُهَا فِي الْأَصْلِ وَم: أَنَّهُ. (٥) فِي الْأَصْلِ وَم: الْآيَةُ. (٦) فِي الْأَصْلِ وَم: حَقِيقَتُهُ لَا فِيهِ. (٧) الْوَاقِعَةُ مِنْ الْأَصْلِ. (٨) مِنْ م، فِي الْأَصْلِ: التَّعْزِيرُ. (٩) فِي الْأَصْلِ وَم: وَتَسْلِيمُهُنَّ. (١٠) فِي الْأَصْلِ وَم: لَهُنَّ. (١١) فِي الْأَصْلِ وَم: عَقُوبَةُ. (١٢) فِي الْأَصْلِ وَم: فَذَلِكَ عَقُوبَةُ. (١٣) فِي الْأَصْلِ وَم: وَجْهًا أَحَدًا. (١٤) مِنْ م، فِي الْأَصْلِ: الْإِجْتِمَاعُ.

والثاني^(١): **يَحْتَمِلُ أَنْ يُرَادَ بِالتَّقْيِ** قطع الذكر ورفع المسببة، فينتفى، لينسى ذلك، فلا يُعَيَّرُ بذلك، وكذلك في الإماء لا في الكفرة؛ إذ ما فيهم من الذل أعظم، مع ما لا يجب لسب^(٢) من ذكرته حدٌ ليُعْلَمَ عَظِيمُ مَوْقِعِ ذَلِكَ فِي الْأَحْرَارِ. ولو كان على العقوبة فهو منسوخ بما جرت السنة في الإماء بحدهن من غير ذكر الحبس، وقال الله ﷻ: ﴿مَقْلَبَهُنَّ نَصْفُ مَا عَلَى الْمُعْصِنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ﴾ [النساء: ٢٥]. والمذكور في الثيب يحتمل بجلده في حالٍ ويرجم في حالٍ؛ إذ لا كلُّ ثيب تُجلد، وإن كان ثم نسخ بما ذكر من خبرٍ ماعزٍ وغيره.

وقوله تعالى: ﴿فَتَأْذُوهُنَّ﴾؛ قيل: ﴿فَتَأْذُوهُنَّ﴾ بالجلد، وقيل: ﴿فَتَأْذُوهُنَّ﴾ بالتغيب ﴿فَأَتَاكِ وَأَصْلَحَا﴾ كفوا عن ذلك، وقيل: فسبوهما، لكن ذا قبيح، والتغيب أقرب.

الآية ١٧ وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا التَّوْبَةُ عَلَى اللَّهِ لِلَّذِينَ يَسْمَلُونَ اللَّهَ بِحَقٍّ﴾ يحتمل قوله: ﴿إِنَّمَا التَّوْبَةُ عَلَى اللَّهِ لِلَّذِينَ﴾ كذا؛ أي توفيق التوبة وهدايته على الله ﷻ إذا كانت نفسه ترغب فيها، وتميل إليها، على الله توفيقه^(٣) على ذلك إذا علم الله منه أنه يتوب. ويحتمل قوله: ﴿إِنَّمَا التَّوْبَةُ عَلَى اللَّهِ﴾ أي قبول التوبة على الله سبحانه إذا تاب، ورجع عما كان فيه، وارتكبه.

وفي قوله أيضاً: ﴿إِنَّمَا التَّوْبَةُ عَلَى اللَّهِ لِلَّذِينَ﴾ [لمن ذكر]^(٤) يحتمل قبولها [بوجهين]:

الأول^(٥): بمعنى أن الذي لا يسوف التوبة، ولا ينتظر بها وقت المنع عن ركوب ما عنه يتوب والإياس من إمكان العود إلى ما عنه يتوب الله^(٦)، فالله يقبلها إذا كان ذلك دأبه وعادته، وإن بلغ ذلك الضيق بأمر دفع إليه، أو كان يتوب من قريب من الذنب بالآ يستخف به، فيترك الرجوع لقلّة مبالاة به، فلا يقبلها ممن هذا وصف توبته وحال استخفافه بالذنب.

والثاني: أن يكون توفيق التوبة والهداية إليه ممن يفرغه ذنبه، وينعته على الرجوع إلى الله والتعرض لرحمته وإحسانه. ولا يوفق من لا يبالي بالذي يذكر، ولا يتضرع إليه. وقيل: [حال]^(٧) الأول في الصغار، والثاني: في الكبار، والثالث^(٨): في الكفر؛ فإن صاحب الصغيرة ارتق قلباً وأخلص^(٩) ذكرأله ورجوعاً إلى ربه. وصاحب الكبيرة أفسى قلباً من الأول وأظلم؛ فهو لا يتدبّر إلا بغد شدة وبغد طول المحنة وضيق القلب، قيل^(١٠): فليس على الله قبول توبة من يتوب في تلك الحال، ولا توبة من بان منه ما يأمله بالذي عليه قبول ذلك، ولكن يقبل، ويوفق له بما كان منه من الخيرات والحسنات التي هُنَّ أسباب التقرب إلى الله ﷻ والكافر لا يقبلها؛ إذ هو لا يتوب حتى يموت، فيستيقن بالعذاب، والله أعلم.

ويحتمل أن تكون هذه الآخرة في الكفار، فيكون فيهم من يظهر التوبة عند الضرورة والدفع إلى الحال يزول عنه وضع الإمكان، ويأس من الإمهال، ويصل إلى ماله كان يذنب، فالله لا يقبل توبته؛ إذ ليست في الحقيقة توبة متمكن^(١١)، بل توبة مضطر أو توبة دفع ما حل به؛ إذ هو وقت يشغل عن الاستدلال وعن الوقوف على الأسباب من جهة التأمل والنظر، ولا يري غير الذي أقبل عليه؛ يظن أن له الخلاص بالذي يُبدل، والله أعلم.

وقوله تعالى: ﴿يَسْمَلُونَ اللَّهَ بِحَقٍّ﴾ هذا أيضاً يحتمل وجهين: يحتمل جهل الفعل، فيقع فيه من غير قصد، ويحتمل قصد الفعل، والجهل بموقع الفعل. والعمل بجهالة يخرج على وجوه: يكون عن غلبة تغلب عليه شهوته، فيعمل ذلك العمل على طمع منه أنه سيتوب من بغد، ويصير رجلاً صالحاً على ما فعل إخوة يوسف حين قالوا: ﴿أَتَأْتِلُوا يُوسُفَ أَوْ لُوطَهُ أَمْزَجًا يَحُلُّ لَكُمْ وَجْهَ أَيْكُم وَتَكُونُوا مِنْ بَعْدِهِ قَوْمًا صَالِحِينَ﴾ [يوسف: ٩]. ثم ساءهم جهلة بذلك في آية أخرى حيث قال لهم: ﴿قَالَ قُلْ عَلِمْتُ ٨٥ - ١ / مَا فَعَلْتُمْ يُّوسُفَ وَأَخِيهِ إِذْ أَنْتُمْ جَاهِلُونَ﴾ [يوسف: ٨٩].

(١) في الأصل وم: وقد. (٢) من م، في الأصل: نسب. (٣) في الأصل وم: يوفقه. (٤) من م، ساقطة من الأصل. (٥) ساقطة من الأصل وم. (٦) في الأصل وم: الله. (٧) ساقطة من الأصل وم. (٨) المقصود حال الكفر. (٩) في الأصل وم: وأخص. (١٠) في الأصل وم: مثل. (١١) في الأصل وم: ممكن.

وَيَحْتَمِلُ الْعَمَلُ بِجَهَالَةٍ جَهَالَةً عَقُوبَةً عَلَيْهِ عَلَى ذَلِكَ. وكذلك الخطأ والنسيان. [والخطأ^(١)] على وجهين: خطأ الفعل، وهو الذي ليس بصواب ولا رشيد، وخطأ القصد عمداً للفعل، وهو الذي قصد أمراً^(٢)، فأصاب غيره. والنسيان على وجهين أيضاً: نسيان ترك، وهو الذي يجوز أن يضاف إلى الله ﷻ من هذا الوجه، [ونسيان عمداً]^(٣).

وقيل: نزل قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا التَّوْبَةُ عَلَى اللَّهِ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السُّوءَ بِمَكَلَةٍ﴾ الآية في المؤمنين، وقوله تعالى: ﴿وَلَيْسَتِ التَّوْبَةُ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ﴾ إلى آخر الآية [النساء: ١٨] في الكافرين، وقيل: إنها جميعاً في المؤمنين، والثالثة^(٤) في الكفار. وعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قال: (إن الله تعالى يقبل توبة العبد ما لم يغتر). ورؤي عن النبي ﷺ [أنه]^(٥) قال: «مَنْ تَابَ قَبْلَ أَنْ تُغْرَغَ نَفْسُهُ، وَيُعَايِنَ الْمَلَائِكَةَ قَبْلَ أَنْ تَوْبَهُ» [أحمد ٥/٣٦٢].

والأصل في هذا أن توبة الكافر [تقبل إذا كانت]^(٦) توبة اختيار. وأما إذا كانت توبة اضطرار ودفع فإنها لا تقبل أبداً كقوله تعالى: ﴿لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيمَانُهَا لَمْ تَكُنْ ءَامَنَتْ مِن قَبْلُ﴾ [الأنعام: ١٥٨] إذا كان إيمانها دفع واضطرار عند معاينة العذاب فإنه لا يقبل أبداً، وهو أيضاً كإيمان فرعون حين قال: ﴿حَتَّىٰ إِذَا أَذْرَكَهُ أَغْرَقَهُ قَالَ ءَاسَتْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا الَّذِي ءَاسَتْ بِهِ. بَرَأَ إِلَهُ يَلِي﴾ الآية [يونس: ٩٠] لم يقبل إيمانه لأنه إيمان دفع واضطرار.

فعلى ذلك كل إيمان دفع واضطرار فإنه لا يقبل أبداً. [وهو كقوله:]^(٧) ﴿فَلَمَّا رَأَوْا بَأْسَنَا قَالُوا ءَامَنَّا بِاللَّهِ وَحَدُّهُ﴾ [غافر: ٨٤].

الآية ١٨

وقوله^(٨) تعالى: ﴿وَلَيْسَتِ التَّوْبَةُ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ حَتَّىٰ إِذَا حَضَرَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ إِنِّي بُتْتُ إِلَيْكَ﴾ هم الذين يتوبون عند معاينتهم الموت؛ أخبر أنه لا يقبل توبتهم، لأنهم يتوبون في الآخرة دفع العذاب عن أنفسهم، كقوله تعالى: ﴿مَا أَشْرَكْنَا﴾ [الأنعام: ١٤٨]، وكقوله^(٩): ﴿مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾ [الأنعام: ٢٣].

الآية ١٩

وقوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الذَّبَابُ ءَامِنُوا لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَرِثُوا النِّسَاءَ كَرْهًا﴾ قال بعضهم: كان يجوز لهم أن يرثوا النساء طوعاً لأنه إنما نهى أن يرثوهن كرهاً، فكان فيه دليل جواز ورائيتهن طوعاً. وأما عندنا فإنه ليس فيه دليل جواز ورائيتهن طوعاً. وإن كان التَّهْنِي فَإِنَّمَا^(١٠) كان في حال الكره، لأن الأصل عندنا أن ليس في حظر الحكم في حال: دليل إباحته في حال أخرى، ولا في إباحته في حال دليل حظره في حال أخرى، ولا في جله في حال: دليل حرمة في حال أخرى، ولا في حرمة في حال: دليل جله في حال أخرى. دليل ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ حَتَّىٰ يَمْلِكُوا﴾ [الإسراء: ٣١] ليس على أن لهم أن يقتلوه إذا لم يخشوا الإملاق، وقوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنزَلْنَاكَ أَزْوَاجَ النَّارِ ءَاتِيَتْ أَجْرُكُمْ﴾ [الأحزاب: ٥٠]، وقوله^(١١) تعالى: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَمْلِكُوا فَوَاحِشَةً﴾ [النساء: ٣].

والقصة في الآية ما قيل: إن الرجل إذا ما ترك امرأة كان أولياؤه أحق بامراتيه من تولي^(١٢) نفسها؛ إن شاؤوا زوجوها، وإن شاؤوا لم يزوجهوا، فنزلت الآية في ذلك، وقيل أيضاً: كانوا في أول الإسلام إذا مات الرجل [أقبل]^(١٣) أقرب الناس منه، فيلقي على امرأته ثوباً، حدث يكأها طوعاً وكرهاً، فنزلت الآية في ذلك. والآية عندنا خرج مخرج بيان التحريم على ما كانوا يفعلون. دليل ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ﴾ [النساء: ٢٢] نهى الأبناء أن ينكحوا ما نكح آبائهم من النساء، فدل أن التَّهْنِي كان في الحالين جميعاً في حال الكره والرضا، والله أعلم.

وفي قوله: ﴿لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَرِثُوا النِّسَاءَ كَرْهًا﴾ الآية تحتل حرمة ورائيتهن أبداً؛ وإن ذكره كَرْهًا لا وجو: أحدها: أن ليس في ذكر الحرمة في وجو أو ذكر الحرمة دلالة تخصيص الحال كقوله ﷻ: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ حَتَّىٰ يَمْلِكُوا﴾

(١) ساقطة من الأصل وم. (٢) في الأصل وم: أحد. (٣) ساقطة من الأصل وم. (٤) المقصود قوله تعالى: ﴿وَلَا الَّذِينَ يُمُوتُونَ وَهُمْ كُفَّارًا﴾ [النساء: ١٨]. (٥) ساقطة من الأصل وم. (٦) في الأصل وم: كان توبته. (٧) في الأصل وم: وكقوله. (٨) في الأصل وم: وقيل. (٩) في الأصل وم: وقوله. (١٠) في الأصل وم: إنما. (١١) في الأصل وم: وكقوله. (١٢) في الأصل وم: ولي. (١٣) من م، ساقطة من الأصل.

إِنَّمَا يَنْتَقِصُ [الإسراء: ٣١] وقوله تعالى: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَمْلِكُوا فُرُجَةً﴾ [النساء: ٣]. وقوله ﷺ: ﴿إِنَّا أَعْلَلْنَا لَكَ أَرْوَجَكَ أَلَّتِي مَاتَتْ أَجُورُهَا﴾ [الاحزاب: ٥٠]؛ إِنَّهُمْ [لا يَحْلِلْنَ إِنْ] ^(١) لم يُؤْتَيْنِ أَجُورَهُنَّ، وإذا لم يَصِرْ ذَلِكَ شَرْطاً صَارَ كَأَنَّهُ قَالَ اللَّهُ ﷻ: يَجِلُّ لَكُمْ أَنْ تَرِثُوا النِّسَاءَ كَرْهًا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

والثاني: أَنْ تَكُونَ الْوَرَاثَةُ ^(٢) أَبَدًا كَرْهًا، وَيَجِبُ الْمِيرَاثُ، سِوَاءَ ^(٣) مَنْ فِيهِ، وَلَهُ أَوْلَادٌ؛ إِذَا كَانَ هَذَا وَجْهَ الْوَرَاثَةِ فَذِكْرُهُ ذَلِكَ وَغَيْرُهُ سِوَاءً.

والثالث: أَنَّهُمْ كَانُوا يَتَوَارَثُونَ النِّكَاحَ، وَهُوَ أَمْرٌ لَا يَحْتَمِلُ [الانْقِسَامَ، وَلَا عِنْدَ الْإِشْتِرَاكِ الْإِسْتِمْتَاعَ، فَكَانَ ذَلِكَ عَلَى تَرَاوِيهِمْ لِوَاحِدٍ، أَوْ أَنْ يَكُونَ فِي مَا كَانَتْ الْوَرَاثَةُ تُرْجَعُ إِلَى وَاحِدٍ، فَيَكُونُ ذَلِكَ بِحَقِّ النِّكَاحِ لَا الْمِيرَاثِ، فَلِذَا حُرِّمَ النِّكَاحُ] ^(٤) فِي حَقِّ مَنْ يَرِثُ مِنَ الذَّكَوْرِ، وَهُمْ الْأَبَاءُ وَالْأَبْنَاؤُ، فَبَطَلَ الْمِيرَاثُ لَوْ كَانَ يَجُوزُ أَنْ يَوْرَثَ. ثُمَّ دَلَّتْ هَذِهِ الْآيَةُ عَلَى قَطْعِ وَرَاثَةِ مَنَافِعِ الْإِبْضَاعِ، [وَمِلْكُ الْإِبْضَاعِ] ^(٥) أَذْوَمُ مِنْ مِلْكِ الْإِجَارَاتِ، فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ قَطْعُ الْإِجَارَاتِ أَوَّلَى.

ودليل آخر على بطلانِ الْوَرَاثَةِ أَنَّ الْمَرْأَةَ قَدْ تَرِثُ الْمِيرَاثَ، فَتَكُونُ وَرَاثَةً بَعْضُ نَفْسِهَا، فَبَطَلَ مِنْ حَيْثُ يُرَادُ إِثْبَاتُهُ. وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْضُوا لَهُمْ إِنْ تَذَهَبُوا بِبَعْضِ مَا ءَاتَيْتُمُوهُمْ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ﴾ اخْتَلَفَ فِيهِ؛ قَالَ بَعْضُهُمْ: هُوَ مَعْطُوفٌ عَلَى مَا تَقَدَّمَ، وَهُوَ مَا ذَكَرْنَا مِنَ الْوَرَاثَةِ؛ نَهَى أَنْ يُعْضِلُوهُمْ لِيَذْهَبُوا بِمَا آتَوْهُمْ ﴿إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ﴾، قِيلَ: لَمْ يَكُنْ يَوْمَئِذٍ عُقُوبَةٌ إِذَا آتَتْ الْمَرْأَةُ بِفَاحِشَةٍ سَرَى اخْتِذَ الْمُهْرُ مِنْهَا، وَكَانُوا يُنْكَحُونَهَا عَلَى الْوَرَاثَةِ، فَلِذَا آتَتْ بِفَاحِشَةٍ ^(٦) أَخَذَ مَا آتَاهَا، ثُمَّ يَسْرِحُهَا. فَإِنْ قِيلَ: إِنَّمَا نَهَانَا عَنِ الْوَرَاثَةِ لِأَنَّ الْوَلِيَّ إِذَا وَرَثَهَا وَرِثَتْ هِيَ نَفْسَهَا، فَيَبْطُلُ بِذَلِكَ، فَانْتَهَى لِذَلِكَ، قِيلَ: لَوْ كَانَ لِذَلِكَ فَالْمَرْأَةُ، إِنْ كَانَتْ مِمَّنْ لَا تَرِثُ عَنِ الزَّوْجِ، مَمْلُوكَةٌ، يَجِبُ أَنْ يَجِلَّ ذَلِكَ، إِذْ لَا وَرَاثَةَ ثَمَّةً. فَلِذَا لَمْ يَجُزْ دَلُّ أَنَّهَا خَرَجَتْ عَلَى بَيَانِ التَّحْرِيمِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وقيل في قوله: ﴿وَلَا تَقْضُوا لَهُمْ إِنْ تَذَهَبُوا بِبَعْضِ مَا ءَاتَيْتُمُوهُمْ﴾ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ، لَيْسَتْ عَلَى الْأَوَّلِ نَهْيُ الزَّوْجِ أَنْ يَأْخُذَ مِنْهَا مَا آتَاهَا مِنَ الْمَهْرِ ﴿إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ﴾.

ثم اخْتَلَفَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿بِفَحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ﴾ قَالَ بَعْضُهُمْ، هُوَ الزَّوْنِي، وَهُوَ مَا ذَكَرْنَا، وَقَالَ آخَرُونَ: الْفَاحِشَةُ هُنَا هُوَ الشُّبُورُ، أَيْ إِذَا نَشَرْتَ فَلَا بَأْسَ أَنْ يَأْخُذَ مِنْهَا مَا آتَاهَا، وَقِيلَ: هُوَ مَا ذَكَرَهُ ﷻ فِي آيَةِ أُخْرَى: ﴿وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا مِمَّا ءَاتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَلَّا يُعِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُعِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ﴾ [البقرة: ٢٢٩] نَهَى الْأَزْوَاجَ أَنْ يَأْخُذُوا مِنْهُنَّ ﴿شَيْئًا إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَلَّا يُعِيمَا حُدُودَ اللَّهِ﴾ فَحِينَئِذٍ أَبَاحَ اخْتِذَ ﴿فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ﴾. فَعَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَقْضُوا لَهُمْ إِنْ تَذَهَبُوا بِبَعْضِ مَا ءَاتَيْتُمُوهُمْ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ﴾ وَمَا ذَكَرْنَا مِنَ الشُّبُورِ خَوْفُ تَرْكِ إِقَامَةِ حُدُودِ اللَّهِ، فَعِنْدَ ذَلِكَ أَبَاحَ لَهُمْ اخْتِذَ مَا آتَاهَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وقوله تعالى: ﴿وَعَاثِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ اخْتَلَفَ فِيهِ: قِيلَ: هُوَ كَقَوْلِهِ: ﴿وَأَنكِحُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ سَرِحُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ﴾ [البقرة: ٢٣١] وكَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَإِنْسَاكُ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحُ بِالْإِحْسَنِ﴾ [البقرة: ٢٢٩]. وَقِيلَ: ﴿وَعَاثِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ يَحْتَمِلُ بِالْفَضْلِ، وَيَحْتَمِلُ كَمَا لَوْ قِيلَ بَكَ مِثْلُ ذَلِكَ لَمْ تُتَكْرَرْ، بَلْ تَعْرِفُهُ، وَتَقْبَلُهُ.

وقوله تعالى: ﴿فَإِنْ كَرِهْتُمُوهُنَّ﴾ بوجهين: قِيلَ: كَرِهْتُمْ صَنِيعَتَهُنَّ مِنْ قُبْحِهِنَّ وَذِمَامَتِهِنَّ أَوْ سُوءِ خُلُقِهِنَّ، فَصَبَرْتُمْ عَلَى ذَلِكَ ﴿وَيَجْعَلُ اللَّهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا﴾ قِيلَ: يَهَبُ لَكُمْ مِنْهُنَّ أَوْلَادًا تَقَرُّ بِهِمْ أَعْيُنُكُمْ، أَوْ يُعْطِي لَكُمْ فِي الْآخِرَةِ ثَوَابًا جَزِيلًا بِصَحْبَتِكِ إِيَّاهُنَّ. وَقِيلَ فِي قَوْلِهِ ﷻ: ﴿فَإِنْ كَرِهْتُمُوهُنَّ﴾ أَيْ كَرِهْتُمْ فِرَاقَهُنَّ يَجْعَلُ ^(٧) اللَّهُ تَعَالَى فِي الْفِرَاقِ ﴿خَيْرًا كَثِيرًا﴾ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ يَنفَرَا بَيْنَ اللَّهِ كَلًّا مِنْ سَعْيَهِ﴾ [النساء: ١٣٠].

(١) فِي الْأَصْلِ وَم: يَحْلِلْنَ وَإِنْ. (٢) أَدْرَجَ بَعْدَهَا فِي الْأَصْلِ وَم: يَكُونُ. (٣) فِي الْأَصْلِ وَم: سَاءَ. (٤) مِنْ م، سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ. (٥) مِنْ م، سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ. (٦) أَدْرَجَ بَعْدَهَا فِي م: لِيَذْهَبُوا بِمَا آتَوْهُمْ إِلَى. (٧) فِي الْأَصْلِ وَم: وَيَجْعَلُ.

الآية ٢٠

وقوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَرَدْتُمْ أَنْتَبَدَا زَوْجَ مَكَاتٍ زَوْجٍ وَآتَيْتُمْ إِحْدَاهُنَّ قِنْطَارًا﴾ مِنَ الذَّهَبِ. وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه أَنَّهُ قَالَ: (إِنْ كَرِهْتَ امْرَأَتَكَ، أَوْ اعْجَبْتَكَ غَيْرَهَا، فَطَلَّقْتَ هَذِهِ، وَتَزَوَّجْتَ تِلْكَ، فَأَعْطَيْتَ هَذِهِ مَهْرَهَا، وَإِنْ كَانَ قِنْطَارًا) وَالْقِنْطَارُ اثْنَا عَشَرَ أَلْفَ دِرْهَمٍ أَوْ أَلْفَ دِينَارٍ، [وقيل: القِنْطَارُ أَلْفٌ وَمِئَتَا دِينَارًا^(١)] فِهَذَا عَلَى التَّمْنِيلِ، لَيْسَ عَلَى التَّقْدِيرِ.

ووجهُ النَّهْيِ وَالْوَعِيدِ فِي ذَلِكَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، مَا رُوِيَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «إِنَّ النِّسَاءَ عِنْدَكُمْ عَوَانٌ؛ اتَّخَذْتُمُوهُنَّ بِأَمَانَةِ اللَّهِ تَعَالَى، وَاسْتَحْلَلْتُمُ فُرُوجَهُنَّ / ٨٥ - ب / بِكَلِمَةِ اللَّهِ تَعَالَى» [ابن جرير الطبري في تفسيره ٤ / ٣١١] تَرَوَعْدُ رضي الله عنه الْأَزْوَاجَ فِي غَيْرِ آيَةٍ مِنَ الْقُرْآنِ عَنْ اخْتِذَاكِ مَهْوَرِ النِّسَاءِ وَغَيْرِهَا مِنَ الْأَمْوَالِ لِضَعْفِهِنَّ فِي أَنْفُسِهِنَّ، وَالرِّجَالُ هُمُ الْقَوَامُونَ عَلَيْهِنَّ، لِثَلَا يَنْسِطُ الْأَزْوَاجُ فِي أَمْوَالِهِنَّ إِشْفَاقًا عَلَيْهِنَّ، أَيْ لَمَّا إِذَا اخْتَذَ مِنْهَا مَهْرَهَا بَقِيَتْ لَهُ الْمَنْفَعَةُ بِلَا بَدَلٍ. لَكِنَّهُ أُجِيزَ لَهُ ذَلِكَ لِأَنَّهُ تَقَلَّبَ فِي الْمَلِكِ، وَكُلُّ مَنْ تَقَلَّبَ فِي مَلِكِهِ يَبْدُلُ جَارَ لَهُ ذَلِكَ.

وقوله تعالى: ﴿وَأَتَاخُذُونَهُ بُهْتَانًا﴾ قِيلَ: ظُلْمًا بِغَيْرِ حَقٍّ، وَقِيلَ: إِذَا أَرَادَ طَلَاقُهَا لَا يُضَارُّهَا بِكَذِبٍ لِتَقْتِدِي مِنْهُ مَهْرَهَا ﴿وَأَيْمَانًا يُبَيِّنُ﴾ وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْبُهْتَانُ وَالْإِيمَانُ وَاحِدًا.

الآية ٢١

وقوله تعالى: ﴿وَكَيْفَ تَأْخُذُونَهُ وَقَدْ أَفْضَى بَعْضُكُمْ إِلَى بَعْضٍ﴾ وَقِيلَ: الْإِفْضَاءُ هُوَ الْجِمَاعُ، وَالْأَشْبَهُ أَنْ يَكُونَ الْإِفْضَاءُ الْاجْتِمَاعُ لِأَنَّهُ أَضَافَ إِلَيْهَا جَمِيعًا، فَهُوَ بِالْاجْتِمَاعِ أَشْبَهُ، وَإِلَيْهِ أَقْرَبُ، فَيَجِبُ الْمَهْرُ بِالْاجْتِمَاعِ وَالْخُلُوةِ بَهَا، وَالْجِمَاعُ فَعْلُ الزَّوْجِ يُضَافُ إِلَيْهِ خَاصَّةً.

وقوله تعالى: ﴿وَأَخَذْتَ مِنْكُمْ يَمِينًا غَلِيظًا﴾ قِيلَ: عُقْدَةُ النِّكَاحِ، وَقِيلَ: هُوَ مَا ذَكَرْنَا فِي قَوْلِهِ: ﴿فَلْيَسْكَا﴾ بِمَقْرُونٍ أَوْ تَشْرِيجٍ [يَاخْتَنِي] [البقرة: ٢٢٩]. وَقِيلَ: الْمِيثَاقُ الْغَلِيظُ مَا ذُكِرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقُولُ: «اتَّقُوا اللَّهَ فِي النِّسَاءِ فَإِنَّكُمْ إِنَّمَا اتَّخَذْتُمُوهُنَّ بِأَمَانَةِ اللَّهِ، وَاسْتَحْلَلْتُمُ فُرُوجَهُنَّ بِكَلِمَةِ اللَّهِ، وَأَنْهَنَّ عِنْدَكُمْ عَوَانٌ لَا يَمْلِكُنَّ مِنْ أَمْرِهِنَّ شَيْئًا» [مسلم ١٢١٨]. وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ! إِنَّ لَكُمْ عَلَى نِسَائِكُمْ حَقًّا، وَإِنَّ مِنْ حَقِّكُمْ عَلَيْهِنَّ أَنْ لَا يُوطِينَ فُرُشَكُمْ [أَحَدًا]^(٢)، وَلَا يَأْذُنَ [فِي]^(٣) بِيوتِكُمْ لِأَحَدٍ تَكْرَهُوهُ، وَلَا يَأْتِينَ بِفَاحِشَةٍ مُبِينَةٍ. فَإِنْ هُنَّ فَعَلْنَ ذَلِكَ فَقَدْ أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضْرِبُوهُنَّ ضَرْبًا غَيْرَ مُبْرَحٍ» يَعْنِي غَيْرَ شَائِنٍ. «وَإِنَّ مِنْ حَقِّهِنَّ عَلَيْكُمُ الْكِسْوَةُ وَالنَّفَقَةُ بِالْمَعْرُوفِ» [مسلم ١٢١٨] وَقِيلَ: إِنَّ رَجُلًا سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: مَاذَا يَجِلُّ لَنَا مِنْ نِسَائِنَا؟ وَمَاذَا يُحَرِّمُ عَلَيْنَا مِنْهُنَّ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «حَرْزُكَ؛ فَأَتِهِ أُنْثَى شَتَّى، وَلَا تَضْرِبِ الْوَجْهَ، وَلَا تُقَبِّحْهُ، وَلَا تَهْجُرْهَا إِلَّا فِي بَيْتِهَا، وَأَطْعِمْهَا إِذَا أَكَلَتْ، وَانْمِسْهَا إِذَا اكْتَسَبَتْ» [أحمد ٤٤٧ / ٤ و ٣ / ٥].

وقيل: الميثاق الغليظ ما أقرؤا به من قول الله: ﴿فَأَنكِسُوا بِمَعْرُوفٍ﴾ [البقرة: ٢٣١].

الآية ٢٢

وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ بَنَاتِكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾ حَرَّمَ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى الْأَبْنَاءِ نِكَاحَ نِسَاءِ آبَائِهِمْ؛ وَذَلِكَ أَنَّهُمْ كَانُوا يَعْمَلُونَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ مَا قِيلَ فِي الْقِصَّةِ: إِنَّ أَبَا قَيْسٍ [ابن الْأَسْلَمِ]^(٤) تَوَفَّى، فَعَمَدَ ابْنُهُ، يُقَالُ لَهُ: مُحَصَّنٌ، فَتَزَوَّجَ امْرَأَةً أَبِيهِ، فَنَهَى اللَّهُ تَعَالَى عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ ﷺ: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾. وَقِيلَ: إِنَّ رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ خَرَجَ سَالًا سَبَقَهُ، فَقِيلَ لَهُ: مَا شَأْنُكَ؟ فَقَالَ: إِنَّ رَجُلًا تَزَوَّجَ بِامْرَأَةِ أَبِيهِ. فَهَذَا إِذَا تَزَوَّجَهَا مُسْتَحِلًّا لَهَا، فَهُوَ يَكْفُرُ، لِذَلِكَ كَانَ قَصْدُ قَوْلِهِ، وَكَذَلِكَ^(٥) حَرَّمَ اللَّهُ ﷻ عَلَى الْأَبَاءِ نِكَاحَ نِسَاءِ الْأَبْنَاءِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَحَلَائِلُ أَبْنَائِكُمُ﴾ [النساء: ٢٣].

وقوله تعالى: ﴿إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ﴾ إِنَّكُمْ كَانَتْ فَحِشَةً وَمَقْتًا وَسَاءَ سَبِيلًا. أَيْ إِنَّكُمْ إِذَا أَنْهَيْتُمْ عَنْ ذَلِكَ فِي الْإِثْنَانِ^(٦) يَغْفِرُ لَكُمْ «مَا قَدْ سَلَفَ» وَإِنَّ «كَانَ فَحِشَةً» فِي الْإِسْلَامِ «وَمَقْتًا» قِيلَ: بُغْضًا «وَسَاءَ سَبِيلًا» أَيْ بِشَسِ الْمَسْلُوكِ تَزَوُّجِ نِسَاءِ آبَائِهِمْ. وَيَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ الْآيَةُ فِي الطَّلَاقِ؛ إِذَا كَانَ الرَّجُلُ يَطْلُقُ امْرَأَتَهُ، ثُمَّ يَنْدِمُ عَلَى طَلَاقِهَا، فَيَتَزَوَّجُهَا ابْنَةً، فَيَمُوتُ ذَلِكَ الْأَبُ، وَيَنْقُضُ.

وقوله تعالى: ﴿وَسَاءَ سَبِيلًا﴾ أَيْ بِشَسِ السَّبِيلِ نِكَاحُ امْرَأَةِ أَبِيهِ: الْمَسْلُوكِ.

(١) مِنْ م، ساقطة من الأصل. (٢) ساقطة من الأصل وم. (٣) ساقطة من الأصل وم. (٤) ساقطة من الأصل وم، انظر تفسير الطبري ٤ / ٣١٨.

(٥) فِي الْأَصْلِ وَم: وَلِذَلِكَ. (٦) فِي م: الْإِثْنَانِ.

وعن عائشة رضي الله عنها: (أن أفلح أخا أبي القعيس اشتاذن عليها وهو عنها من الرضاعة بعد أن نزل الحجاب، قالت: فأيئت أن أذن له، فلما جاء رسول الله ﷺ أخبرته بالذي صنعت، فأمرني بأن أذن له علي).

وحجة أخرى من النظر بأن الله تعالى حرّم الابنة على أبيها وعلى جدّها، والابنة حدثت عن ماء الأب بعينه، ولم تحدث عن ماء الجد، ولكن الجد سبب ماء الأب الذي حدثت عنه الابنة. قال: فاللبن، وإن كان حدوده من الأم/٨٦-١/ فإن سبب كونه هو الأب، فيجب أن تحرم المرأة التي أرضعتها امرأة عليه إذا كان سبباً لذلك اللبن كما يحرم المُرضع إذا كان سبباً على الذي أرضعته.

ثم بقيت مسألتان: إحداهما في التقدير، والأخرى في الحد. أما في التقدير فعموم قوله ﷺ: «وَأَنْتُمْ كُمُ النَّبِيِّ» أَرْضَعْتُمْ وَأَنْتُمْ كُمُ النَّبِيِّ أَرْضَعْتُمْ لم يخصّ قدراً دون قدر. وروى عن علي وعبد الله رضي الله عنهما [أنه^(١)] قال: «الرضعة الواحدة تحرم» [لا تحرم عند مسلم ١٠٧٤/٢، أحكام القرآن للجصاص ٦٧/٣]. فإن قيل: روي عن عائشة رضي الله عنها [أنها قالت: (كان في ما أنزل)^(٢) عشر رضعات، ثم صرن إلى خمس، فتوفي النبي ﷺ (وهن في ما يقرأ من القرآن) قيل: [٣] لسنا نجد في القرآن آية النايخ [ولا آية المنسوخ]^(٤) ولا يجوز أن يقال من القرآن شيء، فلا نترك ما نجده ثابتاً في القرآن، مخفوظة برواية قد غلطت فيها.

وروي عنها أنها قالت: (يحرم من الرضاع ما أثبت اللحم والدّم)، وروي عنها أيضاً أنها قالت: (لا تحرم المصّة والمصتان ولا الإملاجة والإملاجان) قيل^(٥) ذلك لابن عمر رضي الله عنهما فقال: (حكم الله أولاً وخيراً، من حكمها، وكلام نحو هذا)^(٦).

وعن عمر بن دينار قال: سألت ابن عمر رضي الله عنهما فذكر شيئاً من الرضاع، فقال: (لا نعلم إلا أن الله حرّم الاختين من الرضاعة)، قال: فقلت: إن أمير المؤمنين ابن الزبير يقول: (لا تحرم المصّة والمصتان ولا الإملاجة والإملاجان لما لم يتحقق بالمصّة والمصتين أن اللبن قد صار في جوف الصبي، ووصل إليه، فلذلك لم يحرم به).

وأما المسألة في الحد فإن^(٧) الرضاع في الكبير لا يحرم عندنا، وما روي في خبر عائشة رضي الله عنها [أنه ﷺ دخل عليها، فرأى عندها رجلاً، فتغير وجه رسول الله ﷺ فقال: من هذا؟ قالت: إنه أخي^(٨) من الرضاعة)، فقال: «انظرون من ترضعن فإنما»^(٩) الرضاعة من المجاعة [البخاري ٢٦٤٧]، وما روي عن رسول الله ﷺ [أنه^(١٠)] قال: «الرضاع ما فتق الأمعاء» [الترمذي ١١٥٢]. إنما يكون في الصغر لأن أمعاء الصبي تكون ضيقة^(١١) لا تحتمل الطعام لضيقها، وأما فتقه باللبن [فهو]^(١٢) على ما وصفه ﷺ: «لَبَنًا خَالِصًا سَائِبًا لِلشَّرْبِ» [النحل: ٦٦]. فإذا كان غذاؤه إنما يكون باللبن للمعنى الذي وصفنا كانت كفاية مجاعته به، وكان هذا معنى قوله ﷺ: «إنما الرضاعة من المجاعة»، وكذلك ما روي عنه ﷺ [١٣]: «ما أثبت اللحم، وأنتز العظم» [أحمد ٤٣٢/١] وفي الكبير لا يثبت اللحم، ولا ينتز العظم.

وروي أن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «الجرعة تحرم كما يحرم حولان كميلان». فإن ثبت هذا فهو الأصل في ذلك، والمعتد عليه، فإن عورض بما في خبر سالم [بن حذيفة]^(١٤) حين قال [لسهلة بنت سهيل ابن عمرو]^(١٥): «أرضعي سالمًا خمس رضعات تحرمي عليه» [أحمد ٢٠١/٦] فإنه يقال: [١٦] هذا يحتمل أن يكون ذلك لسالم خاصة دون غيره من الناس. فإذا كان كذلك لا يقاس عليه غيره، ويحتمل أن يكون منسوخاً بما روي من الأخبار المرفوعة والموقوفة بإيجاب الحرمة بالقليل منه والكثير.

(١) في الأصل: رضي الله تعالى عنه، ساقطة من م. (٢) في الأصل وم: قالت كان فيما ترك. (٣) في الأصل وم: وهو فيما يقرأ، قيل. انظر الجامع لأحكام القرآن (١٠٩/٥). (٤) من م، ساقطة من الأصل. (٥) في الأصل وم: قال. (٦) في الأصل وم: وكلام نحو هذا من حكمها. (٧) في الأصل وم: ان. (٨) في الأصل وم: عمي. (٩) في الأصل وم: انظري ما الرضاعة إنما، انظر المسند (٢١٤/٦). (١٠) ساقطة من الأصل وم. (١١) في الأصل وم: ضيقاً. (١٢) ساقطة من الأصل وم. (١٣) ساقطة من الأصل وم. (١٤) ساقطة من الأصل وم. انظر المسند (٦/٢٠١). (١٥) ساقطة من الأصل وم. انظر المصدر السابق. (١٦) في الأصل وم: قيل.

وقوله تعالى: ﴿وَأَمْتُهُنَّ بِسَائِبُكُمْ وَرَبَائِبُكُمْ الَّتِي فِي حُجُورِكُمْ مِنْ نِسَائِكُمُ الَّتِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَإِنْ لَمْ تَكُونُوا دَخَلْتُمْ بِهِنَّ﴾ الآية؛ اجتمع أهل العلم في الرِّبِّيَّة على أنها لا تحرّم على الرجل الذي كان قد تزوّج أمّها، وطلّقها قبل الدخول، أو مائث، وإنما تحرّم عليه إذا دخل بها.

واختلف في أم المرأة إذا لم يدخل بالابنة حتى بانث منه. قال أصحابنا، رحمهم الله: هي حرام عليه؛ كان دخل بالأم أم لم يدخل. وقال آخرون: بشرط: الدخول في آخر القصّة راجع إلى الرِّبِّيَّة والأم جميعاً. فما لم يدخل بواحدة منهما حلّ له أن^(١) يتزوّج بالأخرى إذا فارّقها، وهو القياس الظاهر في الكتاب في أمر الشّروط. والثّنيا أن يكون الشرط فيهما جميعاً لأنه قال الله تعالى: ﴿وَأَمْتُهُنَّ بِسَائِبُكُمْ وَرَبَائِبُكُمْ الَّتِي فِي حُجُورِكُمْ مِنْ نِسَائِكُمُ الَّتِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَإِنْ لَمْ تَكُونُوا دَخَلْتُمْ بِهِنَّ﴾؛ ذكر أمّهات النساء وربائب النساء، ثم شرط الدخول بهنّ، فيجب أن يكون الشرط لاحقاً بهما جميعاً. وكذلك روي عن عليّ عليه السلام [أنه^(٢)] قال: (هي بمنزلة الرِّبِّيَّة)، وعن جابر [أنه^(٣)] قال: (ينكح أمّها إن شاء)، وعن ابن مسعود عليه السلام أنه أفتى في امرأة تزوّجها رجل، فطلّقها قبل أن يدخل بها، أو مائث، قال: (لا بأس أن يتزوّج أمّها)، فلما أتى المدينة رجّع، فاتأّم، فتأّمهم عن ذلك، فقيل: إنها ولدت أولاداً، فقال: (ولو ولدت). إلى هذا يذهب^(٤) أولئك، وهو الظاهر من الآية.

واحتج بعض أصحابنا في ذلك أن الثّنيا المُلحق في آخر الكلام ربّما يلحق الكلّ على ما تقدّم من الكلام، وربّما يقع على ما يليه. فلما كان غير مُلحق على الكلّ من المذكور وقع على ما يليه. فإن قيل: يلحق على ما تقدّم من الذّكر ما لا يُحتمل، [فهو^(٥)] ليس على ما لا يُحتمل. ألا ترى أن الله تعالى قال: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَمِمَّا يَحْتَمِلُ﴾ إلى قوله: ﴿وَمَا أَكَلَ السَّيِّئُ إِلَّا مَا ذُكِّرْتُمْ﴾ [المائدة: ٣] ثم ألحق الكلّ؛ ولا أوقع على ما يليه خاصة، ولكنه ألحق على ما احتلّ عليه؛ فعلى ذلك في هذا لم يلحق الكلّ لأنه لا يُحتمل، وأوقع على الأم والرِّبِّيَّة لأنه يُحتمل.

واحتج أصحابنا، رحمهم الله، أيضاً أن الحرمة ثبتت بقوله ﷺ: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ﴾ إلى قوله تعالى: ﴿وَأُمَّهَاتُكُمْ الَّتِي أَرْضَعْتُمْ وَأُمَّهَاتُكُمْ مِنَ الرِّبَائِبِ وَبَنَاتُكُمْ مِنَ الرِّبَائِبِ﴾ فلا تُستحلّ بالشك، وفي الرِّبِّيَّة لم تثبت إلا بالشرط، فلا تحرّم بالشك.

وقيل أيضاً: إن الدخول لو كان شرطاً في الأم والرِّبِّيَّة جميعاً لا احتقن بذكر النساء: الأمّهات وربائب، فنقول: ﴿وَأَمْتُهُنَّ بِسَائِبُكُمْ مِنْ رَبَائِبِكُمْ﴾ الَّتِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ، ولم يحتج إلى أن يذكر ﴿وَرَبَائِبُكُمْ الَّتِي فِي حُجُورِكُمْ مِنْ نِسَائِكُمُ الَّتِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ﴾ على ما احتقن بذكر الحرمة في الأنساب والرّضاع في الأصول عن الشعوب. فلما لم يحتج بذلك دلّ أن الربائب مخصصات بالشرط دون الأمّهات. ومما يبيّن ذلك أن الرِّبِّيَّة لو لم تذكر لم يجز أن ينقضي من الكلام ﴿وَأَمْتُهُنَّ بِسَائِبُكُمْ﴾ اللاتي دخلتم بهنّ، ولو لم يذكر الأمّهات، فبقي من الكلام ﴿وَرَبَائِبُكُمْ الَّتِي فِي حُجُورِكُمْ مِنْ نِسَائِكُمُ الَّتِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ﴾ كان كلاماً تاماً. فدلّ ذلك على أن قوله تعالى: ﴿مِنْ نِسَائِكُمُ﴾ إنما هو في الربائب دون الأمّهات.

واضله ما روى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جدّه أنه قال: قال رسول الله ﷺ: «أيّ ما رجل تزوّج امرأة، فطلّقها قبل أن يدخل بها، أو مائث عنده، فلا بأس أن يتزوّج أبنتها» وأيّ ما رجل تزوّج امرأة، فطلّقها قبل أن يدخل بها، أو مائث عنده، فلا يحلّ له أن يتزوّج أمّها [البيهقي في الكبرى ١٦٠/٧].

وعن ابن عباس وعمران بن حصين في ﴿وَأَمْتُهُنَّ بِسَائِبُكُمْ﴾ [أنهما^(٦)] قالوا: (هي مِثْمَةٌ).

وقال أكثر أهل العلم: إذا تزوّج الرجل امرأة، ودخل بها، لم يجز له أن يتزوّج أبنتها، وإن لم تكن ربيّته وفي بيته وحجره، وهي في ذلك بمنزلة لو كانت في حجره يربّيها. وأجمعوا جميعاً أن الجمع بين المرأة وأمّها وأبنتها في الجماع

(١) من م، في الأصل: أنه. (٢) ساقطة من الأصل وم. (٣) في الأصل وم: يذهبون. (٤) ساقطة من الأصل وم. (٥) ساقطة من الأصل وم. (٦) ساقطة من الأصل وم.

في [ملك] ^(١) اليمين حرام. وكذلك روي عن عمر رضي الله عنه أنه سُئِلَ عن ذلك، فقال: (ما أُحِبُّ ذلك) فإن قال قائل: إن الخطاب كما ذكرت [الآية] ^(٢) يدلُّ على الشرط في الدخول بالأمهات إنما هو سبب الرِّبائِب، فما تُنْكَرُ أن يكون حُكْمُ الأمهات حُكْمَ الرِّبائِب كما كان حُكْمُ حلائلِ الأبناء حُكْمَ نساءِ الآباء، قيل: لا يجوز أن تُقاس المنصوصات بعضها على بغض، وإنما يُقاس ما لا نص فيه على المنصوص. فعلى ذلك الأول، والله أعلم.

ثم يجب أن يُنظر أي حِكْمَةٍ أوجبت تحريم الجمع بين المحارم: بين محارم الرجال ومحارم النساء؟ وروي عن أنس [أنه] ^(٣) قال: (أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا ^(٤) يكرهون الجمع بين القرائب في النكاح، وقالوا: (لأنه يورث الضغائن)، أو كلاماً ^(٥) نحو هذا. فقيل له: (يا أبا حمزة من منتهى؟ فقال: أبو بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم) وروي مرفوعاً: ٨٦ - ب/ أنه [قال] ^(٦): «لا تُنْكَحُ المرأة على عمتي ولا على خالتي» [مسلم ١٤٠٨/٣٧]. وروي في بعضها أنه يُوجب القطيعة. وروي عن ابن مسعود رضي الله عنه أنه كره الجمع بين ابنتي [عمين] ^(٧)، وقال: (لا أُحرِّم، ولكن أكره لأنه يُوجب القطيعة). فلم يُحرِّم لأن صلة القرابة في ما بينهما ليست بمفترضة، والصلة بين المحارم مفترضة فإذا كانت مفترضة فالجمع بينهما يحل على القطيعة، فحرِّم.

وعلى ذلك في نساء الآباء وحلائل الأبناء إذا فارقَ واحدَ امرأتَه، فليعلِّقَ يندم على ذلك، فيريد العود إليها، فإذا تزوجها أبوه أو ابنته أوزرت ذلك في ما بينهما الضغائن والقطيعة، لذلك حرِّم، والله أعلم. وكذلك هذا المعنى في الإبنة، إذا طلقها [زوجها] ^(٨)، ثم تزوج بأمها، حملها على الضغينة في ما بينهما. وأما إذا تزوج الأم، ثم فارقها قبل أن يدخل بها، حل أن يتزوج بابنتها، لأن الأم تؤثر ابنتها على نفسها في المتعارفين، فلا يخول ذلك على القطيعة، والإبنة لا تؤثر أمها على نفسها، بل تؤثر نفسها على أمها. لذلك ^(٩) كان ما ذكر.

وأما إذا دخل بالأم لم يحل له أن ينكح الابنة ^(١٠) لأنه يذكر استمتاع هذه، فيكون جامعاً بينهما في الاستمتاع، لذلك حرِّم.

ثم اختلف في الجماع والدخول بها إذا كان من غير رُشد، قال أصحابنا، رحمهم الله: يُحرِّم كما يُحرِّم الحرام ^(١١)، ويُمنع نكاح الرِّبِيَّة كما يمنع الحرام ^(١٢). وقال قوم: لا يُحرِّم، ولا يُمنع نكاح الرِّبِيَّة، واستدلوا في ذلك بقول الله تعالى: ﴿رَبِّبْكُمْ أَلَّتِي فِي حُجُورِكُمْ مِّنْ نِّسَائِكُمْ﴾ لأن الله تعالى حرَّم ربائب النساء إذا دخل بالأمهات، والمُرْئِي بها ليست بزوجة للزاني، فلا تُحرِّم ابنتها. لكنه لا حجة لهم في ذلك، وذلك أن الله تعالى ^(١٣) ذكر الدخول بهنَّ، ولم يذكر النكاح، ولا خصَّ الدخول في النكاح، وهو على كل [حال] ^(١٤) دخول رُشداً كان أو سفايحاً، والسفاح أحق في الحرمة من الحلال، إذ حكمه أغلظ وأشدُّ. فعلى ذلك في إيجاب الحرمة من الحلال يجيء أن يكون أشدَّ وأغلظ، وهو، ولو كان ذكر الدخول ههنا في النكاح [لم يكن فيه ما يمنع وجوب الحرمة إذا كان في النكاح] ^(١٥). ألا ترى إلى قول الله تعالى: ﴿رَبِّبْكُمْ أَلَّتِي فِي حُجُورِكُمْ؟﴾ [والرِّبِيَّة التي لا تكون في حجر الرجل مثلها في الحرمة، ولم يجعل قوله تعالى: ﴿فِي حُجُورِكُمْ﴾] ^(١٦) خصوصاً فيها دون ما أشبهها. وكذلك يجوز ألا يجعل قوله: ﴿نِّسَائِكُمْ أَلَّتِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ﴾ خصوصاً الدخول بالزوجات دون ما أشبههنَّ، وهنَّ الموطوءات مع ما ذكرنا أن ليس في الآية ذكر نساينا، لذلك لم يكن فيه دليل الحظر في غيره.

وبعد [فلاناً] ^(١٧) قد ذكرنا في ما تقدَّم أن ليس في حظر شيء في حال حظره في غير تلك الحال، والحرمة من ذلك الاستمتاع أنه إذا استمتع بإحدهما لم يكن له الاستمتاع بالآخرى، ألا ترى إلى ما روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال:

(١) من م، ساقطة من الأصل. (٢) ساقطة من الأصل وم. (٣) في الأصل وم: كان. (٤) في الأصل وم: كلام. (٥) ساقطة من الأصل وم. (٦) في الأصل وم: عم. (٧) ساقطة من الأصل وم. (٨) في الأصل وم: كذلك. (٩) في الأصل وم: بالإبنة. (١٠) في الأصل وم: الحلال. (١١) في الأصل وم: الحلال. (١٢) ساقطة من م. (١٣) ساقطة من الأصل وم. (١٤) من م، ساقطة من الأصل. (١٥) من م، ساقطة من الأصل. (١٦) ساقطة من الأصل. (١٧) ساقطة من الأصل وم.

«مَلْعُونٌ مَنْ نَظَرَ إِلَى فَرْجِ امْرَأَةٍ وَابْتَنَيْهَا»؟ [ابن حجر في فتح الباري ١٩٥/٩ رقمه ٥١٠٥]. ومعلوم أنه لا ينظر إلى فرجيهما^(١) في وقت واحد، وإنما ينظر في وقتين، فهو، والله أعلم، إذا نظر إلى فرج إحداهما، ثم نظر إلى فرج أخرى يذكر نظره في فرج هذه، فهو كالقاضي وطرة فيهما. كذلك في الزنى كهو في النكاح، والله أعلم.

على أنهم أجمعوا أن من وطئ أمة له لم يكن له أن يتزوج ابنتها، فدل أن الدخول بهما في النكاح وفي غير النكاح سواء، وأنه مُحَرَّمٌ. وما أجمعوا عليه أيضاً أنه إذا وطئ امرأة في النكاح [فايدة في]^(٢) الشبهة حُرِّمَتْ ابنتها عليه، وهو وَطْء حرام. فدل هذا على أن التحريم إنما يكون بالاستمتاع بها لا غير. وروي أيضاً عن رسول الله ﷺ أنه قال: «مَنْ نَظَرَ إِلَى فَرْجِ امْرَأَةٍ لَمْ تَحِلَّ لَهُ أُمُّهَا وَلَا ابْنَتُهَا» [ابن أبي شيبه ١٦٥/٤]. وعن عمران بن حصين في رجل زنى بأم امرأته [أنه]^(٣) قال: (حُرِّمَتْ عَلَيْهِ امْرَأَتُهُ)، وعن عبد الله [أنه]^(٤) قال: «لَا يَنْظُرُ اللَّهُ إِلَى رَجُلٍ نَظَرَ إِلَى فَرْجِ امْرَأَةٍ وَابْنَتِهَا» [الدارقطني ٣٦٤٠]. إلى هذه الأخبار ذهب أصحابنا، رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى.

وقوله تعالى: ﴿وَأَمْنَهُتُمْ نِسَابَكُمْ رَّبِّكُمْ﴾ الآية: الأصل أن الله ﷻ بَيَّنَّ المحرمات في الأنساب بيان الإبلان، وفي غير الأنساب بيان الكفاية؛ إذ بَيَّنَّ في الأنساب الحرمة في الطرفين: في اللواتي علون، وسفلن، نحو الأمهات والبنات، ثم في اللواتي يتصلن بالآباء والأمهات نحو العمات والخالات، ثم في اللواتي يشتركن الطرفين بالاسم كالأخوات. وذكر في الرضاع من الأنفس أحد الطرفين، وفي الشعوب ما يشتركن الطرفين على الإكتفاء بذكر طرف من الأنفس عن الطرف الآخر، وبذكر المشتركات من الشعوب على الإكتفاء به عن ذكر المنفردات. فعلى ذلك أمر الأنفس في الخطاب بالحرمات. فلما ذكر في ذلك الأمهات والبنات جميعاً على ما ذكر في الواحد في ما كان المذكور في نوعه بحق الكفائية من البيان لا بحق الإبلان دل أن ذلك لما أريد به التفريق في الأمرين.

وأية ذلك خبر عبد الله بن عمر رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ وأقويل جماعة الصحابة مع ما كان في ذلك إمكان شبهة. فحقه، إذ لو اقتصر على ابتداء الآية، الحرمة بالعقد، لا يزال ذلك بالشك.

على أن وجه الإغتيار الإستواء في الحرمة قبل الدخول لتكون حرمة الابنة على الأم في زوجها حرمة الأم عليها، على ما عليها أمر الابن من الأب في زوجته. لكن [هناك]^(٥) فرق من حيث إساءة الرجل في الإختيار إذا اختار الأم على الابنة إن علم، أو الغفلة إن لم يكن عليم. وحق مثله الرجز عنه والثوبة عن مثله. فجعل له مفارقتها لابنتها. وقد يعلم بذلك قبل الدخول. على أن المدخول مذكور^(٦) له ما كان بها في حال الإستمعاع بها.

وقد حرّم ذلك الجمع حرمة أبدية ما ينبغي أن يجعل بما يذكر، وسيل الحظر بالقلب، والله أعلم.

وليس أمر الابن والأب هذا؛ إذ إليهما في الإبتداء الإختيار والإيثار. وكل يؤثر الذي له على الذي هو لغيره. وفي النساء إنما يجب بعد الخطاب، وليس منه عزم. لذلك لم يعتبر حالهن. على أن الأمهات في العرف يؤثرن^(٧) لذات بنائهن على لذاتهن، فلا تلحقهن في الفراق لأجل البنات غصاصة وتلحق البنات^(٨). فلذلك فرق.

وأما بعد الدخول فهو موجب الحرمة لا من حيث الإيثار، إذ من جهة حرام أو حلال، يوجب ذلك. فلذلك اختلف الأمران. قال بشر: دل تخصيص ذكر الأصلا في حالات البنات على رفع حرمة الرضاع أو على ألا يكون الابن إلا من الصلب. ونحن نقول: لا دلالة فيه على ما ذكرنا، ولو^(٩) استدلل به على الكون كان أقرب؛ إذ خص ذكر الأصلا، ولو لم يكن الابن إلا من الصلب لكان القول بحالات أبنائكم كافياً عن ذكر الأصلا مع ما فيه وجوب الإلحاق بقوله ﷺ^(١٠): «يَحْرُمُ مِنَ الرُّضَاعَةِ [مَا يَحْرُمُ مِنَ الْوِلَادَةِ]^(١١)» [البخاري ٢٦٤٦]. ومعلوم أن الحرمة من الولادة بما كان سبباً

(١) في الأصل وم: فرجهما. (٢) في الأصل وم: الفاسدة. (٣) ساقطة من الأصل وم. (٤) ساقطة من الأصل وم. (٥) ساقطة من الأصل وم. (٦) في الأصل وم: مذكر. (٧) في الأصل وم: يؤثر. (٨) في الأصل وم: للبنات. (٩) الواو ساقطة من الأصل وم. (١٠) ساقطة من الأصل وم. (١١) ساقطة من الأصل وم.

له، فلذلك يصير مُرضعاً لما كانت هي مُرضعة، وإن لم يكن منه حقيقة الإرضاع لما كان، هو سبب لما فيه دُرور اللَّبَنِ. وإيّد ذلك أمرُ حلائلِ أبناءِ الأبناءِ بل حلائلِ أبناءِ البناتِ، وإن لم يكونوا للصلْبِ للاتِّصالِ به بالنَّسَبِ^(١) على البُعْدِ عما ذكرنا حقّاً، والله أعلم، مع ما يجوز أن يُقال: صار الرِّضاعُ ولأدأ في الحُكْمِ بالخبر، فيصير للصلْبِ بالحُكْمِ نحو قولهِ تعالى: ﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ﴾ [الأنفال: ٧٥].

ثم يُعتبرُ فيهمُ الولاءُ في الجِجابِ لما جاء أن الولاءَ لُحْمَةٌ كُلُّحْمَةٍ النَّسَبِ، ويصيرُ ذا^(٢) نَسَبٍ ورجم بالحُكْمِ بما ذُكِرَ من الخير. فمثله الأولُ مع ما قد قيل: إن فائدة ذِكرِ الصُّلْبِ ألا تتحقّق حُرْمَةُ حلائلِ أبناءِ النَّبِيِّ بالأَصْلَابِ. ولذلك قال تعالى، والله أعلم: ﴿فَلَمَّا قَضَى زَيْدٌ مِنْهَا وَطَرًا زَوَّجْنَاهَا لِيَكُنِيَ لَكَ يَدٌ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَاجٌّ فِي أَنْزِلِجِ أَدْعِيَاءَهُمْ﴾ [الأحزاب: ٣٧]، وقال^(٣) ﷺ: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ﴾ إلى قولهِ تعالى: ﴿وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ﴾ إذ يَحْتَمِلُ الجَمْعُ في العَقْدِ/٨٧-٨/ والجَمْعُ في المَلِكِ والجَمْعُ في الإِسْتِمْتَاعِ، ويَحْتَمِلُ الجَمْعُ في حُبْسِ الإِسْتِمْتَاعِ، ويَحْتَمِلُ ألا يرجع المراد إلى معنى من ذلك، ولكن يرجع إلى الكلِّ. ثم كان الإِسْتِمْتَاعُ بهما مرّةً واحدةً غيرَ ممكِنٍ، وإن كانت فيه حُرْمَةٌ، فهو لمعنى، هنالك يوجَدُ في حالِ الجَمْعِ، لا أن الخطابَ يأخذه، إذ هو غيرُ ممكِنٍ وجوده، ولا يتهيأُ اِحْتِمَالُهُ لِيُقْصَدَ بالخطابِ نحوه. ولكن من خاطب، يجوز أن يخاطب، يجعلُ فيه تحريمه، وإن لم يُنصَّ عليه في الخطاب.

ثم المَلِكُ المَطْلُوقُ والعَقْدُ المَطْلُوقُ قد يوجَدانِ غيرَ مُحْرَمَيْنِ نحو عَقْدِ^(٤) به يُمْلِكُ مُلْكَ يَمِينٍ، فثبت أن المقصود لو كان مُلْكاً أو عَقْداً فهو مَقْبُودٌ نحو مُلْكِ النِّكَاحِ أو عَقْدِ مُلْكِ النِّكَاحِ، وقد أُجْمِعَ على دخولِ هذا في حقِّ الخطابِ، إذ قد أُجْمِعَ على أن الجَمْعَ^(٥) بينِ الْأُخْتَيْنِ في النِّكَاحِ^(٦) لا يَصِحُّ، واجتمعوا أنه لو تزوّج بعقدين كان^(٧) نِكَاحٌ ثانِيٌّ فاسداً^(٨) من غير أن كان جَمْعٌ في العَقْدِ بل في المَلِكِ، لو ثبت العَقْدُ في الثانية، وإذا ثبت الحُرْمَةُ بهذا العَقْدِ، والمَلِكُ لم يكن لعَقْدِ مُلْكِ الْيَمِينِ، ولا يُمْلِكُهُ، ولا للعَقْدِ؛ إذ كلُّ ذلك على الْإِنْفِرَادِ لا يَفْعَلُ هذا الْعَمَلُ، فيجب أن يكون المعنى من ذلك الإِسْتِمْتَاعُ، والجَمْعُ في الفعلِ به غيرَ ممكِنٍ، فثبت أنه لمعنى قد وصفَ الجَمْعُ بالإِسْتِمْتَاعِ. وذلك على وجوه:

أحدها: عَقْدُ الإِسْتِمْتَاعِ، وهو عَقْدُ النِّكَاحِ، إذ عَقْدُ مُلْكِ الْيَمِينِ قد يوجَدُ ولا يوجبُ حقَّ الإِسْتِمْتَاعِ.

والثاني^(٩): مُلْكُ النِّكَاحِ؛ إذ هو لا يخلو من [أن]^(١٠) يوجبُ ذلك الحقَّ. ثم كان نفسُ الإِسْتِمْتَاعِ بحَقِّه أحقَّ من الأسبابِ الْمُوجِبَةِ لَهُ، والعِدَّةُ ممَّا يوجبُ الإِسْتِمْتَاعَ نَفْسُهُ، فهي أحقُّ أن تكونَ شَرْطاً لِلْمَنْعِ بل هو أولى، إذ يَمْنَعُ الإِسْتِمْتَاعُ بِمُلْكِ الْيَمِينِ، ولا يَمْنَعُ الْجِلْدُ ولا المَلِكُ ولا السَّبَبُ. فإذا وجبَ المنعُ في النِّكَاحِ لما هو سببُ له فهو لأنَّ يَجِبُ بِحَقِيقَتِهِ أَحَقُّ. وإن شئتَ قلت: إن لم يتفرّد الخَلْقُ لنوعٍ من السَّبَبِ دونَ أن يُشاركه غيره من الأسبابِ لَزِمَ أن تكونَ حقيقةُ السَّبَبِ مَجْهُولَةً^(١١) لا تُظَلِّقُ ما قد يثبتُ الحُرْمَةُ إلا بيقينٍ، والله أعلم.

والثالثُ^(١٢): أن عَقْدَ النِّكَاحِ قد حرّمَ عليه وعليها، لكن الذي حرّمَ عليه في محارِمِها، وعليها في الكلِّ. ثم معلوم أن يملكُ الزَّوْجُ فيها ما به يحلُّ لغيره من الْفِرَاقِ لِحُضْرَةِ فَعْلِهِ. فلَمَّا دَخَلَ عَجَزَ عَنْ ذَلِكَ بما أخذت له فيها الإِسْتِمْتَاعُ بها حقّاً بعد الْفِرَاقِ، أبقاها على ما سبق من الرُّضْلِ بلا فِرَاقٍ. فعلى ذلك ما فيه من الحقِّ أن ذلك واجبٌ بما فيه الشُّرْكُ على أنها في بَقِيَّةِ مُلْكِ لَه بِنِكَاحٍ، عملتَ فيها بَقِيَّةً مُلْكِهِ عَمَلٌ صِلَةٌ مُلْكِهِ. فمثله فيه.

وقد ألحقَ بغضٍ من أنكر حُرْمَةَ الجَمْعِ في الْعِدَّةِ بِالوَطْءِ حُرْمَةً ما تركَ فيها^(١٣) من اللَّبَنِ على اِحْتِمَالِ دُرُورِ دُونِهِ ودونَ الولدِ بما هو كان سَبَباً^(١٤) في ذلك، كانت حُرْمَةُ الْعِدَّةِ أحقَّ بذلك.

والأصلُ أن الحُرْمَةَ قد ثبتتْ بالنِّكَاحِ، فلَمَّا وَقَعَتِ الْفِرْقَةُ أَشْكَلَ زَوَالُهَا، فلا يُزَالُ بالشُّكِّ مع ما في الإِزَالَةِ تَغْلِيْقُ الحُرْمَةِ بِالْجِلْدِ أو بِالْمُلْكِ خَاصَّةً. وقد يَبَيَّنُ وَجُوبُهَا لا لِيَلِكِ الْوُجُوهُ.

(١) من م، في الأصل: بالنسبة. (٢) في الأصل: ذو. (٣) في الأصل: وم: وقوله. (٤) في الأصل: وم: عقدة. (٥) في الأصل: وم: من أجمع. (٦) أدرج بعدها في الأصل: وم: أنه. (٧) في الأصل: وم: أن. (٨) في الأصل: وم: فاسد. (٩) في الأصل: وم: و. (١٠) ساقطة من الأصل: وم. (١١) في الأصل: وم: مجهولاً. (١٢) في الأصل: وم: وأيضاً. (١٣) في الأصل: وم: منها. (١٤) في الأصل: وم: سبب.

ثم الأصل في النكاح أن المقصود منه الاستمتاع، ويجلّه يحلّ، ويحرّمه يحرّم، فيجب أن يكون هو الأصل للتحريم والتخليل. وعلى هذا يحرم كثيراً من الإماء في حق الاستمتاع بهنّ، وإن لم يحرم فيهنّ الملك، ويحرّم بالاستمتاع في ذلك، وإن كان الملك لا يوجب الحرمة. فإذا ثبت أن الاستمتاع أحق بالتحريم^(١)، والعدة، حق الاستمتاع أوجبها، فيجب أن تكون هي محرمة. لذلك لم يجز نكاح الأخت فيها مع ما كانت موجبة في ملك اليمين. ثم كان الاستمتاع بملك اليمين يحرم الاستمتاع بالأخت. فالعدة التي هي منجولة لتأكيد الحرّات وقطع المجعول للحل خاصة أحق أن تمنع، والله أعلم.

وعلى ما بيّنا إذا ثبت أن الاستمتاع هو الأصل في التحريم، سؤاله وقع من وجوه يحلّ أو لا؟ فيهنّ^(٢) الحرمة، حرمة النفس لا حرمة الجمع، إذ لا أين يقع جمع؟

ثم الأصل [في]^(٣) ذلك أن تعلق الحرّات بالمحرّم من الأعيان أظهر منه بالمحلّلة منها. ثم كان الاستمتاع بالأعيان المحلّلة توجب حرمة الأمهات والبنات، فهو بالمحرّم أحقّ مع ما لا يخلو أن تكون الحرمة لا تجب إلا في ما يحلّ، فيجب ألا يجب في النكاح الفاسد ولا في وظء جارية بعد وظء الإين، إذ^(٤) الملك فيهما أيضاً زائل لا^(٥) النسب. فيجب ألا تجب الحرمة في ما لا يكون منه نسب وفي وقت لا يتمكّن أو بإيجاب الحقوق، فيجب ألا تجب في مماسّته الأمة دون الفرج أو الاستمتاع خاصة، فيجب استواء حال السفاح والنكاح.

وقوله تعالى: ﴿الَّتِي دَخَلْتُم بِهِنَّ﴾ قال بعضهم: هو كناية عن الجماع، لكنّه عندنا الدخول بها هو أخذه يدها في إدخالها في موضع الخلوة والجماع لا نفس الجماع كما يقال: فلان دخل بفلان موضع كذا، لا يراد به عين الدخول به المعروف، وهو أخذ اليد، والدخول فيه، لذلك قلنا بأنه إذا أدخلها^(٦) في موضع، وخلا بها، وجب كمال المهر بظاهر الآية، ووجبت^(٧) الحرمة، والله أعلم.

وقوله تعالى: ﴿الَّتِي دَخَلْتُم بِهِنَّ﴾ كنى به عن الجماع من حيث لا يكون الجماع إلا بالدخول بها مكاناً ينسب^(٨) بها، وإلا فحقيقة الدخول بآخر ليس بجماع، ولا يضلح القول به مطلقاً دون ذكر المكان إلا في المرأة بما يُعلم أنه^(٩) لماذا يدخل؟ وفيه يدخل؟ فجاز أن يكون في الحرمة على حق الكناية، والمراد منه الجماع. وجائز على حقيقة الدخول بها مكاناً لذلك؛ إذ هو الظاهر.

وهذا الثاني يكون بأخذ يدها أو شيء منها ليكون هو الداخل، لا هي. ووجوده لا يكون إلا للشهوة، فيكون هو المذكور للحرمة. فإذا لم يظهر حقيقة المراد يجب الاحتياط في إيجاب الحرمة من كل وجه، أو تحقيق هذا، إذ هو أظهر له. وله أدلة ثلاثة:

أحدها: ما روي: «ممنوع من نظر إلى فرج امرأة وابنتها» [ابن حجر في فتح الباري ١٩٥/٩ رقمه ٥١٠٥]. إنه أوجب اللعن بالنظر، فلولا أن النظر الأول قد حرّم الثاني، لم يلحق به اللعن، ثم النظر دون اللعن في العبادات والأحكام، فالمرأى في إيجاب الحرمة.

والثاني: ما بيّنا أن علّة الحرمة الاستمتاع. ومعلوم أن معناه في القبلّة، والمباشرة أعلى منه في السبب الذي به يقضي به الاستمتاع، وهو النكاح. وقد أوجب له؛ فالقبلّة أحق أن يوجب لها، وذلك كما أوجب بسبب الحدث، وهو النوم، حكمه. ثم لا يجب إلا من حال دون حال. وقد يجب لنفس الحدث على كل حال؛ فمثله سبب الاستمتاع من حقيقته، والله أعلم.

والثالث: أن كل أنواع الاستمتاع في الحرمة، والحلّ متّصل بالجماع، ولخاصة في حقوق الأملاك. فعلى ذلك في

(١) في م: في التحريم. (٢) المقصود بذلك الإماء. (٣) من م، ساقطة من الأصل. (٤) في الأصل وم: أو. (٥) في الأصل وم: أو. (٦) من م، في الأصل: أدخلت. (٧) في الأصل وم: ووجب. (٨) من م، في الأصل: يمس. (٩) في الأصل وم: أنها.

فَنَسَخَ الْأَمْلَاقَ وَتَحْرِيمَهَا، عَلَى أَنَّهُ يُعَدُّ أَنْ يَكُونَ الْمَرْءُ يَسْتَمْتِعُ بِالْمَرْأَةِ عَاماً، ثُمَّ يَسْتَمْتِعُ بِهَا وَلَدَهُ^(١)، وَكَذَلِكَ بِابْنَتَيْهَا دُونَ الْفَرْجِ، أَوْ أَنْ يَكُونَ مَنْ لَا يَقْدِرُ عَلَى الْإِيلَاجِ لَمُتَّةٍ أَوْ جَبٍّ، تَرْتَفِعُ عَنْهُ الْحَرَمَةُ أَبَداً، فَيَشْتَرِي أُمًّا وَابْنَةً، وَيَسْتَمْتِعُ بِهِمَا أَبَداً، وَكَذَلِكَ بَعِيدٌ، فَتَجِبُ الْحَرَمَةُ مِنَ الْوَجْهِ الَّذِي ذَكَرْتُ.

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَحَلَائِلُ أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ﴾ يَحْتَمِلُ ذِكْرُ^(٢) الصُّلْبِ وَجَوْهَاً: يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ ذَكَرَ الصُّلْبِ لِيُعْلَمَ أَنَّ الْحَرَمَةَ فِي حَلِيلَةِ الْوَلَدِ، كَهَيِّ^(٣) فِي وَلَدِ الصُّلْبِ، وَكَذَلِكَ الْحَرَمَةُ فِي حَلِيلَةِ ابْنِ الرِّضَاعِ كَهَيِّ فِي حَلِيلَةِ ابْنِ الصُّلْبِ عَلَى مَا كَانَتْ فِي مُحَارِمِ الرِّضَاعِ. وَإِنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ [مُحَارِمِ الرِّضَاعِ]^(٤) نَحْوُ أَنْ ذَكَرَ أَهْمَاتِ الرِّضَاعِ وَأَخَوَاتِهِ، وَلَمْ يَذْكُرْ غَيْرَهَا. ثُمَّ دَخَلَ مَا دُونَ ذَلِكَ فِي الْحَرَمَةِ. فَعَلَى ذَلِكَ هَذَا.

وَقَالَ بَشْرٌ: دَلَّ تَخْصِيصُ الْأَصْلَابِ عَلَى نَسْخِ حَرَمَةِ حَلِيلَةِ الْإِبْنِ، إِذَا لَا يَكُونُ مِنَ الرِّضَاعِ ابْنٌ. قُلْنَا: لَوْ لَمْ يَكُنْ مِنَ الرِّضَاعِ ابْنٌ لَمْ يَكُنْ لِدُكْرِ الصُّلْبِ لِلْإِبْنِ مَعْنًى وَلَا فَائِدَةٌ. دَلَّ أَنَّهُ مِنَ الرِّضَاعِ ابْنٌ عَلَى مَا يَكُونُ مِنَ النَّسَبِ، وَأَنَّ الْحَرَمَةَ مِنَ الرِّضَاعِ كَهَيِّ فِي النَّسَبِ، وَإِنْ [كَانَ الْأَوَّلُ]^(٥) فِي الْحَقُوقِ [مُخْتَلِفِينَ نَحْوُ]^(٦) الْعِتَاقِ، بَعَثَ بَعْضُ عَلَى بَعْضٍ يَوْجِبُ لِبَعْضٍ فِي أَمْوَالِ بَعْضِ الثَّفَقَةِ. وَحَقُوقُ بَعْضِهِ لَا تُوجِبُ فِي مُحَارِمِ الرِّضَاعِ. ٨٧ - ب/ ذَلِكَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، أَنَّ الرِّضَاعَ انْتِفَاعٌ، وَالنَّسَبُ حَدُوثٌ نَفْسٍ^(٧) بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ. فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يُوجِبِ الرِّضَاعُ إِلَّا حَرَمَةَ الْإِنْتِفَاعِ خَاصَّةً، وَهُوَ الْإِسْتِمْتَاعُ.

وَأَمَّا النَّسَبُ فَهُوَ كَوْنُ الْوَلَدِ مِنْهُ وَحُدُوثُ نَفْسِهِ مِنْهُ، فَأَوْجَبَ مَعَ ذَلِكَ حُقُوقاً. وَلَآنَ فِي إِقْرَارِ بَعْضِهِمْ [أَنَّ]^(٨) فِي يَدِ بَعْضٍ مَمَالِكُ وَعَبِيدٌ قَهراً وَغَلَبَةً، لَمْ يُوجِبْ ذَلِكَ [فِي مَا]^(٩) لَمْ يَخْضَلْ لِبَعْضِهِمْ قَهراً بَعْضٌ. لِذَلِكَ كَانَ الْجَوَابُ مَا ذَكَرَ. وَقِيلَ: إِنَّهُ ذَكَرَ أَبْنَاءَ الْأَصْلَابِ، وَكَذَلِكَ لِأَنَّ^(١٠) النَّبِيَّ ﷺ تَزَوَّجَ امْرَأَةً زَيْدِ بْنِ حَارِثَةَ بَعْدَ مَا طَلَّقَهَا، وَقَدْ كَانَ تَبْنَاءً، فَعَابَهُ الْمَنَافِقُونَ عَلَى ذَلِكَ، وَقَالُوا: تَزَوَّجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ امْرَأَةً ابْنِيهِ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَحَلَائِلُ أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ﴾.

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ﴾ يَحْتَمِلُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ﴾ وَجَوْهَاً: يَحْتَمِلُ الْجَمْعَ بَيْنَهُمَا فِي الْعَقْدِ، وَقَدْ أَجْمَعُوا أَنَّهُ إِذَا لَمْ يُجْمَعْ بَيْنَهُمَا، وَلَكِنَّهُ تَزَوَّجَ إِحْدَاهُمَا، ثُمَّ تَزَوَّجَ أُخْرَى، لَمْ يَجِلْ لَهُ نِكَاحُ الْأُخْرَى. دَلَّ أَنَّهُ لَمْ يَرُدَّ بِهِ الْجَمْعُ فِي الْعَقْدِ.

وَيَحْتَمِلُ الْجَمْعُ فِي الْمَلِكِ، وَقَدْ أَجْمَعُوا أَيْضاً أَنَّ لَهُ الْجَمْعَ بَيْنَهُمَا فِي مَلِكِ الْيَمِينِ. فَدَلَّ أَنَّهُ إِنَّمَا أَرَادَ الْجَمْعَ بَيْنَهُمَا فِي الْإِسْتِمْتَاعِ. وَإِذَا اسْتَمْتَعَ بِإِحْدَاهُمَا^(١١) بِنِكَاحٍ، ثُمَّ فَارَقَهَا، لَمْ يَجِلْ لَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَ أُخْتَهَا، وَالْأُولَى فِي عِدَّةٍ مِنْهُ مِنْ طَلَاقٍ بَائِنٍ؛ لِأَنَّ الْإِسْتِمْتَاعَ هُوَ الَّذِي حَبَسَهَا عَنِ الْأَزْوَاجِ، فَكَانَ كَالْجَمْعِ بَيْنَهُمَا فِي الْإِسْتِمْتَاعِ، وَلَآنَ الْمَعْنَى الَّذِي بِهِ حَرَمَ الْجَمْعُ فِي مَلِكِ النِّكَاحِ، ذَلِكَ، إِذَا كَانَتْ فِي عِدَّةٍ مِنْهُ، مَوْجُودٌ، وَهُوَ خَوْفُ الْقَطِيعَةِ، فِي مَا بَيْنَهُمَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ؛ وَلَآنَ أَكْثَرَ أَحْكَامِ الرِّبَاطِ قَائِمٌ بَيْنَهُمَا نَحْوُ الْإِسْكَانِ وَالْإِنْفَاقِ عَلَيْهَا وَالْحَاقِ الْوَلَدِ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْحَقُوقِ.

وَعَنْ عَلِيٍّ ؓ أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ، فَلَمْ تَنْقُضِ عِدَّتُهَا حَتَّى تَزَوَّجَ أُخْتَهَا؟ فَفَرَّقَ عَلِيٌّ مَا بَيْنَهُمَا، وَجَعَلَ الصَّدَاقَ بِمَا اسْتَحَلَّ مِنْ فَرْجِهَا، وَقَالَ: (تُكْمِلُ الْأُخْرَى عِدَّتَهَا، وَهُوَ خَاطِبٌ).

وَعَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ، تَحْتَهُ أَرْبَعُ نِسَوَةٍ، فَطَلَّقَ إِحْدَاهُنَّ ثَلَاثًا، أَيْتَزَوَّجَ رَابِعَةً؟ فَقَالَ: (لَا حَتَّى تَنْقُضِيَ عِدَّةَ الَّتِي طَلَّقَ). وَعَنْ عَائِشَةَ ؓ مِثْلَهُ.

وَاخْتَلَفَ فِي الْجَمْعِ بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ مِنْ مَلِكِ الْيَمِينِ؛ عَنْ عُمَرَ ؓ أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الْمَرْأَةِ وَأُخْتِهَا مِنْ مَلِكِ الْيَمِينِ، هَلْ تُوْطَأُ

(١) فِي الْأَصْلِ وَم: وَلِدَهَا. (٢) فِي الْأَصْلِ وَم: أَنْ ذَكَرَ. (٣) فِي الْأَصْلِ: فَهُوَ، فِي م: كَهَيِّ. (٤) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (٥) فِي الْأَصْلِ وَم: كَانُوا. (٦) فِي الْأَصْلِ: مُخْتَلَفٌ عَنْ، فِي م: مُخْتَلَفٌ نَحْوُ. (٧) مِنْ م، فِي الْأَصْلِ: بَعْضٌ. (٨) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (٩) فِي الْأَصْلِ وَم: فَمَا. (١٠) فِي الْأَصْلِ وَم: أَنْ. (١١) فِي الْأَصْلِ وَم: أَحَدَهُمَا.

يُهَاجِرْ أَرْوَاجَهُنَّ، فَمِنْغَنَاهُنَّ فِي هَذِهِ الْآيَةِ. ثُمَّ أَنْزَلَ اللَّهُ ﷻ فِي الْمُنْتَحَنَةِ: ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ إِذَا آتَيْتُمُوهُنَّ أَجْرَهُنَّ﴾ [المنتحنة: ١٠]؛ [فَقَوْلُهُ تَعَالَى] (١)؛ ﴿إِذَا آتَيْتُمُوهُنَّ أَجْرَهُنَّ﴾ أَحْلَهُنَّ (٢) لَنَا بَعْدَ أَنْ تَنْزَوَّجَهُنَّ. وَفِيهِ نَهَى عَنِ الزَّوْجِ، وَأَبَاحَ [التَّزْوُجَ، فَجَعَلَ] (٣) مُلْكَ الْيَمِينِ التَّزْوُجَ (٤).

وَأَصْحُ [التَّأْوِيلَاتِ وَأَوْلَاهَا] (٥) مَا رُوِيَ عَنْ عَلِيٍّ ﷺ وَلِمَا رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي ذَلِكَ، وَظَاهَرُ الْقُرْآنِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ هُوَ الْحَقُّ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدْ فَصَّلَ فِي غَيْرِ [هَذَا] (٦) الْمَوْضِعِ بَيْنَ التَّزْوُجِ وَمُلْكِ الْيَمِينِ، فَجَعَلَ مُلْكَ الْيَمِينِ الْإِمَاءَ. أَلَا تَرَى إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِلَّا عَلَى أَرْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ﴾ [المؤمنون: ٦ والمعارج: ٣٠]؟ قَالَ: لَا يَحِلُّ لَكَ النِّسَاءَ مِنْ بَعْدُ، وَلَا أَنْ تُبَدِّلَ بِهِنَّ مِنْ أَرْوَاجٍ. فَهَاتَانِ (٧) الْآيَتَانِ تَدْلَانِ عَلَى أَنَّ قَوْلَ اللَّهِ ﷻ فِي آيَةِ ﴿وَالْمُعْتَصِتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ عَلَى غَيْرِ الزَّوْجَاتِ (٨) كَمَا رُوِيَ عَنِ الْجَمَاعَةِ مِنَ الصَّحَابَةِ، رِضْوَانُ اللَّهِ تَعَالَى عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ، الَّذِينَ ذَكَرْنَاهُمْ.

ثُمَّ الْكَلَامُ بَيْنَ عَلِيٍّ وَآبِي مَسْعُودٍ ﷺ وَنَحْنُ نَعْلَمُ أَنَّ آبا مَسْعُودٍ ﷺ أَوْجَبَ عَلَى الْأَمَةِ، إِذَا بَاعَهَا مَوْلَاهَا، وَلَهَا زَوْجٌ، الْعِدَّةَ، إِذَا كَانَ قَدْ دَخَلَ بِهَا، وَأَنَّهَا عِنْدَهُ، لَا تَحِلُّ لِمَوْلَاهَا حَتَّى تَنْقَضِيَ عِدَّتُهَا، فَلَمْ يَجْعَلْهَا حَلَالًا لِلْمَوْلَى الثَّانِي بِمِلْكِهِ إِيَّاهَا. فَكَانَ قَوْلُ عَلِيٍّ ﷺ أَشْبَهَ بِظَاهِرِ الْآيَةِ لِأَنَّهُ تَأَوَّلَ الْآيَةَ عَلَى مُتَزَوِّجَةٍ تَحِلُّ بِالْمَلِكِ لِمَوْلَاهَا فِي حَالِ الْمَلِكِ مِنْ قَوْلِ عَبْدِ اللَّهِ [بْنِ مَسْعُودٍ] (٩) إِذْ جَعَلَهَا مُحَرَّمَةً، وَإِنْ كَانَتْ مَمْلُوكَةً حَتَّى تَنْقَضِيَ (١٠) عِدَّتُهَا.

وَفِي ذَلِكَ وَجْهٌ آخَرٌ، وَهُوَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى [فِي قَوْلِهِ] (١١): ﴿وَالْمُعْتَصِتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ يُحَرِّمُهَا (١٢) عَلَى الْبَائِعِ، وَيُحِلُّهَا لِلْمُشْتَرِي، وَلَمْ يَخْصَّ اللَّهُ تَعَالَى أَحَدًا مِنَ الْمَالِكِينَ. رُوِيَ عَنْ عَلِيٍّ ﷺ حَمْلُ الْآيَةِ عَلَى امْرَأَةٍ كَافِرَةٍ مُتَزَوِّجَةٍ سُبَيْتٍ فَاحْلَاهَا ٨٨-٨٩ / اللَّهُ تَعَالَى لِمَالِكِهَا، فَلَمْ تُغْزَلْ مِنْ حَالِ الْمَمْلُوكَةِ. هَذَا مَعَ مُوَافَقَةِ الْحَدِيثِ الَّذِي رَوَاهُ أَبُو سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ ﷺ.

وَظَاهَرُ الْآيَةِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمَأْسُورَةَ ذَاتَ الزَّوْجِ لَا عِدَّةَ عَلَيْهَا، وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا جَاءَكُمْ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ إِذَا آتَيْتُمُوهُنَّ أَجْرَهُنَّ﴾ [المنتحنة: ١٠] فَأَمَرَ الْآيَةُ بِزَوَّجِهِنَّ (١٣)، وَيُنْكَحْنَ. فَلَمَّا جَازَ أَنْ يَتَزَوَّجَ الْحُرَّةُ إِذَا خَرَجَتْ مُسْلِمَةً، وَلَا عِدَّةَ عَلَيْهَا، حَلَّتْ إِذَا سُيِّتَتْ، فَمِلِكَتْ.

قِيلَ: [فِيهِ وَجْهٌ:]

أَحْذَاهَا (١٤) نَعْتَدُ.

وَالثَّانِي: إِنَّمَا كَانَتْ حُرَّةً، فَأَبْطَلَ السَّنْبِي حُكْمَ الْحُرِّيَّةِ وَالزَّوْجِيَّةِ، فَكَذَلِكَ يُبْطَلُ حُكْمُ الْعِدَّةِ. هَذَا كُلُّهُ إِذَا سُيِّتَتْ، وَلَمْ يَكُنْ مَعَهَا زَوْجُهَا. فَإِذَا سُيِّتَتْ، وَزَوْجُهَا مَعَهَا، فَإِنَّ الْفَرْقَةَ لَا تَقَعُ بَيْنَهُمَا، لِأَنَّهُ لَوْ [بَانَتْ مِنْ زَوْجِهَا] (١٥) بَانَتْ لِلرَّقِّ، وَالرَّقُّ لَا يَمْنَعُ ابْتِدَاءَ النِّكَاحِ، كَيْفَ يَفْعَلُ فِي فَسْخِ نِكَاحٍ ثَابِتٍ؟ وَلَكِنْ اخْتِلَافُ الدَّارَيْنِ هُوَ الْمَوْقِعُ فِي مَا بَيْنَهُمَا الْفَرْقَةُ لِقَوْتِ الْإِجْتِمَاعِ بَيْنَهُمَا، وَإِذَا فَاتَ الْإِجْتِمَاعُ بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ وَالْإِبَاسُ مِنَ الْإِنْتِفَاعِ، وَقَعَتِ الْفَرْقَةُ فِي مَا بَيْنَهُمَا. وَهَذَا يُبْطَلُ قَوْلَ مَنْ يَقُولُ: تَقَعُ (١٦) الْفَرْقَةُ فِي مَا بَيْنَهُمَا لِلرَّقِّ.

وَالثَّلَاثُ: إِنَّ الْعِدَّةَ حَقٌّ مِنْ حَقُوقِ الزَّوْجِ، يُبَيِّنُ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَّةٍ تَعْتَدُونَهَا﴾ [الأحزاب: ٤٩]. فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَبْقَى لِلْحَرْبِيِّ عَلَى الْمُسْلِمَةِ الْخَارِجَةِ إِلَى دَارِ الْإِسْلَامِ حَقٌّ. فَإِذَا لَمْ يَكُنْ عَلَيْهَا الْعِدَّةُ لَهَا أَنْ تَتَزَوَّجَ، وَسَبِيلُ الْأَمَةِ الْمُسْلِمَةِ تَزَوُّجُهَا، وَوُظُفُهَا لِمَوْلَاهَا، إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَزَوَّجَ صَفِيَّةَ بِنْتَ حُيَيٍّ بْنِ أَخْطَبٍ فِي رَجُوعِهِ مِنْ خَيْبَرٍ قَبْلَ أَنْ يَصِلَ إِلَى الْمَدِينَةِ. وَمَعْلُومٌ أَنَّهَا كَانَتْ لَهَا زَوْجٌ كَبِيرٌ، وَأَنَّ عِدَّتَهَا مِنْهُ لَوْ كَانَتْ وَاجِبَةً لَمْ تَنْقُصْ فِي تِلْكَ الْمَدَّةِ. فَهَذَا يُبَيِّنُ أَنَّ لَا عِدَّةَ عَلَى مَسِيَّةٍ مِنْ زَوْجِهَا الْمُقِيمِ فِي دَارِ الْحَرْبِ وَلَا عَلَى مُسْلِمَةٍ إِذَا خَرَجَتْ مِنْ دَارِ الْحَرْبِ، وَأَقَامَ زَوْجُهَا هُنَاكَ.

(١) ساقطة من الأصل وم. (٢) في الأصل وم: فاحللن. (٣) في الأصل وم: التزويج فجعلا. (٤) في الأصل وم: التزويج. (٥) في الأصل وم: التأويلين وأولاهما. (٦) ساقطة من الأصل وم. (٧) في الأصل وم: فهذان. (٨) في الأصل وم: الأزواج. (٩) ساقطة من الأصل وم. (١٠) في الأصل وم: تبقى. (١١) ساقطة من الأصل وم. (١٢) أدرج قبلها في الأصل وم: وعند الله. (١٣) في الأصل وم: يردمن. (١٤) ساقطة من الأصل وم. (١٥) من م، ساقطة من الأصل. (١٦) أدرج قبلها في الأصل وم: إنه.

وقوله تعالى: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ﴾ الآية، قيل فيه بأوجوه أربعة^(١):

أحدهما: في [المسييات ذوات]^(٢) الأزواج، وكذلك روي عن علي وأبي سعيد الخدري رضي الله عنهما فيكون فيه أمران: أحدهما: الحرمة على الأزواج.

والثاني: ارتفاع العدة، إذ هما حقان للحري؛ وحقه في نفسه لا يمنع الاستيفاق، ولو كانت حرمة الاستمتاع، فمثلته في زوجته، لكن يدخل على هذا سبب الزوج معها: أن الرق قد يثبت فيهما، ولم يبطل النكاح. فيجاء لهذا بوجهين: أحدهما: الاستحسان من حيث يلزم المولى حق الإنكاح بقوله: ﴿وَأَكْمُوا الْأَيَّانَ يَسْكُرُ وَالصَّالِحِينَ﴾ الآية [النور: ٣٢]، ولم يبطل عليه التجديد. وليس هذا في سبب الزوجية؛ إذ لا تعف لها به [وهو]^(٣) في دار الحرب.

والثاني: أن يكون الزوج، وحق الرق إنما يجب إذا خرج المرء من يد نفسه، والمملوك قد يكون له يد في النكاح، فكانها لم تخرج من يده إذا سبي معها، وإذا لم ينسب^(٤) لا يكون لمن في دار الحرب يد في دار الإسلام.

وفي حق الآية عبارة^(٥) أخرى؛ أنها إذا سببت دونه انقطعت عنها عضة الزوج، وقد جعل الله تعالى انقطاع عضمته بسبب جل غيره بقوله^(٦) تعالى: ﴿إِذَا جَاءَكُمُ التَّوْبَةُ﴾ إلى قوله: ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ أَنْ تَنْكِحُوهُمْ﴾ [المتحنة: ١٠] وقد جعل ذلك في الزوج سبباً لقطع عضمته بقوله: ﴿وَلَا تُنْكِحُوا عِصْمَ الْكَافِرِ﴾ [المتحنة: ١٠]. وعضة الزوجين عضة مشتركة؛ أيهما^(٧) خرج مسلماً خرج لثلاً يعود. وكذلك المختلف يختلف لثلاً يخرج، فتبطل العضة بينهما، فأحل التناطح، ولو خرجا معاً، لا. فمثلته أمر السبي.

وتأويل آخر^(٨) أن قوله تعالى: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ﴾ الآية وقوله: ﴿فَأَنْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾ الآية [النساء: ٣] على ألا يحل وراء الأتبع إلا ملك يمين. وعلى هذا في غير ذوات^(٩) الأزواج. وقد روي مثله عن ابن عباس رضي الله عنهما ويكون في ذلك بيان ما كانت حرمة من حيث العدد يختص في النكاح. فإن كان النكاح وملك اليمين في ما كانت الحرمة من حيث المنكوحه يستوي من حيث كانت حرمة العدد بحيث العقد بما فيه من الحقوق التي لا يقوم لها إلا بشر قد عصم، وقد ملك اليمين، وما كانت الحرمة بحيث نفس امرأة يستوي لاستيواء المملكين في حق الجل والحرمة.

ووجه آخر^(١٠): قيل: المحصنات هن الحرائر وما ملكت إيمانكم بالنكاح، فذهب من يقول بهذا إلى ما لو لم يذكر إيمان. ولكن قال: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ﴾ [مَا مَلَكَتْ أَيْمَنُكُمْ]^(١١)، فيكون التحريم في غير النكاح، لكنه بعيد على المعهود من الكلام: أنه لا يتكلم به إلا في ملك اليمين خاصة، ويجوز جعل الأمرين في الإماء على حظر وطء الزانيات على المولى واختيار المتعفات منهن لمكان الأولاد.

وقوله تعالى: ﴿كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ﴾؛ قيل: ﴿كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ﴾ ما ذكر مما مر هؤلاء الإناء. وقال الكسائي نصب ﴿كَتَبَ اللَّهُ﴾ على قوله: حرم كذا، وأحل كذا: ﴿كَتَبَ اللَّهُ﴾ ﴿عَلَيْكُمْ﴾ على الأمر [يقول]^(١٢) عليكم كتاب الله، دونكم كتاب الله، أتبعوا كتاب الله، في نحو هذا المعنى. وقيل: ﴿كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ﴾ يقول: هذا حرام الله عليكم في الكتاب. وقيل: هذا التحريم من النكاح قضاء الله عليكم في الكتاب.

وقوله تعالى: ﴿وَأَحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ﴾ اختلّف فيه: قيل: ﴿مَا وَرَاءَ ذَلِكَ﴾ أي ما سوى ذلكم، وهو قول ابن عباس رضي الله عنهما دليله قوله: ﴿وَيَنْكِحُوا مَا وَرَاءَهُمْ﴾ [البقرة: ٩١] أي سواه. وقيل: ﴿مَا وَرَاءَ ذَلِكَ﴾ أي ما قبله وأمامه، وهو كقوله: ﴿وَكَانَ وَرَاءَهُمْ مَلِكٌ﴾ [الكهف: ٧٩]، وهو كان أمامهم. وقيل: وراء ذلك أي بعد ذلك وخلفه، وهو ظاهر.

(١) في الأصل وم: ثلاثة. (٢) في الأصل وم: المسية ذات. (٣) ساقطة من الأصل وم. (٤) في الأصل وم: مسياً. (٥) هذا هو الوجه الثاني من الوجوه الأربعة التي أشار إليها المؤلف في قوله تعالى ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ﴾. (٦) في الأصل وم: لقوله. (٧) في الأصل وم: أيها. (٨) هذا هو الوجه الثالث من الوجوه الأربعة الآتية الذكر. (٩) في الأصل وم: ذات. (١٠) هذا هو الوجه الرابع والآخر من الوجوه الأربعة السابقة الذكر. (١١) في الأصل وم: ما ملكتم. (١٢) من م، ساقطة من الأصل.

وَمَنْ قَالَ سِوَى ذَلِكَ يَقُولُ: أَجَلَ لَكُمْ مَا سِوَى ذَلِكَ الَّذِي حُرِّمَ عَلَيْكُمْ مَا لَمْ يُسَمَّ لَكُمْ. وَمَنْ قَالَ: ﴿مَا وَرَاءَ ذَلِكَ﴾ أَمَامَ ذَلِكَ وَقَبْلَهُ، وَهُوَ مَا ذَكَرَ قَبْلَ هَذِهِ الْمُحَرَّمَاتِ قَوْلُهُ: ﴿فَالْيَكُونُ مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ الْإِسْلَامِ مَتَى وَتِلْكَ وَرِثَةُ﴾ [النساء: ٣]. وَمَنْ قَالَ: ﴿مَا وَرَاءَ﴾ بَعْدَ أَيِّ بَعْدَ أَرْبَعَةِ الْأَصْنَافِ الْمُحَرَّمَةِ: الْمُحَرَّمَاتِ بِالنِّسْبِ وَالْمُحَرَّمَاتِ بِالرِّضَاعِ وَالْمُحَرَّمَاتِ بِالضَّهْرِ وَالْمُحَرَّمَاتِ بِالْجَمْعِ، يَقُولُ: أَجَلَ لَكُمْ مَا بَعْدَ هَؤُلَاءِ أَرْبَعَةِ الْأَصْنَافِ. وَقِيلَ: فِي قَوْلِهِ: ﴿وَالْمُتَعَفِّاتُ مِنَ الْإِسَاءِ﴾ هُنَّ الْمُتَعَفِّاتُ مِنَ الْإِمَاءِ: ﴿إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْتَانُكُمْ﴾ مِنَ الْإِمَاءِ الْمُسَافِحَاتِ الزَّانِيَّاتِ؛ كَأَنَّهُ قَالَ: فَاسْتَمْتِعُوا بِالْمُتَعَفِّاتِ مِنْهُنَّ، وَلَا تَسْتَمْتِعُوا بِالزَّانِيَّاتِ لِأَنَّهُ يُلْبِسُ عَلَيْكُمْ النَّسَبَ، وَهُوَ كَقَوْلِهِ: ﴿وَلَا تُكْرِهُوا فَتِيَّتَكُمْ عَلَى الْإِعْلَاءِ إِنْ أَرَدْتُمْ عَحْشًا﴾ [النور: ٣٣].

وقوله تعالى: ﴿وَأَجَلَ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ﴾ بَيَّنَّ اللَّهُ تَعَالَى أَنَّ النِّكَاحَ لَا يَكُونُ إِلَّا [بِبَدَلٍ، يَكُونُ مَالًا] ^(١) لِأَنَّهُ قَالَ: ﴿بِأَمْوَالِكُمْ﴾. وَفِي الْآيَةِ دَلَالَةٌ أَيْضًا أَنَّ مَا يُمْلِكُ، لَا يَقَعُ عَلَيْهِ اسْمُ الْمَالِ لَا يَكْفِيَنَّ مَهْرًا لِأَنَّهُ قَالَ: ﴿أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ﴾ وَلَا يُسَمَّى الدَّائِقُ وَالْحَبَّةُ مَالًا، وَلَوْ كَانَتِ الْحَبَّةُ مَالًا كَانَتْ ^(٢) التَّمْرَةُ مَالًا، فَتَبَّ بِمَا وَصَفْنَا مِنْ دَلَالَةِ الْآيَةِ أَنَّ الْمَهْرَ لَا تَكُونُ إِلَّا مِنَ الْأَمْلاكِ. فَإِنْ قِيلَ: رُوِيَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِرَجُلٍ: «قَدْ زَوَّجْتُكَهَا بِمَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ» [البخاري ٥٠٢٩] فَقُلْ ^(٣): تَأْوِيلُهُ عِنْدَنَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، «بِمَا مَعَكَ»: بِسَبَبِ مَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ. وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ السُّورَةُ مَهْرًا بِدَلِيلِ الْكِتَابِ لِأَنَّهُ لَا يَسْتَبْدِلُ بِمَالٍ. وَكَذَلِكَ كُلُّ شَيْءٍ لَيْسَ بِمَالٍ، وَلَا يَكُونُ لَهُ قِيَمَةٌ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَهْرًا، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ ﷺ: ﴿فَقِصْفٌ مَا قَرَضْتُمْ﴾ [البقرة: ٢٣٧] يَدُلُّ عَلَى أَنَّ السُّورَةَ وَمَا [لَا] ^(٤) يَتِمُّوْلُ لَا يَكُونُ مَهْرًا.

ورُوِيَ عَنْ أَنَسٍ أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ عَوْفٍ ﷺ تَزَوَّجَ عَلَى وَزْنِ نَوَاقٍ مِنَ الذَّهَبِ؛ يَكُونُ دِينَارًا. فَإِنْ قِيلَ: قَدْ بَيَّنَّ فِي الْخَبَرِ، فَقِيَمَتُهَا: ثَلَاثَةُ دَرَاهِمٍ وَتِلْكَ، لَكِنْ لَا تَذَرِي مَنْ كَانَ الْمُقِيمُ لِلنَّوَاقِ؟ وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُجْعَلَ تَقْيِيمُ ذَلِكَ الْمُقِيمِ وَتَفْسِيرُهُ ^(٥) حُجَّةٌ عَلَى عِلْمَانَا حَتَّى نَعْلَمَ ذَلِكَ مَعَ مَا قَالَ قَوْمٌ: إِنَّ النَّوَاقَ عَشْرَةُ دَرَاهِمٍ، وَهُوَ مَا قَالَ إِبْرَاهِيمُ/ ٨٨ - ب/.

فَإِنْ قِيلَ: رُوِيَ عَنْ جَابِرِ [بْنِ عَبْدِ اللَّهِ] ^(٦) ﷺ [أَنَّهُ] ^(٧) قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أُعْطِيَ فِي نِكَاحٍ مِلَّةٌ كَفَّوْهُ طَعَامًا أَوْ دَقِيقًا أَوْ سَوْفِيًا فَقَدْ اسْتَحَلَّ» [الدارقطني ٣٥٥٣]. وَكَذَلِكَ يَقُولُ أَصْحَابُنَا، رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى: (وَلَكِنْ يُتَمُّ لَهَا عَشْرَةُ دَرَاهِمٍ)، وَلَمْ يَقُلِ النَّبِيُّ ﷺ وَلَا شَيْءٌ عَلَيْهِ سِوَى ذَلِكَ مَعَ مَا يَقُولُ الْمُخَالِفُ لَنَا: إِذَا كَانَ الْمَهْرُ مِمَّا لَا يَتِمُّوْلُ لَمْ يَكُنْ مَهْرًا، وَمِلَّةٌ الْكَفِّ مِنَ الطَّعَامِ لَا يَتِمُّوْلُ، وَإِنْ جُعِلَ ذَلِكَ مَهْرًا، فَقَدْ تَرَكَ أَصْلَهُ أَنْ مَا لَا يَتِمُّوْلُ لَيْسَ ^(٨) بِمَهْرٍ. فَكَذَلِكَ مَا رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ [أَنَّهُ] ^(٩) قَالَ: «زَوَّجْتُكَهَا بِمَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ» [البخاري ٥٠٢٩] وَلَمْ يَذْكُرْ [أَنَّ] ^(١٠) لَيْسَ عَلَيْهِ سِوَى ذَلِكَ.

وَأَهْلُ الْعِلْمِ مُجْمِعُونَ عَلَى أَنَّ السُّورَةَ لَا تَكُونُ مَهْرًا. وَمِنْ الْحُجَّةِ لِعِلْمَانَا مَا رُوِيَ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «لَا مَهْرَ دُونَ عَشْرَةِ» [الدارقطني ٣٥٥٩]. وَرُوِيَ عَنِ عَلِيٍّ ﷺ [أَنَّهُ] ^(١١) قَالَ: (لَا يَكُونُ الْمَهْرُ أَقْلٌ مِنْ عَشْرَةِ دَرَاهِمٍ)، وَعَنِ ابْنِ عَمَرَ ﷺ مِثْلَهُ.

عَلَى أَنَّ أَهْلَ الْعِلْمِ أَجْمَعُوا أَنَّ النِّكَاحَ لَا يَكُونُ إِلَّا بِبَدَلٍ، وَأَنَّهُ خَالَفَتْ سَائِرُ الْأَمْلاكِ الَّتِي تُوهَبُ، وَيُتَصَدَّقُ بِهَا بِغَيْرِ بَدَلٍ. وَكُلُّ يَجْعَلُ لَذَلِكَ حَدًّا، وَإِنْ اخْتَلَفُوا فِي ذَلِكَ الْمُقَدَّرِ وَالْحَدِّ. [وَلَمْ] ^(١٢) يُجْعَلِ الْبَدَلُ إِلَّا مَا أَجْمَعُوا عَلَيْهِ، وَهُوَ عَشْرَةُ دَرَاهِمٍ إِذَا كَانَ النِّكَاحُ مَخْصُوصًا إِلَّا يُمْلِكُ إِلَّا بِبَدَلٍ دُونَ غَيْرِهِ مِنَ الْأَمْلاكِ.

وقوله تعالى: ﴿مُتَّحِينَ غَيْرَ مُسْتَفِيحِينَ﴾ قِيلَ: مُتَّاحِينَ غَيْرَ زَانِينَ بِكُلِّ زَانِيَةٍ. وَقِيلَ: ﴿مُتَّحِينَ﴾ أَيُّ عَفَائِفٍ لِلْفُرُوجِ وَغَيْرِ مُسَافِحِينَ فِي الْعِلَاقَةِ بِالزَّوْنِ. وَكَأَنَّهُ أَمَرَ ﷺ بِإِتْيَانِ ^(١٣) النِّكَاحِ بِالْأَمْوَالِ، وَنَهَى عَنِ الْإِسْتِمْتَاعِ بِغَيْرِ مَالٍ. وَقِيلَ: السَّافِحُ الَّذِي يَزْنِي بِكُلِّ امْرَأَةٍ يَجِدُهَا، وَالْمُسَافِحَةُ كَذَلِكَ تَزْنِي بِكُلِّ أَحَدٍ. وَالْمُتَّخِذَاتُ أَخْدَانُ هُنَّ اللَّاتِي لَا يَزْنِينَ إِلَّا بِأَخْدَانِهِنَّ. وَالسَّافِحُ مِنَ الْفَعْلِ مَا ظَهَرَ، وَعَلَا مُسْلِمَةٌ فِي النِّكَاحِ.

(١) من م، ساقطة من الأصل. (٢) في الأصل وم: وكان. (٣) في الأصل وم: قيل. (٤) من م، ساقطة من الأصل. (٥) في الأصل وم: وتفسير. (٦) من م، ساقطة من الأصل. (٧) ساقطة من الأصل وم. (٨) في الأصل وم: فليس. (٩) ساقطة من الأصل وم. (١٠) من م، ساقطة من الأصل. (١١) ساقطة من الأصل وم. (١٢) ساقطة من الأصل وم. (١٣) في الأصل وم: ابتغاء.

وقوله تعالى: ﴿فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ﴾ ذهب قوم إلى جواز المشعة بهذه الآية؛ يقولون: ذكر الاستمتاع بهن، ولم يذكر النكاح، وذكر الأجر بعد الاستمتاع. والمهر إنما يجب في النكاح بالعقد، يؤخذ [من] (١) الزوج أولاً بالمهر، ثم يستمتع بها، فهو بالمتعة والإجارة أشبه كقوله تعالى: ﴿فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ﴾ [الطلاق: ٦] أمر بإيتاء الأجرة إذا أرضعن، ذلك لما ذكرنا الاستمتاع بهن، وأمر بإيتاء الأجر لا المهر. دل أنها نزلت في المشعة.

وأما عندنا فإنها نزلت في النكاح؛ دليله ما تقدم من الذكر، وهو قوله تعالى: ﴿وَأَحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ﴾ وقوله (٢) تعالى: ﴿مُتَعَمِّدِينَ﴾ متعاضدين ﴿غَيْرِ مُسْتَفِيدِينَ﴾ غير زانين، وقوله تعالى: ﴿أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ﴾ كل ذلك يدل أنه في النكاح. فكذلك قوله تعالى: ﴿فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ﴾ في النكاح ﴿فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ﴾ وقد سمي الله المهر أجراً بقوله: ﴿إِنَّا أَنلَلْنَا لَكَ أَرْوَجَكَ أَلَيْحَ مَا تَبْتَغِي أُجُورَهُنَّ﴾ [الأحزاب: ٥٠] وقوله (٣) تعالى: ﴿فَإِنْ كُنَّ هُنَّ يُادِيْنَ أَهْلِيْنَ رَهْأَنُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ﴾ [النساء: ٢٥].

وأما قولهم: ذكر إيتاء الأجر بعد الاستمتاع، والمهر يجب بالنكاح، فهو على التقديم والتأخير، كأنه قال: فآتوهن أجورهن إذا استمتعتم بهن، كقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِمَ ذُنَّهِنَّ وَأَحْصُوا الْعِدَّةَ وَاتَّقُوا اللَّهَ رَبَّكُمْ لَا تَخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجْنَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِغَيْرِ حِسْبَةٍ فَبِمَا تَحَرَّتْهُنَّ فَكُلَّ حُدُودِ اللَّهِ وَمَنْ يُعَدِّدْ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ لَا تَدْرِي لَعَلَّ اللَّهَ يُخْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا﴾ [الطلاق: ١] أي طلقوهن إذا طلقتمهن ﴿لِمَ ذُنَّهِنَّ﴾ ونحو ذلك كثير.

وقال أبو بكر الأصم: دل قوله: ﴿فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ﴾ مهورهن كملأ، وإذا لم يدخلوا بهن فالنصف بالآية الأخرى (٤). فهذا فائدة ذكر الأجور والاستمتاع، وهو بالنكاح أشبه وأولى من المشعة لما ذكرنا من تحريم الأجناس من المحرمات [في أولها] (٥) وباجتهاد في آخرها ما وراء ذلك. وبين أيضاً أن الاستمتاع، هو النكاح، وأن الأجر هو المهر لما ذكرنا.

وروي عن ابن عباس رضي الله عنه (٦) قال: (رحم الله عمر (٧)، ما كانت المتعة إلا رحمة رحم الله بها أمة محمد. فلولا نهيه عنها إياها ما زنى إلا شقي)، وكان يراها حراماً خلافاً، وكان يقول في حلف أبي (بن كعب) (٨) ﴿إِلَّا أَجَلَ مَسِيٍّ﴾. وروي أنه قال: (إن الناس بهذا، قد أكثروا في المشعة)، فقال: (إنها لا تحل إلا لمن اضطر إليها كالميتة والدم ولحم الخنزير) (٩). فدل قوله أنها بمنزلة الميتة، على أنه رجع عن قوله الأول. فإن كانت المتعة في حال غير الضرورة حراماً، فهي في حال الضرورة حلال (١٠). وإنما أحل الله المحرم في الضرورة إذا خاف الرجل على تلف نفسه، وليس في ترك الرطء خوف تلف نفسه.

روي عن ابن عباس رضي الله عنه في قوله تعالى: ﴿فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ﴾ [أنه] (١١) قال: (نسختها [قوله تعالى] (١٢): ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ﴾) الآية [الطلاق: ١]. هذا يدل على أنه رجع عن قوله الأول. ومن الدليل على تخريمها قول الله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِأَرْوَاجِهِمْ حَقٌّ﴾ [إلا على أرواحهم أو ما ملكك أبتئتهم] [المؤمنون: ٦٥] فحرم الله تعالى [المتعة] (١٣) من الجماع ما عدا ملك النكاح، وملك اليمين. والمتعة ليست بملك نكاح ولا ملك يمين، فهي داخلية في التحريم.

ومن الدليل على تخريمها ما روي عن علي رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ أنه نهى عن متعة النساء يوم خيبر وعن أكل لحوم الحمير الإنسية. وعن سيرة الجهنمي عن رسول الله ﷺ أنه نهى عن متعة النساء يوم فتح مكة.

(١) ساقطة من الأصل وم. (٢) من م، في الأصل: قوله. (٣) في الأصل وم: وقال. (٤) المقصود قوله تعالى: ﴿فَبِمَا قَضَيْتُمْ﴾ [البقرة: ٢٣٧]. (٥) ساقطة من م. (٦) ساقطة من الأصل وم. (٧) المقصود بذلك قول عمر وهو على المنبر أيام خلافته: (متعتان كانتا على عهد رسول الله ﷺ وأنا أنهي عنهما وأعاقب عليهما) وسيدرج هذا القول بعد حين. (٨) ساقطة من الأصل وم. (٩) إشارة إلى قوله تعالى: ﴿إِنَّا حَرَمْنَا عَلَيْكُمُ النِّسَاءَ وَالَّذِينَ هُمْ لِأَرْوَاجِهِمْ حَقٌّ﴾ [إلا على أرواحهم أو ما ملكك أبتئتهم] [المؤمنون: ٦٥] فحرم الله تعالى [المتعة] (١٣) من الجماع ما عدا ملك النكاح، وملك اليمين. (١٠) ساقطة من الأصل وم. (١١) ساقطة من الأصل وم. (١٢) ساقطة من الأصل وم. (١٣) ساقطة من الأصل وم.

وعن ابن عمر رضي الله عنه [أنه]^(١) قال: (نهى النبي ﷺ يوم خيبر عن متعة النساء، وعن أكل لحوم الحمير الأهلية [البخاري ٤٢١٦] وفي^(٢) خبر آخر أنه كان قائماً بين الركن والمقام، وهو يقول: «إني كنت أذن لك في المتعة، فمن كان عنده شيء فليقارقه، ولا تأخذوا مما آتيموهن شيئاً، فإن الله ﷻ قد حرّمها إلى يوم القيامة» [مسلم ١٤٠٥/٢١].

وعن ابن عمر رضي الله عنه [أنه]^(٣) قال: (سمعت عمر رضي الله عنه يقول في المتعة: (لو تقدّمت فيها لرجعت). وعن عبد الله [أنه]^(٤) قال: (المتعة متعة النساء منسوخة نسختها الطلاق والصدّق والعدة والموارث والحقوق التي توجب النكاح). وعن عائشة رضي الله عنها أنها إذا ذكر لها [المتعة]^(٥) قالت: (والله ما نجد في كتاب الله النكاح والاستيثار)، ثم تثلو هذه الآية: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِأَرْوَاحِهِمْ فَاطِرُونَ﴾ ^(٦) إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ الآية [المؤمنون: ٥ و ٦].

وعن عمر رضي الله عنه [أنه]^(٧) قال: (متعتان كانتا على عهد رسول الله ﷺ وأنا أنهي عنهما، وأعاقب عليهما). فأنكر قوم على عمر رضي الله عنه إقراره أنهما فعلا في عهد النبي ﷺ ونهيه^(٨) عنهما.

لكن الجواب في ذلك كحكم أنه علم بنهي النبي ﷺ عن متعة النساء وما نزل فيها من نص القرآن، فكان وعيده لاجفاً بمن فعلها لعلهم بأنها منسوخة.

وقوله ﷻ: ﴿فَمَا اسْتَسْتَعْتَم بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ﴾ يحتمل الأجرة، ويحتمل التّشريع بالنكاح: أنه إذا كان بعد الاستمتاع^(٩) يؤتيهن كل المهر لأنه ذكر في النكاح والبغض بعد الطلاق في هذا. وأيد هذا التأويل ما كان عليه ذكر المحرمات والإحلال أنه كلّه بالنكاح. وكذلك على ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلاً﴾ [النساء: ٢٥] أن كلّه في النكاح لا في الأجرة وصِف أنه بغْي، ونهوا عن ذلك.

وبقره تعالى: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِأَرْوَاحِهِمْ فَاطِرُونَ﴾ [المؤمنون: ٥] ذكر أن مُبتغى وراء ذلك باغياً بهذا لو عرّف بحكم الكتاب، فما ذكرته له [الآية]^(١٠) ناسخ؛ ولو عرّف بالأخبار؛ لكانت^(١١) الإباحة رويّت مقرونة بهذا النهي. فمن رام الأخذ بطرف منها على الإغضاء عن الطرف الثاني أعطى خصمه الإغضاء عنه^(١٢) بالطرف الثاني والمنع عما قال به. ثم امتناع الآية ٨٩ - أ/ عن العمل على ظهور الحاجة، ونفور الطباع عن قبول مثله من أحد من^(١٣) المتصدّين فأضرب على الحق. ثم دلّ ما روي عن ابن مسعود رضي الله عنه نسخه الطلاق والعدة أن الأول كان نكاحها يَمْضِي بِمُضِيِّ المدة، أبطله ارتفاع أحكام النكاح عنه.

وقوله ﷻ: ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا رَزَقْتُمْ بِهِ مِنْ بَيْنِ الْفَرِيضَةِ﴾ في الآية دلالة أن الزيادة في المهر جائزة، لأن الفريضة هي التسمية. فإن قيل: قوله تعالى: ﴿فِيمَا رَزَقْتُمْ بِهِ﴾ معناه قوله تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ يَتَقَوَّكَ أَوْ يَتَقَوَّا الَّذِي يَتَوَّكَ عَقْدَةُ النِّكَاحِ﴾ [البقرة: ٢٣٧] هو أن تبدّل المرأة من مهرها شيئاً للزوج^(١٤) أو الزوج لها، قيل: لو كان ذلك كذلك برضاها؛ يعني رضا زوجها.

وقال: ﴿رَزَقْتُمْ بِهِ﴾ فجعل للزوج في الرضا نصيباً. ومعناه، والله أعلم: أن الزوج إذا زاد على المهر، فذلك جائز، فهذا التراضي إنما يكون منهما جميعاً في الحالين. وذلك أصل الزيادة في المهر والتّمن في البيع وأشباه ذلك.

وقد روي عن النبي ﷺ أنه كان يخطب أم سلمة، ويقول: «إِنْ كَانَ إِيْمَانُكَ أَنْ أَزِيدَكَ فِي الصَّدَاقِ زِدْتُكَ، وَإِنْ أَزِدَكَ أَزِدْ»^(١٥) النّسوة. وروي عن علي رضي الله عنه [أنه]^(١٦) قال: (زدها فهو أعظم للبركة). وروي عن عثمان وعمار كذلك. وقد دلّ الكتاب والسنة وقول الصحابة على جواز ذلك، فهو الحق، وعلى^(١٧) ذلك جمهور المسلمين في بيعاتهم وتجاراتهم.

(١) الواو ساقطة من الأصل وم. (٢) الواو ساقطة من الأصل وم. (٣) ساقطة من الأصل وم. (٤) ساقطة من الأصل وم. (٥) من م، ساقطة من الأصل. (٦) ساقطة من الأصل وم. (٧) في الأصل وم: ونها. (٨) في الأصل وم: الانتفاع. (٩) ساقطة من الأصل وم. (١٠) في الأصل وم: فكانت. (١١) في الأصل وم: عليه. (١٢) في الأصل وم: في. (١٣) في الأصل وم: الزوج. (١٤) في الأصل وم: وأن أزيدك أزيد. (١٥) ساقطة من الأصل وم. (١٦) الواو ساقطة من الأصل وم.

ومن الدليل أيضاً على جواز الزيادة في الثمن والمهر وأنها تصير كأنها كانت مُسَمَّاة في عقد البيع أن رجلاً اشترى من رجلٍ عبداً بيعاً باتاً، ثم أن أحدهما: جعل لصاحبه الخيار يوماً، فنقض البيع، إن نقضه جائز، وتصير ذلك [كالخيار المشروط]^(١) في أصل البيع. وكذلك رجل اشترى عبداً بألف درهم حواله^(٢)، ثم إن البائع أجل المشتري بالثمن شهراً، كان الأجل جائزاً، وتصير كأنهما سميا الأجل في عقد البيع، فوجب أن تكون الزيادة بعد البيع في الثمن كأنها كانت في عقد البيع.

وقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيماً حَكِيماً﴾ في ما حرم، وأحل ﴿حَكِيماً﴾ حيث وضع كل شيء موضعه.

الآية ٢٥

وقوله تعالى: ﴿وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلاً أَنْ يَنْكِحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ فَمِنْ مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ وقال [في الآية نفسها]^(٣): ﴿لِمَنْ خَشِيَ الْعَنَتَ مِنْكُمْ﴾ فقال بعض أهل العلم: لا يجوز تزوج الأمة حتى ينجز عن نكاح الحرّة، ويخشى مع ذلك العنت. فإذا اجتمع الأمران فحينئذ يجوز أن يتزوج الأمة. ولا يجوز أن يكون تأويل الآية في هذا وذلك أن الإمام أعز وجوداً اليوم من الحرائر، ويجد الرجل حرّة يتزوجها بأدنى شيء ما لم يجد بمثلها الأمة لا أن يقال: الإمام في ذلك الزمان أوجد، وإن الحرائر أعز، وإن مؤنة الإمام ومهورهن أقل، فخرج الخطاب على ذلك.

وإنه لما نزل قوله ﷺ ب: ﴿وَأَنْكِحُوا الْأَيَّامَ مِنْكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِيَّائِكُمْ﴾ [النور: ٣٢] رغب السادات في تزوج^(٤) الإمام بشيء يسير. فعند ذلك نزل قوله تعالى: ﴿وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلاً﴾ الآية، وإلا الأمر الظاهر ما ذكرنا أنه أعز وجوداً من الحرائر وأكثر مؤنة، وأن الحرائر أهون وجوداً ومؤنتهن أقل، أو أن تكون الآية في الإنفاق عليهن، ليس في ابتداء النكاح. وهو أن الرجل إذا تزوج حرّة لزمه أن يُنفق عليها شاء، أو أبى. فإذا عجز عن الإنفاق عليها يُطلقها، ويتزوج بامة؛ إذ نفقة الأمة على سيدها، ونفقة الحرّة عليه، فأمر أن يُطلق الحرّة التي نفقتها عليه، ويتزوج أمة تكون نفقتها على سيدها. هذا أشبه، والله أعلم، بما قاله أولئك. أو أن يقال: إنه أراد بالنكاح الوطء لا العقد والتزويج^(٥) على ما قال علي ابن أبي طالب عليه السلام: (والنكاح اسم للوطء والتزويج^(٦) جميعاً).

قال الله تعالى: ﴿الَّذِينَ لَا يَنْكِحُوا إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً﴾ [النور: ٣] وتأويله: الواطئ، وكذلك الأول. ومعنى قول علي عليه السلام حين حمل الآية على الوطء لأنه لا يتزوج الأمة على الحرّة: كأنه منعه من ذلك أنه^(٧) قادر على وطء الحرّة، ويتزوج الحرّة على الأمة؛ يقول: يتزوج الأمة، ولم يكن قادراً على وطء الحرّة، فجاز نكاحه. أو إن كانت الآية في ابتداء النكاح والتزويج^(٨) على ما قالوا، فليس فيها حظر نكاح الإمام وبطلانه في حال الطول والقدرة لأنه أباح نكاحهن في حال عدم الطول والقدرة.

ومن أصلنا أن ليس في إباحة الشيء وجله في حال دلالته حظره ومنعه في حال أخرى؛ دليلاً قوله تعالى: ﴿أَزْوَاجَهُ الَّتِي تَبَيَّنَ أَجْرُهُمْ﴾ [الأحزاب: ٥٠] ليس فيه أنه لا يحل له إذا لم يؤت أجورهن. وقوله تعالى: ﴿لَنْ خِفْتُمْ إِلَّا تَلِيلًا فَوَاجِدَةً أَوْ مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ [النساء: ٣] ليس فيه حظر الأربع، وإن خاف ألا يغدِل، فهذا يدل على أن حظر الشيء ومنعه [في حال]^(٩) لا يوجب الحظر في حال أخرى، وإباحة الشيء في حال وجله لا يوجب منعه وحزمته في حال أخرى.

على أن المخالفة لما لم يجعل الإيمان المذكور في الآية شرطاً لقوله تعالى: ﴿أَنْ يَنْكِحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ﴾ فإذا لم يصير الإيمان شرطاً في حال نكاح الإمام كيف صار الطول والقدرة شرطاً فيه؟ إذ من قوله ليس له أن ينكح الأمة إذا كان له طول نكاح المحصنة الكتابية لأنه يقول: لأن الله تعالى شرط فيهن الإيمان بقوله ﴿مِنْ فَيَنْكِحُكُمْ الْمُؤْمِنَاتِ﴾ فإذا لم يصير الإيمان شرطاً في المحصنات كيف كان شرطاً في الإمام؟ وذلك كله عندنا ليس بشرط.

فإن قال قائل: إن قول الله تعالى: ﴿فَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَلَغَاءٌ﴾ [المجادلة: ٤] كذا ليس صار ذلك شرطاً حتى لا يجوز

(١) من م، في الأصل: كالمشروط. (٢) في الأصل وم: حالة. (٣) ساقطة من الأصل وم. (٤) في الأصل وم: تزويج. (٥) في الأصل وم: والتزويج. (٦) في الأصل وم: لأنه. (٧) في الأصل وم: لأنه. (٨) في الأصل وم: والتزويج. (٩) ساقطة من الأصل وم.

غيره، إذا كان له طول العتاق وقُدْرَةُ الصوم ما يُنْكِرُ أن يكون الأول بمثله، قيل صار ذلك شرطاً فيه لأنه فرض لزمه بشرطة، لم يكن له الخروج والتعدي إلى غيره.

وأما النكاح فليس هو بفرض لزمه بوجود الطول والقُدْرَة، والعتاق وما ذكر فرض لزمه بوجود الطول والقُدْرَة عليه، ويجوز الطعام، لكن لم يسقط الفرض الذي لزمه عنه. لذلك صار شرطاً فيه، والأول لم يصح.

فإن قال: ما معنى الآية إذن؟ قيل: معنى الآية على الاختيار والأدب، أو على الإنفاق الذي ذكرنا، أو ألا يختار نكاح الأمة على نكاح الحرّة إذا كان له طول الحرّة على ما جاء عن عمر رضي الله عنه [أنه^(١)] قال: (أي ما حر تزوج فقد أرق نصفه، وأي ما عبد تزوج فقد أغتق نصفه، لا يختار نكاح الأمة، وله إلى طول الحرّة سبيل). ويحيى أن يكون قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ لِمَنْ خَشِيَ الْعَنَتَ مِنْكُمْ﴾ ألا يُحْمَلُ على الرّئي، ولكن يُحْمَلُ على مخالطتهم الناس واسترقاق الأولاد. فإذا أئمنه السبّد عن استرقاق الولد وعن ترك الاختلاط بالناس، فعند ذلك يتزوجها؛ إذ قلوب الناس لا تحتمل اختلاط أزواجهن بالناس واسترقاق الأولاد، فحمل العنت على هذا أشبه من الرّئي.

ومن الدليل أيضاً على ألا يُعْتَبَرُ الطول على التزوّج على ما قالوا: إذا تزوّج أمة، ثم قدر على تزوّج الحرّة لم يفسد نكاح الأمة، وهو قول ابن عباس رضي الله عنه فعلى ذلك طوله في الابتداء على نكاح الحرّة لا يمنع جواز نكاح الأمة، والله أعلم. على أن عدم الطول في الأصل لا يمنع نكاح الحرّة؛ إذ شيء يلزم الذمّة، وعدم النفقة يمنع الإمساك عنده. فدل أن الآية لعدم نفقة الحرّة أشبه من عدم طول مهر الحرّة في الابتداء على ما ذكرنا.

والأصل إن كان أمر يجوز بشرط الإضطرار فإن ارتفاع الضرورة يمنع البقاء. فإذا لم يمنع بأن أنه لا على الجل بالضرورة. وعلى ذلك يختار لمن تحته حرّة مفارقة الأمة؛ إذ بإمساكها رقت الولد الذي يقبّح في العقل اختباره، ومخالطة الزوجة في الطبع يفار منه. فمثلته في الابتداء، والله أعلم، مع ما قال الله تعالى: ﴿وَأَنْ تَصِيرُوا خَيْرَ لَكُمْ﴾ وليس عن الذي فيه الضرورة شرط الصبر.

ثم القول واحد فيهن بملك المال، وهو غائب عنه، يخشى العنت إلى أن يبلغ ذلك أنه لا يمنع النكاح، وجميع ما له الحرمة يستوي غيبة/ ٨٩ - ب/ ذلك وحضرته كنكاح الأمة على الحرّة والأخت على الأخت ونحو ذلك مع ما لو كانت خشية العنت تصير سبباً للجل في شيء لكان ملك الحرّة التي هي عنه غائبة إذا لم تصير الضرورة مبيحة. فإذاً بأن أن الحرمة لنفس النكاح في الوجود، والجل لعدوّه لا للسبيل إلى ذلك وغير السبيل.

ثم قوله ﷺ: ﴿ذَلِكَ لِمَنْ خَشِيَ الْعَنَتَ﴾ إنما هو الضيق كقوله: ﴿وَلَوْ سَاءَ اللَّهُ لَأَعَنَتَكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٠] أي يضيّق عليكم مخالطة الأيتام أو الإثم، وكقوله ﷺ: ﴿عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ﴾ [التوبة: ١٢٨]. وكل رجل فيه وسع الاستمتاع فهو يخشى الإثم، فيحيى أن يباح له على كل حال أو يرجع إلى الضيق، فيكون المقصود منه الإمساك دون العقيد، والله أعلم.

ثم خشية الرّئي أن يختل أن يصير شرطاً للجل، وقد حصل له عقوبة، فيها أبلغ الرّجر لمن غفل عن رجم أو حد، بل يفرض عليه إبقاء ذلك بكل وجوه الإمكان. ومعلوم أن الله قد جعل عنه بغير النكاح سبيلاً في الإمتناع أيضاً.

وقد جاء أيضاً الأمر بالصيام بأنه^(٢) له وجاء، وإنما خشية ذلك خشية خطر لا حقيقة، فلم يجز أن يجعل عذراً لرفع الحرّمات، ويُقدّر عليه بالمباح من الصيام.

القول في قوله: ﴿وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلاً أَنْ يَنْكَحِ الْمُحْصَنَاتِ﴾ الآية: نقول، وبالله التوفيق، تحتمل الآية وجوهاً:

(١) ساقطة من الأصل وم. (٢) الواو ساقطة من الأصل وم. (٣) من م، في الأصل: بان.

أحدها: طول عقد النكاح مذكور أيضاً في نكاح الأمة بقوله: ﴿وَأَتَوْهُنَّ أَجُورَهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ ومعلوم وجود الحرّة بالمهر الذي يوصف في المعروف من المهور، بل لعل ذلك في الحرائر أوجده؛ إذ قد جاز نكاح الحرائر بالأشياء الضعيفة. ومغروف وجودهن في كل عصر بدون ما يوجد [في مثله] (١) الإمام، فمحال أن يشترط في نكاح الإمام عدم ما لا يوجد السبيل إليه إلا بوجود ذلك أو ما هو أعظم في الوجود.

وأما التفقة والمنسكن فقد يكون بمال السيد دون أن يؤخذ به، وفي الحرّة هي لا سبيل إليها إلا بمال الزوج. ففيها يذكر الوجود لا في ما يستوي الذكور فيه في المثل. ثم في الحاجة على ما عليه العرف فيه فضل. ولا قوة إلا بالله.

والوجه الثاني: ما روي عن رسول الله ﷺ أنه قال: «لا تنكح الأمة على الحرّة» [البيهقي في الكبرى ١٧٥/٧] ولو كان يجوز نكاحها عند وجود طول الحرّة لم يكن للنهي عن ذلك بغد النكاح وجه؛ إذ ليس لذلك وجود لما الطول يمنع وجوده.

والثالث: أن الذي به يجب النكاح ليس للوجود شرط فيه، والذي به الإنساك شرط؛ إذ قد يجوز بذمة من لا يملك، ولا يفسك. ثبت أن ذلك في حق الإنساك. وبعد لو كان يمنع بالذي ذكر لكان جوازه بحق الضرورة، وهذا مما لا يقع بالضرورة (٢). ثبت أن ذلك في حق الإنساك.

ثم لو كان التأويل على النكاح لم يكن في ذلك تخريم النكاح على وجود طول الحرّة لخصال (٣):

أحدها: أن ذلك يوجب أن يكون نكاح الإمام يجوز بحق الإبدال والاضطرار. وذلك لا يتحمل حق النكاح لوجوه: أحدها أن طريق ذلك إباحة ورخص، والفروج لا تحتل الإباحات، بل الإباحات توجب حد المبيع وعقوبته، وتجعل كمبيع ما لا يملكه.

والثاني: أن الحرّمات التي كانت في جميع النكاح كانت ظاهرة لم يرفع شيء منها لحاجات، وكذلك نكاح الإمام لو كان من المحرمات. بل الحكم أن كل امرأة لا تحتل [النكاح] (٤) فهي لا تجل بملك اليمين. فلو قلنا: إنه لا يجل نكاحها لذاتها لم تجل في ملك اليمين فأدخلت بما (٥) ذكرت، وليس كالزيادة على الأربع، لأن ملك الحرمة لحق المنكوحة لا إمكان المرأة، وكذلك الأخت ونحو ذلك. دليل ذلك جواز ذلك لا بحق الإبدال والاضطرار إذا عديم نكاح غيره بعد وفاته لم يجعل في شيء من الجل والحرمة المال، بل قال الله تعالى: ﴿وَلَيْسَ فِيهِ الَّذِينَ لَا يَحِلُّونَ نِكَاحًا﴾ الآية [النور: ٣٣] صبراً لعدم شرط الترك، وله قد يفسخ لأنه شرط الإباحة، فلذلك أمر نكاح الإمام.

والثالث: أن الأصل في الإضافة الجل والحرمة إلى أنه لا يوجب عند ذلك في غير ملك الحال بل هو في غيرها موقوفاً على قيام الدليل من ذلك المضاف إليه أو غيره، لا أنه يوجب ذلك. دليل ذلك أمور النكاح. قال الله تعالى لِنَبِيِّهِ: ﴿إِنَّا أَمَلْنَا لَكَ أَنْزَلَكَ إِلَهِكَ أَتَيْتَ أَجُورَهُمْ﴾ [الأحزاب: ٥٠] لا أنه يعلم لو لم يؤت بهن الأجور لم يخلين، وكذلك قوله ﷺ: ﴿وَالْحَصَنَتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ إِذَا آتَيْتُمُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ﴾ [المائدة: ٥].

وقال ﷺ: ﴿فَإِذَا أَحْبَبَ فَإِنْ آتَيْتَ يَفْجَشَفْ﴾ الآية لأن الحد لا يجب لو لم يخص. وقال ﷺ: ﴿وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلًا أَنْ يَنْكَحَ الْحَصَنَتِ الْمُؤْمِنَتِ﴾ لا على جعل الإيمان شرطاً، وقال الله ﷻ: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَقْلُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ [النساء: ٣] لأن الأمة لا تجل إذا لم يخف العذل في الحرائر وغير ذلك مما يكثر؛ إذ ليس في إضافة الجل إلى حال قطع عن غيره. فمثله أمر النكاح في ما نحن فيه.

ثم احتج بعضهم بالآيات التي فيها: ﴿وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ﴾ [النساء: ٢٥] و﴿فَنْ لَمْ يَجِدْ﴾ [البقرة: ١٩٦]... لتوجيه ذلك الحق ههنا. وقد دخل جواب هذا في ما قلنا: إن الحكم في غيره موقوفاً على الدليل، فيه مئغنا لا بهذا، مع ما بيّنا دليل ما نحن فيه ليس بشرط.

(١) في الأصل وم: من مثله. (٢) في الأصل وم: الضرورة. (٣) في الأصل وم: الخصال. (٤) من م، ساقطة من الأصل. (٥) في الأصل وم: بأن ما.

الآ تَرَى أَنَّهُ ذَكَرَ شَرْطَ الْإِيمَانِ فِي الْمُحْصَنَاتِ وَمَا^(١) لَمْ يَصِرْ شَرْطًا، وَقَدْ صَارَ فِي الْكُفَّارَاتِ وَنَحْوِ ذَلِكَ، فَمِثْلُهُ مَا نَحْنُ فِيهِ؟ ثُمَّ الْفَضْلُ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ يَقَعُ [مِنْ] ^(٢) وَجُودِ:

أَحَدُهَا: أَنَّ تِلْكَ بِحَقِّ الْإِبْدَالِ وَالْإِضْطِرَارِ، دَلِيلُهُ زَوَالُ حُكْمِهِ عِنْدَ الْإِزْتِفَاعِ، وَفِي هَذَا، إِلَّا أَنْ يَرْتَفَعَ لِنِكَاحِ الْحُرَّةِ، فَلِلَّذَلِكَ اخْتَلَفَ الْأَمْرَانِ. وَلَوْ جَعَلْنَا الْأَمْرَ بِهِ فِي حَالٍ أَوْ الْإِشَارَةَ بِالْحِلِّ إِلَيْهَا دَلِيلًا عَلَى النَّهْيِ عَنْ ذَلِكَ نَهْيًا عَنْ نِكَاحِ الْإِمَاءِ فِي حَالِ طَوْلِ الْحَرَاتِ. فَلَا يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ النَّهْيُ مُبْطِلًا لِلْفِعْلِ لِأَوْجِهِ:

أَحَدُهَا: أَنَّ الْمَعْنَى الَّذِي لَهُ يَقَعُ النَّهْيُ كَانَ مُفْقُودًا، وَمِثْلُهُ لَا يُحْتَمَلُ الْفَسَادُ، وَذَلِكَ يُخْرِجُ عَلَى وَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا: أَنْ يُرْقَ وَلَدُهُ.

وَالثَّانِي: أَنْ تُخَالِطَ امْرَأَتُهُ الرِّجَالَ، وَذَلِكَ بَغْضُ مَا يَشِينُ الرَّجُلَ. ثُمَّ كَانَ نِكَاحُ الزَّانِيَةِ مَعَ النَّهْيِ عَنْ ذَلِكَ. وَيَجُوزُ مَعَ الْأَمْرِ بِطَلْقِهَا. وَمَعْلُومٌ أَنَّ ذَلِكَ أَغْظَمُ فِي الشَّيْنِ إِذْ قَدْ ظَهَرَ بِهِ مَا يَخَافُهُ فِي الْمَمْلُوكَةِ، وَيَصِيرُ وَلَدُهُ مُشْتَوًى أَمَامَهُ، وَهُوَ أَوْحَشُ فِي الْعُقُولِ مِنْ كُلِّ رَقٍّ وَعُبُودَةٍ، وَيُقَالُ لَهُ: يَا ابْنَ الزَّانِيَةِ، وَذَلِكَ أَيْضًا تَلْبِيسُ النَّسَبِ وَشُبُهَتُهُ^(٣). ثُمَّ لَمْ يُجَبَّ بِهِ الْفَسَادُ. فَامْرُؤُ الْمَمْلُوكَةِ الْآخَرَى.

وَالثَّانِي^(٤): لَمْ يُخْتَلَفْ عَلَى نَهْيِ الْحُرْمَةِ عَنِ نِكَاحِ الْعَبِيدِ، وَلَهُ يُفَرِّقُ الْأَوْلِيَاءُ، وَيُضَرِّفُ حَقَّ نَسَبِ الْآبَاءِ إِلَى الْمَوَالِي. إِذْ مَعْلُومٌ أَنَّ الطُّغْرَنَ عَلَيْهِمْ فِي الْخِلَافِ أَقْبَحُ مِنْهُ عَلَيْهِمْ، ثُمَّ لَمْ يَمْنَعْ ذَلِكَ جَوَازَ النِّكَاحِ، فَمِثْلُهُ مَا نَحْنُ فِيهِ.

وَالثَّلَاثُ^(٥): أَنَّ الْحُرْمَةَ عَلَى وَجْهَيْنِ: حُرْمَةُ النَّفْسِ الْمُنْكَوْحَةِ لِلْإِسْتِمْتَاعِ^(٦)، وَحُرْمَةُ لِحَقِّ النِّكَاحِ. وَكُلُّ مُحْرَمَةٍ لِذَاتِهَا: فَهِيَ لَا تَحِلُّ بِمُلْكِ الْيَمِينِ وَلَا بِمُلْكِ النِّكَاحِ، وَمَا كَانَتْ الْحُرْمَةُ بِحَقِّ^(٧) النِّكَاحِ تَحِلُّ. فَإِذَا كَانَتْ الْأَمَةُ تَحِلُّ بِمُلْكِ الْيَمِينِ ثَبَّتَ أَنَّ حُرْمَتَهَا لَيْسَتْ لِنَفْسِهَا وَلَا لِلْإِسْتِمْتَاعِ؛ فَهِيَ تَحِلُّ بِمُلْكِ الْيَمِينِ؛ بَلْ جُلُّهَا فِي الْأَصْلِ بِمُلْكِ النِّكَاحِ أَحَقُّ، إِذْ لَيْسَ إِلَّا لِلْإِسْتِمْتَاعِ. فَإِذَا حَلَّتْ بِهِ فَبِالْآخَرَى أَنْ تَحِلَّ بِالنِّكَاحِ. ثُمَّ قَدْ يَحْرُمُ النِّكَاحُ الْخَاصُّ، لَا يُجَازُ مِنَ الْأَمْوَالِ بِحِلِّ. فَكَذَا مَا نَحْنُ فِيهِ.

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِكُمْ﴾ يَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ: يَحْتَمِلُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، حَقِيقَةُ ذَلِكَ، [وَيَحْتَمِلُ مَا]^(٨) فِيهِ لُزُومُ الْعَمَلِ بِالظَّاهِرِ.

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿بَعْضُكُمْ مِنْ بَعْضٍ﴾ يَحْتَمِلُ «بَعْضُكُمْ مِنْ بَعْضٍ» فِي الدِّينِ، وَيَحْتَمِلُ «بَعْضُكُمْ مِنْ» نَسَبٍ «بَعْضٍ». فَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ نَسَبَ ٩٠ - أ / بَعْضُهُمْ مِنْ دِينِ بَعْضٍ وَمِنْ نَسَبِ بَعْضٍ، فَلَيْسَ لِبَعْضٍ عَلَى بَعْضٍ فَضْلٌ مِنَ الدِّينِ وَالنَّسَبِ؛ إِذْ نَسَبُهُمْ وَدِينُهُمْ وَاحِدٌ، وَلَيْسَ لِلْحُرَّةِ عَلَى الْأَمَةِ فَضْلٌ مِنْ هَذَا الرَّجَاءِ.

وَفِي قَوْلِهِ: ﴿فَإِذَا أَحْبَبْتَ إِنْ أَنْتَ بِفَحْشَى قَلْبٍ نَفْسُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ﴾ لِأَنَّهَا إِذَا كَانَتْ عَلَى غَيْرِ هَذَا الْوَصْفِ لَزِمَهَا ذَلِكَ الْحُكْمُ. دَلٌّ أَنَّ وَجُوبَ الْحُكْمِ فِي حَالٍ عَلَى وَصْفٍ لَا يَمْنَعُ وَجُوبَ ذَلِكَ الْحُكْمِ فِي حَالٍ آخَرَى عَلَى غَيْرِ الْوَصْفِ الَّذِي وَصِفَ فِي تِلْكَ الْحَالِ. وَهَذَا بِالْمُخَالَفِ لَنَا الزَّمُ، لِأَنَّهُ قَالَ ﷺ: ﴿وَلَا تَنكِحُوا الْمُشْرِكَةَ حَتَّى يُؤْمِنَ وَلَأَمَّةٌ مُؤْمِنَةٌ حَتَّى يَنْفَرَكَا﴾ [البقرة: ٢٢١] إِنَّ النَّهْيَ وَقَعَ عَلَى جَمِيعِ الْمُشْرِكَاتِ كِتَابِيَّاتٍ وَغَيْرِ كِتَابِيَّاتٍ. ثُمَّ صَارَ [نَهْيُ الْكِتَابِيَّاتِ مَنْسُوخًا]^(٩) بِقَوْلِهِ: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ [المائدة: ٥].

ثُمَّ قَالَ: إِذَا كَانَ لَهُ طَوْلٌ مُحْصَنَةٍ كِتَابِيَّةٍ لَمْ يَحِلَّ لَهُ نِكَاحُ الْأَمَةِ الْمُؤْمِنَةِ. وَاخْبَرَ ﷺ أَنَّ الْأَمَةَ الْمُؤْمِنَةَ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكَةٍ، وَهُوَ يَقُولُ: بَلِ الْمُشْرِكَةُ خَيْرٌ مِنَ الْأَمَةِ، فَهَذَا يَدُلُّ عَلَى اضْطِرَارِهِ فِي قَوْلِهِ عَلَى مَذْهَبِنَا مَا قُلْنَا.

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَنكِحُوا الْمُشْرِكَةَ حَتَّى يُؤْمِنَ﴾ الْآيَةُ [البقرة: ٢٢١] عَلَى الْمُشْرِكَاتِ خَاصَّةً مِنْ غَيْرِ الْكِتَابِيَّاتِ عِنْدَنَا؛

(١) فِي الْأَصْلِ وَمِنْ. (٢) مِنْ م، سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ. (٣) فِي الْأَصْلِ وَمِنْ: وَشُبُهَةٍ. (٤) فِي الْأَصْلِ وَمِنْ: وَأَيْضًا. (٥) فِي الْأَصْلِ وَمِنْ: وَأَيْضًا. (٦) فِي الْأَصْلِ وَمِنْ: الْإِسْتِمْتَاعُ. (٧) فِي الْأَصْلِ وَمِنْ: بَحِثْ. (٨) فِي الْأَصْلِ وَمِنْ: وَ. (٩) فِي الْأَصْلِ وَمِنْ: الْكِتَابِيَّاتُ مَنْسُوخَةٌ.

دليله قوله تعالى: ﴿مَا يَوْزُ الْأَيْمَنُ كَثُرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَلَا الشِّرْكِينَ أَنْ يُنْزَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ خَيْرٍ مِنْ رَبِّكُمْ﴾ [البقرة: ١٠٥] ذكر المشركين، وذكر الكتابيات؛ دل هذا أن المشركين في هذه الآية غير الكتابيات. وقد ذكرنا الوجه في ذلك في صدر السورة ما يغني [عن^(١)] ذكره في هذا الموضع. فإذا كان ما ذكرنا حل له أن يتزوج كتابية مخصنة كانت أو أمة. وقد أقمنا الدليل على أنه^(٢) ليس في ذكر الإيمان فيهن دليل جعله شرطاً في جواز نكاحهن على ما لم يكن في ذكر الإيمان فيهن شرط.

وقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِكُمْ﴾ أي هو أعلم بحقيقة إيمانهم، وأنتم لا تعلمون حقيقة^(٣)، وإن كان أثبت لنا علم الظاهر^(٤) بقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا جُنُودُ اللَّهِ أَعْلَمُ بِإِيمَانِهِمْ فَإِنَّ عَلَيْنَهُمْ نُسُوبَهُمْ﴾ [المتحنة: ١٠] أمرنا بالعمل بعلم الظاهر لا بعلم الحقيقة بقوله: ﴿وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِهِمْ فَإِنَّ عَلَيْنَهُمْ نُسُوبَهُمْ فَلَا تَرْجِعُوهُمْ إِلَى الْكَافَّةِ﴾ [المتحنة: ١٠] فهذا يدل على أن الإيمان هو عمل القلب لا عمل اللسان، لأنه لو كان عمل اللسان لكان يعلم حقيقة كل أحد، فظهر أنه ما وصفنا.

وقوله تعالى: ﴿بَعْضُكُمْ مِنْ بَعْضٍ﴾ قيل فيه بوجوه: [قيل^(٥)]: ﴿بَعْضُكُمْ مِنْ بَعْضٍ﴾ في الولايات في الدين كقوله تعالى: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ﴾ [التوبة: ٧١]، وقيل: ﴿بَعْضُكُمْ مِنْ بَعْضٍ﴾ في النسب، إذ كل منهم من أولاد آدم، ويختل^(٦) ﴿بَعْضُكُمْ مِنْ بَعْضٍ﴾ قبل الإسلام.

وقوله تعالى: ﴿فَأَنكِحُوهُنَّ بِإِذْنِ أَهْلِهِنَّ﴾ أي بإذن ساداتهن، سُمي السادات أهلاً لهن. دل أنهن من أهلهن. وفيه أن للمرأة أن تزوج نفسها إذا أذن لها وليها لأنه تعالى قال: ﴿بِإِذْنِ أَهْلِهِنَّ﴾ والمرأة إذا كبرت^(٧) لها أن تتزوج^(٨) من غيره. وهذا في النساء أولى لأن الرجل إذا كانت له جارية يستمتع بها، ولا يزوجه^(٩) من غيره، والمرأة إذا كانت لها جارية، هي التي احتاجت إلى تزويج جارتها. لذلك كان في هذا أولى. وفيه أن ليس للعبد ولا للأمة أن يتزوج إلا بإذن من سيده. وكذلك روي عن رسول الله ﷺ [أنه^(١٠)] قال: «أي ما عبد تزوج بغير إذن مولاه فهو عاهر» [أبو داود ٢٠٧٨].

وقال بعض أهل العلم: قوله: ﴿فَأَنكِحُوهُنَّ بِإِذْنِ أَهْلِهِنَّ﴾ إذا كن مؤمنات على ما سبق من ذكر الإيمان بقوله ﴿فَنَسَبَكُمْ الْمُؤْمِنَاتُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِكُمْ﴾ لكن هذا؛ إن^(١١) كان نهياً عن نكاح الإماء، إذا كن غير مؤمنات.

ألا ترى أن النساء نهي عن تزويج أنفسهن من العبيد، وذلك ما يشتبهن؟ ثم لم يمنع ذلك النهي عن التزويج منهم. فعلى ذلك لا يمنع شرط الإيمان فيهن، والنهي عن نكاحهن^(١٢) إذا فعل جاز ذلك النكاح. فعلى ذلك الأول. وكذلك قوله تعالى: ﴿وَأَنكِحُوا الْأَبْنَىٰ مِنْكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَائِكُمْ﴾ [النور: ٣٢] ذكر الصلاح فيهم. ثم إذا كانوا على غير ذلك الوصف جاز. فكذلك الأول. وكذلك قوله تعالى: ﴿مُحْصَنَاتٌ غَيْرُ مُسَوِّغَاتٍ﴾ ذكر الإحصان فيهن، ثم لم يصير الإحصان فيهن شرطاً في جواز النكاح لأنهن إذا كن غير مخصنات يجوز نكاحهن. فعلى ذلك الأول.

ولو كان الطول والقدرة مما يمنع جواز نكاح الإماء بمعنى البذل لكان إذا تزوج أمة، ولم يكن له طول على نكاح الحرّة في ذلك الوقت. ثم كان الطول على نكاح الحرّة يجيء أن يفسد النكاح لأنه إذا منع الابتداء يمنع القرار في ملكه. فإذا لم يمنع دل أنه ليس على حكم البذل؛ إذ الأبدال لا قرار لها، ولا ثبات عند وجود الأصول. دل أنه ليس عليه، ولكن على الاختيار والتأديب ألا يختار نكاح الإماء على الحرائر والمسافحات، ولا تختار المشركات على المؤمنات. فإن قيل: إنكم تمتنون^(١٣) نكاح الأمة على الحرّة، ثم لا تفسخون نكاح الأمة على الحرّة لحق حرمة الجمع كالجمع بين الأخنتين وبين المرأة وعمتها [يقول^(١٤)] فاما إذا لم يكن ثم جمع لم يمنع، وهذا ليس بشيء.

وقوله تعالى: ﴿وَأَنكِحُوا أُخُوَصَاتِكُمْ﴾ بإذن أهلهن على ما ذكر الإذن في النكاح بقوله ﷺ ﴿فَأَنكِحُوهُنَّ بِإِذْنِ أَهْلِهِنَّ﴾.

(١) ساقطة من الأصل وم. (٢) في الأصل وم: أن. (٣) في الأصل وم: حقيقة. (٤) في الأصل وم: الظاهرين. (٥) ساقطة من الأصل وم. (٦) في الأصل وم: كانت. (٧) في الأصل وم: تزوج. (٨) في الأصل وم: يتزوجها. (٩) ساقطة من الأصل وم. (١٠) في الأصل وم: وإن. (١١) في الأصل وم: نكاحها. (١٢) أدرج بعدها في الأصل وم: على. (١٣) ساقطة من الأصل وم.

وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُؤْتِيَ أَجْرَهَا، وَإِنْ لَمْ يَأْذَنْ لَهُ مُوَلَاها إِذَا كَانَتْ الْجَارِيَةُ مِمَّنْ تَحْفَظُ مَالَ سَيِّدِهَا، وَتَتَعَاهَدُهُ؛ إِذِ النَّاسُ يَشْتَرُونَ الْمَمَالِيكَ لِحِفْظِ أَمْوَالِهِمْ وَصَوْنِ أَمْلَاقِهِمْ، نَحْوُ مَا جَاءَ مِنَ الرَّسُولِ ﷺ: «كُلُّكُمْ رَاعٍ وَكُلُّكُمْ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ حَتَّى الْعَبْدُ عَنْ مَالِ سَيِّدِهِ» [البخاري ٥١١٨] فَإِذَا كَانَ مَا وَصَفْنَا لَا بَأْسَ بِأَنْ يُدْفَعَ الْأَجْرُ وَالْمَهْرُ إِلَيْهَا إِذَا كَانَتْ هِيَ مِمَّنْ تَحْفَظُ مَالَهُ، وَتُصَوِّنُهُ.

ثُمَّ مِنَ النَّاسِ مَنْ اسْتَدَلَّ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَنذَرْتُكُمْ أَجُورَهُنَّ﴾ عَلَى حَقِيقَةِ الْمُلْكِ لِلْمَمَالِيكِ، وَيُبَيِّحُ لَهُمُ التَّمَتُّعَ بِالْجَوَارِي وَيَقُولُ تَعَالَى أَيْضاً: ﴿وَأَنكِحُوا الْأَبْنَى وَبَنَاتَ الَّذِينَ يَدْعُونَ إِلَى بَيْتِكُمْ لِيَكُونُوا فَرَقًا بَيْنَهُمْ اللَّهُ يَبْغِي بَيْنَهُمْ﴾ [النور: ٣٢] لَوْ لَمْ يَمْلِكُوهُمْ حَقِيقَةَ الْمُلْكِ.

وَأَمَّا عِنْدَنَا فَإِنَّهُمْ لَا يَمْلِكُونَ حَقِيقَةَ الْمُلْكِ اسْتِدْلَالاً بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿صَرَبَ لَكُمْ مَثَلًا مِنْ أَنفُسِكُمْ هَلْ لَكُمْ مِنْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنْ شُرَكَاءَ فِي مَا رَزَقْتُمُكُمْ﴾ [الروم: ٢٨] أَخْبَرَ أَنْ لَيْسَ لَهُمْ فِي مَا رَزَقَهُمْ شُرَكَاءَ مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ. دَلَّ أَنَّهُمْ لَا يَمْلِكُونَ حَقِيقَةَ الْمُلْكِ. فَإِنْ قَالُوا: لَيْسُوا^(١) يَمْلِكُونَ التَّمَتُّعَ فِي النِّكَاحِ إِذَا مَلَكَوا، مَا يَنْتَعِ^(٢) أَيْضاً أَنْ يَمْلِكُوا رِقَابَ الْأَشْيَاءِ إِذَا مَلَكَوا؟ قِيلَ: إِنَّ السَّادَاتِ لَا يَمْلِكُونَ مِنَ النِّكَاحِ إِذَا مَلَكَوا، بِهِ بِالْأَمْسِ. أَلَا تَرَى أَنَّ السَّيِّدَةَ لَا تَمْلِكُ مِنْ غَيْرِهَا التَّمَتُّعَ بِهِ؟ إِنَّ مُلْكَ ذَلِكَ لِلْعَبْدِ خَاصَّةً، لِذَلِكَ مَلَكَ مُلْكُ التَّمَتُّعِ فِي النِّكَاحِ.

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأَنذَرْتُكُمْ أَجُورَهُنَّ﴾ مَا ذَكَرْنَا مِنَ الْإِذْنِ مِنْ أَهْلِيهِنَّ وَلِمَا جَعَلَ النَّهْيُ حِفْظَ الْأَمْوَالِ.

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿بِالْمَعْرُوفِ﴾ قِيلَ: مَهْرٌ غَيْرُ مَهْرِ الْبَغْيِ، وَقِيلَ: هُوَ الْمَعْلُومُ^(٣) وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿مُحْصَنَاتٍ غَيْرَ مُسَفَّحَاتٍ وَلَا مُنْجَذَبَاتٍ أَخْدَانٍ﴾ قَدْ ذَكَرْنَا فِي مَا تَقَدَّمَ. وَأَمَّا قَوْلُهُ ﷺ: ﴿بَيْنَهُمْ اللَّهُ يَبْغِي بَيْنَهُمْ﴾ [النور: ٣٢] بِغْنَى سَادَاتِهِمْ، إِذْ مَقْدَارُ مَا يُطْعَمُونَ، وَيُسْتَرْبُونَ، مِمَّا جَعَلَ لَهُمُ الْإِنْتِفَاعَ بِهِ.

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَإِذَا أَحْصَيْنَ﴾ قِيلَ: إِذَا أَسْلَمْنَ، وَقِيلَ: ﴿فَإِذَا أَحْصَيْنَ﴾ إِذَا تَزَوَّجْنَ. وَيَحْتَمِلُ ﴿فَإِذَا أَحْصَيْنَ﴾ إِذَا بَلَغْنَ مَبْلَغَ النِّسَاءِ. وَقِيلَ: ﴿فَإِذَا أَحْصَيْنَ﴾ أَيِ عَفَفْنَ. وَتَأْوِيلُهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، مَا ذَكَرَهُ فِي أَوَّلِ الْآيَةِ وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا تُكْرِهُوا فَتِيْنَكُمْ/ ٩٠ - ب/ عَلَى آلِهَةٍ إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّنًا﴾ [النور: ٣٣] إِذَا تُرِكَنَ لِلتَّعَفُّفِ، وَلَمْ يُكْرَهْنَ عَلَى الْبَغْيِ ﴿فَتَمْلِكُنَّ يَصِفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْمَذَابِ﴾ فَهِنَّ^(٤) الْحَرَائِرُ؛ لِأَنَّ عَذَابَ الْمُتَزَوِّجَةِ، إِذَا دَخَلَ بِهَا زَوْجُهَا، الرُّجْمُ، وَلَا يُصَفُّ لِلرُّجْمِ، وَإِنَّمَا حَدُّ الْأَمَةِ الْجُلْدُ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ الْمُحْصَنَاتُ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ [مَوْضِعُ ذَوَاتِ]^(٥) الْأَزْوَاجِ؛ لِأَنَّ عَذَابَ ذَوَاتِ^(٦) الْأَزْوَاجِ الرُّجْمُ، وَلَا يُصَفُّ لَهُ. دَلَّ أَنَّهُ أَرَادَ بِالْإِحْصَانِ الْإِسْلَامَ.

وَرُوِيَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ وَسَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ وَجَمَاعَةٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّ لَا حَدَّ عَلَى الْأَمَةِ حَتَّى تَتَزَوَّجَ.

وَأَمَّا عِنْدَنَا فَإِنَّ عَلَيْهَا الْحَدَّ لِمَا رُوِيَ عَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ أَمَرَ بِجُلْدِ الْأَمَةِ إِذَا زَنَتْ، وَإِنْ لَمْ تَتَزَوَّجْ. فَذَلِكَ حُجَّةٌ يَقُولُ مَنْ قَالَ: إِحْصَانُهَا إِسْلَامُهَا، وَهُوَ مَا رُوِيَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ وَزَيْدِ بْنِ خَالِدٍ وَشَيْبِلٍ، رِضْوَانُ اللَّهِ تَعَالَى عَلَيْهِمْ، قَالُوا: كُنَّا عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَسَأَلَهُ رَجُلٌ عَنِ الْأَمَةِ؛ تَزْنِي قَبْلَ أَنْ تُحْصَنَ، قَالَ: «اجْلِدُوهَا»^(٧)، فَإِنْ زَنَتْ فَاجْلِدُوهَا^(٨)، ثُمَّ قَالَ فِي الثَّلَاثَةِ أَوْ الرَّابِعَةِ: «فَبِيعُوهَا وَلَوْ بِضَفْرِ». [البخاري ٢٢٣٢ و٢٢٣٣]. هَذَا الْخَبَرُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْأَمَةَ إِذَا زَنَتْ تُجْلَدُ، وَإِنْ [لم]^(٩) تَتَزَوَّجَ.

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأَنْ تَصِيرُوا خَيْرَ لَكُمْ﴾ أَيِ وَإِنْ تَصَبَّرُوا، وَلَا تَتَزَوَّجُوا الْإِمَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ، لِأَنَّ أَوْلَادَكُمْ يَصِيرُونَ عِبِيداً، فَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ قَوْلَهُ: ﴿وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلًا أَنْ يَنْكَحِ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ فَمِنْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنْ فَتَيَاتِكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ﴾ كُلُّهُ عَلَى الْإِخْتِيَارِ، لَيْسَ عَلَى الْحُكْمِ إِلَّا يَخْتَارُ، لَا عَلَى أَنَّهُ إِذَا قَعَلَ لَا يَجُوزُ.

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَاللَّهُ عَفْوٌ رَحِيمٌ﴾ يَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ؛ يَحْتَمِلُ «عَفْوٌ رَحِيمٌ» حِينَ كَفَّرَ عَنْكُمْ مَا ارْتَكَبْتُمْ فِي الدُّنْيَا

(١) فِي الْأَصْلِ وَم: لَيْسَ. (٢) مِنْ م، فِي الْأَصْلِ: مَنَعَ. (٣) مِنْ م، فِي الْأَصْلِ: الْحُلُوم. (٤) مِنْ م، فِي الْأَصْلِ: فَهِيَ. (٥) فِي الْأَصْلِ وَم: ذَات. (٦) فِي الْأَصْلِ وَم: ذَات. (٧) فِي الْأَصْلِ وَم: اجْلِدْهَا. (٨) فِي الْأَصْلِ وَم: فَاجْلِدْهَا. (٩) مِنْ م، سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ.

بالعذاب الذي يُقام عليكم، ولم يجعل عذابكم في الآخرة؛ إذ عذاب الآخرة أشد من عذاب الدنيا، وذلك من رحمته. ويَحْتَمِلُ ﴿عَفْوٌ رَحِيمٌ﴾ من رحمته أن يجعل الحدود في الدنيا رَوَاجِرَ مِنَ الْعَوْدِ إِلَى ارتكاب مثله مِنَ الْأَفْعَالِ.

الآية ٢٦

وقوله تعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذَيِّبَ لَكُمْ﴾ يَحْتَمِلُ قوله: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ﴾ أن يُبَيِّنَ لَكُمْ ما تُؤْتُونَ، وما تَتَّقُونَ، وما لَكُمْ، وما عليكم، وَيُبَيِّنُ^(١) ما به صلاحكم ومعاشكم في أمر دينكم ودنياكم. لكنَّ حَقِيقَةَ الْمَرَادِ بِالآيَةِ إِمَّا أَنْ تَكُونَ أَرَادَ جَمِيعَ مَا ذَكَرَ أَوْ مَعْنَى خَاصّاً مِمَّا اخْتَمَلَهُ الْكَلَامُ. وَلَيْسَ لَنَا الْقَطْعُ عَلَى مَا أَرَادَ بِهِ.

وقوله تعالى: ﴿وَيَهْدِيكُمْ سُنَنَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ يَحْتَمِلُ وَجوهاً: أَيْ يُبَيِّنُ لَكُمْ سَبِيلَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ، أَيْ سَبِيلَ الْأَنْبِيَاءِ وَالرُّسُلِ ﷺ. [وَهُمْ أَهْلُ]^(٢) الْهُدَى وَالطَّاعَةِ مِنْهُمْ، لِيَعْمَلُوا مَا عَمِلُوا هُمْ، وَيَنْتَهُوا [عَمَّا انْتَهَوْا] وكذلك في حَرْفِ ابْنِ مَسْعُودٍ ﷺ ﴿سُنَنَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ أَيْ أَمْرُ الرِّسَالَةِ وَالنُّبُوَّةِ [لِيَهْدِيَنَّكُمْ مُحَمَّدٌ ﷺ وَهُوَ رَسُولٌ، إِذْ أَمَرَ الرِّسَالَةَ وَالنُّبُوَّةَ]^(٣) لَيْسَ بِبَدِيعٍ، قَدْ كَانَ فِي الْأُمَمِ السَّالِفَةِ رُسُلٌ وَأَنْبِيَاءٌ ﷺ فَأَمَرَ رَسُولَهُ مُحَمَّدٌ ﷺ، وَنُبُوَّتُهُ لَيْسَ^(٤) بِبَدِيعٍ وَلَا حَادِثٍ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قُلْ مَا كُنْتُ بِدْعًا مِنَ الرُّسُلِ﴾ [الاحقاف: ٩].

ويَحْتَمِلُ قوله تعالى: ﴿وَيَهْدِيكُمْ سُنَنَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ أَيْ يُبَيِّنُ لَكُمْ أَنْ كَيْفَ [كَانَتْ سُنَّتُهُ]^(٥) فِي الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلُ فِي إِهْلَاكِ مَنْ عَاتَدَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَاسْتِنصَالِ مَنْ اسْتَأْصَلَهُمْ بِتَكْذِيبِ الرُّسُلِ وَالْأَنْبِيَاءِ ﷺ وَالْخِلَافِ لَهُمْ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿سُنَّةَ اللَّهِ فِي الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلُ﴾ [الاحزاب: ٣٨] وقوله تعالى: ﴿فَقَدْ مَضَتْ سُنَّتُ الْأَوَّلِينَ﴾ [الانفال: ٣٨]. وَقِيلَ: ﴿سُنَنَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ شَرَائِعَ ﴿الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ مِنَ الْمُحَرَّمَاتِ وَالْمُحَلَّلَاتِ مِنَ أَهْلِ التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ وَالزَّبُورِ وَسَائِرِ الْكُتُبِ.

وقوله تعالى: ﴿وَيَتُوبَ عَلَيْكُمْ﴾ يُرِيدُ^(٦) أَنْ يَتُوبَ عَلَيْكُمْ. وَفِي قَوْلِهِ تَعَالَى: أَيْضاً ﴿سُنَنَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ يَحْتَمِلُ يَهْدِيكُمْ تِلْكَ السُّنَنَ [سُنَنِ]^(٧) الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ؛ يَحْتَمِلُ يَهْدِيكُمْ تِلْكَ السُّنَنَ الَّتِي^(٨) يَبَيِّنُهَا لَكُمْ أَنَّمَا كَانَتْ مَاذَا؟ وَيَحْتَمِلُ ﴿سُنَنَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ بِمَعْنَى جَعَلَ تِلْكَ السُّنَنَ الْهَدَايَةَ لَكُمْ. ثُمَّ قَوْلُهُ ﷻ ﴿مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ يَحْتَمِلُ سُنَّةَ وَسِيْرَةَ الَّذِينَ^(٩) مِنْ قَبْلِكُمْ لِيَتَّبِعُوا بِهَا. وَيَحْتَمِلُ سُنَّتَهُمُ الَّتِي لَزِمُوهَا وَسِيْرَتَهُمُ الَّتِي سَلَكُوهَا بِمَا لَهَا مِنَ الْعَوَاقِبِ لِيَتَّبِعُوا بِهَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِحَقِيقَةِ مَا انْصَرَفَ إِلَيْهِ مُرَادُ الْآيَةِ. لَكِنْ [فِي مَا]^(١٠) اخْتَمَلَهُ هُنَا^(١١) مَوْعِظَةٌ نَبَّيْنَا فِيهِ. وَعَلَى ذَلِكَ مَعْنَى قَوْلِهِ ﷻ: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذَيِّبَ لَكُمْ﴾ يَحْتَمِلُ كُلُّ مَا بِهِ نَفْعٌ أَوْ كُلُّ [مَا إِلَيْنَا]^(١٢) حَاجَةٌ، أَوْ كُلُّ مَا عَلَيْنَا الْقِيَامُ بِهِ، أَوْ يَرْجِعُ ذَلِكَ إِلَى الْخَاصِّ مِمَّا يُرِيدُ بِالْآيَةِ الْإِخْبَارَ عَنْهُ.

وَأَنَّ الَّذِي عَلَيْنَا النَّظَرُ فِي مَا يُفْضَلُ الْبَيَانُ عَنْهُ وَفِي مَا أَنْبَأْنَا عَنْ سُنَّتِهِ [مِنْ سُنَنِ مَنْ]^(١٣) تَقَدَّمْنَا وَمِمَّا نَرْجُو بِهِ الْهَدَايَةَ وَالشَّفَاءَ لِلْقِيَامِ بِمَا عَلَيْنَا فِي ذَلِكَ مِنَ الْحَقِّ دُونَ الشَّهَادَةِ عَلَيْهِ، جَلَّ ثَنَاهُ، بِالْمُرَادِ فِيهَا فِي مَخْرَجِ الْكِنَايَةِ دُونَ التَّصْرِيحِ مِنَ الْمَوْعُودِ^(١٤).

وقوله تعالى: ﴿لِيُذَيِّبَ لَكُمْ﴾ [أَنْ مَا]^(١٥) يَبَيِّنُ فِي مَفْهُومِ الْخِطَابِ وَمَا جَرَى بِهِ الذِّكْرُ فِي هَذِهِ الْآيَةِ وَاحِدٌ. إِذْ لَوْ كَانَ [ذِكْرُ مَا]^(١٦) يَسْبِقُ إِلَى الْفَهْمِ غَيْرَ الَّذِي سَبَقَ فِي هَذَا [مَا عَلِمَ]^(١٧) مَا حَقَّ عَلَى الْعِبَادِ مِنَ التَّقَاتُفِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. ثُمَّ كَانَ مَعْلُوماً فِي مَا أَرَادَ بِقَوْلِهِ: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذَيِّبَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ﴾ أَنَّهُ لَوْ لَمْ يُبَيِّنْ مَا أَرَادَ بِهَذَا الْوَعْدِ، وَلَمْ يَهْدِ، كَانَ يَلْحَقُهُ الْخُلْفُ فِي الْوَعْدِ.

فَعَلَى ذَلِكَ فِي مَا^(١٨) قَالَ: يُرِيدُ اللَّهُ ﴿أَنْ يَتُوبَ عَلَيْكُمْ﴾ وَ﴿يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ﴾ [النساء: ٢٧ و ٢٨] [لَوْ لَمْ يَكُنْ يُخَفِّفُ]^(١٩)، وَيَتُوبُ، عَلَى مَنْ أَرَادَ بِقَوْلِهِ: ﴿يَتُوبُ﴾ وَ﴿يُخَفِّفَ عَنْكُمْ﴾ لِلْجَعْفَةِ^(٢٠) الْخُلْفُ فِي الْوَعْدِ.

(١) فِي الْأَصْلِ وَم: وَيُبَيِّنُ. (٢) فِي الْأَصْلِ وَم، هَل. (٣) مِنْ م، سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ. (٤) فِي الْأَصْلِ وَم، وَلَيْسَ. (٥) فِي الْأَصْلِ وَم: كَانَ سَنَةً. (٦) أَدْرَجَ قَبْلُهَا فِي الْأَصْلِ وَم: أَنْ. (٧) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (٨) مِنْ م، فِي الْأَصْلِ: أَيْ. (٩) أَدْرَجَ قَبْلُهَا فِي الْأَصْلِ وَم: فِي. (١٠) مِنْ م، فِي الْأَصْلِ: فِيهَا. (١١) فِي الْأَصْلِ: فِيهَا. (١٢) فِي الْأَصْلِ وَم: بَيْنَا. (١٣) فِي الْأَصْلِ وَم: فِي مَنْ. (١٤) مِنْ م، فِي الْأَصْلِ: الْعَوْدُ. (١٥) فِي الْأَصْلِ وَم: وَإِنْ. (١٦) فِي الْأَصْلِ وَم: ذَكَرَان. (١٧) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (١٨) فِي الْأَصْلِ وَم: مَنْ. (١٩) سَاقِطَةٌ مِنْ م. (٢٠) فِي الْأَصْلِ وَم: يَلْحَقُهُ.

ثم يُخالف وصف كافر في حال أنه ممن تاب الله عليه. ثبت أنه لم يدخل في قوله ﴿يُرِيدُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْهِكُمْ﴾ [النساء: ٢٧]. فإذا ثبت أنه لم يدخل فيه وجب فيه أمران:

أحدهما: أن الإرادة ليست بأمر إذ قد أمر الكافر بالتوبة.

والثاني: أن كل من لم يثبت فهو ممن لم يرد الله أن يتوب عليه، وهو قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ لَا يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُطَهِّرَ قُلُوبَهُمْ﴾ [المائدة: ٤١].

على أن الله تعالى قال في المؤمنين: ﴿يُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ﴾ [الأنفال: ٦٧]، وقال في الكفار: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ أَلَّا يَجْعَلَ لَهُمْ حِطًّا فِي الْآخِرَةِ﴾ [آل عمران: ١٧٦]؛ على التفريق: من الذي في علمه أن يختم مؤمناً ومن في علمه أن يختم كافراً على إرادة الهداية مع إرادة ألا يجعل له الحظ في الآخرة على الموعود خلف وإرادة من لا تدبير له في فعله، ولا يتصل فيه به فعله تمن في متعارف الأمر ونشأ، ولا يجوز أن يضاف إلى الله تعالى الإرادة، وهي التي يوصف بها من فعله الاختيار. ثبت أن الله تعالى في فعل العباد فعلاً بحيث يوصف بالإرادة. وفي ذلك وجوب القول بخلق أفعال العباد، أو أن يكون المراد من تلك الإرادة، إذ لم يحتل التمني ولا الأمر، أن تكون الإرادة التي تنفي القهر والغلبة، فيلزم إذا ثبت نفي القهر الوصف بالإرادة، ويثبت أنه يريد لكل فعل نفي عنه القهر في وجوده. وبالله التوفيق.

وقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ عَلِيمٌ﴾ بما يؤتى، ويقتى ﴿عَلِيمٌ﴾ بما به معاشكم وصلاحتكم وما به فسادكم وفساد معاشكم ونحوه: ﴿حَكِيمٌ﴾ وضع كل شيء موضعه، والله أعلم.

الآية ٢٧

وقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْكُمْ﴾ قالت المعتزلة: قد أراد الله توبة من لا يتوب. فيقال لهم: ما التوبة عندكم؟ [التيست التوبة عندكم] (٢) التجاوز والدعاء؟ فإذا وعد أن يتوب، فلم يفعل، فهل ترك، لا يعجز، أو به، أو ذلك الوصف له بالعجز أو الجهل، فنعود بالله من الزيف عن الحق والسرف في القول.

وأما تأويله عندنا: ﴿وَاللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْكُمْ﴾ في الذي علمه أنهم يتوبون، أو كان في ذلك إخبار عن قوم أراد الله أن يتوب عليهم، فتأبوا: وقال قوم: قوله: ﴿وَاللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْكُمْ﴾ أي يأمر أن يتوبوا، والله أعلم.

وقوله تعالى: ﴿وَيُرِيدُ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الشَّهَوَاتِ﴾ الآية. من اختار الدنيا على الدين، والأولى على الآخرة [هو يَتَّبِعُهُ] (٣)، وشهوة تغلبه؛ لا لتقصير / ٩١ - / من الله عن البيان بل لتركهم النظر والتأمل بالعواقب، غلبت عليهم شهواتهم، واتبعوا أهواء أنفسهم: إما رئاسة طلبوها، وإما سعة في الدنيا بغوها. فذلك الذي يمنعهم عن النظر في العاقبة والتأمل في الآخرة. لذلك مالوا ميلاً عظيماً، وخسروا خسراناً مبيناً، وضلوا ضلالاً بعيداً.

الآية ٢٨

وقوله تعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ﴾ هذا. إنه خفف علينا، ولم يحمل ما حمل على الأمم السالفة من الأضر والشدائد والأنقال والمشقات مما جعل توبتهم قتل بعضهم بعضاً، وجعل توبتنا الندامة بالقلب والرجوع عما ارتكبنا (٤)، أو يقال: خفف عنا حين (٥) لم يستأصلنا، ولم يهلكنا بالخلاف وترك الطاعة على ما استأصل أولئك وأهلكهم. ويخفف التخفيف عنا أيضاً ما خفف علينا من إقامة العبادات والطاعات من نحو الحج والجهاد وغيره حتى جعل القيام بذلك أخف على الإنسان وأيسر من قيامه بأخف العبادات والطاعات وأيسرها. وذلك من تخفيف الله علينا وتيسيره، وفضل (٦) منه ورحمة، والله أعلم.

وقوله تعالى: ﴿وَخَلَقَ الْإِنْسَانَ ضَعِيفًا﴾ يحتل أن يكون أراد به الكافر كقوله تعالى: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ خُلِقَ هَلُوعًا﴾ [إذا نَسِيَ الْفَرْجَ جَرَّعًا] [المعارج: ١٩ و ٢٠]. وقد قيل: كل موضع ذكر الإنسان [فيه] (٧) فهو في كافر، من ضعفه يضيق صدره، وتمل نفسه بطول الترك في النعم حتى يضجر فيها. ويحتل أنه أراد به الكافر والمسلم، ووصفه في ابتداء حاله أنه

(١) في الأصل وم: الله. (٢) في الأصل: ليس التوبة عندكم، في م: ليس عندكم التوبة. (٣) لهؤلاء يتبعه. (٤) في الأصل وم: ارتكبوا. (٥) في الأصل وم: حيث. (٦) في الأصل وم: وفضلاً. (٧) ساقطة من الأصل وم.

كَانَ ضَعِيفًا كَقَوْلِهِ ﴿خَلَقَكُمْ مِنْ ضَعْفٍ﴾ [الروم: ٥٤]، وَيَحْتَمِلُ وَضْفُهُ بِالضَّعْفِ لِأَنَّهُ ضَعِيفٌ فِي نَفْسِهِ مُلَوَّلٌ^(١) مِنَ الطَّاعَاتِ وَالْعِبَادَاتِ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ عَلَيْهِ؛ لَيْسَ كَالْمَلَائِكَةِ حِينَ وَصَفَهُمْ أَنَّهُمْ لَا يَفْتُرُونَ^(٢) وَلَا يَسْتَحِيرُونَ^(٣) ﴿يُسَبِّحُونَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لَا يَفْتُرُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٠ و ١٩]. وَلَا كَذَلِكَ بَنُو آدَمَ.

الآية ٢٩

وقوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الذِّبُّ مَأْمُورًا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ بَيْعَةً﴾ الظاهر في الثُّنْيَا أَنَّهُ مِنْ غَيْرِ جِنْسِ الْمُسْتَنْتَى لِأَنَّهُ اسْتَنْتَى التَّجَارَةَ ﴿عَنْ تَرَاضٍ﴾ مِنْ أَكْلِ الْمَالِ بِالْبَاطِلِ بَيْنَهُمْ. وَأَكَلَ الْمَالِ بِالْبَاطِلِ لَيْسَ مِنَ التَّجَارَةِ، وَلَا التَّجَارَةُ مِنْ نَوْعِ أَكْلِ الْمَالِ بِالْبَاطِلِ. وَالثُّنْيَا فِي الْأَصْلِ جَعْلُ تَحْصِيلِ الْمُرَادِ فِي الْمَجْمَلِ مِنَ اللَّفْظِ. فَلِذَا لَمْ يَكُنْ مِنْ نَوْعِهِ كَيْفَ جَازَ؟ لِأَنَّهُ يَحْتَمِلُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، أَنْ يَكُونَ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ أَوْ الْإِثْنَائِيَّةِ؛ كَأَنَّهُ قَالَ ﴿لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ﴾ وَلَكِنْ كُلُّوا بِتَّجَارَةٍ. وَعَلَى ذَلِكَ يَخْرُجُ قَوْلُهُ ﴿لَا يَسْمَعُونَ نَبَأًا وَلَا تَأْتِيهِمْ﴾ ﴿إِلَّا فَيَلَا سَلَا سَلَا﴾ [الواقعة: ٢٥ و ٢٦] اسْتَنْتَى السَّلَامَ، وَالسَّلَامَ لَيْسَ مِنْ جِنْسِ اللَّغْوِ. لَكِنْ مَعْنَاهُ مَا ذَكَرْنَا: لَا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا، وَلَكِنْ^(٤) يَسْمَعُونَ فِيهَا سَلَامًا.

وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ فِي الثُّنْيَا بَيَانُ تَخْصِصِ الْمُرَادِ فِي الْمُطْلَقِ مِنَ الْكَلَامِ كَقَوْلِهِ تعالى: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا إِلَى قَوْمٍ مُجْرِمِينَ﴾ ﴿إِلَّا مَالَ لُوطٍ﴾ [الحجر: ٥٨ و ٥٩]. دَلَّ اسْتِثْنَاؤُهُ آلَ لُوطٍ عَلَى أَنَّهُ أَرَادَ يَقُومُ مُجْرِمِينَ قَوْمَ لُوطٍ خَاصَّةً لِأَنَّهُ قَدْ كَانَ فِي قَوْمِ إِبْرَاهِيمَ عليه السلام وَفِي^(٥) غَيْرِهِمْ مِنْ أَقْوَامٍ مُجْرِمِينَ. دَلَّتِ الثُّنْيَا عَلَى مُرَادِ الْخُصْرِصِ.

فَعَلَى ذَلِكَ يَدُلُّ اسْتِثْنَاؤُهُ التَّجَارَةَ عَنْ تَرَاضٍ مِنْهُمْ عَلَى أَنَّهُ أَرَادَ بِأَكْلِ الْمَالِ بِالْبَاطِلِ تِجَارَةً مِنْ غَيْرِ تَرَاضٍ، وَإِنْ كَانَ فِي الْحَقِيقَةِ يَصِيرُ مَالُهُ هَذَا، وَهُوَ أَنْ يَأْخُذَ مَالَ غَيْرِهِ، فَيُتْلِفُهُ، فَيُلْزِمُهُ بَدَلَهُ، فَيَصِيرُ مَا عُوْضَ مِنْ بَدَلِهِ بِمَا أَتْلَفَهُ قِصَاصًا. فَهُوَ فِي الْحَقِيقَةِ تِجَارَةٌ.

وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ أَكْلُ الْمَالِ بِالْبَاطِلِ بَيْنَهُمْ مَا لَا يَجُوزُ، وَلَا يَطِيبُ، لِأَنَّ حَرْفَ الْبَيْنِ لَا يُسْتَعْمَلُ إِلَّا فِي مَا كَانَ الْبَدَلُ مِنَ الْجَانِبَيْنِ. فَلِذَا كَانَ مَا وَصَفْنَا مُحْتَمَلًا كَانَتْ^(٦) الثُّنْيَا مِنْ ذَلِكَ مِنْ وَجْهِ يَطِيبُ، وَمِنْ وَجْهِ لَا يَجُوزُ، وَلَا يَطِيبُ. وَفِيهِ دَلِيلٌ أَنَّ التَّجَارَةَ هِيَ جَعْلُ الشَّيْءِ بِبَدَلٍ، وَتَرْكُ الشَّيْءِ بِالشَّيْءِ. أَلَا تَرَى إِلَى قَوْلِهِ تعالى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الصَّلَاةَ بِالْهَيْدَى﴾؟ [البقرة: ١٦]. ذَكَرَ الشَّرَى، وَلَمْ يَكُنْ مِنْهُمْ إِلَّا تَرْكُ الْهَيْدَى بِالْكَفْرِ. ثُمَّ سَمَى ذَلِكَ تِجَارَةً بِقَوْلِهِ تعالى: ﴿فَمَا رَئَيْتُمْ يُعْذِرُوهُمْ وَمَا كَانُوا مُنْهَدِينَ﴾ [البقرة: ١٦].

وفيه دلالة أَنَّ الْبَيْعَ يَتِمُّ بِوُقُوعِ التَّرَاضِي بَيْنَ الْمُتَبَاعِيَيْنِ، وَلَيْسَ كَمَا قَالَ قَوْمٌ: لَا يَتِمُّ الْبَيْعُ، وَإِنْ تَرَاضِيَا عَلَى ذَلِكَ حَتَّى يَتَفَرَّقَا عَنِ الْمَكَانِ، فَيَكُونَا^(٧) تَارِكَيْنِ عِنْدَنَا بِظَاهِرِ هَذِهِ الْآيَةِ، فَلِذَا اخْتَجَرُوا بِالْخَبَرِ الَّذِي رَوَى عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم أَنَّهُ قَالَ: «الْبَيْعَانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا» [البخاري ٢١٠٨]. لَكِنَّ مَعْنَاهُ عِنْدَنَا أَنْ يَقُولَ الرَّجُلُ لِلرَّجُلِ: بِغُتْكَ عِبْدِي بِكَذَا. فَلِصَاحِبِهِ أَنْ يَقُولَ: قَبِلْتُ الْبَيْعَ مَا دَامَ فِي مَجْلِسِهِ. أَوْ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ إِذَا قَالَ: بِغُتْكَ كَانَ لَهُ الرُّجُوعُ قَبْلَ أَنْ يَقُولَ الْآخَرُ: قَبِلْتُ. عَلَى أَنَّ قَوْلَهُ صلى الله عليه وسلم: «مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا» لَا يُوجِبُ أَنْ يَكُونَ تَفَرُّقًا عَنِ الْمَكَانِ وَتَفَرُّقًا الْأَبْدَانِ.

أَلَا تَرَى أَنَّ اللَّهَ صلى الله عليه وسلم [قَالَ]^(٨): ﴿وَإِنْ يَتَفَرَّقَا يُقَيِّنَ اللَّهُ كَلًّا مِنْ سَعْيِهِ﴾ [النساء: ١٣٠] وَلَا يُفْهَمُ الْمَعْنَى مِنْ ذَلِكَ تَفَرُّقُ الْمَكَانِ وَالْأَبْدَانِ؟ وَلَكِنْ وَقَعَ ذَلِكَ عَلَى الْقَوْلِ وَالطَّلَاقِ. عَلَى أَنَّ فِي الْآيَةِ بَيَانَ تَمَامِ الْبَيْعِ بِوُجُودِ التَّرَاضِي بِقَوْلِهِ: ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ بَيْعَةً عَنْ تَرَاضٍ بَيْنَكُمْ﴾ وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ أَيْضًا قَوْلُهُ تعالى: ﴿وَأَشْهَدُوا إِذَا بَاعْتُمْ﴾ [البقرة: ٢٨٢].

فَلَوْ كَانَ الْبَيْعُ لَا يَتِمُّ بِالتَّرَاضِي فَمَتَى يُشْهَدُ قَبْلَ التَّفَرُّقِ؟ فَهَلِ الْمُقَرُّ صَادِقٌ فِي أَنْ لِصَاحِبِهِ عَلَيْهِ الثَّمَنُ، أَمْ كَاذِبٌ إِذَا كَانَ الْبَيْعُ لَمْ يَتِمَّ؟ وَمَا يَنْفَعُهُ الْإِشْهَادُ إِنْ كَانَ لِلْمُقَرِّ أَنْ يَبْطِلَ قَرَارُهُ، وَبَرْدُ^(٩) السَّلْعَةِ؟ وَإِنْ كَانَ إِنَّمَا يُشْهَدُ فَقَدْ يَجُوزُ أَنْ يُتْلَفَ الْمَالُ قَبْلَ الْإِشْهَادِ، فَإَيْنَ التَّحْصِينُ الَّذِي أَمَرَ اللَّهُ تعالى؟

(١) فِي الْأَصْلِ رَم: مَمَل. (٢) مِنْ م، فِي الْأَصْلِ: وَلَا. (٣) مِنْ م، الْوَائِ سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ. (٤) فِي الْأَصْلِ رَم: مَمَل. (٥) فِي الْأَصْلِ رَم: مَمَل. (٦) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ رَم: مَمَل. (٧) الْوَائِ سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ رَم: مَمَل. (٨) فِي الْأَصْلِ رَم: مَمَل. (٩) فِي الْأَصْلِ رَم: مَمَل.

ومما يدل على تأويلنا في الخبر ما روي عن أبي هريرة رضي الله عنه [أنه^(١)] قال: قال رسول الله ﷺ: «البيعان بالخيار ما لم يتفرقا، ولا يحل لأحد أن يعجل فراقه خشية أن يستقيله» [الترمذي: ١٢٤٧] وقوله: «يستقيله» يدل على أن ليس له أن يرده إلا بأن يقيله صاحبه. ويدل^(٢) قوله ﷺ «ما لم يتفرقا» [على^(٣)] بيعهما. على أن التفريق هو الفراغ من عقد البيع لا غيره.

ومما يدل على أن الخيار ليس بواجب قول عمر رضي الله عنه: (إن البيع عن صفة أو خيار) فكان موافقا لما روى أبو هريرة رضي الله عنه: يقول: (دل قوله تعالى: ﴿لَا تَأْكُلُوا﴾ إلى قوله: ﴿بِحَسْرَةٍ عَنْ تَرْضٍ﴾ على الإذن في الأكل إذا وجدت التجارة عن تراض من الناس).

والتجارة معروفة عند جميع من له عقل، ومعروف أن يتفرق^(٤) المتعاقدان بعد الفراغ من العقد؛ لم يعرف في ما هو عند الخلق تجارة. ولكن التفريق بانقضاء ما له الاجتماع والفراغ منه بما ليس من معاقد العلاء الوقوف في مكان بلا حاجة، فليس التفريق لما يحتمل أن يظنه حكيم أو سفيه من التجارة. وقد أذن في الأكل، والأكل عبارة عن الأخذ وكل أنواع المنافع بالباطل. فثبت أن قد ملك بالفراغ عن التجارة بغير الرضا. وأيد ذلك قوله: «وأشهدوا إذا تكاثرتم» [البقرة: ٢٨٢] والتبايع [هو^(٥)] الذي عليه الإشهاد، وهو التعاقد لا التفريق. ومن البعيد أن يكلفوا الإشهاد على التبايع قبل وجوب الواجب من الحق الذي عليه الإشهاد.

فثبت بذلك وجوب ما جعل البائع بوجوبه دون التفريق. وإذا ثبت الذي ذكرنا من أحكام القرآن مع الكفاية بالأمر الذي لا يجوز شذوذ حق لا يسلم منه بشر عن علم البشر، وكل أهل التبايع يتعارفون [الحق بينهم^(٦)] بالفراغ من العقود، ولا يجوز شذوذ العلم بحق، ذلك محله، فيكون اتفاق الخلق على الجهل بالإغتراف في أمر يعرفه الرسول ﷺ ثم أئمة الهدى لا ينهون^(٧) عن ذلك، والله أعلم.

فإذا لزم ذا الولاء المروي من الخيار [أن كل متابعين بالخيار^(٨)] «ما لم يتفرقا» حمل الخبر على [ما^(٩)] فيه بعض العلم بحق القرآن وما عليه أمر الخلق على اتساع لغير ذلك الوجه، بل لعلة بغيره أولى. ثم يخرج على وجهين:

أحدهما^(١٠): على إضمار حق، على المتتابعين أن يكونا كذلك في حق الجعل لا في حق العبارة عن واجب، دليله رواية عبد الله بن عمر رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «البيعان بالخيار ما لم يتفرقا» [البخاري ٢١٠٨] أي لا يحل لأحدهما أن يفارق صاحبه خشية أن يستقيله. ثبت أن المعنى بالخيار في حق الجعل لو طلب الفسخ/ ٩١ - ب/ في الاستقالة، والله أعلم.

والثاني: أن يريد به ما في التبايع: دليل ذلك احتمال اللفظ بقوله تعالى: «وأشهدوا إذا تكاثرتم» [البقرة: ٢٨٢] الإشهاد على التبايع. والتبايع هو فعل اثنين، وقد ثبت منهما مع الفراغ الإشهاد على التبايع. وهذا أحق بوجوه:

أحدها: حق اللغة أنه اسم التفاعل، وهو اسم لفعلهما، فيستحقان ذلك في وقت كونهما فيه كالتضارب والتقاتل ونحو ذلك، وبعد الفراغ التسمية. ويكون بحق الحكاية دون تحقيق الفعل.

والثاني: بما روي عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «البيعان بالخيار ما لم يتفرقا من بيعهما» [البخاري ٢١٠٨] ويصحبهما معروف، والله أعلم.

والثالث: متفق القول من أهل العقل على رؤية وجوب البيع دون التفريق عن المكان، والله أعلم.

والرابع: أن يجعل ذلك الحد لإصلاح البياعات أنهما ما لم يتفرقا يملكان الإصلاح، وإذا تفرقا لا^(١١) وهو أولى.

(١) ساقطة من الأصل وم. (٢) أدرج بعدها في الأصل وم: عليه. (٣) ساقطة من الأصل وم. (٤) في الأصل وم: تفرق. (٥) ساقطة من الأصل وم. (٦) ساقطة من م. (٧) في الأصل وم: ينتهون. (٨) من م، ساقطة من الأصل. (٩) من م، ساقطة من الأصل. (١٠) في الأصل وم: وجوه. (١١) في الأصل وم: تفرق إلا.

إِنَّ الْحَدَّ^(١) جَعَلَ التَّفَرُّقَ التَّمَامَ شَرْطًا لِلْفَسَادِ وَمَنْعَ الْإِصْلَاحِ، وَقَدْ كَانَ فِي بَعْضِ الْعُقُودِ مِمَّا تَصِحُّ^(٢) الْعُقُودُ بِالْقَبْضِ، فَهُوَ عَلَى الْوُجُودِ قَبْلَ التَّفَرُّقِ، ثُمَّ لَا تَصِحُّ^(٣) إِذَا وَجَدَ التَّفَرُّقَ. فَمِثْلُهُ مِمَّا كَانَ الصَّلَاحُ بِالْقَوْلِ فِي الْإِصْلَاحِ. وَعَلَى ذَلِكَ إِذَا قَالَ أَحَدٌ لِلْآخَرِ: اخْتَرْ، انْقَطَعَ خِيَارُهُ لَوْ كَانَ تَفَرُّقًا مِنَ الْقَوْلِ، وَلَيْسَ فِيهِ زِيَادَةٌ عَلَى مَا فِي قَوْلِهِ: بَعَثْتُ مِنْكَ فِي حَقِّ الْإِصْلَاحِ، فَتَبَيَّنَ أَنَّ التَّفَرُّقَ يَقْطَعُ الْإِصْلَاحَ لَا لِلْإِصْلَاحِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، وَأَنَّ^(٤) لِلنَّاسِ عُرُفًا^(٥) فِي التَّبَايُعِ فِي وَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا: فِي التَّعَاقُدِ.

والثاني: فِي التَّقَابُضِ، فَيَكُونُ الْمَعْنَى مِنَ الْخَبَرِ فِي مَا يَبِيعُ عَنْ تَقَابُضٍ وَهُوَ بَيْعُ الْمُدَاوَمَةِ؛ إِذَا تَرَكَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا الْآخَرَ يُفَارِقُهُ عَلَى مَا سَلَّمَ، وَقَبْضَ، كَانَ ذَلِكَ بَيْنَهُمَا. وَجَازَ ذَلِكَ أَيْضًا بِحَقِّ الْآيَةِ فِي الْإِبَاحَةِ عَنْ تَرَاضٍ.

وَأَسْمُ التَّجَارَةِ قَدْ يَقَعُ عَلَى تَبَاذُلٍ لَيْسَ فِيهِ قَوْلُ الْبَيْعِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الضَّلَالَةَ بِالْهُدَى﴾ [البقرة: ١٦ و ١٧٥] وقوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ﴾ [التوبة: ١١١]، وَذَلِكَ مَعَ قَوْلِهِ ﷺ: ﴿فَمَا بَعَثَ يَحْمِلُهُمْ﴾ [البقرة: ١٦] أَنَّ الْبَيْعَ الْمَوْقُوفَ إِذَا أُجِيزَ بِيَاحِ الْأَكْلِ لِمَا كَانَ وَقْتُ الْأَكْلِ قَدْ وَجَدَتْ التَّجَارَةُ عَنْ تَرَاضٍ. وَفِي ذَلِكَ دَلِيلُ وَجُوبِ خِيَارِ الرُّوْيَةِ إِذْ قَدْ جَعَلَ الرُّضَا سَبَبًا، وَهُوَ بِمَا يُجْهَلُ غَيْرُ مُحَقَّقٍ، وَإِنَّمَا يُعْلَمُ بِالرُّوْيَةِ، وَفِيهِ أَنَّهُ بِالْقَبْضِ يَمْضِي حَقُّ الْعَقْدِ؛ إِذِ التَّجَارَةُ لِلْأَكْلِ، وَلَا يَوْضَلُ إِلَيْهِ إِلَّا بِالْقَبْضِ. فإِذَا فَاتَ [فَاتَ انْتِهَاءً]^(٦) التَّجَارَةُ، فَيَبْطُلُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَفِي قَوْلِهِ ﷺ أَيْضًا: «الْبَيْعَانِ»^(٧) وَإِنْ كَانَ اسْمًا لِفَعْلٍ اثْنَيْنِ فَلَمَّا تَتَّصِلُ صَحَّةُ كَلَامٍ كُلُّ مِنْهُمَا، إِذَا كَانَ الْآخَرُ حَاضِرًا، فَكَانَهُمَا اشْتَرَكَ فِي صِحَّتِهِ، فَصَارَا بِهِ مُتَابِعَيْنِ نَحْوَ قَوْلِهِ ﷺ: «كُلُّ بَيْعَيْنِ فَلَا بَيْعَ بَيْنَهُمَا حَتَّى يَتَفَرَّقَا إِلَّا بَيْعَ الْخِيَارِ»^(٨) [البخاري ٢١١٣].

وَالتَّفَرُّقُ اسْمٌ لِفَعْلٍ اثْنَيْنِ، لَكِنْ أَحَدُهُمَا إِذَا فَارَقَ مَكَانَ الْبَيْعِ، وَالْآخَرُ لَمْ يُفَارِقْهُ، فَقَدْ وَجَدَ حَقَّ التَّفَرُّقِ مِنْ أَنْ لَيْسَ أَحَدُهُمَا: بِجَنْبِ الْآخَرِ، فَكَانَهُمَا اشْتَرَكَ فِي التَّفَرُّقِ، وَإِنْ لَمْ يَوْجِدِ الْفَعْلُ مِنْ أَحَدِهِمَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ﴾ يَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا^(٩): لَا يَقْتُلُ بَعْضُكُمْ بَعْضًا؛ فَإِنَّهُ إِذَا قَتَلَ [أَحَدًا]^(١٠) آخَرَ يَقْتُلُ بِهِ، فَكَانَهُ هُوَ الَّذِي قَتَلَ نَفْسَهُ، إِذْ لَوْلَا قَتْلُهُ إِيَّاهُ لَمْ^(١١) يَقْتُلْ بِهِ.

وَالثَّانِي: أَنَّهُ أَضَافَ الْقَتْلَ إِلَى أَنْفُسِهِمْ لِأَنَّهُمْ كُلُّهُمْ كَتَفَسٍ وَاحِدَةٍ؛ إِذْ كُلُّهُمْ [مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ]^(١٢) وَجَوْهَرٍ وَاحِدٍ. وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا﴾ أَيِ مِنْ رَحْمَتِهِ أَنْ جَعَلَ فِي مَا بَيْنَكُمْ الْقِصَاصَ وَأَخَذَ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْمَالَ بِالْمَالِ، وَفِي ذَلِكَ حَيَاةَ أَنْفُسِكُمْ وَإِبْقَاءَ أَمْوَالِكُمْ. وَمِنْ رَحْمَتِهِ أَيْضًا أَنْ جَعَلَكُمْ مِنْ جَوْهَرٍ وَاحِدٍ؛ إِذْ كُلُّ ذِي جَوْهَرٍ يُؤَلَّفُ بِجَوْهَرِهِ، وَيُسَكَّنُ إِلَيْهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. وَمِنْ رَحْمَتِهِ [أَنْ]^(١٣) أَرْسَلَ إِلَيْكُمْ الرُّسُلَ، وَأَنْزَلَ عَلَيْكُمْ الْكِتَابَ، وَأَوْضَحَ لَكُمْ السُّبُلَ. وَمِنْ رَحْمَتِهِ أَنْ أَهْلَلَ لَكُمْ، وَسَتَرَ عَلَيْكُمْ، وَدَعَاكُمْ إِلَى الْمَتَابِ، وَمِنْ رَحْمَتِهِ رَفَعَ عَنْكُمْ الْآفَاتِ، وَأَوْسَعَ لَكُمْ الرِّزْقَ. وَالْمُؤْمِنُونَ^(١٤) خَاصَّةً بِرَحْمَتِهِ افْتَدَوْا، وَسَلِمُوا مِنْ كُلِّ دَاءٍ.

الآية ٣٠

وقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ عُدْوَانًا وَظُلْمًا﴾ ﴿عُدْوَانًا﴾ لِمُجَاوَزَتِهِ حُدُودَ اللَّهِ ﴿وَوَظْلَمًا﴾ عَلَى صَاحِبِهِ. وَالْعُدْوَانُ هُوَ اسْمُ التَّعَدِّيِّ وَالْمُجَاوَزَةِ عَنْ حُدُودِ اللَّهِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٢٩]. وَيَحْتَمِلُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَوَظْلَمًا﴾ عَلَى نَفْسِهِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ﴾ [الطلاق: ١] وقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ [البقرة: ٢٢٩] وقوله تعالى: ﴿فَلَا تَظْلِمُوا فِيهِ أَنْفُسَكُمْ﴾ [التوبة: ٣٦]. وَهَذَا الْوَعِيدُ، وَاللَّهُ

(١) فِي الْأَصْلِ وَم: حَد. (٢) وَ (٢) فِي الْأَصْلِ: يَصْح، فِي م: تَصْلِح. (٣) الرُّوْيَةُ سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (٤) فِي الْأَصْلِ وَم: عَرَف. (٥) فِي الْأَصْلِ: نَاه، فِي م: فَاتَ نَاه، نَاه: انْتَهَى. (٦) فِي الْأَصْلِ وَم: تَبَايَعًا. (٧) فِي الْأَصْلِ وَم: تَعَالَى: حَتَّى يَتَفَرَّقَا. (٨) فِي الْأَصْلِ وَم: أَي. (٩) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (١٠) فِي الْأَصْلِ وَم: وَلَا ثُمَّ. (١١) فِي الْأَصْلِ: بِنَفْسٍ وَاحِدَةٍ، فِي م: مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ. (١٢) مِنْ م، سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ. (١٣) فِي الْأَصْلِ وَم: وَبِالْمُؤْمِنِينَ.

أَعْلَمُ، لِمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ مُسْتَحِقًّا بِحُدُودِ اللَّهِ وَاسْتِحْلَالَ مِنْهُ لِدَلِّكَ. وَإِلَّا لَوْ كَانَ ذَلِكَ عَلَى غَيْرِ وَجْهِ الْإِسْتِخْفَافِ بِهَا وَالْإِسْتِحْلَالَ لَهَا لَمْ يَسْتَوْجِبْ هَذَا الْوَعِيدُ.

الْأَتْرَى أَنَّهُ قَالَ تَعَالَى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ﴾ [البقرة: ١٧٨]، ثُمَّ قَالَ ﷺ: ﴿فَمَنْ عُقِيَ لَمْ مِنْ أَيْهِ مَيَّ؟﴾ [البقرة: ١٧٨] إِنَّمَا جَاءَ هَذَا فِي قَتْلِ الْعَمْدِ، ثُمَّ أَتَى الْأُخُوَّةَ فِي مَا بَيْنَهُمَا، وَاخْتَبَرَ أَنَّ ذَلِكَ تَخْفِيفٌ مِنْهُ وَرَحْمَةٌ وَتَخْلِيدٌ^(١) فِي النَّارِ؟ وَعَلَى ذَلِكَ يُخْرِجُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ حَرًّا ذَلِكَ فِيهَا﴾ [النساء: ٩٣] إِذَا قَتَلَهُ مُسْتَحِلًّا لَهُ مُسْتَحِقًّا بِتَحْرِيمِ اللَّهِ إِيَّاهُ اسْتَوْجِبَ^(٢).

وَأَمَّا مَنْ قَتَلَ عَلَى غَيْرِ الْإِسْتِحْلَالِ وَالْإِسْتِخْفَافِ بِحُدُودِهِ فَالْحُكْمُ فِيهِ مَا ذَكَرْنَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وقوله تعالى: ﴿عَذَابَنَا وَظَلَمْنَا﴾ يَحْتَمِلُ [وَجْهَيْنِ]:

أَحَدُهُمَا: [٣] الْإِسْتِحْلَالُ؛ دَلِيلُهُ قَوْلُهُ ﷺ: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ﴾ وقوله^(٤) ﷺ: ﴿فَمَنْ عُقِيَ لَمْ مِنْ أَيْهِ مَيَّ؟﴾ وقوله^(٥): ﴿ذَلِكَ تَخْفِيفٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ﴾ [البقرة: ١٧٨] أَبْقَى^(٦) الْأُخُوَّةَ الَّتِي كَانَتْ يَقُولُهُ ﷺ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾ [البقرة: ١٧٨] فَتَبَيَّنَ أَنَّ الْإِيمَانَ بَعْدَ بَاقٍ، فَمَا بَقِيَ لَهُ الرَّحْمَةُ وَالْأُخُوَّةُ. وَهَذَا^(٧) زَالَ. كَذَلِكَ افْتَرَقَ^(٨) الْإِثْنَانِ. وَالثَّانِي: أَنَّهُ وَعَدَ إِصْلَاحَهُمْ، وَلَمْ يَذْكُرِ الْخُلُودَ؛ وَجَائِزٌ تَعْذِيئُهُ فِي الْحِكْمَةِ. وَالتَّنَازُعُ فِي الْخُلُودِ.

وَالْأَصْلُ فِي هَذَا وَنَحْوِهِ أَنَّهُ لَمْ يَتَنَازَعْ أَنْ يَكُونَ فِعْلُهُ. وَإِنَّمَا التَّنَازُعُ فِي إِبْقَاءِ اسْمِ الْإِيمَانِ فِي لُزُومِ الْوَعِيدِ. فَلَا يَأْتِي^(٩) فِي مَنْ لَمْ يَتَّقِ لَهُ الْاسْمَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

الآية ٣١

وقوله تعالى: ﴿إِنْ تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ﴾ اخْتَلَفَ فِيهِ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ ﴿كَبَائِرُ الشَّرْكِ﴾، لِأَنَّ كَبَائِرَ الشَّرْكِ أَنْوَاعٌ: مِنْهَا: الْإِشْرَاكُ بِاللَّهِ، وَمِنْهَا: الْجُحُودُ بِبَعْضِ الرُّسُلِ ﷺ وَمِنْهَا: جُحُودُ الْعِبَادَاتِ وَاسْتِحْلَالُ الْمُحَرَّمَاتِ وَتَحْرِيمُ الْمُحَلَّلَاتِ وَغَيْرُ ذَلِكَ، وَكُلُّ ذَلِكَ شِرْكٌ بِاللَّهِ. فَقِيلَ: أَرَادَ بِالْكَبَائِرِ الشَّرْكَ. فَلِذَا اجْتَنَبَ كَبَائِرَ الشَّرْكِ صَارَتْ مَا دُونَهَا مَوْعُودٌ لَهَا الْمَغْفِرَةُ بِمَشِيئَةِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [النساء: ٤٨]. وَعَدَّ بِالْمَغْفِرَةِ لِمَا دُونَ الشَّرْكِ، وَقَرَنَهُ بِمَشِيئَتِهِ؛ فَهُوَ فِي مَشِيئَةِ اللَّهِ تَعَالَى: إِنْ شَاءَ عَذَّبَهُ، وَإِنْ شَاءَ عَفَا عَنْهُ. وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ.

وقيل: أَرَادَ بِالْكَبَائِرِ كَبَائِرَ الْإِسْلَامِ. ثُمَّ يَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ بَعْدَ هَذَا: يَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ الصَّغَائِرُ مَغْفُورَةً بِاجْتِنَابِ الْكَبَائِرِ. وَيَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ الصَّغَائِرُ مَغْفُورَةً بِالْحَسَنَاتِ. أَلَا تَرَى أَنَّهُ قَالَ فِي آخِرِهِ: ﴿تُكَفِّرُ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ؟﴾ وَالتَّكْفِيرُ إِنَّمَا يَكُونُ بِالْحَسَنَاتِ؟ أَوَلَا تَرَى أَنَّهُ قَالَ: ﴿إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ أَلْسِيئَاتِ؟﴾ [هود: ١١٤] أَخْبَرَ أَنَّ مِنَ السَّيِّئَاتِ مَا يُذْهِبُهَا^(١٠) الْحَسَنَاتِ.

وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ التَّكْفِيرُ لَهَا جَمِيعًا، وَإِنْ لَمْ تُجْتَنَّبْ. أَلَا تَرَى أَنَّهُ قَالَ فِي آيَةٍ أُخْرَى: ﴿إِنْ بُشِدُوا أَلَمَدَقَاتِ فَيُؤْمِنُوا﴾ إِلَى قَوْلِهِ ﷺ: ﴿وَيُكَفِّرُ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾ [البقرة: ٢٧١]، وَقَالَ ﷺ: ﴿تُؤْمِنُوا إِلَى اللَّهِ تَوْبَةً نَصُوحًا عَنْ رَبِّكُمْ أَنْ يُكَفِّرَ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ؟﴾ [التَّحْرِيمُ: ٨] أَلَا تَرَى أَنَّهُ رَوَى عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ [أَنَّهُ] قَالَ: قَالَ: [قَالَ] رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «شَفَاعَتِي نَائِلَةٌ لِأَهْلِ الْكَبَائِرِ مِنْ أُمَّتِي؟» [أَبُو دَاوُدَ ٤٧٣٩] وَرَوَى عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ سَمِعَ امْرَأَةً تَدْعُو: اللَّهُمَّ اجْعَلْنِي مِنْ أَهْلِ شَفَاعَةِ مُحَمَّدٍ ﷺ [فَقَالَ: (مَنْ)، فَقُولِي: اللَّهُمَّ اجْعَلْنِي مِنَ الْفَائِزِينَ؛ فَإِنَّ شَفَاعَةَ مُحَمَّدٍ ﷺ لِأَهْلِ الْكَبَائِرِ] (١٣) ثُمَّ قَرَأَ: ﴿إِنْ تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ﴾ (الآية).

ثُمَّ اخْتَلَفَ فِي كَيْفِيَّةِ الْكَبَائِرِ وَمَاهِيَّتِهَا، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: مَا أَوْجَبَ / ٩٢ - أَلَا الْحَدُّ فَهُوَ كَبِيرَةٌ مِنْ نَحْوِ الزُّنَى وَالسَّرْقَةِ

(١) فِي الْأَصْلِ وَم: وَيَخْلُدُ. (٢) فِي الْأَصْلِ وَم: فَمَا يَسْتَوْجِبُ. (٣) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (٤) فِي الْأَصْلِ وَم: ثُمَّ قَالَ. (٥) فِي الْأَصْلِ وَم: وَقَالَ. (٦) فِي الْأَصْلِ وَم: فَأَبْقَى. (٧) الْوَاوُ سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (٨) فِي الْأَصْلِ وَم: افْتَرَقَتْ. (٩) فِي الْأَصْلِ وَم: فَهِيَ. (١٠) فِي الْأَصْلِ: يَذْهِبُهَا. (١١) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (١٢) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (١٣) مِنْ م، سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ.

وَالْقَذْفِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ. وَقَالَ آخَرُونَ: الْإِشْرَاكُ بِاللَّهِ وَقَتْلُ النَّفْسِ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ بِغَيْرِ حَقِّهَا وَأَكْلُ مَالِ الْيَتِيمِ وَأَكْلُ الرِّبَا وَقَوْلُ الْبُهْتَانِ وَالْفِرَارُ مِنَ الرَّجْفِ. وَرَوَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه [أَنَّهُ قَالَ^(١)]: (الْكَبَائِرُ تِسْعٌ) فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رضي الله عنه: (هُنَّ إِلَى التَّسْعِينَ أَقْرَبُ، وَلَكِنْ لَا كَبِيرَةٌ مَعَ تَوْبَةٍ، وَلَا صَغِيرَةٌ مَعَ إِضْرَارٍ).

وَرَوَى عَنِ الْحَسَنِ [أَنَّهُ]^(٢) قَالَ: (قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَمَا تَقُولُونَ فِي الزُّنَى وَالسَّرْقَةِ وَشُرْبِ الْخَمْرِ؟» قَالَ: (اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ) قَالَ: «هُنَّ فَوَاحِشٌ، وَفِيهِنَّ عُقُوبَةٌ». ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَلَا أُنبِئُكُمْ بِكَبِيرِ الْكَبَائِرِ؟» قَالُوا: بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «الْإِشْرَاكُ بِاللَّهِ وَغُفُوقُ الْوَالِدَيْنِ» قَالَ: وَكَانَ مُتَكِنًا، فَجَلَسَ، ثُمَّ قَالَ: «أَلَا وَقَوْلُ الزُّورِ الْآ وَقَوْلُ الزُّورِ» قَالَهُ ثَلَاثًا «وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنْ تَجَنَّبَيْتُمَا كَبَائِرَ مَا تَنْهَوْنَ عَنْهُ تَكْفُرَ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾» [الطبراني في الكبير ١٤٠/٨، رقم الحديث ٢٩٣] ذَكَرَ تَكْفِيرَ السَّيِّئَاتِ إِنْ اجْتَنَّبَ الْكَبَائِرَ، وَلَمْ يَذْكُرِ الْحُكْمَ إِذَا لَمْ يَجْتَنِبْهَا، فَلَيْسَ فِيهِ أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَجْتَنِبْ لَا يُكْفَرُ، فَهُوَ فِي مَشِيئَةِ اللَّهِ، إِنْ شَاءَ كَفَّرَ، وَإِنْ شَاءَ عَذَّبَهُ، عَلَى مَا ذَكَرْنَا أَنَّ وَجوبَ الْحُكْمِ لَا يُوجِبُ إِجْبَابَ ذَلِكَ الْحُكْمِ فِي حَالٍ أُخْرَى خَطَرًا كَانَ، أَوْ حَلَالًا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَيُقْرَأُ فِي بَعْضِ الْقِرَاءَةِ: إِنْ تَجَنَّبَيْتُمَا كَبِيرَ^(٣) مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ فَإِنْ ثَبَتَ هَذَا فَهُوَ يَدُلُّ عَلَى التَّأْوِيلِ الَّذِي ذَكَرْنَا أَنَّهُ أَرَادَ بِالْكَبَائِرِ كَبَائِرَ الشُّرْكِ.

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَذِكْرُكُمْ أَكْبَرُ﴾ قِيلَ: الْجَنَّةُ.

الآية ٣٢

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَتَمَنَّوْا مَا فَضَّلَ اللَّهُ بِهِ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾ الْآيَةُ. قِيلَ: لَا يَتَمَنَّى الرَّجُلُ مَالَ أَخِيهِ وَلَا امْرَأَتَهُ وَلَا دَارَهُ وَلَا شَيْئًا مِنَ الَّذِي لَهُ، وَلَكِنْ لِيَقُلَ اللَّهُمَّ أَزْوَاجِي، وَيَذْكُرَ^(٤) النَّوْعَ الَّذِي ذَكَرَ، وَاللَّهُ وَاجِدُ ذَلِكَ، وَهُوَ الْوَاسِعُ الْعَلِيمُ. وَقِيلَ: هُوَ كَذَلِكَ فِي التَّوَرَةِ. وَقِيلَ: إِنَّ أُمَّ سَلَمَةَ قَالَتْ: يَارَسُولَ اللَّهِ يَغْزُو الرِّجَالُ وَلَا تَغْزُو، وَيُذَكِّرُ الرِّجَالُ وَلَا تُذَكِّرُ، فَتَرَلَّتِ الْآيَةُ: ﴿وَلَا تَتَمَنَّوْا مَا فَضَّلَ اللَّهُ بِهِ﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِمَّا اكْتَسَبُوا وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِمَّا اكْتَسَبْنَ﴾. وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ هَذَا التَّمَنِّيُّ فِي الدِّيَانَةِ وَفِي الدُّنْيَا^(٥) أَمَّا فِي الدِّيَانَةِ فَهُوَ أَنْ يَتَمَنَّى أَحَدٌ أَنْ يَكُونَ قَدْرُهُ مِثْلَ قَدْرِ الْآخَرِ عِنْدَ النَّاسِ مِنَ الْعِلْمِ وَالزَّهْدِ وَغَيْرِ ذَلِكَ، فَتُهَيَّيْ أَنْ يَتَمَنَّى ذَلِكَ؛ لَمْ يَبْلُغْ هُوَ ذَلِكَ الْمَبْلَغَ إِلَّا بِإِحْتِمَالِ الْمَكَارِهِ وَالْمَشَقَّةِ وَالْجَهْدِ، وَفِي الدُّنْيَا^(٦) هُوَ أَنْ يَتَمَنَّى مَالَ أَخِيهِ وَزَوْجَتَهُ وَخَدَمَهُ. وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مَعْنَى التَّمَنِّيِّ مَا ذَكَرَ فِي خَبَرٍ أَمَّ سَلَمَةَ لِأَنَّ فِي ذَلِكَ الْكُفْرَانَ بِنِعْمِ اللَّهِ؛ لِأَنَّ النِّسَاءَ، وَإِنْ لَمْ يَجْعَلْ عَلَيْهِنَّ الْقِتَالَ، وَيَغْيِرَهَا^(٧) مِنَ الْخَيْرَاتِ رَفَعَ عَنْهُنَّ بَعْضَ الْمُؤَنَاتِ، فَفِي التَّمَنِّيِّ الْكُفْرَانُ بِتِلْكَ النِّعَمِ الَّتِي أَنْعَمَ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِنَّ.

وَفِي قَوْلِهِ أَيْضًا: ﴿وَلَا تَتَمَنَّوْا مَا فَضَّلَ اللَّهُ﴾ أَيِ الَّذِي ﴿فَضَّلَ اللَّهُ بِهِ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾ فَهُوَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ؛ لِمَا فِيهِ السُّخْطُ لِخُكْمِهِ، تُرِيدُ الصَّرْفَ إِلَيْكَ، أَوْ لِمَا فِيهِ أَنَّهُ قَصَرَ فَضْلَهُ عَلَى مَا رَأَى، وَأَلَّا يَسَعَ فَضْلُهُ لَهُ وَلِلَّذِي فَضَّلَهُ، وَلِمَا النَّظَرُ إِلَى مَا أَكْرَمَ بِهِ غَيْرَهُ بِحَقِّ التَّمَنِّيِّ تَلَهَّى عَنْ نِعَمِ اللَّهِ تَعَالَى عَلَيْهِ، أَوْ يُخْرِجُ ذَلِكَ مُخْرَجَ الْعَدَاوَةِ. وَحَقُّ نِعَمِ اللَّهِ عَلَى كُلِّ أَحَدٍ أَنْ يَعْرِفَ التَّعْظِيمَ لَهُ. وَكَذَلِكَ فَضْلُهُ عَلَى غَيْرِكَ لِيَرْحَمَهُ، وَيَتَفَضَّلَ عَلَيْهِ^(٨) لِلتَّعْظِيمِ.

وَالتَّمَنِّيُّ أَوْحَشُ مِنَ الْحَسَدِ، لِأَنَّ الْحَسَدَ هُوَ إِرَادَةُ الصَّرْفِ عَنْهُ، وَفِي التَّمَنِّيِّ ذَلِكَ وَإِرَادَةُ الْفَضْلِ لَهُ بِهِ عَلَيْهِ، [وَمَا سَأَلُوا^(٩) اللَّهَ ﷻ مِنْ فَضْلِهِ [وَكَانَ فَضْلُهُ]^(١٠)، هُوَ مَالُهُ أَلَا يَبْدُلُ؟ وَذَلِكَ يُخْرِجُ عَلَى فَضْلِ فِي الدِّينِ أَوْ فَضْلِ فِي الْخَلْقِ وَالْمَرْوَةِ. فَأَمَّا فِي مَا يَرْجِعُ إِلَى نِعَمِ الدُّنْيَا وَمِمَّا يَسْتَعْمِلُهُ فِي أَحَدِ دَيْنَيْكَ الْوَجْهَيْنِ فَهُوَ فِي الظَّاهِرِ نِعْمَةٌ، وَفِي الْحَقِيقَةِ بَلَاءٌ وَمِخَنَةٌ. قَالَ اللَّهُ ﷻ: ﴿فَلَا تَتَجَبَّجَكُمْ أَمْوَالُهُمْ﴾ الْآيَةُ [التوبة: ٥٥ و ٨٥] وَقَالَ اللَّهُ ﷻ: ﴿يَحْسَبُونَ أَنَّآ مُدْهَرُونَ مِنْ قَالِ رَبِّينَ﴾ [المؤمنون: ٥٥].

(١) فِي الْأَصْلِ: يَقُولُ، فِي م: عَنْهُمَا يَقُولُ. (٢) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (٣) هِيَ قِرَاءَةُ سَعِيدِ بْنِ جَبْرِ، انْظُرِ الْمَخْتَصَرَ فِي شَوَازِ الْقُرْآنِ (٢٥).
(٤) الْوَاوُ سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (٥) فِي الْأَصْلِ وَم: الدُّنْيَا. (٦) فِي الْأَصْلِ وَم: وَغَيْرَهَا. (٧) فِي الْأَصْلِ وَم: عَلَيْهِ. (٨) مِنْ م، فِي الْأَصْلِ: وَسَالُوا. (٩) مِنْ م، سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ.

وجائز أن تكون الآية في النهي مع ما مكنوا من النعم لو وقفوا للخيرات. فإن كان، لما^(١) وقفوا للخيرات، فتحق ذلك أن يشكروا الله بما أكرمهم^(٢) من حسنات، ويرغبهم^(٣) في التوفيق ليعملوا. وإن كان في أمر النعم فتحقه أن يعينه بالدعاء لتكون النعمة له نعمة لا بليّة ونقمة، وترغب في ما يقربك إلى الله في عاقبة.

وقد ذكرنا أن أم سلمة تمنّت بغض ما يقوم به الرجال من العبادات نحو الجهاد وأشكاله، فنزل النهي عن ذلك والترغيب في فضله في نوع ما تحيل هي من الخيرات دون الذي تفضل عليهم بالرفع عنهم.

وفي قوله أيضاً: ﴿وَلَا تَكْنُزُوا مَا فَضَّلَ اللَّهُ﴾ الآية يحتمل أن يكون على ما خاطب رسول الله ﷺ، بقوله تعالى: ﴿وَلَا تَكْنُزُوا مَا فَضَّلَ اللَّهُ﴾ الآية: [الحجر: ٨٨ وطه: ١٣١]، فأخبر أن الذي أعطى لم يُعط للكرامة، ولكن ليفتيه به. والعقل يابى الرغبة في ما يُفتن به دون ما يُكرّم به، ثم بين الذي هو أولى بالمستهي من الثمني، فقال: ﴿لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا اكْتَسَبُوا﴾ فرغب في ماله، وأما بالسؤال من فضله ألا يكون كسبه له إلا بفضله كقوله ﷺ: ﴿وَلَا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهَا﴾ [الأنعام: ١٦٤].

ثم قال الله تعالى: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ مَا زَكَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ أَبَدًا﴾ [النور: ٢١] فبين أن كسبه له^(٤) بفضل الله، وبين أن الأولى به الإقبال على ماله عاقبة والتضرع إلى الله تعالى بالإكرام دون الذي عليه في ذلك خوف المقات، والله أعلم.

وقوله تعالى: ﴿وَسْأَلُوا اللَّهَ مِنْ فَضْلِهِ﴾ مثله؛ فإن فضله واسع، ولا تتم مال أخيك^(٥) وداره، وأسأل^(٦) الله تعالى الإعانة^(٧) ولا تتم ألا يكون لأخيك، ويكون لك.

ثم أخبر أن ما يكون للرجال إنما يكون بالاكْتِسَابِ، وما يكون للنساء يكون بالاكْتِسَابِ؛ يكون لكل ما اكتسب من الأجر وغيره.

الآية ٣٣

وقوله تعالى: ﴿وَلِكُلِّ جَمَلًا مَوَالِيٍّ مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ﴾ اختل هذا، والله أعلم، أن يكون مغطوفاً مزدوداً إلى قوله ﷺ: ﴿لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِمَّا تَرَكَ﴾ الآية [النساء: ٧] ذكر ههنا ما يرث الرجال والنساء من الوالدين والأقربين، ولم يذكر ما يرث الوالدان من الأولاد والأقربون بعضهم من بغض من نحو العم وابن العم وغيرهم من القربات، فذكرها هنا ليُعلم أن للمولى من الميراث مما ترك الوالدان والأقربون ما لأولئك من الوالدين والأقربين، إذا لم يكن أولئك؛ أن جعل لهؤلاء ما جعل لأولئك. ولم يذكر أيضاً ما للوالدين من الأولاد في قوله تعالى: ﴿لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِمَّا تَرَكَ﴾ الآية [النساء: ٧] ولكن ذكر في آية الوصية في قوله: ﴿إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [البقرة: ١٨٠] ذكر الوصية للوالدين والأقربين، ولم يذكر للأولاد، والله أعلم، لأن الرجل قد يؤثّر ولده على نفسه وعلى غيره من الأقرباء، ولا كذلك [الولد للوالد]^(٨). فذكر الوصية للوالدين والأقربين لهذا المعنى: ليصل^(٩) إليهم المعروف. وأما الأولاد فإنهم لا يؤثرون^(١٠) على غيرهم، لذلك لم يذكرهم، والله أعلم.

وقيل في قوله: ﴿وَلِكُلِّ جَمَلًا﴾ أي بيتاً، فيكون فيها بيان ما في الأولى من الموارث. ثم قيل في الموالى: إنهم هم العصبة. وقيل: هم أولياء الأب أو الأخ وغيرهما^(١١) من العصبة. وقيل: هي الورثة، وهو قول ابن عباس، وكله واحد.

وروي عن أبي هريرة رضي الله عنه^(١٢) قال: (قال رسول الله ﷺ: «أنا أولى بالمؤمنين من مات، وترك مالا، فماله لموالي العصبة، ومن ترك كلاً أو ضياعاً فانا وليه فلا دعى له») [البخاري ٧٦٤٥] عن ابن عباس رضي الله عنهما^(١٣) قال: قال

(١) في الأصل وم: فلما. (٢) في الأصل وم: أكرم. (٣) في الأصل وم: يرغب. (٤) في الأصل وم: عليه لا. (٥) في الأصل وم: أخيه. (٦) في الأصل وم: وأسألوا. (٧) في الأصل وم: العبادة. (٨) في الأصل: الوالد، في م: الولد الوالد. (٩) في الأصل وم: يصل. (١٠) في الأصل وم: يرثون. (١١) في الأصل وم: وغيرهم. (١٢) ساقطة من الأصل وم. (١٣) ساقطة من الأصل وم.

رسول الله ﷺ: «الْحَقُّوا الْفَرَائِضَ بِأَهْلِهَا فَمَا أَبَقَتِ السَّهَامُ فَلِأَوْلَى رَجُلٍ ذَكَرَ» [البخاري ٦٧٣٢] وعن عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ [أنه^(١)] قَالَ: (سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، يَقُولُ)^(٢): «مَا أَحْرَزَ الْوَالِدُ أَوْ الْوَلَدُ فَهُوَ لِعَصْبَتِهِ مَنْ كَانَ» [أبو داود ٢٩١٧] وعن عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ كَتَبَ: إِذَا كَانَتِ الْعَصْبَةُ أَقْرَبَ فَهِيَ أَحَقُّ بِالْمَالِ.

وَأَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ أَهْلَ السَّهَامِ إِذَا اسْتَوْفَوْا سَهَامَهُمْ، وَبَقِيَ مِنَ الْمَالِ شَيْءٌ، فَإِنَّهُ^(٣) لِعَصْبَةِ الْمَيِّتِ، وَهُمْ الرِّجَالُ مِنْ قَرَابَتِهِ مِنْ قِبَلِ أَبِيهِ وَمَوَالِيهِ، وَأَنَّهُ لَا يَكُونُ أَحَدٌ مِنَ النِّسَاءِ عَصْبَةً/ ٩٢ - ب/ إِلَّا أَخَوَاتٌ مِنَ الْأَبِ وَالْأُمِّ أَوْ^(٤) مِنَ الْأَبِ مَعَ الْبَنَاتِ وَالْمَرَأَةِ الْمُتَعَتَّةِ، فَإِنَّ هَؤُلَاءِ^(٥) عَصْبَةٌ.

وَأَجْمَعُوا أَنَّ كُلَّ مَنْ اتَّصَلَتْ قَرَابَتُهُ مِنْ قِبَلِ النِّسَاءِ بِالْمَيِّتِ فَلَيْسَ عَصْبَةً^(٦)، وَأَنَّ الْمَرَأَةَ إِذَا أَعْتَقَتْ عَبْدًا أَوْ أَمَةً فَلَهَا عَصْبَةٌ بَعْدَ مَوْتِ أُمِّيَّهَا^(٧) إِلَّا ابْنُ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَإِنَّهُ يَجْعَلُ لِدَوِيِّ الْأَرْحَامِ دُونَ الْمَوَالِي.

وَأَجْمَعُوا أَنَّهُ إِذَا اجْتَمَعَ عَصَبَتَانِ فَأَقْرَبُهُمَا أَوْلَى، وَأَقْرَبُ الْعَصْبَةِ الْإِبْنُ، ثُمَّ ابْنُ الْإِبْنِ، وَإِنْ سَقَلَ، ثُمَّ الْأَبُ، ثُمَّ الْجَدُّ وَإِنْ عَلَا، وَالْأَخُ مِنَ الْأَبِ وَالْأُمُّ، ثُمَّ الْعَمُّ مِنَ الْأَبِ، ثُمَّ ابْنُ الْعَمِّ مِنَ الْأَبِ وَالْأُمِّ، ثُمَّ ابْنُ الْعَمِّ مِنَ الْأَبِ، ثُمَّ مَوَالِي النَّعْمَةِ، وَإِنْ سَقَلَ، فَهَؤُلَاءِ كُلُّهُمْ عَصْبَةُ الْمَيِّتِ. وَأَقْرَبُهُمْ أَوْلَاهُمْ بِمَا فَضَّلَ مِنَ الْمَالِ عَنْ أَصْحَابِ السَّهَامِ الْمَذْكُورَةِ سَهَامُهُمْ؛ هُوَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، مُوَافِقٌ لِمَا ذَكَرْنَا مِنْ دَلِيلِ الْآيَةِ وَالسُّنَّةِ وَمَا تَوَارَثَتْ مِنَ الرِّوَايَاتِ عَنِ الصَّحَابَةِ، رِضْوَانُ اللَّهِ تَعَالَى عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ.

وفي قوله: ﴿وَلِكُلِّي جَمَلًا مَوْلًى مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ﴾ يَحْتَمِلُ: ﴿وَلِكُلِّي﴾ مِنَ الْمَوَالِي جَعَلْنَا عَلَى إِصْمَارِ نَصِيبٍ أَوْ حَقٍّ فِي مَا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ، فَيَكُونُ تَأْوِيلُهُ قَوْلُهُ: ﴿لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ﴾ [النساء: ٧] فَيَكُونُونَ هُمْ مَوَالِيَهُ بِحَقِّ الْمِيرَاثِ عَلَى تَأْوِيلِهِ أَنَّهُمْ أَوْلَى مِمَّا تَرَكُوا، أَوْ عَلَى مِثْلِهِ: ﴿وَمَنْ قِيلَ مَقْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيِهِ سُلْطَانًا﴾ [الإسراء: ٣٣].

وَوَلِيُّهُ مَنْ يُلْحِقُهُ فِي مِلْكِهِ بغيره [في]^(٨) قوله تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ﴾ [النساء: ١١] وجميع الآيات في المَوَارِيثِ إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَذْكُرِ الْوَالِدَيْنِ فِي هَذِهِ الْجُمْلَةِ وَلَا الزَّوْجَيْنِ، وَلَا يَدْخُلُونَ فِي اسْمِ الْقَرَابَةِ وَلَا فِي اسْمِ الْأَوْلَادِ. وَقَدْ جَاءَ بِالْإِيجَابِ لَهُمْ كِتَابٌ، وَاجْتَمَعَتْ عَلَيْهِ الْأُمَّةُ عَلَى غَيْرِ دَعْوَى الشَّيْخِ فِيهِ مِنْ أَحَدٍ لِيُعْلَمَ أَنَّ التَّخْصِصَ بِالذَّكْرِ فِي الْحَقِّ لَا يَقْطَعُ حَقَّ غَيْرِ.

لَكِنَّهُ يَكُونُ الْأَمْرُ مَوْقُوفًا عَلَى وَجُودِ دَلِيلِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، عَلَى أَنَّ فِي الْإِيجَابِ لِلْأَقْرَبِينَ وَلِلْمَوَالِي كِفَايَةً عَنْ ذِكْرِ مَنْ ذَكَرَ؛ إِذْ بِهِمْ تَكُونُ كُلُّ الْقَرَابَةِ، وَبِالتَّنَاقُحِ يَكُونُ التَّنْسُلُ، وَهُوَ الْمَجْعُولُ لذلِكَ. وَكَذلِكَ لَا يَسْقُطُ حَقُّ هَؤُلَاءِ، وَلَا يُخْجَبُونَ عَنِ الْكُلِّ بِأَحَدٍ، وَقَدْ جَرَى ذِكْرُ حَقِّهِمْ فِي مَا نَسَخَتْهُ هَذِهِ الْآيَةُ مِنَ الْوَصِيَّةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَيَحْتَمِلُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلِكُلِّي جَمَلًا مَوْلًى مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ﴾ أَنْ^(٩) يُرْجَعَ إِلَى الْمَوَالِي إِلَى الَّذِينَ وَرِثُوهُ مِنْ تَرِكَةِ الْأَبَوَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ، يُخْبِرُ أَنَّ قَدْ تَجَرَّى الْمَوَارِيثُ فِي مَا قَدْ وَرَثَتْ نَحْوَ مَا يَجْرِي فِي مَا لَمْ يَكُنْ وَرَثَ مَرَّةً، فَرَجَعَ ذَا إِلَى غَيْرِ أَوْلَادِ الْأَوَّلِ وَأَقْرَابِيهِمُ الْأَوَّلِ، أَوْ أَنَّ يَكُونُ الْمَقْصُودُ فِي مَا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ بِمَا ذَكَرَ فِي أَبِيهِمْ ﴿نَصِيبًا مَقْرُوصًا﴾ [النساء: ٧] أَنَّ يَكُونُ هَذَا فِي مَا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ مَعَ أَصْحَابِ الْفَرَائِضِ. فَتَكُونُ الْآيَةُ فِي حَقِّ الْعَصَبَاتِ إِذْ لَمْ يَذْكُرْ لَهُمْ دُونَ أَنْ يَكُونُ مَعَهُمْ أَصْحَابُ الْفَرَائِضِ يَرِثُونَ بِحَقِّ السَّهَامِ وَلَا بِحَقِّ الْفُضُولِ، فَيَكُونُ حَمْلُ الْآيَةِ فِي الْمَوَارِيثِ [في ثلاثة]^(١٠)

أَحَدُهَا: فِي أَصْحَابِ الْفَرَائِضِ، وَهُوَ قَوْلُهُ ﷺ: ﴿مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرَ نَصِيبًا مَقْرُوصًا﴾ [النساء: ٧].

وَالثَّانِي: فِي حَقِّ الْعَصَبَاتِ، وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلِكُلِّي جَمَلًا مَوْلًى﴾ الْآيَةُ.

وَالثَّلَاثُ: فِي حَقِّ دَوِيِّ الْأَرْحَامِ، وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بِعَصْمَتِهِمْ أَوْلَى بِعِضِّ﴾ الْآيَةُ [الأنفال: ١٧٥] الْأَحْزَابِ: ٦.

(١) ساقطة من الأصل وم. (٢) ساقطة من الأصل وم. (٣) في الأصل وم: أنه. (٤) من م، في الأصل: و. (٥) في الأصل وم: هاتين. (٦) في م: بعصبة. (٧) في الأصل وم: أمة. (٨) ساقطة من الأصل وم. (٩) من م، في الأصل: أي. (١٠) في الأصل وم: ثلاث.

ثم الحق بهؤلاء الأبعدين أهل العقد بقوله ﷺ: ﴿وَالَّذِينَ عَقَدَتْ أَيْمَنُكُمْ فَتَأْتُوهُمْ نَصِيْبُهُمْ﴾. إنما ذكر ذلك في ما يترك الميث وأوجه العون والرقي والتضرع مع ما ذكر نصيبهم في التركة كما ذكر لأصحاب الفرائض. وعلى ذلك المرفوع لرسول الله ﷺ في «من أسلم على يدي آخر فإنه»^(١) أحق الناس [به]^(٢) مَحْيَاهُ وَمَمَاتُهُ [أحمد ٤/ ١٠٢].

وكذلك روي عن عمر وعلي وعبد الله ﷺ مع ما كانت الموارث بهذا من قبل، فَنَسِخَ بقوله تعالى: ﴿وَأُولُوا الْأَرْكَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ﴾ [الأنفال: ٧٥ والأحزاب: ٦] فإذا ارتفع ذلك ذهب التناضح، فَوَجَبَ لَهُمْ؛ إذ بيت المال يرث بولاية الإيمان جملة. ولهذا ملك^(٣) الولاء له ولاية أخرى، فهو أحق، والله أعلم، ويخلف هؤلاء من له رَجْمٌ كما خلف ولأه العتاقة بما تقدم من النعمة بالإعتاق حق العصبية من ذي النسب بقوله ﷺ: «الولاء لخمّة كلخمّة النسب» [البهقي في الكبرى ١٠/ ٢٩٢].

وقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ عَقَدَتْ أَيْمَنُكُمْ فَتَأْتُوهُمْ نَصِيْبُهُمْ﴾ قيل: هو من الإيمان؛ كان خلف في الجاهلية: يقول الرجل لآخر: يرثني وارثك، وتعمل عني، وأعمل عنك، وتنصرتني، وأنصرك، ويتحالفان^(٤) على ذلك. وقد قرئ بالالف^(٥) على عاقدة، فهو من المحالفة. ثم روي عن رسول الله ﷺ [أنه قال]^(٦) «لا خلف في الإسلام، وما كان من خلف في الجاهلية لم يزده الإسلام إلا شدة» [ابن جبان ٤٧٠].

وقيل: هو من ضرب اليمين، وهو المبايعة؛ كان الرجل يعاقد الرجل، ويبايعه في الجاهلية، فيموت، فيرثه. وقيل: إن أبا بكر ﷺ عاقد رجلاً، فمات، فورثه، ولذلك خص المماليك بالذكر بهذا من قوله تعالى: ﴿وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَنُكُمْ﴾ [النساء: ٣٦] لأنهم يشترون للخدمة، والمرء^(٧) إذا خدم نفسه إنما يخدمها بيمينه. فإذا كان تأويل الآية ما ذكرنا فهو منسوخ بقوله ﷺ ﴿وَأُولُوا الْأَرْكَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ﴾ [الأنفال ٧٥ والأحزاب: ٦] وبما روي من الخبر من قوله ﷺ: «لا خلف في الإسلام، وما كان من خلف في الجاهلية لم يزده الإسلام إلا شدة».

ويحتمل أن تكون الآية في من أسلم على يدي آخر، ووالاه على ما روي عن رسول الله ﷺ [أنه]^(٨) قال: «من أسلم من أهل الكفر على يدي رجل من المسلمين فهو أولى الناس به مَحْيَاهُ وَمَمَاتُهُ» [أحمد ٤/ ١٠٢].

وروي عن عمر ﷺ أن رجلاً سأل عن رجل أسلم على يدي رجل، ويؤايه، قال: هو مولاؤه، فإن أبي فليبت المال. وروي عن مسروق [أنه]^(٩) قال: أتيت عبد الله، فقلت: إن رجلاً كان عاملاً علينا، فخرج إلى الجبل، فمات، وترك ثلاثمائة درهم، فقال عبد الله: هل ترك وارثاً، أو لأحد عليه ولاء؟ قلت: لا، فجعل ماله ليبت المال.

وكذلك يقول أصحابنا، رَحِمَهُمُ اللهُ: من مات، وترك وارثاً، فماله لوارثه، وإن لم يكن له وراث فللذي أسلم على يديه، ووالاه، لما روي من الخبر: «هو أولى الناس به مَحْيَاهُ وَمَمَاتُهُ» [أحمد ٤/ ١٠٢] وقوله «مَحْيَاهُ» في الفعل، «ومماتُهُ» في الميراث، وما روي من الصحابة، رضوان الله تعالى عليهم أجمعين.

وقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ عَقَدَتْ أَيْمَنُكُمْ فَتَأْتُوهُمْ نَصِيْبُهُمْ﴾ قيل: هي الوصية إلى تمام الثلث؛ لأن الميراث قد نُسِخَ بالآية التي في الأحزاب^(١٠) بقوله ﷺ: ﴿وَأُولُوا الْأَرْكَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ﴾ [الأحزاب: ٦] وفي الوصية إلى تمام الثلث. فإذا كانت الآية في الذي أسلم على يديه، ووالاه، وعاقده، فهو ليس بمنسوخ. وقيل: ﴿فَتَأْتُوهُمْ نَصِيْبُهُمْ﴾ من النصير والمعونة والمشورة، ولا ميراث. وقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدًا﴾ بما ذكر من الشرط والوفاء به، وبالله التوفيق.

(١) في الأصل: أم. أنه. (٢) ساقطة من الأصل وم. (٣) من م، في الأصل: تلك. (٤) في الأصل وم: وتحالفان. (٥) قرأ عاصم وحزمة والكسائي بغير ألف، وقرأ الباقون بالالف، انظر تفسير الطبري (٢٧٣/ ٨) وحجة القراءات (٢٠١). (٦) ساقطة من الأصل وم. (٧) من م، في الأصل: والمراد. (٨) ساقطة من الأصل وم. (٩) ساقطة من الأصل وم. (١٠) في الأصل: عاقدت، انظر تفسير الطبري (٢٧٣/ ٨) وحجة القراءات (٢٠١). (١١) في الأصل وم: الأنفال، والآية المقصودة (٦). (١٢) في الأصل وم: ثم قال.

الآية ٢٤

وقوله تعالى: ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ﴾ قال أهل التأويل: الآية نزلت في الأزواج؛ دليله قوله تعالى: ﴿وَيَمَّا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ﴾. والأزواج هم المأخوذون بتفقه زوجاتهم. وفيه دليل وجوب نفقة المرأة على زوجها، وعلى ذلك إجماع أهل العلم.

وقال بعض أهل العلم في قوله تعالى: ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ﴾ دليل ألا يجوز النكاح إلا بالولي حيث أخبر أنهم القوامون عليهن دونهن. قيل له: إن كانت الآية في الأزواج وفي الأولياء على ما ذكرت ففيه دليل جواز النكاح بغير ولي لا بظلاله؛ وذلك قوله تعالى: ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ﴾ كما فصل الله بعضهن على بعض. أخبر أنه فصل بعضهن على بعض. وذلك التفضيل [تفضيل] (١) خلقه، وهو أن جعل الرجال من أهل المكاسب والتجارات والقيام بأنواع الحرف والتعلب في حاجاتهم.

فالرجال هم القوامون كذلك، بل جعلهن ضعيفات (٢) عاجزات عن القيام بالمكاسب والحرف والتعلب في حاجاتهم، فالرجال هم القوامون / ٩٣ - أ / عليهن ومؤلفو (٣) أمورهن وقاضو حوائجهن، قائمون (٤) على ذلك. فقرض على الرجال القيام بمصالحهن كما ذكر (٥) مع ما قرض ذلك على الرجال [ما] (٦) يجوز إذا ولين بأنفسهن، وقمن بحوائجهن من البياعات والأشربة وغير ذلك، فعلى ذلك النكاح. وإن كان الرجال هم القوام عليهن فإنهن إذا ولين ذلك بأنفسهن، وقمن، جاز ذلك كما جاز غيره.

ولهذا ما أمر الأولياء بالتزويج في قوله: ﴿وَأَنكِحُوا الْأَيْمَنَ مِنكُمْ﴾ الآية [النور: ٣٢]، ونهاهم عن العضل عن النكاح بقوله: ﴿فَلَا تَمْنَأُوهُمْ أَن يَكَفُّوا زَوْجَهُنَّ﴾ الآية [البقرة: ٢٣٢] لأن ذلك حق عليهم أن يفعلوا حتى يلين ذلك بأنفسهن إذ لا بد من حضور مشهيد الرجال ومجلسهم ليشهدوا على ذلك.

فذلك [على] (٧) الأولياء القيام به، ولهذا جعل نفقتهن إذا لم يكن لهن مال على محارمهن لأنهن لا يقمن بالمكاسب وأنواع الحرف والتجارات، والرجال يقومون، فجعل مؤنتهن عليهم ليضعفهن وعجزهن عن القيام بالمكاسب خلقه. ولهذا ما لم يجعل للذكور من المحارم بعضهن على بغض التفقة لما يقومون بالمكاسب. فإذا صار زينا، وعجز عن المكاسب، جعل نفقته على محاربه لأنه صار في الخلقة كالمرأة، والله أعلم. وعن ابن عباس رضي الله عنهما، في قوله: ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ﴾ كما فصل الله بعضهن على بعض (٨) قال: (أمرأ عليهن أن يطعنهن) (٩) في ما أمر الله به من طاعته. وطاعته أن تكون [المرأة] (١٠) محبسة إلى أهلها حافظة [لمال زوجها] (١١) وقضيه عليها بتفقه عليها وسعته).

وقيل: نزلت الآية في رجل لطم امرأته لظمة في وجهها (١٢)، فنشزت عن فراش زوجها، واستغذت إلى رسول الله ﷺ فقالت: يا رسول الله! لطمني زوجي فلان لظمة، وهذا أثر يده في وجهي، فقال لها رسول الله ﷺ: «أقتضي منه»، وكان القصاص بينهم يومئذ بين الرجال والنساء في اللظمة والسجعة والضربة، ثم أبصر النبي ﷺ جبريل ﷺ ينزل، فقال لها: كفي حتى أنظر ما جاء به جبريل في أمرك، فأناء بهذه الآية: ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ﴾ كما فصل الله بعضهن على بعض (١٣) [ابن جرير: تفسيره: ٥٨/٥] أي المسلمون على آداب النساء في الحق. وقيل: تفضيلهن عليهن بالعقل والميراث والقيء، والله أعلم. ثم قال رسول الله ﷺ: «أرذنا أمراً، وأراد الله أمراً، والذي أراد الله خير مما أرذنا» [السيوطي في الدر المنثور ٥١٣/٢].

وقيل: في قوله: ﴿وَيَمَّا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ﴾ بما سافوا من المهر والتفقة. استدلال الشافعي، رحمه الله، بقوله تعالى: ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ﴾ الآية على أن النكاح لا يجوز إلا بالولي، فصرف في تأويل الآية إليهم، وفيها ﴿وَيَمَّا أَنْفَقُوا﴾ فيلزم التفقة، وهو لا يقول به.

(١) من م، ساقطة من الأصل. (٢) في الأصل وم: ضعفاء. (٣) في الأصل وم: وألفنو. (٤) في الأصل وم: قائمين. (٥) في الأصل وم: ذكروا. (٦) ساقطة من الأصل وم. (٧) من م، ساقطة من الأصل. (٨) ساقطة من الأصل وم. (٩) في الأصل وم: تطيعه. (١٠) ساقطة من الأصل وم. (١١) في الأصل وم: لماله. (١٢) من م، في الأصل: زوجها. (١٣) من م، ساقطة من الأصل.

وَبَعْدُ فَإِنَّ الْآيَةَ لَوْ كَانَتْ فِي الْأَوْلِيَاءِ فَهُوَ فِي كُلِّ امْرِءٍ لَهُنَّ إِلَيْهِمْ حَاجَةٌ، فَمَخْرَجَ ذَلِكَ مَخْرَجَ الْحَقِّ لَهُنَّ فِي أَنْ يَقُولُوهُنَّ الْعُقُودَ كُلَّهَا، وَيَقُومُوا فِي كِفَايَتِهِنَّ وَكِفَايَتِهِنَّ، لَا أَنْتَهُنَّ لَوْ قُتُنَ بِأَنْفُسِهِنَّ يُبْطِلُنَّ فِعْلَهُنَّ^(١). فَمَثَلُهُ أَمْرُ النِّكَاحِ. وَاَهْلُ الثَّأْوِيلِ يَحْمِلُونَ الْآيَةَ عَلَى الْأَزْوَاجِ. وَمَنْ تَذَبَّرَ الْآيَةَ عَلِمَ أَنَّهَا فِي مَا قَالَ أَهْلُ الثَّأْوِيلِ دُونَ الَّذِي ذَهَبَ إِلَيْهِ الشَّافِعِيُّ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وقوله تعالى: ﴿فَالْمُطَلَّعَاتُ قَنْتُكَ حَفِظْتُكَ لِلْغَيْبِ بِمَا حَفِظَ اللَّهُ﴾ عن ابن عباس رضي الله عنه [أنه]^(٢) قَالَ: ﴿قَنْتُكَ﴾ يعني مُطِيعَاتٍ، وَالْقَانِتُ هُوَ الْمُطِيعُ. وَيَحْتَمِلُ: مُطِيعَاتٍ لِلَّهِ تَعَالَى، وَيَحْتَمِلُ مُطِيعَاتٍ لِلْأَزْوَاجِ. وَيَحْتَمِلُ ﴿قَنْتُكَ﴾ أَيِ قَانِمَاتٍ بِإِدَاءِ مَا قَرَضَ اللَّهُ عَلَيْهِنَّ مِنْ حَقُوقِهِ وَحَقُوقِ أَزْوَاجِهِنَّ.

وقوله تعالى: ﴿حَفِظْتُكَ لِلْغَيْبِ﴾ قِيلَ: ﴿حَفِظْتُكَ﴾ لِمَا اسْتَوْدَعَهُنَّ اللَّهُ مِنْ حَقِّهِ، وَ﴿حَفِظْتُكَ لِلْغَيْبِ﴾ لَغَيْبِ أَزْوَاجِهِنَّ. وَقِيلَ: ﴿حَفِظْتُكَ﴾ لِأَنْفُسِهِنَّ لِغَيْبَةِ أَزْوَاجِهِنَّ فِي فُرُوجِهِنَّ. وَيَحْتَمِلُ ﴿حَفِظْتُكَ لِلْغَيْبِ﴾ أَيِ لِدَيْهِ فِي أُمُورِهِ وَنَوَاحِيهِ، وَالْقَانِمَاتُ^(٣) بِحَقُوقِهِ. وَقَانِمَاتٌ وَحَافِظَاتٌ، هُوَ تَفْسِيرُ صَالِحَاتٍ.

وقوله تعالى: ﴿بِمَا حَفِظَ اللَّهُ﴾ اخْتَلَفَ فِي تِلَاوَتِهِ. وَتَأْوِيلُهُ: فِي حَرْفٍ بَعْضُهُمْ بِالنَّصْبِ ﴿بِمَا حَفِظَ﴾ اللَّهُ وَتَأْوِيلُهُ بِحَفِظَ اللَّهُ، لَكِنَّهُ نَصِبٌ لِسُقُوطِ حَرْفِ الْخَافِضِ^(٤). وَمَنْ رَفَعَهُ جَعَلَ تَأْوِيلَهُ بِمَا اسْتَحَفَّظَهُنَّ اللَّهُ تَعَالَى، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وقوله تعالى: ﴿وَالَّذِي تَخَافُونَ ثُورَهُمْ﴾ قَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْأَدَبِ: سَمَّى الْعِلْمَ خَوْفًا لِأَنَّهُ اضْطَرَّ فِي الْعِلْمِ، وَقَالَ آخَرُ، وَهُوَ الْفَرَاءُ: الْخَائِفُ الظَّانُّ لِأَنَّهُ يَرْجُو، وَيَخَافُ.

وَأَمَّا الْأَصْلُ فِي أَنَّهُ سَمَّى الْعِلْمَ خَوْفًا لِغَلَبَةِ شِدَّةِ الْخَوْفِ، فَيَعْمَلُ عَمَلٌ^(٥) الْعِلْمُ بِالشَّيْءِ عَلَى غَيْرِ حَقِيقَتِهِنَّ لِأَنَّهُ يَعْرِفُ بِالْإِجْتِهَادِ وَبِأَخْبَرِ الرَّأْيِ وَالظَّنِّ. وَهَكَذَا كُلُّ مَا كَانَ سَبِيلُ مَعْرِفَتِهِ الْإِجْتِهَادَ، فَإِنَّ غَالِبَ الظَّنِّ وَأَخْبَرِ الرَّأْيِ يَعْمَلُ عَمَلُ الْيَقِينِ^(٦) فِي الْحُكْمِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ حَقِيقَةٌ.

أَلَا تَرَى قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿فَإِنْ عَلِمْتُمْ مِنْهُنَّ مُؤَيَّدَاتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ﴾ [الْمُمْتَحَنَةُ: ١٠] أَلَمْ نَزِمْنَا الْعَمَلَ بِظَاهِرِ عِلْمِنَا، وَإِنْ لَمْ نَصِلْ إِلَى حَقِيقَةِ إِيْمَانِهِنَّ؟ فَعَلَى ذَلِكَ إِذَا عَلِمَ مِنْهَا النُّشُورَ عِلْمٌ أَكْبَرَ الظَّنِّ. وَأَغْلَبُهُ يَعْمَلُ عَمَلُ الَّذِي ذَكَرَ فِي الْآيَةِ الْعِظَّةَ وَغَيْرَهَا؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿وَتَخَافُونَ ثُورَهُمْ﴾ لَيْسَ عَلَى وَجُودِ النُّشُورِ مِنْهَا لِلْحَالِ حَقِيقَةٌ، وَلَكِنْ عَلَى غَالِبِ الظَّنِّ وَأَكْبَرَ الرَّأْيِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَتْ نَاشِئَةً كَيْفَ يَعِظُهَا؟ وَكَيْفَ يَنْهَرُهَا، وَيَضْرِبُهَا؟ فَدَلَّ أَنَّهُ عَلَى غَالِبِ الْعِلْمِ.

أَوْ لَا تَرَى أَنَّهُ مَنْ أَكْرَهَ عَلَى أَنْ يَنْطِقَ بِكَلِمَةِ الْكُفْرِ، فَقِيلَ، أَوْ ضُرِبَ، فَخَافَ مِنْهُ الثَّلَاثُ، كَانَ فِي جُلٍّ وَسَعَةٍ أَنْ يَنْطِقَ بِهِ بَعْدَ أَنْ يَكُونَ قَلْبُهُ مُطْمَئِنًّا بِالْإِيْمَانِ؟ وَذَلِكَ إِنَّمَا يَعْلَمُ عِلْمٌ غَالِبِ الظَّنِّ وَأَخْبَرِ الرَّأْيِ لَا يَعْلَمُ عِلْمٌ حَقِيقَةً، ثُمَّ أُبِيحَ لَهُ أَنْ يَعْمَلَ عَمَلُ حَقِيقَةِ الْعِلْمِ. فَكَذَلِكَ الْأَوَّلُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

نَهَى اللَّهُ ﷻ الْمَرْأَةَ عَنْ خِيَانَةِ زَوْجِهَا، وَأَمَرَهَا بِطَاعَتِهِ فِي نَفْسِهَا كَمَا أَمَرَهُ أَنْ يُخْسِنَ عِشْرَتَهَا. وَهَذَا هُوَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، هُوَ الْحَقُّ الَّذِي ذَكَرَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي سُورَةِ الْبَقَرَةِ مُجْمَلًا بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَكِنَّ مِثْلَ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [الْآيَةُ: ٢٢٨]. وَقَسَرَ الْحَقُّ عَلَيْهِنَّ فِي هَذِهِ السُّورَةِ؛ وَهُوَ^(٧) أَنْ تُطِيعَهُ فِي نَفْسِهَا، وَتَحْفَظَ عَيْتَهُ.

أَلَا تَرَى أَنَّهُ قَالَ تَعَالَى: ﴿فَإِنْ أَطَعْتُمْ كُمْ فَلَا تَبْغُوا عَلَيْهِنَّ سَبِيلًا﴾؟ وَرُويَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، أَنَّهُ قَالَ: «حَقُّ الزَّوْجِ عَلَى امْرَأَتِهِ، أَنْ تَطِيعَهُ، وَهِيَ عَلَى قَتَبٍ، أَنْ تُطِيعَهُ» [ابن ماجه ١٨٥٣].

وقوله تعالى: ﴿فَيُطَوَّلُونَ﴾ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه، [أَنَّهُ قَالَ]^(٨): (عِظُوهُنَّ بِكِتَابِ اللَّهِ) ﴿فَإِنْ أَطَعْتُمْ كُمْ﴾ أَيِ رَجَعْنَ إِلَى الْفَرَاشِ وَالطَّاعَةِ، وَإِلَّا ﴿وَأَجْمُرُوهُنَّ﴾ وَالْهَجْرُ الْإِبْجَامِعُ، أَوْ لَا يُضَاجِعُهَا عَلَى فَرَاشِهِ، وَيُؤَلِّمُهَا الظُّهْرَ. فَإِنْ أَقْبَلَتْ، وَإِلَّا فَقَدْ أُذِنَ لِلَّهِ أَنْ تَضْرِبَهَا ضَرْبًا غَيْرَ مُبْرِجٍ، وَلَا تُكْسِرَ لَهَا عَظْمًا، فَإِنْ أَقْبَلَتْ، وَإِلَّا فَقَدْ حُلَّ لَكَ مِنْهَا الْفِدَاءُ).

(١) فِي الْأَصْلِ وَم: فَعَلْنَ. (٢) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (٣) فِي الْأَصْلِ وَم: الْقَانِمَاتُ. (٤) انْظُرِ الْمُحْتَسِبَ (١/ ١٨٨) وَالْمَخْتَصِرَ فِي شَوَازِ الْقُرْآنِ (٢٦). (٥) مِنْ م، فِي الْأَصْلِ: عِلْمٌ. (٦) مِنْ م، فِي الْأَصْلِ: اللَّيْنُ. (٧) فِي الْأَصْلِ وَم: وَهَذَا (٨) فِي الْأَصْلِ وَم: فَقَالَ.

وَيَحْتَمِلُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿تُطَوَّرُ﴾ أي يقول لها: كُنِي مِنَ الصَّالِحَاتِ وَمِنَ الْقَانِتَاتِ وَمِنَ الْحَافِظَاتِ، وَلَا مِنْ كَذَا، عَلَى الرَّفْقِ وَاللِّينِ. فَإِنْ تَرَكْتَ^(١) ذَلِكَ، وَإِلَّا فَاهْجُرْهَا. وَالْهَجْرُ يَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ: [أَحَدُهُمَا]^(٢): التَّخْوِيفُ عَلَى الْإِعْتَزَالِ مِنْهَا وَتَرْكِ الْمُضَاجَعَةِ وَالْجَمَاعِ.

وَالثَّانِي^(٣): أَنْ يَهْجُرَهَا، وَلَا يُجَامِعَهَا لَا عَلَى التَّخْوِيفِ مِنْ تَرْكِ ذَلِكَ. فَإِنْ هِيَ تَرَكَتْ^(٤) ذَلِكَ، وَإِلَّا ضَرَبَهَا عِنْدَ ذَلِكَ الضَّرْبِ الَّذِي ذَكَرْنَا غَيْرَ مُبَرَّحٍ وَلَا شَائِنٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، عَلَى التَّرْتِيبِ: يَعْظُمُ أَوَّلًا بِمَا ذَكَرْنَا مِنَ الرَّفْقِ بِهَا وَاللِّينِ، لَعَلَّهَا أَطَاعَتْهُ، وَتَرَكْتَ ذَلِكَ. ثُمَّ إِذَا لَمْ تُطِيعْهُ خَوْفُهَا بِالْهَجْرَانِ، فَلَعَلَّ قَلْبَهَا لَا يَحْتَمِلُ الْهَجْرَانَ وَتَرْكَ الْمُضَاجَعَةِ، فَتُطِيعُهُ. فَإِنْ أَبَتْ ذَلِكَ حِينَئِذٍ هَجَرَهَا، وَلَمْ يُجَامِعْهَا، وَلَا يُضَاجِعْهَا. فَإِنْ أَطَاعَتْهُ، وَإِلَّا عِنْدَ ذَلِكَ ضَرَبَهَا. فَإِنْ هِيَ أَطَاعَتْهُ، وَإِلَّا فَعِنْدَ ذَلِكَ يَرْفَعَانِ [أَمْرُهُمَا]^(٥) إِلَى الْحَاكِمِ. وَهَذَا يَجِبُ الْأَمْرَ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيَ عَنِ الْمُنْكَرِ عَلَى الرَّفْقِ وَاللِّينِ أَوَّلًا، وَلَا [يُغْلِظُ لَهُ]^(٦) فِي الْقَوْلِ. فَإِنْ هُوَ قَبِلَ ذَلِكَ، وَإِلَّا عِنْدَ ذَلِكَ [أَغْلِظَ لَهُ فِي الْقَوْلِ]^(٧) فَإِنْ قَبِلَ ذَلِكَ، وَإِلَّا بَسَطَ يَدَهُ فِيهِ عَلَى مَا أَمَرَ اللَّهُ ﷻ الْأَزْوَاجَ أَنْ يَعْمِلُوا^(٨) النِّسَاءَ مِنَ الْعِظَةِ ثُمَّ الْهَجْرَانِ ثُمَّ الرَّفْعِ إِلَى الْحَاكِمِينَ.

وَرُوِيَ فِي الْحَبَرِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ / ٩٣ - ب/ ﷺ [أَنَّهُ]^(٩) قَالَ: لَا تُضْرِبُوا إِمَاءَ اللَّهِ، فَتَرَكَ النَّاسُ ضَرْبَهُنَّ، فَجَاءَ عُمَرُ ﷺ وَقَالَ^(١٠): (وَاللَّهُ لَقَدْ ذَمَّ^(١١) النِّسَاءَ يَا رَسُولَ اللَّهِ) فَأَمَرَ بِضَرْبِهِنَّ، قَالَ: (فَطَافَ^(١٢) بِأَلِ مُحَمَّدٍ نِسَاءً كَثِيرًا؛ يَسْتَكِينُ أَزْوَاجَهُنَّ، فَلَمَّا أَصْبَحَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَ: [لَقَدْ طَافَ^(١٣) اللَّيْلَةَ بِأَلِ مُحَمَّدٍ سَبْعُونَ أَمْرًا يَسْتَكِينُ الضَّرْبَ، وَاللَّهُ لَا تَجِدُونَ أَوْلَئِكَ خِيَارَكُمْ]) [أَبُو دَاوُدَ ٢١٤٦] وَقَالَ: «خَيْرُكُمْ خَيْرُكُمْ لِأَهْلِيهِ، وَأَنَا خَيْرُكُمْ لِأَهْلِي» [التِّرْمِذِيُّ ٣٨٩٥] وَقَالَ: «[أَكْمَلُ]^(١٤) الْمُؤْمِنِينَ إِيْمَانًا أَحْسَنُهُمْ خُلُقًا وَأَلَطُّهُمْ بِأَهْلِيهِ» [أَبُو دَاوُدَ ٤٦٨٢].

وَالْمَوْعِظَةُ كَلَامٌ يُلِينُ الْقُلُوبَ الْقَاسِيَةَ، وَيَرْغَبُ الطَّبَائِعَ النَّافِرَةَ، فَيَكُونُ ذَلِكَ تَذْكِيرَ عَوَاقِبِ الْأُمُورِ وَمُبَادِرَ الْأَحْوَالِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. وَعَلَى ذَلِكَ يَعْظُمُ زَوْجُهَا بِأَنْ يُذَكِّرَهَا نِعَمَ الرَّبِّ، جَلَّ جَلَالُهُ، وَمَا جَعَلَ مِنَ الْحَقِّ، وَمَا وَعَدَ فِي ذَلِكَ، وَأَوْعَدَ. فَفِي هَذِهِ الْآيَاتِ دَلَالَةٌ لُزُومِ الْإِجْتِهَادِ تَكْلِيفَ مَا لَا يَصِلُ إِلَى مَعْرِفَةِ الْمُكْلَفِ بِهِ إِلَّا بِالتَّذَبُّرِ وَالْعَرْضِ عَلَى الْأُمُورِ الْمَعْتَادَةِ أَوْ الْأَسْبَابِ الْمَعْقُولَةِ فِي جَعْلِهَا أَسْبَابًا لِلْمُضْلَحَةِ وَسُبُلًا لِلْوُقُوفِ عَلَى مَا فِي الْأَصُولِ تِلْكَ التَّوَاوُلُ مِنَ الْحِكْمَةِ، وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ.

ثُمَّ جَعَلَ تَأْدِيبَهُنَّ إِلَى الْأَزْوَاجِ لَا إِلَى الْأَنْمَةِ؛ إِذِ الْعُقُوبَةُ^(١٥) تَكُونُ بِالضَّرْبِ وَالْحَبْسِ وَمَا يَلْحَقُهَا مِنَ الْمَكْرُوهِ فِي مَا لَهُ أَمْرٌ بِالتَّأْدِيبِ مَعَ مَا فِي ذَلِكَ مِنَ السَّرِّ، وَيَكُونُ الْغَالِبُ مِنْهُ مَا لَا يَجِدُ كَسْبِيلَ الْإِظْهَارِ عِنْدَ الْحَاكِمِ، وَيَكُونُ فِي أَوْقَاتٍ تُضَيِّقُ عَنِ اخْتِمَالِ ذَلِكَ، وَيَكُونُ ذَلِكَ أَصْلًا لِتَأْدِيبِ كُلِّ كَافِلٍ [مَنْ أَجْرَمَ مِنْ]^(١٦) الْإِتِمَامِ وَالصَّغَارِ وَغَيْرِ ذَلِكَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَالْأَصْلُ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ: ﴿وَمِنْ مَائِيهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَرَحِمَةً مِّنْكُمْ مَّوَدَّةً وَرَحْمَةً﴾ [الرُّومُ: ٢١] فَجَعَلَ التَّأْدِيبَ مِنَ الْوَجْهِ الَّذِي فِيهِ حِفْظُ الْمَجْعُولِ لِنَايَةِ وَرِعَايَةِ^(١٧) مَا جَعَلَ بَيْنَهُمْ مِنَ الْمَوَدَّةِ وَالرَّحْمَةِ وَالْمُنَازَعَاتِ الْخُصُومَاتِ إِلَى [الْحَاكِمِ يَفْطَحُ تِلْكَ]^(١٨). فَجَعَلَ^(١٩) لَهُمْ مِنْ ذَلِكَ قَدْرًا مَا لَا يَقْطَعُ مِثْلَهُ مِنَ التَّأْدِيبِ الْمَعْنَى الْمَجْمُوعُونَ بَيْنَهُمْ. وَلِلذَلِكَ لَمْ يَأْذَنْ بِالضَّرْبِ الْمُبَرَّحِ، وَلَا أَذِنَ إِلَّا عِنْدَ انْقِطَاعِ الْحَبْلِ الَّتِي تَجْعَلُ الْأَلْفَةَ وَالْمَحَبَّةَ. عَلَى أَنَّ فِي خَفِيفِ ذَلِكَ إِظْهَارَ الْإِشْفَاقِ عَلَى مَا اعْتَرَضَ مِنْ خَوْفِ انْقِطَاعِ الْمَوَدَّةِ وَالرَّحْمَةِ وَإِبْدَاءِ الْعِتَابِ الَّذِي هُوَ آيَةُ التُّضْحِ وَالرَّحْمَةِ إِذْ ذَلِكَ بِمَا يُخَافُ فِي تَرْكِ ذَلِكَ تَمَامٌ مَا قَدْ افْتَتِحَ مِنَ السَّرِّ وَالشَّفَقَةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ [وَقِيلَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَيِمَّا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ﴾ بِمَا سَاقُوا مِنَ الْمَهْرِ وَالتَّقَمَّةِ]^(٢٠).

(١) فِي الْأَصْلِ وَم: تَرَكَ. (٢) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (٣) فِي الْأَصْلِ وَم: وَيَحْتَمِلُ. (٤) فِي الْأَصْلِ وَم: تَرَكَ. (٥) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (٦) فِي الْأَصْلِ وَم: يَغْلِظُهُ. (٧) فِي الْأَصْلِ وَم: غَلِظَ الْقَوْلُ بِهِ. (٨) فِي الْأَصْلِ: تَعَامَلُ. (٩) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (١٠) الْوَاقِعُ سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (١١) فِي الْأَصْلِ وَم: دَبَّرَ. (١٢) فِي الْأَصْلِ وَم: أَطَافَ. (١٣) فِي الْأَصْلِ وَم: أَطَافَ. (١٤) فِي م: أَحْسَنَ، سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ. (١٥) فِي الْأَصْلِ وَم: عُقُوبَةٌ. (١٦) فِي الْأَصْلِ وَم: أَجْرَمَ. (١٧) فِي م، فِي الْأَصْلِ: وَدَعَايَةَ. (١٨) فِي الْأَصْلِ: الْحُكْمَ يَقْطَعُ، فِي م: الْحُكْمَ يَقْطَعُ تِلْكَ. (١٩) فِي الْأَصْلِ وَم: جَعَلَتْ. (٢٠) فِي م، سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ.

وقيل في قوله تعالى: ﴿وَأَفْجُرُونَهُ فِي الْمَضَاجِعِ﴾ يَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ:

أحدهما: أن يَهْجُرَهَا في حالِ مُضَاجَعَتِهِ^(١) إياها، في آلا يُكَلِّمَهَا، [لا في أن]^(٢) يترك مُضَاجَعَتَهَا، إذ المَضَاجِعَةُ حقٌّ بَيْنَهُمَا، عليه في تركها ما عليها؛ لا يُؤْذِبُهَا بما^(٣) يَضُرُّ حَقَّهُ ونَفْسَهُ، والله أعلم.

[والثاني: أن يَهْجُرَهَا في المَضْجِعِ]^(٤)، ومضاجعة أخرى في حقها، فيكون حقاً عليه في حال المُواقَعَةِ وحِفْظِ حُدُودِ اللَّهِ بَيْنَهُمَا إلّا في حالِ التَّضْيِيعِ. وعن ابن عباس رضي الله عنه، أنه قال: (يَهْجُرُهَا في آلا يُجَامِعُهَا، ولا يُضَاجِعُهَا على فراشِهِ، ويُولِيهَا ظَهْرَهُ) لكِنَّهُ على هذا يشتركان في التأديبِ لأنَّهُ به يُؤْذِبُ نَفْسَهُ في ذلك إلى حاجتِهِ. لكنَّ المعنى من ذلك آلا يُجَامِعُهَا لَوْ قَتِ عَلَيْهِ شَهْوَتُهَا وحَاجَتُهَا، وإنما يَنْظُرُ شَهْوَتَهُ دونها.

وقوله تعالى: ﴿فَلَا تَبْعُوا عَنِّي سَبِيلًا﴾ إن أظعنكم؛ أي لا تَطْلُبُوا عليهنَّ عللاً، وقيل: لا تُكَلِّفُوهُنَّ الحُبَّ، وإنما جعلَ الله المُواعَظَةَ^(٥) والهَجْرَانَ والضَّرَرَ في المضاجع. وعن ابن عباس رضي الله عنه أنه قال: (فإن أطاعته فلا سبيلَ له عليها).

ثم الضربُ هو ما ذكرنا أنه يَضْرِبُهَا ضرباً غيرَ مُبْرَحٍ، وهو ما روي عن النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، [أنه]^(٦) قال: «عَلَّقَ سَوْطَكَ، أو ضَعَّ حيثُ تَرَأَاهُ أَهْلُكَ، ولا تَضْرِبُهَا بِهِ، قيل: وبِمَ تَضْرِبُ؟ قال: بِتَغْلِيكَ ضرباً غيرَ مُبْرَحٍ» [الطبراني في الكبير ١٠٦٧٢] يعني غير مؤثر ولا شائِن. وروي في خَيْرٍ آخَرَ [أنه]^(٧) قال رسولُ الله صلى الله عليه وسلم: «اتَّقُوا اللَّهَ في النساءِ فإنَّكُمْ أَخَذْتُمُوهُنَّ، بِأَمَانَةِ اللَّهِ، وَاسْتَحْلَلْتُمْ فُرُوجَهُنَّ بِكَلِمَةِ اللَّهِ، وإنْ لَكُمْ عليهنَّ أن لا يُوطِئَنَّ فُرُوشَكُمْ أحداً تَكْرَهُونَ، فإن قَعَلْنَ فاضْرِبُوهُنَّ ضَرْباً غيرَ مُبْرَحٍ، وَلَهُنَّ عَلَيْكُمْ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ» [مسلم ١٢١٨].

وقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيماً كَبِيرًا﴾ هذا، والله أعلم، تَذَكِيرٌ مِنَ اللَّهِ عِبَادَهُ وأَمْرٌ مِنْهُ إِيَّاهُمْ أَنَّهُ مع عُلُوِّهِ وَسُلْطَانِهِ وَعَظَمَتِهِ وَجَلَالِهِ وَقُدْرَتِهِ لا يُؤَاخِذُنَا بِأَوَّلِ عِضَيَانِ نَعْصِيهِ ولا بِأَوَّلِ غَثَرَةٍ نَعْشُرُهَا مع قُدْرَتِهِ على الأخذِ على ذلك وإِهْلَاكِه إِيَّاهُمْ، لا تُؤَاخِذُوهُنَّ أيضاً بِأَوَّلِ مَعْصِيَةٍ يَعْصِيَنَّ فِيكُمْ، والله أعلم. وَيَحْتَمِلُ ذِكْرُ هَذِهِ الْآيَةِ، وهو كذلك، لِيُذَكِّرَ عُلُوَّهُ وَكِبَرَهُ، فَيَحْفَظَ حُدُوهُ في ما جعلَ له مِنَ التَّادِيبِ، وَيُذَكِّرَ قُدْرَتَهُ عَلَيْهِ.

الآية ٣٥

وقوله تعالى: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَأَبْشُرُوا حَكَمًا مِنْ أَهْلِيهِ وَحَكَمًا مِنْ أَهْلِهَا﴾ الآية. كانت^(٨) هذه الْمُخَاطَبَةُ، والله أعلم، لِغَيْرِ^(٩) الأزواج، لأنه قال: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا﴾ ولو كانت الْمُخَاطَبَةُ في ذلك لِلْأَزْوَاجِ^(١٠) لَقَالَ^(١١): فَإِنْ خَافَا شِقَاقَ بَيْنِهِمَا [أو إن]^(١٢) خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِكُمْ. وقوله تعالى: ﴿وَالَّذِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُمْ فَعُطُوهُمْ﴾ الآية [النساء: ٣٤] خاطبَ بذلك الأزواجَ لأنه قال: ﴿وَأَفْجُرُونَهُ فِي الْمَضَاجِعِ﴾ وذلك إلى الزَّوْجِ، أي لِلزَّوْجِ إذا خَافَ نُشُوزَ امْرَأَتِهِ أَنْ يَعْطِيَهَا أَوَّلًا، فَإِنْ قَبِلَتْ، وَإِلَّا قَبِعَ ذَلِكَ يَهْجُرُهَا^(١٣)، ثم يَضْرِبُهَا إن لم يَقْبَلْ ذلك. فَإِنْ لم يَنْفَعِ ذلك كُلُّهُ قَبِعَ ذلك يَرْفَعُ^(١٤) الأمرَ إلى الحاكم [أو الإمام، الذي يُوَجِّهُ]^(١٥) الحَكَمَيْنِ. وروي نحو ذلك عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه [أنه قال: يَبْعَثُ الحَكَمَيْنِ]^(١٦) حَكَمًا مِنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِنْ أَهْلِهَا [فيقول حَكَمُ أَهْلِهَا]^(١٧) يا فلانُ ما تَنْقِيَمُ مِنْ زَوْجِكَ؟ [فيجيب]^(١٨) أَنْقِيَمُ مِنْهَا كَذَا وكَذَا، يقول: أَرَأَيْتَ أَنْ^(١٩) تَرْعَبَ عَمَّا تَكْرَهُ إلى ما تُحِبُّ؟ هل أنت تَنْقِي الله، وتُعَاشِرُهَا بِالْحَقِّ عَلَيْكَ مِنْ نَفَقَتِهَا وَكِسْوَتِهَا؟ فإذا قال: نَعَمْ قال الحَكَمُ مِنْ أَهْلِهِ: يا فلانُ ما تَنْقِيَمِينَ مِنْ زَوْجِكَ؟ فتقولُ مِثْلَ ذلك. فَإِنْ قَالَتْ: نَعَمْ جَمَعَ اللَّهُ بَيْنَهُمَا بِالْحَكَمَيْنِ بما^(٢٠) يَجْمَعُ اللَّهُ، [وبما يُفَرِّقُهُمَا]^(٢١).

ثم اختلف في الحَكَمَيْنِ؛ هل يُفَرِّقانِ بَيْنَهُمَا؟ قال بعضهم: يُفَرِّقانِ بَيْنَهُمَا؛ إن شاء الله، وإن شاء جَمَعَهُمَا. وروي عن ابن عباس رضي الله عنه [أنه]^(٢٢) قال: (بُعِثْتُ أنا ومعاوية حَكَمَيْنِ، فقيلَ لنا: إن رأيتُما أَنْ تَجْمَعَا جَمَعْتُما وإن رأيتُما أَنْ تُفَرِّقا فَرَّقْتُما).

(١) في الأصل وم: مضاجعه. (٢) في الأصل وم: لا أن في أن. (٣) في الأصل وم: بها. (٤) في الأصل وم: ويحتمل اهجرهن عن المضاجع. (٥) في م: الموعظة. (٦) ساقطة من الأصل وم. (٧) ساقطة من الأصل وم. (٨) في الأصل وم: كان. (٩) من م، في الأصل: بغير. (١٠) في الأصل وم: الأزواج. (١١) من م، في الأصل: تقال. (١٢) من م، في الأصل: فإن. (١٣) في الأصل وم: هجرها. (١٤) في الأصل وم: رفع. (١٥) في الأصل وم: الإمام يوجه. (١٦) في الأصل: يبعث الحكمان، في م: قال: يبعث الحكمان. (١٧) ساقطة من الأصل وم. (١٨) ساقطة من الأصل وم. (١٩) في الأصل وم: بهما. (٢٠) في الأصل وم: وبهما يفرقان. (٢١) ساقطة من الأصل وم.

وأما عندنا فإنهما لا يفرقان إلا برضا الزوجين: ما روي أن رجلاً وامرأته أتيا [علياً] ^(١) مع كل واحد منهما ثياب من الناس، فقال علي، عليه السلام: ما شأن هذين؟ قالوا بينهما شقاق، قال علي عليه السلام: ابتعوا ﴿حكما من أهليه وحكما من أهله﴾ إن يريدان إصلاحاً يوفق الله بينهما ﴿ثم قال﴾ ^(٢): هل تدريان ما عليكما إن رأيكما أن تفرقا فترقما، قالت المرأة: رضى بكتاب الله، قال الرجل: أما الفرقة فلا، فقال علي، عليه السلام: كذبت والله لا تنفقت مني حتى تفرقا كما أقرت. أخبر علي أن فرقة الحكمين إنما تجب برضا الزوجين. فلو كانت فرقتهما تجوز بغير رضا الزوجين لم ينظر إلى سخط الزوج في الفرقة، ولقال علي عليه السلام للحكمين: فرقا إن رأيكما ذلك: كره الزوج، أو رضى.

وفي قوله أيضاً: ﴿وإن خفت شقاق بينهما﴾ أي علمتم؛ إذ حق ذلك أن يجتهد في الحال بينهما، فيعلم على الغالب وللغالب حق العلم في الأعمال وحق الرب في الشهادة، فذكر باسم الخوف على ما فيه من علم العمل، على أن في ظاهر الآية التفرق في المنزل حتى يبعث عن كل واحد منهما، ولو كانا في منزل واحد ^(٣) فحقه أن يجمع بين الحكمين لا أن يبعث ما ^(٤) يدل على ظهور الخلاف والشقاق، والله أعلم.

قال: وأمر / ٩٤ - / الحكمين بالإصلاح بين الزوجين، وهو الأمر الذي أمر بين جميع المؤمنين من قوله: ﴿واصلحوا ذات بينكم﴾ [الأنفال: ١] وقوله: ﴿ولا تجعلوا الله عرضة لدينكم﴾ [البقرة: ٢٢٤] وقوله: ﴿لا خير في كثير من نجوتهم إلا من أمر بصدقة أو معروف أو إصلاح بين الناس ومن يفعل ذلك آتينا مرسات الله فتوفى نؤيه أجراً عظيماً﴾ [النساء: ١١٤]، وذلك في حق التأليف وما به تمام الأخوة بقوله: ﴿فاصلحوا بين أخويكم﴾ [الحجرات: ١٠] لا بما يضرب به أهله، ويوجب التفريق بينهم والتباغض. وعلى ذلك أمر الحكمين في النكاح، والله أعلم.

وقوله تعالى: ﴿إن يريد أحد إصلاً يوفق الله بينهما﴾ وعن ابن عباس عليه السلام: ﴿إن يريد أحد إصلاً يوفق الله بينهما﴾ هما الحكمان. وعن مجاهد مثله. وقال آخرون: قوله: ﴿إن يريد أحد إصلاً يوفق الله بينهما﴾ هما الزوجان.

وفي الآية دليل على أنه ليس للحكمين أن يفرقا لأن الله تعالى قال: ﴿إن يريد أحد إصلاً﴾ وليس فيها دليل أن فرقتهما جائزة بشيء. وقوله تعالى: ﴿وإن خفت ألا يعفيا حدود الله فلا جناح عليهما فيما اقتدت به﴾ [البقرة: ٢٢٩] يدل على أن الخلع إليهما دون الحكمين. وكان الحكمين يوجهان ليعرف من الظالم من الزوجين؟ يستظهر بهما على الظالم لأن كل واحد منهما ذو ^(٥) شكاية بين الناس من صاحبه، لا يعرف الظالم منهما من غير الظالم. فإن كان الزوج هو الظالم أخذ على يده، وقيل ^(٦) له: لا يحل لك أن تفعل هذا لتختلج منك، وأمر أن ينفق عليها. وإن كانت هي الظالمة وكانت في غير منزل ناشرة لم يؤمر بالإنفاق عليها، وقيل له: قد حلت ^(٧) الفدية، وكان في أخذها مغلوراً بما ظهر للحكمين من نشوز المرأة، والله الموفق.

وفي قوله أيضاً: ﴿إن يريد أحد إصلاً﴾ لا يخلو من أمرين: إما أن يريد به الزوجين وإما ^(٨) الحكمين. ثم الإصلاح يكون مرة بالجمع ومرة بالتفريق. فعلى الجمع تأويل التوفيق الجمع بينهما، وعلى إرادة التفريق تأويله التوفيق للإصلاح، وعلى التوفيق للإصلاح يدخل فيه الأمران. وفي ذلك أن الفرقة والإجماع إليهما؛ إذ عليهما إرادة الإصلاح. وانصرفت معنى الآية إلى الزوجين. وأيد ذلك قوله ﴿وإن امرأة خافت من بعلها نشوراً أو إعراضاً﴾ إلى قوله: ﴿ولكن تستطيعون أن تدينوا﴾ الآية [النساء: ١٢٨ و ١٢٩]. ثم قوله ﴿وإن يفرقا يعن الله كلاً من سعيه﴾ الآية [النساء: ١٣٠].

فعلى ما ظهر منه النشور صرف أمر التفريق إلى الزوجين، وكذلك قوله تعالى: ﴿ولا يحل لکم أن تأخذوا ميثاً﴾ إلى قوله تعالى: ﴿فلا جناح عليهما فيما اقتدت به﴾ [البقرة: ٢٢٩] فأشركهما في الإتياء الذي به الفراق، ويريد به الحكمين، فيكون ذلك على الترغيب في طلب الأصلح بينهما وعلى إثارة العدل والصواب كقوله تعالى: ﴿وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل﴾ [النساء: ٥٧] وقوله تعالى: ﴿كونوا قويمين بالوسط﴾ الآية [النساء: ١٣٥].

(١) ساقطة من الأصل وم. (٢) في الأصل وم: فقال علي عليه السلام. (٣) من م، ساقطة من الأصل. (٤) في الأصل وم: يبعث. (٥) في الأصل وم: ذا. (٦) ساقطة من الأصل وم. (٧) في الأصل وم: حلت. (٨) في الأصل وم: أر.

[وقوله تعالى^(١)]: ﴿إِنْ يُرِيدَا إِصْلَاحًا يُوَفِّقِ اللَّهُ بَيْنَهُمَا﴾ له وجهان:

[أحدهما: التوفيق^(٢)] بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ بِبَرَكَةِ قِيَامِ الْحَكَمَيْنِ لِلَّهِ وَابْتِغَائِهِمَا الصَّلَاحَ بَيْنَهُمَا، فَيُوَفِّقُ الزَّوْجَيْنِ لِمَا لَهُ النُّكَاحُ مِنَ السَّكَنِ وَالرَّحْمَةِ وَالْمَوَدَّةِ وَالْبِقَعَةِ.

والثاني^(٣): ﴿يُوَفِّقُ اللَّهُ بَيْنَهُمَا﴾ بَيْنَ الْحَكَمَيْنِ فِي إِصَابَةِ مَا أَرَادَا مِنَ الإِصْلَاحِ.

ثم العِلْمُ بِإِرَادَتِهِمَا الْأَصْلَحَ لَا يَعْلَمُهُ إِلَّا اللَّهُ. فَلَا يُحْتَمَلُ أَنْ يُوجِبَ لهما فِي الْحُكْمِ التَّفْرِيقَ. وَالَّذِي جَوَابُهُ وَغَدُ التَّوْفِيقِ لَمْ يَبَيَّنْ، فَلِذَلِكَ لَمْ يَكُنْ لهما حَقُّ التَّفْرِيقِ، إِنَّمَا إِلَيْهِمَا إِعْلَامُ مَا اتَّفَقَا عَلَيْهِ، ثُمَّ هُمَا عَمِلَا لهما، فَيَكُونُ لهما الرِّضَا بِمَا رَأَيَا وَغَيْرَ الرِّضَا.

وَأَصْلُهُ وَجْهَانِ:

أحدهما: أَنَّهُمَا اسْتَوْجَبَا الْقِيَامَ بِالتَّوَلِّيَةِ وَالرِّضَا مِنَ الزَّوْجَيْنِ وَبِمَنْ يَخَافُ الشَّقَاقَ بَيْنَهُمَا؛ فَإِنْ قَامَا بِبَعْثِ النَّاسِ، فَقَامَا بِبَعْثِ مَنْ لَا يَمْلِكُ الْفِرَاقَ، يَسْتَوْجِبَانِ بِهِمْ ذَلِكَ. أَوْ إِنْ قَامَا بِبَعْثِ الزَّوْجَيْنِ قَرْضِيًا، وَهُمَا بُعِثَا فِي ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ لهما غَيْرُ الَّذِي كَانَ فِيهِ الرِّضَا عَلَيْهِمَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

والثاني: أَنَّهُمَا بُعِثَا لِلْعِلْمِ بِالسَّبَبِ الَّذِي حَمَلَهَا عَلَى الشَّقَاقِ، وَلَعَلَّ السَّبَبَ مِنْهُمَا، فَلَا يُحْتَمَلُ أَنْ يُلْزِمَاهُ^(٤) الطَّلَاقَ بِلَا ذَنْبٍ مِنْهُ، فَتَمَكَّنَ كُلُّ امْرَأَةٍ تَرِيدُ مَفَارِقَةَ الزَّوْجِ وَإِعْرَاقَهُ الْمَهْرَ. وَإِذَا لَمْ يُحْتَمَلْ أَنْ يَكُونَ لهما حَقُّ التَّفْرِيقِ بِهَذَا الْبَعْثِ مَعَ مَا بُعِثَا لِدَفْعِ الشَّقَاقِ الْهَائِجِ بَيْنَهُمَا وَالرَّدُّ إِلَى الصَّلَاحِ الَّذِي لَهُ كَانَ النُّكَاحُ، عَلَى أَنَّهُ يُمَكِّنُ الْأَخْذَ عَلَى يَدَيِ الظَّالِمِ مِنْهُمَا وَالْقَهْرَ عَلَى الْعَوْدِ إِلَى مَا فِيهِ الصَّلَاحُ بِالتَّأْدِيبِ، لَمْ يَجْزَ أَنْ يُلْزِمَا الْفِرَاقَ، وَإِنْ كَرِهَاهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

ثم الْأَصْلُ أَنَّهُمَا بِالْغَانِ لَا يُلْزِمَانِ النُّكَاحَ إِذَا كَرِهَا، وَرَأَى^(٥) الْقَوْمُ الصَّلَاحَ إِلَى التَّنَاجُحِ عَلَى اخْتِمَالِ وَجُودِ الْوِلَايَاتِ. فِي النُّكَاحِ؛ كَانَا أَنْ يُلْزِمَا^(٦) الطَّلَاقَ إِذَا كَرِهَا عَلَى امْتِنَاعِهِ عَنْ وَجُوبِ الْوِلَايَاتِ بِهِ لِغَيْرِ الزَّوْجَيْنِ أُخْرَى، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ مِنَ الظَّالِمِ مِنْهُمَا؟ وَمَنِ الْمَظْلُومُ؟ وَقِيلَ: ﴿عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ بِنَصِيحَتِهِمَا لهما ﴿عَلِيمًا﴾ بِمَا أَشَارَتْ^(٧) الْمَرْأَةُ إِلَى حَكِيمِهَا وَالزَّوْجُ إِلَى حَكِيمِهِ ﴿حَكِيمًا﴾ بِمَا أَطَّلَعَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْحَكَمَيْنِ مِنْ صَاحِبِهِ عَلَى مَا أَفْتَى بِهِ إِلَيْهِ، أَصْدَقُهُ؟ أَمْ لَمْ يُصَدِّقْهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. وَفِي حَرْفِ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه: قَاتَرَا حِكْمَةً مِنْ أَهْلِهِ وَحِكْمَةً مِنْ أَهْلِهَا.

الآية ٢٦

وقوله تعالى: ﴿وَأَعْبُدُوا اللَّهَ﴾ قِيلَ: وَحُدُّوا اللَّهَ، وَقِيلَ: أَطِيعُوا اللَّهَ.. وَقَدْ ذَكَرْنَا هَذَا فِي مَا تَقَدَّمَ ﴿وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا﴾ يُحْتَمَلُ النُّهْيُ عَنِ الْإِشْرَاقِ فِي الْعِبَادَةِ وَالطَّاعَةِ، وَيُحْتَمَلُ النُّهْيُ عَنِ الْإِشْرَاقِ فِي الرُّبُوبِيَّةِ وَالْأُلُوهِيَّةِ. وَيُحْتَمَلُ النُّهْيُ عَنِ الْإِشْرَاقِ فِي سُلْطَانِهِ وَغَيْرِ ذَلِكَ، [وَكُلُّ ذَلِكَ]^(٨) إِشْرَاقٌ بِاللَّهِ، وَبِاللَّهِ الْعِصْمَةُ.

قَالَ بَغُضُّ أَهْلِ اللَّغَةِ: الْعِبَادَةُ هِيَ الطَّاعَةُ الَّتِي مَعَهَا الْخُضُوعُ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: التَّوْحِيدُ. وَأَصْلُهَا: أَنْ يَجْعَلَ الْعَبْدُ نَفْسَهُ لِلَّهِ عَبْدًا، لَا يُشْرِكُ فِيهَا غَيْرَهُ مِنْ هَؤُلَاءِ. وَمَا كَانَ مِنْ وَجْهِ الْإِشْرَاقِ ثُمَّ وَجْهَانِ: أَحَدُهُمَا: فِي الْإِغْتِقَادِ، وَالثَّانِي: فِي الْإِسْتِعْمَالِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وقوله تعالى: ﴿وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾ أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى بِالْإِحْسَانِ إِلَى الْوَالِدَيْنِ، وَأَمَرَ بِالْإِحْسَانِ إِلَى ذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ إِلَى آخِرِ مَا ذَكَرَهُ. لَكِنَّ الْمَعْنَى الَّذِي بِهِ أَمَرَ بِالْإِحْسَانِ إِلَى هَؤُلَاءِ الْأَصْنَافِ وَالْفِرَقِ مُخْتَلِفٌ.

أَمَّا الْإِحْسَانُ إِلَى الْوَالِدَيْنِ [فَهُوَ أَنْ]^(٩) يَشْكُرَ لهما بِمَا أَحْسَنَّا إِلَيْهِ، وَرَبَّيَاهُ صَغِيرًا كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنْ أَشْكُرْ لِي وَلَوْلَاكَ﴾ [لِقَمَان: ١٤] وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَلَا تَقُلْ لِمَا آتَى﴾ الْآيَةُ ﴿وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْنِي﴾ كَمَا رَبَّيْتُ صَغِيرًا [الإِسْرَاءُ: ٢٣ و ٢٤] يَذْكُرُ حَالَ صَغَرِهِ وَضَعْفِهِ؛ إِذْ كَيْفَ رَبَّيَاهُ، وَيَشْكُرُ لهما عَلَى ذَلِكَ. وَيُحْسِنُ إِلَيْهِمَا جَزَاءَ لِمَا أَحْسَنَّا إِلَيْهِ، وَرَبَّيَاهُ صَغِيرًا. وَقَالَ اللَّهُ تعالى أَيْضًا:

(١) ساقطة من الأصل وم. (٢) في الأصل وم: أي. (٣) في الأصل وم: ويحتمل. (٤) في الأصل وم: يلزمناه. (٥) في الأصل وم: وراء.

(٦) في الأصل وم: يلزمان. (٧) في الأصل وم: أضرت. (٨) ساقطة من الأصل وم. (٩) ساقطة من الأصل وم.

﴿وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ إِحْسَانًا﴾ [الأحقاف: ١٥] فالإحسان إلى الوالدين جزاء وتَشْكُرُ لِمَا أَنْعَمَا هُمَا عَلَيْهِ، وذلك يكون من جانب الولد، لأن مثله لا يُلْزَم الوالدين لَوْلَدِهِمَا^(١) وذلك قَرْضٌ عَلَى الْوَلَدِ حَتَّى عُدَّ عُقُوقُ الْوَالِدَيْنِ مِنَ الْكِبَايِرِ.

رُويَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، [أَنَّهُ]^(٢) قَالَ: «أَكْبَرُ الْكِبَايِرِ الْإِشْرَاكُ بِاللَّهِ وَعُقُوقُ الْوَالِدَيْنِ» [البخاري: ٥٩٧٦] والواجب على الرجل أَنْ يُطِيعَ وَالِدَيْهِ وَكُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا إِلَّا أَنْ يَأْمُرَهُ بِمَعْصِيَةٍ، أَوْ يَنْهَاهُ^(٣) عَنْ أَدَاءِ قَرِيبَتِهِ أَوْ تَأْخِيرِهَا عَنْ وَقْتِهَا، فَإِنْ طَاعَتْهُمَا حِينَئِذٍ مَعْصِيَةٌ لِلَّهِ. أَلَا تَرَى إِلَى قَوْلِهِ ﷺ: ﴿وَلَنْ جَهْدَكَ عَلَى أَنْ تَشْرِكَ بِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ فَلَا تُطِعْهُمَا وَصَاحِبُهُمَا فِي الدُّنْيَا مَعْرُوفًا؟﴾ [لقمان: ١٥] أَمَرَهُ بِمُصَاحَبَتِهِمَا^(٤) بِالْمَعْرُوفِ إِلَّا أَنْ يَأْمُرَهُ بِمَعْصِيَةٍ^(٥) ولهذا قَالَ أَصْحَابُنَا، رَحِمَهُمُ اللَّهُ: لَا يَنْبَغِي لِلرَّجُلِ أَنْ يَقْتُلَ أَبَاهُ الْكَافِرَ إِذَا كَانَ مُحَارِبًا إِلَّا أَنْ يَضْطَرَّهُ الْآبُ إِلَى ذَلِكَ لِأَنَّهُ قَالَ: ﴿وَصَاحِبُهُمَا فِي الدُّنْيَا مَعْرُوفًا﴾. فَمِنْ الْمَعْرُوفِ فِي الدُّنْيَا أَلَّا يَقْتُلَهُ، وَلَا يُشْهَرَ عَلَيْهِ السَّلَاحُ. وَقَالُوا أَيْضًا: إِنْ مَاتَ أَحَدُهُمَا يَتَوَلَّى^(٦) ذَنْتَهُ؛ وَذَلِكَ مِنْ حُسْنِ الصُّحْبَةِ وَالْمَعْرُوفِ.

رُويَ أَنَّ أَبَا طَالِبٍ لَمَّا مَاتَ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِعَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ: «أَذْهَبْ فَوَارِدَهُ» [أحمد ٩٧/١].

ثُمَّ فِي هَذِهِ الْآيَةِ تَسْوِيَةٌ بَيْنَ الْوَالِدَيْنِ فِي مَا أَمَرَ لَهُ مِنَ الْإِحْسَانِ إِلَيْهِمَا، وَأَنْ لَمْ يَجْعَلْ لِلْأَبِ فَضْلًا فِي ذَلِكَ عَلَى الْأُمِّ، فَذَلِكَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ إِسْلَامَ كُلِّ وَاحِدٍ / ٩٤ - ب/ مِنَ الْأَبَوَيْنِ لِلصَّغِيرِ؛ إِذْ كَانَ الْإِجْمَاعُ قَائِمًا فِي إِسْلَامِ الْآبِ إِسْلَامَ وَلَدِهِ الصَّغَارِ. وَكَذَلِكَ قَوْلُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، «غَيْرَ أَنَّ أَبَوَيْ يَهُودَانِيهِ أَوْ نَصْرَانِيهِ» [البخاري ١٣٨٥].

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَبِذَى الْقُرْبَى﴾ أَمَرَ بِالْإِحْسَانِ إِلَى ذِي الْقُرْبَى، وَمَعْنَى الْأَمْرِ بِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، صِلَةٌ بَعْضُهُمْ بِبَعْضٍ؛ وَذَلِكَ مِنْ جَانِبَيْنِ: مَا يُلْزَمُ هَذَا أَنْ يُحْسِنَ إِلَى هَذَا، لَزِمَ الْآخَرُ أَنْ يُحْسِنَ إِلَيْهِ؛ وَذَلِكَ إِبْقَاءٌ لِلْمَوَدَّةِ فِي مَا بَيْنَهُمْ وَالْمَحَبَّةِ. وَذَلِكَ قَرْضٌ أَيْضًا أَنْ يَصِلَ بَعْضُهُمْ بِبَعْضٍ، لِأَنَّ صِلَةَ الْقَرَابَةِ قَرِيبَةٌ.

وَالْأَمْرُ بِالْإِحْسَانِ إِلَى الْيَتَامَى يَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ: لِمَا لَيْسَ لَهُمْ وَالَّذِي يَقُومُ بِكِفَايَتِهِمْ عَلَى مَا يَقُومُ لَهُ وَاجِدُهُ. وَأَمَرَ بِذَلِكَ لِمَا يَبْرُؤُ الرَّجُلُ وَلَدَ آخَرَ لِمَكَانِ وَالِدَيْهِ. فَإِذَا مَاتَ وَالِدُهُ لَا يَمْتَنِعُ عَنْ ذَلِكَ، فَأَمَرَ أَنْ يُحْسِنَ^(٧) إِلَيْهِ بَعْدَ مَوْتِ وَالِدَيْهِ عَلَى مَا [كَانَ يُحْسِنُ]^(٨) فِي حَيَاتِهِ لِأَنَّهُ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ أَخْرَجَ إِلَيْهِ إِذْ لَا شَفَقَةَ عَلَيْهِ، وَشَفَقَةُ وَالِدِهِ مَعْدُومَةٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَفِي الْأَمْرِ بِالْإِحْسَانِ إِلَى الْمَسَاكِينِ يَحْتَمِلُ أَيْضًا وَجْهَيْنِ: يَحْتَمِلُ شُكْرًا عَلَى مَا مَنَّ عَلَيْهِمْ، وَأَنْعَمَ بِالْإِفْضَالِ عَلَى أَوْلَئِكَ أَنْ لَمْ يَسْبِقْ مِنْهُمْ إِلَى اللَّهِ مَعْنَى يَسْتَوْجِبُونَ ذَلِكَ دُونَهُمْ، أَمَرَ بِالْإِحْسَانِ إِلَيْهِمْ. [وَيَحْتَمِلُ ثَنَاءً لِمَا أَنَّهُمْ]^(٩) مِنْ جَوْهَرِهِمْ وَجَنَسِهِمْ فِي الْخَلْقَةِ يَحْتَاجُونَ إِلَى مَا يَحْتَاجُ هَؤُلَاءِ مِنَ الْمَأْكَلِ وَالْمَشْرَبِ وَالْمَلْبَسِ وَغَيْرِ ذَلِكَ. يَأْمُرُهُمُ بِالْإِحْسَانِ إِلَيْهِمْ شَفَقَةً مِنْهُمْ لِيَتَّقَوْا عَلَى أَدَاءِ مَا قَرْضَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ؛ إِذْ هُمْ [فِي الْحَقِيقَةِ مِثْلُهُمْ]^(١٠) فِي الْخَلْقَةِ وَالْجَوْهَرِ. وَهَذَا^(١١) الْإِحْسَانُ إِلَى الْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ مِنْ جَانِبِ لَيْسَ مِنْ جَانِبَيْنِ.

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَابْنِ السَّبِيلِ﴾ أَمَرَ اللَّهُ بِالْإِحْسَانِ إِلَى ابْنِ السَّبِيلِ لِلْوَجْهَيْنِ اللَّذَيْنِ وَصَفْتُهُمَا فِي الْمَسَاكِينِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَقِيلَ فِي الْيَتَامَى: إِنَّهُ أَمَرَ الْأَوْصِيَاءَ بِالْقِيَامِ عَلَى مَا لِيَهُمْ وَحِفْظِهِمْ رَحْمَةً لَهُمْ وَلِلَّذِينَ لَهُمْ.

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَى﴾ وَهُوَ^(١٢) ذُو قَرَابَةٍ، وَلَهُ حَقَّانٍ؛ حَقُّ الْجَوَارِ وَحَقُّ الرَّجَمِ. كَذَلِكَ رُويَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، أَنَّهُ قَالَ: «الْجِيرَانُ ثَلَاثَةٌ، جَارٌ لَهُ حَقٌّ وَاحِدٌ، وَجَارٌ لَهُ حَقَّانٍ، وَجَارٌ لَهُ ثَلَاثَةُ حُقُوقٍ. فَأَمَّا الَّذِي لَهُ حَقُوقٌ ثَلَاثَةٌ [قُلَّةً]^(١٣) حَقُّ الْقَرَابَةِ. وَحَقُّ الْإِسْلَامِ وَحَقُّ الْجَوَارِ، وَالَّذِي لَهُ حَقَّانٍ [هُمَا]^(١٤) حَقُّ الْإِسْلَامِ وَحَقُّ الْجَوَارِ، وَالَّذِي لَهُ حَقٌّ وَاحِدٌ هُوَ حَقُّ الْجَوَارِ» [كشف الأستار عن زوائد البزار ١٨٩٦].

(١) فِي الْأَصْلِ وَم: لَوْلَدِهِ. (٢) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (٣) فِي الْأَصْلِ وَم: يَنْهَاهُ. (٤) فِي الْأَصْلِ وَم: بِمُصَاحَبَتِهِمْ. (٥) فِي الْأَصْلِ وَم: مَعْصِيَتِهِ. (٦) فِي الْأَصْلِ وَم: يَتَوَلَّى. (٧) فِي الْأَصْلِ وَم: يَحْسِنُوا. (٨) فِي الْأَصْلِ وَم: كَانُوا يَحْسِنُونَ. (٩) فِي الْأَصْلِ وَم: وَالْثَنَاءُ فِي أَنَّهُ. (١٠) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (١١) فِي الْأَصْلِ وَم: وَهَذِهِ. (١٢) فِي الْأَصْلِ وَم: وَهَمْ. (١٣) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (١٤) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم.

وقوله تعالى: ﴿وَالْجَارِ الْجُنُبِ﴾ خَصَّ اللهُ ﷻ الجارَ الجُنُبَ دونَ غيره من الجيرانِ المُلازِقِينَ، وكانَ ذلكَ دليلاً على أنَّ الحقوقَ التي تُلزَمُ بِالْجَوَارِ إنما تُلزَمُ في الجيرانِ المُلازِقِينَ لأنَّهُم الجيرانُ بِالْمَلِكِ، يَمَسُّ مُلْكُ بَعْضِهِمْ بَعْضاً، وَيَلْصِقُ بِهِ، كما في الرَّجَمِ يَمَسُّ أَنْفُسُ بَعْضِهِمْ لِبَعْضٍ.

ولهذا قال أبو حنيفة رحمه الله إنه إذا أوصى لجيرانه فالوصية للمُلازِقِينَ دونَ غيرِهِمْ، لأنَّهُم هم الذين يُلزَمُ لِبَعْضِهِمْ على بعضِ حقوقٍ يقومونَ بأدائها في حالِ حياتِهِمْ. فإذا ماتوا فأوصوا إنما أوصوا^(١) بأداء ما كانَ بينَهُمْ. وكذلك قال في الوصية لذي قُرَابَةِ: إنها لقُرَابَةُ الذين يَفْرَضُ عَلَيْهِمْ صَلَاتُهُمْ إذا كانوا أحياءَ، فإذا مات، فأوصى، فإنما يوصي بما كانَ يُؤدِّي في حالِ حياتِهِ، وذلكَ عما عليه الأداة.

وفيه دليلٌ على أنَّ الشُّفْعَةَ الواجِبَةَ لِلْجَارِ إنما تكونُ لِلْجَارِ الْجُنُبِ المُلازِقِ دونَ غيره من الجيرانِ. وقد ذَكَرَ رَسُولُ اللهِ ﷺ حقَّ الجارِ، وأمرَ بِمُسَامَحَتِهِ.

وعَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه^(٢) قال: قال رسولُ الله ﷺ: «ما زال جبريلُ يوصيني بالجارِ حتى ظننتُ أنه سيورثُه» [أبو داود ٥١٥١].

وفي بعضِ الأخبارِ: «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيُكْرِمْ جَارَهُ» [المنذري في الترغيب ٣٧٧] وفي بعضها: «ما آمَنَ مَنْ أَمْسَى شَبَعَانِ، وَجَارُهُ جَانِعٌ» [الطبراني في الكبير ٧٥١/١] و: «إِذَا بَيْعَ بَعْثُهُ دَارَ وَأَرْضَ فَلَهُ أَنْ يَأْخُذَهَا بِالشُّفْعَةِ لِمَا رُوِيَ عَنْ عُمَرَ بْنِ أَبِي رَافِعٍ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ، [أنه]^(٣) قال: «الجارُ أحقُّ بِسَقْبِهِ» [البخاري ٢٢٥٨] وَعَنْ عُمَرَ بْنِ الشَّرِيدِ عَنْ أَبِيهِ [أنه]^(٤) قال: قلتُ: يا رسولَ اللهِ أَرْضُ لَيْسَ لَاحِدٍ فِيهَا شِرْكُ إِلَّا الْجَارُ، فَقَالَ: «الجارُ أَحَقُّ بِشُّفْعَةِ جَارِهِ مَا كَانَ» [الترمذي ١٣٦٩].

وعَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ [أنه]^(٥) قال: (عَرَضَ عَلَيَّ سَعْدٌ بَيْتاً، فَقَالَ: خُذْهُ، فَإِنِّي قَدْ أُعْطِيتُ بِهِ أَكْثَرَ مِمَّا تُعْطِينِي، وَلَكِنَّكَ أَحَقُّ لَأَنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «الجارُ أَحَقُّ بِسَقْبِهِ»).

وعَنِ ابْنِ الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ، قَضَى بِالشُّفْعَةِ بِالْجَوَارِ)، وَعَنْهُ أَيْضاً [أنه]^(٦) قال: «قال رسولُ اللهِ ﷺ: الجارُ أَحَقُّ بِشُّفْعَةِ جَارِهِ إِذَا كَانَ طَرِيقَهُمَا وَاحِداً، يُنْتَظَرُ بِهَا، وَإِنْ كَانَ غَائِباً» [الترمذي ١٣٦٩]. وقولُ النَّبِيِّ ﷺ «يُنْتَظَرُ بِهَا، وَإِنْ كَانَ غَائِباً» يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا يُنْتَظَرُ بِهَا أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ.

وفي ذلكَ دليلٌ على أَنَّ الشَّفِيعَ إِنْ أَمْسَكَ عَنْ طَلَبِ الشُّفْعَةِ، وَقَدْ عَلِمَ بِالْبَيْعِ، بَطَلَتْ شُفْعَتُهُ. وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ أَيْضاً أَنَّ الشُّفْعَةَ إِنَّمَا جُعِلَتْ لِلْجَارِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، بِمَا يُخَافُ عَلَيْهِ مِنْ سُوءِ جَوَارِ الْمُشْتَرِي وَالضَّرَرِ الَّذِي عَسَى أَنْ يَلْحَقَهُ مِنْهُ. فَلَوْ جَعَلْنَا الشَّفِيعَ عَلَى شُفْعَتِهِ أَبَداً لَمْ يُؤْمَرْ أَنْ يَبْنِيَ الْمُشْتَرِي فِي الدَّارِ، وَيُنْفِقَ فِيهَا نَفَقَةً عَظِيمَةً، ثُمَّ يَجِيءُ الشَّفِيعُ، فَيُطْلَبُ الشُّفْعَةُ، فَيَقَالَ لِلْمُشْتَرِي: سَلِّمِ الدَّارَ، أَوْ ارْزُقْ بِنَاءَكَ، وَفِي ذَلِكَ ضَرَرٌ عَلَيْهِ يَبِينُ.

وَعَنْ عَلِيٍّ وَعَبْدِ اللهِ رضي الله عنهما، [أنهما]^(٧) قالَا: (قَضَى رَسُولُ اللهِ ﷺ، بِالشُّفْعَةِ بِالْجَوَارِ). وَعَنْ شُرَيْحٍ [أنه]^(٨) قال: (كَتَبَ إِلَيَّ عُمَرُ رضي الله عنه أَنْ أَقْضِيَ لِلْجَارِ بِالشُّفْعَةِ).

وإلى هذه الآثارِ ذهب أصحابنا، رَجَمَهُمُ اللهُ، فِي إِجَابِ الشُّفْعَةِ لِلْجَارِ، وَأَنْكَرَ قَوْمٌ آلا تَكُونَ إِلَّا فِي مَا يُقَسَّمُ مِنَ الدُّورِ وَالْأَرْضَيْنِ، وَاحْتَجُّوا فِي ذَلِكَ بِمَا رُوِيَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ وَابْنِ سَلَمَةَ. [أنهما]^(٩) قالَا: (قَضَى رَسُولُ اللهِ ﷺ، بِالشُّفْعَةِ فِي كُلِّ مَا لَمْ يُقَسَّمْ، فَإِذَا وُضِعَتِ الْحُدُودُ، وَرُصِفَتِ الطَّرِيقُ، فَلَا شُفْعَةَ). وَكَذَلِكَ رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِمِثْلِهِ.

(١) فِي الْأَصْلِ وَم: أَوْصَى (٢) ساقطة من الأصل وم. (٣) ساقطة من الأصل وم. (٤) ساقطة من الأصل وم. (٥) و (٦) ساقطة من الأصل وم. (٧) ساقطة من الأصل وم. (٨) ساقطة من الأصل وم. (٩) ساقطة من الأصل وم.

لكن تأويل الحديث عندنا، والله أعلم، أن قوله: قَضَى بِإِيجَابِ الشُّفْعَةِ فِي مَا لَمْ يُقَسِّمْ قَوْلَ الرَّاوي لَأَنَّهُ لَمْ يُحَكِّ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: لَا شُّفْعَةَ فِي مَا قُسِّمَ: فَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ عَلِمَ ذَلِكَ، فَحَكَاهُ، وَلَمْ يُعْمَلْ بِمَا رَوَاهُ الْآخَرُونَ بِإِيجَابِ الشُّفْعَةِ فِي مَا قَدْ قُسِّمَ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: فَإِذَا وَضِعَتْ^(١) الْحُدُودُ فَلَا شُّفْعَةَ، فَلَيْسَ فِيهِ بَيَانٌ حِكَايَةٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَقَدْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ مِنَ الرَّاوي. أَوْ إِنْ قَالَ ذَلِكَ فَإِنَّمَا قَالَ فِي الْقِسْمَةِ: «لَا شُّفْعَةَ فِي الْقِسْمَةِ» عِنْدَنَا. ثُمَّ قَدْ جَعَلَ اللَّهُ تَعَالَى لِبَعْضِهِمْ^(٢) عَلَى بَعْضِهِمْ حُقُوقًا بِاتِّصَالِ أَمْلَاكِهِمْ حَتَّى قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَرَادَ أَنْ يَبِيعَ دَارَهُ فَلْيَسْتَأْذِنْ جَارَهُ» فَإِذَا أَرَادَ الْبَائِعُ اخْتِيَارَ الْجَارِ الَّذِي لَا حَقَّ لَهُ عَلَى الْجَارِ الَّذِي لَهُ حَقٌّ جُعِلَ لَهُ أَبْطَالُ ذَلِكَ؛ إِذْ لَيْسَ غَرْضُهُ مِنَ الْبَيْعِ إِلَّا الثَّمَنُ، وَقَدْ^(٣) يَوْجَدُ فِي الْجَارِ. وَأَمَّا الْبَيْعُ فَالْمَقْصُودُ فِيهِ الثَّمَنُ.

وقوله تعالى أيضاً: ﴿وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَالْجَارِ الْجُنُبِ﴾ الْبَعِيدُ بَيْنَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، لِيُعْلَمَ أَنَّ الْحَقَّ الَّذِي ذُكِرَ لِلْجَارِ مِنَ الْإِحْسَانِ إِلَيْهِ لَيْسَ هُوَ بِحَقِّ الْقَرَابَةِ، بَلْ هُوَ بِحَقِّ الْجَوَارِ، فَأَمَرَ بِالْإِحْسَانِ إِلَى مَنْ لَهُ جَوَارٌ بِالنَّسَبِ. ثُمَّ كَانَ الْحَقُّ قَدْ يَصِيرُ مَنْ يَجُورِ النَّسَبِ بِحَالٍ مَعَ مَا كَانَتْ الصَّلَةُ مَفْرُوضَةً فِي مَنْ مَسَّ مُلْكُهُ مُلْكَهُ، فِي الْمُلْكِ وَجُوبُهُ، فِي مَا وَقَعَ التَّمَسُّسُ بِالْبَدَنِ فِي الْبَدَنِ.

عَلَى أَنَّ الْآيَةَ فِي مَا أَمَرَ بِالْإِحْسَانِ إِلَى جَمِيعٍ مَنْ ذَكَرَ قَدْ يَصِيرُ ذَلِكَ حَقًّا يَلْزَمُ بِحَالٍ، فَمَثَلُهُ حَقُّ الْجَوَارِ. وَذَلِكَ لَا يَغْرِثُ غَيْرَ حَقِّ الشُّفْعَةِ. وَقَدْ جَاءَتْ بِهِ الْآثَارُ، وَتَوَارَتْ الْمُسْلِمُونَ فِي ذَلِكَ [الظَّلْبِ وَالْإِخْتِيَالِ فِي الصَّرْفِ وَالْمَنْعِ، فَإِنَّ أَنَّ الْحَقَّ بِهِ ظَاهِرٌ لَا يَحْتَمِلُ الْخَفَاءَ مَعَ مَا لَا يَشْكُ [أَحَدًا]^(٤) مِنَ الْعَوَامِّ فِي^(٥) ذَلِكَ إِلَّا وَعِنْدَهُ حَظٌّ مِنَ الْعِلْمِ فِيهِ ٩٥٠ - ١ / لَا يَوْجَدُ مِثْلُهُ لِسِيءٍ مِنَ الْحَقُوقِ]^(٦) فِي عَيْنِ أَمْلَاكِ الْمُحَقِّقِينَ.

وَهَذَا الْبَيَانُ وَالظُّهُورُ ثَبَتَ أَنَّ أَمْرَهُ^(٧) كَانَ مَعْرُوفًا فِي الْأُمَّةِ حَتَّى جَرَى بِهِ التَّوَارُثُ. ثُمَّ هَذَا النُّوعُ مِنَ الْعِلْمِ لَا يُحْتَمَلُ انْتِشَارُهُ وَتَبْلُغُهُ بِالرَّأْيِ، فَصَارَ كُسْنَةً ظَاهِرَةً، لَهَا حَقُّ التَّوَارِثِ مِمَّا قَدْ يُسْتَفْتَى عَنْ رَوَايَتِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. ثُمَّ اُغْلَمَ أَنَّ النَّاسَ عَلَى اخْتِلَافِهِمْ مُتَّفِقُونَ^(٨) عَلَى وَجُوبِ حَقِّ الشُّفْعَةِ بِحَقِّ الشَّرْكِ فِي مَا يَحْتَمِلُ الْقِسْمَةَ.

فَأَمَّا أَنْ يَجِبَ بِحَقِّ الْقِسْمَةِ فَيَجِبُ ذَلِكَ فِي كُلِّ مُحْتَمِلِ الْقِسْمَةِ، وَذَلِكَ مِمَّا يَأْبَاهُ [أَنْفُسُ]^(٩) الْجَمِيعِ أَوْ يَجِبُ بِمَا جُعِلَ مِنَ الْحَقِّ الْجَوَارِ الَّذِي جَاءَ بِهِ الْكِتَابُ، وَجَرَتْ بِهِ السُّنَّةُ، أَوْ بِمَا جُعِلَ مِنْ تَأْذِي بَعْضِ الْجِيرَانِ بِبَعْضٍ وَالْأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ فِي الْخَلْقِ مِنَ الْإِسْتِخْبَارِ عَنْ أَحْوَالِ الْجِيرَانِ قَبْلَ تَأْمُلِ الدُّورِ وَتَقَاوُثِ الْقِيَمِ بِاخْتِلَافِ الْجِيرَانِ بِمَا فِي ذَلِكَ مِنَ الْمُؤْنِ وَالْمَضَارِّ. وَآيَ هَذَيْنِ كَانَ فَالْشُّفْعَةُ وَاجِبَةٌ بِالْجَوَارِ لِأَنَّهُمَا أَمْرَانِ لَا يُسَلَّمُ مِنْهُمَا عَلَى ثَبَاتِ الْجَوَارِ، فَيَجِبُ بِهِ الشُّفْعَةُ مَعَ مَا أَمْكَنَ الْجَمْعُ بَيْنَ الْآثَارِ بِمَا لَا يَحْتَمِلُ تَسْمِيَةَ الشَّرِكِ جَارًا مِنْ حَيْثُ الشَّرْكَ لِيُوجِهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا:، قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَفِي الْأَرْضِ قِطْعٌ مَّتَجَوَّرَاتٌ﴾ [الرعد: ٤] لَمْ يَجْعَلِ الْأَرْضَ مِنْ حَيْثُ الْأَرْضُ مُتَجَاوِرَةً حَتَّى اثْبَتَ لَهَا الْقِطْعَ، فَأَوْجَبَ بِالْقِطْعِ التَّجَاوُرَ مَعَ مَا كَانَ الْجَوَارُ فِي اللُّغَةِ اسْمَ التَّقَارُبِ وَالْإِلْتِصَاقِ لَا لِتَدَاخُلِ مَعْرُوفِ ذَلِكَ [عِنْدَ مَنْ]^(١٠) نَفْسُهُ مُكَابِرَةٌ الْمَعَارِفِ.

وَالْوَجْهَ الْآخَرَ: مَا لَا يُسَمَّى الشَّرَكَاءَ فِي عَيْنِ الْعَرَصَاتِ جِيرَانًا. ثَبَتَ أَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ اسْمًا^(١١) لِلشَّرْكِ؛ فَلَا وَجْهَ لِصَرْفِ الْخَبَرِ بِاسْمِ الْجَوَارِ إِلَى الشَّرْكِ مَعَ مَا قَدْ جَاءَ مَا يُقْطَعُ مِنْ عَوَارِضَ لَيْسَ لِأَحَدٍ فِيهَا شِرْكٌ إِلَّا الْجَوَارُ أَنَّهُ قَالَ [رَسُولُ اللَّهِ ﷺ]، «الْجَارُ أَحَقُّ بِسَقْبِهِ» [البخاري ٢٢٥٨] وَقَالَ: «الْجَارُ أَحَقُّ بِشُّفْعَةِ جَارِهِ يُنْتَظَرُ بِهَا، وَإِنْ كَانَ غَائِبًا إِذَا كَانَ طَرِيقَهُمَا وَاحِدًا» [الترمذي ١٣٦٩].

(١) فِي الْأَصْلِ وَم: وَقَعَتْ. (٢) فِي الْأَصْلِ وَم: إِنْ بَعْضُهُمْ. (٣) فِي م: هُوَ قَدْ. (٤) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ. (٥) فِي الْأَصْلِ: عَنْ. (٦) سَاقِطَةٌ مِنَ م. (٧) مِنْ م، فِي الْأَصْلِ: أَمْرَاهُ. (٨) فِي الْأَصْلِ وَم: مُتَّفَقِينَ. (٩) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (١٠) فِي الْأَصْلِ وَم: عِنْدَهُمْ. (١١) فِي الْأَصْلِ وَم: أَسْمَاءُ. (١٢) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم.

فَيَجِبُ بِمَا ذَكَرْتُ صَرَفُ غَيْرِ الشَّرِيكِ إِلَى وَجْهِ يُوَافِقُ خَبَرَ الْجَارِ. وَلَهُ أَوْجُهُ ثَلَاثَةٌ:

أحدها: أَنْ قَوْلُهُ: قَضَى بِالشُّفْعَةِ لِشَرِيكِ^(١)، لَمْ يُقَسِّمْ، غَيْرُ مُقَابِلِ خَبَرِ^(٢) الْجَوَارِ؛ إِذْ هُوَ أَحَقُّ فِي الْقَوْلَيْنِ، وَمَا رُوِيَ مِنَ الْقَوْلِ إِذَا وُضِعَتْ^(٣) الْحُدُودُ، وَرُصِفَتْ^(٤) الطَّرِيقُ فَلَا شُفْعَةَ. فَقَدْ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ خَبَرًا عَنْ هَذِهِ الْفِعْلِ: لَا شُفْعَةَ فِي رُصْفِ^(٥) الطَّرِيقِ وَإِظْهَارِ الْحُدُودِ؛ إِذِ الْقِسْمَةُ فِي مَعْنَى الْبَيْعِ فِي الْأُمُورِ حَتَّى مُنِعَ الْإِقْتِسَامُ فِي كُلِّ مَا يَحْتَمِلُ التَّفَاضُلَ إِلَّا بِمَا يَجُوزُ بِهِ، فَقِيلَ: لَا شُفْعَةَ فِي هَذَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

والثاني: أَنْ يَكُونَ إِذَا كَانَ هَذَا فَلَا شُفْعَةَ لَهُمْ مَعَ مَنْ لَمْ تُوَضَّعْ^(٦) بَيْنَهُمُ الْحُدُودُ، وَلَا رُصِفَتْ^(٧) بَيْنَهُمُ الطَّرِيقُ [وَاللَّهُ أَعْلَمُ].

والثالث: إِذَا وُضِعَتْ^(٨) الْحُدُودُ، فَتَبَايَنَتْ، وَرُصِفَتْ^(٩) الطَّرِيقُ، [فَتَبَاعَدَتْ؛ إِذْ فِي مَا لَمْ يَتَبَايَنَّا ثُمَّ حَدٌّ، لَيْسَ وَاحِدًا]^(١٠) مِنَ الْأَمْرَيْنِ. وَإِذَا اخْتَمَلَ خَبَرُ الشَّرِيكِ مَا ذَكَرْنَا ثَبَتَ أَمْرُ الشُّفْعَةِ بِالْجَوَارِ وَالشَّرِيكِ جَمِيعًا عَلَى التَّرْتِيبِ، وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ.

وَلَوْ كَانَ الْجَنْبُ اسْمُهُ لَيُعِيدُ الْجِيرَانَ بِالنَّسَبِ اسْتَحَقَّ بِمَا كَانَ الَّذِي بِهِ الْجَوَارُ يُلْتَصِقَانِ، وَيَكُونُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِجَنْبِ الْآخَرِ؛ إِذْ لَا يُسَمَّى كُلُّ بَعِيدٍ بِهِ. فَنَبِيهِ وَجْهَانِ:

أحدهما: الْحَقُّ بِالِاتِّصَالِ.

والثاني: بَيَانُ مَا بِهِ يَكُونُ الْجَوَارُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وقوله تعالى: ﴿وَالصَّاحِبِ بِالْجَنْبِ﴾ اخْتَلَفَ فِيهِ؛ قَالَ عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (هِيَ الْمَرَأَةُ)، وَقَالَ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: كَذَلِكَ أَيْضًا: (هِيَ الْمَرَأَةُ). وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (هُوَ الرَّفِيقُ فِي السَّفَرِ) وَكَذَلِكَ قَوْلُ مُجَاهِدٍ: (فَإِنَّ الصَّاحِبَ بِالْجَنْبِ هُوَ الْمَرَأَةُ، فَلَا أَمْرَ بِالْإِحْسَانِ مِنْ جَانِبٍ، وَإِنْ كَانَ الرَّفِيقُ فِي السَّفَرِ قَوْمًا جَانِبَيْنِ: مَا يَلْزَمُ هَذَا يَلْزَمُ الْآخَرَ مِثْلُهُ بِحَقِّ الْمُصَاحِبَةِ). وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ يَحْتَمِلُ الْأَمْرَ وَجْهَيْنِ بِالْإِحْسَانِ إِلَى الْمَمَالِكِ: [يَحْتَمِلُ]^(١٢) شُكْرًا لِمَا أَنْعَمَ عَلَيْهِمْ مِمَّا جَعَلَ لَهُمْ مِنَ الْحَقِّ مِنْ^(١٣) جَوْهَرِهِمْ وَأَمْثَالِهِمْ فِي الْخَلْقَةِ أَذْلَاءَ تَحْتَ أَيْدِيهِمْ، يَسْتَخْدِمُونَهُمْ، وَيَسْتَعْمِلُونَهُمْ فِي حَوَائِجِهِمْ، [وَيَحْتَمِلُ ثَنَاءً]^(١٤) لِمَا هُمْ أَمْثَالُهُمْ فِي الْحَاجَةِ مِنَ الْمَطْعَمِ وَالْمَشْرَبِ وَالْمَلْبَسِ، وَهُمْ مَقْهُورُونَ فِي أَيْدِيهِمْ. وَقَدْ يَتْرَكَ الرَّجُلُ النَّظَرَ لِمَنْ هُوَ^(١٥) مَقْهُورٌ فِي يَدَيْهِ. أَمَرَ بِالنَّظَرِ إِلَيْهِمْ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وقد جاءت الآثار عن أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ [أَنَّهُ]^(١٦) قَالَ: (كَانَ عَامَّةُ وَصِيَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ «الصَّلَاةُ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ».) [ابن ماجه ٢٦٩٨ وأبو داود ٥١٥٦].

وعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ [أَنَّهُ]^(١٧) قَالَ: (كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُوصِي بِالْمَمْلُوكِ خَيْرًا، وَيَقُولُ: «وَاطْعِمُوهُمْ مِمَّا تَأْكُلُونَ، وَأَلْبِسُوهُمْ مِمَّا تَلْبَسُونَ».) [أبو داود ٥١٥٦].

وعَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: [أَنَّهُ]^(١٨) قَالَ: (سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، يُوصِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ وَمَا مَلَكَتِ [الْأَيْمَانُ]^(١٩)) [أبو داود ٥١٥٦].

وعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا [أَنهَا قَالَتْ]:^(٢٠) (سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ فِي مَرَضِهِ: «الصَّلَاةُ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ».) فَجَعَلَ يَتَكَلَّمُ، وَمَا يَقْضُضُ بِهَا لِسَانَهُ [ابن ماجه ٢٦٩٨].

(١) فِي الْأَصْلِ وَم: لِشَرِيكِ. (٢) فِي الْأَصْلِ وَم: لَخْبَرِ. (٣) فِي الْأَصْلِ وَم: وَقَعَتْ. (٤) فِي الْأَصْلِ وَم: وَصَرَفَتْ. (٥) فِي الْأَصْلِ وَم: صَرَفَ. (٦) فِي الْأَصْلِ وَم: تَقَعَ. (٧) فِي الْأَصْلِ وَم: صَرَفَتْ. (٨) فِي م: وَقَعَتْ. (٩) فِي م: صَرَفَتْ. (١٠) فِي م، سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ. (١١) فِي الْأَصْلِ وَم: وَاحِدٌ. (١٢) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (١٣) أَدْرَجَ قَبْلَهَا فِي الْأَصْلِ وَم: لَهُ. (١٤) فِي الْأَصْلِ وَم: أَوْ. (١٥) فِي م، سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ. (١٦) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (١٧) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (١٨) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (١٩) فِي الْأَصْلِ وَم: عَنْهُ قَالَ.

وعن أبي هريرة رضي الله عنه [أنه] ^(١) قال: (قال رسول الله ﷺ: «للمملوك طعامه وكسوته ولا يكلف من العمل ما لا يطيق»)
[مسلم ١٦٦٢].

وعن أنس رضي الله عنه، [أنه] ^(٢) قال: (كان آخر وصية رسول الله ﷺ، حين حضرته الوفاة - الصلاة وما ملكت أيمانكم. ثم جعل رسول الله ﷺ يغزغرها في صدورهم، ولا يفضح بها لسانه).

وعن أبي ذر رضي الله عنه [أنه] ^(٣) قال: (سمعت رسول الله ﷺ [يقول] ^(٤) في المال: «هم إخوانكم، ولكن الله خولهم إياكم، فاطعموهم مما تأكلون وألبسوهما مما تلبسون»)
[مسلم ١٦٦١].

وقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ مَنْ كَانَ مُخْتَالًا فَخُورًا﴾ الآية؛ قيل: المختال هو المتكبر، وقيل: هو من الخداع، وقيل: هو الذي يمشي مَرَحًا، وهو واحد. يتكبر [على] ^(٥) عبادته تعالى، ويتكبر على عباد الله تعالى، ويخذه عنهم. وقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخَالٍ فَخُورٍ﴾ [لقمان: ١٨ والحديد: ٢٣] لا يحب الإختيال، وكذا كل ما ذكر: لا يحب ذا، ويحب ذا كقوله: ﴿يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُطَّهِرِينَ﴾ [البقرة: ٢٢٢]، و﴿لَا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ﴾ [آل عمران: ٥٧ و١٤٠] لانه يحب الطهارة والثوبة، ولا يحب الظلم والكفر. فإذا لم يحب هذا لم يحب فاعله ليفعله، وإذا أحب هذا أحب فاعله ليفعله ^(٦).

الآية ٣٧

وقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَبْخَلُونَ وَيَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبُخْلِ﴾ الآية. تختل الآية أن تكون تفسيراً لما تقدم من قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ مَنْ كَانَ مُخْتَالًا فَخُورًا﴾ ووصفاً لهم؛ إذ لا يتكلم بغيره إلا [عما] ^(٧) تقدمه. وتختل على الابتداء كقوله: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا بِآيَاتِنَا وَكَانُوا مُسْلِمِينَ﴾ الآية [الزخرف: ٦٩].

ثم تختل وجوهاً: يختل قوله: ﴿يَبْخَلُونَ﴾ بما عندهم من الأموال ﴿وَيَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبُخْلِ﴾. وهكذا دأب كل بخيل أن يبخل، ويأمر به غيره. ويختل ﴿يَبْخَلُونَ﴾ بما عندهم من العلوم والأحكام؛ لم يعلموا غيرهم، ويأمرؤ الناس بذلك. ويختل قوله: ﴿يَبْخَلُونَ﴾ بإظهار بعث ^(٨) محمد ﷺ ويأمرؤ الناس به. ألا ترى أنه قال: ﴿وَيَكْسِبُونَ مَا أَنْتَهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾؟ أي يكسبون بعث محمد ﷺ وصفته.

ويختل قوله: ﴿وَيَكْسِبُونَ مَا أَنْتَهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾ أي يكسبون من العلوم والحكمة. ويختل ما ذكرنا أنهم يكسبون ﴿مَا أَنْتَهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾ من الأموال، ولا ينفقونها؛ [إذ] ^(٩) في ترك الإنفاق والتصدق ^(١٠) كتمان ما أنعم الله عليهم.

وعلى ذلك روي [عن] ^(١١) رسول الله ﷺ، [أنه] ^(١٢) قال: «مَنْ آتَاهُ اللَّهُ نِعْمَةً فَلْتَرِ عَلَيْهِ» [بنحوه أبو داود ٤٠٦٣]. لعله أراد بقوله: «فَلْتَرِ عَلَيْهِ» أن ينفقها على نفسه، ويتصدق بها، ويلبسها. وجائز أن يكون أراد. والله أعلم، الإنفاق والتصدق على غيره ^(١٣). فعلى ذلك كتمان ما آتاهم من الأموال إذا تركوا الإنفاق على غيرهم؛ لأن من كات له الأموال لا يترك الإنفاق على نفسه.

وقيل في ﴿الَّذِينَ يَبْخَلُونَ وَيَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبُخْلِ﴾ أي بما أنعم الله عليهم من الأموال أو بما بين لهم من صفاته، عليه الصلوات، أو بما أمروا به من العبادات حملهم على الكفر أحد هذه الأوجه الثلاثة، إذ كانوا استحلوا أحدها، فكفروا بذلك، لزمهم الذي ذكر في القرآن، والله أعلم، وكتمانهم يرجع إلى كتمان البعث ^(١٤) والحقوق والعبادات في أنفسهم لئلا يعرفوا بالعدول عما في كتبهم وذلك بخوفهم ^(١٥)، والله أعلم.

وقوله تعالى: ﴿وَأَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ عَذَابًا مُهِمًا﴾ ظاهر. قد ذكرناه ^(١٦) في غير موضع.

(١) ساقطة من الأصل وم. (٢) ساقطة من الأصل وم. (٣) ساقطة من الأصل وم. (٤) ساقطة من الأصل وم. (٥) ساقطة من الأصل وم. (٦) في الأصل: وإذا أحب فاعله لفعله، ساقطة من م. (٧) ساقطة من الأصل وم. (٨) في الأصل وم: نعمت. (٩) ساقطة من الأصل وم. (١٠) من م، في الأصل: الصدق. (١١) ساقطة من الأصل وم. (١٢) ساقطة من الأصل وم. (١٣) في الأصل وم: غيرهم. (١٤) في الأصل وم: نعمت. (١٥) في الأصل وم: تخوفهم. (١٦) في الأصل وم: ذكرنا.

الآلة ٢٨

الآية ٢٨ وقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُنْفِقُونَ / ٩٥ - ب / أَمْوَالَهُمْ رِيقًا النَّاسِ وَلَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ سِرًّا. وقيل: إنها نزلت في المنافقين؛ كانوا يُنفِقُونَ مِرَاةً؛ كانوا يظهرون الموافقةَ للمؤمنين بذلك، وكانوا ﴿وَلَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ سِرًّا. وقيل: إنها نزلت في الذين يسعون في مُعَادَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَخْرُجُونَ معه، يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ مِرَاةً النَّاسِ، يَظْلُمُونَ بِذَلِكَ الرِّئَاسَةَ.

وقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَكُنِ الشَّيْطَانُ لَهُ قَرِينًا فَسَاءَ قَرِينًا﴾ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ هَذَا فِي الدُّنْيَا: ﴿وَيَقْسَمَنَّ لَهُمْ قُرْآنًا تَرَيْنَاهُمْ﴾^(١) الآية [فصلت: ٢٥]، وَيَحْتَمِلُ فِي الْآخِرَةِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يُنَسِّسُ الْفَرِيقَيْنِ﴾^(٢) وَلَنْ يَنْفَعَكُمْ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ أَنْفُسَكُمْ فِي الْمَذَابِ مُتَرَكُونَ﴾ [الزخرف: ٣٨ و٣٩] فَهَذَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، لِأَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا كَانَ يُقْبِحُ الشَّيْطَانُ، وَيَأْتِي عَنْهُ، وَيُحَسِّنُ الْمَلَائِكَةُ، وَيَحْمَدُهُمْ حَتَّى ضَرَبَ مَثَلَ الْقُبُحِ مِنَ الْأَشْيَاءِ بِالشَّيْطَانِ كَقَوْلِهِ ﴿ظَلَمَهَا كَأَنَّهُ الشَّيْطَانُ﴾ [الصافات: ٦٥]. فَضَرَبَ مَثَلَ الْحَسَنِ بِالْمَلَأِئِكَةِ؛ وَذَلِكَ لِمَعْرِفَتِهِمْ بِقُبُحِ الشَّيْطَانِ وَحُسْنِ الْمَلَائِكَةِ؛ وَذَلِكَ إِنَّمَا عَرَفُوا بِالْخَيْرِ لِأَنَّهُمْ لَمْ يُعَايِنُوا مَلَكًا، عَرَفُوا حُسْنَهُ بِالْمُعَايَنَةِ، وَلَا شَاهِدُوا شَيْطَانًا، عَرَفُوا قُبُحَهُ بِالشَّاهِدَةِ، وَلَكِنَّهُمْ عَرَفُوا ذَلِكَ [بِالْخَيْرِ؛ فَبِهِ دَلِيلُ إِثْبَاتِ التَّبَوُّةِ لِأَنَّهُمْ مَا عَرَفُوا ذَلِكَ]^(٣) إِلَّا بِوَيْ. دَلَّ بِوَيْ اسْتِغْبَاحَ الْجَمِيعِ الشَّيْطَانِ وَاسْتِنكَارَهُمْ وَاسْتِحْسَانَهُمُ الْمَلَائِكَةَ وَاسْتِعْظَامَهُمْ مِنْ غَيْرِ أَنْ شَهِدُوا مِنْ أَحَدٍ مِنَ^(٤) الْفَرِيقَيْنِ عَلَى قَبُولِ الْإِخْتِيَارِ؛ إِذْ عَنِ الْأَلْسِنِ نَطَقُوا بِوَيْ وَعَلَى إِثْبَاتِ الرِّسَالَةِ إِذْ هُمْ جَاوُوا بِالْأَنَارِ عَمَّنْ شَهِدَهُمْ، وَأَنْشَأَهُمْ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

الآلة ٣٩

الآية ٣٩ وقوله تعالى: ﴿وَمَآذَا عَلَيْهِمْ لَوْ ءَامَنُوا بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ﴾ هذا، والله أعلم، صلوة قوله: ﴿وَالَّذِينَ يُتِفِقُونَ آمَؤْلَهُمْ بِرِثَآءِ ٱلنَّاسِ وَلَا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَلَا بِٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ﴾ ﴿وَأَنفَقُوا مِمَّا رَزَقَهُمُ ٱللَّهُ﴾ وذلك أنهم كانوا يُتِفِقُونَ مُرَآةَ طلب الرئاسة وإبقاءها، فقال: ﴿وَمَآذَا عَلَيْهِمْ لَوْ ءَامَنُوا بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ وَأَنفَقُوا مِمَّا رَزَقَهُمُ ٱللَّهُ﴾ تبقى لهم الرئاسة، ويكون لهم الذكر. بل [لو آمنوا كانوا] ^(٣) في الإيمان أكثر ذكراً وأعظم قدراً ومنزلة. ألا ترى أنه من أسلم منهم من الأئمة من نحو ابن سلام وغيره، كان لهم ذكر في الإسلام ويغد موتهم من غير حاجة وقعت بهم إليهم في حق شرائع الإسلام؟ ومن مات منهم على الكفر لم يذكر أبداً. فآخبر الله ﷻ، أن ليس في الإيمان بالله واتباع محمد ﷺ، ذهاب شيء مما تخافون ذهابه من ^(٤) الرئاسة والمنافع التي تظلمون وصولها إليكم، وغير ذلك [حين قلتم]: ^(٥) ﴿إِن نَّبِيعَ ٱلَّذِي مَلَكَ تُخَافُونَ مِنَّا﴾ [القصص: ٥٧] فقال: ﴿وَمَآذَا عَلَيْهِمْ لَوْ ءَامَنُوا بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ﴾ أي لم يكن مما خافوا باتباع الهدى قليلاً أو ^(٦) كثيراً.

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَكَانَ اللَّهُ بِهِمْ عَلِيمًا﴾ يَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ:

[أَحَدُهُمَا] ^(٧): يَحْتَمِلُ أَنَّهُ كَانَ عَلَى عِلْمٍ مِنْهُ؛ يَفْعَلُونَ [مَا يَفْعَلُونَ] ^(٨) مِنْ فِعْلِ الْكُفْرِ وَالشَّرِّ وَنَحْوِهِ مِنْ خُلُقِ إِبْلِيسَ لَا عَنْ جَهْلِ وَلَا غَفْلَةٍ، لَيْسَ كَصَنِيعِ مُلُوكِ الْأَرْضِ أَنَّهُمْ إِذَا فَعَلُوا فِعْلاً، ثُمَّ أَقْبَلَ ^(٩) الْخِلَافَ، فَإِنَّمَا ذَلِكَ لِيَقْلَبَ مِنْهُمْ وَجْهٌ بِالْعَوَاقِبِ، فَاللَّهُ ^(١٠) كَانَ، [وَلَمْ] ^(١١) يَزَلْ عَالِماً بِهِمْ، لَكِنَّهُ تَرَكَهُمْ عَلَى ذَلِكَ لِمَا [لَا] ^(١٢) يُلْحَقُهُ الضَّرَرُ بِالْعِضْيَانِ وَلَا النَّفْعُ بِالطَّاعَةِ. بَلْ حَاصِلُ الضَّرَرِ وَالنَّفْعِ يَزْجَعُ إِلَيْهِمْ.

والثاني: يُخْرِجُ مُخْرَجَ التَّحْذِيرِ لَهُمْ وَالتَّشْبِيهِ لَا مِنْ عِلْمٍ أَنْ مَنْ عِلِمَ أَنْ آخَرَ يَعْلَمُ بَصْنَعِهِ كَانَ أَحْذَرُ وَأَخْوَفَ مِمَّنْ يَعْلَمُ أَنَّهُ لَيْسَ عَلَيْهِ حَافِظٌ. وَعَلَى هَذَا يُخْرِجُ قَوْلُهُ: ﴿كِرَامًا كَذِيبِينَ﴾ ﴿يَعْمَلُونَ مَا تَقَعَلُونَ﴾ [الانفطار ١١ و١٢] لِيَكُونُوا عَلَى حَذَرٍ مِنْ ذَلِكَ.

وقيل: ﴿وَكَانَ اللَّهُ بِهِمْ عَلِيمًا﴾ [يَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: ^(١٢) أَنَّهُمْ لَمْ يُؤْمِنُوا فِي [قَوْلِهِ هَذَا] ^(١٣) أَيْضاً: ﴿وَكَانَ اللَّهُ بِهِمْ عَلِيماً﴾ أَيِ انْشَاءِهِمْ لِيَعْلَمَ الْخَلَائِقُ أَنَّ مُخَالَفَتَهُمْ إِيَّاهُ لَا تَصْرِهُ، إِذْ كُلُّ مَنْ بَصَرُهُ الْخِلَافَ لَا يَتَوَلَّى ابْتِدَاءَهُ إِلَّا عَلَى الْعَقْلِ بِيَعْضِهِ مِنَ الضَّرَرِ يَلْحَقُهُ بِالْخِلَافِ.

(١) من م، ساقطة من الأصل. (٢) ساقطة من م. (٣) في الأصل وم: آمنوا كان ذلك. (٤) في الأصل وم: عن. (٥) في الأصل وم: حيث قالوا. (٦) من م، في الأصل: و. (٧) ساقطة من الأصل وم. (٨) ساقطة من م. (٩) في الأصل وم: استقبل. (١٠) ساقطة من الأصل وم. (١١) من م، ساقطة من الأصل. (١٢) ساقطة من الأصل وم. (١٣) في الأصل وم: هذا قوله.

والثاني: على التحذير وقت الفعل بتذكير المراقب عليه ما عليه الأمر المعتاد من الإنهاء عن أمور تهواها النفس بالمراقب عليه. ويَحْتَمِلُ كَانَ على إرادة نفى حديثه العلم، أو أخبر بعلمه بفعلهم، وماله من الجزاء، والله أعلم.

الآية ٤٠

وقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ﴾ وقوله تعالى: ﴿وَلَا يَظْلَمُونَ قِيعًا﴾ [النساء: ٤٩] والإسراء: ٧١ [وقوله تعالى] (١): ﴿وَلَا يَظْلَمُونَ قِيعًا﴾ [النساء: ١٢٤] [وقوله تعالى] (٢): ﴿وَمَا رَيْكَ يَظْلَمُونَ لِلْيَبِيدِ﴾ [فصلت: ٤٦] ذَكَرَ هَذَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، لِئَلَّا يَظُنَّ جَاهِلٌ إِذَا رَأَى أَلَمَ الْأَطْفَالِ وَالصَّغَارِ، وَمَا يَحُلُّ بِهِمْ أَنَّ ذَلِكَ ظُلْمٌ مِنْهُ، لَكِنَّ ذَلِكَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، لِيُغْلَمَ أَنَّ الصَّحَّةَ وَالسَّلَامَةَ إِفْضَالٌ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى لَهُمْ لَا لِحَقِّ عَلَيْهِ (٣) ذَلِكَ، إِذْ لَهُ أَنْ يَخْلُقَ كَيْفَ يَشَاءُ صَحِيحًا أَوْ سَقِيمًا.

ثُمَّ مَنْ ظَلَمَ، أَخْبَرَ فِي الشَّاهِدِ فَإِنَّمَا يَظْلِمُ لِأَحَدٍ خِلَتَيْنِ: إِمَّا لِجَهْلِ بِالْعَدْلِ وَالْحَقِّ، وَإِمَّا لِحَاجَةِ تَمَسُّهُ [تَذَقُّعُهُ، فَتَحْمِلُهُ] (٤). فَاللَّهُ ﷻ غَنِيٌّ بِذَاتِهِ، عَالِمٌ لَمْ يَزَلْ، يَتَعَالَى عَنْ أَنْ تَمَسَّهُ حَاجَةٌ، أَوْ يَخْفَى عَلَيْهِ شَيْءٌ مَعَ مَا كَانَ مَعْنَى الظُّلْمِ فِي الشَّاهِدِ هُوَ التَّأَوُّلُ مِمَّا (٥) لَيْسَ لَهُ، وَكُلُّ الْخَلَائِقِ مِنْ كُلِّ الْوُجُوهِ لَهُ، فَلَا مَعْنَى ثُمَّ لِلظُّلْمِ.

ثُمَّ قِيلَ فِي الذَّرَّةِ: إِنَّهَا نَمْلَةٌ، وَكَذَلِكَ فِي حَرْفِ ابْنِ مَسْعُودٍ ﷺ مِثْقَالُ نَمْلَةٍ. وَقِيلَ: مِثْقَالُ حَبَّةٍ، وَهُوَ عَلَى التَّمْثِيلِ، لَيْسَ عَلَى التَّحْقِيقِ، ذَكَرَ بِصَغَرِ جُثَّتِهِ أَنَّهُ لَا يَظْلِمُ ذَلِكَ الْمَقْدَارَ، فَكَيْفَ مَا قَوْفَ ذَلِكَ؟ لَا أَنَّ مِثْلَهُ يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ، لَكِنْ لَوْ كَانَ فَهُوَ بِتَكْوِينِهِ. وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ.

وقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ تِلْكَ حَسَنَةٌ يُفْعَلُهَا وَيُؤْتَى مِنْ لَدُنْهُ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ هَذَا عَلَى الْمَعْتَزِلَةِ لِأَنَّهُمْ يَقُولُونَ: مَنْ ارْتَكَبَ كَبِيرَةً. يَخْلُدُ فِي النَّارِ، وَمَعَهُ حَسَنَاتٌ كَثِيرَةٌ. فَأَخْبَرَ ﷻ: ﴿وَإِنَّ تِلْكَ حَسَنَةٌ يُفْعَلُهَا وَيُؤْتَى مِنْ لَدُنْهُ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ وَهِيَ الْجَنَّةُ، وَهَذَا لِسُوءِ ظَنِّهِمْ وَإِيَّاسِهِمْ مِنْ رَحْمَتِهِ.

عَنْ أَنَسٍ ﷺ، أَنَّ (٦) النَّبِيَّ ﷺ، قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَا يَظْلِمُ الْمُؤْمِنَ حَسَنَةً؛ يُثَابُ عَلَيْهَا إِمَّا بِدَوَقٍ فِي الدُّنْيَا وَإِمَّا بِجَزَاءٍ فِي الْآخِرَةِ» [مسلم ٢٨٠٨] وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ﷺ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ، قَالَ: «يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى: أَخْرِجُوا مِنَ النَّارِ مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ مِنْ إِحْسَانٍ» [بنحوه الطبراني في الصغير ٨٦١] قَالَ أَبُو سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ ﷺ، (فَمَنْ شَكَّ فَلْيَقْرَأْ: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ﴾).

الآية ٤١

وقوله تعالى: ﴿فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ﴾ يَعْنِي نَبِيَّهَا ﴿وَجِئْنَا بِكَ﴾ يَا مُحَمَّدُ ﴿وَعَلَى هَؤُلَاءِ شَهِيدًا﴾ عَلَيْهِمْ؟ يَعْنِي عَلَى أُمَّتِهِ شَهِيدًا بِالتَّضَدِيقِ لَهُمْ لِأَنَّهُمْ يَشْهَدُونَ عَلَى الْأَمَمِ لِلرُّسُلِ أَنَّهُمْ بَلَّغُوا مَا أُرْسِلُوا بِهَا، هُوَ دَلِيلُ صِدْقِهِمْ، وَقَامَتْ بِرَاهِينُهُمْ بِالرُّسَالَةِ، صَارَتْ شَهَادَةً عَلَى هَؤُلَاءِ، عَلَى هَذَا التَّأْوِيلِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا ذُبِحَ عَلَى الْقَتَنِ﴾ [المائدة: ٣]. أَيْ وَيَحْتَمِلُ عَلَيْهِمْ لَوْ كَذَّبُوا، وَزَلُّوا.

وقوله تعالى: ﴿فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ﴾ يَعْنِي نَبِيَّهَا ﴿وَجِئْنَا بِكَ﴾ يَا مُحَمَّدُ عَلَى أُمَّتِكَ شَهِيدًا عَلَى تَبْلِيغِ الرِّسَالَةِ؟

الآية ٤٢

وقوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَدْعُ الْوَلَدِينَ الَّذِينَ كَفَرُوا وَعَصَوْا أَرْسُولَ لَوْ تَسَوَّى يَوْمَ الْأَرْضِ﴾ قِيلَ: فِيهِ بَوُجُوهٌ: إِذَا مِيزَ اللَّهُ أَصْحَابَ الْيَمِينِ وَأَصْحَابَ الشِّمَالِ قَالَ لِلْوَخْشِ وَالطَّيْرِ وَالسَّبَاعِ كُنِي تَرَابًا، فَتَكُونُ تَرَابًا. فَعِنْدَ ذَلِكَ يَتَمَتَّنُونَ أَنْ يَكُونُوا تَرَابًا مِثْلَ الْوَخْشِ ﴿تَسَوَّى يَوْمَ الْأَرْضِ﴾.

وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷻ يَجْعَدُ أَهْلُ الشُّرْكِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَنَّهُمْ كَانُوا مُشْرِكِينَ، فَيَنْطِقُ اللَّهُ تَعَالَى جَوَارِحَهُمْ، فَتَشْهَدُ عَلَيْهِمْ، فَيُؤَدُّونَ لَوْ (٧) كَانُوا تَرَابًا كَقَوْلِهِ: ﴿يَلَيَّتَنِي كُتُّ تَرَابًا﴾ [النبي: ٤٠] وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَلَيَّتَنِي كَانَتْ الْقَائِمَةُ﴾ [الحاقة: ٢٧]. فَذَلِكَ قَوْلُهُ ﷻ: ﴿لَوْ تَسَوَّى يَوْمَ الْأَرْضِ﴾ لَيْتَنَّا لَمْ نُبْعَثْ، وَلَمْ نُحْيِ.

(١) فِي الْأَصْلِ وَم: وَ. (٢) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (٣) فِي الْأَصْلِ وَم: عَلَيْهِمْ. (٤) فِي الْأَصْلِ وَم: يَدْفَعُ فَيَحْمِلُهُ. (٥) فِي الْأَصْلِ وَم: عَمَّا. (٦) مِنْ م، فِي الْأَصْلِ: عَلَى. (٧) فِي الْأَصْلِ وَم: أَنَّهُمْ.

وَيُقْرَأُ^(١): تَسْوَى وَتَسْوَى وَتَسْوَى وَتَسْوَى. وفي حرف حفصة: لو تَسْوَى بِهِمُ الْأَرْضُ.

وقوله تعالى: ﴿وَلَا يَكْتُمُونَ اللَّهَ حَدِيثًا﴾ وقيل: لما أنطق الله تعالى جوارحهم، وشهدت عليهم حين أنكروا [أنهم كانوا]^(٢) مشركين بقوله تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ قَالُوا وَاللَّهِ رَبَّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾ [الأنعام: ٢٣] لم يَسْتَطِيعُوا أَنْ يَكْتُمُوا اللَّهَ حَدِيثًا. ويَحْتَمِلُ عَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ ﴿وَلَا يَكْتُمُونَ اللَّهَ حَدِيثًا﴾ وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونُوا يَوْدُونَ فِي الْآخِرَةِ، وَيَسْتَمِنُونَ أَنْ لَمْ يَكُونُوا كَتَمُوا فِي الدُّنْيَا حَدِيثًا.

الآية ٤٣

وقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَى﴾ اخْتَلَفَ فِي قَوْلِهِ: ﴿لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَى﴾ قِيلَ: لَا تَذْنُبُوا مَكَانَ الصَّلَاةِ، وَأَنْتُمْ سُكَارَى، نَهَى عَنِ الصَّلَاةِ فِي حَالِ السُّكْرِ. وَكَذَلِكَ الْجُنُبُ لَا يَذْنُبُوا مَكَانَ / ٩٦ - ١ / الصَّلَاةِ، وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه، وَقِيلَ: ﴿لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَى﴾ رُويَ أَنَّ رَجُلًا صَنَعَ طَعَامًا، فَدَعَا أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ وَعُثْمَانَ وَعَلِيًّا وَسَعْدَ بْنَ أَبِي وَقَاصٍ، فَآكَلُوا، وَسَقَاهُمْ خَمْرًا، وَذَلِكَ قَبْلَ أَنْ يُحَرَّمَ، فَحَضَرَتْ صَلَاةُ الْمَغْرِبِ، فَأَمَّهُمْ رَجُلٌ مِنْهُمْ، فَقَرَأَ: ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾ [الكافرون: ١] بِطَرَحِ اللَّاءِ، فَتَنَزَّلَ قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَى﴾. [بنحوه: السيوطي في الدر المنثور ٢/ ٥٤٥].

ورُويَ عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، [أَنَّهُ]^(٣) قَالَ: «لَا يُصَلِّيَنَّ أَحَدُكُمْ، وَهُوَ لَا يَقَعُلُ صَلَاتَهُ» [بنحوه: إحياء علوم الدين ١/ ٢٥٢].

فِي الْآيَةِ دَلَالَةٌ أَنَّ فِي الصَّلَاةِ قَوْلًا قَرَضًا، نَهَى عَنْ قُرْبَانِهَا فِي حَالِ السُّكْرِ مَخَافَةَ تَرْكِهِ، أَوْ نَهَى عَنْ قُرْبَانِهَا فِي حَالِ السُّكْرِ خَوْفًا أَنْ يَدْخُلَ فِيهَا قَوْلًا لَيْسَ مِنْهَا. وَفِي ذَلِكَ دَلِيلٌ فَسَادِ الصَّلَاةِ بِالْكَلامِ عَمْدًا، كَانَ خَطَأً، لِأَنَّ السُّكْرَانَ لَا يَقَعُلُ ذَلِكَ عَلَى الْعَمْدِ، وَلَكِنْ عَلَى الْخَطِئِ.

وَالْأَصْلُ فِي هَذَا أَنَّهُ لَمْ يَنْهَ^(٤) عَنْ فِعْلِ الصَّلَاةِ فِي حَالِ السُّكْرِ لِنَفْسِ الصَّلَاةِ، وَلَكِنْ نَهَى عَنِ السُّكْرِ. وَذَلِكَ قَوْلُهُ صلى الله عليه وسلم: «لَا صَلَاةَ لِلْعَبْدِ الْآبِقِ وَلَا لِلْمَرْأَةِ النَّاشِزَةِ» [بنحوه مسلم ٧٠ وليس فيه ذكر المرأة] لَيْسَ النَّهْيُ فِيهِ عَنِ الصَّلَاةِ، وَلَكِنْ النَّهْيُ عَنِ الْإِبَاقِ وَالتَّشْوِيزِ نَفْسِهِ. وَهَكَذَا كُلُّ عِبَادَةٍ^(٥) نَهَى عَنْهَا بِأَسْبَابٍ تَتَقَدَّمُ؛ فَالنَّهْيُ^(٦) إِنَّمَا يَكُونُ عَنْ تِلْكَ الْأَسْبَابِ لَا عَنِ الْعِبَادَاتِ الَّتِي أَمَرَ بِهَا، لِأَنَّ الْإِبَاقَ وَالتَّشْوِيزَ وَالسُّكْرَ [لَيْسَتْ بِالَّتِي تَعْمَلُ]^(٧) فِي إِسْقَاطِ ذَلِكَ الْقَرْضِ وَتِلْكَ الْعِبَادَاتِ.

وَفِي الْآيَةِ دَلَالَةٌ أَنَّ السُّكْرَانَ مُخَاطَبٌ بِقَوْلِهِ: ﴿لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَى﴾ نَهَى قُرْبَانَ الصَّلَاةِ فِي حَالِ السُّكْرِ^(٨). فَالنَّهْيُ إِنَّمَا وَقَعَ فِي حَالِ السُّكْرِ، فَإِذَا كَانَ مُخَاطَبًا عَمِلَ طَلَاغُهُ، وَتَفَدَّتْ عَقُودُهُ. أَلَا تَرَى أَنَّهُ قَالَ فِي آيَةٍ أُخْرَى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ الْفَاطِلُ أَنْ يُفِيقَ يَتَنَكَّمُ الْمَدَدَةَ وَالْبَعْضَةَ فِي اللَّحْمِ وَالتَّيْسِيرَ وَيَصَدِّكُمْ عَنْ دِكْرِ اللَّهِ﴾ [المائدة: ٩١] يَعْنِي وَلَا ذِكْرَ عَلَيْهِمْ؟ دَلَّ أَنَّهُ مُخَاطَبٌ، وَلِهَذَا مَا قَالَ أَبُو يَوْسُفَ، رَحِمَهُ اللَّهُ: إِنَّهُ إِذَا ارْتَدَّ عَنِ الْإِسْلَامِ [فَلَا]^(٩) يَكُونُ ارْتِدَادُهُ ارْتِدَادًا، وَلَمَّا نَفَذَ طَلَاغُهُ وَسَائِرَ عَقُودِهِ وَفُسُوخِهِ. فَعَلَى ذَلِكَ الْإِرْتِدَادُ، وَعَلَى قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ [رَحِمَهُ اللَّهُ]^(١٠): لَا يَصِيرُ مُرْتَدًّا اسْتِحْسَانًا، لَيْسَ كَسَائِرِ الْعُقُودِ وَالْفُسُوحِ، لِأَنَّ سَائِرَ الْعُقُودِ يَتَعَلَّقُ جَوَازُهَا بِاللِّسَانِ. وَإِنْ كَانَ رِضَا الْقَلْبِ مُشْرُوطًا فِيهَا، وَأَمَّا الْإِيمَانُ وَالْكَفَرُ فَإِنَّمَا يَكُونُ بِالْقَلْبِ، وَإِنْ كَانَتْ^(١١) الْعِبَارَةُ بِاللِّسَانِ، [فَتَكُونُ]^(١٢) شَرْطًا فِي مَا بَيَّنَّ الْخَلْقُ. فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ: فَإِذَا سَكِرَ يَذْهَبُ السُّكْرُ الْقَلْبَ، فَجُعِلَ كَأَنَّهُ لَمْ يَنْطِقْ، وَأَمَّا [مَا]^(١٣) كَانَ سَائِرَ الْعُقُودِ يَتَعَلَّقُ بِاللِّسَانِ، فَإِذَا نُطِقَ [بِهَا جَارَتْ]^(١٤)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَاخْتَلَفَ^(١٥) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ﴾ مِنْهُمْ مَنْ حَمَلَ عَلَى مَكَانِ الصَّلَاةِ؛ إِذِ الصَّلَاةُ فِعْلٌ، وَالْفِعْلُ لَا يُقْرَبُ، وَمِنْهُمْ مَنْ حَمَلَ عَلَى الْفِعْلِ أَيْ لَا تَصَلُّوا. أَيْ الْوَجْهَيْنِ أُرِيدَ بِهِ، فَالْآخِرُ دَاخِلٌ فِيهِ لِأَنَّهُ إِذَا نُهِيَ عَنْ حُضُورِ مَكَانِهَا لِحُرْمَتِهِ فِيهِ أَعْلَى فِي الْحُرْمَةِ وَأَحَقُّ فِي الْمَنْعِ. أَيْ ذَلِكَ قَوْلُهُ صلى الله عليه وسلم: «حَقٌّ تَقَلُّمُوا مَا تَقُولُونَ» وَالْعِلْمُ بِالْقَوْلِ يُحْتَاجُ

(١) انظر حجة القراءات (٢٠٣). (٢) في الأصل وم: أن يكونوا. (٣) ساقطة من الأصل وم. (٤) في الأصل وم: ينه. (٥) في الأصل وم: عادة. (٦) من م، في الأصل: بالنهي. (٧) في الأصل وم: ليسوا بالذي يعملون. (٨) في الأصل وم: السكران. (٩) ساقطة من الأصل وم. (١٠) من م، في الأصل: صلى الله عليه وسلم. (١١) في الأصل وم: كان. (١٢) في الأصل وم: يكون. (١٣) ساقطة من الأصل وم. (١٤) في الأصل وم: به جاز. (١٥) الواو ساقطة من الأصل وم.

في حق الفعل لئلا يترك المفروض من الذكر، فيفسد، أو يدخل المحرم فيفسد. وفي ذلك دلالة أحد الوجهين، وفي حق العموم الوجهان جميعاً، وهو على الخطأ يقول. ثبت أن الخطأ من القول في الصلاة مفسد، إذ لو كان لا يفسد لم يكن سوى النهي. وفي التأخير نهى أيضاً، والله أعلم. ولو أريد به الصلاة فإنما المكان لأجلها، فلا وجه للحضور دون مكان الفعل، والله أعلم.

وعلى ذلك أمر الجنب واستثناء عابري السبيل ليكون على فعل الصلاة بالتيمم، فيكون في الآية دلالة التيمم للجنب أو [عابري] (١) المكان، فيباح الدخول فيه على العبور فيه بالتيمم. فعلى ذلك عندنا الدخول للأغتسال فيه، إذا كان فيه، والله أعلم. وإذا أبيع للجنب على المنع عن دخول المسجد إلا بالتيمم ثبت أن التيمم قد جعل له الطهارة، فله الصلاة به لغذر، والله أعلم.

ثم في المزوي دلالة عمّن أم في المغرب بـ ﴿قُلْ يَأَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾ [الكافرون: ١] على طرح اللآءات في حال السكر حتى نزل قوله تعالى: ﴿لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى﴾ أن كلام الكفر في حال السكر لا يكفر صاحبه إذا خاطبهم باسم الإيمان. فلذلك لم يكن عند أبي حنيفة، رحمه الله، كافراً، على أن المخطئ لما يجري على لسانه كلمة الكفر لا يصير كافراً في الحكم، والسكران يجري على لسانه على الخطأ؛ دليلاً ما لا يذكره، وما كان من عقد القلب، فهو لا ينسى، ولخاصة المذاهب كلها يختار عن ذكر الأسباب وعن اختيار الآحق من الأمور عنده لحجة أو شبهة أو شهوة من نحو الإنف بالتقليد وحسن الظن. والذي يكون على ما ذكرت لا يحتمل الشهوة عنه حتى لا يخطر بباله، لو أراد بدعوة عن قريب، ثبت أنه كان عن خطأ. وقد جاء برفع (٢) الخطأ. وأضله [أن] (٣) الإنسان، معبر عن الإغتياد في أمر الدين وبخاصة (٤) في الكفر الذي يكون بالقلب خاصة بلا استعمال اللسان دون القلب الذي اللسان عنه معبر. ومن غير [عن] (٥) الكفر باللسان، ووصفه لا يكفر إلا بأن يكون يعبر عن نفسه أنه اعتقده، فلذلك كان على ما بينا. على أنه قد يجري بتلاوة القرآن على اللسان بالغلط ما يكفر عليه بالتعمد، فلا يجوز أن تجعل تلاوته للتعظيم. والإيمان بها (٦) كُفر. ثبت بذلك ورفع حكم الكفر عمّن أخطأ في إجرائه على اللسان، فمثله السكران، إذ هو مخطئ، والله أعلم.

ثم اختلف أهل التأويل في تأويل قوله تعالى: ﴿وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ﴾ عن علي بن أبي طالب عليه السلام أنه قال: (هو أن يكون مسافراً ولا يجد الماء فيتيمم) وعن ابن عباس عليه السلام [أنه] (٧) قال: (هو المسافر). وقيل: ﴿وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ﴾ نهى أن يدخل المسجد ومكان الصلاة ﴿إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ﴾ إلا مُجتازاً. ومن تأول الآية على المرور في المسجد فهو غير بعيد. يقول: إنما كره للجنب أن يستوطن المسجد، فأما المار لا يمر بغرض له فقد رخص له. ألا ترى أن الجنب رخص له أن يقرأ بعض الآية؟ ولا يجوز أن يئتمها. [فمرور في المسجد] (٨) إذا لم يجلس فيه كقراءته بعض الآية إذا لم يئتمها وعلى ذلك أمر الجنب واستثناء عابري السبيل يكون على فعل الصلاة بالتيمم، فيكون في الآية دلالة التيمم للجنب، والمكان فيباح الدخول فيه على العبور فيه بالتيمم أيضاً، فعلى ذلك عندنا الدخول للأغتسال فيه إذا كان منه بالتيمم، وإذا أبيع للجنب دخول المسجد بالتيمم ثبت أن التيمم قد جعل له الطهارة، فله الصلاة به لغذر، والله أعلم.

وقوله تعالى: ﴿وَأَنْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ﴾ الآية أباح الله تعالى للمريض المقيم أن يتيمم. والآية ذكرت المرض عاتماً. واجتمعوا أن المريض الذي لا يخاف أن يضرب به الماء لا يتيمم إنما أجازوا أن يتيمم إذا خاف ضرر الماء، إن هو تروصاً به. فدل أن الله تعالى لما (٩) أباح للمريض التيمم لم يبيح باسم المرض، ولكنه لمعنى في المرض. دليلاً ما ذكر أنه لم يبيح لكل مريض، وإنما يبيح لمريض دون مريض.

وفيه دليل [قَالَ أَبُو] (١٠) حنيفة عليه السلام، حين أباح للمقيم الجنب التيمم إذا خاف على نفسه الهلاك. ألا ترى أنه لا يباح

(١) ساقطة من الأصل وم. (٢) إشارة إلى قوله ﷺ، ورفع عن أمي النسيان والخطأ وما استكروها عليه [ابن ماجه ٢٠٤٣]. (٣) ساقطة من الأصل وم. (٤) في الأصل: الذي ولخاصة، في م: الدين ولخاصة. (٥) ساقطة من الأصل وم. (٦) في الأصل وم: به. (٧) ساقطة من الأصل وم. (٨) في الأصل وم: فمرور في المساجد. (٩) في الأصل وم: ما. (١٠) في الأصل وم: لقوله أبي.

لَهُ التَّيْمُّ فِي الْأَمْصَارِ، وَإِنْ كَانَ اسْمُ السَّفَرِ مَوْجُوداً لَعَدِمَ مَعْنَى السَّفَرِ؟ فَعَلَى ذَلِكَ إِبَاحَةُ التَّيْمِّ لِلْمَرِيضِ إِبَاحَةً لِمَعْنَى فِي الْمَرَضِ^(١). أَلَا تَرَى أَنَّهُ ذَكَرَ مَجِيئَهُ مِنَ الْغَائِطِ؟ وَالْغَائِطُ هُوَ الْمَكَانُ الْمَطْمَأَنُّ الَّذِي فِيهِ يَقْضِي الْحَاجَةَ، وَلَا كُلُّ مَنْ جَاءَ مِنْ ذَلِكَ الْمَكَانِ يَلْزَمُهُ الْوُضُوءُ وَالتَّيْمُّ. دَلَّ أَنَّهُ لِمَعْنَى فِيهِ. فَعَلَى ذَلِكَ الْأَوَّلُ.

«وَرَوَى أَنَّ جَرِيحاً غُسِلَ، فَمَاتَ فَبَلَغَ الْخَبَرَ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: قَتَلُوهُ، فَإِنَّمَا يَكْفِيهِ كَفٌّ مِنْ تَرَابٍ، وَكَذَلِكَ غُسِلَ مَخْدُودٌ، إِنَّمَا^(٢) يَكْفِيهِ كَذَا، وَنَحْوُ هَذَا» [بَنَحْوِهِ أَبُو دَاوُدَ ٢٣٦/٩٦ - ب/]. فَإِذَا ثَبَتَ أَنَّ الْمُرَادَ مِنَ الْمَرَضِ وَالسَّفَرِ وَالْغَائِطِ الْمَعْنَى الَّذِي فِيهِ لَا لِعَيْنِ الْمَرَضِ وَالسَّفَرِ وَالْغَائِطِ لِمَا ذَكَرْنَا أَنَّ لَا كُلَّ مَرِيضٍ يُبَاحُ لَهُ التَّيْمُّ، وَإِنَّمَا يُبَاحُ لِمَرِيضٍ دُونَ مَرِيضٍ، وَكَذَلِكَ لَمْ يُبَاحْ لِكُلِّ سَفَرٍ [وَمَكَانٍ، وَإِنَّمَا أُبِيحَ لِسَفَرٍ^(٣)] دُونَ سَفَرٍ وَمَكَانٍ دُونَ مَكَانٍ، وَهُوَ الْمَكَانُ الَّذِي يُغْدَمُ الْمَاءُ فِيهِ، وَيُقْقَدُ، فَعَلَى ذَلِكَ الْمُرَادُ مِنْ قَوْلِهِ: «أَوْ لَكَسْتُمْ أَلْسَاءً فَلَمْ تَحْدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيداً طَيِّباً» عَيْنُ اللَّئِيسِ، وَهُوَ الْجِمَاعُ. وَكَذَلِكَ رَوَى عَنِ [ابْنِ] عَبَّاسٍ ﷺ [أَنَّهُ^(٤)] قَالَ: (الْمُلَازِمَةُ وَالْمُبَاشَرَةُ وَالْإِفْضَاءُ وَالرَّقْتُ وَالْجِمَاعُ النِّكَاحُ وَلَكِنَّ اللَّهَ تَعَالَى كَتَبَ). وَعَنِ الْحَسَنِ وَعُبَيْدِ بْنِ عُمَيْرٍ وَعَطَاءٍ [أَنَّهُمْ^(٥)] قَالُوا: الْمُلَامَسَةُ الْجِمَاعُ.

فَإِنْ قِيلَ: مَا الْجَحْمَةُ فِي ذِكْرِ الْمَرَضِ وَالسَّفَرِ وَالْغَائِطِ وَالْمُلَامَسَةِ إِذَا كَانَ الْمُرَادُ مِنْ ذِكْرِهَا غَيْرُهَا؟ قِيلَ: الْجَحْمَةُ فِي ذِكْرِهَا هُوَ أَنَّ الْمَرَضَ فِي أَغْلَبِ^(٦) أَحْوَالِهِ يُعْجِزُ الْمَرْءَ عَنْ إِبَاحَةِ الْمَاءِ وَكَذَلِكَ السَّفَرُ فِي أَغْلَبِ أَحْوَالِهِ يُعْجِزُ صَاحِبَهُ عَنِ الْمَاءِ، فَخَرَجَ الذَّكْرُ عَلَى أَغْلَبِ الْأَحْوَالِ، وَكَذَلِكَ «هِنَّ أَغْلَبُ» الْأَغْلَبُ أَنَّهُ يَجِيءُ عَنْ قَضَاءِ الْحَاجَةِ، لِأَنَّهُمْ كَانُوا لَا يَخْرُجُونَ إِلَّا لِقَضَاءِ الْحَاجَةِ، وَكَذَلِكَ الْمُلَامَسَةُ مِنَ الزَّوْجَيْنِ الْأَغْلَبُ فِيهَا قَضَاءُ الْوَطْرِ وَالْحَاجَةِ. فَعَلَى ذَلِكَ خَرَجَ الذَّكْرُ وَاسْتَحْمِلَ غَيْرُهُ. وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْإِحْتِجَاجَ بِالظَّوَاهِرِ وَالْعُمُومِ [فِي حَقِّ^(٨)] الْمَخْرَجِ بَاطِلٌ لِمَا لَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ أَنْ يَخْتَجَّ بِظَاهِرِ هَذِهِ الْآيَةِ أَنْ يَقُولَ: عَلَى كُلِّ مَرِيضٍ، أَوْ عَلَى كُلِّ مُسَافِرٍ إِلَّا كَذَا.

ثُمَّ اللَّئِيسُ إِذَا أُرِيدَ بِهِ الْجِمَاعُ فَهُوَ مُمَكِّنٌ لَوَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: الْبَلِيَّةُ بِالْقَبْلَةِ وَاللَّئِيسُ بِالْيَدَيْنِ لِلزَّوْجَيْنِ ظَاهِرٌ^(٩) لَا يُحْتَمَلُ أَنْ يُعْرِفَ بِهِ الرِّسُولُ وَالْأُمَّةُ مِنْ فِعْلِ الْعَوَامِّ. فَلَوْ كَانَ الْوَصْفُ فِيهِ [مُحْتَمَلاً لَذِكْرٍ^(١٠)] لَأَنَّ مَا لَا يُحْتَمَلُ تَرَكَ إِظْهَارَ الْبَيَانِ حَتَّى يَلْزَمَ أَكْثَرُ الْأُمَّةِ الْمُتَكَرِّرُ فِي فِعْلِ الصَّلَاةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَالثَّانِي: أَنْ يَكُونَ الْأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ فِي كُلِّ لَئِيسٍ وَمَنْ جَرَى الذَّكْرُ بِهِ بَيْنَ الذَّكَورِ وَالْإِنَاثِ فَهُوَ بِحَقِّ الْكِفَايَةِ عَنِ الْجِمَاعِ، وَكَذَلِكَ سَائِرُ الْحُرُوفِ الْمُحْتَمَلَةِ لِلِكِنَايَةِ عَنْهُ مِنْ نَحْوِ الْمُبَاشَرَةِ وَالْعَشْيَانِ وَنَحْوِ ذَلِكَ. وَبِهِ قَالَ مَنْ أَجَازَ التَّيْمُّ لِلْجُنُبِ فِي حَقِّ الصَّلَاةِ مِنَ الصَّحَابَةِ، رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَإِنْ أُرِيدَ غَيْرُ الْجِمَاعِ مِمَّا قَدَّمَ يُحْتَمَلُ وَجُوهاً، فَهُوَ لَا يَجْمَعُ الْكُلَّ، وَلَكِنْ يَرْجِعُ إِلَى خَاصٍّ، وَهُوَ الَّذِي فِي الْغَالِبِ أَنْ يَكُونَ ثُمَّ خُرُوجٌ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ، وَهِيَ الْمُبَاشَرَةُ الْفَاجِشَةُ؛ دَلِيلُهُ ذِكْرُ الْمَرَضِ وَالسَّفَرِ عَلَى غَيْرِ إِقْرَانِ الْحُكْمِ بِنَفْسِهِ، إِذْ هُمَا^(١١) اسْمَانِ لَوُجُوهٍ، فَانْصَرَفَا إِلَى غَايَةِ مَالِهِ وَقَعَتِ الرُّخْصَةُ مِنَ الْعَجْزِ وَالْعَدَمِ. فَمِثْلُهُ أَمْرُ الْوُضُوءِ فِي الْأَوَّلِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وقوله: تعالى: «فَتَيَمَّمُوا صَعِيداً طَيِّباً» [قِيلَ: التَّيْمُّ الْقَضْدُ^(١٢)] يُقَالُ: تَيَمَّمْتُ الصَّعِيدَ، وَأَمَمْتُهُ لُغَتَانِ. وَقَوْلُهُ «فَتَيَمَّمُوا» وَتَعَمَّدُوا «صَعِيداً طَيِّباً» فَإِذَا كَانَ التَّيْمُّ الْقَضْدَ فَالتَّعَمُّدُ^(١٣) إِلَى الصَّعِيدِ لَمْ يَجُزْ إِلَّا بِالْيَدَيْنِ، لِأَنَّهُ ﷺ أَمَرَ بِالْقَضْدِ إِلَيْهِ وَالتَّعَمُّدِ، وَذَلِكَ أَمْرٌ بِالْيَدَيْنِ لِأَنَّ الْقَضْدَ يَدٌ.

وَفِي حَرْفِ ابْنِ مَسْعُودٍ ﷺ: تَأَمَّرُوا صَعِيداً طَيِّباً، أَيْ أَقْصَدُوا قَضْدَهُ.

وَالصَّعِيدُ قِيلَ: هُوَ وَجْهُ الْأَرْضِ، وَسُمِّيَ صَعِيداً لِمَا يُضَعَّدُ عَلَيْهَا، وَقِيلَ: هُوَ الْأَرْضُ الَّتِي تُثْبِتُ.

(١) فِي الْأَصْلِ وَم: الْمَرِيضُ. (٢) مِنْ م، سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ. (٣) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (٤) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (٥) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (٦) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (٧) فِي الْأَصْلِ وَم: الْأَغْلَبُ. (٨) فِي الْأَصْلِ وَم: فَحَق. (٩) فِي الْأَصْلِ وَم: ظَاهِرًا. (١٠) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (١١) فِي الْأَصْلِ وَم: مَا هُوَ. (١٢) مِنْ م، سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ. (١٣) فِي الْأَصْلِ وَم: وَالتَّعَمُّدُ.

الَا تَرَى أَنَّهُ رُويَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، [أَنَّهُ] ^(١) قَالَ: «جُعِلَتْ لِيَ الْأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهْرًا إِلَّا السَّبْحَةَ وَالْمَقْبَرَةَ؟» [البخاري ٣٣٥ و ٤٣٨] وقيل: [لأنهما مَلْعُونَتَانِ] ^(٢)، ولهذا قَالَ أَبُو يَوْسَفَ، رَحِمَهُ اللَّهُ، إِنَّ التَّيْمَمَ لَا يَجُوزُ مِنَ الْأَرْضِ السَّبْحَةَ لِأَنهَا لَا تُطَيَّبُ مَا يَبْتُثُّ.

وَأَمَّا أَبُو حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ، فَإِنَّهُ قَالَ: الطَّيِّبُ هُوَ الطَّاهِرُ الْحَلَالُ، لَهُ أَنْ يَتَيَمَّمَ بِهِ إِذَا عَدِمَ الْمَاءَ. وَالطَّيِّبُ اسْمٌ مَا حَمَلَ مِنْ الْمَقْصُودِ فِيهِ. وَالْمَقْصُودُ فِي التَّيْمَمِ التَّطَهُّرُ؛ فَهُوَ الطَّهْوَرُ وَالطَّاهِرُ. وَإِذْهُ الْخَبَرُ الَّذِي ذُكِرَ مِنْ جَعْلِ الْأَرْضِ طَهْرًا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وقوله تعالى: «فَأَنسَوْا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ» الْأَمْرُ يَقَعُ بِمَنْحِ الْأَيْدِي عَلَى الذَّرَاعَيْنِ دُونَ الْكَفَّيْنِ. دَلِيلُهُ أَمْرُ الْوُضُوءِ، أَنَّهُ يَغْسِلُ الذَّرَاعَيْنِ وَقَدْ غَسَلَهُمَا، فَالذَّرَاعَانِ دَخَلَتَا فِي الْمَنْحِ بِذِكْرِ الْيَدَيْنِ ^(٣)، وَكَذَلِكَ فِي الْوُضُوءِ لِأَنَّ الْكَفَّيْنِ يُغْسَلَانِ قَبْلَ غَسْلِ الْوَجْهِ، فَالْأَمْرُ بِغَسْلِ الْيَدَيْنِ ^(٤) يَقَعُ عَلَى الذَّرَاعَيْنِ وَمَا وَرَاءَ ذَلِكَ.

وعَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ عَنِ الْأَعْرَجِ عَنِ أَبِي جُهَيْنَةَ [أَنَّهُ] ^(٥) قَالَ: «أَقْبَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ غَانِطٍ وَبَوَّلَ، فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ، فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيَّ السَّلَامَ، فَضَرَبْتُ بِالْيَدَيْنِ ^(٦) الْحَانِطَ ضَرْبَةً، فَمَسَحَ بِهَا وَجْهَهُ، ثُمَّ ضَرَبَ ضَرْبَةً أُخْرَى، فَمَسَحَ بِهَا يَدَيْهِ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ؛ ثُمَّ رَدَّ السَّلَامَ» [ابن ماجه ٣٥١] وهكذا يَقُولُ أَصْحَابُنَا، رَحِمَهُمُ اللَّهُ، بِالضَّرْبَتَيْنِ: ضَرْبَةً لِلرَّجْلِ وَضَرْبَةً لِلذَّرَاعَيْنِ: الْأَصْلُ أَنَّهُ قَالَ اللَّهُ ﷻ، فِي الْوُضُوءِ: «وَأَيْدِيكُمْ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ» [المائدة: ٦] [وهو] ^(٧) أَنَّهُ فِي وَقْتِ الْأَمْرِ يُفْضَلُ الْغَسْلُ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ غَيْرَ مُخَاطَبٍ بِغَسْلِ الْكَفَّيْنِ عَلَى حَقِّ [غَسْلِ الذَّرَاعَيْنِ] ^(٨) إِذْ قَدْ قَضَى فَرْضَ غَسْلِهِمَا مِنْ قَبْلُ، فَصَارَتِ الْآيَةُ كَأَنَّهَا فِي غَسْلِ الذَّرَاعَيْنِ ^(٩) بِالْأَمْرِ بِغَسْلِ الْيَدَيْنِ ^(١٠) وَعَرَفَتْ بِذَلِكَ [الْكَفَّيْنِ لَا بِالذَّرَاعَيْنِ] ^(١١)، فَمِثْلُهُ أَمْرُ التَّيْمَمِ، وَصَارَتِ الْآيَةُ كَأَنَّهَا فِي حَقِّ الذَّرَاعَيْنِ ^(١٢)، وَدَخَلَ الْكُفَّانِ ^(١٣) فِي ذَلِكَ بِالْخَبَرِ عَلَى أَمْرِ الطَّهَارَةِ فِي مَا أُضِيفَتْ إِلَى عَضْوٍ أَوْ بَدَنِ لَمْ يَجِدْ [الْمَاءَ] ^(١٤) لَمْ يَدْخُلْ كَالْمُضَافِ إِلَيْهِ فِي الْإِشْتِرَاكِ بِقَضَاءِ حَقِّهَا نَحْوَ الْجَنَابَةِ وَالْوَجْهِ وَالرَّاسِ، فَكَذَلِكَ أَمْرُ الْيَدَيْنِ ^(١٥) فِي التَّيْمَمِ. لَكِنْ قُصِرَ عَنِ التَّمَامِ بِدَلَالَةِ بَيَانِ السُّنَّةِ وَعُمُومِ الْفَتْوَا مَا لَا شَكَّ فِي قَضَاءِ حَكْمِ الْوُضُوءِ، وَلَيْسَ هُوَ فِي بَعْضِ الْيَدَيْنِ ^(١٦) فَلَا يُجْعَلُ فِي مَا لَيْسَ فِيهِ بَدَلُهُ؛ إِذْ حَقُّهُ التَّقْصِيرُ عَنْ كَمَالِ وَظِيفَةُ الْأَصْلِ لَا الزِّيَادَةُ عَلَيْهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وقوله تعالى: «إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَفُوًّا» لِمَا مَضَى مِنَ الذُّنُوبِ «عَفُوًّا» لِمَا يَسْتَقْبِلُ. وَالْعَفْوُ وَالصَّفْحُ وَالْمَحْوُ وَالْعَفْرُ السُّتْرُ؛ هُوَ يَغْفُو عَنْهُ، وَيَسْتُرُ عَلَى صَاحِبِهِ، وَالْعَفْوُ هُوَ التَّجَاوُزُ، فَيَخْتَلِفُ اللَّفْظُ عَلَى إِرَادَةِ مَعْنَى وَاحِدٍ.

الآية ٤٤ وقوله تعالى: «أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أَرَادُوا نَصِيحًا» يَقُولُ: أَعْطَوْا حَقًّا مِنْ عِلْمٍ «الْكِتَابِ» وَهُمْ عُلَمَاءُ هُمْ «يَسْتَفْتُونَ السَّلَافَ» يَعْلَمُ الْكِتَابَ. وَيَحْتَمِلُ «يَسْتَفْتُونَ السَّلَافَ» بِالْهَدَى، وَكَذَلِكَ قِيلَ فِي حَرْفٍ خَفِضَ عَلَى مَا ذُكِرَ فِي غَيْرِ هَذِهِ الْآيَةِ «أَشْفَدُ السَّلَافَ بِالْهَدَى» [البقرة: ١٦ و ١٣٥] وَذَلِكَ أَنَّهُمْ كَانُوا [آمَنُوا بِمُحَمَّدٍ] ^(١٧) ﷺ، قَبْلَ أَنْ يُبْعَثَ. فَلَمَّا لَمْ يُبْعَثْ عَلَى هَوَاهُمْ كَفَرُوا بِهِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: «وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَهُمْ وَكَانُوا مِنْ قَبْلُ يَسْتَفْتُونَ عَلَى الَّذِينَ كَفَرُوا فَلَمَّا جَاءَهُمْ مَا عَرَفُوا كَفَرُوا بِهِ» [البقرة: ٨٩]. وَيَحْتَمِلُ يَسْتَفْتُونَ ضَلَالًا غَيْرَهُمْ بِالتَّخْرِيفِ وَالرَّمَا وَغَيْرِ ذَلِكَ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: «يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ لِيَصُدُّوا عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ» [الأنفال: ٣٦] وَقَوْلِهِ: «اتَّبِعُوا سَبِيلَنَا» [العنكبوت: ١٢]. أَلَمْ تَرَ حَرْفَ التَّعْجِيبِ عَنْ أَمْرٍ قَدْ بَلَغَهُ، فَيُخْرِجُ مُخْرِجَ التَّذْكِيرِ، أَوْ لَمْ يَبْلُغَهُ، فَيُخْرِجُ مُخْرِجَ التَّعْلِيمِ؟ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وقوله تعالى: «وَيُرِيدُونَ أَنْ تَهْتَدُوا السَّبِيلَ» يَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ: «وَيُرِيدُونَ» أَيِ يَتَمَنَّوْنَ «أَنْ تَهْتَدُوا السَّبِيلَ» لِتَدْوَمَ، لَهُمُ الرِّئَاسَةُ وَالسِّيَاسَةُ، إِذْ كَانَتْ لَهُمُ الرِّئَاسَةُ عَلَى مَنْ كَانَ عَلَى دِينِهِمْ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ ذَلِكَ عَلَى مَنْ لَمْ يَكُنْ عَلَى دِينِهِمْ، فَتَمَنَّوْا

(١) ساقطة من الأصل وم. (٢) في الأصل وم: أنها ملعونة. (٣) و(٤) في الأصل وم: اليد. (٥) ساقطة من الأصل وم. (٦) في الأصل وم: اليد. (٧) ساقطة من الأصل وم. (٨) من م، في الأصل: يغسل الذراع. (٩) في الأصل وم: الذراع. (١٠) في الأصل وم: اليد. (١١) في الأصل وم: الكف لا بها. (١٢) في الأصل وم: الذراع. (١٣) في الأصل وم: الكف. (١٤) ساقطة من الأصل وم. (١٥) في الأصل وم: اليد. (١٦) في الأصل وم: اليد. (١٧) في الأصل وم: آمنوا محمداً.

أَنْ يَكُونُوا عَلَى دِينِهِمْ لِيَكُونَ لَهُمُ الرِّئَاسَةُ عَلَيْهِمْ وَقِيلَ: ﴿وَرِيدُونَ أَنْ تَضِلُّوا السَّبِيلَ﴾ أَي يَأْمُرُونَهُمْ وَيَذَعُونَهُمْ إِلَى دِينِهِمْ لِمَا ذَكَرْنَا مِنْ طَلَبِ الْمَنَافِعِ وَإِبْقَاءِ الرِّئَاسَةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

الآية ٤٥

وقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِأَعْدَائِكُمْ﴾ كَانَهُمْ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، يَظْلُبُونَ مَوَالَاةَ الْمُؤْمِنِينَ، وَيُظْهِرُونَ^(١) لَهُمُ الْمُوَافَقَةَ، فَتَنَى اللَّهُ تَعَالَى الْمُؤْمِنِينَ عَنْ مَوَالَاتِهِمْ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا تَتَّخِذُوا يَطَافَةَ مِن دُونِكُمْ لَا يَأْلُونَكُمْ خَبَالًا وَدُّوا مَا عَنِتُّمْ﴾ إِلَى قَوْلِهِ ﷺ: ﴿مَتَّانَتُمْ أَوْلَاءَهُمْ ثِيَابَهُمْ وَلَا يُحِبُّونَكُمْ﴾ الْآيَةُ [آل عمران: ١١٨ و ١١٩] فَأَخْبَرَ اللَّهُ ﷻ، الْمُؤْمِنِينَ أَنَّهُ أَعْلَمُ بِأَعْدَائِكُمْ مِنْكُمْ. وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمُؤْمِنُونَ اسْتَنْصَرُوهُمْ، وَاسْتَعَانُوا بِهِمْ فِي أَمْرٍ، فَأَخْبَرَ ﷻ، أَنَّهُمْ أَعْدَاؤُكُمْ، وَهُوَ أَعْلَمُ بِهِمْ. ثُمَّ قَالَ: ﴿وَكَفَى بِاللَّهِ وَلِيًا وَكَفَى بِاللَّهِ نَصِيرًا﴾ أَي كَفَى بِهِ وَلِيًّا وَمُعِينًا، وَكَفَى بِهِ نَاصِرًا. وَيَحْتَمِلُ قَوْلُهُ ﴿وَكَفَى/ ٩٧ - ١/ بِاللَّهِ وَلِيًا﴾ وَكَفَى بِاللَّهِ مِمَّا أَعْطَاكُمْ مَنْ أَعْطَاكُمْ، أَي لَا وَلِيَ أَفْضَلُ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى، وَلَا نَاصِرَ أَفْضَلُ مِنْهُ، مِنْهُ الْبَرَاهِينُ وَالْحُجُجُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

الآية ٤٦

وقوله تعالى: ﴿مِنَ الَّذِينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ﴾ وَفِي حَرْفِ ابْنِ مَسْعُودٍ ﷺ: ﴿وَكَفَى بِاللَّهِ نَصِيرًا﴾ وَ ﴿مِنَ الَّذِينَ هَادُوا﴾ عَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ وَالْإِبْتِدَاءِ خَبَرٌ. وَفِي حَرْفِ غَيْرِهِ ﴿مِنَ الَّذِينَ هَادُوا﴾ مَعْنَاهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أَرْتُوا نَصِيبًا مِنَ الْكِتَابِ﴾ ﴿مِنَ الَّذِينَ هَادُوا﴾ لَا ذِكْرَ لِلنَّصَارَى فِي ذَلِكَ. وَفِي حَرْفِ ابْنِ مَسْعُودٍ ﷺ، ذِكْرُ النَّصَارَى فِي ﴿الَّذِينَ أَرْتُوا نَصِيبًا مِنَ الْكِتَابِ﴾. وَفِي حَرْفِ حَفْصَةَ ﷺ، ﴿مِنَ الَّذِينَ هَادُوا﴾ مَنْ يُحَرِّفُ ﴿الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ﴾. ثُمَّ تَحْرِيفُ الْكَلِمِ يَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ: يَحْتَمِلُ تَغْيِيرَ الْمَعْنَى وَتَبْدِيلَ التَّوِيلِ عَلَى جُهَاِلِهِمْ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا يَنْهَرُ لَنَبِيًّا يَتْلُونَ آيَاتِهِمْ﴾ الْآيَةُ [آل عمران: ٧٨]، وَيَحْتَمِلُ تَغْيِيرَ اللَّفْظِ وَالْكِتَابَةِ نَفْسِهَا كَقَوْلِهِ ﷻ: ﴿قَوْلِيلٌ لِلَّذِينَ يَكْتُمُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَذَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٧٩].

وقوله تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا﴾ قِيلَ: ﴿سَمِعْنَا﴾ قَوْلُكَ ﴿وَعَصَيْنَا﴾ أَمَرَكَ.

وقوله تعالى: ﴿وَأَسْمَعَ غَيْرَ مُسْمِعٍ﴾ قِيلَ: أَسْمَعَ قَوْلَنَا ﴿غَيْرَ مُسْمِعٍ﴾ أَي غَيْرَ مُجِيبٍ. وَقِيلَ: ﴿وَأَسْمَعَ غَيْرَ مُسْمِعٍ﴾ لَا سَمِعْتَ عَلَى السَّبِّ. وَقَوْلُهُمْ^(٢) ﴿وَعَصَيْنَا﴾ الْإِسْرَارُ بِهِ مِنْهُمْ، أَظْهَرَهُ اللَّهُ تَعَالَى لِيَكُونَ آيَةُ الرِّسَالَةِ.

وقوله تعالى: ﴿وَرَدَعْنَا﴾ قِيلَ: يَقُولُونَ لِمُحَمَّدٍ ﷺ، ﴿وَرَدَعْنَا﴾ سَمْعَكَ، وَقِيلَ: ﴿وَرَدَعْنَا﴾، حَقُوقُنَا، وَهُوَ مِنَ الرُّعَايَةِ.

وقوله تعالى: ﴿كَيْئًا بِأَلْسِنَتِهِمْ﴾ أَي تَحْرِيفًا. وَالتَّحْرِيفُ مَا ذَكَرْنَا كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَتْلُونَ آيَاتِهِمْ بِالْكِتَابِ﴾ الْآيَةُ [آل عمران: ٧٨]. وَقِيلَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَسْمَعَ غَيْرَ مُسْمِعٍ﴾ أَي أَسْمَعَ يَا مُحَمَّدُ مِنَّا قَوْلَنَا غَيْرَ مُسْمِعٍ مِنْكَ قَوْلُكَ، وَلَا مَقْبُولٍ مَا يَقُولُ.

وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ قَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَأَسْمَعَ وَأَطَعْنَا لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ﴾ أَي لَوْ قَالُوا: سَمِعْنَا قَوْلَكَ، وَأَطَعْنَا أَمَرَكَ، وَانْظُرْنَا، فَلَا تَعْجَلْ عَلَيْنَا، تَنْظُرْ. وَقِيلَ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَأَطَعْنَا﴾ أَطَعْنَاهَا.

وقوله تعالى: ﴿لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ﴾ [مِمَّا قَالُوا، أَي]^(٣) لَوْ قَالُوا: سَمِعْنَا قَوْلَكَ، وَعَصَيْنَا أَمَرَكَ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ. أَمَّا فِي الدُّنْيَا فَدَوَامُ الرِّئَاسَةِ الَّتِي خَافُوا قُوَّتَهَا لَوْ أَطَاعُوهُ، وَاتَّبَعُوهُ، آمَنُوا [أَي آمَنُوا لَهُمْ لَوْ أَطَاعُوهُ]^(٤) تَنْبِيْهُ، فَلَمْ تَذْهَبْ عَنْهُمْ الرِّئَاسَةُ وَالذِّكْرُ فِي الدُّنْيَا، بَلْ زَادَهُمْ^(٥) شَرَفًا وَذِكْرًا فِي الْحَيَاةِ وَبَنَدَ الْمَمَاتِ. وَأَمَّا فِي الْآخِرَةِ فَثَوَابٌ دَائِمٌ غَيْرُ زَائِلٍ أَبَدًا.

وقوله تعالى: ﴿وَأَقْرَمَ﴾ أَي أَغْدَلَ وَأَضْرَبَ لِمَا ذَكَرْنَا. ﴿وَلَكِنَّ لَعْنَتَهُمُ اللَّهُ يَكْفُرِينَ﴾ وَاللَّعْنُ الطَّرْدُ، طَرَدَهُمُ اللَّهُ ﷻ مِنْ رَحْمَتِهِ وَدِينِهِ لَمَّا عَلِمَ مِنْهُمْ [أَنَّهُمْ]^(٦) لَا يُؤْمِنُونَ بِاخْتِيَارِهِمُ الْكُفْرَ.

(١) فِي الْأَصْلِ وَم: وَيُظْهِرُ. (٢) فِي الْأَصْلِ: وَقَوْلُنَا. (٣) فِي الْأَصْلِ: مِمَّا قَالُوا، فِي م: أَي. (٤) فِي الْأَصْلِ وَم: إِذْ آمَنَ مِنْهُمْ وَأَطَاعُوهُ.

(٥) فِي الْأَصْلِ وَم: أَزَادَهُمْ لَهُمْ. (٦) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم.

وقوله تعالى: ﴿فَلَا يُؤْمِنُونَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ قيل: والقليل من نحر ابن سلام وأصحابه^(١)، وقيل: قوله تعالى: ﴿فَلَا يُؤْمِنُونَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ أي لا يؤمنون إلا بقليل من الكتب والأنبياء ﷺ كقوليه تعالى: ﴿تُؤْمِنُ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ وَتُكْفَرُ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ﴾ [النساء: ١٥٠].

الآية ٤٧

وقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَلْزَمْنَا بِنَايَا مَا تَزَكُّوا مَصَدَّقًا لِمَا مَعَكُمْ﴾ ذلك^(٢) هذه الآية أن المجوس ليسوا من أهل الكتاب ولا يمتن ﴿أَوْفُوا الْكُتُبَ﴾ لأنه قال ﷺ: ﴿يَا أَيُّهَا بَنِي إِسْرَءِيلَ مَا تَزَكُّوا مَصَدَّقًا لِمَا مَعَكُمْ﴾ وليس عند المجوس كتاب حتى يكون المنزل على محمد ﷺ ﴿مَصَدَّقًا لِمَا﴾ معهم ثم قوله: ﴿مَصَدَّقًا لِمَا مَعَكُمْ﴾ أي موافقاً لما معكم^(٣) وإنما كان موافقاً لما معهم بالمعاني المذرجة فيه والأحكام لا بالنظم واللسان؛ لأنه معلوم أن ما معهم من الكتاب مخالف للقرآن نظماً ولساناً، وكذلك سائر كتب الله تعالى موافق بعضها بعضاً معاني^(٤) وأحكاماً، وإن كانت مختلفة في النظم واللسان. دل أنها من عند الله تعالى نزلت، إذ لو كانت من عند غير الله [كانت]^(٥) مختلفة.

ألا ترى أنه قال: ﴿أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْفُرْقَانَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾؟ [النساء: ٨٢]. ففيه دليل لقول أبي حنيفة ﷺ حين أجاز الصلاة بالقراءة بالفارسية لأن تغيير النظم والاختلاف باللسان لم يوجب تغيير المعاني واختلاف الأحكام حين أخبر ﷺ أنه موافق لما معهم، وهو في اللسان والنظم مختلف، والمعنى موافق لما معهم، ثم يختل قوله تعالى: ﴿مَصَدَّقًا لِمَا مَعَكُمْ﴾ بصفته ونعته وتبويته ومنعته وزمانيه فيه لما^(٦) معكم لا يخالف في شيء من ذلك. ويختل أنه هو النبي ﷺ الذي آمنتم به قبل أن يبعث، فكيف كفرتم بالله؟ والله أعلم.

وقوله تعالى: ﴿وَمَنْ قَبْلَ أَنْ نَطْمِسَ وُجُوهًا﴾ الآية؛ قيل: لما نزلت هذه الآية قدم عبد الله بن سلام على رسول الله ﷺ فاسلم، وقال: يا رسول الله ما كنت أرى أنني أصل إليك حتى يتحول وجهي في قفاي. وقيل: طمسها أن تغمى أبصارها وزدّها على أذبارها. وقيل: طمس الوجوه أن تغمى، وترد عن بصيرتها؛ وذلك أنهم كانوا مؤمنين بمحمد ﷺ مستيقنين بمحمد ﷺ أنه نبي الله يجدونه في كتبهم. يقول: حققوا إيمانكم بمحمد ﷺ وكتابيه من قبل أن يضلّكم عن هداكم، فتصيروا ضلّالاً، فلا تفلحوا ما كنتم تعملون. ويختل أن تكون الآية خرجت على الزعيد، وهي على التمثيل لا على التحقيق كقوله تعالى: ﴿أَوْ تَلْعَنَهُمْ كَمَا لَعَنَّا أَهْلَ النَّبِيِّ﴾ ويختل أن يكون هذا في الآخرة.

وقوله تعالى أيضاً^(٧): ﴿وَمَنْ قَبْلَ أَنْ نَطْمِسَ وُجُوهًا﴾ يختل الحقيقة، فيرجع إلى يوم القيامة، فيذهب فيه^(٨) جميع محاسن الوجوه^(٩)، أو نطمس وجوه الحق [عنهم بمعاندتهم، فيبصروا]^(١٠) الحق بغير صورته بعد أن كانوا رأوا كل شيء بصورته في كتبهم المنزلة، والله أعلم، أو^(١١) نطمس وجوههم عند اتباعهم الذين لأجلهم غيروا، وحرّفوا، بما يظلمهم على خيانتهم، ويظهر لهم تبدّلهم، وقد فعل بحمد الله تعالى. وقد يختل الوعيد أن يفعل بهم، إن لم يؤمنوا حقيقة، ذلك كفعله بأصحاب السبت تغيير^(١٢) الجوهر. ثم لعل أولئك قد أسلموا، أو [نزل بهم العذاب]^(١٣)، ولم يذكروا، والله أعلم.

وقوله تعالى: ﴿وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ مَفْعُولًا﴾ أي [كان بأمر الله ﷻ]^(١٤) مفعولاً كما يقال: الجنة رحمة الله، والمطر رحمة الله. فعلى ذلك معنى قوله ﷻ: ﴿وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ مَفْعُولًا﴾. ويختل قوله ﴿وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ﴾ أي عذاب الله نازلاً بهم.

الآية ٤٨

وقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ. وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ أجمع الناس أنه^(١٥) يغفر الذنوب كلها: الشرك وما دونه إذا انتهى، وتاب، بقوله تعالى: ﴿إِنْ يَنْتَهِوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ﴾ [الأنفال: ٣٨] دل أن إظماغ المغفرة لما دون الشرك لمن ينتهي^(١٦) عنه. وقال الخوارج: الكبائر كلها الشرك بالله تعالى، فمن ارتكبها دخل تحت قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ﴾.

(١) أدرج بعدما في الأصل وم: وهم. (٢) في الأصل وم: دل. (٣) من م، في الأصل: معكم. (٤) في الأصل وم: معاني. (٥) من م، ساقطة من الأصل (٦) في الأصل وم: في ما. (٧) ساقطة من م. (٨) في الأصل وم: عنه. (٩) في الأصل وم: الوجه. (١٠) في الأصل وم: عنه بمعاندته فيبصر. (١١) في الأصل وم: أن. (١٢) في الأصل وم: تغير. (١٣) في الأصل: بهم، في م: نزل بهم. (١٤) في م: بأمر الله كان. (١٥) في الأصل وم: أن. (١٦) في الأصل وم: لم ينته.

والمسألة بيننا وبينهم في ذلك. فيقال لهم: المعتبر الذي صار مُشركاً عندكم بازتكاب الكبيرة، ذلك المعنى موجود في ارتكاب الصغائر، فيجزي أن يكون كافراً، فإذا لم يصِرْ بذلك كافراً، لم يصِرْ بازتكاب الكبائر كافراً.

وقالت المعتزلة: صاحب الكبيرة يخرج من الإيمان، ولا يدخل في الكفر. وقال أبو بكر الأصم: ظهر الوعيد في الكبائر وشرط المغفرة لنا دون الشرك بقوله تعالى: ﴿لِمَن يَشَاءُ﴾ فهو الصغائر كقولوه: ﴿تَكْفِرَ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾ [النساء: ٣١] أخبر أن من السيئات ما يكفر، ومنها ما لا يكفر، فهو للصغائر.

وأما عندنا فإن الله ﷻ أطمع المؤمنين المغفرة ما دون الشرك. ثم له المشيئة؛ إن شاء عذبهم فيها، وإن شاء عفا عنهم. وأما إطماع المغفرة في الشرك فإنه لا يجوز في العقل؛ لأن من اعتقد ديناً/ ٩٧ - ب/ فإنما يعتقده للأبد. وليس كل من ارتكب ذنباً يرتكبه للأبد، بل إنما يرتكبه لقضاء شهوة^(١) تغلبه، فهو يندم على إثمه. لذلك قلنا: يجوز في العقل إطماع المغفرة لما دون الشرك، ولا يجوز للشرك، وبالله التوفيق.

ووجه آخر أن الوعيد الذي ذكرته يَحْتَمِلُ الاستِحْلال^(٢) والاستِخفاف بالأمر والنهي، فلا ينزل بما أطمع بهذه الآية من المغفرة، فيزال الطمع والرجاء بالوعيد المتوجه وجهين [في الرق] ^(٣) فيهم. فأما القطع في أحد الوجهين بالمُحْتَمِلِ، ومنع القطع بالآخر للاختيال فهو بحكم، ولا قوة إلا بالله.

ووجه آخر أن الآية في التفصيل بين المُحْتَمِلِ للغفران والذي لا يَحْتَمِلُ؛ فإذا صُرِّقَتْ إلى الصغائر، ينظر^(٤) تخصيص اسم الشرك، ويُنْتَسَبُ على السامع جله^(٥). وليس أمر الوعيد في ما جاء بموضع التفصيل، بل الذي جاء بحق التفصيل ذكر الغفران بالتكفير مقابلة الجزاء من حسنات أو عقوبات كقوليه تعالى: ﴿إِن تَجْنِبُوا كِبَايَر مَا تُهَوِّنُ عَنْهُ﴾ الآية [النساء: ٣١].

ووجه آخر: قال الله ﷻ: ﴿لِمَن يَشَاءُ﴾. وهذا كناية عن الأنفس المغفورات لا عن الآثام التي تُغْفَرُ، لم يجز صرف تخصيص إلى الآثام بالآية المكنى بها عن الأنفس، وفي آيات الوعيد في الدين جاء بهم، وفي ما جاء عاماً قبان^(٦) [أنه] لا صرف [له]^(٧) في ذلك، فهو أولى، وبالله التوفيق.

وبعد فإنه ﷻ قال: ﴿لِمَن يَشَاءُ﴾ والصغائر عندكم مغفورة بالحكمة لا بالوعد، والآية في التعريف، ولا قوة إلا بالله. وقوله أيضاً: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِ﴾ فمعلوم أنه في ما يلزمه حتى يختم به، لا في ما يتوب عنه. أي ذلك قوله: ﴿إِن يَنْتَهَوْا يُغْفِرْ لَهُمْ﴾ [الأنفال: ٣٨] وغير واحدة من الآيات التي جاءت في الكفرة لما آمنوا، والله أعلم، فصار كأنه قال: ﴿لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِ﴾ إذا لم يثبت عنه ﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَن يَشَاءُ﴾ وإن لم يثبت عنه^(٨).

فلو كان شيئاً مما دونه لا يَحْتَمِلُ في الحكمة المغفرة لَصُمَّ إلى المُتَنَبِّعِ عن الإحتمال لا أن الحق بالمُحْتَمِلِ له في ما كان معلوماً أنه القصد فيه إلى بيان ما فيه الرجاء والإياس. وأي ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ لَا يَأْتِسُّ مِنْ رَّحْمَةِ اللَّهِ إِلَّا الْكَفُورُ﴾ [يوسف: ٨٧]. فلو كان يلزم الإياس لما دونه لَوَجِبَ^(٩) الوصف له بالكفر؛ إذ الإياس لهم بالكفر وفي تحقيقه. فأَيُّ الوجهين لَزِمَ تبعه الآخر في حق الإياس لا في وجود فعله؛ إذ قد يوجد فعل الرجاء في الكفرة، ثبت أن ذلك في الحكم والتحقيق لا في وجود الفعل، وبالله التوفيق.

الآية ٤٩

وقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْكُونَ أَنفُسَهُمْ﴾ قيل: هم اليهود جاؤوا بأبنائهم أطفالاً، فقالوا: يا محمد هل على أولادنا هؤلاء من ذنب؟ قال: لا، قالوا: فوالذي نخلف^(١٠) يو ما نحن إلا تزكيتهم؛ ما من ذنب نعمله بالنهار إلا كفر عتاً بالليل، وما عملنا بالليل إلا كفر عتاً بالنهار، فذلك التزكية منهم. وقيل: تزكيتهم أنفسهم بقولهم: ﴿مَعْنُ آبَاؤُنَا اللَّهُ وَأَبْنَاؤُنَا﴾ [المائدة: ١٨] لا ذنوب لنا. ويَحْتَمِلُ أن تكون تزكيتهم أنفسهم ما قال ﷻ: ﴿يَبْنِي إِسْرَءِيلَ أَكْزَرُ أَشْيَءٍ أَلَيْسَ أَشْأُ وَأَجْبَتُونِي﴾

(١) في الأصل وم: شهوته. (٢) من م، في الأصل: الاستحالة. (٣) في الأصل: الرق، في م: الوقف. (٤) في الأصل وم: فيبطل. (٥) في الأصل وم: محله. (٦) و(٧) ساقطة من الأصل وم. (٨) في الأصل وم: منه. (٩) في الأصل وم: ليجب. (١٠) من م، في الأصل: علمنا.

عَلَيْكُمْ وَأَنِّي فَتَلَّكُمْ عَلَى الْكَافِرِينَ [البقرة: ٤٧ و ١٢٢]. وكان أكثر الأنبياء ﷺ، إنما بُعِثُوا مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ، وكانوا يُزَكُّونَ أَنْفُسَهُمْ بِذَلِكَ. فقال ^(١) ﷺ: ﴿بَلِ اللَّهُ يُرَكِّي مَنْ يَشَاءُ يُفْضِلُ مَنْ يَشَاءُ أَوْ يَرِيءُ مِنَ الذُّنُوبِ﴾.

ثم التَّزَكُّيَةُ تُدْمُ: أَنْ يُزَكِّيَ أَحَدٌ نَفْسَهُ، لِأَنَّ التَّزَكِّيَةَ، هِيَ التَّنْزِيهُ مِنَ الْعُيُوبِ كُلِّهَا أَوِ الذُّنُوبِ، وَذَلِكَ مِمَّا لَا يَسْلَمُ أَحَدٌ مِنْهَا، وَلَا يَبْرَأُ، وَلَا يَسْتَجِئُ مَخْلُوقٌ، وَذَلِكَ مَعْنَى النُّهْيِ: ﴿فَلَا تُزَكُّوا أَنْفُسَكُمْ﴾ [النجم: ٣٢]؛ إِذْ تَخْرُجُ التَّزَكُّيَةُ مَخْرَجَ التَّكْبَرِ، وَذَلِكَ لِجَهْلِهِ بِنَفْسِهِ بِمَا لَا يَرَى غَيْرَهُ شَكْلَ نَفْسِهِ وَلَا مِثْلَهُ، فَتَكَبَّرَ عَلَيْهِ. وَلَوْ عَرَفَ أَنَّهُ مِثْلُهُ وَشَكْلُهُ مَا تَكَبَّرَ عَلَى أَحَدٍ قَطُّ، وَلَا زَكَّى نَفْسَهُ. وَقَوْلُ الرَّجُلِ: أَنَا مُؤْمِنٌ لَيْسَ ذَلِكَ تَزَكُّيَةً إِنَّمَا هُوَ إِخْبَارٌ عَنْ شَيْءٍ أَكْبَرَهُ بِهِ، وَالتَّزَكُّيَةُ هِيَ الَّتِي يَرَى ذَلِكَ مِنْ نَفْسِهِ.

وقوله تعالى: أَيْضاً: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يُزَكُّونَ أَنْفُسَهُمْ﴾ لَيْسَ فِي إِظْهَارِ الْإِيمَانِ تَزَكُّيَةً لِمَا لَا يَخْلُو مِنْ أَنْ تُظْهِرَ لِمَنْ أَبَى مُشَارَكَتَكَ فِيهِ، فَعَلَيْكَ الْإِظْهَارُ بِحَقِّ الدَّعْوَةِ إِلَيْهِ لِتَدْعُوهُ إِلَى مَا تَدِينُ بِهِ، أَوْ هُوَ يُشَارِكُكَ فِيهِ، وَالتَّزَكُّيَةُ فِي الْحَقِيقَةِ فِي مَا يُوجِبُ تَقْدِيمَكَ، وَلَيْسَ فِي هَذَا، وَأَيْضاً إِنَّ الْقَوْلَ بِالْإِيمَانِ لَيْسَ بِمَقْدَرٍ عَنْ مَعْنَى الْعِبَادَةِ أَوْ سَبَبٍ، فِيهِ غُلُوفٌ مِنْ حَيْثُ ذَلِكَ، إِنَّمَا هُوَ خَبَرٌ عَنْ أَمْرٍ، هُوَ فِي اللُّغَةِ تَصْدِيقٌ بِأَمْرٍ هُوَ ذَلِكَ، لَيْسَ بِالَّذِي يُعَدُّ فِي الرُّتَبِ، بَلْ عَلَى كُلِّ ذَلِكَ، وَلَا أَحَدٌ إِلَّا وَقَدْ يُؤْمِنُ بِأَشْيَاءَ تُصَدَّقُ، فَلَيْسَ فِي الْقَوْلِ بِهِ مَنَقِبَةٌ.

وكذلك ما مِنْ أَحَدٍ إِلَّا وَعَلَيْهِ التَّكْذِيبُ بِأَمْرٍ، فَلَا بِالتَّكْذِيبِ فِي الْإِطْلَاقِ لَوْمٌ، وَلَا بِالتَّصْدِيقِ بِالْإِطْلَاقِ مَذْحٌ، إِذْ فِي كُلِّ ذَلِكَ، لَكِنْ لَزِمَ فِي تَكْذِيبٍ بِهِنَ فَيَكُونُ مِنْ حَيْثُ كَذَلِكَ دُؤِمَتْ. ثُمَّ يَتَفَارَقُ عَلَى تَفَارُوتِ دَرَجَاتِ الْكُذِبِ. ثُمَّ التَّصْدِيقُ لَوْ كَانَ ثُمَّ مَذْحٌ، فَهُوَ يُصَدِّقُ كُلَّهُ، فَيَصِيرُ الْمَرْءُ بِوُضُوفِهِ نَفْسَهُ صَادِقاً فِي شَيْءٍ تَزَكُّيَةً وَمَذْحاً، وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ.

عَلَى أَنَّ لِلْإِيمَانِ حَدّاً، وَكُلَّ عِبَادَةٍ ذَاتَ حَدٍّ، فَلَا امْتِدَاحَ وَمَنْ قَدْ آدَاهَا بِالْإِخْتِيَارِ عَنِ الْإِدَاءِ وَلِخَاصَّةٍ ^(٢) الْفَرَائِضِ مِنْهَا، نَحْوُ: مَنْ يَقُولُ: أَنَا ^(٣) بَرٌّ أَوْ تَقِيٌّ أَوْ حَبِيبُ اللَّهِ تَعَالَى، أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ إِلَى مَا لَا يُعْرَفُ حَدُّهُ مِنَ الْخَيْرَاتِ، فَهُوَ بِذَلِكَ يَرْتَفِعُ عَلَى الْأَشْكَالِ، وَيَفْتَخِرُ عَلَيْهِمْ، فِي مَا لَوْ كَانَ صَادِقاً كَانَ مِنْهُ إِغْفَالٌ عَنْ حَقِّ ذَلِكَ. وَلَوْ كَانَ كَاذِباً [كَانَ جَانِئاً] ^(٤) مَنَقُوتاً بِالْكَذِبِ، وَاللَّهُ الْمَوْفُوقُ.

وقوله تعالى: ﴿وَلَا يُظَلِّمُونَ فِتْيَاناً﴾ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ^(٥) ﷺ، [أَنَّهُ] ^(٦) قَالَ: (الْفِتِيلُ مَا قَتَلَتْ بَيْنَ إِصْبَعَيْكَ، وَالتَّقِيرُ الَّذِي يَكُونُ فِي ظَهْرِ الثَّوَابِقِ، وَهُوَ عَلَى التَّمْثِيلِ). وَقِيلَ فِي حَرْفِ حَفْصَةٍ: أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ قَالُوا: إِنَّا تَزَكَّى أَنْفُسَنَا؟ بَلِ اللَّهُ يُزَكِّي مَنْ يَشَاءُ.

وقوله تعالى: ﴿أَنْظُرْ كَيْفَ يَقْتُرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ وَكَفَى بِهِ إِثْمًا مُبِينًا﴾ الآية ظاهرة.

الآية ٥٠

الآية ٥١

وقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيبًا مِنَ الْكِتَابِ﴾ قِيلَ: أَعْطُوا حَقّاً مِنَ الْكِتَابِ، وَهُمْ عُلَمَاءُهُمْ ﴿يُؤْمِنُونَ بِالْجَنَّةِ وَالْطَّغُوتِ﴾ اخْتَلَفَ فِيهِ؛ قِيلَ: الْجَنَّةُ الشَّيْطَانُ، وَالطَّغُوتُ الْكَاهِنُ، وَقِيلَ: الْجَنَّةُ السُّخْرُ، وَالطَّغُوتُ الشَّيْطَانُ. وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ^(٧) ﷺ [أَنَّهُ] ^(٨) قَالَ: (الْجَنَّةُ الشَّيْطَانُ بِكَلَامِ الْحَبَشَةِ، وَالطَّغُوتُ كَهَانُ الْعَرَبِ) وَقِيلَ: الْجَنَّةُ الْكَاهِنُ، وَالطَّغُوتُ الشَّيْطَانُ. وَقِيلَ: الْجَنَّةُ حُمَيُّ بْنُ أَخْطَبَ، وَالطَّغُوتُ كَعْبُ بْنُ الْأَشْرَفِ؛ يُخْبِرُ ^(٩) عَنْ سَفَهِهِمْ بِإِيمَانِهِمْ بِهِؤْلَاءِ وَحَسَدِهِمْ مُحَمَّدًا ﷺ وَأَصْحَابَهُ ^(١٠) ﷺ. وَيُحَذِّرُ الْمُؤْمِنِينَ عَنْ صَنِيعِهِمْ؛ لِأَنَّ هَؤُلَاءِ كَانُوا عُلَمَاءَ هُمْ مُؤْمِنِينَ بِالْجَنَّةِ وَالطَّغُوتِ ﴿وَيَقُولُونَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا هَؤُلَاءِ أَهْدَى مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا سَبِيلًا﴾.

قِيلَ فِي الْقِصَّةِ: إِنَّ هَؤُلَاءِ أَتَوْا مَكَّةَ لِيُحَالِفُوا قُرَيْشاً عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَيَنْقُضُوا الْعَهْدَ الَّذِي كَانَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَبْلَ أَجْلِهِ، فَفَعَلُوا، فَدَخَلَ أَبُو سَفْيَانَ فِي مِثْلِ عِدَّتِهِمْ، فَكَانُوا بَيْنَ أَسْتَارِ الْكَعْبَةِ، فَتَحَالَفُوا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَعَلَى أَصْحَابِهِ، رِضْوَانُ اللَّهِ تَعَالَى عَلَيْهِمُ أَجْمَعِينَ: [لِتَكُنْ كَلِمَتُنَا] ^(١١) وَاحِدَةً، وَلَا نَخْلِلَ بَعْضُنَا، فَفَعَلُوا. ثُمَّ قَالَ

(١) فِي الْأَصْلِ وَم: قَوْلُهُ (٢) مِنْ م، فِي الْأَصْلِ: وَلِخَاصَّةٍ (٢) فِي الْأَصْلِ وَم: هُوَ (٤) فِي الْأَصْلِ: ذَلِكَ جَانِئاً فِيهِ وَلِخَاصَّةٍ، فِي م: ذَلِكَ جَانِئاً فِيهِ كَانَ (٥) فِي الْأَصْلِ وَم: هُوَ (٦) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم (٧) مِنْ م، فِي الْأَصْلِ: سَفَهَم (٨) فِي الْأَصْلِ: لَتَكُونُ لَكَلِمَتُنَا، فِي م: لَتَكُونُ كَلِمَتُنَا.

أبو سفيان: وَيَحْكُمُ يَا مَعْشَرَ الْيَهُودِ إِنَّا أَقْرَبُ إِلَى الْهُدَى وَإِلَى الْحَقِّ؟ أَمْ مُحَمَّدٌ وَأَصْحَابُهُ؟ فَإِنَّا نَعْمُرُ هَذَا الْمَسْجِدَ، وَنَحْبُبُ هَذِهِ الْكَعْبَةَ، وَنُسْقِي الْحُجَّاجَ، وَنُعَادِي الْأَسِيرَ، أَفَنَحْنُ أَفْضَلُ أَمْ مُحَمَّدٌ وَأَصْحَابُهُ؟ قَالَتِ الْيَهُودُ: لَا بَلْ أَنْتُمْ، ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَيَقُولُونَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا هَتَوْلَا هَٰؤُلَاءِ أَهْدَىٰ مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا سَبِيلًا﴾.

الآية ٥٢

ثُمَّ قَالَ اللَّهُ ﷻ: ﴿أُولَٰئِكَ الَّذِينَ لَعَنَهُمُ اللَّهُ وَمَنْ يَلْعَنِ اللَّهُ فَلَنْ يَجِدَ لَهُ نَصِيرًا﴾ وَاللَّعْنُ يَكُونُ عَلَىٰ وَجْهِ: اللَّعْنُ هُوَ الْعَذَابُ. وَقِيلَ: لَعَنَهُمُ اللَّهُ: عَذَّبَهُمُ اللَّهُ. وَاللَّعِينُ الْمَمْنُوعُ عَنِ الْإِحْسَانِ وَالْأَفْضَالِ. وَقِيلَ: هُوَ الطَّرِيدُ، أَيْ طُرِدُوا عَنْ رَحْمَةِ اللَّهِ وَأَفْضَالِهِ وَإِحْسَانِهِ. وَقِيلَ^(١): الطَّاغُوتُ / ٩٨ - أ/ هُوَ اسْمٌ مُشْتَقٌّ مِنَ الطُّغْيَانِ كَالرَّحْمَتِ وَالرَّهْبَتِ مِنَ الرَّحْمَةِ وَالرُّهْبَةِ، وَنَحْوُ ذَلِكَ سُمِّيَ بِوَكُلِّ مَنْ انْتَهَى مِنَ الطُّغْيَانِ غَايَتَهُ حَتَّى اسْتَحْلَّ أَنْ يُعْبَدَ هُوَ دُونَ اللَّهِ، فَهُوَ طَاغُوتٌ. وَعَلَىٰ ذَلِكَ تَأْوِيلُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِرْ بِاللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٥٦] أَيْ بِعِبَادَةِ كُلِّ مَنْ عُبِدَ دُونَ اللَّهِ. وَقِيلَ: هُمْ مَرَدَةُ أَهْلِ الْكِتَابِ: وَقِيلَ: هُوَ الشَّيْطَانُ، وَقِيلَ: الصَّنَمُ، وَذَلِكَ كُلُّهُ يَرْجِعُ [إِلَى]^(٢) مَا ذَكَرْتُ، وَقِيلَ: ذَلِكَ كَاهِنٌ سُمِّيَ حَسًّا. وَقِيلَ: ﴿بِالْحَبِيبَةِ﴾ السَّحْرُ؛ فَهُوَ عَلَىٰ مَا قَالَ ﷻ^(٣) ﴿وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُوا الشَّيَاطِينُ عَلَىٰ مُلْكٍ سَلِيمٍ﴾ الْآيَةُ [البقرة: ١٠٢] وَأَيُّ شَيْءٍ مِمَّا ذَكَرْتُ قَدْ كَانُوا آمَنُوا بِذَلِكَ، فَغَيَّرَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى، وَسَقَّ أَحْلَامَهُمُ بِالْإِيمَانِ بِمَنْ ذَكَرْتُ وَمُظَاهَرَتِهِمْ عَلَىٰ مَا لَهُمْ مِنَ الْإِتْبَاعِ عَلَىٰ رَسُولِ رَبِّ الْعِزَّةِ، عَلَيْهِ أَفْضَلُ الصَّلَوَاتِ وَأَحْمَلُ التَّجَاتِ، بَعْدَ عَلَيْهِمُ بِمُوافَقَتِهِ^(٤) ﷺ وَتَصْدِيقِهِ لِكُتُبِهِمْ^(٥) وَعَلَيْهِمْ يُعْدُولُ أُولَٰئِكَ عَنْ هَذِهِ الرُّتْبَةِ بَغْيًا وَحَسَدًا.

وَكَانَ فِي إِظْهَارِ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ بَيَانُ الرِّسَالَةِ وَإِعْلَامُ اتِّبَاعِهِمْ تَحْرِيفَهُمْ كُتُبَ الرُّسُلِ إِبْدَاءَ مَا فِي قُلُوبِهِمْ مِنَ الْحَسَدِ. لِتَزُولُ الشُّبُهَةُ عَنِ الْإِتْبَاعِ، وَتُظْهَرَ الْمُعَانَدَةُ فِي الْمَتَّبِعِينَ، وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ.

الآية ٥٣

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَمْ لَهُمْ نَصِيبٌ مِنَ الْمُلْكِ فَإِذَا لَا يُؤْتُونَ النَّاسَ نَقِيرًا﴾ اخْتَلَفَ فِيهِ: قِيلَ: لَوْ ﴿أَمْ لَهُمْ نَصِيبٌ مِنَ الْمُلْكِ فَإِذَا لَا يُؤْتُونَ النَّاسَ نَقِيرًا﴾ مِنْ بُخْلِهِمْ وَقَلَّةِ خَيْرِهِمْ. وَقِيلَ: ﴿لَهُمْ نَصِيبٌ مِنَ الْمُلْكِ﴾ وَإِذَا الْمُلْكُ مِنَ الشَّرَفِ وَالْأَمْوَالِ وَالرُّئُوسَةِ فِي مَا يَنْتَهُمُ، لَكِنْ ﴿لَا يُؤْتُونَ النَّاسَ نَقِيرًا﴾ فَكَيْفَ يَتَّبِعُونَهُمْ؟ وَقِيلَ: قَوْلُهُ ﷻ: ﴿أَمْ لَهُمْ نَصِيبٌ مِنَ الْمُلْكِ﴾ فَكَيْفَ يُؤْتُونَ النَّاسَ شَيْئًا؟ إِنَّمَا الْمُلْكُ لِلَّهِ تَعَالَى ﷻ، هُوَ الَّذِي يُؤْتِي الْمُلْكَ مَنْ يَشَاءُ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكُ الْكَلْبِ يُؤْتِي الْمُلْكَ مَنْ تَشَاءُ وَتَنْزِيهِ الْمُلْكِ وَمَنْ تَشَاءُ وَثَرٌّ مَنْ تَشَاءُ وَثِدْلٌ مَنْ تَشَاءُ يَسْجُدُكَ الْخَيْرُ إِلَٰهًا عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [آل عمران: ٢٦] الْآيَةُ إِنَّمَا يُسْتَفَادُ ذَلِكَ بِاللَّهِ ﷻ لَا بِأَحَدٍ دُونَهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

الآية ٥٤

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَمْ يَحْسُدُونَ النَّاسَ عَلَىٰ مَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾ يَقُولُ: بَلْ يَحْسُدُونَ مُحَمَّدًا ﷺ عَلَىٰ مَا آتَاهُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ مِنَ الْكِتَابِ وَالنَّبُوءَةِ. يَقُولُ اللَّهُ ﷻ، رَدًّا عَلَيْهِمْ: ﴿فَقَدْ آتَيْنَا آلَ إِبْرَاهِيمَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ﴾ فَلِمَ يَحْسُدُونَ، فَكَيْفَ يَحْسُدُونَ مُحَمَّدًا ﷺ، بِمَا آتَاهُ اللَّهُ تَعَالَى مِنَ الْكِتَابِ وَالنَّبُوءَةِ، وَهُوَ مِنْ أَوْلَادِ إِبْرَاهِيمَ ﷺ؟ فَهَذَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، مَعْنَاهُ. وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا آتَيْنَهُمْ مُلْكًا عَظِيمًا﴾ قِيلَ: وَأَرَادَ الْمَلَائِكَةُ وَالْجَنُودَ. وَقِيلَ: هُوَ مُلْكُ سُلَيْمَانَ بْنِ دَاوُدَ، وَكَانَ مِنْ آلِ إِبْرَاهِيمَ ﷻ.

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَمْ يَحْسُدُونَ النَّاسَ﴾ يَعْنِي مُحَمَّدًا ﷺ، ﴿عَلَىٰ مَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾ قِيلَ مِنْ كَثْرَةِ النَّسَاءِ. لَكِنْ ذَلِكَ لَيْسَ بِحَسَدٍ، إِنَّمَا هُوَ طَعْنٌ طَعْنُوهُ، وَعَيْبٌ عَابُوهُ لِأَنَّ الْحَسَدَ هُوَ أَنَّ لآخرَ شَيْئًا لَيْسَ لَهُ فَيَتَمَنَّى أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ لَهُ دُونَهُ، وَقَدْ كَانَ لَهُ نِسَاءٌ. لَكِنَّهُ إِنْ كَانَ ذَلِكَ فَهُوَ طَعْنٌ طَعْنُوهُ، وَعَيْبٌ عَابُوهُ عَلَىٰ كَثْرَةِ النَّسَاءِ، وَيَقُولُونَ: لَوْ كَانَ نَبِيًّا لَشَغَلَتْهُ النَّبُوءَةُ عَنِ النَّسَاءِ، وَيَقُولُونَ يُحَرِّمُ عَلَى النَّاسِ أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعٍ، وَيَتَزَوَّجُ تِسْعًا وَعَشْرًا، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى ﷻ، رَدًّا عَلَيْهِمْ: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلًا مِنْ قَبْلِكَ﴾ الْآيَةُ [الرعد: ٣٨] وَكَانَ لِدَاوُدَ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ امْرَأَةً. وَمَا قِيلَ أَيْضًا: إِنَّ لِسُلَيْمَانَ^(٦) ﷺ ثَلَاثِمِئَةَ سُرِّيَّةٍ وَسَبْعِمِئَةَ خُرَّةٍ^(٧).

(١) فِي الْأَصْلِ وَم: قَالَ. (٢) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (٣) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (٤) مِنْ م، فِي الْأَصْلِ: بِمُوافَقَتِهِ. (٥) فِي الْأَصْلِ وَم: بِكُتُبِهِمْ. (٦) فِي الْأَصْلِ وَم: سُلَيْمَان. (٧) فِي الْأَصْلِ وَم: حَرَارِث.

إِنْ ثَبَتَ ذَلِكَ فَكَثَرَةُ النِّسَاءِ لَهُ لَا تَمْنَعُ ثُبُوتَ الرِّسَالَةِ وَالثَّبُوتُ، وَإِنَّمَا تَمْنَعُ كَثَرَةُ النِّسَاءِ لِأَحَدٍ شَيْئَيْنِ: إِمَّا الْخَوْفَ مِنَ الْجَوْرِ وَإِمَّا الْعَجْزَ عَنِ الْقِيَامِ بِإِفَاءِ حَقِّهِمْ. فَالْأَنْبِيَاءُ ﷺ، يُؤْمِنُ نَاجِيَتَهُمُ الْجَوْرَ، وَكَانُوا يَقُومُونَ بِإِفَاءِ حَقِّهِمْ مَعَ مَا كَانَ قِيَامُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ خَاصَّةً لِيَتَسَعَّ أَوْ لِعَشْرِ مِنَ النِّسَاءِ مِنْ آيَاتِ الثَّبُوتِ لِأَنَّهُ كَانَ مَعْرُوفًا بِالْعِبَادَةِ لِلَّهِ لَيْلًا وَبِالْقِيَامِ لَهُ نَهَارًا، وَتَحْتَمِلُ الْجُوعَ وَأَنْوَاعَ الْمَشَقَّةِ تِبَاعًا.

وَمَعْلُومٌ فِي الْخَلْقِ أَنَّ مَنْ كَانَ هَذَا سَبِيلُهُ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى وَفَاءِ حَقِّ امْرَأَةٍ وَاحِدَةٍ فَضْلًا أَنْ يَقُومَ بِإِفَاءِ^(١) حَقِّ الْعَشْرِ وَآكْثَرِ. فَذَلَّ أَنَّهُ بِاللَّهِ قَدَّرَ عَلَى ذَلِكَ.

وَعَلَى ذَلِكَ قِيَامُ دَاوُدَ، صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَى نَبِيِّنَا وَعَلَيْهِ، [بِإِفَاءِ حَقِّ]^(٢) مِثْقَلِ مِنَ النِّسَاءِ وَقِيَامُ سُلَيْمَانَ، صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ، [بِإِفَاءِ حَقِّ]^(٣) الْأَلْفِ مِنْهُمْ. فَذَلِكَ مِنْ آيَاتِ الثَّبُوتِ لِمَا ذَكَرْنَا أَنَّهُ لَيْسَ فِي وَسْعِ أَحَدٍ سِوَاهُمُ الْقِيَامُ بِذَلِكَ. وَكَذَلِكَ فِي قِيَامِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِإِظْهَارِ هَذَا الدِّينِ مِنْ غَيْرِ اتِّبَاعٍ كَانَ لَهُ أَوْ مُلْكٍ لَهُ أَوْ سَعَةٍ دَلِيلٌ أَنَّهُ كَانَ يَنْصُرُ اللَّهَ وَيَعُوذُ بِهِ جَمِيعُ الْخَلْقِ عَلَى دِينِهِ.

وَفِي قَوْلِهِ تَعَالَى أَيْضًا: ﴿أَمْ يَحْسُدُونَ النَّاسَ عَلَى مَا كَانُوا يَحْسُدُونَ﴾ ذَكَرَ ﴿فَقَدْ آتَيْنَا آلَ إِبْرَاهِيمَ﴾ الْآيَةَ: يَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا: الْمُحَاجَّةُ: أَنْ كَيْفَ يَحْسُدُونَ مُحَمَّدًا ﷺ، وَاتِّبَاعُهُ مِنْ آلِ إِبْرَاهِيمَ وَأَوْلَادِهِ بِمَا خَصَّهُمْ بِهِ مِنْ فَضْلِهِ؟ وَلَمْ يَزَلْ ذَلِكَ فِي آلِ إِبْرَاهِيمَ، وَلَمْ يَكُونُوا حَسَدُوهُمْ.

الآية ٥٥

عَلَى هَذَا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَيَنْهَوْنَ عَنْ مِمَّا رَأَوْا كَرِهًا أَوَّلًا﴾ أَيَّ بِمُحَمَّدٍ ﷺ أَوْ بِكِتَابِهِ [الَّذِي]^(٤) أُنْزِلَ عَلَيْهِ.

وَالثَّانِي: أَنْ يَكُونَ عَلَى التَّصْبِيرِ عَلَى أَذَاهُمْ الَّذِي كَانَ مِنْهُمْ بِالْحَسَدِ. فَقَدْ^(٥) كَانَ هَذَا فِي مَنْ تَقَدَّمَ مِنْ آلِ إِبْرَاهِيمَ^(٦) وَمِنْ الْحَسَادِ لَهُمْ فِي ذَلِكَ وَالْمُؤْذِينَ لَهُمْ، فَصَبَرُوا، وَلَمْ يَكْفُتُوهُمْ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَيَنْهَوْنَ عَنْ مِمَّا رَأَوْا كَرِهًا أَوَّلًا﴾ بِإِبْرَاهِيمَ ﷺ، أَوْ بِمَا أُنْزِلَ عَلَيْهِ أَوْ إِلَيْهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

الْأَصْلُ فِي اخْتِلَافِ التَّأْوِيلِ، وَالْآيَةُ وَاحِدَةٌ فِي مَا يَجِبُ فِي ذَلِكَ مِنَ الْحَقِّ، أَنَّهُ عَلَى أَقْسَامٍ: أَحَدُهَا: أَنَّهُ يَتَسَبَّحُ الْكُلُّ.

[وَالثَّانِي]^(٧): يَحْتَمِلُ دُخُولَ الْكُلِّ فِي الْمُرَادِ.

[وَالثَّالِثُ]^(٨): يَحْتَمِلُ إِرَادَةَ الْبَعْضِ. فَإِنْ كَانَ ذَلِكَ مِمَّا يَجِبُ الْعَمَلُ بِهِ يَلْزَمُ طَلَبُ الدَّلِيلِ عَلَى التَّوَقُّعِ لِلْمُرَادِ؛ فَإِنْ وُجِدَ مِنْ طَرِيقِ الْإِحَاطَةِ [فَقَدْ]^(٩) شَهِدَ عَلَيْهِ بِالْمُرَادِ، وَإِنْ لَمْ يُوْجَدْ [يُعْمَلُ]^(١٠) بِهِ عَلَى حَسَبِ الْإِذْنِ فِي الْعَمَلِ بِهِ بِالْإِجْتِهَادِ مِنْ غَيْرِ الشَّهَادَةِ عَلَيْهِ أَنَّهُ الْمَقْصُودُ لَا غَيْرَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَإِنْ ذَلِكَ مِمَّا لَا يَجِبُ الْعَمَلُ بِهِ، وَإِنْ حَقَّقَهُ الشَّهَادَةُ يُشْهَدُ بِهِ عَلَى مَا هُوَ فِي الْحِكْمَةِ وَجُوبُ تِلْكَ الشَّهَادَةِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُفْضَى عَلَى الْآيَةِ بِقَضْدِ ذَلِكَ إِذَا كَانَتْ بِحَيْثُ تَتَسَبَّحُ لَهُ وَلِغَيْرِهِ، نَحْوُ الْقَوْلِ: ﴿إِنَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [الْأَعْرَافُ: ٢٠٠] عَلَى إِثْرِ [أُمُورٍ لَهُمْ]^(١١) مِنْ أَدِلَّةِ الْخُصُوصِ، لَوْ كَانَتْ تَحْتَمِلُ الْخُصُوصَ.

وَفِي الْحِكْمَةِ أَنَّهُ سَامِعٌ كُلِّ صَوْتٍ وَعَلِيمٌ بِكُلِّ شَيْءٍ؛ فِيهِ يُشْهَدُ. وَلَا يُقَالُ فِي ذَلِكَ: إِنَّهُ أَرَادَ أَنْ [يَكُونَ]^(١٢) مِنَ الْخَاصِّ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَنْ عَزَّوَالَهُ الْطَّلَقُ فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٧٧]. قَالَ قَوْمٌ: لَا يَقَعُ الطَّلَاقُ حَتَّى يُوقَعَ لِأَنَّهُ ذَكَرَ أَنَّهُ ﴿سَمِيعٌ﴾ وَلَوْ أَوْقَعَ الطَّلَاقَ بِغَيْرِ قَوْلٍ لَمْ يَكُنْ لِيَذْكَرِ السَّمِيعَ فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ^(١٣) فَائِلَةٌ. وَقَالَ قَوْمٌ ﴿سَمِيعٌ﴾ لِإِبْلَاقِهِ، إِذْ^(١٤) هُوَ قَسَمٌ يَنْطَلِقُ بِهِ ﴿عَلِيمٌ﴾ بِعَزْمِهِ. وَقَدْ ذَكَرَ ﴿سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ فَيَجِبُ تَرْجِيهِ كُلِّ حَرْفٍ لِيُفِيدَ حَقِيقَتَهُ، ذَلِكَ فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ. وَلَوْ كَانَ لَا يَقَعُ دُونَ قَوْلٍ لَكَانَ كُلُّ أَمْرِهِ ﴿سَمِيعًا فَيَلْتَقِي﴾^(١٥) الْقَوْلُ بِأَنَّهُ ﴿سَمِيعٌ﴾ عَنِ الْقَوْلِ بِأَنَّهُ ﴿عَلِيمٌ﴾.

(١) فِي الْأَصْلِ وَم: لِإِفَاءِ. (٢) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (٣) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (٤) فِي الْأَصْلِ وَم: فَمَا. (٥) أَدْرَجَ بَعْدَهَا فِي الْأَصْلِ وَم: وَمِنْ فَضْلِهِ. (٦) فِي الْأَصْلِ وَم: وَ. (٧) فِي الْأَصْلِ وَم: وَ. (٨) فِي الْأَصْلِ وَم: وَ. (٩) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (١٠) فِي الْأَصْلِ وَم: عَمَلٌ. (١١) فِي الْأَصْلِ وَم: أُمُورِهِمْ. (١٢) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (١٣) فِي الْأَصْلِ وَم: الْمَوْضِعُ. (١٤) مِنْ م، فِي الْأَصْلِ: إِنْ. (١٥) فِي الْأَصْلِ: سَمِيعٌ لِيَلْتَقِي، فِي م: سَمِيعٌ فَيَلْتَقِي.

وفي جملة القُضد^(١) من طريق الحكمة أنه سَمِعَ كُلَّ صَوْتٍ، ﴿عَلَيْهِمْ﴾ بِكُلِّ شَيْءٍ. لكن في التَّوَاوُلِ يَتَوَجَّهُ وَجْهَيْنِ: [أحدهما: (٢)] لا يَجِبُ الْقَطْعُ عَلَيْهِ فِي الْإِرَادَةِ إِلَّا أَنْ يَجِيءَ مَا يُوجِبُ الْإِحَاطَةَ، وقد عَمِلَ بِهِ الْخَلْقُ عَلَى الْإِخْتِلَافِ، والله أعلم.

ووجه آخر: مِنَ التَّوَاوُلِ أَنَّهُ يَحْتَمِلُ وَجْهًا لَا يَسَعُ لِلْكَوْنِ فِي حَقِّ الْعَمَلِ وَفِي حَقِّ الشَّهَادَةِ، لكنها لأحدِ الْحَقِّينِ. فَإِنْ كَانَ ذَلِكَ فِي حَقِّ الْعَمَلِ يَجِبُ طَلَبُ دَلِيلِهِ. ويكون الدليل على وجهين:

أحدهما: أَنْ يُوجِبَ عَلَى حَقِّ الْعَمَلِ وَالشَّهَادَةِ جَمِيعًا، وَالْآخَرُ أَنْ يُوجِبَ [على] (٣) حَقِّ الْعَمَلِ خَاصَّةً، وَقَدْ بَيَّنَّا ذَلِكَ. وَإِنْ كَانَ فِي حَقِّ الشَّهَادَةِ فَيَجِبُ الْوَقْفُ فِي تَحْقِيقِ الْمَرَادِ وَالتَّسْلِيمِ لِلَّهِ حَتَّى يَظْهَرَ؛ وَذَلِكَ فِي حَقِّ إِضَافَةِ الْإِسْتِوَاءِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى عَلَى الْعَرْشِ وَالْقَوْلِ بِالرُّؤْيَةِ مِنْ حَيْثُ مَا يَرَى عَلَى الْإِشَارَةِ إِلَيْهِ / ٩٨ - ب/ لَا بِالْإِحَاطَةِ وَنَحْوِ ذَلِكَ مِنَ الْأُمُورِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. وَرَجَّهَ آخَرُ أَنْ يَكُونَ اخْتِمَالٌ وَجُوهًا إِنَّمَا يَكُونُ بِمُقَدَّمَاتٍ، فَتَخْتَلِفُ عَلَى اخْتِلَافِ تِلْكَ الْمُقَدَّمَاتِ، فَلَا يَجُوزُ تَأْوِيلُ تِلْكَ إِلَّا بِمَعْرِفَةِ الْمُقَدَّمَةِ إِذَا لَمْ تَكُنْ فِيهَا غَيْرَ مَعْرُوفَةِ الْمَوْقِعِ مِنَ الْمُقَدَّمَةِ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِذَا فَرَغْتَ فَانصَبْ﴾ [الشرح: ٧] لَمْ يَكُنْ لِأَحَدٍ تَأْوِيلٌ وَاحِدٌ مِنَ الْوَجْهَيْنِ حَتَّى يُعْلَمَ بِالسَّمْعِ أَنَّهُ يَمِيزُ كَانَ مَشْغُولًا؟ وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَلْيَنْظُرْ آيَاتِنَا أَزْكَى طَعَامًا﴾ [الكهف: ١٩] لَمْ يَكُنْ لِأَحَدٍ طَلَبُ مُرَادٍ قَائِلِهِ أَوْ تَأْوِيلُ مُرَادِهِ، وَلَا يَنْظُرُ بِهِ إِلَّا بِالرَّخِي، وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ.

وَالْقَوْلُ فِي حَقِّهِ إِلَى أَنْ يَبَيَّنَ مَا كَانَ فِي حَقِّ الشَّهَادَةِ فَلَا زِمَ الْوَقْفُ فِيهِ حَتَّى يَظْهَرَ. وَمَا كَانَ فِي حَقِّ الْعَمَلِ؛ فَإِنْ كَانَ فِي نَوْعٍ مَا يَحْتَمِلُ الْإِخْتِيَاطَ فَحَقُّهُ الْقِيَامُ بِهِ حَتَّى يَظْهَرَ دَلِيلُ التَّوَسُّعِ عَلَى الْوَجْهَيْنِ اللَّذَيْنِ ذَكَرْتُ. وَإِنْ كَانَ فِي مَا لَا يَحْتَمِلُ الْإِخْتِيَاطَ فَحَقُّهُ التَّوَقُّفُ حَتَّى يَظْهَرَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. وَلَا يَخْلُو شَيْءٌ إِلَّا أَحَدُ الْوَجْهَيْنِ بِهِ حَاجَةٌ مِنْ دَلِيلٍ يَكُونُ لَهُ.

وقوله تعالى: ﴿بَدَّلْنَاهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا﴾ أَيِ غَيْرِ جُلُودِ النَّصِيحَةِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَوَلَا لَيْفَى خَلَقِي جَدِيدًا﴾ [الرعد: ٥] أَيِ نَجْدَدٍ مَا قَدْ فَتِيَ. وَكَذَلِكَ أُعِيدَ مَا قَدْ كَانَ مِنَ الْجُلُودِ قَبْلَ النَّصِيحِ جَدِيدًا فِي رَأْيِ الْعَيْنِ مِنْ حَيْثُ صَارَ الْأَوَّلُ نَصِيحًا لَا أَنْ كَانَ هَذَا غَيْرَ الْأَوَّلِ؛ بَلْ هُوَ الْأَوَّلُ غَيْرُ نَصِيحٍ، إِنَّ ذَلِكَ بَعَثَ^(٤) الْأَوَّلَ وَتَعَذِيبُ مَا كَانَ أَزْكَى الْمَنْصِيَةِ لِأَنَّ التَّعَذِيبَ فِي الْحَقِيقَةِ عَلَى غَيْرِ الَّذِي أَيْمَنَ فِيهِ.

وَقَالَ قَائِلُونَ: الْجُلُودُ وَالْعِظَامُ وَنَحْوُ ذَلِكَ لَمْ تَكُنْ عَصِيَّتَ، وَلَا أَطَاعَتْ بَلِ اسْتَعْمَلَتْ قَهْرًا وَجَبْرًا، لَا أَنَّهُ عَمِلَتْ طَوْعًا، لَكِنَّ الَّذِي بِهِ عَمِلَتْ وَالَّذِي اسْتَعْمَلَهَا فِي الْجَسَدِ، بِهِ يَتَلَذَّذُ، وَيَتَأَلَّمُ، فَهُوَ الْمُعَذَّبُ وَالْمُثَابُّ بِمَا صَدَرَ مِنَ الْجَسَدِ.

أَلَا تَرَى أَنَّ أَجْسَادَ أَهْلِ الْجَنَّةِ تَزْدَادُ [حَسَنًا وَجَمَالًا، وَجُعِلَ لِأَصْلِيهَا] (٥) حَدًّا لَا يَزْدَادُ، وَلَا يَنْتَقِصُ، وَأَجْسَادُ أَهْلِ النَّارِ مُشَوَّهَةٌ قَبِيحَةٌ لِيَكُونَ لَهُمْ فِي التَّقْيِيحِ عِقُوبَةٌ، وَلِلْأَوَّلِ بِالتَّخْسِينِ ثَوَابٌ، فَكَانَتْ فِيهَا أَحْوَالٌ لِلْجَزَاءِ لَمْ تَكُنْ لِلْأَعْمَالِ؟ فَتَبَّتْ أَنَّ الْمُثَابَّ وَالْمُعَاقِبَ مَا ذَكَرْتُ، لَكِنَّهُ يَتَأَلَّمُ، وَيَتَلَذَّذُ، فَجُعِلَتْ عَلَى مَا بِهَا تَمَامُ اللَّذَّةِ وَالْأَلَمِ مِنَ الْأَجْسَادِ لَا عَلَى إِعَادَةِ أَنْفُسِ تِلْكَ الْأَجْسَادِ بَلْ عَلَى التَّجْدِيدِ كَمَا ذَكَرَهُ الْقُرْآنُ.

وَكَذَلِكَ الْمَقْطُوعُ بَعْضُ الْأَعْضَاءِ فِي حَالِ الْكُفْرِ إِذَا اسْلَمَ يُبْعَثُ سَلِيمًا لَا كَذَلِكَ، وَمِثْلُهُ فِي حَالِ الْإِسْلَامِ، لَوْ أُرِيدَ لَمْ يُرْفَعْ عَنْهُ أَلَمٌ ذَلِكَ. فَذَلِكَ الَّذِي ذَكَرْتُ عَلَى حَقِّ تَجْدُدٍ^(٦) وَالثَّانِي: عَلَى مَا شَاءَ اللَّهُ، وَالَّذِي بِهِ كَانَ الْمَأْتَمُ وَالْبُرُّ عَلَى مَا قَدْ كَانَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَالْمَذْهَبُ الْأَوَّلُ أَنَّ الْجَزَاءَ هُوَ لِمَا يُخْتَمُ عَلَيْهِ، إِذْ^(٧) لَوْ كَانَ اسْلَمَ^(٨) لَتَمَنَّى لِنَفْسِهِ أَحْسَنَ الْأَحْوَالِ، وَاسْلَمَ النَّبِيُّ^(٩) لِيَسْتَعْمِلَهَا بِالْخَيْرِ، فَأَوْجَبَ ذَلِكَ إِبْطَالَ جَمِيعِ السَّيِّئَاتِ، كَانَتْ بِجَوَارِحِ ذَهَبَتْ، أَوْ بَقِيَّتْ.

(١) فِي الْأَصْلِ وَم: الْعَقْد. (٢) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (٣) فِي الْأَصْلِ وَم: نَعَتْ. (٤) فِي الْأَصْلِ وَم: الْحَسَنَ وَالْجَمَالَ وَجُعِلَ لَاهِلِهِ. (٥) فِي الْأَصْلِ وَم: تَجَدَّد. (٦) م، فِي الْأَصْلِ: إِذَا. (٧) فِي الْأَصْلِ وَم: إِسْلَام. (٨) فِي الْأَصْلِ وَم: الْبَيْتَةِ.

وكذلك مَنْ اخْتَارَ^(١) الْكُفْرَ فَقَدْ آثَرَهُ، واختارَ أَنْ يَكُونَ عَلَى ذَلِكَ وَإِنْ سَلِمْتَ جَوَارِحَهُ، وَتَمَتَّ، فَلَزَمَهُ^(٢) حُكْمُ اخْتِيَاظِ جَمِيعٍ مَا تَقَدَّمَ بِكُلِّ فَائِتٍ وَبَاقٍ.

وفي الأولِ اسْتَوْجَبَ جَعْلَ مَا تَقَدَّمَ مِنْهُ بِالْفَائِتِ وَالْبَاقِي حَسَنَاتٍ لَمَّا نَدِمَ عَنِ الْكُلِّ بِكُلِّ الْجَوَارِحِ، فَلَحَقَّ حُكْمُ تَبْدِيلِ السَّيِّئَاتِ بِالْحَسَنَاتِ فِي الْكُلِّ، فَيَكُونُ عَلَى حُكْمِ إِعَادَةِ الْأَوَّلِ بِحَقِّ التَّجْدِيدِ فِي الْمَعْنَى، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَزَلَّكَ الَّذِينَ حِمَلْتَ آثَمَهُمْ﴾ [آل عمران: ٢٢] وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَأَزَلَّكَ يَدُلُّ اللَّهُ سَيِّئَاتِهِمْ حَسَنَاتُ﴾ الآية [الفرقان: ٧٠]، وفي الإعادة كقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَنْ يُبَيِّدْنَا﴾ الآية [الإسراء: ٥١] وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَوْ نَا لَيْ خَلْقِي جَدِيدٍ﴾ الآية [الرعد: ٥] وَغَيْرَ ذَلِكَ مِنْ آيَاتِ الْبَعْثِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وقال قائلون: الواجبُ مِنَ الْعُقُوبَةِ لِلْكَفْرِ^(٣) وَغَيْرِهِ بِحُكْمِ التَّبَعِ لَهُ، وكذلك الثَّوَابُ الْوَاجِبُ عَنْهُ لِلْإِيمَانِ وَلِغَيْرِهِ بِحُكْمِ التَّبَعِ، بَلْ بِهِ قَامَ، وَالْأَوَّلُ بِهِ سَقَطَتْ مَثْبُتَةُ الْعَفْوِ، فَصَارَ الَّذِي بِهِ الْجَزَاءُ خَاصًّا، وَغَيْرُهُ بِحُكْمِ التَّبَعِ يَزَادُ، وَيَنْتَقِصُ. فَقُلِيَ ذَلِكَ أَمْرُ الْجَزَاءِ وَالتَّجْدِيدِ وَالْإِعَادَةِ، وَكُلُّ ذَلِكَ لِلَّذِي هُوَ بِحَقِّ التَّبَعِ وَالْإِتْبَاعِ فِي الشَّاهِدِ تَجَدُّدُ عَيْنِ الْأَفْعَالِ، وَلَا تَدْوَمُ، [وَالْإِغْتِقَادُ فِي الْأَمْرَيْنِ يَدْوَمُ عَلَى^(٤) ذَلِكَ، وَاللَّهُ الْمُؤَقِّقُ.

ولهذا الوجه ما يُبْطِلُ الْجُلُودَ لِمَا سِوَى الْكُفْرِ؛ إِذْ فِي ذَلِكَ إِبْطَالُ الْجَزَاءِ الدَّائِمِ مِنْ حَيْثُ الْأَفْعَالُ، وَإِدَامَةُ الْجَزَاءِ الْمُتَقَطِّعِ مِنْ حَيْثُ الْأَفْعَالُ. فَيَكُونُ فِيهِ زِيَادَةٌ فِي الْعُقُوبَةِ عَلَى الْمِثْلِ، وَاللَّهُ يَقُولُ: ﴿فَلَا يَجْزِيكَ إِلَّا يَتْلَاهَا﴾ [الأنعام: ١٦٠ وَغَافِر ٤٠] وَاللَّهُ الْمُؤَقِّقُ.

ثُمَّ اخْتَلَفَ فِي الْمَبْعُوثِ أَنَّهُ يُبْعَثُ بِجَسَدِهِ، أَوْ يُبْعَثُ [الْبَعْثُ]^(٥) الرُّوحَانِيُّ، مِنْهُ سِمَةٌ بَعْضُ الْفَلَاسِفَةِ نَفِيًّا، وَبَعْضُهُمْ جَوْهَرًا رُوحَانِيًّا، وَبَعْضُهُمْ بَسِيطًا. فَإِنْ كَانَ جَسَدًا، فِيهِ رُوحَانِيٌّ فِي حَيَاتِهِ، وَمَنَافِعُهُ وَجَسَدُهُ لَهُ كَالْمَنَافِعِ عَنْ جَمِيعٍ مَا يَخْتَمِلُ مِنَ الْأَحْوَالِ^(٦)؛ إِذِ الْجَوْهَرُ الرُّوحَانِيُّ لَطِيفٌ، يَنْفُذُ فِي الْأَشْيَاءِ، وَيَخْلُلُ إِلَّا بِالْحَاسِرِ، يَبَيِّنُ ذَلِكَ أَمْرُ النَّاسِ أَنَّ النَّفْسَ تَخْرُجُ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿اللَّهُ يَتَوَفَّى الْأَنفُسَ حِينَ مَوْتِهَا﴾ [الزمر: ٤٢] أَوْ هِيَ مِمَّا تَسْكُنُ الْجَوَارِحَ، وَيَنْقَطِعُ عَنْهَا هَمُّ الْجَسَدِ، بِهِ تَرْجِعُ إِلَى حَقِيقَةِ^(٧) جَوْهَرِهِ، فَيَرَاهَا تَطَوُّفُ فِي الْبِلَادِ النَّائِيَةِ وَفِي الْأَمَكَةِ الْعُلُويَّةِ حَتَّى لَا تَضَعَهَا أَرْضٌ وَلَا سَمَاءٌ، تَأْتِي بِالْأَخْبَارِ عَنْهَا كَأَنَّهَا شَاهِدَةٌ.

أَمَّا مَا كَانَ ذَلِكَ عَمَلُهَا بِالْجَوْهَرِ حَيْثُ يَكُونُ مِنَ التَّفَاذِ إِذَا لَمْ تُحْسِنَ، أَوْ هِيَ بِالْجَوْهَرِ تَخْرُجُ، فَيَعْمَلُ ذَلِكَ، وَهِيَ تَسْمَعُ، وَتُبْصِرُ، وَتَعْقِلُ فِي الْمَنَامِ، كَأَنَّهَا بِالْجَسَدِ كَانَتْ^(٨). فَدَلَّ أَنَّ الْعَمَلَ فِي حَالِ الْيَقَظَةِ، وَمَالَهُ الْجَزَاءُ لَهَا. فَقُلِيَ ذَلِكَ أَمْرُ الْجَزَاءِ، وَعَلَى ذَلِكَ جَمِيعُ الْجَوَاهِرِ الَّتِي بِهَا الْأَغْذِيَّةُ. وَالْحَيَاةُ لَيْسَتْ بِأَعْيُنِ تِلْكَ الْأَشْيَاءِ، وَلَكِنْ بِمَا جَعَلَ [اللَّهُ]^(٩) فِي سِرِّيَّتِهَا مِنَ الرُّوحَانِيِّ، وَهِيَ الْقَوَى الَّتِي تَظْهَرُ فِي الْبَدَنِ إِلَى كُلِّ أَجْزَاءِ الْبَدَنِ، فَتَقْوَى، وَتَصِيحُ فِيهِ بِحَيَاةِ رُوحِهِ، وَتَزُولُ عَنْهُ الْآفَاتُ. وَكَذَلِكَ عَنِ السَّمْعِ وَالْبَصَرِ حُلُّ شَيْءٍ ثُمَّ تَلْقَاءُ نَقْلِهِ. فَقُلِيَ ذَلِكَ أَمْرُ الْمَعَادِ مِنَ الْجَزَاءِ، فَهُوَ عَلَى ذَلِكَ.

وكذلك الثَّوَابُ يَكُونُ مِنْ كُلِّ مَوْعُودٍ مِمَّا يُعْرَفُ فِي الشَّاهِدِ بِجَسَدِهِ يُرْجِعُ الرُّؤْيَا الَّتِي هِيَ رُوحٌ فِي الْجَسَدِ. أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَا تَبْقَى فِي الْآخِرَةِ بِالْكُلِّ الْأَجْسَادُ الَّتِي تُلْقَى، وَهِيَ الْأَنْفَالُ الَّتِي تَفْضُلُ فِي الْجَسَدِ، وَتَخْرُجُ عَنْهَا جَمِيعٌ مَا فِيهَا مِنَ الْأَقْوِيَّةِ وَالرُّوحِ؟ فَتَبَيَّنَ أَنَّ الْأَمْرَ يَرْجِعُ إِلَى مَا ذَكَرْتُ. وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ ﷺ: «مَا لَا عَيْنٌ رَأَتْ، وَلَا أُذُنٌ سَمِعَتْ، وَلَا خَطَرَ عَلَى قَلْبِ بَشَرٍ» [البخاري: ٣٢٤٤] لِأَنَّ ذَلِكَ الْجَوْهَرَ لَا تَرَاهُ الْعَيْنُ، وَلَا تَسْمَعُهُ الْأُذُنُ فِي الشَّاهِدِ، وَلَا يَخْطُرُ عَلَى الْقَلْبِ، وَتَكُونُ لَذَّةُ ذَلِكَ رُوحَانِيَّةً^(١٠)، لَا [مِثْلَ]^(١١) هَذِهِ لَذَّةُ الْحَيَاةِ، بِحَيَاتِهَا السَّمْعِ وَالْبَصَرِ، وَكُلُّ بَاطِنٍ فِي الْجَوْهَرِ. وَلَذَّةُ الْأَجْسَادِ إِنَّمَا تَكُونُ بِاللَّهَافِ فِي الطَّغَمِ وَبِالْعَيْنِ فِي اللَّوْنِ، وَهَذَا النَّوْعُ: يَذْهَبُ هَذَا، وَيَكُونُ الْأَوَّلُ.

(١) مِنْ م، فِي الْأَصْلِ: اخْتِيَارَ. (٢) فِي الْأَصْلِ وَم: فَلَزَمَهُ. (٣) مِنْ م، فِي الْأَصْلِ: لِكُفْرٍ. (٤) فِي م: وَالْإِغْتِقَادُ فِي الْأَمْرَيْنِ يَدْوَمُ فَعَلَى، سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ. (٥) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (٦) فِي الْأَصْلِ وَم: الْأَمْوَالُ. (٧) فِي الْأَصْلِ وَم: حَصَّة. (٨) فِي الْأَصْلِ وَم: كَذَلِكَ. (٩) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (١٠) فِي الْأَصْلِ وَم: رُوحَانِيًّا. (١١) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم.

وعلى ذلك تذهبُ العباداتُ الجَسَدَانِيَّةُ، وتَبْقَى الرُّوحَانِيَّةُ مِنَ الْحَمْدِ وَالشَّاءِ وَالتَّعْظِيمِ وَالْهَيْبَةِ وَالْمَعْرِفَةِ، وَنَحْوُ ذَلِكَ يَبْقَى أَبَدًا. بل يَزْدَادُ لِمَا يَذْهَبُ عَنْهَا الْحَوَاجِبُ مِنَ الْجَسَدَانِيَّةِ.

وعلى ذلك يَبْطُلُ تَقْدِيرُ الرُّؤْيَا، وإِبْطَالُهُ مِمَّا عَلَيْهِ أَمْرُ الشَّاهِدِ لِذَهَابِ مَا بِهِ كَوْنُهَا فِي الشَّاهِدِ. وَرَجُوعُ الْأَمْرِ إِلَى مَا يُحَاطُ بِهِ عَلَى سُقُوطِ الْحَوَاجِبِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

اِخْتَلَفَ مَنْ ذَكَرَتْ فِي أَمْرِ الْبَغْثِ؛ فَمِنْهُمْ مَنْ لَا يَرَى عَلَى إِحْيَاءِ فِي الْجَسَدِ مِنَ الرُّوحَانِيَّةِ قَنَاءَ. وَالْبَغْثُ هُوَ إِسْقَاطُ الْأَجْسَادِ وَخُرُوجُ مَا فِيهَا مِنَ الرُّوحَانِيَّةِ بِصُورِهَا.

وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: تَقْنَى، وَتُعَادُ عَلَى حَالِهَا. وَمَعْلُومٌ أَنَّ ذِكْرَ الْجَدِيدِ لَا يُحْتَمَلُ بِإِلَّا ذَهَابِ الْأَصْلِ، وَذِكْرُ الْإِعَادَةِ بِإِلَّا قُوَّتِهِ. وَقَالَ تَعَالَى: ﴿فَسَيَقُولُونَ مَنْ يُبِيدُنَا قُلِ الَّذِي فَطَرَكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾ [الإسراء: ٥١] وَجَعَلَ النُّشْأَةَ الْأَوَّلَى دَلَالَةً لِأُخْرَى. وَلَيْسَ ثُمَّ أُخْرَى، بَلْ هِيَ الْأَوَّلَى. وَالْأَوَّلَى هِيَ عَلَى مَا تَزْعُمُونَ غَيْرُ مَعْرُوفَةٍ عِنْدَ الْمُتَكَبِّرِينَ. فَتَخْتَجُّ عَلَيْهِمْ بِهَا، بَلْ يَجِبُ أَنْ يَعْرِفُوا الْأَوَّلَى أَوَّلًا، ثُمَّ يُسَاعِدُوا / ٩٩ - ١ / عَلَى نَقْيِ الْبَغْثِ، وَيَلْزَمُوا^(١) الْإِظْهَارَ.

وَالدَّهْرِيَّةُ وَمُنْكَرُو^(٢) الْبَغْثِ يَقُولُونَ فِي جَمِيعِ الْعَالَمِ بِالظُّهُورِ بَعْدَ الْكَوْنِ وَبِالْكَوْنِ فِي الْأَصُولِ بِالْقُوَّةِ ثُمَّ الظُّهُورِ بِالْفِعْلِ. فَكَيْفَ يُنْكِرُونَ الْبَغْثَ لِنَحْتِجَّ عَلَيْهِمْ بِالْخَلْقِ الْأَوَّلِ؟ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَقَالَ قَوْمٌ بِالْبَغْثِ بِالْأَجْسَادِ عَلَى مَا كَانَتْ، لَكِنَّهَا كَانَتْ فِي الدُّنْيَا مُنْشَأَةً لِلْقَنَاءِ، مُشْتَمِلَةً عَلَيْهَا آثَارُ الْقَنَاءِ، وَيُحِيطُ بِهَا مِنْ^(٣) [٣] أَعْلَامِ الْهَلَاكِ وَمِنْ آثَارِ كُلِّهَا سَوَائِرُ^(٤) تَخْجُبُ عَنْ أَعْمَالِ لَطَائِفِ الْجَوَاهِرِ وَعَنْ إدْرَاكِ الرُّوحَانِيَّةِ. وَإِلَّا فَهِيَ كَمَا وَصَفَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى أَنَّهُمْ خَلَقَهُمْ ﴿فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾ [التين: ٤] وَكَرَّمَهُمْ بِأَقْوَمِ جَوْهَرٍ وَأَكْمَلَ^(٥) سِرَّ وَأَتَمَّى خَلْقَهُ.

فَإِذَا وَقَعَتْ عَلَيْهِمُ الْآفَاتُ، وَأُعِيدُوا لِلْبَقَاءِ، تَزُولُ^(٦) عَنْهُمْ جَمِيعُ الظُّلُمَاتِ الَّتِي هِيَ حَوَاجِبُ وَسَوَائِرُ لَهُمْ عَلَى الْإِحَاطَةِ بِحَقَائِقِ الْأَشْيَاءِ وَبِوَاطِنِهَا. وَعَلَى شَكْلِهِمْ تَنْشَأُ الْأَجْسَادُ الْمَجْمُوعَةُ جَزَاءَ لَهُمْ، فَيُلْحَقُونَ بِجَمِيعِ اللَّطَائِفِ أَجْسَادًا^(٧) بِمَا فِيهَا مِنَ الْجَوَاهِرِ الرُّوحَانِيَّةِ؛ تَصِيرُ هَذِهِ فِي اللَّطْفِ، كَذَلِكَ الْجَوْهَرِ. وَهِيَ مَا تُنْقَلُ إِلَى الْطَفْلِ مِنْ ذَلِكَ وَأَنْوَرُ لَهُمْ كَمَا لَا مَرُوءَ، فَيَقْضُونَ عَلَى الرُّوحَانِيَّةِ بِأَجْسَادٍ فِيهَا مَعَانِيهَا مِنَ اللَّطَافَةِ وَالتَّفَادِي فِي الْأُمُورِ الَّتِي هِيَ كَالرُّوحَانِيَّةِ فِي التَّمثِيلِ، وَمَا فِيهِمْ حَقُّ الرُّوحَانِيَّةِ: الظُّفَرُ عَنْ ذَلِكَ بَارْتِفَاعِ آثَارِ الْقَنَاءِ عَنْهَا وَخُرُوجِهَا مِنْ أَنْ يَغْمَلَ فِيهَا الْفَسَادُ، وَعَلَى ذَلِكَ أَجْسَادُ الْجَزَاءِ فَإِنَّهَا تُخْرَجُ عَنِ الْآفَاتِ، وَتُمنَعُ عَنِ الْفَسَادِ، وَتَصِيرُ أَجْسَادَهَا فِي الطَّيِّبِ، وَالضِّيَاءِ الرُّوحَانِيَّةِ^(٨) بَقِيَ فِيهَا عَلَى كُلِّ حَالٍ لَا يَبْقَى.

وَالْأَصْلُ فِيهِ الْجَزَاءُ بِحَقِّ^(٩) الشَّهَوَاتِ وَاللَّذَّاتِ لَا بِحَقِّ الْأَعْزِيَّةِ وَحَيَاةِ الْمُسْتَضْعَفِينَ بِهَا، فَتَكُونُ هِيَ بِجَسَدِهَا وَسِرِّيَّتِهَا وَاحِدَةً، وَبَقَاءُ^(١٠) الْأَجْسَادِ إِلَيْهَا أَحَقُّ مِنْ بَقَاءِ الرُّوحَانِيَّةِ فِي هَذَا الْعَالَمِ مِنْ طَرِيقِ الْإِغْتِيَارِ لِأَنَّ الَّذِي لَهُ حَقُّ الرُّوحَانِيَّةِ فِي الشَّاهِدِ بِهِ الْبَقَاءُ وَالْغِذَاءُ وَالْحَيَاةُ لِمَا يَدْفَعُ بِهَا الْآفَاتِ الْعَارِضَةَ فِي الْأَرْوَاحِ مِنْ جَهَةِ الْغَوَالِبِ الَّتِي تَضْعُفُ، وَتَقْوَى. وَفِي الْآخِرَةِ لَا تَغْرُضُ الْآفَاتُ، فَتَخْتَجُّ^(١١) فِيهَا إِلَى الْأَعْزِيَّةِ، وَإِنَّمَا تَنَالُ أَوْفَقَ مِنْ حُجَجِ السَّمْعِ، وَمَا عَلَيْهِ الْإِعْتِيَارُ.

وَأَمَّا حُجَجُ السَّمْعِ فَإِنَّ اللَّهَ ﷻ قَالَ: ﴿إِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّنْ آتَيْنَا فَلَنَّا خَلَقْنَاكُمْ﴾ [الحج: ٥] وَقَالَ: ﴿أَوَلَا كُنَّا عَظَمَاءَ وَرَفَلَاءَ﴾ [الإسراء: ٤٩، ٩٨]، وَقَالَ: ﴿مَنْ يُنِىِ الْعِظَمَ وَهِيَ رَمِيمٌ﴾ ﴿قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنْشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾ [يس: ٧٨، ٧٩] وَغَيْرَ ذَلِكَ مِمَّا حَاجَّ بِهِ مُنْكَرِي الْبَغْثِ. وَالْإِشْكَالُ كَانَ لَهُمْ فِي الْأَجْسَادِ وَفِي مَا جَرَتْ بِهِ الْمُحَاجَّاتُ. لِذَلِكَ كَانَتْ الْأَشْيَاءُ اللَّطِيفَةُ الَّتِي لَا تُنَمُّسُ، وَلَا تُحَسُّ، فِي التَّجْدِيدِ، لَمْ تَكُنْ بِحَيْثُ اخْتِمَالِ الْإِنْكَارِ لِوُجُودِهِمْ فِي كُلِّ حَالٍ، نَحْوُ الْعُقُولِ تَذْهَبُ بِأَسْبَابٍ، ثُمَّ تَعُودُ، وَكَذَلِكَ الْعُقُولُ وَالسَّمْعُ وَالْبَصَرُ وَنَحْوُ ذَلِكَ، ثُمَّ الْجِسْمَاتُ نَحْوُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَالتَّوَرُّ

(١) فِي الْأَصْلِ وَم: وَيَلْزَمُونَ. (٢) فِي الْأَصْلِ وَم: وَمُنْكَرِي. (٣) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (٤) فِي الْأَصْلِ وَم: وَسَوَائِرُ. (٥) الْوَاقِعَةُ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (٦) فِي الْأَصْلِ وَم: فَتَزُولُ. (٧) فِي الْأَصْلِ وَم: جَسَدًا. (٨) فِي الْأَصْلِ وَم: كَالرُّوحَانِيَّةِ. (٩) فِي الْأَصْلِ وَم: لِحَقِّ. (١٠) فِي الْأَصْلِ وَم: وَبَقَايَا. (١١) الْفَاءُ سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم.

وَالظُّلُمَةُ وَالظِّلُّ وَنَحْوُ ذَلِكَ؛ يَرَوْنَ الْفَنَاءَ وَالْعَوْدَ فِي كُلِّ حِينٍ، وَلَا يَنْكُرُونَ^(١) هَذَا النُّوعَ لِيُحَاجُّوا بِالَّذِي ذَكَرَ وَبِهَذَا، فَلِذَلِكَ كَانَ الْقَوْلُ بِالْأَجْسَادِ أَحَقُّ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَالْإِغْتِيَارُ أَنَّ اللَّهَ ﷻ أَنشَأَ هَذَا الْخَلْقَ عَلَى مَا يَتَلَذَّذُونَ، وَيَتَأَلَّمُونَ، لِيَكُونَ ذَلِكَ عِلْمًا لِلتَّرْغِيبِ وَالتَّرْهِيبِ بِالْمَوْعُودِ وَمَا يَحُلُّ مِنَ الْآفَاتِ وَأَضْدَادِهَا فِي الرُّوحَانِيِّ، فِي الْجَسَدِ يَكُونُ لَهُ سُرُورٌ، وَحُزْنٌ، يَتَأَلَّمُ، وَيَتَلَذَّذُ. وَقَدْ جَرَى الْوَعْدُ بِالْمُؤْلِمِ وَالْمُلِذِّ. وَكَذَلِكَ حِكْمَةُ خَلْقِ الْجَسَدِ عَلَى ذَلِكَ بِمَا يُحَقِّقُ الْعِلْمَ بِالْمُرْغَبِ وَالْمُرْهِبِ مِنَ الْمَوْعُودِ. عَلَى أَنَّ السُّرُورَ وَالْعُمُومَ لَيْسَا يُزْعَبُ فِيهِمَا، أَوْ يُزْهَدُ، إِلَّا مِنْ حَيْثُ يَأْلَمُ الْجَسَدُ، وَيَتَلَذَّذُ، بَلْ يَكُونُ فِيهِ الْأَمْرَانِ لِيُسَرَّ، وَيَحْزَنَ. فَذَلِكَ كَانَ الْقَوْلُ بِالْأَجْسَادِ أَحَقُّ مِنْ طَرِيقِ التَّقْدِيرِ عَلَى مَا جَرَى بِهِ حَقُّ السَّمْعِ وَالْعَقْلِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِحَقِيقَةِ ذَلِكَ، وَبِيَدِهِ الْمُلْكُ، يُكْرِمُ مَنْ يَشَاءُ بِمَا يَشَاءُ فَضْلًا مِنْهُ، يُهِنُ مَنْ يَشَاءُ بِمَا يَشَاءُ عَذْلًا مِنْهُ، وَاللَّهُ الْمُؤَقِّ.

وقوله تعالى: ﴿فَيَنْهَوْنَ عَنْ عَمَلِهِمْ﴾ بما أنزل على محمد ﷺ، مِنَ الْيَهُودِ ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ صَدَّ عَنْهُ﴾ يعني عن إبراهيم ﷺ. وقوله تعالى: ﴿وَكُنْ يَجْهَنَّمُ سَعِيرًا﴾ كَانَ جَهَنَّمُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، مُعْظَمُ النَّارِ وَجَمِيعُ ذَرَكَاتِهَا، وَالسَّعِيرُ هُوَ الْتِهَابُهَا وَوَقُودُهَا، كَقَوْلِهِ تَعَالَى، ﷻ: ﴿وَلَنْ جَهَنَّمَ لَنُوعِدْكُمْ أَعْمِينَ﴾ ﴿لَمَّا سَمِعَتْ أَبْنَاءُ لِكُلِّ بَابٍ مِنْهُمْ جِزْرَةً مُنْقَسِرَةً﴾ [الحجر: ٤٣ و ٤٤]. وَيَخْتَصِلُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَكُنْ يَجْهَنَّمُ﴾ أَيِ بِالتَّهَابِ جَهَنَّمُ التَّهَابُ، إِذِ السَّعِيرُ الْإِتِهَابُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

الآية ٥٦ وقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِنَا﴾ تَخْتَصِلُ الْآيَاتُ أَعْلَامُ الدِّينِ وَأَنَارُهُ، وَتَخْتَصِلُ الْآيَاتُ آيَاتِ الرُّبُوبِيَّةِ لَهُ، وَتَخْتَصِلُ الْآيَاتُ أَعْلَامُ رِسَالَةِ الرَّسُولِ ﷺ، فَيَكُونُ الْكُفْرُ بِهَا كُفْرًا بِاللَّهِ.

وقوله تعالى: ﴿سَوْفَ نُصْلِيهِمْ نَارًا﴾ قِيلَ: ﴿نُصْلِيهِمْ﴾ نَشْوِيهِمْ. يُقَالُ: شَاءَ مُضْلِيَةً مُشْوِيَةً. وقوله تعالى: ﴿كُلَّمَا نَبَّهْتُمْ جُلُودَهُمْ بِذَلَّتْهُمْ غَيْرَهَا﴾ كُلَّمَا اخْتَرَقَتْ ﴿جُلُودَهُمْ بِذَلَّتْهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا﴾ أَيِ جَدَّدْنَا لَهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا، لِيَزْدَادُوا التَّهَابَ وَلِيَقَادُوا مِنْ غَيْرِ أَنْ يَسْكُنَ أَلَمُ الْعَذَابِ؛ فَهِيَ^(٢) مِنْ حَيْثُ التَّجْدِيدُ غَيْرُهَا^(٣)؛ لِأَنَّ الْأَوَّلَى قَدْ اخْتَرَقَتْ، وَنَضِجَتْ، وَمِنْ حَيْثُ الْعَيْنُ نَفْسُهَا.

أَلَا تَرَى مَا يُقَالُ: تَبَدَّلَ فُلَانٌ، فَإِنَّمَا يُقَالُ مِنْ حَيْثُ تَغْيَرُهُ مِنْ لَوْنٍ إِلَى لَوْنٍ، لَا أَنْ كَانَتْ تَحَوَّلَتْ نَفْسُهُ وَتَبَدَّلَتْ^(٤) مِنْ حَالٍ إِلَى حَالٍ، فَعَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿بَدَلْتَهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا﴾ هِيَ مِنْ حَيْثُ الْعَيْنُ إِنَّمَا تَلْكَ بِعَيْنِهَا وَاحِدَةً^(٥). وَعَلَى ذَلِكَ الْبَعْثُ بَعْدَ الْمَوْتِ، وَالْإِنشَاءُ مِنْ حَيْثُ التَّجْدِيدُ غَيْرُهُ^(٦) حَيْثُ أَتَوْا^(٧)، وَذَهَبَتْ آثَارُهُمْ، وَمِنْ حَيْثُ الْإِعَادَةُ إِلَى الْحَالَةِ الْأَوَّلَى هُمْ بِأَنْفُسِهِمْ لَيْسُوا بِغَيْرِهِمْ^(٨). وَعَلَى ذَلِكَ قَدْ سُمِّيَ الْبَعْثُ خَلْقًا جَدِيدًا، وَإِنْ كَانَ بَعْثُ الْأَوَّلَى فِي الْمَعْنَى.

ثُمَّ تَكَلَّمُوا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿بَدَلْتَهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا﴾؛ قَالُوا: كَيْفَ كَانَ؟ أَنْ يُعَذَّبَ جُلُودًا لَا مَاتَ، وَإِنَّمَا الْمَاتُ فِي الْجُلُودِ الَّتِي اخْتَرَقَتْ، وَنَضِجَتْ، وَقَالُوا: أَيْدُنَا فِي مَنْ قُطِعَتْ^(٩) يَدُهُ، وَهُوَ كَافِرٌ، ثُمَّ أَسْلَمَ، فَمَاتَ عَلَى الْإِسْلَامِ. مَا حَالُ الْيَدِ الْمُقْطُوعَةِ؟ تُعَذَّبُ فِي النَّارِ، أَمْ تَكُونُ مَعَ النَّفْسِ فِي الْجَنَّةِ؟ وَفِي مَنْ قُطِعَتْ يَدُهُ، وَهُوَ مُسْلِمٌ، ثُمَّ كَفَرَ، وَمَاتَ عَلَى كُفْرِهِ. تَلْحَقُ النَّفْسُ، أَمْ تَكُونُ فِي الْجَنَّةِ؟ فَالْجَوَابُ لِهَذَا كُلُّهُ أَنَّ الْجَوَارِحَ وَالْأَعْضَاءَ لَيْسَتْ تَعْمَلُ مَا تَعْمَلُ بِالِاخْتِيَارِ وَالطَّوْعِ، وَلَكِنَّمَا كَالْمَكْرَهَاتِ وَالْمَقْهُورَاتِ فِي الْعَمَلِ.

أَلَا تَرَى أَنَّ الْإِكْرَاءَ عَلَيْهَا يُوجِبُ تَحْوِيلَ الْفِعْلِ مِنْهَا إِلَى الْمُكْرَهِ، فَيُجْعَلُ كَأَنَّ الْمُكْرَهَ هُوَ الَّذِي قَدْ فَعَلَ ذَلِكَ فِي حَقِّ الضَّمَانِ؟ فَهَذَا يَدُلُّ أَنَّ هَذِهِ الْجَوَارِحَ كَالْمَكْرَهَاتِ وَالْمَقْهُورَاتِ [لِحَقِّقِ النَّفْسَ]^(١٠) حَيْثُ كَانَتْ. ثُمَّ مَعْلُومٌ أَنَّ مَنْ أَسْلَمَ فِي آخِرِ عُمُرِهِ يَتَمَتَّى سَلَامَةً جَوَارِحِهِ الَّتِي كَانَتْ ذَهَبَتْ عَنْهُ لِيَعْمَلَ بِهَا فِي طَلَبِ مَرْضَاةِ رَبِّهِ تَعَالَى. وَكَذَلِكَ مَنْ كَفَرَ بَعْدَ الْإِسْلَامِ

(١) فِي الْأَصْلِ وَم: لَهَا يَنْكُرُونَ. (٢) فِي الْأَصْلِ وَم: فَهِيَ. (٣) فِي الْأَصْلِ وَم: غَيْرِ. (٤) فِي الْأَصْلِ وَم: تَبَدَّلَ. (٥) فِي الْأَصْلِ وَم: وَاحِدَ. (٦) فِي الْأَصْلِ وَم: غَيْرِ. (٧) فِي الْأَصْلِ وَم: تَفَانُوا. (٨) فِي الْأَصْلِ وَم: بَغِيرِ. (٩) فِي الْأَصْلِ وَم: قَطَعَ. (١٠) مِنْ م، فِي الْأَصْلِ: لِحَقْنَا أَنْ النَّفْسِ.

يَتَمَتَّى سَلَامَةً جَوَارِحِهِ، لِيَسْتَعْمِلَهَا^(١) فِي مَا اخْتَارَ مِنَ الدِّينِ. فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ لِحَقِّبِ النَّفْسَ حَيْثُ كَانَتْ فِي طَاعَتِهَا وَمَغْصِبَتِهَا.

وَقَالَتْ فِرْقَةٌ مِنَ الْمُلْحِدَةِ: إِنَّ الثَّوَابَ فِي الْآخِرَةِ لَا يَكُونُ لِهَذِهِ النَّفْسِ الَّتِي تَأْكُلُ، وَتَشْرَبُ، وَتَعْمَلُ كُلَّ مَا تَعْمَلُ، وَلَكِنْ إِنَّمَا يَكُونُ لِلرُّوحَانِيِّ الَّذِي جَوْهَرُهُ^(٢) جَوْهَرُ النُّورِ. لَكِنَّ هَذِهِ النَّفْسَ مُتَمَتِّعَةً فِي الدُّنْيَا بِالْأَكْلِ وَالشُّرْبِ مَشُوبَةً بِالْآفَاتِ وَالْعُيُوبِ. فَإِذَا صَفَتْ عَنِ الْآفَاتِ، وَتَنَزَّهَتْ عَنِ الْعُيُوبِ الَّتِي بِهَا امْتَحِنَتْ، صَارَتْ أَهْلًا لِلثَّوَابِ الْعَظِيمِ وَمَحَلًّا لِلْجَزَاءِ الْجَزِيلِ، وَبِاللَّهِ الْعِصْمَةِ وَالنَّجَاةِ.

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَذُوقُوا الْعَذَابَ﴾ أَمَّا ذُوقُ الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ فَيَكُونُ^(٣) بِالْفَمِ، لِيُعْرِفَ طَعْمُهُ وَلَذَّتُهُ. وَأَمَّا ذُوقُ الْعَذَابِ فَإِنَّمَا يَكُونُ بِكُلِّ جَارِحَةٍ مِنْهُ لِيُحَذَّرَ^(٤) أَلَمُ ذَلِكَ فِي جَمِيعِ الْجَوَارِحِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. وَالدُّوْقُ / ٩٩ - ب/ فِي الْعُرْفِ لِيُعْرِفَ الطَّعْمُ يَقْلُبُ فِيهِ كُلَّ شَيْءٍ، فَيَعْرِفُ^(٥). يُقَالُ: لِفُلَانٍ ذُوقٌ فِي أَمْرِ كَذَا أَيْ بَصَرٌ وَمَعْرِفَةٌ.

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّكَ اللَّهُ كَانَ عَزِيمًا حَكِيمًا﴾. قِيلَ: الْعَزِيمُ مَا يَتَعَزَّرُ وَجُودُهُ فِي الشَّاهِدِ. وَقِيلَ: هُوَ عَزِيمٌ، لَا يُعْجَزُ، فَهُوَ عَزِيمٌ لِمَا لَا يُوجَدُ فِي الْأَفْهَامِ، وَلَا يُذْرَكُ بِالْأَوْهَامِ، وَقِيلَ: الْعَزِيمُ الْمُتَّقِمُ، وَقَدْ ذُكِرَ فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ.

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَنُدْخِلُهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا لَمْ يَمَيِّزُوا فِيهَا أَزْوَاجًا مُتَشَابِهَةً﴾ مِنَ الْآفَاتِ وَالْعُيُوبِ لَيْسَ كَأَزْوَاجِ الدُّنْيَا وَنِسَائِهَا.

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَنُدْخِلُهُمْ ظِلًّا ظَلِيلًا﴾ لَا تَنْسَحُهُ الشَّمْسُ، وَلَا أَدَى فِيهِ؛ لِأَنَّ الشَّمْسَ فِيهَا مَنَافِعٌ لِلنَّاسِ وَأَدَى، وَكَذَلِكَ الْقَمَرُ فِيهِ أَدَى، وَإِنْ كَانَ فِيهِ مَنَافِعٌ، وَالظُّلْمَةُ كَذَلِكَ فِيهَا مَنَافِعٌ وَأَدَى. وَأَمَّا الظُّلُّ نَفْسُهُ فَلَيْسَ فِيهِ أَدَى عَلَى كُلِّ حَالٍ. فَإِنْ كَانَ فَهُوَ لِلزَّمَانِ لَا لِلظُّلِّ بِنَفْسِهِ. فَأَخْبَرَ ﷺ أَنَّهُ يُدْخِلُهُمُ الظُّلُّ الَّذِي لَيْسَ فِيهِ أَدَى الشَّمْسِ وَلَا أَدَى الظُّلْمَةِ وَلَا أَدَى الزَّمَانِ، لَيْسَ كِظْلُ الدُّنْيَا مَشُوبًا بِأَدَى غَيْرِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. وَذَلِكَ تَأْوِيلُ الظُّلِيلِ أَنْ يُظْلَهُ عَنْ جَمِيعِ الْمُؤْذِيَّاتِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ بِأَمْرِكُمْ أَنْ تُوَدُّوا الْأَمْثَلُ إِلَى أَهْلِهَا﴾ قِيلَ: «لَمَّا فَتَحَ اللَّهُ مَكَّةَ عَلَى [بَدَا]^(٦) رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ^(٧) الْعَبَّاسُ ﷺ: يَا رَسُولَ اللَّهِ لَوْ جَعَلْتَ السَّقَايَةَ وَالْحِجَابَةَ فِينَا؛ فَأَخَذَ مِفَاتِيحَ الْكَعْبَةِ مِنْ وَلَدِ شَيْبَةَ، فَدَفَعَهَا إِلَى الْعَبَّاسِ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى هَذِهِ الْآيَةَ، فَأَخَذَ النَّبِيُّ ﷺ مِفَاتِيحَ الْكَعْبَةِ، فَزَادَهَا إِلَى وَلَدِ شَيْبَةَ. قَالَ النَّبِيُّ ﷺ، يَا عَمُّ إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَحَبُّ أَنْ يَزُرَّا، وَلَا يَزُرَّا أَشْيَاءَ» [بمعناه السيوطي في الدر المنثور ٢/ ٥٧٠] وَقِيلَ: إِنَّهَا نَزَلَتْ فِي الْأَمْرَاءِ فِي الْفَيْءِ الَّذِي اسْتَأْمَنَهُمْ عَلَى [جَمْعِهِ وَقِسْمَتِهِ]^(٨) وَالصَّدَقَاتِ الَّتِي اسْتَأْمَنَهُمْ عَلَى جَمْعِهَا وَقِسْمَتِهَا.

وَالْآيَةُ يَجِبُ أَنْ تَكُونَ نَازِلَةً فِي كُلِّ أَمَانَةٍ اسْتَمِنَ الْمَرْءُ فِيهَا^(٩) مِنْ نَحْوِ مَا كَانَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ رَبِّهِ وَمَا كَانَ فِيهَا بَيْنَ الْخَلْقِ. أَمَّا مَا كَانَ فِي مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ رَبِّهِ فَمِنْ^(١٠) نَحْوِ الْعِبَادَاتِ الَّتِي أَمَرَ الْمَرْءُ بِأَدَائِهَا وَمِنْ نَحْوِ تَعْلِيمِ [الْعِلْمِ]^(١١) الَّذِي رَزَقَهُ اللَّهُ تَعَالَى لَهُ كَقَوْلِهِ ﷺ: ﴿إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ عَلَى السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ الْآيَةُ [الْأَحْزَابُ: ٧٢] وَكَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿كُونُوا قَوَّايِمَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ﴾ الْآيَةُ [الْمَائِدَةُ: ٨] وَكَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا حُكِمْتُمْ بَيْنَ أَنْفُسِكُمْ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ﴾ [النِّسَاءُ: ٥٨]. كُلُّ ذَلِكَ أَمَانَةٌ تَدْخُلُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ بِأَمْرِكُمْ أَنْ تُوَدُّوا الْأَمْثَلُ إِلَى أَهْلِهَا﴾ وَكَذَلِكَ كُلُّ أَمَانَةٍ يُؤْتَمَنُ الْمَرْءُ عَلَيْهَا تَدْخُلُ فِي ذَلِكَ.

ذُكِرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ، قَالَ: «أَذِ الْأَمَانَةَ إِلَى مَنْ ائْتَمَنَكَ عَلَيْهَا وَلَا تَخُنْ مَنْ خَانَكَ» [أَبُو دَاوُدَ ٣٥٣٥]. وَمَنْ قَالَ: نَزَلَتْ فِي الْأَمْرَاءِ اسْتَدْلَّ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ﴾ لِأَنَّ الْحُكْمَ إِلَى الْأَمْرَاءِ وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ، ﴿إِنَّ اللَّهَ بِأَمْرِكُمْ أَنْ تُوَدُّوا الْأَمْثَلُ إِلَى أَهْلِهَا﴾ قَالَ: (هِيَ مُبْتَهَمَةٌ، الْمُؤْمِنُ وَالْكَافِرُ سَوَاءٌ؟).

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَتَعَلَّكُم بِذِهِ﴾ مِنَ الْحُكْمَةِ وَأَدَاءِ الْأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا ﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾ يَحْتَمِلُ مُجِيبًا

(١) فِي الْأَصْلِ وَم: يَسْتَعْمِلُهَا. (٢) فِي الْأَصْلِ وَم: جَوْهَرُهَا. (٣) فِي الْأَصْلِ وَم: (٤) فِي الْأَصْلِ وَم: لِيَجِدَ. (٥) الْفَاءُ سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (٦) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (٧) فِي الْأَصْلِ وَم: فَقَالَ. (٨) فِي الْأَصْلِ وَم: جَمْعُهَا وَقِسْمَتُهَا. (٩) مِنْ م، فِي الْأَصْلِ: فِيهِمَا. (١٠) الْفَاءُ سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (١١) مِنْ م، سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ.

لِمَنْ [دَعَا، وَسَأَلَهُ] ^(١) كَقَوْلِهِ ﷺ: «وَإِذَا سَأَلْتَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ» [البقرة: ١٨٦] يُجِيبُ لِمَنْ اسْتَجَابَهُ، وَأَدَّى الْأَمَانَةَ. وَيَحْتَمِلُ «نَحِيئًا بَعِيدًا» أَي لَا يَخْفَى عَلَيْهِ شَيْءٌ.

وَاخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي الْعَارِيَةِ إِذَا ضَاعَتْ؛ قَالَ أَصْحَابُنَا، رَحِمَهُمُ اللَّهُ: لَا شَيْءَ عَلَيْهِ. وَقَالَ غَيْرُهُمْ: عَلَيْهِ الضَّمَانُ. وَلَا صَحَابِنَا، رَحِمَهُمُ اللَّهُ، عِدَّةُ الْحُجَجِ:

أَحَدُهَا ^(٢): أَنَّ الْمُسْتَعِيرَ إِنْ لَيْسَ الْقَمِيصَ، أَوْ رَكِبَ الدَّابَّةَ، أَوْ حَمَلَ عَلَيْهَا، مَا أُذِنَ لَهُ فِي حَمْلِهِ عَلَيْهَا، وَأَصَابَهَا فِي ذَلِكَ نَقْصَانٌ فِي قِيَمَتِهَا، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ. فَإِذَا لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ ضَمَانٌ فِي مَا وَقَعَ بِهَا مِنَ الضَّرَرِ وَالنَّقْصِ بِفِعْلِهِ وَلِئْسَ بِهِ وَرُكُوبُهُ فَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ ضَمَانٌ مَا هَلَكَ مِنْهَا بِغَيْرِ فِعْلِهِ.

وَالثَّانِيَةُ ^(٣): مَا رُوِيَ عَنِ [أَبِي حَنِيفَةَ] ^(٤) عَنْ عَلِيٍّ ﷺ [أَنَّهُ] ^(٥) قَالَ: (الْعَارِيَةُ لَيْسَتْ ^(٦) بِتَبِعَةٍ وَلَا مَضْمُونَةٍ إِنَّمَا هِيَ مَعْرُوفَةٌ إِلَّا أَنْ [لَا] ^(٧) تُخَالَفَ). وَرُوِيَ عَنِ الْحَسَنِ [أَنَّهُ] ^(٨) قَالَ: (إِذَا خَالَفَ صَاحِبَ الْعَارِيَةِ ضَمِنَ) وَاحْتِجَّ مَنْ خَالَفَ مِنْ أَصْحَابِنَا فِي ذَلِكَ حَدِيثَ النَّبِيِّ ﷺ، أَنَّهُ قَالَ: «عَلَى الْيَدِ أَنْ تَرُدَّ مَا أَخَذْتَ إِذَا [كَانَتْ قَائِمَةً] ^(٩) عَلَيْهَا رَدُّهَا» [أَبُو دَاوُدَ ٣٥٦١]. أَلَا تَرَى أَنَّ الْوَدِيعَةَ لَا تُضْمَنُ إِذْ تَلَفَتْ، وَعَلَيْهِ أَنْ يَرُدَّهَا إِذَا كَانَتْ قَائِمَةً؟ فَالْعَارِيَةُ مِثْلُهَا؟

وَالثَّلَاثَةُ ^(١٠): أَنْ يَحْتَمِلَ مَعْنَى ذَلِكَ فِي الْغَضَبِ وَأَشْيَاعِهِ. فَعَلَى الْغَاصِبِ أَنْ يَرُدَّهَا [قَائِمَةً أَوْ تَالِفَةً] ^(١١). وَلَا يَدْخُلُ فِي عُمُومِ الْخَبَرِ الْعَارِيَةُ. أَلَا تَرَى أَنَّ الْوَدِيعَةَ لَمْ تَدْخُلْ فِيهِ [وَأَنْ كَانَ فِيهِ أَخَذًا] ^(١٢)؟

وَاجْتَبَوْا أَيْضًا بِحَدِيثِ صَفْوَانَ [بْنِ أُمَيَّةَ] ^(١٣) «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اسْتَعَارَ مِنْ صَفْوَانَ يَوْمَ حُنينٍ أَذْرَعًا، فَقَالَ: أَغْضِبَ يَا مُحَمَّدٌ؟ فَقَالَ: بَلْ عَارِيَةٌ مَضْمُونَةٌ» [أَبُو دَاوُدَ ٣٥٦٢] وَرُوِيَ فِي خَبَرٍ آخَرَ «أَنَّ [رَسُولَ اللَّهِ ﷺ] طَلَبَ يَوْمَ حُنينٍ مِنْ صَفْوَانَ ابْنَ أُمَيَّةَ أَذْرَعًا» ^(١٤) فَقَالَ: يَا صَفْوَانُ هَلْ عِنْدَكَ مِنْ سِلَاحٍ؟ قَالَ: عَارِيَةٌ أَوْ غَضْبًا؟ قَالَ: بَلْ عَارِيَةٌ، فَأَعَارَهُ، وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ الضَّمَانَ» [أَبُو دَاوُدَ ٣٥٦٣].

فَهِيَ ^(١٥) عِنْدَنَا، إِنْ ثَبَتَ خَبَرُ صَفْوَانَ، مَضْمُونَةُ الرَّدِّ؛ عَلَى الْمُسْتَعِيرِ رَدُّ الْعَارِيَةِ، لَيْسَتْ ^(١٦) كَالْوَدِيعَةِ، لِأَنَّ الْوَدِيعَةَ مَا لَمْ يَطْلُبْ صَاحِبُهَا [رَدَّهَا لَا] ^(١٧) تَرُدُّ. وَقَدْ رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مَا يُؤَيِّدُ قَوْلَنَا، وَهُوَ قَوْلُهُ: «الْعَارِيَةُ مُؤَدَّاةٌ» [البيهقي في الكبرى ٨٨/٦].

وقوله تعالى: «وَإِذَا حُكِمْتُمْ بَيْنَ أَنْ تَكْفُرُوا بِاللَّذْلِ» كَقَوْلِهِ ^(١٨) ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِاللَّذْلِ وَالْإِحْسَنِ وَإِيتَايَ ذِي الْقُرْبَى» فَمَنْ وَلَّى أَمْرًا أَوْ حُكْمًا فِي مَا بَيْنَ النَّاسِ فَقَدْ وَلَّى الْأَمَانَةَ، وَعَلَيْهِ ^(١٩) أَنْ يُؤَدِّيَهَا إِلَى أَهْلِهَا.

وعلى ذلك جاءت الآثار عن رسول الله ﷺ، قَالَ: «مَا مِنْ أَحَدٍ يَكُونُ عَلَى شَيْءٍ مِنْ هَذِهِ الْأُمُورِ، قَلَّتْ، أَوْ كَثُرَتْ، فَلَا يَغْدُلُ فِيهَا إِلَّا أَكْبَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي النَّارِ» [بمعناه أحمد ٣/٦]. وَفِي خَبَرٍ آخَرَ: «أَيُّ مَا أَمَرِي وَلَّى مِنْ أَمْرِ النَّاسِ شَيْئًا، ثُمَّ لَمْ يَجْعَلْهُمْ مِثْلَ مَا يَحُوطُ بِهِ نَفْسَهُ وَأَهْلَهُ لَمْ يُرَخَّ رَائِحَةُ الْجَنَّةِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ» [البخاري ٧١٥٠] وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ﷺ [أَنَّهُ] ^(٢٠) قَالَ: (قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ مِنْ أَحَبِّ النَّاسِ إِلَيَّ وَأَقْرَبِهِمْ مَجْلِسًا مِنِّي يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِمَامٌ عَادِلٌ، وَإِنْ أَبْغَضَ النَّاسَ إِلَيَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَشَدَّهُمْ عَذَابًا إِمَامٌ جَائِرٌ») [الترمذي ١٣٢٩].

وقوله تعالى: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا آتُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ» فَإِنْ قِيلَ: كَيْفَ خَصَّ اللَّهُ تَعَالَى الْمُؤْمِنِينَ بِالْخُطَابِ بِالطَّاعَةِ لَهُ وَطَاعَةِ الرَّسُولِ وَأُولِي الْأَمْرِ بِمَا يَعْزُمُ الْمُؤْمِنِينَ وَالْكَافِرَ جَمِيعًا؟ قِيلَ بِوُجُوهٍ ثَلَاثَةٍ:

- (١) مِنَ الْأَصْلِ وَم: دَعَا لَهُ وَسَأَلَ. (٢) مِنْ م، فِي الْأَصْلِ: أَحَدُهُمَا. (٣) فِي الْأَصْلِ وَم: وَالثَّانِي. (٤) فِي الْأَصْلِ: ابْنُ الْحَنِيفَةِ، ابْنُ الْحَنْفِيَّةِ.
- (٥) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (٦) فِي الْأَصْلِ وَم: لَيْسَ. (٧) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (٨) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (٩) فِي الْأَصْلِ وَم: كَانَ قَائِمًا.
- (١٠) فِي الْأَصْلِ وَم: وَالثَّانِي. (١١) فِي الْأَصْلِ وَم: قَائِمًا أَوْ تَالِفًا. (١٢) مِنْ م، فِي الْأَصْلِ: أَخَذَ. (١٣) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (١٤) فِي الْأَصْلِ وَم: صَفْوَانُ هَرَبَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَرِيدُ حُنَيْنًا. (١٥) فِي الْأَصْلِ وَم: فَهُوَ. (١٦) فِي الْأَصْلِ وَم: لَيْسَ. (١٧) فِي الْأَصْلِ وَم: لَمْ. (١٨) فِي الْأَصْلِ وَم: وَقَالَ. (١٩) فِي الْأَصْلِ: يَجِبُ، فِي م: عَلَيْهِ يَجِبُ. (٢٠) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (٢١) فِي الْأَصْلِ وَم: وَ.

أحدهما: أن عادة الملوك أنهم إذا خاطبوا بشيء إنما يخاطبون أهل الشرف والمجد ومن كان أسمع لإخطابهم وأعظم لقولهم كقولهم تعالى: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَتُنذِرُونَ فِي أَمْرٍ﴾ [النحل: ٣٢] وقوله^(١) تعالى: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَتُنذِرُونَ فِي أَمْرٍ﴾ [النحل: ٣٨]؛ يخاطبون أبدأ أهل الشرف ومن هو أقبل لقولهم وأطوع لأمرهم. فعلى ذلك خاطب الله تعالى المؤمنين، وأمرهم أن يطيعوه، ويطيعوا رسوله، وإن كان الخطاب يعمهم.

والثاني: يختص أن يكون الخطاب بذلك للمؤمنين خاصة لأن الكافر إنما يخاطب باعتقاد الطاعة له أولاً. فإن أجاب إلى ذلك فعند ذلك يخاطب بغيره. والمؤمن قد اعتقد طاعة ربه وطاعة رسوله ﷺ لذلك خرج الخطاب منه للمؤمنين خاصة، والله أعلم.

والثالث^(٢): يختص أن يكون تخصيص الخطاب للمؤمنين [لما أمر بطاعة]^(٣) أولى الأمر ليعلم أنه إنما أمر بطاعة أولى الأمر إذا كانوا مؤمنين، والله أعلم، فيه دلالة جواز الطاعة لغير الله لأن كل من عمل بأمر آخر فقد أطاعه. [والطاعة هي الإتيان بالأمر]^(٤) وأما العبادة فهي^(٥) إخلاص الشيء بكليته لله، حقيقة؛ إذ الأشياء كلها لله بكليتها حقيقة ليس لأحد سواه. لذلك لم يجز أن يعبد غير الله تعالى. وقد يجوز أن يطاع غيره لما ذكرنا أن الطاعة هي الإتيان بالأمر، وليس العبادة كذلك. لذلك اختلفوا.

ثم طاعة الرسول ﷺ، تكون طاعة لله؛ لأنه بأمره يطاع، وفي طاعتهم ١٠٠ / ١ له طاعته.

ثم قيل: قوله تعالى: ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ﴾ في فرائضه، ﴿وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ﴾ ﷺ، في سنته. وقيل: ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ﴾ في ما أمركم، ونهاكم في كتابه ﴿وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ﴾ ﷺ في ما أمركم، ونهاكم في سنته.

ثم اختلف في ﴿وَأُولَى الْأَمْرِ﴾. قيل: هم الأمراء على السرايا. وقيل: هم العلماء والفقهاء. وقيل: هم أهل الخير. ويختصم ﴿وَأُولَى الْأَمْرِ﴾ الذين يؤتون السرايا. فكيف ما كان، ومن كان فقيه الدلالة ألا يؤلى إلا من له العلم والبصر؟ من ذلك: أمراء السرايا كانوا أو غيرهم لأنه أمر بطاعتهم. ولا يؤمر بطاعة أحد إلا يعلم وبصر يكون له في ذلك.

والآية التي تقدمت، وهي قوله ﷺ: ﴿وَإِذَا حُكِمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْقَدْلِ﴾ تدل على أن أولى الأمر الأمراء؛ لأنه تعالى أمر الحكام في الآية الأولى بالعدل. وأمر الرعية بالسمع لهم والطاعة في ما يحكمون، ويأمرون، والله أعلم.

ألا ترى أنه روي في الخبر عن^(٦) رسول الله ﷺ، [أنه]^(٧) قال: «يا أيها الناس اسمعوا، وأطيعوا. وإن أمر عليكم حبشي مجذع فاسمعوا له، وأطيعوا ما أقام فيكم كتاب الله؟» [ابن سعد في الطبقات الكبرى ١٤١/٢] وعن^(٨) ابن عمر رضي الله عنهما عن رسول الله ﷺ [أنه قال]^(٩): «على المرء المسلم السمع والطاعة في ما أحب، وكره، إلا أن يؤمر بمعصية، فمَنْ أَمَرَ بِمَعْصِيَةٍ فَلَا سَمْعَ عَلَيْهِ وَلَا طَاعَةَ» [بمعناه البخاري: ٢٩٥٥].

وبعد فإن^(١٠) الآية التي تليها تدل على أن أولى الأمر الفقهاء، وهو قوله تعالى: ﴿فَإِنْ تَنَزَّعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ والتنازع يكون بين العلماء. فكانه، والله أعلم، أمر في [الآية الأولى بطاعة ﴿وَأُولَى الْأَمْرِ﴾ وأمر في الثانية]^(١١) أولى الفقه برّد ما يختلفون^(١٢) فيه إلى كتاب الله وسنة رسوله ﷺ.

والآية تختص المعتبرين، والله أعلم، أن على العامة طاعة أمرائهم في أحكامهم، وعليهم اتباع علمائهم في فضولهم. يبين ذلك قول الله تعالى: ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ﴾ الآية [التوبة: ١٢٢] فلو لم يجب على قومهم قبول قول علمائهم ما وجب عليهم إنذار قومهم.

وفي هذه الآية إبطال قول الرافضة في الإمامة لأن الله تعالى قال: ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولَى الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾

(١) في الأصل وم: قال. (٢) في الأصل وم: و. (٣) في الأصل: ما أمر بطاعته، في م: لما أمر بطاعته. (٤) في الأصل وم: هو الانتصار للأمر. (٥) في الأصل وم: فهو. (٦) من م، في الأصل: من. (٧) ساقطة من الأصل وم. (٨) الواو ساقطة من الأصل وم. (٩) ساقطة من الأصل وم. (١٠) في الأصل وم: هذه. (١١) في الأصل وم: آية أولى الأمر بطاعتهم وأمر. (١٢) في الأصل وم: يخلفون.

فليس يخلو أولو الأمر من أحد ثلاثة أوجوه: إما أن يكون الأمراء والفقهاء والإمام الذي تدعيه الرافضة؛ فإن كان المعنى في أولي الأمر الفقهاء أو الأمراء، ففيه إبطال قول الرافضة: إنه الإمام الذي يصفونه، ومحال أن يكون هو الإمام، الذي يذكرونه لأنه قال الله ﷻ: ﴿فَإِنْ نَزَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ وذلك الإمام عندهم طاعته مفترضة، وهم بين أظهر المتنازعين عندهم، ومخالفته كفر في مذهبيهم. فلو كان ذلك كذلك لقال، والله أعلم: فرددوه إلى الإمام، فإن من خالفه فقد كفر. ولكنه تعالى ﷻ أمر برد التنازع إلى كتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ فدل عليه أن قول أحد لا يقوم في الحجة مقام قول [رسول الله ﷺ] (١).

وقوله تعالى: ﴿فَإِنْ نَزَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ قيل: إلى الله، أي كتاب الله تعالى أو إلى الرسول إذا كان حياً. فلما مات فإلى سنته. واستدل قوم بهذه الآية على إبطال الاجتهاد وترك القول إلا بما يوجد في كتاب الله تعالى أو في سنة رسوله ﷺ ويقولون: فنكّل أمره إلى الله ﷻ ورسوله، عليه أفضل الصلوات وأكمل الثجيات، وليس ذلك عندنا. والآية تختل وجهين:

أحدهما: أن يحمل تأويلها على أن التنازع إذا كان في عهد رسول الله ﷺ وجب أن يرد إليه ﷺ ومُسأل عن ذلك، ولا يستعمل في الحادثة الاجتهاد ولا النظر. فاما ما كان من التنازع بعد وفاة رسول الله ﷺ، فإن حكم الحادثة يطلب في كتاب الله أو في سنة رسوله ﷺ أو في إجماع المسلمين. فإن وجد الحكم في أحدها (٢) يئنا، وإلا قيل بالاجتهاد.

والوجه الثاني: أن يكون المجتهد إذا ما اجتهد فيه إلى كتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ فيقول: وجدت في الكتاب أو في السنة كذا وكذا، وهذه الحادثة تشبه هذا الحكم، فحكمها حكمه. فيكون [رد حكم] (٣) الحادثة إلى كتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ أو شبهها بما وجد من الحكم فيها. وإذا كان ما وصفنا من تأويل محتملاً فلا حجة لهم علينا في ذلك، والله المستعان.

وفي الآية دلالة جمل الإجماع، وهو قوله تعالى: ﴿فَإِنْ نَزَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ الآية؛ إنما أمر بالرد إلى [كتاب الله تعالى وسنة] (٤) الرسول عند التنازع، لم يأمر بالإجماع (٥). دل أنه إذا كان ثم إجماع لا تنازع فيه لم يجب الرد إلى ما أودع في الكتاب وفي السنة.

وفي الآية دلالة أنه يذكرك بالطلب المودع فيه، لأنه لو لم يذكرك، أو ليس ذلك فيه، لم يكن للرد إلى ذلك معنى. ألا ترى [أن الله تعالى قال] (٦): ﴿لَقِيلَةُ الَّذِينَ يَسْتَبِطُونَ﴾ [النساء: ٨٣] فإنما يستببط ما فيه؟ دل أن كل أحكام (٧) الخواص المذكور في هذين: في الكتاب والسنة؛ إذ لو لم يكن المرجع عند النظر والطلب لكان لا يفيد الأمر بالرد إليهما معنى. ثم لا توجد نصوص في كل ما يتلى (٨). ثبت أنه مطلوب، وهو يدل على لزوم البحث في استخراج المودع من المنصوص، والله أعلم.

وفي قوله تعالى أيضاً: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اطِيعُوا اللَّهَ وَاطِيعُوا الرَّسُولَ﴾ الآية تخصيص المؤمنين على اشتراك الجميع في اللزوم؛ يخرج على أوجه:

أحدها: على مخاطبة الأشراف والنجباء. وعلى ذلك أمر الملوك في الأمور؛ يريدون اشتراك الرعية وأهل المملكة في ذلك كقولهم ﷻ: ﴿فَالَيْكَ يَا أَيُّهَا الْمَلَأُ﴾ [النمل: ٢٩ و ٣٢]، وقال سليمان ﷻ: ﴿يَا أَيُّهَا الْمَلَأُ﴾ [النمل: ٣٨] وقال فرعون ﷻ: ﴿يَا أَيُّهَا الْمَلَأُ﴾ [القصص: ٣٨] وقال ﷻ: ﴿إِنْ فِرْعَوْنَ وَمَلَأُوهُ﴾ [الأعراف: ١٠٣ و...]. فيثله (٩) الذي نخر فيه، والله أعلم.

(١) في الأصل: الرسول الله تعالى. (٢) في الأصل: أراد الحكم، في م: رد الحكم. (٣) ساقطة من الأصل وم. (٤) في الأصل وم: عند الجماع. (٥) في الأصل وم: أنه قال الله تعالى. (٦) في الأصل: حكم، في م: ما حكم. (٧) في الأصل وم: يلى. (٨) ساقطة من الأصل وم. (٩) أدرج قبلها في الأصل وم: ذلك.

والثاني: أنهم مما قد عَرَفُوا الأمورَ والمَنَاهِي^(١)، فَقِيلَ لَهُمْ: أَطِيعُوا مَا ذَكَرُوا، عَلِمُوا أَنَّهُمْ فِي مَنْ أَمَرُوا بِهِ، وَنُهِوا عَنْهُ. وَلَمْ يَكُنْ مِنَ الْكُفْرَةِ عِلْمٌ بِالَّذِي يُوجِّهُونَ الْأَمْرَ إِلَيْهِمْ. فَلِذَلِكَ خَصَّ مَنْ ذَكَرَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

والثالث: أَنَّ الْكُفْرَةَ قَدْ انْكَرَتْ الْمَعْبُودَ وَالرَّسُولَ، فَجَرَى الْخِطَابُ فِي مَنْ ثَبَتَ لَهُمُ الْمَعْرِفَةُ بِذَلِكَ مَعَ مَا يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ فِي هَذَا الْخِطَابِ فِي الشَّرَائِعِ، وَهِيَ غَيْرُ لَازِمَةٍ لِلْكَفْرَةِ، فَلِذَلِكَ كَانَ عَلَى مَا ذَكَرْتُ.

والرابع: مَا أُدْخِلَ فِي الْخِطَابِ أُولِي الْأَمْرِ مِتًا، وَلَا يُلْزِمُهُمْ طَاعَتُهُمْ، لِذَلِكَ خَصَّ الْمُؤْمِنِينَ، وَكَانَ الْمَقْصُودُ بِالْآيَةِ بَيَانُ طَاعَةِ أُولِي الْأَمْرِ مِتًا، وَإِلَّا كَانَتْ طَاعَةُ اللَّهِ تَعَالَى وَطَاعَةُ الرَّسُولِ ﷺ بِمَا كَانَ إِيْمَانُهُمْ قَدْ ثَبَتَ. وَلَكِنْ جَمَعَتْ طَاعَةُ مَنْ ذَكَرَ لِيُعْلَمَ أَنَّ قَدْ يَكُونُ بِطَاعَةِ أُولِي الْأَمْرِ طَاعَةُ اللَّهِ، وَاللَّهُ الْمُؤَقِّقُ.

وَمِمَّا بَيَّنَّ الَّذِي ذَكَرْتُ أَنَّ الْكُلَّ مَنْ عَرَفَ الْإِلَهَ عَرَفَ أَنَّ عَلَيْهِ طَاعَتَهُ بِمَا عَرَفَ اسْمَهُ الَّذِي سَمَّى^(٢) كُلَّ مَعْبُودٍ إِلَهًا. فَمَنْ عَرَفَ مِنْهُمْ الْإِلَهَ عَرَفَ أَنَّهُ مَعْبُودٌ، ثُمَّ عَرَفَ مَالَهُ عِنْدَهُ مِنَ الْآيَادِي، وَعَلَيْهِ مِنَ النِّعَمِ، عَلَى أَنَّ عَلَيْهِ شُكْرَهُ وَطَاعَتَهُ بِهِ. ثُمَّ مَنْ عَرَفَ أَنَّ طَاعَتَهُ هِيَ طَاعَةُ اللَّهِ لِأَنَّهُ إِلَهُ يَدْعُو، وَعَنْ أَمْرِهِ وَنَهْيِهِ بِأَمْرٍ، وَيَنْهَى، إِذْ هُوَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْهُ إِلَى الْخَلْقِ. وَلَيْسَ مَنْ عَرَفَ اللَّهَ، وَعَرَفَ الرَّسُولَ ﷺ يَعْرِفُ أَنَّ عَلَيْهِ طَاعَةَ أُولِي الْأَمْرِ بِمَا لَمْ يَزَوْ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَيَبَيِّنُ اللَّهُ تَعَالَى ذَلِكَ فِي هَذِهِ الْآيَةِ لِيُعْلَمُوا أَنَّ طَاعَتَهُمْ هِيَ طَاعَةُ اللَّهِ وَطَاعَةُ رَسُولِهِ ﷺ.

وَذَلِكَ هُوَ الدَّلِيلُ عَلَى جَعْلِ الْإِجْمَاعِ حُجَّةً، وَأَنَّ مُتَّبِعَهُمْ^(٣) هُوَ مُطِيعٌ لِلَّهِ تَعَالَى، إِذْ صَيَّرَ اللَّهُ طَاعَتَهُمْ طَاعَتَهُ، وَهُمْ فِي ذَلِكَ الْإِجْمَاعِ.

وعلى مَا ذَكَرْتُ مِنْ شَأْنِ ١٠٠ - ب/ الرَّسُولِ ﷺ يُخْرِجُ [قَوْلُهُ تَعَالَى]^(٤) ﴿مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ﴾ [النساء: ٨٠] وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَلَا وَرَيْكَ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [حَتَّى يُحْكَمُوا لَكَ] فَمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَحْدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرْبًا وَمَا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾^(٥) [النساء: ٦٥] صَيَّرَ الْوَاحِدَ حَرْجًا مِمَّا قَضَى وَاحِدًا حَرْجًا مِنْ قَضَاءِ اللَّهِ تَعَالَى مِنْ نَفْيِ حُكْمِ الْإِيْمَانِ. وَعَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ [النساء: ٦٤] أَي لِيَتَكُونَ عَلَيْهِمْ طَاعَتُهُ بِأَمْرِ اللَّهِ تَعَالَى؛ إِذْ هِيَ طَاعَةُ اللَّهِ أَوَّلًا لِيَتَكُونَ طَاعَتُهُ طَاعَةَ اللَّهِ بِإِذْنِهِ وَبِأَمْرِهِ، وَاللَّهُ الْمُؤَقِّقُ.

ثُمَّ اخْتَلَفَ فِي أُولِي الْأَمْرِ. وَمَعْلُومٌ أَنَّهُمْ هُمُ الَّذِينَ إِلَيْهِمْ يَرْجِعُ تَذْيِيرُ أُمُورِ الدِّينِ، وَعَنْ آرَائِهِمْ تَضَدُّرُ، وَهُمْ^(٦) الَّذِينَ تَضَمَّنَتْهُمُ آيَةٌ، فِيهَا^(٧) الْكِفَايَةُ فِي تَعْرِيفِ الْمَقْصُودِ بِهَا، وَهُوَ قَوْلُهُ ﷺ: ﴿وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنَظُّونَهُ مِنْهُمْ﴾ [النساء: ٨٣] فَجَعَلَ أُولِي الْأَمْرِ مِنْ عِنْدِهِمُ الْإِسْتِنْبَاطَ، وَشَهِدَ لَهُمْ بِالْعِلْمِ فِي مَا رَدُّ إِلَيْهِمْ. فَثَبَتَ أَنَّهُمُ الْفُقَهَاءُ الْمَعْرُوفُونَ بِالْإِسْتِنْبَاطِ وَرِعَايَةِ أُمُورِ الدِّينِ.

وَفِي هَذَا أَيْضًا دَلَالَةٌ عَلَى إِصَابَتِهِمْ فِي مَا أَجْمَعُوا عَلَيْهِ؛ إِذْ شَهِدَ لَهُمْ فِي الْجُمْلَةِ بِالْعِلْمِ. وَعَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ﴾ الْآيَةُ [آل عمران: ١١٠] وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾ الْآيَةُ [البقرة: ١٤٣].

ثُمَّ كَانَتْ الشَّهَادَاتُ وَالْأَمْرُ وَالنَّهْيُ لِلْعُلَمَاءِ بِهِمَا. ثَبَتَ أَنَّ الْأَمْرَ فِي ذَلِكَ يَنْصَرِفُ إِلَى الْعُلَمَاءِ، وَأَنَّهُمْ إِذَا اجْتَمَعُوا عَلَى شَيْءٍ بِالْأَمْرِ وَالنَّهْيِ يَكُونُ إِجْمَاعًا لِأَنَّ ذَلِكَ كَذَلِكَ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى. وَتَجُوزُ شَهَادَتُهُمْ عَلَى جَمِيعِ الْعَوَامِّ وَمَنْ تَأَخَّرَ عَنْهُمْ. وَمَنْ ذَلِكَ كَانَ عِنْدَ أَوْلَيْكَ الْخَاصِّ عَلَى ذَلِكَ إِذَا لَمْ يَغْيُرُوا، وَلَا شَهِدُوا فِي ذَلِكَ بِغَيْرِهِ. وَأَمْرَاءُ السَّرَايَا لَوْ كَانُوا أَهْلَ الْبَصَرِ فِي الْأَمْرِ مَعَ الْعِلْمِ بِالشَّرْعِ وَالْفَنَاءِ لَلَزِمَ فِيهِمْ ذَلِكَ لِأَنَّهُمْ صُيِّرُوا فِي الْبَابِ أَهْلُ الْأَمْرِ. وَإِنَّمَا الْأَوَّلُ أَنَّهُمُ الْعُلَمَاءُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَإِنْ نَزَعْتُمْ فِي شَيْءٍ رَدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾.

وَمَعْلُومٌ أَنَّ عَلَى الْعَوَامِّ الَّذِي الْإِشْكَالُ وَالْحَاجَةُ الرَّدِّ إِلَى أُولِي الْأَمْرِ بِمَا ذَكَرْتُ مِنَ الْآيَةِ، فَثَبَتَ^(٨) أَنَّ هَذَا فِي تَنَازُعِ الْعُلَمَاءِ، وَهُوَ يُوضَحُ بِإِبْطَالِ قَوْلِ الْبَرَوَافِضِ فِي جَعْلِ أُولِي الْأَمْرِ إِمَامَهُمْ وَإِبْطَالِ قَوْلِ مَنْ يَجْعَلُ أُولِي الْأَمْرِ [أَمْرَاءَ

(١) من م، في الأصل: والمناهي. (٢) في الأصل: سمعت. (٣) في الأصل: متبعيهم. (٤) من م، ساقطة من الأصل. (٥) في الأصل: والو. (٦) الآية. (٧) أدرج قبلها في الأصل: أرجو أن يكون. (٨) في الأصل: وثبت.

وَنَحْوَهُمْ^(١). وإنما هم العلماء في كل نوع حتى يُمكنَ فيهِمُ التَّنَازُعُ، وإمامُهُمُ واحدٌ لا مَعْنَى لِلتَّنَازُعِ [فيهِمُ]. والتَّنَازُعُ^(٢) إنما يكونُ عن تَدْبِيرٍ وَبَحْثٍ وَنَظَرٍ، ولا مَعْنَى في ذلك لِلْعَوَامِّ الَّذِينَ^(٣) لا يَعْرِفُونَ الْأَصُولَ وَالْفُرُوعَ. واللهُ الْمُؤَقِّفُ.

ثم اخْتَلَفَ في تَأْوِيلِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قُرْءُوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ فقال قومٌ: كأنه قيل: كُلُّوا الْأَمْرَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى وَالرَّسُولِ ﷺ ولا تَجْتَهُدُوا فِيهِ لِقَوْلِهِ^(٤) تَعَالَى: ﴿وَمَا اخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِنْ شَيْءٍ فَحُكِّمُوهُ إِلَى اللَّهِ﴾ [الشورى: ١٠] ولأنَّ الْإِخْتِلَافَ كَانَ عَلَى تَأْوِيلِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ. فكيف يُطَلَّبُ مَنْ بَعْدَ مِنْهُمَا، وَبَعْدَ الطَّلَبِ حَدَثَ التَّنَازُعِ؟

وقال قومٌ: الْإِخْتِلَافُ يَقَعُ في التَّأْوِيلِ بقَوْلِهِ ﷺ: ﴿قُرْءُوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ إلى ظاهرِ ذلك. ولا تَتَأَوَّلُوا [تَخْتَلِفُوا] لَأَنَّ الْإِخْتِلَافَ^(٥) كَانَ عَلَى التَّأْوِيلِ.

وقال قومٌ: هذا كَانَ في عهدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَظْهَرُ في ذلك نَصُّ الْحُكْمِ وَالْحَقُّ في ذلك. فيكونُ الْأَمْرُ الذي يَتَنَازَعُ فِيهِ أَوَّلُ الْأَمْرِ لم يَجُزْ لِأَحَدٍ الْعَمَلُ إِلَّا بِالْبَيَانِ. وَلَهُمْ وَجْهٌ الْوُصُولُ إِلَى الْبَيَانِ في الْحَقِيقَةِ، فَأَمَرُوا بِذلك مَعَ ما كَانَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ التَّنَازُعُ في وقتٍ لم يَقْرَأْ عن بَيَانِ جَمِيعِ ما بِالْخَلْقِ إِلَيْهِ حَاجَةٌ بِالْكِفَايَةِ، إذ كَانَ ذلكَ الْوَقْتُ وَفَتْ حَدُوثِ الشَّرَائِعِ وَوَقْتُ اخْتِمَالِ التَّنَاسُخِ وَتَبْدِيلِ الْأَحْكَامِ. فإذا وَقَعَ التَّنَازُعُ [بَيْنَ] ^(٦) الْمُجْتَهِدِينَ فَلَهُمْ مَعَ أَشْكَالِ التَّنَازُعِ شُبْهَةٌ اخْتِمَالِ [هُوَ] ^(٧) أَنْ أَصْلَهُ لَمْ يَزَلْ، وَأَنَّ الذي يَتَضَمَّنُ مِنْ حُكْمِهِ مِنَ الْمَنْصُوصِ لَمْ يَتَلَفُفْ في ذلك. فَيَجِبُ في ذلكَ الرَّدُّ إِلَى اللَّهِ ﷻ بِالرَّدِّ إِلَى رَسُولِهِ مُحَمَّدٍ ﷺ.

وأما بَعْدُهُ فَقَدْ فُزِعَ عَنْ^(٨) جَمِيعِ أَصُولِ الْحَوَادِثِ التي يَعْلَمُ اللَّهُ ﷻ أنها تَقَعُ بَيَانٌ كِفَايَةً؛ إذ لو لم يُبَيِّنْ ذلكَ الْقَدْرَ لَبَقِيَ^(٩) تَنَازُعٌ لا ارْتِفَاعَ لَهُ، ولا جازَ^(١٠) الْحُكْمُ، وَلَكَانَ لا يَعْلَمُ الْحَادِثُ الذي لَهُ أَصْلٌ يُطَلَّبُ ذلكَ. وفي ذلكَ تَمَكُّينُ الْمَعْنَى الذي يَخْرُجُ إِلَى الرِّسَالَةِ مَعَ ما قد تَكَلَّمَ جَمِيعُ الصَّحَابَةِ، رِضْوَانُ اللَّهِ تَعَالَى عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ، وَمَنْ بَعْدَهُمُ الْيَوْمَ في الْحَوَادِثِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَظْهَرَ عَنْ أَحَدٍ قَوْلٌ بَأَنَّ هذا هو ما لم يَنْزِلْ لَهُ الْأَصْلُ، فَصَارَ ذلكَ إجماعاً في بَيَانِ أَصُولِ كُلِّ حَادِثٍ، فَيَجِبُ طَلَبُهُ في الْأَصُولِ، واللهُ أَعْلَمُ.

والأصلُ أَنَّهُ في ما يُوكَلُ إِلَى أَحَدٍ يُوكَلُ إِلَى مَنْ يَعْلَمُ الْحُكْمَ، وَيَمْلِكُ إِظْهَارَهُ. فلو كَانَ التَّنَازُعُ يَجِبُ الرَّدُّ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى وَتَرْكُ الْحُكْمِ في ذلكَ بِالْإِجْتِهَادِ. فَإِذَا ذُنُ يُنْظَرُ أَنْ يَكُونَ في الرَّدِّ إِلَيْهِ عِلْمُ الْحِكْمَةِ إِلَّا لِلْوَقْتِ الذي لا يَحْتَاجُ إِلَى الْحُكْمِ، وهو يَوْمُ الْقِيَامَةِ، على أَنَّهُ مَعْلُومٌ لو كَانَ يَرُدُّ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَكَانَ لا يَدْعُهُمْ على ما هُمْ^(١١) عَلَيْهِ مِنَ التَّنَازُعِ الذي هو أَصْلُ كُلِّ شَيْءٍ وَفَسَادُهُ^(١٢). فَقَالَى ذلكَ في ما يَرُدُّ إِلَى اللَّهِ ﷻ وَإِذَا [أَعْلَمَ ﷻ أَنْ جَمِيعَ] ^(١٣) التَّوَاظِلِ كُلُّهَا مَرْدُودَاتٌ إِلَيْهِ، فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ حَكَمٌ فِيهَا إِذْ قَالَ اللَّهُ ﷻ: ﴿فَحُكِّمُوهُ إِلَى اللَّهِ﴾ [الشورى: ١٠] وإذا لم يَحْكَمْ فِيهَا لم يَصِرِ الْحُكْمُ إِلَيْهِ، بل لا حُكْمَ فِيهِ إِلَّا اللَّهُ تَعَالَى. فَلَمَّا وَجَبَ بِالذِّي ذَكَرْتُ أَنْ يَكُونَ مِمَّا تَضَمَّنَتْهُ الْبَيَانُ لَزِمَ الْإِجْتِهَادُ.

ثم لو كَانَ الْحَقُّ عِنْدَ التَّنَازُعِ الظَّاهِرِ دُونَ أَنْ يُطَلَّبَ على أَصْحَ التَّأْوِيلَاتِ دَلِيلٌ لَكَانَ لا يَجُوزُ التَّنَازُعُ أَنْ يَقَعَ؛ لَأَنَّ الظَّاهِرَ قد كَانَ في أَيْدِيهِمْ، وهو حُجَّتُهُ، لا يَحْتَمِلُ أَنْ يَتَرَكَّهُ أَحَدٌ إِلَّا بِالْأَدْلَى لو كَانَ حُجَّةً، وَكَانَ قد قَامَ الدَّلِيلُ على لُزُومِ الْعُدُولِ عَنِ الظَّاهِرِ بِتَأْوِيلِ جَمِيعِ أُولَى الْأَمْرِ في ذلكَ، فَتَبَيَّنَ أَنَّ دَلِيلَ ذلكَ مَطْلُوبٌ، يُوجَدُ؛ يَتَّفِقُونَ عَلَيْهِ، إِذَا أَنْصَفُوا وَامْتَعَنُوا^(١٤) النَّظَرَ، وَاعْتَرَبُوا^(١٥) عَنْ حُسْنِ الظَّنِّ تَقْوِيضاً^(١٦) مِنَ الْأَيْمَةِ. على أَنَّ الذي يَقُولُهُ هَؤُلَاءِ يَقْتَضِي أَحْكَامَ الْحَوَادِثِ كُلُّهَا يَتَّقِينَ، فَتَبَيَّنَ أَنَّ أَحْكَامَهُمْ مُودَعَاتٌ في الْمَنْصُوصِ، فَصِرَتْ مُتَعَلِّقَاتٌ بِالْمَعْنَى لا بِالظُّوَاهِرِ.

ثم الْأَصْلُ أَنَّ الْعَمَلَ بِالظُّوَاهِرِ في مُحْتَمَلِ الْمَعْنَى وَمُخْتَلَفِ التَّأْوِيلَاتِ مِمَّا فِيهِ التَّنَازُعُ في الْأُمَّةِ، وَالتَّنَازُعُ أَمْرٌ بِالرَّدِّ،

(١) في الأصل وم: أمير ونحوه. (٢) من م، في الأصل: التنازع. (٣) من م، في الأصل: الذي. (٤) في الأصل وم: كقوله. (٥) في الأصل وم: فتختلفوا إذ الأول. (٦) ساقطة من الأصل وم. (٧) ساقطة من الأصل وم. (٨) في الأصل وم: من. (٩) في الأصل وم: ليبقى. (١٠) في الأصل وم: يجوز. (١١) في الأصل وم: هو. (١٢) في الأصل وم: فساد. (١٣) في الأصل وم: علم ﷻ لجميع. (١٤) في الأصل وم: انغموا. (١٥) في الأصل وم: وأعرضوا. (١٦) في الأصل وم: تفريق.

فَبَعِيدٌ أَنْ يُرَدَّ إِلَى مَا لَمْ يُثَبِّتْ صِحَّتَهُ. بل في الظاهر وجه في ظاهر الاسم باللسان أو الظاهر من التفاهم في المعتاد نحو القول^(١) بأن اغسلوا وجوهكم أنه بأي شيء الغسل يستحق اسم الغسل في اللغة؟ لكن لما يغسل به عادة في الاستعمال. إلى ذلك ينصرف الخطاب، ويصير الظاهر في المعتاد به أولى من الظاهر في اللسان، ويكون في ذلك منع الذي ذكر حتى يوضحه دليل، أو يعلم أنه المعتاد، فيكون ذلك دليلاً، والله أعلم.

ثم لا يحتمل التنازع في ما فيه المعتاد من التفاهم العُدول عنه إلا بدليل، فيجب القول لمن عدل إن كان عنده دليل، فيكون بما يوجب العمل منع، والله أعلم.

ثم قيل في قوله تعالى: ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ﴾ بأوجه ثلاثة: ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ﴾ تعالى في ما بلغ، و﴿أَطِيعُوا اللَّهَ﴾ تعالى في ما قرض ﴿أَطِيعُوا الرَّسُولَ﴾ في ما سنَّ، و﴿أَطِيعُوا اللَّهَ﴾ تعالى في ما أنزل، ونص، و﴿أَطِيعُوا الرَّسُولَ﴾ في ما بين. والأصل في معبود اللسان أن الطاعة تكون في الإتيان. فرسول الله ﷺ مطاع في جميع ما أمر، لازمة^(٢) طاعته، في ذلك أمره، إذا ثبت أن^(٣) أمره، هو أمر الله تعالى ﷻ وطاعة رسول الله ﷺ طاعة الله ﷻ وله يجب ظهور الخصوص والعموم والتناسخ جميعاً، وبه بين القرض والأدب وكل نوع، وما يظهر فبالله تعالى ظهر على لسانه ﷺ كتاباً كان أو تنزيلاً. فالتفسيص بين الذي لله ﷻ والذي لرسوله ﷺ يوجب الشبهة وتوهم الاختلاف. جل الله ﷻ أن يثبت رسولا يخالفه، وبالله المعونة والتوفيق.

وقوله تعالى: ﴿ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ يحتمل قوله ﷻ: ﴿ذَلِكَ خَيْرٌ﴾ ذلك^(٤) الرد خير إلى ما ذكر. ويحتمل ﴿ذَلِكَ خَيْرٌ﴾ الإتيان^(٥) في ما أمكن فيه خير من الاختلاف وأحمد.

وقوله تعالى: ﴿وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ ١٠١ - ١ / أي عاقبة. وقيل ﴿وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ أي خبراً. وفي حرف حفصة: ذلك خير وأحسن ثواباً. وعن ابن عباس: ﴿ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ [أنه]^(٦) قال: (القرآن أحسن تأويلاً).

الآية ٦٠ وقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ آمَنُوا بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ﴾ الآية؛ ذكر في القصة أن رجلين تنازعا؛ أحدهما: منافق والآخر يهودي، فقال المنافق: اذهب بنا إلى كعب بن الأشرف، وقال اليهودي: اذهب بنا إلى محمد ﷺ فاخصمنا إلى نبي الله ﷻ ففرض لليهودي على المنافق. فلما خرجا قال المنافق: انطلق بنا إلى عمر بن الخطاب نختم به إليه، فأقبل معه اليهودي إلى عمر ﷻ فقال اليهودي: يا عمر إنا اختصمنا إلى محمد ﷻ ففرض لي عليه، فزعم أنه لا يرضى بقضائه، وهو يزعم أنه يقضائك [راض]^(٧)، فأفرض بيننا. فقال عمر ﷻ للمنافق: كذلك؟ قال: نعم. فقال [رويد كي ما]^(٨) أخرج إليكما، فدخل عمر ﷻ البيت، فاشتمل على السيف، ثم خرج، فضرب به المنافق، فأنزل الله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ آمَنُوا بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَنْ يَتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَالطَّاغُوتُ هِيَ كَعْبُ بْنُ الْأَشْرَفِ. وَقِيلَ: الطَّاغُوتُ: اسم الكاهن. وقيل: الطَّاغُوتُ: الكافر. والطَّاغُوتُ هو كل معبود دون الله تعالى. وعلى هذا الشاويل خرج قوله ﷻ: ﴿فَكَيْفَ إِذَا أَصَابَتْهُمُ مُصِيبَةٌ قَالُوا هِيَ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ ثُمَّ جَاءُوكَ يَخْلِفُونَ بِاللَّهِ﴾ [النساء: ٦٢] أي جاء أهل التفاني يخلفون بالله [أنهم لم يريدوا بالتحاكم]^(٩) ﴿إِلَّا إِحْسَانًا وَتَوْفِيقًا﴾ [النساء: ٦٢].

وفي الآية دلالة إثبات رسالة محمد ﷻ وذلك أن قوله تعالى: ﴿يُرِيدُونَ أَنْ يَتَحَاكَمُوا﴾ قصدوا^(١٠) أن يتحاكموا بعده، فأخبرهم رسول الله ﷻ بذلك، فعلموا أنه إنما علم ذلك بالله، لكنهم ليشدة تعنتهم وتمردهم لم يتبعوه^(١١).

وقوله تعالى: ﴿وَقَدْ أَمَرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ﴾ أي أمرُوا أن يكفروا بالطاغوت كفوله تعالى: ﴿فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمَرْ بِاللَّهِ فَقَدْ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى﴾ [البقرة: ٢٥٦]

(١) في الأصل وم: قول. (٢) في الأصل وم: لازم. (٣) في الأصل وم: أنه. (٤) أدرج قبلها في الأصل وم: أي. (٥) أدرج قبلها في الأصل وم: أي. (٦) ساقطة من الأصل وم: (٧) من م، ساقطة من الأصل. (٨) في الأصل وم: رويدكما. (٩) في الأصل وم: أنه لم يرد بالتحاكم. (١٠) ساقطة من م. (١١) في الأصل وم: يتبعوا.

وقوله تعالى: ﴿وَيُزَيِّنُ لَهُمُ الشَّيْطَانُ ضَلَالًا بَعِيدًا﴾ أي يُزَيِّنُ لَهُمُ الشَّيْطَانُ ضَلَالًا بَعِيدًا، أي لا يَعُودُونَ^(١) إلى الهدى أبداً. فيه إخبار أنهم يَمُوتُونَ على ذلك. فكذلك كان. وهو في مَوْضِعِ الْإِيَّاسِ عَنِ الْهُدَى. وقيل: ﴿بَعِيدًا﴾ عن الحق، وقيل: ﴿بَعِيدًا﴾ طويلاً، وهو واحد.

الآية ٦١ وقوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا إِلَى مَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَإِلَى الرَّسُولِ﴾ أي إذا قِيلَ لَهُمْ: تَعَالَوْا إِلَى حُكْمِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ ﴿وَإِلَى الرَّسُولِ﴾ وإلى^(٢) أمر الرسول ﷺ وَسُنَّتِهِ ﴿رَأَيْتَ الْمُنَافِقِينَ يُصَدُّونَ عَنْكَ صُدُودًا﴾ وَالصَّدُودُ هو الإِعْرَاضُ فِي اللَّغَةِ. وَالصَّدُّ الصَّرْفُ. وَقَالَ الْكِسَائِيُّ: (يُقْرَأُ يُصَدُّونَ بِضَمِّ الْبَاءِ^(٣)). وَفِي حَرْفٍ حَفْصَةً: وَإِذَا دَعَوْتُ الْكَافِرِينَ وَالْمُنَافِقِينَ إِلَى مَا أَنْزَلَ اللَّهُ ﴿رَأَيْتَ الْمُنَافِقِينَ يُصَدُّونَ عَنْكَ صُدُودًا﴾.

الآية ٦٢ وقوله تعالى: ﴿فَكَيْفَ إِذَا أَصَابَتْهُمُ مُصِيبَةٌ﴾ بِمَا قَدَّمْتَ أَيْدِيهِمْ ثُمَّ جَاءُوكَ بِخِلَافٍ بِأَلَّهُ إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا إِحْسَانًا وَتَوْفِيقًا﴾ يَحْتَمِلُ هَذَا مَا ذُكِرَ فِي الْقِصَّةِ الْأُولَى أَنَّ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَمَّا قَتَلَ ذَلِكَ الرَّجُلَ الْمُنَافِقَ جَاءَ الْمُنَافِقُونَ إِلَى الرَّسُولِ ﷺ يَخْلِفُونَ بِاللَّهِ مَا أَرَادَ ذَلِكَ الرَّجُلُ إِلَّا إِحْسَانًا أَوْ تَخَفِيفًا وَتَسْيِيرًا عَلَيْكَ الْمَوْتَةُ وَتَوْفِيقًا إِلَى الْخَيْرِ وَالصَّوَابِ.

وقيل: نَزَلَتْ فِي الْمُنَافِقِينَ فِي بَنَاءِ مَسْجِدٍ ضَرَارًا كَقَوْلِهِ ﷺ: ﴿وَلْيَخْلِفَنَّ إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا الْحُسْنَ﴾ [التوبة: ١٠٧]. وَيَحْتَمِلُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَكَيْفَ إِذَا أَصَابَتْهُمُ مُصِيبَةٌ﴾ بِمَا قَدَّمْتَ أَيْدِيهِمْ ثُمَّ جَاءُوكَ بِخِلَافٍ بِأَلَّهُ إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا إِحْسَانًا وَتَوْفِيقًا﴾ الْآيَةُ فِي كُلِّ مُصِيبَةٍ تُصِيبُهُمْ وَكُلِّ نَكْبَةٍ تَلْحَقُهُمْ؛ إِذْ كَانُوا يَأْتُونَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَيَعْتَذِرُونَ كَمَا ﴿يَعْتَذِرُونَ إِلَيْكُمْ إِذَا رَجَعْتُمْ إِلَيْهِمْ قُلْ لَا تَعَذِّرُوا لَنْ تُؤْمِنَ لَكُمْ قَدْ نَبَّأَنَا اللَّهُ مِنْ أَخْبَارِكُمْ﴾ [الآية: ٩٤] [التوبة: ٩٤] لِأَنَّهُمْ كَانُوا يَمِيلُونَ إِلَى حَيْثُ مَا كَانُوا يَظْمَعُونَ فِي^(٤) الْمَنَافِعِ مِنَ الْغَنِيمَةِ وَغَيْرِهَا إِنْ رَأَوْا^(٥) النَّكْبَةَ وَالتَّيْبَةَ عَلَى الْكَافِرِينَ يَظْهَرُونَ^(٦) الْمَوَاقِفَةَ لَهُمْ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ بِكُمْ فَإِنْ كَانَ لَكُمْ فِتْنَةٌ مِنْ اللَّهِ فَالُوا لَنْ تَكُنْ مَعَكُمْ وَإِنْ كَانَ لِلْكَافِرِينَ نَصِيبٌ قَالُوا أَلَمْ نَسْتَوْعِدْكُمْ وَنَمْتَعُكُمْ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [النساء: ١٤١] هَذَا كَانَ دَائِبُهُمْ عَادَتُهُمْ أَبَدًا.

وقوله تعالى ﷻ: ﴿إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا إِحْسَانًا وَتَوْفِيقًا﴾ قِيلَ فِيهِ بُجُوءٌ: قِيلَ: إِلَّا تَخَفِيفًا وَتَسْيِيرًا عَلَيْكَ، وَقِيلَ: قَالُوا: تَحَاكَمْنَا^(٧) إِلَيْهِ عَلَى أَنَّهُ إِنْ وُقِّقَ، وَإِلَّا رَجَعْنَا إِلَيْكَ. وَفِيهِ دَلَالَةٌ بِظُلَانِ تَحْكِيمِ الْكَافِرِ وَالْثَّحَاكُمِ إِلَيْهِ، وَذَلِكَ حُجَّةٌ لِأَصْحَابِنَا، رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

الآية ٦٣ وقوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ يَعْلَمُ اللَّهُ مَا فِي قُلُوبِهِمْ﴾ مِنَ التَّفَاقِ وَالْخِلَافِ غَيْرَ مَا حَلَفُوا ﴿فَاعْرِضْ عَنْهُمْ﴾ وَلَا تُعَاقِبُهُمْ فِي هَذِهِ الْمُدَّةِ ﴿وَقُلْ لَهُمْ﴾ إِنْ فَعَلْتُمْ مِثْلَ هَذَا ثَانِيَةً عَاقَبْتُكُمْ. وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ عَلَى الْوَعِيدِ، أَيْ لَا تُعَاقِبُهُمْ، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى ﷻ هُوَ مُعَاقِبُهُمْ.

وقوله تعالى: ﴿إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا إِحْسَانًا وَتَوْفِيقًا﴾ قِيلَ: أَيْ تَخَفِيفًا وَتَسْيِيرًا عَلَيْكَ؛ عَلَى أَنَّهُ إِنْ وُقِّقَ لِلصَّوَابِ، وَإِلَّا رَجَعْنَا إِلَيْكَ ﴿إِحْسَانًا وَتَوْفِيقًا﴾ لِمَا نَقُولُ^(٨): الثَّحَاكُمُ إِلَيْهِمْ يَحْمِلُهُمْ عَلَى الرَّجُوعِ إِلَى دِينِ الْإِسْلَامِ. وَقِيلَ: ﴿إِحْسَانًا﴾ يُخَسِّنُونَ إِلَيْنَا، وَيَبْرُؤُنَا بِفَضْلِ أَمْوَالِهِمْ. وَقِيلَ: ﴿وَتَوْفِيقًا﴾ بِفَضْلِ أَمْوَالِهِمْ. وَقِيلَ: ﴿وَتَوْفِيقًا﴾ أَيْ صَوَابًا.

وقوله تعالى: ﴿وَقُلْ لَهُمْ فِتْنَةٌ أَنْفُسُهُمْ قَوْلًا بَلِيغًا﴾ قِيلَ: أَوْعِدُهُمْ وَعِيدًا، حَتَّى إِذَا عَادُوا إِلَى مِثْلِهِ يُعَاقَبُونَ. وَقِيلَ: الزَّمَنُ الْحُجَّةُ فِي ذَلِكَ، وَأَبْلَغُهَا إِلَيْهِمْ، حَتَّى إِذَا عَادُوا عَاقَبْتُهُمْ.

الآية ٦٤ وقوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رُسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ الْآيَةُ يَحْتَمِلُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ أَيْ بِمَشِيئَةِ اللَّهِ. وَقِيلَ: ﴿بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ أَيْ بِأَمْرِ اللَّهِ. وَقِيلَ: ﴿لِيُطَاعَ بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ أَيْ بِعِلْمِ اللَّهِ. وَمَنْ قَالَ: ﴿بِإِذْنِ اللَّهِ﴾

(١) مِنْ م، فِي الْأَصْلِ: يَمُوتُونَ. (٢) فِي الْأَصْلِ وَمِنْ: أُولَى. (٣) فِي الْأَصْلِ وَمِنْ: الصَّادُ، وَأَدْرَجَ فِي الْمَخْتَصَرِ فِي شَوَازِ الْقُرْآنِ: يَصَدُّونَ بِضَمِّ الْبَاءِ وَكسر الصَّادِ: الْحَسَنُ. أَنْظَرُ ص (٢٦). (٤) فِي الْأَصْلِ وَمِنْ: مَنْ. (٥) فِي الْأَصْلِ وَمِنْ: رَأَى. (٦) فِي الْأَصْلِ وَمِنْ: يَظْهَرُونَ. (٧) فِي الْأَصْلِ وَمِنْ: تَحَاكَمْنَا. (٨) فِي الْأَصْلِ وَمِنْ: نَقَلَ.

بِمَشِيئَةِ اللَّهِ أَي مَنْ أطاعَ الرَّسُولَ ﷺ إِنَّمَا يُطِيعُهُ بِمَشِيئَتِهِ. وكذلك مَنْ عصاهُ إِنَّمَا يَعْصِيهِ بِمَشِيئَةٍ مِنْ أطاعَهُ، أو عَصَاهُ، فإنما ذلك كُلُّهُ بِمَشِيئَةِ اللَّهِ، وَمَنْ تَأَوَّلَ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ الْعَلِيمِ يَقُولُ: إِنَّهُ يَعْلَمُ مَنْ يُطِيعُهُ وَمَنْ يَعْصِيهِ؛ أَي كُلُّ ذَلِكَ إِنَّمَا يَكُونُ بِعِلْمِهِ لَا عَنْ غَفْلَةٍ مِنْهُ وَسَهْوٍ كَصَنِيعِ مُلُوكِ الْأَرْضِ إِنَّمَا يَسْتَقْبِلُهُمْ مِنَ الْعِصْيَانِ وَالْخِلَافِ [عَنِ غَفْلَةٍ] ^(١) مِنْهُمْ وَسَهْوٍ بِالْعَوَاقِبِ. فَمَاذَا اللَّهُ ﷻ، إِذَا بَعَثَ رَسُولًا بَعَثَ عَلَى عِلْمٍ مِنْهُ بِالطَّاعَةِ لَهُمْ وَبِالْمَعْصِيَةِ، مَا ^(٢) بَعَثَهُمْ لِمَا تَنْفَعُهُ طَاعَةُ أَحَدٍ، أو تَضُرُّهُ مَعْصِيَةُ أَحَدٍ، إِنَّمَا ضَرَّ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ وَنَفَعَهُ لَهُمْ.

ثم قالت المعتزلة في قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ﴾ أَخْبَرَ أَنَّهُ مَا أَرْسَلَ الرَّسُولَ إِلَّا لِيُطَاعَ، وَبَيَّنَّ الرُّسُلَ مَنْ لَمْ يُطَاعَ. كيف لا؟ بَيَّنُّوا أَنَّ مَنْ الْفِعْلُ مَا قَدْ أَرَادَ ﷻ أَنْ يَفْعَلَ، وَأَنْ يَكُونَ، وَلَكِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَى مَا أَخْبَرَ أَنَّهُ مَا أَرْسَلَ الرَّسُولَ مِنَ الرُّسُلِ ^(٣) إِلَّا لِيُطَاعَ. ثم مَنْ قَدْ كَانَ مِنَ الرُّسُلِ ^(٤)، وَلَمْ يُطَاعَ؟ قِيلَ: هُوَ مَا ذَكَرَ فِي آخِرِهِ ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا إِلَّا لِيُطَاعَ﴾ بِإِذْنِ اللَّهِ أَي بِمَشِيئَةِ اللَّهِ. فَمَنْ شَاءَ مِنَ الرُّسُلِ أَنْ يُطَاعَ فَقَدْ أَطَاعَ، وَمَنْ شَاءَ إِلَّا يُطَاعَ فَلَمْ يُطَاعَ. وكذلك مَنْ عَلِمَ أَنَّهُ يُطَاعُ، فَأَرْسَلَهُ لِيُطَاعَ، فَأَطَاعَ. وَمَنْ عَلِمَ أَنَّهُ لَا يُطَاعُ، فَلَمْ يُطَاعَ. وَمَنْ أَرْسَلَ لِيُطَاعَ ^(٥)، بِأَمْرِ لِيَكُونَ عَلَيْهِ الْأَمْرُ فَذَلِكَ مُسْتَقِيمٌ، وَمَنْ أَرْسَلَ لِيُطَاعَ بِالْأَمْرِ فَلَا يَجُوزُ أَنْ يُطَاعَ.

وقوله تعالى أيضاً: ﴿لِيُطَاعَ بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ قِيلَ بِأَمْرِ اللَّهِ، وَقَدْ مَرَّ بَيَانُهُ. وَقِيلَ: ﴿لِيُطَاعَ﴾ بِمَشِيئَةِ اللَّهِ، فَيُطِيعُهُ كُلُّ مَنْ شَاءَ اللَّهُ: يَعْلَمُ اللَّهُ، فَهُوَ فِي مَنْ يَعْلَمُ أَنَّهُ يُطِيعُهُ؛ إِذْ لَا يَجُوزُ أَنْ يَعْلَمَ الطَّاعَةُ مِمَّنْ لَا يَكُونُ.

والمعتزلة / ١٠١ - ب/ [تقول في هذا: إِنَّهُ أَخْبَرَ أَنَّهُ أَرْسَلَ الرَّسُولَ] ^(٦) لِيُطَاعَ، وَلَمْ يُطَاعَ الْكُلُّ، وَمَا يُعْبَدُ مِنْ ^(٧) يَكُونُ أَرَادَ لِيُطَاعَ، وَإِنْ كَانَ لَا يُطِيعُهُ الْكُلُّ. فَقُلْنَا: إِذْ قَالَ: ﴿لِيُطَاعَ بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ وَالْإِذْنُ يَتَوَجَّهُ إِلَى مَا ذَكَرْتُ. فَعَلَى ذَلِكَ ﴿لِيُطَاعَ﴾ مِمَّنْ يُطِيعُهُ لَا غَيْرَ، فَحَصَلَ الْأَمْرُ عَلَى الدَّعْوَى، وَهُوَ كَقَوْلِهِ ﷻ: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِي﴾ [الذاريات: ٥٦]. وَمَعْلُومٌ أَنَّ الصَّغَارَ مِنْهُمْ لَا يَعْبُدُونَ، فَخَرَجَ الْجَزَاءُ إِلَى الْخُصُوصِ بِالْوُجُودِ، لَا أَنَّ كَانَ فِي كُلِّ أَمْرٍ أَمْرُ الْإِرَادَةِ فِي مَنْ وَجَدَ، لَا أَنَّهُ فِي كُلِّ عَلَى أَنَّهُ فِيهِ يَعْلَمُ. هُوَ يَرْجِعُ إِلَى بَعْضِ دُونَ الْكُلِّ. فَمِثْلُهُ الْإِذْنُ عَلَى إِرَادَةِ الْمَشِيئَةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ﴾ أَي عَلِمُوا أَنَّ حَاصِلَ ظُلْمِهِمْ رَاجِعٌ إِلَيْهِمْ لِأَنَّ الظُّلْمَ هُوَ وَضْعُ الشَّيْءِ فِي غَيْرِ مَوْضِعِهِ وَهُمْ وَضَعُوا أَنْفُسَهُمْ فِي غَيْرِ مَوْضِعِهَا، فَإِذَا لَمْ يَعْرِفُوا أَنْفُسَهُمْ لَمْ يَعْرِفُوا خَالَفَهَا.

وقوله تعالى: ﴿جَاءَكَ فَاسْتَغْفِرُوا اللَّهَ﴾ أَي جَاؤُوكَ مُسْلِمِينَ تَائِبِينَ عَنِ التَّحَاكُمِ إِلَى غَيْرِكَ رَاضِينَ بِقَضَائِكَ نَادِمِينَ عَلَى مَا كَانَ مِنْهُمْ، وَاسْتَغْفَرُوا لَهُمُ الرَّسُولَ، لَوْ ^(٨) يَشْفَعُ ﴿لَهُمُ الرَّسُولَ لَوْجَدُوا اللَّهَ تَوَّابًا رَحِيمًا﴾ أَي قَابِلًا لِتَوْبَتِهِمْ.

الآية ٦٥

وقوله تعالى: ﴿فَلَا وَرَيْكَ لَا يَوْمُوتُ﴾ قِيلَ: قَوْلُهُ: ﴿فَلَا﴾ صِلَةٌ فِي كُلِّ قَسَمٍ أَقْسَمَ بِهِ كَقَوْلِهِ: ﴿لَا أَقِيمُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ [القيامة: ١] وَنَحْوَهُ كُلُّ صِلَةٍ. كَأَنَّهُ قَالَ: أَقِيمُ ﴿وَرَيْكَ لَا يَوْمُوتُ﴾ وَقِيلَ: قَوْلُهُ: ﴿فَلَا وَرَيْكَ﴾ لَيْسَ هُوَ عَلَى الصِّلَةِ. وَلَكِنْ يُقَالُ ذَلِكَ عَلَى نَفْيِ مَا تَقَدَّمَ مِنَ الْكَلَامِ وَإِنْكَارِهِ كَقَوْلِ الرَّجُلِ: لَا وَاللَّهِ هُوَ ابْتِدَاءُ الْكَلَامِ، وَلَكِنْ عَلَى نَفْيِ مَا تَقَدَّمَ مِنَ الْكَلَامِ. فَعَلَى ذَلِكَ هَذَا.

وفيه تفضيل رسولنا محمد ﷺ عَلَى غَيْرِهِ مِنَ الْبَشَرِ، لِأَنَّ الْإِضَافَةَ إِذَا خَرَجَتْ إِلَى وَاحِدٍ تَخْرُجُ مَخْرَجَ التَّعْظِيمِ لِذَلِكَ الْوَاحِدِ وَالتَّخْصِصِ لَهُ. وَإِذَا كَانَتْ إِلَى جَمَاعَةٍ [تَخْرُجُ] ^(٩) تَعْظِيمًا لَهُ كَقَوْلِهِ: ﴿وَأَنَّ السَّيِّدَ لِلَّهِ﴾ [الجن: ١٨] وَقَوْلِهِ: ﴿لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [البقرة: ١١٦ و...]. وَنَحْوَهُ.

وقوله تعالى: ﴿فَلَا وَرَيْكَ لَا يَوْمُوتُ حَتَّى يُحْكَمَوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ﴾ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، حَاكِمًا، وَإِنْ لَمْ يُحْكَمُوهُ؛ لَيْسَ مَعْنَاهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ﴿حَتَّى يُحْكَمَوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ﴾ أَي حَتَّى يَرْضُوا بِحُكْمِكَ وَقَضَائِكَ.

(١) فِي الْأَصْلِ وَم: إِنَّمَا يَسْتَقْبِلُهُمْ. (٢) فِي الْأَصْلِ وَم: لَكِنَّهُ. (٣) فِي الْأَصْلِ وَم: الرَّسُولَ. (٤) فِي الْأَصْلِ وَم: الرَّسُولَ. (٥) فِي الْأَصْلِ وَم: أَنْ يُطَاعَ. (٦) فِي الْأَصْلِ وَم: فِي هَذَا أَنَّهُ أَخْبَرَ أَرْسَلَ. (٧) فِي الْأَصْلِ وَم: أَنْ. (٨) فِي الْأَصْلِ وَم: إِنْ. (٩) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم.

ولو كان قوله تعالى: ﴿أَن أَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ﴾ قَتَلَ بَعْضُ فِئْتِكَ مِمَّا أَمَرُوا بِهِ بِمُجَاهَدَةِ الْعَدُوِّ وَالْإِخْرَاجِ مِنَ الْمَنَزْلِ وَالْهَجْرَةِ. ثُمَّ اخْتَبَرُوا أَنَّهُمْ لَا يَفْعَلُونَ ذَلِكَ ﴿إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾.

وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِهِ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ يُخْتَمِلُ وَجْهَيْنِ:

[أحدهما: (١)] لَوْ فَعَلُوا مَا يُؤْمَرُونَ بِهِ مِنَ الْإِسْلَامِ وَالطَّاعَةِ ﴿لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ﴾ ذَلِكَ.

والثاني (٢): يَخْتَمِلُ لَوْ ﴿أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا﴾ يُؤْمَرُونَ بِهِ مِنَ الْقَتْلِ، لَوْ كُتِبَ عَلَيْهِمْ ﴿لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ﴾ فِي الْآخِرَةِ ﴿وَأَشَدَّ تَثْبِيثًا﴾ قِيلَ: حَقِيقَةً، وَقِيلَ: تَحْقِيقًا فِي الدُّنْيَا، وَقِيلَ: ﴿مَا يُوعَظُونَ بِهِ﴾ مِنَ الْقُرْآنِ ﴿لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ﴾ فِي دِينِهِمْ ﴿وَأَشَدَّ تَثْبِيثًا﴾ بِعَيْنِ تَصْدِيقٍ بِأَمْرِ اللَّهِ.

الآيتان ٦٧ و ٦٨ وقوله تعالى: ﴿وَإِذَا لَا يَأْتِيَنَّهُم مِّن لَّدُنَّا أَجْرٌ عَظِيمًا﴾ [وَلَهَدَيْنَهُمْ صِرَاطًا مُسْتَقِيمًا] (٣) يَخْتَمِلُ وَجْهَيْنِ:

[أحدهما (٤):] الْأَجْرُ الْعَظِيمُ فِي الْآخِرَةِ.

والثاني (٥): يَخْتَمِلُ فِي الدُّنْيَا كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَنَسِيحٌ لِّيَشْرَى﴾ [الليل: ٧]

الآية ٦٩ وقوله تعالى: ﴿وَمَن يُطِيعِ اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَأُولَٰئِكَ مَعَ الَّذِينَ أَنعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ﴾ الْآيَةِ. قِيلَ فِي بَعْضِ الْقِصَصِ: إِنَّ رَجُلًا جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَبَكَى، ثُمَّ قَالَ: وَالَّذِي لَا إِلَهَ غَيْرُهُ لَأَنْتَ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ نَفْسِي وَوَلَدِي وَاهْلِي، وَإِنِّي لَأَذْكُرُكَ، فَلَوْلَا أَنِّي أَجِيءُ، فَانْظُرْ إِلَيْكَ لَرَأَيْتَ أَنِّي سَامُوْتُ، وَذَكَرْتُ مَوْتِي وَمَوْتَكَ وَمَنْزِلَتَكَ فِي الْجَنَّةِ، وَتَرَفُّعُ مَعَ النَّبِيِّينَ، فَإِنِّي وَإِن دَخَلْتُ الْجَنَّةَ كُنْتُ دُونَ ذَلِكَ، وَذَكَرْتُ فِرَاقِي إِيَّاكَ عِنْدَ الْمَوْتِ، فَبَكَيْتُ لِذَلِكَ، فَمَا أَجَابَنِي النَّبِيُّ ﷺ شَيْئًا، فَانْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَمَن يُطِيعِ اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَأُولَٰئِكَ مَعَ الَّذِينَ أَنعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ﴾ الْآيَةِ.

قَالَ (٦) رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: خَرَجَ ذَاتَ يَوْمٍ عَلَى بَعْضِ أَصْحَابِهِ، فَرَأَى [عَلَى] (٧) وَجُوهَهُمْ كَأَنَّهُ وَجَرَعًا، قَالَ: فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: مَا لَكُمْ؟ وَمَا غَيْرُ وَجُوهِكُمْ وَلَوْنِكُمْ؟ فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا بِنَا مِنْ مَرَضٍ وَلَا وَجَعٍ غَيْرَ أَنَا إِذَا لَمْ نَرَكَ، وَلَمْ نَلْقَكَ، اشْتَقْنَا إِلَيْكَ، وَاسْتَوْحَشْنَا وَخَشَةَ شَدِيدَةً حَتَّى نَلْقَاكَ، فَهَذَا الَّذِي تَرَى مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ. وَنَذْكُرُكَ بِالْآخِرَةِ فَتَخَافُ إِلَّا نَرَاكَ هُنَاكَ. فَانْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى الْآيَةَ: ﴿وَمَن يُطِيعِ اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَأُولَٰئِكَ مَعَ الَّذِينَ أَنعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ﴾ الْآيَةِ. وَيَخْتَمِلُ أَنْ لَمْ يَكُنْ فِي وَاحِدٍ مِنْ ذَلِكَ، وَلَكِنْ فِي وَجُوهٍ أُخَرَ:

أَخَذَهَا: أَنَّ الْيَهُودَ وَغَيْرَهُمْ مِنَ الْكَافِرَةِ وَالَّذِينَ آذَوْا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَفَرَطُوا فِي تَعْتِيبِهِمْ وَتَمَرُّدِهِمْ فِي تَرْكِ إِجَابَتِهِمْ إِيَّاهُ وَطَاعَتِهِمْ لَهُ، ظَنُّوا أَنَّهُمْ، وَإِنْ أَسْلَمُوا، وَأَطَاعُوا الرَّسُولَ ﷺ لَمْ يَقْبَلْ ذَلِكَ مِنْهُمْ: تَوْبَتُهُمْ، وَلَمْ يَنْزِلُوا مَنْزِلَةً مَّنْ لَمْ يُؤْذَوْا، وَلَمْ يَنْتَرْك طَاعَتَهُ، فَأَخْبَرَ ﷺ أَنَّهُ إِذَا أَطَاعَ [المرء] (٨) اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَيَكُونُ ﴿مَعَ الَّذِينَ أَنعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ﴾ كَانَ لَمْ يَنْتَرْك طَاعَتَهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِن يَنْتَهُوا يَغْفِرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ﴾ [الأنفال: ٣٨].

والثاني (٩): أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ لَمَّا سَمِعُوا أَنَّ لِكُلِّ أَحَدٍ فِي الْجَنَّةِ مِثْلَ الدُّنْيَا، فَظَنُّوا أَلَّا يَكُونُ لَهُمْ الْإِجْتِمَاعُ وَالْإِلْتِقَاءُ لِبُعْدِ بَعْضِهِمْ مِنْ بَعْضٍ، فَأَخْبَرَ ﷺ أَنَّ يَكُونُ لَهُمُ الْإِجْتِمَاعُ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَهُمْ فِي الدُّنْيَا مِنْ اعْظَمِ النِّعَمِ وَأَجَلِّهَا.

والثالث (١٠): أَنْ يَكُونَ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ: أَنَّ مَنْ أَطَاعَ اللَّهَ تَعَالَى وَرَسُولَهُ ﷺ فَسَيَكُونُ ﴿مَعَ الَّذِينَ أَنعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ﴾ فِي دَارٍ وَاحِدَةٍ، لَا يَكُونُونَ فِي غَيْرِهَا (١١).

فهذه الوجوه كأنها أشبه، والله أعلم، إذا (١٢) هُمْ فِي الطَّاعَةِ أَجَابُوا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) ساقطة من الأصل وم. (٢) في الأصل وم. و. (٣) ساقطة من الأصل وم. (٤) ساقطة من الأصل وم. (٥) في الأصل وم. و. (٦) في الأصل وم. فقال. (٧) ساقطة من الأصل وم. (٨) ساقطة من الأصل وم. (٩) في الأصل وم. يحتمل. (١٠) في الأصل وم. يحتمل. (١١) في الأصل وم. غيره. (١٢) في الأصل وم. إذ.

ثم اخْتَلَفَ فِي ﴿وَالصِّدِّيقِينَ﴾ قَالَ بَعْضُهُمْ: اتَّبَعَ الْأَنْبِيَاءَ ﷺ وَخُلَفَاؤُهُمْ فِي كُلِّ أَمْرٍ مِنَ التَّعْلِيمِ وَالِدَعَاءِ لَهُمْ إِلَى كُلِّ خَيْرٍ وَطَاعَةٍ. وَقِيلَ: الصِّدِّيقُ^(١)، هُوَ الَّذِي يَصْدُقُ الرِّسُولَ ﷺ فِي أَوَّلِ دَعْوَةٍ دَعَاهُ إِلَى دِينِ اللَّهِ تَعَالَى، وَفِي أَوَّلِ مَا عَايَنَهُ. وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَالشُّهَدَاءَ﴾ قِيلَ: الشَّهِيدُ الَّذِي قُتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَقِيلَ: الشَّهِيدُ هُوَ الْقَائِمُ بِدِينِهِ، وَقِيلَ: ﴿وَالصِّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءَ وَالصَّالِحِينَ﴾ كُلُّهُ وَاحِدٌ.

الآية ٧٠

وقوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ الْفَضْلُ مِنَ اللَّهِ وَكَفَىٰ بِاللَّهِ عِلْمًا﴾ ذَلَّتِ الْآيَةُ عَلَى أَنَّ الْجَزَاءَ إِفْضَالٌ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى؛ إِذْ سَبَقَ مِنْ عِنْدِهِ الْإِنْعَامُ وَالْإِفْضَالُ عَلَيْهِمْ، فَتَخْرُجُ طَاعَتُهُمْ لَهُ مَخْرَجَ الشُّكْرِ لَهُ، لَا أَنَّ عَلَيْهِ ذَلِكَ الْإِنْعَامَ الَّذِي أَنْعَمَ عَلَيْهِ وَالْإِفْضَالُ^(٢).

وَيَحْتَمِلُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ذَٰلِكَ الْفَضْلُ مِنَ اللَّهِ﴾ مَا أَحْسَنَ مِنَ الرَّفْعَةِ بَيْنَهُمْ فَذَلِكَ فَضْلٌ مِنْهُ. وَالْآيَةُ تَرُدُّ عَلَى أَصْحَابِ الْأَصْلَحِ^(٣) لِأَنَّ تِلْكَ الْأَفْعَالَ إِنَّمَا صَارَتْ قُرْبَةً لِلَّهِ بِإِنْعَامٍ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى وَإِفْضَالِهِ وَتَوْفِيقِهِ، وَبِهِ اسْتَوْجَبُوا الثَّوَابَ.

وقوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ الْفَضْلُ مِنَ اللَّهِ﴾ بَعْدَ الْعِلْمِ أَنَّ الْفَضْلَ هُوَ بِذَلِّ مَا لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ وَبِذَلِّ مَا عَلَيْهِ، وَهُوَ الْوَفَاءُ لَا الْفَضْلُ فِي مُتَعَارِفِ اللَّسَانِ وَالْمُعْتَادِ. ثُمَّ لَا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَرْجِعَ مِنْهُ إِلَى الْخَيْرَاتِ الَّتِي اكْتَسَبُوهَا، فَيَبْطُلُ بِهِ قَوْلُ الْمُعْتَزَلَةِ بِمَا لَا يَخْلُو مِنْ أَنْ كَانَ مِنْهُ ذَلِكَ الْفَضْلُ أَوْ مِثْلُهُ إِلَى الْكَافِرِ أَوَّلَى. فَإِنْ كَانَ مِنْهُ وَجْهٌ يَسْتَحِقُّهُ، وَقَدْ كَانَ مِنْهُ إِلَى غَيْرِهِ، فَلَمْ يَنْلُ تِلْكَ الدَّرَجَةَ، وَلَا بَلَغَ تِلْكَ الرُّتَبَةَ، فَإِنَّهُ لَا بِذَلِكَ بَلَغَ مَنْ بَلَغَ، فَيَكُونُ مِنْهُ فِي مَا لَمْ يَكُنْ.

وأيضاً أنه لو لم يكن معه ذلك عنهم لم يكن البذل فضلاً لما ذُكِرْتُ. ثَبَتَ أَنَّ لَيْسَ الْحَقُّ عَلَيْهِ كُلُّ مَا بِهِ الْأَصْلَحُ فِي الدِّينِ لِمَا يُزِيلُ مَعْنَى الْفَضْلِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ إِعْطَاءُ الْكَافِرِ مِثْلَهُ. فَهُوَ عِنْدَهُمْ مُحَابَاةٌ مِنْهُ عَلَى الْمُؤْمِنِ، وَقَدْ مَنَعَ بَعْضُ مَا عَلَيْهِ فِي الْأَصْلَحِ، وَذَلِكَ عِنْدَهُمْ بِخُلِّ، وَهُوَ عَمَّا وَصَفُوهُ، وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ فِي الثَّوَابِ. دَلَّ أَنَّ لَهُ أَنْ يُثِيبَ حَتَّى يَصِيرَ مَا أَثَابَ عَلَيْهِ فَضْلاً. وَلَا يَحْتَمِلُ إِلَّا يَرْضَى بِطَاعَةِ الْعَبْدِ وَاتِّبَاعِ رَسُولِهِ ﷺ ثَبَتَ أَنَّ الرِّضَا لَيْسَ هُوَ الثَّرَاءُ، وَاللَّهُ الْمُؤَفَّقُ.

وقوله تعالى: ﴿وَكَفَىٰ بِاللَّهِ عِلْمًا﴾ قِيلَ: ﴿عَلِيمًا﴾ بِالْآخِرَةِ وَثَوَابِهَا. وَقِيلَ: ﴿وَكَفَىٰ بِاللَّهِ عِلْمًا﴾ بِمَا وَعَدَ مِنَ الْخَيْرِ فِي الْآخِرَةِ لِهَؤُلَاءِ الْأَصْنَافِ. وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ [أَنَّهُ]^(٤) قَالَ: (الصِّدِّيقُونَ هُمُ الَّذِينَ أَدْرَكُوا الرُّسُلَ ﷺ وَصَدَّقُوهُمْ). وَعَنْ أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ [أَنَّهُ]^(٥) قَالَ: (الصِّدِّيقُونَ الْمُؤْمِنُونَ). وَقِيلَ: الصِّدِّيقُونَ السَّابِقُونَ الَّذِينَ سَبَقُوا إِلَى تَصْدِيقِ النَّبِيِّينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ بِالصِّدْقِ^(٦)، وَالشُّهَدَاءُ هُمُ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ بِالشَّهَادَةِ، وَالصَّالِحُونَ^(٧) هُمُ الْمُؤْمِنُونَ أَهْلُ الْجَنَّةِ.

الآية ٧١

وقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا خُذُوا حِذْرَكُمْ﴾ قِيلَ: خُذُوا عِدَّتَكُمْ مِنَ السَّلَاحِ. وَقِيلَ: ﴿خُذُوا حِذْرَكُمْ﴾ مِنْ جَمِيعٍ مَا يُخْتَرَسُ [مِنَ الْعَدُوِّ]^(٨) كَقَوْلِهِ ﷺ: ﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ﴾ [الْآيَةُ [الْأَنْفَالِ: ٦٠]] وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَوْ أَرَادُوا الْخُرُوجَ لَأَعَدُّوا لَهُ عُدَّةً﴾ [التَّوْبَةُ: ٤٦] أَمَرَ اللَّهُ ﷻ بِالِاسْتِعْدَادِ^(٩) لِلْعَدُوِّ، وَهُوَ الْإِعْدَادُ لَهُ؛ إِذْ يُوَكِّلُ الْأَمْرَ فِي ذَلِكَ إِلَى اللَّهِ دُونَ الْإِعْدَادِ لِلْعَدُوِّ قَبْلَ لِقَائِهِ، وَإِنْ كَانَ يَقْدِرُ [عَلَى]^(١٠) نَصْرِ أَوْلِيَائِهِ وَقَهْرِ عَدُوِّهِ مِنْ غَيْرِ الْأَمْرِ بِالْقِتَالِ مَعَهُمْ؛ إِذْ فِي ذَلِكَ مِخْتَةٌ امْتَحَنَتْهُمْ بِهَا.

فَعَلَى ذَلِكَ أَمَرَهُمْ بِالِإِعْدَادِ لِلْعَدُوِّ وَآخِذِ الْحِذْرِ [مِنْهُمْ]. وَتِلْكَ^(١١) أَسْبَابُ تَعَدُّ قَبْلَ لِقَائِهِمْ لِيَاةٍ.

وفيه دلالة تعلّم آداب الحرب قبل لقاء العدو ليُخْتَرَسَ مِنْهُ. وَفِيهِ دَلَالَةٌ إِيَابَةِ الْكَسْبِ لِأَنَّهُ فَرَضَ عَلَيْهِمُ الْجِهَادَ، وَأَمَرَ بِالِإِعْدَادِ لَهُ لِيُخْتَرَسَ مِنَ الْعَدُوِّ؛ وَلَا يُوَصَّلُ إِلَى ذَلِكَ إِلَّا بِالْكَسْبِ، وَاللَّهُ أَغْلَمُ.

وفِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا خُذُوا حِذْرَكُمْ﴾ أَيِ مَا تَحْذَرُونَ بِهِ عَدُوَّكُمْ. وَمَا تَحْذَرُونَهُ [فِي وَجُوهٍ]^(١٢): مِنْهَا الْأَسْلِحَةُ، وَمِنْهَا الْبُيَّانُ، وَمِنْهَا النُّكَارُ عِنْدَ الْإِلْتِقَاءِ، وَالثَّبَاتُ، وَذَكَرَ اللَّهُ ﷻ كَمَا قَالَ: ﴿فَانْتَبِهُوا وَأَذْكُرُوا اللَّهَ كَذِكْرِكُمْ

(١) فِي الْأَصْلِ وَم: الصِّدِّيقِينَ. (٢) فِي الْأَصْلِ وَم: فَضْلٌ مِنَ اللَّهِ. (٣) هُمُ الْمُعْتَزَلَةُ. (٤) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (٥) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (٦) فِي الْأَصْلِ وَم: الصِّدِّيقُ. (٧) فِي الْأَصْلِ: الصَّالِحِينَ. (٨) فِي الْأَصْلِ وَم: مِنْهُ الْعَدُوُّ. (٩) فِي الْأَصْلِ وَم: بِالِاعْتِدَادِ. (١٠) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (١١) فِي الْأَصْلِ وَم: لَهُمْ وَذَلِكَ. (١٢) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم.

[الأنفال: ٤٥]. وفي هذا أمر بالإعداد للعدو قبل اللقاء. وإيذ ذلك قوله: ﴿وَلَوْ أَرَادُوا الْخُرُوجَ لَأَعَدُّوا لَهُ عُدَّةً﴾ [التوبة: ٤٦]، وكذلك قوله تعالى: ﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ﴾ [الأنفال: ٦٠] فيكون الأمر بالإعداد قبل وقت الحاجة دليل جواز الكسب لحاجات تجددت. والإستعداد للحاجات ليس برغبة في الدنيا؛ إذ لم يكن [في] ^(١) الإعداد قسلاً ولا ترك التوكل. على أن الجوع وحاجات النفس تُعين [على تلقي] ^(٢) العدو، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

وقوله تعالى: ﴿فَانْفِرُوا ثُبَاتٍ أَوْ أَنْفِرُوا جَمِيعًا﴾ قيل: الثبات هو السرايا ﴿أَوْ أَنْفِرُوا جَمِيعًا﴾ يعني عسكرياً. وقيل ﴿ثُبَاتٍ﴾ يعني فرقاً ﴿أَوْ أَنْفِرُوا جَمِيعًا﴾ جموعاً ^(٣). وقيل: ﴿فَانْفِرُوا ثُبَاتٍ﴾ أي عصباً ﴿أَوْ أَنْفِرُوا جَمِيعًا﴾. وعن ابن عباس رضي الله عنه [أنه] ^(٤) قال: (زحفاً). وقيل: الثبات والثبئية في كلام العرب الجمع الكثير، ومعناه: انفروا كثيراً أو قليلاً. وفي ذلك دلالة الأمر بالخروج إلى العدو فرادى وجماعات ^(٥) وفرقاً وجماعات ^(٦)، والله أعلم.

وقوله تعالى: ﴿فَانْفِرُوا ثُبَاتٍ أَوْ أَنْفِرُوا جَمِيعًا﴾ أي إذا استنفرتهم فانفروا كذلك ^(٧). وقوله تعالى: ﴿فَانْفِرُوا ثُبَاتٍ أَوْ أَنْفِرُوا جَمِيعًا﴾ معلوم أن عليهم الدفع. فيختل أن يكون قوله تعالى: ﴿فَانْفِرُوا﴾ إذا أودوا، أي على ما استنفرتهم من جميع أو بعض. فيكون في ذلك دلالة قيام البغض عن الكل على غير الإشارة إلى ذلك.

وقد يجب فرض في مجهول: على كل: القيام حتى تُعلم الكفاية ^(٨) بمن خرج. وهذا كفرائض ^(٩) لا تُعرف بعينها، أو حُرُمَاتٍ تظهر، لا تُعرف المحرم بعينه. فعلى ذلك من [أحرم فعلياً] ^(١٠) الإيفاء والقيام بجميع ^(١١) الفرائض ليُخرج ما ^(١٢) عليه. ثم إذا غلب عليهم في التدبير الكفاية بمن خرج، سقط عن الباقي. ولو لم يكن يسقط لم يكن للإمام استنفار البغض. يدل على ذلك [قوله تعالى] ^(١٣): ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِائَتٌ مِمَّنَّ﴾ الآية [التوبة: ١٢٢] وقوله تعالى: ﴿فَقَاتِلُوا الَّذِينَ بَلَّوْكُمْ مِنَ الْكُفَّارِ﴾ [التوبة: ١٢٣].

وأصله أنه فرض لعلة لا يجوز نفاذه، وقد زالت العلة. على أن خروج الجميع من جهة ابتداء العورة من جهات. فلذلك لم يختل تكليفه خروج ^(١٤) الجميع من جهة استنفار منها، والله أعلم.

الآية ٧٢

وقوله تعالى: ﴿وَإِنْ مِنْكُمْ لَوَاقِلٌ﴾؛ قوله ﴿مِنْكُمْ﴾ يختل وجوهاً: يختل في الظاهر ﴿مِنْكُمْ﴾، ويختل في الحكم ﴿مِنْكُمْ﴾ ويختل في الدعوى ﴿مِنْكُمْ﴾ لأنهم كانوا يدعون أنهم منا، ويظهرون الموافقة للمؤمنين، وإن كانوا في الحقيقة لم يكونوا.

وقوله تعالى: ﴿لَيَبْلُغَنَّ﴾ قيل: إن المنافقين كانوا يُبْلغون الناس عن الجهاد، ويختلّفون كقولهم تعالى: ﴿قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الْمُعَوِّظِينَ مِنْكُمْ وَالنَّاقِلِينَ لِإِخْرَجِهِمْ هَلْمْ إِيَّانَا وَلَا يَأْتُونَ الْبَأْسَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الأحزاب: ١٨] كانوا يُسِرُّون ذلك/ ١٠٢ - ب/ ويضمرون، فاطلع الله ﷻ نبيه على ذلك ليُعلموا أنه إنما عرف ذلك بالله تعالى. وفيه دلالة إثبات رسالة محمد، ﷺ.

وقوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَصَابَكُمْ مِصْبَةٌ فَقَالَ قَدْ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيَّ إِذْ لَوْ أَكُنْ مَعَهُمْ شَهِيدًا﴾. ﴿وَلَوْ أَنَّ أَصَابَكُمْ قَسْفٌ مِنَ اللَّهِ لَيَقُولَنَّ كَانَ لَمْ تَكُنْ يَنْتَكُمْ وَيَنْتَهُ مَوَدَّةٌ﴾ [النساء: ٧٣] [وعلى] ^(١٥) التقديم والتأخير يسر، ويفرح: إذا أصابتهُم مِصْبَةٌ ﴿كَانَ لَمْ تَكُنْ يَنْتَكُمْ وَيَنْتَهُ مَوَدَّةٌ﴾ لأن كل من كان بينه وبين آخر مَوَدَّةٌ إذا أصابته نكبة يحزن عليه، ويتألم. فأخبر الله ﷻ أن هؤلاء المنافقين ^(١٦) إذا أصابت المؤمنين نكبة يسرون بذلك، ولا يحزنون، كأن لم يكن بينهم مَوَدَّةٌ ولا صُحبة.

الآية ٧٣

وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّ أَصَابَكُمْ قَسْفٌ مِنَ اللَّهِ﴾ يعني الغنيمة والفتح ﴿لَيَقُولَنَّ كَانَ لَمْ تَكُنْ يَنْتَكُمْ وَيَنْتَهُ مَوَدَّةٌ﴾ يَلِيَّتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا أن يأخذ من الغنيمة نصيباً وافراً.

(١) في الأصل وم: وجوه. (٢) في الأصل وم: وتلقى. (٣) في الأصل وم: مجموعاً. (٤) ساقطة من الأصل وم. (٥) و(٦) في الأصل وم: وجماعة. (٧) في الأصل وم: ذلك. (٨) من م. في الأصل الكتابة. (٩) أدرج بعدما في الأصل وم: تعرف. (١٠) في الأصل وم: حرم عليه. (١١) من م، في الأصل: الجميع. (١٢) في الأصل وم: عما. (١٣) ساقطة من الأصل وم. (١٤) في الأصل وم: لخروج. (١٥) من م. في الأصل و. (١٦) في الأصل وم: المنافقون.

وقوله تعالى: ﴿إِن أَمْسَبْتُمْ فُجُيَةً قَالَ قَدْ أَتَمَّ اللَّهُ عَلَىٰ إِذْ لَرَأَىٰ مَعَهُمْ شَيْدًا﴾ هذا قول المُكذِّبِ الشَّامِتِ ﴿وَلَيْنَ أَمْسَبْتُمْ فُجُيَةً قَالَ قَدْ أَتَمَّ اللَّهُ عَلَىٰ إِذْ لَرَأَىٰ مَعَهُمْ شَيْدًا﴾ يعني ليخلفن عن اليقين ﴿وَلَيْنَ أَمْسَبْتُمْ فُجُيَةً قَالَ قَدْ أَتَمَّ اللَّهُ عَلَىٰ إِذْ لَرَأَىٰ مَعَهُمْ شَيْدًا﴾ فيصيني ما أصابهم ﴿كَأَن لَّمْ يَتَكَلَّمْ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُ مَوَدَّةٌ﴾.

وقوله تعالى: ﴿فَانْفِرُوا ثُبَاتٍ أَوْ بَنَاتٍ جَمِيعًا﴾ دل أن فرض الجهاد فرض كفاية يسقط بقيام البعض عن الباقيين، لأنه قال: ﴿فَانْفِرُوا ثُبَاتٍ أَوْ بَنَاتٍ جَمِيعًا﴾ أمر بتغيير الثُّبَاتِ. فلو كان لا يسقط بقيامهم عن الباقيين لم يكن للأمر به معنى. وتاويله، والله أعلم، إذا قيل لكم: انفروا ﴿فَانْفِرُوا ثُبَاتٍ أَوْ بَنَاتٍ جَمِيعًا﴾.

الآية ٧٤ وقوله تعالى: ﴿فَلْيُقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يَشْرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا بِالْآخِرَةِ﴾ كأنه، والله أعلم، نهى المنافقين [عن الخروج] ^(١) إلى الغزو كقوله ^(٢) تعالى: ﴿إِن رَّجِمَكَ اللَّهُ إِلَىٰ طَائِفَةٍ مِنْهُمْ فَاسْتَشْذَوْكَ لِلْخُرُوجِ فَقُل لَّنْ نَخْرُجَا مَعِيَ أَبَدًا﴾ [التوبة: ٨٣] وأمر المؤمنين أن يخرجوا لذلك، لأنه قال تعالى: ﴿فَلْيُقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يَشْرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا بِالْآخِرَةِ﴾ والمؤمنون هم الذين يشتررون الحياة الدنيا.

وقوله ﷺ: ﴿فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ قيل: في إظهار دين الله، وقيل: في طاعة الله تعالى ونصر أوليائه. وقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيُقْتَلْ أَوْ يَمُوتْ نَرْزُقْهُنَّ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ في الآية دلالة أن بذل نفسه وماله لله تعالى غاية ما يجب أن يبذل استوجب العوض قبله، وإن لم تتلف نفسه فيه، ولا أخذت، لأنه قال ﷺ: ﴿وَمَنْ يُقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيُقْتَلْ أَوْ يَمُوتْ جَعَلَ لِمَنْ تَتَلَفَ نَفْسُهُ فِيهِ الثَّوَابُ، وَالْعَوْصُ [للَّذِي لَمْ] ^(٣) تَتَلَفَ نَفْسُهُ فِيهِ. وكذلك قوله ﷺ: ﴿إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَىٰ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ بِأَنَّهُ لَهُمُ الْجَنَّةُ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ﴾ [التوبة: ١١١] يجعل لمن قتل، ولم يقتل فيه العوض.

فهذا يدل على مسائل الناس؛ ذلك أن المرأة إذا سلمت نفسها إلى زوجها في الوقت الذي كان عليها التسليم استوجب كمال الصداق، وإن لم يقض الزوج منها. ومن ذلك البائع أيضاً إذا سلم المبيع إلى المشتري كان مسلماً ^(٤)، وإن لم يقض المشتري. وكذلك من صلى صلاة الظهر في منزله، ثم خرج إلى الجمعة يصير أفضاً للظهر لأن عليه الخروج إليها، فيصير بالخروج إليها كالمبائير لها، وإن لم يباشر على سبيل ما جعل الباذل نفسه لله، والمسلم إليه، كانها أخذت منه في استيجاب العوض الذي وعد له.

فعلى ذلك يجب أن يجعل تسليم [الحق الذي ذكر] ^(٥) كأخذ الحق منه، وإن لم يأخذه، لا كالقيام ^(٦) إلى الخامسة ولا كالمتوجه إلى عرفات قبل فراغه من العمرة، لأن [على] ^(٧) هؤلاء الفراغ مما كانوا فيه، ثم التوجه إلى عرفات والقيام إلى الخامسة، فلم يصح ذلك. وأما المرأة والبائع ومؤدي الظهر في منزله فعليهما ^(٨) التسليم والبذل، لذلك كان ما ذكرنا، والله أعلم.

وفي الآية [دليل] ^(٩) أن الله تعالى عامل عباده معاملة أهل الفضل والإحسان كان لا حق له [إلا] ^(١٠) معاملة ذي الحق، وإن كانت الأنفس والأموال كلها له في الحقيقة حين فرض عليهم الجهاد، وجعل لهم بذلك عوضاً كقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيُقْتَلْ أَوْ يَمُوتْ نَرْزُقْهُنَّ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ وقوله ^(١١) ﷺ: ﴿إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَىٰ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ﴾ [التوبة: ١١١] من المؤمنين كثير ممن لا حق له فيها، وهي له في الحقيقة، ووعد لهم على ذلك عوضاً وأجرًا عظيماً.

(١) في الأصل وم: بالخروج. (٢) في الأصل وم: قوله. (٣) في الأصل وم: الذي. (٤) في الأصل وم: مسلم. (٥) في الأصل وم: ما ذكر الحق. (٦) في الأصل وم: يأخذ القيام. (٧) ساقطة من الأصل وم. (٨) في الأصل وم: عليهم. (٩) ساقطة من الأصل وم. (١٠) في الأصل وم: لا. (١١) في الأصل وم: وقال الله.

وقوله تعالى: ﴿مَا لَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمْ أَنْفِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ وقوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَا لَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمْ أَنْفِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ الآية [التوبة: ٣٨] مثل هذا لا يقال إلا لتفريط سبق منهم، ثم لم يزل اسم الإيمان فيهم^(١) بذلك، وكان^(٢) الجهاد فرضاً عليهم. فهذا ينقض على من [قال]^(٣) بخروج مرتكب الكبيرة من الإيمان.

الآية ٧٥

وقوله تعالى: ﴿وَمَا لَكُمْ لَا تُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَالنِّسَاءَ وَالْوِلْدَانَ﴾ عن ابن عباس رضي الله عنه [أنه]^(٤) قال: ﴿وَمَا لَكُمْ لَا تُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ آمَنُوا﴾ [كنت أنا وأمي من المستضعفين]^(٥) وكذلك روى [الكسائي عنه]^(٦).

وفيه دلالة أن على المسلمين أن يستنفذوا أسرارهم من أيدي الكفرة إذا أسروا بأي وجه ما قدروا عليه بالأموال والقتال وغير ذلك، وذلك فرض عليهم، وحق ألا يتركوهم في أيديهم لأنه قال تعالى: ﴿وَمَا لَكُمْ لَا تُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَالنِّسَاءَ وَالْوِلْدَانَ الَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ﴾ الآية دلالة أن إسلام الصغار إسلام، وكفرهم كفر، إذا عقلوا؛ لأنه قال تعالى: ﴿وَالْوِلْدَانَ الَّذِينَ﴾ والكبار من الرجال والنساء لا يسمون ولداناً، إنما يسمى^(٧) الصغار منهم [ولداناً]^(٨) لأنه عاتبهم بتركهم في أيدي الكفرة، فلو كانوا أولاد الكفرة لم يكن للتغيير^(٩) والعتاب وجه بتركهم في أيديهم؛ إذ لم يعاتبوا بترك^(١٠) ولدان الكفرة في أيديهم. فدل أنه إنما لحقهم العتاب لأسرارهم^(١١).

وكذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّيْتُمُ الْمَلَائِكَةَ ظَالِمِينَ أَنفُسِهِمْ قَالُوا فِيمَ كُنْتُمْ قَالُوا كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِي الْأَرْضِ قَالُوا أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ اللَّهِ وَاسِعَةً فَتُهَاجِرُوا فِيهَا فَأُولَئِكَ مَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ﴾ الآية [النساء: ٩٧] ثم استثنى المستضعفين من الرجال والنساء والولدان [الذين]^(١٢) لا يستطيعون جيلة. فلو لم يكن إسلام الولدان إسلاماً ولا كفرهم كفراً لم يكن لاستثنائهم من أولئك وإخراجهم من الوعيد الذي ذكر مغنى، والله أعلم.

وقوله تعالى: ﴿رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ﴾ سألوا الله أن يخرجهم من القرية، وهم علموا أنه [يتولى ذلك من في السماء]^(١٣) على أيدي قوم يعينونهم على ذلك، وهم علموا أن الله^(١٤) في ذلك صنعا. والمعتزلة لم يعلموا [ذلك]^(١٥)، وذلك ينقض قولهم، وبالله التوفيق.

وقوله تعالى: ﴿الظَّالِمِ أَهْلُهَا﴾ كل ظالم [منع أهلها]^(١٦) عن الخروج إلى دار الإسلام والهجرة. ﴿وَأَجْمَلْنَا لَنَا مِنْ لَدُنْكَ نَصِيرًا﴾ ولياً في ديننا ونصيراً يمتنعنا عن المشركين. ويقال: مانعاً يمتنع عنا المشركين. وقد ذكرنا الولي والنصير في غير موضع، والله أعلم.

الآية ٧٦

وقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ ذكرنا الذي يأمر خلقه بالسُّلوك فيه.

وقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ الطَّاغُوتِ﴾ قال ابن عباس رضي الله عنه: (الطاغوت هو الشيطان في هذا الموضع لأنه هو الذي يأمر بالسُّلوك في سبيله).

وفي الآية دلالة ألا يأمر الكفار بالجهاد ولا بالصلاة، ولا يأمر بالزكاة ولا بغيرها من العبادات لأنه أخبر أنهم لو قاتلوا إنما يقاتلون في سبيل الشيطان، وكذلك إذا صلُّوا صلُّوا له، وكذلك سائر العبادات، ولكن يأمر أولاً بإتيان [الشيطان]^(١٧) ما لو فعلوا من العبادات ١٠٣ - ١ / كانت في سبيل الله، وهو الإيمان، وهذا ينقض قول من يقول: إن الكافر مأمور مكلف بالصلاة والزكاة وغيرها من العبادات، والله أعلم.

وقوله تعالى: ﴿فَقَاتِلُوا أَوْلِيَاءَ الشَّيْطَانِ﴾ هذا يدل على أن الطاغوت هو الشيطان ههنا، وكل ما عيّد دون الله فهو طاغوت.

(١) في الأصل: منهم. (٢) في الأصل: وما كان. (٣) ساقطة من الأصل. (٤) ساقطة من الأصل. (٥) ساقطة من الأصل. (٦) في الأصل: عن الكسائي. (٧) في الأصل: يسمعون. (٨) ساقطة من الأصل. (٩) من م. في الأصل: للتغير. (١٠) في الأصل: ترك. (١١) في الأصل: لإسلامهم. (١٢) ساقطة من الأصل. (١٣) في الأصل: لا يتولى نحو السماء ولكن. (١٤) في الأصل: الله. (١٥) ساقطة من الأصل. (١٦) في الأصل: منعهم. (١٧) ساقطة من الأصل.

وقوله تعالى: ﴿إِنَّ كَيْدَ الشَّيْطَانِ كَانَ ضَعِيفًا﴾ يَحْتَمِلُ قَوْلُهُ: ﴿إِنَّ كَيْدَ الشَّيْطَانِ﴾ إِنَّ كَيْدَ أَوْلِيَاءِ ﴿الشَّيْطَانِ كَانَ ضَعِيفًا﴾ إِذَا كَانَ اللَّهُ نَاصِرَكُمْ كَقَوْلِهِ ﷺ: ﴿إِنْ يَشْرِكُمْ اللَّهُ فَلَا غَالِبَ لَكُمْ﴾ [آل عمران: ١٦٠] وَيَحْتَمِلُ: ﴿إِنَّ كَيْدَ الشَّيْطَانِ كَانَ ضَعِيفًا﴾ أَنَّهُ ^(١) لَا يَعْمَلُ سِوَى الدَّعَاءِ وَالْأَمْرِ؛ يَدْعُوهُمْ إِلَى سَبِيلِهِ، فَذَلِكَ لِضَعْفِهِ، لَا يُبَايِرُ الْقِتَالَ وَلَا الضَّرَرَ، إِنَّمَا هُوَ إِشَارَةٌ مِنْهُ وَدُعَاءٌ كَقَوْلِهِ ﷺ: ﴿وَمَا كَانَ لِي عَلَيْكُمْ مِنْ سُلْطَانٍ إِلَّا أَنْ دَعَوْتُكُمْ فَاسْتَجَبْتُمْ لِي﴾ [إبراهيم: ٢٢].

الآية ٧٧ وقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ قِيلَ لَهُمْ كُفُّوا أَيْدِيَكُمْ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقِتَالُ﴾ الْآيَةُ اخْتَلَفَ فِيهِ: قِيلَ: نَزَلَتْ الْآيَةُ فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ، وَهِيَ الْآيَةُ الَّتِي ذَكَرَهَا اللَّهُ تَعَالَى فِي سُورَةِ الْبَقَرَةِ: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ نَزَلَ إِلَيْهِمُ الْكِتَابُ مِنْ بَنِي إِسْرَءِيلَ مِنْ بَعْدِ مُوسَى﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقِتَالُ تَوَلَّوْا إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الآية: ٢٤٦] وَقِيلَ: إِنَّهَا نَزَلَتْ فِي الْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ اسْتَأْذَنُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي قِتَالِ كُفَّارِ مَكَّةَ سِرًّا لِكَثْرَةِ مَا يَلْقَوْنَ مِنَ الْأَذَى مِنْهُمْ، فَنَزَلَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿كُفُّوا أَيْدِيَكُمْ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾ أَي لَمْ يُؤْمَرُوا بِالْقِتَالِ، فَتَهَاوَمُوا عَنْ ذَلِكَ ﴿فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقِتَالُ إِذَا فَرِيقٌ مِنْهُمْ يَخْشَوْنَ النَّاسَ كَخَشْيَةِ اللَّهِ﴾ الْآيَةُ، وَقِيلَ: إِنَّهَا نَزَلَتْ فِي الْمُنَافِقِينَ الَّذِينَ كَانُوا يَقَاتِلُونَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ.

وقوله تعالى: ﴿يَخْشَوْنَ النَّاسَ كَخَشْيَةِ اللَّهِ﴾ أَي يَخْشَوْنَ النَّاسَ؛ يَعْنِي الْمُنَافِقِينَ كَخَشْيَةِ الْمُؤْمِنِينَ اللَّهُ ﴿أَوْ أَشَدَّ خَشْيَةً﴾ كَقَوْلِهِ ﷺ: ﴿يُخَوِّفُهُمْ كَخُوفِ اللَّهِ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَشَدُّ حُبًّا لِلَّهِ﴾ [البقرة: ١٦٥] وَإِنْ كَانَتْ فِي الْمُؤْمِنِينَ فَتَأْوِيلُهُ ﴿يَخْشَوْنَ النَّاسَ﴾ فِي الْقِتَالِ ﴿أَوْ أَشَدَّ خَشْيَةً﴾ فِي الْمَوْتِ ﴿كَخَشْيَةِ اللَّهِ﴾ لِأَنَّهُ أَهْبَبَ وَأَسْرَعَ نَفَادًا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ قِيلَ لَهُمْ كُفُّوا أَيْدِيَكُمْ﴾ الْآيَةُ؛ تَكَلَّمُوا فِي ذَلِكَ، فَمِنْهُمْ مَنْ جَعَلَهُ خَبْرًا عَنْ أَمْرِ بَنِي إِسْرَائِيلَ الَّذِينَ ﴿قَالُوا لَنَبْعَثَ لَهُمْ أَهْبَآءَ لَنَا مَلِكًا﴾ الْآيَةُ [البقرة: ٢٤٦] لِأَنَّهُمْ ^(٢) أَمَرُوا بِالْكَفِّ عَنِ [الْمُقَاتَلَةِ، فَتَمَنَّوْا] ^(٣) الْإِذْنَ فِي ذَلِكَ، وَسَأَلُوا نَبِيَّهُمْ ﷺ عَنْ ذَلِكَ. ثُمَّ مِنْهُمْ ^(٤) مَنْ أَغْرَضَ عَنِ الطَّاعَةِ، وَقَدْ كَانَ أَهْلُ الْإِيمَانِ يَتَمَنَّوْنَ الْإِذْنَ فِي ذَلِكَ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ كُنتُمْ تَمَنَّوْنَ الْمَوْتَ﴾ [آل عمران: ١٤٣]. فَوَعُظُوا [لِمَا ذَكَرَ] ^(٥) لِيَقْبَلُوا الْعَاقِبَةَ، وَلَمَّا يَتَمَنَّوْا مِخْطَةً فِيهَا شِدَّةٌ، فَيَتَمَنَّوْهُمْ عَلَى مَا بَعَثَ أُولَئِكَ.

وَرَوَى عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «لَا تَتَمَنَّوْا لِقَاءَ الْعَدُوِّ، وَاسْأَلُوا رَبَّكُمْ الْعَاقِبَةَ، وَإِذَا لَقِيتُمُوهُمْ فَتَسَوَّرُوا فِي وُجُوهِهِمْ» [البخاري ٢٩٦٦ و ٣٠٢٦] وَكَانَ فِي عِلْمِ اللَّهِ أَنْ يَأْمُرَهُمْ ^(٦)، فَأَخْبَرُوا بِالَّذِينَ قُتِلُوا [وَمَا] ^(٧) حَلَّ بِهِمْ لَيْلًا يَفْعَلُوا مِثْلَ فَعْلِهِمْ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَحَشِيتُهُمْ ﴿كَخَشْيَةِ اللَّهِ﴾ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا طَاقَةَ لَنَا بِالْيَوْمِ بِجَالُوتَ وَجُنُودِهِ﴾ [البقرة: ٢٤٩] إِلَى تَمَامِ الْقِصَّةِ. وَقَدْ قِيلَ: الْآيَةُ نَزَلَتْ فِي مَا سَأَلُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَأُجِيبُوا فِي ذَلِكَ. ثُمَّ خَاطَبَهُمْ بِالَّذِي ^(٨) ذَكَرَ. لَكِنْ اخْتَلَفَ فِي ذَلِكَ؛ فَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: كَانَ فِي الصَّدِيقِينَ، لَكِنْ اشْتَدَّ عَلَيْهِمُ الْأَمْرُ؛ وَذَلِكَ نَحْوُ مَا كَانَ مِنْهُمْ يَوْمَ حُنَيْنٍ وَأَحَدٌ وَنَحْوُ ذَلِكَ حَتَّى أَعَانَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى، وَفَرَّجَ عَنْهُمْ يَمْنَهُ.

وَعَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ كُنتُمْ تَمَنَّوْنَ الْمَوْتَ﴾ [آل عمران: ١٤٣] أَي مَا فِيهِ الْمَوْتُ مِنَ الْجِهَادِ. وَعَلَى ذَلِكَ ﴿يَخْشَوْنَ النَّاسَ كَخَشْيَةِ اللَّهِ أَوْ أَشَدَّ خَشْيَةً﴾ لِمَا ^(٩) عَايَنُوا السَّبَبَ الَّذِي فِيهِ هَلَاكُهُمْ، وَتَبَلُّغَ عِنْدَ ذَلِكَ الْخَشْيَةِ غَايَتَهَا نَحْوُ قُرْبِ الْمَوْتِ وَشِدَّةِ الْمَرَضِ، يَكُونُ الْمَرَضُ يَخْشَى مِنْهُ الْمَوْتَ مَا لَا يَخْشَى لَوْلَا تِلْكَ الْحَالُ: أَنَّهُ يَرَى الْمَوْتَ [أَفْضَلَ] ^(١٠) مِنَ الْمَرَضِ، وَإِنْ كَانَ الَّذِي، يَظْهَرُ عَلَيْهِ مِنْ خَشْيَةِ الْمَوْتِ فِي تِلْكَ الْحَالِ أَشَدَّ، فَهِيَ فِي الْحَقِيقَةِ خَشْيَةٌ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى أَنْ يَكُونَ جَعَلَ ذَلِكَ سَبَبَ الْمَوْتِ، وَأَنَّهُ حَضَرَهُ، وَقُرْبُ مِنْهُ، فَيَكُونُ فِي ظَاهِرِ الْأَمْرِ كَمَنْ يَخْشَى مِنْ تِلْكَ الْأَحْوَالِ. وَقَدْ جُعِلَ لِمَا جُعِلَ عَلَيْهِ الْخَلْقُ فِي مِثْلِهِ مَعْرُوفًا ^(١١) مِثْلُهُ، أَعْنِي أَنَّ الْمَرِيضَ يَسْتَعِذُّ لِلْمَوْتِ، لَمَّا يَغْلِبُ عَلَيْهِ الْمَوْتُ، لَمَّا يَغْلِبُ عَلَيْهِ الْإِيَّاسُ مِنْ حَيَاتِهِ، وَإِنْ كَانَ الَّذِي يُصِيبُ تَسْتَوِي عَلَيْهِ أَحْوَالُهُ.

(١) فِي الْأَصْلِ وَم: لِأَنَّهُ. (٢) فِي الْأَصْلِ وَم: أَنَّهُمْ. (٣) فِي الْأَصْلِ وَم: مَقَاتَلَتُهُ تَمَنَّا. (٤) فِي الْأَصْلِ وَم: فِيهِمْ. (٥) فِي الْأَصْلِ وَم: لَمَنْ ذَكَرَتْ. (٦) فِي الْأَصْلِ وَم: يَأْمُرُهُمْ. (٧) فِي الْأَصْلِ وَم: وَ. (٨) فِي الْأَصْلِ وَم: الَّذِي. (٩) فِي الْأَصْلِ وَم: فَلَمَّا. (١٠) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (١١) فِي الْأَصْلِ وَم: مَعْرُوفٌ.

فعلى ذلك أمر الأول. وعلى ذلك في ما طبع عليه الخلق من طمأنينة القلب عند تلك أسباب الرزق والقُدرة عليه ما لم يكن في غيرها. وإن كان من حيث قُدرة الله واحداً^(١)، فتكون تلك الخشية جيلية طبيعية لا اختيارية أو سُخْطاً^(٢) يحكم الرب، وهو كالذي [جاء فيه]^(٣) قوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كَرْهٌ لَّكُمْ﴾ الآية [البقرة: ٢١٦].

وقوله تعالى على ذلك: ﴿رَبَّنَا لَا تَجْعَلْ لَنَا فِتْنَةً لِّأَخَرَتِنَا إِنَّهُ لَمَّا جَلَّ قَرِيبٌ﴾ الآية تختل وجهين:

أحدهما: الخبر عما في طبائعهم كما قال ﷺ: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كَرْهٌ لَّكُمْ﴾ الآية [البقرة: ٢١٦]. وقال النبي ﷺ: «حُفَّتِ الْجَنَّةُ بِالْمَكَارِهِ» [مسلم ٢٨٢٢] وإنما ذلك على الطبع كالسائل عن ذلك. وربما يصيغون القول والسؤال على اختيار الأحوال إلى ما لا يطيق له. فعلى ذلك هذا، والله أعلم.

والثاني^(٤): أن يكون قولاً ومنهم عن وجوه الحكمة لهم بالامر في ما علم أنهم يبتلعون بالقتل والجبن إلى حال لا يقومون للعدو، ولا يملكون أنفسهم في ذلك الوقت. فأخبر الله ﷻ أن الذي حملهم على ذلك رغبته في التمتع بالدنيا. ولو صوّروا متاع الآخرة في قلوبهم لذهب^(٥) عنهم ذلك، ويثبتون للعدو، ولا يتألون للعدو، [ويَرْضَوْنَ]^(٦) بما يحل، ولا يخشون ذلك، وكأنه وعد لهم أن متاع الآخرة لكم، على هذا الفعل لو صبرتم خير لكم، وما وعد لكم عليه خير من متاع الدنيا.

وأيضاً أن يقال: إن هذا، وإن عظم^(٧)، هو له على الطبع. فإنه إذا كان لله بحق العبادة هو أنيسر وأهون من الموت على صاحبه إذا حضر إذن يريد الله متاع الآخرة أو بغض ما فيه الكرامة، فيصير ذلك متاع الآخرة لهم وقت الموت، فهو خير من تمتعهم في الدنيا ثم الموت، ولا بد^(٨) منه كما قيل في [تأويل قوله]^(٩). ﷺ: «مَنْ أَحَبَّ لِقَاءَ اللَّهِ أَحَبَّ اللَّهُ لِقَاءَهُ، وَمَنْ كَرِهَ لِقَاءَ اللَّهِ كَرِهَ اللَّهُ لِقَاءَهُ» [البخاري ٦٥٠٧ و٦٥٠٨].

إن المؤمن يرى ماله من الكرامة، فيحب الموت أن يعجل به ليصل إلى ذلك. والكافر يرى سُخْطَهُ، فيكرهه.

وعلى هذا تأويل [قوله]، ﷺ^(١٠) في الدنيا: «إِنَّهَا سِجْنُ الْمُؤْمِنِ وَجَنَّةُ الْكَافِرِ [والآخرة سِجْنُ الْكَافِرِ وَجَنَّةُ الْمُؤْمِنِ]^(١١)» [مسلم ٢٩٥٦] أن يكون كذلك في ذلك الوقت، والله أعلم.

وتأويل آخر أن تكون الآية في المنافقين أنه تظهر وقت التفارق الميخنة بالجهاد دون غيره من العبادات.

قال الله تعالى: ﴿وَيَقُولُ الَّذِينَ آمَنُوا لَوْلَا نَزَّلَتْ سُورَةٌ﴾ الآية [محمد: ٢٠] بين ما نزل بالمنافقين. وكذلك قوله تعالى: ﴿قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الْمُعَوِّقِينَ مِنْكُمْ﴾ الآيات: [الأحزاب: ١٨ و١٩ و٢٠]، والله أعلم، في من نزلت الآية. لكنها معلوم أن فيها ترغيباً في ما عند الله وتزهيذاً في الدنيا ودعاء إلى الرضا بحكم الله تعالى في ما خف، وثقل، والله المستعان.

وعلى التأويل الآخر جميع ما ذكر ظاهر في المنافقين، مذكور ذلك في الآيات التي ذكرتها. وفيهم قال الله تعالى: ﴿قُلْ لَنْ يَنْفَعَكُمْ الْفِرَارُ﴾ الآية [الأحزاب: ١٦] وغير ذلك مما دل على إنكارهم وفضل خوفهم من^(١٢) ذلك، والله أعلم.

فإن قال قائل: كيف قال [الله تعالى]^(١٣): ﴿إِنَّ كَيْدَ الشَّيْطَانِ كَانَ ضَعِيفًا﴾ وقد هلك به أكثر البشر؟ قيل: قد يخرج على وجوه، والله أعلم:

أحدها: أنه يضغف كيداً على من يعوذ بالله تعالى كقوله تعالى: ﴿وَإِنَّا بِرِزْقِكَ مِنَ الشَّيْطَانِ نَزْغٌ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ﴾ الآية [الأعراف: ٢٠٠]، وإنما يقول على من جنح له، ومال إلى ما دعاه إليه كقوله تعالى: ﴿إِنَّكَ الْوَيْلُ أَتَقْوُوا إِذَا مَسَّكُمْ مَلَكُوتٌ مِنَ الشَّيْطَانِ﴾ الآية إلى قوله: ﴿ثُمَّ لَا يَقْصِرُونَ﴾ [الأعراف: ٢٠١ و٢٠٢].

(١) في الأصل وم: واحد. (٢) في الأصل وم: سُخْط. (٣) في الأصل وم: جائز. (٤) في الأصل وم: ويحتمل. (٥) في الأصل وم: لذهب.

(٦) في الأصل وم: و. (٧) في الأصل وم: أعظم. (٨) في الأصل وم: ذلك. (٩) من م. في الأصل: تأويله. (١٠) في الأصل وم: القول.

(١١) ساقطة من الأصل وم. (١٢) من م، في الأصل: في. (١٣) ساقطة من الأصل وم.

والثاني: أن يكون ضعيفاً على المُقْبِلِ على ربه والذاكِراً له في أحواله/ ١٠٣ - ب/ والمُفَوَّضِ أمره إلى ربه. فاما مَنْ تَوَلَّاهُ، وأقبل على إشارته، فهو الذي جعل له السلطان على نفسه بما أثره في شهادته، ومال به هواه كقوليه تعالى: ﴿لَيْسَ لَكَ سُلْطَانٌ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا﴾ الآية [النحل: ٩٩]، وقد سمَّاه الله تعالى: ﴿الْوَسْوَاسَ الْخَفَّاسَ﴾ [الناس: ٤] بما يخُفِّسُ^(١). يذكر الله تعالى، ويؤسوس عند الغفلة عن الله، فكان سلطانُه، والله الموفق.

والثالث: أنه لا يملك الجبر والقهر ولا كتاب^(٢) الضرر في الأبدان والأموال، فهو ضعيف، والله أعلم.

وقوله تعالى: ﴿وَقَالُوا رَبَّنَا لِمَ كَتَبْتَ عَلَيْنَا الْقِتَالَ﴾ قيل: في حرف حفصة: وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة قالوا ربنا لم كتبت علينا القتال فلما كتبت عليهم القتال إذا هم يخشون الناس كخشية الله. كأن في الآية إضماراً^(٣)، يبين ذلك حرف حفصة، وإلا لم يكن في ظاهر الآية خبر حتى يكون قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقِتَالُ إِذَا فَرِيقٌ مِنْهُمْ﴾ الآية جواباً له.

وقوله ﴿لِمَ كَتَبْتَ عَلَيْنَا الْقِتَالَ﴾، فإن كانت الآية في المنافقين فهو على الإنكار قالوا ذلك، وإن كانت في المؤمنين فهو يخرج على طلب الحكمة في فرض القتال علينا. وقد تطلب الحكمة في الأشياء، ولا غيب يدخل في ذلك.

وأصله أن كل [من]^(٤) أمر في الظاهر من هو قوته فذلك سؤال له في الحقيقة لا أمر، فيخرج سؤاله مخرج الخضر والنضر له. ومن أمر من دونه فهو في الحقيقة ليس بسؤال، فهو يخرج على الأمر والنهي، وهو الأمر الظاهر في الناس.

وقوله تعالى: ﴿قُلْ مَتَعَ الدُّنْيَا قَلِيلٌ﴾ معناه، والله أعلم: أنا لم نخلقكم للدنيا وللمتاع فيها، إنما خلقناكم للآخرة وللإمقام فيها. فلو خلقناكم^(٥) للدنيا، ثم كتبتا^(٦) عليكم القتال لكان ذلك عبثاً خارجاً عن الحكمة، ولكن خلقناكم للآخرة وللإمقام فيها.

ويحتمل فيها قوله تعالى: ﴿يَخْشَوْنَ اللَّهَ أَوْ أَشَدَّ خَشْيَةً﴾ وقوله تعالى: ﴿وَقَالُوا رَبَّنَا لِمَ كَتَبْتَ عَلَيْنَا الْقِتَالَ﴾ إلى آخره أن لم يقولوا ذلك قولاً، ولكن كان ذلك خطراً في قلوبهم، فاجبرهم نبي الله ﷺ عما اضمروا ليعلموا أنه إنما عرف ذلك بالله تعالى، ليدلهم على نبوته ورسالته.

وقوله تعالى: ﴿لَوْلَا أَعَزَّتْنَا إِلَهُ آبَائِ قَوْمٍ﴾ فتموت خفت أنوفنا^(٧)، ولا تقتل قتلاً، فيسر بذلك الأعداء ﴿رَبَّنَا لَا تَجْعَلْنَا فِتْنَةً لِلْقَوْمِ الظَّالِمِينَ﴾ [يونس: ٨٥] وفي القتل فتنة.

وقوله تعالى: ﴿قُلْ مَتَعَ الدُّنْيَا قَلِيلٌ﴾ يحتمل وجهين:

أحدهما: ما ذكرنا أنهم لم يخلقوا لمتاع الدنيا، ولكن خلقوا لمتاع الآخرة.

والثاني: قليل من متاع الآخرة كقوليه ﷺ ﴿مَتَا مَتَعَ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ﴾ [التوبة: ٣٨] وكقوليه تعالى: ﴿أَسْرَبَتْ لِنِ مَتَعَتِهِمْ سِينٌ﴾ ﴿فَرَجَاءَهُمْ مَا كَانُوا يُوعَدُونَ﴾ ﴿مَا أَغْنَى عَنْهُمْ مَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ [الشعراء: ٢٠٥ و ٢٠٦ و ٢٠٧].

وقوله تعالى: ﴿وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ لِمَنِ اتَّقَى﴾ لأن متاع الآخرة دائم غير منقطع، ومتاع الدنيا زائل منقطع.

وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَطْلُبُونَهَا قَبِيلًا﴾ قد ذكرناه.

الآية ٧٨

وقوله تعالى: ﴿أَيُّنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ وَلَوْ كُنْتُمْ فِي بُرُوجٍ مُشِيدَةٍ﴾ قيل: لما استشهد^(٨) من استشهد يوم أحد قال المنافقون: لو كان إخواننا عندنا ما ماتوا، وما قُتِلوا، قال الله - تبارك وتعالى -: ﴿أَيُّنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ وَلَوْ كُنْتُمْ فِي بُرُوجٍ مُشِيدَةٍ﴾ ويحتمل أن يكون جواباً لما سبق من القول قولهم: ﴿قُلْ لَوْ كُنْتُمْ فِي بُيُوتِكُمْ لَبَرَزَ الَّذِينَ كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقَتْلُ إِلَى مَضَاجِعِهِمْ﴾ يقول: من كتب عليه الموت ينزل به لا محالة؛ قاتل، أم لم يقاتل، ويقول^(٩): ﴿قُلْ لَوْ كُنْتُمْ فِي بُيُوتِكُمْ لَبَرَزَ الَّذِينَ كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقَتْلُ إِلَى مَضَاجِعِهِمْ﴾ [آل عمران: ١٥٤].

(١) من م. في الأصل: يختص. (٢) في الأصل وم: الكتاب. (٣) في الأصل وم: إضمار. (٤) ساقطة من الأصل وم. (٥) في الأصل وم: خلقناكم. (٦) في الأصل وم: كتب. (٧) في الأصل: أنفسنا. (٨) في الأصل وم: استشهد. (٩) في الأصل وم: وقوله.

وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَيَسَّا تَكُونُوا يَدْرِكَكُمُ الْمَوْتُ﴾ إِذَا كَانَ الْمَوْتُ نَازِلًا بِكُمْ، لَا مُحَالَةً، فَالْقَتْلُ^(١) أَنْفَعُ لَكُمْ؛ إِذْ تَسْتَوْجِبُونَ بِالْقَتْلِ الثَّوَابَ الْجَزِيلَ، وَلَا يَكُونُ^(٢) ذَلِكَ لَكُمْ إِذَا مِتُّمْ حَتْفَ أَنْوْفِكُمْ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وقوله تعالى: ﴿فِي بَرَجٍ مُسَيَّدَةٍ﴾ قَالَ الْفَرَاءُ: (الْمُسَيَّدُ وَالْمُسَيَّدُ وَاحِدٌ، غَيْرَ أَنَّ الْمُسَيَّدَ بِالتَّشْدِيدِ مَا يَكْثُرُ الْفِعْلُ، وَالْمُسَيَّدُ فِي مَا لَا يَكْثُرُ الْفِعْلُ. وَقِيلَ الْمُسَيَّدُ هُوَ [الْمُجْصَصُ، وَالْمُسَيَّدُ بِالْجِصِّ]^(٣)). وَقَالَ بَعْضُهُمْ: ﴿بَرَجٍ مُسَيَّدَةٍ﴾ أَي حَصِينَةٍ، وَقِيلَ: قُصُورٌ مُحَصَّنَةٌ طَوَالَ.

وقوله تعالى: ﴿وَإِنْ تُصِيبَهُمْ حَسَنَةٌ يَقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَإِنْ تُصِيبَهُمْ سَيِّئَةٌ يَقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِنْدِكَ﴾ مَغْلُومٌ أَنَّهُمْ لَمْ يُرِيدُوا بِالْحَسَنَةِ وَالسَّيِّئَةِ حَسَنَةً فِي الدِّينِ وَسَيِّئَةً فِي دِينِهِمْ، وَلَكِنْ إِنْ مَا أَرَادُوا بِالْحَسَنَةِ وَالسَّيِّئَةِ مَغْلُومٌ أَنَّهُمْ لَمْ يُرِيدُوا بِالْحَسَنَةِ وَالسَّيِّئَةِ حَسَنَةً فِي الدِّينِ وَسَيِّئَةً فِي دِينِهِمْ، وَلَكِنْ إِنَّمَا أَرَادُوا بِالْحَسَنَةِ وَالسَّيِّئَةِ فِي الدُّنْيَا مِنَ الْمَنَافِعِ وَالْبَلَايَا وَالشَّدَائِدِ؛ ذَلِكَ أَنَّهُمْ مَا كَانُوا يَخْزَنُونَ لِمَا يُصِيبُهُمْ مِنَ السَّيِّئَةِ فِي الدِّينِ، وَلَا كَانُوا يَفْرَحُونَ بِالْحَسَنَةِ وَالْخَيْرِ فِي الدِّينِ، وَلَكِنْ فَرَحَهُمْ بِمَا كَانُوا يَصْنَعُونَ فِي الدُّنْيَا مِنَ الْخُصْبِ وَالسَّعَةِ، وَخَزَنَهُمْ بِمَا يُصِيبُهُمْ مِنَ الضَّيْقِ وَالشَّدَةِ.

وَكَانُوا يَتَطَيَّرُونَ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهَكَذَا كَانَ ذَأْبُ الْكُفْرَةِ مِنْ قَبْلُ؛ كَانُوا يَتَطَيَّرُونَ بِالْأَنْبِيَاءِ ﷺ كَقَوْلِهِ ﷺ إِخْبَارًا عَنْ قَوْمِ مُوسَى - عَلَى نَبِيِّنَا وَعَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ -: ﴿وَإِنْ تُصِيبَهُمْ سَيِّئَةٌ يَطَّيَّرُوا بِمُوسَى وَمَنْ مَعَهُ﴾ [الأعراف: ١٣١] وَكَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قَالُوا أَطَّلَعْنَا بِكَ وَمِنْ مَعَكَ قَالَ طَلَعَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ تُفْتَنُونَ﴾ [النمل: ٤٧]. وَقَالَ اللَّهُ ﷻ: ﴿أَلَا إِنَّمَا طَلَعْتُمْ عِنْدَ اللَّهِ وَلَكِنْ أَكْثَرْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف: ١٣١].

فَعَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُمْ: ﴿وَإِنْ تُصِيبَهُمْ حَسَنَةٌ يَقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَإِنْ تُصِيبَهُمْ سَيِّئَةٌ يَقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِنْدِكَ﴾ تَطَيَّرًا^(٤) مِنْهُمْ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ

فَقَالَ اللَّهُ ﷻ: ﴿قُلْ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾ أَي^(٥) بِتَقْدِيرِهِ كَانَ وَقَضَائِهِ فَضْلًا كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ﴾ [النحل: ٥٣]. وَجَزَاءً كَقَوْلِهِ ﷻ: ﴿وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ مُصِيبَةٍ فَمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ﴾ [الشورى: ٣٠] أَي مَا أَصَابَكُمْ^(٦) بِسُوءِ صَنِيعِكُمْ^(٧) بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَتَكْذِيبِكُمْ^(٨) إِيَّاهُمْ.

وقوله تعالى: ﴿قَالَ هَؤُلَاءِ الْقَوْمُ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا﴾ أَي لَا يَفْقَهُونَ مَا لَهُمْ وَمَا عَلَيْهِمْ.

الآية ٧٩

وقوله تعالى: ﴿مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنَ نَفْسِكَ﴾. وَرُويَ فِي حَرْفِ ابْنِ مَسْعُودٍ ﷺ [أَنَّهُ]^(٩) قَالَ: (وَأَنَا قَدَرْتُهَا عَلَيْكَ). يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ﴾ يَرْجِعُ مَا ذَكَرْتَ مِنَ السَّعَةِ وَالْعَافِيَةِ وَنَحْوِهَا^(١٠) ﴿وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنَ نَفْسِكَ﴾ بِحَقِّ الْجَنَازَةِ عَلَى آلَائِهِ [يَرْجِعُ]^(١١) إِلَى مَا ذَكَرْتَ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ مُصِيبَةٍ فَمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ﴾ [الشورى: ٣٠].

وَيَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ الْآيَةُ الْأُولَى فِي أَمْرِ الدُّنْيَا وَالْآخِرَى فِي أَمْرِ الدِّينِ إِذَا اخْتَلَفَتِ الْإِضَافَةُ فِي هَذَا، وَاتَّفَقَتْ فِي الْأُولَى:

إِذَا الْأُولَى: عَلَى مَا عَلَيْهِ أَمْرُ الْمُخْتَلَفَةِ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَتَبْلُوكُمْ بِالشَّرِّ وَالْخَيْرِ فِتْنَةً﴾ [الأنبياء: ٣٥] وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَيَبْلُوكُمْ بِالْحَسَنَاتِ وَالسَّيِّئَاتِ﴾ [الأعراف: ١٦٨]. وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿الَّذِي خَلَقَ الْمَوْتَ وَالْحَيَاةَ لِيَبْلُوكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ [الملك: ٢]؛ جَعَلَ اللَّهُ تَعَالَى مُخْتَلَفَ أَحْوَالِ الْعِبَادِ [لَا يَمْتَنِعُ]^(١٢) لَهُمْ فِي ذَلِكَ. وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ يَسْأَلْكَ اللَّهُ بَشْرًا﴾ [الأنعام: ١٧] وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿اللَّهُ يَسْطُرُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [الرعد: ٢٦] وَالْعَنْكَبُوتُ: ٦٢.

(١) فِي الْأَصْلِ وَم: فِي الْقَتْلِ. (٢) مِنْ م. فِي الْأَصْلِ: يَكُونُونَ. (٣) فِي الْأَصْلِ: التَّجْصِصُ وَالْمُسَيَّدُ الْجِصٌّ. فِي م: الْمَجْصَصُ وَالْمُسَيَّدُ الْجِصٌّ. (٤) فِي الْأَصْلِ وَم: تَطَيَّرَ. (٥) أَدْرَجَ قَبْلَهَا فِي الْأَصْلِ وَم: ﴿وَإِنْ تُصِيبَهُمْ سَيِّئَةٌ يَقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِنْدِكَ﴾. (٦) فِي الْأَصْلِ وَم: أَصَابَهُمْ. (٧) فِي الْأَصْلِ وَم: صَنِيعُهُمْ. (٨) فِي الْأَصْلِ وَم: وَتَكْذِيبُهُمْ. (٩) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم: (١٠) فِي الْأَصْلِ وَم: وَنَحْوَهَا. (١١) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم: (١٢) فِي الْأَصْلِ: وَلَا يَمْتَنِعُ.

والثانية^(١): في حق الأفعال، فيضاف إلى الله ما صلح منها شُكراً وحمداً بما أنعم الله عليه؛ وذلك قوله تعالى: ﴿فَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ﴾ [البقرة: ٦٤] وقوله تعالى: ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٦] وقوله تعالى: ﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ يَمُنُّ عَلَىٰ مَنْ يَشَاءُ﴾ الآية [إبراهيم: ١١] وقوله تعالى: ﴿اللَّهُ وَلِيُّ الَّذِينَ آمَنُوا يُغْنِيهِمْ عَنْ الظَّالِمِينَ إِيَّاهُ﴾ الآية [الحجرات: ٧] وغير ذلك، فيضاف إليه بما منه^(٢) في ذلك من الفضل والنعمة شُكراً. (وما في زلة^(٣)) وضلالة لا تجوز الإضافة إليه لما يشبه^(٤) الإغذار، ولا عذر لأحد في ذلك، [فيقال: إنه]^(٥) رب السموات والأرض، ولا يقال: هو رب الخنازير والأقذار ونحو ذلك لما يقتضيه في السمع، وإن كان من حيث الخلق والتقدير واحداً. فمثله أمر الأفعال، والله الموفق.

ونفي الإضافة عنه لا يدل على نفي أن تكون خلقته لما بيّنا من الإشباه الإضافة إليه، كال تخصيص / ١٠٤ - أ، فيقال: يا خالق القردة والخنازير، يا إله الأقذار والخبائث، يا رب الشُّرور والمصائب، وإن كان كل ذلك داخلًا في أسماء الجملة، والحق^(٦) منه تقديرها وخلقها، وكذلك الفواجش والكبائر، والله أعلم.

والثاني^(٧): الخيرات والأعمال الزاكية قد تُضاف إليه لا من وجه التخليق عند الجميع، بل عندنا من جهة الإنصاف بالتوفيق والإنشاء. وعند المعتزلة من جهة الأمر والترغيب. فعلى ذلك نفى الإضافة في ما لم يُضف إليه لهذا. وأيدت هذا قراءة عبد الله بن مسعود رضي الله عنه (وأنا قدرتها عليك)^(٨).

قال قائل: ذلك لا يقع على الأفعال لقوله: ﴿مَا أَصَابَكُمْ﴾ ولو كان عليها كان يقول: ما أصبت. ثم كان له جوابان:

أحدهما: أن الإجابة اسم مشترك: ما يصيبه هو يُصيب ذلك، فسواء لو أُضيف إليه، أو أُضيف هو إليه، والله أعلم.

والثاني: أن ذلك يُخرج [مُخرج^(٩)] الجزاء أيضاً إذا كان على ما يقول، فيكون على، ما يصيبه من جزاء حسنة أو سيئة. وإذا لم يجعل الله في حسنة فضلاً، لو يُحتمل الإضافة إليه مع ما قد بيّنا من إضافات أعمال الخير إليه ودفع الشر لما ليس في فعله من الله إفضال عليه، بوإنعام، وكان في فعل الخير ذلك لا بالأمر والنهي، إذ هما يستويان في كل، والله أعلم.

ثم أوضح ذلك خبر عبد الله [بن مسعود]^(١٠)، فظننه قوم لمخالفة المصحف المعروف. قلنا: ليس بذي خلاف، إنما هو بيان المطلق. وقد يُقبل خبر الأحاد في مثله، والله أعلم. وقيل: خبر عبد الله [بن مسعود]^(١١) من خبر الأحاد، ولعله ليس قبل مضعفه تزوي عنه العامة، لا يُحتمل التبديل. وأما خبره عن رسول الله ﷺ فلا^(١٢) يجوز اختراع القراءة مرفوعاً^(١٣)، وخبر الفرد فيه يُقبل في ما لا خلاف فيه، وإن كان فيه تأويل الظاهر، والله أعلم.

وقوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا﴾ قيل: في حرف حفصة: ﴿وَأَرْسَلْنَاكَ﴾ إلى الناس ﴿رَسُولًا وَكَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾ قيل: ﴿وَكَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾ أي بأنك رسول الله. وقيل: ﴿وَكَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾ وقيل: لا شاهد أفضل من الله بأنك رسوله.

وفي قوله تعالى أيضاً: ﴿وَكَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾ وجوه:

أحدها: إن جحدوا تبليغك في الدنيا، وقالوا^(١٤): لم تعلم رسالتك.

والثاني: أن يكون بالآيات التي جعلها الله تعالى رسالتك تُحقق شهادة الله لك بالرسالة شهيداً لك أو مبيناً أو حجة.

والثالث: أن يكون جعل علم الأنبياء والرسل ﷺ وتبليغهم الخبر إليهم شهادته: ﴿وَكَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾ على ما أضاف بيعة الرسول ﷺ إليه، ونضر أوليائه إليه. قال الله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَكُنْ لَمْ يَأْتِ أَنْ يَلْمُوا عُلَمَاءُ بَنِي إِسْرَءِيلَ﴾ [الشعراء: ١٩٧].

(١) في الأصل وم: والثاني. (٢) في م: لعنة. (٣) في الأصل: والثاني في زلة. في م: والثاني في زلة. (٤) في الأصل وم: شبه. (٥) في الأصل وم: ويقتضيه في الإضافة. (٦) من م. في الأصل: ومحق. (٧) في الأصل وم: والثاني، المقصود بذلك القول الثاني قوله تعالى: ﴿مَا أَصَابَكُمْ مِنَ الْحَمَلِ﴾. (٨) قراها أيضاً ابن عباس وأبي بن كعب وأبو صالح. انظر تفسير الطبري (٥٥٩/٨) والبحر المحيط (٧١٩/٣). (٩) ساقطة من الأصل وم. (١٠) ساقطة من الأصل وم. (١١) في الأصل وم: لا. (١٢) في الأصل وم: مرفوع. (١٣) في الأصل وم: ويقولوا.

وَيَحْتَمِلُ ﴿شَيْدًا﴾ مُبِينًا؛ فَمَعْنَاهُ: فَيَبِينُ لَهُمْ بِالْمُعَايِنَةِ مَا كَانَ بَيِّنَةً بِالذَّلَالَةِ وَالْآيَاتِ مُحْكَمًا^(١) فاصلاً بَيْنَ الْمُحِقِّ وَالْمُبْطِلِ، فَيَخْرُجُ الوجهانِ جميعاً، وخَرَجَ الإِعْرَاضُ عَنِ الْمُحَاجَّةِ مِمَّا يَظْهَرُ مِنَ الْعِنَادِ وَالْمُكَابَرَةِ وَتَفْوِيضِ الْأَمْرِ إِلَى اللَّهِ وَإِخْبَارٍ عَنِ الْفَرَاغِ مِمَّا كَانَ عَلَيْهِ فِيهِمْ مِنْ حَقِّ الْبَلَاغِ، وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ.

[الآية ٨٠] وقوله تعالى: ﴿مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ﴾ [يَحْتَمِلُ وَجوهاً]:

أحدها^(٢): أَنَّ اللَّهَ ﷻ أَمَرَ بِطَاعَةِ الرَّسُولِ ﷺ فَإِذَا أَطَاعَ رَسُولُهُ ﷺ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ؛ لَأَنَّهُ اتَّبَعَ أَمْرَهُ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ قَالَ ﷻ: ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ﴾ [النساء: ٥٩...٥٩] حَتَّى^(٣) جَعَلَ طَاعَةَ الرَّسُولِ ﷺ مِنْ شَرْطِ الْإِيمَانِ بِقَوْلِهِ ﷻ: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ﴾؟ [الآية [النساء: ٦٥].

والثاني: أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ إِنَّمَا يَأْمُرُ بِطَاعَةِ اللَّهِ. فَإِنْ أَطَاعَ رَسُولُهُ ﷺ وَاتَّعَمَرَ بِأَمْرِهِ، فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ ﷻ لَأَنَّهُ هُوَ الْأَمْرُ بِطَاعَةِ اللَّهِ، وَبِاللَّهِ التَّرْفِيقُ.

[وَالثَّالِثُ: أَنَّ^(٤) الرَّسُولَ ﷺ يَأْمُرُ بِأَمْرِ اللَّهِ تَعَالَى، لِذَلِكَ كَانَتْ طَاعَتُهُ طَاعَةَ اللَّهِ.

وَذُكِرَ فِي بَعْضِ الْأَخْبَارِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ فِي الْمَدِينَةِ: ﴿مَنْ أَحْبَبَنِي فَقَدْ أَحَبَّ اللَّهَ تَعَالَى، وَمَنْ أَطَاعَنِي فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ﴾ [بنحوه البخاري ٢٩٥٧] فَعَبْرَةُ الْمُنَافِقُونَ فِي ذَلِكَ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى تَضَدِيقاً لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: ﴿مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ﴾ فَقَدْ ذَكَرَ [اللَّهُ تَعَالَى]^(٥) وَإِنْ قُلْتُ: صَلَاتُهُ وَصِيَامُهُ وَتِلَاوَتُهُ الْقُرْآنَ، وَمَنْ عَصَاهُ فَقَدْ نَسِيَ اللَّهَ تَعَالَى، وَإِنْ كَثُرَتْ: صَلَاتُهُ وَصِيَامُهُ وَتِلَاوَتُهُ الْقُرْآنَ. فَطَاعَةُ اللَّهِ تَعَالَى إِنَّمَا تَكُونُ فِي اتِّبَاعِ أَمْرِهِ [وَالْإِنْتِهَاءِ عَنْ^(٦) مَنَاهِيهِ، وَكَذَلِكَ حُبُّهُ إِنَّمَا يَكُونُ فِي اتِّبَاعِ أَمْرِهِ وَتَوَاهِيهِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٣١].

وقوله تعالى أيضاً: ﴿مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ﴾ [الأمْرُ]^(٧) ظَاهِرٌ مُكْشَوףٌ. حَقِيقَتُهُ^(٨) أَنَّهُ يُطِيعُهُ بِطَاعَةِ اللَّهِ، إِذِ الْأَمْرُ [أَنَّ^(٩) يُطِيعُهُ، عَلَى أَنَّهُ يَذْعُرُهُ إِلَى طَاعَتِهِ، وَطَاعَتُهُ إِجَابَةٌ لَهُ بِمَا يُطِيعُ اللَّهَ بِهِ. وَحِكْمَتُهُ أَنَّهُ لَمْ يَجْعَلْ مُسْلِكَ الطَّاعَةِ عِبَادَةً، وَإِنْ كَانَتْ هِيَ اللَّهُ عِبَادَةً، وَلَا تَجُوزُ عِبَادَةُ الرَّسُولِ، فَصَيَّرَ اللَّهُ طَاعَتَهُ عِبَادَةَ اللَّهِ تَعَالَى. فَاعْلَمْ أَنَّ الطَّاعَةَ قَدْ تَكُونُ غَيْرَ مُسْتَحِقَّةٍ لِاسْمِ الْعِبَادَةِ؛ إِذْ قَدْ تُسَمَّى لَا مِنْ ذَلِكَ الْوَجْهِ. وَلِذَلِكَ^(١٠) جَازَ الْقَوْلُ: بِطُوعٍ فِي الْخَلْقِ، وَلَا يَجُوزُ بِمَعْبُودٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وأيضاً فِيهِ شَهَادَةٌ لَهُ بِالْعِصْمَةِ فِي كُلِّ مَا دَعَا إِلَيْهِ، وَأَمَرَ بِهِ، وَالزَّامُ الْخَلْقَ الشَّهَادَةَ لَهُ بِالصِّدْقِ فِي ذَلِكَ وَالْقِيَامِ^(١١). وَبِهِ أَكَّدَ وَبَقُولِهِ تَعَالَى: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ﴾ [النور: ٦٣] وَبَقَوْلِهِ ﷻ: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [النساء: ٦٥] الْآيَتِينَ جَمِيعاً. وَتِلْكَ الْآيَةُ عَلَى لَزُومِ طَاعَتِهِ أَخَوْفَ مُخَالَفَةِ الْعَذَابِ، وَأَزَالَ عَنِ الْوَاجِدِ فِي نَفْسِهِ مِنْ قَضَائِهِ الْحَرَجَ الْإِيمَانُ. ثُمَّ لَيْسَتْ [الطَّاعَةُ]^(١٢) طَاعَةً فِي فِعْلِهِ خَاصَّةً أَوْ قَوْلٍ مَا يَقُولُهُ، وَلَكِنِهَا بِوَجْهَيْنِ:

أحدهما: اغْتِقَادٌ وَكُلُّ فِعْلٍ وَقَوْلٍ عَلَى مَا عَلَيْهِ عِنْدَهُ مِنْ خُصُوصٍ وَعُمُومٍ أَوْ إِلْزَامٍ أَوْ آدَابٍ أَوْ إِباحَةٍ وَتَرْغِيبٍ.

والثاني: فِي الْوَفَاءِ بِالَّذِي مِنْهُ الْمُرَادُ؛ فِيهِ مَنْ يَفْعَلُ كَفِعْلِهِ، أَوْ يَتَّقِي ذَلِكَ، أَوْ يَسْتَعْمِلُهُ فِي حَقِّ الْإِباحَةِ، أَوْ مَا أَرَادَ مِنْ مُحَلِّهِ، فِيهِ يَعْرِفُ مَوْقِعَ كُلِّ مِنْ ذَلِكَ بِالْأَدَلَّةِ، وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ. وَقَوْلٌ مَنْ يَقُولُ: لَا تَلْزَمُ طَاعَتَهُ، أَوْ تَلْزَمُ، كَلَامٌ بِهَذَا الْإِطْلَاقِ لَا مَعْنَى لَهُ.

وقوله تعالى: ﴿فَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا﴾ فِي أَعْمَالِهِمْ وَأَفْعَالِهِمْ، فَإِنَّمَا عَلَيْهِمْ مَا عَمِلُوا، وَعَلَيْكُمْ [مَا عَمِلْتُمْ]^(١٣)، مَا تُسْأَلُ أَنْتَ عَنْ أَعْمَالِهِمْ، ﴿وَلَا تُنْزِلُونَ عَنْكَ كَانُوا يَمْلِكُونَ﴾ [البقرة: ١٣٤] وَاللَّهُ أَعْلَمُ. وَيَحْتَمِلُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا﴾ تَطْلُعَ عَلَى سِرَائِرِهِمْ، إِنَّمَا عَلَيْكَ أَنْ تُعَامِلَهُمْ عَلَى الظَّاهِرِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) فِي الْأَصْلِ وَم: وَحْكَمًا. (٢) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (٣) فِي الْأَصْلِ وَم: وَحَق. (٤) فِي الْأَصْلِ وَم: وَقِيلَ لِأَنَّ. (٥) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (٦) فِي الْأَصْلِ وَم: وَانْتِهَاء. (٧) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (٨) مِنْ م. فِي الْأَصْلِ: حَقِيقَةٌ. (٩) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (١٠) فِي الْأَصْلِ وَم: وَكَذَلِكَ. (١١) فِي الْأَصْلِ وَم: وَالْقِيَامَةُ. (١٢) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (١٣) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم.

الآية ٨١

وقوله تعالى: ﴿وَقُولُوا طَاعَةٌ﴾ قيل: إن المنافقين قد أظهرُوا التصديقَ لله تعالى ورسوله ﷺ فإذا دخلُوا على رسولِ الله ﷺ قالوا: يا رسولَ الله أَمْرُكَ طاعةٌ فَمَرْنَا بِمَا شِئْتَ نَفَعَلَهُ، وإذا أَمَرَهُمْ بِأَمْرٍ، ونَهَاَهُمْ عَنْهُ، خَالَفُوا أَمْرَهُ، وَغَيَّرُوا مَا أَمَرَهُمْ^(١)، ونَهَاَهُمْ، فأنزلَ اللهُ تعالى على رسوله ﷺ [قوله]^(٢): ﴿مَنْ يُطِيعِ أَرْسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ وَمَنْ تَوَلَّى إِلَى قَوْلِهِ: ﴿بَيَّتَ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ غَيْرَ الَّذِي تَقُولُ﴾ [النساء: ٨٠ و ٨١].

وقوله تعالى: ﴿بَيَّتَ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ غَيْرَ الَّذِي تَقُولُ﴾ قوله: ﴿بَيَّتَ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ﴾ قيل: غَيَّرُوا^(٣) ما أَمَرَهُمْ به: وقيل: ﴿بَيَّتَ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ﴾ أي قَدَّرُوا بالليلِ القول، وأَلْفَوْا، وكلُّ كلام، هو^(٤) مُقَدَّرٌ بالليلِ مؤلَّفٌ فيه يقال: مُيِّتٌ^(٥)، ومعناه: والله أعلم [أنهم غَيَّرُوا قول]^(٦) رسولِ الله ﷺ فهذا، والله أعلم، معنى قوله: ﴿بَيَّتَ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ غَيْرَ الَّذِي تَقُولُ﴾ وإلا ظاهرُ هذا ليس على ما قاله أهلُ التفسير، وبالله التوفيق.

وقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَكْتُبُ مَا يُبَيِّنُونَ﴾ أي اللهُ تعالى يأمرُ بإثبات ما يُبَيِّنُونَ مِنَ القولِ الكَذِبِ والمُغَيَّرِ مِنَ القولِ لِتُزَيِّمَهُمُ الْحُجَّةَ لأنهم كانوا يُسِرُّونَ ذلك، ويُضْمِرُونَهُ، لا يُظْهِرُونَهُ^(٧) إظهاراً، لِتُجْزِيَهُمْ جزاء ذلك.

وقوله تعالى: ﴿فَاعْرِضْ عَنْهُمْ﴾ يَحْتَمِلُ ﴿فَاعْرِضْ عَنْهُمْ﴾ ١٠٤ - ب/ ولا تُكَافِئُهُمْ على هذا. وَيَحْتَمِلُ ﴿فَاعْرِضْ عَنْهُمْ﴾ ولا تَتَكَلَّفُ إظهارَ سرِّهم، ولا تَتَطَلَّعْ عليه. إنما ذلك إليَّ لأُظْلِعَكَ^(٨) على ما يُسِرُّونَ لِتَعْلَمُوا أنك إنما عَرَفْتَ ذلك بالله. ففيه دلالةٌ لإثبات الرِّسَالَةِ ﴿وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ﴾ وَتَقِ بالله، ولا تُخَفِّفْهُم، فإنَّ الله تعالى يَدْفَعُ عَنْكَ سَرَّهُمْ وَيَكِيدُهُمْ.

وَيَحْتَمِلُ ﴿وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ﴾ في جزائهم فإنَّ الله هو يَتَوَلَّى جزاء تَكْذِيبِهِمْ إِيَّاكَ، والله أعلم.

[وقوله تعالى]^(٩): ﴿وَكُنْ بِاللَّهِ وَكِيلًا﴾ في ما ذَكَرْنَاهُ أي ﴿وَكُنْ﴾ به مايعاً، فلا أَحَدٌ أَمْنَعُ منه. وقيل: ﴿وَكُنْ بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾ [النساء: ٧٩] بما يُبَيِّنُونَ وحافظاً. وقال بعضهم: لا يكونُ التَّيَسُّتُ إلا بالليلِ يُؤْلَفُونَ الشَّيْءَ، وَيُقَدَّرُونَهُ بالليلِ.

الآية ٨٢

وقوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْفُرْقَانُ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ لو كان الحُكْمُ الظاهرُ المَخْرَجُ على ما يَقُولُهُ قَوْمٌ لَكَانَ الْقُرْآنُ خَرَجَ مُخْتَلِفًا مُتَنَاقِضًا. قال^(١٠) اللهُ تعالى ﷻ في الآية: ﴿لَا يَسْتَفْهِمُونَكَ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ [التوبة: ٤٤] وقال^(١١) في آيةٍ أخرى: ﴿إِنَّمَا يَسْتَفْهِمُونَكَ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ [التوبة: ٤٥] [فإن]^(١٢) كانَ على ظاهرِ المَخْرَجِ، فهو مُخْتَلِفٌ. وكذلك قوله تعالى: ﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدِ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرًا﴾ [البقرة: ٢٣٠]. وقال اللهُ ﷻ في [الآيةِ نَفْسِهَا]^(١٣): ﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَتَرَاجَعَا﴾ في [أَوَّلِ الآية]^(١٤) حَظَرٌ، وفي آخِرِهَا^(١٥) إِبَاحَةٌ. فلو كانَ على ظاهرِ المَخْرَجِ والمُحْصِي لَكَانَ مُخْتَلِفًا وَمُتَنَاقِضًا. وَيَجِدُ أَهْلُ الإِلْحَادِ أَوْضَحَ طَعْنٍ فِيهِ وَأَيَسَرَ سَبِيلَ إِلَى الْقَوْلِ بأنه غيرُ مُتَزَلٍّ مِنْ عِنْدِ الرَّحْمَنِ، إِذْ بِهِ وَصَفَهُ أَنَّهُ لَوْ ﴿كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ وقال ﷻ ﴿لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ﴾ الآية [فصلت: ٤٢] وقال ﷻ ﴿وَلَا لَهُ لَحَافَتُونَ﴾ [الحجر: ٩].

ثم وَجَدَ أَكْثَرَ ما فِيهِ الحُكْمُ مُتَّفَقًا إِلَى غَيْرِ المَخْرَجِ، فَذَلَّ بِهِ أَنَّ الحُكْمَ لا كَذَلِكَ، وَلَكِنْ لِمَعْنَى مُودَعٍ^(١٦) فِيهِ، وَالْمُودَعُ لا يُوصَلُ إِلَيْهِ^(١٧) إِلَّا بِالتَّدْبِيرِ وَالتَّفَكُّرِ فِيهِ. وَإِلَى هَذَا تَذَبُّبُ اللهِ عِبَادَهُ لِيَتَذَكَّرُوا فِيهِ، لِيَفْهَمُوا مَضْمُونَهُ وَلِيَعْمَلُوا^(١٨) بِهِ.

ثم يُحْتَمَلُ بَعْدَ هَذَا وَجْهَانِ:

أحدهما: قوله تعالى: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ أي لو كانَ هذا القرآنُ ﴿مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ﴾ لَكَانَ لا يُوَافِقُ لِمَا أَخْبَرَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ مِنْ سَرَائِرِهِمْ مُوَافِقًا لَهُ، دَلَّ أَنَّهُ خَبَّرَ عَنِ اللهِ تعالى.

(١) في الأصل وم: أمر لهم. (٢) ساقطة من الأصل وم. (٣) في الأصل وم: غير. (٤) في الأصل وم: بالغوا وكل كلام وقوله، في م: والغوا وكل كلام وقوله. (٥) في الأصل وم: بيت. (٦) في الأصل وم: أن. (٧) في الأصل وم: لا يظهر. (٨) في الأصل وم: لا طلعكم. (٩) ساقطة من الأصل وم. (١٠) أدرج قبلها في الأصل وم: لانه. (١١) في الأصل وم: ويقول. (١٢) ساقطة من الأصل وم. (١٣) في الأصل وم: آية أخرى. (١٤) في الأصل وم: أحدهما. (١٥) في الأصل وم: الأخرى. (١٦) في الأصل وم: المودع. (١٧) في الأصل وم: إلى ذلك. (١٨) في الأصل وم: وليعلموا.

والثاني: أَنَّهُمْ كَانُوا يَقُولُونَ: ﴿إِنْ هَذَا إِلَّا نَحْنُ﴾ [ص: ٧] و﴿مَا هَذَا إِلَّا إِلَهٌ مُّقَرَّبٌ﴾ [سبأ: ٤٣] ونحوه، فأخبر الله ﷻ أَنَّهُ لَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَكَانَ لَا يُوَافِقُ لِمَا عِنْدَهُمْ مِنَ الْكُتُبِ، بَلْ كَانَ مُخْتَلِفًا. فَلَمَّا خَرَجَ هَذَا الْقِرَاءَنُ مُسْتَوِيًا مُوَافِقًا لِسَائِرِ الْكُتُبِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مُصَدِّقًا لِمَا مَعَهُمْ﴾ [البقرة: ٩١] و﴿مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ التَّوْرَةِ﴾ [المائدة: ٤٦] دَلَّ أَنَّهُ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ نَزَلَ.

وَيَحْتَمِلُ وَجْهًا آخَرَ، وَهُوَ أَنَّ هَذَا الْقِرَاءَنَ نَزَلَ عَلَى مُحَمَّدٍ ﷺ فِي أَوَاقَاتٍ مُتَفَرِّقَةٍ مُتَبَاعِدَةٍ عَلَى تَوَازِلٍ مُخْتَلِفَةٍ. فَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَنَزَلَ لَخَرَجَ مُخْتَلِفًا مُنَاقِضًا بَعْضُهُ بَعْضًا. لِأَنَّ حَكِيمًا مِنَ الْبَشَرِ لَوْ تَكَلَّمَ بِكَلِمَاتٍ فِي أَوَاقَاتٍ مُتَبَاعِدَةٍ لَخَرَجَ كَلَامُهُ مُتَنَاقِضًا مُخْتَلِفًا إِلَّا أَنْ يَسْتَعِينَ بِكَلَامِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَيَعْرِضَهُ عَلَيْهِ، فَعِنْدَ ذَلِكَ لَا يَتَنَاقِضُ^(١). فَلَمَّا خَرَجَ هَذَا [الْقِرَاءَنُ]^(٢) مَعَ تَبَاعُدِ الْأَوَاقَاتِ غَيْرِ مُخْتَلِفٍ وَلَا مُتَنَاقِضٍ دَلَّ أَنَّهُ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ تَعَالَى نَزَلَ، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ.

وفيه الإحتجاجُ عَلَى الْمُلْحَدَةِ^(٣) حِينَ قَالَ ﷻ: ﴿أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿أَخْلَيْنَا كَثِيرًا﴾ فَلَوْ وَجَدُوا لَأَظْهَرُوا ذَلِكَ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿قَاتُوا بِسُورَةٍ مِنْ مِثْلِهِ﴾ [البقرة: ٢٣] وَلَوْ قَدَّرُوا عَلَى ذَلِكَ لَأَتَوْا بِهِ. دَلَّ تَرْكُ إِتْيَانِهِمْ ذَلِكَ أَنَّهُمْ لَمْ يَقْدِرُوا عَلَى إِتْيَانِ مِثْلِهِ، وَلَوْ وَجَدُوهُ مُخْتَلِفًا^(٤) لَأَظْهَرُوهُ، وَلَوْ كَانَ مِنْ كَلَامِ الْبَشَرِ عَلَى مَا قَالُوا لَأَتَوْا بِهِ لِأَنَّهُ مِنْ الْبَشَرِ. فَظَهَرَ أَنَّهُ مُنَزَّلٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ، وَاللَّهُ الْمَوْفِقُ.

وقوله ﷻ: ﴿أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ﴾ وقوله: ﴿لِيَذَكَّرُوا نَبِيَّهُ﴾ [ص: ٢٩] دلالة بيّنة على [وجوه]:

أحدها^(٥): أَنَّ الْمَقْصُودَ مِنْهُ يُذَكِّرُ بِالتَّأَمُّلِ وَالتَّدْبِيرِ، إِذْ بِهِ جَرِي الْأَمْرِ وَالتَّرغِيبُ قَبْلَ وَقْتِ الْعَمَلِ، بَلْ لِلزَّامِ^(٦) الْقِيَامُ بِمَا يُعْمَلُ^(٧) بِالتَّدْبِيرِ. ثُمَّ فِيهِ وَجْهَانِ:

أحدهما: أَنَّ الْأَمْرَ لَيْسَ عَلَى مَخْرَجِ كَلَامٍ عِنْدَ أَهْلِ اللِّسَانِ وَلَا عَلَى حَقِّ الْآيَةِ فِي اللَّغَةِ أَوْ حَقِّ مِثْلِهِ أَنْ يُرَغَّبَ فِي مَعْرِفَةِ الْمَوْقِعِ عِنْدَ أَهْلِ اللِّسَانِ مِنَ الْمَخْرَجِ، وَالْوَجْهُ إِلَيْهِ لَا يَذَكِّرُ فِيهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

والثاني^(٨): أَنَّ التَّدْبِيرَ فِيهِ حِطُّ الْحُكَمَاءِ وَأَهْلِ الْبَصَرِ لِحِطِّ الْعَوَامِّ. وَمَا يُعْرِفُ مِنْ حَيْثُ اللِّسَانُ فَهُوَ حِطُّ الْفَرِيقَيْنِ. ثَبَتَ أَنَّ عَلَى الْعَوَامِّ اتِّبَاعَ الْخَوَاصِّ فِي مَا فَهَمُوهُمْ وَالْإِقْدَاءَ بِهِمْ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

والثاني: أَنَّهُ جَعَلَ وَجْهَ مَعْرِفَةِ الْإِخْتِلَافِ وَالِاتِّفَاقِ بِالتَّدْبِيرِ فِيهِ، لَا يَفْرُغُ الْكَلَامُ السَّمْعَ وَإِذَا ثَبَتَ ذَلِكَ لَمْ يَلْزِمِ الْعَمَلُ بِشَيْءٍ مِنَ الظَّاهِرِ حَتَّى يُعْرِفَ الْمَوْقِعَ أَنَّهُ عَلَى ذَلِكَ بِالتَّدْبِيرِ لَنَلَّا يُلْحَقَ الْمُتَمَسِّكُ بِهِ التَّقْيِضَ بِالتَّدْبِيرِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

والوجه الثالث: بِمَا تَضَمَّنَتْ الْإِخْتِلَافَاتُ أَنَّ ارْتِفَاعَ الْإِخْتِلَافِ جَعَلَهُ حُجَّةً عَلَى أَنَّهُ عَنِ اللَّهِ؛ إِذْ عَلِمَ [أَنَّ]^(٩) اللَّهُ وَمَا جَبَلَ عَلَيْهِ الْخَلْقُ أَنَّهُ لَا أَحَدٌ يَمْلِكُ بِحَقِّ الْإِخْتِرَازِ^(١٠) لَا عَنْ عِلْمِ السَّمَاعِ يَنْتَقِي إِلَيْهِ عَنِ اللَّهِ خَيْرٌ^(١١) الصَّادِقِينَ، وَيَمْلِكُ^(١٢) تَالِيفِ الْكَلَامِ وَنَظْمِ مِثْلِهِ غَيْرِ^(١٣) مُتَنَاقِضٍ وَلَا مُخْتَلِفٍ، يَنْفِي بِنَفْيِ الْإِخْتِلَافِ مَا قُرِنَ بِهِ مِنَ الْكَهْنَةِ؛ إِذْ كَذَلِكَ كَلَامُ الْكَهْنَةِ يَخْرُجُ مُخْتَلِفًا وَمَا قُرِنَ مِنْ تَعْلِيمِ الْبَشَرِ وَأَسَاطِيرِ الْأَوَّلِينَ وَالسُّحْرِ وَنَحْوِ ذَلِكَ؛ إِذْ كُلُّ يُخْرِجُ ذَلِكَ عَلَى الْإِخْتِلَافِ.

وفي ذَلِكَ بَيَانٌ خَطَرِ جَعْلِ الْمَخْرَجِ بِحَقِّ اللِّسَانِ مِنَ الْإِسْمِ حُجَّةً وَدَلِيلًا لِمَا يُوجَدُ مِنْ ذَلِكَ الْوَجْهِ ﴿أَخْلَيْنَا كَثِيرًا﴾. وَلَوْ كَانَ مِنْ ذَلِكَ الْوَجْهِ الْإِخْتِجَاجُ لَوُجِدَ الْإِخْتِلَافُ. وَمَنْ رَامَ أَنْ يَجْعَلَ الْقِرَاءَنَ، لَوْلَا بَيَانُ الْخَبَرِ، مَوْقِعُهُ عَلَى جِهَةٍ قَدْ بَقِيَ فِيهِ الْإِخْتِلَافُ دُوقَهُ، فَهُوَ وَصَفَ الْقِرَاءَنَ مَعَ اجْتِمَاعِ الْخَبَرِ بِنَفْيِ الْإِخْتِلَافِ.

وَأَمَّا هُوَ، فِي نَفْسِهِ مُخْتَلِفٌ، فَمَثَلُهُ لِكُلِّ كَاهِنٍ وَبَشَرٍ أَرِيدَ ثَبَتُ التَّنَاقُضِ؛ أَمْكَنَ لِمَنْ التَّدْبُّ عَنْهُ، إِنْ كَانَ عَنْهُ مَتَرَجِمًا مُعْتَبَرًا، يَجِبُ ضَمُّ تَأْوِيلِهِ إِلَيْهِ، فَيَبْطُلُ أَنْ يَكُونَ عَلَى أَحَدٍ وَجُودُ اخْتِلَافٍ فِي مَكَانٍ، وَيَكُونُ اخْتِجَاجُ الْعَوَيْنِ غَنِيًّا. جَلَّ عَنْ ذَلِكَ. ثُمَّ مَا ذَكَرَ يَحْتَمِلُ الْأَحْكَامَ وَالْحُدُودَ وَالْأُمُورَ وَالنَّوَاحِي؛ وَذَلِكَ يُوجِبُ أَنَّ التَّنَاسُخَ وَالْخُصُوصَ وَالْعُمُومَ لَا يَكُونُ

(١) فِي الْأَصْلِ وَم: تَنَاقُضُ. (٢) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (٣) مِنْ م. فِي الْأَصْلِ: الْمُلْحَدَات. (٤) مِنْ م. فِي الْأَصْلِ: مُخْتَلَف. (٥) فِي الْأَصْلِ وَم: وَجْهَيْنِ أَحَدَهُمَا. (٦) فِي الْأَصْلِ وَم: الزَّم. (٧) فِي الْأَصْلِ وَم: يَعْقِل. (٨) هَذَا هُوَ الْوَجْهُ الثَّانِي مِنْ وَجْهَيْ التَّدْبِيرِ. فِي الْأَصْلِ وَم: وَمَعْلُوم. (٩) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (١٠) فِي م: الْإِخْتِرَاع. (١١) فِي م: الْإِخْتِرَاع. (١٢) الْوَاقِعُ سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (١٣) فِي الْأَصْلِ وَم: عَنْ.

مُخْتَلِفًا، وَيَحْتَمِلُ الْإِخْبَارَ وَالْوَعْدَ وَالْوَعِيدَ وَنَحْوَ ذَلِكَ. وَأَعْنِي بِالْإِخْبَارِ [الْإِخْبَارُ]^(١) عَنِ الْغَيْبِ وَعَمَّا كَانَ أَخْبَرَ عَنْ شِرْكِ الْمُنَافِقِينَ وَعَمَّا إِلَيْهِ مَرْجِعُ الْأُمُورِ وَعَمَّا كَانَ عَنْهُمْ وَنَحْوِ ذَلِكَ مِمَّا خَرَجَ كَذَلِكَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

الآية ٨٣

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ الْأَمْنِ أَوْ الْخَوْفِ أَذَاعُوا بِهِ﴾ وَفِي حَرْفِ ابْنِ مَسْعُودٍ عليه السلام وَإِذَا جَاءَهُمْ نَبَأٌ مِّنْ خَوْفٍ أَوْ أَمْنٍ أَذَاعُوهُ، وَكَذَلِكَ فِي حَرْفِ حَفْصَةَ. قَالَ الْكِسَائِيُّ: (هُمَا لُغَتَانِ: أَذَعْتُ بِهِ، وَأَذَعْتُهُ، إِذَا^(٢) أَفْشَيْتُهُ. وَقِيلَ: سَمِعُوا بِهِ، وَأَفْشَوْهُ. وَقِيلَ: أَفْشَوْهُ، وَأَشَاعُوهُ).

ثُمَّ اخْتَلَفَ فِي مَنْ نَزَلَتْ؛ قَالَ الْحَسَنُ: (نَزَلَتْ فِي الْمُؤْمِنِينَ؛ وَذَلِكَ أَنَّهُمْ إِذَا سَمِعُوا خَبْرًا مِنْ أَخْبَارِ السَّرَايَا وَالْعَسَاكِرِ مِمَّا يَسْرُونَ، وَيَفْرَحُونَ أَفْشَوْهُ فِي النَّاسِ فَرَحًا مِنْهُمْ، وَإِذَا سَمِعُوا مَا يُخْزِيهِمْ، وَيَهْمُهُمْ، أَظْهَرُوهُ فِي النَّاسِ حُزْنًا وَعَمًّا).

ثُمَّ اسْتَشْنَى عليه السلام ﴿إِلَّا قَلِيلًا﴾ لَا يُذِيعُونَ، وَلَا يُفْشُونَ الْخَبَرَ. فَلَوْ سَكَنُوا، وَرَدُّوا الْخَبَرَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَتَّى يُخْبِرَ النَّبِيُّ ﷺ مَا كَانَ مِنَ الْأَمْرِ، وَرَدُّهُ^(٣) إِلَى أُولِي الْأَمْرِ، حَتَّى يَكُونُوا هُمُ الَّذِينَ يُخْبِرُونَ بِهِ، كَانَ أَوْلَى. وَهُوَ عَلَى التَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ.

وَقَالَ أَبُو بَكْرِ الْكِسَائِيُّ: (نَزَلَتْ الْآيَةُ فِي الْمُنَافِقِينَ؛ وَذَلِكَ أَنَّ الْمُنَافِقِينَ إِذَا سَمِعُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُخْبِرُ عَنْ نَصْرِ

الْمُسْلِمِينَ عَلَى^(٤) الْأَعْدَاءِ بِذَلِكَ لِأَعْدَاؤِهِمْ عَلَى ذَلِكَ، وَإِذَا سَمِعُوا أَنَّ الْأَعْدَاءَ قَدْ اجْتَمَعُوا، وَأَعَدُّوا لِلْحَرْبِ أَخْبَرُوا بِذَلِكَ

ضَعْفَةً أَصْحَابَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِيَمْتَنِعُوا عَنِ الْخُرُوجِ إِلَيْهِمْ. فَقَالَ اللَّهُ ﷻ: ﴿وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ﴾ حَتَّى كَانَ هُوَ ١٠٥ - أ /

مُخْبِرَهُمْ عَنْ ذَلِكَ، وَرَدُّهُ^(٥) إِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ، لِيُخْبِرُوا بِذَلِكَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. ثُمَّ اخْتَلَفَ فِي ﴿وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ﴾ قِيلَ:

هُمُ أَمْرَاءُ السَّرَايَا، وَقِيلَ: هُمُ [الْعُلَمَاءُ وَالْفُقَهَاءُ]^(٦) ﴿الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ﴾ الَّذِينَ يَطْلُبُونَ عِلْمَهُ بِقَوْلِهِ. وَقِيلَ: ﴿أُولَى الْأَمْرِ

مِنْهُمْ﴾ ههنا مِثْلُ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ وَعَلِيٌّ رضي الله عنهم ﴿لَعَلَّهُمُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ﴾ أَيِ يَسْتَخْرِجُونَهُ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى.

وَقِيلَ: ﴿أُولَى الْأَمْرِ مِنْهُمْ﴾ وَلَاؤُهُ الْأَمْرِ ﴿الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ﴾ وَالَّذِينَ أَذَاعُوا بِهِ قَوْمٌ إِمَّا مُنَافِقُونَ، وَإِمَّا مُؤْمِنُونَ عَلَى مَا ذَكَرْنَا.

إِنَّمَا هُوَ ﴿أَذَاعُوا بِهِ﴾ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ ﴿وَلَوْ لَا فَضَّلَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ﴾ الْآيَةُ^(٧).

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَوْ لَا فَضَّلَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَاتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ اخْتَلَفَ فِيهِ؛ قِيلَ: ﴿فَضَّلَ اللَّهُ﴾ رَسُولُنَا

[مُحَمَّدٌ - عَلَيْهِ أَفْضَلُ الصَّلَوَاتِ] ^(٨) ﴿وَرَحْمَتُهُ﴾ الْقُرْآنُ. تَأْوِيلُهُ: لَوْلَا مُحَمَّدٌ ﷺ وَالْقُرْآنُ لَاتَّبَعُوا الشَّيْطَانَ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ لَمْ

يَتَّبِعُوهُ، وَلَكِنْ آمَنُوا بِالْعَقْلِ. وَقِيلَ: ﴿وَلَوْ لَا فَضَّلَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ﴾ فِي الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْإِذَاعَةِ وَالْإِفْشَاءِ، وَإِلَّا [لَاذَاعُوا

بِهِ]^(٩)، وَاتَّبَعُوا الشَّيْطَانَ فِي إِذَاعَتِهِمْ بِهِ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ، فَإِنَّهُمْ^(١٠) لَا يُذِيعُونَ بِهِ.

وَعَنِ الصَّحَّاحِ [أَنَّهُ]^(١١) قَالَ: (هُمُ أَصْحَابُ النَّبِيِّ ﷺ كَانُوا حَدَّثُوا أَنْفُسَهُمْ بِأُمُورٍ مِنْ أُمُورِ الشَّيْطَانِ إِلَّا طَائِفَةٌ مِنْهُمْ لَمْ

يُحَدِّثُوا بِهَا أَنْفُسَهُمْ).

وَقَالَ آخَرُونَ: هُمُ الْمُنَافِقُونَ؛ كَانُوا إِذَا بَلَغَهُمْ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَظْفَرَ الْمُسْلِمِينَ عَلَى الْمُشْرِكِينَ، وَفَتَحَ عَلَيْهِمْ، ضَعُفُوهُ،

وَحَقَّرُوهُ. وَإِذَا بَلَغَهُمْ أَنَّ الْمُسْلِمِينَ نَكَبُوا شَتَّعُوهُ، وَعَظَّمُوهُ.

وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه: ﴿إِلَّا قَلِيلًا﴾ مِنْهُمْ [أَنَّهُ]^(١٢) يَقُولُ: (لَعَلِمُ^(١٣) الْأَمْرَ الَّذِينَ اسْتَشْنَى اللَّهُ ﷻ حِينَ قَالَ إِبْلِيسُ -

لَعَنَهُ اللَّهُ -: ﴿لَا خَافِيكَ دُرَيْتَهُ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الْإِسْرَاءُ: ٦٢] وَحِينَ قَالَ: ﴿وَلَا غَوِيَّتَهُمْ أَجْمَعِينَ إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمُ الْمُخْلَصِينَ﴾ [الحجر: ٤٠-٣٩].

وَقَالَ غَيْرُهُمْ: مَا ذَكَرْنَا عَلَى التَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ: وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِنَ الْأَمْنِ وَالْخَوْفِ أَذَاعُوا بِهِ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ، وَاللَّهُ

أَعْلَمُ بِذَلِكَ.

(١) ساقطة من الأصل وم. (٢) في الأصل وم. وإذا. (٣) في الأصل وم. وردوه. (٤) في الأصل وم. إلى. (٥) في الأصل وم. أوردوه.

(٦) في الأصل وم. علماء الفقهاء. (٧) أدرج بعدها في الأصل وم. على قوله بعض. (٨) في الأصل وم. محمدًا عليه أفضل الصلوات. في

م. محمد ﷺ. (٩) في الأصل: لأذاعوا. في م. لأذاعوه. (١٠) من م. في الأصل: بأنهم. (١١) ساقطة من الأصل وم. (١٢) ساقطة من الأصل

وم. (١٣) في الأصل وم. لعلما.

الآية ٨٤

وقوله تعالى: ﴿فَقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا تُكَلَّفُ إِلَّا نَفْسُكَ﴾ قوله: ﴿لَا تُكَلَّفُ إِلَّا نَفْسُكَ﴾ يَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ:

[أحدهما: كقولوه تعالى^(١) ﴿مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِنْ شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ٥٢] وكقولوه ﴿فَاتِلْ مَا جَاءَ بِكَ مِنْ بَيِّنَاتٍ﴾ [النور: ٥٤].

والثاني: ﴿لَا تُكَلَّفُ إِلَّا نَفْسُكَ﴾ أي تُكَلَّفُ أَنْتَ بِالْقِتَالِ وَالْجِهَادِ، وَإِنْ تَخَلَّفَ^(٢) هُؤَلَاءِ عَنِ الْخُرُوجِ مَعَكَ. يُؤَيِّدُ ذَلِكَ مَا رَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: (هَذَا حِينَ اسْتَنْصَرَ النَّبِيُّ ﷺ أَصْحَابَهُ رضي الله عنهم بَوْعِدَ أَبِي سُفْيَانَ [يَوْمَ] بَذَرَ الصُّغْرَى، فَخَذَلَهُ^(٣) النَّاسُ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى هَذِهِ الْآيَةَ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «الْأَخْرُجَنَّ إِلَى بَذْرِ وَإِنْ لَمْ يَتَّبِعْنِي أَحَدٌ مِنْكُمْ» فَتَبِعَهُ^(٤) أَقْلُ الصَّاحِبَةِ - رِضْوَانُ اللَّهِ تَعَالَى عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ - وَقَالَ: ﴿حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ﴾ [آل عمران: ١٧٣].

وفيه دليلٌ وَغْدِ النَّصْرِ لَهُ وَالْفَتْحِ وَالتَّكْبَةِ عَلَى الْأَعْدَاءِ [لأنهم تَخَلَّفُوا عَنِ الْخُرُوجِ مَعَهُ]^(٥) فَلَوْ لَمْ يَكُنْ وَغْدُ النَّصْرِ لَهُ لَمْ يُؤْمَرْ بِالْخُرُوجِ. أَلَا تَرَى أَنَّهُ قَالَ اللَّهُ ﷻ: ﴿عَسَى اللَّهُ أَنْ يَكُفَّ بَأْسَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ وَعَسَى مِنَ اللَّهِ تَعَالَى وَاجِبٌ؟

وَفِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿عَسَى اللَّهُ﴾ وَغْدُ نَصْرِهِ، وَإِنْ خَرَجَ وَخَذَهُ؛ إِذْ أَل: عَسَى هُوَ مِنَ اللَّهِ وَاجِبٌ.

وقوله تعالى: ﴿وَحَرِّضَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ عَلَى الْقِتَالِ يَحْتَمِلُ وَجْهًا:

[أحدها]^(٦): ﴿وَحَرِّضَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ بِالثَّوَابِ لَهُمْ وَكَرِيمِ الْمَاَبِ عَلَى ذَلِكَ.

والثاني: ^(٨) قوله: ﴿وَحَرِّضَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ عَلَى الْقِتَالِ لِمَا فِي الْقِتَالِ مَعَهُمْ إِظْهَارُ دِينِ اللَّهِ الْإِسْلَامِ، وَفِي تَرْكِ الْمُجَاهَدَةِ وَالْقِتَالِ مَعَهُمْ نَصْرُ الْعَدُوِّ عَلَيْهِمْ وَإِظْهَارُ دِينِهِمْ أَمَرَ ﷻ رَسُولَهُ ﷺ لِيُرْغَبَهُمْ فِي مُجَاهَدَةِ أَعْدَائِهِمْ.

والثالث: ﴿وَحَرِّضَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ عَلَى الْمُجَاهَدَةِ وَالْقِتَالِ مَعَهُمْ وَغْدًا بِالنَّصْرِ لَهُمْ وَالْفَتْحِ وَالْغَنِيمَةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وقوله تعالى: ﴿عَسَى اللَّهُ أَنْ يَكُفَّ بَأْسَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ وَال: عَسَى مِنَ اللَّهِ وَاجِبٌ. وَعَدَ اللَّهُ نَبِيَّهُ ﷺ ﴿أَنْ يَكُفَّ عَنْهُمْ بَأْسَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾.

وقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ أَشَدُّ بَأْسًا وَأَشَدُّ تَنكِيلًا﴾ قِيلَ: ﴿أَشَدُّ بَأْسًا﴾ لِمَا يَذْفَعُ بَأْسَ الْمُشْرِكِينَ عَنْكُمْ، وَلَا يَقْدِرُونَ هَمَّ دَفْعِ بَأْسٍ عَنْ أَنْفُسِهِمْ، فَبَأْسُ اللَّهِ أَشَدُّ. وَقَوْلُهُ ﷻ: ﴿وَأَشَدُّ تَنكِيلًا﴾ قِيلَ: التَّنْكِيلُ هُوَ الْعَذَابُ الَّذِي يَكُونُ لِأَخْرَفِ فِيهِ زَجْرٌ وَمَنْعٌ. وَقِيلَ: حِينَ قَالَ لَهُ: ﴿لَا تُكَلَّفُ إِلَّا نَفْسُكَ﴾ وَلَوْ لَمْ يَتَّبِعْ أَحَدٌ مِنَ النَّاسِ لَكُفَّ اللَّهُ عَنْكَ بَأْسَ الْمُشْرِكِينَ. وَقِيلَ: الْبَأْسُ هُوَ عَذَابُ الدُّنْيَا، وَالتَّنْكِيلُ وَالتَّكَاثُ هُوَ عَذَابُ الْآخِرَةِ؛ لِأَنَّهُ يُخَوِّفُهُمْ بِأَسْهُ لِيَتَخَلَّفُوا عَنِ الْعَدُوِّ وَمَخَافَةَ بَأْسِهِمْ وَعَذَابِهِمْ، فَأَخْبَرَ ﷻ أَنَّ بَأْسَ اللَّهِ وَعَذَابَهُ أَشَدُّ مِنْ بَأْسِ الْأَعْدَاءِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

الآية ٨٥

وقوله تعالى: ﴿مَنْ يَشْفَعْ شَفَعَةً حَسَنَةً يَكُنْ لَهُ نَصِيبٌ مِمَّا فِيهَا وَمَنْ يَشْفَعْ شَفَعَةً سَيِّئَةً يَكُنْ لَهُ كِفْلٌ مِمَّا فِيهَا﴾ لَمْ يَذْكُرْ مَا تِلْكَ الشَّفَاعَةُ الَّتِي يَشْفَعُ. فَتَحْتَمِلُ الشَّفَاعَةُ الْحَسَنَةُ الدُّعَاءُ^(٩) لَهُ بِالْمَغْفِرَةِ وَالرَّحْمَةِ، وَهُوَ لِذَلِكَ مُسْتَوْجِبٌ، فَيَكُونُ لَهُ [مِنْ ذَلِكَ]^(١٠) نَصِيبٌ، وَالشَّفَاعَةُ السَّيِّئَةُ هُوَ الدُّعَاءُ عَلَيْهِ^(١١) بِاللَّعْنِ وَالْمَقْتِ، وَهُوَ لِذَلِكَ غَيْرُ مُسْتَوْجِبٍ، فَيَكُونُ لَهُ مِنْهَا نَصِيبٌ. وَقِيلَ: [هُوَ كَقَوْلِهِ^(١٢) ﷻ]: «الدَّالُّ عَلَى الْخَيْرِ كِفَاعِلُهُ» [مسلم ١٨٩٣] وَ«مَنْ دَلَّ آخَرَ عَلَى الْخَيْرِ فَلَهُ فِي ذَلِكَ نَصِيبٌ» [بنحوه الترمذي ٢٦٧٤] وَكَذَلِكَ مَنْ دَلَّ آخَرَ عَلَى الشَّرِّ.

وَتَحْتَمِلُ الشَّفَاعَةُ الْحَسَنَةُ فِي مَظْلَمَةٍ [أَنْ يَسْمَى الْمَرْءُ]^(١٣) فِي دَفْعِ مَظْلَمَةٍ عَنْ أَخِيهِ الْمُسْلِمِ، وَهُوَ شَفَاعَةُ حَسَنَةٍ، فَلَهُ فِي ذَلِكَ نَصِيبٌ. وَتَحْتَمِلُ الشَّفَاعَةُ السَّيِّئَةُ [أَنْ يَسْمَى الْمَرْءُ]^(١٤) فِي فَسَادِ أَمْرِ يَلْحَقُهُ مِنْ ذَلِكَ نَقْمَةٌ وَمَظْلَمَةٌ، فَلَهُ فِي ذَلِكَ إِثْمٌ. وَقِيلَ: الشَّفَاعَةُ الْحَسَنَةُ هِيَ الَّتِي تَنْتَفِعُ بِهَا [وَتَعْمَلُ بِهَا]^(١٥)؛ هِيَ بَيْنُكَ وَبَيْنَهُ، وَأَنْتُمْ^(١٦) فِيهَا شَرِيكَانِ، [وَالشَّفَاعَةُ

(١) فِي الْأَصْلِ وَم: أَي. (٢) فِي الْأَصْلِ وَم: تَخْتَلَف. (٣) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (٤) فِي الْأَصْلِ وَم: فَخَذَلَ. (٥) فِي الْأَصْلِ وَم: فَاتَبِعَهُ.

(٦) فِي الْأَصْلِ وَم: لِأَنَّهُ تَخَلَّفَ الْخُرُوجَ وَعَدَهُ فَلَوْلَا لَمْ. (٧) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (٨) فِي الْأَصْلِ وَم: وَيَحْتَمِلُ الْمُؤْمِنِينَ. (٩) أَدْرَجَ قَبْلُهَا فِي

الْأَصْلِ وَم: هِيَ. (١٠) فِي الْأَصْلِ وَم: لِذَلِكَ. (١١) أَدْرَجَ فِي الْأَصْلِ وَم قَبْلُهَا: لَهُ. (١٢) فِي الْأَصْلِ وَم: قَوْلُهُ الْعَرَبِ. فِي م: كَقَوْلِهِ الْعَرَبِ.

(١٣) فِي الْأَصْلِ وَم: يَسْمَى. (١٤) فِي الْأَصْلِ وَم: هُوَ أَنْ يَسْمَى. (١٥) فِي م: وَعَمِلَ بِهَا. سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ. (١٦) فِي الْأَصْلِ وَم: هُمَا.

السَّيِّئَةُ^(١) هي التي تُصَيِّرُكُمَا^(٢) فيها شَرِيكَيْنِ^(٣). وَيَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ الشَّفَاعَةُ الْحَسَنَةُ كُلُّ مَعْرُوفٍ وَكُلُّ آمِرٍ بِهِ، وَالشَّفَاعَةُ السَّيِّئَةُ كُلُّ مُنْكَرٍ وَآمِرٍ بِهِ، فهما^(٤) شريكان في ذلك: الآمِرُ والفَاعِلُ جميعاً.

وَيَحْتَمِلُ مَا رُوِيَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ [أَنَّهُ]^(٥) قَالَ: «كُلُّ مَعْرُوفٍ صَدَقَةٌ» [مسلم ١٠٠٥] وَالذَّالُّ عَلَى الْخَيْرِ كِفَاعُهُ [مسلم ١٨٩٣] وَ«اللَّهُ يُحِبُّ إِغَاثَةَ اللَّهْفَانِ» [الجزار في كشف الخفاء ١٩٥١] وَعَنِ الْحَسَنِ ﷺ [أَنَّهُ]^(٦) قَالَ: (قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا صَدَقَةٌ أَفْضَلُ مِنْ صَدَقَةِ اللِّسَانِ، قِيلَ: وَمَا صَدَقَةُ اللِّسَانِ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: الشَّفَاعَةُ تُجْرِيهَا إِلَى أَخِيكَ، وَقَدْ وَقَعَ عَلَيْهِ ثَقُلُ الْكَرْيَةِ، وَتُخَفِّي بِهَا الذَّمَّ» [بنحوه السيوطي في الدر المنثور: ٦٠٢/٢].

وَالْكَفْلُ وَالنَّصِيبُ وَاحِدٌ. وَقِيلَ: الْكَفْلُ الْجَزَاءُ، وَقِيلَ: إِثْمٌ، وَلَكِنْ لَيْسَ إِثْمُهُ خَاصَةً. أَلَا تَرَى أَنَّهُ قَالَ ﷺ: «يُؤَيِّكُمُ كِفْلَيْنِ مِنْ رَحْمَتِي»؟ [الحديد: ٢٨]. وَالشَّفَاعَةُ مِنْ أَعْظَمِ مَا أُحْتَجَّجَ إِلَيْهَا؛ إِذْ قَدْ جَاءَ الْقُرْآنُ بِهَا وَالْآثَارُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَالشَّفَاعَةُ فِي الْمَغْهُودِ مِنَ الْأَمْرِ يَكُونُ عَنْهُ زَلَّاتٌ تَسْتَوْجِبُ بِهَا الْمَقْتُ وَالْعُقُوبَةُ، فَيُعْفَى عَنْ مُرْتَكِبِهَا بِشَفَاعَةِ الْأَخْيَارِ وَأَهْلِ الرِّضَا بِهِمْ. ثُمَّ كَانَتْ الصَّغَائِرُ وَمَتَا، لَا يَجُوزُ التَّعْذِيبُ عَلَيْهَا عِنْدَ الْقَائِلِينَ بِالْخُلُودِ بِالْكَبَائِرِ، وَالْكَبَائِرُ وَمَتَا تُعْفَى بِالشَّفَاعَةِ. فَإِذَا بَطَلَ عِظَمُ مَا جَاءَ مِنَ الْقُرْآنِ وَالْآثَارِ فِي الْإِغْتِنَانِ، وَسَقَطَ مَا جُبِلَ عَلَيْهِ أَهْلُ الْعِلْمِ بِاللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِ، وَيَبْتَطُلُ رَجَاءُ الْمُسْلِمِينَ بِشَفَاعَةِ الرُّسُلِ - صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ - وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: الشَّفَاعَةُ تَخْرُجُ عَلَى وَجْهَيْنِ:

[أحدهما]^(٧): عَلَى ذِكْرِ مَحَاسِنِ أَحَدٍ عِنْدَ آخَرٍ لِيُقَدَّرَ عِنْدَهُ الْمَنْزِلَةُ وَالرُّتَبَةُ.

وَالثَّانِي: أَنْ يَدْعُوَ لَهُ. فَالْأَوَّلُ هُوَ الَّذِي يَحْتَمِلُ تَوْجِيهَ الشَّفَاعَةِ إِلَيْهِ. وَالثَّانِي: قَدْ بَيَّنَّ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الصَّلَاحَ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿الْعَظِيمُ﴾ [غافر: ٧ و ٨ و ٩] وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ارْتَضَى﴾ [الأنبياء: ٢٨].

وَالْخَوْفُ يَدُلُّ عَلَى وَجْهَيْنِ^(٨) الشَّفَاعَةُ؛ لِأَنَّ الْمُتَرْضَى هُوَ ذُو مَنْزِلَةٍ وَقَدَرٍ، وَهُوَ وَمَنْ تَضَمَّنَتْ شَفَاعَةُ الْمَلَائِكَةِ. فَيَقَالُ: الْوَجْهَ الْأَوَّلُ فِي الْآخِرَةِ لَا مَعْنَى لَهُ لِوَجْهَيْنِ:

أحدهما: أَنَّهُ فِي تَقْدِيرِ الْأَمْرِ عِنْدَ مَنْ يَجْهَلُهُ، وَاللَّهُ، جَلَّ ثَنَاؤُهُ، هُوَ الْعَلِيمُ بِحَقِيقَةِ ذَلِكَ، بَلْ غَيْرُهُ مَتَا يَجُوزُ عَلَيْهِمْ خَفَاءُ الْحَقَائِقِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَوْمَ يَجْمَعُ اللَّهُ / ١٠٥ - ب/ أَرْسَلَ يَقُولُ مَاذَا أُجِيبْتُمْ قَالُوا لَا عِلْمَ لَنَا﴾ [المائدة: ١٠٩]، وَقَالَ عِيسَى ﷺ: ﴿مَا قُلْتُ لَكُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ﴾ [المائدة: ١١٧]. وَكَانَ فِي ذَلِكَ أَنَّ الْحَقَائِقَ فِي ذَلِكَ عِنْدَ اللَّهِ، وَهُمْ تَبَرَّزُوا عَنِ الْعِلْمِ بِذَلِكَ، وَاقْرَأُوا بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْمُتَقَرِّدُ بِعِلْمِ ذَلِكَ، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ.

وَالثَّانِي: أَنَّ ثَمَّةَ كِتَابٍ تُقْرَأُ فِيهَا أَعْمَالُ بَنِي آدَمَ وَمَا سَبَقَ مِنْهُمْ مِنْ صَغِيرٍ وَكَبِيرٍ، فَهِيَ الْكَافِيَةُ فِي التَّقْدِيرِ، إِنْ كَانَ فِي حَقِّ الْإِحْتِجَاجِ، وَإِنْ كَانَ فِي حَقِّ الْإِعْلَامِ. فَعَلِمَ اللَّهُ بِهِمْ مُغْنٍ عَنْ ذَلِكَ. وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ.

وَأَمَّا الدُّعَاءُ فَكَذَلِكَ نَقُولُ بِدُعَاءِ لِمَنْ لَهُ ذَلِكَ الْوَصْفُ، وَيُشْفَعُ لَهُ فِي مَا كَانَ فِي ذَلِكَ مِنْهُ مِنَ الْمَآثِمِ وَالذُّنُوبِ، لَا أَنَّهُ إِذَا [كَانَتْ كُلُّ أَعْمَالِهِ]^(٩) ذَلِكَ فَيُشْفَعُ لَهُ^(١٠)، لِأَنَّهُ [لَا يَجُوزُ فِي الْحِكْمَةِ تَعْذِيبُهُ]^(١١) عَلَى ذِكْرِ مِنَ الْأَفْعَالِ، بَلْ لَهُ^(١٢) عَلَيْهَا أَعْظَمُ الثَّوَابِ وَارْفَعُ الْمَأْوَى.

وَطَلَبُ الشَّفَاعَةِ وَالْمَغْفِرَةِ لِمِثْلِهِ يَقْتَضِي مِنْ وَجْهِ:

أحدهما: أَنَّ ذَلِكَ^(١٣) لَا يَجُوزُ فِي الْحِكْمَةِ؛ [فَكَانَهُ طَلِبَ مِنْهُ مَا]^(١٤) لَا يَجُوزُ، وَلَا يَسَعُهُ. وَذَلِكَ لِأَنَّ^(١٥) فَسَقَ الْخَلْقُ يَخْرُجُ مَخْرَجَ السَّفَى فَضْلاً مِنْ أَنْ يَتَضَرَّعَ إِلَى اللَّهِ بِهِ. جَلَّ الْكَرِيمُ الْحَلِيمُ عَنْ هَذَا الْوَصْفِ.

(١) ساقطة من الأصل وم. (٢) في الأصل وم: تصير به مما. (٣) في الأصل وم: شريكان. (٤) في الأصل وم: فيهما. (٥) ساقطة من الأصل وم. (٦) ساقطة من الأصل وم. (٧) ساقطة من الأصل وم. (٨) في الأصل وم: وجهين. (٩) في الأصل وم: كان كل أفعالهم. (١٠) في الأصل وم: لهم. (١١) في الأصل: تعذيبهم. (١٢) في الأصل: لهم. (١٣) ساقطة من م. (١٤) في الأصل وم: فكانهم طلبوا منه. (١٥) في الأصل وم: لا.

والثاني: أَنْ يَخْلُو^(١) في مثله، إذ هو مُثَابٌ غيرُ مُعَاقِبٍ؛ يَلْقَى ذَلِكَ مِنْهُ بِالشُّكْرِ وَالْحَمْدِ، وفي الدعاءِ كِتْمَانٌ ذَلِكَ وَكُفْرَانُهُ، وَمُحَالٌ الإِذْنُ فِي مِثْلِهِ، وباللهِ التوفيقُ.

والثالث: أَنَّ ذَلِكَ فِي الْمَرْعُودِ بِالْجَنَّةِ وَالْمُبَشِّرِ بِهَا، فَطَلَبُ مِثْلِهِ يُوصَفُ^(٢) بِجَهَالَةٍ بِذَلِكَ، لَا أَنَّ الْوَقْتَ لَمْ يُبَيَّنْ [ذَلِكَ]^(٣)؛ يَكُونُ ذَلِكَ فِي الْإِسْتِعْجَالِ، وهو قولنا في أصحابِ الْكِبَائِرِ: إِنَّهُمْ لَوْ عَذَّبُوا بِقَدْرِ الذُّنُوبِ لَكَانَ ذَلِكَ فِي الْحِكْمَةِ عَذْلًا، فَيُشْفَعُ لِسَائِلِهِمْ بِالْفَضْلِ وَالْإِحْسَانِ دُونَ الْعَذْلِ وَالْإِسْتِيفَاءِ، وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ.

والأصلُ أَنَّهَا مَقَادِيرُ الْعُقُوبَاتِ؛ إِنَّمَا تُعْرَفُ مَنْ يُعْرِفُ مَقَادِيرَ الْأَجْرَامِ، وَلَيْسَ مِنَ الْخِلَافِ [مَنْ]^(٤) يَخْتَمِلُ تَرْكِيبَةَ اخْتِمَالِ الْعِلْمِ بِمَقَادِيرِهَا؛ إِذْ لَا أَحَدٌ يَلْتَمِعُ فِي مَعْرِفَةِ تَعْظِيمِ اللَّهِ كُنْهَ عَظَمَتِهِ لِيَعْرِفُوا قَدْرَ الْخِلَافِ لِأَمْرِهِ، جَلٌّ، وَعَلَا، وَمَا كَانَ هَذَا سَبِيلَهُ فَحَقُّ الْقَوْلِ الْإِتْبَاعُ: أَنَّ اللَّهَ لَا يَجْزِي السَّيِّئَةَ إِلَّا بِمِثْلِهَا.

ثم معلومٌ أَنَّ لَا سَبِيلَةَ أَغْطَمَ مِنَ الْكُفْرِ، وَجَعَلَ مِثْلَهَا مِنَ الْجَزَاءِ الْخُلُودُ فِي النَّارِ. فَمَنْ أَلْزَمَ ذَلِكَ لِمَا دُونَهُ وَصَفَ اللَّهُ تَعَالَى أَنَّهُ يَجْزِي بِالسَّيِّئَةِ أَكْثَرَ مِنْ مِثْلِهَا، وَاللَّهُ ۖ أَخْبَرَنَا أَنَّهُ لَا يَجْزِي ذَلِكَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَشْفَعْ شَفَعَةً سَيِّئَةً﴾ تَكُونُ فِي مَا بَيْنَ الْمَرْءِ [وَأَخِيهِ]^(٥)؛ يَشْفَعُ إِلَيْهِ بِالْمَغْفِرَةِ لِأَحَدٍ وَالتَّجَاوُزِ عَنِ الْمَذْنِبِ، فَيَكُونُ [لَهُ]^(٦) نَصِيبٌ مِنْهَا. وَيَخْتَمِلُ أَنَّ يَكُونَ اللَّهُ تَعَالَى بِرَحْمَتِهِ يُرَحِّمُهُ عَلَى أَخِيهِ بِالشَّفَاعَةِ إِلَيْهِ بِالتَّجَاوُزِ عَنْهُ وَالْمَغْفِرَةِ. وَيَخْتَمِلُ أَنَّ يَكُونَ اللَّهُ تَعَالَى، إِذَا عَفَّرَ لَهُ، فِي شَفِيعِهِ شَفَاعَةً، يَهْتَمُّ لَهُ كَمَا وَهَبَ الْأَوَّلَ لَهُ.

وفي السَّيِّئَةِ فِي مَا يَلْعَنُهُ أَوْ يَدْعُو اللَّهُ عَلَيْهِ بِالْهَلَاكِ عَنْ غَيْرِ اسْتِحْقَاقٍ، أَوْ عَلَيْهِ فِي بَقَائِهِ ضَرَرٌ، يَكُونُ لَهُ نَصِيبٌ، بِلَعْنِ الْآخَرِ، أَوْ أَحَدُهُمْ^(٧) يَلْعَنُهُ، وَيَدْعُو عَلَيْهِ بِهِ أَنْ يُعَاقِبَهُ بِإِشَارَتِهِ إِلَى أَخِيهِ فِي طَلَبِ الْهَلَاكِ بِمَا مَعْنَى لَهُ.

وقوله تعالى أيضاً: ﴿وَمَنْ يَشْفَعْ﴾ الْآيَةُ تَخْتَمِلُ فِي مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ رَبِّهِ يَشْفَعُ لَهُ بِخَيْرٍ إِلَيْهِ مِنْ عَفْوٍ وَتَجَاوُزٍ أَوْ يَسُوءُ إِلَيْهِ مِنْ لَعْنِهِ أَوْ هَلَاكِهِ. وَالنَّصِيبُ مِنْهَا بِوَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: الْمَغْفِرَةُ فِي الْأَوَّلِ، هِيَ بِرَحْمَتِهِ أَخَاهُ وَإِشْفَاقِهِ عَلَيْهِ، أَوْ يُعْطِي الْمَشْفُوعَ الشَّفَاعَةَ، فَيَكُونُ لَهُ نَصِيبٌ مِنْهَا.

والثاني^(٨): يَجْزِيهِ بِإِصَابَةٍ مِنْ لَعْنِهِ وَدَعَاؤِهِ عَلَيْهِ بِالْهَلَاكِ بِمَا اسْتِحْقَاقٍ؛ يَقْبِضُ الْأَوَّلَ أَوْ وَاحِدًا بِمِثْلِهِ فِيهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. وَيَخْتَمِلُ فِي مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ النَّاسِ، ثُمَّ يَكُونُ ذَلِكَ بِوَجْهِ:

أَحَدُهَا: بِمَا يَشْفَعُ إِلَى مَنْ بَيْنَ أَخِيهِ وَآخَرِ سُوءٍ فِي دَفْعِ ذَلِكَ، وَقَدْ^(٩) حَلَّتِ التَّحِيَّةُ أَوْ الْإِلْفَةُ أَوْ ضِدُّ ذَلِكَ [أَوْ]^(١٠) يَشْفَعُ فِي إِقَالَةِ عَشْرَةٍ، أَوْ يَتِمُّ بَيْنَهُمَا لِإِقْلَافِ عِدَاوَةٍ، أَوْ يَشْفَعُ إِلَيْهِ بِالدَّلَالَةِ عَلَى مُلْهَوٍ فِي إِغَاثَةٍ أَوْ مَظْلُومٍ فِي نَكْبَةٍ، أَوْ يَصْنَعُ مَعْرُوفًا أَوْ مُنْكَرًا، يَتَّبِعُ ذَلِكَ عَلَى خَيْرٍ أَوْ شَرٍّ، وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ.

وقوله تعالى: ﴿وَكَانَ اللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ مُقْبِلًا﴾ قِيلَ: هُوَ الْحَافِظُ، وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ ۖ وَقِيلَ: ﴿مُقْبِلًا﴾ حَسْبًا أَيْ مُقْتَدِرًا مُجَازِيًا بِالْحَسَنَةِ وَالسَّيِّئَةِ. وَرَوَى عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ اسْتَاكَلَ بِمُسْلِمٍ أَكَلَهُ أَكَلَةُ أَطْعَمَهُ اللَّهُ مِنْ نَارِ جَهَنَّمَ، وَمَنْ قَامَ بِأَخِيهِ مَقَامَ سَمْعَةٍ وَرِيَاءٍ أَقَامَهُ اللَّهُ تَعَالَى مَقَامَ سَمْعَةٍ وَرِيَاءٍ، وَمَنْ تَتَبَعَ عَوْرَةَ أَخِيهِ الْمُسْلِمِ تَتَبَعَ اللَّهُ عَوْرَتَهُ، وَمَنْ تَتَبَعَ عَوْرَتَهُ يَفْضَحْهُ فِي بَيْتِهِ» [ينحوه أحمد ٢٧٩/٥].

وَعَنِ الْفَرَّاءِ وَالْكِسَائِيِّ، [أَنَّهُمَا]^(١١) قَالَا: (الْمُقْبِلُ الْمُقْتَدِرُ مِنْ: أَقَاتَ يُقْبِثُ إِقَاتَةً). وَقِيلَ: الْمُقْبِثُ مُشْتَقَّةٌ مِنَ الْقَوْتِ؛ يَقُولُ: رَزَقَ كُلَّ دَابَّةٍ عَلَى اللَّهِ حَتَّى تَسْتَوِيَّ أَكَلَهَا وَرَزَقَهَا. وَقِيلَ: ﴿مُقْبِلًا﴾ وَاحِدًا^(١٢)؛ يَكْلُؤُهُمْ، وَيَرْزُقُهُمْ.

وَقَالَ أَبُو بَكْرِ الْكِسَائِيُّ: (وَهُوَ مَا اخُذَ مِنَ الْكِتَابِ السَّابِقَةِ، لَيْسَ هُوَ بِلِسَانِنَا، فَتَنْحُنُ لَا نَتَأَوَّلُهُ، فَلَعَلَّهُ عَلَى خِلَافِ مَا نَتَأَوَّلُهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ).

(١) فِي الْأَصْلِ وَم: يَخْلُقُ. (٢) فِي الْأَصْلِ وَم: بِوَجْهِ. (٣) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (٤) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (٥) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (٦) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (٧) فِي الْأَصْلِ وَم: فِيهِ الثَّانِي. (٨) فِي الْأَصْلِ وَم: أَحَدٌ. (٩) فِي الْأَصْلِ وَم: وَ. (١٠) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (١١) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (١٢) فِي الْأَصْلِ وَم: وَاجِبًا.

الآية ٨٦

وقوله تعالى: ﴿وَإِذَا حُيِّتُمْ بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا أَوْ رُدُّوهَا﴾ ذَكَرَ التَّحِيَّةَ، وَلَمْ يَذْكُرْ مَا تِلْكَ التَّحِيَّةُ؟ وَاسْمُ التَّحِيَّةِ تَقَعُ عَلَى أَشْيَاءٍ مِنْ نَحْوِ مَا جَعَلَ الصَّلَاةَ [تَحِيَّةً لِلْمَسْجِدِ] ^(١) وَالطَّلَافَ تَحِيَّةً لِلْبَيْتِ ^(٢) وَغَيْرَ ذَلِكَ مِمَّا يَكْثُرُ عَدُّهَا. لَكِنْ أَهْلُ الثَّأْوِيلِ أَجْمَعُوا عَلَى صَرْفِ هَذِهِ التَّحِيَّةِ إِلَى السَّلَامِ دُونَ غَيْرِهَا مِنَ التَّحِيَّةِ الَّتِي ذَكَرْنَا. أَلَا تَرَى أَنَّهُ قَالَ ﷺ ﴿أَوْ رُدُّوهَا﴾؟ وَلَوْ كَانَ غَيْرَهَا ^(٣) أَرَادَ لَمْ يَقُلْ ﴿أَوْ رُدُّوهَا﴾ لِأَنَّهُ غَيْرَهَا مِنَ التَّحِيَّةِ لَا تُرَدُّ، إِذْ فِي الرَّدِّ تَرْكُ الْقَبُولِ، وَلَمْ يَأْمُرْ ^(٤) بِذَلِكَ.

دَلَّ أَنَّهُ أَرَادَ بِالتَّحِيَّةِ السَّلَامَ. وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ آيَاتٌ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى؛ قَالَ اللَّهُ ﷻ ﴿سَلِّمُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ تَحِيَّةً مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾ [النور: ٦١] فَجَعَلَ تَحِيَّةَ الْمَلَائِكَةِ لِلْمُؤْمِنِينَ ^(٥) السَّلَامَ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿سَلِّمُوا عَلَيْكُمْ بِمَا صَبَّيْتُمْ﴾ [الرعد: ٢٤] وَجَعَلَ تَحِيَّةَ أَهْلِ الْجَنَّةِ السَّلَامَ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا يَسْمَعُونَ فِيهَا لِقَاءً إِلَّا سَلَامًا﴾ [مريم: ٦٢] وَكَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَحِيَّتُهُمْ فِيهَا سَلَامٌ﴾ [يونس: ١٠] وَتَحِيَّةَ الْمَلَائِكَةِ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ بِالسَّلَامِ. أَلَا تَرَى أَنَّهُ قَالَ ﷻ ﴿سَلِّمُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ تَحِيَّةً مِنْ عِنْدِ اللَّهِ؟﴾ [الآية: النور: ٦١].

فَعَلَى ذَلِكَ يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا حُيِّتُمْ بِتَحِيَّةٍ﴾ السَّلَامَ وَجَعَلَ اللَّهُ ﷻ السَّلَامَ عَلَمًا وَشِعَارًا فِي مَا بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ وَأَمَانًا يُؤْمَرُ بَعْضُهُمْ بِغَضٍّ مِنْ شَرِّهِ. أَلَا تَرَى أَنَّ أَهْلَ الرِّيَّةِ لَا يُسَلِّمُونَ، وَلَا يَرُدُّونَ السَّلَامَ؟ وَإِنْ كَانُوا ^(٦) لَا يَعْرِفُونَ تَفْسِيرَهُ وَلَا مَعْنَاهُ، وَلَكِنْ عَلَى الطَّلَبِ جُعِلَ ذَلِكَ لَهُمْ.

وَالسَّلَامُ: قِيلَ: هُوَ اسْمٌ مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ تَعَالَى، فَهُوَ يَحْتَمِلُ وُجُوهًا: [مِنْهَا أَنَّهُ] ^(٧) سَلَامٌ مُسَلَّمٌ طَاهِرٌ عَنِ الْأَشْيَاءِ وَالْأَشْكَالِ، وَسَلَامٌ عَذْلٌ مُتَزَّهِ عَنِ الْغُيُوبِ كُلِّهَا وَالْجَوْرِ وَالظُّلْمِ؛ وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿رَحِمَتْ اللَّهُ﴾ [هود: ٧٣] أَيْ بِرَحْمَتِهِ يُنْجُو مِنْ نَجَاءٍ، وَتَسَعَّدُ مِنْ سَعْدٍ ﴿وَبَرَكَاتُهُ﴾ بِه يُنَالُ كُلُّ خَيْرٍ، وَهِيَ اسْمٌ كُلُّ خَيْرٍ. أَلَا تَرَى أَنَّ التَّحْلِيلَ مِنَ الصَّلَاةِ بِقَوْلِهِ ﷺ ^(٨): «السَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ» [الطبراني في الكبير ٦١١٤] عَلَى مَا جَعَلَ تَرْحِيمَهَا بِاسْمِ اللَّهِ؟ فَعَلَى ذَلِكَ جُعِلَ الْإِفْتِتَاحُ بِمَا بِهِ جُعِلَ الْخَتْمُ.

ثُمَّ اخْتَلَفَ فِي قَوْلِهِ ﷻ ﴿فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا أَوْ رُدُّوهَا﴾ عَلَى أَهْلِ الْكِتَابِ. وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ^(٩) قَالَ: (نُهِينَا أَنْ نَرِيدَ عَلَى أَهْلِ الْكِتَابِ عَلَى: عَلَيْكُمْ). وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ^(١٠) قَالَ: (السَّلَامُ اسْمٌ مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ وَصِفَاتِهِ فِي الْأَرْضِ فَأَنْشَأُوهُ بَيْنَكُمْ، فَإِنَّ الرَّجُلَ إِذَا سَلَّمَ كُتِبَتْ لَهُ عَشْرُ حَسَنَاتٍ، فَإِنْ هُمْ رَدُّوْهَا عَلَيْهِ كُتِبَتْ لَهُمْ مِثْلُهَا) ^(١١).

وَقِيلَ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا﴾ بِالزِّيَادَةِ ﴿أَوْ رُدُّوهَا﴾ بِمِثْلِهَا. وَرَوَى عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ رَدَّ السَّلَامَ فَقَالَ ^(١٢): «وَعَلَيْكُمْ السَّلَامُ وَرَحْمَةُ اللَّهِ»، ثُمَّ جَاءَهُ آخَرُ، فَقَالَ: السَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ وَعَلَيْكُمْ السَّلَامُ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ، ثُمَّ جَاءَهُ آخَرُ، فَقَالَ: السَّلَامُ عَلَيْكُمْ، وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ، ١٠٦ - أ/ فَقَالَ: وَعَلَيْكُمْ، فَقِيلَ: إِنَّكَ زِدْتَ فِي الْأَوَّلِ وَالثَّانِي: فَقَالَ: إِنَّ الْأَوَّلَ وَالثَّانِي: قَدْ أَبْقَيْتَ لِي زِيَادَةً، وَهَذَا لَمْ يَبْقِ زِيَادَةٌ [الطبراني في الكبير ٦١١٤].

وَقِيلَ: إِنَّهُ رَوَى أَنَّهُ سَلَّمَ عَلَيْهِ رَجُلٌ، فَقَالَ: السَّلَامُ عَلَيْكُمْ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ «عَشْرٌ» يَعْنِي عَشْرَ حَسَنَاتٍ، وَسَلَّمَ عَلَيْهِ آخَرُ، فَقَالَ: السَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ، فَقَالَ: «عَشْرُونَ»، وَقَالَ آخَرُ: السَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ، فَقَالَ: «ثَلَاثُونَ» [البيهقي في شعب الإيمان ٨٨٧٤] وَتَمَّتْهُ السَّلَامُ وَبَرَكَاتُهُ كَقَوْلِهِ «وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ عَلَيْكُمْ أَهْلَ الْبَيْتِ» [الطبراني في الكبير ٢٦٧٣].

فَإِنْ قِيلَ: يُسَلَّمُ فِي الصَّلَاةِ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ السَّلَامُ عَلَيْكُمْ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ، وَلَا يَقُولُ فِي التَّحْلِيلِ مِنَ الصَّلَاةِ: وَبَرَكَاتُهُ، قِيلَ: لِوَجْهَيْنِ:

(١) فِي الْأَصْلِ وَم: لِتَحِيَّةِ الْمَسْجِدِ. (٢) فِي الْأَصْلِ وَم: الْبَيْتِ. (٣) مِنْ م. فِي الْأَصْلِ: غَيْرِ. (٤) فِي الْأَصْلِ وَم: يُؤْمَرُ. (٥) أَدْرَجَ قَبْلَهَا فِي الْأَصْلِ وَم: صَلَاةً. (٦) فِي الْأَصْلِ وَم: كَانَ. (٧) فِي الْأَصْلِ وَم: يَحْتَمِلُ. (٨) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (٩) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (١٠) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (١١) فِي الْأَصْلِ وَم: مِثْلُهُ. (١٢) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم.

[أحدهما: تفضيلاً] ^(١) لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

والثاني: إيقاظاً لَهُمْ فِي الرَّدِّ زِيَادَةً.

وَيُسَلِّمُ الرَّاكَبُ عَلَى الْمَاشِي، وَالْقَائِمُ عَلَى الْقَاعِدِ. رُوِيَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ [أَنَّهُ] ^(٢) قَالَ: «يُسَلِّمُ الرَّاكَبُ عَلَى الْمَاشِي، وَالْمَاشِي عَلَى الْقَائِمِ، وَالْقَائِمُ عَلَى الْجَالِسِ، وَالصَّغِيرُ عَلَى الْكَبِيرِ» [البیهقي في شعب الإيمان ٨٨٦٧].
وَرُوِيَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا انْتَهَى أَحَدُكُمْ إِلَى الْمَجْلِسِ فَلْيُسَلِّمْ، فَإِنْ بَدَأَ لَهُ أَنْ يَجْلِسَ فَلْيَجْلِسْ، وَإِنْ قَامَ، وَالْقَوْمُ جُلُوسٌ، فَلْيُسَلِّمْ، فَلْيَسِتِ الْأُولَى بِأَحَقِّ مِنَ الْآخِرَى» [الترمذي ٢٧٠٦].

وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ [أَنَّهُ] ^(٣) قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «مَنْ تَشَبَّهَ بِغَيْرِنَا فَلَيْسَ مِنَّا» [الترمذي ٢٦٩٥] وَقَالَ: «لَا تُسَلِّمُوا تَسْلِيمَ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى؛ فَإِنَّ تَسْلِيمَ النَّصَارَى بِالْأَكْثَفِ وَتَسْلِيمَ الْيَهُودِ بِالْإِشَارَةِ» [الدَّيْلَمِيُّ فِي الْفَرْدُوسِ ٧٣٢٣] وَيُكَرَّهُ أَنْ يُتَبَدَّأَ بِأَهْلِ الْكِتَابِ بِالتَّسْلِيمِ. وَلَكِنْ إِذَا بَدَّوْا هُمْ يَرُدُّ [عَلَيْهِمْ] ^(٤). عَلَى ذَلِكَ جَاءَتْ الْآثَارُ.

وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ [أَنَّهُ] ^(٥) قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «لَا تَبَدَّوْا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى بِالتَّسْلِيمِ، وَإِذَا لَقِيتُمُوهُمْ فِي الطَّرِيقِ فَاضْطَرُّوهُمْ إِلَى أَضْيَقِهَا» [مسلم ٢١٦٧] وَعَنْ أَبِي نَضْرَةَ الْغِفَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَهُمْ يَوْمًا «إِنِّي رَاكِبٌ إِلَى يَهُودَ، فَإِنْ سَلَّمُوا عَلَيْكُمْ فَقُولُوا: وَعَلَيْكُمْ» [أحمد ٣٩٨/٦].

ثُمَّ قِيلَ فِي تَفْسِيرِ: السَّلَامُ عَلَيْكُمْ بِوُجُوهٍ: قَالَ بَعْضُهُمْ: تَأْوِيلُهُ: اللَّهُ شَهِيدٌ عَلَيْكُمْ، وَقِيلَ: اللَّهُ قَائِمٌ عَلَيْكُمْ، وَهُوَ كَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: «أَمَّا مَنْ هُوَ قَائِمٌ عَلَى كُلِّ نَقِيذٍ» [الرعد: ٣٣] بَرَّأَوْ فَاجِرٍ، يَزُرُّهُمْ، وَيَحْفَظُهُمْ، وَيَسْتَجِيبُ لَهُمْ. وَقِيلَ: هُوَ الدُّعَاءُ لَهُمْ بِالْمَغْفِرَةِ وَالسَّلَامَةِ، وَهُوَ مَا ذَكَرْنَا بَدْءًا.

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: «إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ حَسِيبًا» قِيلَ: شَهِيدًا، وَقِيلَ: حَافِظًا، وَقِيلَ: كَافِيًا مُقْتَدِرًا، يُقَالُ: حَسْبِي هَذَا، أَيْ كَفَانِي. وَقَالَ الْكِسَائِيُّ: (مُسْتَنْقَذٌ مِنَ الْحِسَابِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: «كَفَىٰ بِنَفْسِكَ الْيَوْمَ عَلَيْكَ حَسِيبًا» [الإسراء: ١٤] أَيْ حَاسِبًا كَالْأَمِيرِ وَالْأَمِيرِ وَالْقَدِيرِ وَالْقَادِرِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ).

الآية ٨٧ وَقَوْلُهُ تَعَالَى: «اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ» هَذَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، لَمَّا أَلْزَمَ اللَّهُ وَأَجْرَى عَلَى أَلْسِنَتِهِمْ [كَلِمَةً] ^(٦) اللَّهُ، وَأَنَّهُ خَالِقُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ، وَأَنَّهُ خَالِقُهُمْ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: «وَلَكِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ» [الزخرف: ٨٧] أَخْبَرَ أَنَّ الَّذِي سَمَّيْتُمُوهُ اللَّهُ، وَقُلْتُمْ: إِنَّهُ خَالِقُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ هُوَ وَاحِدٌ لَا إِلَهَ غَيْرُهُ، وَلَا رَبَّ سِوَاهُ؛ هُوَ وَاحِدٌ، لَا شَرِيكَ مَعَهُ، وَلَا نِدَّ، وَأَنَّ الْأَصْنَامَ الَّتِي تَعْبُدُونَهَا دُونَ اللَّهِ قَدْ تَعْلَمُونَ أَنَّهَا لَا تَنْفَعُكُمْ إِنْ عَبَدْتُمُوهَا، وَلَا تَضُرُّكُمْ، إِنْ تَرَكْتُمْ عِبَادَتَهَا. وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ.

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: «لَيَجْمَعَنَّكُمْ» قِيلَ فِيهِ بِوَجْهَيْنِ: قِيلَ: «لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ» كَقَوْلِهِ: «يَوْمَ يَجْمَعُكُمُ الْيَوْمَ الْجَمْعُ» [التغابن: ٩]، وَقِيلَ: «لَيَجْمَعَنَّكُمْ» فِي الْقُبُورِ «إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ» ثُمَّ يَجْمَعُكُمْ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: «وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ حَدِيثًا» مَعْنَاهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، تَقْبَلُونَ الْحَدِيثَ، بَعْضُكُمْ مِنْ بَعْضٍ، وَإِنَّ حَدِيثَكُمْ يَكُونُ صِدْقًا، وَيَكُونُ كَذِبًا، فَكَيْفَ لَا تَقْبَلُونَ حَدِيثَ اللَّهِ وَخَبْرَهُ فِي الْبَغْيِ وَمَا أَخْبَرَ فِي الْقُرْآنِ، وَحَدِيثُهُ لَا يَحْتَمِلُ الْكَذِبَ؟ هَذَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، تَأْوِيلُهُ.

الآية ٨٨ وَقَوْلُهُ تَعَالَى: «فَمَا لَكُمْ فِي الْمُتَنَفِّينَ فَتَنَيْنَ» اخْتَلَفَ فِي قِصَةِ الْآيَةِ؟ قِيلَ: إِنَّ نَاسًا مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ قَدِمُوا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْمَدِينَةَ، فَاسْلَمُوا، وَأَقَامُوا بِهَا مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَقِيمُوا، ثُمَّ نَدِمُوا عَلَى الْهَجْرَةِ وَالْإِقَامَةِ فِيهَا، وَأَرَادُوا الرُّجْعَةَ إِلَى مَكَّةَ، فَخَرَجُوا يَتَحَوَّلُونَ مَنَقَلَةً مَنَقَلَةً حَتَّى تَبَاعَدُوا مِنَ الْمَدِينَةِ، فَلَجِحُوا بِمَكَّةَ، فَكَتَبُوا كِتَابًا، ثُمَّ بَعَثُوا بِهِ مَعَ رَسُولٍ مِنْ

(١) فِي الْأَصْلِ وَم: تَفْضِيلًا. (٢) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (٣) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (٤) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (٥) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (٦) فِي الْأَصْلِ وَم: أَحْسَبِي. (٧) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم.

قِيلَ لَهُمْ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَدِمَ بِهِ الرَسُولُ عَلَيْهِ بِالْمَدِينَةِ، فَإِذَا فِيهِ: إِنَّا عَلَى الَّذِي فَارَقْنَاكَ عَلَيْهِ مِنَ التَّضْيِيقِ بِاللَّهِ وَبِرَسُولِهِ^(١)، اسْتَفْنَا إِلَى أَرْضِنَا، وَاجْتَرَيْنَا الْمَدِينَةَ. ثُمَّ إِنَّهُمْ خَرَجُوا مِنْ مَكَّةَ مُتَوَجِّهِينَ إِلَى الشَّامِ لِلتَّجَارَةِ، فَبَلَغَ ذَلِكَ الْمُسْلِمِينَ، وَهُمْ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ: فَمَا صُنَعْنَا؟ أَنْخَرُجُ إِلَى هَؤُلَاءِ الَّذِينَ رَغِبُوا عَنْ^(٢) دِينِنَا، وَتَرَكُوا هَجْرَتَنَا، فَتَقْتُلُهُمْ، وَنَأْخُذُ مَا مَعَهُمْ؟ فَقَالَ فَرِيقٌ مِنْهُمْ: كَيْفَ تَقْتُلُونَ قَوْمًا عَلَى دِينِكُمْ؟ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَاكِنٌ، لَا يَنْتَهِي وَاحِدًا مِنَ الْفَرِيقَيْنِ، حَتَّى نَزَلَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَمَا لَكُمْ فِي اللَّتَائِفِ يَفْتَنِينَ﴾^(٣) بَيْنَ اللَّهِ ﷻ لِرَسُولِهِ أَمْرُهُمْ، وَمَا صَارُوا إِلَيْهِ.

وَقِيلَ: تَخَلَّفَ رَجُلَانِ عَنْ أَحَدٍ، فَكَانَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَفْتَنِينَ: فِرْقَةٌ تَقُولُ: اغْفُ عَنْهُمْ، فَتَزَلَّتِ الْآيَةُ: ﴿فَمَا لَكُمْ فِي اللَّتَائِفِ يَفْتَنِينَ﴾. وَقِيلَ: إِنَّ قَوْمًا كَانُوا يَتَحَدَّثُونَ، فَاسْتَخَصَّمُوا فِي أَهْلِ مَكَّةَ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِنَّهُمْ كُفَّارٌ، وَقَالَ آخَرُونَ: إِنَّهُمْ أَكَلُوا ذَبَابَ نَحْكُمُ، وَصَلُّوا صَلَاتِنَا، وَاجَابُوا دَعْوَتَنَا، فَهُمْ مَعَكُمْ، وَقَالَ غَيْرُهُمْ: تَرَكُوا النَّبِيَّ ﷺ وَتَخَلَّفُوا عَنْهُ، فَأَكْثَرُوا فِي ذَلِكَ [فَتَزَلَّتِ قَوْلُهُ تَعَالَى]^(٤): ﴿فَمَا لَكُمْ فِي اللَّتَائِفِ يَفْتَنِينَ﴾ الْآيَةُ.

فَلَا نَذْرِي كَيْفَ كَانَتْ الْقِصَّةُ؟ وَلَكِنْ فِيهِ النَّهْيُ عَنِ الْإِخْتِلَافِ وَالتَّنَازُعِ بَيْنَهُمْ، كَأَنَّهُ قَالَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ: كَيْفَ تَخْتَلِفُونَ فِي قَوْمٍ ظَهَرَ نِفَاقُهُمْ؟ وَكَيْفَ لَا تَسْأَلُونَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ حَالِهِمْ؟ وَهُوَ بَيْنَ أَظْهَرِكُمْ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَإِنْ تَنَزَّعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ الْآيَةُ [النساء: ٥٩]. وَظَهَرُ نِفَاقِهِمْ يَحْتَمِلُ الْخَبَرَ مِنْهُ نَصًّا أَنَّهُمْ مُنَافِقُونَ، وَيَحْتَمِلُ الظُّهْرَ بِالْإِسْتِذْلَالِ عَلَى أَعْمَالِهِمْ. وَقَدْ يُوقَفُ عَلَى حَالِ الْمَرْءِ بِفَعْلِهِ أَنَّهُ كَاذِبٌ أَوْ مُؤْمِنٌ.

وقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ أَرْكَسَهُمْ بِمَا كَسَبُوا﴾ قَالَ الْكَسَائِيُّ: (فِيهِ لُغَتَانِ؛ يُقَالُ: أَرْكَسْتُهُ، وَارْتَكَسَ الرَّجُلُ إِذَا وَقَعَ فِيهِ، وَرَجَعَ إِلَيْهِ) وَقِيلَ: فِي حَرْفِ ابْنِ مَسْعُودٍ ﷺ، وَخَفْصَةُ ﷺ: وَاللَّهُ رَكَسَهُمْ بِمَا كَسَبُوا. ثُمَّ قِيلَ: أَرْكَسَهُمْ أَي رَدَّهُمْ.

ثُمَّ يَحْتَمِلُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَاللَّهُ أَرْكَسَهُمْ بِمَا كَسَبُوا﴾ وَجْهَيْنِ: [يَحْتَمِلُ مَا أَظْهَرُوا مَا]^(٥) كَأَن فِي قُلُوبِهِمْ مِنَ النِّفَاقِ وَالْإِخْلَافِ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿بِمَا كَسَبَتْ قُلُوبُكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٥]، وَيَحْتَمِلُ ابْتِدَاءَ كَسْبٍ كَسَبُوا بَعْدَ مَا أَسْلَمُوا، أَيْ كَفَرُوا، وَارْتَدُّوا عَنِ الْإِسْلَامِ بَعْدَ مَا صَحَّ إِسْلَامُهُمْ.

وفي^(٦) إضافة ارتكاسيهم إلى الله دلالة خلق فاعليهم وجزمان [أمر]^(٧) يملكه، والله أعلم، بما كَسَبُوا مِنْ إِحْدَاثِ شِرْكٍ، أَوْ بِكَسْبِهِمْ بِالْقُلُوبِ وَقَدْ أَظْهَرَهُمُ الْإِيمَانُ فِي أَنْ ظَهَرَ عَلَيْهِمْ بِلُحُوقِهِمْ إِخْوَانُهُمْ مِنَ الْكُفْرِ، أَوْ لِمَا جَعَلَ اللَّهُ مِنْ أَعْلَامِ النِّفَاقِ الَّتِي ظَهَرَتْ بِفَرْضِ الْجِهَادِ وَالْعِبَادَاتِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وقوله تعالى: ﴿أَتُرِيدُونَ أَنْ تَهْدُوا مَنْ أَضَلَّ اللَّهُ﴾ تَأْوِيلُهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، ﴿أَتُرِيدُونَ أَنْ تَهْدُوا﴾ وَقَدْ أَرَادَ اللَّهُ أَنْ يَضِلُّوا لِمَا عَلِمَ اللَّهُ مِنْهُمْ أَنَّهُمْ لَا يَهْتَدُونَ بِاخْتِيَارِهِمُ الْكُفْرَ. وَيَحْتَمِلُ أَنْكُمْ لَا تَقْدِرُونَ عَلَى هِدَايَتِهِمْ إِذَا لَمْ يَهْدِهِمُ اللَّهُ تَعَالَى كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾ [القصص: ٥٦].

وفي قوله تعالى أيضاً: ﴿أَتُرِيدُونَ أَنْ تَهْدُوا مَنْ أَضَلَّ اللَّهُ﴾ قِيلَ: أَنْ [تُسَمُّوا مُهْتَدِينَ]^(٨) وَقَدْ أَظْهَرَ اللَّهُ ضَلَالَتَهُمْ ضَلَّةً كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَمَا لَكُمْ فِي اللَّتَائِفِ يَفْتَنِينَ﴾ حَذَرُهُمْ عَنِ الْإِخْتِلَافِ فِي التَّسْمِيَةِ بَعْدَ الْبَيَانِ، وَقِيلَ: أَنْ تَجْعَلُوهُمْ مُهْتَدِينَ، وَقَدْ جَعَلَهُمُ اللَّهُ ضَالِّينَ نَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّكَ/ ١٠٦ - ب/ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ﴾ الْآيَةُ؛ أَيْدَا تَمَامُ الْآيَةِ، وَأَوْضَحَ الْأَوَّلُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يُضِلِلِ اللَّهُ فَلَنْ تَجِدَ لَهُ سَبِيلًا﴾ يَقُولُ: مَنْ أَضَلَّهُ اللَّهُ عَنِ الْهُدَى ﴿فَلَنْ تَجِدَ لَهُ سَبِيلًا﴾ يَهْتَدِي [بِهِ]^(٩) وَقِيلَ: دِينًا، وَقِيلَ: مَخْرَجًا، وَهُوَ وَاحِدٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

الآية ٨٩ وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَدُّوا لَوْ تَكْفُرُونَ كَمَا كَفَرُوا فَتَكُونُونَ سَوَاءً﴾ قِيلَ: الَّذِينَ تَرَكُوا الْهَجْرَةَ، فَارْجَعُوا إِلَى أَهْلِيهِمْ وَمَنَازِلِهِمْ: الَّذِينَ قَالَ اللَّهُ [فِيهِمْ]^(١٠): ﴿فَمَا لَكُمْ فِي اللَّتَائِفِ يَفْتَنِينَ﴾ [النساء: ٨٨] ﴿لَوْ تَكْفُرُونَ كَمَا كَفَرُوا﴾ أَي تَشْرِكُونَ الْهَجْرَةَ، وَتَرْجِعُونَ كَمَا رَجَعُوا مِنْهُمْ، فَتَكُونُونَ أَنْتُمْ وَهُمْ سَوَاءً شِرْعًا فِي الْكُفْرِ، فَسَمَّاهُمُ اللَّهُ كُفَّارًا، وَأَمَرَهُمُ بِالْبِرَاءَةِ مِنْهُمْ،

(١) الواو ساقطة من الأصل. (٢) في الأصل وم: من. (٣) في م: فنزلت الآية. (٤) في الأصل وم: أظهرهم بما. (٥) الواو ساقطة من م.

(٦) ساقطة من الأصل وم. (٧) في الأصل وم: سمعوا مهتدين. (٨) ساقطة من الأصل وم. (٩) ساقطة من الأصل وم.

فَقَالَ: ﴿فَلَا تَتَّخِذُوا مِنْهُمْ أَوْلِيَاءَ﴾ بِالْهَجْرَةِ الْأُولَى كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى أَوْلِيَاءَ﴾ [المائدة: ٥١] وكَقَوْلِهِ ^(١) تَعَالَى: ﴿لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ﴾ [المتحنة: ١] وكَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا يَتَّخِذُ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ﴾ [آل عمران: ٢٨]. نَهَاهُمْ أَنْ يَتَّخِذُوا أَوْلِيَاءَ ﴿حَتَّىٰ يَهَاجِرُوا﴾ هَجْرَةً ثَانِيَةً إِلَى الْمَدِينَةِ، وَيَتَّبِعُوا عَلَى ذَلِكَ.

هَذَا فِي قَوْلِ مَنْ قَالَ: إِنَّهُمْ كَانُوا هَاجِرُوا، ثُمَّ لَحِقُوا بِمَكَّةَ. أَمَّا فِي قَوْلِ مَنْ قَالَ: إِنَّهُمْ كَانُوا فِي أَهْلِيهِمْ، تَكَلَّمُوا بِالْإِسْلَامِ فِيهَا، وَلَمْ يَهَاجِرُوا، فَمَعْنَى هَذَا: لَا ﴿تَتَّخِذُوا مِنْهُمْ أَوْلِيَاءَ حَتَّىٰ يَهَاجِرُوا﴾ كَمَا هَاجَرَ غَيْرُهُمْ.

وَقِيلَ: الْمُهَاجِرُونَ عَلَى طَبَقَاتٍ: مِنْهُمْ مَنْ هَاجَرَ، وَأَقَامَ، وَسَمِعَ، وَأَطَاعَ، وَتَبَتَّ عَلَى ذَلِكَ، وَمِنْهُمْ مَنْ هَاجَرَ، ثُمَّ خَرَجَ مِنْ غَيْرِ إِذْنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَلَحِقَ بِأَهْلِيهِ، وَأَبْطَلَ هِجْرَتَهُ الَّتِي ^(٢) هَاجَرَ وَإِيمَانَهُ الَّذِي ^(٣) آمَنَ. وَمِنْهُمْ مَنْ تَكَلَّمَ بِالْإِسْلَامِ، وَأَقَامَ بِأَهْلِيهِ، وَلَمْ يَهَاجِرْ، وَلَهُ قُوَّةٌ [على] ^(٤) الْهَجْرَةِ، كَانَ كَذَلِكَ، وَمِنْهُمْ مَنْ تَكَلَّمَ بِالْإِسْلَامِ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ قُوَّةٌ عَلَى الْهَجْرَةِ، كَانُوا مُسْتَظْعَفِينَ. وَهُوَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، مَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِلَّا الْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ﴾ [النساء: ٩٨] وَرَوَى عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه أَنَّهُ قَالَ: (كُنْتُ أَنَا وَأُمِّي مِنَ الْمُسْتَظْعَفِينَ). وَالَّذِينَ آمَنُوا، وَلَمْ يَهَاجِرُوا، وَلَهُمْ قُوَّةٌ [على] ^(٥) الْهَجْرَةِ، مَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَهَاجِرُوا﴾ [الأنفال: ٧٢] وَفِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَا لَكُمْ بَيْنَ وَلِيِّيهِمْ مِنْ شَيْءٍ حَتَّىٰ يَهَاجِرُوا﴾ [الأنفال: ٧٢] وَفِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَلَا تَتَّخِذُوا مِنْهُمْ أَوْلِيَاءَ حَتَّىٰ يَهَاجِرُوا﴾ [النساء: ٨٩]. وَيَحْتَمِلُ مَنْ أَظْهَرَ الْمُرَافَقَةَ مِنَ الْمُنَافِقِينَ لِلْكَفَرَةِ، وَلَحِقَ بِهِمْ، وَيَحْتَمِلُ مَنْ قَدْ آمَنَ، وَلَمْ يَهَاجِرْ؛ فَيَكُونُ الْأَوَّلُ عَلَى وَلايَةِ الدِّينِ، وَالثَانِي: عَلَى وَلايَةِ الْمِيرَاثِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَهَاجِرُوا مَا لَكُمْ بَيْنَ وَلِيِّيهِمْ مِنْ شَيْءٍ﴾ [الأنفال: ٧٢].

وَمَنْ يَتَأَوَّلِ آيَةَ عَلَى إِظْهَارِ الْكُفْرِ دُونَ الْخُرُوجِ مِنَ الْمَدِينَةِ فَمُهَاجِرَتُهُ تَخْرُجُ عَلَى وَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ قَدْ انْقَضَى إِلَى مَغَانِي الْكُفْرِ، فَمَا ^(٦) يَتْرُكُ صُحْبَتَهُمْ.

وَالثَّانِي: أَنْ تَهَاجَرَ الْأَعْلَامُ الْمَجْعُولَةُ لِأَهْلِ النِّفَاقِ مِمَّا تَظْهَرُ ذَلِكَ فِي مَا امْتَحَنُوا بِهِ مِنَ الْأَفْعَالِ، فَيُظْهَرُ خِلَافُ ذَلِكَ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَيُعَذِّبُ الْمُنَافِقِينَ إِن شَاءَ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ﴾ [الأحزاب: ٢٤].

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِن قَوْلَا﴾ وَأَبَوْا الْهَجْرَةَ ﴿فَعُدُّوهُمْ وَأَقْتُلُوهُمْ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ﴾ لِأَنَّهُمْ صَارُوا حَرَامًا لَنَا حَيْثُ تَرَكُوا الْهَجْرَةَ، وَأَبْطَلُوا إِيْمَانَهُمُ الَّذِي تَكَلَّمُوا بِهِ ﴿وَلَا تَتَّخِذُوا مِنْهُمْ وَلِيًّا وَلَا صِدْقًا﴾ لِمَا ذَكَرْنَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

الآية ٩٠ وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِلَّا الَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَى قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ رِسْقٌ﴾ يَخْرُجُ عَلَى وَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: فِي لُحُوقِ قَوْمٍ مِنْ مُظْهَرِي الْإِيْمَانِ، أَنَّهُمْ ^(٧) لَوْ لَحِقُوا بِمَنْ لَا مِيثَاقَ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ، وَلَا عَهْدَ، فَاقتُلُوهُمْ حَتَّى يَتُوبُوا، وَيَهَاجِرُوا. وَلَوْ لَحِقُوا بِأَهْلِ الْمِيثَاقِ وَالْعَهْدِ لَا تَدْعُوا لَهُمُ الْوَلَايَةَ الَّتِي كَانَتْ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ.

وَالثَّانِي: أَنْ تَكُونَ الْآيَةُ فِي قَوْمٍ مِنَ الْأَعْدَاءِ وَأَهْلِ الْحَرْبِ لَوْ انْقَضَى إِلَى أَهْلِ الْمِيثَاقِ وَالْعَهْدِ فَلَا تَقَاتِلُوهُمْ، فَيَكُونُ الْأَمْرُ عَقِيبَ مُوَادَعَةٍ تَجْرِي بَيْنَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَبَيْنَ قَوْمٍ فِي دَوْرِهِمْ عَلَى آلَا تَمَانَعٍ بَيْنَهُمْ لِأَهْلِ الْإِتِّصَالِ فِي الزِّيَادَةِ وَالْإِجْتِمَاعِ إِلَى الْمُدَّةِ الْمَجْعُولَةِ لِلْعَهْدِ مِمَّنْ إِذَا خِيفَ مِنْهُمْ يَنْبُدُ إِلَيْهِمُ الْعَهْدَ، وَتَوَقَّى إِلَيْهِمُ الْمُدَّةُ إِذَا وَقُوا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِلَّا الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ثُمَّ لَمْ يَنْقُصُوكُمْ شَيْئًا﴾ [التوبة: ٤] وَقَوْلِهِ ﷺ: ﴿فَمَا اسْتَفْتَمُوا لَكُمْ فَاسْتَفْتِمُوا لَهُمْ﴾ [التوبة: ٧].

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِلَّا الَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَى قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ رِسْقٌ﴾ قَالَ بَعْضُهُمْ: اسْتَفْتَى الَّذِينَ خَرَجُوا مِنْ دَارِ الْهَجْرَةِ مُرْتَدِّينَ إِلَى قَوْمِيهِمْ، وَكَانَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ الْمُؤْمِنِينَ عَهْدٌ وَمِيثَاقٌ، وَقَالُوا ^(٨)... وَفِيهِمْ نَزَلَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِلَّا الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ [التوبة: ٤] كَأَنَّهُ قَالَ: وَاللَّهُ أَعْلَمُ: إِنْ وَصَلَ هَؤُلَاءِ إِلَى أَوْلِيَاكَ الَّذِينَ «بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ عَهْدٌ وَمِيثَاقٌ» فَلَا تَقَاتِلُوهُمْ.

(١) فِي الْأَصْلِ وَم: قَالَ. (٢) فِي الْأَصْلِ وَم: الَّذِي. (٣) فِي الْأَصْلِ وَم: الَّذِينَ. (٤) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (٥) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (٦) فِي الْأَصْلِ وَم: فِيمَا. (٧) مِنْ م، فِي الْأَصْلِ: أَوْ. (٨) فِي الْأَصْلِ وَم: وَقَالَ.

وقيل: كَانَ هذا في حَيٍّ مِنَ الْعَرَبِ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَمَانٌ وَعَهْدٌ، وَكَانَتْ^(١) الْمَوَادَّعَةُ عَلَى أَنَّ مَنْ أَنَاهُمْ مِنَ الْمُسْلِمِينَ فَهُوَ آمِنٌ، وَمَنْ جَاءَ مِنْهُمْ إِلَى الْمُؤْمِنِينَ فَهُوَ آمِنٌ.

يَقُولُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ: إِنَّ وَصَلَ هَؤُلَاءِ أَوْ غَيْرُهُمْ إِلَى أَهْلِ عَهْدِهِمْ، [وَقَالُوا: نَعَاهِدُكُمْ]^(٢) فَإِنَّ لَهُمْ بِمِثْلِ الَّذِي لَأَوْلِكَ مِنَ الْعَهْدِ وَتَرْكِ الْقِتَالِ.

وعن ابن عباسٍ رضي الله عنهما [أَنَّهُ قَالَ]^(٣): (لَمَّا صَدَّ مُشْرِكُو مَكَّةَ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْبَيْتِ جَاءَ رَجُلٌ، يُقَالُ لَهُ: كَذَا مِنْ بَغْضِ الْقِبَالِ لِيَنْظُرَ مَا أَمْرُ مُحَمَّدٍ ﷺ وَقُرَيْشٍ، فَرَأَاهُمْ قَدْ خَالُوا بَيْنَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَبَيْنَ الْبَيْتِ، فَقَالَ: يَا مَعْشَرَ قُرَيْشٍ هَلْ كُنْتُمْ أَتْرُدُونَ قَوْمًا عَمَّا ضَفَرُوا رُؤُوسَهُمْ عَنِ الْبَيْتِ؟ وَاللَّهُ لَا تُشْرِكُكُمْ فِي هَذَا، فَصَالَحَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَوَادَعَهُ أَلَّا يَكُونُوا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَلَا يَكُونُوا عَلَيْهِ، وَمَنْ لَجَأَ إِلَيْهِ فَهُوَ آمِنٌ). فَلَا تَذَرِي كَيْفَ كَانَتْ الْقِصَّةُ فِي ذَلِكَ؟ غَيْرَ أَنَّ فِيهِ دَلِيلًا أَنَّ مَنْ اتَّصَلَ بِأَهْلِ الْعَهْدِ، وَكَانَ عَلَى رَأْيِهِمْ، فَهُوَ بِمَنْزِلَتِهِمْ، لَا يَقَاتِلُهُمْ.

وَمِنْ قَوْلِنَا: إِنَّ الْإِمَامَ إِذَا وَادَعَ أَهْلَ بَلَدٍ مِنْ بُلْدَانِ أَهْلِ الْحَرْبِ، فَمَنْ دَخَلَ فِيهَا، أَوْ اتَّصَلَ بِهِمْ، فَهُمْ آمِنُونَ بِمِثْلِهِمْ، لَا يَجِلُّ قِتَالُهُمْ وَلَا أَسْرُهُمْ حَتَّى يُنْبَذَ إِلَيْهِمْ عَهْدُهُمْ. وَإِذَا آمَنَ قَوْمًا مِنْهُمْ فِي دَارِ الْإِسْلَامِ، وَوَدَاعَهُمْ، ثُمَّ انْضَمَّ إِلَيْهِمْ آخَرُونَ، فَدَخَلُوا مَعَهُمْ دَارَ الْإِسْلَامِ، [لَا يَجِلُّ]^(٤) لَهُ قِتَالُهُمْ وَأَسْرُهُمْ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وقوله تعالى: ﴿أَوْ جَاءَكُمْ حَصْرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ قيل: أَي ضَيِّقَةُ صُدُورِهِمْ. وَهَكَذَا قَالَ الْكِسَائِيُّ: (كُلُّ مَنْ ضَاقَ صَدْرُهُ عَنْ فِعْلٍ أَوْ كَلَامٍ فَقَدْ حَصَرَ). فَهَذَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، مَا ذَكَرْنَا: أَنَّ الْمَوَادَّعَةَ أَلَّا يُعِينَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا فِي الْقِتَالِ، وَلَا يُعِينُوا عَلَيْهِمْ عَدُوَّهُمْ. فَتَنَاهُمْ اللَّهُ عَنْ قِتَالِهِمْ لِمَا أَخْبَرَ أَنَّ قُلُوبَهُمْ تَضَيِّقُ عَلَى أَنْ يَقَاتِلُوهُمْ مَعَ قَوْمِهِمْ مَعَكُمْ.

وَفِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَوْ جَاءَكُمْ حَصْرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ حُكْمُ هَذَا الْحَرْفِ مَا ضَمَّنَهُ الْحَرْفُ الْأَوَّلُ، فَيَكُونُ ذَلِكَ الشَّيْءُ وَمَنْ ذَكَرْتُ إِذَا كَانَ هَذَا صِفَتُهُ: أَنْ يَضَيِّقَ صَدْرُهُ عَنْ مُقَاتَلَةِ الْمُؤْمِنِينَ وَالْكَافِرِينَ جَمِيعًا إِمَّا بِالطَّنِيعِ وَإِمَّا بِوَفَاءِ الْعَهْدِ وَإِمَّا بِالنَّظَرِ فِي الْأَمْرِ لِتَبَيُّنِ لَهُ الْحَقِّ، وَهُوَ مُتَرَدِّدٌ فِي الْأَمْرِ بِمَا يَجِدُ الْعَارِفِينَ^(٥) بِالْكِتَابِ الَّتِي اخْتَجَّ بِهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مُخْتَلِفِينَ فِيهِ عَلَى [كَمَالٍ]^(٦) عَقْلِهِمْ، مُرْتَبِّبٍ بِهِمْ، أَوْ تَخَلُّفٍ^(٧) عَنِ الْإِحَاطَةِ بِحَقِّ الْحَقِّ إِلَّا بَعْدَ طَوِيلِ النَّظَرِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

فَيَكُونُ مَعْنَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَوْ جَاءَكُمْ حَصْرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ بِمَعْنَى وَجَاؤُهُمْ. وَيَحْتَمِلُ فِي قَوْمِ سِوَى [مَا]^(٨) ذَكَرْتُ مِنَ الَّذِينَ يَصِلُونَ لِكُرِّ أُولَئِكَ الْمُعَاهِدِينَ [أَنْفُسُهُمْ هُمْ]^(٩) الَّذِينَ أَبَتْ أَنْفُسُهُمْ نَقْضَ الْعَهْدِ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ الْمُؤْمِنِينَ، وَعَرَضُوا^(١٠) عَلَى الْوَفَاءِ بِهِ، وَأَبَتْ أَنْفُسُهُمْ أَيْضًا مَعُونَةَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى قَوْمِهِمْ بِالْمُوَافَقَةِ بِالْمَذْهَبِ وَالدينِ. وَعَلَى ذَلِكَ وَضَفَّ جَمِيعَ الْمُعَاهِدِينَ الَّذِينَ عَرَضُوا عَلَى الْوَفَاءِ بِالْعَهْدِ، وَذَلِكَ فِي حَقِّ الْآيَاتِ الَّتِي ذَكَرْنَا.

ثُمَّ بَيَّنَّ [لِلَّذِينَ يَنْفَضُونَ]^(١١) الْعَهْدَ أَوْ الْمُنَافِقِينَ الَّذِينَ مَتَى سُئِلُوا عَنِ الْكُفْرِ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ وَالْعَوْنِ لِأَعْدَائِهِ الْأَمْرَ فِيهِمْ؛ وَذَلِكَ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَا أَهْلَ يَثْرِبَ لَا مُقَامَ لَكُمْ﴾ [إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى]^(١٢): ﴿وَلَوْ دُخِلَتْ عَلَيْهِمْ مِنْ أَقْطَارِهَا ثُمَّ سُئِلُوا الْفِتْنَةَ لَآتَوْهَا﴾ [الْأَحْزَاب: ١٣ وَ ١٤]. وَتَكُونُ هَذِهِ الْآيَةُ فِيهِمْ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَئِنْ لَمْ يَنْتَهِ الْفَاسِقُونَ﴾ الْآيَةُ [الْأَحْزَاب: ٦٠] فَيَكُونُ فِي هَذِهِ الْآيَةِ الْإِذْنُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَسَلَّطْنَاهُمْ عَلَيْكُمْ﴾ أَي نَزَعَ مِنْ^(١٣) قُلُوبِهِمُ الرُّغْبَ وَالْخَوْفَ ﴿فَلَقَاتَلُوكُمْ﴾ وَلَمْ يَطْلُبُوا مِنْكُمْ الصَّلَاحَ وَالْمَوَادَّعَةَ ﴿فَإِنْ أَعْرَضْتُمْ عَنْكُمْ فَلَمْ يَغْنَبْكُمْ﴾ ١٠٧ - / وَالْقَوْلُ إِيَّاكُمْ السَّلَامُ يَعْنِي طَلَبُوا الصَّلَاحَ، وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما وَقِيلَ: قَالُوا: إِنَّا عَلَى دِينِكُمْ، وَأَظْهَرُوا الْإِسْلَامَ ﴿فَمَا جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ عَلَيْهِمْ سَبِيلًا﴾ أَي حُجَّةً وَسُلْطَانًا الْقِتَالِ. أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى رَسُولَهُ ﷺ بِالْكَفِّ عَنْ هَؤُلَاءِ.

(١) فِي الْأَصْلِ وَم: وَكَانَ. (٢) فِي الْأَصْلِ وَم: أَوْ قَالَ عَهْدَكُمْ. (٣) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (٤) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (٥) فِي الْأَصْلِ وَم: الْمَعْرُوفِينَ. (٦) فِي الْأَصْلِ وَم: مَا. (٧) فِي الْأَصْلِ وَم: وَتَخَلَّفَ. (٨) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (٩) فِي الْأَصْلِ وَم: نَفْسُهُ. (١٠) فِي الْأَصْلِ وَم: وَعَرَضُوا. (١١) فِي الْأَصْلِ وَم: يَنْتَظِرُونَ. (١٢) فِي الْأَصْلِ وَم: فِي. (١٣) فِي الْأَصْلِ وَم: فِي.

الآية ٩١

وقوله^(١) تعالى: ﴿سَتَجِدُونَ ءَآخِرِينَ يُرِيدُونَ أَن يَأْمَنُوا بَكُمْ وَيَأْمَنُوا قَوْمَهُمْ﴾ الآية. قيل: كَانَ رَجَالٌ تَكَلَّمُوا بِالْإِسْلَامِ مُتَعَرِّضِينَ لِأَيِّمَاتِ الْمُسْلِمِينَ إِذَا لَقَوْهُمْ، وَيَأْمَنُوا قَوْمَهُمْ بِكُفْرِهِمْ، فَأَمَرَ اللَّهُ بِقَتَالِهِمْ لَا^(٢) أَنْ يَغْتَرِلُوا عَنْ قِتَالِهِمْ. وقيل: قوله تعالى: ﴿سَتَجِدُونَ ءَآخِرِينَ﴾ غَيْرُهُمْ مِمَّنْ لَا يَبْقَى لَكُمْ مَا كَانَ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِنَ الْعَهْدِ، ﴿يُرِيدُونَ أَن يَأْمَنُوا بَكُمْ﴾ يَقُولُ: يُرِيدُونَ أَنْ يَأْمَنُوا^(٣) فِيكُمْ، فَلَا تَتَعَرَّضُوا لَهُمْ، وَيَأْمَنُوا فِي قَوْمِهِمْ بِكُفْرِهِمْ، فَلَا يَتَعَرَّضُوا لَهُمْ.

ثم أَخْبَرَ ﷺ عَنْ صَنِيعِهِمْ وَحَالِهِمْ، فَقَالَ: ﴿كُلُّ مَا رُدُّوا إِلَى الْفِتْنَةِ﴾ يعني الشُّرَكَاءَ ﴿أَزْكُوا فِيهَا﴾ أَيِ كُلِّمَا دُعُوا إِلَى الشُّرَكَاءِ [رَجِعُوا فِيهِ]^(٤) فَهَؤُلَاءِ أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى رَسُولَهُ ﷺ بِقِتَالِهِمْ، وَعَرَفَهُ صِفَتُهُمْ، إِنَّ لَمْ يَغْتَرِلُوا، أَوْ يَكْفُوا أَيْدِيَهُمْ عَنْ قِتَالِكُمْ ﴿فَحَذُّهُمْ وَأَقْلُوبُهُمْ حَيْثُ تَوَقَّعْتُمُوهُمْ وَأُولَئِكَ جَعَلْنَا لَكُمْ عَلَيْهِمْ سُلْطَانًا نُّبَيِّنَا الْقَتْلَ وَحُجَّتَهُ.

وفي حَرْفِ ابْنِ مَسْعُودٍ ﷺ: وَيَكْفُوا أَيْدِيَهُمْ عَنْ أَنْ يُقَاتِلُوكُمْ. وفي حَرْفِهِ: رُكِّسُوا فِيهَا. وفي حَرْفِ حَفْصَةَ: رُكِّسُوا فِيهَا. وفي حَرْفِهَا: أَنْ يُقَاتِلُوكُمْ^(٥)، وَيُقَاتِلُوا قَوْمَهُمْ.

ثم يُحْتَمَلُ نَسْخُ هَذِهِ الْآيَةِ وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يَقَاتِلُوكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٠] بِقَوْلِهِ^(٦) تَعَالَى: ﴿فَإِنْ أَعْرَضُوا عَنْكُمْ فَلَمْ يَقَاتِلُوكُمْ وَأَلْقُوا إِلَيْكُمُ السَّلَمَ﴾ [النساء: ٩٠] وبِقَوْلِهِ ﷺ: ﴿فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ﴾ [التوبة: ٥] لِأَنَّ الْفُرْضَ فِي الْقِتَالِ أَوَّلُ مَا كَانَ فُرْضَ أَنْ تُقَاتِلَ مَنْ قَاتَلْنَا، وَبَدَأْنَا. ثم إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ^(٧): ﴿فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ وَخُذُوهُمْ وَأَخْصِرُوهُمْ﴾ [التوبة: ٥].

الآية ٩٢

وقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَتْ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَا﴾ اخْتَلَفَ فِيهِ: عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ [أَنَّهُ]^(٨) قَالَ: ﴿وَمَا كَانَتْ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَا﴾ أَيِ لَا يَنْبَغِي لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا بِغَيْرِ حَقٍّ عِنْدًا إِلَّا خَطَا فِي مَا يَمْلِكُهُ. وقيل: إِلَّا بِوَضْعِ الْوَاوِ؛ كَأَنَّهُ قَالَ: وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا وَلَا خَطَا، وَذَلِكَ جَائِزٌ فِي اللُّغَةِ. وقيل: وَمَا كَانَ يَنْبَغِي لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَتْرَكَ قَتْلَهُ إِذَا قَتَلَ آخَرَ عَمْدًا إِلَّا خَطَا، فَإِنَّهُ يَتْرَكَ قَتْلَهُ، وَلَا يَقْتُلُ بِهِ، وَهُوَ قَوْلُ أَبِي بَكْرٍ الْكِسَانِيِّ. وقيل: وَمَا كَانَ يَنْبَغِي لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَتْرَكَ حُكْمَ قَتْلِهِ إِلَّا خَطَا. قَالَ أَبُو بَكْرٍ الْكِسَانِيُّ: (حُكْمُ الْقَتْلِ مَا ذَكَرْنَا مِنَ الْقِصَاصِ وَالْقَوْدِ أَوْ كَلَامٌ نَحْوُ هَذَا).

وَيَحْتَمِلُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا كَانَتْ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَا﴾ قَطْعَ بَعْدَ مَا سَبَقَ مِنَ اللَّهِ بَيَانُهُ فِي^(٩) غَيْرِ آيَةٍ مِنَ الْقُرْآنِ نَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ﴾ [البقرة: ١٧٨]، وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَكُنَّا عَلَيْهِمْ نَبَاً أَنَّ النَّفْسَ بِالْنَفْسِ﴾ [المائدة: ٤٥] وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيهِ سُلْطَانًا﴾ [الإسراء: ٣٣] وَغَيْرُهُمَا^(١٠) مِنَ الْآيَاتِ ﴿إِلَّا خَطَا﴾. فَإِنَّهُ لَمْ يَسْبِقْ مِنْهُ الْحُكْمُ فِيهِ إِلَّا فِي هَذِهِ الْآيَةِ.

وقيل: لَيْسَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا عَلَى كُلِّ حَالٍ إِلَّا أَنْ يَقْتُلَهُ مُخْطِئًا. فَعَلَيْهِ مَا فِي الْقُرْآنِ، وَهُوَ قَرِيبٌ مِمَّا ذَكَرْنَا عِنْدَ الْخَطَا عِنْدَنَا عَلَى وَجْهَيْنِ: خَطَا قَصْدٍ وَخَطَا دِينٍ. فَخَطَا الْقَصْدِ هُوَ أَنْ يَقْصِدَ أَحَدًا^(١١)، فَيَصِيبُ غَيْرَهُ، وَخَطَا الدِّينِ هُوَ أَنْ يَغْرِقَهُ مُشْرِكًا^(١٢) كَافِرًا مِنْ قَبْلِ^(١٣) حَلَالِ الدِّمِّ، فَيَقْتُلَهُ عَلَى مَا عَرَفَهُ مِنْ قَبْلِ، وَهُوَ لِلْحَالِ مُسْلِمٌ.

فَإِنْ قِيلَ: كَيْفَ لَزِمَهُ فِي قَتْلِ الْخَطَا مَا لَزِمَهُ مِنَ الْكُفَّارَةِ، وَقَدْ أَخْبَرَ اللَّهُ ﷻ أَنَّ لَا مُوَاحَدَةَ لَهُ، وَأَنْ لَا حَرَجَ عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ بِقَوْلِهِ: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِالْفُحْشِ إِنِّي أَنَا غَفُورٌ ذُو نُورَانٍ﴾ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا كَسَبَتْ قُلُوبُكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٥] وَقَالَ فِي آيَةٍ أُخْرَى: ﴿وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ وَلَكِنْ مَا تَمَعَّدْتُمْ قُلُوبُكُمْ﴾ [الأحزاب: ٥] وَغَيْرِهَا مِنَ الْآيَاتِ؟ قِيلَ: إِنَّ الْفِعْلَ [فِي الْأَوَّلِ]^(١٤) فَعَلْ مَا تَمَّ، وَإِنْ كَانَ لَمْ يَوْجَدْ مِنْهُ الْقَصْدُ فِيهِ، فَمَا أَوْجَبَ إِنَّمَا أَوْجَبَ لِمَا الْفِعْلُ فَعَلْ مَا تَمَّ، وَفِي^(١٥) الثَّانِي يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ اللَّهُ يُكَلِّفُنَا يَتْرَكَ الْقَتْلَ، وَالْفِعْلُ فِي حَالِ السُّهُوِّ وَالْعَفْلَةِ.

(١) فِي الْأَصْلِ وَم: ثُمَّ قَالَ. (٢) فِي الْأَصْلِ وَم: إِلَّا. (٣) فِي الْأَصْلِ وَم: لِأَيِّمَاتِهِ. (٤) فِي الْأَصْلِ وَم: فَرَجَعُوا فِيهَا. (٥) فِي الْأَصْلِ وَم: وَرَسُولِهِ. (٦) فِي الْأَصْلِ وَم: يُقَاتِلُوكُمْ. (٧) فِي الْأَصْلِ وَم: فِي قَوْلِهِ. (٨) فِي الْأَصْلِ وَم: قَالُوا أَنْ. (٩) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (١٠) فِي الْأَصْلِ وَم: مِنْ. (١١) فِي الْأَصْلِ وَم: وَغَيْرِهَا. (١٢) فِي الْأَصْلِ وَم: أَحَدٌ. (١٣) فِي الْأَصْلِ وَم: مُشْرِكًا. (١٤) مِنْ م، فِي الْأَصْلِ: قَتَلَ. (١٥) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (١٦) فِي الْأَصْلِ وَم: وَ.

أَلَا تَرَى أَنَّهُ قَالَ: ﴿لَا تُؤَاخِذْنَا إِن نَّسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦] وَالْخَطَا يُنْقَضُ ^(١) الصَّوَابُ، فَلَا يُجَوِّزُ أَنْ يُؤَمَّرَ بِطَلَبِ الصَّوَابِ، وَلَا يُنْهَى عَنْ إِيَابِ ضِدِّهِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَسْكَ تَبِيبَكَ مِنْ الدُّنْيَا﴾؟ [القصص: ٧٧].

ثُمَّ اخْتَلِفَ فِي الْمَعْنَى الَّتِي أُوجِبَ عَلَيْهَا رَقَبَةُ مُؤْمِنَةٍ [بِوَجْهَيْنِ]:

أَحَدُهُمَا: ^(٢) قِيلَ: لِأَنَّهُ ائْتَلَفَ نَفْسًا خَلَقَهَا اللَّهُ لِعِبَادَتِهِ، فَأُوجِبَ مَكَانَهَا نَفْسًا مُؤْمِنَةً لِتَعْبُدَ اللَّهَ عَلَى مَا عِبَدَتْ تِلْكَ. لَكِنْ التَّأْوِيلُ لَوْ كَانَ هَذَا لَكَانَ يَجِبُ فِي الْعَمْدِ مَا وَجِبَ فِي الْخَطَا لِأَنَّهُ وَجِدَ ذَلِكَ الْمَعْنَى. لَكِنْ أُوجِبَ لَا لِذَلِكَ الْمَعْنَى، وَلَكِنْ تَغْلِيظًا وَتَشْدِيدًا عَلَيْهِ لَمَّا ائْتَلَفَ نَفْسًا مَحْظُورًا [قَتْلَهَا] ^(٣) لَمْ يُؤْذَنْ لَهُ فِي ذَلِكَ لَمَّا يُقَدِّمُ عَلَى مِثْلِهِ. وَلِلَّهِ أَنْ يُوجِبَ عَلَى مَنْ شَاءَ بِمَا شَاءَ لِمَا شَاءَ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُقَالَ: لِمَ؟ وَ: كَيْفَ؟ وَ: أَيْنَ؟

وَالثَّانِي: أُوجِبَ عَلَيْهِ رَقَبَةُ مُؤْمِنَةٍ لِأَنَّهُ ابْتَقَى لَهُ نَفْسًا أُوجِبَ عَلَيْهِ وَمِثْلَهَا رَقَبَةُ مُؤْمِنَةٍ.

وَفِي قَوْلِهِ تَعَالَى أَيْضًا: ﴿وَمَا كَانَتْ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَاً﴾ اخْتَلِفَ فِي تَأْوِيلِهِ: ﴿وَمَا كَانَتْ لِمُؤْمِنٍ﴾ فَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ بِإِضْمَارِ ﴿وَمَا كَانَتْ﴾ بِمَثْرُوكٍ [لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَاً] يُخْرِجُ مَعْنَى: بِمَثْرُوكٍ عَلَى وَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: مَا قَالَهُ أَبُو بَكْرٍ [الْمُلَقَّبُ بِالْأَصَمِ] ^(٤): أَيِ بِمَثْرُوكٍ لَهُ فِي الْقِصَاصِ إِلَّا أَنْ يَقْتُلَهُ خَطَاً. لَكِنْ هَذَا يُوجِبُ مَنْعَ الْعَفْوِ لِمَا بِهِ التَّرْكَ. وَمَعْلُومٌ أَنَّهُ أَمُرُ رُغَبٍ فِيهِ حَتَّى دَعَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَلِيَّ الْقَتِيلِ إِلَى الْعَفْوِ، ثُمَّ إِلَى اخْتِذِ الدِّيَةِ. ثُمَّ لَمَّا أَبَتْ نَفْسُهُ عِنْدَ ذَلِكَ أُذِنَ لَهُ فِي الْإِقْتِصَاصِ. وَبِذَلِكَ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَمَنْ عَفَى لَكُمْ﴾ [البقرة: ١٧٨] وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَكَلَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا﴾ إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَمَنْ تَصَدَّقَ بِهِ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَكُمْ﴾ [الأنعام: ١٤٥] إِلَّا أَنْ يَرْجِعَ فِي قَوْلِهِ: بِمَثْرُوكٍ إِلَى الْوُجُوبِ؛ أَيِ لَا يُرْفَعُ عَنْهُ إِجَابُ الْقِصَاصِ إِلَّا إِنْ ^(٥) قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَاً. فَإِنَّهُ لَيْسَ عَلَيْهِ الْقِصَاصُ.

وَالثَّانِي: أَنَّهُ مَا كَانَ بِمَثْرُوكٍ لَهُ مِنَ التَّأْدِيبِ وَالتَّوْبِيخِ وَالتَّعْظِيمِ بِسُوءِ صَنِيعِهِ بِأَخِيهِ وَتَعْدِيهِ حَدَّ اللَّهِ وَمَعُونَةِ وَلِيِّ الْقَتِيلِ إِذْ قَالَ: ﴿مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا﴾ [المائدة: ٣٢] فَحَقُّ ذَلِكَ عَلَى النَّاسِ أَنْ يُظَاهِرُوا لَهُ التَّكْبِيرَ عَلَيْهِ، وَيَقُومُوا بِالنَّصْرِ لِيُؤْلِيَهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ خَطَاً فَلَا يَتَلَقَّوْنَهُ بِشَيْءٍ وَمِمَّا ذَكَرْتُ، بَلْ يَقُومُونَ بِالسَّفَاعَةِ لَهُ وَالْمَعُونَةِ فِي اخْتِمَالِ مَا لَزِمَهُ. وَلِذَلِكَ جُعِلَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، أَمْرُ الْفِعْلِ عَلَى مَا بِهِ مِنْ إِبْقَاءِ الْإِلْفَةِ وَدَفْعِ الضَّغِينَةِ وَاجْتِمَاعِ التَّأَلُّمِ فِي الْمَصِيبَةِ.

وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ فِي تَأْوِيلِهِ الْآيَةَ: ﴿وَمَا كَانَتْ لِمُؤْمِنٍ﴾ أَيِ حَرَامٌ عَلَيْهِ ذَلِكَ الْفِعْلُ بِمَا حَرَّمَ اللَّهُ وَبِمَا بَيْنَهُمَا مِنَ الْأَخَوَةِ فِي الدِّينِ وَبِمَا هُوَ شَفِيعُهُ وَجَنُّهُ يَتَأَلَّمُ بِمَا يَتَأَلَّمُ بِهِ الْآخَرُ، وَيَتَأَذَى الْآخَرُ، وَالنَّفْسُ عَنْ مِثْلِهِ تَنْتَهِي، وَالطَّبْعُ يَنْفَرُ، فَمَا كَانَ لَهُ بَعْدَ هَذَا أَنْ يَقْتُلَ.

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِلَّا خَطَاً﴾ قِيلَ فِيهِ بِوَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا ^(٦): أَنْ يَقَعَ ذَلِكَ مِنْهُ عَلَى الْخَطَا، فَيَكُونُ عَلَى مَا لَا تَلَحُّفُهُ اللَّائِمَةُ الَّتِي ذَكَرْنَا وَلَا وَصَفُ التَّعْدِي الَّذِي وَصَفْنَا.

وَالثَّانِي: أَنْ يَكُونَ الْأَمْرُ فِي مَوْضِعِ الْإِبْتِدَاءِ لِمَا بَيَّنَّ لَهُ مِنَ الْحُكْمِ بِمَعْنَى: ﴿وَمَا كَانَتْ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا﴾ الْبَتَّةَ. لَكِنْ مَنْ «قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَاً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ» كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا يَسْمَعُونَ فِيهَا لِقَاءً إِلَّا سَلَامًا﴾ [مريم: ٦٢] بِمَعْنَى لَا يَسْمَعُونَ فِيهَا لِقَاءَ الْبَتَّةِ، لَكِنْ الَّذِي يَسْمَعُونَ يَسْمَعُونَ سَلَامًا.

وَالثَّالِثُ ^(٧): ﴿وَمَا كَانَتْ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَاً﴾ إِلَّا أَنْ [لَا] ^(٨) يَعْلَمَهُ أَنَّهُ مُؤْمِنٌ، وَكَانَ عَرَفَهُ كَافِرًا، لَهُ قَتْلُهُ ^(٩) بِمَا رُوِيَ مِنَ الْإِذْنِ فِي الْبَيَانِ وَقَتْلِ غُيُوبِ الْكُفْرَةِ بِمَا سَبَقَ مِنْ ظَهْرِ كُفْرِهِمْ، وَإِنْ اخْتَمِلَ إِيْمَانُهُمْ فِي مَا بَيْنَ الْوَقْتَيْنِ، فَيَكُونُ بِمَعْنَى: حَرَامٌ عَلَيْهِمْ إِلَّا مَنْ هَذَا وَصَفُهُ.

(١) فِي الْأَصْلِ وَم: يَقْبِضُ. (٢) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (٣) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم (٤) فِي الْأَصْلِ وَم: الْمَغْلَبُ بِالْأَمْسِ. (٥) فِي الْأَصْلِ وَم: مَنْ. (٦) مَنْ م. فِي الْأَصْلِ: أَحَدُهُمَا. (٧) فِي الْأَصْلِ وَم: وَقِيلَ. (٨) مَنْ م، سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ. (٩) فِي الْأَصْلِ وَم: قَبْلَهُ.

والرابع^(١): ﴿وَمَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا أَنْ يَقْتُلُوا مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَا﴾ أي ليس للمؤمن ذلك قط إلا أن يقتل خطأ؛ فإنه ليس في من يقال: ١٠٧ - ب/ كان له أولاً لما يقع به إلا أن يفعل هو في التحقيق؛ إذ حقيقة الفعل أن يقع بإرادة، ويخرج عليها، وهذا لا يقع بها، ولا يخرج عليها.

وقوله تعالى: ﴿وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَاً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ﴾ فلم يذكر في القاتل أنه مؤمن عند ذكر قتل. لكنه رجع إليه بوجهين:

أحدهما: أن الآية في بيان قتل يكون من المؤمنين. وعليها جرى تفسير الحكم عند الوقوع.

والثاني: قوله تعالى: ﴿تَوْبَةُ مِنَ اللَّهِ﴾ والتوبة بالتحريم تكون للمؤمن لا غيره، والله أعلم. على أنه حق الشرع من العبادات، فلا يتحمل قصد الكافر به. وأيد ذلك المذكور من الصيام، وهو لا يقوم إلا بالإيمان.

ثم جعل الإيمان شرطاً من حيث الذكر، وتأكد به بأوجه ثلاثة:

أحدها: بالتأكيد: يُذكر كل قتل على اختلاف أصل^(٢) القتل. وفي ذلك دليل أن ذلك جعل عليه [كان أمراً]^(٣) يدخل على دينه مما عليه ما الحق أن يحفظ حرمة. ويحرمته ينفي ما ذكر؛ إذ حرم دينه عليه [القتل]^(٤)، فيصير في قتله مضيئاً، والزم ما ذكرت في كل أنواع القتل^(٥) لرجوع أمر ذلك كله إلى تضييع من حق دينه. ولذلك قال^(٦): ﴿تَوْبَةُ مِنَ اللَّهِ﴾ وذلك يخرج على وجهين:

أحدهما: أن تحقق معنى التوبة في فعل الله. وذلك يخرج على وجهين:

أحدهما: على ما تجاوز منه إذ لم يأخذه بالخطأ، فيكون بحق جعل ذلك شكرياً من العبد بما لم يؤاخذ بالخطأ، فيكون معنى التوبة منه أنه لم يؤاخذ بالخطأ، لا أن [في الاعتاق ذلك]^(٧) والإعتاق للشكر له في ما لم يكن أخذه. ويجوز أن يؤاخذ لما بالجهد في التحفظ قد يؤمن ذلك. فلما لم يكلفه، وتجاوز عنه، كان على الخطأ يأمر بالشكر لذلك.

والثاني^(٨): قبولاً منه ذلك في حق التوبة عن غير القتل من الرذائل، فيكون في قيام بما أمره بوجه في حكمة العفو عن مثله، يجعل ذلك من العبد مقبولاً بحق التوبة من الرذائل، ونسبت إلى التوبة منه إذا كانت على التوفيق ليفعل إلى ذلك تسميته الله ثواباً على التوفيق أو التجاوز، والله أعلم.

والثاني^(٩): يرجع إلى فعل العبد، فتكون ﴿تَوْبَةُ مِنَ اللَّهِ﴾ على عبده، والقاتل بأن يتوب بإعتاق رقبته مؤمنة. وذلك يخرج على وجهين:

أحدهما: أن يكون الفعل فعل مآثم، والله تعالى مؤاخذ^(١٠) عليه؛ لأنه بالجهد إفاء ذلك. ولذلك تعبّد بقوله: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]. وإذا كان كذلك فيكون ذلك منه توبة إلى الله ليحفظ عن مثله في الدين.

والثاني^(١١): أن يكون عليه حفظ دينه عما يقع فيه من التضييع الذي يبلى [بوا]^(١٢) بإنساء الشيطان، أو [أن]^(١٣) يفرط غفلة، أو نحو ذلك، فيلزم حين^(١٤) ذلك بما ذكر، وإن لم يعلم؛ إذ قد يجوز وقوع نقصان في ذي الحرمان من وجوه، لا ثم يلحق، نحو المذكور في المنادى.

وفي أمر السهو في ذلك، فيؤمر به ليحجز^(١٥) ذلك؛ وذلك نحو ما قد يفسد بأمر من وجوه لا يعلم به. فكذلك أمر النقصان، فيؤمر بالتوبة إلى الله عن ذلك بما يمنح الله به من الأمور، والله أعلم، مع ما قد يتصل بالقتل ما له في حكم الخطأ؛ يأثم المرأة عليه، ويخرج. فجائز أن يرجع حرف التوبة من الله إلى ذلك، وهو سعي خطأ العمد.

(١) في الأصل وم: ويجوز. (٢) في الأصل وم: أهل. (٣) في الأصل وم: لكان أمر. (٤) ساقطة من الأصل وم. (٥) في الأصل وم: القبيل.

(٦) في الأصل وم: قبل. (٧) في م: الإعتاق في ذلك. (٨) هذا الوجه الثاني من وجهي تحقق معنى التوبة في فعل الله. (٩) هذا الوجه الثاني من وجهي تحقق معنى التوبة في فعل العبد. (١٠) في الأصل وم: مؤاخذته. (١١) هذا الوجه الثاني من وجهي فعل العبد. (١٢) ساقطة من الأصل وم. (١٣) ساقطة من الأصل وم. (١٤) في الأصل وم: خبر. (١٥) في الأصل وم: ليخير.

والثاني^(١): مِمَّا يَدُلُّ عَلَى جَعْلِ الْإِيمَانِ شَرْطاً أَنَّهُ جُعِلَ لِمَا وَقَعَ فِي حَقِّ الدِّينِ مِنَ التَّضْيِيعِ إِذَا تَعَلَّقَتْ الْحُرْمَةُ بِالذِّينِ مِنَ الْوَجْهِ الَّذِي يَبَيِّنُ، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ عِبَادَةٍ يُشَارُ إِلَيْهَا، يَقَعُ فِيهَا تَضْيِيعٌ فِي حَدِّ مِنْهَا، يَبْرُمُ تِلْكَ بِكَفَّارَةٍ، وَيَبَيِّنُ جُمْلَةً مِنَ الْعِبَادَاتِ يَتَعَقَّبُهَا الْإِنْسَانُ، وَضَمُّ^(٢) الْوَفَاءِ بِمَا يَقَعُ فِي حَدِّ مِنْهَا تَضْيِيعٌ أَوْ مَقْدَارُ أَحَدِهَا مِنَ الْفَرْضِ لَا يَعْلَمُهُ إِلَّا مَنْ يَعْلَمُ حَدَّ التَّضْيِيعِ مِنَ الْأَصْلِ، وَلَا يَعْلَمُ حَدَّهُ غَيْرُ^(٣) الَّذِي جَعَلَ الْحُدُودَ، فَيَكُونُ فِي ذَلِكَ بَيَانُ الْمُبْرَمِ، وَبِدُونِهِ لَعَلُّهُ لَا يُنَجِّزُ، فَالزَّمْ بِالِاخْتِيَاظِ، ذَلِكَ أَمْرُ الْحُدُودِ لِلْإِحْرَامِ.

والثالث^(٤): مُتَّفَقُ الْقَوْلِ عَلَى مَوْجِعِ الشَّرْطِ أَنَّهُ يَحَقُّ الزُّرُومُ؛ وَعَلَى ذَلِكَ شُرْطُ فِي التَّائِبِ فِي الصِّيَامِ لَهُ هَذَا الْمَعْنَى وَالْأَوَّلُ جَمِيعاً. وَعَلَى هَذَا الْإِتْفَاقِ جَعَلَ قَوْمٌ أَمْرَ هَذَا أَضْلاً لغيرِهِ مِنَ الْكَفَّارَاتِ. وَنَحْنُ لَا نَجْعَلُهَا لِوَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا: لِمَا^(٥) لَمْ يَجْعَلْ ذَكَرَ التَّائِبِ [فِي هَذَا أَضْلاً لِكُلِّ مَا لَمْ يَذْكُرْ فِيهِ التَّائِبُ]^(٦).

والثاني: لِمَا يَبَيِّنُ مِنْ مَحَلِّ كُلِّ مِنْ أَضْلٍ ذَلِكَ أَنَّهُ إِنَّمَا يَعْلَمُ مَنْ عَلِمَ مَا حَدَّثُوا مِنَ الْأَضْلِ. وَمَعْلُومُ الْإِخْتِلَافِ فِي الْكُلِّ. لِذَلِكَ لَمْ يَجِبْ هَذَا. لَكِنْ يُطْلَقُ الْمُطْلَقُ وَيُقَيَّدُ الْمُقَيَّدُ بِالذِّكْرِ، وَإَيْدَ ذَلِكَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدْ ذَكَرَ فِي كُلِّ قَتْلِ، وَلَوْ كَانَ بِالَّذِي يَخْتَمِلُ ذَكَرَ الْحَدِّ بِالتَّذْيِيرِ لَكَانَ تَرْكُ الذِّكْرِ فِي ذَلِكَ لِإِفْهَامِ الْحُكْمِ فِي نَوْعِ الْمَذْكُورِ أَقْرَبَ مِنْهُ فِي غَيْرِ نَوْعِهِ، فَيَبَيِّنُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، لِوَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا: لِلتَّيْبِيهِ عَلَى زُرُومٍ فِي هَذَا إِلَى الذِّكْرِ.

والثاني: لِلتَّيْبِيهِ أَنَّهُ لَمْ يُجْعَلْ لِمَكَانِ الْقَتْلِ، لَكِنْ لِمَا وَقَعَ فِي الدِّينِ مِنَ التَّضْيِيعِ. وَجَائِزٌ أَنْ يَكُونَ شَرْطُ الْإِيمَانِ بِمَا سَبَقَ فِي تَضْيِيعِ حَدِّ مِنَ الْحُدُودِ الَّذِي اقْتَضَى إيجابُهُ عَلَيْهِ الْإِيمَانُ، فَأَمَرَ بِإِعْتَاقِ مَنْ يُسَلِّمُ لَهُ الرِّقَبَةَ لِحَفِظِ مَا أَلْزَمَهُ حَقُّ الْإِيمَانِ مِنَ الشُّغْلِ عَنْهُ بِحَقِّ الرِّقِّ فِيهِ لغيرِهِ.

وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ إِنَّمَا أَتَقَيَّتْ بِهِ نَفْسُهُ، وَهِيَ مُؤَمَّنَةٌ، فَأَمَرَ أَنْ يَشْكُرَ لِلَّهِ تَعَالَى بِإِنْقَاءِ نَفْسٍ مُؤَمَّنَةٍ؛ إِذْ بِالْعِتْقِ إِحْيَاءٌ. وَعَلَى مَا ذَكَرَ مِنَ اخْتِلَافِ الْحُدُودِ، وَمَا لَهُ حُدُودٌ، وَفِي حَقِّ الشُّرْعِ لَمْ يُقَسِّمِ الطَّعَامَ عَلَى الصِّيَامِ عِنْدَ الْعَجْزِ عَنْهُ عَلَى مَا قَضَى بِهِ فِي حَقِّ الظَّهَارِ وَالْفِطْرِ مَعَ مَا فِي الظَّهَارِ حَقٌّ لِمَا لَمْ يَكُنِ التَّأْخِيرُ إِلَى الْقُدْرَةِ عَلَيْهِ أَوْ مُلْكِ الرِّقَبَةِ، وَلَيْسَ هَهُنَا.

وَأَمْرُ الْفِطْرِ هُوَ فِي بَعْضِ صِيَامٍ قَدْ جُعِلَ لِأَصْلِهِ مِنَ الطَّعَامِ عَوَاضاً، عُرِفَ حَدُّهُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَ﴾ الْآيَةُ [البقرة: ١٨٤]. فَعَلَى ذَلِكَ أَمْرُ عَوَاضِ التَّعْدِي فِيهِ. وَلَيْسَ فِي أَمْرِ الْقَتْلِ ذَلِكَ، وَذَلِكَ الْآيَةُ بِذِكْرِ الْإِيمَانِ عَلَى أَنَّ لَهُ حَدّاً يُعْرَفُ مَوْقِعُهُ. ثُمَّ الَّذِي تَبَيَّنَ فِيهَا أَنَّهُ التَّضْدِيقُ خَاصَّةً مَا جَمَعَ بَيْنَ الْمُؤْمِنِ الَّذِي يَخْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مِنْهُ سَائِرُ الشَّرَائِعِ وَالَّذِي لَا يَخْتَمِلُ سِوَى نَفْسِ الْإِيمَانِ، وَهُوَ الْمُؤْمِنُ الَّذِي مِنْ قَوْمٍ عَدُوٌّ لَنَا؛ إِذْ قَدْ يُؤْمِنُ مَنْ فِي دَارِ الْحَرْبِ بِمَا فِي الْعَقْلِ دَلِيلُهُ، وَلَا يَعْلَمُ بِهِ غَيْرُهُ مِنَ الْعِبَادَاتِ الَّتِي لَهَا حَقُّ الشَّرَائِعِ.

وَقَدْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ فِي الْإِبْلَاحِ فِي وَصْفِ مَا يُكْفَرُ بِهِ بِإِبْلَاحٍ فِي التَّخْذِيرِ عَنِ الْعَقْلَةِ الَّتِي لَدَيْهَا خَوْفٌ وَقَوَعٌ مَا ذَكَرْتُ مِنْ تَضْيِيعِ حَقِّ الزَّيْمَةِ دِينُهُ: [الزَّمِ التَّعَوُّدُ]^(٧) كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ الْكَفَّارَةُ عَلَى التَّمَامِ لِمَا انْفَرَدَ كُلُّ بِمَا لَزِمَهُ مِنَ الْحَقِّ بِدِينِهِ فِي التَّضْيِيعِ. وَعَلَى هَذَا قَوْلُهُمْ فِي الْمُخْرَمِينَ يَقْتُلُونَ الصَّيْدَ: إِنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ جَنَى عَلَى إِحْرَامِهِ الَّذِي لَمْ يَتَّصِلْ إِحْرَامُهُ بِالْحُرْمِ غَيْرِهِ.

عَلَى أَنَّ النَّفْسَ إِذْ هِيَ لَا تَخْتَمِلُ [التَّجْزِئَةَ لَمْ تُجْزَأْ]^(٨) الْمَجْعُولُ لَهَا. وَعَلَى هَذَا أَمْرُ الْقِصَاصِ. وَالذِّئْبُ لَمْ تَجِبْ فِي الْحَقِيقَةِ لِلنَّفْسِ؛ إِذْ هِيَ تَجِبُ لِمَا دُونَهَا فِي مَا تَخْتَمِلُ التَّجْزِئَةَ^(٩) أَكْثَرَ مِمَّا يَجِبُ لِلنَّفْسِ. وَإِذَا بَلَّغَتِ النَّفْسَ، فَسَقَطَ بَعْضُ مَا لَهُ مِنْهَا حُكْمُ الْوُجُوبِ. وَلِذَا هِيَ تَرْجَعُ إِلَى غَيْرِ الْجَانِي. وَمُحَالٌ اخْذُ الْكُلِّ وَمَنْ يَرْجَعُ إِلَيْهِ بِالْكُلِّ بِمَا يَكُونُ فِي طَلَبِ

(١) هذا الوجه الثاني من وجوه جعل الإيمان شرطاً. (٢) في الأصل: وضموا. في م: وجعل. (٣) من م: في الأصل: غيره. (٤) هذا الوجه الثالث من وجوه الإيمان شرطاً. (٥) في الأصل: وم: مما. (٦) ساقطة من الأصل وم: (٧) في الأصل: لزم التفرد. في م: لزم التعود. (٨) في الأصل: وم: التجربة لم يتجر. (٩) في الأصل: وم: لتجربة.

التَّخْفِيفِ الإِجْحَافُ وإِهْلَاكُ الْخَلْقِ، وَلِمَا كَانَ حَقُّ النَّفْسِ مِنْ حَيْثُ الْقَتْلُ فِي الْمَالِ يَخْتَلِفُ، وَمِنْ حَيْثُ الْقِصَاصُ وَالْكَفَّارَةُ، لَا يَنْبَغُ أَنْ الْمَرْجِعُ فِي هَذَيْنِ إِلَى أَحْوَالٍ فِي نَفْسِ الْقَاتِلَيْنِ فِي^(١) دَيْنٍ يَضِيعُ حَقُّهُ أَوْ امْتِنَاعٍ عَنِ اخْتِمَالِ التَّجْزِئَةِ^(٢) أَوْ إِحْيَاءٍ أُرِيدَ بِالْمَوْضُوعِ. وَلَوْ لَمْ تُجْعَلْ فِي الْجَمَاعَةِ لَذَهَبَتْ^(٣) فَائِدَةُ الْإِحْيَاءِ؛ إِذِ الْوُجُودُ [بِالْإِحْيَاءِ غَيْرُهُ]^(٤)، فَيَنْبَغُ الْإِحْيَاءُ فِي أَيْلَافِ أَحْوَالِ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ.

ثم إذا رَجَعَ أَمْرُ الْكَفَّارَةِ إِلَى مَنْ تَوَلَّى قَتْلَهُ، وَقَدْ سَبَقَ عَلَيْهِ أَمْرُ الدِّيَةِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَبْوَةٍ يَمْنَعُنِي: عَلَيْهِ تَحْرِيرُ مَا ذَكَرَ، أَوْ قَدْ أُوجِبَ عَلَيْهِ.

وعلى ذلك جَمِيعُ مَا فِي الْقُرْآنِ مِنَ الْأَمْرِ عَلَى إِثْرِ الْأَسْبَابِ.

ثم نَسَقَ عَلَى ذَلِكَ / ١٠٨ - أ / بقوله: ﴿وَدِيَةٌ مُسْكَمَةٌ إِلَى أَهْلِيهِ﴾ فَحَقَّقَهَا أَنْ تَكُونَ عَلَيْهِ. وَالْخَبَرُ الْوَارِدُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي أَمْرِ الْفِعْلِ الَّذِي تَوَارَثَتْ الْأُمَّةُ إِلَى يَوْمِنَا هَذَا بِلِ الْأَمَمِ حَتَّى كَانَ قَدْ ظَهَرَ عَنْ [أَمَمِ الرِّسَالِ]^(٥) السَّالِفَةِ بِحَقِّ التَّوَاتُرِ فِي الْمُؤْمِنِينَ ثُمَّ الْمُنْكَرِينَ^(٦) لَهُمْ. فَكَانَ ذَلِكَ بِحَقِّ التَّعَاوُنِ. وَلِذَلِكَ قَالَ أَصْحَابُنَا، رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى، فِي الَّذِينَ لَا عَاقِلَةَ لَهُمْ: تَجِبُ الدِّيَةُ فِي أَمْوَالِهِمْ. وَعَلَى ذَلِكَ فِي مَا يَظْهَرُ بِأَقْوَابِهِمْ دُونَ الْبَيِّنَاتِ، وَهُوَ الْحَقُّ: إِذْ فِي مَا يَجِبُ فِيهِ الْقِصَاصُ، أَنْفُسُهُمْ تَتَلَفُ. فَعَلَى ذَلِكَ الدِّيَةُ.

وَالْأَصْلُ فِي ذَلِكَ أَنَّ مَعْنَى الْقِصَاصِ مَقْعُولٌ أَيْدِ الَّذِي ذَكَرَ اللَّهُ تَعَالَى فِي الْقُرْآنِ مِنْ قَوْلِهِ: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَوةٌ﴾ [البقرة: ١٧٩] فَلَا مَعْنَى لِيَصْرَفَ ذَلِكَ إِلَى غَيْرِ الْمُتَوَلَّى لِمَا يُذْهِبُ الْحَيَاةَ. وَجَائِزٌ شَرَعَ ذَلِكَ بِحَقِّ الْفِعْلِ لِيَنْزَجِرَ النَّاسُ بِهِ، وَلِتَسَلَّمَ لَهُمُ الْحَيَاةُ الَّتِي هِيَ أَلَدُّ الْأَشْيَاءِ؛ إِذْ بِهَا تُعْرَفُ اللَّذَاتُ كُلُّهَا، وَذَلِكَ الْمَعْنَى لَيْسَ نَفْسُ الْقَتِيلِ أَحَقُّ مِنْ غَيْرِهِ مِنْ أَنْ يُجْعَلَ الْقِصَاصُ لِحَقِّهِ، بَلِ الْأَوَّلَى أَنْ يُجْعَلَ لَا مُحَالَةَ لِلْوَرَعِ مَعَ مَا كَانَ مَعْلُومًا أَنَّ نَفْسَ الْقَتِيلِ لَا تَنْتَفِعُ، بَلِ إِنَّمَا نَفْعُهَا فِي أَنْ يَتَّقَى لِحُوفِ الْقِصَاصِ.

فَمَنْ يَرُومُ قَتْلَهُ أَشْفَقُ^(٧) عَلَى نَفْسِهِ، وَلَيْسَ ذَلِكَ فِي أَمْرِ الدِّيَةِ بِشَيْءٍ، وَإِنَّمَا تُوجِبُ بَعْدَ الْوَفَاةِ، وَلَمْ تَجِبْ مِنْ وَجْهِ تَوَلَّدَ مِنْهُ الْغَضَاضَةُ وَالْعَدَاوَةُ الَّتِي لَدَيْهَا سَفْكُ الدَّمِ عَلَى حَقِّ تَخْصِصِ الدَّمِ لِمَا هِيَ تَجِبُ بِالْخَطِّ مِنْ وَجْهِ يُعْلَمُ عُذْرُ مَنْ مِنْهُ ذَلِكَ. لَكِنَّ اللَّهَ تَعَالَى بِفَضْلِهِ بِمَا جَعَلَ لِلْمُتَصِلِينَ مَعُونَةً فِي حَيَاتِهِ وَشَرَفًا فِي كَثْرَةِ الْأَقْوَامِ وَنِبَاهَةً فِي الدُّنْيَا مَعَ مَا يَقَعُ بِهَا التَّنَاصُرُ وَالتَّدَافُعُ الَّذِي يُمَثِّلُهُ الدَّوَامُ وَالْقِيَامُ، فَتَعَظُمُ فِي مَثَلِهِ مُصِيبَةُ الْفِعْلِ^(٨) وَالْخَاصَّةُ مِنْ وَجْهِ لَعَلَّهُ يَسْبِقُ إِلَيْهِمُ الْأَفْعَالُ فِي التَّلَاسُّ عَلَى أَهْلِهِ بِالْخَطِّ.

وَأَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ بِحَقٍّ، فَيُخَافُ وَقُوعُ الشَّرِّ بَيْنَهُمُ وَالْعَدَاوَةُ الَّتِي تَوْلَدُ الْفَسَادَ. فَجَعَلَ اللَّهُ تَعَالَى بِمَنِّهِ وَفَضْلِهِ لَهُمْ مَا تَطْيِبُ بِمَثَلِهِ أَنْفُسُهُمْ، وَتَسْكُنُ: الْمَعْنَى الَّذِي يُخَافُ مِنْ خُدُوثِ الشَّرِّ بَيْنَهُمْ مَعَ مَا لَهُ^(٩) جَمِيعُ مَا لِلْخَلْقِ لَهُ ابْتِدَاءُ الْبِخْنَةِ بِمَا ذَكَرَ بِلَا سَبَبٍ يَسْبِقُ؛ فَهُوَ بِالسَّبَبِ أَحَقُّ. وَإِذَا جَعَلَ بِهَذَا مِنَ الْوَجْهِ الَّذِي لَهُ حَقُّ الْإِبْتِدَاءِ، فَلَهُ وَضَعَ ذَلِكَ فِي أَحْوَالِهِمْ مِنْ إِيَّائِهِمْ نَفْسَ الْقَتْلِ^(١٠) لَهُمْ مَا ذَكَرْتُ مِنَ الْمَنَافِعِ عَلَى مَا جَعَلَ فِي ذَلِكَ، وَإِنْ لَمْ يُزَجَّعْ مَنَفَعَةُ الْوَاجِبِ فِي ذَلِكَ إِلَى الْقَتِيلِ بِمَا لَا يَعْلَمُ أَنَّهُ يُقْتَلُ لِيُجْعَلَ ذَلِكَ لِيُوجِبَ يَتَزَوَّدَهُ^(١١) لِمَعَادِهِ، وَإِنْ حُرِمَ ذَلِكَ فِي دُنْيَاهُ، فَيَصِيرُ الْمَجْعُولُ فِي ذَلِكَ فِي مَنْ لَهُمْ وَعَلَيْهِمْ بِالَّذِي ذَكَرْتُ مِنْ دَفْعِ الْفَسَادِ وَالْقِيَامِ بِحَقِّ الْإِحْسَانِ.

ثم الْأَصْلُ فِي إِتْلَافِ الْأَمْوَالِ أَنَّ مَنَافِعَهَا عِنْدَ الْقِيَامِ وَمَضَارُّهَا^(١٢) عِنْدَ الْإِتْلَافِ تَرْجِعُ إِلَى أَرْبَابِهَا خَاصَّةً. وَالْأَنْفُسُ تَرْجِعُ مَالُهَا فِي ذَلِكَ إِلَى الْعَشَائِرِ وَالْمُتَصِلِينَ. فَعَلَى ذَلِكَ الْمَجْعُولُ فِيهَا مَعَ مَا كَانَتْ الْأَمْوَالُ تُمْلِكُ، فَيَصِيرُ مِنْ ضَمَنِهِ كَأَنَّهُ اشْتَرَاهُ؛ وَكُلُّ مُشْتَرَى بِالتَّسْلِيمِ إِلَيْهِ الْخُرُوجُ مِنْهُ، فَلَا يُحْتَمَلُ أَنْ يُضْمَنَ مَنْ لَمْ تَكُنْ مِنْهُ الْجِنَايَةُ لِمَا يَسْقُطُ لَوْ ضَمِنَ بَعْدَ

(١) من م. في الأصل: من. (٢) في الأصل: من: التجربة. (٣) في الأصل: من: لِيَذْهَبَ. (٤) في الأصل: من: الأحاد غير. (٥) في الأصل: من: أمة الرسول. (٦) في الأصل: من: والمنكرين. (٧) في الأصل: من: إشفاق. (٨) في الأصل: من: العقل. (٩) في الأصل: من: لهم. (١٠) في الأصل: يانفا نفس القاتل. في م: يانف نفس القاتل. (١١) من م. في الأصل: يتزود. (١٢) من م. في الأصل: مصارفها.

التَّسْلِيمِ، وَلَا عَلَى ذَلِكَ أَمْرُ جَنَايَاتِ الْأَنْفُسِ. فَجَائِزٌ فِي حَقِّ الشَّرْعِ الْمَوْضُوعِ عَلَى غَيْرِ مَنْ يَتَوَلَّى؛ إِذْ عَلَى غَيْرِ التَّسْلِيمِ إِلَى أَحَدٍ يَسْتَوْجِبُ بَذْلَهُ.

ثُمَّ وَقَعُ الْخَطَأُ يَكُونُ مِنْ [وَجْهِ:]

أَحَدُهَا^(١): مِنْ جِهَةٍ دِينِهِ نَحْوُ [ظَنُّهُ الرَّجُلَ]^(٢) كَافِرًا بِمَا كَانَ عَرَفَهُ كَذَلِكَ أَوْ بِمَا عَلَيْهِ سِيَمَاءُ الْكُفْرِ.

[وَالثَّانِي: مِنْ]^(٣) جِهَةٍ نَفْسِهِ فِي أَنْ يَزِيغَ غَيْرُهُ، فَيُصِيبُهُ، وَالْحُكْمُ [مِنْ وَجْهِهِ الْخَطَأُ وَاحِدًا]^(٤).

[وَالثَّالِثُ: هُوَ]^(٥) الَّذِي لَمْ يَفْتَضِهِ حَقُّ هَذِهِ الْآيَةِ، وَهُوَ عِنْدَ الضَّرْبِ قَدْ يَقَعُ ذَلِكَ فِي مَا أَخْطَأَ [فِي]^(٦) الدِّينِ أَوْ فِي مَا تَعَمَّدَ أَوْ [فِي]^(٧) النَّفْسِ جَمِيعًا.

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَدَيَّةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ﴾ لَمْ يُبَيِّنْ مَنْ أَهْلُهُ؟ وَقَالَ تَعَالَى فِي مَوْضِعٍ آخَرَ: ﴿وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيَهُ سُلْطَانًا﴾ [الإِسْرَاءُ: ٣٣] وَلَمْ يُبَيِّنْ مَنْ وَلِيُّهُ؟ فَكَانَ الْأَهْلُ وَالْوَلِيُّ هُمَا وَرَثَتُهُ عَلَى مَا جَاءَ فِي الْخَبَرِ أَنَّهُ وَرَثَتْ امْرَأَةُ أَشِيمَ مِنْ دِيَّةِ زَوْجِهَا، وَإِنْ كَانَتِ الدِّيَّةُ لِأَهْلِ الْعَصَبَةِ مِنْهُمْ مِنْ قَبْلِ، وَلَئِنْ هَذِهِ الدِّيَّةُ إِنَّمَا وَجِبَتْ لِمَكَانٍ مَا لَهُمْ مِنَ الْمَنَافِعِ مِنَ الْقَتْلِ فِي حَالِ حَيَاتِهِ. فإِذَا قُتِلَ، فَذَهَبَتْ مَنَافِعُهُ عَنْهُمْ، أَوْجِبَتْ ذَلِكَ لَهُمْ لِأَنَّهُمْ هُمُ الْمُتَقَرِّبُونَ فِي حَيَاتِهِ دُونَ غَيْرِهِمْ.

وَقِيلَ: إِنَّ الْقَتْلَ يُوجِبُ الصَّغَائِنَ فِي مَا بَيْنَ أَوْلِيَاءِ الْقَتِيلِ وَأَوْلِيَاءِ الْقَاتِلِ، فَيَحْمِلُ ذَلِكَ عَلَى الْفَسَادِ وَالْإِهْلَاكِ. فَإِذَا وَجِبَتْ هَذِهِ الدِّيَّةُ لِتَطْيِيبِ أَنْفُسِهِمْ بِذَلِكَ، وَلَا يَحْمِلُ^(٨) ذَلِكَ عَلَى الصَّغَائِنِ وَالْجَفْدِ.

وَقِيلَ: أَوْجِبَتْ هَذِهِ الدِّيَّةُ لِئَلَّا يَدْعِيَ [الْقَاتِلُ]^(٩) الْخَطَأَ، فَيُسْقِطَ الْقِصَاصَ عَنْ نَفْسِهِ بِدَعْوَى الْخَطَأِ؛ فَأَوْجِبَتْ الدِّيَّةُ لِمَا^(١٠) إِذَا ادَّعَى الْخَطَأَ أَخَذَ بِالدِّيَّةِ. وَقَدْ ذَكَرْنَا أَنَّ الْخَطَأَ عَلَى [وَجْهِ:]

أَحَدُهَا: [١١] أَنْ يَقْصِدَ شَيْئًا^(١٢)، فَيُصِيبَ إِنْسَانًا؛ فَهُوَ خَطَأٌ لِأَنَّهُ أَصَابَ غَيْرَ الْقَصْدِ بِالضَّرْبَةِ.

وَالثَّانِي: خَطَأُ الدِّينِ، وَهُوَ [ظَنُّهُ الرَّجُلَ]^(١٣) كَافِرًا، فَقَتَلَهُ عَلَى ذَلِكَ قَاصِدًا لَهُ، فَهُوَ خَطَأٌ.

وَالثَّالِثُ^(١٤): وَهُوَ أَنْ يَضْرِبَ الرَّجُلَ قَاصِدًا لِذَلِكَ بِغَيْرِ حَدِيدَةٍ.

فَإِنْ كَانَ الَّذِي ضَرَبَهُ [بِهِ]^(١٥) حَجَرًا صَغِيرًا أَوْ عَصًا صَغِيرَةً فَحُكْمُهُ حُكْمُ الْخَطَأِ، وَإِذَا كَانَ حَجَرًا كَبِيرًا، مِثْلُهُ يَقْتُلُ أَوْ عَصًا عَظِيمَةً، فَإِنَّ أَصْحَابَنَا، رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى، اخْتَلَفُوا فِي ذَلِكَ:

قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ رحمته الله: (لَا قَوْدَ فِي ذَلِكَ، وَعَلَى مَا قَتَلَهُ الدِّيَّةُ مَغْلَظَةً). وَقَالَ مُحَمَّدٌ، رَحِمَهُ اللَّهُ: (يُقْتَلُ بِهِ إِذَا كَانَ مَا^(١٦) مِثْلُهُ لَا يُنْجِي). وَقَدْ رَوَى عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم مَا يُبَيِّنُ أَنَّ الْعَمْدَ مَا كَانَ بِحَدِيدٍ، فَهُوَ حُجَّةٌ لِأَبِي حَنِيفَةَ رحمته الله فِي الْحَجَرِ الْعَظِيمِ، وَدَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْقَصْدَ بِالضَّرْبِ قَدْ يَكُونُ خَطَأً. وَرَوَى عَنِ الثَّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ رحمته الله عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم [أَنَّهُ]^(١٧) قَالَ: «كُلُّ شَيْءٍ خَطَأٌ إِلَّا الْحَدِيدُ وَالسَّيْفُ» [البيهقي في السنن الكبرى ٤٢/٨]. وَنَسْأَلُكَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ فِي بَابِ شِبْهِ الْعَمْدِ^(١٨)، إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

ثُمَّ أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ الرَّقَبَةَ عَلَى الْقَاتِلِ لَا عَلَى الْعَاقِلَةِ. وَأَمَّا الدِّيَّةُ فَلَمْ يَذْكُرْ عَلَى مَنْ تَجِبُ؟ فَقَالَ أَكْثَرُ السَّلَفِ: الدِّيَّةُ أَيْضًا عَلَى الْعَاقِلَةِ، وَعَلَى ذَلِكَ تَوَاتَرَتْ الْأَثَارُ عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم وَقَالَ بَعْضُ النَّاسِ: الدِّيَّةُ أَيْضًا عَلَى الْقَاتِلِ كَالرَّقَبَةِ. فَيَقَالُ لَهُ: إِنَّ الصِّيَامَ بَدَلٌ عَنِ الدِّيَّةِ أَوْ عَنِ الْعِتْقِ؛ قِيلَ لَهُ؛ فَذَلِكَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الَّذِي يَجِبُ عَلَى الْقَاتِلِ هُوَ الْعِتْقُ الَّذِي إِنْ لَمْ يَجِدْهُ صَامَ مَكَانَهُ، وَيَدُلُّ عَلَى أَنَّ الدِّيَّةَ لَيْسَتْ عَلَيْهِ. وَقَدْ رَوَى عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم أَنَّهُ جَعَلَ الدِّيَّةَ عَلَى الْعَاقِلَةِ.

(١) فِي الْأَصْلِ وَم: وَجْهَيْنِ أَحَدَهُمَا. (٢) فِي الْأَصْلِ وَم: إِنْ ظَنَّهُ الْقَاتِلَ. (٣) فِي الْأَصْلِ وَم: وَمِنْ. (٤) فِي الْأَصْلِ: وَجْهِي. فِي م: وَجْهِي الْخَطَأُ وَاحِدًا. (٥) فِي الْأَصْلِ وَم: وَالْخَطَأُ الثَّالِثُ، وَهُوَ. (٦) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (٧) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (٨) فِي الْأَصْلِ وَم: يَحْتَمِلُ. (٩) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (١٠) مِنْ م، فِي الْأَصْلِ: لَا. (١١) فِي الْأَصْلِ وَم: وَجْهَيْنِ وَهُوَ. (١٢) فِي الْأَصْلِ وَم: سَبَابًا. (١٣) فِي الْأَصْلِ وَم: أَنْ عَرَفَهُ. (١٤) فِي الْأَصْلِ وَم: وَلِلْخَطَأِ وَجْهٌ آخَرُ. (١٥) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (١٦) فِي الْأَصْلِ وَم: مِنْ. (١٧) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (١٨) ذَلِكَ فِي تَغْلِيطِ الدِّيَةِ وَالْكَفَّارَةِ.

«عن مُقْسِمٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه [أنه]^(١) قَالَ: كَتَبَ النَّبِيُّ ﷺ كِتَابًا بَيْنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ: أَنْ يَغْفُلُوا مَعَاقِلَهُمْ، وَيُقَدُّوا عَائِلَتَهُمْ بِالْمَعْرُوفِ وَالْإِصْلَاحِ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ» «وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ [أنه]^(٢) قَضَى فِي الْجَنِينِ عَبْدًا أَوْ أَمَةً، وَالَّتِي ضَرَبَتْ ضَرْبَهَا يَعْموذُ فَسَطَاطٍ، فَتَقْتَلُهَا، فَقَضَى النَّبِيُّ ﷺ بِدِيَّتِهَا عَلَى عَصَبَةِ الْعَاقِلَةِ وَفِي مَا فِي بَطْنِهَا غُرَّةً، فَقَالَ أَعْرَابِيٌّ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ ءَاغْرَمَ مَنْ لَا طَعِمَ، وَلَا شَرِبَ، وَلَا صَاحَ، فَعِمِلُ ذَلِكَ يُقْتَلُ؟ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ أَسْجَعُ كَسْجَعِ الْأَعْرَابِ؟ تَغْرَمُ، فَإِنَّ الدِّيَّةَ عَلَى الْعَاقِلَةِ، وَالْمِيرَاثَ لِأَهْلِ الْفَرَاثِ، وَعَمُودُ الْفُسَطَاطِ مِمَّا يَقْتُلُ بِمِثْلِهِ» [مسلم ١٦٨١ و ١٦٨٢]. وَلَمْ يُوجِبِ النَّبِيُّ ﷺ الْقِصَاصَ، فَذَلِكَ حُجَّةٌ لِأَبِي حَنِيفَةَ رضي الله عنه فِي قَوْلِهِ: (إِنَّ الْحَشْبَةَ الْعَظِيمَةَ وَالصَّغِيرَةَ سَوَاءٌ، وَلَا قِصَاصَ فِيهِ) وَالْأَخْبَارُ فِيهِ كَثِيرَةٌ.

وقوله تعالى أيضاً: ﴿فَدْيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَّا أَهْلِيهِ﴾ على الحثِّ والترغيب في التسليم والنهي عن التعاسر الذي عنه تؤمَّمُ حَدُوثُ الشَّرِّ وَالْفَسَادِ الَّذِي يَدْفَعُ مِثْلُهُ جَعَلَ الْفَرَضَ فِي قَتْلِ الْخَطَا. وعلى ذلك قوله تعالى: ﴿فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ مَقٌّ فَالنَّاعِ﴾ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَّاهُ إِلَيْهِ بِإِحْسَنٍ﴾ [البقرة: ١٧٨] وقد بَيَّنَّ مَنْ يُسَلِّمُ لَهُمْ؛ بَيَّنَّ التَّسْلِيمَ / ١٠٨ - ب / إِلَى أَهْلِ الْقَبِيلِ، وَلَمْ يَبَيِّنْ مَنْ أَهْلُهُ؟ وَقَدْ أَجْمَعَ السَّلَفُ عَلَى أَنَّ أَهْلَهُ وَرَثَتُهُ.

وَالْأَصْلُ فِي ذَلِكَ أَنَّ الدِّيَّةَ جُعِلَتْ بَدَلًا لِنَفْسِ الْقَتِيلِ، فَتَصِيرُ مُتْرُوكَةً عَنْهُ. وَعَلَى ذَلِكَ لَوْ كَانَتْ مِنْهُ الْوَصَايَا، أَوْ عَلَيْهِ دَيْنٌ يُقَدُّ مِنْهَا، فَصَارَتْ فِي مَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿لِلرِّجَالِ نِصِيبٌ مِمَّا تَرَكَ﴾ الْآيَاتِ: [البقرة: ٧ - ١٢] الَّتِي فِيهَا بَيَانٌ مَنْ يَرِثُ مِنْ بَعْدِ الْوَصِيَّةِ وَالذِّينَ. فَذَلِكَ لَهُمْ، فَيَصِيرُ أَهْلُهُ بَعْدَ وَفَاتِهِ مَنْ يَنْتَفِعُ بِتَرْكِهِ؛ إِذْ كَذَلِكَ وَصَفَ الْأَهْلُ فِي الْحَيَاةِ أَنَّهُ يَرْجِعُ إِلَى الْمُتَصِلِينَ بِهِ وَيَتَمَنَّى مَعَهُ مَا كَانَ اسْمُ الْأَهْلِ فِي الزَّوْجَةِ غَيْرَ مُمْتَنِعٍ اسْتِعْمَالُهُ عَلَى كُلِّ حَالٍ، فَيَجِبُ دُخُولُهَا فِي ذَلِكَ، وَغَيْرُهَا مِنَ الْوَرَثَةِ أَحَقُّ. وَقَدْ رُوِيَ فِي مِثْلِ ذَلِكَ [الحديث الشريف]^(٣) مَرْفُوعاً فِي تَوْرِيثِ امْرَأَةِ أَشِيمَ الضَّبَّائِي، وَعَمِلَ بِهِ عُمَرُ بِحَضْرَةِ الصَّحَابَةِ، وَضَوَّاهُ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ، وَالذِّينَ، لَهُمْ سَائِرُ الْوَلَايَاتِ سِوَى وَلَايَةِ الْمِيرَاثِ، أَحَقُّ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وقوله تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ يَصَدَّقُوا﴾ فَالْثَّنْيَا مِنَ الدِّيَّةِ لِأَنَّهُ لَا حَقَّ لِأَحَدٍ فِي الْعَتَقِ حَتَّى يَخْتِمَلَ التَّصَدُّقَ. وَهُوَ كَقَوْلِهِ تَعَالَى فِي الْقِصَاصِ: ﴿مَنْ تَصَدَّقَ بِهِ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَكُمْ﴾ [المائدة: ٤٥] وَذَكَرَ التَّصَدُّقَ عَلَى مَا عَلَيْهِ التَّرْغِيبُ فِي الدِّيُونِ مِنْ قَوْلِهِ: ﴿وَأَنْ تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾ [البقرة: ٢٨٠].

ثُمَّ الْأَصْلُ أَنَّ التَّصَدُّقَ مِنَ الْمَعْرُوفِ إِلَى ذَوِي الْحَاجَاتِ، وَالْفِعْلُ إِنَّمَا وَضِعَ أَضْلُهُ عَلَى الْأَغْنِيَاءِ. لَكِنْ يُخْرَجُ عَلَى وَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّ الْآيَةَ جَاءَتْ بِذِكْرِ الْقَاتِلِ وَوُجُودِ الدِّيَّةِ الْمُسَلَّمَةِ كُلِّهَا، وَلِكُلِّ^(٤) قَاتِلٍ عَشِيرٌ. فَكَانَ التَّرْغِيبُ عَلَى ذَلِكَ.

وَالثَّانِي: أَنَّهُ مَعْرُوفٌ فِي الدِّيُونِ، وَكَذَلِكَ حُكْمُ الصَّدَقَاتِ؛ إِذْ لَا يَقَعُ لَهُ الثَّوَابُ فِي الدُّنْيَا لِرِبَاً يَقَعُ لِغَيْرِ الْمَعْرُوفِينَ، فَيَكُونُ فِعْلُهُمْ فِي الْحَقِيقَةِ لِلَّهِ، لَا لِإِنْفَاءِ الْجَزَاءِ، فَسَمِيَ صَدَقَةً؛ إِذْ هُوَ اسْمُ مَا يَقَعُ مِنَ الْمَعْرُوفِ لِلَّهِ مَعَ مَا يَتِمَّكُنُ فِي ذَلِكَ أَنَّ الْفِعْلَ لَيْسَ شَرْطُهُ الْغِنَى الَّذِي [لَهُ]^(٥) تَجِبُ الزَّكَاةُ.

وْغَيْرُ ذَلِكَ النَّوعُ مِنَ الْغِنَى لَا يُخْرَجُ أَضْلُهُ^(٦) عَنْ اخْتِمَالِ الصَّدَقَةِ، بَلْ جُعِلَ عَلَى أَهْلِ الدِّيُونِ، وَهُمْ الَّذِينَ أَمْوَالُهُمْ هِيَ الَّتِي تُخْرَجُ بِحَقِّ الْعَطَايَا، تُؤَخَّذُ لَوْفَتِ الْخُرُوجِ لَا بَعْدَ الْوُقُوعِ بِالْمُلْكِ، وَتَمَامُ شَرْطِ الْغِنَى لَهُ. وَفِي هَذَا صَرَفُ الثَّنْيَا إِلَى الَّذِي ثَلَاثِي مِنَ الْكَلَامِ دُونَ الَّذِي تَقَدَّمَ، وَحَمَلُهُ عَلَى بَعْضِ الْكَلَامِ دُونَ الْكَلَامِ لِيُعْلَمَ أَنَّ مَوْقِعَ الْفَهْمِ عَنِ الْحُكْمِ عَلَى مَا يَقْتَضِيهِ حَقُّ الْحِكْمَةِ دُونَ الَّذِي يَتَنَهَى إِلَيْهِ حَقُّ اللَّسَانِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وقوله تعالى: ﴿فَإِنْ كَانَتْ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٍّ لَكُمْ وَهُمْ مُؤْمِنٌ فَخَسِرْتُ رَبَّكَ وَمُؤْمِنَةٌ﴾ وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه [أنه]^(٨) قَالَ:

(١) ساقطة من الأصل وم. (٢) ساقطة من الأصل وم. (٣) في الأصل وم. (٤) ساقطة من الأصل وم. (٥) الواو ساقطة من الأصل وم. (٦) من م، ساقطة من الأصل. (٧) في الأصل وم. (٨) ساقطة من الأصل وم.

(يَكُونُ الرَّجُلُ مُؤْمِنًا، وَقَوْمُهُ كُفَّارًا فِي دَارِ الْحَرْبِ، فَيَقْتُلُهُ مُسْلِمٌ، فَلَا دِيَّةَ عَلَيْهِ، وَلَكِنْ عَلَيْهِ عِتْقُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ). وعنه أيضاً [أنه] ^(١) قَالَ: (كَانَ الرَّجُلُ يُسْلِمُ، ثُمَّ يَأْتِي قَوْمَهُ، فَيُقِيمُ فِيهِمْ، فَيَمُرُّ بِهِمُ الْجَيْشُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ^(٢))، فَيُصَابُ فِي مَنْ يُصَابُ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَإِنْ كَانَتْ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٍّ لَكُمْ وَهُمْ مُؤْمِنٌ فَتَخْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ﴾).

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: كَيْفَ يَكُونُ لِلْمُؤْمِنِ الْمُقِيمِ فِي دَارِ الْحَرْبِ دِيَّةٌ، وَأَوْلَاؤُهُ حَرْبٌ لَنَا؟ فَهَلْ يَجُوزُ أَنْ تُغْطَى لَهُمُ الدِّيَّةُ، وَنَحْنُ نَغْتَنِمُ أَمْوَالَهُمْ؟ فَإِنْ قِيلَ: تَكُونُ الدِّيَّةُ لِبَيْتِ الْمَالِ، قِيلَ لَهُ: إِنَّمَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ لِبَيْتِ الْمَالِ [لَا] ^(٣) مَنْ لَوْ كَانَ حَيًّا كَانَ لَهُ فِي بَيْتِ الْمَالِ حَقٌّ.

فَأَمَّا الْمُسْلِمُ الْمُقِيمُ فِي دَارِ الْحَرْبِ فَلَا حَقَّ لَهُ فِي بَيْتِ الْمَالِ لِأَنَّهُ حُكْمُنَا لَا يَجْرِي فِي دَارِهِ، فَكَيْفَ يَسْتَحِقُّ بَيْتَ الْمَالِ دِيَّةً ^(٤)؟ وَبَعْدُ فَإِنَّ الْمُسْلِمَ فِي دَارِهِمْ لَمْ يَصِرْ بِالْإِسْلَامِ مُحَرَّرًا نَفْسَهُ وَمَالَهُ، لِأَنَّ دَارَ الْحَرْبِ لَيْسَتْ بِدَارٍ تُحَرَّرُ بِهَا الدَّمَاءُ وَالْأَمْوَالُ. فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَلَمْ يَكُنْ لِلنَّفْسِ وَالْأَمْوَالِ هُنَاكَ بَدَلٌ. لِذَلِكَ لَمْ تَجِبِ الدِّيَّةُ.

الْآ تَرَى مَنْ أَتْلَفَ مَالَ ذَلِكَ الْمُسْلِمِ لَمْ يُغْرَمَ بَدَلُ نَفْسِهِ لِأَنَّهُ حُرْمَتُهَا سَوَاءٌ فِي دَارِ الْإِسْلَامِ؟ ثُمَّ اخْتَلَفَ فِي تَأْوِيلِ قَوْلِهِ تَعَالَى أَيْضًا: ﴿فَإِنْ كَانَتْ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٍّ لَكُمْ وَهُمْ مُؤْمِنٌ فَتَخْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ﴾ الْآيَةُ عَلَى الْإِتِّفَاقِ لَا دِيَّةَ فِيهِ، لَكِنْ الْإِخْتِلَافُ فِي أَنَّهُ يُخْرَجُ عَلَى أَرْبَعَةٍ ^(٥) أَقْوَالٍ:

أَحَدُهَا: أَنَّ ذَلِكَ فِي مَا يَقْبَلُ ^(٦) عَلَى الْإِغَارَةِ؛ نَحْوُ أَنْ يُغَارَ عَلَى أَهْلِ الْحَرْبِ، وَفِيهِمْ مُسْلِمٌ، فَإِنَّهُ لَا دِيَّةَ فِيهِ لِمَا أُيْحِتِ الْإِغَارَةُ. فَيَجِبُ عَلَى هَذَا أَمْرَانِ:

أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ دَفْعُ الْكُفَّارَةِ ^(٧) فِي ذَلِكَ أَحَقُّ مِنْ دَفْعِ الدِّيَّةِ الَّتِي هِيَ حَقُّ الْعِبَادِ وَلَمْ يَرِدْ مِنْ هِيَ لَهُ الْإِبَاحَةُ. فَلَمَّا أَوْجِبَتْ هِيَ فَالدِّيَّةُ أَحَقُّ أَنْ تَجِبَ. فَإِذَا لَمْ تَجِبْ بَانَ أَنَّهُ لَيْسَ عَلَى مَا قَدَّرُوا.

وَالثَّانِي: أَنْ يَكُونَ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ، فَيَجِيءُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ فِي مَنْ ﴿كَانَتْ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٍّ لَكُمْ﴾ أَوْ لَا سَوَاءٌ مِنْ حَيْثُ الْإِغَارَةُ [بَل] ^(٨) إِذَا صَارَتْ مُبَاحَةً، وَإِنْ كَانَ فِيهِمْ مُسْلِمٌ، ذَهَبَ حَقُّ النَّفْسِ مِنَ الْأَمْرَيْنِ جَمِيعًا مِنَ الدِّيَّةِ وَالْكَفَّارَةِ. وَكَذَلِكَ الْجَوَابُ فِي قَوْمٍ يَتَرَبَّصُونَ ^(٩) بِالْمُؤْمِنِينَ أَنَّهُ إِذَا أُبِيحَ الرَّمْيُ، فَيَسْتَوِي الْأَمْرَانِ جَمِيعًا مِنَ الدِّيَّةِ وَالْكَفَّارَةِ. وَعَلَى ذَلِكَ اخْتَلَفَ فِي مَنْ لَهُ الْقِصَاصُ فِي مَا دُونَ النَّفْسِ، فَمَاتَ عَنِ الْقِصَاصِ، أَنْ لَا كَفَّارَةَ فِي ذَلِكَ، وَقَدْ اخْتَلَفَ فِي الدِّيَّةِ. وَعَلَى ذَلِكَ مَنْ يَقْتُلُهُ مِمَّنْ لَا يَحْتَمِلُ الْعِلْمَ. وَمَا أَوْجِبَ مِنَ الْفِعْلِ فِي الْوُجُودِ بِلَا دِيَّةٍ يُوجِبُ أَنْ تَكُونَ الدِّيَّةُ أَحَقُّ فِي الْإِجَابِ مِنَ الْكُفَّارَةِ. فَإِذَا لَمْ تَجِبْ بَانَ أَنْ لَيْسَ دَفْعُ الدِّيَّةِ لِمَا ظَنُّوا.

وَالْقَوْلُ الثَّانِي ^(١٠): دَعَبُوا إِلَى الْقَتِيلِ الَّذِي قَوْمُهُ أَهْلُ الْحَرْبِ لَا تَجِبُ فِيهِ الدِّيَّةُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مِنْ قَوْمٍ عَدُوٍّ لَكُمْ وَهُمْ مُؤْمِنٌ﴾. يُؤَيِّدُ ذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿فَدِيَّةٌ مَسْكُوءَةٌ لَكُمْ أَهْلِهِمْ﴾ وَأَهْلُهُ عَدُوٌّ، وَلَا يُحْتَمَلُ التَّسْلِيمُ إِلَيْهِمْ بِمَا لَنَا أَخَذَ أَمْوَالَهُمْ، فَيَصِيرَ بِذَلِكَ لَنَا.

وَأَمَّا الْكَفَّارَةُ فَهِيَ بَيْنَ الْعَبْدِ وَبَيْنَ اللَّهِ تَعَالَى، فَتَلَزَمُ إِذْ هِيَ فِي حَقِّ التَّوْبَةِ، وَالْكَفَّارَةُ لِمَا فِي ذَلِكَ مِنْ مَغْنَى الْإِنِّمِ، فَيَدْخُلُ عَلَى ذَلِكَ أَمْرَانِ:

أَحَدُهُمَا: إِبْطَالُ الدِّيَّةِ عَنْ كُلِّ نَفْسٍ لَا وَارِثَ لَهَا إِذَا قُتِلَ مِنْ أَهْلِ دَارِ الْإِسْلَامِ فِي دَارِ الْإِسْلَامِ، إِذْ لَا أَهْلَ لَهُ، وَعَدَمُ الْأَهْلِ أَكْثَرُ مِنْ كَوْنِ الْأَهْلِ، وَهُمْ أَعْدَاءُ لَهُ، بَلْ يُغْرَمُ الَّذِي قَتَلَهُ، وَقَوْمُهُ ^(١١) لِبَيْتِ الْمَالِ. فَعَلَى ذَلِكَ الْأَوَّلِ لَوْ كَانَ يَجِبُ، وَلَكِنْ لَمْ يَجِبْ لَا لِهُذَا إِذْ قَدْ رَأَيْنَا الْوُجُوبَ مَعَ مَا هُوَ أَغْظَمُ فِي الْعِدَّةِ مِنْ هَؤُلَاءِ. وَإَيْدَ ذَلِكَ الْإِجَابِ فِي الْمُؤْمِنِ الَّذِي قَوْمُهُ مِنْ أَهْلِ الْمِيثَاقِ أَوْ الْكَافِرِ الَّذِي هُوَ مِنْ أَهْلِ الْمِيثَاقِ، وَالْعِدَاوَةُ لَمْ تَكُنْ انْقَطَعَتْ بِالْمِيثَاقِ.

(١) ساقطة من الأصل وم. (٢) من م، في الأصل، المسلم. (٣) ساقطة من الأصل وم. (٤) في الأصل وم: دية. (٥) في الأصل وم: ثلاثة. (٦) في م: يقتل. (٧) في الأصل وم: الكفار. (٨) من م، ساقطة من الأصل. (٩) في الأصل وم: يتربصوا. (١٠) هو القول الثاني من وجوه الاختلاف في قتل المؤمن في أهله الأعداء. (١١) في الأصل وم: وقومه.

والأمر^(١) الثاني: أنه لا توارث يجري بينَ المسلم وأهل الكفر لِيَبْطُلَ حَقُّ الدِّيَةِ بِوُجُوبِهَا لَهُمْ، بل يَتَحَوَّلُ الميراثُ بالإسلام إلى أهل الإسلام، وإن لم يكن له خصوص أهل. وعلى ذلك جميعُ تَرْكِيهِ، فبأنَّ أنه لا لهذا لم يُوجِب.
والقول الثالث^(٢): أن الآية في مَنْ أَسْلَمَ في دارِ الحَرْبِ، ولم يَخْرُجْ إلينا حتى يُقْتَلَ مؤمناً خَطَأً: أن عليه تَخْرِيرَ رَقَبَةٍ ولا دِيَّةَ فيه. فيكونُ المَعْنَى: ﴿مِنْ قَوْمٍ عَدُوٍّ لَكُمْ﴾ هو مَنْ قَوْمٍ في الظاهرِ عندَ القتالِ، لم يَخْرُجُوا بَعْدَ عَنْ إظهارِ المُعاداةِ. ثم يكونُ قَتْلُهُ خَطَأً مِنْ وَجْهَيْنِ:

أحدهما: بما كانَ عَرَفَ كُفْرَهُ، ولم يَظْهَرِ انْتِقَالُهُ عَمَّا كَانَ عليه في الظاهرِ، لا بِخُرُوجِهِ إلى دارِ الإسلام، ولا سِيَمًا يَظْهَرُ، وذلك ظاهرُ الوجود. وفي مثله نَزَلَ قولُهُ تعالى: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ أَلْفَقَ إِلَيْكُمْ أَسْلَمَ لَسَتْ مُؤْمِنًا﴾ الآية [النساء: ٩٤] وقد أَخْبَرَ أنهم كانوا لذلك يَكْتُمُونَ دِينَهُمْ حتى [مَنْ]^(٣) الله عليهم بالإظهارِ، فيكونُ هذا بَيِّنَ أَظْهَرِهِمْ على الأمرِ الأوَّلِ.

وعلى ذلك شأنُ المسلمِينَ الذينَ دَخَلُوا تلكَ الدارَ بالإيمانِ، ولا يُحْتَمَلُ أن يَلْحَقَهُ هذا النوعُ مِنْ قَتْلِ الخَطَأِ، قِيلَ لَمْ في نَفْسِهِ البَدَلُ، والأصلُ على حالٍ.

والثاني: أن يَزِمِي غَيْرَهُ، فَيُصِيبُهُ على ما يكونُ خَطَأً أهلُ هذه الدارِ، ولم تَجِبْ لَهُ الدِّيَةُ لِمَا يَقَعُ فِيهِ الخَطَأُ مِنَ الوجهِ الذي على الأمرِ يُفْعَلُ ما يَنْتُثُ. فلا يُحْتَمَلُ أن يُجْعَلَ لِنَفْسِهِ بَدَلٌ.

والأصلُ في ذلك أن دارَ الحَرْبِ، وفي الحَرْبِ سَفْكَ الدِّمَاءِ وإتلافِ الأموالِ، فلا يَقَعُ فيها إحرازُ الدِّمَاءِ والأموالِ. فلذلك لم يَجِبْ فيها البَدَلُ، وليست^(٤) كدارِ الإسلامِ لأنها دارُ سِلْمٍ وأمنٍ حتى جُعِلَتْ تُخْرَجُ بها الدِّمَاءُ والأموالُ على ما كانت^(٥) أنفُسُ الأعداءِ إذا دَخَلَتْ بالميثاقِ إلينا اسْتَوْجَبَ/ ١٠٩ - أ/ حَقُّ الأَعْرَاضِ وَلُزُومُ البَدَلِ. وإن كانوا مِنْ قَوْمٍ عَدُوٍّ لنا؛ إذ هي الدارُ [دار]^(٦) سِلْمٍ وإحرازِ، ولا يُشْبِهُ الذي أسْلَمَ، ولم يَخْرُجْ، الذي خَرَجَ مِنْ هذه الدارِ مُسْلِمًا لِمَا كَانَ يَخْرُجُ بِأَمَانٍ.

وفي الآياتِ لُزُومُ حِفْظِ الأمرِ الأوَّلِ، وليس في الأوَّلِ: ذلك عِلْمٌ أن أحدَ الأمرينِ في ابتداءِ الإيجابِ، والآخَرُ في البقاءِ على ما وَجِبَ. ومَعْلُومٌ تَفَاضُلُ هذينِ في الأصولِ واختلافِ الأمرِ بينهما، وقد كانَ في إيقاعِ بَعْضٍ ما يَسْتَوْجِبُ بالدينِ لِتَرْكِ الهِجْرَةِ كقولِهِ تعالى: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يُهَاجِرُوا بَا لَكُمْ مِنْ وَلَدَتِهِمْ مِنْ شَيْءٍ حَتَّى يُهَاجِرُوا﴾ [الأنفال: ٧٢]

وقد نُسِخَتْ تلكَ الهِجْرَةُ إلى دارِ الإسلامِ، وإن نُسِخَتْ إلى المدينةِ فلم يَكُنْ لنا ﴿مِنْ وَلَدَتِهِمْ مِنْ شَيْءٍ﴾ وإنما حَقُّ بَذْلِ الأنفُسِ لِمَنْ يَبْقَى عَنْهُ مِنَ الأولياءِ، وقد بَقِيَ ذلك. فلذلك لم يَجِبْ. وعلى ذلك يَخْرُجُ قولنا فيه: لو قَتَلَ عَمْدًا أن يَجِبَ القِصاصُ لا الدِّيَةُ؛ لأنَّ الله تعالى قال: ﴿فَقَدْ جَعَلْنَا لِرِيسَتِهِ سُلْطَانًا﴾ [الإسراء: ٣٣] وقد بَقِيَ في ما نَحْنُ فِيهِ الْوَلَايَةُ كذلك بَطَلَ^(٧) السُّلْطَانُ، وفي بَطْلَانِهِ بَطْلَانُ البَدَلِ، وَيَجُوزُ مَعَهُ بقاءُ الحَقِّ الذي يَنْتُثُ وَيَبِينُ اللهُ لِبَيَاتِ تلكَ الحُرْمَةِ.

[والقول الرابع]^(٨) في تأويلِ قولِهِ: ﴿مِنْ قَوْمٍ عَدُوٍّ لَكُمْ﴾ أن في قَوْمٍ مَظْهَرِ العَدَاوَةِ؛ دليلُ ذلك أنه، وإن خَرَجَ إلى هذه الدارِ، فيهم قَوْمُهُ، لكنه ليسَ فيهم يَرْجِعُ إلى مؤمنِ آمِنٍ، وهو يُعَدُّ فيهم، أنه^(٩) لا شيء. فإذا خَرَجَ، فإن عادَ أَوَّلًا فَلَهُ حُكْمُ نازِلِهِ؛ لم يَنْتَضِهِ حَقُّ الآية؛ فيجِبُ فيه الذي يَجِبُ على حَسَبِ الدليلِ المُوجِبِ، والله أعلم.

وقوله تعالى: ﴿وَلَا كَانَ مِنْ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ فَدْيَةٌ مُسْلَمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ. وَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ﴾ اِخْتَلَفَ فيه: قالَ بَعْضُهُمْ: ذلك القَتِيلُ مُعَاهِدٌ مِنْ قَوْمٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمْ ميثاقٌ، فاحتَجَّ بَعْضُ أصحابِنَا، رَحِمَهُمُ اللهُ، بهذه الآية الكريمة في إيجابِ الدِّيَةِ: في قَتْلِ المُعَاهِدِ دِيَّةً مُسْلَمَةً، وهي مثلُ دِيَةِ المُسْلِمِ لأنَّ الله تعالى قالَ فيهما جميعاً: ﴿فَدْيَةٌ مُسْلَمَةٌ﴾ فهما سَوَاءٌ. وقد رُوِيَ ذلك عن ابنِ عباسٍ رضي الله عنهما.

(١) في الأصل وم: والوجه. (٢) هو القول الثالث من وجوه الاختلاف في قتل المؤمن في أهله الأعداء. (٣) ساقطة من الأصل وم. (٤) في الأصل وم: وليس. (٥) في الأصل وم: كان. (٦) من م، ساقطة من الأصل. (٧) من م، في الأصل: يطلب. (٨) في الأصل وم: وجه آخر، وهو القول الرابع من وجوه الاختلاف في قتل المؤمن في أهله الأعداء. (٩) في الأصل وم: أن.

والآية تُحْتَمِلُ غَيْرَ هَذَا لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ فِي أَوَّلِ الْآيَةِ: ﴿وَمَا كَأَنَّ لِّلْمُؤْمِنِينَ أَن يَقْتُلُوا مُؤْمِنًا إِلَّا حَطًّا﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿فَإِنْ كَأَنَّ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٌّ لَّكُمْ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةً وَإِنْ كَأَنَّ مِنْ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ فَامْتَنَفِ بِذِكْرِ الْإِيمَانِ فِي الْقَتِيلَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ عَنْ إِعَادَةِ ذِكْرِ الْإِيمَانِ فِي الْقَتِيلِ الثَّالِثِ. وَلَمْ يَكْتَفِ بِذِكْرِ الْإِيمَانِ فِي الْقَتِيلِ الْأَوَّلِ عَنْ إِعَادَتِهِ فِي الثَّانِي لِأَنَّهُ لَوْ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا كَأَنَّ لِّلْمُؤْمِنِينَ أَن يَقْتُلُوا مُؤْمِنًا إِلَّا حَطًّا وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا حَطًّا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ﴾ وَلَمْ يَزِدْ عَلَى هَذَا كُنَايَةً^(١) تَوْجِبُ الدِّيَّةَ فِي قَتْلِ كُلِّ مُؤْمِنٍ لِّذِكْرِ الْإِيمَانِ فِي الثَّانِي لِلتَّفْرِيقِ بَيْنَهُمَا.

وَأَمَّا ذِكْرُ الْإِيمَانِ فِي الثَّانِي [فَقَطَّ أَغْنَى]^(٢) عَنْ ذِكْرِهِ فِي الثَّالِثِ لَا تَفْرِقُهُ بَيْنَهُمَا. كَذَلِكَ كَانَ مَا ذُكِرَ عَنِ الْحَسَنِ ﴿وَإِنْ كَأَنَّ مِنْ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ﴾ [أَنَّهُ]^(٣) قَالَ: مُؤْمِنٌ، وَاسْتَدَلَّ مَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ الْمَقْتُولَ مُسْلِمٌ بِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ﴾ وَلَا تَجِبُ الْكَفَّارَةُ عَلَى قَاتِلِ الْمُعَاهِدِ إِذَا لَمْ يَكُنْ ذِمِّيًّا^(٤).

أَلَا تَرَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ، وَذَى قَتَلِي عَمْرُو بْنُ أُمَيَّةَ، وَكَانَ لَهُمَا عَهْدٌ، وَلَمْ يَبْلُغْنَا أَنَّهُ أَمَرَ بِالْكَفَّارَةِ؟ فَيَقَالُ: إِنَّ الْكَفَّارَةَ وَاجِبَةٌ عَلَى قَاتِلِ الْمُعَاهِدِ الْمُسْتَأْمِنِ بِظَاهِرِ الْآيَةِ بِقَوْلِهِ: ﴿وَإِنْ كَأَنَّ مِنْ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ﴾. [وقوله أيضاً: ﴿فَدِيَّةٌ مِّسْلَمَةٌ إِلَّا أَهْلُهَا﴾ مِمَّا]^(٥) يَدُلُّ أَنَّ الْمَقْتُولَ مُعَاهِدًا أَنَّهُ لَوْ كَانَ مُسْلِمًا لَمْ تَجِبْ لِأَهْلِهِ مِنَ الْمُعَاهِدِينَ الدِّيَّةُ؛ لِأَنَّهُمْ يَرْتُونَهُ إِذَا كَانَ مُعَاهِدًا. وَهَذَا يُؤَيِّدُ قَوْلَ أَصْحَابِنَا، رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى، فِي وَجوبِ كَمَالِ دِيَّةِ الْمُسْلِمِ عَلَى قَاتِلِ الْمُعَاهِدِ.

وَقَدْ رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ وَذَى ذِمِّيًّا دِيَّةً مُسْلِمٍ، وَحَدِيثُ عَمْرُو بْنِ أُمَيَّةَ: أَنَّهُ [بَيْنَمَا]^(٦) كَانَ يَبْغِضُ الطَّرِيقَ أَقْبَلَ رَجُلَانِ مِنْ بَنِي عَامِرٍ حَتَّى تَزَلَا فِي ظِلٍّ، هُوَ فِيهِ، وَكَانَ مَعَهُمَا عَهْدٌ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَغْلَمْ بِهِ عَمْرُو، وَقَدْ عَلِمَ أَنَّهُمَا مِنْ بَنِي عَامِرٍ. فَلَمَّا نَامَا عَدَا عَلَيْهِمَا، فَقَتَلَهُمَا، وَهُوَ يَرَى أَنَّهُ أَصَابَ مِنْهُمَا تَأْرَةً مِنْ بَنِي عَامِرٍ. فَلَمَّا قَدِمَ عَمْرُو إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: لَقَدْ قَتَلْتُ قَتِيلَيْنِ لَا دِيَّةَ لَهُمَا فَقَوَّاهُمَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ [رواه الترمذي عن ابن عباس ١٤٠٤] ومعلوم أن الدِّيَّةَ كَانَتْ تَامَةً، وَإِنْ لَمْ تُسَمَّ، لِأَنَّ الْعَرَبَ كَانَتْ لَا تَرْضَى أَنْ تُنْقَضَ دِيَاتُهَا عَنْ دِيَاتِ الْمُسْلِمِينَ.

وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ، جَعَلَ دِيَّةَ الْعَامِرِيِّينَ دِيَّةَ الْحُرِّينَ الْمُسْلِمِينَ. وَعَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ ﷺ [أَنَّهُ]^(٧) قَالَ: (دِيَّةُ أَهْلِ الْكِتَابِ مِثْلُ دِيَّةِ الْمُسْلِمِ). فَإِنْ قِيلَ: رَوَى عَنْ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، [أَنَّهُ]^(٨) قَالَ: (دِيَّةُ الْيَهُودِيِّ أَوْ النَّصْرَانِيِّ أَرْبَعَةُ آلَافٍ دِرْهَمٍ وَدِيَّةُ الْمَجُوسِيِّ ثَمَانِيَّةُ دِرْهَمٍ)، وَعَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ مِثْلُهُ، قِيلَ: يَحْتَمِلُ هَذَا مَا رَوَى عَنْ عَمْرِو أَنَّهُ قَوْمُ الْإِبِلِ، فَلَبِغَتْ قِيَمَتُهَا أَرْبَعَةُ آلَافٍ دِرْهَمٍ، ثُمَّ قَوْمُهَا ثَانِيًا، فَلَبِغَتْ سِتَّةُ آلَافٍ إِلَى أَنْ بَلَغَتْ عَشْرَةَ آلَافٍ. أَوْ مَا ذُكِرَ، فَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ لَمَّا قَوَّاهُمَا، فَلَبِغَتْ أَرْبَعَةَ آلَافٍ، كَانَ ذَلِكَ فِي دِيَّةِ يَهُودِيٍّ أَوْ نَصْرَانِيٍّ، فَظَنَّ الرَّاوِي أَنَّهُ إِنَّمَا أَوْجَبَ أَرْبَعَةَ آلَافٍ [لَا أَنَّهُ فِي]^(٩) دِيَّةِ النَّصْرَانِيِّ أَوْ الْيَهُودِيِّ، فَرَوَى عَلَى ذَلِكَ مَعَ مَا رَوَى عَنْ عَمْرِو وَعُثْمَانَ، رِضْوَانُ اللَّهِ تَعَالَى عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ، بِعَشْرَةِ آلَافٍ.

وَرَوَى أَنَّ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ، رِضْوَانُ اللَّهِ تَعَالَى عَلَيْهِمْ، قَالُوا: (دِيَّةُ الْمُعَاهِدِ دِيَّةُ الْحُرِّ الْمُسْلِمِ). فَهَذَا يُؤَيِّدُ قَوْلَهُمَا الْأَوَّلَ. وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ عَلَى الْإِضْطِلَاحِ.

فَإِنْ قِيلَ: رَوَى عَمْرُو بْنُ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ [أَنَّهُ]^(١٠) قَالَ: «دِيَّةُ الْكَافِرِ نِصْفُ دِيَّةِ الْمُسْلِمِ» [الترمذي ١٤١٣] قِيلَ: إِنَّ كِلَا الْقَرِيقَيْنِ تَرَكَوا الْعَمَلَ بِهَذَا الْخَبَرِ لِأَنَّ مَنْ يَقُولُ بِأَرْبَعَةِ آلَافٍ: ثَلَاثُ دِيَّةِ الْمُسْلِمِ عَلَى قَوْلِهِ. لِأَنَّ دِيَّةَ الْمُسْلِمِ الْحُرِّ اثْنَا عَشَرَ أَلْفًا عِنْدَهُ. وَمَنْ يَقُولُ بِعَشْرَةِ آلَافٍ لَمْ يُؤْخَذْ بِهِ. فَقَدْ أَجْمَعُوا عَلَى تَرْكِ الْعَمَلِ بِهِ. وَذَلِكَ لِمَا لَمْ يَنْبُتْ عِنْدَهُمْ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، مَعَ مَا وَصَفْنَا فِي بَابِ قَتْلِ الْمُسْلِمِ بِالْكَافِرِ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ وَاجِبٌ. فإِذَا ذُنِبَ قَتْلُ الْمُسْلِمِ بِالَّذِي وَجِبَ أَنْ تَكُونَ دِيَّتُهُمَا سَوَاءً.

أَلَا تَرَى أَنَّ الْكَفَّارَةَ عَلَى قَاتِلَيْهِمَا سَوَاءٌ؟

وقوله تعالى أيضاً: ﴿وَإِنْ كَأَنَّ مِنْ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ﴾ اخْتَلَفَ فِي تَأْوِيلِ هَذَا الْحَرْفِ مِنْ وَجْهَيْنِ:

(١) فِي الْأَصْلِ وَم: كُنَا. (٢) فِي الْأَصْلِ وَم: غَنَى. (٣) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (٤) فِي الْأَصْلِ وَم: ذِمَّة. (٥) فِي الْأَصْلِ وَم: وَقَالَ أَيْضًا وَمَا. (٦) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (٧) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (٨) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (٩) فِي الْأَصْلِ وَم: لِأَنَّهُ. (١٠) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم.

أحدهما: أَنَّ الْآيَةَ فِي الْمُؤْمِنِينَ خَاصَّةٌ، لَكِنَّهُمْ عَلَى أَسَامٍ ثَلَاثَةٍ:

أحدها: عَلَى الشُّرُوعِ عَلَى الْإِيمَانِ.

والثاني^(١): عَلَى إِحْدَاثِ الْإِيمَانِ فِي دَارِ الْحَرْبِ مِنْ أَهْلِ الْحَرْبِ.

والثالث: عَلَى إِحْدَاثِ الْإِيمَانِ مِنْ أَهْلِ الْمِيثَاقِ فِي دَارِ الْعَهْدِ.

والثاني^(٢): مِنْ وَجْهَيْنِ:

[أحدهما: في^(٣): الْآيَةُ بَيَانُ جَمِيعِ مَا يَجِبُ فِي نَفْسِهِ حَقٌّ إِذَا قُتِلَ خَطَأً، مِنْ مُؤْمِنٍ قَدْ أَخْرَزَ دَمَهُ بِالْإِيمَانِ أَوْ بِالْإِيمَانِ فِي دَارِ الْحَرْبِ مِنْ أَهْلِ الْحَرْبِ أَوْ بِالْإِيمَانِ بِالْعَهْدِ^(٤)]. وَفِي ذَلِكَ إِنَّمَا قُطِعَ الْحَقُّ عَنْ كَثِيرٍ مِمَّنْ يَنْتَهِي عَنْ قَتْلِهِمْ إِذَا لَمْ تَتَضَمَّنْهُمْ هَذِهِ الْآيَةُ مِنْ نَحْوِ نِسَاءِ الْحَرْبِ وَالذَّرَارِيِّ، فَلَمْ تَجِبِ الدِّيَّةُ بِمَا لَمْ تُخْرَزْ دِمَاؤُهُمْ بِدَارِ الْحَرْبِ، وَلَمْ تَجِبِ الْكَفَّارَةُ بِارْتِفَاعِ الْمِيثَاقِ، وَإِنْ كُنَّا لَا نَقْتُلُهُمْ.

فَإِنْ كَانَ تَأْوِيلُ الْآيَةِ هَذَا فَكَانَ فِي الْآيَةِ أَيْضاً بَيَانُ^(٥) تَخْصِصِ الْقَتِيلِ الْمُؤْمِنِ مِنْ أَهْلِ الْحَرْبِ، أَنْ لَا دِيَّةَ فِيهِ، وَفِيهَا كَانَ فَهْمُ الْإِجْمَاعِ أَنَّ اللَّهَ لَوْ أَرَادَ الْجَمْعَ بَيْنَ الْقَتِيلَيْنِ لَكَانَ يَخْرُجُ الْأَمْرُ عَلَى الْإِبْلَاحِ عَلَى مَا فِي الْكَفَّارَةِ وَمَا فِيهِمَا مِنْ صِفَةِ الْإِيمَانِ أَوْ عَلَى الْإِيجَازِ وَالتَّذْرِيجِ فِيهَا بِالْمَعْنَى. فَالذِّكْرُ فِي قَتِيلٍ وَاحِدٍ كَانَ. فَلَمَّا ذُكِرَ فِي قَتِيلَيْنِ، وَلَمْ يَذْكُرْ فِي الْوَاحِدِ دَلٌّ أَنَّهُ عَلَى التَّفْرِيقِ، وَأَيَّدَ ذَلِكَ أَمْرُ الصِّيَامِ، أَنَّهُ ذُكِرَ مَرَّةً، وَالْحُكْمُ يَأْتِي عَلَى الْكُلِّ. وَعَلَى/ ١٠٩ - ب/ ذَلِكَ حَقُّ الدِّيَّةِ مَعَ مَا بَيَّنَّ الَّذِي هُوَ وَصَفَهُ.

وَإِنْ كَانَ تَأْوِيلُ الْآيَةِ [الْأَوَّلَ فَقَدْ وَجَبَ]^(٦) فِي الْمُعَاهِدِ بِالْمَرْوِيِّ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، أَنَّهُ قُضِيَ فِي عَامِرِيِّينَ، دَخَلَا بِأَمَانٍ، فَقَتِلَا، بِدِيَّةِ حُرَيْنِ مُسْلِمَيْنِ^(٧). وَفِي ذَلِكَ بَيَانُ الدِّيَّةِ، لَمْ تَكُنْ وَجِبَتْ بِالنَّهْيِ عَنِ الْقَتْلِ؛ إِذْ هُوَ فِي الذَّرَارِيِّ وَالنِّسَاءِ قَائِمٌ، وَلَمْ يَجِبْ، لَكِنْ بِالْعَهْدِ. فَإِذَا كَانَ عَلَى الْإِتِّفَاقِ فِي الدِّينِ، فَالنَّهْيُ فَرَّقَ بَيْنَهُمَا بِالْعَهْدِ. فَعَلَى ذَلِكَ أَمْرُ الْمُسْلِمِينَ عَلَى الْإِتِّفَاقِ فِي الدِّينِ، وَالنَّهْيُ يُفَرِّقُ بَيْنَهُمَا بِمَكَانِ الْعَهْدِ وَالْإِحْرَازِ.

وَأَيَّدَ التَّأْوِيلُ الثَّانِي شَرْطَ الْإِيمَانِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَإِنْ كَانَتْ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٍّ لَكُمْ وَهُمْ مُؤْمِنُونَ﴾ فَلَوْلَا أَنَّ الذِّكْرَ يَفْتَضِي الْقَتِيلَ مِنَ الْعَدُوِّ لَمْ يَكُنْ لِحُتَاجٍ إِلَى ذِكْرِ الْمُؤْمِنِ، وَقَدْ سَبَقَ بَيَانُ الْمَقْصُودِ فِي ابْتِدَاءِ الْآيَةِ. فِي النَّهْيِ وَالثَّنْيَا جَمِيعاً. فَإِذَا لَمْ يُذْكَرْ فِي أَهْلِ الْمِيثَاقِ، صَارَ مَثْرُوكاً عَلَى [مَا]^(٨) يَفْتَضِيهِ، وَأَيَّدَ ذَلِكَ الَّذِي هُوَ وَصَفَهُ أَنَّ ذِكْرَ النَّوَاعِينِ يَدُلُّ عَلَى التَّفْرِيقِ، إِذْ لَيْسَ عَلَى حَقِّ الْإِقْتِضَاءِ بِالْمَعْنَى لَا عَلَى حَقِّ الْإِبْلَاحِ فِي الْبَيَانِ. وَجَمِيعُ الْكُلِّ يَخْرُجُ عَلَى ذَيْنِكَ اللَّفْظَيْنِ فِي حَقِّ الْحِكْمَةِ، لِذَلِكَ صَارَ إِلَى حَقِّ التَّفْرِيقِ.

ثم الظاهر قد يضمن الخطاب بأمرين:

أحدهما: فِي هَذِهِ الْحُرْمَةِ.

والثاني^(٩): فِي حَقِّ الْعَوَظِ مِنْ غَيْرِ تَفْرِيقٍ فِي وَزْنِ الْمَلْفُوظِ. وَجَاءَ الْبَيَانُ لِلْوَاحِدِ، وَهِيَ دِيَّةُ الْمُؤْمِنِ، فَيَصِيرُ كَانَ الْبَيَانُ فِي الْآيَةِ. وَمَعْلُومٌ أَنَّهُ لَوْ كَانَ يَأْخُذُ الْكُلُّ لَكَانَ^(١٠) يَجِيءُ التَّفْرِيقُ عَلَى مَا ذُكِرَ مِنْ أَمْرِ الصِّيَامِ وَحَقِّ التَّوْبَةِ. وَإِنْ ذُكِرَ الْآحَادُ فِي حَقِّ بَيَانِ التَّضَمُّينِ، كَذَلِكَ فِي الْكُلِّ الدِّيَّةُ عَلَى حَدِّ وَاحِدٍ مَعَ مَا اسْتَوَى أَمْرُ الْكُفَّارِ فِي مَالِهِ حَقُّ الْبَيَانِ التَّامُّ أَوْ بَيَانِ الْكِفَايَةِ. فَعَلَى ذَلِكَ الْأَوَّلَ.

وَأَيَّدَ ذَلِكَ وَجْهَانِ:

(١) فِي الْأَصْلِ وَم: وَالْآخِر. (٢) فِي الْأَصْلِ وَم: وَالْآخِر، وَهُوَ الْوَجْهُ الثَّانِي مِنْ وَجْهَيْ تَأْوِيلِ الْآيَةِ. (٣) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (٤) فِي الْأَصْلِ وَم: وَالْدَّارُ فِي دَارِ الْعَهْدِ. (٥) فِي الْأَصْلِ وَم: عَلَى. (٦) رَوَى ذَلِكَ التِّرْمِذِيُّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَقْمَ الْحَدِيثِ (١٤٠٤). (٧) فِي الْأَصْلِ وَم: الْأَوَّلَى، فَالْوَجِبُ. (٨) مِنْ م، سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ. (٩) فِي الْأَصْلِ وَم: وَالْآخِر. (١٠) فِي الْأَصْلِ وَم: إِلَّا أَنْ.

أحدهما: أَنَّ الدِّيَّةَ بِمَبْلَغِهَا كَانَتْ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، فَأُورِثَتْ عَلَى ذَلِكَ فِي الْإِسْلَامِ.

وكذلك حَقُّ الْقَسَامَةِ، وَكَانَتْ كَذَلِكَ فِي أَهْلِ الْكُفْرِ عِنْدَ الْأَمَانِ. فَعَلَى ذَلِكَ الْيَوْمَ، أَوْ يُلْزَمُ الَّذِي عُرِفَ، حَتَّى يَظْهَرَ، وَلِذَلِكَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، لَمْ يَجُزْ فِي الْأَمْرِ الْبَيَانُ لِأَنَّهُ كَانَ مَعْرُوفًا^(١). وَإِذْ ذَلِكَ جَمِيعُ الْأُمُورِ الْمُتَقَسِّمَةِ مِنْ نَحْوِ الْحُدُودِ بَيْنَ الْعَبِيدِ وَالْأَحْرَارِ فِي التَّفْرِيقِ وَالذِّيَّاتِ بَيْنَ الذَّكَورِ وَالْإُنَاثِ: أَنَّهُ يَجِبُ ذَلِكَ الْإِنْقِسَامُ فِي أَهْلِ الْكُفْرِ. فَعَلَى ذَلِكَ حَدُّ الْجُمْلَةِ وَالنَّصْفِ.

وَالثَّانِي: خَبَرُ ابْنِ عَبَّاسٍ، رضي الله عنه فِي الْعَامِرِيِّينَ، وَعَلَى ذَلِكَ جَاءَ عَنْ عُمَرَ وَعَلِيٍّ رضي الله عنهما وَمَا رُوِيَ عَنْ عُمَرَ رضي الله عنه فَهُوَ فِي الْوَقْتِ الَّذِي بَلَغَتْ مِنَ الْأَبْدَالِ لَأَنْفُسِهِمْ لِأَنَّهُ [لَا يَهُمُّ جُمْلَتِ الدِّيَّةِ]^(٢) لَكِنْ بِالشَّرْعِ؛ فِيهِ يُعْرَفُ التَّفْرِيقُ وَالْجَمْعُ. فَمَا لَمْ يَثْبُتِ التَّفْرِيقُ، وَالْمَعْنَى فِي كُلِّ نَفْسٍ مِنَ الْمَنَافِعِ، وَإِلَيْهَا مَا فِي غَيْرِهَا، لَزِمَ الْجَمْعُ حَتَّى يَجِيءَ عِلْمُ التَّفْرِيقِ.

وَالْأَصْلُ أَنَّ الْبَدَلَ أَمْرٌ يَرْجِعُ إِلَى مَنَافِعٍ تَقَعُ لِلْمَجِيءِ عَلَيْهِ مَكَانَ مَا ذَهَبَ مِنْهُ أَوْ لِيُغَيِّرَهُ فِي مَا يَدْخُلُ عَلَيْهِمْ مِنَ التَّقْصَانِ بِقُوَّةِ نَفْسِهِ. ثُمَّ كُلُّ أَمْرٍ مَجْعُولٌ لِلْمَنَافِعِ؛ فَالِنَّظَرُ فِيهَا إِلَى قَدْرِ الْمَنَافِعِ عِنْدَ أَهْلِهَا وَأَهْلِ الدِّمَّةِ أَحَقُّ بِالزِّيَادَةِ لِتَعْجِيلِ الْمَنْفَعَةِ لَهُمْ^(٣) فِي الدُّنْيَا؛ إِذْ لَا حَظَّ لَهُمْ فِي الْآخِرَةِ.

وَقَدْ رَعَى الشَّافِعِيُّ أَنَّ الْعَبْدَ لَوْ بَاعَ عَلَى أَنَّهُ كَافِرٌ، فَوَجَدَهُ مُسْلِمًا؛ أَنَّهُ عَيْبٌ يَرُدُّ، فَيَصِيرُ الْإِسْلَامُ عَيْبًا فِي قِيَمَتِهِ، فَلَا يَجِيءُ الْحُرُّ مِنْهُمْ أَقْلُ قِيَمَةٍ مِنَ الْحُرِّ مِتًا، وَمَحَلُّ الدِّينِ مَا ذَكَرْتُ. فَهَذَا، وَإِنْ كَانَ مِنْهُ الْقَوْلُ شَيْعًا، لَا يَجُوزُ أَنْ يُخْتَجَّ بِهِ، فَهُوَ فِي مَوْضِعِ التَّنْبِيهِ، وَقَوْلُهُ يُلْزَمُهُ كَقَوْلِهِ رضي الله عنه: ﴿مَنْ تَلَا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: ٤٣] فَحَاجَّهُمْ بِالَّذِي عِنْدَ أَيْمَتِهِمْ. فَعَلَى ذَلِكَ يُحَاجُّ بِالَّذِي عِنْدَهُ، وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ. وَقَدْ حَاجَّ بِنَفْيِ الْإِلَهِيَّةِ بِمَا لَا يَنْفَعُ، وَلَا يَضُرُّ، وَلَا يَسْمَعُ، وَلَا يُبْصِرُ، وَإِنْ كَانَ وَجُودُ مَا انْتَفَى لَا يُوجِبُ الْقَوْلَ بِهِ.

ثُمَّ الْقَتْلُ عَلَى أَتْسَامٍ ثَلَاثَةٍ؛ [أَحَدُهَا: قَتْلُ]^(٤) عَمْدٍ، وَهُوَ يَنْقَسِمُ إِلَى قِسْمَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنْ يَتَعَمَّدَ نَفْسَ الْقَتِيلِ.

وَالثَّانِي: أَنْ يَتَعَمَّدَ دِيْنَهُ [يَقْتُلُهُ لِأَجْلِ دِيْنِهِ].

وَالثَّانِي: قَتْلُ]^(٥) خَطَأً؛ وَهُوَ أَيْضًا عَلَى قِسْمَيْنِ.

أَحَدُهُمَا: أَنْ يَقَعَ بِحَدِّ الْجَنَائِيَةِ عَنْ غَيْرِ قَضِيْدِهِ.

وَالثَّانِي: أَنْ يَقَعَ بِهِ^(٦) عَلَى قَضِيْدِهِ لَكِنْ [عَلَى]^(٧) ظَنٍّ لُزُومِهِ الدِّينَ الَّذِي اسْتَرْجَبَ الْقَتْلَ بِهِ.

وَبَيْنَ الْخَطَا وَالْعَمْدِ قَتْلُ آخَرٍ سُمِّيَ خَطَأً الْعَمْدُ أَوْ شِبْهُ الْعَمْدِ^(٨) وَمَا لَمْ يُبَيَّنْ حُكْمُهُ فِي مَنْصُوصِ الْقُرْآنِ، وَلَا هُوَ [مِمَّا]^(٩) يَخْتَلِمُ مَعْرِفَةً حَقِيقَتِهِ بِالْعِيَانِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي الْعَيْنِ جِنَايَةٌ تَقَعُ مِنْ حَيْثُ الْوُقُوعُ إِلَّا عَنْ عَمْدٍ أَوْ خَطَا، فَصَارَ ذَلِكَ مَعْرُوفًا، وَحُكْمُهُ بِالشَّرْعِ، وَلِلَّهِ أَنْ يُشَرِّعَ فِي حَقِيقَةِ الْخَطَا وَالْعَمْدِ شَرْعًا وَاحِدًا^(١٠) عَلَى مَا عَلَيْهِ أَمْرُ شَرْعِهِ فِي جَمِيعِ الْأُمُورِ. قَدْ جَاءَ الْخَبَرُ فِيهِ وَاتِّفَاقُ الصَّحَابَةِ، رِضْوَانُ اللَّهِ تَعَالَى عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ، عَلَى إِجَابِ الدِّيَّةِ فِي ذَلِكَ، وَلَيْسَ فِي ذَلِكَ ذِكْرُ الْكَفَّارَةِ. فَلَمَّا ثَبَتَ الْحَاقَةُ بِالَّذِي هُوَ خَطَأً فِي الْحُكْمِ قِيَسَ عَلَيْهِ أَمْرُ الْكَفَّارَةِ مَعَ مَا كَانَ لِذَلِكَ أَوْجُهُ تَقْدِيرٍ:

أَحَدُهَا: أَنَّ فِي الْعَمْدِ مَا هُوَ لِنَفْسِهِ كَفَّارَةٌ، وَهُوَ الْقِصَاصُ، وَقَدْ وَقَعَ ذَلِكَ فِي شِبْهِ الْعَمْدِ، وَالدِّيَّةُ تُلْزَمُ الْعَاقِلَةَ، فَلَا بُدَّ مِنْ وَضْعِ كَفَّارَةٍ فِي ذَلِكَ كَالَّذِي ذُكِرَ فِي الْخَطَا فِيهِ.

وَالثَّانِي: أَنَّهُ ذَكَرَ فِي الْكَفَّارَةِ: ﴿تَوْبَةً مِنَ اللَّهِ﴾. وَالتَّوْبَةُ مِنَ اللَّهِ تُخْرِجُ عَلَى أَوْجُهُ ثَلَاثَةٌ: عَلَى التَّوْفِيقِ لِفِعْلِهِ، أَوْ عَلَى

(١) فِي الْأَصْلِ: مَعْرُوفٌ، فِي م: عَلَى مَعْرُوفٍ. (٢) مِنْ م، سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ. (٣) مِنْ م، فِي الْأَصْلِ: فَهَم. (٤) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم.

(٥) فِي الْأَصْلِ: وَ، فِي م: فَيَقْتُلُ لِأَجْلِ دِيْنِهِ وَ. (٦) فِي الْأَصْلِ وَم: بِأَحَدٍ. (٧) مِنْ م، سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ. (٨) هُوَ الْقِسْمُ الثَّلَاثُ مِنْ أَتْسَامِ

الْقَتْلِ. (٩) مِنْ م، سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ. (١٠) فِي م: وَاحِدٌ.

ما كَانَ مِنَ الزُّلَّةِ، أَوْ عَلَى جَنْبِ ذَلِكَ الْفِعْلِ مِنْهُ تَوْبَةٌ عَنْ زَلَّتِهِ. وَإِيْ هَذِهِ الْوُجُوهُ الثَّلَاثَةُ كَانَ فِي ذَلِكَ مَعْنَى وَضْعِ التَّوْبَةِ، فَيَكُونُ مِمَّا قَدْ يَتَوَجَّهُ إِلَى عَمْدٍ يَلْحَقُ وَضْعَ الزُّلَّةِ، أَوْ أَمْرٍ تَجُوزُ الْكُلْفَةُ بِهِ، فَيَقَعُ الْعُدُولُ عَنْهُ إِذْ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ، وَلَكِنْ مَّا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ﴾ [الأحزاب: ٥]. فَإِنْ جَعَلَ فِي ذَا تَوْبَةٍ فَهُوَ فِي وَجْهِهِ جُنَاحٌ، وَيَكُونُ لَهُ حُكْمُ الْخَطَا، يَبِيْنُهُ الْخَبَرُ.

والثالث: اتَّفَقَ أَهْلُ الْفَتَاوَى عَلَى الْقَوْلِ بِهِ وَابْتِغَاءً أَنَّ الَّذِي يَقَعُ الْخَطَا فِيهِ لِيَدِينَهُ قَضَدٌ تَعَمَّدَ قَتْلَهُ، وَأَوْجِبَتْ عَلَيْهِ الْكَفَّارَةُ، فَقَدْ وَجِدَتْ كَفَّارَةً مَعَ تَعَمَّدٍ فِي مَا لَا بُدَّ لِنَفْسِهِ مَا فِيهِ مِنَ الْحَقِّ عَلَى نَحْوِ مَا بَيَّنَّ فِي الْخَطَا. وَإِنَّمَا يَجِبُ طَلَبُ الْعَمَلِ بِالْحُكْمِ فِي مَا لَمْ يَبَيَّنْ نُصُوصاً مِنَ التَّوَاوِيلِ أَنْ يُعْلَمَ أَنَّ لِلَّهِ تَعَالَى فِيهَا حُكْماً إِنْ لَمْ يُنْصَحْ عَلَيْهِ فَقَدْ جَعَلَهُ مُبَيَّنّاً بِالتَّضْمِينِ لَا بِالتَّضَرِيحِ، فَهُوَ مَثْرُوكٌ لِلتَّضْمِينِ.

والرابع^(١): أَنَّ الْكَفَّارَةَ فِي حَقِّ الزَّجْرِ عَنْهُ وَالتَّكْفِيرِ لِفِعْلِهِ، وَفِي السَّيْفِ ذَلِكَ وَالزِّيَادَةُ فِيهِ. فَلِذَلِكَ لَمْ يُضْمَ إِلَيْهِ غَيْرُهُ. ثُمَّ مَعْلُومٌ أَنَّ الْكَفَّارَةَ إِنَّمَا جُعِلَتْ بِمَا مَعَهُ الْإِبْقَاءُ حَتَّى يَصُومَ شَهْرَيْنِ، وَفِي مَا فِيهِ الْقِصَاصُ لَا مَهْلَةٌ لَهُ، تَسْتَوْجِبُ بِهِ بَقَاءَ النَّفْسِ لَتَقْوَمَ بِالْكَفَّارَةِ. لِذَلِكَ لَمْ يَجِبْ.

والخامس: الْإِتِّفَاقُ أَنَّ الَّذِي يَقْتَضِ لَا تَلْزُمُهُ الْكَفَّارَةُ. فَمَنْ وَجَبَ لَهُ حُكْمُ الْعَمْدِ لَمْ تَجِبْ عَلَيْهِ الْكَفَّارَةُ. وَلَوْ أَوْجِبْنَا^(٢) الْكَفَّارَةَ عَلَى الْقَاتِلِ جَعَلْنَاهَا حَقّاً لِلَّهِ مِنْ حَيْثُ النَّفْسُ لَا مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى فِي الْجَنَائِيَةِ، لَهُ تَجِبْ. وَذَلِكَ الْمَعْنَى فِي نَفْسِ الْقَاتِلِ وَالْقَتِيلِ^(٣) سَوَاءٌ؛ فَيَكُونُ وَلِيِّ الْقَتِيلِ أَخَذَ الَّذِي لَهُ وَقَعَ الْقِصَاصُ. لَكِنْ [لَيْسَ]^(٤) لَهُ الْكَفَّارَةُ، فَتَلْزُمُهُ. فَإِذَا لَمْ تَجِبْ بَانَ أَنَّهَا تَجِبُ بِحَالٍ فِي النَّفْسِ وَالْجَنَائِيَةِ، فَلَمْ تَجِبْ بِحَالٍ فِي النَّفْسِ وَالْجَنَائِيَةِ، فَلَمْ تَجِبْ فِي مَا عَدِمَتْ تِلْكَ الْحَالَةُ؟

وَالْأَضْلُ أَنَّهَا لَمْ تُجْعَلْ لِلْحَظَرِ وَلَا لِلنَّفْسِ الْحُرْمَةِ؛ إِذْ قَدْ يُوجَدُ قَتْلُ نَفْسٍ مَخْظُورَةٍ لَمْ تُجْعَلْ فِيهَا الْكَفَّارَةُ نَحْوَ الدَّرَارِيِّ وَالنِّسَاءِ مِنْ أَهْلِ الشَّرْكِ، بَلْ لَوْ كَانَ لِذَلِكَ كَانَ الْخَطَا مِنْ أَبْعَدِ مَا تُجْعَلُ لَهُ الْكَفَّارَةُ. فَتَبَيَّنَ أَنَّهَا لَمْ تُجْعَلْ لِذَلِكَ. وَمَنْ يَقْسُ يَقْسُ بِذَلِكَ، فَيُطْلُ [دَمَهُ وَحَقَّهُ]^(٥)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وقوله تعالى: ﴿وَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مَوْمِنَةٍ﴾ اخْتَلَفَ فِيهِ؛ قَالَ بَعْضُهُمْ: لَا يُجْزَى إِلَّا مَنْ صَامَ، وَصَلَّى. وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ [أَنَّهُ]^(٦) قَالَ: (الرَّقَبَةُ الْمَوْمِنَةُ كُلُّ مَوْلُودٍ وُلِدَ فِي الْإِسْلَامِ: صَغِيرًا كَانَ أَوْ كَبِيرًا). وَالْأَشْبَهُ أَنْ يُجْزَى الصَّغِيرُ مِنَ الْمَوْمِنِينَ عَلَى مَا يُجْزَى عَنْهُ الْكَبِيرُ مِنْهُمْ؛ إِنْ كَانَ حُكْمُ الصَّغِيرِ مِنَ الْمَوْمِنِينَ حُكْمَ الْكَبِيرِ مِنْهُمْ. وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ أَيْضاً أَنَّ الْحُكْمَ لِلصَّغِيرِ مِنَ الْمَوْمِنِينَ: مِيرَاثُهُ^(٧) وَتَرْوِيحُهُ^(٨) وَطَلَاقِ الرَّجُلِ الزَّوْجَةَ الصَّغِيرَةَ حُكْمَ الْكَبِيرَةِ، فَهُمْ مُؤْمِنُونَ فِي الْحُكْمِ، إِنْ كَانُوا / ١١٠ - أ / صِغَاراً وَلَكِنْ لَسْنَا نَذْكُرُ مِنْ أَصْحَابِنَا رِوَايَةً مُنْصُوصَةً فِي جَوَازِهِ. وَالْقِيَاسُ مَا ذَكَّرْنَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وقوله تعالى: ﴿فَمَنْ لَمْ يَجِدْ قَيْصِيَّامَ شَهْرَتَيْنِ مُسْتَأْمِنَيْنِ﴾ وَصَفَ اللَّهُ ﷻ، الشَّهْرَيْنِ بِالتَّائِبِ، وَوَصَفَ الرَّقَبَةَ بِالْإِيمَانِ فَهُوَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، يَحْتَمِلُ عَلَى التَّغْلِيظِ وَالتَّشْدِيدِ لِمَا يَجُوزُ أَنْ يُجَاوِزَ [جُرْمُ الْخَطَا]^(٩) جُرْمَ غَيْرِهِ مِنَ الْأَشْيَاءِ، نَحْوُ أَنْ يَقْتُلَهُ بِعَصَا أَوْ بِسَوْطٍ وَنَحْوَهُ قَاصِداً. وَلَا شَكَّ أَنَّ جُرْمَهُ أَكْبَرُ مِنْ جُرْمِ غَيْرِهِ مِنَ الْأَفْعَالِ الَّتِي تُوجِبُ مِنَ الْإِيمَانِ وَالظَّهَارِ وَغَيْرِهِ. فَغَلَّظَ فِيهِ مَا لَمْ يُغَلَّظْ فِي غَيْرِهِ فِي الرَّقَبَةِ وَالتَّائِبِ فِي الصِّيَامِ. وَهَذَا كَمَا يَقُولُونَ: إِنْ ضَرَبَ التَّعْزِيرُ أَشَدَّ مِنْ ضَرْبِ حَدِّ الزَّنى وَحَدِّ شَرْبِ الْخَمْرِ وَغَيْرِهِ؛ لِأَنَّ جُرْمَ فِعْلِ التَّعْزِيرِ رَبِّمَا بَلَغَ جُرْمَ الزَّنى، أَوْ تَجَاوَزَهُ^(١٠)؛ وَهُوَ أَنْ يَحْقِرَ^(١١) آخَرَ مَرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ؛ لَا شَكَّ أَنَّ حُرْمَتَهُ أَكْبَرُ مِنْ حُرْمَةِ مَنْ قَذَفَ آخَرَ، وَشَرِبَ قَطْرَةً مِنْ خَمَرٍ، فَغَلَّظَ فِيهِ، وَشَدَّدَ لِمَا ذَكَّرْنَا^(١٢).

فَعَلَى ذَلِكَ شَرْطُ الْإِيمَانِ فِي الْعِتَاقِ فِي كَفَّارَةِ الْقَتْلِ وَالتَّائِبِ فِي الصُّومِ تَغْلِيظاً وَتَشْدِيداً لِلْمَعْنَى الَّتِي ذَكَّرْنَا؛ وَهُوَ أَنْ يَقْتُلَهُ قَتْلٌ شَبِيهُ الْعَمْدِ: أَيْ عَمْدَ الْقَضْدِ خَطَا الْحُكْمِ.

(١) فِي الْأَصْلِ وَم: وَالثَّانِي. (٢) فِي الْأَصْلِ وَم: أَجَبْنَا. (٣) فِي الْأَصْلِ وَم: الْقَتْلُ. (٤) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (٥) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم.

(٦) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (٧) فِي الْأَصْلِ وَم: وَمِيرَاثُهُ. (٨) مِنْ م، فِي الْأَصْلِ: وَتَرْوِيحُهُ. (٩) فِي الْأَصْلِ وَم: جَرَمَ الْحُكْمِ الْخَطَا. (١٠) فِي الْأَصْلِ وَم: تَجَاوَزَ. (١١) فِي الْأَصْلِ: تَحْقِيقٌ، فِي م تَحْقِيقٌ. (١٢) كَانَ ذَلِكَ فِي قَتْلِ شَبِيهِ الْعَمْدِ.

أَلَا تَرَى أَنَّهُ غُلِّظَ فِي الذِّبَةِ فِي شِبْهِ الْعَمْدِ، وَلَمْ يُغْلَظْ فِي غَيْرِهِ؟ وَرَوَى عَنْ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم، قَالَ: «قَتِيلُ السُّوِّطِ أَوْ الْعَصَا فِيهِ الذِّبَةُ مُغْلَظَةٌ»؟ [النسائي: ٤٢/٨].

وعن الثُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ رضي الله عنه، [أنه]^(١) قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «كُلُّ شَيْءٍ خَطَأٌ إِلَّا السِّيفَ وَالْحَدِيدَ، وَلِكُلِّ خَطِيٍّ أَرْضٌ» [البیهقي في الكبرى ٤٢/٨].

ذَكَرَ اللَّهُ تَعَالَى قَتْلَ الْخَطِيِّ وَالْعَمْدِ، فَبَيَّنَّ حُكْمَهُمَا، وَلَمْ يَذْكُرْ غَيْرَهُمَا فِي كِتَابِهِ. لَكِنَّا عَرَفْنَا قَتِيلَ شِبْهِ الْعَمْدِ وَالْحُكْمَ فِيهِ بِمَا رَوَيْنَا مِنْ خَبَرِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم، وَخَدِيثِ الثُّعْمَانِ [بْنِ بَشِيرٍ] عَنْهُ رضي الله عنه، حَيْثُ قَالَ: «أَلَا إِنَّ قَتِيلَ خَطِيٍّ الْعَمْدِ قَتِيلُ السُّوِّطِ وَالْعَصَا، فَقِيهِ الذِّبَةُ مُغْلَظَةٌ. ثَلَاثُونَ جَذَعَةً وَثَلَاثُونَ جِقَةً وَأَرْبَعُونَ مَا بَيْنَ ثِنْتَيْهِ إِلَى نَازِلِ عَامِهَا، كُلُّهَا خِلْفَةٌ» [أبو داود ٤٥٥٠].

وَاخْتَلَفَ الصَّحَابَةُ، رِضْوَانُ اللَّهِ تَعَالَى عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ: رَوَى عُمَرُ رضي الله عنه مَا ذَكَرْنَا مِنَ الْخَبَرِ الْمَرْفُوعِ اثْنَلَاثًا. وَعَنْ عَلِيٍّ رضي الله عنه، قَرِيبًا مِنْهُ اثْنَلَاثًا. وَعَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ وَالْمُغِيرَةِ مَا رَوَيْنَا مِنَ الْخَبَرِ الْمَرْفُوعِ اثْنَلَاثًا. وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه فِي شِبْهِ الْعَمْدِ أَرْبَاعًا: خَمْسَةٌ وَعِشْرُونَ جَذَعَةً وَخَمْسَةٌ وَعِشْرُونَ بَنَاتٍ لَبُونٍ وَخَمْسَةٌ وَعِشْرُونَ بَنَاتٍ مَخَاضِي.

ثُمَّ لَا يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ الصَّحَابَةُ، رِضْوَانُ اللَّهِ تَعَالَى عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ، قَالُوا ذَلِكَ^(٢) رَأْيًا مِنْ أَنْفُسِهِمْ لِأَنَّهُ هَذَا بَابٌ لَا يُوقَفُ إِلَّا بِالسَّمْعِ، وَالْخَبَرُ عَنِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم، فَيُحْتَمَلُ^(٣) كَانَهُمْ سَمِعُوا ذَلِكَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم، فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ، فَذَلَّ أَنَّهُ فِي وَقْتَيْنِ مُخْتَلَفَيْنِ، فَهُوَ عَلَى التَّنَاسُخِ، فَلَمْ يَظْهَرْ الْأَوَّلُ مِنْهُمَا مِنَ الْآخِرِ، فَأَوْجِبَ الْأَخْفَ بِالْيَقِينِ، وَلَمْ يُوجِبِ الْأَغْلَظَ بِالشَّكِّ. وَهَذَا قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ، رَجَمَهُ اللَّهُ تَعَالَى، حِينَ قَالَ فِي شِبْهِ الْعَمْدِ بِالْأَرْبَاعِ. وَأَمَّا مُحَمَّدٌ، رَجَمَهُ اللَّهُ، فَلِأَنَّهُ ذَهَبَ إِلَى ظَاهِرِ الْخَبَرِ الْمَرْفُوعِ بِالْإِثْلَاقِ.

ثُمَّ اخْتَلَفَ أَصْحَابُنَا، رَجَمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى، فِي مَنْ رَمَى آخَرَ فِي بَحْرٍ، فَمَاتَ. قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ، [رَجَمَهُ اللَّهُ تَعَالَى]^(٤): لَا يُقْتَلُ بِهِ. وَقَالَ فِي مَنْ أَخْرَقَ آخَرَ بِالنَّارِ: قُتِلَ بِهِ. وَكَانَ يُفَرِّقُ بَيْنَهُمَا بِوَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنْ يَقُولَ الرَّامِي فِي الْمَاءِ: أَحْسَبُ^(٥) أَنَّهُ يُحْسِنُ أَنْ يَسْبَحَ، وَذَلِكَ مَوْجُودٌ فِي كَثِيرٍ مِنَ النَّاسِ، فَصَارَ ذَلِكَ شُبْهَةً يَزُولُ بِهَا الْقِصَاصُ عَنِ الرَّامِي. وَأَمَّا الَّذِي رَمَى صَاحِبَهُ فِي النَّارِ لَيْسَ لَهُ أَنْ يَدَّعِيَ مِثْلَ ذَلِكَ، لَمْ يَزَلْ عَنْهُ الْقِصَاصُ. وَالثَّانِي: أَنَّ النَّارَ جَارِحَةٌ. أَلَا تَرَى أَنَّهَا تُسْتَعْمَلُ فِي مَضْنَعِ^(٦) السَّلَاحِ، وَمُحَارَبَتِهَا، وَهِيَ مِنْ أَشَدِّ السَّلَاحِ، وَلَا كَذَلِكَ الْمَاءُ.

ثُمَّ الْقَوْلُ فِي مَبْلَغِ الذِّبَةِ مِنَ الْإِبِلِ: رَوَى أَنَّ الْكِتَابَ الَّذِي كَتَبَهُ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم لِعَمْرِو بْنِ حَزَمٍ فِي الْعُقُولِ: «فِي النَّفْسِ مِثَّةٌ مِنَ الْإِبِلِ» [أبو داود ٤٥٤٧] وَمَا رَوَيْنَا مِنْ خَبَرِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه: خَطَبَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم، فَقَالَ: «أَلَا إِنَّ قَتِيلَ خَطِيٍّ الْعَمْدِ فِيهِ الذِّبَةُ مُغْلَظَةٌ مِثَّةٌ مِنَ الْإِبِلِ» [النسائي: ٤٢/٨] ثُمَّ الْقَوْلُ فِي أَسْنَانِ الْإِبِلِ فِي الذِّبَةِ وَمَا رَوَى عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، [أنه]^(٧) قَالَ: «ذِيبَةُ الْخَطِيٍّ أَخْمَاسٌ» [أحمد ٣/٣٨٤] وَكَذَلِكَ رَوَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بِالْأَخْمَاسِ، وَعَنْ عُمَرَ، كَذَلِكَ، [وعن]^(٨) عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رضي الله عنه فِي الْخَطِيٍّ أَرْبَاعًا.

وَكَانَ أَبُو حَنِيفَةَ [رَجَمَهُ اللَّهُ تَعَالَى]^(٩) يَذْهَبُ إِلَى مَا رَوَى عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، وَإِلَى مَا رَوَى عَنْ عُمَرَ وَعَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه وَيَجْعَلُ ذِيبَةَ الْخَطِيٍّ أَخْمَاسًا مِنَ الْإِبِلِ، وَفِي شِبْهِ الْعَمْدِ بِالْإِثْلَاقِ بِالْخَبَرِ الْمَرْفُوعِ. وَالْوَجْهُ فِيهِ مَا ذَكَرْنَا.

ثُمَّ الْمَسْأَلَةُ فِي مَبْلَغِ الذِّبَةِ مِنَ الْوَرَقِ [مَا]^(١٠) رَوَى فِي بَعْضِ الْأَخْبَارِ عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، أَنَّهُ قَضَى بِالذِّبَةِ اثْنَيْ عَشَرَ أَلْفًا، وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه، أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم جَعَلَ الذِّبَةَ اثْنَيْ عَشَرَ أَلْفًا. وَرَوَى عَنْ عُبَيْدَةَ السَّلْمَانِيِّ [أنه]^(١١) قَالَ: وَضَعَ عُمَرُ بْنُ

(١) ساقطة من الأصل وم. (٢) من م، في الأصل: إن لك. (٣) في الأصل وم: فيجعل. (٤) في الأصل: رضي الله عنه، ساقطة من م. (٥) في الأصل وم: حسب. (٦) في الأصل وم: موضع. (٧) ساقطة من الأصل وم. (٨) في الأصل وم: و. (٩) في الأصل: رضي الله عنه، ساقطة من م. (١٠) ساقطة من الأصل وم. (١١) ساقطة من الأصل وم.

الْحَقَابِ ۖ الدِّيَّاتِ: قَوَّضَ عَلَى أَهْلِ الذَّهَبِ أَلْفَ دِينَارٍ، وَعَلَى أَهْلِ الْوَرَقِ عَشْرَةَ آلَافٍ^(١) دِرْهَمٍ، وَعَلَى أَهْلِ الْإِبِلِ مِئَةَ مِثْقَلٍ مِنَ الْإِبِلِ، وَعَلَى أَهْلِ الْبَقَرِ مِثْقَلٍ بَقْرَةٍ، وَعَلَى أَهْلِ الشَّيْءِ أَلْفِي شَاةٍ، وَعَلَى أَهْلِ الْحُلَلِ مِثْقَلِي حُلَّةٍ، ثُمَّ رَوَى عَنْ عُمَرَ ۖ أَنَّهُ قَالَ: (قَوَّضُوا الْإِبِلَ) فَقَوَّضُوا أَوْقِيَّةً، ثُمَّ غَلَّتِ الْإِبِلُ، فَقَالَ: (فَقَوَّضُوا)، فَقَوَّضَتْ أَوْقِيَّةً وَنِصْفًا، ثُمَّ غَلَّتْ حَتَّى قَوَّضَتْ عَشْرَةَ آلَافٍ دِرْهَمٍ. فَلَوْ عَلِمَ عُمَرُ ۖ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ۖ قَضَى بِالْدِرْهَمِ لَمْ يَخْتَجِ إِلَى أَنْ يَقَوَّضُوا الْإِبِلَ، وَمُحَالٌّ أَنْ يَخْفَى عَلَى عُمَرَ وَغَيْرِهِ مِنَ الصَّحَابَةِ، رِضْوَانُ اللَّهِ تَعَالَى عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ، سُنَّةُ النَّبِيِّ ۖ، حَتَّى يُضْطَرُّوا إِلَى تَقْوِيمِ الْإِبِلِ، فَدَلَّ أَنَّ الْحَبَرَ فِي اثْنِي عَشَرَ غَيْرُ ثَابِتٍ.

ثُمَّ الْإِخْتِلَافُ أَنَّ الدِّيَّةَ مِنَ الدَّنَانِيرِ أَلْفَ دِينَارٍ. فَوَجِبَ أَنْ تَكُونَ الدِّيَّةُ مِنَ الْوَرَقِ عَشْرَةَ آلَافٍ لِأَنَّهُ رُوِيَ عَنْ عُمَرَ ۖ أَنَّهُ جَعَلَ قِيمَةَ كُلِّ دِينَارٍ عَشْرَةَ. وَرُوِيَ أَنَّهُ كَتَبَ إِلَى أَمْرَاءِ الْأَجْنَادِ أَنْ تُؤْخَذَ الْجِزْيَةُ مِنَ أَهْلِ الْوَرَقِ أَرْبَعُونَ دِرْهَمًا، وَمِنْ أَهْلِ الذَّهَبِ أَرْبَعَةُ دَنَانِيرٍ. وَعَنْ عَلِيٍّ ۖ [أَنَّهُ]^(٢) قَالَ: (لَا تُقَطَّعُ الْيَدُ إِلَّا فِي دِينَارٍ أَوْ عَشْرَةَ دِرْهَمٍ). دَلٌّ مَا ذَكَّرْنَا مِنْ قَوْلِ الصَّحَابَةِ، رِضْوَانُ اللَّهِ تَعَالَى عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ: أَنَّ قِيمَةَ كُلِّ دِينَارٍ عَشْرَةَ دِرْهَمٍ. فَلَمَّا أَجْمَعُوا عَلَى^(٣) أَنَّ الدِّيَّةَ مِنَ الذَّهَبِ أَلْفَ دِينَارٍ وَجِبَ أَنْ تَكُونَ مِنَ الْوَرَقِ عَشْرَةَ آلَافٍ.

إِلَّا تَرَى أَنَّهُ يُؤْخَذُ فِي الزَّكَاةِ مِنْ مِثْقَلِي دِرْهَمٍ خَمْسَةَ دِرْهَمٍ، وَمِنْ^(٤) عِشْرِينَ دِينَارًا نِصْفُ دِينَارٍ؟ دَلٌّ عَلَى أَنَّ الدِّيَّةَ عَشْرَةُ آلَافٍ.

ثُمَّ يَحْتَمِلُ الْحَبَرُ، إِنْ ثَبَتَ، أَنَّ الدِّيَّةَ اثْنَا عَشَرَ أَلْفًا وَزَنْ سِتَّةَ؛ لِأَنَّ الدِّيَّةَ كَانَ أَضْلَاهَا الْإِبِلُ، فَقَوَّضَتْ الْإِبِلُ دِرْهَمًا، فَيَلْعَبُ اثْنِي عَشَرَ أَلْفًا مِنْ وَزْنِ سِتَّةَ. ثُمَّ رُدَّتِ الْأَوْزَانُ إِلَى وَزْنِ سَبْعَةٍ، فَكَانَتْ اثْنِي عَشَرَ أَلْفًا وَكُسِّرَ وَزْنُ سَبْعَةٍ، وَالْقُرَأُ^(٥) الْكُسْرَ لِأَنَّ أَلْفَهُمْ لَا يُعْرَفُ مَنْصُوصًا، وَإِنَّمَا يُعْرَفُ بِالْإِجْتِهَادِ، وَقَدْ تَزَادَ [قِيمَتُهُ]^(٦) وَتَنَقَّصَ، وَيَكُونُ بَيْنَ الْقِيمَتَيْنِ الشَّيْءُ الْيَسِيرُ، فَتَرَكُوا ذَلِكَ الْكُسْرَ لِمَا وَصَفْنَا، وَلِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ فِي الدِّيَّةِ فِي أَضْلَاهَا كُسْرٌ، وَهَذَا وَجْهٌ مُحْتَمَلٌ، أَخَذَ أَصْحَابُنَا، رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى، بِأَخِيرِ التَّقْدِيرِ لِأَنَّ الْأَوْزَانَ اسْتَقَرَّتْ عَلَى وَزْنِ سَبْعَةٍ، وَبَقِيَ وَزْنُ سِتَّةَ، وَلَا شَكَّ أَنَّ وَزْنَ سَبْعَةٍ هِيَ الْآخِرَةُ لِاسْتِقْرَارِهَا فِي النَّاسِ عَلَى ذَلِكَ، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ.

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامَ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ﴾ قَدْ ذَكَّرْنَا مَعْنَى التَّنَائُبِ^(٧) / ١١٠ - ب/ فِي ذَلِكَ، وَفِي قَوْلِهِ: ﴿فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامَ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ﴾ عِنْدَ جَمِيعِ^(٨) مَنْ ذَكَرَ مِنَ الْقَائِلِينَ فِي هَذِهِ الْآيَةِ.

ثُمَّ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿تَوْبَةً مِنَ اللَّهِ﴾ قَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: نَدَامَةٌ مِنْ [مَعْصِيَةٍ]^(٩) اللَّهُ تَعَالَى، وَقَدْ يَنْدَمُ الرَّجُلُ عَلَى فِعْلِهِ خَطَأً. لَكِنْ عِنْدَنَا عَلَى حَقِيقَةِ التَّوْبَةِ لِأَنَّ الْفِعْلَ فِعْلُ مَا تَسَمَّى، وَإِنْ كَانَ خَطَأً، وَلِأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكْلُفَ الْإِنْسَانُ، وَيُنْهَى فِي حَالِ الْخَطَا لِمَا لَا يَتَأَمَّلُ فِي ذَلِكَ، وَلَا يَنْظُرُ، لِئَلَّا يَتْرَكَ التَّأَمُّلَ فِي ذَلِكَ وَالنَّظَرَ. فَتَكُونُ التَّوْبَةُ عَلَى الْحَقِيقَةِ مَا ذَكَرَ. وَفِي قَوْلِهِ: ﴿تَوْبَةً مِنَ اللَّهِ﴾ قَدْ بَيَّنَّا الْوَجْهَ فِي ذَلِكَ.

وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ التَّأْوِيلِ: التَّوْبَةُ فِي الْحَقِيقَةِ هِيَ^(١٠) النَّدَامَةُ عَلَى الْأَمْرِ وَكُلُّ مَنْ يَتَوَلَّدُ مِنْ فِعْلِهِ قَتْلُ أَحَدٍ فَهُوَ يَنْدَمُ عَلَى ذَلِكَ الْفِعْلِ الَّذِي حَدَّثَ مِنْهُ الَّذِي ذَكَرَ، وَيَحْزَنُ عَلَيْهِ، فَيَكُونُ عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ مَعْنَى التَّوْبَةِ إِلَى^(١١) اللَّهِ إِلْقَاءَ ذَلِكَ الْحُزَنِ فِي قَلْبِهِ أَوْ رُجُوعَهُ بِالتَّاسُفِ إِلَى اللَّهِ بِالْإِعْتَاقِ وَالصِّيَامِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَكَلَّ اللَّهُ عَلَيْكَ حَكِيمًا﴾ بِمَنْ قَتَلَهُ [قَتْلًا]^(١٢) خَطَا، وَلَمْ يَقْصِدْهُ، وَمَنْ قَصَدَهُ، أَوْ ﴿عَلِيمًا﴾ بِمَا حَكَمَ [عَلَيْكُمْ مِنَ الدِّيَّةِ وَالْكَفَّارَةِ، أَوْ ﴿عَلِيمًا﴾ بِمَا جَعَلَ الْحُكْمَ ﴿حَكِيمًا﴾ فِي قَضَائِهِ وَحُكْمِهِ حَيْثُ وَضَعَ كُلَّ شَيْءٍ مَوْضِعَهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِهِ.

(١) فِي الْأَصْلِ رَم: أَلْف. (٢) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ رَم. (٣) فِي الْأَصْلِ رَم: فِي. (٤) فِي الْأَصْلِ رَم: وَفِي. (٥) الْوَارِ سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ رَم. (٦) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ رَم. (٧) وَذَلِكَ فِي الْوَجْهِ الثَّالِثِ مِنْ وَجْهِهِ جَعَلَ الْإِيمَانَ شَرْطًا لِتَحْقِيقِ التَّوْبَةِ. (٨) فِي الْأَصْلِ رَم: الْجَمِيع. (٩) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ رَم. (١٠) فِي الْأَصْلِ رَم: هُوَ. (١١) فِي الْأَصْلِ: أَمْرٌ، فِي م: مِنْ. (١٢) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ رَم.

وقوله تعالى: ﴿وَكَاثَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ يُخْرِجُ ذَلِكَ عِنْدَ ذِكْرِهِ هَذِهِ الْآيَةَ^(١) وهو كذلك بذاته على أوجه: أحدها: أنه عَلِيمٌ بالذي عليه خَرَجَتْ^(٢) حَقِيقَةُ فِعْلِ ذَلِكَ الْقَاتِلِ مِنَ الْقَضْدِ [وغير القُضْدِ]^(٣)، وهو حَكِيمٌ بما حَكَمَ عَلَيْنَا الذي ذَكَرَ بظواهر أحوال القَتِيلِ، وإن لم تُعَرَفْ حَقِيقَةُ الْأَمْرِ فِي ذَلِكَ، إِذِ الذي لَهُ حُكْمُ الْعَمْدِ وَالْخَطَأِ لَا يَظْهَرُ بِغَيْرِهِ. والثاني: ﴿وَكَاثَ اللَّهُ﴾ ولم^(٤) يَزَلْ ﴿عَلِيمًا﴾ بالذي يَكُونُ مِنْ عِبَادِهِ وبالذي [هو]^(٥) الصَّالِحُ [بَيْنَهُمْ]، فَحَكَمَ بِمَا فِيهِ^(٦) الصَّالِحُ فِي مَا عَلِمَ مِنْ وَقْعِ الْجَنَايَاتِ.

والثالث^(٧): تَبَيَّنَ أَنَّهُ لَا عَنَ جَهْلٍ يَقَعُ الْخِلَافُ لِأَمْرِهِ وَلِمَا لَمْ يَرْضَ بِهِ مِنْ خَلْقِهِ وَلَا عَنَ خَطَأٍ فِي التَّدْبِيرِ؛ أَيِ عَلِيمٌ بِالَّذِي يَكُونُ مِنَ الْخَلْقِ لَا عَنَ جَهْلٍ بِهِمْ خَرَجَ أَمْرُهُمْ، وَحَكِيمٌ فِي التَّدْبِيرِ؛ أَيِ لَا يَلْحَقُهُ الْخَطَأُ فِي تَدْبِيرِ الْخِلَاقِ عَلَى مَا يَكُونُ مِنْهُمْ مِنَ الْفَسَادِ وَالشَّرِّ؛ إِذْ يُمِثِّلُهُ مِنْ غَيْرِهِ يُعْلَمُ الْخَطَأُ لِمَا فِيهِ ضَرَرٌ يَقَعُ بِهِ، وَاللَّهُ يَتَعَالَى عَنْ هَذَا^(٨).

الآية ٩٣

وقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا﴾ الآية [يَحْتَمِلُ وَجُوهًا]:

أحدها^(٩): قِيلَ فِي بَعْضِ الْقِصَصِ: إِنَّ رَجُلًا قَتَلَ آخَرَ عَمْدًا. فَلَمَّا عَلِمَ أَنَّهُ يُقْتَلُ بِهِ ارْتَدَّ عَنِ الْإِسْلَامِ، وَلَحِقَ بِدَارِ الْحَرْبِ، فَتَزَلَّ الْوَعِيدُ. وَهَذَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿الَّذِينَ لَا يُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ بِالْآخِرَةِ هُمْ كَافِرُونَ﴾ [فصلت: ٧] كَانُوا [يَمْتَنِعُونَ عَنْ] الزَّكَاةِ لِمَا كَانَ عَنْدهُمْ أَنَّ الزَّكَاةَ تُنْقِصُ الْمَالَ، فَجَحَدُوا بِهَا رَأْسًا كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَوْ أَنَّهُ مِنَ الْمُصَلِّينَ﴾ [وَلَوْ أَنَّهُ تَلَوَّمَ آلِ الْمَسْكِينِ] ﴿وَكُنَّا نَحْوُ مَعَ الْفَاضِلِينَ﴾ [وَكُنَّا نَكْذِبُ بَيِّنَاتٍ] [المدثر: ٤٣-٤٦] فَتَرَكَوا الصَّلَاةَ وَالزَّكَاةَ لِمَا يَلْحَقُهُمْ بِذَلِكَ مِنْ مُؤْنٍ وَأَشْغَالٍ تَشْغَلُهُمْ. ذَلِكَ كُلُّهُ وَمِمَّا^(١٠) تَهْوَى أَنْفُسُهُمْ، فَأَنْكَرُوا رَأْسًا لَانَّهُمْ إِنْ صَلَّوْا، وَأَدَّوْا الزَّكَاةَ، لَا يَكُونُ ذَلِكَ صَلَاةً وَزَكَاةً إِذْ كَانُوا يُكْذِبُونَ بِيَوْمِ الدِّينِ.

فَعَلَى ذَلِكَ قَاتِلُ الْمُسْلِمِ عَمْدًا، إِذَا عَلِمَ أَنَّهُ مَقْتُولٌ بِهِ تَرَكَ دِيْنَهُ، فَصَارَ مِنْ أَهْلِ النَّارِ خَالِدًا مُخَلَّدًا فِيهَا.

والثاني^(١١): يَحْتَمِلُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا﴾ لِذِيْنِهِ، يَقْتُلُهُ عَمْدًا غَيْرَ غَالِطٍ وَلَا جَاهِلٍ عَالِمًا^(١٢) بِذَلِكَ، وَإِلَى قَتْلِهِ لِذِيْنِهِ قَاصِدًا^(١٣)، وَمَنْ كَانَ هَذِهِ صِفَتُهُ فَقَدْ كَفَرَ، وَوَجِبَ لَهُ هَذَا الْوَعِيدُ الَّذِي ذَكَرَهُ فِي كِتَابِهِ الْكَرِيمِ إِلَّا أَنْ يُجَدِّدَ إِيْمَانَهُ^(١٤)، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقْبَلُ إِيْمَانَهُ وَتَوْبَتَهُ.

والثالث: أَنْ يَكُونَ الْوَعِيدُ الَّذِي ذَكَرَهُ فِي كِتَابِهِ، ذَلِكَ جَزَاؤُهُ، وَاللَّهُ الْإِفْضَالُ عَلَيْهِ بِالْعَفْوِ وَالْمَجَاوِزَةِ؛ إِذْ ذَلِكَ جَزَاؤُهُ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ حَسَنَاتٌ كَقَوْلِهِ: ﴿فَأُولَئِكَ يَجْزِي اللَّهُ سَيِّئَاتِهِمْ حَسَنَاتٍ﴾ [الفرقان: ٧٠].

ثم الدليل أَنَّ الْآيَةَ فِي مَنْ قَتَلَ مُسْلِمًا لِذِيْنِهِ قَاصِدًا لِنَفْسِهِ دُونَ ذِيْنِهِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتْلُ إِنْ قَتَلْتُمْ [البقرة: ١٧٨] وَإِنَّمَا كُتِبَ^(١٥) عَلَيْهِمْ إِذَا كَانَ الْقَتْلُ قَتْلَ عَمْدٍ، وَابْقَى لَهُمْ بَعْدَ الْقَتْلِ اسْمُ الْإِيْمَانِ. ثُمَّ قَالَ: ﴿فَمَنْ عَفَى لَمْ يَنْجِ مِنْ آيِهِ شَيْءٌ﴾ فَأَبْقَى لَهُمْ اسْمُ الْأُخُوَّةِ. ثُمَّ قَالَ: ﴿وَالَّذِي تَخْتَفُونَ مِنْ رَبِّكُمْ وَرَحْمَةً﴾ أَظْمَعَهُ فِي رَحْمَتِهِ، وَبَعِيدَ أَنْ يَكُونَ لَهُ مَعَ هَذَا خُلُودٌ فِي النَّارِ. فَدَلَّتْ الْآيَةُ عَلَى بَقَاءِ اسْمِ الْإِيْمَانِ وَعَلَى رَجَاءِ الرَّحْمَةِ، وَهِيَ مَعْنِيَانِ يَنْقُضَانِ قَوْلَ الْمُعْتَزِلَةِ جِئْنَ خَلَّدُوا [صاحب^(١٦)] الْكَبِيرَةِ فِي النَّارِ، وَلَأنَّهُ تَعَالَى قَالَ: ﴿فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا﴾، وَلَمْ يَقُلْ: يَجْزِيهِ. وَلَهُ أَنْ يَنْقُضَ بِالْعَفْوِ عَنْهُ عَلَى مَا وَصَفْنَا، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ وَالنَّجَاةُ.

ورَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، فِي تَأْوِيلِ الْآيَةِ مَا يُؤَيِّدُ مَا قُلْنَا؛ رُويَ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ فِي قَوْلِهِ ﷻ: ﴿فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ﴾ الْآيَةَ قَالَ: (جَزَاؤُهُ إِنْ شَاءَ عَذْبُهُ، وَإِنْ شَاءَ غَفَرُ لَهُ).

ورَوَى عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «فِي مَنْ قَتَلَكُمْ رَجُلًا»^(١٧) قَتَلَ تِسْعًا وَتِسْعِينَ نَفْسًا، فَسَأَلَ

(١) من م، ساقطة من الأصل. (٢) في الأصل وم: خرج عليه. (٣) ساقطة من الأصل وم. (٤) الواو ساقطة من الأصل وم. (٥) ساقطة من الأصل وم. (٦) من م، ساقطة من الأصل. (٧) في الأصل وم: والثاني. (٨) من م، في الأصل: هذه. (٩) ساقطة من الأصل وم. (١٠) في الأصل: يمتنعون. في م: يمتنعون. (١١) في الأصل وم: عما. (١٢) في الأصل وم: و. (١٣) في الأصل وم: عالم. (١٤) في الأصل وم: قاصد. (١٥) في الأصل وم: إيمان. (١٦) في الأصل وم: يكتب. (١٧) ساقطة من الأصل وم. (١٨) ساقطة من م.

عن أعلم أهل الأرض، فذل على راهب، فأتاه، فقال: إني قتلت تسعاً وتسعين نفساً بغير حق فهل لي من توبة؟ فقال: لا، فقتله، ثم سأل عن أعلم أهل الأرض، فذل على رجل، فأتاه، فقال: إني قتلت مئة نفس بغير حق، فهل لي من توبة؟ قال: نعم، ومن يحول بينك وبين التوبة؟ انطلق إلى أرض كذا وكذا، فإن فيها ناساً يعبدون الله، فاعبده معهم. فانطلق حتى إذا نَصَفَ الطريق أتاه الموت، فاخْتَصَمَ بِهِ مَلَائِكَةُ الرَّحْمَةِ وَمَلَائِكَةُ الْعَذَابِ، فاتاهم ملك، فجعلوه حكماً بينهم، فقال: قيسوا ما بين الأرضين، قال: أيهما كان أذننى وأقرب فهو له، ففأسوه، فوجدوه أذننى من الأرض التي أراد، فقبضته ملائكة الرَّحْمَةِ [البخاري: ٣٤٧٠] ألا ترى أنه لما كان كافراً، فقتل مئة نفس، فقبلت توبته. ولو كان مسلماً كانت مظالم المقتولين في غنقه باقية. فهذا الحديث يدل، والله أعلم، على أن التأويل ما ذكرنا؟ وبالله التوفيق.

الآية ٩٤

وقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا حُرِّمَتْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيَسَّيْئُوا﴾ الآية: «قيل: إن رسول الله ﷺ، بعث سرية إلى دار الحرب، [فسمع العدو] (١): سرية لرسول الله ﷺ تريدكم، فهربوا، وأقام رجل لإسلامه، فلما رأى الخيل خافت أن يكونوا من العدو من حرب رسول الله ﷺ، فالتجأ عنهم إلى [رُحْنٍ] (٢)، ثم قام دونها، فسمع التكبير، فهبط إليهم، وهو يقول: لا إله إلا الله، فأتاه رجل من هؤلاء، فقتله، واستاق غنمه، وما معه، ثم رجعوا إلى رسول الله ﷺ: فأخبروه الخبر، فقال رسول الله ﷺ: أقتلتموه إرادة ما معه؟ وهو يقول: لا إله إلا الله، فقالوا: إنه قال متعوذاً، فقال: هلاً شققتم عن قلبه» [بنحوه مسلم ١٥٨/٩٦].

«وعن ابن عباس رضي الله عنهما، أن رسول الله ﷺ بعث سرية، فلقيهم رجل، فسلم عليهم، وحياتهم بتجية الإسلام، فحمل عليه رجل من السرية، فقتله، فلامه أصحابه، وقالوا: أقتلت رجلاً حياً بتجية الإسلام؟ فلما قدموا على رسول الله ﷺ أخبره بالذي صنع، فقال رسول الله ﷺ: أقتلته بعد ما قال: [لا إله إلا الله] (٣)، قال: إنما (٤) قالها متعوذاً، قال: فهلا شققتم عن قلبه؟ فتعلم ذلك، فنزل قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا حُرِّمَتْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيَسَّيْئُوا وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ أَلْفَىٰ إِلَيْكُمْ أَسْلَمَ لَسْتُ مُؤْمِنًا﴾ [بنحوه مسلم ١٥٩/٩٦] فلا نذري كيفما كانت القصة، ولكن في الأمر بالتثبت عند الشبهة، والنهي عن الإقدام عندها. وهكذا الواجب على المؤمن الوقف عند اعتراض الشبهة في كل فعل وكل خبر لأن الله تعالى أمر بالتثبت في الأفعال بقوله: ﴿فَيَسَّيْئُوا وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ أَلْفَىٰ إِلَيْكُمْ أَسْلَمَ لَسْتُ مُؤْمِنًا﴾ وقال تعالى في الخبر: ﴿إِنْ جَاءَ كُرْ فَابْسُؤْ يَسَّيْئُوا﴾ [الحجرات: ٦]؛ أمر بالتثبت في الأخبار عند الشبهة كما أمر في الأفعال بـ ﴿يَسَّيْئُوا﴾ ١١١ - ١ / ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾ [الإسراء: ٣٦].

وفي الآية دليل فساد قول المعتزلة لأنه نهاهم أن يقولوا ﴿لِمَنْ أَلْفَىٰ إِلَيْكُمْ أَسْلَمَ لَسْتُ مُؤْمِنًا﴾ وهم يقولون: صاحب الكبيرة ليس بمؤمن، وهو يقول ألف مرة على الجمل: إني مسلم؛ فإذا نهى أن يقولوا: ليس بمؤمن؛ أمرهم أن يقولوا: هو مؤمن، فيقال لهم: أنتم أعلم أم الله على ما قيل لهؤلاء؟

وقوله تعالى: ﴿تَبَتُّنَ عَرَضَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ قيل: العنينة ﴿فَوَعَدَ اللَّهُ مَكَانَهُ كَثِيرًا﴾ هذا يختل وجهين: يختل قوله: ﴿فَوَعَدَ اللَّهُ مَكَانَهُ كَثِيرًا﴾ [أي أجر عظيم وجزاء كثير]، ويختل ﴿فَوَعَدَ اللَّهُ مَكَانَهُ كَثِيرًا﴾ يعطيها لكم في غير هذا كقوله تعالى: ﴿وَعَدَكُمْ اللَّهُ مَكَانَهُ كَثِيرًا تَأْخُذُونَهَا﴾ الآية: [الفتح: ٢٠].

وقوله تعالى: ﴿كَذَلِكَ كُنْتُمْ مِنْ قَبْلُ فَمَنْ أَتَىٰ اللَّهُ عَلَيْكُمْ﴾ الآية اختلف فيه: قيل: ﴿كَذَلِكَ كُنْتُمْ مِنْ قَبْلُ﴾ ضللاً وكفاراً ﴿فَمَنْ أَتَىٰ اللَّهُ عَلَيْكُمْ﴾ بالإسلام والهجرة، وهذا كـ ﴿وَقِيلَ: ﴿كَذَلِكَ كُنْتُمْ مِنْ قَبْلُ﴾ تُخْفُونَ إِيمَانَكُمْ فِي الْمَشْرِكِينَ، وتكتمونه ﴿فَمَنْ أَتَىٰ اللَّهُ عَلَيْكُمْ﴾ بإظهار الإسلام وإبدائه. وقيل: ﴿كَذَلِكَ كُنْتُمْ مِنْ قَبْلُ﴾ تآمرون في قومكم من المؤمنين: لا إله إلا الله، ولا تخفون من قالها ﴿فَمَنْ أَتَىٰ اللَّهُ عَلَيْكُمْ﴾ بالهجرة.

(١) في الأصل وم: فسمعوا. (٢) ساقطة من الأصل وم. (٣) ساقطة من الأصل وم. (٤) في الأصل وم: بما.

وعن ابن عباس^(١) قال: ﴿كَذَلِكَ كُنْتُمْ مِنْ قَبْلُ﴾ كُفَّارًا تَقَاتُلُونَ عَلَى الدُّنْيَا وَعَرَضِهَا وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿تَقَبَّلُونَا﴾ عَادَ إِلَى الْأَوَّلِ، وَأَمَرَ بِالتَّثْبُتِ عِنْدَ الشُّبْهَةِ. لَا تَرَى أَنَّهُ رُويَ فِي الْخَبَرِ أَنَّهُ قَالَ: «الْمُؤْمِنُونَ وَقَاتَ وَزَّانٌ» وَقَاتَ عِنْدَ الشُّبْهَةِ وَوَزَّانٌ، يَزِنُ الْأَعْمَالُ، فَيُخْتَارُ أَفْضَلُهَا.

الآية ٩٥ وقوله تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَائِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرَ أُولِي الضَّرَرِ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ﴾ قَالَ الْحَسَنُ: (كَانَ هَذَا فِي الْوَقْتِ الَّذِي كَانَ الْجِهَادُ تَطَوُّعًا لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ فَرَضًا لَكَانَ لَا مَعْنَى لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا يَسْتَوِي﴾ كَذَا وَكَذَا^(٢) وَهُمَا غَيْرُ مُسْتَوِيَيْنِ: أَحَدُهُمَا: فَرَضٌ عَلَيْهِ، وَالْآخَرُ: لَا). قِيلَ لَهُ: هَذَا الَّذِي ذَكَرْتَ لَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْجِهَادَ لَيْسَ بِفَرَضٍ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ.

أَلَا تَرَى أَنَّهُ قَالَ: ﴿أَمَنْ كَانَ مُؤْمِنًا كَمَنْ كَانَتْ فَايِقًا لَا يَسْتَوُونَ﴾ [السجدة: ١٨] وَقَالَ: ﴿أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ أَنْ نَجْعَلَهُمْ كَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَوَاءً نَحْنُهُمْ وَمَنْ أُنْثِيَ﴾ [البقرة: ٢١]، جَمَعَ بَيْنَ مُتَضَادَّيْنِ، ثُمَّ قَالَ: ﴿لَا يَسْتَوُونَ﴾ [السجدة: ١٨]. فَعَلَى ذَلِكَ [هَذَا]^(٣) وَهُوَ أَوَّلَى.

وقوله تعالى: ﴿غَيْرَ أُولِي الضَّرَرِ﴾ اسْتَشْنَى أَهْلَ الضَّرَرِ مُجْمَلًا فِي هَذِهِ الْآيَةِ، وَبَيَّنَّ أَمْرَهُمْ، وَمَا أزال عَنْهُمْ مِنْ فَرَضِ الْجِهَادِ فِي آيَةٍ أُخْرَى، وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَيْسَ عَلَى الْأَعْمَى حَرَجٌ﴾ [النور: ٦١] وَقَوْلُهُ ﷺ: ﴿لَيْسَ عَلَى الضَّمْعَاءِ وَلَا عَلَى الْمَرْضَى﴾ [الآية: التوبة: ٩١]. وَهَذَا مِمَّا أَجْمَعَ عَلَيْهِ أَهْلُ الْعِلْمِ، وَأَزَالُوا الْحَرَجَ عَنْهُمْ كَمَا فِي مِثْلِ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ وَصَفَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى، وَعَذَرَهُمْ فِي تَخْلُفِهِمْ عَنِ الْجِهَادِ.

وعن ابن عباس^(٤) قال: لَمَّا ذَكَرَ اللَّهُ تَعَالَى فَضِيلَةَ الْمُجَاهِدِينَ رَغَّبَهُمْ فِي الْجِهَادِ بِقَوْلِهِ: ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَائِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ الْآيَةَ أَنَّهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ الْأَعْمَى، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ ذَكَرَ اللَّهُ تَعَالَى فَضِيلَةَ الْمُجَاهِدِينَ عَلَى الْقَائِدِينَ، وَحَالُنَا مَا تَرَى، وَنَحْنُ نَسْتَوِي الْجِهَادَ، فَتَزَلْ ﴿غَيْرَ أُولِي الضَّرَرِ﴾ فَجَعَلَ لَهُمْ مِنَ الْآخِرِ مَا لِلْمُجَاهِدِينَ لِزَمَانَتِهِمْ. وَعَلَى ذَلِكَ أَكْثَرُ أَهْلِ التَّفْسِيرِ. وَقَالَ الْكِسَائِيُّ: الضَّرَرُ مُصْدَرُ الضَّرِيرِ، وَالْمَضْرُورُ وَالضَّرِيرُ الْأَعْمَى؛ يُقَالُ: ضُرَّ يُضَرُّ فَهُوَ ضَرِيرٌ وَمَضْرُورٌ إِذَا عَمِيَ.

وقوله تعالى: ﴿وَكَلَّا وَعَدَ اللَّهُ الْحَقُّ﴾ الْقَاعِدَ وَالْمُجَاهِدَ ﴿وَقَسَدَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ عَلَى الْقَائِدِينَ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ قِيلَ: هَذَا الْفَضْلُ لِلْمُجَاهِدِ عَلَى الْقَاعِدِ الَّذِي قَعَدَ لَا يُعْذَرُ، جُعِلَ لَهُ الْأَجْرُ الْعَظِيمُ. وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿قَسَدَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ عَلَى الْقَائِدِينَ دَرَجَةً﴾ [المجاهد]^(٥) عَلَى الْقَاعِدِ الَّذِي قَعَدَ لِعُذْرٍ [جَعَلَ لَهُ]^(٦) فَضِيلَةً عَلَيْهِ بِدَرَجَةٍ. وَفِي الثَّانِي جُعِلَ فَضِيلَةً عَلَيْهِ بِدَرَجَاتٍ.

الآية ٩٦ لَكِنَّ قَوْلَهُ: ﴿دَرَجَةً﴾ وَ﴿دَرَجَتَيْنِ﴾ [النساء: ٩٦] عِنْدَنَا وَاحِدٌ. أَلَا تَرَى أَنَّهُ تَعَالَى قَالَ: ﴿وَلِلرِّجَالِ عَلَى نِسَاءٍ دَرَجَةٌ﴾ [البقرة: ٢٢٨] لَيْسَ، هُوَ [شَيْئًا وَاحِدًا]^(٧) وَاحِدٌ، وَلَكِنَّهُ أَشْيَاءٌ، وَالَّذِي قَعَدَ لِعُذْرٍ يَسْتَوِي وَالْآخَرُ^(٨) الَّذِي خَرَجَ إِذَا كَانَ يَتَمَنَّى أَنْ يَخْرُجَ إِنْ قَدَّرَ لِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ لَكَانَ لَا مَعْنَى لِلِاسْتِثْنَاءِ؟

وَفِي الْآيَةِ دَلَالَةٌ أَنَّ فَرَضَ الْجِهَادِ فَرَضٌ كِفَايَةٌ يَسْقُطُ عَنِ الْبَاقِينَ بِقِيَامِ بَعْضِهِمْ، وَإِنْ كَانَ الْخِطَابُ يُعْمَهُمْ فِي ذَلِكَ، وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ﴾ [التوبة: ١٢٢].

وَفَرَضُ الْخُرُوجِ لِيَطْلُبَ الْعِلْمَ فَرَضٌ كِفَايَةٌ إِذَا خَرَجَ بَعْضُهُمْ لِيَطْلُبَهُ يَسْقُطُ عَنِ الْبَاقِينَ ذَلِكَ. فَعَلَى ذَلِكَ الْجِهَادُ وَإِنْ ذَلِكَ خِلَافُ مَا عَاتَبَ اللَّهُ عَلَيْهِ الثَّلَاثَةَ الَّذِينَ تَخَلَّفُوا^(٩) فِي سُورَةِ «بَرَاءةٍ» لِأَنَّ أَوَّلِيكَ تَخَلَّفُوا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿مَا كَانَ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ وَمَنْ حَوْلَهُمْ مِنَ الْأَعْرَابِ أَنْ يَتَخَلَّفُوا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَلَا يَرْغَبُوا بِأَنْفُسِهِمْ عَنْ نَفْسِهِ﴾ [الآية: ١٢٠] فَإِنَّمَا عَاتَبَ أَوَّلِيكَ لِيَتَخَلَّفُوا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

(١) ساقطة من الأصل وم. (٢) في الأصل وم: من كذا. (٣) ساقطة من الأصل وم. (٤) ساقطة من الأصل وم. (٥) ساقطة من الأصل وم. (٦) في الأصل وم: لأنه جعل (٧) في الأصل وم: شيء واحد. (٨) في الأصل وم: في الآخر. (٩) في الأصل وم: خلفوا.

الآية ٩٧

وقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّيْنَاهُمُ الْكُفْرَ ظَالِمِينَ﴾ عن ابن عباس رضي الله عنه [أنه] ^(١) قال: (نزلت الآية في قوم من المنافقين، خرجوا مع المشركين إلى بدر، فلما اتقى ^(٢) المسلمون والمشركون أبصروا قلة المسلمين، وهم مع المشركين على المؤمنين قالوا ^(٣): ﴿عَرَّ هَؤُلَاءِ دِينَهُمْ﴾ [الأنفال: ٤٩] وأظهروا النفاق، فقتلوا وعامتهم ضربت الملائكة، فاثلة لهم] ^(٤): ﴿يَمِمْ كُنْتُمْ قَالُوا كَمَا مَسْتَضَمِينَ فِي الْآيَةِ﴾.

وقيل: إنها نزلت في نفر أسلموا بمكة مع رسول الله ﷺ، ثم أقاموا عن الهجرة، وخرجوا مع المشركين إلى القتال، فلما رأوا قلة المؤمنين شكوا في النبي ﷺ، فقالوا: ﴿عَرَّ هَؤُلَاءِ دِينَهُمْ﴾ فقتلوا، فقالت الملائكة: ﴿يَمِمْ كُنْتُمْ قَالُوا﴾ كذا.

وقيل: نزلت في قوم أسلموا بمكة، ولم يهاجروا، وكانت الهجرة يومئذ مفترضة، فكفروا بترك الهجرة يومئذ كقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يهاجِرُوا مَا لَكُمْ مِنْ وَعْدٍ مِنْ شَيْءٍ يهاجِرُوا﴾ [الأنفال: ٧٢] فلا نذري كيف كانت القصة؟ وليس لنا إلى معرفة القصة حاجة بعد أن نعرف ^(٥) ما أصابهم مماذا أصابهم؟

وقوله تعالى: ﴿قَالُوا يَمِمْ كُنْتُمْ قَالُوا كَمَا مَسْتَضَمِينَ﴾ هذا يتوجه وجوهاً:

أحدها: مع من كنتم؟ مع محمد ﷺ وأصحابه أو أعدائهم؟

والثاني: ﴿يَمِمْ كُنْتُمْ﴾ أي في دين من كنتم؟ في دين محمد ﷺ أو في دين أعدائه.

والثالث: ﴿قَالُوا﴾ بمعنى يقولون، أي يقول لهم [الملائكة] ^(٦) في الآخرة: ﴿يَمِمْ كُنْتُمْ قَالُوا﴾ كذا. وبقولهم ^(٧) ﴿كَمَا مَسْتَضَمِينَ فِي الْآيَةِ﴾ اعتذروا أن كانوا مستضعفين في الأرض. وظاهر هذا أن منعنا من الخروج إلى الهجرة، وحال المشركون بيننا وبين إظهار الإسلام فقالوا لهم ^(٨): ﴿أَلَمْ تَكُنْ أَرْضَ اللَّهِ وَاسِعَةً فَهاجِرُوا فِيهَا﴾ يعني: المدينة واسعة آمنة لكم من العدو، فخرجوا إليها، فتقبلوا بين أظهرهم، والله أعلم. كانهم اعتذروا في التخلف عن ذلك لما كانوا يتقبلون بين أظهر الكفرة، ويتعشون فيهم، فقالوا لهم ^(٩): ﴿أَلَمْ تَكُنْ أَرْضَ اللَّهِ وَاسِعَةً﴾ [فقطعوا عليهم الاعتذار] ^(١٠).

ويحتمل وجهاً آخر؛ وهو أنهم إن منعوكم عن الإسلام ظاهراً، وحالوا بينكم وبين إظهاره، ألسنتم تقيدون على دين ^(١١) الإسلام سراً [فلا يعلموا] ^(١٢) هم بذلك ﴿قَالُوا لَكُمْ مَا وَدَّكُمْ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَوَاجِدَ﴾ أخبر أن لا عذر لهم في ذلك.

وفي قوله تعالى: ﴿يَمِمْ كُنْتُمْ﴾ دلالة إخبار الموتى في القبر والسؤال فيه عما عملوا في الدنيا، والله أعلم.

الآية ٩٨

وقوله تعالى: ﴿إِلَّا الْمُسْتَضَمِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ﴾ الآية بين الله تعالى أهل العذر في ذلك حين قال: ﴿لَا يَسْتَطِيعُونَ حِيلَةً وَلَا يَمْتَدِّدُونَ سَبِيلًا﴾.

قال ابن عباس رضي الله عنه (كنت أنا وأمي من المستضعفين).

الآية ٩٩

[وقوله تعالى] ^(١٣): ﴿قَالُوا لَكُمْ عَسَى اللَّهُ أَنْ يَغْفِرَ عَنْهُمْ﴾ وعسى من الله واجب / ١١١ - ب/ كأنه يقول: قَالُوا لَكُمْ يَغْفِرُ اللَّهُ عَنْهُمْ.

الآية ١٠٠

وقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يهاجِرْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يَجِدْ فِي الْأَرْضِ مُرْعَاً كَثِيراً وَسَعَةً﴾ قيل: المرأع: المذهب والملجأ، ﴿وَسَعَةً﴾ في الرزق؛ أي يجد في الأرض: في غير الأرض التي هم فيها ما ذكر. وقيل: المرأع: المتزخر؛ أي يجد متزخراً عما يكره ومراحاً. وعن ابن عباس رضي الله عنه [أنه] ^(١٤) قال: (المرأع: التحول من أرض إلى أرض، والسعة: في الرزق). وقيل: من الضلالة إلى الهدى، ومن العيلة إلى الغنى. وقيل: المرأع: المهرب.

وقيل: لما نزلت هذه الآية سمعها رجل، وهو شيخ كبير، وقيل: إنه مريض، فقال: والله ما أنا بمن استثنى الله،

(١) ساقطة من الأصل وم. (٢) في الأصل وم: التقت. (٣) في الأصل وم: فقال. (٤) ساقطة من الأصل وم. (٥) في الأصل وم: يعرف.

(٦) ساقطة من الأصل وم. (٧) في الأصل وم: وقولهم. (٨) ساقطة من الأصل وم. (٩) ساقطة من الأصل وم. (١٠) في الأصل وم: قطعوا.

عليهم. (١١) في الأصل وم: اديان. (١٢) في الأصل وم: لا يعلمون. (١٣) ساقطة من الأصل وم. (١٤) ساقطة من الأصل وم.

وإني لأجد جيلة، والله لا أبيت الليلة بمكة، فخرجوا به يميلونه حتى أتوا التثيم، فاذركه الموت بها، فصفق بيته على شماله، ثم قال: اللهم هذ لك وهذ لرسولك أبيك إلى ما بايعت عليك رسولك، ومات. فنزل فيه: ﴿وَمَنْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكْ الْاَمْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ﴾ أي وجب أجره.

وقيل: إنه لما سمع الرجل أن الملائكة ﴿يَتَرَبَّصُونَ وَجُوهَهُمْ وَأَذَنَهُمْ﴾ [الأنفال: ٥٠ ومحمد: ٢٧]، وقد أذنت للموت، قال^(١) أخرجوني، فاحتمل بيته يريد^(٢) النبي، فلما انتهى^(٣) إلى عقبه، فتوفي بها، أنزل^(٤) الله هذه الآية، والله أعلم بذلك.

وفي قوله تعالى: ﴿إِلَّا الْمُتَشَكِّكِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ﴾ دلالة أن إسلام الولدان إذا عقلوا إسلامهم إسلام، وكفرهم كفر، لأنه تعالى استثناهم، وعذرهم في ترك الهجرة. فلو لم يكن إسلامهم إسلاماً وكفرهم كفرًا لكان^(٥) مقامهم هنالك وخروجهم منها سواء، ولا معنى للإشهاد في ذلك إذا لم يكن عليهم خروج، والله أعلم.

الآية ١٠١ وقوله تعالى: ﴿وَإِذَا مَرَّيْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ﴾ الآية؛ أباح الله تعالى القصر من الصلاة إذا ضرب في الأرض، إذا خاف أن يفتنه الكفار، ولم يبين القصر في ماذا؟ فيحتمل القصر قسراً من الرعفات على ما قال أصحابنا، رحمهم الله تعالى، ويحتمل القصر قصر الإقضاء؛ وذلك أيضاً مباح عند الخوف. ثم تأول قوم أن الصلاة كانت ركعتين، فزيدت في صلاة الحضر، وأقرت في صلاة السفر، ورخصت^(٦) في القصر من ركعتي السفر إلى ركعة واحدة^(٧) في حال الخوف، وقالوا: صلاة الخوف.

وروي عن ابن عباس^(٨) [أنه] قال: (فرض الله تعالى صلاة الحضر أربعاً، وصلاة السفر ركعتين، وصلاة الخوف ركعة على لسان نبيكم) وكذلك روي عن جابر بن عبد الله^(٩) [أنه] قال: (صلاة الخوف ركعة واحدة^(١٠)). وقال آخرون: إنما رخص الله تعالى في قصر الصلاة من أربع، إذا كان الخوف، فردّها إلى ركعتين رخصة، وقالوا: ثم إن رسول الله^(١١) أعلمنا أن الله تعالى تصدق علينا أن نقصر في حال الأمن، فثبت بالسنة أن القصر في غير الخوف جائز كما أحياه الله في حال الخوف.

والقصر في قول هؤلاء أن ترد الأربع إلى ركعتين، والقصر في قول الأولين أن ترد الركعتان في حال الخوف إلى ركعة. وقال غيرهم: القصر إنما كان في حال الخوف كما قال الله تعالى.

فأما الآن فإن المسافرين إذا صلى ركعتين فليس ذلك بقصر، ولكنه إتمام بقول عمر^(١٢) حين قال: (صلاة السفر ركعتان تمام غير قصر على لسان نبيكم).

وروي أن رجلاً سأل عمر^(١٣) عن قوله تعالى: ﴿فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ قال: وقد آمن الناس اليوم، فقال عمر^(١٤) [أنه]: (عجبت مما عجبت منه، فسألت رسول الله^(١٥)، فقال: «صدقة تصدق الله تعالى بها عليكم فاقبلوا صدقته» [مسلم ٤/٦٨٦]، فيحتمل أن يكون قوله: (صلاة السفر ركعتان تمام غير قصر). يريد به أن النبي^(١٦)، لما قال: «صدقة تصدق الله بها عليكم، فاقبلوا الفرض ركعتين» [بخاري ٥/٦٨٧] وارفع القصر، وصارت الركعتان تماماً غير قصر، إذ كانتا هما الفرض بعد الصدقة التي تصدق بها الله تعالى بها علينا.

فكل واحد من الخبرين موافق لصاحبه؛ أغني خبر عمر^(١٧) مع ما روي عن ابن عباس^(١٨) [أنه قال]^(١٩): (كان النبي^(٢٠) يسافر من المدينة إلى مكة، لا يخاف إلا الله، يصلي ركعتين) وهذا يؤيد حديث عمر^(٢١): «صدقة تصدق الله بها عليكم» لأن النبي^(٢٢) كان [لا يصلي]^(٢٣)، وهو آمن: ركعتين مع شرط الله الخوف، إلا وقد رفع الله شرط الخوف عن المسافرين.

(١) في الأصل وم: فقال. (٢) في الأصل وم: وبين. (٣) من م، في الأصل: انتهى. (٤) في الأصل وم: فأنزل. (٥) في الأصل وم: فكان. (٦) في الأصل وم: ورخص. (٧) ساقطة من الأصل وم. (٨) ساقطة من الأصل وم. (٩) ساقطة من م. (١٠) من م. (١١) من م، ساقطة من الأصل. (١٢) ساقطة من الأصل وم. (١٣) من م، في الأصل: من صلى.

وَقَالَ قَوْمٌ: إِنَّ التَّقْصِيرَ فِي السَّفَرِ وَالْحَضْرَ هُوَ الْإِتِمَامُ، وَاحْتَجُّوا بِقَوْلِ اللَّهِ ﷻ: ﴿فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ﴾ قَالُوا^(١): فَوَقَعَ الْحَرْجُ عَنِ الْمُقْصَرِ، وَلَوْ كَانَ التَّقْصِيرُ حَتْمًا لَكَانَ قَالَ: وَعَلَيْكُمْ جُنَاحٌ إِلَّا تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ. لَكِنَّ الْأَمْرَ لَيْسَ كَمَا تَوْهَمُوا، وَذَلِكَ أَنَا قَدْ ذَكَّرْنَا أَنَّ النَّصَّ فِي الْقَضْرِ فِي حَالِ الْخَوْفِ. وَأَمَّا الْآمِنُ فَلَا نَصَّ فِي مَا يَوْجِبُ الْقَضْرَ، وَإِنَّمَا جَازَ الْقَضْرُ مِنَ الصَّلَاةِ فِي حَالِ الْأَنْسِ يَقُولُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «صَدَقَ اللَّهُ بِهَا عَلَيْكُمْ» وَتَقْصِيرُهُ فِي سَفَرِهِ. وَمُحَالٌ أَنْ يَتَصَدَّقَ اللَّهُ تَعَالَى بِالرُّكْعَتَيْنِ^(٢) عَلَيْنَا، وَيَقُولَ قَائِلٌ: فَرَضَ قَائِمٌ، فَأَيْنَ مَوْضِعُ الصَّدَقَةِ؟ إِذْ لَوْ كَانَ الْأَمْرُ مَا ذَكَّرُوا.

وهذا عِنْدَنَا مَعْنَى قَوْلِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (إِنَّ صَلَاةَ السَّفَرِ رَكْعَتَانِ تَمَامًا إِذَا كَانَتَا فَرَضَ الْمَسَافِرِ) مَعَ مَا رَوَى أَنَّهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ سَافِرًا كَثِيرًا، فَلَمْ يَزِدْ عَنْهُ أَحَدٌ أَنَّهُ أَتَمَّ الصَّلَاةَ فِي شَيْءٍ مِنَ الْأَحْوَالِ فِي سَفَرِهِ. وَكُلُّ رَوَى أَنَّهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَانَ يُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ، فَلَوْ كَانَتِ الْفَرِيضَةُ أَرْبَعًا، وَالْقَضْرُ رُخْصَةً، لَأَتَمُّ فِي وَقْتٍ، وَقَضَرَ فِي وَقْتٍ. أَلَا تَرَى الْإِفْطَارَ فِي السَّفَرِ لَمَّا كَانَ رُخْصَةً غَيْرَ حَتْمٍ أَفْطَرَ النَّبِيُّ ﷺ فِي أَوْقَاتٍ، وَصَامَ فِي أَوْقَاتٍ؟ فَذَلِكَ أَنَّ فَرَضَ الْمَسَافِرِ رَكْعَتَانِ غَيْرُ قَضْرٍ.

رَوَى عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ [أَنَّهُ^(٣)] قَالَ: (صَلَّيْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، بِمَنْ رَكْعَتَيْنِ، وَمَعَ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِيقِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رَكْعَتَيْنِ، وَمَعَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رَكْعَتَيْنِ، وَمَعَ عَثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، صَدْرًا مِنْ خِلَافَتِهِ، ثُمَّ صَلَّيْتُ أَرْبَعًا) وَمَا صَلَّيْتُ أَرْبَعًا يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ عَزَمَ عَلَى الْمَقَامِ.

وكَذَلِكَ رَوَى عَنِ الزُّهْرِيِّ [أَنَّهُ^(٤)] قَالَ: إِنَّمَا صَلَّيْتُ أَرْبَعًا لِأَنَّهُ أَزْمَعُ أَنْ يُقِيمَ بَعْدَ الْحَجِّ.

وَعَنْ عِمْرَانَ بْنِ الْحُصَيْنِ [أَنَّهُ^(٥)] قَالَ: (حَجَجْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَكَانَ يُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ رَكْعَتَيْنِ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَى الْمَدِينَةِ، وَأَقَامَ بِمَكَّةَ [ثَمَانِيَةَ عَشَرَ يَوْمًا]^(٦) لَا يُصَلِّي إِلَّا رَكْعَتَيْنِ، وَقَالَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ^(٧) لَأَهْلُ مَكَّةَ: «صَلُّوا أَرْبَعًا، فَإِنَّا قَوْمٌ سَفَرٌ» [بَنِيهِ أَبُو دَاوُدَ ١٢٢٩] وَخَالَفَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ هَذَا الْحَدِيثَ لِأَنَّهُمْ يَقُولُونَ: إِذَا أَقَامَ يَلِدُ فِي غَيْرِ حَرْبٍ أَرْبَعًا يَزِيدُ بَعْدَ ذَلِكَ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَزَمَ عَلَى الْمَقَامِ بِذَلِكَ الْبَلَدِ.

وَرَوَى عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، [أَنَّهُ^(٨)] قَالَ: «صَلَاةُ الْمَسَافِرِ رَكْعَتَانِ حَتَّى يَأْتِيَ إِلَى أَهْلِهِ أَوْ يَمُوتَ» [مُسْلِمٌ ٦/٦٨٧] وَرَوَى عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الصَّلَاةِ فِي السَّفَرِ، قَالَ: (رَكْعَتَانِ رَكْعَتَانِ^(٩))، مَنْ خَالَفَ السُّنَّةَ كَفَرَ.

وَاسْتَدَلَّ قَوْمٌ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: / ١١٢ - أ / ﴿وَإِذَا مَرَّكُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ﴾ أَنَّ الْقَضْرَ رُخْصَةٌ، وَالْفَضْلُ فِي إِتِمَامِ الصَّلَاةِ؛ إِذْ لَا جُنَاحَ يُسْتَعْمَلُ فِي مَوْضِعِ التَّخْفِيفِ لَا فِي مَوْضِعِ الْأَمْرِ عَلَى نَحْوِ الصِّيَامِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾ [البقرة: ١٨٥]، وَهَذَا حَرْفٌ لَا يُسْتَعْمَلُ فِي مَوْضِعِ الْأَمْرِ وَالْإِجَابِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَسَلَّمَ قَوْمٌ لَهُمْ هَذَا الْمَعْنَى فِي الْآيَةِ، وَرَدُّوا الْقَضْرَ إِلَى قَضْدِ^(١٠) الْخَوْفِ يَلْحَقُ عِنْدَ الضَّرْبِ فِي الْأَرْضِ، وَإِذَا كَانَ [فَهُوَ^(١١)] عَلَى رَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: فِي بَيَانِ الْمُرَادِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ وِجَالَ أَرْوَاحِكُمْ﴾ [البقرة: ٢٣٩] أَنَّهُ لَيْسَ عَلَى تَمَامِ الْمَعْرُوفِ مِنَ الصَّلَاةِ لَكِنَّ عَلَى الْقَضْرِ عَلَى الْحَدِّ الَّذِي يَنْتَهِي إِلَيْهِ الْخَوْفُ مِنْ أَمْرِ الْقِبْلَةِ أَوْ تَرْكِ الْقِيَامِ وَالرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ إِلَى الْإِيمَانِ^(١٢) وَالْقُعُودِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) فِي الْأَصْلِ وَم: قَالَ. (٢) فِي الْأَصْلِ وَم: الرُّكْعَتَيْنِ. (٣) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (٤) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (٥) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (٦) فِي الْأَصْلِ وَم: ثَمَانِي عَشْرَةَ أَيَّامَ (٧) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (٨) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (٩) سَاقِطَةٌ مِنْ م. (١٠) فِي الْأَصْلِ وَم: قَضْر. (١١) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (١٢) فِي م: الْإِيمَانِ.

والثاني: ما في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ﴾ الآية: [النساء: ١٠٢] وإنما يذكر ذلك في أحوالهم؛ ألا نفرؤا معاً^(١)، وهو [حال من]^(٢) أحوال السفر. ومعلوم أن ذلك في حق الإفتداء: قال: ﴿فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ﴾ بالإفتداء به، وإن قَصَرْتُمْ في الإفتداء عن تمام حَقِّهِ مِنَ الجماعة، وكذلك إصابة الكل أفضل، فَيَبَيَّنُ [أن]^(٣) ارتفاع ذلك لا يَمْنَعُكُمْ الإفتداء، ولا يُلْزِمُكُمْ نَضْبَ إمام آخر لِيَتَوَدَّوا جميع الصلاة في الجماعة.

وأيّد الوجهين قوله تعالى: ﴿إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ إلى قوله تعالى: ﴿وَدَّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ تَفْقَلُونَ﴾ [النساء: ١٠١ و ١٠٢] وصلاة السفر على ما عليه ليس بالخوف، أيّد ذلك ما التمس على عُمَرَ رضي الله عنه حتى سأل عن ذلك رسول الله ﷺ فقال: «صَدَقَ اللهُ بها عليكم فاقبلوا صدقته» [بنحوه مسلم ٥/٦٨٧] بِمَعْنَى حُكْمِ حَكَمِ اللهِ في أن لم يفرض عليكم في السفر غير ركعتين.

وكذا جميع المذكور عن الله من العفو فهو في الإسقاط. وأيّد ذلك ما كان يقول عُمَرُ رضي الله عنه، بعد ذلك: (صلاة السفر ركعتان تمام غير قصر على لسان نبيكم) فَعَلِمَ أن ذلك ليس في حق الآية، لكن في ابتداء^(٤) الشرع.

وعلى ذلك المزوي بأن الصلاة كانت في الأصل ركعتين، فزيدت في الحضر، وأقرت في السفر. وإلى هذين التاويلين يترجّاه قول أصحابنا، رَحِمَهُمُ اللهُ، وقد تحتمل الآية قصر السفر.

ثم قوله تعالى: ﴿فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ﴾ يَرْجِعُ إلى وجهين:

أحدهما: إلى ترك الركعتين، وإن لم يتمّ السفر بعد الخروج له، وليس كسائر الأعداء نحو الحيض، إذا لم يتمّ فإنه^(٥) يلزم إعادة المترك، والإغماء ونحو ذلك، وأمر الصوم في السفر بعد الخروج له، وليس كسائر الأعداء إذا ترك فإنه^(٦) يُعَادُ.

والثاني: [قوله تعالى]^(٧): ﴿فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ﴾ في السفر، وإن كان ذلك اختياراً^(٨) منكم لترك صلاة الحضر، أو ليس عليكم ما على المقيم لو لم يتمّ، فإذا رجّع الجناح في ذلك بقي الأمر بالقصر، وإن خرج يجد الخير، إذ قد يكون الخير^(٩) في المخرج أمراً في الحقيقة نحو قوله تعالى: ﴿إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عَشْرُونَ صَبَرُونَ﴾ الآيتان: [الأنفال: ٦٥ و ٦٦] وذلك كقوله تعالى: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّقَ بِهِمَا﴾ [البقرة: ١٥٨] أنه لما صار: لا جناح عليه راجعاً إلى ما كان ثم من الأصنام أو الفعل بقي حق الأمر بالصواب عن الجميع، والله أعلم.

الآية ١٠٢

وقوله تعالى: ﴿وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلَاةَ﴾ الآية. اختلف أهل العلم في صلاة الخوف؛ قال بعض أهل العلم: يجعل الإمام القوم طائفتين؛ يُصَلِّي بالطائفة الأولى^(١٠) ركعة، وتقوم الطائفة الأخرى مصافّ العدو. فإذا صلى بهم ركعة يقومون^(١١)، ويصلون الركعة الثانية وحداً، ثم ينصرفون، ويقومون بإزاء العدو، وترجع الطائفة التي كانت مصافّ العدو. فيصلي بهم الإمام الركعة الثانية، ثم يسلم بهم الإمام، فيقومون، ويقضون الركعة الثانية وحداً. ويقولون: لأنه ليس في الآية إتيان الطائفة الأولى وعودها إلى الإمام. كذلك لا يفعل. وقالوا أيضاً: إن القيام بعد الفراغ من الصلاة مصافّ العدو أظمّع وأزجى من القيام في غير الصلاة.

وأما أصحابنا، رَحِمَهُمُ اللهُ، فإنهم ذهبوا إلى ما روي من الأخبار: روي عن ابن عمر رضي الله عنه (أنه قال: [قال]^(١٢) ﷺ: «صلاة الخوف» [البخاري ٩٤٢] فصلّى بإحدى الطائفتين ركعة، والطائفة الأخرى مواجهو العدو. ثم انصرفوا، وقاموا في مقام أصحابهم مقبلين على العدو، وجاء أولئك، فصلّى بهم النبي ﷺ ثم سلم النبي ﷺ. ثم قضى هؤلاء ركعة، وهؤلاء ركعة).

(١) في الأصل وم: عنه. (٢) ساقطة من الأصل وم. (٣) ساقطة من الأصل وم. (٤) في الأصل وم: الابتداء. (٥) في الأصل وم: أنه. (٦) في الأصل وم: أنه. (٧) ساقطة من الأصل وم. (٨) في الأصل وم: اختيار. (٩) في الأصل وم: خيراً. (١٠) ساقطة من الأصل وم. (١١) في الأصل وم: يقومون. (١٢) في الأصل وم: قال.

وعن عبد الله [أنه قال: (قال: ^(١)) «صلاة الخوف» فقاموا صفين؛ فقام صف خلف النبي ﷺ، وصف مستقبل العدو، وصلى رسول الله ﷺ، بالصف الذي يلونه ركعة، ثم قاموا، فذهبوا، فقاموا مقام أولئك، واستقبل هؤلاء العدو. وجاء أولئك، فقاموا مقام هؤلاء، فصلى بهم رسول الله ﷺ، ثم سلم، فقاموا يصلون لأنفسهم ركعة، ثم سلموا، فذهبوا، فقاموا مقام أولئك مستقبلين العدو، وجاء أولئك إلى مقامهم، فصلوا لأنفسهم ركعتين، ثم سلموا).

وروى ابن عباس وزيد بن ثابت وحذيفة بن اليمان رضي الله عنهم عن النبي ﷺ نحو ذلك. فاتفق على هذه الرواية عن النبي ﷺ، هؤلاء الجماعة من الصحابة، رضوان الله تعالى أجمعين: ابن مسعود وابن عمر وابن عباس وزيد بن ثابت وحذيفة رضي الله عنهم كلهم يقولون: إن رسول الله ﷺ صلى بإحدى الطائفتين ركعة والطائفة الأخرى مواجهو العدو، ثم صلى بالطائفة الأخرى ركعة، وإن واحدا منهم لم يقض بقية صلاته حتى فرغ النبي ﷺ من صلاته كلها، وصلى المؤمنون ما بقي عليهم من صلاتهم. وهذا نظر لما عليه المسلمون جميعاً في ما سبقهم الإمام، لا يقضونه حتى يفرغ الإمام من صلاته. ثم يقضون ما فاتهم.

والأخبار التي جاءت بخلاف ذلك تحتل أن تكون في الوقت الذي كانوا يقضون الفائتة قبل فراغ الإمام من صلاته. ثم نسخ ذلك بما توارثت الأمة القضاء بعد الفراغ، والله أعلم.

وقوله تعالى: ﴿وَلْيَأْخُذُوا أَسْلِحَتَهُمْ﴾ اختلِف فيه؛ قيل: هم الطائفة التي يلزأ العدو، يأخذون السلاح ليكونوا أجوب ^(٢) للحرب والقتال، وقيل: هم الطائفة الذين يصلون؛ يأخذون السلاح حتى إذا استقبلهم العدو والحرب يقدرون على ذلك، وقيل: إذا وقع بينهم الحرب فلهم تأخير الصلاة إلى وقت انقطاع الحرب بينهم.

وقال الحسن: (يُصَلِّي الإمام لكل طائفة سجدة، والسجدة هي اسم التمام، وهذا جائز في اللغة).

لكن عندنا ما ذكرنا من الأخبار عن الصحابة؛ عن عمر وابن عباس وغيرهما ^(٣)، رضوان الله تعالى عليهم أجمعين، حين قالوا: (صلاة السفر ركعتان، وصلاة الفطر والأضحية ركعتان، وصلاة الخوف ركعة تمام غير قسري). وما روي أن النبي ﷺ سجد بالصف الأول، ولم يسجد معه الصف الثاني. فلما رفع رسول الله ﷺ رأسه من السجدة سجد معها أهل الصف الثاني. فهذا يدل على أن الأمر ما وصفنا.

وإذا كان العدو مواجهة القبلة فالإمام بالخيار؛ إن شاء جعل القوم صفين: صفاً أمامه يلزأ العدو، معه يصلي بهم. هكذا روي عن رسول الله ﷺ، [أنه فعل] ^(٤) بالمسلمين.

روى جابر بن عبد الله رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ صلى بهم، والعدو في القبلة؛ فصلّى بطائفة ركعة، وجاءت الأخرى، فصلّى بها أخرى.

وإن شاء جعل القوم كلهم خلفه صفين؛ فيصلي بهم. فإذا انتهوا إلى السجود سجد الصف ١١٢ - ب/ الأول، والصف الثاني يخرس [من] ^(٥) العدو. فإذا ^(٦) قرع هؤلاء سجد الآخرون. ثم كذلك يفعل بهم في الثانية. وهذا أيضاً روي أنه يختار ^(٧) أيهما شاء.

وقوله تعالى: ﴿فَلْيَكُونُوا مِنْ وَرَائِكُمْ﴾ أي لتكونوا مصاف العدو، تخرسونهم من العدو.

وقوله تعالى: ﴿وَلْيَأْخُذُوا حِذْرَهُمْ وَأَسْلِحَتَهُمْ﴾ يحتل قوله: ﴿حِذْرَهُمْ﴾ أي يأخذون ما يستترون ^(٨) به [ويحترسون من] ^(٩) العدو من نحو الثرس والدرع [وتحويهما، ويحتل] ^(١٠) قوله: ﴿وَأَسْلِحَتَهُمْ﴾ ما يقاتل به من السلاح، ويحارب. ويحتل ما يخصن به من نحو الجبال وغيرها.

(١) في الأصل وم: قال. (٢) في الأصل وم: أجب. (٣) في الأصل وم: غيره. (٤) من م، في الأصل: فعلى. (٥) ساقطة في الأصل وم. (٦) في الأصل وم: فلما. (٧) في الأصل وم: فيختار. (٨) في الأصل وم: يسترون. (٩) في الأصل وم: يحرسون. (١٠) في الأصل وم: نحوه و.

وفيه الأمر بتعلم آداب الحرب والقتال وأخذ الأُمة والإعداد ودون أن يكبلوا الأمر إلى ذلك. ولكن يكبلون الأمر إلى ما وعد الله لهم من النُصْر يقولو تعالى: ﴿وَمَا أَنتَصِرُ إِلَّا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٢٦ والأنفال: ١٠] ويقولو تعالى: ﴿خُذُوا حِذْرَكُمْ﴾ [النساء: ٧١] ويقولو تعالى: ﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ﴾ [الأنفال: ٦٠] ويقولو تعالى: ﴿فَانْفِرُوا ثُبَاتٍ أَوْ أَنْفِرُوا جَمِيعًا﴾ [النساء: ٧١] وغيرها من الآيات؛ فيها الدلالة على تعلم آداب الحرب وأخذ الأُمة فيه، حين أمرهم ^(١) بمجاهدة العدو في غير آية من القرآن.

وقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ تَغْلَبُوا عَنْ أَسْلِحَتِكُمْ وَأَمْتِعَتِكُمْ﴾ الآية هذا يُعلم بالظن أن كل أحد يطلب الفرصة على عدوه والغلبة منه، هذا معروف في طباع الخلق. وقوله تعالى: ﴿عَنْ أَسْلِحَتِكُمْ﴾ ما يُحارب به، ويُقاتل. وقوله تعالى: ﴿وَأَمْتِعَتِكُمْ﴾ ما [يُحْتَرَسُ بِهِ مِنْ] ^(٢) العدو، ويُستتر به منه؛ أي يطلبون الغلبة عن الأسلحة والأمتعة. وتحميل الأمتعة [ما يُراد] ^(٣) بها غيرها من الثياب وغيرها.

وقوله تعالى: ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ كَانَ بِكُمْ أذىً مِنْ مَطَرٍ أَوْ كُنْتُمْ مَرَضًا أَنْ تَقْعُوا أَسْلِحَتَكُمْ وَخُذُوا حِذْرَكُمْ﴾ في الآية دلالة أن الله تعالى لم يرد بقوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ﴾ [التوبة: ١١١] بذلها للقتل حين رخص لهم وضع الأسلحة وأخذ الحذر عندما بلوا بالمطر أو المرض لأنه لو كان المراد بشراء الأنفس منهم بذلها للقتل لكان لا يرفع ذلك عندما يخافون على أنفسهم من الهلاك؛ إذ المرض وخوف الهلاك لا يرفع ذلك في الأحوال كلها إذا كان الأمر بذلك أمراً بالقتل والهلاك.

ألا ترى أن مَنْ وَجِبَ عليه الرِّجْمُ لم يرفع عنه بالمرض الرِّجْمُ لأن في الرِّجْمِ هلاكه، فلما رفع [الله تعالى] ^(٤) عنهم القتال في حال المرض أو في الحال الذي يخاف الهلاك دل أنه لم يرد بشراء الأنفس بذلها للقتل، ولكن أراد، والله أعلم، إظهار دينه ^(٥) ونصر أهل دينه؟

ألا ترى أنه قال في آية أخرى: ﴿فَيَقْتُلْ أَوْ يَغْلِظْ فُسُوفَ نُؤْيِهِ أَجْرًا عَظِيمًا﴾؟ [النساء: ٧٤] جعل الثواب والأجر عند الغلبة على عدوه مثل ما جعل عند القتل. ولو كان الأمر بذلك أمراً بالقتل خاصة لا يستوجب الأجر والثواب لغيره دل أنه ما ذكرنا.

ألا ترى أنه قال: ﴿فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ وَعَدَا عَلَيْهِمْ حَكًّا﴾ [التوبة: ١١١] جعل الوعد للقاتل ما جعل للمقتول؟ هذا كله يدل أن الأمر بذلك ليس على القتل.

وقوله تعالى: ﴿وَخُذُوا حِذْرَكُمْ﴾ قد ذكرنا أن الأمر بأخذ الحذر يَحْتَمِلُ وجهين:

أحدهما: فيه الأمر بتعلم آداب الحرب وأسباب القتال، وألا يكبلوا الأمر إلى ذلك خاصة لكن إلى ما وعد لهم من النُصْر والظفر على عدوهم بعد أخذ الأُمة.

ألا ترى أنه قال: ﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ﴾ الآية؟ [الأنفال: ٦٠].

والثاني: يَحْتَمِلُ أن يأمرهم بأخذ ما يدفعون به سلاح العدو عن أنفسهم، ويقفون به من الثرس أو الدرع أو البنيان، والله أعلم.

وقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ أَعَدَّ لِلْكَافِرِينَ عَذَابًا مُهِينًا﴾ أي أعد لهم من العذاب ما يهانون فيه: نصروا، أو غلبوا. وأعد لكم من الثواب ما تشرفون، وتعتزون به: نصرتهم، أو غلبتهم: ﴿وَمَا لَكُمْ لَا تُقَاتِلُونَ﴾ [النساء: ٧٥].

الآية ١٠٣ وقوله تعالى: ﴿فَإِذَا قَضَيْتُمْ السَّلَاةَ فَاذْكُرُوا اللَّهَ قِيَمًا وَقُوءًا وَعَلَىٰ حُبُوبِكُمْ﴾ قيل: يَحْتَمِلُ وجهين: يَحْتَمِلُ: ﴿فَإِذَا قَضَيْتُمْ السَّلَاةَ﴾ أي إذا فرغتم منها ﴿فَاذْكُرُوا اللَّهَ﴾ على كل حال تستعينون به للنُصْر على عدوكم. كقولو تعالى:

(١) في الأصل وم: وأخذوا. (٢) في الأصل وم: يحرس به. (٣) في الأصل وم: يريد. (٤) ساقطة من الأصل وم. (٥) في الأصل وم: دين الله.

﴿إِذَا لَيْسَ فِيكُمْ قَائِمٌ فَأَقْبُوا اللَّهَ كَثِيرًا﴾ [الأنفال: ٤٥] أَمَرَ بِالثَّابِتِ عِنْدَ لِقَاءِ الْعَدُوِّ وَذَكَرَ اللَّهُ اسْتِعَانَةً مِنْهُ عَلَى عَدُوِّهِمْ. فَعَلَى ذَلِكَ [الْأَوَّلُ] (١).

وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مَعْنَاهُ: إِذَا أَرَدْتُمْ أَنْ تَقْضُوا الصَّلَاةَ ﴿فَاذْكُرُوا اللَّهَ﴾ كَثِيرًا فِي أَيِّ حَالٍ كُنْتُمْ: فِي حَالِ الْقِيَامِ وَالرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلَاةَ﴾ [النساء: ١٠٢]. مَعْنَاهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، إِذَا كُنْتُ فِيهِمْ، فَأَرَدْتُ أَنْ تُقِيمَ لَهُمُ الصَّلَاةَ (٢)، فَافْعَلْ كَذَا. فَعَلَى ذَلِكَ الْأَوَّلُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وقوله تعالى: ﴿وَإِذَا أَطْمَأْنَنْتُمْ فَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ هَذَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، مُقَابِلُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا مَرَّتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلْيَسْ عَلَيَكُمُ جُنَاحُ أَنْ تَقْرُبُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ﴾ [النساء: ١٠١] وَقَدْ ذَكَرْنَا أَنَّ الْقَضْرَ يَحْتَمِلُ وَجُوهًا: يَحْتَمِلُ الْقَضْرُ لِلضَّرْبِ فِي الْأَرْضِ، وَهُوَ الْقَضْرُ فِي عَدَدِ الرُّكْعَاتِ، وَيَحْتَمِلُ لِلْمَرَضِ وَالْخَوْفِ، فَهُوَ قَضْرُ الْإِيمَانِ، فَنَحْنُ نَأْخُذُ بِذَلِكَ كُلِّهِ عَلَى اخْتِلَافِ الْأَحْوَالِ.

فَعَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿وَإِذَا أَطْمَأْنَنْتُمْ﴾ يَحْتَمِلُ الْوُجُوهَ الَّتِي ذَكَرْنَا: أَيِّ إِذَا أَطْمَأْنَنْتُمْ: صِرْتُمْ أَصِحَّاءَ، فَصَلُّوا كَذَا صَلَاةَ الْأَصِحَّاءِ. وَيَحْتَمِلُ: ﴿وَإِذَا أَطْمَأْنَنْتُمْ﴾ أَمِنتُمْ مِنَ الْخَوْفِ فَصَلُّوا كَذَا. وَيَحْتَمِلُ أَيْضًا ﴿وَإِذَا أَطْمَأْنَنْتُمْ﴾ إِذَا رَجَعْتُمْ، وَاقْمَتُمْ، صَلُّوا صَلَاةَ الْمُقِيمِينَ أَرْبَعًا. فَهَذَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، عَلَى مَا ذَكَرْنَا مُقَابِلُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا مَرَّتُمْ فِي الْأَرْضِ﴾.

وقوله تعالى: ﴿إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا﴾ أَيُّ لَهَا وَقْتُ كَوُفِّ الْحُجَّ، وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه. وَقِيلَ: ﴿كِتَابًا مَوْقُوتًا﴾ مَحْدُودًا فَتَحْنُ نَقُولُ بِهَذَا كُلُّهُ: إِنَّهَا مَفْرُوضَةٌ مُوقَّتَةٌ مَحْدُودَةٌ عَلَى [مَا ذَكَرَ] (٣)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَالْآيَةُ تُرَدُّ عَلَى مَنْ يَقُولُ بَأَنَّ عَلَى الْكَافِرِ الصَّلَاةَ لِأَنَّهُ أَخْبَرَ [اللَّهُ تَعَالَى] (٤) أَنَّهَا ﴿كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا﴾ وَهُمْ يَقُولُونَ عَلَى الْكَافِرِينَ وَالْمُؤْمِنِينَ. لَكِنَّا كُنَّيْتُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ فَعَلًا وَعَلَى الْكَافِرِينَ قَبُولًا. هَذَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، مَعْنَى قَوْلِهِ: ﴿إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا﴾ أَيُّ لَمْ تَزَلْ كَمَا (٥) كَانَتْ ﴿كِتَابًا مَوْقُوتًا﴾ عَلَى الْأَمَمِ السَّالِفَةِ لِأَنَّ هَذِهِ الْأُمَّةَ خُصَّتْ بِهَا كَقَوْلِ إِبْرَاهِيمَ عليه السلام: ﴿رَبِّ اجْعَلْنِي مُقِيمَ الصَّلَاةِ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي﴾ [إبراهيم: ٤٠] وَقَوْلِ عِيسَى عليه السلام: ﴿وَأَوْصِنِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ﴾ [مريم: ٣١]، وَقَوْلِ مُوسَى عليه السلام: ﴿وَأَجْعَلُوا يَوْمَكُمْ يَتْلُو﴾ [يونس: ٨٧].

وَيَحْتَمِلُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿كَانَتْ﴾ صَارَتْ (٦) ﴿عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا﴾ بَعْدَ أَنْ لَمْ تَكُنْ.

وَكُلُّ ذَلِكَ مُحْتَمَلٌ. لَكِنِ لَا نَشْهَدُ عَلَى اللَّهِ أَنَّهُ أَرَادَ كَذَا. وَكَذَلِكَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا مَرَّتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلْيَسْ عَلَيَكُمُ جُنَاحُ أَنْ تَقْرُبُوا مِنَ الصَّلَاةِ﴾ [النساء: ١٠١] وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا أَطْمَأْنَنْتُمْ﴾ نَتَأَوَّلُ فِيهِ، وَنَعْمَلُ فِيهِ بِالْوُجُوهِ كُلِّهَا عَلَى اخْتِلَافِ الْأَحْوَالِ الَّتِي ذَكَرْنَا، فَلَا نَقْطَعُ الْقَوْلَ فِيهِ، وَلَا نَشْهَدُ عَلَى اللَّهِ أَنَّهُ أَرَادَ كَذَا. وَهَكَذَا السَّبِيلُ فِي جَمِيعِ الْمُجْتَهِدَاتِ أَنْ نَعْمَلَ، وَلَا نَشْهَدَ عَلَى اللَّهِ أَنَّهُ أَرَادَ ذَا وَأَمَرَ بِ: ذَا، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ.

ذَكَرَ اللَّهُ تَعَالَى مَا بَيَّنَّ فَرَضَ الصَّلَاةِ وَوُجُوبَهَا فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ مِنْ كِتَابِهِ: مِنْهَا الْآيَةُ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا، وَمِنْهَا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا أَمَرًا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حُنَفَاءَ وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ وَذَلِكَ دِينُ الْقَيِّمَةِ﴾ [البينة: ٥] وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَخِوُنَكُمْ فِي الدِّينِ﴾ [التوبة: ١١].

وَلَمْ تَذَلْ هَذِهِ الْآيَاتُ عَلَى كَيْفِيَّةِ الصَّلَاةِ وَعَدِيدِهَا إِنَّمَا دَلَّتْ عَلَى وَجُوبِهَا وَلُزُومِ فَرَضِهَا. وَذَلَّتْ آيَاتٌ أُخَرُ عَلَى عَدِيدِهَا وَجُمْلِ أَوْقَاتِهَا. قَالَ اللَّهُ تعالى: ﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذُلُوكِ الشَّمْسِ إِلَى غَسَقِ اللَّيْلِ وَقُرْآنِ الْفَجْرِ إِنَّ قُرْآنَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا﴾ [الإسراء: ٧٨] فَهَذِهِ ثَلَاثَةُ أَوْقَاتٍ ذَكَرَ اللَّهُ تَعَالَى فِيهِنَّ ثَلَاثَ صَلَوَاتٍ.

وَرَوَى عَنْ مُجَاهِدٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه [أَنَّهُ] (٧) قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ قَوْلِ اللَّهِ تعالى: ﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذُلُوكِ الشَّمْسِ﴾ قَالَ: (إِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ عَنْ بَطْنِ السَّمَاءِ لِصَلَاةِ الظُّهْرِ ﴿إِلَى غَسَقِ اللَّيْلِ﴾ قَالَ: بَدَأَ صَلَاةَ الْمَغْرِبِ).

(١) ساقطة من الأصل وم. (٢) من م، في الأصل: الصلوات. (٣) في م: ما، ساقطة من الأصل. (٤) ساقطة من الأصل وم. (٥) في الأصل وم: هي. (٦) في الأصل وم: أي صارت. (٧) ساقطة من الأصل وم.

وعن ابن عمر رضي الله عنهما، [أنه^(١)] قال: ﴿لَوْلَاكَ النَّسِيءُ﴾: دُلُوكُهَا^(٢) زَيْمُهَا بَعْدَ نِصْفِ / ١١٣ - / النِّهَارِ، وهو وَقْتُ الظُّهْرِ. وعن ابن عباس رضي الله عنهما [أنه^(٣)] قال: (دُلُوكُهَا: زَوَالُهَا). وقد رُوِيَ عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ وَابْنِ عَبَّاسٍ [أَنَّهُمَا قَالَا]^(٤): (دُلُوكُ الشَّمْسِ: غُرُوبُهَا) فَإِنَّ التَّأْوِيلَيْنِ كَانَ دُلُوكُ الشَّمْسِ فَقَدْ أَوْجَبَ فِيهِ صَلَاةٌ وَصَلَاةٌ عِنْدَ غَسَقِ اللَّيْلِ وَصَلَاةٌ عِنْدَ الْفَجْرِ، فَهَذِهِ ثَلَاثُ^(٥) صَلَوَاتٍ.

قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفَيِ النَّهَارِ وَزُلْفَا مِنْ أَلَيْلٍ﴾ [هود: ١١٤] فَأَخَذَ طَرَفَيِ النَّهَارِ يَجِبُ فِيهِ صَلَاةُ الْفَجْرِ، وَقَدْ ذَكَرَ فِي هَذِهِ الْآيَةِ. وَالطَّرَفُ الْآخَرُ قَبْلَ غُرُوبِ الشَّمْسِ، فَهَذِهِ [خَامِسَةٌ، وَهِيَ صَلَاةُ^(٦) الْعَصْرِ].

وَرُوِيَ عَنِ الْحَسَنِ رضي الله عنه (أَنَّ الصَّلَوَاتِ الْخَمْسَ مَجْمُوعَةً فِي هَذِهِ الْآيَةِ: ﴿وَزُلْفَا مِنْ أَلَيْلٍ﴾ قَالَ: [فِي الطَّرَفِ الْأَوَّلِ]^(٧) صَلَاةُ الْفَجْرِ، وَالطَّرَفِ الْآخَرِ الظُّهْرُ وَالْعَصْرُ، ﴿وَزُلْفَا مِنْ أَلَيْلٍ﴾ الْمَغْرِبُ وَالْعِشَاءُ. فَإِنَّ التَّأْوِيلَيْنِ كَانَ فَإِنَّ صَلَاةَ الْعَصْرِ مَذْكُورَةٌ فِي هَذِهِ الْآيَةِ.

وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما، [أنه^(٨)] قَالَ: (جَمَعْتَ [هَاتَانِ الْآيَتَيْنِ]^(٩) مَوَاقِيتَ الصَّلَاةِ: ﴿فَسُبِّحْنَ اللَّهَ حِينَ تُسَوِّتُ﴾ الْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ ﴿وَحِينَ تُصِيحُونَ﴾ [الروم: ١٧] الْفَجْرَ ﴿وَعِشَاءً﴾ الْعَصْرَ ﴿وَحِينَ تَطْمَئِنُونَ﴾ [الروم: ١٨] الظُّهْرَ).

وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَيْضاً [أَنَّهُ قَالَ: (الصَّلَوَاتُ الْمَكْتُوبَةُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى]^(١٠) ﴿وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَبْلَ غُرُوبِهَا وَمِنْ آنَاءِ اللَّيْلِ فَسَبِّحْ وَأَطْرَافَ النَّهَارِ﴾ [طه: ١٣٠].

دَلَّتْ هَذِهِ الْآيَةُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، أَنَّ اللَّهَ ﷻ قَرَضَ عَلَى عِبَادِهِ فِي كُلِّ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ خَمْسَ صَلَوَاتٍ.

[وَبَيَّنَ]^(١١) رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، كَيْفَ فُرِضَتِ الصَّلَاةُ؟ وَمَتَى فُرِضَتْ؟ وَرُوِيَ عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ [أَنَّهُ]^(١٢) قَالَ: (سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، يَقُولُ: «خَمْسُ صَلَوَاتٍ كَتَبَهَا اللَّهُ تَعَالَى عَلَى الْعِبَادِ، فَمَنْ أَتَى بِهِنَّ، لَمْ يُضَيَّعْ^(١٣) مِنْ حَقِّهِنَّ شَيْئاً اسْتِخْفَافاً بِحَقِّهِنَّ، فَإِنَّ لَهُ عِنْدَ اللَّهِ عَهْداً أَنْ يُدْخِلَهُ الْجَنَّةَ. وَمَنْ لَمْ يَأْتِ بِهِنَّ فَلَيْسَ لَهُ عِنْدَ اللَّهِ عَهْدٌ؛ إِنْ شَاءَ عَذَّبَهُ وَإِنْ شَاءَ أَدْخَلَهُ الْجَنَّةَ» [أَبُو دَاوُدَ ١٤٢٠].

وَعَنِ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ، حِينَ بَعَثَ مُعَاذًا إِلَى الْيَمَنِ قَالَ: «إِنَّكَ تَأْتِي قَوْمًا أَهْلَ الْكِتَابِ، فَأَدْعُهُمْ إِلَى الشَّهَادَةِ: أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنِّي رَسُولُ اللَّهِ. فَإِنْ أَطَاعُوكَ لَذَلِكَ فَأَعْلِمْنَهُمْ أَنَّ اللَّهَ ﷻ قَرَضَ عَلَيْهِمْ خَمْسَ صَلَوَاتٍ فِي كُلِّ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ» [مُسْلِمٌ ٣١/١٩].

وَعَلَى ذَلِكَ اتِّفَاقُ الْأَمَةِ لَا اخْتِلَافَ بَيْنَهُمْ. إِلَّا أَنَّ قَوْمًا زَعَمُوا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَوْجَبَ بَعْدَ ذَلِكَ الْوِثْرَ بِقَوْلِهِ: «إِنَّ اللَّهَ زَادَكُمْ صَلَاةً أَلَا وَهِيَ الْوِثْرُ» [أَحْمَدُ ١٨١/٢] وَلَيْسَ فِي الْكِتَابِ ذِكْرٌ وَلَا دَلِيلٌ وَجُوبُهُ، فَتَرَكْنَا الْكَلَامَ فِيهَا. لَكِنْ أَبَا حَنِيفَةَ رضي الله عنه سَلَكَ مِنْهَا مَسَلَكَ الْمَكْتُوبَةِ.

الآية ١٠٤

وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَهِنُوا فِي ابْتِغَاءِ الْقُوَى إِنْ تَكُونُوا تَأْلُمُونَ فَلْيَهِنُوا يَأْلُمُوا كَمَا تَأْلُمُونَ وَتَرْجُونَ مِنْ اللَّهِ مَا لَا يَرْجُونَ﴾ فِي الْآيَةِ دَلَالَةٌ فَرَضِيَّةُ الْجِهَادِ، لِأَنَّهُ ﷻ أَخْبَرَ أَنَّهُمْ يَأْلُمُونَ، وَتَرْجَعُونَ بِمَا يُصِيبُهُمْ مِنَ الْجَرَاحَاتِ كَمَا تَأْلُمُونَ أَنْتُمْ، وَتَتَوَجَّعُونَ. فَلَوْ^(١٤) كَانَ فَضْلاً لَكَانَ يَرْفَعُ عَنْهُمْ الْجِهَادَ عِنْدَ الْأَلَمِ وَالتَّوَجُّعِ [كَمَا يَرْفَعُ شَانَ^(١٥) التَّوَافِلِ عِنْدَ الْأَلَمِ وَالتَّوَجُّعِ. فَدَلَّ أَنَّهُ قَرَضٌ، لَكِنَّهُ قَرَضٌ كِفَايَةٌ، وَفَرَضُ الْكِفَايَةِ يَسْقُطُ بَقِيَامِ الْبَغْضِ عَنِ الْبَاقِينَ. وَقَدْ ذَكَرْنَا فِي مَا تَقَدَّمَ هَذَا الْوَجْهَ فِيهِ.

وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَهِنُوا فِي ابْتِغَاءِ الْقُوَى﴾ فَمَعْنَاهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ: أَي لَا عُذْرَ لَكُمْ فِي تَأْلُمِكُمْ أَنْ تَهِنُوا فِي ابْتِغَائِهِمْ،

(١) ساقطة من الأصل وم. (٢) في الأصل وم. (٣) في الأصل وم. قال. (٤) من م، في الأصل عند.

(٦) في الأصل وم. رابعة وهي. (٧) ساقطة من الأصل وم. (٨) ساقطة من الأصل وم. (٩) في الأصل وم. هذه الآية. (١٠) في الأصل وم.

قال الصلاة المكتوبة: مدرجة بعد نهاية الآية. (١١) من م، ساقطة من الأصل. (١٢) ساقطة من الأصل وم. (١٣) في الأصل وم. يفيض.

(١٤) أدرج قبلها في الأصل وم العبارة التالية: في الآية دلالة فرضية بها. (١٥) في الأصل وم: ما يرفع ساء.

فإنَّهُمْ يَأْمُرُونَ كَمَا تَأْمُرُونَ، وَلَا يَضْعَفُونَ فِي ذَلِكَ، وَتَرْجُونَ أَنْتُمْ الْعَاقِبَةَ مِنَ الثَّوَابِ الْجَزِيلِ مَا لَا يَرْجُونَ. ثُمَّ هُمْ لَا يَضْعَفُونَ، فَكَيْفَ تَضْعَفُونَ أَنْتُمْ فِي ذَلِكَ؟ وَكُلُّ أَمْرٍ، لَا عَاقِبَةَ لَهُ، فَهُوَ عَبَثٌ، وَلَيْسَ لِأَمْرِهِمْ عَاقِبَةٌ، وَهُوَ عَبَثٌ، وَلَا أَمْرَكُمْ عَاقِبَةٌ مَخْمُودَةٌ، فَأَنْتُمْ أَوْلَى بِذَلِكَ.

وَذَلَّ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَهِنُوا فِي آيَاتِ الْقَوْرِ﴾ عَلَى تَأْكِيدٍ^(١) فَرَضِيَّةِ الْجِهَادِ؛ إِذْ لَمْ يَأْذَنْ لَهُمْ فِي التَّخَلُّفِ عَنْ ذَلِكَ عَلَى مَا فِيهِ مِنَ التَّأَلُّمِ وَخَوْفِ هَلَاكِ النَّفْسِ فِي ذَلِكَ، ثُمَّ بَيَّنَّ مَا يَخَفُ لِمَنْ يَلِيقُ تَحْمُلُ الْمَكْرُوهِ عَلَى الطَّلَبِ لَهُ، وَقَدْ يَخْتَارُ لَهُ مُبَاشَرَةُ الْإِنْتِصَابِ فِي النَّفْسِ مِنْ عَوَاقِبِ تَقْطِيعِ، وَتَرْوُلِ، فَكَيْفَ فِي مَا لَا انْقِطَاعَ لَهُ مِنْ رَجَاءِ الثَّوَابِ بِذَلِكَ التَّأَلُّمِ، وَاللَّهُ أَغْلَمُ. وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ بِتَأْلِيمِكُمْ، أَيِ عَنْ عِلْمٍ بِالتَّأَلُّمِ أَمْرَكُمْ بِذَلِكَ لَا عَنْ جَهْلِ، وَقَدْ ذَكَرْنَا فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ.

الآية ١٠٥

وقوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ﴾، قَوْلُهُ: ﴿بِالْحَقِّ﴾ يَتَوَجَّهُ وَجْهًا: [يَحْتَمِلُ]^(٢) بِحَقِّ اللَّهِ عَلَيْكُمْ أَنْزَلَ إِلَيْكَ الْكِتَابَ. وَيَحْتَمِلُ بِحَقِّ بَعْضٍ عَلَى بَعْضٍ أَنْزَلَ إِلَيْكَ الْكِتَابَ ﴿لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ﴾، وَيَحْتَمِلُ قَوْلُهُ: ﴿بِالْحَقِّ﴾ أَيِ بِالْمِخْنَةِ يَمْتَحِنُهُمْ بِهَا؛ إِذْ فِي عَقْلِ كُلِّ أَحَدٍ ذَلِكَ، وَإِعْمَالُ كُلِّ ذِي لُبٍّ [أَنْ يَأْمُرَ]^(٣)، وَلَا يَنْهَى، خُرُوجَ عَنِ الْحِكْمَةِ، وَأَنْ يَقُولُوا^(٤) بِالْحَقِّ وَبِالْعَوَاقِبِ لِتَكُونَ لَهُمُ الْعَاقِبَةُ.

وقوله تعالى: ﴿بِالْحَقِّ﴾ أَيِ بِالْحَقِّ الَّذِي لِلَّهِ أَوْ لِبَعْضٍ [عَلَى]^(٥) بَعْضٍ أَوْ لِأَمْرٍ كَانَ^(٦)، وَهُوَ الْبَغْثُ، لِتَغْدِيلِ، وَتَرْوُدَا بِالَّذِي يُخَمِّدُ عَلَيْهِ فَاعِلُهُ؛ إِذِ الْحَقُّ صِفَةٌ لِكُلِّ مَا يُخَمِّدُ فَاعِلُهُ، وَالْبَاطِلُ لِمَا يُذَمُّ. وَقَدْ يَحْتَمِلُ ﴿بِالْحَقِّ﴾ بِالْعَدْلِ وَالصَّدْقِ عَلَى الْأَمْرِ مِنَ التَّغْيِيرِ وَالتَّبْدِيلِ، وَاللَّهُ الْمُؤْتَقِ.

وقوله تعالى: ﴿لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ﴾، قِيلَ: إِنَّ فِي آيَةِ جَوَازِ الْاجْتِهَادِ لِأَنَّهُ قَالَ: ﴿لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ﴾. [دَلَّ قَوْلُهُ]^(٧): ﴿لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ﴾ بِالْكِتَابِ أَنَّهُ^(٨) يَحْكُمُ بِمَا يُرِيدُ بِهِ اللَّهُ بِالتَّذْكِيرِ فِيهِ وَالتَّأَمُّلِ. لَكِنْ اجْتِهَادُهُ كَالنَّصِّ، لِأَنَّهُ لَا يُخْطِئُهُ^(٩)، لِأَنَّهُ أَخْبَرَ أَنَّهُ يُرِيدُ ذَلِكَ، فَلَا يَحْتَمِلُ أَنْ يُرِيدَ غَيْرَ الصَّوَابِ. وَأَمَّا غَيْرُهُ مِنَ الْمُجْتَهِدِينَ فَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ صَوَابًا، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ خَطَأً، لِأَنَّهُ لَا يُنْكَرُ أَنْ يَكُونَ الشَّيْطَانُ هُوَ الَّذِي أَرَاهُ ذَلِكَ، فَيَكُونُ خَطَأً، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يُشْهَدَ عَلَيْهِ بِالصَّوَابِ. مَا لَمْ يَظْهَرْ. وَأَمَّا اجْتِهَادُهُ ﷺ، فَهُوَ كُلُّهُ يَكُونُ صَوَابًا لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى هُوَ الَّذِي أَرَاهُ ذَلِكَ، فَيُشْهَدُ أَنَّهُ صَوَابٌ.

وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَكُنْ لِلْعَالَمِينَ خَصِيمًا﴾ قَالَ أَكْثَرُ أَهْلِ التَّفْسِيرِ: إِنَّهُ هُمْ أَنْ يَقُولِي سَارِقًا يُقَالُ لَهُ: طُعْمَةُ [بَنٍ أَبِيرٍ]^(١٠) وَيُصَدَّقُهُ فِي قَوْلِهِ، فَتَزَلَّ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَكُنْ لِلْعَالَمِينَ خَصِيمًا﴾. فَلَوْ لَمْ يَقُولُوا ذَلِكَ كَانَ أَوْفَقَ وَآخَسَنَ؛ فَإِنْ كَانَ مَا قَالُوا فَذَلِكَ لِمَا تَظْهَرُ مِنْهَ الْخِيَانَةِ عِنْدَهُ؛ إِذْ ذَكَرَ فِي الْقِصَّةِ أَنَّهُ وَجَدَ السَّرَقَةَ فِي دَارِ غَيْرِهِ. فَلَيْتَ كَانَ ذَلِكَ فَإِنَّمَا كَانَ لِمَا ذَكَرْنَا.

وَأَمَّا النَّهْيُ عَنْ أَنْ يَكُونَ لِلْعَالَمِينَ خَصِيمًا نَهْيٌ، وَإِنْ كَانَ يَعْلَمُ أَنَّهُ لَا يَكُونُ لِمَا عَصَمَهُ اللَّهُ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الشَّاكِرِينَ﴾ [الأنعام: ١٤ و..] [وقوله]^(١١) ﴿فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُفْتَرِينَ﴾ [البقرة: ١٤٧] وَإِنْ كَانَ عَصَمَهُ مِنْ أَنْ يَكُونَ مِنْهُمْ. وَالْعِصْمَةُ إِنَّمَا تَنْفَعُ إِذَا كَانَ ثَمَّةَ أَمْرٍ وَنَهْيٍ. فَأَمَّا إِذَا لَمْ يَكُنْ ثَمَّةَ أَمْرٍ وَلَا نَهْيٍ، فَلَا مَعْنَى لِلْعِصْمَةِ [وبالله]^(١٢) التَّوْفِيقُ.

الآية ١٠٦

وقوله تعالى: ﴿وَأَسْتَغْفِرُ اللَّهَ إِنَّكَ اللَّهُ كَانْ غَفُورًا رَحِيمًا﴾. قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأَسْتَغْفِرُ اللَّهَ﴾ لَيْسَ هُوَ قَوْلُ النَّاسِ: نَسْتَغْفِرُ اللَّهَ. وَلَكِنْ كَأَنَّهُ قَالَ: كُوتُوا عَلَى الْحَالِ الَّتِي تَكُونُ أَعْمَالُكُمْ مُكَفِّرَةً لِلذُّنُوبِ. أَلَا تَرَى إِلَى قَوْلِ هُودٍ لِقَوْمِهِ:

(١) فِي الْأَصْلِ وَم: تَأَكَّد. (٢) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (٣) فِي الْأَصْلِ وَم: لَا يَوْمَر. (٤) فِي الْأَصْلِ وَم: يُقَالُ. (٥) مِنْ م، سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ. (٦) فِي الْأَصْلِ وَم: كَانَتْ. (٧) أُدْرِجَ بَعْدَهَا فِي الْأَصْلِ وَم: وَلَكِنْ تَقُولُ لَهُ. (٨) أُدْرِجَ قَبْلَهَا فِي الْأَصْلِ وَم: دَل. (٩) فِي الْأَصْلِ وَم: يَخْصَم. (١٠) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (١١) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (١٢) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم.

﴿وَأَنِ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكَ ثُمَّ تَوْبُوا إِلَيْهِ﴾ الآية [هود: ٣]، وَقَوْلُ^(١) نُوحٍ ﷺ لِقَوْمِهِ ﴿اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّكُمْ كَانُمْ عَنْ أَفْعَالِكُمْ غَافِلِينَ﴾ الآية [نوح: ١٠] ﴿فَلَوْ أَرَادُوا أَن يَقُولُوا: نَسْتَغْفِرُ اللَّهَ لَكَأَن لَّا يَنْفَعُهُمْ ذَلِكَ. فعلى ذلك قوله: ﴿وَاسْتَغْفِرِ اللَّهُ إِلَهُكَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَحِيمًا﴾.

وحقيقة الاستغفار [في وجهين]^(٣):

أحدهما: الإنهاء عما أوجب العقوبة لقوله تعالى: ﴿إِن يَنْتَهَوْا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ﴾ [الأنفال: ٣٨]. وعلى ذلك معنى قول من ذكر.

والثاني: طلب الستر بالغفر والتجاوز.

الآية ١٠٧ وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَحْدِلْ عَنَ الَّذِينَ يَخْتَاُونَ أَنفُسَهُمْ﴾ الآية: هو ما ذكرنا أن العصمة لا تنفع إن لم يكن أمر ونهي.

وقوله تعالى: ﴿يَخْتَاُونَ أَنفُسَهُمْ﴾ لا أحد يقصد خيانة نفسه.

ولكن لما رجع في العاقبة حاصل الخداع إليهم صاروا كأنهم خدعوا أنفسهم. فعلى ذلك الأول، والله أعلم.

الآية ١٠٨ وقوله تعالى: ﴿يَسْتَخْفُونَ مِنَ الْآثِنِ وَلَا يَشْعُرُونَ مِنِ اللَّهِ وَهُوَ مَعَهُمْ﴾ يَحْتَمِلُ وجهين: يَحْتَمِلُ: ﴿يَسْتَخْفُونَ مِنَ الْآثِنِ﴾ أي يَحْتَشِمُونَ مِنَ النَّاسِ أَنْ يَلْعَمُوا بِصَنِيعِهِمْ، وَلَا يَحْتَشِمُونَ مِنَ اللَّهِ عَلَى عِلْمٍ مِنْهُمْ أَنَّهُ لَا يَخْفَى / ١١٣ - ب / عَلَيْهِ شَيْءٌ. وَيَحْتَمِلُ: ﴿يَسْتَخْفُونَ مِنَ الْآثِنِ﴾ أي يَسْتَرُونَ بِسِرِّهِمْ مِنَ النَّاسِ. وكذلك رُوِيَ فِي حَرْفِ حَفْصَةٍ: وَلَا يَسْتَرُونَ مِنَ اللَّهِ. ولكن الله يُظْلِعُ النَّاسَ عَلَى مَا يُسِرُّونَ، وَهُوَ مَعَهُمْ، أي لَا يَخْفَى عَلَيْهِ شَيْءٌ.

وقوله تعالى: ﴿وَلَا يَشْعُرُونَ مِنِ اللَّهِ وَهُوَ مَعَهُمْ﴾ على وجهين:

أحدهما: على نفي القدرة وإثباتها أن لهم ذلك في الإخفاء من الناس وليس لهم في الإخفاء من الله.

والثاني: على قلة المبالاة بعلم اطلاع^(٤) الله عليهم، وتركهم مراقبة الله في الأمور، واجتهادهم في ذلك عن الخلق، والله أعلم.

وقوله تعالى: ﴿إِذْ يُنَبِّئُونَ مَا لَا يُرَى مِنَ الْقَوْلِ﴾ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ [أنه]^(٥) قَالَ: ﴿إِذْ يُنَبِّئُونَ مَا لَا يَرَوْنَ﴾ يَقُولُ: مِنَ الْعَمَلِ وَالْفِرْيَةِ مِنَ الْيَهُودِيِّ بِالسَّرْقَةِ. وَقِيلَ: ﴿يُنَبِّئُونَ﴾ أي يُؤْلَفُونَ الْقَوْلَ فِي مَا يَنْتَهَمُ، فَيَقُولُونَ: نَأْتِي بِوَالْتِيٍّ ﷺ [فَنَقُولُ لَهُ]^(٦) كَذَا وَكَذَا لِيَذْفَعُوا^(٧) عَنْ صَاحِبِهِمُ الْخِيَانَةَ وَالنَّهْمَةَ، وَهُوَ طُعْمَةُ [بْنِ أَبِي رِيٍّ]^(٨) عَلَى مَا قِيلَ فِي الْقِصَّةِ: إِنَّهُ سَرَقَ دِرْعَ رَجُلٍ فِي دَارِ يَهُودِيٍّ، وَقِيلَ: إِنَّهُ خَبَأَهَا فِي دَارِ يَهُودِيٍّ، فَلَمَّا طَلِبَتْ مِنْهُ حَلَفَ بِاللَّهِ أَنَّهُ مَا سَرَقَ. وَقِيلَ: التَّبْيِثُ هُوَ التَّقْدِيرُ بِاللَّيْلِ، [وَقَدْ ذَكَرْنَاهُ]^(٩) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿بَيَّتَ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ﴾ الآية [النساء: ٨١].

وقوله تعالى: ﴿وَكَانَ اللَّهُ بِمَا يَمْكُلُونَ مُحِيطًا﴾ هو على الوعيد: أي عَنْ عِلْمٍ مِنْهُ يَفْعَلُونَ هَذَا لَا عَنْ غَفْلَةٍ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَفْلًا عَمَّا يَفْعَلُ الْغَافِلُونَ﴾ [إبراهيم: ٤٢] لَكِنَّهُ يُؤَخِّرُهُمْ إِلَى يَوْمٍ عَلَى عِلْمٍ مِنْهُ ذَلِكَ؛ وَعَلَى الْإِعْلَامِ أَنَّ اللَّهَ لَمْ يَزَلْ عَالِمًا بِمَا يَكُونُ، وَعَلَى ذَلِكَ امْتَحَنَهُمْ، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ.

الآية ١٠٩ وقوله تعالى: ﴿هَآأَنَتِ هَآؤِلَاءِ جِذَلَةٌ﴾ هَآأَنَتِ: يَا هَؤُلَاءِ ﴿جِذَلَةٌ عَنْهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ قِيلَ: يَعْني أصحاب طُعْمَةَ [بْنِ أَبِي رِيٍّ، أي لَوْ]^(١٠) خَاصَمْتُمْ عَنْهُمْ يَا هَؤُلَاءِ فِي الدُّنْيَا ﴿فَمَنْ يُجَدِّدِلْ اللَّهُ عَنْهُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾ لَا أَحَدٌ يُخَاصِمُ عَنْهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ ﴿أَمْ مَنْ يَكُونُ عَلَيْهِمْ وَكِيلًا﴾ يُخَاصِمُ عَنْهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ^(١١). وَقِيلَ: كَفِيلًا أي فِي الدَّفْعِ عَنْهُمْ كَقَوْلِهِ

(١) فِي الْأَصْلِ وَم: وَقَالَ. (٢) فِي الْأَصْلِ وَم: فَلَمْ يَرِيدُوا. (٣) فِي الْأَصْلِ وَم: وَجِهَان. (٤) فِي الْأَصْلِ وَم: بِاطْلَاع. (٥) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (٦) فِي الْأَصْلِ وَم: فَيَقُولُوا. (٧) أَدْرَجَ قَبْلَهَا فِي الْأَصْلِ وَم: إِلَيْهِ. (٨) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (٩) فِي الْأَصْلِ وَم: قَدْ ذَكَرْنَا. (١٠) فِي الْأَصْلِ: أَي، فِي م، أَي لَوْ. (١١) مِنْ م، سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ.

تعالى: ﴿الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِي آيَاتِ اللَّهِ﴾ [غافر: ٣٥] أي في دفعها وإرادته أن يذخضوا بالباطل. وقيل: رقيباً. وقيل: كفيلاً. والوكيل هو القائم بحفظ الأمور والقاضي للحوائج والمزيج للعلل.

الآية ١١٠ وقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَمَلِّ سَوْءًا أَوْ يَطْلِمِ نَفْسَهُ﴾ هما سوءاً؛ أي من عمل سوءاً فقد ظلّم نفسه، ومن ظلّم نفسه فقد عمل سوءاً. ويختل ما قال ابن عباس: ﴿وَمَنْ يَمَلِّ سَوْءًا﴾ إلى الناس ﴿أَوْ يَطْلِمِ نَفْسَهُ﴾ في ما بينه وبين الله.

ثم روي عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه [أنه^(١)] قال: (أزجى آية^(٢)) في القرآن هذه: قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَمَلِّ سَوْءًا أَوْ يَطْلِمِ نَفْسَهُ﴾ [الآية]. وروي عنه أيضاً [أنه قال^(٣)]: (أربع آيات من كتاب الله تعالى أحب إليّ من خمر النعم وسودها: قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ شَيْئًا ذَرَّةً وَإِن تَكُ حَسَنَةً يُضَعِفَهَا﴾ إلى آخره [النساء: ٤٠] وقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [النساء: ٤٨ و ١١٦] وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ جَاءُوكَ فَاسْتَغْفَرُوا اللَّهَ﴾ [النساء: ٦٤] وقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَمَلِّ سَوْءًا أَوْ يَطْلِمِ نَفْسَهُ﴾ [الآية] [النساء: ١١٠].

وعن علقمة والاسود [أنهما^(٤)] قالا: (قال عبد الله: إن في كتاب الله لآيتين، ما أصاب عبد ذنباً، فقرأهما، ثم استغفر الله إلا غفر له: [الأولى^(٥)] ﴿وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا فَحِيئَةً أَوْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ﴾ إلى آخر الآية [آل عمران: ١٣٥] [والثانية^(٦)]: ﴿وَمَنْ يَمَلِّ سَوْءًا أَوْ يَطْلِمِ نَفْسَهُ ثُمَّ يَسْتَغْفِرِ اللَّهَ﴾ [النساء: ١١٠]. وقوله تعالى^(٧): ﴿وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْمًا﴾ [النساء: ١١٢] يختل كل واحد منهما أنه الآخر، كرّر على التأكيد في ما جرى له الذكر. ويختل التفریق أن يكون سوءاً إلى الناس وخطيئة إليهم، أو يظلّم نفسه بما يائمه بينه وبين الله.

الآية ١١١ وقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَكْسِبْ إِثْمًا فَإِنَّمَا يَكْسِبُهُ عَلَى نَفْسِهِ﴾ لأن حاصلة يرجع إليه، فكانه كسب على نفسه.

الآية ١١٢ وقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْمًا﴾ يختل أن يكون قوله: ﴿وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْمًا﴾ واحداً؛ الخطيئة هي الإثم، والإثم هو الخطيئة. وقيل: ﴿وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً﴾ سرقة الذرع ﴿أَوْ إِثْمًا﴾ يقول يمينه الكاذبة: إنه^(٨) لم يسرقها، وإنما سرقها فلان اليهودي.

وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ يَرَى يَدَهُ بَرِيئًا﴾ قيل: لما طلبت الذرع في داره وماها في دار اليهودي، ثم حلف باطلاً وزوراً أنه لم يسرقها. وقوله تعالى: ﴿فَقَدْ آخَظَلْ يَمِينًا وَآثَمْنَا مِثْيَا﴾ يقول كذباً على آخر بما لم يفعل، والبهتان هو أن يثبت الرجل كذباً بما لم يفعل ﴿وَآثَمْنَا مِثْيَا﴾ يمينه الكاذبة، والله أعلم.

الآية ١١٣ وقوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ وَرَحْمَتُهُ لَهَكَّتْ طَائِفَةٌ مِّنْهُمْ أَتَ يُضِلُّوكَ﴾ قال أكثر أهل التأويل: نزلت هذه الآية في شأن طغمة [بن أبيرق] ^(٩) الذي سرق دزج جاري له بالذي سبق ذكره، وقالوا: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ وَرَحْمَتُهُ﴾ لهم ^(١٠) قوم طغمة [بن أبيرق] ^(١١) أن يضلوك أي يخطئوك. وليس هو الإضلال في الدين، ولكن إن كان ما قالوا فهو تخطئة الحكم.

ويختل قوله: ﴿أَتَ يُضِلُّوكَ﴾ أن^(١٢) يجهلوك في حكم السرقة، ويجوز أن يكون جاهلاً في سرقته لما لم يدر أنه سرق، وكذا^(١٣) يصدق في الحكم أنه لم يسرق؛ لأنه إنما كان يعلم الأشياء بالوحي، ثم أعلم أنه قد سرق.

ويختل أن تكون الآية في الكفار كلهم، لأن الكفرة والمنافقين لم يزالوا يريدون^(١٤) أن يضلوا رسول الله ﷺ عن الهدى، ويضربوه^(١٥) عنه كقولهم تعالى: ﴿وَدُّوا لَوْ تَكْفُرُونَ كَمَا كَفَرُوا فَتَكُونُوا سَوَاءً﴾ [النساء: ٨٩] وكقولهم تعالى: ﴿وَدَّ كَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يَرُّدُّوكُم مِّن بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّارًا﴾ [البقرة: ١٠٩].

(١) ساقطة من الأصل وم. (٢) في الأصل وم: الآية. (٣) ساقطة من الأصل وم. (٤) ساقطة من الأصل وم. (٥) ساقطة من الأصل وم. (٦) ساقطة من الأصل وم. (٧) أدرج بعدها في الأصل وم: أيضاً. (٨) من م، في الأصل: إن. (٩) ساقطة من الأصل وم. (١٠) في الأصل وم: لقد هم. (١١) ساقطة من الأصل وم. (١٢) في الأصل وم: أي. (١٣) في الأصل: يدرك أنه كان، في م: يدر أنه سرق وكان. (١٤) أدرج قبلها في الأصل وم: كانوا. (١٥) في الأصل وم: ويصرفوا.

ثم يَحْتَمِلُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ وَرَحْمَتُهُ﴾ [وجهين]:

أحدهما: جِئْتَ عَصَمَكَ^(١) بالثبوت. وإلا لأضلوك عن سبيل الله؛ [وهو]^(٢) الهدى كقوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا أَنْ تُبَنِّتَكَ لَأَفَدْتَ كِدْتَ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ شَبَيْحًا قَلِيلًا﴾ [الإسراء: ٧٤].

والثاني: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ وَرَحْمَتُهُ﴾ حِينَ أَعْلَمَكَ بِالْحُكْمِ فِي ذَلِكَ، وَنَصَرَكَ بِهِ بِالْوَحْيِ، وَصَرَفَكَ عَنْ تَصْدِيقِ ذَلِكَ الْخَائِنِ أَوْ تَبَيُّتِ^(٣) مَا قَالُوا، وَإِلَّا لَهُمُورَا أَنْ يُحْطُوكَ^(٤)، وَيُجْهَلُوكَ فِيهِ.

ثم فِي الْآيَةِ، تَقْضِي قَوْلِ الْمُعْتَرِضِ لِأَنَّهُ مَنْ عَلَى رَسُولِهِ ﷺ أَنَّهُ عَصَمَهُ، وَهُمْ يَقُولُونَ: كَانَ عَلَيْهِ أَنْ يَعْصِمَهُ، وَهُوَ كَانَ يَسْتَحِقُّ ذَلِكَ قَبْلَهُ. فَلَوْ كَانَ عَلَيْهِ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ لِلْإِمْتِنَانِ عَلَيْهِ بِذَلِكَ مَعْنَى؛ إِذْ فَعَلَ مَا كَانَ عَلَيْهِ ذَلِكَ، لَمْ يَفْعَلْ أَنَّهُ مُفْضَلٌ. دَلٌّ أَنَّهُ لَيْسَ كَمَا قَالُوا، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ وَالْعِصْمَةُ.

[وقوله تعالى]^(٥): ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ وَرَحْمَتُهُ لَهَمَّتْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ أَنْ يُضِلُّوكَ﴾ يُخْرِجُ عَلَى وَجْهَيْنِ:

أحدهما: يَكْفُهُمْ عَمَّا هَمُّوا.

والثاني: يَعْصِمُهُ عَمَّا رَامُوا فِيهِ: أَنْ يَظْفَرُوا مِنْهُ بَعْدَ أَنْ أَظْهَرُوا مَا طَلَبُوا.

وقوله تعالى: ﴿يُضِلُّوكَ﴾ يُجْهَلُوكَ الْحُكْمَ بِالتَّائِيْسِ وَأَنْوَاعِ التَّمْوِيهِ؛ يَرْجِعُ ذَلِكَ إِلَى [أَمْرَيْنِ]:

أحدهما: الرُّؤْيُ^(٦).

والثاني: أَنْ يَكُونَ الْإِضْلَالُ عَنِ السَّبِيلِ وَالْجَيْلُ فِي الصَّرْفِ عَنِ الْحَقِّ، وَهَذَا هُوَ الَّذِي لَمْ يَزَلْ أَعْدَاءُ اللَّهِ يَقْصِدُونَ بِرَسُولِ اللَّهِ وَبِجَمِيعِ أَهْلِ الْخَيْرِ.

فَكَفَّهُمْ بِوَجْهَيْنِ: بِتَوَجُّهِ كُلِّ وَجْهِ إِلَى وَجْهَيْنِ:

أحدهما: ظَوَاهِرُ الْأَسْبَابِ مِنَ الْوَحْيِ.

[والثاني: الْآيَاتُ]^(٧)، وَكَذَا فِي كَفِّهِمْ مَرَّةً بِالْقِتَالِ وَالْأَسْبَابِ الظَّاهِرَةِ، وَمَرَّةً بِاللُّطْفِ وَالْعِصْمَةِ. وَسُمِّيَ ذَلِكَ فَضْلًا وَرَحْمَةً لِغَرَفِ أَنْ ذَلِكَ فَضْلُهُ، لَيْسَ^(٨) حَقًّا قَبْلَهُ، إِذْ لَيْسَ بِذَلِكَ الْحَقُّ يُعَدُّ فِي الْفَضَائِلِ.

وقوله تعالى: ﴿وَمَا يُضِلُّوكَ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ﴾ لَا [أَحَدٌ يَقْصِدُ]^(٩) إِضْلَالَهُ نَفْسِهِ، لَكِنْ لِمَا رَجَعَ حَاصِلُ ذَلِكَ الْإِضْلَالِ إِلَى أَنْفُسِهِمْ، كَانَتْ^(١٠) ضَلُّوا أَنْفُسَهُمْ.

وقوله تعالى: ﴿وَمَا يَصْرُوكَ مِنْ شَيْءٍ﴾ أَمَّنْ رَسُولُهُ مِنْ ضَرَرِ أَوْلِيَاكَ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ﴾ [المائدة: ٦٧].

وقوله تعالى: ﴿وَأَنْزَلَ اللَّهُ عَلَيْكَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ﴾ قَدْ ذَكَرْنَا فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ.

وقوله تعالى: ﴿وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُنْ تَعْلَمُ﴾ مِنَ الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ وَالْأَحْكَامِ كُلِّهَا وَغَيْرِ ذَلِكَ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَا كُنْتَ تَدْرِي مَا الْكِتَابُ وَلَا الْإِيمَانُ﴾ [الشورى: ٥٢] فَهُوَ كَذَلِكَ كَانَ.

وقوله تعالى: ﴿وَكَانَ فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا﴾ فِي مَا عَلَّمَكَ مِنَ الْأَحْكَامِ، وَعَصَمَكَ بِالثَّبُوتِ وَالرَّسَالَةِ، وَصَرَفَكَ عَنْكَ ضَرَرَ الْأَعْدَاءِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

الآية ١١٤

وقوله تعالى: ﴿لَا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِنْ نَجْوَاهُمْ﴾ اخْتَلَفَ فِي النُّجْوَى؛ قِيلَ: النُّجْوَى الْقَوْمُ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا

(١) فِي الْأَصْلِ وَم: حَيْثُ عَصَمَكُمْ. (٢) أَدْرَجْتَ فِي الْأَصْلِ وَم بَعْدَ: الْهَدَى. (٣) فِي الْأَصْلِ: ثَلَاثٌ، فِي م: ثَبِتَ. (٤) مِنْ م، فِي الْأَصْلِ: يَحْفَظُوكَ. (٥) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (٦) فِي الْأَصْلِ وَم: نَازَلَهُ. (٧) فِي الْأَصْلِ وَم: وَالْآيَاتُ. (٨) فِي الْأَصْلِ وَم: لَا. (٩) فِي الْأَصْلِ وَم: يَقْصِدُ قَصْدَ أَحَدٍ. (١٠) فِي الْأَصْلِ وَم: كَانُوا.

﴿مَنْ تَجَوَّى﴾ [الإسراء: ٤٧] أي رجال. وقيل: التجوى: هو الإسراء كقوله تعالى: ﴿مَا يَكُوثُ مِنْ تَجَوَّى ثَلَاثَةً﴾ / ١١٤ - ١. الآية [المجادلة: ٧]. ثم استثنى ﴿إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ﴾ الآية. فإذا كان التأويل من التجوى هو فعل التجوى خاصة فكانه قال ﴿لَا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِنْ نَجْوَاهُمْ إِلَّا مَنْ أَمَرَ﴾ بالصدقة والأمر بالمعروف والإصلاح بين الناس. وإن كان هذا أقرب إلى معنى الشاء الكثير في ما يرجع إلى القوم. فكانه قال ﴿لَا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِنْهُمْ إِلَّا مَنْ يُرْجِعْ أَمْرَهُ إِلَى مَا ذَكَرَ، فَيَصِيرُ إِلَى خَيْرٍ. وَقَدْ يَحْتَمِلُ أَنْ قَوْمًا يَرْجِعُ نَجْوَاهُمْ إِلَى خَيْرٍ، وَهُمْ أَقْلُهُمْ. وَمِنْ [فِعْلِ التَّجَوَّى]﴾^(١) على أَنَّ الْفِعْلَ رَبَّمَا يَكُونُ فِعْلَ خَيْرٍ، وَإِنْ كَانُوا أَهْلَ التَّفَاقُ وَالْكَفْرِ. لَكِنْ يَبَيِّنُ أَنَّهُ غَيْرُ مَقْبُولٍ إِلَّا أَنْ يَتَّبِعِيَ مَرْضَاةَ اللَّهِ. وَذَلِكَ لَا يَكُونُ إِلَّا أَنْ يُؤْمِنُوا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

الآية ١١٥

وقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ قيل: [لَمَّا تَبَيَّنَتْ] ^(٢) خيانتَهُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ اسْتَحْسَى أَنْ يُقِيمَ بِالْمَدِينَةِ، فَارْتَدَّ، وَلَحِقَ بِمَكَّةَ كَافِرًا، فَتَنَزَّلَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ؛ يَقُولُ: يُخَالِفُ الرَّسُولَ﴾ [مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ].

وعن ابن عباس رضي الله عنهما [أَنَّهُ قَالَ] ^(٣): ﴿مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ﴾ مِنْ ^(٤) بَعْدِ مَا كَانَ كَافِرًا تَبَيَّنَ الْإِسْلَامَ وَقَالَ: (لَمَّا بَانَ أَمْرُ طُعْمَةَ [بْنِ أَبِي رِيٍّ] ^(٥))، وَعُلِمَ أَنَّهُ سَرَقَ الدَّرْعَ، وَأَنْزَلَ ^(٦) اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ [الْمَائِدَةُ: ٣٨]، قِيلَ لَهُ: يَا طُعْمَةُ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ [قَاطِعٌ يَدَكَ، فَخَرَجَ] ^(٧) هَارِبًا إِلَى مَكَّةَ.

وقوله تعالى: ﴿وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ يَعْنِي غَيْرَ دِينِ الْمُؤْمِنِينَ. وَفِي حَرْفِ ابْنِ مَسْعُودٍ ﷺ: (وَسَلَّكَ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ). وقوله تعالى: ﴿تَوَلَّوْا مَا تَوَلَّوْا﴾ أي تَشَرَّكُوا وَمَا تَوَلَّوْا مِنْ وِلَايَةِ الشَّيْطَانِ. وَقِيلَ: نَدَعُهُ وَمَا اخْتَارَ غَيْرَ دِينِ الْمُؤْمِنِينَ ﴿وَتُصَلِّوْهُ جَهَنَّمَ﴾ أَي نُدْخِلْهُ جَهَنَّمَ فِي الْآخِرَةِ. وَقِيلَ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿تَوَلَّوْا مَا تَوَلَّوْا﴾ أَي تَوَلَّوْا فِي الْآخِرَةِ مَا تَوَلَّوْا فِي الدُّنْيَا ﴿وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾ يَقُولُ: بِشَسِّ الْمَصِيرِ [الَّذِي] ^(٨) صَارَ إِلَيْهِ.

وقوله تعالى: ﴿تَوَلَّوْا مَا تَوَلَّوْا﴾ إِنَّهُ تَوَلَّى الشَّيْطَانَ، فَجَعَلَهُ اللَّهُ وَلِيًّا لَهُ ^(٩) كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يَتَّخِذِ الشَّيْطَانَ وَلِيًّا﴾ [النساء: ١١٩] وَغَيْرَ ذَلِكَ. وَيَكُونُ: ﴿يَتَّخِذُ﴾ لَهُ فِي مَا اخْتَارَهُ، وَيَكُونُ: ﴿مَا تَوَلَّوْا﴾ ^(١٠) جَزَاءَ تَوَلَّيْهِ، وَيَكُونُ لَهُ مِنَ الْخَلْقِ ^(١١) جَوْرًا بَاطِلًا مُهْلِكًا لَهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

الآية ١١٦

وقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَقْبِضُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ، وَيَقْبِضُ مَا دُوتَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ الآية. فِي الْآيَةِ دَلِيلٌ الْآيَةِ بِصِرَ [الْإِنْسَانِ] ^(١٢) بِكُلِّ ذَنْبٍ مُشْرِكًا عَلَى مَا قَالَهُ الْخَوَارِجُ لَمَّا قُسِمَ الْكِتَابُ. وَلَا يُحْتَمَلُ إِضْمَارُ التَّوْبَةِ لِأَنَّ الشُّرْكَ قَدْ يُغْفَرُ بِالتَّوْبَةِ، فَبَطُلَ قَوْلُهُمْ. وَفِيهِ بَطْلَانٌ قَوْلٍ مَنْ يَبْطُلُ الْمَغْفِرَةُ فِي الْكِبَايِرِ بِلا تَوْبَةٍ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى جَعَلَ لِنَفْسِهِ مَشِيئَةَ الْمَغْفِرَةِ، وَذَلِكَ فِي مَا فِي الْحِكْمَةِ وَقَعَ سَفْوُهُ، فَلَزِمَ الَّذِي ذَكَرْنَا الْفَرِيقَيْنِ جَمِيعًا.

ثُمَّ الَّذِي يَنْقُضُ قَوْلَ الْخَوَارِجِ الَّذِينَ ^(١٣) يُكْفَرُونَ بِارْتِكَابِ الصَّغَائِرِ مَا بُلِيَ بِهَا الْأَنْبِيَاءُ وَالْأَوْلِيَاءُ، وَمَا يَكْفُرُ صَاحِبُهَا ^(١٤) تَسْقُطُ التَّوْبَةُ وَالْوَلَايَةُ. وَمَنْ كَانَ وَصَفُ إِيْمَانِهِ بِالْأَنْبِيَاءِ ﷺ هَذَا فَهُوَ ^(١٥) كَافِرٌ بِهِمْ.

وعلى المعتزلة فِي ذَلِكَ أَنَّ اللَّهَ وَصَفَ الْأَنْبِيَاءَ ﷺ، بِالْإِعْلَاءِ لَهُ ﴿تَضَرُّعًا وَخِيفَةً﴾ [الأعراف: ٢٠٥] وَ﴿خَوْفًا وَطَمَعًا﴾ [السجدة: ١٦] وَبُكَائِهِمْ عَلَى مَا كَانَ مِنْهُمْ مِنَ الزَّلَّاتِ وَتَضَرُّعِهِمْ إِلَيْهِ حَتَّى أُجِيبُوا فِي دَعَائِهِمْ. [وَلَوْ لَمْ] ^(١٦) تَكُنْ ذُنُوبُهُمْ بِحَيْثُ تَحْتَمِلُ التَّعْذِيبَ عَلَيْهَا فِي الْحِكْمَةِ لَكَانَ فِي ذَلِكَ تَعْدِي الْحَدِّ وَالْوَصْفُ بِالْجَوْرِ وَالتَّعَوُّدُ بِهِ، وَذَلِكَ أَعْظَمُ مِنَ الزَّلَّاتِ. فَهَذَا يَنْقُضُ قَوْلَ الْمُعْتَزِلَةِ فِي إثْبَاتِ الْمَغْفِرَةِ فِي الصَّغَائِرِ وَإِخْرَاجِ فِعْلِ التَّعْذِيبِ عَنِ الْحِكْمَةِ، وَقَوْلُ الْخَوَارِجِ بِإِزَالَةِ اسْمِ الْإِيْمَانِ بِهَا. وَلَا عِصْمَةَ إِلَّا بِاللَّهِ.

(١) فِي الْأَصْلِ وَم: وَ. (٢) فِي الْأَصْلِ وَم: الْفِعْلُ. (٣) فِي الْأَصْلِ وَم: تَبَيَّنَ. (٤) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (٥) أَدْرَجَ فِي الْأَصْلِ وَم قَبْلَهَا: يَقُولُ. (٦) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (٧) الْوَاوُ سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (٨) فِي الْأَصْلِ وَم: قَاطِعٌ فَيُخْرِجُ. (٩) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (١٠) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (١١) فِي الْأَصْلِ وَم: نَجَزَهُ. (١٢) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (١٣) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (١٤) فِي الْأَصْلِ وَم: الَّذِي. (١٥) فِي الْأَصْلِ وَم: صَاحِبُهُ. (١٦) أَدْرَجَ فِي الْأَصْلِ وَم بَعْدَهَا: عَلَى. (١٧) فِي الْأَصْلِ وَم: وَلَمْ.

ثم قوله تعالى: ﴿لَا يَقْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ، وَيَقْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [يَحْتَمِلُ] [وَجْهَيْنِ]:
أحدهما^(١) الشُّرْكُ في الإِغْتِقَادِ، وهو أَنْ يُشْرَكَ غَيْرُهُ فِي رُبُوبِيَّتِهِ وَالْوَهْبِيَّةِ.

والثاني: أَنْ يُشْرَكَ غَيْرُهُ فِي عِبَادَتِهِ، وذلك كُلُّهُ شِرْكٌ بِاللَّهِ تعالى؛ إِذْ لَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يُشْرَكَ غَيْرُهُ فِي رُبُوبِيَّتِهِ وَالْوَهْبِيَّةِ وَبَيْنَ أَنْ يُشْرَكَ غَيْرُهُ فِي عِبَادَتِهِ. أَلَا تَرَى أَنَّهُ قَالَ ﷺ: ﴿أَنَا إِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾ [الكهف: ١١٠]، ثُمَّ قَالَ اللَّهُ تعالى فِي آخِرِهِ: ﴿وَلَا يُشْرِكْ بِمِثَادِ رَبِّهِ أَحَدٌ﴾ [الكهف: ١١٠] جَعَلَ الْإِشْرَاكَ فِي الْأَلُوْهِيَّةِ وَالرُّبُوبِيَّةِ وَالْإِشْرَاكَ فِي الْعِبَادَةِ وَاحِدًا، كُلُّهُ شِرْكٌ بِاللَّهِ؟ وبالله التوفيق.

ثم قوله تعالى: ﴿وَيَقْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ لَا يَحْتَمِلُ [مَا]^(٢) قَالَتِ الْمُغْتَرِلَةُ، إِنَّهُ وَعَدَ الْمَغْفِرَةَ فِي مَا يَشَاءُ، ثُمَّ بَيَّنَّ ذَلِكَ فِي الصَّغَائِرِ بِقَوْلِهِ تعالى: ﴿إِنْ تَحْتَبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾ [النساء: ٣١] وَقَدْ ثَبَتَ الْوَعْدُ فِي الْكَبَائِرِ، وَتَقْيُّ^(٣) الْوَعْدُ بِحَقِّهِ لَمْ يَزَلْ بِالَّذِي ذَكَرَ لِاحْتِمَالِهِ.

وقيل: قوله ﴿لِمَنْ يَشَاءُ﴾ كِنَايَةٌ عَنِ الْأَنْفُسِ الْمُغْفُورَاتِ عَنِ الْآثَامِ وَالْأَجْرَامِ الَّتِي تُغْفَرُ، لَمْ يُجْزِ صَرْفَ التَّخْصِيصِ إِلَى الْآثَامِ بِالْآيَةِ الْمُكْنِي بِهَا عَنِ الْأَنْفُسِ لِأَنَّهُ لَمْ يَقُلْ: مَا شَاءَ، وَلَكِنْ قَالَ ﷺ: ﴿لِمَنْ يَشَاءُ﴾ فَذَلِكَ كِنَايَةٌ عَنِ الْأَنْفُسِ. وَفِي آيَاتِ الْوَعْدِ تَخْصِيصٌ^(٤) فِي الَّذِينَ جَاءَ بِهِمْ. وَفِي مَا جَاءَ عَلَى مَا قِيلَ لَا صَرْفَ فِي ذَلِكَ، فَهُوَ أَوَّلَى. وَبَعْدُ فَإِنَّهُ قَالَ: ﴿لِمَنْ يَشَاءُ﴾ وَالصَّغَائِرُ عَنْدهُمْ مَغْفُورَةٌ بِالْحِكْمَةِ لَا بِالْوَعْدِ، وَالْآيَةُ فِي التَّغْرِيفِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

الآية ١١٧ وقوله تعالى: ﴿إِنْ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا إِنْسَانًا﴾ عَنِ الْحَسَنِ [أَنَّهُ]^(٥) قَالَ: (الْإِنَاثُ الْأَمْوَاتُ الَّتِي لَا رُوحَ [فِيهَا]^(٦)). وَكَذَلِكَ رُوِيَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ وَقِيلَ: قَوْلُهُ ﴿إِنْسَانًا﴾ هُمُ الْمَلَائِكَةُ لِأَنَّهُمْ يَقُولُونَ: الْمَلَائِكَةُ بَنَاتُ اللَّهِ فِي السَّمَاءِ، فَعَبَدُوها، فَإِنَّهُمْ إِنَّمَا عَبَدُوا الْإِنَاثَ عَنْدهُمْ، وَفِي زَعْمِهِمْ.

وقيل: ﴿إِنْسَانًا﴾ مِنَ الْوَتَنِ. وَكَذَلِكَ رُوِيَ فِي حَرْفٍ عَائِشَةَ ؓ أَنَّهَا كَانَتْ تَقْرَأُ: إِنْ تَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا أَوْثَانًا [وَهِيَ الْأَصْنَامُ سُمِّيَتْ]^(٧) إِنْثَانًا لَمَّا صَوَّرُوها، بِصُورِ الْإِنَاثِ، وَخَلَّوها، وَقَلَّدُوها، وَزَيَّنُوها [بِزِينَةٍ، ثُمَّ عَبَدُوها]^(٨) عَلَى مَا كَانَ فِي الْأَصْلِ، فَسُمِّيَتْ^(٩) بِذَلِكَ.

وقيل: سُمِّيَتْ^(١٠) إِنْثَانًا لِأَنَّهُمْ كَانُوا يُسَمُّونَ مَا يَعْبُدُونَ مِنَ الْأَصْنَامِ وَالْأَوْثَانِ: اللَّاتَ وَالْعَزَّى وَمَنَاةَ. فَاسْمَاؤُهُنَّ أَسْمَاءُ إِنْثَانٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وقوله تعالى: ﴿وَإِنْ يَدْعُونَ إِلَّا شَيْطَانًا مَرِيدًا﴾ أَخْبَرَ اللَّهُ ﷻ، وَإِنْ كَانُوا يَفِرُّونَ مِنَ الشَّيْطَانِ، وَلَا^(١١) يَأْلَفُونَهُ، فَإِنَّهُمْ بِعِبَادَتِهِمُ الْأَصْنَامَ وَالْأَوْثَانَ يَعْبُدُونَ الشَّيْطَانَ؛ لِأَنَّ الشَّيْطَانَ هُوَ الَّذِي يَدْعُوهُمْ إِلَى عِبَادَتِهِمُ الْأَصْنَامَ، فَكَانَتْهُمْ عِبَدُوهُ. أَلَا تَرَى أَنَّ إِبْرَاهِيمَ [صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَامُهُ]^(١٢) قَالَ ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ لَا تَعْبُدُوا الشَّيْطَانَ﴾ [مريم: ٤٤] جَعَلَ عِبَادَةَ الصَّنَمِ عِبَادَةَ الشَّيْطَانِ حِينَ قَالَ لَهُ: ﴿لَا تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ﴾ فَذَلَّ أَنْ عِبَادَتَهُمُ الْأَوْثَانَ عِبَادَةٌ لِلشَّيْطَانِ، وَبِاللَّهِ الْعِزَّةُ.

وقوله تعالى: ﴿مَرِيدًا﴾ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ ﷺ: (وَالْمَرِيدُ هُوَ الْعَاتِي).

الآية ١١٨ وقوله تعالى: ﴿لَعَنَهُ اللَّهُ﴾ اللَّعْنَةُ الْإِبْعَادُ مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ تعالى، فَسُمِّيَ مَلْعُونًا لِأَنَّهُ مُبْعَدٌ مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ مَطْرُودٌ مِنْهَا.

وقوله تعالى: ﴿لَا تَجِدَنَّ مِنْ عِبَادِكَ نَبِيًّا مَرُوضًا﴾ إِنَّهُ، لَعَنَهُ اللَّهُ، وَإِنْ قَطَعَ الْقَوْلُ فِيهِ: ﴿لَا تَجِدَنَّ مِنْ﴾ كَذَا قَطْعًا فَهُوَ ظَنٌّ فِي الْحَقِيقَةِ. أَلَا تَرَى أَنَّهُ قَالَ فِي آيَةٍ أُخْرَى: ﴿وَلَقَدْ صَدَقَ عَلَيْهِمْ إِلَهِسَ ظَنُّهُمْ﴾ [سبأ: ٢٠] دَلَّ أَنْ مَا قَالَهُ ظَنٌّ^(١٣). لَكِنَّهُ خَرَجَ مُقْطوعًا مُحَقَّقًا. وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ.

(١) ساقطة من الأصل وم. (٢) من م، ساقطة من الأصل. (٣) الواو ساقطة من الأصل وم. (٤) في الأصل وم: تحقيق. (٥) ساقطة من الأصل وم. (٦) ساقطة من الأصل وم. (٧) في الأصل وم: وهو الصنم سمي. (٨) في الأصل وم: بزيهم ثم يعبدونها. (٩) في الأصل وم: سمي. (١٠) في الأصل وم: سمي. (١١) في الأصل وم: و. (١٢) في م: عليه السلام. (١٣) في الأصل وم: ظناً.

وقوله تعالى: ﴿نَسِيبًا مَّفْرُوضًا﴾ أي مُبِينًا مَعْلُومًا. والنَّسِيبُ الْمَفْرُوضُ هو ما ذَكَرَ ﴿وَلَا ضَلَّاهُمْ﴾ إلى آخر ما ذَكَرَ ﴿مَفْرُوضًا﴾ أي مُبِينًا: مَنْ يُطِيعُهُ وَمَنْ لَا يُطِيعُهُ.

الآية ١١٩ وقوله تعالى: ﴿وَلَا ضَلَّاهُمْ وَلَا ضَلَّاهُمْ﴾ الآية: قيل: هذا إخبار عن الله تعالى عبادة عن صنيع اللعين لتكُونُوا على حَذَرٍ مِنْهُ. ثم قوله: ﴿وَلَا ضَلَّاهُمْ﴾ ليس على حقيقة الإضلال وتزوين^(١) عليهم طريقه والبأس^(٢) عليهم طريق الهدى. فذلك معنى إضافة الإضلال إليه. وإلا لم يملك إضلال أحد في الحقيقة كقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِيَ عَلَيْكُمْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا أَنْ دَعَوْتُكُمْ﴾ [إبراهيم: ٢٢] ثم إذا ضَلُّوا يَدْعَاهُ إِلَى ذَلِكَ وَتَزِينُهُ عَلَيْهِمْ سَبِيلًا يُمَنِّيهِمْ عِنْدَ ذَلِكَ حَتَّى يَتَمَتُّوا أَشْيَاءَ كَقَوْلِهِمْ: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ - ١١٤ - ب / كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا لَوْ كَانَ خَيْرًا مَّا سَبَقُوا إِلَيْهِ﴾ الآية: [الأحقاف: ١١] وكقوله تعالى: ﴿وَقَالُوا لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ كَانَ هُودًا أَوْ نَصْرًا تِلْكَ أَمَانِيُّهُمْ﴾ [البقرة: ١١١] وَنَحْوُ ذَلِكَ مِنَ الْآيَاتِ، وَذَلِكَ بِمَا يُمَنِّيهِمُ الشَّيْطَانُ، لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ.

وعن ابن عباس رضي الله عنه (وَلَا ضَلَّاهُمْ) يعني عن الدين ﴿وَلَا ضَلَّاهُمْ﴾ أَنْ يُصِيبُوا خَيْرًا لَا مُحَالَةَ لِیَآمَنُوا. وفي حَرْفِ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه (وَلَا عَذَّبْنَاهُمْ، وَلَا مَنَّنَاهُمْ، وَلَا حَرَمْنَا) عليهم الأنعام، وَلَا مَرَّتَهُمْ فَلْيَبْدُلْ خَلْقَكَ.

وقوله تعالى: ﴿وَلَا مَرَّتَهُمْ فَلْيَتَعَزَّزْ خَلْقُ اللَّهِ﴾ يَحْتَمِلُ هَذَا وَجْهَيْنِ سِوَى مَا قَالَ أَهْلُ التَّأْوِيلِ:

أحدهما: أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى خَلَقَ هَذَا الْخَلْقَ لِیَأْمُرَهُمْ بِالْتَّوْحِيدِ، وَلِيَجْعَلُوا عِبَادَتَهُمْ لَهُ؛ لَا يَغْبُدُونَ دُونَ اللَّهِ غَيْرَهُ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِي﴾ ﴿مَا أُرِيدُ مِنْهُمْ﴾ الآية [الذاريات: ٥٦ و ٥٧] فَهُوَ دَعَاؤُهُمْ^(٤) أَنْ يَجْعَلُوا عِبَادَتَهُمْ لِغَيْرِ اللَّهِ، وَهُوَ مَا قِيلَ فِي قَوْلِهِ ﷻ: ﴿فَطَرْتُ اللَّهُ أَلَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيَّ لَا يَبْدِلُ خَلْقِي اللَّهُ ذَلِكَ الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ﴾ [الروم: ٣٠]، قِيلَ: الدِّينُ اللَّهُ. فَعَلَى ذَلِكَ يَحْتَمِلُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَلْيَتَعَزَّزْ خَلْقُ اللَّهِ﴾ أَي عَنِ الَّذِي كَانَ خَلْقُهُ إِيَّاهُمْ لِذَلِكَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

والثاني: أَنَّهُ ﷻ، خَلَقَ الْأَنْعَامَ وَالتَّهَانِمَ لِمَنَافِعِهِمْ، وَسَخَّرَهَا لَهُمْ، فَهُمْ حَرَمُومُهَا عَلَى أَنْفُسِهِمْ، وَجَعَلَهَا لِلْأَوْتَانِ وَالْأَصْنَامِ كَالْجَهَنَّةِ وَالسَّابَةِ وَالْوَصِيلَةِ وَالْحَامِ؛ ضَيَّعُوا مَنَافِعَهَا الَّتِي خَلَقَهَا لَهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ؛ وَذَلِكَ تَغْيِيرُ مَا خَلَقَ اللَّهُ لَهُمْ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَأَمَّا أَهْلُ التَّأْوِيلِ فَإِنَّهُمْ قَالُوا غَيْرَ الَّذِي ذَكَّرْنَا. [قَالَ]^(٦) بَعْضُهُمْ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَلْيَتَعَزَّزْ خَلْقُ اللَّهِ﴾ الْإِخْصَاءُ، وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه، وَقَالَ آخَرُونَ: هُوَ دِينُ اللَّهِ. وَرَوَى عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه أَيْضًا (أَنَّهُ قَالَ: (دِينُ اللَّهِ))^(٧). وَقِيلَ: هُوَ مَا جَاءَ مِنَ النَّهْيِ عَنِ [عَمَلِ]^(٨) الْوَائِسَةِ وَالنَّامِصَةِ وَالْمُتَفَلِّجَةِ وَالْوَاصِلَةِ وَالْوَائِسَةِ، وَلَا يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ خَطَرُ بَالِهِ يَوْمَئِذٍ أَنَّهُ أَرَادَ بِتَغْيِيرِ خَلْقِ اللَّهِ مَا قَالُوا مِنَ الْإِخْصَاءِ أَوْ الْمُثَلَّةِ [وَعَمَلِ]^(٩) الْوَائِسَةِ وَالنَّامِصَةِ؛ كَأَنَّهُ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ يَوْمَ طَلَّبَ مِنْ رَبِّهِ النَّظْرَةَ إِلَى يَوْمِ الْبَعْثِ، وَلَا يَحْتَمِلُ لَهُ عِلْمُ مَا^(١٠) لَا يَجِلُّ هَذَا أَوْ النَّهْيِ، عَنْ مِثْلِهِ، إِذْ قَدْ يَجُوزُ أَنْ تَرِدَ الشَّرِيعَةُ فِي مِثْلِهِ، لِذَلِكَ بَعْدَ هَذَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَتَّخِذِ الشَّيْطَانَ وَلِيًّا مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ أَي يُطِيعُهُ، وَجَبِيَّةٌ إِلَى مَا دَعَاهُ، وَتَعْبُدُهُ^(١١) ﴿مِنْ دُونِ اللَّهِ فَقَدْ خَسِرَ خَسْرَانًا مُبِينًا﴾ [فِي الدُّنْيَا]^(١٢) وَالْآخِرَةِ. أَمَّا فِي الدُّنْيَا فَذَهَابُ الْمَنَافِعِ عَنْهُ^(١٣) الَّتِي جَعَلَهَا^(١٤) لِلْأَصْنَامِ وَالْأَوْتَانِ، وَفِي الْآخِرَةِ الْعُقُوبَةُ.

الآية ١٢٠ وقوله تعالى: ﴿يَعِدُّهُمْ﴾ إِنَّمَا قَفَرُوا وَإِنَّمَا سَعَتْ ﴿وَيُؤْمِنُهُمْ﴾ هُوَ مَا ذَكَّرْنَا مِنَ الْأَمَانِيِّ وَقَضَاءِ الشَّهَوَاتِ فِي الدُّنْيَا ﴿وَمَا يَعِدُّهُمْ الشَّيْطَانُ إِلَّا غُرُورًا﴾ وَالْغُرُورُ هُوَ أَنْ يَرَى شَيْئًا، وَيُظَاهِرُ خِلَافَهُ.

(١) فِي الْأَصْلِ وَم: وَزَيْن. (٢) فِي الْأَصْلِ وَم: وَيَلْبِس. (٣) فِي الْأَصْلِ وَم: وَلَا حَرَم. (٤) فِي الْأَصْلِ وَم: دَعَاؤُهُمْ. (٥) فِي الْأَصْلِ وَم: عَنْ. (٦) مِنْ م، سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ. (٧) فِي الْأَصْلِ وَم: دِين. (٨) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (٩) فِي الْأَصْلِ وَم: وَ. (١٠) فِي الْأَصْلِ وَم: أَنْ. (١١) فِي الْأَصْلِ وَم: وَيَعْبُدُوهُ. (١٢) مِنْ م، سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ. (١٣) فِي الْأَصْلِ وَم: عَنْهُمْ. (١٤) فِي الْأَصْلِ وَم: جَعَلُوهَا.

الآية ١٢١

[وقوله تعالى:] ^(١) «أُولَئِكَ مَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ وَلَا يَجِدُونَ عَنْهَا مَحِيصًا» الآية ظاهرة: قيل: مَفْرَأً، وقيل: مَلَجَأً.

الآية ١٢٢

وقوله تعالى: «وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَنُدْخِلُهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرَى مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا» قد ذكرنا هذا ^(٢) في ما تقدم أن الإيمان هو التصديق، والأعمال الصالحات غير التصديق.

وقوله تعالى: «وَعَدَ اللَّهُ حَقًّا وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ قِيلًا» تأويل هذا، والله أعلم، أن يقال: إنكم ممن تقبلون الأخبار والقول من الناس، ثم لا أحد أصدق قولاً من الله تعالى ولا أنجز وعداً منه. كيف لا تقبلون قوله وخبره: أنه بعت الجنة وناراً، وتكذبون قول إبليس: أن لا الجنة ولا نار ولا بعت؟

الآية ١٢٣

وقوله تعالى: «لَيْسَ بِأَمَانِيكُمْ وَلَا أَمَانِي أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ يَقْسِرْ سَوْماً يُجْزَ بِهِ» أخبر ^(٣) أن الأمر ليس بالأمانى، ولكن إلى الله ^(٤)، فهو، والله أعلم، يحتمل أن يكون بالمنزلة والقدر عند الله لأنهم قالوا: «عَنْ أَسْتَوُا اللَّهُ وَأَجْتَنُوا» [المائدة: ١٨] وقالوا: «لَنْ تَمَسَّنَا النَّارُ إِلَّا أَيَّامًا مَقْدُورَةً» [آل عمران: ٢٤] وغير ذلك. وأهل التأويل ذهبوا إلى غير هذا، وقالوا: إن كل فريق منهم كانوا يقولون: إن ديننا خير من دينكم، ونحن أفضل من هؤلاء، فنزل «لَيْسَ بِأَمَانِيكُمْ وَلَا أَمَانِي أَهْلِ الْكِتَابِ».

وقوله تعالى: «وَلَا يَجِدْ لَهُ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلِيًّا وَلَا نَصِيرًا» وذلك وصف الكافر ألا يكون له ولي يتولى حفظه، ولا نصير ينصره. ألا ترى أنه قال: «وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُولَئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ» [النساء: ١٢٤] ذكر للذين ^(٥) يعملون الصالحات، وهم مؤمنون، أن يدخلوا الجنة، فهذا أيضاً يدل أن قوله ^(٦) «مَنْ يَقْسِرْ سَوْماً يُجْزَ بِهِ» أراد به الشرك.

وقال آخرون: قوله ^(٧) «مَنْ يَقْسِرْ سَوْماً يُجْزَ بِهِ» أي ^(٨) كل سوء يدخل فيه المسلم والكافر. ألا ترى أنه روي عن أبي بكر الصديق ^(٩) لما نزلت هذه الآية [أنه] ^(١٠) قال: يا رسول الله كيف الفلاح بعد هذا، وكل شيء عملناه ^(١١) جزينا؟ قال: غفر الله لك يا أبا بكر! ألسنت تخزن؟ ألسنت تغضب؟ ألسنت تمرض؟ ألسنت يصببك الأذى؟ فهذا ما يجزى ^(١٢) به جزائي ^(١٣) المؤمن في الدنيا والكافر في الآخرة. فإن كان التأويل هذا فقوله تعالى: «وَلَا يَجِدْ لَهُ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلِيًّا وَلَا نَصِيرًا» إذا لم يزج عن كفره، ومات عليه، وأما إذا رجع عن ذلك، وتاب، ومات على الإيمان فإنه يجد ولياً ونصيراً؛ ينصره الله تعالى، وبالله التوفيق.

وقوله تعالى: «وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ» في الآية دليل أن الأعمال الصالحات غير الإيمان، لأنه قال: «وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ» ولو كان [العمل] ^(١٤) إيماناً يصير ^(١٥) كأنه قال: «وَمَنْ يَعْمَلْ الإيمان، وهو مؤمن، فدل بما ^(١٦) ذكرنا أنها غير الإيمان. وفيه دلالة أيضاً أن الأعمال الصالحة إنما تنفع إذا كان ثمة إيمان لأنه شرط فيها ^(١٧) الإيمان بقوله تعالى: «وَهُوَ مُؤْمِنٌ»؛ دل أن الأعمال الصالحة لا تنفع إذا لم يكن ثمة إيمان، ولا قوة إلا بالله.

الآية ١٢٤

وقوله تعالى: «وَلَا يَظْلَمُونَ نَفْسًا» قد ذكرناه.

الآية ١٢٥

وقوله تعالى: «وَمَنْ أَحْسَنُ دِينًا وَمَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ» الآية يتحول وجهين:

أحدهما: ^(١٨) من أحسن ديناً [من] ^(١٩) المسلمين من ^(٢٠) يعمل جميع عمله موافقاً لدينه [أم من] ^(٢١) لم يعمل شيئاً؟ وهو كما روي في الخبر عن رسول الله ^(٢٢) أنه قال: «لَوْ وَرَنَ إِيْمَانُ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ ^(٢٣) بإيمان جميع أمتي لَرَجَعَ إِيْمَانُهُ»

(١) ساقطة من الأصل وم. (٢) في تفسير الآيتين ٢٥ و ٢٦٦ من سورة البقرة. (٣) في الأصل وم: الذين. (٤) من م، في الأصل: أو. (٥) ساقطة من الأصل وم. (٦) من م، في الأصل علمناه. (٧) في الأصل وم: يجوزون. (٨) في الأصل وم: بجزائها. (٩) ساقطة من الأصل وم. (١٠) في الأصل وم: فيصير. (١١) من م، في الأصل بها. (١٢) في الأصل وم: فيه. (١٣) في الأصل وم: يحتمل. (١٤) ساقطة من الأصل وم. (١٥) في الأصل وم: ممن. (١٦) في الأصل وم: ممن يعمل بل الذي عمل بجميع عمله موافقاً لدينه أحسن ديناً من الذي.

[ابن عدي في الكامل ٣٣٥/٥]، وقال رسول الله ﷺ: «هُوَ قَوِيٌّ فِي دِينِهِ ضَعِيفٌ فِي بَدَنِهِ». أَلَا تَرَى أَنَّهُ خَرَجَ لِمُقَاتَلَةِ أَهْلِ الرُّدَّةِ وَخَدَهُ، وَذَلِكَ لِقُوَّتِهِ فِي الدِّينِ وَصَلَابَتِهِ فِيهِ لَا لِرِيزَادَةِ الْإِيمَانِ وَلَا لِنَقْصَانِ إِيمَانٍ فِي غَيْرِهِ؟ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

والثاني: مُقَابَلَةُ سَائِرِ الْأَدْيَانِ؛ أَيِ «وَمَنْ أَحْسَنُ دِينًا وَمَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ» مِمَّنْ لَمْ يُسْلِمِ وَجْهَهُ لِلَّهِ إِلَى آخِرِ مَا ذَكَرَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وقوله تعالى: «أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ» عَنِ الْحَسَنِ [أَنَّهُ قَالَ] ^(١) (جَمِيعُ جِهَةِ أَمْرِهِ إِلَى اللَّهِ، جَمِيعُ مَا يَعْمَلُ إِنَّمَا يَعْمَلُ لِلَّهِ لَا يَعْمَلُ لِغَيْرِ اللَّهِ). وَقِيلَ: «أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ» أَيِ أَخْلَصَ نَفْسَهُ لِلَّهِ، وَلَا يَجْعَلُ لِأَحَدٍ فِيهَا شِرْكَاً كَقَوْلِهِ تَعَالَى: «وَرَبُّكَ سَلَمًا رِجْلاً» الْآيَةُ [الزمر: ٢٩] أَيِ يُسْلِمُ نَفْسَهُ لَهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وقوله تعالى: «أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ» يَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ: يَحْتَمِلُ قَوْلَهُ «أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ» يُحْسِنُ مَا يَعْلَمُ أَنَّ جَمِيعَ مَا يَعْمَلُ لِعِلْمٍ [لَهُ] ^(٢) فِيهِ، وَيَحْتَمِلُ قَوْلَهُ «أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ» مِنَ الْإِحْسَانِ، وَهُوَ أَنْ يَزِيدَ الْعَمَلَ عَلَى الْمَفْرُوضِ عَلَيْهِ؛ يُؤَدِّي الْمَفْرُوضَ عَلَيْهِ، وَيَزِيدَ عَلَى ذَلِكَ أَيْضاً.

وقوله تعالى: «وَأَتَّبَعَ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا» الْمِلَّةُ: قِيلَ: هِيَ الدِّينُ، وَقِيلَ: الْمِلَّةُ السُّنَّةُ أَقْرَبُ لِأَنَّ دِينَ الْأَنْبِيَاءِ ﷺ ١١٥ - أ / كُلُّهُمْ وَاحِدٌ؛ لَا يَخْتَلِفُ دِينُ إِبْرَاهِيمَ ﷺ وَدِينُ غَيْرِهِ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ ﷺ.

وَأَمَّا السُّنَنُ وَالشَّرَائِعُ فَيَجُوزُ أَنْ تَخْتَلِفَ. أَلَا تَرَى أَنَّهُ رُوِيَ فِي الْحَبَرِ: «مِلَّةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ» وَفِي [بَعْضِ الْأَخْبَارِ] ^(٣). «سُنَّةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ» جَعَلَ السُّنَّةَ تَفْسِيرَ الْمِلَّةِ، فَالْمِلَّةُ بِالسُّنَّةِ أَشْبَهُ، ثُمَّ خَصَّ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ ﷺ، لِأَنَّ سُنَّتَهُ كَانَتْ تَوَافِقُ سُنَّتَ نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ ﷺ؟

وقوله تعالى: «حَنِيفًا» قِيلَ: مُخْلِصًا، وَقِيلَ: سُمِّيَ «حَنِيفًا» أَيِ مَانِئاً إِلَى الْحَقِّ؛ وَلِذَلِكَ سُمِّيَ الْأَخْتَفُ اخْتَفَ لِمَلِ إِبْحَدَى ^(٤) قَدَمَيْهِ إِلَى الْأُخْرَى، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وقوله تعالى: «وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا» ذَكَرَ فِي بَعْضِ الْأَخْبَارِ أَنَّ اللَّهَ ﷻ أَوْحَى إِلَى إِبْرَاهِيمَ: أَنَّ لِي خَلِيلًا فِي الْأَرْضِ، فَقَالَ: يَا رَبِّ مَنْ هُوَ؟ قَالَ: فَأَوْحَى اللَّهُ تَعَالَى إِلَيْهِ: لِمَ؟ أَيِ لَمْ تَسْأَلْنِي عَنْهُ؟ قَالَ: حَتَّى ^(٥) أَجِبُهُ، وَاتَّخَذَهُ كَمَا اتَّخَذَتْهُ خَلِيلًا، أَوْ كَلَامَ نَحْوِ هَذَا، فَقَالَ: أَنْتَ يَا إِبْرَاهِيمَ.

وَأَصْلُ الْخُلَّةِ: الْمَنْزِلَةُ وَالرَّفْعَةُ وَالْكَرَامَةُ؛ يَقُولُ: «وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا» أَيِ جَعَلَ لَهُ عِنْدَهُ مَنْزِلَةً وَكَرَامَةً لَمْ يَجْعَلْ مِثْلَهَا ^(٦) لِأَحَدٍ مِنَ الْخَلَائِقِ لِمَا ابْتَلَاهُ اللَّهُ بِبَلَايَا، وَامْتَحَنَهُ بِمِحَنٍ لَمْ يَبْتَلِ [أَحَدًا بِمِثْلِهَا] ^(٧)، فَصَبَّرَ عَلَيْهَا؛ مِنْ ذَلِكَ مَا أَلْقَى فِي النَّارِ، فَصَبَّرَ، وَلَمْ يَسْتَعِنْ بِأَحَدٍ سِوَاهُ، وَمَا أَتَّبَلِي بِذَنْبٍ وَلَدَيْهِ، فَمَا أَفْجَعَهُ، وَمَا أَمَرَ بِتَرْكِ أَهْلِيهِ وَوَلَدَيْهِ الطِّفْلِ فِي جِبَالٍ مَكَّةَ؛ لَا مَاءَ هُنَالِكَ، وَلَا زَرْعَ، وَلَا ثَبَاتَ، فَفَعَلَ، وَمِنْ ذَلِكَ أَمْرُ الْمُهَاجِرَةِ وَمَا يَكْثُرُ ذَلِكَ، فَجَائِزُ تَخْصِيصُهُ بِالْخُلَّةِ لِذَلِكَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَجَائِزُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ كَرَامَةً أَكْرَمَهُ اللَّهُ بِهَا لِأَنَّ أَهْلَ الْأَدْيَانِ كُلَّهُمْ يَنْتَسِبُونَ إِلَيْهِ، وَيَدْعُونَ أَنَّهُمْ عَلَى دِينِهِ. وَعَلَى ذَلِكَ يَخْرُجُ قَوْلُنَا ^(٨): اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ وَعَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ [البخاري: ٣٣٧٠]. قِيلَ: خُصَّ هُوَ بِهِذَيْنِ الْوَجْهَيْنِ اللَّذَيْنِ ذَكَرْتُهُمَا فِي الْخُلَّةِ [وَالْمِلَّةِ] ^(٩). وَقِيلَ: إِنَّهُ اتَّخَذَهُ خَلِيلًا لِأَنَّهُ كَانَ يُعْطَى، وَلَا يَأْخُذُ، وَكَانَ يُحِبُّ الضَّيْفَ، وَكَانَ لَا يَأْكُلُ وَخَدَهُ، وَإِنْ بَقِيَ طَوِيلًا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِذَلِكَ.

وَأَصْلُ الْخُلَّةِ مَا ذَكَرْنَا مِنَ الْكَرَامَةِ وَالْمَنْزِلَةِ لِأَنَّ مَنْ يُحِبُّ آخَرَ يَبْرُهُ، وَيُكْرِمُهُ. وَمَنْ لَا يُحِبُّهُ يُعَادِيهِ، وَيُظْهِرُ لَهُ الْجَفَاءَ، وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ.

(١) ساقطة من الأصل وم. (٢) من م، ساقطة من الأصل. (٣) في الأصل وم: بعضها. (٤) في الأصل وم: أحد. (٥) في الأصل وم: من.

(٦) في الأصل وم: مثله. (٧) في الأصل وم: بمثله. (٨) في الأصل وم: قوله. (٩) ساقطة من الأصل وم.

واختلف في المعنى الذي وُصف به بالخلة أنه خليل الله؛ فقد قيل: بما سَحَتْ نَفْسُهُ فِي بَذْلِ كُلِّ لَذَّةٍ مِنْ لَذَاتِ الدُّنْيَا لِلَّهِ؛ [إِذْ يَبِيتُ^(١)] فِي مَكَانٍ إِبْتِغَاءً لِلْأَصْيَافِ وَأَبْنَاءِ السَّبِيلِ، وَكَانَ لَا يَأْكُلُ وَحْدَهُ، وَكَانَتْ عَادَتُهُ التَّقْدِيمَ بِكُلِّ مَا يَتَهَيَّأُ لَهُ عِنْدَ نَزُولِ الْأَصْيَافِ عَلَيْهِ، وَالْإِبْتِدَاءَ بِذَلِكَ قَبْلَ كُلِّ أَمْرٍ، وَالْقِيَامَ لِلْأَصْيَافِ مَعَ عَظَمِ مَنَزَلَتِهِ. أَيْدِ ذَلِكَ أَمْرُ الْمَلَائِكَةِ الَّذِينَ^(٢) جَاؤُوهُ بِالْبَشَارَةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وقيل: إنما اِمْتَحَنَهُ اللَّهُ بِأُمُورٍ، فَصَبَرَ عَلَيْهَا، نَحْوِ النَّارِ: أُلْقِيَ فِيهَا^(٣)، وَذَبَحَ الْوَلَدَ وَبَذَلَ الْأَهْلَ وَالْوَلَدَ لِلَّهِ، حَيْثُ لَا ضَرَعَ وَلَا زَرْعَ، وَلَا مَاءَ، وَغَيْرَ ذَلِكَ مِمَّا أَكْرَمَهُ اللَّهُ تَعَالَى بِالنَّاءِ عَلَيْهِ بِوَفَاءِ مَا اِمْتَحَنَ [بِهِ وَإِتِمَامِ]^(٤) مَا ابْتُلِيَ: فِي^(٥) قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَابْتَهِمَ الَّذِينَ وَلَّيُوا﴾ [النجم: ٣٧]، وَفِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِذْ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَتْهُنَّ﴾ [البقرة: ١٢٤]. وَفِي مَا حَاجَّ فِرْعَوْنَ وَجَمِيعَ قَوْمِهِ، [وَجَادَلَهُمْ فِي مَا]^(٦) يَعْبُدُونَ، فَغَلَبَهُمْ، وَالزَّمَهُمْ حُجَّةَ اللَّهِ، وَغَيْرَ ذَلِكَ مِنْ وَجُوهِ الْمَحْنِ.

وقيل: بما بِهِ كَانَ بَدْءَ الْبَيْتِ الَّذِي جَعَلَهُ اللَّهُ ﴿قِيَمًا لِلنَّاسِ﴾ [المائدة: ٩٧] وَمَأْمَنًا لِلْخَلْقِ وَمَثَابًا لَهُمْ^(٧) وَمَشْكَا، فَعَظَّمَ شَأْنَهُ فِي مَا بِالْخَلْقِ إِلَيْهِ حَاجَةٌ فِي أَمْرِ الدِّينِ. وَعَلَى ذَلِكَ أَكْرَمَهُ اللَّهُ تَعَالَى بِمِلِّ الْقُلُوبِ وَإِظْهَارِ التَّذَيُّنِ بِدِينِهِ مِنْ جَمِيعِ أَصْنَافِ أَهْلِ الْأَدْيَانِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وقيل: إنما هي خَصَائِصُ فِي أَهْلِ مِنَ الرُّسُلِ وَأُولَى^(٨) الْعَزَمِ مِنْهُمْ؛ اخْتَصَّصَهُمْ بِأَسْمَاءٍ عُرِفَتْ فِي الْفَضَائِلِ وَالْكَرَامَاتِ نَحْوِ الْقَوْلِ بِكَلِمَةِ اللَّهِ وَرُوحِ اللَّهِ وَذَبِيحِ اللَّهِ وَحَبِيبِ اللَّهِ. فَعَلَى ذَلِكَ كَانَ لِإِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ خُصُوصِيَّةٌ فِي الْإِسْمِ، فَسَمَّاهُ خَلِيلًا. فَتَحَنَّنَ نَقُولُ، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ: وَنَحْنُ نَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى: [لَمْ يُسَمَّ]^(٩) بِالَّذِي ذَكَرَ عَبَثًا بَاطِلًا، وَلَكِنَّهُ سَمَّاهُ بِهِ تَعْظِيمًا لِقُدْرِهِ وَإِظْهَارًا لِكِرَامِيَّتِهِ وَبَيَانًا لِمَنَزَلَتِهِ عِنْدَهُ لِمَا شَاءَ مِنَ الْوَجْهِ الَّذِي لَعَلَّهَا لَمْ يُظْلَغْ عَلَيْهَا [أَحَدًا]^(١٠) مِنَ الْخَلْقِ، وَلَا يُخْتَمَلُ أَنْ يُدْرَكَ ذَلِكَ إِلَّا بِالْوَحْيِ. فَحَقُّ ذَلِكَ عَلَيْنَا تَعْظِيمُهُ وَمَعْرِفَتُهُ بِالَّذِي اخْتَصَّصَهُ اللَّهُ، وَاضْطِفَاهُ دُونَ تَكْلُفِ الْمَعْنَى الَّذِي لَهُ كَانَ ذَلِكَ مَعَ لَا وَجْهَ، وَلَا مَعْنَى، صَارَ حَقِيقَ ذَلِكَ وَأَكْرَمَ إِلَّا بِمَعْنَى أَكْرَمَهُ اللَّهُ. وَأَكْرَمَهُ [اللَّهُ بِفَضْلِهِ]^(١١) وَرَحْمَتِهِ. وَلِلَّهِ أَنْ يَتَّيَدِيَهُ بِالْخَلَّةِ، ثُمَّ يُكْرِمَهُ بِأَنْوَاعِ الْكَرَامَاتِ الَّتِي لَدَيْهَا تَقَعُ كِرَامَةُ الْخَلَّةِ، وَتَضْلُجُ. وَلِلَّهِ الْمَنْ فِي ذَلِكَ وَالْفَضْلُ، وَعَلَيْنَا الْحَمْدُ لِلَّهِ وَالشُّكْرُ بِمَا [أَنْعَمَ عَلَيْنَا]^(١٢) مِنْ مَعْرِفَةِ كِرَامِ خَلْقِهِ، وَجَعَلَ فِي قُلُوبِنَا مَوَدَّتَهُمْ، حَتَّى صَارُوا بِفَضْلِ اللَّهِ وَرَحْمَتِهِ أَحَبَّ إِلَيْنَا مِنْ أَمْسِ الْخَلْقِ بِنَا بِلَ مِنْ أَنْفُسِنَا، وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ.

ثُمَّ لَيْسَ لِلتَّصَارِي أَدْعَاءُ التَّبَوُّةِ لِلَّهِ مِنْ حَيْثُ الْكَرَامَةُ عَلَى الْإِغْتِبَارِ بِالْخَلَّةِ لِأَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ عَظَّمَ أَمْرَ الْأَوْلَادِ حَتَّى جَعَلَهُ كَالشَّرِكِ، وَلَا كَذَلِكَ أَمْرُ الْخَلَّةِ، وَلِأَنَّ أَمْرَ الْأَوْلَادِ، حَقُّهُ الْمُجَانَسَةُ، وَلِلْخَلَّةِ حَقُّ الْمَوَافَقَةِ.

ثُمَّ [الْأَصْلُ: فِي]^(١٣) الْأَوْلَادِ الشَّهْرَةُ وَالْحَاجَةُ [وَفِي الْخَلَّةِ]^(١٤) الطَّاعَةُ وَالتَّعْظِيمُ، مِمَّا يُرْجَعُ أَحَدَ الرَّجْهَيْنِ إِلَى شَهْرَةِ الْوَلَدِ وَحَاجَتِهِ، وَالْآخَرَ إِلَى تَعْظِيمِ يَكُونُ مِنْ ذَلِكَ الْعَبْدِ وَتَبَجُّلِهِ وَالطَّاعَةِ لَهُ وَالْخُضُوعِ.

ثُمَّ الْأَصْلُ أَنَّ الْمَعْنَى الَّذِي تَقْتَضِيهِ الْخَلَّةُ قَدْ يُجَوِّزُ أَنْ يُظَفَّرَ كُلُّ بِالطَّاعَةِ، وَإِنْ كَانَ الْإِسْمُ لَهُ فِي حَقِّ النِّهَايَةِ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَّبِينَ﴾ الْآيَةَ [البقرة: ٢٢٢] وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٣١] وَالْمَحَبَّةُ قَرِيبَةٌ مِنَ الْخَلَّةِ. وَمُحَالٌ أَنْ يَحِقَّ مَعْنَى الْأَوْلَادِ وَالتَّبَوُّةِ بِشَيْءٍ مِنَ الطَّاعَةِ، لِذَلِكَ اخْتَلَفَ الْأَمْرَانِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

الآية ١٢٦

وقوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ الْآيَةَ. تَأْوِيلُ هَذِهِ الْآيَةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، وَإِنْ أَكْرَمَهُمْ، وَاعْظَمَ مَنَزَلَتَهُمْ عِنْدَهُ، وَأَعْلَاهَا، فَإِنَّهُمْ لَمْ يَأْتُوا عَنْ عِبَادَتِهِ، وَلَمْ يُخْرِجُوا أَنْفُسَهُمْ مِنْ أَنْ يَكُونُوا عِبِيدًا، بَلْ كَلَّمَا^(١٥) أَزْدَادَ لَهُمْ عِنْدَ اللَّهِ مَنَزَلَةً وَقَدْرًا^(١٦) كَانُوا اخْضَعُ لَهُ وَأَطُوعَ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿بَلْ عِبَادٌ مُكْرَمُونَ﴾ لَا يَسْتَفُوتُونَ بِالْقَوْلِ وَمِمَّ بِأَمْرِهِ.

(١) فِي الْأَصْلِ وَم: بَيَّنَّا. (٢) مِنْ م، فِي الْأَصْلِ: الَّذِي. (٣) مِنْ م، فِي الْأَصْلِ: اللَّهُ. (٤) فِي الْأَصْلِ وَم: إِتِمَام. (٥) فِي الْأَصْلِ وَم: مِنْ. (٦) فِي الْأَصْلِ وَم: وَجَادَلَهُمْ فِي مَا، وَهُوَ إِشَارَةٌ إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَتَجَادَلُوا قَوْمَهُ قَالُوا﴾ [الأنعام: ٨٠]. (٧) إِشَارَةٌ إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِذْ ابْتَلَى﴾ (٨) فِي الْأَصْلِ وَم: وَأَوَّلُوا، وَالْإِشَارَةُ إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَوَّلُوا الْقَوْمَ مِنَ الرُّسُلِ﴾ [الأحزاب: ٣٥]. (٩) فِي الْأَصْلِ وَم: لَا يَسْمِيهِ. (١٠) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (١١) فِي الْأَصْلِ وَم: بِفَضْلِ اللَّهِ. (١٢) فِي الْأَصْلِ وَم: أَنْعَمْنَا. (١٣) فِي الْأَصْلِ: أَصْل، فِي م: الْأَصْل. (١٤) فِي الْأَصْلِ وَم: وَالْخَلَّة. (١٥) فِي الْأَصْلِ وَم: كُلُّهَا. (١٦) فِي الْأَصْلِ وَم: قَدْرًا.

وأما في الحقوق فقال الله تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُنْ يَتْلُ الْآلِيَّ عَلَيْهِنَ بِالْغُرُفِ﴾ [البقرة: ٢٨٨] وَيُحْتَمَلُ غَيْرُهَا مِنْ الْحُقُوقِ سِوَى حُقُوقِ النِّكَاحِ، فَتَرَكُ الْبَيَانُ فِي الْجَوَابِ لِمَا ذَكَرَ وَاحِدًا وَوَاحِدًا فِي غَيْرِهَا مِنَ الْآيِ؛ إِذِ الْجَوَابُ خَرَجَ مَخْرَجَ الْعِدَّةِ أَنَّهُ يُفْعَلُ بِقَوْلِهِ ﷺ ﴿يُنْفِقُكُمْ﴾ وَقَدْ فَعَلَ هَذَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَيُحْتَمَلُ غَيْرَ هَذَا، وَهُوَ أَنَّ يَتْرَكَ الْبَيَانُ فِي السُّؤَالِ وَالْجَوَابِ لِتَوَازُلِ يَغْرِفُهَا أَهْلُهَا لَمْ يُحْتَجْ إِلَى بَيَانٍ مَا وَقَعَ بِهِ السُّؤَالُ لِمَعْرِفَةِ أَهْلِهَا بِهِ. وَيُحْتَمَلُ مَا قَالَ أَهْلُ التَّأْوِيلِ: وَهُوَ أَنَّهُمْ كَانُوا لَا يُورَثُونَ^(١) النِّسَاءَ وَلَا الصِّغَارَ مِنَ الْأَوْلَادِ، وَإِنَّمَا كَانُوا يُورَثُونَ الْمُقَاتِلَةَ مِنَ الرِّجَالِ وَالَّذِينَ يُخْرَزُونَ الْغَنَائِمَ. فَلَمَّا بَيَّنَّ اللَّهُ ﷻ لِلنِّسَاءِ وَالصِّغَارِ نَصِيبًا^(٢) فِي الْأَمْوَالِ، وَقَرَضَ لَهُمْ حَقَّهَا، سَأَلُوا عِنْدَ ذَلِكَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَتَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ قُلِ اللَّهُ يُنْفِقُكُمْ فِيهِنَّ﴾. وَكَذَلِكَ رُوِيَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ وَذَكَرَتْ الْقِصَّةَ هَكَذَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ السُّؤَالُ وَقَعَ عَنْ يَتَامَى النِّسَاءِ. أَلَا تَرَى أَنَّهُ قَالَ ﷻ: ﴿وَمَا يَتْلُ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ فِي يَتِمَى النِّسَاءِ الَّتِي لَا تُوَفُّنَهُنَّ مَا كَتَبَ لَهُنَّ وَرَغِبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ﴾ الْآيَةُ؟ قِيلَ كَانَتْ الْيَتِيمَةُ فِي جَنْبِ الرَّجُلِ ذَاتَ مَالٍ يَرْغَبُ عَنْ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا لِذِمَامَتِهَا، وَيَمْنَعُهَا عَنِ الْأَزْوَاجِ رَغْبَةً فِي مَالِهَا. وَهَكَذَا رُوِيَ عَنْ عَائِشَةَ ﷺ، وَعَلَى ذَلِكَ يَخْرُجُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَمَى فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾ الْآيَةُ [النساء: ٣].

وقوله تعالى: ﴿وَالسَّغِيرَاتُ مِنَ الْإُولَادِ﴾ هَذَا وَاللَّهُ أَعْلَمُ، كَانَهُ مَعْطُوفٌ عَلَى قَوْلِهِ ﷻ ﴿وَتَسْتَفْتُونَكَ﴾ عَلَى مَا ذَكَرْنَا مِنَ الْمِيرَاثِ وَالْحُقُوقِ ﴿وَأَنْ تَقْرَأُوا لِلْيَتَمَى بِالْقِسْطِ﴾ فِي إِنْفَاءِ حُقُوقِهِمْ وَأَدَاءِ مَا لَهُمْ عَلَيْكَ ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِهِ عَلِيمًا﴾ يَجْزِيكُمْ^(٣) بِهِ مِنَ الْخَيْرِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَعَنِ الْحَسَنِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَرَغِبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ﴾ أَيِ تَرْغَبُونَ عَنْ نِكَاحِهِنَّ. وَعَنِ ابْنِ سِيرِينَ: يَرْغَبُ عَنْ^(٤) نِكَاحِهَا، لِذِمَامَتِهَا، وَلَا يَتَزَوَّجُهَا^(٥) مِنْ غَيْرِهِ رَغْبَةً فِي مَالِهَا. وَقَوْلُ ابْنِ سِيرِينَ ﴿وَرَغِبُونَ﴾: يَرْغَبُ عَنْ نِكَاحِهَا رَغْبَةً فِي مَالِهَا. وَعَلَى ذَلِكَ يَخْرُجُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأَنْ تَقْرَأُوا لِلْيَتَمَى بِالْقِسْطِ﴾ الْآيَةُ وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَمَى﴾ الْآيَةُ [النساء: ٣].

وقوله تعالى: ﴿وَرَغِبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ﴾ دَلَالَةٌ أَنَّ لِلْوَلِيِّ أَنْ يُزَوِّجَ الْيَتِيمَةَ الصَّغِيرَةَ لِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا لَمْ يَكُنْ لِهَذَا الْعِتَابِ عَلَى تَرْكِ [تَزْوِيجِهَا مِنْ غَيْرِهِ]^(٦) مَعْنَى: فَإِنْ قِيلَ: اسْمُ الْيَتِيمِ يَقَعُ عَلَى الصَّغِيرَةِ وَالْكَبِيرَةِ جَمِيعًا فَلَعَلَّ الْمُرَادَ مِنَ الْيَتِيمَةِ الْكَبِيرَةِ ههنا، قِيلَ: كَذَلِكَ، غَيْرَ أَنَّ الْغَالِبَ يَقَعُ عَلَى الصِّغَارِ مِنْهُنَّ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. وَفِيهِ دَلَالَةٌ أَنَّ النِّكَاحَ قَدْ يَقُومُ بِالوَاحِدِ لِأَنَّهُ قَالَ ﷻ ﴿وَرَغِبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ﴾ فَلَوْ لَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا لَمْ يَكُنْ لِهَذَا الْعِتَابِ مَعْنَى، دَلَّ أَنَّ لَهُ أَنْ يَنْكِحَ.

الآية ١٢٨ وقوله تعالى: ﴿وَإِنْ امْرَأَةٌ خَافَتْ مِنْ بَیْلِهَا نُشُورًا أَوْ إِعْرَاضًا﴾ قِيلَ: خَافَتْ، أَوْ عَلِمَتْ ﴿مِنْ بَیْلِهَا نُشُورًا﴾ وَقِيلَ: الْخَوْفُ ههنا خَوْفٌ، لَا غَيْرَ. فَمَنْ قَالَ بِالْخَوْفِ فَهُوَ حَمَلٌ عَلَى أَنْ يَظْهَرَ لَهَا مِنْهُ جَفَاءٌ، يَجْفُوهَا لِذِمَامَتِهَا أَوْ لِكِبَرِهَا، وَيُسَبِّئُ صُحْبَتَهَا لِيَرْضَى بِالْفِرَاقِ عَنْهُ، وَلِيَتَزَوَّجَ^(٧) غَيْرَهَا، وَهُوَ الْخَوْفُ حَقِيقَةً.

وهكذا رُوِيَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ [أَنَّهُ]^(٨) قَالَ: (إِنَّ سَوْدَةَ بِنْتَ زَمْعَةَ خَشِيتُ أَنْ يُطْلَقَهَا النَّبِيُّ ﷺ، فَجَعَلْتُ يَوْمَهَا لِعَائِشَةَ ﷺ فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ امْرَأَةٌ خَافَتْ مِنْ بَیْلِهَا نُشُورًا أَوْ إِعْرَاضًا﴾ الْآيَةَ، ثُمَّ قَالَ: فَهَذَا الصُّلْحُ الَّذِي أَمَرَ اللَّهُ [بِهِ]^(٩)، فَجَعَلَ الْخَوْفُ ههنا خَشْيَةً.

وَعَنِ عَائِشَةَ ﷺ، أَنَهَا قَالَتْ: (هِيَ الْمَرْأَةُ تَكُونُ عِنْدَ الرَّجُلِ ذَمِيمَةً، وَلَا يُجِبُّهَا زَوْجُهَا [تَقُولُ لَهُ]^(١٠) لَا تُطْلَقْنِي، وَأَنْتَ فِي جِلٍّ مِنْ شَأْنِي).

(١) فِي الْأَصْلِ وَم: يَرْتُونَ. (٢) فِي الْأَصْلِ وَم: نَصِيب. (٣) فِي الْأَصْلِ وَم: فَيَجْزِيكُمْ، (٤) فِي الْأَصْلِ وَم: فِي. (٥) فِي الْأَصْلِ وَم: يَزُوجُ. (٦) فِي الْأَصْلِ: تَزَوِّجُهُنَّ مِنْ غَيْرِهِمْ، فِي م: تَزَوِّجُهُنَّ مِنْ غَيْرِهِمْ. (٧) الرَّاو سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (٨) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (٩) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (١٠) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم.

وقيل: «خَافَتْ مِنْ بَقْلِهَا شُرُورًا» أي عَلِمَتْ، وَالْعِلْمُ هُوَ أَنْ يَكُونَ لِلرَّجُلِ امْرَأَتَانِ؛ إِحْدَاهُمَا كَبِيرَةٌ دَمِيمَةٌ، وَالْأُخْرَى شَابَةٌ، يَمِيلُ قَلْبُهُ إِلَى الشَّابَةِ مِنْهُمَا، وَيَكْرَهُ صُحْبَةَ الْكَبِيرَةِ مِنْهُمَا، وَيَسْتَقْبِلُ الْمَقَامَ مَعَهَا، وَإِرَادَةُ إِفْرَاقِهَا، فَتَقُولُ لَهُ: لَا تُفَارِقْنِي، وَاجْعَلْ أَيْامِي لِضُرَّتِي، أَوْ يُصَالِحِهَا عَلَى أَنْ يَكُونَ عِنْدَ الشَّابَةِ أَكْثَرُ مِنْ عِنْدَ الْكَبِيرَةِ. وَهُوَ مَا رَوَى عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها أَنَّهَا قَالَتْ: (هِيَ الْمَرَأَةُ تَكُونُ عِنْدَ الرَّجُلِ دَمِيمَةً، وَلَا يُجِئُهَا زَوْجُهَا، فَتَقُولُ: لَا تَطْلُقْنِي، وَأَنْتَ فِي حِلٍّ مِنْ شَانِي). فَالْخَوْفُ هُوَ مَا يَظْهَرُ لَهَا مِنْ شُرُورِهِ.

قِيلَ: تَزَوَّجَ أُخْرَى بِإِعْلَامٍ، وَالْعِلْمُ هُوَ مَا يَظْهَرُ مِنْ تَرْكِ مُصَاحَبَتِهَا بِإِهَا وَسُوءِ صُحْبَتِهَا مَعَهَا. وَعَلَى هَذَيْنِ الرَّجُلَيْنِ رُويَ عَنِ الصَّحَابَةِ، رِضْوَانُ اللَّهِ تَعَالَى عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ، عَنْ بَعْضِهِمْ: يَكُونُ عِنْدَ الرَّجُلِ امْرَأَتَانِ: أَحْدَاهُمَا كَبِيرَةٌ، وَالْأُخْرَى شَابَةٌ، فَيُؤَيِّرُ الشَّابَةَ عَلَى الْكَبِيرَةِ، فَيُجْرِي بَيْنَهُمَا صَلَاحًا^(١) عَلَى أَنْ يُمَسِّكَهَا، وَلَا يُفَارِقَهَا عَلَى الرِّضَا مِنْهَا بِإِبْطَالِ حَقِّهَا أَوْ بِدُونِهِ؛ وَهُوَ مَا رَوَيْنَا مِنْ خَبَرِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه، أَنَّ سَيِّدَةَ رضي الله عنها جَعَلَتْ أَيَّامَهَا لِعَائِشَةَ رضي الله عنها خَشْيَةً أَنْ يُفَارِقَهَا. وَكَذَلِكَ رُويَ عَنْ عُمَرَ رضي الله عنه.

وَرُويَ عَنْ عَلِيٍّ رضي الله عنه (أَنَّهُ أَنَاهُ رَجُلٌ يَسْتَفْتِيهِ فِي امْرَأَةٍ «خَافَتْ مِنْ بَقْلِهَا شُرُورًا» فَقَالَ^(٢): هِيَ تَكُونُ عِنْدَ الرَّجُلِ، فَتُتَبَوَّ عَيْنَاهُ مِنْ دَمَامَتِهَا أَوْ كِبَرِهَا أَوْ فَقْرِهَا أَوْ سُوءِ خُلُقِهَا، فَيَكُونُ إِفْرَاقُهُ، فَإِنْ وَضَعَتْ لَهُ مِنْ مَهْرِهَا شَيْئًا حَلَّ لَهُ، وَإِنْ جَعَلَتْ مِنْ أَيَّامِهَا شَيْئًا لِغَيْرِهَا فَلَا حَرَجَ). دَلَّتْ هَذِهِ الْأَحَادِيثُ الَّتِي ذَكَرْنَا عَلَى أَنَّ الرَّجُلَ إِذَا كَانَ لَهُ نِسْوَةٌ [عَلَيْهِ]^(٣) أَنْ يُسَوِّيَ بَيْنَهُنَّ؛ فَيَقِيمَ عِنْدَ كُلِّ وَاحِدَةٍ يَوْمًا إِلَّا أَنْ يَضْطَلِحَ^(٤) عَلَى غَيْرِ ذَلِكَ «وَالصُّلْحُ خَيْرٌ» كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى [فِي الْآيَةِ نَفْسِهَا]^(٥).

بَيَّنَّ قَوْلُهُ تَعَالَى: «وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ» الْآيَةَ [النِّسَاءُ: ١٢٩] أَنَّ عَلَى الرَّجُلِ، وَإِنْ عَدَلَ بَيْنَ نِسَائِهِ فِي قِسْمَةِ الْأَيَّامِ، أَلَّا يُخْلِيَ إِحْدَاهُمَا مِنَ الْوِطْءِ، وَاللَّهُ أَغْلَمُ، وَلَا يَكُونُ وَطْؤُهُ كُلَّهُ لِغَيْرِهَا، وَتَكُونُ الْأُخْرَى كَالْمُعْلَقَةِ الَّتِي لَيْسَتْ بِأَيِّمٍ وَلَا ذَاتَ زَوْجٍ. لَكِنَّا إِذَا رَضِيتَ بِإِبْطَالِ حَقِّهَا أَوْ بِدُونِ حَقِّهَا فَإِنَّهُ لَا حَرَجَ عَلَى الزَّوْجِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وقوله تعالى: «فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهَا أَنْ يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا» يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ رَفْعُ الْحَرَجِ عَنِ الزَّوْجِ خَاصَّةً، وَإِنْ كَانَ مُضَافًا إِلَيْهِمَا؛ إِذْ لَيْسَ لِلْمَرَأَةِ فِي تَرْكِ حَقِّهَا حَرَجٌ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: «فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهَا إِذَا أَفْتَدَتْ^(٦) ١١٦ - ١ / يَوْمًا» [البقرة: ٢٢٩] لَيْسَ عَلَى الْمَرَأَةِ جُنَاحٌ فِي الْإِفْتِدَاءِ لِأَنَّهَا تَقْتَدِي بِمَا لَهَا. وَلَهَا أَنْ تَمْلِكَ عَلَى مَا لَهَا مِنْ شَاءَتْ، فَكَانَهُ قَالَ ﷺ: فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ فِي اخْتِذِ مَا أَفْتَدَتْ أَوْ فِي إِبْطَالِ حَقِّهَا، إِنْ رَضِيتَ.

وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ عَلَى [مَا]^(٧) ذَكَرَ، وَهُوَ أَنْ لَا حَرَجَ عَلَى الْمَرَأَةِ فِي الْمَقَامِ مَعَهُ، وَإِنْ اسْتَقْبَلَ الزَّوْجُ ذَلِكَ، وَكَرِهَ صُحْبَتَهَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وقوله تعالى: «وَأُخْصِرَتِ الْأَنْفُسُ الشُّحَّ» عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه، [أَنَّهُ]^(٨) قَالَ: (شَحِبَتِ الْمَرَأَةُ بِنَصِيبِهَا مِنْ زَوْجِهَا أَنْ تَدْعَهُ لِلْأُخْرَى، وَشَحَّ الرَّجُلُ بِنَصِيبِهِ مِنَ الْأُخْرَى). وَقِيلَ: الشُّحُّ الْجِرْصُ؛ وَهُوَ أَنْ يَخْرِصَ كُلُّ عَلَى حَقِّهِ، وَكَانَ الشُّحُّ وَالْجِرْصُ وَاحِدًا، وَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا فِي الْمَنْعِ وَالْآخَرُ فِي الطَّلَبِ لِأَنَّ الْبُخْلَ يَحْمِلُهُ عَلَى الْجِرْصِ، وَالْجِرْصُ يَحْمِلُهُ عَلَى الْمَنْعِ، وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يَكُونُ سَبَبَ الْآخَرِ، وَاللَّهُ أَغْلَمُ.

وقوله تعالى: «وَإِنْ تُحْسِنُوا وَتَتَّقُوا» فِي أَنْ تُعْطَوْهُنَّ أَكْثَرَ مِنْ حَقِّهِنَّ «وَتَتَّقُوا» فِي أَلَّا تَبْخَسُوا مِنْ حَقِّهِنَّ شَيْئًا. وَيَحْتَمِلُ: «وَإِنْ تُحْسِنُوا» فِي إِيفَاءِ حَقِّهِنَّ وَالتَّسْوِيَةِ بَيْنَهُنَّ، «وَتَتَّقُوا» الْجَوْرَ وَالْمِيلَ وَتَفْضِيلَ بَعْضٍ عَلَى بَعْضٍ. وَيَحْتَمِلُ: «وَإِنْ تُحْسِنُوا» فِي اتِّبَاعِ مَا أَمَرَكُمُ اللَّهُ مِنْ طَاعَتِهِ «وَتَتَّقُوا» عَمَّا نَهَاكُمُ مِنْ مَعَاصِيهِ.

وقوله تعالى «فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا» عَلَى التَّزْيِينِ وَالْوَعِيدِ. وَقَدْ ذَكَرْنَا مَعْنَاهُ فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ.

وقوله تعالى: «وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ» عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: «وَلَنْ

الآية ١٢٩

(١) فِي الْأَصْلِ وَم: صَلَحَ. (٢) الْفَاءُ سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (٣) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (٤) فِي الْأَصْلِ وَم: بِصَطْلِحِهَا. (٥) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (٦) مِنْ م، سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ. (٧) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم.

تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ ﴿١٢٩﴾ فِي إِيفَاءِ الْحَقِّ أَنْ يَسْتَوِيَ فِي قُلُوبِهِمُ الْحُبُّ ﴿وَلَوْ حَرَصْتُمْ﴾ عَلَى الْعَدْلِ لَا تَقْدِرُونَ عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ ﴿فَلَا تَيْسَلُوا كَيْلَ الْمُتَيْسِّلِ﴾ إِلَى الَّتِي تُحِبُّ فِي الثَّقَةِ وَالْقَسَمِ، فَتَأْتِي الشَّابَّةُ الَّتِي تُعْجِبُكَ، وَتَدْعُ الْآخَرَى بِغَيْرِ قَسَمٍ وَلَا ثَقَّةٍ.

رُويَ عَنْ عُمَرَ رضي الله عنه أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: (اللَّهُمَّ أَمَا قَلْبِي فَلَا أَمْلِكُ، وَلَكِنْ أَرْجُو أَنْ أَعْدِلَ فِي مَا سِوَى ذَلِكَ). وَالْعَدْلُ هُنَا التَّسْوِيَةُ. أَلَا تَرَى أَنَّهُ قَالَ فِي آيَةِ أُخْرَى: ﴿وَهُمْ يَرِيهِنَّ يَدُولُونَ﴾ [الأنعام: ١٥٠] لَيْسَ هُوَ ضِدَّ الْجَوْرِ، وَلَكِنْ [هُوَ] ^(١) التَّسْوِيَةُ: يُسَوُّونَ بَيْنَ الْأَصْنَافِ فِي الْعِبَادَةِ. وَعَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ [أَنَّهُ] ^(٢) قَالَ: ﴿وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ﴾ فِي الْحُبِّ. وَرُويَ عَنْ أَبِي قِلَابَةَ رضي الله عنه (أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم)، كَانَ يَعْدِلُ بَيْنَ نِسَائِهِ فِي الْقِسْمَةِ، وَيَقُولُ: «اللَّهُمَّ إِنَّ هَذِهِ قِسْمَتِي فِي مَا أَمْلِكُ، فَلَا تُؤَاخِذْنِي فِي مَا تَمْلِكُ أَنْتَ، وَلَا أَمْلِكُ» [أَبُو دَاوُدَ ٢١٣٤].

وَأَضَلَّ ذَلِكَ أَنَّ فِي كُلِّ مَا كَانَ الْمَرْءُ مَذْفُوعًا مُضْطَرًّا فَإِنَّهُ غَيْرُ مُكَلَّفٍ فِي ذَلِكَ، [وَفِي كُلِّ مَا كَانَ بِاخْتِيَارٍ مِنْهُ وَإِثَارٍ غَيْرِ مَذْفُوعٍ إِلَيْهِ] ^(٣) فَإِنَّهُ مُكَلَّفٌ فِي ذَلِكَ ^(٤). وَالْحُبُّ مِمَّا يَدْفَعُ الْمَرْءَ [إِلَيْهِ، وَيَضْطَرُّهُ، وَلَا] ^(٥) صُنْعَ لَهُ فِيهِ، لَمْ يُكَلَّفِ التَّسْوِيَةُ فِي مَا يَكُونُ [الْمَرْءُ مَذْفُوعًا إِلَيْهِ] ^(٦) مُضْطَرًّا لِأَنَّهُ لَا يَمْلِكُ التَّسْوِيَةَ.

وَعَلَى هَذَا يَخْرُجُ قَوْلُنَا: إِنَّ الْكَافِرَ مُكَلَّفٌ بِالْإِيمَانِ فِي حَالِ الْكُفْرِ لِشُغْلِهِ بِهِ وَاخْتِيَارِهِ فَعَلَّ الْكُفْرَ لَيْسَ كَالْمُضْطَرِّ، وَقَدْ ذَكَّرْنَا فِي مَا تَقَدَّمَ أَنَّ الْإِسْطِطَاعَةَ تَكُونُ عَلَى ضَرْبَيْنِ: اسْطِطَاعَةُ أَحْوَالٍ وَأَسْبَابٍ وَاسْطِطَاعَةُ أَعْمَالٍ. وَالْإِسْطِطَاعَةُ الَّتِي هِيَ اسْطِطَاعَةُ الْأَحْوَالِ وَالْأَسْبَابِ مِنْ نَحْوِ الصَّحَّةِ وَالسَّلَامَةِ وَغَيْرِهِمَا تَجُوزُ قَبْلُ وَمَعَ وَبَعْدُ. أَمَّا اسْطِطَاعَةُ الْأَعْمَالِ ^(٧) فَإِنَّهَا لَا تَكُونُ إِلَّا مَعَ الْفِعْلِ، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ.

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَلَا تَيْسَلُوا كَيْلَ الْمُتَيْسِّلِ﴾ فِي الثَّقَةِ وَالْقَسَمَةِ؛ مَعْنَاهُ: لَا تَخَيَّلَنَّكُمْ شِدَّةَ الْحُبِّ وَالْمَيْلِ بِالْقَلْبِ أَنْ تَتَرَكُوا الْأَلْفَافَ عَلَيْهَا وَإِيفَاءَ الْحَقِّ؛ أَغْنَى حَقُّ الْقَسَمِ. وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَتَذَرُوهَا كَالْمُتَلَمَّذَةِ﴾ لَيْسَتْ بِأَيِّمٍ وَلَا ذَاتُ بَغْلٍ؛ لَيْسَتْ بِأَيِّمٍ تَتَكَلَّفُ مَوْتَهَا كَمَا تَتَكَلَّفُ الْأَيِّمُ، وَلَا ذَاتُ بَغْلٍ يَتَحَمَّلُ [بَعْلُهَا مَا عَلَيْهِ] ^(٨). وَفِي حَرْفِ أَبِي بِنِ كَنْبٍ: فَتَذَرُوهَا كَالْمَسْجُونَةِ، وَهُوَ مَا ذَكَّرْنَا؛ لَا يَنْقُضُ هُوَ عَنْهَا، وَلَا يُطْلَقُهَا لِتَتَزَوَّجَ زَوْجًا آخَرَ، فَهِيَ كَالْمَسْجُونَةِ.

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ تَصَلَّحُوا وَتَتَّقُوا﴾ هُوَ مَا ذَكَّرْنَا فِي قَوْلِهِ صلى الله عليه وسلم: ﴿وَإِنْ تَحَسَّنَّا وَتَتَّقُوا﴾ [النساء: ١٢٨].

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَحِيمًا﴾ هَذَا يَنْقُضُ قَوْلَ مَنْ يَقُولُ: إِنَّهُ لَمْ يَكُنْ رَحِيمًا ثُمَّ صَارَ رَحِيمًا لِأَنَّهُ اخْتَبَرَ أَنَّهُ كَانَ رَحِيمًا، وَهُوَ يَقُولُ: صَارَ رَحِيمًا وَبِاللَّهِ الْعِصْمَةُ.

ثُمَّ الْمَسْأَلَةُ بَأَنَّ الْمَرْأَةَ إِذَا جَعَلَتْ آيَاتَهَا لِضَرْبَتِهَا كَانَ لَهَا أَنْ تَرْجِعَ، وَتَفْسَخَ ذَلِكَ لِأَنَّهَا جَعَلَتْ لَهَا مَا لَمْ يَجِبْ بَعْدَ [مَا] لَمْ ^(٩) يَلْزَمَ، فَكَانَتْ ^(١٠) كَمَنْ أَبْرَأَ آخَرَ عَنْ حَقٍّ لَمْ يَجِبْ بَعْدُ. فَإِنْ إِبْرَاءُهُ بِإِطْلَاقٍ لَهُ أَنْ يَعُودَ إِلَيْهِ، فَيَأْخُذَهُ بِهِ إِذَا وَجِبَ. فَعَلَى ذَلِكَ هَذَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

الآية ١٣٠

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ يَتَفَرَّقَا يَغْنِ اللَّهُ كِلَا مِّنْ سَعَتِهِ﴾ أَيُّ الرُّوْجَانِ إِنْ تَفَرَّقَا لِمَا لَمْ يَقْدِرِ [الرُّوْجُ] ^(١١) عَلَى التَّسْوِيَةِ بَيْنَهُنَّ ﴿يَغْنِ اللَّهُ كِلَا مِّنْ سَعَتِهِ﴾ الْمَرْأَةُ تَتَزَوَّجُ آخَرَ، وَالرَّجُلُ [يَتَزَوَّجُ] ^(١٢) بِامْرَأَةٍ أُخْرَى. وَيَحْتَمِلُ ﴿يَغْنِ اللَّهُ كِلَا مِّنْ سَعَتِهِ﴾ أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا، وَإِنْ كَانَ غَنِيًّا بِالْآخَرِ فِي حَالِ النِّكَاحِ فَاللَّهُ قَادِرٌ عَلَى أَنْ يُغْنِيَ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بَعْدَ الْإِفْتِرَاقِ كَمَا كَانَ يَرْزُقُهُمَا ^(١٣) قَبْلَ الْفِرَاقِ.

وَفِيهِ دَلِيلٌ قَطْعٌ طَمَعِ الْإِزْتِرَاقِ مِنْ غَيْرِ اللَّهِ، وَإِنْ جَازَ أَنْ يَجْعَلَ غَيْرُهُ سَبَبًا فِي ذَلِكَ لِأَنَّهُ قَالَ صلى الله عليه وسلم: ﴿وَإِنْ يَتَفَرَّقَا يَغْنِ اللَّهُ﴾ لِيَعْلَمَ كُلُّ أَنْ غِنَاهُ لَمْ يَكُنْ بِالْآخِرِ حِينَ وَعَدَ لَهُمَا الْغِنَى. وَكَذَلِكَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَنْكِحُوا الْأَيْمَى مِنْكُمْ وَالصَّالِينَ﴾ إِلَى

(١) ساقطة من الأصل وم. (٢) ساقطة من الأصل وم. (٣) في م: عليه. (٤) من م، ساقطة من الأصل. (٥) في الأصل: وفيه ويضطر، في م: فيه يضطر ولا. (٦) في الأصل وم: مدفوعا فيه. (٧) في الأصل وم: أحوال. (٨) في الأصل وم: البعل. (٩) ساقطة من الأصل وم. (١٠) في الأصل وم: فكان. (١١) ساقطة من الأصل وم. (١٢) ساقطة من الأصل وم. (١٣) في الأصل وم: يرزق.

قوله تعالى: ﴿إِنْ يَكُونُوا فُقَرَاءَ يُعْنِهِمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾ [النور: ٣٢] دليلٌ قَطَعَ طَمَعَ ارتِزاقٍ^(١) بَعْضِهِمْ مِنْ بَعْضٍ فِي النِّكَاحِ لَمَّا وَعَدَلَهُمُ الْغِنَى إِذْ كَانُوا فُقَرَاءَ.

وفيه دليلٌ وقوعُ الفُرْقَةِ بَيْنَهُمَا بِالْمَرْأَةِ بِالْمُكْنَى مِنَ الْكَلَامِ لِمُشَارَكَيْهَا فِيهِ، وَإِنْ كَانَ الزَّوْجُ هُوَ الْمُتَفَرِّدَ بِالْفِرَاقِ، لِمَا أَضَافَ الْفِعْلَ إِلَيْهِمَا بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ يَنْفَرَا بَيْنَ اللَّهِ كَلًّا يَنْ سَعَتِهِ﴾ وكذلك قوله تعالى: ﴿فَأَسْكُرُوا يَمْزُجُهُمْ فِي سُرُورٍ﴾ [البقرة: ٢٣١] والله أعلم.

وفيه دليلٌ لزومُ التَّفَقُّعِ فِي الْعِدَّةِ لِأَنَّهُ ذَكَرَ الْإِفْتِرَاقَ: إِنَّمَا يَكُونُ بِانْقِضَاءِ الْعِدَّةِ. ثُمَّ أَخْبَرَ ۞ عَنْ غِنَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِالْأَخْرِ قَبْلَ الْفِرَاقِ. دَلٌّ أَنَّ لِلْمَرْأَةِ غِنًى بِالزَّوْجِ مَا دَامَتْ بِالْعِدَّةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وقوله تعالى: ﴿وَكَانَ اللَّهُ وَاسِعًا حَكِيمًا﴾ قِيلَ ﴿وَاسِعًا﴾ جَوَادًا، وَقِيلَ: ﴿وَاسِعًا﴾ يُوسِعُ عَلَى كُلِّ مِنْهُمْ رِزْقَهُ ﴿حَكِيمًا﴾ حَكَمَ^(٢) عَلَى الزَّوْجِ إِمْسَاكَ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحًا بِإِحْسَانٍ، وَقِيلَ: ﴿حَكِيمًا﴾ جِئِنَ حَكَمَ فَرَقْتُهُمَا. وَأَضَلَّ الْحُكْمُ أَنْ يُوضَعَ^(٣) كُلُّ شَيْءٍ مَوْضِعَهُ.

الآية ١٣١

وقوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَلَقَدْ وَصَّيْنَا الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَإِيَّاكُمْ أَنْ اتَّقُوا اللَّهَ﴾ الآية؛ وَصَّى الْخَلْقَ كُلَّهُمْ ﴿أَنْ اتَّقُوا اللَّهَ﴾ ثُمَّ قَوْلُهُ ۞ ﴿وَلَقَدْ وَصَّيْنَا الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَإِيَّاكُمْ أَنْ اتَّقُوا اللَّهَ﴾ قِيلَ: ﴿وَصَّيْنَا﴾ أَمَرْنَا، وَقِيلَ: ﴿وَصَّيْنَا﴾ قَرَضْنَا عَلَى ﴿الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَإِيَّاكُمْ أَنْ اتَّقُوا اللَّهَ﴾.

وقوله تعالى: ﴿أَنْ اتَّقُوا اللَّهَ﴾ قِيلَ: أَمَرْنَاهُمْ أَنْ يُؤْخَذُوا بِاللَّهِ، وَيَتَّقُوا الشَّرْكَ. وَقَالَ مُقَاتِلٌ ﴿أَنْ اتَّقُوا اللَّهَ﴾ أَيِ وَخَدُوا اللَّهَ. وَقِيلَ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَنْ اتَّقُوا اللَّهَ﴾ أَيِ أَطِيعُوهُ فِي مَا أَمَرَكُمْ، وَنَهَاكُمْ عَنْهُ. وَيَحْتَمِلُ ﴿أَنْ اتَّقُوا اللَّهَ﴾ أَيِ اتَّقُوا عَذَابَ اللَّهِ وَنَقَمَتَهُ، وَلَا تَعْبُدُوا غَيْرَهُ دُونَهُ ﴿وَإِنْ تَكْفُرُوا﴾ وَلَمْ تَتَّقُوا فِي مَا أَمَرَكُمْ اللَّهُ، وَنَهَاكُمْ، فَإِنَّ ﴿مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ ذَكَرَ هَذَا عَلَى إِنْ قَوْلِهِ: ﴿وَلَقَدْ وَصَّيْنَا الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَإِيَّاكُمْ أَنْ اتَّقُوا اللَّهَ﴾ لِيَعْلَمُوا أَنَّهُ لَمْ يَأْمُرْهُمْ بِذَلِكَ لِحَاجَةٍ لَهُ فِي عِبَادَتِهِمْ، وَيَأْمُرُ لِمَنْفَعَةٍ نَفْسِهِ، إِذْ مَنْ لَهُ مُلْكُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ لَا يَحْتَاجُ إِلَى آخِرٍ يَنْتَفِعُ بِهِ، وَلَكِنْ لِيَعْلَمُوا أَنَّهُ تَعَالَى إِنَّمَا أَمَرَهُمْ بِذَلِكَ لِحَاجَتِهِمْ فِي ذَلِكَ وَلِمَنْفَعَةِ أَنْفُسِهِمْ.

أَلَا تَرَى أَنَّهُ قَالَ ۞: ﴿غَنِيًّا حَمِيدًا﴾ عَنْ عِبَادَتِكُمْ لَهُ وَطَاعَتِكُمْ إِيَّاهُ، وَ﴿حَمِيدًا﴾ فِي سُلْطَانِهِ؟ وَيَكُونُ غَنِيًّا عَنْ خَلْقِهِ فِي الْأَوَّلِ ﴿حَمِيدًا﴾ فِي فِعْلِهِ. وَذَلِكَ الْحَمِيدُ فِي الْفِعْلِ يَخْرُجُ عَلَى إِتْقَانِ الْفِعْلِ وَإِحْكَامِهِ أَوْ عَلَى إِحْسَانِهِ إِلَى خَلْقِهِ وَإِنْعَامِهِ عَلَيْهِمْ.

الآية ١٣٢

وقوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ هُوَ مَا ذَكَرْنَا مِنْ غِنَاهُ عَنْ عِبَادَةِ خَلْقِهِ وَطَاعَتِهِمْ لَهُ.

الآية ١٣٣

[وقوله تعالى: ﴿إِنْ يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ أَوْ يُبَدِّلْكُمْ﴾] ^(٤) ﴿إِنْ يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ أَوْ يُبَدِّلْكُمْ﴾ أَيْ يَمْحَقْكُمْ أَيْبَاءَ النَّاسِ وَيَأْتِ بِتَاخَرَتِ ۞ وَاللَّهُ أَعْلَمُ، أَيِ مَنْ لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ يَقْدِرُ أَنْ يُذْهِبَكُمْ أَوْ يُبَدِّلَكُمْ أَيْ يُهْلِكَكُمْ ﴿وَيَأْتِ بِتَاخَرَتِ﴾ أَخِيرَ مِنْكُمْ وَأَخَوَفَ وَأَطْوَعَ لَكُمْ. لَكِنَّهُ لَا يَفْعَلُ لِأَنَّهُ غَنِيٌّ عَنْ عِبَادَتِكُمْ وَطَاعَتِكُمْ. لَمْ يَخْلُقْكُمْ فِي الْإِنْبَاءِ/ ١١٦ - ب/ لِحَاجَتِهِ فِي عِبَادَتِكُمْ وَلِمَنْفَعَةٍ لَهُ، وَلَكِنْ لِحَاجَةِ أَنْفُسِكُمْ وَمَنَافِعِكُمْ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

ثُمَّ يَحْتَمِلُ قَوْلُهُ ۞ ﴿إِنْ يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ أَيْبَاءَ النَّاسِ وَيَأْتِ بِتَاخَرَتِ﴾ فِي قَوْمٍ خَاصٍّ كَمَا كَانَ فِي الْأُمَمِ الْخَالِيَةِ مِنَ الْإِهْلَاكِ عِنْدَ الْمُعَانَدَةِ وَالْمُكَابَرَةِ. وَيَحْتَمِلُ فِي الْكُلِّ ﴿إِنْ يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ﴾ أَيْ يُهْلِكْكُمْ كُلَّكُمْ^(٥) ﴿وَيَأْتِ بِتَاخَرَتِ﴾ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وقوله تعالى: ﴿وَكَانَ اللَّهُ عَلَى ذَلِكَ قَدِيرًا﴾ أَيِ كَانَ اللَّهُ عَلَى الْإِهْلَاكِ وَالْإِبْدَالِ قَدِيرًا، وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ.

الآية ١٣٤

وقوله تعالى: ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ ثَوَابَ الدُّنْيَا فَوَسَدَ اللَّهُ تَوَابَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ﴾ قَالَ بَعْضُ أَهْلِ التَّأْوِيلِ: مَنْ كَانَ

(١) فِي الْأَصْلِ رَم: الْارْتِزَاقُ. (٢) سَاقِطَةٌ مِنْ م. (٣) فِي الْأَصْلِ رَم: يَضَعُ. (٤) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ رَم. (٥) فِي الْأَصْلِ رَم: الْكُلُّ.

يُرِيدُ بِعَمَلِهِ الَّذِي يَعْمَلُهُ عَرْضَ الدُّنْيَا، وَلَا يُرِيدُ بِوَاللَّهِ أَنَّهُ مَا أَحَبَّ مِنْ عَرْضِ الدُّنْيَا، أَوْ دَفَعَ عَنْهُ مَا أَحَبَّ^(١) فِي الدُّنْيَا، فَلَيْسَ لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ ثَوَابٍ لِأَنَّهُ عَمِلَ لِغَيْرِ اللَّهِ، هُوَ كَقَوْلِهِ ﷺ: ﴿مَنْ يَقُولُ رَبَّنَا إِنَّا فِي الدُّنْيَا وَمَا لَنَا فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلْقٍ﴾ [البقرة: ٢٠٠] وَمَنْ أَرَادَ بِعَمَلِهِ الَّذِي يَعْمَلُهُ فِي الدُّنْيَا ثَوَابَ الْآخِرَةِ أَنَّهُ اللَّهُ تَعَالَى مِنْ عَرْضِ الدُّنْيَا مَا أَحَبَّ، وَدَفَعَ عَنْهُ، وَجَزَاهُ فِي الْآخِرَةِ الْجَنَّةَ بِعَمَلِهِ فِي الدُّنْيَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَتَحْتَمِلُ الْآيَةُ غَيْرَ هَذَا [وَجْهَيْنِ]:

أحدهما^(٢): أَنَّهُمْ يَتَّخِذُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ آلِهَةً يَتَّبِعُونَهَا طَلَبًا لِلرَّثَاثَةِ وَالْعِزِّ وَالشَّرَفِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَاتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ آلِهَةً لِيَكُونُوا لَهُمْ عِزًّا﴾ [مريم: ٨١ و ٨٢] فَأَخْبَرَ أَنَّ الْعِزَّ وَالشَّرَفَ لَيْسَ فِي ذَلِكَ، وَلَكِنْ عِنْدَ اللَّهِ عِزُّ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ. والثاني: أَنَّهُمْ كَانُوا يَتَّبِعُونَ الْأَوْثَانَ وَالْأَصْنَامَ، وَيَقُولُونَ: ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيَرْزُقَنَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى﴾ [الزمر: ٣] وَيَقُولُونَ: ﴿هَؤُلَاءِ شَفَعَتُنَا عِنْدَ اللَّهِ﴾ [يونس: ١٨] فَأَخْبَرَ أَنَّ لَيْسَ فِي عِبَادَتِكُمْ هَذِهِ الْأَصْنَامَ مَنَافِعَ تَأْمَلُونَ بِذَلِكَ فِي الدُّنْيَا، وَالسَّعَةِ فِي الدُّنْيَا كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَبَدَّلَتْ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَا يَمْلِكُونَ لَكُمْ رِزْقًا فَابْتَغُوا عِنْدَ اللَّهِ الرِّزْقَ وَاعْبُدُوهُ﴾ [الآية [العنكبوت: ١٧]]. فَعَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ ﷺ: ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ ثَوَابَ الدُّنْيَا فَوَسَدَ اللَّهُ ثَوَابَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ﴾ لَا مَا تَطْلُبُونَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. وقوله تعالى: ﴿وَكَانَ اللَّهُ سَمِيعًا﴾ لِمَقَالَتِكُمْ ﴿بَصِيرًا﴾ بِمَا تُرِيدُونَ، وَتَعْمَلُونَ، وَهُوَ وَعِيدٌ.

وقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْعَدْلِ وَلَوْ عَلَىٰ أَنْفُسِكُمْ﴾ [الآية: عن ابن عباس ﷺ] [أنه]^(٣) قَالَ: (كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْعَدْلِ فِي الشَّهَادَةِ عَلَى مَا كَانَتْ مِنْ قَرِيبٍ أَوْ بَعِيدٍ، وَلَوْ عَلَى [أَنْفُسِكُمْ فَأَقْرُوا]^(٤) بِهَا).

وكذلك قَالَ عَامَّةُ أَهْلِ التَّأْوِيلِ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿قَوَّامِينَ﴾ قَوَّالِينَ لِلَّهِ؛ يَقُولُ^(٥): فِي كُلِّ عَمَلٍ وَقَوْلٍ يَلْزَمُ أَنْ يَقُومَ [المرء به]^(٦) لِلَّهِ، وَيَحْمِلَ الشَّهَادَةَ لَهُ. فَإِذَا فَعَلَ هَكَذَا لَا يَمْتَنِعُ عَنِ الْقِيَامِ بِهَا قَرُبُ أَحَدٍ وَلَا بُعْدُهُ وَلَا [مَا]^(٧) يَحْصُلُ عَلَى نَفْسِهِ أَوِ الدُّنْيَا. وكذلك قَالَ اللَّهُ تَعَالَى فِي آيَةٍ أُخْرَى: ﴿وَأَقِيمُوا الشَّهَادَةَ لِلَّهِ﴾ [الطلاق: ٢] فَإِذَا جَعَلَهَا [المرء]^(٨) لِلَّهِ ﷻ لَمْ يَجْعَلَهَا لِمَخْلُوقٍ امْتَكَنَ لَهُ الْقِيَامُ بِهَا، وَإِنْ كَانَ عَلَى نَفْسِهِ أَوْ مَنْ ذَكَرَ.

ثُمَّ مَا يَمْتَنِعُ الْقِيَامُ بِهَا مُخْتَلِفٌ: أَمَّا عَلَى نَفْسِهِ [فَلْيَمْنَعْ يَمْنَعُ بِهِ]^(٩) أَوْ لِيُدْفَعَ ضَرَرٌ يَدْفَعُهُ^(١٠) بِذَلِكَ، وَأَمَّا عَلَى الْوَالِدَيْنِ بِالْإِحْتِشَامِ، يَحْتَشِمُ^(١١) مِنْهُمَا، فَيَمْتَنِعُ عَنْ آدَاءِ مَا عَلَيْهِ، وَأَمَّا [عَلَى]^(١٢) الْقَرَابَةِ فَطَلَبُ الْغِنَى لَهُمْ وَدَفْعُ الْفَقْرِ عَنْهُمْ، فَأَخْبَرَ أَنَّهُ ﴿أُولَئِكَ يَهْتَكُمُ﴾ فَلَا يَمْنَعُكَ غِنَى أَحَدٍ مِنْهُمْ وَلَا فَقْرُهُ الْقِيَامُ بِهَا وَكَذَلِكَ رَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷻ فِي تَأْوِيلِ هَذِهِ الْآيَةِ.

وقوله تعالى: ﴿فَلَا تَتَّبِعُوا الْهَوَىٰ أَنْ تَدْلُوا﴾ قِيلَ: ﴿فَلَا تَتَّبِعُوا الْهَوَىٰ أَنْ تَدْلُوا﴾ وَتَعْمَلُوا لِغَيْرِ اللَّهِ. وَقِيلَ: ﴿فَلَا تَتَّبِعُوا الْهَوَىٰ﴾ كَرَامَةً ﴿أَنْ تَدْلُوا﴾ عَنِ الْحَقِّ مِنَ الصَّرْفِ بِالْعُدُولِ.

وقوله تعالى: ﴿وَأِنْ تَلَّوْا أَوْ تَعْرَضُوا﴾ فِيهِ لُغَتَانِ^(١٣): تَلَّوْا بِوَاحِدَةٍ مِنَ الْوَلَايَةِ، يَقُولُ: كُونُوا عَامِلِينَ لِلَّهِ وَقَائِلِينَ لَهُ مُؤَدِّينَ الشَّهَادَةَ لَهُ، وَإِنْ كُنْتُمْ وَلَيْتُمْ ذَلِكَ. وَقِيلَ: ﴿تَلَّوْا﴾ بِوَاوَيْنِ مِنَ التَّحْرِيفِ؛ يَقُولُ: لَا تَتَّبِعُوا الْهَوَىٰ، وَلَا تَعْرَضُوا الشَّهَادَةَ، وَلَا تَعْرَضُوا عَنْهَا. وَتَكْتُمُوهَا.

وَفِي حَرْفِ حَفْصَةِ ﷻ: إِنْ يَكُونُوا أَغْنِيَاءَ أَوْ فَقَرَاءَ فَاللَّهُ ﴿أُولَئِكَ يَهْتَكُمُ﴾ وَعَنْ قَتَادَةَ ﷻ [أَنَّهُ قَالَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَلَا تَتَّبِعُوا الْهَوَىٰ﴾] ﴿فَلَا تَتَّبِعُوا الْهَوَىٰ﴾ اللَّهُ أَوْلَىٰ بِغِنَاكُمْ وَفَقْرِكُمْ، فَلَا يَمْنَعُكُمْ غِنَى غَنِيٍّ أَنْ [تَشْهَدُوا عَلَيْهِ لِحَقِّ عِلْمَتِهِمْ]، أَوْ أَمَرَ تَبَيَّنَ لِفَقِيرٍ أَنْ تَشْهَدُوا لَهُ لِحَقِّ عِلْمَتِهِمْ^(١٤). وَفِي حَرْفِ حَفْصَةِ ﷻ: وَإِنْ تَلَّوْا ﴿أَوْ تَعْرَضُوا﴾ وَهُوَ مِنَ الْوَلَايَةِ الَّتِي ذَكَرْنَا. وَقِيلَ: ﴿وَأِنْ تَلَّوْا﴾

(١) مِنْ م، فِي الْأَصْلِ: أَوْجِبَ. (٢) فِي الْأَصْلِ وَم: وَجُوهَا أَحَدَهَا. (٣) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (٤) فِي الْأَصْلِ وَم: نَفْسُهُ فَاقْرَ. (٥) أَدْرَجَ قَبْلَهَا فِي الْأَصْلِ وَم: وَلَكِنْ. (٦) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (٧) مِنْ م، سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ. (٨) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (٩) فِي الْأَصْلِ وَم: لِنَفْعِ. (١٠) فِي الْأَصْلِ وَم: يَدْفَعُ. (١١) فِي الْأَصْلِ وَم: وَيَحْتَشِمُ. (١٢) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (١٣) قَرَأَ حَمْزَةً وَابْنُ عَامِرٍ بِوَاحِدَةٍ وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بِوَاوَيْنِ، أَنْظَرُ حُجَّةَ الْقُرَاءَاتِ ص (٢٣٥). (١٤) فِي الْأَصْلِ وَم: يَقُولُ، مَدْرُجَةٌ بَعْدَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَلَا تَتَّبِعُوا الْهَوَىٰ﴾. (١٥) فِي الْأَصْلِ وَم: تَشْهَدُ عَلَيْهِ لِحَقِّ عِلْمَتِهِ وَلَا مَرَّ تَبَيَّنَ لِفَقِيرٍ أَنْ تَشْهَدَ عَلَيْهِ لِحَقِّ عِلْمَتِهِ.

تَلَوْا ﴿مِنَ التَّحْرِيفِ وَطَلَبِ الْإِطَالِ. وَفِي حَرْفِ ابْنِ مَسْعُودٍ ؓ: ﴿فَلَا تَتَّبِعُوا الْهَوَىَٰ أَنْ تَمْدُلُوا﴾ بَيْنَ النَّاسِ، وَهُوَ مِنَ الْعَدْلِ عَلَى مَا ذَكَّرْنَا. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: هُوَ مِنَ الصَّرْفِ وَالْعُدُولِ عَنِ الْحَقِّ.

وقوله تعالى: ﴿فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا﴾ خَرَجَ عَلَى الْوَعِيدِ عَلَى كُلِّ مَا ذَكَرَ: مَنَعَ الشَّهَادَةَ وَالْقِيَامَ لِهَذَا وَتَحْرِيفَ مَا لَزِمَ، وَبِاللَّهِ الْعِصْمَةُ.

وَيُمِثِّلُ ذَلِكَ رُويَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيُتِمِّمْ شَهَادَتَهُ عَلَى مَا كَانَتْ» [بنحوه ابن جرير الطبري في تفسيره: ٣٢٢/٥]. وَ: «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلَا يَجْحَدُ حَقًّا هُوَ عَلَيْهِ، وَلِيُؤَدِّهِ عَفْوًا، وَلَا يُلْجِئُهُ إِلَى سُلْطَانٍ وَلَا إِلَى خُصُومَةٍ لِيَقْطَعَ بِهَا حَقَّهُ» وَ: «أَيُّ مَا رَجُلٍ خَاصَمَ إِلَيْ، فَقَضَيْتُ لَهُ عَلَى أَخِيهِ لَيْسَ هُوَ إِلَيْهِ، فَلَا يَأْخُذْهُ فَإِنَّمَا أَقْطَعُ لَهُ قِطْعَةً مِنْ جَهَنَّمَ» [البخاري: ٢٤٥٨].

وفي خبر آخر: «يَا ابْنَ آدَمَ أَقِمِ الشَّهَادَةَ [ولو على نفسك أو على ذي قرابتك، فإنما الشهادة]»^(١)، وَلَيْسَتْ لِلنَّاسِ، إِنَّ اللَّهَ رَضِيَ الْعَدْلَ وَالْإِقْسَاطَ لِنَفْسِهِ، وَالْعَدْلُ مِيزَانُ اللَّهِ فِي الْأَرْضِ؛ يَرُدُّ عَلَى الْمَظْلُومِ مِنَ الظَّالِمِ وَعَلَى الضَّعِيفِ مِنَ الشَّدِيدِ وَعَلَى الْمُحَقِّقِ مِنَ الْمُبْطِلِ، وَبِالْحَقِّ يُصَدِّقُ اللَّهُ الصَّادِقَ، وَيُكَذِّبُ اللَّهُ الْكَاذِبَ، وَيَرُدُّ الْمُعْتَدِيَّ، أَوْ يُؤَيِّدُهُ، وَبِالْعَدْلِ أَصْلَحَ اللَّهُ النَّاسَ» [ابن جرير الطبري في تفسيره: ٣٢٢/٥].

الآية ١٣٦

وقوله تعالى: ﴿يَتَّخِذُ الَّذِينَ آمَنُوا بَآلِهَةً بَآلَهُمْ فِي الدُّنْيَا آمِنُوا بَالَهُمْ فِي الدُّنْيَا وَرَسُولِهِمْ﴾ يَخْتَمِلُ قَوْلُهُ ﷺ: ﴿آمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ وَجُوهًا: [يَخْتَمِلُ]^(٢) «يَتَّخِذُ الَّذِينَ آمَنُوا» فِي مَا مَضَى مِنَ الْوَقْتِ «آمِنُوا» فِي حَادِثِ الْوَقْتِ. وَيَخْتَمِلُ: «يَتَّخِذُ الَّذِينَ آمَنُوا بَآلِهَةً» أَيِ اثْبَتُوا عَلَيْهِ.

وَيَخْتَمِلُ «يَتَّخِذُ الَّذِينَ آمَنُوا» بِالنِّسْبَةِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قَالُوا آمَنَّا بِآنُورِهِمْ وَلَهُمْ نُورُهُمْ﴾ [المائدة: ٤١].

وَيَخْتَمِلُ «يَتَّخِذُ الَّذِينَ آمَنُوا» عِنْدَ رَبِّهِمْ لِلْبَاسِ وَالْعَذَابِ «آمِنُوا» فِي الْحَقِيقَةِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَلَمَّا رَأَوْا بَاسَنَا قَالُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَحَدُّهُمْ﴾ [غافر: ٨٤].

وَيَخْتَمِلُ وَجْهًا آخَرَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَتَّخِذُ الَّذِينَ آمَنُوا بَآلِهَةً بَآلَهُمْ فِي الدُّنْيَا آمِنُوا بَالَهُمْ فِي الدُّنْيَا وَرَسُولِهِمْ﴾ كَمَا آمَنَ الْمُؤْمِنُونَ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا تَقْرُبُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْهُمْ﴾ [البقرة: ١٣٦] وَهُمْ كَانُوا يُؤْمِنُونَ بِبَعْضٍ، وَيَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ.

وَيَخْتَمِلُ [قَوْلُهُ تَعَالَى]^(٣) «يَتَّخِذُ الَّذِينَ آمَنُوا» بِمُحَمَّدٍ ﷺ، قَبْلَ أَنْ يُبْعَثَ «آمِنُوا» بِهِ حِينَ^(٤) بُعِثَ لَانَّهُمْ كَانُوا مُؤْمِنِينَ^(٥) بِهِ قَبْلَ أَنْ يُبْعَثَ، فَلَمَّا بُعِثَ تَرَكُوا الْإِيمَانَ بِهِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَكَانُوا مِنْ قَبْلِ يَسْتَفْتِحُونَ عَلَى الَّذِينَ كَفَرُوا فَلَمَّا جَاءَهُمْ مَا عَرَفُوا كَفَرُوا بِهِمْ﴾ [البقرة: ٨٩].

[وَيَخْتَمِلُ قَوْلُهُ تَعَالَى]^(٦): «آمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ» يَعْنِي مُحَمَّدًا ﷺ، «وَالْكِتَابَ الَّذِي نَزَّلَ عَلَى رَسُولِهِ» أَيِ آمِنُوا بِالْكِتَابِ الَّذِي نَزَّلَ عَلَى رَسُولِهِ وَهُوَ مُحَمَّدٌ ﷺ «وَالْكِتَابَ الَّذِي نَزَّلَ عَلَى رَسُولِهِ» أَيِ آمِنُوا أَيْضًا بِالْكِتَابِ السَّمَاوِيِّ الَّتِي أَنْزَلَهَا اللَّهُ.

ثُمَّ الْإِيمَانُ بِاللَّهِ حَقِيقَةُ إِيْمَانٍ بِجَمِيعِ الرُّسُلِ وَالْكِتَابِ لِأَنَّ كُلَّ نَبِيٍّ كَانَ يَدْعُو إِلَى الْإِيمَانِ بِجَمِيعِ ذَلِكَ. وَكَذَلِكَ فِي كُلِّ كِتَابٍ مِنَ الْكِتَابِ السَّمَاوِيِّ دَعَاءٌ إِلَى الْإِيمَانِ بِجَمِيعِهِمْ. أَلَا تَرَى أَنَّ الْكَفَرَ بِوَاحِدٍ مِنْهُمْ كُفْرٌ بِاللَّهِ وَبِجَمِيعِ الرُّسُلِ وَالْكِتَابِ وَمَا ذَكَرَ؟ وَبِاللَّهِ الْعِصْمَةُ.

وقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَكْفُرْ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ الْآيَةُ يَخْتَمِلُ هَذَا وَجْهَيْنِ: يَخْتَمِلُ «وَمَنْ يَكْفُرْ»

(١) من م، ساقطة من الأصل. (٢) ساقطة من الأصل وم. (٣) ساقطة من الأصل وم. (٤) في الأصل رم: إذا. (٥) في الأصل وم: مؤمنون. (٦) ساقطة من الأصل وم.

بِجَمِيعِ مَا ذَكَرَ ﴿فَقَدْ صَلََّ صَلًّا بَعِيدًا﴾ وهو على التأكيد. وَبِحَتْمَلُ ﴿وَمَنْ يَكْفُرْ بِاللَّهِ﴾ تعالى أو مَلَائِكَتِهِ أو كُتُبِهِ أو رُسُلِهِ أو اليوم الآخر فَقَدْ كَانَ مَا ذَكَرَ لِأَنَّ الْكُفْرَ بِوَاحِدٍ مِنْ ذَلِكَ كُفْرٌ بِالْكَلِّ حَتَّى لَوْ أَنْكَرَ آيَةً مِنْ آيَاتِ اللَّهِ تَعَالَى كَفَرَ بِاللَّهِ وَبِالْكَتُبِ وَالرُّسُلِ كُلِّهَا، وبالله التوفيق.

الآية ١٣٧

وقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا ثُمَّ آمَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا ثُمَّ أَرَادُوا كُفْرًا لَمْ يَكُنْ﴾ عن ابن عباس ؓ [أنه] ^(١) قال: (نَزَلَتْ الْآيَةُ فِي الَّذِينَ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى فِي سُورَةِ ١١٧ - آلِ عِمْرَانَ: ﴿كَيْفَ يَهْدِي اللَّهُ قَوْمًا كَفَرُوا بَعْدَ إِسْمِهِمْ وَشَهِدُوا أَنَّ الرُّسُولَ حَقٌّ﴾؟) [الآية: ٨٦].

وقيل: إنها نَزَلَتْ فِي الَّذِينَ آمَنُوا بِمُوسَى ؑ ثُمَّ كَفَرُوا بَعْدَ مُوسَى، ثُمَّ آمَنُوا بِعَزْرِي، ثُمَّ كَفَرُوا بَعْدَهُ، ثُمَّ آمَنُوا بِعِيسَى ؑ وبالإِنْجِيلِ، ثُمَّ كَفَرُوا مِنْ بَعْدِهِ ﴿ثُمَّ أَرَادُوا كُفْرًا﴾ بِمُحَمَّدٍ ﷺ وبالْقُرْآنِ الْكَرِيمِ، وهو الْأَوَّلَى.

وقيل غَيْرُ هَذَا. لَكِنْ لَيْسَ بِنَا إِلَى أَنَّهَا فِيهِمْ نَزَلَتْ حَاجَةً، وَلَكِنْ فِيهِ دَلِيلٌ أَنَّهَا فِي قَوْمٍ، عَلِمَ اللَّهُ أَنَّهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ أَبَدًا، وَلَا يَتُوبُونَ، لِأَنَّهُ قَالَ: ﴿لَمْ يَكُنْ يَكُنِ اللَّهُ لِيُغَيِّرْ لَكُمْ وَلَا لِيُؤْيِيَهُمْ سَبِيلًا﴾ أَخْبَرَ أَنَّهُ لَا يَغْفِرُ لَهُمْ، وَهُوَ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بَعْدَ إِسْمِهِمْ ثُمَّ أَرَادُوا كُفْرًا لَنْ تُقْبَلَ تَوْبَتُهُمْ﴾ [آلِ عِمْرَانَ: ٩٠] لِمَا عَلِمَ اللَّهُ أَنَّهُمْ لَا يَتُوبُونَ، وَإِلَّا لَوْ آمَنُوا، وَتَابُوا، قُبِلَتْ تَوْبَتُهُمْ. فَعَلَى ذَلِكَ الْأَوَّلِ لِمَا عَلِمَ أَنَّهُمْ لَا يَتُوبُونَ؛ عَلَى ذَلِكَ أَخْبَرَ أَنَّهُ لَا يَغْفِرُ لَهُمْ.

وفيه دَلِيلٌ أَنَّ تَقْبُلَ تَوْبَةِ الْمُتَزِدِّ إِذَا تَابَ، لَيْسَ كَمَا قَالَ بَعْضُ النَّاسِ: إِنَّهُ لَا يَقْبَلُ تَوْبَةَ الْمُتَزِدِّ لِأَنَّهُ أَثَبَّتَ لَهُمُ الْإِيمَانَ بَعْدَ الْكُفْرِ وَالْإِزْدَادَ بِقَوْلِهِ: ﴿آمَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا ثُمَّ آمَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا ثُمَّ أَرَادُوا كُفْرًا﴾، فَذَلِكَ أَنَّهُ إِذَا تَابَ تَقْبَلُ مِنْهُ.

وَقَالَ أَصْحَابُنَا: يُسْتَتَابُ الْمُتَزِدُّ ثَلَاثًا، فَإِنْ اسْلَمَ، وَإِلَّا قُبِلَ. رُوِيَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ ؓ [أنه] ^(٢) قَالَ: (يُسْتَتَابُ الْمُتَزِدُّ ثَلَاثًا، ثُمَّ تَلَا هَذِهِ الْآيَةَ). وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ ؓ كَذَلِكَ. وَعَنْ عُمَرَ ؓ (أَنَّهُ قَدِمَ عَلَيْهِ رَجُلٌ مِنَ الْجَيْشِ، فَقَالَ: هَلْ حَدَّثَ لَكُمْ جَدِّدًا؟ فَقَالَ: إِنَّ رَجُلًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ ارْتَدَّ، وَلَحِقَ بِالْمُشْرِكِينَ، فَأَخَذْنَاهُ. قَالَ: مَا صَنَعْتُمْ بِهِ؟ قَالَ ^(٣). قَتَلْنَاهُ. قَالَ: هَلَّا أَذْخَلْتُمُوهُ بَيْتًا، وَأَغْلَقْتُمْ عَلَيْهِ بَابًا، أَطْعَمْتُمُوهُ كُلَّ يَوْمٍ رَغِيْفًا، وَاسْتَتَبْتُمُوهُ ثَلَاثًا؟ فَإِنْ تَابَ، وَإِلَّا قَتَلْتُمُوهُ، ثُمَّ قَالَ: اللَّهُمَّ إِنِّي لَمْ أَشْهَدْ، وَلَمْ أَمُرْ، وَلَمْ أَرْضَ حِينَ بُلَّغْتَنِي).

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ ؓ: (إِذَا ارْتَدَّ ثَلَاثًا، ثُمَّ تَابَ فِي كُلِّ مَرَّةٍ، فَإِنَّهُ يُحْبَسُ فِي الثَّلَاثَةِ، إِذَا تَابَ حَتَّى يَظْهَرَ مِنْهُ خُشُوعُ التَّوْبَةِ؛ وَذَلِكَ إِثْرُ الثَّبَاتِ عَلَى التَّوْبَةِ ^(٤)، لِأَنَّهُ أَظْهَرَ الْفُسْقَ، وَالْفَاسِقُ يُحْبَسُ حَتَّى يَظْهَرَ خُشُوعُ التَّوْبَةِ [عَلَيْهِ] ^(٥)).

وقوله تعالى: ﴿لَمْ يَكُنْ يَكُنِ اللَّهُ لِيُغَيِّرْ لَكُمْ وَلَا لِيُؤْيِيَهُمْ سَبِيلًا﴾ لَا يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ أَرَادَ بِقَوْلِهِ: ﴿وَلَا لِيُؤْيِيَهُمْ سَبِيلًا﴾ الْبَيَانَ عَلَى مَا قَالَهُ قَوْمٌ لِأَنَّهُ قَدْ تَوَلَّى لَهُمُ الْبَيَانَ، لَكِنَّهُمْ تَعَانَدُوا، وَلَمْ يَهْتَدُوا، فَذَلِكَ أَنَّ تَمَّ مَعْنَى فِيهِ سَوَى الْبَيَانِ لَمْ يُعْطِهِمْ لِمَا عَلِمَ أَنَّهُمْ لَا يَهْتَدُونَ أَبَدًا، وَهُوَ التَّوْفِيقُ، فَهَذَا يَرُدُّ عَلَى مَنْ لَا يَجْعَلُ الْهُدَى إِلَّا بَيَانًا إِذْ قَدْ بَيَّنَّ لَهُمْ ذَلِكَ.

الآية ١٣٨

وقوله تعالى: ﴿بَشِيرِ الْمُتَّقِينَ﴾ بِكَذَا، الْبَشَارَةُ الْمُطْلَقَةُ الْمُرْسَلَةُ لَا تَكُونُ إِلَّا بِالْخَبَرِ خَاصَّةً. وَأَمَّا إِذَا كَانَتْ مُقَيَّدَةً مُفَسَّرَةً فَإِنَّهَا تَجُوزُ فِي الشَّرِّ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿بَشِيرِ الْمُتَّقِينَ بِأَنَّهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ [النساء: ١٣٨] وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿مَنِّيْرُهُمْ بِكَذَابِ آلِ إِبْرَاهِيمَ﴾ [آلِ عِمْرَانَ: ٢١] وَالتَّوْبَةُ: ٣٤. وَفِي الْقُرْآنِ كَثِيرٌ: مَا ذَكَرَهَا فِي الشَّرِّ إِلَّا مُفَسَّرَةً مُقَيَّدَةً.

وقوله تعالى: ﴿بَشِيرِ الْمُتَّقِينَ﴾ يَدُلُّ هَذَا عَلَى أَنَّ الْآيَةَ الْأَوَّلَى فِي أَهْلِ التَّفَاقِ، وَالْمَرَادُ عَلَى مَا ذَكَرْنَا مِنَ التَّأْوِيلِ لِأَنَّهُ لَمْ يَسْبِقْ فِي مَا تَقَدَّمَ ذِكْرُ لَهُمْ سَوَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿آمَنُوا بِأَلَّهِ وَرُسُلِهِ﴾ وَبِحَتْمَلُ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ وَالْإِثْنَانِ عَلَى غَيْرِ ذِكْرِ تَقَدَّمَ. وَذَلِكَ جَائِزٌ فِي الْقُرْآنِ، كَثِيرٌ.

الآية ١٣٩

ثم [في المنافقين قال] ^(٦): ﴿الَّذِينَ يَتَخَذُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ﴾.

(١) ساقطة من الأصل وم. (٢) ساقطة من الأصل وم. (٣) في الأصل وم: قالوا. (٤) في الأصل وم: توبة. (٥) ساقطة من الأصل وم. (٦) في الأصل وم: المنافقين فقال.

ثم يَحْتَمِلُ قَوْلُهُ تعالى: ﴿يَتَّخِذُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ قَوْلًا وَفِعْلًا. وَأَمَّا الْقَوْلُ فَكَقُولِهِمْ^(١): ﴿إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِؤُونَ﴾ [البقرة: ١٤] وَغَيْرِهِ مِنَ الْآيَاتِ. وَأَمَّا الْفِعْلُ [فَقَدْ كَانُوا]^(٢) يَمْنَعُونَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْ يَغْزَوْهُمْ كَقَوْلِهِ تعالى: ﴿وَإِنْ يَنْكُرُ لَكُمْ يُجِطِئَنَّ﴾ [النساء: ٧٢] وَكَقَوْلِهِ^(٣) تعالى: ﴿إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَعَلُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ﴾ [آل عمران: ١٧٣] وَكَقَوْلِهِ تعالى: ﴿فَتَبَطَّوهُمْ وَقِيلَ أَخَذُوا مَعَ الْفَاسِقِينَ﴾ [التوبة: ٤٦] كَانُوا يَمْنَعُونَ أَصْحَابَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَالْمُسْلِمِينَ عَنْ أَنْ يَغْزَوْهُمْ، وَيُقَاتِلُوهُمْ. فَهُمْ، وَإِنْ كَانُوا يُرَوْنَ مِنْ أَنْفُسِهِمُ الْمُوَافَقَةَ لِلْمُؤْمِنِينَ فِي الظَّاهِرِ، فَإِنَّهُمْ كَانُوا فِي الْحَقِيقَةِ مَعَهُمْ. فَهَذَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ تَأْوِيلُ قَوْلِهِ تعالى: ﴿يَتَّخِذُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ﴾.

وقوله تعالى: ﴿أَيَبْنَعُونَ عِنْدَهُمُ الْعِزَّةَ﴾ قيل: قوله تعالى: ﴿أَيَبْنَعُونَ﴾ على طَرَحِ الْإِلْفِ، وَأَنهَا زَائِدَةٌ؛ أَيِ يَبْنَعُونَ بِذَلِكَ مِنْ عِنْدِهِمُ الْعِزَّةَ، ثُمَّ يَحْتَمِلُ قَوْلُهُ تعالى ﴿أَيَبْنَعُونَ عِنْدَهُمُ الْعِزَّةَ﴾ وَجْهَيْنِ: تَحْتَمِلُ ﴿الْعِزَّةَ﴾ الْمَضْنَعَةَ وَالتَّضَرَّةَ، وَكَانُوا يَطْلُبُونَ بِذَلِكَ التَّضَرَّةَ وَالْقُدْرَةَ عِنْدَ الْكَافِرِينَ. وَتَحْتَمِلُ ﴿الْعِزَّةَ﴾ لِيَتَعَزَّزُوا بِذَلِكَ.

وَالْأَصْلُ أَنَّ حَرْفَ الْاسْتِفْهَامِ، مِنْ^(٤) اللَّهُ، لَهُ حَقُّ الْإِجَابِ عَلَى [مَا]^(٥) يَفْتَضِي جَوَابُهُ مِنْ حَقِيقَةِ الْاسْتِفْهَامِ أَنَّ اللَّهَ عَالِمٌ، لَا يَخْفَى عَلَيْهِ شَيْءٌ يَسْتَفْهَمُ. جَلَّ عَنْ ذَلِكَ.

وقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾ أَيِ الْقُدْرَةَ وَالتَّضَرَّةَ، كُلُّهَا لِلَّهِ، مِنْ عِنْدِهِ تَكُونُ، وَبِهِ يَتَعَزَّزُ [الْمَرْءُ]^(٦) فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، لَيْسَ مِنْ عِنْدِ أُولَئِكَ الَّذِينَ يَطْلُبُونَ مِنْهُمْ.

الآية ١٤٠ وقوله تعالى: ﴿وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتَ اللَّهِ يَكْفُرُ بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا﴾ قَالَ بَغُضُّهُمْ: قَوْلُهُ تعالى: ﴿وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ﴾ هُوَ مَا ذَكَرَ فِي سُورَةِ الْأَنْعَامِ، وَهُوَ قَوْلُهُ تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِي آيَاتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ﴾ [الآية: ٦٨]، ثُمَّ قَالَ: ﴿وَمَا عَلَى الَّذِينَ يَتَّقُونَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِنْ شَيْءٍ﴾ [الآية: ٦٩] نَهَاهُمْ عَنِ الْقُعُودِ مَعَهُمْ إِذَا خَاضُوا فِي طَعْنِ الْقُرْآنِ وَآيَاتِ اللَّهِ، فَأَخْبَرَ أَنَّ لَيْسَ لَهُمْ مِنْ حِسَابِهِمْ مِنْ شَيْءٍ إِذَا قَعَدُوا. ثُمَّ قَالَ فِي هَذِهِ الْآيَةِ: ﴿فَلَا تَقْعُدُوا مَعَهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ﴾ إِذَا نَشَأَهُمْ ثُمَّ قَالَ: ﴿وَمَا عَلَى الَّذِينَ يَتَّقُونَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِنْ شَيْءٍ﴾ نَهَاهُمْ عَنِ الْقُعُودِ مَعَهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ إِذَا نَشَأَهُمْ نَهَاهُمْ عَنِ الْقُعُودِ مَعَهُمْ، وَأَخْبَرَ أَنَّهُمْ إِذَا فَعَلُوا ذَلِكَ يَكُونُونَ مِثْلَهُمْ.

فَهَوَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، عَلَى النَّسْخِ، نَسَخَ هَذَا الْأَوَّلَ.

وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ تعالى: ﴿وَمَا عَلَى الَّذِينَ يَتَّقُونَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِنْ شَيْءٍ﴾ فِي الْمُشْرِكِينَ، ثُمَّ يُلْحَقُهُمْ مِنَ الْعُقُوبَةِ وَالْمَأْتَمِ، لِأَنَّهُمْ لَا يَقْدِرُونَ عَلَى مَنَعِ الْمُنَافِقِينَ عَنْ ذَلِكَ؛ فَشَارَكَهُمْ^(٧) فِي الْعُقُوبَةِ فِي مَا يَقْدِرُونَ عَلَى مَنَعِهِمْ، فَلَمْ يَمْنَعُوا، وَدَفَعَ عَنْهُمْ ذَلِكَ فِي مَا لَا يَقْدِرُونَ عَلَى دَفْعِهِ.

وفيه دلالة أَنَّ مَنْ بُلِيَ بِمُنْكَرٍ، لَهُ قُدْرَةُ التَّغْيِيرِ عَلَى أَهْلِهِ، فَلَمْ يُغَيِّرْ، [بَلِ شَارَكَهُمْ]^(٨) فِي ذَلِكَ. أَوْ إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ قُدْرَةُ التَّغْيِيرِ عَلَيْهِمْ فَعَلَّ؛ أَيِ انْكَرَ عَلَيْهِمْ، وَغَيْرُهُ، وَالْأَفْرَقُهُمْ، وَالْأَخَافُ أَنْ يُشَارَكَهُمْ فِي الْعُقُوبَةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ جَامِعُ الْمُؤْمِنِينَ وَالْكَافِرِينَ فِي جَهَنَّمَ جَمِيعًا﴾ الْآيَةُ لِأَنَّهُمْ كَانُوا مَعَهُمْ فِي السَّرِّ وَالْحَقِيقَةِ، وَإِنْ كَانُوا يُظْهِرُونَ لِلْمُؤْمِنِينَ الْمُوَافَقَةَ بِاللِّسَانِ؛ فَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْحَقَائِقَ فِي الْعَوَاقِبِ هِيَ^(٩) مَا يُسِرُّ الْمَرْءُ، وَيُضْمِرُ، لَيْسَتْ^(١٠) مَا يُظْهِرُ؛ لِأَنَّ الْمُنَافِقِينَ كَانُوا مَعَ الْمُؤْمِنِينَ فِي الظَّاهِرِ فِي جَمِيعِ الْأَحْكَامِ: فِي الْأَنْكِحَةِ وَالْعُقُودِ كُلِّهَا وَإِظْهَارِ الْإِيمَانِ لَهُمْ بِاللِّسَانِ، لَكِنَّهُمْ إِذْ^(١١) أَضْمَرُوا خِلَافَ مَا أَظْهَرُوا لَمْ يَنْفَعَهُمْ. ذَلِكَ أَنَّ الْحَقَائِقَ فِي الْعَوَاقِبِ^(١٢) مَا يُسِرُّ، وَيُضْمِرُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) فِي الْأَصْلِ وَم: قَوْلِهِمْ. (٢) فِي الْأَصْلِ وَم: وَكَانُوا. (٣) الْوَائِ سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (٤) أَدْرَجَ قَبْلَهَا فِي الْأَصْلِ وَم: كُلُّهُ. (٥) مِنْ م، سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ. (٦) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (٧) فِي الْأَصْلِ وَم: فَشَارَكَهُمْ. (٨) فِي الْأَصْلِ وَم: أَنْ يُشَارَكَهُمْ. (٩) فِي الْأَصْلِ وَم: هِيَ. (١٠) فِي الْأَصْلِ وَم: لَيْسَ. (١١) فِي الْأَصْلِ وَم: إِذَا. (١٢) فِي الْأَصْلِ وَم: الْعُقُوبَاتِ.

الآية ١٤١

وقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَرْتَابُونَ يَكُفُّهُمْ﴾ يَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ؛ يَحْتَمِلُ ﴿يَرْتَابُونَ﴾ الْغَيْمَةَ وَالنَّصْرَ. فإذا كَانَ الْفَتْحُ لِلْمُؤْمِنِينَ ﴿كَأَلَوْ أَنَّ تَكُنْ مَعَكُمْ﴾ فِي الْإِيمَانِ وَالْأَحْكَامِ كُلِّهَا؛ يَطْلُبُونَ الْغَيْمَةَ وَالْإِشْرَافَ فِيهَا كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَشِحَّةً عَلَى الْخَبِيرِ﴾ [الآية: [الأحزاب: ١٩] وإذا كَانَتِ الدُّبْرَةُ وَالْبَوَارُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ لِلْكَافِرِينَ يَقُولُونَ: ﴿أَلَمْ تَسْتَحِذْ عَلَيْنَا وَمَنْ مَعَكُمْ مِنْ الْمُؤْمِنِينَ﴾ يَقُولُهُمْ: ﴿إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ﴾ [آل عمران: ١٧٣] وكَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ مِنْكُمْ وَالْقَائِلِينَ لِإِخْرَجِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا﴾ [الآية: [الأحزاب: ١٨] كَانُوا بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ كَعُيُونٍ لَهُمْ يَخْبِرُونَ^(١) عَوْرَاتِهِمْ، وَيُظْلِمُونَهُمْ عَلَى مَقْصُودِ الْمُؤْمِنِينَ؛ فَذَلِكَ مَنَعَهُمْ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَاسْتِخْوَادُهُمْ عَلَيْهِمْ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَيَحْتَمِلُ ﴿يَرْتَابُونَ يَكُفُّهُمْ﴾ يَعْنِي أَمْرُ مُحَمَّدٍ ﷺ وَأَصْحَابِهِ عِنْدَهُمْ بِالْأَيْدِمْ ذَلِكَ بَلْ يَنْقَلِبُ^(٢) عَنْ قَرِيبٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. وَيَحْتَمِلُ ﴿يَرْتَابُونَ﴾ مَا ذَكَرَ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَرَتَّبْتُمْ وَأَرْتَبْتُمْ﴾ [الحديد: ١٤] ثُمَّ خَرَجَ تَأْوِيلُهُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قَدَرَى الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ يُسْرِعُونَ فِيهِمْ يَقُولُونَ نَحْشُ أَنْ تُبَيِّنَنَا دَائِرَةً﴾ [المائدة: ٥٢]. ثُمَّ خَصَّ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمِنَ الْأَعْرَابِ مَنْ يَسْتَحِذُ مَا يُنْفِقُ مَغْرَمًا وَيَتَرَبَّصُّ بِكُمْ الدُّوَابُّ﴾ [الآية: [التوبة: ٩٨]. فَبَيَّنَ أَنَّهُمْ يَرْتَابُونَ لِانْقِلَابِ الْأَمْرِ وَرَجُوعِهِ إِلَى أَعْدَاءِ اللَّهِ. فَمَشَى ظَهَرَتْ لَهُمُ الْعَوَاقِبُ أَظْهَرُوا الَّذِي دِينَهُمْ فِي الْحَقِيقَةِ أَنَّهُ كَانَ لِسَعَةِ الدُّنْيَا/ ١١٧ - ب/ وَنَعِيمِهَا كَقَوْلِهِ ﷺ: ﴿وَلَنْ يَنْكَرَ لَنْ لِيَبْلُغَنَّ﴾ [الآية: [النساء: ٧٢] وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَبْذُو اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ﴾ [الآية: [الحج: ١١].

وقوله تعالى: ﴿وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا﴾ يَحْتَمِلُ هَذَا أَيْضًا وَجْهَيْنِ: يَحْتَمِلُ ﴿وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا﴾ فِي الْحُجَجِ فِي الدُّنْيَا: أَيْ لَيْسَ لِلْكَافِرِينَ الْحُجَّةُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ فِي الدِّينِ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا أَنْ يُمَوِّهُوا^(٣) عَلَيْهِ، وَيَقْتَعِلُوا^(٤) بِهِ بَعْجِزِ الْمُؤْمِنِينَ^(٥) فِي إِقَامَةِ الْحُجَّةِ عَلَيْهِمْ^(٦) وَدَفْعِ [تَمْوِيهَاتِهِمْ. وَلَيْسَ لِلْكَافِرِينَ] ^(٧) ﴿وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا﴾ فِي الْآخِرَةِ عَلَى دَفْعِ شَهَادَتِهِمْ لِأَنَّ أُمَّةَ مُحَمَّدٍ ﷺ يَشْهَدُونَ عَلَيْهِمْ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ﴾ [البقرة: ١٤٣] [ثُمَّ لَا سَبِيلَ لَهُمْ عَلَى دَفْعِ شَهَادَتِهِمْ] ^(٨) لِأَنَّ أُمَّةَ مُحَمَّدٍ [هُمْ الَّذِينَ يَشْهَدُونَ] ^(٩) عَلَيْهِمْ، [وَيَرُدُّونَ شَهَادَتَهُمْ] ^(١٠)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. [وَيَحْتَمِلُ] ^(١١) ﴿وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا﴾ فِي الْحُجَّةِ أَوْ فِي الشَّهَادَةِ أَوْ عِنْدَ اللَّهِ فِي الْخُصُومَةِ، وَإِنَّمَا إِذَا دُعُوا إِلَى كُتْبِهِمْ أَجَابُوا فِي مَا دَعَاهُمْ إِلَى الْإِيمَانِ بِالْكِتَابِ وَالرُّسُلِ ﷺ أَوْ فِي النَّصْرِ، فَيَرْجِعُ أَمْرُهُ عَلَى الْعَوَاقِبِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَسْتَحِذْ عَلَيْنَا﴾ [قيل] ^(١٢) الْإِسْتِخْوَادُ الْعَلْبَةُ، وَقِيلَ: الْإِسْتِخْلَاءُ.

وقال بعضهم: أَلَمْ تُخْبِرْكُم بِعَوْرَةِ مُحَمَّدٍ وَأَصْحَابِهِ، وَنُظِّلْغُكُم عَلَى سِرِّهِمْ، وَنَكْتُبُ بِهِ إِلَيْكُمْ؟

وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ [أَنَّهُ قَالَ] ^(١٤): أَلَمْ نَحْطُ مِنْ وَرَائِكُمْ؟ وَفِي حَرْفِ ابْنِ مَسْعُودٍ ﷺ: ﴿أَلَمْ تَسْتَحِذْ عَلَيْنَا﴾ وَمَنْعَانَا مِنْ الْمُؤْمِنِينَ؟

قَالَ الْكَسَائِيُّ: هَذَا فِي كَلَامِ الْعَرَبِ كَثِيرٌ ظَاهِرٌ، وَمَعْنَى ﴿أَلَمْ تَسْتَحِذْ﴾ إِنَّا اسْتَحْذَوْنَا، وَمَنْعَانَا، وَهُوَ ظَرِيفٌ.

وَأَصْلُ الْإِسْتِخْوَادِ الْعَلْبَةُ وَالْقَهْرُ، وَهُوَ مَا ذَكَرْنَا أَنَّهُمْ يَجِيئُونَ أَصْحَابَ النَّبِيِّ ﷺ يَقُولُونَ ﴿إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ﴾ [آل عمران: ١٧٣].

[وقوله تعالى] ^(١٥): ﴿فَاللَّهُ يَكْفِيكُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾ وَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، أَنْ يُنْزِلَ الْمُؤْمِنِينَ الْجَنَّةَ وَالْمُنَافِقِينَ النَّارَ ﴿وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا﴾ فِي الْحُجَّةِ عَلَى مَا ذَكَرْنَا. وَكَذَلِكَ رَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ ﷺ: يُقَالُ: حُجَّةٌ، وَقِيلَ: ظُهُورًا، لَكِنَّ الْأَوَّلَ أَشْبَهُ. وَيَحْتَمِلُ مَا ذَكَرْنَا مِنَ الشَّهَادَةِ أَنَّهُ جَعَلَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ لِلْمُؤْمِنِينَ الشَّهَادَةَ عَلَيْهِمْ، وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُمْ إِلَى دَفْعِهَا وَرَدِّهَا عَنْ^(١٦) أَنْفُسِهِمْ سَبِيلًا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) من م، في الأصل: ليخبرون. (٢) في الأصل: ينفذ. (٣) في الأصل: يبره. (٤) في الأصل: وم. ويفتعل. (٥) في الأصل: وم. المؤمن. (٦) في الأصل: وم. عليه. (٧) في الأصل: وم. تمويهاتها ولا ليس للكافر. (٨) من م، ساقطة من الأصل. (٩) في الأصل: وم. التي. (١٠) في الأصل: وم. وردوها. (١١) في الأصل: وم. أيضاً وهو الوجه الثاني. (١٢) أدرجت في الأصل: وم. قيل: أجابوا. (١٣) ساقطة من الأصل وم. (١٤) ساقطة من الأصل وم. (١٥) ساقطة من الأصل وم. (١٦) في الأصل: وم. على.

الآية ١٤٢

وقوله تعالى: ﴿إِنَّ الْمُتَّقِينَ يُخَدِّعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَدِيعُهُمْ﴾ قوله ﴿يُخَدِّعُونَ﴾ أولياء الله أو دينه، فأضيف إليه، فهو جائز، وفي القرآن كثير كقوله تعالى: ﴿إِنْ تَصُرُوا اللَّهَ يَصْرُكُمْ﴾ [محمد: ٧] أي تنصروا دين الله أو أولياءه ﴿يَصْرُكُمْ﴾ وقد ذكرنا هذا في صدر الكتاب.

وقوله تعالى: ﴿وَهُوَ خَدِيعُهُمْ﴾ أي يخزيهم جزاء خداعهم المؤمنين، فسمى خداعاً، وإن لم يكن في الحقيقة خداعاً لأنه جزاء الخداع، وهو كما سمي ﴿وَيَحْرُكُوا سِنِينَ سِنَةً يَنْهَاهَا﴾ [الشورى: ٤٠] وإن لم تكن الثانية في الحقيقة سينة. وكذلك سمي جزاء الاغتياء اغتياء، وإن لم يكن الثاني اغتياء. فعلى ذلك سمي هذا خداعاً لأنه جزاء الخداع، واللغة غير مُتَّيِّعَةٍ عن تسمية الشيء باسم سببه على ما ذكرنا، والله أعلم.

ثم اختلف في جهة الخداع، عن ابن عباس رضي الله عنه [أنه^(١)] قال: (يعطي الله^(٢)) المنافقين على الصراط المستقيم نوراً كما يعطي المؤمنين، فإذا مضوا به على الصراط أظفأ نورهم، ويبقي نور المؤمنين، يمشون بنورهم، فينادون المؤمنين: ﴿انظرونا نقب من نوركم﴾ [الحديد: ١٣] فتجوز به، فيناديهم الملائكة: ﴿ارجعوا وركعوا فالتسوا تركا﴾ [الحديد: ١٣] وقد علموا أنهم لا يستطيعون الرجوع، فذلك ﴿وَهُوَ خَدِيعُهُمْ﴾ وكذلك قال الحسن، ثم قال: (فذلك خديعة الله إليهم).

وقال آخرون: يفتح لهم باب من أبواب الجنة، فإذا رأوا ذلك الباب، فلما ذنوا منه أغلق دونهم. فذلك الخداع، والله أعلم.

ويختل وجه آخر؛ وهو أنهم شاركوا المؤمنين في هذه الدنيا ومنافعها والتمتع والثقل فيها، فظنوا أنهم يشاركونهم في منافع الآخرة والتمتع بها، فيحرمون. تلك الخديعة، والله أعلم.

وقوله تعالى: ﴿وَإِذَا قَامُوا إِلَى الصَّلَاةِ قَامُوا كَسَالَى يُرَاءُونَ النَّاسَ وَلَا يَذْكُرُونَ اللَّهَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ جعل الله تعالى للمنافقين أعلاماً في [القول والفعل]^(٣) يعلم بها المنافقون. أما في القول [فهي^(٤)] ما قالوا: ﴿إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ﴾ [آل عمران: ١٧٣] وقوله تعالى: ﴿وَإِنْ يَنْكُرُ لَكُمْ يُبَلِّغُكُمْ﴾ [النساء: ٧٢] وقوله تعالى: ﴿قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الْمُعَوِّنِينَ يَكُرُّوْنَ وَالْقَائِلِينَ لِإِخْرَجِهِمْ هَلْمْ إِلَيْنَا﴾ الآية [الأحزاب: ١٨].

وأما في الفعل فهي^(٥) قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قَامُوا إِلَى الصَّلَاةِ قَامُوا كَسَالَى يُرَاءُونَ النَّاسَ وَلَا يَذْكُرُونَ اللَّهَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [النساء: ١٤٢] وقوله ﷻ: ﴿وَلَا يَأْتُونَ الصَّلَاةَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الأحزاب: ١٨] أي القتال، وقوله تعالى: ﴿وَإِذَا جَاءَ لِقَاؤُكُمْ رَأَيْتُمْ يُصْرَفُونَ﴾ [النساء: ١٤٢] أي يمشون كأنهم لا يذكرون الله، ولا يذكرون الموت. كثير في القرآن مما جعل ذلك علامة لهم، وهو كقوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَهُمْ تُعْجِبُكَ أَجْسَامُهُمْ وَإِنْ يَقُولُوا تَسْمَعُ لِقَوْلِهِمْ﴾ الآية [المنافقون: ٤] وكقوله تعالى: ﴿وَإِذَا مَا أُنزِلَتْ سُورَةٌ نَظَرَ بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ﴾ الآية [التوبة: ١٢٧] يراؤون في جميع أفعالهم الناس. وفي حרב حفصة رضي الله عنها ﴿يُرَاءُونَ النَّاسَ﴾ والله يعلم ما في قلوبهم.

[وقوله تعالى^(٦)]: ﴿وَلَا يَذْكُرُونَ اللَّهَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ عن الحسن في قوله تعالى: ﴿وَلَا يَذْكُرُونَ اللَّهَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [أنه قال^(٧)]: (أما والله لو كان ذلك القليل منهم لله لقبلة، ولكن ذلك القليل رياء). وقيل: لو كان ذلك القليل لله، يريدون به وجهه، لقبلة، لكان كثيراً، ولكن لا يقبله، فهو لا شيء، وقد يتكلم بالقليل واليسير على إرادة التفي من الأصل، والله أعلم.

وروي عن ابن مسعود رضي الله عنه [أنه^(٨)] قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ أَحْسَنَ الصَّلَاةَ حَيْثُ يَرَاهُ النَّاسُ، وَأَسَاءَهَا حَيْثُ يَخْلُو، فَتِلْكَ اسْتِهَانَةٌ يَسْتَهِنُ بِهَا رَبُّهُ» [عبد الرزاق الصنعاني في المصنف ٣٧٣٨].

وروي في علامة المنافق أخبار: روى أبو هريرة رضي الله عنه، قال: قال النبي ﷺ: «إِنَّ لِلْمُنافِقِينَ عِلَامَاتٍ يُعْرَفُونَ بِهَا: تَحِيَّتُهُمْ لَغَنَةٌ، وَطَعَامُهُمْ نَهْبَةٌ، وَغَنَمَتُهُمْ غُلُولٌ، لَا يَقْرَبُونَ الْمَسَاجِدَ إِلَّا هَجْرًا، وَلَا يَأْتُونَ الصَّلَاةَ إِلَّا ذُبْرًا» [أحمد ٢/٢٩٣].

(١) ساقطة من الأصل وم. (٢) ساقطة من الأصل وم. (٣) في الأصل وم. (٤) ساقطة من الأصل وم. (٥) في الأصل وم. وهو.

(٦) في الأصل وم. ومثله. (٧) ساقطة من الأصل وم. (٨) في الأصل وم. فقال. (٩) ساقطة من الأصل وم.

وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، [أَنَّهُ قَالَ] ^(١): «ارْبَعٌ مَنْ كُنَّ فِيهِ كَانَ مُنَافِقًا خَالِصًا: إِذَا حَدَّثَ كَذَبَ، وَإِذَا عَاهَدَ أَخْلَفَ، وَإِذَا عَاهَدَ غَدَرَ، وَإِذَا شُجِرَ خَانَ» [البخاري ٣٤] وَرُوي: «ثَلَاثٌ».

وَرُوي عَنْ عَبْدِ اللَّهِ [أَنَّهُ] ^(٢) قَالَ: (اِغْتَبِرُوا الْمُنَافِقَ بِثَلَاثٍ: إِذَا حَدَّثَ كَذَبَ، وَإِذَا عَاهَدَ غَدَرَ، ثُمَّ قَرَأَ الْآيَاتِ «وَمِنْهُمْ مَّنْ عَاهَدَ اللَّهُ لَئِنْ مَاتْنَا مِنْ فُضْلِهِ» [الآية] [التوبة: ٧٥]. وَعَنْ وَهْبٍ [أَنَّهُ] ^(٣) قَالَ: (مِنْ خِصَالِ الْمُنَافِقِ أَنَّهُ يُحِبُّ الْحَمْدَ، وَيَكْرَهُ الذَّمَّ).

الآية ١٤٢ وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿مُذَبِّبِينَ بَيْنَ ذَلِكَ لَا إِلَى هَؤُلَاءِ وَلَا إِلَى هَؤُلَاءِ﴾ قَالَ أَكْثَرُ أَهْلِ الثَّوِيلِ: لَيْسُوا بِمُسْلِمِينَ مُخْلِصِينَ، وَلَا مُشْرِكِينَ مُضْرَجِينَ. وَهُوَ أَيْضًا قَوْلُ قَتَادَةَ. وَقَالَ مُقَاتِلٌ: لَيْسُوا مَعَ الْيَهُودِ فَيُظْهِرُوا ^(٤) وَلَا يَتَّهَمُ لَهُمْ، وَلَيْسُوا مَعَ الْمُؤْمِنِينَ فِي التَّضَدِّيقِ مَعَ الْوَلَايَةِ. وَيَحْتَمِلُ غَيْرَ هَذَا، وَهُوَ [أَنَّهُمْ لَمْ يَظْهَرُوا] ^(٥) لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْقَرِيقَيْنِ مِنْهُمْ الْمُوافَقَةُ لَهُمْ وَالْكُونُ مَعَهُمْ، بَلْ ظَهَرَ مِنْهُمْ الْخِلَافُ عِنْدَ كُلِّ فَرِيقٍ لِأَنَّهُمْ كَانُوا أَصْحَابَ طَمَعٍ عَبَادَ أَنْفُسِهِمْ، يَكُونُونَ حَيْثُ رَأَوْا السَّعَةَ مَعَهُمْ؛ فَلَا ﴿إِلَى هَؤُلَاءِ﴾ فِي حَقِيقَةِ الدِّينِ عِنْدَ أَنْفُسِهِمْ ﴿وَلَا إِلَى هَؤُلَاءِ﴾ فَذَلِكَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، تَأْوِيلُهُ.

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يُضِلِلِ اللَّهُ فَلَنْ يَجِدَ لَهُ سَبِيلًا﴾ قِيلَ: حُجَّةٌ عَلَى مَا قِيلَ فِي الْأَوَّلِ، وَقِيلَ: ﴿فَلَنْ يَجِدَ لَهُ سَبِيلًا﴾ يَعْنِي هُدًى [وَطَرِيقًا مُسْتَقِيمًا] ^(٦)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. وَعَنِ الْحَسَنِ: ﴿وَمَنْ يُضِلِلِ اللَّهُ فَلَنْ يَجِدَ لَهُ سَبِيلًا﴾ مَا دَامَ كَافِرًا، فَإِذَا تَابَ، وَرَجَعَ عَنْ ذَلِكَ، فَلَهُ السَّبِيلُ).

الآية ١٤٤ وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه [أَنَّهُ] ^(٧) قَالَ: (نَزَلَتْ فِي الْمُنَافِقِينَ الَّذِينَ اتَّخَذُوا ﴿الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ سَمَاهُمْ اللَّهُ تَعَالَى مُؤْمِنِينَ بِإِقْرَارِهِمْ بِالْإِيمَانِ عِلَاقِيَّةً وَتَوَلَّيَهُمُ الْكَافِرِينَ سِرًّا) وَيُقَالُ ^(٨): سُمُّوا مُؤْمِنِينَ لِمَا كَانُوا يَنْتَسِبُونَ إِلَى الْمُؤْمِنِينَ / ١١٨ - أ / فَسُمُّوا بِذَلِكَ. وَقِيلَ: نَزَلَتْ فِي الْمُؤْمِنِينَ: نَهَاهُمْ أَنْ يَتَّخِذُوا الْمُنَافِقِينَ أَوْلِيَاءَ بِإِظْهَارِهِمُ الْإِيمَانَ عِلَاقِيَّةً، وَأَمَرَهُمْ أَنْ يَتَّخِذُوا الْمُؤْمِنِينَ أَوْلِيَاءَ. ثُمَّ وَجَّهَ ^(٩) النَّهْيَ فِي الْوَلَايَةِ وَاتِّخَاذِهِمْ أَوْلِيَاءَ يَكُونُ مِنْ وَجْهِ:

يَحْتَمِلُ النَّهْيُ عَنْ وَلَايَتِهِمْ وَلَايَةِ الدِّينِ: أَيْ لَا يَتَّبِعُوا بِهِمْ، وَلَا تُصَدِّقُوهُمْ، وَلَا تَأْمَنُوهُمْ فِي الدِّينِ، فَإِنَّهُمْ يُرِيدُونَ أَنْ يَضُرُّوكُمْ عَنْ دِينِكُمْ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ تَطِيعُوا الَّذِينَ كَفَرُوا يَزِيدُوا كُفْرَكُمْ وَعَلَى أَعْقَبِكُمْ﴾ [آل عمران: ١٤٩].

وَيَحْتَمِلُ ^(١٠) النَّهْيُ [عَنْ وَلَايَةِ الْأَوْلِيَاءِ] ^(١١) فِي أَمْرِ الدُّنْيَا كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا بَطَانَةً مِنْ دُونِكُمْ لَا يَأْلُونَكُمْ خَبَالًا﴾ [آل عمران: ١١٨] نَهَى الْمُؤْمِنِينَ ﷺ أَنْ يَجْعَلُوا الْمُنَافِقِينَ مَوْضِعَ سِرِّهِمْ فِي أَمْرِ مِنْ أُمُورِ الْحَرْبِ وَغَيْرِهِ.

[وَيَحْتَمِلُ النَّهْيُ] ^(١٢) فِي كُلِّ أَمْرٍ، أَيْ لَا تُصَدِّقُوهُمْ، وَلَا تُجَالِسُوهُمْ، وَلَا تَأْمَنُوهُمْ.

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أُرِيدُونَ أَنْ يُجْعَلُوا إِلَهُ عَلَيْهِمْ سُلْطَانًا مُبِينًا﴾ قِيلَ: عَذْرًا مُبِينًا، وَقِيلَ: حُجَّةً بَيِّنَةً يَخْتَجُّ بِهَا عَلَيْكُمْ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أُرِيدُونَ أَنْ يُجْعَلُوا إِلَهُ عَلَيْهِمْ سُلْطَانًا مُبِينًا﴾ هُوَ ^(١٣)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، الْإِرَادَةُ، وَهِيَ صِفَةُ كُلِّ فَاعِلٍ فِي الْحَقِيقَةِ. وَخَرَفَ الْإِسْتِفْهَامُ مِنَ اللَّهِ إِيْجَابًا، فَكَانَهُ قَالَ: قَدْ جَعَلْتُمْ اللَّهَ فِي تَغْذِيْبِكُمْ حُجَّةً بَيِّنَةً يَغْفِلُهَا الْكُلُّ، أَيْ ذَلِكَ يَكُونُ، وَهُوَ اتِّخَاذُ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ دُونَ الْمُؤْمِنِينَ حُجَّةً ظَاهِرَةً فِي لُزُومِ الْمَقْتِ؟

وَجَائِزٌ أَنْ تَكُونَ الْإِضَافَةُ إِلَى اللَّهِ تَرْجِعُ إِلَى أَوْلِيَاءِ اللَّهِ نَحْوِ الْأَمْرِ بِتَضَرُّعِ اللَّهِ وَالْقَوْلِ بِمُخَادَعَةِ اللَّهِ. وَكَانَ ذَلِكَ مِنْهُمْ حُجَّةً بَيِّنَةً عَلَيْهِمْ لِأَوْلِيَاءِ اللَّهِ أَنَّهُمْ لَا يَتَّخِذُونَ الشَّيْطَانَ وَلِيِّ عِبَادَةٍ غَيْرَ اللَّهِ، فَاتَّخَذُوهُ ^(١٤)، وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ.

(١) فِي الْأَصْلِ رَم: قَالَ. (٢) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ رَم. (٣) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ رَم. (٤) فِي الْأَصْلِ رَم. (٥) فِي الْأَصْلِ رَم: أَنَّهُ لَمْ يَظْهَرِ. (٦) فِي الْأَصْلِ رَم: وَطَرِيقُ الْمُسْتَقِيمِ. (٧) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ رَم. (٨) فِي الْأَصْلِ رَم: أَوْ أَنْ يُقَالَ. (٩) مِنْ م، فِي الْأَصْلِ: وَجَدَ. (١٠) هَذَا هُوَ الْوَجْهُ الثَّانِي. (١١) فِي الْأَصْلِ رَم: أَوْلِيَاءَ. (١٢) فِي الْأَصْلِ رَم: وَالثَّلَاثُ. (١٣) فِي الْأَصْلِ رَم: فَهِيَ. (١٤) فِي الْأَصْلِ رَم: اتَّخَذُوهُ.

الآية ١٤٥

وقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فِي الدَّرَكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ الدَّرَكُ بِالْجُزْمِ وَالْفَتْحِ لُغَتَانِ، وهما واحد. يقال: لِنَجَّةٍ دَرَجاتٌ وَعُرُفاتٌ، وللنارِ دَرَكاتٌ، بَعْضُها أَسْفَلُ مِنْ بَعْضٍ. وقيل: كُلُّما كانَتْ^(١) أَسْفَلَ كانَ العذابُ فيها أَشدَّ. لا تَرى أَنَّهُ أَخْبَرَ عَنْهُمْ بِقَوْلِهِ: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا رَبَّنَا أَرِنا الَّذِينَ أَصَلَّانا مِنَ الْيَمِينِ وَالَّذِينَ تَجْعَلُهُما تَحْتَ أَفْدَانِنا لِيَكُونِا مِنَ الْأَسْفَلِينَ﴾ [فصلت: ٢٩] فلو لم يَكُنْ أَسْفَلَ مِنْهُمْ في الدَرَكاتِ أَشدَّ عذاباً لَمْ يَكُنْ لِقَوْلِهِمْ ﴿تَجْعَلُهُما تَحْتَ أَفْدَانِنا﴾ مَعْنى. فَذَلِ أنْ كُلُّ ما كانَ أَسْفَلَ مِنَ الدَرَكاتِ كانَ في العذابِ الْأَشَدَّ، واللهُ أَعْلَمُ.

وذكر أن النبي ﷺ ذكر عبد المطلب وهشام بن المغيرة؛ قال: هما من أذى أهل النار عذاباً، وهما في ضحضاح من النار خالدين فيها. وأذى أهل النار عذاباً في رجله نعلان يغلي منه دماغه، [البخاري ٣٨٨٣ و ٣٨٨٥].

وعن ابن مسعود رضي الله عنه^(٢) قال: الأدراك^(٣) توابيت من حديد، تُصمَّت عليهم في أسفل النار. وقيل: إن العذاب في النار واحد في الظاهر، وهو مُخْتَلِفٌ في الحقيقة، وأيد ذلك قوله تعالى ﷻ: ﴿وَلَيَحْمِلُنَّ أَثْقَالَهُمْ وَأَثْقالاً مَعَ أَثْقَالِهِمْ﴾ [العنكبوت: ١٣] لكنَّ بَعْضَهُمْ لا يَشْعُرُ بِعَذابٍ غَيْرِهِمْ كقوله تعالى: ﴿قَالَتْ أَهْرَبُهُمْ لِأُولَئِهِمْ رَبَّنَا هَؤُلَاءِ أَصَلُّوا فَنُفِثَهُمْ عَذاباً ضِعْفاً مِنَ النَّارِ قَالَ لِكُلِّ ضِعْفٌ﴾ [الأعراف: ٣٨] سألوا رَبَّهُمْ أنْ يَجْعَلَ لَهُمْ ضِعْفاً مِنَ العَذابِ جِزاءَ ما أَصَلُّوا، فَاخْبَرَ أنْ لِكُلِّ ضِعْفاً مِنَ الْأَثامِ^(٤).

ثم تخصيص المنافقين ﴿فِي الدَّرَكِ الْأَسْفَلِ﴾ مِنَ النَّارِ دونَ سائِرِ الْكَفَرَةِ [يَحْتَمِلُ وَجوهاً]^(٥) ثلاثة:

أحدها: أَنَّهُمْ كانوا يَسْعَوْنَ في إفسادِ ضَعْفَةِ الْمُسْلِمِينَ، وَيُشَكِّكُونَهُمْ في دينِهِمْ، وَيَتَكَلَّفُونَ في إخراجِهِمْ مِنَ الْإِيمَانِ. وكانَ ذلكَ دَأْبُهُمْ وعادَتُهُمْ، فاستوجبوا بذلكَ العَذابَ جِزاءَ في إفسادِهِمْ، واللهُ أَعْلَمُ.

والثاني^(٦): أن يكونَ ذلكَ لَهُمْ لأنَّهُمْ كانوا عُيُوناً لِلْكَفَرَةِ وطلائعَ لَهُمْ، يُخْبِرُونَ بذلكَ عن أخبارِهِمْ وسرائِرِهِمْ، وَيُظَلِّعُونَ على عوراتِهِمْ. فذلكَ سَعْيٌ في أمرِ دينِهِمْ ودُنيائِهِمْ بالفسادِ كقوله تعالى: ﴿أَلَمْ نَسْتَوْعِدْكُمْ﴾ [النساء: ١٤١].

والثالث^(٧): أَنَّهُمْ لم يَكُونُوا في الأحوالِ كُلِّها أَهْلَ دينٍ، يُقِيمُونَ عليه في حالِي^(٨) الرِّخاءِ والضِّيقِ، ولكن كانوا مع السَّعَةِ والرِّخاءِ حيثُ كانَ، ولا كذلكَ سائِرِ الْكَفَرَةِ، بل كانوا في حالِ الرِّخاءِ والشَّدَةِ على دينٍ واحدٍ يَغْبُدُونَ الأصنامَ. أولئك كانوا مع المؤمنين في حالٍ إذا كانتِ السَّعَةُ مَعَهُمْ، ومع الكافرين في حالٍ إذا كانتِ السَّعَةُ مَعَهُمْ، لا يَقْرُونَ على شيءٍ واحدٍ مَرَدِّينَ بَيْنَ ذلكَ كما قالَ اللهُ ﷻ: ﴿مُذَبِّذِينَ بَيْنَ ذَلِكَ لَا إِلَى هَؤُلَاءِ وَلَا إِلَى هَؤُلَاءِ﴾ الآية [النساء: ١٤٣] وَالْكَفَرَةُ عِبَادُوا مَنْ عِبَدُوا على رَجاءِ التَّقَرُّبِ إلى اللهِ ﷻ لَهُمْ بذلكَ لِيَكُونُوا لَهُمْ شُفَعاءَ عِنْدَ اللهِ^(٩).

وأهلُ التَّفاقٍ لم يَكُونُوا يَغْبُدُونَ غَيْرَ بَطُونِهِمْ وَمَنْ مَعَهُ شَهَوَاتُهُمْ. فلذلكَ ازدادَ عذابُهُمْ على عَذابِ غَيْرِهِمْ ولما جَمَعُوا إلى الْكُفْرِ باللهِ المُخادَعَةَ والتَّغْيِيرَ وإغراءِ الأعداءِ واستِعلاءَهُمْ^(١٠)، ولما قد أَشْرَكُوا الْفِرْقَ كُلَّهُمْ في اللَّذاتِ وفي طَلَبِ الشَّهَوَاتِ، فعادَ إليهِمْ ما اسْتَحَقَّ كُلُّ مِنْهُمْ مِنَ الْعُقُوبَةِ، وبما بذلكَ شَارَكُوا في كُلِّ الْمَعَاصِي أو سَبِيلِها إعطاءِ الْانْفُسِ الشَّهَوَاتِ مَعَ ما مِنْهُمْ تَغْيِيرُ ضَعْفَةِ الْمُؤْمِنِينَ والتَّلْيِيسُ عَلَيْهِمْ، ولا قوَّةَ إِلَّا باللهِ.

الآية ١٤٦

وقوله تعالى: ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا وَأَصْلَحُوا﴾ عن ابن عباس رضي الله عنه^(١١) قال: تابوا مِنَ التَّفاقِ، وأصْلَحُوا أَعْمَالَهُمْ، واغْتَضَمُوا باللهِ. وقيل: ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا وَأَصْلَحُوا﴾ واغْتَضَمُوا باللهِ وَأَخْلَصُوا دِينَهُمْ لِلَّهِ فَأُولَئِكَ مَعَ الْمُؤْمِنِينَ يقول: أي صاروا كسائر المؤمنين. وفي حَرْفِ ابنِ مسعود رضي الله عنه وأبي كعب^(١٢): ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا﴾ وآمَنُوا باللهِ والرسولِ والكتابِ الذي أنزَلَ إليه مِنْ رَبِّهِ وما أنزَلَ [إلى]^(١٣) النَّبِيِّينَ مِنْ قَبْلُ، ثم أَخْلَصُوا دِينَهُمْ لِلَّهِ؛ واغْتَضَمُوا بِهِ ﴿فَأُولَئِكَ مَعَ﴾

(١) في الأصل وم: كان. (٢) ساقطة من الأصل وم. (٣) في الأصل: الأدراك، في م: الدرك. (٤) في الأصل وم: الأثمة. (٥) في الأصل وم: وجوه. (٦) في الأصل وم: يحتمل. (٧) في الأصل وم: يحتمل وجهاً آخر. (٨) في الأصل وم: حال. (٩) إشارة إلى قوله تعالى: ﴿يَقْرُونَ إِلَى اللَّهِ وَلَقَدْ﴾ [الزمر: ٣] وقوله ﴿هَؤُلَاءِ شُفَعَاؤُنَا عِنْدَ اللَّهِ﴾ [يونس: ١٨]. (١٠) في الأصل وم: واستعلائهم. (١١) ساقطة من الأصل وم. (١٢) ساقطة من الأصل وم. (١٣) ساقطة من الأصل، في م: من.

الْمُؤْمِنِينَ وَسَوْفَ يُؤْتِي اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ أَجْرًا عَظِيمًا). وعن ابن عباس رضي الله عنه «وَأَخْلَصُوا وَبَنَّهُمُ لِلَّهِ» [أنه]^(١) قال: (لم يراؤوا، وكانت سيرتهم كغلايتهم وأفضل).

الآية ١٤٧ وقوله تعالى: «مَا يَفْعَلُ اللَّهُ بِعَذَابِكُمْ إِنْ شَكَرْتُمْ وَآمَنْتُمْ» تاويله، والله أعلم، أن ليس لله حاجة في تعذيبه إياكم إن صدقتم، وآمنتم. ولكن الحكمة توجب تعذيب من كفر به. وإلا ليس له حاجة في تعذيبكم، والله أعلم.

ويَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ هَذَا فِي قَوْمٍ قَرَّطُوا فِي التَّكْذِيبِ وَمُعَانَدَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَظَنُّوا أَنَّهُمْ، وَإِنْ آمَنُوا بِهِ، وَصَدَّقُوهُ، لَمْ يَغْفِرْ لَهُمْ مَا كَانَ مِنَ التَّقْرِيطِ فِي التَّكْذِيبِ وَالتَّمَرُّدِ فِي الْمُعَانَدَةِ. فَأَخْبَرَ ﷺ أَنَّهُ لَا يُعَذِّبُهُمْ إِنْ آمَنُوا بِهِ بِمَا كَانَ مِنْهُمْ مِنَ الْكُذِبِ وَالْعِنَادِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: «إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ» [الأنفال: ٣٨] والله أعلم.

ثم الشُّكْرُ فِي مَا بَيَّنَّ الْخَلْقُ يَكُونُ عَلَى الْجَزَاءِ وَالْمُكَافَأَةِ؛ إِذْ لَيْسَ فِي وَسْعِهِمُ الْقِيَامُ بِأَدَاءِ شُكْرِ أَضْعَفِ نِعَمٍ أَنْعَمَهَا غُمْرُهُمْ. قَدْ لَمْ أَنَّهُ لَيْسَ يَخْرُجُ الْأَمْرُ عَلَى مَا بِهِ أَمَرَ الْمَكَافَاةُ. وَلَكِنَّهُ يَخْرُجُ عَلَى وَجْهِ:

[أخذها]^(٢): عَلَى مَعْرِفَةِ النِّعَمِ أَنَّهَا مِنْهُ.

والثَّانِي: عَلَى مَعْرِفَةِ التَّقْصِيرِ وَالِاعْتِرَافِ بِالْعَجْزِ عَنْ أَدَاءِ شُكْرِهَا.

والثَّالِثُ: أَلَّا يَسْتَعْمِلُوهَا إِلَّا فِي طَاعَةِ رَبِّهِمْ.

وقوله تعالى: «وَكَانَ اللَّهُ شَاكِرًا عَلِيمًا» يَقْبَلُ الْإِيمَانَ بَعْدَ الْجُحُودِ وَالتَّكْذِيبِ، إِذَا تَابَ. وَقِيلَ: «شَاكِرًا» أَي يَقْبَلُ الْقَلِيلَ مِنَ الْعَمَلِ إِذَا كَانَ لَهُ خَالِصًا لَيْسَ كَمُلُوكِ الْأَرْضِ لَا يَقْبَلُونَ الْبَسِيرَ مِنَ الْأَشْيَاءِ. وَقِيلَ: «شَاكِرًا» يَقْبَلُ الْبَسِيرَ مِنَ الْعَمَلِ، وَيُعْطِي الْجَزِيلَ مِنَ الثَّوَابِ. وَذَلِكَ هُوَ الْوَصْفُ فِي الْغَايَةِ مِنَ الْكَرَمِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَفِي حَرْفِ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه: مَا يَغْنَبُ اللَّهُ بِعَذَابِكُمْ «إِنْ شَكَرْتُمْ وَآمَنْتُمْ» وَكَانَ اللَّهُ شَاكِرًا عَلِيمًا. لِأَعْمَالِكُمُ الْحَسَنَةَ «عَلِيمًا» بِهَا، وَهُوَ مَا ذَكَّرْنَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

الآية ١٤٨ وقوله تعالى: «لَا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوِّ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا مَنْ ظَلَمَ» اخْتَلَفَ فِي تَأْوِيلِهِ وَتِلَاوَتِهِ: قَالَ بَعْضُهُمْ: «لَا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوِّ مِنَ الدَّعَاءِ» «إِلَّا مَنْ ظَلَمَ» فَإِنَّهُ لَا بَأْسَ أَنْ يَدْعُو [المرء]^(٣) إِذَا كَانَ مَظْلُومًا.

وَقَالَ آخَرُونَ: الْجَهْرُ بِالسُّوِّ مِنَ الْقَوْلِ، هُوَ الشَّتْمُ. أَخْبَرَ أَنَّهُ لَا يُحِبُّ ذَلِكَ لِأَحَدٍ مِنَ النَّاسِ. ثُمَّ اسْتَشْنَى «إِلَّا مَنْ ظَلَمَ» وَاعْتَدِيَ عَلَيْهِ. وَكَذَلِكَ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: (الْجَهْرُ بِالسُّوِّ مِنَ الْقَوْلِ أَنْ يَشْتُمَ الرَّجُلُ الْمُسْلِمَ فِي وَجْهِهِ إِلَّا أَنْ يَشْتُمَهُ، فَيَرُدُّ كَمَا قَالَ، وَذَلِكَ قَوْلُ اللَّهِ ﷻ «إِلَّا مَنْ ظَلَمَ». «وَلَنْ تَقْفُوا» [التغابن: ١٤/١١٨ - ب/ فَهُوَ أَفْضَلُ).

وَقَرَأَ بَعْضُهُمْ: «إِلَّا مَنْ ظَلَمَ» بِالنَّضْبِ؛ فَهُوَ يَحْتَمِلُ إِلَّا مَنْ ظَلَمَ فَإِنَّ لَهُ «الْجَهْرَ بِالسُّوِّ مِنَ الْقَوْلِ» وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ ذَلِكَ، وَهُوَ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: «إِنَّمَا يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ» [البقرة: ١٥٠] فَإِنَّهُمْ وَإِنْ تَكُنْ [لَهُمْ]^(٤) حُجَّةٌ عَلَيْكُمْ فَإِنَّهُمْ يَحْتَجُونَ عَلَيْكُمْ. فَعَلَى ذَلِكَ الظَّاهِرِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنِ الْجَهْرُ «بِالسُّوِّ مِنَ الْقَوْلِ» وَإِنْ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ الْجَهْرُ «بِالسُّوِّ مِنَ الْقَوْلِ» فَإِنَّهُ يَقَعْلُ ذَلِكَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَمَنْ قَرَأَ «إِلَّا مَنْ ظَلَمَ» بِالرَّفْعِ فَتَأْوِيلُهُ مَا ذَكَّرْنَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، أَنَّهُ لَا يُبَيِّحُ لِأَحَدٍ «الْجَهْرَ بِالسُّوِّ مِنَ الْقَوْلِ» إِلَّا الْمَظْلُومَ فَإِنَّهُ^(٥) يُبَاحُ لَهُ، وَيُؤْذَنُ^(٦) أَنْ يَرُدَّ عَلَيْهِ مِثْلَهُ، وَيَنْتَصِرَ مِنْهُ. وَقِيلَ: نَزَلَتْ الْآيَةُ فِي أَبِي بَكْرٍ رضي الله عنه، شَتَّمَهُ رَجُلٌ بِمَكَّةَ، فَسَكَتَ عَنْهُ مَا شَاءَ اللَّهُ، ثُمَّ انْتَصَرَ [مِنْهُ]^(٧) وَتَرَكَهُ.

وَعَنِ الْحَسَنِ رضي الله عنه، [أنه]^(٨) قَالَ: (قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْمُسْتَبْتَانِ مَا قَالَا فَهُوَ عَلَى الْبَادِي حَتَّى يَغْتَدِيَ الْمَظْلُومُ» [مسلم ٢٥٨٧] وَقَالَ: «لَا تَسُبُّوا فَإِنْ كُنْتُمْ فَاعِلِينَ لَا مَحَالَةَ، فَعَلِمَ الرَّجُلُ مَنْ صَاحِبُهُ فَلْيَقُلْ إِنَّكَ لَجَبَّارٌ وَإِنَّكَ لَبَئِيجِلٌ»).

(١) ساقطة من الأصل وم. (٢) ساقطة من الأصل وم. (٣) ساقطة من الأصل وم. (٤) أدرج بعدها في الأصل وم. لا. (٥) في الأصل وم: ولا يؤذن. (٦) ساقطة من الأصل وم. (٧) ساقطة من الأصل وم. (٨) أدرج بعدها في الأصل وم.

واصل هذا الاستثناء أن الأول، وإن لم يكن من نوع ما استثنى فهو جزاءه، وجزاء الشيء يسمى باسمه كما سمي جزاء السيئة سيئة. بقوله ﴿وَمَزَكُوا سَيِّئَةً سَبْتَ نَفْسًا﴾ وسمى جزاء الإعتداء اعتداء، وإن لم يكن الثاني اعتداء ولا سيئة. فعلى ذلك استثنى ﴿إِلَّا مَنْ ظَلَمَ﴾ وإن لم يكن من نوعه لأنه جزاء الظلم والإعتداء، والله أعلم.

وقيل: إن الآية نزلت في الضيف، ينزل بالرجل فلا يضيقه، ولا يحسن إليه، فجعل له أن يأخذه بلسانه. وإلى هذا يذهب أكثر المتأولين، لكنه بعيد.

وفي قوله تعالى: ﴿لَا يَحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا مَنْ ظَلَمَ﴾ دليل على أن ليس في إباحة الشيء في حال يوجب حظه في حال أخرى لأنه نهى عن الجهر بالسوء من القول. ثم لم يدل ذلك على أنه لا ينهى عن ذلك في غير حال الجهر به.

الآية ١٤٩ وقوله تعالى: ﴿وَكَانَ اللَّهُ تَبِيعًا عَليَّ﴾ بجهنم السوء ﴿عَليَّ﴾ به. ثم قال: ﴿إِنْ تُبْدُوا خَيْرًا أَوْ تَخْفَوْهُ أَوْ تَعْفُوا عَنْ سُوءٍ﴾ يَحْتَمِلُ، والله أعلم، أن العفو والتجاوز خير عند الله من الانتصار. ويَحْتَمِلُ^(١) هذا وجهين: يَحْتَمِلُ أن يكون على الترفع؛ رَغِبَهُمُ بالعفو عن السوء والمظلمة. فكما أنه عفو عن خلقه، وتجاوز عنهم مع قذريته على الإنقيام، فأغفوا أنتم عن ظالمكم أيضاً، وإن قذرتهم على الانتصار والإنقيام منه، فيكون لكم عند الله الثواب.

ويَحْتَمِلُ أن يأمرهم بالعفو عن مظالمهم ليفقوا عن مظالمهم التي في ما بينهم وبين ربهم. وعلى ذلك يخرج قوله: ﴿فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ عَفُوًّا قَدِيرًا﴾ فَإِنَّ اللَّهَ أَقْدَرُ عَلَى عَفْوِ ذُنُوبِكُمْ مِنْكُمْ عَلَى عَفْوِ صَاحِبِكُمُ الْمَسِيءِ إِلَيْكُمْ.

وقال بعضهم: الله أجدر وأخرى أن يعفو عنك إذا عفوت عن أخيك في الدنيا، وهو على ذلك أقدر.

الآية ١٥٠ وقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ وَيُرِيدُونَ أَنْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ اللَّهِ وَرُسُلِهِ﴾ يَحْتَمِلُ قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ وَيُرِيدُونَ أَنْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ اللَّهِ وَرُسُلِهِ﴾ فيكون: ﴿يَكْفُرُونَ بِاللَّهِ﴾ في الذميمة لأنهم يكفرون بالله، ولا يؤمنون به، ويقولون يقدم العالم، فذلك فيهم. وقوله تعالى ﴿وَرُسُلِهِ﴾ يكون في الدين؛ يؤمنون بالله، ويكفرون بالرسل كلهم.

وقوله تعالى: ﴿وَيُرِيدُونَ أَنْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ اللَّهِ وَرُسُلِهِ﴾ في الذين كفروا ببغض الرسل، وآمنوا ببغض الرسل، ﴿وَيَقُولُونَ نُوْنٌ يَبْغِضُ وَيَكْفُرُ بِبَعْضٍ﴾. ثم أخبر عنهم جميعاً مع اختلاف مذاهبهم أنهم كفار. وتحقق^(٢) الكفر فيهم بقوله: ﴿أُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ حَقًّا﴾ [النساء: ١٥١].

ويَحْتَمِلُ أن يكون في من آمن ببعض الرسل، وكفر ببعض، فيكون الكفر ببعض الرسل كفراً بالله وبجميع كتبه لأن كلاً من الرسل يدعو الخلق كلهم إلى الإيمان بالله والإيمان بجميع الرسل والكتب؛ فإذا كفر بواحد منهم كفر بالله وبالرسل جميعاً. والله أعلم.

الآية ١٥١ وقوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ حَقًّا﴾ [يَحْتَمِلُ وجهين:

أحدهما]^(٣): الذين حق عليهم الكفر بالله.

والثاني: يكفرون ببغض الرسل؛ إنهم، وإن كفروا ببغض الرسل، فقد حق عليهم الكفر بالله تعالى لأن الكفر بواحد من الرسل كفر بالرسل جميعاً.

وقوله تعالى: ﴿وَأَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ عَذَابًا مُهِينًا﴾ وقوله تعالى ﴿مُهِينًا﴾ يهانون فيه.

وقوله تعالى: ﴿وَيُرِيدُونَ أَنْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلًا﴾ أي ويتخذون غير ذلك سبيلاً. وعلى طرح إرادة أن: أي يتخذون بين ذلك بين إيمان ببغض الرسل وكفر ببغض الرسل ديناً. فذلك لا يتفقهم إذا كفروا ببغض الرسل.

(١) الواو ساقطة من الأصل وم. (٢) في الأصل وم: وحق. (٣) ساقطة من الأصل وم.

الآية ١٥٢ ثم نعت المؤمنين، فقال ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ وَلَمْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْهُمْ﴾ يعني من الرُّسل؛ قالوا ﴿أَمَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أُنزِلَ إِلَهُ إِذْ هُمْ﴾ إلى آخر ما ذكر [البقرة: ١٣٦].

وفي الآية نفض قول المعتزلة لأنهم لا يُسمون صاحب الكبيرة مؤمناً، وهو قد آمن بالله ورُسُلِهِ ﴿وَلَمْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْهُمْ﴾ فدخل في قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ سَوْفَ يُؤْتِيهِمْ أَجْرُهُمْ﴾ وهم يقولون لا يؤتيهم أجورهم ﴿وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ أخيراً أنه لم يزل غفوراً رحيماً. ولكن صار غفوراً رحيماً، وبالله العظمة.

الآية ١٥٣ وقوله تعالى: ﴿يَسْأَلُكَ أَهْلُ الْكِتَابِ أَن تُنَزِّلَ عَلَيْهِمْ كِتَابًا مِّنَ السَّمَاءِ﴾ قيل في أحد التأويلين: كان يريد كل أحد منهم أن يأتي إلى كل رجل منهم بكتاب أن محمداً رسول الله ﷺ، وهو كقولهم ﷺ: ﴿يَلْ يَرِيدُ كُلُّ امْرِئٍ مِّنْهُمْ أَن يُؤْتَىٰ سُحُفًا مَّثَرَةً﴾ ^(١) **كَلَّا** [المصدر: ٥٢ و ٥٣] وكقولهم تعالى: ﴿وَلَنُؤْتِيَنَّكَ حَقَّ نَزْلِكَ عَلَيْنَا كِتَابًا مَّقْرُورًا﴾ [الإسراء: ٩٣] قيل: سألوا أن يأتيهم بكتاب **﴿جُمْلَةً﴾** مثل التوراة وبطل قولهم **﴿لَوْلَا نَزَلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَجِدَةً﴾** [الفرقان: ٣٢] كما أنزلت التوراة على موسى **﴿جُمْلَةً وَاحِدَةً﴾** أنها ^(٢) غير متفرقة، فآخبر أنهم **﴿سَأَلُوا مُوسَىٰ أَكْبَرُ مِن ذَٰلِكَ فَقَالُوا أَرِنَا اللَّهَ جَهْرَةً﴾** [النساء: ١٥٣] وقد سألوا محمداً ﷺ مثل سؤال أولئك موسى، وهو قوله تعالى **﴿لَوْلَا أُنزِلَ عَلَيْنَا الْكِتَابُ أَوْ رَأَىٰ رَبَّنَا﴾** [الفرقان: ٢١] يعزّي ﷺ ويضبره على أذاهم بقوله، والله أعلم: إنهم سألوا آيات على رساليه، فأتى بها، فلم يؤمنوا به؛ يخبر أن سؤالهم سؤال تعنت لا سؤال استرشاد لأن سؤالهم لو كان ^(٣) سؤال استرشاد لكانوا ^(٤) إذا أوتوا بها قبلوها. ولذلك أخذهم العذاب بقوله تعالى: **﴿فَأَخَذْنَاهُمُ الصَّنِيعَةَ بِأَعْيُنِهِمْ﴾** لأنهم كانوا يسألون سؤال تعنت لا سؤال رشيد.

وفي الآية دلالة أن المسؤول لا يلزم الدليل على شهوة السائل وإرادته، ولكن يلزم أن يأتي بما هو دليل في نفسه. وفيها ^(٥) دلالة أيضاً أن المجوس ليسوا من أهل الكتاب لأنه قال: **﴿يَسْأَلُكَ أَهْلُ الْكِتَابِ أَن تُنَزِّلَ عَلَيْهِمْ كِتَابًا مِّنَ السَّمَاءِ﴾** ولم يخطر ببال أحد أنه أراد المجوس بقوله تعالى: **﴿أَهْلُ الْكِتَابِ﴾** والله أعلم.

وقوله تعالى: **﴿فَأَخَذْنَاهُمُ الصَّنِيعَةَ بِأَعْيُنِهِمْ﴾** والصاعقة هي العذاب الذي فيه الهلاك، وقد ذكرنا في ما تقدّم، وإنما أخذهم العذاب بكفرهم بموسى بعد ما أتاهم موسى ﷺ بآيات الرسالة لا بسؤالهم ^(٥) الرؤية لأنه لو كان ما أخذهم بسؤال الرؤية لكان موسى بذلك أولى حين **﴿قَالَ رَبِّ آفِكْ أَنْظِرْ إِلَيْكَ﴾** [الأعراف: ١٤٣] فدل أن العذاب إنما أخذهم بتعنتهم وبكفرهم بعد ظهور الآيات لهم أنه رسول الله؛ وذلك قوله تعالى: **﴿ثُمَّ أَخَذُوا الْعِجْلَ مِن بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمُ الْبَيِّنَاتُ﴾** يخبر نبية ﷺ عن شدة تعنتهم في تكذيب الرُّسل وكثرة تمردهم وسفاههم ليضرب على أذى قومي، ولا يظن أنه أول مكذب من الرُّسل.

وقوله تعالى: **﴿وَمَا آتَيْنَا مُوسَىٰ سُلْطَانًا إِلَّا نِيْلًا﴾** قيل: السلطان المبین يختصم الآيات التي أراههم ما يعقل كل أحد، إن لم يُعاند، ولم ^(٦) يكابر، أنها سماوية؛ إذ هي كانت مُحاجة عن الأمر المعتاد بين الخلق من نحو اليد البيضاء والمصا وفرق البحر وغير ذلك.

الآية ١٥٤ وقوله تعالى: **﴿وَرَفَعْنَا فَوْقَهُمُ الطُّورَ بِمِيثَاقِهِمْ﴾** حين لم يقبلوا التوراة، فعند ذلك قبلوا. ثم أخذ عليهم الميثاق بذلك، وهو ما ذكرنا، والله أعلم.

وقوله تعالى: **﴿وَقُلْنَا لَهُمْ ادْخُلُوا أَبْوَابَ مَدْيَنَ وَقُلْنَا لَهُمْ لَا تَعْدُوا فِي السَّبْتِ﴾** عن ابن عباس ﷺ [أنه] ^(٧) قال: **﴿وَقُلْنَا لَهُمْ لَا تَعْدُوا فِي السَّبْتِ﴾** يقول: لا تعملوا في السبت عملاً من الدنيا، تفرغوا فيه للعبادة. وفي حرف حفصة **﴿لَا تَعْدُوا﴾** في السبت ^(٨) وقال أبو معاوية: **﴿وَتَقَرَّأُوا﴾** ولا تعدوا على معنى: لا تتعدوا، تلقى إحدى ^(٩) التامين، وإن شئت [أقرأ] ^(١٠): **﴿تَعْدُوا﴾** لم تُدغم التاء في الدال.

(١) في الأصل وم: لأنهم. (٢) من م، في الأصل: كانوا. (٣) في الأصل وم: لكان. (٤) في الأصل وم: وفيه. (٥) في الأصل وم: سؤالهم. (٦) في الأصل وم: ولما. (٧) ساقطة من الأصل وم. (٨) قرأ نافع: لا تعدوا: ساكنة العين مشددة الدال، وقرأ ورش: لا تعدوا بفتح العين، وقرأ الباقون: لا تعدوا خفيفة الدال، انظر حجة القراءات ص (٢١٨). (٩) في الأصل وم: على أحد. (١٠) ساقطة من الأصل وم.

وقوله تعالى: ﴿وَأَخَذْنَا مِنْهُم مِّيثَاقًا غَلِيظًا﴾ هو ما ذكرنا. مَنْ أَرْسَلَ اللَّهُ إِلَيْهِ رَسُولًا، فَأَقْرَبَهُ، فَقَدْ أَوْجِبَ عَلَى نَفْسِهِ مِيثَاقًا غَلِيظًا. وقال مقاتل: الميثاق الغليظ إقرارهم بما عهد الله إليهم في التوراة.

الآية ١٥٥ وقوله تعالى: ﴿فِيمَا تَفَضُّهُمْ يَتَخَفَتُهُمْ وَيُكْفِّرُهُم يَأْتِي اللَّهُ﴾ قال الكسائي: ما ههنا صلة: فَيَنْقُضُهُمْ مِيثَاقَهُمْ.

وفي حرف ابن مسعود عليه السلام ﴿وَيُكْفِّرُهُم يَأْتِي اللَّهُ﴾ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَتْ. وقال مقاتل: (فَيَنْقُضُهُمْ إِقْرَارَهُمْ بِمَا فِي التَّوْرَةِ وَيُكْفِّرُهُمْ بِآيَاتِ اللَّهِ يَعْنِي بِالْإِنْجِيلِ وَالْقُرْآنِ، وَهُمْ الْيَهُودُ).

وقوله تعالى: ﴿وَقَتْلِهِمُ الْأَنْبِيَاءَ بَغْيًا حَتَّى﴾ يَحْتَمِلُ عَلَى حَقِيقَةِ الْقَتْلِ، وَيَحْتَمِلُ عَلَى الْقَضْدِ وَالْهَمِّ، وَقَدْ هَمُّوا بِقَتْلِ^(١) رَسُولِ اللَّهِ ﷺ غَيْرَ مَرَّةٍ. عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ عليه السلام [أنه]^(٢) قَالَ: (كَانُوا يَقْتُلُونَ الْأَنْبِيَاءَ، وَأَمَّا الرُّسُلُ فَكَانُوا مَعْصُومِينَ، لَمْ يَقْتُلْ رَسُولٌ قَطُّ. أَلَا تَرَى أَنَّهُ قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّا لَنَنْصُرُ رُسُلَنَا﴾ [غافر: ٥١] وَقَالَ ﷺ ﴿إِنَّهُمْ لَكُفْرٌ لَكُمُ الْمَنْصُورَةُ﴾؟ [الصافات: ١٧٢].

وقوله تعالى: ﴿وَقَوْلِهِمْ قُلُوبُنَا غُلْفٌ﴾ قِيلَ بوجهين:

أحدهما: أَنَّهُمْ قَالُوا: قُلُوبُنَا أَوْعِيَةٌ لِلْعِلْمِ، لَا تَسْمَعُ شَيْئًا إِلَّا حَفِظَتْهُ، فَالْقُرْآنُ فِي هَذَا الْوَجْهِ غُلْفٌ.

والثاني: ﴿وَقَالُوا قُلُوبُنَا فِي أَكِنَّةٍ مِمَّا نَدْعُوكَ إِلَيْهِ﴾ [فصلت: ٥] لَا تَقْبَلُ مَا تَقُولُ، فَالْقِرَاءَةُ فِي هَذَا الْوَجْهِ غُلْفٌ فِيهِ.

ثم قَالَ ﷺ ﴿بَلْ طَعَّ اللَّهُ عَلَيْنَا بَكْفَرِهِمْ﴾ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ هَذَا جَوَابًا وَرَدًّا عَلَى قَوْلِهِمْ: إِنَّ قُلُوبَنَا أَوْعِيَةٌ لِلْعِلْمِ، لَا تَسْمَعُ شَيْئًا إِلَّا وَعَتْهُ؛ أَخْبَرَ أَنَّهُ طَعَّ عَلَى قُلُوبِهِمْ بِكْفَرِهِمْ، فَلَا يَقْفَهُونَ شَيْئًا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

الآية ١٥٦ وقوله تعالى: ﴿وَيُكْفِّرُهُمْ وَقَوْلِهِمْ عَلَى مَرْيَمَ بَهْتًا عَظِيمًا﴾ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ عليه السلام: قَذَّفُوهَا بِالزُّنَى، وَهُوَ قَوْلُهُمْ:

﴿لَقَدْ جِئْتَ شَيْئًا فَرِيًّا﴾ [مريم: ٢٧] وَقِيلَ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَيُكْفِّرُهُمْ﴾ أَيُ كُفِّرُهُمْ بِمُحَمَّدٍ ﷺ، وَبِالْقُرْآنِ ﴿وَقَوْلِهِمْ عَلَى مَرْيَمَ﴾ مَا ﴿قَالُوا بِمَرْيَمَ لَقَدْ جِئْتَ شَيْئًا فَرِيًّا﴾ [مريم: ٢٧].

الآية ١٥٧ [وقوله تعالى]^(٣): ﴿وَقَوْلِهِمْ إِنَّا قَتَلْنَا الْمَسِيحَ﴾ قِيلَ: سُمِّيَ الْمَسِيحُ: يَعْنِي مَاسَحًا^(٤) لِأَنَّهُ كَانَ يَمْسُحُ الْمَرِيضَ وَالْأَبْرَصَ وَالْأَكْمَةَ، فَيَبْرِأُ، فَسُمِّيَ لِلذَّكَ مَسِيحًا وَذَلِكَ الْفَعِيلُ بِمَعْنَى الْفَاعِلِ^(٥)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وقوله تعالى: ﴿وَقَوْلِهِمْ إِنَّا قَتَلْنَا الْمَسِيحَ عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ رَسُولَ اللَّهِ﴾ الْآيَةُ. لِيَغْضِبَ النَّاسَ تَعَلُّقُ بِهِذِهِ الْآيَةُ بِوَجْهَيْنِ:

أحدهما: فِي اخْتِمَالِ الْغُلَطِّ وَالْخَطِّ فِي الْمُشَاهَدَاتِ وَالْمُعَايَنَاتِ.

والثاني: فِي اخْتِمَالِ الْمُتَوَاتِرِ مِنَ الْأَخْبَارِ وَالْغُلَطِّ وَالْكَذِبِ؛ وَذَلِكَ أَنَّهُ قِيلَ فِي الْقِصَّةِ: إِنَّ الْيَهُودَ طَلَبَتْ عِيسَى ﷺ لِيَقْتُلُوهُ، فَحَاصِرُوهُ فِي بَيْتٍ، وَمَعَهُ نَفَرٌ مِنْ أَصْحَابِهِ مِنَ الْخَوَارِيزِيِّينَ، فَادْرَكَهُمْ الْمَسَاءُ، فَبَاتُوا يَخْرُسُونَ، فَأَوْحَى اللَّهُ تَعَالَى إِلَى عِيسَى ﷺ ﴿إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ﴾ [آل عمران: ٥٥] فَأَخْبَرَ أَصْحَابَهُ، وَقَالَ: أَيُّكُمْ يُحِبُّ أَنْ يُلْقَى عَلَيْهِ شَبْهِي، فَيُقْتَلَ، وَيَجْعَلَهُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَعِي فِي دَرَجَتِي؟ فَقَالَ رَجُلٌ مِنْهُمْ: أَنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَأُلْقَى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ شَبْهَهُ، فَقَتَلُوهُ، وَصَلَبُوهُ.

وقيل: إِنَّهُ ﷺ لَمَّا هَمُّوا بِقَتْلِهِ اتَّجَأَ إِلَى بَيْتٍ، فَدَخَلَ، [فَلَمَّا]^(٦) جَاؤُوا فِي طَلَبِهِ دَخَلَ رَجُلٌ مِنْهُمْ الْبَيْتَ لِيَقْتُلَهُ، فَأَبْطَأَ عَلَيْهِمْ، فَظَنُّوا أَنَّهُ يَمَاتِلُهُ. فَلَمَّا خَرَجَ، وَقَدْ أُلْقِيَ [اللَّهُ]^(٧) شَبْهُهُ عَلَيْهِ، قَتَلُوهُ^(٨)، وَقَالُوا لَمَّا قَتَلُوا ذَلِكَ [الرَّجُلَ]^(٩)، وَعِنْدَهُمْ أَنَّهُ عِيسَى لِمَا كَانَ بِهِ شَبْهٌ^(١٠)، ثُمَّ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ مَا يَمْنَعُ أَيْضًا أَنْ يُشَاهَدَ، وَيُعَايَنَ: إِنَّهُ فِي الْحَقِيقَةِ عَلَى غَيْرِ ذَلِكَ كَمَا شَاهَدَهُ أُولَئِكَ الْقَوْمُ، وَعَابَتْهُ، وَعِنْدَهُمْ أَنَّهُ عِيسَى، ثُمَّ لَمْ يَكُنْ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

ثم الْخَبَرُ أَيْضًا قَدْ تَوَاتَرَ فِيهِمْ بِقَتْلِ عِيسَى، فَكَانَ كَذِبًا مَا يَمْنَعُ أَيْضًا أَنَّ الْأَخْبَارَ الْمُتَوَاتِرَةَ بِجَوَازِ أَنْ تَخْرُجَ كَذِبًا وَغُلَطًا. وَقِيلَ^(١١): الْخَبَرُ بِقَتْلِهِ إِنَّمَا انْتَشَرَ عَنْ سِتَّةٍ أَوْ سَبْعَةٍ عَلَى مَا ذُكِرَ فِي الْقِصَّةِ. وَالْخَبَرُ الَّذِي كَانَ انْتِشَارُهُ بِذَلِكَ الْقَدْرِ مِنَ الْعَدُوِّ هُوَ^(١٢) مِنَ الْأَخْبَارِ الْأَحَادِ عِنْدَنَا.

(١) فِي الْأَصْلِ وَم: قَتَلَ. (٢) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (٣) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (٤) فِي الْأَصْلِ وَم: مَاسَحٌ. (٥) فِي الْأَصْلِ وَم: فَاعِلٌ. (٦) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (٧) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (٨) فِي الْأَصْلِ وَم: فَقَتَلُوهُ. (٩) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (١٠) فِي الْأَصْلِ وَم: شَبْهَةٌ. (١١) الْوَاوُ سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (١٢) مِنْ م، فِي الْأَصْلِ: وَهُوَ.

وأما قوله تعالى: ﴿وَلَكِنْ شِئَ لَهُمْ﴾ [فإنه^(١)] يجوز أن يكون ذلك التشبيه تشبيه خبر أنه قتل من إلقاء الشبه على غيره، وقئل حقيقة؛ وذلك أنه ذكر في بعض القصص أنهم لما طلبوه^(٢) في ذلك البيت، فلم يجدوه، ولم يكن غاب واحد منهم، قالوا^(٣): قتلناه لأنهم قالوا: إنه دخل البيت، فدخلوا هم على إثره، فلم يجدوه، وكان^(٤) ذلك إنباء عن^(٥) عظيم رسالته، فلم يجيبوا أن يقولوا ذلك، قالوا: قتلناه كذباً. فذلك تشبيه منهم لهم، والله أعلم.

فإن احتمل هذا لم يكن ما قالوا من تخطيطه الغير لهم ذلك. فقد^(٦) كان ما قال أهل التأويل من إلقاء شبهه عليه: ذلك^(٧) من آيات رسالته، أراد الله أن تكون آياته قائمة بغد غيبته عنهم، وفي حال إقامته بينهم، والله أعلم.

وقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ اخْتَلَفُوا فِيهِ لَيْسَ شَكٌّ مِنْهُمْ﴾ قيل: ﴿لَيْسَ شَكٌّ مِنْ قَتْلِ عِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ قَتْلَ أَوْلَمَ يَقْتُلُ﴾. وقيل: ﴿لَيْسَ شَكٌّ مِنْهُ﴾ في عيسى أي على الشك؛ يقولون: إنه ابن الله ﴿مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعُ الظَّنِّ﴾ أي ليس لهم بذلك إلا اتباع الظن إلا قول منهم يقنهم في غير يقين ﴿وَمَا قَتَلُوهُ يَقِينًا﴾ أي ما قتلوا جثثهم يقيناً ﴿وَمَا قَتَلُوهُ يَقِينًا﴾. وقيل: ﴿وَمَا قَتَلُوهُ يَقِينًا﴾ أي يقيناً ما قتلوه.

الآية ١٥٨

[وقوله تعالى^(٨)]: ﴿بَلْ رَفَعَهُ اللَّهُ إِلَيْهِ وَكَانَ اللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا﴾ حين حال بينهم وبين عيسى أن يقتلوه، ويصلوا إليه ﴿حَكِيمًا﴾ حكيم أن يرفعه حياً.

وعن ابن عباس عليه السلام: ﴿وَكَانَ اللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا﴾ أن رسله يكونون معصومين، وهو قوله تعالى: ﴿كَتَبَ اللَّهُ لَأَحْمَدَ أَنَا رَسُولُ رَبِّ اللَّهِ قَوْلُ عَزِيزٍ﴾ وقوله أيضاً: ﴿وَلَقَدْ سَبَقَتْ كَلِمَاتُنَا لِمَآذِنَ الرُّسُلِ﴾ [الصفحات: ١٧١ و ١٧٢] وقد ذكرنا هذا في ما تقدم.

الآية ١٥٩

وقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَا يَرَوْنَهُمْ إِلَّا لِيُؤْمِنُوا بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِمْ﴾ اختلّف فيه: قال بعضهم: قوله تعالى: ﴿قَبْلَ مَوْتِهِمْ﴾ أي قبل موت عيسى إذا أنزل من السماء آمنوا به أجمعون. وبه يقول الحسن. وقال الكلبي: (إن الله تعالى إذا أنزل عيسى عليه السلام عند مخرج الدجال يؤمن به بقية أهل الكتاب فلا يبقى يهودي ولا نصراني إلا أسلم).

وقال بعضهم: ﴿لَا لِيُؤْمِنُوا بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِمْ﴾ أي قبل موت الكتابي؛ لا يموت يهودي حتى يؤمن بعيسى عليه السلام. وكذلك روي عن ابن عباس عليه السلام [أنه^(٩)] قال: (لا يموت يهودي حتى يؤمن بعيسى عليه السلام) قيل: وإن ضرب بالسيف. وقيل^(١٠) في حرف أبي [بن كعب]^(١١): لما ليؤمنن به قبل موته.

لكن التأويل إن كان هو الثاني فهو في رؤسائهم الذين كانت لهم رئاسة، فلم يؤمنوا خوفاً على ذهاب تلك الرئاسة والمنافع التي كانت لهم. فلما حضرهم الموت اتقنوا بذهاب ذلك عنهم. فعند ذلك يؤمنون؛ وهو، والله أعلم، كقوله تعالى: ﴿وَلَيْسَ التَّوْبَةُ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ حَتَّى إِذَا/ ١١٩ - ب/ حَصَرَ أَحَدُهُمُ الْمَوْتُ قَالَ إِنِّي تُبْتُ الْفَنِّ﴾ [النساء:

١٨] لكن لا ينفعهم إيمانهم في ذلك الوقت كقوله تعالى: ﴿لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيمَانُهَا لَمْ تَكُنْ ءَامَنَتْ مِنْ قَبْلُ﴾ [الأنعام: ١٥٨] لأنه^(١٢) إيمان دفع العذاب والاضطرار كقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا رَأَوْا بَأْسَنَا قَالُوا ءَامَنَّا بِاللَّهِ وَرَعَدُ اللَّهِ﴾ الآية [غافر: ٨٤] فكان إيمانهم إيمان دفع العذاب عن أنفسهم لا إيمان حقيقة، لأنه لو كان إيمان حقيقة لقيل، ولكن إيمان دفع كقول فرعون ﴿حَتَّى إِذَا/ ٩٠] فلم يقبل ذلك منه لأنه إيمان دفع العذاب وإيمان اضطرار لا إيمان حقيقة. فعلى ذلك [هذا]^(١٣) وبالله التوفيق.

وقيل في حرف ابن مسعود عليه السلام: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَا يَرَوْنَهُمْ إِلَّا لِيُؤْمِنُوا بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِمْ﴾. وفي حرف حفصة عليها السلام: ﴿وَأَنَّ كُلَّ أَهْلِ الْكِتَابِ لَمَّا لِيُؤْمِنُوا بِهِ. قيل: بالله، وقيل: بعيسى، وقيل: بمحمد عليه السلام، [وذلك أن عيسى عليه السلام]^(١٤) إذا أنزل^(١٥) يدعو الناس إلى الإيمان بمحمد عليه السلام.

(١) ساقطة من الأصل وم. (٢) في الأصل وم: طلبوا. (٣) في الأصل وم: فقالوا. (٤) الواو ساقطة من الأصل وم. (٥) في الأصل وم: من. (٦) في الأصل وم: فلو. (٧) في الأصل وم: فذلك. (٨) ساقطة من الأصل وم. (٩) ساقطة من الأصل وم. (١٠) في الأصل وم: وقال: هي. (١١) ساقطة من الأصل وم. (١٢) من م، في الأصل: لأنها. (١٣) ساقطة من الأصل وم. (١٤) ساقطة من م. (١٥) في الأصل وم: نزل.

وقوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يَكُونُ عَلَيْهِمْ شَهِدًا﴾ فإنه قد بَلَغَ رِسَالَةَ رَبِّهِ إِلَيْهِمْ، وأَقْرَأَ عَلَى نَفْسِهِ بِالْعُبُودَةِ. وقيل: الشهيد الحافظ. وقيل: ﴿وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يَكُونُ عَلَيْهِمْ شَهِدًا﴾ يكون محمدٌ عليهم شَهِيدًا. وهذا كُلُّهُ مُحْتَمَلٌ، والله أعلم بما أَرَادَ.

الآية ١٦٠

وقوله تعالى: ﴿فَيُظَاهِرُ مِن ذَاتِ الْبَيْتِ مَا دُونا حَرَمًا عَلَيْهِمْ طَبَقَتْ أُحِلَّتْ لَهُمْ﴾ لولا آية^(١) أُخْرَى سِوَى هَذِهِ. وَإِلَّا صَرَفْنَا قَوْلَهُ ﷺ: ﴿حَرَمًا عَلَيْهِمْ طَبَقَتْ﴾ عَلَى الْمَنْعِ دُونَ تَحْقِيقِ التَّحْرِيمِ لِأَنَّهُمْ أَهْلُ كُفْرٍ، فَلَا يُبَالُونَ بِالْمُحَرَّمِ وَالْمُحَلَّلِ، وَلَا يَمْتَنِعُونَ عَنِ التَّأْوِيلِ مِنْ ذَلِكَ. فَإِذَا كَانَ مَا ذَكَرْنَا فَيَجِبُ أَنْ يُصْرَفَ تَأْوِيلُ الْآيَةِ إِلَى الْمَنْعِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَحَرَمًا عَلَيْهِ الْمَرَضِيعُ مِنْ قَبْلِ﴾ [الفصص: ١٢] فَلَيْسَ هُوَ عَلَى التَّحْرِيمِ، وَلَكِنْ عَلَى الْمَنْعِ؛ أَيِ مَنَعْنَاهُ فَلَمْ يَأْخُذْ مِنْ لَبَنِ الْمَرَضِيعِ دُونَ لَبَنِ أُمِّهِ. فَتَعَالَى ذَلِكَ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ الْأَوَّلُ.

ثم الْمَنْعُ لَهُمْ يَكُونُ مِنْ وَجْهَيْنِ:

أحدهما: مَنْعٌ مِنْ جِهَةِ مَنَعَ الْأَتْرَالِ لِقِلَّةِ الْأَمْطَارِ وَالْقَحْطِ كَسَيِّئِ يَوْسُفَ ﷺ وَسَيِّئِ مَكَّةَ عَلَى مَا كَانَ لَهُمْ مِنَ الْقَحْطِ. والثاني: مِنْ جِهَةِ الْخَلْقِ لَا يُعْطُونَ شَيْئًا لَا بَيْعًا وَلَا شِرَاءً مَعْرُوفًا. وَلَكِنْ فِي آيَةٍ أُخْرَى بَيَانٌ أَنَّ قَوْلَهُ ﴿حَرَمًا عَلَيْهِمْ طَبَقَتْ أُحِلَّتْ لَهُمْ﴾^(٢) عَلَى التَّحْرِيمِ لَيْسَ عَلَى الْمَنْعِ، وَهُوَ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ هَادُوا حَرَمًا كَلَّ ذِي ظُلْفَرٍ وَمِنَ الْبَقَرِ وَالْفَرَسِ حَرَمًا عَلَيْهِمْ شُحُومُهُمَا إِلَّا مَا حَمَلَتْ ظُهُورُهُمَا أَوِ الْحَوَاكِي أَوْ الْخَوَابِكَا أَوْ مَا أَغْلَطَ يُظَلَّرُ ذَلِكَ حَرَمَتُهُمْ بِنَبِيِّهِمْ﴾ [الأنعام: ١٤٦] فَدَلٌّ مَا ذَكَرْنَا فِي الْآيَةِ أَنَّ ذَلِكَ عَلَى تَحْقِيقِ التَّحْرِيمِ لِمَا يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونُوا لَا يَسْتَحِلُّونَ مَا ذَكَرَ فِي الْآيَةِ، وَلَكِنْ كَانُوا يَتَنَاولُونَ عَلَى غَيْرِ الْإِسْتِحْلَالِ، فَحَرَّمَ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ.

وفي قوله تعالى: ﴿حَرَمًا عَلَيْهِمْ طَبَقَتْ أُحِلَّتْ لَهُمْ﴾ دَلَالَةٌ لِأَصْحَابِنَا، رَحِمَهُمُ اللَّهُ، فِي قَوْلِهِمْ: إِنَّ مَنْ أَقْرَأَ، فَقَالَ: هَذَا الشَّيْءُ لِفُلَانٍ اشْتَرَيْتُهُ مِنْهُ، وَلَا فِي ظَاهِرِ قَوْلِهِ: هَذَا الشَّيْءُ لِفُلَانٍ اشْتَرَيْتُهُ مِنْهُ، إِذَا اشْتَرَاهُ مِنْهُ، لَا يَكُونُ لِفُلَانٍ، فَيَكُونُ ذَلِكَ إِقْرَارًا لَهُ. لَكِنَّهُ عَلَى الْإِضْمَارِ، كَأَنَّهُ قَالَ: هَذَا الشَّيْءُ، كَانَ لِفُلَانٍ، اشْتَرَيْتُهُ مِنْهُ. وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ ﴿حَرَمًا عَلَيْهِمْ طَبَقَتْ أُحِلَّتْ لَهُمْ﴾ أَيِ كَانَتْ لَهُمْ. وَكَذَلِكَ فِي حَرْفِ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَحَرْفِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: ﴿حَرَمًا عَلَيْهِمْ طَبَقَتْ أُحِلَّتْ لَهُمْ﴾ كَانَتْ.

وقوله تعالى: ﴿وَيَصَدِّقُهُمْ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ كَثِيرًا﴾ يَحْتَمِلُ هَذَا وَجْهَيْنِ: يَحْتَمِلُ أَنَّهُمْ صَدُّوا مَنْ يَسْتَحِلُّونَ، وَيَسْتَنْفِهُونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ؛ كَانُوا يَدُلُّونَ عَلَى الْبَاطِلِ وَعَلَى غَيْرِ سَبِيلِ اللَّهِ، فَذَلِكَ الصَّدُّ. وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُمْ كَانُوا يَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ بِالْقِتَالِ وَالْحَرْبِ.

الآية ١٦١

وقوله تعالى: ﴿وَأَخَذَهُمُ الرِّبَا وَقَدْ نُهُوا عَنْهُ﴾ دَلٌّ أَنَّ الرِّبَا لَمْ يَزَلْ مُحَرَّمًا عَلَى الْأُمَمِ كُلِّهَا كَمَا حُرِّمَ عَلَى هَذِهِ الْأُمَّةِ.

وقوله تعالى: ﴿وَأَكْبَهُمْ أَنْتَوَّلَ الْفَاسِدَ بِالْبَاطِلِ﴾ يَحْتَمِلُ هَذَا وَجْهَيْنِ: يَحْتَمِلُ^(٣) أَكَلَ أَمْوَالِهِمْ بِالْبَاطِلِ وَهُوَ^(٤) الرِّشْوَةُ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَكْبَهُمُ الشُّحْتَ﴾ [المائدة: ٦٢ و ٦٣] وَقِيلَ: هُوَ الرِّشْوَةُ، وَقِيلَ^(٥): مَا كَانُوا يَنَالُونَ مِنْ أَمْوَالِ الْأَنْبِيَاءِ وَالسُّفَلَةِ بِتَحْرِيفِهِمُ التَّوْرَةَ لَهُمْ، وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

وقوله تعالى: ﴿وَأَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ مِنْهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ الْآيَةُ ظَاهِرَةٌ.

الآية ١٦٢

وقوله تعالى: ﴿لَكِنَّ الرَّاكِبِينَ فِي الْغُلِيِّ﴾ اسْتَنْتَى الرَّاسِخِينَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ. وَالرُّسُخُ هُوَ إِبْثَاتُ الشَّيْءِ فِي الْقَلْبِ.

وقوله تعالى: ﴿لَكِنَّ الرَّاكِبِينَ فِي الْغُلِيِّ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أَنْزَلَ إِلَيْكَ وَمَا أَنْزَلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُؤْمِنِينَ الصَّالِحِينَ﴾ رُوِيَ عَنْ

(١) هِيَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿كُلُّ الظَّالِمِ كَانَ جَلًّا لِقِيٍّ لِمَنْزِلِهِ إِلَّا مَا حَرَّمَ لِمَنْزِلِهِ عَلَى نَفْسِهِ. مِنْ قَبْلِ أَنْ تَنْزَلَ التَّوْرَةُ﴾ [آل عمران: ٩٣]. (٢) أَدْرَجَ قَلْبَهَا فِي الْأَصْلِ وَم: أَنَّهُ. (٣) هَذَا هُوَ الْوَجْهُ الْأَوَّلُ. (٤) الْوَارِثُ سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (٥) هَذَا هُوَ الْوَجْهُ الثَّانِي.

عائشة رضي الله عنها [أنها] ^(١) قالت: (هذا خطأ من الكاتب، هو والمقيمون «الصلوة والمؤتات الركعة») وكذلك في حرف ابن مسعود رضي الله عنه والمقيمون «الصلوة والمؤتات الركعة».

وقال الكسائي: (وجه قراءتنا: «يؤمنون بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك والمؤمنين الصلوة» لقوله تعالى: «يؤمنون بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك» ويؤمنون بإقامة الصلاة كما قال عليه السلام في سورة البقرة: «ولكن آل من آمن بالله» [الآية: ١٧٧] معناه: ولكن آل الإيمان بالله).

وقال بغضهم: قوله تعالى: «يؤمنون بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك» وبالمؤمنين الصلاة يعني الرسل. وفي حرف حفصة رضي الله عنها «لكن الراسخون في العلم منهم والمؤمنون يؤمنون بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك والمؤمنين الصلوة» والمؤمنين «الركعة والمؤمنون بالله والمؤمنون الآخر» أولئك تؤتاهم «أجر عظيم» وكذلك في حرف أبي [بن كعب] ^(٢): والمؤمنين الصلاة بالنصب.

الآية ١٦٣ وقوله تعالى: «إنا أوحينا إليك كما أوحينا إلى نوح والأنبياء من بعده» قيل فيه بوجوه: قيل: قوله «كما أوحينا إلى نوح» الكاف صلة زائدة؛ معناه: إنا أوحينا إليك ما أوحينا إلى نوح ومن ذكر من بعده؛ أي لا يختلف ما أنزل إليك وما أنزل إلى غيرك من الرسل. وهو كقوله تعالى: «وإنه لفي زمر الأولين» [الشعراء: ١٩٦] وقوله تعالى ^(٣) «إن هذا لفي الصحف الأولى» ^(٤) [الأعلى: ١٨].

وقيل: «إنا أوحينا إليك» من الحجج والآيات ما يذلل على رسالتك وتبوتك كما أعطيت أولئك من الحجج والآيات على صدق ما دعوا ^(٥) من الرسالة والنبوة، ثم لم يؤمنوا.

وقيل: إن اليهود قالوا: إن محمداً لو كان يؤتى كتاباً جملةً كما أوتي موسى كتاباً جملةً من غير وحي، قال تعالى: «إنا أوحينا إليك كما أوحينا إلى نوح والأنبياء من بعده» وحياً من غير أن أوتي كل ^(٦) منهم كتاباً جملةً كما أوتي موسى. ثم كان أولئك رسلًا. فعلى ذلك محمد ﷺ رسول ^(٧)، وإن لم يؤت كتاباً كما أوتي موسى. والله أن يفعل ذلك، يؤتي من يشاء كتاباً كما أوتي موسى. والله أن يفعل ذلك، يؤتي من يشاء كتاباً جملةً مرةً، ومن ^(٨) يشاء يوجي إليه بالتفريق، والله أعلم بذلك.

وقوله تعالى: «وأوحينا إلى إبراهيم وإسماعيل وإسحق ويعقوب» ومن ذكر. يحتل ذكر إبراهيم ومن ذكر أولاده بعد قوله: «إنا أوحينا إليك كما أوحينا إلى نوح والأنبياء من بعده» على الشخصيص لإبراهيم ومن ذكر لأنه ذكر النبيين من بعد نوح، فدخلوا فيه. ثم خصهم ^(٩) بالذكر تفضيلاً وتخصيصاً ^(١٠). ويحتل أن يكون قوله تعالى: «والنبيين» الرسل الذين كانوا بعد نوح قبل إبراهيم. ثم ابتدأ الكلام، فقال «وأوحينا إلى إبراهيم» ومن ذكر.

وفي حرف حفصة رضي الله عنها: «إنا أوحينا إليك كما أوحينا إلى نوح» وكما أوحينا إلى الرسل من بعده ^(١١) وكما أوحينا إلى إبراهيم» فهذا يدل على ما ذكرنا من ابتداء الذكر لهم، والله أعلم.

والآية ترد ^(١٢) على القرامطة ومذاهبهم لأنهم يقولون: الرسل ستة، سابعهم قائم الزمان لأنه ذكر في الآية أكثر من عشرة، فظهر كذبهم بذلك وجعلهم التي سألها لهم الشيطان، وزينها في قلوبهم.

الآية ١٦٤ وقوله تعالى: «ورسلنا قد قصصناهم عليك من قبل» ١٢٠ - ١/ ورسلنا لم نقصصهم عليك» ذكر في بغض القصة أن اليهود قالوا: ما بال موسى لم يذكر في من الأنبياء؟ فأنزل الله ﷻ: «ورسلنا قد قصصناهم عليك من قبل» هؤلاء بمكة في الأنعام ^(١٣) وفي غيرها ^(١٤) لأنه قيل: إن هذه السورة مدنية. ثم في قوله تعالى: «ورسلنا لم نقصصهم عليك» دلائل من وجوه:

(١) ساقطة من الأصل وم. (٢) ساقطة من الأصل وم. (٣) في الأصل وم. (٤) أدرج بعدها في الأصل وم: الآية. (٥) في الأصل وم: ادعوا. (٦) في الأصل وم: كلا. (٧) في الأصل وم: رسولا. (٨) الواو ساقطة من الأصل. (٩) في الأصل وم: بعدهم. (١٠) أدرج بعدها في الأصل وم: لهم. (١١) في الأصل وم: بعدهم. (١٢) في الأصل وم: تدل. (١٣) المقصود قوله تعالى: «يُصَوِّرُ لَكُمْ أَمْثَالَكُمْ رَسُولٌ مِّنكُمْ يُخَوِّنُ عَلَيْكُمْ نَبِيًّا...» [الأعراف: ٣٥]. (١٤) في الأصل وم: «يُنَبِّئُكُمْ رَسُولٌ مِّنكُمْ يُخَوِّنُ عَلَيْكُمْ نَبِيًّا...» [الأعراف: ٣٥].

أخذها: أن معرفة الرُّسُلِ بأجمعهم واجداً بعد واحد ليس من شرط الإيمان بعد أن يؤمنَ بهم جميعاً لأنه أخبرَ ١٦٤ أن من الرُّسُلِ مَنْ «لَمْ تَقْصُصْهُمْ عَلَيْكَ» ولو كانت (١) معرفتهم من شرط الإيمان لَقُصِّصَ عَلَيْهِمْ جميعاً، لا يَحْتَمِلُ تَرْكَ ذلك. دل أنه ليس ذلك من شرط الإيمان، والله أعلم.

والثاني: أن الإيمان ليس هو المعرفة، ولكنه التصديق لأنه لم يُؤخذ عليه معرفة الرُّسُلِ [وقد أخبر] (٢) بتصديقهم والإيمان بهم جملة.

وقوله ١٦٥: «وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا» اختلف فيه: قال بعضهم: خلق الله كلاماً وصوتاً، وألقى ذلك في مسامعيهم. وقال آخرون: كتب له كتاباً، فكلمه بذلك، فذلك معنى قوله: «وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا» لا أن كلمه بكلاميه. ولا نذري كيف كان سيوى أنا نعلم أحدث صوتاً لم يكن، فاستمع موسى ذلك كيف شاء، وما يشاء ممن شاء لأن كلامه الذي هو موصوف به في الأزل ولا يوصف بالحروف ولا بالهجاء ولا بالصوت ولا بشيء مما يوصف به كلام الخلق بحال. وما يُقال هذا كلام الله، إنما يُقال على الموافقة والمجاز كقوله تعالى: «حَتَّى يَسْمَعَ كَلَمَ اللَّهِ» [التوبة: ٦] ولا سبيل له أن يسمع كلام الله الذي هو موصوف به بالأزل، ولكنه على الموافقة والمجاز يُقال بذلك.

وقوله تعالى: «وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا» يخرج هذا، والله أعلم، مخرج التخصيص له، إذ ما من رسولٍ إلا وقد كان له خصوصية. ولموسى (٣) إذ كلمه من غير أن كان ثمة سفير أو رسول، وكان لسائر الرُّسُلِ وحي يوحى إليهم، أي دليل لرُّسُلِ، والله أعلم.

وقوله تعالى: «وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا» دل المصدّر على تحقيق الكلام؛ إذ المصادر مما تؤكد حقائق ما له المصادر في موضع اللغة. وأيد ذلك الأمر المشهور من تسمية موسى: كلم الله، وما جرى على السنين الخلق من القول بأن الله كلم موسى، فثبت أنه كان له في ما كلمه خصوصية، لم يشركه فيها (٤) غيره من الرُّسُلِ. وعلى حق الوحي وإنزال الكتب له شريك (٥) في ذلك من الرُّسُلِ. فثبت أن لما وصف به موسى خصوصية [وخصوصية] (٦) كثير من الرُّسُلِ بأسماء أو نعوت أوجبَتْ لهم الفضيلة بها، وإن كان حمل ما يَحْتَمِلُ تلك الخصوصية، قد تتوجه إلى ما قد يشترك في ذلك جملة الرُّسُلِ: فعلى ذلك أمر تكليم (٧) موسى ﷺ.

الآية ١٦٥

وقوله تعالى: «رُسُلًا مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ» أخبر أنه بعث الرُّسُلَ بالبشارة في العاقبة لمن أطاعه والإنذار لمن عصاه. فهذا ليُعلم أن كل أمر، لا عاقبة له، فهو عبث، وليس من الحكمة، وأن الذي دعا الرُّسُلَ الخلق إليه إنما دعوا لأمر له عاقبة، إذ في عقل كل أحد أمر، لا عاقبة له ليس بحكمة، فهذا، والله أعلم، معنى قوله: «رُسُلًا مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ» لمن أطاع الله بالجَنَّةِ «وَمُنْذِرِينَ» لمن عصاه بالنار.

وقوله تعالى: «إِنَّمَا يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ» يَحْتَمِلُ هذا وجهين: يَحْتَمِلُ «إِنَّمَا يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ» الاحتجاج بأنه لم يرسل الرُّسُلَ إلينا، وإن لم يكن لهم في الحقيقة عند الله ﷻ ذلك، فيقولوا: «لَوْلَا أَرْسَلْتَ إِلَيْنَا رَسُولًا فَنُتَّبِعَ آيَاتِكَ مِنْ قَبْلِ أَنْ نَذِلَّ وَنَخْزَى» [طه: ١٣٤]

ويَحْتَمِلُ قوله تعالى: «إِنَّمَا يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ» حقيقة الحجة: [فأما ما] (٨) يكون في العبادات والشرائع التي سبيل معرفتها السمع لا العقل، فلا تكون [الحجة] (٩). وأما الدين فإن سبيل لزومه العقل، فلا يكون لهم في ذلك على الله حجة، إذ في خلقه كل أحد من الدلائل ما لو تأمل وتفكر فيها لدلت (١٠) له على الهيئته وعلى وحدانيته وربوبيته، لكن بعث الرُّسُلَ لقطع الاحتجاج لهم عنه، وإن لم يكن لهم الحجة. وإن كان على حقيقة الحجة، فهو في العبادة والشرائع، فبعث الرُّسُلَ (١١) على قطع الحجة لهم، والله أعلم.

(١) في الأصل وم: كان. (٢) في الأصل وم: وأخذ. (٣) الواو ساقطة من الأصل وم. (٤) في الأصل وم: فيه. (٥) أدرج بعدها في الأصل وم: فيه. (٦) ساقطة من الأصل وم. (٧) من م، في الأصل: تكليف. (٨) في الأصل وم: لكن ذلك إنما. (٩) ساقطة من الأصل وم. (١٠) في الأصل وم: لدل. (١١) في الأصل وم: الرجل.

وقوله تعالى: ﴿وَكَانَ اللَّهُ غَنِيًّا حَكِيمًا﴾ أي لا يُعْجِزُهُ شَيْءٌ عَنْ إِعْزَازِ مَنْ أَرَادَ أَنْ [يُعِزَّهُ، وَلَا عَنْ] ^(١) إِذْلَالِ مَنْ أَرَادَ إِذْلَالَهُ ﴿حَكِيمًا﴾ يَعْرِفُ وَضَعَ كُلِّ شَيْءٍ مَوْضِعَهُ، وَقَدْ ذَكَّرْنَا تَأْوِيلَهُ فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ.

الآية ١٦٦ وقوله تعالى: ﴿لَكِنَّ اللَّهَ يَشْهَدُ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ أَنْزَلَهُ بِعِلْمِهِ وَاللَّهُ يَشْهَدُونَ﴾ قِيلَ فِيهِ بوجهين: قِيلَ: يَشْهَدُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَالْمَلَائِكَةُ يَشْهَدُونَ أَيْضًا أَنَّ هَذَا الَّذِي أُنْزِلَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ لَا كَمَا ﴿يَقُولُونَ إِنَّمَا يَكَلِّمُهُ بَشَرٌ﴾ [النحل: ١٠٣] [وَقَوْلِهِ تَعَالَى] ^(٢) ﴿وَقَالُوا مَا هَذَا إِلَّا إِنْكَافُتٌ مَقْرُوءٌ﴾ [سبأ: ٤٣] [وَقَوْلِهِ تَعَالَى] ^(٣) ﴿إِنْ هَذَا إِلَّا آتِخْلُفٌ﴾ [ص: ٧] كَمَا قَالُوا.

وقيل: قوله تعالى: ﴿لَكِنَّ اللَّهَ يَشْهَدُ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ﴾ أي يَبَيِّنُ بِالْآيَاتِ وَالْحُجَجِ [مَا] ^(٤) يَنْجِزُ الْخَلَائِقُ عَنْ إِتْيَانِ مِثْلِهَا، وَيُثَبِّتُهُمُ الْإِقْرَارَ بِأَنَّهُ إِنَّمَا أُنْزِلَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وقوله تعالى: ﴿أَنْزَلَهُ بِعِلْمِهِ﴾ يَخْتَمِلُ وَجْهَيْنِ: [يَخْتَمِلُ] ^(٥) أَنْزَلَهُ بِالْآيَاتِ وَالْحُجَجِ السَّمَاوِيَّةِ. وَيَخْتَمِلُ ﴿أَنْزَلَهُ بِعِلْمِهِ﴾ أي أَنْزَلَهُ عَلَى عِلْمٍ مِنْهُ بِمَنْ يَقْبَلُ وَبِمَنْ لَا يَقْبَلُ، لَيْسَ كَمَا يَتَّبِعُ مُلُوكُ الْأَرْضِ بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ رِسَالًا وَهَدَايَا؛ لَا يَغْلَمُونَ قَبُولَهَا وَلَا رَدَّهَا، وَلَا عِلْمَ لَهُمْ بِمَنْ يَقْبَلُهَا وَبِمَنْ يَرُدُّهَا. فَلَوْ كَانَ لَهُمْ بِذَلِكَ عِلْمٌ مَا أَرْسَلُوا الرُّسُلَ، وَلَا بَعَثُوا الْهَدَايَا، إِذَا عَلِمُوا أَنَّهُمْ لَا يَقْبَلُونَ. فَاخْبَرَ ﷻ أَنَّهُ عَلَى عِلْمٍ مِنْهُ أَنْزَلَ بِمَنْ يَقْبَلُ وَبِمَنْ يَرُدُّ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وقوله تعالى: ﴿وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾ أي شَاهِدًا عَلَى مَا ذَكَّرْنَا مِنْ شَهَادَتِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَى أَحَدِ التَّائِيلِينَ وَيَخْتَمِلُ قَوْلُهُ ﴿شَهِيدًا﴾ أي مُبَيِّنًا أَي كَفَى بِاللَّهِ مُبَيِّنًا بِالْآيَاتِ وَالْحُجَجِ.

وعن ابن عباس رضي الله عنه [أَنَّهُ] ^(٦) قَالَ: لَمَّا نَزَلَ [قَوْلُهُ تَعَالَى] ^(٧) ﴿لَكِنَّ الرَّاكِبِينَ فِي الْغُلِيِّ يَنْتَهِي﴾ [النساء: ١٦٦] إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ﴾ الْآيَةِ [النساء: ١٦٥] قَالَتْ قُرَيْشٌ: مَنْ يَشْهَدُ لَكَ أَنَّ مَا تَقُولُ حَقٌّ؟ فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿لَكِنَّ اللَّهَ يَشْهَدُ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ أَنْزَلَهُ بِعِلْمِهِ وَاللَّهُ يَشْهَدُونَ وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾ أَوْ أَنْزَلَ: ﴿قُلْ أَكْبَرُ شَهِدَةٍ قُلْ اللَّهُ شَهِيدٌ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ﴾ الْآيَةِ [الأنعام: ١٩].

الآية ١٦٧ وقوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ أي كَفَرُوا بِآيَاتِ اللَّهِ ﴿وَصَدَّوْا﴾ النَّاسَ ﴿عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ قَدْ ضَلُّوا ضَلَالًا بَعِيدًا﴾ أي قَدْ تَاهَوْا، وَتَحَيَّرُوا تَحْيِيرًا طَوِيلًا. وَيَخْتَمِلُ ﴿قَدْ ضَلُّوا ضَلَالًا بَعِيدًا﴾ أَي هَلَكُوا هَلَاكًا، لَا نَجَاةَ ^(٨) لَهُمْ، وَقَدْ ذَكَّرْنَا هَذَا فِي مَا تَقَدَّمَ فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ.

الآية ١٦٨ وقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَظَلَمُوا﴾ أي كَفَرُوا بِآيَاتِ اللَّهِ وَحُجَجِهِ، وَظَلَمُوا أَمْرَ اللَّهِ، وَتَرَكُوهُ. وَيَخْتَمِلُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَكْفُرُوا﴾ حِينَ جَعَلُوا أَنْفُسَهُمْ لِغَيْرِ اللَّهِ، وَجَعَلُوا الْعِبَادَةَ لِمَنْ دُونَهُ، وَهُوَ إِنَّمَا خَلَقَهُمْ لِيَجْعَلُوا عِبَادَتَهُمْ لَهُ، فَقَدْ وَضَعُوا أَنْفُسَهُمْ فِي غَيْرِ مَوْضِعِهَا؛ لِلذَّكَ وَصَفَهُمْ بِالظُّلْمِ لِأَنَّ الظُّلْمَ وَضَعَ شَيْءٌ فِي غَيْرِ مَوْضِعِهِ. وَيَخْتَمِلُ ﴿وَلَا تَكْفُرُوا﴾ أَنْفُسَهُمْ، وَإِنْ كَانُوا لَا يَقْصِدُونَ ظُلْمَ أَنْفُسِهِمْ فَإِنَّ حَاصِلَ ذَلِكَ يَرْجِعُ إِلَى أَنْفُسِهِمْ، فَكَانَتْهُمْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

الآية ١٦٩ وقوله تعالى: ﴿لَمْ يَكُنِ اللَّهُ يَجْعَلْ لَهُمْ وَلَا لِيَدِيهِمْ طَرِيقًا﴾ ﴿إِلَّا طَرِيقَ جَهَنَّمَ﴾ كَأَنَّهُ عَلَى الْإِضْمَارِ بِالْأَلَا يَهْدِيهِمْ فِي الْآخِرَةِ طَرِيقًا ﴿إِلَّا طَرِيقَ جَهَنَّمَ﴾. وَيَخْتَمِلُ مَا قَالَ أَهْلُ التَّأْوِيلِ؛ قَالُوا: لَا يَهْدِيهِمْ طَرِيقَ الْإِسْلَامِ ﴿إِلَّا طَرِيقَ جَهَنَّمَ﴾ طَرِيقَ الْكُفْرِ وَالشُّرْكِ، وَهَمَا ^(٩) طَرِيقَا جَهَنَّمَ فِي الدُّنْيَا، وَالْإِسْلَامُ، هُوَ طَرِيقُ الْجَنَّةِ فِي الدُّنْيَا.

وهذه الآية والآية الأولى فِي قَوْمٍ، عَلِمَ اللَّهُ أَنَّهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ أَبَدًا، وَيَمُوتُونَ عَلَى ذَلِكَ حِينَ أَخْبَرَ / ١٢٠ - ب/ أَنَّهُ ﷻ لَا يَغْفِرُ لَهُمْ، وَلَا يَهْدِيهِمْ ﴿خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا﴾ وَكَانَ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرًا.

(١) فِي الْأَصْلِ وَم: يَعْجِزُهُ وَلَا عَلَى. (٢) فِي الْأَصْلِ وَم: وَ. (٣) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (٤) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (٥) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (٦) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (٧) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (٨) فِي الْأَصْلِ وَم: تَجَارَةٌ. (٩) الْوَاوُ سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ.

الآية ١٧٠

وقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَكُمْ الرَّسُولُ بِالْحَقِّ مِنْ رَبِّكُمْ﴾ يَحْتَمِلُ قَوْلُهُ ﴿بِالْحَقِّ مِنْ رَبِّكُمْ﴾ بِالْحَقِّ الَّذِي لِيُغْضِبَكُمْ عَلَى بَعْضٍ؛ قَدْ جَاءَكُمْ الرَّسُولُ مِنَ اللَّهِ بَيِّنَاتٍ ذَلِكَ كُلُّهُ. وَيَحْتَمِلُ قَوْلُهُ ﴿قَدْ جَاءَكُمْ الرَّسُولُ بِالْحَقِّ مِنْ رَبِّكُمْ﴾ بِالْحَقِّ الَّذِي هُوَ ضِدُّ الْبَاطِلِ وَنَقِيضُهُ، وَفَرَقَ بَيْنَهُمَا، وَأَزَالَ الشُّبُهَةَ إِنْ لَمْ تُعَانِدُوا، وَلَمْ تُكَابِرُوا ﴿فَقَامُوا خَيْرًا لَكُمْ﴾ لِأَنَّ الَّذِي كَانَ يَمْنَعُهُمْ عَنِ الْإِيمَانِ بِاللَّهِ حُبُّ الرِّئَاسَةِ وَخَوْفُ زَوَالِ الْمَنَافِعِ الَّتِي كَانَتْ لَهُمْ، فَقَالَ: ﴿فَقَامُوا خَيْرًا لَكُمْ﴾ لِأَنَّ ذَلِكَ لَكُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ دَائِمٌ، لَا يَزُولُ، ذَلِكَ خَيْرٌ لَكُمْ مِنَ الَّذِي يَكُونُ فِي وَقْتٍ، ثُمَّ يَزُولُ عَنْكُمْ عَنْ سَرِيعٍ.

وقوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَكْفُرُوا فَإِنَّ اللَّهَ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ الْآيَةُ: يُخْبِرُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، أَنَّ اللَّهَ^(١) يَأْمُرُ خَلْقَهُ، وَيَنْهَى، لَيْسَ يَأْمُرُ، وَيَنْهَى لِحَاجَةٍ لَهُ وَلِمَنْفَعَةٍ، وَلَكِنْ يَأْمُرُ، وَيَنْهَى لِحَاجَةِ الْخَلْقِ وَمَنَافِعِهِمْ؛ إِذْ مَنْ لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَمُلْكُهُمَا لَا تَقَعُ لَهُ حَاجَةٌ وَلَا مَنَفَعَةٌ، وَهُوَ غَنِيٌّ بِذَاتِهِ.

وقوله تعالى: ﴿وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ ﴿عَلِيمًا﴾ عَنْ عِلْمٍ بِأَحْوَالِكُمْ؛ خَلَقَكُمْ لَا عَنْ جَهْلِ، ﴿عَلِيمًا﴾ بِمَا بِهِ صَلَاحُكُمْ وَفَسَادُكُمْ ﴿حَكِيمًا﴾ جِئِن رَضَعَ كُلُّ شَيْءٍ مَوْضِعَهُ.

ويَحْتَمِلُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ تَكْفُرُوا فَإِنَّ اللَّهَ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ وَجَهًا آخَرَ؛ وَهُوَ الَّذِي تَكْفُرُونَهُ يَقْدِرُ أَنْ يَخْلُقَ خَلْقًا آخَرَ مِثْلَكُمْ يُطِيعُونَهُ إِذْ لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

الآية ١٧١

وقوله تعالى: ﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَا تَقْلُوبُوا فِي دِينِكُمْ﴾ وَالْعُلُوُّ فِي الدِّينِ هُوَ الْمُجَاوِزَةُ عَنِ الْحَدِّ الَّذِي حُدِّ لَهُمْ [وَكَذَلِكَ الْإِغْتِدَاءُ وَهُوَ الْمُجَاوِزَةُ عَنِ الْحَدِّ الَّذِي حُدِّ لَهُمْ]^(٢) فِي الْفِعْلِ وَفِي النَّطْقِ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: تَفْسِيرُ الْعُلُوِّ مَا ذَكَرَ: ﴿وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ﴾ فَالْقَوْلُ عَلَى اللَّهِ بِمَا لَا يَلِيقُ بِهِ غُلُوٌّ. وَقِيلَ: ﴿لَا تَقُولُوا﴾ لَا تَعْمَقُوا ﴿فِي دِينِكُمْ﴾ وَلَا تَشَدُّدُوا، فَيَحْمِلُكُمْ ذَلِكَ عَلَى الْإِفْتِرَاءِ عَلَى اللَّهِ وَالْقَوْلِ بِمَا لَا يَحِلُّ، وَلَا يَلِيقُ. وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ﴾ إِلَّا الصَّدَقُ^(٣).

وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: ﴿لَا تَقْلُوبُوا فِي دِينِكُمْ وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ﴾ يَقُولُ: (لَا تَقُولُوا: اللَّهُ تَعَالَى [وَلَدٌ أَوْ صَاحِبَةٌ]^(٤)). وَفِي حَرْبٍ حَفْصَةً رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: وَلَا تَقُولُوا^(٥): اللَّهُ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ. إِنَّمَا هُوَ إِلَهٌ وَاحِدٌ.

وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ اللَّهِ﴾ الْخَطَابُ بِقَوْلِهِ: ﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَا تَقْلُوبُوا فِي دِينِكُمْ﴾ فِي حَقِيقَةِ الْمَنْعَى لِلْخَلْقِ كُلِّهِمْ لِأَنَّ عَلَى الْخَلَائِقِ أَلَّا يَغْلُوا فِي دِينِهِمْ، وَهُوَ فِي الظَّاهِرِ فِي أَهْلِ الْكِتَابِ؛ وَالْمَقْصُودُ مِنْهُ النَّصَارَى دُونَ غَيْرِهِمْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ حَتَّى يُعْلَمَ أَنَّ لَيْسَ فِي مَخْرَجِ عُمُومِ اللَّفْظِ دَلِيلُ الْمُرَادِ وَلَا فِي مَخْرَجِ خُصُوصِهِ دَلِيلُ خُصُوصِهِ. وَلَكِنْ قَدْ يُرَادُ بِعُمُومِ اللَّفْظِ الْخُصُوصُ وَخُصُوصِ اللَّفْظِ الْعُمُومُ، فَيُظَلُّ بِهِ قَوْلُ مَنْ يَتَّقِدُ بِعُمُومِ اللَّفْظِ عُمُومَ الْمُرَادِ وَبِخُصُوصِ اللَّفْظِ خُصُوصَهُ.

ثُمَّ افْتَرَقَتِ النَّصَارَى عَلَى ثَلَاثٍ^(٦) فَرَقَ فِي عِيسَى، صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ، بَعْدَ اتِّفَاقِهِمْ عَلَى أَنَّهُ ابْنُ مَرْيَمَ؛ قَالَ بَعْضُهُمْ: هُوَ إِلَهٌ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: ابْنُ الْإِلَهِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: هُوَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ: الرَّبُّ وَالْمَسِيحُ وَأُمُّو. فَأَكْذَبَهُمُ اللَّهُ فِي قَوْلِهِمْ، وَاخْبَرَ أَنَّهُ رَسُولُ اللَّهِ ابْنُ مَرْيَمَ. وَلَوْ كَانَ هُوَ إِلَهًا لَكَانَتْ أُمُّهُ أَحَقُّ أَنْ تَكُونَ إِلَهًا، لِأَنَّ أُمَّهُ كَانَتْ قَبْلَ عِيسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَمَنْ كَانَ قَبْلَهُ أَحَقُّ بِذَلِكَ بِمَنْ يَكُونُ مِنْ بَعْدِهِ، وَلَئِنْ مَنِ اتَّخَذَ الْوَلَدَ إِنَّمَا يَتَّخِذُ مِنْ جَوْهَرِهِ، لَا يَتَّخِذُ مِنْ غَيْرِ جَوْهَرِهِ. فَلَوْ كَانَ بِمَنْ يَجُوزُ أَنْ يَتَّخِذَ مِنْ جَوْهَرِ الْبَشَرِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَوْ أَرَدْنَا أَنْ نَتَّخِذَ لَكُمُ لَآخِذَةً مِنْ لَدُنَّا﴾ الْآيَةُ [الأنبياء: ١٧].

وقوله تعالى: ﴿وَكَلِمَتُهُ أَلْقَاهَا إِلَى مَرْيَمَ وَدُخِّنَ مِنْهُ﴾ قَالَ بَعْضُهُمْ: كَلِمَتُهُ: أَنْ قَالَ لَهُ: ﴿كُنْ﴾ [آل عمران: ٤٧-٥٩ ومريم: ٣٥] فَكَانَ. لَكِنَّ الْخَلَائِقَ كُلَّهُمْ [لَيْسُوا]^(٧) فِي هَذَا كَعِيسَى لِأَنَّ كُلَّ الْخَلَائِقِ مَا^(٨) كَانُوا بِقَوْلِهِ ﴿كُنْ﴾ فَكَانُوا، فَلَيْسَ لَهُمْ كَعِيسَى^(٩) خُصُوصِيَّةٌ.

(١) فِي الْأَصْلِ رَمَ: مَا. (٢) مِنْ م، سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ. (٣) فِي الْأَصْلِ: الْقَوْلُ، فِي م: أَيِ الصَّدَقِ. (٤) فِي الْأَصْلِ رَمَ: وَلَدًا وَلَا صَاحِبَةً. (٥) فِي الْأَصْلِ رَمَ: تَقُولُ. (٦) فِي الْأَصْلِ رَمَ: ثَلَاثَةٌ. (٧) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ رَمَ. (٨) فِي الْأَصْلِ رَمَ: إِنَّمَا. (٩) فِي الْأَصْلِ رَمَ: فَكَانَ فَلَيْسَ لِعِيسَى.

واضله انه سماء^(١): كَلِمَةُ اللَّهِ لَمَّا الْقَاهَا إِلَى مَرْيَمَ، وَلَا تَذَرِي أَيَّ كَلِمَةٍ كَانَتْ؟ وَإِنَّمَا خَلَقَهُ بِكَلِمَتِهِ الَّتِي الْقَاهَا إِلَيْهَا، فَسَمَاءُ بِذَلِكَ كَمَا خَلَقَ آدَمَ مِنْ تُرَابٍ، فَنَسَبَهُ^(٢) إِلَيْهِ، وَحَوَاءُ خَلَقَهَا مِنْ ضِلْعِ آدَمَ، فَنَسَبَهَا إِلَيْهِ، وَسَائِرُ الْخَلْقِ خَلَقَهُمْ مِنَ التُّطْفَةِ، فَنَسَبَهُمْ إِلَيْهَا. فَقُلِيَ ذَلِكَ عِيسَى لَمَّا خَلَقَهُ بِكَلِمَةِ الْقَاهَا إِلَيْهَا نَسَبَهُ^(٣) إِلَيْهِ. لَكِنْ فِي آدَمَ وَغَيْرِهِ مِنَ الْخَلَائِقِ ذَكَرَ فِيهِمُ التَّغْيِيرُ مِنْ حَالٍ إِلَى حَالٍ، وَلَمْ يَذْكُرْ ذَلِكَ فِي عِيسَى، فَيَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ لَهُ الْخُصُوصِيَّةُ بِذَلِكَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وقوله تعالى: ﴿رُوحٌ مِنْهُ﴾ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿تَنفَخْنَا فِيهِ مِنْ رُوحِنَا﴾ [التحریم: ١٢] فَسَمِيَ ذَلِكَ رُوحًا لِمَا بِهِ كَانَ يُخَيِّى الْمَوْتَى. أَلَا تَرَى أَنَّهُ سَمِيَ الْقِرَآنَ رُوحًا، وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِنْ أَمْرِنَا﴾ [الشورى: ٥٢] سَمَاءُ رُوحًا يُخَيِّى الْقُلُوبَ كَمَا يُخَيِّى الْإِبْدَانِ بِالرُّوحِ.

وقيل: ﴿رُوحٌ مِنْهُ﴾ أَيِ أَحْيَاءِ اللَّهِ، وَجَعَلَهُ رُوحًا، قِيلَ: ﴿رُوحٌ مِنْهُ﴾ أَيِ رَسُولٍ^(٤) مِنْهُ. وَقِيلَ: ﴿رُوحٌ مِنْهُ﴾ أَيِ أَمْرِ مِنْهُ.

وقوله تعالى: ﴿فَتَأْتُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ. وَلَا تَقُولُوا نَحْنُ﴾ لَأَنَّ الرُّسُلَ كُلَّهُمْ لَمْ يَدْعَوْكُمْ إِلَى الَّذِي أَنْتُمْ عَلَيْهِ؛ إِنَّهُ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ، إِنَّمَا دَعَاكُمْ الرُّسُلُ [إِلَى]^(٥) أَنَّ اللَّهَ إِلَهٌ وَاحِدٌ لَا شَرِيكَ لَهُ وَلَا وَلَدٌ ﴿أَنْتَهُمْ خَيْرٌ لَكُمْ﴾ بِمَا ذَكَرْنَا بِالْآيَاتِ الْأُولَى. وَقَوْلُهُ: ﴿وَلَا تَقُولُوا نَحْنُ﴾ بِالرُّفْعِ، أَيِ لَا تَقُولُوا: هُوَ ثَلَاثَةٌ.

وقوله تعالى: ﴿سُبْحَنَهُ أَنْ يَكُونَ لَهُ وَلَدٌ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ نَزَّةُ نَفْسُهُ عَنْ عَظِيمٍ مَا قَالُوا فِيهِ بَأَنَّ لَهُ وَلَدًا. ثُمَّ أَخْبَرَ أَنَّ ﴿لَمْ يَكُنْ لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ وَإِنَّمَا يَتَّخِذُ الْوَلَدَ لِإِخْدَى خِصَالِ ثَلَاثٍ: إِنَّمَا لِحَاجَةِ تَمَسُّهُ، فَيَذْفَعُهَا بِهِ عَنْ نَفْسِهِ، وَإِنَّمَا^(٦) لِيُوحِشِيهُ، فَيَسْتَأْنِسُ بِهِ [وَأَمَّا]^(٧) لِيُخَوِّفَ غَلْبَةَ الْعَدُوِّ، فَيَسْتَنْصِرُ بِهِ، وَيَقْهَرُهُ أَوْ لِمَا يَخَافُ الْهَلَاكَ، فَيَتَّخِذُ الْوَلَدَ لِيَرِثَ مُلْكَهُ. فَإِذَا كَانَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ بِتَعَالَى^(٨) عَنْ أَنْ تَمَسُّهُ حَاجَةٌ، أَوْ تُصِيبَهُ وَخْشَةٌ، أَوْ [يَخَافُ لِمُلْكِهِ زَوَالًا، فَإِنَّهُ]^(٩) يَتَعَالَى عَنْ أَنْ يَتَّخِذَ وَلَدًا، وَهُوَ عَبْدُهُ.

[وقوله تعالى]^(١٠): ﴿وَكُنْ بِاللَّهِ وَكِيلًا﴾ قِيلَ: حَافِظًا، وَقِيلَ: شَهِيدًا، وَقِيلَ: الْوَكِيلُ، هُوَ الْقَائِمُ فِي الْأُمُورِ كُلِّهَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وقوله تعالى: ﴿لَنْ يَسْتَنْكِفَ الْمَسِيحُ أَنْ يَكُونَ عَبْدًا لِلَّهِ وَلَا الْمَلَائِكَةُ الْمُقَرَّبُونَ﴾ تَكَلَّمَ النَّاسُ فِي هَذِهِ الْآيَةِ. قَالَ الْحَسَنُ: (فِيهِ تَفْضِيلُ الْمَلَائِكَةِ عَلَى الْبَشَرِ لِوُجُوهٍ:

أَحَدُهَا: [لأنه قال الله تعالى: ﴿لَنْ يَسْتَنْكِفَ الْمَسِيحُ أَنْ يَكُونَ عَبْدًا لِلَّهِ وَلَا الْمَلَائِكَةُ الْمُقَرَّبُونَ﴾ لَأَنَّ الثَّانِي يَخْرُجُ مَخْرَجَ التَّأَكُّيدِ لِلأَوَّلِ. وَابْدَأَ إِنَّمَا يَذْكُرُ مَا بِهِ يُؤَكِّدُ إِذَا كَانَ أَفْضَلُ مِنْهُ وَارْفَعَ، لَا يَكُونُ التَّأَكُّيدُ بِمِثْلِهِ وَلَا بِمَا دُونَهُ، كَمَا يَقَالُ: لَا يَقْدِرُ أَنْ يَخْلَعَ هَذِهِ الْخَشَبَةَ وَاحِدًا وَلَا عَشْرَةَ، وَلَا يَفْعَلُ هَذَا الْعَمَلُ وَاحِدًا وَلَا عَدَدًا.

وَالثَّانِي: [لأنه]^(١١) قَالَ تَعَالَى: ﴿لَا يَعْصُونَ اللَّهَ مَا أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾ [التحریم: ٦] وَقَالَ ﷻ: ﴿يَسْتَحُونَ أَتِيلَ وَالنَّهَارَ لَا يَفْقُرُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٠] وَقَالَ فَكَيْفَ يَسْتَوِي حَالُ مَنْ يَعْصِي مَعَ حَالِ مَنْ لَا يَعْصِي، وَحَالُ مَنْ لَا يَفْتَرُّ عَنْ عِبَادَتِهِ طَرَفَةً عَيْنٍ مَعَ حَالِ مَنْ يَزْتَكِبُ الْمَنَاهِي؟

وَالثَّلَاثُ: لِمَا^(١٢) قَالَ اللَّهُ تَعَالَى حِكَايَةً عَنْ إِبْلِيسَ حِينَ قَالَ لِآدَمَ وَحَوَاءَ ﷻ: ﴿مَا يَهْبِكُمَا رَبُّكُمَا عَنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ إِلَّا أَنْ تَكُونَا مَلَائِكَةً أَوْ تَكُونَا مِنَ الْخَالِدِينَ﴾ [الأعراف: ٢٠] لَوْ لَمْ يَكُنْ لِلْمَلَائِكَةِ فَضْلٌ عَلَيْهِمْ^(١٣) وَمَنْزِلَةٌ، لَيْسَ ذَلِكَ لِلْبَشَرِ، لَمْ يَكُنْ إِبْلِيسَ الَّذِي يَفْتَرُّهُمَا بِذَلِكَ الْمَلَائِكَةِ وَالْوَعْدَ لِهَمَا أَنَّهُمَا يَصِيرَانِ مَلَائِكِينَ، وَلَا كَانَ آدَمَ وَحَوَاءُ بِاللَّذِينَ^(١٤) يُغَرَّانِ بِذَلِكَ. دَلٌّ أَنَّ الْمَلَائِكَةَ أَفْضَلُ مِنَ الْبَشَرِ.

(١) فِي الْأَصْلِ وَم: سَمَى. (٢) فِي الْأَصْلِ وَم: فَنَسَبَ. (٣) فِي الْأَصْلِ وَم: نَسَبَ. (٤) فِي الْأَصْلِ وَم: وَرَسُولًا. (٥) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم.
(٦) فِي الْأَصْلِ وَم: أَوْ، (٧) فِي م: أَوْ، سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ. (٨) فِي م: وَتَعَالَى. (٩) فِي الْأَصْلِ وَم: لِمَلَائِكَةِ زَوَالٍ. (١٠) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم.
(١١) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (١٢) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (١٣) فِي الْأَصْلِ وَم: مَا. (١٤) فِي الْأَصْلِ وَم: عِنْدَهُمْ. (١٥) فِي الْأَصْلِ وَم: بِالَّذِي.

الرابع: لأن^(١) الأنبياء، صلوات الله عليهم، ما استغفروا لأحد إلا بدؤوا بالاستغفار لأنفسهم ثم لغيرهم من المؤمنين كقول نوح عليه السلام: ﴿رَبِّ اغْفِرْ لِي وَلِوَلَدَيَّ﴾ الآية [نوح: ٢٨] وكقول إبراهيم عليه السلام: ﴿رَبَّنَا اغْفِرْ لِي ۖ ١٢١ - وَلِوَلَدَيَّ وَالْمُؤْمِنِينَ﴾ [إبراهيم: ٤١] وما أمر الله ﷻ نبيه محمداً ﷺ بالاستغفار، فقال: ﴿وَأَسْتَغْفِرُ لَذَلِكَ﴾ الآية [غافر: ٥٥] ومحمد: ١٩ وقال: ﴿لِغْفَرِ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ﴾ [الفتح: ٢] وما أمر بذلك، وما فعلوا ذلك إلا لما يَحْتَمِلُ ذلك فيهم).

والملائكة لم يَسْتَغْفِرُوا لأنفسهم، ولكنهم طلبوا المغفرة للمؤمنين من البشر كقوله تعالى: ﴿فَاغْفِرْ لِلَّذِينَ تَابُوا وَاتَّبَعُوا سَبِيلَكَ وَقِهِمْ عَذَابَ الْجَحِيمِ﴾ [غافر: ٧]. وإلى هذا ذهب الناس بتفضيلهم الملائكة على البشر.

وقال^(٢) آخرون بتفضيل البشر على الملائكة. ولا يجب أن يتكلم في تفضيل البشر على الإطلاق على الملائكة لأنهم يعمَلون بالفساد وبكل فسق إلا أن يتكلم في تفضيل أهل الفضل من البشر والمغفوف بذلك على الملائكة.

فلذلك يُحْتَمَلُ أن يتكلم فيه، ويذهب من قال بتفضيل مَنْ ذَكَرْنَا مِنَ الْبَشَرِ عَلَى الْمَلَائِكَةِ إِلَى أَنَّهُ لَيْسَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَنْ يَسْتَنْكِفَ الْمَسِيحُ أَنْ يَكُونَ عَبْدًا لِلَّهِ وَلَا الْمَلَائِكَةُ الْمُقَرَّبُونَ﴾ عَلَى أَنَّ الْمَلَائِكَةَ كُلَّهُمْ أَفْضَلُ مِنْهُمْ لِأَنَّهُ إِنَّمَا ذَكَرَ الْمُقَرَّبُونَ﴾ لَمْ يَذْكُرِ الْمَلَائِكَةَ مُطْلَقًا. فيجوز أن يكون لما^(٣) ذَكَرَ فَضْلُ عَلَى الْمَلَائِكَةِ^(٤).

وكلامنا في تفضيل الجوهر على الجوهر، ولأنَّ الْبَشَرَ رُكِبَ فِيهِمِ مِنَ الشَّهَوَاتِ وَالْأَمَانِيِّ مَا^(٥) يَدْعُوهُمْ إِلَى مَا فِيهِ الْخِلَافُ لِلَّهِ وَالْمَغْصِيَّةُ لَهُ، وَجَعَلَ لَهُمْ أَعْدَاءَ، أَمَرُوا بِالْمُجَاهَدَةِ مَعَهُمْ مِنْ نَحْوِ أَنْفُسِهِمْ وَالشَّيَاطِينِ الَّذِينَ سَلَطُوا عَلَيْهِمْ، وَلَا كَذَلِكَ الْمَلَائِكَةُ ﷻ فَمَنْ حَفِظَ نَفْسَهُ، وَصَانَهَا، وَأَخْلَصَهَا مِنْ بَيْنِ الْأَعْدَاءِ، وَقَمَعَ مَا رُكِبَ فِيهِ^(٦) مِنَ الشَّهَوَاتِ وَالْحَاجَاتِ الدَّاعِيَةِ إِلَى الْخِلَافِ لِلَّهِ وَالْمَغْصِيَّةِ لَهُ، كَانَ أَفْضَلَ مِمَّنْ لَا يَسْغُلُهُ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. وَمَا ذَكَرَ مِنْ اغْتِرَارِ آدَمَ وَخَوَاءِ يَقُولِ إِبْلِيسَ: ﴿إِنَّمَا أَنْتَ نَكُوتٌ مَلَائِكَةٌ﴾ [الأعراف: ٢٠] لَا يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ آدَمُ لِمَا^(٧) خَلَقَهُ مِنَ جَوْهَرِ الْبَشَرِ، وَاخْبَرَ أَنَّهُ جَعَلَهُ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ، لَا^(٨) يَتَنَاوَلُ مَا نَهَى عَنْهُ لِيَصِيرَ مِنْ جَوْهَرِ الْمَلَائِكَةِ. وَلَكِنَّهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، رَأَى أَنَّ الْمَلَائِكَةَ طَبِيعُوا عَلَى حُبِّ الْعِبَادَةِ لِلَّهِ، وَلَمْ يُرْكَبْ فِيهِمِ مِنَ الشَّهَوَاتِ وَالْحَاجَاتِ مَا^(٩) يَسْغُلُ الْمَرْءَ عَنِ الْعِبَادَةِ لِلَّهِ وَالطَّاعَةِ لَهُ، فَاحْبَبَ أَنْ يَطْبَعَ بِطَبِيعِهِمْ لِيَقُومَ بِعِبَادَةِ اللَّهِ كَمَا قَامُوا هُمْ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. وَالْكَلَامُ فِي مِثْلِ هَذَا [يُرْجَعُ]^(١٠) فَضْلُ ذَلِكَ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، وَإِلَيْهِ التَّخَيُّرُ وَالْإِنْفَاضُ.

ثم تاويل قوله ﷻ وَاللَّهُ أَعْلَمُ: ﴿لَنْ يَسْتَنْكِفَ الْمَسِيحُ أَنْ يَكُونَ عَبْدًا لِلَّهِ وَلَا الْمَلَائِكَةُ الْمُقَرَّبُونَ﴾ أَنَّهُمْ^(١١) كَانُوا يَعْبُدُونَ الْمَلَائِكَةَ دُونَ اللَّهِ، وَيَعْبُدُونَ الْمَسِيحَ دُونَهُ. فَأَخْبَرَ أَنَّ أُولَئِكَ الَّذِينَ تَعْبُدُونَهُمْ أَنتُمْ لَمْ يَسْتَنْكِفُوا عَنْ عِبَادَتِي، فَكَيْفَ تَسْتَنْكِفُونَ أَنتُمْ؟ وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يَسْتَنْكِفْ عَنْ عِبَادَتِي، وَيَسْتَكْبِرْ، فَسَيَحْشُرُهُمْ إِلَيَّ جَمِيعًا﴾ فَهُوَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. عَلَى الْإِضْمَارِ؛ كَأَنَّهُ قَالَ: وَمَنْ يَسْتَنْكِفْ عَنْ عِبَادَتِي، وَيَسْتَكْبِرْ، وَمَنْ لَمْ يَسْتَنْكِفْ، وَلَمْ يَسْتَكْبِرْ، فَسَيَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا.

الآية ١٧٣ ثم بيّن جزاء مَنْ لَمْ يَسْتَنْكِفْ عَنْ عِبَادَتِي، وَلَمْ يَسْتَكْبِرْ، وَمَنْ اسْتَنْكَفَ، وَاسْتَكْبَرَ، فَقَالَ: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ فَيُوَفِّيهِمْ أُجُورَهُمْ﴾ الآية ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ اسْتَنكَفُوا وَاسْتَكْبَرُوا﴾ الآية وَالْأَمْرُ لَمْ يَكُنْ فِي الَّذِينَ اسْتَنْكَفُوا مُؤْمِنٌ بَلْ كَانُوا كُلُّهُمْ كُفَّارًا بِالْإِسْتِنْكَافِ وَالْإِسْتِكْبَارِ عَنْ عِبَادَتِي، وَالْإِسْتِنْكَافِ وَالْإِسْتِكْبَارِ وَاحِدٌ فِي الْحَقِيقَةِ.

وقال الكسائي^(١٢): وَإِنَّمَا جَمَعَ بَيْنَهُمَا لِاخْتِلَافِ اللَّفْظَيْنِ، وَهَذَا مِنْ حُسْنِ كَلَامِ الْعَرَبِ كَقَوْلِ الْعَرَبِ: كَيْفَ حَالُكَ؟ وَبِأَلْكَ؟ وَالْحَالُ وَالْبَالُ وَاحِدٌ، وَمِثْلُهُ فِي الْقُرْآنِ وَالشَّعْرِ كَثِيرٌ. لَكِنَّ الْإِسْتِنْكَافَ وَالْإِنْفَاقَ لَا يُضَافَانِ^(١٣) إِلَى اللَّهِ تَعَالَى. وَالْإِسْتِكْبَارُ يُضَافُ [لِأَنَّ هَذَا]^(١٤) الْمَعْنَى مُخْتَلِفٌ. وَأَمَّا فِي الْحَقِيقَةِ فَهُمَا وَاحِدٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) فِي الْأَصْلِ وَم: أَنْ. (٢) فِي الْأَصْلِ وَم: قَالَ. (٣) فِي الْأَصْلِ وَم: لِمَنْ. (٤) فِي الْأَصْلِ وَم: الْبَشَرِ. (٥) فِي الْأَصْلِ وَم: الَّتِي. (٦) فِي الْأَصْلِ وَم: فِيهَا. (٧) مِنْ م، فِي الْأَصْلِ: لَا. (٨) فِي الْأَصْلِ وَم: أَنَّهُ. (٩) فِي الْأَصْلِ وَم: الَّتِي. (١٠) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (١١) فِي الْأَصْلِ وَم: وَكَذَلِكَ أَنَّهُمْ. (١٢) فِي الْأَصْلِ وَم: الْكِسَائِيُّ. (١٣) فِي الْأَصْلِ وَم: يُضَافُ. (١٤) فِي الْأَصْلِ وَم: مِنْ لِهَذَا، فِي م: مِنْ هَذَا.

الآية ١٧٤ وقوله تعالى: ﴿يَأَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَكُمْ بُرْهَانٌ مِنْ رَبِّكُمْ﴾ والبُرْهَانُ هو الْحُجَّةُ، توضيح^(١)، وتُظْهِرُ الْحَقَّ مِنَ الْبَاطِلِ. وقيل: بَيَانٌ مِنْ رَبِّكُمْ، وهما واحد. وقال^(٢) بَعْضُهُمْ: هو النَّبِيُّ ﷺ وقال آخرون: هو الْقُرْآنُ. فَأَيُّهُمَا كَانَ فَهُوَ حُجَّةٌ وَبَيَانٌ يَلْزَمُ الْحَقَّ، وَيُبَيِّنُ لِمَنْ لَمْ يَعَايِدْ.

وقوله تعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكُمْ نُورًا مُبِينًا﴾ يُبْصِرُ بِهِ الْحَقُّ مِنَ الْبَاطِلِ، وَبِهِ يُعْرَفُ، وهو الْقُرْآنُ؛ سَمَاءُ نُورًا لِمَا بِهِ يُبْصَرُ الْحَقُّ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ هُوَ بِنَفْسِهِ نُورًا كَالنَّهَارِ سَمَاءً مُبْصِرًا^(٣) لِمَا بِهِ يُبْصَرُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ هُوَ كَذَلِكَ. وقال قتادة: ﴿نُورًا مُبِينًا﴾ هو هذا الْقُرْآنُ، وَفِيهِ بَيَانُهُ وَنُورُهُ وَهُدَاهُ وَعِصْمَةُ لِمَنْ اغْتَصَمَ بِهِ.

الآية ١٧٥ وقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَاعْتَصَمُوا بِهِ﴾ جَعَلَ الْإِغْتِصَامَ بِهِ مَا بِهِ تُنَالُ رَحْمَتُهُ، وَقَضَاهُ فِي الْإِغْتِصَامِ هُوَ أَنْ يُلْتَجَأَ إِلَيْهِ فِي كُلِّ الْأُمُورِ، وَبِهِ تَوَكَّلُ، لَا يُلْتَجَأُ بِمَنْ دُونَهُ.

وقوله تعالى: ﴿وَيَهْدِيهِمْ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ كَانَهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، عَلَى التَّفْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ: فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَاعْتَصَمُوا بِهِ ﴿وَيَهْدِيهِمْ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ فَسَيَكُونُ لَهُمْ فِي رَحْمَةِ مَنَّهُ، يَغْنِي الْجَنَّةَ، ﴿وَقَصِّلِ﴾ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَيُؤَيِّدُهُمْ أَجُورَهُمْ وَيَزِيدُهُمْ مِنْ فَضْلِهِ﴾ [النساء: ١٧٣].

الآية ١٧٦ [وقوله تعالى: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ﴾ والكَلَالَةُ مَا ذَكَرَ: ﴿إِنْ أَمْرًا مَلَكَ لَيْسَ لَكَ وَلَدٌ وَلَكِ أَخْتُ فَلَهَا يَصِفُ مَا تَرَكَ﴾ إِلَى آخِرِ مَا ذَكَرَ. قَالَ جَابِرٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (نَزَلَتْ فِي [الآية])^(٤). وَرَوَى عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّهُ قَالَ: (مَا سَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ أَكْثَرَ مِمَّا سَأَلْتُهُ عَنِ الْكَلَالَةِ، ثُمَّ طَعَنَ فِي صَدْرِي بِأَصْبَعِهِ، فَقَالَ: «أَلَا تُكَفِّيكَ آيَةُ النُّصْفِ الَّتِي فِي آخِرِ سُورَةِ النَّسَاءِ» [مسلم ١٦١٧].

وفيه دلالة أَنْ قَدْ نَزَلَ بَيَانُ مَا يُذَرِّكَ بِالِاجْتِهَادِ وَالنَّظَرِ، وَلَا يَتَبَيَّنُ [إِلَّا بِأَنْ يُجْتَهِدَ]^(٥) وَيُذَرِّكَ بِالنَّظَرِ لِأَنَّ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ سَأَلَ غَيْرَ مَرَّةٍ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَلَمْ يَبَيِّنْهُ، وَأَشَارَ إِلَى الْآيَةِ الَّتِي فِيهَا ذِكْرُ [مَا]^(٦) سَأَلَ عَنْهُ لِيَنْظُرَ، وَيَجْتَهِدَ لِيُذَرِّكَ. وفيه دليل جَوَازِ تَأْخِيرِ الْبَيَانِ لِأَنَّ عُمَرَ سَأَلَهُ غَيْرَ مَرَّةٍ، وَلَمْ يَبَيِّنْهُ^(٨) حَتَّى أَمَرَهُ بِالنَّظَرِ فِي الْآيَةِ، وَعُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَمْ يَكُنْ عَرَفَ قَبْلَ ذَلِكَ، فَدَلَّ جَوَازًا تَأْخِيرَ الْبَيَانِ.

قَرَوِيٌّ عَنْ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِيقِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: (الْكَلَالَةُ مَنْ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَا وَالِدٌ)، وَكَذَلِكَ قَالَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَقَالَ: (إِنِّي لَأَسْتَحْيِي^(٩) مِنَ اللَّهِ أَنْ أَرُدَّ شَيْئًا قَالَهُ أَبُو بَكْرٍ). وَسُئِلَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ الْكَلَالَةِ، فَقَالَ: (مَنْ لَا وَلَدَ لَهُ وَلَا وَالِدَ). وَرَوَى عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ [أَنَّهُ]^(١٠) قَالَ: (مَرِضْتُ، فَأَتَانِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَعُودُنِي، وَأَبُو بَكْرٍ الصَّدِيقُ مَعَهُ، فَوَجَدَنِي قَدْ أَغْمِي عَلَى، فَصَبَّ وَضُوءَهُ عَلَيَّ، فَأَقَفْتُ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ كَيْفَ أَضْنَعُ فِي مَالِي، وَكَانَ لِي تِسْعُ أَخَوَاتٍ، وَلَمْ يُجِبْنِي حَتَّى نَزَلَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ﴾ إِنْ أَمْرًا مَلَكَ لَيْسَ لَكَ وَلَدٌ وَلَكِ أَخْتُ فَلَهَا يَصِفُ مَا تَرَكَ إِلَى آخِرِ مَا ذَكَرَ. قَالَ جَابِرٌ: فِي نَزَلَتِ الْآيَةُ [البخاري: ٦٧٤٣].

قَالَ بَعْضُ النَّاسِ: إِذَا مَاتَ الرَّجُلُ وَتَرَكَ ابْنَةً وَأَخْتَ فَلَا شَيْءَ لِلْأَخْتِ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ: ﴿إِنْ أَمْرًا مَلَكَ لَيْسَ لَكَ وَلَدٌ وَلَكِ أَخْتُ فَلَهَا يَصِفُ مَا تَرَكَ﴾ وَالْإِبْنَةُ وَلَدٌ، فَلَا مِيرَاثَ لِلْأَخْتِ وَلِلْأَخِ مَعَ الْإِبْنَةِ لِأَنَّهَا وَلَدٌ، فَيُقَالُ: إِنَّ اللَّهَ جَعَلَ لِلْإِبْنَةِ النُّصْفَ إِذَا لَمْ يَكُنْ مَعَهَا ابْنٌ يَقُولُ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النُّصْفُ﴾ [النساء: ١١]. فَلِذَا مَاتَ، وَتَرَكَ ابْنَةً وَأَخْتَ فَلِلْإِبْنَةِ النُّصْفُ، وَذَلِكَ النُّصْفُ الْبَاقِي إِذَا لَمْ يُعْطَ لِلْأَخْتِ يَرُدُّ إِلَى الْإِبْنَةِ، فَيَكُونُ لَهَا كُلُّ الْمِيرَاثِ، وَقَدْ جَعَلَ اللَّهُ تَعَالَى مِيرَاثَهَا، إِذَا لَمْ يَكُنْ مَعَهَا وَلَدٌ ذَكَرَ، النُّصْفَ، أَوْ لَا يَرُدُّ إِلَى الْإِبْنَةِ، فَيَجِبُ أَنْ يُنْظَرَ أَيُّهُمَا أَحَقُّ بِذَلِكَ النُّصْفِ الْبَاقِي [فقد جاء^(١١) في بعض الْأَخْبَارِ أَنَّ الْأَخَوَاتِ مَعَ الْبَنَاتِ عَصَبَةٌ. لِذَلِكَ كَانَتْ الْأَخْتُ أَوْلَى بِذَلِكَ النُّصْفِ الْبَاقِي/ ١٢١ - ب/ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) فِي الْأَصْلِ وَم: وَتَوْضِيح. (٢) الْوَاوُ سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (٣) إِشَارَةٌ إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَاللَّهُ هُوَ الْبَرُّ الرَّحِيمُ﴾ [يونس: ٦٧] وَالنَّمْل: ٨٦ وَغَاغَر: ٦١. (٤) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (٥) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (٦) فِي الْأَصْلِ وَم: لِيَجْتَهِدَ. (٧) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (٨) مِنْ م، فِي الْأَصْلِ: يَتَّبِعُ. (٩) فِي الْأَصْلِ وَم: لَا أَسْتَحْيِي. (١٠) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (١١) فِي الْأَصْلِ وَم: فَجَاءَ.

وقوله تعالى: ﴿فَإِنْ كَانَتَا اثْنَتَيْنِ فَلَهُمَا الْثَلَاثُونَ مِثْرًا﴾ ذَكَرَ لِلْأُثْنَيْنِ الثَّلَاثِينَ، وَلَمْ يَذْكُرْ لِلثَّلَاثِ قِصَاعًا مِنْهُنَّ، وَذَكَرَ فِي الْإِبْنَةِ الْوَاحِدَةِ النِّصْفَ فِي أَوَّلِ السُّورَةِ بِقَوْلِهِ: ﴿وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ﴾ وَلَمْ يَذْكُرِ الثَّلَاثَ قِصَاعًا بِقَوْلِهِ: ﴿فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً مَوْفُقَ اثْنَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلَاثًا مِثْرًا﴾ [الآية: ١١] فَتَرَكَ بَيَانَ الْحَقِّ فِي الْإِبْنَتَيْنِ لِبَيَانِهِ فِي الْأُخْتَيْنِ، وَتَرَكَ الْبَيَانَ لِلْأَخَوَاتِ لِبَيَانِهِ فِي الْبَنَاتِ، فَفِيهِ دَلِيلُ الْقِيَاسِ حِينَ اكْتَفَى بِبَيَانِ الْبَعْضِ عَنِ الْآخَرِ.

وقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانُوا إِخْوَةً رِجَالًا وَنِسَاءً فَلِلَّذَكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ﴾ قوله تعالى: ﴿إِخْوَةً رِجَالًا وَنِسَاءً﴾: إِنْ اسْمُ الْإِخْوَةِ بِجَمِيعِ الْإِنَاثِ وَالذَّكَورِ جَمِيعًا لِأَنَّهُ ذَكَرَ إِخْوَةً، ثُمَّ فَسَّرَ الرِّجَالَ وَالنِّسَاءَ، فَهُوَ دَلِيلٌ لَنَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِلْأُمِّهِ الشُّدُشُ﴾ [النساء: ١١] أَنَّهُمْ يَحْجُبُونَ الْأُمَّ عَنِ الثَّلَاثِ ذُكُورًا أَوْ إِنَاثًا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وقوله تعالى: ﴿يَبْتَغِي اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا﴾ قِيلَ: أَلَا تَضِلُّوا. وَقَالَ الْكِسَائِيُّ: الْعَرَبُ يَقُولُ لِلرَّجُلِ: اظْغَمْتُكَ أَنْ تَجُوعَ، وَأَغْنَيْتُكَ أَنْ تَفْتَقِرَ عَلَى مَعْنَى أَلَا تَجُوعَ، وَلَا تَفْتَقِرَ. وَفِي الْقُرْآنِ كَثِيرٌ مِثْلُ هَذَا. ثُمَّ قَوْلُهُ: ﴿يَبْتَغِي اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا﴾ قِيلَ: أَلَا تَضِلُّوا فِي تَسْمِيَةِ الْمَوَارِيثِ، وَقِيلَ: أَلَا تُخْطِئُوا، وَقِيلَ: أَلَا تُخْلِطُوا، وَهُوَ وَاحِدٌ. [وقوله تعالى: (١)]: ﴿يَبْتَغِي اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا﴾ وَعِيدٌ، وَبِاللَّهِ الْحَوْلُ وَالْقُوَّةُ.

تم بعون الله المجلد الأول

ويليه الثاني وأوله سورة المائدة



5.....	تصدير
6.....	استهلال
7.....	ترجمة المؤلف
13.....	التعريب بكتاب تاويلات أهل السنة
15.....	منهج أبي منصور
17.....	عملي في تحقيق هذا الكتاب
<hr/>	
١.....	مقدمة المؤلف
٢.....	تفسير سورة الفاتحة
١٣.....	تفسير سورة البقرة
.....	نفسر سورة آل عمران
.....	نفسر سورة النساء